شرح تلخيص المفتاح
المطول

تأليف العلامة المحقق
سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد التفتازاني
٧٢٢ ـ ٧٩٢ هـ

حققه وخرج ما فيه وعلق عليه وصنع فهارسه
الدكتور ضياء الدين عبد الغني القالش

في طبعة جامعة لـ (٣٣٠) تعليق للتفتازاني عليه، مما وُجد بخطه أو نُقل وصحّ عنه، حاوية لفوائد جمّة من أنفس حواشيه المخطوطة، محققة على عدة نسخ خطية نفيسة، منها ما هو مقروءٌ عليه، وفيه خطه

دار اللباب

شرح تلخيص المفتاح
المطول

الطبعَة الأولىٰ
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

9 789933 935016

دَارُ اللُّبَابِ
للدِّرَاسَاتِ وَتَحْقِيقِ التُّرَاثِ
DAR-ALLOBAB
Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

بيروت - لبنان
009615813966
0096170112990

دمشق - سوريا
00963993151546
info@allobab.com
Www.allobab.com

اسطنبول - تركيا
00902125255551
00905454729850

İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

شرح تلخيص المفتاح

(المطوَّل)

تأليف العلامة المحقّق

سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد التفتازاني

٧٢٢ - ٧٩٢ هـ

حقّقه وخرّج ما فيه وعلّق عليه وصنع فهارسه

الدكتور ضياء الدين عبد الغنيّ القالش

في طبعة جامعة لـ (٣٣٠) تعليق للتفتازاني عليه، مما وجد بخطه أو نقل وصحّ عنه.
حاوية لفوائد جمّة من أنفس حواشيه المخطوطة، محققة على عدة نسخ خطية نفيسة.
منها ما هو مقروءٌ عليه وفيه خطه

دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبِه ومَن والاه.

أمّا بعدُ:

فلا يخفى على أهلِ العربيَّةِ ما تبوَّأه كتابُ «**مفتاحِ العلومِ**» **للعلَّامةِ أبي يعقوبَ السَّكَّاكيِّ المتوفَّى سنةَ (٦٢٦هـ)** مِن مكانةٍ عاليةٍ استحقّ بها أن يكون مصدرًا مهمًّا لأهلِ العلمِ قاطبةً، ذلك أنَّه جمعَ في كتابه جملةً من علومِ الأدبِ، وكان القسمُ الثَّالثُ منه يُعَدُّ مِن أجلِّ ما أُلِّفَ في علمِ المعاني والبديعِ والبيانِ، إذ اتَّفقت على جزالةِ ألفاظِه الرَّائقةِ ودقَّةِ معانيه الشَّائقةِ كلمةُ المَهَرةِ المُتقنينَ، كما قال العلَّامةُ التَّفتازانيُّ في وصفِه، ومِن هنا كَثُرَت الشُّروحُ والتَّلخيصاتُ والحواشي عليه، **ومِن خيرِ تلك التَّلخيصاتِ وأشهرِها ما قام به الإمامُ القَزْوينيُّ المتوفَّى بدمشقَ سنةَ (٧٣٩هـ) في كتابِه «تلخيص المفتاح»** الذي جاء مختصَراً جامعاً محقِّقاً ومرتِّباً ومهذِّباً، وفيه زياداتٌ مهمَّةٌ لم يوقَف عليها مِن قبلُ عند أهلِ الصَّنعةِ. ومِن ثَمَّ عُنِيَ العُلماءُ به نَقْلاً وشَرْحاً وقراءةً وإقراءً، **وأعظمُ ما صُنِّفَ في شرحِه وبيانِه ما قام به العلَّامةُ التَّفتازانيُّ** رحمه الله **المتوفَّى سنةَ (٧٩٢هـ) الذي سمّاه مؤلِّفُه بـ«شرح تلخيصِ المفتاحِ» وعُرِف بـ«المطوَّلِ»**، وهو شرحٌ ممزوجٌ اعتنى فيه مؤلِّفُه باستقصاءِ شرحِ ما في «التَّلخيصِ» وتحقيقِه، فلا يكادُ يجدُ قارئُه مسألةً مِن مسائلِه دقيقِها وجليلِها إلَّا وتعرَّضَ لها بطرائقَ شتَّى مِن الإيجازِ والإطنابِ والتَّفصيلِ والاستطرادِ والمناقشةِ والتَّعليلِ، وقد أودعَ فيه مِن طريفِ الفرائدِ وشريفِ الفوائدِ ما لا يوجدُ مجموعاً على هيئتِه في كتابٍ مِن كتبِ الفنِّ، **فهو في الظَّاهرِ شرحُ التَّلخيص، وفي الحقيقةِ شرحُ كتُبِ الفنِّ بلا تخصيص، كما قال العلَّامة مُلَّا خُسْرَو عنه.**

ولأهميَّتِه المتقدِّمةِ فقد توجَّه محقِّقُه فضيلةُ الأخِ والصَّديقِ الدُّكتور ضياءِ الدِّينِ عبد الغنيِّ القالِش حفظه اللهُ للعنايةِ به وإخراجِه في نشرةٍ علميَّةٍ متقنةٍ تليقُ به وبمنزلتِه العلميَّةِ، نشرةٌ تُذكِّرُ مُطالعَها أنَّ التَّحقيقَ الرَّصينَ الذي مضى عليه جمهرةٌ مِن العُلماءِ الثِّقاتِ الأثباتِ كعلَّامةِ العربيَّةِ الأستاذِ محمود محمَّد شاكر، والسَّيِّدِ أحمد صقر، والدكتورِ محمود الطَّناحيِّ، وأخيرُهم وليس آخرَهم الأستاذُ الدُّكتور محمَّد أحمد الدَّالي رحمه ورحمهم الله جميعاً = تذكِّرُ مُطالِعَها أنَّه لم يندثِر، وأنَّ اللهَ يُقيِّضُ في كلِّ وقتٍ مَن يحفظُ هذه العلومَ الإسلاميَّةَ على اختلافِ فنونِها وأنواعِها، وذلك على هيئةٍ يتحسَّرُ عليها أكابرُ علماءِ الثَّقافةِ الغربيَّة

ومُعجبوها مِن أبناءِ جلدتِنا، ولعلَّها تكون باعثةً لهمَّةِ الكُسالى ممَّنْ يتصدَّى لنشرِ التُّراثِ، ومانعةً للعابثِينَ والمُمْتطينَ صهوةَ هذا الحِصْنِ المنيعِ الذي يتهافتُ منه مَن ليس مِن أهلِه، ولو بعد حين.

هذا، وقد جعلَ الفاضلُ المحقِّقُ مِن همِّه وسَدَمِه جملةً مِن الأمورِ التي يمكن تصنيفُها في الرُّتبةِ الأولى مِن رُتَبِ التَّحقيقِ السَّاميةِ التي يرنو إلى رؤيتِها أهلُ العلمِ بالتَّحقيقِ، منها:

١ـ مقابلةُ الكتابِ على سبعِ نُسَخٍ خطيَّةٍ مقابلةً تامَّةً منها نسختانِ مقروءتانِ على المؤلِّفِ رحمه الله، بالإضافةِ إلى أربعِ نُسَخٍ خطيَّةٍ اعتمدَها للمراجعةِ في حلِّ الإشكالاتِ والتَّعليقاتِ والضَّبطِ، ثمَّ على نسخةٍ خطيَّةٍ نفيسةٍ مِن متنِ «التَّلخيصِ» يُظَنُّ أنَّها منقولةٌ مِن نسخةِ المؤلِّفِ.

٢ـ استقصاءُ تعاليقِ العلَّامةِ التَّفتازانيِّ التي كتبَها على تصنيفِه هذا «المطوَّل»، وقد بلَغَت (٣٣٠) تعليقٍ، وهي تُثبَتُ مجموعةً أوَّلَ مرَّةٍ في هذه النَّشرةِ العِلميَّةِ.

٣ـ ضبطُ نصِّ الكتابِ ضبطاً دقيقاً مُراعياً ما وُجِدَ في الأصولِ الخطيَّةِ النَّفيسةِ المُعتمدةِ في التَّحقيقِ، مع شرحِ ما غَمُضَ مِن الألفاظِ والمصطلحاتِ بالاعتمادِ على كتبِ الشُّروحِ والمعاجمِ، وإثباتِ التَّعاليقِ الضَّروريَّةِ النَّفيسةِ التي كُتِبَت على «المطوَّل» مِن ضبطِ لفظٍ أو زيادةِ فائدةٍ مهمَّةٍ أو بيانِ مُشكِلٍ ونحو ذلك، مع العنايةِ في كلِّ ذلك بتفقيرِ النَّصِّ وتفصيلِه وربطِ عباراتِه بما يناسبُ تخريجَ الأقوالِ ومواضعَ بدءِ الكلامِ وانتهائِه.

٤ـ العنايةُ بتخريجِ كلِّ ما جاء بين دفَّتي الكتابِ مِن الآياتِ القرآنيَّةِ متواترِها وشاذِّها، وكذا الأحاديثُ والآثارُ والأشعارُ والأمثالُ والأقوالُ التي صرَّحَ العلَّامةُ التَّفتازانيُّ بها والتي لم يُصرِّحْ بها، والتنبيهُ على ما غيَّره المصنِّفُ في نقولِه تلك وما تصرَّفَ فيه، مع ربطِ هذا الكتابِ بكتُبِ التَّفتازانيِّ الأخرى لا سيَّما البَلاغيَّةِ منها.

٥ـ تصديرُ هذا التَّحقيقِ بمقدِّمةٍ غزيرةِ الفوائدِ بيَّنَ فيها حياةَ التَّفتازانيِّ وآثارَه وما وُجِدَ مِن إجازاتِه بخطِّه، وعرَّفَ الكتابَ وأصولَه وما انجرَّ إليه الحديثُ مِن تعريفِ منهجِ المؤلِّفِ ومادَّتِه العلميَّةِ.

٦ـ ختمُ هذا العملِ بفهارسَ عِلميَّةٍ مُفصَّلةٍ بلغَتْ أربعةً وعشرينَ فِهرساً لا يَمَلُّ قارئُها مِن مُطالعتِها وقراءتِها كاملةً لِما اشتملَتْ عليه مِن الفوائدِ والنَّفائسِ.

إلى غيرِ ذلك مِن محاسنِ العملِ وإتقانِه التي يلقاها النَّاظرُ في هذا الكتابِ، فنسألُ الله أن يجزيَ المحقِّقَ الفاضلَ خيرَ الجزاءِ، وأن يوفِّقَه لِمزيدٍ مِن العطاءِ، وأن يجعلَ ما بذلَه في خدمةِ هذا العلمِ في صحيفتِه يومَ يلقاه، إنَّه أكرمُ مسؤولٍ وأرجى مأمولٍ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

وكتبه

محمد خلوف العبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

الحمدُ لله الذي خلقَ الإنسان علَّمه البيان، والصلاةُ والسَّلام على سيِّد الفصحاء وإمام البلغاء محمّد بن عبدِ الله خاتم الأنبياء والمرسلين، مَن آتاه الله الحكمة وفصل الخطاب، وبعثه رحمة للعالمين هاديًا وبشيرًا ونذيرًا؛ وعلى آله وصحبه الطيِّبين الطاهرين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فهذا تحقيقٌ لكتاب **شرح تلخيص المفتاح** ذائع الصيت، المشتهر بين الناس باسم **المطوَّل**، للعلَّامة المحقِّق سعد الدِّين التفتازانيّ إمامِ علمِ البلاغة في عصره، صاحبِ التآليف الرائقة الجهيرة المُستحسَنة في علوم العربيَّة وأصول الدِّين والفقهِ والتفسير والمنطق، كما شهد له بذلك معاصروه ومَن تلاهم في العصور اللاحقة إلى يوم الناس هذا. وهو شرح لكتاب **تلخيص المفتاح** للإمام جلال الدِّين القزوينيّ الخطيب بجامع دمشقَ، ذلك التلخيصُ الذي تلقَّاه العلماء بالقَبول فعدُّوه خيرَ تلخيص للقسم الثالث من كتاب السكَّاكيّ الفذِّ **مفتاح العلوم**، إذ دارت عليه مكتبةٌ عظيمةٌ من المؤلَّفات شرحًا وتلخيصًا وعنايةً بالشواهد وغير ذلك من وُجوه الخدمةِ الجليلةِ وما تزال.

مكانة المطوَّل في التراث البلاغيّ:

أجمع العلماء على أنَّ هذا **الشرح المطوَّل** أحسنُ شروحِ **التلخيص** إحكامَ صنعة وغرابةَ طريقةٍ ودقَّةَ عبارةٍ وعنايةً بالتحقيق واستقصاء الآراء البلاغيَّة، فأقبلوا عليه بعناية فائقة قراءةً وتدريسًا وتعليقًا، فألَّفوا عليه الكتب والحواشيَ والرسائلَ الكثيرة لحلّ معضلاتِه وكشفِ مشكلاتِه، واعتنَوا بشواهده ومسائله عنايةً واضحةً، وأكثروا من الاستشهاد به والنقل عنه والاستفادةِ منه، فيما تراه جليًّا في مؤلَّفات العصور اللاحقةِ به في شتَّى العلوم، حتَّى غدا مصدرًا لكثير من المنقولات التي اشتهرت عنه اشتهارًا زائدًا على شهرتها في مصادرها الأولى، وصار **المطوَّل** ممَّا يُفاخَرُ باقتنائه وقراءته وإقرائه، على نحو ما تجده في تراجم علماء المئة التاسعة وما بعدها.

ترى هذا الشرحَ أجمعَ كتابٍ للآراء البلاغيَّة إلى عصر مؤلِّفه، وأوسعَها في عرض المسائلِ الخلافيَّة في علم البلاغة، وأكثرَها عنايةً بشرح رموز علماء البلاغة ومصطلحاتهم ولاسيما شيوخ البلاغة عبد القاهر والزمخشريّ والسكَّاكيّ، وذلك أنَّ التفتازانيَّ بناه على منهج فيه اتِّساعٌ في التعويل على كتب البلاغة والتعرُّض لِما فيها من المسائل والآراء البلاغية وما يتَّصل بها.

إذ أخذ نفسه بشرح **التلخيص** شرحًا ممزوجًا ناقدًا، لم يغادر فيه صغيرةً ولا كبيرةً إلَّا تعرَّض لها، فأتى على دِقِّه وجِلِّه وسرِّ حامضه وحُلوه؛ مستعينًا في ذلك بما اتَّصلَ به من كتب البلاغةِ وغيرِها من العلوم التي يحتاج إليها في شرح الكتابِ وإيضاحه، ووقفَ منه موقفَ الناقد يُدقِّقُ في صنيعه، فاستدركَ عليه وخالفه في كثير من المواضع، وقارنَ كلامه بأصله **مفتاح العلوم**، فبيَّن ما غيَّره منه وما حمله على غير منهجه، وناقشه فيما خالفَ فيه السكَّاكيَّ من المسائل، واستعانَ على ذلك باستقصاء ما أورده شُرَّاح **المفتاح** وملخِّصوه في ذلك، كالقطب الشيرازيّ وناصر الدين الترمذيّ والمؤذِّنيّ والكاشيّ والبدر بن مالك والطيبيّ وغيرهم، فأخذَ ما ارتضى مِن كلامهم، وردَّ ما رأى أنَّهم جانبوا الصوابَ فيه. وناقشَ القزوينيَّ في الآراء التي اقتبسها من مصادره ومصادر السكَّاكيِّ، واستدركَ عليه ما رأى أنَّه أخلَّ به في نقل كلامهم، وصوَّب له ما أخطأه من فهم مرادِهم وبيان مذاهبِهم في كثير من دقيق المسائل.

واستقصى ما جاء من الآراء البلاغية في شروح **التلخيص** السابقةِ عليه من مثل **مفتاح تلخيص المفتاح** للخلخالي و**شرح التلخيص** للزوزني، أو ما هو بمنزلة الشرح له مثل **الإيضاح** للقزويني، فاستفادَ منها في تفسير كلامِه، وصوَّب خطأهم في فهمه في جملة من المواضع، وتعرَّض لِما وقع في تلك الشروحِ من الوهم والسهوِ أو فسادِ الرأي.

وتوسَّعَ في تحقيق كثير من القضايا البلاغيَّةِ وشواهدها وما يتَّصل بها من العلوم، فأتى بنِكاتٍ لطيفة وفوائدَ شريفةٍ في تلك القضايا، واستعان على ذلك بكلام المحقِّقين في علوم البلاغة والتفسير والنحو والتصريف واللغة والنقدِ والأدبِ وشروح الشعر والفلسفة والمنطق، حتَّى إنَّه تعرَّض لِمَا ورد من الخطأ في بعض قضايا البلاغةِ في مشهور كتب الفقهِ وأصولِه، ونقل خلاصةَ كلام الشَّيخين عبد القاهر والزمخشريِّ والإمامين الفخر الرازيِّ والسكاكيِّ والعلَّامة القطبِ الشيرازيِّ، وابن جنّي والرضيّ الأستراباذيّ، وأورد فوائد كثيرة من كلام الواحديّ والمرزوقيّ، وابنِ الحاجبِ وصدر

الشَّريعة والعضد الإيجيّ، وابن سينا والطوسيِّ والقطب الرازيِّ وغيرِهم، وناقشهم في كثير من آرائهم واستدركَ عليهم في جملة منها.

وعُني عناية ظاهرة بكلام الشيخين عبد القاهر والزمخشريّ، فحقَّق مرادهما فيما غمض من كلامهما، وتعرَّض لمَن تناولَ شيئًا منه بشرح وبيان أو نقد وردٍّ فيما دار عليهما من كتب، فأدلى في ذلك بدلوه وجلَّى في ذلك رأيَه، وناقش جميع مَن تعرَّض لكلامهما من العلماء الذين وقف على كلامهم.

والتفتازانيُّ أوردَ ذلك كلَّه بدقَّة بالغةٍ وإحكامِ صنعةٍ، يُجلِّي مراده في مواضعَ ويُخفيه في أخرى، على عادة البلغاء في إيراد معانيهم وسَوق أغراضِهم، ومن هنا خفيَت جملةٌ من مقاصده ومصادره، ودقَّت كثيرٌ من عباراته ومسائلِه، ومن ثَمَّ احتاجَ الكتاب إلى كثير من الشرح والحواشي والتعاليق الكاشفة عن أسرار تلك الإشارات، ولهذا ما تجد مؤلَّفاتٍ كثيرةً كُتبت لخدمته وبيانِ ما فيه، ولهذا أيضًا تجدُ معظَم نُسَخِه الخطيَّة على كثرتها الكاثرةِ زاخرةً بالتعليقات الكاشفةِ عن بعض خفاياه، حتَّى إنَّ التفتازانيَّ نفسَه أسهَم في ذلك فعلَّق عليه كثيرًا من الحواشي، ممَّا ستراه في هذه الطبعة، وترى تفصيلًا له وحديثًا عنه في مقدِّمة التحقيق ووصف النُّسخ الخطيَّة.

لِمَا مضى ولغيره كان **المطوَّل** محلَّ عنايةِ الناشرين، إذ طُبع طبعاتٍ كثيرة، يأتي استقصاؤها في مقدِّمة التحقيق، بذل أصحابها جهدهم في خدمته، وبقيَت فيه جوانبُ كثيرة تتطلَّب وجوهًا من العناية، فكان محتاجًا إلى تحقيق يضبط ما أشكل فيه، ويقرِّبه إلى طالبيه، ويُظهر خفاياه لدارسيه، ويكشف مصادرَه الجمَّة التي عوَّل عليها ويوثِّق نقوله منها، ويخرِّج ما وردَ فيه من النصوص المُحوَجة إلى ذلك، ويميِّز اجتهاد صاحبه وتحقيقه، ويجمع فرائدَ الفوائدِ من تلك الكتب الدائرة عليه.

صلتي بالمطوَّل وتاريخ العمل في تحقيقه:

بدأت عملي في تحقيق **المطوَّل** منذ عام ٢٠٠٤م، وذلك بعد أن نبَّهني أستاذي الدكتور عبد الكريم حسين على فضل التفتازانيّ وقيمةِ كتابه هذا ووضعَ يدي على ما امتاز به الرَّجل من نقد الآراء البلاغيَّةِ والاجتهادِ في جملة من مسائلها، وأوقفني على جملة من أسرار كتابه، وأسعفني بعدد من المصادر المتَّصلة به، ودفعني إلى دَرْسه = وبعد أنَّ حثَّني أستاذي الدكتور صلاح كزَّارة

على تحقيقه لإحاطته بالآراء البلاغية واتِّساعه في عرض المسائل وتحقيقها، وكان ذلك منهما في العام ٢٠٠٣م. فسعيت إلى تحقيقه والعناية به، واستنهضتُ ما يَسعُني استنهاضه في سبيل ذلك، وبقيَ عملي مستمرًا فيه إلى ساعة الفراغِ من تبييض تعليقاتي عليه في شهر آب من العام ٢٠٢٠م، على تفاوت في تلك الأزمان ما بين إكبابٍ وانصرافٍ، وتخالفٍ في الأحوال ما بين عُسرٍ ويُسر.

وشرعتُ منذ بدء العمل أبحث عن أصوله الخطيَّة في مظانِّها، ومصادره التي عبَّ منها مادّته، فتحصَّل لي تباعًا قدرٌ صالحٌ منها، وكنتُ فرغتُ من نساخته عن أحد أصوله الخطيَّة ومقابلته بها في أواخر العام ٢٠٠٤م.

وفي ذلك العام كنتُ سجَّلت موضوعي **آراء التفتازانيّ البلاغيَّة** لنيل درجة الماجستير من جامعة دمشق، واستمرَّ عملي فيه إلى أوائل عام ٢٠٠٧م، وكان من غايات البحث استخلاص آرائه الخاصَّة به دون ما أورده في كتبه البلاغية من كلام غيره، ولا سبيل إلى ذلك إلَّا بالتحقيق وعزو ما أورده إلى مصادره والكشف عن طرائقه في النقل.

فجعلت **المطوّل** أصلًا في درس آرائه وفرَّقتُ كلامَ التفتازانيّ فيه ومسائله في بطاقاتٍ منظَّمة مرتَّبة على وَفق ترتيبِ الكتابِ، وعارضتُها بما يماثلها في كتبه البلاغية الأخرى من **المختصر** و**شرح المفتاح**، ودوَّنت ذلك فيها، ثمَّ نظرت فيما كتبه في غير كتبه البلاغيَّة ولاسيَّما **حواشي الكشَّاف**، فما وجدتُه من مسائل هذا الكتاب مذكورًا ثمَّة أشرتُ إليه، ونبهتُ على ما اختلف من طريقته في سَوق تلك المسائل.

ثمَّ عارضت مادَّة **المطوّل** بما كان بين يديَّ من كتب البلاغة المطبوعة والمخطوطة ولاسيَّما مصادره التي يُكثر ذِكرها والنقل عنها، وهي: **الدلائل** و**الأسرار** و**الكشَّاف** و**المفتاح** و**الإيضاح**؛ وراجعتُ ما يتَّصل بها من مختصراتها وبعض حواشيها، وعدتُ إلى **مفتاح تلخيص المفتاح** للخلخاليّ و**مفتاح المفتاح** للقطب الشيرازيِّ وغيرها من كتب البلاغة والنقد والتفسير والأصول وعلم الكلام والمنطق ممَّا سبق **المطوّل**، وبيَّنتُ ما نقله التفتازانيُّ منها ووضعته في تلك البطاقات. فتحصَّل لي من ذلك ما انفرد به التفتازانيُّ بحسب ما وقفتُ عليه من المصادر آنئذٍ، وبقيت مواضعُ كثيرة فيها إشارة إلى أقوال لم أقف على مصادرها في ذلك الوقت.

وكنتُ خلال تحضيري لدرجة الدكتوراه بين عامي ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠م كلّما قرأت كتابًا في

البلاغة والنقدِ والنحو واللغة والتفسيرِ وأصول الفقه والأدبِ وشروح الشعر وغيرِها من العلوم ووقفتُ فيه على ما يتَّصل بمسألة من مسائل **المطوَّل** علَّقت ذلك في بطاقاته، فكان أن كُشِف لي كثيرٌ من ستوره واتَّضح لي غيرُ قليل من غوامضه.

ثمَّ استأنفتُ العمل في تحقيقه بعد فراغي من بحث الدكتوراه، فحصَّلت جملة صالحة من نسخه المخطوطة، فقابلته بين عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢م بأربع نسخ أخرى وبمطبوع أحمد كامل، ووقفتُ إبّان ذلك على **شرح التلخيص** للزوزنيّ وشرحي **المفتاح** للمؤذِّني وناصر الدين الترمذيّ والكاشيّ وعلى حواشي الطِّيبي والقطب الرازيّ والسراج القزوينيّ على **الكشَّاف** وغيرها من المصادر المخطوطة، ولمَّا طالعتها وقفتُ فيها على كثير من الآراء التي خفيت عليَّ نسبتها من قبلُ في **المطوَّل**، وبقيتُ أتطلَّب نسخه المخطوطة ومصادره من شروح **المفتاح** و**التلخيص** وحواشي **الكشَّاف** وغيرها من الكتب، وأبحث عن الحواشي والشروح المؤلَّفة عليه ولاسيَّما قريبة العهد منه، حتَّى كدت أحصي جميع مصادره، على تباطؤ في العمل فيه لِما مررت به من مصائب وأهوال كادت تصرفني عنه لولا توفيق الله وتشجيع أساتذتي وخُلَّص إخواني.

ورحتُ في تلك المدَّة أنعِمُ النظر فيما عُلِّق على طُرَر نسخه الخطيَّة التي وقفت عليها، فأصبتُ فيها كنزًا من تعليقات التفتازانيّ على كتابه مشحونة فيها بفوائد جمَّة، فتقصَّيت في استخراجها غاية التقصِّي وأضفتُ إليها ما نُقل من تعليقاته في الحواشي المؤلَّفة على **المطوَّل** ممَّا صحَّ منه، ووجدتُ على طُرَر تلك الغُرر تعاليق نفيسة هدتني إلى نسبة بعض الأقوال من مصادر فاردة ما كنت لأقف عليها لولا تلك التعاليق، وفوائد جليلة في ضبط بعض مشكلات الكتاب وحلِّ معضلاته، فنقلتها وعلَّقتها في مواضعها من حواشي التحقيق.

وغدوت أفتِّش تلك المصادر المخطوطة التي تحصَّلت عندي وغيرها ممَّا استجدَّ لي الوقوف عليه من المطبوعات في شتَّى العلوم المتَّصلة بالكتاب، أعرِضُ عليها كلَّ عبارة غير معزوَّة فيه، وأتأمَّل كلَّ مسألةٍ ساقَها من مسائل العلومِ المختلفةِ فأُعيدها إلى أصولها، وأتدبَّرُ كلَّ إشارةٍ وكنايةٍ وتلويحٍ عقدَه فأحاول كشف غطائه، ورحت أقرأ الحواشي المؤلَّفة على **المطوَّل** مستخرجًا ما فيها من عزو أو تحقيق رأي أو تحرير مصطلح أو ضبط كلمة، وأحقِّق ذلك من مصادره، فاستقام لي عزو معظم ما ورد فيه من الأقوال والنقول وكشف كثير من أسرار هذا الكتاب.

ثمَّ بقيَتْ بعد ذلك كلِّه مواضعُ لم أقف على مصادرها، ففتشتُ عنها في الكتب البلاغيَّة المؤلَّفة بعد **المطوَّل**، ووجدتُ بعضها منقولًا فيها أو معزوًّا إلى صاحبه، فأثبتُّ ذلك في مواضعه من تعليقاتي. وأكثرُها نقولٌ من كتب يغلبُ على الظنِّ ضياعها مثل **شرح المفتاح** للخلخاليّ والسمرقندي، وتعليقات المعزِّي على **المفتاح** و**الكشَّاف**، وحواشي العلماء على كتبهم ممَّا لم أقف عليه في مطبوعاتها ومخطوطاتها، أو آراء لعلماء ما انتهى إلينا شيء من كتبهم كعلاء الدِّين السغناقي وبهاء الدين الحلوانيّ وهما من شيوخ التفتازانيّ، كما سيأتي تفصيله في مقدِّمة التحقيق.

ثمَّ عارضت ذلك المنسوخ المصحَّح بعد ذلك على ثلاث نسخ أخرى في عام ٢٠١٨م، وشرعت في تبيض حواشي التحقيق وفروق النُّسخ وتعليقات التفتازاني في أيلول عام ٢٠١٨م، واختصرتُ كثيرًا من المناقشات لمسائله اكتفاءً بما فصَّلته في دراستي عن آرائه، واقتصرت في تخريج المسائل والشواهد على مصادره وما هو شديد الصلة بها، لئلا تطول حواشي الكتاب، وفرغتُ من ذلك كلِّه في آب عام ٢٠٢٠م. ثمَّ راجعت تجارب الطبع وصنعت فهارسه وبيضتُ مقدِّمة التحقيق وفرغت من ذلك في نيسان ٢٠٢١م.

صعوبات العمل في تحقيق المطوَّل:

من تلك الصعوبات الكثرةُ الكاثرةُ لنُسخ **المطوَّل** المخطوطة المحفوظة في مكتبات العالم، وصعوبة الترجيح فيما بينها، لأنَّ ذلك مُحوِجٌ إلى الاطلاع على عشرات المخطوطاتِ، ثمَّ إنَّ كثيرًا من النُّسخ ولاسيَّما الجيِّدة منها تغَصُّ هوامشها بتعاليقَ كثيرةٍ وتصحيحاتٍ وفروقٍ جمَّة كُتبت في عصور متتابعةٍ بخطوط مختلفة، وهذا ما يجعل الوقوفَ على مرجع تلك التصحيحاتِ والتعليقاتِ محفوفًا بالصعاب، وداعية إلى تأمُّل طويل ونظرٍ دقيقٍ ومعرفة بالخطوط وما يتَّصل بها.

ومنها كثرةُ الأقوالِ الواردةِ في **المطوَّل**، وتنوعُ مصادرِه وتعدُّد علومها، وإغفالُه نسبةَ أكثرها، وإبهامُ طريقته في الإشارة إلى جملة الآراء، فتراه يرمزُ إلى القول يلوِّح بالرأي، ويكنِّي عن صاحب الكلام، فلا يكاد يظهرُ موضعُ القول ولا حدوده إلَّا بعد تنقير وتأمُّل وافر ووقوف على مصدره فيه، وقد يتَّفق ما نقله في غير ما مصدر، فيصعب القطع بالمصدر الذي نقل عنه، وكم من الساعات والأيَّام التي قضَّيتها في البحث عن قول كنَّى عنه التفتازانيُّ أو أشار إليه.

ومنها تصرُّفه الواسعُ فيما نقل من الأقوال، وإصلاحُ بعض ما وقعَ فيها من الخلل، وإيجاز

بعضها وتفصيل أخرى، وهذا ما جعل الوقوف على موضع النقلِ عسِرًا في عدد من المواضع، وقد يجمعُ أشتات الكلام من مواضعَ كثيرة كما اتَّفق له في استقصاء كلامِ الشيخ عبدِ القاهر في غير ما موضع، فيحتاج المرء إلى قراءة أكثر الكتابِ المنقول منه لاستخراج أطراف ما أخذه منه.

ومنها أنَ كثيرًا من مصادره التي نقلَ عنها ما زالت مخطوطة وأكثر المطبوع منها لم يحقَّق تحقيقًا علميًا يْعين الباحث والمحقِّق على الوصول إلى بغيته منها، فكنت أضطرُّ في بعض المواضع إلى مراجعة مخطوطاتها لتصحيح ما وقع في مطبوعاتها من الخطأ، ومصاعبُ التنقير عن تلك المخطوطاتِ وتحصيلِها والبحثِ فيها ممَّا لا يخفى على مَن جرَّبه، ولا سيَّما أنني كنتُ مُحوجًا في بعض الأحيان إلى التعويل على غير ما نسخةٍ خطيّة للكتاب لظهور نقصٍ أو إشكالٍ في أوَّل نسخةٍ مخطوطةٍ وقفتُ عليها من تلك المصادر.

ومن الصعوبات المتَّصلة بما سلفَ دقَّةُ خطوطِ التعاليقِ المكتوبة في هوامش نُسخ **المطوَّل**، ممَّا كتبه التفتازانيُّ أو تلامذته أو مَن نقل من أصوله، وتداخلُ بعضِ الخطوطِ وذهابُ أجزاء منها في مواضع، فكان ذلك داعيًا لإعادة النظر فيه مِرارًا، ومعارضتِه بما ورد في غير ما نسخة لإتمام النقصِ فيه، وتزدادُ الصعوبةُ إذا كان التعليقُ فذًّا انفردت به نسخةٌ واحدةٌ وظهرَ في خطِّه عَيبٌ. وقد نبَّهت على ذلك في مواضعه.

ومن الصعوبات اشتمالُ أكثر سنين العمل في **المطوَّل** على المصاعب والمصائب والأهوال ممَّا حلَّ بأرض الشام وأهلها، فقد شهدتْ أوراقُ هذا الكتابِ من الشدائد ما يُشيبُ النواصي ويُذيبُ الجبالَ الرواسي ويترك الديارَ بلاقع.

ما تميَّزت به هذه الطبعة:

اشتملتْ هذه الطبعةُ على (٣٣٠) تعليق للتفتازانيّ على **المطوَّل**، جمعتُها من إحدى عشرةَ نسخةً خطيَّة وتسعِ حواشٍ مؤلَّفة على **المطوَّل** سبع منها ما تزال مخطوطةً، ولا سيَّما **حاشية حفيده** الذي وقف على نسخة جدِّه وما علَّقه على حاشية تلك النُّسخة، ونقل بعضَ تلك التعليقات من صورة خطِّ التفتازانيّ، فجمعتُ أكثرَها ممَّا نُقل من صورة خطِّه أو ممَّن نقل عنه، وأضفت إلى ذلك ما وقفتُ عليه ممَّا ذكره التفتازانيُّ في أثناء تدريس **المطوَّل** من التنبيهات، أو ما أقرَّه من الآراء في بعض مسائله ممَّا عرضه عليه بعض تلامذته ومعاصروه ونقلوه عنه.

وعوَّلتُ في هذه الطبعة على إحدى عشرةَ نسخةً خطيَّةً نفيسة منتخبة من عشرات النُّسخ، قابلتها بسبع منها مقابلة تامَّة، واعتمدتُ على البقية في مواضع الإشكال والضبط واستخراج التعليقات: اثنتان من تلك المخطوطات مقروءتان على المؤلِّف مطرَّزتان بإجازته بخطِّه سنة (٧٦٠هـ)، وثالثة يُظنُّ أنها مقروءة عليه سنة (٧٧١هـ)، واثنتان أيضًا منسوختان في حياة المؤلِّف، وبقية النسخ قريبة العهد من وفاة المؤلِّف وأكثرها منقول من أصله أو ممَّا نُقل منه، وهي نُسَخٌ مقابلة بنُسخ أخرى حافلةٌ بالتصحيحات والإضافات والتنبيهاتِ والتعاليقِ التي كتبها المؤلِّف أو تلامذته أو أجلَّة العلماء.

واشتملت حواشي هذه الطبعة على جملةٍ من التعليقات النافعةِ المرقومة على طُرَر النُّسخ الخطيَّة، وخاصَّة تلك التي تنبِّه على تخريج قولٍ أو إيضاحِ غامضٍ أو كشفِ إشكالٍ أو بيانِ مبهَم أو إزالة لَبس ممَّا اشتهر به هذا الكتاب، أو زيادةِ فائدةٍ فاردةٍ أو تنبِّه على خطأ للمؤلِّف، من غير تطويل أو تكثُّر من نقل تلك التعليقات.

وتميَّزت هذه الطبعة بربط **المطوَّل** بما انتهى إلينا من كتب التفتازانيّ المطبوعةِ والمخطوطةِ، والاستفادة من تلك المؤلَّفات فيما زاده المؤلِّف إيضاحًا وتفصيلًا من المسائل التي كرَّرها في تلك الكتب، مع التنبيه بإيجاز على ما ورد من اختلاف رأيه في تلك المؤلَّفات عمَّا ذكره في **المطوَّل**.

وانفردت هذه الطبعة بتخريج جميع ما في الكتاب من الآراء والنقول، وعدَّتها قريب من (٢٥٠٠) موضع، إلَّا القليل ممَّا ضاعت مصادرُه أو خفيَ موضعه، ولم تقتصر على تخريج ما صرَّح المؤلِّف بنقله وهي أقلُّ من رُبع تلك المواضع، بل عمَّ ذلك الأقوالَ التي كنَّى التفتازانيُّ عن أصحابها بوصفٍ أو عبارة، والأقوالَ التي أشارَ إلى القول فيها بالتلميح والتلويح والرمز، والمواضعَ الكثيرة التي أخذها التفتازانيُّ من غيره من دون أدنى إشارة، ومن مصادر تلك النقول أكثر من ثلاثين مصدرًا ما يزال مخطوطًا.

واشتملت مقدِّمة التحقيق على كثير من الجديد في القضايا المتعلِّقة بالتفتازانيِّ وتلامذته وشيوخه وكتبه، وعوَّلت في ذلك على مصادر نادرة منها خمس إجازات للتفتازانيِّ بخطِّه لم تُنشر من قبل، وعرضتُ فيها إحصاءً دقيقًا للمصادر التي ثبت عندي نقل التفتازانيِّ عنها في هذا الكتاب وطرائقِ نقله عنها مبيِّنًا عدَّة ذلك في كلِّ واحدة من تلك الطرق.

وضمَّت فهارسها التفصيلية (٢٤) فهرسًا، انفردت هذه الطبعة بفهارس تعليقات التفتازانيّ، وفهرس المصطلحاتِ البلاغيةِ الواردةِ في غير أبوابها، وفهرسِ مسائل شتَّى العلومِ الواردة في الكتاب مفصَّلة بحسب كلّ علم، وفهرسِ التعريفات الواردة في الكتاب، وفهرسِ أقوال العلماء، وفهرس الأمثلةِ والنماذجِ البلاغيَّة والنحوية واللغوية، وفهرس النقول التي لم يصرِّح بها التفتازانيّ. وفهرس شوارد الفوائد في متن الكتاب وضمَّ هذا الفهرس كثيرًا من القواعد الكلية والفروق المهمَّة في شتَّى العلوم.

ويمكنُ القول: إنَّ هذا الكتاب بعد هذا التخريجِ والتوثيقِ لِمَا وردَ فيه والوقوفِ على مصادرِه الجمَّة غدا في هذه الطبعة أوسعَ مصدرٍ للأقوال البلاغية المنسوبةِ إلى أصحابها حتَّى تاريخ تأليفه، وخاصَّة أنَّ التفتازانيّ استقصى معظم أقوال مَن سبقه من البلاغيين وأنَّ كثيرًا من تلك الأقوال ما تزالُ مصادرُها مخطوطة.

شكر وعرفان:

وفي نهاية هذا العمل أتقدَّم بجزيل الشكر لأساتذتي الذين تعلَّمت منهم وأفدت من علومهم وتقيَّلتُ آثارهم واستعنتُ بأعمالهم؛ ولجميع إخواني وأصحابي الذين شاركوني بحلِّ معضلة أو كشف خبيئة في هذا الكتاب، أو أسدوا لي فائدة أو نصيحة تتَّصل به، أو أسعفوني بالدلالة على مصدر أو تحصيل كتاب مخطوط أو مطبوع، وكان سؤالهم المستحثّ المرتقب صدور هذه الطبعة يخفف عنِّي مصاعب الطريق ويدفعني إلى غايته؛ ثمَّ لا أنسى شكر الباحثين والمحقِّقين الذين أفدتُ من أعمالهم ودراساتهم في هذا العمل وما أكثرهم.

وأخصُّ بالشكر أستاذي الدكتور محمَّد أحمد الدالي الذي علَّمني طرائق تحقيق النصوص وبصَّرني بأسرارها، وأفادني بإرشاداته في كثير من جوانب هذا العمل، وكانت أعماله منهلًا عذبًا أستقي منه ما ينقع الغُلَّة، وكان كلَّما التقيته أو اتصلت به على بُعد المنازل يسألني عن هذا الكتاب ويرجو أن يبرز إلى الناس قريبًا.

والشكر الجزيل للأساتذة أيمن النن وعزات صفصف وعبد الرزاق ناعمة ومحمَّد بلال القالش الذين كانوا ظهيرًا لي في عِراض منسوخ **المطوَّل** بأربعة أصول خطيَّة، وكان فراغنا من ذلك في نيسان ٢٠١٢م.

وخالص شكري لزوجتي سهيلة التي تحمَّلت معي كثيرًا من مشاقِّ تحقيق هذا الكتاب، فنسخت متن المطوَّل، وشاركتني عِراضَه بثلاث نسخ خطيَّة ومقابلةَ متن التلخيص بأصله، وأسهمتْ في نسخ قسم من الفهارس وترتيبِ بطاقاتها، وقاسمتني هموم هذا العمل وأحاديث مصاعبه ومسائله. وحملت عنّي ما حملَتْ من مشاقِّ هذه الحياة، فالله يجزيها عنِّي خير الجزاء.

والشكر للأخ الحبيب أبي عبد الله محمَّد خلوف العبد الله صاحب دار اللباب، لِما حثَّني على إتمام تحقيق هذا الكتاب بعد أن فترَتْ عنه همتي لِما لاقيته من أهوال وما حال بيني وبينه من خطوب، ولِما حصَّل لي من مصادره المخطوطة النادرة، ولصبره على تلبُّثي في مراجعته وتصحيحه وإخراجه، ولِما بذله من عناية في إبرازه بهذه الحلَّة البهيَّة.

كتبه بعيدًا عن غوطة دمشق

في رمضان ١٤٤٢هـ = نيسان ٢٠٢١م

ضياء الدِّين القالش

***

مقدّمة التحقيق

ترجمة الإمام السكّاكيّ وكتابه مفتاح العلوم

ترجمة الإمام القزوينيّ وكتابه تلخيص المفتاح

العلاّمة المحقّق سعد الدّين التفتازانيّ وآثاره

كتابه شرح تلخيص المفتاح المطوّل

مخطوطات الكتاب المعتمدة في تحقيقه

عملي في الكتاب

❊ ❊ ❊

الإمام السكاكيّ وكتابه مفتاح العلوم

هو يوسف بن أبي بكر بن محمَّد بن عليّ، أبو يعقوب السكّاكيّ[١]، سراج الدِّين الخوارزميّ[٢]، وُلد في خوارزم[٣] سنة (٥٥٥هـ) وتوفي فيها سنة (٦٢٦هـ)[٤]، قال عنه معاصره ياقوت الحمَويّ (ت ٦٢٦هـ): «علَّامة إمام في العربيَّة والمعاني والبيان والأدب والعروض والشعر، متكلِّم فقيه متفنِّن في علوم شتَّى، وهو أحد أفاضل العصر الذين سارت بِذِكرهم الرُّكبان»[٥]، وقال عنه الإمام الذهبيُّ (ت ٧٤٨هـ): «إمام في النحو والتصريف وعلمي المعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر، وله النصيب الوافر في علم الكلام وسائر الفنون والعلوم، ومَن رأى مصنَّفه علم تبحُّره ونُبله وفضله»[٦].

والأخبار عن نشأته العلميَّة وشيوخه وتلامذته شحيحة، ولاسيَّما في كتب التراجم المتقدِّمة، فلا تكاد تذكر إلَّا ما أوردتُه عنه آنفًا، وقد تذكر كتب التراجم المتأخِّرة شذرات من ذلك[٧]. على أنَّ السكّاكيَّ

---

(١) سمَّاه أبو حيَّان الأندلسيُّ «ابن السكّاكيّ»، ولعلَّه شيء تفرَّد به. انظر: **ارتشاف الضرَب** ٤/ ١٩٧٨، ونقل عنه ذلك السيوطيُّ في **بغية الوعاة** ٢/ ٣٦٤.

(٢) انظر ترجمته في: **معجم الأدباء** ٦/ ٢٨٤٦، و**تاريخ الإسلام** ١٣/ ٨٢٨، و**الجواهر المضيَّة** ٢/ ٢٢٥ـ ٢٢٦، و**تاج التراجم** ٣١٧، و**بغية الوعاة** ٢/ ٣٦٤، و**سلَّم الوصول إلى طبقات الفحول** ٣/ ٤٢٥، و**كشف الظنون** ٢/ ١٧٦٢، و**شذرات الذهب** ٧/ ٢١٥، و**الفوائد البهية** ٢٣١ ـ ٢٣٢، و**أبجد العلوم** ٥٩٦، و**الأعلام** ٨/ ٢٢٢، و**جمهرة مقالات الشيخ ابن عاشور** ٤/ ١٨٩١ ـ ١٩٠٢، و**البلاغة عند السكاكيّ** ٤٦ ـ ٦٠، وغيرها.

(٣) وهم البنانيّ فذكر أنَّه منسوب إلى سكّاكة قرية بنيسابور، وقيل: بالعراق، وقيل: باليمن. والتحقيق أنَّه ليس منسوبًا إلى شيء من ذلك لأنَّه خوارزميّ. والظاهر أنَّه منسوب إلى صنعة السِّكك، لعمل أحد آبائه بذلك. انظر: **الفوائد البهيَّة** ٢٣٢، و**جمهرة مقالات الشيخ ابن عاشور** ٤/ ١٨٩١.

(٤) اتَّفقت كتب التراجم على سنتي ولادته ووفاته، إلاَّ **معجم الأدباء** فذكر أنَّه وُلد سنة ٥٥٤هـ.

(٥) **معجم الأدباء** ٦/ ٢٨٤٦.

(٦) **تاريخ الإسلام** ١٣/ ٨٢٨.

(٧) ذكروا من مشايخه سديد الدِّين الحناطيّ أو الخياطيّ، ومحمود بن صاعد بن محمود الحارثيّ، ومن تلامذته مختار بن محمود الزاهديّ وذكروا أنَّه قرأ عليه علم الكلام. انظر: **الجواهر المضيَّة** ٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦، و**الفوائد البهيَّة** ٧٨.

صرَّح لنا بواحد من شيوخه وهو الحاتميّ، فقال: «وكان شيخنا الحاتميُّ، ذلك الإمام الذي لن تسمح بمثله الأدوار ما دار الفلك الدوَّار، تغمَّده الله برضوانه = يحيلنا بحسن كثير من مستحسنات الكلام إذا راجعناه فيها على الذَّوق، ونحن حينئذٍ ممَّن نبغ في عدَّة شُعب من علم الأدب... وها هو الشيخ عبد القاهر، قدَّس الله روحه، في **دلائل الإعجاز** كم يعيد هذا»[1]. وذكر القطب الشيرازيُّ والتفتازانيُّ أنَّ هذا الشيخ هو شرف الدِّين الحاتميّ[2]، ولم أقف على ذِكر له غير ما ذكروا.

والسكاكيُّ في علم البلاغة يلقَّب بـ«الإمام»[3] و«الشَّيخ»[4]، وذكره القزوينيُّ بلقب «الفاضل العلَّامة» وزاد عليه التفتازانيُّ لقب «سراج الملَّة والدِّين»[5]، ويُذكَر بغيرها من الألقاب الدالَّة على مكانته وتعظيمه عند البلاغيين، وهو ثالث ثلاثة كان لهم قدم السبق في تأسيس قواعد هذا العلم وترتيبه، عبَّر عن ذلك التفتازانيُّ بقوله: «ولو قلتَ: إنَّ هذا بناء أسَّسه عبد القاهر، وكمَّله جار الله، ورتَّبه بل زيَّنه المصنِّف، لم يبعد»[6].

وكتابه **مفتاح العلوم** من أشهر الكتب في تراثنا، إذ ضمَّنه السكَّاكيُّ جملة من علوم الأدب وهي: التصريف والنحو والمعاني والبيان، ومن تمامها علم الحدّ والاستدلال والنظم والنثر والعروض والقوافي. ويعدُّ القسم الثالث منه المُخصَّص بعلم المعاني والبيان من أعظم ما أُلِّف في علم البلاغة في حسن تنظيمه وترتيبه، وكثرةِ جمعه للأصول والقواعد، وعنايته بالحدود والمصطلحات وسوقِ الشواهد والأمثلة، إلى غير ذلك من وجوه الاستحسان. على عُسر في بعض مواضعه وغموض في جملةٍ من مسالكه، ولم يكن ذلك بغائب عن مؤلِّفه، إذ وعد في مقدِّمته بإملاء **حواشيَ** عليه تشرح مُشكِله وتكشف لطائفه وتُفصِّل مُجمَله[7]، وأعاد ذِكر تلك **الحواشي** مرارًا في كتابه[8]، لكنَّني ما علمتُ أحدًا وقف عليها ولا رأيتُ نقلًا عنها فيما وقفتُ عليه من كتب البلاغة الدائرة على **المفتاح**،

---

(١) **مفتاح العلوم** ٢٥٧.

(٢) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٤/ ٢، و**شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ٢٦/ ٢.

(٣) وهو اللقب الغالب عليه في مواضع ذِكره من كتب البلاغيين.

(٤) سمَّاه بذلك الطِّيبيُّ مرارًا في **التبيان في البيان**، وأطلقه عليه التفتازانيُّ في موضع من **المطوَّل** ٢١٤.

(٥) انظر: **المطوَّل** ٢٤.

(٦) **شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ١٣٨/ ١، ويعني بالمصنِّف ههنا: السكاكيّ.

(٧) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٨.

(٨) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٥٣، ٣٣٣.

بل إنَّ بعض شرَّاحه صرَّح بأنَّه لم يُوقَف عليها، فقال ناصر الدِّين الترمذيّ: «وتلك **الحواشي** ممَّا لم أظفر به، فكأنَّها كالعنقاء اسم بلا مسمَّى»[١]، وقال تلميذه التفتازانيُّ: «ولم تنقل، وكأنَّها لم تُملَ»[٢].

ويشهد لمكانة **المفتاح** ما قاله العلماء في مدحه والثناء عليه، إذ قال عنه العلَّامة التفتازانيُّ في مقدِّمة شرحه: «فقد اتَّفقت على جزالة ألفاظه الرائقة ودقَّة معانيه الشائقة كلمةُ المهَرة المتقنين، ونطقت بحُسن عباراته الأنيقة ولطفِ إشاراته الرشيقة ألسنة السَّحَرة المُفلِقين، تراه الميزانَ في لطائف العربيَّة والقسطاس، والتبيانَ في الفنون الأدبيّة والأساس، قد احتبى في تجويده وتربّع، وتبدّع في تأليفه وتبرّع، لم يألُ جهدًا في تأسيس بُنيان التبيان، ورفع القواعد من فنّ البيان، وتمهيد الأصول في العِلمين المختصَّين بالقرآن[٣]، على تناسق معانٍ وتناسبها، وتجاذب أطرافٍ وتجاوبها، ناظرًا بعضها إلى البعض متناصِرة، آخذًا بعضها بيد البعض متخاصِرة، ولو لم يكن منه إلَّا التوقيف على مناهج التركيب والتأليف والتعريف لمدارج الترتيب والترصيف لكفى، فكيف وفي كل سطرٍ منه عِقد من الدرر وفي كل لفظٍ منه روضٌ من المنى[٤]، إلى فوائد لا يدركها الإحصاء، ولا يحصرها الاستقصاء، ولذا صار مقبول الخواطر والطباع بأسرها، ومستحسَن النواظر والأسماع عن آخرها»[٥].

ومن الأدلَّة على مكانته عناية العلماء بالتأليف المتَّصل به من تلخيصه وشرحه وتهذيبه وشرح مغلقاته ونظمِه والعنايةِ بشواهده، فمن أشهر ملخَّصاته: **المصباح** للبدر بن مالك (ت ٦٨٤هـ)، و**التلخيص** للقزوينيّ (ت ٧٣٩هـ) وهو أشهرها، و**الفوائد الغياثية** للعضد الإيجيّ (ت ٧٥٦هـ). ومن أشهر شروحه شرح القطب الشِّيرازي (ت ٧١٠هـ) الذي سمَّاه **مفتاح المفتاح**، وشرح التفتازانيّ، وشرح الشريف الجرجانيّ الذي سمَّاه **المصباح**. ومن شروحه التي نقل عنها التفتازانيُّ في **المطوّل**: شرح حسام الدِّين المؤذِّني، وشرح ناصر الدِّين الترمذي، وشرح عماد الدِّين الكاشيّ[٦]. وذكر

---

(١) **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٦/ ١.

(٢) **شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ١١٤/ ٢.

(٣) يعني بهما علمَ المعاني والبيان.

(٤) هذه إشارة منه إلى بيت الوطواط، وسينشده على وجهه في **المطوّل** ٧، وسيأتي تخريجه ثمّة.

(٥) **شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ٢/ ١.

(٦) انظر تفصيل الكلام على شروح **المفتاح** وملخَّصاته والكتب الدائرة عليه في: **كشف الظنون** ٢/ ١٧٦٢، و**جامع الشروح والحواشي** ٣/ ١٧٧٠ ـ ١٧٧٨.

القُريميُّ شرحًا للمفتاح لعماد بن مسعود السمرقنديّ[١]، نقل عنه التفتازانيُّ، ولم أقف عليه ولا على ذِكر له فيما بين يديَّ من المظانّ.

ولم تشفع له هذه المكانة عند كثير من المعاصرين، إذ ثار حوله جدل واسع جرى مع الحديث عن أثر المنطق في البلاغة، وما صحب ذلك من الطعن في كثير من كتب البلاغة ونعتها بالجمود والاستهانةِ بجهود علمائنا، فكان السكّاكيُّ دريئة تلك النِّصال[٢]. والحقُّ أنَّهم كانوا يُؤلِّفون لأهل زمانهم وما ألفوا من العبارة في كلِّ علم، ويُراعون المرحلة التي انتهى إليها العلم الذي يُصنِّفون فيه وما يحتاج إليه من ضروب التأليف.

ولله درُّ العلَّامة التفتازانيّ، فقد اعترف بفضل المفتاح وما قدَّمه لعلم البلاغة، على نحو ما مرَّ من كلامه عليه آنفًا، لكنَّه لم يُسلِّم له بجميع ما اجتهد فيه وذهب إليه، إذ انتقده في جملة من المسائل البلاغية، ورأى خلافه في عدَّة آراء، وأنكر عليه مبالغته في التقسيمات العقليَّة واستكثاره من إيراد اصطلاحات المتكلِّمين في بعض مفاصل كتابه[٣].

* * *

(١) انظر: المطوَّل ٢٧٦ حاشية ٣، ٣٢٧ حاشية ١.

(٢) فرغتُ من تتبُّع هذه القضية وتفصيلها في كتابي: التفتازانيّ وآراؤه البلاغية ١٤٥ ـ ١٥٢.

(٣) انظر: المطوَّل ٥٦٦، ٥٨٢ ـ ٥٨٣، والتفتازانيّ وآراؤه البلاغية ١٩٥ ـ ٢١٤، ففيه مبحث خاصٌّ بردود التفتازانيِّ على السكّاكيّ.

الإمام القزوينيّ وكتابه تلخيص المفتاح

هو محمَّد بن عبد الرحمن بن عمر، قاضي القضاة جلال الدِّين أبو عبد الله القزوينيُّ الشَّافعيّ، المعروف بخطيب دمشقَ أو الخطيب، من أحفاد أبي دُلف العجليّ، أصله من قزوين، وُلد بالموصل سنة (٦٦٦هـ)، وتوفي بدمشق سنة (٧٣٩هـ)[1].

وليَ القضاء في ناحية بالروم، ثمَّ وليَ قضاء دمشق سنة (٧٢٤هـ)، ووليَ خطابة الجامع الأمويّ بدمشق مدَّة، ووليَ قضاء مصر سنة (٧٢٧هـ)، ثمَّ نفاه السلطان الملك الناصر إلى دمشق، ثمَّ ولَّاه القضاء بها، واستمرَّ في دمشق إلى أنَّ توفي فيها.

سمع من الشيخ عزّ الدين الفاروثيّ وأخذ المعقول عن شمس الدِّين الأيكيّ، وتفقَّه وناظر واشتغل وتخرَّج به جماعة في مصر والشام، وممَّن قرأ عليه صلاح الدِّين الصفديّ، وذكر أنَّه أجاز له بخطِّه سنة (٧٢٨هـ)[2].

كان شريف الخلال جمَّ الفضائل كريمًا محمودَ السيرة بين الناس محبوبًا فيهم، له مكانة عند السلطان وشرف وسؤدد، بخلاف ابنه عبد الله الذي كان قليل المدارة كثيرة المجافاة للناس، وكان سببًا في نفيه من مصر. وكان الجلال القزوينيُّ مليحَ الصورة فصيحَ اللسان حلوَ العبارة حسنَ المحاضرة، يحبُّ الأدب ويُحاضر به، وله فيه ذوقٌ كثير يستحضر نكته، ويكتب خطًّا جيِّدًا حسنًا.

وكان يعظِّم الشاعر الأرَّجانيّ، ويرى أنَّه من مفاخر العجم، واختار شعره وسمَّاه **الشذر المرجاني من شعر الأرَّجاني**.

وأشهر مصنَّفاته **تلخيص المفتاح**، إذ ذاع صيته في الناس، وعدُّوه خير مختصرات **المفتاح**،

---

(١) له ترجمة حافلة في كتاب تلميذه الصفديّ **أعيان العصر** ٤/ ٤٩٢ ـ ٤٩٩، وانظر ترجمته في: **طبقات الشافعية الكبرى** ٩/ ١٥٨ ـ ١٦١، **والعقد المذهب** ٤٢٠، **ورفع الإصر عن قضاة مصر** ١/ ٣٦٦ ـ ٣٦٩، **والدرر الكامنة** ٥/ ٢٤٩ ـ ٢٥٣، **وبغية الوعاة** ١/ ١٥٦ ـ ١٥٧، **والبدر الطالع** ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤، **والأعلام** ٦/ ١٩٢، **والقزويني وشروح التلخيص** ٩٥ ـ ١٥١.

(٢) انظر: **أعيان العصر** ٤/ ٤٩٦.

قال عنه التفتازانيُّ: «إذ قد وجدتُه مُختصَرًا جامعًا لغُرَر أصولِ هذا الفنِّ وقواعده، حاويًا لنُكَتِ مسائلِه وعوائدِه، مُحتويًا على حقائقَ هي لُبابُ آراء المُتقدِّمين، مُنطويًا على دقائقَ هي نتائجُ أفكار المُتأخِّرين، مائلًا عن غاية الإطنابِ ونهايةِ الإيجاز، لائحًا عليه مَخايلُ السِّحرِ ودلائل الإعجاز»[١].

واعتنى العلماء بالنقل عنه وقراءته وإقرائه، وألَّفوا عليه كتبًا كثيرةً في شرحه وتهذيبه واختصاره ونظمه، واعتنوا بشرح شواهده. وممَّن اعتنى به مؤلِّفه فألَّف بعده كتاب **الإيضاح**، وجعله على ترتيب **التلخيص**، وبسط الكلام فيه ليكون كالشرح له[٢]. وأشهر شروح **التلخيص** شرح التفتازانيّ **المطوَّل** موضوع هذا التحقيق، تعرَّض فيه التفتازانيُّ لِما سبقه من شروحه، وقفت منها على **مفتاح تلخيص المفتاح** للخلخاليّ (ت ٧٤٥هـ)، و**شرح التلخيص** لمحمَّد بن عثمان الزوزنيّ (توفي في أواخر القرن الثامن)[٣].

واجتهد القزوينيُّ في تلخيص **المفتاح**، من جهة الترتيب والتهذيب والزيادة، وصرَّح بذلك في مقدِّمته، فقال: «ألَّفتُ مُختصَرًا يتضمَّن ما فيه مِن القواعد، ويَشتمِل على ما يُحتاج إليه من الأمثلة والشواهد، ولم آلُ جُهدًا في تحقيقِه وتهذيبِه، ورتَّبته ترتيبًا أقربَ تناولًا من ترتيبه، ولم أُبالِغ في اختصار لفظِه تقريبًا لتعاطيه وطلبًا لتسهيل فهمِه على طالبِيه، وأضفتُ إلى ذلك فوائدَ عثرتُ في بعضِ كُتب القومِ عليها، وزوائدَ لم أظفَر في كلام أحدٍ من القوم بالتَّصريح بها ولا الإشارةِ إليها»، وخالف السكاكيَّ في جملة من آرائه، وهو في ذلك كلِّه يصيب في مواضع، ويخطئ في أخرى، على نحو ما تعقَّبه التفتازانيُّ وغيره من الشرَّاح[٤].

* * *

(١) المطوَّل ٧.

(٢) انظر مقدِّمة الإيضاح ٧٠.

(٣) انظر تفصيل الكلام على شروح التلخيص وملخَّصاته والكتب الدائرة عليه في: كشف الظنون ١/ ٤٧٣، وجامع الشروح والحواشي ١/ ٦٢٢ ـ ٦٤٣.

(٤) انظر تفصيل ذلك في كتابي التفتازانيّ وآراؤه البلاغية ٢١٤ ـ ٢٢٩، ٢٥١ ـ ٣٤٨.

العلَّامة المحقِّق سعد الدين التفتازانيّ وآثاره

تمهيد:

تفرَّد العلَّامة التفتازانيُّ بعلومه في القرن الثامن، ولم يكن له في أهله نظيرٌ فيها، وكان له من الحظِّ والشُّهرة والصِّيت في أهل عصرِه فمَن بعدهم ما لا يلحقُ به غيرُه[1]، ومع ذلك ضنَّت علينا كتب التراجم القريبة العهد به بتفصيل أخباره، مع كثرة دوران ذِكره في كلامهم على شيوخه وتلامذته ومعاصريه ومَن بعدهم ممَّن لهم أدنى تعلُّق به. ثمَّ اتَّسعت أخباره بعض الاتِّساع في بعض كتب المتأخِّرين، ووقع في جملة ممَّا أوردوه ما يحتاج إلى التحقيق والتدقيق والاستدراك، ومِن ثمَّ كثرت الدراسات المعاصرة التي تناولت حياته، فمِن محسنٍ في ذلك مدقِّق ومستدرِكٍ ما وسعه الجهد، ومِن متابع السابقَ فيما ذهب إليه في خطئه وصوابه[2].

وكنتُ صنعتُ للعلَّامة التفتازانيِّ ترجمة منذ قرابة عقد ونصف مِن الزمن[3]، حقَّقت فيها جملة من المواضع المتعلِّقة بحياته ومؤلفاته، واجتهدت في ترجيح بعض ما وقع فيه الخلاف منها، استعنت على كثير من ذلك بما ورد في كتبه. وسأكتفي ههنا بالإحالة على ما حقَّقته ثمَّة ممَّا لا مزيدَ لي عليه الآن، وأذكر ما لا بدَّ من ذكره، وأبسط الحديث ههنا فيما وقفتُ فيه على زيادة أو تصحيح لِما كتبتُه أو كتبه غيري، وسأعوِّل في ذلك على ما وقفتُ عليه من إجازاته أو تعليقاته المكتوبة بخطِّه ممَّا لم أكن

---

(١) هذه عبارة الشوكانيّ عنه في **البدر الطالع** ٢/ ٣٠٥. وانظر ما كتبته عن مكانته في كتابي **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٤٦ ـ ٤٧.

(٢) استقصيت مصادر ترجمته في كتابي **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٢١ ـ ٢٢، وذكرتُ الدراسات التي كُتبت عنه، ممَّا وقفتُ عليه آنذاك، وأضيف ههنا ما استجدَّ لي الوقوف عليه ممَّا طُبع بعد دراستي عنه من المصادر والدراسات التي ترجمت له، وهي: **نيل الأمل في ذيل الدُّول** ٢/ ٢٨٣، **وسلَّم الوصول إلى طبقات الفحول** ٣/ ٣٢٩، **والتاج المكلَّل** ٤٦٤ ـ ٤٦٥؛ **ومواقف التفتازاني الاعتقادية** ١/ ٢٤١ ـ ٣٧١، **وسعد الدين التفتازاني وكتابه المطوَّل** ٥٥ ـ ١٢٤؛ ومقدِّمات محقِّقي كتب التفتازانيّ: **شرح الشمسية** ٢٩ ـ ٣٥، **وشرح تصريف العزي** ١٣ ـ ٢٠، **والنِّعم السوابغ** ٤٣ ـ ٦٤، **والمختصر** ٧ ـ ٨، **وشرح الورقات** ٨ ـ ١٨؛ ومقدِّمة تحقيق كتاب **مراقي المجد لآيات السعد** ١/ ١٨ ـ ٢٢.

(٣) انظر: **التفتازاني وآراؤه البلاغية** ٢١ ـ ٥٥.

وقفتُ عليه من قبل، وهي من أقوى الأدلّة في تحقيق ما وقع فيه إشكال أو اضطراب؛ مضيفًا إلى ذلك ما انتهى إليّ من أخباره وما يتّصل به ممّا لم أكن وقفتُ عليه في دراستي السالفة عنه.

اسمه ونسبه ومولده ووفاته وطرف من أخباره:

هو مسعود بن عمر[1] بن محمّد، المشهور بـ«سعد الدِّين التفتازانيّ»[2]، وله جملة من الألقاب يُذكَر بها في كتب التراجم وفي المصادر التي تنقل عنه، أكثرها دورانًا في كلامهم «العلّامة المحقِّق»[3]. ويلقَّب تفخيمًا وتعظيمًا بـ«العلّامة الثاني»، والعلّامة الأوّل عندهم هو قطب الدِّين الشيرازيّ (ت ٧١٠هـ)[4].

وأغفلَت أكثر المصادر المتقدِّمة اسم جدِّه، وذُكر في بعضها باسم «عبد الله»[5]، وزاد صاحب مفتاح السعادة بأنَّ لقب جدِّه «برهان الدِّين»[6]. وهو خطأ لعلَّ مصدره السيوطيُّ أو مَن نقل عنه.

والتحقيق أنَّ اسم جدِّه «محمَّد» ولقبه «تاج الدِّين»، وهو من شيوخه، كما صرَّح بذلك كلّه التفتازانيُّ في إجازة كتبها بخطِّه في خوارزم سنة ٧٧٧هـ[7]، ونصَّ عليه حفيده يحيى بن محمَّد بن

---

(١) صرَّح باسمه هذا واسم أبيه في مستهلّ جملة من كتبه وفي أواخر جميع ما وقفتُ عليه من إجازاته المكتوبة بخطه. انظر: شرح تصريف العزي ٦٩، والمختصر ١/ ١٢، وشرح الورقات ٤١، وما سيأتي من إجازاته في آخر هذا الكتاب ص ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، وفي إجازة بخطِّه في مقدِّمة تحقيق النعم السوابغ ٦٣، وما سيأتي في هذه الدراسة من إجازته النادرة في الكلام على تلامذته ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) ذكر ذلك معاصره ابن خلدون في مقدِّمته ٣/ ١١٠١، والتفتازانيُّ كرَّر هذا اللقب مرارًا في إجازاته المكتوبة بخطِّه وفي صدر بعض كتبه بلفظ «سعد التفتازانيّ»، ويلوح أنَّه لم يذكر لفظ «الدين» تواضعًا منه. انظر لهذا اللقب: المختصر ١/ ١٢ ـ ١٣، والإجازات المكتوبة بخطِّه، ومضت الإحالة عليها آنفًا.

(٣) انظر: تفصيل الكلام على ألقابه في التفتازاني وآراؤه البلاغية ٢٤ ـ ٢٦.

(٤) وهو أقرب من القول بأنَّ المقصود بالأوّل هو الزمخشريّ. انظر: تقرير الإنبابيّ ١/ ٣٦٨، والتفتازاني وآراؤه البلاغية ٢٦.

(٥) وهي المصادر الآتية: بغية الوعاة ٢/ ٢٨٥، وطبقات المفسِّرين ٢/ ٣١٩، ومفتاح السعادة ١/ ١٩٠، وسلَّم الوصول إلى طبقات الفحول ٣/ ٣٢٩، وشذرات الذهب ٨/ ٥٤٧، والفوائد البهية ١٣٦. وتابعهم على هذا الاسم أكثر مَن ذكر اسم جدِّه ممَّن ترجم له في الدراسات المعاصرة، وفعلتُ فعلهم في كتابي التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية ٢٣.

(٦) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩٠.

(٧) ستأتي في الكلام على تلامذته ص ٣٢ ـ ٣٣. وجاء لقب جدِّه «تاج الدين» في إجازة أخرى منقولة من خطِّه منسوخة سنة ٨٣٩هـ وفيها أنَّ اسم جدِّه «محمود»، والظاهر أنَّه تحريف عن «محمَّد». ونقل هذه الإجازة عن أصلها الخطيّ الدكتور حمزة البكري في مقدِّمة تحقيقه لكتاب النعم السوابغ ٦١ ـ ٦٣.

سعد الدِّين في كلام له بآخر كتاب **المفتاح** في الفقه للتفتازانيِّ، وذلك قوله: «شرع في تأليفه جدِّي ومخدومي سلطان المحقِّقين سعد الحقِّ والدِّين مسعود بن عمر بن محمَّد بن أبي بكر بن محمَّد بن أبي سعد الغازي التفتازانيُّ»(١)، ولقب والد جدِّه المذكور ههنا بكنيته هو «شرف الدِّين التفتازانيّ»، كما كتب التفتازانيُّ بخطِّه في الإجازة المذكورة آنفًا(٢). وما مضى يؤكِّد أنَّ التفتازانيَّ نشأ في بيت علم وفضل واستمرَّ ذلك في ولده(٣).

ولد الإمام التفتازانيُّ بتفتازان في صفر سنة ٧٢٢هـ، وتوفي في يوم الإثنين ٢٢ من محرم بسمرقند، ثمَّ نقل رفاته يوم الأربعاء ٩ من جمادى الأولى إلى سَرَخْس امتثالًا لوصيته، وذلك كلُّه سنة ٧٩٢هـ(٤). وقيل في تأريخ ولادته ووفاته غير ذلك، وهي أقوال ضعيفة لا تثبت على النظر(٥).

وله مناظراتٌ مع السيِّد الشريف الجرجانيّ، في جملة من المسائل، ثار حولها كلام كثير في كتب خالفيه وخلاف عريض بينهم، وأُلِّفت فيها رسائلُ مفردة(٦).

وأمضى العلَّامة التفتازانيُّ سني عمره في تلقي أنواع العلوم والفنون والآداب وتدريسها والتأليف فيها، متقلِّبًا في البلاد(٧)، مقبلاً على علماء عصره في النواحي التي رحل إليها، مستفيدًا من مؤلَّفات محقِّقيهم ممَّن سبقه أو عاصره ولم يلقه، مؤدِّيًا ذلك العلم إلى تلامذته في الأقطار التي حلَّ بها، تاركًا في ذلك آثارًا عظيمة القدر.

شيوخه، تحقيق فيهم:

يذكر التفتازانيُّ أنَّه راجَع طائفة من الشيوخ والثقات وباحَث عددًا من الحذَّاق، لكنَّه لا يكاد

---

(١) **المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ٩٧/ ٢.

(٢) ستأتي في الكلام على تلامذته ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) انظر: **التفتازاني وآراؤه البلاغية** ٣٠ ـ ٣١.

(٤) نصَّ على ذلك حفيده في كلامه الذي أورده في آخر كتاب **المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ٩٧/ ٢، وهو موافق لِما نقله صاحب **مفتاح السعادة** ١/ ١٩١ ـ ١٩٢ عمَّا كتبه فتح الله الشرواني (ت ٨٥٧هـ) تلميذ التفتازانيّ، إذ ذكر في أوائل شرحه لكتاب **الإرشاد** أنَّه زار مرقد التفتازانيّ بسرخس فوجد ذلك مكتوبًا على صندوق مرقده.

(٥) فرغتُ من دفع تلك الأقوال والاحتجاج للمذهب الصحيح في كتابي **التفتازاني وآراؤه البلاغية** ٢٦ ـ ٣٠.

(٦) انظر تفصيل ذلك ومصادره في **التفتازاني وآراؤه البلاغية** ٣٩ ـ ٤١.

(٧) انظر لتفصيل الكلام على الأماكن التي تقلَّب فيها ورحل إليها: **التفتازاني وآراؤه البلاغية** ٣١ ـ ٣٥.

يصرِّح بأسمائهم إلَّا نادرًا[١]، وهذا ما جعل إثبات بعض شيوخه موضع نظر واختلاف. وسأثبت هنا مَن صرَّح هو بتلقيه عنهم، ثمَّ مَن أشار إليهم أو رمز إلى لقائهم، ثمَّ أحقِّق فيمن ذُكر مِن شيوخه في الحواشي وكتب التراجم.

صرَّح السَّعد فيما وقفتُ عليه من إجازاته المكتوبة بخطِّه باثنين مِن شيوخه، هما:

تاج الدين التفتازانيُّ محمَّد بن أبي بكر شرفِ الدِّين التفتازانيِّ، وهو جدُّه كما صرَّح بذلك[٢]، ويروي عنه السعد كتاب **المصابيح** للإمام البغويّ، ونصَّ على ذلك في إجازتين كتبهما بخوارزم لاثنين من تلامذته، كتب الأولى في سنة ٧٧٥هـ[٣]، والثانية في سنة ٧٧٧هـ[٤].

حافظ الدِّين التفتازانيُّ[٥]، وذكر السَّعد في إجازة بخطِّه أنَّه يروي عنه كتاب **الكشَّاف** للعلَّامة الزمخشريّ بسنده إلى مؤلِّفه.

وثمَّة شيخ ثالث صرَّح بتلمذته له ولم ينصَّ على اسمه صراحةً لكنَّه نقل عن كتابه، وهو:

ناصر الدِّين الترمذيُّ[٦]، أحد شرَّاح **المفتاح**، نقل عنه التفتازانيُّ كثيرًا في **المطوَّل** ولم يصرِّح باسمه، لكنَّه كنَّى عنه في مواضع[٧]، فقال عند واحد منها في كلام طويل نقله عنه ملخَّصًا: «هذا خلاصة ما أورده بعض **مشايخنا في شرح المفتاح**»[٨]، وهذا الكلام صريح في أنَّ الترمذيَّ مِن شيوخه. وكنَّى عنه التفتازانيُّ في موضع آخر بقوله: «بعض المحقِّقين»[٩]. وممَّن ذكر الترمذيَّ

---

(١) انظر: التفتازاني وآراؤه البلاغية ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) لم أقف على شيء من أخباره سوى ما ذكره التفتازانيُّ عنه في إجازتيه.

(٣) انظر نصَّ الإجازة في مقدِّمة تحقيق النعم السوابغ ٦١ ـ ٦٣.

(٤) وقفتُ عليها بخطِّه. انظر ما سيأتي في الكلام على تلامذته ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٥) لم أقف على شيء من أخباره سوى ما ذكره التفتازانيُّ عنه في إجازته.

(٦) ضنَّت بأخباره كتب التراجم، فلا تكاد تذكر غير اسمه. انظر: التفتازاني وآراؤه البلاغية ٤٧٩. وذكر الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٩٨/ ١ أنَّ له كتابين في الفلسفة هما: شرح الرموز، وعِلق المَضِنَّة.

(٧) انظر تفصيل ذلك فيما سيأتي في الكلام على مصادر التفتازانيِّ في **المطوَّل** في هذه الدراسة ص ٥٩. وانظر مواضع نقله عنه في فهرس النقول.

(٨) انظر ما سيأتي في المطوَّل ص ٣٤٦، وما علَّقتُه ثمَّة.

(٩) انظر ما سيأتي في المطوَّل ص ٢١٢.

في شيوخ التفتازانيِّ: يحيى بن يوسف السِّيراميُّ (ت ٨٣٣هـ)، [١] والقُريميُّ (٨٦٢هـ)[٢]، والفناريُّ (ت ٨٨٦هـ)[٣].

وثمَّة عَلَمان يذكرهما أصحاب الحواشي على المطوَّل في شيوخ التفتازانيِّ، وهما:

علاءُ الدِّين السِّغناقيّ[٤]، وهو ابن الشيخ حسام الدِّين السِّغناقيّ (ت ٧١٤هـ)[٥]. وذكره في شيوخ التفتازانيِّ السِّيراميُّ[٦]، والفناريُّ، [٧] وغيرهما.

بهاء الدِّين الحلوانيّ[٨]، وذكره في شيوخ التفتازانيِّ الفناريُّ[٩]. ويمكن أن يستدل على لقاء التفتازانيِّ به وسماعه منه أنَّه قال في موضع: «وقد عرضتُ هذا البحث على بعضهم، فقال» وأورد السَّعد رأيه فيما عرضه عليه، ثمَّ ذكر التفتازانيُّ مناقشة له فيه، فجاء في هامش نسخة من **المطوَّل** مقروءة على التفتازانيِّ أنَّ المقصود ههنا هو بهاء الدِّين الحلوانيّ[١٠]. وقال في موضع آخر: «وسمعتُ بعضَ الأفاضل يقول» وذكر السعد قوله، ثمَّ أورد على هذا الفاضل جوابًا عن كلامه، وذكر التفتازانيُّ أنَّ هذا الفاضل استحسن كلامه في هذا الموضع، وجاء أيضًا في هامش نسخة **المطوَّل** نفسها أنَّ المقصود ههنا هو بهاء الدِّين الحلوانيّ[١١].

وتحصَّل لي من كتب التراجم خمسة أعلام يُذكرون في شيوخه، وهم:

عضد الدِّين الإيجي (ت ٧٥٦ أو ٧٥٣هـ)، وأوردَتْه في شيوخه طائفة من كتب التراجم[١٢].

---

(١) انظر ما سيأتي في **المطوَّل** ص ١٤١ حاشية ٤.

(٢) انظر ما سيأتي في **المطوَّل** ص ٣٤٤ حاشية ٥.

(٣) انظر: **حاشية الفناري على المطوَّل** ٢٠، و**التفتازاني وآراؤه البلاغية** ٣٦.

(٤) لم أقف على شيء من أخباره سوى أنَّه ابن الشيخ حسام الدِّين وأنَّه من شيوخ التفتازانيِّ.

(٥) صاحب كتاب **الكافي في شرح البزدوي**. انظر تفصيل ترجمته في مقدِّمة تحقيقه ١/ ٣٨ـ ٨٠.

(٦) انظر ما سيأتي في **المطوَّل** ص ١٠٥ حاشية ١، ١٣١ حاشية ٣.

(٧) انظر: **حاشية الفناري على المطوَّل** ٢٠، و**التفتازاني وآراؤه البلاغية** ٣٦.

(٨) لم أقف على شيء من أخباره سوى ما ذُكر أنَّه من شيوخ التفتازانيِّ.

(٩) انظر: **حاشية الفناري على المطوَّل** ٢٠، و**التفتازاني وآراؤه البلاغية** ٣٦.

(١٠) انظر كلام التفتازانيِّ ما سيأتي في **المطوَّل** ص ٣٦٣، والحاشية ٥.

(١١) انظر كلام التفتازانيِّ ما سيأتي في **المطوَّل** ص ٦٧٩، والحاشية ٤.

(١٢) انظر تفصيل ذلك في: **التفتازاني وآراؤه البلاغية** ٣٥ـ ٣٦.

والحقُّ أنَّ التفتازانيَّ يذكر العضد الإيجيَّ بألقاب التعظيم والتبجيل في مواضع كثيرة، ولاسيّما أنّه علّق فوائد على **شرح العضد مختصرَ ابن الحاجب**، فيقول في تعليقه على كلام له فيه: «واعلم أنّ الشارح المحقِّق قد بلغ في تحقيق مباحث القياس سيَّما الاعتراضات كلَّ مبلغ، نسخًا منه لشريعة الشّارحين في تطويل الواضحات والإغضاء عن المعضلات والاقتصار على إعادة المتن حيث لا سبيلَ إلى نقل ما في المطوَّلات، فلم يبقَ لنا سوى اقتفاء آثاره والكشف عن خبيئات أسراره، بل الاجتناء من ثماره والاستضاءة بأنواره»(١)، ويذكره في موضع آخر بلقب «العلاَّمة المحقِّق»(٢).

لكنَّني ما رأيته يصرِّح مرَّة بلقائه أو سماعه منه أو تلمذته له، بل إنَّ صاحب **سلَّم الوصول** نقل ما ينفي ذلك فقال: «قال ابن الحِنائيّ: إنَّ غالب الظنِّ بل اليقين أنَّه لم يتلمذ له التفتازانيُّ؛ لأنَّ الأبهريَّ ذكر في ديباجة **حاشيته على شرح العضد** أنَّ السعد لم يقرأ على الشَّارح حتَّى يطَّلع على حقائقه، ويذكر الشَّارحَ بلفظ الأستاذ(٣)، وأمَّا التفتازانيُّ فلم يجئ بعبارة تُشعِر بأنَّه أستاذه»(٤). فالظاهر أنَّ عنايته بكتبه واحتفاءه به أوهَما أنَّه من شيوخه. والله أعلم.

قطب الدِّين الرازي التحتانيّ (ت ٧٦٦هـ)، وهو كالعضد معدود في شيوخ التفتازانيِّ في جملة من كُتب التراجم(٥). والتفتازانيُّ يذكره في عدد من المواضع، إذ صرَّح بأنَّ من مقاصد شرحه **للرسالة الشمسية** أن يُجيل النظر في **شرح القطب الرازي** على تلك الرسالة ويستدرك عليه ما قصَّر عنه(٦)، وهو فيها يثني على الرازيّ ويذكره بقوله: «الفاضل المحقِّق والنحرير المدقِّق قطب الملَّة والدِّين الرازيّ»(٧)، لكنَّه لم يصرِّح، فيما وقفتُ عليه، بما يُخبِر عن تلمذته له.

صدر الشريعة المحبوبيّ (ت ٧٤٧هـ)(٨)، صاحب **التنقيح والتوضيح**، وذكره في شيوخه صاحب

---

(١) فوائد شرح مختصر الأصول ٢/ ٢٥٧.

(٢) التلويح ١/ ٤١.

(٣) يريد أنَّ الأبهريَّ يذكر العضد بلفظ الأستاذ. والأبهريُّ صرَّح في مطلع **حاشيته على شرح العضد** اللوح ١/ ٢ بأنَّه تلميذ العضد، فقال: «فإنَّ شرح المختصر في علم الأصول الذي اعتنى بتصنيفه أستاذنا مولانا. . . عضد الحقِّ والدِّين».

(٤) سلَّم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/ ٢٥٠. وسبقني إلى الاستشهاد بهذا النصِّ ومناقشة هذه القضية الشيخ طلال العمودي.

(٥) انظر تفصيل ذلك في: التفتازاني وآراؤه البلاغية ٣٥ـ ٣٦.

(٦) انظر: شرح الشمسية للتفتازانيّ ٨٦ـ ٨٧.

(٧) شرح الشمسية للتفتازانيّ ٨٦ـ ٨٧.

(٨) ترجمتُ له في التفتازاني وآراؤه البلاغية ٤٧١.

سلَّم الوصول، فقال في ترجمته له: «ولجدِّه مدرسة بناها بسمرقند، نزل بها العلَّامة التفتازانيُّ، وأخذ عنه، وكان أستاذ علماء العالم، وعلَّامة العرب والعجم. . . كذا نقل من خطِّ الجامي»[١]، وفي تعليق على هامش حاشية السيراميِّ على المطوَّل: «وهو صاحب التنقيح. وهو من جملة أساتذة الشارح رحمه الله على ما ذكر صاحب الروضة»[٢].

والتفتازانيُّ شرح كتاب التنقيح، ونقل عن صدر الشريعة في المطوَّل جملة من المواضع[٣]، وذكره في مقدِّمة التلويح بغاية الإعظام، ونعته بـ«الإمام المحقِّق والنحرير المدقِّق» إلى غير ذلك من الأوصاف الدالَّة على إجلاله له[٤]، لكنَّه ما صرَّح فيما وقفتُ عليه بأنَّه شيخه.

فهؤلاء الثلاثة يشتركون في أنَّ التفتازانيَّ اعتنى بكتبهم في وجه من وجوه العناية وذكرهم وعظَّم مكانتهم وأثنى عليهم، لكنَّه لم يصرِّح بأنَّهم من شيوخه، مع وقوع ذلك في كتب التراجم.

ضياء الدِّين العفيفيّ (ت ٧٨٠)[٥]، ذكر ابن حَجَر (ت ٨٥٢هـ) ومَن نقل عنه أنَّ التفتازانيَّ ممَّن قرأ على هذا الشيخ[٦]. ولم أجد ذِكرًا له فيما وقفتُ عليه من آثار التفتازانيِّ، ولا أصبتُ إشارة إلى ذلك عنده.

بهاء الدِّين السمرقنديّ، انفرد بذكره في شيوخ التفتازانيِّ، فيما أعلم، ابنُ تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)[٧]، ولم أصِب شيئًا مَن أخباره سوى هذا، ولا وقفتُ على ذِكر له أو إشارة إليه في آثار التفتازانيِّ.

ومن عجائب ما وقع لبعض دارسي التفتازانيِّ إضافة شيخين له هما: محمَّد الكازرونيّ وأحمد المحمَّديّ القوصيّ، تعويلًا على أنَّه صرَّح بهما في شرح الأربعين النووية[٨]. والحقَّ أنَّ

---

(١) سلَّم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/ ٣٢٥.

(٢) حاشية السِّيراميّ على المطوَّل اللوح ٢٤٨/ ٢. وما عرفتُ كتاب الروضة المذكور ههنا.

(٣) انظر تفصيل ذلك فيما سيأتي في الكلام على مصادره، في هذه الدراسة ص ٦٤.

(٤) انظر: التلويح ١/ ١٥ ـ ١٦.

(٥) ترجمتُ له في التفتازاني وآراؤه البلاغية ٤٧١.

(٦) انظر: إنباء الغُمر ١/ ٢٨٣، والتفتازاني وآراؤه البلاغية ٣٦.

(٧) انظر: الدليل الشافي ٢/ ٧٣٤، والتفتازاني وآراؤه البلاغية ٣٦.

(٨) انظر: سعد الدِّين التفتازاني وكتابه المطوَّل ٦٥.

الكتاب مدفوع النسبة عن التفتازانيّ[1]، فالشيخان المذكوران هما شيخا صاحب الكتاب، ولا صلة للتفتازانيّ بهما البتّة.

تلامذته وإجازاته لهم:

مضى لي أنَّ كتب التراجم قلّما تذكر تلامذة التفتازانيّ في ترجمته، وأنَّ أخبارهم مبثوثة في أثناء تلك الكتب[2]. ويكشف ما وقفتُ عليه من إجازات التفتازانيّ طائفة من تلامذته الذين لم يرد لهم ذِكر في كتب التراجم، وهذا يؤكّد ما ذهبتُ إليه من كثرة تلامذته وقِصَر مدَّة ملازمتهم له في الغالب، بسبب كثرة ارتحاله وتقلُّبه في البلاد[3]. إذ لقيَ مَن لقي منهم وأجاز مَن أجاز، ثمَّ ضاع ذكر كثير منهم لولا ما ورد في نصوص الإجازات وما دوَّنته الكتب.

وللتفتازانيّ مع تلامذته محاورات بديعة في المسائل التي يعرض لها في دروسه، نقلتُ ما وقفتُ عليه منها ممَّا يتَّصل بتدريسه كتابه **المطوَّل**[4]. وله في إجازاته لهم حفاوةٌ ظاهرة وتنويهٌ بمكانتهم وثناءٌ عليهم، إلى غير ذلك من ضروب العناية بهم، ويكرِّر فيها وصيَّته لهم بملازمة التقوى، وحثّهم على الإتقان والاحتياط والتثبُّت والتدقيق والتحقيق والمراجعة والمطالعة الوافرة، ممَّا ستراه ظاهرًا في جميع ما وقفتُ عليه من إجازاته لهم.

وسأذكر ههنا تلامذته الذين وقفتُ عليهم في إجازاته، وأسوق نصَّ ما لم ينشر قبلُ منها مع الإحالة على ما نُشر، لِما في تلك الإجازات من فوائد وإضافات على ما في كتب التراجم وما إليها.

علاء الدِّين أحمد بن محمَّد الصِّيراميّ[5] (ت ٧٩٠هـ)[6]. قرأ **المطوَّل** على التفتازانيّ مرارًا، وكتب له مؤلِّفه بخطِّه في آخر نسخةٍ قرأها عليه إجازة نفيسة سنة ٧٦٠هـ[7]، يشهد له فيها بالعلم والفضل والتحقيق والتدقيق، وبإحاطته بأسرار **المطوَّل** ورموزه، ويذكر أنَّه صار مرجعًا في حلّ مشكلاته

---

(١) انظر: التفتازاني وآراؤه البلاغية ٥٢، وما سيأتي في ص ٣٩.

(٢) انظر: التفتازاني وآراؤه البلاغية ٣٧ـ٣٨، وما أحلتُ عليه ثمّة من الدراسات التي استقصت ذِكرهم.

(٣) انظر: التفتازاني وآراؤه البلاغية ٣٨.

(٤) انظر ما سيأتي في **المطوَّل** ص ١٩، ٢٩ حاشية ٣، ٦٠ حاشية ٥، ١٤٥ حاشية ٥، ١٥٠ حاشية ٥، ١٦٩ حاشية ٤.

(٥) تكتب بالسين والصاد. وأثبتُّها بالصاد كما كتبها التفتازانيُّ بخطِّه في إجازته له.

(٦) انظر ترجمته في الدُّرر الكامنة ١/ ٣٠٧ـ٣٠٨، والمنهل الصافي ٢/ ١٧٢، ولم يذكرا تلمذته للتفتازانيّ.

(٧) ذُكر على ظهريَّة مخطوط حاشية السِّيراميّ على **المطوَّل** أنَّ هذه الإجازة كتبها التفتازانيُّ في آخر نسخة قرأها الصَّيراميُّ عليه.

وإيضاح معضلاته[١]. وعلّق له التفتازانيُّ حواشيَ بخطِّه على مواضعَ من هذه النُّسخة، إلى غير ذلك من القيود والتصحيحات بخطِّه الشريف[٢]، ممَّا يدلُّ على مزيد عناية به.

أرشد الدِّين الإسفراييني[٣]. كتب له التفتازانيُّ إجازة بخطِّه في سنة ٧٧٤هـ، تُثبت سماعه كتاب **التلويح** من مؤلِّفه، ووقفتُ عليها بخطِّه، وهذا نصُّها:

«سمع عليَّ هذا الكتاب المولى الفاضلُ العالم النحرير المتقن أرشد الملَّة والدِّين الإسفراييني، متع الله المسلمين بفوائده = سماعَ بحث وتحقيق وإتقان وتدقيق، وحصل له الاطلاع على دقائق الكتاب، والله الموفِّق للصواب. وهذا خطُّ مؤلِّفه الفقير إلى الله الغنيّ سعد التفتازانيّ. تاب الله عليه وغفر له ولوالديه. كتبه في محرَّم سنة أربع وسبعين وسبعمائة»[٤].

عماد الدِّين الغُجْدوانيّ[٥]. كتب له التفتازانيُّ إجازة بخطِّه في خوارزم سنة ٧٧٥هـ، وهي إجازة نادرة فيها تفصيل وفوائد جمَّة، وصف فيها التفتازانيُّ تلميذه هذا بالعلم والفضل والتحقيق والتدقيق والغوص على الغوامض والأسرار، وذكر فيها أنَّه قرأ عليه **التلويح** والربع الأوَّل من **الكشَّاف** والقسم الثالث من **المفتاح** و**شرح أصول ابن الحاجب** للعضد و**فوائد التفتازانيّ** عليه، وأجاز له فيها بأن يروي عنه ما قرأه عليه ممَّا مضى بالإضافة إلى جملة من كتبه الأخرى ومنها **شرحا التلخيص**. وذكر فيها روايته كتاب **المصابيح** للبغوي[٦].

سعد الدِّين بن جلال الدِّين الزُّرنوقيّ[٧]. كتب له التفتازانيُّ إجازة بخطِّه في خوارزم سنة ٧٧٧هـ، وهي إجازة نفيسة جدًّا لِما اشتملت عليه من معلومات نادرة عن التفتازانيِّ وما يتَّصل به، ووقفتُ عليها بخطِّه، وهذا نصُّها:

(١) سيأتي نصُّ الإجازة بعد نهاية نصِّ **المطوَّل** ص ٨٨٧.
(٢) وهي النسخة التي اعتمدتها أصلاً في تحقيق هذا الكتاب، وانظر تفصيل الكلام عليها فيما سيأتي في وصف النُّسخ الخطية ص ٨٠.
(٣) ما وقفتُ له على ذِكر أو ترجمة فيما بين يديَّ من المظانّ.
(٤) في آخر مخطوط **التلويح**، نسخة يني جامي بتركيا برقم (٣١٢).
(٥) ما وقفتُ له على ذِكر أو ترجمة فيما بين يديَّ من المظانّ.
(٦) انظر نصَّ الإجازة تامًّا في مقدِّمة تحقيق **النعم السوابغ** ٦١ ـ ٦٣. ونقله محقِّقه الدكتور حمزة البكريّ عن نسخة خطيَّة وحيدة.
(٧) ما وقفتُ له على ذِكر أو ترجمة فيما بين يديَّ من المظانّ.

«بسم الله الرحمن الرحيم والاعتصام بكرمه العميم

الحمد لله الذي أعلى معالم الشريعة الغرَّاء، وأسمى مراسم الحنيفيَّة السمحة البيضاء، والصلاة على نبيِّه محمَّد خير الأنبياء ومبلِّغ الأنباء، وعلى آله وأصحابه البررة الأتقياء، ونجوم سماء الاهتداء. وبعد:

فلمَّا حططتُ رحلي بمدينة خوارزم حماها الله عن العاهات، مُنصرفي عن صوب هراة، صُرفت عنها الآفات، احتفّ بي جمع من حذَّاق الطلاب، وانضوى إليَّ الجمُّ الغفير من ذوي العلوم والآداب، ظنًّا منهم أنّ عندي صُبابة تروي غليلهم وتشفي عليلهم، أو شَرارة تضيء طريقهم وتهدي سبيلهم.

منهم الإمامُ الفاضل العالم الكامل وحيد العصر باستقامة فكره، وفريد الدهر في جودة قريحته، سعدُ الملَّة والدِّين بن الإمام العالم البارع الورع التقيّ المتقن جلال المِلَّة والدِّين الزَّرنوقيّ، أدام الله فضلهما، فقد صاحبني برهة مِن الزمان في مجالس التدريس والإفادة، وقرأ عليَّ كتاب **الكشَّاف** البعض قراءة إتقان وتحقيق وسمع البعض سماع استكشاف وتدقيق، وسمع أيضًا كتاب **شرح مختصر الأصول** الحاجبيّ للعلَّامة المحقِّق والنِّحرير المدقِّق عضد الملَّة والدِّين، نوَّر الله مرقده = مستكشفًا مكنون غامضه ومستخرجًا سرَّ حلوه وحامضه، وقرأ أكثر ما جمعتُ من الفوائد على ذلك الشرح، بحيث لم يبقِ أبيَّة إلَّا ذلَّلها ولا معضلة إلَّا جلَّلها، وسمع أيضًا معظم **شرح التنقيح** من مؤلَّفاتي و**شرح التلخيص** من مصنَّفاتي، إلى غير ذلك من الكتب التي كانت تُقرأ عليّ، وتُبحث بين يديّ، ولم يكن يكتفي في قراءته وسماعه بما يفهم من ظاهر المقال، بل كان يستطلع فيطَّلع على حقيقة الحال.

وحين حاول الرجوع إلى مسقط رأسه ومعهد استئناسه استجازني فاستخرتُ الله تعالى وأجزتُ له أن يرويَ عنّي ما قرأه عليّ أو سمعه مني أو صحَّ عنده أنَّه من مقروآتي ومسموعاتي أو مؤلَّفاتي، **كشرح التنقيح** **وفوائد شرح الأصول** **وشرحَي التلخيص المختصرِ والمطوَّلِ** وغير ذلك؛ وأجزتُ له أن يرويَ عنّي كتاب **الكشَّاف**، وأنا أرويه عن مولاي الإمام العالم الربانيِّ مفيض أنواع العلوم على الأقاصي والأداني حافظ الحقّ والدِّين التفتازانيّ، وهو رحمه الله كان يرويه عن أستاذه الفاضل الكامل نظام الملَّة والدِّين الطوسيِّ[1]، وهو عن علَّامة الفضلاء أخطب الخطباء رضي الملَّة والدِّين

(١) نظام الدين الطوسيُّ أحد شيوخ الجاربردي. انظر: **البدر الطالع** ١/ ٤٧.

البرهانيّ[١]، وهو عن الإمام العلّامة علاء الملّة والدِّين التواني[٢]، وهو عن الأستاذ برهان الدين المطرِّزيّ، وهو عن صدر الأئمة أخطب الخطباء ضياء الدين المكيّ، وهو عن المصنِّف رضي الله عنهم أجمعين.

= وأجزتُ له أن يرويَ عني كتاب **المصابيح** في الحديث، وأنا أرويه إجازة عن جدِّي الشيخ الإمام تاج الملَّة والدِّين، وهو عن أبيه الإمام العالم الربانيّ شرف الملَّة والدِّين التفتازانيّ، وهو عن شيخ الإسلام قطب الأنام سيف الحقِّ والملَّة والدِّين الباخرزيّ، وهو عن الشيخ العالم النحرير أبي رشيد محمَّد بن أبي بكر بن القاسم الغزَّال الأصفهانيّ، وهو عن الشيخ أبي المكارم فضل الله النَّوقاني الطوسيّ، وهو عن المؤلِّف الإمام محيي السنّة ناصر الحديث أبي محمَّد الحسين بن مسعود بن محمَّد الفرَّاء البغويّ، رضوان الله عليهم أجمعين.

= وشرطتُ عليه التثبُّتَ والاحتياط والتحرُّز عمَّا يُزلُّ القدم على الصراط وأن يجعل مطمح همّته التوجُّه إلى الله والاجتهاد في الانصراف عمَّا سواه. وأسأل الله تعالى أن يوفِّقه لذلك ويعصمه عن الخطاء والزلل في القول والعمل وأن ييسِّره لِما يحبُّه ويرضاه، وينفعه يوم يلقاه.

وأتوقَّع من حُسن سيرته ويُمن سريرته أن يدعوَ لي ولوالديَّ في خلواته وأعقاب صلواته، ولا ينساني في أوقات طاعاته.

وكتب هذه الأحرف أفقر عباد الله تعالى إلى رحمته وأحوجهم إلى غفرانه مسعود بن عمر بن محمَّد القاضي المدعو بسعد التفتازاني، في أوائل ربيع الأوَّل سنة سبع وسبعين وسبعمائة، بقبة الإسلام خوارزم حُميت عن الحوادث بحقّ النبيّ محمَّد وآله الطاهرين»[٣].

جلال الدِّين بن يوسف بن مسيح الأوبهيّ[٤]. كتب له التفتازانيُّ إجازة بسمرقند في أواخر المحرَّم من سنة ٧٩٢هـ في آخر أيَّام حياته، أجاز له فيها بأن يروي عنه مقروآته ومسموعاته ومُستجازاته عمومًا ومصنَّفاته خصوصًا، ونصَّ فيها على إجازته بكتابيه **حواشي الكشَّاف** و**شرح المفتاح**، وهما من أواخر ما ألَّفه، وأذِن له أن يصلح من كتبه ما يتَّفق أنَّه من سهو البنان أو البيان، بعد

(١) كذا قرأتها.

(٢) كذا قرأتها.

(٣) وقفني على صورة هذه الإجازة من خطِّ التفتازانيّ الشيخ طلال العمودي حفظه الله وجزاه عني خير الجزاء.

(٤) أخباره قليلة جدًّا. انظر: **مفتاح السعادة** ١/ ١٧٧، و**سلَّم الوصول إلى أخبار الفحول** ٣/ ٤٣٨، ١/ ٢٣٣، و**البدر الطالع** ١/ ٤٩٧

التأمُّل والاحتياط والمراجعة والمطالعة الوافرة[1]. وذكر صاحب **سلّم الوصول** أنّ الجلال الأوبهيّ أصلح موضعًا من **المطوّل**[2]. ونقلتُ من هامش نسخة من **المطوّل** قرئت على المؤلِّف مناقشة وقعت بين التفتازانيِّ وتلميذه الأوبهيّ في موضع من مواضع **المطوّل**[3].

برهان الدِّين حيدر بن أحمد بن إبراهيم الشيرازيّ ثمَّ الروميّ (٨٥٤)، المشهور بحيدر الروميّ، ويُعرَف بشيخ التاج أو السبع وجوه[4]. ذكر تلميذه ملّا خسرو (ت٨٨٥هـ) أنّه قرأ **المطوّل** على التفتازانيّ مرارًا، وذلك قوله في أوّل **حاشيته على المطوّل**: «ثمَّ إنّي بعدما صرفتُ مدّة من عمري وبذلتُ عدَّة من أيّام دهري إلى اقتناء هذا **الشرح** واستطلاع فرائده والخوض في غماره والغوص على فرائده على أكمل خلّان الشّارح وأحبابه وأفضل إخوانه وأصحابه، الذي سمع منه هذا الكتاب مرَّة بعد مرَّة واستفاد منه فوائده كرَّة بعد كرَّة»[5]. ولحيدر الروميّ حواشٍ على **المطوّل** أصبتُ بعضها على طُرَر نسخة العلاء الصِّيراميّ، فنقلتها في هوامش هذه الطبعة.

هذا ووقفتُ على إجازة بخطِّ التفتازانيِّ كتبها في سنة ٧٧١هـ، جاءت في آخر نسخة من **المطوّل**[6]، لكن ذهب منها اسم مَن كُتبت له وما قرأه عليه من كتبه. والظاهر أنّها لواحد من خاصّة تلامذته، إذ أجاز له فيها برواية سائر مؤلَّفاته ومقروآته ومسموعاته[7].

مذهبه وعقيدته:

كنت عرضتُ للخلاف الواقع بين العلماء في مذهب التفتازانيّ في الفقه والأصلين، ورجَّحتُ أنَّه محقِّق المذهبين لا شافعيٌّ كالشافعية ولا حنفيٌّ كالحنفية، وملتُ إلى ذلك في مذهبه في الأصلين[8].

---

(١) انظر نصَّ الإجازة في مفتاح السعادة ١/ ١٧٧.

(٢) انظر: سلَّم الوصول إلى أخبار الفحول ٣/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩.

(٣) انظر تلك المناقشة في هوامش المطوَّل ١٨ ـ ١٩ حاشية ٦.

(٤) انظر ترجمته في المنهل الصافي ٥/ ١٩٠، والضوء اللامع ٣/ ١٦٨ ـ ١٦٩، وشذرات الذهب ٩/ ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٥) انظر: حاشية ملاّ خسرو على المطوَّل اللوح ٢/ ١. وعلَّق على هذا الكلام بقوله: «وهو مولانا برهان الدِّين والملَّة حيدر، أفاض الله تعالى عليه سجال الغفران».

(٦) انظر تفصيل ذلك فيما سيأتي من وصف النُّسخ الخطية.

(٧) انظر نصَّ هذه الإجازة في ص ٨٨٩.

(٨) انظر: التفتازاني وآراؤه البلاغية ٤١ ـ ٤٢.

ثمَّ إنّي في أثناء هذه المدَّة اطلعتُ في مواضع من كلامه(١)، وقرأت فيما كتبه طائفة من الباحثين المعاصرين في تحقيق هذه المسألة(٢)، ما يجعلني أميل إلى القول بأنَّ التفتازانيَّ نشأ شافعيَّ الأصول والفروع، وهو مذهب أهل تفتازان التي ولد فيها(٣)، مع إتقانه واتِّساعه في المذهب الحنفيّ أصوله وفروعه وغلبة اشتغاله به في البلدان التي عاش فيها. وكذلك أميلُ إلى أنّه أشعريٌّ المذهب محقِّق في أصول الماتريديَّة(٤).

ومن عجب أن بعض الدارسين لمَّا خفي عنه أنَّ مطبوع كتاب **شرح الأربعين النوويّة** لا تصحُّ نسبته إلى التفتازانيّ(٥) = راح ينسبه إلى الغلوّ وإيهام القول بالحلول والاتِّحاد تعويلاً على ما ورد في ذلك الكتاب(٦)، وزاد على ذلك أن عوَّل على بعض ما يُروى عنه من ضعيف الأخبار في كتب التراجم المتأخِّرة(٧). وقليلاً ما عوَّل في ذلك على المذكور في كتبه الثابتة له. ولو أنّه حقَّق في ذلك وتثبَّت لكان أولى به، ولأغناه ذلك عن نسبة أجلَّة العلماء إلى ما لا يصحُّ عنهم.

آثاره:

عُني التفتازانيُّ بالتأليف والتصنيف عنايةً ظاهرة، إذ بقي يؤلِّف من السادسة عشرة من عمره

---

(١) من أقوى تلك الأدلَّة وأوضحها قول التفتازانيِّ في **حواشي الكشَّاف** اللوح ١٠٨/ ٢: «ومعنى «في الحجّ»: في وقت الحجّ، إذ نفس الفعل لا يصلح أن يكون ظرفًا، لكن عند أبي حنيفة رضي الله عنه المراد «أشهر الحجّ» حتّى يصحّ إحرام الحجّ، وعندنا وقت الإتيان بأفعال الحج وفي أثناء أفعاله، فلا يصحُّ قبل الإحرام به»، وله موضع آخر وقع في شرحه كلام العضد فيه تصريح بذلك. انظر مقدِّمة تحقيق **النِّعم السوابغ** ص ٥٤، وانظر تصريح التفتازانيِّ بترجيح مذهب الشافعيّ في أنَّ التسمية من السورة فيما سيأتي في **المطوَّل** ص ٣٧٢.

(٢) انظر ما كتبه الدكتور حمزة البكريّ في مقدِّمة تحقيق **النعم السوابغ** ٤٨ ـ ٦٠، فقد فصَّل الكلام على مؤلَّفاته التي كتبها في فقه المذهبين وعلاقة ذلك بمذهبه ورجَّح أنّه شافعيُّ الفروع. ثمَّ عليك بالمقالة البديعة التي كتبها الشيخ طلال العمودي ونشرها على موقعه في (الفيسبوك) و(التلغرام) بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٢٠م، وفصَّل فيها الأدلّة المرجِّحة لشافعية التفتازانيِّ، وعساه ينشر ما كتبه من التحقيقات في دوريَّة أو كتاب. ويُستأنس ههنا بما ذكره صاحب **مواقف التفتازانيّ الاعتقادية** ١/ ٢٨٧ ـ ٢٩٤، وإن كان قد مال فيه إلى أنَّ التفتازانيَّ محقِّق المذهبين مع ترجيحه بعدُ أنّه أشعريٌّ.

(٣) وهي تابعة لمدينة نسا، وأهل نسا جميعهم شافعيَّة. انظر: **أحسن التقاسيم** ٢٣٦، ودلَّني عليه الشيخ طلال العمودي فيما كتبه عن مذهب التفتازانيِّ.

(٤) فصَّل في الاستدلال على ذلك تفصيلاً صاحب **مواقف التفتازانيّ الاعتقادية** ١/ ٢٩٥ ـ ٣١٠.

(٥) انظر الكلام على دفع نسبته في **آراء التفتازانيّ البلاغية** ٥٢، وفيما سيأتي ص ٣٩.

(٦) انظر: **سعد الدين التفتازانيّ وكتابه المطوّل** ١٠٥، ١٠٩ ـ ١١٠.

(٧) انظر: **سعد الدين التفتازانيّ وكتابه المطوّل** ١٠٧ ـ ١٠٨.

إلى أن وافاه الأجل، ومِن كتبه ما شرع في تأليفه ولم يتمّه، كما سيأتي. وشهدت آثاره له بالتفرّد في عصره بالعلوم التي صنَّف فيها، فذاع اسمه وبعُد صيته وسارت كتبه في الآفاق مسير الشمس خلال حياته وبعد مماته[1]، وأقبل عليها القاصي والداني قراءةً وإقراءً وعناية بالتأليف الدائر عليها من الحواشي والشروح والمناقشات لِما ورد فيها، ولشهرة الرجل ومكانة مصنَّفاته بين الناس نُسبت إليه كتب ليست له. وسأعرض فيما يأتي بإيجاز لآثاره المذكورة له، وأحقّق فيما يتّصل بتوثيقها وما نُسب إليه منها ما وسعني ذلك.

كتبه المطبوعة:

الإرشاد: هو مختصر تعليميٌّ في النحو، ألَّفه لابنه، وسمَّاه بهذا الاسم، كما ذكر في خطبته، فرغ من تأليفه سنة ٧٧٨هـ بخوارزم[2]. وطُبع باسم **إرشاد الهادي**، وعليه شروح عِدَّة[3].

التركيب الجليل في النحو[4]، أو **تركيب غريب وترتيب نجيب**[5]. وهو متن في غاية الاختصار لا يزيد على بضعة أسطر يشتمل على تركيب نحويّ واحد، قال عنه مؤلّفه: «فيه أنواع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع الخمسة والجملتان الاسمية والفعلية وغيرها من القواعد النحوية الجُملية»[6]، طُبع عقِب شرح له اسمه **الترتيب الجميل في شرح التركيب الجليل** لأحد علماء القرن الحادي عشر، وبهامشه تقريرات للشارح، وذلك بالمطبعة الحميدية بمصر سنة ١٣٢٢هـ. يقول الشارح في مقدِّمته: «أمَّا بعد فإنَّ **التركيب الغريب والترتيب العجيب بل الترتيب الجليل** المسموع نسبته إلى الفائض من الله الوهَّاب الغنيّ سعد الملَّة والدِّين التفتازانيّ. . . لمَّا كان في غاية الاختصار»، وظاهر أنَّ التسميتين اللتين أوردتُهما للكتاب مأخوذتان من هذه المقدِّمة،

---

(١) انظر: التفتازاني وآراؤه البلاغية ٤٧-٤٨. ومن طريف الأخبار الدالَّة على انتشار كتبه خلال حياته قصَّةٌ أوردها صاحب الطبقات السنية ١/ ٢٨٣، وهي أن تيمورلنك غضب غضبًا شديدًا لفعل بلغه عن التفتازانيّ، ثمَّ قال: «لو كان ابني لقتلته، لكن كيف أقتل رجلًا ما دخلتُ بلدةً إلَّا وقد دخلها تصنيفه قبل دخول سيفي».

(٢) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩٢.

(٣) انظر مقدِّمة التحقيق ٣٦-٣٧، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٥٩، والمعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع ١/ ٢٥١، وجامع الشروح والحواشي ١/ ١٥٤-١٥٦.

(٤) هدية العارفين ٢/ ٤٣٠.

(٥) بروكلمان ٧/ ٣١٩.

(٦) التركيب الجليل ٥٣.

والشارح مجهول وهو لم يقطع بنسبة هذا التركيب إلى التفتازانيّ، كما ترى. وتحقيق نسبته صعب؛ إذ الكتاب تركيب واحد طويل جدًّا، مفتتَح بمقدِّمة من بضع جمل قصيرة وخاتمة من جملة واحدة، فلا يكاد يظهر من ذلك شيء يستدلُّ به على نسبة الكتاب أو التركيب.

التلويح إلى كشف حقائق التنقيح: في أصول الفقه، وهو شرح على **التنقيح** وشرحه **التوضيح** لصدر الشريعة المحبوبيّ (ت ٧٤٧هـ)، وبهذا الاسم سمَّاه التفتازانيُّ في مقدِّمته، وأحال عليه باسم **شرح التنقيح** في عدَّة مواضع[١]، وباسم **التلويح في شرح التنقيح** في موضع[٢]. فرغ منه سنة ٧٥٨هـ بكلستان تركستان، وله طبعات عدَّة، وعليه حواشٍ كثيرة[٣].

حلُّ المعاقد في شرح كتاب القواعد: وهو شرح لكتاب **قواعد الإعراب** لابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، نُشر أوَّل مرَّة سنة ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م، بتحقيق الدكتور الفاضل محمَّد طاهر الحمصيّ، عن نسخة وحيدة، نُسب الكتاب في صفحة عنوانها للتفتازانيّ، وذكر المحقِّق أنَّ ذلك يكفي في النسبة، وإن لم يذكره في كتبه أحد من المترجمين أو مؤرخي الكتب والعلوم[٤].

والحقُّ أنَّ هذا الكتاب لا تصحُّ نسبته إلى التفتازانيّ، لأمور: **منها** أنَّ طريقة الكتاب مغايرة لِما عهدناه في جميع كتب الرجل، ولاسيَّما في المقدِّمة التي خلت من ذِكر أسباب التأليف والمنهج واسم الكتاب المشروح واسم مؤلِّفه، وذلك ممَّا لا يُخلُّ به التفتازانيُّ في تواليفه؛ **ومنها** أنَّ مؤلِّفه قال فيه بعد كلام نقله: «كذا في **مغني اللبيب والمطول**»[٥]. والتفتازانيُّ لا يحيل في كتبه على **شرح التلخيص** باسم **المطوَّل**، وإن سُلِّم فهو يذكره بما يوحي أنَّه كتابه، كقوله: «وقد فصَّلنا ذلك في **شرح التلخيص**»[٦]، وأمَّا الموضع المذكور في هذا الكتاب فدالٌّ على أنَّ المؤلِّف يحيل على كتاب لغيره.

---

(١) في إجازة الزُّرنوقيّ المذكورة في هذه المقدِّمة ص، وفي **حواشي الكشَّاف** اللوح ١١٩/ ١، ٢٦٧/ ١.

(٢) في إجازته لعماد الدِّين الغُجدوانيّ في مقدِّمة تحقيق **النعم السوابغ** ٦٢.

(٣) انظر: **معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة** ٢/ ٦٣٦، و**المعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع** ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، و**جامع الشروح والحواشي** ١/ ٦٦٩ ـ ٦٧٥.

(٤) ورد ذكر الكتاب منسوبًا إلى التفتازانيّ في مرجع متأخِّر وهو **معجم المؤلِّفين** ٣/ ٨٤٩. وسبق أنَّ ضعَّف الدكتور حمزة البكري نسبة هذا الكتاب للتفتازانيّ، فإن كان سكوت المصادر عن نسبة هذا الكتاب إليه لا يكفي في دفع النسبة، فكذلك ورود اسمه في صفحة العنوان لا ينهض دليلًا على نسبته إليه. انظر: مقدِّمة تحقيق **النِّعم السوابغ** ص ٤٥ حاشية ١.

(٥) **حلّ المعاقد** ٣٤.

(٦) **حواشي الكشَّاف** اللوح ٦٤/ ١.

رسالة في وحدة الوجود، أو فاضحة الملحدين وناصحة الموحّدين[١]: طُبعت بالاسم الأول[٢]، وسيرد في أثنائها الاسم الثاني كما سيأتي. وهي رسالة تتضمَّن ردَّ الأباطيل الواقعة في كتاب الفصوص[٣] المنسوب لابن عربي (ت ٦٣٨هـ)، وتناول فيه المؤلِّف جملة من المتصوِّفة. يقول في أوّلها: «الحمد لله عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرا، والصلاة والسلام المتوالي على نبيِّنا الصادع بالحقّ بشيرًا ونذيرا... وبعد فيقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر المدعو بسعد الدين التفتازانيّ. . . لمّا رأيت أباطيل كتاب الفصوص»[٤]. فهذا ما دفعهم إلى نسبة الكتاب إليه[٥].

لكنَّ العجب أنَّه يقول بعد صفحات: «ثمَّ إنَّ إخواني في الدِّين وأعواني على نصرة الإسلام والمسلمين كثيرًا ما يلتمسون منِّي ردَّ أباطيل الفصوص بالبراهين العقليَّة لا بقواطع النصوص. . . إلى أن وفقني الله تعالى في الأرض المقدَّسة بدمشق المحروسة لتحرير رسالة مترجمة بفاضحة الملحدين وناصحة الموحِّدين كاشفة عن عوار أباطيل المبطلين». وهذا يُبطل نسبة الكتاب إلى التفتازانيّ، إذ لم تطأ دمشقَ للسعد قدمٌ، وما في الرسالة لا يشبه طريقته وإن قاربها في بعض المقدِّمة فحسب.

فيلوح من هذا الكلام أنَّ هذا المطبوع هو كتاب فاضحة الملحدين[٦] لعلاء الدِّين البخاريّ (ت ٨٤١هـ)، وقد ذكروا له كتابًا بهذا الاسم[٧]، ونقلوا عنه أشياء منها تكفيره لابن عربي وغير ذلك ممَّا لا يبعد عن طريقة هذا الكتاب، وفي ترجمته أنَّه أقام بدمشق ومات فيها ودُفن بالمِزَّة[٨]. والظاهر أنَّ ثمَّة مَن عبث بالكتاب فأضاف إليه اسم التفتازانيِّ ترويجًا له، وتقيَّل طريقته في

---

(١) والظاهر أنَّها هي المقصودة بما نُسب إليه من كتب تشير إلى مضمون هذه الرسالة، مثل: دفع النقوص والنصوص، والردّ والتشنيع، وردُّ الفصوص لابن عربي. انظر: هدية العارفين ٢/ ٤٣٠، وبروكلمان ٧/ ٣٢١. وانظر العنوان الأخير وإحصاء مخطوطاته في معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦١.

(٢) في إستانبول، مطبعة علي، ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧. وانظر: المعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع ١/ ٢٥٢.

(٣) انظر ذكره وما دار عليه من تأليف في جامع الشروح والحواشي ٢/ ١٣٠٤ ـ ١٣١٣.

(٤) رسالة في وحدة الوجود ٢.

(٥) انظر: هدية العارفين ٢/ ٤٢٠، جامع الشروح والحواشي ٢/ ١٣٠٦. وأثبت نسبة هذا الكتاب بهذه المقدِّمة إلى التفتازانيِّ الشيخ ابن عاشور. انظر جمهرة مقالاته ٤/ ١٩٠٦.

(٦) على أنَّ هذا الكتاب نُسب إلى التفتازانيّ في دائرة المعارف الإسلامية ٥/ ٣٤٤، ويلوح أنَّ سبب هذا الوهم ورود هذا الاسم ضمن هذه الرسالة المنسوبة إلى التفتازانيِّ.

(٧) انظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٩٢، وجمهرة مقالات ابن عاشور ٤/ ١٩٠٦.

(٨) انظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤، بغية الوعاة ٢/ ٢٠٠.

فاتحته، لكنه نسي حذف لفظ «الدِّين» من لقبه، على ما هي عادة التفتازانيّ فيه[١]، ثمَّ فضحه اختلاف الطريقة ومكان التأليف.

شرح الأربعين النوويّة[٢]: وهو شرح على **الأربعين** المشهور للإمام النوويّ (ت ٦٧٦هـ). وهذا الشرح المطبوع لا تصحُّ نسبته إلى التفتازانيّ البتَّة[٣].

شرح تصريف الزِّنجانيّ: وهو شرح على **مختصر التصريف**[٤] المشهور **بتصريف العِزيّ**، لعزِّ الدِّين إبراهيم بن عبد الوهَّاب الزِّنجانيّ (ت بعد ٦٥٥هـ)، يرد بهذا الاسم، وباسم **شرح تصريف العِزّي**، و**الزِّنجانيّة**، ويُسمَّى في الهند **السعديّة**[٥]. وهو أوَّل مصنَّفات التفتازانيّ كما ذكر في خطبته[٦]، فرغ منه سنة ٧٣٨هـ وهو في السادسة عشرة[٧]، له طبعات عدَّة آخرها في دار المنهاج، وعليه شروح وحواشٍ كثيرة[٨].

شرح تلخيص المفتاح المطوَّل: وهو هذا الكتاب، وسيأتي عنه الحديث مفصَّلًا.

شرح تلخيص المفتاح المختصر: وهو شرح ثانٍ **لتلخيص** القزوينيّ اختصر فيه شرحه **المطوَّل**، واقتصر فيه على بيان معاني **التلخيص** وكشف أستاره، دون ما كان يوشِّح به **المطوَّل** من النكت والتنبيهات والمباحث الزائدة على ذلك[٩]، استجابة منه إلى طلب بعض الفضلاء، كما ذكر في ديباجته[١٠]. وفرغ من تأليفه سنة ٧٥٦هـ بغُجدوان[١١]، وقدَّمه إلى السلطان أبي المظفَّر محمود جاني بك خان[١٢]. ويذكره التفتازانيُّ باسم **شرح التلخيص**، وخصَّصه في موضع نادر بلفظ **المختصر** بعد

---

(١) انظر ما مضى في ص ٢٤ حاشية ٢.

(٢) انظر: **كشف الظنون** ١/ ٥٦، و**المعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع** ١/ ٢٥٢، و**جامع الشروح والحواشي** ١/ ١٣١.

(٣) فرغت من سوق الأدلَّة على ذلك في **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٥٢.

(٤) بهذا الاسم ذكره التفتازانيُّ في مقدِّمته ص ٦٩.

(٥) انظر: **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٤٩.

(٦) انظر: **شرح تصريف العزّي** ٦٩ ـ ٧٠.

(٧) انظر: **مفتاح السعادة** ١/ ١٩١، و**شذرات الذهب** ٨/ ٥٤٧.

(٨) انظر: **المعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع** ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣، و**جامع الشروح والحواشي** ١/ ٥٩٣ ـ ٥٩٧.

(٩) انظر تفصيل الفرق بينهما في **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٧٢ ـ ٧٤.

(١٠) انظر: **المختصر** ١/ ١٣ ـ ١٥.

(١١) انظر: **الضوء اللامع** ١/ ٤٧٤، و**مفتاح السعادة** ١/ ١٩١، و**التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٧٠.

(١٢) انظر مقدِّمة **المختصر** ١/ ٣٠.

ذكره ثمَّة باسم **شرح التلخيص** تمييزًا له عن **شرح التلخيص المطوَّل**، إذ ورد ذكرهما معًا(١). وله طبعات كثيرة، ويشتهر فيها باسم **مختصر المعاني**(٢)، وعليه حواشٍ وشروح كثيرة(٣).

شرح الشمسيَّة: وهو شرح لمتن **الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية**(٤) لنجم الدِّين عمر بن عليّ القزوينيّ (ت ٦٩٣هـ)، وتحقيقٌ للقواعد المنطقية، مع تعرُّض ونظر لِما في **شرح الشمسية** لقطب الدين الرازي، أَلَّفه إجابة لطِلبة فرقة من خلَّانه ورفقة من خُلَّص إخوانه، كما ذكر في مقدِّمته(٥). فرغ منه سنة ٧٥٢ بمزارجام(٦)، طُبع غير مرَّة، وعليه عدَّة حواشٍ(٧).

شرح العقائد: وهو شرح لكتاب **العقائد** لنجم الدِّين عمر بن محمَّد النسفيّ (ت ٥٣٧هـ). فرغ منه التفتازانيُّ سنة ٧٦٨هـ بخوارزم(٨). ويرد بهذا الاسم في المصادر(٩)، وطُبع غير مرَّة باسم **شرح العقائد النسفية**(١٠)، وعليه شروح وحواشٍ كثيرة جدًّا(١١)، ونظمه بعضهم(١٢).

شرح الورقات: وهو شرح على المقدِّمة المسمَّاة **الورقات** لإمام الحرمين الجوينيّ (ت ٤٧٨هـ)، وهو كتاب نُشر لأول مرَّة في سنة ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م محقَّقًا عن نسختين خطِّيتين(١٣)، وما كان يُعرف للتفتازانيِّ في كتب التراجم والكتب، من أجل ذلك كتب محقِّقه دراسة في نسبة هذا الكتاب إلى

---

(١) انظر ما مضى في ص ٣٢.

(٢) آخرها طبعة دار تحقيق الكتاب بلبنان. وانظر تفصيل الكلام على طبعاته في معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة ٢/ ٦٣٨، والمعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع ١/ ٢٥٣، وجامع الشروح والحواشي ١/ ٦٣٢.

(٣) انظر: جامع الشروح والحواشي ١/ ٦٣٢ ـ ٦٣٧.

(٤) بهذا الاسم ذكره المؤلِّف في المقدِّمة. انظر: الشمسية ٥٣.

(٥) انظر مقدِّمة شرح الشمسية للتفتازانيّ ٨٦.

(٦) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩٢، وآراء التفتازانيّ البلاغية ٥٠.

(٧) انظر: المعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع ١/ ٢٥٤، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ١١٢٣ ـ ١١٢٤.

(٨) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩٢.

(٩) انظر: كشف الظنون ٢/ ١١٤٥.

(١٠) انظر: معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة ٢/ ١٠٢٤، والمعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع ١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(١١) انظر: جامع الشروح والحواشي ٢/ ١١٨٣ ـ ١١٩٢، وعليه كلام مفصَّل في مواقف التفتازانيّ الاعتقادية ١/ ٣٧٥ ـ ٣٩٩.

(١٢) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١١٥.

(١٣) بتحقيق الأستاذ حاتم بن يوسف المالكيّ، في دار الضياء بالكويت، ط١، ٢٠١٩م

مؤلِّفه[١]. وأنا أضيف إلى ما ذكره من الأدلَّة: أنَّ طريقة المؤلِّف في المقدِّمة طريقةُ التفتازانيِّ فيما وقفنا عليه من كتبه، وأنَّ فيه تحقيقًا في الفرق بين الجملة والكلام[٢] يشبه ما كتبه عن المسألة نفسها في **المطوَّل**[٣]، وأنَّه يعتني بنقل كلام الرضيّ والسكاكيِّ والشيخ عبد القاهر في مواضع[٤] عنايتَه بهم في **المطوَّل**. إلَّا أن يكون صاحب هذا الكتاب ممَّن ينقل عن التفتازانيِّ ويتقفَّى طريقته.

ضابطة إنتاج الأشكال[٥]. طُبع مع شرحه **البيان العجيب في شرح ضابطة التقريب** للَّكنوي. وما استطعت أن أقف على نسخة من هذا المطبوع أو شرحه، لتحقيق نسبته إلى التفتازانيّ.

غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام: بذا سمَّاه التفتازانيُّ في خطبته، وفيها أنَّه ألَّفه لابنه محمَّد[٦]، فرغ منه سنة ٧٨٩هـ. يرد باسم **تهذيب الكلام**، أو **تهذيب المنطق والكلام**[٧]، وله طبعات عدَّة، وعليه جملة من الشروح والحواشي[٨].

فتاوى الحنفيَّة، شرع فيها سنة ٧٥٩هـ بهراة[٩]، أو سنة ٧٦٩هـ[١٠]. طُبع حديثًا عن نسخة خطيَّة واحدة، بعنوان **الفتاوى الحنفيَّة**[١١]. وهو العنوان المذكور في مقدِّمة المؤلِّف[١٢]. رتَّبه على أبواب الفقه، وذكر في كلِّ باب جملة من الفتاوى المتعلِّقة به في مذهب أبي حنيفة، وصرَّح فيه بكثير من

---

(١) انظر مقدِّمة التحقيق ص ٢٦ ـ ٢٨.

(٢) انظر: **شرح الورقات** ٥٤.

(٣) انظر ما سيأتي في **المطوَّل** ٤٥٣.

(٤) انظر: **شرح الورقات** ٥٤ ـ ٥٥، ٥٧ ـ ٥٩.

(٥) **معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة** ٦٣٧.

(٦) انظر مقدِّمته ص ١٠ ـ ١١.

(٧) وذُكر للتفتازانيّ باسم التذهيب في شرح تهذيب المنطق. انظر: **معجم تاريخ التراث الإسلامي** ٥/ ٣٦٦٠.

(٨) انظر: **معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة** ٢/ ٦٣٦ ـ ٦٣٧، و**المعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع** ١/ ٢٥١، و**جامع الشروح والحواشي** ١/ ٦٨٦ ـ ٦٩٩.

(٩) **مفتاح السعادة** ١/ ١٩٢، واسمه فيه «الفتوى الحنفية».

(١٠) انظر: **شذرات الذهب** ٨/ ٥٤٨، و**البدر الطالع** ٢/ ٣٠٤.

(١١) وصدر عن دار الكتب ببشاور في باكستان، بتحقيق شير أحمد منيب الوردجي الأفغاني. ذُكر فيه أنَّ طبعته الأولى في عام ٢٠١٧م، وطبعته الثانية في عام ٢٠٢٠م. وأخذ محقِّق هذا الكتاب كلامه عن التفتازاني وآثاره من ص ٤ إلى ص ٢٦ بنصِّه وفصِّه من كتابي **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٢١ ـ ٥٥، وأحال في آخر الكلام على الصفحة الأخيرة منه.

(١٢) انظر: **الفتاوى الحنفية** ٣٣.

مصادره في تلك الفتاوى، على خلاف المعتاد من التفتازانيّ في كتبه[١]. والحديث عن نسبته ما زال مُحوجًا إلى نظر.

فوائد شرح مختصر الأصول: وهو شرح على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، فرغ منه سنة ٧٧٠هـ بخوارزم[٢]، وسبب تأليفه أنَّ جمعًا من الحذّاق التمسوا منه تعاليق حواشٍ عليه، فأخذ في ضبط ما أحاط به من الفوائد ونظمِ ما أحاط به من الفرائد المتعلّقة بشرح العضد[٣]. وبهذا الاسم أحال عليه التفتازانيُّ في عدَّة مواضع[٤]، ويرد باسم شرح المختصر في الأصول، أو شرح شرح الأصول، أو حاشية شرح مختصر الأصول[٥]. وله عدَّة طبعات. وعليه بعض الحواشي[٦].

كتاب حدود أصول الفقه: وهو رسالة لطيفة ذكر فيها مؤلِّفها جملة من حدود الاصطلاحات التي ترِد في علم أصول الفقه، لم يُذكَر في مقدِّمته أسباب تأليفه ولا المنهج المتَّبع فيه، وهو ممّا يعتني التفتازانيُّ به في مقدِّماته، وأورد ما فيه من الحدود من غير مناقشة ولا ذِكر لاختلاف العلماء فيها. نُشِر قديمًا في حلب من دون تاريخ بعنوان **كتاب الحدود**[٧]. ثمَّ نُشِر بالعنوان الذي ذكرتُه به ههنا في لبنان والقاهرة[٨]. ومادَّة الكتاب لا تُساعد على تحقيق في نسبته، ولا سيَّما أنَّه غير مذكور في كتب التراجم والكتب.

---

(١) جمعها المحقِّق من الكتاب في مقدِّمة التحقيق ص ٢٧ ـ ٣٠.

(٢) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩٢.

(٣) انظر مقدِّمة فوائد شرح مختصر الأصول ١/ ٣.

(٤) انظر: آراء التفتازانيّ البلاغية ٥١، وأحال عليه بهذا الاسم أيضًا في إجازاته لتلميذه الزُّرنوقي في هذه المقدّمة ص ٣٢، وإجازته لتلميذه الغُجدوانيّ في مقدِّمة تحقيق النِّعم السوابغ ٦٢.

(٥) انظر: آراء التفتازانيّ البلاغية ٥١.

(٦) انظر: جامع الشروح والحواشي ٣/ ١٥٧٨.

(٧) بعنوان كتاب الحدود. انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٥.

(٨) صدر عن دار ابن حزم مع كتاب الحدود الأنيقة للشيخ زكريا الأنصاريّ، بتحقيق د. عبد الرؤوف مفضي خرابشة، وكتب في العنوان: رسالتان في منظومة أصول الفقه الاصطلاحية، ط١، ٢٠٠٧م. وصدر ضمن مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بتحقيق عليّ باروم، ٢٠٠٩م. ووقفتُ على نسخة مخطوطة منه، غُفل من المصدر. كُتب على غلافها: «كتاب حدود أصول الفقه، للشيخ الإمام العلّامة سعد الدِّين التفتازانيّ صاحب العقائد، تغمّده الله برحمته ومنّه وكرمه». وما استطعت الوقوف على شيء من الطبعتين المذكورتين.

المقاصد، وشرح مقاصد الكلام: أَلَّف التفتازانيُّ مختصرًا في علم الكلام سمَّاه **المقاصد**، ثمَّ شرحه(١)، وفرغ منهما سنة ٧٨٤هـ بسمرقند(٢)، وأحال التفتازانيُّ على الشرح بهذا الاسم مرارًا(٣). وله عدَّة طبعات، وعليه جملة من الحواشي(٤).

النِّعم السوابغ في شرح النوابغ: وهو شرح على كتاب **نوابغ الكلم** أو **الكلم النوابغ**(٥) للعلَّامة الزمخشريّ، وهي رسالة تشتمل على جملة من المواعظ والحِكَم كتبها بأسلوب أدبيّ تأنَّق فيه ما شاء. طُبع عدَّة طبعات، آخرها بتحقيق الدكتور حمزة البكري فيها عناية وإحسان(٦).

وذُكر في بعض الكشَّافات أنَّ ممَّا طُبع له كتاب **الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم**(٧)، ولم أقف على ذلك المطبوع المنسوب إليه، لكن يغلب على ظنِّي اليقين أنَّه كتاب ابن السِّيد البطليوسيّ المشهور بهذا العنوان(٨).

ما ذُكر له من الكتب المخطوطة:

حواشي الكشَّاف: وهو جملة من الشرح والتعليق المشتملة على فوائد وتحقيقات جمَّة على التفسير المشهور للعلَّامة الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)(٩)، وبهذا الاسم أحال عليه التفتازانيُّ في جملة مواضع من **شرح المفتاح**، وورد بهذا الاسم في غيره من المصادر(١٠)، وذَكَره

---

(١) انظر تفصيل ذلك في مقدِّمة تحقيق **شرح المقاصد** ١/ ١٥٥.

(٢) انظر: **مفتاح السعادة** ١/ ١٩٢. ونبَّه الدكتور حمزة البكري في مقدِّمة تحقيق **النِّعم السوابغ** ٤٦ حاشية ٣ على أنَّ شروعه فيه كان قريبًا من سنة ٧٧٠هـ، فقد ذكره التفتازانيُّ في إجازته لتلميذه الغُجدوانيّ سنة ٧٧٥هـ ودعا الله فيها أن يوفِّقه لإتمامه.

(٣) انظر: إجازة التفتازانيّ لتلميذه الغجدوانيّ في مقدِّمة تحقيق **النِّعم السوابغ** ٦٢، و**شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ٥٣/ ٢، ٢٥٤/ ٢، و**حواشي الكشَّاف** اللوح ٢٣٤/ ١.

(٤) انظر: **المعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع** ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥، و**جامع الشروح والحواشي** ٣/ ١٧٩١ ـ ١٧٩٢.

(٥) انظر تحقيق اسمه في مقدِّمة تحقيق **النِّعم السوابغ** ١٩ ـ ٢٣.

(٦) انظر توثيقه نسبة الكتاب إلى التفتازانيّ في مقدِّمة التحقيق ص ٦٤ ـ ٦٥، وتقويمه للطبعات السابقة له في ص ٦٦ ـ ٦٨، ووصف عمله في طبعته هذه في ص ٦٩ ـ ٧٧.

(٧) انظر: **المعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع** ١/ ٢٥١، و**معجم تاريخ التراث الإسلامي** ٥/ ٣٦٥٩.

(٨) انظر: **معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة** ٢/ ٥٧٠، و**جامع الشروح والحواشي** ١/ ٣٠٤.

(٩) انظر تفصيل الكلام عليه في **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٧٩ ـ ٨٣.

(١٠) أحال عليه بهذا الاسم في عشرة مواضع من **شرحه للمفتاح** اللوح ٢/ ٢، ٤٥/ ٢، ٥٤/ ٢، ٦٥/ ٢، ١٥٥/ ١، ١٧٣/ ٢، ٢٤١/ ١، ٢٥١/ ١، ٢٦٨/ ١، ٢٨٧/ ٢، وأحال عليه به القريميُّ في **المعوَّل** اللوح ٩٥/ ٢، ١٢٤/ ٢، ومصنفك في حاشيته **على المطوَّل** اللوح ١٩/ ٢، وغيرهم.

التفتازانيُّ في إجازة الأوبهيّ باسم **شرح الكشّاف**[1]، ويرِد في الكتب باسم **حاشية الكشّاف**[2].

وينقل صاحب **مفتاح السعادة** أنَّ التفتازانيَّ شرع في هذا الكتاب في شوال سنة ٧٨٩هـ[3]. وليس بدقيق، إذ نقل هو في **مفتاح السعادة** أنّ التفتازانيَّ فرغ من **شرح المفتاح** في ربيع الآخر سنة ٧٨٩هـ[4]، ولا يستقيم هذا مع قول التفتازانيِّ في مقدِّمة **شرح المفتاح**: «وقد سبق منّي الوعد بالتماس بعض أعاظم الفضلاء وأفاضل العلماء = أن أصرِف عنان القلم إلى تعليق حواشٍ على كتاب **الكشّاف**، والتفريق بين درره والأصداف، وأجعلَ الفاضل من أوقاته والفاصل بين ساعاته وآونة فتراته وأزمنة راحاته لشرح القسم الثالث من **مفتاح العلوم**»، فالظاهر مِن هذه العبارة أنّه شرع في **حواشي الكشّاف** قبل **شرح المفتاح**، ويقويه أنّه أحال في الثاني على الأوّل مرارًا[5]. وأمّا ما ذكره صاحب **كشف الظنون**[6] من أنّه فرغ منه سنة ٧٨٩هـ فدفعُه أسهل، لأنّه ما أتمّه[7]، إلّا أن يكون نُقل عن التفتازانيِّ أنّه توقف عن إتمامه في هذه السنة. والله أعلم.

والظاهر ممّا وقفتُ عليه من نُسخه المخطوطة وتتمّته وما كتبه العلماء عنه أنَّ ما بيضه التفتازانيُّ من هذه الحواشي هو: من أوّل سورة الفاتحة إلى الآية السابعة والخمسين من سورة يونس، ثمَّ من أوّل سورة ص إلى الآية التاسعة من سورة الفتح. وما تركه التفتازانيُّ هو الذي وقفتُ عليه في **منح الألطاف بتلفيق حاشية السعد على الكشّاف** لأحمد بن الحسن الجلال، إذ أتمَّ في كتابه هذا القسم الأوّل من **حواشي الكشّاف** وذلك من الآية السابعة والخمسين من سورة يونس إلى سورة ص، ثمَّ أتمَّ القسم الثاني منه وذلك من أوائل سورة الفتح إلى آخر سورة الناس. ومن ثمَّ يتجوَّز بعض مَن يذكر ذلك فيقولون: انتهى إلى يونس، ويقولون: انتهى إلى هود، وكذلك يقولون: انتهى إلى سورة محمَّد أو إلى

(١) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٧٧.

(٢) انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٠، والبدر الطالع ٢/ ٣٠٤، وتعليق الفرائد ٢/ ١٠٨، وغيرها.

(٣) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩٢.

(٤) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩٢.

(٥) ذكرت تلك المواضع آنفًا. وأحال في حواشي الكشّاف على شرح المفتاح في ثلاثة مواضع، قال في أوّلها اللوح ٢٢٢/ ٢: «ولعلّنا نُورد في شرح المفتاح تحقيق ذلك».

(٦) انظر: كشف الظنون ٢/ ١٤٧٨.

(٧) انظر: آراء التفتازانيّ البلاغية ٨٠ ـ ٨١.

سورة الفتح. والظاهر أنَّه ما أتمَّ يونس وأنَّه شرع قليلًا في سورة الفتح. وأسأل الله تمام التوفيق لتحقيقه.

شرح تلخيص الجامع[١]: وهو شرح لكتاب **تلخيص الجامع** للإمام محمَّد بن الحسن الشيبانيّ (ت ١٨٧هـ) في الفقه الحنفيّ[٢]. أحال عليه التفتازانيُّ بهذا الاسم في موضع واحد ممَّا وقفتُ عليه من كتبه[٣]، وصرَّح بالنقل عنه الفناريُّ[٤] والشهاب الخفاجيُّ[٥] وغيرهم. شرع فيه سنة ٧٨٥هـ في سَرَخْس ولم يتمَّه.[٦]

شرح المفتاح: وهو شرح للقسم الثالث من **مفتاح العلوم** للإمام السكاكيّ (ت ٦٢٦هـ) مشتمل على إيضاح كثير من معضلات **المفتاح** وما يرد عليه من الاعتراضات والإشكالات، وغير ذلك ممَّا يتَّصل به[٧]، وبهذا الاسم أحال عليه في **حواشي الكشَّاف**[٨]، وبه ذكره في إجازته للأوبهيّ[٩]، ومضى أنَّه ألَّفه في أثناء تأليف **حواشي الكشَّاف** وأنَّه فرغ منه في شوال سنة ٧٨٩هـ[١٠]. وأسأل الله أن ييسر لي إتمام تحقيقه إنَّه أكرم مسؤول.

المفتاح: وهو مختصر ألَّفه في فقه المذهب الشافعيّ، يقول في مقدِّمته: «أمَّا بعد فهذا مختصر في المذهب سهل الحفظ حسن النظام، مقتصر على ما لا يُفضي إلى إسهاب في الكلام وإتعاب على الأفهام. وسمَّيته **المفتاح** رجاءَ أن يفتح الله تعالى به أبواب الهداية على الأنام»، شرع في تأليفه سنة ٧٨٢هـ بسرخس[١١]، ولم يفِ عمره بإتمامه، فبقي القسم الرابع منه، ثمَّ أتمَّه حفيده يحيى بن

---

(١) انظر إحصاء أماكن مخطوطاته في **معجم تاريخ التراث الإسلامي** ٥/ ٣٦٦٤. ويرِد باسم **التنوير في شرح تلخيص الجامع الكبير**. انظر توثيق مكان مخطوطه في **معجم تاريخ التراث الإسلامي** ٥/ ٣٦٦٠.

(٢) انظر الكلام على **الجامع الكبير** و**تلخيص الجامع** وما يتَّصل بهما في **جامع الشروح والحواشي** ٢/ ٧٣٢ ـ ٧٤١.

(٣) انظر: **حواشي الكشَّاف** اللوح ١٧٣/ ١.

(٤) انظر **حاشية الفناري على المطوَّل** ١٠.

(٥) انظر: **حاشية الشهاب الخفاجيّ على البيضاويّ** ١/ ٤٩.

(٦) انظر: **مفتاح السعادة** ١/ ١٩٢. وفي **البدر الطالع** ٢/ ٣٠٤ أنَّه فرغ منه سنة ٧٨٦هـ في سرخس.

(٧) انظر تفصيل الكلام عليه في **آراء التفتازانيّ البلاغية** ٧٥ ـ ٧٩.

(٨) انظر: **حواشي الكشَّاف** اللوح ٢٢٢/ ٢، ٢٦٣/ ١، ٤٥١/ ١.

(٩) انظر: **مفتاح السعادة** ١/ ١٧٧.

(١٠) انظر: **مفتاح السعادة** ١/ ١٩٢، وما مضى من الكلام على **حواشي الكشَّاف**.

(١١) في **مفتاح السعادة** ١/ ١٩٢ أنَّه شرع في تأليف **المفتاح** سنة ٧٥٢هـ. وفي **شذرات الذهب** ٨/ ٥٤٨، و**البدر الطالع** ٢/ ٣٠٤ أنَّه شرع في تأليفه سنة ٧٧٢هـ.

محمَّد سنة ٨٥٧هـ[١]. والظاهر أنَّ له نسخة مخطوطة وحيدة[٢]، وعسى أن يطبع قريبًا[٣].

وترد في كتب التراجم والكتب وكشّافات المخطوطات كتب كثيرة منسوبة إلى التفتازانيّ. يغلب على الظنّ أنّها ليست له، والظاهر بالنظر والتأمُّل فيها ما يلي:

أنَّ بعض هذه الكتب في الأصل كتب لغيره نُسبت إليه، وهي: **إعراب الفاتحة**[٤]، وهو كتاب الإسفراييني **فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة**[٥]. **وتكملة شرح الهداية** للسروجيّ. **وشرح خطبة الهداية**. **وشرح السِّراجية**[٦]. **وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**[٧]، ولا يخفى أنّه شرح البهاء السبكي على التلخيص. **وفتوح الغيب**[٨]، وظاهر أنّه حاشية الطيبيّ على الكشّاف. **والمعوَّل في شرح تلخيص المفتاح**[٩]، وهو اسم حاشية القُريميّ على المطوَّل.

أو أنَّ بعض هذه الكتب مجهولة المؤلِّف أُلحقت باسمه اجتهادًا أو ترويجًا لها. وهذه الكتب هي: **الإصباح في شرح ديباجة المصباح**[١٠]، وهو شرح لمقدِّمة كتاب المصباح في النحو للمُطرّزي (ت٦١٠هـ)[١١] ....

(١) ورد ذلك في آخر مخطوط المفتاح اللوح ٩٧/ ٢.

(٢) محفوظة بمكتبة برلين برقم (٢٢٠).

(٣) يعمل على تحقيقه الأخ الحبيب الأستاذ محمَّد طارق مغربية، وفقّه الله لإتمام ذلك قريبًا.

(٤) منه نسخة مخطوطة في متحف طوبقابي سراي في تركيا رقم (أمنت خزينة سي ١٩٥١)، نُسبت إلى التفتازانيّ، وما وجدت سبيلًا للوقوف عليها.

(٥) انظر ما كتبه الدكتور عمار أمين الددو في الكلام على نسبته في بحثه: كتب إعراب الفاتحة بين التقليد والتجديد ص ٦٠ (مجلة تبيان للدراسات القرآنية العدد ١٢).

(٦) الأوّلان في الفوائد البهية ١٣٥، والثالث في كشف الظنون ٢/ ١٢٤٩، وانظر أماكن توفر مخطوطات الثاني منها في معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٢. ودَفَع نسبة هذه الثلاثة إلى التفتازانيّ الدكتور حمزة البكري في مقدِّمة تحقيق النِّعم السوابغ ٥٧، وذكر ما يصحُّ في نسبتها إلى مؤلِّفيها.

(٧) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٥.

(٨) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٥.

(٩) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/٣٦٦٨.

(١٠) كشف الظنون ٢/١٧٠٨، وهدية العارفين ٢/ ٤٢٠، وانظر إحصاء نسخه المخطوطة في معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/٣٦٥٩.

(١١) انظر الكلام على المصباح وما دار عليه من التأليف في كشف الظنون ٢/ ١٧٠٨، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ١٧٢٣ ـ ١٧٢٧.

وراجعتُ بعض مخطوطاته فوجدتها مجهولة المؤلِّف. وبحث المشترك[١]. وترجمة نثرية باللغة التركية لديوان سعدي المعروف بالبستان[٢]. ورسالة الإكراه[٣]. وشرح آداب البحث والمناظرة[٤]. وشرح إيساغوجي[٥]. وشرح البردة للبوصيري[٦]. وشرح حكمة الإشراق[٧]، ولعلّه شرح القطب الشيرازي. والغرَّة في علم المنطق[٨]. وكشف الأسرار وعدَّة الأبرار في تفسير القرآن، باللغة الفارسية[٩]. والمحاكمة بين مولانا سعد الدِّين وبين شمس الدين بن الفناري وحسن باشا[١٠]. ونظم المطوَّل[١١].

أو أنَّ بعض هذه الكتب عنوان آخرُ لأحد كتبه أو جزء منها أو بعضِ ما نُسب إليه، كما مضى في الكلام على فاضحة الملحدين والأسماء التي يرِد بها[١٢]. ومثل توضيح الإرشاد[١٣]. والجذر الأصم في شرح مقاصد الطالبين[١٤]. وديباجة في مختصر علم المعاني[١٥]. ورسالة في تحقيق معنى الإيمان[١٦]. ورسالة في تساوي الزوايا الثلاث[١٧]. وشرح أبيات الضوء في ضوء المصباح[١٨].

---

(١) بروكلمان ٧/ ٣١٩.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٥/ ٣٤٦.

(٣) هدية العارفين ٢/ ٤٣٠.

(٤) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦١.

(٥) بروكلمان ٧/ ٣٢١.

(٦) بروكلمان ٧/ ٣٢١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٤.

(٧) معجم المؤلفين ٣/ ٨٤٩.

(٨) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٥.

(٩) هدية العارفين ٢/ ٤٣٠.

(١٠) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٥.

(١١) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٨.

(١٢) انظر ما مضى في ص ٣٨ـ ٣٩.

(١٣) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٠.

(١٤) هدية العارفين ٢/ ٤٣٠.

(١٥) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦١.

(١٦) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦١.

(١٧) بروكلمان ٧/ ٣٢١.

(١٨) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٢، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ١٧٢٥.

وشرح العقائد العضدية[١]. وشرح فرائض السراجية[٢]. وقوانين الصرف[٣]. وكتاب في القضايا[٤]. والمقدِّمة في علم المنطق[٥].

وأكثر ما ورد في هذه الأقسام الثلاثة ما يزال موضع بحث ونظر، وهو مُحوج إلى العودة إلى ما وُجد من نسخه المخطوطة، وتفتيشها وتحقيق نسبتها، وهو ما لم يسعفني به الحال، لما فيه من المشقَّة والعناء، والله الموفِّق ومنه العون.

***

(١) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٣.

(٢) هدية العارفين ٢/ ٤٣٠.

(٣) هدية العارفين ٢/ ٤٣٠.

(٤) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٥.

(٥) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٨.

كتاب شرح تلخيص المفتاح المطوَّل

نسبة الكتاب إلى التفتازانيّ:

أجمعت المصادر على نسبة هذا الكتاب إلى العلَّامة المحقِّق سعد الدِّين التفتازانيِّ، ولم يقع مِن أحد شكٌّ في شيء من ذلك، بحسب ما وقفتُ عليه، وجاءت تلك النسبة مثبتةً في نسخ له كثيرة يكاد يفوتها العدُّ، وكذلك وقعَت في الحواشي والكتب الجمَّة الدائرة عليه، وانتهت إلينا منه نُسخ كتب المؤلِّف فيها بخطِّه إجازة وتعليقًا وتقييدًا ووثَّق ذلك أصحاب النُّسخ[١]، ونقل الناس من أصوله التي كتبها بيده، وإن لم نقف عليها، كما سيأتي مفصَّلًا[٢]. وهذه النُّسخ تختلف قليلًا فيما بينها بالتغيير والزيادة والنقص[٣]، وكثير من ذلك قد صحَّ عن المؤلِّف وثبتَ فيما نُقل عنه[٤].

تحقيق اسمه وتاريخه:

هذا الكتاب شرح لكتاب **تلخيص المفتاح** للقزويني (ت ٧٣٩هـ)[٥]، أشهر مختصرات الكتاب الفذِّ الجهير **مفتاح العلوم** للسكَّاكيّ (ت ٦٢٦هـ)، واشتهر بين الناس باسم **المطوَّل**. وفصَّل التفتازانيُّ في ديباجته الكلامَ على منهجه في ذلك الشرح وألمح إلى مصادره فيه[٦]، لكنَّه لم يُصرِّح فيها باسمه، ثمَّ أحال عليه مرارًا في كتبه التي ألَّفها بعدُ وفي إجازاته التي كتبها بخطِّه = باسم **شرح تلخيص المفتاح** أو **شرح التلخيص** اختصارًا، وبقي يذكره بهذا الاسم إلى آخر حياته[٧]، ثمَّ جاء مَن

---

(١) انظر تلك المواضع في هوامش التحقيق، وقيَّدتها بفهرس التعليقات ليسهل الرجوع إليها، وانظر ما سيأتي في ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٢) في الحديث عن النُّسخ الخطية المعتمدة في تحقيق الكتاب ص ٧٩ ـ ٨٤.

(٣) يظهر ذلك جليًّا فيما أثبتُّه من فروق النُّسخ في هوامش التحقيق.

(٤) انظر تفصيله في الحديث عن النُّسخ الخطية المعتمدة في تحقيق الكتاب ص ٧٩ ـ ٨٤.

(٥) انظر مقدِّمة **المطوَّل** ص ٧.

(٦) انظر ما سيأتي في هذه الدراسة ص ٥٥ ـ ٦٦.

(٧) انظر: **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٦١. والتفتازانيُّ أحال على **المطوَّل** في شرحه **للمفتاح** في اثني عشر موضعًا، كلِّها باسم شرح

بعده فأحالوا عليه باسمين المطوَّل وشرح التلخيص، وإن كان استعمالهم للأوَّل أكثر، لاختصاره ولِما في اسم المطوَّل من تمييز له من شرحه المختصر ومن شروح التلخيص التي أُلِّفت قبله وبعده.

والتفتازانيُّ استعمل لفظ المطوَّل مرَّة واحدة فيما وقفتُ عليه، على سبيل البدل لتخصيص اسم هذا الشرح، وذلك في إجازة كتبها بخطِّه لأحد تلامذته، يقول فيها: «وأجزتُ له أن يرويَ عنِّي ما قرأه عليّ أو سمعه مني أو صحَّ عنده أنَّه من مقروآتي ومسموعاتي أو مؤلَّفاتي، كشرح التنقيح وفوائد شرح الأصول وشرحَي التلخيص المختصرِ والمطوَّلِ وغير ذلك»[1].

وظاهر من هذا الموضع أنَّه لم يُرِد إطلاق اسم المطوَّل عليه، وإنَّما أراد تخصيصه بهذا الوصف لوقوعه في صحبة شرح التلخيص المختصر في هذا الموضع لتمييزه منه؛ بدليل أنَّه لم يُحل عليه بهذا الاسم البتَّة فيما وقفتُ عليه من كتبه، على كثرة إشارته إليه، حتَّى إنَّه ذكر الشرحين في موضع آخر ولم يخصصهما بهذين الوصفين[2] = وبدليل أنَّ كثيرًا من العلماء مع اشتهار اسم المطوَّل يحيلون عليه باسم شرح التلخيص، ويقع ذلك في كلام قريبي العهد من التفتازانيّ وفي كلام المتأخِّرين عنه جدًّا[3].

فالتحقيق أنَّه سمَّاه في كتبه وإجازاته شرح تلخيص المفتاح ويستعمِل لفظ شرح التلخيص اختصارًا، وقد يميِّزه إذا ذكره مع شرحه الثاني بلفظ المطوَّل، فهو وصف للاسم لمنع الاشتباه، ثمَّ اكتفى أكثر الناس في ذِكره بالوصف اختصارًا، وصار علمًا عليه.

ومِن ثَمَّ لا يصحُّ ما ذكره معاصر من أنَّ اسمه الإصباح اعتمادًا على قول التفتازانيّ في ديباجة المختصر: «قد كنتُ شرحتُ فيما مضى تلخيص المفتاح، وأغنيته بالإصباح عن المصباح»[4]، فاستنبط من كلامه هذا أنَّ الإصباح هو اسم لِما عُرف بالمطوَّل والمصباح هو اسم لِما عُرف بالمختصر[5].

التلخيص، وأحال عليه في حواشي الكشَّاف في ثمانية عشرَ موضعًا: اثنا عشر منها بلفظ شرح التلخيص، وستة بلفظ شرح تلخيص المفتاح.

(١) انظر نصَّ الإجازة كاملاً في هذه الدراسة ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) انظر ذلك في إجازته لتلميذه الغُجدواني في مقدِّمة تحقيق النِّعم السوابغ ٦٢.

(٣) انظر: حاشية الشريف الجرجانيّ على المطول ٢، وصبح الأعشى ٢/ ٢٤٠، ٢٧٨، ورسائل ابن كمال باشا ٤/ ١٧٣، ١٨٣، وشرح قواعد الإعراب للقوجويّ ١٢٢، وأنوار الربيع ١/ ٢٠، ٢٥٥، ٣٢٤، ٤٠٤، ٤٥٩، ٤٦٠، وغيرها من المصادر. وأحال عليه الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاويّ بالاسمين في مواضع كثيرة جدًّا.

(٤) المختصر ١/ ١٣.

(٥) الإصباح ١/ ٦.

وفي ذلك تعسُّف، بالتعويل على إيماء خفيّ في حكم مخالف للمشهور الثابت بالأدلَّة القاطعة. والحقُّ أنَّ ذلك ثناء على الكتاب من غير قصد إلى اسم ولا نحوه، وهو ما فهمه القدماء من عبارته، ولهذا قال أحد شرَّاحه معلِّقًا: «وفي إطلاق الإصباح على شرحه إيماءٌ إلى أنَّه ينبغي أن يُسمى بالإصباح، لكن لم يعثر له على هذه التسمية، فغلبت عليه التسمية **بالمطوَّل**»[١]، فهذا تصريح بأنَّه ليس باسم له، وقال صاحب **مراقي المجد**: «فإنّي لمَّا تأملتُ **شرح التفتازانيّ لتلخيص المفتاح** الذي أغناه السعد بالإصباح عن المصباح»[٢]، فأدرج في كلامه عبارة السعد في سياق المدح كما هو ظاهر.

وأمَّا تاريخ تأليف **المطوَّل** فنصَّ عليه المؤلِّف في قيد الفراغ، فيما صحَّ نقله عنه، وذلك قوله: «وتهيَّأ الفراغُ من نقلِه إلى البياض في يوم الأربعاء الحادي عشر من صفر سنةَ ثمانٍ وأربعين وسبعمائة بمحروسة هَرَاة، صانها الله تعالى عن الآفات؛ وكان الافتتاح في يوم الإثنين الثَّاني من رمضان، الواقع في سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة بجُرجانية خوارزم»[٣].

منهجه في الشرح والتحقيق والنقد:

سأعرض ههنا بإيجاز منهج التفتازانيّ في شرحه **تلخيص المفتاح**، أذكر جوانب ذلك المنهج من غير إطالة بعرض الأمثلة والاستدلال والمناقشة، وأكتفي بالإحالة على أمثلة منها، لِما سبق لي من تفصيل في ذلك[٤]، ولأنَّ فيما علَّقته على الكتاب في حواشي التحقيق ما يُغني عن التمثيل والتفصيل.

والتفتازانيُّ ممَّا يعتني في كتبه عنايةً ظاهرة ببيان منهجه في مقدِّماتها، وذلك في أكثر ما وقفتُ عليه منها، وكثيرًا ما كان يُشير إلى ذلك بالرمز والإشارة الخفيَّة بعبارة موجزةٍ قاصدةٍ مُبِينةٍ عمَّا يريد للناظر المتأمِّل. ورَجْعُ النظر في ديباجة **المطوَّل** يحقِّق ذلك ويؤكِّده، إذ بيَّن فيها بإيجاز معالم منهجه في هذا الشرح، وذلك في قوله:

---

(١) **مواهب الفتَّاح** ١/ ١٣ ـ ١٤.

(٢) **مراقي المجد لآيات السعد** ١/ ١٤١.

(٣) انظر ما سيأتي في ص ٨٨٥، وما علَّقته من الحواشي ثمَّة.

(٤) في كتابي **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٦٤ ـ ٧٠، ٨٤ ـ ١١٢. وسبقه كتاب **استدراكات السعد على الخطيب**، ففيه تفصيل لهذا الجانب من منهجه في الاستدراك على صاحب **تلخيص المفتاح**، ولحقه كتاب **سعد الدِّين التفتازانيّ وكتابه المطوَّل**، وفصَّل صاحبه الكلام على منهج التفتازانيّ في فصل منه ١٢٥ ـ ٢٢٨. ولي مآخذ على الدراستين في بعض ما أوْرَداه من منهجه.

«ثمَّ جمعتُ لشرح هذا الكتابِ ما يُذلِّلُ صِعابَ عَويصاته الأبيَّة، ويُسهِّل طريق الوصول إلى ذخائرِ كنوزِه المَخفيَّة؛ وأودعتُه فرائدَ نفيسةً وُشِّحت بها كتبُ القدماء، وفوائدَ شريفةً سمحت بها أذهانُ الأذكياء، وغرائبَ نُكَتٍ اهتديتُ إليها بنورِ التوفيق، ولطائفَ فِقَرٍ اتَّخذتُها من عين التحقيق. وتمسَّكتُ في دفع اعتراضاتِه بذيل العدلِ والإنصاف، وتجنبتُ في ردِّ ما أُورِدَ عليه مذهب البغي والاعتساف؛ وأشرتُ إلى حلّ أكثر غوامضِ **المفتاح والإيضاح**؛ ونبَّهتُ على بعض ما وقع من التَّسامُح للفاضلِ العلَّامةِ في **شرح المفتاح**؛ وأومأتُ إلى مواضعَ زلَّتْ فيها أقدامُ الآخذين في هذه الصِّناعة، وأغمضتُ عمَّا وقع لبعضِ متعاطي هذا الكتابِ مِن غير بضاعة؛ ورفضتُ التأسِّي بجماعةٍ حُظِروا تحقيقَ الواجبات، وما فرضتُ على نفسي سُنَّتَهم في تطويل الواضِحات»(١).

وما سأذكره ما هو إلَّا تفصيل لهذا الكلام الموجَز وبيان لِما فيه من الإشارات، وما اشتمل عليه من مقاصد المؤلِّف في شرحه، وما تميَّز به من جوانب تأليفه.

والمطوَّل أعظم شرح **لتلخيص المفتاح**، وهو شرح ممزوج يعتني صاحبه باستقصاء شرح ما في **التلخيص** وتحقيقِ ما يتَّصل به من القضايا والآراء، فلا يترك منه شاذَّة ولا فاذَّةَ إلَّا تعرّض لها بطرائق شتَّى من الإيجاز والإطناب والتفصيل والاستطراد والمناقشة والتعليل، وتجلَّت عنايته تلك في الجوانب الآتية:

العنايةُ بتوثيق نصِّ **التلخيص** بمراجعة أصوله الخطيَّة، والتثبُّت من مصادره ودقَّته فيما نقل عنها، والوقوف عند شواهده وأمثلته من القرآن والحديث النبويّ والشعر والأمثال والأقوال وغيرها، فيحقِّق رواياتها ويفسِّر ما فيها ويوجِّه معانيَها، ويُعنى بمواضع الخلاف في تفسيرها، ويدفع ما يقع في فهمها من أوهام(٢).

شرحُ ألفاظ المتن شرحًا لغويًّا إن كان الموضع مُحوَجًا إلى ذلك، وقد يفصِّل الشرحَ إن كان اللفظ ممَّا وقع فيه خلاف بين اللغويين، أو كان القزوينيُّ قد استعمله على غير وجهه. ويضبط ما يحتاج منه إلى ضبط، ويتكلَّم على اشتقاق بعض ألفاظ المتن إن كان في اشتقاقها ما هو محلُّ خلاف أو نظر(٣).

---

(١) انظر ما سيأتي في **المطوَّل** ص ٩.

(٢) انظر: **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٨٦ ـ ٨٩، ٩٤ ـ ١٠٠. والأمثلة على ذلك في **المطوَّل** واضحة كثيرة حيثما نظرت فيه.

(٣) انظر مثلاً ما سيأتي في **المطوَّل** ص ١٦، ٢١، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٣٢.

وله عناية ظاهرة بالمصطلحات الواردة في المتن من مختلف العلوم، فيشرحها ويعرِّفها، وقد يأتي بذلك من كلام القزوينيّ في **الإيضاح** أو كلام أصله **مفتاحِ العلوم**، وقد ينقله من مصادر العلوم المختلفة من البلاغة والنحو والتفسير وأصول الفقه والمنطق وغيرها، وإن كان فيما ينقله في تفسير ذلك المصطلح خلافٌ ظاهر بين العلماء يذكره ويرجِّح ما تحقَّق عنده فيه، وإن كان المصطلح المذكور في المتن ممَّا وقع في فهمه خطأ أو خلط أو اضطراب زاد في تفصيل كلامه عليه لدفع ما وقع[1].

ويتعرَّض لإعراب بعض ألفاظ **التلخيص**، لأسباب: **منها** الإيضاح، من بيان عود الضمائر واتِّصال الجمل وتعيين أجوبة الشرط ونحوها، **ومنها** أن يتَّفق لأحد الشرَّاح خطأ في فهم كلام **التلخيص** لخفاء وجه الإعراب في العبارة، فيذكر التفتازانيُّ الوجه الصحيح ليكون ردًّا على ذلك الخطأ، **ومنها** أن تكون عبارة المتن محتملة لتأويلات متعدِّدة بحسب الإعراب، فيعتني بذكر تلك الوجوه بما يناسب المقام، **ومنها** أن يكون في عبارة المتن تركيب نحويٌّ نادر أو أداة اختُلف في إعرابها، فيُنبِّه على ذلك ويسوق المذاهب المتعلِّقة به من كلام القدماء أو يذكر ما صحَّ عنده منها، من كلام سيبويه أو الزمخشريّ أو ممَّا حقَّقه الرضيُّ وغيره[2].

وقد ينبِّه على ما في عبارات المتن من المعاني البلاغية والصُّور البيانيَّة والمحسِّنات البديعيَّة إذا اقتضى المقام ذلك، وينتقده إن أتى ببعضها على خلاف مقتضى الحال أو كساها غموضًا موهِمًا أو مُخِلًّا[3].

ويجتهد في تعليل ما جاء في متن **التلخيص** من اختيار بعض الألفاظِ أو العبارات دون غيرها، ويبيِّن أسباب تقديم ما قدَّم من المسائل والأبحاث والأبواب وتأخير ما أخَّر، ويعلِّل اكتفاءه بالإيجاز والإشارة في موضع وإطنابه في آخر[4]، ويذكر الداعي إلى اختيارِه تعريفًا من جملة تعريفات وميلِه إلى رأي أو مذهب في موضع تعدَّدت فيه الآراء وانشعبت المذاهب[5]، ويفصِّل في ذلك غاية التفصيل إن وجد مَن يعترض على صاحب **التلخيص** من هذه الجهة أو مَن أخطأ في ذلك[6].

---

(١) انظر مثلاً ما سيأتي في **المطوَّل** ص ٢٠، ٢٤، ٢٦، ٣١، ٣٥، ٣٨، ٥٦ـ٥٧، ٥٨، ٥٩ـ٨٧.

(٢) انظر مثلاً ما سيأتي في **المطوَّل** ص ١٧ـ١٨، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٣٢، ٦٤.

(٣) انظر أمثلة لذلك فيما سيأتي في **المطوَّل** ص ١٧، ٢٠، ٢٣، ٢٨.

(٤) انظر أمثلة لذلك فيما سيأتي في **المطوَّل** ص ١٥، ٢١، ٢٤، ٢٨، ٣٧، ٥٧، ٧٧.

(٥) انظر ما سيأتي في **المطوَّل** ص ٨١، ١١٧ـ١١٨.

(٦) انظر أمثلة لذلك فيما سيأتي في **المطوَّل** ص ٢٩ـ٣٠، ٣٣ـ٣٤، ٥٥٤.

ويعلِّل ما ذكره القزوينيُّ من أحكام أو ردود عارية عن بيان أسبابها[١]. ويختار غير مذهب القزوينيّ في جملة من المسائل إن وجد لِما اعترُض به عليه وجهًا مقبولًا[٢]، وقد يفتُر عن الدفاع عنه فيما اعترُض به عليه أو يتساهل فيه إيذانًا منه بموافقة صاحب الاعتراض[٣].

ويُنعم النظر في استخراج الرموز الخفيَّة التي يشير بها صاحب **التلخيص** إلى القضايا والمسائل ومذاهب البلاغيين، ويكشف مواضع التعريض بهم والإشارة إلى خلافهم والردّ عليهم. [٤] وينبّه على زيادات القزوينيّ على البلاغيين[٥].

والتفتازانيُّ ممَّا يعتني بتقرير كلام صاحب **التلخيص** ومذهبه البلاغيّ في كلّ مسألةٍ مسألة، وإيضاح مُعضِله وكشف مُشكلِه وخفيِّه، فقد يستنبط من إهماله بعض الأقسام وسكوته عن بعض الأمثلة أنَّه لا يُوافق البلاغيين على ما جاء فيها[٦]. ويوفِّق بين كلامه وكلام غيره ممَّا ظاهره الاختلاف، ويستعين على ذلك كلِّه بكلام المصنِّف نفسه في **الإيضاح** أو بكلام **المفتاح**، أو الأصول الأخرى التي أخذ عنها **المفتاح** ككتب الشَّيخين وغيرهما، ويكتفي بتقرير الكلام، إلَّا إن كان الموضع محتاجًا إلى تحقيق وبحث فيأتي بغرائب النكت ولطائف الفِقر، ويزيد فيه الفوائد والفرائد بحسب ما يقتضيه الحال[٧].

فإن وقف على اختلال اتَّفق للمصنِّف في نقل كلامهم أو تقرير مذاهبهم أو فهم عبارتهم، أو رأى اختلافًا بين رأيهم ورأي المصنِّف = وضَّح ذلك ونبَّه عليه، وتراه ينتصب لمناقشة اعتراضات صاحب **التلخيص** على شيوخ البلاغة، ويصحِّح فهمه لكلامهم، ويستقصي كلام مَن سبقه من شرَّاح **التلخيص** و**المفتاح** ومَن تعرَّض لكتاب **الإيضاح**، ويردُّ من ذلك ما يراه مُجانبًا للصواب في الرأي أو

---

(١) انظر أمثلة لذلك فيما سيأتي في **المطوّل** ص ٥٤.

(٢) انظر أمثلة لذلك فيما سيأتي في **المطوّل** ٣١٢ حاشية ٢.

(٣) انظر أمثلة لذلك فيما سيأتي في **المطوّل** ٤٦٢ حاشية ١.

(٤) انظر أمثلة لذلك فيما سيأتي في **المطوّل** ص ٦٤، ٧٠.

(٥) انظر موضعًا خفيًّا من ذلك في **المطوّل** ٤٧٤ حاشية ٤.

(٦) انظر مثالًا لذلك في **المطوّل** ٨١٣ حاشية ٣.

(٧) انظر: **المطوّل** ص ١٥-١٦، ١٩، ٢٢-٢٣، ٢٥، ٣٢-٣٣، ٣٨، ٤١، ٤٤-٤٦، ٤٩-٥٠، ٥٨، ٦٤-٦٧، ١١٢-١١٣، ١١٣-١١٤، ١٢٣-١٢٥.

فهم العبارة[١]. وقد يجيب عن اعتراض القزوينيّ على السكاكيّ بكلام أحد شرَّاح **المفتاح**[٢].

وما مضى أحوجه إلى تقرير كلام شيوخ البلاغة وبيانِ وجه الحقِّ فيما ذهبوا إليه حتَّى يستقيم له اختيار رأي صاحب **التلخيص** أو مخالفته فيما ذهب إليه، ويعرِض في أثناء تقرير كلامهم لِمَن فهمه على غير وجهه أو ردَّ بعض ما فيه، وهذا من أسباب تعرُّضه لكلام شرَّاح **المفتاح** ومختصريه وحواشي **الكشَّاف** والكتب التي دارت على كتابي الشَّيخ عبد القاهر أو تعرَّضت لآرائه[٣]، لذا تراه يزيد في التفصيل والمناقشة بحسب الإشكال الواقع في الكلام[٤]. وكثيرًا ما يظهر أنَّ تحقيقه لبعض المسائل منشؤه ما وقع فيها من الخطأ والاضطراب في الفهم[٥]. بل تراه يصرِّح بذلك في بعض المواضع التي يطيل فيها التحقيق إطالةً ظاهرة[٦].

ولِما مضى من عنايته البالغة بكلام شيوخ البلاغة وآرائهم وشرحها وتحقيقها قال ملَّا خسرو (ت٨٨٥هـ) عن صنيع التفتازانيّ في **المطوَّل**: «فهو في الظاهر شرح **التلخيص**، وفي الحقيقة شرحُ كتب الفنِّ بلا تخصيص»[٧].

مصادره ومنهجه في النقل عنها:

ما مضى من منهج التفتازانيّ في شرح **التلخيص** شرحًا شاملًا لِما فيه من العلوم المختلفة، ومناقشةِ ما جاء فيه من الآراء وعراضها بأصولها وتعقُّبِ مَن تعرَّض له ممَّن جاء بعده = حَمَله على التوسُّع في العودة إلى مصادر كثيرة في علوم شتَّى.

فأخذ نفسه بشرح **التلخيص** شرحًا ناقدًا، وقارنَ كلامه بأصله **مفتاح العلوم**، فبيَّن مواضعَ إحسان القزوينيّ في **تلخيصه** ومواضعَ زلَلِه في فهم كلام السكَّاكيّ أو سَوق مذهبِه، وناقشه فيما

---

(١) انظر أمثلة لذلك ما سيأتي في **المطوَّل** ص ٤٢ ـ ٤٣، ٢٣٩. وتفصيل هذه القضايا في **آراء التفتازانيّ البلاغية** ٢١٤ ـ ٢٤٨، ٢٥١ ـ ٣٦٦.

(٢) انظر: **المطوَّل** ٥١٤.

(٣) سيأتي ذِكرها في الحديث عن مصادره ص.

(٤) تفصيل هذه القضايا في **آراء التفتازانيّ البلاغية** ٢٥١ ـ ٣٤٨.

(٥) انظر: **المطوَّل** ٤٨٨، ٦٥٤.

(٦) انظر: **المطوَّل** ١٧٣.

(٧) حاشية ملاَّ خسرو على **المطوَّل** اللوح ١/ ٢.

خالفَ فيه السكّاكيَّ من المسائل، واستعانَ على ذلك باستقصاء ما أورده شُرّاح **المفتاح** ومخلّصوه في ذلك، فأخذَ ما ارتضى من كلامهم، وردَّ ما رأى أنّهم جانبوا الصوابَ فيه.

واستقصى ما جاء من الآراء البلاغية في **شروح التلخيص** السابقةِ عليه أو ما هو بمنزلة الشرح له مثل **الإيضاح** للقزويني، فاستفادَ منها في تفسير كلامِه، وصوَّب خطأهم في فهمه في جملة من المواضع، وتعرَّض لِما وقع في تلك الشروحِ من الوهم والسهوِ أو فسادِ الرأي؛ وأشار إلى ما وقع من اختلاف رأي القزوينيِّ في كتابَيه، ونبَّه على ما أصلحه القزوينيُّ في **الإيضاح** من الآراء والعبارات.

ولم يكتفِ بذلك، بل ناقشَ القزوينيَّ فيما نقله من مصادره مثل **الدلائل** و**الأسرار** و**الكشّاف** و**سرّ الفصاحة** و**تحرير التحبير** وغيرها من الكتب، واستدركَ عليه ما رأى أنّه أخلَّ به من نقل كلامهم، وصوَّب له ما أخطأه من فهم مرادِهم وبيان مذاهبِهم في كثير من دقيق المسائل.

واستعان في تحقيق القضايا البلاغية واستقصاء الكلام عليها والأقوال المتعلّقة بها بمصادرَ جمَّة في البلاغة والنقدِ والأدبِ، حتّى إنّه تعرَّض لِمَا ورد من الخطأ في بعض قضايا البلاغةِ في مشهور كتب الفقهِ وأصولِه، فناقشَ الرازيَّ وابنَ الحاجبِ والبيضاويَّ والنسفيَّ وغيرَهم، واستدركَ عليهم.

ولم يقتصر في ذلك على كتب البلاغةِ التي أشرتُ إلى أصولها آنفًا، بل عوَّل على كتب جمَّة في علوم كثيرة كعلوم القرآنِ والتفسيرِ وأصولِ الدِّين والفقهِ والنحو والتصريفِ واللغة والأدبِ وشروح الشِّعرِ والفلسفةِ والمنطقِ وغيرها.

وأحوجَته مسائلُ علمِ المعاني إلى الرجوع إلى كتب النحوِ لتحقيق مسائله التي تُبنى عليها، فاستخلصَ زُبدةَ تحقيقاتِ الرضيِّ الأستراباذيّ النحويَّةِ في شرحه **للكافية** ولاسيَّما شرحِ المصطلحاتِ وبيانِ الفروق الدقيقة في المسائل النحويَّةِ المُشكِلة، وأخذَ عُصارة ما فيه من فوائدَ بلاغية، وأوردَ فيه خلاصةَ آراء الزمخشريّ وابنِ الحاجبِ وابنِ مالك وغيرِهم، وناقشَهم فيها.

وفي سبيل عنايته بشواهد **التلخيص** أوردَ تفسير الآيات من **الكشّاف** وبعض التفاسير الأخرى، وألَمَّ بكتب غريب الحديث مثل **الفائق**، وعوَّل في تفسير كثير من الشعر على أحسن شروحه وخاصَّة تلك التي تُولي الجوانب البلاغية عناية مثل **شرح الحماسة** و**شرح المفضليات** للمرزوقيّ، و**ضِرامِ السِّقط** لصدر الأفاضل الخوارزميّ، و**الفسر** لابن جنّي، و**شرح ديوان أبي تمّام** للصوليّ، وشرح

ديوان المتنبي للواحديّ، وغيرها، واستعان بمعجمات العربيَّةِ فيما لم يقف له على شرح يشفي غليله، فعوَّل في ذلك على **الصحاح** و**المجمل** و**الأساس**، وغيرها.

وكذلك فعل في شرح المسائلِ الكلاميَّة والفلسفيَّة والمنطقيَّة الواردة في **التلخيص**، إذ استخرجَ له حُصل كلام الرئيس ابن سينا، ومستحسَن تحقيقات الفخر الرازيّ والقطبين الشيرازيّ والرازيّ وآرائهم في ذلك، وأوردَ كلامَ غيرهم ممَّن ألَّف في تلك العلوم فأحسَن واشتهر.

واكتفى التفتازانيُّ بالإيماء إلى شيء من تلك المصادر ونصَّ على بعضها في مقدِّمته[١]، وراجع علماء عصره وناقشهم في جملة من مسائله، كما نصَّ على ذلك في غير موضع[٢]، وكانت للتفتازانيِّ طرائقُ متنوعة في سَوق الآراء وعرض المادَّة العلمية التي ينقلها عن مصادره، وتتبدَّى تلك المصادر أحيانًا وتخفى في أحايين كثيرة، كما سيأتي تفصيله، فكان في الكشف عنها مشقَّة كبيرة، ولا سيَّما أنَّ جملة منها ما تزال مخطوطة، وبعضها قد يكون ممَّا هلك من تراثنا.

وأفدتُ أيَّما إفادة من مراجعة كتبه الأخرى المؤلَّفة بعد **المطوَّل** في كشف طرائقه في النقل ومصادره، إذ كان يشير إشارة خفيَّة إلى قول أو ردِّ رأي في **المطوَّل** ثمَّ يذكره على نحو أجلى وأوضح في **المختصر** أو **شرح المفتاح** أو **حواشي الكشَّاف**[٣]. وأورد رأيًا غُفلاً في **المطوَّل** ووصفه بالتعسُّف ثمَّ صرَّح في **شرح المفتاح** بأنَّه من كلام السكاكيّ[٤]، ويذكر في **المطوَّل** وهمًا لبعض الأصوليين ثمَّ يصرِّح في **شرح المفتاح** بأنَّ المقصود هو الإمام الرازيّ[٥]، وينبِّه في **المطوَّل** على خطأ في أسلوب المصنِّفين ثمَّ يصرِّح في **شرح المفتاح** بأنَّه اتَّفق للزمخشريّ في مواضع من **الكشَّاف**[٦].

ثمَّ إنِّي بعد ما حقَّقتُ تلك النقول واجتهدتُ في الكشف عن أصحابها ومصادرها ووثَّقت معظمها أجريتُ إحصاء دقيقًا لها بحسب المصادر التي أصبتها فيها، ووجدت أنَّها تنقسم أربعة أقسام:

---

(١) انظر: **المطوَّل** ٥، ٩.

(٢) انظر: **المطوَّل** ٦ ـ ٧، ٩، ٣٦٣، ٦٧٩.

(٣) انظر: **المطوَّل** ١٨ حاشية ٣، ٧٣ حاشية ٢، ٩٣ حاشية ٢، ٩٩ حاشية ٦، ١٠٤ حاشية ٢، ١٦٥ حاشية ٦، ٢١٤ حاشية ٤.

(٤) انظر: **المطوَّل** ٣٣٦ حاشية ٥.

(٥) انظر: **المطوَّل** ٣٨٩ حاشية ٣.

(٦) انظر: **المطوَّل** ٣٩٦ حاشية ٥.

الأوَّل: النقول التي صرَّح بأصحابها أو بأسماء كتبهم، وهي واضحة لا لبسَ فيها. ويغلب على عمله الصواب فيما يُحيل عليه، وقد يتَّفق له بعض الخطأ في نسبة شيء منها[١].

الثاني: الأقوال التي لم يصرِّح بأصحابها ولا بكتبهم، لكنَّه كنَّى عن نقلها بلفظ ينصُّ به على أنه قول أو جواب أو زعم أو وهم أو رأي لغيره من غير تصريح به. وأكثر عباراته عن ذلك هي: «قيل»، «زعم»، «ما يقال»، «لا يقال»، «لا حاجة إلى أن يقال»، «لا يجوز أن يقال»، «ولقائل أن يقول»، «فإن قلتَ. . . قلتُ»، «ومَن رام»، «ومَن زعم»، «مِن الناس مَن ذهب»، «قد تُوهِّم كذا»، «ويجاب عن ذلك»، «والجواب عن ذلك»، «وجوابه»، ونحوها[٢].

الثالث: الآراء التي أومأ إليها إيماء خفيًّا بطرائق شتى لا تكاد تظهر بأنَّها من كلام غيره إلَّا بالبحث والتأمُّل، وأكثر عباراته عن ذلك هي: «ولا يجوز»، «وتفسيره بكذا خطأ»، «ولو سُلِّم»، «ولا يخفى عليك»، «فليُتأمَّل»، «فافهمْ»، «ويحتمل كذا»، «ويحتمل أن يريد»، «وفيه نظر»، «وههنا نظر»، «وههنا بحث»، «ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر»، «ولا يصحُّ تفسير»، «ويمكن الجواب»، «والتحقيق»، «بل التحقيق»، «والأحسن»، «والحقُّ أنَّه كذا لا كذا»، «وإنَّما لم يقل كذا»، «فعْلم أنَّ»، «وتقدير كذا أولى»، «وليس المراد كذا فليتأمل»، «والأظهر أن»، وغير ذلك من فنونه الخفيَّة في الإشارة إلى الأقوال وردِّها[٣].

الرابع: ما نقله من دون أدنى إشارة إلى صاحبه أو تنبيه على أنَّه من كلام غيره[٤].

وسأعرض في الجداول الآتية مصادره بحسب ما تمَّ توثيقه في هذه الطبعة، موزعةً على العلوم، مفصِّلًا ذلك على طرائق نقله عنها، مبيِّنًا عدد مرَّات النقل عن كلّ مصدر في كلّ واحد من الطرائق الأربعة، وإذا كان الكلام المنقول وقع في غير مصدر عددتُه هنا فيما يرجح أن يكون مصدرًا للتفتازانيّ في الغالب، ولايبعد أن تكون بعض النقول التي خرَّجتها من أحد المصادر واقعةً في غيره، ولاسيَّما الواقع منها في المصادر غير المشهورة:

---

(١) ذكرتُ تلك المواضع في المآخذ عليه ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) ميَّزتها في فهرس النقول التي لم يصرّح بمصادرها ولا بأصحابها لتسهيل العودة إليها والنظر فيها.

(٣) ميَّزتها في فهرس النقول التي لم يصرّح بمصادرها ولا بأصحابها لتسهيل العودة إليها والوقوف على افتنان التفتازانيِّ فيها.

(٤) ميَّزتها في فهرس النقول التي لم يصرّح بمصادرها ولا بأصحابها لتسهيل العودة إليها.

مصادر المطوَّل من كتب البلاغة والنقد

اسم الكتاب	عدد النقول المصرَّح بمصادرها أو بأصحابها	عدد النقول المكنَّى عنها بلفظ القول أو معناه	عدد النقول المشار إليها إشارة خفيَّة	عدد النقول المأخوذة من دون أدنى إشارة	مجموع النقول
مفتاح العلوم	٢٢٩	١٣	٤	١٣٢	٣٧٨
الإيضاح	٦٩	١٠	٤	١٩٩	٢٨٢
دلائل الإعجاز	٩٢	١	٢	٨٢	١٧٧
مفتاح المفتاح	٣١	١٨	٤	٩٧	١٥٠
مفتاح تلخيص المفتاح	-	٦٠	٢٤	١٤	٩٨
أسرار البلاغة	٢٧	-	١	٥٤	٨٢
شرح المفتاح للترمذيّ	١	٣٧	٩	٢٢	٦٩
شرح التلخيص للزوزنيّ	-	٢٨	٢١	٩	٥٨
شرح المفتاح للمؤذنيّ	-	٢٣	١٥	١٤	٥٢
سرّ الفصاحة	-	٩	١	١٧	٢٧
المثل السائر	٩	٣	١	١٣	٢٦
شرح المفتاح للكاشيّ	-	١١	٥	٦	٢٢
التبيان للطيبيّ	-	٧	٢	٨	١٧
نهاية الإيجاز	٢	٥	-	٨	١٥
حدائق السحر	-	٢	-	١٣	١٥
تحرير التحبير	-	٦	-	٨	١٤
المصباح للبدر بن مالك	-	٣	-	٥	٨
مجاز القرآن للعز بن عبد السلام	-	-	١	٤	٥
الفوائد الغياثية	-	-	-	٤	٤

الكشف عن مساوئ المتنبي	٢	-	-	-	٢
نقد الشعر	-	-	-	١	١
الوساطة	-	-	-	١	١
بديع القرآن	-	-	١	-	١
المجموع	٤٦٢	٢٣٦	٩٥	٧١١	١٥٠٤

❋❋❋

مصادر المطوّل من كتب التفسير والحديث النبويّ

اسم الكتاب	عدد النقول المصرَّح بمصادرها أو بأصحابها	عدد النقول المكنّى عنها بلفظ القول أو معناه	عدد النقول المشار إليها إشارة خفيَّة	عدد النقول المأخوذة من دون أدنى إشارة	مجموع النقول
الكشّاف	٧٨	٧	٧	٢٠٠	٢٩٢
فتوح الغيب	-	٧	٢	٣	١٢
حاشية القطب الرازي على الكشّاف	-	٦	١	٣	١٠
معاني القرآن للزجاج	١	-	١	٥	٧
الكشف عن مشكلات الكشّاف	-	٢	٢	-	٤
تفسير الكواشي	١	-	-	٢	٣
البسيط	-	-	-	٢	٢
تفسير الرازي	-	١	-	١	٢
تفسير البيضاوي	-	-	-	٢	٢
معاني القرآن للأخفش	-	١	-	-	١
صحيح البخاري	١	-	-	-	١
المجموع	٨١	٢٤	١٣	٢١٨	٣٣٦

مصادر المطوَّل من كتب النحو

اسم الكتاب	عدد النقول المصرَّح بمصادرها أو بأصحابها	عدد النقول المكنَّى عنها بلفظ القول أو معناه	عدد النقول المشار إليها إشارة خفيَّة	عدد النقول المأخوذة من دون أدنى إشارة	مجموع النقول
شرح الرضي على الكافية	ـ	٣٠	٢٦	١٢٢	١٧٨
الإيضاح في شرح المفصَّل	٦	١١	٢	١١	٣٠
المفصَّل	١	٢	١	٨	١٢
كتاب سيبويه	٢	٢	١	٥	١٠
شرح التسهيل لابن مالك	ـ	٣	ـ	٦	٩
الكافية	ـ	١	١	٣	٥
شرح المفصَّل لابن يعيش	ـ	٢	١	١	٤
أمالي ابن الحاجب	ـ	ـ	ـ	٣	٣
أمالي ابن الشجري	ـ	ـ	ـ	٢	٢
شرح الوافية	ـ	ـ	ـ	٢	٢
الأصول	ـ	ـ	ـ	١	١
الخصائص	ـ	١	ـ	ـ	١
التبيان للعكبري	ـ	١	ـ	ـ	١
شرح الكافية الشافية	ـ	ـ	ـ	١	١
المجموع	٩	٥٣	٣٢	١٦٥	٢٥٩

* * *

مصادر المطوَّل من كتب اللغة

اسم الكتاب	عدد النقول المصرَّح بمصادرها أو بأصحابها	عدد النقول المكنّى عنها بلفظ القول أو معناه	عدد النقول المشار إليها إشارة خفيَّة	عدد النقول المأخوذة من دون أدنى إشارة	مجموع النقول
الصحاح	١١	-	-	١٤٢	١٥٣
أساس البلاغة	١١	-	-	٥	١٦
الفائق	٣	-	-	-	٣
إصلاح المنطق	-	-	-	٢	٢
جمهرة اللغة	١	-	-	١	٢
مجمل اللغة	١	-	-	١	٢
مقاييس اللغة	-	-	-	٢	٢
المُغرِب	-	-	-	١	١
المجموع	٢٧	-	-	١٥٤	١٨١

❊ ❊ ❊

مصادر المطوَّل من كتب الأدب وشروح الشعر

اسم الكتاب	عدد النقول المصرَّح بمصادرها أو بأصحابها	عدد النقول المكنّى عنها بلفظ القول أو معناه	عدد النقول المشار إليها إشارة خفيَّة	عدد النقول المأخوذة من دون أدنى إشارة	مجموع النقول
شرح الواحدي لديوان المتنبي	١	-	١	٢٣	٢٥
شرح الحماسة للمرزوقيّ	٧	-	-	١٥	٢٢
مقامات الحريريّ	١٤	-	-	١	١٥
ضرام السِّقط	٣	٢	-	٩	١٤
شرح المفضَّليات للمرزوقيّ	٣	-	-	١	٤

شرح الصولي لديوان أبي تمَّام	ـ	١	ـ	٢	٣
الفسر	٢	ـ	ـ	ـ	٢
شرح السكري لديوان امرئ القيس	ـ	ـ	ـ	٢	٢
البيان والتبيين	ـ	ـ	١	ـ	١
الفتح على أبي الفتح	ـ	ـ	ـ	١	١
شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي	ـ	ـ	ـ	١	١
قلائد العقيان	ـ	١	ـ	ـ	١
شرح التبريزي لديوان أبي تمَّام	ـ	ـ	ـ	١	١
المجموع	٣٠	٤	٢	٥٦	٩٢

❊ ❊ ❊

مصادر المطوَّل من كتب المنطق والفلسفة

اسم الكتاب	عدد النقول المصرَّح بمصادرها أو بأصحابها	عدد النقول المكنَّى عنها بلفظ القول أو معناه	عدد النقول المشار إليها إشارة خفيَّة	عدد النقول المأخوذة من دون أدنى إشارة	مجموع النقول
الشفاء	٢	ـ	٢	١٤	١٨
المباحث المشرقية	ـ	ـ	١	١٤	١٥
شرح الإشارات والتنبيهات للطوسي	ـ	٣	١	٨	١٢
شرح المطالع للقطب الرازي	ـ	٧	٣	٢	١٢
الإشارات والتنبيهات لابن سينا	٢	١	ـ	ـ	٣
تلخيص المحصَّل	ـ	ـ	ـ	٣	٣
حكمة العين	ـ	ـ	ـ	١	١
حكمة الإشراق	ـ	ـ	ـ	١	١

شرح حكمة الإشراق	-	-	-	١	١
شرح قسطاس الميزان	-	-	-	١	١
المجموع	٤	١١	٧	٤٤	٦٦

❋ ❋ ❋

مصادر المطوَّل من كتب أصول الفقه والدين والفقه

اسم الكتاب	عدد النقول المصرَّح بمصادرها أو بأصحابها	عدد النقول المكنَّى عنها بلفظ القول أو معناه	عدد النقول المشار إليها إشارة خفيَّة	عدد النقول المأخوذة من دون أدنى إشارة	مجموع النقول
المختصر لابن الحاجب	-	١٣	٢	٥	٢٠
المحصول	-	٤	١	٣	٨
شرح العضد على المختصر	-	١	١	٣	٥
كشف الأسرار	-	-	-	١	١
التوضيح	-	١	-	٣	٤
التنقيح	-	١	-	١	٢
شرح القطب الشيرازي على المختصر	١	-	-	-	١
المواقف	-	-	-	١	١
المستصفى للنسفي	-	١	-	-	١
المجموع	١	٢١	٤	١٧	٤٣

❋ ❋ ❋

نتائج الإحصاء:

إذا ما قارنَّا ما ورد في هذه الجداول من أسماء الكتب بما صرَّح به التفتازانيُّ من المصادر في

ديباجة **المطوَّل** في الكلام على منهجه[١]، وبما ألمح إليه وورَّى به من المصادر في فاتحة ديباجته[٢] = نجد أنَّه اقتصر على ذِكر عدد قليل منها، بل إنَّه صرَّح في كتابه بمصادر ما نصَّ عليها أو أشار إليها في الدِّيباجة، فكأنَّه يشير بها إلى أصول مصادر العلوم التي عوَّل عليها.

ونخلص من ذلك الإحصاء إلى أنَّ عدد النقول الموثَّقة من مصادرها في هذه الطبعة من **المطوَّل** (٢٤٨١)، وأنَّ ما صرَّح بمصدره أو صاحبه منها (٦١٤)، وما كنَّى عن نقله من دون تعيين مصدره أو صاحبه (٣٤٩)، وما أومأ إليه إيماء خفيًّا (١٥٣)، وأنَّ ما نقله من دون أدنى إشارة إلى مصدره أو التنبيه على أنَّه من كلام غيره (١٣٦٥)، أضف إليها (٢٥) موضعًا نُسِبت في التعليقات ولم أقف على مصادرها[٣]، وثمَّة (٣١) موضعًا ما وقفتُ على مصدره فيها ولا رأيت مَن عزاها إلى أصحابها[٤]، مع كثرة تنقيري عنها فيما بين يديّ من المظانِّ المطبوعة والمخطوطة، فيكون مجموع ما ظهر لي من مواضع النقول في **المطوَّل** (٢٥٣٧). وننتهي إلى أنَّ ما صرَّح به من مصادره ونقوله منها قليل بالقياس إلى غير المصرَّح به.

وبذلك يكون ما ذكره باحث معاصر من أنَّ التفتازانيَّ يُصرِّح غالبًا بمَن ينقل عنه غيرَ صحيح[٥]، بل هو على العكس من ذلك، إذ قلَّما يصرِّح بمصادره، فلا يذكر إلَّا المشهور منها في علم البلاغة وقلَّما يذكر مصادره في غير العلم الذي يتناوله[٦]، وهذا ظاهر لمَن تأمَّل الجداول السالفة.

ويمكن القول: إنَّ ما صرَّح به من كلام غيره **يكاد** ينحصر في ستة مصادر، وهي: **مفتاح العلوم** (٢٢٩)، **ودلائل الإعجاز** (٩٢)، **والكشَّاف** (٧٨)، **والإيضاح** (٦٩)، **ومفتاح المفتاح** (٣١)، **أسرار البلاغة** (٢٧)، فيكون مجموع ما نقله عنها (٥٢٦) موضع من أصل مجموع المصرَّح به وهو

---

(١) انظر: **المطوَّل** ٩.

(٢) انظر: **المطوَّل** ٥.

(٣) انظر مواضعها في آخر فهرس النقول التي لم يصرِّح بمصادرها ولا بأصحابها.

(٤) انظر مواضعها في آخر فهرس النقول التي لم يصرِّح بمصادرها ولا بأصحابها.

(٥) انظر: **سعد الدين التفتازانيّ وكتابه المطوَّل** ٢٣٢. وصاحب الكتاب بنى على ذلك كثيرًا من دراسته ونتائجه، فجانب الصواب فيما انتهى إليه في هذا الجانب، إذ اكتفى بالنظر إلى ظاهر ما صرَّح به التفتازانيُّ من مصادره، وذلك غير كافٍ في فهم منهجه، ولا يصحُّ الاقتصار عليه وحده.

(٦) انظر تفصيل ذلك في **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ١١٢ ـ ١٣٤، على أنِّي وقفتُ ههنا في تحقيق **المطوَّل** على نتائج جديدة من خلال الوقوف على مصادر ما كنت وقفتُ عليها من قبل، لكن الكلام على منهجه في النقل لا يكاد يختلف بذلك.

(٦١٤) موضع. وهذه المصادر خلا **الكشّاف** نصَّ عليها في ديباجة **المطوّل** وصرّح بأنّه أولاها عناية خاصّة[١]. وبقية المواضع موزَّعة على (٢٦) مصدرًا في شتى العلوم التي عوّل عليها.

ويتبدّى جليًّا في هذا الإحصاء أنَّ المصادر التي عوّل عليها كثيرة متنوعة في علوم شتّى تتّصل بالمادّة التي يشرحها، ونرى إحاطته واستقصاءه في المصادر البلاغية، ولا سيّما المؤلّفات المتعلّقة بكتابي **التلخيص** و**المفتاح**، ويظهر أنّه اعتمد في بقيّة العلوم على مصادر أصيلة فيها، اشتهر مؤلّفوها بأنهم من رؤوس تلك العلوم أو محقّقيها وأنَّ كثيرًا منهم ممّا يعتنون بالقضايا البلاغية في كتبهم، كالزمخشريّ والصوليّ والرضيّ والمرزوقيّ والواحديّ والفخر الرازيّ والقطب الشيرازيّ والعضد وابن سينا والطوسيّ، فلا عجب بعد هذا أن تجد التفتازانيَّ يتعرَّض لرأي بلاغيّ في بحث الالتفات ورد في كتاب من كتب الفقه[٢].

ثمَّ إنَّ التفتازانيَّ في نقوله هذه قد ينقل الكلام بنصِّه، وقد يتصرَّف فيه بالحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، وتغيير بعض الألفاظ بما يناسب مقام الاستشهاد، وفي كثير من ذلك التصرُّف نقد خفيٌّ وردٌّ لبعض ما سها عنه أصحاب ذلك الكلام وتدقيق في صنعيهم. ومن طريف ذلك أنّه نقل كلامًا عن الرضيّ فيه بيتان أوّلهما مثال والآخر شاهد، فغيَّر التفتازانيُّ ترتيبهما بتقديم الشاهد على المثال[٣].

عنايته بالمطوَّل بعد تأليفه وتعليقاتُه عليه:

لم تقتصر عناية التفتازانيّ **بالمطوّل** على مرحلة التأليف التي بينتُ بعض معالمها في الكلام على منهجه ومصادره، وإنّما استمرَّ ذلك بعد تأليفه إلى نهاية حياته، إذ كُتب له أن يؤلّفه في ريّق شبابه، وأن يُودِعه فرائد ما حصّله من الفوائد، وأن يحقّق فيه جملة من المباحث المتّصلة بكثير من العلوم التي ألّف فيها بعد **المطوّل**، كأصول الفقه والدِّين والتفسير، وتجلّت تلك العناية في أربعة جوانب:

الأوّل: إحالته عليه في كثير من كتبه التي ألّفها بعده، وذلك في المسائل التي بسطها فيه، فكان

---

(١) انظر: المطوّل ٩.

(٢) هو كتاب المستصفى في شرح النافع للنسفيّ. انظر: المطوّل ٢٥٠.

(٣) انظر: المطوّل ٤٠٤ ـ ٤٠٥ حاشية ٤.

يختصر الحديث عنها في كتبه اللاحقة ويكتفي بالإشارة إليه، وكثيرًا ما يعبِّر عن ذلك بقوله: وقد بسطنا ذلك في **شرح التلخيص**(١).

الثاني: تواتر تدريسه **للمطوَّل** وإقرائه إيَّاه ومناقشة جملة من مسائله في أماكن كثيرة، ونُقلت إلينا محاورات بينه وبين تلامذته في تلك الدروس ومداورات بينه وبين بعض فضلاء عصره في جملة من مسائله(٢)، ويظهر ذلك جليًّا في كثرة نسخه المقروءة عليه(٣)، وفي تواتر ذِكره في جملة الكتب التي أجاز تلامذته بقراءتها وإقرائها(٤).

الثالث: احتفاؤه بتصحيحه بالحذف والزيادة والتغيير، يكتب ذلك ويقيِّده بخطِّه في نسخته، والظاهر أنَّه أبرز غير ما نسخة لكتابه(٥)، ويفعل ذلك في النُّسخ المقروءة عليه، فيحذف ويضيف ويصحِّح ويعلِّق عليها بخطِّه في بعض المواضع، كما فعل في نسخة الصِّيراميّ المعتمدة في هذا التحقيق(٦).

الرابع: عنايتُه الواضحة بتعليق الحواشي عليه، ويظهر ممَّا نقله الحفيد من نسخة التفتازانيِّ أنَّه علَّق فيها حواشيَ كثيرة، ويعلِّق جملة من تلك الحواشي بخطِّه على بعض النسخ المقروءة عليه(٧)، ويملي بعض تلك التعليقات في أثناء تدريسه للكتاب(٨)، ونخلص من بعض التعاليق أنَّه بقي يعلِّق عليه إلى وقت متأخِّر من حياته، إذ صرَّح في بعضها بكتابه **فوائد شرح مختصر الأصول** الذي ألَّفه سنة ٧٧٠هـ(٩)، وأحال في بعضها على مسألة ذكرها في **شرح المقاصد**(١٠)، وهو كتاب ألَّفه سنة ٧٨٤هـ(١١).

---

(١) انظر: **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٦١.

(٢) انظر تفصيل مواضعها في فهرس تعليقات التفتازانيّ.

(٣) سيأتي حديث عن ذلك في وصف النُّسخ الخطيَّة ص ٧٩ ـ ٨٤.

(٤) انظر ما مضى في ص ٣٠ ـ ٣٤.

(٥) انظر ما سيأتي في وصف النُّسخ الخطية ص ٧٩ ـ ٨٤.

(٦) انظر أمثلة لذلك في **المطوَّل** ١١١ حاشية ٤، ١٣٣ حاشية ٣، ٢٦١ حاشية ٥، ٢٦٢ حاشية ١، ٢٦٩ حاشية ٢، ٢٧٤ ـ ٢٧٥ حاشية ٧.

(٧) انظر في فهرس تعليقات التفتازانيّ الإشارة إلى مواضع ما علَّقه بخطِّه على نسخة الصِّيراميّ من **المطوَّل**.

(٨) انظر في فهرس التعليقات الإشارةَ إلى مواضع منها في حواشي التحقيق.

(٩) انظر ذلك التعليق في **المطوَّل** ٦٧٨ ـ ٦٧٩ حاشية ٧، وانظر الكلام على كتابه المذكور في ص ٤٢.

(١٠) انظر: **المطوَّل** ١١٩ ـ ١٢٠ حاشية ٧.

(١١) انظر ما مضى في ص ٤٣.

وفي تلك التعليقات فوائد عظيمة جدًّا، في كشف كثير من خفايا **المطوَّل**. وتعليل لكثير من الأحكام المذكورة فيه، وبيان لجملة من مبهماته، وتصريح ببعض مصادره. ونُقل إلينا قدر صالح من هذه التعليقات في طرر النُّسخ المخطوطة، ونقل العلماء قدرًا صالحًا منها في حواشيهم على **المطوَّل**.

وقد حرِصتُ في هذه الطبعة على جمع ما استطعت الوقوف عليه منها، ووضعتها في مكانها من حواشي التحقيق، وصنعت لتلك التعليقات فهرسًا خاصًا لتسهيل مراجعتها.

المآخذ على التفتازانيِّ في التحقيق والأخذ عن المصادر:

اشتهر التفتازانيُّ بالتحقيق والاستقصاء فيما يسوقه من مسائل العلم، واشتهر كتابه **المطوَّل** بالإتقان والضبط، غيرَ أنَّ صنيعه لم يخلُ من بعض الهَنات، من السهو أو متابعة بعض العلماء في سِهائهم، ومن أعظم المآخذ عليه في ذلك تركُه التصريح بكثير من المصادر التي نقل عنها، بحسب ما مرَّ بنا تفصيله آنفًا. وثمَّة مآخذ خاصَّة تتعلَّق بجملة من المواضع، أذكر ما وقفتُ عليه منها في أثناء التحقيق:

فمن ذلك أنَّه عزا كلامًا للشيخ عبد القاهر في أربعة مواضع إلى **دلائل الإعجاز**، والحقُّ أنَّ ذلك الكلام له في **أسرار البلاغة**[1]. ونسب كلامًا للشيخ في موضع آخر وليس في شيء من كتابيه، ثمَّ ألغى نسبة ذلك القول في **المختصر**[2].

ومن طريف سهوه أنَّه نسب بيتًا للقزوينيّ، وهو منقول من كلام الشيخ عبد القاهر في **أسرار البلاغة**، وسبب ذلك الخطأ في ضبط كلمة من النصِّ وترك العودة إلى أصل الكلام في **الأسرار**[3].

وأخطأ في اسم أبي قيس بن الأسلت الشاعر[4]، وفي كنية القاضي عِياض[5]، وفي اسم

---

(١) انظر: المطوَّل ١٢١، ١٢١ ـ ١٢٢، ٥٨٦، ٧٦١ ـ ٧٦٢.

(٢) انظر: المطوَّل ٦٧٣ حاشية ٦.

(٣) انظر: المطوَّل ٧٨٦ حاشية ٧.

(٤) انظر: المطوَّل ٥٨٨ حاشية ٣.

(٥) انظر: المطوَّل ٧٦٠ حاشية ٦.

أبـي نهشـل محمَّد بـن حميد[١]، وظـنَّ الحارث بـن عمرو وجساسًـا رجـلاً واحدًا[٢].

وانتقد القزوينيَّ في بعض مواضع **التلخيص** التي أصلحها في **الإيضاح**[٣]، ولم ينبِّه على ذلك، مع التزامه تحقيق ذلك في غيرها من المواضع. ونسب قولًا إلى الرازيّ وهو مسبوق إليه[٤].

وتابع التفتازانيُّ المحقِّقَ الرضيّ في نسبة بيت إلى الأخطل وهو لذي الرُّمَّة[٥]، وفي تحقيق مذهب أبي عليّ الفارسيّ في مسألة الفعل الواقع بعد ربَّ[٦]. وتابعه كذلك في بعض المذاهب النحوية المرجوحة عند النحاة[٧].

وتابع العلَّامةَ القطب الشيرازيَّ في نسبة بيت لحسان بن ثابت الأنصاريّ لا يصحُّ له[٨]، وفي نسبة بيتين للحريريّ وليسا له[٩]. وتابعه في أنَّ الخابور من نواحي ديار بكر، والصواب أنَّه نهر يمرُّ بمدن عدَّة يمدُّ الفرات[١٠].

مكانة المطوَّل وأثره:

تبوَّأ **المطوَّل** مكانة عالية في المكتبة العربيَّة وتُرجم إلى لغات عدَّة[١١]، واشتهر في حياة مؤلِّفه، وعُني به العلماء قراءة وإقراءً، وامتدحوا ما تميَّز به مِن الإتقان وطريقة التأليف، فمن ذلك قول الفناريِّ (ت ٨٨٦هـ) عنه: «إنَّه كتابٌ اعترف بسموِّ منزلته الحاسدون، وأذعنَ لعُلوّ مرتبته المُعاندون، كيف لا وقد انطوى على زُبدة نتائج أنظارِ المتقدِّمين، واحتوى على خلاصة أبكارِ أفكارِ المتأخِّرين، وهو كالشمس لا يخفى قدرُه بكلّ مكان، ولذا سار بذِكره الرُّكبان، ولله درُّ مَن قال وحبَّر المَقال:

---

(١) انظر: **المطوَّل** ٨١٨ حاشية ٢.

(٢) انظر: **المطوَّل** ٨٧٢ حاشية ٣.

(٣) انظر: **المطوَّل** ١١٧، ٢٣٦ ـ ٢٣٧، ٣٩٤، ٦٦٨.

(٤) انظر: **المطوَّل** ٣٨٩ حاشية ٣.

(٥) انظر: **المطوَّل** ٢٤٣ حاشية ٤.

(٦) انظر: **المطوَّل** ٣٢٢ حاشية ٥، ٦.

(٧) انظر: **المطوَّل** ٤٥٦ حاشية ٤.

(٨) انظر: **المطوَّل** ٣٤١ حاشية ٢.

(٩) انظر: **المطوَّل** ٨٣١ حاشية ٢.

(١٠) انظر: **المطوَّل** ٧٩٨ حاشية ٣.

(١١) انظر ذلك في الكلام على طبعاته ص ٧٣ ـ ٧٤.

ما صنَّف الناسُ في عِلم وما جمعوا مِثلَ المطوَّل في ضبطٍ وإيجازِ
لو ادَّعى قَصَباتِ السَّبق صاحبُه كفى له آيةً دلَّت بإعجازِ»[1].

ومضى قول ملَّا خسرو (ت٨٨٥هـ) عن المطوَّل: «فهو في الظاهر شرح التلخيص، وفي الحقيقة شرحُ كتبِ الفنِّ بلا تخصيص»[2].

ومن هنا كثُرتْ نسخه المخطوطة كثرةً ظاهرة[3]، ودارت عليه حركة تأليفيَّة عظيمة جدًّا، حتَّى كاد التأليف البلاغيُّ بعده يكون في أكثره منصرِفًا إليه، فألِّفت عليه حواشٍ كثيرة جدًّا[4]، وعلى بعض حواشيه حواشٍ،[5] واعتنى العلماء بشرح شواهده الشعريَّة والقرآنيَّة[6]، وأفردوا

(١) حاشية الفناري على المطوَّل ٣، وأورد ما هو قريب من هذا الكلام مع الشعر المذكور مصنِّفك في حاشيته على المطوّل اللوح ٢/ ١، وانظر: حاشية السِّيراميّ على المطوّل اللوح ١/ ٢.

(٢) حاشية ملاَّ خسرو على المطوَّل اللوح ١/ ٢.

(٣) سيأتي حديث عن ذلك في ص ٧٩.

(٤) أحصى منها الأستاذ عبد الله الحبشيّ خمسين حاشية. انظر: جامع الشروح والحواشي ٢/ ١٦٢٤ - ١٦٣١. وممّا فاته حاشية الحفيد عليه، ويضاف إليه شروح حديثة، وهي: المفصَّل في شرح المطوَّل لموسى العالمي البامياني، والمدرِّس الأفضل للمدرس الأفغاني، وله شرح حديث بالفارسية للنيسابوريّ. ذكرها الجعفريّ في الإصباح ١/ ٧ - ٨، وكتابه هذا شرح على المطوَّل. وانظر: كشف الظنون ١/ ٤٧٤ - ٤٧٦، وإيضاح المكنون ١/ ٣١٩، والثقافة الإسلامية في الهند ٣٩ - ٤٠، والتفتازانيّ وآراؤه البلاغية ٦٤.

(٥) على حاشية الشريف الجرجانيّ ثلاث حواشٍ، وعلى حاشية القوشجيّ حاشية، وعلى حاشية السيالكوتي ستّ. ولحاشية الفناريّ مختصر. انظر: جامع الشروح والحواشي ٢/ ١٦٢٤ - ١٦٢٦، ١٦٢٨.

(٦) أحصى منها الأستاذ عبد الله الحبشيّ ستة شروح أحدها بالفارسيَّة. انظر: جامع الشروح والحواشي ٢/ ١٦٣١ - ١٦٣٢. ويضاف إليه شرح لنصر الله السمرقنديّ. انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٨٢٧. ويضاف إليه العقد المكلَّل بشرح أبيات شواهد التلخيص والمطوَّل لعبد الله بن أحمد الخيري الشماخي الزبيدي (ت ١٢١١هـ)، وكان ذكره الحبشيّ في شروح التلخيص لا في شروح الشواهد. انظر: جامع الشروح والحواشي ٢/ ٦٣٨. ويضاف إليها إزالة العضل عن أشعار المطوَّل للمولوي تراب عليّ لكهنوي، طُبع في لكهنؤ سنة ١٣١٧هـ. انظر: معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية الباكستانية ٨٤. ويضاف أيضًا القول الجيِّد في شرح أبيات التلخيص وشرحَيْه وحاشية السيِّد لمحمَّد ذهني (ت ١٣٣٠هـ)، طُبع في إستانبول سنة ١٣٢٩هـ. انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٤٢١. وأحصى بروكلمان قرابة ٣٥ حاشية على المطوَّل مع أماكن مخطوطاتها، وأكثر ما ذكره ورد في المصادر السالفة. انظر: تاريخ الأدب العربيّ ٥/ ٢٥٥ - ٢٦٠.

شـرح خطبتـه بالتأليـف[1]، وترجموه إلـى لغات أخرى غيـر العربيّـة[2]. واسـتقصى الباحثون ذلك بما أغنـى عن إعـادة ذِكره.

وسأخصُّ بالذِّكر والتعريف ههنا حواشي **المطوَّل** التي عوَّلتُ عليها في هذا التحقيق، وهي:

حاشية السيِّد الشريف الجرجانيّ على المطوَّل، مؤلِّفها عليّ بن محمَّد بن عليّ السيِّد زين الدِّين أبي الحسن الحسينيّ الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ)، معاصر للتفتازانيّ، وجرت بينهما محاورات ومناقشات مشهورة[3].

حاشـية السِّـيراميّ علـى المطـوَّل، مؤلِّفها يحيى بن يوسـف بـن محمَّـد السِّـيراميّ أو الصِّيراميّ (ت ٨٣٣هـ)، خلـف أبـاه يوسـف بـن محمَّـد سـيف الدِّيـن السِّـيراميّ (ت ٨١٠هـ) فـي مشـيخة البرقوقيَّـة، وكان والـده خلـف فـي مشـيختها عـلاء الديـن الصِّيرامـيّ (ت ٧٩٠هـ) تلميـذَ التفتازانيّ صاحب النسـخة النفيسـة مـن **المطـوَّل**[4]. وفرغ السِّـيراميُّ من **حاشـيته علـى المطوَّل** سـنة ٨٣٠هـ، كمـا ذكر ذلـك في قيـد الفـراغ[5].

حاشية القُريميّ على المطوَّل، ومؤلِّفها أحمد بن عبد الله القُريميُّ (ت ٨٦٢هـ)[6]، وسمَّاها في مقدِّمته **المعوَّل في حواشي الشرح المطوَّل**[7]، وفرغ من حاشيته سنة ٨٥٠هـ، كما ذكر في آخرها[8].

حاشية مصنّفك على المطوَّل، مؤلِّفها علاء الدِّين عليّ بن محمَّد بن مسعود الشاهرديّ البسطاميّ (ت ٨٧٥هـ)، لقِّب بمصنّفك لابتدائه التأليف من صغره[9]، فرغ منها سنة ٨٣٧هـ، كما

---

(١) انظر: **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٦٤، وزد عليه شرح خطبة **المطوَّل** لمحمَّد عبد الله زيتونة الشريف المنستيري (ت ١١٣٨هـ). انظر: **تراجم المؤلِّفين التونسيين** لمحمَّد محفوظ ٢/ ٤٤١.

(٢) مثل **النفع المعوَّل ترجمة التلخيص والمطوَّل**، لعبد النافع المعروف برمضان زاده الملقَّب بعفة (ت ١٣٠٨هـ). طُبع بإستانبول في المطبعة العامرة، سنة ١٢٨٩هـ. انظر: **هدية العارفين** ١/ ٦٣٢، و**معجم تاريخ التراث الإسلامي** ٣/ ١٩٠٢.

(٣) انظر ترجمته في **الضوء اللامع** ٥/ ٣٢٨ ـ ٣٣٠.

(٤) انظر ترجمته في **الضوء اللامع** ١٠/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧، وما مضى من الكلام على العلاء الصِّيراميّ ص.

(٥) **حاشية السِّيراميّ على المطوَّل** اللوح ٢٩٢/ ١.

(٦) انظر: **هدية العارفين** ١/ ١٣١، و**الأعلام** ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٧) **المعوَّل** للقُريميّ اللوح ١/ ٢.

(٨) **المعوَّل** للقُريميّ اللوح ٣٥٠/ ٢.

(٩) انظر ترجمته في **البدر الطالع** ١/ ٤٩٧، و**هدية العارفين** ١/ ٧٣٥.

ذكر في خاتمتها[1]، وذكر في مقدِّمة **الحاشية** أنَّ التفتازانيَّ أستاذُ أستاذه[2]. إذ تتلمذ مصنِّفك لجلال الدِّين الأوبهيّ أبرزِ تلامذة التفتازانيّ[3]، مَن أجازه التفتازانيُّ بكتبه وأذِن له بتغييرها[4].

حاشية ملَّا خسرو على المطوَّل، مؤلِّفها محمَّد بن فرامُرز بن عليّ الشهير بملَّا خسرو (ت٨٨٥هـ)[5]. وذكر في مقدِّمة هذه **الحاشية** أنَّه قرأ **المطوَّل** قراءة بحث وإتقان على تلميذ التفتازانيّ برهان الدين حيدر الذي سمع **المطوَّل** من مؤلِّفه[6].

حاشية الفناري على المطوَّل، مؤلِّفها حسن شلبي (ت ٨٨٦هـ)[7] بن ملَّا شمس الدِّين محمَّد شاه بن العلَّامة المولى شمس الدِّين محمَّد بن حمزة الرُّوميّ الحنفيّ الفناريّ، والفناريّ لقب لجدّ أبيه[8]. وهو أيضًا ممَّن قرأ على حيدر الرُّوميّ تلميذ التفتازانيّ، كما صرَّح بذلك[9]، وعلى ملَّا خسرو[10]. وهي حاشية زاخرة بالفوائد، تُظهر اطِّلاع صاحبها على مصادر كثيرة من شروح **التلخيص** و**المفتاح** وغيرها، وتتبَّع فيها الفناريُّ المسائل التي علَّق عليها ما ذكره السعد في غير **المطوَّل** في تلك المسائل.

حاشية أبي القاسم الليثيّ على المطوَّل، مؤلِّفها أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقنديّ (ت نحو ٨٨٨هـ)، صاحب الرسالة الشهيرة في الاستعارات[11]. اعتنى في هذه **الحاشية** بالتعليق على **المطوَّل** مع التعرُّض **لحاشية الشريف الجرجانيّ** عليه، كما ذكر في مقدِّمته[12].

---

(١) انظر: حاشية مصنِّفك على المطوَّل اللوح ٢٨١/ ١.

(٢) انظر: حاشية مصنِّفك على المطوَّل اللوح ٢/ ١.

(٣) انظر: البدر الطالع ١/ ٤٩٧.

(٤) مضى الكلام عليه في ص ٣٣ـ ٣٤.

(٥) انظر ترجمته في هدية العارفين ٢/ ٢١١.

(٦) انظر: حاشية ملاَّ خسرو على المطوَّل اللوح ٢/ ١. وسبق نقل كلامه في الحديث عن حيدر الرُّوميّ ص ٣٤.

(٧) شلبي معناه سيدي. الضوء اللامع ٣/ ١٢٧.

(٨) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٣/ ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٩) انظر: حاشية الفناريّ على المطوَّل ٣٢.

(١٠) انظر: الضوء اللامع ٣/ ١٢٨.

(١١) انظر ترجمته في الأعلام ٥/ ١٧٣.

(١٢) انظر: حاشية أبي القاسم الليثي على المطوَّل اللوح ٢/ ١.

حاشية الحفيد على المطوَّل، مؤلِّفها أحمد بن يحيى بن محمَّد بن سعد الدِّين التفتازانيّ (ت ٩١٦هـ)، اشتهر بشيخ الإسلام ويُعرف بالحفيد أو حفيد التفتازانيّ، مات شهيدًا في هَراة[١]. نقل في حاشيته من خطِّ جدِّه السعد غيرَ قليل ممَّا علَّقه على نسخته من حواشٍ، ونقلتُ تلك الحواشي النفيسة إلى هوامش هذه الطبعة، وصنعت لها فهرسًا خاصًّا ضمن فهرس تعليقات التفتازانيّ.

هذه هي حواشي **المطوَّل** التي عوَّلتُ عليها، وهي كما ترى من أنفس ما كُتب عليه، لقرب عهدها من المؤلِّف، ولصلة كثير من مؤلِّفيها به مِن معاصرة ولقاء ونسب متَّصل به لقرابة أو تلمذة لتلاميذه الذين قرؤوا عليه هذا الكتاب، ولهذا خصصتها بالذِّكر وعوَّلتُ عليها في التحقيق.

ثمَّ إنَّ العلماء أكثروا مِن النقل عن **المطوَّل** في علوم شتَّى غير البلاغة، كالنحو والتفسير وأصول الفقه والدِّين واللغة والأدب وشروح الشعر ومعاجم الألفاظ والمصطلحات[٢]. حتَّى صار **المطوَّل** منهلًا لكثير من الآراء والفوائد في تلك العلوم، بل إنَّه لشهرته وكثرةِ تداوله غدا مصدرًا لِما أخذه التفتازانيُّ عن غيره من تلك الآراء والفوائد، فصار ذلك يُنقل عنه ويُنسب إليه ويُناقش ويُردُّ ويُختار ويُقرَّر على أنَّه له، وقد نبَّهت على جملة من ذلك في حواشي التحقيق، فكان في تحقيق المادَّة العلميَّة الواردة في **المطوَّل** تنبيهٌ على أنَّ كثيرًا ممَّا نُسب إليه في كتب اللاحقين ليس له.

طبعاته السابقة على هذه الطبعة:

مضى أنَّ شهرة **المطوَّل** وعظيمَ إقبال الناس عليه كانا وراء كثرةِ نُسَخه المخطوطة والكتبِ الدائرة عليه، فلا عجبَ بعد ذلك أن تكثر طبعاته وتنتشر في أصقاع الأرض، إذ بقيت العناية به ممتدَّة إلى يوم الناس هذا. وسأورد ههنا ما وقفتُ عليه من طبعاته وما ورد منها في مظانِّها:

طُبع في إستانبول عدَّة طبعات: أوَّلُها في سنة ١٢٦٠هـ، ثمَّ طُبع في المطبعة العامرة سنة ١٢٨٦هـ، ثمَّ طُبع في سنة ١٢٨٩هـ، وطُبع في السنة نفسها مترجمًا إلى اللغة التركيَّة[٣]، ثمَّ طُبع في

---

(١) انظر ترجمته في هدية العارفين ١/ ١٣٨، والأعلام ١/ ٢٧٠.

(٢) انظر: **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ٦٣ ـ ٦٤، وزد عليه ما نُقل عن **المطوَّل** في **تاج العروس** (سنمر)، (فقنس)، (قطط)، (عقق)، (طول)، وغيرها، وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ٢٦٠، ٢٩٣، ٢٩٨، ٣٦٧، ٣/ ٤٦٠، وشرح أبيات المغني للبغداديّ ١/ ٢٧٦، ٣٣٥، ٤/ ٣٣٦، ٥/ ٢٩٣، ٦/ ٣٠١، والكليات ١٠١٧، ١٠٥٩، وكشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٣، ٢٦، ٢٨، ٨١، ١٢٣، ١٣٠، وغيرها ممَّا لا يكاد يحصى من الكتب.

(٣) بعنوان: **النفع المعوَّل ترجمة التلخيص والمطوَّل**. ومضى ذكره آنفًا.

سنة ١٣٠١هـ، بتصحيح الحلّاج ملّا محمّد وخير الحاج ومير زاد، ثمّ طُبع في سنة ١٣٠٤هـ، ثمّ طُبع في مطبعة أحمد كامل سنة ١٣٣٠هـ، وهي من أجودِ الطبعات القديمة للكتاب، وبهامشها حاشية الشريف الجرجانيّ، وهي على طريقتهم في إخراج الكتب في وقتها، لم تبدأ بدراسة أو تعريف للكتاب وصاحبه، لكنّها معتمدة على جملة من النُّسخ الخطيّة، لم يُذكر وصفها ولا أماكنها، وأُثبتت في هوامشها بعض فروق النُّسخ، وأشيرَ فيها إلى بعض المشكلات الواقعة فيها، تخلو من الضبط والتفقير والتخريج البتّة، ونُقل في هوامشها (١٦) تعليقًا للتفتازانيّ، من النُّسخ الخطيّة التي عوّل عليها مَن أخرجها وصحّحها. وصُوِّرت هذه الطبعة مرارًا في العالم العربيّ.

وطُبع في بلاد العجم عدّة طبعات: أوّلها في طهران سنة ١٢٧٠هـ، ثمّ طُبع في تبريز ١٢٧٢هـ، ثمّ طُبع في طهران سنة ١٢٧٤هـ، وبهامشه حاشية الفناريّ والشريف الجرجانيّ والسمرقنديّ ومحمّد رضا الكيايكاني، ثمّ طُبع في تبريز سنة ١٢٩٠هـ، ثمّ طبع في تبريز أيضًا سنة ١٣١٠هـ، وطُبع بالفارسيّة مع حواشٍ سنة ١٣٢٣هـ.

وطُبع في الهند عدّة طبعات: أوّلها في لكهنؤ سنة ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م، مع الحواشي الكثيرة المستمدة من حاشيتي الفناريّ والسيالكوتيّ، ثمّ طُبع في لكهنؤ أيضًا سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، مع الحواشي الكثيرة للمولوي محمّد صادق علي لكنوي، ثمّ طبع في هوبال بالمطبع الشاهجهاني سنة ١٣١١هـ، بتحشية محمّد معزّ الدين الآسي وتصحيحه، ثمّ طُبع في لكهنؤ سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٨٩م، بعناية وتحقيق المولوي سيّد واجد حسين، وأضيف إليه شرح أبيات **المطوّل** المسّمى **بإزالة العضل عن أشعار المطوّل**، للمولوي تراب عليّ لكنوي، ثمّ طُبع في دهلي سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، مع الحواشي المسمّاة **بالمعوّل** لمحمّد عبد الرحمن، بتحقيق محمّد عبد الأحد.

وطُبع في القاهرة عدّة طبعات: أوّلها بمطبعة السعادة في سنة ١٣١٠هـ، ومعها حاشية الشريف الجرجانيّ، ثمّ طُبع بمطبعة بولاق سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، ثمّ طُبع في القاهرة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، ثمّ طُبع بالمطبعة الخيريّة سنة ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م، ثمّ طُبع بمطبعة السعادة سنة ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م، ثمّ طُبع بمطبعة محمّد علي صبيح ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م[1].

---

(١) انظر لهذه الطبعات: اكتفاء القنوع ٣٥٧، وبروكلمان ٥/ ٢٥٥، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعربة ٢/ ٦٣٨، ومعجم المطبوعات العربيّة في شبه القارّة الهنديّة الباكستانيّة ٨٤ ـ ٨٥، والمعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع ١/ ٢٥٤، والدليل إلى المتون العلمية ٦١٤، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥/ ٣٦٦٨، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ٦٢٤.

وطُبع في بيروت بدار الكتب العلمية، نشر الدكتور عبد الحميد هنداوي، وأُعيد طبعه فيها مرات آخرها ٢٠١٣م، وهي على طريقته في نشره الكتب عن طبعاتها القديمة، مضافًا إليها تخريج الآيات وشيء من تخريج الشعر وبعض الفهارس.

وطُبع باسم **الإصباح في شرح تلخيص المفتاح**، صنعة محمَّد زكي الجعفريّ، في دار الحجَّة بقم، عام ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م، في أربع مجلَّدات، وهو شرح لكتاب **المطوَّل** على طريقة الحواشي القديمة، في أنَّها تُطيل التعليق والشرح في مواضع وتترك ذلك في مواضع كثيرة، فقد يعلِّق على بيت أو موضع بعشر صفحات ويستطرد إلى ما لا صلةَ له بالكتاب ويترك مواضع كثيرة من غير تعليق، قدَّم له بمقدِّمة عن التفتازانيّ وكتابه تخلو من التحقيق والتدقيق، وكان جهده منصبًّا على إظهار جهد علماء الشيعة في علم البلاغة من غير مناسبة تدعو لذلك. وأورد الشارح في طبعته متن **المطوَّل** كاملًا، وحقَّقه على ثلاث نسخ خطيَّة منسوخة على التوالي في ٨٤٩هـ، ٩٢٨هـ، ٩٨٧هـ، وذكر الشارح أنَّ هذه النسخ لعلَّها أقدم نسخه في العالم، وليست كذلك، كما سترى في وصف نسخ هذه الطبعة، وليس في هوامش الطبعة أثر لفروق النُّسخ. وخرَّج الشارح جملة من النقول ولا سيَّما كلام الرضيّ والشيرازيّ وجملة ممَّا يتَّصل بعلم المنطق، وفاتته مواضع كثيرة من ذلك. وفي مواضع من شرحه ما لا يليق بمسلم من الإساءة إلى بعض الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وصدرت للكتاب طبعة علمية عن دار الرشد بالرياض عام ١٤٤١هـ = ٢٠١٩م، بتحقيق عبد العزيز محمد السالم وأحمد بن صالح السديس، تولَّى الأوَّل منهما تحقيق الكتابِ من أوله إلى آخر علم المعاني، والثاني من أوَّل علم البيان إلى نهاية الكتابِ، نال كلٌّ منهما بذلك العمل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمَّد بن سعود، وطُبع بعنوان **المطوَّل شرح تلخيص المفتاح**، في أربعة مجلدات مصدَّرة بمجلَّد خامس للدراسة، وهي طبعة بذلَ فيها المحقِّقان الفاضلان جهدًا في إخراجها، وعوَّلا في التحقيق على نسخة الأصلِ التي اعتمدتُ عليها في تحقيقي هذا، مع مقابلته بنسختين أخريين، وأثبتا فروق النُّسخ وفقَ منهجهما، مع ضبطِ متن **التلخيص** والشواهد بالحركات في الغالب، وتفقيرِ النصِّ ووضع عنواناتٍ فرعية له، وتخريجِ معظم الشواهد وأكثرِ الأقوال المصرَّح بأصحابها أو مصادرِها فحسب، وترجمة الأعلام، بالإضافة إلى الدراسة والفهارس العامَّة.

وهي آخر طبعاته وأجودها إلى تاريخها، على مآخذ فيها، وتختلف عن طبعتي هذه في القضايا التي ذكرتُ بين يدي الكتاب أنَّها ممَّا تميَّزت به، فطبعة الرياض لم تُعنَ بجمع تعاليق التفتازانيّ على

المطوّل، إذ المذكور فيها لا يتجاوز (١٠) تعليقات وهي في هذه الطبعة (٣٣٠) تعليق. حتى إنّ محقِّقَيها أهملا أكثر تعليقات التفتازانيّ وتصحيحاته المكتوبة بخطِّ يده على هامش نسخة الأصل. وقلَّت عناية المحقِّقَين بضبط كلام التفتازانيّ في الكتاب، وتركا في الغالب التنبيه على مُشكلات **المطوّل** وكشف رموزه ومواضعِ الغموض فيه وبيانِ المبهم من كلام مؤلِّفه وتحقيق مسائله. ولم يلتفتا إلى كتب التفتازانيّ الأخرى، فغابت عن الطبعة جميع كتبه إلَّا **المختصر** الذي ذُكر في مواضع قليلةٍ جدًّا.

واقتصر فيها المحقِّقان في الغالب على تخريج الأقوال المصرَّح بها، ولذلك غابت البتّة عن الطبعة كثيرٌ من مصادر التفتازانيّ التي أكثرَ النقلَ عنها والتعرُّض لها من غير تصريح بأصحابها، كشروح **المفتاح** للترمذيّ والمؤذِّني والكاشيّ، وشرح **التلخيص** للزَّوزني، وعدد من حواشي **الكشَّاف** وغيرها من المصادر الكثيرة. وكذلك أُهمل في هذه الطبعة توثيقُ ما نقله التفتازانيّ من غير أدنى إشارة، وهو كثير جدًّا، منه عدد كبير من كلام عبد القاهر والزمخشريّ والسكاكيّ والقزوينيّ في **الإيضاح**، ومواضع كثيرة من كلام القطب الشيرازيّ والخلخاليّ وغيرهم. ولك أن تعرف أنَّ عددَ النقول الموثقة في هذا التحقيق من مصادرها المطبوعة والمخطوطة (٢٤٨١) موضع، وهي لا تصل إلى ربع هذا العدد في طبعة الرياض، وأضرب لذلك أمثلة دالَّة على ما وراءها، وفق الجدول الآتي:

اسم الكتاب	عدد النقول الموثَّقة منه في طبعة الرياض	عدد النقول الموثَّقة منه في هذه الطبعة
الكشَّاف	٥٩	٢٩٢
شرح الرضيّ على الكافية	١٢	١٧٨
مفتاح المفتاح	١٩	١٥٠
مفتاح تلخيص المفتاح	١٨	٩٨
شرح المفتاح للترمذيّ	-	٦٩
شرح التلخيص للزوزنيّ	-	٥٨
شرح المفتاح للمؤذِّني	-	٥٢

وكان لذلك أثر كبير في تفقير النصِّ وتمييز الأقوال بعضها من بعض، فكثيرًا ما كان يدخل قول

في قول أو يختلط السؤال بالجواب في طبعة الرياض لخفاء موضع النقل، وقد يسوق التفتازانيُّ عدَّة آراء فتظهر عندهم على أنَّها قولٌ واحد.

ومن المآخذ العامَّة على هذه الطبعة اختلاطُ كلام التفتازانيّ بكلام صاحب **التلخيص** في بعض المواضع، وذلك لأنَّ المعوَّل فيها كان على طبعة **التلخيص** للبرقوقيّ، وهي طبعة لم يذكر صاحبُها أنَّه اعتمد فيها على نُسخ خطيَّة، وإنَّما كان همُّه فيها شرحَ الكتابِ وتوضيحَ ما فيه. ومنها أنَّ المحقِّقين لم يُحكما ربط أطراف الكتاب، فقلَّما يشار إلى تكرُّر مسألة أو نقل في الكتاب ولا سيَّما بين قسميهما، وقد يُكرَّر تخريج الشاهد في القسمين. ومنها أنَّ فهارسَها جاءت على قسمين، لقسم كلِّ محقِّق فهارسه على حِيالها، مع ترك فهرسة كثير من الجوانب المهمة في الكتاب. وثمَّة مآخذ على الدراسة ذكرتها في مواضعها من كلامي على التفتازانيّ و**المطوَّل**.

وبعرض منهج التحقيق في هذه الطبعة فيما يأتي سيظهر أنَّ بين منهج الطبعتين اختلافًا ظاهرًا، ولكلٍّ وجهة في ذلك، وإنَّما فصَّلت الكلام ليظهرَ الفرقُ، ويزول السؤالُ عن سبب إعادةِ الطبع، لا للتنقُّص وتتبُّع العيوبِ.

❊ ❊ ❊

مخطوطات الكتاب المعتمدة في تحقيقه

مضى أنَّ لمكانة **المطوَّل** واشتهاره وإقبال الناس عليه أثرًا في كثرة مخطوطاته، ولمَّا كان التفتازانيُّ قد ألَّف كتابه في صدر شبابه وعُني بإقرائه وتصحيحه والتعليق عليه وكثُر انتقاله من بلد إلى آخر = تعدَّدت إبرازاته للكتاب وكثُرت النُّسخ المقروءة عليه منه. ووقفتُ في أثناء بحثي عن نسخه على ذِكر لنسخة التفتازانيِّ منه وشيء ممَّا نُقل منها، وأكثرُ ما ورد ذلك في **حاشية الحفيد على المطوَّل**، إذ صرَّح بنقل كثير من التعليقات والفوائد من نسخة جدِّه(١)، ووقفتُ أيضًا على ذِكر لعدد من النُّسخ المقروءة عليه في الكتب الدائرة على **المطوَّل**(٢).

وانتهى إلينا عدد كبير من مخطوطات **المطوَّل**، يزيد على (٣٠٠) نسخة خطيَّة(٣)، لذا كان دون الإحاطة بهذا العدد الكبير خرطُ القتاد، وكنتُ آمل أن أقف فيها على نسخة للمؤلِّف فأعياني ذلك، لكنَّني وقفتُ على نسختين مقروءتين عليه، وثالثة مخرومة يُظنُّ أنَّها مقروءة عليه، وأصبتُ وراء ذلك نُسخًا كثيرة للكتاب، وانتخبتُ أحسنها، فتحصَّلت عندي من ذلك إحدى عشرة نسخة نفيسة، تجد وصفها فيما يأتي:

وصف النُّسخ الخطية:

وهذا الوصف يشمل النُّسخ التي قوبل بها متن الكتاب مقابلة تامَّة، والنُّسخ التي اقتصرتُ في

---

(١) أفردت في فهرس تعليقاتِ التفتازانيِّ على **المطوَّل** ما نقله الحفيد من نسخة جدِّه، وأشرتُ ثمَّة إلى مواضع ورودها في حواشي التحقيق، وانظر الإشارة إلى نسخة المؤلِّف أيضًا في **المطوَّل** ١١ حاشية ٩، ٩٥ حاشية ٥، ٣٠٣ حاشية ١، ٤٤٢ حاشية ١، ٧٢٤ حاشية ٣.

(٢) ذكرت تلك الفوائد في حواشي التحقيق. انظر: **المطول** ١٢ حاشية ٢، ١٢ _ ١٣ حاشية ٦، ١٣٨ حاشية ٤، ٣٦٦ حاشية، ٥٨٨ حاشية ٩.

(٣) انظر إحصاءً لأكثر أماكنها في: **بروكلمان** ٥/ ٢٥٤ _ ٢٥٥، و**معجم تاريخ التراث الإسلامي** ٥/ ٣٦٦٧ _ ٣٦٦٨. هذا وترد بعض نسخه خطأ تحت اسم شرحه الثاني **المختصر** أو تحت اسم بعض حواشيه. ويرد متن **المطوَّل** كاملا في بعض نسخ حواشيه، كما اتَّفق لي في بعض نسخ **حاشية مصنفك على المطوَّل**.

الاستفادة منها على مراجعتها في مواضع الإشكال والضبط والتعليقات، بالإضافة إلى نسخة خطيّة مِن متن التلخيص:

النُّسخ التي قوبل بها مقابلة تامَّة:

نسخة مكتبة فاضل أحمد (كوبريلي) بتركيا، المحفوظة برقم (١٤٢٥)، ورمزها في **التعاليق (صل)**.

وهي نسخة تامَّة نفيسة جليلة، كُتبت بخطّ واسع واضح غير منسوب، وأشير فيها إلى نصّ **التلخيص** بخطّ أحمر من فوقه، عدّة ألواحها (٣١٣)، صاحبها علاء الدِّين الصيراميّ (ت ٧٩٠هـ)، من أجِلَّة تلامذة التفتازانيّ[1]، قُوبلت وصُحِّحت سنة (٧٥٦هـ)، وكُتب في أوّلها: «هذه النسخة مقروءة على المؤلِّف، وفيها خطُّه في مواضع شتَّى»، وفي آخرها إجازة بخطّ التفتازانيّ كتبها في أواسط المحرَّم من سنة ستين وسبعمئة، فيها تفخيمٌ وتمييزٌ لمكانة صاحبِ هذه النُّسخة، وتنويهٌ بعلمه وعظيمِ معرفته بدقائق هذا الكتابِ وأسراره، فيها ضبطٌ جيِّد دقيقٌ لكثير من المواضع المُشكلة، ويشار فيها إلى تعدُّد الضبط في بعض المواضع.

وفي أثنائها تعاليقُ وزيادات وتصحيحات بخطّ التفتازانيّ ومواضع ضربَ عليها الخطَّ بيده، كما ذُكر في هوامشها. وعليها تملُّكاتٌ كثيرة، وعلى هوامشها تعليقاتٌ وتصحيحاتٌ وشروحٌ بخطوط متعدِّدة كُتبت في عصور مختلفة، يغلب على الظنِّ أنَّ بعضَها بخطِّ الصيراميّ، وبعضها منقولٌ من شروح **المفتاح** كشرحَي المؤذِّنيّ والكاشيّ، وفيها شيء من حواشي تلميذه حيدر الرومي. ويظهرُ بالتأمّل أنّ كثيرًا من تلك التعليقات مكتوبٌ بعد وفاة الصيراميّ والتفتازانيّ، لأنّه منقول من حواشٍ معروفة كُتبت بعدهما، كحواشي الشريف الجرجانيّ والفناريّ والحفيد على **المطول**، وبين سطورها شرحٌ لجملة من مبهمات النصِّ وغرائبه وشرحٌ لمفردات كثيرٍ مِن الشواهد، وإشاراتٌ إلى عود الضمائر وغيرها من جوانب البيان والإيضاح، أكثرُ تلك التعليقات مكتوب بخطِّ التعليق الدقيق البيِّن وبلفظ موجز يدلُّ على عِلم وضبط، والظاهرُ أنَّ بعض ذلك سُمع من المؤلِّف وقتَ القراءة عليه.

مخطوطة أنطاليا تكلي أوغلو، المحفوظة بالمكتبة السليمانية بتركيا، برقم (٧١٥)، ورمزها في **التعاليق (ت)**.

وهي نسخة تامَّة جليلة منسوخة في أواسط رمضان من سنة (٧٥٦هـ)، بخطّ التعليق الجيِّد

---

(١) انظر ما سلف من الكلام عنه في هذه المقدّمة ص ٣٠ ـ ٣١.

الدقيق، أشيرَ فيها إلى نصّ **التلخيص** بخطّ أحمر من فوقه، عدّة ألواحها (١٧٨)، وهي نسخة مقروءة على المؤلِّف في أوائل ربيع الأوَّل من سنة (٧٦٠هـ) بكلستان تركستان، وعليها إجازته بخطِّه، فيها ضبطٌ حسَن قليلٌ جدًّا، وقوبلت بعدَّة نسخ أشيرَ إلى فروقها في هوامشها وبين سطورها.

عليها تملُّكات كثيرة، وعلى هوامشها تعاليقُ جمَّة سوَّدت بياضها، بخطٍّ دقيق جدًّا عسِر القراءة أحيانًا، فات بعضَ كلماتها التصويرُ في جملة من المواضع، لكن تعاليقها مِن أنفس التعاليق وأكثرها، كشفت لي جملة من مصادر التفتازانيّ النادرة، وهي أكثر النُّسخ اشتمالًا على تعليقات التفتازانيّ، والظاهرُ أنَّ بعضَها منقولٌ في أثناء حياته وأكثرَها منقولٌ بعد وفاته. فيها تعاليقُ منقولة لشيوخ التفتازانيّ كبهاء الدِّين الحلوانيّ ولأجلَّة تلامذته كحيدر الروميّ، ولا تخلو تلك التعاليق من بعض الأخطاء والتحريفات التي لا تخفى على المُطالع، صحَّحتها وحقَّقتها ممَّا وردَ في هوامش النُّسخ الأخرى أو من مظانِّها إن كانت نقولًا من كتب انتهت إلينا. وفيها زيادات ليست في (صل)، منها موضع فيه زيادة طويلة تزيد على صفحة.

مخطوطة مكتبة جار الله أفندي، المحفوظة بالمكتبة السليمانية بتركيا، برقم (١٨٠٨)، ورمزها في التعاليق (ج).

وهي نسخة جيِّدة من أقرب النُّسخ إلى (صل)، تامَّة إلَّا موضعًا يسيرًا سقط منها أشيرَ إليه في التعليقات، منسوخة في حياة المؤلِّف في أواسط ربيع الأوَّل من سنة (٧٧٧هـ)، كتبها أحمدُ بن إبراهيمَ اليمنيّ، بخطٍّ واضح غير منسوب، كُتب نصُّ **التلخيص** فيها بالحمرة، عدَّة ألواحها (١٨٨)، مقابلة مصحَّحة على عدَّة نسخ، وأكثرُها مضبوط ضبطًا جيِّدًا، وعليها تملُّكاتٌ كثيرة، وفي هوامشها تصحيحات وتعاليق من حاشية الفناري وغيرها، وتعاليقُ منقولة من التفتازانيّ، وتنبيهٌ على بعض مصادره. وتظهر بعض تعليقاتها أنَّها منسوخة من نسخة مقروءة على المؤلِّف، كما يظهر في اللوح ١٥٢/١.

مخطوطة مكتبة العثمانية بحلب، المحفوظة برقم (٨٦٦)، ورمزها في التعاليق (ع).

وهي نسخة تامَّة جيِّدة منسوخة سنة (٨٠٠هـ)، كتبها أحمدُ بن أبي بكر بن الحاج عمران النكيديّ، بخطِّ النسخ القويّ الواضح، عدَّة ألواحها (٢٠٤)، وكُتب فيها متن **التلخيص** بالحمرة، مقابلة مصحَّحة، ضبطُها قليل، وعلى هوامشها تعاليق كثيرة، بعضها من حواشي الشريف الجرجانيّ والسِّيراميّ والفناريّ على **المطوَّل**، وفي التعليقات ما هو منقول من التفتازانيّ. وتظهر المقابلة أنَّها

منسوخة عن إبرازة سابقة على (صل)، إذ وقعت فيها كثير من التغييرات الواردة فيها. من ذلك أنه كُتب في إحدى هوامشها: «كذا في النسخة الأصلية»، في موضع جاء في أصل (صل) ثمّ ضرب عليه التفتازانيُّ بيده فيها.

مخطوطة مكتبة جامعة الكويت، المحفوظة برقم (٩١١)، ورمزها في التعاليق (ك).

وهي نسخة تامَّة جيِّدة منسوخة سنة (٨٥٧هـ)، كتبها مهدي بن قاسم بن حاجي مراد، بخطٍّ واضح غير منسوب، عدد ألواحها (٢١٤)، وأشيرَ فيها إلى نصّ **التلخيص** بخطٍّ من فوقه، مقابلة مصحَّحة على عدَّة نسخ، فيها ضبط متوسِّط، وعليها عدد من التملّكات، وتعليقاتٌ كثيرة جدًّا، منقولة من حواشي الشريف الجرجاني وملا خسرو والفناريّ على **المطوَّل**، ومن مفتاح **تلخيص المفتاح** ومن **شرح المفتاح** لسلطان شاه، وغيرها من المصادر المتعلّقة به، وفي التعليقات ما هو منقول من التفتازانيّ.

مخطوطة مكتبة جامعة الكويت، المحفوظة برقم (٥٣٦)، ورمزها في التعاليق (ي).

وهي نسخة تامَّة جيِّدة منسوخة سنة (٨٨٤هـ)، كتبها صيامي في جبل كَشِش يبلاق، بخطّ واضح غير منسوب، عدَّة ألواحها (٣٤٦)، وأشيرَ فيها إلى نصّ **التلخيص** بخطّ من فوقه، مقابلة مصحَّحة، ضبطُها متوسِّط. عليها عدد من التملُّكات، وتعليقات كثيرة جدًّا، أكثرها منقول من حواشي الشريف الجرجانيّ والقُريميّ والخطائيّ وأبي القاسم الليثيّ وملَّا خسرو على المطوَّل، وكُتبَ أمام التعليقات المنقولة من حاشية ملَّا خسرو «سلَّمه الله»، وفي التعليقات ما هو منقول من التفتازانيّ. وتُظهِر بعض التعليقات فيها أنَّها منقولة عن نسخة مقروءة على المؤلِّف أو عمَّا نُقل منها.

مخطوطة مكتبة جامعة الملك سعود، بالسعودية، المحفوظة برقم (٢٠٨)، ورمزها في التعاليق (س).

وهي نسخة تامَّة جيِّدة منسوخة سنة (٨٩٤هـ)، كتبها عبدي بن سليمان، بخطِّ التعليق الجيِّد الواضح، عدَّة ألواحها (١٧٥)، وأشيرَ فيها إلى نصّ **التلخيص** بخطّ من فوقه، مقابلة مصحَّحة على عدَّة نسخ، وفيها ضبط جيِّد، عليها عدد من التملُّكات، وتعليقاتٌ كثيرة جدًّا، كثيرٌ منها من مفتاح *تلخيص المفتاح* للخلخاليّ، وفيها زيادات في بعض الكلمات والعبارات التي ليست في النسخ الأخرى، تدلُّ على أنَّها منقولة من إبرازة متأخِّرة.

النُّسخ التي اعتُمد عليها في التعليقات والضبط ومواضع الإشكال فحسب:

مخطوطة مكتبة جامعة الملك سعود، بالسعودية، المحفوظة برقم (٧٦٦٢)، ورمزها في التعاليق (م).

وهي نسخة منسوخة في حياة المؤلِّف في السادس والعشرين من شهر جمادى الآخر من سنة (٧٧١هـ)، كتبها شمس الدِّين بن رشيد الكاسكريدقيّ، بخطٍّ واضح غير منسوب، عدد ألواحها (٢٥٤)، مقابلة مصحَّحة، فيها ضبطٌ، وهي نسخة مخرومة ذهب أوَّلها إلى ما قبل بداية الباب الأوَّل من علم المعاني بقليل، ولذلك خفيت على مفهرسي مكتبة الملك سعود، فلم يعرفوا اسم المؤلف واكتفوا بالنصِّ على أنَّها شرح للتلخيص، وحين استعرضتها عرفتُ أنَّها نسخة من **المطوَّل**.

وفي آخرها إجازة بخطِّ التفتازانيّ مكتوبة في الخامس من ربيع الأوَّل سنة (٧٧١هـ)، فيها إشادة بصاحب الإجازة وإتقانه لِما قرأ على المؤلِّف، لكن مُسِح من تلك الإجازة الموضع الذي كان ينبغي أن يظهر فيه اسم الكتاب المقروء عليه واسم مَن قرأه عليه، ويظهرُ من التاريخ أنَّ الكتابَ منسوخ بعد هذه الإجازة بقليل، فهذا مع ما وقع من المَسح في الإجازة مُشكِل غاية الإشكال، وإن صحَّ أنَّها مقروءة على المؤلِّف فهي آخرُ نسخة قرئت عليه ممَّا وُقف عليه من نُسخ الكتاب، لكنني ما استطعت القطع بذلك. في هوامشها تصحيحاتٌ وتعليقاتٌ، وفي التعليقات قليلٌ ممَّا هو منقول من التفتازانيّ.

مخطوطة مكتبة عموجه زاده حسين باشا، المحفوظة بالمكتبة السليمانية بتركيا، برقم (٣٩٧)، ورمزها في التعاليق (أ).

وهي منسوخة في حياة المؤلِّف سنة (٧٨٩هـ) في سمرقند، كتبها بدر بن الإمام محمَّد الأتقاني، بخطٍّ واضح غير منسوب، وأشيرَ فيها إلى نصّ **التلخيص** بخطّ أحمر من فوقه، عدّة ألواحها (٢٩٩)، مقابلة مصحَّحة، لكن ألواحها كثيرة الاضطراب وسقط بضعة منها. عليها تملُّكات كثيرة، وممَّن تملَّكها القاضي منقاري زاده، كَتبَ في آخرها: «من أعزّ كتب الفقير يحيى بن عمر المشتهر بمنقاري زاده. اشتريتُ هذه النُّسخة الجليلة حين ما صرتُ قاضيًا بمصرَ، كلَّما طالعتُ وراجعتُ وجدتُها صحيحة معتمدة».

الضبط في هذه النُّسخة قليل، يقتصر على بعض المُشكل وشيء من الشواهد، وفي هوامشها تصحيحاتٌ وتعاليقُ من حواشٍ متنوعة كُتبت بخطوط مختلفة، من مثل **حاشية ملا خسرو على**

المطوَّل، وفي هوامشها تعاليقُ منقولة من التفتازانيّ كثيرة جدًّا ولاسيَّما في أوائلها. وفي تلك التعاليق بعض التحريفات صحَّحتها ممَّا ورد في النُّسخ الأخرى.

مخطوطة مكتبة الفاتح، المحفوظة بالمكتبة السليمانية بتركيا، برقم (٤٦٢٩)، ورمزها في التعاليق (ف).

وهي منسوخة سنة (٧٩٩هـ) بأنذكان، كتبها سعد بن علاء الأندكانيّ، بخطٍّ واضح غير منسوب. وأشيرَ فيها إلى نصّ **التلخيص** بخطّ من فوقه، عدد ألواحها (١٩٥)، مقابلة مصحّحة. لكن اضطرب ترتيب بعض الألواح بعد أول المقدِّمة وسقط بضعة منها. كُتب في أوّل النُّسخة «سلطاني». فيها كثير من الضبط الدالّ على إتقان كاتبها أو مصحِّحها، وعلى هوامشها تصحيحات وتعليقات كثيرة، بخط المتن في الغالب، وفي بعضها إشارة إلى مصادر التفتازانيّ ذكرتها في مواضعها. وفي التعليقات ما هو منقول من التفتازانيّ. وكُتب في بعض هوامشها «نسخة الأستاذ»، فلعلَّها منقولة عن نسخة التفتازانيّ أو عن نسخة منقولة عنها.

مخطوطة مكتبة أسعد أفندي، المحفوظة بالمكتبة السليمانية بتركيا، برقم ٢٩٩١، ورمزها في التعاليق (د).

وهي منسوخة سنة (٧٩٩هـ)، كتبها محمَّد بن محمَّد بن عمر الهَمْدانيّ، بخطٍّ واضح تشبه هيئات بعض حروفه خطَّ التعليق، كُتب نصُّ **التلخيص** فيها بالحمرة، عدّة ألواحها (٢٣٨)، مقابلة مصحَّحة، لكن اضطرب ترتيب بعض الألواح في مفتتحها وسقط بعضها، الضبطُ كثير في أوائلها قليل فيما بعد ذلك، وضبطُها متوسط الجودة. عليها تملُّكات كثيرة، وفي هوامشها تصحيحات وتعاليقُ كثيرة، بخطوط دقيقة جدًّا كثير منها بخطِّ التعليق، وفي بعضها إشارة إلى مصادر التفتازانيّ، ذكرتُها في مواضعها، وفي التعليقات ما هو منقول من التفتازانيّ.

نسخة متن التلخيص:

وهي نسخة محفوظة بمكتبة جامعة الملك سعود، بالسعودية، برقم (٥٧٢).

وهي نسخةٌ تامَّةٌ نفيسةٌ منسوخة سنة (٧٧٢هـ)، كتبها عثمان العراقيّ، بخطِّ النَّسخ الواضح جدًّا، مضبوطةٌ ضبطًا شبهَ تامٍّ، أخطاؤها قليلة، عدَّة ألواحها (٩١)، مقابلة مصحَّحة على عدَّة نسخ، عليها عدد من التملُّكات، ويظهر من بعض تعليقاتها أنَّها منقولة من نسخة المؤلِّف.

عملي في الكتاب

أخذتُ نفسيَ بمنهج في التحقيق يليقُ بطبيعة الكتابِ وقيمتِه ومنزلتِه، وجعلتُ من همِّي وسَدَمي في هذا العمل ثلاثةَ أمور: العنايةَ ببيان معالم ضبطِ **المطوَّل** وإحكامِ صنعتِه وجَودة تأليفه وما بذل صاحبه من الجهد في تأليفه والعناية به، والاجتهادَ في الكشف عن سَعةِ اطلاع مؤلِّفه وغزارةِ مصادرِه واستقصائه فيها وبالغِ عنايته بعلوم عصره على وجه الضبط والإتقان، وتوخِّي الإبانة عن خاصِّ نظر التفتازانيّ وما تميَّز به من التحقيقِ والاجتهادِ والنقدِ في مسائل البلاغة، وتجلَّى ذلك فيما يلي:

جعلتُ نسخة الصَّيرامي المقروءة على المؤلِّف أصلًا، لجلالة قدرها وعناية التفتازانيِّ بتصحيح مواضع منها والتعليق عليها ولتفخيمه شأنها في إجازته لصاحبها، فأثبتُّ نصَّ المتن كما جاء فيها، ونبَّهت على ما وقع فيها من قليل السهو والخطأ، وعارضتها بأخرى مقروءة على المؤلِّف هي دونها في الجودة وهي النسخة (ت)، ثمَّ قابلتُ ذلك بخمس نسخ أخرى مختارة بريئة من النقص والاضطراب منقولة عن أصول للمؤلِّف مختلفة في أزمان صدورها عنه، تُظهر كثيرًا ممَّا غيَّره أو زاده أو نقصه من الأصل الأوَّل للكتاب، وأثبتُّ الفروق في حواشي التحقيق، واعتمدتُ على النُّسخ الأربعة الباقية في مواضع الإشكال والضبط واستخراج التعليقات، وقيَّدتُ الفروقَ المهمَّةَ التي وقعت بين النُّسخ، وأهملتُ الفروق الهيِّنة التي لا يبنى عليها كبيرُ فائدة. وعُنيتُ بالتنبيه على مواضع التغيير والتبديل والإصلاح والحذف ممَّا نصَّ عليه المؤلِّف أو غلبَ ذلك على ظني فيه، واستقصيتُ جميع الزيادات الواردة في النُّسخ وأثبتُّها في الحواشي، إلَّا ما زاده المؤلِّف بخطِّه على متن الأصل فأدرجته في موضعه. وقابلتُ نصَّ **التلخيص** خاصَّة بما ورد في نسخة الأصل من **المطوَّل**، ثمَّ قابلتُه بالنسخة الخطيَّة النفيسة لكتاب **التلخيص** زيادة في تحقيق نصِّه وضبطه، وأثبتُّ الفروق بينهما، وهي فروق يسيرة. وأفدتُ في مواضع الإشكال من بعض الفروق المثبتة في حواشي النُّسخ العالية وممَّا يورده أصحاب الحواشي المؤلَّفة على **المطوَّل** من الفروق التي وقفوا عليها فيما اعتمدوه من نسخ الكتاب.

استقصيتُ ما وسعني الاستقصاءُ تعليقاتِ التفتازانيّ التي كتبها على أصل المطوّل أو التي نُقلت من أصوله إلى النُّسخ الخطية التي عوَّلتُ عليها، وكلُّها حافلٌ بذلك على تفاوتٍ كبيرٍ بينه في عدّة التعاليق، وأضفتُ إليها التعاليق المنقولة في الحواشي المؤلَّفة على المطوَّل التي اعتمدت عليها في التحقيق ولاسيَّما حاشية الحفيد، وأضفتُ إليها بضعة تعاليق وقفتُ عليها في مطبوع (أحمد كامل) ما وجدتها فيما بين يديَّ من النُّسخ الخطية والحواشي، ووثّقت ذلك في الهوامش. وإذا ما تكرَّرَ التعليق في عدَّة نسخ عمدت إلى مقابلتها وتصحيح ما وقع في بعض نسخها من التحريف والتصحيف، واخترت أحسنها نصًّا وأوسعها عبارة إن كانت مختلفة بالزيادة والنقص اليسيرين، فإن كان الاختلاف كبيرًا أثبتُّ جميع النصوص بوصفها تعاليق متعدِّدة. ووثّقت ما جاء في تلك التعليقات من نقول وخرَّجت ما فيها من الشواهد، وربطتها بكتب التفتازانيّ الأخرى.

ضبطتُ نصَّ المطوَّل وفيه متن التلخيص ضبطًا دقيقًا، مراعيًا ما وقعَ من الضبط في النُّسخ الخطيّة المقروءةِ على المُصنِّف، وأثبتُّ الاختلافَ بينها في ذلك إن وقعَ، وعُنيتُ بالمواضع المُشكلة فيها، مدقِّقًا ذلك كلَّه بالعرضِ على مظانِّ ضبطِه. وشرحتُ غامضَ ألفاظ الكتابِ من معجمات الألفاظِ والمصطلحاتِ، وأكثرُ اعتمادي في شرح الألفاظِ على الصحاح؛ لأنّه من أبرز مصادر التفتازانيّ في اللغة، واستفدتُ ممَّا وردَ في هامش الأصول العالية من الشَّرح، مُدقِّقًا ذلك من كتب اللغة.

اجتهدتُ في إخراج النصِّ وتفقيره وتفصيله وربطِ عباراته بما يُناسبُ تخريجَ الأقوالِ ومواضع بدء الكلامِ وانتهائه، واستفدتُ في بعض ذلك من إشارات النُّسخ المقروءةِ على المؤلِّف، وخاصّة في المواضع المُشكِلة.

ميَّزت عبارة متن التلخيص بوضعها بين قوسين كبيرين مع تسويدها، فإن تكررت عبارة التلخيص جعلتها بين قوسين كبيرين من غير تسويد. وجعلتُ ما نقله التفتازانيُّ بنصّه بين قوسين مزدوجين صغيرين، وما نقله بتصرُّف جعلتُ رقم الحاشية في آخره ونصصتُ في الهامش على موضع ابتدائه، وميَّزت بالأقواس المفردة الصغيرة ما جاء منقولًا في أثناء نقل آخر، وما نقله التفتازانيُّ من الأمثلة والنماذج في أثناء مختلف النقول. وأضفتُ عناوين المباحث والأقسام في الكتاب مميَّزة بمعقوفتين.

ربطتُ مسائلَ الكتاب وشواهده بعضَها ببعض عند تكرارها ليظهر صنيعُ الرجل في ذلك

وضبطه لمعاقد كتابه، ونبَّهت على اختلاف كلامه أو روايةِ ما نقل في بعض تلك المواضع، ونبَّهت على ما أوجزه في موضع وفصَّله في آخر، واجتهدتُ في بيان أسباب ذلك إن تحصَّلت لي أسبابه.

نقلتُ من الحواشي المؤلَّفة على **المطوَّل** ما كان ضروريًّا، من ضبط لفظ أو عبارة، أو بيانِ مُشكلٍ، أو زيادةِ فائدةٍ تكشفُ النصَّ وتوضِّحه، أو توثيقٍ لمصدر كلامٍ أوردَه التفتازانيُّ في كتابه، أو تحقيقٍ لمسألة ساقَها، أو تنبيه على سهو أو خطأ وقع فيه، ولم ألتفت إلى ما فيها من الاستدراكات والتدقيقاتِ اللفظية على عبارة **المطوَّل** ممَّا لا طائل تحته في علم البلاغةِ، ولا إلى ما فيها مِن التطويل في عرض بعض المسائل ممَّا يسهل الوقوف عليه في مظانِّه.

خرَّجتُ الآياتِ القرآنيَّةَ والقراءاتِ الصحيحةَ والشاذَّةَ الواردةَ في الكتاب، وأنعمتُ النظر في المواضع التي تكرَّر فيها لفظ الآية المستشهد بها فأحلتُ على الموضع الذي قصده التفتازانيُّ أو غلب على الظنِّ أنَّه يريده، واستعنتُ على ذلك بقرائن تراها في مواضعها من التعليقات، منها أنّي راجعتُ في تعليقه على كلّ آية التفاسيرَ التي يُعوِّل عليها وخاصَّة **الكشَّاف**، لتحقيق الآيةِ التي قصدَها ووجهِ التفسيرِ الذي اختارَه في الكلام عليها. ونبَّهت على ما اتَّفق له من السهو في إيراد بعض الآيات.

خرَّجتُ الأحاديثَ النبويةَ الشريفةَ والآثارَ والأمثالَ وأقوالَ العربِ من مظانِّها، وذكرتُ مع تلك المظانِّ المصادرَ التي أوردَتها من كتب البلاغةِ والنحوِ واللغةِ والتفسيرِ وغيرها، ممَّا هو مصدرٌ للتفتازانيّ في تلك الشواهدِ والأمثلةِ أو يغلبُ ذلك على الظنِّ فيه.

وثَّقتُ الشِّعرَ الواردَ في الكتاب من مظانِّه، مع ربطِه بأصول التفتازانيّ التي يغلبُ على الظنِّ نقلُه منها، وحرصتُ على نسبة الشِّعر إلى قائليه، والتحقيق فيما اختُلف في نسبته، والتزمتُ مراجعة دواوين الشعراء ممَّن انتهت إلينا دواوينهم برواية الثقات أو ممَّن صنعت دواوينهم حديثًا، فإن لم أجد للشاعر ديوانًا عوَّلت على مجاميع الشعر وأصول كتب الأدب وغيرها من مظانِّه، ونبَّهت على ما فات صنَّاع الدواوين من الشعر. وعُنيت بالتنبيه على مصدر الرِّواية التي أوردها التفتازانيُّ واختلافها عن المصادر الأخرى إن وجدتُ ذلك مفيدًا. وعدتُ إلى شروح الدواوين المشهورة كشروح ديوان امرئ القيس وأبي تمَّام والمتنبي وأبي العلاء فيما شرحه التفتازانيُّ من الشعر، ووثَّقت ما نقله منها من الشرح. وراجعتُ جميع ما وقفت عليه من شروح شواهد **المطوَّل** وما يتَّصل بمصادره منها، ولم

ألتزم الإحالةَ على تلك الشُّروح في جميع الشِّعر لقلَّة جدوى ذلك، وإنَّما عوّلتُ عليها في الكلام على الشِّعر المُشكِل والمُختلَف في نسبته والغُفل والقليل الورودِ في المصادر. ونبّهت على ما ورد في تلك الشروح من السهو والخطأ. وشرحتُ ما أغفله التفتازانيُّ من غامض الشّعر من شروح العلماء إن وُجدت، ولاسيَّما الشَّروح التي اعتمد عليها التفتازانيُّ نفسُه. فإن لم أجد شرحه بما ورد في الصحاح ولسان العرب.

بذلتُ غايةَ الوسع في تمييز كلام التفتازانيّ من كلام غيره، وذلك بتخريج ما نقله التفتازانيُّ من مصادره، وبيان مبدأ كلامهم ومنتهاه، وما غيَّره وتصرَّف فيه من كلام مَن نقل عنه. وشمل ذلك الأقوال التي نقلها مصرِّحًا بأصحابها، أو التي أشار إليها تعريضًا وتلويحًا أو أوردها بالرمز الخفيّ، ووثَّقتُ ما نقلَه هو من غير أدنى إشارة إلى مصدره وهو كثير جدًّا. فإن وجدتُ الكلام في غير ما مصدر أحلتُ عليها جميعًا وقدَّمتُ في الترتيب ما رأيتُ أنَّه الأقربْ إلى عبارة التفتازانيّ. ورتَّبتُ المصادرَ في الحواشي ترتيبًا تاريخيًّا الأقدمَ فالأقدم، إلَّا إذا كان المتأخِّر ممّا يغلب على الظنِّ أنَّه المصدرُ الذي نقل عنه التفتازانيُّ فأقدِّمه وإن كان متأخِّرًا عن زمان غيره. واستفدتُ في توثيق جملة من الأقوال التي لم يُوقَف على مصادرها من الكتب التي نقلتها، ممَّن كان معاصرًا للتفتازانيّ أو ممَّن جاء بعده. وأفدتُ في معرفة بعض مصادرِ الأقوال غير المعزوة من حواشي **المطوّل** والتعليقات المكتوبة على بعض النُّسخ الخطيَّة، ووقفت منها على بعض مصادره التي لم نقف عليها مطبوعة ولا مخطوطة فيما بين أيدينا، ووثَّقتُ ذلك حرصًا على أمانة العِلم وبيانًا لقيمة تلك النُّسخ والتعليقات في هذا الجانبِ.

اجتهدت في بيان درجة التغيير والتصرُّف فيما نقله التفتازانيُّ من كلام غيره، فخصَّصت كل نوع منها بعبارة قاصدة إليه في حواشي التحقيق، ونبَّهتُ على غرائب تصرُّفه بكلامهم وطرائق إيجازه وجمع ما تشعَّث منه، وإصلاح ما وقع فيه من الخلل، وتفنُّنه بوصل كلامهم بكلامه لزيادة بيان أو احتراز عن إشكال وقع في فهمه ونحو ذلك ممَّا يخفى من الأسباب. وحققّتُ في الآراء والمسائل المنقولة، فصحَّحت نسبة ما سها التفتازانيُّ في نسبته أو تابع فيه غيره، ونبَّهت على ما كان لبعض العلماء من الآراء على خلاف ما أورده.

حرصتُ على أن أُبيِّن ما نقلَه التفتازانيُّ من الأقوال بالواسطة، كالأقوال النحوية التي وردت

معزوَّة إلى ابن السرَّاج وابن جنّي وابن الدَّهان والأندلسيّ وغيرهم وهي ممَّا وردَ في أثناء ما نقله من **شرح الرضيّ على الكافية**، وغيرها من الأقوال التي بيَّنتها في مواضعها.

أحكمتُ ربطَ **المطوَّل** بكتب التفتازانيِّ الأخرى ولا سيما البلاغيَّةِ منها، وأكثرُها مؤلَّف بعد هذا الشرح، ولم أُحل عليها في كلِّ مسألة مسألة، وإنَّما اكتفيت في ذلك بالمواضع التي تغيَّر فيها رأيه، أو اختلفَت فيها طريقةُ عرضِه للمسألة، ونقلتُ ما كان فيه زيادةٌ شارحة أو موضِّحة لِمَا في هذا الكتاب، أو ما كان فيه كشفٌ لغامض في **المطوَّل**، أو ذِكرٌ لإشكال خفيّ لم ينبَّه عليه في موضعه من **المطوَّل**، واستفدت منها في نسبة بعض الشواهد والأقوال التي أغفل التفتازانيُّ نسبتها في **المطوَّل** وصرَّح بها في غيره من كتبه. ولم أتعرَّض للزياداتِ الخارجةِ عن المقصود.

عُنيتُ بالتنبيه على أسباب ذِكر ما يُورِد من المسائل والآراء والشواهد والأمثلة وتعليل ترتيبها على الوجه الذي ساقها عليه، وبيان أسباب تفصيلِ ما فصَّل وإيجازِ ما أوجَز، وعملتُ على تجلية ما خفيَ من طرائقه في سَوق المسائل وعقدِ المفاصل، والتنبيهِ على دقائق عبارته ورموزها في التعبير عن ذلك بأساليبَ خفيَّة. واجتهدت في تعليل ما ذكره من الأحكام التي لم يُفسِّرها، إن لم أجد ذلك في تعليقاته، أو لم أصب ما تطمئنُّ النفس إليه من بيان ذلك في الحواشي الدائرة عليه.

نبَّهتُ على خطأ التفتازانيّ في نسبة بعضِ الشِّعر والأقوال وسهوِه في مواضع يسيرة في نقل الآياتِ وضبط الأعلامِ ونحوها، أو إيرادِ الشيءِ الواحد مختلف الرأي في كتابه. وأشرتُ بإيجاز إلى أبرز اعتراضاتِ العلماء عليه، ولاسيما المتعلِّقة بالتحقيق وتحريرِ أقوال العلماءِ وما فاته منها ممَّا استُدرك عليه، ولم أتعرَّض لتلك الانتقادات المتعلِّقةِ بعباراته ممَّا لا يُتحصَّل منه كبيرُ فائدة، وهو الغالب على عناية معظم الحواشي.

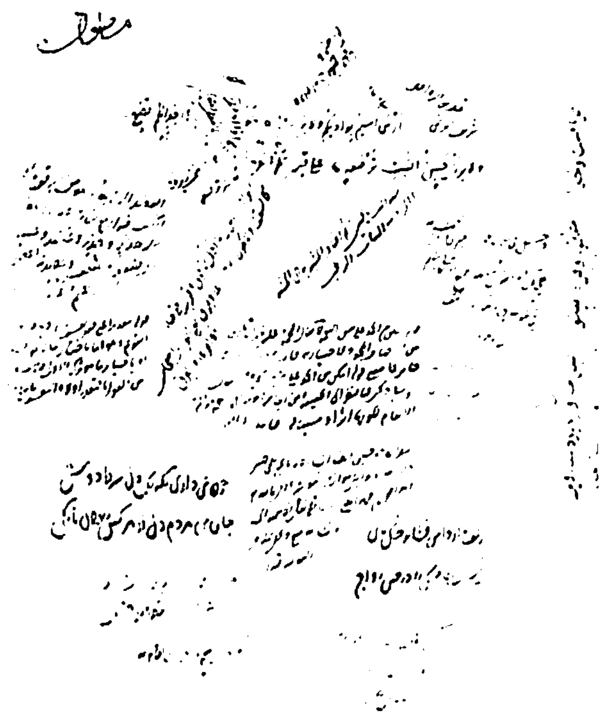
صدَّرت الكتاب بكلام عن مكانة **المطوَّل** وصلتي به وتاريخ العمل في تحقيقه وما تميَّزت به هذه الطبعة، ثمَّ أتبعته بمقدِّمة التحقيق التي عُنيت فيها بتحقيق كثير ممَّا أشكل من حياة التفتازانيِّ وآثاره معوِّلًا في ذلك على كتبه وإجازاته المكتوبة بخطِّه وما وقفتُ عليه من الفوائد في الكتب المؤلَّفة عليه، وحقَّقت ما وقع في كتب التراجم وكشَّافات الكتب من الخطأ والاضطراب، ما وسعني ذلك.

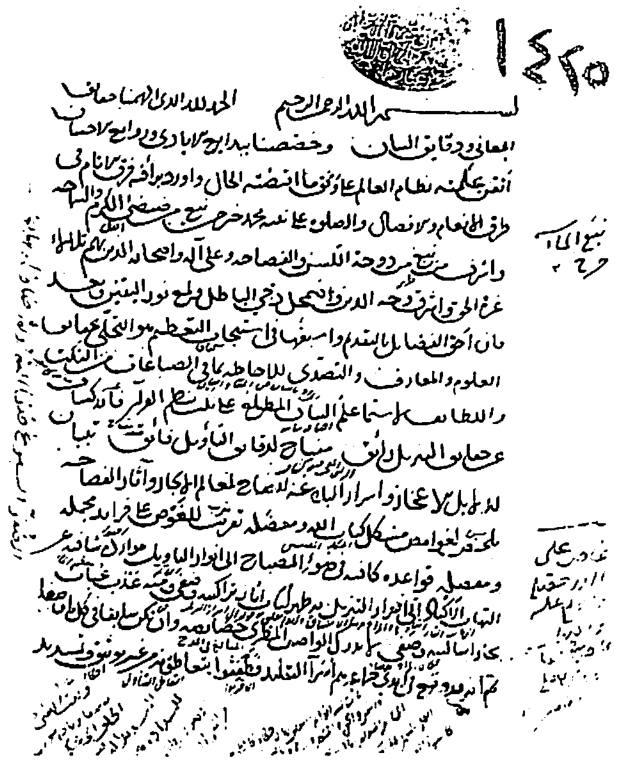
وصنعت للكتاب فهارس مفصَّلة ضمَّت أربعة وعشرين فهرسًا شملت: تعليقات التفتازانيّ

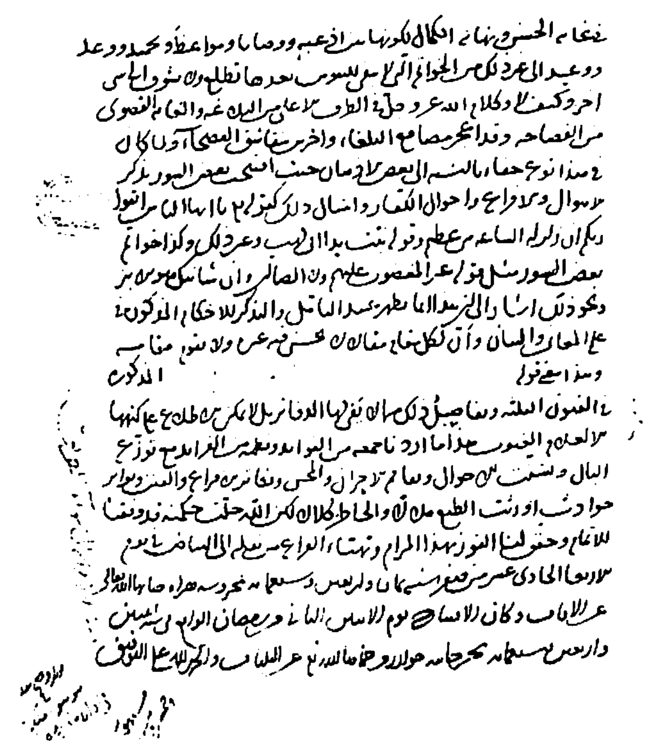
على المطوَّل، واللغة المفسَّرة في الكتاب، وما ورد فيه من الشواهد والأمثلة ومسائل شتّى العلوم واصطلاحاتها، وما ضمَّ من التعريفات والفوائد والأقوال الغفل والأعلام والكتب والقبائل، وفهرس النقول التي لم يصرح بها، وفهرس المصادر والمراجع المعول عليها في التحقيق، ومحتوى الكتاب.

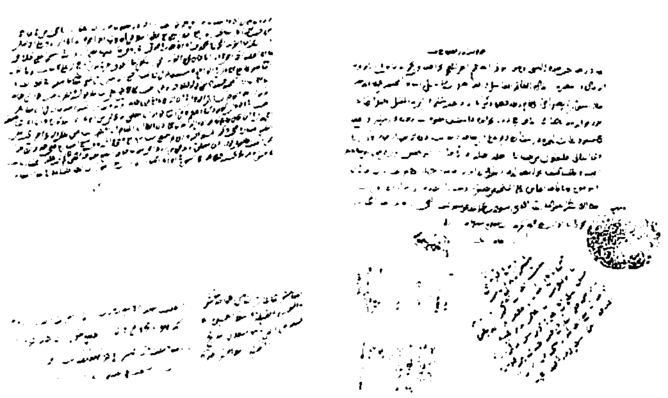
* * *

صور المخطوطات

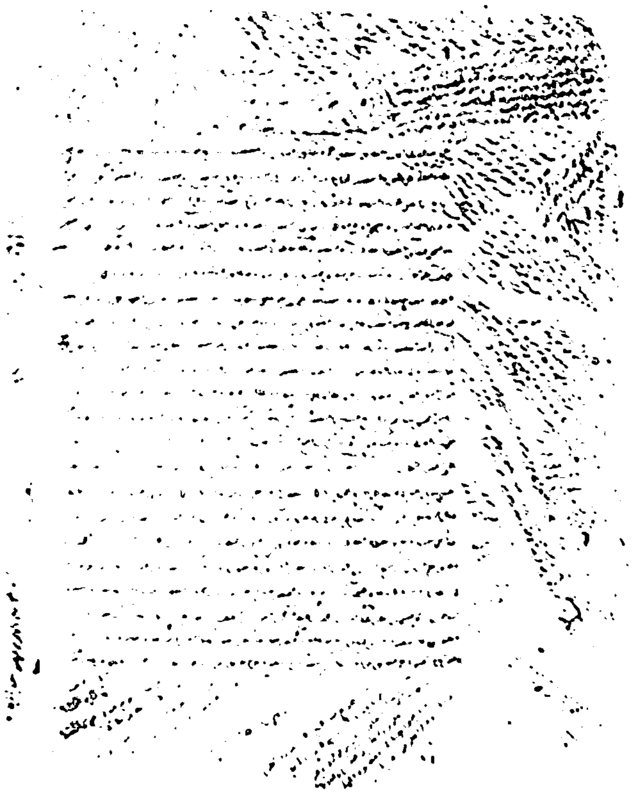


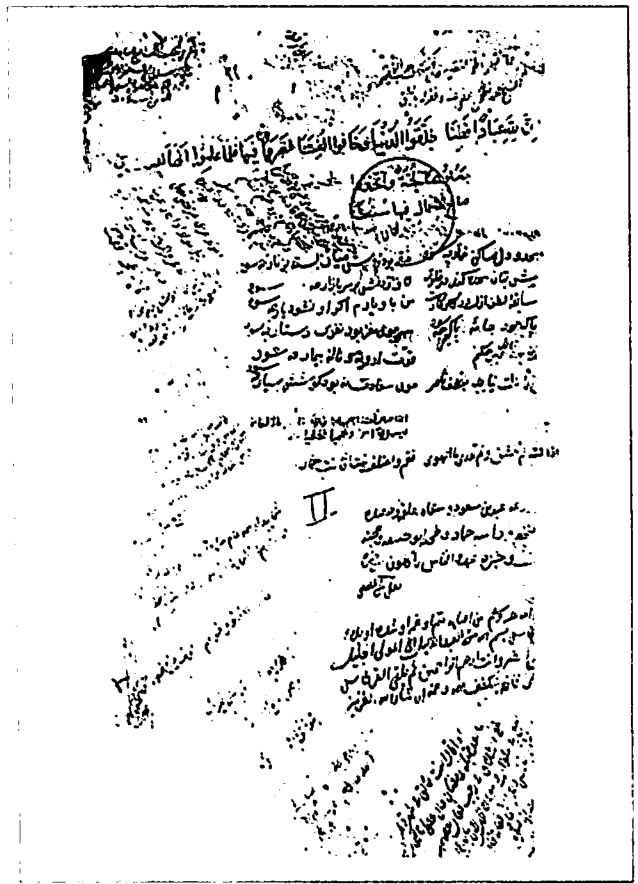


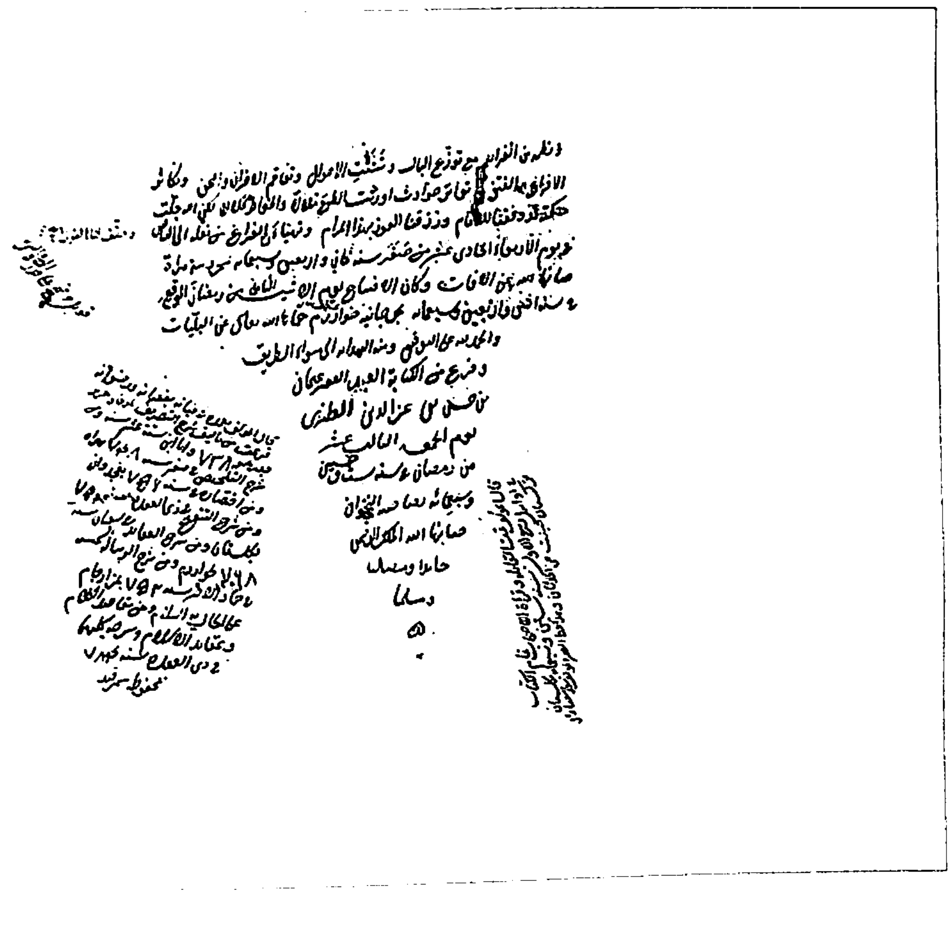




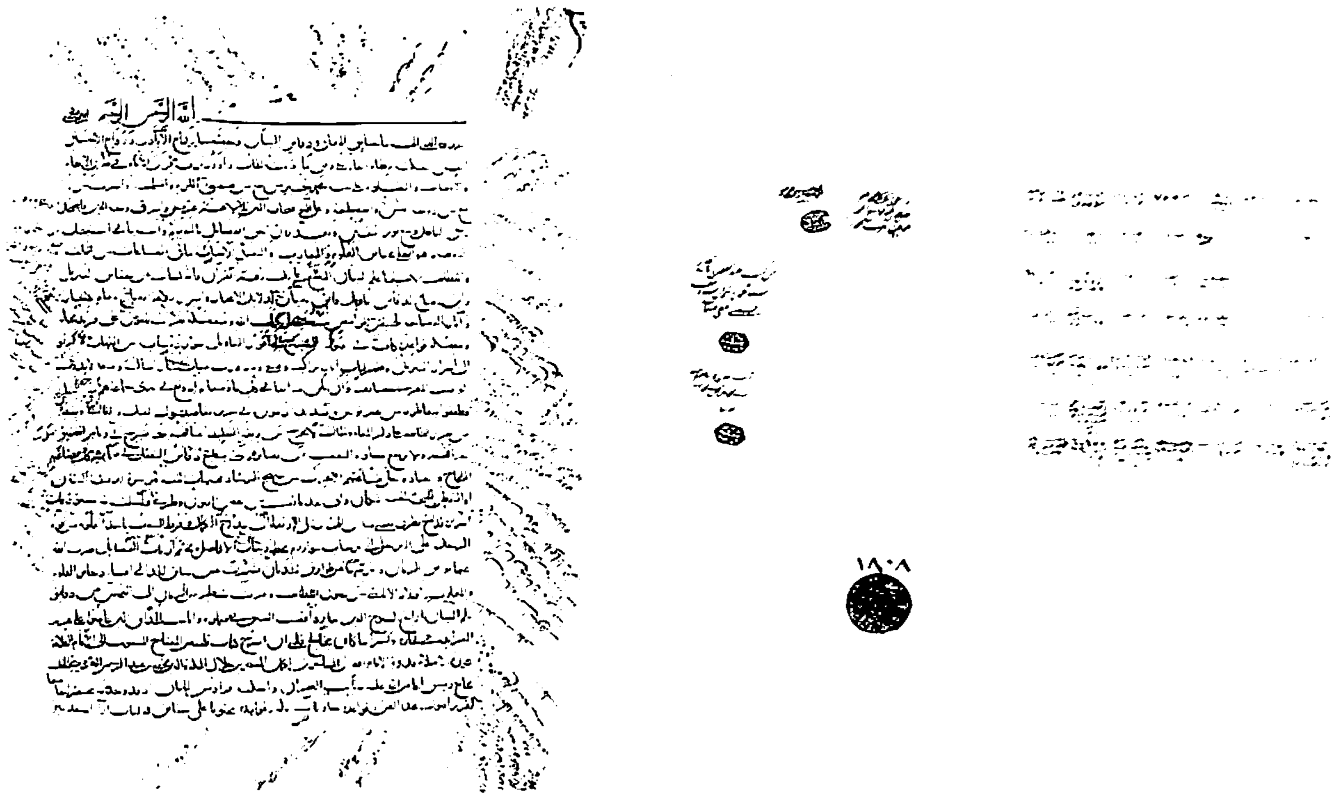
نسخة مكتبة فاضل أحمد (كوبريلي) بإستانبول، ورمزها في التعاليق (صل)

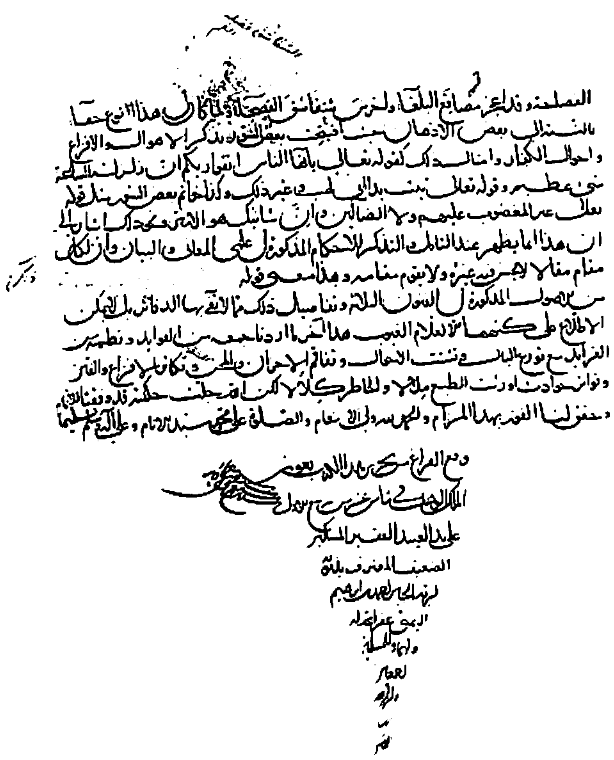




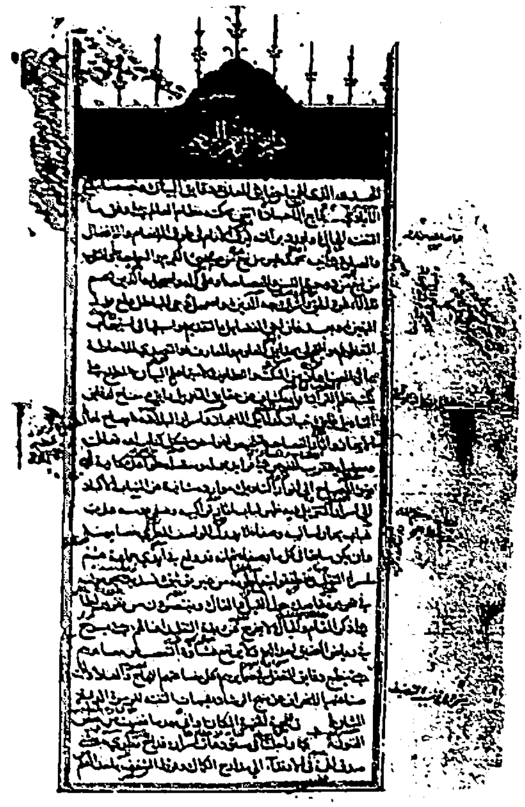


نسخة مكتبة أنطاليا تكلي أوغلو، المحفوظة بالمكتبة السليمانية بإستانبول، ورمزها في التعاليق (ت)



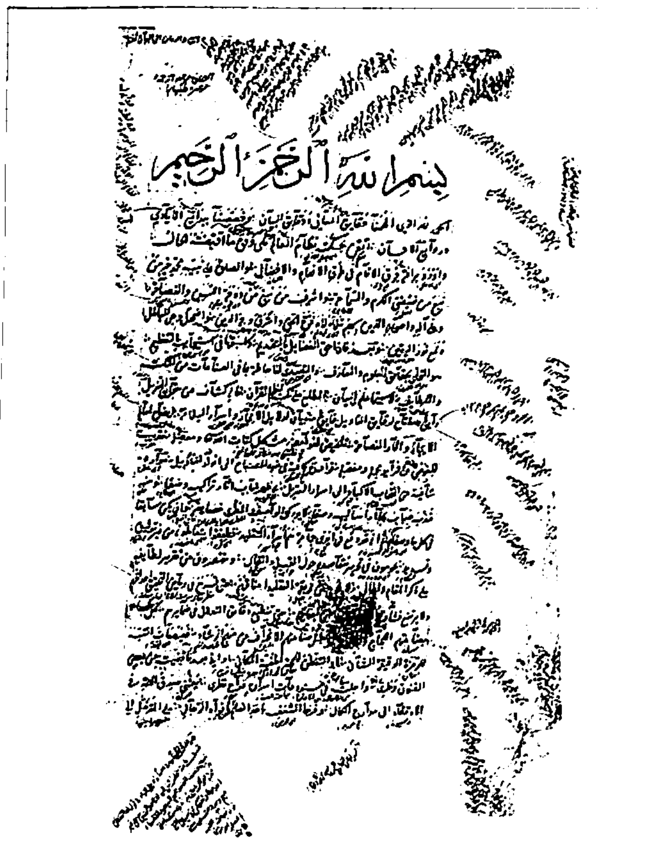


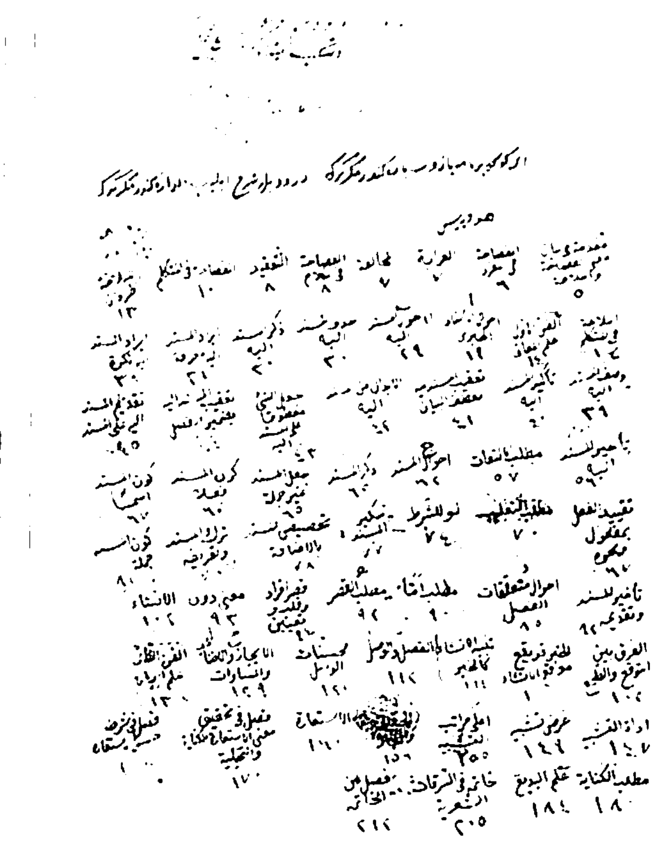
نسخة مكتبة جار الله أفندي، المحفوظة بالمكتبة السليمانية بإستانبول، ورمزها في التعاليق (ح)

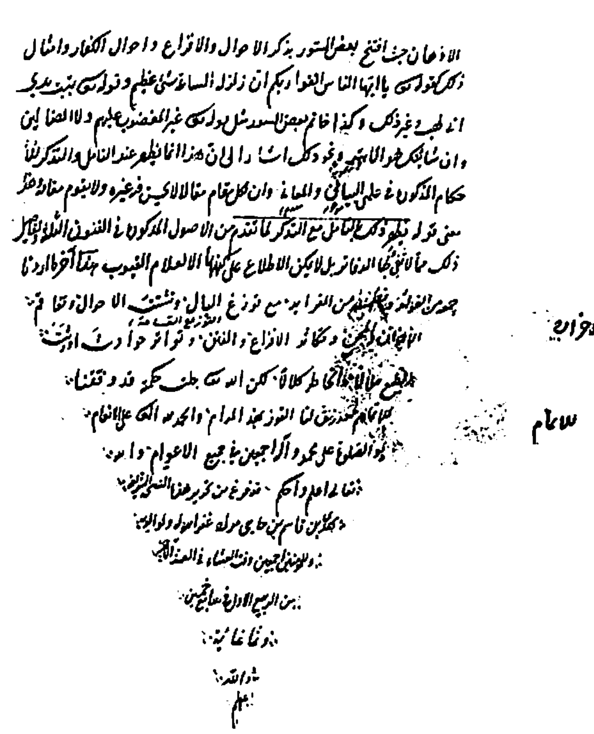




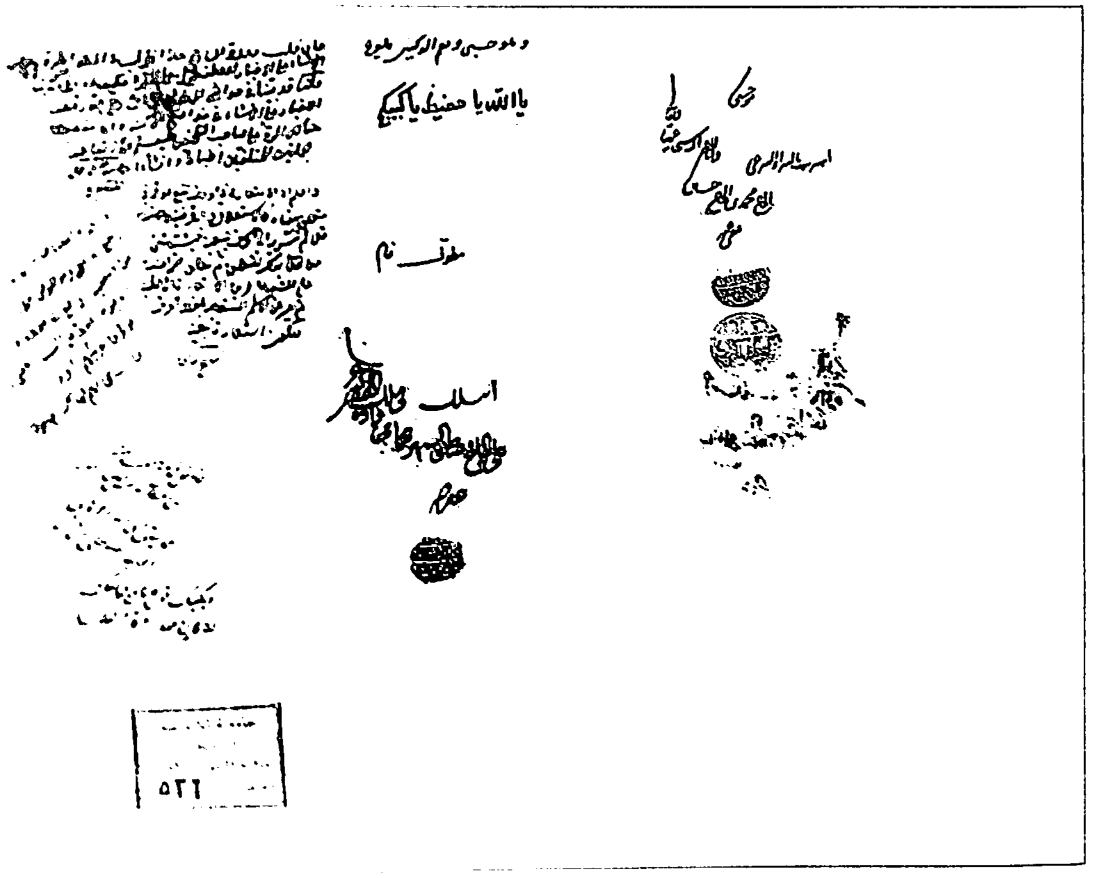
نسخة مكتبة العثمانية بحلب، ورمزها في التعاليق (ع)

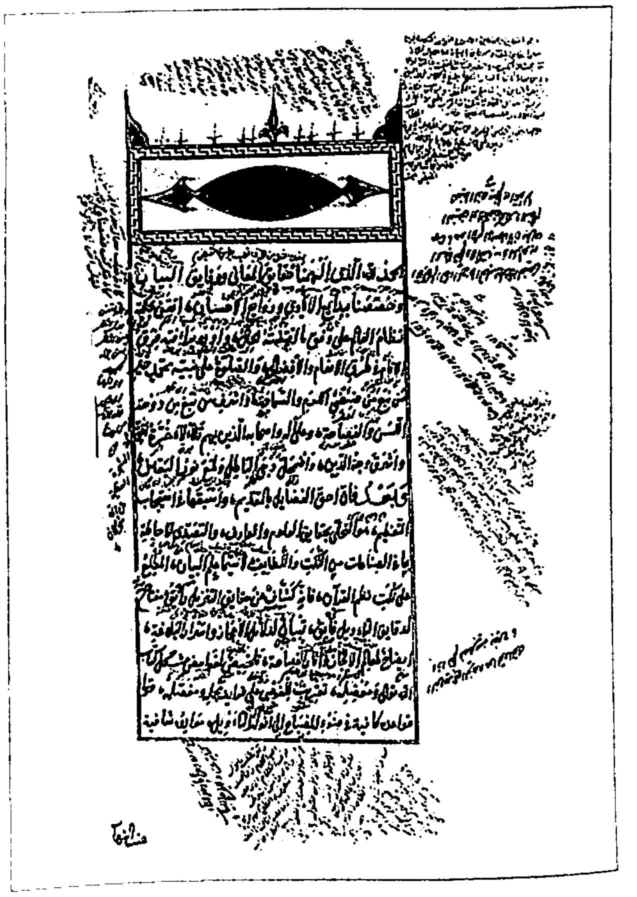


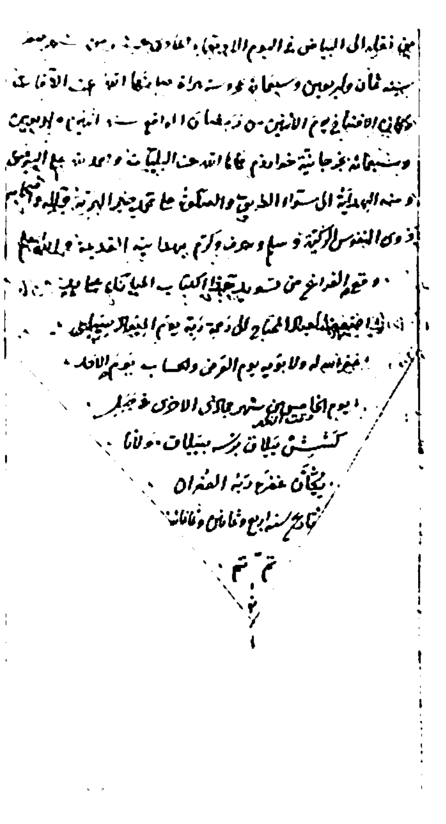




نسخة مكتبة جامعة الكويت، ورمزها في التعاليق (ك)

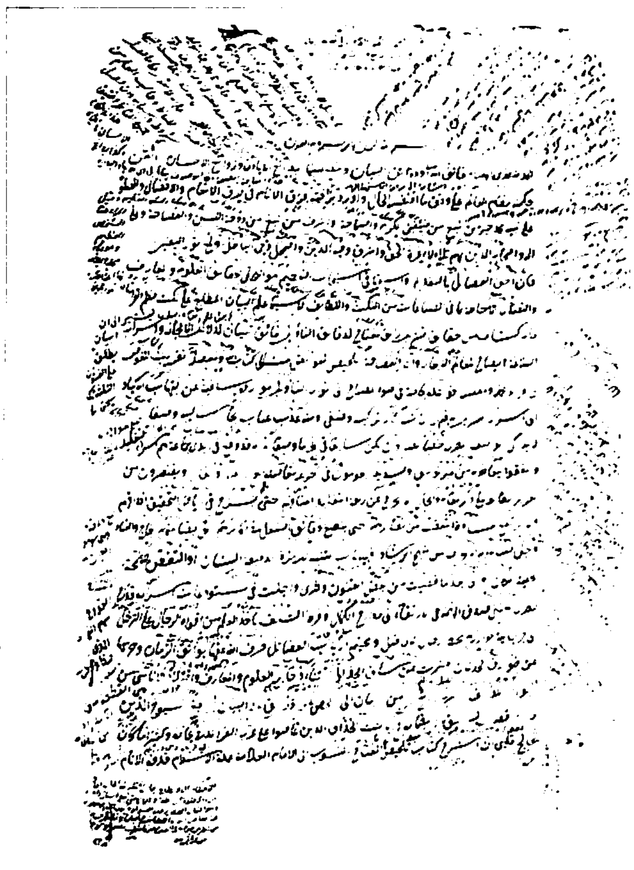


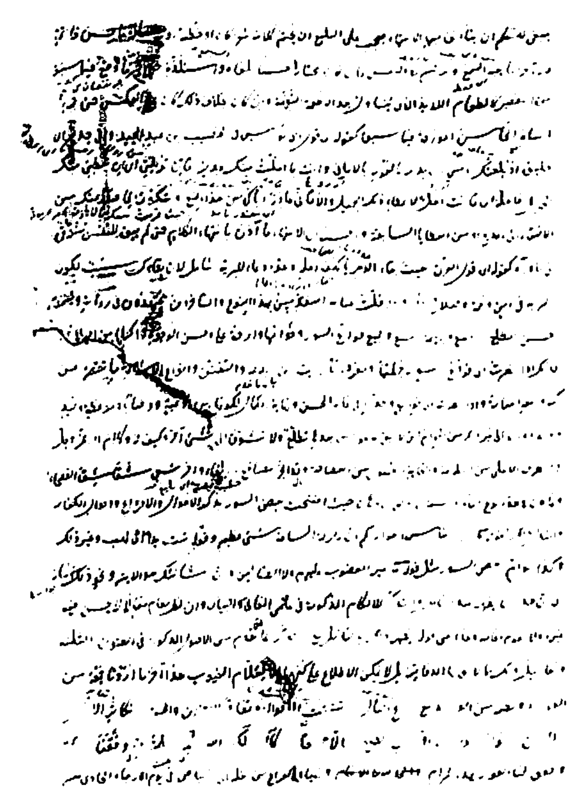


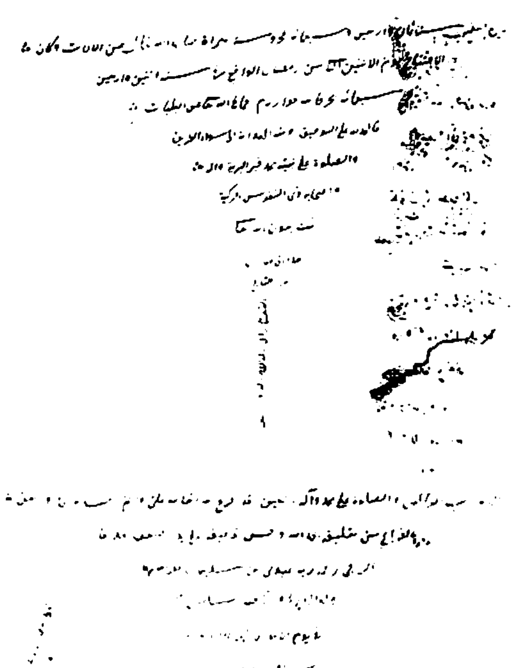


نسخة مكتبة جامعة الكويت، ورمزها في التعاليق (ي)

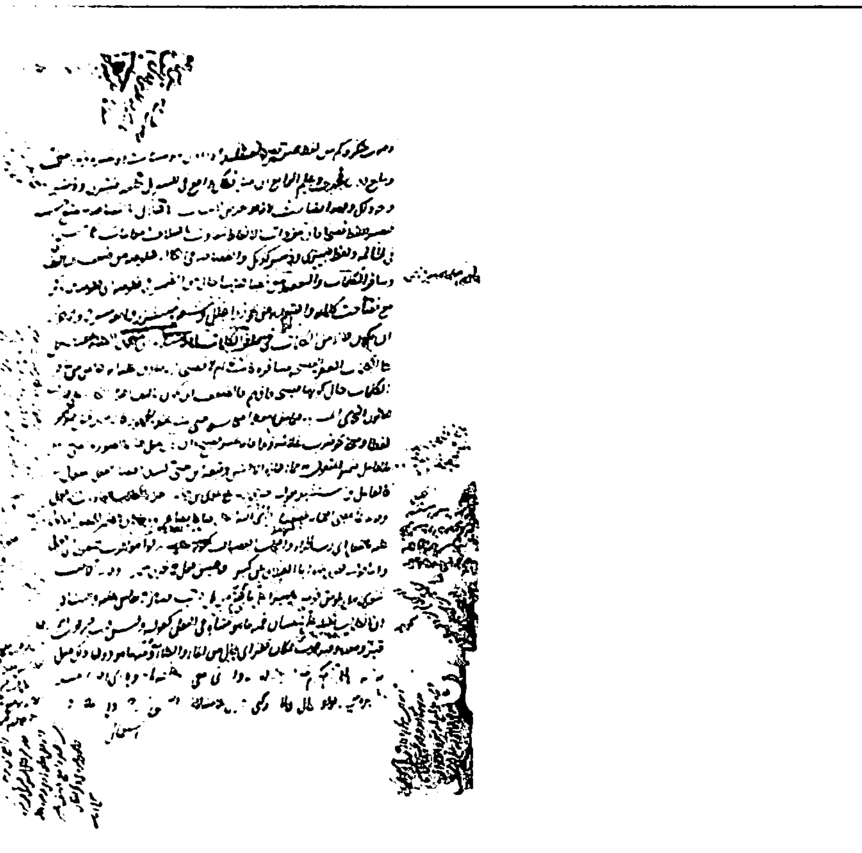


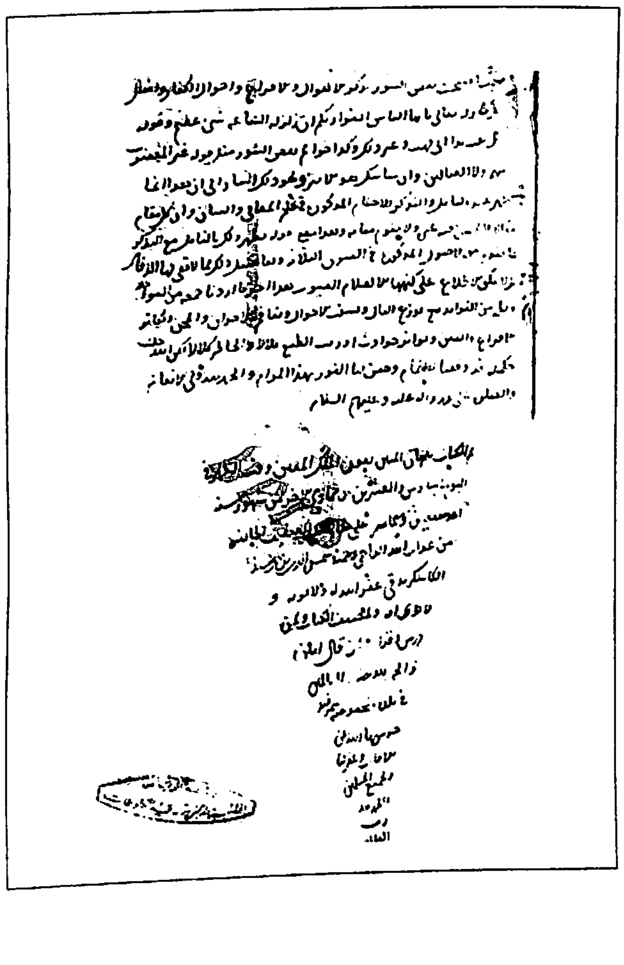


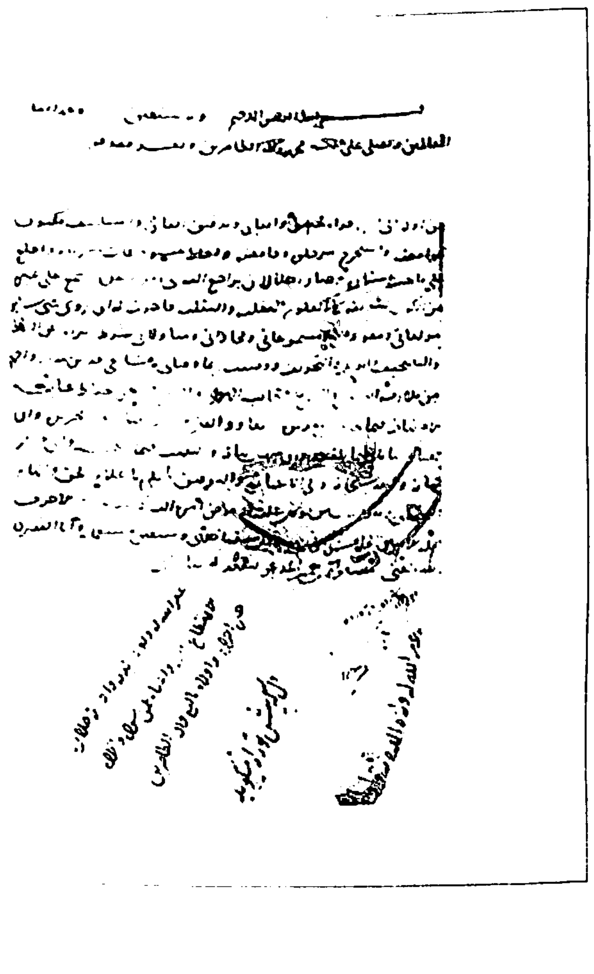




نسخة مكتبة جامعة الملك سعود، بالسعودية، ورمزها في التعاليق (س)

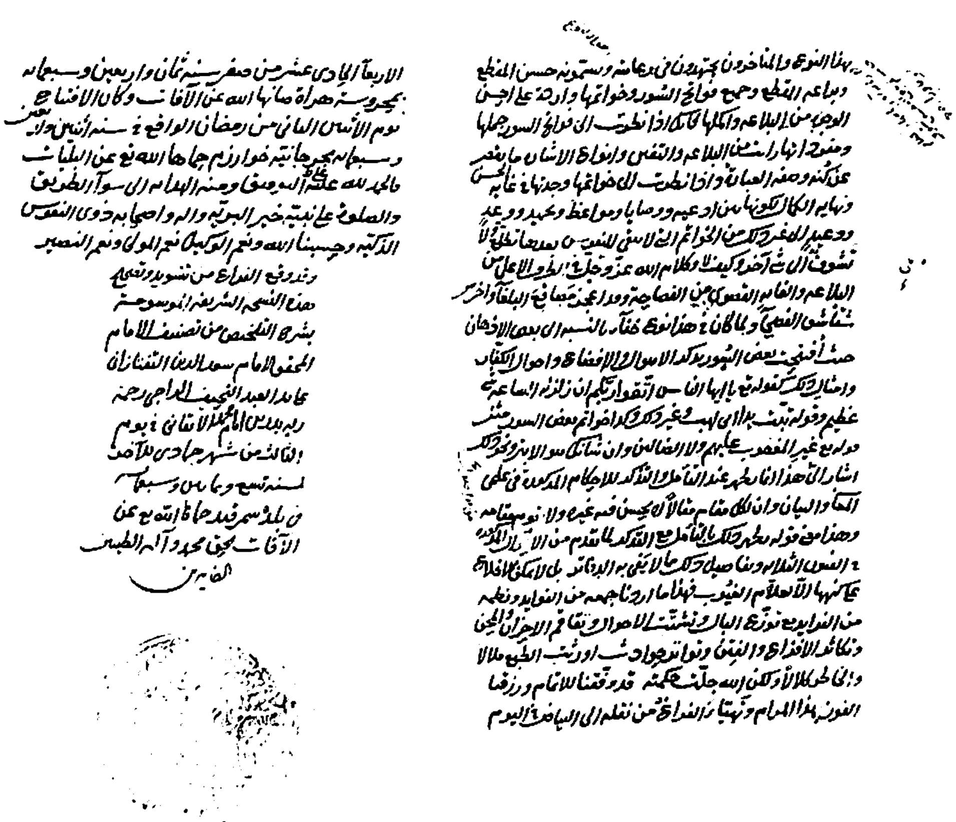




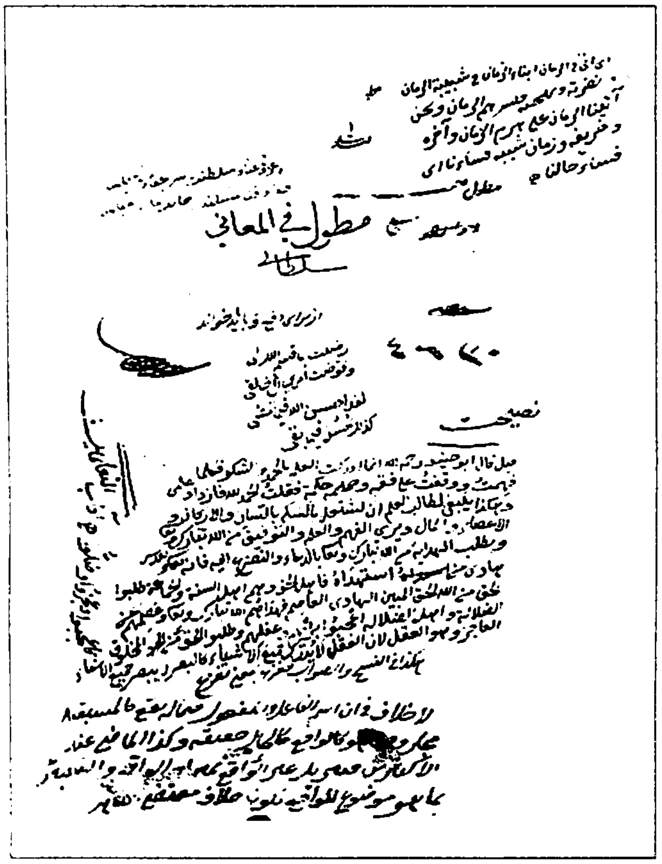


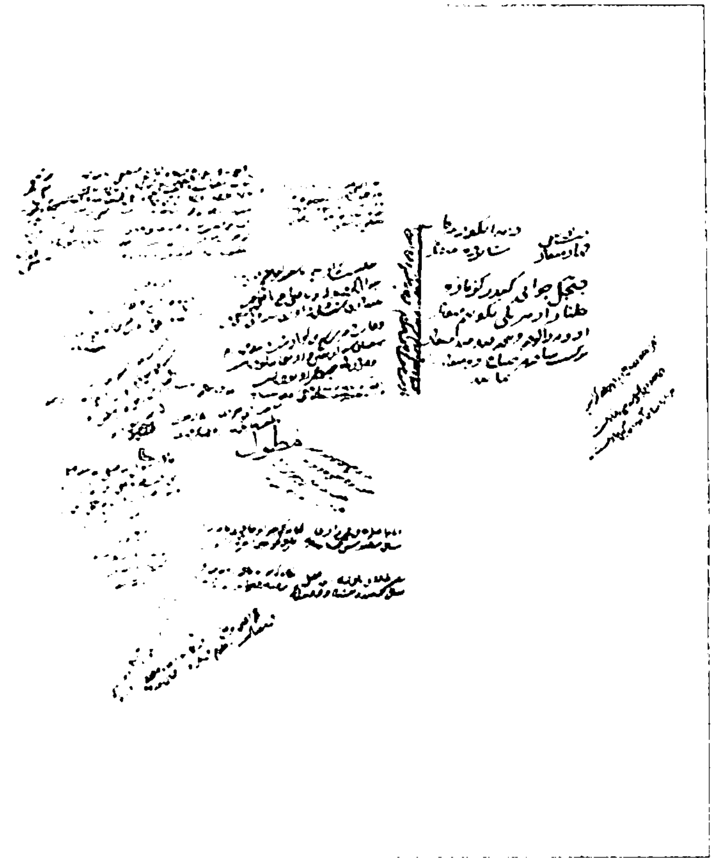
نسخة مكتبة جامعة الملك سعود، بالسعودية، ورمزها في التعاليق (م)

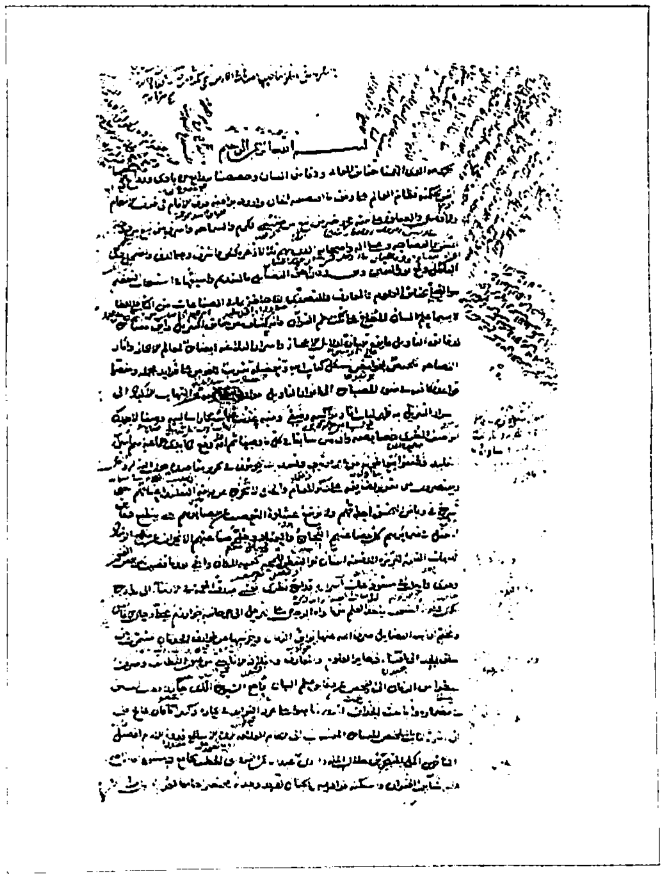


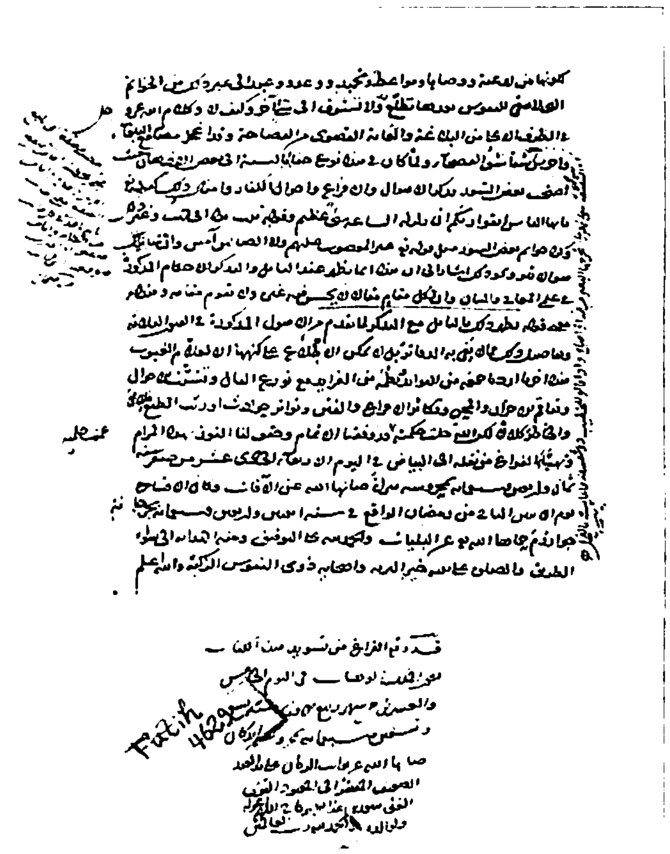


نسخة مكتبة عموجه زاده حسين باشا، المحفوظة بالمكتبة السليمانية بإستانبول، ورمزها في التعاليق (أ)

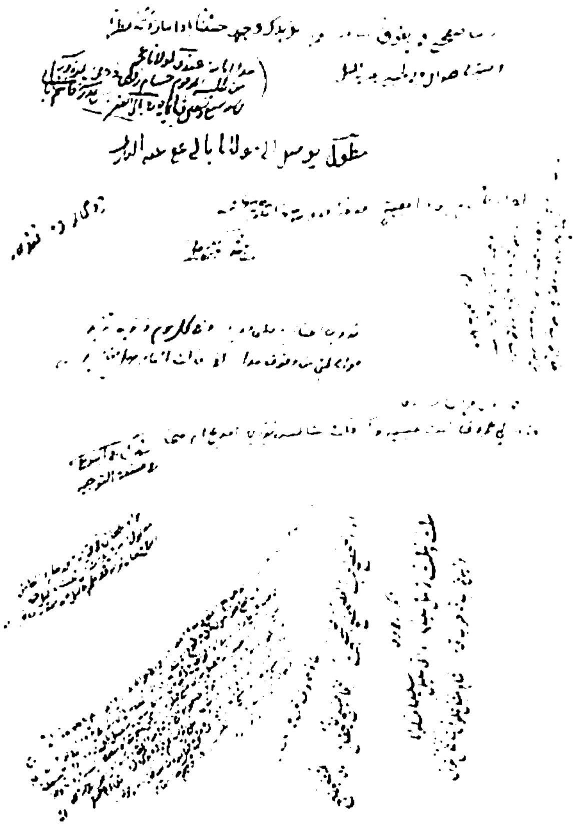


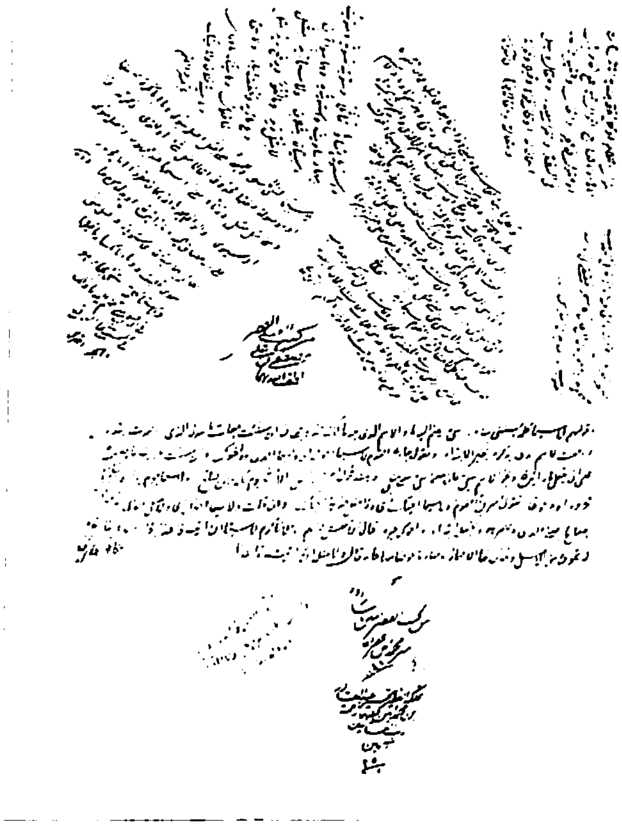


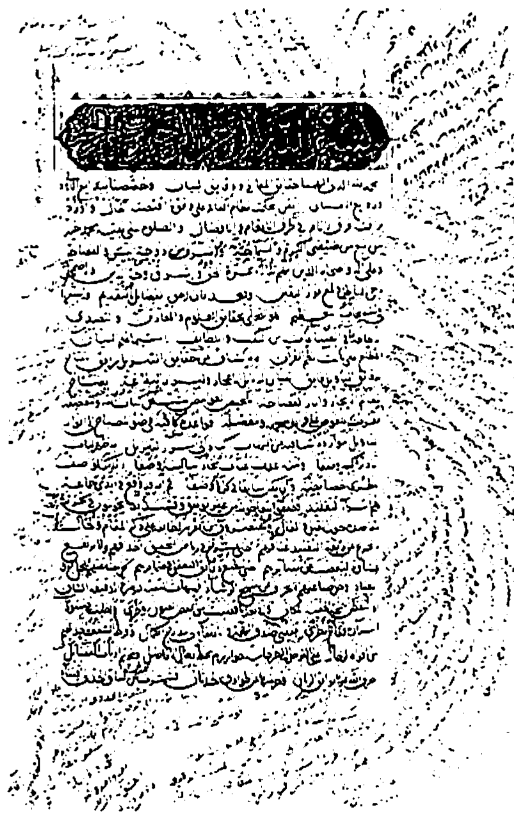




نسخة مكتبة الفاتح، المحفوظة بالمكتبة السليمانية بإستانبول، ورمزها في التعاليق (ف)



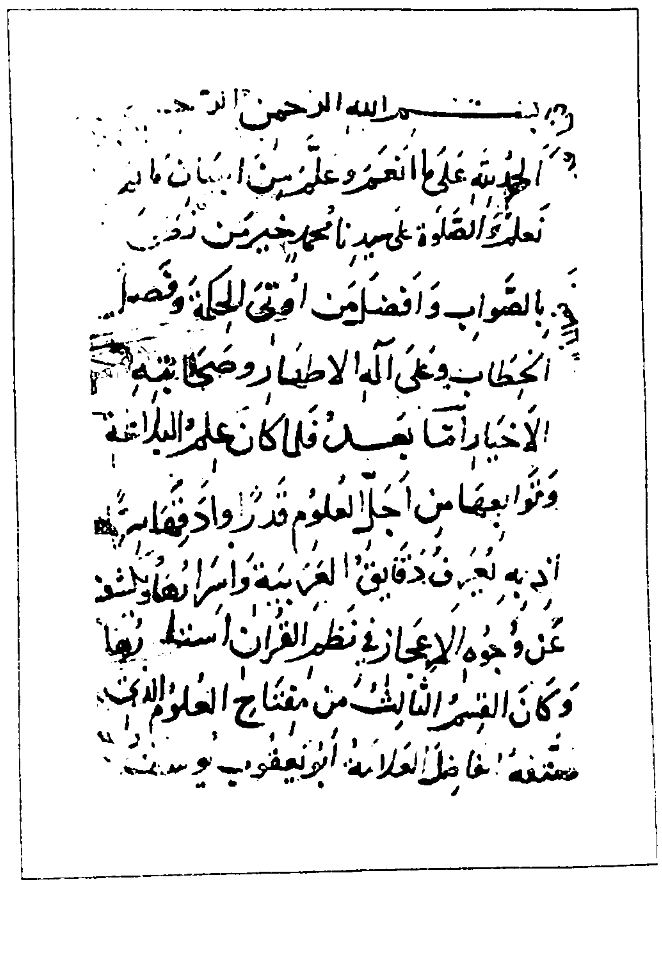


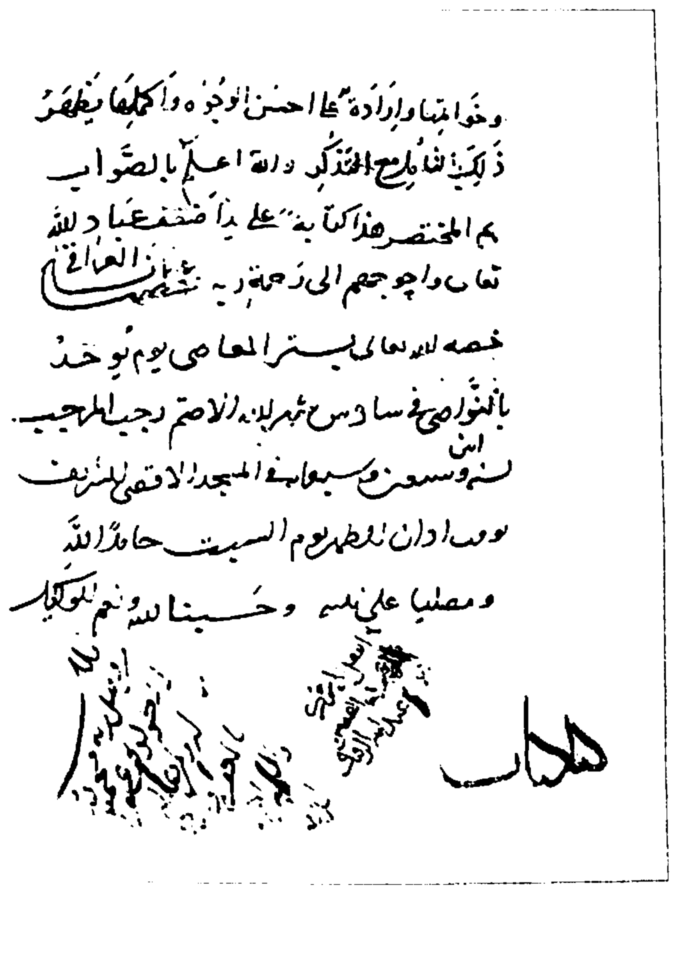




نسخة مكتبة أسعد أفندي، المحفوظة بالمكتبة السليمانية بإستانبول، ورمزها في التعاليق (د)




بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على ما أنعم وعلّم من البيان ما لم
نعلم والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق
بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة وفصل
الخطاب وعلى آله الأطهار وصحابته
الأخيار أما بعد فلما كان علم البلاغة
وتوابعها من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا
إذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها ويكشف
عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها
وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي
صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف


وخواتيمها وإرادة [illegible] أحسن الوجوه وأكملها يظهر
ذلك للناظر مع التذكر والله أعلم بالصواب
تم المختصر هذا الكتاب على يد أضعف عباد الله
تعالى وأحوجهم إلى رحمة ربه [illegible] العراقي
خصه الله تعالى بستر المعاصي يوم يؤخذ
بالنواصي في سادس شهر الله الأصم رجب المرجب
سنة [illegible] وسبعين [illegible] بالمسجد الأقصى الشريف
وقت أذان الظهر يوم السبت حامدا لله
ومصليا على نبيه وحسبنا الله ونعم الوكيل

نسخة من كتاب التلخيص للقزويني محفوظة بمكتبة جامعة الملك سعود، بالسعودية

شرح تلخيص المفتاح

(المطول)

تأليف العلامة المحقق

سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد التفتازاني

٧٢٢ - ٧٩٢ هـ

مقدمات الكتاب

[دِيباجةُ المُطوَّل]

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمدُ لله الذي ألهمنا حقائقَ المعاني ودقائقَ البيان، وخصَّصَنا ببدائع الأيادي ورَوائعِ الإحسان، أتقن بحكمته نِظامَ العالَمِ على وَفق ما اقتضَته الحال، وأورَدَ برَأفته فِرَقَ الأنامِ في طُرُق الإنعامِ والإفضال؛ والصلاةُ على نبيِّه مُحمَّد خيرِ مَن نبَع من ضِنْضِئِ[1] الكرَم والسَّماحة، وأشرفِ مَن نبَغ[2] مِن دَوحة اللَّسَنِ[3] والفصاحة؛ وعلى آلِه وأصحابِه الذين بهم تلألأ غُرَّةُ الحقِّ وأشرقَ وجهُ الدِّين، واضمحلَّ دُجَى الباطلِ ولَمعَ نورُ اليقين.

[منزلةُ علمِ البلاغة وحالُه في عصر التفتازانيّ]

وبعدُ؛ فإنَّ أحقَّ الفضائلِ بالتَّقديم، وأسبقَها في استيجاب التَّعظيم، هو التحلِّي بحقائق العلومِ والمَعارف، والتصدِّي للإحاطة بما في الصِّناعات مِن النُّكَت واللَّطائف، لا سيَّما علمِ البيان، المُطْلِع على نُكَت نظمِ القرآن؛ فإنَّه كشَّافٌ عن حقائقِ التَّنزيلِ رائق، مِفتاحٌ لدقائقِ التأويلِ فائق، تِبيانٌ لدلائل الإعجازِ وأسرارِ البلاغة، إيضاحٌ لمَعالم الإيجازِ وآثارِ الفصاحة، تلخيصٌ لغوامض مُشكِلِ كتابِ اللهِ ومُعضَلِه[4]، تقريبٌ للغَوْص على فرائدِ مُجمَلِه ومُفصَّلِه؛ قواعدُه كافيةٌ في ضوء المِصباحِ إلى أنوار التَّأويل، مَواردُه شافيةٌ عنِ التهاب الأكبادِ[5] إلى أسرار التَّنزيل؛ به ظهرَ لُبابُ آثارِ تراكيبِه وضَفا[6]، ومنه عَذُبَ عُبابُ[7] بحارِ أساليبه وصَفا[8]؛

---

(١) الضنضئ: الأصل.

(٢) نبغ: خرج وظهر.

(٣) رجلٌ لَسِنٌ بيِّنُ اللَّسَن إذا كان ذا فصاحة وبيان.

(٤) ضُبطت في (صل) بفتح الضاد، وبكسرها في (ت). وأشار القُريميُّ إلى الوجهين في **المعوَّل** اللوح ٦/ ١.

(٥) في هامش (صل) ما نصُّه: «التهاب النَّار: اتِّقادها، والمراد هنا: الاشتياق. ولهذا تعلَّق به إلى قوله: أسرار التنزيل».

(٦) الضُّفوّ: السُّبوغ، مِن ضفا يضفو. وثوب ضافٍ، أي: سابغ.

(٧) العُباب: مُعظم الماء وكثرته وارتفاعه.

(٨) من قوله: «فإنَّه كشَّاف» إلى هنا كلام مشتملٌ على إشارات لطيفة إلى كثيرٍ من مصادره التي عوَّل عليها في شرحه هذا. لا تخفى على الناظر، وسبق تفصيل الكلام عليها في مقدمة التحقيق، ص ٥٥ ـ ٦٦.

لا يُــدْرِكُ الواصِــفُ المُطْــري خَصائِصَــهُ   وإن يــكُــنْ ســابِقًا فــي كلِّ مــا وصفــا[1]

ثمَّ إنَّه قد وقَعَ في أيدي جماعةٍ هم أُسراءُ التَّقليد، فطفِقوا يتعاطَونه مِن غير توثيقٍ وتسديد؛ /[١/ ٢] يَحومُون في تحرير[2] مَقاصدِه حولَ القيلِ والقال، ويَقتصِرون مِن تقرير لطائفه على ذكر المقامِ والحال؛ لا تخرُجُ عن رِبْقة[3] التَّقليدِ أعناقُهم، حتَّى تَسرَحَ في رِياض التَّحقيق أحداقُهم، ولا ترتفِعُ غِشاوةُ التعصُّبِ عن بصائرهم، حتَّى تَنطبعَ دقائقُ التعقُّلِ في ضمائرهم؛ كُلُّ بضاعتِهم اللَّجاجُ[4] والعِناد[5]، وجُلُّ صناعتِهم الانحرافُ عن منهج الرَّشاد؛ فهيهاتَ التنبُّهُ للرَّمْزة[6] الدَّقيقة الشَّان، أو التفطُّنُ للَّمحة[7] الخفيَّةِ المكان.

[أسباب تصنيف الكتاب ومنهجه فيه]

وإنِّي بعدما قضيتُ مِن بعض الفنونِ وَطَري، وأجَلتُ في مُستودَعات أسراره قِداحَ نظري؛ بعثَني صِدقُ الهمَّةِ في الارتقاء إلى مَدارج[8] الكمال، وفَرْطُ الشَّغفِ بأخذ العلم مِن أفواه الرِّجال، على الترحُّل إلى جُرجانيَّة خوارزمَ مَحَطِّ رحالِ الأفاضل، ومُخيَّم أرباب الفضائل؛ صرف اللهُ عنها بوائقَ[9] الزَّمان، وحرسَها عن طَوارق الحَدَثان[10]. فشمَّرتُ عن ساقِ الجدِّ إلى اقتناء ذخائرِ العلومِ والمعارف، وافتلاذِ[11] الأناسيِّ من عُيون[12]

---

(١) البيت لأبي الفتح البُستيّ في ديوانه ٢٧١، وفي تاريخ العُتبيّ ٢١٩، وفيهما:

لا يَلحقُ الواصفُ المُطري مَعانيَهُ   ....

وهو له في عقود الدُّرر اللوح ٢/ ١-٢، والمعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٢/ ١. وهو خاتمةُ قصيدةٍ يمدح فيها الأمير أحمد بن خلف. أطرى الرَّجلَ: أحسنَ الثَّناء عليه، وأطرى فلانٌ فلانًا: مدَحه بما ليس فيه. والخصائصُ جمع خصيصة: وهي الفضيلة.

(٢) في المعوَّل للقريميّ اللوح ٧/ ١: «التحرير: التقويم والتهذيب».

(٣) الرِّبقة: الحبل والحَلْقة تُشدُّ بها الغنَمُ الصغار لئلا ترضَعَ.

(٤) اللَّجاج: الإصرار في الخصومة، والتمادي في الأمر ولو تبيَّن الخطأ. انظر: الكليات ٧٩٨، وتاج العروس، (لجج).

(٥) العِناد: «المُعارضة بالعدول عن سواء الطريق وبرد الحقّ». الكليات ٧٩٨.

(٦) الرَّمزة والرمز: تصويت خفيّ باللسان كالهَمس، أو إشارة بالشفتين بكلام غير مفهوم باللَّفظ من غير إبانة بصوت.

(٧) اللمحة: الإبصار بنظر خفيف.

(٨) في هامش (صل) ما نصُّه: «جمع مَدرجَة، والمراد هنا: الدَّرجاتُ، بقرينة الارتقاء».

(٩) البوائق جمع بائقة: وهي الداهية.

(١٠) طوارق جمع طارقة: وهو النائبة الحادثة في الليل.

(١١) الافتلاذ: الاقتطاع، والفِلذة: القطعة من الكبد واللحم والمال والذهب والفضَّة.

(١٢) الأناسيّ: جمع إنسان العين. وعين كلّ شيء: خياره.

اللَّطائف(١)، وصرفتُ شطرًا مِن الزَّمان إلى الفَحصِ عن دقائقِ عِلمِ البيان؛ أُراجِعُ الشُّيوخ الَّذين حازوا قصبَ السَّبْقِ(٢) في مِضماره، وأُباحثُ الحُذَّاقَ الَّذين غاصُوا على غُرَر الفرائدِ في بحاره.

وكثيرًا ما كان يُخالِجُ(٣) قلبيَ أن أشرَحَ كتابَ «تلخيص المِفتاح» المَنسوبَ إلى الإمام العلَّامةِ عُمْدةِ الإسلام، قُدوةِ الأنام، أفضلِ المُتأخِّرين، أكمَلِ المُتبحِّرين، جلالِ المِلَّةِ والدِّين محمَّدِ بن عبدِ الرَّحمن القَزوينيِّ الخطيبِ بجامع دمشقَ، أفاضَ اللَّهُ عليه شآبيبَ(٤) الغُفران، وأسكنَه / [٢/ ١] فراديسَ(٥) الجِنان؛ إذ قد وجدتُه مُختصَرًا جامعًا لغُرَر(٦) أصولِ هذا الفنِّ وقواعده، حاويًا لنُكَتِ(٧) مسائلهِ وعوائدِه(٨)، مُحتويًا على حقائقَ هي لُبابُ(٩) آراء المُتقدِّمين، مُنطويًا على دقائقَ هي نتائجُ أفكار المُتأخِّرين، مائلًا عن غاية الإطنابِ ونهايةِ الإيجاز، لائحًا عليه مَخايلُ السِّحرِ ودلائل الإعجاز؛

ففي كلِّ لفظٍ منه رَوْضٌ مِن المُنى وفي كلِّ سطرٍ منهُ عِقدٌ من الدُّرِّ(١٠)

---

(١) اللطائف جمع لطيفة وهي: «كلُّ إشارة دقيقة المعنى تلوحُ للفهم لا تسَعُها العبارة». **التعريفات** ١٦١، و**التَّوقيف على مُهمَّات التعاريف** ٦٢٠.

(٢) في **حاشية ملاَّ خسرو على المطوَّل** اللوح ٨/ ١ ـ ٢: «وحَوزُ قصب السبق كناية عن السبق والتقدُّم على الأقران، فإنَّ من عادة العرب أن يغرزوا قصبة في آخر الميدان، فمَن أخذها بعدو فرسه يعدُّ سابقًا»

(٣) يخالج: يُجاذب ويُنازع.

(٤) الشآبيب جمع شؤبوب: وهو الدُّفعة مِن المطر وغيره.

(٥) الفراديس جمع فردوس: وهو حديقة في الجنَّة.

(٦) الغُرر جمع غُرَّة: وهي أنفس شيء يُملَك وأفضله.

(٧) النُّكَت جمع نُكتة، وفسَّرها التفتازانيُّ في **حواشي الكشَّاف** اللوح ٥/ ١ بقوله: «النكتةُ: كلُّ نقطةٍ من بياض في سواد أو عكسِه، ونُكَت الكلام: لطائفه ودقائقه التي تفتقر إلى تفكُّر ونَكْتٍ في الأرض»، وذلك لأنَّ النَّكت: أن تضربَ في الأرض بقضيب فتُؤثِّر فيها. **الصحاح** (نكت). وسُمِّيت المسألة بذلك لأثر الخواطر في استنباطها، أو لأثرها في القلب. انظر: **حاشية السِّيرامي على المُطوَّل** اللوح ٣/ ١، و**التعريفات** ٢٠٧، و**الكلِّيات** ٩٠٧.

(٨) العوائد جمع عائدة: وهي المعروف والعطف والصِّلة والمنفعة، والظاهر أنَّه أرادَ الأخيرة، يعني بها الفوائد. انظر **تاج العروس**، (عود).

(٩) اللُّباب: الخالص من كلِّ شيء، ويعني: خلاصة آرائهم.

(١٠) في (ت) و(ك): «الدُّرَر». والبيت لرشيد الدِّين الوطواط في **عقود الدُّرر** اللوح ٣/ ١، و**المعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٢/ ٢؛ و**العِقد المُكلَّل** اللوح ١/ ٢. وذكر في **المُعوَّل** أنَّ البيت في **حدائق السحر** للوطواط، ولم أجده في مطبوعه؛ وأنشد

وكان يَعُوقني عن ذلك أنّي في زمانٍ أرى العِلمَ قد عُطِّلَتْ مَشاهِدهُ ومَعاهِده، وسُدّت مَصادِره ومَوارِده، وخلَتْ ديارهُ ومَراسمُه[1]، وعفَتْ أطلالُه ومَعالمُه؛ حتّى أشفَتْ شموسُ الفضل على الأُفول، واستوطنَ الأفاضلُ زوايا الخُمول؛ يتلهّفون مِن اندراس أطلالِ العُلوم والفضائل، ويتأسّفون مِن انعكاس أحوالِ الأذكياءِ والأفاضل؛ وهكذا يذهب الزّمانُ على العِبَر[2]، ويفنى العلمُ فيه ويَدرُس[3] الأثَر[4].

لكنْ لمّا رأيتُ توفُّرَ رغباتِ المُحصِّلين على تعلُّمِ هذا الكتابِ وتحصيلِه، وامتداد أعناقِهم نحوَ الإحاطةِ بجُمَله وتفاصيلِه؛ وأكثرُهم قد حُرِموا توفيقَ الاهتداءِ إلى ما[5] فيه مِن مَطويّات الرّموز

= التفتازانيُّ البيت بلا عزو في شرح المفتاح اللوح ٢/ ١، وقال صاحب المعوَّل في روايته: «الدّرّ، بتشديد الراء كما في بعض النُّسخ، وهو الصحيح المَرويُّ عنه رحمه الله... ويُوافقه ما رأيناه بخطِّه رحمه الله في شرح المِفتاح أيضًا، فإنّه صحيحُ الضَّرب، والقافيةُ مُطلَقة، كما تراه. وما وقع بفكِّها كما في بعض النُّسخ فغلطٌ»، وأشار إلى بعض ذلك الحفيد في حاشيته على المطوّل اللوح ٧/ ٢.

(١) في حاشية ملّا خسرو على المطوّل اللوح ٨/ ٢، «مَشاهِد جمع مَشهَد، بمعنى: المَحضَر. والمَعاهِد جمع معهد، بمعنى: المنزل. والمُراد بهما: العلماء الأعلام. والمَصادر: المَخارج. والمَوارد: المَداخل، والمُراد بهما: المُعلِّمون والمُتعلِّمون. ومعنى تعطُّلهم وسدِّهم: منعهم عن الاشتغال بالتعليم والتعلُّم؛ بتغيُّر أحوالهم بالظُّلم والتحكُّم. ومراسم الشيء: محالّ أثره». وهو منقول بنصّه في هامش (صل).

(٢) في هامش (صل) أمام لفظ «العِبر»: «سحّ العين، جمع عَبرة بمعنى: الدَّمع».

(٣) في أكثر النُّسخ «يندرس»، وأثبتُّ ما في (صل) و(ت).

(٤) هكذا وردتِ الجملتان الأخيرتان في جميع النسخ الخطية إلاّ (ف)، فجاءتا فيها بإسقاط لفظ «على العبر»، وكذلك جاءت في بعض النُّسخ المطبوعة، فيعود الكلام بيتًا مِن الشعر:

وهكذا يَذهَبُ الزّمانُ ويفـ ـنى العلمُ فيه ويَدرُسُ الأثرُ

وأورده صاحب عقود الدُّرر اللوح ٣/ ٢ في أبيات المُطوَّل، وقال بعد التعليق عليه: «وفي بعض النُّسخ ‹يذهب الزَّمان على العِبَر›، وهو زيادة أدرجَها للسَّجع»، ولم يُورده صاحبا المعول في شرح أبيات المطوَّل والعِقد المُكلَّل فيما شرحاه من أبيات المطوَّل. فلعلَّ المُصنِّف كان مثَّل بالبيت في الإبرازة الأولى ثُمّ زاد للسَّجع ما زادَ في النُّسخ التالية. ويُستأنس في هذا بأنّ قوله «على العِبَر» جاء مُستدرَكًا مُصحَّحًا في هامش نسخة الأصل (صل) بقلم يشبهُ خطَّ المتن؛ فالظاهر أنّه ممّا زاده المُصنِّف وقت قراءة هذه النُّسخةِ عليه.

والبيت لعبد الأعلى بن كناسة المازنيّ في الحماسة البصْريّة ٧١٢؛ ولرجل من بني أسد في شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٠٥٨، والدُّرّ الفريد ٢/ ٩٧، وفيها «فهكذا» مكان «وهكذا»؛ وهو لمحمد بن كناسة في الفهرست ١٢٠؛ وبلا عزو في البيان والتبيين، ١/ ٢٥٧، وفيهما «فهكذا يفسُدُ» مكان «وهكذا يذهبُ».

(٥) في (س): «لِمَا» مكان «إلى ما».

والأسرار؛ إذ لم يقَع له شرحٌ يكشِفُ عن وجوهِ خرائدِهِ[١] الأستار[٢]، ترى بعض مُتعاطِيه قد اكتفَوا بما فهموه مِن ظاهر المَقال، مِن غير أن يكون لهم اطِّلاعٌ على حقيقة الحال؛ وبعضُهم قد تصدَّوا لسُلوك طرائقِه من غير دليل، فأضَلّوا كثيرًا وضَلُّوا عن سواء السَّبيل = اختلستُ[٣] من أثناء التَّحصيلِ فُرَصًا، مع ما أتجرَّعُ من الزَّمان غُصَصًا؛ وطفِقْتُ أَقتحمُ مَوارد السَّهر غائصًا في لُجَجِ الأفكار، وألتقطُ فرائد الفِكَر مِن مطارح الأنظار؛ وبذلتُ الجُهدَ/ [٢/ ٢] في مُراجعة الفُضلاءِ المُشار إليهم بالبَنان، ومُمارسة الكُتبِ المُصنَّفةِ في فنّ البيان، لا سيَّما «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة»، فلَقد تناهيتُ في تصفُّحهما[٤] غايةَ الوُسْعِ والطَّاقة.

ثـمَّ جمعـتُ لشـرح هـذا الكتـابِ مـا يُذلِّـلُ صِعـابَ عَويصاتـه الأبيَّـة[٥]، ويُسـهِّل طريـق[٦] الوصـولِ إلـى ذخائـرِ كنـوزهِ المَخفيَّـة؛ وأودعتُه فرائدَ نفيسـةً وُشِّـحت بها كتـبُ القدمـاء، وفوائدَ شـريفةً سـمحَتْ بهـا أذهـانُ الأذكيـاء، وغرائـبَ نُكَتٍ اهتديـتُ إليها بنـورِ التوفيـق، ولطائـفَ فِقَرٍ اتَّخذتُهـا مِـن عيـنِ التَّحقيق.

وتمسَّـكتُ فـي دفع اعتراضاتِـه بذيل العدلِ والإنصـاف، وتجنبتُ في ردِّ مـا أُورِدَ عليهِ مذهبَ البغـي والاعتسـاف؛ وأشـرتُ إلى حلّ أكثـر غوامضِ «المفتـاح» و«الإيضاح»؛ ونبَّهـتُ على بعض مـا وقـع مِـن التَّسـامُح للفاضـلِ العلَّامـةِ فـي «شـرح المفتـاح»؛ وأومـأتُ إلى مواضـعَ زلَّـتْ فيها أقـدامُ الآخذيـنَ فـي هـذه الصِّناعـة، وأغمضـتُ عمَّـا وقع لبعـضِ متعاطـي هـذا الكتابِ مِـن غير بضاعـة؛ ورفضـتُ التأسِّـيَ بجماعـةٍ حُظِرَوا[٧] تحقيـقَ الواجبات، وما فرضتُ على نفسـي سُـنَّتَهم فـي تطويـل الواضِحات.

(١) الخرائد جمع خريدة: البِكر من النساء التي لم تُمسّ قطّ. وفي هامش (صل) ما نصُّه: «الخرائد جمعُ خريدة: الحَسَنة من النساء».

(٢) هذا تعريضٌ بشروح **التلخيص** السابقة عليه، كشرح الخَلخاليّ والزوزنيّ، وسيعرض كثيرًا لنقدهما في أثناء هذا الكتاب.

(٣) جواب «لمَّا». والاختلاس: السَّلب خُفيَة.

(٤) في هامش (صل): «والتصفُّح: التأمُّل والنظرُ في الصفحات».

(٥) العويص: ما يصعب استخراج معناه. والأبيَّة: المُمتنِعة.

(٦) في (ع) و(س): «طرائق».

(٧) ضُبطت بالبناء للمفعول في أكثر النسخ الخطية. وفي هامش (صل): «حَظَروا، على البناء للفاعل، يعني: حرَّموا على أنفسهم تحقيقها؛ أو البناء للمفعول، أي: حُرِموا تحقيقها».

[المشاقُّ والأحداثُ في زمان تأليف الكتاب]

وحينَ فرغتُ عن تسويد الصَّحائفِ[1] بتلكَ اللَّطائف،

رماني الدَّهرُ بالأرزاءِ[2] حتَّى فُؤادِي في غِشاءٍ مِن نِبالِ
فصِرتُ إذا أصابتْني سِهامٌ تكَسَّرَتِ النِّصالُ على النِّصالِ[3]

وذلك من توارُدِ الأخبارِ بتفاقُمِ المَصائبِ في العشائر والإخوان، عند تلاطُمِ أمواج الفِتن في بلاد خُراسان، لا سيَّما/ [٣/ ١]

ديارٌ بها حلَّ الشَّبابُ تَميمَتي وأوَّلُ أرضٍ مَسَّ جِلدي[4] ترابُها[5]

فلقد جرَّدَ الدَّهرُ على أهاليها سيفَ العدوان، وأبادَ مَن كان فيها مِن السُّكان؛ فلم يدعْ من

---

(١) قال القُريميُّ في المعوَّل اللوح ١٢/ ٢: «تسويد الصحائف: جعلها أسودَ بالكتابة، عُبِّر به عن كَتْب الفوائد على الأوراق قبل التصحيح والترتيب والتنقيح والتهذيب».

(٢) علَّق التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «الأرزاء جمع الرُّزء: وهو المصيبة». وكُتب أمام هذا التعليق: «هذا خطُّ المُؤلِّف سعد المِلَّة والدِّين».

(٣) للمُتنبِّي في ديوانه ٢٥٤، وشرح الواحديّ لديوان المُتنبّي ١١٠١ ـ ١١٠٢.

(٤) في حاشية ملَّا خسرو على المطوَّل اللوح ١٠/ ١: «فاعل (مسَّ)، و(ترابها) مفعوله، والضمير للأرض. ويجوزُ أن يكون (أوّل أرض) مبتدأ، و(مسَّ جلدي) صفته، و(جلدي) مفعول (مسَّ)، و(ترابُها) مرفوعًا خبر المبتدأ».

(٥) البيت لامرأة من طيئ في بلاغات النساء ١٩٩، وصدره فيه «بلادٌ بها حلَّ الشَّباب تمائمي»؛ وهو لابن الدُّمينة في المُحِبّ والمحبوب ٢/ ١٣٥، والدُّرّ الفريد ٢/ ١٧٥، وصدره فيهما «بلادٌ بها حلَّت عليَّ تمائمي»؛ وهو لأعرابيّ في الكامل للمُبرّد ١٣٢٠، وصدره فيه «بلادٌ بها عقَّ الشَّباب تميمتي»؛ وهو لابن ميّادة أو غيره في اللَّامع العزيزيّ ١٢٠٤؛ وهو لرفاعة بن عاصم الفَقعسيّ في شرح المَقامات للشَّريشيّ، ٢/ ١٤٨؛ وهو لرقاع بن قيس الأسديّ في لسان العرب (نوط)؛ وهو لأبي نصر الأسديّ فيما نُقِل في المعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٣/ ١، والعِقد المُكلَّل اللوح ٢/ ١؛ وهو بلا عزو في رسائل الجاحظ ٢/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠، والحماسة البَصريّة ١٠٧٢ ـ ١٠٧٣، وصدره فيها جميعًا «بلادٌ بها نيطتْ عليَّ تمائمي».

ولمّا لم يطَّلع شُرّاح شواهد المُطوَّل على بعض تلك الرِّوايات ظنُّوا أنّ السَّعد غيَّر البيتَ: فاستعمل «حلَّ» مكان «نيط» ليَحترزَ عن تعليق التمائم، وأدخلَ لفظ «الشَّباب» ليُناسب مُراده، حتّى جعل بعضهم البيتَ للسَّعد أخَذَه مِن أبي نصر الأسديّ. انظر عقود الدُّرر اللوح ٤/ ١ ـ ٢، والمعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٣/ ١ ـ ٢، والعِقد المُكلَّل اللوح ٢/ ١ ـ ٢.

وفي حاشية ملَّا خسرو على المطوَّل اللوح ١٠/ ١: «المصراع الأوّل يدلُّ على كون تلك الدِّيار مَنشأه ومَنماه، والثاني على كونها مَولِده أيضًا». وفي المعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٣/ ٢: «واعلم أنّ الظَّاهر أنَّ (مسَّ التُّراب) هنا كنايةٌ عن المولد، كما أنَّ (حلَّ التَّميمة) كنايةٌ عن البلوغ مبلغ الرِّجال».

أوطانهـا إلّا دِمنـةَ لـم تكلّم[١] مِن أمّ أوفـى، ولم يبقَ مـن حِزبها إلّا قومٌ ببلـدحَ عَجْفَى[٢]؛

كأن لم يكنْ بين الحَجُونِ[٣] إلى الصَّفا   أنـيسٌ ولـم يَـسـمُـر بـمَـكّـة سامرُ[٤]

فطرحتُ الأوراقَ في زوايا الهِجران، ونسَجَتْ عليها عناكبُ النِّسيان[٥]، وضربتُ بيني وبينها حِجابًا مستورًا، وجعلتُها كأن لم تكن شيئًا[٦] مذكورًا، وإلى الله المُشتكى مِن دهرٍ إذا أساءَ أصرَّ على إساءته، وإن أحسنَ ندِمَ عليه مِن ساعتِه.

ثمَّ ألجأني[٧] فرطُ المَلال وضِيقُ البال إلى أن تلفِظني أرضٌ إلى أرض ويجُرَّني رفعٌ[٨] إلى خَفْض، حتَّى أنختُ بمَحروسة هَراة، حماها اللهُ عن الآفات، ففتحَ اللهُ عينيَ منها على جنَّة النَّعيم، بلدةٌ طيبةٌ ومَقامٌ كريم؛

لَقـد جُمِعـتْ فيهـا المحاسِـنُ كُـلُّها   وأَحسَنُها الإيمـانُ واليُمـنُ والأمـنُ[٩]

فشاهدتُ أن قد سطعتْ أنوارُ العلمِ والهِداية، وخمدتْ نيرانُ الجهلِ والغَواية؛ وظلَّ ظِلُّ المُلك

---

(١) ضُبطت بضمّ التاء وكسر اللام في (صل) و(ج)، وهي كذلك لكن من غير ضبط في (ت)، وفي سائر النُّسخ: «تتكلَّم».

(٢) تلميح إلى المَثل: «لكن على بَلْدحَ قومٌ عجفى». **الأمثال** لأبي عُبيد ١٣٩، و**مجمع الأمثال** ١/ ١٥٢، ٢/ ٢٠٨، و**المُستقصى** ٢/ ٢٦٥. وبَلدَح: وادٍ قِبَل مكّة من جهة المغرب. **معجم البلدان** ١/ ٤٨٠. وعجفى: مهازيل. وهو مَثَل يقال في التحزُّن على الأقارب. يُروى أنَّ بيهس المُلقَّب بنعامة قاله لمّا رأى قومًا في خِصب وأهله في شِدَّة. انظر كتب الأمثال المذكورة آنفًا.

(٣) في هامش (صل) ما نصُّه: «الحَجون: اسم موضع جبل في مكّة في ذيله مقبرتها». وانظر **معجم البلدان**، ٢/ ٢٢٥.

(٤) البيت لمُضَاض بن عمرو بن الحارث بن مُضَاض الجرهُميّ، وقد يُنسَب لأبيه عمرو أو لجَدِّه الحارث. انظر **شرح القصائد السَّبع** لابن الأنباريّ ٢٥٦، و**الأغاني** ١٥/ ١٠، و**معجم الشُّعراء** ٢٧، و**الصحاح** (حجن)، و**الرَّوض الأنف** ٢/ ١١، و**معجم البلدان** ٢/ ٢٢٥، و**لسان العرب** (حجن). وقال صاحبُ **المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٣/ ٢ في هذا البيت: «أخذه رحمه الله من دِيباجة **ضوء المِصباح**». انظر البيت في مقدِّمة **ضوء المصباح** اللوح ٣/ ١ (ضمن **حاشية أبكار الأفكار على الضوء**).

(٥) هكذا ضُبِطت في (صل) وأكثر النُّسخ، وضُبِطت في (ي): «ونسجتُ عليها عناكبَ النِّسيان».

(٦) «شيئًا» ليس في (ك).

(٧) من هنا إلى قوله: «وهزَّ من عطفي» سقط من (ج).

(٨) في (ت) و(ك) و(س): «وتَجرَّني مِن رَفْع».

(٩) ذكر صاحب **المعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٤/ ١ أنَّ هذا البيت للتفتازانيّ. فقال: «وقد أنشده الشارح رحمه الله حين أناخ بمحروسة هراة وباخ بها. كما صرّح به في **أصل نسخته**، وإن لم يُوجد ذلك في **النُّسخ الموجودة في ديارنا** عانه»، وكأنّ يريد بقوله: «باخ»: أقام، وهي غيرُ لائقة بهذا السِّياق.

مَمدودًا، ولواءُ الشَّرْعِ بالعزِّ مَعقودًا؛ وعادَ عُودُ الإسلامِ إلى رِوائه، وآضَ رَوضُ الفضلِ إلى مائه؛ ونُظِمَ شَملُ الخلائقِ بعد الشَّتات، ووُصِلَ حبلُهم عَقيبَ البَتات؛ واستظلَّ الأنامُ بظِلال(١) العدلِ والإحسان، وارتبَعوا(٢) في رياضِ الأمنِ والأمان.

كلُّ ذلك بمَيامن دولةِ سُلطانِ الإسلام، ظِلِّ الله على الأنام؛ مالكِ رقابِ الأُمم، خليفةِ الله في العالم؛ حامي بلاد أهل الإيمان، ماحي آثار الكفرِ والطُّغيان؛ ناصر الشَّريعة القويمة، سالك الطريقةِ المستقيمة؛ باسطِ مهاد العدل والإنصاف، هادمِ أساس الجَوْرِ والاعتساف؛ والي لواءِ الولايةِ في الآفاق، مالكِ سريرِ الخلافة بالاستحقاق؛ المُجتهِدِ/[٣/ ٢] في نَصبِ سُرادقِ الأمنِ والأمان، المُمتثِلِ لنصِّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]؛ الخالصِ طَويَّتُه في إعلاءِ كلمةِ الله، الصَّادقِ نيَّتُه في إحياءِ سُنَّةِ رسول الله.

خليفــةٌ مَلَــكَ الآفــاقَ سَــطْوتُهُ ... والحقُّ كــانَ مــداهُ أيَّــةَ سَــلَكا
يَحومُ حــولَ ذُراه العالَمُــونَ(٣) كما ... تَرى الحَجيــجَ ببيــتِ اللهِ مُعترَكا(٤)
يُحيي نَســيمُ رِضًى منــه الزَّمانَ وكَمْ ... مُكافِــحٍ بلَظًــى مِن سُــخطِه هَلَكا
أطارَ صاعقةً مِن نَصلــه فبِهــا ... إلى السِّــماكِ لواءُ الشَّــرعِ قد سَمَكا
وصادفَ الرُّشــدَ منها كلُّ مُعتسِــفٍ ... قد كانَ فــي ظُلماتِ الغَــيِّ مُنهمِكا
فالدِّينُ صــارَ قريرَ العينِ مُبتسِــما ... والمُلْــكُ أقبــلَ بالإقبال مُمتسِــكا
عَلا فأصبــحَ يدعُوه الــوَرى مَلِكا ... وريثما فتحــوا عينًا(٥) غَــدا مَلَكا(٦)

---

(١) في (ت) و(ع) و(س): «بظلّ».

(٢) في (ي) و(س): «ارتَبَغوا». وفي هامش (ي) ما نصُّه: «(ارتَبغوا) بالغين المُعجَمة في النُّسخة المقروءة على المُصنِّف رحمه الله. فكأنّه من أربغ الإبلَ إذا تركها ترِد الماء كيف شاءت من غير وقت. ويحتمِل أن يكون بالعين المُهملة، كما وقع في بعض النُّسخ، يقال: ارتبع البعير، أي: أكل البعير الربيع، أي: النبات الربيعيّ». قلت: في النسختين المقروءتين على المُصنِّف اللتين عوَّلتُ عليهما «ارتبعوا»، فالظاهر من المقصود في التعليق آنفًا نسخة أخرى قرئت عليه أيضًا.

(٣) بفتح اللام في (صل) و(ف)، وبكسرها في بعض النُّسخ والشروح، وبلا ضبط في بعضها.

(٤) ضُبطت في (صل) و(ف) بفتح الراء، وفي (ت) و(أ) و(د) بكسرها.

(٥) في هامش (صل) ما نصُّه: «وفيه إيهام لطيف».

(٦) الأبيات للسَّعد، وصرَّح هو بذلك في المختصر ٤/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤، في مَعرِض تمثيله على الغلوّ المقبولِ الذي قرَّبه مِن الصحَّة =

وهو السُّلطان الغازي المُجاهِدُ في سبيل الله مُعزُّ[١] الحقِّ والدُّنيا والدِّين غياثُ الإسلامِ ومُغيثُ المُسلمين أبو الحسين مُحمَّد كَرْت[٢]؛ لا زالتْ[٣] أقطارُ الأرضِ مُشرقةً بأنوار مَعدِلته، وأغصانُ الخيرات مُورقةً بسحائب رأفته؛ فهو الذي صرَفَ عِنان العِناية نحوَ حِماية الإسلام، وشيَّد بُنيانَ الهداية إثرَ ما أشرفَ على الانهدام؛ وأمطرَ على العالَمين سحائبَ الإفضال والإنعام، وخصَّ مِن بينهم العالِمين بمزيد الإشبال[٤] والإكرام؛

أقامــــتْ فـــي الرِّقـــاب لـــه أيـــادٍ هي الأطـــواقُ والنَّـــاسُ الحَمـــامُ[٥]

فقرأتُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤]، ووُسِمتُ[٦] بنسيان الأحبَّةِ والوطن؛ وصِرتُ بعميم لُطفِه مَغبوطًا مَحظوظًا، وبعَين عنايتِه مَلحُوظًا مَحفُوظًا؛ فشدَّ ذلك عَضُدي، وهزَّ من عِطفي[٧].

حتَّى رجعتُ إلى ما جمعتُ، وشمَّرتُ الذَّيلَ[٨] لتصحيحه وترتيبِه، واستنهضتُ الرَّجْلَ والخيلَ في تنقيحه وتهذيبِه؛ وأضفتُ إليه ما سمَحَ به في أثناء ذلك الفِكرُ الفاتر، وسنحَ بعون اللهِ للنَّظر القاصر؛ فجاءَ بحَمْد اللهِ كنزًا مدفونًا مِن جواهر الفوائد، وبحرًا مَشحونًا بنفائس الفرائد؛ فجعلتُه

= اشتماله على نوع حسَن من التخييل، فقال: «ومن هذا القَبيل ما وقع لي في قصيدةٍ»، وأنشد آخِر هذه الأبيات. وفي **عقود الدُّرر** اللوح ٥/ ١ ـ ٢، و**المعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٤/ ٢ أنّ السَّعدَ ضربَ على هذه الأبيات في **النُّسخة المقروءة عليه**؛ كأنّه لم يرضَ من الممدوح. وفي هامش **المُعوَّل** تعليق من مؤلِّفه يقول فيه: «وملكتُ **نسخةً قرئتَ عليه سنة ستين وسبعمئة** بمدينة هَراة وما فيها أثر منها أصلًا». قلتُ: الأبياتُ ثابتة في الأصول التي بين يديَّ، وليس في **النسختين المقروءتين عليه** ما يُشير إلى إسقاط الأبياتِ منها، غير أنّها جاءت مُستدرَكة مصحَّحةً في هامش (صل)، بخطٍّ يغلب على الظَّنّ أنّه خطّ المتن. فلعلّ السَّعدَ أسقطَ الأبياتَ بُعيد الإبرازة الأولى لكتابه لعارض، ثُمّ أثبتها بعدُ، فحذا الصِّيراميُّ حذوه في ذلك.

(١) في (ك) و(ي): «مُعين».

(٢) عُلِّق تحتها في (صل): «لقب دالٌّ على التعظيم في عُرفهم».

(٣) في (ك) زيادة نصُّها: «أعلامُ دَولته محفوفةٌ بالنصر والتَّأييد، وخِيامُ عظمتِه مَكنوفةٌ بالعِزّ والتَّأبيد، و».

(٤) الإشبال: التعطُّف على الرَّجل ومعونتُه.

(٥) للمُتنبِّي في **ديوانه** ٩٤، و**شرح الواحديّ لديوان المُتنبّي** ٥٢١. وفيه: «يقول: نِعمه وأياديه لازمة لرقاب النَّاس، كما تلزم الأطواقُ الحَمامَ».

(٦) في هامش (صل) ما نصُّه: «أي: صرتُ واسمة وعلامة به، فكأنّه اتَّصف بهذا الوصف ولم يتَّصف غيره».

(٧) زِيد في أكثر النُّسخ ههنا «ثمّ هداني اللهُ سواءَ الطَّريق، وأفاضَ عليّ سِجالَ التوفيق»، وليس في (صل) و(ت) و(ع). هذا وفي هامش (صل) ههنا ما نصُّه: «وهزُّ العطفِ بمعنى الجانب كنايةٌ عن ارتفاع السرور؛ لأنّ الفرحان يتحرَّك جانباه نشاطًا».

(٨) في المثل: «شمِّرْ ذيلاً وادَّرِعْ ليلاً»، يضرَب في التأهُّب للأمر والجدّ في طلبه والتجلُّد لركوبه. انظر **مجمع الأمثال** ١/ ٣٦٢، و**المُستقصى** ٢/ ١٣٤.

تُحفةً لحضرته العليَّة، وخدمةً لسُدَّته السنيَّة؛ لا زالتْ ملجأً لطوائف الأنام، وملاذًا لهم مِن حوادث الأيَّام، وحِصنًا حَصينًا للإسلام، بالنبيِّ وآلِه عليه وعليهم السَّلام.

والمَرجوُّ من خُلَّاني وخُلَّصِ إخواني أن يُشيِّعوني بصالح الدُّعاء، ويَشكروا لي بما(١) عانيتُ في هذا/[١/٤] التَّأليف مِن الكدِّ والعَناء.

وإلى الله أتضرَّعُ في أن ينفعَ به المُحصِّلين الذين هم للحقِّ طالبون، وعن طريق العِناد ناكبون؛ وغرضُهم تحصيلُ الحقِّ المُبين، لا تصويرُ الباطل بصورة اليقين؛ وهذا لَعَمري موصوفٌ عزيزُ المَرام(٢)، قليلُ الوجودِ في هذه الأيَّام؛ فلقد غلب على الطِّباع اللَّددُ والعِناد، وفشا الجدالُ والحسدُ بين العباد.

ولئن فاتَني مِن النَّاس الثَّناءُ الجميلُ في العاجل، فحسبي ما أرجو مِن الثَّواب الجزيلِ في الآجل، وما توفيقي إلَّا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيب.

* * *

(١) (ج): «ما». وفي هامش (صل) ما نصُّه: «أي: بمقابلة ما قاسيتُ».

(٢) في هامش (صل) ما نصُّه: «أي: قليل الطلب، كناية عن قلَّته في نفسه؛ ولهذا أكَّده بقوله: (قليل الوجود)».

[شرح خُطبة تلخيصِ المفتاح]

قال المُصنِّف، رحمه الله(١):

(بسم(٢) الله الرَّحمن الرحيم)

(الحمدُ لله) افتتحَ كتابَه بعد التيمُّن بالتَّسمية بحَمْد اللهِ سُبحانه؛ أداءً لِحَقِّ شيءٍ(٣) ممَّا يجبُ عليه مِن شُكر نعمائه التي تأليفُ هذا المختصرِ أثرٌ مِن آثارها.

و(الحَمْدُ): هو الثَّناءُ باللِّسان(٤) على الجميل، سواءٌ تعلَّقَ بالفضائل أم بالفواضلِ(٥)؛ والشُّكر:

---

(١) «قال المُصنِّف رحمه الله» ليس في (ت).

(٢) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «متعلَّقُ الباء هو (أبتدأ)؛ لأنَّ المتعلَّق الحقيقيَّ للباء أعني (متبرِّكًا) قد تُرِك نسيًا منسيًّا». «منه». وبيَّنه التفتازانيُّ في **حواشي الكشَّاف** اللوح ٧/ ٢ بأنَّ الابتداءَ بيانُ التبرُّكِ، لأنَّ التبرُّك بالتسمية بأن يُبتدأ بها.

(٣) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «لأنَّ التوفيقَ للحمد والاقتدارَ عليه أيضًا ممَّا يُحمَدُ فيقتضي شكرًا، وهَلُمَّ جرًّا. فلا تفي بحقِّه قوَّة الحامدِ، ولهذا قال موسى عليه السلام: (إلهي أمرتَني بالشُّكر على نِعمتك وشكري إيَّاك نعمةٌ من نِعَمك)، وأخذَ منه شاعرٌ:

إذا كانَ شُـــكري نعـمـــةَ اللهِ نـعـمـــةً — عليَّ لـــه فـــي مِثلهـــا يجـــبُ الشُّـــكرُ

فكيـــف بلـــوغُ الشُّـــكر إلَّا بـفـضـــلِهِ — وإن طالـــتِ الأيَّـــامُ واتَّصـــلَ العمـــرُ».

«منه». والبيتان لمحمود الورَّاق في **ديوانه** ١٢١، وتخريجه ثمَّة، وزِدْ عليه أنَّ البيت له في **الفاضل** ٩٥، و**الدُّرّ الفريد** ٣/ ٨٤؛ وبلا عزو في **فتوح الغيب** ٢/ ٤٣٠، ١٢/ ٥٢٤.

(٤) أوردَ الحفيدُ في حاشيته على **المطوَّل** اللوح ١٤/ ٢ **تعليقًا** لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «**كتبَ بخطِّه قُدِّس سرُّه في الحاشية**: صرَّح بذلك تحقيقًا لمقابلة الشُّكر، ودفعًا لتوهُّم صَرْفِ الثناء إلى ما يعمُّ الثناءَ وغيرَه مجازًا. ولا يَرِد على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (لا أُحصي ثناءً عليكَ أنت كما أثنيتَ على نفسك)؛ فإنَّه محمولٌ على التجوُّز. ولا يضرُّ خروجُ حمد الله تعالى وثناؤه على نفسه، فإنَّ التعريف بالنسبة للعباد. ويمكنُ أن يقال: المرادُ باللِّسان أن يكون قولًا لا أن يكون بجارحة اللِّسان. ووجهُ التعبير أنَّ الغالبَ في القول أن يكونَ بجارحة اللِّسان». والحديث في مسند **أحمد** ٢/ ١٤٧ (٧٥١)، وصحيح مسلم ١/ ٣٥٢ (٤٨٦).

(٥) أورد الحفيدُ في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ١٤/ ٢ **تعليقًا** لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «**وقد نُقل عنه قُدِّس سرُّه في الحاشية**: أنَّ الفضائل هي المزايا الغير المُتعدِّية، والفواصل هي المُتعدِّية». وفي هامش مطبوع **المطوَّل** (أحمد كامل) ...

فعلٌ يُنبئ[1] عن تعظيم المُنعِمِ بسبب الإنعامِ[2]، سواءٌ كان ذِكرًا باللِّسان أو اعتقادًا ومحبّةً بالجَنان أو عملًا وخِدمةً بالأركان. فموردُ الحمدِ هو اللِّسانُ وحدَه، ومُتعلَّقُه يَعُمُّ النِّعمةَ وغيرَها؛ وموردُ الشُّكر يعمُّ اللِّسان وغيرَه، ومُتعلَّقُه يكون النِّعمةَ وحدَها؛ فالحمدُ أعمُّ باعتبار المُتعلَّق وأخصُّ باعتبار الموردِ، والشُّكرُ بالعكس. ومِن ههنا تحقَّقَ تصادُقُهما في الثَّناء باللِّسان في مُقابلة الإحسانِ، وتفارُقُهما في صدقِ الحمدِ فقط على الوصفِ بالعِلم والشَّجاعةِ، وصدقِ الشُّكرِ فقط على الثناء بالجَنان[3] في مُقابلةِ الإحسانِ[4].

و«الله»: اسم للذَّات الواجبِ الوجودِ[5] المُستحقِّ لجميع المحامد[6]؛ ولذا لم يقل: الحمدُ للخالق أو الرَّازقِ أو نحوِهما، ممَّا يُوهِم باختصاص استحقاقه الحمدَ بوصفٍ دون وصفٍ، بل إنّما تعرَّضَ/[٤/ ٢] للإنعام بعد الدلالةِ على استحقاق الذَّاتِ تنبيهًا على تحقُّق الاستحقاقين[7].

= تعليق للتفتازانيّ في معناه، نصُّه: «يعني بالفضائل النِّعمةَ الراسخة لا تنفكُّ إلى غيره كالعِلم والشّجاعة، وبالفواضل النّعمة الغير الراسخة، بل تتَّصل إلى غيره كالإعطاء». «منه».

(١) أوردَ الحفيدُ في حاشيته على المطوَّل اللوح ١٤/ ٢ تعليقًا لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «كتبَ بخطِّه قُدِّس سرُّه في الحاشية: وجهُ الإنباء والإشعارِ في الاعتقاد والمحبّة يُتصوَّر في حقِّ الغير بأن يطَّلعَ بوجهٍ ما على ذلك الاعتقادِ من غير عملٍ من الشاكر يكونُ هو المنبئ»، وجاء هذا التعليق بنصِّه في هامش (ت) وفي آخره لفظ «منه».

(٢) وفي هوامش مطبوع المطوَّل (أحمد كامل) ٦ تعليق للتفتازانيّ في معناه، نصُّه: «لأنَّه يجوز أن يكونَ للمنعم فضائل كثيرة غيرُ الإنعام، مثل الحُسن وغيره، فجاز أن يُتوهَّم أنَّ التعظيم للحُسن فأزال التوهُّم بقوله: (بسبب الإنعام)». «منه». ولم أقف عليه فيما بين يديَّ من هوامش النُّسخ الخطية.

(٣) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «إطلاق الثناء على غير اللسان مجازٌ». «منه».

(٤) حديثه عن الفرق بين الحمد والشكر يُشبه ما في الكشَّاف ١/ ٤٦ ـ ٤٧ (الفاتحة، ١/ ٢)، وتفسير البيضاويّ، ١/ ١٢ (الفاتحة، ١/ ٢)، مع زيادة تفصيل. والكلامُ على الفرق بينهما مِن بعض الوجوهِ المذكورة في: غريب القرآن لابن قتيبة، ١٩ ـ ٢٠، والزاهر ٢/ ٧٨، واشتقاق أسماء الله ٨٧ ـ ٩٠، وتهذيب اللغة ٤/ ٤٣٥، والبسيط للواحديّ ١/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤، ٤٦٨. وهما سِيَّان عند الطبريّ في تفسيره ١/ ١٣٧ (الفاتحة، ١/ ٢). وزاده السَّعد تفصيلًا في حواشي الكشَّاف اللوح ١٢/ ٢.

(٥) انظر الكلام على الواجب الوجود والممكن الوجود في الشِّفاء (الإلهيَّات) ١/ ٣٧.

(٦) سيأتي تفصيل لهذا في بحث تعريف المسند إليه بالعلَميَّة في ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٧) أوردَ الحفيدُ في حاشيته على المطوَّل اللوح ١٨/ ٢ تعليقًا لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «كتبَ بخطِّه قُدِّس سرُّه في الحاشية: أمَّا على الثاني فظاهرٌ من تعليق الحمد بالإنعام، وأمَّا على الأوَّل فلأنَّه من مقام الحمد على الإنعام».

وقدَّمَ الحمدَ[١] لاقتضاء المَقام مَزيدَ اهتمامٍ به، وإن كانَ ذِكرُ اللهِ أهمَّ في نفسه[٢].

على أنَّ صاحبَ «الكشَّاف» قد صرَّح بأنَّ فيه أيضًا دلالةً على اختصاص الحمدِ، وأنَّه به حقيقٌ[٣]. وبهذا يظهرُ أنَّ ما ذهبَ إليه مِن أنَّ اللَّام في ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢] لتعريف الجنسِ دون الاستغراقِ[٤]، ليس كما يتوهَّمه[٥] كثيرٌ مِن النَّاس مَبنيًّا على أنَّ أفعالَ العبادِ عندهم ليستْ مَخلوقةً لله فلا تكونُ جميعُ المَحامدِ راجعةً إليه[٦]؛ بل على معنى[٧] أنَّ الحمدَ مِن المصادر السادَّةِ مَسدَّ الأفعال، وأصلُه النَّصبُ، والعُدولُ إلى الرَّفع للدَّلالة على الدَّوام والثَّباتِ[٨]، والفعلُ إنَّما يدلُّ على الحقيقة دون الاستغراقِ[٩]، فكذا ما يَنوبُ مَنابَه[١٠].

---

(١) في حاشية السِّيرامي على المطوَّل اللوح ١٢/ ١: «هذا جواب عمَّا يقال: ذِكر الله أحقُّ بالتقديم».

(٢) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «الحمدُ على الإنعام لا يُنافي التنبيه على استحقاق الذات. فليُتنبَّه». «منه». وزاد في المختصر ١/ ٣٨ قوله: «كما ذهب إليه صاحب الكشَّاف في تقديم الفعل في قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]». وذكرَ الزمخشريّ ذلك في أثناء كلامه على البسملة في سورة الفاتحة، ولم يذكره في سورة العلق. انظر الكشَّاف ١/ ٣٠ (الفاتحة، ١/ ١). وسيجيء له تفصيل في بحث تقديم مُتعلَّقات الفعل في ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.

(٣) انظر: الكشّاف ١/ ٦٠ (الفاتحة، ٢/ ٤). وفي هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وهذه الدلالة مبنيَّة على أنَّ المعرَّف بلام الجنس إذا جُعل مبتدأ فهو مقصورٌ على الخبر، فتعريف الجنس في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ يُفيدُ قصرَ الحمد على الاتِّصاف بكونه لله». «منه». وفصَّل التفتازانيُّ الكلام عليه في حواشي الكشَّاف اللوح ١٤/ ٢.

(٤) انظر: الكشّاف ١/ ٤٩ ـ ٥٠ (الفاتحة، ١/ ٢).

(٥) في (ع) و(ك) و(ج): «توهَّمه».

(٦) ممّن ذهب إلى ذلك الإمام فصيح الدين صاحب فرائد التفسير، وكلامه في هذا منقول في فتوح الغيب، ١/ ٧٢٤. وأعادَ السَّعدُ ردَّ هذا القول في حواشي الكشّاف اللوح ١٣/ ١، مع تفصيل وتنبيهٍ على وجهٍ آخرَ من وجوه الفسادِ فيه.

(٧) «معنى» ليس إلاَّ في (صل).

(٨) في هامش (صل) ههنا تعليق، نصُّه: «يعني أنَّ ‹الحمدُ لله› في الأصل ‹أحمد الله حمدًا›، فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه ونيابته عنه، وأدخل لام الجرّ في المفعول تقوية لعمل المصدر، فإنّه لا يعمل مُقدَّمًا إلَّا في الظرف أو ما يجري مَجراه، وعدل عن النصب الدالّ على فعليَّة الجملة إلى الرفع الدالّ على اسميتها رَومًا للدوام والثبات، فصار ‹لله حمدًا›، ثمّ اقتضت أهميَّة المقام تقديم ‹الحمد› على ‹الله› مع أنّه أيضًا يدلُّ على الاختصاص. فافهمْ».

(٩) في الدُّرّ المصون ٢/ ٦٨٩: «لأنَّ الفعل يدلُّ على الجنس».

(١٠) انظر الكشّاف ١/ ٤٨ (الفاتحة، ١/ ٢). والسَّعد ههنا لخَّص كلام الزمخشريّ وزاد فيه ما يُوضِّح مُراده. وانظر تفصيل الكلام على هذه المسألة في كتابي التفتازانيّ وآراؤه البلاغيَّة ٢٩٥ ـ ٣٠٠.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ النائبَ مَنابَ الفعلِ إنَّما هو المصدرُ النَّكِرة[١]، مثل: «سلامٌ عليك». وحينئذٍ لا مانعَ مِن أن يدخل فيه اللام ويُقصَد به الاستغراقُ[٢].

فالأَوْلى أنَّ كونَه للجنس مَبنيٌّ على أنَّه المُتبادرُ إلى الفهم الشَّائعُ في الاستعمال. لا سيّما في المصادر، وعند خفاءِ قرائنِ الاستغراقِ؛ أو على أنَّ اللَّام لا يُفيدُ سوى التَّعريفِ[٣]، والاسمُ لا يدلُّ إلَّا على مُسمَّاه[٤]، فإذن لا يكون ثمَّةَ استغراقٌ.

و(ما) في: (على ما أَنعمَ): مصدريَّة لا موصولةٌ:

أمّا لفظًا فلاحتياج الموصولةِ إلى التَّقدير، أي: أنعمَ به مع تعذُّره في المعطوفِ عليه، أعني: (علَّمَ)؛ لكون (ما لم نَعلَمْ) مفعولَه.

ومَن زعمَ أنَّ التَّقديرَ: (وعلَّمَه)، على أنَّ (ما لم نَعلَمْ) بدلٌ مِن الضَّمير المحذوفِ، أو خبرٌ مبتدأ محذوفٍ، أو نصبٌ بتقدير: (أعني)[٥] = فقد تعسَّفَ[٦].

---

(١) علَّق التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «أي: الكافي في النِّيابة والمُؤدِّي مُؤدّاه». وكُتب أمام هذا التعليق: «هذا الخطُّ للمُؤلِّف». وهو بنصِّه في هامش (ت)، وأورد الحفيد ههنا في حاشيته على المطوّل اللوح ٢٢/ ١ - ٢ تعليقًا فيه تفصيل لمعنى التعليق السالف، منقولًا عمَّا كتبه جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في الحاشية.

(٢) انظر تفصيل هذا الردِّ في حواشي الكشّاف اللوح ١٣/ ١، وزاد ثمَّة وجهًا آخر مِن وجوه الخلل فيه.

(٣) علَّق التفتازانيُّ في هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «هذا الوجه ذكره صاحب اللُّباب في إعراب الفاتحة، وهو المُختارُ عندي، وعليه التعويلُ». وهو بنصِّه في هامش (ت) و(أ) و(ك). وأرادَ أنَّ الإسفرايينيَّ ذكرَه في كتابه فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة ٢١١. ونقل هذا الرأي عن الإسفرايينيّ وردَّه عليه الطِّيبيُّ في فتوح الغيب ١/ ٧٢٣، والزوزنيُّ في شرح التلخيص اللوح ١٩/ ٢١١. وقال السَّعد في التلويح ١/ ١٢١: «ذهب المُحقِّقون إلى أنَّ اللام لتعريف العهد والحقيقة، إلَّا أنَّ القوم أخذوا بالحاصل، وجعلوه أربعة أقسام، توضيحًا وتسهيلًا». وقال في حواشي الكشّاف اللوح ١٣/ ١: «ونُقِل عن المُصنِّف أنَّ اللام لا تُفيد سوى التعريف والإشارة، والاسم لا يدلُّ إلَّا على مُسمَّاه، فإذن لا يكون ثمَّة استغراق. ولقد حصر في المُفصَّل فائدة اللام في التعريف، والتعريفَ في العهد والجنس». وانظر كلام الزمخشريّ في المُفصَّل ٣٣٢. والمنقول عن الزمخشريّ مذكور في حاشية الكشّاف للقطب الرازيّ اللوح ١٥/ ١.

(٤) نصَّ على ذلك أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ١٦، وابن جني في الخصائص ٣/ ٢٤، والزمخشريُّ في الكشّاف ١/ ٩٩ (البقرة، ٢/ ١)؛ وللمسألة تفصيل في: نتائج الفكر ٣٩ - ٥٢، ورسائل في اللغة للبَطَليوسيّ ٩٣ - ١٠٩.

(٥) لم أجده فيما بين يديَّ من شروح التلخيص السابقة على المطوَّل.

(٦) في هامش (ت) و(ف) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وجهُ التعسُّفِ احتياجه إلى حذف كثير من غير أن يدلَّ عليه دليلٌ». «منه».

وأوردَ الحفيد هذا التعليق بنصِّه في حاشيته على المطوَّل اللوح ٢٤/ ٢، منقولًا عن جدِّه. وفصَّل السِّيراميّ وجه التعسُّف في حاشيته على المُطوَّل اللوح ١٧/ ٢ بقوله: «وجهُه هو تقدير ما لا دليلَ عليه، ومُخالفة الظَّاهر بلا ضرورة، والإبدال من المحذوف =

وأمَّا معنًى فلأنَّ الحمدَ على الإنعام الذي هو مِن أوصاف المُنعِم أمكنُ مِن الحمدِ على نفسِ النِّعمةِ(١).

ولم يَتعرَّض للمُنعَم به: لقُصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلا يُتوهَّم اختصاصه بشيءٍ دون شيءٍ، ولتَذهَبَ نفسُ السَّامع كلَّ مَذهَبٍ/ [١/٥] مُمكِنٍ.

ثُمَّ إنَّه صرَّحَ ببعض النِّعمِ إيماءً إلى أصولِ ما يُحتاج إليه في بقاء النَّوعِ، بيانُه: أنَّ الإنسانَ مَدنيٌّ بالطَّبع، أي: مُحتاجٌ في تعيُّشه إلى التمدُّن، وهو اجتماعُه مع بني نوعِه، يتعاوَنون ويتشارَكون في تحصيل الغِذاءِ واللِّباسِ والمَسكَنِ وغيرها، وهذا موقوفٌ على أن يُعرِّف كلُّ أحدٍ صاحبَه ما في ضميره، والإشارةُ لا تفي بالمَعدومات والمَعقولاتِ الصِّرفةِ(٢)، وفي الكتابة مَشقَّةٌ، فأنعمَ اللهُ عليهم بتعليم البيانِ، وهو: المَنطقُ الفصيح المُعرِبُ عمَّا في الضَّمير(٣).

ثُمَّ إنَّ هذا الاجتماعَ إنَّما ينتظِمُ إذا كان بينهم مُعاملةٌ وعَدلٌ يتَّفقُ الجميعُ عليه؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ يشتهي ما يَحتاجُ إليه، ويغضبُ على مَن يُزاحِمُه، فيقعُ الجَورُ ويختلُّ أمرُ الاجتماعِ والمُعاملةِ. والعدلُ لا يتناولُ الجُزئيَّاتِ الغير(٤) المحصورةِ؛ بل لا بُدَّ فيها(٥) مِن قوانينَ كُليَّةٍ وهي عِلمُ الشَّرائعِ، ولا بُدَّ لها مِن واضعٍ يُقرِّرها على ما ينبغي، يَصونه(٦) عن الخطأ، وهو الشَّارعُ.

ثُمَّ الشَّارعُ لا بُدَّ أن يَمتازَ باستحقاق الطَّاعةِ، وهو إنَّما يتقرَّرُ بآياتٍ تدلُّ على أنَّ شريعتَه مِن عند ربِّه، وهي المُعجزاتُ، وأعلى مُعجزاتِ نبيِّنا القرآنُ الفارقُ بين الحقِّ والباطلِ.

= وقد منعَه ابنُ الحاجب». وعلى هامش (صل) **تعليق** في معنى هذا الكلام. وفي هامش (ت) **محاورة بين التفتازانيّ وتلميذه يوسف الأوبهيّ** في هذا الموضع، نصُّها: «عرضتُ عليه رحمه الله أنَّ وصف التعسُّف ممنوعٌ؛ كيف وجميع هذه التقديرات قواعدُ ممهَّدةٌ ومسائلُ مقرَّرة في النحو مذكورةٌ. فأجابَ بأنَّ ارتكابَ ما لا ضرورةَ باعثة إلى الحذف والإضمار مع التوجيه الظاهر والقول الباهر = بمعنى التعسُّف في نظر أصحاب البيانِ»، ولها تتمَّة تعسَّرت قراءتها من الأصل.

(١) أوردَ الحفيدُ في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ٢/٢٤ **تعليقًا** منقولاً عن جدِّه التفتازانيّ ههنا، نصُّه: «لأنَّ الحمدَ على الإنعام بلا واسطة وعلى النعمة بواسطةِ أنَّها أثرُ الإنعام».

(٢) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «أي: التي ليست في جسم ولا جسمانيّ». «منه».

(٣) من قوله: «أنَّ الإنسانَ مدنيٌّ» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح المطالع** للقطب الرازي ١/ ٩٩ ـ ١٠٠.

(٤) كذا وقعت في جميع الأصول، وهو ممَّا يستعملها كذلك معرَّفة في كتبه.

(٥) في جميع الأصول إلاَّ (صل): «لها».

(٦) في أكثر النُّسخ: «مصونة».

فقوله[1]: (وعلَّم): مِن عطفِ الخاصِّ على العامِّ؛ رعايةً لبراعةِ الاستهلالِ، وتنبيهًا على جلالة نعمةِ البيانِ، كما أُشير إليه في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٣ ـ ٤].

و: (مِن البيان) بيانٌ لقوله: (ما لم نَعلَمْ)[2]. قُدِّم عليه[3] رعايةً للسَّجْع.

(والصَّلاةُ على سيِّدنا مُحمَّدٍ خيرِ مَن نطقَ بالصَّوابِ)، دعاءٌ للشَّارع المُقنِّن للقوانين.

(وأفضلِ مَن أُوتيَ الحِكمةَ)، إشارةٌ إلى القوانين[4]؛ لأنَّ (الحِكمةَ): هي علمُ الشَّرائع[5]. على ما فُسِّرَ في «الكشَّاف»[6]. ولفظ (أُوتيَ) تنبيهٌ على أنَّه مِن/ [٥/ ٢] عند ربِّه لا مِن عند نفسِه. وتُرِك الفاعلُ لأنَّ هذا الفعلَ لا يصلُح إلَّا للهِ.

(وفَصْلَ الخطابِ): إشارةٌ إلى المعجزة؛ لأنَّ الفصلَ: التَّمييزُ[7]. «ويقال للكلام البيِّن: فَصْلٌ، بمعنى: مفصول»[8]. فـ(فَصْل الخطابِ): «البيِّنُ من الكلامِ المُلخَّصُ الذي يتبيَّنه[9] مَن يُخاطَبُ به ولا يَلتبِسُ عليه»[10]. أو بمعنى فاصل، أي: الفاصل مِن الخِطاب، الذي يفصلُ بين الحقِّ والباطلِ والصوابِ والخطأ[11].

---

(١) «فقوله» ليس في (ت).

(٢) ممّا علَّق السِّيراميّ في حاشيته على المُطوَّل اللوح ١٧/ ٢ على هذا الموضع قولُه: «قال الشَّارحُ [يعني التفتازانيّ] في بعض دروسه: الأَولى أن يقال: ما لم نكن نعلم، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾، الآية [النساء: ١١٣]، وإلَّا فلا فائدةَ في ذِكره؛ إذِ التعليم إنَّما يكون لِمَا لم يُعلَم». وقال الفناري في حاشيته في المطوَّل ٥٧: «وعن الشَّارح [يعني التفتازانيّ]: إنَّ المراد: ما لم نكن نعلم باجتهادنا وقوانا».

(٣) في (ي): «قدَّمه» مكان «قُدِّم عليه».

(٤) في (ت): «قوانين».

(٥) وأضافَ في المختصر ١/ ٤٤: «وكلُّ كلامٍ وافقَ الحقَّ»، وهو عن الكشَّاف ٣/ ٣٦٥ (ص، ٣٨/ ٢٠). وزاده التفتازانيُّ تحقيقًا في حواشي الكشَّاف اللوح ٤٠٦/ ٢، فقال: الحكمة «في التحقيق: العلمُ بالأشياء كما هي، والعملُ بالأمور على ما ينبغي. وإطلاقُها على الزَّبور والشرائع وكلِّ كلامٍ وافقَ الحقَّ».

(٦) انظر: الكشَّاف ٣/ ٣٦٥ (ص، ٣٨/ ٢٠).

(٧) زِيد في (ت): «بين الشيئين». وفي الكشَّاف ٣/ ٣٦٥ (ص، ٣٨/ ٢٠): «الفصل: التمييز بين الشيئين».

(٨) الكشَّاف ٣/ ٣٦٥ (ص، ٣٨/ ٢٠).

(٩) في هامش (صل) ههنا ما نصُّه: «تبيَّنه، أي: تعلَّمه بيِّنًا، يقال: تبيَّنت الشيء، أي: علِمتُه ببيان».

(١٠) الكشَّاف ٣/ ٣٦٥ (ص، ٣٨/ ٢٠).

(١١) الكلام بلفظ قريب في الكشَّاف ٣/ ٣٦٥ (ص، ٣٨/ ٢٠).

ثمَّ دعا لمَن عاوَن الشَّارعَ في تنفيذ الأحكامِ وتبليغِها إلى العباد بقوله: **(وعلى آلِه)** أصلهُ: أهلٌ، بدليل: أُهَيل[١]. خُصَّ استعمالُه في الأشراف ومَن له خَطرٌ[٢]. وعن الكسائيِّ: سمعتُ أعرابيًّا فصيحًا يقول: أَهلٌ وأُهيلٌ، وآلٌ وأُويلٌ[٣]. **(الأطهارِ)** جمعُ طاهرٍ، كصاحب وأصحاب[٤]. **(وصحابتِه الأخيارِ)**: جمعُ خيِّر، بالتَّشديد.

(أمَّا بعدُ) أصله: مهما يكنْ مِن شيءٍ بعد الحمدِ والثَّناءِ. فوقعتْ كلمةُ «أمَّا» موقعَ اسمٍ هو المبتدأ، وفعلٍ هو الشَّرطُ، وتضمَّنت معناهما؛ فلتضمُّنها معنى الشَّرط لزمتها الفاءُ اللازمة للشَّرط غالبًا، ولتضمُّنها معنى الابتداءِ لزمَها لصوقُ الاسمِ اللازم للمبتدأ قضاءً لِحقّ ما كان، وإبقاءً له بقَدْر الإمكانِ[٥].

وسيجيءُ لهذا زيادةُ تحقيقٍ في أحوال مُتعلَّقاتِ الفعل[٦].

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **الكشّاف** ١/ ٢٧٩ (البقرة، ٢/ ٤٩). وانظر: **معاني القرآن** للأخفش ١/ ٩٨ (البقرة، ٢/ ٤٩)، و**البسيط** للواحديّ ٢/ ٤٩٢.

(٢) الكلام بلفظ قريب في **الكشّاف** ١/ ٢٧٩ (البقرة، ٢/ ٤٩). وانظر: **سر صناعة الإعراب** ١/ ١٠٢، و**البسيط** للواحديّ ٢/ ٤٩٢. وزاده التفتازانيُّ تفصيلًا في **حواشي الكشَّاف** اللوح ٧٤/ ١.

(٣) قال الطبريّ في **تفسيره** ١/ ٦٤١ (البقرة، ٢/ ٤٩): «وقد حُكي سماعًا من العرب في تصغير آلٍ: أُوَيلٌ». وذكر الأزهريُّ في **تهذيب اللغة** ١٥/ ٤٣٨ أنَّ الفرَّاء رواه عن الكسائيّ. وهو محكيٌّ عن يونس من البصريين. انظر: **شرح التصريف** للثمانينيّ ٣٣٩، و**شرح الملوكي** ٢٧٨. وانظر لتفصيل مذاهبهم في «آل»: **ارتشاف الضَّرَب** ٢٦٤، و**الدُّرّ المصون** ١/ ٣٤١ـ٣٤٤.

(٤) ضعَّف التفتازانيُّ هذا الوجه في **حواشي الكشَّاف** اللوح ٤/ ٢، فقال: «الأطهار: قيل: جمع «طُهْر» تسميةً بالمصدر، وقيل: جمع «طاهر» كأنصار وأصحاب وأشهاد. والحقُّ أنَّ جمع فاعل على أفعال لم يثبُت». وفي **حاشية مصنفك على المطوَّل** اللوح ١٩/ ٢ تنبيه على ذلك وتفصيل له.

(٥) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «فإن قلتَ: قد تجيء «أمَّا» والاسم ليس بعده، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الواقعة: ٨٨]؛ قلنا: هو على حذف المبتدأ، أي: «وأمَّا المتوفى»، وحينئذٍ كان حقُّ الفاءِ أن تدخُل على الشرطيَّة إلَّا أنَّها أُخِّرت تحرُّزًا عن توالي الحرفين، كما في «أمَّا زيدٌ فقائمٌ»». «منه». وفي **حاشية الفناريّ على المطوَّل** ٦١ إشارةٌ إلى هذا التعليق، وهو قوله: «وأجاب الشَّارح في الحواشي بأنَّ التقدير: فأمَّا المتوفى»، ويعني بالشارح: التفتازانيّ.

(٦) من قوله: «أصله: مهما» إلى هنا لم يكن في متن (صل)، ثُمَّ استدركه التفتازانيُّ في هامشها **بخطِّه**، وكَتب أمامه ما نصُّه: «هذا الخطُّ الشَّريف صدر من وحيد العصر وفريد الدَّهر مؤلِّف هذا الكتاب» = وهو مُثبتٌ في متن سائر الأصول.

[منزلة علم البلاغة]

(**فلمَّا كان**) «لمَّا» ظرفٌ بمعنى «إذا» يُستعمَلُ استعمالَ الشَّرطِ، يليه فعلٌ ماضٍ لفظًا أو معنىً. قال سيبويهِ: (لمَّا) لوقوع أمرٍ لوقوع غيرِه، وإنَّما يكونُ مثلَ (لو)[1]. فتوهَّم منه بعضهم أنَّه حرف شرط كـ(لو) إلَّا أنَّ (لو) لانتفاء الثاني لانتفاء الأوَّل، و(لمَّا) لثبوتِ الثاني لثبوت الأوَّل[2]. والوجهُ ما تقدَّم.

(**علمُ البلاغةِ**) هو المعاني والبيانُ، (و) علمُ (**توابعِها**) هو البديعُ، (**مِن أجلِّ العلومِ قَدْرًا وأدقِّها سِرًّا**).

لا حاجةَ إلى تخصيص العلومِ بالعربيَّةِ؛ لأنَّه لم يجعَله أجلَّ جميعِ العلوم، بل جعل طائفةً من العُلومِ أجلَّ ما سواها، وجعلها[3] من هذه الطَّائفةِ، مع أنَّ هذا ادِّعاءٌ منه، و﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

(**إذ به**)، أي: بعلم البلاغةِ وتوابعِها لا بغيره من العلوم، (**تُعرَف دقائقُ العربيَّةِ**/ [٦/ ١] **وأسرارُها**)؛ فيكون مِن أدقِّ العلومِ سِرًّا.

(و) به (**يُكشَف عن وجوه الإعجازِ في نظم القرآنِ أستارُها**)، فيكون من أجلِّ العلوم قدرًا؛ لأنَّ المُراد بـ(كَشْف الأستار): مَعرفةُ أنَّه مُعجزٌ لكونه في أعلى مَراتب البلاغةِ لاشتماله على الدَّقائق والأسرارِ والخواصِّ الخارجةِ عن طَوْق البشر. وهذه وسيلةٌ إلى تصديق النبيِّ ﷺ في جميع ما جاء به، ليُقتفَى أثَره فيُفازَ بالسَّعاداتِ الدُّنيويَّة والأُخرويَّة، فيكون من أجلِّ العُلوم، لكون مَعلومِه مِن أجلِّ المعلومات، وغايتِه مِن أشرف الغاياتِ؛ وجلالةُ العِلم بجلالة المعلومِ وغايتِه.

فإن قيل: كيف التَّوفيقُ بين ما ذُكِر ههنا وبين ما ذُكرَ في «المفتاح»: من أنَّ مُدرِك الإعجازِ هو الذَّوقُ ليس إلَّا، ونفسُ وجهِ الإعجاز لا يمكنُ كشفُ القناعِ عنها[4]؟

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٤/ ٢٣٤.

(٢) ذهبَ إلى ذلك ابنُ خروف، فيما نقلَه عنه الرضيُّ في **شرح الكافية** ٣/ ٢٣٠ ـ ٢٣١، وردَّ مذهبه ثمَّة. والتفتازانيُّ نقل ههنا معنى كلام الرضيّ.

(٣) في (ت) و(ك) و(ي): وجعله. وفي هامش (صل) ما نصُّه: «أي: علم البلاغة».

(٤) انظر: مفتاح العلوم ٥٢٦.

قلنا: معنى كلامِه أنَّه يُدركُ ولا يمكنُ وصفُه، كالملاحةِ. وقد صرَّح بهذا[١].

وما ذُكِر هنا لا يدلُّ على أنَّه يُمكِن وصفُه، بل على أنَّه إنَّما يُدرَك بهذا العلم، ولو بالذَّوق المُكتسَب منه، لا بغيره مِن العلوم.

وليس الحصرُ حقيقيًّا حتّى يَرِد الاعتراضُ عليه بأنَّ العربَ تعرِفُ ذلك بحسب السَّليقةِ[٢]. وقد أُشيرَ إلى هذا في مواضعَ مِن «المفتاح»، كقوله في عِلم الاستدلالِ: وجهُ الإعجازِ أمرٌ[٣] من جنس الفصاحةِ والبلاغةِ، لا طريقَ إليه إلَّا طولُ[٤] خدمةِ هذين العِلمين[٥]؛ وفي موضع آخرَ: لا عِلمَ بعد عِلمِ الأصولِ[٦] أكشفُ للقِناع عن وجه الإعجاز مِن هذين العِلمين[٧].

نَعَم، لا يمكنُ بيانُ وجهِ الإعجاز وإدراكُه بحقيقته؛ لامتناع الإحاطةِ بهذا العلمِ/[٦/ ٢] لغير علَّام الغُيوبِ، فلا يدخُل كُنهُ بلاغةِ القرآنِ إلا تحت علمهِ الشَّاملِ. كما ذُكِر في «المفتاح»[٨].

وتشبيهُ وجوهِ الإعجاز في النَّفس بالأشياء المُحتجِبةِ تحت الأستارِ استعارةٌ بالكناية، وإثباتُ الأستارِ لها استعارةٌ تخييليَّةٌ، وذِكرُ الوجوهِ إيهامٌ؛ أو تشبيهُ الإعجازِ بالصُّوَر الحسنةِ استعارةٌ بالكناية، وإثباتُ الوجوهِ استعارةٌ تخييليَّةٌ، وذِكرُ الأستارِ ترشيحٌ. وقد جرينا في هذا على اصطلاح المُصنِّف[٩].

---

(١) انظر: **مفتاح العلوم** ٥٢٦.

(٢) لم أقِف على صاحب الاعتراض فيما بين يديَّ من **شروح المفتاح** وغيرها من المظانّ.

(٣) زِيد في (ت) و(س): «خارج».

(٤) أوردَ الحفيدُ في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ٣٣/ ١ **تعليقًا** لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «لا طريقَ مفضٍ إليه، على أنّه خبر و‹إلَّا طولُ› بدلٌ أو صفة، أو على أنّه صفة و‹إلَّا طولُ› خبرٌ. **كذا نُقل عنه قُدِّس سرُّه في الحاشية**».

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٦١٥.

(٦) أوردَ الحفيدُ في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ٣٣/ ٢ **تعليقًا** لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «**وقد أشارَ قُدِّس سرُّه في الحاشية** إلى دَفْع بعض المناقشة حيث قال: قيل: المراد بعلم الأصول: الكلام، وقيل: اللغة والنحو الصرف، وليس المعنى أنَّ علمَ الأصول أكشَفُ من هذين العِلمين، بل الظرف متعلِّقٌ بما يتضمَّنه ‹أكشفُ› من معنى الفعل، والمعنى أنَّ هذين العِلمين إنَّما يكشفان المعنى بعد عِلم الأصولِ والإحاطة به».

(٧) انظر: **مفتاح العلوم** ٥٣١.

(٨) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٥٦.

(٩) سيأتي في باب الاستعارة تفصيلُ مذاهب البلاغيين في إجراء الاستعارة، ومنها مذهبُ القزوينيّ في ص ٦٩٠ ـ ٦٩٦.

و(القُرآن): فُعلان بمعنى مفعول(١). جُعِلَ اسمًا للكلام المُنزَل على النبيِّ ﷺ(٢).

و(نظمه): تأليف كلماته مُترتِّبة(٣) المعاني مُتناسِقةَ الدَّلالات، على حسَب ما يقتضيه العقلُ، لا تواليها في النُّطق وضَمُّ بعضها إلى بعض كيف(٤) اتَّفق(٥). بخلاف نظم الحروف: فإنّه تواليها في النُّطق من غير اعتبار معنًى يقتضيه، حتَّى لو قيل مكان (ضرَب): (ربَض) لَمَا أدَّى إلى فساد(٦).

وليس الإعجازُ بمجرَّد الألفاظ، وإلَّا لَمَا كان للطائف العِلمين مَدخلٌ فيه؛ لأنّها لا تتعلَّق بنفس الألفاظ، فلهذا اختار(٧) (النَّظم) على (اللَّفظ)؛ ولأنَّ فيه استعارةً لطيفةً، وإشارةً إلى أنَّ كلماته كالدُّرر.

[منزلة مفتاح العلوم]

(و(٨)كان القسمُ الثَّالثُ من «مفتاح العلوم»، الذي صنَّفه الفاضلُ العلَّامةُ) سراجُ المِلَّة والدِّين (أبو يعقوبَ يوسفُ السَّكَّاكيُّ)، تغمَّده اللهُ بغُفرانه = (أعظمَ ما صُنِّفَ) خبر (كان) = (فيه)، أي: في علم البلاغةِ وتوابعِها، (مِن الكُتب المَشهورةِ)، بيانُ (ما)، (نفعًا) تمييزٌ من (أعظمَ):

(لكونه أحسنَها ترتيبًا)، أي: لكون القسمِ الثَّالثِ أحسنَ الكُتب المشهورةِ من جهة التَّرتيب: وهو وضعُ كلِّ شيءٍ في مَرتبته. فلكلِّ/ [٧/ ١] مسألةٍ مثلًا مَراتبُ بعضُها أليَقُ بها من بعضٍ، فوَضْعُها فيه أحسنُ. وإن شئتَ أن تعرفَ صِدقَ هذا المقالِ فعليكَ بكُتب الشَّيخ عبدِ القاهر، تراها كأنَّها عِقدٌ قد انفصمَ فتناثرَتْ لآلئه.

(و) لكونه (أتمَّها تحريرًا): وهو تهذيب الكلام.

---

(١) انظر هذا القول في: البسيط للواحديّ ٣/ ٥٧٧، وفتوح الغيب ١/ ٦١٦. وفي معناه أقوال أخرى تجدُ تفصيلها في مجاز القرآن ١/ ١٧ ـ ١٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجّاج ١/ ٣٠٥، وتهذيب اللغة ٩/ ٢٧١ ـ ٢٧٥.

(٢) الكلام بلفظ قريب في فتوح الغيب ١/ ٦١٦. وفصَّل التفتازانيُّ الكلام عليه في حواشي الكشّاف اللوح ٢/ ٢ ـ ٣/ ٢، وقال في تعريفه: «القرآن: في اللغة الجمع، نُقل إلى المجموع المتلوّ، وفُسّر بالكلام المنزَل على النّبي ﷺ المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف».

(٣) في (ع) و(ك) و(ي) و(س): «مُرتَّبة».

(٤) زِيد في أكثر النُّسخ: «ما»، وليس في (صل) و(ج).

(٥) هذا التعريف مُستخرَج من تعريف الشيخ عبد القاهر لنظم الكَلِم في دلائل الإعجاز ٤٩.

(٦) قريب من كلام الشيخ على نظم الحروف في دلائل الإعجاز ٤٩.

(٧) زِيد في (ي): «المُصنِّف».

(٨) زِيد في (ك) و(ي) و(س): «لمَّا»، وليس في أصل التلخيص، وبها ينقطع السِّياق.

(و) لكونه (أكثرَها للأصول) والقواعدِ[١]، هو مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ يُفسِّره قوله: (جمعًا)؛ لأنَّ معمولَ المصدرِ لا يَتقدَّم عليه، لأنَّه عند العمل مُؤوَّل بـ«أنْ» مع الفعل، وهو موصولٌ، ومعمول الصِّلة لا يتقدَّمْ على الموصول؛ لكونه كتقدُّم جزءٍ من الشَّيء المُترتِّب الأجزاءِ عليه[٢].

هذا، والأظهرُ أنَّه جائزٌ إذا كان المعمولُ ظرفًا أو شبهَه؛ قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢]. ومِثل هذا كثيرٌ في الكلام، والتَّقديرُ تكلُّفٌ. وليس كلُّ مؤوَّلٍ بشيء حكمُه حُكم ما أُوِّل به، مع أنَّ الظَّرف ممَّا يكفيه رائحةٌ مِن الفعل؛ لأنَّ له شأنًا ليس لغيره، لتنزُّله مِن الشَّيء مَنزلةَ نفسِه، لوقوعه فيه وعدمِ انفكاكه عنه؛ ولهذا اتُّسع في الظُّروف ما لا[٣] يُتَّسعُ في غيرها[٤].

[دواعي تأليف تلخيص المفتاح ومنهجه فيه]

(ولكن كان) القسمُ الثَّالثُ (غير مَصونٍ)، أي[٥]: محفوظٍ (عن الحَشْو): وهو الزَّائدُ المُستغنى عنه؛ (و) عن (التَّطويلِ): وهو الزَّائد على أصل المُرادِ بلا فائدةٍ، وسيجيءُ الفرقُ بينهما في باب الإطنابِ[٦]. (و[٧]التَّعقيدِ): وهو كون الكلام مُغلقًا يتوعَّر على الذِّهن تحصيلُ معناه. (قابلًا) خبرٌ بعد خبرٍ، أي: كان قابلًا (للاختصار)[٨] لِمَا فيه من التَّطويل. (مُفتقِرًا) خبرٌ آخرُ، أي: كان مُحتاجًا (إلى الإيضاح) لِما فيه من التَّعقيد، (و) إلى (التَّجريد) عمَّا فيه مِن الحَشْو.

= (ألَّفتُ مُختصَرًا) جوابُ (لمَّا)، أي: كان ما تقدَّم سببًا لتأليف مُختصرٍ (يتضمَّن ما فيه)، أي:

---

(١) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «والأصل والقاعدة مُتَّحدان بحسب ما صدقا عليه ومُتغايران بحسَب المفهوم تغايُرًا اعتباريًا: فباعتبار أنَّ المسألة مُتفرِّعة عليه أصل، وباعتبار أنَّه مرجع للمسألة فهو قاعدة». «منه».

(٢) من قوله: «لأنَّ معمول المصدر» إلى هنا أورده الرضيُّ بلفظ التضعيف في شرح الكافية ٣/ ٤٠٦.

(٣) في (ع) و(س): «لم».

(٤) الكلام كلُّه في جواز تقدُّم معمول المصدر مع أمثلته بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧. وصرَّح الرضيّ بأنَّه الرأيُ عنده، فقال: «وأنا لا أرى مانعًا من تقدُّم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه»، وساق تتمَّة الكلام.

(٥) زيد في (ت) و(ع): «غيرَ».

(٦) انظر ما سيأتي في ص ٥١٦.

(٧) زيد في(ج) و(ع): «عن».

(٨) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وهو يُذكَر في مقابلة الإطناب، وهو في مقام الذمّ، فيكون المرادُ من الإطناب التطويل». «منه».

في القسم الثالثِ (مِن القواعد): جمع قاعدة: وهي حُكمٌ كُليٌّ ينطبق على جزئياته لتُستفاد أحكامُها منه. كقولنا: كلُّ حكمٍ ألقيتَه إلى المُنكِرِ يجبُ توكيده[١]، فإنَّه ينطبق على: «إنَّ زيدًا قائمٌ»، و«إنَّ عمرًا راكبٌ»، وغير ذلك ممَّا يُلقى إلى المُنكِرِ، بأن يقال: هذا كلامٌ مع المُنكِرِ، وكلُّ كلامٍ مع المُنكرِ[٢]/ [٧/ ٢] يُؤكَّد[٣]، فيُعلم أنَّه يُؤكَّدُ.

(ويَشتمِل على ما يُحتاج إليه)، لا[٤] ما يُستغنى عنه[٥] ليكون حَشوًا. (مِن الأمثلة): وهي الجُزئيات التي تُذكرُ لإيضاح القواعدِ وإيصالها إلى فهم المُستفيدِ. (والشَّواهدِ): وهي الجزئيَاتُ التي يُستشهَد بها في إثبات القواعد، لكونها من التَّنزيل أو كلامِ العربِ المَوثوقِ بعربيَّتهم. فهي أخصُّ مِن الأمثلة[٦].

(ولم آلُ) مِن الأُلْوّ: وهو التَّقصير[٧]. (جُهدًا) بالضَّمّ والفتح: الاجتهادُ. وعن الفرَّاء: الجُهْدُ بالضمِّ: الطَّاقةُ، وبالفتح: المَشقَّةُ[٨]. وقد استُعمَلَ «الأُلوّ» في قولهم: «لا آلوكَ جُهدًا»، مُعدًى إلى مفعولين، والمعنى: لا أمنعُكَ جهدًا[٩]، وحُذف هنا المفعولُ الأوَّل؛ لأنَّه غيرُ مقصود، أي: لم أمنع

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٢٥٨؛ والإيضاح ٩٢.

(٢) زيد في (ج) و(ك) و(ي) و(س): «يجب أن»، وفي (ت) و(ع): «يجب».

(٣) في (ت) و(ع): «توكيده».

(٤) زيد في (ت): «على».

(٥) أوردَ الحفيدُ في حاشيته على المطوَّل اللوح ٣٩/ ١ تعليقًا لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «الحصرُ مستفادٌ من المقام، ومثله كثيرٌ في الكشَّاف. كذا ذكرَه قُدِّس سرُّه في الحاشية».

(٦) أوردَ الحفيدُ في حاشيته على المطوَّل اللوح ٣٩/ ٢ تعليقًا لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «نُقل عنه قُدِّس سرُّه في الحاشية: فهي أخصُّ نظرًا إلى أنَّه يلزم في الشَّواهد أن يكون من كلام مَن يُوثَق به، ولا يلزم في الأمثلة. وأمَّا كونُ الأمثلةِ للإيضاح والشَّواهدِ للإثبات فأمرٌ خارجٌ عنهما حتَّى لو اعتُبرَ ذلك فيهما كانا متباينين». وأورده الفناريُّ بمعناه في حاشيته على المطوَّل ٧٩، فيما نُقل عن التفتازانيّ.

(٧) انظر: الصحاح (ألا).

(٨) المنقول عن الفرَّاء في إصلاح المنطق ١٢٩، والصحاح (جهد): أنَّه بالضمِّ: الطاقة، وبالفتح: الغاية. والظاهر ممّا في معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٤٤٧ (التوبة، ٩/ ٩٠) أنَّهما عنده بمعنًى، وذلك قوله: «الجُهد لغة أهل الحِجاز والوُجد، ولغة غيرهم الجَهد والوَجد»، وأشار إلى ذلك في ١/ ١٨٨ (البقرة، ٢/ ٢٨٦)، ١/ ٢٣٤ (آل عمران، ٣/ ١٤٠).

(٩) الكلام بلفظ قريب في الكشّاف ١/ ٣١١ (آل عمران، ٢/ ١١٨).

اجتهادًا. (**في تحقيقِه**)، أي: المُختصَر، يعني: في تحقيق ما ذُكِر فيه[1] مِن الأبحاث[2]، (**وتهذيبِه**)، أي[3]: تنقيحِه.

(**ورتَّبته**)، أي: المُختصَر (**ترتيبًا أقرب تناولًا**)، أي: أخذًا، وهو في الأصل مدُّ اليدِ إلى الشَّيء ليُؤخذَ. (**مِن ترتيبه**)، أي: ترتيبِ السَّكَّاكيِّ، أو القسمِ الثَّالثِ. إضافةُ المصدرَ[4] إلى الفاعل أو المفعولِ.

(**ولم أُبالِغ في اختصار لفظِه**)، أي: المُختصَر (**تقريبًا**) مفعول له لِمَا تضمَّنه معنى (لم أبالغ)، كأنَّه قال: تركتُ المُبالغة في الاختصار تقريبًا (**لتعاطيه**)، أي: تناوله، (**وطلبًا لتسهيل فهمِه على طالبِه**).

ولو لم يُؤوَّل الفعلُ المنفيُّ بالمُثبَت على ما ذُكِر لكان المعنى أنَّ المُبالغةَ في الاختصار لم تكن للتَّقريب والتَّسهيل، بل لأمرٍ آخرَ. وهذا مَبنيٌّ على أصل ذكَره الشَّيخ في «دلائل الإعجاز» وهو: أنَّ مِن[5] حُكم النَّفي إذا دخلَ على كلامٍ فيه تقييدٌ على وجهٍ ما أن يَتوجَّه إلى ذلك التَّقييد وأن يقعَ له خصوصًا. مثلًا إذا قيل: «لم يأتِكَ القوم أجمعين»[6]، كان نفيًا للاجتماع. وهذا ممَّا لا سبيل إلى الشَّكِّ/ [٨/ ١] فيه[7].

ولعَمري لقد أفرَط المُصنِّفُ في وصف القسمِ الثَّالثِ بأنَّ فيه حَشوًا وتطويلًا وتعقيدًا، تصريحًا أوَّلًا وتلويحًا ثانيًا، على ما ذكرنا، وتعريضًا ثالثًا، حيث وصَف مُؤلَّفه بأنَّه مُختصرٌ مُنقَّحٌ سهلُ المَأخذِ، أي: لا تطويلَ فيه ولا حشوَ ولا تعقيدَ، كما في القسم الثَّالثِ.

(**وأضفتُ إلى ذلك**) المذكورِ من القواعد وغيرِها (**فوائدَ عثرتُ**)[8] اطَّلعتُ (**في بعضِ كُتب**

---

(١) «فيه» ليس في (ي).

(٢) زِيد في (ي): «الشريفة».

(٣) زِيد في (ت): «في».

(٤) في (ع) و(ك) و(س): «للمصدر».

(٥) «مِن» ليس في (ك)، وهو مُستدرَك مُصحَّح في هامش (صل).

(٦) في (صل): «أجمعين»، وعُلِّق فيها تحت اللفظة ما نصُّه: «وفي بعض النُّسخ: أجمعون. وله وجه»؛ وهي في سائر النُّسخ «أجمعون». والنصب على الحال بدليل أنَّها في **دلائل الإعجاز** ٢٧٩: «مُجتمعين».

(٧) انظر: **دلائل الإعجاز** ٢٧٩.

(٨) زِيد في أكثر النُّسخ: «أي».

القومِ[١] عليها)، أي: على الفوائد، (وزوائدَ لم أظفَر)، أي: لم أفُز (في كلام أحدٍ من القوم بالتَّصريح بها)، أي: بالزَّوائد، (ولا الإشارةِ إليها): بأن يكون كلامُهم على وَجْه يُمكن تحصيلُها منه بالتبعيَّة، وإن لم يقصِدوها؛ يعني: لم يتعرَّضوا لها لا نفيًا ولا إثباتًا، كبعض اعتراضاته على «المفتاح» وغيره.

ولقد أُعجبَ في جعل مُلتقطاتِ كُتب الأئمَّة فوائدَ، ومُخترعاتِ خاطره زوائدَ[٢].

(وسمَّيتُه «تلخيصَ المفتاح». وأنا أسألُ اللهَ): لا يُعرَف لتقديم المُسنَد إليه ههنا جهةُ حُسنٍ؛ إذ لا مُقتضيَ للتَّخصيص ولا للتقوِّي، فكأنَّه قصدَ جَعْلَ الواو للحال فأتى بالجملة الاسميَّةِ[٣].

(مِن فضله): حالٌ مِن (أن ينفعَ به)، أي: بهذا المُختصَرِ، (كما نفعَ بأصله) وهو «المفتاح»، أو القسمُ الثَّالثُ منه.

(إنَّه)، أي: الله (وليُّ ذلك) النفعِ، (وهو حسبي)، أي: مُحسِبي وكافيَّ، لا أسأل غيره. فعلى هذا كان الأنسبُ أن يقول: «واللهَ أسألُ» بتقديم المفعولِ.

(ونعم الوكيل): عطفٌ: إمَّا على جملة (هو حسبي) والمخصوصُ محذوفٌ، كما في قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، فيكونُ مِن باب[٤] عطفِ الجملةِ الفعليَّة الإنشائيَّة على الاسميَّة الإخباريَّة[٥]؛ وإمَّا على (حسبي)، أي: «وهو نِعمَ الوكيلُ»، وحينئذٍ فالمخصوصُ هو الضَّميرُ المُتقدِّم، كما صرَّح به صاحب «المفتاح» وغيره[٦] في قولنا: «زيدٌ نعم الرَّجل». ثمَّ عَطْفُ الجملةِ

---

(١) في هامش (صل) ما نصُّه: «كدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة».

(٢) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وفي هذا إشارة إلى ضعف اختراعاته، وأنَّها زوائد لا فوائد». «منه». وأورده الحفيد في حاشيته على المطوَّل اللوح ٤٢/ ١، عمَّا كتبه جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في الحاشية.

(٣) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وما يقال: إنَّه لقصد الاستمرار، فيه نظرٌ؛ لحصوله من المضارع نفسه، كما سيجيء في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾ [الحجرات: ٧]». «منه». وليس في و(ج) و(ك) و(س). وجاء مُستدرَكًا مُصحَّحًا في هامش (صل)، ويظهر أنَّه تصحيح مُتأخِّر بقلم مُغاير لخطِّ المتن. وجاء في (أ) مَزيدًا مِن نسخةٍ. والرَّاجح أنَّه تعليق مِن السَّعد دخل في متن بعض الأصول.

(٤) «باب» ليس في (ت) و(ك) و(ي) و(س)، وهو مُستدرَك مُصحَّح بخطِّ المتن في (صل)، فلعلَّه ممَّا زيد وقت القراءة على المُؤلِّف.

(٥) منعَ هذا العطفَ جمهورُ النحاةِ والبلاغيين وأجازَه بعضهم، انظر تفصيل المسألة في مغني اللبيب، ٥/ ٥٠٥ ـ ٥١٧؛ وممَّن أجازه مِن المعاصرين ابن عاشور، انظر: التحرير والتنوير ٢٢/ ٥٧ (الأحزاب، ٣٣/ ٤٧).

(٦) في هامش (ت) ما نصُّه: «وسيُصرِّح الشَّارح رحمه الله بكون تقديم المَخصوص شاذًّا نادرًا». وانظر: مفتاح العلوم ١٤٤.

على/ [٨/ ٢] المُفرَد، وإن صحَّ باعتبار تضمُّن المُفرَد معنى الفعل(١)، كما في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ﴾ [الأنعام: ٩٦] على رأيٍ(٢). لكنَّه في الحقيقة مِن عَطْف الإنشاء على الإخبار(٣).

[منهجُ القزوينيّ في تقسيم تلخيصِه]

وهذا أوانُ الشُّروع في المقصود(٤)، فنقول: رتَّبَ(٥) المُختصَر على مُقدِّمةٍ وثلاثةِ فنونٍ؛ لأنَّ المذكور فيه: إمَّا أن يكون مِن قبيل المقاصدِ في هذا الفنِّ(٦)، أو لا. الثَّاني: المُقدِّمةُ، والأوَّل: إن كان الغرضُ منه الاحترازَ عن الخطأ في تأدية(٧) المراد فهو الفنُّ الأوَّل، وإلَّا فإن كان الغرضُ منه

---

(١) أورد الحفيدُ في حاشيته على **المطوَّل** اللوح ٣٩/ ٢ **تعليقًا** لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «لأنَّ الاسم في مِثله يؤول بالفعل، أي: بحسبي، بمعنى: يكفيني، والقصد من هذا الكلام إلى التَّحقيق دون التردُّد. **هكذا كُتب بخطِّه قُدِّس سرُّه في الحاشية**»، وهذا التعليق بنصِّه في هامش (ت)، وكُتب وفي آخره «منه». وأشار إلى معناه الفناريُّ في **حاشيته على المطوَّل** ٨٦، فيما نُقل عن التفتازانيّ. وانظر تفصيل مسألة «عطف الجملة على المُفرد» في **البسيط** للواحديّ ٨/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨، **وشرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٣٥٤.

(٢) «أي: قراءة. وردَّ بأنَّ القراءة بالتوقيف لا بالاجتهاد». **حاشية السِّيراميّ على المُطوَّل** اللوح ٢٥/ ١. قرأ الكوفيون ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ﴾، وقرأ الباقون ﴿وَجَاعِلُ اللَّيلِ﴾. انظر: **السبعة** ٢٦٣، **والنشر** ٢/ ٢٦٠.

(٣) في هامش (ت) و(أ) و(ف) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «أمَّا على التَّقدير الأوَّل فظاهرٌ، وأمَّا على التقدير الثاني فلأنَّ ‹حسبي› في معنى: بحسبي ويكفيني. وهذا تنبيهٌ لا اعتراضٌ؛ إذ وقع لبعض النُّحاة اشتباهٌ في كون فعل المدح سيَّما عند تقديم المخصوصِ إنشاءً». «منه». ونقلَ السيراميُّ **سماعًا** مِن السَّعد في هذا، فيه بعض معنى تعليقه السابق، فقال: «**قال للشارح بعض تلامذته**: كيف منعتُم العطف وهو واردٌ في قوله تعالى: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]؟... فقال: قولي هذا للتقرير دون الردِّ، فقال التلميذ: تدلُّ على الردِّ. وقال هذا التلميذ: **سمعتُ الشارح رحمه الله يقول لبعض الفُضلاء**: في كون ‹نِعم الوكيل› إنشاءً بحثٌ، وهو أنّه يجوز أن تكون جملة خبريّة، فأمرُ العطفِ هيِّنٌ. فقال: قلتُ له: أليس مِن مَشهورات علم النحو أنّه جملة إنشائيَّةٌ؟ فأجاب بأنَّ البحث فيه جدليٌّ». **حاشية السِّيراميّ على المُطوَّل** اللوح ٢٥/ ١.

(٤) في هامش (صل): «أي: مِن الكتاب لا مِن الفنّ؛ لأنّ المُقدِّمة خارجة عن حدّ الفنّ، لأنّ المُقدِّمة ليست مِن قبيل المقاصد، بل للمَقاصد ارتباطٌ بها». وأورد السِّيراميّ في **حاشيته على المُطوَّل** اللوح ٢٥/ ١، في هذا الموضع كلامًا قريبًا من هذا جدًّا.

(٥) زِيد في (ي): «المُصنِّف».

(٦) في هامش (صل) و(ت) و(أ) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «وهذا مَبنيٌّ على أنّ الأمثلة والشَّواهد من قبيل المقاصد؛ نظرًا إلى كونها من جزئيات القواعد». «منه». وأوردَه الحفيدُ بنصِّه في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ٤٥/ ١، عمَّا كتبه جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في **الحاشية**.

(٧) زيد في (ك): «المعنى».

الاحترازَ عن التَّعقيد المعنويِّ فهو الفنُّ الثَّاني، وإلَّا فهو ما يُعرَفُ به وجوه التَّحسين وهو الفنُّ الثَّالث. وعليه منعٌ ظاهرٌ يُدفَعُ بالاستقراء[١].

وقيل[٢]: رتَّبه على مُقدِّمةٍ وثلاثةِ فنونٍ وخاتمةٍ؛ لأنَّ الثَّاني إن توقَّف عليه المقصود فمُقدِّمةٌ، وإلَّا فخاتمةٌ[٣]. والحقُّ أنَّ الخاتمةَ إنَّما هي مِن الفنّ الثَّالثِ، كما يتبيَّن[٤] هناك[٥]، إن شاء الله تعالى.

ولمَّا انجرَّ كلامُه في آخر المُقدِّمة إلى انحصار المقصودِ في الفنون الثَّلاثة صار كلٌّ منها معهودًا، فعرَّفه تعريفَ العهدِ[٦] بخلاف المُقدِّمةِ، فإنَّه لم يقع منه ذِكْرٌ لها ولا إشارةٌ إليها، فلم يكن لتعريفها معنًى فنكَّرها، وقال:

---

(١) في هامش (ت): «وهو أنَّه لا يلزم مِن عدم كون الغرضِ منه الاحتراز عن التعقيد المعنويّ كونُه ما يُعرَف به وجوه التحسين؛ لجواز أن يكون شيئًا آخرَ».

(٢) في حاشية مصنفك على المطوَّل اللوح ٣٨/ ١ ـ ٢: «وجهُ الضعفِ أنَّه مبنيٌّ على كون الخاتمةِ خارجةً عن الفنون الثلاثة، وليس كذلك».

(٣) هذا القول في مفتاح تلخيص المفتاح ٣١.

(٤) في (ع) و(ك): «نُبيِّن».

(٥) سيأتي التنبيه على ذلك في آخر علم البديع في ص ٨٣٩ ـ ٨٤٠.

(٦) «تعريفَ العهد» ليس في (ت) و(ك) و(ي) و(س)، وهو مستدرَك مُصحَّح في هامش (صل)، فكأنَّه زيد وقت القراءة عليه.

[مقدِّمةٌ في بيانِ معنى الفصاحةِ والبلاغةِ]

(مُقدِّمةٌ)، أي: هذه مُقدِّمةٌ، في بيان معنى الفصاحةِ والبلاغةِ، وانحصارِ علمِ البلاغةِ في علمَي المعاني والبيان، وما يتَّصل بذلك ممَّا ينساقُ إليه الكلامُ. ومحصولُها أن تُعرَف على التَّحقيق والتَّفصيل غايةُ[1] العلوم الثَّلاثةِ، ووجهُ الاحتياج إليها.

والمُقدِّمة: مأخوذة من مقدِّمة الجيشِ، للجماعة المُتقدِّمة منها، مِن قدَّم بمعنى: تقدَّم، يقال: «مُقدِّمة العِلم»، لِما تتوقَّف عليه مسائله، كمعرفة حدِّه وغايته وموضوعه؛ و«مُقدِّمة الكتاب» لطائفةٍ من كلامه، قُدِّمتْ/ [٩/ ١] أمامَ المقصودِ لارتباطٍ له بها، وانتفاعٍ بها فيه، سواءٌ توقَّف عليها أم لا[2].

ولعدم فَرْق البعضِ بين مُقدِّمة العلم ومُقدِّمة الكتاب أشكَل عليهم أمران، احتاجوا في التَّفصِّي[3] عنهما إلى تكلُّفٍ:

أحدُهما: بيانُ توقُّف مسائلِ العلومِ الثَّلاثة على ما ذُكِر في هذه المقدِّمة[4]. وقد ذَكَره صاحبُ «المفتاح» في آخر المعاني والبيانِ[5].

والثَّاني: ما وقع في بعض الكتبِ مِن أنَّ المُقدِّمة في بيان حدِّ العلم والغرضِ منه وموضوعِه، زعمًا منهم أنَّ هذا عينُ المُقدِّمة[6].

---

(١) ضُبطت في (ك): «أن تَعرِفَ... غايةَ»

(٢) فصَّل التفتازانيّ معنى «المُقدِّمة» في **شرحه للشمسيَّة** ٩٤ ـ ٩٦، وضعَّف هناك كلام شارحي **الشَّمسية** قبله في اشتراطهم توقُّف الشروع في العِلم عليها. ونبّه على ذلك الشريف الجرجانيّ في **حاشيته على المطوَّل** ١٣.

(٣) التفصِّي: التخلص مِن الشدَّة.

(٤) وهو ما ذهب إليه الخلخاليّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٣٢.

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٥٢٥ ـ ٥٢٧. مقصود التفتازانيّ: أنّ تلك المسائل لو كانت مُتوقِّفة على هذه المُقدِّمة لما أخّرها السكّاكيُّ.

(٦) ذهب الزوزنيُّ إلى أنّ المقصود بالمُقدِّمة ههنا مقدمةُ العلم. انظر: **شرحه للتلخيص** اللوح ١/ ٢

واعلم أنَّ للنَّاس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالًا شتَّى، لا فائدةَ في إيرادها إلّا الإطناب، فالأَولى أن نقتصِر على تقرير ما ذُكِر في الكتاب، فنقول:

(الفصاحةُ): وهي في الأصل تُنبئ عن الإبانة والظُّهور[١]، يقال: فصُحَ الأعجميُّ وأفصح إذا انطلقَ لسانُه، وخلُصت لغتُه مِن اللُّكنة وجادت فلم يلحن. وأفصح به، أي: صرَّح[٢]. **(يُوصَف بها المفرد)**، يقال: «كلمةٌ فصيحةٌ»؛ **(والكلامُ)**، يقال: «كلامٌ فصيحٌ» في النَّثر، و«قصيدةٌ فصيحةٌ» في النَّظم؛ **(والمُتكلِّمُ)**، يقال: «كاتبٌ فصيحٌ وشاعرٌ فصيحٌ».

(والبلاغةُ): وهي تُنبئ عن الوصول والانتهاءِ[٣]. **(يُوصَف بها الأخيران)**، أي: الكلامُ والمُتكلِّمُ **(فقط)**، دون المفرد[٤]، يقال: ‹كلامٌ بليغٌ› و‹رجلٌ بليغٌ›، ولم يُسمع ‹كلمةٌ بليغةٌ›[٥].

قوله: (فقط) مِن أسماء الأفعالِ، بمعنى: انتهِ، وكثيرًا ما يُصدَّر بالفاء تزيينًا للَّفظ، وكأنَّه جزاءُ شرطٍ محذوفٍ، أي: إذا وَصفْتَ بها الأخيرين فقط، أي: فانتهِ عن وصفِ الأوَّل بها[٦].

واعلم أنَّه لمَّا كانتِ الفصاحةُ عندهم تُقال لكون اللَّفظِ جاريًا على القوانين المُستنبَطةِ من استقراء كلامِهم، كثيرَ الاستعمالِ على ألسنة العَرب[٧] الموثوقِ بعربيَّتهم؛ وقد علموا بالاستقراء[٨]

= وفي هامش (أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «يعني لمّا اعتقدوا أنَّ المراد بالمُقدِّمة مقدِّمةُ العلم، وهي معرفة حدّ العلم وغايته وموضوعه اعتقدوا أنَّ في هذه العبارة قد جُعل الشيء ظرفًا لنفسه، بمنزلة قولك: مُقدِّمة العلم في بيان حدِّه وغايته وموضوعه. وأمّا إذا قلنا: المراد أنَّ مقدِّمة الكتاب في بيان هذه الأمور التي هي مُقدِّمات العِلم فلا إشكال». «منه». وفي هامش (ت) تعليق مِن التفتازانيّ قريب في معناه ممّا ذُكر، وحال دون نقلِه طمسُ بعض كلماته، وأغنى عنه التعليق السَّالف.

(١) انظر: سر الفصاحة ٦٦ ـ ٦٧، والمثل السائر ١/ ٩٠ ـ ٩٤.

(٢) انظر: الصحاح (فصح).

(٣) انظر: المثل السائر ١/ ٩٤.

(٤) في هامش (ف) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «لأنَّ البلاغة أداء المقصود، وهو لا يمكنُ في الكلمة، والدليلُ على ذلك عدمُ الاستعمال عُرفًا. والسِّرُّ في ذلك أنَّ البلاغةَ تدلُّ على تمام الغرضِ من اللفظ، وهو لا يحصلُ بدون التركيب، فلهذا لم يُوصَف». «منه».

(٥) انظر: الإيضاح ٧٢.

(٦) وفي هذه الفاء مذاهب أخرى. انظر تفصيل ذلك في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٤٣٣.

(٧) «العرب» ليس في (ع).

(٨) «بالاستقراء» ليس في (س)، وهو في هامش (ت) من نسخة.

أنَّ الألفاظَ الكثيرةَ/ [٩/ ٢] الدَّورِ فيما بينهم هي التي تكونُ جاريةً على اللِّسان، سالمةً من تنافر الحروفِ والكلماتِ، ومِن الغرابة، والتَّعقيدِ اللَّفظيِّ والمعنويِّ = جزم المُصنِّف بأنَّ اللَّفظَ الفصيحَ ما يكون سالمًا عن مُخالفة القوانين، والتَّنافر، والغرابة، والتَّعقيد.

وقد تسامحَ في تفسير الفصاحةِ بالخُلوص ممَّا ذُكِر، لكونه لازمًا لها[١]، تسهيلًا للأمر[٢].

ثمَّ لمَّا كانت المُخالفة في المُفرَد راجعة إلى اللُّغة، وفي الكلام إلى النَّحو، وكانتِ الغرابةُ مُختصَّة بالمُفرَد، والتَّعقيدُ بالكلام، حتَّى صار فصاحةُ المُفرَد والكلام كأنَّهما حقيقتان مُختلفتان، وكذا كانتِ البلاغة تُقال عندهم لمعانٍ مَحصولها: كونُ الكلام على وَفق مُقتضى الحالِ؛ وكان كلٌّ مِن الفصاحة والبلاغة يقعُ صفةً للمُتكلِّم بمعنًى آخرَ = بادر أوَّلًا إلى تقسيمهما باعتبار ما تقعان وصفًا له، ثمَّ عرَّف كُلًّا منهما على وجهٍ يخصُّه ويليقُ به، لتعذُّر جمعِ الحقائقِ المُختلفة في تعريفٍ واحدٍ، ولا يُوجَد قدرٌ مُشتركٌ بينهما، كـ«الحيوان» المُشترَك بين الإنسان والفرس وغيرهما؛ لأنَّ إطلاق الفصاحة على الأقسام الثَّلاثة من[٣] إطلاق اللَّفظ المُشترَك على معانيه المختلفة نظرًا إلى الظَّاهر وكذا البلاغةُ، ولا يخفى تعذُّر تعريف مُطلقِ «العين» الشَّامل للشَّمس والذَّهب وغير ذلك. فصحَّ أنَّ تفسير الفصاحةِ والبلاغةِ، على هذا الوجه، ممَّا لم يجده في كلام النَّاسِ، لكنَّه أخذه مِن إطلاقاتهم واعتباراتهم.

وحينئذٍ لا يتوجَّه الاعتراض[٤] على قوله:..

---

(١) وبيَّن صاحبُ نفائس التنصيص ٤/ ١ ذلك بقوله: «والمُصنِّف رحمه الله جزمَ بأنَّ فصاحتها عينُ خلوصِها؛ وهو غير معلوم، لجواز أن تكونَ لفصاحتها حقيقةٌ أخرى غيرُ الخلوصِ المذكورِ ويكونَ الخلوصُ من لوازمها».

(٢) في هامش (أ) و(د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «وجه التسامح أنَّ التفسير باللازم إنَّما يصحُّ فيما يكون محمولاً كالإنسان الضاحك وكالفصيح والخالي عمَّا ذُكر، بخلاف تفسير الإنسانيةِ بالضحك والفصاحةِ بالخلوص فإنَّه لا تصادُقَ بين هذه الأعراض». «منه». ونقل السِّيراميّ عن التفتازانيّ بيان وجهِ التسامح بقوله في **حاشيته على المطول** اللوح ٣٢/ ٢ ـ ٣٣ و: «قال الشارح في توجيه التسامح، على **ما نقل عنه بعض تلامذته**: لأنَّ الخلوصَ غيرُ محمول عليها وإن كان لازمًا لها؛ لأنَّها وجوديَّة والخلوص عدميٌّ»، وأورده الشريف الجرجانيُّ في **حاشيته على المطوَّل** ١٦، فيما نُقل عن التفتازانيّ. قلتُ: تفسير الفصاحةِ بالخلوص ممَّا سبق إليه الرازيّ في **نهاية الإيجاز** ٣١؛ فالتسامحُ واقع منه، والقزوينيّ تابعه عليه.

(٣) زِيد في (ج): «قبيل».

(٤) في هامش (أ) ما نصُّه: «اعتراض خطيب اليمن»، وفي **حاشية السِّيراميّ على المطوَّل** اللوح ٣٤/ ١ ـ ٢: «حُكيَ أنَّ خطيب اليمن لمَّا وصلَ إليه كتاب خطيب الشَّام، أي: المُصنِّف، نظر فيه وقال: إن نقلَ تقسيمه عن أئمَّة الفنِّ كذَّب قوله: «لم أجد في كلام الناس»، وإلَّا كان برأيه، ولا يصحُّ إحداث أمر لم يكن عليه أهل الفنِّ بالرأي. فلمَّا بلغه الاعتراض قال: أردتُ ناسًا معهودين

لم أجِد في كلام النّاسِ ما يصلُح لتعريفهما به[١]: بأنّه لا مَدخلَ للرأي في تفسير الألفاظ. ولا يُحتاجُ إلى أن يُجاب عنه بأنَّ المُرادَ بـ(النّاس): الناس المعهودون[٢].

ثمَّ لمّا كانت/ [١٠ / ١] معرفةُ البلاغةِ مَوقوفة على معرفة الفصاحةِ؛ لكونها مأخوذةً في تعريف البلاغةِ، وجبَ تقديمها، ولهذا بعينه وجبَ تقديم فصاحةِ المُفرَد[٣].

[تعريفُ الفصاحةِ في المفرَد وشروطها]

(فالفصاحةُ) الكائنةُ[٤] **(في المُفرَد: خُلوصُه مِن[٥] تنافُرِ الحروفِ، والغرابةِ، ومُخالفةِ القياسِ)** اللغويِّ، أي: المُستنبَطِ من استقراء اللُّغة، حتَّى لو وُجدَ في الكلمة شيءٌ مِن هذه الثَّلاثة لا تكون فصيحةً[٦].

= كالشَّيخ والسكّاكيّ والإمام، لا أنّي لم أجده في كلام أحد»، ونقل ذلك مصنفك في حاشيته على المطوّل اللوح ٤٤/ ١. وأضاف أنَّ القزوينيَّ كتب بالجواب إلى خطيب اليمن. وفي حاشية الفناريّ على المُطوّل ٩٥، والأطول ١/ ١٦٢ أنه خطيبُ مصر.

(١) قول القزوينيّ هذا بمعناه في الإيضاح ٧٢.

(٢) زِيد في (ع) و(ك) و(ي) و(س): «كالشيخ والسكّاكيّ». والظاهر من الخبر الذي نقلته آنفًا عن السّيراميِّ أنَّ هذه الزيادة ممّا أجاب به القزوينيّ. ولعلَّ التفتازانيَّ إنّما ردَّ جواب المُصنِّف ترجيحًا لِمَا ذكرَه هو في الجواب، أو أنَّ الحكاية لم تبلغه أو لم تصحَّ عنده. انظر لذلك حاشية السِّيراميّ على المطوّل اللوح ٣٤/ ٢.

(٣) الكلام بلفظ قريب في نفائس التنصيص اللوح ٣/ ٢، وقال بعدها: «ولا شكَّ أنَّ البحثَ عن الجزء سابقٌ على البحث عن الكلّ بالذّات. والوجهُ في الثاني أنَّ فصاحة المتكلِّم موقوفٌ على تصوُّر فصاحة الكلام المتوقِّفِ على تصوُّر فصاحة الكلمة، ولا شكَّ أنَّ البحث عن الموقوف عليه سابقٌ على البحث عن الموقوف».

(٤) أوردَ الحفيد في حاشيته على المطوّل اللوح ٥٣/ ١ ـ ٢ تعليقًا لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «كتب قُدِّس سِرُّه بخطِّه في الحاشية: بيانٌ للمعنى لا تقدير للإعراب، بأن يكون الظَّرف صفةً بتقدير عامل معرَّف، كيف؟ والظَّرفُ المستقرُّ جملةٌ في الأصحّ، ولم يُنقل عن النحويين جواز تقدير المعرَّف. ولا وجهَ ههنا سوى أن يُجعَل حالًا عن المبتدأ، على ما جوَّزه بعض النُّحاة. ففي قولنا: «الكائنة» تنبيهٌ على أنّه ليس ظرفًا لغوًا متعلِّقًا بـ«الفصاحة» إذ لا معنى له، وعلى أنَّ الحال عن المبتدأ في معنى الصفة، إذ لا فعلَ ههنا يُجعل هو قيدًا له وبيانًا لهيئة الفاعل والمفعول. هذا كلامُه في الحاشية»، ونُقل هذا التعليق في هامش (صل) عن حاشية الحفيد. وأوردَ القُريميُّ في المعوّل اللوح ٤١/ ١ هذا التعليق بمعناه، وكذلك فعل مصنفك في حاشيته على المطوّل اللوح ٤٤/ ١، وذكَرَ أنَّ التفتازانيَّ كتبه جوابًا عمّا أوردَ عليه في هذه العبارة، وأشار إليه الشريف الجرجانيُّ في حاشيته على المطوّل ١٨، وذهب إلى أنَّ التفتازانيَّ تكلَّف في الجواب.

(٥) في (ت): «عن».

(٦) أوردَ الفناريُّ ههنا في حاشيته على المطول ٩٦ تعليقًا للتفتازانيّ، فقال: «إشارة إلى أنَّ المعنى على السَّلب الكليّ لا على رفع الإيجاب الكليّ؛ ولهذا نُقل عن الشارح أنّه [أي: القزوينيّ] لو أعاد «مِن» في قوله: «والغرابة» «ومخالفة القياس» لَكان أحسن».

[الخلوصُ مِنَ التَّنافر في الحروف]

(فالتَّنافر)[١]: وصفٌ في الكلمة يُوجب ثِقلَها على اللِّسان وعُسرَ النُّطق بها[٢].

فمنه: ما يُوجِب التَّناهي فيه، نحو «الهُعخُع»[٣]، بالخاء المُعجَمة، في قول أعرابيٍّ سُئل عن ناقته: (تركتُها ترعى الهُعخُع)[٤].

ومنه: ما دون ذلك (**نحو**) «مُستشزِر»[٥] في قول امرئ القيس: (**غدائرُه**)، أي: ذوائبه، جمع غَديرة. والضَّميرُ عائد إلى «الفَرع» في البيت السَّابق[٦]. (**مُستشزَراتٌ**): مرتفعاتٌ، إن رُويَ بالكسر على لفظ اسم الفاعل[٧]؛ أو مرفوعاتٌ، إن رُوي بالفتح، يقال[٨]: استشزَرَه: رفعَه، واستشزَر: ارتفع، يُعدَّى ولا يتعدَّى[٩].

.... (**إلى العُلى**) تَضِلُّ العِقَاصُ في مُثنًّى ومُرسَلِ[١٠]

---

(١) هذا الشرط في **سرّ الفصاحة** ٧٥، و**المثل السائر** ١/ ٢٠٥ـ ٢٠٦، و**نهاية الإيجاز** ٥٦ ـ ٥٧، و**المصباح** ١٥٩.

(٢) التعريف بلفظ قريب في **الإيضاح** ٧٢.

(٣) ضُبطت في (صل) و(ت) بفتح الهاء، وبفتح الخاء وكسرها. وأوردَ الحفيد في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ٥٤/ ١ **تعليقًا** لجدِّه التفتازانيّ في ضبطها، نصُّه: «الهُعخُع: بضمّ الهاء والخاء المعجمة». وهي في **جمهرة اللغة** ١/ ٤٧، و**العين** ١/ ٥٥ـ٥٦. وفيها لغات أخرى، وهي: العهعخ، والعهخع، والخعخع؛ وذُكرت لها وُجوه متعدِّدة مِن الضبط. انظر: **العين** ١/ ٥٥ ـ ٥٦، ٢/ ٢٧٤، و**تهذيب اللغة** ١/ ٥٥، ٣/ ٢٦٣، و**القاموس المحيط** (العهعخ)، (العهخع)، و**تاج العروس** (الخعخع)، (العهعخ)، (العهخع). والظاهر مِن كلامهم تضعيفُ ثبوتِ هذه الألفاظ عن العرب، ولهذا قال الزَّبيديُّ في **تاج العروس** (العهعخ)، بعد أن ساق جملة مِن لغاتها وضبطها: «أنكر كثيرٌ مِن أئمة اللغة هذه الكلمة بجميع لغاتها، وقالوا: كلُّها كلمات مُعاياة ليس لها معنى». واللفظة في: **سرّ الفصاحة** ٧٥، و**نهاية الإيجاز** ٥٧، لِما نحن فيه.

(٤) الكلام في **الإيضاح** ٧٢. وخبر الأعرابيّ في **العين** ٢/ ٢٧٤، و**جمهرة اللغة** ١/ ٤٧، و**تهذيب اللغة** ٣/ ٢٦٣. على اختلاف بينها في رواية اللفظة محلّ الشاهد.

(٥) في (ع) و(ك) و(س): «مستشزرات».

(٦) وهو قوله:

وفـرعٍ يُغشِّـي المتـنَ أسـودَ فاحـمٍ أثيـثٍ كـقِنـو النخلـةِ المُتعثـكِلِ

(٧) وهي رواية ابن الأعرابي، كما ذكر النحّاس في **شرح القصائد التسع** ٨٧.

(٨) «يقال» ليس في النُّسخ الخطيَّة، وكان ساقطًا مِن (صل) ثمَّ استُدرك في هامشها وصُحِّح بخطِّ المتن أظنُّ.

(٩) في سائر النُّسخ إلاَّ (ج): «ولا يُعدَّى».

(١٠) البيت بتمامه:

غدائرُه مستشـزراتٌ إلـى العلى تضلُّ العقاصُ في مثنًى ومُرسـلِ

في **ديوانه** ١٧، وفيه «المدارى» مكان «العقاص». والمذكور رواية السُّكريّ في **شرح ديوان امرئ القيس** ١/ ٢١٩، وابن الأنباريّ في **شرح القصائد السبع** ٦٣. وهو على ما نحن فيه في: **المثل السائر** ١/ ٢٠٥، و**الإيضاح** ٧٣.

تضلُّ: تغيبُ. والعِقاصُ جمع عَقيصة: وهي الخَصلة المَجموعة مِن الشَّعر. والمُثنَّى: المفتول. والمُرسَل: خلافُ المُثنَّى. يعني أنَّ ذوائبه مَشدودةٌ على الرَّأس بخيوطٍ، وأنَّ شَعره ينقسمُ إلى عقاصٍ ومُثنًّى ومُرسَل، والأوَّل يغيب في الأخيرين. والغرضُ بيانُ كثرة شَعره.

وزعم بعضُهم[1] أنَّ منشأ الثِّقل في «مُستشزِر»[2] هو توسُّط الشِّين المُعجَمة التي هي من المَهموسة الرِّخوة بين التاء التي هي مِن المَهموسة[3] الشَّديدة والزَّاي[4] المُعجَمة التي هي من المَجهورة، ولو قال: «مُستشرِف» لزال ذلك الثِّقل[5].

وهو سهوٌ؛ لأنَّ الرَّاء المُهمَلة أيضًا مِن المَجهورة، فيجبُ أن يكون «مُستشرِف» أيضًا مُتنافرًا.

بل مَنشأ الثِّقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة، قال ابنُ الأثير: ليس التَّنافرُ بسبب بُعد المَخارج[6]، وأنَّ الانتقالَ/[١٠/ ٢] مِن أحدهما إلى الآخر كالطَّفرة[7]؛ ولا بسبب قُربها[8]، وأنَّ الانتقال مِن أحدهما إلى الآخر كالمَشي في القيد[9]؛ لِما نجدُ غيرَ مُتنافِرٍ مِن القريب المَخرج:

---

(١) في هامش (ع): «هو الزوزنيّ». وليس في شرحه على التلخيص. وسيأتي تخريجه. وفي هامش (ج) و(ك) و(ي) و(س) والمعوّل للقُريميّ اللوح ٤٩/ ١: «الزاعم الخلخاليّ».

(٢) (ت): «مستشزرات».

(٣) «المهموسة» ليس في (ي).

(٤) في أكثر النُّسخ: «الزَّاء».

(٥) في حاشية ملاّ خسرو على المطوَّل اللوح ٣٧/ ٢ ـ ٣٨/ ١: «الزاعم صاحب التبيان، وتبعه الخلخاليّ». والكلام في التبيان للطِّيبيّ ٣٩٦، ومفتاح تلخيص المفتاح ٣٥، وسبقهما إليه من غير تفصيل ابن الأثير في المثل السائر ١/ ٢٠٦، وزاد عليه الطِّيبيُّ والخلخاليُّ ذِكر صفات هذه الحروف.

(٦) في هامش (صل) ما نصُّه: «كما ذهب إليه ابن سنان الخفاجيّ». ذهب إلى ذلك الرُّمانيّ وحكاه عن الخليل، وتابعه عليه عليّ بن عيسى الكاتب وابن سنان الخفاجيّ. انظر: النُّكت في إعجاز القرآن ٩٦، وموادّ البيان ١٨٠، وسرّ الفصاحة ١٣٧.

(٧) الطفرة: الوثبة. والتشبيه بها في النكت في إعجاز القرآن ٩٦، ومَن تابعه.

(٨) ذهب الرُّمانيُّ إلى أنّ من أسباب تنافر الكلمات القرب الشديد في المخرج، وحكى ذلك عن الخليل، وتابعه عليه عليّ بن عيسى الكاتب وابن سنان الخفاجيُّ والرازيُّ وغيرهما. انظر: النُّكت في إعجاز القرآن ٩٦، وموادّ البيان ١٨٠، وسرّ الفصاحة ١٣٧، ونهاية الإيجاز ٥٦. وصرَّح ابن الأثير في المثل السائر ١/ ١٧٢ ـ ١٧٣ بنقد الخفاجيّ فيما ذهب إليه، ومع هذا تابعه فيه جملة من البلاغيين كالشِّيرازيّ ومحمَّد بن عليّ الجرجانيّ وابن الأثير الحلبيّ. انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٧/ ٢، والإشارات والتنبيهات ٩، وجوهر الكنز ٣٥ـ ٣٧.

(٩) التشبيه به مذكورٌ في النكت في إعجاز القرآن ٩٦، وعند مَن تابعه.

كـ«الجيش» و«الشَّجي»[١]، وفي التَّنزيل: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ [يس: ٦٠]، ومِن البعيدة ما هو بخلافه كـ«مَلَعَ»[٢]، بخلاف «عَلِمَ». وليس ذلك بسبب أنَّ الإخراجَ مِن الحلق إلى الشَّفة أيسرُ من إدخاله مِن الشَّفة إلى الحلق؛ لِما نجدُ مِن حُسن «غلَبَ»، و«بلَغَ»، و«حلُمَ»، و«ملُحَ». بل هذا أمرٌ ذوقيٌّ، فكلُّ ما عدَّه الذَّوقُ الصَّحيحُ ثقيلًا مُتعسِّرَ النُّطق فهو مُتنافرٌ، سواءٌ كان مِن قُرب المَخارج، أو بُعدها، أو غيرِ ذلك[٣].

ولهذا اكتفى المُصنِّف بالتَّمثيل، ولم يتعرَّض لتحقيقه وبيانِ سببه؛ لتعذُّر ضبطه[٤]. فالأَولى أن يُحال إلى سلامة الذَّوق.

وقد سبَقَ إلى بعض الأوهام[٥] أنَّ اجتماع الحروفِ المتقاربة المَخرَج سببٌ للثِّقل المُخلِّ لفصاحة الكلمة، وأنَّه لا يخرجُ الكلام المُشتمل على كلمة غير فصيحةٍ عن الفصاحة، كما لا يخرجُ الكلام المُشتمِل على كلمةٍ غير عربيةٍ عن كونه عربيًّا، فلا تخرُج سورةٌ فيها: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ عن الفصاحة[٦].

وأيَّده بعضُهم[٧]: بأنَّ انتفاءَ وصفِ الجُزء، كفصاحة الكلمةِ مثلًا، لا يُوجِب انتفاءَ[٨] الكلِّ[٩].

وهذا غلطٌ فاحشٌ؛ لأنَّ فصاحةَ الكلماتِ مأخوذةٌ في تعريف فصاحةِ الكلام، فكيف لا يخرجُ الكلام المُشتمِل على كلمةٍ غير فصيحةٍ عن الفصاحة، وفصاحةُ الكلماتِ جزءٌ مِن مفهوم فصاحةِ الكلام، لا وصفٌ لجزئها[١٠]؟ والقياسُ على وقوع مُفردٍ غير عربيٍّ في الكلام العربيِّ فاسدٌ؛ لأنَّه

---

(١) في هامش (صل) ما نصُّه: «الجيش: العسكر. والشجي: الحزين».

(٢) المَلْعُ: الذهاب في الأرض، وقيل: الطلب، والسرعة والخِفَّة، والعَدو الشديد.

(٣) الكلام في **المثل السائر** ١/ ١٧٣ ـ ١٧٤، بتلخيص وتصرُّف.

(٤) في (ت) و(ك) و(ي): «لتعذُّره» مكان «لتعذُّر ضبطه». وكانت كذلك في (صل) ثمَّ ضُرب عليها وصُحِّحت في الهامش بخطِّ الصِّيراميِّ أظنُّ.

(٥) في هامش (صل) و(ج) و(ك) و(س): «أراد به الزَّوزنيّ».

(٦) الكلام للزوزنيّ في **شرح التلخيص** اللوح ٢/ ١ ـ ٢.

(٧) لعلَّهم الذين ذكرهم السبكيّ في **عروس الأفراح** ١/ ٩١ بقوله: «وما قاله الزَّوزنيُّ في **شرح التلخيص** من أنّ الكلمة غيرَ الفصيحة قد تقع في القرآن الكريم = زلَّةُ قدم، وكذلك ما وقعَ في كلام الطِّيبيّ في سورة الأنعام وفي كلام ابنِ عصفور ممّا يُوهِم ذلك».
ولمّا أقف على كلامهما فيه.

(٨) زيد في (ت) و(ج): «وصف».

(٩) في هامش (صل): «أي: وصف الكلّ، كفصاحة الكلام».

(١٠) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «فالحاصل أنّ فصاحة جميع الكلمات جزءٌ من مفهوم فصاحة الكلام؛ لأنّ فصاحة

ممنوعٌ. ولو سُلِّم فالمعنى: أنَّه عربيُّ الأسلوبِ والنَّظمِ. ولو سُلِّم فباعتبار الأعمِّ الأغلب، ولم يُشترط في الكلام العربيِّ أن تكون كلُّ كلمةٍ منها عربيةً، كما يُشرط في فصاحة الكلام أن تكون كلُّ كلمةٍ منه فصيحةً، فأين هذا مِن ذاك؟

وعلى تقدير تسليمِ أنَّه لا يُخرج/ [١١/ ١] السُّورةَ عن الفصاحة، لكنَّه يلزم كونها مُشتملةً على كلام غيرِ فصيحٍ[١]. والقولُ باشتمال القرآن على كلامٍ غير فصيحٍ، بل كلمةٍ غير فصيحةٍ، ممَّا يقودُ إلى نسبة الجهلِ أو العَجزِ إلى الله تعالى عمَّا يقول الظَّالمون عُلوًّا كبيرًا.

[الخلوصُ مِنَ الغَرابة]

(والغرابة): كونُ الكلمة وحشيَّةً غيرَ ظاهرةِ المعنى[٢] ولا مأنوسةِ الاستعمال.

فمنه: ما يُحتاجُ في معرفته إلى أن يُنقَّر ويُبحَثَ عنه في كتب اللُّغةِ المَبسوطةِ[٣]، كـ«تكأكأتُم» و«افرنقعوا» في قول عيسى بن عمرَ النَّحويِّ، حين سقط مِن الحمار، واجتمع النَّاس عليه: «ما لكم تكأكأتُم عليَّ تكأكؤكم على ذي جِنَّة؟ افرنقعوا عني!» أي: اجتمعتُم؟ تنحَّوا عنِّي! كذا ذكره الجوهريُّ في «الصِّحاح»[٤].

وذكر جارُ الله[٥] في «الفائق» أنَّه قال الجاحظُ: مرَّ أبو علقمةَ ببعض طُرُقِ البصرة، وهاجتْ به مِرَّةٌ، فوثبَ عليه قومٌ[٦] يعصِرون إبهامَه ويُؤذِّنون في أُذُنه، فأفلتَ مِن أيديهم، وقال: «ما لكم تكأكأتُم عليَّ كما تكأكؤون على ذي جِنَّة؟ افرنقعوا عنِّي!» فقال بعضُهم: دَعوه فإنَّ شيطانه يتكلَّم بالهنديَّة[٧]!

= كلّ كلمة فردًا فردًا يكون جزءًا أيضًا مِن فصاحة الكلام، لأنَّ جزءَ جزءِ الشيء جزءٌ لذلك الشيء. فإذا انتفى فصاحةُ الكلمة وحدَها انتفى فصاحةُ الكلام؛ لأنَّ انتفاء الجزء يُوجِب انتفاءَ الكلّ». «منه».

(١) ذُكر أنّ الذي اعترض عليه المولى التُّونيُّ وعرضَه على التفتازانيّ فاستحسنه. انظر: حاشية السيراميّ على المطوّل اللوح ٣٦/ ٢، وحاشية الفناريّ على المُطوّل ٩٩.

(٢) الكلام بمعناه في الإيضاح ٧٣، ونهاية الإيجاز ٧١. وتفسير الغريب بالوحشيّ قديمٌ استعمله الخطابيّ في غريب الحديث ١/ ٦٦، وبالعكس يُفسِّرون الوحشيّ بالغريب، كما في البيان والتبيين ٢/ ١٧، والموازنة ١/ ٢٩٣، ودلائل الإعجاز ٣٩٨.

(٣) الكلام في الإيضاح ٧٣. وهو بمعناه في العُمدة ١٠٤٣، وسرّ الفصاحة ٨٦.

(٤) الخبر عن عيسى بن عمر بلفظ قريب في: معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج ٤/ ٢٥٣، والصحاح (كأكأ)، (فرقع)، والإيضاح ٧٣.

(٥) في (ي): «صاحب الكشّاف» مكان «جار الله».

(٦) في هامش (ت): «فأقبلوا». وهي مِن الخبر في البيان والتبيين ١/ ٣٧٩.

(٧) الخبر عن أبي علقمة بلفظ قريب في: البيان والتبيين ١/ ٣٧٩ـ ٣٨٠، وعيون الأخبار ٢/ ١٦٣، وعمدة الكتّاب ٣٣١، =

ومنه: ما يُحتاج إلى أن يُخرَّج له وجهٌ بعيدٌ، (نحو) «مُسرَّج» في قول العَجَّاج[١]:

ومُقلـــةً وحاجِبًـــا مُزَجَّجَـــا

أي: مُدقَّقًا مُطوَّلًا. (وفاحمًا)، أي: شعرًا أسودَ كالفحم (ومَرْسِنًا)، أي: أنفًا (مُسرَّجًا[٢]، أي: كالسَّيف السُّريجيِّ في الدِّقَّة والاستواءِ)، وسُريجٌ[٣]: اسم قَينٍ، تُنسَب إليه السُّيوف[٤]؛ (أو كالسِّراج في البريق) واللَّمعانِ. وهذا قريبٌ مِن قولهم: «سَرِجَ وجهُه»، بالكسر، أي: حسُنَ، و«سرَّج اللهُ وجهَه»: بهَّجَه وحسَّنه[٥].

وإنَّما لم يُجعَل اسمَ مفعولٍ منه لاحتمال أنَّهم لم يعثُروا على هذا الاستعمالِ، وأن يكون هذا مُولَّدًا مُستحدَثًا مِن «السِّراج». على أنَّه لا يبعُد أن يقال: إنَّ «سرَّج الله وجهَه» أيضًا مِن باب الغرابةِ.

وأمَّا صاحبُ «مُجمَل اللُّغة»، فقد قال: «سرَّج الله وجهَه»: حسَّنَه وبهَّجَه، ثمَّ أنشد هذا المِصراع[٦].

لا يقال: الغرابةُ كما يُفهَم مِن كتبهم: كونُ الكلمة غيرَ مشهورةِ الاستعمال، وهي في مُقابلة المُعتادةِ،/ [١١/ ٢] وهي بحسَب قومٍ دون قومٍ؛ والوحشيَّة: هي المُشتمِلة على تركيبٍ يتنفَّرُ الطَّبع عنه، وهي في مقابلة العَذْبة. فالغريبُ يجوز أن يكون عذبةً فلا يحسُن تفسيرُه بالوحشيَّة، بل الوحشيَّةُ قيدٌ زائدٌ لفصاحة المفردِ. وإن أُريد بالوحشيَّة غيرُ ما ذكرنا فلا نُسلِّم أنَّ الغرابةَ بذلك المعنى تُخلُّ بالفصاحة[٧].

= والمحتسب ٢/ ١٩٢، والصناعتين ٢٧، وسرّ الفصاحة ٧٨، والفائق ٣/ ٢٤١، والكشّاف ٣/ ٢٨٨ (سبأ، ٣٤/ ٢٣).

(١) انظر: الإيضاح ٧٣.

(٢) والرجز بتمامه:

ومقلـــةً وحاجبًـــا مُزَجَّجَـــا
وفاحمًـــا ومَرسِـــنًا مُســـرَّجا

وهما في ديوان العجَّاج ٢/ ٣٤. وله في: أسرار البلاغة ٣١، وسرّ الفصاحة ٨٦، ومفتاح العلوم ٤٧٢، والإيضاح ٧٣؛ ولرؤبة بن العجَّاج في معاهد التنصيص ١/ ١٤، وعقود الدُّرر اللوح ٨/ ١، والعِقد المُكلَّل اللوح ٣/ ٢.

(٣) في (ك) و(ي) و(س): «السُّرَيج»، والصواب ما أُثبِت.

(٤) في الصحاح (سرج): «قال الأصمعيّ: السُّريجيّات: سيوفٌ منسوبةٌ إلى قَين، يقال له: سُريج. وشبَّه العجَّاج بها حُسنَ الأنفِ في الدِّقَّة والاستواء»، وساق البيت.

(٥) حُمِل «مُسرَّجا» في بيت العجَّاج على هذا المعنى في مقاييس اللغة ٣/ ١٥٦. وأكثر الكلام في الإيضاح ٧٣، وبعضه في سرّ الفصاحة ٨٦.

(٦) انظر: مجمل اللغة ٤٩٤.

(٧) من قوله: «الغرابةُ كما يُفهم من كتبهم» إلى هنا في مفتاح تلخيص المفتاح ٣٩ ـ ٤٠، بتصرُّف يسير من التفتازانيّ، من ذلك =

لأنَّا نقول: هذا أيضًا اصطلاحٌ مذكورٌ في كتبهم[١]، حيث قالوا: الوحشيُّ منسوبٌ إلى الوحش الذي يسكن القِفارَ، استُعيرت للألفاظ التي لم يُؤنَس استعمالُها. والوحشيُّ قسمان: غريبٌ حسَنٌ، وغريبٌ قبيحٌ.

فالغريبُ الحسَنُ: هو الذي لا يُعاب استعماله على العرب؛ لأنَّه لم يكن وحشيًّا عندهم، وذلك مثل: «شرَنْبَثٍ» و«اشْمَخرَّ» و«اقْمَطرَّ»[٢] وهي في النَّظم أحسنُ منهما في النَّثر، ومنه «غريبُ القرآنِ والحديثِ».

والغريبُ القبيحُ[٣]: يُعاب استعماله مُطلقًا، ويُسمَّى الوحشيَّ الغليظ: وهو أن يكون مع كونه غريبَ الاستعمال، ثقيلًا على السَّمع، كريهًا على الذَّوق، ويُسمَّى المُتوعِّر أيضًا، وذلك مثلُ: «جَحيش»: للفَريد، و«اطلَخمَّ الأمرُ»، و«جَفَخْتُ»[٤]، وأمثالُ ذلك[٥].

وقولنا: «غيرَ ظاهرة المعنى ولا مأنوسةِ الاستعمال» تفسيرٌ للوحشيَّة، فمَنعُ كونه مُخِلًّا بالفصاحة المُتداوَلةِ فيما بينهم ظاهرُ الفسادِ.

وإن أردتَ بالفصاحة معنىً آخر، وزعمتَ أنَّ شيئًا من التَّنافرِ والغرابةِ والمُخالفةِ لا يُخلُّ بها = فلا مُشاحَّةَ.

[الخلوصُ من مخالفة القياسِ التصريفيّ]

(والمُخالَفة): أن تكونَ الكلمةُ على خلاف القانونِ المُستنبَط مِن تتبُّع لغةِ العرب[٦]، أعني

= التصرُّف أنَّ فيه «كما يُفهم من المفتاح» مكان «كما يُفهم من كتبهم». وما أورده الخلخاليُّ ليس في مفتاح العلوم، وهو بمعناه في **المثل السائر** ١/ ١٧٦، **والجامع الكبير** ٤٥ ـ ٥٦.

(١) أورد التفتازانيُّ ذلك المعنى للوحشيّ والغريب في **شرح الشمسيَّة** ١٩٨، وصرَّح بأنَّه التفسير المناسبُ له في كلام الشيخ الرئيس ابن سينا في **الإشارات والتنبيهات**. قلتُ: فسَّر الطوسيُّ معنى الوحشيّ والغريبِ في كلام ابن سينا بذلك، وانظر كلامهما في **شرح الإشارات والتنبيهات** للطوسيّ ١/ ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٢) الشَّرَنْبَث: الغليظ الكفِّ وعروق اليد. واشمخرَّ: علا وارتفع. واقمَطرَّ: اشتدَّ.

(٣) زِيد في (ي): «ما».

(٤) اطلخمَّ الأمر: اشتدَّ. واطلخمَّ الليل والسَّحاب: أظلم وتراكم. وجفَخ: افتخر.

(٥) من قوله: «الوحشيُّ منسوبٌ إلى الوحش» إلى هنا تلخيص لكلام ابن الأثير بأمثلته في **المثل السائر** ١/ ١٧٥ ـ ١٨١.

(٦) هذا الشرط مذكور في **سرّ الفصاحة** ٩٦ ـ ١١٢، **ونهاية الإيجاز** ٧١، **والمصباح** ١٥٩. وانتقد ابنُ الأثير ابنَ سنان في اشتراطه إيَّاه، وعلَّل ذلك بأنَّ جريان اللفظة على العرف العربيّ لا يُوجب لها حُسنًا ولا قبحًا، وإنَّما يقدح في معرفة مُستعمِلها بما ينقله من الألفاظ. انظر: **المثل السائر** ١/ ١٧٥، **والجامع الكبير** ٣٤.

مفرداتِ ألفاظِهم الموضوعة، أو ما هو في حكمها، كوجوب الإعلالِ في نحو «قام»، والإدغامِ في نحو «مدَّ»، وغيرِ ذلك ممَّا يشتمل عليه علمُ التَّصريفِ.

وأمَّا نحو «أَبَى يأبى»، و«عَوِرَ»، و«استحوَذَ»[(١)]، و«قَطِطَ شَعرُه»[(٢)]، و«آلٍ»، و«ماءٍ»[(٣)]، وما أشبهَ ذلك مِن الشَّواذِّ الثابتةِ في اللُّغة، فليست مِن المُخالفة في شيء؛ لأنَّها كذلك ثبتَت/ [١٢/ ١] عن الواضع، فهي في حُكم المُستثناةِ، فكأنَّه قال: القياسُ كذا إلَّا في هذه الصُّورِ.

بل المُخالِفُ ما لا يكون على وَفق ما ثبتَ عن الواضع، (نحو) «الأجلَل» بفكِّ الإدغامِ في قوله:

(الحَمـــدُ لله العلـــيِّ الأجلَـــلِ)[(٤)]

والقياسُ «الأجلّ»[(٥)].

[الخلوصُ مِنَ الكراهةِ في السَّمع]

(قيل): فصاحةُ المفردِ: خلوصُه ممَّا ذُكر، (ومِن الكراهة في السَّمْع) بأن يتبرَّأ السَّمعُ مِن سَماعه كما يتبرَّأ مِن سماع الأصواتِ المُنكَرة؛ فإنَّ اللفظَ مِن قبيل الأصواتِ، والأصواتُ: منها ما تستلذُّ النَّفسُ سماعَه، ومنها ما تستكرهه[(٦)]، (نحو) «الجِرِشَّى» في قول أبي الطيِّب في مدح سيف الدَّولة أبي الحسنِ عليٍّ:

مُبـــاركُ الاســـمِ أغـــرُّ اللَّقـــبْ ....

---

(١) انظر الكلام على شذوذ «أبى يأبى» في شرح الرضيّ على الشافية ١/ ١١٤، وعلى «عَوِر» فيه ٣/ ٩٩، ١٢٤، وعلى «استحوَذ» فيه ٣/ ٩٦.

(٢) انظر الكلام على شذوذها في شرح الكافية الشافية ٢١٨١.

(٣) انظر الكلام على شذوذهما في شرح الرضيّ على الشافية ٣/ ٢٠٨.

(٤) الرجز لأبي النجم العِجليّ في ديوانه ٣٣٧، وتخريجه فيه ٣٦٤. وهو لرؤبة في معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٩، والرِّواية فيه:

الحمـــدُ لله الأعـــزِّ الأجلـــلِ

واستشهدوا به على فكِّ الإدغام في ضرورة الشِّعر. انظر: الموشح ١٢٥، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٤، والخصائص ٢/ ٣٤٩، والصحاح (جلل)، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٠، والفائق ٢/ ٤١٤، وشرح الرضيّ على الشافية ٣/ ٢٤٤. وذكر الإمام المرزوقيُّ في شرح الحماسة ٨٨ أنّ فكَّ التضعيف في مِثله لغة تميم. وانظر تفصيله في: لغة تميم ٤١٨.

(٥) انظر: المنصف لابن جني ١/ ٥٤٤.

(٦) هذا مذهبُ ابن سنان الخفاجيّ في سرّ الفصاحة ٧٦ ـ ٧٧ بأن تُجعل الكراهة في السمع شرطًا زائدًا على ما سبق. وجعلَه ابنُ الأثير من شروط الفصاحةِ في المثل السائر ١/ ٩١، ١٦٩ ـ ١٧٠.

(كريمُ الجِرِشَّى)، أي: النَّفْس[١] (شريف النَّسَبْ)[٢]. فالاسم مباركٌ لموافقته[٣] اسم أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه، واللَّقب مشهورٌ بين النَّاس[٤]. والأغرُّ من الخيل: الأبيضُ الجبهةِ[٥]، ثمَّ استُعير لكلِّ واضحٍ معروفٍ.

(وفيه نظرٌ)؛ لأنَّها داخلةٌ تحت الغرابةِ المُفسَّرة بالوحشيَّة[٦]، لظهور أنَّ «الجِرِشَّى» إمَّا من قبيل «تكأكأتُم» و«افرنقعوا»، أو «الجُحيش» و«اطلخمَّ».

وقد ذُكِر هنا وجوهٌ أخرُ:

الأوَّل: أنَّها إن أدَّتْ إلى الثِّقل فقد دخلتْ تحت التَّنافر، وإلَّا فلا تُخلُّ بالفصاحة[٧].

الثَّاني: أنَّ ما ذكره هذا القائل[٨] في بيان هذا الشَّرطِ أنَّ اللَّفظ مِن قَبيل الأصواتِ[٩] = فاسدٌ[١٠]؛ لأنَّ اللَّفظ ليس بصوتٍ بل كيفيَّةٌ له، كما عُرف في موضعه[١١].

وضَعفُ هذين الوجهين ظاهرٌ[١٢].

---

(١) انظر: الصحاح (جرش)، وشرح الواحديّ لديوان المتنبيّ ١٦٧١.

(٢) في ديوان أبي الطّيب ٤٣٢، وشرح الواحديّ لديوان المتنبيّ ١٦٧١. وهو له في الإيضاح ٧٤، والإشارات والتنبيهات ٩.

(٣) في (ج) (ك) و(ي): «لموافقته»، وزِيد في (ع) و(س): «اسمِه»، وهو في هامش (صل) من غير تصحيح، وعُلّق عليه «ظ»، أي: الظاهر. ولعلَّه كان في النسخة الأولى، ويدلُّ على ذلك أنَّ ملَّا خسرو في حاشيته على المطوَّل اللوح ٣٩/ ٢ انتقد العبارة بهذه الزيادة، بأنَّه لا تظهر فائدة لوضع المظهر موضعَ المضمر فيها.

(٤) الكلام بلفظ قريب في شرح الواحديّ لديوان المتنبيّ ١٦٧١.

(٥) انظر: الصحاح (غرر).

(٦) انظر: الإيجاز لأسرار الطّراز ٨٢، ومفتاح تلخيص المفتاح ٤٣، وشرح التلخيص للزوزنيّ اللوح ٣/ ١.

(٧) الوجه في مفتاح تلخيص المفتاح ٤٣.

(٨) مضى أنّه ابن سنان الخفاجيّ. ومذهبُ ابن الأثير ليس ببعيد عنه.

(٩) ذهبت طائفة من البلاغيين إلى أنَّ الألفاظ من قبيل الأصوات، كابن الأثير في المثل السائر ١/ ٩١، ١٦٩ ـ ١٧٤، والطِّيبيِّ في التبيان ٣٩٥، والعلويِّ في الطراز ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥، وغيرهم.

(١٠) تعرَّض الدكتور عبد الله الطيب في المرشد ٢/ ١٩ ـ ٢٠ لنقض مذهبِ ابن الأثير في أنَّ اللفظ من قبيل الأصوات، بكلام جيِّد.

(١١) انظر: الشِّفاء (المنطق، المدخل) ١/ ٢٦، (الطبيعيات، النفس) ٦/ ٧٠ـ ٧٦. وفصَّله التفتازانيُّ في شرح المقاصد ٢/ ٢٧٣.

(١٢) في هامش (ت) و(أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أمَّا الأوَّل فلأنَّ عدم التأدّي إلى الثقل لا يُوجب عدم الإخلال بالفصاحة؛ لجواز أن يكون ذلك لأمرٍ آخرَ، بأن يكونَ الفصحاءُ كما احترزوا عن الألفاظ الكريهة على الطبع احترزوا عن الألفاظ الكريهة على السَّمع، وهذا معنًى مُناسبٌ للإخلال. وأمَّا الثاني فلأنَّه قد أورد النظرَ في المتن، والنظرُ يجب على كلام ذُكر، ولم يُذكَر في =

الثَّالث: أنَّ الكراهةَ في السَّمع راجعةٌ إلى النَّغم؛ فكم من لفظٍ فصيحٍ يُستكره في السَّمع[١] إذا أُدِّي بنَغْم[٢] غير مُتناسبةٍ، وصوتٍ مُنكَرٍ[٣]! وكم من لفظٍ غير فصيحٍ يُستلذُّ إذا أُدِّي بنغمٍ متناسبةٍ، وصوتٍ طيِّبٍ[٤]!

وليس بشيءٍ[٥]؛ للقطع باستكراه «الجِرِشَّى» دون «النَّفس»، سواءٌ أُدِّي بصوت حسنٍ أو غيره، وكذا «جفخْتُ» و«ملَعَ» دون «فخرْتُ»/ [١٢/ ٢] و«عَلِمَ».

الرابع: أنَّ مثل ذلك واقعٌ في التَّنزيل كلفظ ﴿ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢٢] و﴿دُسُرٍ﴾ [القمر: ١٣]، ونحوِ ذلك[٦].

وفيه أيضًا بحثٌ؛ لأنَّه قد يعرِضُ لأسباب الإخلال بالفصاحة ما يمنعُ السببيَّة فيصيرُ اللَّفظ فصيحًا، فإنَّ مفرداتِ الألفاظ تتفاوتُ باختلاف المقاماتِ، كما سيجيء في الخاتمة[٧]، ولفظ «ضِيزى» و«دُسُر» كذلك.

[تعريفُ الفصاحةِ في الكلام وشروطُها]

(و) الفصاحةُ (في الكلام: **خُلوصُه مِن ضَعْف التَّأليفِ، وتنافُرِ الكلماتِ، والتَّعقيدِ، مع فصاحتِها**): حالٌ مِن الضَّمير في (خُلوصُه)، أي: خلوصُه ممَّا ذُكرَ مع فصاحة كلماتِه. واحترزَ به عن نحو: «زيدٌ أجللُ»، و«شَعرُه مُستشزرٌ» و«أنفُه مُسرَّجٌ». ولا يجوزُ أن يكون حالًا مِن (الكلمات) في (تنافر الكلمات)[٨]؛ لأنَّه يستلزم أن يكون كلامٌ مُشتمِلٌ على الكلمات الغير الفصيحةِ مُتنافَرةً كانت

= المتن أنَّ اللفظ من قبيل الأصوات، ولو سُلِّم فالقول بأنَّ اللفظ صوتٌ يعتمدُ على مخارج الحروف مشهورٌ بين الأدباء. على أنَّ قوله: (من قبيل الأصوات) لا يستلزمُ أن يكونَ صوتًا». «منه».

(١) «في السَّمع» ليس في (ي).

(٢) النَّغْم: جمعُ نَغْمة.

(٣) في (ت): «منكرة».

(٤) في (ت): «طيبة». وهذا الوجه في **شرح التلخيص** للزوزنيِّ اللوح ٣/ ١، و**مفتاح تلخيص المفتاح** ٤٢.

(٥) ردَّ صاحبُ **نفائس التنصيص** اللوح ٤/ ١ الرأي السابق بقوله: «وفيه نظرٌ، لأنَّ الكلامَ فيما ينشأ من ذات الحروفِ لا في الأمور الخارجة عنها، واعتبارُ الترنُّم اعتبارُ أمرٍ خارجٍ عن ذات الكلمة».

(٦) نقله ابن الأثير في **المثل السائر** ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧ عن بعض المتفلسفة ممَّن حضرَ عنده، وذكر أنَّه أزرى به وردَّ كلامه.

(٧) الكلام في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٤٣ ـ ٤٤، من غير تعرُّض للوجه الرابع الذي ذكره التفتازانيّ. والمقصود بالخاتمة: علم البديع.

(٨) في هامش (صل) ما نصُّه: «كما جعله الزَّوزنيُّ». وهو في **شرح التلخيص** للزوزنيِّ اللوح ٣/ ٢.

أم لا فصيحًا[١]، لأنَّه صادقٌ عليه أنَّه خالصٌ مِن تنافر الكلمات[٢] حال كونها فصيحةً. فافهمْ[٣].

[الخلوصُ من ضَعف التأليفِ]

(فالضَّعْفُ): أن يكون تأليفُ أجزاءِ الكلام على خلاف القانونِ النَّحويّ[٤] المُشتهَر[٥] فيما بين مُعظَم أصحابه، حتَّى يمتنع عند الجمهور، كالإضمار قبل الذِّكر لفظًا ومعنى، **(نحو: ضربَ غلامُه زيدًا)**، فإنَّه غيرُ فصيحٍ، وإن كان مِثلُ هذه الصُّورة، أعني: ما اتَّصلَ بالفاعل ضميرُ المفعولِ به، ممَّا أجازه الأخفشُ وتبِعه ابنُ جنِّي[٦]، لشدَّة اقتضاء الفعل المفعولَ به كالفاعل، واستشهدَ بقوله[٧]:

جَـزى ربُّـه عنِّـي عَـديَّ بـــنَ حـاتـمٍ   جزاءَ الـكلابِ العاويـاتِ وقـد فَعـلْ[٨]

---

(١) في هامش (ت) و(أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «لا يقال: هذا يُعلَم بالطريق الأولى؛ لأنَّا نقول: لو سُلِّمَ ففيما إذا كانت الكلماتُ متنافرةً، لأنَّ مثله لا يُقبَل في التعريفات، وأمَّا إذا كانت الكلمات غيرَ فصيحةٍ ولا تنافرَ فيصدُق التعريفُ. وبالجملة إذا جعلتَها حالًا من ‹الكلمات› بقيَ الحدُّ خاليًا عن اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام.

لا يقال: الخلوص في معنى النفي، فعلى تقدير جَعْلِه حالًا من ضمير ‹خلوصُه› أيضًا يتوجَّه الإشكالُ؛ لأنَّا نقول: يكون قيدًا للنفي لا للمنفي، فكيف يُتوهَّمُ، ونحن نُؤوِّل في مثل ‹لم أبالغ في اختصار لفظه تقريبًا› بفعل مُثبتٍ هو مضمون النفي دفعًا لمثل هذا الإشكال، فكيف يُتوهَّمُ وروده مع التصريح بذلك الفعل؟». «منه».

وأورد الحفيد في حاشيته على المطوَّل اللوح ٦٣/ ٢ القسم الأوَّل من هذا التعليق بنصِّه منقولًا ممَّا كتبه جدُّه في حواشيه. ومضى في ص ٢٧ أنَّ التفتازانيَّ أوَّلَ قولَ القزوينيّ: «ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريبًا» بقوله: «كأنَّه قال: تركتُ المبالغة للاختصار».

(٢) في هامش (أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «باعتبار الحروف». «منه».

(٣) في هامش (ت) و(أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «لأنَّ قوله: ‹مع فصاحتها› قيد للتنافر لا للخلوص، والقولُ بأنَّ ذلك يُعلَم بالطريق الأَولى ممَّا لا يُلتفت إليه في التعريفات، ولا سيَّما مع ظهور الوجه الصحيح». «منه».

(٤) انظر هذا الشرط في سرّ الفصاحة ٩٦ ـ ١١٢، ونهاية الإيجاز ٧١. وانتقده ابن الأثير في المثل السائر ١/ ١٧٥.

(٥) في حاشية أبي القاسم الليثيّ على المطوَّل اللوح ٢١/ ٢: «المشتهر: بالفتح والكسر؛ لأنَّ الاشتهار يأتي لازمًا ومتعدِّيًا».

(٦) انظر لابن جني كلامًا مُفصَّلاً على تجويز هذا الأسلوب في الخصائص ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٨. وقال البغداديّ في خزانة الأدب ١/ ٢٧٧: «أقول: وممَّن ذهب مذهبهما أبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين، وابنُ مالك في التسهيل وشرحه، وأطال في الردِّ عليه الشاطبيُّ في شرح الألفيَّة، ونصرَ الإمامُ عبد القاهر الجرجانيُّ مذهبَ الأخفش في المسائل المُشكِلة». وكلام ابن مالك مذكورٌ في شرح التسهيل ١/ ١٦١، والنقلُ عن المسائل المشكلة للشيخ عبد القاهر في حاشية مصنفك في المطوَّل اللوح ٥٦/ ٢، وحاشية أبي القاسم الليثيّ على المطوَّل اللوح ٢٢/ ١، ولم يُوقَف على هذا الكتاب.

(٧) من قوله: «ما اتَّصل بالفاعل» إلى هنا بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ١٨٨.

(٨) مُختلَف في نسبته: فهو للنابغة في الخصائص لابن جنّي، ١/ ٢٩٤، وقال البغداديُّ في خزانة الأدب ١/ ٢٨٢: «وهذا البيت لأبي الأسود الدِّيليّ، يهجو به عديّ بن حاتم الطائيّ. وزعم ابن جنّي وغيره أنّه للنابغة الذبيانيّ، وهو وإن عاصر =

وقوله:

لمَّـا عَصـى أصحابُـه مُصعَبًـا … أدَّى إليـه الكَيـلَ صَاعًـا بِصـاعْ[(١)]

ورُدَّ بأن الضَّميرَ للمصدر المدلولِ عليه بالفعل، أي: ربُّ الجزاءِ، وأصحابُ العصيانِ[(٢)]، كقوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، أي: العدلُ.

وأمَّا قولُه:

جَـزى بَنـوه أبـا الغِيـلان عـن كِـبَرٍ … وحُسْنِ فعـلٍ كمـا يُجـزى سِـنِمَّارُ[(٣)]

وقولُه:

= عديًّا، لكن الذي رُوِيَ له هو:

جـزى الله عبسًـا عبـسَ آلِ بغيـضٍ … جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقـد فعـلْ

وليس فيه ما نحن فيه». ويروى لغيرهما. قلت: البيت برواية قريبة ممّا ذكرَ البغداديُّ مذكورٌ في **ديوان النابغة** ٢١٤، ولم يَرِد بالرِّواية التي أوردها التفتازانيُّ في أصل **ديوان أبي الأسود الدؤليّ** بصنعة السُّكّريّ ولا في رواية ابن جنّي **للديوان**، وأورده مُحقِّقه في المُستدرَك على **أصل الديوان** ٤٠١، وتمام تخريجه ثمَّة وفي **المعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٥/ ٢ ـ ٦/ ١؛ وهو بلا عزو في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ١٨٨، **والإيضاح** ٧٥. وعدُّوه في الضرورات الشعرية، كما في **الموشّح** ٧١، **وضرائر الشعر** ٢٠٩.

(١) البيت للسفّاح بن بُكير بن معدان اليربوعيّ في **خزانة الأدب** للبغداديّ، ١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠، ٦/ ٩٦ ـ ٩٧. وهو له من قصيدة في **المفضَّليات** ٣٢٣، برواية:

لمَّـا جـلا الخُـلَّان عـن مُصعـبٍ … أدَّى إليـه الـقرضَ صاعًـا بصـاعْ

ولا شاهد فيها. وهو بروايته ههنا وبلا عزو في **ضرائر الشعر** ٢٠٩، **وشرح الرضيّ على الكافية** ١/ ١٨٩. وتمام تخريجه في **المعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٦/ ظ ـ ٧/ ١.

وأوردَ الحفيدُ في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ٦٤/ ١ ـ ٢ **تعليقًا** لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «أفرد ضمير إليه مع أنَّه راجع إلى الأصحاب قصدًا إلى كلّ واحد منهم، وفي **مجمع الأمثال**: يقال: جزاه كيل الصاع بالصاع، أي: كافأ إحسانه بمثله أو إساءته بمثلها، وقوله: ‹صاعًا› في موضع الحال، مثل ‹بايعته يدًا بيَدٍ›، وهو في الأصل جملة، أي: صاعٌ منه بصاع منهم قبضتُ. **كذا كتب بخطِّه قُدِّس سرُّه في الحاشية**». وانظر: **مجمع الأمثال** ١/ ١٦٨.

(٢) هذا الردُّ في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ١٨٩، ثمّ قال الرضيّ: «والأولى تجويز ما ذهبا إليه، لكن على قِلَّة».

(٣) لسليط بن سعد في **الأغاني** ٢/ ٩٢ ـ ٩٣، **وأمالي ابن الشجريّ** ١/ ١٥٢، **والإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ١٣٨. وسِنِمَّار: بنَّاء روميٌّ بنى قصر الخَوَرنق بظاهر الكوفة للنعمان، ولمَّا فرغ منه أعجب النعمان وخشيَ أن يعمل لغيره مثله، فألقى سنمَّار من أعلاه فخرَّ ميتًا. فضربتِ العرب به المثل لمَن يجزي بالإحسان الإساءةَ. انظر: **مجمع الأمثال** ١/ ١٥٩، **وسِفر السعادة** ١/ ٣٠٥.

[١٣/١] ألا ليتَ(١) شِعري/ هل يَلومنَّ قومُه زُهيرًا على ما جَرَّ مِن كُلِّ جانبِ(٢)

= فشاذٌّ لا يقاسُ عليه(٣).

[الخلوصُ من تنافر الكلمات]

(والتَّنافُرُ): أن تكونَ الكلماتُ ثقيلةً على اللِّسان(٤):

فمنه ما هو مُتناهٍ في الثِّقل(٥)، (كقوله): (وليس قُرْبَ قبرِ حَرْبٍ)(٦) اسم رجلٍ (قَبرُ)(٧). صدرُه:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرِ

أي: خالٍ مِن الماء والكلأ(٨).

(و) منه ما دون ذلك(٩)، مثلُ (قولِه)، أي(١٠): أبي تمَّام:

---

(١) أورد الحفيد في حاشيته على المطوَّل اللوح ٦٤/ ٢ تعليقًا لجدِّه التفتازانيِّ في هذا الموضع، فقال: «ليت، خبره محذوف، أي: حاصل. والجملةُ الاستفهاميَّة في موقع المفعول لـ«شِعري»، أي: عِلمي، والمعنى: ليت عِلمي حاصلٌ لجواب هذا السُّؤال. على ما جرَّ، أي: جنى، يقال: جرَّ عليهم جريرةً، أي: جنى جنايةً»، والتعليق بنصِّه في هامش (أ)، وكُتب في آخره «منه». وانظر الكلام الأخير بلفظ قريب في الصحاح (جرر).

(٢) لأبي جُندُب في شرح أشعار الهُذليين للسُّكَّريّ ١/ ٣٥١. وهو بلا عزو في ضرائر الشعر ٢٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١، وشرح الرضيّ على الكافية ١/ ١٨٩.

(٣) وحملوه على الضرورة. انظر تفصيل هذه المسألة في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٦٥ - ٢٦٦، والمقاصد النحويَّة ٢/ ٩٥١، وخزانة الأدب للبغداديّ ١/ ٢٧٧ - ٢٨٠، ونقل في الخزانة كلامَ التفتازانيّ ههنا مع الشواهد التي أوردها.

(٤) وزاد في المختصر ١/ ٩٩ قوله: «وإن كان كلٌّ منها فصيحًا».

(٥) انظر: دلائل الإعجاز ٥٧، ونهاية الإيجاز ٥٦، والإيضاح ٧٥.

(٦) في هامش (أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «قوله: (قربَ قبرِ حربٍ) وقع خبرًا لقوله: (ليس)، وكان من حقِّه أن يقولَ: (قربَ قبرِه) فوضعَ الظاهرَ موضعَ المضمَر دلالة على لزوم التوجُّعِ، والمعنى: إنَّ قبرَ هذا الرَّجل بمكانٍ قفرٍ خالٍ ليس فيه غيرُ قبره، وأنَّه دُفِن بمكانٍ لم يُدفَن فيه غيرُه. وظاهر البيت إخبارٌ والمعنى تأسُّفٌ وتحسُّرٌ على كون قبره في ذلك المكانِ». «منه».

(٧) عجزه بتمامه:

وليس قُربَ قبرِ حربٍ قبرُ

ونسبه الجاحظُ إلى الجنّ في الحيوان ٦/ ٢٠٧ - ٢٠٨، ودفَع نسبته إليهم في البيان والتبيين ١/ ٦٥؛ وهو بلا عزو وعلى ما نحن فيه في: النكت في إعجاز القرآن ٨٧، وإعجاز القرآن للباقلانيّ ٢٦٩، وموادّ البيان ١٨٠، والعمدة ٤١٩، وسرّ الفصاحة ١٣٢، ودلائل الإعجاز ٥٧، ونهاية الإيجاز ٥٦، والمثل السائر ١/ ٣٠٩، والإيضاح ٧٥. وأورد التفتازانيّ في المختصر ١/ ١٠٠ للبيت قصَّة عن الجنّ مِن عجائب المخلوقات.

(٨) انظر: الصحاح (قفر).

(٩) انظر: دلائل الإعجاز ٥٧، ونهاية الإيجاز ٥٦، والإيضاح ٧٥.

(١٠) زِيد في (ت) و(س): «قولِ».

(كريـمٌ مَتـى أمدَحْـه أمدَحْـه والـورى   مَـعيْ وإذا مـا لُمتُـه لُمتُـه وَحْـدِي)[١]

(الورى): مبتدأ خبرُه (معي)، والواو للحال، أي: لا يُشاركني أحدٌ في مَلامته؛ لأنَّه إنَّما يستحقُّ المدحَ دون المَلامةِ. وفي استعمال (إذا) والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيفٌ[٢]، وهو إيهامُ ثبوتِ الدَّعوى، كأنَّه تحقَّقَ منه اللَّومُ فلم يُشاركه أحدٌ[٣]. لكنَّ مُقابلةَ المدحِ باللَّوم دون الذَّمِّ أو الهجاءِ ممَّا عابه الصَّاحب[٤].

قال المُصنِّف: فإنَّ في ‹أمدحْهُ› ثِقلًا لِمَا بين الحاء والهاء من القُرب[٥].

ولعلَّه أرادَ أنَّ فيه شيئًا مِن الثِّقل، فإذا انضمَّ إليه ‹أمدحْهُ› الثَّاني تضاعَفَ ذلك الثِّقلُ، وحصلَ التَّنافرُ المُخِلُّ بالفصاحة. ولم يُرِد أنَّ مجرَّد ‹أمدحْهُ› غيرُ فصيحٍ؛ فإنَّ مثله واقعٌ في التَّنزيل، نحو: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق: ٤٠][٦]. والقولُ باشتمال القرآنِ على كلامٍ غير فصيحٍ ممَّا لا يجترِئ عليه المُؤمن.

صرَّحَ بذلك ابنُ العَميد، وهو أوَّلُ مَن عابَ هذا البيتَ على أبي تمَّامٍ، حيث قال: هذا التَّكريرُ

---

(١) في ديوانه بشرح التبريزيّ ٢/ ١١٦. والبيت له في: **الكشف عن مساوئ المتنبي** ٢٢٦، **والموازنة** ١/ ٣٢٨، **والوساطة** ٢٠٨، **وإعجاز القرآن** للباقلانيّ ٢٢٦، **والعمدة** ١٠٤٠، وسرّ **الفصاحة** ١٣٨، ودلائل **الإعجاز** ٥٨، **ونهاية الإيجاز** ٥٦، ونضرة **الإغريض** ٢٣٠، **والإيضاح** ٧٥. وهو في أكثرها على ما نحن فيه.

(٢) وفي هامش (ت) و(أ) **تعليق مِن التفتازانيّ** يزيد هذا الموضع بيانًا، نصُّه: «وهو أنَّ فيه مع التحرُّز عن وقوع المَلامة منه إيهامًا بثبوت الدعوى، أعني: أنَّه لا يستحقُّ الملامة، لإشعار لفظ ‹إذا› بالقطع والماضي بتحقُّقه، وكأنَّ الملامة منه قد وقعت قطعًا، ولم يُشاركه فيها أحدٌ لتنزُّهه عمّا يُوجِب المَلامة. وأمَّا الاحتراز عن لوم الممدوح بالفعل فقد حصل من ‹إذا› الدليل على الاستقبال، وإيهام الوقوع لم يُخِلَّ بذلك؛ لأنَّه عين التنزيه والغاية في النزاهة عن استحقاق اللوم. فليُتأمَّل؛ فإنَّه دقيق جدًّا». «منه». وأورده الحفيد في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ٦٥/ ١ ـ ٢ عمَّا كتبه جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في **الحاشية**.

(٣) في هذا تعريضٌ بالزَّوزنيّ، إذ غلَّط أبا تمَّام في استعماله ‹إذا› ههنا، وذكر أنَّه لو جاء في مكانها بـ‹إنْ› الدالَّة على الشكّ لكان أحسنَ. انظر: **شرح التلخيص** له اللوح ٤/ ١. ويُؤكِّد التعريض ما مرّ آنفًا من تعليق التفتازانيّ على هذا الموضع.

(٤) في كلام بينه وبين ابن العميد عن البيت نقله الصاحبُ في **الكشف عن مساوئ المتنبي** ٢٢٦. ونصَّ على ذلك التفتازانيُّ في **المختصر** ١/ ١٠٢. وفي هامش (صل) ما نصُّه: «ومُقابلة المدح باللوم دون الذَّمِّ أو الهجاء، مع أنَّه إنَّما يُقابل بهما، من حُسن الأدب».

(٥) في (ج): «التنافر». وانظر: **الإيضاح** ٧٥، وفي مطبوعه «تنافر» مكان «القرب». وعبارته مُستفادة من ابن سِنان، إذ نقل أنّ العيب في البيت تكرُّر حروفِ الحلق، ولم يُصرِّح بتكرير الكلمتين، والظاهر أنَّه يُريده. انظر: **سرّ الفصاحة** ١٣٨.

(٦) ذكر محمَّد بن عليّ الجرجانيّ والخَلخاليّ أنّ اجتماع حرفي الحلق في كلمة واحدة وحده غير مُخلّ بالفصاحة، لوقوع مثله في القرآن الكريم. انظر: **الإشارات والتنبيهات** ١١ ـ ١٢، **ومفتاح تلخيص المفتاح** ٤٦ ـ ٤٧.

في «أمدحْهُ أمدحْهُ» مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق = خارجٌ عن حدّ الاعتدال، نافرٌ كلَّ التّنافر[١].

ولو قال[٢]: «فإنَّ في تكرار «أمدحه» ثِقلًا» لكانَ أولى[٣].

وبين المثالين فرقٌ آخرُ[٤]: وهو أنَّ منشأ الثِّقلِ في الأوَّل نفسُ اجتماع الكلماتِ، وفي الثّاني حروفٌ منها.

وزعمَ بعضُهم[٥]: أنَّ من التّنافر جمع كلمةٍ مع أخرى غير متناسبة لها، كجمع «سَطْل» مع «قِنديل» و«مَسجِد» بالنِّسبة إلى «الحمّاميّ» مثلًا[٦]. وهو وهمٌ؛ لأنّه لا يُوجب الثِقل على اللِّسان، فهو إنَّما يُخلُّ بالبلاغة دون الفصاحةِ.

[الخلوصُ من التَّعقيد اللفظيّ]

(والتَّعقيدُ)، أي: كون الكلامِ مُعقَّدًا، على أنَّ المصدر مِن المبنيِّ للمفعول: **(ألّا يكونَ)** الكلامُ **(ظاهرَ الدِّلالة/** [١٣/ ٢] **على)** المعنى **(المُراد)** منه؛ **(لخَلَلٍ)** وقعَ **(إمَّا: في النَّظم)** بألّا يكونَ ترتُّب[٧] الألفاظ على وَفق ترتُّب المعاني، بسبب تقديمٍ أو تأخيرٍ أو حذفٍ أو إضمارٍ، أو غيرِ ذلك ممَّا يُوجِب صعوبةَ فهمِ المرادِ، وإن كان ثابتًا في الكلام جاريًا على القوانين[٨].

---

(١) نقل عنه ذلك الصاحب في محاورة بينهما في **الكشف عن مساوئ المتنبي** ٢٢٦، وابن رشيق في **العمدة** ٢/ ١٠٤٠. وكنّى عنه ابن سنان في **سرّ الفصاحة** ١٣٨ بـ«بعض العلماء بالشعر». وفي هامش (صل) ما نصُّه: «مبالغةٌ وقعَت في المُحاورة، فلا يلزمُ أن يكون هذا المثال مُتناهيًا في الثِّقل، فتدبَّر. لمُحرِّره الفقير».

(٢) أي: القزوينيّ.

(٣) قوله: «ولو قال: فإنَّ في تكرار «أمدحه» ثِقلاً لكانَ أولى» ليس في (ت) و(ي).

(٤) الأوّل هو التناهي في الثّقل وما دونه. وفي **شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ٤/ ١: أنّ هذا مثال «التنافر بين كلمتين، ولعلّ المثال الأوّل للتنافر بين أكثر منهما».

(٥) في هامش (صل): «خلخاليّ».

(٦) الكلام بلفظ جدّ قريب في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٤٩. والأمثلة نفسها ذكرها السَّكّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٣٦٣، في كلامه على الجامع في باب الفصل والوصل.

(٧) في (ك) و(ي) و(س): «ترتيب»، ومثلها التي بعدها.

(٨) في الجملة الأخيرة إشارة إلى الردّ على الزّوزنيّ في زعمه الآتي في الكلام على بيت الفرزدق، كما في **حاشية الفناريّ على المُطوَّل** ١١٤.

فإنَّ سببَ التَّعقيد[١]: يجوزُ أن يكونَ اجتماعَ أمورٍ كلٌّ منها شائعُ الاستعمال في كلام العربِ، ويجوز أن يكونَ التَّعقيد حاصلًا ببعضٍ منها، لكنَّه مع اعتبار الجميعِ يكون أشدَّ وأقوى. فذِكرُ ضعفِ التَّأليف لا يكون مُغنيًا عن ذكر التَّعقيد اللفظيِّ، كما توهَّمه بعضُهم[٢].

(كقول الفَرزدقِ في) مدح (خالِ هِشام) بن عبدِ المَلِك، وهو إبراهيمُ بن هشامِ بن إسماعيلَ المَخزوميُّ:

(ومـا مِثْلُـه فـي النَّـاسِ إلَّا مُمَلَّكًا أبــو أُمِّــهِ حــيٌّ أبــوهُ يُقارِبُــهْ[٣]

أي): ليس مثلُه في النَّاس (حيٌّ يُقاربُه)، أي: أحدٌ يُشبهُه في الفضائل (إلَّا مملَّكٌ) أُعطي المالَ والمُلكَ، أعني هشامًا. (أبو أمِّه)، أي: أمِّ ذلك المُملَّك (أبوه)، أي: أبو إبراهيمَ الممدوح[٤]. والجملةُ صفة (مُملَّكًا)، أي: لا يُماثله أحدٌ إلَّا ابنُ أخته الذي هو هشامٌ.

ففيه: فصلٌ بين المبتدأ والخبر، أعني: (أبو أمِّه أبوه)، بالأجنبيِّ الذي هو (حيٌّ)؛ وبين الموصوفِ والصِّفة، أعني: (حيٌّ يقاربُه) بالأجنبيِّ الذي هو (أبوه)؛ وتقديم المُستثنى، أعني: (مُملَّكًا) على المُستثنى منه، أعني: (حيٌّ)؛ ولهذا نصبَه، وإلَّا فالمُختار البدلُ[٥]. فهذا التَّقديمُ شائعٌ في الاستعمال، لكنَّه أَوجَبَ زيادةً في التَّعقيد[٦].

---

(١) وفي هامش (صل) و(ت) و(ج) و(أ) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «جوابُ سؤالٍ أورده الخلخاليُّ: وهو أنَّ الظاهرَ أنَّ ذِكرَ أحد الأمرين مِن ضعف التأليف والتعقيد اللفظيّ يُغني عن ذِكر الآخر؛ لأنَّ التعقيد اللفظيَّ ينشأ مِن مخالفة أصل لفظيّ بدون قرينة تدلُّ عليه، وكذا ضعف التأليف». «منه».

(٢) وهو الخلخاليُّ كما نصَّ على ذلك التفتازانيّ في تعليقه المذكور آنفًا. وانظر تفصيل رأي الخلخاليّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٥١ ـ ٥١.

(٣) في ديوانه ١/ ١٠٨؛ وهو له في **طبقات فحول الشعراء** ٣٦٥، و**عيار الشعر** ٧٢، و**الوساطة** ٤١٦، و**سرّ الفصاحة** ١٥٣، و**أسرار البلاغة** ٢٠، ٧٣، و**دلائل الإعجاز** ٨٣، و**المثل السائر** ١/ ٣٠٦، ٢/ ١٨١، و**مفتاح العلوم** ٥٢٧، و**تحرير التحبير** ٤١٩، و**الإيضاح** ٧٦، و**معاهد التنصيص** ١/ ٤٣، وهو فيها جميعًا على ما نحن فيه. والبيت معدود في ضرورات الشعر عندهم، كما في: **المُوشَّح** ١٣٧، و**ما يحتمل الشعر من الضرورة** ٢٢٨ ـ ٢٢٩، و**الخصائص** ١/ ١٤٦ ـ ١٤٧، و**ضرائر الشعر** ٢١٣.

(٤) انظر هذا التقدير للبيت في **الكامل** للمُبرِّد ١/ ٤٢.

(٥) هذه الوجوه ممَّا ارتُكِب في البيت مذكورة في **شرح كتاب سيبويه** للسيرافيّ ١/ ٢٤٤، و**الإفصاح** ٨٦ ـ ٨٧، و**الإيضاح** ٧٦؛ وذُكر اثنان منها في **كتاب الشعر** ٢٦٧، و**جواهر القرآن** ١٢٥٥ ـ ١٢٥٦؛ وواحد منها في **البَصريّات** ٥٤٦، و**سِفر السعادة** ٢/ ٧٠٥.

(٦) هذا تعريض خفيّ بالزَّوزنيّ. وفي هامش (ت) و(أ) **تعليق من التفتازانيّ** يوضِّحه، نصُّه: «وبهذا يظهرُ فساد ما قيل من أنَّه لا حاجة في بيان التعقيدِ في البيت إلى ذِكر تقديم المستثنى على المستثنى منه، بل لا وجه له؛ لأنَّ ذلك جائز باتِّفاق النُّحاة إذ لا يخفى أنَّه

قيل: (مِثلُه) مبتدأ، و(حيٌّ) خبره، و(ما) غير عاملةٍ على اللُّغة التميميَّة[١]. وقيل: بالعكس[٢]، وبُطلان العمل لتقديم الخبر[٣].

وكلا الوجهين يوجب قلقًا في المعنى[٤]، يظهرُ بالتأمُّل في قولنا: «ليس مُماثله في النَّاس حيًّا يُقاربُه»، أو «ليس حيٌّ يقاربه مماثلًا له في النَّاس».

فالصَّحيحُ أنَّ (مِثلُه) اسمُ (ما)، و(في النَّاس) خبرُه، و(حيٌّ يُقاربُه) بدلٌ من (مِثله)، ففيه فصلٌ بين البدلِ والمُبدَل منه[٥].

[الخلوصُ من التَّعقيدِ المعنويِّ]

(**وإمَّا في الانتقال**)، أي: لا يكونُ ظاهرَ الدلالةِ على المُراد؛ لخلَلٍ في انتقال الذِّهنِ مِن المعنى الأوَّلِ المفهومِ/[١٤/١] بحسب اللُّغةِ إلى الثَّاني المقصودِ[٦]؛ وذلك الخللُ يكون لإيراد اللوازم البعيدةِ المُفتقرةِ إلى الوسائط الكثيرةِ، مع خفاء القرائنِ الدالَّةِ على المقصود، (**كقول الآخر**)، وهو عبَّاسُ بن الأحنفِ[٧]:

(**سأطلب[٨] بُعدَ الدَّار عنكمْ لتقرُبوا وتسكُبُ**)............................

= يُوجِب زيادة التعقيد، وهو ممَّا يقبل الشِّدَّة والضعفَ». «منه». وانظر كلام الزَّوزنيّ في **شرح التلخيص** له اللوح ٤/ ١. وتعليق التفتازانيّ السابق وقع بنصّه في **المختصر** ١/ ١٠٦.

(١) في هامش (صل): «قائله الخلخاليُّ». وليس في مفتاح **تلخيص المفتاح**، ولعلَّه في شرحه للمفتاح، ولم أقِف عليه.

(٢) والقولان بلفظ قريب في مفتاح **المفتاح** اللوح ٣٠٥/ ١. ونبَّه السُّبكيُّ في **عروس الأفراح** ١/ ١٠٥ على أنَّ الفرزدق تميميٌّ فلا تكون «ما» حجازيَّةً.

(٣) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «وإذا تقدَّم الخبر بطل العمل». «منه».

(٤) في هامش (صل) و(ت) و(ج) و(أ) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «لأنَّ الغرض نفيُ أن يُماثله أحد ويُقاربه، وهذا يفيد نفيَ أن يكون المُماثل له حيًّا يُقاربه أو بالعكس. وهذا في الظاهر مُتدافعٌ لاقتضائه وجود المُماثل والمُقارب مع عدمه ويفتقر إلى أن يقال: هذا السلب بناءً على عدم المَحكوم عليه. وكفى بهذا قلقًا». «منه».

(٥) في **الإفصاح** ٨٥ـ٨٦ ثلاثة وجوه لإعراب البيت، بعض ما فيها من المذكور ههنا.

(٦) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٧٦.

(٧) في (ت): «أحنف».

(٨) أوردَ الحفيدُ في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ٦٨/ ٢ **تعليقًا** لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «أدخل السِّينَ إشارةً إلى أنَّ البُعد وإن كان لغرضٍ آخرَ لكنَّه لا يُريد أن يطلبه إلَّا بالنظر إلى الاستقبال، وكذا الخوفُ والكآبةُ. كذا نُقل عنه قُدِّس سرُّه في الحاشية».

أي: تصبُّ، بالرَّفع، هو الرِّواية الصَّحيحةُ المبنيُّ عليها كلامُ الشَّيخ في «دلائل الإعجاز»، والنَّصبُ توهُّمٌ[١].

.... **(عينـايَ الدُّمـوعَ لتَجمُـدا)**[٢]

جعلَ سَكْبَ الدُّموع، وهو البكاءُ، كنايةً عمَّا يلزمُ فراقَ الأحبَّةِ من الكآبة والحُزنِ، وأصابَ؛ لأنَّه كثيرًا ما يُجعَل دليلًا عليه، يقال: ‹أبكاني وأضحكَني›، أي: ساءني وسرَّني[٣]:

أبكانـيَ الـدَّهـرُ ويـا رُبَّـمـا أضحكَني الدَّهـرُ بمـا يُرضِـيْ[٤]

ولكنَّه أخطأ في الكناية عمَّا يُوجِبه دوامُ التَّلاقي والوصالِ، مِن الفرح والسُّرورِ بجمود العينِ؛ **(فإنَّ الانتقالَ مِن جُمود العينِ إلى بُخلها بالدُّموع)** حالَ إرادةِ البكاءِ، وهي حالة الحُزنِ على مُفارقة الأحبَّة، **(لا إلى ما قصَدَه)** الشَّاعرُ **(مِن السُّرور)** الحاصل بمُلاقاة الأصدقاءِ، ومُواصلة الأحبَّةِ. ولهذا لا يصحُّ أن يقال في الدُّعاء: ‹لا زالتْ عينُك جامدةً›، كما يقال: ‹لا أبكى الله عينَك›، ويقال: ‹سنةٌ جَمادٌ›: لا مطرَ فيها، و‹ناقةٌ جَمادٌ›: لا لبنَ لها؛ كأنَّهما تبخلان بالمطر واللَّبنِ[٥]. قال الحماسيُّ:

ألا إنَّ عينًـا لـم تَجُـدْ يـومَ وَاسـطٍ عـليكَ بجـاري دمعِهـا لجَمـودُ[٦]

فإن قيل: استَعملَ الجُمود في مُطلَق خلوِّ العين مِن الدَّمع مجازًا، من باب استعمالِ المُقيَّد في المُطلَق، ثمَّ كنَّى به عن المَسرَّة؛ لكونه لازمًا لها عادةً.

---

(١) كما ذهب إليه الخلخاليُّ في مفتاح **تلخيص المفتاح** ٥٢، وسيأتي تفصيله.

(٢) في **ديوانه** ١٠٦. وهو له في **الموازنة** ١/ ٧٢، **والوساطة** ٢٣٤؛ وبلا عزو في **الكامل** ١/ ٢٦٣، **والبلاغة** للمُبرِّد ٨٥، **والصناعتين** ٢١٩، وهم جميعًا أوردوا البيت على سبيل الاستحسان. وهو له في **دلائل الإعجاز** ٢٦٨، **والإيضاح** ٧٦، **والإشارات والتنبيهات** ١٢، على ما نحن فيه.

(٣) زيد في (ي): «قال الحماسيُّ». ومن قوله: «جعل سكب» إلى هنا بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٢٦٩، **والإيضاح** ٧٧.

(٤) البيت لحِطَّان بن المُعلَّى. انظر: **شرح الحماسة** للمرزوقيِّ ٢٨٦، وفي مطبوعه: «خطَّاب بن المعلَّى»، **وشرح الحماسة** للتبريزيِّ ١/ ١٥٢، **والمعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٧/ ظ؛ وهو بلا عزو في **دلائل الإعجاز** ٢٦٩، **والإيضاح** ٧٧.

(٥) من قوله: «لكنَّه أخطأ» إلى هنا بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٢٦٩ ـ ٢٧٠، **والإيضاح** ٧٧. وانظر أصل الكلام في: **الصحاح** (جمد)، والإبل للأصمعيّ، **والمذكَّر والمؤنث** لابن الأنباريّ ٢/ ٢٠٠.

(٦) البيت لأبي عطاء السِّنديّ يرثي ابن هُبيرة في: **الشعر والشعر** ٧٦٧، **والأضداد** لابن الأنباريّ ١٠٤، **وشرح الحماسة** للمرزوقي ٧٩٩، **والمعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٨/ ١؛ وهو بلا عزو في **دلائل الإعجاز** ٢٦٩، والإيضاح ٧٧.

قلنا: هذا إنَّما يكفي لصحَّة الكلامِ واستقامتِه، ولا يُخرِجه عن التَّعقيد المعنويِّ؛ لظهور أنَّ الذِّهنَ لا ينتقِلُ إلى هذا بسهولة، والكلامُ الخالي عن التَّعقيد المعنويِّ:/ [٢/١٤] ما يكون الانتقال فيه من معناه الأوَّل إلى الثَّاني ظاهرًا، حتَّى يُخيَّلَ إلى السَّامع أنَّه فهِمَه مِن حاقِّ اللفظِ[١]، وأمَّا الكلامُ الذي ليس له معنًى ثانٍ فهو بمنزلة السَّاقطِ عن درجة الاعتبارِ عند البُلغاءِ، كما ستعرفه في بحث بلاغةِ الكلامِ[٢].

ومعنى البيت: أنَّ عادةَ الزَّمانِ والإخوانِ الإتيانُ بنقيض المطلوبِ والجريانُ على عكس المقصودِ، وإنِّي إلى الآن كنتُ أطلبُ القُربَ والسُّرورَ، فلم يحصُل إلَّا الحُزنُ والفِراقُ، فبعد هذا أطلبُ البُعدَ والفراقَ ليحصُل القُربُ والوِصالُ، وأطلبُ الحزنَ والكآبَةَ ليحصُل الفرحُ والسُّرورُ.
هذا إن نصبتَ (تسكبُ) بتقدير (أن) عطفًا على (بُعدَ الدَّار)[٣].

وإن رفعتَه، كما هو الصَّواب، فالمعنى: أبكي وأتحزَّنُ الآنَ؛ ليحصُلَ في المستقبل السُّرورُ والفرحُ بالقرب والوصالِ[٤]. وحينئذٍ لا يدخُل سكبُ الدُّموع تحت الطَّلبِ، لكنَّه أكبَّ عليه ولازمَه مُلازمةَ الأمرِ المطلوبِ؛ ليظُنَّ الدَّهر أنَّه مطلوبُه فيأتي بضدِّه.

هذا هو المعنى المَشهورُ فيما[٥] بين القوم، ولا يخفى ما فيه مِن التكلُّف والتعسُّف. ومَنشؤه عدمُ التعمُّق في المعاني، وقلَّةُ التَّصفُّح لكلام المَهرةِ مِن السَّلف.

والصَّحيحُ أنَّه أراد بطلب الفراق: طيبَ النَّفس به وتوطينَها عليه، حتّى كأنَّه أمرٌ مطلوبٌ، والمعنى: أنِّي اليوم أَطِيبُ[٦] نفسًا[٧] بالبُعد والفِراق، وأُوَطِّنها على مُقاساة الأحزانِ والأشواق وأتجرَّعُ غُصصَها، وأحتمِلُ لأجلها حُزنًا يُفيضُ الدَّمع مِن عينيَّ؛ لأتسببَ بذلك إلى وَصلٍ يدومُ

(١) هذا التعريف للكلام الخالي من التعقيد مذكور بلفظ قريب في الإيضاح ٧٨.

(٢) سيأتي في ص ٥٨، وما بعدها.

(٣) معنى البيت على هذا الوجه مذكور في مفتاح تلخيص المفتاح ٥٢.

(٤) يُفهم هذا الوجه لمعنى البيت من شرح التلخيص للزوزنيّ اللوح ٤/٢.

(٥) «فيما» ليس في (ي).

(٦) ضُبطت في (ك) و(ي) و(س): «أُطيِّبُ».

(٧) (ي): «النفس».

ومَسرَّةٍ لا تزولُ، فإنَّ الصَّبرَ مفتاحُ الفرجِ ومع كلِّ عُسرٍ يُسرًا ولكلِّ بدايةٍ نهايةً. هذا هو المفهوم مِن «دلائل الإعجاز»[١]. وعلى هذا فالسِّين في (سأطلبُ)/ [١٥/ ١] لمُجرَّد التأكيدِ[٢]، على ما ذكرَه صاحبُ «الكشَّاف» في قوله: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٨١]، وغيرِ ذلك[٣].

[الخلوصُ مِن كثرةِ التَّكرار وتتابعِ الإضافاتِ]

(قيل): فصاحةُ الكلامِ: خلوصُه ممّا ذُكرَ (ومِن كثرة التَّكرارِ)[٤]: هو ذِكرُ الشَّيء مرَّةً بعد أخرى. وكثرتُه أن يكون ذلك فوق الواحد[٥]. (وتتابُعِ الإضافاتِ)[٦].

فكثرةُ التَّكرارِ، (كقوله)، أي: أبي الطيِّب:

وتُسـعدُني فـي غَمـرةٍ بعـد غَمـرةٍ ....

الغَمرةُ: ما يَغمرُك مِن الماء، والمراد: الشِّدَّة[٧].

(سَبوحٌ): فعولٌ بمعنى فاعلٍ، مِن السَّبح: وهو شدَّةُ عَدْوِ الفرسِ[٨]، يستوي فيه المُذكَّر والمُؤنَّث. وأرادَ بها فرسًا حسَنَ[٩] الجري، لا تُتعِبُ راكبَها، كأنَّها تجري في الماء. (لها): صفةُ (سَبوحٌ). (منها): حالٌ مِن (شواهدُ). و(عليها): مُتعلِّقٌ بها و(شواهدُ)[١٠]: فاعل الظَّرف،

---

(١) انظر: **دلائل الإعجاز** ٢٧٠.

(٢) وفي هامش (صل) و(ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «وذلك لأنَّ السِّين في الأصل للاستقبال والتأكيد. وتجريدُ الكلمة لبعضٍ مِن معناها شائعٌ عندهم». «منه».

(٣) انظر: **الكشّاف** ١/ ٤٨٤ (آل عمران، ٣/ ١٨١).

(٤) ذهب إلى هذا ابن سنان في **سرّ الفصاحة** ١٤٤.

(٥) هذا منه تعريض بما ذهب إليه الزوزنيُّ بقوله في **شرح التلخيص** اللوح ٥/ ١: «تكرارُ اللفظ ذِكرُه ثانيًا، ولا شكَّ أنَّ كثرته لا تحصُل بذِكره ثالثًا، فلا كثرةَ في تكرار في (لها منها عليها)».

(٦) ذهب إليه ابن الأثير في **المثل السائر** ١/ ٣١٣.

(٧) انظر: **الصحاح** (غمر).

(٨) انظر: **الصحاح** (سبح).

(٩) في (ك) و(ي) و(س): «حسنة».

(١٠) وبيت أبي الطيِّب بتمامه:

وتُسـعدني فـي غَمـرةٍ بعـد غَمـرةٍ سَـبوحٌ لهـا منهـا عليهـا شـواهدُ

وهو في **ديوانه** ٣١١، و**شرح الواحديّ لديوان المتنبي** ١٢٧٨. وانظر مآخذهم على هذا البيت في: **الرسالة المُوضِحة** ٤٧ ـ ٤٨، و**الكشف عن مساوئ المتنبي** ٢٣٦، و**الصناعتين** ١٦٠، و**سرّ الفصاحة** ١٤٤، و**المثل السائر** ١/ ٣٠٨، وعبارته فيه «فقوله: لها

أعني: (لها)، لاعتماده على الموصوف، والضَّمائرُ كلُّها لـ(سَبوحٌ)، يعني: أنَّ لها مِن نفسها علاماتٍ شاهدةً على نجابتها[١].

(و) تتابعُ الإضافاتِ مِثْلُ (قوله)، أي: ابن بَابَك[٢]:

(حَمامةَ جَرْعا حَوْمةِ الجندلِ اسجَعي) ....

ففيه إضافة (حمامةَ) إلى (جرعا): وهي أرضٌ ذات رملٍ، مُستويةٌ لا تُنبِتُ شيئًا[٣]، تأنيث «الأجرَع»، قصرَها للضَّرورة. وإضافةُ (جرعا) إلى (حَوْمَةِ): وهي معظم الشَّيء[٤]، وإضافةُ (حَوْمَةِ) إلى (الجندلِ): وهي أرضٌ ذات حجارةٍ[٥]. والسَّجعُ: هديرُ الحَمامِ ونحوِه[٦]. وتمامُه:

.... فأنتِ بمَرأى مِن سُعادَ ومَسْمَعِ[٧]

أي: بحيث تَراكِ سعادُ، وتسمعُ صوتَكِ، يقال: فلانٌ بمَرأى منِّي ومَسمعٍ، أي: بحيث أراه وأسمعُ قولَه. كذا في «الصِّحاح»[٨].

(وفيه نظرٌ)؛ لأنَّ كُلًّا مِن كثرة التَّكرار، وتتابعِ الإضافات إن ثقُل اللَّفظ بسببه على اللِّسان، فقد حصل الاحتراز عنه بالتَّنافر، وإلَّا فلا يُخلُّ بالفصاحة، كيف وقد قال النَّبيُّ عليه السلام: «الكريمُ ابنُ الكريمِ ابنِ الكريمِ ابنِ الكريم، يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ»[٩].

= منها عليها، مِن الثقيل الثقيلِ الثقيلِ»؛ وهو في الإيضاح ٧٨، والتبيان للطِّيبيِّ ٤٢٤.

(١) المعنى الأخير بلفظ قريب في شرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٢٧٨.

(٢) وفي هامش (أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «قيل: ابن بابَك وابن لَنكَك، ونحوهما غير مُنصرِف للعلَمية والعُجمة. وقيل: إنَّها بسكون الحرفِ الأخير». «منه».

(٣) الكلام بلفظ قريب في الصحاح (جرع).

(٤) انظر: الصحاح (حوم).

(٥) انظر: الصحاح (جدل).

(٦) انظر: الصحاح (سجع).

(٧) البيت لأبي القاسم عبد الصمد بن بابَك في المثل السائر ١/ ٣١٣، والإيضاح ٧٨؛ وهو بلا عزو في الطراز ٣/ ٥٨.

(٨) انظر: الصحاح (رأى). وقال في هذا الموضع من المختصر ١/ ١١٥: «فظهر فساد ما قيل: إنَّ معناه: أنت بموضع ترين منه سعادَ وتسمعين كلامها. وفساد ذلك ممَّا يشهد به العقل والنقل»، والمعنيُّ بنقده ههنا هو الزوزنيُّ في شرح التلخيص اللوح ٥/ ١.

(٩) من قوله: «لأنَّ كلاًّ» إلى هنا بلفظ قريب في الإيضاح ٧٨. والحديث في مسند أحمد ٩/ ٥٢٣ (٥٧١٢)، وصحيح البخاريّ ٤/ ١٥١ (٣٣٩٠)، وسنن الترمذيّ ٥/ ١٤٤ (٣١١٦)، وتفسير ابن أبي حاتم ٢١٤٤ (يوسف، ١٢/ ٣٨)، وتفسير البغويّ ٤/ ٢١٣ (يوسف، ١٢/ ٤)، والكشّاف ٢/ ٣٢٦ (يوسف، ١٢/ ٤).

قال الشَّيخ عبدُ القاهرِ:/ [١٥/ ٢] قال الصَّاحبُ: إيَّاك والإضافاتِ الُمتداخِلةَ، فإنَّها لا تحسُن، وذكَرَ أنَّها تُستعمَل في الهجاء، كقوله:

يـــا عليَّ بـــنَ حمـــزةَ بـــن عُمَارَهْ[١] أنـــتَ واللهِ ثـلـجـــةٌ في خِيـــارَهْ[٢]

ثمَّ قال: لا شكَّ في ثِقَل ذلك في الأكثر، لكنَّه إذا سَلِمَ مِن الاستكراه ملُحَ ولطُفَ، كقوله[٣]:

وظلَّــتْ[٤] تُديــرُ الـكأسَ أَيــدي جآذرٍ عِـتــاقِ دَنانــيرِ الوُجــوه مِـلاحِ[٥]

ومنه: الاطِّرادُ المذكور في علم البديع[٦]، كقوله:

.... بعُتيبــةَ بــنِ الحــارثِ بــن شِــهابِ[٧]

ومـا أوردَه المُصنِّـفُ في «الإيضاح» مِن كلام الشَّـيخِ مُشـعرٌ بأنَّـه: جعلَ تتابـعَ الإضافاتِ أعمَّ مِـن أن تكـونَ مُترتِّبـةً لا يقـعُ بيـن المضافيـن شـيءٌ غيرُ مضـافٍ[٨] كما فـي البيـت، أو غيـرَ مترتِّبة كمـا فـي الحديـث؛ وأنَّـه أوردَ الحديثَ مثـالًا لكثـرة التَّكـرارِ وتتابع الإضافـاتِ جميعًـا؛ وأنَّه أراد بتتابـع الإضافـاتِ ما فـوق الواحدِ.

---

(١) ضُبطت عين «عمارة» في (صل) بالفتحة والضمة معًا.

(٢) ما عرفتُ قائله. وهو بلا عزو في **دلائل الإعجاز** ١٠٤، و**الإيضاح** ٧٩. وفي **المعوَّل** للقُريميِّ اللوح ٥٢/ ٢، و**المعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٨/ ٢: «يريد وصفه بشِدَّة البرودة؛ لأنَّ الخِيار باردٌ بالطبع، فإذا جُمِع بالثلج يكون في غاية البرودة. **كذا بخط الشيخ في حاشية دلائل الإعجاز** من الصاحب بن عبَّاد». وما ذُكر هنا من معنى البيت مُثبتٌ في هامش (صل)، من غير عزو.

(٣) هو ابن المعتز، والبيت في **ديوانه** ٢/ ٢٣٥؛ وعجزه له في **قُراضة الذهب** ٧٥، مثالاً على حُسن الاستعارة، وفيه «صِباح» مكان «مِلاح»؛ وهو له في **دلائل الإعجاز** ١٠٤، و**الإيضاح** ٧٩. والجآذر جمع جُؤذر: ولد البقرة الوحشية.

(٤) في (ت): «فظلَّت».

(٥) هنا ينتهي النقل عن **دلائل الإعجاز** ١٠٤، بتصرُّف يسير. وهو في **الإيضاح** ٧٨ ـ ٧٩. ونصّ الصاحب ليس في **الكشف عن مساوئ المتنبي**.

(٦) سيأتي في ص ٨٠١ ـ ٨٠٢.

(٧) عجز بيت لأبي ذؤاب رُبيعة بن عُبيد بن أسعد بن جذيمة بن مالك بن نصر بن قُعين الأسديّ، وصدره:

إن يقتلــوكَ فقــد ثللــتَ عُروشــهم ....

وكان ابنُه ذؤاب قتلَ صيادَ الفوارس عُتيبةَ بن الحارث اليربوعيّ، ثمّ أسرَه ابن عُتيبة وهو لا يعلم أنّه قاتل أبيه، فظنَّ أبوه أنّه قُتل، فقال فيه القصيدة التي منها هذا البيت، فعلم منها قوم عُتيبة أنّه قاتله فقتلوه. انظر: **المؤتلف والمختلف** ١٦٠. والبيت له في **البيان والتبيين** ٣/ ٢٥، و**دلائل الإعجاز** ٢٥٣، و**المثل السائر** ١/ ٢٩٣؛ وهو لرجل من بني نصر بن قُعين في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٨٤٥؛ وبلا عزو في **الكشف عن مساوئ المتنبي** ٢٣٦، و**الإيضاح** ٥٣٥. وسيأتي في ص ٨٠٢.

(٨) في (ت): «المضاف».

لا يقال: إنَّ مَن اشترط ذلك أرادَ تتابُعَ الإضافاتِ المُترتِّبة، وكثرةَ التَّكرارِ بالنِّسبة إلى أمرٍ واحدٍ، كما في البيتين، والحديثُ سالمٌ عن هذا(١).

لأنَّا نقول: هما أيضًا إن أوجبا ثِقلًا وبشاعةً فذاك، وإلَّا فلا جهةَ لإخلالهما بالفصاحة. كيف وقد وقعا في التَّنزيل؛ كقوله: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [غافر: ٣١]، وقوله: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ﴾ [مريم: ٢]، وقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٧ ـ ٨].

[تعريفُ الفصاحةِ في المتكلِّم]

(و) الفصاحة (في المُتكلِّم: ملكةٌ): هي قسمٌ مِن مقولة الكيف، ورسمَ القدماءُ الكيفَ بأنَّها: هيئةٌ قارَّةٌ لا تقتضي قسمةً ولا نسبةً لذاته(٢). والهيئةُ والعرَضُ مُتقاربا المفهوم، إلَّا أنَّ العرَض يقال باعتبار عُروضه، والهيئة باعتبار حصوله(٣). والمراد بالقارَّة: الثابتةُ في المَحلّ. فخرجَ بالقيد الأوَّل الحركةُ والزَّمانُ والفعلُ والانفعال، وبالثَّاني الكمُّ، وبالثَّالث باقي الأعراض النِّسبيَّة.

وقولُهم: «لذاته»/ [١٦/ ١] ليَدخُل فيه(٤) الكيفيّاتُ المُقتضية للقِسمة أو النِّسبة بواسطة اقتضاء محلِّها ذلك(٥). والأحسنُ ما ذكره المُتأخِّرون(٦)، «وهو أنَّه(٧) عرَضٌ لا يتوقَّفُ تصوُّره على تصوُّر غيره، ولا يقتضي القِسمة واللاقسمة في مَحلِّه اقتضاءً أوَّليًّا»(٨).

---

(١) ذهب إلى هذا الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٥٦. وردَّ قوله هذا البابرتيُّ في شرحه للتلخيص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٢) الكلام في الإيضاح ٧٩ ـ ٨٠. وهذا التعريف للكيف في تجريد المنطق ١٣، والمباحث المشرقية ١/ ٢٥٧، وذكر أنَّه المشهورُ في تعريفه. وفصَّل التفتازانيُّ الكلام عليه في شرح المقاصد ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٣) ما وقفتُ على مصدره في هذا الفرق.

(٤) «فيه» ليس في (ك) و(ي).

(٥) من قوله: «والمراد بالقارَّة» إلى هنا بمعناه في المباحث المشرقية ١/ ٢٥٧.

(٦) وفي هامش (أ) و(ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وإنَّما كان أحسنَ لأنَّ في لفظ الهيئة والقارَّة بعض الخفاء، والنقطة والوحدة واردتان على ظاهر تعريف القدماء، ولأنَّ الحركة إن جُعلت من الكيفيَّات فلا وجهَ لإخراجها، وإن جُعلت من الأين فقد خرجتْ بقولهم: (لا تقتضي نسبة)، وكذا الفعل والانفعال. وأيضًا يخرج الزمان بقولهم: (لا يقتضي قسمة)، لأنَّه نوع من الكمّ». «منه». وأورده الفناريُّ بنصِّه في حاشيته على المطوَّل ١٢٤، فيما نُقل عن التفتازانيّ.

(٧) أي: الكيف.

(٨) المباحث المَشرقية ١/ ٢٦١، وجعلَه الفخر الرازيُّ فيه أقربَ من التعريف السابق، وهو عنه في المواقف ١/ ٤٨٨، وبلفظ جِدّ قريب في حكمة العين ٢٥٩ ـ ٢٦٠، وبلفظه في مفتاح المفتاح اللوح ٢٧٧/ ١. وفصَّل التفتازانيُّ الكلام على هذا التعريف في شرح المقاصد ٢/ ٢٢٠.

=

ثمَّ الكيفيَّة إن اختصَّت بذوات الأنفسِ تُسمَّى: كيفيَّةً نفسانيَّة، وحينئذٍ: إن كانت راسخةً في موضوعها تسمَّى ملَكةً، وإلَّا تُسمَّى حالًا. فالمَلَكة: كيفيةٌ راسخةٌ في النَّفس(١).

فقولـه: (ملَكةٌ) إشـعارٌ بـأنَّ الفصاحة مـن الهيئات الرَّاسـخة، حتَّى لـو عبَّر عن المقصـود بلفظٍ فصيـحٍ من غير رسـوخ ذلك فيـه، لا يُسـمَّى فصيحًا في الاصطـلاح(٢).

وقوله: (يَقتدِر بها على التَّعبير عن المَقصود)، دون «يُعبِّر» إشعارٌ بأنَّه يُسمَّى فصيحًا حالتَي النُّطق وعدمه(٣)، أي: سواءٌ كان ممَّن ينطِقُ بمقصوده بلفظٍ فصيحٍ، في زمان مِن الأزمنة، أو لا ينطقُ به قطُّ، ولكن له ملَكةُ الاقتدارِ، ولو قيل: «يُعبِّر» لاختصَّ بمَن ينطِقُ بمقصوده في الجملة. هكذا يجب أن يُفهَم هذا الكلامُ(٤).

وقوله: (بلفظٍ فصيحٍ)، ليعُمَّ المفردَ والمركَّبَ؛ وذلك لأنَّ اللامَ في (المقصود) للاستغراق، أي: كلُّ ما وقعَ عليه قصدُ المتكلِّم وإرادته، فلو قيل: «بكلامٍ فصيحٍ» لوجبَ في فصاحة المُتكلِّم أن يُقتدَر على التَّعبير عن كلِّ مقصودٍ له بكلامٍ فصيحٍ، وهذا محالٌ؛ لأنَّ مِن المقاصد ما لا يمكنُ التَّعبيرُ عنه إلَّا بالمفرد، كما إذا أردتَ أن تلقيَ على الحاسب(٥) أجناسًا مختلفةً ليرفعَ حُسْبانها فتقول: دارْ. غلامْ. جاريةْ. ثوبْ. بِساطْ. إلى غير ذلك(٦)، فلذا قال: (بلفظٍ فصيحٍ) دون «كلامٍ فصيحٍ».

وقولُ بعضِهم(٧): دون كلامٍ فصيحٍ أو لفظٍ بليغٍ(٨). سهوٌ ظاهرٌ(٩).

= وفي هامش (أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «فخرج بالقيد الأوَّل الأعراضُ النسبيَّة مثل الإضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك، وبقولنا: ‹لا يقتضي القسمة› الكمِّيَّاتُ، وبقولنا: ‹اللاقسمة› النقطةُ والوحدةُ. وقولُنا: ‹أوَّليًّا› ليدخل فيه العلم بالمعلومات المُقتضية القسمة واللاقسمة». «منه».

(١) الكلام بلفظ قريب في المباحث المشرقية ١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣، ٣١٩، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٢٧/ ١ ـ ٢.

(٢) بلفظ قريب في الإيضاح ٨٠.

(٣) بلفظ قريب في الإيضاح ٨٠.

(٤) هذه إشارة منه إلى ردٍّ. ما وقفت عليه فيما بين يديَّ من المظانّ.

(٥) في (ت): «الحُسَّاب».

(٦) مثال الحاسب مع الأمثلة المذكورة بلفظ قريب في الكشّاف ١/ ٧٨ (البقرة، ٢/ ١).

(٧) في هامش (ك) و(ي): «الخلخاليّ».

(٨) الكلام للخلخاليّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٥٧.

(٩) زِيد في (ج): «ليعمَّ المفرد والمركَّب». وفي هامش (ك) و(ي) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وليس سبب العدول عن لفظ بليغ =

فإن قلتَ: هذا التَّعريفُ غير مانعٍ؛ لصدقه على الإدراك والحياة[(١)] ونحوهما ممَّا يتوقَّف عليه الاقتدار المذكور.

قلنا: لا نُسلِّم أنَّ هذه أسبابٌ بل شروطٌ، ولو سُلِّم/[١٦/ ٢] فالمرادُ السَّببُ القريبُ؛ لأنَّه السَّببُ الحقيقيُّ المُتبادِر إلى الفهم ممَّا استُعمل فيه الباءُ السببيَّة.

[تعريفُ البلاغةِ في الكلام]

(**والبلاغةُ في الكلام: مُطابَقتُه لمُقتضى الحالِ**): المراد بالحال: الأمرُ الدَّاعي إلى التَكلُّم على وجهٍ مخصوصٍ[(٢)]، أي: إلى أن يُعتبَر مع الكلامِ الذي يُؤدَّى به أصلُ المعنى خصوصيةٌ ما، وهو مُقتضى الحالِ[(٣)].

مثلًا: كونُ المُخاطَب مُنكِرًا للحُكم حالٌ يقتضي تأكيدَه، والتَّأكيدُ مُقتضاها، ومعنى مطابقتِه له: أنَّ الحالَ إن اقتضى التأكيدَ كان الكلام مؤكَّدًا، وإن اقتضى الإطلاق كان عاريًا عن التَّأكيد؛ وهكذا إن اقتضى حذفَ المسندِ إليه حُذِف، وإن اقتضى ذِكرَه ذُكرَ، إلى غير ذلك مِن التَّفاصيل المُشتملِ عليها علمُ المعاني.

(**مع فصاحتِه**)، أي: فصاحةِ الكلامِ، فإنَّ البلاغة إنَّما تتحقَّقُ عند تحقُّق الأمرين.

[بيانُ مقتضى الحالِ وتعريفُه]

(**وهو**)، أي: مُقتضى الحالِ (**مُختلِفٌ؛ فإنَّ مَقاماتِ الكلامِ مُتفاوتةٌ**) الحالُ والمقامُ مُتقاربا المفهومِ، والتَّغايرُ بينهما اعتباريٌّ: فإنَّ الأمرَ الدَّاعيَ مقامٌ باعتبار توهُّم كونِه مَحلًّا لورود الكلام

= هو إرادة شمول المفرد والمركَّب كما يُشعِر به قولهم: (قوله: كذا ليدخل أو يخرج كذا)؛ لأنَّا نقول: لو فرضنا عدمَ وجوبِ شمول المفرد والمركَّب لَمَا صحَّ أيضًا لأن يقال: (بلفظ بليغ) لأنَّ الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة أصلًا». «منه».
وأورده القُريميُّ بمعناه في المعوَّل اللوح ٥٣/ ٢ ـ ٥٤/ ١ عن التفتازانيّ في حواشيه على هذا الموضع.

(١) في هامش (أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «فلذا صرَّحوا في الكتب الكلاميَّة والحِكميَّة بأنَّ الحياة من الكيفيَّات النفسانيَّة». «منه». انظر لذلك المباحث المشرقية ١/ ٣١٩.

(٢) هذا التعريف للحال في مفتاح المفتاح اللوح ٥/ ٢، ومفتاح تلخيص المفتاح ٥٩، وتحقيق الفوائد الغِياثية ١/ ٢٢٧.

(٣) الكلام بمعناه في مفتاح المفتاح اللوح ٥/ ٢. وقال التفتازانيُّ في شرح المفتاح اللوح ٢٣/ ١: «ومقتضى الحال بالتحقيق: هو ذلك الكلامُ المُشتمِلُ على الخصوصيَّة المُناسبة».

فيه على خصوصيَّةٍ ما[١]، وحالٌ باعتبار توهُّم[٢] كونِه زمانًا له[٣]؛ وأيضًا المقامُ: تُعتبَر إضافته إلى المُقتضى، فيقال: مقامُ التَّأكيدِ والإطلاقِ والحذفِ والإثباتِ، والحال إلى المُقتضي، فيقال: حالُ الإنكار، وحالُ خلوِّ الذِّهن، وغير ذلك. فعند تفاوت المقاماتِ تختلفُ مُقتضياتُ المقامِ؛ ضرورة أنَّ الاعتبارَ اللائق بهذا المقام غيرُ الاعتبار اللَّائق بذاك واختلافها عينُ اختلافِ مُقتضياتِ الأحوال[٤].

ثمَّ شرعَ في تفصيل تفاوتِ المقاماتِ، مع إشارةٍ إجماليَّة إلى ضبط مُقتضيات الأحوالِ، وبيانُ ذلك أنَّ مقتضى الحالِ، كما سيجيء[٥]، اعتبارٌ مُناسبٌ للحال والمقامِ، وهو: إمَّا أن يكونَ مُختصًّا بأجزاء الجملةِ،/ [١٧/ ١] أو بالجملتين فصاعدًا، أو لا يختصُّ بشيء مِن ذلك.

أمَّا الأوَّل[٦] فيكون راجعًا: إمَّا إلى نفس الإسنادِ، ككونه عاريًا عن التَّأكيد، أو مُؤكَّدًا استحسانًا أو وجوبًا، تأكيدًا واحدًا أو أكثر؛ أو إلى المُسنَد إليه، ككونه محذوفًا أو ثابتًا، مُعرَّفًا أو مُنكَّرًا، مخصوصًا أو غيرَ مخصوصٍ، مصحوبًا بشيءٍ مِن التَّوابع أو غير مصحوبٍ، مُقدَّمًا أو مُؤخَّرًا، مقصورًا على المُسنَد إليه أو غيرَ مقصورٍ، إلى غير[٧] ذلك[٨]؛ أو إلى المُسند، كما ذُكر، مع زيادة كونه مُفردًا فعلًا أو غيره، أو جملةً اسميَّةً أو فعليَّةً أو شرطيَّةً أو ظرفيَّةً، مُقيَّدًا بمُتعلَّقٍ أو غير مُقيَّدٍ، على ما سنُفصِّل[٩].

---

(١) في هامش (صل) و(ت) و(ك) تعليق للتفتازانيّ، نصُّه: «كأنَّ هذا مأخوذٌ من قولهم: هذا الكلام لم يقع في محلِّه أو لم يكن مناسبًا للوقت». «منه». وأعاد التفتازانيُّ ما في هذا التعليق بلفظ جدِّ قريب في **شرح المفتاح** اللوح ٢٢/ ٢ ـ ٢٣/ ١، وزاد عليه في ذلك الموضع منه قولَه: «كانوا إذا قصدوا تأدية معنى مِن المعاني، مِن مدح أو ذمٍّ أو شكر أو شِكاية أو اعتذار أو افتخار أو نحو ذلك، قاموا وجلسوا وتكلَّموا في ذلك المعنى بما ألفوه من الكلام المناسب؛ فسُمِّيت مقاماتٍ أو مجالسَ تسميةً للشيء باسم مكانه».

(٢) «توهُّم» ليس في (ع).

(٣) زاده التفتازانيُّ تفصيلاً في **شرح المفتاح** ص ٦٢.

(٤) أصل الكلام في **مفتاح العلوم** ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٥) قريبًا في ص ٦٢.

(٦) ما يختصُّ بأجزاء الجملة.

(٧) «مقصور إلى غير» ليس في (ك).

(٨) في هامش (ك) **تعليق** للتفتازانيّ، نصُّه: «أمَّا إطلاق الحكم ففي نحو (زيدٌ قام)، وأمَّا تقييده بمؤكِّد ففي نحو (إنَّ زيدًا قائمٌ)، وأمَّا إطلاق تعلُّق الحكم ففي نحو (ضرب زيدٌ عمرًا)، وأمَّا تقييده بأداة القصر ففي نحو (ما ضربَ زيدٌ إلَّا عمرًا) فعلى هذا القياس». «منه».

(٩) سيأتي تفصيل كلٍّ منها في بابه.

وأمَّا الثَّاني[1] فكوَصْل الجملتين أو فصلِهما.

وأمَّا الثَّالث[2] فكالمساواة والإيجاز والإطناب، على الوجوه المذكورة في بابه. وهذا حديثٌ إجماليٌّ يُفصِّله علم المعاني[3].

إذا تمهَّدَ هذا فنقولُ: مقامُ التَّنكير، أي: المقامُ الذي يناسبُه تنكيرُ المُسنَد إليه أو المُسند يباينُ مقامَ تعريفِه، ومقامُ إطلاقِ الحُكمِ أو التعلُّقِ أو المُسنَد إليه أو المُسنَد أو مُتعلَّقه يُباينُ مقام تقييده بمُؤكِّد أو أداةِ قصرٍ أو تابعٍ أو شرطٍ أو مفعولٍ أو ما يُشبهُه، ومقامُ تقديمِ المُسنَد إليه أو المُسنَد أو متعلَّقاته يُباينُ مقامَ تأخيره، وكذا مقام ذِكرِه يُباين مقامَ حذفه. وهذا معنى قوله: (**فمَقامُ كُلٍّ مِن التَّنكير والإطلاقِ والتَّقديمِ والذِّكرِ يُبايِن مَقام خِلافه**)، أي: خلاف كلٍّ منها.

وإنَّما فصَلَ قوله: (**ومقامُ الفصلِ يُبايَن مَقامَ الوصلِ**) لأمرين: أحدهما: التَّنبيه على أنَّه بابٌ عظيمُ الشَّأنِ رفيعُ القَدرِ، حتَّى حصرَ بعضُهم البلاغةَ على معرفة الفصلِ/ [٢/ ١٧] والوصلِ[4]؛ والثَّاني: أنَّه من الأحوال المختصَّةِ بأكثرَ مِن جملةٍ. وفصَلَ قوله: (**ومَقامُ الإيجازِ يُبايِن مَقامَ خِلافه**)، أي: الإطنابِ والمساواةِ؛ لكونه غيرَ مختصٍ بجملةٍ أو جزئها[5]، ولأنَّه بابٌ عظيمٌ كثيرُ المباحثِ.

وقد أشار في «المفتاح» إلى تفاوت مقامِ الإيجازِ والإطنابِ، بقوله: «ولكلٍّ حدٌّ ينتهي إليه الكلامُ مقامٌ»[6]، فإنَّ لكلٍّ مِن الإيجازِ والإطنابِ لكونهما نسبيَّين[7] حدودًا ومراتبَ متفاوتةً، ومقامُ كلٍّ يباينُ مقامَ الآخرِ.

---

(١) ما يختصُّ بالجملتين فصاعدًا.

(٢) ما لا يختصُّ بأجزاء الجملة أو بالجملتين فصاعدًا.

(٣) وسيأتي فيه تفصيل الكلام على كلّ واحد من هذه الأبواب.

(٤) في **البيان والتبيين** ١/ ٧٨: «قيل للفارسيّ: ما البلاغة؟ قال: معرفةُ الفصلِ من الوصل»، ونقله العسكريُّ في **الصناعتين** ٤٥٨. وهو في **دلائل الإعجاز** ٢٢٢ جوابٌ لبعضهم لمَّا سُئل عن البلاغة، ونقل مُحقِّقه العلَّامة محمود شاكر حاشية في هامش إحدى أصوله: أنَّ المسؤول عن ذلك أبو تمَّام الطائيُّ. ونسب السَّكَّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٣٦٠ ذلك إلى بعض أئمة علم المعاني، وهو في **نهاية الأرب** ٧/ ٧١، و**تحقيق الفوائد الغياثية** ٥٢٠.

(٥) في **حاشية السِّيراميّ على المطوَّل** اللوح ٤٢/ ٢: «**قال بعض تلامذة الشَّارح**: عرضتُ عليه أنَّ التقديم والتنكير أيضًا كذلك؛ فأجاب بأنَّ التنكير يقتضي صلاحية التعريف فلا يكون إلَّا في المفرد، إذ الجملة نكرة أبدًا، والتقديمُ المبحوث ما هو مختصٌّ بالمفرد».

(٦) **مفتاح العلوم** ٢٥٦.

(٧) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٨٧.

(وكذا خطابُ الذكيِّ مع خِطاب الغَبيِّ): فإنَّ مقامَ الأوَّلِ يُباينُ مقام الثَّاني، فإنَّ الذكيَّ يناسبُه مِن الاعتبارات اللَّطيفةِ والمعاني الدَّقيقةِ الخفيَّة ما لا يُناسبُ الغبيَّ.

وكان الأنسبُ أن يذكُرَ مع الغبيِّ الفَطِنَ؛ لأنَّ الذَّكاءَ: شِدَّةُ قوَّةٍ للنَّفس مُعدَّةٍ لاكتساب الآراء[1]، وتُسمَّى هذه القوَّة: الذِّهنَ، وجَودةُ تهيُّئِها لتصوُّر[2] ما يَردُ عليها مِن الغير: الفِطنةَ؛ والغباوةُ: عدم الفِطنة عمَّا مِن شأنه[3]. فمقابلُ الغبيِّ هو الفَطِنُ.

(ولكُلِّ كلمةٍ مع صاحبتِها)[4]، أي: مع كلمةٍ أخرى صُوحِبَت معها، (مَقامٌ) ليس لها مع ما يُشاركُ تلك الصَّاحبة في أصل المعنى. مثلًا: الفعل الذي قُصِد اقترانه بالشَّرط فله مع كلٍّ مِن أدوات الشَّرطِ مقامٌ ليس له مع الآخر، ولكلٍّ مِن أدوات الشَّرط مثلًا مع الماضي مقامٌ ليس له مع المضارع، وكذا كلماتُ الاستفهام، والمُسنَد إليه كـ«زيد» مثلًا له مع المُسنَدِ المفردِ اسمًا أو فعلًا ماضيًا أو مضارعًا مقامٌ، ومع الجملةِ الاسميَّة أو الفعليَّة أو الشرطيَّة أو الظرفيَّة مقامٌ آخرُ، إذ المرادُ بـ(الصَّاحبة) الكلمةُ الحقيقيَّةُ، أو ما هو في حُكمها؛ وأيضًا له مع المُسنَد السببيِّ مقامٌ، ومع الفعليِّ مقامٌ/ [١٨/ ١] آخرُ، إلى غير ذلك.

هكذا ينبغي أن يُتصوَّر هذا المقامُ[5]، فجميعُ ما ذُكر مِن التَّقديم والتَّأخيرِ والإطلاقِ والتَّقييدِ[6] وغير ذلك اعتباراتٌ مُناسِبة.

(وارتفاعُ شأنِ الكلامِ في الحُسْن والقَبولِ بمُطابقتِه للاعتبار المُناسِبِ وانحطاطُه)، أي: انحطاط شأنِه، (بعَدمِها)، أي: بعدم مُطابقةِ الكلامِ للاعتبار المُناسبِ[7].

---

(١) سيُكرِّرُ هذا التعريف مع تعريف آخرَ للذكاء في ص ٥٨١.

(٢) ضُبطت في (ك): «لتصوُّرِ».

(٣) ما وقفتُ على مصدره في هذه التعريفات.

(٤) في هامش (ج) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «قوله: (مع صاحبتها) متعلّق بالظرف الواقع خبرًا مقدَّمًا عليه أعني: (لكلّ كلمة) أو بمضاف محذوفٍ، أي: فوضعُ كلّ كلمةٍ، والمعنى: أنّ لكل كلمةٍ وُضعت في الكلام مع كلمة أخرى ذُكرت معها مقامًا ليس لها مع كلمةٍ أخرى». «منه».

(٥) قال السِّيراميّ في هذا الموضع من **حاشيته على المطوَّل** ٤٣/ ١: «قوله: (هكذا ينبغي) تعريضٌ بالخلخاليّ، حيث حملَ قوله: (ولكلّ كلمة مع صاحبتها مقام) على التنافر، أي: ربَّما يكون لكلمة تنافر مع كلمة دون أخرى. ولا يخفى أنَّ المقصود بيان اختلاف مقتضيات الأحوال، والتنافر ليس منها»، وبمعناه عُلِّق في هامش (ي) و(س). وانظر هذا الرأيَ للخلخاليّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٥٩.

(٦) «والتقييد» ليس في (س).

(٧) من قوله: «وانحطاطُه» إلى هنا جاء مُستدركًا مُصحَّحًا في هامش (صل) بخطّ التفتازانيّ، وكتب بجانبه ما نصُّه: «خطُّ مؤلفه،

والمرادُ بـ(الاعتبار): الأمرُ الذي اعتبره المُتكلِّم مُناسبًا بحسب السَّليقة، أو بحسب تتبُّع تراكيب البُلغاء، يقال: اعتبرتُ الشَّيء إذا نظرتَ إليه وراعيتَ حاله[١]. واعتبار هذا الأمرِ في المعنى أوَّلًا وبالذَّات، وفي اللَّفظ ثانيًا وبالعرَض. وأرادَ بـ(الكلام): الكلامَ الفصيحَ لكونه إشارةً إلى ما سبق، إذ لا ارتفاعَ لغير الفصيحِ. وأرادَ بـ(الحُسْن): الحُسْنَ الذاتيَّ الدَّاخلَ في البلاغة، دون العرَضيِّ الخارجِ؛ لأنَّ الكلامَ قد يرتفعُ بالمُحسِّنات اللفظيَّةِ أو المعنويَّةِ، لكنَّها خارجةٌ عن حدِّ البلاغةِ.

(فمُقتضى الحال: هو الاعتبارُ المُناسِبُ) للحال والمقام، كالتَّأكيد والإطلاقِ وغيره ممَّا عدَّدناه، وبه يُصرِّح لفظ «المفتاح»[٢]. وستسمعُ لهذا زيادةَ تحقيقٍ[٣]. والفاء في قوله: (فمقتضى الحالِ) تدلُّ على أنَّه تفريعٌ على ما تقدَّم ونتيجةٌ له، وبيانُ ذلك: أنَّه قد عُلم ممَّا تقدَّم أنَّ ارتفاعَ شأنِ الكلامِ الفصيحِ بمُطابقته للاعتبار المُناسبِ لا غيرُ؛ لأنَّ إضافةَ المصدرِ تفيدُ الحصرَ، كما يقال: «ضربي زيدًا في الدَّار»، ومعلومٌ أنَّ الكلام إنَّما يرتفع بالبلاغة: وهي مطابقةُ الكلامِ الفصيح لمقتضى الحالِ[٤].

فحصلَ هنا مُقدِّمتان: إحداهما: أن ليسَ ارتفاعُه إلَّا بمُطابقته للاعتبار المُناسبِ، والثَّانيةُ: أن ليس ارتفاعُه إلَّا بمطابقتِهِ لمقتضى الحالِ، فيجبُ أن يكون المرادُ بـ(الاعتبار المناسب) و(مقتضى الحالِ) واحدًا، وإلَّا لبطَلَ أحدُ الحصرين أو كلاهما[٥]. وفيه نظرٌ[٦].

= أعني: سعدَ المِلَّة والدِّين».

(١) انظر: مقاييس اللغة ٤/ ٢١٠.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٣) عند الكلام على تعريف علم المعاني، في ص ٨٠.

(٤) انظر تعريفها بلفظ قريب في شرح المفتاح للتفتازانيّ اللوح ٦/ ١، ومضى تعريفها عند القزوينيّ في ص ٥٨.

(٥) في هامش (ت) و(أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وأمَّا بُطلان أحدِ الحصرين ففيما إذا كان بين مقتضى الحالِ والاعتبارِ عمومٌ وخصوصٌ مطلقًا، فإنَّه يبطل الحصرُ في الأخصِّ، ضرورةَ تحقُّقِ الارتفاع بأفراد الآخر للأعمِّ. وأمَّا بُطلان كلا الحصرين ففيما إذا كان بينهما مُباينة أو عموم من وجه؛ لأنَّه يصدق كلٌّ منهما بدون الآخر بتحقُّق الارتفاع بالمطابقة لكلٍّ منهما بدون الآخر فلا يصحُّ الحصر في أحدهما، فثبت أنَّهما متساويان أو مترادفان». «منه». وأوردَ الحفيدُ أكثره في حاشيته على المطول اللوح ٧٦/ ١ ـ ٢، عمَّا كتبه جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في الحاشية.

(٦) علَّق التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «لإمكان المناقشة في الحصرين، لأنَّ المقصود هو نفس مقتضى الحال، وما ذُكر على تقدير تمامه لا يُفيد إلَّا تلازمهما. وجميع الأنظار التي لم يُبيِّن وجهُها في هذا الكتاب مَبنيَّة على ضعف المقدِّمات السابقةِ، وإمكانِ مناقشته ومنعه، أو على ارتكابِ تمحُّل وتعسُّف، أو لبقاء مَزيد بحثٍ في ذلك المقام». وكُتب =

[تطبيقُ الكلامِ لمقتضى الحالِ هو النَّظمُ، وبيانُ معناه]

«وهذا، أعني: تطبيقَ الكلامِ لمقتضى الحالِ، هو الذي يُسمِّيه الشَّيخُ عبدُ القاهرِ بالنَّظم، حيث يقول:/ [١٨/ ٢] النَّظم: هو[١] توخِّي معاني النَّحو فيما بين الكَلِم على حسَب الأغراضِ التي يُصاغ لها الكلام»[٢]. وذلك لأنَّه قد كرَّر في مواضعَ من كتابه: أن ليس النَّظمُ إلَّا أن تضعَ كلامَك الموضعَ الذي يقتضيه علم النَّحوِ، وتعملَ على قوانينه[٣]:

مثلَ أن تنظرَ في الخبر مثلًا إلى الوجوه التي تراها، مثل: (زيدٌ منطلقٌ) و(زيدٌ ينطلقُ) و(ينطلقُ زيدٌ) و(زيدٌ المنطلقُ) و(المنطلقُ زيدٌ) و(زيدٌ هو المنطلقُ) و(زيدٌ هو منطلقٌ)؛ وكذا في الشَّرط والجزاءِ، نحو (إن تخرج أخرج) و(إن خرجتَ خرجتُ) و(إن تخرجْ فأنا خارجٌ)، إلى غير ذلك؛ وكذا في الحال، مثل: (جاءَ زيدٌ مسرعًا) أو (يُسرعُ) أو (وهو مسرعٌ) أو (وهو يُسرعُ) أو (قد أسرعَ)، إلى غير ذلك، فتعرِفَ لكلٍّ من ذلك موضعَه، وتجيءَ به حيثُ ما ينبغي له.

= وتنظرَ في الحروف التي تشترِكُ في معنى، ينفردُ كلٌّ منها بخصوصيَّةٍ في ذلك المعنى، فتضعَ كلًّا مِن ذلك في خاصِّ معناه، نحو أن تأتيَ بـ(ما) في نفي الحالِ وبـ(لن) في نفي الاستقبالِ، وبـ(إن) فيما يترجَّحُ[٤] بين أن يكون وبين ألَّا يكون وبـ«إذا» فيما عُلِم أنَّه كائنٌ.

= وتنظرَ في الجمل التي تُسردُ، فتعرفَ موضعَ الفصلِ مِن موضع الوصلِ، وفي الوصل موضعَ الواوِ مِن الفاء، والفاء من «ثمَّ»، إلى غير ذلك.

= وتتصرَّفَ في التَّعريف والتَّنكير، والتَّقديم والتَّأخير، والحذف والتَّكرار، والإظهار والإضمار، فتصيبَ بكلٍّ من ذلك مكانه، وتستعملَه على الصِّحة وعلى ما ينبغي له[٥].

= أمام التعليق: «هذا الخطُّ صدر من أستاذ الدنيا ووحيد العصر وفريد الدهر سيِّدنا ومولانا سعد المِلَّة والدين». وهذا التعليق بنصِّه في هامش (ت) و(أ)، وقبله فيهما تعليق آخر للتفتازانيّ يلحق بمعنى الأوَّل، ونصُّه: «وجه النظر أنَّه يمكن المناقشة في المُقدِّمتين، وعلى تقدير التسليم لا يُفيدان المطلوب؛ لأنَّ حصر حُكمٍ في شيء لا يقتضي ثبوته لكلِّ فرد مِن أفراده حتَّى يبطل بذلك حصره فيما هو أخصُّ من ذلك مُطلقًا أو مِن وجه، ولكن أمثال هذه المُقدِّمات تُجعل في الخطابيَّات نتيجةً». «منه».

(١) «هو» ليس في (ج).

(٢) **الإيضاح** ٨١. وتعريف النظم كرَّره عبد القاهر بلفظ قريب في مواضع كثيرة من **دلائل الإعجاز** ٨١، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٠، ٣٩٢، ٤٠٥، ٤١٥، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٨٨، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٤٦.

(٣) انظر: **دلائل الإعجاز** ٨١، ٨٣، ٨٥، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٥، ٤٥٢، ٤٨٨، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٤٦.

(٤) علَّق التفتازانيُّ ههنا **بخطِّه** ما نصُّه: «يترجَّح: يتردَّد»، وكُتب أمامه: «حرَّره الشارح المحقِّق».

(٥) من قوله: «مثل أن تنظر» إلى هنا بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٨١ ـ ٨٢.

ثمَّ ليس هذه الأمورُ المذكورةُ مِن التَّعريف والتَّنكيرِ والتَّقديمِ والتَّأخير راجعةً إلى الألفاظ أنفسِها ومِن حيث هي هي، ولكن تعرِضُ لها بسبب المعاني والأغراضِ التي يُوضعُ[١] لها الكلام، بحسب موقع بعضها مِن بعضٍ، واستعمال بعضها مع بعضٍ، فرُبَّ تنكيرٍ مثلًا/ [١٩ / ١] له مزيّةٌ في لفظٍ وهو في لفظٍ آخرَ في غاية القُبح، بل وهذه اللَّفظة مُنكَّرةً في بيتٍ آخر قبيحةٌ[٢].

وإلى هذا أشار المُصنِّف بقوله: (فالبلاغةُ) صفةٌ (راجعةٌ إلى اللَّفظ)، لكن لا من حيث إنَّه لفظٌ وصوتٌ، بل (باعتبار إفادتِه المعنى)، يعني الغرضَ المصوغَ[٣] له الكلامُ. (بالتَّركيب) مُتعلِّقٌ بـ(إفادته)؛ وذلك لِمَا مرَّ مِن أنَّها: عبارةٌ عن مطابقة الكلامِ الفصيحِ لمقتضى الحالِ[٤].

وظاهرٌ أنَّ الكلامَ مِن حيث إنَّه ألفاظ مُفردةٌ وكلِمٌ مجرَّدةٌ، من غير اعتبارِ إفادته المعنى عند التَّركيبِ، لا يتَّصف بكونه مُطابقًا له أو غير مُطابقٍ؛ ضرورةَ أنَّ هذا المعنى إنَّما يتحقَّقُ عند تحقُّق المعاني والأغراضِ التي يُصاغ لها الكلامُ.

(وكثيرًا ما): نصبٌ على الظَّرف؛ لأنَّه مِن صفة الأحيان، و(ما) لتأكيد معنى الكثرة، والعاملُ ما يليه، على ما ذُكر في «الكشَّاف»[٥]، في قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٨]. أي: في كثيرٍ مِن الأحيان (يُسمَّى ذلك) الوصفُ المذكورُ (فصاحةً أيضًا)، كما يُسمَّى بلاغةً[٦].

وفي هذا إشارةٌ إلى دفع التَّناقضِ المُتوهَّمِ مِن كلام الشَّيخ[٧] في «دلائل الإعجاز»، فإنَّه ذكرَ في مواضعَ منه: أنَّ الفصاحةَ صفةٌ راجعةٌ إلى المعنى وإلى ما يُدلُّ عليه باللفظ دون اللفظ نفسه[٨]، وفي بعضها: أنَّ فضيلةَ الكلام للفظه لا لمعناه، حتَّى إنَّ المعانيَ مطروحةٌ في الطَّريق، يعرفُها الأعجميُّ

---

(١) في (ج): «يصاغ».

(٢) من قوله: «ثمّ ليس» إلى هنا مُلخَّص من دلائل الإعجاز ٨٧ ـ ٨٨.

(٣) في (س): «الموضوع».

(٤) مضى في ص ٦٢، ومضى تعريفها عند القزوينيّ في ص ٥٨.

(٥) انظر: الكشَّاف ٣/ ١٥٢ (المؤمنون، ٢٣/ ٧٨).

(٦) في هامش (ك) تعليق للتفتازانيّ، نصُّه: «حيث يقال: إنَّ إعجازَ القرآن مرجعه كونه في أعلى درجات الفصاحة، لأدائها في هذا المعنى إلى البلاغة». «منه».

(٧) زِيد في (ي) و(س): «عبد القاهر».

(٨) انظر تلك المواضع في: دلائل الإعجاز ٢٥٩، ٤٠٠، ٤٠٧، ٤٤٢، ٤٦٦، ٤٦٧. واللفظ للقزوينيّ في الإيضاح ٨١.

والعربيُّ والقرويُّ والبدويُّ، ولا شكَّ أنَّ الفصاحةَ مِن صفاته الفاضلة، فتكون راجعةً إلى اللَّفظ دونَ المعنى[(١)].

فوجهُ التَّوفيق بين الكلامين: أنَّه أراد بالفصاحة معنى البلاغةِ، كما صرَّح به، وحيثُ أثبتَ أنَّها من صفات الألفاظِ أراد أنَّها من صفاتها باعتبار إفادتِها المعانيَ عند التَّركيبِ، وحيثُ نفى ذلك أراد أنَّها ليست/ [١٩/ ٢] من صفات الألفاظِ المفردةِ والكَلِم المجرَّدة من غير اعتبار التَّركيب، وحينئذٍ لا تناقضَ لتغاير محلَّي النَّفي والإثبات[(٢)].

هذا خلاصةُ كلام المُصنِّف، فكأنَّه لم يتصفَّح «دلائل الإعجاز» حقَّ التصفُّح ليطَّلعَ على ما هو مقصودُ الشَّيخ. فإنَّ محصولَ كلامه فيه هو أنَّ الفصاحة تُطلق على معنيين:

أحدهما: ما مرَّ في صدر المقدِّمة، ولا نِزاع في رجوعها إلى نفس اللَّفظِ[(٣)].

والثَّاني: وصفٌ في الكلام به يقعُ التَّفاضلُ ويثبتُ الإعجازُ، وعليه تطلقُ البراعةُ والبلاغةُ والبيانُ وما شاكلَ ذلك، ولا نِزاع أيضًا في أنَّ الموصوفَ بها عُرفًا هو اللَّفظ؛ إذ يقال: ‹لفظٌ فصيحٌ› ولا يقال: ‹معنى فصيحٌ›، وإنَّما النِّزاع في أنَّ منشأَ هذه الفضيلة ومحلَّها هو اللَّفظُ أم المعنى[(٤)].

والشَّيخُ يُنكِرُ على كلا الفريقين، ويقولُ: إنَّ الكلامَ الذي يدقُّ فيه النَّظرُ ويقع به التَّفاضلُ هو الذي يدلُّ بلفظه على معناه اللغويِّ، ثمَّ تجدُ لذلك المعنى دلالةً ثانيةً على المعنى المقصودِ، فهناك ألفاظٌ ومعانٍ أُوَلُ ومعانٍ ثوانٍ[(٥)].

---

(١) انظر هذه المواضع في: **دلائل الإعجاز** ٢٥٦، ٤٨٢ ـ ٤٨٣. والكلام مُلخَّص عن لفظ القزوينيّ في **الإيضاح** ٨١ ـ ٨٢.

(٢) هذا مُلخَّص توجيه القزوينيّ كلامَ الشيخ عبد القاهر في هذه المسألة. انظره في **الإيضاح** ٨٢.

(٣) انظر: **دلائل الإعجاز** ٤٤، ٥٧، ٤٠٨.

(٤) انظر: **دلائل الإعجاز** ٣٤ ـ ٣٥، ٤٣، ٤٠٠.

(٥) انظر: **دلائل الإعجاز** ٦٢ ـ ٦٤. وفي هامش (أ) و(ك) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «يُريد بالمعاني الأُوَل مدلولاتِ التراكيب والهيئات، وبالمعاني الثواني الأغراضَ التي يُصاغ لها الكلام، مثلًا إذا قلنا: ‹هذا أسد في صورة إنسان›، فالمعنى الأوَّل هو مفهومُ هذا الكلام، والمعنى الثاني أنَّه شجاعٌ. وسيتَّضح هذا زيادة إيضاح في علم البيانِ. فالمعنى الثاني هو الذي يُرادُ إيراده في الطُّرق المُختلفةِ، والمفهومُ من تلك الطُّرق هو المعنى الأوَّل». «منه». قلتُ: هذا التعليق يغني عن كلام كثير كُتِب في الحواشي عن معنى المعاني الأوَل والمعاني الثواني وعن مراد التفتازانيّ بهما، من مثل ما وقع في: **حاشية الدُّسوقيّ على المختصر** ١/ ١٣٥ ـ ١٣٦، و**المفصَّل في شرح المطوَّل** ٢/ ٣١٩. وأورده بمعناه أبو القاسم الليثيُّ في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ٣٦/ ٢، عمَّا كتبه التفتازانيُّ في حواشيه. ونُقل في هامش مطبوع **المطوَّل** (أحمد كامل) ٢٩.

والشَّيخُ يُطلقُ على المعاني الأُوَلِ، بل على ترتيبها في النَّفس، ثمَّ ترتيبِ الألفاظ في النُّطق على حَذوها = اسمَ النَّظم والصُّورِ والخواصِّ والمزايا والكيفيَّاتِ ونحو ذلك، ويَحكمُ قطعًا بأنَّ الفصاحةَ مِن الأوصاف الرَّاجعةِ إليها، وأنَّ الفضيلةَ التي بها يستحقُّ الكلام أن يُوصَفَ بالفصاحة والبلاغةِ/ [٢٠/ ١] والبراعةِ وما شاكل ذلك[١] إنَّما هي فيها، لا في الألفاظ المنطوقةِ التي هي الأصواتُ والحروفُ، ولا في المعاني الثَّواني التي هي الأغراضُ التي يريدُ المتكلِّمُ إثباتَها أو نفيَها[٢].

فحيثُ يُثبتُ أنَّها مِن صفات الألفاظِ أو المعاني يريدُ بهما تلك المعاني الأُوَلَ، وحيثُ ينفي أن تكون مِن صفاتهما يريدُ بالألفاظ الألفاظَ المنطوقةَ، وبالمعاني المعانيَ الثَّوانيَ التي جُعلت مَطروحةً في الطَّريق وسُوِّي فيها بين الخاصَّةِ والعامَّةِ

ولستُ أنا أحملُ كلامه على هذا، بل هو يصرِّح به مرارًا، كما قال:

لمَّا كانت المعاني تتبيَّن بالألفاظ، ولم يكن لترتيب المعاني سبيلٌ إلَّا بترتيب الألفاظِ في النُّطق، تجوَّزوا فعبَّروا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظِ، ثمَّ بالألفاظ بحذف «التَّرتيب»[٣]. وإذا وصفوا اللَّفظ بما يدلُّ على تفخيمه لم يُريدوا اللَّفظَ المنطوقَ، ولكن معنى اللَّفظِ الذي دُلَّ به على المعنى الثَّاني؛ والسَّبب أنَّهم لو جعلوها أوصافًا للمعاني لَمَا فُهم أنَّها صفاتٌ للمعاني الأُوَل المفهومةِ[٤]، أعني الزِّياداتِ والكيفيَّاتِ والخصوصيَّاتِ[٥]. فجعلوا كالمُواضَعة فيما بينهم أن يقولوا: «اللفظ» وهم يريدون الصُّورةَ التي حدثتْ في المعنى والخاصيَّةَ التي تجدَّدت فيه[٦]. وقولنا: «صورة» تمثيلٌ وقياسٌ لِما نُدركُه بعقولنا على ما نُدركُه بأبصارنا، فكما أنَّ تبيُّن إنسانٍ مِن إنسانٍ يكون بخصوصيَّةٍ

---

(١) في هامش (أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «إطلاقُ البراعةِ من حيثُ توقُّفه على ما دونه وارتفاع شأنه بسببه، والبلاغةِ من حيثُ وقوعُه على وَفق مقتضى المقام، والبيانِ من حيثُ إنَّه أظهرَ للكلام مَزيَّةً على غيره. وقوله: «وما شاكل ذلك» كالنظم والصُّوَر والخواصِّ والمزايا والكيفيَّات». «منه».

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٥١، ٤٣ـ٤٥، ٤٤٧. وأورد التفتازانيُّ معنى هذا الكلام في حواشي الكشّاف اللوح ١٩١/ ١، وأحال ثمَّة على هذا الموضع بقوله: «وتمام تفصيل ذلك في شرح تلخيص المفتاح».

(٣) انظر: دلائل الإعجاز ٦٤.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ٢٦٣ـ٢٦٤.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز ٢٦٦.

(٦) انظر: دلائل الإعجاز ٤٨٢.

تُوجَدُ في هذا دون ذاك، كذلك يوجدُ بين المعنى في بيتٍ وبينه في بيتٍ آخرَ فرقٌ، فعبَّرنا عن ذلك الفرق بأن قلنا: للمعنى في هذا صُورةٌ غيرُ صورتِه/[٢٠/ ٢] في ذاك، وليس هذا مِن مُبدَعاتنا، بل هو مشهورٌ في كلامهم، وكفاك قولُ الجاحظِ: وإنَّما الشِّعر صياغةٌ وضربٌ مِن التَّصوير[١]. هذا نَبْذٌ ممَّا ذكرَه الشَّيخُ.

ثمَّ إنَّه شدَّد النَّكير على مَن زعم أنَّ الفصاحةَ مِن صفات الألفاظِ المنطوقةِ، وبلغَ في ذلك كلَّ مبلغٍ، وقال:

سببُ الفسادِ عدمُ التَّمييز بين ما هو وصفٌ للشَّيء في نفسه، وبين ما هو وصفٌ له مِن أجل أمرٍ عرضَ في معناه، فلم يعلموا أنَّا نعني الفصاحةَ التي تجب للَّفظ لا مِن أجل شيءٍ يدخلُ في النُّطق، بل من أجل لطائفَ تُدرَكُ بالفهم، بعد سلامته مِن اللَّحن في الإعراب والخطأ في الألفاظ[٢].

ثمَّ إنَّا لا نُنكِرُ أن تكون مذاقةُ الحروفِ وسلاستُها[٣] ممَّا يوجب الفضيلة ويؤكِّد أمرَ الإعجازِ، وإنَّما ننكرُ أن يكون الإعجازُ به ويكونَ هو الأصلَ والعُمدةَ[٤].

وممَّا أوقعهم في الشُّبهة أنَّه لم يُسمَع عاقلٌ يقول: (معنى فصيحٌ). والجوابُ: أنَّ مرادنا أنَّ الفضيلةَ التي بها يستحقُّ اللَّفظُ أن يُوصَفَ بالفصاحة إنَّما تكون في المعنى دون اللَّفظ[٥]. والفصاحةُ: عبارةٌ عن كون اللَّفظِ على وصفٍ إذا كان عليه دلَّ على تلك الفضيلة؛ فيمتنعُ أن يُوصَفَ بها المعنى، كما يمتنعُ أن يُوصَف بأنَّه دالٌّ[٦].

[الطرفُ الأعلى للبلاغة والطرفُ الأسفل]

(ولها)، أي: للبلاغة في الكلام[٧] **(طَرَفان:**

(١) انظر: **دلائل الإعجاز** ٥٠٨. وكلام الجاحظ بلفظ قريب في **الحيوان** ٣/ ١٣٢، وكرَّره عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ٢٥٦، ٤٨٢.

(٢) انظر: **دلائل الإعجاز** ٣٩٩.

(٣) في (ي): «سلامتها».

(٤) انظر: **دلائل الإعجاز** ٥٢٢.

(٥) انظر: **دلائل الإعجاز** ٤٠٠.

(٦) انظر: **دلائل الإعجاز** ٦٣.

(٧) «في الكلام» ليس في (ع).

أعلى): إليه تنتهي البلاغة. كذا في «الإيضاح»[١]. **(وهو حدُّ الإعجازِ)**: وهو أن يرتقي الكلامُ في بلاغته إلى أن يخرُجَ عن طوق البشرِ، ويُعجزَهم عن معارضته[٢].

فإن قيل: ليستِ البلاغةُ سوى المُطابقةِ لمقتضى الحالِ مع الفصاحةِ، وعِلمُ البلاغة كافلٌ بإتمام هذين الأمرين، فمَن أتقنَه وأحاطَ به لِمَ لا يجوزُ أن يراعيَهما حقَّ الرِّعايةِ، فيأتي بكلامٍ هو في الطَّرف الأعلى مِن البلاغة، ولو بمقدار أقصرِ سورةٍ؟

قلنا: لا يُعرَفُ/ [٢١/ ١] بهذا العلم إلَّا أنَّ هذا الحالَ يقتضي ذلك الاعتبارَ مثلًا، وأمَّا الاطِّلاعُ على كميَّة الأحوالِ وكيفيَّتها ورعايةُ الاعتباراتِ بحسب المقاماتِ فأمرٌ آخرُ، ولو سُلِّمَ فإمكان الإحاطةِ بهذا العِلمِ لغير علَّام الغُيوبِ ممنوعٌ، كما مرَّ[٣]. وكثيرٌ[٤] مِن مَهَرة هذا الفنِّ تراه لا يقدرُ[٥] على تأليف كلامٍ بليغٍ، فضلًا عمَّا هو في الطَّرف الأعلى.

(وما يَقرُب منه) ظاهرُ هذه العبارةِ أنَّ الطَّرفَ الأعلى هو حدُّ الإعجاز وما يقرُبُ من حدِّ الإعجاز، وهو فاسدٌ؛ لأنَّ ما يقرُبُ منه إنَّما هو مِن المراتب العليَّةِ، ولا جهةَ لجَعْله مِن الطَّرف الأعلى الذي إليه تنتهي البلاغةُ؛ إذ المناسبُ أن يُؤخَذ ذلك حقيقيًّا كالنِّهايةِ، أو نوعيًّا كالإعجاز[٦].

فإن قيل[٧]: المرادُ أنَّ ‹الطَّرف الأعلى›: حدُّ الإعجاز في كلام غيرِ البشر، و‹ما يقرُب منه›: في

---

(١) انظر: الإيضاح ٨٢. في هامش (ت) و(أ) و(ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «يعني أنَّ كون ‹الأعلى› منتهى البلاغة على الإطلاق مذكورٌ في كلام المُصنِّف حتَّى لا يصحَّ جَعْلُ ما يقرُبُ من حدِّ الإعجاز طرفًا أعلى». «منه».

(٢) انظر: نهاية الإيجاز ٣٣ ـ ٣٤، ومفتاح العلوم ٥٢٦، ومعيار النُّظَّار ٢/ ٦.

(٣) مضى في ص ٢٣.

(٤) في جميع النُّسخ إلَّا (ي): «كثيرًا»، وكانت كذلك في (صل) ثمَّ ضُرِب على الألف. وعُلِّق عليها في هامش (ع): «إضمارٌ على شريطة التفسير».

(٥) في (ك) و(س): «يقتدر».

(٦) في هامش (أ) و(ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «يعني أنَّ معنى طرفِ الشيء: حدُّه ومنتهاه، فيلزم أن يكونَ الطرفُ الأعلى للبلاغة جزئيًّا لا جزئيَّ فوقه كالنهاية الجزئيَّة، أو نوعًا لا نوعَ فوقه كالإعجاز مثلًا، ليكون منتهى الجزئيات أو الأنواع. وأمَّا الإعجازُ وما يقرُبُ منه جميعًا فليس منتهى باعتبار الجزئيات ولا باعتبار الأنواع، وكذا نهاية الإعجاز وما يقرُبُ منه». «منه». ونُقل هذا التعليق في هامش مطبوع المطوَّل (أحمد كامل) ٣١.

(٧) في هامش (ج): «الزَّوزنيّ».

كلام البشرِ، فالأوَّل حدٌّ لا يمكنُ للبشر أن يُعارضَه، والثَّاني حدٌّ لا يمكنُه أن يُجاوزَه[١]. أو المراد[٢] أنَّ «الأعلى»: هو نهاية الإعجاز وما يقرُبُ من النِّهاية، وكلاهما إعجازٌ[٣].

قلنا: أمَّا الأوَّل فشيءٌ لا يُفهَم مِن اللَّفظ، مع أنَّ البحثَ في بلاغة الكلامِ من حيثُ هو، من غير نظرٍ إلى كونه كلامَ بشرٍ أو غيره. وأمَّا الثَّاني فلا يَدفعُ الفسادَ.

على أنَّ الحقَّ هو أنَّ حدَّ الإعجاز بمعنى: مرتبته، أي: مرتبةٌ للبلاغة ودرجةٌ هي الإعجازُ، والإضافةُ للبيان. يُؤيِّده قول صاحب «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، أي: «لكان الكثيرُ منه مختلفًا قد تفاوتَ نظمُه وبلاغتُه، فكان بعضُه بالغًا حدَّ الإعجازِ وبعضُه قاصرًا عنه، يمكن معارضتُه»[٤].

وممَّا أُلهِمتُ بين النَّومِ واليقظةِ، أنَّ قوله: «وما يقرُب منه» عطفٌ على «هو» والضَّمير في «منه» عائدٌ إلى الطَّرف الأعلى لا إلى حدِّ الإعجاز، أي: الطَّرف الأعلى مع ما يقرُبُ منه/ [٢١/ ٢] في البلاغة ممَّا لا يمكنُ معارضته هو حدُّ الإعجاز[٥].

وهذا هو الموافق لما في «المفتاح»: مِن أنَّ البلاغةَ تتزايدُ إلى أن تبلغَ حدَّ الإعجازِ، وهو الطَّرف الأعلى وما يقرُب منه[٦]، «أي: مِن الطَّرف الأعلى، فإنَّه وما يقرُب منه كلاهما حدُّ الإعجازِ لا هو وحدَه». كذا في «شرحه»[٧]. ولا يخفى أنَّ بعض الآيات أعلى طبقةً من البعض، وإن كان الجميع مشتركةً في امتناع معارضته. وفي «نهاية الإيجاز»: أنَّ الطَّرف الأعلى وما يقرُب منه[٨] هو المعجِز[٩].

---

(١) الكلام بمعناه في **شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ٦/ ٢. وفي هامش (ت) ما نصُّه: «جمال الدِّين الأقصرائيّ»، وفي **المفصَّل في شرح المطوَّل** ٢/ ٤٠٩ أنَّ القائل: سيف الدِّين الأبهريّ.

(٢) قال في هذا الموضع مِن **المختصر** ١/ ١٣٩: «وزعم بعضهم...».

(٣) في هامش (ت) ما نصُّه: «بهاء الدين الحلوانيّ». وفي **حاشية الدُّسوقيّ على المختصر** ١/ ١٣٩ أنَّ القائل: بعض شرَّاح **الإيضاح**.

(٤) **الكشّاف** ١/ ٥٤٦ ـ ٥٤٧ (النساء، ٤/ ٨٢). وانظر تعليق التفتازانيّ عليه في **حواشي الكشّاف** اللوح ١٩١/ ١.

(٥) في هامش (ج) و(أ) و(ك) تعليق من **التفتازانيّ**، نصُّه: «وقد اطلعتُ بعد ذلك على كلام **نهاية الإيجاز**، وتأمَّلتُ في عبارة **المفتاح** فوجدتها موافقة لِما أُلهِمتُ». «منه». وأعاد التفتازانيُّ رأيه هذا في **التلويح** ١/ ٢٦ ـ ٢٧، و**شرح المفتاح** اللوح ٢٩٤/ ٢. وانظر: **نهاية الإيجاز** ٣٣ ـ ٣٤، و**مفتاح العلوم** ٥٢٦.

(٦) انظر: **مفتاح العلوم** ٥٢٦.

(٧) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٠٣/ ٢.

(٨) زيد في (ت): «كلاهما».

(٩) انظر: **نهاية الإيجاز** ٣٤.

= (وأسفلُ: وهو ما)، أي: طرفٌ للبلاغة[1] (إذا غُيِّر) الكلامُ (عنه إلى ما دونه)، أي: إلى مرتبةٍ هي أدنى منه وأنزلُ (التحق) الكلامُ، وإن كان صحيح الإعراب، (عند البُلغاء بأصوات الحيواناتِ) تصدرُ عن مَحالِّها بحسب ما يتَّفقُ مِن غير اعتبار اللَّطائف والخواصِّ الزَّائدة على أصل المرادِ.

(وبينهما)، أي: بين الطرفين (مَراتبُ كثيرةٌ) متفاوتةٌ بعضُها أعلى من بعضٍ بحسب تفاوتِ المقاماتِ، ورعايةِ الاعتباراتِ، والبعدِ من أسباب الإخلالِ بالفصاحة.

(وتَتْبَعُها)، أي: بلاغةَ الكلامِ (وُجوهٌ أخرُ) سوى المُطابقةِ والفصاحةِ (تُورِث الكلام حُسْنًا).

هذا تمهيدٌ لبيان الاحتياج إلى عِلم البديعِ، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ تحسينَ هذه الوجوه للكلام عرَضيٌّ خارجٌ عن حدِّ البلاغة، ولفظ (تتبعُها) إشعارٌ بأنَّ هذه الوجوهَ إنَّما تُعدُّ مُحسِّنةً بعد رعاية المُطابقةِ والفصاحةِ. وجعلُها تابعةً لبلاغة الكلامِ دون المتكلِّم؛ لأنَّها ليست ممَّا يجعل المتكلِّم موصوفًا بصفة[2] كالفصاحة والبلاغةِ، بل هي من أوصاف الكلامِ خاصَّةً.

[تعريفُ البلاغةِ في المتكلِّم]

(و) البلاغة (في المتكلِّم: مَلَكَةٌ يَقتدِرُ بها على تأليف كلامٍ بليغٍ).

[العلاقةُ بين الفصاحةِ والبلاغةِ]

فعُلِمَ): تفريعٌ على ما تقدَّم، وتمهيدٌ لبيان انحصارِ علم البلاغةِ في المعاني والبيانِ، وانحصارِ مقاصد/[٢٢/ ١] الكتابِ في الفنون الثَّلاثةِ. وفيه تعريضٌ لصاحب «المفتاح»؛ حيث لم يجعل البلاغةَ مستلزِمةً للفصاحة، وحصرَ مرجعَها في المعاني والبيان[3]، دون اللُّغةِ والصَّرفِ والنَّحوِ، يعني: عُلِم ممَّا تقدَّم أمران:

---

(١) في هامش (ك) و(أ) تعليق للتفتازانيِّ، نصُّه: «صرَّح بذلك تنبيهًا على أنَّ الطرف الأسفل أيضًا من البلاغة احترازًا عمَّا وقع في نهاية الإيجاز من أنَّ الطرف الأسفل ليس من البلاغة في شيء». «منه». وأوردَه الحفيدُ في حاشيته على المطوَّل اللوح ٨١/ ١، عمَّا كتبه جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في الحاشية، وكذلك أورده الفناريُّ في حاشيته على المطوَّل ١٢٤، فيما نُقل عن التفتازانيِّ. ونُقل هذا التعليق في هامش مطبوع المطوَّل (أحمد كامل) ٣١. وانظر: نهاية الإيجاز ٣٤.

(٢) أوردَ الحفيدُ في حاشيته على المطوَّل اللوح ٨١/ ٢ ـ ٨٢/ ١ تعليقًا لجدِّه في هذا الموضع، فقال: «يهتمُّ بها في العُرف وتميزه كالفصيح والبليغ، بخلاف ما إذا أتى بمطابقةٍ أو جناسٍ أو نحو ذلك، فإنَّه لا يفيدُ تمييزه واتِّصافه بنحو المُطبِّق والمُجنِّس. كذا ذكرَه قُدِّس سرُّه في الحاشية».

(٣) انظر تعريف السَّكَّاكيِّ البلاغةَ في مفتاح العلوم ٥٢٦، وحَصْره إيَّاها فيما ذُكر.

أحدُهما: (أنَّ كلَّ بليغٍ)، كلامًا كان أو متكلِّمًا[١]، (فصيحٌ)؛ لأنَّ الفصاحةَ مأخوذةٌ في تعريف البلاغةِ على ما سبق، (ولا عكس)، أي: ليس كلُّ فصيحٍ بليغًا[٢]. وهو ظاهرٌ[٣].

(و) الثَّاني (أنَّ البلاغةَ) في الكلام (مَرجعُها): و[٤]ما يجب أن يُحصَّل حتّى يمكن حصولُها، كما قالوا: مرجعُ الصِّدق والكذب إلى طِباق الحُكمِ للواقع ولا طباقه، أي: ما به يتحقَّقان ويتحصَّلان، (إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية[٥] المرادِ) وإلَّا لربَّما أُدِّي المعنى المراد بكلامٍ غير مُطابق لمقتضى الحالِ، فلا يكون بليغًا لِما مرَّ مِن تعريف البلاغةِ. (وإلى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) وإلَّا لربَّما أُورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غيرَ فصيحٍ، فلا يكون أيضًا بليغًا، لما سبق من أنَّ البلاغة: عبارةٌ عن المطابقة مع الفصاحة[٦]. ويدخل في تمييز الكلام الفصيحِ من غيره تمييزُ الكلمات الفصيحةِ مِن غيرها؛ لتوقُّفه عليها.

فإن قلتَ: قد يفسَّرُ مرجعُ البلاغةِ بالعِلَّة الغائيَّة[٧] لها والغرضِ منها، فهل له وجهٌ؟

قلتُ: لا، بل هو فاسدٌ؛ لأنَّه إن أُريد بالبلاغة بلاغةُ الكلامِ على ما صرَّح به المُصنِّف[٨]، يؤول المعنى إلى أنَّ الغرَضَ مِن كون الكلام مُطابقًا لمقتضى الحال فصيحًا هو الاحترازُ عن الخطأ في أداء المقصود، وتمييزُ الكلامِ الفصيح من غيره[٩].........................

---

(١) وفي هامش مطبوع المطوَّل (أحمد كامل) ٣١ تعليق للتفتازانيّ في معناه، نصُّه: «على سبيل استعمال المشترك في معنييه، أو على تأويل كلّ ما يُطلق عليه لفظ البليغ». «منه». ولم أقف عليه فيما بين يديَّ من النُّسخ الخطية.

(٢) انظر: **سرّ الفصاحة** ٦٧، ٣٤٨، و**المثل السائر** ١/ ٩٤، و**الإشارات والتنبيهات** ١٤، و**التبيان** للطِّيبيّ ٣٩٢، و**مفتاح تلخيص المفتاح** ٣٣.

(٣) وفي هامش مطبوع **المطوَّل** ٣٢ (أحمد كامل) **تعليق** للتفتازانيّ في معناه، نصُّه: «لجواز أن يكون كلامٌ فصيح غيرَ مطابق لمقتضى الحالِ، وكذا يجوز أن يكون لأحد مَلَكةُ التعبيرِ عن المقصود بلفظٍ فصيح من غير مطابقةٍ لمقتضى الحال». «منه». ولم أقف عليه في هوامش ما بين يديَّ من النُّسخ الخطية.

(٤) زِيد في (ت) و(ك) و(ي) و(س): «هو».

(٥) زِيد في (ك) و(ي) و(س): «المعنى».

(٦) مضى في ص ٥٨، ٦٢، ٦٤.

(٧) العِلّة: ما يحتاج إليه الشيء. والعِلّة الغائية: ما يوجد الشيء لسببه. انظر: **تهذيب المنطق والكلام** ٣١، و**التعريفات** ٢٠٢.

(٨) انظر: **الإيضاح** ٨٣.

(٩) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «لأنّه لا معنى للغرض من كون الكلام مُطابقًا لمقتضى الحال فصيحًا هو تمييز الفصيح من غيره والاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد، وإنّما هو الغرضُ من علم البلاغة. وأيضًا كلاهما فعل المُتكلِّم، فجعلُهما غرضًا

وفسادُه واضحٌ[1]. وكذا إن حُمل كلامُه على خلاف ما صرَّح به، وأُريد بلاغةُ المتكلِّم؛ لأنَّ غاية ما عُلم ممَّا تقدَّم هو أنَّ بلاغة المتكلِّم تُفيد هذين الأمرين أو تتوقَّف عليهما، ولم يُعلم أنهما غرضٌ منها وغايةٌ لها. فالرُّجوع إلى الحقِّ خيرٌ.

فالحاصلُ أنَّ البلاغةَ ترجعُ إلى هذين الأمرين، والاقتدارُ عليها يتوقَّف على الاتِّصاف بهذين الوصفين،/[٢٢/ ٢] وهو أمرٌ يُتحصَّل ويُكتسَبُ من علوم مُتعدِّدة، بعد سلامة الحسِّ؛ فمَرجعُ البلاغة إلى تلك العلوم جميعًا، لا إلى مجرَّد المعاني والبيان.

وأمَّا تحقيق قوله: (والثَّاني)، أي: تمييزُ الفصيحِ مِن غيره، يعني معرفةَ أنَّ هذا الكلامَ فصيحٌ، وذاك غيرُ فصيحٍ، فهو أنَّه مُركَّبٌ أجزاؤه تمييزُ السَّالم مِن الغرابة عن غيره، أي: معرفة أنَّ هذا سالمٌ مِن الغرابة دون ذاك؛ ليُحترزَ عن الغَرابة، وتمييزُ السَّالم مِن المخالفة عن غيره، وهكذا جميع أسبابِ الإخلالِ بالفصاحة. ثمَّ تمييزُ السَّالم مِن الغَرابة عن غيره يُبيَّن في عِلم متن[2] اللُّغة إذ به يُعرف أنَّ في «تكأكأتُم» و«مُسرَّجًا» غرابةً[3]، بخلاف «اجتمعتُم» و«كالسِّراج»[4]؛ لأنَّ مَن تتبَّع الكتبَ المتداولة وأحاطَ بمعاني المفرداتِ المأنوسةِ علم أنَّ ما عداها ممَّا يفتقرُ إلى تنقير أو تخريجٍ، فهو غيرُ سالمٍ من الغرابة، إذ بضدِّها تتبيَّنُ الأشياء[5]. وتمييزُ السَّالم مِن مخالفة القياس عن غيره يُبيَّنُ في عِلم التَّصريفِ، إذ به يُعرف أنَّ (الأجلَل) مخالفٌ للقياس دون «الأجَلّ»[6]. وقِسْ على هذا البواقي.

= لكون الكلام مُطابقًا لا معنى له، ولو قُدِّر (تأليف الكلام) فهما أيضًا ليسا غرضين من التأليف، وإنَّما الغرض هو إفادة المعنى». «منه». وأوردَه الحفيدُ بمعناه في حاشيته على **المطوَّل** اللوح ٨٣/ ١-٢، عمَّا كتبه جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في الحاشية.

(١) في هامش (أ) و(ف) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «لأنَّ كون الكلام كذاو كذا صفة الكلام، والاحتراز فعل المتكلِّم، فكيف يُحمَلُ أحدُهما على الآخر مع هذا التغايُر». «منه».

(٢) «متن» ليست في (ت) و(ج) و(ك).

(٣) انظر ما سلف في ص ٣٨-٣٩.

(٤) في هامش (أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «السراج مع الكاف بمعنى المُسرَّج لا بدونه». «منه».

(٥) هذا ردٌّ خفيٌّ أظهره بقوله في **المختصر** ١/ ١٤٩: «وبهذا يتبيَّن فساد ما قيل: إنَّه ليس في عِلم متن اللغة أنَّ بعض الألفاظ يحتاج في معرفته إلى أن يُبحَث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة»، وجاء هذا الكلام في هامش (ك) على أنَّه تعليق من التفتازاني. والقول للزوزنيّ في **شرح التلخيص** اللوح ٧/ ١.

(٦) انظر ما سلف في ص ٤١.

فاتَّضحَ أنَّ تمييزَ الفصيحِ عن غيره:

(**منه ما يُبيَّنُ**)، أي: يُوضَّحُ (**في عِلم متنِ اللُّغة**) كالغَرابة، أعني: تمييزَ السَّالم من الغَرابة عن غيره. وإنَّما قال: «متن اللُّغة»، يعني: معرفة أوضاع المفردات[(١)]؛ لأنَّ اللُّغة قد تُطلق على جميع أقسام العربيَّة.

(**أو**) في عِلم (**التَّصريفِ**)، كمخالفة القياس.

(**أو**) في عِلم (**النَّحوِ**)، كضعف التَّأليفِ، والتَّعقيد اللفظيِّ.

(**أو يُدرَكُ بالحسِّ**)، كالتَّنافر، إذ به يُدركُ أنَّ «مُستشزرًا» متنافرٌ دون «مُرتفع»، وكذا تنافر الكلمات.

(**وهو**)، أي: ما يُبيَّنُ في هذه العلومِ، أو يُدرَكُ بالحسِّ[(٢)] (**ما عدا التَّعقيد المعنويَّ**)؛ إذ لا يُعرف بتلك العلوم ولا بالحسِّ تمييز السَّالم من التَّعقيد المعنويِّ عن غيره.

[تقسيم البلاغة إلى علومها]

والغرضُ من هذا الكلامِ تعيينُ ما يُبيَّنُ في العلوم المذكورةِ، أو يُدرَكُ/ [٢٣/ ١] بالحسِّ، ويُحترَزُ بها عمَّا يجبُ أن يُحترزَ عنه؛ ليُعلمَ أنَّه لم يبقَ لنا ممَّا ترجعُ إليه البلاغةُ إلَّا الاحترازُ عن الخطأ في التَّأدية، وتمييزُ السَّالمِ مِن التَّعقيد[(٣)] عن غيره ليُحترزَ عن التَّعقيد، فمسَّتِ الحاجة إلى علمٍ به يُحترزُ عن الخطأ، وعِلمٍ به يُحترزُ عن التَّعقيد ليَتمَّ أمر البلاغة، فوضعوا لذلك علمَي المعاني والبيان، وسمَّوها عِلمَ البلاغةِ، لمكان مَزيدِ اختصاصٍ لهما بها.

وإلى هذا أشار بقوله: (**وما يُحترَزُ به عنِ الأوَّل**)، يعني: الخطأ في التَّأدية، (**عِلمُ المعاني**)، فالمرادُ بالأوَّل: أوَّلُ الأمرين الباقيين اللَّذين احتيج إلى الاحتراز عنهما، وأمَّا الأوَّلُ المقابلُ للثَّاني، الذي هو تمييزُ الفصيح عن غيره، فإنَّما هو الاحترازُ عن الخطأ لا نفسُ الخطأ؛ (**وما يُحترَز به عنِ التَّعقيد المعنويِّ: عِلمُ البيان**).

---

(١) «يعني: معرفة أوضاع المفردات» ليس في (ت) و(ع) و(ك)، وهو مُستدركٌ مصحَّح في هامش (صل) و(ج) بخطٍّ كأنَّه ليس بخطِّ المتن. والعبارة في هذا الموضع من **المختصر** ١/ ١٤٧: «أي: معرفة أوضاع المفردات».

(٢) في هذا الكلام إشارة خفيَّة إلى ردٍّ أظهره بقوله في **المختصر** ١/ ١٤٩: «ومَن زعم أنَّه عائد إلى ما يُدرَك بالحِسِّ فقد سها سهوًا ظاهرًا». ويظهر أنَّه أراد ما ذهب إليه الخلخاليُّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٦٥ ـ ٦٦، والزوزنيُّ في **شرح التلخيص** اللوح ٧/ ٢.

(٣) زيد في (ت): «المعنوي».

فظهر أنَّ عِلمَ البلاغة مُنحصِرٌ في علمَي المعاني والبيان، وإن كانتِ البلاغةُ ترجعُ إلى غيرهما مِن العلوم أيضًا. وعليكَ بالتَّأمُّل في هذا المقام؛ فإنَّه مِن مَزالِّ[١] الأقدام.

ثمَّ احتاجوا لمعرفة توابع البلاغةِ، إلى علمٍ آخرَ فوضعوا عِلم البديعِ، وإليه أشار بقوله: (وما يُعرَفُ به وجوهُ التَّحسين: عِلمُ البديعِ).

ولمَّا كان هذا المختصرُ في علم البلاغةِ وتوابعِها، انحصرَ مقصودُه في الفنون الثَّلاثة.

(وكثيرٌ) مِن النَّاس (يُسمِّي الجميعَ: عِلمَ البيانِ[٢]. وبعضُهم يُسمِّي) الأوَّلَ: عِلمَ المعاني، و(الأخيرين)، يعني: البيانَ والبديعَ/ [٢٣/ ٢] (عِلمَ البيانِ[٣]. والثَّلاثة: عِلمَ البديعِ)[٤]. ولا تخفى وجوهُ المناسبةِ[٥]. واللهُ أعلَمُ[٦].

---

(١) في (ي): «مزالق».

(٢) سيذكر التفتازانيُّ فيما سيأتي في ص ٢٤٨: أنَّ الزمخشريّ كثيرًا ما يُطلق البيان على العلوم الثلاثة. انظر الكشّاف ١/ ٢٠٤ (البقرة، ٢/ ١٨)، ٣٣٧ (البقرة، ٢/ ١٨٥)، ٢/ ٢٩٠ (هود، ١١/ ٩٣)، وأطلقه في الموضع الأوّل مِن هذه الإحالات على الاستعارة وفي الثاني على اللفّ والنشر وفي الثالث على الفصل والوصل. وأطلقه غيرُ الزمخشريّ كابن الأثير في المثل السائر ١/ ٣٥، ٣٧، ٣١٦، وفي الجامع الكبير ٣، وابن أبي الإصبع في بديع القرآن ٢٩، وابن الزَّمْلَكانيّ في البرهان الكاشف ٤٣ ـ ٤٤، والتبيان في علم البيان ٣١، وعنوان الكتاب الأخير دالٌّ على ما نريد. وأطلقه كذلك غيرهم.

(٣) قال السبكيّ في عروس الأفراح ١/ ١٥١: «وهذا يقع كثيرًا في كلام الزمخشريّ في الكشّاف». ومضى آنفًا أنَّ الزمخشريّ كثيرًا ما يطلق البيان على الثلاثة، فالأخيران داخلان فيها.

(٤) كابن المعتز في كتاب البديع، إذ أورد فيه فنونًا من العلوم الثلاثة، كالاعتراض والاستعارة والتجنيس؛ والزَّنجانيُّ الذي صرَّح في مقدِّمة معيار النظار ص ١ بأنّه يقال لمجموع علم المعاني وعلم البيان: علم البديع. وكُتب في هامش (صل) أمام هذه الكلمة: «تسميةً للشيء باسم أشهر أقسامه».

(٥) تعرَّض لأكثر هذه التسميات الشيرازيُّ في مفتاح المفتاح اللوح ٥/ ٢.

وفي هامش (ت) و(ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أمَّا تسمية الثلاثة بأسامي الثلاثة فلأنَّ عِلم المعاني يبحث عن الكيفيَّات والخصوصيَّات التي تُعتبرُ في عِلم المعاني أوّلًا وبالذات وفي الألفاظ ثانيًا وبالعرَض، فنبَّهوا على أنَّ هذا العِلم يتعلّق بالمعاني وكيفيَّاتها لا بالألفاظ أنفسها، على ما سبق إلى بعض الأوهام؛ وعِلمُ البيان يتعلَّقُ به إتمام المراد وبيانه بالطرق المُختلفة، بحيث لا تحتوي على تعقيد؛ وعِلمُ البديع يتعلّق بأمور مُستبدَعةٍ في باب التحسين، يُصار إليها بعد تمام البلاغة ووضوح الدلالة. وأمّا تسمية الجميع بعِلم البيان فلتعلُّقها بالبيان، أعني: المنطقَ الفصيحَ المُعرِبَ عمَّا في الضمير مِن حيث إنَّه كيف يُؤلَّف حتَّى يكون على ما ينبغي ويُستحسَن. وأمّا تسميةُ الأخيرين بعِلم البيان فعلى سبيل التغليبِ وتشبيهِ المُحسِّنات البديعيَّة بالمُحسِّنات البيانيَّة من أنواع التشبيهِ والمجازاتِ والكناياتِ. وأمّا تسميةُ الجميع بعِلم البديعِ فلتعلُّقها بما هو مُستبدَع بالنسبة إلى الكلام المُؤدَّى به أصل المعنى الذي يستوي فيه الخاصَّة والعامَّة». «منه». وهذا التعليق منقولٌ عن حواشي التفتازانيّ في المعوَّل للقُريميّ اللوح ٦٤/ ٢. وفي هامش (أ) تعليق من التفتازانيّ يشتمل على القسم الثاني من التعليق السابق من قوله: «أمّا تسمية الجميع بعلم البيان» إلى نهايته، بتغيير يسير.

(٦) زِيد في (ي) «بالصواب، وإليه المرجعُ والمآبُ».

[علم المعاني]

[تعريف علم المعاني وضبط أبوابه]

(الفنُّ الأوَّل: علمُ المعاني) قدَّمه على البيان لكونه منه بمنزلة المُفرد مِن المُركَّب؛ لأنَّ البيانَ: علمٌ يُعرَف به إيراد المعنى الواحدِ في تراكيبَ مختلفةٍ، بعد رعاية المُطابقةِ لمقتضى الحالِ[1]. ففيه زيادة اعتبارٍ ليست في علم المعاني[2]، والمفردُ مقدَّمٌ على المركَّب طبعًا[3].

وقبل الشُّروع في مقاصد العلمِ أشارَ إلى تعريفه وضبطِ أبوابه إجمالًا؛ ليكون للطَّالب زيادةُ بصيرةٍ، ولأنَّ كلَّ علمٍ فهي مسائلُ كثيرةٌ تضبطُها جِهةُ وَحْدةٍ باعتبارها تُعدُّ عِلمًا واحدًا يُفرَد بالتَّدوين[4]، ومَن حاولَ تحصيلَ كَثْرةٍ[5] تضبطُها جهةُ وَحْدةٍ فعليه أن يعرفَها بتلك الجهةِ؛ لئلَّا يفوتَه ما يعنيه، ولا يَضيعَ وقتُه[6] فيما لا يَعنيه[7] = فقال:

[تعريفُ القزوينيّ عِلمَ المعاني]

(وهو علمٌ)، أي: مَلَكةٌ يُقتدرُ بها على إدراكاتٍ جُزئيَّةٍ. ويقالُ لها: الصِّناعةُ أيضًا[8].

---

(١) سيأتي تفصيله في ص ٥٥٣.

(٢) هذا الكلام مع زيادة تفصيل مذكور في مفتاح المفتاح اللوح ١٥/ ١ ـ ٢، وشرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٨/ ١ ـ ٢. لعلَّ التفتازانيَّ إنَّما أعاد رأي السَّكَّاكيّ في العلاقة بين العِلمين وما في عِلم البيان من زيادة اعتبار، مع توضيح لمُراده؛ لأنَّ المؤذِّنيّ اعترض على ذلك في شرحه للمفتاح اللوح ١٢٧/ ١، وكأنَّه خفي عليه مقصود السَّكَّاكيّ منه.

(٣) هذا التعليل لتقديم علم المعاني على علم البيان للسَّكَّاكيّ في مفتاح العلوم ٢٤٩. وانظره في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٨/ ٢، ومفتاح تلخيص المفتاح ٦٨.

(٤) فصَّل التفتازانيُّ هذا الكلام في شرح الشمسية ٩٤.

(٥) في (س): «مسائل كثيرة».

(٦) في (ك): «قدرته».

(٧) من قوله: «ولأنَّ كلَّ عِلم» إلى هنا مأخوذ بلفظ جدّ قريب من كلام العضد في شرح مختصر ابن الحاجب ١/ ١٤ ـ ١٥.

(٨) انظر إطلاق الصناعة على العلم وتعريفها في مفتاح المفتاح اللوح ٧/ ١، وسيأتي ذلك مع جملة من تعريفات العلم في اللوحة ٢٠٦/ ١ ـ ٢. وأعاده في التلويح ١/ ٤٦، وفوائد شرح مختصر الأصول ١/ ٣٢.

بيانُ ذلك أنَّ واضعَ هذا الفنِّ مثلًا، وضعَ عِدَّة أصولٍ مُستنبطةٍ من تراكيب البُلغاء، يحصُلُ من إدراكها وممارستها قوَّةٌ بها يتمكَّن مِن استحضارها والالتفاتِ إليها وتفصيلها متى أريدَ وهي العلم، ولهذا قالوا: «وجهُ الشَّبه بين العلم والحياة كونهما جهتَي إدراكٍ»(١)، ألا يُرى أنَّك إذا قلتَ: «فلانٌ يعلَمُ النَّحوَ» لا تريدُ أنَّ جميع مسائله حاضرةٌ في ذهنه، بل تريدُ أنَّ له حالةً بسيطةً إجماليَّةً، هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكَّنُ مِن استحضارها(٢).

ويجوزُ أن يريدَ بالعِلم نفسَ الأصولِ والقواعدِ؛ لأنَّه كثيرًا ما يُطلَقُ عليها(٣).

ثمَّ (المعرفةُ) تقالُ لإدراك الجزئيِّ أو البسيطِ، و(العِلم) للكُلِّيِّ أو المُركَّبِ، ولذا يقال: (عرفتُ اللهَ) دون (علمتُه). وأيضًا (المعرفةُ) للإدراك المسبوق بالعدم، أو للأخير/ [٢٤/ ١] مِن الإدراكين لشيءٍ واحدٍ إذا تخلَّل بينهما عدمٌ، بأن أُدركَ أوَّلًا ثمَّ ذُهلَ عنه ثمَّ أُدركَ ثانيًا؛ و(العِلم) للإدراك المُجرَّد مِن هذين الاعتبارين، ولذا يقال: (اللهُ تعالى عالمٌ) ولا يقال: (عارفٌ)(٤).

والمُصنِّفُ قد جرى على استعمال المعرفةِ في الجزئيَّات فقال: (**تُعرَفُ به أحوالُ اللَّفظِ العربيِّ**) دون (تُعلَمُ) فكأنَّه قال: هو علمٌ يُستنبطُ منه إدراكاتٌ جزئيَّةٌ، هي معرفة كلِّ فردٍ فردٍ(٥) من جزئيَّات الأحوالِ المذكورةِ، بمعنى: أنَّ أيَّ فردٍ يوجدُ منها أمكننا أن نعرفَه بذلك العِلمِ، لا أنَّها تحصُلُ جملةً بالفعل؛ لأنَّ وجودَ ما لا نهايةَ له مُحالٌ.

وعلى هذا يندفعُ ما قيل(٦): إن أُريدَ معرفةُ الجميعِ فهو مُحالٌ لأنَّها غيرُ مُتناهيةٍ، أو البعضِ الغير المُعيَّنِ فهو تعريفٌ بمجهولٍ، أو المعيَّنِ فلا دلالةَ عليه.

---

(١) أعاده في التلويح ١/ ٤٦، وفوائد شرح مختصر الأصول ١/ ٣٢.

(٢) أعاد التفتازانيُّ هذا المثال بلفظ قريب في فوائد شرح مختصر الأصول ١/ ٣٢.

(٣) حصر الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٦٨ ـ ٦٩ مرادَ القزوينيّ بالعلم في القواعد.

(٤) هذا الكلام في الفروق بين المعرفة والعلم مع أمثلته في شرح الإشارات والتنبيهات للطوسيّ ١/ ١٢٨، ١٣٥، وعبارة التفتازانيّ عن ذلك أوضحُ؛ وأكثره في المباحث المشرقية ١/ ٣٩٨، وبعضه في مفتاح المفتاح اللوح ٢٢٧/ ٢؛ وذكر القزوينيُّ الفرق الأوّل وحدَه في الإيضاح ٨٤، ونسبه إلى بعض الفضلاء، وذكر ذلك الفرق أيضًا الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٦٩. هذا وقال الراغب الأصفهانيُّ في مفردات القرآن ٥٦٠ ـ ٥٦١: «المعرفة والعِرفان: إدراكُ الشيء بتفكُّر وتدبُّر لأثره، وهو أخصُّ من العلم، ويضادُّه الإنكار، ويقال: فلان يعرف الله ولا يقال يعلم الله».

(٥) «فرد» ليست في (ع) و(ي).

(٦) في هامش (ت) ما نصُّه: «ردٌّ على الخلخاليّ». ولم أجده في مفتاح تلخيص المفتاح.

وكذا ما قيل[١]: إن أُريدَ الكلُّ فلا يكونُ هذا العلمُ حاصلًا لأحدٍ، أو البعض فيكون حاصلًا لكلِّ مَن عرف مسألةً منه[٢].

والمراد بـ(أحوال اللَّفظ): الأمورُ العارضةُ له مِن التَّقديم والتَّأخير، والتَّعريف والتَّنكير، وغير ذلك.

ووَصَفَ[٣] الأحوال بقوله: (**التي بها يُطابقُ**) اللَّفظُ (**مُقتضى الحالِ**) احترازًا[٤] عن الأحوال التي ليست بهذه الصِّفة: كالإعلال والإدغام، والرَّفعِ والنَّصبِ، وما أشبه ذلك ممَّا لا بُدَّ منه في تأدية أصلِ المعنى، وكذا المُحسِّناتُ البديعيَّةُ: من التَّجنيس والتَّرصيعِ ونحوهما ممَّا يكون بعد رعايةِ المُطابقةِ.

وهو قرينةٌ خفيَّةٌ على أنَّ المراد: أنَّه علمٌ تُعرَف به هذه الأحوال، مِن حيثُ إنَّها يُطابِق بها اللَّفظُ مقتضى الحال، إذ لولا اعتبارُ هذه الحيثيَّة لَلزم أن يكون عِلمُ المعاني عبارةً عن معرفة هذه الأحوال[٥]، بأن يُتصوَّر معنى التَّعريفِ والتَّنكيرِ والتَّقديم والتَّأخير مثلًا[٦]، وهذا واضحٌ/[٢٤/ ٢] لزومًا وفسادًا[٧]. وبهذا يخرجُ عِلمُ البيانِ من هذا التَّعريف[٨]؛ لأنَّ كون اللَّفظ حقيقةً أو مجازًا أو كنايةً مثلًا، وإن كانت أحوالًا للَّفظ قد يقتضيها الحالُ، لكن لا يُبحثُ عنها في عِلم البيانِ مِن حيث إنَّها يُطابقُ بها اللَّفظ[٩] مقتضى الحال، إذ ليس فيه أنَّ الحال الفلانيَّ يقتضي إيرادَ تشبيهٍ أو استعارةٍ أو كنايةٍ أو نحو ذلك.

---

(١) في حاشية السِّيراميّ على المطوَّل اللوح ٤٩/ ١: «الاعتراضان لشيخ الشَّارح»، وما وقفتُ عليه فيما راجعته من كلام شيوخه.

(٢) ما وقفت عليه فيما بين يديّ من المظانّ.

(٣) هكذا ضُبطت في (صل) وأكِّدت، وضُبطت في (ج) على أنَّها مصدرٌ، وكُتب فوقها «مبتدأ».

(٤) في (ت) و(ج) و(ع): «احترازٌ».

(٥) في هامش (أ) و(ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «يعني لو أُجريَ على إطلاقه لزِم أن يصدُق التعريف على تصوُّر هذه الأمور، وإن قُيِّد بالتصديق لزم أن يصدق على العِلم بثبوتها». «منه».

(٦) في هامش (ت) و(أ) و(ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «إشارة إلى ذِكر التصوُّر دون التصديق على ضرب المثال، وكذا ذِكر التعريف والتنكير، إلى آخره». «منه». وأوردَه الحفيدُ بمعناه في حاشيته على المطوَّل اللوح ٨٦/ ٢ ـ ٨٧/ ١، عمَّا ذكره جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في الحاشية. ونُقل في هامش مطبوع المطوَّل (أحمد كامل) ٣٥.

(٧) في هامش (ت) و(أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وجه اللزوم أنَّه لا يُفهَم مِن معرفته إلاَّ إدراكه التصوُّريُّ بأنَّه ما هو، أو التصديقيّ بأنَّه ما هو، ووجه الفساد غنيٌّ عن البيان». «منه». ونُقل في هامش مطبوع المطوَّل (أحمد كامل) ٣٥.

(٨) هذا تعريضٌ بالخلخاليّ في زعمه أن علم البيان يدخل في تعريف القزوينيّ. انظر: مفتاح تلخيص المفتاح ٧٠.

(٩) «اللفظ» ليست في (ج) و(ك) و(ي).

فإن قلتَ: إذا كان أحوالُ اللَّفظ هي: التَّأكيدُ والذِّكرُ والحذفُ ونحو ذلك، وهي بعينها الاعتبارُ المناسبُ الذي هو مقتضى الحال[١]، كما يفصحُ عنه لفظُ «المفتاح»، حيث يقول: الحالةُ المقتضية للتَّأكيد أو الذِّكر أو الحذف إلى غير ذلك[٢]. فكيف يصحُّ قوله: (الأحوالُ التي بها يطابقُ اللَّفظُ مقتضى الحالِ)، وليس مقتضى الحالِ إلَّا تلك الأحوال بعينها[٣]؟

قلتُ: قد تسامحوا في القول بأنَّ مقتضى الحالِ: هو التَّأكيد، والذِّكر والحذفُ، ونحو ذلك، بناءً على أنَّها هي التي بها يتحقَّقُ مقتضى الحال، وإلَّا فمقتضى الحالِ عند التَّحقيقِ: كلامٌ مؤكَّدٌ، وكلامٌ يُذكَرُ فيه المُسنَدُ إليه أو يحذف، وعلى هذا القياس[٤].

ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحالِ: أنَّ الكلامَ الذي يُورِدُه المتكلِّمُ يكونُ مِن جزئيَّات ذلك الكلامِ، ويصدقُ هو عليه صِدقَ الكلِّيِّ على الجُزئيِّ، مثلًا: يصدق على «إنَّ زيدًا قائمٌ» أنَّه كلامٌ مؤكَّدٌ، وعلى «زيدٌ قائمٌ» أنَّه كلامٌ ذُكر فيه المُسنَد إليه، وعلى قولنا: «الهلالُ واللهِ»[٥] أنَّه كلامٌ حُذف فيه المُسنَد إليه، فظاهرٌ أنَّ تلك الأحوالَ هي التي بها تتحقَّقُ مطابقةُ هذا[٦] الكلام لِما هو مقتضى الحالِ في التَّحقيق. فافهمْ[٧].

وأحوال/ [٢٥/ ١] الإسنادِ أيضًا مِن أحوال اللَّفظِ[٨]، باعتبار أنَّ كون الجملةِ مؤكَّدةً أو غير

---

(١) مضى قريبًا في ص ٦٢.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٢٥٦ ـ ٢٥٧، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩، وغيرها في افتتاح كلّ بحث من أحوال الكلام.

(٣) «بعينها» ليست في (ع).

(٤) في هامش (أ) تعليق مِن التفتازانيّ، نصُّه: «وهذا التحقيق ممَّا أشار إليه صاحب المفتاح في تعريف علم المعاني، حيث قال: «ليُحترَز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذِكره»، ولم يقل: على ما تقتضيه الحال. وصرَّح به الشارح [أي: الشيرازيّ] في قوله [أي: السكاكيّ]: «وارتفاع شأن الكلام بحسب مصادفةِ المقام لِما يليق به، وهو الذي نسميه: مقتضى الحال»، حيث قال [أي: الشيرازيّ]: «وهو، أي: الكلام الذي يليق بالمقام نسميه مقتضى الحال»». «منه». انظر: مفتاح العلوم ٢٤٧، ٢٥٦، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٤/ ١. وأعاد التفتازانيُّ ذِكر هذا التحقيق في المختصر ١/ ١٥٧ ـ ١٥٨، وأشار إلى كلام السكاكيّ والشيرازيّ ولم ينقله، ثمّ أعاده موجزًا في شرح المفتاح اللوح ٥/ ١.

(٥) المثال في كتاب سيبويه ١/ ١٣٨.

(٦) «بعينها» ليست في (ي).

(٧) هذا تأكيد منه لِما مرّ من تحقيقه لمعنى مقتضى الحال، وتعريضٌ بمَن فسَّره بالكيفيَّة والخصوصيَّة، كما فعل الخلخاليّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٧٠.

(٨) خلافًا للخلخاليّ الذي جعل الإسناد من أحوال المعنى لا مِن أحوال اللفظ، لأنَّه أمر عقليٌّ. انظر: مفتاح تلخيص المفتاح ٦٩.

مؤكَّدةِ اعتبارٌ راجعٌ إليها. وتخصيص اللَّفظ بـ(العربيّ) مجرَّدُ اصطلاح[١]؛ لأنَّ هذه الصِّناعةَ إنَّما وُضِعت لمعرفة أحوالِ اللَّفظِ العربيِّ لا غيرُ.

[تعريفُ السَّكَّاكيِّ عِلمَ المعاني]

وإنَّما عدَلَ عن تعريف صاحبِ «المفتاح» عِلمَ المعاني بأنَّه: «تتبُّعُ خواصِّ تراكيبِ الكلامِ في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليُحترزَ بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحالُ ذِكرَه»[٢] = لوجهين:

الأوَّل: أنَّ التتبُّعَ ليس بعلمٍ، ولا صادقٍ عليه؛ فلا يصحُّ تعريفُ شيءٍ من العلوم به.

الثَّاني: أنَّه فسَّر التَّراكيبَ بتراكيب البُلغاء، حيث قال: «وأعني بـ(تراكيب الكلام): التَّراكيب الصَّادرة عمَّن له فضلُ تمييز ومعرفةٍ، وهي تراكيب البلغاء»[٣]، ولا خفاءَ في أنَّ معرفةَ البليغِ مِن حيث هو بليغٌ[٤] متوقِّفةٌ على معرفة البلاغةِ، وقد عرَّفها في كتابه بقوله: «البلاغةُ: بلوغُ المتكلِّم في تأدية المعاني حدًّا له اختصاصٌ بتوفية خواصِّ التَّراكيبِ حقَّها، وإيرادِ أنواع التَّشبيهِ والمجازِ والكنايةِ على وجهها»[٥]، فإن أرادَ بـ«التَّراكيب» في تعريف البلاغة: تراكيبَ البُلغاء، وهو الظَّاهر، فقد جاء الدَّور، وإن أراد غيرَها فلم يُبيِّنه[٦].

وأُجيبَ عن الأوَّل: بأنَّه أرادَ بالتتبُّع المعرفةَ، [٧] كما صرَّح به في كتابه، إطلاقًا للملزوم على اللازم، تنبيهًا على أنَّه معرفةٌ حاصلةٌ من تتبُّع تراكيبِ البلغاءِ، حتَّى إنَّ معرفةَ العربِ ذلك بحسب السَّليقةِ لا تُسمَّى عِلمَ المعاني، وتعريفاتُ الأدباءِ مشحونةٌ بالمجاز[٨].

(١) جعلَه الخلخاليُّ قيدًا مُخرجًا لأحوال الكلام غير العربيّ. انظر: **مفتاح تلخيص المفتاح** ٧٠.

(٢) **مفتاح العلوم** ٢٤٧.

(٣) **مفتاح العلوم** ٢٤٧.

(٤) «من حيث هو بليغ» ليست في (ع).

(٥) **مفتاح العلوم** ٥٢٦.

(٦) الوجهان بلفظ قريب في **الإيضاح** ٨٤ ـ ٨٥.

(٧) فسّره بذلك الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٠/ ٢، والترمذيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٧/ ٢.

(٨) هذا الجواب في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٧١ ـ ٧٢، وأوجَزه التفتازانيُّ إيجازًا؛ وهو بمعناه في **شرح المفتاح** للكاشيّ اللوح ٤/ ١، وصرَّح فيه بذِكر صاحب **الإيضاح**.

= وعن الثَّاني[١]، بعد تسليمِ دلالةِ كلامِ السكَّاكيِّ على أنَّه فسَّر التَّراكيب بتراكيب البُلغاء، بأنَّ المرادَ بها تراكيبُ البُلغاءِ[٢] الموصوفين بالبلاغة، ومعرفتُهم لا تتوقَّف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور[٣]. إذ يجوزُ أن يُعرَف بحسَب عُرف النَّاسِ/[٢٥/ ٢] أنَّ امرأ القيسِ مثلًا بليغٌ. فتَتَبَّعُ[٤] خواصَّ تراكيبه من غير أن تتصوَّر المعنى المذكورَ للبلاغة، كما يمكن لكلّ أحدٍ[٥] من العوامّ أن يعرِفَ فقهاءَ البلدِ فيَتتبَّعَ أقوالهم مِن غير أن يعرفَ أنَّ الفقه: عِلمٌ بالأحكام الشَّرعيَّة الفرعيَّة مكتسبٌ من أدلَّتها التفصيليَّة[٦]. وهو ظاهرٌ.

وأقول: لا يُفهَمُ من قوله: «توفية خواص التَّراكيب حقَّها»[٧] إلَّا أن يكونَ ذلك المتكلِّمُ بحيث يُوردُ كلَّ تركيبٍ له في المَورِد الذي يليقُ به والمقامِ الذي يناسبُه، بأن يَستعمِل مثلًا «إنَّ زيدًا قائمٌ» فيما إذا كان المُخاطَب شاكًّا أو مُنكِرًا، و«والله إنَّه لقائمٌ» فيما إذا كان مُصِرًّا، و«زيدًا ضربتُ» فيما إذا كان المخاطب حاكمًا حُكمًا مشوبًا بصواب وخطأ؛ لأنَّ خاصيَّةَ «إنَّ زيدًا قائمٌ» أن يكونَ لنفي شكٍّ أو ردِّ إنكارٍ، وخاصيَّةَ «زيدًا ضربتُ» أن يكونَ لحصرٍ وتخصيصٍ، إلى غير ذلك.

فتوفيتُها حقَّها: أن يُوردَ التَّركيبَ في مَورده وفيما هو له، وهذا بعينه معنى «تطبيق الكلامِ لمقتضى الحال»، فمعنى «توفية خواصِّ التَّراكيب حقَّها»: أن يُوردَ كلَّ كلامٍ موافقًا لمقتضى الحالِ.

فالمرادُ بـ«التَّراكيب» في تعريف البلاغةِ: تراكيبُ ذلك المتكلِّم[٨]، كما يُفصح عن ذلك قوله: «في تأدية المعاني»، وكذا قوله: «وإيرادِ أنواع التَّشبيهِ والمجازِ والكنايةِ على وجهها»؛ إذ لا معنى

---

(١) في هامش (أ) و(ف) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «ولعلَّ الجواب عنه من وجهين: أحدُهما أن يقال: تفسير تراكيب الكلام يتمُّ بقوله: «التراكيب الصادرة عمَّن له فضل تمييز ومعرفة»؛ وقولُه: «وهي تراكيب البلغاء» ليس من تتمَّة التفسير، وإنَّما وقع اعتراضًا بين الكلامين فلا يلزم الدور. والثاني ما في المتن». «منه».

(٢) «البلغاء» ليست في (ع).

(٣) هذا الجواب بمعناه في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٥/ ١، وشرح المفتاح للمؤذنيّ اللوح ١٢٥/ ظ، ومفتاح تلخيص المفتاح ٧٢.

(٤) زيد في (ت): «أنتَ».

(٥) في (ع) و(ك) و(ي): «واحد».

(٦) انظر هذا التعريف في التوضيح ١/ ٣٤، وكلام التفتازانيّ عليه هناك في التلويح. وانظر تعريفًا قريبًا في المستصفى ١/ ٨.

(٧) مفتاح العلوم ٥٢٦.

(٨) وذهب الكاشيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٤/ ٢ إلى أنَّ المراد بالتراكيب المأخوذة في تعريف البلاغة: التراكيب مطلقًا. وردَّ به اعتراض القزوينيّ بأنَّ إطلاقَ العامِّ وإرادةَ معناه لا يحتاج إلى تبيين وتوضيح، بخلاف العامِّ المراد به الخاصُّ.

له إلَّا أن يكونَ ذلك المتكلِّمُ بحيث يُورد كلَّ تشبيهٍ ومجازٍ وكنايةٍ كما ينبغي وعلى ما هو حقُّه[١]، وليس المعنى على أنَّه يُوردُ تشبيهاتِ البلغاءِ ومجازاتِها[٢] على وجهها[٣].

وهذا في غاية الحُسنِ ونهايةِ اللَّطافةِ. والعجبُ مِن المُصنِّف وغيره كيف خفيَ عليهم هذا المعنى مع وضوحِه، وكيف ظنُّوا بالسكَّاكيّ أنَّه أخذَ في تعريف بلاغةِ المتكلِّم تراكيبَ البُلغاء فعرَّف الشيءَ بنفسه[٤]. ومفاسدُ قلَّةِ التأمُّل ممَّا يضيقُ عن الإحاطة بها نِطاقُ البيانِ.

[تعريفُ التفتازانيّ عِلمَ المعاني]

ثمَّ الأوضح في تعريف علم المعاني أنَّه: علمٌ يُعرَفُ به كيفيَّة/ [٢٦/ ١] تطبيق الكلامِ العربيِّ لمقتضى الحال[٥].

[تقسيم علم المعاني إلى ثمانية أبواب]

(ويَنحصِر) المقصودُ من عِلم المعاني **(في ثمانيةِ أبوابٍ)** انحصارَ الكلِّ في أجزائه[٦] لا الكلِّيِّ في جزئياته، وإلَّا لَصدقَ علمُ المعاني على كلِّ بابٍ. وظاهرُ هذا الكلام مُشعِرٌ بأنَّ العلمَ عبارةٌ عن نفس القواعدِ على ما مرَّ[٧]. وتعريف العِلم وبيان الانحصار والتَّنبيه الآتي خارجةٌ عن المقصود[٨].

أ[٩]: **(أحوالُ الإسـنادِ الخَبَريّ)**، ب: **(أحوالُ المُسـنَد إليه)**، جـ: **(أحوالُ المُسـنَد)**، د: **(أحوالُ**

---

(١) قال التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٥/ ٢: «وحاصله أن يبلغ مَلَكة الاقتدار على الكلام البليغ».

(٢) في (ت): «ومجازاتهم».

(٣) وأعاد التفتازانيُّ هذا الردَّ بقوله في **شرح المفتاح** اللوح ٢٩٤/ ١: «فقول صاحب **الإيضاح**... ليس بشيء، وكيف يُتصوَّر أن يكون للمتكلِّم في تأدية المعاني حدٌّ في توفية خواصِّ تراكيب غيره من البلغاء».

(٤) أشار إلى دفع هذا الظنّ الشيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٣/ ٢.

(٥) أعاد التفتازانيُّ هذا التعريف في **حواشي الكشّاف** اللوح ٥/ ٢، واستعمل هناك «على مقتضى» مكان «لمقتضى».

(٦) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «لأنّ المذكور في الأبواب الثمانية أصولٌ وقواعدُ». «منه». ونُقل في هامش مطبوع **المطوَّل** (أحمد كامل) ٣٧.

(٧) مضى قريبًا في ص ٧٨. وفي هامش (صل) و(ت) و(ج) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «لأنَّ الظاهر أنَّ تلك الأمور إنَّما هي المسائلُ والقواعدُ، وليست أجزاءً للمَلَكة المذكورة». «منه».

(٨) في هامش (صل) و(ج) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «وإلاَّ لم تكن مُنحصِرة في الأبواب الثمانية». «منه».

(٩) هذا الترقيم بالحروف الأبجديّة في (صل) و(ك) و(س)، وفي بقية النُّسخ مكان كلّ حرف عددٌ على وزن فاعل: الأوّل، الثاني، الثالث... إلخ.

مُتعلِّقاتِ الفعلِ)، هـ: (القَصْرُ)، و: (الإنشاءُ)، ز: (الفَصلُ والوَصلُ)، حـ: (الإيجازُ والإطنابُ والمُساواةُ).

وإنَّما انحصرَ فيها (لأنَّ الكلام: إمَّا خبرٌ أو[1] إنشاءٌ؛ لأنَّه) لا محالةَ يشتملُ على نسبةٍ تامَّةٍ بين الطَّرفين قائمةٍ بنفس المتكلِّم[2]. وتفسيرُها بوقوع النِّسبةِ ولا وقوعِها أو بإيقاع النِّسبة وانتزاعها خطأٌ في هذا المقام[3]؛ لأنَّه لا يشملُ النِّسبةَ الإنشائيَّة، فلا يصحُّ التَّقسيم. بل النِّسبةُ ههنا هو تعلُّق أحد جُزئَي الكلام بالآخر، بحيث يصحُّ السُّكوت عليه، سواءٌ كان إيجابًا أو سلبًا أو غيرهما ممَّا في الإنشائيَّات.

فالكلامُ: (إن كان لِنسبتِه خارجٌ) في أحد الأزمنةِ الثَّلاثةِ[4]، أي: يكونُ بين الطَّرفين في الخارج نسبةٌ ثبوتيَّةٌ أو سلبيَّةٌ، (تُطابِقه)، أي: تطابقُ تلك النِّسبةُ ذلك الخارجَ، بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين[5]؛ (أو لا تُطابِقه) بأن يكونَ أحدُهما ثبوتيًّا والآخرُ سلبيًّا (فخَبَرٌ)، أي: فالكلام خبرٌ؛ (وإلَّا)، أي: وإن لم يكن لِنسبته خارجٌ كذلك (فإنشاءٌ). وسيزداد هذا وضوحًا في أوَّل التَّنبيه[6].

(والخبر لا بُدَّ له مِن مُسنَدٍ إليه ومُسنَدٍ وإسنادٍ، والمُسنَد قد يكون له مُتعلَّقات إذا كان

---

(١) في (ت): «وإمَّا».

(٢) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «يعني أنَّها صفةٌ لها موجودةٌ فيها وجودًا متأصِّلاً كالعِلم والإرادة ونحو ذلك، لا بمعنى أنَّها معقولةٌ لها حاصلةٌ صورتها عندها، للقطع بأنَّ الموجود في نفس المتكلِّم إذا قال: ‹صلُّوا› هو طلب الصلاة وإيجابها، لا صورة ذلك كصورة السماء عند تعقُّلها، ولهذا يصحُّ اتِّصاف النفس بأنَّها طالبة». «منه». وأورد التفتازانيُّ هذا الكلام بحروفه في فوائد شرح مختصر الأصول ٢/ ٢٧٣. وأورد الفناريُّ هذا التعليق بلفظ قريب في حاشيته على المطوَّل ١٢٤، فيما نُقل عن التفتازانيّ.

(٣) فسَّرها بذلك ههنا الزوزنيُّ في شرح التلخيص اللوح ٨/ ١.

(٤) في هامش (ت) و(أ) و(ف) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «قولنا: ‹في أحد الأزمنة› إشارةٌ إلى أنَّه لا يخرجُ عن ذلك نحو قولنا: ‹سيقوم زيد› على ما تُوهِّم؛ لأنَّ بينهما أيضًا نسبةً ثبوتية أو سلبية بالنظر إلى الاستقبال، بها يُعتَبرُ صدقُه أو كذِبُه، لا باعتبار النسبة الحالية، وإلَّا يلزمُ كذِبُ كلِّ خبرٍ استقباليّ لا حاليّ؛ لأنَّ النسبة بينهما في الخارج مُنتفية. فليُتأمَّل». «منه». ونُقل في هامش مطبوع المطوَّل (أحمد كامل) ٣٧. وانظر تفصيل ما ذكره ههنا في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ١٤٩ ـ ١٥٠. وانظر الكلامَ على من توهَّم خروج المستقبل في تشنيف المسامع ٢/ ٩٢٩ ـ ٩٣٠.

(٥) في (س): «إنشائيتين».

(٦) سيأتي قريبًا في ص ٨٧.

فعلًا، أو في معناه): كالمصدر واسمِ الفاعلِ والمفعولِ والظَّرفِ ونحو ذلك، وهذا لا جهةَ لتخصيصه بالخبر؛ لأنَّ الإنشاء أيضًا لا بُدَّ له ممَّا ذُكرَ، وقد يكون لمسنده/ [٢٦/ ٢] أيضًا متعلَّقات.

(وكلٌّ مِنَ الإسناد والتَّعلُّق: إمَّا بقَصرٍ، أو بغير قَصرٍ؛ وكلُّ جملةٍ قُرِنتْ بأخرى: إمَّا مَعطوفةٌ عليها، أو غيرُ معطوفةٍ؛ والكلام البليغ: إمَّا زائدٌ على أصل المُراد لفائدةٍ) احترز به عن التَّطويل، على ما يجيء[١]. ولا حاجةَ إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ؛ لأنَّ ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحالِ، فالزَّائد[٢] لا لفائدةٍ لا يكون بليغًا؛ (أو غيرُ زائدٍ).

هذا كلُّه ظاهرٌ، لكن لا طائلَ تحته؛ لأنَّ جميعَ ما ذُكر مِن القَصر، والوصل والفصل، والإيجازِ ومُقابلَيه، إنَّما هي مِن أحوال الجملةِ أو المُسنَدِ إليه أو المُسنَدِ، فالذي يُهمُّه أن يُبيِّن سببَ إفرادِ هذه الأحوالِ عمَّا سبقَ، وجَعْلِ كلٍّ منها بابًا برأسه.

وإلَّا فنقول: كلٌّ مِن المُسنَد والمسندِ إليه: مقدَّمٌ أو مؤخَّر، معرَّف أو منكَّر، إلى غير ذلك مِن الأحوال، فلِمَ لم يُجعَل كلٌّ مِن هذه الأحوال بابًا على حِدَةٍ؟ ومَن[٣] رام تقرير هذا بالتَّرديد بين النَّفي والإثبات ففسادُ كلامِه أكثرُ وأظهرُ[٤].

فالأقربُ أن يقال: اللَّفظ إمَّا جملةٌ أو مفردٌ، فأحوالُ الجملةِ هي البابُ الأوَّل؛ والمفردُ: إمَّا عمدةٌ أو فضلةٌ، والعمدة: إمَّا مسندٌ أو مسندٌ إليه، فجُعِل أحوالُ هذه الثلاثة أبوابًا ثلاثةً تمييزًا بين الفضلة والعمدةِ والمسندِ إليه أو المسندِ. ثمَّ لمَّا كانَ من هذه الأحوالِ ما له مَزيدُ غموضٍ وكثرةُ أبحاثٍ وتعدُّد طرقٍ، وهو القَصرُ، أُفرِد بابًا خامسًا. وكذا مِن أحوال الجملةِ ما له مَزيدُ[٥] شرفٍ ولهم به زيادةُ اهتمام، وهو الفصلُ والوصلُ، فجُعل بابًا سادسًا، وإلَّا فهو من أحوال الجملةِ؛ ولذا لم يقل: أحوال القصر، وأحوال الفصل والوصل. ولمَّا كانَ مِن الأحوال ما لا يختصُّ مفردًا ولا جملةً، بل تجري فيهما، وكان

---

(١) سيأتي تفصيله في الباب الثامن من علم المعاني ص ٥١٦.

(٢) في (س): «والزائد الذي».

(٣) كُتب أمامها في هامش (ع): «خلخالي».

(٤) حصر الخلخاليُّ الأبواب الثمانية بالترديد بين النفي والإثبات. انظر: **مفتاح تلخيص المفتاح** ٧٤.

(٥) «مزيد» ليس في (ع).

له شيوعٌ/ [١/ ٢٧] وتفاريعُ كثيرةٌ، جُعل بابًا سابعًا، وهذه كلُّها أحوالٌ يشترك فيها الخبرُ والإنشاءُ. ولمَّا كان هنا أبحاثٌ راجعةٌ إلى الإنشاء خاصّةً جُعل الإنشاء بابًا ثامنًا. فانحصرَ[1] في ثمانية أبواب.

***

(١) في (ي): «فحصر المقصود».

[بحثٌ في صدقِ الخبرِ وكِذبِه]

(تَنبيهٌ) وَسَمَ هذا البحثَ بالتَّنبيه؛ لأنّه قد سبقَ منه ذِكرٌ مّا في قوله: (تُطابقه أو لا تُطابقه)(١). وقد عُلم أنَّ الخبر: كلامٌ يكونُ لنسبته خارجٌ في أحد الأزمنةِ الثَّلاثةِ تُطابقه أو لا تُطابقه(٢).

فالخبرُ على هذا المعنى: «الكلامُ المُخبَر به»، كما في قولهم: «الخبرُ: هو الكلامُ المحتملُ للصِّدق والكذِبِ»(٣). وقد يقال بمعنى: الإخبارِ، كما في قولهم: «الصِّدق: هو الخبر عن الشَّيء على ما هو به»(٤)، بدليل تعديته بـ«عن»، فلا دورَ.

وأيضًا الصِّدقُ والكذبُ يُوصَفُ بهما الكلامُ والمتكلِّمُ، والمذكورُ في تعريف الخبرِ صفةُ الكلامِ، بمعنى مطابقةِ نسبتِه للواقع وعدمِها. والخبرُ عن الشَّيء بأنَّه كذا تعريفٌ لِما هو صفةُ المتكلِّم، فلا دورَ(٥).

---

(١) مضى آنفًا في ص ٨٤.

(٢) مضى آنفًا في ص ٨٤، وأعاده التفتازانيُّ بزيادة تفصيل في **شرح العقائد النسفيَّة** ٦٣ ـ ٦٣. وهو بمعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ١٤٩.

(٣) **مفتاح العلوم** ٢٥٢.

(٤) **التقريب والإرشاد** ٢/ ٢٦٠، **والمعتمد** ٢/ ٥٤٣، **والتمهيد في أصول الفقه** ١/ ٦٢، **ومفتاح العلوم** ٢٥٢. وأعاده التفتازانيُّ بزيادة تفصيل في **شرح العقائد النسفيَّة** ٦٣ ـ ٦٥.

(٥) في هامش (ت) و(ج) و(أ) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «أبطل صاحب **المفتاح** تعريفهم للخبر بما يحتمل الصدق والكذب بأنّه يستلزم الدورَ؛ لأنّهم عرَّفوا الصِّدقَ بأنّه: الخبرُ عن الشيء بما هو له، فتتوقَّف معرفةُ الخبرِ على معرفة الصِّدق المتوقِّفة على معرفة الخبر. فأجبنا عن ذلك **أوّلًا**: بأنَّ الخبر المذكورَ في تعريف الصِّدق غيرُ الخبرِ المأخوذ في تعريفه الصِّدقُ، لأنَّه بمعنى الإخبار، أي: نسبة الشيء إلى الشيء على وجه الإيقاع أو الانتزاع، وهو غير الكلام الذي يقال له: الخبر، وهو يُعرَّف بما يحتمل الصِّدق والكذب. **وثانيًا** بأنَّ الصِّدقَ المُعرَّف به الخبرُ غيرُ الصِّدق المُعرَّف بالخبر؛ لأنَّ الأوَّلَ صفة للكلام والثاني صفة للمُتكلِّم». «منه».

وأعاد التفتازانيُّ الردّ المذكور ثمَّة في **التلويح** ١/ ٣٢٧. قلتُ: ذهب طائفة من الأصوليين والبلاغيين إلى أنّ في تعريف الخبر بما ذُكر دورًا. انظر لذلك: **التلخيص** للجوينيّ ٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦، **ونهاية الإيجاز** ٧٤، **ومفتاح العلوم** ٢٥٢، **والمختصر** لابن الحاجب ٥١١، **والإحكام في أصول الأحكام** ٢/ ٦ ـ ٨.

واتَّفقوا على انحصار الخبرِ في الصَّادق والكاذبِ[١]، خلافًا للجاحظ[٢]. ثمَّ اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما: فذهبَ الجمهورُ إلى ما ذكرَه المصنِّف بقوله: (صِدْقُ الخبرِ مُطابقتُه)، أي: مطابقةُ حُكمِه، فإنَّ رجوعَ الصِّدق والكذبِ إلى الحكم أوَّلًا وبالذَّات، وإلى الخبر ثانيًا وبالواسطة[٣]. (للواقع): وهو الخارجُ الذي يكون لنسبة الكلامِ الخبريِّ = (وكِذْبُه[٤] عدمُها)، أي: عدمُ مطابقتِه للواقع[٥].

بيانُ ذلك أنَّ الكلام الذي دلَّ على وقوعِ نسبةٍ بين شيئين: إمَّا بالثُّبوت بأنَّ هذا ذاك، أو بالنَّفي بأنَّ هذا ليس ذاك. فمع قَطْعِ النَّظرِ عمَّا في الذِّهن مِن النِّسبة، لا بُدَّ وأن يكون بينهما نسبةٌ ثبوتيَّةٌ أو سلبيَّةٌ؛ لأنَّه إمَّا أن يكونَ هذا ذاك أو لم يكن، فمطابقةُ هذه النِّسبةِ الحاصلةِ في الذِّهن المفهومةِ مِن الكلامِ لتلك النِّسبة الواقعةِ/ [٢٧/ ٢] الخارجةِ بأن يكونا ثبوتيَّتين أو سلبيَّتين صدقٌ وعدمُها كَذِبٌ، وهذا معنى مطابقةِ الكلامِ للواقع والخارجِ وما في نفس الأمرِ. فإذا قلتَ: «أبيعُ» وأردتَ به الإخبار الحاليَّ، فلا بدَّ له من وقوع بيعٍ خارجٍ حاصلٍ بغير هذا اللفظِ تُقصدُ مطابقتُه لذلك الخارج، بخلاف «بِعتُ» الإنشائيِّ، فإنَّه لا خارجَ له تُقصَدُ مطابقتُه، بل البيعُ يحصُلُ في الحال بهذا اللَّفظ وهذا اللفظُ مُوجِدٌ له[٦].

ولا يقدحُ في ذلك أنَّ النِّسبةَ مِن الأمور الاعتباريَّةِ دون الخارجيَّةِ؛ للفرق الظَّاهر بين قولنا: «القيامُ حاصلٌ لزيدٍ في الخارج»، و«حصولُ القيامِ له أمرٌ متحقِّقٌ موجودٌ في الخارج»، فإنَّا لو قطعنا النَّظر عن إدراك الذِّهن وحُكمه فالقيامُ حاصلٌ له، وهذا معنى وجودِ النِّسبة الخارجيَّةِ[٧].

---

(١) انظر التصريح باتفاق الجمهور عليه في: **التلخيص** للجوينيّ ٢/ ٢٧٥، و**المحصول** ٤/ ٢٢٤، و**الإيضاح** ٨٦.

(٢) سيأتي بيان مذهبه في ص ٩٢ ـ ٩٥.

(٣) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «يعني: أنَّ الحكمَ يتَّصفُ بذلك الاحتمال أوَّلاً وبالذات، ثمَّ يتَّصفُ المجموع المركَّبُ منه ومِن طرفيه ثانيًا وبالعَرَض». «منه».

(٤) هكذا ضُبطت في (صل).

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٥٤، و**شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ١٤٩، ٤/ ١٢. وذكرَه التفتازانيُّ في **شرح العقائد النسفيّة** ٦٣ ـ ٦٤.

(٦) هذا البيان مع مثال البيع مذكور بإيجاز في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١٢.

(٧) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «يعني: أنَّ كونَ النِّسبة من الأمور الاعتباريَّةِ دون الخارجيَّةِ إنَّما يدلُّ على أنَّ حصولَ القيامِ لزيد ليس أمرًا موجودًا تحقُّقًا في الخارج. وهذا حقٌّ لأنَّه إذا قام زيدٌ فليس هناك وراء زيدٍ والقيام أمرٌ ثالث موجودٌ في الخارج وهو نسبة القيامِ إلى زيد، ولكنَّه لا يُنافي قولنا: «القيام حاصلٌ له في الخارج»، وهذا يعني وجود النِّسبة الخارجيَّة لا كونَ النِّسبة أمرًا موجودًا في الخارج». «منه».

[رأيُ النظَّام ومَن تابعه ومناقشتُه]

(وقيل) قائلُه «النَّظَّامُ ومَن تابعَه»[١]: صدقُ الخبرِ (مُطابقتُه لاعتقاد المُخبِر، ولو) كان ذلك الاعتقادُ (خطأً) غيرَ مطابقٍ للواقع؛ (و) كَذِب الخبرِ (عدمُها)، أي: عدمُ مطابقتِه لاعتقاد المُخبِر، ولو كان خطأً[٢]. فقول القائل: «السَّماءُ تحتنا» معتقِدًا ذلك صدقٌ، وقوله: «السَّماءُ فوقنا» غير معتقِدٍ ذلك[٣] كذبٌ[٤].

والواو في قوله: (ولو خطأ) للحال[٥]، وقيل: للعطف[٦]، أي: لو لم يكن خطأ، ولو كانَ خطأ.

والمرادُ بالاعتقاد: الحكمُ الذِّهنيُّ الجازمُ أو الرَّاجحُ، فيعُمُّ العِلمَ: وهو حكمٌ جازمٌ لا يقبلُ التَّشكيكَ، والاعتقادَ المشهورَ: وهو حكمٌ جازمٌ يقبلُه، والظنَّ: وهو الحكمُ بالطَّرف الرَّاجح. فالخبرُ المعلومُ والمُعتقَدُ والمظنونُ صادقٌ، والموهومُ كاذبٌ؛ لأنَّه الحُكم بخلاف الطَّرفِ[٧] الرَّاجح. وأمَّا المشكوكُ فلا يتحقَّق فيه الاعتقادُ؛ لأنَّ الشكَّ عبارةٌ عن تساوي الطَّرفين والتَّردُّدِ فيهما مِن غير ترجيحٍ، فلا يكونُ صادقًا ولا كاذبًا،/ [٢٨/ ١] وتثبتُ الواسطةُ. اللهمَّ إلَّا أن يقالَ: إذا انتفى الاعتقادُ تحقَّق عدمُ المطابقةِ للاعتقاد فيكونُ كاذبًا[٨].

لا يقال: المشكوكُ ليس بخبرٍ ليكون صادقًا أو كاذبًا؛ لأنَّه لا حكمَ معه ولا تصديقَ، بل هو مجرَّدُ تصوُّرٍ، كما صرَّحَ به أربابُ المعقولِ[٩].

---

(١) **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٨/ ١.

(٢) القول مذكور بلا عزو إلى النَّظَّام في **مفتاح العلوم** ٢٥٤، و**الإيضاح** ٨٦؛ وهو له في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٨/ ١، و**تحقيق الفوائد الغياثية** ١/ ٢٥٣، و**البحر المحيط** للزركشيّ ٤/ ٢٢١. وذكرَ الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢١/ ٢ أنّ المقصود ههنا هو «الجاحظُ ومَن تقفَّوا أثره، لا النَّظَّامُ على ما ظُنَّ»، وسيأتي تنبيهُ التفتازانيّ على خلط الشِّيرازيّ مذهبَ الجاحظِ بمذهب النظَّام.

(٣) «ذلك» ليست في (ت).

(٤) زاده التفتازانيّ تفصيلاً في **شرح المفتاح** اللوح ١٣/ ١ ـ ٢.

(٥) عزاه الرضيُّ في **شرح الكافية** ٤/ ٩٩ للزمخشريّ، واختار الرضيُّ أنّها اعتراضيَّة. وسينقل التفتازانيُّ القولين بتفصيل فيهما منسوبين لهما في ص ٤٩٦.

(٦) عزاه الرضيُّ في شرحه **للكافية** ٤/ ٩٩ للجَنزيّ، وسيذكره التفتازاني بتفصيله منسوبًا إليه في ص ٤٩٦.

(٧) في (ك): «الظنّ».

(٨) هذا الكلام عن الاعتقاد وما يتعلَّق به من الاصطلاحات الأخرى مذكورٌ بمعناه في **المختصر** لابن الحاجب ٢٠٦، و**شرح الإشارات والتنبيهات** للطوسيّ ١/ ١٢١ ـ ١٢٢، و**المواقف** ١/ ٥١ ـ ٥٢. وذكره التفتازانيّ في **شرح المقاصد** ١/ ١٩٣ ـ ١٩٧.

(٩) انظر معنى هذا الكلام في **المختصر** لابن الحاجب ٥١٨.

لأنَّا نقولُ: لا حُكمَ ولا تصديق للشاكِّ، بمعنى أنَّه لم يُدرك وقوع النِّسبة أو لا وقوعها، وذهنُه لم يحكُم بشيء مِن النَّفي والإثبات، لكنَّه إذا تلفَّظَ بالجملة الخبريَّةِ، وقال: «زيد في الدَّار» مثلًا مع الشَّكِّ فكلامه خبرٌ لا محالةَ، بل إذا تيقَّن أنَّ زيدًا ليس في الدَّار، وقال: «زيدٌ في الدَّار» فكلامه خبرٌ. وهذا ظاهرٌ.

وتمسَّكَ النَّظَّامُ (بدليل) قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فإنَّه تعالى سجَّلَ عليهم بأنَّهم كاذبون في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾، مع أنَّه مطابقٌ للواقع، فلو كان الصِّدق عبارةً عن مطابقة الواقع لما صحَّ هذا.

(ورُدَّ) هذا الاستدلالُ: (بأنَّ المعنى: لَكاذبون في الشَّهادة) وادِّعائهم فيها المواطأة، فالتكذيبُ راجعٌ إلى قولهم: ﴿نَشْهَدُ﴾ باعتبار تضمُّنه خبرًا كاذبًا، وهو أنَّ شهادتنا هذه عن صميم القلبِ وخلوص الاعتقادِ، بشهادة إنَّ واللامِ والجملةِ الاسميَّةِ، ولا شكَّ أنَّه غير مطابقٍ للواقع؛ لكونهم المُنافقين الذين يقولون بأفواههم ما ليسَ في قلوبهم[١].

وما قيل: إنَّه راجعٌ إلى قولهم: ﴿نَشْهَدُ﴾، وإنَّه خبرٌ غيرُ مطابقٍ للواقع[٢] = ليس بشيءٍ؛ لأنَّا لا نُسلِّم أنَّه خبرٌ[٣] بل إنشاء./ [٢٨/ ٢]

(أو) المعنى: إنَّهم لكاذبون (في تسميتِها)، أي: في تسمية هذا الإخبارِ الخالي عن المُواطأة شهادةً؛ لأنَّ المُواطأة مشروطةٌ في الشَّهادة[٤].

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ مثلَ هذا يكون غلطًا في إطلاق اللَّفظ لا كذبًا؛ لأنَّ تسمية شيءٍ بشيءٍ ليس مِن باب الإخبار، ولو سُلِّمَ فاشتراطُ المواطأةِ في مُطلَق الشَّهادةِ ممنوعٌ.

وحاصلُ الجواب منع كون التَّكذيبِ راجعًا إلى قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ مستندًا بهذين الوجهين.

---

(١) انظر: الكشّاف ٤/ ١٠٧ (المنافقون، ٦٣/ ١)، والإيضاح ٨٧، ومفتاح تلخيص المفتاح ٧٧.

(٢) كما وقع في المصادر المذكورة آنفًا، وفي المختصر لابن الحاجب ٥١٧.

(٣) في (ت) و(ج) و(ع) و(ي): «لأنَّا لا نُسلِّم أنَّه خبرٌ» مكان «لظهور أنَّه ليس بخبر». وفي هامش (ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «لأنَّه لا خارجَ له حتَّى يُقصد مطابقته أو لا مطابقته فيكون خبرًا، وليس في الخارج شهادةٌ حاصلة بغير هذا اللفظ يُقصد مطابقته لذلك الخارج، بل هو إنشاءٌ». «منه».

(٤) انظر: الكشّاف ٤/ ١٠٧ (المنافقون، ٦٣/ ١)، والإيضاح ٨٧، ومفتاح تلخيص المفتاح ٧٧.

ثمَّ الجوابُ على تقدير التَّسليمِ بما أشارَ إليه بقوله: (أو المَشهودِ به)، أي: المعنى: إنَّهم لكاذبون في المشهود به، أعني في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ لكن لا في الواقع، بل (في زَعْمهم) الفاسدِ واعتقادِهم الكاسدِ؛ لأنَّهم يعتقدون أنَّه غيرُ مطابقٍ للواقع، فيكون كاذبًا عندهم، لكنَّه صادقٌ في نفس الأمرِ؛ لوجود المطابقة. فليتأمَّل؛ لئلَّا يُتوهَّم أنَّ هذا اعترافٌ بكون الصِّدق والكذب باعتبار مطابقةِ الاعتقاد وعدمِها(١)، فبينَ المعنيين بونٌ بعيدٌ.

فظهرَ بما ذكرنا فسادُ ما قيل: إنَّ الجوابَ الحقيقيَّ منعُ كون التَّكذيبِ راجعًا إلى قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾، والوجوهُ الثَّلاثةُ لبيان السَّندِ(٢).

واعلم أنَّ ههنا وجهًا آخر لم يذكره القومُ: وهو أن يكونَ التَّكذيبُ راجعًا إلى حَلِف المنافقين وزعمِهم أنَّهم لم يقولوا: «لا تنفقوا على من عند رسول الله حتَّى ينفضُّوا من حوله»(٣)، لما ذُكر في «صحيح البخاريّ» عن زيد بن أرقمَ أنَّه قال: «كنتُ في غزاةٍ فسمعتُ عبدَ الله ابن أُبيّ بن سلولَ يقول: لا تُنفقوا على مَن عند رسولِ الله حتَّى ينفضُّوا مِن حوله، ولو رجعنا مِن عنده ليخرجنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ. فذكَرتُ ذلك لعمي، فذكَرَه للنبيّ عليه السَّلام، فدعاني فحدَّثتُه، فأرسلَ/ [٢٩/ ١] رسولُ الله ﷺ إلى عبد الله بن أُبيّ وأصحابه، فحلفوا ما(٤) قالوا، فكذَّبَني رسولُ الله ﷺ وصدَّقه، فأصابني همٌّ لم يصبني مثلُه قطُّ، فجلستُ في البيت، فقال لي عمي: ما أردتَ إلى أن كذَّبكَ رسولُ الله ومقَتَك؟ فأنزلَ الله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فبعثَ إليَّ النبيُّ عليه السلام فقرأ فقال: إنَّ الله صدَّقك يا زيدُ»(٥).

---

(١) توهَّم ذلك الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٧٧. وذكر التفتازانيُّ في فوائد شرح المختصر ٢/ ٣٩٧ أنَّ شرَّاح مختصر ابن الحاجب توهموا ذلك. ونبَّه على ذلك السبكيُّ في عروس الأفراح ١/ ١٨٠، وذكر الزركشيُّ في تشنيف المسامع ٢/ ٩٣٣ أنَّ كلامَ ابنِ الحاجب يحتملُه وإن حمله المحققون من شرَّاحه على خلافه.

(٢) في هامش (ي) تعليق، نصُّه: «إشارة إلى ما ذكرَه مولانا ناصر الدِّين الترمذيُّ في شرح المفتاح». والقول بلفظ قريب في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٩/ ١.

(٣) وفي حاشية الفناريّ على المطوَّل ١٦٣: «هذا الوجه مأخوذٌ ممَّا ذكره الإمام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه». قلت: ليس هذا الوجه في مطبوعه، وإن كان الحديثُ مذكورًا بمعناه في موضع الآية الأخرى. انظر: تفسير الرازيّ ٣٠/ ١٧ (المنافقون، ٨/٦٣).

(٤) في هامش (صل) و(ت): «نفيٌ».

(٥) صحيح البخاريّ ٦/ ١٥٣ (٤٩٠٤).

[رأيُ الجاحظِ ومناقشتُه]

(الجاحظُ) أنكرَ انحصارَ الخبرِ في الصِّدق والكذب، وأثبتَ الواسطةَ[١].

وتحقيقُ كلامه أنَّ الخبر: إمَّا مطابقٌ للواقع أو لا، وكلٌّ منهما: إمَّا مع اعتقاد أنَّه مطابقٌ، أو اعتقادِ أنَّه غيرُ مطابقٍ، أو بدون الاعتقادِ، فهذه ستةُ أقسامٍ: واحدٌ منها صادقٌ وهو المطابقُ للواقع مع اعتقاد أنَّه مطابقٌ، وواحدٌ[٢] كاذبٌ وهو غيرُ المُطابقِ مع اعتقاد أنَّه غيرُ مطابقٍ، والباقي ليس بصادقٍ ولا كاذبٍ.

فعنده صِدقُ الخبرِ **(مُطابَقتُه)** للواقع **(مع الاعتقادِ)** بأنَّه مطابقٌ، **(و)** كذبُ الخبرِ **(عدمُها معه)**، أي: عدم مطابقتِه للواقع مع اعتقاد أنَّه غيرُ مطابقٍ، ويلزمُ في الأوَّل مطابقةُ الخبرِ للاعتقاد وفي الثَّاني عدمُها؛ ضرورةَ توافقِ الواقعِ والاعتقادِ حينئذٍ[٣]. **(وغيرُهما)** وهي الأربعةُ الباقيةُ، أعني: المطابقةَ مع اعتقادِ اللامطابقة، أو بدون الاعتقاد؛ وعدمَ المطابقةِ مع اعتقادِ المطابقةِ، أو بدون الاعتقادِ = **(ليس بصِدقٍ ولا كِذْبٍ)**.

فكلٌّ مِن الصِّدق والكذبِ بتفسيره أخصُّ منه بتفسير الجمهورِ والنَّظَّام[٤]. فليُتدبَّر؛ فكثيرًا ما يقعُ الخبطُ في هذا المقامِ[٥]، وفي تقرير مذهبِ النَّظَّامِ[٦]. وقد وقع ههنا في «شرح المفتاح» ما يُقضى منه العجبُ[٧].

---

(١) نسب هذا الرأي للجاحظ جملة من الأصوليين، انظر: المعتمد ٢/ ٥٤٤، والمحصول ٤/ ٢٢٤، والمختصر لابن الحاجب ٥١٤.

(٢) زِيد في (ك): «منها».

(٣) في هامش (ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «إذا كان مطابقته للواقع مسبوقًا باعتبار أن معموله واقع كائنٌ في الخارج، فإذا كان مطابقته للواقع مع الاعتقاد كان مطابقته للاعتقاد؛ لأنَّ المعتقد هو الواقع، وكذا اعتقادُ عدمِ مطابقته للواقع». «منه».

(٤) في هامش (صل) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «لأنَّه اعتبرَ في كلٍّ منهما جميعَ الأمرين اللذَين اكتفوا بواحدٍ منهما». «منه». ودخل هذا التعليق في متن (ت) و(أ).

وفي هامش (ت) و(أ) تعليق من التفتازانيّ، في معنى السابق على نحو مُفصَّل، نصُّه: «يعني أنَّ الجمهورَ اكتفوا في الصِّدقِ بمطابقة الواقعِ وفي الكذب بعدمها، والنَّظَّامُ اكتفى في الصِّدق بمطابقة الاعتقادِ وفي الكذب بعدمها، والجاحظُ اعتبرَ في الصِّدق مطابقةَ الواقعِ مع اعتقادها، وهو يستلزم مطابقةَ الاعتقادِ؛ لأنَّه إذا اعتقد أنَّه مطابقٌ فقد اتَّفق الواقعُ والاعتقادُ، واعتبرَ في الكذب عدمَ مطابقة الواقع مع اعتقاده، وهو يستلزمُ عدمَ مطابقة الاعتقاد ليُوافقَ الواقعَ والاعتقادَ حينئذٍ، وكلَّما تحقَّقَ الأمران تحقَّق أحدهما ضرورةً ليتمَّ ما ادَّعيناه». «منه». ونُقل في هامش مطبوع المطوَّل (أحمد كامل) ٤١.

(٥) في هامش (ع): «ردٌّ على الخلخاليّ».

(٦) كما وقع للخلخاليّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٧٦، وسيُوضِّح التفتازانيُّ في التعليق الآتي ما أخلَّ به الخلخاليُّ، من غير تصريح باسمه.

(٧) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «فذهب بعضُهم في مذهب النَّظَّام إلى أنَّه لا بدَّ فيه من مُطابقة الواقع أيضًا ليتحقَّق =

واستدلَّ الجاحظُ (بدليل) قوله تعالى: ﴿أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ [سبأ: ٨]/ [٢٩/ ٢] لأنَّ) الكفَّار حصروا إخبارَ النبيِّ عليه السَّلام بالحشر والنَّشر في الافتراء والإخبارِ حالَ الجِنَّة على سبيل منعِ الخلوِّ[١]، ولا شكَّ أنَّ (المرادَ بالثَّاني)، أي: الإخبارِ حالَ الجِنَّة[٢] (غيرُ الكذبِ[٣]؛ لأنَّه قَسيمُه)، أي: لأنَّ الثَّانيَ قسيمُ الكذب، إذ المعنى: أكَذَبَ أم أَخْبَرَ حال الجِنَّة؟ وقسيمُ الشَّيء يجبُ أن يكونَ غيرَه. (وغيرُ الصِّدق[٤]؛ لأنَّهم لم يعتقِدوه)، أي: الصِّدقَ، فعند إظهار تكذيبِه لا يريدون بكلامه الصِّدقَ الذي هو بمراحلَ عن اعتقادهم[٥].

ولو قالَ: «لأنَّهم اعتقدوا عدمَه» لكان أظهرَ[٦].

= الصِّدقُ، فعنده بعينه الصِّدقُ عند الجاحظ، والكذبُ أعمُّ لكونه ولو خطأً صريحٌ في نفي ذلك. ومِن العجب ما وقع للفاضل العلَّامة في شرح المفتاح حيث فسَّر قوله [أي: السكَّاكيِّ]: ‹وعند بعضٍ إلى طباق الحكم لاعتقاد المُخبِر أو ظنِّه، سواءٌ كان ذلك الاعتقادُ أو الظنُّ صوابًا أو خطأً› بأنَّ المراد بالحُكم: الحُكمُ المُطابق للواقع والاعتقاد جميعًا. وإنَّه مذهبُ الجاحظ لا النَّظَّام على ما وهِمَ. ثمَّ لمَّا كان المذكورُ في معرِض الاستدلال على هذا المذهب في المفتاح قولَه: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾، وظاهرٌ أنَّه ينتهضُ دليلًا على مذهب النَّظَّامِ القائلِ بأنَّ الصِّدقَ مُطابقةُ الاعتقادِ والكذبَ عدمُها، وأرادَ الشارحُ [أي: الشيرازيُّ] تطبيقه على مذهب الجاحظِ، وأنَّه لو كان مُطابقة الواقع كافيًا في الصِّدق لَمَا سمَّاهم الله تعالى كاذبين في قولهم ذلك لرسول الله لتحقُّق مُطابقة الواقعِ، وذهل عن أنَّه لا يصحُّ على مذهب الجاحظِ تسميتُهم كاذبين أيضًا لانتفاء عدم مُطابقة الواقع. والعجبُ أنَّه تنبَّه لذلك في آخر بحثه ولم يُخلِ كتابه عنه». «منه». انظر ما أحال عليه التفتازانيُّ في هذا التعليق من كلام السكَّاكيِّ في مفتاح العلوم ٢٥٤، وكلامِ القطب الشِّيرازيِّ في مفتاح المفتاح اللوح ٢١/ ٢ ـ ٢٣/ ١. وأعاد التفتازانيُّ هذا الكلام في الردِّ على الشيرازيِّ مع زيادة تفصيل وبيان في شرح المفتاح اللوح ١٩/ ١ ـ ٢.

(١) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «لا يقالُ: الرَّسول عليه السَّلام في إخباره بالحشر والنشرِ ليس بكاذبٍ على مذهب الجمهورِ لأنَّ خبرَه مُطابقٌ للواقع، ولا على مذهب النَّظَّام لأنَّ خبره مُطابق للاعتقاد، وإن كان غيرَ مُطابقٍ لاعتقاد المُنكرِين؛ لأنَّا نقول: الكذبُ غيرُ التكذيب، والتكذيبُ يُعتدُّ به اعتقاد المُكذِّب لا غيرُ. فافهمْ». «منه».

(٢) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «وإنَّما أراد المُصنِّف: حالَ الإخبارِ بقوله: ﴿أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ لا لفظَه؛ لأنَّ لفظه استفهام والاستفهامُ ليس بخبرٍ، خصوصًا عند أهل الفنِّ». «منه». وصرَّح التفتازانيُّ بعدُ بأنَّه أتى بهذا البيانِ للتنبيه على خلل في فهم كلام القزوينيِّ، فقال في المختصر ١/ ١٨٧: «أي: الإخبار حالَ الجِنَّة لا قوله: ‹أم به جنَّة›، على ما سبق إلى بعض الأوهام».

(٣) في هامش (ت): «هكذا في شرح القاضي لمختصر ابن الحاجب». انظر: شرح المختصر للعضد ٢/ ٤٧.

(٤) في هامش (ك) تعليق من التفتازانيِّ نصُّه: «قوله: ‹وغير الصدق› ردٌّ منه على الجاحظ: أنَّه لا يلزم من كلامك إلاَّ أنَّ الإخبار حالَ الجِنَّة ليس بصادق ولا كاذب عند الكفَّار، ولا يلزمُ منه ألَّا يكون صادقًا في الواقع فلا تثبت الواسطة. والجواب أنَّه لزم ممَّا ذكر أن يكون في زَعم الكفَّار كلام لا صادقٌ ولا كاذبٌ، وهم أصل اللِّسان وزعمهم معتبرٌ في إثبات اللغة وكذا الواسطة». «منه».

(٥) استدلال الجاحظ هذا مذكورٌ في الإيضاح ٨٨، وهو بمعناه في المختصر لابن الحاجب ٥١٦.

(٦) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «أي: في الدلالة على أنَّ المراد بالثاني غيرُ الصدق؛ لأنَّ عدم اعتقادهم صدقه

وأيضًا لا دلالةَ لقوله: ﴿أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ على معنى «أم صدَقَ» بوجهٍ مِن الوجوه، فلا يجوزُ أن يُعبَّر به عنه، فمرادُهم بكون كلامِه خبرًا حالَ الجِنَّة غيرُ الصِّدقِ وغيرُ الكذبِ، وهم عقلاءُ من أهلِ اللِّسانِ عارفون باللُّغة، فيجبُ أن يكون مِن الخبر ما ليس بصادقٍ ولا كاذبٍ، ليكونَ هذا منه بزعمهم، وإن كانَ صادقًا في نفس الأمرِ.

فعُلِمَ أنَّ الاعتراضَ[1]: بأنَّه لا يلزمُ مِن عدم اعتقادِ الصِّدقِ عدمُ الصِّدقِ[2]، ليس بشيءٍ؛ لأنَّه لم يُجعَل عدمُ اعتقاد الصِّدق دليلًا على عدم كونِه صادقًا، بل على عدم إرادتِهم كونَه صادقًا، على ما قرَّرنا. والفرقُ ظاهرٌ.

(ورُدَّ) هذا الدَّليلُ (بأنَّ المعنى)، أي: معنى ﴿أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾: (أم لم يَفترِ، فعُبِّر عنه)، أي: عن عدم الافتراءِ (بالجِنَّة؛ لأنَّ المَجنونَ) يلزمُه أن (لا افتراءَ له)، لأنَّه الكذب عن عمدٍ، ولا عمدَ للمجنون[3]. والثَّاني ليس قسيمًا للكذب، بل لِما هو أخصُّ منه، أعني: الافتراءَ، فيكون هذا حصرًا للخبر الكاذب في نوعيه، أعني: الكذبَ عن عمدٍ، والكذبَ لا عن عمدٍ، ولو سُلِّم أنَّ الافتراءَ بمعنى الكذبِ، فالمعنى: أقَصَدَ الافتراء، أي: الكذبَ، أم لم يقصِد، بل كَذَبَ بلا قصدٍ لِما به مِن الجِنَّة.

فإن قلتَ: الافتراءُ هو الكذبُ مطلقًا، والتَّقييدُ خلافُ الأصل فلا/ [٣٠/ ١] يُصارُ إليه بلا دليلٍ، فالأَولى أنّ المعنى: أفترى أم لم يفترِ بل به جنونٌ. وكلامُ المجنونِ ليس بخبرٍ؛ لأنَّه لا قصدَ له يُعتدُّ به ولا شعورَ، فيكونُ مرادُهم حصرَه في كونه خبرًا كاذبًا أو ليس بخبرٍ، فلا يثبتُ خبرٌ لا يكونُ صادقًا ولا كاذبًا.

قلتُ: كفى دليلًا في التَّقييد نقلُ أئمةِ اللُّغة واستعمالُ العربِ[4]، ولا نُسلِّمُ أنَّ للقصد والشُّعورِ مَدخلًا في خبريَّة الكلامِ، فإنَّ قولَ المجنونِ أو النَّائمِ أو السَّاهي: (زيدٌ قائمٌ) كلامٌ

= مُستلزِمٌ لعدم إرادتهم صدقه، فيكونُ مُستلزِمًا لإرادتهم غيرَ الصِّدق بواسطة، وأمَّا اعتقادهم عدمَ صِدقه فمُستلزِمٌ غيرَ الصِّدقِ بلا واسطة، فيكون أظهرَ دلالة عليه منه». «منه».

(١) في هامش (ج): «الخلخاليّ».

(٢) هذا الاعتراض للخلخاليّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٧٩، وأعاد التفتازانيُّ هذا الردَّ في فوائد شرح مختصر الأصول ٢/ ٣٩٨.

(٣) هذا الردُّ مذكورٌ في الإيضاح ٨٨، وهو بمعناه في المختصر لابن الحاجب ٥١٦.

(٤) الافتراء: اختلاق الكذب، انظر: الصحاح (فري). وكأنَّهم أخذوا معنى العمد منه.

ليس بإنشاءٍ، فيكون خبرًا ضرورةَ أنَّه لا يُعرَفُ بينهما واسطةٌ[١]. وفيه بحثٌ[٢].

[احتمالُ الصدقِ والكذبِ من خواصِّ المركَّبات الإخباريَّة]

واعلم أنَّ المشهورَ فيما بين القوم أنَّ احتمال الصِّدقِ والكذبِ من خواصِّ الخبرِ، لا يجري في غيره مِن المُركَّبات، مثل «الغلامُ الذي لِزيدٍ»، و«يا زيدُ الفاضلُ»، ونحو ذلك ممَّا يشتملُ على نسبةٍ[٣].

وذكرَ بعضُهم[٤] أنَّه لا فرقَ بين النِّسبةِ في المُركَّب الإخباريّ وغيره، إلَّا بأنَّه إن عُبِّر عنها بكلامٍ تامٍّ يُسمَّى خبرًا وتصديقًا، كقولنا: «زيدٌ إنسانٌ أو فرسٌ»، وإلَّا يُسمَّى مُركَّبًا تقييديًّا وتصوُّرًا، كما في قولنا: «يا زيدُ الإنسانُ أو الفرسُ». وأيًّا ما كان، فالمُركَّبُ: إمَّا مطابقٌ فيكون صادقًا، أو غير مطابقٍ فيكون كاذبًا، فـ«يا زيدُ الإنسانُ» صادقٌ، و«يا زيدُ الفرسُ» كاذبٌ، و«يا زيدُ الفاضلُ» محتمِلٌ.

وفيه نظرٌ؛ لوجوب عِلمِ المُخاطَب بالنِّسبة في المركَّب التَّقييديِّ دون الإخباريِّ، حتى قالوا: إنَّ الأوصاف قبل العِلمِ بها أخبارٌ، كما أنَّ الأخبارَ بعد العِلمِ بها أوصافٌ[٥]، فظهرَ الفرقُ[٦].

---

(١) الكلام بمعناه في **المعتمد** ٢/ ٥٤٥، و**المحصول** ٤/ ٢٢٥.

(٢) في هامش (صل): «وجه البحث يستفاد من كلامه وحاشيته التي كُتبت بخطِّه فيما سبق». ويظهر أنَّه يريد بالبحث اعتراض بعض شروح مختصر ابن الحاجب بأنَّه لا يلزم من ثبوت الواسطة ثبوتها في نفس الأمر. والتفتازانيُّ ذكر ذلك وردَّه في **فوائد شرح مختصر الأصول** ٢/ ٤٧. وفي هامش (ت) إشارة إلى **التلويح**.

(٣) في هامش (ت) ما نصُّه: «كما ذكره السكاكيُّ في أوَّل **المفتاح** وابن الحاجب في **مختصره**». وهو بمعناه في **مفتاح العلوم** ٢٥٤، و**المختصر** لابن الحاجب ٥١٢. وفصَّل الكلام عليه الترمذيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٥/ ١ ـ ٢، ١٦/ ١، والكاشيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٣/ ٢ ـ ١٤/ ١، وأوردَا الأمثلة المذكورة ههنا.

(٤) نسبه الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٠/ ١ إلى بعض الأفاضل. وفي هامش (ت): «المراد منه صدرُ الشريعة». ولم أقف عليه في **التوضيح** ولا في **الوشاح** له.

(٥) وكان كُتِب ههنا في (صل): «فظاهرٌ أنَّ النِّسبة المعلومة من حيث هي معلومةٌ لا تحتمل الصِّدق والكذب، وجهلُ المخاطب بالنسبة في بعض الأوصاف لا يخرجه من عدم الاحتمال من حيث هو هو، كما أنَّ علمه في بعض الأخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة». ثمّ ضُرِب عليها، وكُتب في هامشها ما نصُّه: «ضُرِب عليها إلى هنا بيد المُصنِّف سلَّمه الله». وهذه الزيادة ليست في متن أكثر النُّسخ، ومُستدركة في هوامش أكثرها. وكان الكلام مكتوبًا في متن (ت) ثمّ أشير إليه بالحذف وكُتب بين سطوره: «**هكذا في النسخة المعتبرة، وقد خطَّه الشارح**».

(٦) هذا الفرق بمعناه مذكور مع تفصيل في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٦/ ٢. وفيه كلام عن المركَّبات التقييدية، ونصَّ فيه على أنَّها في حُكم المفرد.

ثمَّ الصِّدقُ والكذبُ، كما ذكرَه الشَّيخُ، إنَّما يتوجَّهان إلى ما قصَدَ المتكلِّمُ إثباتَه/ [٣٠/ ٢] أو نفيه، والنِّسبةُ الوصفيَّةُ ليست كذلك(١). ولو سُلِّمَ فإطلاقُ الصِّدقِ والكذبِ على المركَّب الغير التَّامِّ مخالفٌ لِما هو العُمدةُ في تفسير الألفاظ، أعني: اللُّغةَ والعُرفَ، وإن أُريدَ تجديدُ اصطلاحٍ فلا مُشاحَّةَ.

***

(١) الكلام بمعناه في دلائل الإعجاز ٣٧٧. وهو عنه مع زيادة بيان في مفتاح المفتاح اللوح ٢١/ ١.

[الباب الأوَّل: أحوال الإسناد الخبريّ]

[تعريفُ الإسنادِ الخبريّ]

البابُ الأوَّل (**أحوالُ الإسنادِ الخبريِّ**): وهو ضمُّ كلمةٍ أو ما يجري مَجراها إلى الأخرى، بحيث يفيدُ الحُكمُ بأنَّ مفهوم إحداهما ثابتٌ لمفهوم الأخرى[1] أو منفيٌّ عنه.

وهذا أولى من تعريفه بأنَّه: الحكمُ بمفهومٍ لمفهومٍ بأنَّه ثابت له أو منفيٌّ عنه، كما في «المفتاح»[2]؛ للقطع بأنَّ المُسنَدَ إليه والمُسنَدَ مِن أوصاف الألفاظِ في عُرفهم.

[سبب تقديمه على سائر أبواب علم المعاني]

وإنَّما ابتدأ بأبحاث الخبرِ لكونه أعظمَ شأنًا وأعمَّ فائدةً؛ لأنَّه هو الذي يُتصوَّر بالصُّور الكثيرةِ، وفيه تقعُ الصِّياغاتُ العجيبةُ، وبه تقعُ غالبًا المزايا التي بها التفاضلُ، ولكونه أصلًا في الكلام؛ لأنَّ الإنشاء إنَّما يحصُل منه باشتقاقٍ كالأمر والنَّهي، أو نقلٍ كـ«عسى» و«نِعمَ» و«بِعتُ» و«اشتريتُ»، أو زيادةِ أداةٍ كالاستفهام أو التَّمنِّي، وما أشبهَ ذلك.

ثمَّ قدَّمَ بحثَ أحوالِ الإسنادِ على أحوال المُسندِ إليه والمُسندِ، مع أنَّ النِّسبةَ متأخِّرةٌ عن الطَّرفين؛ لأنَّ عِلمَ المعاني إنَّما يبحثُ عن أحوال اللَّفظِ الموصوفِ بكونه مُسندًا إليه ومُسندًا، وهذا الوصفُ إنَّما يتحقَّقُ بعد تحقُّقِ الإسنادِ، لأنَّه ما لم يُسنَد أحدُ اللَّفظين[3] إلى الآخر لم يَصِر أحدُهما مُسندًا إليه والآخر مُسندًا، والمُتقدِّم على النِّسبة إنَّما هو ذاتُ الطَّرفين ولا بحثَ لنا عنها[4].

[أغراضُ الخبر]

(**لا شكَّ أنَّ قَصدَ المُخبِر**)، أي: مَن يكون بصَدَد الإخبارِ والإعلامِ، لا مَن يتلفَّظُ بالجملة

---

(١) في (ك): «أخرى».

(٢) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٥٥. وسيأتي هذا التعريف في ص ٢٨٢.

(٣) في (س): «الطرفين».

(٤) بعضُ هذا التعليل مذكورٌ في مفتاح تلخيص المفتاح ٨١.

/ [٣١/ ١] الخبريَّةِ، فإنَّه كثيرًا ما يُورِدُ الجملةَ الخبريَّةَ لأغراضٍ أُخَرَ[١] سوى إفادةِ الحُكمِ أو لازمِه:

كقوله تعالى حكايةً عن امرأة عمرانَ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] إظهارًا للتحسُّر على خيبة رجائِها، وعكسِ تقديرها، والتحزُّنِ إلى ربِّها؛ لأنَّها كانت ترجو وتُقدِّرُ أن تلد ذكرًا[٢].

وقولِه تعالى حكايةً عن زكريا عليه السَّلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤] إظهارًا للضعف والتخشُّع.

وقولِه: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية [النساء: ٩٥] إذكارًا لِمَا بينهما مِن التَّفاوت العظيمِ، لِيتأنَّفَ القاعدُ ويترفَّع بنفسه عن انحطاط منزلتِه[٣].

ومِثلُه[٤]: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] تحريكًا لحَميَّة الجاهلِ.

وأمثالُ هذا أكثرُ مِن أن تُحصى. وكفاكَ شاهدًا على ما ذكرتُ قولُ الإمامِ[٥] المرزوقيِّ في قوله:

قَوْمِـي هُـمُ قتلـوا أُميـمَ أخـي[٦] ....

: «هذا الكلام تحزُّنٌ وتفجُّعٌ، وليس بإخبار»[٧].

لكنَّه إذا كان بصَدَد الإخبار فلا شكَّ أنَّ قصدَه (**بخبَرِه إفادةُ المُخاطَبِ: إمَّا الحُكمَ**)، كقوله:

---

(١) «أخر» ليس في (ج) و(ع) و(ك) و(ي).

(٢) الكلام على الآية بلفظ جدٍّ قريب في **الكشّاف** ١/ ٤٢٥ (آل عمران، ٣/ ٣٦).

(٣) الكلام على الآية بلفظ جدٍّ قريب في **الكشّاف** ١/ ٥٥٥ (النساء، ٤/ ٩٥).

(٤) غيَّر الأسلوب في هذا المثال لأنَّ ظاهره الإنشاء، وهو في المعنى خبر، لأنَّ الاستفهام خرج إلى النفي.

(٥) «الإمام» ليس في (ت).

(٦) البيت للحارث بن وَعْلَة الذُّهليِّ الشَّيبانيِّ، وتمامه:

.... فـإذا رميـتُ يُصيبُنـي سَـهمي

وهو له في: **شرح المفضَّليات** لابن الأنباريّ ١٠٥، **والمؤتلف والمختلف** ٣٠٣، **والمصون** ٤، **وشرح الحماسة** للمرزوقيّ ١/ ٢٠٤، **ومفتاح المفتاح** اللوح ٤٢/ ٢؛ **والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٩/ ٢؛ وهو للحارث بن وعلة الجَرميّ في **أمالي القالي** ١/ ٢٦٢، وقال العلَّامة المَيمنيُّ في **سِمط اللآلي** ١/ ٥٨ تعليقًا على هذه النسبة: «هكذا ينسبه أكثر النَّاس: الحارثُ بن وَعْلَةَ الذُّهليُّ، ولعلَّه كان مُجاورًا في جَرْم»؛ وهو لوَعْلة بن الحارث في **الصحاح** (جلل)؛ وللحارث بن وَعْلة في مطبوع **محاضرات الأدباء** ٣/ ٣٤١، وهو تصحيف ظاهر؛ وبلا عزو في **الزُّهرة** ٢/ ٦٦٩، **وحماسة الخالديِّين** ١/ ٤٥، **ومفتاح العلوم** ٢٨١، **والإيضاح** ١٢٦.

(٧) **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١/ ٢٠٤.

‹زيدٌ قائمٌ› لمَن لا يعرفُ أنَّه قائمٌ، (أو كونه)، أي: المُخبِر (عالمًا به)، أي: بالحُكم، كقولك: ‹قد حفظتَ التَّوراةَ› لمَن حفظَه[١].

والمراد بـ(الحُكم) هنا: وقوعُ النِّسبة مثلًا لا إيقاعها؛ لظهور أن ليس قصدُ المُخبِر إفادةَ أنَّه قد أَوقعَ النِّسبة، أو أنَّه عالمٌ بأنَّه أَوقعَها. وأيضًا لو أُريدَ هذا لَمَا كان لإنكار الحُكم معنًى؛ لامتناع أن يقال: إنَّه لم يُوقعِ النِّسبةَ.

فإن قلتَ: قد اتَّفقَ القومُ على أنَّ مدلولَ الخبرِ إنَّما هو حُكمُ المُخبِر بوجود المعنى في الإثبات وبعدمه في النَّفي، وأنَّه لا يدلُّ على ثبوت المعنى أو انتفائِه، وإلَّا لَمَا وقع شكٌّ مِن سامعٍ في خبرٍ يسمعُه، بل عَلِمَ ثبوتَ ما أُثبِت وانتفاءَ[٢] ما نُفي، إذ لا معنى للدلالة إلَّا إفادتُه العِلمَ بذلك الشَّيءِ[٣]، ولَمَا صحَّ ‹ضرَبَ زيدٌ› إلَّا وقد وُجد منه الضَّربُ، لئلَّا يلزمَ إخلاءُ اللَّفظِ عن معناه الذي وُضعَ له، وحينئذٍ لا يتحقَّقُ/ [١٣/ ٢] الكذبُ أيضًا[٤]، ولَلزمَ التَّناقضُ في الواقع عند الإخبار بأمرين متناقضين[٥].

قلتُ: ظاهرٌ أنَّ العلمَ بثبوت الشَّيء لا يستلزمُ ثبوتَه، فكأنَّهم أرادوا أنَّه لا يدلُّ على ثبوت المعنى في الواقع قطعًا، بحيثُ لا يحتملُ عدمَ الثُّبوتِ[٦]، وإلَّا فإنكارُ دلالةِ الخبرِ على ثبوت المعنى أو انتفائِه معلومُ البطلانِ قطعًا[٧]، إذ لا معنى للدلالة إلَّا فهمُ المعنى منه، ولاشكَّ أنَّك إذا سمعتَ

---

(١) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٥٤، و**الإيضاح** ٩١.

(٢) في (ج): «نفيَ».

(٣) من قوله: «مدلول الخبر» إلى هنا بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٥٢٩، وأعاده بمعناه في ص ٥٣٢.

(٤) في (ت): «أصلاً». وفي هامش (صل) أنَّها الظاهر.

(٥) من قوله: «ولَما صحَّ» إلى هنا بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٥٣٢.

(٦) هذا توضيح من التفتازانيّ لمراد الشيخ عبد القاهر، وذكر ذلك بقوله في **شرح المفتاح** اللوح ١٧/ ١: «وما ذكره **الشيخ عبد القاهر** من أنَّ مدلول الخبر ليسَ هو الثبوت، لِما سبق مِن الأدلَّة، فمعناه أنَّه ليس بلازم أن يكون ذلك متحقِّقًا في الواقع ليلزم الحالات المذكورة».

(٧) «قطعًا» ليس في (ع) و(ك). وفي هامش (ت) و(أ) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «يعني إذا قلنا: الخبر يدلُّ على الثبوت والانتفاء لم يلزم من ذلك إلَّا أن يحصُل في العقل عند الإطلاق أنَّ الحُكم ثابت أو مُنتفٍ، ولا يلزمُ منه أن يكون في الواقع كذلك البتَّة حتَّى لا يمكنُ وقوعُ الشكِّ، ويلزم صدقُ جميع الأخبار وتحقُّق التناقض. فقولنا: العِلم بالثبوت بمعنى أنَّه يُفهم من اللفظ لا يستلزمُ الثبوت، يُسقط جميع ما ذكروه مِن الأدلَّة». «منه». وأورد القريميُّ هذا التعليق في **المعوَّل** اللوح ٨١/ ١ نقلًا عن التفتازانيّ في **حواشيه** على هذا الموضع.

«خرجَ زيدٌ» تفهمُ منه أنَّه خرجَ وعدمُ الخروجِ احتمالٌ عقليٌّ، ولهذا يصحُّ إذا قيل لك: «من أين تعلمُ هذا؟» أن تقولَ: «سمعتُه مِن فلانٍ»، ولو كان مفهومُ القضيَّةِ هو الحكمَ بالثُّبوت أوِ الانتفاء لكان مفهومُ جميعِ القضايا مُتحقِّقًا دائمًا، فلَمْ يصِحَّ قولُهم: بين مفهومي «زيدٌ قائمٌ» «زيدٌ ليس بقائمٍ» تناقضٌ؛ لامتناع تحقُّق المُتناقضَين.

ثُمَّ الحقُّ ما ذكرَه بعضُ المُحقِّقين[1]: وهو أنَّ جميعَ الأخبارِ مِن حيثُ اللَّفظُ لا تدلُّ إلَّا على الصِّدق، وأمَّا الكذبُ فليس بمدلوله بل هو نقيضُه، وقولهم: (يحتملُه) لا يريدون أنَّ الكذبَ مدلولُ لفظِ الخبرِ كالصِّدق، بل المراد أنَّه يحتملُه مِن حيث هو، أي: لا يمتنعُ عقلًا ألَّا يكونَ مدلولُ اللَّفظِ ثابتًا[2].

(ويُسمَّى الأوَّلُ)، أي: الحُكمُ الذي يُقصَدُ بالخبر إفادتُه، (فائدةَ الخبرِ، والثَّاني)، أي: كونُ المُخبِرِ عالمًا به (لازمَها)، أي: لازمَ فائدةِ الخبرِ، لِمَا ذكرَ في «المفتاح»: أنَّ الفائدةَ الأولى بدون الثَّانيةِ تمتنعُ، وهي بدون الأولى لا تمتنعُ، كما هو حُكمُ اللازمِ المجهولِ المساواةِ[3]، أي: اللازمِ الأعمِّ بحسب الواقعِ أو الاعتقادِ[4]، فإنَّ الملزومَ بدونه يمتنعُ وهو بدون الملزومِ لا يمتنعُ تحقيقًا لمعنى العموم[5].

---

(١) في هامش (ت) و(م): «المراد منه نجم الدِّين الرضيّ». وأعاد التفتازانيُّ نقل هذا الرأي من غير تصريح بالرضيّ في شرح المفتاح اللوح ١٧/ ١، وكنَّى عنه بقوله: «ولقد أحسن مَن قال»، وساق كلامه.

(٢) الكلام بلفظ جِدّ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٣٢٦. في هامش (صل) ما نصُّه: «والمراد من هذا الكلام أنَّه لا خفاءَ في أنَّ مدلول الخبرِ، أي: من حيث العقلُ هو ثبوت المعنى أو انتفاؤه، مثلًا (زيدٌ قائمٌ) يدلُّ على ثبوت القيام لزيد في الواقع، وهذا ظاهر. فلا معنى لقولهم: وأنَّه لا يدلُّ على ثبوت المعنى أو انتفائه. لمُحرِّره الفقير». وفي المختصر ١/ ١٩٠ تنبيهٌ متعلِّق بهذا التعليق، فليُتأمَّل.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٢٥٤.

(٤) في هامش (ت) و(ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وإنَّما عبَّر عن اللازم بالمجهول المساواة ليشمل اللازم المُساوي بحسب الواقع الأعمّ بحسب الاعتقاد، فإنَّه إذا اعتقدَ كونَه أعمَّ به يكون مجهولَ المساواة، وإن لم يكن أعمَّ وحكمه حكم الأعمِّ في امتناع تحقُّق الملزوم بدونه وعدم امتناع تحقُّقه بدون الملزوم، وإنَّما أعطيَ اللازمُ المجهولُ المساواةِ حكمَ اللازم العامِّ لأنَّ اللازم يمتنع أن يكون أحسنَ واللازم العامُّ أكثر من المُساوي، فإذا عُلِم الملزوم وجُهِل المُساوي حُمل بالأعمِّ إلحاقًا بالأعمِّ الأغلب». «منه».

(٥) في هامش (ت) و(ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «والأصحُّ أنَّه ما عبَّر عن اللازم باللازم المجهول المساواة لكنَّه شبَّه اللازم العامَّ كاللازم المجهول المساواة لاشتراكهما في الحكم، وهو تحقُّق اللازم عند تحقُّق الملزوم، فإنَّ المشبَّه به لاشتراك مذكورٍ =

فعلى هذا: فائدةُ الخبرِ/ [٣٢/ ١] هي الحُكمُ[١]، ولازمُها كونُ المُخبِرِ عالمًا به، ومعنى اللزوم أنّه كلَّما أفادَ الحُكمَ أفاد أنّه عالمٌ به مِن غير عكسٍ[٢]، كما في «حفظتَ التوراةَ».

وزعمَ العلّامةُ في «شرح» هذا الكلام مِن «المفتاح»: أنَّ فائدةَ الخبرِ هي استفادةُ السَّامعِ مِن الخبر الحُكمَ، ولازمَها هي استفادته منه أنَّ المُخبِرَ عالمٌ بالحُكم[٣].

وهو خلافُ ما صرَّح به صاحب «المفتاح» في بحث تعريفِ المُسندِ إليه[٤]، لكنَّه يُوافق ما أوردَه المُصنِّفُ في تفسير هذا الكلامِ، حيث قال: أي: يمتنعُ ألّا يحصُلَ العِلمُ الثَّاني ـ وهو عِلمُ المُخاطَب بأنَّ المُخبِرَ عالمٌ بهذا الحكمِ ـ مِن الخبر نفسِه عند حصولِ العِلمِ الأوَّلِ[٥]، وهو عِلمُه بذلك الحكمِ مِن الخبر نفسِه.

إذ لو لم يحصُل فعدمُ حصوله عنده إمَّا لأنَّه قد حصلَ قبلُ، أو لم يحصل بعدُ: والأوَّلُ باطلٌ؛ لأنَّ العِلمَ بكون المُخبِرِ عالمًا بالحُكم لا بُدَّ فيه مِن أن يكونَ هذا الحكمُ حاصلًا في ذهنه ضرورةً، وإن لم يجب أن يكونَ حصوله مِن ذلك الخبر. وكذا الثَّاني؛ لأنَّ علَّةَ حصولِه سماعُ الخبرِ مِن المُخبِرِ، إذ التَّقديرُ أنَّ حصولهما إنَّما هو من نفس الخبرِ[٦].

فنبَّه على الأوَّل بقوله: «لامتناع حصولِ الثَّاني قبل حصولِ الأوَّل»[٧]، وعلى الثَّاني بقوله: مع أنَّ سماع الخبرِ من المُخبِرِ كافٍ في حصول الثَّاني منه. ولا يمتنعُ ألّا يحصُلَ العِلمُ[٨] الأوَّلُ من الخبر نفسِه عند حصولِ الثَّاني؛ لجواز أن يكونَ الأوَّلُ حاصلًا قبل حصولِ الثَّاني، فلا يمكنُ حصوله

= مذكورٌ». «منه».

(١) صرَّح به السَّكَّاكيُّ في مفتاح العلوم ٢٦٩.

(٢) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «فإن قيل: قد انعقد الإجماع على أنَّ بين الملزوم واللازم لا منع ولا منعُ جمع خلوّ. والظاهر أنَّ هذا الملزوم واللازم منع الخلوّ، فليتأمَّل. قلنا: ذلك في التصديق لا في التعقُّل والوجود». «منع».

(٣) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٢١/ ١ ـ ٢، وتبعه الزوزنيُّ في **شرح التلخيص** اللوح ١٠/ ١.

(٤) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٦٩.

(٥) انظر: **الإيضاح** ٩١، وما بين الشَّرطتين زاده التفتازانيُّ لإيضاح الكلام.

(٦) هذا الكلام للتفتازانيّ، ذكره توضيحًا لكلام القزوينيّ.

(٧) **الإيضاح** ٩١.

(٨) «العلم» ليس في (ي).

وأمَّا ثانيًا؛ فلأنَّ صاحبَ «الكشَّاف» إنَّما جعلَ هذا معنى التَّعريفِ وفائدتَه لا معنى الفصلِ، بل صرَّحَ في هذه الآية بأنَّ فائدةَ الفصلِ «الدلالةُ على أنَّ الواردَ بعده خبرٌ لا صفةٌ، والتَّوكيدُ، وإيجابُ أنَّ فائدةَ المُسنَدِ ثابتةٌ للمُسنَد إليه دونَ غيرِه»[١].

ثمَّ التَّحقيق أنَّ الفصلَ قد يكونُ للتَّخصيص، أي: قصرِ المُسنَدِ على المُسنَدِ إليه، نحو: «زيدٌ هو أفضلُ من عمرٍو»، و«زيدٌ هو يقاومُ الأسدَ»، ذكر صاحب «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [التوبة: ١٠٤]: «﴿هُوَ﴾ للتَّخصيص والتَّأكيدِ»[٢].

وقد يكونُ لمجرَّد التَّأكيدِ، إذا كان التَّخصيصُ حاصلًا بدونه، بأن يكونَ في الكلام ما يُفيدُ قصرَ المُسنَدِ على المُسنَدِ إليه، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، أي: لا رازقَ إلَّا هو؛ أو قصْرَ المُسنَدِ إليه على المُسنَدِ، نحو: «الكرمُ هو التَّقوى والحسب هو المال»[٣]، أي: لا كرمَ إلا التَّقوى، ولا حسبَ إلَّا المالُ[٤]، قال أبو الطَّيِّب:

إذا كان الشَّبابُ السُّكرَ والشَّيْـ ـبُ همًّا فالحياةُ هي الحِمامُ[٥]

أي: لا حياةَ إلَّا الحِمامُ.

[تقديم المُسنَدِ إليه وأغراضُه البلاغيَّة]

(وأمَّا تقديمُه)، أي: تقديمُ المُسنَدِ إليه على المُسنَد.

فإن قلتَ: كيف يُطلقُ «التَّقديم» على المُسنَد إليه،/ [٦٨/ ٢] وقد صرَّحَ صاحبُ «الكشَّاف» بأنَّه «إنَّما يقالُ: مُقدَّمٌ ومُؤخَّرٌ للمُزال لا للقارِّ في مكانه؟»[٦].

---

(١) **الكشَّاف** ١/ ١٤٦ (البقرة، ٢/ ٥).

(٢) **الكشَّاف** ٢/ ٢١٢ (التوبة، ٩/ ١٠٤).

(٣) جاء في مسند أحمد ٣٣/ ٢٩٤ (٢٠١٠٢)، وسنن ابن ماجه ٥/ ٣٠١ (٤٢١٩)، وسنن الترمذيّ ٥/ ٢٤٣ (٣٢٧١)، وتفسير البغويّ ٧/ ٣٤٨ (الحجرات، ٤٩/ ١٣)، بلفظ «الحسبُ المالُ، والكرمُ التقوى»، وأورده الرضيّ لما نحن فيه بهذا اللفظ الأخير على أنَّه حديث نبويّ.

(٤) من قوله: «وقد يكون لمجرَّد التأكيد» إلى هنا بمعناه وبعض أمثلته في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٥) البيت في ديوانه ٩٣، و**شرح الواحدي لديوان المتنبي** ٥١٦. وقال ابن جنّيّ في **الفَسْر** ٣/ ٥٠٤ يشرح البيت: «أي: إذا كان الإنسان في شبيبته كالسكران، وعند مشيبه ما يفارقُ الهمَّ والغمَّ، فالحياةُ هي الموتُ في الحقيقة».

(٦) **الكشَّاف** ١/ ٦٣٢ (المائدة، ٥/ ٦٩). وعنه في **التبيان للطِّيبيّ** ٨٩.

قلتُ: التَّقديمُ ضربان:

تقديمٌ على نيَّة التَّأخيرِ، كتقديم الخبرِ على المبتدأ، والمفعولِ على الفعل، ونحوِ ذلك، ممَّا يبقى له مع التَّقديمِ اسمُه ورسمُه الذي كان قبل التَّقديم.

وتقديمٌ لا على نيَّةِ التَّأخيرِ، كتقديم المبتدأِ على الخبر، والفعلِ على الفاعل؛ وذلك بأن تعمِدَ إلى اسمٍ فتُقدِّمَه تارةً على الفعل فتجعلَه مبتدأ، نحو: «زيدٌ قام»، وتُؤخِّرَه تارةً فتجعلَه فاعلًا، نحو: «قام زيدٌ»[١].

وتقديمُ المُسنَدِ إليه من الضَّرب الثَّاني، ومرادُ صاحبِ «الكشَّاف» ثمَّة هو الضَّربُ الأوَّلُ، وكلامُه أيضًا مشحونٌ بإطلاق التَّقديمِ على الضَّرب الثَّاني.

= **(فلِكَون ذِكرِه)**، أي: المُسنَدِ إليه، **(أَهمَّ)**. ذكرَ الشَّيخُ في **«دلائل الإعجاز»** أنَّا لم نجِدْهم اعتمدوا في التَّقديم شيئًا يجري مَجرى الأصلِ غيرَ العنايةِ والاهتمامِ، لكن ينبغي أن يُفسَّرَ وجهُ العنايةِ بشيءٍ، ويُعرَفَ فيه معنًى[٢]. وقد ظنَّ كثيرٌ من النَّاس أنَّه يكفي أن يُقالَ: «قُدِّم للعناية»، من غير أن يُذكَرَ من أين كانت تلك العنايةُ؟ وبِمَ كان أهمَّ؟[٣] هذا كلامُه. ولأجل هذا أشارَ المُصنِّفُ إلى تفصيل وجهِ كونِه أهمَّ، فقالَ:

= **(إمَّا لأنَّه)**، أي: تقديمَ المُسنَدِ إليه، **(الأصلُ)**؛ لأنَّه المحكومُ عليه، ولا بدَّ من تحقُّقه قبل الحُكمِ، فقصدوا في اللَّفظ أيضًا أن يكونَ ذِكرُه قبل ذِكرِ الحُكم عليه. **(ولا مُقتضيَ للعُدول عنه)**، يعني أنَّ كونَ التَّقديمِ هو الأصلُ إنَّما يكونُ سببًا لتقديمه في الذِّكر إذا لم يكن معه ما يقتضي العُدولَ عن ذلك الأصلِ، كما في الجملة الفعليَّةِ، فإنَّ كونَ المُسنَدِ هو العاملَ يقتضي العُدولَ عن تقديم المُسنَدِ إليه؛ لأنَّ مرتبةَ العاملِ قبل مرتبةِ المعمولِ[٤]، وكذا كلُّ ما كان معه شيءٌ ممَّا يقتضي تقديمَ المُسنَدِ، على ما سيجيءُ تفصيلُه.

---

(١) ضربا التقديم هذان بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ١٠٦ ـ ١٠٧، و**الإيضاح** ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٢) انظر: **دلائل الإعجاز** ١٠٧، وسيعيد كلامه هذا في ص ٣٧١.

(٣) انظر: **دلائل الإعجاز** ١٠٨، وسيعيد كلامه هذا في ص ٣٧١.

(٤) في هامش (ت) تعليق من **التفتازاني**، نصُّه: «والتحقيقُ فيه أنَّ الفعلَ موضوعٌ للحدث المُقيَّد بالنسبة المخصوصةِ، فلُوحظَ أوَّلًا الحدثُ وبواسطة ملاحظة النِّسبة ينتقل الذِّهن إلى ملاحظة الفاعلِ، فملاحظةُ الفاعلِ مسبوقٌ من ملاحظة الفعلِ، فالفعلُ مُتقدِّم عليه». «منه».

= (وإمَّا ليتمكَّنَ الخبرُ في ذِهن السَّامعِ؛ لأنَّ في المبتدأ تشويقًا إليه)، ومِن هذا كان حقُّ الكلامِ تطويلَ المُسنَدِ إليه، ومعلومٌ أنَّ حصولَ الشَّيءِ بعد الشَّوقِ ألذُّ وأَوقَعُ في/ [٦٩/ ١] النَّفس، (كقوله)، أي: كقول أبي العلاء المعريِّ من قصيدةٍ يرثي بها فقيهًا حنفيًّا:

(والذي حارتِ البَرِيَّة فيه ... حَيوانٌ مُستحدَثٌ مِن جَمادِ)(١)

يعني: «تحيَّرت البريَّة في المَعاد الجسمانيِّ، والنُّشور الذي ليس بنفسانيٍّ، وفي أنَّ أبدان الأمواتِ كيف تحيا من الرُّفات»(٢). كذا في «ضِرام السِّقط»(٣).

وقبله:

بانَ أمرُ الإلهِ واختلفَ النَّا ... سُ(٤) فداعٍ إلى ضَلالٍ وهادِ(٥)

يعني: «بعضُهم يقولُ بالمَعاد، وبعضُهم لا يقولُ به»(٦). وبهذا تبيَّن أن ليس المرادُ بـ(الحيوان المستحدث من الجماد): آدمَ عليه السَّلام، ولا ناقةَ صالحٍ، ولا ثعبانَ موسى، ولا القُقْنُسَ(٧)،

---

(١) البيت في شروح سِقط الزند ١٠٠٤. وهو بلا عزو في مفتاح العلوم ٢٧٥، والمصباح ١٥ والإيضاح ١٣٥. وهو له في معاهد التنصيص ١/ ١٣٥.

(٢) ضرام السِّقط ١٠٠٥.

(٣) في هامش (صل) ما نصُّه: «وهو شرح السِّقط. سُمِع من الأستاذ». وساق الترمذيُّ في شرح المفتاح اللوح ٣٧/ ٢ كلامَ ضرام السِّقط هذا بلفظ «قيل».

(٤) في هامش (صل) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أي: اختلفَ النَّاسُ في إتيان القيامةِ: فبعضُهم داعٍ إلى الضَّلال بأنَّهم يقولون: ليست القيامةُ، وبعضُهم هادٍ بأنَّهم يقولون: القيامةُ ثابتةٌ مُحقَّقةٌ محكومٌ عليها بكونها موجودةً في وقت مُعيَّنٍ». «منه».

(٥) البيت في شروح سِقط الزَّند ١٠٠٤.

(٦) ضرام السِّقط ١٠٠٤.

(٧) هكذا وردت في الأصول، بقافين مضمومة فساكنة. وفي تاج العروس (فقنس): «فَقَنّس كـعَمَلَّس». وقال الترمذيُّ في شرح المفتاح اللوح ٣٧/ ٢: «وقيل: إنَّ الله تعالى خلقَ في بلاد الهند طائرًا فردًا يقال له: (قُقنس) يُضربُ به المثلُ في البياض، له منقارٌ طويل، وهو حسَنُ الألحانِ، ويعيش ألفَ سنة، ثمَّ يُلهِمُه الله أن يموتَ، فيجمعُ الحطبَ حواليه، فيضربُ بجناحيه على الحطب إلى أن يخرج منها النار فيشتعلُ الحطبُ ويحترقُ هو، فيخلقُ الله تعالى من رماده بعد مدَّة مثلَه»، وفي حاشية مصنفك على المطوَّل اللوح ١٦٣/ ٢، والمعوَّل للقُريميِّ اللوح ١٤٤/ ١ ـ ٢، كلامٌ على هذا الطائر قريبٌ ممَّا ذكرَ الترمذيُّ.

على ما وقع في «الشُّروح»[1]؛ لأنَّه لا يُناسِبُ السِّياقَ[2].

= **(وإمَّا لتعجيل المَسرَّةِ أوِ المَساءةِ؛ للتفاؤلِ أوِ التطيُّرِ، نحو ‹سعدٌ في دارك› و‹السَّفاحُ في دار صديقِك›).**

وإمَّا لإيهام أنَّه لا يَزولُ عن الخاطر، أو أنَّه يُستلذُّ به.

وإمَّا لنَحو ذلك)، مثلُ:

إظهارِ تعظيمِه، نحو «رجلٌ فاضلٌ في الدَّار»[3]، وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢][4].

أو تحقيرِه، نحو «رجلٌ جاهل في الدَّار».

ومثل الدلالة على أنَّ المطلوب إنَّما هو اتِّصاف المُسنَدِ إليه بالمُسنَد على الاستمرار، لا مُجرَّدُ الإخبارِ بصدوره عنه، كقولك: ‹الزَّاهدُ يشرَبُ ويطرَبُ›[5] دلالةً على أنَّه يصدرُ الفعلُ عنه حالةً فحالةً على سبيل الاستمرار، بخلاف قولكَ: «يشربُ الزَّاهدُ»، فإنَّه يدلُّ على مجرَّد صدورِه عنه، في الحال أو الاستقبالِ.

وهذا معنى قولِ صاحبِ «المفتاح»: «أو لأنَّ كونَه متَّصفًا بالخبر يكونُ هو المطلوبَ، لا نفسُ الخبرِ»[6].

---

(١) يحتمل أن يُريد بها شروح السِّقط، ولم أجِد الوجوه المذكورة فيما بين يديَّ منها؛ وأن يُريد بها **شروح التلخيص والمفتاح**، فهي مذكورة فيها بمجموعها على اختلاف بينها في عددها. انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٩/ ١، **وشرح المفتاح للترمذيّ** اللوح ٣٧/ ٢، **ومفتاح تلخيص المفتاح** ١٧٠. واختار المُؤذِّنيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٣٩/ ١ أنَّ المقصودَ به آدم، ونقل أيضًا أنَّه إشارة إلى العجل في قوله تعالى: ﴿عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨]. ونقل الزوزنيُّ في **شرح التلخيص** اللوح ٢٣/ ١ عن شيخه سعد الملَّة والدِّين الكالونيّ: «أنَّ الشاعر أشار بهذا البيت إلى حشر الأجساد؛ فإنَّه ممَّا تحيَّر فيه العقلاء، حتَّى أحالَه كثيرٌ منهم».

(٢) في (ع): «المقام»، وفي (ي) و(س): «السِّباق».

(٣) في هامش (ت) تعليق من **التفتازانيّ** نصُّه: «بناءً على أنَّ التَّقديمَ في الذِّكر يُشعِرُ بالتقديم في الشَّرف والرُّتبة الفعليَّة، ليكونَ الدالُّ على وَفق المدلولِ». «منه».

(٤) إفادة التقديم التعظيم في الآية مذكور في **الكشَّاف** ٢/ ٤ ـ ٥ (الأنعام، ٦/ ٢).

(٥) من قوله: «أنَّ المطلوب» إلى هنا بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٢٩٢، **والإيضاح** ١٣٦.

(٦) **مفتاح العلوم** ٢٩٢، وليس في مطبوعه قوله: «لا نفس الخبر»، وهو مُثبتٌ في الأصول الخطية للمفتاح، وفي **مفتاح المفتاح** =

أرادَ بـ«الخبر» الأوَّلِ خبرَ المبتدأ، وبـ«الخبر» الثَّاني الإخبارَ.

والمُصنِّفُ لمَّا فهِمَ من الثَّاني أيضًا معنى خبرِ المبتدأ، اعترضَ عليه بأنَّ نفسَ الخبر تصوُّرٌ لا تصديقٌ، والمطلوبُ بالجملة الخبريَّة إنَّما يكون تصديقًا لا تصوُّرًا. وإن أرادَ بذلك وقوعَ الخبرِ مطلقًا، أي: إثباتَ وقوعِ الشُّربِ مثلًا فلا يصحُّ؛ لما سيأتي في أحوال متعلَّقات الفعل، أنَّه لا يُتعرَّضُ عند إثبات وقوعِ الفعلِ لِذكر المُسنَدِ إليه أصلًا، بل يقالُ: ‹وقعَ الشُّربُ› مثلًا[1].

نعم لو قيل على «المفتاح»: لا نُسلِّمُ أنَّ للتَّقديم دخلًا في الدلالة على الاستمرار،/ [٦٩/ ٢] بل إنَّما يدلُّ عليه الفعلُ المضارعُ، كما سنذكره في بحث ‹لو› الشرطيَّة، إن شاءَ اللهُ تعالى[2] = لكانَ وجهًا.

= ومثلُ إفادةِ زيادةِ تخصيصٍ[3]، كقوله:

متى تهزُزْ بني قَطَنٍ تَجِدْهمْ ... سُيوفًا في عواتقهم سُيوفُ

جُلوسٌ في مَجالِسِهمْ رِزانٌ ... وإنْ ضَيفٌ ألمَّ فهُمْ خُفوفُ[4]

«والمرادُ: هم خفوفٌ»[5]. كذا في «المفتاح»، أي: محلُّ الاستشهادِ هو قوله: «هم خفوفٌ» بتقديم المُسنَدِ إليه. فقول المُصنِّف: «هذا تفسيرٌ للشيء بإعادة لفظه»[6] ليس بشيءٍ.

واعترضَ أيضًا بأنَّ كونَ التَّقديمِ مفيدًا للتَّخصيص مشروطٌ بكون الخبرِ فعليًّا[7]، على ما

= اللوح ٥٤/ ١، والإيضاح ١٣٦.

(١) كلامه في الإيضاح ١٣٦.

(٢) انظر ما سيأتي في ص ٣٢٠ـ ٣٢١.

(٣) هذا الغرضُ بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٢٩٢، والإيضاح ١٣٦.

(٤) ما وقفتُ على قائله. وهما بلا عزو في ديوان المعاني ٣٤، والتذكرة الحمدونية ٣/ ٢٣، والدُّرّ الفريد ٣/ ٢٤٩، وفيها جميعًا «وقوفُ» مكان «خفوفُ»؛ وفي التذكرة السعدية ٥٨، وفيها «ضيوفُ» مكان «خفوفُ»؛ وفي مفتاح العلوم ٢٩٢، والمصباح ٢٧، والإيضاح ١٣٦، والتبيان للطِّيبيّ ٦٧ ـ ٦٨، بالرِّواية ههنا. وانظر تفصيل الكلام عليه في المعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١/١٩ ـ ١/٢٠.

(٥) مفتاح العلوم ٢٩٢.

(٦) الإيضاح ١٣٧.

(٧) انظر: الإيضاح ١٣٦ ـ ١٣٧.

سيأتي في نحو «أنا سعيتُ في حاجتك»[١]، والخبر ههنا اسمُ فاعلٍ؛ لأنَّ خُفوفًا جمع خافٍّ بمعنى خفيف.

وأُجيبَ بمنع هذا الاشتراطِ[٢]؛ لتصريح أئمةِ التَّفسير[٣] بالحصر في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ [هود: ٩١][٤]، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ [الشورى: ٦][٥]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [هود: ٢٩]، ونحو ذلك ممَّا الخبر فيه صفةٌ لا فعلٌ.

وفيه بحثٌ؛ لظهور أنَّ الحصرَ في قولهم: «فهم خفوفٌ» غيرُ مُناسب للمقام.

وأُجيب أيضًا: بأنَّه لا يريدُ بالتَّخصيص ههنا الحصرَ، بل التَّخصيصَ بالذِّكر[٦] الذي أشارَ إليه في قوله: وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ لذِكر المُسنَدِ إليه، فهي أن يكونَ الخبرُ عامَّ النِّسبةِ إلى كلّ مُسنَدٍ إليه، والمرادُ تخصيصُه بمعيَّنٍ[٧].

وهذا سديدٌ، لكن في بيان كونِ[٨] التَّقديمِ مفيدًا لزيادة التَّخصيص نوعُ خفاءٍ[٩].

---

(١) سيأتي في جملة من المواضع، انظر ما سيأتي في ص ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨، ٢٧٤، ٢٨١، ٣٣٧ـ٣٣٨.

(٢) صرَّح الطِّيبيُّ في فتوح الغيب ٨/ ١٧٧ ـ ١٧٩ بالردِّ على القزويني في هذا الموضع، وفصَّل الكلام فيه، وأشار إليه بإيجاز في التبيان ٨٨.

(٣) كشف التفتازانيُّ عن بعض مراده بهذه العبارة في **شرح المفتاح** اللوح ١١٨/ ١ ـ ٢، فقال: «ذهب صاحب **الكشَّاف** وغيره إلى الحصر والاختصاص في مثل ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾».

(٤) صرَّح بالحصر في هذه الآية الزمخشريُّ في **الكشَّاف** ٢/ ٢٨٩ (هود، ١١/ ٩١)، والطِّيبيُّ في **فتوح الغيب** ٨/ ١٧٧ ـ ١٧٨ (هود، ١١/ ٩١)، وكرَّر الاستشهاد بالآية في جملة مواضع منه.

(٥) صرَّح بالحصر في هذه الآية الزمخشريُّ في **الكشَّاف** ٣/ ٤٦٠ (الشورى، ٤٢/ ٦).

(٦) الجواب للمُؤذِّنيّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٤٣/ ٢، وذلك قوله: «يعني أنَّ التخصيصَ معلوم من سياق الكلام، وهو أنَّ الإخبارَ عنهم لا عن غيرهم، فإذا صُرِّحَ بالمُسنَد إليه كان هناك زيادةُ بيانٍ وتخصيصٍ. وليسَ المرادُ بالتخصيص هو الحصرَ؛ لأنَّ ما مثَّل به ليسَ من الحصر في شيء».

(٧) انظر: مفتاح العلوم ٢٦٧.

(٨) «كون» ليس في (ك).

(٩) ولهذا قال المُؤذِّنيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٤٣/ ٢: «ولقائل أن يقولَ: لا نُسلِّمُ أنَّ تقديمَه يُفيدُ زيادةَ تخصيصٍ، بل إنَّما يُفيده ذِكرُ المُسند إليه». ثمَّ اجتهدَ التفتازانيُّ لتوجيه عبارة السَّكَّاكيّ رفعًا لِما فيها من الالتباس، فقال في **شرحه للمفتاح** اللوح ٦٣/ ١: «أي: زيادةٌ هي التخصيص، على أنَّ الإضافة بيانيةٌ، أو زيادةُ تعيينٍ وإفرادٍ بالذِّكر فوق ما يُفيدُه مجرَّدُ ذكره، لا قصرٌ للحُكم على ما هو السابق إلى الفهم».

[تقديمُ المُسنَدِ إليه على الخبر الفعليّ]

(**عبدُ القاهرِ**) أوردَ في «دلائل الإعجاز» كلامًا[١]، حاصلُه ما أشارَ إليه المُصنِّفُ بقوله: (**وقد يُقدَّمُ**) أي: المُسنَدُ إليه؛ (**ليُفيدَ**) التَّقديمُ (**تَخصيصَه بالخبر الفِعليّ**)، أي: قصرَ الخبرِ الفعليِّ عليه. والتَّقييدُ بـ(الفعليِّ) ممَّا يُفهَم من كلام الشَّيخِ وإن لم يُصرِّح به[٢]، وصاحبُ «المفتاح» قائلٌ بالحصر فيما إذا كان الخبرُ من المُشتقَّات، نحو: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ [هود: ٩١][٣].

(**إنْ وليَ حرفَ النَّفي**)، أي: إن كانَ المسندُ إليه بعد حرفِ النَّفي بلا فصلٍ، من قولهم: ‹وَلِيَكَ›، أي: قرُبَ منك[٤]. (**نحو ‹ما أنا قلتُ هذا›، أي: لم أقُلْه مع أنَّه مَقولٌ**) لغيري، فالتَّقديمُ يُفيد نفيَ الفعلِ عن المذكور وثبوتَه لغيره، على الوجه/[١/٧٠] الذي نُفيَ عنه من العموم والخصوص[٥]. فلا يقالُ هذا إلَّا في شيءٍ ثبتَ أنَّه مقولٌ لغيرك وأنتَ تريدُ نفيَ كونِك القائلَ لا نفيَ القولِ. ولا يلزمُ منه أن يكونَ جميعُ مَن سواك قائلًا؛ لأنَّ التَّخصيصَ إنَّما هو بالنِّسبة إلى مَن يتوهَّمُ المُخاطَبُ اشتراكك معه في القول، أو انفرادكَ به دونه، لا بالنِّسبة إلى جميع مَن في العالَم.

(**ولهذا**)، أي: ولأنَّ التَّقديمَ يُفيدُ التَّخصيص، ونفيَ الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره، (**لم يصحَّ: ‹ما أنا قلتُ ولا غيري›**)؛ لأنَّ مفهومَ الأوَّلِ، أعني: ‹ما أنا قلتُ›[٦]، ثبوتُ قائليَّةِ هذا القولِ لغير المُتكلِّم؛ ومنطوقَ الثَّاني، أعني: ‹ولا غيري›، نفيُ قائليَّته عن الغير، وهما متناقضان، بل يجبُ عند قصدِ هذا المعنى أن يُؤخَّرَ المُسنَدُ إليه، ويقال: ‹ما قلتُه[٧] ولا أحدٌ غيري›[٨].

اللَّهم إلَّا إذا قامتْ قرينةٌ على أنَّ التَّقديمَ لغرضٍ آخرَ غيرِ التَّخصيصِ، كما إذا ظنَّ المُخاطَبُ بك ظنَّين فاسدين: أحدهما: أنَّك قلتَ هذا القولَ؛ والثَّاني: أنَّكَ تعتقدُ أنَّ قائلَه غيرُك، فيقولُ لك:

---

(١) انظر تفصيله في دلائل الإعجاز ١٢٤ ـ ١٢٧.

(٢) لأنَّ جميع أمثلته فيه من الفعليّ.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٣٣٨. ومضى آنفًا أنَّ الزمخشريّ قائل به في مثل هذه المواضع.

(٤) انظر: الصحاح (ولي).

(٥) في هامش (صل) تعليق من التفتازانيّ نصُّه: «أي: إن نُفيَ الفعل من المُتكلِّمِ على العموم يثبتُ لغيره على العموم، وإن نُفيَ على الخصوص ثبتَ على الخصوص». «منه».

(٦) زِيد في (ج): «هذا».

(٧) زِيد في (ت) و(ك): «أنا».

(٨) الكلام بمعناه في دلائل الإعجاز ١٢٥ ـ ١٢٦، والإيضاح ١٣٧.

‹أنتَ قلتَ[1] لا غيرُك›، فتقول له: ‹ما أنا قلتُه ولا أحدٌ غيري› قصدًا إلى إنكار نفسِ الفعلِ، فتُقدِّمُ المسندَ إليه ليُطابقَ كلامَه. وهذا إنَّما يكونُ فيما يمكنُ إنكاره، كما في المثال، بخلاف قولكَ: ‹ما أنا بنيتُ هذه الدَّار ولا غيري›، فإنَّه لا يصحُّ[2].

= (ولا: ‹ما أنا رأيتُ أحدًا›)؛ لأنَّه يقتضي أن يكونَ إنسانٌ غيرُ المُتكلِّم قد رأى كلَّ أحدٍ، لأنَّه قد نُفيَ عن المُتكلِّم الرُّؤيةُ على وجه العمومِ في المفعول، فيجبُ أن تُثبَت لغيره أيضًا على وجه العموم، لِما تقدَّمَ[3].

قال المُصنِّف: لأنَّ المَنفيَّ هو الرُّؤيةُ الواقعةُ على كلّ واحدٍ من النَّاس، وقد تقدَّمَ أنَّ الفعلَ الذي يُفيدُ التَّقديمُ ثبوتَه لغير المذكورِ هو بعينه الفعلُ الذي نُفي عن المذكور[4].

وفيه نظرٌ؛ لأنّا لا نُسلِّم أنَّ المنفيَ هو الرُّؤية الواقعة على كلِّ واحدٍ من النَّاس، بل الرُّؤيةُ الواقعةُ على فردٍ من أفراد النَّاس. والفرقُ واضحٌ: فإنَّ الأوَّل يفيدُ السَّلبَ الجزئيَّ؛/ [٧٠/ ٢] لأنَّ نفيَ الرُّؤيةِ الواقعة على كلّ أحدٍ لا يُنافي إثباتَ الرُّؤيةِ الواقعةِ على البعض؛ والثَّاني يفيدُ السَّلبَ الكُلِّيَّ؛ لوقوع النَّكرةِ في سياق النَّفي، ولهذا[5] حمَلَه كثيرٌ من النَّاس على أنَّه سهوٌ من الكاتب[6]، والصَّوابُ «ما أنا رأيتُ كلَّ أحدٍ».

واعتذر عنه بعضهم[7] بوجهين:

أحدُهما: أنّه مبنيٌّ على ما ذكرَه أئمَّةُ اللغة[8] مِن أنَّ ‹أحدًا› إذا لم تكن همزتُه بدلًا عن الواو لا

---

(١) زِيد في (ج): «هذا».

(٢) أوردَ هذا الاحتمال السَّكَّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٣٣٩، باختصار واختلاف يسير، في بحث التقديم والتأخير مع الفعل. وانظره في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١١١/ ٢ ـ ١١٢/ ١.

(٣) الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ١٢٤، و**الإيضاح** ١٣٧.

(٤) انظر: **الإيضاح** ١٣٧.

(٥) في هامش (صل) و(ت) تعليق من **التفتازانيّ** نصُّه: «أي: ولكون المنفي في قولنا: ‹ما أنا رأيتُ أحدًا› هو الرؤية الواقعة على أحد لا على كلّ أحدٍ». «منه».

(٦) في هامش (صل) ما نصُّه: «حتّى يصحَّ قول المُصنِّف: ‹لأنَّ المنفيّ› إلى آخره».

(٧) في هامش (صل): «وهو التّرمذيُّ»، وفي هامش (ي) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «هذا الاعتذار للعلّامة ناصر الدِّين الترمذيّ رحمه الله». «منه».

(٨) في هامش (صل): «ذكره المُبرِّدُ وأبو عليّ وغيرهما من أكابر أئمّة النحو». وهذا الكلام بلفظه في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٠٤/ ٢.

يُستعمَلُ في الإيجاب إلَّا مع (كلّ)، فيلزمُ أن يكونَ (ما أنا رأيتُ أحدًا) ردًّا على مَن زعمَ أنَّك رأيت كلَّ أحدٍ؛ لأنَّه إيجابٌ فلا يُستعمَلُ بدون (كلّ)[١].

الثّاني: أنَّ (أحدًا) يُستعمَلُ بمعنى الجمعِ، ولهذا صحَّ دخولُ (بين) عليه، وعَودُ ضميرِ الجمعِ إليه، في قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، و﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، وفسَّروه في قوله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] بمعنى: جماعةٍ مِن جماعات النِّساءِ[٢]. وعدمُ جريانِ[٣] هذه الأحكام في كلِّ نكرةٍ منفيَّةٍ يدلُّ على أنَّ هذا الجمعَ ليس مبنيًّا على أنَّه نكرةٌ وقعتْ في سياق النَّفي، كما توهَّمَه البعضُ[٤]. وظاهرُ كلامِ «الصّحاح» أنَّه بحسب وضعِ اللُّغةِ؛ لأنَّه قال: «هو اسمٌ لمَن يصلحُ أن يُخاطَب، يستوي فيه الواحدُ والجمعُ والمؤنَّثُ»[٥].

وقيل[٦]: هو مبنيٌّ على أنَّ (أحدًا) اسمٌ في معنى (الواحد)، لا يتغيَّرُ بتغيُّر الموصوفِ، فيجوزُ أن يُعتبرَ موصوفُه مفردًا ومُثنًّى ومَجموعًا، مُذكَّرًا أو مُؤنَّثًا، أي: أحدٌ مِن الأفراد أو المُثنَّياتِ أو الجماعاتِ؛ وإذا كانَ (أحدٌ) هنا بمعنى الجمعِ يكونُ المعنى (ما أنا رأيتُ جميعَ النَّاسِ)، ويلزمُ المُحالُ المذكورُ[٧].

وكلاهما فاسدٌ؛ لأنَّ هذا الامتناع جارٍ في نحو «ما أنا رأيتُ رجلًا»، و«ما أنا أكلتُ شيئًا»، و«ما أنا قلتُ شعرًا»، وغيرِ ذلك ممَّا وقع بعد الفعلِ المنفيِّ نكرةً، على ما سيجيءُ، فلا يكونُ لخصوصيَّة لفظِ «أحد»[٨].

---

(١) الكلام بلفظ جدِّ قريب في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١١٢/ ١ ـ ٢، و**مفتاح المفتاح** اللوح ١٠٤/ ١ ـ ٢، جوابًا عمَّا ذُكِر.

(٢) الكلام على الآيتين الأولى والثانية بلفظ قريب في **الكشّاف** ١/ ٤٠٧(البقرة، ٢/ ٢٨٥)، وعلى الآية الثالثة بلفظ قريب فيه ٣/ ٤٠٧ (الأحزاب، ٣٣/ ٣٢). وبعضه في **الصحاح** (أحد). وأورد الطِّيبيّ في **فتوح الغيب** ٣/ ١١٨ (البقرة، ٢/ ١٣٦) الكلامَ في الآيات الثلاثة على ما نحن فيه.

(٣) في هامش (صل) ما نصُّه: «جواب عن سؤال مُقدَّر».

(٤) ذهب إلى ذلك الزوزنيُّ في شرحه **للتلخيص** اللوح ٢٤/ ١، وانظره في **حاشية القطب الرازيّ على الكشّاف** اللوح ١٠١/ ٢ (البقرة، ٢/ ١٣٦).

(٥) **الصحاح** (أحد).

(٦) في هامش (صل): «عطفٌ تفسيريٌّ، لا أنّه وجهٌ ثالثٌ».

(٧) الكلام بمعناه في **حاشية القطب الرازيّ على الكشّاف** اللوح ١٠١/ ٢ (البقرة، ٢/ ١٣٦).

(٨) في هامش (صل) و(ت) ما معناه: هذا ردٌّ للوجهين معًا.

وأيضًا يجوزُ أن يكونَ «أحدٌ» هنا مبدلَ الهمزة من الواو، مثلَه في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١](١)، وألَّا يكونَ بمعنى الجمعِ(٢)، ولو سُلِّم فيكون المعنى «ما رأيتُ جمعًا من النَّاس»، والمنفيُّ حينئذٍ هو الرُّؤيةُ الواقعةُ على جماعةٍ من النَّاس،/ [٧١/ ١] لا على جميع النَّاسِ.

فالحاصلُ أنَّ المفهومَ من نفي الرُّؤيةِ الواقعةِ على كلِّ أحدٍ نفيُ العمومِ الذي هو سلبٌ جزئيٌّ، وقولنا: «ما أنا رأيت أحدًا» أو «رجلًا» أو نحو ذلك يفيدُ عمومَ النَّفي الذي هو سلبٌ كُلِّيٌّ، وتخصيصُه بالمُتكلِّم يقتضي ألَّا يكون غيرُه بهذه الصِّفةِ، أعني يجبُ ألَّا يصدُقَ على الغير أنَّه لم يرَ أحدًا، وعدمُ صدقِه عليه لا يقتضي أن يكون قد رأى كلَّ أحدٍ، بل يكفيه أن يكونَ رأى أحدًا؛ لأنَّ السَّلبَ الكُلِّيَّ يرتفعُ بالإيجاب الجُزئيِّ.

لا يقال(٣): السَّلب الكُلِّيُّ يستلزمُ السَّلب الجزئيَّ، فيصحُ أنَّ الرُّؤية الواقعة على كلِّ أحدٍ منفيَّةٌ(٤)، ويتمُّ ما ذكره المُصنِّف(٥).

لأنَّا نقولُ: المعتبرُ هو المفهومُ الصَّريحُ، وإلا لزم امتناعُ «ما أنا ضربتُ زيدًا»؛ لأنَّ نفيَ ضربِ زيدٍ يستلزمُ نفيَ الضَّربِ الواقع على كلِّ أحدٍ، ويلزمُ المُحال المذكورُ. وتحقيقُه: أنَّ اختصاصَ الملزومِ بالشَّيء لا يُوجِبُ اختصاصَ اللَّازمِ به؛ لجواز كونه أعمَّ(٦).

وقالَ الفاضلُ العلَّامةُ في «شرح المفتاح»: إنَّ المفعولَ في قولنا(٧): (ما أنا رأيتُ أحدًا) لمَّا كانَ

---

(١) في هامش (صل) و(ت) ما معناه: هذا ردٌّ مخصوص بالوجه الأوَّل.

(٢) في هامش (صل) و(ت) ما معناه: هذا ردٌّ مخصوص بالوجه الثاني.

(٣) في هامش (صل) و(ت) تعليق من التفتازانيّ نصُّه: «أي: تحقيق الجواب أنَّ تخصيصَ الملزوم بالشيء، أي: قصرَه عليه لا يستلزمُ تخصيصَ اللازم لجواز أن يكونَ اللازمُ أعمَّ، وههنا المقصورُ على المتكلِّم هو السَّلبُ الكلِّيُّ المذكور صريحًا فلا يلزمُ قصرُ السَّلبِ الجزئيِّ اللازمِ عليه، ليلزمَ ثبوتُ الإيجابِ الكلِّيِّ». «منه».

(٤) في (ت): «منتفية».

(٥) لم أقف على هذا القول فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٦) أورد القُريميُّ في **المُعوَّل** اللوح ١٤٦/ ٢ ـ ١٤٧/ ١ **تعليقًا** منقولاً عن التفتازانيّ ههنا، فقال: «**نُقل عن الشَّارح في تحقيق الجواب حاشيةٌ**، وهي أنَّ تخصيص اللزوم بالشيء، أي: قصره عليه لا يستلزم تخصيصَ اللازم، لجواز أن يكون اللازم أعمَّ، وههنا المقصور على المتكلِّم هو السَّلبُ الكلِّيّ المذكور صريحًا، ولا يلزم قصرُ السَّلب الجزئيّ اللازم فيلزم ثبوتُ الإيجاب الكلِّيّ لغيره».

(٧) «قولنا» ليس في (ك).

عامًّا لوقوعه في سياق النَّفي يلزمُ أن يكونَ مُعتقَدُ المُخاطَبِ عامًّا كذلك، وهو أنَّكَ رأيتَ كلَّ أحدٍ في الدُّنيا؛ لأنَّ الخطأ في هذا المقامِ إنَّما يكونُ في الفاعل فقط، كما هو حُكمُ القصرِ، فيلزمُ أن يكونَ ما نُفيَ من الفعل الواقعِ على المفعول على الوجه المذكورِ متَّفِقًا بين المُتكلِّم والمُخاطَبِ، إن عامًّا فعامٌّ وإن خاصًّا فخاصٌّ، إذ لو اختلفا عمومًا وخصوصًا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب، والتَّقديرُ بخلافه[1].

واعترَضَ عليه بعض المُحقِّقين[2] بأنَّ الباقيَ بعد تعيين الفاعلِ هنا هو السَّلبُ الكُلِّيُّ، أعني عدمَ رؤيةِ أحدٍ من النَّاس، فيجبُ أن يكون المُخاطَبُ معتقدًا أنَّ إنسانًا لم يرَ أحدًا مِن النَّاس وأصابَ في ذلك لكنَّه أخطأ في تعيينه وزعمَ أنَّه غيرُك أو أنت بمشاركة الغير، فنفيتَ وهمَه وحصرتَ في نفسك هذا السَّلبَ، أعني عدمَ رؤيةِ أحد من النَّاس، إذ لو اختلف الفعلان إيجابًا وسلبًا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب[3]./ [٢/٧١]

هذه هي الكلماتُ الدَّائرةُ في هذا المقامِ على ألسنتهم، وهي مُتقارِبةٌ، ومنشؤها أنَّهم لم يُحافظوا على مُحصَّل كلام الشَّيخ، ولم يفرِّقوا بين تقديم المسند إليه على الفعل وحرف النَّفي جميعًا، وتقديمه على الفعل دون حرف النَّفي عند قصدِ التَّخصيص؛ فجعلوا التَّخصيص في نحو «ما أنا قلت كذا» مثلَه في نحو «أنا ما قلت كذا»، وليس هذا أوَّل قارورةٍ كُسرت في الإسلام[4].

فنقول: محصولُ كلامِه أنَّه إذا قُدِّم المُسنَدُ إليه على الفعل وحرفِ النَّفي جميعًا فحُكمُه حُكمُ المُثبَتِ، يأتي تارةً للتقوِّي وتارةً للتَّخصيص، كما يُذكَر عن قريبٍ[5]. وإذا قُدِّم على الفعل دون حرفِ النَّفي فهو للتَّخصيص قطعًا[6].

---

(١) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ١٠٤/ ١.

(٢) في هامش (ك): «هو مولانا صدر الشريعة». وما وقفتُ عليه له، وليس في الوشاح ولا في التنقيح له.

(٣) الكلام في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١١٢/ ٢.

(٤) في هامش (صل): «يعني أنَّ وقوع مثل هذا الغلطِ ليس من الأمور العجيبة الغريبة، بل وقعَ كثيرًا من المُحقِّقين».

(٥) انظر ما سيأتي في ص ٢١٦.

(٦) وهو ما رجَّحه العضدُ الإيجيّ، ونقل عنه ذلك تلميذه الكرمانيُّ في تحقيق الفوائد الغياثية ١/ ٤٣٧، بقوله: «والمَرضيُّ عنده هو مذهب الشيخ عبد القاهر، وهو أنَّ مأخذَ التخصيص والتقوية مقتضى المقامِ، فإن كان شكُّ السَّامعُ في النِّسبة فهو للتقوية، وإن كان في المنسوب إليه فهو للتخصيص».

لكن فرقٌ بين التَّخصيصين في النَّفي:

فإنَّ قولكَ: «أنا ما سعيتُ في حاجتكَ»، عند قصد التَّخصيصِ، إنَّما يقالُ لمَن اعتقدَ عدمَ سعيي في حاجته وأصابَ لكنَّه أخطأ في فاعله الذي لم يسعَ فزعم أنَّه غيرُكَ أو أنت بمشاركة الغير، كما أنَّ قولك: «أنا سعيتُ في حاجتك» إنَّما يقال لمن اعتقد وجود سعيٍ وأصابَ فيه، لكنَّه أخطأ في فاعله الذي سعى فزعمَ أنَّه غيرُك أو أنتَ بمشاركة الغير.

وأمَّا نحو قولك: «ما أنا سعيتُ في حاجتكَ»، فهو على ما أشارَ إليه الشَّارح العلَّامةُ[1]، إنَّما يقالُ لمَن اعتقدَ وجودَ سعيٍ وأصابَ، لكنَّه أخطأ في فاعله[2] فزعمَ أنَّه أنتَ وحدَكَ أو أنتَ بمشاركة الغيرِ، ولا بدَّ من ثبوت الفعل قطعًا على الوجه الذي ذُكِر في النَّفي، إن عامًّا فعامٌّ وإن خاصًّا فخاصٌّ.

قالَ الشَّيخُ: إذا قلتَ:/ [٧٢/ ١] ‹ما أنا قلتُ هذا› كنتَ نفيتَ أن تكونَ القائلَ لهذا القولِ، وكانتِ المناظرةُ في شيءٍ ثبتَ أنَّه مَقولٌ، ولهذا لم يصحَّ أن يكونَ المَنفيُّ عامًّا، وكان خَلْفًا[3] من القول أن تقولَ: ‹ما أنا قلتُ شعرًا قطُّ›، ‹ما أنا أكلتُ اليومَ شيئًا›، ‹ما أنا رأيتُ أحدًا من النَّاس›؛ لاقتضائه أن يكونَ إنسانٌ قد قال كلَّ شعرٍ في الدُّنيا، وأكلَ كلَّ شيءٍ يؤكلُ، ورأى كلَّ أحدٍ من النَّاس، فنفيت أن يكونَ[4]. هذا كلامُه.

فإذا اعتقدَ مُخاطَبٌ أنَّ هناك إنسانًا لم يقل شعرًا قطُّ، أو لم يأكلِ اليوم شيئًا، أو لم يرَ أحدًا مِن النَّاس، وأصابَ في ذلك لكنَّه أخطأ في تعيينه فزعم أنَّه غيركَ أو أنتَ بمشاركة الغيرِ، فلا بُدَّ وأن تقولَ له: «أنا ما قلتُ شعرًا قطُّ»، «أنا ما أكلتُ اليوم شيئًا»، «أنا ما رأيتُ أحدًا من النَّاس»، ويكونَ هذا معنىً صحيحًا، كما إذا قلتَ: «أنا الذي لم يقل شعرًا»، «أنا الذي لم يأكل اليوم شيئًا»، «أنا الذي لم يرَ أحدًا من النَّاس»؛ لأنَّ اللازم مِن هذا التَّخصيصِ ألَّا يصدقَ هذا الوصفُ على الغير، ويكفي فيه أن يكونَ أحدٌ قد قال شعرًا، أو أكل شيئًا، أو رأى أحدًا. ولا يصلحُ في هذا المقامِ أن يقالَ: «ما أنا

---

(١) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ١٠٤/ ١.

(٢) زيد في (ي): «الذي سعى».

(٣) ضُبطت في (ج) بضمِّ الخاء.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ١٢٤. وفي هامش (ي) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «خبر ‹كان› محذوف، أي: نفيت أن تكون فاعل ذلك الفعل المؤكَّد، أي: أن تكون قائلا كلَّ شعر، وآكلا كلَّ شيء، ورائيا كلَّ أحد من الناس». «منه».

قلتُ شعرًا، ما أنا أكلتُ شيئًا، ما أنا رأيتُ أحدًا»؛ لأنَّه إنّما يكونُ عند القطع بثبوت الفعلِ على الوجه الذي ذُكِر في النَّفي من العموم والخصوصِ.

ولم يقل أحدٌ[١] بأنَّه يُستعمَلُ للردِّ على مَن أصابَ في نفي الفعلِ، وأخطأ فيمَن نُفيَ الفعلُ عنه، فزعمَ أنَّه غيرُ المذكورِ وحدَه، أو[٢] بمشاركة المذكور، كما إذا قُدِّم المُسنَدُ إليه على الفعل وحرفِ النَّفي جميعًا، بل الواجبُ فيما يلي حرفَ النَّفي أن يكونَ المُخاطَبُ مُصيبًا في اعتقاد ثُبوتِ الفعل على الوجه المذكورِ، مُخطئًا في اعتقاد أنَّ فاعلَه هو المذكورُ وحدَه، أو بمُشاركة الغيرِ. فليُتأمَّل.

= (ولا: «ما أنا ضربْتُ إلا زيدًا»)؛ لأنَّه يقتضي أن يكونَ إنسانٌ غيرُك قد ضربَ كلَّ أحدٍ سوى زيدٍ[٣]؛ لأنَّ المُستثنى منه مقدَّرٌ عامٌّ، فيجبُ أن يكونَ في المُثبَت كذلك لِما تقدَّم./ [٢/٧٢]

وفي هذا إشارةٌ إلى الردِّ على الشَّيخين عبدِ القاهر والسَّكَّاكيّ وغيرِهما[٤]، حيثُ علَّلوا امتناع «ما أنا ضربتُ إلا زيدًا» بأنَّ نقضَ النَّفي بـ«إلَّا» يقتضي أن تكونَ ضربتَ زيدًا، وتقديمَ الضَّميرِ وإيلاءَه حرفَ النَّفي يقتضي ألّا تكونَ ضربته[٥]؛ يعني أنَّ علَّةَ امتناعِه ما ذكرناه لا ما ذكروه؛ لأنَّا لا نُسلِّم أنَّ إيلاءَ الضّميرِ حرفَ النَّفي يقتضي ذلك.

وجوابه[٦]: أنَّه قد سبق أنَّ مثل هذا، أعني تقديمَ المُسنَدِ إليه وإيلاءَه حرفَ النَّفي، إنَّما يكونُ إذا كان الفعلُ المذكور بعينه ثابتًا مُتحقِّقًا مُتَّفقًا بينهما، وإنَّما تكون المناظرةُ في فاعله فقط، ففي هذه الصُّورة يجبُ أن يكونَ المُخاطَبُ مُصيبًا في اعتقاد وقوعِ ضربٍ على مَن عدا زيدًا، مُخطئًا في اعتقاد أنَّ فاعلَه أنتَ، فتقصِدُ ردَّه إلى الصَّواب بقولكَ: «ما أنا ضربتُ إلا زيدًا»؛ لأنَّه لنفي أن تكونَ أنتَ الفاعلَ، لا لنفي الفعلِ، يعني: أنَّ ذلك الضَّربَ الواقعَ على غيرِ زيدٍ مُسلَّمٌ، لكنَّ فاعلَه غيري لا أنا، فإذا كان النِّزاعُ في هذا الضَّربِ المُعيَّنِ الواقعِ على غيرِ زيدٍ وأنتَ قرَّرتَه ونفيتَ أن تكونَ فاعلَه، فلا يكونُ زيدٌ مضروبًا لكَ ولا لغيركَ أيضًا.

---

(١) في هامش (ت) ما نصُّه: «هذا لدفع اعتراض بعضِ المُحقِّقين على الفاضل العلَّامة».

(٢) زِيد في (ت): «هو».

(٣) انظر: **الإيضاح** ١٣٧.

(٤) كالزمخشريّ، كما صرَّح بذلك التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١١٩/ ٢. وانظر كلام الزمخشريّ في **الكشَّاف** ٢/ ٢٨٩ (هود، ١١/ ٩١).

(٥) انظر كلام الشيخ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ١٢٦، وكلامَ السَّكَّاكيّ في **مفتاح العلوم** ٣٣٨.

(٦) في هامش (صل): «أي: جواب الشارح عن ردِّ المُصنِّفِ على كلام الشيخين».

= وهذا تحقيقُ ما ذكرَه العلَّامةُ في «شرح المفتاح»: أنَّ التَّقديمَ يقتضي أن تنفيَ عنه الفعلَ المُعيَّنَ، ثمَّ الاستثناءُ إثباتٌ منه لنفسه عينَ ذلك الفعلِ؛ فيتناقضُ. بخلاف (ما ضربتُ إلَّا زيدًا)؛ فإنَّ النَّفيَ لا يتوجَّه إلى ضربٍ معيَّنٍ، وحينئذٍ يكونُ نفيُ الضَّربِ محمولًا على إفرادِ غير زيدٍ، والإثباتُ لزيدٍ، فيأتي التَّوفيقُ[1].

لا يقالُ[2]: يجوزُ أن يكونَ هناك ضربان: وقعَ أحدُهما على مَن عدا زيدًا، والآخرُ على زيدٍ، ووقعتِ المُناظرةُ في فاعل الأوَّلِ، فنفاه المُتكلِّمُ عن نفسه وأثبتَه لغيره، فيلزمُ ألَّا يكونَ زيدٌ مضروبًا له بهذا الضَّربِ الذي نُوظِرَ في فاعله، ولا يلزمُ ألَّا يكونَ[3] مضروبًا له أصلًا[4].

لأنَّا نقول: المُنتقِضُ بـ«إلَّا» هو نفي الضَّربِ الذي وقعتِ المُناظرةُ في فاعلِه، فيكون هو ثابتًا لزيدٍ ومنفيًّا عنه، هذا مُحالٌ[5].

وعندي أنَّ/ [٧٣/ ١] قولهم: «نقْضُ النَّفي بـ(إلَّا) يقتضي أن تكونَ ضربتَ زيدًا» أجدرُ بأن يُعترضَ عليه فيقال: إنَّ النَّفيَ لم يتوجَّه إلى الفعل أصلًا، بل إلى أن يكونَ فاعلُ الفعلِ المذكورِ هو المتكلِّمُ، والفعلُ المذكورُ هو الضَّربُ الذي استُثنيَ منه زيدٌ، فالاستثناء إنَّما هو من الإثباتِ دون النَّفي، فلا يكونُ مِن انتقاض النَّفي في شيءٍ، كما إذا قلتَ: «لستُ الذي ضربَ إلَّا زيدًا»، فكأنَّه اعتقد أنَّ إنسانًا ضربَ كلَّ أحدٍ إلَّا زيدًا، وأنتَ ذلك الإنسانُ فنفيتَ أن تكون أنتَ ذلك الإنسانَ.

واعلم أنَّ ما ذكرَه المُصنِّفُ ليس مخالفةً لهم في مُجرَّد التَّعليلِ، بل يظهرُ أثرها في قولنا: «ما أنا قرأتُ القرآنَ إلَّا سورةَ الفاتحةِ»، فإنَّه لا امتناعَ فيه عند المُصنِّفِ؛ لجواز أن يكون أحدٌ قد قرأ كلَّ القرآنِ سوى سورةِ الفاتحةِ، وعندهم يمتنعُ هذا لاقتضائه أن تكونَ الفاتحةُ مقروءةً للمتكلِّم غير مقروءةٍ له لِما مرَّ، وهذا محالٌ.

= (وإلَّا) عطفٌ على: (إن وليَ حرفَ النَّفي)[6]، والمعنى: إن وليَ المُسندُ إليه المُقدَّمُ حرفَ

---

(١) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ١٠٥/ ١.

(٢) في هامش (صل) ما نصُّه: «أي: في الجواب عن اعتراض المُصنِّف».

(٣) زِيد في أكثر النُّسخ: «زيد»، وليست في (صل) و(ي).

(٤) لم أقف على هذا القول فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٥) للتفتازانيِّ في هذا الجواب زيادةُ تفصيل في شرحه للمفتاح اللوح ١٢٠/ ١.

(٦) مضى في ص ٢١٦.

النَّفي فهو يُفيدُ التَّخصيص قطعًا، سواءٌ كان مُنكَّرًا أو مُعرَّفًا مُظهَرًا أو مُضمرًا. وإن لم يكُ حرفُ النَّفي، بألَّا يكونَ في الكلام نفيٌ أصلًا، نحو «أنا قمتُ»، أو يكونَ لكن قُدِّمَ المُسندُ إليه على النَّفي والفعلِ جميعًا، نحو «أنا ما قمتُ»، فقد يفيدُ التَّخصيصَ، وقد يفيدُ التقوِّي، وإليه أشارَ بقوله:

(فقد يأتي)، أي: التَّقديمُ، (للتَّخصيص ردًّا على مَن زعمَ انفرادَ غيرِه)، أي: غيرِ المُسنَدِ إليه المذكورِ (به)، أي: بالخبر الفعليِّ؛ (أو) زعم (مُشارَكتَه)، أي: الغيرِ (فيه) أي: في الخبر الفعليِّ، (نحو: ‹أنا سعيتُ في حاجتكَ›)، لمَن زعمَ أنَّ غيركَ انفردَ بالسَّعي في حاجته، أو كان مُشارِكًا لك فيه، فيكونُ على الأوَّل قَصرَ قلبٍ وعلى الثَّاني قصرَ إفرادٍ. (ويُؤكَّد على الأوَّل بنحو ‹لا غيري›)، مثل ‹لا زيدٌ ولا عمرٌو›، و‹لا من سواي›، وما أشبه ذلك؛ (وعلى الثَّاني بنحو ‹وحدي›)، مثل ‹منفردًا›، أو ‹متوحِّدًا›، أو ‹غير مُشارَكٍ›، ونحو ذلك؛ لأنَّ الغرضَ من التَّأكيد دفعُ شبهةٍ خالجت قلبَ السَّامعِ: والشُّبهةُ في الأوَّل أنَّ/ [٢/ ٧٣] الفعلَ صدرَ من غيركَ، وفي الثَّاني أنَّه صدرَ منك بمُشاركة الغيرِ؛ والدالُّ صريحًا ومطابقةً على دَفْع الأوَّل نحو ‹لا غيري›، وعلى دَفْع الثَّاني نحو ‹وحدي› دون العكس[١].

(وقد يأتي لتقويةِ[٢] الحُكمِ) وتقريرِه في ذهن السَّامعِ دون التَّخصيصِ، (نحو: ‹هو يُعطي الجزيلَ›)، قصدًا إلى أن يُقرَّرَ في ذِهن السَّامعِ ويُحقَّقَ أنَّه يفعلُ إعطاءَ الجزيلِ، لا إلى أنَّ غيرَه لا يفعلُ ذلك، وسببُ تقوِّيه[٣] تكرُّرُ الإسناد[٤]، كما يُذكرُ في باب كون المُسنَدِ جملةً[٥].

(وكذا إذا كان الفعلُ مَنفيًّا): فقد يأتي للتَّخصيص، نحو «أنتَ ما سعيتَ في حاجتي» قصدًا إلى تخصيصه بعدم السَّعي؛ وقد يأتي للتقوِّي، ولم يُمثِّل المُصنِّف إلَّا به ليفرِّعَ عليه التَّفرقة بينه وبين تأكيد المُسنَدِ إليه، فإنَّه محلُّ الاشتباهِ بخلاف التَّخصيصِ. (نحو ‹أنتَ لا تكذِبُ›، فإنَّه أشدُّ لنفي الكذبِ مِن ‹لا تَكذِبُ›، وكذا مِن ‹لا تكذبُ أنتَ›)، مع أنَّ فيه تأكيدًا، ولذا ذكرَه بلفظ ‹كذا›؛ (لأنَّه

---

(١) انظر: **الإيضاح** ١٣٨. وهو بمعناه في **دلائل الإعجاز** ١٢٨.

(٢) هكذا وردت في (صل)، وفي مخطوط **التلخيص**: «التقوِّي»، وعُلِّق تحتها «صحَّ بخطِّ المؤلِّف».

(٣) في (ت): «تقوي الحكم».

(٤) انظر: **الإيضاح** ١٣٨. والتقوّي مذكور بمعناه في **دلائل الإعجاز** ١٢٨ ـ ١٢٩، وسبب التقوّي مذكور فيه ص ١٣٢. ومعنى التقوّي مذكور في **مفتاح العلوم** ٣٢٥، و**التبيان** للطِّيبيّ ٧٦.

(٥) انظر ذلك فيما سيأتي في ص ٣٣٥ـ٣٣٩، ٣٤٤ـ٣٥٠، ويمرُّ قبله كلام على التقوّي في بحث ذكر المُسند في ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

لتأكيد المَحكومِ عليه لا الحُكم)[١]، لعدم تكرُّره، فقولنا: (لا تكذبُ) نفيُ الكذبِ عن الضَّمير المستترِ، و(أنت) مُوكِّدٌ له، على معنى أنَّ المحكومَ عليه بنفي الكذب هو الضَّميرُ لا غيرُه. ومعنى «لا غيرُه»[٢]: أنَّك لا تظنُّ أنَّ عدمَ الكذبِ في هذه الحالةِ التي أتكلَّمُ فيها مُسنَدٌ إلى غير الضَّميرِ، وإنَّما أسندتُه إلى الضَّمير على سبيل التَّجوزِ أو السَّهوِ أو النِّسيانِ، وليسَ معناه أنَّ نفيَ الكذبِ منحصرٌ فيه. فليُتأمَّلْ.

وكذا قولنا: «سعيتُ أنا في حاجتكَ»، لا يفيد التَّخصيصَ ولا التقوِّي، بل يُفيدُ صدورَ السَّعي من المُتكلِّم نفسه، من غير تجوُّزٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ.

وهذا الذي قصده صاحب «المفتاح»، حيث قال: وليس إذا قلتَ: (سعيتُ في حاجتك)، أو (سعيتُ أنا في حاجتك) يجبُ أن يكونَ أنَّ عند السَّامع وجودَ سعيٍ في حاجته، وقد وقع خطأٌ منه في فاعله، فتقصِدَ إزالةَ الخطأ، بل إذا قلتَه، أي: المثالَ الأخيرَ، ابتداءً مفيدًا للسَّامع صدورَ السَّعي في حاجته منكَ غيرَ مشوبٍ بتجوُّزٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ، أي: في الفاعل = صحَّ[٣]. وإنَّما لم يتعرَّض[٤] لنفي التقوِّي؛ لأنَّه إنَّما أوردَ هذا الكلامَ في بحثِ التَّخصيصِ./ [١/ ٧٤] وإنَّما خصَّ البيانَ بالمثال الأخير؛ لأنَّه هو محلُّ الاشتباه.

والشَّارحُ العلَّامةُ قد أوردَ في هذا المقامِ، على سبيل التجوُّزِ أو السَّهوِ أو النِّسيانِ[٥]، ما لا يزيدكَ النَّظر فيه[٦] على التعجُّب والتحيُّر[٧]؛..........................

---

(١) شرحه العلويُّ في **الإيجاز لأسرار الطراز** ١٤٥ بقوله: «لمَّا قدَّمتَ الضميرَ وفصلتَه عن الفعل بالتقديم، فكأنَّك قد جعلتَه أهلاً لِما يُذكَرُ بعده ويُضافُ إليه، فلهذا كانَ مُشعِرًا بالتأكيد المحكومِ عليه لا الحُكمِ».

(٢) وردت هذه العبارة في **مفتاح العلوم** ٣٢٦. وانظر: **التبيان** للطِّيبيّ ٧٦.

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٣٨.

(٤) في هامش (صل) و(ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «أي: صاحب **المفتاح** تعرَّض لنفي التخصيص في قوله: (سعيتُ أنا في حاجتكَ)، ولم يتعرَّض لنفي التقوِّي، مع أنَّ هذا التَّركيبَ لا يُفيدُ شيئًا منهما». «منه».

(٥) **علَّق** التفتازانيُّ على هذا الموضع **بخطِّه** في هامش (صل) ما نصُّه: «لا شكَّ أنَّ هذا الكلام سهوٌ من الشَّارح العلَّامة، إلاَّ أنَّه ردَّده بين التجوُّز والسهوِ والنِّسيان باعتبار مناسبة سَوق الكلامِ، أي: للمشاكلة». وكُتِب أمام هذا التعليق: «خطُّه الشريف». ونُقل هذا التعليق من التفتازانيّ في هامش (ت)، غيرَ أنَّ التصوير ذهبَ ببعضه. وهو بنصِّه في هامش (م).

(٦) **عُلِّق** أمامها في هامش (س): «شيئًا».

(٧) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «يعني: المراد من قوله: (غيرَ مشوب بتجوُّز أو سهو أو نسيانٍ)، هو أنَّ المحكوم عليه في قولك: (سعيتُ أنا) هو الضَّميرُ نفسُه لا ما زعمَ الشَّارحُ العلَّامة من أنَّ الغرضَ أنَّ التجوُّزَ أو السهو أو النِّسيان ليس فيما استعملت له قولك: (سعيتُ أنا)، فإنَّ التجوُّزَ أو السهوَ أو النِّسيانَ: إمَّا فيما استُعمل له ابتداء وهو

وذلك أنَّه قال[١]: إنَّك إذا قلتَ ابتداءً، أي: من غير عِلمِ المُخاطَبِ بوجود سعيٍ منكَ: ‹سعيتُ في حاجتكَ›، أو ‹سعيتُ أنا في حاجتكَ› لتُفيدَه وجودَ السَّعي منك = صحَّ من غير ارتكابِ تجوُّزٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ، بخلاف ما لو قلتَ في الابتداء لإفادة وجودِ السَّعي أو لا في الابتداء: ‹أنا سعيتُ في حاجتك›، فإنَّه لا يصحُّ إلا بارتكاب تجوُّزٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ:

أمَّا الأوَّل فلأنَّ قولكَ: ‹أنا سعيتُ› إنَّما يُستعمَلُ لردِّ الخطأ في الفاعل لا لإفادةِ وجود السَّعي، فإذا استعملتَه لإفادةِ وجودِ السَّعي: فإمَّا أن يكونَ باعتبار أنَّه لازمُ معناه فيكونُ مجازًا، أو باعتبار أنَّه معناه فيكونُ سهوًا إن لم يُعرف أنَّه ليس معناه، أو نسيانًا إن عُرِفَ ذلك[٢].

وأمَّا الثَّاني فلأنَّك إذا قلتَ: ‹أنا سعيتُ في حاجتكَ› لا في الابتداء، بل عند خطأ المُخاطَبِ في الفاعل، بأن اعتقدَ نسبةَ الفعلِ إلى الغيرِ على الانفراد أو الشَّركةِ، فإن كان قد نسبَه إلى الغير لمُساهلةٍ كان تجوُّزًا، وإلَّا[٣] كان سهوًا أو نسيانًا؛ فالتجوُّز أو السَّهو أو النِّسيانُ على الأوَّل من المُتكلِّم، وعلى الثَّاني من المخاطب[٤].

ثمَّ بنى على كلامه ما بنى[٥]، والشَّجرةُ تُنبئُ عن الثَّمرة.

= إفـادةُ وجـودِ السـعي؛ لأنَّـه إنَّما يُستعملُ لردِّ الخطـأ في الفاعـل لا لإفادة وجودِ السـعي؛ وإمَّا فيمـا اعتقدَ المُخاطَـبُ، وهو أنَّ الفاعـل غيرُكَ أو أنتَ بمشـاركة الغيـرِ». «منه».

(١) زِيد في (ع): «الغرضُ».

(٢) في هامش (صل) و(ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «فإذن إيرادُ ‹أنا سعيتُ في حاجتكَ› في الابتداء لإفادته وجودَ السعي لا يخلو عن النِّسيان أو السهوِ أو التجوُّزِ لا مُطلقًا؛ بل بالنظر إلى الفعل لكونه لازمَ معناه، أعني: بحسب ما هو المعنى عند أرباب المعاني، وهو الردُّ المذكورُ، فإنَّ أصلَ المعنى الذي هو كالنعيق عندهم كاللازم لِما هو المعنى عندهم، وبالعكس عند النُّحاة، فكأنَّ ما هو المجاز عند أحدِهما حقيقةٌ عند الآخرِ». «تتمَّة كلامِ الشَّارح العلَّامة». «منه». وكلامُ الشيرازيّ المنقول في هذا التعليق هو بنصِّه في مفتاح المفتاح اللوح ١٠٣/ ١.

(٣) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أي: وإن لم يُعرَف أنَّ الغيرَ لا مدخلَ له فيه انفرادًا أو اشتراكًا». «منه».

(٤) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ١٠٢/ ٢ ـ ١٠٣/ ١. وكلام الشيرازيّ أكثر تفصيلاً، والتفتازانيُّ أوجزَه وذكرَ محصوله.

(٥) في هامش (ت) و(ف) و(د) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وهو أنَّه قال العلَّامة: مُرادُ المُصنِّف هو الثاني لا الأوَّلُ؛ لأنَّه يُفرِّقُ بين ‹سعيتُ في حاجتكَ› و‹سعيتُ أنا في حاجتك› وبين ‹أنا سعيتُ في حاجتك›، وقد فرَّقَ بوجهين: أحدُهما: أنَّ الأوَّلَين يجوزُ ذِكرهما ابتداءً دون الثالث، وثانيهما: أنَّ السعيَ في الأوَّلَين غيرُ مَشوبٍ بتجوُّزٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ من السَّامع؛ لأنَّه لم يتصوَّر السعي أوَّلًا فكيف يتصوَّرُ شَوبه فيه بشيءٍ من ذلك، بخلاف الثالثِ فإنَّ السعيَ فيه مَشوبٌ من السَّامع بأحد ما ذكرنا لِمَا قرَّرنا. وأمَّا ما ذكر الثالث في الابتداء لإفادة وجودِ السعي وإن استلزمَ كونَ السعي فيه مَشوبًا بأحد الأزمنة الثلاثة، لكن المَشوبَ فيه بالنِّسبة إلى المُتكلِّم لا بالنِّسبة إلى السَّامع، ليُقابلَ الأوَّلَين ثَمَّ سؤالًا وجوابًا». «منه».

هذا الذي ذُكر من التَّفصيل إذا بُنيَ الفعل على معرَّفٍ(١).

(وإن بُنيَ الفعلُ على مُنكَّرٍ، أفادَ) التَّقديمُ أو البناءُ على المُنكَّرِ (تخصيصَ الجنسِ أو الواحدِ به)، أي: بالفعل. (نحو ‹رجلٌ جاءَني›، أي: لا امرأةٌ)، فيكونُ تخصيصَ جنسٍ، (أو لا رجلانِ)، فيكونُ تخصيصَ واحدٍ.

قال الشَّيخُ: إنَّه قد يكونُ في اللَّفظ دليلٌ على أمرين، ثمَّ يقعُ القصدُ إلى أحدهما دونَ الآخرِ، فيصيرُ ذلك الآخرُ بأن لم يدخل في القصدِ كأن لم يدخُل في دلالة اللَّفظِ. وأصلُ النَّكرة أن تكونَ لواحدٍ من الجنسِ، فيقعُ القصدُ بها: تارةً إلى الجنس فقط، كما إذا اعتقدَ المُخاطَبُ بهذا/ [٧٤/ ٢] الكلامِ أن قد أتاك آتٍ، ولم يدرِ جنسَه أرجلٌ هو أم امرأةٌ؟ أو اعتقدَ أنَّه امرأةٌ؛ وتارةً إلى الواحد فقط، كما إذا عرفَ أن قد أتاك مَن هو مِن جنس الرِّجال، ولم يدرِ أرجلٌ هو أم رجلان؟ أو اعتقدَ أنَّه رجلانِ(٢).

ولفظ «دلائل الإعجاز»(٣) مُفصِحٌ عن أنَّه يدخلُ في تخصيص الجنسِ تخصيصُ النَّوعِ، نحو ‹رجلٌ طويلٌ جاءَني›، على معنى أنَّ الجائيَ من جنسِ طوالِ الرِّجال، لا مِن جنس قِصارهم(٤).

ثمَّ ظاهرُ كلامِ المُصنِّف أنَّه إذا بُنيَ الفعلُ على مُنكَّرٍ فهو للتَّخصيص قطعًا، وليس في كلام الشَّيخ ما يُشعِرُ بالفرق بين البناءِ على المُنكَّرِ والبناءِ على المُعرَّف، بل أشارَ في موضع من «دلائل الإعجاز» إلى أنَّ البناءَ على المُنكَّرِ أيضًا قد يكون للتقوِّي، لكن بشرط أن يُقصَدَ به الجنسُ أو الواحدُ، كما في التَّخصيص(٥). ولعلنا نورِد كلامه عند تحقيقِ معنى التقوِّي(٦).

(ووافَقه)، أي: عبدَ القاهر، (السكَّاكيُّ على ذلك)، أي: على أنَّ تقديمَ المُسنَدِ إليه يُفيدُ التَّخصيص، لكن خالفَه في شرائطَ وتفاصيلَ:

---

(١) قوله: «إذا بني الفعل على معرَّف» أُعلم بالحمرة في (صل)، وليس من المتن في مخطوط التلخيص.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٣) في هامش (صل): «هذا جوابُ سؤالٍ مُقدَّر، تقريره أنَّ المُصنِّفَ ذكرَ تخصيص الجنس والفردِ ولم يذكُر تخصيصَ النوعِ فأجابَ الشَّارحُ بقوله: ‹ولفظُ دلائل الإعجاز›».

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ١٤٣.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز ١٣٢. ويُفهم قصدُه إلى المُنكَّر من عموم كلامه، وإن لم ينصَّ عليه فيه.

(٦) أورده في ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

لأنَّ مذهبَ الشَّيخ على ما ذكرْنا[١] أنَّه: إن وقعَ بعد النَّفي فهو للتَّخصيصِ قطعًا، وإلَّا فقد يكون للتَّخصيص وقد يكونُ للتقوِّي، مُضمَرًا كان الاسم أو مُظهرًا مُعرَّفًا أو مُنكَّرًا، مُثبتًا كان الفعل أو منفيًّا؛ وعلى ما ذكره المصنِّف أنَّه إن كانَ الاسمُ نكرةً فهو أيضًا للتَّخصيص قطعًا.

وظاهرُ كلامِ صاحبِ «الكشَّاف» أنَّه موافقٌ لعبد القاهرِ؛ لأنَّه قائلٌ بالحصر في نحو: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ [الرعد: ٢٦][٢]، و﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥][٣]، وأمثاله ممَّا المُسنَدُ إليه مُظهَرٌ مُعرَّفٌ.

ومذهبُ السكَّاكيِّ أنَّه: إن كانَ نكرةً فهو للتَّخصيص إن لم يمنَع منه مانعٌ، كما سيجيءُ؛ وإن كانَ مَعرفةً: فإن كانَ مُظهَرًا فلا يكونُ للتَّخصيص البتَّةَ، وإن كان مُضمرًا فإن قُدِّرَ كونُه في الأصل مُؤخَّرًا فهو للتَّخصيص وإلَّا فللتقوِّي[٤]. ولم يتعرَّض في «كتابه» للفرق بين ما يلي حرف النَّفي وما لا يليه، وصرَّحَ بافتراق الحُكم بين الصُّورِ الثَّلاث، وأنَّ قولنا: (زيدٌ عرفَ) محمولٌ على الابتداء، لكن على سبيل القطعِ/[١/ ٧٥] لا يحتملُ التَّقديمَ، وكرَّر ذلك[٥]. فمَن أرادَ التَّوفيقَ بين كلامِه وكلامِ الشَّيخ فقد تعسَّفَ[٦]. وإلى هذا[٧] أشارَ بقوله:

(إلَّا أنَّه قال: التَّقديم يُفيدُ الاختصاصَ)[٨] بشرطين:

أشارَ إلى الأوَّل بقوله: **(إن جازَ تقديرُ كونِه)**، أي: المُسنَدِ إليه **(في الأصل مُؤخَّرًا على أنَّه فاعلٌ معنًى فقط)** لا لفظًا، **(نحو: (أنا قُمْتُ))**، فإنَّه يجوزُ أن يُقدَّرَ أنَّ أصله: (قمتُ أنا)، فيكون (أنا) فاعلًا في المعنى، وإن كانَ في اللَّفظ تأكيدًا للفاعل[٩].

---

(١) انظر ما مضى في ص ٢٠٨.

(٢) قال في **الكشَّاف** ٢/ ٣٥٩ (الرعد، ١٣/ ٢٦) في تفسير الآية: «أي: الله وحدَه هو يبسُطُ الرزق ويقدِرُه دون غيره».

(٣) قال في **الكشَّاف** ١/ ١٨٧ ـ ١٨٨ (البقرة، ٢/ ١٥) في تفسير الآية: «وفيه أنَّ الله هو الذي يتولَّى الاستهزاء بهم، ولا يُحوِجُ المؤمنين أن يُعارضوه باستهزاء مِثله».

(٤) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٢٥. وانظر لتفصيل مذهبَي الشيخ عبد القاهر والسكَّاكيِّ في هذا: **الإيضاح** ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٢٧، ٣٢٥.

(٦) عُلِّق في (ك) و(ي): «يريد الخلخاليّ»، وذلك أنَّه قال في **مفتاح تلخيص المفتاح** ١٨٥: «لا مخالفة فيما وليَ حرفَ النفي بينه وبين الشيخ عبد القاهر».

(٧) في هامش (صل) ما نصُّه: «أي: المخالفة في الشرائط والتفاصيل».

(٨) في (ت): «التخصيص».

(٩) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ١٤٣.

وإلى الثَّاني بقوله: (وقُدِّر)، عطفًا على (جاز)، أي: وقُدِّر كونه في الأصل مُؤخَّرًا على أنَّه فاعلٌ معنًى.

(وإلَّا)، أي: وإن لم يُوجَد الشَّرطان **(فلا يُفيدُ إلا تقوِّيَ الحُكمِ)** سواءٌ كانَ انتفاءُ الشَّرطين بانتفاء نفسِ التَّقديرِ، أو بانتفاء جوازِ التَّقديرِ، كما أشارَ إليهما بقوله: **(جازَ)** تقديرُ التَّأخيرِ، **(كما مرَّ)** في نحو «أنا قمتُ»، (ولم يُقدَّر أو لم يجُز) أصلًا، **(نحو: (زيدٌ قامَ))**، فإنَّه لا يجوزُ أن يُقدَّرَ أنَّ أصلَه «قام زيدٌ» فقُدِّم؛ لِمَا سنذكرُه.

ولمَّا كانَ مقتضى هذا التَّحقيق ألَّا يكونَ نحو «رجلٌ جاءَني» مفيدًا للاختصاص؛ لأنَّه لا يجوزُ تقديرُ كونِه في الأصل مُؤخَّرًا على أنَّه فاعلٌ معنًى فقط، لأنَّك إذا قلتَ: «جاءني رجلٌ»، فهو فاعلٌ لفظًا، مثلُ «قام زيدٌ»، بخلاف «قمتُ أنا»، فيجبُ ألَّا يفيدَ إلَّا التقوِّي، مثل: «زيدٌ قام» = استثناه السكَّاكيُّ وأخرجَه مِن هذا الحكم، بأن جعلَه في الأصل بدلًا مِن الفاعل اللَّفظيِّ، ليكونَ فاعلًا معنويًا فقط كالتَّأكيد[1]. وهذا معنى قوله:

(واستثنى المُنكَّرَ، بجعله من باب ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، **أي: على القول بالإبدال مِن الضَّمير)**[2]، يعني: قَدَّر أنَّ أصلَه «جاءَني رجلٌ»، على أنَّ «رجلٌ» بدلٌ مِن الضَّمير في «جاءَني» لا فاعلٌ له؛ وإنَّما جعلَه مِن هذا البابِ **(لئلا ينتفي التَّخصيصُ، إذ لا سببَ له)**، أي: للتَّخصيص **(سواه)**، أي: سوى تقديرِ كونِه مُؤخَّرًا في الأصل على أنَّه فاعلٌ معنًى فقط، ثمَّ قُدِّمَ. وإذا انتفى التَّخصيصُ لم يصحَّ وقوعُه مبتدأ، **(بخلاف المُعرَّفِ)**؛ فإنَّه يجوزُ وقوعُه مبتدأ من غير

---

(١) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «فإن قيل: فيلزمُ إبراز الضمير في مثل (جاء رجلان) و(جاؤوا رجال) والاستعمالُ بخلافه؛ قلنا: ليس مرادُه أنَّ المرفوعَ في مثل قولنا: (جاءَني رجلٌ) بدلٌ لا فاعلٌ، فإنَّه لا يقولُ به أحدٌ فضلًا عن فاضل، بل المرادُ أنَّ في مثل قولنا: (رجلٌ جاءَني) يُقدَّرُ الأصل (جاءَني رجلٌ) على أنَّ (رجلٌ) بدلٌ لا فاعلٌ، ففي مثل (رجالٌ جاؤوا) يُقدَّرُ الأصل (جاؤوا رجالٌ)». «منه».

(٢) في هامش (ك) **تعليق للتفتازانيّ**، نصُّه: «فيه ستَّة أوجه: أحدها: أنَّ موضعه رفعٌ على البدل من واو ﴿وَأَسَرُّواْ﴾، والثاني: أنَّ موضعَه رفع بإضمار الفعل، تقديره: يقول الذين ظلموا، والثالث: أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف، أي: هم الذين ظلموا، والرابع: أن يكون محلُّه رفعًا بـ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ على لغة (أكلوني البراغيثُ)، فهذه أربعة أوجه في الرفع؛ والخامس: أن يكون في موضع النصب بإضمار (أعني)، والسادس: أن يكون في موضع الجرِّ بدلًا من الناس في قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١]، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّه نعتٌ للناس». «منه». هذه الوجوه كلُّها بلفظ قريب في التبيان للعكبري ٢/ ٩١١، وبعضها في **الكشَّاف** ٢/ ٥٦٢ (الأنبياء، ٢١/ ٣).

هـذا الاعتبـار البعيـد، فلا يُرتكَـبُ إلا عنـد/ [٧٥/ ٢] الضَّرورةِ، وهي فـي المُنكَّـر دون المُعرَّفِ.

(ثمَّ قال[١]: وشَرْطُه)، أي: شرطُ جَعلِ المُنكَّرِ من هذا البابِ واعتبارِ التَّقديمِ والتأخيرِ[٢] (ألَّا يَمنعَ مِن التَّخصيص مانعٌ، كقولنا: «رجلٌ جاءني»، على ما مرَّ) أنَّ معناه: «رجلٌ جاءَني لا امرأةٌ» أو «لا رجلانِ»، (دون قولهم: «شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»)[٣]؛ فإنَّ فيه مانعًا مِن التَّخصيص:

(أمَّا على التقدير الأوَّلِ)، أعني تخصيصَ الجنسِ، (فلامتناعِ أن يُرادَ: «المُهِرُّ شرٌّ لا خيرٌ»)[٤]؛ لأنَّ المُهِرَّ لا يكون إلا شرًّا؛ إذ ظهورُ الخير للكلبِ لا يُهِرُّه ولا يُفزعُه.

(وأما على) تقدير (الثَّاني)، أعني تخصيصَ[٥] الأفرادِ؛ (فلنُبوِّه)، أي: هذا التَّقديرِ[٦] (عن مَظانِّ استعماله)، أي: موارد استعمالِ قولهم: «شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»؛ لأنَّه لا يُستعمل عند القصدِ إلى أنَّ المُهِرَّ شرٌّ واحدٌ لا شرَّانِ. وهذا ظاهرٌ.

(وإذ قد صرَّح الأئمَّة بتخصيصه، حيثُ تأوَّلوه بـ«ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ»[٧]، فالوجهُ)، أي: وجهُ الجمعِ بين قولِ الأئمَّة بتخصيصه وقولِنا بوجود المانعِ من التَّخصيص (تفظيعُ شأنِ الشَّرِّ بتنكيره)[٨]، أي: جَعْلُ التَّنكيرِ للتَّعظيم والتَّهويل، كما مرَّ في تنكير المُسنَدِ إليه[٩]، ليكونَ المعنى: شرٌّ فظيعٌ عظيمٌ أهرَّ ذا نابٍ لا شرٌّ حقيرٌ، فيصحَّ قولهم: «معناه: ما أهرَّ ذا نابٍ إلَّا شرٌّ»، أي: «إلَّا شرٌّ فظيعٌ»، ويكونَ تخصيصًا نوعيًّا، والمانعُ إنَّما يَمنعُ من التَّخصيص الجنسيِّ والفرديِّ، فيتأتَّى التَّوفيقُ بين الكلامين بهذا الوجهِ، لا بمُجرَّدِ جَعلِه نكرةً مُخصَّصةً بالوصف المُقدَّرِ المُستفادِ مِن التَّنكير؛ لأنَّ الأئمَّة قد صرَّحوا بالتَّخصيص بمعنى الحصرِ، حيث تأوَّلوه بـ«ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ».

---

(١) أي: السَّكَّاكيُّ في مفتاح العلوم ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٢) زِيد في (ت): «فيه».

(٣) من أمثال العرب. انظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٢٩، ودلائل الإعجاز ١٤٣، ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠، والمستقصى ٢/ ١٣٠.

(٤) سيأتي أنَّ الشيخ عبد القاهر جوَّزه.

(٥) زِيد في (س): «الواحد من».

(٦) في (ك): «القول».

(٧) هذا التأويل في الخصائص ١/ ٣١٩، ودلائل الإعجاز ١٤٣، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٦١. والنصُّ على تصريح الأئمَّة في مفتاح العلوم ٣٢٨.

(٨) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٩) انظر ما مضى في ص ١٧٧.

ولقائلٍ أن يقولَ: بعد ما جُعِل التَّنكيرُ للتَّفظيع لتحصلَ النوعيَّةُ لا بُدَّ من اعتبار كونِه في الأصل مُؤخَّرًا على أنَّه فاعلٌ معنًى فقط، كما هو مذهبُه، ليُفيدَ الحصرَ فيتأتَّى التَّوفيقُ، والنَّكرةُ الموصوفةُ يصحُّ وقوعُها مبتدأً كالمعرَّفِ، فلا يصحُّ فيها ارتكابُ ذلك/ [٧٦/ ١] الوجهِ البعيدِ، كما لا يصِحُّ في المُعرَّف، لصحَّة وقوعِها مبتدأً.

ولا مَدفَع لهذا إلَّا بأن يقال: إنَّه اشترطَ اعتبارَ التَّقديم والتَّأخير في إفادةِ التَّقديمِ الحصرَ، والحصرُ هنا ليس بمُستفادٍ من التَّقديم، بل مِن الوصف، بناءً على أنَّ التَّقييدَ بالوصف عنده يدلُّ على نفي الحُكمِ عمَّا عداه، فقولنا: «رجلٌ طويلٌ جاءني»، معناه: لا قصيرٌ، من غير تقديرِ كونِه مؤخَّرًا. يدلُّ على هذا أنَّه قالَ بالتَّخصيص الحصريّ في نحو قولنا: «ما ضربتُ أكبرَ أخويكَ»، وهو في معنى: ما ضربتُ أخاكَ الأكبرَ.

(وفيه)، أي: فيما ذهبَ إليه السكَّاكيُّ واحتجَّ به لمذهبه (**نظرٌ؛ إذ الفاعلُ اللفظيُّ والمعنويُّ**)، كالتَّأكيد والبدلِ (**سواءٌ في امتناع التَّقديمِ ما بقيا على حالهما**)، أي: ما دامَ الفاعلُ فاعلًا والتَّابعُ تابعًا، بل امتناعُ تقديمِ التَّابعِ أَولى، وإذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناعَ في تقديمهما. وأيًّا ما كانَ (**فتجويزُ تقديمِ المعنويِّ دون اللَّفظيِّ تحكُّمٌ**)(١).

لا يقالُ: الفاعلُ لا يحتمِلُ التَّقديم بوجهٍ، والتَّابعُ يحتمِلُه على سبيل الفسخِ عن التَّابعيَّة، وهو جائزٌ كما في «جَرْدُ قَطيفةٍ»(٢)، و«أخلاقُ ثيابٍ»(٣)، وقولِه:

والمُؤمِنِ العائذاتِ الطَّيرَ(٤)....... ....

لأنَّا نقول: لا نُسلِّم ذلكَ، بل إنَّما يمتنعُ تقديمُه ما دامَ فاعلًا، وأمَّا إذا جُعلَ مبتدأً وأُقيم مُقامَه

---

(١) صرَّح التفتازانيُّ في شرح المفتاح اللوح ١٠٨/ ٢ بتأييد القزوينيّ في اعتراضه هذا، فقال: «ومن الاعتراضات القويَّة لصاحب **الإيضاح**: أنَّه كما يمتنعُ تقديمُ الفاعلِ ما دامَ فاعلًا، فكذا البدلُ والتوكيدُ». انظر: **الإيضاح** ١٤٥. ويُفهَم تأييد التفتازانيّ ذلك ههنا مِن دفعه ما يرِدُ على اعتراض القزوينيّ فيما سيأتي.

(٢) الجَرْد: الخَلَق من الثياب. القطيفة: كِساء له خَمْل.

(٣) انظر كلامًا مفصَّلًا على هاتين العبارتين وبسطًا للخلاف في تأويلهما بين البصريين والكوفيين في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٢٤٣ـ ٢٤٥.

(٤) من قوله: «الفاعلُ لا يحتمل» إلى هنا بلفظ قريب في **مفتاح تلخيص المفتاح** ١٨٨ ـ ١٨٩، وأصل الكلام في مفتاح المفتاح اللوح ٩٤/ ٢، وزاد عليه الخلخاليُّ الأمثلة المذكورة. ومضى بيت النابغة بتخريجه في ص ١٩٠.

ضميرٌ فلا؛ وتجويزُ الفسخِ في التَّابعِ دون الفاعلِ تحكُّمٌ، والاستدلالُ بالوقوعِ فاسدٌ؛ لأنَّ هذا اعتبارٌ مَحضٌ منَّا، فكما نعتبرُ في «جَرْدُ قطيفةٍ» فلنعتبرْ في «زيدٌ قامَ».

فإن قلتَ: تقديمُ الفاعلِ حالَ كونِه فاعلًا مُمتنعٌ بالاتِّفاق، وأمَّا التَّابع فلا نُسلِّمُ امتناعَ تقديمِه حالَ كونِه تابعًا، بل هو واقعٌ كالتَّأكيد في قوله:

بَنيتُ بهـا قبـلَ المُحـاقِ بليلـةٍ فكان مُحاقًـا كُلُّـه ذلـكَ الشَّـهرُ[(1)]

فإنَّ «كلُّه» تأكيدٌ لـ«ذلك الشَّهر»؛ والمعطوفِ في قوله:

.... عليـكِ ورَحْمـةُ اللهِ السَّـلامُ[(2)]

على وجهٍ[(3)]، وبيتِ «الحماسة»:

لو كان يُشكَى إلى الأمـواتِ ما لقيَ الـ أَحْياءُ بعدهمُ مِن شِـدَّةِ الكَمَدِ/ [٧٦/ ٢]

ثـمَّ اشـتكَيتُ لَأشـكاني وَسـاكِنُـهُ قـبرٌ بسِـنْجارَ أو قبـرٌ علـى قَهَـدِ[(4)]

---

(١) البيت للرَّحَّال بن مَجدوح النُّميريّ من قصيدة في هجاء زوجته، رواها أبو سعيد السُّكَّريُّ في شرحه ديوان جِران العَود ٩ - ١٢، والبيت في ص ١١ منه، وكان الرَّحَّال وجِران العَود خِدنين، واتَّفق لهما هجاء زوجتيهما، فروى السُّكَّريُّ قصيدة الجِران وأتبَعها قصيدةَ الرَّحَّال؛ وهو للرَّحَّال في **الشعر والشعراء** ٧٢٠، في ترجمة جِران العَود، وهو له في منتهى الطلب ٢/ ٤٧، وفيها جميعًا «وجهَّزنها» مكان «بنيتُ بها». وهو لأبي الزوائد الأعرابيّ في **الأضداد** لابن الأنباريّ ١٩٤، وفيه «وزُوِّجتها» مكان «بنيتُ بها»؛ و**الحماسة البصرية** ١٤٦٣، وفيها «وجاؤوا بها» مكان «بنيتُ بها». والمحاق: آخر الشهر، إذا امَّحقَ الهلالُ فلم يُرَ.

(٢) عجز بيت صدره:

ألا يـا نخلـةً مِـن ذات عِـرقٍ ....

وهو بلا عزو في كثير من المصادر. انظر: **الخصائص** ٢/ ٣٨٦، و**شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٨٠٥، و**ما يجوز للشاعر في الضرورة** ٣٢٩، و**أمالي ابن الشجريّ** ١/ ٢٧٦، و**شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٢٤٦. وللبغداديّ كلام مفصَّل عليه في **خزانة الأدب** ١/ ٣٩٩ - ٤٠١، قال في نسبته: «لا يُعرَف قائله. وقيل: هو للأحوص». وليس في **ديوان الأحوص**، ولمُحقِّقه في ص ٢٣٩ تعليق على نسبة البيت إليه. هذا ونقل البغداديُّ في **خزانة الأدب** ١/ ٣٩٩ كلامًا للتفتازانيّ في **شرح المفتاح** على هذا البيت أنَّ تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة.

(٣) في هامش (ي) تعليق للتفتازانيّ، نصُّه: «أي: على أنَّ ‹السَّلام› مبتدأ و‹عليك› خبره و‹رحمة الله› معطوف على ‹السَّلام›». «منه». وذكَرَ ابن جنّيّ فيه وجهًا يُخرجه من التقديم والتأخير في العطف، وهو أن يكونَ ‹ورحمةُ اللهِ› معطوفًا على الضمير في ‹عليكِ›، و‹السلامُ› مرفوع بالابتداء وخبره ‹عليك›، والضمير مرفوع بالظرف. وفي هذا الوجه العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد، وعند ابن جنّيّ أنَّه أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه. انظر: **الخصائص** ٢/ ٣٨٦.

(٤) البيتان من حماسيَّة لصنَّان بن عبَّاد اليشكُريّ في **شرح الحماسة** للتبريزيّ ٢/ ١٥٣، وبلا عزو في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ =

فإنَّ قوله: «وساكنُهُ» عطفٌ على «قبرٌ». فنحو «أنا» و«أنت» و«هو»، في قولنا: «أنا قمتُ» و«أنتَ قمتَ» و«هو قامَ»، عند قصدِ التَّخصيصِ ليسَ بمبتدأ عند السكَّاكيِّ، بل هو تأكيدٌ اصطلاحيٌّ مُقدَّمٌ، والجملةُ فعليَّةٌ، وكذا «رجلٌ جاءني» بدلٌ اصطلاحيٌّ.

قلتُ: امتناعُ تقديمِ التَّابعِ حالَ كونِه تابعًا شائعٌ عند النُّحاة؛ ولذا جعلوا «الطَّير» في قوله:

والمُؤمِـنِ العائـذاتِ الطَّيـرَ[1]....... ....

عطفَ بيانٍ لـ«العائذاتِ» لا موصوفًا[2]؛ واتَّفقوا على امتناع «ما جاءَني إلَّا أخوكَ أحدٌ» بالرَّفع على الإبدال، لامتناع تقديمِ البدلِ، ومنعُ هذا مَحضُ مُكابرةٍ، ودليلُ امتناعِ تقديمِ الفاعلِ وهو التباسُه بالمبتدأ قائمٌ ههنا بعينه.

وأمَّا قوله:

.... فـكانَ مَحاقًـا كلُّـهُ ذلـكَ الشَّـهرُ[3]

فبَعد ثبوتِ كونِ البيتِ ممَّا يستشهدُ به يحتمِلُ أن يكونَ «كلُّه» تأكيدًا للضَّمير المُستترِ في «كان» لدلالة قوله: «قبل المُحاق» على «الشَّهر»، وكانَ قولُه: «ذلك الشَّهرُ» بدلًا منه وتفسيرًا له. ولو سُلِّمَ فيكون شاذًّا أو محمولًا على الضَّرورة، فلا يدلُّ على جوازه في السَّعةِ؛ ولو سُلِّم ففيه تقديمٌ على المتبوعِ فقط، والمطلوبُ جوازُ تقديمِه على العامل أيضًا.

نعم قد ذكَرَ النُّحاةُ أنَّه يجوزُ تقديمُ المعطوفِ بالواو والفاء و(ثمَّ) و(أو) و(لا) على المعطوف عليه في ضرورة الشِّعرِ، بشرط ألَّا يتقدَّمَ المعطوف عليه[4] على العامل[5]. وأمَّا تقديمُ التَّأكيدِ والبدلِ في السَّعة على المتبوع والعاملِ جميعًا فممَّا لم يقلْ به أحدٌ.

= ٨٠٤، وضرائر الشعر ٢١١. وأشكاني: أزالَ شكاتي، وسِنجار وقَهَد: موضعان.

(١) مضى بتخريجه في ص ١٩٠.

(٢) مضى ذلك في ص ١٩٠.

(٣) مضى بتخريجه آنفًا.

(٤) «عليه» ليست في (س).

(٥) من قوله: «يجوز تقديم» إلى هنا بلفظ جدِّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٣٥٠، وبعضه في **شرح الحماسة** للمرزوقي ٨٠٥.

= (ثمَّ لا نُسلِّمُ انتفاءَ التَّخصيصِ) في صورة المُنكَّر، أعني نحو[١] «رجلٌ جاءني»، (لولا تقديرُ التَّقديم؛ لحصوله)، أي: التَّخصيصِ (بغيره)، أي: بغير تقديرِ التَّقديم، (كما ذكَرَ)، أي: السكَّاكيُّ في «شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»[٢]، من التَّهويل وغيره، كالتَّحقير والتَّكثيرِ والتَّقليلِ[٣]، وغيرِ ذلك، ممَّا يُستفادُ مِن التَّنكير، فهو وإن لم يُصرِّح بألَّا سببَ للتخصيص سواه، لكن استلزمَ كلامُه ذلك، حيث قال: إنَّما يُرتكَبُ ذلك الوجهُ البعيدُ/ [٧٧/ ١] عند المُنكَّر لفوات شرطِ المبتدأ.

لا يقالُ: التَّنكيرُ إنَّما يدلُّ على النوعيَّة بالتَّهويل أو غيره، والحصرُ إنَّما يُستفادُ من تقدير التَّقديمِ، فلا بُدَّ منه بحالٍ[٤].

لأنَّا نقولُ: قد ذكَرْنا أنَّ ما يُخصَّصُ بالوصف يمتنعُ تقديرُ التَّأخيرِ فيه لصحَّة وقوعه مبتدأً كالمُعرَّف، وأنَّه يجبُ أن يكونَ الحصرُ مُستفادًا من الوصف. وإلَّا فلا توجيهَ لكلامه، بل الجوابُ: أنَّه إنَّما يُعتبرُ التَّقديمُ والتَّأخيرُ في صورة المُنكَّرِ إذا لم يُقصَد به التَّخصيصُ النَّوعيُّ الذي يمكنُ أن يُستفادَ من الوصف المُستفادِ من التَّنكير، كما في قولنا: «رجلٌ جاءني»، بمعنى: لا امرأةٌ، أو لا رجلانِ.

= (ثمَّ لا نُسلِّمُ امتناعَ أن يُرادَ «المُهِرُّ شرٌّ لا خيرٌ»)؛ إذ لا دليلَ عليه، لا نقلًا ولا عقلًا. قال الشَّيخُ عبدُ القاهرِ: قُدِّم «شرٌّ»؛ لأنَّ المعنى: الذي أهرَّه من جنس الشَّرِّ لا من جنس الخيرِ[٥].

(ثُمَّ قال) السكَّاكيُّ: (ويقرُبُ مِن) قبيل[٦] («هو قامَ»: «زيدٌ قائمٌ» في التقوِّي؛ لتضمُّنه)، أي: «قائمٌ»، (الضَّميرَ) مثل «قام»، فيتكرَّرُ الإسنادُ ويتقوَّى الحكم. وقال: إنَّما قلتُ: «يقرُبُ» دون أن أقول: «نظيره»؛ لأنَّ «قائمٌ» لمَّا لم يتفاوت في الخطاب والحكايةِ والغيبةِ، في «أنا قائمٌ» و«أنت قائمٌ» و«هو

---

(١) «نحو» ليس في (ك).

(٢) مَثَلٌ مضى بتخريجه آنفًا.

(٣) «والتقليل» ليس في (ج).

(٤) الكلام بمعناه في مفتاح تلخيص المفتاح ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٥) انظر كلام الشيخ في دلائل الإعجاز ١٤٣، والإيضاح ١٤٥. ونبَّه التفتازانيُّ في شرح المفتاح اللوح ١٠٩/ ٢ على أنَّ الشيخ عبد القاهر صرَّح به فكيف يُمنَعُ.

(٦) زِيد في (ي): «قولنا».

قائمٌ) أشبَهَ الخاليَ عن الضَّمير[١]. وهذا معنى قوله: **(وشبَّهُ)**، أي: شبَّه السكَّاكيُّ ‹قائمٌ›، مع أنَّه مُتضمِّنٌ للضَّمير، **(بالخالي عنه، من جهةِ عدم تغيُّره في التكلُّم والخِطاب والغَيبة)**، كما لا يتغيَّرُ الخالي عنه، نحو: ‹أنا غلامٌ› و‹أنت غلامٌ› و‹هو غلامٌ›[٢].

وقد يُصحَّفُ قوله: (وشبَهُهُ) مُخفَّفًا، ويظنُّ أنَّه اسمٌ منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ معه[٣]، أي: لتضمُّنه الضَّميرَ مع شِبْهِه، أي: مُشابهته للخالي عن الضَّمير، يعني أنَّ قوله: ‹ويقرُب› يشتمل على أمرين:

أحدُهما: المقاربةُ في التقوِّي.

والثَّاني: عدم كمال التقوِّي.

فقوله: (لتضمُّنه الضَّميرَ) علَّةُ الأوَّلِ، وقوله: (وشبَّهُ) علَّة الثَّاني. ولا يخفى ما فيه من التعسُّف[٤]. ومَن أرادَ هذا المعنى فليَقرأ (وشِبْهِه) بالجرِّ عطفًا على (تضمُّنِه) ليكونَ أوضحَ[٥].

(ولهذا)، أي: ولشَبهِه بالخالي عن الضَّمير **(لم يُحكَم بأنَّه)** مع الضَّميرِ[٦] **(جملةٌ)**، وأمَّا في صلة الموصولِ فإنَّما حُكمَ بذلك لكونه/ [٧٧/ ٢] فيها فعلًا، عُدِلَ به إلى صورة الاسمِ كراهةَ دخولِ ما هو في صورة لام التَّعريفِ على صريح الفعلِ؛ **(ولا عُومِل)** «قائمٌ» مع الضَّميرِ **(مُعامَلتها)**، أي: الجملةِ **(في البناء)** حيثُ أُعرِبَ في نحو «رجلٌ قائمٌ» و«رجلًا قائمًا» و«رجلٍ قائمٍ».

والحاصل أنَّه لمَّا كانَ متضمِّنًا للضَّمير ومُشابهًا للخالي عنه رُوعِيت فيه الجهتان: أمَّا الأُولى فبأن جُعِلَ قريبًا مِن ‹هو قامَ› في التقوِّي، وأمَّا الثَّانيةُ فبأن لم يُجعَل جملةً ولا عُومِلَ مُعاملتَها في البناء.

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٣٢٦.

(٢) انظر: **الإيضاح** ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٣) وقع في ذلك الزوزنيُّ في **شرح التلخيص** اللوح ٢٦/ ١، وعبَّر التفتازانيُّ بـ‹يُظنُّ›؛ لأنَّ الزوزنيَّ قال: «وأظنُّ أنَّ الواو في ‹وشبهه› بمعنى ‹مع› والناصب التضمُّن».

(٤) أوردَ الفناريُّ في حاشيته على **المطوَّل** ٢٧٣ وجهَ التعسُّف فيما نُقل عن التفتازانيّ، فقال: «وجهُ التعسُّف على ما نُقل من الشَّارح أنَّه لا يطابق كلام المفتاح في الأداء، وإن طابقه بحسب المعنى».

(٥) **علَّق** التفتازانيُّ على هذا الموضع **بخطِّه** في هامش (صل) ما نصُّه: «لا كلامَ في أنَّه يُمكنُ تصحيح ذلكَ بأن تُجعَل ‹الواو› بمعنى ‹مع› فينصبُ ما بعدها على أنَّه مفعول معه أو عطفًا على الضمير، أو يُجرُّ عطفًا على ‹تضمُّنه›، إلَّا أنَّه لا يُطابقُ كلامَ المفتاح على ما يظهرُ بالتأمُّل؛ فلا يحسُنُ النقلُ». وكُتب أمام هذا التعليق: «هذا الخطُّ اللَّطيفُ لمُؤلِّف هذا الكتاب». ونُقل هذا التعليق منه في هامش (ت) و(ف) و(ك).

(٦) «مع الضمير» ليس في (ك).

فإن قيل: لو كان الحُكمُ بالإفراد والإعرابِ في ‹قائمٌ› مِن ‹زيدٌ قائمٌ› بناءً على شبَهه بالخالي لَوجبَ ألَّا يُحكَمَ بالإفراد والإعراب فيما أُسنِد إلى الظَّاهر، نحو: ‹زيدٌ قائمٌ أبوه›؛ لأنَّه كالفعل بعينه، إذ الفعلُ لا يتفاوتُ عند الإسنادِ إلى الظَّاهر[1].

قلنا: جُعِلَ تابعًا للمُسنَد إلى الضَّمير، وحُمِلَ عليه في حُكم الإفرادِ، وهذا معنى قوله في «المفتاح»: «وأُتبِعَه في حكم الإفراد نحو ‹زيدٌ عارفٌ أبوه›»[2]، أي: جُعلَ تابعًا لـ«عارفٌ» المُسنَدِ إلى الضَّمير = «عارفٌ» المسندُ إلى الظَّاهر، فحُكِم بأنَّه مفردٌ مثله.

وقال المُصنِّف معناه: «أُتبع ‹عارفٌ›: ‹عرفَ› في الإفراد، إذا أُسند إلى الظَّاهر: مفرَدًا كان الظَّاهر أو مُثنًّى أو مجموعًا»[3]. ولعلَّه سهوٌ؛ إذ لا حاصلَ حينئذٍ لهذا الكلام[4].

[تقديمُ ‹مثل› و‹غير› على المسند]

(**وممَّا يُرى تقديمُه**) على المُسنَدِ (**كاللازم لفظ ‹مِثل› و‹غير›**)[5]، إذا استُعملا على سبيل الكنايةِ (**في نحو ‹مِثلُك لا يبخلُ›، و‹غيرُك لا يَجودُ›، بمعنى: أنتَ لا تبخلُ، وأنت تَجودُ**)، وفي الإيجاب نحو «مثلُ الأميرِ حَمَلَ على الأدهم والأشهب»[6]، و:

---

(١) لم أقف على هذا القول فيما بين يديَّ من المظانّ.

(٢) مفتاح العلوم ٣٢٦.

(٣) الإيضاح ١٤٦.

(٤) في هامش (صل) و(ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «لأنَّه إذا أُسنِدَ إلى الظَّاهر فلا وجهَ لتثنيته وجمعه كالفعل، فلا حاجةَ إلى جَعْلِ إفراده بحُكم التبعيَّة، وأيضًا الإفرادُ ههنا في مقابلة الجملةِ، كما ذُكِرَ من قبلُ، لا في مُقابلة التثنية والجمع». «منه». وفي هامش (صل) تعليق آخرُ من التفتازانيّ، نصُّه: «ولقائل أن يقولَ: بل له حاصلٌ، وهو أن يُقالَ: إذا كانَ فيه ضميرٌ يختلفُ باختلاف مرجعِه من مفرد وتثنية وجمع ومُذكَّر ومؤنَّث، بخلاف ما أُسنِدَ إلى الظَّاهر، فإنَّه لا يختلفُ، بل يكونُ كالفعل إذا أُسنِدَ إلى الظَّاهر». «منه».

(٥) وفي هامش مطبوع المطوَّل (أحمد كامل) ١٢١ تعليق للتفتازانيّ في معناه، نصُّه: «وليس معنى قوله: ‹كاللازم› أنَّه قد يُقدَّم وقد لا يُقدَّم، بل المرادُ أنَّه كان مقتضى القياسِ أن يجوز التأخيرُ ولكن لم يرِد الاستعمالُ إلَّا على التقديم. نصَّ عليه الشَّيخ في دلائل الإعجاز». «منه». ولم أقف عليه فيما بين يديَّ من النُّسخ الخطية.

(٦) الجملة من كلام الغضبان بن القَبَعثرى للحجَّاج، إذ توعَّده بالقيد. وانظر الخبر مُفصَّلاً في كتاب الأمثال لأبي عُبيد، ص ٥٦ ـ ٥٧، وجمهرة الأمثال ٢/ ٣٥، والكناية والتعريض للثعالبيّ ١٤٦، وشرح مقامات الحريريّ للشَّريشيّ ٤/ ٦٨، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ٥/ ٥٠. وهو في دلائل الإعجاز ١٣٨؛ والكشَّاف ١/ ٢٤٢ (البقرة، ٢/ ٢٣)، ونهاية الإيجاز ١٩٠، ومفتاح العلوم ٤٣٦، والإيضاح ١٦٢ ـ ١٦٣. وسيأتي تفصيله في الأسلوب الحكيم في ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

غيـري بأكثـر هـذا النَّـاسِ يَنخـدِعُ[١] ....

أي: الأميرُ حَمَلٌ، وأنا لا أنخدعُ.

فالأوَّل: كنايةٌ عن ثبوت الفعلِ أو نفيه عن المُخاطَبِ، بل عمَّن أُضيف إليه لفظُ «مثل»؛ لأنَّه إذا أُثبِتَ الفعلُ لمَن يسدُّ مَسدَّه ومَن هو أخصُّ أوصافه أو نُفيَ عنه، وأُريد أنَّ مَن كان على الصِّفة التي هو عليها كانَ من مُقتضى القياسِ ومُوجَب العُرفِ أن يفعلَ كذا أو ألَّا/ [٧٨/ ١] يفعلَ كذا = لزِمَ الثُّبوتُ لذاته أو النَّفيْ عنها بالطَّريقِ الأَوْلى.

والثَّاني: كنايةٌ عن ثبوت الفعلِ لمَن أُضيفَ إليه لفظ «غير» في النَّفي وعن سلبه عنه في الإيجاب؛ لأنَّه إذا نُفيَ الجودُ عن غير المُخاطَبِ مثلًا يثبتُ للمُخاطَب؛ ضرورةَ أنَّ الجودَ موجودٌ ولا بدَّ له مِن محلٍّ يقوم به؛ ولأنَّه إذا ثبتَ الانخداع للغير من غير القصدِ إلى أنَّ إنسانًا سوى المُتكلِّم يتَّصف بالانخداع، ولا شكَّ في ثبوت عدمِ الانخداع لأحدٍ في الجملة = لزِمَ سَلبُ الانخداعِ عن المُتكلِّم[٢].

فهما قد استُعملا على سبيل الكنايةِ، ولم يُقصَد ثبوتُ الفعلِ أو نفيُه لإنسانٍ مُماثلٍ أو مُغايرٍ لمن أُضيفا إليه، كما في قولنا: «مثلُكَ لا يُوجَدُ»، وقولِه:

غَيـري جَنـى وأنـا المُعاقَـبُ فيكمُ   فكـأنَّنـي سَبَّابـةُ المُتنـدِّمِ[٣]

فإنَّ التقديمَ ليسَ كاللَّازم عند قَصْدِ هذا المعنى، وإلى هذا أشار بقوله:

---

(١) صدر بيت لأبي الطَّيِّب، عجزُه:

.... إن قاتلوا جبُنوا أو حدَّثوا شجُعوا

في **ديوانه** ٣٠١، وشرح **الواحديّ لديوان المتنبي** ١٢٥٣؛ وصدره بلا عزو في **دلائل الإعجاز** ١٣٩، **الإيضاح** ١٤٨، وقال ابن جنّيّ في **الفَسْر** ٢/ ٣٢١: «وإنّما قال: «هذا»، ولم يقُل: «هؤلاء»؛ لأنَّه ذهب إلى الجنس».

(٢) أوجزَ التفتازانيُّ هذين الوجهين مع زيادة في **شرح المفتاح** اللوح ١١٠/ ٢، بقوله: «ووجهُ الكناية أنَّهم إذا نفَوا البخلَ عمَّن يسدُّ مَسدَّه وعمَّن هو على أخصِّ صفاته فقد نفَوه عنه، كما يقولون: «أيفعتْ لِداتُه»، و«بلغتْ أترابه» يُريدون إيفاعَه وبلوغَه، وإذا نفَوا الجودَ عن غيره، وهو موجودٌ يقتضي محلًّا البتَّةَ، فقد أثبتوه له». وهذا الموجز جاء بلفظ جدِّ قريب في **الكشَّاف** ٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ (الشورى، ٤٢/ ١١)، وبعض معناه في **دلائل الإعجاز** ١٣٩، و**نهاية الإيجاز** ١٩٠، و**مفتاح العلوم** ٣٢٨، و**المثل السائر** ٣/ ٦١، و**الإيضاح** ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٣) البيت لابن شرف القيروانيّ في **خريدة القصر** ١٧/ ١٦٥، وهو له في **تحرير التحبير** ٥٠٩، و**الإيضاح** ٣٤٠ ـ ٣٤١، و**خزانة الأدب** للبغداديّ ٢/ ٤٦٣، في خبر أنشد فيه ابنُ شرفٍ ابن رشيق هذا البيت.

(مِن غير إرادةِ تعريضٍ بغير المُخاطَب) بأن يُرادَ بـ«مِثلُكَ» و«غيرُك» إنسانٌ غيرُ المُخاطَبِ، مماثلٌ له أو غير مماثلٍ[1]. وقوله: (مِن غير) معناه: حالَ كونِ ذلك القولِ أو الكلام ناشئًا من غير إرادةِ التَّعريضِ، أي: لم ينشأ مِن إرادة التَّعريضِ، كما تقول: «ضربَني من غير ذنبٍ»، أي: ضربًا لم ينشأ من ذنبٍ، كما أنَّ قولك: «غيري فعل كذا» معناه: أنا لم أفعَلْه. فهذا مقامٌ آخرُ يُستعمَلُ فيه «غير» على سبيل الكنايةِ، ويُلتزَمُ فيه «مِن» فليُتنبَّه له.

= (لكونه)، أي: يُرى تقديمُه كاللّازم لكون التَّقديم (أعونَ على المراد بهما)، أي: بهذين التَّركيبين؛ لأنَّهما من الكنايةِ المطلوبِ بها نفسُ الحكمِ، وإثباتُ الحكمِ بطريق الكنايةِ أبلغُ؛ لِمَا سيجيء، والتَّقديمُ لكونه مفيدًا للتقوِّي أعونُ على إثباتِ الحُكمِ بطريق المبالغةِ.

وقوله: (يُرى تقديمه كاللازم) عبارةُ الشَّيخ في «دلائل الإعجاز»[2]، ومعناه: أنَّ مُقتضى القياسِ/ [٧٨/ ٢] ومُوجَبَ العُرفِ أن يجوزَ التَّأخيرُ أيضًا لحصول المُبالغة بالكنايةِ، لكنَّ التَّقديمَ يُرى كالأمر اللَّازِم[3] لم يقع الاستعمالُ على خلافه قطعًا. قال الشَّيخ[4]: وأنتَ إذا تصفَّحتَ الكلامَ وجدتَ هذين الاسمين يُقدَّمان أبدًا على الفعل، إذا قُصِدَ بهما هذا المعنى، ويُرى هذا المعنى لا يستقيمُ فيهما إذا لم يُقدَّما. لو قلتَ: ‹يفعلُ كذا مِثلُكَ›، أو ‹غيرُكَ› رأيتَ كلامًا مَقلوبًا عن جهته، ومُغيَّرًا عن صورته، ورأيتَ اللَّفظ قد نبا عن معناه، ورأيتَ الطَّبعَ يأبى أن يرضاه[5].

[تقديمُ ‹كلّ› وما عليه تدلّ]

(قيل[6]: وقد يُقدَّمُ) المُسنَدُ إليه المُسوَّرُ بـ‹كلّ› على المُسنَدِ المقرونِ بحرف النَّفي؛ (لأنَّه)، أي: التَّقديم (دالٌّ على العُمومِ)، أي: على نفي الحُكمِ عن كلّ فردٍ مِن أفراد ما أُضيف إليه لفظُ ‹كلّ›، (نحو ‹كلُّ إنسانٍ لم يَقُم›)؛ فإنَّه يُفيدُ نفيَ القيامِ عن كلّ واحدٍ واحدٍ مِن أفراد الإنسانِ، (بخلاف ما لو

(١) «له أو غير مماثل» ليس في (ج).

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ١٣٨.

(٣) زِيد في (ك) و(ي) و(س): «لأنّه».

(٤) زيد في (ك): «عبد القاهر».

(٥) انظر: دلائل الإعجاز ١٤٠.

(٦) في هامش (ي) و(س): «قائله ابن مالك». والمقصود البدر بن مالك صاحب المصباح، وستأتي الإحالة عليه.

أُخَرَ، نحو ‹لم يَقُم كلُّ إنسانٍ›؛ فإنَّه يُفيدُ نفيَ الحُكم عن جُملة الأفراد، لا عن كلّ فردٍ)، فالتَّقديمُ يُفيدُ عمومَ السَّلبِ وشمولَ النَّفي، والتَّأخير لا يُفيدُ إلا سَلْبَ العمومِ ونفيَ الشُّمولِ.

(وذلك)، أي: إفادةُ التَّقديمِ النَّفيَ عن كلّ فردٍ والتَّأخيرِ النَّفيَ عن جملة الأفرادِ، **(لئلا يلزمَ ترجيحُ التَّأكيدِ)** وهو أن يكونَ لفظ ‹كلّ› لتقرير المعنى الحاصلِ قبله وتقويتِه، **(على التَّأسيسِ)**: وهو أن يكونَ لإفادة معنًى آخرَ لم يكن حاصلًا قبله، يعني لو لم يكن التَّقديمُ مُفيدًا لعموم النَّفي والتَّأخيرُ مُفيدًا لنفي العمومِ يلزمُ ترجيحُ التَّأكيد على التَّأسيس، واللَّازم باطلٌ؛ لأنَّ التَّأسيسَ خيرٌ من التَّأكيد، لأنَّ حَمْلَ الكلامِ على الإفادة خيرٌ من حَمْله على الإعادة، فالملزومُ مِثلُه. فإن عُورِضَ بأنَّ استعمالَ ‹كلّ› في التَّأكيد أكثرُ؛ فالحمل عليه راجحٌ[1]. قلنا: ممنوعٌ. ولو سُلِّمَ فلم يُعارِض ما ذكرنا؛ لأنَّه أقوى، لأنَّ وَضْعَ الكلامِ على الإفادة[2].

وكأنَّ هذا القائلَ يتمسَّكُ في أصل الدَّعوى بالاستعمال، ويكونُ/ [١/ ٧٩] هذا الكلامُ لبيان السَّببِ والمناسبةِ، وإلَّا فلا تثبُت اللُّغة بالاستدلال.

وبيانُ المُلازمةِ:

أمَّا في صورة التَّقديمِ فلأنَّ قولنا: «إنسانٌ لم يقم» مُوجَبةٌ مُهمَلةٌ، أُهمِل فيها بيانُ كميَّة أفرادِ المحكومِ عليه، مَعدولةُ المَحمولِ؛ لأنَّ حرفَ السَّلبِ قد جُعِلَ جزءًا من المحمولِ لا ينفصلُ عنه، ولا يُمكِنُ تقديرُ الرَّابطةِ بعده، ثمَّ أُثبِتَ للموضوعِ هذا المَحمولُ المركَّبُ مِن الإيجاب والسَّلبِ، ولهذا جُعلَتْ مُوجَبةً مَعدولةً لا سالبةً محصَّلةً، ولا فرقَ بينهما عند وجودِ الموضوعِ كما في هذه المادَّةِ، ولهذا صحَّ جَعْلُها في قوَّة السَّالبةِ الجزئيَّة، وإلَّا فالسَّالبةُ الجزئيَّةُ أعمُّ منها لصدقها عند انتفاءِ الموضوعِ، فإذا كانَ قولُنا: «إنسانٌ لم يقُمْ» مُوجَبةً مُهمَلةً مَعدولةَ المَحمولِ، يكونُ معناه نفيَ القيامِ عن جملة الأفرادِ لا عن كلِّ فردٍ.

(لأنَّ المُوجَبةَ المُهمَلةَ المَعدولةَ المَحمُولِ في قوَّة السَّالبةِ الجزئيَّة) عند وجودِ الموضوعِ، نحو «لم يقُمْ بعضُ الإنسان»، بمعنى أنَّهما مُتلازمتان في الصِّدق؛ لأنَّه قد حُكِمَ في المُهمَلة بنفي القيامِ عمَّا صدقَ عليه «الإنسان» أعمَّ[3] مِن أن يكونَ جميعَ الإفراد أو بعضَها. وأيًّا ما كانَ يصدقُ نفيُ

---

(١) في (ج) و(ك): «أرجح».

(٢) الكلام بمعناه في المصباح ٢٧ ـ ٢٨، والإيضاح ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣) في هامش (ت): «حالٌ».

القيامِ عن البعض، وكلَّما صدقَ نفيُ القيامِ عن البعض صدقَ نفيُه عمَّا صدقَ عليه «الإنسان» في الجملة، فكلَّما صدَقَ «إنسانٌ لم يقُمْ» صدَقَ «لم يقمْ بعضُ الإنسانِ» وبالعكس؛ إذ التَّقديرُ وجودُ الموضوعِ، فهي في قوَّة السَّالبةِ الجزئيَّةِ (**المُستلزِمةِ نفيَ الحُكمِ عن الجملة**)؛ لأنَّ صِدْقَ السَّالبةِ الجزئيَّةِ الموجودةِ الموضوعِ: إمَّا بأن يكونَ الحُكمُ منفيًّا عن كلّ فردٍ مِن الأفراد، أو بأن يكونَ منفيًّا عن بعضٍ مِن الأفراد ثابتًا لبعضٍ آخرَ، وعلى كلّ تقديرٍ يلزمُها نفيُ الحُكمِ عن جملة الأفرادِ، (**دون كلِّ فردٍ**)؛ لجواز أن يكونَ منفيًّا عن البعض ثابتًا للبعض الآخرِ.

وإذا ثبتَ أنَّ «إنسانٌ لم يقُمْ» بدون «كلّ» معناه: نفيُ القيامِ عن جملة/ [٧٩/ ٢] الأفرادِ لا عن كلّ فردٍ، فلو كانَ بعد دخول «كلّ» معناه أيضًا كذلك كان «كُلّ» تأكيدًا لا تأسيسًا، فيلزمُ ترجيحُ التَّأكيدِ على التَّأسيس، فحينئذٍ يجبُ أن يكونَ معنى «كلُّ إنسانٍ لم يقُمْ» نفيَ الحُكمِ عن كلّ فردٍ، ليكون «كلّ» لتأسيس معنًى آخرَ لا لتأكيد المعنى الأوَّلِ.

= وأمَّا في صورة التَّأخيرِ فلأنَّ قولنا: «لم يقمْ إنسانٌ» سالبةٌ مُهمَلةٌ، لا سورَ فيها، (**والسَّالبةُ المُهمَلةُ في قوَّة السَّالبةِ الكُليَّةِ المقتضيَّةِ للنَّفي**[1] **عن كلّ فردٍ**)، نحو «لا شيءَ مِن الإنسانِ بقائمٍ». وإنَّما قالَ في الأوَّل: (المُستلزِمةِ) وههنا (المقتضيةِ)؛ لأنَّ السَّالبةَ الجزئيَّةَ تحتمِلُ نفيَ الحُكمِ عن كلِّ فردٍ وتحتمِلُ نفيَه عن بعضٍ وثبوتَه لبعضٍ[2]، وعلى كلِّ تقديرٍ تستلزِمُ نفيَ الحُكمِ عن جملة الأفرادِ، فأشارَ بلفظ الاستلزامِ إلى هذا، بخلاف السَّالبة الكُليَّة؛ فإنَّها تقتضي بصريحها نفيَ الحُكمِ عن كلِّ فردٍ.

ولمَّا كانَ المُقرَّرُ عندهم أنَّ المُهمَلة في قوَّة الجزئيَّةِ، وقد حكَم[3] هنا بأنَّها في قوَّة الكليَّةِ، احتاجَ إلى بيانه، فأشارَ إليه بقوله: (**لورود موضوعِها**)، أي: موضوع المُهمَلةِ نكرةً غيرَ مُصدَّرةٍ بلفظِ «كلّ» (**في سِياق النَّفي**)، وكلُّ نكرةٍ كذلك مُفيدٌ[4] لعموم النَّفي.

وإنَّما قلنا: «غيرَ مُصدَّرةٍ بلفظ كلّ»؛ لأنَّ ما يُفيدُ العمومَ في النَّفي إنَّما هو النَّكرة التي تُفيدُ

---

(١) في (ت): «نفي الحكم».

(٢) زِيد في (ك): «آخر».

(٣) في هامش (ت): «المصنِّف».

(٤) في (ت): «مفيدةٌ».

الوحدةَ في الإثبات؛ وأمَّا التي تُفيدُ العمومَ في الإثبات، كالمُصدَّرة بلفظة «كلّ»، فعند ورودها في سياق النَّفي إنَّما تُفيدُ نفيَ العموم لا عمومَ النَّفي؛ لأنَّ رفعَ الإيجابِ الكُلِّيِّ سَلْبٌ جزئيٌّ.

= وإذا كانَ هذه السَّالبةُ المُهمَلةُ في قوَّة السَّالبةِ الكُليَّة يكونُ معنى «لم يقمْ إنسانٌ» نفيَ الحُكمِ عن كلّ فردٍ، فإذا أدخلنا عليه لفظةَ «كلّ» وقلنا: «لم يقمْ كلُّ إنسانٍ»، فلو كانَ معناه أيضًا نفيَ الحُكمِ عن كلّ فردٍ، يلزمُ ترجيحُ التَّأكيدِ على التَّأسيس، فحينئذٍ يجبُ أن يكونَ معناه نفيَ القيام عن جملة الأفرادِ ليكون «كلّ» تأسيسًا.

فالحاصلُ أنَّ التَّقديمَ قبل «كلّ» لسَلْب العمومِ، فيجبُ/ [٨٠/ ١] أن يكونَ بعده لعموم السَّلْبِ، ليكون «كلّ» للتأسيس لا للتَّأكيد؛ والتَّأخير بالعكس، وذلك لأنَّ لفظةَ «كلّ» لا تخلو عن إفادة أحدِ هذين المعنيين، فعند انتفاءِ أحدِهما، يثبُتُ الآخرُ ضرورةً[١].

(**وفيه نظرٌ**)؛ لأنَّه على تقدير أن يكونَ «كلُّ إنسانٍ لم يقمْ» لإفادة النَّفي عن الجملة، و«لم يقمْ كلُّ إنسانٍ» لإفادة النَّفي عن كلّ فردٍ = لا نُسلِّمُ أنَّه يجبُ أن يكونَ «كلّ» تأكيدًا حتَّى يلزمَ ترجيحُ التَّأكيدِ على التَّأسيس؛ (**لأنَّ النَّفي عنِ الجُملة في الصُّورة الأُولى**)، أعني المُوجَبَةَ المُهمَلةَ المَعدولةَ[٢]، نحو «إنسانٌ لم يقُم»، (**وعن كلّ فردٍ في**) الصُّورة[٣] (**الثَّانية**)، أعني السَّالبةَ المُهملةَ، نحو «لم يقم إنسانٌ» (**إنَّما أفادَه الإسنادُ إلى ما أُضيفَ إليه ‹كُلّ›**)، وهو لفظُ «إنسانٍ»، (**وقد زالَ ذلك**) الإسنادُ المُفيدُ لهذا المعنى (**بالإسناد إليها**)، أي: إلى «كلّ»، لأنَّ إنسانًا صارَ مُضافًا إليه، فلم يبقَ مُسنَدًا إليه، (**فيكونُ**)، أي: على تقدير أن يكونَ الإسنادُ إلى «كلّ» أيضًا مُفيدًا للمعنى الحاصلِ من الإسناد إلى «إنسان»، يكون «كلٌّ» (**تأسيسًا لا تأكيدًا**)[٤]؛ لأنَّ التَّأكيد: لفظٌ يُفيدُ تقويةَ ما يُفيدُه لفظٌ آخرُ، وهذا ليسَ كذلك؛ لأنَّ النَّفيَ عن الجملة في «كلُّ إنسانٍ لم يقُمْ»، وعن كلّ فردٍ في «لم يقُمْ كلُّ إنسانٍ»، إنَّما أفادَه حينئذٍ نفسُ الإسنادِ إلى «كلّ» لا شيءٌ آخرُ ليكونَ «كلّ» لتقويته.

---

(١) «ضرورة» ليس في (ي).

(٢) زِيد في (ت): «المحمول».

(٣) قوله: «الصورة» أُعلم بالحمرة في (صل)، وليس من المتن في مخطوط **التلخيص**.

(٤) وفي هامش مطبوع **المطوَّل** (أحمد كامل) ١٢٣ **تعليق** للتفتازانيّ في معناه، نصُّه: «وحاصل هذا الكلام أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّه لو حُمل الكلام بعد ‹كلّ› على المعنى الذي حُمل عليه قبل ‹كلّ› كان ‹كلّ› للتأكيد». «منه». ولم أقف عليه فيما بين يديَّ من النُّسخ الخطية.

ولمَّا كانَ لقائل أن يدفعَ هذا المنعَ[(١)]، بأنَّ ما ذكَرتَ من معنى التَّأكيد هو التَّأكيد الاصطلاحيُّ، ونحن نعني بالتَّأكيد ههنا أن يكون «كلّ» لإفادة معنًى كان حاصلًا بدونه، وحينئذٍ لا يتوجَّه هذا المنع = أشارَ إلى منع آخرَ، على تقدير أن يكونَ معنى التَّأكيدِ هذا، فقال:

(**ولأنَّ**) الصُّورةَ (**الثَّانيةَ**)، أعني السَّالبةَ المُهمَلةَ، نحو «لم يقُمْ إنسانٌ»، (**إذا أفادتِ النَّفيَ عن كلّ فردٍ فقد أفادتِ النَّفي عن الجُملة، فإذا حُمِلَت**) «كلٌّ» (**على الثَّاني**)، أي: على إفادة النَّفي عن جملة الإفرادِ، حتَّى يكونَ معنى «لم يقُمْ كلُّ إنسانٍ» نفيَ القيامِ عن الجملةِ لا عن كلّ فردٍ (**لا يكونُ**) «كلّ» (**تأسيسًا**)، بل تأكيدًا،/ [٨٠/ ٢] على ما مرَّ مِن التَّفسير[(٢)]؛ لأنَّ هذا المعنى كانَ حاصلًا بدونه، وإذا لم يكن تأسيسًا، فلو جعلناها للنَّفي عن كلّ فردٍ، وقلنا: «لم يقُمْ كلُّ إنسانٍ» لعموم السَّلبِ مثلُ «لم يقم إنسانٌ» = لا يلزم ترجيحُ التَّأكيد على التَّأسيس؛ إذ لا تأسيسَ ههنا أصلًا، بل إنَّما يلزمُ ترجيحُ أحد التَّأكيدين على الآخر.

والحاصل[(٣)] أنَّ «لم يقم إنسانٌ» لمَّا كانَ مفيدًا للنَّفي عن كلِّ فردٍ ويلزمُه النَّفي عن الجملة أيضًا فكلا المعنيين حاصلٌ قبل «كلّ»، فعلى أيِّهما حُملَتْ تكونُ تأكيدًا لا تأسيسًا؛ فلا يصحُّ قولُ المُستدلِّ[(٤)]: إنَّه يجبُ أن يُحمَلَ على النَّفي عن الجملة لئلا يلزمَ ترجيحُ التَّأكيدِ على التَّأسيس.

لا يقال[(٥)]: دلالةُ قولنا: ‹لم يقُمْ إنسانٌ› على النَّفي عن جملة الأفرادِ بطريق الالتزامِ، ودلالةُ ‹لم يقُمْ كلُّ إنسانٍ› عليه بطريق المُطابقةِ؛ فلا يكونُ تأكيدًا[(٦)].

لأنَّا نقول: إمَّا أن يُشترَط في التَّأكيد اتِّحادُ الدلالتين أو لا يُشترط، فإن لم يُشترَط لزِمَ أن يكون «كلّ» في قولنا: «لم يقُمْ كلُّ إنسانٍ» تأكيدًا، سواءٌ جُعلَ للنَّفي عن الجملة أو عن كلّ فردٍ؛ وإن اشتُرِطَ لزِمَ ألَّا يكونَ «كلّ» في قولنا: «كلُّ إنسانٍ لم يقُمْ» عند جَعْلِه للنَّفي عن جملة الأفرادِ تأكيدًا؛ لأنَّ دلالةَ قولنا: «إنسانٌ لم يقُمْ» على النَّفي عن الجملة بطريق الالتزامِ، وهو ظاهرٌ، وحينئذٍ يبطلُ ما ذكرتُم.

---

(١) في هامش (صل) و(ت): «أي: النظرَ».

(٢) مضى في ص ١٨٩، وفيه كلام للشيخ عبد القاهر في هذه المسألة.

(٣) في هامش (صل) و(ت): «أي: حاصلُ وجهِ النظر».

(٤) في هامش (س): «أي: ابن مالك».

(٥) في هامش (س): «هذا كلام الخلخاليّ».

(٦) الكلام بمعناه في مفتاح تلخيص المفتاح ١٩٨ ـ ١٩٩.

بل الجوابُ(١) أنَّ نفيَ الحُكم عن الجملة: إمَّا بأن يكونَ مَنفيًّا عن كلّ فردٍ، أو بأن يكونَ مَنفيًّا عن بعض الأفرادِ ثابتًا للبعض الآخر، أو بأن يكونَ مُحتمِلًا للمعنيين، والمُستفادُ مِن «لم يقُمْ إنسانٌ» هو القسمُ الأوَّلُ فقط، فالحَمْلُ عليه تأكيدٌ وعلى غيره تأسيسٌ، فلو جعلنا «لم يقُمْ كلُّ إنسانٍ» للنَّفي عن كلّ فردٍ يلزمُ ترجيحُ التَّأكيدِ على التَّأسيس، وأمَّا إذا جعلناه للنَّفي عن جملة الأفرادِ على الوجه المُحتملِ فيكون تأسيسًا قطعًا؛ لأنَّ هذا المعنى لم يكن حاصلًا قبله(٢). فليُتأمَّلْ.

= (**ولأنَّ النَّكرة المَنفيَّة إذا عمَّتْ كانَ قولنا: ‹لم يقُمْ إنسانٌ› سالبةً كُليَّةً لا مُهمَلةً**)، كما ذكرَه هذا القائلُ؛ لأنَّها قد بُيِّن فيها أنَّ الحُكمَ مسلوبٌ عن كلّ واحدٍ/ [٨١/ ١] مِن أفراد الموضوع.

لا يقالُ: سمَّاها مُهمَلةً باعتبار إهمالِ السُّورِ، أعني اللَّفظَ الدالَّ على كمِّية أفرادِ الموضوعِ(٣).

لأنَّا نقولُ: المَسطورُ في كتب القومِ أنَّ المُهمَلةَ هي التي يكونُ موضوعُها كلِّيًّا، وقد أُهمِلَ فيها بيانُ كمِّيةِ أفرادِ الموضوعِ، أي: لم يُبيَّن فيها أنَّ الإيجابَ أو السَّلبَ في كلّ أفراد الموضوعِ أو بعضِها، والكُلِّيةُ هي التي يُبيَّن فيها أنَّ الحُكمَ على كلّ أفراد الموضوع. وظاهرٌ أنَّ الصَّادق على نحو قولنا: «لم يقُمْ إنسانٌ» إنَّما هو تعريفُ الكُلِّية دون المُهمَلةِ. وأمَّا أنَّه لا سورَ فيها فممنوعٌ، إذ التَّقدير أنَّه بُيِّن فيها أنَّ الحُكمَ مسلوبٌ عن كلّ فردٍ، فلا بُدَّ لهذا البيان مِن شيءٍ يدلُّ عليه ضرورةً، ولا نعني بالسُّور إلَّا هذا(٤).

والقومُ، وإن جعلوا سُور السَّلبِ الكُلِّيّ ‹لا شيءَ› و‹لا واحدَ›، فلم يقصدوا الانحصار فيهما، بل كلُّ ما يدلُّ على العموم فهو سُور الكلِّيَّة، كقولنا: ‹طُرًّا› و‹أجمعين› ونحو ذلك(٥). نصَّ عليه الشَّيخ في «الإشارات»(٦). وههنا يجوزُ أن يكونَ هيئةُ القضيَّةِ وكونُ الموضوعِ نكرةً منفيَّةً أو إدخالُ التَّنوين عليه = سورَ الكلِّيَّة، كما أنَّه في المُوجَبة سُور الجزئـيَّة، على ما قال في «الإشارات»: إن كان إدخال

---

(١) في هامش (صل): «أي: الجوابُ عن منع المُصنِّف للآخر».

(٢) علَّق التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «بل المعنى الحاصلُ قبله هو النفيُ عن جُملة الأفراد، بمعنى النفي عن كلّ فردٍ فردٍ، على ما هو مفهوم السَّلب الكلِّيّ». وكُتِب أمام هذا التعليق: «حرَّره مؤلِّفُ هذا الكتابِ». والتعليق منقول منه في هامش (ت) و(ج).

(٣) الكلام بمعناه في مفتاح تلخيص المفتاح ١٩٨.

(٤) في هامش (م) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وحينئذ يندفع ما قيل: سمَّاها مهملة باعتبار عدم السور». «منه».

(٥) في هامش (صل): «مثل ‹قاطبة› و‹كافَّة›، ولام الاستغراق».

(٦) انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ١/ ٢٣٢.

الألف واللام يُوجِبُ تعميمًا، وإدخالُ التَّنوين يُوجِبُ تخصيصًا فلا مهملةَ في لغة العَرَبِ(١).

(وقالَ(٢) عبدُ القاهرِ) في تقرير أنَّ كلمة «كلّ» تارةً تكونُ لشمول النَّفي وأخرى لنفي الشُّمولِ: (إن كانتْ) كلمةُ («كلّ» داخلةً في حيِّز النَّفي، بأن أُخِّرت عن أداته)، سواءٌ كانتْ معمولةً لأداة النَّفي أو لا، وسواءٌ كانَ الخبر فعلًا، (نحو) قولِ أبي الطيِّب:

(ما كلُّ ما يتمنّى المَرءُ يُدرِكُهُ) تَجري الرِّياحُ بما لا تَشتهي السُّفُنُ(٣)

أو غيرَ فعلٍ، نحو قولك: «ما كلُّ مُتمنَّى المرءِ حاصلًا» أو «حاصلٌ»، على اللُّغة الحِجازيَّة أو التميميَّة.

(أو مَعمولةً للفعل المَنفيِّ): إمَّا أن يكونَ عطفًا على (داخلةً في حيِّز النَّفي)، وإمَّا أن يكونَ بتقدير فعلٍ عطفًا على (أُخِّرت)، والمعنى: أو جُعِلتْ معمولةً.

وكلاهما/ [٨١/ ٢] ليس بسديدٍ؛ لأنَّ كُلًّا مِن الدُّخول في حيِّز النَّفي والتَّأخيرِ عن أداة النَّفي شاملٌ لوقوعها معمولةً للفعل المنفيِّ، فلا يحسُن عطفُه عليه بـ«أو»؛ أمَّا الأوَّل فظاهرٌ، وأمَّا الثَّاني فلأنَّ التَّأخيرَ عن أداة النَّفي أعمُّ مِن أن يقعَ بينهما فصلٌ، نحو «ما زيدٌ كلَّ القوم»، و«ما جاءَني كلُّ القومِ»(٤)، وغيرِ ذلك مِن الأمثلة المذكورة، أو لا يقعَ نحو «ما كلُّ مُتمنَّى المرءِ حاصلًا»(٥). فإن خصَّصتَ التَّأخيرَ باللَّفظيّ، فلم يخرُج منه إلَّا المَعمولُ المُقدَّمُ على الفعل المنفيِّ، وإن جعلتَه أعمَّ مِن اللفظيِّ والتَّقديريِّ دخلَ فيه القسمان. وأيًّا ما كانَ فالكلامُ لا يخلو عن تعسُّفٍ؛ وإنَّما وقعَ فيه لتغييره عبارةَ الشَّيخ، وهو قوله: «إذا أدخلتَ ‹كُلًّا› في حيِّز النَّفي، بأن تُقدِّم النَّفي عليه لفظًا أو تقديرًا»(٦)، يعني: كما إذا قدَّمتَها على الفعل المنفيِّ العاملِ فيه، فإنَّه مؤخَّرٌ تقديرًا؛ لأنَّ مرتبةَ المعمولِ التَّأخُّر عن العامل(٧).

---

(١) انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ١/ ٢٢٩.

(٢) زيد في (ت): «الشيخ».

(٣) البيت في ديوانه ٤٦٩، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٧٩٦؛ وصدره بلا عزو في دلائل الإعجاز ٢٨٤، والإيضاح ١٥١.

(٤) زِيد في (ت): «وما جاءني القوم كلُّهم».

(٥) في (ي): «يدركه».

(٦) دلائل الإعجاز ٢٨٤.

(٧) ثمَّ إنَّ القزوينيَّ أصلح هذه العبارة في الإيضاح ١٥١، وأتى بها ثمَّة على الجادَّة على وَفق عبارة الشيخ عبد القاهر. ولا أدري لِمَ =

فالأقربُ أن يُجعَلَ عطفًا على (أُخِّرَت) بتقدير الفعلِ، ويكونَ المرادُ بقوله: (أُخِّرت عن أداة النَّفي): ما إذا لم تدخل أداةُ النَّفي على فعل عاملٍ في «كلّ» على ما يُشعِرُ به المثال المذكورُ، والمعنى: بأن أُخِّرتْ عن أداة النَّفي الغيرِ الدَّاخلِ على الفعل العاملِ فيها، أو جُعِلتْ معمولةً للفعل المنفيِّ إمَّا فاعلًا لفظيًا، أو تأكيدا له.

= (نحو (ما جاءني القومُ كلُّهم)، و(ما جاءني كلُّ القومِ)) وقدَّمَ التَّأكيدَ؛ لأنَّ (كلًّا) أصلٌ فيه، (أو) مفعولًا كذلك متأخِّرا، نحو (لم آخُذ كلَّ الدَّراهمِ)، أو «الدَّراهمَ كلَّها»، (أو) مقدَّمًا، نحو (كلَّ الدَّراهمِ لم آخذ)، أو «الدَّراهمَ كلَّها لم آخذ».

وترَكَ مثالَ التَّأكيدِ اعتمادًا على ما سبقَ، وجعَلَ الفعلَ مَنفيًّا بـ«لم»؛ لأنَّ المَنفيَ بـ«ما» لا يتقدَّمُ معمولُه عليه، بخلاف «لم» و«لا» و«لن»، على ما بُيِّن في النَّحو، وكذا إذا وقعتْ مجرورًا أو ظرفًا، نحو «ما مررتُ بكلِّ القومِ»، و«ما سرتُ كلَّ الأيَّام»، ونحو ذلك.

= ففي جميع الصُّورِ (توجَّهَ النَّفيُ إلى الشُّمول خاصةً)، لا إلى/[٨٢/ ١] أصل الفعلِ، (وأفادَ) الكلامُ (ثبوتَ الفعلِ أو الوصفِ لبعضٍ) ممَّا أُضيفَ إليه «كلّ»، إن كانتْ «كلٌّ» في المعنى فاعلًا للفعل أو للوصف الذي حُملَ عليها أو أُعملَ فيها، كقولنا في الفعل: «ما كلُّ القومِ يكتبُ»، و«ما يكتبُ كلُّ القومِ»؛ وفي الوصف: «ما كلُّ القومِ كاتبًا»، و«ما كاتبٌ كلُّ القومِ»، فيفيدُ ثبوتَ الكتابةِ لبعضٍ مِن القوم.

ولو قالَ: «ثبوتَ الحُكمِ»؛ ليشمل ما إذا كان الخبرُ جامدًا، نحو «ما كلُّ سوداءَ تمرةً»[1]، لكانَ أحسنَ.

= (أو تعلُّقَه)، أي: تعلُّقَ الفعلِ أو الوصفِ (به)، أي: ببعضٍ، إن كانت (كلٌّ) في المعنى مفعولًا للفعل أو الوصفِ المحمولِ عليها أو العاملِ فيها، نحو:

مـا كلُّ مـا يتمنَّـى المـرءُ يُدرِكُـهُ[2] ....

و«لم آخُذ كلَّ الدَّراهمِ»، ونحو «ما كلُّ الدَّراهمِ آخذُها أنا»، و«ما آخذُ أنا كلَّ الدَّراهمِ»، فيُفيدُ

= تركَ التفتازانيُّ التنبيه على ذلك، وهو ممَّا يُعنى في كتابه هذه بالتعرُّض لِما جاء في **الإيضاح**. وبسطتُ الكلام على هذه المسألة في كتابي **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية** ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(١) من أمثال العرب. انظر: **مجمع الأمثال** ١/ ٢٨١، و**كتاب سيبويه** ١/ ٦٥، و**شرح الرضي على الكافية** ١/ ٢٥٥، ٢/ ٣٤٧.

(٢) مضى تخريجه آنفا.

تعلُّقَ إدراكِ المرءِ ببعض متمنَّياتِه، وتعلَّقَ الأخذِ ببعض الدَّراهم، بدليل الخطابِ وشهادةِ الذَّوقِ والاستعمالِ. قال الشَّيخُ[١]: إذا تأمَّلنا وجدْنا إدخالَ ‹كلّ› في حيِّز النَّفي لا يصلحُ إلا حيثُ يرادُ أنَّ بعضًا كانَ وبعضًا لم يكن[٢].

وفيه نظرٌ؛ لأنَّا نجدُه حيثُ لا يصلحُ أن يتعلَّق الفعلُ ببعضٍ، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، ﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]. فالحقُّ أنَّ هذا الحُكمَ أكثريٌّ لا كُلّيٌّ[٣].

(وإلَّا)، أي: وإن لم تكن داخلةً في حيِّز النَّفي، بأن قُدِّمت على النَّفي لفظًا ولم تقع معمولةً للفعل المنفيِّ، (عمَّ) النَّفيُ كلَّ فردٍ ممَّا أُضيف إليه «كلّ»، وأفادَ نفيَ أصلِ الفعل عن كلّ فردٍ، (كقول النبيِّ عليه السلام، لمَّا قالَ له ذو اليدين: ‹أقصُرت الصَّلاةُ›) بالرَّفع؛ لأنَّها فاعلُ «قصُرَت» (‹أم نسيتَ› يا رسول الله؟›): (‹كلُّ ذلك لم يكن›)[٤]، أي: لم يقع واحدٌ منهما: لا القصرُ ولا النِّسيانُ. (وعليه)، أي: على عموم النَّفي وشمولِه كلَّ فردٍ (وردَ)[٥] قولُ أبي النَّجم:

(قـد أصبحَـتْ أمُّ الخيـار تدَّعـي
علـيَّ ذنبًـا كلُّـهُ لـم أصنَـعِ)[٦]

---

(١) زيد في (ت): «إنَّا».

(٢) انظر: **دلائل الإعجاز** ٢٧٨. وخالفه ههنا الإمام الرازيُّ في **نهاية الإيجاز** ١٩٢ بقوله: «واعلمْ أنَّ الشيخَ الإمامَ جزمَ بأنَّ نفيَ العمومِ يقتضي خصوص الإثباتِ، فقوله: ‹لم أفعله كلَّه› يقتضي أن يكونَ فاعلًا لبعضه. وليسَ الأمرُ كذلك إلَّا عند مَن يقولُ بدليل الخِطاب، بل الحقُّ أنَّ نفيَ العمومِ كما لا يقتضي عموم النفي لا يقتضي خُصوصَ الإثباتِ».

(٣) وأعاد التفتازانيُّ الكلام على هذه المسألة في **شرح المفتاح** اللوح ٥٣/ ١ ـ ٢، وحواشي **الكشَّاف** اللوح ٢٣٤/ ١، ثمَّ أحال فيهما لزيادة التفصيل فيها على كتابه **شرح المقاصد** ٤/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، في مسألة الرؤية، ففيه توسَّع في المسألة توسُّعًا. وانظر لذلك كتابَيَّ: **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية** ١٦٤ ـ ١٦٦، و**القرائن في علم المعاني** ٣٩٢ ـ ٣٩٥.

(٤) الحديث بلفظه ههنا في **المُوطَّأ** ٩٤ (٥٩)، و**مسند أحمد** ١٦/ ١٩ (٩٩٢٥)، و**صحيح مسلم** ١/ ٤٠٤ (٥٧٣)، و**سنن النسائيّ** ٣/ ٢٢ (١٢٢٦)، و**صحيح ابن خُزيمة** ١/ ٥١٣ (١٠٣٧).

(٥) في مخطوط **التلخيص**: «قولُه».

(٦) مضى الرجز مع أبيات أخرى في اللوحة ٤٣/ ٢. وهذان البيتان على ما نحن فيه لأبي النجم في **كتاب سيبويه** ١/ ٨٥، و**دلائل الإعجاز** ٢٧٨، و**نهاية الإيجاز** ١٩٢، و**الإيضاح** ١٥٢؛ وبلا عزو في **الخصائص** ٣/ ٦٣، ٣٠٦، و**ما يجوز للشاعر في الضرورة** ١٦٥، و**أمالي ابن الشجريّ** ١/ ٩، ١٣٩، ٢/ ٧٢، و**ضرائر الشعر** ١٧٦، و**شرح الرضي على الكافية** ١/ ٢٣٩، ٤٤٢. وفصَّل الكلام فيه البغداديُّ في **خزانة الأدب** ١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٦، وساق كلامَ التفتازانيّ فيه وكلامَ شُرَّاح **التلخيص** وغيرهم.

برفع «كلُّه» على معنى: لم أصنع شيئًا ممَّا تدَّعيه/[٢/٨٢] عليَّ مِن الذُّنوب.

قال المُصنِّفُ: المُعتمَدُ في إثبات المطلوبِ الحديثُ وشعرُ أبي النَّجم:

أمَّا الاحتجاجُ بالحديث فمِن وجهين:

أحدُهما: أنَّ السُّؤال بـ‹أم› عن أحد الأمرين لطلب التَّعيين بعد ثبوتِ أحدِهما على الإبهام في اعتقاد المُستفهِم، فجوابه: إمَّا بالتَّعيين أو بنفي كلٍّ منهما ردًّا على المُستفهِم وتخطئةً له في اعتقاد ثبوتِ أحدِهما، لا بنفي الجمعِ بينهما؛ لأنَّه لم يعتقِد ثبوتَهما جميعًا، فيجبُ أن يكونَ قولُه: ‹كل ذلك لم يكن› نفيًا لكلٍّ منهما.

والثَّاني: ما رُويَ أنَّه لمَّا قال النبيُّ عليه السلام: ‹كلُّ ذلك لم يكن› قال له ذو اليدين: «بعضُ ذلك قد كانَ»[١]، فلو لم يكن قوله: ‹كلُّ ذلك لم يكن› سلبًا كُلِّيًا لَمَا صحَّ: «بعضُ ذلك قد كانَ» ردًّا له؛ لأنَّه إنَّما ينافي نفيَ كلّ منهما لا نفيهما جميعًا؛ إذ الإيجابُ الجزئيُّ رفعٌ للسَّلب الكُلِّيّ لا للسَّلب الجزئيّ.

وأمَّا الاحتجاجُ بشعر أبي النَّجم فلأنَّه فصيحٌ، والشَّائعُ فيما إذا لم يكن الفعلُ مُشتغِلًا بالضَّمير أن يُنصَبَ الاسمُ على المفعوليَّة، نحو ‹زيدًا ضربتُ›، وليس في نصب ‹كلّ› ههنا ما يكسِرُ له وزنًا، وسياقُ كلامِه أنَّه لم يأتِ بشيءٍ ممَّا ادَّعت عليه هذا المرأةُ، فلو كانَ النَّصبُ مفيدًا لذلك العمومِ والرَّفعُ غيرَ مُفيدٍ لم يَعدلِ الشَّاعرُ الفصيحُ عن النَّصب الشَّائع[٢] إلى الرَّفع المُحتاجِ إلى تقدير الضَّميرِ[٣] من غير ضرورةٍ[٤].

ولقائلٍ أن يقولَ: إنَّه مُضطرٌّ إلى الرَّفع؛ إذ لو نصبَها لجعلَها مفعولًا، وهو ممتنعٌ؛ لأنَّ لفظةَ ‹كلّ› إذا أُضيفتْ إلى المُضمَر لم تُستعمَل في كلامهم إلا تأكيدًا أو مبتدأ، لا تقول: ‹جاءَني كلُّكم›، ولا ‹ضربتُ كلَّكم›، ولا ‹مررتُ بكلِّكم›، ونظيره بعينه ما ذكرَه سيبويه في قوله:

---

(١) لفظه في المُوطَّأ ٩٤ (٥٩)، وصحيح مسلم ١/ ٤٠٤ (٥٧٣)، وصحيح ابن خُزيمة ١/ ٥١٣ (١٠٣٧): «قد كان بعضُ ذلك يا رسول الله»، وهو في معنى ما استدلَّ به الشَّيخ عبد القاهر.

(٢) زِيد في (ج) و(ع): «الفصيح».

(٣) في (ك): «التقدير» مكان «تقدير الضمير».

(٤) انظر: الإيضاح ١٥٢ ـ ١٥٣. وأصل الكلام في دلائل الإعجاز ٢٧٨، ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

ثـــلاثٌ كُلُّهـــنَّ قتلـــتُ عَمْـــدًا[١] ....

: أنَّ الرفعَ في (كلِّهنَّ) على الابتداء، وحذفُ الضَّمير من الخبر جائزٌ على السَّعة، إذ لا ضرورةَ تُلجئه إليه؛ لإمكان أن يقول: (كلَّهنَّ قتلتُ) بالنَّصب[٢].

واعترضَ عليه ابنُ الحاجبِ: بأنَّه مُضطرٌ إلى الرَّفع؛ إذ لو نصبها لاستعملَها مفعولًا، [٨٣/ ١] وهو غيرُ جائزٍ؛ لأنَّ (كلًّا) إذا أُضيف إلى المُضمَر لم يُستعمَل إلا تأكيدًا أو مبتدأ؛ لأنَّ قياسَها أن تُستعمَل تأكيدًا لِما تقدَّمَها، لِمَا اشتملتْ على ضميره؛ لأنَّ معناها إفادةُ الشُّمولِ والإحاطةِ في أجزاء ما أُضيفت إليه، ولمَّا أُضيفتْ إلى المُضمَر كانَ الجملةُ مُتقدِّمًا ذِكرُها، أو في حُكم المُتقدِّم، إلَّا أنَّهم استعملوها مبتدأً؛ لأنَّ العامل فيه معنويٌّ، لا يُخرِجُها في الصُّورة عمَّا هي عليه، فلذلك يقال: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، بالرفع والنَّصبِ[٣]، ولا يقالُ: (الأمرُ إنَّ كلَّه لله)[٤]. هذا كلامُه.

[تأخيرُ المُسنَدِ إليه]

(وأمَّا تأخيرُه فلاقتضاء المَقام تقديمَ المُسنَد)[٥]، وسيجيءُ بيانه[٦].

---

(١) صدر بيت لا يُعرَف قائله، وتمامه:

.... فأخــزَى اللهُ رابعــةً تعــودُ

وهو بلا عزو في كتاب سيبويه ١/ ٨٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٥ (المائدة، ٥/ ٣)، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٧، والإيضاح في شرح المُفصَّل ١/ ٤٠٥، وشرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٣٩. وللبغداديّ في خزانة الأدب ١/ ٣٦٦ ـ ٣٦٩، تفصيل جيِّد فيه.

(٢) ما ذكره التفتازانيُّ ههنا ليس بنصّ كلام سيبويه، وإنَّما هو ما تحصَّل لابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٣٩٤ـ ٣٩٥ من كلام سيبويه على هذا البيت وشعر أبي النجم في موضع من الكتاب ١/ ٨٥ـ ٨٧. غير أنَّ سيبويه رحمه الله قال في موضع آخر من الكتاب ٢/ ١١٦: «وزعمَ الخليلُ رحمه الله أنَّه يستضعفُ أن يكون (كلُّهم) مبنيًّا على اسم أو على غير اسم، ولكنَّه يكون مبتدأً أو يكون (كلُّهم) صفةً»، ويعني بالصِّفة التوكيدَ. وقال الفرَّاء في معاني القرآن ١/ ٢٤٢ (آل عمران، ٣/ ١٥٤) بعد أن ذكرَ الرفع في شعر أبي النجم: «وأنشدنيه بعضُ بني أسد نصبًا». وقال المُبرِّد في المقتضب ٣/ ٣٨٠: «وإن كان (كلُّهم) قد يكون اسمًا، وإن لم يكن جيِّدًا، نحو (رأيتُ كلَّهم) و(مررتُ بكلِّهم)». وانظر فيه تفصيلًا في كتابي القرائن في علم المعاني ٣٩٢ـ ٣٩٥.

(٣) قرأ أبو عمرو ويعقوب بالرفع والباقون بالنصب. النشر ٢/ ٢٤٢.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٣٩٥.

(٥) استدركَ التفتازانيُّ في شرح المفتاح اللوح ٧٠/ ١ بعض أسباب تأخُّر المُسنَد إليه من غير نظر إلى جهات تقديم المسنَد، وذكرَ أنَّها خفيَّة قليلة، فلذلك لم يلتفت إليها السَّكَّاكيُّ ولا القزوينيُّ. هذا وذكرتُها في كتابي التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية ٤١٠.

(٦) انظر ما سيأتي في ص ٣٣٩ـ ٣٥٠.

[إخراجُ الكلامِ على خلافِ مُقتضى الظاهر]

(**هذا**) الذي ذُكرَ من الحذف والذِّكر والإضمارِ، والتَّعريفِ والتَّنكيرِ، والتَّقديمِ والتَّأخيرِ، (**كلُّه مقتضى الظَّاهر**) من الحال. (**وقد يُخرَجُ الكلامُ على خلافه**)، أي: خلافِ مقتضى الظَّاهرِ لاقتضاء الحال إيّاه:

[وضعُ المُضمَر موضعَ المُظهَر]

(**فيُوضَع المُضمَرُ مَوضِع المُظهَر، كقولهم: ‹نِعْمَ رجُلًا› مكان ‹نِعْمَ الرَّجلُ›**)، فإنَّ مقتضى الظَّاهرِ في هذا المقامِ هو الإظهارُ دون الإضمارِ؛ لعدم تقدُّمِ ذِكرِ المُسنَدِ إليه، وعدمِ قرينةٍ تدلُّ عليه، وهذا الضَّميرُ عائدٌ إلى مُتعقَّلٍ معهودٍ في الذِّهن مُبهَمٍ باعتبار الوجودِ، كالمُظهَر في ‹نِعْمَ الرَّجلُ›، ليحصُلَ به الإبهامُ ثمَّ التَّفسيرُ المناسبُ لوضع هذا البابِ الذي هو للمدح العامِّ أو الذمِّ العامِّ، أعني: من غير تعيين خَصلةٍ، والتُزِمَ تفسيرُه بنكرةٍ ليُعلمَ جنسُ المُتعقَّل في الذِّهن، ويكونَ في اللَّفظ ما يُشعِرُ بالفاعل، ولا يلتبسَ المخصوصُ بالفاعل، في مثل[1] ‹نِعْمَ رجلًا السُّلطانُ›. ثمَّ بعد تفسيرِ الضَّميرِ بالنَّكرة صار قولنا: ‹نِعْمَ رجلًا› مثل ‹نِعْمَ الرَّجلُ› في الإبهام والإجمال، ولا بدَّ من تفسير المقصودِ وتفصيلِه بما يُسمَّى مخصوصًا بالمدح، مثل ‹نِعْمَ رجلًا زيدٌ›[2].

وإنَّما هو من هذا البابِ (**في أحد القولين**)، أي: قولِ مَن يجعَلُ المخصوصَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ. وأمَّا في قول مَن يجعلُ المخصوصَ مبتدأ و«نِعْمَ رجلًا» خبرَه، والتَّقدير: «زيدٌ نِعْمَ رجلًا»، فليس من هذا البابِ على/ [٨٣/ ٢] القطع؛ لاحتمال أن يكونَ الضَّمير عائدًا إلى المخصوص وهو مُقدَّمٌ تقديرًا.

فإن قلتَ: لو كانَ الأمرُ كذلك لَوجبَ أن يقالَ: «نِعمَا رجلين الزَّيدان»، و«نِعمُوا رجالًا الزيدون»، ولَفاتَ الإبهامُ المقصودُ في وضع البابِ، ولَمَا صحَّ تفسيرُه بالنَّكرةِ؛ إذ لا معنى له حينئذٍ.

قلتُ: قد انفردَ هذا البابُ بخواصَّ، فيجوزُ أن يكونَ من خواصِّه التزامُ كونِ ضميرِه مستترًا من غير إبرازٍ، سواءٌ كان لمفردٍ أو لمثنًّى أو لمجموعٍ لمُشابهته الاسمَ الجامدَ في عدم التصرُّف حتَّى

---

(١) «مثل» ليس في (ك) و(س).

(٢) انظر: الإيضاح ١٥٤؛ والتبيان للطِّيبيِّ ٤٥ ـ ٤٩.

ذهبَ بعضُهم إلى أنّه اسمٌ[(١)]. وأمّا الإبهامُ ثمَّ التّفسيرُ فيكونُ حاصلًا مِن التزام تأخيرِ المخصوصِ في اللّفظ إلا نادرًا، وبهذا الاعتبارِ يصحُّ تمييزُه بالنّكرة. وأيضًا[(٢)] يجوزُ أن يكونَ التّمييزُ للتّأكيد، مثلَه في «نِعْمَ الرّجلُ رجلًا»، قال الله تعالى: ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢][(٣)]؛ أو لدفع لَبْسِ المخصوصِ بالفاعل، كما مرَّ.

(وقولهم: «هو أو هي زيدٌ عالمٌ» مكانَ «الشأنُ أو القِصَّةُ»)، فالإضمارُ فيه أيضًا خلافُ مقتضى الظّاهرِ، ويُختارُ تأنيثُ هذا الضّميرِ إذا كان في الكلام مؤنّثٌ غيرُ فَضلةٍ، نحو «هي هندٌ مليحةٌ»، و﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦]، قصدًا إلى المُطابقة، لا إلى أنّه راجعٌ إلى ذلك المؤنّث، ولم يُسمع نحو «هي الأميرُ بنى غُرفةً»، و«هي زيدٌ عالمٌ»، وإن كانَ القياسُ يقتضي جوازَه[(٤)].

وإنّما لم يتعرَّض المُصنِّفُ لنحو قولهم: «يا له رجلًا»، و«يا لها قصَّةً»، و«رُبَّه رجُلًا»، وقوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢]؛ لأنّه ليسَ من باب المُسنَدِ إليه.

= (ليَتمكَّنَ) تعليلُ وَضْعِ المُضمَرِ مَوضعَ المُظهَرِ، (ما يَعقُبه)، أي: يعقبُ ذلك الضّميرَ، أي: يجيءُ على عَقِبه، (في ذِهن السّامعِ؛ لأنّه)، أي: السّامعَ، (إذا لم يَفهَم منه)، أي: من الضّمير، (معنًى انتظرَه)، أي: انتظرَ السّامعُ ما يعقُبُ الضّميرَ ليفهمَ منه معنًى؛ لِمَا جبَلَ الله عليه النُّفوسَ من التشوُّق إلى معرفة ما قُصِدَ إبهامُه، فيتمكَّنُ المسموعُ بعده في ذهنه فَضْلَ تمكُّنٍ[(٥)]، لأنَّ ما يحصُلُ بعد مقاساةِ

---

(١) هم الكوفيون. انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف** ١/ ٩٧، و**شرح التسهيل** لابن مالك ٣/ ٥.

(٢) في هامش (ت): «جواب «لَفات»».

(٣) من قوله: «يجوز» بمعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٢٤٩، وجاء فيه أنَّ ذلك مذهب المُبرِّد وأبي عليّ، وأنَّ سيبويه منعه؛ لأنَّ وَضْع التمييز لرفع الإبهام، وتأوّل الآية بأنّ ﴿ذَرْعُهَا﴾ مصدر بمعنى المفعول، أي: مَذروعها، أي: طولها سبعون ذراعًا.

(٤) عبارة التفتازانيّ ههنا كأنّها إيجازٌ لقول الترمذيّ في **شرح المفتاح** اللوح ٤٩/ ١: «واعلم أنَّ البصريين يُفرِدون هذا الضمير في جميع وجوهه، فيقولون: «رُبَّه رجلًا» و«ورُبَّه امرأة»؛ والكوفيون يقولون: «رُبَّه رجلًا» و«ورُبَّها امرأة» و«ربَّهما رجلين» و«ربَّهم رجالًا». والمذهب البصريُّ هو الجاري على القياس؛ لأنّه مُضمرٌ مُبهَمٌ فيجبُ أن يتَّحِدَ في جميع وجوهه قياسًا على الضّمير في «نِعْمَ»، فإنّه لا يختلفُ كما سيجيء». وانظر لتفصيل هذه المسألة: **شرح الرضي على الكافية** ٤/ ٢٤٨، و**شرح التسهيل** لابن مالك ٣/ ١٨٤ ـ ١٨٥، و**التذييل والتكميل** ١١/ ٣٠٦.

(٥) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٢٩٤ ـ ٢٩٥، و**الإيضاح** ١٥٤. وفي **المعوَّل** للقُريميّ اللوح ١٥٦/ ١ أنّه قيل: إنَّ ما ذُكر يحصل إذا قلنا: «الشأن زيدٌ عالم»، فأوردَ القُريميُّ عليه **تعليقًا** للتفتازانيّ منقولًا من **نسخته** فيه جوابٌ عمَّا قيل، فقال: «وأُجيبَ بأنَّ المضمر أبهمُ من المُظهَر؛ لأنَّ السّامع يفهم من «الشأن» معناه الذي وُضع له من جهة الحُكم، بخلاف المضمر الغائب، فإنَّه =

التَّعبِ ومعاناةِ الطَّلبِ/ [٨٤/ ١] له في القلب محلٌّ ومكانةٌ لا تكونُ لِمَا يحصُلُ له بسهولةٍ، ولهذا اشتُرط أن يكونَ مضمونُ الجملةِ شيئًا عظيمًا يُعتنى به، فلا يقال: ‹هو الذُّباب يطيرُ›(١).

وهذا، أعني قَصْدَ الإبهامِ(٢) ثمَّ التَّفسيرِ ليَدلَّ على التَّفخيمِ والتَّعظيمِ، هو السِّرُّ في التزام تقديمِ ضميرِ الشَّأنِ(٣)، وهو مقتضى التزامِ تأخيرِ المخصوصِ في باب ‹نِعْمَ›، لكنَّه قد جاءَ تقديمُه، كقول الأخطلِ:

أبــو مُوسَــى فجــدُّك نِـعـــمَ جَـــدًّا ... وشيخُ الحــيِّ خالُــكَ نِعــمَ خــالا(٤)

وهو قليلٌ(٥).

ولا يخفى أنَّ ما ذكرَه مِن (أنَّ السَّامعَ إذا لم يفهَم منه معنىً انتظرَه)، إنَّما يصحُّ في ضمير الشَّأنِ دون الضَّمير في باب «نِعْمَ»، إذ السَّامعُ ما لم يسمَع المُفسِّرَ لم يعلَم أنَّ فيه ضميرًا؛ فتعليلُ وَضْعِ المُضمَر موضعَ المُظهَرِ في باب «نِعْمَ» بما ذكرَه ليسَ بسديدٍ(٦).

وقد يكونُ وَضْعُ المُضمَرِ موضعَ المُظهَرِ لاشتهاره ووضوحِ أمرِه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، أي: القرآن(٧).

= لا يُفهَم منه إلَّا أنَّ له مرجعًا في ذِهنِ المُتكلِّم، وأمَّا أنَّ ذلك المرجعَ هو الشأن أو غيره فلا يفهم من ذلك الضمير، فيكون أعمَّ تناولًا من الشَّأن، فيكون أبهمَ، فإذا كان أبهمَ منه يحصل منه تمكُّنٌ لا يحصل من ‹الشَّأن›».

(١) من قوله: «ولهذا اشتُرِطَ» بلفظ جِدّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤٦٥.

(٢) مكان هذه العبارة في (ج): «ولهذا قُصِد الإبهامُ».

(٣) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٢٩٥، و**الإيضاح** ١٥٤.

(٤) البيت لذي الرُّمَّة في **ديوانه** ١٥٣٨، وفيه «فحسبُكَ» مكان «فجدُّكَ»، و«الرَّكْبِ» مكان «الحَيِّ»، وهو من قصيدة طويلة له يمدحُ فيها بلالَ بنَ أبي بُردةَ؛ وعزاه الرضيُّ إلى الأخطل في **شرح الكافية** ٤/ ٢٤٧. قال صاحب **المعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٢٣/ ٢ مُخطِّئًا التفتازانيَّ: «وعزاه غالطًا فيه إلى الأخطل، ولعلَّه إنَّما وقعَ فيه اتِّباعًا للرضيِّ». ونبَّه البغداديُّ في **خزانة الأدب** ٩/ ٣٩١ على خطأ الرضيّ بقوله: «وليس البيت للأخطل كما زعم الشارح [يعني الرضيَّ] فإنَّ الأخطلَ هلكَ قبل ظهورِ بلال... والبيت موجود في قصيدة من شعر ذي الرُّمَّة». وتابع صاحبا **عقود الدُّرر** اللوح ٢٧/ ٢ و**العقد المُكلَّل** اللوح ٢٦/ ١ التفتازانيَّ في عزو البيت. وليس البيت في **ديوان الأخطل** ولا في ذيله المشتملِ على ما نُسِب إليه.

(٥) من قوله: «وهو مقتضى» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٦) ومضى في تخريج هذا الكلام آنفًا أنّه في **مفتاح العلوم**، فما انتقد به التفتازانيُّ القَزوينيَّ ههنا مُتوجِّه إلى السكَّاكيّ قبله.

(٧) هذا الغرض بمعناه في **الكشَّاف** ٤/ ٢٧٣ (القدر، ٩٧/ ١).

أو لأنَّه بلغ من عظيم شأنه إلى أن صار مُتعقَّل الأذهان، نحو «هو الحيُّ الباقي».

أو لادِّعاء أنَّ الذِّهن لا يلتفتُ إلى غيره، كقوله في المَطلَع:

زارتْ عليهـا للظَّـلام رِواقُ[1] ....

[وضعُ المُظهَر موضعَ المُضمَر]

(وقد يُعكَسُ)، أي: يُوضَعُ المُظهَرُ مَوضِعَ المُضمَرِ:

(فإنْ كانَ) المُظهَرُ الموضوعُ مَوضِعَ المُضمَرِ (اسمَ إشارةٍ:

فلكمال العنايةِ بتمييزه)، أي: تمييزِ المُسنَدِ إليه، (لاختصاصه بحُكمٍ بديعٍ، كقوله)، أي: قولِ ابنِ الرَّاونديِّ: (كَمْ عاقلٍ عاقلٍ)، هو وصفٌ لـ(عاقلٍ) الأوَّلِ، بمعنى: كامل العقل متناهٍ فيه، كما يقال: «مررتُ برجلٍ رجلٍ»، أي: كاملٍ في الرُّجوليَّة، (أَعيَتْ)، أي: أعيَتْه، بمعنى: أعجزَتْه، أو أعيَتْ عليه وصعُبَتْ[2]، (مَذاهبُهُ)، أي: طُرُق معاشِه.

.... (وجاهـلٍ جاهـلٍ تَلقـاهُ مَرزُوقـا

هـذا الـذي تَـرَك الأوهـامَ حائـرةً ....

وصَيَّر العالمَ النِّحريرَ): المُتقِنَ[3]، مِن نحرَ العلمَ: أتقنَه. (زِنديقا)[4] كافرًا نافيًا للصَّانع، قائلًا: لو كان له وجودٌ لَمَا كانَ الأمرُ كذلك.

---

(١) صدرُ مَطلعِ قصيدةٍ للمعريّ، في شروح سقط الزند ٧٦٢. وتمامه:

.... ومِـن النُّجـوم قلائـدٌ ونِطـاقُ

ومثَّل السكَّاكيُّ بالبيت في مفتاح العلوم ٣٣٦ على إضمار الفاعل. وقال الخوارزميُّ في ضِرام السَّقط ٧٦٣: «الرُّواق: سِترٌ دون السَّقف يُمَدُّ، ومنه بيتٌ مُرَوَّقٌ».

(٢) انظر: الصحاح (عيي).

(٣) الصحاح (نحر).

(٤) والبيتان بتمامها:

كـمْ عاقـلٍ عاقـلٍ أعيَـتْ مذاهبُهُ — وجاهـلٍ جاهـلٍ تلقـاهُ مَرزوقـا

هـذا الـذي تـركَ الأوهـامَ حائرةً — وصيَّـرَ العالـمَ النِّحريـرَ زِنديقـا

وهمـا لابـن الرَّاونـديّ فـي مفتـاح المفتـاح اللـوح ٥٥/ ٢، ومعاهـد التنصيـص ١/ ١٤٧؛ وبـلا عزو فـي مفتاح العلـوم ٢٩٤، والإيضـاح ١٥٥.

فقوله: (هذا) إشارةٌ إلى حكم سابقٍ غيرِ محسوسٍ،/ [٨٤/ ٢] وهو كونُ العاقلِ محرومًا والجاهلِ مرزوقًا، فكانَ المقامُ مقامَ المُضمَرِ، لكنَّه لمَّا اختصَّ بحُكمٍ بديعٍ عجيبِ الشَّأنِ، وهو جَعْلُ الأوهامِ حائرةً والعالِمِ[١] المُتقِنِ زِنديقًا[٢]، كمُلتْ عِنايةُ المُتكلِّمِ بتمييزه، فأبرزَه في مَعرِضِ المحسوسِ، كأنَّه يُري السَّامعين أنَّ هذا الشَّيءَ المُتعيِّنَ المُتميِّزَ هو الذي له تلك الصِّفةُ العجيبةُ والحُكمُ البديعُ.

وقد يقالُ[٣]: إنَّ الحُكمَ البديعَ هو كونُ العاقلِ محرومًا والجاهلِ مرزوقًا، فمعنى اختصاصِ المُسنَدِ إليه بحُكمٍ بديعٍ: أنَّه عبارةٌ عنه، ومعنى كونِ هذا الحُكمِ بديعًا: أنَّه ضدُّ ما كانَ ينبغي. ولا يخفى ما فيه من التعسُّفِ.

(أو التهكُّمِ)، عطفٌ على (كمالِ العنايةِ)، أي: أو للتهكُّمِ **(بالسَّامعِ)** والسُّخريةِ، **(كما إذا كان فاقدَ البَصرِ)**، «أو لا يكونُ ثمَّةَ مُشارٌ إليه أصلًا»[٤].

(أو النِّداءِ على كمالِ بلادَتِه) بأنَّه لا يُدرِكُ غيرَ المحسوسِ، **(أو فَطانتِه)** بأنَّ غيرَ المحسوسِ عنده بمنزلة المحسوسِ.

(أو ادِّعاءِ كمالِ ظهورِه)، أي: ظهورِ المُسنَدِ إليه.

(وعليه)، أي: على وَضعِ اسمِ الإشارةِ مَوضِعَ المُضمَرِ لادِّعاءِ كمالِ ظهورِه، **(مِن غيرِ هذا البابِ)**، أي: بابِ المُسنَدِ إليه، قولُ ابنِ دُمَيْنَةَ: **(تَعالَلتِ)**، أي: أظهَرتِ العِلَّةَ والمرضَ، **(كي أشجى)**: كي أحزَنَ، مِن (شَجِيَ يَشجى)، على حدِّ (عَلِمَ يَعلَم)، وأمَّا (شَجَا يشجو) فهو مُتعدٍّ، يقالُ: شَجاني هذا الأمرُ، أي: أحزَنَني[٥]. **(وما بكِ عِلَّةٌ. تُريدين قَتلي قد ظَفِرتِ بذلكِ)**[٦]، أي: بقتلي، لم

---

(١) زِيد في (ك) و(س): «النحرير».

(٢) الكلام بمعناه في **شرح المفتاح** للمؤذنيّ اللوح ١٤٧/ ١.

(٣) في هامش (س): «قائله الخلخاليُّ». وما وجدتُ الكلام في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٢٠٧، في كلامه على البيت، ولعلَّه في شرحه للمفتاح، ولم أعثر عليه.

(٤) **الإيضاح** ١٥٥.

(٥) انظر: **الصحاح** (شجا).

(٦) والبيت بتمامه:

تعالَلتِ كي أشجى وما بكِ عِلَّةٌ تُريدين قتلي قد ظفِرتِ بذلكِ

وهو لابن الدُّمينة في زيادات حواشي **ديوانه** ١٦، ولمُحقِّقه العلَّامة كلامٌ عليه. وهو له في **دلائل الإعجاز** ٩٠، و**الحماسة البصرية** ١٠١٩، و**الدُّرّ الفريد** ٥/ ٣٦٦، و**معاهد التنصيص** ١/ ١٥٩، و**عقود الدُّرر** اللوح ٢٨/ ٢، و**العقد المُكلَّل** اللوح ٢٧/ ١؛ -

يقُل: «به» لادِّعاء أنَّ قَتْلَه قد ظهرَ ظهورَ المحسوسِ بالبصر الذي يُشارُ إليه باسم الإشارةِ[١].

= (وإنْ كانَ)، أي: كان المُظهَر الموضوعُ مَوضِعَ المُضمَرِ، (غيرَه)، أي: غيرَ اسمِ الإشارةِ: (فلزيادة التَّمكينِ)، أي: تمكينِ المُسنَدِ إليه عند السَّامعِ، (نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢])، مِن صمَدَ إليه إذا قصَدَه؛ لأنَّه[٢] يُصمَدُ إليه في الحوائج[٣].

(ونظيرُه مِن غيرِه)، أي: نظير ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ في وَضْع المُظهَر مَوضِعَ المُضمَرِ لزيادة التَّمكينِ من/[٨٥/ ١] غير بابِ المُسنَدِ إليه قولُه تعالى: (﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥])، أي: ما أنزلنا القرآنَ إلا بالحكمة المُقتضية لإنزاله، وما نزَلَ إلا بالحكمة لاشتماله على الهداية إلى كلّ خيرٍ.

(أو إدخالِ الرَّوعِ في ضَمير السَّامعِ وتربيةِ المَهابةِ، أو تقويةِ داعي المأمورِ)، أي: ما يكونُ داعيًا لِمَن أمرتَه بشيءٍ إلى الامتثالِ والإتيانِ به، (مثالُهما)، أي: مثالُ التَّقويةِ وإدخالِ الرَّوعِ مع التَّربيةِ (قولُ الخلفاءِ: «أميرُ المؤمنين يأمركَ بكذا»)، مكان: «أنا آمرك»[٤].

(وعليه)، أي: على وَضْع المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ لتقوية داعي المأمورِ، (مِن غيرِه)، أي: من غير بابِ المُسنَدِ إليه (﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾) «بعد المُشاورةِ ووضوحِ الرَّأي»[٥] (﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩])، حيث لم يقل: «عليَّ»؛ لِمَا في لفظ ﴿ٱللَّهِ﴾ مِن تقوية داعي النبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام إلى التوكُّل عليه، لدلالته على ذاتٍ موصوفةٍ بالقدرة الكاملةِ وسائرِ أوصافِ الكمالِ.

(أو الاستعطاف)، أي: طلبِ العطفِ والرَّحمةِ[٦]، (كقوله:

إلهي عبدُكَ العاصي أتاكا) ... مُقِرًّا بالذُّنوب وقد دعاكا

= والبيت لعُليَّة بنت المهديّ في العقد الفريد ٢/ ٤٥٣؛ وأنشده القالي في أماليه ١/ ٣٠ لعبد الصمد بن المُعذَّل، باختلاف يسير في الرِّواية، وهو في ديوانه ١٤١، ونبَّه جامعه على الاختلاف في عزوه؛ وهو بلا عزو في مفتاح العلوم ٢٩٤.

(١) الكلام بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ٥٥/ ٢.

(٢) زيد في (ت) و(ع): «الذي».

(٣) الكلام بلفظ جِدّ قريب في الصحاح (صمد).

(٤) انظر: مفتاح العلوم ٢٩٥.

(٥) تفسير الكواشيّ ٣/ ٢٤٦ (آل عمران، ٢/ ١٥٩).

(٦) زاد التفتازانيُّ على الأغراض البلاغية لوضع المُظهر موضع المُضمَر أغراضًا أخرى في شرح المفتاح اللوح ٧٤/ ١ ـ ٢.

فـإنْ تغفِـر فـأنــتَ لـذاكَ أهــلٌ وإن تطـرُد فمَـن يرحَمْ سـواكا[١]

«حيث لم يقل: أنا العاصي أتيتُكَ»[٢]، على أن يكون (العاصي) بدلًا[٣]؛ لأنَّ في ذِكر (عبدُكَ) من استحقاق الرَّحمةِ وترقُّب الشَّفقةِ ما ليس في لفظ «أنا». وفيه أيضًا تمكُّنٌ مِن وصفه بـ(العاصي)، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ إلى قوله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، حيث لم يُقل: ‹فآمنوا بالله وبي›؛ ليُتمكَّن من إجراء الصِّفاتِ المذكورةِ عليه، ويُشعِر بأنَّ الذي وجبَ الإيمانُ به بعد الإيمانِ بالله هو الرَّسولُ الموصوفُ بتلك الصِّفاتِ كائنًا مَن كان أنا أو غيري إظهارًا للنَّصَفة وبُعدًا مِنَ التعصُّب لنفسه[٤].

[الالتفاتُ عند السكَّاكيِّ وعند الجمهور]

(**قال السكَّاكيُّ**: هذا)، أعني نقلَ الكلامِ عن الحكاية إلى الغيبة، (**غيرُ مُختصٍّ بالمُسنَد إليه**، /[٨٥/ ٢] **ولا بهذا القدرِ**)، أي: النَّقلُ غيرُ مختصٍّ بأن يكونَ عن الحكاية إلى الغيبة؛ ففي العبارة أدنى تسامح. ويحتمِلُ أن يكونَ المعنى: والنَّقلُ عن الحكاية إلى الغيبة غيرُ مُختصٍّ بالقدر المذكور، وهو أن تكونَ الغَيبةُ باسم مُظهَرٍ لا بمُضمَر غائبٍ. والأوَّلُ أوفَقُ بقوله: (**بل كلٌّ مِنَ التَّكلُّم والخِطاب والغَيبة مُطلقًا يُنقَلُ إلى آخرَ**)[٥]، فتصيرُ الأقسام ستَّةً حاصلةً مِن ضَرْب الثَّلاثةِ في الاثنين؛ لأنَّ كلًّا مِنَ الثَّلاثة ينقَلُ إلى الآخرَين[٦].

وقوله: (مطلقًا) زيادةٌ مِن المُصنِّف ليسَ بمُصرَّح في كلام السَّكَّاكيِّ، ويحتملُ أن يتعلَّق بالغَيبة على معنى: سواءٌ كانَ الغَيبةُ باسم مُظهَر أو بمُضمَر غائب أو بالجميع، على معنى: سواءٌ كانَ في

---

(١) ما عرفتُ القائل. وهما بلا عزو في مفتاح المفتاح اللوح ٥٧/ ٢، وعروس الأفراح ١/ ٤٥٩، ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٠.

(٢) مفتاح المفتاح اللوح ٥٧/ ٢.

(٣) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «هذا الذي ذُكرَ على مذهب الأخفش، حيث جوَّزَ إبدال المُظهَر من المُضمَر المُتكلِّم والمُخاطَب أيضًا بدل الكلِّ، مُتمسِّكًا بقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢]، ومُجيبًا عن أدلَّة المانعين بأنَّ نقصانَ البدلِ عن المُبدَل منه في التعريف كما في إبدال النكرة الموصوفة عن المعرفة، مثل ‹مررتُ بزيد رجلٍ كريمٍ› لحصول الفائدةِ». «منه». وانظر لتفصيل هذه المسألة ومذهب الأخفش والكوفيين فيها: شرح المفصَّل لابن يعيش ٣/ ٧٠، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٤ ـ ١٢٨٥، وشرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٣٩١.

(٤) الكلام على الآية بلفظ قريب في الكشَّاف ٢/ ١٢٣ (الأعراف، ٧/ ١٥٨).

(٥) انظر: مفتاح العلوم ٢٩٦.

(٦) الكلام بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ٥٧/ ٢.

المُسنَد إليه أو في غيره، وسواءٌ كانَ كلٌّ منهما قد أُوردَ في الكلام ثمَّ عُدِل عنه إلى الآخر، أو لم يُورَد لكن كانَ مقتضى الظَّاهرِ إيراده فعُدل إلى الآخر، وهذا أنسبُ بمقصود المُصنِّفِ مِن تعميم تفسيرِ السكَّاكيِّ.

(ويُسمَّى هذا النَّقلُ) عند عُلماءِ المَعاني[١] (التفاتًا)[٢] مأخوذًا مِن التفات الإنسانِ من يمينه إلى شِماله، ومِن شِماله إلى يمينه.

وقولُ صاحبِ «الكشَّاف»: إنَّه يُسمَّى التفاتًا في علم[٣] البيانِ[٤]، مبنيٌّ على أنَّه كثيرًا ما يُطلقُ ‹البيان› على العلوم الثَّلاثة[٥].

(كقول امرئ القيس:

تَطـــاولَ ليلُـــكَ بالأَثمُـــدِ)[٦] ....

بفتح الهمزة وضمِّ الميم: اسم موضعٍ، ويُروى بكسرهما[٧].

خصَّصَ هذا المثالَ مِن بين أمثلةِ السكَّاكيِّ لِمَا فيه مِن الدلالة على أنَّ مذهبَه: أنَّ كُلًّا مِنَ التكلُّم والخطابِ والغَيبةِ إذا كان مقتضى الظَّاهرِ إيرادَه فعُدِلَ عنه إلى الآخر فهو التفاتٌ؛ لأنَّه قد صرَّحَ بأنَّ في قوله: ‹ليلُكَ› التفاتًا، لأنَّه خطابٌ لنفسه[٨]، ومقتضى الظَّاهرِ ‹ليلي› بالتكلُّم[٩].

---

(١) قوله: «عند علماء المعاني» أُعلم بالحمرة في (صل)، وليس من المتن في مخطوط التلخيص.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٢٩٦.

(٣) «علم» ليس في (ك) و(ي) و(س).

(٤) انظر: الكشَّاف ١/ ٦٢ (الفاتحة، ١/ ٥).

(٥) انظر ما مضى في ص ٧٤. وقول التفتازانيّ «كثيرًا» فيه دقَّة؛ لأنَّ الزمخشريَّ صرَّح بإطلاق العِلمين معطوفين في مقدِّمة الكشَّاف ١/ ١٦ فقال: «علم المعاني وعلم البيان»، وذكَرَ «علم المعاني» وحدَه في مواضعَ من كتابه. ولعلَّ التفتازانيَّ أوردَ هذا التنبيه على اصطلاح الزمخشريّ تعريضًا بالشيرازيّ، إذ قال في مفتاح المفتاح اللوح ٥٧/ ٢: «وهذا لا يُناقضُ قولَ جار الله في الكشَّاف: ‹وهذا يسمَّى التفاتًا في علم البيان›؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من العِلمين يُنظَرُ فيه لكنَّ جهةَ النَّظرِ مختلفة: لأنَّ نظرَ علمِ المعاني فيه من حيث إنَّه إخراج الكلام لا على مقتضى الظَّاهر، ونظرَ علمِ البيان فيه من حيث إنَّه كناية»، فأبعد النُّجعة في التوفيق بين الكلامين كما ترى، وما بينهما هو اختلافُ الاصطلاح، كما بيَّن التفتازانيُّ رحمه الله.

(٦) سيأتي تخريجه مع ثلاثة أبيات له قريبًا.

(٧) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٥٩/ ٢ ـ ٦٠/ ١. ومعجم البلدان ١/ ٩٢، وأورد فيه الضبط الثاني فحسب.

(٨) انظر: مفتاح العلوم ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٩) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٥٩/ ٢.

(والمَشهورُ) عند الجمهورِ (أنَّ الالتفاتَ: هو التَّعبيرُ عن معنًى بطريقٍ مِن) الطرُق (الثَّلاثةِ): التكلُّمِ والخطابِ والغَيبةِ (بعد التَّعبير عنه)، أي: عن ذلك المعنى (بآخَرَ منها)، أي: بطريقٍ آخر مِنَ الطرُق الثَّلاثةِ، بشرط أن يكونَ التَّعبيرُ الثَّاني على خلاف مُقتضى الظَّاهرِ، ويكونَ مقتضى/ [٨٦/ ١] ظاهرِ سَوقِ الكلامِ أن يُعبَّرَ عنه بغير هذا الطَّريقِ. وبهذا يُشعِرُ كلامُ المُصنِّفِ في «الإيضاح»(١).

وإنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّا نعلمُ قطعًا من إطلاقاتهم واعتباراتِهم أنَّ الالتفاتَ: هو انتقالُ الكلامِ مِن أسلوبٍ مِن التكلُّم والخطابِ والغَيبةِ إلى أسلوبٍ آخرَ غيرِ ما يترقَّبه المُخاطَبُ؛ ليُفيدَ تطرئة(٢) لنشاطه وإيقاظًا في إصغائه(٣). فلو لم يُعتَبر هذا القيدُ لدخل في هذا التَّفسيرِ أشياءُ ليستْ مِن الالتفات:

منها نحو «أنا زيدٌ وأنتَ عمرٌو» و«نحنُ رجالٌ وأنتمْ رجالٌ»، و«أنتَ الذي فعل كذا»، و:

نحـــنُ اللـــذون صَبَّحـــوا الصَّبَاحـــا(٤)

ونحو ذلك، ممَّا عُبِّرَ عن معنًى واحدٍ: تارةً بضمير المُتكلِّم أو المُخاطَبِ، وتارةً بالاسم المُظهَرِ أو ضمير الغائبِ.

ومنها نحو «يا زيدُ قُمْ»، و«يا رجلًا له بصرٌ خُذْ بيدي»، وفي التَّنزيل: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الانبياء: ٦٢]؛ لأنَّ الاسمَ المُظهَرَ(٥) طريقُ غَيبةٍ.

ومنها تكريرُ الطَّـريقِ المُلتفَتِ إلـيه، نـحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] و﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]

---

(١) انظر: الإيضاح ١٥٧.

(٢) وقعت في (صل) مهموزة، وفي (ت) و(ج): «تطرية». وسيأتي التعليق عليها قريبًا في ص ٢٥٦.

(٣) التعريف بلفظ قريب في الكشَّاف ١/ ٦٢ ـ ٦٤ (الفاتحة، ١/ ٥). واعترض ابن الأثير في المثل السائر ٢/ ١٣٦ على الزمخشريّ في القيد الأخير؛ لأنَّ الأسلوب الواحد إذا كان يُملُّ السامع فهذا قدح في الكلام، وردَّ عليه ذلك العلويُّ في الطِّراز ٢/ ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٤) الرجز لأبي حَرْب بن الأعلَم العُقيليّ في النوادر لأبي زيد ٢٣٩، وفي مطبوعه:

نحـــن الذيـــن صبَّحـــوا صَباحـــا

وهو له عن أبي زيد في خزانة الأدب للبغداديّ ٦/ ٢٣، والمعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٢٥/ ١، والعقد المُكلَّل اللوح ٢٨/ ١، بالرِّواية التي أوردها التفتازانيُّ. ويروى لرؤبة بن العجَّاج ولليلى الأخيليّة، انظر لذلك: خزانة الأدب للبغداديّ ٦/ ٢٤، المعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٢٥/ ١، وعقود الدُّرر اللوح ٢٩/ ١. وهو في ديوان رؤبة ١٧٢، وفي ملحق ديوان ليلى الأخيليّة ٩٥ لمحقِّقه تخريج.

(٥) في (ي): «الظاهر».

و﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فإنَّ الالتفاتَ إنَّما هو في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، والباقي جارٍ على أسلوبه، وإن كانَ يصدقُ على كلّ منها أنَّه تعبيرٌ عن معنًى بطريقٍ بعد التَّعبير عنه بطريقٍ آخرَ.

ومنها نحو «يا مَن هو عالمٌ حقِّق لي هذه المسألةَ، فإنَّك الذي لا نظيرَ له في هذا الفنِّ»، ونحو قوله:

يـا مَـن يَعِـزُّ علينـا أن نُفارِقَـهُـمْ وِجدانُنا كلَّ شـيءٍ بَعدَكـم عَدَمُ[١]

فإنَّه لا التفاتَ في ذلك؛ لأنَّ حقَّ العائدِ إلى الموصول أن يكونَ بلفظ الغَيبةِ، وحقُّ الكلامِ بعد تمامِ المُنادى أن يكونَ بطريق الخطابِ، فكلٌّ مِن «نُفارقَهم» و«بَعدَكم» جارٍ على مقتضى الظَّاهرِ.

وما سبقَ إلى بعض الأوهامِ[٢] مِن أنَّ نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٤] من باب الالتفاتِ والقياس «آمنتم»[٣] = فليسَ بشيءٍ. قال المَرزوقيُّ في قوله[٤]:

أنـــا الـــذي ســـمَّتني أُمِّـــي حَيْـــدَرهْ[٥]

: كانَ القياسُ أن يقولَ: «سمَّتْه» حتَّى يكونَ في الصِّلة ما يعودُ إلى الموصول، لكنَّه لمَّا كانَ القصدُ في الإخبار/ [٨٦/ ٢] عن نفسه، وكانَ الآخِرُ هو الأوَّل، لم يُبالِ[٦] بردِّ الضَّمير على الأوَّل وحَملِ الكلامِ على المعنى لأمنه مِن الإلباس، وهو مع ذلك قبيحٌ عند النَّحويين، حتَّى إنَّ المازنيَّ قال: لولا اشتهارُ مَورِدِه وكثرتُه لرددتُه[٧].

ومِن النَّاس مَن زادَ لإخراج بعضِ ما ذكرنا قيدًا، وهو أن يكونَ التعبيران في كلامين[٨].

---

(١) البيت لأبي الطيِّب في ديوانه ٣٢٤، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٣٣٤.

(٢) في هامش (ت): «صاحب المستصفى شرح النافع». قلتُ: هو الإمام أبو البركات النسفيّ صاحب التفسير.

(٣) انظر: المستصفى للنسفيّ ١/ ١٢٤.

(٤) في هامش (صل) و(ت): «عليٌّ رضيَ الله عنه».

(٥) الرجز لعليّ بن أبي طالب رضيَ الله عنه في: العين ٣/ ١٧٩، وفضائل الصحابة للإمام أحمد ٢/ ٦٠٥، ٦٤٣ (١٠٣٦، ١٠٩٤)، ومسند أحمد ٢٧/ ٦٧ (١٦٥٣٨)، وصحيح مسلم ٣/ ١٤٣٣ (١٨٠٧)، والصحاح (حدر)، وكتاب الغريبين ٢/ ٤١٥، وتفسير البغويّ ٧/ ٣٠٨ (الفتح، ٤٨/ ٢٠)، وشرح الرضيّ على الكافية ٣/ ٢٧، ٣٩؛ وهو بلا عزو في شرح الحماسة للمرزوقيّ ٢٩٧، والكشَّاف ٢/ ٨٥ (الأعراف، ٧/ ٦٢).

(٦) هكذا ضُبطت في عدد من النُّسخ، وضُبطت في (ع): «لم يُبالَ».

(٧) انظر: شرح الحماسة للمرزوقيّ ٢٩٧، وتصرَّف التفتازانيُّ في ترتيب الكلام بالتقديم والتأخير تصرُّفًا.

(٨) اشترطَه السِّجلماسيُّ في المنزع البديع ٤٤٤، وابنُ البنَّاء العَدديُّ في الروض المريع ٩٨؛ ونقله السُّبكيُّ عن أرباب علم البلاغة =

وهو غلطٌ؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِيُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ [الإسراء: ١]، فيمَن قرأ ﴿لِيُرِيَهُ﴾ بياء الغَيبةِ[١]، فيه التفاتٌ من التكلُّم إلى الغَيبة، ثمَّ مِنَ الغَيبة إلى التكلُّم[٢]، مع أنَّ قوله: ﴿من آياتنا﴾ ليس بكلامٍ آخر، بل هو مِن مُتعلَّقات ﴿لِيُرِيَهُ﴾ ومُتمِّماتِه.

(وهذا أَخصُّ)، أي: الالتفات بتفسير الجمهورِ أخصُّ منه بتفسير السكَّاكيِّ؛ لأنَّ النَّقل عنده أعمُّ من أن يكونَ قد عُبِّر عن معنىً بطريقٍ من الثَّلاثة ثمَّ عُبِّرَ عنه بطريقٍ آخر، أو يكونَ مقتضى الظَّاهرِ التَّعبيرَ عنه بطريقٍ منها فعُدِل إلى الآخر، وعند الجمهورِ مختصٌّ بالأوَّل؛ فكلُّ التفاتٍ عندهم التفاتٌ عنده من غير عكسٍ، كما في قوله:

تَطَاوَلَ ليلُكَ بالأَثْمُدِ ونامَ الخليُّ ولم تَرقُدِ
وباتَ وباتَتْ له ليلةٌ كلَيلةِ ذي العائرِ الأَرمَدِ
وذلكَ مِن نبأٍ جاءَني وخبِّرتُه عن أبي الأسوَدِ[٣]

في «الصحاح»: العائرُ: قذى العين[٤]، وفي «الأساس»: «في عينه عُوَّارٌ وعائرٌ، أي: غَمَصَةٌ تمَضُّ منها»[٥]. «وباتَتْ له ليلةٌ» من الإسنادِ المجازيّ، كـ«صامَ نهارُه».

فإنَّه لا التفاتَ في البيت الأوَّلِ عند الجمهورِ، وقد صرَّح السكَّاكيُّ بأنَّ في كلّ بيتٍ مِن الأبيات

= وارتضاه في عروس الأفراح ١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١. وذكَرَ ابن أبي الإصبع في **تحرير التحبير** ١٢٦ شرطًا بعكسه وهو أنَّ الالتفات لا يكون إلَّا في آية واحدة وبيت واحد.

(١) قراءة شاذَّة مَرويَّة عن الحسن في **الكشَّاف** ٢/ ٤٣٧ (الإسراء، ١٧/ ١)، و**المغني في القراءات** ١١٢١.

(٢) أشار إلى ذلك في **الكشَّاف** ٢/ ٤٣٧ (الإسراء، ١٧/ ١).

(٣) الأبيات لامرئ القيس في ديوانه بشرح السُّكَّريّ ٦٤٣ ـ ٦٤٤، وفيه «وأنبِئتُه» مكان «وخُبِّرتُه»، ويُروى الأوَّل منها:

تطاولَ ليلِيَ بالأثمُدِ وباتَ الخليُّ ولم أرقُدِ

ونقل مُحقِّقه خلافًا في نسبة هذه الأبيات لامرئ القيس مع ثبوتها له في رواية الأثبات، ومضى آنفًا صدر البيت الأوَّل منها. وهي له في **الكشَّاف** ١/ ٦٣ (الفاتحة، ١/ ٥)، و**مفتاح العلوم** ٢٩٨ ـ ٢٩٩، و**تحرير التحبير** ١٢٤ ـ ١٢٥، و**المصباح** ٣٥، و**الإيضاح** ١٥٩. والأثمد: موضع، والخليُّ: الخالي من الهَمّ.

(٤) انظر: **الصحاح** (عور).

(٥) **أساس البلاغة** (عور). وفي هامش (م) و(ك) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «الغَمَصُ في العين: ما سال من الرَّمص، والرَّمَص بالتحريك: وسخٌ يجتمع في المُوق، فإن سال فهو غَمَصٌ وإن جَمَد فهو رَمَص، وقد رَمِصَت عينه». «منه». والكلام بلفظ جدّ قريب في **الصحاح** (رمص).

الثَّلاثةِ التفاتًا، وقولُ صاحبِ «الكشَّاف»: «قد التفتَ امرؤ القيسِ ثلاثَ التفاتاتٍ في ثلاثةِ أبياتٍ»[(١)]، ظاهرٌ في أنَّ مذهبَ السَّكَّاكيِّ مُوافقٌ لمَذهبه.

فإن قيل: يجوز أن يكونَ أحدُهما في ‹باتَ› والآخران في ‹جاءَني›، أحدُهما باعتبار الانتقالِ من الخطاب في ‹ليلُكَ› والآخرُ باعتبار الانتقالِ من الغَيبة في ‹باتَ›؛ أو يكونَ الثَّاني[(٢)] في ‹ذلك› باعتبار / [٨٧/ ١] الانتقالِ من الغَيبة إلى الخطاب، لأنَّ ‹الكاف› للخطاب، والثَّالث في ‹جاءَني› باعتبار الانتقالِ من الخطاب إلى التكلُّم[(٣)]. فيصحُّ أنَّ فيه ثلاثَ التفاتاتٍ على مذهب الجمهورِ أيضًا.

فالجوابُ عن الأوَّل: أنَّ الانتقالَ إنَّما يكونُ من شيءٍ حاصلٍ واقعٍ عليه أسلوبُ الكلام، وبعد الانتقالِ من الخطاب في ‹ليلُكَ› إلى الغَيبةِ في ‹باتَ› قد اضمحلَّ الخطابُ وصارَ الأسلوبُ أسلوبَ الغيبة، فلا يكونُ الانتقالُ من التكلُّم في ‹جاءَني› إلَّا من الغَيبة وحدَها[(٤)]؛ وعن الثَّاني: أنَّا لا نُسلِّم أنَّ ‹الكاف› في ‹ذلك› خطابٌ لنفسه حتَّى يكونَ المُعبَّرُ عنه واحدًا، بل هو خطابٌ لمَن يُتلقى منه الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢]، ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٤]، حيثُ لم يقل[(٥)]: ذلكم[(٦)].

[صورُ الالتفات]

(**مِثالُ الالتفاتِ: مِن التكلُّم إلى الخِطاب** ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]) مكان: «أُرجَعُ».

فإن قلتَ: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ ليسَ خطابًا لنفسه حتَّى يكون المُعبَّرُ عنه واحدًا.

قلتُ: نعم، ولكنَّ المرادَ بقوله: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾ المُخاطَبون، والمعنى: وما لكم لا

---

(١) الكشَّاف ١/ ٦٣ (الفاتحة، ١/ ٥).

(٢) في هامش (ت): «كذا ذكرَه الشَّارحُ الطِّيبيُّ».

(٣) أورد هذه القولين القزوينيُّ في الإيضاح ١٦٠ بلفظ التضعيف، وذكرَ أنَّ ثانيهما أقربُ، وارتضاه الطِّيبيُّ في فتوح الغيب ١/ ٧٤٦ (الفاتحة، ١/ ٥). وأعاد التفتازانيُّ ذِكرهما في حواشي الكشَّاف اللوح ١٥/ ١، وقال فيهما: «وكلاهما فاسدٌ».

(٤) هذا الجواب بمعناه في الإيضاح ١٦٠. لكن ردَّه الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٢١٢ ـ ٢١٣، فأعاده التفتازانيُّ ههنا بما يدفعُ ردَّ الخلخاليّ.

(٥) زِيد في (ي) و(س): «من بعد».

(٦) هذا الجواب بمعناه في مفتاح المفتاح اللوح ٦٠/ ١.

تعبدون الذي فطركم، كما سيجيء، فالمُعبَّرُ عنه في الجميع هو المُخاطَبون[١].

فإن قلتَ: حينئذ يكونُ قوله: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ واردًا على مُقتضى الظَّاهرِ، والالتفاتُ يجبُ أن يكونَ من خلاف مُقتضى الظَّاهرِ.

قلتُ: لا نُسلِّمُ أنَّ قولَه: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ على مقتضى الظَّاهرِ؛ لأنَّ الظَّاهرَ يقتضي ألَّا يُغيِّر أسلوبُ الكلامِ، بل يُجرى اللَّاحق على سَنَن السَّابقِ، وهذا الخطابُ مثلُ التكلُّمِ في قوله: (مِن نبأ جاءني)، وقد قطعَ المُصنِّف بأنَّه واردٌ على مقتضى الظَّاهرِ، وزعمَ أنَّ الالتفاتَ عندَ السكَّاكيّ لا ينحصرُ في خلاف مُقتضى الظَّاهر[٢]. وهذا مُشعِرٌ بانحصاره فيه عند غيرِ السكَّاكيّ.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ مثل ﴿تُرْجَعُونَ﴾ و«جاءَني» في الآية والبيت التفاتٌ عند السكَّاكيِّ وغيرِه، فلو كان واردًا على مقتضى الظَّاهرِ لَمَا انحصرَ/ [٨٧/ ٢] الالتفاتُ في خلاف مقتضى الظَّاهرِ عند غيرِ السكَّاكيّ أيضًا، فلا يتحقَّقُ اختلافٌ بينه وبين غيره.

ثمَّ الحقُّ أنَّه ينحصرُ في خلاف مقتضى الظَّاهرِ، وأنَّ مثلَ ﴿تُرْجَعُونَ﴾ و«جاءَني» من خلاف المُقتضى[٣] على ما حقَّقناه.

= **(وإلى الغَيبة** ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢]) مكانَ «لنا»، وقد كثُر في الواحد من المُتكلِّم لفظُ الجمعِ تعظيمًا له؛ لعدِّهم المعظَّم كالجماعة، ولم يجئ ذلك للغائب والمُخاطَب في الكلام القديم، وإنَّما هو استعمالُ المُولَّدين[٤].

---

(١) هذا السؤال والجواب مذكور بمعناه في **الكشَّاف** ٣/ ٣١٩ (يس، ٣٨/ ٢٢).

(٢) انظر: **الإيضاح** ١٥٩.

(٣) في (ك): «مقتضى الظاهر».

(٤) من قوله: «وقد كثُر» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١٨. والحقُّ أنَّ التفتازانيّ لم يُصب فيما تابع الرضيّ عليه، إذ ورد ذلك للغائب والمُخاطب في الكلام القديم وفي القرآن الكريم، واستدرك ذلك على التفتازانيّ ابن كمال باشا في **رسائله** ٤/ ١٧٤، والعصام في **الأطول** ١/ ٤١٨، واستدراكهما مُتوجِّه للرضيّ وإن لم يذكراه. ونبَّه ابن كمال باشا في **رسائله** ٤/ ١٧٤ أنَّ التفتازانيّ اعترف في **التلويح** بما أنكره ههنا. قلت: في **التلويح** ١/ ٣٤٨ مثال على وقوع مثل ذلك في القرآن الكريم، وإن لم يورده على سبيل القصْد والبيان.

وزيد في (ع) و(س): «كقوله:

بأيّ نواحي الأرض أبغي وصالَكمْ ... وأنتمْ ملوكٌ لا لمَقصِدكمْ نحوُ»

وهو تعليق في هامش (صل)، وزيادة من نسخة في هامش (ت). والبيت للشبليّ في **خريدة القصر** ٥/ ٥١٢. وفيه «ما» مكان

(ومِن الخِطاب إلى التَّكلُّم) قولُ عَلقمةَ بن عَبَدة: (طَحا بِكَ)، أي: ذهبَ بكَ[(١)] (قلبٌ في الحِسَانِ)، مُتعلِّقٌ بقوله: (طَروبُ). قال المَرزوقيُّ: «معنى طَروبٌ في الحِسَان: له طربٌ في طلب الحِسَانِ، ونَشاطٌ في مُراودتها»[(٢)]. (بُعيدَ الشَّبابِ)، أي: «حينَ ولَّى الشَّبابُ وكادَ ينصرمُ»، [(٣)] (عَصْرَ حانَ مَشيبُ)، أي: زمانَ قُربِ المَشيبِ وإقبالِه على الهُجوم[(٤)].

= (يُكلِّفني ليلَى) فيه التفاتٌ من الخِطاب في (طحا بك) إلى التكلُّم، حيثُ لم يقل: «يُكلِّفكَ»، وفاعلُ (يُكلِّفُني) ضميرُ القلبِ، و(ليلى) مفعوله الثَّاني، أي: يُكلِّفُني ذلك القلبُ ليلى ويُطالبُني بوَصْلها[(٥)]. ورُويَ بالتَّاء الفوقانيَّة[(٦)] على أنَّه مُسنَدٌ إلى (ليلى)، والمفعولُ محذوفٌ، أي: شدائدَ فراقِها، أو على أنَّه خطابٌ للقلب، ففيه التفاتٌ آخرُ من الغَيبة إلى الخِطاب[(٧)]. وقولُه: (طحا بكَ) فيه التفاتٌ آخرُ عند السكَّاكيّ، لا عند الجمهورِ. (وقد شَطَّ)، أي: بَعُدَ (وَلْيُها)، أي: قُربُها. (وعادَتْ عوادٍ بيننا وخُطوبُ)[(٨)]. قال المَرزوقيُّ: ‹عادَتْ›: يجوزُ أن يكونَ ‹فاعَلتْ› من ‹المُعاداة›، كأنَّ الصَّوارفَ والخطوبَ صارَتْ تُعاديه، ويجوزُ أن يُجعَلَ من ‹عادَ يعودُ›، أي: عادَتْ عوادٍ وعوائقُ كانتْ تَحولُ بيننا إلى ما كانتْ عليه قبلُ[(٩)].

= (وإلى الغَيبة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]) مكانَ «بكم».

= «لا»، و«سُبُلُ» مكان «نحوُ».

(١) انظر: **الصحاح** (طحا)، واستشهد الجوهريُّ على هذا المعنى ببيت علقمة، وذكَرَ ذلك الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٥٩/ ٢.

(٢) **شرح المفضَّليات** للمرزوقيّ اللوح ٥٤١/ ٢.

(٣) **شرح المفضَّليات** للمرزوقيّ اللوح ٥٤١/ ٢.

(٤) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح المفتاح** اللوح ٥٩/ ٢.

(٥) من قوله: «وفاعل» بلفظ قريب في **شرح المفضَّليات** للمرزوقيّ اللوح ٥٤١/ ٢.

(٦) وهي رواية **الديوان** ٣٣.

(٧) نقل هذا الوجه الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٥٩/ ٢.

(٨) وبيتا علقمة بن عَبَدَة بتمامها:

طَحا بكَ قلبٌ في الحِسَان طَروبُ ... بُعيدَ الشَّبابِ عصرَ حانَ مَشيبُ
يُكلِّفني ليلَى وقد شَطَّ وَلْيُها ... وعادَتْ عَوادٍ بيننا وخُطوبُ

وهما في **ديوانه** ٣٣، و**المُفضَّليَّات** ٣٩١؛ وهما له في **مفتاح العلوم** ٢٩٨، و**المصباح** ٣٢، و**الإيضاح** ١٥٨.

(٩) انظر: **شرح المفضَّليات** للمرزوقيّ اللوح ٥٤١/ ٢. وزاد فيه التفتازانيُّ شيئًا للبيان.

(ومن الغيبة إلى التكلُّم: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩]) مكانَ «ساقَه».

(وإلى الخطاب: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤ ـ ٥]) مكان «إيَّاه نعبدُ».

وذكرَ صدرُ الأفاضلِ في «ضِرام/ [٨٨/ ١] السِّقط»: أنَّ مِن شَرْط الالتفاتِ أن يكونَ المُخاطَبُ بالكلام في الحالين واحدًا، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] فإنَّ ما قبل[١] الكلام، وإن لم يُخاطَب به اللهُ من حيثُ الظَّاهرُ، فهو بمنزلة المُخاطَبِ به؛ لأنَّ ذلك يجري من العبد مع اللهِ لا مع غيرِه، بخلاف قولِ جريرٍ:

ثِقـي بـاللهِ ليـسَ لـه شـريكٌ ... ومِـن عنـد الخليفـةِ بالنَّجـاحِ
أَغِثنـي يـا فِـداكَ أبـيْ وأمِّـيْ ... بِسَـيْبٍ منـكَ إنَّـك ذو ارتيـاحِ[٢]

فإنَّه ليسَ من الالتفات في شيءٍ؛ لأنَّ المُخاطَبَ بالبيت الأوَّلِ امرأتُه، والمُخاطَبَ بالبيت الثَّاني هو الخليفةُ[٣].

فهذا أخصُّ من تفسير الجمهورِ، فقول أبي العلاء:

هَـلْ يَزجُرنَّكُـمُ رِسـالةُ مُـرسَـلٍ ... أمْ ليـسَ يَنفَـعُ فـي أُولاكَ أَلُـوكُ[٤]

= فيه التفاتٌ عند الجمهورِ من الخِطاب في ‹يزجُرنَّكم› إلى الغيبةِ في ‹أولاكَ› بمعنى أولئك.

وهو[٥] قال: إنَّه إضرابٌ عن خِطاب بني كِنانةَ إلى الإخبار عنهم، وإن كان يُرى من قبيل الالتفاتِ فليسَ منه؛ لأنَّ المُخاطَبَ بـ‹هل يزجرنَّكم› بنو كنانة وبقوله: ‹أولاكَ› أنت[٦].

وقد يُطلق الالتفاتُ على معنيين آخرين[٧]:

---

(١) في (ج): «قيل في هذا».

(٢) البيت في ديوان جرير ٨٩. وهو له في ضرام السِّقط ١٩٠٢.

(٣) الكلام بتصرُّف يسير في ضِرام السِّقط ١٩٠١ ـ ١٩٠٢.

(٤) البيت في شروح سِقط الزند ١٩٠١. وفيه «الألوك: هي الرِّسالة».

(٥) في هامش (صل) و(ت) و(ج): «صدر الأفاضل».

(٦) انظر: ضِرام السِّقط ١٩٠١.

(٧) هذان الأسلوبان من الالتفات عند جمهور النقاد وغيرهم، انظر لذلك: نقد الشعر ١٤٦، والصناعتين ٣٩٢، وإعجاز القرآن ٩٩، وفقه اللغة ٦٧٣ ـ ٦٧٤، والعمدة ٦٤٢، وقانون البلاغة ١١٠، وتحرير التحبير ١٢٣.

أحدُهما: تعقيبُ الكلامِ بجملةٍ مُستقلّةٍ متلاقيةٍ له(١) في المعنى، على طريق المَثَل أو الدُّعاءِ أو نحوِهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ [التوبة: ١٢٧]، وفي كلامهم: «قصم الفقر ظهري، والفقر من قاصمات الظَّهر»، وفي قول جرير:

متَى كانَ الخِيامُ بذي طُلوحٍ ... سُقيتِ الغَيثَ أيَّتُها الخِيامُ

أتنسَى يومَ تَصقُلُ عارِضَيها ... بفَرعِ بَشامةٍ سُقيَ البَشامُ(٢)

والثَّاني: أن تذكرَ معنًى فتتوهَّمَ أنَّ السَّامع اختلجه شيءٌ فتلتفتَ إلى كلامٍ يزيلُ اختلاجه، ثمَّ ترجع إلى مقصودك، كقول ابنِ ميَّادةَ:

فلا صَرمُهُ يبدو وفي اليأسِ راحةٌ ... ولا وَصْلُه يَصفو لنا فنُكارِمُه(٣)

كأنَّه لمَّا قال: «فلا صَرْمُه يبدو»، قيل له: وما تصنعُ به؟ فأجابَ بقوله:/ [٨٨/ ٢] «وفي اليأس راحةٌ».

[وجهُ حُسن الالتفات]

(ووَجْهُه)، أي: وجهُ حُسْنِ الالتفاتِ على الإطلاق (أنَّ الكلامَ إذا نُقِل مِن أسلوب إلى أسلوب كان أحسنَ تطريةً)(٤)، ....

---

(١) «له» ليس في (ج).

(٢) البيتان في ديوان جرير ٢٧٨ ـ ٢٧٩، وبينهما جملة أبيات، ورواية صدر الثاني فيه:

أتنسى إذ تُودِّعنا سُليمى ... .

والمذكورُ ههنا رواية أخرى أوردَها محمَّد بن حبيب في شرحه للبيت؛ وهما له في البديع لابن المعتز ٥٩، وثانيهما له في حلية المحاضرة ١/ ١٥٧، وأوّلهما له في شرح الحماسة للمرزوقيّ ٦١٧، وتحرير التحبير ١٢٤، والمصباح ٣٣، كلُّها لما نحن فيه. وفي هامش (ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «البشام: شجرٌ طيِّبُ الرائحة يُستاك به، أي: يصقل أسنانه بفرع شجر البشام بالسِّواك». «منه». والعوارض ههنا: هي الأسنان التي في عُرض الفم، وهي ما بين الثنايا والأضراس. وفي معجم البلدان ٤/ ٣٩: «ذو طلوح: في حزن بني يربوع بين الكوفة وفَيد».

(٣) البيت في ديوان ابن ميَّادة ٢٢٥؛ وهو له في نقد الشعر ١٤٧، وكتاب الصناعتين ٣٩٣، وتحرير التحبير ١٢٣؛ وبلا عزو في المصباح ٢٢٠، والإيضاح ٣١٥.

(٤) جاءت مهموزة في (صل)، وفي (ت) و(ج): «تَطْرِيَة»، وهي كذلك من غير همز في أصول الكشَّاف المعتبرة؛ وفي أساس البلاغة (طرأ): «طرَّأه تَطْرئة وطرَّاه تَطْرِيَة»؛ وفي مخطوط التلخيص اللوح ١٧/ ٢ بالوجهين.

أي: تجديدًا وإحداثًا، من «طَرَّيتُ الثَّوب»[١]، (**لنشاطِ السَّامع وأكثرَ إيقاظًا للإصغاء إليه**)، أي: إلى ذلك الكلام.

(**وقد تختصُّ مواقعه بلطائفَ**)، أي: وقد يكونُ لكلّ التفاتٍ سوى هذا الوجهِ العامِّ لطيفةٌ ووجهٌ مُختصٌّ به، بحسب مناسبةِ المقامِ، (**كما في**) سورة (**الفاتحة، فإنَّ العبدَ إذا ذكَرَ الحقيقَ بالحَمْد عن قلبٍ حاضرٍ يجدُ**) ذلك العبدُ (**مِن نفسه مُحرِّكًا للإقبال عليه**)، أي: على ذلك الحقيقِ بالحمد، (**وكلَّما أجرى**[٢] **عليه صفةً مِن تلك الصِّفاتِ العِظام قَويَ ذلك المُحرِّك، إلى أن يَؤول الأمرُ إلى خاتمتها**)، أي: خاتمةِ تلك الصِّفاتِ، وهو قوله: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤]، (**المُفيدةِ أنَّه**)، أي: ذلك الحقيقُ بالحمد، (**مالكٌ للأمر كلِّه في يوم الجزاءِ**)؛ لأنَّه أضيف ﴿ مَٰلِكِ ﴾ إلى ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ على طريق الاتِّساع، والمعنى على الظرفيَّة، أي: مالكٍ في يوم الدِّين، والمفعولُ محذوفٌ دلالةً على التَّعميم، (**فحينئذٍ يُوجِبُ**) ذلك المُحرِّكُ لتناهيه في القوَّة (**الإقبالَ عليه**)، أي: على ذلك الحقيق بالحمد، (**والخِطابَ بتخصيصه بغاية الخضوعِ والاستعانةِ في المُهِمَّات**)، والباء في (بتخصيصه) مُتعلِّقٌ بالخطاب، يقال: خاطبته بالدُّعاء إذا دعوتَ له مُواجَهةً. والمعنى: يُوجِبُ ذلك المُحرِّكُ أن يُخاطِبَ العبدُ ذلك الحقيقَ بالحمدِ بمَّا يدلُّ على تخصيصه بأنَّ العبادةَ، وهي غايةُ الخضوعِ والتذلُّل، له لا لغيره، وبأنَّ الاستعانةَ في جميع المُهمَّاتِ منه لا مِن غيره. وتعميمُ[٣] المُهمَّات مُستفادٌ مِن إطلاق الاستعانةِ.

والأحسنُ أن يُرادَ الاستعانةُ على أداء العبادةِ، ويكون ﴿ ٱهۡدِنَا﴾ بيانًا للمَعونة ليتلاءم الكلامُ[٤]، وتكونَ العبادةُ له لذاته، لا وسيلةً إلى طلب الحوائجِ والاستعانةِ في المُهِمَّات.

---

(١) انظر: **الصحاح** (طرا). وزيد ههنا في (ع): «لأنَّ في كلّ جديد لذَّة».

(٢) هكذا جاءت في أكثر النُّسخ وفي مخطوط **التلخيص** اللوح ١٧/ ٢، وضُبطت في (ع) و(ك) بالبناء للمفعول.

(٣) في هامش (صل) **تعليق من التفتازانيّ** نصُّه: «والعمومُ مُستفادٌ من الإطلاق مع عدمِ قرينةِ التقييدِ وامتناعِ الترجيحِ بلا مُرجِّح». «منه».

(٤) وهذا الذي ذكر أنَّه الأحسن هو ما ذهب إليه الزمخشريُّ في **الكشَّاف** ١/ ٦٦ (الفاتحة، ١/ ٥). وفسَّر التفتازانيُّ في **حواشي الكشَّاف** ١٥/ ٢ وجهَ التلاؤم بقوله: «أي: لتناسبه وانتظام جُمله، حيثُ وقعَ ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ بيانًا للحمد، و﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ طلبًا للإعانة على العبادة، و﴿ ٱهۡدِنَا﴾ بيانًا للإعانة على العبادة؛ فتلاحقت الجُمل الأربع التي اشتملت عليها الفاتحة، وعلى هذا يكون الإطلاق لمُجرَّد الاختصار لدلالة القرينة».

فاللَّطيفةُ المختصُّ/ [٨٩/ ١] بها مَوقعُ هذا الالتفاتِ هو أنَّ فيه تنبيهًا على أنَّ العبدَ إذا أخذَ في القراءة يجبُ أن تكونَ قراءته على وجهٍ يجدُ من نفسه ذلك المُحرِّكَ المذكورَ.

هذا الذي ذكَرَه المُصنِّفُ جارٍ على طريقة «المفتاح»[١].

وطريقةُ «الكشَّاف» هو أنَّه لمَّا ذُكرَ الحقيقُ بالحمد وأُجريَ عليه تلك الصِّفاتُ تعلَّقَ العِلمُ بمعلومٍ عظيمِ الشَّأنِ حقيقٍ بالثَّناء والعبادةِ، فالتُفتَ وخُوطِبَ ذلك المَعلومُ المُتميِّزُ، فقيل: إيَّاك يا مَن هذه صفاته نعبدُ، ليكونَ[٢] الخطابُ أدلَّ على أنَّ العبادةَ له، لأجل ذلك التميُّزِ الذي لا تحقُّ العبادةُ إلَّا به؛ لأنَّ المُخاطَب أدخَلُ في التميُّزِ وأعرقُ فيه، فكأنَّ تعليقَ العبادةِ به تعليقٌ بلفظ المُتميِّز ليُشعِر بالعلِّيَّة[٣].

ويمكنُ أن يقالَ: إنَّ ازديادَ ذِكرِ لوازمِ الشَّيءِ وخواصِّه[٤]، يُوجِبُ ازديادَ وضوحِه وتميُّزِه والعِلمِ به، فلمَّا ذُكرَ الله تعالى توجَّهُ النَّفسُ إلى الذَّات الحقيقِ بالعبادة[٥]، فكلَّما أُجريَ عليه صفةٌ من تلك الصِّفاتِ العِظامِ ازدادَ ذلك، وقد وُصِفَ: أوَّلًا بأنَّه المُدبِّر[٦] للعالم وأهله، وثانيًا بأنَّه المُنعمُ بأنواع النِّعمِ الدُّنيويَّة والأخرويَّة، لينتظِمَ لهم أمرُ المَعاش، ويستعدُّوا لأمر المعادِ، وثالثًا: بأنَّه المالكُ لعالَم الغيبِ وإليه معادُ العبادِ، فانصرفتِ النَّفسُ بالكُلِّيَّة إليه لتناهي وضوحِه وتميُّزِه بسبب هذه الصِّفاتِ، فخُوطِبَ تنبيهًا على أنَّ مَن هذه صفاته يجبُ أن يكونَ معلومَ التَّحقُّقِ عند العبدِ مُتميِّزًا عن سائر الذَّواتِ حاضرًا في قلبه بحيث يراه ويُشاهِدُه حالَ العبادةِ. وفيه تعظيمٌ لأمر العبادةِ، وأنَّها ينبغي أن تكونَ عن قلبٍ حاضرٍ كأنَّه يُشاهِدُ ربَّه ويراه، ولا يلتفتُ إلى ما سواه[٧].

ولمَّا انجرَّ كلامُه إلى ذِكر خلافِ مقتضى الظَّاهرِ أوردَ عدَّة أقسامٍ منه، وإن لم تكن مِن مَباحث المُسنَدِ إليه، فقال:

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٣٠١.

(٢) زِيد في (ت): «هذا».

(٣) انظر: الكشَّاف ١/ ٦٥ (الفاتحة، ١/ ٥).

(٤) «وخواصِّه» ليس في (ج).

(٥) في (ت): «بالحمد».

(٦) أخذ ابن كمال باشا على التفتازانيّ إطلاق «المدبِّر» على الله تعالى. انظر تفصيله في رسائله ٤/ ١٨٧.

(٧) لخَّص الفناريُّ في حاشيته على المطوَّل ٢٩٤ التوجيهات الثلاثة لفائدة الالتفات في سورة الفاتحة: السكَّاكيّ والزمخشريّ والتفتازانيّ، بكلام دقيق، فليُطلب منه.

[الأسلوبُ الحكيم]

(ومِن خلاف المُقتضى[1] **تلقِّي المُخاطَبِ بغير ما يترقَّبُ**[2]**، بحَمْل كلامِه على خِلاف مُرادِه)** الباء في (بغير) للتعدية، وفي (بحَمْل) للسببيَّة، والمعنى: ومِن خلاف مقتضى الظَّاهرِ أن يتلقَّى المُتكلِّمُ المُخاطَبَ الذي صدرَ منه كلامٌ بغير ما يترقَّبه هو بسبب حَمْلِ كلامِ المُخاطبِ على خلاف ما أرادَه **(تنبيهًا له على أنَّه)**، أي: ذلك الغيرُ **(هو الأَوْلى بالقَصْد)**/ [٨٩/ ٢] والإرادة:

(كقول القَبعثَرى[3] **للحَجَّاج، وقد قال)** الحَجَّاج **(له)**، حالَ كونِ الحَجَّاج **(مُتوعِّدًا)** إياه **(«لأحملنَّك على الأدهَمِ»)**، يعني القيد: **(مِثْلُ الأميرِ حَمَل على الأدهَم والأشهَبِ)** هذا مقولُ القَبعثَرى، فأبرزَ وعيدَ الحجَّاجِ في مَعرِض الوعدِ، وتلقَّاه بغير ما يترقَّبُ، بأن حَمَلَ «الأدهَم» في كلامه على الفَرَس الأدهَم، أي: الذي غلبَ سواده حتى ذهب البياض الذي فيه، وضمَّ إليه «الأشهب» الذي غلب بياضُه حتَّى ذهبَ ما فيه من السَّواد، ومرادُ الحجَّاجِ إنَّما هو: القيدُ، فنبَّه على أنَّ الحَمْلَ على الفَرَس الأدهَم هو الأَولى بأن يقصِدَه الأميرُ، **(أي: مَن كان مِثْلَ الأميرِ في السُّلطان وبَسطةِ اليدِ، فجديرٌ بأن يُصفِد)**، أي: بأن يُعطيَ المالَ ويهَبَ مِن «الإصفاد»، **(لا أن يَصفِد)**، أي: يُقيِّدَ ويُوثِقَ مِن «صفَدَه».

وقال الحَجَّاجُ له ثانيًا: «إنَّه»، أي: الأدهم «حديدٌ»، فقال: «لأن يكونَ حديدًا خيرٌ من أن يكونَ بليدًا»، فحملَ الحديدَ أيضًا على خلاف مرادِه[4].

(أو السَّائلِ) عطفٌ على (المُخاطَب)، أي: تلقِّي السَّائلِ **(بغير ما يتطلَّبُ بتنزيل سؤالِه منزلةَ غيره)**، أي: غيرِ ذلك السُّؤالِ **(تنبيهًا على أنَّه)**، أي: ذلك الغيرَ **(الأَوْلى بحالِه)**، أي: حالِ ذلك السَّائل، **(أو المُهِمُّ له:**

---

(١) في (ت): «مقتضى الظاهر».

(٢) في هامش (صل): «وسمَّاه السَّكَّاكيُّ: الأسلوب الحكيم، والشيخ عبد القاهر: مُغالطة». انظر هاتين التسميتين في: **مفتاح العلوم** ٤٣٦، و**دلائل الإعجاز** ١٣٨.

(٣) اسمه الغَضبانُ بن القَبَعْثَرَى الشيبانيُّ، وتجوَّز القزوينيُّ والتفتازانيُّ في إيراد اسم أبيه مكان اسمه. ومضى طرف من الخبر مع تفصيل تخريجه في ص ٢٢٨. وانظر ذكره وأخباره في: **طبقات فحول الشعراء** ٢/ ٤٦٦، و**البيان والتبيين** ١/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧، و**تاريخ الطبريّ** ٦/ ١٥٦، و**توضيح المشتبه** ١/ ٢٢٦.

(٤) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ١٦٣. ومضى تخريج الخبر في ص ٢٢٨.

كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩])، سألوا عن السَّبب في اختلاف القمرِ في زيادة النُّورِ ونقصانِه، حيثُ قالوا: «ما بالُ الهلالِ يبدو دقيقًا مثل الخيطِ، ثمَّ يتزايد قليلًا قليلًا حتَّى يمتلئ ويستويَ، ثمَّ لا يزالُ ينقصُ حتَّى يعودَ كما بدأ، لا يكونُ على حالةٍ واحدةٍ»[١]، فأُجيبوا ببيان الغرضِ من هذا الاختلاف، وهو أنَّ الأهلَّة بحسب ذلك الاختلافِ معالمُ يُؤقِّتُ بها النَّاسُ أمورَهم: من المزارع والمتاجرِ، ومحالِّ الدُّيون، والصَّوم، وغير ذلك، ومعالمُ الحجِّ يُعرفُ بها وقتُه[٢]. وذلك للتَّنبيه على أنَّ الأَوْلى والأليقَ بحالهم أن يسألوا عن الغرض لا عن السَّبب[٣]؛ لأنَّهم ليسوا ممَّن يطَّلِعون بسهولةٍ/ [٩٠/ ١] على ما هو من دقائق علمِ الهيئة، ولا يتعلَّقُ لهم به غرضٌ[٤].

(وكقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥])، سألوا عن بيانِ ما يُنفِقون، فأُجِيبوا ببيان المَصارفِ تنبيهًا على أنَّ المُهمَّ هو السُّؤال عنها؛ لأنَّ النَّفقة لا يُعتدُّ بها إلَّا أن تقعَ موقعَها[٥]، وكلُّ ما فيه خيرٌ فهو صالحٌ للإنفاق، فذِكرُ هذا على سبيل التَّضمينِ[٦] دون القصدِ.

---

(١) بلفظ قريب في معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ١/ ٢٢٣ (البقرة، ٢/ ١٨٩)، وأسباب النزول للواحديّ ٥٦، وتفسير البغويّ ١/ ٢١١ (البقرة، ٢/ ١٨٩)، والكشَّاف ١/ ٣٤٠ (البقرة، ٢/ ١٨٩)، وتفسير الرازيّ ٥/ ١٢٩ (البقرة، ٢/ ١٨٩)، ومفتاح العلوم ٤٣٥، وتفسير الكواشيّ ٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧، وتفسير البيضاويّ ١/ ١٧١ (البقرة، ٢/ ١٨٩)، الإيضاح ١٦٣. وقال عنه الزَّيلعيُّ في تخريج أحاديث الكشَّاف ١/ ١١٨: «غريب»، وذهب ابن حَجَر في العجاب في بيان الأسباب ٢٦٩ إلى تضعيفه بقوله: «وقد توارَدَ مَن لا يدَ لهم في صناعة الحديث على الجزم بأنَّ هذا كان سبب النزول مع وهاء السَّندِ فيه، ولا شعورَ عندهم بذلك، بل كادَ يكونُ مقطوعًا به لكثرة مَن ينقلُه مِن المُفسِّرين وغيرهم».

(٢) الكلام بلفظ قريب في الكشَّاف ١/ ٣٤٠ (البقرة، ٢/ ١٨٩).

(٣) الكلام بلفظ قريب في حاشية القطب الرازيّ على الكشَّاف اللوح ١١٧/ ٢.

(٤) حمل السيوطيُّ في شرح عقود الجُمان ٢٩ على التفتازانيّ في هذا الموضع، فقال: «وهذا قِلَّة أدبٍ منه وجهلٌ بمقدار الصحابة رضي الله عنهم، وقد كانوا أدقَّ نظرًا وأذكى فطنة من ألوفٍ من أضرابه، فظنَّ أنَّه وأمثاله يسهُل عليهم إدراك ذلك ويصعُب على مثل أولئك». وذلك منه على التسليم بصحَّة السبب، لكن لا يُسلَّم للتفتازانيِّ ومَن تابعَهم أو تابعوه في هذا أنَّ الصحابة رضوان الله تعالى عليهم سألوا عن السبب فأُجيبوا ببيان الغرض، ولا سيَّما أنَّ سبب النزول الذي عوَّلوا عليه ضعيف، وجاءت آثار كثيرةٌ في تفسير الطبريّ ٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢ (البقرة، ٢/ ١٨٩) وغيره تُبيِّن أنَّهم سألوا عن الغرض من الأهلَّة، وبذلك لا يَصلح مثالًا لِما أوردوه له.

(٥) الكلام بلفظ قريب في الكشَّاف ١/ ٣٥٦ (البقرة، ٢/ ٢١٥)، وبعضه في مفتاح العلوم ٤٣٥ ـ ٤٣٦، والإيضاح ١٦٤. ويمكن أن يقال: في سبب نزول هذه الآية ما يدلُّ على أنَّهم سألوا عن المَصرِف، كما في: تفسير الطبريّ ٣/ ٦٤١ ـ ٦٤٣ (البقرة، ٢/ ٢١٥)، والعجاب في بيان الأسباب ٣٤٤ ـ ٣٤٧، وبذلك لا يصحُّ التمثيل بالآية على هذا الأسلوب.

(٦) في (ك) و(ي) و(س): «التضمُّن».

[التعبيرُ عن المستقبل بلفظ الماضي وما إليه]

= (ومنه)، أي: ومن خلاف مُقتضى الظَّاهرِ (**التَّعبيرُ عنِ المُستقبَل بلفظ الماضي**[(١)] **تنبيهًا على تَحقُّقِ وُقوعِه**، نحو ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فصعق مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧])[(٢)] بمعنى: يصعَق مَن في السَّماوات ومَن في الأرض. هكذا في النُّسَخ[(٣)]، والصَّوابُ: ففزع بمعنى: يفزعُ. وهذا في الكلام لا سيَّما في كلامِ الله تعالى أكثر من أن يُحصى.

(**ومِثلُه**) التَّعبيرُ عن المُستقبل بلفظ اسمِ الفاعلِ، كقوله تعالى: (﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الذاريات: ٦].

ونحوُه) التَّعبير عنه باسم المفعولِ، كقوله تعالى: (﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣])، أي: يُجمَع له النَّاس لِما فيه من الثَّواب والعقابِ والحسابِ[(٤)].

وجميعُ ذلك واردٌ على خِلاف مُقتضى الظَّاهرِ.

فإن قلتَ: كلٌّ مِن اسم الفاعلِ والمفعولِ يكونُ بمعنى الاستقبالِ كما يكونُ بمعنى الماضي والحالِ، وحينئذٍ يكونُ معنى ﴿لَوَٰقِعٌ﴾: لَيَقعُ، ومعنى ﴿مَّجْمُوعٌ﴾: ليُجمَع من غير تفرقةٍ. إلَّا أنَّ دلالَةَ الفعلِ على الاستقبال بحسب الوضعِ، ودلالتُهما عليه بحسب العارضِ، فبالجملة إذا كان معناه الاستقبالَ يكونُ واردًا على مقتضى الظَّاهرِ[(٥)].

قلتُ: لا خلافَ في أنَّ اسم الفاعلِ والمفعولِ فيما لم يقع كالمستقبل مجازٌ، وفيما هو واقعٌ

---

(١) في مخطوط **التلخيص** اللوح ١٨/ ٢: «المُضيّ».

(٢) في **الكشَّاف** ٣/ ١٦١ (النمل، ٢٧/ ٨٧) كلام على هذا الأسلوب عند تفسير الآية.

(٣) في نسخة **التلخيص** اللوح ١٨/ ٢ المقابل عليها ههنا: ﴿فَفَزِعَ﴾.

(٤) تكلَّم الزمخشريُّ في تفسير هذه الآية على إيثار اسم المفعول على الفعل وفائدته البلاغية، انظر: **الكشَّاف** ٢/ ٢٩٢ (هود، ١١/ ١٠٣).

(٥) وكان كُتِب ههنا في (صل): «نعم، ولكن فيها من الدلالة على تمكُّن الوصف وثباته ما ليس في الفعل، وإن شئتَ فوازِنْ بين قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ و﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ وقولك: ‹إنَّ الدِّين لَيَقع›، و‹ذلك يومٌ يُجمَعُ له النَّاس› = لتَعثُرَ على الفرق بينهما. وعلى أنَّ مقتضى الظَّاهر فيما لم يقع هو الفعلُ، والعُدولُ إلى الوصف للتنبيه على أنَّه مُتحقِّقُ الوقوع. هذا، والكلام بعدُ مَحلُّ نظر». ثمَّ ضَرَب عليها، وكُتب في هامشها ما نصُّه: «ضرب عليه الخطَّ بيده سلَّمه الله». وهو مُثبتٌ في متن (ت) و(ج) و(ف)؛ وجاء مُستدركًا في هوامش بقية النُّسخ، وكُتب أمامها في هامش (ع): «**النُّسخة الأصليَّة**»، واستدرك في هامش (ك) من نسخة، وعُلِّق عليه: «هذه العبارة ليست في **النسخة** ولا واردًا عليها».

كالحال حقيقةٌ، وكذا الماضي عند الأكثرين، فتنزيلُ غيرِ الواقعِ مَنزلةَ الواقعِ والتَّعبيرُ عنه بما هو موضوعٌ للواقع يكونُ خلافَ مقتضى الظَّاهرِ(١).

[القلبُ ومذاهبُ البلاغيين فيه]

= (ومنه)،/ [٩٠/ ٢] أي: ومن خلاف مقتضى الظَّاهرِ (القَلْبُ): وهو أن يُجعلَ أحدُ أجزاءِ الكلامِ مكانَ الآخرِ والآخرُ مكانَه. وهو ضربان:

أحدُهما: أن يكونَ الدَّاعي إلى اعتباره من جهة اللَّفظِ بأن تتوقَّف صحَّةُ اللَّفظِ عليه ويكونَ المعنى تابعًا، كما إذا وقعَ ما هو في موقع المبتدأِ نكرةً وما هو في موقع الخبرِ معرفةً، كقوله:

قِفي قبلَ التَّفرُّق يا ضُبَاعَا ... ولا يَكُ مَوقفٌ مِنكِ الوَداعَا(٢)

أي: ولا يكُ موقفُ الوداعِ موقفًا منك.

والثَّاني: أن يكونَ الدَّاعي إليه من جهة المعنى لتوقُّف صحَّته عليه ويكونَ اللَّفظ تابعًا، (نحو: «عرضْتُ النَّاقةَ على الحوض»)(٣)، والمعنى: عرضتُ الحوضَ على النَّاقة(٤)؛ لأنَّ المعروضَ عليه ههنا ما(٥) يكونُ له إدراكٌ يميلُ به إلى المعروض أو يرغبُ عنه.

ومنه قولهم: «أدخلتُ القلنسوة في الرَّأس، والخاتم في الإصبع»(٦)، ونحو ذلك؛ لأنَّ القلنسوةَ والخاتمَ ظرفٌ، والرأسَ والإصبعَ مظروفٌ، لكنَّه لمَّا كانَ المناسبُ هو أن يُؤتى بالمعروض عند المعروضِ

---

(١) من قوله: «لا خلاف» إلى هنا أضافه التفتازانيُّ تصحيحًا بخطِّه في هامش (صل)، وكُتب أمامه «مُحرِّره مؤلِّفه». وهو في متن بقية النُّسخ. وواضح أنَّ فيه رأيًا متقدِّمًا على ما كان ذكره ثمَّ ضربَ عليه.

ويفهم من كلامه أنَّ كلَّ مجاز هو من خلاف مقتضى الظَّاهر، ولم يُسلِّم له المتأخِّرون ذلك. انظر: **حاشية الدُّسوقيّ على المختصر** ١/ ٤٨٦.

(٢) البيت مطلع قصيدة للقُطاميّ في **ديوانه** ٢٥٨، وفيه أنَّها في مدح زُفر بن الحارث الكلابيّ وأنَّ «ضُباعة» ابنة زُفر؛ وعجزه له في **المفصَّل** ٢٦٥، وبلا عزو في **مفتاح العلوم** ٣١١، و**الإيضاح** ١٦٦، فيها جميعًا على ما نحن فيه؛ وصدره له في **كتاب سيبويه** ٢/ ٢٤٣.

(٣) هو مثال للقلب في: **مجاز القرآن** ٢/ ١١١، و**تأويل مشكل القرآن** ٣٠٣، و**كتاب الشعر** ١٠٥.

(٤) أوَّلَته بذلك المصادر السالفة التي ذكرتِ المثال.

(٥) في (ت): «يجب أن» مكان «ههنا ما».

(٦) **مفتاح المفتاح** اللوح ٧٦/ ٢.

عليه، ويُتحرَّك بالمظروف نحو الظَّرفِ، وههنا الأمرُ بالعكس = قلبوا الكلامَ رعايةً لهذا الاعتبارِ.

وأمَّا قوله:

فإنَّـكَ لا تُبالـي بعـدَ حَـولٍ أظبيٌ كانَ أُمَّـكَ أم حِمـارُ[١]

أي: ذهبَ السُّؤددُ من النَّاس، واتَّصفوا بصفات اللِّئامِ، حتَّى لو بقُوا على هذا سنةً لا يبالي إنسانٌ منهم أهجينًا كان أم غير هجينٍ[٢].

= فقيل: إنَّه قلبٌ من جهة اللَّفظِ بناءً على أنَّ «ظبيٌ» مرفوعٌ بـ«كانَ» المُقدَّر، لا بالابتداء؛ لأنَّ الاستفهامَ بالفعل أَولى، فصارَ الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً، كما في قوله:

.... ولا يَـكُ مَوقـفٌ مِنـكِ الوَداعَـا[٣]

وتحصُلُ المعادلة بين ما وقعَ بعد ‹أم› وما وقعَ بعد الهمزةِ، بالتزام حذفِ الفعلِ لوجود المُفسِّر، وبأنَّه غيرُ مقصودٍ فوجودُه كعدمه، فالمقصودُ المذكورُ بعد الهمزةِ هو ‹ظبيٌ› لا الفعلُ العاملُ فيه، وهو معادلٌ لِما وقعَ بعد ‹أم›[٤].

والحقُّ أنَّ ‹ظبيٌ› مبتدأ، و‹كان أمَّك› خبرُه، وصحَّ الابتداء بالنَّكرة لوقوعها بعد الهمزةِ، نحو ‹أرجلٌ في الدَّار أم امرأةٌ؟›، و‹حمارٌ›/ [٩١/ ١] عطفٌ على ‹ظبيٌ›[٥]؛ لأنَّ دخول الهمزة في الاسم أكثر مِن أن يحصى. وسيجيء في الاستفهام حُسْنُ قولنا: «أزيدٌ قامَ؟»، على أن يكونَ «زيدٌ» مبتدأ، بخلاف «هل زيدٌ قامَ؟»[٦].

---

(١) البيت مختلف في نسبته: فهو لخِداش بن زهير في **ديوانه** ١١٣، وفيه «لا يضرُّكَ» مكان «لا تبالي»، وهو له في **كتاب سيبويه** ١/ ٤٨؛ وهو لثروان بن فَزارة بن عبد يغوث في **شرح أبيات سيبويه** ١/ ٢٢٧، ووافقه على ذلك الغُندجانيُّ في **فُرحة الأديب** ٥٣. وقال الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٧٥/ ١: «والصَّحيحُ أنَّه لثروانَ بن فزارةَ بن عبد يغوثَ، والمشهورُ أنَّه لخِداش بن زهير». وعجزه بلا نسبة في: **المُفصَّل** ٢٦٥، **مفتاح العلوم** ٣١١. وانظر تفصيل الكلام عليه وعلى نسبته في **خزانة الأدب** للبغداديّ ٧/ ١٩٢ ـ ١٩٧، **المعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٣١/ ١ ـ ٢.

(٢) الشرح بلفظ قريب في **شرح أبيات سيبويه** ١/ ٢٢٩، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٧٥/ ١.

(٣) مضى تخريجه آنفًا.

(٤) هذا القول بمعناه في **مفتاح المفتاح** اللوح ٧٥/ ١، و**شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٢٠٨.

(٥) رجَّح هذا الوجه ابن يعيش في **شرح المفصَّل** ٧/ ٩٥، والشيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٧٦/ ١. وذكر ابن يعيش أنَّ رَفْع «ظبيٌ» بـ«كان» المُقدَّرة لا يحسُن.

(٦) انظر ما سيأتي في ص ٤١٦.

= فحينئذٍ لا قلبَ فيه من جهة اللّفظِ؛ لأنَّ اسمَ «كانَ» ضميرٌ، والضَّمير معرفةٌ، كما يقال: «رجلٌ شريفٌ كان أباكَ». نعم فيه قلبٌ من جهة المعنى؛ لأنَّ المُخبَر عنه في الأصل هو «الأمّ»، والمعنى على: أظَبيًا كان أُمُّك أم حمارًا؟ لأنَّ المقصودَ التَّسويةُ بين أن تكونَ أمّه ظَبيًا، وأن تكونَ حمارًا[1]. فافهمْ.

(وقَبِلَه)، أي: القلبَ، (السَّكَّاكيُّ مُطلَقًا)، أينما وقعَ[2]، وقال: إنَّه ممَّا يُورِث الكلام مَلاحةً، ويُشجِّع عليه كمالُ البلاغةِ وأمنُ الإلباسِ، ويأتي في المحاورات وفي الأشعار وفي التَّنزيل[3].

(وردَّه غيرُه)، أي: غيرُ السَّكَّاكيِّ، (مُطلَقًا[4]).

والحقُّ أنَّه: إنْ تضمَّن اعتبارًا لَطيفًا)، غيرَ نفسِ القلبِ الذي جعَلَه السَّكَّاكيُّ من اللطائف، (قُبِلَ، كقوله)، أي: قول رُؤبة: (ومَهْمَهٍ)، أي: مفازةٍ، (مُغبرَّةٍ): متلوِّنةٍ بالغُبرة، (أَرْجاؤه): أطرافُه ونواحيه، جمعُ «الرَّجا» مقصورًا[5].

(كأنَّ لـونَ أرضِـه سَـماؤهُ)[6]

وههنا مضافٌ محذوفٌ، أي: لونُ سمائه. وهذا معنى قولِه: (أي: لونُها)، فالمصراعُ الأخيرُ من باب القلبِ. والمعنى: «كأنَّ لونَ سمائه لغبرتها لونُ أرضِه»[7]. وفي القلب مِن المُبالغة ما ليسَ في

---

(١) أورد هذا الكلام الشيرازيُّ بإطناب ظاهر في مفتاح المفتاح اللوح ٧٦/ ١.

(٢) ردَّ التفتازانيُّ هذا الكلام في شرح المفتاح اللوح ٩٢/ ٢ بقوله: «وما ذكرَه صاحبُ الإيضاح من أنَّ السكّاكيَّ قَبِل القلبَ مطلقًا، سواءٌ تضمَّن اعتبارًا لطيفًا أو لا = وَهمٌ، من قبيل أنَّه توهَّمَ أنَّ بعضَ الآيات التي أوردها المُصنِّفُ [أي: السَّكَّاكيّ] وقَبِلها خاليةٌ عن اعتبار لطيفٍ، وقد بيَّنّا ذلك». وهو معنى كلام الكاشيّ في شرحه للمفتاح اللوح ٨٣/ ١.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٣١٢.

(٤) كالآمديّ في الموازنة ١/ ٢١٧ ـ ٢٢١، والقرطاجنيّ في منهاج البلغاء ١٨٣.

(٥) شرحه لمفردات البيت مذكور بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ٧٦/ ٢.

(٦) والرجز بتمامه:

ومَهمـهٍ مُغبَـرَّةٍ أرجـاؤهُ
كأنَّ لـونَ أرضِـه سـماؤهُ

وهو في ديوان رؤبة ٣، والبيت الأوَّل فيه:

وبلَـدٍ عامِيَـةٍ أعْمَـاؤهُ

وهما له برواية الديوان في الصحاح (عمي)، وأمالي ابن الشجريّ ٢/ ١٣٤، وله بالرِّواية ههنا في الموازنة ١/ ٢١٨، وضرائر الشعر ٢٦٨، ومفتاح العلوم ٣١٣، والإيضاح ١٦٥.

(٧) مفتاح العلوم ٣١٣.

تَرْكه؛ لإشعاره بأنَّ لونَ السَّماء قد بلغَ من الغُبرة إلى حيث يُشبَّه به لونُ الأرضِ في الغُبرة.

= (وإلَّا)، أي: وإن لم يتضمَّن اعتبارًا لطيفًا (رُدَّ)؛ لأنَّ العدولَ عن مقتضى الظَّاهر مِن غير نُكتةٍ تَقتضيه خروجٌ عن تطبيق الكلامِ لمُقتضى الحالِ.

= وهو على قسمين:

أحدُهما: ألَّا يتضمَّنَ ما يُوهِمُ عكسَ المقصودِ، (كقوله)، أي: قولِ القُطاميِّ يصفُ ناقتَه بالسِّمَن:

فلَمَّـــا أنْ جَـــرى سِـــمَنٌ عليهـــا ....

(كما طَيَّنتَ) من «طيَّنتُ السَّطحَ»، (بالفَدَنِ)، أي: القَصْر، (السِّياعا)[(١)]، أي: الطِّين بالتِّبنِ، والمعنى: كما طيَّنتَ الفَدَن بالسِّياع[(٢)]. وجوابُ «لمَّا» قولُه بعدَه:

أَمــرْتُ بهــا الرِّجــال ليَأخُذوهــا ونَحنُ نَظــنُّ أنْ لــن تُســتَطاعا[(٣)]

ولقائلٍ أن يقول[(٤)]: إنَّه يتضمَّن من/ [٩١/ ٢] المبالغة في سِمَن النَّاقةِ ما لا يتضمَّنه قولنا: ‹كما طيَّنتَ الفدَن بالسِّياع›؛ لإيهامه أنَّ السِّياع قد بلغَ من العِظَم والكثرة إلى أن صارَ بمنزلة الأصلِ، والفَدَنَ بالنِّسبة إليه كالسِّياعِ بالنِّسبة إلى الفَدَن[(٥)].

والثَّاني: أن يتضمَّنَ ما يُوهِمُ عكس المقصود، فيكونُ أدخَلَ في الردِّ، كقوله:

ثُــمَّ انصرفْتُ وقــد أَصبْتُ ولم أُصَبْ جَــذَعَ البـصيــرةِ قــارحَ الإقدامِ[(٦)]

---

(١) والبيت بتمامه:

فلمَّـــا أن جـــرى سِـــمَنٌ عليـهـــا كـــما طَيَّنْـــتَ بالفَـــدَن السِّـــياعا

وهو في ديوان القُطاميّ ٢٧٠، وفيه «بطَّنت» مكان «طيَّنتَ»، وفي شرحه عن ابن الأعرابيّ تنبيه على القلب فيه. وهو له في الصحاح (سيع)، ونبَّه فيه على القلب؛ وفي الفائق ٤/ ١١١، وعجزه له في مفتاح العلوم ٣١٢، والإيضاح ١٦٦.

(٢) انظر: الصحاح (سيع)، ومفتاح المفتاح اللوح ٧٦/ ٢.

(٣) ديوان القُطاميّ ٢٧٠.

(٤) علَّق التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «ذكر في الصحاح أن السِّياع: هو الطينُ بالتِّبن. وإذا صحَّت هذه اللُّغة لم يصِحَّ الردُّ على الشَّاعر بأنَّه لا نُكتةَ في قلبه، وإن صحَّ أنَّ السِّياعَ هو الآلةُ أيضًا». وكُتِب أمام هذا التعليق: «حرَّره مؤلِّف هذا الكتاب». وهو منقول منه بنصِّه في هامش (ت)، وهو كذلك في هامش (ج) وكُتب بعده فيها: «من خطِّه». وانظر: الصحاح (سيع).

(٥) هذا الكلام بمعناه في شرح المفتاح للكاشيّ اللوح ٨٢/ ٢.

(٦) البيت لقَطريّ بن الفُجاءة في شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٣٨، وشعر الخوارج ١١٢، والموازنة ١/ ٧٨، ٣/ ٣١٣، والوساطة ٢٥٨، ومنهاج البلغاء ١٨١؛ وهو بلا عزو في أسرار البلاغة ١٤١، لغير ما نحن فيه.

والمعنى: قارحَ البصيرةِ جذعَ الإقدامِ، على أنّه حالٌ مِن الضَّمير في ‹انصرفتُ›[١]، و‹لم أُصَب› بمعنى: لم أُجرَح؛ وذلك لأنَّ الجُذوعةَ حداثةُ السِّنِّ، والقُروحَ قِدَمُه وتناهيه، فالمُناسِبُ وصفُ الرَّأي والبصيرةِ بالقروح، ووصفُ الإقدامِ والاقتحامِ في المعارك بالجُذوعة، كما يقال: ‹إقدامُ غِرٍّ ورأيُ مُجرِّبٍ›؛ فليس في هذا القلبِ اعتبارٌ لطيفٌ، بل فيه إيهامٌ لعكس المقصود[٢].

وأُجيب: بأنّه ليسَ من باب القلبِ؛ لأنَّ قولَه: ‹جذعَ البصيرةِ› حالٌ من الضَّمير في ‹لم أُصَب› لأنّه أقربُ، ومعناه: لم أُلفَ، من أَصَبتُ الشَّيءَ: ألفيتُه ووجدتُه، أي: لم أُلفَ بهذه الصِّفة، بل وُجِدتُ بخلافها جذعَ الإقدامِ قارحَ البصيرةِ، وليس معناه: لم أُجرَح؛ لأنَّ ما قَبْله مِنَ الأبيات يدلُّ على أنّه جُرِح وتحدَّر منه الدَّمُ؛ ولأنَّ فحوى الكلامِ الدِّلالةُ على أنّه جُرِح ولم يمُت، إعلامًا بأنَّ الإقدامَ ليسَ بعلَّةٍ للحِمام، وحثًّا على ترك الفكرِ في العواقب ورفضِ التحرُّز خوفًا من المَعاطِب. كذا في «الإيضاح»[٣].

وفيه بحثٌ؛ لأنَّ قوله: «وقد أَصبتُ»، أي: جَرحتُ، يصلحُ قرينةً[٤] على أنَّ «لم أُصَب» بمعنى: لم أُجرَحْ.

وأمَّا جَعلُه بمعنى «لم أُلفَ» فلا قرينةَ عليه؛ لِما فيه من تبتير[٥] النَّظم. ودلالةُ الكلامِ على إثبات الجَرحِ له لا تُنافي ذلك؛ لأنّه إذا جُعلَ «جَذعَ البَصيرة» حالًا من «لم أُصَبْ»، صار المَعنى: لم أُجرَح في هذه الحال، بل جُرِحتُ جَذَعَ الإقدامِ قارحَ البصيرةِ.

على أنّه لمَّا جعَلَه بمعنى: لم أُلفَ فالأنسبُ أن يُجعَل «جَذَعَ البَصيرةِ» مفعولًا ثانيًا لا حالًا؛ لأنّه أحسنُ تأديةً للمقصود.

---

(١) انظر: شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٣٨.

(٢) الكلام بمعناه في الإيضاح ١٦٨، وزاده التفتازانيُّ تفصيلاً وبيانًا، والذي في الإيضاح جِدّ قريب ممّا في سرّ الفصاحة ١٦٥..

(٣) انظر: الإيضاح ١٦٨. وهذا الجواب نقله الخفاجيُّ في سرّ الفصاحة ١٦٥ ـ ١٦٦ عن أبي العلاء صاعِدِ اللُّغويِّ في مُحاورة بينهما فيه، وارتضاه الخفاجيُّ بقوله: «وهذا الذي ذكَرَه أبو العلاء وسبقَ إليه وجهٌ يجِبُ تقبُّله واتِّباعه فيه». وأورده عن ابن سنانٍ وصاعِدٍ القرطاجنيُّ في منهاج البلغاء ١٨٢ ـ ١٨٣، وارتضاه؛ إذ مذهبه ردُّ القلب مطلقًا كما مضى في تخريج المذاهب فيه.

(٤) في (ت): «دالّةً».

(٥) في (ك): «تغيير»، وفي (س): «تتبير»، وعُلِّق في هامشها: «وهو التدمير والتكسير والتفتيت، ولعلَّه هنا من الأخير»، وفي هامش (ت): «وهو عدم ملاءمة الكلام لِما قبله».

والجوابُ المَرضيُّ(١) ما أشارَ إليه الإمامُ المرزوقيُّ:/ [١/٩٢] وهو أنَّ «جَذَعَ البَصيرةِ» حالٌ من الضَّمير في «انصرفتُ»، وجُذوعُ البصيرةِ عبارةٌ عن أنَّه على بصيرته التي كانَ عليها أوَّلًا، لم يَعرِض لذاته(٢) ندمٌ في الاقتحامِ، ولم يتطرَّق إليه تقاعدٌ عن الإقدام؛ وقروحُ الإقدامِ عبارةٌ عن أنَّه قد طالت ممارسته للحروب، وذلك لأنَّه قال: المعنى: ثمَّ انصرفتُ وقد نلتُ ما أردتُ من الأعداء ولم ينالوا ما أرادوا منِّي، وأنا على بصيرتي الأولى، لم يَبدُ لي في الاقتحام، ولا غلبَ في اختياري التطرُّقُ(٣) والانحرافُ، بل قد صارَ إقدامي في الحروب قارحًا لطُول مُمارَستي وتكرُّر مُبارَزتي(٤).

***

---

(١) في هامش (س): «أي: الجواب عن أن يكون هذا البيت من باب القلب».

(٢) في (ت): «لرأيه».

(٣) في مطبوع **شرح الحماسة** للمرزوقيِّ: «التطرُّف».

(٤) انظر: **شرح الحماسة** للمرزوقيِّ ١٣٨. وهذا الوجه بمعناه في **منهاج البلغاء** ١٨٢.

[الباب الثَّالثُ: أَحوالُ المُسنَدِ]

البابُ الثَّالثُ: (أحوالُ المُسنَدِ):

[تَرْكُ المُسنَدِ]

(أمَّا تركُه فلِمَا مرَّ) في حذف المُسنَدِ إليه، وإنَّما قالَ في المُسنَد إليه **(حذفُه)**[1] وفي المُسنَد **(تَرْكُه)** إشارةً إلى أنَّ المُسنَدَ إليه هو العمدةُ العُظمى والرُّكن الأَقوَمُ ومسيسَ الحاجةِ إليه أشدُّ وأتمُّ، حتَّى إنَّه إذا لم يُوجَد في الكلام فكأنَّه ذُكِر ثُمَّ حُذِف قضاءً لحَقِّ المقامِ[2].

(كقوله)، أي: قولِ ضابئِ بن الحارثِ البُرجُميِّ:

ومَن يكُ[3] أمسَى بالمَدينةِ رَحْلُهُ **(فإنِّي وقيَّارٌ بها لَغريبُ)**[4]

---

(١) انظر ما مضى في ص ١٤١.

(٢) من قوله: «إشارة إلى» إلى هنا أضافه التفتازانيُّ تصحيحًا بخطِّه في هامش (صل)، وكُتب بجواره «وقد حرَّر هذين السَّطرين مؤلِّف الكتاب». وكان كُتِب مكانه في (صل): «للطيفة، وهو أنَّ المُسنَدَ إليه أقوَمُ رُكنٍ في الكلام وأعظمه، والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المُسنَد، فحيثُ لم يُذكَر لفظًا فكأنَّه أُتيَ به لفرط الاحتياج إليه ثمَّ أُسقِط لغرض، بخلاف المُسنَد فإنَّه ليس بهذه المثابة في الاحتياج؛ فيجوزُ أن يُترك ولا يُؤتى به لغرض»، ثمَّ ضُرِب عليه. وأُثبتَ في متن (ع) هذا الذي صحَّحه التفتازانيُّ، ووقع ما ضُرب عليه في هامشها مُشارًا إلى أنَّه من نسخة، وكذلك في (ج) لكن ضُرب على ما في المتن. وجاء في سائر النُّسخ بالعكس ممَّا في (ع)، إذ وقع في متونها ما ضُربَ عليه، وأُثبتَ ما صحَّحه التفتازانيُّ في هوامشها على أنَّه من فروق النُّسخ.

(٣) في هامش (م) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «ليس مثل هذا الحذف للإعلال، بل على سبيل الاعتبار. مثله ‹لا أدرِ›، والأصل ‹لا أدري› حُذفت الياء لكثرته وسَبْقِ فهمِ هذه الكلمة. كذا حكاه الخليلُ وسيبويه، وهو كثيرٌ في كلامهم». «منه». والكلام بمعناه في **كتاب سيبويه** ٢/ ١٩٦، ٢٠٤، ٣/ ٥٠٦، ٤/ ١٨٤.

(٤) البيت لضابئ بن الحارث البُرجُميّ، قاله وهو محبوسٌ بالمدينة في زمن عثمانَ رضي الله عنه. وهو له في **الأصمعيَّات** ١٨٤، **والنوادر** لأبي زيد ١٨٢، ورِوَايه على الخَرْم؛ وهو له في **الحماسة البَصرية** ٩٠٩، **وكتاب سيبويه** ١/ ٧٥، **وشرح أبيات سيبويه** ١/ ٣٦٩، **والصحاح** (قير)؛ وبلا عزو في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٩٣٦، **وأسرار البلاغة** ١٩٥، **والكشَّاف** ١/ ٦١٠ (المائدة، ٥/ ٣٤)، ٢/ ١٨٧ (التوبة، ٩/ ٣٤)، ٦٦٦ (الإسراء، ١٧/ ٩٢)، **والإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ١٣٤، **وشرح الرضي على الكافية** ٤/ ٣٥٥، **والإيضاح** ١٦٩.

في «الأساس»: «الماءُ في رَحْله، أي: في منزِله ومأواه»[١]. و«قيَّار». اسمُ جمَلٍ له[٢].

لفظُ البيتِ خبرٌ، ومعناه: التحسُّر على الغُربة، والتوجُّع من الكُربة. حُذِف المُسنَدُ مِن الثَّاني، والمعنى: «إنّي لَغريبٌ وقيارٌ أيضًا غريبٌ» =[٣] لِقَصدِ الاختصارِ، والاحترازِ عن العبث في الظَّاهر، مع ضيق المقامِ بسبب التحسُّرِ ومُحافظةِ الوزنِ.

ولا يجوزُ أن يكونَ ‹غريبٌ› خبرًا عنهما بإفراده لامتناع العطفِ على محلّ اسمِ ‹إنَّ› قبل مُضيِّ الخبر[٤]، نحو: ‹إنَّ زيدًا وعمرٌو منطلقان›[٥]. وفي ارتفاع ‹قيارٌ› وجهان:

أحدُهما: العطفُ على محلّ اسمِ ‹إنَّ›؛ لأنَّ الخبرَ مُقدَّمٌ تقديرًا، فيكونُ العطفُ بعد مُضيِّ الجملةِ[٦] ولا يلزمُ ارتفاعُ الخبرِ بعاملين مختلفين، كما في ‹إنَّ زيدًا/ [٩٢/ ٢] وعمرٌو ذاهبان›، لأنَّ لكلٍّ[٧] منهما خبرًا آخرَ.

والثَّاني: أن يرتفعَ بالابتداء والمحذوفُ خبرُه، والجملةُ بأسرها عطفٌ على جملة ‹إنَّ› مع اسمِه وخبرِه، ولا تشريكَ هنا في عاملٍ، كما تقولُ: ‹ليتَ زيدًا قائمٌ، وعمرٌو منطلقٌ›[٨].

والسِّرُّ في تقديم «قيارٌ» على خبر «إنَّ» قَصْدُ التَّسويةِ بينهما في التحسُّر على الاغتراب، كأنَّه أثَّر في غير ذوي العقولِ أيضًا. بيانُ ذلك: أنَّه لو قيل: «إنّي غريبٌ وقيَّارٌ» لجازَ أن يُتوهَّم أنَّ له مزيَّةً على

---

(١) أساس البلاغة (رحل).

(٢) في (ع): «اسم فرسه أو جمله أو غلامه»، وفي (ف) و(ك): «اسم فرسه»، وكان كذلك في (صل)، ثمَّ ضُرب عليها وصُحِّحت في هامشها. وما أثبتُّه هو المذكور في النوادر لأبي زيد ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ ١/ ٣٦٩، والصحاح (قير). وهو اسم فرسه في شرح الحماسة للمرزوقيّ ٩٣٦، وإلى ذلك ذهبَ الغندجانيُّ في فرحة الأديب ٨٧ وخطّأ ابنَ السِّيرافيّ فيما ذهبَ إليه من أنَّه جمَله. وهو كما رأيتَ مذهبُ أبي زيد وناهيك به مذهبًا. وفي النوادر ١٨٢ عن الأصمعيّ أنَّ «قيار» صاحبُه. وانظر لتفصيل ذلك خِزانة الأدب للبغداديّ ١٠/ ٣١٩.

(٣) شرح الحماسة للمرزوقيّ ٩٣٦، وانظر: النوادر لأبي زيد ١٨٣.

(٤) في (ع): «الجملة».

(٥) من قوله: «ولا يجوز» بلفظ قريب في شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٥٤، وذكر الرضيُّ أنَّ ذلك مذهب البصريين، وأنَّه جائزٌ عند الكسائيّ.

(٦) في (ت): «الخبر».

(٧) زِيد في (س): «واحد».

(٨) الوجهان بمعناهما في شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٥٤ـ٣٥٦.

قيَّارٍ في التأثُّر عن الغربة؛ لأنَّ ثبوتَ الحُكمِ أوَّلًا أقوى، فقدَّمه ليتأتَّى الإخبارُ عنهما دفعةً بحسب الظَّاهرِ تنبيهًا على أنَّ قيَّارًا مع أنَّه ليسَ مِن ذوي العقول، قد ساوى العقلاءَ في استحقاق الإخبار عنه بالاغتراب قصدًا إلى التحسُّر.

وهذا الوجهُ هو الذي قطعَ به صاحبُ «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ الآية [المائدة: ٦٩]، وقال: ﴿الصَّابِئُونَ﴾ مبتدأ، وهو مع خبرِه المحذوفِ جملةٌ معطوفةٌ على جملة ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إلى آخره، لا محلَّ لها مِن الإعراب. وفائدةُ تقديمِ ﴿الصَّابِئُونَ﴾ التَّنبيهُ على أنَّهم مع كونِهم أبينَ المذكورين ضلالًا وأشدَّهم غيًّا يُثابُ عليهم إن صحَّ منهم الإيمانُ والعملُ الصَّالحُ، فما الظَّنُّ بغيرهم؟[1] وههنا أبحاثٌ لا يحتمِلُها المقامُ[2].

= (وقولِه:

نحـنُ بمـا عِندَنـا وأنـتَ بمـا عِـندكَ راضٍ والـرَّأيُ مُختلِـفُ)[3]

هذا تصريحٌ في أنَّ المذكورَ خبرٌ عن الثَّاني، وخبرُ الأوَّلِ محذوفٌ، على عكس البيتِ السَّابقِ.

وكذا قولُه:

رَمانـي بأمـرٍ كنـتُ منـه ووالـدِي بريئًا ومِـن أجـلِ الطَّـويِّ رَمانـي[4]

---

(١) انظر: الكشَّاف ١/ ٦٣٢ (المائدة، ٥/ ٦٩).

(٢) لم يكن التفتازانيُّ بمعزل من الانتقاد في تَرْكه بعض الأبحاث ههنا، مع تنبيهه هذا. وتلك الأبحاث مِن مثل الكلام على الغرض البلاغيّ في رواية نصب «قيار»، كما اتفق للبغداديِّ في خزانة الأدب ١٠/ ٣١٩.

(٣) مُختلَف في نسبته: فهو لعمرو بن امرئ القيس الخزرجيّ في البيان والتبيين ٣/ ١٠٠، وجمهرة أشعار العرب ٥٣١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ ١/ ٢٧٩؛ ولمرَّار الأسديّ في معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٣٦٣ (سبأ، ٣٤/ ٣٧)؛ ولقيس بن الخطيم في مطبوع كتاب سيبويه، ١/ ٧٥، وهو في قسم المنسوب إلى شعره من ديوانه ٢٣٩، وبيَّن محقِّق ديوان قيس أنَّه لعمرو، وأنَّ شعرهما قد يتداخل، انظر: ديوان قيس بن الخطيم ١٠١ ـ ١٠٢، ٢٣٩؛ وفصّل البغداديُّ الكلام على هذا البيت وذكرَ أنَّ الصحيح نسبتُه لعمرو، انظر: خزانة الأدب ٤/ ٢٧٥ ـ ٢٨٣؛ والبيت بلا عزو في مفتاح العلوم ٣٠٦، والإيضاح ١٦٩.

(٤) مختلف في نسبته: فهو لعمرو بن أحمر الباهليّ في كتاب سيبويه ١/ ٧٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيّ ١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩؛ وللأزرق بن طرفة بن العَمرَّد الفرَّاصيِّ في البسيط للواحديّ ١٨/ ٤٧٨ (يس، ٣٦/ ٣٥). وهو بلا عزو في: شرح الحماسة للمرزوقيّ ٩٣٦، والكشَّاف ٢/ ٤٦٦ (الإسراء، ١٧/ ٩٢). وانظر تفصيل الكلام على نسبته وشرحه في: المُعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٣٢/ ١ ـ ٣٣/ ١، والعقد المُكلَّل اللوح ٣٦/ ١ ـ ٢. والطويُّ: البئر المطويّة بالحجارة.

على أنَّ «بريئًا» خبرٌ لـ«والدِي»، وخبرُ «كنتُ» محذوفٌ، فهو عنده مِن عَطْف المفردِ. وجمهورُ النُّحاةِ على أنَّ المذكورَ خبرُ ‹كنتُ›، و‹والدي› مرفوعٌ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ[١].

قال المَرزوقيُّ في قوله:

فيَا قبرَ مَعنٍ كيفَ واريتَ جُودَهُ وقد كانَ منهُ البرُّ والبحرُ مُترَعَا[٢]

إنَّ ‹البحر› مُرتفعٌ[٣] بالابتداء على تقدير التَّأخيرِ، والمعنى:/ [٩٣/ ١] كان منه البرُّ مُترَعًا والبحرُ أيضًا مُترَعٌ[٤]. فيكونُ من عطف الجملةِ، ولا يلزمُ العطفُ قبل تمام المعطوفِ عليه؛ لأنَّ هذا المبتدأ في نيَّة التَّأخيرِ، وإنَّما قُدِّم لفَرْط الاهتمامِ.

ولو أنَّهم قدَّروا المحذوفَ مِن الثَّاني منصوبًا، أي: كنتُ منه بريئًا ووالدي أيضًا بريئًا، وكان البرُّ منه مُترَعًا والبحرُ أيضًا مترعًا؛ ليكونَ من عَطْف المفردِ، كقولنا: ‹كان زيدٌ قائمًا وعمرٌو قاعدًا› = لم يكن بعيدًا.

= (**وقولِكَ: ‹زيدٌ مُنطلِقٌ وعمرٌو›**)، أي: وعمرٌو كذلك[٥]، فحُذِف للاحتراز عن العبث من غير ضيقِ المقامِ.

(**وقولِكَ: ‹خرجتُ فإذا زيدٌ›**)، أي: موجودٌ، فحُذِف لِمَا مرَّ، مع اتِّباع الاستعمالِ؛ لأنَّ ‹إذا› المفاجأةَ تدلُّ على مُطلَق الوجودِ، وإذا أُريد فعلٌ خاصٌّ مثل قائمٍ أو قاعدٍ أو راكبٍ فلا بُدَّ مِن الذِّكر[٦].

نعم قد يدلُّ الفعلُ على نوع خصوصيَّةٍ فيُقدَّر بحسَبه، كما في المثال المذكورِ، فإنَّ «خرجتُ» يدلُّ على أنَّ المعنى: «حاضرٌ» أو «بالباب» أو نحوُ ذلك.

والفاء في «فإذا»: قيل: هي للسببيَّة التي يُرادُ بها لزومُ ما بعدها لِمَا قبلها، أي: مفاجأةُ زيدٍ لازمةٌ

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٧٥، والكشَّاف ٢/ ٤٦٦ (الإسراء، ١٧/ ٩٢)، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٣٤.

(٢) البيت للحُسين بن مُطَير في ديوانه ٦٠، والبيان والتبيين ٣/ ٢٣٧، وأمالي القاليّ ١/ ٢٧٥، وزهر الآداب ٢/ ٧٩٤، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ٩٣٦. والمُترَع: المملوء.

(٣) في (ت): «مرفوع».

(٤) انظر: شرح الحماسة للمرزوقيّ ٩٣٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٥، وشرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٣٥١.

(٦) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٥٩.

للخروج[١]؛ وقيل: للعطف حَملًا على المعنى، أي: خرجتُ ففاجأتُ وقتَ وجودِ زيدٍ بالباب[٢]، فالعاملُ في ‹إذا› هو ‹فاجأتُ›، فحينئذٍ يكونُ مفعولًا به لا ظرفًا، ويجوزُ أن يكونَ العاملُ هو الخبرَ المحذوفَ، فحينئذٍ لا تكونُ مُضافةً إلى الجملة[٣].

وقالَ المبرِّدُ[٤]: ‹إذا› ظرفُ مكانٍ، فيُجوِّز هو[٥] أن يكون خبر المبتدأ، أي: فبالمكان زيدٌ، والتُزِمَ تقديمُه لمشابهتها ‹إذا› الشرطيَّة، لكنَّه لا يطَّردُ في نحو ‹خرجتُ فإذا زيدٌ بالباب›؛ إذ لا معنى لقولنا: فبالمكان زيدٌ بالباب[٦].

= (وقوله): أي: قول الأعشى:

(إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مُرْتَحَلًا) وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَوا مَهَلا[٧]

‹السَّفْر› جمع ‹سافر›، كـ‹صَحْب› و‹صاحب›[٨]. و«مَهَلا»، أي: بُعدًا وطولًا. **(أي: إنَّ لنا في الدُّنيا)** حُلولًا **(ولنا عنها)** إلى الآخرة ارتحالًا، والسَّفْرُ: الرِّفاق قد توغَّلوا في المُضيِّ لا رجوعَ لهم، ونحن على إثرهم عن قريبٍ[٩].

فحُذِفَ المُسنَدُ، وهو ههنا ظرفٌ قطعًا، بخلاف ما/ [٢/ ٩٣] سبقَ = لقصد الاختصارِ، والعدولِ إلى أقوى الدَّليلين، أعني العقلَ، مع اتِّباع الاستعمال لاطِّراد الحذفِ في نحو «إنَّ مالًا وإنَّ ولدًا»، «وإنَّ زيدًا وإنَّ عَمرًا»، وقد وضعَ سيبويهِ لهذا بابًا، فقال: هذا باب ‹إنَّ مالًا وإنَّ ولدًا›[١٠]، قالَ عبدُ

(١) القول للزِّياديّ فيما نقله الرضيّ في شرحه للكافية ١/ ٢٧٤.

(٢) القول لمَبْرمان فيما نقله الرضيّ في شرحه للكافية ١/ ٢٧٤.

(٣) الكلام بمعناه في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٤) كُتب أمامها في هامش (صل): «والفارسيُّ وأبو الفتح وعُزيَ إلى سيبويهِ».

(٥) «هو» ليس في (ت).

(٦) الكلام عن المُبرِّد بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٧٣.

(٧) البيت للأعشى في ديوانه ٢٣٣، وفي كتاب سيبويه ٢/ ١٤١، والرِّواية فيهما «ما مضى» مكان «إذ مضَوا»؛ وهو له بالرِّواية ههنا في **الخصائص** ٢/ ٣٧٥، وشرح **الحماسة** للمرزوقيّ ٩٧٩، و**دلائل الإعجاز** ٣٢١، و**المفصَّل** ٥٣، و**الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ١٧٩؛ وهو بلا عزو في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٢٧٦، و**الإيضاح** ١٧٠.

(٨) **الصحاح** (سفر).

(٩) نقل البغداديُّ في **خزانة الأدب** ١٠/ ٤٥٧ هذا الكلام عن التفتازانيّ، ونوَّه بما ذهب إليه في معناه.

(١٠) انظر: **كتاب سيبويه** ٢/ ١٤١. وأورده له الشيخ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ٣٢١.

القاهر: لو أسقطتَ «إنَّ» لم يحسُنِ الحذفُ أو لم يجز؛ لأنَّها الحاضنةُ له والمتكفِّلةُ بشأنه والمُترجِمةُ عنه[١]. وفيه أيضًا ضيقُ المقامِ، أعني المُحافظةَ على الشِّعر.

والمُصنِّفُ بعدما مثَّل للاختصار بدون الضِّيق بقوله: «إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا»، قال: وعليه

إنَّ مَحَــلًّا[٢]........................ ....

يعني: على هذا الأسلوب الذي هو حذفُ خبرِ «إنَّ» المكرَّرةِ ظرفًا، ولم يقصِد أنَّه بدون ضيقِ المقامِ. فافهمْ[٣].

= (وقولِه تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠])، تقديره: لو تملِكون تملِكون، فحُذِفَ «تملكون» الأوَّل، وأُبدِلَ من ضميره المتَّصل، أعني الواوَ، ضميرٌ منفصلٌ وهو «أنتم»؛ لتعذُّر الاتِّصال لسقوط ما يتَّصلُ به[٤].

فالمُسنَدُ المحذوفُ ههنا فعلٌ، وفيما تقدَّمَ اسمٌ أو جملةٌ، والغرضُ منه الاحترازُ عن العبث، إذ المقصود[٥] مِن الإتيان بهذا الظَّاهِرِ تفسيرُ المُقدَّرِ، فلو أظهرتَه لم يُحتج إليه، وإنَّما صِيرَ إليه لأنَّ «لو» إنَّما تدخل على الفعل دون الاسم، و«أنتم» فاعل الفعل المحذوف، لا مبتدأٌ ولا تأكيدٌ، أيضًا على أن يكون التَّقدير: لو تملكون أنتم تملكون؛ لأنَّ حذف المفرد أسهلُ من حذف الجملة، ولأنَّه لا يُعهدُ حذفُ المُؤكَّدِ والعاملِ مع بقاء التَّأكيدِ.

قالَ صاحبُ «الكشَّاف» هذا ما يقتضيه عِلمُ الإعرابِ، فأمَّا ما يقتضيه علمُ البيانِ فهو أنَّ ﴿أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ فيه دلالةٌ على الاختصاص، وأنَّ النَّاسَ همُ المُختصُّون بالشُّحِّ المُتبالغِ؛ لأنَّ الفعلَ الأوَّل لمَّا سُقِط لأجل المُفسِّر برزَ الكلامُ في صورة المبتدأِ والخبرِ[٦]. يعني: كما أنَّ قولنا: «أنا سعيتُ في حاجتكَ»، وهو مبتدأ وخبرٌ يفيدُ الاختصاصَ، فكذا ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ لكونه مِثلَه في الصُّورة[٧]./[١/٩٤]

---

(١) انظر: **دلائل الإعجاز** ٣٢٢.

(٢) زِيد في (ت): «وإنَّ مرتحلا». وانظر الكلام في: **الإيضاح** ١٧٠.

(٣) كما توهَّمه بعضهم. انظر: **حاشية السِّيراميّ على المطوَّل** اللوح ١٣٧/ ١.

(٤) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٢/ ٤٦٧ - ٤٦٨ (الإسراء، ١٧/ ١٠٠)، و**الإيضاح** ١٧٠.

(٥) في (ك): «الغرض».

(٦) انظر: **الكشَّاف** ٢/ ٤٦٨ (الإسراء، ١٧/ ١٠٠)، وعنه في **الإيضاح** ١٧١.

(٧) وكان كُتِب ههنا في (صل): «والعجبُ ممَّن استدلَّ بهذا الكلام على أنَّ قولنا: «أنا عرفتُ» عند الاختصاص جملةٌ فعليَّةٌ، و«أنا» =

= (وقولُه[1] تعالى: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾ [يوسف: ١٨] **يَحتمِلُ الأمرين): حَذْفَ المُسنَدِ، (أي): فصبرٌ جميلٌ (أَجْمَلُ؛ أو) حَذْفَ المُسنَدِ إليه، أي: (فأَمْري) صبرٌ جميلٌ**[2]. ففي الحذف تكثيرُ الفائدةِ[3] بإمكان حَمْلِ الكلامِ على كلٍّ من المعنيين، بخلاف ما لو ذُكر فإنَّه يكون نصًّا في أحدهما. والصَّبرُ الجميلُ: هو الذي لا شَكوى فيه إلى الخَلْق[4].

ورُجِّحَ حذفُ المُسنَدِ إليه[5]: بأنَّه أكثر فالحملُ عليه أَوْلى؛ وبأنَّ سَوقَ الكلامِ للمدح بحُصول الصَّبر له والإخبارَ بأنَّ الصَّبرَ الجميلَ أجملُ لا يدلُّ على حصوله له؛ وبأنَّه في الأصل مِن المصادر المنصوبةِ، أي: صبرتُ صبرًا جميلًا، وحَمْلُه على حذف المبتدأ موافقٌ له دون حذفِ الخبرِ؛ وبأنَّ قيامَ الصَّبرِ به قرينةٌ حاليَّةٌ على حذف المبتدأ، وليس على خصوص حذفِ الخبرِ، أعني ‹أجمل›، قرينةٌ نُطقيَّةٌ[6] ولا حاليَّةٌ[7].

= ليسَ بمبتدأ بل توكيدٌ مُتقدِّم. وهذا الكلامُ صريحٌ في مناقضته فهو حُجَّةٌ عليه لا له»، ثمَّ ضُرِبَ عليه وكُتِبَ بجواره «ضربَ عليه الخطَّ بيده بقلمه». والكلام مُثبتٌ في متن سائرِ النُّسخ إلَّا (د). وفي **حاشية السِّيراميّ على المطوَّل** اللوح ١٣٧/ ١: «وقد نُقِل أنَّ الشَّارحَ خطَّ على هذا الاعتراض». وفي هامش (ف) تحت «ممَّن» كأنَّه: «هو سيف الدين الأبهري». وفي **حاشية السِّيراميّ على المطوَّل** اللوح ١٣٧/ ١، **والمعوَّل** للقُريميِّ اللوح ١٦٥/ ١: أنَّ المقصود باعتراض التفتازانيِّ ههنا هو العلَّامة بهاء الدِّين الحُلوانيُّ. وكان عُلِّق في هامش بعض النُّسخ أنَّ المقصود بالاعتراض هو السكَّاكيُّ. قلتُ: وهو بعيد؛ لِما سبق، ولأنَّ التفتازانيَّ لم يُعهَد عنه الردُّ على السكَّاكيِّ بهذه الطريقة.

(١) كُتبَ أمامها في هامش مخطوط **التلخيص** اللوح ١٩/ ١: «بالرَّفع بخطِّ المصنِّف».

(٢) الوجهان مع تقديرهما المذكور ههنا في **معاني القرآن وإعرابه** للزَّجَّاج ٣/ ٧٨ (يوسف، ١٢/ ١٨)، **والإيضاح العضديّ** ٥١ ـ ٥٢، **والمفصَّل** ٥١، **والكشَّاف** ٢/ ٣٠٨ (يوسف، ١٢/ ١٨)، ومفتاح **العلوم** ٢١٥، ٣٠٧، **والإيضاح** ١٧٢. وانظر لهما تقديراتٍ أخرَ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٣/ ١.

(٣) في (ت): «للفائدة».

(٤) من قوله: «والصبر الجميل» إلى هنا بلفظ قريب في: **معاني القرآن وإعرابه** للزَّجَّاج ٣/ ٧٨ (يوسف، ١٢/ ١٨)، **وتفسير البغويّ** ٤/ ٢٢٣ (يوسف، ١٢/ ١٨)، **والكشَّاف** ٢/ ٣٠٨ (يوسف، ١٢/ ١٨). ورُويَ بلفظ قريب مرفوعًا في **تفسير الطبريّ** ١٣/ ٤٠ ـ ٤١ (يوسف، ١٢/ ١٨)، **وتفسير ابن أبي حاتم** ٢١١٢، **وشُعب الإيمان** ١٢/ ٣٨٨ (٩٦٠٣).

(٥) رجَّحه سيبويهِ في **الكتاب** ١/ ٣٢١، والشيخ عبد القاهر في كتابيه: **أسرار البلاغة** ٤٢٢، **والمُقتصَد** ١/ ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٦) في (ت): «لفظيَّة»، وكانت كذلك في (صل)، ثمّ ضُرِب عليها وصُحِّحت في هامشها.

(٧) هذه الوجوه الأربعة لترجيح حذف المُسنَد إليه مذكورة بلفظ قريب مع زيادة تفصيل في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ١٦٠، **ومفتاح المفتاح** اللوح ٣٣/ ٢.

وفي هذا[١] نظرٌ؛ لأنَّ وجودَ القرينةِ شرطُ الحذفِ، فحينئذٍ لا يجوزُ الحذفُ أصلًا، والقرينة ههنا هو أنَّه إذا أصابَ الإنسانَ مكروهٌ فكثيرًا ما يقول: «الصَّبرُ خيرٌ»، حتَّى صارَ هذا المقامُ ممَّا يُفهمُ منه هذا المعنى بسهولةٍ.

ويُرجِّحُ حذفُ المبتدأ أيضًا: بقراءة مَن قرأ ﴿فَصَبرًا جَمِيلًا﴾ بالنَّصب[٢]، فإنَّ معناه: أصبِرُ صبرًا جميلًا؛ وبأنَّ الأصلَ في المبتدأ التَّعريفُ[٣]، فحَمْلُ الكلام على وجهٍ يكونُ المبتدأُ معرفةً أَوْلى، وإن كانتِ النَّكرةُ موصوفةً؛ وبأنَّ المفهومَ من قولنا: «صبرٌ جميلٌ أجملُ» أنَّه أجملُ مِن صبرٍ غيرِ جميلٍ، وليس المعنى على هذا، بل على أنَّه أجمل مِن الجزَعِ وبثِّ الشَّكوى.

وممَّا يحتمل الأمرين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: لا تقولوا لنا، أو في الوجود آلهةٌ ثلاثةٌ، أو ثلاثةُ آلهةٍ، فحُذِفَ الخبرُ، ثمَّ الموصوفُ أو المُميِّزُ؛ أو لا تقولوا: اللهُ والمسيحُ وأمُّه ثلاثةٌ، أي: مُستَوون في استحقاق العبادةِ والرُّتبةِ، كما إذا أُريدَ إلحاقُ اثنين بواحدٍ في/ [٩٤/ ٢] صفةٍ ورتبةٍ، فقيل: هم ثلاثةٌ، فحُذِفَ المبتدأ[٤].

قال صاحب «المفتاح»: وقد يكونُ حَذفُ المُسنَدِ بناءً على أنَّ ذِكرَه يُخرِجُ إلى ما ليسَ بمرادٍ، كقولك: ‹أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو›، فإنَّك لو قلتَ: ‹أم عندكَ عمرٌو›، أو ‹أم عمرٌو عندك›[٥] لخرجَ عن الاتِّصال إلى الانقطاع[٦].

وذلك لأنَّه إذا وَلِيَتْ ‹أم› والهمزةَ جملتان مُشترِكتان في أحد الجُزأين، أعني المُسنَدَ إليه أو المُسنَدَ، وتَقدِرُ على إيقاعِ مفردٍ بعد ‹أم›، نحو ‹أقامَ زيدٌ أم قامَ عمرٌو›، و‹أزيدٌ قائمٌ أم هو قاعدٌ›،

---

(١) يريد الوجه الأخير.

(٢) قراءة شاذَّة مَرويَّة عن أُبيّ والأشهب وأبي السَّمَّال. انظر: شواذّ القراءات للكرمانيّ ٢٤٣، والكشَّاف ٢/ ٣٠٨ (يوسف، ١٢/ ١٨).

(٣) علَّق القريميُّ في المعوَّل اللوح ١٦٥/ ٢: «هذا الوجه ممَّا أوردَه الفاضل عمادُ بن مسعود السَّمرقنديُّ في شرح المفتاح». ما عرفتُه، ولا وقفتُ على مَن ذكر هذا الشرح للمفتاح، فيما بين يديَّ من المَظانِّ.

(٤) تقدير هذين الوجهين في الآية مذكور بلفظ قريب في الإيضاح ١٧٢ - ١٧٣. وانظر: الكشَّاف ١/ ٥٨٥ (النساء، ٤/ ١٧١).

(٥) زيد في (ت): «أم».

(٦) انظر: مفتاح العلوم ٣٠٧. واعترض عليه المؤذِّنيُّ في شرح المفتاح اللوح ١٥٢/ ١ بقوله: «ولقائل أن يقولَ: لا نُسلِّمُ أنَّ ذِكرَه يؤدِّي إلى ذلك، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو عندك؟ كانت هي ‹أم› المتَّصلة، وإذا قصدتَ إلى المُنقطِعة قلتَ: أزيدٌ عندكَ أم عندك عمرٌو؟». ودفعًا لمثل هذا الاعتراض فصَّل التفتازانيُّ في بيان مُراد السكَّاكيِّ كما سيأتي.

و«أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو عندكَ، أو عندكَ عمرٌو» = فـ«أم» مُنقطِعةٌ لا متَّصلةٌ؛ لأنَّك تقدِرُ على الإتيان بالمفرد بعد «أم»، وهو أقربُ إلى الاتِّصال، ليكونَ ما قبلها وما بعدها بتقدير كلامٍ واحدٍ مِن غير انقطاعٍ، فالعدولُ إلى الجملة دليلُ الانقطاعِ. وقولنا: «مع القدرةِ على المفرد» احترازٌ عن نحو الفعلين المُشترَكين في الفاعل نحو: «أقمتَ أم قعدتَ»، و«أقامَ زيدٌ أم قعدَ»؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ له مِن فاعلٍ، فهي متَّصلةٌ، ويجوزُ مع عدم التَّناسبِ بين معنى[1] الفعلين أن تكونَ مُنقطِعةً نحو «أقامَ زيدٌ أم تكلَّمَ»[2].

(ولا بُدَّ) للحذف (مِن قرينةٍ، كوُقوع الكلام جوابًا لسُؤالٍ[3]: مُحقَّقٍ، نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]) أي: خلقهنَّ اللهُ، فحُذِفَ المُسنَدُ[4]؛ لأنَّ هذا الكلامَ عند تقديرِ ثبوتِ ما فُرِضَ من الشَّرط والجزاءِ يكونُ جوابًا عن سؤالٍ مُحقَّقٍ. وجمهورُ النُّحاةِ على أنَّ المحذوف فعلٌ والمذكورَ فاعلٌ؛ لأنَّ السُّؤالَ عن الفاعل ولأنَّ القرينةَ فعليَّةٌ، فتقديرُ الفعلِ أَوْلى[5].

وفيه نظرٌ؛ لأنَّه إن أُريدَ أنَّ السُّؤالَ عن الفاعل الاصطلاحيِّ فممنوعٌ بل لا معنى له، وإن أُريد أنَّ السُّؤالَ عمَّن فعلَ الفعلَ وصدرَ عنه فتقديرُه مبتدأً كقولنا: «اللهُ خلقَها» يؤدِّي هذا المعنى. وكذا القرينةُ إنَّما تدلُّ على أنَّ تقديرَ الفعلِ أَوْلى مِن اسم الفاعلِ، وهو حاصلٌ في قولنا: «اللهُ خلقَها»؛ لظهور أنَّ السُّؤالَ جملةٌ اسميَّةٌ لا فعليَّةٌ.

ومن ثَمَّ قيل:/ [٩٥/ ١] الأَوْلى أنَّه مبتدأ والخبرُ جملةٌ فعليَّةٌ ليُطابق السُّؤال، ولأنَّ السُّؤالَ إنَّما هو عن الفاعل لا عن الفعل، وتقديمُ المسؤولِ عنه أهمُّ[6].

والجوابُ: أنَّ حَمْلَ الكلام على جملةٍ أَوْلى من حَمْله على جملتين، لِما فيه من الزِّيادة، وأنَّ الواقعَ عند عدمِ الحذفِ جملةٌ فعليَّةٌ، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

---

(١) في (ج) و(ك) و(ي): «معنيي».

(٢) بعض هذا الكلام بمعناه في الإيضاح في شرح المُفصَّل ٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٣) انظر الكلام على قرينة السؤال في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ١٩٧.

(٤) انظر: مفتاح العلوم ٣٣٠، والإيضاح ١٧٣.

(٥) الكلام في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٠٥/ ٢.

(٦) القول في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ١٩٧، وشرح المفتاح للمُؤذِّنيّ اللوح ١٦٣/ ٢، في مثال يماثل الآية المذكورة

= (أو مُقدَّرٍ) عطفٌ على (مُحقَّقٍ)، أي: كوقوع الكلامِ جوابًا عن سؤالٍ مقدَّرٍ، (نحو) قول ضِرار بن نهشلٍ في مرثيةِ يزيدَ بن نهشلٍ: (لِيُبكَ يزيدُ)، كأنَّه قيل: مَن يبكيه؟ فقال: ضَارعٌ، أي: يبكيه (ضَارعٌ)، أي: ذليلٌ؛ (لخُصومةٍ) مُتعلِّق بـ(ضارعٌ)، وإن لم يعتمِد على شيءٍ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ تكفيه رائحةُ الفعلِ، أي: يبكيه مَن يذلُّ لأجل خُصومةٍ، لأنَّه كانَ ملجأ وظهرًا للأذلَّاء والضُّعَفاءِ[1]. وتعليقُه بـ«يبكي» المقدَّرِ ليسَ يقوى من جهة المعنى. وتمامُه:

.... ومُختبِطٌ ممَّا تُطِيحُ الطَّوائحُ[2]

المُختبِط: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلةٍ. و(تطيحُ) مِن الإطاحة: وهي الإذهاب والإهلاكُ. و(الطَّوائحُ): جمعُ مُطيحة على غير القياس[3]، كـ(لواقح) جمع (مُلقِح)[4]، يقال: طوَّحتُه الطَّوائحُ، وأطاحَته الطَّوائحُ، ولا يقال: المُطوِّحاتُ ولا المُطيحاتُ. و(ممَّا) يتعلَّقُ بـ(مُختبِطٌ)، و(ما) مصدريَّةٌ، أي: يُسألُ مِن أجل إذهاب الوقائعِ مالَه؛ أو بـ(يبكي) المقدَّرِ، أي: يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيدَ. و(تطيح) على التَّقديرين بمعنى الماضي، عُدِلَ عنه إليه استحضارًا لصورة ذلك الأمرِ الهائلِ[5].

(وفَضْلُه)، أي: فضل نحو: (لِيُبكَ يزيدُ ضارعٌ)، وهو أن يُجعَل الفعلُ مبنيًّا للمفعول، ويُرفَعَ

---

(١) هذا التفسير للشعر بلفظ جدّ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ١٩٨.

(٢) البيت بتمامه:

لِيُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ ومُختبِطٌ ممَّا تُطيحُ الطوائحُ

واختُلف في نسبته: فهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ وللحارث بن نَهيك في كتاب سيبويه ١/ ٢٨٨، وشرح الرضيّ على الكافية ١/ ١٩٨؛ ولنَهشل بن حَرّيّ في البسيط ١٢/ ٥٧٨؛ وللحارث بن ضِرار النَّهشليّ في شرح أبيات سيبويه ١/ ١١٠، والحماسة البصرية ٧٥٦، ومفتاح المفتاح اللوح ٩٦/ ٢؛ ولضِرار بن نَهشل في معاهد التنصيص ١/ ٢٠٣؛ وصدره بلا عزو في مفتاح العلوم ٣٣١، والإيضاح ١٧٤. وذكَرَ البغداديُّ في خزانة الأدب ١/ ٣٠٣ ـ ٣١٣ نسبته إلى هؤلاء وإلى غيرهم، ورجَّح نسبته إلى نَهشَل بن حَرِّيّ. وفصَّل في تخريجه تفصيلًا أستاذنا العلَّامة المحقِّق الدكتور محمَّد الداليُّ في كشف المشكلات ٩٤٨ ـ ٩٤٩، وكذلك مُحقِّق الحماسة البصرية.

(٣) علَّق القريميُّ في المعوَّل اللوح ١٦٧/ ١: «قولُه: (الطوائح جمع مُطيحة) ردٌّ على الفاضل الكاشيِّ، حيث قال: جمع طائحة، وهي بمعنى المُطيحة، أي: المُهلِكة، والمراد بها نوائبُ الدهر». والكلام في شرح المفتاح للكاشيِّ اللوح ٩٨/ ١.

(٤) في (ت): «مُلقِحة».

(٥) من قوله: «المُختبِط» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ١٩٨ ـ ١٩٩.

المفعولُ مُسنَدًا إليه، ثمَّ يُذكَرَ الفاعلُ مرفوعًا بفعل مُضمَرٍ جوابًا لسؤال مقدَّرٍ. (**على خِلافه**) وهو «لِيَبكِ يزيدَ ضارعٌ» بالبناء للفاعل ونَصْبِ «يزيدَ» مفعولًا[١]:

(**بتكرُّر الإسنادِ**) إذ قد أُسنِدَ الفعلُ (**إجمالًا ثمَّ تفصيلًا**)، وذلك لأنَّه لمَّا قيل: (لِيُبْكَ يزيدُ) فعُلِمَ /[٢/ ٩٥] أنَّ هناك باكيًا يستنِدُ إليه هذا البكاءُ لكنَّه مُجمَلٌ، فلمَّا قيل: (ضارعٌ)، أي: ليَبكِه ضارعٌ، فقد أُسنِدَ إلى مُفصَّلٍ، ولا شكَّ أنَّ الإسنادَ مرتين أوكَدُ وأقوى، وأنَّ الإجمالَ ثمَّ التفصيلَ أوقَعُ في النَّفس فيكونُ أَوْلى.

وقد يقال: إنَّ الإسنادَ إجمالًا في السُّؤال المقدَّرِ، أعني: مَن يبكيه؟ لأنَّه سؤالٌ عن تعيين الفاعلِ المعلومِ إسنادُه إليه على الإجمال.

ولا يبعدُ أن يقالَ قد أُسنِدَ ثلاثَ مرَّاتٍ اثنين إجمالًا وواحدًا تفصيلًا.

= (**وبوُقوع نحو ‹يزيدُ› غيرَ فَضلةٍ**) بل جزءَ جملةٍ مسندًا إليه، بخلاف ما إذا نُصِبَ على المفعوليَّة، فإنَّه فضلةٌ.

(**وبكون مَعرِفة الفاعلِ كحُصول نعمةٍ غيرِ مُترقَّبةٍ، لأنَّ أوَّل الكلامِ غيرُ مُطمِعٍ في ذِكْره**) أي: ذِكرِ الفاعلِ، فيكونُ الفاعلُ رزقًا من حيثُ لا يُحتسَبُ، وهو ألذُّ بخلاف ما إذا بُنِيَ للفاعل، فإنَّه مُطمِعٌ في ذِكْر الفاعلِ[٢].

ولمُعارِضٍ أن يُفضِّلَ نحو: ‹لِيَبكِ يزيدَ›[٣] بنَصْب ‹يزيد› وبناء الفعل للفاعل على خِلافه: بسلامته عن الحذف والإضمارِ[٤]، واشتمالِه على إيهام الجَمْعِ بين المُتناقضَين مِن حيثُ الظَّاهرُ؛ لأنَّ نَصْبَ نحو ‹يزيدَ› وجَعْلَه فضلةً يُوهِمُ أنَّ الاهتمامَ به دون الاهتمامِ بالفاعل وتقديمَه على الفاعل المُظهَر يُوهِمُ أنَّ الاهتمامَ به فوق الاهتمامِ بالفاعل = وبأنَّ في إطماع أوَّلِ الكلامِ في ذِكْر الفاعلِ مع تقديم المفعول تشويقًا إليه، فيكونُ حصولُه أوقعَ وأعزَّ[٥].

---

(١) البناء للمفعول في هذا البيت رواية أهل النحو، ورواية الرُّواة بناء الفعل للفاعل، وكان الأصمعيُّ يُنكر رواية البناء للمفعول. انظر: **الشعر والشعراء** ٩٩ ـ ١٠٠، و**شواهد الشعر في كتاب سيبويه** ٣٠٩ ـ ٣٢٠، وحواشي شيخنا الدكتور الداليّ على **كشف المشكلات** ٩٤٨ ـ ٩٤٩.

(٢) «فإنَّه مطمِعٌ في ذِكر الفاعل» ليس في (ك).

(٣) زيد في (ج): «ضارعٌ».

(٤) نقل السُّبكيُّ في **عروس الأفراح** ٢/ ١٧ ـ ١٨ ترجيح البناء للفاعل لهذا السبب عن الخطيبيّ الخلخاليّ في **شرح المفتاح**، ولمَّا أقف على ذلك الشرح له.

(٥) في هامش (صل) من نسخة: «وأوغل».

[ذِكرُ المُسند]

(وأمّا ذِكْرُه) أي: ذِكرُ المُسنَدِ:

(فلِمَا مرَّ) في ذِكر المُسنَدِ إليه مِن أنَّ الذِّكر هو الأصل، ولا مُقتضيَ للحذف، نحو «زيدٌ قائمٌ»[١].

ومِن الاحتياط لضَعفِ التَّعويلِ على القرينة[٢]، نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

ومن التَّعريض بغباوة السَّامع[٣] نحوُ «محمَّدٌ نبيُّنا»، في جواب مَن قال: مَن نبيُّكم؟ ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] بعد قوله: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢][٤]، وغيرُ ذلك.

(أو أن يتعيَّنَ كونُه) أي: المُسنَدِ **(اسمًا أو فعلًا)** فيفيدُ الثُّبوتَ أو التجدُّدَ، كما سنذكُره[٥].

أو أن يدلَّ على قَصْد/[٩٦/ ١] التعجيبِ من المُسنَدِ إليه كقولك: «زيدٌ يقاومُ الأسدَ» عند قيام القرائنِ[٦]، «كـ«سلَّ سيفَه»، و«تلطَّخَ ثوبه»، ونحوِ ذلك»[٧]. وحصولُ التَّعجيبِ بدون الذِّكر ممنوعٌ[٨]؛ لأنَّ القرينة إنَّما تدلُّ على نفس المُسنَدِ، وأمَّا تعجيبُ المتكلِّمِ للسَّامع فبالذِّكر المُستغنى عنه في الظَّاهر[٩].

[جعلُ المُسنَد غيرَ جملةٍ]

(وأمَّا إفرادُه)، أي: جَعْلُ المُسنَدِ غيرَ جملةٍ **(فلكونِه غيرَ سببيٍّ مع عدمِ إفادةِ تقوِّي الحُكم)** إذ لو كانَ سببيًّا، نحو «زيدٌ قامَ أبوه»، أو مفيدًا للتقوِّي نحو «زيدٌ قامَ» فهو جملةٌ قطعًا، وأمَّا

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٣٠٧.

(٢) في **الإيضاح** ١٧٥، من غير تمثيل له.

(٣) في مفتاح العلوم ٣٠٧، والإيضاح ١٧٥، من غير تمثيل له.

(٤) في **الكشَّاف** ٢/ ٥٧٧ (الأنبياء، ٢١/ ٦٣) مِن التعريض لإلزام الحُجَّةِ والتبكيتِ. وانظر: تأويل مختلف الحديث ٨٦.

(٥) سيأتي قريبًا.

(٦) بلفظ جِدّ قريب في مفتاح العلوم ٣٠٧، والإيضاح ١٧٥، والتبيان للطِّيبيّ ٧٠.

(٧) مفتاح المفتاح اللوح ٧٠/ ٢، ومفتاح تلخيص المفتاح ٢٣٦.

(٨) في هامش (ت) ما نصُّه: «هذا ردٌّ على صاحب **الإيضاح**»، وذلك قوله فيه ص ١٧٥: «وفيه نظرٌ؛ لحصول التعجُّب بدون الذِّكر إذا قامتِ القرينة».

(٩) في مفتاح تلخيص المفتاح ٢٣٦ ـ ٢٣٧، وشرح المفتاح للكاشيّ اللوح ٧٦/ ٢، ردٌّ على القزوينيّ في هذا الموضع بوجه لكلٍّ منهما غيرِ ما ذكرَه التفتازانيُّ.

نحوُ «زيدٌ قائمٌ» فليسَ بمفيد للتقوِّي، بل هو قريبٌ مِن (زيدٌ قامَ) في اعتبار التقوِّي كما مرَّ[١].

وقوله: (مع عدم إفادةِ التَّقوي)[٢] معناه: مع عدم إفادةِ نفس التَّركيبِ تقويَ الحُكمِ، فحُذفَ فاعلُ المصدرِ فيَخرجُ ما يفيد التَّقوي بحسب التَّكريرِ، نحو «عرفتُ عرفتُ»، أو حرف التَّأكيدِ نحو «إنَّ زيدًا قائمٌ»، ونحو ذلك. أو يقال: تقوِّي الحكمِ في الاصطلاح هو تأكُّده بالطَّريق المخصوصِ نحو «زيدٌ قامَ»[٣].

وإنَّما لم يقل: «مع عدم قَصْدِ التقوِّي» كما يُشعِر به لفظ «المفتاح»[٤]، ليشملَ صورةَ التَّخصيصِ نحو «أنا سعيتُ في حاجتكَ»، و«رجلٌ جاءَني»، و«ما أنا قلتُ هذا»، فإنَّه لم يُقصَد به التقوِّي، لكنّه يُفيدُه ضرورةَ تكرُّر الإسنادِ، فعدمُ إفادةِ التقوِّي أعمُّ من عدم قَصْدِ التقوِّي[٥].

وأُجيبَ لصاحب «المفتاح» بأنَّ نحو (أنا سعيتُ) عند قَصْد التَّخصيصِ جملةٌ فعليَّةٌ، و(أنا) تأكيدٌ مُقدَّمٌ لا مبتدأ، والمُسنَدُ مفردٌ لا جملةٌ، كما في «سعيتُ أنا»، وقد عرفتَ ما فيه[٦].

ووقع قوله: (غيرَ سببيّ) موقعَ «الفعليّ» في عبارة «المفتاح»[٧]، عدلَ إليه المصنِّفُ لأنَّ صاحبَ «المفتاح» قد فسَّر «الفعليّ» بـ: «ما يكونُ مفهومه محكومًا به بالثُّبوت للمُسنَد إليه أو بالانتفاء عنه»[٨]، فزعمَ المصنِّفُ أنَّه يشملُ السببيَّ أيضًا، لأنَّ كلَّ مُسنَدٍ محكومٌ به بالثُّبوت للمُسنَد إليه، أو بالانتفاء عنه ضرورةَ أنَّ الإسنادَ حكْمٌ بثبوت الشَّيء للشَّيء، أو بنفيه عنه[٩].

---

(١) انظر ما مضى في ص ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٢ ـ ٢٢٧.

(٢) في (ت): «تقوي الحكم».

(٣) مضى تفصيل لمعنى التقوّي في ص ٢١٦، وسيأتي لذلك زيادة بيان في ص ٣٣٥ ـ ٣٣٩.

(٤) انظر: مفتاح العلوم ٣٠٨.

(٥) أوردَ الفناريُّ ههنا في حاشيته على **المطوّل** ٣١٣ تعليقًا للتفتازانيِّ، فقال: «فمعناه على ما نُقِل عن الشَّارح المحقِّق: أنَّه أشمل؛ لأنَّه فيه نفيُ القصدِ إلى التقوِّي ونفيُ إفادةِ التقوِّي بدون القصد أيضًا، بخلاف عدم قَصْد التقوِّي، فإنَّه لا يدلُّ على نفي التقوِّي بدون القصد».

(٦) انظر ما مضى في ص ٢٧٤، في الكلام الذي ضرب عليه التفتازانيُّ، وأُدرج في الحاشية.

(٧) انظر: مفتاح العلوم ٣٠٨. وقال التفتازانيُّ في **المختصر** ٢/ ٢٢: «والفعليُّ من اصطلاحات صاحب المفتاح»، ثمَّ قال في ٢/ ٢٤ منه: «والعمدة في ذلك تتبُّع كلام السكَّاكيّ؛ لأنَّا لم نجد هذا الاصطلاح لمَن قبله».

(٨) مفتاح العلوم ٣٠٨.

(٩) انظر: **الإيضاح** ١٧٦.

ولقائلٍ[١] أن يقولَ: لا نُسلِّمُ صدقَ هذا التَّفسيرِ على المُسنَد السببيِّ، لأنَّا سنُبيِّن أنَّ المُسنَد السببيَّ في نحو ‹زيدٌ أبوه منطلقٌ›/ [٢/٩٦] و‹زيدٌ انطلقَ أبوه›، هو ‹منطلقٌ› و‹انطلقَ› بالنِّسبة إلى ‹زيد›، لا الجملةِ التي وقعَت خبرًا للمبتدأ[٢]، وظاهرٌ أنَّه لم يُحكَم بثبوت ‹منطلقٌ› أو ‹انطلقَ› لـ‹زيد›.

لكن هذا غيرُ مفيدٍ، لأنَّ الجملةَ الواقعةَ خبرَ مبتدأ قد أُسنِدَت إليه ضرورةً، وقد فسَّر الإسنادَ الخبريَّ في «كتابه» بأنَّه: الحكمُ بمفهوم لمفهوم، وهو إمَّا بثبوته له أو بانتفائه عنه ضرورةً[٣]، فلا بُدَّ من الحُكم بثبوت مفهومِ «انطلق أبوه» لـ«زيد»، بمعنى أنَّه ثبتَ له هذا الوصفُ، وهو كونه منطلقَ الأبِ.

غايةُ ما في الباب أنَّه وصفٌ اعتباريٌّ، فلو أرادَ ههنا الثُّبوتَ بالفعل حقيقةً لانتقضَ بكثير مِن المُسنَدات الفعليَّةِ الاعتباريَّةِ، وإذا كانَ المجموعُ مُسنَدًا فعليًّا فقد بطلَ أنَّ كونَ المُسنَدِ فعليًّا مع عدم قَصْدِ التقوِّي يقتضي إفرادَه.

وممَّا ذكرَه الفاضلُ[٤] في «شرح المفتاح» ههنا أنَّ المُسنَد في ‹زيدٌ منطلِقٌ أبوه› فعليٌّ بخلافه في ‹زيدٌ أبوه مُنطلِقٌ›. ثمَّ استدلَّ على أنَّ المُسنَد في ‹زيدٌ منطلقٌ أبوه› هو ‹منطلقٌ› بدون ‹أبوه› بأنَّ اسمَ الفاعلِ مع فاعله ليسَ بجُملة، فالمحكومُ به في ‹زيدٌ منطلِقٌ أبوه› هو المفردُ، بخلاف ‹زيدٌ أبوه منطلقٌ›[٥].

وهذا خبطٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ اللازم ممَّا ذكَرَ ألَّا يكوَن «منطلِقٌ» مع «أبوه» جملةً، ولم يلزَم منه أن يكونَ المُسنَدُ هو «مُنطلِقٌ» وحدَه.

والظَّاهرُ أنَّ مرادَ السكَّاكيِّ أنَّ المُسنَد في ‹زيدٌ منطلقٌ أبوه› ليسَ بفعليّ، كما أنَّه ليسَ بسببي،

---

(١) في حاشية السِّيراميّ على المطوَّل اللوح ١٤١/ ٢: «هو الكاشيُّ. وقد ذكر أنَّ المُسنَد الفعليَّ هو الذي لم يُسنَد إلى المُسنَد إليه بتوسُّط إسناده إلى غيره، فدخلَ فيه ‹قام زيدٌ›؛ لأنَّه لم يُسنَد إليه، و‹زيدٌ قام›؛ لأنَّه مُسنَد إلى ضميره، وهو عبارة عنه فلا يكون غيره، و‹زيدٌ قائمٌ أبوه›؛ لانتقال الإسناد، وهو النِّسبة التامَّة، ولم يخرج عنه إلَّا مثل ‹زيدٌ قامَ أبوه› و‹زيدٌ أبوه قائمٌ›». وانظر كلام الكاشيِّ في شرحه للمفتاح اللوح ٨٩/ ١ ـ ٢.

(٢) سيأتي تفصيله قريبًا.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٢٥٥. ومضى في ص ٩٧، وانتقد التفتازانيُّ هناك هذا التعريف.

(٤) زِيد في (ت): «العلاَّمة».

(٥) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٧١/ ٢.

وإلَّا لكانَ المناسِبُ أن يُورِدَ في الفعليّ مثالًا من هذا القبيلِ، لأنَّه لخفائه أَوْلى بأن يُمثِّل له[١]. وأيضًا القولُ بأنَّ مفهومَ ‹منطلِقٌ أبوه› ثابتٌ لزيد بخلاف مفهومِ ‹انطلقَ أبوه› تحكُّمٌ مَحضٌ، ثمَّ المذكورُ في قسم النَّحوِ من «المفتاح» أنَّ نحو ‹رجلٌ كريمٌ› وصفٌ فعليٌّ، ونحو ‹رجلٌ كريمٌ آباؤه› وصفٌ سببيٌّ[٢]، وعلى هذا كانَ القياسُ أن يُجعَلَ نحو ‹زيدٌ منطلِقٌ أبوه› مُسنَدًا سببيًّا، لكنَّه لم يَقُل به[٣]. ففي الجملة عبارةُ المصنِّف أوضحُ.

ثمَّ أوردَ صاحبُ «المفتاح» بعد تفسير المُسنَدِ الفعليّ أمثلةً، منها نحو ‹الكُرُّ من/ [١/ ٩٧] البُرِّ بستين›، و‹في الدَّار خالدٌ›، وقال: إذ التَّقدير: ‹استقرَّ فيها› أو ‹حصلَ› على أقوى الاحتمالين[٤].

واعترضَ عليه المُصنِّفُ بأنَّ الظَّرفَ إذا كان مقدَّرًا بجملة كان المُسنَدُ في المثالين جملةً، ويحصُلُ التقوِّي؛ لأنَّ ‹خالدٌ› مرفوعٌ بالابتداء لا بالفاعليَّة، لعدم اعتمادِ الظَّرفِ على شيء.

وأشارَ الفاضلُ في «الشرح» إلى الجواب، بأنَّ المثالَ الأوَّلَ مبنيٌّ على أنَّ الظَّرفَ مقدَّرٌ باسم الفاعلِ لا بالفعل، والثَّاني مبنيٌّ على مذهب الأخفشِ[٥] والكوفيِّين حيث لم يشترطوا في عمل الظَّرفِ[٦] الاعتمادَ على شيءٍ[٧].

ثم قال: وإنَّما قُيِّدَ المثالُ الأخيرُ بقوله: ‹إذ تقديرُه استقرَّ أو حصلَ›، لأنَّه لو قُدِّر بـ‹مُستقِرّ› حتَّى يكونَ ‹خالدٌ› مرفوعًا به لم يصحَّ التَّركيب[٨].

وجميعُ ذلك[٩] خَبطٌ، ولم يقصِدِ السكَّاكيُّ إلَّا ذِكرَ أمثلةِ المُسنَدِ الفعليّ إيضاحًا لتفسيره مفردًا كانَ أو جملةً، ولم يذكُر لإفراد المُسنَدِ هنا مثالًا، لأنَّ المفردَ إمَّا اسمٌ أو فعلٌ، وكلٌّ منهما مذكورٌ

---

(١) في (ت): «به».

(٢) ما وجدته في مطبوعه.

(٣) زيد في (ت): «أحدٌ».

(٤) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٠٨. ولتفصيل مذاهب النحاة فيها انظر: **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٢٤٥.

(٥) في أحد قوليه. انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف** ٥١، وشرح **الرضيّ على الكافية** ١/ ٢٤٧.

(٦) في (ك): «الظروف».

(٧) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٧١/ ٢. ولتفصيل هذه المسألة عند النحاة انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف** ٥١ ـ ٥٥، وشرح **الرضيّ على الكافية** ١/ ٢٤٧.

(٨) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٧١/ ٢.

(٩) في هامش (ج): «من الاعتراض والجواب».

بأمثلته وأغراضه، فيكونُ التَّمثيل هنا ضائعًا، ولذا تركَه المُصنِّف أيضًا. ويدلُّ على ما ذكرنا أنَّه بعد ما فرغَ من الأمثلة قالَ: «وتفسيرُ تقوِّي الحُكمِ يُذكَر في تقديم المُسنَدِ»(١)، فلو كانَ قَصْدُه أنَّها أمثلةٌ لإفراد المُسنَدِ لكانَ المُناسِبُ تأخيرَها عن هذا الكلامِ، لأنَّه قد وقعَ منه في ضابط الإفرادِ ذِكرُ الفعليِّ وذِكرُ التَّقوي، فتوسيطُ أمثلةِ الإفراد بين تفسيرَيهما لا يكونُ مناسبًا، وهذا ظاهرٌ للفطِنِ العارفِ بصياغة التَّركيبِ ونظمِ الكلامِ.

(والمُراد بالسببيِّ نحو ‹زيدٌ أبوه منطلقٌ›) لم يفسِّره لإشكاله وتعسُّر ضبطه، وكانَ الأَوْلى أن يمثِّل بالجملة الفعليَّة أيضًا، نحو «زيدٌ انطلقَ أبوه». ويُمكِنُ أن يُفسَّر بأنَّه: جملةٌ عُلِّقَتْ على المبتدأ بعائد، بشرط ألَّا يكونَ ذلك العائدُ مُسنَدًا إليه لتلك الجملة.

فخرجَ نحو «زيدٌ مُنطلِقٌ أبوه»؛ لأنَّه مفردٌ، ونحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]؛ لأنَّ تعليقَها على المبتدأ ليس بعائدٍ، ونحو «زيدٌ قامَ» و«زيدٌ هو قائمٌ»؛ لأنَّ العائدَ مُسنَدٌ إليه = ودخلَ فيه نحو «زيدٌ أبوه قائم» و«زيدٌ/ [٩٧/ ٢] قامَ أبوه» و«زيدٌ مررتُ به» و«زيدٌ ضربتُ عَمرًا في داره» و«زيدٌ كسرتُ سَرْجَ فرسِ غلامِه» و«زيدٌ ضربتُه»، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]؛ لأنَّ المبتدأ أعمُّ مِن أن يكونَ قبل دخولِ العواملِ أو بعدها، والعائدَ أعمُّ من الضَّمير وغيره، فعلى هذا المُسنَدُ السَّببيُّ هو مجموعُ الجملةِ التي وقعَت خبرَ مبتدأ.

وقالَ صاحبُ «المفتاح»: هو أن يكونَ مفهومُ المُسنَدِ مع الحُكمِ عليه بأنَّه ثابتٌ للشيء الذي بُنِيَ عليه ذلك المُسنَدُ، أي: جُعلَ خبرًا عنه، أو منتفٍ عنه مطلوبَ التعليقِ بغير ما بُنِيَ عليه ذلك المُسنَدُ تعليقَ إثباتٍ لذلك الغير بنوعٍ ما أو تعليقَ نَفْيٍ عنه بنوع ما، أو يكونَ المُسنَدُ فعلًا يستدعي الإسنادَ إلى ما بعده(٢)، فيُطلَبَ تعليقُ ذلك المُسنَدِ على ما قبله بنوع إثباتٍ أو نَفْيٍ، لكون ما بعد ذلك المُسنَدِ مُتعلِّقًا بما قبله بسبب ما(٣).

فالأوَّل نحو ‹زيدٌ أبوه منطلقٌ›(٤)، فإنَّ مفهومَ ‹منطلقٌ› مع الحُكم عليه بثبوته لمبتدأيه، أعني ‹أبوه› قد عُلِّق بـ‹زيد› بالإثبات له، و‹زيد› غيرُ ما بُنِيَ ‹منطلقٌ› عليه، لأنَّ معناه ما جُعِل مبتدأ وأُوقِع

(١) مفتاح العلوم ٣٠٨.

(٢) زِيد في (ت): «بالإثبات أو بالنفي».

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٣١٩.

(٤) المثال في مفتاح العلوم ٣١٩.

‹مُنطلِق› مثلًا خبرًا عنه. فخرجَ من هذا القسم نحو «زيدٌ منطلِقٌ أبوه» أو «انطلقَ أبوه»، لأنَّ مجرَّدَ اسمِ الفاعلِ أو الفعلِ ليس بمبنيٍّ على شيءٍ لِما عرفتَ من تفسيره.

والثَّاني نحو ‹عمرٌو ضُربَ أخوه›[1]، فإنَّ ‹ضُربَ› فعلٌ أُسنِدَ إلى ما بعده وهو ‹أخوه›، ثمَّ عُلِّق على ما قبله وهو ‹عمرو› بالإثبات، لكون الأخِ مُتعلِّقًا به ومضافًا إلى ضميره[2]، فالمُسنَدُ السببيُّ قسمان.

وقوله: «أو يكونَ المُسنَدُ فعلًا» منصوبٌ معطوفٌ على قوله: «يكونَ مفهومُ المُسنَدِ»[3].

وقد توهَّمَ بعضُهم[4] أنَّ المُسنَدَ السببيَّ هو القسمُ الأوَّلُ فقط، وأنّ قوله: ‹أو يكونَ› مرفوعٌ معطوفٌ على قوله: ‹إذا كانَ›[5]، في قوله: وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ لكونه جملةً فهي إذا أُريدَ به تقوِّي الحُكمِ أو إذا كانَ المُسنَدُ سببيًّا[6].

ولا يخفى أنَّه سهوٌ، وإلَّا لكانَ المُناسِبُ أن يقولَ: «أو إذا كانَ المُسند فعلًا»، إذ لا وجهَ للعدول إلى المضارع/ [٩٨/ ١] وتَرْكِ لفظِ «إذا» في موضع الالتباسِ، مع رعايته في الأقرب الذي لا التباسَ فيه، أعني قولَه: «إذا كانَ المُسنَدُ سببيًّا».

ثمَّ الظَّاهر من لفظ «المفتاح» أنَّ المُسنَد السَّببيَّ في «زيدٌ أبوه مُنطلِقٌ» هو «مُنطلقٌ» وفي عمرو ضُرِب أخوه، هو «ضُرب»، وأنَّه قد يكونُ مفردًا كما في هذين المثالين، وقد يكونُ جملةً كما في قولنا: «زيدٌ أبوه انطلق»[7]، وليس في كلامه ما يدلُّ على أنَّ نفسَ المُسنَدِ السببيّ يجب أن يكون جملةً، بل اللازمُ من كلامه أنَّه إذا كان في الكلام مُسنَدٌ سببيٌّ يجبُ أن يكونَ مُسنَدُ ذلك الكلامِ جملةً، وهذا حقٌّ، لِما مرَّ من أنَّ المُسندَ السببيّ لا يكونُ إلا في جملة وقعت مُسنَدًا إلى مبتدأ.

---

(١) المثال في مفتاح العلوم ٣١٩.

(٢) انظر تفصيله في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٦٩/ ٢.

(٣) العبارتان للسكَّاكيّ في مفتاح العلوم ٣١٩، ونبَّه على هذا العطف الشِّيرازيُّ في مفتاح المفتاح اللوح ٨٥/ ١.

(٤) في هامش (س): «أرادَ الترمذيَّ»، وسيأتي توثيق كلامه.

(٥) انظر: مفتاح العلوم ٣١٩.

(٦) الكلام بمعناه في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٦٩/ ١.

(٧) في هامش (صل) تعليق من التفتازانيّ نصُّه: «بناءً على أنَّ ‹انطلق› مع ضميره جملة». «منه».

ويمكنُ أن يقالَ: إنَّ في قوله: «هو أن يكون»[١] مضافًا محذوفًا هو الزَّمانُ، وضميرُ «هو» عائدٌ إلى المُسنَد السَّببيِّ، أو إلى قوله: «إذا كانَ المُسنَدُ سببيًّا»[٢]، والمعنى: أنَّ المُسنَد السببيَّ يكونُ إذا كانَ مفهومُ المُسنَدِ كذا، أو وقتُ كونِ المُسنَدِ سببًا وقتُ[٣] كونِه كذا، وحينئذٍ يكونُ المُسنَدُ السَّببيُّ هو المأخوذ من مجموع كلامِه، وهو نفسُ الجملةِ كما ذكرناه أوَّلًا.

[كونُ المُسنَد فعلًا]

(وأمَّا كونُه) أي: كونُ المُسنَدِ **(فعلًا فللتَّقييدِ)** للمُسنَد **(بأحد الأزمنةِ الثَّلاثةِ)**، أعني الماضيَ: وهو الزَّمان الذي قبل زمانِ تكلُّمكَ[٤]، والمستقبلَ: وهو الزَّمانُ الذي يُترقَّبُ وجودُه بعد هذا الزَّمانِ، والحالَ: وهو أجزاءٌ من أواخر الماضي وأوائلِ المُستقبلِ متعاقِبةٌ من غير مُهلَةٍ وتراخٍ، كما يقال: ‹زيدٌ يُصلِّي› والحالُ أنَّ بعضَ صلاته ماضٍ وبعضَها باقٍ، فجعلوا الصَّلاةَ الواقعةَ في الآنات الكثيرةِ المتعاقبةِ واقعةً في الحال[٥].

= **(على أخصَر وجهٍ)**، بخلاف الاسمِ، نحو «زيدٌ قائمٌ أمسِ أو الآن أو غدًا»، فإنَّه يحتاجُ إلى انضمام قرينةٍ، وأمَّا الفعلُ فأحد الأزمنةِ[٦] جزءُ مفهومِه، فهو بصيغته يدلُّ عليه.

(مع إفادةِ التجدُّد) الذي هو من لوازم الزَّمانِ الذي هو جزءٌ من مفهوم الفعلِ وتجدُّدُ الجزءِ وحدوثُه يقتضي تجدُّدَ الكلّ وحدوثَه، وظاهرٌ أنَّ الزَّمانَ غيرُ قارّ الذاتِ لا تجتمعُ أجزاؤه بعضُها / [٢/ ٩٨] مع بعضٍ[٧]، **(كقولِه)**، أي: قول طريفِ بن تميمٍ: **(أوَكُلّما وردتْ عُكاظَ)**: هو متسوَّقٌ للعرب كانوا يجتمعون فيه فيَتناشدون ويتفاخَرون، وكانت فيه وقائعُ[٨]، **(قبيلةٌ. بَعثوا إليّ عَريفَهم)**

---

(١) مفتاح العلوم ٣١٩.

(٢) مفتاح العلوم ٣١٩.

(٣) ضُبطت بالضمّة في (صل) وبالفتحة في (ج).

(٤) في (ع): «زمانك» مكان «زمان تكلُّمك». والكلام بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١١.

(٥) من قوله: «والحال» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١٦.

(٦) زِيد في (ك): «الثلاثة».

(٧) انظر الكلام على حقيقة الزمان في **المباحث المشرقيَّة** ١/ ٦٥١ - ٦٥٢؛ والكلام بمعناه في **شرح المفتاح** للمُؤذِّنيِّ اللوح ١٥٩/ ١.

(٨) الكلام على «عكاظ» بلفظ قريب في **الصحاح** (عكظ).

«عريفُ القومِ هو القيِّمُ بأمرهم الذي شُهِر بذلك وعُرِفَ»[١]، (يَتوسَّمُ)[٢]، أي: يتفرَّس الوجوهَ ويتأمَّلُها[٣]، يحدثُ منه ذلك التَّوسُّمُ شيئًا فشيئًا، ويصدُرُ منه النَّظر لحظةً فلحظةً[٤]، يعني أنَّ لي على كلّ قبيلةٍ جنايةً؛ فمتى وردوا عكاظَ طلبني الكافلُ بأمرهم.

[كونُ المُسنَد اسمًا]

(وأمَّا كونُه اسمًا فلإفادته عدمَهما)، أي: عدمَ التَّقييدِ المذكورِ وإفادةِ التجدُّدِ، بل لإفادة الثُّبوتِ والدَّوام، لأغراض تتعلَّقُ بذلك، كما في مقام المدحِ والذمِّ، وما أشبهَ ذلك ممَّا يناسبُه الدَّوامُ والثُّبوتُ، (كقوله: لا يَألفُ الدِّرهَمُ المَضروبُ صُرَّتَنا) وهو ما تُجمَع فيه الدَّراهِمُ.

.... (لكــن يَمــرُّ عليهــا وَهــو مُنطلِــقُ)[٥]

يعني: أنَّ الانطلاقَ ثابتٌ له دائمٌ من غير اعتبارِ تجدُّدٍ.

قالَ الشَّيخُ عبدُ القاهرِ: المقصودُ من الإخبار إن كانَ هو الإثباتَ المُطلَقَ فينبغي أن يكونَ بالاسم، وإن كانَ الغرضُ لا يتمُّ إلا بإشعار زمانِ ذلك الثُّبوتِ فينبغي أن يكونَ بالفعل[٦].

وقالَ أيضًا: موضوعُ الاسمِ على أن يثبُتَ به الشَّيءُ للشَّيء من غير اقتضاءِ أنَّه يتجدَّدُ ويحدُثُ

---

(١) أساس البلاغة (عرف).

(٢) البيت بتمامه:

أوَكلَّمــا وردَتْ عكــــاظَ قبيـلـةٌ بعـــثوا إلــيَّ عريفَهــم يتوسَّــمُ

وهو لطريف بن تميم العنبريّ في الأصمعيات ١٢٧، وفيه «رسولهم» مكان «عريفهم»، وهو له في كتاب سيبويه ٤/ ٧، والبيان والتبيين ٣/ ١٠١؛ وبلا عزو في دلائل الإعجاز ١٧٦، والإيضاح ١٧٧.

(٣) انظر: الصحاح (وسم).

(٤) الكلام بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ١٧٧.

(٥) والبيت بتمامه:

لا يألـفُ الدِّرهـمُ المَضـروبُ صُرَّتَنا لـكــنْ يـمــرُّ علـيــها وهـوَ مُنطلِـقُ

وهو لجُؤيَّة بن النَّضر في المنصف لابن وكيع ١/ ٣٨٦، وفيه «ينطلق» مكان «منطلق»، وله في شرح الحماسة للتبريزيّ ٤/ ١٢٦، والحماسة البصرية ٨١٣؛ وهو بلا عزو في الفسر ٢/ ٣٩٣، واللامع العزيزي ١/ ٥٨٩، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ١/ ١٥٧ (برلين)، ودلائل الإعجاز ١٧٤، والإيضاح ١٧٧، باختلاف بينها في رواية بعض ألفاظه. وفي معاهد التنصيص ١/ ٢٠٧، والعقد المُكلَّل اللوح ٣٩/ ٢: «البيت للنَّضر بن جُؤيَّة، أو جُؤيَّة بن النضر».

(٦) الكلام بمعناه في دلائل الإعجاز ١٧٤ ـ ١٧٥.

شيئًا فشيئًا، فلا تعرُّضَ في ‹زيدٌ مُنطلِقٌ› لأكثر من إثبات الانطلاق فعلًا له، كما في ‹زيدٌ طويلٌ وعمرٌو قصيرٌ›. وأمَّا الفعلُ فإنَّه يقصَدُ فيه التجدُّدُ والحدوثُ. ومعنى ‹زيدٌ ينطلِقُ› أنَّ الانطلاقَ يحصُلُ منه جزءًا فجزءًا، وهو يُزاولُه ويُزجِّيه[١]. وقولُنا في ‹زيدٌ يقومُ›: إنَّه بمنزلة ‹زيدٌ قائمٌ› لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق، وإلا لم يختلفا اسمًا وفعلًا[٢].

[تقييدُ المُسنَدِ الفعلِ وما يشبهه]

(وأمَّا تقييدُ الفعلِ)، وما يُشبِهُهُ من اسم الفاعلِ، والمفعولِ، وغيرِ ذلك، (بمَفعول) مُطلَق، أو به، أو فيه، أو له، أو معه، (ونحوِه) من الحال، والتَّمييزِ، والاستثناءِ = (فلتربيةِ الفائدةِ) وتقويتها؛ لأنَّ ازديادَ التقييدِ يُوجِبُ ازديادَ الخصوصِ، وهو يُوجِب ازديادَ البُعدِ المُوجِبِ لقوَّة الفائدةِ[٣]، كما مرَّ / [٩٩/ ١] في المُسنَد إليه[٤].

لمَّا[٥] كانَ هنا مَظِنَّةُ سؤالٍ، وهـو أنَّ خبرَ «كانَ» ممَّا هو نحوُ المفعولِ، وتقييدُ «كان» به ليسَ لتربية الفائدةِ إذ لا فائدةَ في نحو «كانَ زيدٌ» بدون الخبرِ ليكونَ الخبرُ لتربيته، أشارَ إلى أنَّه مُستثنى من هذا الحُكمِ فقال:

(والمُقيَّدُ في نحو ‹كانَ زيدٌ مُنطلِقًا›[٦] هو ‹مُنطلِقًا›[٧] لا ‹كانَ›) لأنَّ «منطلقًا» هو نفسُ المُسنَدِ حقيقةً إذ الأصلُ «زيدٌ مُنطلِقٌ»، وفي ذِكر ‹كان› دلالةٌ على زمان النِّسبةِ، فهو قيدٌ لـ«منطلقًا»، كما في قولك «زيدٌ مُنطلِقٌ في الزَّمان الماضي».

وأيضًا وَضعُ الباب[٨] لتقرير الفاعلِ على صفة، أي: جعلِه وتثبيتِه على صفةٍ غيرِ مَصدرِ ذلك الفعلِ، وهو مفهومُ الخبرِ، على أنَّها ـ أعني تلك الصِّفة ـ مُتَّصفةٌ بمعاني تلك الأفعالِ، فمعنى ‹كانَ زيدٌ قائمًا›: أنَّه متَّصفٌ بالقيام المتَّصفِ بالكون، أي: الحصولِ والوجودِ في الماضي، ومعنى ‹صار

---

(١) الكلام بمعناه في دلائل الإعجاز ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٢) الكلام بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ١٧٧.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٢٦٩، ٣٠٩، والإيضاح ١١٢، ١٧٧.

(٤) انظر ما مضى في ص ١٤٧. وسيأتي كلام عليه في ص ٣٢٦.

(٥) (ت): «ولمَّا».

(٦) في مخطوط التلخيص اللوح ٢٠/ ١: «قائمًا».

(٧) في مخطوط التلخيص اللوح ٢٠/ ١: «قائمًا».

(٨) في هامش (صل): «أي باب الأفعال الناقصة».

زيدٌ غنيًّا): أنَّه مُتَّصفٌ بالغِنى المتَّصِفِ بالصَّيرورة، أي: الحصولِ بعد أن لم يكن في الماضي[١]، وهذا معنى قولهم: «إنَّها لإعطاء الخبرِ حُكمَ معناها»[٢]، فإنَّ للغِنى في هذا المثال حُكمَ الانتقالِ؛ لأنَّه الحالُ التي انتَقَلَ[٣] إليها[٤]. وهذا نوعٌ آخرُ في تحقيق كونِ هذه الأخبارِ مُقيَّدةً بهذه الأفعالِ.

[تركُ تقييدِ المُسنَدِ الفعلِ]

(وأمَّا تَرْكُه) أي: تركُ التَّقييدِ (فلِمانعٍ منها)[٥]، أي: من تربية الفائدةِ، كعدم العِلمِ بالمُقيِّدات، أو عدمِ الاحتياجِ إليها، أو خوفِ انقضاءِ الفُرصةِ، أو عدمِ إرادةِ أن يطَّلعَ السَّامعُ أو غيرُه من الحاضرين على زمان الفعلِ أو مكانِه أو غيرِ ذلك لأغراض تتعلَّقُ به؛ أو خوفِ أن يتصوَّرَ المُخاطَبُ أنَّ المُتكلِّمَ مِكثارٌ أو قادرٌ على التَّكلُّم فيتولَّدُ منه عداوةٌ[٦]، وما أشبهَ ذلك.

[تقييدُ المُسنَدِ الفعلِ بالشَّرط]

(وأمَّا تقييدُه)، أي: الفعلِ (بالشَّرْط)، نحو «أكرمُك إن تُكرمْني» أو «إن تُكرمْني أكرمْك»، (فلاعتباراتٍ) وحالاتٍ تقتضي تقييدَه به، (لا تُعرَفُ إلَّا بَمعرفةِ ما بين أدواتِه)، أي: حروفِ الشَّرطِ وأسمائِه (مِن التَّفصيل، وقد بُيِّن ذلكَ) التَّفصيلُ (في عِلْم النَّحوِ) فليُرجَعْ إليه.

وفي هذا الكلام تنبيهٌ/ [٩٩/ ٢] على أنَّ الشَّرطَ قيدٌ للفعل، مِثْلُ المفعولِ ونحوِه، فإنَّ قولك: «إن تُكرمْني أُكرمْكَ» بمنزلة قولكَ: «أُكرمُك وقتَ إكرامكَ إيَّايَ»، ولا يخرُجُ الكلام بتقييده بهذا القيدِ عمَّا كانَ عليه من الخبريَّة والإنشائيَّة. فالجزاء: إن كانَ خبرًا فالجملةُ خبريَّةٌ، نحو «إن جئتَني أُكرمْكَ» بمعنى: أُكرمُك وقتَ مجيئكَ؛ وإن كان إنشاءً فالجملةُ إنشائيَّةٌ، نحو «إن جاءَكَ زيدٌ فأَكرِمْه»، أي: أَكرِمْه وقتَ مجيئه.

---

(١) من قوله: «وأيضًا وضع الباب» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١٨١ ـ ١٨٢.

(٢) العبارة لابن الحاجب في **الكافية** ٤٨، في صدر كلامه على الأفعال الناقصة.

(٣) في هامش (صل): «زيدٌ».

(٤) الكلام بمعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١٨٣.

(٥) في هامش (صل): «والمانع: إمَّا قريبٌ ظاهرٌ، أو بعيدٌ غيرُ ظاهرٍ يحتاج إلى زيادة نظرٍ»، وهو قريب من كلام التفتازانيّ في **شرح المفتاح** كما سيأتي.

(٦) ذكر السكاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٣١٠ أنَّ المانع: قريب أو بعيد، وبيَّن التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٨٩/ ٢ أنَّ القريب لا يحتاج إلى دقيق نظر وكثير تأمُّل، كالأغراض الأربعة الأُولى المذكورة ههنا، وأنَّ البعيدَ كالغرض الأخير من المذكور ههنا. وفي **شرح المفتاح** للترمذيّ ٦٦/ ١ أنَّ ضيقَ المقام وسآمةَ السامع أو عظمةَ السامعِ مِن المانع البعيد. فتأمَّل.

فقولُ صاحبِ «المفتاح»: «إنَّ الجملة الشَّرطيَّة جملةٌ خبريَّةٌ مقيَّدةٌ بقيد مخصوصٍ محتملة في نفسها للصِّدق والكذب»[١]= بناءً على أنَّه في بحث تقييدِ المُسنَدِ الخبريّ، وأمَّا نفسُ الشَّرطِ بدون الجزاءِ فليسَ بخبرٍ قطعًا؛ لأنَّ الحرفَ قد أخرجتَه إلى الإنشاء كالاستفهام[٢]، ولذا لا يتقدَّمُ عليه ما في حيِّزه، ولا يصحُّ «عَمرًا إن تضرِبْ أضرِبْك»[٣].

وأمَّا ما ذكرَه الشَّارح العلَّامة من أنَّ مرادَه أنَّ الجزاءَ جملةٌ خبريةٌ محتمِلةٌ للصِّدق والكذِبِ في نفسها، أي: نظرًا إلى ذاتها مُجرَّدةً عن التَّقييد بالشَّرط، لا مع التَّقييدِ به[٤] على ما ظُنَّ، لأنَّ التَّقييدَ بالشَّرط يُخرِجُها عن الخبريَّة، وعن احتمال الصِّدق والكذب، ولهذه الدَّقيقة قيَّده بقوله: ‹في نفسها›[٥] = فتعسُّفٌ منه وتخليطٌ لكلام أهلِ العربيَّةِ بما ذهبَ إليه المنطقيُّون[٦]: من أنَّ القضيَّةَ إذا جُعِلت جزءًا من الشَّرطيَّة مُقدَّمًا أو تاليًا ارتفعَ عنها اسمُ القضيةِ ولم يبقَ لها احتمالُ الصِّدقِ والكذبِ، وتعلَّقَ الاحتمالُ بالرَّبط بين القضيتين، فقولنا: «إن كانتِ الشَّمسُ طالعةً» ليسَ بقضيَّةٍ ولا مُحتمِلٍ للصِّدق والكذبِ، وكذا قولُنا: «فالنَّهارُ موجودٌ» عند وقوعِه جوابًا للشَّرط. وعليه مَنعٌ ظاهرٌ وهو أنَّا لا نُسلِّمُ ذلك في الجزاء؛ لأنَّ قولنا: «أُكرِمُك إن جئتني» بمنزلة قولنا: «أُكرِمُك على تقدير مجيئِك»، و[٧]«وقتَ مجيئك».

والتَّحقيقُ في هذا المقامِ أنَّ مفهومَ الشَّرطيَّةِ بحسب اعتبارِ المنطقيِّين غيرُها بحسب اعتبارِ أهلِ العربيَّةِ[٨]؛ لأنَّا إذا قلنا: «إن كانتِ الشَّمس طالعةً فالنَّهارُ موجودٌ»:

---

(١) مفتاح العلوم ٣١٠.

(٢) تغيَّر رأيُ التفتازانيّ في هذه المسألة في **شرح المفتاح** اللوح ٨٨/ ٢: فذكَرَ فيه أنَّ الشرطَ نفسَه ليس بكلام فضلاً عن احتمال الصِّدقِ والكذبِ، واستشهدَ هناك بما ذكرَه ابن جنّيّ مِن أنَّ الكلامَ قد يخرجُ عن التمام بالزيادة، كدخول حرفِ الشَّرطِ في مثل ‹إن قام زيد›، فالجملةُ كانت تامّة قبل دخول ‹إن›. وانظر كلام ابن جنّيّ في **الخصائص** ١/ ٢٠، ٢/ ٢٧٤.

(٣) نعم لا يصحُّ عند البصريين والفرّاء، وأجازَه الكسائيُّ. انظر لذلك: **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٤٤٢، ٤/ ٩٥ ـ ٩٦.

(٤) في (ك) و(س): «بها».

(٥) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٧٣/ ٢.

(٦) في (ت): «أهل المنطق».

(٧) في (ت): «أو».

(٨) فصَّل التفتازانيُّ هذه المسألة في **شرحه للشمسيّة** ٢٥٠ ـ ٢٥١، **والتلويح** ١/ ٣٢٢، وبيَّن أنَّ معنى «الشرطيَّة» عند المنطقيين غير معناه عند أهل العربيَّة. ويُفهَم ذلك من كلام ابن سينا والطوسيّ في الحديث عن القضايا الشرطيَّة. انظر كلامَهما في: **شرح الإشارات والتنبيهات** للطوسيّ ٢٤٦ ـ ٢٥٤. وسيأتي كلام في ص ٣١٤ ـ ٣١٦ عن الفرق بينهما في معنى «لو» خاصَّة.

فعند/[١٠٠/ ١] أهلِ العربيَّةِ «النَّهارُ» محكومٌ عليه و«موجودٌ» محكومٌ به والشَّرطُ[1] قيدٌ له، ومفهومُ القضيَّةِ أنَّ الوجودَ يثبُتُ للنَّهار على تقدير طلوعِ الشَّمسِ، وظاهرٌ أنَّ الجزاءَ باقٍ على ما كانَ عليه من احتمال الصِّدقِ والكذبِ، وصدقُها باعتبار مطابقةِ الحُكمِ بثبوت الوجودِ للنَّهار حينئذٍ وكذِبُها بعدمها.

وأمَّا عند المنطقيين[2] فالمحكومُ عليه هو الشَّرطُ والمحكومُ به هو الجزاءُ، ومفهومُ القضيَّةِ الحكمُ بلزوم الجزاءِ للشَّرط، وصدقُها باعتبار مطابقةِ الحُكمِ باللُّزوم وكذِبُها بعدمها، فكلٌّ من الطَّرفين قد انخلعَ عن الخبريَّة واحتمالِ الصِّدقِ والكذِبِ.

وقالوا: إنَّها تُشارِكُ الحَمْليَّةَ في أنَّها قولٌ جازمٌ موضوعٌ للتَّصديق والتَّكذيب، وتُخالفُها بأنَّ طرفَيها مؤلَّفان تأليفًا خبريًّا، وإن لم يكونا خبرَين، وبأنَّ الحُكمَ فيها ليسَ بأنَّ أحدَ الطَّرفين هو الآخرُ بخلاف الحمليَّة، ألا ترى أنَّ قولنا: «كلمَّا كانت الشَّمسُ طالعةً فالنَّهارُ موجود»، مفهومُه عندهم أنَّ وجودَ النَّهارِ لازمٌ لطلوع الشَّمسِ، وعند النُّحاةِ أنَّ التَّقديرَ: النَّهارُ موجودٌ في كلِّ وقتِ طلوعِ الشَّمسِ. وظاهرٌ أنَّه جملةٌ خبريَّةٌ قُيِّد مُسنَدُه بمفعول فيه، فكم بين المفهومين![3]

وتحقيقُ هذا المقامِ على هذا الوجهِ من نفائس المباحثِ.

[‹إن› و‹إذا› الشَّرطيتَان واستعمالاتُهما البلاغيَّة]

(ولكن لا بُدَّ مِن النَّظر ههنا في ‹إنْ› و‹إذا› و‹لو›) لكثرة مباحثها الشَّريفةِ المُهمَلةِ في علم النَّحوِ.

(فـ‹إنْ› و‹إذا› للشَّرط في الاستقبال: لكن أصلُ ‹إنْ› عدمُ الجزمِ بوقوع الشَّرطِ) في اعتقاد المُتكلِّم، فلا يقعُ في كلام اللهِ تعالى إلا على طريق الحكايةِ، أو على ضَرْب من التَّأويل؛ **(وأصلُ ‹إذا› الجَزْمُ)** بوقوعه في اعتقاده[4].

---

(١) في (ج): «الشرطية».

(٢) في **حاشية مصنفك على المطول** ١٨٨/ ١ ما نصُّه: «صرَّحَ به في **أسرار الحكمة**، وصرَّح بذلك العلَّامة الشيرازيُّ أيضًا في **شرحه**، وبمثله صرَّح صاحب **القسطاس** في **شرحه**، وكلام الشيخ في **الإشارات** وإن لم يكن صريحًا في ذلك إلَّا أنَّ سياق كلامه يدلُّ ويُرشِدُ إليه». انظر الكلام بمعناه في: **حكمة الإشراق** ١٢ ـ ١٣، ٢٣، و**شرح حكمة الإشراق** للقطب الشِّيرازيِّ ٦٢ ـ ٦٩، و**شرح قسطاس الميزان** للشمس السمرقنديّ اللوح ١٦/ ١ ـ ٢٠/ ١.

(٣) أعاد التفتازانيُّ هذا التحقيق كلَّه بمعناه في **شرحه للشمسيَّة** ٢٥٠ ـ ٢٥١. وراجع فيه المصادر السالفة، وتكلَّم عليه القرافيُّ في الفرق الثالث من كتابه **الفروق** ٥٩ ـ ٦٠.

(٤) في (ج): «اعتقاد المتكلِّم». وهذا الفرق بينهما مذكور في **دلائل الإعجاز** ٨٢؛ و**الكشَّاف** ٢/ ١٠٦ (الأعراف، ٧/ ١٣١)؛

فإن قلتَ: كما أنَّه يُشترَطُ في «إنْ» عدمُ الجزمِ بوقوع الشَّرطِ فكذا يُشترَطُ أيضًا عدمُ الجزمِ بلا وقوعِه، كما ذكرَه جميعُ النُّحاةِ، وصرَّحوا بأنَّه إنَّما يُستعمَلُ في المعاني المُحتمَلةِ المشكوكةِ، فلِمَ لمْ يتعرَّض له المُصنِّفُ؟

قلتُ: لأنَّ الغرضَ بيانُ وجهِ الافتراقِ بين «إنْ» و«إذا» بعد اشتراكِهما/ [١٠٠ / ٢] في كونهما للشَّرط في الاستقبال، وذلك بالجزم بوقوع الشَّرطِ وعدمِ الجزمِ به، وأمَّا عدمُ الجزمِ بلا وقوعِ الشَّرطِ فمُشترَكٌ بينهما. فليُتأمَّلْ.

وكذا ذُكر في «المفتاح» أنَّ الأصلَ فيها الخلوُّ عن الجزم بوقوع الشَّرط نحو ‹إن تُكرِمْني أُكرِمْك›، حيث لا يعلمُ القائلُ أتُكرِمُه أم لا؟[١] فنبَّه[٢] في المثال على اشتراط الخلوِّ عن الجزم باللا وقوع، وكذا قالَ: إنَّها في نحو ‹إن لم أكن لكَ أبًا كيف تراعي حقي؟› مُستعمَلة في مقام الجزمِ لنكتة[٣]، وظاهرٌ أنَّ الجزمَ ههنا إنَّما هو بلا وقوع الشَّرطِ، لأنَّ الشَّرطَ هو انتفاءُ كونه أبًا له، فلو لم يُشترَط الخلوُّ عنه أيضًا لَمَا احتاجَ هذا المثالُ إلى التَّأويل.

وقد سها الفاضلُ الشَّارحُ ههنا فزعمَ أنَّ الجزمَ فيه إنَّما هو بوقوع الشَّرطِ[٤].

= (**ولذلك**)، أي: لأنَّ أصلَ «إنْ» عدمُ الجزمِ بالوقوع وأصلَ «إذا» الجزمُ به، (**كانَ**) **الحُكمُ** (**النَّادرُ**) الوقوعِ (**مَوقعًا لـ«إنْ»**)؛ لأنَّ النَّادرَ غيرُ مقطوع به في الغالب.

(**و**) لذلك أيضًا (**غُلِّبَ لفظُ الماضي**) على لفظ المضارعِ في الاستعمال (**مع ‹إذا›**) لأنَّ الماضيَ أقربُ إلى القطع بالوقوع نظرًا إلى لفظه الموضوعِ للدلالة على الوقوع، وإن كانَ بالنَّظر إلى المعنى على الاستقبال، لأنَّ «إذا» الشَّرطيةَ تقلِبُ الماضيَ إلى معنى المُستقبَلِ مِثلُ «إنْ».

(**نحو** ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ﴾)، أي: قومَ موسى (﴿ٱلْحَسَنَةُ﴾) كالخِصبِ والرَّخاءِ (﴿قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ﴾)، أي: هذه مختصَّةٌ بنا، ونحن مستحقُّوها، (﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾): جدبٌ وبلاءٌ (﴿يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ﴾)، أي: يتشاءموا به، ويقولوا: هذا بشَرِّ موسى (﴿وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١]) مِن المؤمنين.

= ومفتاح العلوم ٣٤٧.

(١) انظر: مفتاح العلوم ٣٤٧.

(٢) زِيد في (ع): «صاحب المفتاح».

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٣٤٧.

(٤) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ١١٥/ ٢.

جِيءَ في جانب الحسنةِ بلفظ الماضي مع «إذا»؛ (لأنَّ المُرادَ الحسنةُ المُطلَقةُ) التي حصولُها مقطوعٌ به، (ولهذا عُرِّفتْ تعريفَ الجنسِ) أي: الحقيقةِ لا الاستغراقِ، وإن كانَ تعريفُ الجنسِ يُطلَقُ عليهما، وجنسُ الحسنةِ وقوعُه كالواجب لكثرته واتِّساعِه لتحقُّقه في كلّ نوعٍ مِن الأنواع، بخلاف نوعِ الحسنةِ فإنَّه لا يكثُر كثرةَ جنسها[1]، ولهذا جيء بـ«إنْ» دون «إذا» فيما قُصِدَ به النَّوعُ، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ /[١٠١/ ١] حَسَنَةٌ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٣][2].

وههنا بحثٌ وهو أنَّ عدمَ التكثُّر وعدمَ القطعِ بالحصول إنَّما هو في نوع مُعيَّنٍ أو فردٍ مُعيَّن، وأمَّا في نوع مِن الأنواع وفردٍ مِن الأفراد كما يدلُّ عليه التَّنكيرُ فلا؛ لأنَّ القطعَ بحصول الجنسِ يُوجِبُ القطعَ بحصول نوعٍ ما أو فردٍ ما ضرورةَ أنَّه لا يحصُلُ إلَّا في ضِمنه، فالفرقُ بين نحو: ﴿إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ﴾ ونحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ غيرُ واضحٍ. اللهمَّ إلَّا أن يُقصَدَ به نوعٌ مخصوصٌ.

والمُصنِّفِ قد قطعَ بكون تعريفِ الحسنةِ تعريفَ الجنسِ ردًّا على صاحب «المفتاح»، حيثُ جوَّزَ أن يكونَ تعريفَ عهدٍ، وزعمَ أنَّه أقضى لِحَقّ البلاغة[3]. وذلك لأنَّه إن أرادَ به العهدَ على مذهب الجمهورِ فغيرُ صحيحٍ إذ لم يتقدَّم ذِكرُ الحسنةِ لا تحقيقًا ولا تقديرًا لتكونَ اللامُ إشارةً إليها، ولو سُلِّمَ فيجبُ أن يكونَ القصدُ إلى حِصَّة[4] مُعيَّنةٍ من الجِنس[5]، والمُقدَّرُ[6] أنَّ المرادَ الحسنةُ المُطلقةُ المقطوعُ بها كثرةَ وقوعٍ واتِّساعًا[7].

فبهذا ظهرَ فسادُ ما قيل[8]: إنَّه أقضَى لحَقِّ البلاغةِ لكونه أدلَّ على فضل اللهِ وعنايتِه، حيثُ جعلَ الحسنةَ المعهودةَ التي حقُّها أن يُشَكَّ في وقوعها كثيرةَ الوقوعِ قَطعيَّةَ الحصولِ، مع جَعْلِ السَّيِّئةِ القليلةِ غيرَ قطعيَّةِ الحصولِ[9].

---

(١) الكلام على الآية جميعه بلفظ جِدّ قريب في **الكشَّاف** ٢/ ١٠٦ (الأعراف، ٧/ ١٣١)؛ وبعضه في **الإيضاح** ١٧٨.

(٢) بلفظ قريب مع التمثيل بالآيتين في مفتاح العلوم ٣٤٧.

(٣) انظر: **الإيضاح** ١٧٨، وكلام السكَّاكيّ في **مفتاح العلوم** ٣٤٧.

(٤) في (ك): «حقيقة».

(٥) ذهبَ إلى تقدُّم ذكرها تقديرًا الترمذيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٢٥/ ٢، والسراج القزوينيُّ في **الكشف عن مشكلات الكشَّاف** اللوح ١٢٩/ ١. فقولُ التفتازانيّ: «ولو سُلِّم» إشارةٌ إلى ذلك المذهب.

(٦) في هامش (ت): «عند السكَّاكيّ».

(٧) في (ت): «وقوعها واتِّساعَها».

(٨) ذكر القُريميُّ في **المعوَّل** اللوح ١٧٥/ ١، والفناريُّ في **حاشيته على المُطوَّل** ٣٢٣: أنَّ في هذا الكلام ردًّا على العلَّامة الترمذيّ.

(٩) هو ثاني وجهين لتأويل عبارة السكَّاكيّ ذكرهما الترمذيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٢٦/ ١.

وإن أرادَ العهدَ على مذهبه[1] بناءً على أنَّ الحسنةَ المُطلقةَ نُزِّلتْ منزلةَ المعهودِ الحاضرِ في الذِّهن حتَّى كأنَّها نُصْبُ أعينِهم لفَرْط الاحتياجِ إليها وكثرةِ دَورِها فيما بينهم، ويكونُ أقضَى لِحَقِّ البلاغة لِما فيه من الإشارة إلى هذا المعنى[2] = فهذا بعينه تعريفُ الجنسِ على مذهبه[3].

وبهذا يبطلُ ما ذكرَه الشَّارحُ العلَّامةُ من أنَّ تعريفَ العهدِ أقضَى لِحَقِّ البلاغةِ:

أمَّا معنى فلكونه أدلَّ على سوء معاملتِهم، لأنَّ الحسنةَ وهي الخصبُ والرَّخاءُ قد صارت لكثرة دَورِها فيما بينهم بمنزلة المعهودِ الحاضرِ، ففي تعريف العهدِ دلالةٌ على أنَّ هؤلاءِ الذين يدَّعون أنَّهم أحِقَّاءُ باختصاص هذه العظائمِ من الحسناتِ ولا يشكرون اللهَ عليها، فهم أقبحُ النَّاسِ اعتقادًا وأسوَؤهم/[١٠١/ ٢] معاملةً. ولا يلزمُ[4] ذلك في تعريف الجنسِ، إذ ليسَ دعوى استحقاقِ القليلِ كدعوى استحقاقِ الكثيرِ؛ لأنَّه قد تُسلَّم الأولى دون الثَّانية، ولا تَرْكُ الشُّكرِ على القليل كتركِه على الكثير، فإنَّه قد يُعذَرُ الأوَّل دونَ الثَّاني.

وأمَّا لفظًا فلأنَّه إذا قُصِدَ به العهدُ تكونُ واقعةً موجودةً فتُوافِقُ لفظَي ‹إذا› و‹جاء›، بخلاف الجنسِ فإنَّه لا يلزمُ وقوعُها مِن حيث هو جنسٌ[5].

على أنَّا نقولُ: إنَّهم إذا ادَّعَوا استحقاقَهم واختصاصَهم بجنس الحسنةِ فقد دخلَ فيه المعهودُ دخولًا أوَّليًّا ولزِمَ مِن تَرْكِ الشُّكرِ على الجنس تَرْكُه على المعهود وغيرِه، فيكونُ أسوأ.

وأيضًا وقوعُ جنسِ الحسنةِ ليس إلَّا وقوعَ أفرادِها، وأمَّا من حيثُ هي فمُمتنعٌ، فدخولُ ‹إذا› عليها يكونُ ممتنعًا لا مرجوحًا، وإذا جُعلتِ الحسنةُ هي الواقعةَ الموجودةَ لم يكن المرادُ مطلقَ الحسنةِ كما هو المقدَّرُ، وحينئذٍ يظهر فسادُ ما قيل: إنَّه أقضى لِحَقِّ البلاغة لكونه أبعدَ عن الإنكار وأدخلَ في الإلزام لكونها إشارةً إلى حاضرٍ معهودٍ لا يمكنُهم إنكارُه[6].

---

(١) ذكر القُريميُّ في المعوَّل اللوح ١٧٥/ ١ أنَّ في هذا الكلام ردًّا على الفاضل المؤذِّنيّ.

(٢) هذا هو الوجه الأوَّل لتأويل عبارة السكَّاكيّ المذكور بمعناه في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٢٥/ ٢. وذهب إليه أيضًا المُؤذِّنيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٦٨/ ٢، والطِّيبيُّ في فتوح الغيب ٦/ ٥٢٨.

(٣) انظر لتفصيل مذهب السكَّاكيّ في لام التعريف: مفتاح العلوم ٣١٦ ـ ٣١٧، ١٨٢ ـ ١٨٣، وما مضى من مناقشة التفتازانيّ لمذهبه في هذا الكتاب ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٤) في (ت): «يكون».

(٥) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ١١٧/ ٢ ـ ١١٨/ ١.

(٦) في هامش (ج) و(د) و(ف) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «هذا أيضًا ردٌّ لكلام العلَّامةِ، وهو قوله: ‹فلأنَّه إذا قُصِد العهدُ تكون =

والحاصلُ أنَّ القولَ بكون المرادِ بالحسنة الحسنةَ المعهودةَ يُنافي القولَ بكون المرادِ الحسنةَ المُطلقةَ.

ويمكنُ الجوابُ بأنَّ معنى كونِها معهودةً أنَّها عبارةٌ عن حِصَّة معيَّنةٍ من الحسنة وهي الخِصبُ والرَّخاءُ، ومعنى كونِها مُطلَقةً أنَّ المرادَ بها مطلقُ الخصبِ والرَّخاءِ من غير تعيينِ بعضٍ. وبهذا يظهرُ صحَّة ما ذكرَ في كونه أقضى لِحَقّ البلاغةِ.

(والسَّيئةُ نادرةٌ بالنِّسبة إليها)، أي: جيءَ في جانب السَّيئةِ بلفظ المضارعِ مع ‹إنْ› لأنَّ السَّيئةَ نادرةُ الوقوعِ بالنِّسبة إلى الحسنةِ المطلَقةِ؛ **(ولهذا نُكِّرتْ)** ليدلَّ تنكيرُها على تقليلها[١].

فإن قلتَ: قد جاءَ استعمالُ الماضي مع ‹إذا› في السيِّئة منكَّرًا في قوله: ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ[٢] ضُرٌّ دَعَانَا﴾ [الزمر: ٤٩]، ومُعرَّفًا في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١][٣]، فما وجهُه؟

قلتُ: أمَّا الأوَّل فللنَّظر إلى لفظِ/ [١٠٢/ ١] المَسّ المُنبئ عن معنى القِلَّة[٤]، وإلى تنكير ﴿ضُرٌّ﴾ المُفيدِ للتَّقليل، وإلى ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ المُستحقِّ أن يلحقَه كلّ ضرر لبُعده عن الحقِّ، وارتكابِ الضَّلالاتِ فنبَّه بلفظ ‹إذا› والماضي على أنَّ مِساسَ قَدرٍ يسيرٍ مِن الضُّرّ لِمثله حقُّه أن يكون في حُكم المقطوعِ به. وأمَّا الثاني فلأنَّ الضميرَ في ﴿مَسَّهُ﴾ للإنسان المُعرِضِ المُتكبِّر المدلولِ عليه بقوله: ﴿وَإِذَآ

= واقعةً موجودةً». «منه». ومضت آنفًا الإحالة على موضع هذا الكلام.

(١) في هامش (د) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «اللهمَّ إلّا أن تُلاحَظَ مناسَبةٌ». «منه».

(٢) في (صل) و(ت) وأكثر النُّسخ: «الناس». وهذا في أصل **مفتاح العلوم**، قال الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٢١/ ٢: «هكذا وقعَ في جميع النُّسخ حتَّى نسخة الرِّواية. وهو خطأ، والصحيحُ ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ﴾»، ونُقِل كلامُه هذا في هامش (صل) **تعليقًا** على موضع الآية ههنا. فالظاهر أنَّ التفتازانيَّ تابعَ السكَّاكيَّ في هذا الخطأ، ويؤيِّد ذلك أنَّه نقلَ جميعَ كلامه على الآيتين. والحقُّ أنَّ الآية في **مفتاح العلوم** لا خطأ في إيرادها لأنَّها واقعة بلفظ ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ﴾ في الآية الثالثة والثلاثين من سورة الرُّوم، ولذلك ردَّ الترمذيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٢٩/ ١ ـ ٢ كلامَ الشِّيرازيّ في تخطئتها. ولكنّ الخطأ فيما أورده التفتازانيُّ لأنَّه أضاف إليها لفظ ﴿دَعَانَا﴾، فليست واردةً بذلك اللفظ في التنزيل.

(٣) مثَّل السكَّاكيُّ بالآيتين في **مفتاح العلوم** ٣٤٩، ٣٥٠.

(٤) اعترضَ عليه الشَّريف الجرجانيّ في حاشيته على **المُطوَّل** ١٥٦ بأنَّ هذا يُنافي ما تقدَّم للتفتازانيّ في قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨] من أنَّه لا دلالةَ للفظ المسّ على التقليل. انظر ما مضى في اللوحة ٦٠/ ٢، وعلَّقتُ هناك بما يدفعُ هذا الاعتراض.

﴿أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٣]، فنبَّه بلفظ ‹إذا› والماضي على أنَّ ابتلاءَ مثلِ هذا الإنسانِ بالشرِّ يجبُ أن يكونَ مقطوعًا به[١].

(وقد تُستعمَل ‹إنْ› في) مقامِ (الجَزْمِ) بوقوعِ الشَّرطِ (تَجاهُلًا) لاقتضاءِ المقامِ التَّجاهلَ، كما إذا سُئِل العبدُ عن سيِّده: هل هو في الدَّار؟ وهو يعلمُ أنَّه فيها، فيقول: ‹إنْ كانَ فيها أخبرُكَ›، فيتجاهلُ خوفًا مِن السيِّد[٢]؛ وكما إذا استطلتَ ليلتكَ، فتقول: «إنْ يطلعِ الصُّبحُ وينقضِ الليلُ أفعلْ كذا»، فتتجاهلُ تولُّهًا وتضجُّرًا. وقِسْ على هذا.

(أو لعدم جَزْمِ المُخاطَبِ، كقولك لمَن يُكذِّبك: إنْ صدقْتُ فماذا تفعل؟ أو تنزيلِه)، أي: لتنزيل المُخاطَبِ العالمِ بوقوع الشَّرطِ (مَنزلةَ الجاهلِ لمُخالفتِه مُقتضى العِلم)، «كقولكَ لمَن يؤذي أباه: ‹إن كانَ أباكَ فلا تؤذِه›»[٣] مع عِلمه بأنَّه أبوه، لكنَّ مقتضى العِلمِ ألَّا يؤذيَه.

(أو التَّوبيخِ)، أي: لتعيير المُخاطَبِ على الشَّرط، (وتصويرِ أنَّ المَقامَ لاشتماله على ما يَقلَعُ الشَّرطَ عن أصله لا يَصلحُ) ذلك المقامُ (إلَّا لفَرْضه)، أي: فَرْضِ الشَّرطِ، (كما يُفرَض المُحالُ) لعَرَضٍ[٤] يتعلَّقُ بفَرْضه، كالتَّبكيت، والإلزامِ، والمبالغةِ، ونحوِ ذلك، (نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ﴾) أي: أنُهمِلُكم فنضرِبُ عنكمُ القرآنَ[٥] وما فيه مِنَ الأمر والنَّهي والوعد والوعيد (﴿صَفْحًا﴾)[٦]: إعراضًا، أو للإعراض، أو مُعرِضين[٧]، (﴿إنْ كنتُم قومًا مُسرفين﴾ [الزخرف: ٥]، فيمَن قرأ ﴿إن﴾ بالكسر)[٨]، فإنَّ الشَّرطَ ـ وهو كونُهم مُسرِفين، أي: مُشرِكين ـ مقطوعٌ به، لكن جيءَ بلفظ ‹إنْ› لقصد التَّوبيخِ على الإسراف، وتصويرِ أنَّ الإسرافَ من العاقل في هذا المقامِ/

---

(١) من قوله: «فللنظر» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في مفتاح العلوم ٣٤٩ ـ ٣٥٠، والإيضاح ١٧٩.

(٢) أورد الطِّيبيُّ في التبيان ٧٨ هذا المثال للاحتياط لا للتجاهل. ولعلَّه أليَقُ بالمقام.

(٣) في (ت): «تزجره». والكلام في الإيضاح ١٨٠.

(٤) في سائر النسخ: «لغرض». وهي بالعين في (صل) وأُشير إلى ذلك بعلامة «صـ» تأكيدًا وتنبيهًا.

(٥) هذا التقدير في الكشّاف ٣/ ٤٧٨ (الزخرف، ٤٣/ ٥).

(٦) زِيد في (ت) و(ك) و(ي) و(س): «أي».

(٧) الوجوه الثلاثة في تفسير البيضاويّ ٣/ ٢٤٥ (الزخرف، ٤٣/ ٥)، والأوّل والثالث منها في الكشّاف ٣/ ٤٧٨ (الزخرف، ٤٣/ ٥).

(٨) قرأ بها نافع وحمزةُ والكسائيُّ وأبو جعفر وخلف. انظر: السبعة ٥٨٤، والحُجّة ٦/ ١٣٨، والنشر ٢/ ٣٦٨،

[٢/١٠٢] يجبُ ألَّا يكونَ إلَّا على مُجرَّد الفَرْضِ[١] والتَّقديرِ كما تُفرَضُ المُحالاتُ، لاشتمال المقامِ على الآيات الدالَّةِ على أنَّ الإسرافَ ممَّا لا ينبغي أن يصدُرَ عن العاقل أصلًا، فهو بمنزلة المُحالِ ادِّعاءً بحسب مقتضى المَقام.

لا يقالُ: المْستعمَلُ في فَرْض المُحالاتِ ينبغي أن تكونَ كلمة ‹لو› كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ﴾ [فاطر: ١٤]، يعني الأصنامَ دون ‹إنْ› لِما مرَّ مِن أنَّه يُشترَطُ فيها عدمُ الجزمِ بوقوع الشَّرطِ ولا وقوعِه والمُحالُ مقطوعٌ بلا وقوعِه، فلا يقالُ: ‹إنْ طارَ الإنسانُ كانَ كذا›، بل يقالُ: ‹لو طارَ›[٢].

لأنَّا نقولُ: إنَّ المُحالَ في هذا المقامِ يُنزَّلُ منزلةَ ما لا قطْعَ بعدمه، على سبيل المُساهَلةِ وإرخاءِ العِنانِ لقَصْد التَّبكيتِ[٣]؛ فمِن هذا يصحُّ استعمالُ ‹إن› فيه، كما ذكرَ صاحبُ «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ﴾ [البقرة: ١٣٧] أنَّه من باب التَّبكيتِ، لأنَّ دينَ الحقِّ واحدٌ لا يوجَدُ له مِثْلٌ، فجِيءَ بكلمة الشَّكِّ على سبيل الفَرْضِ والتَّقديرِ، أي: إنْ حصَّلوا دِينًا آخرَ مُساويًا لدينكم في الصِّحة والسَّدادِ فقد اهتدوا[٤] = وفي قوله: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ﴾ [الأنفال: ٣٢] أي: إنْ كانَ حقًّا فعاقِبْنا على إنكاره، والمرادُ نفيُ حقِّيَّته، وتعليقُ العذابِ بكونه حقًّا مع اعتقادِ أنَّه باطلٌ تعليقٌ بالمُحال[٥]. ومنه قولُه تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١][٦].

= (أو تغليبِ غيرِ المُتَّصفِ به) أي: بالشَّرط (على المُتَّصفِ)، كما إذا كانَ القيامُ قطعيَّ الحصولِ بالنِّسبة إلى بعض غيرَ قطعيِّ بالنِّسبة إلى آخرين، فنقولُ للجميع: «إنْ قمتُم كان

---

(١) الكلام على الآية بلفظ جِدّ قريب في **مفتاح العلوم** ٣٤٨، و**الإيضاح** ١٨٠ ـ ١٨١. وفي **الكشَّاف** ٣/ ٤٧٨ أنَّها أفادتْ ههنا مع الجزمِ بوقوع الشرط الاستجهالَ. وفصَّل الترمذيُّ الفرق بين الوجهين في شرحه **للمفتاح** اللوح ١٢٦/ ٢ ـ ١٢٧/ ١.

(٢) زِيد في (ت): «الإنسان». ولم أقف على هذا القول فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٣) في (ك): «التنكيت».

(٤) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٣١٥ (البقرة، ٢/ ١٣٧).

(٥) انظر: **الكشَّاف** ٢/ ١٥٥ (الأنفال، ٨/ ٣٢).

(٦) قال في **الكشَّاف** ٣/ ٤٩٧ (الزخرف، ٤٣/ ٨١) عند هذه الآية: «وهذا كلام واردٌ على سبيل الفَرْضِ والتمثيلِ، لغرضٍ هو المبالغةُ في نفي الولدِ والإطناب فيه... ». وسبق الرُّمانيُّ في **النُّكت في إعجاز القرآن** ٩٧ إلى القول بأنَّ في هذه الآية إخراجًا للكلام مُخرجَ الشَّكِّ للمبالغةِ في العدل والمُظاهرةِ في الحِجاج.

كـذا»، تغليبًـا لمَـن لا يقطـعُ بأنَّهـم يقومـون أم لا علـى مَـن حصـلَ لهـم القيـامُ قطعًا.

(وقولُه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]) بـ﴿إن﴾ مع المُرتابين **(يَحتمِلُها)**، أي: يحتمِلُ أن يكونَ للتَّوبيخ على الارتياب وتصويرِ أنَّ الارتيابَ ممَّا لا ينبغي/ [١٠٣/ ١] أن يثبُتَ لكم إلَّا على سبيل الفَرْضِ؛ لاشتمال المقامِ على ما يُزيلُه ويقلعُه عن أصله، وهو الآياتُ الدالَّةُ على أنَّه مُنزَّل مِن عند اللهِ = وأن يكونَ لتغليب غيرِ المُرتابين مِن المُخاطَبين على المُرتابين منهم؛ لأنَّه كانَ فيهم مَن يعرِفُ الحقَّ وإنَّما يُنكرُ عِنادًا[١]، فجُعِلَ الجميعُ كأنَّه[٢] لا ارتيابَ لهم.

والإشكالُ المذكورُ[٣] واردٌ هنا؛ لأنَّ عدمَ الشَّرطِ حينئذٍ يكونُ مقطوعًا به، فلا يصحُّ استعمالُ «إنْ» لِمَا مرَّ.

لا يقالُ: الشَّرطُ إنَّما هو وقوعُ الارتيابِ في الاستقبال، وهو مُحتمِلُ الوجودِ والعدمِ[٤].

لأنَّا نقولُ: ظاهرٌ أن ليسَ المعنى على حدوث الارتيابِ في المُستقبل، ولهذا زعمَ الكوفيُّون أنَّ «إنْ» ههنا بمعنى «إذ»[٥]. وقد نصَّ المُبرِّدُ والزَّجَّاجُ على أنَّ ‹إنْ› لا تقلِبُ ‹كانَ› إلى معنى الاستقبالِ[٦]. وذكرَ كثيرٌ مِن النُّحاة أنَّه إذا أُريدَ إبقاءُ معنى الماضي مع ‹إنْ› جُعِلَ الشَّرطُ لفظَ ‹كان›، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦] و﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [يوسف: ٢٦]؛ وذلك لقوَّة دلالةِ ‹كانَ› على المُضيّ لتمحُّضه له[٧]، لأنَّ الحدَثَ المُطلقَ الذي هو مدلولُه يُستفادُ

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ١٨١، وبعضُه في **مفتاح العلوم** ٣٤٨. ونقلَ الزركشيُّ في **البرهان** ٣/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩ الاعتراضَ على جَعْل الآية من باب التغليب.

(٢) في (ك): «كأنَّهم».

(٣) آنفًا في قوله: «لا يقالُ: المُستعملُ في فَرْض المُحالات»، وسيُفصِّله ههنا.

(٤) لم أقف على هذا القول فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٥) انظر تفصيلَ قولِهم وقولِ البصريين في: **الإنصاف** ٦٣٢ ـ ٦٣٥؛ وهو في **شرح التسهيل** لابن مالك ٤/ ٩٢، و**شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٨٧.

(٦) وهو أحد قولين ذكرَهما الزَّجَّاجُ في **معاني القرآن وإعرابه** ٣/ ٨٣ (يوسف، ١٢/ ٢٨)، ونسبَ ذلك القول إلى محمَّد بن يزيدَ المُبرِّد، ونقله عن المُبرِّد ابنُ يعيشَ في **شرح المُفصَّل** ٨/ ١٥٦.

(٧) في هامش (ت): «لأنَّه أصلُ الأفعالِ الماضيةِ وغاربُها، فله قوَّة لا تُقاومُها ‹إن›». وانظر معناه في: **معاني القرآن وإعرابه** للزَّجَّاج ٣/ ٨٣ (يوسف، ١٢/ ٢٨)، و**شرح المُفصَّل** لابن يعيش ٨/ ١٥٦، و**شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١١٤، ٣/ ١٨٦.

من الخبر، فلا يُستفادُ منه إلّا الزّمانُ الماضي[١]، ولذا ذكرَ صاحبُ «الكشّاف» في قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٨] أنّه «يجوزُ أن يُراد: وإنْ كانَ الشّيطان يُنسيَنّك قبل النّهي قُبحَ مجالسةِ المُستهزئين لأنّه ممّا تُنكرُه العقولُ، فلا تقعُدْ بعد أن ذكّرناكَ قُبحَها»[٢]. فلمّا أرادَ جَعلَ الشّرطِ ماضيًا قدّر «كان»[٣] ليستقيمَ المُضيُّ[٤].

فإن قيلَ: لمّا كانَ البعضُ مُرتابًا قطعًا والبعضُ غيرَ مُرتابٍ قطعًا، جُعلَ الجميعُ كأنّه لا قطعَ بارتيابهم ولا بعدم ارتيابِهم.

قلنا: هذه نكتةٌ في استعمال «إنْ» في هذا المقامِ، وليسَ من التّغليب في شيء، ولا محيصَ عن هذا الإشكالِ إلّا بأن يقالَ: غُلّب على المُرتابين قطعًا غيرُ المُرتابين قطعًا[٥]، أعني الذين لا قطعَ بارتيابهم ممّن يجوزُ منهم الارتيابُ وعدمُه، ويكونُ معنى الكلامِ: أو لتغليب غيرِ المقطوعِ باتّصافه بالشّرط على المقطوع به./ [٢/١٠٣] كما أشرنا إليه في المثال المذكورِ ثمّةَ.

[بيانٌ في التغليب وفنونه]

(والتّغليبُ يَجري في فُنونٍ) كثيرةٍ[٦]:

منه تغليبُ الذّكورِ على الإناث، بأن تُجريَ على الذُّكور والإناثِ صفةً مُشترَكةَ المعنى بينهم على طريقة إجرائه على الذُّكور خاصّةً، **(كقوله[٧] تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢])**[٨] عُدّتِ

---

(١) الكلام بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ١٩١، ١١٤.

(٢) **الكشّاف** ٢/ ٢٦ ـ ٢٧ (الأنعام، ٦/ ٦٨).

(٣) زِيد في (ت) و(ك) و(س): «وجَعل ﴿يُنسِيَنَّكَ﴾ خبرًا».

(٤) في (ك) و(ي): «المعنى».

(٥) «قطعًا» ليس في (ت).

(٦) في هامش (ف) تعليق من التفتازانيّ، نصّه: «أي: في كلّ فنٍّ يتحقّق متعدِّد ليعطيه حكمًا ليس للآخر، فيترجَّحُ ذلك لجهة من الجهات ويعطي للآخر حكمه، وتلك الجهة: كثرته، أو قوّته، أو جهة لها كوزنه أو نحو ذلك». «منه». وفي **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٢٨/ ٢ بعض هذه الجهات، وأضاف إليها أخرَ، وهي: فضلُه، وقِلّةُ حروفه، ومجرَّدُ كونه مُذكَّرًا.

(٧) في مخطوط **التلخيص** اللوح ٢١/ ١: «نحو قوله».

(٨) في هامش (ف) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وتحقيقُه أنّ صفةَ القانتين بعد أن كانتْ للجماعة الموصوفةِ بالقنوت من الذكور خاصّةً جُعلت للجماعة الموصوفة بذلك ممّا يعمُّ الذكور والإناث، ليَصحَّ عدُّ الأنثى منها». «منه».

الأنثى مِنَ الذُّكور القانتين بحُكم التَّغليبِ؛ لأنَّ القُنوتَ ممَّا يُوصَفُ به الذُّكورُ والإناثُ[١]، والقياسُ: وكانت مِنَ القانتات[٢].

ويحتمِلُ ألَّا تكونَ ﴿مِنَ﴾ للتَّبعيض بل لابتداء الغايةِ، أي: كانتْ ناشئةً من القوم القانتين؛ لأنَّها مِن أعقاب هارونَ أخي موسى[٣].

والأوَّل هو الوجهُ؛ لأنَّ الغرضَ مدحُها بأنَّها صدَّقت بشرائع ربِّها وبكتبه وكانتْ مِنَ المُطيعينَ له[٤].

(و) منه تغليبُ جانبِ المعنى على جانب اللَّفظِ، نحو (قولِه تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]) بتاء الخِطابِ، والقياسُ بياء الغَيبةِ؛ لأنَّ الضَّميرَ عائدٌ إلى ﴿قَوْمٌ﴾ ولفظُه لفظُ الغائبِ، لكونه اسمًا مُظهَرًا لكنَّه في المعنى عبارةٌ عن المُخاطَبين، فغُلِّبَ جانبُ الخِطابِ على جانب الغَيبةِ[٥].

(ومنه «أبوان» ونحوُه) كـ«العمرين» لأبي بكرٍ وعُمرَ رضيَ الله عنهما، و«القمرَين» للشَّمس والقمرِ، و«الحَسَنَين» للحَسَن والحُسينِ رضيَ الله عنهما، وما أشبهَ ذلك، ممَّا غُلِّب أحدُ المُتصاحبَين أو المُتشابهَين على الآخر، بأن جُعلَ الآخَرُ متَّفقًا له في الاسم، ثمَّ ثُنِّيَ ذلك الاسمُ، وقُصِدَ[٦] إليهما جميعًا. وينبغي أن يُغلَّبَ الأخفُّ، إلَّا أن يكونَ أحدُ اللَّفظين مذكَّرًا فإنَّه يُغلَّبُ على المُؤنَّث كـ«القمرين»[٧].

ولا يخفى عليكَ أنَّ «أبوَين» و«قمرَين» من هذا القبيل لا مِن قبيل قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ

---

(١) من قوله: «عُدَّت» إلى هنا بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٤/ ١٣٢ (التحريم، ٦٦/ ١٢)؛ وبعضُه في **مفتاح العلوم** ٣٤٩، و**الإيضاح** ١٨١. وزاده التفتازانيُّ تفصيلًا في شرحه للمفتاح اللوح ١٢٩/ ٢.

(٢) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ١١٩/ ٢.

(٣) هذا الاحتمال بلفظ جدّ قريب **الكشَّاف** ٤/ ١٣٢ (التحريم، ٦٦/ ١٢)، و**شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٢٧/ ٢.

(٤) ووضَّح ذلك صاحب **مواهب الفتَّاح** ٢/ ٥٢ بقوله: «لأنَّ الغرضَ وصفُها بالصَّلاح، لا وصفُها بالنشأة من أهل الصلاحِ».

(٥) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٣/ ١٥٣ (النمل، ٢٧/ ٥٥)؛ وبعضُه في **مفتاح العلوم** ٣٤٩، و**الإيضاح** ١٨١.

(٦) في (ت): «قصدًا».

(٧) من قوله: «كالعمرين» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ٣٤٩. وأضاف إليهما الترمذيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٢٨/ ٢ ما يُغلَّب لقوَّته وفضلِه كلفظ الأبوين.

ٱلْقَٰنِتِينَ﴾(١)؛ إذ ليسَ تغليبُ أحدِهما على الآخر(٢) بأن يجريَ عليهما الوصفُ المُشترَكُ بينهما على طريقة إجرائه على الذُّكور خاصَّةً(٣)، بل بأن يُجعَلَ أحدُهما متَّفقًا للآخر في اسمه، ثمَّ يُثنى ذلك الاسمُ(٤).

فإن قلتَ: لا يكفي في المثنَّى الاتفاقُ في اللَّفظ، بل لا بدَّ من الاتِّفاق في المعنى، ولذا تأوَّلوا «الزَّيدين» بالمُسمَّيَين بـ«زيد»، فلا يُطلقُ «قرآن» إلا على الطُّهرَين أو الحيضَين لا على طُهر وحيضٍ(٥).

قلتُ: هو مختلفٌ فيه، «قالَ الأندلسيُّ: يقال:/[١٠٤/ ١] العينان في عين الشَّمسِ وعينِ المِيزان، فهم يعتبرون في التَّثنية والجمعِ الاتفاقَ في اللَّفظ دونَ المعنى»(٦).

ولو سُلِّم فليكُنْ مجازًا، وجميعُ بابِ التَّغليبِ من المجاز(٧)؛ لأنَّ اللَّفظَ لم يُستعمَل فيما وُضِعَ له، ألا يُرى أنَّ ﴿ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ موضوعٌ للذُّكور الموصوفِين بهذا الوصفِ، فإطلاقُه على الذُّكور والإناثِ إطلاقٌ على غير ما وُضِعَ له. وقِسْ على ذلك جميعَ الأمثلةِ السَّابقةِ والآتيةِ.

ومنه تغليبُ الجنسِ الكثيرِ الأفرادِ على فردٍ مِن غير هذا الجنسِ مغمورٍ فيما بينهم، بأن يُطلقَ اسمُ ذلك الجنسِ على الجميع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟

---

(١) قال التفتازانيُّ في هذا الموضع من **المختصر** ٢/ ٥٤: «كما توهَّمه بعضهم؛ لأنَّ الأُبوَّة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت».
وفي هامش (ف): «هذا ردٌّ على الزَّوزنيّ حيث قال: والمناسب وضع هذا المثال بجنب ﴿ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ بلا فصل؛ لأنَّه مثله في أنَّهما لفظان غُلِّب فيه المُذكَّر على المُؤنَّث»، انظر كلام الزوزنيّ في **شرحه للتلخيص** اللوح ٣٧/ ٢.

(٢) «على الآخر» ليس في (ي).

(٣) «خاصَّة» ليس في (ع).

(٤) فالتغليب فيه عائدٌ إلى اللفظ، وفصَّلَ ذلك المُؤذِّنيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٦٩/ ٢، ونبَّه الشيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٢٠/ ٢ على أنَّ الفرق بينهما أدقُّ من الشَّعر.

(٥) ذكر الرضيُّ في **شرحه للكافية** ٣/ ٣٤٨ أنَّ لابن الحاجب فيه رأيين.

(٦) **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ٣٤٨. والأندلسيُّ المذكور هو علم الدين أبو محمَّد القاسم بن أحمد (ت٦٦١هـ) صاحب **المُحصَّل في شرح المُفصَّل**، ونقل عنه الرضيُّ في مواضع كثيرة.

(٧) وقال التفتازانيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٢٤/ ١: «وأمَّا بيانُ مجازيَّة التغليبِ والعلاقةِ فيه، وأنَّه من أيّ أنواعه فممَّا لم أرَ أحدًا حامَ حوله»، وجاء هذا الكلام باختلاف يسير في هامش (ت) **تعليقًا** من التفتازانيّ. وهو مِن الآراء التي عُدَّ التفتازانيُّ سابقًا إليها، وتناوله بالبحث مَن جاء بعده. انظر لتفصيل ذلك: **حاشية الفناريّ على المطوَّل** ٣٢٨، و**تجريد البنَّانيّ** ٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١، و**تقرير الإنبابيّ** ٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١.

لامتناع حصولِ الحاصل[١]. كالعِلم بكونه حافظًا للتَّوراة، وحينئذٍ تكون تسميةُ هذا الحُكمِ «فائدة الخبر» بناءً على أنَّه من شأنه أن يُستفادَ من الخبر.

فإن قيل: كثيرًا ما نسمعُ خبرًا، ولا يخطرُ ببالنا أنَّ صورةَ هذا الحُكمِ حاصلةٌ في ذهن المُخبِر أم لا. وأيضًا إذا سمعنا خبرًا وحصلَ/ [٣٢/ ٢] لنا منه العِلمُ بكون مُخبِره عالمًا به، يحصُل في ذهننا صورة هذا الحُكمِ، سواءٌ علمناه قبل أو لا، فيكون الأوَّلُ حاصلًا، غايته أنَّه لا يكونُ عِلمًا جديدًا.

فالجوابُ عن الأوَّل: أنَّ العِلمَ بكون صورةِ هذا[٢] الحُكمِ حاصلةً في ذهن المُخبِر ضروريٌّ لوجود علَّته، أعني سماعَ الخبرِ، والذُّهولُ إنَّما هو عن العِلم بهذا العِلم، وهو جائزٌ. وفيه نظرٌ[٣]. ويمكن أن يقالَ: إنَّ لازمَ فائدةِ الخبرِ هو كونُ المُخبِر عالمًا بالحُكم، أعني حصولَ صورةِ الحُكمِ في ذهنه، وهذا مُتحقِّقٌ ضرورةً، سواءٌ عَلِم السَّامعُ أنَّ المُخبِر عالمٌ بالحكم أو لم يعلم، لكنَّ هذا يُنافي تفسير المُصنِّف.

= وعن الثَّاني أنَّ الذِّهنَ إذا التفتَ إلى ما هو مخزونٌ عنده واستحضره لا يقالُ: إنَّه علِمَه. ولو سُلِّم فإنَّا نفرضُه فيما إذا كان مُستحضِرًا للخبر، مُشاهِدًا إيَّاه، فإنَّه يحصُل العلمُ الثَّاني دون الأوَّلِ، وبهذا يتمُّ مقصودنا[٤].

فإن قيل: لا نُسلِّم أنَّه كلَّما أفادَ الحُكمَ أفادَ أنَّه عالمٌ به؛ لجواز أن يكونَ خبرُه مظنونًا أو مشكوكًا أو موهومًا أو كذِبًا محضًا.

قلنا: ليس المرادُ بالعِلم هنا الاعتقادَ الجازمَ المطابقَ، بل حصولَ صورةِ هذا الحُكمِ في ذهنه، وهذا ضروريٌّ في كلّ عاقلٍ تصدَّى للإخبار[٥].

---

(١) انظر: **الإيضاح** ٩١، وتصرَّف التفتازانيّ في الكلام تصرُّفًا يسيرًا لتوضيحه.

(٢) «هذا» ليس في (ج).

(٣) علَّق التفتازانيُّ **بخطِّه** في هامش (صل) ما نصُّه: «لأنَّا لا نسلِّم أنَّ سماع الخبر علَّة تامَّة لذلك، بل يتوقف على التفات النفس». وكُتب أمامه «خطُّ الفاضل التفتازانيُّ مؤلِّف هذا الكتاب». وجاء هذا التعليق في هامش (ت) و(أ) و(ك)، بلفظ: «وجه النظر أن يقال: لا نُسلِّمُ أنَّ هذا ضروريٌّ وإنَّما يلزم أن لو كان السماع، أي: سماعُ الخبر علَّةً تامَّةً. وهو ممنوعٌ، بل يتوقَّفُ على التفات النفس». «منه».

(٤) السؤالان مع الجوابين بمعناهما في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٨/ ١. وناقش الترمذيَّ في ذلك الكاشيُّ في شرحه **للمفتاح** اللوح ١٧/ ١ ـ ٢.

(٥) السؤال والجواب بمعناهما في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٧/ ٢ ـ ١٨/ ١، وفيهما تفصيلٌ أجمله التفتازانيُّ.

[الخبرُ التنزيليُّ]

(وقد يُنزَّلُ) المُخاطَبُ (العالِمُ بهما)، أي: بفائدة الخبرِ ولازمِها[١] (مَنزلةَ الجاهل) فيُلقى إليه الخبر، وإن كانَ عالمًا بالفائدة (لعدم جَرْيه على مُوجَب العِلم)؛ فإنَّ مَن لا يجري على مقتضى العلمِ هو والجاهلُ سواءٌ: كما يقالُ للعالِم التَّاركِ للصَّلاة: «الصَّلاةُ واجبةٌ»، لأنَّ مُوجَبَ العلمِ العملُ؛ وللسَّائل العارفِ/ [٣٣/ ١] بما بين يديك «ما هو؟»: «هو كتاب»، لأنَّ مُوجَبَ العلمِ تركُ السُّؤالِ؛ ومِثلُه[٢]: ﴿هِىَ عَصَاىَ﴾ [طه: ١٨] في جواب: ﴿مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ [طه: ١٧]. ونظائرُه كثيرةٌ بحسب كثرةِ مُوجَباتِ العِلم.

قال صاحبُ «المفتاح»: «وإن شئتَ فعليك بكلام ربِّ العزَّة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، كيف تجدُ صدرَه يصفُ أهلَ الكتابِ بالعِلم على سبيل التَّوكيد القَسَميِّ وآخرَه ينفيه عنهم؛ حيث لم يعملوا بعلمهم»[٣].

يعني: إن شئتَ أن تعرفَ أنَّ العالمَ بالشَّيء أعمَّ[٤] مِن فائدة الخبرِ وغيرِها = يُنزَّلُ منزلةَ الجاهلِ به لاعتباراتٍ خطابيَّةٍ[٥].

لا أنَّ الآيةَ مِن أمثلة تنزيلِ العالمِ بفائدة الخبرِ ولازمِها منزلةَ الجاهلِ، بناءً على أنَّ قوله: ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ معناه: لو كان لهم عِلمٌ بذلك الشِّرى[٦] لامتنعوا منه، أي: ليس لهم عِلمٌ به فلا

---

(١) أوردَ الحفيد في حاشيته على المطوَّل اللوح ٩٩/ ٢ تعليقًا للتفتازانيّ، فقال: «كتبَ بخطِّه قُدِّس سرُّه في الحاشية: نعني بالفائدة ما يعمُّ فائدة الخبر ولازمها؛ لأنَّها أيضًا فائدةٌ».

(٢) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وإنَّما قال: ‹ومِثله› ولم يقل: ‹ومنه› إشارةً إلى أنَّه لا يقال لهذا: تنزيل العالم منزلة الجاهل، بل هو سَوقُ المعلوم مَساقَ المجهول». «منه».

(٣) مفتاح العلوم ٢٥٩ ـ ٢٦٠. ونقله عنه في الإيضاح ٩١ ـ ٩٢. والكلام على الآية مأخوذٌ بتصرُّف يسير من الكشّاف ١/ ٣٠٢ (البقرة، ٢/ ١٠٢).

(٤) في هامش (ت): «صفة ‹شيء›».

(٥) هذا رأي التفتازانيّ في فهم كلام السَّكَّاكيّ. وإنَّما بيَّنه لأنَّ القزوينيّ ذَكر أنَّ في كلام السَّكَّاكيّ ههنا إيهامًا، وصرَّح التفتازانيُّ في شرح المفتاح اللوح ٢٩/ ١ بردِّ ما ذكرَه القزوينيُّ.

(٦) في (ب): «الشِّراء».

يمتنعون، وهذا[١] هو الخبر المُلقى إليهم[٢]؛ لأنَّ هذا كلامٌ يلوحُ عليه أثر الإهمالِ[٣].

أو على أنَّ قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾ الآية، خبرٌ أُلقيَ إليهم مع عِلمهم به[٤]؛ لأنَّ[٥] هذا الخطابَ لمُحمَّد وأصحابه. ولا دليلَ على كونهم عالمين به، وهو ظاهرٌ.

على أنَّ شيئًا من الوجهين لا يُوافقُ ما في «المفتاح»[٦].

ثمَّ أشارَ[٧] إلى زيادة التَّعميمِ، وأنَّ وجودَ الشَّيء سواءٌ كان هو العلمَ أو غيرَه يُنزَّل منزلةَ عدمِه، فقال: «ونظيره في النَّفي والإثباتِ»[٨]، أي: في نفي شيءٍ وإثباتِه[٩]: «﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]»[١٠].

[أضرُبُ الخبَر]

وإذا كان قصدُ المُخبِر ما ذُكر **(فينبغي أن يَقتصِرَ مِن التَّركيب على قَدْر الحاجةِ)** حذرًا عن اللَّغو. وأشار إلى تفصيله بقوله:

(فإن كانَ) المُخاطَب **(خاليَ الذِّهن مِن الحُكم والتَّردُّدِ فيه)**، أي: لا يكونُ عالمًا بوقوع النِّسبة أو لا وقوعِها، ولا مُتردِّدًا في أنَّ النِّسبة هل هي واقعةٌ أم لا.

---

(١) في هامش (ت): «هذا هو الوجه الأول».

(٢) أومأ التفتازانيُّ في هذا الكلام إلى ردّ احتمالٍ ذهبَ إليه الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٨٥، إذ ذكر أنَّ كلام السَّكَّاكيِّ يحتمل المعنيين: المعنى الذي اختاره التفتازانيُّ، والمعنى الذي ردَّه ههنا. وأوضح التفتازانيُّ هذا الردَّ في شرح المفتاح اللوح ٢٩/ ٢، مع تركه التصريح بالخلخاليّ.

(٣) في هامش (ت): «هذا جواب عن الوجه الأوَّل».

(٤) ما وقفت على هذا التأويل فيما بين يديّ من المظانّ.

(٥) في هامش (ت): «جوابٌ عن الوجه الثاني».

(٦) في هامش (صل) و(ت) و(أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «لأنّه صريح في أنّ العلم المُنزل منزلة الجهل هو العلم المُتعلّق بقوله: ﴿لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾». وكان هذا التعليق مكتوبًا في متن (صل)، ثمَّ كُتب فوق أوَّله: «حاشية»، وفي نهايته: «إلى»، وبعدها في الهامش كلام لم أتبيَّنه، دقَّ عن التصوير. فلعلَّ التفتازانيَّ كان وضع الكلام السابق في المتن، ثمَّ صيَّره تعليقًا عند قراءة (صل) عليه.

(٧) في هامش جملة من النُّسخ: «صاحب المفتاح».

(٨) مفتاح العلوم ٢٦٠.

(٩) «أي: في نفي شيء وإثباته» ليس في (ج).

(١٠) مفتاح العلوم ٢٦٠.

فعُلمَ أنَّ ما سبقَ إلى بعض الأوهام مِن أنَّه لا حاجةَ/ [٣٣/ ٢] إلى قوله: ‹والتَّردُّدِ فيه›؛ لأنَّ الخلوَّ من الحُكم يستلزمُ الخلوَّ من التَّردُّد فيه، ضرورةَ أنَّ التَّردُّد في الحُكم يُوجِبُ حصولَ الحُكمِ في الذِّهن(١) = ليس بشيء؛ ألا يُرى أنَّك تقول: «إنَّ زيدًا في الدَّار» لمَن يتردَّد في أنَّه هل هو فيها أم لا، ولا يحكُم بشيءٍ من النَّفي والإثبات، بل الحُكم الذِّهنيُّ والتَّردُّد متنافيان لا يجتمعان قطُّ.

(استُغنيَ)، على لفظ المبنيّ للمجهول، **(عن مُؤكِّدات الحُكمِ)** وهي: «إنَّ»، واللام، واسميَّة الجملةِ، وتكريرها، ونون التَّأكيدِ، و«أمَّا» الشَّرطيَّةُ، وحرفا(٢) التَّنبيهِ، وحروفُ الصِّلة.

(وإن كانَ) المُخاطَبُ **(مُتردِّدًا فيه)**، أي: في الحكم **(طالبًا له حَسُنَ تقويتُه)**، أي: الحكم **(بمُؤكِّدٍ)**.

قال الشَّيخُ في «دلائل الإعجاز»: أكثرُ مواقع ‹إنَّ› بحُكم الاستقراءِ هو الجوابُ، لكن يُشترَطُ فيه أن يكونَ للسَّائل ظنٌّ على خلاف ما أنت تُجيبُه به، فأمَّا أن يُجعَل مُجرَّد الجوابِ أصلًا فيها فلا؛ لأنَّه يؤدِّي إلى ألَّا يَستقيمَ لنا أن نقول: ‹صالحٌ› في جواب ‹كيف زيدٌ؟›، و‹في الدار› في جواب ‹أين زيدٌ؟›، حتى تقول: ‹إنَّه صالحٌ›، و‹إنَّه في الدَّار›، وهذا ممَّا لا قائلَ به(٣).

(وإن كانَ) المُخاطَبُ **(مُنكِرًا)** للحُكم حاكمًا بخلافه **(وجَب توكيدُه)**، أي: الحُكم **(بحسَب الإنكار)** قوَّةً وضعفًا، فكلَّما ازدادَ في الإنكار زِيدَ في التَّأكيد، **(كما قال الله تعالى حكايةً عن رُسل عيسى عليه السَّلام، إذ كُذِّبوا في المرَّة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾** [يس: ١٤]**)** مؤكَّدًا بـ«إنَّ» واسميَّة الجملة؛ **(وفي)** المرَّة **(الثَّانية)**: ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ **إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ**﴾ [يس: ١٦]**)** مُؤكَّدًا بالقَسَم و«إنَّ» واللام واسميَّة الجملة، لمبالغة المُخاطَبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ [يس: ١٥](٤). وكأنَّ الرُّسل دعَوهم إلى الإسلام على وجهٍ ظنُّوهم أصحاب

---

(١) في **حاشية السِّيراميّ على المطوَّل** اللوح ٦١/ ٢: «أراد به شيخَه الشَّيخ علاء الدِّين بن الشَّيخ حسام الدِّين السّغناقيّ»، ونُقل ذلك في **حاشية الدُّسوقيّ على المختصر** ١/ ٢٠٤. وما وقفتُ في مظانِّ هذا القول على أكثر ممَّا نُقل.

(٢) في أكثر النُّسخ: «حروف»، وأثبتُّ ما في (صل) و(س)، والأوَّل أقربُ.

(٣) جمعه التفتازانيُّ بتصرُّف في العبارة من **دلائل الإعجاز** ٣٢٤ـ٣٢٦.

(٤) وقال التفتازانيُّ تعقيبًا على مثل هذا الكلام في **شرح المفتاح** اللوح ٢٩/ ١: «وفيما ذكر [أي: السَّكَّاكيّ] ردٌّ على صاحب **الكشّاف**؛ حيث قال: ‹إنّما قيل: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ أوّلًا، و﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ آخرًا؛ لأنَّ الأوّل ابتداء إخبار، والثاني جواب إنكار›». انظر: **الكشّاف** ٤/ ٩ (يس، ٣٦/ ١٣).

وحيٍ ورُسلًا مِن الله،/ [٣٤/ ١] بناءً على أنَّ الرِّسالة مِن رسول الله رسالةٌ مِن الله، ولذا قال: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، فعدَلوا في نفي الرِّسالة عن التَّصريح إلى الكناية التي هي أبلغُ، وقالوا: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾ زعمًا منهم أنَّ البشر لا يكونُ رسولًا البتَّة[1]، وإلَّا فالبشريَّة في اعتقادهم إنَّما تنافي الرِّسالة مِن الله، لا مِن رسول الله.

وقوله: (إذ كُذِّبوا)، أي: الرُّسل الثَّلاثة، مبنيٌّ على أنَّ تكذيبَ الاثنين منهم تكذيبٌ للآخر لاتِّحاد المُرسِل، والمُرسَل به، وإلَّا فالمُكذَّب في المرَّة الأولى هما اثنان، بدليل قوله: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ﴾، أي: إلى أصحاب القرية، وهم أهل أنطاكيَّة، ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ وهما: شمعون ويحيى، ﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]، أي: قويناهما برسولٍ ثالثٍ، وهو يونس[2] أو حبيب النَّجار[3].

(**ويُسمَّى الضَّربُ الأوَّلُ ابتدائيًّا، والثَّاني طلبيًّا، والثَّالث إنكاريًّا؛ و**) يُسمَّى (**إخراجُ الكلامِ عليها**)، أي: على الوجوه المذكورة، وهي: الخلوُّ عن التَّأكيد في الأوَّل، والتَّقوية بمُؤكّدٍ استحسانًا في الثَّاني، ووجوبُ التَّأكيد بحسب الإنكارِ في الثَّالث، (**إخراجًا على مقتضى الظَّاهر**)، وهو أخصُّ مطلقًا مِن مقتضى الحالِ؛ لأنَّ معناه: مقتضى ظاهرِ الحالِ، فكلُّ مقتضى الظَّاهرِ مقتضى الحالِ مِن غير عكسٍ، كما في صُور الإخراجِ لا على مقتضى الظَّاهرِ[4].

فإن قيل: إذا جعلتَ المُنكِرَ كغير المُنكِر، ومع هذا أكَّدتَ الكلامَ وقلتَ: «إنَّ زيدًا لقائمٌ»، يكونُ هذا على وَفق مقتضى الظَّاهرِ لأنَّه يقتضي التَّأكيدَ، وليس على وَفق مقتضى الحالِ لأنَّه يقتضي تَرْكَ التَّأكيد، لكن تُرِك هذا القِسمُ لكونه غيرَ بليغ، فحينئذٍ يكون بينهما عمومٌ مِن وجهٍ لا مطلقٌ.

قلنا: لا نُسلِّم أنَّه ليس على وَفق مقتضى الحالِ؛ لأنَّ المقتضيَ/ [٣٤/ ٢] لتَرْك التَّأكيد

(١) «البتَّة» ليس في (ت).

(٢) في هامش (صل): «بولس»، والظاهر أنَّه أصحّ. وأوردَ أبو القاسم الليثيّ في حاشيته على المطوَّل اللوح ٥٢/ ١ تعليقًا للتفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «كتبَ في الحاشية: هكذا وجدتُ اسم الاثنين والثالث في بعض كتب التفسير».

(٣) انظر: **الكشّاف** ٣/ ٣١٧ (يس، ٣٦/ ١٣)، و**تفسير البيضاويّ** ٣/ ١٢٨ (يس، ٣٦/ ١٣)؛ و**تفسير الطبريّ**، ١٩/ ٤١٣ - ٤١٥ (يس، ٣٦/ ١٣)، و**تفسير البغويّ**، ٧/ ١٠ - ١٣ (يس، ٣٦/ ١٣). وفيها أقوال أخرى في أسماء الرسل الثلاثة غير التي ذكرها التفتازانيّ.

(٤) الكلام بمعناه في مفتاح المفتاح اللوح ٢٦/ ١، وشرح المفتاح للكاشيّ اللوح ٢٤/ ١.

هـو الحـالُ بحسَـب غيـرِ الظَّاهـرِ لا مُطلقُ الحـالِ، ولا يلـزمُ مِن كونـه على خلاف مقتضـى الحالِ بحسـب غيـر الظَّاهـر كونـه على خلافـه مطلقًـا؛ لأنَّ انتفـاء الخـاصِّ لا يُوجِـبُ انتفاءَ العـامِّ. على أنّـه لا معنـى لجَعْـل الإنـكار كلا إنـكارٍ ثمَّ تأكيـد الـكلامِ، إذ لا يُعـرَف اعتبـارُ الإنـكارِ وعدمه إلَّا بالتَّأكيـد وتَرْكِه.

[إخراجُ الكلام في أضرُب الخبرِ على خلافِ مقتضى الظاهر]

(**وكثيرًا ما**) نصبٌ على الظَّرف أو المصدرِ، أي: حينًا كثيرًا أو إخراجًا كثيرًا (**يُخْرَجُ الكلامُ على خِلافه**)، أي: على خلاف مقتضى الظَّاهرِ، يعني أنَّ وقوعَه في الكلام كثيرٌ في نفسه، لا بالإضافة إلى مُقابِله، حتَّى يكون الإخراجُ على مقتضى الظَّاهر قليلًا[1].

(**فيُجعلُ غيرُ السَّائل كالسَّائل، إذا قُدِّم إليه**)، أي: إلى غير السَّائلِ (**ما يُلوِّحُ له**)، أي: لغير السَّائلِ (**بالخَبَر**)، أي: يشيرُ إليه (**فيَستشرِفُ**) غيرُ السَّائلِ (**له**)، أي: للخبر، يعني: ينظرُ إليه، يقال: استشرفَ الشَّيءَ إذا رفعَ رأسَه ينظرُ إليه، وبسطَ كفَّه[2] فوق الحاجبِ كالمُستظلِّ من الشَّمس[3]. (**استشرافَ المُتردِّد الطَّالبِ، نحو**: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [هود: ٣٧]) أي: «لا تدعُني يا نوحُ في شأن قومكَ واستدفاعِ العذابِ عنهم بشفاعتك»[4]. فهذا كلامٌ يلوِّح بالخبر مع ما سبقَ من قوله: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾، فصار المقامُ مقامَ أن يتردَّدَ المُخاطَبُ في أنَّهم: هل صاروا محكومًا عليهم بالإغراق أم لا؟ ويطلبُه، فيُنزَّلُ منزلةَ الطَّالبِ، وقيل: (﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾) مُؤكَّدًا، أي: محكومٌ عليهم بالإغراق، والمرادُ أنَّ الكلامَ المُقدَّمَ يشيرُ إشارةً مّا إلى جنس الخبرِ، حتّى إنَّ النَّفس اليقظى والفهمَ المُتسارِعَ يكاد يتردَّد فيه ويطلبُه، لا أنَّه يشيرُ إلى حقيقة الخبرِ وخصوصيَّته.

ومِثلُه: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، و﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ/ [٣٥/ ١] صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١][5]، وغيرُ ذلك

---

(١) لعلّه إيماء إلى خطأ أحدهم في فهم كلام القزوينيّ، ولم أقف على ما يُثبتُ ذلك.

(٢) في (ك): «كفيه».

(٣) ما أورده في معنى «استشرف» مذكور بلفظ جدّ قريب في **الصحاح** (شرف).

(٤) **الكشّاف** ٢/ ٢٦٨ (هود، ١١/ ٣٧).

(٥) هذه الأمثلة في **دلائل الإعجاز** ٣١٦ ـ ٣١٧، و**مفتاح العلوم** ٢٦٢. وبعضها في **الإيضاح** ٩٤.

ممَّا يأتي بعد الأوامرِ والنَّواهي، وهو «كثيرٌ في التَّنزيل جدًّا»[١]. وقال الشَّيخ عبد القاهر: إنَّه[٢] في هذه المقاماتِ لتصحيح الكلامِ السَّابقِ، والاحتجاجِ له، وبيانِ وجهِ الفائدةِ فيه، ويُغني غَناءَ الفاءِ[٣].

(و) يُجعَلُ (غيرُ المُنكِرِ كالمُنكِرِ، إذا لاحَ)، أي: ظهرَ (عليه)، أي: على غير المُنكِرِ (شيءٌ مِن أماراتِ الإنكارِ، نحو) قولِ حَجْل بن نَضْلة: (جاءَ شقيقٌ) اسمُ رجلٍ (عارضًا رُمحَهُ) واضعًا على العَرْض، «مِن عَرَضَ العودَ على الإناء، والسَّيفَ على الفَخِذ»[٤]. فهو لا ينكِرُ أنَّ في بني عمِّه رماحًا، لكنَّ مجيئَه واضعًا الرُّمح على العَرْض من غير التفاتٍ وتهيُّؤٍ أمارةُ أنَّه يعتقد ألَّا رُمحَ فيهم، بل كلُّهم عُزْلٌ لا سلاحَ معهم[٥]؛ فنُزِّل منزلةَ المُنكِرِ، وخُوطِبَ خطابَ التفاتٍ[٦] بقوله:

.... (إنَّ بنـي عَمِّـكَ فيهـم رِمـاحْ)[٧]

مُؤكَّدًا[٨].

ومِثلُه: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥] مؤكَّدًا بـ«إنَّ» واللام، وإن كان ممَّا لا يُنكَر؛ لأنَّ تماديَهم في الغفلة والإعراضِ عن العمل لِمَا بعده من أمارات الإنكارِ[٩].

(و) يُجعَلُ (المُنكِر كـغير المُنكِرِ إذا كان معه)، أي: مع المُنكِرِ (ما إنْ تأمَّلَه)، أي: شيءٌ من

---

(١) **دلائل الإعجاز** ٣١٦.

(٢) في (ت) و(ج): «إنّ». وفي هامش (صل): «أي: التأكيد بـ«إنّ»».

(٣) انظر: **دلائل الإعجاز** ٣٢٣.

(٤) **الصحاح** (عرض).

(٥) الكلام بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٣٢٦، و**الإيضاح** ٩٥.

(٦) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «هذا أيضًا يناسِبُ أن يترتَّبَ على كون الشقيق بمنزلة المعتقِد ألاَّ رُمحَ فيهم؛ لأنَّه يجبُ أن يُنبَّه ويُخصَّ بالخطاب إزالةً لِما هو عليه من الاعتقاد، وفي طريق الخطاب ما ليس في طريق الغَيبةِ». «منه». وأوردَه الحفيدُ بمعناه في حاشيته على **المطوَّل** اللوح ١٠٤/ ٢، عمَّا كتبه جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في **الحاشية**.

(٧) والبيت بتمامه:

جـاءَ شـقيقٌ عارضًـا رُمحَـهُ ... إنَّ بنـي عمِّـكَ فيهـم رِمـاحْ

وهو لحَجْل بن نَضْلة في **البيان والتبيين** ٣/ ٣٤٠، و**المؤتلف والمختلف** ١١٢، و**شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٥٨٠؛ وبلا عزو في **المُوشَّح** ٣٢٣، و**دلائل الإعجاز** ٣٢٦، و**نهاية الإيجاز** ٢٢٤، و**مفتاح العلوم** ٢٦٣، و**المصباح** ١١، و**الإيضاح** ٩٥.

(٨) زيد في (ت): «بإنَّ».

(٩) الكلام على الآية بلفظ قريب في **الإيضاح** ٩٦، و**التبيان** للطِّيبيّ ٣٩.

الدَّلائل والشَّواهدِ، إن تأمَّلَ المُنكِر ذلك الشَّيءَ[١] (ارتدَع) عن إنكاره. ومعنى كونِه مع المُنكِر: أن يكون معلومًا له، أو محسوسًا عنده، كما تقول لمُنكِر الإسلامِ: «الإسلامُ حقٌّ»، من غير تأكيدٍ؛ لِمَا معه من الدَّلائل الدالَّةِ على نبوَّة محمَّدٍ عليه الصَّلاة والسَّلام، لكنَّه لا يتأمَّلها ليَرتدعَ عن الإنكار.

وقد يُذكر في حلِّ لفظِ[٢] الكتابِ هنا وجوهٌ مُتعسَّفةٌ[٣] لا فائدة في إيرادها[٤].

وقوله: (نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]) ظاهرٌ في التَّمثيل لِما نحن بصَدده[٥]./ [٣٥/ ٢]

فإن قِيلَ: التَّمثيل به لا يكادُ يصحُّ لوجهين:

أحدُهما: أنَّ هذا الحُكمَ، أعني نفيَ الرَّيبِ بالكلِّيَّة، ممَّا لا يصحُّ أن يُحكَم به لكثرة المُرتابين فضلًا عن أن يُؤكَّد[٦].

الثَّاني: أنَّه قد ذُكرَ في بحث الفَصلِ والوَصلِ أنَّ قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تأكيدٌ لقوله: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢][٧]؛ فيكونُ ممَّا أُكِّد فيه الحُكمُ بالتَّكرير، نحو «زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ»، ويكونُ على مقتضى الظَّاهر، بل مقصودُ المُصنِّف أنَّه قد يُجعَل إنكارُ المُنكِر كلا إنكارٍ تعويلًا على ما يُزيله، فيُترَكُ التَّأكيدُ كما جُعِلَ الرَّيبُ بناءً على ما يُزيلُه كلا ريبٍ، حتَّى صحَّ[٨] نفيُ الرَّيبِ بالكلِّيَّة مع كثرة المُرتابين، فيكونُ نظيرًا لتنزيل وجودِ الشيءِ منزلةَ عدمِه اعتمادًا على ما يُزيلُه.

فالجواب عن الأوَّل: أنَّه لمَّا نُفي الرَّيب على سبيل الاستغراقِ مع كثرة المرتابين ذَكروا له

---

(١) «الشيء» ليس في (ت).

(٢) «لفظ» ليس في (ع).

(٣) في هامش (صل): «أي: متعسَّف فيها».

(٤) في هامش (صل) و(ت) و(أ) و(د) و(ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «**الأوَّلُ**: أنَّ ‹ما› عبارةٌ عن العقل، ومعنى ‹تأمَّله›: تأمَّلَ به، أي: إن كان مع المُنكِر عقلٌ لو تأمَّل به لارتدعَ. **الثاني**: أنَّ الضمير في ‹معه› عائدٌ إلى الخبر المُنكَر؛ لأنَّ المُنكِر يدلُّ عليه، أي: إذا كان مع الخبر المُنكَر شيءٌ لو تأمَّله المُنكِر. **الثالث**: أنَّ ‹ما› عبارةٌ عن العقل، وفاعل ‹تأمَّل› ضمير يعودُ إليه، وضميرُ مفعوله يعودُ إلى الخبر المُنكَر». «منه». وذكر التفتازانيُّ الوجهين الثاني والأوَّل في **المختصر** ١/ ٢١٦ بلفظ قريب. والوجه الأوَّلُ هو ما ذهب إليه الخلخاليُّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٨٨، والثاني هو ما ذهب إليه الزوزنيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١١/ ١.

(٥) ومثَّل به على المذكور السَّكَّاكيُّ في مفتاح العلوم ٢٦٣.

(٦) الكلام بمعناه في **الكشَّاف** ١/ ١١٣ (٢/ ٢).

(٧) انظر ما سيأتي في ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٨) في (ت): «يصحّ».

تأويلين: أحدُهما: ما ذُكر في السُّؤال، وهو أنَّه جُعل الرَّيب كلا ريبٍ تعويلًا على ما يُزيلُه، وحينئذٍ لا يكون مثالًا لِمَا نحن فيه. وثانيهما: ما ذَكرَه صاحبُ «الكشَّاف»، وهو أنَّه ما نُفي الرَّيبُ عنه بمعنى أنَّ أحدًا لا يرتابُ فيه، بل بمعنى أنَّه ليس مَحلًّا لوقوع الارتيابِ فيه؛ لأنَّه مِن وضوح الدّلالة وسطوعِ البرهانِ بحيث لا ينبغي لأحدٍ أن يرتابَ فيه[1]. فكأنَّه قيل: هو ممَّا لا ينبغي أن يُرتابَ في أنَّه مِن عند الله، وهذا حُكمٌ صحيحٌ، لكن يُنكرُه كثيرٌ من الأشقياء، فينبغي أن يُؤكَّدَ، لكن تُركَ تأكيدُه لأنَّهم جُعِلوا كغير المُنكِر؛ لِمَا معهم مِن الدَّلائل المُزيلةِ لهذا الإنكار لو تأمَّلوها، وهو أنَّه كلامٌ معجِزٌ أتى به مَن دُلَّ[2] على نبوَّته بالمعجزات الباهرةِ.

وعن الثَّاني: أنَّ المذكورَ في بحث الفصلِ والوصلِ أنَّه بمنزلة التَّأكيدِ المعنويِّ، ووِزانُه وِزانُ «نفسُه» في «أعجبَني/ [٣٦/ ١] زيدٌ نفسُه»[3]، دفعًا لتوهُّم السَّهوِ أو التجوُّزِ[4]، فلا يكونُ من قبيل التَّكرير.

لكنَّ المذكورَ في «دلائل الإعجاز» يُؤكِّدُ السُّؤالَ، وهو أنَّه قال: «﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾، وزيادةُ تثبيتٍ له، وبمنزلة أن تقولَ: ‹هو ذلك الكتابُ هو ذلك الكتابُ›، فتُعيده مرَّةً ثانية لتُثبِّتَه»[5].

[إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يُسمَّى كناية عند السكَّاكيّ]

فإن قلتَ: قد ذكرَ صاحبُ «المفتاح» أنَّ إخراجَ الكلامِ لا على مقتضى الظَّاهرِ يُسمَّى في

---

(١) انظر: الكشّاف ١/ ١١٣ـ ١١٤ (البقرة، ٢/ ٢)، وفتوح الغيب ٢/ ٥٣، وحاشية الكشّاف للقطب الرازيّ اللوح ٢٥/ ١، وحواشي الكشّاف اللوح ٢٢/ ٢ـ ٢٣/ ١.

(٢) أورد الحفيد في حاشيته على المطوّل اللوح ١٠٥/ ١ تعليقًا للتفتازانيّ في هذا الموضع، فقال: «ومعنى ‹مَن دُلَّ›: مَن هُديَ وأُرشِد، من قولهم: دُلّ فلان على الطريق. كذا كتبَ بخطِّه قُدِّس سرُّه».

(٣) في هامش (أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أي: فوِزانُ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ مع ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ وِزانُ ‹نفسُه› مع ‹زيدٌ› في ‹جاءني زيدٌ نفسُه›. فظهرَ أنَّ لفظ ‹وِزان› في قوله: ‹وِزان نفسه› ليس بزائدٍ، كما تُوهِّمَ». «منه». والظاهر أنَّ المتوهِّم هو الزوزنيُّ في شرح التلخيص اللوح ٦١/ ٢.

(٤) انظر ما سيأتي في ص ٤٦٣ـ ٤٦٤.

(٥) دلائل الإعجاز ٢٢٧. وسيعيد التفتازانيُّ هذا النصَّ للشيخ في باب الفصل والوصل في ص ٤٦٤.

علـم البيـانِ بالكناية(١)، وهـي ذِكر لازم الشَّـيء ليُنتقل عنه إلـى مَلزومه(٢)، فمـا وجهُه؟(٣)

قلتُ: لعلَّ وجهَه أنَّ إيرادَ الكلامِ في مقامٍ لا يُناسبُه بحسب الظَّاهرِ كنايةٌ عن أنَّك نزَّلتَ هذا المقامَ والحالَ المُتحقِّقَ منزلةَ المقامِ والحالِ الذي يُطابقُه ظاهرُ الكلامِ، واعتبرتَ فيه الاعتباراتِ اللَّائقةَ بذلك المقام؛ لأنَّ هذا المعنى ممَّا يَلزمُه إيرادُ الكلامِ على الوجه المذكورِ ويُنتقَل عنه إليه، مثلًا: قولُك(٤) لمُنكِرِ الإسلامِ: «الإسلامُ حقٌّ» مُجرَّدًا عن التَّأكيد كنايةٌ(٥) عن أنَّك جعلتَ إنكارَه كلا إنكارٍ، ونزَّلتَه منزلةَ خالي الذِّهنِ تعويلًا على ما يُزيلُه(٦)؛ لأنَّ سَوقَ الكلامِ مع المُنكِرِ مَساقَه مع خالي الذِّهن ممَّا ينتقل عنه إلى هذا المعنى.

ونظيرُ ذلك ما ذكرَه صاحبُ «اللُّبابِ»(٧) في شرح قوله:

فــي المَهْد ينطِــقُ عن سَــعادة جدِّهِ ... أثــرُ النَّجابــةِ سَــاطعُ(٨) البُرهانِ(٩)

= أنَّ قولـه: «أثـرُ النَّجابـةِ سـاطعُ البرهـانِ» جملةٌ مستأنفةٌ جوابًا عن سـؤال، كأنَّـه قيل: كيف

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٢٦٣.

(٢) انظر تفصيله فيما سيأتي في ص ٧٢٣.

(٣) سبب هذا السؤال ورود جملة من الاعتراضات على هذا الموضع من كلام السكّاكيّ، وأوردَ الكاشيُّ في شرح المفتاح اللوح ٢٤/ ١ بعضًا منها، وأجاب عنها بغير ما سيذكره التفتازانيُّ في جوابه ههنا. ثم أوردَ الكاشيُّ في اللوح ٢٨/ ١ تعليلًا لتسميته كناية دون تسميته مجازًا.

(٤) من قوله: «الكلام في مقام» إلى هنا، مُستدرَكٌ على المتن في هامش (صل) بخطّ التفتازانيّ، ومكتوبٌ أمامه «خطُّ مُؤلِّفه».

(٥) خبرُ المبتدأ «قولك».

(٦) قوله: «تعويلاً على ما يُزيله» أضافه التفتازانيُّ بخطِّه تصحيحًا في هامش (صل)، وكُتبَ أمامه «مُحرِّره مُؤلِّفه». وفي (ك) و(ي) و(س): «يُزيل الإنكارَ» مكان «يزيله».

(٧) ما تيقَّنتُ صاحبَه، ولعلَّه الإسفرايينيّ، ولم أجده فيما وقفتُ عليه من كتبه.

(٨) ضُبطَ بالضمّ في (أ) وفي المعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٩/ ٢.

(٩) ما عرفتُ قائله، ولا عرفَه مَن وقفتُ على كلامه فيه مِن شرَّاح شواهد المُطوَّل وغيرِهم ممّن أورده. وفي هامش (ت) ما نصُّه: «بعده:

إنَّ الهـــلالَ إذا رأيــتَ نـمــوَّهُ ... أيقنتَ بــدرًا منــه فــي اللَّمعــانِ»

والبيت مع الذي بعده في الدُّرّ الفريد ٨/ ١٩٦، والمعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٩/ ٢ ـ ١٠/ ١، والعِقد المُكلَّل اللوح ١١/ ١. وهو وحده في تاريخ البَناكِتيّ ٥٠٣، وشرح أبيات المغني للبغداديّ ١/ ٣٠٨، وخِزانة الأدب له ٢/ ٢٢٧.

ذلك الإخبارُ والنطقُ مع أنَّه رضيعٌ في المهد؟ ففي هذه الجملةِ إخراجُ الكلامِ على غير مقتضى الظَّاهرِ لعدم السُّؤالِ تحقيقًا، وذلك كنايةٌ عن أنَّ هذا لغرابته ونُدورِه ممَّا لا يلوحُ صدقُه للسَّامع في بادي الرأي، ويُحوِجُه إلى السُّؤال عن بيان كيفيَّته وبيانِ صدقِه؛ فسِيقَ الكلامُ معه مَساقَ الكلامِ مع السَّائل المُستشرِفِ إلى كيفيَّة بيانِه المُشرئبِّ إلى ساطع برهانِه. وقِسْ على هذا البواقي.

ولمَّا كانتِ الأمثلةُ المذكورةُ للاعتبارات السَّابقةِ من قَبيل الإثباتِ سوى قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ / [٣٦/ ٢] أشارَ إلى التَّعميم دفعًا لتوهُّم التَّخصيص، فقال: (وهكذا[١] اعتباراتُ النَّفي): من التَّجريد عن المؤكِّدات في الابتدائيّ، وتقويتِه بمُؤكِّدٍ استحسانًا في الطلبيّ، ووجوبِ التَّأكيدِ بحسب الإنكارِ في الإنكاريّ. والأمثلةُ ظاهرةٌ.

وكذا يُخرَج الكلامُ فيها على خلاف مقتضى الظَّاهرِ، كما ذُكر فيما تقدَّمَ.

[بحثٌ في خصائصِ ‹إنَّ›]

وههنا بحثٌ لا بُدَّ من التنبُّه له، وهو أنَّه لا تنحصِرُ فائدةُ «إنَّ» في تأكيد الحُكمِ نفيًا لشكٍّ أو ردًّا لإنكارٍ، ولا يجبُ في كلّ كلامٍ مؤكَّدٍ أن يكون الغرضُ منه ردَّ إنكارٍ مُحقَّقٍ أو مُقدَّرٍ، وكذا المُجرَّدُ عن التَّأكيد.

قال الشَّيخُ عبد القاهر: قد تدخُل[٢] ‹إنَّ› للدلالة على أنَّ الظَّن كان من المُتكلِّم في الذي كان أنَّه لا يكون، كقولك للشيء وهو بمَرأًى ومَسمَعٍ من المُخاطَب: ‹إنَّه كان مِن الأمر ما ترى، وأحسنتُ إلى فلانٍ ثمَّ إنَّه فعَل جزائي ما ترى›، وعليه: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، و﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ [الشعراء: ١١٧][٣].

ومن خصائصها أنَّ لضمير الشَّأنِ معها حُسنًا ليس بدونها، بل لا يصلحُ[٤] بدونها، نحو: ﴿إِنَّهُۥ

---

(١) في هامش (أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «عطفٌ على مُقدَّرٍ يُنبئ عنه السِّياقُ، كأنَّه قيل: هذا الذي ذُكِر اعتباراتُ الإثباتِ في صُوَر الإثباتِ، وهكذا اعتباراتٌ تقعُ في صُوَر النفي». «منه».

(٢) زِيد في (ت): «كلمة».

(٣) انظر: دلائل الإعجاز ٣٢٧.

(٤) في سائر النُّسخ: «يصِحّ». وأثبتُّ ما في (صل)، وهو موافقٌ لما في مطبوع دلائل الإعجاز.

مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ الآية [يوسف: ٩٠]، و﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا﴾ [النساء: ١٢٣][(١)]، و﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧][(٢)].

ومنها تهيئةُ النَّكرةِ لأن تصلحَ مبتدأ، كقوله:

إنَّ شِـــواءً ونَـــشْـــوةً وخَبَبَ البـازِلِ الأَمُـونِ[(٣)]

وإن كانت النَّكرة موصوفةً تراها مع (إنَّ) أحسن، كقوله:

إنَّ دهـرًا يَلُـفُّ شَـمْلي بسُعْدَى لَـزَمـانٌ يَـهُـمُّ بالإحسَانِ[(٤)]

ومنها حذفُ الخبرِ، نحو: (إنَّ مالًا)، و(إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا)، ولو أسقطت (إنَّ) لم يحسُن الحذفُ، أو لم يَجُز[(٥)]. انتهى كلامُه.

[صورٌ أخرى لإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهرِ في أضرُب الخبر]

وقد يُترَكُ تأكيدُ الحُكمِ المُنكَرِ لأنّ نفسَ المُتكلِّم لا تُساعدُه على تأكيده لكونه غيرَ مُعتقِدٍ له، أو لأنَّه لا يَروجُ منه ولا يُتقبَّلُ على لفظ التَّوكيدِ؛ ويُؤكَّدُ الحُكمُ المُسلَّمُ لصدق الرَّغبةِ فيه والرَّواجِ.

---

(١) كذا وردت في جميع النُّسخ الخطية. ولعلَّه سهو؛ لأنَّ المذكور ههنا في **دلائل الإعجاز** ٣١٧ قوله تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

(٢) انظر: **دلائل الإعجاز** ٣١٧.

(٣) البيت لسَلْم أو سَلْمى أو سُلميّ بن رَبيعة الضبيّ في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١١٣٧، و**شرح الحماسة** للتبريزيّ ٣/ ٨٣، و**المعول في شرح أبيات المطوّل** اللوح ١٠/ ١، وانظر في تحقيق اسم الشاعر ما كتبه مُحققا **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٥٤٦ حاشية ٣، في قطعة أخرى للشاعر نفسه؛ وهو بلا عزو في **اللامع العزيزيّ** ٤٠٤، و**دلائل الإعجاز** ٣٢٠، و**مفتاح العلوم** ٦٤١ (في علم الشِّعر). وقال المرزوقيُّ في شرحه: النشوة: الخمر والسُّكر. والخبَبُ والخبْبُ: ضربٌ من السير. والبازلُ: التي قد استُكمِل لها تسعُ سنين فتناهت قوَّتها. والأَمُونُ: المُوثَّقة الخَلْق. وخبر (إنَّ) في قوله بعده بأبياتٍ:

مِـــن لَـــذَّة العيـشِ والفتـــى للدَّهـــر والدَّهـــرُ ذو فنـــونِ

(٤) البيت بهذه الرِّواية لعُمر بن أبي ربيعة في **ديوانه** ٢٨٣، و**الدُّرّ الفريد** ٤/ ٤٨١؛ وهو لحسان بن ثابت الأنصاريّ في **الكشّاف** ٢/ ٤٩٤ (الكهف، ١٨/ ٧٧)، و**أساس البلاغة** (لفف)، و**نهاية الأرب** ٧/ ٨١، و**المعول في شرح أبيات المطوّل** اللوح ١٠/ ٢، وهو في زيادات **ديوان حسان** ١/ ٥١٧ عن **أساس البلاغة**؛ وهو بلا عزو في **معاني القرآن** للفراء ٢/ ١٥٦ (الكهف، ١٨/ ٧٧)، و**الصناعتين** ٢٧٧، و**الصحاح** (دهر)، و**مواد البيان** ١١١، و**دلائل الإعجاز** ٣٢٠.

(٥) انظر: **دلائل الإعجاز** ٣٢٠ ـ ٣٢١. وأورد الحفيد في **حاشيته على المطوّل** اللوح ١٠٦/ ١ **تعليقًا** للتفتازانيّ ههنا، فقال: «القصد من قوله (لم يجز)، إلّا أنّه أورد بلفظ (أو) قطعًا للمناقشة. كذا كتب قُدِّس سرُّه في **الحاشية**».

قال صاحبُ «الكشَّاف»/ [٣٧/ ١] في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤]: ليس ما خاطبوا به المُؤمنين جديرًا بأقوى الكلامين وأوكدِهما؛ لأنَّهم في ادِّعاء حدوثِ الإيمانِ منهم لا في ادِّعاء أنَّهم أَوْحَديُّون فيه[١]: إمَّا لأنَّ أنفُسَهم لا تُساعدُهم عليه لعدم الباعثِ والمُحرِّكِ من العقائد، وإمَّا لأنَّه لا يَروجُ عنهم لو قالوه على لفظ التَّوكيدِ والمُبالغةِ. وأمَّا مخاطبةُ إخوانهم في الإخبار عن أنفسهم بالثَّبات على اليهوديَّة فهم فيه على صدق رغبةٍ ووفورِ نشاطٍ، وهو رائجٌ عنهم مُتقبَّلٌ منهم، فكان مَظِنَّةً[٢] للتَّحقيق ومَئِنَّةً[٣] للتَّوكيد[٤].

وقد يُؤكَّدُ الحُكمُ بناءً على أنَّ المُخاطَب يُنكِرُ كونَ المُتكلِّم عالمًا به مُعتقِدًا له، كما تقول: «إنَّك لعالمٌ كاملٌ»، وعليه قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١].

وإذا أردتَ أن تُنبِّه المُخاطَبَ على أنَّ هذا المُتكلِّمَ كاذبٌ في ادِّعاء أنَّ هذا الخبرَ على وَفق اعتقادِه، تُؤكِّدُ الحُكمَ وإن لم يكن مُخاطَبكَ مُنكِرًا، ليُطابقَ ما ادَّعاه[٥]، وعليه قولُه: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١] فإنَّما أُكِّد لأنَّه ممَّا يجبُ أن يُبالغَ في تحقيقه؛ لأنَّه لدَفعِ الإيهامِ، وإلَّا فالمُخاطَبُ عالمٌ به وبلازمه.

فتَأمَّلْ، واستخرِجْ مِن أمثال هذا ما يُناسِب المقامَ.

---

(١) «فيه» ليس في (ع). وفي هامش (صل) و(ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «يعني أنَّهم ليسوا في ادِّعاء معنًى يكون جديرًا بالكلام القويّ التوكيديّ، فكيف بالأقوى الأوكدِ. هذا والظَّاهرُ أنَّه لم يقصِد بـ«الأقوى» التفضيل على كلامٍ قويّ؛ ويُرشدُك إلى هذا جَعْلُه مُخاطَبة أحوالهم مَظنَّة للتحقيق ومَئنَّة للتوكيد». «منه». وأورد التفتازانيُّ هذا الكلام بلفظ قريب في حواشي الكشّاف اللوح ٤٠/ ١.

(٢) في هامش (صل): «مَظنَّة الشيء: موضعه، والجمع المظانّ». وشرحه التفتازانيُّ في فوائد شرح مختصر الأصول ١/ ١٦٢ بقوله: «مَظِنَّة الشيء: ما يُظنُّ ثبوتُ الشيء فيه».

(٣) في هامش (صل) و(ت) و(ج): «مئنَّة الشيء: موضعُ ثبوته، مأخوذةٌ من «أنَّ» الدالّ على التحقيق والثبوت». وشرحه التفتازانيُّ في فوائد شرح مختصر الأصول ١/ ١٦٢ بقوله: «مَئنَّة الشيء: ما يتحقَّقُ ثبوته فيه».

(٤) انظر: الكشّاف ١/ ٦١ (البقرة، ٢/ ١٤).

(٥) في هامش (أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «يعني كما ذَكر المُتكلِّم مُدَّعاه على سبيل التوكيد، يُذكَرُ ردُّه أيضًا مُؤكَّدًا». «منه».

[الحقيقةُ العقليَّةُ]

(ثمَّ الإسنادُ) مُطلقًا سواءٌ كان خبريًّا أو إنشائيًّا، ولذا ذَكَرَه بالاسم الظَّاهرِ دون الضَّمير لئلَّا يعودَ إلى الإسناد الخبريِّ[١]. (منه حقيقةٌ عقليةٌ) لم يقل: «إمَّا حقيقةٌ وإمَّا مجازٌ»؛ لأنَّ مِن الإسناد ما ليس بحقيقةٍ ولا مجازٍ عنده، كما إذا لم يكن المُسنَد فعلًا أو معناه، كقولنا: «الحيوانُ جسمٌ». فكأنَّه قال: بعضُه حقيقةٌ، وبعضُه مجازٌ، وبعضُه ليس كذلك.

وجَعلَ الحقيقةَ والمجازَ صفةً للإسناد[٢]، دون الكلام/ [٢/ ٣٧] كما جَعلَه[٣] عبد القاهر وصاحب «المفتاح»[٤]، قال[٥]: وإنَّما اخترناه لأنَّ نسبةَ الشَّيء الذي يُسمَّى حقيقةً أو مجازًا إلى العقل على هذا لنفسه بلا واسطةٍ، وعلى قولهما لاشتماله على ما يُنسَبُ إلى العقل أعني الإسنادَ[٦].

يعني أنَّ تسميةَ الإسنادِ حقيقةً عقليَّةً إنَّما هي باعتبار أنَّه ثابتٌ في مَحلِّه، ومجازًا باعتبار أنَّه مُتجاوزٌ إيَّاه، والحاكمُ بذلك هو العقلُ دون الوضعِ؛ لأنَّ إسنادَ كلمة إلى كلمةٍ شيءٌ يحصُل بقَصدِ المُتكلِّم دون واضع اللُّغةِ، فإنَّ «ضرَب» مثلًا لا يصيرُ خبرًا عن «زيد» بواضع اللُّغة، بل بمَن قصدَ إثبات الضَّرب فعلًا له، وإنَّما الذي يعودُ إلى الواضع أنَّه لإثبات الضَّرب دون الخروج، وفي الزَّمان الماضي دون المستقبلِ. فالإسنادُ يُنسَبُ إلى العقل بلا واسطةٍ، والكلامُ يُنسَبُ إليه باعتبار أنَّ إسنادَه منسوبٌ إليه.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يذكُر بحثَ الحقيقة والمجاز العقليَّين في علم البيان، كما فعله صاحبُ «المفتاح»[٧] ومَن تبِعَه؟[٨]

---

(١) في هامش (صل) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «قيل: فيه نظرٌ؛ لأنَّ المعرَّف إذا أُعيد كان عينَ الأوَّل فلا فائدة في قوله: ‹ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير›. قيل: في قيل ‹إنَّ المعرَّف إذا أُعيد كان عين الأوَّل› = ضعيف». «منه».

(٢) انظر: الإيضاح ١٠٢.

(٣) زِيد في (ي): «الشَّيخ».

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ٢٩٣، ومفتاح العلوم ٥٠٣، ٥١٠.

(٥) في هامش (صل) و(ج): «المصنِّف في الإيضاح».

(٦) انظر: الإيضاح ١٠٢.

(٧) انظر: مفتاح العلوم ٥٠٣.

(٨) كالبدر بن مالك في المصباح ١٤٤، ومحمد بن عليّ الجرجاني في الإشارات والتنبيهات ٣٠، والطِّيبيّ في التبيان ٢٠٨، والعضُد الإيجيّ في الفوائد الغياثيَّة ١٥٣ ـ ١٥٤.

قلنا: قد زعمَ أنَّه داخلٌ في تعريف عِلمِ المعاني دون البيانِ[١]. فكأنَّه مبنيٌّ على أنَّه مِن الأحوال المذكورةِ في التَّعريف، كالتَّأكيد والتَّجريد عن المُؤكِّدات.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ عِلمَ المعاني إنَّما يبحثُ عن الأحوال المذكورةِ من حيثُ إنَّها يُطابقُ بها اللَّفظ مقتضى الحالِ، وظاهرٌ أنَّ البحثَ في الحقيقة والمجازِ العقليَّين ليس من هذه الحيثيَّة فلا يكون داخلًا في علم المعاني، وإلَّا فالحقيقةُ والمجازُ اللُّغويان أيضًا من أحوال المُسنَدِ إليه أو المُسنَدِ.

(**وهي**)، أي: الحقيقةُ العقليَّةُ: (**إسنادُ الفعلِ أو معناه**)، كالمصدر واسمِ الفاعلِ والمفعولِ والصِّفةِ المشبَّهةِ واسم التَّفضيل والظَّرف./[٣٨/ ١] واحترزَ بهذا عمَّا لا يكونُ المُسنَدُ فيه فعلًا أو معناه، كقولنا: «الحيوانُ جسمٌ». (**إلى ما**)، أي: شيءٍ (**هو**)، أي: الفعل أو معناه (**له**)، أي: لذلك الشَّيء: كالفاعل فيما بُنيَ له، نحو: «ضرَبَ زيدٌ عَمرًا»؛ والمفعولِ به فيما بُنِيَ له، نحو: «ضُرِبَ عَمرٌو»، فإنَّ الضاربيَّةَ لـ«زيد» والمَضروبيَّة لـ«عمرو»، بخلاف «نهارُه صائمٌ»، فإنَّ الصَّومَ ليس للنَّهار. (**عند المُتكلِّم**) مُتعلِّقٌ بالظَّرف أعني (له)، وهذا ليَدخلَ فيه ما يُطابقُ الاعتقادَ دون الواقعِ، لكن بقي خارجًا عنه ما لا يُطابقُ الاعتقادَ، سواءٌ يطابق الواقعَ أم لا، فأدرجَه بقوله: (**في الظَّاهر**) وهو أيضًا مُتعلِّقٌ بالظَّرف المذكورِ[٢]، أي: إلى ما يكونُ الفعلُ أو معناه له عند المُتكلِّم، فيما يُفهَمُ مِن ظاهر كلامِه ويُدرَكُ مِن ظاهر حالِه، وذلك بألَّا يُنصَب قرينةٌ على أنَّه غيرُ ما هو له[٣] في اعتقاده. ومعنى كونه له: أنَّ معناه قائمٌ به، وصفٌ له، وحقُّه أن يُسند إليه، سواءٌ كان مخلوقًا لله أو لغيره، وسواءٌ كان صادرًا عنه باختياره كـ«ضرب»، أو لا كـ«مرض» و«مات». ولا يُشترَطُ صحَّة حَمْلِه عليه؛ وإلَّا لخرجَ ما يكونُ المُسنَدُ فيه مصدرًا.

فقد دخلَ فيه ما يُطابقُ الواقعَ والاعتقادَ، (**كقول المُؤمِن: ‹أنبتَ اللهُ البقلَ›؛ و**) ما يُطابقُ الاعتقادَ فقط، نحو (**قولِ الجاهلِ: ‹أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ›**)؛ وما يُطابقُ الواقعَ فقط، كقول المُعتزليِّ لمَن لا يَعرِفُ حالَه وهو يُخفيها منه: «خلقَ اللهُ تعالى الأفعالَ كلَّها»، فإنَّ إسنادَ خَلقِ الأفعالِ إلى الله إسنادٌ إلى ما

---

(١) انظر: **الإيضاح** ١٠٨.

(٢) في هامش (صل) و(ك) **تعليق من التفتازاني**، نصُّه: «فإن قيل: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ قولُه: ‹في الظَّاهر› مُتعلِّقًا بقوله: ‹عند المُتكلِّم›. قيل: لا يجوز؛ لأنَّه ظرف ‹له›، ولكون عامله مُقدَّمًا، وهو قوله: ‹له›، فيكون العامل في قوله: ‹في الظَّاهر› أيضًا هو قوله: ‹له›». «منه».

(٣) «له» ليس في (ع).

هو له عند المُتكلِّم في الظَّاهر، وإن لم يكن كذلكَ في الحقيقة، وهذا المثال غيرُ مذكورٍ في المتن[١]؛ (و) ما لا يُطابِق شيئًا منهما، نحو: (قولكَ: «جاءَ زيدٌ»، وأنتَ)، أي: والحالُ أنَّك خاصَّةً (تعلَمُ/ [٣٨/ ٢] أنَّه لم يجئ) دون المُخاطَب. فهو أيضًا إسنادٌ إلى ما هو له عنده في الظَّاهر؛ لأنَّ الكاذب لا يُنصَبُ[٢] قرينةً على خلاف إرادتِه.

وقولُه: (وأنت تعلم)، بتقديم المُسنَدِ إليه، احترازٌ عمَّا إذا كان المُخاطَبُ أيضًا عالمًا بأنَّه لم يجئ، فإنَّه حينئذٍ لا يَتعيَّن كونُه حقيقةً، بل ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يكونَ المُخاطَبُ، مع علمه بأنَّه لم يجئ، عالمًا بأنَّ المُتكلِّمَ يعلمُ أنَّه لم يجئ.

والثَّاني: ألّا يكونَ عالمًا به.

والأوَّل لا يكونْ إسنادًا إلى ما هو له عند المتكلِّم، لا في الحقيقة ولا في الظَّاهر؛ لوجود القرينةِ الصَّارفةِ، فلا يكونْ حقيقةً عقليَّةً، بل إن كان لمُلابسةٍ يكون مجازًا، وإلَّا فهو مِن قبيل ما لا يُعتدُّ به، ولا يُعدُّ في الحقيقة ولا في المجاز، بل يُنسَبُ قائله إلى ما يُكرَهُ، كما صرَّح به في «المفتاح»[٣].

بخلاف الثَّاني؛ فإنَّ المُخاطَبَ لمَّا لم يعلَم أنَّ المتكلِّمَ عالمٌ بأنَّه لم يجئ يُفهَم مِن ظاهره أنَّه إسنادٌ إلى ما هو له عنده، بناءً على سَهْو أو نِسيانٍ.

وإنَّما عدلَ عن تعريف صاحبِ «المفتاح»، وهو أنَّ الحقيقةَ العقليَّةَ: «هي الكلامُ المُفادُ به ما عند المُتكلِّم مِن الحُكم فيه»[٤]؛ لأمورٍ:

الأوَّل: أنَّه جعَلَها صفة للكلام والمُصنِّفُ[٥] للإسناد[٦].

الثَّاني: أنَّه غير مُطَّردٍ؛ لصِدقه على ما ليس المُسنَدُ فيه فعلًا أو في معناه، نحو «الإنسانُ جسمٌ»، مع أنَّه لا يُسمَّى حقيقةً ولا مجازًا[٧].

---

(١) وهو مذكورٌ في **الإيضاح** ٩٧.

(٢) ضُبطت في (ت) بالبناء للفاعل.

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٥١٠.

(٤) **مفتاح العلوم** ٥١٠. هو عنه في **الإيضاح** ١٠٠.

(٥) زيد في (ت): «صفة».

(٦) مضى هذا الفرق آنفًا في بيان مذاهبهم فيها.

(٧) انظر: **الإيضاح** ١٠٠.

وجوابُه: منعُ أنَّه لا يُسمَّى حقيقةً، وكفاكَ قولُ الشَّيخ عبدِ القاهر: إنَّها «كلُّ جملةٍ وضعتَها على أنَّ الحُكمَ المُفادَ بها على ما هو عليه في العقل، واقعٌ مَوقعَه»[١]. فتعريفُ المُصنِّف غيرُ مُنعكِسٍ لخروجه عنه.

الثَّالث: أنَّه غيرُ مُنعكِسٍ لعدم صِدقِه على ما لا يُطابقُ الاعتقادَ، سواءٌ يُطابقُ الواقعَ أم لا، لأنَّه / [٣٩/ ١] ترَكَ التَّقييدَ بقولنا: ‹في الظَّاهر›[٢].

والاعتذارُ عنه بأنَّه إنَّما تُرِكَ مع كونه مُرادًا اعتمادًا على أنَّه يُفهَمُ ممَّا ذَكرَه في تعريف المجازِ أولًا[٣]، ممَّا لا يُلتفتُ إليه في التَّعريفات.

بل جوابُه: أنَّا لا نُسلِّم عدمَ صِدقه على ما ذُكرَ، فإنَّ قوله: «هي الكلامُ المُفادُ به ما عند المُتكلِّم» أعمُّ مِن أن يكونَ عند المتكلِّم في الحقيقة أو في الظَّاهر، بل دلالتُه على الثَّاني أظهرُ لعدم الاطِّلاع على السَّرائر.

ولقائلٍ أن يقولَ: تعريفُ المُصنِّف غيرُ مُطَّردٍ، ولا مُنعكِسٍ:

أمَّا الأوَّل فلصِدقه على نحو قولِها:

.... فإنَّما هـيَ إقبـالٌ وإدبـارُ[٤]

ممَّا وُصفَ الفاعلُ أو المفعولُ بالمصدر، فإنَّه مجازٌ عقليٌّ نصَّ عليه الشَّيخُ في «دلائل الإعجاز»، وقال: لم تُرِد بالإقبال والإدبار غيرَ معناهما حتَّى يكونَ المجازُ في الكلمة، وإنَّما المجازُ في أن جعلَتْها لكثرة ما تُقبِل وتُدبِر كأنَّها تجسَّمتْ مِن الإقبال والإدبار. وليس أيضًا على حَذفِ المُضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مُقامَه، وإن كانوا يذكرونه منه[٥]؛ إذ لو قلنا: أُريدَ ‹إنَّما هي ذاتُ إقبالٍ

---

(١) أسرار البلاغة ٣٨٤. وهذا الجواب مع الاستدلال بكلام عبد القاهر مذكورٌ بمعناه في مفتاح تلخيص المفتاح ٩٨.

(٢) انظر: الإيضاح ١٠٠.

(٣) اعتذر بذلك الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٩٨.

(٤) عجز بيت مشهور للخنساء، صدره:

ترتـعُ مـا رتعَـتْ حتَّـى إذا ادَّكَـرتْ ....

في ديوانها بشرح ثعلب ٣٨٣؛ وهو لها في: كتاب سيبويه ١/ ٣٣٧، والبيان والتبيين ٣/ ٢٠١، ودلائل الإعجاز ٣٠٠؛ وعجزه بلا عزو في الكشّاف للزمخشريّ ٢/ ٢٧٣ (هود، ١١/ ٤٦). وقال ثعلب في شرحه: «تقول: كأنّي وحشيَّة إذا غفَلت رعَتْ، وإذا تذكَّرتْ فَقْدَ ولدها لم يقرّها قرار».

(٥) ممّن ذكر الوجهين في بيت الخنساء: الوصفَ بالمصدر، وتقديرَ المضاف: المُبرِّدُ في المُقتضَب ٣/ ٢٣٠، والكامل ٣٧٤ـ٣٧٥، =

وإدبار) أفسدنا الشِّعرَ على أنفسنا، وخرجنا إلى شيءٍ مَغسولٍ وكلامٍ عاميٍّ مرذولٍ، لا مساغَ له عند مَن هو صحيحُ الذَّوقِ والمعرفةِ نسَّابةٌ للمعاني. ومعنى تقديرِ المُضافِ فيه: أنَّه لو كان الكلامُ قد جيءَ به على ظاهره ولم تُقصَدِ المبالغةُ المذكورةُ، لكان حقُّه أن يُجاء بلفظ الذَّات، لا أنَّه مرادٌ[١].

وجوابُه أنَّ لفظة (ما) في التَّعريف عبارةٌ عن المُلابَس[٢]، أي: إلى فاعلٍ أو مفعولٍ به هو له، على ما صرَّح به ممّا سيجيء[٣]، وهذا إسنادٌ إلى المبتدأ، والإسنادُ إلى المبتدأ عنده ليس بحقيقةٍ ولا مجازٍ[٤].

وأمَّا الثَّاني فلعدم صِدقه على نحو «ما قامَ زيدٌ»، و«ما ضُرِبَ عمرٌو» مِن المَنفيَّات، فإنَّ إسنادَ القيامِ والضَّربِ ليس إلى ما هو له،/ [٣٩/ ٢] لا في الحقيقة ولا في الظَّاهر، وإن أُريدَ أنَّ إسنادَ القيامِ والضَّربِ المَنفيَّين إلى ما هو له فقد دخلَ حينئذٍ في التَّعريف مِن المجازِ العقليِّ ما هو منفيٌّ، نحو «ما صام يومي»، و«ما نام ليلي»، قال الشَّاعر:

.... فَنِمْـتُ ومـا ليـلُ المَطـيِّ بِنائمِ[٥]

وحاصلُ الإشكالِ أنَّ الإسنادَ أعمُّ مِن أن يكونَ على جهة الإثباتِ أو النَّفي، وإثباتُ الفعلِ لِما هو له معناه ظاهرٌ، فما معنى نفي الفعل عمَّا هو له عند المُتكلِّم في الظَّاهر؟[٦]

وجوابُه[٧]: أنَّ معناه أنَّه لو اعتُبر الكلام مجردًا عن النَّفي وأُدِّيَ بصورة الإثبات لكان إسنادًا إلى

= والآمديُّ في الموازنة ١/ ١٧٣، وابن جني في المُحتسَب ٢/ ٤٦، وذكرَ معه الوجه المقصود ههنا، وهو أنَّها جعلتها نفسها الإقبال والإدبار، ورجَّحه، واكتفى به وحدَه ابن جني في الخصائص ٣/ ١٨٩.

(١) لخَّصه التفتازانيُّ من دلائل الإعجاز ٣٠٠ـ٣٠٣.

(٢) ضُبط بفتح الباء في (صل).

(٣) سيأتي قريبًا.

(٤) لأنَّه خصَّصهما بإسناد الفعل، كما مضى آنفًا. وذكر هذا الجواب بمعناه الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٩٩.

(٥) عجز بيت مشهور لجرير، صدره:

لقـد لُمتِنـا يـا أمَّ غَيـلان فـي السُّـرى ....

في ديوانه ٩٩٣؛ وهو له في كتاب سيبويه ١/ ١٦٠، ومجاز القرآن ١/ ٢٧٩ (يونس، ١٠/ ٦٧)، ٢/ ٩٦ (النمل، ٢٧/ ٨٦)، والكامل ١/ ١٧٥، ٢٨٥، وتفسير الطبريّ ١٢/ ٢٢٨ (يونس، ١٠/ ٦٧)، والمُحتسَب ٢/ ١٨٤، والبسيط ١١/ ٢٥٥، شاهدًا فيها جميعًا على المجاز فيه.

(٦) «في الظاهر» ليس في (ي).

(٧) في هامش (ت) و(أ) و(ع) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «هذا هو الجواب الظاهريُّ وأمّا الجوابُ التحقيقيُّ فما أشرنا إليه في

ما هو له؛ لأنَّ النَّفي فرعُ الإثباتِ، فالإسناد في «قامَ زيدٌ» إلى ما هو له فيكونُ حقيقةً، وكذا إذا نفيتَه وقلتَ: «ما قام زيدٌ». بخلاف الإسنادِ في نحو «صام نهاري»، فإنَّه إسنادٌ إلى غير ما هو له، فيكون[١] مجازًا سواءٌ أُثبتَ أو نُفي، وكذا الكلام في سائر الإنشاءات، مثل «أنهارُكَ صائمٌ؟»، و«ليتَ نهاري صائمٌ»، وما أشبه ذلك. فليُتأمَّل[٢].

[المجازُ العقليُّ]

(ومنه)، أي: مِن الإسناد (مجازٌ عقليٌّ)[٣]، يُسمَّى مجازًا حُكميًّا[٤]، ومجازًا في الإثبات[٥]، وإسنادًا مجازيًّا[٦]. (وهو إسنادُه)، أي: إسنادُ الفعلِ أو معناه (إلى مُلابَسٍ[٧] له غيرِ ما هو له)، أي: غير المُلابَس الذي ذلك الفعلُ أو معناه له، يعني غيرَ الفاعلِ فيما بُني للفاعل، وغيرَ المفعول به فيما بُني للمفعول به. (بتأوُّلٍ)[٨]: متعلِّقٌ بـ(إسناده). و«حقيقةُ قولكَ: ‹تأوَّلتُ الشَّيءَ› أنَّك تطلَّبت ما يؤول

= بعض كُتبنا، وهو أن يُنظر إلى النفي وما يتضمَّنه مِن معنى الفعل، فإن كان إسنادُه إلى ما هو له فحقيقةٌ أو إلى غيره فمجازٌ. مثلًا قولُه تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦] مضمونُه: خسرَتْ تجارتهم، فيكون مجازًا؛ بخلاف ما إذا قلتَ: ‹ما ربحَتْ تجارتُه، بل التاجرُ نفسُه›، فإنَّ ذلك ليس بقصد إسنادِ النفي ومضمونه، بل بقصد نفي إسنادِ الرِّبح. وكذا إذا قلتَ: ‹ما نام ليلي› بمعنى: سهِرَ، فمجازٌ؛ بخلاف ‹ما نام ليلي، بل إنَّما نمتُ في ليلي›. وعلى هذا فقِسْ». «منه». وأورده الحفيد في حاشيته على **المطوَّل** اللوح ١٠٨/ ٢، عمَّا كتبه جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في **الحاشية**. وذكرَ التفتازانيُّ هذا الجواب التحقيقيَّ بمعناه ههنا في **شرح المقاصد** ٤/ ٢٠٣، و**شرح المفتاح** اللوح ٢٧٩/ ٢.

(١) «حقيقة، وكذا إذا نفيتَه وقلتَ: ‹ما قام زيدٌ›. بخلاف الإسنادِ في نحو: ‹صام نهاري›، فإنَّه إسنادٌ إلى غير ما هو له، فيكون» ليس في (ج).

(٢) في (ي): «فافهمْ».

(٣) ويُسمَّى عقليًّا لا لغويًّا لعدم رجوعه إلى الوضع، كما ذكرَ السَّكَّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٥٠٦.

(٤) لتعلُّقه بالحُكم، كما ذكر السَّكَّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٥٠٦. ويسمَّى بذلك عند الشيخين عبد القاهر والزمخشريّ وغيرهما، واستعملا هذه التسمية في مواضع كثيرة. انظر أمثلة عليها في: **دلائل الإعجاز** ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٨، و**الكشّاف** ٣/ ٣ (الحج، ٢٢/ ١)، ١٢٣ (الشعراء، ٢٦/ ١٤٨)، ١٤٦ (النمل، ٢٧/ ٤).

(٥) لتعلُّقه بالإثبات، كما ذكر السَّكَّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٥٠٦. ووردت هذه التسمية عند الشيخ عبد القاهر والإمام الرازيّ. انظر أمثلة عليها في: **أسرار البلاغة** ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٤، و**نهاية الإيجاز** ٨٩، ٩٠، ٩١.

(٦) أورده بهذه التسمية الزمخشريُّ في مواضع كثيرة. انظر أمثلة عليها في **الكشّاف** ١/ ١٩٢ (البقرة، ٢/ ١٦)، ٢٥٨ (البقرة، ٢/ ٢٥)، ٢/ ٢٦٥ (هود، ١١/ ٢٦).

(٧) ضُبط بفتح الباء في (صل)، وبكسرها في مخطوط **التلخيص** اللوح ٦/ ٢.

(٨) في هامش (صل) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «من التأويل: وهو مرجع اللَّفظ من معناه الظَّاهر إلى معناه الخفيِّ المقصود». =

إليه من الحقيقة أوِ الموضعَ الذي يؤول إليه من العقل[١]؛ لأنَّ (أوَّلتُ وتأوَّلتُ): (فعَّلتُ وتفعَّلتُ)، مِن آلَ الأمرُ إلى كذا ويؤول، أي: انتهى إليه، والمآل: المرجع»[٢]. كذا في «دلائل الإعجاز»[٣]. وحاصلُه أن تُنصَبَ قرينةٌ صارفةٌ للإسناد عن أن يكونَ إلى/[٤٠/ ١] ما هو له.

وقد أشار إلى تفسير التَّعريفين بقوله: (وله)، أي: للفعل (مُلابَساتٌ شتَّى): مختلفةٌ، جمع شتيتٍ، كمريضٍ ومرضى. (يُلابِس الفاعلَ والمفعولَ به والمصدرَ والزَّمانَ والمكانَ والسَّببَ)[٤]. لم يتعرَّض للمفعول معه والحال ونحوهما؛ لأنَّ الفعلَ لا يُسنَدُ إليها.

(فإسنادُه إلى الفاعلِ أو إلى المفعولِ به، إذا كان مَبنيًّا له)، أي: للفاعل أو المفعولِ به، يعني أنَّ إسنادَه إلى الفاعل إذا كان مبنيًّا له، وإلى المفعول به إذا كان مبنيًّا له (حقيقةٌ)، فقوله: في تعريف الحقيقة: (ما هو له) يشملُهما، (كما مرَّ) من الأمثلة. (و) إسنادُه (إلى غيره)[٥]، أي: غيرِ الفاعلِ أو المفعولِ، يعني غير الفاعلِ في المبنيِّ للفاعل، وغير المفعولِ في المبنيِّ للمفعول (للمُلابَسة)، يعني لأجل أنَّ ذلك الغير يُشابهُ ما هو له في مُلابَسة الفعل، (مجازٌ).

فقد استُعير الإسنادُ ممَّا هو له لغيره لمُشابهته إيَّاه في المُلابَسة، كما استُعير للرَّجل اسمُ الأسدِ لمُشابهته إيَّاه في الجُرأة، ولا مجازَ ولا استعارةَ في شيءٍ مِن طرفَي الإسنادِ، وإنَّما الغرضُ تشبيهُ هذه الحالةِ بحال الاستعارةِ الاصطلاحيَّةِ[٦]، كما قال في «دلائل الإعجاز»[٧]: إنَّ تشبيهَ الرَّبيعِ بالقادر

= «منه». ويغلبُ على ظنِّي أنَّ هذا التعليق بخطِّ الصيراميّ.

(١) في هامش (ت) و(أ) و(ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «يريد أنَّ حقيقة التأوُّلِ وأصلَه طلبُ المآل وصرفُ الشيء إليه، على أنَّه مصدر بمعنى المفعول، أي: ما يرجعُ إليه الشيء وينتهي، أو اسمُ مكانٍ بمعنى الموضعِ الذي يرجِعُ إليه الشيء. فـ(مِن) في قوله: (مِن الحقيقة) بيانيَّة، أي: لجَلْب الحقيقة التي يرجِعُ إليها الإسنادُ، وفي قوله: (مِن العقل) ابتدائيَّة، أي: موضعه من العقل ما هو؟ وكيف ينبغي أن يكون حتَّى يكون على ما هو عليه في العقل؟ وحاصلُ ذلك أن يُصرَفَ الإسنادُ عن ظاهره إلى حقيقته وأصله، وذلك بنصبِ القرينة». «منه». وأوردَه الحفيد بمعناه في حاشيته على المطوَّل اللوح ١٠٩/ ٢، عمَّا كتبه جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في الحاشية.

(٢) أسرار البلاغة ٩٨.

(٣) ليس في مطبوعه.

(٤) وكلام القزوينيّ ههنا من قوله: «وله ملابسات شتَّى» إلى هنا مذكورٌ بلفظه في الكشَّاف ١/ ١٦١ (البقرة، ٢/ ٧).

(٥) في (ت): «غيرهما».

(٦) الكلام بلفظ قريب في الكشَّاف ١/ ١٦١ (البقرة، ٢/ ٧).

(٧) ليس في مطبوعه.

في تعلُّق وجودِ الفعلِ به ليس هو التَّشبيهَ الذي يُفادُ بـ‹كأنَّ› والكاف ونحوِهما، وإنَّما هو عبارةٌ عن الجهة التي راعاها المُتكلِّمُ حين أعطى الرَّبيعَ حُكمَ القادرِ في إسناد الفعلِ إليه، وهو مثلُ قولنا: شُبِّه ‹ما› بـ‹ليس› فرُفِع بها الاسمُ ونُصِبَ الخبرُ، فإنَّ الغرضَ بيانُ تقديرٍ قدَّروه في نفوسهم وجهةٍ راعوها في إعطاء ‹ما› حُكمَ ‹ليس› في العمل[١].

[علاقاتُ المجازِ العقليّ]

(كقولهم: عيشةٍ راضيةٍ)[٢] فيما بُني للفاعل/[٤٠/ ٢] وأُسند إلى المفعول به[٣]، إذ العيشةُ مَرضيَّةٌ؛ (وسَيلٌ مُفعَمٌ)[٤] في عكسه[٥]، إذ ‹المُفعَم› اسمُ مفعولٍ، من «أفعمتُ الإناء: ملأتُه»[٦]، وقد أُسند إلى الفاعل؛ (وشِعرٌ شاعرٌ) في المصدر[٧].

والأَوْلى أن يُمثِّل بنحو «جَدَّ جِدُّه»[٨]؛ لأنَّ الشِّعر وإن كان على لفظ المصدرِ فهو بمعنى المفعولِ، لا بمعنى تأليف الشِّعر، فيكونُ مِن قبيل «عِيشة راضِية».

وحقيقتُه ما ذَكَره المرزوقيُّ وهو أنَّ مِن شأن العربِ أن يشتقُّوا من لفظ الشَّيءِ الذي يُريدون المُبالغةَ في وصفه ما يُتبِعونه به تأكيدًا وتنبيهًا على تناهيه، من ذلك قولهم: ‹ظِلٌّ ظَليلٌ›، و‹داهِيةٌ دَهْيَاء›، و‹شِعرٌ شاعرٌ›[٩].

---

(١) انظر: أسرار البلاغة ٣٨٣.

(٢) ضُبطتا بالجرّ في (صل)، ولعلَّ ذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١].

(٣) وهو في الكشَّاف ١/ ١٦١ (البقرة، ٢/ ٧)، لِما مُثِّل به ههنا.

(٤) في هامش (صل): «فإنَّه صيغةُ اسم المفعول أُسند إلى غير المفعول الحقيقيّ الذي هو الفاعل؛ لأنَّ السيل مُفعِمٌ، بكسر العين، لا مُفعَم بالفتح».

(٥) وهو في الكشَّاف ١/ ١٦١ (البقرة، ٢/ ٧)، لِما مُثِّل به ههنا.

(٦) الصحاح (فعم).

(٧) والمثال في الكشَّاف ١/ ١٦١ (البقرة، ٢/ ٧)، لِما مُثِّل به ههنا.

(٨) نقدُ التفتازانيّ القزوينيَّ في هذا التمثيل يقع على الزمخشريّ؛ لأنَّه مثَّل به أيضًا، كما مضى في تخريج قولهم: ‹شِعر شاعر›، وهو ما صرَّح به التفتازانيُّ في حواشي الكشَّاف اللوح ٣٣/ ١ ـ ٢ بقوله: «قوله: ‹ذيلٌ ذائلٌ› أي: هوانٌ شديدٌ... وهذا أَوْلى في التمثيل مِن ‹شِعرٌ شاعرٌ›؛ لأنَّ كونَ الشِّعر هناك بمعنى المصدر محلُّ نظر». وكذلك مثَّل به أبو عليّ في البصريَّات ١/ ٧٣٠، وابن جنيّ في المُحتسَب ٢/ ١٨٥.

(٩) انظر: شرح الحماسة للمرزوقيّ ٥٨٣ ـ ٥٨٤.

(ونهارُه صائمٌ) في الزَّمان(١)، (ونهرٌ جارٍ) في المكان(٢)، (وبنى الأميرُ المدينةَ) في السَّببِ الآمرِ(٣)؛ و(ضَربَه التَّأديبَ) في السَّبب الغائيِّ(٤). ومِثلُه: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، أي: أهلُه لأجله(٥).

[استدراكُ التفتازانيّ على المصنِّف والسكّاكيّ في صوَر المجازِ العقليّ]

وقد خرجَ من تعريفه الإسنادَ المجازيَّ أمران:

أحدُهما: وصفُ الفاعلِ أو المفعولِ بالمصدر، نحو (رَجلٌ عَدْلٌ)(٦)، و:

.... إنَّما هيَ إقبالٌ وإدبارُ(٧)

على ما مرَّ(٨).

والثَّاني: وصفُ الشَّيء بوَصْف مُحدِثه وصاحبِه، مثلُ ﴿ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يونس: ١](٩)، و«الأسلوب الحكيم»، فإنَّ المبنيَّ للفاعل قد أُسنِدَ إلى المفعول، لكن لا إلى المفعول الذي يُلابِسُه ذلك المُسنَدُ، بل فعلٌ آخرُ من أفعاله، مثل «أنشأتُ الكتابَ». وكلامه ظاهرٌ في أنَّ المفعولَ الذي يكونُ الإسنادُ إليه مجازًا يجبُ أن يكونَ ممَّا يُلابسُه ذلك المُسنَدُ.

وكذا ما أُسنِدَ إلى المصدر الذي يُلابِسُه فعلٌ آخرُ من أفعال فاعلِه، نحو ﴿ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ [إبراهيم: ١٨]، و﴿ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]، فإنَّ البعيدَ إنَّما(١٠) هو الضَّالُّ، والأليم هو المُعذِّب، فوُصِفَ به فعلُه، مثل (جدَّ جِدُّه). كذا في «الكشَّاف»(١١). وظاهرٌ أنَّ هذا المصدر ليس/ [٤١/ ١] ممَّا يُلابِسه ذلك المسند.

---

(١) هو في **الكشَّاف** ١/ ١٦١ (البقرة، ٢/ ٧)، لِما مُثِّل به ههنا. وأورده لذلك الفرَّاء في **معاني القرآن** ٢/ ٣٦٣ (سبأ، ٣٤/ ٣٣).

(٢) زِيد في (ي): «لأنَّ الماءَ جارٍ في النهر». والمثال في **الكشَّاف** ١/ ١٦٢ (البقرة، ٢/ ٧)، لِما مُثِّل به ههنا.

(٣) هو في **الكشَّاف** ١/ ١٦٢ (البقرة، ٢/ ٧)، لِما مُثِّل به ههنا.

(٤) هو في **الكشَّاف** ٣/ ٢٧٧ (الأحزاب، ٣٣/ ٧٣)، لِمَا نحن فيه.

(٥) ذكر الزمخشريُّ أنَّه من الإسناد المجازيّ في **الكشّاف** ٢/ ٣٨٢ (إبراهيم، ١٤/ ٤١).

(٦) مثَّل به عليه أبو عليّ في **البصريَّات** ١/ ٧٣٠، وابن جني في **التمام** ١٤٣.

(٧) مضى بتخريجه في ص ١١٨.

(٨) مضى قريبا عند ذِكر الشِّعر.

(٩) وصرَّح الزمخشريُّ بأنَّه من الإسناد المجازيّ في **الكشَّاف** ٣/ ٢٢٩ (لقمان، ٣١/ ٢).

(١٠) «إنَّما» ليس في (ي).

(١١) ذكر الزمخشريُّ في **الكشَّاف** ٢/ ٣٦٦ (إبراهيم، ١٤/ ٣)، ١/ ١٧٨ (البقرة، ٢/ ١٠): أنَّ هذين الأسلوبين من الإسناد المجازيّ

ويمكن الجوابُ[١] عن الأوَّل: بأنَّه ليس عنده بمَجاز، كما أنَّه ليس بحقيقةٍ[٢].

وعن الثَّاني: بأنَّ المُلابَسةَ أعمُّ من أن تكونَ بواسطة حرفٍ أو بدونها، وهذه الصُّورُ من قبيل الأوَّلِ، إذ الأصل: هو حكيمٌ في أسلوبه وكتابِه، وبعيدٌ وأليمٌ في ضلاله وعذابِه، فيكون ممَّا بُني للفاعل وأُسنِدَ إلى المفعول بواسطة.

فتأمَّلْ، وقِسْ عليه[٣] نظائرَه.

والمُعتبرُ عند صاحب «الكشَّاف» تلبُّسُ ما أُسنِدَ إليه الفعل بفاعله الحقيقيِّ، لأنَّه قال: المجازُ العقليُّ: أن يُسنَدَ الفعلُ إلى شيءٍ يتلبَّسُ بالذي هو في الحقيقة له، كتلبُّس التِّجارةِ بالمُشترين في قوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦][٤].

ولكَ أن تجعلَ أمثال هذا من قبيل الإسنادِ إلى السَّبب.

فإن قيل: كثيرًا ما يُطلَقُ المجازُ العقليُّ على ما لا يشملُه هذا التَّعريف، من نحو قوله تعالى: ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ [النساء: ٣٥][٥]، و﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣][٦]، وقول الشَّاعر:

يـــا ســـارقَ الليلـــةِ أهـــلَ الـــدَّارِ[٧]

وقولنا: «أعجبَني إنباتُ الرَّبيعِ وجَرْيُ الأنهارِ»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾

= وأنَّهما مثلُ ‹جدَّ جِدُّه›.

(١) في (ي): «أن يُجاب».

(٢) ذُكِر آنفًا في ص ١١٩.

(٣) في (ي): «على هذا».

(٤) انظر: **الكشَّاف** ١/ ١٩٢ (البقرة، ٢/ ١٦)، ولم يستعمل الزمخشريُّ ههنا لفظ ‹المجاز العقليّ›، وإنَّما استعملَ ‹الإسناد المجازيّ›. والتفتازانيُّ يريد معناه عنده، فاستعمل الاصطلاح المذكور في **التلخيص**، ولا سيَّما أنَّ القزوينيَّ ذكرَ عن الزمخشريِّ هذا الكلام في **الإيضاح** ١٠١ ـ ١٠٢، بلفظ ‹المجاز العقليّ›.

(٥) جعله الزمخشريُّ من هذا المجاز في **الكشَّاف** ١/ ٥٢٥ (النساء، ٤/ ٣٥).

(٦) صرَّح الزمخشريُّ بأنَّه من الإسناد المجازيّ في **الكشَّاف** ٣/ ٢٩١ (سبأ، ٣٤/ ٣٣)، وذكرَه في ١/ ٥٢٥ (النساء، ٤/ ٣٥). وسبقه إلى ذلك الفرَّاء في **معاني القرآن** ٢/ ٣٦٣ (سبأ، ٣٤/ ٣٣)، والمبرِّد في **الكامل** ١/ ١٧٥، وأبو هلال في **الصناعتين** ١٨١.

(٧) ما عرفتُ قائله مع كثرة وروده. وهو بلا عزو في **كتاب سيبويه** ١/ ١٧٥، و**معاني القرآن** للفرَّاء ٢/ ٨٠ (إبراهيم، ١٤/ ٤٧)، و**الكشَّاف** ١/ ٥٧ (الفاتحة، ١/ ٤)، و**شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٥٠٢. وانظر تفصيلًا للكلام عليه في **المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ١١/ ٢ ـ ١٢/ ١ ـ ٢، و**خزانة الأدب** ٣/ ١٠٨ ـ ١١٠، وذكرَ البغداديُّ كلامَ التفتازانيّ فيه.

[الشعراء: ١٥١][1]، وقولنا: «نوَّمتُ ليلَهُ»[2]، و«أجريتُ النَّهرَ»، وما أشبهَ ذلك من النِّسب الإضافيَّةِ والإيقاعيَّةِ.

= فالجوابُ: أنَّ المجازَ العقليَّ أعمُّ من أن يكون في النِّسبة الإسناديَّة أو غيرها، فكما أنَّ إسنادَ الفعل إلى غير ما حقُّه أن يُسنَدَ إليه مجازٌ، فكذا إيقاعُه على غير ما حقُّه أن يُوقَعَ عليه، وإضافةُ المضافِ إلى غير ما حقُّه أن يُضاف إليه؛ لأنَّه جازَ موضعَه الأصليَّ.

فالمذكورُ في الكتاب إمَّا تعريفٌ للمجاز العقليّ في الإسناد خاصَّةً، أو لمُطلَقه باعتبار أن يُجعَلَ الإسنادُ المذكورُ في التَّعريف أعمَّ من أن يدلَّ عليه الكلام بصريحه كما مرَّ، أو يكون مُستلزِمًا له كما في هذه الأمثلة؛ فإنَّه جُعِلَ فيها البينُ شاقًّا، والليلُ والنَّهارُ ماكرين، والليلةُ/ [٤١/ ٢] مسروقةً، والأمرُ مُطاعًا. وكذا فيما جُعِلَ الفاعلُ المجازيُّ تمييزًا، كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٤]؛ لأنَّ التَّمييزَ في الأصل فاعلٌ. فتدبَّر، فإنَّه بحثٌ نفيسٌ.

واعلم أنَّ هذا المجازَ قد يُدَلُّ عليه صريحًا كما مرَّ، وقد يكون كنايةً كما ذكروا في قولهم: «سلِّ الهمومَ»: أنَّه من المجاز العقليِّ، حيثُ جَعل الهمومَ محزونةً، بقرينة إضافة التَّسليةِ إليها. فافهمْ، وقِسْ، ولا تقصُرِ المجازَ العقليَّ على ما يُفهَمُ من ظاهر كلامِ السكّاكيّ والمُصنِّف.

[اشتراط التأوُّل في المجاز العقليّ]

(وقولنا) في التَّعريفِ: (**بتأوُّل يُخرِجُ نحو ما مرَّ مِن قولِ الجاهلِ**): «أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ»، رائيًا الإنباتَ مِن الرَّبيع، فهذا الإسنادُ وإن كانَ إلى غير ما هو له، لكن لا تأوُّلَ فيه؛ لأنَّه مُرادُه ومُعتقَدُه، وكذا «شفى الطَّبيبُ المريضَ»، ونحو ذلك ممَّا يُطابقُ الاعتقادَ دون الواقعِ.

ويُخرِجُ أيضًا الأقوالَ الكاذبةَ؛ فإنَّه لا تأوُّلَ فيها.

فإن قلتَ: أيُّ سرٍّ في بيان فائدةِ هذا القيدِ؟ وليس هذا مِن عادته في هذا الكتاب. ثمَّ أيُّ سرٍّ في التعرُّض لإخراج نحو قولِ الجاهلِ، دون الأقوالِ الكاذبةِ؟ وهذا القيدُ يُخرجُهما جميعًا.

قلتُ: السّرُّ فيه أنَّ صاحبَ «المفتاح» عرَّفَ المجازَ العقليَّ بأنَّه: «الكلامُ المُفادُ به خلافُ ما عند

---

(١) هو من المجاز الحُكميّ في الكشّاف ٣/ ١٢٣ (الشعراء، ٢٦/ ١٥١).

(٢) في (ت): «الليلة».

المُتكلِّم مِن الحُكم فيه، بضربٍ مِن التَّأويل[١]، إفادةً للخلاف لا بواسطة وَضْعٍ»[٢]. وقال: إنَّما قلتُ: ‹خلافُ ما عند المُتكلِّم› دون ‹ما عند العقل› لئلا يمتنعَ طردُه بمثل قول الدَّهريّ: ‹أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ›، وعكسُه بمثل قولنا: ‹كسا الخليفةُ الكعبةَ›، إذ ليس في العقل امتناعُ أن يكسوَ الخليفةُ نفسُه الكعبةَ؛ وإنَّما قلتُ: ‹بضربٍ من التَّأويل› ليُحترَز به عن/ [٤٢/ ١] الكذبِ[٣].

واعترضَ المُصنِّف عليه «بأنَّا لا نُسلِّمُ بطلانَ طردِه بما ذكَرَ؛ لخروجه بقوله: ‹بضربٍ من التَّأويل›، ولا بطلانَ عكسِه بما ذكَرَ؛ لأنَّ المرادَ بـ‹خلافُ ما عند العقلِ›: خلافُ ما في نفس الأمرِ»[٤].

لأنَّ معنى «ما عند العقلِ»: ما يقتضيه العقلُ ويرتضيه، لا ما يحضرُ[٥] عنده ويرتسِمُ فيه، ونحو ‹كسا الخليفةُ الكعبةَ› خلافُ ما في نفس الأمرِ. فأشارَ[٦] ههنا إلى أنَّ التَّأويل لا يختصُّ بإخراج الأقوالِ الكاذبةِ، كما يُتوهَّم مِن «المفتاح»، بل يُخرِج نحو قولِ الجاهلِ أيضًا، فلا يبطلُ طردُ تعريفنا بنحو قولِ الجاهلِ.

ولقائلٍ أن يقولَ: إنَّ مفهومَ قولنا: «ما عند العقلِ»: ما حصلَ عنده وثبتَ، وهذا أعمُّ ممَّا في نفس الأمرِ[٧]؛ لإمكان تصوُّرِ الكواذبِ، فلا يجوزُ التَّعبيرُ به عنه، وحينئذٍ يندفعُ الاعتراضُ الأوَّل أيضًا، إذ لا امتناعَ في أن يشتملَ التَّعريفُ على قيدين ينفردُ كلٌّ منهما بفائدةٍ خاصَّةٍ، مع اشتراكهما في فائدةٍ أخرى، يكون حُصولها مِن أحدهما قصدًا ومِن الآخر ضِمنًا، ولا يكونُ هذا تكرارًا.

فإخراجُ نحو قولِ الجاهلِ يمكنُ أن يُسنَد إلى كلّ مِن قوله[٨]: «عند المُتكلِّم» و«بضربٍ مِن

(١) في (ت) و(ج): «التأوُّل»، وكذلك وردت في جميع المواضع الآتية.

(٢) مفتاح العلوم ٥٠٣. ونقله عنه صاحب الإيضاح ١٠٠.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٥٠٣ _ ٥٠٤. ونقله عنه صاحب الإيضاح ١٠٠ _ ١٠١.

(٤) الإيضاح ١٠١.

(٥) في (ج): «ينحصر».

(٦) زيد في (ي): «المصنِّف».

(٧) في هامش (ت) و(أ) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وإذا كان ما عند القول أعمَّ ممَّا عند نفس الأمر ظهر بطلان العكس فاندفع الاعتراض الأوَّلُ أيضًا، أعني منعَ بطلان الطرد بما ذكرَ؛ لأنَّه قال: ‹ما عند المُتكلِّم› دون ‹ما عند العقل›، فكما دخل فيه مثل ‹كسا الخليفةُ الكعبةَ›، ولم يبطُل العكسُ، فكذا خرجَ مثلُ قولِ الجاهل ‹أنبتَ الربيعُ البقلَ› ولم يبطل الطرد، فانفرد قيدُ ‹ما عند المُتكلِّم› بإدخال مثلِ ‹كسا الخليفة الكعبة›، وقيدُ ‹التأوُّل› بإخراج الأقوالِ الكاذبةِ، واشتركا في إخراج قول الدهريّ». «منه».

(٨) يعني السكَّاكيّ.

التَّأوُّل»، لكنَّ إسنادَه إلى الأوَّل أولى؛ لأنَّه السَّابقُ في الذِّكر، والمقصود بالثَّاني: إخراجُ الكواذبِ. وعلى هذا كان الأنسبُ أن يقول: «ليَخرُجَ نحو قولِ الجاهلِ» مكانَ قولِه: «لئلا يمتنعَ طردُه»، لكنَّ المناقشةَ في العبارة بعد وضوحِ المقصودِ ليست مِن دأب المُحصِّلين.

فإن قلتَ: ما ذكرتَ من تقرير كلام المُصنِّف مُشعِرٌ بأنَّ مرادَه غيرُ ما هو له عند العقلِ وفي نفس الأمرِ، وحينئذٍ يَرِدُ عليه نحو قول الجاهلِ والمُعتزليِّ لمَن يَعرِفُ حالهما: «أنبتَ اللهُ البقلَ»، و«خلقَ اللهُ الأفعالَ/ [٢٤٢/ ٢] كلَّها وأضلَّ الكافرَ»، بالتَّأويل والقصدِ إلى أنَّه إسنادٌ إلى السَّبب؛ لأنَّه إسنادٌ إلى ما هو له في نفس الأمرِ.

وبالجملة إن أرادَ غيرَ ما هو له في نفس الأمرِ فقد خرجَ عن تعريفه أمثالُ ما ذُكرَ، وإن أرادَ عند المُتكلِّم بالظَّاهر بقرينة ذِكرِه في مُقابلة الحقيقةِ فقد خرجَ نحو قولِ الجاهلِ والأقوالِ الكاذبةِ بقوله: (عند المتكلِّم في الظَّاهر)، وصارَ قولُه: (بتأوُّلٍ) ضائعًا، وإسنادُ إخراجِ[1] نحو قولِ الجاهلِ إليه فاسدًا.

قلتُ: أرادَ بالإسناد إلى غير ما هو له: مفهومَه الظَّاهرَ الأعمَّ، أعني: ما يصدقُ عليه أنَّه إسنادٌ إلى غير ما هو له بوجهٍ ما، أعني المغايرَ في الواقع أو عند المتكلِّم، في الحقيقة أو في الظَّاهر، وحينئذٍ يدخلُ نحو قولِ الجاهلِ والأقوال الكاذبة لكون الإسنادِ فيه إلى غير ما هو له في الواقع، وقولُ المعتزليِّ لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلِّم. فأخرجَ جميعَها بقوله: (بتأوُّل)، وبقي التَّعريفُ سالمًا، يخرجُ عنه ما لا تأوُّل فيه، ويدخلُ فيه نحو قولِ الدَّهري والمُعتزليِّ: «أنبتَ اللهُ البقلَ» و«خلقَ اللهُ الأفعالَ»[2] بتأوُّلٍ لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلِّم، وكذا نحوُ قولِ الدَّهريِّ: «أنبت الرَّبيعُ البقلَ» بتأوُّلٍ حين يُظهِرُ أنَّه موحِّدٌ لكونه إلى غير ما هو له في الواقع، وكذا نحوُ قولِ المُوحِّد: «أنبتَ اللهُ البقلَ» بتأوُّل عند إخفاء حالِه من الدَّهريِّ وإظهارِ أنَّه غيرُ مُعتقدٍ لظاهره، بل إنَّما أسندَه إلى السَّبب؛ لأنَّه إلى غير ما هو له عند المُتكلِّم في الظَّاهر.

لا يقال[3]: العامُّ لا يتحقَّقُ إلَّا في ضمن الخاصِّ، وقد بُيِّن فسادُه، فكيف يجوز أن يُرادَ غيرُ ما هو له أعمَّ من أن يكونَ في الواقع أو عند المتكلِّم في الحقيقة أو في الظَّاهر؟

---

(١) «إخراج» ليس في (ع).

(٢) زيد في أكثر النُّسخ: «كلَّها»، وأثبتُّ ما في (صل) و(ج).

(٣) في حاشية السّيراميّ على المطوّل اللوح ٧٤/ ٢: «السؤال والجواب مذكوران في شرح المطالع».

لأنّا نقول: فرقٌ بين إرادة مفهومِ العامِّ وبين تحقُّقِه، ولا يلزمُ من عدم تحقُّقِه إلّا في ضمن الخاصِّ عدمُ إرادته إلّا في ضمنه، وقد تبيَّن أنَّ الفسادَ إنَّما كان ينشأ من إرادة الخاصِّ بخصوصه، فلا فسادَ في إرادة العامِّ بعمومه[1]. فليتأمَّل؛/ [٤٣/ ١] فإنَّ هذا مقامٌ يستصعبهُ أقوامٌ.

(ولهذا)، أي: لأنَّ مثلَ قولِ الجاهلِ خارجٌ عن المجاز؛ لاشتراط التَّأوُّل فيه، **(لم يُحمَل نحوُ قولِه)**، أي: الصَّلَتانِ العَبديِّ[2]:

(أشابَ الصَّغيرَ وأفنى الكَبيـ ـرَ كرُّ الغَداةِ ومرُّ العَشيِّ

على المجاز)، أي: على أنَّ إسنادَ (أشابَ) و(أفنى) إلى (كرِّ الغداة) و(مرِّ العشيِّ) مجازٌ، (ما) دامَ **(لم يُعلَم أو)** لم[3] **(يُظنَّ أنَّ قائلَه لم يُرِدْ[4] ظاهرَه)**؛ لعدم التَّأوُّل حينئذٍ، بل حُمِلَ على الحقيقة؛ لكونه إسنادًا إلى ما هو له عند المُتكلِّم في الظَّاهر، كما مرَّ مِن قول الجاهلِ[5]، **(كما استُدِلَّ)**، يعني: لم يُعلَمْ ولم يُستدلَّ بشيءٍ على أنَّه لم يُرِدْ ظاهرَه مِثلَ الاستدلالِ **(على أنَّ إسنادَ ‹ميَّزَ› إلى (جَذْبُ الليالي) (في قولِ أبي النَّجمِ)**:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تدَّعي
عَليَّ ذنبًا كُلُّه لم أَصنَعِ

---

(١) هذا السؤال والجواب مذكور بمعناه في **شرح المطالع** للقطب الرازيّ ١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٢) البيت له في **الشعر والشعراء** ١/ ٥٠٢، و**شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١٢٠٩، وفيهما «الليالي» مكان «الغداة»، و**الكامل** ١١٠١؛ وهو للصلتان السعديّ في **الحيوان** ٣/ ٤٧٧، قال الجاحظ قبل إنشاده: «وقال الصلَتانُ السعديُّ، وهو غير الصلَتانِ العبديّ»؛ وهو بلا عزو في **أسرار البلاغة** ٣٧١، ٣٨٩، و**نهاية الإيجاز** ٨٩، ٩٨، و**مفتاح العلوم** ٥٠٣، و**الإيضاح** ٩٩.

(٣) في هامش (ت) و(ك) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «إعادةُ كلمةِ ‹لم› تنبيهًا على أنَّ الظنَّ مجزوم معطوف على ‹يعلم›، وإلاَّ فلا حاجةَ إليه، بل ربَّما يُخِلُّ بالمقصود؛ لأنَّ المعنى على عَطف المنفيّ على المنفيّ ليُفيدَ وقوعَ ‹أو› في حيِّز نفي العموم، أعني انتفاء العِلم أو الظَّنِّ جميعًا لا على عَطْف النفي على النفي؛ لأنَّه لا يُفيدُ ذلك». «منه».

(٤) في مخطوط **التلخيص** اللوح ٧/ ١: «يَعتقِد».

(٥) أقول: أنشد المُبرِّد في **الكامل** ١١٠١ في أثناء كلمةِ الصَّلتان التي منها بيت التمثيل هنا بيتًا يُستدلُّ به على أنَّ كلامَ الشاعرِ محمولٌ على المجاز كقول أبي النجم، لا على الحقيقة كما ذهب إليه السَّكَّاكيُّ ومَن بعده، والبيتُ هو قوله:

فمِلَّتنا أنَّنا المُسلمونَ على دِينِ صِدِّيقنا والنَّبي

وفي عبارة الشيخ القاهر عن البيت محلِّ التمثيل احترازٌ دقيق، وذلك قوله فيه وفي أمثاله في **أسرار البلاغة** ٣٨٩: «فإذا سمعنا نحو قولِه... كان طريقُ الحُكم عليه بالمجاز أن تعلَم اعتقادَهم التوحيدَ، إمَّا بمعرفة أحوالهم السابقةِ، أو بأن تجدَ في كلامهم من بَعدِ إطلاق هذا النحو ما يكشفُ عن قَصد المجاز فيه، كنحو ما صنعَ أبو النجم... ».

مِـــنْ أنْ رَأَتْ رأسِـــي كـــرأسِ الأصلَـــعِ
(مَيَّـــزَ عنـــه قُنزَعًـــا[١] عَـــنْ قُنْـــزَعِ)

أي: بعد قُنزَع: «وهو الشَّعْرُ المُجتمِع في نواحي الرَّأس»[٢]. (**جَذْبُ الليالي**)، أي: مُضيُّها واختلافُها. وفي «الأساس»: «جذَبَ الشَّهرُ: مضَتْ عامَّتُه»[٣]. (**أبطِئي أو أَسْرِعي**): حالٌ مِن (الليالي) على تقدير القولِ أو كونِ الأمر بمعنى الخبر، ويجوزُ أن يكون مُنقطِعًا، أي: اصنَعي ما شئتِ أيَّتُها الليالي، فلا يتفاوتُ الحالُ عندي بعد ذلك ولا أبالي.

= (**مجازٌ**) خبرُ (أنَّ)، (**بقوله**) متعلِّقٌ بـ(استُدلَّ) (**عقيبه**)، أي: عقيبَ قولِه: (مَيَّزَ عنه قُنزَعًا عن قُنزَعٍ): (**أفناه**)، أي: أبا النَّجمِ، أو شَعرَ رأسِه، (**قِيلُ اللهِ**)، أي: أمرُه وإرادتُه (**للشَّمْسِ اطلُعي**)

حتَّـــى إذا واراكِ أُفـــقٌ فارْجِعـــي[٤]

فإنَّه يدلُّ على أنَّه يعتقدُ أنَّ الفعلَ لله، وأنَّه المُبدئُ والمُعيدُ، والمُنشئ والمُفني، فيكونُ الإسنادُ[٥] إلى (جَذْبُ الليالي) بتأوُّل، بناءً على أنَّه زمانٌ أو سببٌ.

[أقسامُ المجازِ العقليِّ]

(**وأقسامُه**)، أي[٦]: المجازِ العقليِّ، (**أربعةٌ؛ لأنَّ طرفَيه**)، وهما المُسنَد إليه والمُسنَد:

---

(١) كذا ضُبطت بضمِّ القاف وفتح الزاي في (صل)، وهي إحدى خمسِ لغات في ضبطها ذكرَها الزَّبيديُّ في **تاج العروس** (قنزع).

(٢) **جمهرة اللغة** ٢/ ١١٠٤.

(٣) **أساس البلاغة** (جذب).

(٤) رجز أبي النجم بتمامه:

قـد أصبحَـتْ أمُّ الخِيـارِ تدَّعـي
علـــيَّ ذنبًـا كلُّـه لـم أصنَـعِ
مِن أن رأتْ رأسي كرأس الأصلعِ
ميَّـــزَ عنـــه قُنـــزَعًا عـن قُنزَعِ
جـذبُ الليالي ابطئي أو أسـرعي
أفنـاهُ قيـلُ الله لـلأرض اطلعـي
حتَّـــى إذا واركِ أُفـــقٌ فارجِعي

وهو في **ديوانه** ٢٥٦ ـ ٢٥٧، وفيه «الأقرع» مكان «الأصلع»، و«الناس» مكان «الله»؛ وجميعه بروايته ههنا في **أسرار البلاغة** ٣٨٩ ـ ٣٩٠، و**نهاية الإيجاز** ٩٨ ـ ٩٩، و**مفتاح العلوم** ٥٠٤، و**الإيضاح** ٩٩. وتمام تخريجه في عمل مُحقِّق الديوان.

(٥) في (ت): «إسناد ‹ميَّز›».

(٦) زيد في (ت): «أقسام».

(إمَّا حقيقتان) وضعيَّتان، (نحو «أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ».

أو مجازان) وضعيَّان، (نحو «أحيا الأرضَ/ [٤٣/ ٢] شبابُ الزَّمانِ»)، فإنَّ المرادَ بإحياء الأرضِ: تهييجُ القوى النَّامية فيها، وإحداثُ نضارتها بأنواع النَّباتِ. والإحياءُ في الحقيقة: إعطاءُ الحياةِ، وهي صفةٌ تقتضي الحِسَّ والحركةَ الإراديَّةَ، وتفتقرُ إلى البدن والرُّوح. وكذا المراد بشباب الزَّمان: ازدياد قوَّتها النَّاميةِ، وهو في الحقيقة: عبارةٌ عن كون الحيوانِ في زمان تكون حرارتُه الغريزيَّة مشبوبةً، أي: قويَّةً مُشتعِلةً(١).

(أو مختلفان، نحو «أنبتَ البقلَ شبابُ الزَّمانِ»)، فيما المُسنَدُ حقيقةٌ، والمُسنَدُ إليه مجازٌ؛ (وأحيا الأرضَ الرَّبيعُ) في عكسه.

وهذا التَّقسيم للطَّرفين أوَّلًا وبالذَّات، وللإسناد ثانيًا وبالعرَض. وفيه تنبيهٌ على أنَّ الإسنادَ المجازيَّ لا يُخرِجُ الطَّرفَ عمَّا هو عليه، بل حالُه كحال سائرِ الألفاظِ المُستعمَلةِ في أنَّه: إمَّا حقيقةٌ أو مجازٌ؛ وإزالةٌ لِمَا عسى يُستبعَدُ من اجتماع مجازين أو حقيقةٍ ومجازٍ في كلام واحدٍ وإن كانا مختلفين.

وانحصارُ الأقسامِ في الأربعة ظاهرٌ على مذهب المُصنِّف؛ لأنَّه اشترطَ في المُسنَد أن يكونَ فعلًا أو معناه، فيكونُ مفردًا، وكلُّ مفردٍ مستعملٍ: إمَّا حقيقةٌ أو مجازٌ. فالمجازُ في قولنا: «زيدٌ نهارُه صائمٌ» إنَّما هو إسنادُ «صائمٌ» إلى ضمير النَّهار. وكذا في قولنا: «الحبيبُ أحياني مُلاقاتُه»، المجازُ إسنادُ «أحيا» إلى «مُلاقاتُه»، لا إسنادُ الجملةِ الواقعةِ خبرًا إلى المبتدأ. وأمَّا على مذهب السَّكَّاكيّ ففيه إشكالٌ(٢).

[المجازُ العقليُّ في القرآن الكريم]

(وهو) أي: المجازُ العقليُّ (في القرآن كثيرٌ)(٣):

---

(١) ما وقفتُ على مصدره فيه.

(٢) في هامش (صل) و(ت) و(ج) و(أ) و(ك) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وجهُ الإشكال أنَّه لم يلزم مِن كلامه أن يكونَ طرفا المجازِ العقليّ مفردين، بل قد يكون المُسنَدُ جملةً وكلٌّ مِن الحقيقة والمجازِ الوضعيّ يجبُ أن يكونَ كلمةً، فما يكونُ جملةً يخرجُ عن هذه الأقسامِ. ويمكنُ أن يُجعَلَ المُركَّبُ أيضًا حقيقةً ومجازًا باعتبار المفرداتِ أو باعتبار أنَّه مُستعمَلٌ في معناه الموضوعِ له أوَّلًا». «منه». وأورده الحفيد بمعناه في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ١١٤/ ١، عمَّا كتبه جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في **الحاشية**.

(٣) بلفظ قريب في **أسرار البلاغة** ٣٨٦.

﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ﴾) أي: آياتُ الله (﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢])(١). لم يقل: «منه قولُه»، أو نحوه(٢)؛ إيهامًا للاقتباس(٣)، وأنَّ المعنى: إذا تُليت عليهم آياتُه زادتهم إيمانًا(٤) تصديقًا/ [١/٤٤] بوقوع المجازِ العقليِّ في القرآن كثيرًا. والمقصودُ أنَّ إسناد ﴿زَادَتْهُمْ﴾ إلى ضمير الآيات مجازٌ؛ لأنَّها فعلُ الله، وإنَّما الآيات سببٌ لها.

(﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [القصص: ٤]) نُسِبَ إلى فرعون التَّذبيحُ الذي هو فِعلُ جيشه؛ لأنَّه سببٌ آمرٌ.

(﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٧]) نُسِبَ نزعُ اللِّباس عن آدمَ وحواءَ ـ وهو فِعلُ الله حقيقةً ـ إلى إبليس؛ لأنَّ سببَه الأكلُ مِن الشَّجرة، وسببَ الأكلِ وسوستُه ومُقاسمتُه إيَّاهما إنَّه لهما مِن النَّاصحين.

(﴿يَوْمًا﴾) نصبٌ على أنَّه مفعول به لـ﴿تَتَّقُونَ﴾، أي: كيف تتَّقون يومَ القيامةِ إن بقيتُم على الكفر؟ (﴿يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧]) نُسِبَ الفعلُ إلى الزَّمان، وهو لله حقيقةً. وهذا كنايةٌ عن شدَّته وكثرةِ الهموم والأحزانِ فيه، لأنَّه يتسارعُ عند تفاقم الأحزانِ الشَّيبُ، أو عن طُوله وأنَّ الأطفالَ يبلغون فيه أوانَ الشَّيخوخةِ(٥).

(﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢])(٦) جمعُ ثَقَلٍ: وهو متاعُ البيتِ، أي: ما فيها مِن الدَّفائن والخزائنِ(٧). نُسِبَ الإخراجُ إلى مكانه، وهو فعلُ اللهِ حقيقةً.

[المجازُ العقليُّ يجري في الإنشاء]

(و) هو(٨) (غير مُختصٍّ بالخَبر)، كما يُتوهَّمُ من تسميته بالمجاز في الإثبات(٩)، ومِن ذِكره في

---

(١) انظر: أسرار البلاغة ٣٨٦، تجدِ الآية مثالاً لِما نحن فيه.

(٢) في (ج) و(ك) و(ي) و(س): «نحو قوله تعالى».

(٣) علَّق السِّيراميُّ ههنا في حاشيته على المُطوَّل اللوح ٧٣/ ٢: «من فوائد شيخه الشيخ علاء الدِّين السغناقيّ».

(٤) «إيمانًا» ليس في (ت).

(٥) الوجهان بلفظ قريب في الكشَّاف ٤/ ١٧٨ (المزمل، ٧٣/ ١٧).

(٦) انظر: أسرار البلاغة ٣٨٦، تجدِ الآية مثالاً لِما نحن فيه.

(٧) الكلام بلفظ جدّ قريب في الكشَّاف ٤/ ٥٩٣ (الزلزلة، ٩٩/ ٢).

(٨) زيد في (ت): «عطف على قوله: كثير».

(٩) مضى الكلام على هذه التسمية في ص ١٢٠.

أحوال الإسناد الخبريِّ، (بل يَجري في الإنشاء[١]، نحو: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾ [غافر: ٣٦])، وقوله: ﴿فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [طه: ١١٧]؛ فإنَّ البناءَ فعلُ العَمَلة، وهامانُ سببٌ آمرٌ؛ وكذا الإخراج فعلُ الله، وإبليس سببٌ.

ومِثلُه: «فليُنبِتِ الرَّبيعُ ما شاءَ»، و«لِيَصُمْ نهارُكَ»، و«لِيَجِدَّ جِدُّكَ»، وما أشبه ذلك، ممَّا أُسنِدَ الأمرُ أو النَّهي إلى ما ليس المطلوبُ صدورَ الفعلِ أو التَّركِ عنه.

ومنه: «أَجْرِ النَّهرَ»، و«لا تُطِعْ أمرَ فلانٍ»، على ما أشرنا إليه، وكذا: «ليت النَّهر جارٍ»، و﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، ونحو ذلك[٢].

[اشتراطُ القرينةِ في المجاز العقليّ]

(ولا بدَّ له)؛/ [٢/ ٤٤] أي: للمجاز العقليِّ (مِن قرينةٍ) صارفةٍ عن إرادة ظاهرِه؛ لأنَّ المتبادرَ إلى الفهم عند انتفاءِ القرينةِ هو الحقيقةُ:

(لفظيَّةٍ، كما مرَّ) في قول أبي النَّجم من قوله: «أفناه قيلُ الله»[٣].

(أو معنويَّةٍ، كاستحالة قيامِ المُسنَد بالمذكور)، أي: بالمُسنَدِ إليه المذكورِ معه. (عقلًا)، أي: من جهة العقلِ، يعني يكونُ بحيث لا يدَّعي أحدٌ مِن المُحقِّين والمُبطِلين أنَّه يجوز قيامُه به[٤]؛ لأنَّ العقلَ إذا خُلِّي ونفسَه يعدُّه محالًا، (كقولك: ‹محبتُك جاءتْ بي إليكَ›؛ أو عادةً)، أي: مِن جهة العادةِ، (نحو ‹هزمَ الأميرُ الجندَ›) وقيامُ المُسنَدِ بالمسند إليه أعمُّ مِن أن يكون بجهة صدورِه عنه، كـ«ضربَ» و«هزمَ» أو غيره، كـ«قرُبَ» و«بعُدَ» و«مرِضَ» و«ماتَ».

(وصدورُه)، عطفٌ على (استحالة)، أي: وكصدور الكلام (عن المُوحِّد)، فيما يدَّعي[٥]

---

(١) قوله: «بل يجري في الإنشاء» لم يُعلم بالحمرة في (صل)، وهو من متن التلخيص في مخطوطه.

(٢) زاده التفتازانيُّ تفصيلاً في شرح المفتاح اللوح ٢٧٩/ ٢.

(٣) مضى الشعر قريبًا بتمامه.

(٤) علَّق التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «الاستحالةُ عقلاً بهذا المعنى لا تشملُ مثلَ ‹أشابَ الصغيرَ›، فيصحُّ عطفُه عليها وجَعلُه قسمًا آخر». وكُتب أمام التعليق: «حرَّره الفاضل التفتازانيُّ سلَّمه الله». وهذا التعليق بنصِّه في هامش (ت) و(أ).

(٥) في (ي): «يُقرُّه».

المُوحِّدُ المُحقُّ أنَّه ليس بقائم بالمذكور، وإن كان الدَّهريُّ المُبطِلُ[١] يدَّعي قيامه به، (مثل «أشابَ الصَّغيرَ» البيت[٢]، و«أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ»، فمِثلُ هذا الكلام إذا صدرَ عن المُوحِّد يُحكَمُ بأنَّ إسنادَه مجازٌ؛ لأنَّ المُوحِّد لا يعتقد أنَّه إلى ما هو له، لكنَّ أمثالَ هذا ليست ممَّا يستحيلُه العقلُ، وإلا لَمَا ذهبَ إليه كثيرٌ مِن ذوي العقول، ولَمَا احتجنا في إبطاله إلى الدَّليل.

[اشتراطُ معرفةِ حقيقةِ المجاز العقليّ]

(ومعرفةُ حقيقتِه)، يريد أنَّ الفعلَ في المجاز العقليِّ يجبُ أن يكونَ له فاعلٌ أو مفعولٌ به إذا أُسنِدَ إليه يكونُ الإسنادُ حقيقة، لِمَا مرَّ مِن أنَّه عبارةٌ عن إسناده إلى غير ما هو له، فما هو له هو الفاعلُ أو المفعولُ به الحقيقيُّ. لكن لا يلزمُ أن يكون له حقيقةٌ؛ لجواز ألَّا يُسنَدَ إلى ما هو له قطعًا، كما أنَّ المجازَ الوضعيَّ لا بدَّ له مِن موضوعٍ له، إذا استُعملَ له يكون حقيقةً، لكن لا يجبُ أن يكونَ له حقيقةٌ؛ لجواز ألَّا يُستعمَلَ فيه قطعًا. فمعرفةُ فاعلِه أو مفعولِه الذي إذا أُسنِدَ إليه يكونُ/ [٤٥/ ١] حقيقةً:

(إمَّا ظاهرةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦]، أي: فما ربحوا في تجارتهم. وإمَّا خفيَّةٌ)، لا تظهرُ إلَّا بعد نظرٍ وتأمُّلٍ، (كما في قولكَ: «سرَّتني رُؤيتُك»، أي: سرَّني اللهُ عند رُؤيتك، وقولِه)، أي: قول ابنِ المُعذَّل:

يُرِينـا صَـفحتَي قَمـرٍ ... يَفوقُ سَـناهُما القَمَـرا[٣]

(يَزيـدُك وجهُـه حُسْنًـا ... إذا مـا زِدتَـه نَـظَرَا[٤]

أي: يَزيدُكَ اللهُ حُسْنًا في وجهه)؛ لِمَا أودعَه مِن دقائق الحُسْنِ والجمالِ، يَظهَرُ بعد التأمُّلِ والإمعانِ؛ وكقولك: «أقدمَني بلدَكَ حقٌّ لي على فلانٍ»، أي: أقدمَتني نفسي لأجل حقٍّ لي عليه؛ و«محبَّتُكَ جاءتْ بي إليكَ»، أي: جاءت بي نفسي إليك لمحبَّتك؛ وقول الشَّاعر:

---

(١) «المبطل» ليس في (ع).

(٢) مضى البيت بتمامه وتخريجه في ص ١٢٨.

(٣) من قوله: «أي: قول ابن المُعذَّل» إلى هنا أضافه التفتازانيُّ بخطِّه تصحيحًا في هامش (صل)، وكُتب أمامه «مُحرِّره مُؤلِّفه».

(٤) البيتان لعبد الصمد بن المُعذَّل في ديوانه ١٠١، وفيه «لعُتبةَ صفحتا» مكان «يرينا صفحتي»؛ وثانيهما من قصيدة لأبي نُواس في ديوانه ٢/ ٢٩، ٥/ ٩٧، ١٨٧؛ وهو له في الوساطة ٣٩٣، والعمدة ٧٨٣، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٩٧٠، والإيضاح ١٠٧، ومفتاح تلخيص المفتاح ١٠٥، وشرح التلخيص للزوزنيّ اللوح ١٤/ ١، ومعاهد التنصيص ١/ ٧٩؛ وهو للعباس بن الأحنف في الدُّرّ الفريد ١١/ ٣٤٨؛ وبلا عزو في دلائل الإعجاز ٢٩٦، ومفتاح العلوم ٥٠٨.

وصيَّرنـي هــواكَ وبـيْ لِحَينـيْ يُضـرَبُ المَثَـلُ[١]

أي: صيَّرني اللهُ بسبب هواكَ بهذه الحالةِ، وهو أنّي يُضرَبُ المَثَلُ بي لهلاكي في محبَّتكَ[٢]. ففي معرفة الحقيقةِ في هذه الأمثلة نوعُ خفاءٍ؛ ولهذا لم يطَّلع عليها بعضُ النَّاسِ[٣].

وهذا ردٌّ على الشَّيخ عبدِ القاهر وتعريضٌ به حيثُ قال: اعلمْ أنَّه ليس بواجبٍ في هذا أن يكونَ للفعل فاعلٌ في التَّقدير، إذا أنتَ نقلتَ الفعل إليه صارت حقيقةً، كما في قوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمۡ﴾؛ فإنَّك لا تجدُ في نحو «أقدمني بلدكَ حقٌّ لي على إنسانٍ»[٤] فاعلًا سوى الحقِّ وكذا لا تستطيع في «وصيَّرني» و«يزيدُكَ» أن تزعُمَ أنَّ له فاعلًا قد نُقِلَ عنه الفعلُ[٥]، فجُعِل لـ«الهوى» ولـ«وجهُه»، فالاعتبارُ إذن أن يكونَ المعنى الذي يرجعُ إليه الفعلُ موجودًا في الكلام على حقيقةٍ، فإنَّ «القدوم» موجودٌ حقيقةً، وكذا «الصَّيرورة»، و«الزِّيادة»، وإذا كان معنى اللفظِ موجودًا على الحقيقة، لم يكن مجازٌ فيه نفسِه، فيكونُ في الحُكم. فاعرِفْ هذه الجملةَ، وأحسِنْ ضبطها حتَّى تكونَ على بصيرةٍ من الأمر[٦].

وقال الإمام الرازيُّ: فيه نظرٌ؛ لأنَّ الفعلَ لا بدَّ من أن يكونَ له فاعلٌ حقيقةً؛ لامتناع صدورِ الفعلِ لا عن فاعلٍ، فهو إن كان ما أُضيفَ إليه الفعلُ فلا مجازَ، وإلَّا فيُمكِنُ تقديرُه[٧].

---

(١) البيت لمحمَّد بن أبي محمَّد اليزيديّ في **الأغاني** ٢٠/ ٢٥٦، وفيه أنَّ البيت مِن غناء سليم بن سلام المُغنّي، وكان صديقًا لمحمَّد اليزيديّ، وهو له في **معاهد التنصيص** ١/ ٨٢، وانتقد صاحبُ **المعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ١٣/ ٢ العبّاسيَّ في هذه النِّسبة، ورجَّح أن يكون الشعر لابن البوَّاب، كما في **دلائل الإعجاز** ٩١، ٢٩٦، وسها مُحقِّقه الشيخ محمود شاكر فذكر في ص ٩١ حاشية ٢ أنَّ صاحب **الأغاني** نسبَ البيت لسليم بن سلام. والبيت بلا عزو في **نهاية الإيجاز** ٩٥، ومفتاح **العلوم** ٥٠٨، **والإيضاح** ١٠٧. والحَين: الهلاك.

(٢) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ١٠٧.

(٣) يعني الشيخ عبد القاهر، كما سيأتي.

(٤) في (ت): «فلان».

(٥) «الفعل» ليس في (ع).

(٦) انظر: **دلائل الإعجاز** ٢٩٦ ـ ٢٩٧. وأشار التفتازانيّ إلى مذهب عبد القاهر هذا في **حواشي الكشّاف** اللوح ٣٧/ ٢، وأحال ثمَّة على هذا الموضع بقوله: «وقد تكلَّمنا على ذلك في **شرح التلخيص**».

(٧) انظر: **نهاية الإيجاز** ٩٦. وفي هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «وزعمَ صاحبُ **المفتاح** أنَّ اعتراضَ الإمام حقٌّ، وأنَّ فاعلَ هذه الأفعالِ اللهُ تعالى، وأنَّ الشيخَ لم يعرف حقيقتها لخفائها، فتبعَه المُصنِّفُ. وظنّي أنَّ هذا تكلُّفٌ، والحقُّ ما ذكرَه الشيخُ؛ لأنَّه لا نِزاع في أنَّه لا بدَّ للفعل مِن فاعل، لكنَّا نعلمُ قطعًا أنَّ الفعلَ الموجودَ المُحقَّق في أمثال هذه الصُّورِ هو السرورُ والقدومُ ونحو ذلك مِن الأفعال اللازمةِ، لا المَسرَّة والإقدام ونحوهما مِن الأفعال المُتعدِّية. لكن يبقى بحثٌ، وهو أنَّ لفظَ «أقدم» لا =

[مذهبُ السكَّاكيّ في المجاز العقليّ]

(وأَنكرَه)، أي: المجازَ العقليَّ (السَّكَّاكيُّ)،/ [٤٥/ ٢] وقال: الذي عندي نظمُه[١] فـي سِلك الاستعارةِ بالكناية؛ بجَعْل الرَّبيع استعارةً بالكناية[٢] عن الفاعل الحقيقيِّ، بواسطة المبالغة في التَّشبيه، وجَعْلِ نسبة الإنباتِ إليه قرينةً للاستعارة[٣]. وهذا معنى قوله: (ذاهبًا إلى أنَّ ما مرَّ) مِن الأمثلة (ونحوَه استعارةٌ بالكناية) وهي عنده: أن تذكُرَ المُشبَّه وتُريدَ المُشبَّهَ به بواسطة قرينةٍ، وهي أن تنسُبَ إليه شيئًا مِن اللَّوازم المُساويةِ للمُشبَّه به، مثل أن تُشبِّه المنيَّةَ بالسَّبُع، ثمَّ تفردَها بالذِّكر، وتُضيفَ إليها شيئًا مِن لوازم السَّبع، فتقولَ: «مخالبُ المَنيَّةِ نشِبتْ بفلانٍ»[٤]، بناءً (على أنَّ المراد بـ«الرَّبيع» الفاعلُ الحقيقيُّ) للإنبات، يعني القادرَ المختارَ (بقرينة نسبةِ الإنباتِ)، الذي هو مِن اللَّوازم المُساويةِ للفاعل الحقيقيِّ، (إليه)، أي: إلى الرَّبيع.

(وعلى هذا القياسِ غيرُه)، أي: غيرُ هذا المثالِ، يعني أنَّ المرادَ بـ«الطَّبيب»: هو الشَّافي الحقيقيُّ، بقرينة نسبةِ إثباتِ[٥] الشِّفاء إليه؛ وكذا المرادُ بـ«الأمير» المُدبِّرُ لأسباب الهزيمة: هو الجيشُ، بقرينة نسبةِ الهَزْمِ إليه[٦].

= يكونُ حقيقة لعدم تحقُّق معناه وقد استُعمل استعمالًا صحيحًا، فيلزم أن يكون مجازًا فلا يكونُ المجازُ في الإسناد. وجوابُه أنَّ عدمَ تحقُّق المعنى لا يُنافي كونَ اللَّفظِ حقيقةً، ولا يستلزمُ كونَه مجازًا في معنًى آخر، غايةُ الأمرِ أنَّ اللفظَ وما يُستعمَلُ فيه لا يكونُ ثانيًا؛ ولا يلزمُ الكذبُ أيضًا، لأنَّ المقصود ثبوتُ ما هو الأصلُ والمرجعُ كالقدوم مثلًا. وفي كلام الشيخ إشارةٌ إلى جميع ذلك». «منه». وأورده الحفيد بمعناه في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ١١٦/ ١ ـ ٢، عمَّا كتبه جدُّه التفتازانيُّ على هذا الموضع في **الحاشية**، أوردَ الفناريُّ شيئًا منه بمعناه في **حاشيته على المطوَّل** ١٢٤، فيما نُقل عن التفتازانيّ.

ومن مطلع هذا التعليق إلى قوله: «والحقُّ ما ذكره الشيخ» ذكرَه التفتازانيُّ في **المختصر** ١/ ٢٦٣، وما بعده إلى قوله: «من الأفعال المتعدِّية» ذكرَه بمعناه في **شرح المفتاح** اللوح ٢٨١/ ١ ـ ٢، وما بعد ذلك من التعليق زيادةٌ غيرُ مذكورة في كتبه. وهذا التعليق يكشف رأي التفتازانيّ في هذه المسألة، إذ لم يذكره في هذا الكتاب، وإن كان بيَّنه في الكتب اللاحقة كما أشرتُ إليه، وفصَّلتُ ذلك في كتابي **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغيَّة** ٢٦٧ ـ ٢٧١.

(١) في هامش (صل): «نظم المجاز العقليِّ، بمعنى: نظم الكلام الذي يُتخيَّل أنَّ فيه مجازًا عقليًّا. حيدر».

(٢) «بجَعْل الربيع استعارة بالكناية» ليس في (ك).

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٥١١، ونقله في **الإيضاح** ١٠٧.

(٤) الكلام في **مفتاح العلوم** ٤٨٧، بتغيير يسير.

(٥) «إثبات» ليس في أكثر النُّسخ، وهو مُثبت في (صل) و(ت).

(٦) وزاده التفتازانيُّ تفصيلاً في **شرح المفتاح** اللوح ٢٨١/ ٢ ـ ٢٨٢/ ٢، وحواشي **الكشَّاف** اللوح ٣١/ ٢ ـ ٣٢/ ١ ـ ٢. وفصَّلت الكلام على هذه المسألة في كتابي **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغيَّة** ٢٧٩ ـ ٢٨١.

والحاصلُ أنَّه يُشبَّهُ الفاعلُ المجازيُّ المذكورُ بالفاعل الحقيقيِّ في تعلُّق وجودِ الفعلِ به، ثمَّ يُفرَدُ بالذِّكر، ويُنسَبُ إليه شيءٌ من لوازم الفاعلِ الحقيقيِّ.

(وفيه): أي: فيما ذهبَ إليه السكَّاكيُّ (نظرٌ؛ لأنَّه:

يستلزِمُ أن يكونَ المرادُ بـ﴿عِيشَةٍ﴾ في قوله: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] صاحبَها، لما سيأتي) في الكتاب مِن تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكَّاكيِّ[١]. وقد ذكرناه نحن. وليس كذلك، إذ لا معنى لقولنا: «هو في صاحب عيشةٍ»، وكذا لا معنى لقولنا: «خُلق مِن شخصٍ يدفِقُ الماءَ»، أي: يصبُّه، في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦].

(و) يستلزِمُ (ألّا تصحَّ الإضافةُ في) كلّ ما أُضيفَ الفاعلُ المجازيُّ/ [٤٦/ ١] إلى[٢] الحقيقيِّ، (نحو: ‹نهارُه صائمٌ›؛ لبُطلان إضافةِ الشَّيء إلى نفسه)، اللَّازمة مِن كلامه؛ لأنَّ المراد بـ‹النَّهار› حينئذٍ فلانٌ نفسُه، ولا شكَّ في صحَّة هذه الإضافة ووقوعِها، قال الله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾.

ولو مثَّل بقوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾، أو قولِه:

فَنَــام لَيلــي وتَجلَّــى هَمِّــي[٣]

= كانَ أدفعَ للشَّغْب[٤]؛ لأنَّ قوله: ‹نهارُه صائمٌ›، ممَّا يُناقشُ فيه بأنَّ الاستعارةَ إنَّما هي في ضميره المستتر، لا في ‹نهاره›[٥]، كـ«الاستخدام» في علم البديع[٦]. لكنَّ المناقشةَ في المثال ليستْ مِن دأب المُحصِّلين.

(و) يستلزم (ألَّا يكونَ الأمرُ بالبِناءِ)، في قوله تعالى: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا﴾ [غافر: ٣٦]، (لهامان)؛ لأنَّ المرادَ حينئذٍ هو العَمَلة أنفسهم. وليس كذلك؛ لأنَّ النِّداءَ له والخطابَ معه.

---

(١) سيأتي تفصيل مذهبه في ص ٧٠٩، وما بعدها.

(٢) زِيد في (ع) و(ي): «الفاعل».

(٣) الرجز لرؤبة بن العجّاج في **ديوانه** ١٤٢. وهو له في **مجاز القرآن** ١/ ٢٧٩ (يونس، ١٠/ ٦٧)، وتفسير **الطبريّ** ١/ ٣٣٢ (البقرة، ٢/ ١٦)، وفيه «غمّي» مكان «همّي»، و**المُحتسَب** ٢/ ١٨٤، و**البسيط** ١١/ ٢٥٥؛ وهو بلا عزو في **الكامل** ١٧٦، وجاء في المصادر السالفة كلِّها شاهدًا على المجاز فيه.

(٤) في هامش (صل): «الشَّغْبُ بتسكين الغين: تهييج الشرّ. صحاح». انظر: **الصحاح** (شغب).

(٥) في هامش (ك) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «أي: إضافة النهار إلى الضمير، لا إضافة الشيء إلى نفسه». «منه». وناقش في ذلك الخلخاليُّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ١٠٨.

(٦) انظر تفصيل هذا الفنّ في ص ٧٦٢ ـ ٧٦٣.

(و) يستلزم (أن يَتوقَّفَ نحوُ «أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ» و«شفى الطَّبيبُ المريضَ» و«سرَّتني رؤيتُكَ»، ممَّا يكون الفاعلُ الحقيقيُّ هو اللهُ تعالى، (على السَّمْع) من الشَّارع؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ تعالى توقيفيَّةٌ، لا يُطلَقُ عليه اسمٌ لا حقيقةً ولا مجازًا، ما لم يَرِد به إذن الشَّارعِ[١]. وليس كذلك؛ لأنَّ مثلَ هذا التَّركيبِ صحيحٌ شائعٌ ذائعٌ في كلامهم، سُمِعَ من الشَّارع أو لم يُسمَع.

= (واللَّوازمُ كلُّها مُنتفيَةٌ)، كما ذكرنا، فينتفي كونُه من باب الاستعارةِ بالكناية؛ لأنَّ انتفاءَ اللازمِ يُوجِبُ انتفاءَ الملزومِ.

وجوابُه أنَّ مبنى هذه الاعتراضات على أنَّ مذهب السكَّاكيّ في الاستعارة بالكناية: أن تذكُرَ المُشبَّه وتُريدَ المُشبَّه به حقيقةً. وهذا وهمٌ؛ لظهور أن ليسَ المرادُ بـ«المنيَّة» في قولنا: «مخالبُ المَنيَّةِ نُشبِت بفلانٍ»: السَّبُعَ حقيقةً، بل المرادُ: الموتُ، لكن بادِّعاء السَّبُعيَّةِ له وجَعْلِ لفظِ «المنيَّة» مرادفًا للفظ «السَّبُع» ادِّعاءً[٢].

كيف؟ وقد قالَ السَّكَّاكيُّ في تحقيقه: ندَّعي[٣] اسمَ المنيَّةِ اسمًا للسَّبُع مُرادفًا له بارتكاب تأويلٍ، وهو أنَّ المَنيَّة تدخُلُ في جنس السِّباعِ؛/ [٤٦/ ٢] لأجل المبالغةِ في التَّشبيه[٤]. وقال أيضًا: المُرادُ بالمنيَّة السَّبُعُ بادِّعاء السَّبعيَّة لها وإنكارِ أن تكون شيئًا غيرَ سبُعٍ[٥].

وحينئذٍ يكون المرادُ بـ﴿عِيشَةٍ﴾ صاحبَها بادِّعاء الصَّاحبيَّةِ لها، وبـ«النَّهار» الصَّائمَ بادِّعاء الصَّائمَيَّة له، لا بالحقيقة حتَّى يفسُدَ المعنى وتبطُلَ الإضافةُ. وأيضًا يكونُ الأمرُ بالبناء لـ«هامان» كما أنَّ النِّداء له، لكن بادِّعاء أنَّه بانٍ، وجَعْلِه مِن جنس العَمَلة لفرط المباشرة. ولا يكونُ «الرَّبيعُ»

---

(١) الكلام بمعناه في **الإيضاح** ١٠٨. وخالف المعتزلة في ذلك، وفي المسألة تفصيل عند أهل السُّنَّة، تجدُه عند التفتازانيّ في **شرح المقاصد** ٤/ ٣٤٣ ـ ٣٤٥. وسيأتي عمَّا قريب في اللوحة ٤٧/ ١ ـ ٢ احتجاجُ الخلخاليّ بأنَّ السكَّاكيَّ يُجوِّز الإطلاق من غير توقيف.

(٢) وقال التفتازانيُّ في هذا الموضع من **المختصر** ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١: «والسَّكَّاكيُّ مُصرِّحٌ بذلك في كتابه، والمُصنِّف لم يطَّلع عليه». وأشار إلى هذا الإشكال في فهم كلام السكَّاكيّ في **فوائد شرح مختصر الأصول** ١/ ١٥٦، وفصَّله في **شرح المفتاح** اللوح ٢٨٣/ ١ ـ ٢. وانظر مزيد مناقشة له في كتابي **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية** ٣٢٥ ـ ٣٢٧.

(٣) زِيد في (ك): «كون».

(٤) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٨٧ ـ ٤٨٨.

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٧٧.

مُطلَقًا على الله تعالى حقيقةً حتَّى يتوقَّفَ على السَّمع، إذ المرادُ به حقيقةً هو الرَّبيعُ، لكن بادِّعاء أنَّه قادرٌ مختارٌ، من أجل المُبالغة في التَّشبيه. وهذا ظاهرٌ.

نعم يَرِدُ على مَذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراضٌ قويٌّ، نذكرُه في عِلم البيانِ، إن شاءَ اللهُ تعالى[١].

(ولأنَّه)، أي: ما ذهبَ إليه[٢] **(يَنتقِض بنحو ‹نهارُه صائمٌ›)** و«ليلُه قائمٌ»، وما أشبهَ ذلك ممَّا يشتمِلُ على ذِكر الفاعلِ الحقيقيِّ؛ **(لاشتماله على ذِكْر طرفَي التَّشبيه)**، وهو مانعٌ عن حَمْل الكلامِ على الاستعارة، كما صرَّحَ به في كتابه، وقال: إنَّ نحو ‹رأيتُ بفلانٍ أسدًا› و‹لقيَني منه أسدٌ›، وما أشبه ذلك، من باب التَّشبيهِ لا الاستعارةِ[٣].

وجوابه: أنَّا لا نسلِّم أنَّ ذكر الطَّرفين مطلقًا ينافي الاستعارة، بل إذا كان على وجهٍ يُنبِئ عن التَّشبيه، سواءٌ كان على جهة الحمل، نحو «زيدٌ أسدٌ»؛ أو لا، نحو «لُجينُ الماءِ»، بدليل أنَّه جعلَ نحو قوله:

.... قَـد زُرَّ[٤] أَزرارُهُ علـى القَمَـرِ[٥]

من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذِكر الطَّرفين[٦].

على أنَّ المُشبَّهَ به ههنا شخصٌ صائمٌ مُطلَقًا، والضَّميرُ لفلانٍ نفسِه، من غير اعتبار كونه صائمًا أو غير صائمٍ.

---

(١) سيأتي في ص ٧١٠ـ ٧١١. وذكر في المختصر ٤/ ٢٠٧ أنَّه من أقوى اعتراضات المُصنِّف على السَّكَّاكيِّ.

(٢) زِيد في (ك): «السكَّاكيُّ».

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٤٦٣.

(٤) ضُبِط للبناء للمفعول في (صل) و(ت) و(م) و(أ)، وفي المعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١٣/ ١: «ضبطه العبَّاسيُّ بخطِّه على زِنة المعلوم ونَصبِ ‹أزرارَه›، والمسموع وفاقًا لنسخة القراءة أنَّه على زنة الماضي المجهول». قلتُ: وراجعتُ النسخ المقروءة على التفتازانيّ فوجدتُها كما ذكَرَ.

(٥) عجز بيت لأبي الحسن بن طَباطَبا العلويّ في معاهد التنصيص ٢/ ١٢٩، والمعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١٣/ ١. صدرُه:

لا تَعجبـوا مـن بِلـى غِلالتِـهِ ....

وهو بلا عزو في أسرار البلاغة ٣٠٥، ونهاية الإيجاز ١٤٨، ومفتاح العلوم ٤٧٩، ٤٩٦، والإيضاح ٤١٥، ونهاية الأرب ٧/ ٥٦. وذكر العباسيُّ أنَّ الكتَّان إنَّما يُسرِع إليه البلى لملازمته القمرَ الحقيقيَّ. والغِلالةُ: شِعار يُلبَس تحت الثوب.

(٦) صرَّح السكَّاكيُّ بأنَّه من قبيل الاستعارة في مفتاح العلوم ٤٩٦.

ومنهم[١] مَن لم يقف على مُراد السكّاكيِّ بالاستعارة بالكناية:

فأجابَ عن الأوَّلَين بأنَّ الاستعارةَ إنَّما هي في ضمير ﴿رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، والمعنى: فهو في عيشةٍ حسنةٍ مثلِ عيشةٍ راضٍ صاحبُها، والمرادُ بالنَّهار الصَّائمُ مُطلَقًا، فيكونُ مِن إضافة العامِّ إلى الخاصِّ، ولو سُلِّم فمِن إضافة المُسمَّى إلى الاسم[٢]. فانظر إلى ما ارتكبَ مِن التمحُّلات المُستبشَعةِ[٣]، وحَمْلِ الكلامِ الذي هو مَن البلاغة بمكانٍ على الوجه المُسترذَلِ.

= وعن الثَّالث: بأنَّ الأمرَ بالبناء لهامان مجازٌ، ولغيره حقيقةٌ[٤]. وخفيَ عليه أنَّه إذا كان المُراد بلفظ ﴿هامان﴾ [غافر: ٣٦] هو الباني حقيقةً، كما فهِمَ، لم يكن الأمرُ لا حقيقةً ولا مجازًا، ألا يُرى أنَّك إذا قلت: «ارمِ يا أسدُ»، لا يكونُ الأمرُ للحيوان المُفترِس قطعًا.

= وعن الرَّابع: بأنَّ التَّوقيفَ إنَّما هو مذهبُ البعضِ،/ [١/ ٤٧] والسكَّاكيُّ ممَّن يُجوِّز إطلاقَ الاسمِ على الله تعالى مِن غير توقيفٍ؛ ولذا صرَّح بأنَّ الرَّبيعَ استعارةٌ بالكناية عنه[٥]. ولم يعرِف أنَّه لو صحَّ ذلك لوَجبَ عند القائلين بالتَّوقيف أن تتوقَّف صحَّة مثلِ هذا التَّركيبِ على السَّمع، وليس كذلك؛ لأنَّه شائعٌ ذائعٌ في كلام الجميع مِن غير توقُّفٍ[٦].

* * *

(١) في هامش أكثر النُّسخ: «أراد به الخلخاليَّ».

(٢) الكلام بلفظ قريب للخلخاليّ في مفتاح تلخيص المفتاح ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٣) ضُبطت في (صل) بكسر الشين، وفي (ت) بفتحها، وبهما معًا (م).

(٤) انظر: مفتاح تلخيص المفتاح ١٠٨.

(٥) انظر: مفتاح تلخيص المفتاح ١٠٩.

(٦) في أكثر النُّسخ: «توقيف»، وأثبتُّ ما في (صل) و(ت). وزِيد هنا في (ك): «والله أعلمُ بالصواب».

[البابُ الثاني: أحوالُ المُسنَدِ إليه]

البابُ الثاني: (**أحوالُ المُسنَدِ إليه**)، أعني الأمورَ العارضة له، مِن حيث إنَّه مُسندٌ إليه: كحَذفِهِ وذِكرِه، وتعريفِه وتنكيرِه، وغيرِ ذلك من الاعتبارات الرَّاجعةِ إليه لذاته، لا بواسطة الحُكمِ أو المُسنَدِ، مثلًا ككونه مُسنَدًا إليه لحُكم مُؤكَّدٍ أو متروكِ التَّأكيد، وكونِه مُسنَدًا إليه لمُسنَدٍ مُقدَّمٍ أو مُؤخَّرٍ، مُعرَّفٍ أو مُنكَّرٍ، ونحو ذلك. وسيأتي بيانُ كونِ المُسنَدِ إليه أَولى بالتَّقديم.

[حذفُ المُسنَدِ إليه وأغراضُه البلاغيَّة]

(**أمَّا حذفُه**) قدَّمَه على سائر الأحوال؛ لأنَّه عبارةٌ عن عدم الإتيانِ به[1]، وهو مُتقدِّمٌ على الإتيان، لتأخُّر وجودِ الحادثِ عن عدمه. والحذفُ يفتقرُ إلى أمرين:

أحدُهما: قابليَّةُ المقامِ، وهو أن يكونَ السَّامعُ عارفًا به لوجود القرائنِ.

والثَّاني: الدَّاعي المُوجبُ لرُجحانِ الحذفِ على الذِّكر[2].

ولمَّا كانَ الأوَّلُ معلومًا مُقرَّرًا في علم النَّحو أيضًا دون الثَّاني، قصدَ إلى تفصيل الثَّاني مع إشارةٍ ما ضمنيَّةٍ إلى الأوَّل فقال:

(**فللاحتراز عن العبثِ**)، إذ القرينة دالَّةٌ عليه، فذِكرُه عبثٌ، لكن لا بناءً على الحقيقة وفي نفس الأمرِ، بل (**بناءً على الظَّاهر**)، وإلَّا فهو في الحقيقة الرُّكنُ الأعظمُ من الكلام[3]، فكيف يكونُ ذِكرُه عبثًا.

وقيل[4]: معناه إنَّه عبثٌ نظرًا إلى ظاهر القرينةِ، وأمَّا في الحقيقة فيجوزُ أن يتعلَّقَ به

---

(١) «به» ليس في (ك) و(س).

(٢) وقال التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٣٧/ ٢: «فلا بدَّ للوقوع من مُرجِّح، سيَّما والذِّكرُ هو الأصل لكونه أحدَ أجزاء الكلام».

(٣) «من الكلام» ليس في (ي).

(٤) في هامش (س): «قائله: ناصر الدِّين الترمذيّ»، وفي **حاشية السِّيراميّ على المُطوَّل** اللوح ٧٧/ ١: «هو لشيخ الشَّارح»، وفي هامشها «هو ناصر الدين الترمذيُّ»، وذكر ذلك القريميُّ في **المُعوَّل** اللوح ١٠٨/ ١.

غـرضٌ، مثـل: التبرُّكِ، والاسـتلذاذِ، والتَّنبيـهِ علـى غبـاوة السَّـامع، ونحـوِ ذلـك[١].

(أو تخييلِ[٢] العُدولِ إلى أقوى الدَّليلين مِن العقلِ واللَّفظ)[٣]، يعني أنَّ الاعتمادَ عند الذِّكرِ على دلالة اللَّفظِ من حيث الظَّاهر[٤]، وعند الحذفِ على دلالة العقلِ، وهو أقوى لاستقلاله بالدِّلالة، بخلاف اللفظ فإنَّه يفتقرُ إلى العقل، فإذا حذفتَ فقد خيَّلتَ أنَّك عدلتَ من الدَّليل الأضعفِ إلى الأقوى.

وإنَّما قال: (تخييل)؛ لأنَّ الدالَّ عند الحذفِ أيضًا هو اللَّفظُ المدلولُ عليه بالقرائن، والاعتمادُ في دلالة اللَّفظِ بالأَخَرة[٥] إلى العقل، فلا عند الذِّكر يكونُ الاعتمادُ بالكلِّيَّة على اللَّفظ، ولا عند الحذفِ على العقل.

(كقوله:

قـالَ لـي: كيـفَ أنـتَ قُلـتُ: عَليـلُ)[٦] ....

لم يقُلْ: «أنا عليلٌ»، للاحتراز والتَّخييل المذكورَين.

(أو اختبارِ تنبُّه السَّامعِ)[٧]، هل يتنبَّه أم لا؟

(أو) اختبارِ **(مِقدارِ تنبُّهِهِ)**؛ هل يتنبَّهُ/ [٤٧/ ٢] بالقرائن الخفيَّة أم لا؟

(أو إيهامِ[٨] صَوْنِه)، أي: المُسنَدِ إليه، **(عن لسانِكَ)** تعظيمًا له وإفخامًا[٩]. **(أو عكسِه)**، أي: إيهام صونِ لسانِك عنه تحقيرًا له وإهانةً.

---

(١) الكلام بلفظ قريب في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٢٩/ ١.

(٢) في **شرح المفتاح** للكاشيّ اللوح ٢٩/ ٢: «التخييل: هو إلقاء الشيء في خيال السَّامع».

(٣) قوله: «من العقل واللفظ» لم يُعلَم بالحمرة في (صل)، وهو من متن **التلخيص** في مخطوطه.

(٤) وفي هامش مطبوع **المطوَّل** (أحمد كامل) ٦٨ **تعليق** للتفتازانيّ في معناه، نصُّه: «وإنَّما قال: (من حيث الظاهر) لأنَّ التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذِّكر بعينها على شهادة العقل، إذ الألفاظ ليس إلَّا أمارات بعضها لمواضعَ مختلفة باختلاف الأوضاع، لا شهادةَ لها في أنفسها، ولا دلالةَ بحسب ذواتها». «منه». ولم أقف عليه فيما بين يديَّ من النُّسخ الخطية.

(٥) في هامش (ج): «العاقبة».

(٦) زِيد في (ي): «سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويل»، وهو عجزه. والبيت مشهور غير منسوب؛ وهو بلا عزو في **دلائل الإعجاز** ٢٣٨، و**مفتاح العلوم** ٢٦٦، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٢/ ٢، و**الإيضاح** ١٠٩، و**معاهد التنصيص** ١/ ١٠٠.

(٧) زِيد في (ت) وأكثر النُّسخ: «عند القرينة»، وهذه الزيادة من متن **التلخيص** في مخطوطه.

(٨) في **شرح المفتاح** للكاشيّ اللوح ٢٩/ ٢: «الإيهام: إلقاءُ الشيء في وهم السَّامع».

(٩) في (ت): «تفخيمًا».

(أو تأتِّي الإنكارِ) وتيَسُّرِه (لدى الحاجةِ)، نحو «فاسقٌ فاجرٌ»، أي: «زيدٌ»؛ ليتيسَّرَ لكَ أن تقولَ: ما أردتُه بل[1] غيرَه[2].

(أو تعيُّنِه، أو ادِّعائِه)[3]، أي: التعيُّنِ.

(أو نحوِ ذلكَ): كضيقِ المقامِ عن إطالةِ الكلامِ؛ بسبب ضَجْرةٍ وسآمةٍ، أو فواتِ فرصةٍ، أو محافظةٍ على وزنٍ أو سجعٍ أو قافيةٍ[4]، أو ما أشبهَ ذلك، كقول الصَّيادِ: ‹غزالٌ›، فإنَّ المقامَ لا يسَعُ أن يقال: ‹هذا[5] غزالٌ فاصطادوه›.

وكالإخفاء مِن غير السَّامعِ مِن الحاضرين، مثل ‹جاء›[6].

وكاتِّباع الاستعمالِ الواردِ على تَرْكه، مثلُ: «رميةٌ مِن غير رامٍ»[7]، و:

شِنْشِنةٌ[8] أعرِفُها مِن أَخْزَمِ[9]

---

(١) زِيد في (ت): «أردتُ».

(٢) الكلام بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ٣٢/ ١.

(٣) في مخطوط التلخيص: «ادِّعاءِ التعيُّن».

(٤) قال الكاشيُّ في شرح المفتاح اللوح ٢٩/ ٢: «والمراد بتضييق المقام: إمَّا إخلال ذِكر المُسنَد إليه بوزن الشِّعر، أو قِصَر الزَّمان عن أن يُتكلَّم بالمُسنَد إليه حقيقة أو ادِّعاءً». وسيذكر التفتازانيُّ أنَّ من ضيق المقام المحافظةَ على الشِّعر، انظر ما سيأتي في ص ٢٧٤.

(٥) «هذا» ليس في (ي).

(٦) من قوله: «كقول الصَّياد» إلى هنا بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ٣٢/ ٢.

(٧) مَثَلٌ يُضرَب للمخطئ يصيبُ أحيانًا. وهو بلفظه ههنا في المستقصى ٢/ ١٠٥؛ ومن دون ‹ربَّ› في: الأمثال لأبي عُبيد ٥١، وجمهرة الأمثال ١/ ٤٩١، ومجمع الأمثال ١/ ٢٩٩.

(٨) في هامش (ج) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وقوله: ‹شنشنةٌ›، أي: هذه نَحِيتةٌ أعرفُها». «منه».

(٩) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «قال أبو عُبيد: أخبرني ابن الكلبيّ أنَّ هذا الشِّعر لأبي أخزمَ الطائيِّ، وهو جدُّ حاتم أو جدُّ جدِّه، وكان له ابن يقالُ له: أخزمُ، فماتَ وتركَ بنينَ، فوثبوا يومًا في مكانٍ واحدٍ على جدِّهم فأدمَوه، فقال:

إنَّ بنـيَّ زمَّلونـي بالـدمِ
شِنشِنةٌ أعرفُها مِن أخزمِ

لأنَّه كان عاقًّا». «منه». وكلام أبي عُبيد بلفظ قريب في غريب الحديث ٣/ ٢٤١، ونقله عنه الجاحظ في البيان والتبيين ١/ ٣٣١، والجوهريُّ في الصحاح (خزم). واجتلب هذا الشِّعر عَقيل بن عُلَّفة في رجزه فنُسِب إليه. وقد سار سيرَ الأمثال، يُضرَب لمن يُشبه أباه، وفي قِصَّته خلاف. انظر: جمهرة اللغة ١/ ٢٠٧، ٥٩٥ ـ ٥٩٦، وجمهرة الأمثال ١/ ٥٤١ ـ ٥٤٢، ومجمع الأمثال ١/ ٣٦١، والمستقصى ٢/ ١٣٤. والشِّنشِنة: الطبيعة والغريزة، وأخزَم ابن الشاعر. وذكر أبو عُبيد أنَّ عمر بن الخطَّاب قاله لابن عبَّاس رضي الله عنهم. وانظر بسط الكلام على هذا الرجز في المعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١٣/ ٢ ـ ١٤/ ١.

= أو على تَرْك نظائرِه، كما في الرَّفع على المدحِ أو الذَّمِّ أو الترحُّمِ[١]، فإنَّهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ[٢]، نحو «الحمدُ لله أهلُ الحمدِ» بالرَّفع[٣]. ومنه قولهم بعد أن يذكروا رجلًا: «فتًى مِن شأنه كذا وكذا»[٤]، وبعد أن يذكروا الدِّيارَ والمنازلَ: «ربعٌ كذا وكذا»، وهذه طريقةٌ مُستمرَّةٌ عندهم[٥].

وقد يكونُ المُسنَدُ إليه المحذوفُ هو الفاعلَ، وحينئذٍ يجبُ إسنادُ الفعلِ إلى المفعول، ولا يفتقرُ هذا إلى القرينة الدالَّةِ على تعيين المحذوفِ، بل إلى مجرَّد الغرضِ الدَّاعي إلى الحذف، مثل: «قُتِلَ الخارجيُّ»؛ لعدم الاعتناء بشأن قاتله، إنَّما المقصودُ أن يُقتَلَ ليُؤمَنَ مِن شرِّه[٦].

وقد يكونُ حذفُ الشَّيءِ إشعارًا بأنَّه بلغَ مِن الفخامة مبلغًا لا يمكنُ ذِكرُه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، أي: المِلَّة التي، أو الحالة أو الطَّريقة. ففي الحذف فخامةٌ لا توجدُ في الذِّكر[٧].

= أو بلغَ مِن الفظاعة إلى حيثُ لا يقتدِرُ المُتكلِّمُ على إجرائه على اللِّسان أو[٨] السَّامعُ على استماعه، ولهذا إذا قلت: «كيف فلانٌ؟» سائلًا عن الواقع/ [٤٨/ ١] في بليَّةٍ، يقال: «لا تسألْ عنه»:

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٢٦٦.

(٢) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «قال ابن مالك في شرح التسهيل: وأمَّا الحذفُ الواجبُ فكحذف المبتدأ المُخبَرِ عنه بنعتٍ مقطوعٍ يتعيَّنُ المنعوتُ بدونه، وككونه لمُجرَّد مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ، نحو «الحمدُ لله الحميدُ»، و«صلَّى الله على محمَّد سيِّدُ المرسلين»، و«أعوذُ بالله من إبليس عدوُّ المؤمنين»، و«مررتُ بفلانٍ المسكينُ». فهذا ونحوه مِن النعوت المقطوعةِ للاستغناء عنها لحصول التعيين بدونها يجوزُ لكَ فيها: النصبُ بفعل مُلتزَمٍ إضمارُه، والرفعُ بمقتضى الخبريَّة لمبتدأ لا يجوزُ إظهارُه، وذلك أنَّهم قصدوا إنشاءَ المدح فجعلوا إضمارَ الناصبِ أمارة على ذلك، كما التُزمَ في النداء، إذ لو أُظهِر الناصبُ لخفيَ معنى الإنشاءِ وتُوهِّم كونه خبرًا مُستأنَف المعنى، فلمَّا التُزمَ الإضمارُ في النصبِ التُزِمَ أيضًا في الرفع ليجريَ الوجهان على سَنن واحدٍ». «منه». ونُقل هذا التعليق في هامش مطبوع المطوَّل (أحمد كامل) ٦٨. وانظر الكلام في شرح التسهيل ١/ ٢٨٧، باختلاف يسير جدًّا.

(٣) انظر: الكشَّاف ٢/ ٢٣٥ (يونس، ١٠/ ٣٠)، وشرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٧٢.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ١٤٩.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز ١٤٧.

(٦) بعض الكلام بمعناه في دلائل الإعجاز ١٠٧ ـ ١٠٨، في بحث التقديم والتأخير.

(٧) الكلام بلفظ قريب في الكشَّاف ٢/ ٤٣٩ (الإسراء، ١٧/ ٩).

(٨) زيد في (ك) و(ي): «لا يقتدر».

إمَّا لأنَّه يجزعُ أن يَجريَ[١] على لسانه ما هو فيه، لفظاعته وإضجاره المتكلِّمَ؛ وإمَّا لأنَّكَ لا تقدِرُ على استماعه، لإيحاشه السَّامع وإضجارِه[٢].

[ذِكرُ المُسنَدِ إليه وأغراضِه البلاغيَّة]

(**وأمَّا ذِكرُه:**

فلِكَونه)، أي: الذِّكر، (**الأصلَ**)، ولا مُقتضيَ للعدول عنه.

(**أو الاحتياطِ لضَعفِ التَّعويلِ على القرينة.**

أو التَّنبيهِ على غباوة السَّامع.

أو زيادةِ الإيضاحِ والتَّقرير)، ومنه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] بتكرير اسمِ الإشارة تنبيهًا على أنَّهم كما تثبُتُ لهم الأَثَرَةُ بالهُدى، فهي ثابتةٌ لهم بالفلاح، فجُعِلتْ كلٌّ مِن الأثرَتَين في تميُّزهم بها عن غيرها بالمَثابة التي لو انفردتْ كفتْ مُميِّزةً على حِيالها[٣].

(**أو إظهارِ تعظيمِه.**

أو إهانتِه.

أو التبرُّك بذِكرِه.

أو استِلذاذِه.

أو بَسْطِ الكلامِ حيثُ الإصغاءُ مطلوبٌ)[٤]، أي: في مقامٍ يكونُ إصغاءُ السَّامعِ مطلوبًا للمُتكلِّم لعظمته وشرَفه[٥]، ....

(١) ضُبط في (صل) بضمّ ياء المضارعة وفتحها، وكُتِب فوقها «معًا»، وضُبط في (ت) و(م) بالضمِّ وحدَه.

(٢) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٣٠٨ (البقرة، ٢/ ١١٩).

(٣) الكلام بلفظ جدّ قريب في **الكشَّاف** ١/ ١٤٥ (البقرة، ٢/ ٥).

(٤) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «ولو استعملَ غيرَ لفظةِ الإصغاءِ ممَّا يصحُّ في حقِّ الباري لكان أنسَبَ». «منه».

(٥) أورد السِّيراميُّ ههنا في حاشيته على **المُطوَّل** اللوح ٧٨/ ٢ حكاية عن التفتازانيّ في مجلس تدريس **شرح التلخيص**، فقال: «**سأل بعضُ الفضلاءِ الشارحَ في مجلس الدَّرسِ** عن تخصيص هذا الغرضِ بالحيثيَّة، فأجابَ مَن في المجلس بأنَّ ذِكرَها هنا يدلُّ على إرادتها في سائر الأغراض. فردَّه السائلُ بأنَّ الواجبَ في نظر أهل هذا الفنِّ أن يُذكَر الشيءُ أوَّلًا ثمَّ يُترَك لقرينة ذِكره أوَّلًا وهنا بالعكس. **ثمَّ أجابَ** [التفتازانيّ]: بأنَّ البسطَ لمَّا لم يكنْ مقصودًا لذاته بل للإصغاء ذَكرَ الحيثيَّة دلالة على المقصود، بخلاف ما تقدّم، فإنَّ نفس التعظيم وأخواته مقصود لذاته فلا وجهَ لذِكر الحيثيَّة. فاستحسن الحاضرون، وتبسّم الأستاذ. فاستحى الحاضرون لقُبح جوابهم وغفلتهم عن هذه النُّكتة مع ظهورها».

(نحو: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨])؛ ولهذا يُطالُ الكلامُ مع الأحبَّاءِ[١]. ويجوز أن يكون (حيث) مُستعارًا للزَّمان.

وقد يكونُ بسطُ الكلام في مقام الافتخارِ والابتهاج، وغيرِ ذلك من الاعتبارات المُناسبةِ، كما يقال لك: «مَن نبيُّك؟»، فتقول: «نبيُّنا حبيبُ الله أبو القاسِم محمَّدُ بن عبدِ الله»، إلى غيرِ ذلك مِن الأوصاف.

وقد يُذكَرُ المُسنَد إليه للتَّهويل.

أو التَّعجيبِ.

أو الإشهادِ في قضيَّةٍ.

أو التَّسجيلِ على السَّامع حتَّى لا يكونَ له سبيلٌ إلى الإنكار[٢].

هذا كلُّه مع قيامِ القرينةِ.

وممَّا جعلَه صاحبُ «المفتاح» مُقتضيًا للذِّكر «أن يكونَ الخبرُ عامَّ النِّسبةِ إلى كلّ مُسنَدٍ إليه، والمرادُ تخصيصه بمُعيَّنٍ، نحو ‹زيدٌ قائمٌ، وعمرٌو ذهَبَ، وخالدٌ في الدَّار›»[٣].

واعترضَ المُصنِّف عليه بأنَّه: إن قامتْ قرينةٌ تدلُّ عليه إن حُذِفَ فعمومُ الخبرِ وإرادةُ تخصيصِه بمُعيَّنٍ وحدَهما لا يقتضيان ذِكرَه، بل لا بُدَّ أن ينضمَّ إليهما أمرٌ ثالثٌ، كالتبرُّك والاستلذاذ ونحو[٤] ذلك، ليَترجَّحَ الذِّكرُ على الحذف؛ وإن لم تقُم قرينةٌ كان ذِكرُه واجبًا/ [٢/ ٤٨] لانتفاء شرطِ الحذفِ، لا لاقتضاء عمومِ النِّسبة وإرادةِ التَّخصيصِ[٥].

وجوابُه: أنَّ عمومَ النِّسبة وإرادةَ التَّخصيصِ تفصيلٌ لانتفاء قرينةِ الحذفِ وتحقيقٌ له؛ لأنَّه إذا لم يكن عامَّ النِّسبة، نحو ‹خالقُ كلِّ شيءٍ›، يُفهم منه أنَّ المرادَ هو الله، وإن كان عامَّ النِّسبة ولم يُرَد

(١) الغرض المذكور في الآية هو مذهب السَّكَّاكيّ في مفتاح العلوم ٢٦٨. وخالفهما محمَّد بن عليّ الجرجاني في الإشارات والتنبيهات ٣١ - ٣٢، فذهب إلى أنَّ الذِّكر ههنا لضعف التعويل على القرينة. وفي الكشَّاف ٢/ ٥٣٣ (طه، ٢٠/ ١٨) أنَّ الذِّكر والتفصيل بعده لِما أحسَّه موسى عليه السلام بما يعقُب هذا السؤال من أمر عظيم يُحدِثه الله تعالى.

(٢) وزاد التفتازانيُّ ههنا أغراضًا أخرى في شرح المفتاح اللوح ٣٩/ ٢.

(٣) مفتاح العلوم ٢٦٧.

(٤) في (ج): «غير».

(٥) الكلام بمعناه في الإيضاح ١١٢، وزاد عليه التفتازانيُّ ما يُوضِّحه ويُعلِّل ما ذُكِر فيه.

تخصيصُه، نحو «خيرٌ مِن هذا الفاسقِ الفاجرِ»، يُفهم منه أنَّ المرادَ كلُّ واحدٍ[١]. ولا نعني بالقرينة سوى ما يدلُّ على المراد.

وقيل[٢]: مرادُه: فيكونُ ذِكرُه واجبًا لا راجحًا، والمقتضي ما يكون مُرجِّحًا لا مُوجِبًا؛ أو: فيكونُ ذِكرُه واجبًا، فلا يكون مُقتضى الحالِ[٣].

والجواب: أنَّ المُقتضيَ أعمُّ مِن المُوجِب والمُرجِّحِ، ولا نُسلِّم المُنافاةَ بين وجوب الذِّكرِ وكونه مُقتضى الحالِ، فإنَّ كثيرًا مِن مُقتضيات الأحوالِ بهذه المثابةِ.

[تعريفُ المُسنَدِ إليه ووجوهُ تعريفه]

(وأمَّا تعريفُه)، أي: جعلُ المُسنَدِ إليه معرفةً وهو: «ما وُضِعَ لِيُستعمَلَ في شيءٍ بعينه»[٤]. وحقيقة التَّعريف: «جعلُ الذَّاتِ مُشارًا به إلى خارجٍ إشارةً وضعيَّةً»[٥].

وقدَّم في باب المُسنَدِ إليه التَّعريفَ على التَّنكير؛ لأنَّ الأصلَ في المُسنَدِ إليه التَّعريفُ، وفي المُسنَد بالعكس[٦].

فتعريفُه لإفادة المُخاطَبِ أتمَّ فائدةٍ، وذلك لأنَّ الغرضَ من الإخبار، كما مرَّ[٧]، هي إفادةُ المُخاطَبِ[٨] الحُكمَ أو لازمَه، وهو أيضًا حُكمٌ؛ لأنَّ المُتكلِّمَ كما يحكُمُ في الأوَّل بوقوع النِّسبةِ بين الطَّرفين يحكُمُ هنا بأنَّه عالمٌ بوقوع النِّسبة، ولا شكَّ أنَّ احتمالَ تحقُّقِ الحُكمِ متى كان أبعدَ كانتِ الفائدةُ في الإعلام به أقوى، وكلَّما ازدادَ المُسنَدُ والمُسنَدُ إليه تخصيصًا ازدادَ الحُكمُ بُعدًا، كما ترى في قولك: «شيءٌ ما موجود»، وقولكَ: «زيدٌ حافظٌ للتوراة»، فإفادةُ أتمِّ فائدةٍ تقتضي أتمَّ تخصيصٍ، وهو التَّعريف؛ لأنَّه كمالُ التَّخصيصِ[٩].

---

(١) الجواب عن اعتراض القزوينيِّ مفصَّلٌ في **شرح المفتاح** للكاشيِّ اللوح ٣٢/ ٢، وعبارة التفتازانيِّ عنه أوجزُ وأبينُ.

(٢) في هامش (س): «خلخاليّ».

(٣) القول للخلخاليّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ١١٨ ـ ١١٩.

(٤) **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ٢٣٤.

(٥) **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٢٩٨، وأعاد الرضيّ بلفظ قريب في ٣/ ٢٣٥، ٢٧٩.

(٦) في (ت): «التنكير».

(٧) انظر ما مضى في ص ١٠٠.

(٨) «المخاطب» ليست في (ي).

(٩) من قوله: «فتعريفه» مذكورٌ بمعناه في **مفتاح العلوم** ٢٦٩، وبعضه في **الإيضاح** ١١٢. وانظر: **مفتاح العلوم** ٣٠٩، وما سيأتي في ص ٢٨٨.

والنَّكرةُ وإن أمكنَ أن تُخصَّ بالوصف بحيثُ لا يُشاركُه فيه غيرُه، كقولك: «أعبدُ إلهًا خلقَ السَّماءَ»،/ [٤٩/ ١] و«لقيت رجلًا سلَّمَ عليكَ اليومَ وحدَه قبل كلِّ أحدٍ»، لكنَّه لا يكونُ في قوَّة تخصيصِ المعرفةِ؛ لأنَّه وضعيٌّ، بخلاف تخصيصِ النَّكرةِ[١].

ثمَّ التَّعريفُ يكونُ على وجوهٍ مُتفاوتةٍ تتعلَّقُ بها أغراضٌ مختلفةٌ، أشارَ إليها بقوله:

[تعريفُ المُسنَدِ إليه بالإضمار]

(**فبالإضمار لأنَّ المقامَ للتكلُّم أو الخِطابِ أو الغَيبةِ**)، وقدَّم المُضمَرَ لكونه أعرفَ المعارفِ[٢].

(**وأصلُ الخِطاب أن يكون لمُعيَّنٍ**) واحدًا كان أو كثيرًا؛ لأنَّ وضعَ المَعارفِ على أن تُستعمَل لمُعيَّنٍ، مع أنَّ الخطابَ: هو توجيهُ الكلامِ إلى حاضرٍ، فيكونُ مُعيَّنًا.

(**وقد يُترَكُ**)، أي: الخطابُ مع معيَّنٍ (**إلى غيره**)، أي: غيرِ المُعيَّن؛ (**ليَعمَّ**) الخطابُ (**كلَّ مُخاطَبٍ**) على سبيل البدلِ، (**نحو**: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢])، لا يريدُ بالخطاب مُخاطَبًا مُعيَّنًا قصدًا إلى تفظيع حالِ المجرمين، (**أي: تناهَتْ حالُهم**) الفظيعةُ (**في الظُّهور**)، وبلغتِ النِّهايةَ في الانكشاف لأهل المَحشَرِ إلى حيثُ يمتنعُ خفاؤها، فلا تختصُّ بها رؤيةُ راءٍ دون راءٍ، وإذا كان كذلك (**فلا يَختصُّ به**)، أي: بهذا الخطابِ (**مُخاطَبٌ**) دون مُخاطَبٍ، بل كلُّ مَن تتأتَّى منه الرُّؤية فله مَدخَلٌ في هذا الخطابِ[٣].

وفي بعض النُّسخ (فلا يختصُّ بها)[٤]، أي: برؤية حالِهم مُخاطَبٌ، أو بحالهم رؤيةُ مُخاطَبٍ، على حَذْف المضافِ.

قال في «الإيضاح»: وقد يترك إلى غير معيَّنٍ، نحو «فلانٌ لئيمٌ إن أكرمتَه أهانكَ، وإن أحسنتَ إليه أساءَ إليكَ»، فلا تُريدُ مُخاطَبًا بعينه، بل تُريدُ: «إن أُكرمَ أو أُحسنَ إليه» فتُخرجُه في صورة

---

(١) من قوله: «والنكرة» إلى هنا بلفظ جدٍّ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ٨.

(٢) وهو المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة، كما في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٣١٢، وسيأتي له زيادة تفصيل على مراتب المعارف في ص ١٥٣.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٢٧١، والإيضاح ١١٤.

(٤) هي كذلك في مخطوط التلخيص اللوح ٩/ ٢.

الخطابِ؛ ليُفيدَ العمومَ، وهو في القرآن كثيرٌ، نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ الآية، أُخرج في صورة الخطابِ لِمَا[١] أُريدَ العمومُ[٢].

فقوله: «ليفيد العموم» مُتعلِّقٌ بقوله: «فلا تُريدُ مُخاطَبًا بعينه» لا بقوله: «فتُخرجُه في صورة الخطابِ»؛ لفساد المعنى. وكذا/ [٤٩/ ٢] قولُه: «لِمَا أُريدَ العمومُ» مُتعلِّقٌ بما دلَّ عليه الكلامُ، أي: يُحمَلُ على هذا، أعني عدمَ إرادةِ مُخاطَبٍ مُعيَّنٍ لإرادة العموم. يُشعِرُ بذلك لفظ «المفتاح»[٣].

[تعريفُ المُسنَدِ إليه بالعلَميَّة]

(وبالعَلَميَّة)، أي: تعريفُ المُسندِ إليه بإيراده عَلَمًا: وهو ما وُضع لشيء مع جميع مُشخِّصاته[٤]. وقدَّمها على بقيَّة المعارف لأنَّها أعرفُ منها[٥].

(لإحضاره)، أي: المُسنَدِ إليه (بعينِه)، أي: بشخصه، بحيث يكون مُميَّزًا عن جميع ما عداه. واحترزَ به عن إحضاره باسم جنسِه، نحو «رجلٌ عالمٌ جاءني». (في ذهن السَّامع ابتداءً)، أي: أوَّل مرَّةٍ. واحترزَ به عن إحضاره ثانيًا بالضَّمير الغائبِ، نحو «جاء زيدٌ وهو راكبٌ»[٦]. (باسم مُختصٍّ به)، أي: بالمُسنَدِ إليه، بحيث لا يُطلَقُ على غيره، باعتبار هذا الوضعِ[٧]. واحترزَ به عن إحضاره بضمير المُتكلِّم والمُخاطَبِ واسمِ الإشارةِ والموصولِ والمعرَّف بلام العهدِ والإضافة، فإنَّه يمكنُ إحضاره بعينه ابتداءً بكلِّ واحدٍ منها، لكن ليس شيءٌ[٨] منها مُختصًّا بمُسنَدٍ إليه مُعيَّنٍ.

فإن قيلَ[٩]: هذا القيدُ مُغنٍ عن الأوَّلَين؛ لأنَّ الاسمَ المُختصَّ بشيءٍ معيَّنٍ ليس إلَّا العَلَمَ[١٠].

---

(١) عُلِّق أمامها في هامش (ي) و(س): «مصدريَّة».

(٢) انظر: الإيضاح ١١٤. وأصلُ الكلام بمعناه وأمثلته في الكشَّاف ٣/ ٢٤٢ (السجدة، ٣٢/ ١٢).

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٢٧١.

(٤) انظر: شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ٢٤٥.

(٥) انظر: شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٣١٢، وسيأتي تفصيل الكلام على مراتب المعارف في ص ١٥٣.

(٦) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٣٦/ ٢، وشرح المفتاح للمؤذِّنيّ اللوح ١٣٧/ ٢، ومفتاح تلخيص المفتاح ١٢٣.

(٧) «باعتبار هذا الوضع» ليس في (ع) و(ك).

(٨) في (ت): «بشيء».

(٩) في هامش (ج) و(ك) و(ي): «قائله: الخلخاليّ».

(١٠) انظر: شرح المفتاح للمؤذِّنيّ اللوح ١٣٧/ ٢ ـ ١٣٨/ ١، ومفتاح تلخيص المفتاح ١٢٣، شرح التلخيص للزوزنيّ اللوح ١٧/ ١.

قلنا بعد التَّسليم: إنَّ ذِكرَ القيودِ إنَّما هو لتحقيق مقامِ العلَميَّةِ، فلا بأسَ بأن يقعَ فيها ما يصحُّ به الاحترازُ عن الجميع، كما في التَّعريفات.

لا يقال: إنَّ قوله: (ابتداءً) احترازٌ عن المُضمَر الغائبِ والمُعرَّفِ بلام العهدِ والموصولِ؛ فإنَّ الأوَّلَين بواسطة تقدُّمِ ذِكرِه تحقيقًا أو تقديرًا، والثَّالثَ بواسطة العِلمِ بالصِّلة[١].

لأنَّا نقول: هذا موقوفٌ على أن يكونَ معنى قوله: (ابتداءً): بنفسه، أي: بنفس لفظِه، يعني إحضارًا لا يتوقَّفُ بعد العِلمِ بالوضع على شيءٍ آخرَ مِن تقدُّمِ الذِّكرِ ونحوِه، ولو أُريدَ ذلك يكونُ هذا بعينه معنى قوله: (باسم مختصٍّ به)، وبعد اللَّتيَّا والتي[٢] يكونُ احترازًا عن سائر المعارفِ، ولا يكون لتخصيص/[١/ ٥٠] ما ذُكر جهةٌ؛ لأنَّ اللَّفظَ الموضوعَ لمُعيَّن إنَّما هو العَلَم وما سواه إنَّما وُضعَ ليُستعمَل في مُعيَّنٍ. فينبغي أن يُصارَ إلى ما ذكره بعضُهم مِن أن معناه[٣]: أوَّلَ زمانِ ذِكرِه، وهو احترازٌ عن إحضاره في ثاني زمانِ ذِكرِه[٤]، كما في سائر المعارفِ، فإنَّها لا تفيدُ أوَّلَ زمانِ ذِكرِها إلَّا مفهوماتِها الكلِّيَّة، وإفادتُها للجزئيَّات المرادةِ في الكلام إنَّما تكونُ بواسطة قرينةٍ معيَّنةٍ لها في الكلام: كتقدُّم الذِّكرِ والإشارةِ والعِلمِ بالصِّلة والنِّسبة ونحو ذلك.

ولا يخفى على المُنصِف أنَّ الوجهَ ما ذكرناه أوَّلًا.

= (نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١])[٥] فـ«الله» أصلُه «الإلَه» حُذِفتْ الهمزة، وعُوِّضتْ

---

(١) هذا القول مذكورٌ بمعناه في **شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ١٦/ ٢ـ١٧/ ١، وصرَّح الشيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٦/ ٢، برَدِّ قولٍ يُقاربه، فلعلَّه لبعض قُدامى شرَّاح **المفتاح**.

(٢) قوله: «بعد اللَّتيا والتي» مَثل للعرب أدرجه في كلامه، وهما الداهية الكبيرة والصغيرة، وكنَّى عن الكبيرة بلفظ التصغير. انظر: **مجمع الأمثال** ١/ ٩٢. أي: بعد القضيَّة التي من شأنها كيتَ وكيتَ، إشعارًا بأنَّها بلغت من الشِّدَّة مبلغًا تقاصرت العبارة عن ذِكرها. والمعنى: بعد ارتكاب التكلُّفِ البعيد بالتفسير المذكورِ يكون تخصيص الثلاثة بالذِّكر تحكُّمًا. انظر: **حاشية السِّيرامي على المُطوَّل** اللوح ٨٢/ ١.

(٣) في هامش (ت): «معنى الابتداء».

(٤) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٦/ ٢.

(٥) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «ومعنى ‹الأحد› هو مَن لا يُشاركُه غيره في ذاته أو صفاته، أو مَن لا تركُّب فيه مِن الأجزاء. فلا يَرِدُ أنَّ هذا الحمل مِثل ‹زيدٌ واحدٌ› في عدم الفائدة». «منه». وفي **حاشية السِّيراميّ على المطوَّل** اللوح ٨٢/ ٢ أنَّ هذا الإيراد لبعض الفُضلاء في تفصيل طويل ذكره، ونقلَ عنه أنَّه عرضه على التفتازانيّ، وذلك قوله: «**عرضتُ هذا البحث على الأستاذ** رحمه الله بمَحْضر علماء سمرقند وكبرائهم وفضلاء خُجند وأمرائهم فاستحسنوه».

منها حرف التَّعريف، ثمَّ جُعل عَلَمًا للذَّات الواجبِ الوجودِ الخالقِ لكلِّ شيءٍ[١].

ومَن زعم[٢] أنَّه: اسمٌ لمفهوم الواجبِ لذاته، أو المستحقِّ للعبوديَّة له، وكلٌّ منهما كلِّيٌّ انحصرَ في فردٍ فلا يكون علَمًا؛ لأنَّ مفهوم العَلَم جزئيٌّ[٣] = فقد سها.

ألا يُرى أنَّ قولنا: «لا إلهَ إلا اللهُ» كلمةُ توحيدٍ بالاتِّفاق مِن غير أن يتوقَّفَ على اعتبار عهدٍ[٤]، فلو كان «الله» اسمًا لمفهوم المعبودِ بالحقِّ أو الواجبِ لذاته لا عَلَمًا للفرد الموجودِ منه لَمَا أفاد التَّوحيدَ؛ لأنَّ المفهومَ من حيثُ هو يحتمِلُ الكثرة. وأيضًا فالمرادُ بـ«الإلَه» في هذه الكلمة: إمَّا المعبودُ بالحقِّ فيلزمُ استثناءُ الشَّيءِ من نفسه، أو مُطلَقُ المعبودِ فيلزمُ الكذبُ لكثرة المعبوداتِ الباطلةِ. فيجبُ أن يكون «إلَه» بمعنى المعبودِ بحقٍّ، و«الله» عَلَمًا للفرد الموجود منه، والمعنى: لا مُستحِقَّ للعُبوديَّة له في الوجود أو موجودٌ إلَّا الفردُ الذي هو خالقُ العالَمِ. وهذا معنى قول صاحب «الكشَّاف»: «إنَّ ‹الله› مُختصٌّ بالمعبود بالحقِّ، لم يُطلَق على غيره»[٥]، أي: بالفرد الموجودِ الذي يُعبد بالحقِّ، تعالى وتقدَّسَ.

= **(أو تعظيمٍ، أو إهانةٍ)**، كما في الألقابِ/[٥٠/ ٢] الصَّالحةِ لمدحٍ أو ذمٍّ[٦].

(أو كنايةٍ) عن معنى يصلحُ له الاسمُ، نحو «أبو لهبٍ فعلَ كذا»، وفي التَّنزيل: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾ [المسد: ١]، «أي: يدا جهنَّميٍّ»[٧]؛ لأنَّ انتسابَه إلى النَّار[٨] يدلُّ على مُلابَسته إيَّاها، كما يقالُ:

---

(١) مضى طرف من الكلام على اسم الجلالة في صدر شرحه لمقدِّمة المُصنِّف في اللوحة ٤/ ٢. وفصَّل التفتازانيُّ الكلام على لفظ الجلالة في حواشي الكشَّاف اللوح ٩/ ٢ ـ ١١/ ٢.

(٢) في هامش (صل) و(ت) وأكثر النُّسخ: «خلخاليّ».

(٣) انظر: مفتاح تلخيص المفتاح ١٢٤.

(٤) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «‹لا إلهَ إلاَّ الله› هذا الاستثناء بدلٌ من اسم ‹لا› على المحلِّ، والخبرُ محذوفٌ، أي: لا إلهَ موجودٌ أو في الوجود إلَّا اللهُ. فإن قلتَ: فهلَّا قُدِّرت ‹في الإمكان›، ونفيُ الإمكانِ يستلزمُ نفيَ الوجودِ من غير عكس؛ قلتُ: لأنَّ هذا ردُّ خطأ المُشركين في اعتقاد تعدُّد الآلهة في الوجود، ولأنَّ القرينة وهي نفي ‹لا› إنَّما تدلُّ على الوجود دون الإمكانِ، ولأنَّ التوحيد هو بيانُ وجوده ونفيُ إلهٍ غيره، لا بيانُ إمكانِه وعدم إمكانِ غيره. ولا يجوزُ أن يكونَ الاستثناءُ مُفرَّغًا واقعًا موقعَ الخبرِ؛ لأنَّ المعنى على نفي الوجودِ عن آلهةٍ سوى الله لا عن نفي الأحديَّة». «منه».

(٥) الكشَّاف ١/ ٣٦ ـ ٣٧ (الفاتحة، ١/ ١).

(٦) انظر: مفتاح العلوم ٢٧٣، والإيضاح ١١٥.

(٧) مفتاح العلوم ٢٧٣، وانظر: الإيضاح ١١٥.

(٨) أكثر النُّسخ: «اللهب»، وأثبتُّ ما في (صل) و(ج).

«هو أبو الخير» و«أبو الشرِّ» و«أخو الفضلِ» و«أخو الحربِ» لمَن يُلابِسُ هذه الأمورَ[١].

واللَّهبُ الحقيقيُّ لهبُ جهنَّم، فالانتقالُ مِن ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ إلى «جهنَّميّ» انتقالٌ مِن المَلزوم إلى اللَّازم، أو مِن اللَّازم إلى الملزوم، على اختلاف الرَّأيين في الكناية[٢]، إلَّا أنَّ هذا اللزوم إنَّما هو بحسب الوضعِ الأوَّلِ، أعني الإضافيَّ، دون الثَّاني أعني العَلَميَّ، وهم يعتبرون في الكُنى المعانيَ الأصليَّةَ[٣].

وممَّا يدلُّ على أنَّ الكناية إنَّما هي بهذا الاعتبار، لا باعتبار أنَّ ذلك الشَّخصَ لزمه أنَّه جهنَّميٌّ سواءٌ كان اسمُه أبا لهبٍ أو زيدًا أو عمرًا أو غير ذلك = أنَّك لو قلت: «هذا الرَّجلُ فعلَ كذا»، مُشيرًا إلى أبي لهبٍ، لا يكونُ مِن الكناية في شيءٍ.

ويجبُ أن يُعلَمَ أنَّ أبا لهبٍ إنَّما استُعمِلَ هنا في الشَّخص المُسمَّى به، لكن ليُنتقلَ منه إلى «جهنَّميّ»، كما أنَّ «طويل النِّجادِ» يُستعمَلُ في معناه الموضوعِ له ليُنتقلَ منه إلى طول القامةِ[٤]. ولو قلت: «رأيتُ اليومَ أبا لهبٍ»، وأردتَ كافرًا جهنَّميًا، لاشتهار أبي لهبٍ بهذا الوصف، يكونُ استعارةً، نحو: «رأيتُ حاتمًا»، ولا يكونُ مِن الكناية في شيءٍ. فليُتأمَّل؛ فإنَّ هذا المقامَ مِن مَزالِّ[٥] الأقدامِ[٦].

(أو إيهامِ استلذاذِه)[٧]، أي: العَلَمِ، **(أو التبرُّكِ به)**[٨]، أو نحوِ ذلك: كالتَّفاؤل والتطيُّرِ، والتَّسجيل على السَّامع، وغير ذلك ممَّا يُناسِبُ اعتبارُه في الأعلام[٩].

---

(١) بعض هذا الكلام وهذه الأمثلة في **الكشَّاف** ٤/ ٢٩٦ (المسد، ١١١/ ١).

(٢) الأوَّل رأي الجمهور والثاني رأي السَّكَّاكيّ، انظر ما سيأتي في ص ٥٦٥، ٧٢٥.

(٣) زاد التفتازانيُّ هذا المعنى توضيحًا وتمثيلاً من الشِّعر وغيره في **شرح المفتاح** اللوح ٤٤/ ٢ ـ ٤٥/ ١.

(٤) لهذا الموضع زيادة تفصيل في **شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ٤٤/ ٢.

(٥) في (ج): «مزالق».

(٦) عبارة التفتازانيّ عن هذا الموضع في **المختصر** ١/ ٢٩٩ ـ ٣٠١، و**شرح المفتاح** اللوح ٤٥/ ١، تدلُّ دلالةً صريحةً على أنَّه يردُّ رأيًا.

(٧) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «والأحسنُ تركُ الإيهام إلى الإعلام ونحوه». «منه». والكلام بلفظ جِدّ قريب في **شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ٤٥/ ١.

(٨) زِيد في (ت): «بذكره».

(٩) أورد التفتازانيُّ طائفة من هذه الاعتبارات المُناسبة في **شرح المفتاح** اللوح ٤١/ ١.

[تعريفُ المُسنَدِ إليه بالموصوليَّة]

(وبالموصوليَّة)، أي: تعريفُ المُسنَدِ إليه بإيراده موصولًا.

وكان الأنسَبُ أن يُقدَّم عليه ذِكرُ اسمِ الإشارةِ لكونه أعرفَ؛ لأنَّ المُخاطَب يعرِفُ مدلوله بالقلب والعينِ، بخلاف الموصولِ، ثمَّ الموصولُ وذو اللام سواءٌ في الرُّتبة؛ ولهذا صحَّ جَعْلُ ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾ [الناس: ٥] صفةً لـ﴿ٱلْخَنَّاسِ﴾ [الناس: ٤]،/ [١/ ٥١] وتعريفُ المُضافِ كتعريف المُضافِ إليه[١]. وما ذكرنا مِنَ الأعرفيَّة هو المنقولُ عن سيبويه وعليه الجمهور، وفيها مذاهبُ أخرُ[٢].

والمقامُ الصَّالحُ للمَوصوليَّة هو أن يَصحَّ إحضارُ الشَّيء بواسطة جملةٍ معلومةِ الانتسابِ إلى مُشارٍ إليه بحسَب الذِّهن؛ لأنَّ وضعَ الموصولِ على أن يُطلِقَه المُتكلِّمُ على ما يعتقدُ أنَّ المُخاطَبَ يعرفُه بكونه محكومًا عليه بحُكمٍ حاصلٍ له، فلذا كانتِ الموصولاتُ معارفَ، بخلاف النَّكرةِ الموصوفةِ المُختصَّةِ بواحدٍ، فإنَّ تخصُّصها ليس بحسب الوضع. فقولك: ‹لقِيتُ مَن ضربتَه› إذا كانت ‹مَن› موصولةً، معناه: لقِيتُ الإنسانَ المعهود بكونه مضروبًا لكَ، وإن جعلتَها موصوفةً فكأنَّكَ قلتَ: ‹لقيتُ إنسانًا مضروبًا لكَ›، فهو وإن تخصَّصَ بكونه مضروبًا لكَ لكنَّه ليس بحسب الوضعِ؛ لأنَّه موضوعٌ لإنسانٍ لا تخصيصَ فيه، بخلاف الموصولة، فإنَّ وضعَها على أن تتخصَّصَ بمضمون الصِّلةِ وتكونَ معرَّفةً بها، وهذا هو المقامُ الصَّالحُ للموصول[٣].

ثمَّ المُصنِّفُ قد أشارَ إلى تفصيل الباعثِ المُوجِبِ له أو المُرجِّحِ بقوله:

(لعدمِ عِلمِ المُخاطَبِ بالأحوالِ المُختصَّة به سوى الصِّلةِ، كقولكَ: ‹الذي كان معنا أمسِ رجلٌ عالمٌ›).

ولم يتعرَّض لِمَا لا يكون للمُتكلِّم أو لكليهما علمٌ بغير الصِّلةِ، نحو ‹الذين في ديار الشَّرقِ لا أعرفُهم، أو لا نعرفُهم›[٤]؛ لقلَّة جدوى هذا الكلامِ، ونُدرة وقوعه.

---

(١) الكلام بلفظ جدًّ قريب في شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣١٢.

(٢) مضى للتفتازانيّ حديثٌ عن رتبة الضمير والعَلَم في اللوحة ٤٩/ ٢، ٥٠/ ١، وانظر لتفصيل هذه المسألة والمذاهب فيها: **الإنصاف في مسائل الخلاف** ٧٠٧-٧٠٩، و**شرح الرضي على الكافية** ٢/ ٣١٢-٣١٣. وكلام سيبويه على المعارف في **الكتاب** ٢/ ٥-١٤.

(٣) من قوله: «لأنَّ وضع الموصول» إلى هنا بلفظ جدًّ قريب في **شرح الرضي على الكافية** ٣/ ٧-٨.

(٤) هذا المثال في **مفتاح العلوم** ٢٧٣.

(أو استهجانِ التَّصريحِ بالاسم، أو زيادةِ التَّقريرِ)، أي: تقريرِ الغرضِ المَسوقِ له الكلامُ[1]، (نحو: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٣])، أي: راوَدتْ زُلَيخا[2] يوسفَ. «والمُراودةُ: المُفاعَلةُ مِن رادَ يرود: جاءَ وذهبَ. وكأنَّ المعنى: خادَعَتْه عن نفسه، وفعلَتْ فِعلَ المُخادِعِ بصاحبه عن الشَّيء الذي لا يريدُ أن يُخرِجَه مِن يده، يحتالُ عليه أن يغلبَه ويأخذَه منه، وهي عبارةٌ عن التَّمحُّل لمُواقعته إيَّاها»[3].

فالكلامُ/ [٢/ ٥١] مَسوقٌ لنزاهة يوسفَ وطهارةِ ذيلِه[4]، والمذكورُ أدلُّ عليه مِن ‹امرأة العَزيز› أو ‹زُلَيخا›[5]؛ لأنَّ كونَه في بيتها مَولًى لها يُوجِبُ قوَّةَ تمكُّنها مِن المُراودة ونيلِ المُرادِ، فإباؤه عنها وعدمُ الانقيادِ لها يكونُ غايةً في النَّزاهة عن الفحشاء.

وقيل[6] معناه: زيادةُ تقريرِ المُسنَدِ؛ لأنَّ كونَه في بيتها زيادةُ تقريرٍ للمُراودة[7]، لِمَا فيه مِن فرط الاختلاطِ والأُلفة.

وقيل[8]: بل تقريرُ المُسنَدِ إليه[9]؛ وذلك لإمكان وقوع الاشتراك في «زُلَيخا» و«امرأة العزيز»، فلا يتقرَّرُ المُسنَدُ إليه ولا يتعيَّنُ مثله في ﴿ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا﴾؛ لأنَّها واحدةٌ معيَّنةٌ مشخَّصةٌ.

وممَّا هو نصٌّ في زيادة تقريرِ الغرضِ المَسوقِ له الكلامُ في غير المُسنَدِ إليه بيتُ «السِّقْط»:

---

(١) في هامش (صل) ههنا تعليق، نصُّه: «وهو المقصودُ الأصليُّ بالكلام، وكلٌّ مِن المُسنَد إليه والمُسنَدِ إنَّما جيء به لإفادة ذلكَ المقصودِ، وكانت الصلةُ تُفيدُ زيادةَ تقريرٍ لكلٍّ مِن ذلك المقصودِ والمُسندِ والمُسندِ إليه، فحَمْلُ التقريرِ على تقرير الغرضِ أَولى مِن حَمْله على تقرير الباقيين، ولهذا حمَلَه الشَّارحُ عليه ولم يُزيِّف الأخيرين، فليُتأمَّلْ».

(٢) كذا ضُبِطت في (صل) و(أ)، ونقل الزَّبيديُّ في **تاج العروس** (زلخ) تخطئة هذا الوجه، وذكرَ أنَّ الصواب في ضبطها: «زَلِيخا» بفتح الزاي وكسر اللام.

(٣) **الكشَّاف** ٢/ ٣١٠ (يوسف، ١٢/ ٢٣)، وانظر للمعنى اللغويّ المذكور **الصحاح** (رود).

(٤) في هامش (صل): «عن لَوث تلك الرذيلة».

(٥) انظر: **الإيضاح** ١١٥.

(٦) في هامش (صل): «قائله الشَّارحُ العلَّامة».

(٧) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٧/ ٢، وأورده الخلخاليُّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ١٢٦ ـ ١٢٧، والكرمانيُّ في **تحقيق الفوائد الغياثية** ١/ ٣٣١ ـ ٣٣٢، وذكرَ أنَّه مذهب العضد الإيجيّ فيه.

(٨) في هامش (صل): «قائلُه الإمامُ المُؤذِّنيّ».

(٩) الكلام بلفظ قريب في **شرح المفتاح** للمُؤذِّني اللوح ١٣٨/ ٢.

أَعُبَّادَ المَسيحِ يَخافُ صَحْبي ونحنُ عَبيدُ مَن خَلَقَ المَسيحا[١]

فإنَّه أدلُّ على عدم خوفِهم النَّصارى مِن أن يقولَ: نحن عبيدُ اللهِ.

والمشهورُ أنَّ الآية مثالٌ لزيادة التَّقريرِ فقط[٢]. والمفهومُ من «المفتاح» أنَّها مثالٌ لها ولاستهجان التَّصريحِ بالاسم؛ لأنَّه قال: أو أن يُستهجَنَ التَّصريحُ، أو أن يُقصَدَ زيادةُ التَّقريرِ، نحو: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ﴾ الآية[٣]. ثمَّ قال: والعدول عن التَّصريح بابٌ من البلاغة، وأوردَ حكايةَ شُريحٍ[٤]، فلو لم تكن مثالًا لهما؛ لأخَّر ذِكر زيادةِ التَّقرير عن الحكاية[٥]. فافهمْ[٦].

= **(أو التَّفخيمِ**[٧]**، نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [طه: ٧٨]).**

ومنه في غير المُسنَد إليه قولُ أبي نُواسٍ[٨]:

وَلَقَد نَهَزْتُ مَعَ الغُواةِ بِدَلْوِهِمْ وَأَسَمْتُ سَرْحَ اللَّحْظِ حيثُ أَسَامُوا

وبلغْتُ ما بَلَغَ امرؤٌ بشبابِهِ فإذا عُصارةُ كُلِّ ذاكَ أَثَامُ[٩]

(أو تنبيهِ المُخاطَبِ على خطأٍ)، نحو قولِ عَبْدَةَ بن الطَّبيبِ مِن قصيدةٍ يعظُ فيها بنيه: **(إنَّ الذين تَرَونَهُمْ)**، أي: تظنُّونهم **(إخوانَكُمْ**

---

(١) البيت للمعريّ في شروح سَقط الزَّند ١/ ٢٤٦.

(٢) كما ذهب إليه الطِّيبيّ في التبيان ٥٠، والعضُد الإيجيّ في **الفوائد الغياثية** ١١٨.

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٧٣.

(٤) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٧٣ ـ ٢٧٤، وحكاية شُريح فيها عدول عن التصريح.

(٥) وذكَر التفتازانيُّ رأيه هذا في فهم كلام السَّكَّاكيّ في **المختصر** ١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦، وزاده تأكيدًا وتفصيلاً في **شرح المفتاح** اللوح ٤٥/ ٢ ـ ٤٦/ ١. وانظر بسط الكلام على هذه المسألة في كتابي **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية** ٣٠٧ ـ ٣٠٩.

(٦) الظاهر أنَّ هذه العبارة تلويح بما ذكره المُؤذِّنيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٣٨/ ٢، من أنَّه كان المُناسِب أن يُورد السكَّاكيُّ الحكايةَ قبل ذِكر زيادة التقرير، فنبَّه التفتازانيُّ ههنا على أنَّ السكَّاكيَّ قصدَ إلى ذلك قصدًا، لتكون الأمثلة على الغرضين معًا.

(٧) زِيد في (ك): «فإنَّ في هذا التفخيم من الإبهام ما لا يخفى».

(٨) الكلام في **الإيضاح** ١١٦.

(٩) البيتان في **ديوان أبي نواس** ١/ ١٢٦؛ وهما له في **المثل السائر** ٢/ ١٦٤، مثالاً على الإبهام، وفي **الدُّرّ الفريد** ٧/ ٣٢٧، و**الإيضاح** ١١٦، على ما نحن فيه. وفي هوامش الديوان: «نهزتُ الدَّلوَ: حركتها لتمتلئ. وأسمْتُ: رعيتُ. والسَّرْح: المالُ الذي يُرعى حيثُ شاء، وهذا مَثَلٌ». وفصَّل في شرحه صاحب **المعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ١٤/ ٢ ـ ١٥/ ١.

.... يَشفي غَليلَ صُدورِهِمْ أن تُصْرَعُوا)[١]

أي: تَهلِكوا وتُصابوا بالحوادث. ففيه من التَّنبيه على خطئهم في هذا الظَّنِّ ما ليس في قولك: إنَّ القومَ الفلانيَّ[٢].

وجعلَ صاحبُ/[٥٢/ ١] «المفتاح» هذا البيت ممَّا جُعلَ الإيماءُ إلى وجه بناءِ الخبرِ ذريعةً إلى التَّنبيه على خطأ[٣].

وردَّه المُصنِّفُ بأنَّه ليسَ فيه إيماءٌ إلى وجه بناءِ الخبرِ، بل لا يبعُدُ أن يكونَ فيه إيماءٌ إلى بناء نقيضِه عليه[٤].

وجوابُه: أنَّ العُرفَ والذَّوقَ شاهِدا صِدقٍ على أنَّك إذا قلتَ عند ذِكرِ جماعةٍ يعتقدُهم المخاطبون إخوانًا خُلَّصًا: «إن الذين تظنُّونهم إخوانكم»، كان فيه إيماءٌ إلى أنَّ الخبرَ المَبنيَّ عليه أمرٌ يُنافي الأخوَّةَ ويُباينُ المَحبَّةَ[٥].

(**أو الإيماءُ إلى وَجْهِ بناءِ الخَبرِ**)، أي: إلى طريقه؛ تقول: «عملتُ هذا العمَلَ على وجه عملك وعلى جِهته»، أي: على طَرْزه وطريقتِه. يعني: تأتي بالموصول والصِّلةِ للإشارة إلى أنَّ بناءَ الخبرِ عليه مِن أيِّ وجهٍ وأيِّ طريقٍ: مِن الثَّواب والعقابِ، والمدحِ والذَّمِّ، وغير ذلك[٦]. وحاصلُه: أن

---

(١) البيت بتمامه:

إنَّ الذين تَرَونَهم إخوانَكم ... يشفي غليلَ صدورِهم أن تُصرَعوا

وهو في ديوان عَبْدة بن الطبيب ٤٨؛ وله في المفضَّليات ١٤٧، والدُّرّ الفريد ٤/ ٤٥٠؛ وبلا عزو في: مفتاح العلوم ٢٧٥، والمصباح ١٧، والإيضاح ١١٦، والتبيان للطِّيبيّ ٥٢، والفوائد الغيائية ١١٩، ومعاهد التنصيص ١/ ١٠٠. وفي شرح المفضليات للأنباريّ ٢٩٩: «الغليلُ: لَهَبانٌ في الجوف من الغَيظ ومن العَطَش».

(٢) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٣٨/ ٢، ومفتاح تلخيص المفتاح ١٢٧.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٢٧٥.

(٤) انظر: الإيضاح ١١٧ ـ ١١٨.

(٥) الجواب بمعناه في شرح للمفتاح للترمذيّ اللوح ٣٨/ ١، وصرَّح بذكر صاحب التلخيص، ثمَّ قال في ردِّ كلامه: «ومَن تأمَّل حقَّ التأمُّل فيما ذكرنا... وكان له ذوق سليم علِمَ... أنَّ المُسنَد إليه في البيت... فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر لا إلى بناء نقيضه عليه. والذَّوقُ إنَّما يُفتقَر إليه في أمثال هذه المواضع، فمَن لم يُرزق الذَّوقَ فهو جدير بأن يهجُر هذا الفنَّ وتعلُّمه، وكلٌّ مُيسرٌ لِما خُلِق له». ثمَّ إنَّ التفتازانيَّ أعاد الكلام على هذا الموضع بزيادة تفصيل في شرح المفتاح اللوح ٤٧/ ١ ـ ٢، ونبَّه على وهم غيرِ القزوينيّ في أمثلة أخرى لهذا الغرض.

(٦) «وغير ذلك» ليس في (ي).

تأتيَ بالفاتحة على وجه يُنبِّه الفَطِنَ على الخاتمة، كـ«الإرصاد» في علم البديع[١]. (**نحو**: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠])، فإنَّ فيه إيماءً إلى أنَّ الخبرَ المَبنيَّ عليه أمرٌ من جِنس العقاب والإذلال، بخلاف ما إذا ذُكرَت أسماؤهم الأعلامُ.

= (**ثُمَّ إنَّه**)، أي: الإيماء إلى وجه بناءِ الخبرِ (**رُبَّما جُعِلَ ذريعةً**)، أي: وسيلةً (**إلى: التَّعريض بالتَّعظيم لشأنِه**)، أي: شأنِ الخبرِ، (**نحو**) قولِ الفرزدقِ: (**إنَّ الذي سَمَكَ**)، أي: رفعَ (**السَّماءَ بَنى لنا. بيتًا**)، أرادَ به الكَعبةَ، أو بيتَ الشَّرفِ والمجدِ (**دَعائمُهُ أعزُّ وأَطْوَلُ**)[٢] مِن دَعائم كلِّ بيتٍ.

ففي قوله: «إنَّ الذي سَمَكَ السَّماء» إيماءٌ إلى أنَّ الخبرَ المَبنيَّ عليه أمرٌ من جِنس الرِّفعة والبناءِ، بخلاف ما إذا قيل: «إنَّ اللهَ»[٣]، أو «الرَّحمنَ»، أو غير ذلك[٤]. ثمَّ فيه تعريضٌ بتعظيم بناءِ بيته؛ لكونه فِعلَ مَن رفعَ السَّماءَ التي لا بناءَ أرفعُ منها وأعظمُ.

= (**أو شأنِ غيرِه**)، أي: غيرِ الخبرِ، (**نحو**: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢])، ففيه إيماءٌ إلى أنَّ طريقَ بناءِ الخبرِ ممَّا ينبئ عن الخَيبة والخُسرانِ، وتعظيمٌ لشأن شعيبٍ. وهو /[٢/ ٥٢] ظاهرٌ.

= وقد يُجعَلُ ذريعةً إلى الإهانة بشأن الخبرِ، نحو «إنَّ الذي لا يعرفُ الفقهَ قد صَنَّف فيه».

= أو شأنِ غيره، نحو: «إنَّ الذي يتَّبعُ الشَّيطانَ فهو خاسرٌ».

= وقد يُجعل ذريعةً إلى تحقيق الخبرِ، نحو[٥]:

إنَّ التي ضَرَبَتْ بَيتًا مُهاجِرةً بكُوفةِ الجُنْدِ غالَتْ وُدَّها غُولُ[٦]

---

(١) انظر الكلام عليه فيما سيأتي في ص ٧٥٣.

(٢) البيت بتمامه:

إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بنى لنا بيتًا دعائمُهُ أعزُّ وأطولُ

وهو في **ديوان الفرزدق** ٢/ ٧١٤؛ وبلا عزو في: **مفتاح العلوم** ٢٧٥، و**المصباح** ١٦، و**الإيضاح** ١١٧، و**التبيان** للطِّيبيِّ ٥١، و**الفوائد الغياثية** ١١٩. وله في **معاهد التنصيص** ١/ ١٠٣.

(٣) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٨/ ٢.

(٤) أورد الترمذيُّ هذا التأويل بمعناه في شرحه للمفتاح اللوح ٣٨/ ١، وقال عنه: «لكن هذا الوجه ضعيف».

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٧٥، وعنه في **الإيضاح** ١١٧.

(٦) البيت لعَبْدة بن الطبيب في **ديوانه** ٥٩، و**المفضَّليات** ١٣٦؛ وهو بلا عزو في: **مفتاح العلوم** ٢٧٥، و**المصباح** ١٦، والإيضاح

فإنَّ في ضَرْب البيتِ بكوفةَ والمُهاجرةِ إليها إيماءً إلى أنَّ طريقَ بناءِ الخبرِ ممَّا ينبئُ عن زوال المَحبَّةِ وانقطاعِ المَودَّةِ، ثمَّ إنَّه يُحقِّقُ زوالَ المودَّةِ ويُقرِّرُه حتَّى كأنَّه برهانٌ عليه[١]. وهذا معنى «تحقيق الخبر».

فظهرَ الفرقُ بينه وبين الإيماءِ، وسقطَ اعتراضُ المُصنِّفِ: بأنَّه لا يظهرُ فرقٌ بينهما، فكيف يُجعَلُ الإيماءُ ذريعةً إليه؟[٢] ألا يُرى أنَّ قوله: (إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ)[٣]، (إنَّ الذين تَرونهم) البيت، فيه إيماءٌ مِن غير تحقيقِ الخبرِ[٤].

= وقد يُجعَلُ ذريعةً إلى التَّنبيه على الخطأ، كما مرَّ[٥].

فأحسِنِ التأمُّلَ في هذا المقام؛ فإنَّه مِن مَطارح الأنظارِ.

والفاضلُ العلَّامة قد فسَّر في «شرح المفتاح» (الوجه) في الإيماء إلى وجه بناءِ الخبر: بالعلَّة والسَّببِ، كما هو الظَّاهر في قولنا: (إنَّ الذين آمنوا لهم درجات[٦] النَّعيم)[٧]..................

= ١١٧، والتبيان للطِّيبيّ ٥١، والفوائد الغياثية ١١٩. وكوفة الجند: الكوفة، سُمِّيَت بذلك لمقام الجند فيها. انظر: معجم البلدان ٤/ ٤٩١، واستشهد على المعنى ببيت عَبْدة. وفي شرح المفضَّليات للأنباريّ ٢٧٠: وقوله: «كوفة الجند» يريد: نزلتِ الأمصارَ. و«غالتْ وُدَّها غُولُ»: ذهبتْ به، والغُول: اسم ما اغتالَ.

(١) انظر ما هو قريب من هذا الكلام في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٣٧/ ١.

(٢) انظر: الإيضاح ١١٧ ـ ١١٨، ومضى آنفًا.

(٣) زيد في (ع) و(ك) و(ي) و(س): «البيت».

(٤) هذا معنى ردِّ الترمذيّ في شرحه للمفتاح اللوح ٣٨/ ١ على القزوينيّ في هذا الموضع. ثمَّ إنَّ التفتازانيَّ وضَّح ذلك في بيت عَبْدة بقوله في شرح المفتاح اللوح ٤٨/ ٢: «ألا يُرى أنَّ في قوله... إيماءً إلى أنَّ بناء الخبر عليه من جنس العداوة والبغضاء وعدمِ تحقُّق المودَّة والإخاء، على ما يشهَدُ به سوقُ مثلِ هذا الكلام بلا خفاء، ثمَّ فيه تنبيه للمُخاطبين على الخطأ في ظنِّهم ذلك، وليس من تحقيق الخبر في شيء، إذ ظنُّهم إخوانًا لا يُحقِّق كونهم أعداءً». وفصَّل الكاشيُّ في شرح المفتاح اللوح ٣٨/ ١ ـ ٢ الكلام على الفرق بين الإيماء والتحقيق، وردَّ اعتراضاتِ القزوينيِّ ههنا.

(٥) ذكرَ التفتازانيُّ في شرح المفتاح اللوح ٤٨/ ١ سببَ جعل هذه المعاني السابقة متفرِّعة على الإيماء، فقال: «بقيَ الكلامُ في أنَّه: لِمَ جُعِلت هذه المعاني مُتفرِّعةً على الإيماء والإيماءُ ذريعةً إليها؟ وكيف ذلك؟ ولِمَ لم تُجعَل نُكت جَعْلِ المُسنَد إليه موصولًا من غير توسُّط الإيماءِ؟ والجوابُ أنَّ الإيماءَ مُتحقِّقٌ في الأمثلة على ما بيَّنا، وجَعْلُ تلك المعاني مُتفرِّعةً عليه مُناسِبٌ مِن جهة أن يكون إثباتًا للأمر المهم بعد التوطئة والتنبيه عليه والتأييد، فجرينا على مُقتضى المُناسبة».

(٦) في (ك): «جنَّات».

(٧) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٣٨/ ٢. ويفهم ذلك من كلام المؤذِّنيّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٣٩/ ١، والكاشيّ في شرحه للمفتاح اللوح ٣٧/ ١.

ثمَّ صرَّحَ بأنَّ قوله[١]: ثمَّ يتفرَّع على هذا اعتباراتٌ لطيفةٌ، ربُّما جُعِلَ ذريعةً إلى كذا وكذا[٢] = إشارةٌ إلى جَعْل المُسنَدِ إليه موصولًا، مُومئًا إلى وجه بناءِ الخبرِ. فأشْكَلَ عليه[٣] الأمر في نحو: «إن الذي سَمَكَ»، و«إنَّ التي ضربْتُ»، و«إنَّ الذين ترَونهم» لعدم تحقُّق السَّببيَّة، وهو لم يتعرَّض لذلك.

ومِن النَّاس[٤] مَن اقتفى إثرَه في تفسير ‹الوجه› بالعِلَّة، لكن هربَ عن الإشكال بأنَّ معنى قوله: «ثمَّ يتفرَّع على هذا»[٥]، أي: على إيراد المُسنَدِ إليه موصولًا[٦]، مِن غير اعتبار الإيماءِ فلا يلزمُ أن يكونَ في الأبيات المذكورةِ إيماءٌ.

وسوقُ الكلامِ يُنادي على فساد هذا الرَّأي عند المُنصِف[٧].

وقد يُقصَدُ بالموصول الحثُّ على التَّعظيم، أو التَّحقير[٨]، أو الترحُّم، أو نحو ذلك، كقولنا: «جاءك/ [٥٣/ ١] الذي أكرمكَ، أو أهانكَ، أو الذي سُبيَ أولادُه ونُهبَ أموالُه».

وقد يكون للتَّهكُّم، نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٌ﴾ [الحجر: ٦][٩].

ولطائف هذا البابِ لا تكادُ تُضبَطُ[١٠].

---

(١) أي: السكَّاكيّ.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٣) أي: الفاضل العلاَّمة القطب الشِّيرازيّ.

(٤) في هامش (ت) و(أ) و(ك): «أي: الخلخاليّ»، وفي هامش (س): «الخلخاليّ وأمثاله»، وفي هامش (ي): «حسام الدِّين الخوارزميّ». ونبَّه على نسبة ذلك إلى الخلخاليّ الدُّسوقيُّ في حاشيته على المختصر ١/ ٣٠٨. وفي المعوَّل للقُريميّ اللوح ١٢٠/ ٢، والتقرير للإنبابيّ ٢/ ٦٨ أنَّه رأيُ العلامة ناصر الدين الترمذيّ، وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك.

(٥) مفتاح العلوم ٢٧٤.

(٦) ذهب إلى ذلك المؤذِّنيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٣٩/ ١، والخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ١٢٨. وفي شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٣٨/ ١: «ويمكنُ... أن يقالَ: الضميرُ الذي في ‹جُعِل› في قوله: ‹وربَّما جُعِل ذريعة› لا يرجعُ إلى الإيماء إلى وجه بناءِ الخبر، وإنَّما يرجعُ إلى الموصول أو إلى كونه موصولًا، وإذا كان كذلك فلا يلزمُ أن يكونَ الإيماءُ مُتحقِّقًا في جميع الأبياتِ المذكورةِ»، لكنَّ الترمذيَّ لم يُفسِّر ‹الوجه› بالعِلَّة والسبب.

(٧) في (ع): «المُصنِّف».

(٨) «أو التحقير» ليس في (ك).

(٩) ذكر الزمخشريُّ في الآية معنى التهكُّم والاستهزاء. انظر: الكشَّاف ٢/ ٣٨٧ (الحجر، ١٥/ ٦).

(١٠) زاد التفتازانيُّ جملةً من هذه اللطائف في شرح المفتاح اللوح ٤٩/ ١.

[تعريفُ المُسنَدِ إليه بالإشارة]

(وبالإشارةِ)، أي: تعريفُ المُسنَدِ إليه بإيراده اسمَ إشارةٍ، متى صلحَ المقامُ له، واتَّصلَ به غرضٌ: أمَّا المقامُ الصَّالحُ فهو أن يصحَّ إحضارُه في ذِهن السَّامع، بواسطة الإشارةِ إليه حِسًّا[١]. فإنَّ أصلَ أسماءِ الإشارةِ أن يُشارَ بها إلى مُشاهَدٍ محسوسٍ قريبٍ أو بعيدٍ، فإن أُشير بها إلى محسوسٍ غيرِ مشاهدٍ، أو إلى ما يستحيلُ إحساسُه ومشاهدتُه، فلتصييره كالمُشاهَد وتنزيلِ الإشارةِ العقليَّةِ منزلةَ الحسيَّةِ[٢]. وأمَّا الغرضُ المُوجِبُ له أو المُرجِّحُ فقد أشارَ إلى تفصيله بقوله:

(لتمييزه)، أي: المُسنَدِ إليه، (أكمَلَ تمييزٍ، نحو قولِه)، أي: ابنِ الرُّوميِّ: (هذا أبو الصَّقر فَردًا) نصبٌ على المدح أو الحالِ (في مَحاسِنِهِ)

.... مِن نَسْلِ شَيبانَ بين الضَّالِ والسَّلَمِ[٣]

وهما شجرتان بالبادية، يعني: يُقيمون بالبادية؛ لأنَّ فَقْدَ العِزِّ في الحَضَر.

(أو التَّعريضِ بغَباوة السَّامعِ)، حتى كأنَّه لا يُدرِكُ غيرَ المحسوسِ، (كقوله)، أي: الفرزدقِ:

(أُولئكَ آبائي فجِئني بمِثْلِهِمْ) ....

هذا الأمرُ للتَّعجيز، كقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣][٤].

.... (إذا جَمَعتْنا يا جريرُ المَجامِعُ)[٥]

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٢٧٥، والإيضاح ١١٨.

(٢) من قوله: «فإنَّ أصل» إلى هنا بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٤٧٢.

(٣) البيت بتمامه:

هذا أبو الصَّقرِ فردًا في محاسِنه ... مِن نسلِ شيبانَ بين الضَّالِ والسَّلَمِ

وهو في ديوان ابن الرُّوميّ ٦/ ٢٣٩٩، وروايته فيه:

هذا أبو الصَّقرِ فردًا في كتابتِهِ ... وهو ابن شيبانَ بين الطَّلحِ والسَّلَمِ

وهو بروايته ههنا وبلا عزو في مفتاح العلوم ٢٧٦، والإيضاح ١١٨، والإشارات والتنبيهات ٣٨. وانظر تفصيل الكلام عليه في: معاهد التنصيص ١/ ١٠٧.

(٤) سيأتي الكلام على الأمر في الآية في ص ٤٣٨.

(٥) البيت في ديوان الفرزدق ٢/ ٥١٧؛ وهو له في مفتاح العلوم ٢٧٧، والمصباح ١٨، والإيضاح ١١٩، والإشارات والتنبيهات ٣٩، والتبيان للطِّيبيّ ٥٣.

(**أو بيانِ حالِه**)، أي: المُسنَدِ إليه: (**في القُربِ، أو البُعدِ، أو التَّوسُّطِ، كقولك: ‹هذا أو ذلك أو ذاك زيدٌ›**). أخَّر ذِكرَ التوسُّط؛ لأنَّه إنَّما يتحقَّق بعد تحقُّق الطَّرفين.

فإن قلتَ: كونْ «ذا» للقريب و«ذلك» للبعيد و«ذاك» للمتوسِّط ممَّا يُقرِّره الوضعُ واللُّغةُ، فلا ينبغي أن يتعلَّق به نظرْ علم المعاني؛ لأنَّه إنَّما يبحثُ عن الزَّائد على أصل المرادِ.

قلتُ: مِثلُه كثيرٌ في عِلم المعاني، كأكثر مباحثِ التَّعريفِ والتَّوابع وطرقِ القصرِ وغيرِ ذلك. وتحقيقُه: أنَّ اللَّغةَ تنظرْ فيه مِن حيثُ إنَّ «هذا» للقريب مثلًا، وعِلمُ المعاني/ [٥٣/ ٢] مِن حيثُ إنَّه إذا أُريدَ بيانُ قُربِ المُسنَدِ إليه يؤتى بـ«هذا»، وهو زائدٌ على أصل المرادِ الذي هو الحُكمُ على المُسنَدِ إليه المذكورِ المُعبَّرِ عنه بشيءٍ يوجب تصوُّره أيًّا[١] كان.

ولو سُلِّمَ فذِكرُه في هذا المقام توطئةٌ وتمهيدٌ لِمَا يتفرَّعُ عليه مِن التَّحقير والتَّعظيمِ، كما أشارَ إليه بقوله:

(**أو تحقيرِه**)، أي: المُسنَدِ إليه، (**بالقُرب، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ﴾** [الأنبياء: ٣٦]). وقد يُقصَدُ به تقريبُ حصولِه وحضورِه، نحو ‹هذه القيامةُ قد قامَتْ›[٢].

(**أو تعظيمِه بالبُعد، نحو: ﴿الٓمٓ ١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾** [البقرة: ١ ـ ٢]) تنزيلًا لبُعد درجتِه ورِفعةِ محلِّه منزلةَ بُعْدِ المسافةِ.

وقد يُقصَدُ به تعظيمُ المُشيرِ، كقول الأمير[٣] لبعض حاضريه: ‹ذلك قالَ كذا›[٤].

(**أو تحقيرِه**) بالبُعد (**كما يُقال: ‹ذلك اللَّعينُ فعل كذا›**) تنزيلًا لبُعده عن ساحة عزِّ الحضورِ والخطابِ وسفالةِ مَحلِّه منزلةَ بُعدِ المسافةِ.

ولفظ ‹ذلكَ› صالحٌ للإشارة إلى كلِّ غائبٍ عينًا كان أو معنًى، بأن يُحكى عنه أوَّلًا ثمَّ يُشارُ إليه، نحو ‹جاءني رجلٌ، فقال ذلك الرَّجلُ›، و‹ضربَه[٥] زيدٌ، فهالني ذلكَ الضَّربُ›؛ لأنَّ المَحكيَّ عنه غائبٌ؛ ويجوزُ على قلَّةٍ لفظُ الحاضرِ، نحو ‹فقال هذا الرَّجلُ›، و‹هالني هذا الضَّربُ›، أي: هذا المذكورُ عن قريبٍ، فهو وإن كان غائبًا لكن جرى ذِكرُه عن قريبٍ فكأنَّه حاضرٌ.

---

(١) زيد في (ك) و(ي): «ما».

(٢) هذا الغرض بلفظ جدِّ قريب شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٤٧٩.

(٣) عُلِّق أمامها في هامش (ع): «يبعد نفسه».

(٤) هذا الغرض بلفظ قريب شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٤٧٩.

(٥) في (ج): «ضربني».

وقد يُذكَرُ المعنى الحاضرُ المُتقدِّم بلفظ البعيد، نحو «بالله، وذلكَ قسمٌ عظيمٌ، لأفعلنَّ»؛ لأنَّ المعنى غيرُ مُدرَكٍ حِسًّا فكأنَّه بعيدٌ[(١)].

= (أو التَّنبيهِ)، أي: تعريفِ المُسنَدِ إليه بالإشارة للتَّنبيه (عند تعقيبِ المُشارِ إليه بأوصافٍ)، أي: عند إيراد أوصافٍ على عقب المُشارِ إليه. تقول: عقَّبَه فلانٌ إذا جاء على عقِبه، ثمَّ تُعدِّيه إلى المفعول الثَّاني بالباء وتقول: عقبتُه بالشَّيء، أي: جعلتُ الشَّيء على عقِبه[(٢)]. (على أنَّه)، أي: التَّنبيهَ على أنَّ المُشارَ إليه (جديرٌ بما يَرِدُ بعده)، أي: بعد اسمِ الإشارةِ،/ [١/ ٥٤] (مِن أجلِها)، أي: مِن أجل الأوصافِ التي ذُكِرتْ بعد المُشارِ إليه، (نحو): ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣]، إلى قوله: (﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥])؛ عُقِّب المُشارُ إليه، وهو ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾، بأوصافٍ مُتعدِّدةٍ من الإيمان بالغيب وإقامِ الصَّلاة وغير ذلك، ثمَّ عُرِّف المُسنَدُ إليه بأن أورِدَه اسمَ إشارةٍ تنبيهًا على أنَّ المُشارَ إليهم أحقَّاءُ بما يَرِدُ بعد ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، وهو كونُهم على الهدى عاجلًا والفوزِ بالفلاح آجلًا مِن أجل اتِّصافهم بالأوصاف المذكورةِ[(٣)].

= أو لأنَّه لا يكونُ طريقٌ إلى إحضاره سوى الإشارةِ؛ لجَهْلِ المُتكلِّم أو السَّامعِ بأحواله.

أو لنحو ذلكَ.

[تعريفُ المُسنَدِ إليه باللام وأنواعها]

(وباللام)، أي: تعريفُ المُسنَدِ إليه باللام، (للإشارة إلى معهودٍ)، أي: إلى حصَّةٍ مِن الحقيقة معهودةٍ بين المُتكلِّم والمُخاطَبِ، واحدًا كان أو اثنين أو جماعةً، تقول: «عهدتُ فلانًا إذا أدركتَه ولقيتَه»[(٤)]، وذلك لتقدُّم ذِكرِه صريحًا أو كنايةً.

(نحو: ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، أي): ليس الذَّكرُ (الذي طلبتْ) امرأةُ عمرانَ (كالتي)، أي: كالأنثى التي (وُهِبَتْ لها)[(٥)]، فـ﴿ٱلۡأُنثَىٰ﴾ إشارةٌ إلى ما سبقَ ذِكرُه صريحًا في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ

---

(١) من قوله: «ولفظ ذلك» إلى هنا بلفظ جدٍّ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٤٧٨.

(٢) هذا المعنى اللغويُّ في الكشَّاف ٢/ ٣٥٢ (الرعد، ١٣/ ١١).

(٣) الكلام على الآية بلفظ قريب في الكشَّاف ١/ ١٣٩ ـ ١٤١ (البقرة، ٢/ ٥).

(٤) الصحاح (عهد)، وهو في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ٢٤٢.

(٥) ما ذكره القزوينيُّ وزاده التفتازانيُّ في تفسير الآية مذكورٌ في الكشَّاف ١/ ٤٢٥ (آل عمران، ٣/ ٣٦).

أُنثَىٰ﴾، لكنَّه ليسَ بمسندٍ إليه. و﴿ٱلذَّكَرُ﴾ إشارةٌ إلى ما سبق(١) كنايةٌ في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، فإنَّ لفظَ ﴿مَا﴾ وإن كان يعمُّ الذُّكورَ والإناثَ، لكنَّ التَّحريرَ: وهو أن يُعتَقَ الولدُ لخدمة بيتِ المَقدِسِ(٢)، إنَّما كان للذِّكور دون الإناثِ، وهو مُسنَدٌ إليه.

وقد يُستغنى عن تقدُّم ذِكرِه لعِلم المُخاطَبِ به بالقرائن، نحو «خرجَ الأميرُ» إذا لم يكن في البلد إلا أميرٌ واحدٌ، وكقولكَ لمَن دخل البيتَ: «أغلقِ البابَ».

وقد تكون لامُ العهدِ للإشارة إلى الحاضر، كما في وَصْف/ [٢/٥٤] المنادى واسمِ الإشارةِ، نحو «يا أيُّها الرَّجل»، و«هذا الرَّجل»(٣).

= (أو) للإشارة (إلى نفسِ الحقيقةِ) ومفهومِ المُسمَّى، من غير اعتبارٍ لِمَا صدقَ عليه مِن الأفراد، (كقولكَ: «الرَّجلُ خيرٌ مِن المرأة»).

ومنه اللامُ الدَّاخلةُ على المُعرَّفات، نحو «الإنسانُ: حيوانٌ ناطقٌ»(٤)، و«الكلمة: لفظٌ مفردٌ موضوعٌ»(٥)، ونحو ذلك؛ لأنَّ التَّعريفَ للماهيَّة.

(وقد يأتي) المُعرَّفُ بلام الحقيقةِ (لواحدٍ) مِن الأفراد (باعتبار عهديَّتِه في الذِّهن)، لمُطابقة ذلكَ الواحدِ الحقيقةَ، يعني: يُطلَقُ المعرَّف بلام الحقيقةِ، الذي هو موضوعٌ للحقيقة المُتَّحدَةِ في الذِّهن، على فردٍ موجودٍ مِن الحقيقة باعتبار كونِه معهودًا في الذِّهن وجزئيًّا مِن جزئيات تلك الحقيقة مُطابقًا إيَّاها، كما يُطلَقُ الكلّيُّ الطبيعيُّ على كلٍّ(٦) مِن جُزئيَّاته، وذلك عند قيام قرينةٍ على أن ليس القَصْدُ إلى نفس الحقيقة مِن حيثُ هيَ هيَ، بل من حيثُ الوجودُ، لا مِن حيثُ وجودُها في ضمن جميعِ الأفراد، بل بعضِها، (كقولك: «ادخلِ السُّوقَ»، حيثُ لا عهدَ) في الخارج، فإنَّ قولكَ: «ادخلْ» قرينةٌ دالَّةٌ على ما ذكرنا(٧).

---

(١) زيد في (ت): «ذِكره».

(٢) معنى التحرير بلفظ قريب في الكشَّاف ١/ ٤٢٥ (آل عمران، ٣/ ٣٥).

(٣) من قوله: «وقد يُستغنى» إلى هنا مع أكثر الأمثلة المذكورة بلفظ جدًّ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ٢٤٢.

(٤) شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ٢٤٦.

(٥) شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٢، ورجَّحه الرضيّ على تعريف ابن الحاجب.

(٦) في (ك): «كلِّ فردِ».

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٢٦٤، وأشار التفتازانيُّ إلى ابن الحاجب في شرح المفتاح اللوح ٨٨/ ١.

وتحقيقُه أنَّه موضوعٌ للحقيقة المتَّحدَةِ في الذِّهن، وإنَّما أُطلِقَ على الفرد الموجودِ منها باعتبار أنَّ الحقيقةَ موجودةٌ فيه، فجاءَ التعدُّدُ باعتبار الوجودِ لا باعتبار الوضعِ. والفرقُ بينه وبين النَّكرةِ كالفرق بين عَلَمِ الجنسِ المُستعمَلِ في فردٍ وبين اسمِ الجنسِ، نحو ‹لقيتُ أسامةَ› و‹لقيتُ أسدًا›، فـ‹أسدٌ› موضوعٌ لواحدٍ من آحاد جنسِه، فإطلاقُه على الواحد إطلاقٌ على أصل وضعِه، و‹أسامةُ› موضوعةٌ للحقيقة المتَّحدةِ في الذِّهن، وإذا أطلقتَها على الواحد فإنَّما أردتَ الحقيقةَ، ولزِمَ من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجودِ التعدُّدُ ضمنًا[1].

فكذا النَّكرةُ تفيدُ أنَّ ذلك الاسمَ بعضٌ مِن جملة الحقيقةِ، نحو ‹ادخل سُوقًا›، بخلاف المُعرَّف/ [١/ ٥٥] نحو ‹ادخل السُّوق›، فإنَّ المرادَ به نفسُ الحقيقةِ، والبعضيَّةُ مستفادةٌ من القرينة كالدُّخول مثلًا، فهو كعامٍّ مخصوصٍ بالقرينة. فالمُجرَّدُ وذو اللام إذن بالنَّظر إلى القرينة سواءٌ، وبالنَّظر إلى أنفسهما مختلفان[2]. وإليه أشارَ بقوله:

(وهذا في المعنى كالنَّكرة)، يعني بعد اعتبارِ القرينةِ، وإن كان في اللفظ تجري عليه أحكامُ المعارفِ من وقوعه مبتدأً وذا حالٍ ووصفًا للمعرفة وموصوفًا بها ونحو ذلك، كعَلَم الجنسِ. وهذه الأحكامُ اللَّفظيَّةُ هي التي اضطرَّتهم إلى الحُكم بكونه معرفةً وكونِ نحو ‹أسامة› علَمًا، حتَّى تكلَّفوا ما تكلَّفوا[3].

ويُعلَمُ ممَّا ذكرنا من تقرير كلامِه أنَّ عَودَ الضَّميرِ في قوله: (وقد يأتي) إلى المُعرَّف بلام الحقيقةِ أَولى من عَوده إلى مُطلَقِ المعرَّف باللام، كما يُشعِر به ظاهر[4] لفظ «الإيضاح»[5].

ولكون هذا المُعرَّف في المعنى كالنَّكرة، يُعامَلُ معاملةَ النَّكرةِ كثيرًا، فيُوصَفُ بالجمل[6]، كقوله:

---

(١) من قوله: «أنَّه موضوع» إلى هنا مع الأمثلة المذكورة بلفظ قريب في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٤٠ - ٤١؛ وبعضه في **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ٢٤٦. هذا ونبَّه الشريف الجرجانيّ في **حاشيته على المطوَّل** ٨٠ على أنَّ هذا الكلام مأخوذٌ من ابن الحاجب.

(٢) من قوله: «فكذا النكرة» في **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ٢٣٩.

(٣) الكلام بتفصيل وبيان في **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٤) «ظاهر» ليس في (ع).

(٥) انظر: **الإيضاح** ١٢٣.

(٦) انظر: **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٢/ ٢٦٤، و**التبيان** للطيبيّ ٥٧.

ولقـد أمـرُّ علـى اللَّئيـم يَسـبُّني[١] ....

وفي التَّنزيل: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ [الجمعة: ٥]، على أنَّ ﴿يَحۡمِلُ﴾ صفةٌ لـ﴿ٱلۡحِمَارِ﴾[٢]؛ وفيه: ﴿إِلَّا ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ لَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ [النساء: ٩٨]، على أنَّ قوله: ﴿لَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ صفةٌ لـ﴿ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ﴾، أو لـ﴿ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ﴾؛ لأنَّ الموصوفَ وإن كان فيه حرفُ التَّعريفِ فليسَ لشيءٍ بعينه[٣]. كذا في «الكشَّاف»[٤]. وهو صريحٌ في أنَّ اللَّامَ في ﴿ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ﴾ حرفُ تعريفٍ، كما سنذكُره عن قريب[٥].

وإن كانَ اسما موصولا يصحُّ هذا أيضًا؛ لأنّ الموصولَ أيضًا يُعامَلُ معاملةَ هذا المُعرَّفِ، كما ذكر صاحب «الكشّاف» أنَّ ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ لا توقيتَ فيه[٦]، فهو كقوله: (ولقد أمرُّ على اللَّئيم) فيصحُّ أن تقعَ النَّكرةُ، أعني قولَه: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] وصفًا له[٧].

فإن قلتَ:/ [٢ / ٥٥] المُعرَّفُ بلام الحقيقةِ وعَلَمِ الجنسِ إذا أُطلقا على واحدٍ، كما في نحو: «ادخل السُّوق»، و«رأيتُ أسامةَ مقبلةً»، أحقيقةٌ هو أم مجازٌ؟

---

(١) صدرُ بيتٍ مشهور سيَّار، وتمامه:

.... فمضَيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعنيني

واختُلف في نسبته: فهو لرجُل من سَلول في كتاب سيبويه ٣/ ٢٤، ولشَمِر بن عمرو الحَنفيّ في **الأصمعيّات** ١٢٦، ولعُمَيرة بن جابر الحنفيّ في **حماسة البُحتريّ** ٣٤٠؛ وبلا عزو في: **معاني القرآن** للأخفش، ١/ ١٤٥ (البقرة، ٢/ ٩١)، و**دلائل الإعجاز** ٢٠٦، و**الكشَّاف** ١/ ٧٠ (الفاتحة، ١/ ٧)، ١/ ٥٥٧ (النساء، ٤/ ٩٨)، ٤/ ١٠٣ (الجمعة، ٦٢/ ٥)، و**مفتاح العلوم** ٢٧٩، و**الإيضاح** في شرح المفصَّل ٢/ ٢٦٤، وشرح الرضي على **الكافية** ١/ ٢٣٩، و**الإيضاح** ١٢٣. وانظر في تفصيل الكلام على البيت: **المعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ١٥/ ٢ ـ ١٦/ ١، و**خزانة الأدب** للبغداديّ ١/ ٣٥٧.

(٢) انظر: **الكشَّاف** ٤/ ١٠٣ (الجمعة، ٦٢/ ٥).

(٣) في هامش (صل) ما نصُّه: «أي: ليس لقوم بأعيانهم».

(٤) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٥٥٧ (النساء، ٤/ ٩٨).

(٥) هو في ص ١٦٨.

(٦) علّق التفتازانيُّ موضّحا هذا الموضع بقوله في **حواشي الكشَّاف** اللوح ١٦/ ١: «قوله: (لا توقيتَ فيه) أي: لا تعيين؛ لأنّ تعيينهم الأحوال كان بالأوقات، يعني كما أنّ المُعرَّف باللّام قد يُقصد به الحقيقةُ من حيث الوجودُ في ضمن الأفراد ويدلُّ عليه بقرينة على أنّ المراد به البعضُ فيصيرُ في المعنى كالنكرة فكذلك الاسمُ الموصولُ. وحينئذ يجوزُ أن يُعتبر فيه جانبُ اللفظ فيوصف بالمعرفة».

(٧) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٧٠ (الفاتحة، ١/ ٧).

قلتُ: بل حقيقةٌ؛ إذ لم يُستعمَل إلَّا فيما وُضِعَ له؛ لأنَّ معنى استعمالِ الكلمةِ في المعنى: أن يكونَ الغرضُ الأصليُّ طلبَ دلالتِها على ذلك المعنى وقَصْدَ إرادتِه منها، وأنتَ إذا أطلقتَ المُعرَّفَ والعَلَمَ المذكورَين على الواحد فإنَّما أردتَ به الحقيقةَ، ولزِمَ من ذلك التعدُّدُ باعتبار الوجودِ وانضمامِ القرينةِ، فهو لم يُستعمَل إلَّا فيما وُضِعَ له، وسيتَّضِحُ هذا في بحث الاستعارةِ[١].

= (وقد يُفيدُ) المُعرَّف باللَّام، المُشارُ بها إلى الحقيقةِ، (الاستغراقَ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢])، أُشِيرَ باللَّام إلى الحقيقة، لكن لم يُقصَد بها الماهيَّةُ، مِن حيثُ هي هي، ولا من حيثُ تحقُّقها في ضمن بعضِ الأفرادِ، بل في ضمن الجميعِ، بدليل صِحَّة الاستثناءِ الذي شرطُه دخولُ المُستثنى في المُستثنى منه، لو سُكِت عن ذِكْره.

وتحقيقُه أنَّ اللَّفظَ إذا دلَّ على الحقيقة باعتبار وجودِها في الخارج: فإمَّا أن يكون لجميع الأفراد، أو لبعضها، إذ لا واسطة بينهما في الخارج، فإذا لم يكن للبعضيَّة لعدم دليلِها وجبَ أن يكونَ للجميع[٢]. وإلى هذا ينظرُ صاحبُ «الكشَّاف»، حيث يُطلِق لامَ الجنسِ على ما يُفيدُ الاستغراقَ: كما ذكرَ في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ أنَّه للجنس[٣]، وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥، المائدة: ١٣]: إنَّ اللَّامَ للجنس، فيتناولُ كلَّ مُحسِنٍ[٤]. وكثيرًا ما يُطلِقُه على ما يُقصَدُ به المفهومُ والحقيقةُ، كما ذكَرَ أنَّ اللَّام في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] للجِنس دون الاستغراقِ[٥].

والحاصلُ أنَّ اسمَ الجنسِ المُعرَّف باللام: إمَّا أن يُطلق على نفس الحقيقةِ من غير نظرٍ إلى ما صدقَتِ الحقيقةُ عليه من الأفراد، وهو تعريفُ الجنسِ، ونحوه عَلَمُ الجنسِ كـ«أسامة»؛ وإمَّا على حِصَّةٍ مُعيَّنةٍ منها، واحدًا/ [٥٦/ ١] أو اثنين أو جماعةً، وهو العهدُ الخارجيُّ، ونحوه عَلَمُ الشَّخصِ

---

(١) انظر ما سيأتي في ص ٦٣٨ - ٦٣٩.

(٢) قال الرضيُّ في شرح الكافية ١/ ٢٧٧: «اسمُ الجنس، أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد، إذا استُعملَ ولم تقم قرينة تُخصِّصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنسِ، أخذًا من استقراء كلامهم».

(٣) انظر: الكشَّاف ٤/ ٢٨٢ (العصر، ١٠٣/ ٢).

(٤) ولم يقع كلام الزمخشريِّ هذا في موضعَي الآية التي أوردَها التفتازانيُّ، وإنَّما ذكَرَه الزمخشريُّ في الكشَّاف ١/ ٤٦٤ (آل عمران، ٣/ ١٣٤)، فقال: «يجوزُ أن تكونَ اللَّام للجنس فيتناوَلُ كلَّ مُحسِن ويدخل تحته هؤلاء المذكورون، وأن تكون للعهد فتكون إشارة إلى هؤلاء».

(٥) مضى بتخريجه وتفصيله في ص ١٧.

كـ«زيد»؛ وإمَّا على حِصَّةٍ غيرِ مُعيَّنةٍ، وهو العهدُ الذِّهنيُّ، ومِثلُه النَّكرةُ كـ«رجل»؛ وإمَّا على كلِّ الأفرادِ، وهو الاستغراقُ، ومِثلُه «كلٌّ» مضافًا إلى نكرةٍ[١].

ولا خفاءَ في تميُّزِ بعضِها عن بعض إلَّا في تعريف الحقيقة؛ فإنَّه إن قُصِد به الإشارةُ إلى الماهيَّة مِن حيثُ هي هي لم يتميَّز مِن أسماء الأجناسِ التي ليست فيها دلالةٌ على البعضيَّة والكلِّيَّة، نحو «رُجعى» و«ذِكرى» و«الرُّجعى» و«الذِّكرى»؛ وإن قُصِدَ به الإشارةُ إليها باعتبار حضورِها في الذِّهن، لم يتميَّز عن تعريف العهدِ[٢]. وهذا حاصلُ الإشكال الذي أوردَه صاحبُ «المفتاح» على هذا المقامِ.

وجوابه: أنَّا لا نُسلِّم عدمَ تميُّزه عن تعريف العهدِ على هذا التَّقديرِ؛ لأنَّ النَّظرَ في المعهود إلى فردٍ مُعيَّنٍ أو اثنين أو جماعةٍ، بخلاف الحقيقة؛ فإنَّ النَّظر فيها إلى نفس الماهيَّةِ والمفهومِ باعتبار كونها حاضرةً في الذِّهن، وهذا المعنى غيرُ معتبرٍ في اسم الجنس النَّكرةِ، وعدمُ اعتبارِ الشَّيء ليس باعتبارٍ لعدمه[٣].

(وهو)، أي: الاستغراقُ (ضربان: حقيقيٌّ): وهو أن يُرادَ كلُّ فردٍ ممَّا يتناوله اللَّفظُ، بحسب اللُّغةِ، (نحو: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٣٧]، أي: كلِّ غيبٍ وشهادةٍ؛ وعُرفيٌّ): وهو أن يُرادَ كلُّ فردٍ ممَّا يتناولُه اللَّفظُ بحسب مُتفاهَمِ العُرفِ، (كقولنا: «جَمَعَ الأميرُ الصَّاغةَ»، أي: صاغةَ بلدِه أو مملكتِه)؛ لأنَّه المفهومُ عُرفًا، لا صاغةُ الدُّنيا[٤].

فإن قلتَ: [٥] «الصَّاغة» جَمْعُ صائغٍ، واللَّامُ في اسم الفاعلِ واسمِ المفعولِ اسمٌ موصولٌ لا حرفُ تعريفٍ، عند غير المازنيِّ، فكأنَّ التَّمثيل[٦] على مذهبه[٧].

قلتُ: الخلافُ إنَّما هو في اسمِ الفاعلِ والمفعولِ بمعنى الحدوثِ؛ لأنَّهم يقولون: إنَّه فِعلٌ في صورة الاسمِ، ولهذا يعملُ وإن كان بمعنى الماضي. وأمَّا ما ليسَ في معنى الحدوثِ، مِن نحو:

---

(١) زاد التفتازانيُّ هذه الخلاصة في أنواع اسم الجنس المُعرَّف باللام تفصيلاً في **شرح المفتاح** اللوح ٥٠/ ١ ـ ٢، وفي **حواشي الكشَّاف** اللوح ١٣/ ٢.

(٢) من قوله: «في تعريف الحقيقة» إلى هنا بأمثلته بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٣١٦.

(٣) الجواب بمعناه في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ٣٩/ ٢.

(٤) انظر: **مفتاح العلوم** ٣١٨، و**الإيضاح** ١٢٣.

(٥) في هامش (س): «قائله الزَّوزنيُّ والموفَّق».

(٦) زِيد في (ت): «مبنيٌّ».

(٧) الكلام في هذا السؤال بلفظ قريب في **شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ١٩/ ٢. وانظر: **شرح المفصَّل** لابن يعيش ٢/ ١٢٢.

«المؤمن» و«الكافر»/[٢/ ٥٦] و«الصَّائغ» و«الحائك»، فهو كالصِّفة المُشبَّهةِ، واللَّامُ فيها حرفُ التَّعريفِ اتفاقًا[١]. وكلامُ صاحبِ «الكشَّاف» و«المفتاح» يُفصِح عن ذلك في غير موضع[٢].

ولو سُلِّمَ فالمرادُ تقسيمُ مُطلقِ الاستغراقِ، سواءٌ كان بحرف التَّعريفِ أو غيره. والموصولُ أيضًا يأتي للاستغراق، نحو: «أكرمِ الذين يأتونكَ إلَّا زيدًا»، أو «اضربِ القائمين إلّا عمرًا». وهذا ظاهرٌ.

[استغراقُ المفردِ واستغراقُ الجمع]

(واستغراقُ المُفردِ)، سواءٌ كانَ بحرف التَّعريفِ أو غيره، **(أشمَلُ)** من استغراق المُثنَّى والمجموعِ[٣]؛ لأنَّه يتناولُ كلَّ واحدٍ واحدٍ من الأفراد، واستغراقُ المُثنَّى إنَّما يتناولُ كلَّ اثنين اثنين ولا يُنافي خروجَ الواحدِ، واستغراقُ الجمعِ إنَّما يتناولُ كلَّ جماعةٍ جماعةٍ ولا يُنافي خروج الواحد والاثنين. **(بدليل صحَّةِ «لا رِجالَ في الدَّار» إذا كان فيها رَجلٌ أو رَجلان، دون «لا رَجلَ»)**، فإنَّه لا يصحُّ إذا كان فيها رجلٌ أو رَجلان. وإنَّما أوردَ البيان بـ«لا» التي لنفي الجنس؛ لأنَّها نصٌّ في الاستغراق[٤].

بيانُ ذلك أنَّ النَّكرةَ في سياق النَّفي والنَّهي والاستفهام ظاهرةٌ في الاستغراق، وتحتمِلُ عدمَ الاستغراق احتمالًا مرجوحًا إلَّا عند قرينةٍ، نحو: «ما جاءني رجلٌ بل رَجلان»، فإنَّه حينئذٍ يتحقَّقُ عدمُ الاستغراقِ؛ والنَّكرةُ في الإيجاب ظاهرةٌ في عدم الاستغراقِ، وقد تستعمل فيه مجازًا: كثيرًا في المبتدأ، نحو «تمرةٌ خيرٌ مِن جرادةٍ»؛ وقليلًا في غيره، نحو: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾ [الانفطار: ٥][٥]، وفي «المقامات»:

---

(١) كلامُه في هذه المسألة، في السؤال الذي أورده والجواب عنه، مُلخَّصٌ عن شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ١١ ـ ١٤.

(٢) مضى آنفًا موضع من كلام الزمخشريّ في هذه المسألة، في ص ١٦٥. وانظر أمثلة تؤكِّد مذهب السَّكَّاكيّ في مفتاح العلوم ٢٧٩.

(٣) وذهب السَّكَّاكيُّ إلى هذا في مفتاح العلوم ٣١٨؛ وشايَعه على ذلك البدر في المصباح ٤٤، والطِّيبيُّ في التبيان ٥٦.

(٤) انظر: شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٩٤.

(٥) في هامش (ي) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أي: كلُّ واحد من أفراد البعض؛ لِمَا ثبت في التنزيل أنَّ كلَّ نفسٍ علمت ما عملت في الدُّنيا من الخير والشرِّ، لقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧ ـ ٨]، والآيات الدالَّة عليه كثيرة». «منه».

ومن قوله: «النكرة في سياق النفي» إلى هنا مع الأمثلة بلفظ جدّ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، وأكثره فيه ١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤، وبعضه فيه ٢/ ١٥٦، وفي الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦١ ـ ٦٢.

يـــا أهـــلَ ذا المَغْنـــى وُقِيتُـــم شـــرًّا[١]

وأمَّا إذا كانت النكرةُ مع ‹مِن›: ظاهرةً، نحو ‹ما جاءني من رجلٍ›؛ أو مُقدَّرةً، نحو ‹لا رجلَ في الدَّار› = فهو نصٌّ في الاستغراق، حتَّى لا يجوز: ‹ما مِن رجلٍ، أو لا رجلَ في الدَّار بل رَجلان›[٢]. وإلى هذا أشار صاحبُ «الكشَّاف» حيثُ قالَ: إنَّ قراءة ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] بالفتح تُوجِبُ الاستغراق، وبالرَّفع تُجوِّزُه[٣].

ولقائلٍ أن يقول:/ [١/ ٥٧] لو سُلِّم كونُ استغراقِ المفردِ أشملَ في النَّكرة المَنفيَّةِ فلا نُسلِّمُ ذلك في المُعرَّف باللام، بل الجمعُ المُحلَّى بلام الاستغراق يشملُ الأفرادَ كلَّها مثلَ المفردِ[٤]، كما ذكرَه أكثرُ أئمَّة الأصولِ[٥] والنَّحوِ[٦]، ودلَّ عليه الاستقراءُ، وصرَّحَ به أئمَّةُ التَّفسير في كلِّ ما وقعَ في التَّنزيل مِن هذا القبيلِ، نحو: ﴿أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤]، ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤][٧]، ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٣][٨]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨][٩]، إلى غير ذلك؛ ولهذا

---

(١) في هامش (صل) ما نصُّه: «تمامه:

ولا لقيتُـــم مـــا بقيتُـــم ضُـــرًّا»

والشعر للحريريّ في المقامة الكوفية. انظر: **مقامات الحريريّ** بشرح الشَّريشيّ ١/ ١٩٥، و**المعول في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ١٦/ ١.

(٢) الكلام بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ٢٧٩.

(٣) انظر: **الكشَّاف** ١/ ١١٥ (البقرة، ٢/ ٢).

(٤) أكَّد التفتازانيُّ رأيه هذا في **التلويح** ١/ ١٢٣، و**فوائد شرح مختصر الأصول** ١/ ١١٧، وأحال فيه على **شرح التلخيص**، و**شرح المقاصد** ٤/ ٢٠١ ـ ٢٠٢، و**شرح المفتاح** اللوح ٥٥/ ١، و**حواشي الكشَّاف** اللوح ٥٨/ ٢. ونقل السِّيراميُّ في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ٩٧/ ٢ عن بعض الفضلاء مناقشة للتفتازانيّ في هذا فقال: «وقال **بعضُ الفضلاء عرضتُ على الأستاذ** ـ يعني الشَّارح ـ أنَّه يجوز أن تُؤخذ القضية مهملة فلا يردُ الاعتراض، لجواز أن يكون استغراق المفردِ أشملَ في بعض الصُّور بمعونة القرينة، كما في قوله: ‹لا رجل ولا رجال› و‹في الدار رجلٌ أو رجلان›. فقال: تُفهَم الكلية».

(٥) انظر: **العقد المنظوم** ١/ ٣٦٦، و**شرح تنقيح الفصول** ١٦٧، و**نهاية الوصول إلى علم الأصول** ١/ ٤٤٢. وعبارة الزركشيّ عنها في **البحر المحيط** ٣/ ١٠٢: «عند معظم الأصوليين».

(٦) انظر: **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ٢٣٧ ـ ٢٣٩، و**معاني القرآن وإعرابه** للزَّجَّاج ٥/ ٢٧٥.

(٧) سيأتي قريبا كلامُ الزمخشريّ على هذه الآية.

(٨) قال الزمخشريُّ عند تفسير هذه الآية في **الكشَّاف** ٢/ ٢٨٤ (هود، ١١/ ٨٣): «وما هي من كلّ ظالم ببعيد».

(٩) سيأتي قريبا كلامُ الزمخشريّ على هذه الآية.

صحَّ بلا خلافٍ نحو «جاءني القوم أو العلماء إلا زيدًا أو إلا الزَّيدَين»، مع امتناع قولِك: «جاءني كلُّ جماعةٍ مِن العلماء إلَّا زيدًا» على الاستثناء المتَّصلِ(١).

فإن قيل: المفردُ يقتضي استيعابَ الآحادِ، والجمعُ لا يقتضي إلا استيعابَ الجموعِ، حتَّى إنَّ معنى قولنا: «جاءني الرِّجال»: «جاءني كلُّ جمعٍ مِن جموع الرِّجال»، وهذا لا يُنافي خروج الواحد والاثنين مِن الحكم، بخلاف المفردِ.

قلنا: لو سُلِّمَ فلا يمكنُ خروجُ الواحدِ والاثنين أيضًا؛ لأنَّ الواحدَ مع اثنين آخرين مِن الآحاد، والاثنين مع واحدٍ آخرَ جمعٌ مِن الجموع، والتَّقديرُ: إنَّ كلَّ جمعٍ من الجموع داخلٌ في الحُكم على ما ذكرتُم(٢).

فإن زعموا أنَّ كلَّ جمعٍ داخلٌ في الحُكم باعتبار ثبوتِ الحُكمِ للجموع دون كلِّ فردٍ، حتى يصحَّ «جاءَني جمعٌ مِن الرِّجال» باعتبار مجيء فردٍ أو فردين منه = فهو ممنوعٌ، بل هو أوَّل المسألةِ.

فظهرَ بطلانُ ما ذكرَه صاحب «المفتاح» في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤] أنَّه: تُرِكَ جَمْعُ العظم إلى الإفراد؛ لطلب شُمولِ الوَهْنِ العظامَ فردًا فردًا، لصحَّة حصولِ وَهْنِ المجموع بوَهْنِ البعض دون كلِّ فردٍ(٣). يعني يصحُّ إسنادُ الوهنِ إلى صيغة الجمعِ نحو «وهنتِ العظامُ» عند حصول الوَهْنِ لبعضٍ من العِظام دون كلِّ فردٍ، ولا يصحُّ ذلك في/[٥٧/ ٢] المفرد؛ وذلك لأنَّا لا نُسلِّمُ صحَّة قولنا: «وهنتِ العظامُ» باعتبار وَهْنِ البعضِ دون كلِّ فردٍ.

---

(١) في هامش (ك) ههنا تعليق للتفتازانيّ، نصُّه: «لأنَّ المستثنى في الاستثناء المتَّصل يجب أن يكون من أفراد مدلول المستثنى منه. لا يقال: المستثنى في قولنا: ‹جاءني العلماءُ إلَّا زيدًا› ليس من الأفراد؛ لأنَّ أفراد الجمع جمعٌ لا آحاد. لأنَّا نقول: الصحيح أنَّ الحكم في الجمع المعرَّف الغير المحصور إنَّما هو على الآحاد دون الجموع، بشهادة الاستقراءِ والاستعمال». «منه».

(٢) في هامش (ج) تعليق للتفتازانيّ، نصُّه: «فإنَّ قيل: إذا دخل في الحكم غيرُ الواحد والاثنين لم يبقَ شيء آخرُ يضمُّ لا الواحد والاثنين ليحصل جمعٌ آخرُ. قلنا: هذا ـ مع أنَّه كلامٌ على السند ـ مدفوعٌ بأنَّ دخولَ الغير في الحكم لا يمنع صحَّة ضمِّ شيء منه لا الواحد والاثنين؛ لأنَّ هذا مجرَّد اعتبار لا يتوقَّف على التصاقٍ واجتماعِ زمان أو مكان، بل يكفيه مجرَّد وجود ما فوق الاثنين من الأفراد. والحاصل أنَّا لا نُسلِّم صحَّة قولنا: ‹الرجال في الأرض› على قصد الاستغراق الحقيقيّ، كيف؟ وصحَّة استثناء عيسى عليه السلام ممَّا لا يُتصوَّر فيه نزاعٌ، أمَّا إذا كان الحكم على كلِّ فرد كما هو الحقُّ فظاهرٌ، وأمَّا إذا كان كلّ جمع بناء على الفَرْض وتقدير التسليم فلأنَّ عيسى عليه السلام مع زيد وعمرو جمعٌ من الرِّجال وليسوا على الأرض، ودخولهما في حُكم لا يمنعُ صحَّة اعتبارهما مع عيسى جمعًا من الرِّجال». «منه».

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٣٩٧.

بل الوجهُ في إفراد ﴿ٱلْعَظْمُ﴾ ما ذكرَه صاحبُ «الكشَّاف»، وهو أنَّ الواحدَ هو الدالُّ على معنى الجنسيَّةِ، وقَصْدُه[١] إلى أنَّ هذا الجنسَ الذي هو العمودُ والقِوامُ وأشدُّ ما تركَّب منه الجسدُ قد أصابه الوهن، ولو جُمِع لَكانَ القصدُ إلى معنًى آخرَ[٢]، وهو أنَّه لم يهِن منه بعضُ عظامِه ولكن كلُّها[٣]. يعني: لو قيل: «وهنتِ العِظامُ» كان المعنى: إنَّ الذي أصابَه الوَهْنُ ليسَ هو بعضَ العِظامِ بل كلَّها، كأنَّه وقع مِن سامعٍ شكٌّ في الشُّمول والإحاطة؛ لأنَّ القيدَ في الكلام ناظرٌ إلى نفي ما يُقابِله[٤]. وهذا المعنى غيرُ مناسبٍ للمقام[٥].

فهذا الكلامُ صريحٌ في أنَّ ‹وهنتِ العِظامُ› يُفيدُ شمولَ الوَهْنِ لكلٍّ مِن العِظام بحيث لا يخرجُ منه البعض، وكلامُ «المفتاح» صريحٌ في أنَّه يصحُّ ‹وهنتِ العِظامُ› باعتبار وَهْنِ بعضِ العِظامِ دون كلِّ فردٍ، فالتَّنافي بين الكلامَين واضحٌ[٦].

وتوهَّم بعضهم[٧] أنَّه لا مُنافاةَ بينهما، بناءً على أنَّ مرادَ صاحبِ «الكشَّاف» أنَّه لو جُمِع لَكانَ قصدًا إلى أنَّ بعضَ عظامه ممَّا لم يُصبْه الوَهْنُ، ولكنَّ الوَهْنَ إنَّما أصابَ الكلَّ مِن حيث هو كلٌّ، والبعضُ بقيَ خارجًا كالواحد والاثنين[٨].

---

(١) في هامش (صل) تعليق من التفتازانيِّ في ضبط الكلمة، نصُّه: «بالرَّفع، صحَّ مِن المُصنِّف سلَّمه الله».

(٢) في هامش (صل) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «ليس المرادُ من قوله: ‹لكان القصدُ إلى معنى آخرَ› القصدَ إليه على سبيل القطع، بل على سبيل الإمكان والاحتمال». «منه».

(٣) انظر: **الكشَّاف** ٢/ ٥٠٢ (مريم، ١٩/ ٤).

(٤) وزاد التفتازانيُّ هذا الكلام بيانًا في **شرح المفتاح** اللوح ١٧٢/ ٢، فقال: «والمقابل للكلِّيَّة والشمول هو البعضيَّة، مثلاً: إنَّما يقالُ: ‹جاءني القول كلُّهم› لمَن يتوهَّمُ أنَّ الجائيَ بعضهم لا كلُّهم، فكذا ‹وهنتِ العِظام› بصيغة الجمع».

(٥) في هامش (صل) ما نصُّه: «لأنَّ المُخاطَب ربُّ العِزَّة»، وفي **حاشية الفناريّ على المُطوَّل** ٢٣٦ ـ ٢٣٧: «لأنَّ السَّامعَ هو الله تعالى».

(٦) نبَّه على هذا التنافي بين كلاميهما بكلام مُفصَّل الشيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٨٤/ ١ ـ ٢.

(٧) في هامش (صل) ما نصُّه: «وهو الشَّارحُ الزوزنيُّ»، وما وجدته صريحًا في **شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ٢٠/ ١؛ وفي هامش (ي): «من شُرَّاح **المفتاح**»، وسيأتي أنَّه رأيُ الترمذيّ.

(٨) هذا رأي الترمذيّ في شرحه **للمفتاح** اللوح ٦٨/ ٢، إذ قال بعد تقرير رأي الزمخشريّ: «وهذا عينُ ما قرَّره المُصنِّفُ [أي: السَّكَّاكيّ]. وزعمَ بعضُ الأفاضل أنَّ بين الكلامين مُخالفة وأنَّ الأحسنَ ما ذهب إليه المُصنِّفُ، وهيهاتَ ذلك؛ لا تفاوتَ بين الكلامين من حيثُ المعنى. وهذا ظاهرٌ لا يخفى على مَن له درايةٌ وفطانةٌ»، والظاهر أنَّ مراده بـ«بعض الأفاضل»: القطب الشِّيرازيُّ، ومضى آنفًا الإشارة إلى مذهبه في هذا.

ومَنشأُ هذا التوهُّم سوءُ الفهمِ وقِلَّةُ التدبُّر؛ وذلك لأنَّ إفادةَ الجمعِ المُحلَّى باللَّام تعلُّقَ الحُكمِ بكلِّ فردٍ ممَّا هو مقرَّرٌ في علم الأصولِ والنَّحوِ[١]، وكلامُه في «الكشَّاف» أيضًا مَشحونٌ به: حيث قالَ في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]: إنَّه جُمِع ليتناولَ كلَّ مُحسِنٍ[٢]؛ وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨]: إنَّه نُكِّر ﴿ظُلْمًا﴾ وجُمع ‹العالَمين› على معنى: ما يريدُ شيئًا من الظُّلم لأحدٍ من خلقه[٣]؛ وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]: أي: ولا تُخاصم عن خائنٍ قطُّ[٤]؛ وفي قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]: إنَّه جُمع ليشملَ كلَّ جنسٍ ممَّا سُمِّي بالعالَم[٥]، يعني: لو أُفردَ لتُوهِّمَ أنَّه إشارةٌ إلى هذا العالَمِ المحسوسِ/ [٥٨/ ١] المُشاهَدِ، فجُمِع ليُفيدَ الشُّمولَ والإحاطةَ.

ولا يخفى عليكَ فسادُ ما قيل: إنَّ مُرادَه أنَّ المفردَ وإن كان أشملَ لكنَّه قصدَ هنا إلى معنًى آخرَ، وهو التَّنبيهُ على كون العالَمِ أجناسًا مختلفةً؛ لأنَّ المفردَ يُفيدُ شُمولَ الآحادِ والجمعَ يُفيدُ شُمولَ الأجناسِ[٦].

وذلك لأنَّه إذا لم يكنِ الجمعُ مفيدًا تعلُّقَ الحُكمِ بكلِّ ما سُمِّي بمُفرَده كيفَ يكونُ ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مُتناوِلًا لكلِّ جنسٍ ممَّا سُمِّي بالعالَم؟ فهل هذا إلَّا تهافتٌ؟ وأيضًا لا دلالةَ لقوله: «ليشمَلَ كلَّ جنسٍ ممَّا سمِي به» على هذا المعنى.

= وكذا[٧] ما قيلَ: إنَّ ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ماهيَّاتٌ مُختلفةٌ فيتناولُها الجمعُ، بخلاف العِظامِ[٨].

وذلك لأنَّ هذه التَّفرقةَ لا يُؤيِّدُها عَقلٌ ولا نَقلٌ.

---

(١) مضت آنفًا الإشارةُ إلى بعض مصادر ذلك.

(٢) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٤٦٤ (آل عمران، ٣/ ١٣٤).

(٣) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٤٥٤ (آل عمران، ٣/ ١٠٨).

(٤) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٥٦١ (النساء، ٤/ ١٠٥)، وعبارة الزمخشريّ فيه: «لا تكن لأجل الخائنين مخاصمًا للبراء، يعني: لا تُخاصم اليهود لأجل بني ظفر».

(٥) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٥٤ ـ ٥٥ (الفاتحة، ١/ ٢).

(٦) القول بلفظ قريب في **فتوح الغيب** ١/ ٧٣١، وهو أحد وجهين ذكرهما الجاربَرديُّ في **حاشيته على الكشَّاف** اللوح ٢٠/ ٢.

(٧) أي: وكذا لا يخفى عليك فسادُ ما قيلَ.

(٨) هذا قول الترمذيّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٦٨/ ٢، وهو بمعناه في **حاشية القطب الرازيّ على الكشَّاف** اللوح ١٥/ ٢.

وبالجملة فالقولُ بأنَّ الجمعَ يُفيدُ تعلُّقَ الحُكمِ بكلِّ واحدٍ مِن الأفراد مُثبتًا كان أو منفيًّا = ممَّا قرَّره الأئمَّةُ، وشهد به الاستعمالُ، وصرَّح به صاحبُ «الكشَّاف» في غير موضع؛ فلا وجهَ لرفض جميعِ ذلك بكلام صدرَ عن صاحب «المفتاح»[١].

نعم فرقٌ بين المفردِ والجمعِ في المُعرَّف بلام الجنسِ مِن وجهٍ آخرَ: وهو أنَّ المُفردَ صالحٌ لأن يُرادَ به جميع الجنس، وأن يُراد به بعضُه إلى الواحد منه، كما في قوله تعالى: ﴿أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]؛ والجمعَ صالحٌ لأن يُرادَ به جميع الجنسِ، وأن يُرادَ به بعضُه لا إلى الواحد؛ لأنَّ وِزانَه في تناول الجمعيَّة في الجنس وزانُ المُفردِ في تناول الجنسيَّةِ. والجمعيَّةُ في جُمَل الجنسِ لا في وُحدانه. كذا في «الكشَّاف»[٢]. فنحوُ قولِهم: «فلانٌ يركبُ الخيلَ» وإنّما يركبُ واحدًا منها مجازٌ[٣]، مثلُ قولِهم: «بنو فلانٍ قتلوا زيدًا»، وإنَّما قتلَه واحدٌ منهم.

فإن قلتَ: قد رُويَ عن ابن عبَّاسٍ أنَّ ‹الكتاب› أكثرُ من ‹الكتب›[٤]، وبيَّنَه صاحبُ «الكشَّاف» بأنَّه أُريدَ بالواحد الجنسُ، والجنسيَّةُ قائمةٌ في وُحدان الجنسِ كلِّها، لم يخرج منه شيءٌ، وأمَّا الجمعُ فلا يدخلُ تحته إلَّا ما فيه معنى الجنسيَّةِ من الجموع[٥].

قلتُ: هذا الكلامُ مبنيٌّ على ما هو المُعتبَرُ عند البعضِ[٦]، من أنَّ «الجمعَ المعرَّف باللام/ [٥٨/ ٢] بمعنى كلِّ جماعةٍ جماعةٍ» أوردَه توجيهًا لكلام ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، ولم يقصِد أنَّه مذهبُه؛ بدليل أنَّه صرَّح بخلافه غيرَ مرَّةٍ، والاستعمالُ أيضًا يشهَدُ بذلك.

وإنَّما أطنبتُ الكلامَ في هذا المقامِ؛ لأنَّه مِن مَسارح الأنظار ومطارحِ الأفكارِ، كم زلَّتْ فيه للأفاضل أقدامُهم، وكلَّتْ دون الوصولِ إلى الحقِّ أفهامُهم[٧].

---

(١) في هذا الكلام تعريضٌ بمتابعة القزوينيِّ السكَّاكيَّ في هذه المسألة. وانظر كلامه في **الإيضاح** ١٢٤.

(٢) من قوله: «أنَّ المفرد صالحٌ» إلى هنا بلفظ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦ (البقرة، ٢/ ٢٥).

(٣) ذكره التفتازانيّ في **التلويح** ١/ ١٢٣ ـ ١٢٤، و**فوائد شرح مختصر الأصول** ١/ ١٢٨.

(٤) **تفسير الطبريّ** ٥/ ١٤٩ (البقرة، ٢/ ٢٨٥)، وفيه أنَّ ابن عبَّاس رضيَ الله عنه قرأ ههنا: ﴿وَكِتَابِهِ﴾. وهي قراءة حمزة والكسائيّ وخلف. انظر: **السبعة** ١٩٦، و**النشر** ٢/ ٢٣٧.

(٥) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٤٠٧ (البقرة، ٢/ ٢٨٥).

(٦) في هامش (ت): «أي: بعض الأصوليين، ووافقهم السكاكي في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾».

(٧) بسطتُ القول في عرض الآراء المتعلِّقة بهذه المسألة ومناقشتها في كتابي **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ١٩٩ ـ ٢٠٢، ٢٨١ ـ ٢٨٧

ولمّا كان هنا مَظِنَّةُ اعتراضٍ وهو أنَّ إفراد الاسم يدلُّ على وَحدة معناه، واستغراقه يدلُّ على تعدُّده، والوحدة والتعدُّد ممَّا يتنافيان، فكيف يجتمعان؟ أشار إلى جوابه بقوله:

(**ولا تنافيَ بين الاستغراقِ وإفرادِ الاسمِ**:

لأنَّ الحرفَ) الدالَّ على الاستغراق، كحرف النَّفي ولام التَّعريف، (**إنَّما يدخُل عليه**)، أي: على الاسم المُفردِ، حالَ كونه (**مُجرَّدًا عن**) الدِّلالة على (**معنى الوَحدةِ**)، كما أنَّه مُجرَّدٌ عن الدِّلالة على التعدُّد. وإنَّما امتنعَ حينئذٍ وصفُه بنعت الجمعِ، نحو «الرَّجل الطِّوال» للمحافظة على التَّشاكل اللفظيّ[١].

(**ولأنَّه**)، أي: المُفردَ الدَّاخلَ عليه حرفُ الاستغراقِ (**بمعنى كلِّ فردٍ لا مجموعِ الأفرادِ، ولهذا امتَنعَ وَصفُه بنَعتِ الجَمعِ**) عند الجمهور، وإن حكاه الأخفشُ، نحو «الدِّينارُ الصُّفر» و«الدِّرهمُ البيضُ»[٢]، وأمَّا قولهم: «ثوبٌ أسمالٌ» و«نطفةٌ أمشاجٌ»؛ فلأنَّ الثَّوبَ مُؤلَّفٌ من قطعٍ كلُّها سَمَلٌ، أي: خَلَقٌ[٣]، والنُّطفةَ مُركَّبةٌ مِن أشياء كلٌّ منها مَشيجٌ، فوُصِفَ المُؤلَّف بوَصْف مجموعِ الأجزاءِ لأنَّه هو بعينه.

[تعريفُ المُسنَدِ إليه بالإضافة]

(**وبالإضافةِ**)، أي: تعريفُ المُسنَدِ إليه بإضافته إلى شيءٍ مِن المعارف:

(**لأنَّها أخصَرُ طريقٍ**) إلى إحضار المُسنَدِ إليه في ذهن السَّامعِ، (**نحو**) قولِ جعفرِ بن عُلبةَ الحارثيِّ: (**هَوايَ**)، أي: مَهوِيَّ، وهذا أخصرُ من «الذي أهواه»، ونحوِ ذلك، والاختصارُ مطلوبٌ لضِيق المقامِ وفرطِ السَّآمةِ؛ لكونه في السِّجن وحبيبُه على الرَّحيل. (**مَعَ الرَّكب اليَمانِين مُصعِدٌ**)، أي: مُبعِدٌ ذاهبٌ في الأرض، وتمامُه:

.... جَنيبٌ وجُثماني بمَكَّةَ مُوثَقُ[٤]

---

(١) هذا ردٌّ على السَّكَّاكيّ لأنَّه مثَّل في مفتاح العلوم ٣١٧ بهذا المثال وأشباهه على التنافي، فبيَّن التفتازانيُّ أنَّ سبب الامتناع التشاكل اللَّفظيّ.

(٢) الكلام بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ٢٣٧.

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٠٥، وأدب الكاتب ٦٢١.

(٤) البيت بتمامه:

هـوايَ مـع الرَّكْـب اليمانيـن مُصعِدٌ ... جنيـبٌ وجُثمانـي بمكَّـةَ مُوثـقُ

وهو لجعفر بن عُلبة في شرح الحماسة للمرزوقيّ ٥١، ومفتاح المفتاح اللوح ٤٢/ ١، وشرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٩١/ ١؛ وبلا عزو في مفتاح العلوم ٢٨٠، والمصباح ٢٠، والإيضاح ١٢٥.

والجنيب: المَجنوب المُستتبَع. والجثمان: الشَّخص. والمُوثَق: المُقيَّدُ[١].

ولفظُ/ [١/ ٥٩] البيتِ خبرٌ، ومعناه تأسُّفٌ وتحسُّرٌ على بُعد الحبيبِ.

= (**أو تضمُّنِها تعظيمًا لشأن المُضافِ إليه، أو المُضافِ، أو غيرِهما، كقولكَ:**) **في الأوَّل: (عبدي حضَرَ)**، وفي الثَّاني: (**«عبدُ الخليفةِ ركِبَ»، و**) في الثَّالث: (**عبدُ السُّلطانِ عندي**)؛ **تعظيمًا لشأن المُتكلِّم** بأنّ عبدَ السُّلطان عنده، وهو وإن كان مضافًا إليه، لكنَّه غيرُ المُسنِدِ إليه المضافِ، وغيرُ ما أُضيف إليه المسندُ إليه، وهو المرادُ بقوله: «أو غيرهما».

= (**أو**) لتضمُّنها (**تحقيرًا**) للمضاف، (**نحو «ولدُ الحَجّامِ حاضرٌ»**)[٢]؛ **أو للمضاف إليه، نحو:** «ضاربُ زيدٍ حاضرٌ»، أو غيرهما، نحو «ولدُ الحجَّامِ يُجالسُ زيدًا ويُنادِمُه».

وقد تكونُ الإضافةُ لإغنائها عن تفصيل مُتعذِّرٍ[٣]، نحو: «اتَّفق أهلُ الحقِّ على كذا»؛ أو متعسِّرٍ[٤]، نحو: «أهلُ البلدِ فعلوا كذا».

= أو لأنَّه يمنعُ عن التَّفصيل مانعٌ: كتقديم بعضٍ على بعضٍ من غير مُرجِّحٍ، نحو «حضرَ اليومَ علماءُ البلدِ»؛ وكالتَّصريح بذمِّهم وإهانتِهم[٥]، نحو «علماءُ البلدِ فعلوا كذا»؛ أو كسآمة السَّامع أو المتكلِّم، نحو «حضرَ أهلُ السُّوقِ».

= أو لتضمُّنِ الإضافةِ تحريضًا على إكرامٍ، أو إذلالٍ، أو نحوهما، نحو: «صديقُك، أو عدوُّك بالباب»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فإنَّه «لمَّا نُهيت المرأةُ عن المُضارَّة أُضيفَ الولدُ إليها استعطافًا لها عليه»[٦]، وكذا الوالدُ.

= أو لتضمُّنها استهزاءً وتهكُّمًا، نحو: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧].

= أو «اعتبارًا لطيفًا مجازيًّا»[٧]، وهو الإضافة بأدنى ملابسةٍ، من غير تملُّكٍ واختصاصٍ، نحو

---

(١) ما أورده من الشرح على البيت بلفظ قريب في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٥٢.

(٢) في (ج): «حضر»، وهي كذلك في مخطوط **التلخيص**.

(٣) هذا الغرض في **مفتاح العلوم** ٢٨٠، و**الإيضاح** ١٢٥، ومثَّلا له مِن الشِّعر.

(٤) بمعناه في **مفتاح العلوم** ٢٨٠ ـ ٢٨١، و**الإيضاح** ١٢٥ ـ ١٢٦، ومثَّلا له مِن الشِّعر. ولفظ «التعسُّر» في **الفوائد الغياثية** ١٢١.

(٥) استلزام التفصيل ذمًّا أو إهانة مذكورٌ من غير تمثيل له في **مفتاح المفتاح** اللوح ٤٢/ ١.

(٦) **الكشَّاف** ١/ ٣٧١ (البقرة، ٢/ ٢٣٣).

(٧) **مفتاح العلوم** ٢٨١، وهو في **التبيان** للطِّيبيّ ٦٠

.... كوكـبُ الخرقـاءِ[1].......... ....

= أو لأنَّه لا طريقَ إلى إحضاره سوى الإضافةِ[2]، نحو «غلامُ زيدٍ بالباب».

= أو لإفادة الإضافة جنسيَّةً وتعميمًا، كقولهم: «تدلُّكَ على خُزامى الأرضِ النَّفحةُ من رائحتها»، يعني: على جنس الخُزامى؛ وذلك لأنَّ الاسمَ المفردَ حاملٌ لمعنى الجنسيَّةِ والفرديَّةِ، فإذا أُضيفَ إضافةً هي من خواصِّ الجنس/[٢/ ٥٩] دون الفردِ عُلم أنَّ القصدَ به إلى الجنس، كالوصف في نحو قولِه تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، على ما سيجيءُ إن شاء الله تعالى[3].

[تنكيرُ المُسنَدِ إليه وأغراضُه البلاغية]

(وأمَّا تنكيرُه:

فللإفـراد)، أي: تنكيرُ المُسـنَد إليه للقصد إلى فـردٍ[4] ممَّا يصدُقُ عليه اسـمُ الجنسِ[5]، **(نحو:** ﴿وَجَآءَ رَجُلٞ مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ يَسۡعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠].

أو النوعيَّةِ)، أي: القصدِ إلى نوع منه، **(نحو:** ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ [البقرة: ٧])، أي: «نوعٌ مِن الأغطية غيرُ ما يَتعارَفه الناس، وهو غطاءُ التعامي عن آيات اللهِ»[6]. وفي «المفتاح» أنَّه للتَّعظيم[7]،

---

(١) البيت بتمامه:

إذا كوكـبُ الخرقـاء لاحَ بسُـحـرةٍ ... سهيلٌ أذاعـتْ غَزْلَهـا فـي القرائـب

وما عرفتُ قائله. وهو بلا عزو في **مفتاح العلوم** ٢٨١، وشرح **التسهيل** لابن مالك ٣/ ٢٣٩، و**المصباح** ٢١، و**تحقيق الفوائد الغياثية** ١/ ٣٥٤. ومثّلوا بعبارة (كوكب الخرقاء) وحدَها في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٣٩٤، و**شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٢٠٧، و**الفوائد الغياثية** ١٢١. وفي **خزانة الأدب** للبغداديّ ٣/ ١١٢: «بيانه: أنَّ الخرقاء هي المرأة التي لا تُحسن عملًا... فأضاف الكوكبَ إلى الخرقاء بملابسة أنَّها لمَّا فرَّطت في غزلها في الصيف ولم تستعدَّ للشتاء استغزلت قرائبها عند طلوع سهيل سَحَرًا، وهو زمان مجيء البرد، فبسبب هذه الملابسة سُمِّيَ سهيلٌ كوكبَ الخرقاءِ»، وهذا الكلام بمعناه في **شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ٥٣/ ٢ ـ ٥٤/ ١.

(٢) الغرض بلفظ قريب في **الفوائد الغياثية** ١٢١.

(٣) انظر ما سيأتي في ص ١٨٤، ١٩٢. هذا، وزاد التفتازانيُّ أغراضًا أخرى للتعريف بالإضافة في **شرح المفتاح** اللوح ٥٤/ ١.

(٤) زِيد في (ك) و(س): «غير معيَّن».

(٥) في هامش (ي): «أي فرد من أفراد ذلك الجنس». «منه».

(٦) **الكشَّاف** ١/ ١٦٥ (البقرة، ٢/ ٧).

(٧) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٨٩، وفيه «فنكّر لتهويل أمرها».

أي: غِشاوةٌ عظيمةٌ تحجُب أبصارهم بالكلّيّة، وتحُول بينها وبين الإدراكِ؛ لأنَّ المقصود بيان[١] بُعدِ حالهم عن الإدراك، والتَّعظيمُ أدلُّ عليه، وأوفى بتأديته[٢].

(**أو التَّعظيمِ، أو التَّحقيرِ**)؛ يعني أنَّه بلغَ في ارتفاع شأنِه أو انحطاطِه مبلغًا لا يمكنُ أن يُعرَّف[٣]، (**كقوله**)، أي: قول ابن أبي السِّمط: (**له حاجبٌ**)، أي: مانعٌ عظيمٌ (**في كلِّ أمرٍ يَشينهُ**)، **أي: يَعيبُه** (**وليسَ له عن طالب العُرفِ**)، أي: الإحسانِ (**حاجبُ**)[٤] حقيرٌ، فكيف بالعظيم.

(**أو التَّكثيرِ** كقولهم: ‹إنَّ له لإبلًا› و‹إنَّ له لغنمًا›؛ **أوِ التَّقليلِ، نحو:** ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]).

والفرقُ بين التَّعظيم والتَّكثير: أنَّ التَّعظيمَ بحسب ارتفاع الشَّأن وعلوِّ الطَّبقة، والتَّكثيرَ بحسب اعتبارِ الكميَّة تحقيقًا أو تقديرًا، كما في المَعدُودات والمَوزُونات والمُشبَّهات بهما؛ وكذا التَّحقير والتَّقليل[٥]. وإلى الفرق أشارَ بقوله:

(**وقد جاء للتَّعظيم والتَّكثير، نحو:** ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]، **أي: ذوو عددٍ**

---

(١) «بيان» ليس في (ع).

(٢) هذا الترجيحُ لقول السكّاكيّ على قول الزمخشريّ في معنى التنكير في الآية وأنَّ كونه للتعظيم أليَقُ بالمقام، مذكورٌ في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ٧٢/ ١.

(٣) انظر: **الإيضاح** ١٢٧.

(٤) البيت بتمامه:

لهُ حاجبٌ في كلِّ أمرٍ يَشينُه ... وليسَ له عن طالب العُرفِ حاجبُ

وهو لابن أبي السِّمط في **الحماسة البصرية** ٤٤٩، و**الدُّرّ الفريد** ٧/ ٤٦٤، و**نهاية الأرب** ٣/ ١٨٣، و**مفتاح العلوم** ٢٨٩، و**الإيضاح** ١٢٧، و**معاهد التنصيص** ١/ ١٢٧، و**شرح أبيات مغني اللبيب** ٧/ ٢٠٥، وروايته في غير كتب البلاغة «عن كلّ» مكان «في كلّ». وهو «لأبي الطمحان مولى ابن أبي السِّمط» في **ديوان المعاني** ١/ ٢٣. وفي **المصباح** ٢٥ «قال أبو السِّمط»، وفي **عروس الأفراس** ١/ ٣٤٩ أنَّ «ابن أبي السِّمط هو مروان بن أبي حفصة».

قلتُ: قائل هذا البيت يُعرف بمروان بن أبي حفصة الأصغر، ويُلقب بغُبار العسكر، ويُكنّى بأبي السِّمط، وهو حفيدُ مروان بن أبي حفصة الأكبر أبي السِّمط المشهور، ومَن سَمّى الأصغرَ ابنَ أبي السِّمط فإنّما نسبه لجدّه، لأنَّ اسمَ أبيه يحيى وكنيته أبو الجنوب، ولاتفاقه مع جدِّه الأكبر في اسمه وكنيته يقع الخلط بينهما. انظر في اسمه واسم جدِّه وترجمتهما: **طبقات الشعراء** ٤٢ ـ ٥٣، ٣٩١ ـ ٣٩٣، و**معجم الشعراء** ٣٧٤، ٣٧٩، وحواشي محقِّق **الحماسة البصرية** ٤٤٦، ٤٤٩.

(٥) هذه الفروق بمعناها في **الكشّاف** ١/ ١٦٥ (البقرة، ٢/ ٧)، وانظرها في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ٩٠/ ١

كثيرٍ)، هذا ناظرٌ إلى التَّكثير؛ (وآياتٍ عظامٍ)[١]، هذا ناظرٌ إلى التَّعظيم.

ويجيء للتَّحقير والتَّقليل أيضًا، نحو: «أعطاني شيئًا»، أي: حقيرًا قليلًا.

فالتَّعظيمُ والتَّكثيرُ قد يجتمعان وقد يفترقان، وكذا التَّحقيرُ والتَّقليلُ./ [٦٠/ ١]

وقد يُنكَّر المُسنَدُ إليه لعدم عِلمِ المتكلِّم بجهةٍ من جهات التَّعريفِ، حقيقةً أو تجاهلًا[٢].

أو لأنَّه يمنعُ عن التَّعريف مانعٌ، كقوله:

إذا سَئِمَتْ مُهنَّدَهُ يمينٌ لطُولِ الحَمْلِ بدَّله شِمالا[٣]

لم يقل: ‹يمينه› احترازًا عن التَّصريح بنسبة السَّآمة إلى يمين الممدوح[٤].

وجعلَ صاحبُ «المفتاح» التَّنكير في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ [الأنبياء: ٤٦] للتَّحقير[٥].

واعترض المُصنِّف[٦] بأنَّ التَّحقير مستفادٌ من بناء المرَّةِ ونفسِ الكلمة؛ لأنَّها: إمَّا من قولهم: ‹نفحتِ الرِّيحُ: إذا هبَّت›، أي: هَبَّةٌ[٧]؛ أو مِن ‹نفَح الطِّيبُ: إذا فاحَ›، أي: فَوحَةٌ[٨].

وجوابه أنَّه: إن أرادَ أنَّ لبناء المرَّةِ ونفسِ الكلمةِ مَدخَلًا في إفادة التَّحقيرِ، فهذا لا يُنافي كونَ التَّنكيرِ للتَّحقير لأنَّه ممَّا يقبلُ الشِّدَّةَ والضَّعفَ[٩]؛ وإن أرادَ أنَّ التَّحقيرَ المُستفادَ من الآية مفهومٌ

---

(١) كلام القزوينيّ على الآية بلفظه في **الكشّاف** ٣/ ٣٠٠ (فاطر، ٣٥/ ٤).

(٢) ذكر هذا الغرض السَّكّاكيّ وبيَّنه ومثَّل له في **مفتاح العلوم** ٢٨٧، واختصر التفتازانيُّ كلامه ههنا.

(٣) البيت للمعريّ في **شروح سقط الزند** ١/ ٧٠.

(٤) هذا الكلام بزيادة تفصيل في **ضِرام السِّقط** ١/ ٧٠، وفيه يقول صدر الأفاضل الخوارزميّ: «نكَّر ‹يمينًا› و‹شمالا› لنيابة التعريف في ‹مهنَّدَه› عن التعريف فيهما، واحتواءِ التنكير فيهما على حُسن أدب، وذلك لأنَّ فيه تفاديًا عن التصريح بإسناد السآمة إلى يمينه وشماله».

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٨٨.

(٦) زِيد في (ت): «عليه».

(٧) في هامش (صل): «هذا تفسير لـ﴿نَفْحَةٌ﴾ على تقدير أن يكونَ من ‹نفحتِ الريحُ: إذا هبَّت›».

(٨) في هامش (صل): «هذا تفسير لـ﴿نَفْحَةٌ﴾ على تقدير أن يكونَ من قولهم ‹نفح الطِّيب: إذا فاحَ›». واعتراض القزوينيّ مذكور في **الإيضاح** ١٢٨.

(٩) الجواب عن اعتراض القزوينيّ بهذا مذكورٌ في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ٧١/ ٢.

منهما بحيث لا مَدخلَ للتَّنكير أصلًا فممنوعٌ؛ للفرق الظَّاهر بين التَّحقير في «نفحةٌ مِن العذاب»، وبينه في «نفحةُ العذاب» بالإضافة.

وممَّا يحتمل التَّعظيم والتَّقليل[1] قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [مريم: ٤٥]، أي: عذابٌ هائلٌ، أو شيءٌ من العذاب[2].

ولا دلالة للفظ «المسّ»، وإضافة «العذاب» إلى ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ على ترجيح الثَّاني، كما ذكره بعضهم[3]؛ لقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4] [الأنفال: ٦٨]، ولأنَّ العقوبةَ مِن الكريم الحليمِ أشدُّ[5].

[تنكيرُ غيرِ المُسنَدِ إليه وأغراضه البلاغية]

(ومِن تنكيرِ غيرِه)، أي: غيرِ المُسنَدِ إليه؛ (للإفراد أو النوعيَّة: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥])،

---

(١) في (ت): «التحقير».

(٢) كما في مفتاح العلوم ٢٩٠.

(٣) هو القزوينيُّ الإيضاح ١٢٩، ذكرَ الوجهَ الأوَّل متابعةً للزمخشريِّ في **الكشّاف** ٢/ ٥١١ (مريم، ١٩/ ٤٥)، وأورد الثاني في حاشية له على هامش **الإيضاح** اللوح ٢٠/ ٢. واستدلَّ بالأوَّل الترمذيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٧٢/ ٢، والخلخاليُّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ١٤٧، والمؤذِّنيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٤٥/ ٢.

(٤) في (صل) و(ت) و(م): «أخذتم فيه»، وهو خطأ فيه خلط بين آيتين متشابهتين، هما الآية المذكورة وقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

والتفتازانيُّ يقصد ههنا أنَّ لفظَ المسّ يحتمل التعظيم، لا أنَّه الوجهُ في معناه؛ لأنَّه سيذكرُ في الكلام على آية أخرى أنَّ في «المسّ» معنى القِلَّة، فلا تعارُض بينها. انظر ما سيأتي في ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦. وفصَّل في التوفيق بين كلامَي التفتازانيّ من وجوه أخرى الشهاب الخفاجيُّ في **حاشيته على البيضاويّ** ٦/ ١٦٢، فليُنظر ثَمَّة.

(٥) زِيد في هامش (ت) من نسخة: «لقوله عليه السلام: «أعوذ بالله من غضب الحليم»». ولم أجِده في مظانِّه، وليس بحديث كما ذكر العجلونيُّ في **كشف الخفاء** ١/ ١٦٦. وذكره الكرمانيُّ في **تحقيق الفوائد الغياثية** ١/ ٣٦٤، بلفظ «كما يقال». فكأنَّ التفتازانيَّ كان أدرج هذا القول في النسخة الأولى، ثمَّ حذفه في النُّسخ التي بعدها، ويؤيِّد ذلك أنَّه لم يقع في (صل) وأنَّه لم يذكره في الموضع نفسه من **شرح المفتاح**.

والتفتازانيُّ مسبوقٌ إلى هذا الجواب، لأنَّ الطِّيبيَّ ذكرَ أنّ إسناد العذاب للرحمن للإشعار بأنَّ العذاب من الموصوف بالرحمة أشدُّ. انظر: **فتوح الغيب** ١٠/ ٣٢ (مريم، ١٩/ ٤٥). وزاد التفتازانيُّ هذا الموضع بيانًا في **شرح المفتاح** اللوح ٦٥/ ٢، فقال: «والعذابُ مِن الحكيم الرحيم أشدُّ وأعظمُ؛ لأنَّه لا يُقدِم عليه إلَّا عند كمال الاستحقاق»، وهذا الكلام يُشبه ما في **تحقيق الفوائد الغياثية** ١/ ٣٦٣.

أي: كلَّ فردٍ مِن أفراد الدوابِّ مِن نُطفة مُعيَّنة، وهي نُطفة أبيه المُختصَّةُ به؛ أو كلَّ نوعٍ من أنواع الدوابِّ مِن نوع مِن أنواع المياه، وهو نوع النُّطفةِ الذي يختصُّ بذلك النَّوع من الدوابّ[1].

وصرَّح بأنَّه من غير المسند إليه؛ لأنَّه ذُكر في «المفتاح» أنَّ الحالةَ المُقتضيةَ لتنكير المسند إليه هي إذا كان المقامُ للإفراد شخصًا أو نوعًا، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾. فتوهَّم بعضهم أنَّه أرادَ بالإسناد مُطلَقَ التعلُّقِ ليَصحَّ التمثيل بالآية[2]، وبعضُهم أنَّه مسندٌ إليه تقديرًا إذ التَّقدير: «كلُّ دابَّةٍ خلقَها الله مِن ماءٍ»، أو «ماءٌ مخصوصٌ خلقَ اللهُ كلَّ دابَّةٍ منه»[3]. وتعسُّفه ظاهرٌ. بل قَصْدُ صاحبِ «المفتاح» إلى أنَّه مثالٌ لكون المقام/[٦٠/ ٢] للإفراد شخصًا أو نوعًا، لا لتنكيرِ المُسنَدِ إليه. وهذا في كتابه كثيرٌ؛ فليُتنبَّه له.

= (وللتَّعظيم نحو: ﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]).

(وللتَّحقير: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢])، أي: ظنًّا حقيرًا ضعيفًا، إذ الظنُّ ممَّا يقبلُ الشِّدَّة والضَّعف، فالمفعولُ المُطلَق ههنا للنوعيَّة لا للتَّأكيد. وهكذا يُحمَل التَّنكيرُ على ما يفيدُ التَّنوعَ: كالتَّعظيم والتَّحقير والتَّكثير ونحو ذلك، في كلِّ ما وقعَ بعد «إلَّا» من المفعول المُطلَقِ.

وبهذا ينحلُّ الإشكالُ الذي يُورَدُ على مثل هذا التَّركيبِ، وهو أنَّ المُستثنى المُفرَّغَ يجبُ أن يُستثنى من مُتعدِّدٍ مُستغرِقٍ، حتَّى يدخلَ فيه المُستثنى بيقينٍ فيُخرَجَ بالاستثناء، وليس مصدرُ ﴿نَّظُنُّ﴾ مُحتمِلًا غيرَ الظَّنِّ مع الظنِّ حتَّى يخرُجَ الظنُّ من بينه[4].

وحينئذٍ لا حاجةَ إلى ما ذكرَه بعضُ النُّحاةِ[5] من أنَّه محمولٌ على التَّقديم والتَّأخير، أي: إن نحن إلَّا نظنُّ ظنًّا، ومثلُه قوله:

.... وَمَـا اغتـرَّه الشَّـيبُ إلَّا اغتِرارا[6]

---

(١) الكلام على الآية بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٣/ ٧١ (النور، ٢٤/ ٤٥)، و**مفتاح العلوم** ٢٨٧.

(٢) الكلام بمعناه في **شرح المفتاح** للمؤذِّنيّ اللوح ١٤٤/ ١.

(٣) الكلام بلفظ قريب للشيرازيّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٤٩/ ١.

(٤) أورد هذا الإشكال بلفظ جدّ قريب الرضيُّ في **شرح الكافية** ٢/ ١٠٣ ـ ١٠٤، وذكرَ في حلّه وجهًا سيَردُه التفتازانيُّ قريبًا.

(٥) في هامش (صل) ما نصُّه: «وهو ابنُ يعيشَ»، وفي هامش (ك) و(س): «أبو البقاء»، وفي هامش (ي): «زعم أبو البقاء في **التبيان**». وسيأتي تخريج الكلام.

(٦) عجز بيت للأعشى في ديوانه ٤٥، وهو فيه:

أي: ما اغترّه إلا الشّيبُ اغترارا(١).

= ولا إلى ما ذكره بعضهم: من أنّ قولك: (ضربتُ زيدًا) مثلًا، يحتملُ من حيث توهُّمُ المُخاطَبِ أن تكونَ قد فعلت غير الضرب، ممّا يجري مجراه كالتّهديد والشُّروع في مُقدِّماته، فبهذا الاحتمال يصيرُ المستثنى منه كالمتعدّد الشّامل للضّرب وغيره من حيث الوهمُ، فكأنّكَ قلتَ: (ما فعلت شيئًا غير الضّرب)(٢).

= ومِن تنكير غير المسند إليه للنّكارة وعدمِ التّعيُّن قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [يوسف: ٩]، أي: «أرضا منكُورة مجهولة بعيدة عن العمران»(٣).

وللتّقليل قوله:

فيَومًا بخيلٍ تطْرُدُ الرُّومَ عَنهُمُ ... ويومًا بجُودٍ تطرُدُ الفَقْرَ والجَدْبا(٤)

أي: بعدد نزر من خيولكَ وفرسانكَ، وشيءٍ يسيرٍ من فيضان جُودكَ وإحسانكَ.

واعلم أنّه كما أنّ التّنكير وهو في معنى البعضيّة يُفيدُ التّعظيمَ، فكذلكَ إذا صُرِّح بالبعض(٥)، كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖ﴾ [البقرة: ٢٥٣] «أرادَ محمَّدًا ﷺ، ففي هذا الإبهام مِن تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى»(٦). ومثلُه قولُه:

= أحلّ بــه الشّيبُ أثقــالــهُ ... وما اغترّه الشيبُ إلّا اعترارا

وهو له في خزانة الأدب للبغدادي، ٣/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥، والمعول في شرح أبيات المطوّل اللوح ١٦/ ٢ ـ ١٧/ ١؛ وبلا عزو في شرح المفصّل لابن يعيش ٧/ ١٠٧، وشرح الرضيّ على الكافية ٢/ ١٠٤، وعجزه فيها جميعًا بالرِّواية ههنا.

(١) الكلام في شرح المفصّل لابن يعيش ٧/ ١٠٧، وأورده له الرضيُّ في شرح الكافية ٢/ ١٠٤، وقال بعد: «وفيه تكلُّف». ويحتمل أن يكون التفتازانيُّ نقل كلام ابن يعيش عن الرضيّ، ولعلّه أخفى اسمه، لأنّ ابن يعيش مسبوقٌ إلى هذا الرأي، إذ أورده العكبريُّ في التبيان ٢/ ١١٥٤، من غير أن يستشهد عليه بالشّعر المذكور. انظر تفصيل ذلك وتحقيقه في خزانة الأدب للبغداديّ ٣/ ٣٧٤.

(٢) هذا الكلام هو مذهب الرضيّ في شرح الكافية ٢/ ١٠٤ في حلّ الإشكال الذي ذُكِر آنفا، وما ارتضاه التفتازانيُّ كما ترى.

(٣) الكشّاف ٢/ ٣٠٥ (يوسف، ١٢/ ٩).

(٤) البيت لأبي الطيب في ديوانه ٣١٩، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٣١١، وفيه «يعني عن أهل الثغر، يقول: تحميهم وتعطيهم». وانظر كلاما على رواية البيت ومعناه وإعرابه في أمالي ابن الشجريّ ٣/ ٨٦.

(٥) الكلام بمعناه للزمخشريّ، قال في الكشّاف ١/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣ (المائدة، ٥/ ٤٩) تعليقا على بيت لبيد الآتي: «وإنّما قصد تفخيم شأنها بهذا الإبهام، كأنّه قال: نفسا كبيرة ونفسا أيّ نفس. فكما أنَّ التنكيرَ يُعطي معنى التكبير وهو البعضيّةُ فكذلك إذا صُرِّح بالبعض». وأشير إلى بعض كلامه هذا في هامش (ص).

(٦) الكشّاف ١/ ٣٨٢ (البقرة، ٢/ ٢٥٤)، بلفظه وفيه بين المعقوفين كلام تركه التفتازاني.

.... أو يَرتبِطْ بعضَ النُّفوسِ حِمامُها[١]

/[١/٦١] «أرادَ نفسَه»[٢].

وقد يُقصد به التَّحقيرُ أيضًا، نحو: «هذا كلامٌ ذَكرَه بعضُ النَّاسِ»؛ والتَّقليل، نحو: «كفى هذا الأمرَ بعضُ اهتمامِه».

[وصفُ المُسنَدِ إليه]

(**وأمَّا وَصْفُه**)، أي: وصفُ المُسنَدِ إليه[٣].

أخَّرَ المُصنِّف ذِكرَ التَّوابعِ وضميرِ الفصلِ عن التَّنكير جريًا على ما هو المُناسبُ مِن ذِكر التَّنكير بعقِب التَّعريفِ. وقدَّمَها السكَّاكيُّ على التَّنكير نظرًا إلى أنَّ ضميرَ الفصلِ وكثيرًا مِن اعتبارات التَّوابع إنَّما يكونُ مع تعريفِ المُسنَدِ إليه دون تنكيرِه[٤]. وقدَّمَ من التَّوابع ذِكرَ الوصفِ[٥] لكثرة وقوعِه واعتباراته.

والوصفُ قد يُطلق على نفس التَّابعِ المخصوصِ، وقد يُقصَدُ به معنى المصدرِ. وهو الأنسبُ ههنا؛ ليُوافقَ قولَه: (وأمَّا بيانُه)[٦]، و(أمَّا الإبدالُ منه)[٧]، يعني: «أمَّا الوصفُ»، أي: ذِكرُ النَّعتِ للمُسنَد إليه.

= (**فلِكَونه**)، أي: الوصفِ (**مُبيِّنًا له**)، أي: للمُسنَد إليه، (**كاشفًا عن معناه، كقولكَ: ‹الجسمُ الطَّويلُ العريضُ العميقُ يَحتاجُ إلى فراغ يَشغلُه›، ونحوُه في الكَشْف قولُه**)، أي: نحوُ هذا القولِ

---

(١) عجز بيت للبيد بن ربيعة العامريّ في **ديوانه** ٣١٣، وصدره:

تـرَّاكُ أمكِنـةٍ إذا لـم أرضَهـا ..... أو يعتلِـقْ....................

وهو له برواية **الديوان** في **تفسير الطبريّ**، ٢٠/ ٦٣٦ (الزخرف، ٤٠/ ٦٣)؛ وله بالرِّواية ههنا في **الكشَّاف** ١/ ٦١٩ (المائدة، ٥/ ٤٩)، ٣/ ٤٢٥ (غافر، ٤٠/ ٢٨)، شاهدًا فيها جميعًا على أنَّ البعض بمعنى الكلّ.

(٢) **الكشَّاف** ١/ ٦١٩ (المائدة، ٥/ ٤٩).

(٣) أشار الشيخ عبد القاهر إلى معاني الوصف في **دلائل الإعجاز** ٣١.

(٤) في **شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ١/٢١، تنبيه على صنيع السَّكَّاكيّ ههنا من غير تعليل.

(٥) قدَّم الوصفَ السَّكَّاكيُّ والقَزوينيُّ.

(٦) سيأتي في ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٧) سيأتي في ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

في مُجرَّد كونِ الوصفِ للكشف، لا في كونه وصفًا للمُسنَد إليه، قول أوسِ بن حَجَر في مَرثيةِ فَضالةَ بن كَلَدة[١] مِن قصيدةٍ أوَّلها:

أَيَّتُها النَّفْـــسُ أَجمِلي جَـــزَعًا إنَّ الذي تَـحـذَريـــــنَ قد وقَعا

إلى قوله:

إنَّ الـذي جَمَع السَّماحةَ والنَّجـ ـدةَ والـبِـرَّ والـتُّـقـــى جُـــمِعا

(الألمعـيُّ الـذي يَظـنُّ بِـكَ الظْـ ـظَنَّ كـأنْ قـد رَأى وقد سَـمِعا)

الألمعيُّ واليلمعيُّ: الذَّكي المتوقِّدُ[٢]، وهو إمَّا مرفوعٌ خبر ‹إنَّ›، أو منصوبٌ صفةٌ لاسم ‹إنَّ›، أو بتقدير ‹أعني›[٣]، وخبر «إنَّ» في قوله: بعد عدَّة أبياتٍ:

أَوْدى فـلا تَنفَـعُ الإشـاحةُ مِـــنْ أَمْرٍ لمَـن قـد يُحـاوِلُ البِدَعـا[٤]

فـ‹الألمعيّ› ليس بمُسنَد إليه، وقوله: (الذي يظنُّ بك) إلى آخره، وصفٌ له كاشفٌ عن معناه. كما حُكيَ عن الأصمعيّ أنَّه سُئل عن الألمعيِّ فأنشد[٥] البيتَ، ولم يزِد عليه[٦].

ومِثلُه في النَّكرة قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩ ـ ٢١]؛ فإنَّ «الهلعَ سرعةُ الجزع عند مسِّ المكروه، وسرعةُ المنعِ عند مسِّ الخير»[٧]./ [٦١/ ٢]

= (أو مُخَصِّصًا) أرادَ بالتَّخصيص ما يعمُّ تقليلَ الاشتراكِ ورفعَ الاحتمالِ.

وعند النُّحاة التَّخصيصُ: عبارةٌ عن تقليل الاشتراكِ الحاصلِ في النَّكرات، نحو: ‹رجلٌ عالمٌ›، فإنَّه كان بحسب الوضعِ مُحتمِلًا لكلِّ فردٍ من أفراد الرجالِ، فلمَّا قلتَ: ‹عالمٌ› قلَّلتَ ذلك الاشتراكَ

---

(١) ضُبِطت في (صل): «فُضَالة بن كِلْدة»، وضُبطت كذلك في (ج) إلاَّ أنَّ الفاء ضُبطت فيها بوجهين الضم والفتح.

(٢) انظر: الصحاح (لمع).

(٣) هذا الوجه الثالث في الصحاح (لمع).

(٤) الأبيات في ديوان أوس بن حجر ٥٣ ـ ٥٥، وفيه «الحزمَ والقوى» مكان «البرَّ والتقى»، و«يظنُّ لك» مكان «يظنُّ بك»، و«وهل تنفع» مكان «فلا تنفع»، و«شيءٍ» مكان «أمرٍ». وبيت التلخيص لأوس في الكشَّاف ٣/ ٢٢٩ (لقمان، ٣١/ ٤)، ومفتاح العلوم ٢٨٣، والإيضاح ١٣٠؛ وبلا عزو في المصباح ٢٢. والإشاحة: الحذَر.

(٥) زِيد في (ت) و(ك) و(ي) و(س): «هذا».

(٦) خبر الأصمعيّ بلفظ قريب في الكشَّاف ٣/ ٢٢٩ (لقمان، ٣١/ ٤)، ومفتاح العلوم ٢٨٣، والإيضاح ١٣٠.

(٧) الكشَّاف ٤/ ١٥٨ (المعارج، ٧٠/ ١٩ ـ ٢١).

والاحتمالَ، وخصَّصتَه بفردٍ مِن الأفراد المُتَّصفة بالعِلم؛ والتَّوضيحُ: عبارةٌ عن رفع الاحتمالِ الحاصلِ في المَعارف(١).

(نحو «زيدٌ التَّاجرُ» أو الرَّجلُ التَّاجرُ (عندنا)) فإنَّه كانَ يحتمِلُ التَّاجرَ وغيرَه، فلمَّا وصفتَه به رفعتَ الاحتمالَ.

= (أو) لكون الوصفِ (مَدحًا أو ذمًّا) أو ترحُّمًا، (نحو «جاءني زيدٌ العالمُ» أو «الجاهلُ») أو «الفقيرُ»، (حيثُ يتعيَّنُ) الموصوفُ، أعني: زيدًا، (قبل ذِكْره)، أي: ذكرِ الوصفِ. والتعيُّن: إمَّا بألَّا يكونَ له شريكٌ في ذلك الاسمِ، أو بأن يكونَ المُخاطَبُ يعرفُه بعينه قبل ذِكرِ الوصفِ. واشتُرطَ هذا لئلا يصيرَ الوصفُ مُخصِّصًا.

= (أو تأكيدًا) إذا كان الموصوفُ مُتضمِّنًا لمعنى ذلك الوصفِ(٢)، (نحو «أمسِ الدَّابرُ كانَ يومًا عظيمًا»)، فإنَّ لفظ «أمس» ممَّا يدلُّ على الدُّبور.

وقد يكونُ الوصفُ لبيان المقصودِ وتفسيرِه، كما سيأتي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] حيث وُصِفَ ﴿دَآبَّةٍ﴾ و﴿طَٰٓئِرٍ﴾ بما هو مِن خواصِّ الجنسِ لبيان أنَّ القصدَ فيهما إلى الجنس دون الفردِ(٣)، وبهذا الاعتبارِ أفادَ هذا الوصفُ «زيادةَ التَّعميمِ والإحاطةِ»(٤).

واعلم أنَّ الوصفَ قد يكونُ جملةً:

ويُشترَطُ فيه تنكيرُ الموصوفِ؛ لأنَّ الجُملَ التي لها محلٌّ مِن الإعراب يجبُ صحَّةُ وقوعِ المفردِ مَوقعَها، والمفردُ الذي يُسبَكُ من الجملة نكرةٌ؛ لأنَّه إنَّما يكونُ باعتبار الحُكمِ الذي يُناسبُه التَّنكيرُ(٥).

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٢٨٧ - ٢٨٨، وفي **دلائل الإعجاز** ٣١ إشارةٌ إلى الفرق بين التخصيصِ والتوضيحِ من غير تفصيل.

(٢) انظر: **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٢٨٨.

(٣) انظر: **الخصائص** ٢/ ٢٧٠، و**الكشَّاف** ٢/ ١٧ (الأنعام، ٦/ ٣٨)، و**مفتاح العلوم** ٢٨٥، و**الإيضاح** ١٣١. ومضت إشارة إليه في آخر التعريف بالإضافة في ص ١٧٦، وسيأتي في ص ١٩٢.

(٤) **الكشَّاف** ٢/ ١٧ (الأنعام، ٦/ ٣٨). وذكر الزمخشريُّ في موضع آخر من **الكشَّاف** ٣/ ٤٥ (المؤمنون، ٢٣/ ١١٧) أنَّ الوصفَ في الآية للتوكيد، وفسَّره الزجَّاج في **معاني القرآن وإعرابه** ٢/ ٢٤٥ (الأنعام، ٦/ ٣٨): بأنَّ الطيران قد يراد به الإسراع فذِكر الجناحين ينفي ذلك الاحتمال؛ وذكرَه ابنُ فارس في **الصاحبيّ** ٤٦٢.

(٥) زِيد في (ت): «لأنَّ الأصل في الحكم أن يكون مجهولاً ليفيد السامع، والتنكيرُ يناسبه»، وجاءت هذه الزيادة تعليقًا في هامش =

وينبغي أن يكونَ هذا مرادَ مَن قال: إنَّ الجملةَ نكرةٌ[١]، وإلَّا فالتَّعريف والتَّنكير من خواصِّ الاسم.

ويجبُ في تلك الجملةِ أن تكونَ خبريَّةً كالصِّلة؛ لأنَّ الصِّفة يجبُ أن يعتقدَ المُتكلِّمُ أنَّ المُخاطَبَ عالمٌ باتِّصاف الموصوفِ بمضمونها قبل ذِكرِه، وإنَّما يجيءُ بها ليُعرِّف المُخاطَبَ الموصوفَ ويُميِّزَه عنده بما كانَ يعرفُه قبلُ، مِن اتِّصافه بمضمون[٢]/ [٦٢/ ١] الصِّفةِ، فيجبُ كونُها جملةً مُتضمِّنةً للحُكم المعلومِ للمُخاطَب حصولُه قبل ذِكرِها[٣]. والإنشائيَّةُ ليسَتْ كذلك، فوقوعُها صفةً أو صلةً إنَّما يكونُ بتقدير القولِ[٤].

فإن قيلَ: قد ذكرَ صاحبُ «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]: أنَّ التَّقدير: (أُقسِمُ بالله لَيبطِّئنَّ)، والقسَم وجوابه صلةُ (مَن)[٥].

قلنا: مرادُه أنَّ الصِّلةَ هو الجوابُ المؤكَّدُ بالقسَم[٦]، وهو جملةٌ خبريَّةٌ محتمِلةٌ للصِّدق والكذبِ، ولذا يقال في تأكيد الإخبارِ: «والله لَزيدٌ قائمٌ»؛ والإنشاء إنَما هو نفسُ الجملةِ القسَميَّةِ، مثل قولنا: «والله»، و«أقسِمُ بالله»، ونحو ذلك، وهذا كما أنَّ الشَّرطيَّة خبريَّةٌ بخلاف الشَّرطِ.

فإن قيلَ: في كلامه أيضًا ما يُشعِر بأنَّ وجوبَ العلم إنَّما هو في الصِّلة دون الصِّفة، حيث ذَكر في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤]: أنَّ الصِّلةَ يجبُ أن تكونَ قصَّةً[٧] معلومةً للمُخاطَب، فيحتملُ أنَّهم علموا ذلك بأن سمعوا قوله في سورة التَّحريم: ﴿قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ

= (صل)، لا من المتن. وانظر لِما وردَ: **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٤١٨، وأورده الرضيُّ وردَّه في **شرح الكافية** ٢/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩، وسيأتي قريبًا رأيه في ذلك.

(١) قال بذلك الشيخ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ٢٠٠، والزمخشريُّ في **الكشَّاف** ١/ ٥٥٧ (النساء، ٤/ ٩٨)، وابن الحاجب في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٤١٨، وإليه مَيلُ التفتازانيّ كما يظهر من كلامه في **شرح المفتاح** اللوح ٥٧/ ٢. والتحقيقُ في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٢٩٨: «أنَّ الجملةَ ليست نكرةً ولا معرفةً».

(٢) زِيد في (ت) و(ي): «تلك».

(٣) الكلام بلفظ جدّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٢٩٩، وهو بمعناه في **دلائل الإعجاز** ١٩٩ ـ ٢٠٠، ٣٧٧.

(٤) زِيد في (ك) و(ي) و(س): «هذا هو المشهور بين النحاة». من قوله: «والإنشائية» بلفظ جدّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٣٠١، و**مفتاح العلوم** ٢٨٣ ـ ٢٨٤، و**الإيضاح** ١٣٢. وسيأتي كلام في هذه المسألة في اللوحة ١١٣/ ٢.

(٥) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٥٤١ (النساء، ٤/ ٧٢).

(٦) لأنَّ القسَم جملة إنشائية تؤكَّد بها جملة أخرى، كما قال ابن جنّيّ فيما نقل عنه البغداديُّ في **خزانة الأدب** ١٠/ ٤٧.

(٧) في (ك) و(ي) و(س): «قضيَّةً».

﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦][(١)]. ثمَّ قال: وإنَّما جاءتِ النَّار هنا مَعرِفةً وفي سورة التَّحريم نكرةً؛ لأنَّ الآية في سورة التَّحريم نزلتْ أوَّلًا بمكَّة[(٢)] فعرفوا منها نارًا موصوفةً بهذه الصِّفةِ، ثمَّ جاءت في سورة البقرة مُشارًا بها إلى ما عرَفوه[(٣)] أوَّلًا[(٤)].

قلنا: يمكنُ أن يقالَ: الوصفُ يجِبُ أن يكونَ معلومَ التحقُّقِ عند المُخاطَبِ، والخطابُ في سورة التَّحريم للمؤمنين، وهم قد علِموا ذلك بسماع مِن النَّبيّ عليه السَّلام، والمُشرِكون لمَّا سمعوا الآيةَ علموا ذلك، فخُوطِبوا في سورة البقرة[(٥)].

[توكيدُ المُسنَدِ إليه]

(وأمَّا توكيدُه فللتَّقرير)، أي: تقريرِ المُسنَدِ إليه، أي: تحقيقِ مفهومِه ومدلولِه، أعني جَعْلَه مُستقِرًّا مُحقَّقًا ثابتًا، بحيث لا يُظَنُّ به غيرُه، نحو: «جاء زيدٌ زيدٌ»[(٦)]، إذا ظنَّ المتكلِّم غفلةَ السَّامعِ عن سماع لفظِ المُسنَدِ إليه، أو حملِه على معناه.

ومثل هذا، وإن أمكَنَ حَمْلُه على دَفْع توهُّمِ التجوُّز أو السَّهو، لكن فرقٌ بين القصدِ إلى مجرَّد /[٦٢/ ٢] التَّقريرِ والقصدِ إلى دفع التوهُّمِ، على ما أشار إليه صاحب «المفتاح» حيث قال بعد ذِكرِ دَفعِ التوهُّمِ: «وربَّما كان القصد إلى مجرَّد التَّقرير، كما يُطلعكَ عليه فصلُ اعتبارِ التَّقديمِ والتَّأخيرِ مع الفعل»[(٧)].

وذكرَ العلَّامة رحمه الله في «شرحه»: أنَّ المرادَ مجرَّدُ تقريرِ الحُكمِ[(٨)]. ولم يُبيِّن أنَّ أيَّ موضعٍ

---

(١) انظر: الكشَّاف ١/ ٢٥٠ (البقرة، ٢/ ٢٤).

(٢) نبَّه الطِّيبيُّ والقطب الرازيّ على أنَّ سورة التحريم مدنية، وأنَّ المذكورَ وهمٌ مِن الزمخشريّ. انظر تفصيل ذلك في فتوح الغيب ٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠ (البقرة، ٢/ ٢٤)، وحاشية القطب الرازيّ على الكشَّاف اللوح ٦١/ ٢.

(٣) زِيد في (ك) و(ي) و(س): «بها».

(٤) انظر: الكشَّاف ١/ ٢٥١ (البقرة، ٢/ ٢٤).

(٥) هذا الجواب بمعناه في حاشية القطب الرازيّ على الكشَّاف اللوح ٦١/ ١ ـ ٢، وهو مستخرج مِن كلام الزمخشريّ على آية سورة البقرة، كما صرَّح بذلك القطب الرازيّ.

(٦) الكلام بمعناه في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٣٥٧.

(٧) مفتاح العلوم ٢٨٥، وما أشار إليه يأتي فيه ص ٣٣٩.

(٨) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٤٦/ ١.

من بحثِ التَّقديم والتَّأخير يُطلِعُنا عليه، وهو خلاف ما صرَّحوا به، في نحو ‹لا تكذِبْ أنت›، من أنَّ تأكيدَ المُسنَدِ إليه إنَّما يُفيدُ مجرَّدَ[١] تقريرِ المحكومِ عليه دون الحُكمِ[٢].

فإن قيل[٣]: إنَّه لم يُرِد التَّأكيدَ الصِّناعيَّ[٤]، بل مجرَّدَ التَّكريرِ، نحو ‹أنا عرفتُ وأنت عرفتَ›، فإنَّه يُفيدُ تقريرَ الحُكمِ وتقويَته.

قلنا: لا نُسلِّم أنَّ المفيدَ لتقرير الحُكمِ هو التَّكريرُ، بل التَّقديمُ، ألا يُرى إلى تصريحهم بأنَّه ليسَ في نحو «عرفتُ أنا وعرفتَ أنتَ» تقريرُ الحُكمِ، وإنَّما هو لمُجرَّد تقريرِ المحكومِ عليه.

على أنَّ السكَّاكيَّ لم يُورِد تحقيقَ تقوِّي الحُكمِ في فصل التَّقديم والتَّأخير مع الفعل، بل في آخر بحثِ تأخيرِ المُسنَدِ[٥].

ولو سُلِّم فكانَ ينبغي أن يتعرَّضَ للتَّخصيص، بل هو أَولى بالتعرُّض؛ لأنَّه الذي يُعتبرُ فيه المُسنَدُ إليه مؤخَّرًا على أنَّه تأكيدٌ ثمَّ قُدِّم للتَّخصيص.

والأظهرُ أنَّ قولَ السكَّاكيِّ: «كما يُطلِعكَ عليه»[٦] إشارةٌ إلى ما أوردَه في فصل اعتبارِ التَّقديم والتَّأخير مع الفعل، من أنَّ نحو ‹أنا سعيتُ في حاجتكَ وحدي› أو ‹لا غيري› تأكيدٌ وتقريرٌ للتَّخصيص الحاصلِ من التَّقديم[٧].

وإيرادُه في هذا المقامِ مثلُ إيرادِ ‹كلُّ رجلٍ عارفٌ، وكلُّ إنسانٍ حيوانٌ›، في التَّأكيد الذي لدفع توهُّم عدم الشُّمول[٨]،..

(١) «مجرَّد» ليس في (ك) و(ي) و(س).

(٢) صرَّح بذلك الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٤٦/ ١ ـ ٢.

(٣) في هامش (س): «جواب من جانب العلَّامة».

(٤) الكلام بمعناه في مفتاح المفتاح اللوح ٤٦/ ١.

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٢٣. وكان كُتِب ههنا في متن (صل) و(أ) ما نصُّه: «ولو سُلِّم أنَّه أرادَ ذلك فليكن قولُه: ‹كما يطلعكَ› إشارةً إلى ما ذكره في نحو: ‹لا تكذب أنتَ›، من أنَّه لمجرَّد تقرير المحكومِ عليه دون الحكمِ، كما يجعل قوله في **الإيضاح**: ‹كما سيأتي› إشارةً إلى هذا»، ثمَّ ضُرِب عليه. ولم يقع في متن بقية النُّسخ لكنَّه مُلحَق مُصحَّحٌ في هوامشها.

(٦) مضى تخريجه بتمامه آنفًا.

(٧) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٣٩.

(٨) انظره في **مفتاح العلوم** ٢٨٥.

مع أنَّه ليس في شيءٍ من التَّأكيد الاصطلاحيِّ(١)، ولهذا غيَّر أسلوبَ الكلامِ(٢).

ومثلُ هذا كثيرٌ في «كتابه»، ولا حاجةَ إلى حَمْل كلامِ المُصنِّف على ذلك؛ كيف/ [٦٣/ ١] وهو يعترِضُ على السكَّاكيِّ في أمثال هذه المقامات؟

وبهذا يظهرُ أنَّ ما يقال من أنَّ معنى كلامِه: إنَّ توكيدَ المُسنَدِ إليه يكونُ لتقرير الحكمِ، نحو ‹أنا عرفتُ›؛ أو تقريرِ المحكومِ عليه، نحو: ‹أنا سعيتُ في حاجتك وحدي› أو ‹لا غيري›(٣) = غلطٌ فاحشٌ، عن ارتكابه غُنيةٌ بما ذكرنا من الوجه الصَّحيح.

= (أو دَفْعِ توهُّمِ التَّجوُّزِ)، أي: التكلُّمِ بالمجاز، نحو: «قطع اللصَّ الأميرُ الأميرُ» أو «نفسُه» أو «عينُه»، لئلا يُتوهَّم أنَّ إسنادَ القطعِ إلى الأمير مجازٌ، وإنَّما القاطعُ بعضُ غلمانِه.

(أو لدَفْع (السَّهْوِ)، نحو: «جاءني زيدٌ زيدٌ» لئلا يُتوهَّمَ أنَّ الجائيَ عمرٌو، وإنَّما ذكرَ زيدًا على سبيل السَّهوِ. ولا يُدفع هذا التوهُّمُ بالتَّأكيد المعنويِّ، وهو ظاهرٌ.

(أو لدَفْع توهُّمِ (عدمِ الشُّمولِ)، نحو ‹جاءني القومُ كلُّهم› أو ‹أجمعون›؛ لئلا يُتوهَّمَ أنَّ بعضَهم لم يجئ، إلَّا أنَّك لم تعتدَّ بهم، أو أنَّك جعلتَ الفعلَ الواقعَ من البعض كالواقع من الكلّ بناءً على أنَّهم في حُكم شخصٍ واحدٍ، كما يقال: ‹بنو فلانٍ قتلوا زيدًا›، وإنَّما قتلَه واحدٌ منهم(٤).

وربُّما يُجمَعُ بين «كلّ» و«أجمعين» بحسب اقتضاءِ المقامِ، كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠] بناءً على كثرة الملائكةِ واستبعادِ سجودِ جميعِهم مع تفرُّقهم واشتغالِ كلٍّ منهم بشأنٍ؛ وبهذا يزدادُ التَّعيير والتَّقريع على إبليس. ولا دلالةَ(٥) لـ﴿أَجْمَعُونَ﴾ على كون سجودِهم في زمانٍ واحدٍ، على ما تُوهِّمَ(٦).

---

(١) ونبَّه على ذلك الشيرازيُّ في مفتاح المفتاح اللوح ٤٦/ ١، والمؤذّنيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٤٢/ ٢، والكاشيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٤٧/ ٢ ـ ٤٨/ ١، وصرَّح الأخيرُ بالردِّ على صاحب **الإيضاح**.

(٢) في هامش (صل) و(ت) و(م) و(أ): «فقال: وربَّما كان القصد إلى مجرَّد التقرير»، وفي هامش (ت) أيضًا: «حيث قال: ‹ومنه كل رجل عارف› إلخ». تنبيهًا من السكَّاكيّ على أنَّه ليس من الباب، وإن كان متَّصلًا به من بعض الوجوه.

(٣) يفهَم من كلام الزَّوزنيّ في **شرح التلخيص** اللوح ٢١/ ٢.

(٤) من قوله: «جاءني القوم كلُّهم» إلى هنا بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٥) في هامش (س): «هذا ردٌّ على المبرد والزَّجّاج»، وسيأتي تفصيل الكلام عليه.

(٦) ممَّن وهِمَ في ذلك الزمخشريُّ في **الكشَّاف** ٣/ ٣٨٢ (ص، ٣٨/ ٧٣)، وسبقَه المُبرِّدُ، قال الزَّجَّاج في **معاني القرآن وإعرابه** =

وههنا بحثٌ وهو أنَّ ذِكرَ (عدم الشُّمول) إنَّما هو زيادةُ توضيحٍ، وإلَّا فهو من قبيل دَفْع توهُّمِ التجوُّزِ؛ لأنَّ ﴿كُلُّهُمْ﴾ مثلًا إنَّما يكونُ تأكيدًا إذا كان المتبوعُ دالًّا على الشُّمول، ومُحتمِلًا لعدم الشُّمولِ على سبيل التجوُّزِ، وإلَّا لكانَ تأسيسًا؛ ولهذا قال الشَّيخُ عبدُ القاهرِ: لا نعني بقولنا: «يفيدُ الشُّمولَ» أنَّه يُوجِبُه من أصله، وأنَّه لولاه لَمَا فُهِمَ الشُّمولُ من اللَّفظ، وإلَّا لم يُسمَّ تأكيدًا، بل المرادُ أنَّه يمتنعُ أن يكونَ اللَّفظُ المقتضي للشُّمول مُستعمَلًا على خلاف ظاهرِه، ومُجوَّزًا فيه[1]. انتهى كلامه.

وأمَّا نحو «جاءني الرَّجلان كلاهما»، ففي كونه لدَفْع توهُّمِ/ [٦٣/ ٢] عدمِ الشُّمولِ نظرٌ[2]؛ لأنَّ المُثنَّى نصٌّ في مدلوله، لا يُطلَقُ على الواحد أصلًا، فلا يُتوهَّمُ فيه عدمُ الشُّمولِ[3]، بل الأَوْلى أنَّه لدَفْع توهُّمِ أن يكونَ الجائي واحدًا منهما، والإسناد إليهما إنَّما وقعَ سَهوًا. وأمَّا إذا توهَّمَ السَّامعُ أنَّ الجائيَ رسولان لهما، أو نفسُ أحدِهما ورسولُ الآخرِ، فلا يقال لدفعه: «جاءني الرَّجلان كلاهما»، بل: «أنفسُهما» أو «عينُهما»؛ وكذا إذا توهَّمَ أنَّ الجائيَ أحدُهما والآخرُ مُحرِّضٌ باعثٌ ونحو ذلك، فإنَّما يدفعُ ذلك بتأكيد المُسنَدِ؛ لأنَّ توهُّم التَّجوُّزِ إنَّما وقعَ فيه[4].

[تعقيبُ المُسنَدِ إليه بعطفِ البيان]

(وأمَّا بيانُه)، أي: تعقيبُ المُسنَدِ إليه بعطف البيانِ:

(فلإيضاحه باسمٍ مُختصٍّ به، نحو: «قَدِمَ صديقكَ خالدٌ») لا يلزمُ كونُ الثَّاني أوضحَ[5]، لجواز أن يحصُلَ الإيضاحُ مِن اجتماعهما.

= ١/ ١٧٩ (ص، ٣٨/ ٧٣): «قال سيبويه والخليل ﴿أَجْمَعُونَ﴾ توكيد بعد توكيد، وقال محمَّد بن يزيدَ: ﴿أَجْمَعُونَ﴾ يدلُّ على اجتماعهم في السجود، والمعنى: فسجدوا كلُّهم في حالة واحدة. وقولُ سيبويهِ والخليل أجودُ؛ لأنَّ أجمعين معرفة فلا يكون حالًا». انظر: **كتاب سيبويه** ٢/ ٢٨٧، و**معاني القرآن** للأخفش ١/ ١٧٥ (البقرة، ٢/ ١٩٦). ونبَّه الرضيُّ في **شرح الكافية** ٢/ ٣٧٧ على ذلك الوهم، لكنَّه نسب ذلك إلى المُبرِّد والزَّجَّاج، وظاهر من كلام الزَّجَّاج المنقول آنفًا أنَّه قدَّم عليه رأي سيبويه والخليل.

(١) انظر: **دلائل الإعجاز** ٢٧٩، ٢٣٠.

(٢) هذا ردٌّ على السَّكَّاكيِّ إذ مثَّل بـ«عرفني الرجلان كلاهما» على دفع عدم الشُّمول. انظر: **مفتاح العلوم** ٢٨٥.

(٣) نصَّ على ذلك ابن الحاجب في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٤١٢.

(٤) زاد التفتازانيُّ ههنا في **شرح المفتاح** اللوح ٥٩/ ١ ما يوضِّح المراد ويزيدُ في الاحتراز عمَّا يرِد على كلامه، فقال: «فالحقُّ أنَّ هذا التأكيد لمُجرَّد تقرير الشُّمول وتقويته لا لدفع ظنِّ خلافِ الشُّمولِ. اللهم إلَّا أن يقالَ: إنَّ الفعلَ الصادرَ عن أحد المُصاحبَين قد يُنسَبُ إليهما كما في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنَّما يخرجان من المِلح الأُجاج دون العذب الفُرات، فالتأكيد بـ«كلاهما» يدفعُ وهمَ مثلِ هذا، وإن كان عائدًا إلى دَفْع وهم التجوُّزِ. فتدبَّر».

(٥) نبَّه على ذلك الخلخاليُّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ١٥٧، وذكر أنَّ الزمخشريَّ زعم ذلك، وما وجدتُه فيما عدتُ إليه من كلامه عليه.

وفائدةُ عطفِ البيانِ لا تنحصرُ في الإيضاح؛ لِمَا ذَكرَ في[1] «الكشّاف» أنَّ ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] عطفُ بيانٍ جيءَ به للمدح لا للإيضاح، كما تجيءُ الصِّفةُ لذلك[2]؛ وذَكرَ في قوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود: ٦٠] أنَّه عطفُ بيانٍ لـ﴿عَادٍ﴾، وفائدتُه وإن كانَ البيانُ حاصلًا بدونه أن يُوسَموا بهذه الدَّعوة وسمًا، وتُجعَلَ فيهم أمرًا مُحقَّقًا لا شبهةَ فيه بوجهٍ من الوجوه[3].

وممَّا يدلُّ على أنَّ عطفَ البيانِ لا يلزمُ البتَّةَ أن يكونَ اسمًا مُختصًّا بمتبوعه ما ذكروا في نحو قولِه:

والمُؤمِــنِ العائــذاتِ الطَّيــرَ[4]...... ....

= أنَّ «الطَّير» عطفُ بيانٍ[5]. وكذا كلُّ صفةٍ أُجريَ عليها الموصوفُ[6]، نحو «جاءَني الفاضلُ الكاملُ زيدٌ»، فالأحسنُ أنَّ الموصوفَ فيه عطفُ بيانٍ؛ لِمَا فيه من إيضاح الصِّفةِ المُبهمةِ، وفيه إشعارٌ بكونه عَلَمًا في هذه الصِّفة.

فإن قلتَ: قد أوردَ المُصنِّف قولَه تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل: ٥١] في باب الوصفِ، وذكر أنَّه للبيان والتَّفسير[7]؛ وأوردَه السكّاكيُّ في باب/ [٦٤/ ١] عطفِ البيانِ مُصرِّحًا بأنَّه من هذا القبيلِ[8]، فما الحقُّ في ذلك؟

---

(١) في (ج): «صاحب».

(٢) انظر: **الكشّاف** ١/ ٦٤٦ (المائدة، ٥/ ٩٧).

(٣) انظر: **الكشّاف** ٢/ ٢٧٨(هود، ١١/ ٦٠).

(٤) قطعة من بيت للنابغة الذُّبيانيّ في ديوانه ٢٠ (رواية ابن السِّكِّيت)، وتمامه:

.... يَمسَــحُها رُكبــانُ مكَّــةَ بيــنَ الغِيــلِ والسَّــنَدِ

وانظر تفصيل الكلام عليه في **خزانة الأدب** للبغداديّ ٥/ ٧١ - ٧٥، و**المعول في شرح أبيات المطوّل** اللوح ١٨/ ١ - ١٩/ ١.
وفي المصادر السالفة أنَّ الغيل والسَّنَدَ: أجَمَتان بين مكَّة ومنًى. وجاء البيت تامًّا في متن (ت)، وأُتمَّ في تعليق بهامش (صل).

(٥) انظر: **المفصَّل** ١٠٦، و**الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٣٩٧. والزمخشريُّ جعله عطف بيان، لكنَّه لم يرتضِ فيه قصَّة تقدير التقديم والتأخير بين الصفة والموصوف. وذهب الرضيُّ في **شرح الكافية** ٢/ ٣٨٢ إلى أنَّه بدل.

(٦) في هامش (صل) و(ت): «يعني: كما أنَّ «الطير» موصوفٌ أُجريَ على الصِّفة مع أنَّه عطفُ بيانٍ للصفة، فكذا كلُّ موصوفٍ أُجريَ على الصِّفة فهو عطفُ بيانٍ أيضًا».

(٧) انظر: **الإيضاح** ١٣١.

(٨) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٨٥.

قلتُ: ليس في كلام السكَّاكيِّ ما يدلُّ على أنَّه عطفُ بيانٍ صناعيٌّ؛ لجواز أن يُريدَ أنَّه من قبيل الإيضاحِ والتَّفسيرِ وإن كان وصفًا صناعيًّا[١]، ويكونُ إيرادُه في هذا البحثِ مثلَ إيرادِ «كلُّ رجلٍ عارفٌ»، و«كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» في بحث التَّأكيدِ[٢]، على ما هو دأبُ السكَّاكيِّ[٣]، ويكونُ مقصودُه أنَّه وصفٌ صناعيٌّ جيءَ به للإيضاح والتَّفسير، لا للتَّأكيد مثل: «أمسِ الدَّابرُ»، على ما وقع في كلام النُّحاةِ[٤].

وتقريرُ ذلك أنَّ لفظَ ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ حاملٌ لمعنى الجنسيَّة، أعني الإلهيَّة؛ ومعنى العدد، أعني الإثنينيَّة، وكذا لفظ ﴿إِلَٰهٌ﴾ حاملٌ لمعنى الجنسيَّة والوَحدة، والغرضُ المسوقُ له الكلامُ: في الأوَّل النَّهيُ عن اتخاذ الاثنين من الإله، لا عن اتِّخاذ جنسِ الإلهِ؛ وفي الثَّاني إثباتُ الواحدِ من الإله، لا إثباتُ جنسه، فوُصِف ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ بـ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ و﴿إِلَٰهٌ﴾ بـ﴿وَٰحِدٌ﴾ إيضاحًا لهذا الغرضِ وتفسيرًا[٥].

وهذا الذي قصدَه صاحبُ «الكشَّاف» حيثُ قالَ: الاسمُ الحاملُ لمعنى الإفرادِ والتَّثنيةِ دالٌّ على شيئين: الجنسيَّةُ، والعددُ المخصوصُ، فإذا أُريدتِ الدلالة على أنَّ المعنى به منهما والذي يُساقُ له الحديثُ هو العددُ شُفِعَ بما يُؤكِّدُه[٦]. هذا كلامُه.

وقوله: «يؤكِّده»، أي: يُقرِّره ويُحقِّقه، ولم يقصِد أنَّه تأكيدٌ صناعيٌّ؛ لأنَّه إنَّما يكون بتكرير لفظِ المتبوعِ، أو بألفاظٍ محفوظةٍ[٧].

فما وقعَ في «شرح المفتاح» مِن أنَّ مذهبَ صاحب «الكشَّاف» أنَّ ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، و﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] من التَّأكيد الصِّناعيِّ[٨] = ليس بشيءٍ؛ إذ لا دلالةَ لكلامه عليه، بل

---

(١) هذا التوجيه لكلام السَّكَّاكيِّ مذكور بلفظ قريب في حاشية **القطب الرازيّ على الكشَّاف** اللوح ٣٩٤/ ٢.

(٢) مضى تخريجه والكلام عليه قريبًا في ص ١٨٧.

(٣) مضى كلامٌ عن دأبه هذا قريبًا في ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٤) جمهور النحاة على أنَّ الصفة في قولهم: «أمسِ الدابرُ» للتوكيد. انظر: **الخصائص** ٣/ ١٠٥، **والمفصل** ١١٨، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٢٢.

(٥) الكلام بلفظ جدّ قريب في **مفتاح العلوم** ٢٨٥، وسيأتي أنَّه بمعناه في **الكشَّاف** ٢/ ٤١٣ (النحل، ١٦/ ٥١)؛ وبعضه في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٦) انظر: **الكشَّاف** ٢/ ٤١٣ (النحل، ١٦/ ٥١)، وعنه في **الإيضاح** ١٣١.

(٧) في (ي): «مخصوصة». والكلام بلفظ قريب في **حاشية القطب الرازيّ على الكشَّاف** اللوح ٣٩٤/ ٢.

(٨) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٤٦/ ٢، وذكر أنَّ ابن الحاجب ردَّ على الزمخشريِّ في ذلك.

أوردَ في «المُفصَّل» قولَه: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ مثالًا للوصف المُؤكِّد، نحو (أمسِ الدَّابرُ)[١].

فالحقُّ أنَّ كلًّا من ﴿اثْنَيْنِ﴾ و﴿وَاحِدٌ﴾ وصفٌ صناعيٌّ للبيان والتَّفسير، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَآئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، حيث جُعِل ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ صفةً/ [٦٤/ ٢] لـ﴿دابةٍ﴾، و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ صفةً لـ﴿طَآئِرٍ﴾؛ ليدلَّ على أنَّ القصدَ إلى الجِنس دون العددِ، كما سبقَ في باب الوصفِ[٢].

فالآيتان تشتركان في أنَّ الوصفَ فيهما للبيان، وتفترقان مِن حيث إنَّه: في ﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ و﴿إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ لبيان أنَّ القصدَ إلى العدد دونَ الجنسِ، وفي ﴿دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ﴾ و﴿طَآئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ لبيان أنَّ القصدَ إلى الجِنس دونَ العددِ[٣].

وتقرير هذا البحثِ على ما ذكرتُ ممَّا لا مزيدَ عليه للمُنصِف، وبه يتبيَّنُ أن لا خلافَ بين صاحبِ «الكشَّاف» وصاحبِ «المفتاح» والمصنِّف[٤]، على ما توهَّمَه القومُ.

واستدلَّ العلَّامة في «شرح المفتاح» على أنَّه عطفُ بيانٍ لا وصفٌ بأنَّ معنى قولهم: «الصِّفةُ: تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعه»[٥]، أنَّه تابعٌ ذُكِر ليَدلَّ على معنًى في متبوعه[٦]، على ما نُقل عن[٧] ابن الحاجبِ[٨]؛ ولم يُذكَر ﴿اثْنَيْنِ﴾ و﴿وَاحِدٌ﴾ للدِّلالة على الاثنينيَّة والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا

---

(١) انظر: المفصل ١١٨.

(٢) انظر ما مضى في ص ١٨٤، ومضت إشارة إليه في آخر التعريف بالإضافة في ص ١٧٦.

(٣) الكلام بمعناه في مفتاح تلخيص المفتاح ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٤) وكلام التفتازانيّ ههنا في التوفيق بين كلام الزمخشريّ وكلام صاحب المفتاح ليس ببعيد ممَّا في حاشية القطب الرازيّ على الكشَّاف اللوح ٣٩٤/ ٢. وحاول الطِّيبيُّ فتوح الغيب ٩/ ١٣٣ (النحل، ١٦/ ٥١) التوفيق بين كلاميهما ههنا، مع ذهابه إلى أنَّ ﴿اثْنَيْنِ﴾ و﴿وَاحِدٌ﴾ توكيدٌ، معتمِدًا على أنَّ في التوكيد معنى البيان. وانظر: التبيان للطِّيبيّ ٦٣. وأوجزه التفتازانيُّ في حواشي الكشَّاف اللوح ٢٢٨/ ١، وأحال للتفصيل على ما كتبه ههنا.

(٥) هذا نصُّ تعريف ابن الحاجب للنعت في شرح الوافية ٢٥٦، وذكرَ هذا التعريف في أماليه ٥٤٦ وزاد فيه قوله: «مِن غير تقييدٍ».

(٦) ذكر ذلك عقب تعريف النعت في شرح الوافية ٢٥٦.

(٧) في (ع): «ذكره» مكان «نُقل عن».

(٨) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «فيه إيماءٌ إلى أنَّ في النقل خللًا، وإنَّما ذكرَ عبارةَ ابنِ الحاجبِ في شرحه للوافية نظم الكافية، قال: (واعلم أنَّ الحدودَ النحويَّة للألفاظ المفردة باعتبار التركيبِ ونفيه والمركَّبة باعتبار التركيبِ إنَّما تتميزُ بما جعلَه الواضعُ مدلولًا لها، وليس لها في أنفسها حقائقُ تتميزُ بها باعتبار معانيها سوى ما ذكرتُ من المعاني المختلفةِ باعتبار الوضع، فيقدَّر ما جُعلت موضوعًا له كأنَّه ذاتيٌّ لها وتُحدُّ على تقدير ذلك؛ فلمَّا كان الاسم في وضعهم لمعنى في نفسه من غير دلالة =

وصفين، بل ذُكِرا للدلالة على أنَّ القصد في متبوعهما إلى أحد جُزأيه، أعني: التَّثنية والوحدة، دون الجُزء الآخر، أعني: الجِنسيَّة، فكلُّ واحدٍ منهما تابعٌ غيرُ صفةٍ يُوضِّحُ متبوعه، فيكون عطفَ بيانٍ لا صفةً[1].

وأقولُ: إن أُريدَ أنّه لم يُذكَر إلَّا ليَدلَّ على معنًى في متبوعه، فلا يصدُقُ التَّعريف على شيءٍ من الصِّفة؛ لأنَّها البتَّةَ تكون لتخصيصٍ أو تأكيدٍ أو مدحٍ[2] أو نحو ذلك؛ وإن أُريدَ أنَّه ذُكرَ ليدلَّ على هذا المعنى ويكونَ الغرضُ من دلالته عليه شيئًا آخرَ كالتَّخصيص والتَّأكيد وغيرهما، فيجوزُ أن يكونَ ذِكرُ ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾ و﴿وَٰحِدٌ﴾ للدلالة على الاثنَينيَّة والوَحدةِ ويكونَ الغرضُ مِن هذا بيانَ المقصودِ وتفسيرَه، كما أنَّ «الدَّابرُ» ذُكرَ ليدلَّ على معنى الدُّبور والغرضُ منه التَّأكيدُ. بل الأمرُ كذلك عند التَّحقيقِ، ألا يُرى أنَّ السكَّاكيَّ جعلَ مِن الوصف ما هو كاشفٌ ومُوضِّحٌ، ولم يخرج بهذا عن الوصفيَّة.

ثمَّ قال[3]: «وأمَّا أنَّه ليسَ ببدلٍ فظاهرٌ؛ لأنَّه لا يقومُ مقامَ المُبدَلِ منه»[4].

وفيه أيضًا نظرٌ؛ لأنَّا لا نُسلِّم/[٦٥/ ١] أنَّ البدلَ يجِبُ صحَّةُ قيامه مقامَ المُبدَلِ منه[5]، ألا يُرى إلى ما ذكرَ صاحبُ «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] أنَّ ﴿لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ مفعولا «جعل»، و﴿ٱلۡجِنَّ﴾ بدلٌ مِن ﴿شُرَكَآءَ﴾[6]، ومعلومٌ أنَّه لا معنى لقولنا: «وجعلوا لله الجنَّ»، بل لا يبعدُ أن يقال: الأَولى أنَّه بدلٌ؛ لأنَّه المقصودُ بالنِّسبة، إذ النَّهيُ إنَّما هو عن اتِّخاذ الاثنين مِن الإله على ما مرَّ تقريرُه.

= على زمان مُحصَّل جُعِل ذلك حدًّا له، وكذلك الفعلُ والحرفُ يجري فيه على ما ذكرتُ لك في الاسم، وإذا حددتَ المفرد باعتبار التركيب كالفاعل والمفعول والحال والتمييز وغير ذلك عملتَ ذلك العملَ: فتقول في حدِّ الفاعل: هو الذي يدلُّ على من قام به الفعل، وهو بمعنى مَن نُسِب إليه الفعل؛ وإذا حدَدت المفعول قلتَ: هو الذي يدلُّ على مَن وقعَ عليه الفعل، لأنَّه وُضع للدلالة على ذلك؛ وإذا حدَدتَ الحال قلتَ: هو الذي يدلُّ على هيئة الفاعل أو المفعول، لأنَّه إنَّما وُضِع لذلك؛ وإذا حدَدتَ التمييز قلتَ: هو الذي يدلُّ على رفع الإبهامِ عن مفرد [أو جملة]، لأنَّه وُضِع لذلك. وكلُّ حدٍّ نحويّ فمعناه: هو الذي يدلُّ على كذا، وإذا أُسقِط ذِكر الدلالة فهي مُرادةٌ، وإنَّما أُسقِط لكونه معلومًا ولأنَّ غرضَهم أن يجريَ فيها لفظُ الحدودِ على وِزان الحدود الحقيقيَّة». «منه». وكلام ابن الحاجب بنصِّه في **شرح الوافية** ١٢٣ ـ ١٢٤.

(١) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٤٦/ ٢.

(٢) زِيد في (ت): «أو ذمٍّ».

(٣) في هامش أكثر النُّسخ: «العلاَّمة في شرح المفتاح».

(٤) **مفتاح المفتاح** اللوح ٤٧/ ١.

(٥) فيه خلاف وتفصيل مذكور في **شرح الرضي على الكافية** ٢/ ٣٩٢ ـ ٣٩٤، و**خزانة الأدب** للبغداديّ ١/ ٢٧٢.

(٦) انظر: **الكشَّاف** ٢/ ٤٠ (الأنعام، ٦/ ١٠٠).

[الإبدالُ من المُسنَدِ إليه]

(**وأمّا الإبدالُ منه**)، أي: مِن المُسنَد إليه. وفي هذا إشعارٌ بأنَّ المُسنَد إليه هو المُبدَلُ منه، وهو[١] بالنَّظر إلى الظَّاهر، حيث يجعلون الفاعلَ في[٢] «جاءَني أخوك زيدٌ» هو «أخوك»، وإلَّا فالمُسنَدُ إليه في التَّحقيق هو البدلُ. وفي لفظ «المفتاح» إيماءٌ إلى ذلك.

(**فلزيادةِ التَّقرير**:

نحو ‹**جاءَني أخوك زيدٌ**›) في بدل الكلِّ: وهو الذي تكونُ ذاتُه عينَ ذاتِ المُبدَلِ منه، وإن كان مفهوماهما متغايرين[٣].

(**وجاءني القومُ أكثرُهم**) في بدل البعضِ: وهو الذي تكونُ ذاته بعضًا من ذات المُبدل منه، وإن لم يكن مفهومُه بعضًا من مفهومه[٤]. فنحو: ﴿إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل: ٥١] إذا جعلناه بدلًا يكونُ بدلَ الكلِّ دون البعضِ؛ لأنَّ ما صدق عليه ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾ هو عينُ ما صدقَ عليه ﴿إِلَـٰهَيۡنِ﴾.

(**وسُلِبَ عمرٌو ثوبُه**) في بدل الاشتمال: وهو الذي لا يكونُ عينَ المُبدَلِ منه ولا بعضَه[٥]، ويكونُ المُبدَلُ منه مُشتمِلًا عليه، لا كاشتمال الظَّرفِ على المظروف، بل من حيثُ كونُه دالًّا عليه إجمالًا، ومتقاضيًا له بوجهٍ ما، بحيثُ تبقى النَّفسُ عند ذِكرِ المُبدَلِ منه متشوقةً إلى ذِكره مُنتظِرةً له، فيجيءُ هو مُبيِّنًا ومُلخِّصًا لِمَا أُجمِل أوَّلًا[٦].

وسكتَ عن بدل الغلطِ؛ لأنَّه «لا يقعُ في فصيح الكلامِ»[٧].

---

(١) في (ت) و(ج): «هذا».

(٢) زِيد في (ج): «نحو».

(٣) التعريف بمعناه في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٤٢٦.

(٤) التعريف بمعناه في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٤٢٦.

(٥) التعريف بمعناه في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٤٢٦.

(٦) من قوله: «ويكون المُبدَل منه» إلى هنا بلفظ جِدٍّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٧) **الفوائد الغياثية** ١٢٤، وهو بمعناه في **مفتاح تلخيص المفتاح** ١٦١، و**شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ٢٢/ ١. ونقل الكرمانيُّ في **تحقيق الفوائد الغياثية** ١/ ٣٧٨ أنَّ العضدَ عوَّل في ذلك على رأي ابن مالك في أنّه لا يقع في فصيح الكلام، ثمَّ إنَّ الكرمانيّ خالفهم في ذلك. وانظر كلام ابن مالك في **شرح الكافية الشافية** ١٢٧٨. وذكره الرضيُّ في **شرح الكافية** ٤/ ٣٨١، وأضاف أنّه يكون فصيحًا مطَّردًا مع ‹بل›، لأنّها موضوعة لذلك.

فإن قلتَ: لِمَ قال هنا: (لزيادة التَّقرير)، وفي التَّوكيد (للتَّقرير)؟

قلتُ: قد أخذ هذا مِن لفظ «المفتاح»[١] على عادة افتنانِه في الكلام، وهو مِن إضافة المصدرِ إلى المعمول، أوِ إضافة البيانِ، أي: الزِّيادة التي هي التَّقرير. والنُّكتة فيه الإيماءُ إلى أنَّ البدلَ هو المقصود بالنِّسبة، والتَّقريرُ زيادةٌ تُقصدُ بالتَّبعيَّة، بخلاف التَّأكيدِ؛ فإنَّ المقصودَ منه/ [٦٥/ ٢] نفسُ التَّقرير.

وبيانُ التَّقريرِ في بدل الكلِّ ظاهرٌ؛ لِمَا فيه من التَّكرير؛ قال صاحب «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]: «فائدةُ البدلِ التَّوكيدُ؛ لِمَا فيه من التَّثنية والتَّكريرِ، والإشعارُ[٢] بأنَّ الطَّريقَ المستقيمَ بيانُه وتفسيرُه: صراطُ المسلمين»[٣].

= وفي بدل البعضِ والاشتمالِ باعتبار أنَّ المتبوعَ مُشتمِلٌ على التَّابع إجمالًا، فكأنَّه مذكورٌ أوَّلًا: أمَّا في البعض فظاهرٌ، وأمَّا في الاشتمال فلأنَّ المتبوع فيه يجبُ أن يكونَ بحيث يُطلقُ ويُرادُ به التَّابعُ، نحو (أعجبني زيدٌ) إذا أعجبكَ عِلمُه، بخلاف (ضربتُ زيدًا) إذا ضربتَ غلامَه[٤]، فنحو (جاءني زيدٌ غلامُه) أو (أخوه) أو (حمارُه) بدلُ غلطٍ لا بدل اشتمالٍ، على ما يُشعرُ به كلامُ بعضِ النُّحاة[٥].

ثمَّ بدلُ البعضِ والاشتمالِ لا يخلو عن إيضاحٍ البتَّةَ؛ لما فيه من التَّفصيل بعد الإجمالِ والتَّفسيرِ بعد الإبهامِ[٦]. وقد يكون في بدل الكلِّ إيضاحٌ وتفسيرٌ[٧]، كما مرَّ، فكان الأحسنُ أن يُقالَ: «لزيادة التَّقريرِ والإيضاحِ»، كما وقع في «المفتاح»[٨].

---

(١) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٨٥.

(٢) في هامش (صل) ما نصُّه: «وقد يُروى مجرورًا».

(٣) **الكشَّاف** ١/ ٦٨ (الفاتحة، ١/ ٧). وانظر كلامًا على فائدة البدل في **الكشَّاف** ١/ ٥٠٧ (النساء، ٤/ ١١).

(٤) من قوله: «في بدل البعض الاشتمال» إلى هنا بلفظ جِدِّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٣٨٣.

(٥) والكلام بلفظ قريب وبأمثلته في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٣٨٤. وفي هامش (صل) و(س): «ابن الحاجب في شرح المفصَّل». وانظر: **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٤٢٨.

(٦) الكلام بمعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٣٨٣.

(٧) وفي **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٣٨١: «ثمَّ يُسمَّى بعطف البيان من جملة بدل الكلّ ما يكون الثاني فيه مُوضِّحًا للأوَّل».

(٨) **مفتاح العلوم** ٢٨٥. وفي هامش (صل): «والإيضاح أيضًا». انظر: **الإيضاح** ١٣٤.

[العطف على المُسنَدِ إليه]

(وأمَّا العَطفُ)، أي: جَعْلُ الشَّيءِ معطوفًا على المُسنَد إليه[1]:

(فلتفصيل المُسنَدِ إليه مع اختصارٍ، نحو ‹جاءني زيدٌ وعمرٌو›)، فإنَّ فيه تفصيلًا للفاعل مِن غير دلالةٍ على تفصيل الفعلِ، إذِ الواو إنَّما هو للجمع المُطلَقِ، أي: لثبوت الحُكمِ للتَّابع والمتبوعِ من غير تعرُّضٍ لتقدُّمٍ أو تأخُّرٍ أو معيَّةٍ[2]. واحترزَ بقوله: (مع اختصارٍ) عن نحو: «جاءَني زيدٌ وجاءَني عمرٌو»؛ فإنَّ فيه تفصيلًا للفاعل مع أنَّه ليس من عطف المُسنَدِ إليه، بل من عطف الجملةِ.

(أو) لتفصيل (المُسنَدِ) بأنَّه قد حصلَ من أحد المذكورَين أوَّلًا، وعن الآخر بعده متراخيًا أو غيرَ متراخٍ، (كذلك)، أي: مع اختصارٍ، واحترزَ به عن نحو «جاءني زيدٌ وعمرٌو بعده بيومٍ أو سنةٍ»، وما أشبهَ ذلك. (نحو ‹جاءني زيدٌ فعمرٌو، أو ثُمَّ عمرٌو›، أو ‹جاء القوم حتّى خالدٌ›)، فهذه الثَّلاثة تشتركُ في تفصيل المُسنَدِ إليه، وتختلفُ من جهة:/ [٦٦/ ١] أنَّ الفاءَ تدلُّ على مُلابَسة الفعلِ للتَّابع بعد مُلابَسته للمتبوع بلا مهلةٍ، و«ثمَّ» كذلك مع مُهلةٍ، و«حتّى» مثلُ «ثمَّ» إلَّا أنَّ فيه دلالةً على أنَّ ما قبلها ممَّا ينقضي شيئًا فشيئًا إلى أن يبلغَ ما بعدها.

والتحقيقُ أنَّ المُعتبرَ في ‹حتَّى› ترتيبُ أجزاءِ ما قبلها ذِهنًا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، ولا يُعتبرُ التَّرتيبُ الخارجيُّ لجواز أن تكونَ مُلابَسةُ الفعلِ لِما بعدها: قبل مُلابَسته للأجزاء الأُخَرِ، نحو ‹مات كلُّ أبٍ لي حتَّى آدمُ›؛ أو في أثنائها، نحو: ‹ماتَ النَّاسُ حتَّى الأنبياءُ›؛ أو في زمان واحدٍ، نحو ‹جاءَني القومُ حتَّى خالدٌ› إذا جاؤوك معًا ويكونُ خالدٌ أضعفَهم أو أقواهم[3].

فمعنى تفصيل المُسنَدِ في «حتَّى» أنَّه يُعتبرُ في الذِّهن تعلُّقه بالمتبوع أوَّلًا وبالتَّابع ثانيًا، باعتبار أنَّه[4] أقوى أجزاءِ المتبوعِ أو أضعفُها.

فإن قلتَ: العطفُ على المُسنَدِ إليه بالفاء و«ثمَّ» و«حتَّى» يشتملُ على تفصيل المُسنَدِ إليه أيضًا، فكانَ الأحسنُ أن يقولَ: «أو لتفصيلهما معًا».

---

(١) وسيأتي كلام مُفصَّل عن العطف وحروفه في باب القصر ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨، وفي باب الفصل والوصل في ص ٤٥٤ ـ ٤٥٨.

(٢) الكلام بمعناه في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٣٨٢.

(٣) من قوله: «والتحقيق» إلى هنا بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٤) من قوله: «يُعتبر» ليس في (ي).

قلتُ: ذكر الشَّيخ في «دلائل الإعجاز»: أنَّ النَّفيَ إذا دخل على كلامٍ فيه تقييدٌ بوجهٍ ما يتوجَّهُ إلى ذلك التَّقييد، وكذا الإثبات. وجملةُ الأمرِ أنَّه ما من كلامٍ فيه أمرٌ زائدٌ على مُجرَّد إثباتِ الشَّيءِ للشَّيء أو نفيه عنه إلَّا وهو الغرضُ الخاصُّ والمقصودُ من الكلام، وهذا ممَّا لا سبيلَ إلى الشَّكِّ فيه[1]. انتهى كلامُه.

ففي نحو «جاءني زيدٌ فعمرٌو» يكونُ الغرضُ إثباتَ مجيءِ عمرٍو بعد مجيء زيدٍ بلا مُهلةٍ، حتَّى كأنَّه معلومٌ أنَّ الجائيَ زيدٌ وعمرٌو والشَّكُّ إنَّما وقع في التَّرتيب والتَّعقيبِ، فيكونُ العطفُ لإفادة تفصيلِ المُسنَدِ لا غيرُ، حتَّى لو قلتَ: «ما جاءني زيدٌ فعمرٌو» كان نفيًا لمجيئه عَقيبَ مجيءِ زيدٍ، ويحتمِلُ أنَّهما جاءاك معًا، أو جاءك عمرٌو قبل زيدٍ، أو بعده بمُدَّةٍ مُتراخيةٍ.

فإن قلتَ: قد يجيءُ العطفُ على المُسنَدِ إليه بالفاء من غير تفصيلٍ للمُسنَد، نحو ‹جاءَني الآكلُ فالشَّاربُ فالنَّائمُ›، إذا كان الموصوفُ/ [٦٦/ ٢] واحدًا.

قلتَ: هذا في التَّحقيق ليسَ من عطف المُسنَدِ إليه؛ لأنَّه في معنى: ‹الذي يأكلُ فيشربُ فينامُ›، ولو سُلِّم فلا دلالةَ فيما ذُكِرَ على أنَّه يلزمُ أن يكون لتفصيل المُسنَدِ[2].

= (**أو ردِّ السَّامعِ**) عن الخطأ في الحُكم (**إلى الصَّوابِ**)، وسيجيء تحقيقه في بحث القصرِ[3]. (**نحو: ‹جاء[4] زيدٌ لا عمرٌو›**)، «لمَن اعتقد أنَّ عمرًا جاءكَ دون زيدٍ، أو أنَّهما جاءاكَ جميعًا[5]؛ و‹ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو›، لمَن اعتقد أنَّ زيدًا جاءكَ دون عمرٍو»[6]. كذا في «المفتاح» و«الإيضاح». ولم يذكُره المُصنِّفُ ههنا؛ لكونه مثلَ «لا» في الردِّ إلى الصَّواب، إلا أنَّ «لا» لنفي الحكم عن التَّابع بعد إيجابه للمتبوع، و«لكن» لإيجابه للتَّابع بعد نفيه عن المتبوع.

والمذكورُ في كلام النُّحاةِ أنَّ ‹لكن› في: ‹ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو› لدَفْع وهمِ المُخاطَبِ أنَّ

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٢) الكلام في هذه الفنقلة بمعناه وأمثلته في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٣٨٤، والتفتازانيُّ وجَّهه إلى هذا البحثِ وزادَ فيه.

(٣) انظر ما سيأتي في ص ٣٨٦ ـ ٣٨٨.

(٤) في (ت) و(ج): «جاءني».

(٥) في (ت): «معًا».

(٦) مفتاح العلوم ٢٨٦، والإيضاح ١٣٤.

عمرًا أيضًا لم يجئ كزيدٍ[١]، بناءً على مُلابَسةٍ بينهما ومُلاءمةٍ؛ لأنَّه للاستدراك، وهو: «رفعُ[٢] توهُّم يتولَّدُ مِن الكلام المُتقدِّم رفعًا[٣] شبيهًا بالاستثناء»[٤]. وهذا صريحٌ في أنَّه إنَّما يقال: (ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو) لمَن اعتقد أنَّ المجيءَ مُنتفٍ عنهما جميعًا[٥]، لا لمَن اعتقدَ أنَّ زيدًا جاءكَ دون عمرٍو، على ما وقع في «المفتاح»[٦]. وأمَّا أنَّه يقالُ لمَن اعتقدَ أنَّهما جاءاكَ، على أن يكونَ قصرَ إفرادٍ، فلم يقل به أحدٌ.

= **(أو صَرْفِ الحُكمِ)** عن المحكوم عليه **(إلى آخرَ، نحو (جاءني زيدٌ بل عمرٌو)، و(ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو))**، فإنَّ (بل) للإضراب عن المتبوع وصَرفِ الحُكمِ إلى التَّابع.

ومعنى الإضرابِ: أن يُجعَلَ المتبوعُ في حُكم المسكوتِ عنه، يحتمِلُ أن يُلابِسَه الحُكمُ وألَّا يُلابِسَه، فنحو (جاءَني زيدٌ بل عمرٌو)، يحتملُ مجيء زيدٍ وعدمَ مجيئه[٧].

وفي كلام ابن الحاجبِ أنَّه يقتضي عدمَ المجيءِ قطعًا[٨].

وأمَّا إذا انضمَّ إليه (لا) نحو (جاءني زيدٌ لا بل عمرٌو) فهو يُفيدُ عدمَ/ [٦٧/ ١] مجيءِ زيدٍ قطعًا[٩].

وأمَّا المنفيُّ فالجمهورُ على أنَّه يُفيدُ ثبوتَ الحُكمِ للتَّابع مع السُّكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع، فمعنى (ما جاءَني زيدٌ بل عمرٌو) ثبوتُ المجيءِ لعمرٍو مع احتمال مجيءِ زيدٍ وعدمِ مجيئه[١٠]. وقيلَ[١١]: يُفيدُ انتفاءَ الحُكمِ عن المتبوع قطعًا، حتَّى يُفيدَ في المثال المذكورِ

(١) الكلام بلفظ جِدٍّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤١٩.

(٢) في (ت): «دفع».

(٣) في (ت): «دفعًا».

(٤) **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤٣٢، وفيه «السابق» مكان «المتقدِّم».

(٥) وهو ما ذهب إليه المؤذِّنيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٤٣/ ٢ بقوله: «وعندي أنَّ إيرادَ (لكن) بعد الحُكم السلبيّ، بناءً على وهم السَّامعِ أنَّ المعطوفَ مُشاركٌ للمعطوف عليه في الحُكم، فيُستدرَكُ بـ(لكن) رفعًا لذلك الوهم».

(٦) مضى بتخريجه آنفًا.

(٧) معنى الإضراب بلفظ قريب مع المثال في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤١٧ ـ ٤١٨.

(٨) كلامه بمعناه في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٢/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤، ونقله عنه الرضيُّ بمعناه في **شرح الكافية** ٤/ ٤١٨.

(٩) الكلام بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤١٨.

(١٠) الكلام بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤١٨. ونقل الترمذيُّ ذلك في **شرحه للمفتاح** اللوح ٨٠/ ٢ عن الشيخ عبد القاهر في **المقتصد**.

(١١) في هامش (ع) و(ك) و(ي) و(س) ما نصُّه: «قائله ابنُ مالك».

عـدمَ مجـيءِ زيـدِ البتَّـةَ، كما في ‹لكـن›[١]. وبهـذا يُشـعِر كلامُهم في بحـث القصرِ.

ومذهبُ المبرِّد أنَّه بعد النَّفي يفيد نفي الحكم عن التَّابع، والمتبوعُ كالمسكوت، أو الحكمُ مُتحقِّقُ الثُّبوتِ له، فمعنى ‹ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو›: بل ما جاءني عمرٌو، فعدمُ مجيءِ عمرٍو متحقِّقٌ، ومجيءُ زيدٍ وعدمُ مجيئه على الاحتمال، أو مجيئُه مُتحقِّقٌ[٢].

فصَرْفُ الحكمِ في المُثبَت ظاهرٌ وكذا في المنفيِّ على مذهب المُبرِّد، وأمَّا على مذهب الجمهورِ ففيه إشكالٌ.

فإن قلتَ: قد صرَّح ابنُ الحاجبِ بأنَّ ‹بل› في المُثبَت مطلقًا وفي المنفي على مذهب المُبرِّد لا يقعُ في كلامٍ فصيحٍ، فكانَ الأَولى تَرْكَه كبدل الغلطِ[٣].

قلتُ: مُعارَض بما ذكرَه بعضُ المُحقِّقين مِن النُّحاة: أنَّ بدلَ الغلطِ مع ‹بل› فصيحٌ مطَّرِدٌ في كلامهم؛ لأنَّها موضوعةٌ لتدارك مثل هذا الغلط[٤].

= **(أو الشَّكِّ)** مِن المُتكلِّم، **(أو التَّشكيكِ)**، أي: إيقاعِ المُتكلِّمِ السَّامعَ في الشَّكِّ، **(نحو: ‹جاء زيدٌ أو عمرٌو›)**.

«أو للإبهام، نحو: ﴿إِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]»[٥].

أو للتَّخيير أو للإباحة، نحو: ‹ليدخُلِ الدَّارَ زيدٌ أو عمرٌو›. والفرقُ بينهما: أنَّ التَّخييرَ يُفيدُ ثبوتَ الحُكمِ لأحدهما فقط، بخلافِ الإباحةِ، فإنَّه يجوزُ فيها الجمعُ أيضًا[٦]؛ لكن لا من حيثُ مدلولُ اللَّفظِ، بل بحسب أمرٍ خارجٍ.

---

(١) انظر: **شرح التسهيل** لابن مالك ٣/ ٣٦٨.

(٢) ما أورده مذهبًا للمبرِّد جاء بمعناه في **شرح التسهيل** لابن مالك ٣/ ٣٦٨، و**شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤١٨. وما ذكرَه المبرِّد في **المقتضب** ١/ ١٢ من معنى ‹بل› مع النفي لا يوافق ما نسبوه إليه، وذلك قوله: «ومنها ‹بل›، ومعناها الإضرابُ عن الأوَّل وإثبات الثاني، نحو قولكَ: ‹ضربتُ زيدًا بل عمرًا› و‹جاءَني عبد الله بل أخوه› و‹ما جاءَني رجلٌ بل امرأةٌ›».

(٣) بلفظ قريب في **الإيضاح في شرح المُفصَّل** ٢/ ٢٠٤، غيرَ أنَّه صرَّح بذِكر ‹بل› مع المنفي ولم ينسبه إلى المُبرِّد.

(٤) الكلام بلفظ جِدِّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٣٨١.

(٥) **الإيضاح** ١٣٥.

(٦) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ١٣٥. والفرق بين التخيير والإباحة مذكورٌ أيضًا في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٣٩٧.

وممَّا عدَّه السكَّاكيُّ من حروف العطفِ «أي» المُفسِّرة[١]. والجمهورُ على أنَّ ما بعدها عطفُ بيانٍ لِما قبلها[٢]. ووقوعُها تفسيرًا للضَّمير المجرور من غير إعادة الجار وللضَّمير المتَّصلِ المرفوعِ من غير تأكيدٍ أو فصلٍ يُقوِّي مذهبَ الجمهورِ[٣]. وهذا نزاعٌ لا طائلَ تحته.

[تعقيبُ المُسنَدِ إليه بضمير الفَصل]

(**وأمَّا الفَصْلُ**)، أي: تعقيبُ المُسنَدِ إليه بضمير الفصلِ./ [٦٧/ ٢] وإنَّما جعَلَه من أحوال المُسنَدِ إليه؛ لأنَّه يقترنُ به أوَّلًا، ولأنَّه في المعنى عبارةٌ عنه، وفي اللَّفظ مطابقٌ له. وهذا أَولى مِن قول مَن قالَ: لأنَّه لتخصيص المُسنَدِ إليه بالمُسند، فيكونُ من الاعتبارات الرَّاجعة إلى المُسند إليه[٤].

لأنَّا نقول: إنَّ معنى تخصيصِ المُسنَدِ إليه بالمُسند ههنا هو تخصيصُ المُسنَدِ بالمُسنَد إليه، وجَعْلُه بحيث لا يعمُّه وغيرَه، كما قال في «المفتاح»: إنَّه لتخصيص المُسنَدِ بالمُسنَد إليه[٥]. وحاصلُه قصرُ المُسنَدِ على المُسنَد إليه وحصرُه فيه، فيكونُ راجعًا إلى المُسنَد. على أنَّ التَّحقيقَ أنَّ فائدتَه ترجعُ إليهما جميعًا؛ لأنَّه يجعلُ أحدَهما مُخصَّصًا ومقصورًا، والآخرَ مُخصِّصًا به ومقصورًا عليه.

= (**فلِتَخصيصه**)، أي: المُسنَدِ إليه (**بالمُسنَد**)، يعني: لقصر المُسنَدِ على المُسنَدِ إليه[٦]؛ لأنَّ معنى قولنا: «زيدٌ هو القائمُ» أنَّ القيامَ مقصورٌ على زيدٍ لا يتجاوزُه إلى عمرٍو، ولهذا يقال في تأكيده: «لا عمرٌو».

فإن قلتَ: الذي يسبقُ إلى الفهم مِن تخصيص المُسنَدِ إليه بالمُسنَد هو قصرُه على المُسنَد؛ لأنَّ معناه جَعلُ المُسنَدِ إليه بحيث يخصُّ المُسنَدَ ولا يعمُّه وغيرَه.

---

(١) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٨٦. وأوردَ هذا القولَ الرضيُّ في **شرح الكافية** ٤/ ٣٨١، بلفظ «بعضهم» من غير تصريح بالسكَّاكيّ.

(٢) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٣٨١.

(٣) زاد التفتازانيُّ هذا الكلام تدقيقًا واحترازًا في **شرح المفتاح** اللوح ٥٧/ ١ بقوله: «في كلام العلماءِ، وإن لم نجدها في كلام البلغاءِ من العربِ العرباءِ، ربَّما يُرجِّحُ مذهبَ الجمهورِ».

(٤) يُفهم من قول المؤذّنيّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٤٤/ ١: «وإن سلمنا أنَّ الفصلَ ممَّا يُفيدُ تخصيص المُسنَدِ بالمُسنَد إليه، بل يُفيدُ تخصيصَ المُسنَدِ إليه بالمُسنَد»، وسيأتي تحقيقُ التفتازانيّ أنَّ فائدتَه ترجعُ إليهما جميعًا.

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٨٦.

(٦) زاد التفتازانيُّ على هذا الكلام في **شرح المفتاح** اللوح ٦٢/ ١ قوله: «وكونُ ضمير الفصلِ لقصر المُسنَدِ على المُسنَدِ إليه دونَ العكسِ ممَّا شهِد به **النقل والاستعمال**، وإفادتُه التوكيدَ وكونُ المُسنَدِ خبرًا لا نعتًا لا يُنافي ذلك»، وقال في **حواشي الكشَّاف** اللوح ٨/ ٢: «وقالوا: ضمير الفصل لتخصيص المُسنَدِ إليه بالمُسنَد. نعم قد تدخلُ الباء في المقصور عليه... والشائعُ العربيُّ هو الأوَّلُ».

قلتُ: نعم، ولكنَّ غالبَ استعمالِه في الاصطلاح على أن يكونَ المقصودُ هو المذكورَ بعد الباء، على طريقة قولِهم: «خصَصْتُ فلانًا بالذِّكر»، إذا ذكرتَه دون غيره، وجعلتَه من بين الأشخاصِ مُختصًّا بالذِّكر، فكأنَّ المعنى: جُعِلَ هذا المُسنَدُ إليه من بين ما يصحُّ اتِّصافُه بكونه مُسنَدًا إليه، مُختصًّا بأن يثبُتَ له المُسند، وهذا معنى قصرِ المُسنَدِ عليه. ألا يُرى إلى قولهم في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]: معناه: «نخصُّكَ بالعبادة، لا نعبدُ غيرَك»[١].

ومِن النَّاس[٢] مَن زعمَ أنَّ الفصلَ، كما يكونُ لقصر المُسنَدِ على المُسند إليه، يكونُ لقصر المُسنَدِ إليه على المُسنَدِ[٣]، كما يدلُّ عليه كلام صاحب «الكشَّاف»، في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، حيث قال: إنَّ معنى التَّعريفِ في ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ الدلالةُ على أنَّ المتَّقين هم الذين إن حُصِّلت صفةُ المفلحين، وتُحقِّقوا ما هم، وتُصُوِّروا بصورتهم الحقيقيَّة، فهم هم لا يَعْدُون تلك الحقيقةَ[٤]. انتهى كلامه. فزعموا أنَّ معنى: «لا يَعْدُون تلك الحقيقة»: أنَّهم مقصورون على صفة/ [٦٨/ ١] الفلاحِ لا يتجاوزونه إلى صفةٍ أخرى[٥].

وهذا غلطٌ؛ مَنشؤه عدمُ التدرُّبِ في هذا الفنِّ، وقلَّةُ التدبُّرِ لكلام القومِ:

أمَّا أوَّلًا فلأنَّ هذا[٦] إشارةٌ إلى معنًى آخرَ للخبر المُعرَّفِ باللام، أوردَه الشَّيخُ في «دلائل الإعجاز»، حيثُ قال: اعلمْ أنَّ للخبر المُعرَّفِ باللام معنًى غيرَ ما ذُكِرَ دقيقًا، مثلَ قولِك: «هو البطلُ المُحامي»، لا تُريدُ أنَّه البطلُ المعهودُ، ولا قصرَ جنسِ البطل عليه مبالغةً، ونحوَ ذلك؛ بل تُريدُ أن تقولَ لصاحبك: هل سمعتَ بالبطل المحامي؟ وهل حصَّلتَ معنى هذه الصِّفة؟ وكيف ينبغي أن يكونَ الرَّجل حتَّى يستحقَّ أن يقالَ ذلكَ له وفيه؟ فإن كنتَ تصوَّرتَه حقَّ تصوُّرِه فعليكَ بصاحبكِ، يعني زيدًا، فإنَّه لا حقيقةَ له وراء ذلك، وطريقتُه طريقةُ قولكَ: هل سمعتَ بالأسد؟ وهل تعرفُ حقيقتَه؟ فزيدٌ هو هو بعينه[٧]. هذا كلامُه.

---

(١) مفتاح العلوم ٣٣٩، والجملة الأولى منه في الكشَّاف ١/ ٦٢ (الفاتحة، ١/ ٥). وأضاف التفتازانيُّ عليه أدلَّة في شرح المفتاح اللوح ٦٢/ ١ ـ ٢.

(٢) في هامش (ت) ما نصُّه: «أي: الطِّيبيّ».

(٣) ذهب إلى ذلك الطِّيبيُّ في فتوح الغيب ٢/ ١١٤ ـ ١١٥، والتبيان ٦٤.

(٤) انظر: الكشَّاف ١/ ١٤٧ ـ ١٤٨ (البقرة، ٢/ ٥).

(٥) زعم ذلك الطِّيبيُّ في فتوح الغيب ٢/ ١١٥.

(٦) في هامش (صل): «كلام صاحب الكشَّاف».

(٧) انظر: دلائل الإعجاز ١٨٢.

﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤]، عَدَّ إبليسَ مِن الملائكة لكونه جنِّيًّا واحدًا فيما بينهم[(١)].

ومنه تغليبُ الأكثرِ على الأقلِّ مِن جنسٍ، بأن يُنسَبَ إلى الجميع وصفٌ مُختصٌّ بالأكثر، كقوله تعالى حكايةً[(٢)]: ﴿لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] أُدخِلَ شُعيبٌ بحُكم التَّغليبِ في العَود إلى مِلَّتهم مع أنَّه لم يكن في مِلَّتهم قطُّ حتَّى يعود إليها، وإنَّما كانَ في مِلَّتهم مَن آمنَ به[(٣)].

ومنه تغليبُ المُتكلِّم على المُخاطَب أو الغائبِ، نحو «أنا وأنت فعلنا»، و«أنا وزيدٌ ضربنا»[(٤)].

ومنه تغليبُ المُخاطَب على الغائب[(٥)]، نحو «أنتَ وزيدٌ فعلتُما»، و«أنتَ والقومُ فعلتُم». قال الله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣]، فيمن قرأ بتاء الخطاب[(٦)]، والمعنى: تعملُ أنتَ يا محمَّدُ وجميعُ مَن سِواكَ مِن المُكلَّفين وغيرِهم[(٧)]. ولا يجوزُ أن يُعتبرَ خطابُ مَن سواه من غير اعتبارِ التَّغليبِ[(٨)]؛ لامتناع أن يُخاطَبَ في كلامٍ واحدٍ اثنان أو أكثرُ من غير عطفٍ أو تثنيةٍ أو جَمْعٍ. فافهَمْ.

وقال الله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ﴾ [الإسراء: ٦٣]، أي: جزاؤهم وجزاؤك، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]/ [١٠٤/ ٢] فإنَّ الخطابَ في ﴿لَعَلَّكُمۡ﴾ شاملٌ لـ﴿ٱلنَّاسُ﴾ الذي توجَّه إليه الخطابُ أوَّلًا، ولـ﴿ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ الذي ذُكرَ بلفظ الغَيبة؛ لأنَّ ﴿لَعَلَّكُمۡ﴾ متعلِّقٌ بقوله: ﴿خَلَقَكُمۡ﴾ لا بقوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ﴾[(٩)] حتَّى يختصَّ بالنَّاس المُخاطَبين، إذ لا معنى لقولنا: اعبدوا لعلَّكم تتَّقون.

---

(١) الكلام بمعناه في الكشَّاف ١/ ٢٧٣ (البقرة، ٢/ ٣٤)؛ وبعضه في مفتاح العلوم ٣٤٩، والإيضاح ١٨١.

(٢) زِيد في (ي) و(س): «عن قوم شعيب».

(٣) الكلام بمعناه في الكشَّاف ٢/ ٩٦ (الأعراف، ٧/ ٨٨)؛ وبعضه في مفتاح العلوم ٣٤٨، والإيضاح ١٨١.

(٤) الكلام بلفظ جِدّ قريب في الكشَّاف ١/ ١٣٦ (البقرة، ٢/ ٤).

(٥) ذكرَه في الكشَّاف ٢/ ٢٩٩ (هود، ١١/ ١٢٣)، عند تفسير هذه الآية.

(٦) قرأ بها نافع وابن عامر وحفص ويعقوب وأبو جعفر. النشر لابن الجزري، ٢/ ٢٦٢.

(٧) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٣٤٩.

(٨) بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ١٢٠/ ١.

(٩) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ١٨٢؛ وبعضُه في الكشَّاف ١/ ٢٣٢ (البقرة، ٢/ ٢١).

ومنه تغليبُ العقلاءِ على غيرهم بإطلاق اللَّفظِ المُختصِّ بالعقلاء على الجميع، كما تقولُ: «خلقَ اللهُ النَّاسَ والأنعامَ ورزقَهم»، فإنَّ لفظَ (هُم) مختصٌّ بالعقلاء.

وقد يجتمعُ في لفظٍ واحدٍ تغليبُ المُخاطَبِ على الغائب والعقلاءِ على غيرهم، كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، أي: خلقَ لكم أيُّها النَّاسُ مِن أنفُسكم، أي: مِن جِنسكم ذكورًا وإناثًا وخلقَ الأنعامَ أيضًا مِن أنفُسِها ذكورًا وإناثًا، يبثُّكم ويُكثِّرُكم أيُّها النَّاسُ والأنعامُ في هذا التَّدبيرِ والجَعْلِ، لِما فيه مِن التَّمكُّن مِن التَّوالد والتَّناسُلِ، فهو كالمَنبَع والمَعدِن للبَثّ والتكثيرِ. فقوله: ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ خِطابٌ شاملٌ للنَّاس المُخاطَبين والأنعامِ المذكورةِ بلفظ الغَيبةِ: ففيه تغليبُ المُخاطَب[1] على الغائب، وإلَّا لَمَا صحَّ ذِكرُ الجميعِ، أعني النَّاسَ والأنعامَ بطريق الخِطابِ، لأنَّ الأنعامَ غَيَبٌ[2]؛ وتغليبُ العقلاءِ على غيرهم، وإلَّا لَمَا صحَّ خطابُ الجميعِ بلفظ (كم) المُختصِّ بالعُقَلاء، ففي لفظ (كم) تغليبان، ولولا التَّغليبُ لكانَ القياسُ أن يقالَ: يذرؤكم وإيّاها. كذا في «الكشّاف»[3] و«المفتاح»[4]، وغيرهما[5].

ولقائلٍ أن يقولَ: جَعْلُ الخطاب شاملًا للأنعام تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه؛ لأنَّ الغرضَ إظهارُ القدرةِ وبيانُ الألطافِ في حقّ النَّاسِ، فالخطابُ يختصُّ بهم، والمعنى: يُكثِّرُكم أيُّها النَّاسُ في هذا التَّدبيرِ، حيثُ مكَّنكم مِن التَّوالد والتَّناسُلِ، وهيَّأ لكم مِن مصالحكم ما تحتاجون إليه[6] في ترتيب المعاشِ وتدبيرِ التَّوالدِ، ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥]، وجعَلَها أزواجًا تبقى ببقائكم وتدومُ بدوامكم، وعلى هذا يكون التَّقدير: وجعلَ لكم مِن الأنعام أزواجًا[7]. وهذا أنسَبُ بنَظْم الكلامِ ممَّا قدَّروه، وهو جَعْلُ الأنعامِ من أنفسها أزواجًا.

(١) كانت كذلك في (صل)، ثمَّ يظهرُ أنَّ ثمَّةَ مَن أضافَ إليها ياء ونونًا فصارت «المُخاطَبين»، ثمَّ جاء مَن نبَّه فكتبَ في هامشها «المُخاطب»، وكُتِب تحتها في الهامش «نسخة مُصنِّف». وهي «المُخاطب» في سائر النُّسخ.

(٢) غَيَبٌ جَمْعُ غائب، كخَدَم جَمْعُ خادم.

(٣) أكثر ما مضى من تفسير الآية والكلام على التغليب فيها مذكورٌ في **الكشّاف** ٣/ ٤٦٢ (الشورى، ٤٢/ ١١)؛ وفي عبارة التفتازانيّ عنه زيادة توضيح.

(٤) ذكرَ في **مفتاح العلوم** ٣٤٩ أنَّ فيه تغليبين، وسمَّاهما فحسب.

(٥) وذلك في: **تفسير الرازيّ** ٢٧/ ٥٨٢ (الشورى، ٤٢/ ١١)، **والمصباح** ٥٤، **والإيضاح** ١٨٢، **وشرح المفتاح** للمؤذّنيّ اللوح ١٦٩/ ٢، **والتبيان** للطِّيبيّ ٢٣٩.

(٦) «إليه» ليس في (ج).

(٧) بسطتُ الكلام في مناقشة رأي التفتازانيّ هذا في كتابي: **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية** ١٩١ ـ ١٩٤.

ومنه تغليبُ الموجودِ/[١٠٥/ ١] على ما لم يُوجَد، كما إذا وُجِدَ بعضُ الشَّيء وبعضُه مُترقَّبُ الوجودِ، فيُجعَلُ الجميعُ كأنَّه وُجدَ، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]، والمرادُ: المُنزَلُ كلُّه، وإن لم يُنزَل إلَّا بعضُه[١].

ومنه تغليبُ ما وقع بوجهٍ مخصوصٍ على ما وقعَ بغير هذا الوجهِ، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢]، ذُكرَ الأيدي؛ لأنَّ أكثرَ الأعمالِ يُزاولُ بالأيدي، فجُعلَ الجميع كالواقع بالأيدي تغليبًا[٢].

[عودٌ إلى (إن) و(إذا) واستعمالاتهما البلاغيَّة]

(ولكونهما) تعليلٌ لقوله: (كانَ كلٌّ)[٣]، قُدِّمَ ليَثبُتَ الحُكمُ من أوَّل أمره مُعلَّلًا؛ فيكونُ له في النَّفس استقرارٌ لا يكونُ لِمَا يُذكَرُ تعليلُه بعده، أي: ولكون «إن» و«إذا» **(لتعليق أمرٍ)** هو حصولُ مضمونِ الجزاءِ **(بغيره)**، يعني: حصول مضمونِ الشَّرطِ **(في الاستقبال)** مُتعلِّقٌ بـ(غيره) على معنى جَعْلِ حصولِ الجزاءِ مترتِّبًا على حصول الشَّرطِ في الاستقبال. ولا يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ(تعليق أمرٍ)؛ لأنَّ التَّعليقَ إنَّما هو في زمان التكلُّمِ لا في الاستقبال، ألا يُرى أنَّكَ إذا قلتَ: (إنْ دخلتَ الدَّار فأنتَ حرٌّ) فقد علَّقتَ الحريَّةَ على دخول الدَّارِ في الزَّمان المُستقبلِ[٤].

= **(كان كلٌّ مِن جُملتَي كلٍّ)** مِن «إنْ» و«إذا»، يعني الشَّرطَ والجزاءَ، **(فعليَّةً استقباليَّةً)**: أمَّا الشَّرط فظاهرٌ؛ لأنَّه مفروضُ الحصولِ في الاستقبال، فيمتنعُ ثبوتُه ومُضيُّه؛ وأمَّا الجزاءُ فلأنّ حصولَه معلَّقٌ على حصول الشَّرطِ[٥]، ويمتنعُ تعليقُ حصولِ الحاصلِ الثَّابتِ على حصول ما يحصُلُ في المُستقبل[٦].

ويجبُ أنَّ تتنبَّه أنَّ الجزاءَ يجوزُ أن يكونَ طلبيًّا، نحو «إنْ جاءَك زيدٌ فأكرِمْه»، لأنَّه فعليٌّ

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ١/ ١٣٦ (البقرة، ٢/ ٤).

(٢) عَدُّ الآية من التغليب وبيانُ وجهه فيها مذكورٌ بلفظ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٤٨٤ (آل عمران، ٣/ ١٨٢)، لكنَّ تسميةَ هذا النوع من التغليب ليست فيه، فلعلَّها مِن التفتازانيّ.

(٣) سيأتي في الفقرة اللاحقة.

(٤) الكلام بمعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١٠٩ ـ ١١٠.

(٥) زِيد في (ك) و(ي): «في الاستقبال».

(٦) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٢٤/ ٢، و**مفتاح تلخيص المفتاح** ٢٥٩.

استقباليٌّ لدلالته على الحدوث في المُستقبل، فيجوزُ أن يترتَّبَ على أمر، بخلاف الشَّرطِ فإنَّه مفروضُ الصِّدقِ في الاستقبال، فلا يكونُ طلبيًّا. فافهَمْ.

(ولا يُخالَفُ ذلك لفظًا إلَّا لنُكتةٍ) تطبيقًا للَّفظ بالمعنى، وتفاديًا عن مُخالفته مقتضى الظَّاهرِ مِن غير أن يقتضيَها شيءٌ، وقولُه: ‹لفظًا› إشارةٌ إلى أنَّ الجملتين، وإن جُعلتْ كلتاهما أو إحداهما اسميَّةً أو فعليَّةً ماضويَّةً فالمعنى على الاستقبال، حتَّى/ [١٠٥/ ٢] إنَّ قولَنا: ‹إن أكرمتَني الآنَ فقد أكرمتُك أمسِ›[١]، معناه: «إنْ تعتدَّ بإكرامك إيَّايَ الآن فاعتدَّ بإكرامي إيَّاكَ أمسِ»[٢]، وقولَه تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، معناه: فلا تحزَنْ واصبِرْ فقد كُذِّبت رسلٌ مِن قَبلك، وقولَه: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٤٠]، معناه: ينصره مَن نصره قبل ذلك[٣]. وقِسْ على هذا، فقدِّرْ ما يُناسِبُ المقامَ.

وتأويلُ الجزاءِ الطَّلبيِّ بالخبريِّ وَهمٌ[٤]؛ لأنَّه ليسَ بمفروض الصِّدقِ كالشَّرط، بل هو مترتِّبٌ عليه.

هذا ولكن قد تُستعملُ «إنْ» في غير الاستقبالِ:

قياسًا إذا كانَ الشَّرطُ لفظَ ‹كان›، نحو: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة: ٢٣] أي: وإن كنتُم في شكٍّ[٥]، كما مرَّ[٦].

وكذا إذا جيءَ بها في مقام التَّأكيدِ مع واو الحالِ لمجرَّد الوصلِ والرَّبطِ، ولا يُذكرُ حينئذٍ له جزاءٌ، نحو ‹زيد وإنْ كثر ماله بخيلٌ›، و‹عمرو وإنْ أُعطيَ جاهًا لئيمٌ›[٧].

وفي غير ذلك قليلًا، كما في قول أبي العلاءِ:

---

(١) المثال في مفتاح العلوم ٣٥١، والإيضاح ١٨٣.

(٢) شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٣٣/ ٢؛ وشرح المفتاح للمُؤذِّنيّ اللوح ١٧١/ ١.

(٣) الكلام بلفظ قريب في الكشَّاف ٢/ ١٩٠ (التوبة، ٩/ ٤٠).

(٤) ما وقفتُ عليه فيما بين يديَّ من المظانّ.

(٥) الكلام بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ١٨٦.

(٦) مضى قريبًا في ص ٢٩٨.

(٧) الكلام مع الأمثلة بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ١٨٦. وسيأتي شيء منه في ص ٤٩٥ ـ ٤٩٦.

فَيَـا وَطنـي إنْ فاتنـي بـكَ سـابقٌ مِن الدَّهـر فلينْعَـمْ لسـاكنكَ البَـالُ[1]

وقولِه أيضًا:

وَإنْ ذَهَلـتْ عمَّـا أُجِنُّ[2] صُـدورُهـا فـقد ألهبَـتْ وَجْـدًا نُفـوسَ رِجـالِ[3]

لظهور أنَّ المعنى على المُضيّ دون الاستقبالِ.

وقد تُستعملُ (إذا) للماضي كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ﴾ [الكهف: ٩٣]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾ [الكهف: ٩٦]؛ وللاستمرار كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤][4].

= **(كإبراز غيرِ الحاصلِ في مَعرِض[5] الحاصلِ:**

لقُوّة الأسبابِ) المُتآخِذةِ في حصوله، نحو (إنِ اشتريْنا كذا)، حالَ انعقادِ أسبابِ الاشتراءِ[6].

(أو كونِ) عطفٌ على (قوّةِ الأسبابِ)، لا على (إبرازِ غيرِ الحاصلِ)، وكذا جميعُ ما عُطفَ بعده بـ(أو)[7]؛ لأنَّها كلَّها عِلَلٌ لإبراز غيرِ الحاصلِ في مَعرِض الحاصلِ، أي: لكون **(ما هو للوقوع كالواقع)**، «كقولك: (إن مِتُّ)»[8]، كما سبقَ من أنَّه يُعبَّر عن المُستقبل بلفظ الماضي تنبيهًا على تحقُّق وقوعِه[9].

---

(١) البيت للمعريّ في **شروح سِقط الزَّند** ١٢٥٨. وفي **شرح التبريزيّ**: «البال: القلبُ. والبال: خَلَد الإنسان. ويُستعملُ في معنى الحالِ».

(٢) هكذا ضُبطتْ في (صل) و(ت) وغيرها. وضُبِطت في مطبوع **شروح سِقط الزَّند** «أَجَنَّ»، وليس بشيء.

(٣) البيت للمعريّ في **شروح سِقط الزَّند** ١١٨٢. والحديث عن الإبل، شرَحَه صدرُ الأفاضل في **ضِرام السِّقط** ١١٨٢ بقوله: «يقول: هذه الإبلُ وإن كانت صدورها خاليةً عن العِشق والغرامِ، فقد أحرقتنا مِن الوجد والضِّرام». وكُتب في هامش (صل) و(ج) أمام لفظ «أُجِنُّ»: «أستُرُ».

(٤) الكلام مع الأمثلة بلفظ جِدّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٥) في مخطوط **التلخيص** اللوح ٢١/ ١: «صورة».

(٦) في (ت): «الشِّرى». والكلام بلفظ جِدّ قريب في **مفتاح العلوم** ٣٥٢، و**الإيضاح** ١٨٣.

(٧) في هامش (صل): «ويدلُّ عليه لفظ **الإيضاح**» ولفظ **المفتاح**؛ لأنَّها وقعت فيها مفصَّلة بلفظ «إمَّا». وفي هامش (صل) أيضًا: «وجعله الفاضل الزوزنيُّ عطفًا على (إبراز غير الحاصل)، وكذا جميعُ ما عُطِفَ بـ(أو)»، فيكون تنبيهُ التفتازانيّ على محلّ العطفِ ردًّا خفيًّا عليه. انظر: **شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ٣٨/ ١.

(٨) **مفتاح العلوم** ٢٥٢، وانظر: **الإيضاح** ١٨٣.

(٩) انظر: ما مضى في ص ٢٦١.

(أو التَّفاؤلِ.

أو إظهارِ الرَّغبة/ [١٠٦/ ١] في وُقوعه) أي: وقوع الشَّرط، (نحو «إنْ ظَفِرتُ[١] بحُسْنِ العاقبةِ»)[٢] هذا يصلحُ مثالًا للتَّفاؤل وإظهارِ الرَّغبة.

ثمَّ أشارَ إلى بيان أنَّ إظهارَ الرَّغبة يقتضي إبرازَ غيرِ الحاصلِ في معرِض الحاصلِ بقوله: (فإنَّ الطَّالبَ إذا عظُمتْ رغبتُه في حصولِ أَمْرٍ يَكثُر تصوُّره إيَّاه)، أي: تصوُّر الطَّالبِ ذلك الأمرَ، (فرُبَّما يُخيَّلُ) ذلك الأمرُ (إليه)، أي: إلى ذلك الطَّالبِ (حاصلًا) فيُعبِّرُ عنه بلفظ الماضي، (وعليه) أي: على إظهار الرَّغبة في الوقوع وردَ قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]. جِيء بلفظ الماضي دلالةً على توفُّر الرَّغبة في إرادتهنَّ التحصُّنَ.

فإن قيلَ: تعليقُ النَّهي عن الإكراه بإرادتهنَّ التحصُّنَ يقتضي جوازَ الإكراهِ عند انتفائها[٣].

أجيبَ بوجوه:

الأوَّلُ[٤]: لا نُسلِّمُ أنَّ التَّعليقَ بالشَّرط يقتضي انتفاءَ المُعلَّقِ عند انتفائِه. والاستدلالُ بأنَّ انتفاءَ الشَّرطِ يُوجِبُ انتفاءَ المَشروطِ؛ لأنَّه عبارةٌ عمَّا يتوقَّف عليه وجودُ الشَّيءِ = في غاية السُّقوطِ[٥]؛ لأنَّه غلطٌ مِن اشتراكِ اللَّفظِ، إذ لا نُسلِّمُ أنَّ الشَّرطَ النحويَّ هو ما يتوقَّف عليه وجودُ الشَّيءِ، بل هو المذكورُ بعد «إنْ» وأخواتِه مُعلَّقًا عليه حصولُ مضمونِ جملةٍ، أي: حُكِمَ بأنَّه يحصُلُ مضمونُ تلك الجملةِ عند حصولِه، وكلاهما منقولٌ عن معناهما اللغويِّ، يقالُ: «شرطَ عليه كذا» إذا جعلَه[٦] علامةً[٧]، ألا يُرى أنَّ قولَنا: «إن كانَ هذا إنسانًا فهو حيوانٌ» شرطٌ وجزاءٌ، مع أنَّ كونَه حيوانًا لا يتوقَّفُ على كونه إنسانًا ولا ينتفي بانتفائه، بل الأمرُ بالعكس؛ لأنَّ الشَّرطَ النحويَّ في الغالب ملزومٌ والجزاءَ لازمٌ.

---

(١) ضُبطت في (صل) بفتح التاء وضمِّها معًا.

(٢) زِيد في (ت) و(ك) و(س): «فهو المرام».

(٣) نقل هذا الاحتجاج الرازيُّ في **المحصول** ٢/ ١٢٧. وزاد التفتازانيُّ هذا الموضع تفصيلاً في **شرح المفتاح** اللوح ١٣٤/ ١ فقال: «والآية ممَّا استدلَّ به القائلون بنفي مفهوم المخالفة، وإلَّا لزِمَ جوازُ الإكراه على تقدير عدم إرادتهنَّ التحصُّنَ».

(٤) زِيد في (ج): «أنَّا».

(٥) بمعناه في **المحصول** ٢/ ١٢٨، وأعاده التفتازانيُّ بمعناه في **فوائد شرح مختصر الأصول** ٢/ ١٨١.

(٦) في (ت): «جُعل».

(٧) انظر: **الصحاح** (شرط).

الثَّاني: أنَّه لا خلافَ في أنَّ التعليقَ بالشَّرط إنَّما يقتضي انتفاءَ الحُكمِ عند انتفائِه إذا لم تظهَر للشَّرط فائدةٌ أخرى، ويجوزُ أن تكونَ فائدتُه في الآية المبالغةَ في النَّهي عن الإكراه، «يعني أنَّهن إذا أردْنَ العِفَّةَ فالمَولى أحقُّ بإرادتها»(١)، أو لأنَّ الآيةَ وردَتْ(٢) فيمَن أردْنَ التحصُّنَ ويُكرِههنَّ المَولى على الزِّنا.

الثَّالثُ: أنَّ/ [١٠٦/ ٢] ﴿لا تُكْرِهُوا﴾ معناه: نُحرِّم الإكراهَ، أو أطلبُ منكم الكفَّ عن الإكراه، وعند عدمِ إرادةِ التحصُّنِ تنتفي حُرمةُ الإكراهِ، أو طلبُ الكفِّ عن الإكراه، ضرورةَ انتفاءِ الإكراهِ حينئذٍ، لأنَّه إنَّما يكونُ على فعلٍ يُريدُ الفاعلُ نقيضَه، فعند عدمِ إرادتهنَّ الامتناعَ عن الزِّنا لا يتحقَّقُ الإكراهُ عليه(٣).

الرَّابع: أنَّا سلَّمنا أنَّ الآيةَ تدلُّ على انتفاء حُرمةِ الإكراهِ بحسب الظَّاهرِ نظرًا إلى مفهوم المُخالفةِ، لكنَّ الإجماعَ القاطعَ(٤) عارَضَه، والظَّاهرُ يُدفَعُ بالقاطع(٥).

= قالَ (السكَّاكيُّ: أو التَّعريض) أي: إبرازُ غيرِ الحاصلِ في مَعرِض الحاصلِ: إمَّا لِمَا ذكرنا، أو للتَّعريض: بأن يُنسَبَ الفعلُ إلى أحد والمرادُ غيرُه(٦)، (نحو) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، فالخطابُ لمحمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام، وعدمُ إشراكه مقطوعٌ به، لكن جيءَ بلفظ الماضي إبرازًا للإشراك في مَعرِض الحاصلِ على سبيل الفَرْض والتَّقدير تعريضًا بمَن صدرَ عنهم الإشراكُ بأنَّهم قد حبِطَتْ أعمالُهم(٧)، كما إذا شتمَكَ أحدٌ فتقول: «واللهِ إنْ شتمَني الأميرُ لَأضربنَّه».

---

(١) مفتاح المفتاح اللوح ١٢٨/ ١.

(٢) في (ج): «نزلت».

(٣) أكثر هذه الأجوبة بمعناها في شرح المختصر للقطب الشيرازي اللوح ٢٤٤/ ٢ - ١. على أنَّ الشيرازيَّ ذكر في مفتاح المفتاح اللوح ١٢٨/ ١ طرفًا يسيرًا ممَّا فيها، ثمَّ قال: «وفي هذه الآية مباحثُ كثيرةٌ أشرنا إليها في شرحنا لأصول ابنِ الحاجبِ، فمَن أراد الوقوفَ عليها فليطالعها ثمَّة».

(٤) زاد التفتازانيُّ ههنا في شرح المفتاح اللوح ١٢٨/ ٢: «والنصوص القاطعة في حُرمة الأمر بالمُنكَر فضلاً عن الإكراه عليه».

(٥) هذا الجواب بمعناه في المختصر لابن الحاجب ٩٦٢.

(٦) عرَّف المؤذِّنيُّ التعريض ههنا في شرحه للمفتاح اللوح ١٧٠/ ٢ بقوله: «وهو أن تُشيرَ في كلامكَ إلى معنًى من غير تصريحٍ له»، وكما ترى تعريفُ التفتازانيّ أدقُّ وأليَقُ بالمقام.

(٧) أكثر هذا الكلام بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ١٢٦/ ١.

ولا يخفى عليكَ أنّه لا معنى للتّعريض لمَن لم يصدُر عنهم الإشراكُ[١]، وأنَّ ذِكرَ المضارعِ لا يفيدُ التّعريضَ، لكونه على أصله[٢].

ولمَّا كانَ في هذا الكلام من الخفاء والضّعف نسبَه إلى السكّاكيِّ[٣]، وإلا فهو قد ذكرَ جميعَ ما تقدَّم.

(ونظيرُه)، أي: نظيرُ ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ **(في التّعريضِ)**، لا في استعمال الماضي مقامَ المضارعِ في الشّرط للتّعريض[٤]، **(قوله تعالى:** ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾**، أي: وما لكم لا تعبدون الذي فطرَكم، بدليل** ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]**)**؛ إذ لولا التّعريضُ لكانَ المُناسِبُ بسياق الآيةِ أن يقال: وإليه أرجعُ[٥].

(ووَجْهُ حُسْنِه)، أي: حُسنِ هذا التّعريضِ: **(إسماعُ)** المُتكلِّم **(المُخاطَبين)** الذين هم أعداؤه **(الحقَّ على وجهٍ لا يَزيدُ)** ذلك الوجهُ **(غضبَهم، وهو)**، أي: ذلك الوجه **(تَرْكُ التّصريحِ بنسبتهم إلى الباطلِ؛ ويُعينُ)** عطفٌ على (لا يَزيدُ) ـ وليسَ هذا مِن كلام السكّاكيِّ ـ يعني على وجه يُعينُ **(على قَبوله)**، أي: قَبول الحقِّ **(لكونه)**/ [١٠٧/ ١]، أي: كونِ ذلك الوجهِ **(أَدخَلَ في إمْحَاض النُّصحِ، حيثُ لا يُريدُ)** المُتكلِّمُ **(لهم إلّا ما يُريدُ لنفسه)**.

---

(١) نبّه الفناريُّ في حاشيته على المطوَّل ٣٣٢ على أنَّ هذا الكلام ردٌّ على الخلخاليّ، وهو في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٢٦٣ ـ ٢٦٤، وذكَرَ فيه أنّ التعريضَ ههنا يدخلُ فيه الماضي والمُستقبلُ.

(٢) هذا الكلام ردٌّ على الخلخاليّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٢٦٣ ـ ٢٦٤ في سؤال أوردَه بقوله: «قيل: لا يقال: التعريضُ مستفادٌ من التاء لا من الفعل الماضي؛ ألا ترى أنّه لو ذُكرَ ‹إن تُشرِكْ› أفادَ التعريضَ أيضًا»، ثمَّ أيّده في أنَّ التعريضَ مستفادٌ من التاء. وفي هذا الكلام أيضًا تعريضٌ بالمُؤذنيّ الذي ذكرَ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٧٠/ ٢ أنَّ فعلَ الشّرطِ الواقعَ بعد اللامِ المُوطِّئة للقسَم يمتنعُ أن يكونَ مضارعًا ويلزمُه المُضيُّ. وأوردَ التفتازانيُّ ذلك القولَ صريحًا في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٢٧/ ٢ من غير إفصاح عن صاحبه. وانظر له تفصيلًا في كتابي: **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية** ٣٣٤ ـ ٣٣٦.

(٣) في هامش (ك) تعليق من **التفتازانيّ**، نصُّه: «وجهُ الضّعف هو أنَّ دخولَ ‹إن› ههنا على الماضي واجبٌ؛ لأنّه إذا تقدَّم القسَم على الشّرط يجبُ دخولُ أداة الشّرط على الماضي، ويكونُ الجوابُ للقسَم، فلا يتحقَّق أنَّ دخولَ حرفِ الشّرط على الماضي لإفادة التعريضِ فقط. فافهمْ». «منه». يُبيِّنُ ذلك الخفاءَ ويكشفُ ذلك الضعفَ ما مضى من بيان الاعتراضاتِ عليه، على ما بُيِّن في التعليق السالف. وانظر تفصيلًا له وكلامًا قريبًا من تعليق التفتازانيِّ في: **حاشية السِّيراميِّ على المطوَّل** اللوح ١٥٥/ ٢، و**حاشية الفناريّ على المطوَّل** ٣٣٣.

(٤) نبّه عليه الشّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٢٦/ ١، والزوزنيُّ في **شرحه للتلخيص** اللوح ٣٨/ ٢.

(٥) الكلام بلفظ جدّ قريب في **مفتاح العلوم** ٣٥٢.

ويُسمَّى هذا النَّوعُ من الكلام «المُنصِفَ»[١]؛ لأنَّ كلَّ مَن سمِعَه قالَ للمُخاطَب: قد أنصفَك المُتكلِّمُ به[٢]، أو لأنَّ المُتكلِّمَ قد أنصفَ نفسَه حيثُ حطَّ مرتبتَه عن مرتبة المُخاطَبِ[٣]. ويُسمَّى أيضًا «الاستِدراجَ»[٤]؛ «لاستدراجه الخَصْمَ إلى الإذعان والتَّسليم»[٥]، وهو مِن لطائف الأساليبِ، وقد كثُرَ في التَّنزيل والأشعارِ والمُحاوراتِ[٦].

فإن قلتَ: في قوله تعالى: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ﴾، أي: إن يجِدْكم مُشركو مكَّةَ، ويظفَروا بكم ﴿يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَآءً﴾ خالِصِي العداوةِ، ﴿وَيَبْسُطُوٓا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوٓءِ﴾، أي: بالقتل والضَّربِ والشَّتم، ﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة: ٢]، أي: تمنَّوا أن ترتدُّوا عن دينكم فتكونوا مثلَهم، وترتفعَ العداوةُ والقتالُ[٧] = قد ذُكِرَ في موضع جزاءِ هذا الشَّرطِ ثلاثُ جمَلٍ مُتعاطفةٍ، وقد عُدِلَ في الثَّالثة إلى لفظ الماضي، فأيُّ نُكتةٍ في ذلك؟

قلتُ: فيه وجهان:

أحدُهما: وهو المذكورُ في «الكشَّاف» في أنَّ الغرضَ منه الدَّلالةُ على أنَّهم ودُّوا قبل كلِّ شيءٍ كُفرَ المؤمنين وارتدادَهم، لأنَّهم يريدون أن تلحقَ بهم مضارُّ الدُّنيا والدِّين، وأسبقُ المَضارِّ عندهم أن يردُّوا المؤمنين كفَّارًا، لعِلمهم بأنَّ الدِّينَ أعزُّ عليهم مِن أرواحهم؛ لأنَّهم يبذلون الأرواحَ دونه[٨].

وثانيهما: وهو المذكورُ في «المفتاح» أنَّ لزومَ ودادتِهم أن يُرَدُّوا[٩] كفَّارًا لمصادفتهم والظَّفرِ بهم لا يحتمِلُ من الشُّبهة ما يحتمِلُها لزومُ الأوَّلين لها، أعني كونَهم أعداءً وبَسْطَهم الأيديَ والألسُنَ

---

(١) صرَّح بهذه التسميةِ الزمخشريُّ في موضعين من **الكشَّاف** ٣/ ٢٨٩ (سبأ، ٣٤/ ٢٤)، ٤٢٥ (غافر، ٤٠/ ٢٨)؛ وأوردَها السكَّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٣٥٣، ونقلَها عنه في **الإيضاح** ١٨٥.

(٢) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٣/ ٢٨٩ (سبأ، ٣٤/ ٢٤)، و**مفتاح المفتاح** اللوح ١٢٧/ ١.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٢٧/ ١.

(٤) صرَّح بهذه التسمية ابنُ الأثير في **المثل السائر** ٢/ ٢٠٥؛ وهي في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٢٧/ ١.

(٥) **المثل السائر** ٢/ ٢٠٥؛ وهو في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٢٧/ ١.

(٦) عقد له ابن الأثير بابًا على حياله، وذكرَ له فيه أمثلةً كثيرةً من القرآن وكلامِ الفصحاءِ. انظر: **المثل السائر** ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٨.

(٧) ما ذكرَه في تأويل الآية أكثره في **الكشَّاف** ٤/ ٩٠ (الممتحنة، ٦٠/ ٢).

(٨) انظر: **الكشَّاف** ٤/ ٩٠ (الممتحنة، ٦٠/ ٢).

(٩) في (ت): «أن يردُّوهم».

إليهم[1]؛ لأنَّها واضحةُ اللُّزومِ بالنِّسبة إليهما، لأنَّ ودادتَهم لكُفْر المؤمنين ثابتةٌ البتَّةَ، ولا أحبَّ إليهم مِن كُفرهم لكونه أضرَّ الأشياءِ بالمؤمنين وأنفعَهما للمُشركين؛ لانحسام مادة المُخاصمَةِ وارتفاعِ المُقاتلةِ والمُشاجرةِ، بخلاف العداوةِ وبَسْطِ الأيدي والألسُنِ؛ فإنَّه يجوزُ انتفاؤهما لدى المُصادفةِ بتذكُّر ما بينهم مِن القرابة/ [٢/١٠٧] والمُعارفةِ وبما نشؤوا عليه مِن قولهم: «إذا ملَكتَ فأسْجِحْ»[2]، وأمَّا انتفاءُ ودادةِ كُفرهم بأن يُسلِمَ المشركون أيضًا، فهو وإن كانَ ممكنًا مُحتمَلًا لكن لا يخفى أنَّه أبعدُ وأخفى[3].

فإن قلتَ: وإذا عُطفَ شيءٌ على جواب الشَّرطِ فهو على وجهين:

أحدُهما: أن يُتصوَّرَ وجودُ كلٍّ مِن المذكورَين بدون الآخر ويصحَّ وقوعُه جزاءً، نحو «إنْ تأتِني أُعطِكَ وأكسُكَ».

والثَّاني: أن يتوقَّفَ المعطوفُ على المعطوف عليه، نحو «إنْ رجَعَ الأميرُ استأذنتُ وخرجتُ»، وهذا في المعنى على كلامين، أي: إذا رجَعَ استأذنتُه، وإذا استأذنتُه خرجتُ[4]. كذا في «دلائل الإعجاز».

فما في الآية إن كانَ مِن الضَّرب الثَّاني ليكونَ مجموعُ الجمل الثَّلاث لازمًا واحدًا لم يصحَّ ما في «المفتاح»[5]، وإن كانَ مِن الضَّرب الأوَّلِ لم يكن في تقييده وَدادةَ الكُفرِ بالشَّرط فائدةٌ؛ لأنَّها حاصلةٌ ظفِروا بهم، أو لم يظفَروا. فالأَوْلى أن يكونَ قوله: ﴿وَوَدُّواْ﴾ عطفًا على الجملة الشَّرطيَّةِ لا على الجزاء وحدَه، فإنَّ تعاطُفَ الشَّرطيَّةِ وغيرِها كثيرٌ في الكلام: قالَ الله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(٢) من أمثال العرب، وهو في: **مجمع الأمثال** ٢/ ٢٨٣، و**المستقصى** ٢/ ٣٤٨. وقال المَيدانيُّ في شرحه: «الإسجاح: حُسن العفو، أي: ملكتَ الأمرَ عليَّ فأحسِن العفوَ عنّي».

(٣) من قوله: «لأنَّها واضحة اللزوم» إلى هنا مُلخَّص مِن شرح طويل لكلام السكّاكيّ أوردَه الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ١١٦/ ١ ـ ٢، وبعضه في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٢٣/ ٢ ـ ١٢٤/ ١. ونقلَ الخلخاليُّ أكثر كلام الشِّيرازيّ على الآية في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٢٦٥ ـ ٢٦٦، من غير عزو إليه، وما نبَّه عليه مُحقِّقه.

(٤) انظر: **دلائل الإعجاز** ٢٣٣ ـ ٢٣٤. وسيُعيد التفتازانيُّ نقل هذا الكلام للشيخ عبد القاهر مع زيادة في النقل، في باب الفصل والوصل في ص ٤٥٩.

(٥) مضى بتخريجه آنفًا.

﴿ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١]، عُطفَ ﴿لَا يُنصَرُونَ﴾ على مجموع الشَّرطِ والجزاءِ[١]؛ وقالَ الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨] عُطفَ الشَّرطيَّةُ على ﴿قَالُوا۟﴾.

قلتُ: الظَّاهرُ أنَّه مِن الضَّرب الأوَّلِ[٢]، والمرادُ إظهارُ وَدادةِ الكفرِ واستيفاءُ[٣] مقتضياتِها، ولا شكَّ أنَّه موقوفٌ على الظَّفَر بهم، وكذا المرادُ إظهارُ كونِهم أعداءً، وإلَّا فالعداوةُ حاصلةٌ ظفِروا أو لم يظفَروا[٤].

لا يقالُ: إنَّ الآيةَ نزلتْ في حاطِب بن أبي بَلْتَعةَ حين وجَّه كتابًا إلى مُشركي مكَّةَ، وأخبرَهم باستعداد النَّبيِّ، عليه الصَّلاة والسَّلام لقتالهم[٥]، فقَبْلَ ظفَرِ المشركين بهم يظنُّونهم كفَّارًا مِثلَهم، فلا عداوةَ ولا ودادةَ للرَّدِّ إلى الكُفر، وأمَّا إذا ظفِروا بهم ووجدُوهم مؤمنين فحينئذٍ تتحقَّقُ العداوةُ وبَسْطُ الأيدي/ [١٠٨/ ١] والألسُن ووَدادةُ الرَّدِّ إلى الكُفر[٦].

لأنَّا نقولُ: هذا إنَّما يصِحُّ[٧] أنْ لو وصلَ الكتابُ إلى المشركين، وعلِموا مِن حاطِبٍ الكفرَ والنِّفاقَ، والمذكورُ في القِصَّة أنَّ الكتابَ لم يصِل إليهم، وأنَّه أخذَه أصحابُ النبيِّ عليه الصَّلاة السَّلام عن الطَّريق[٨].

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ١٨٥، قاله القزوينيُّ اعتراضًا على كلام الزمخشريِّ.

(٢) والظاهرُ أيضًا أنَّ التفتازانيَّ عدلَ عمَّا ذهب إليه القزوينيُّ مِن جَعْل ﴿وَدُّوا۟﴾ معطوفًا على الجملة الشرطيَّة؛ لأنَّه غيرُ مُسلَّم له: إذ اعترضَ عليه شيخُ التفتازانيّ الترمذيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٢٤/ ١ بقوله: «ويُمكنُ أن يُجاب بأنَّ عطفَ الجملةِ الخبريةِ على الشَّرطيَّة بالواو ليس بمُستحسَن وكذا العكس، لعدم المُناسبة بين القبيلين»؛ واعترض عليه من وجه آخرَ الطِّيبيُّ في **فتوح الغيب** ١٥/ ٣٤٣، بما سيذكره التفتازانيُّ في الجواب، وكذلك لم يُسلِّمه له السِّراج القزوينيُّ في **الكشف عن مشكلات الكشَّاف** اللوح ٣٠٠/ ١ ـ ٢.

(٣) في (ع): «استبقاء».

(٤) هذا الجواب بمعناه في **فتوح الغيب** ١٥/ ٣٤٣.

(٥) انظر قصَّة حاطبٍ في: **مسند أحمد** ٢/ ٣٧ ـ ٣٨ (٦٠٠)، **صحيح البخاريّ**، ٤/ ٥٩ (٣٠٠٧)، و**صحيح مسلم** ٤/ ١٩٤١ (٢٤٩٤)، و**تفسير الطبريّ**، ٢٢/ ٥٦٤ (الممتحنة، ٦٠/ ٢)، و**تفسير البغويّ**، ٨/ ٩٢ ـ ٩٣ (الممتحنة، ٦٠/ ٢)، و**مفتاح المفتاح** اللوح ١١٥/ ٢، و**شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٢٤/ ١ ـ ٢.

(٦) ما وجدت هذا القول فيما بين يديَّ من المظانّ.

(٧) في (ج): «يصلُح».

(٨) انظر المصادر السالفة في قصَّة حاطب.

[«لو» الشرطيَّة واستعمالاتها البلاغيَّة]

(و«لو» للشَّرط)، أي: لتعليق حصولِ مضمونِ الجزاءِ بحصول مضمونِ الشَّرط (**في الماضي مع القَطْعِ بانتفاءِ الشَّرط**) فيلزمُ انتفاءُ الجزاءِ، كما تقولُ: «لو جئتَني أكرمتُك»، مُعلِّقًا الإكرامَ بالمجيء مع القطعِ بانتفائه، فيلزَمُ انتفاءُ الإكرام.

وأمَّا عبارة «المفتاح» وهي أنَّها «لتعليق ما امتنعَ بامتناع غيرِه على سبيل القطعِ، كقولك: «لو جئتَني لأكرمتُك» مُعلِّقًا لامتناع إكرامِك بما امتنعَ من مجيء مخاطَبكَ»[١] = ففيها إشكالٌ؛ لأنَّه جعلَ أوَّلًا المُعلَّقَ نفسَ الجزاءِ والمُعلَّقَ عليه امتناعَ الشَّرطِ، وثانيًا المُعلَّقَ امتناعَ الجزاءِ والمُعلَّقَ عليه نفسَ الشَّرطِ، مع وضوحِ فسادِ كلٍّ منهما[٢].

وقد وجَّهه بعضُ مَنِ اطَّلعَ عليه[٣] بأنَّه على حذف مضافٍ، أي: أنَّها لتعليق امتناعِ ما امتنعَ، ومُعلِّقًا لامتناع إكرامكِ بامتناع ما امتنعَ من المجيء.

وأظنُّ أنَّه لا حاجةَ إليه؛ لأنَّ تعليقَ الحُكمِ[٤] بالوصف مُشعِرٌ بالحيثيَّة، فكأنَّه قيل: إنَّها لتعليق ما امتنعَ من حيثُ إنَّه ممتنعٌ، وهذا معنى تعليقِ امتناعِه، وكذا قوله: «بما امتنع». وهذا معنًى لطيفٌ شجَّع السكَّاكيَّ على هذه العبارة، وغفَلَ عنه المَهَرةُ مِن مُتقني كتابِه[٥].

فعنده هي لتعليق الامتناعِ بالامتناع القطعيّ، وعلى ما ذَكرْنا[٦] لتعليق الثُّبوت بالثُّبوت مع القطعِ بالانتفاء، والمآلُ واحدٌ. ففي الجملة هي لامتناع الثَّاني، أعني: الجزاءَ، لامتناع الأوّل، أعني:

---

(١) مفتاح العلوم ٣٥٤.

(٢) نبَّه على هذا الإشكال الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٤١/ ١ ـ ٢.

(٣) في هامش (ت) و(ف): «مولانا ناصر الدِّين»، يعني التِّرمذيَّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٤١/ ٢. وعلَّق القُريميُّ في المعوَّل اللوح ١٨٣/ ٢: «وهو الفاضل عماد الكاشيُّ»، والوجه يُفهَم من شرح المفتاح للكاشيِّ اللوح ١١٤/ ١.

(٤) علَّق التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «فالحُكمُ ههنا هو التعليقُ المذكورُ في عبارة المفتاح، والوصفُ هو الممتنعُ المدلولُ عليه بقوله: «ما امتنع». ونعني بـ«الحُكم» ما يدلُّ على نسبة». وكُتبَ بجوار التعليق: «حرَّره مؤلِّفُ هذا الكتابِ»، وكُتبَ بخطٍّ آخرَ: «خطُّ المؤلِّف عليه الرَّحمة». والتعليق بنصِّه في هامش (ت) و(ج) و(د) و(س).

(٥) وعلَّق القُريميُّ ههنا في المعوَّل اللوح ١٨٣/ ٢ بقوله: «يريد بهم العلَّامة الترمذيَّ والمُؤذِّنيَّ».

(٦) يعني: ما ذكرَه في تقرير كلام القزوينيِّ، وهو أنَّها «لتعليق حصولِ مضمونِ الجزاءِ بحصول مضمونِ الشَّرط»، وفي (صل) خُطَّ فوق الكلامين إشارة «صـــــ»، وكُتب في هامشها ههنا «صحَّ الوصلُ من المُصنِّف».

الشَّرطَ، سواءٌ كانَ الشَّرطُ والجزاءُ إثباتًا أو نفيًا، أو أحدُهما إثباتًا والآخرُ نفيًا، فامتناع النَّفي إثباتٌ وبالعكس، فهو في نحو «لو لم تأتِني لم أكرمْكَ» لامتناع عدمِ الإكرامِ لامتناع عدمِ الإتيانِ، أعني: لثبوت الإكرامِ لثبوت الإتيانِ، هذا هو المشهور/ [١٠٨/ ٢] بين الجمهور[١].

واعترضَ عليه الشَّيخُ ابن الحاجبِ بأنّ الأوَّلَ سببٌ والثَّانيَ مُسبَّبٌ، والسَّببُ قد يكونُ أعمَّ من المُسبَّب؛ لجواز أن يكونَ لشيءٍ أسبابٌ مختلفةٌ، كالنَّار والشَّمسِ للإشراق، فانتفاءُ السَّببِ لا يُوجِبُ انتفاء المُسبَّبِ، بخلاف انتفاءِ المُسبَّبِ فإنَّه يُوجِبُ انتفاءَ السَّببِ؛ ألا يُرى أنَّ قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] إنّما سِيقَ ليُستدلَّ بامتناع الفسادِ على امتناع تعدُّدِ الآلهةِ دون العكس، إذ لا يلزمُ مِن انتفاء تعدُّدِ الآلهةِ انتفاءُ الفسادِ؛ لجواز أن يفعلَه اللهُ بسبب آخرَ. فالحقُّ[٢] أنَّها لامتناع الأوَّلِ لامتناع الثَّاني[٣].

وقالَ بعضُ المحقِّقين[٤]: إنَّ دليلَه باطلٌ[٥] ودعواه حقٌّ:

أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ الشَّرطَ[٦] عندهم أعمُّ مِن أن يكونَ سببًا، نحو ‹لو كانتِ الشَّمسُ طالعةً لكانَ النهارُ موجودًا›[٧]، أو شرطًا نحو ‹لو كانَ لي مالٌ لَحجَجتُ›، أو غيرهما نحو ‹لو كانَ النَّهارُ موجودًا كانتِ الشَّمسُ طالعةً›.

وأمَّا الثَّاني فلأنَّ الشَّرطَ ملزومٌ والجزاءَ لازمٌ، وانتفاءُ اللَّازمِ يُوجِبُ انتفاءَ الملزومِ من غير عكسٍ، فهي موضوعةٌ ليكونَ جزاؤها معدومَ المضمونِ، فيَمتنعُ مضمونُ الشَّرطِ الذي هو ملزومٌ

---

(١) عُزيَ إلى جمهور النحاة في: **شرح التسهيل** لابن مالك ٤/ ٩٥، و**شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤٥١. وهو مذهبُ ابن السَّراج في **الأصول** ٢/ ٢١١، وذكَرَه السكَّاكيُّ في قسم النحو من **مفتاح العلوم** ١٩١، وذكره غيرهم.

(٢) في هامش (ف): «عند ابن الحاجبِ».

(٣) انظر: **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٢/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، و**أمالي ابن الحاجب** ١/ ٣٠٩. وأوردَ الرضيُّ اعتراضه هذا موجزًا في شرحه للكافية ٤/ ٤٥١. وزاد التفتازانيُّ في **المختصر** ٢/ ٧٠: «واستحسنَ المتأخِّرون رأيَ ابنِ الحاجبِ حتَّى كادوا يُجمِعون على أنَّها لامتناع الأوَّلِ لامتناع الثاني»، ومنهم ابن مالك في **شرح التسهيل** ٤/ ٩٥، إذ أوردَ رأيَ شيخه ابن الحاجب واستحسنَه، ثمَّ وجَّه رأيَ الجمهور.

(٤) في هامش (ت) و(ج) و(ك): «وهو نجم الدِّين الرضيّ».

(٥) في هامش (ت): «والحاصل أنَّ ابنَ الحاجبِ فسَّر العامَّ بالخاصِّ وأخطأ».

(٦) في هامش (ف): «أي: الشَّرط النحويُّ».

(٧) في (ج) و(ك) و(ي) و(س): «فالعالمُ مضيء» مكان «لكان النهار موجودًا».

لأجل امتناعِ لازِمِه وهو الجزاءُ[١]. فهي لامتناع الأوَّلِ لامتناع الثَّاني، أي: ليدلَّ انتفاءُ الجزاءِ على انتفاء الشَّرطِ، ولهذا قالوا في القياس الاستثنائيّ: إنَّ رَفْعَ التَّالي يُوجِبُ رَفْعَ المُقدَّمِ ورفعَ المُقدَّمِ لا يُوجِبُ رَفْعَ التَّالي[٢]، فقولنا: ‹لو كانَ هذا إنسانًا كانَ حيوانًا، لكنَّه ليسَ بحيوان› ينتجُ أنَّه ليس بإنسانٍ، وقولنا: ‹لكنَّه ليسَ بإنسانٍ› لا ينتجُ أنَّه ليسَ بحيوانٍ[٣]. هذا ما ذكَرَه جماعةٌ مِن الفُحول، وتلقَّاه غيرُهم بالقَبول.

ونحن نقولُ: ليسَ معنى قولهم: «لو لامتناع الثَّاني لامتناع الأوَّلِ»: إنَّه يُستدَلُّ بامتناع الأوَّلِ على امتناع الثَّاني، حتَّى يرِدَ عليه أنَّ انتفاءَ السَّببِ أو الملزومِ لا يدلُّ على انتفاء المُسبَّبِ أو اللازمِ، بل معناه: إنَّها للدلالة على أنَّ انتفاءَ الثَّاني في الخارج إنَّما هو بسبب انتفاءِ الأوَّلِ، فمعنى ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾ [النحل: ٩]/ [١٠٩/ ١]: أنَّ انتفاءَ الهدايةِ إنَّما هو بسبب انتفاءِ المَشيئةِ، فهي عندهم تُستعمَلُ للدلالة على أنَّ عِلَّة انتفاءِ مضمونِ الجزاءِ في الخارج هي انتفاءُ مضمونِ الشَّرطِ من غير التفاتٍ إلى أنَّ عِلَّة العِلمِ بانتفاء الجزاءِ ما هي[٤]. ألا يُرى أنَّ قولهم: ‹لولا لامتناع الثَّاني لوجود الأوَّلِ›، نحو ‹لولا عليٌّ لهلكَ عُمرُ› معناه: أنَّ وجودَ عليّ سببٌ لعدم هلاكِ عُمرَ، لا أنَّ وجودَه دليلٌ على أنَّ عُمرَ لم يهلِك[٥]. ويدلُّ على ما ذكَرْنا قطعًا[٦] قولُ أبي العَلاء المعريّ:

وَلَو دامتِ الدَّولاتُ كانوا كغيرهم ... رَعايا ولكنْ ما لهنَّ دوامُ[٧]

ألا يُرى أنَّ استثناءَ نقيضِ المُقدَّم لا يُنتِجُ شيئًا، على ما تقرَّرَ في المَنطق[٨] = وكذا قولُ الحَماسيِّ:

---

(١) من قوله: «إنَّ دليله باطل» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤٥١، وتسمية القسمين مع تفصيلهما من التفتازانيّ.

(٢) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **شرح الإشارات والتنبيهات** للطوسيّ ١/ ٢٤٩، وبمعناه في **مفتاح العلوم** ٦٠٤ (علم الاستدلال)، وانظر تفصيله في **شرح الشَّمسية** للتفتازانيّ ٣٦١.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٦٠٤ (علم الاستدلال)، و**شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٤٠/ ٢.

(٤) الاستدلال على صحَّة مذهب جمهور النحاة في معنى «لو» بمعنى الشَّرط في اللغة مذكور في **شرح التسهيل** لابن مالك ٤/ ٩٥، وإن كان أقلّ تفصيلًا ممَّا عليه ههنا وبأمثلة أخرى.

(٥) الكلام على «لولا» مع المثال المذكور بلفظ قريب في **شرح الرضي على الكافية** ١/ ٢٧٥؛ والمثال في **المُفصَّل** ٣٢٢.

(٦) «قطعًا» ليس في (ت).

(٧) البيت للمعريّ في **شروح سِقط الزَّند** ١١٦١، وفيه «فلو» مكان «ولو».

(٨) انظر: **شرح الإشارات والتنبيهات** للطوسيّ ١/ ٣٢١. وقال الفناريُّ في **حاشيته على المطوَّل** ٣٣٧: «وههنا قد أنتجَ، حيث جُعل انتفاءُ دوام الدولات علّة لانتفاء كونهم رعيَّة، فعُلِم أن ليس المرادُ بها الاستدلالَ بانتفاء الأوَّل على انتفاء الثاني».

وَلـــو طـــار ذو حافـــرٍ قبلَـهـا لطـــارتْ ولكنَّــه لـــم يَطِـــرْ[١]

أي: عدمُ طَيرانِ تلك الفَرسِ بسبب أنَّه لم يطِر ذو حافرٍ قبلها. فليُتأمَّلْ.

وأمَّا أربابُ المعقولِ فقد جعَلوا (لو) و(إنْ) ونحوَهما أداةً للتلازم دالَّة على لزوم الجزاءِ للشَّرط من غير قَصْدٍ إلى القطع بانتفائهما[٢]، ولهذا صحَّ عندهم استثناءُ عين المُقدَّم، نحو (لو كانتِ الشَّمسُ طالعةً فالنَّهارُ موجودٌ، لكنَّ الشَّمسَ طالعةٌ) فهم يستعملونها للدلالة على أنَّ العِلمَ بانتفاء الثَّاني علَّةٌ للعِلم بانتفاء الأوَّلِ ضرورةَ انتفاءِ المَلزومِ بانتفاء اللَّازمِ، من غير التفاتٍ إلى أنَّ عِلَّةَ انتفاءِ الجزاءِ في الخارج ما هي؛ لأنَّهم إنَّما يستعملونها في القِياسات لاكتساب العلوم والتَّصديقاتِ، ولا شكَّ أنَّ العِلمَ بانتفاء الملزومِ لا يُوجِبُ العِلمَ بانتفاء اللَّازمِ بل الأمرُ بالعكس[٣].

وإذا تصفَّحنا وَجدْنا استعمالَها على قاعدة اللُّغةِ أكثرَ، لكنَّه قد تُستعمَلُ على قاعدتهم[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لظهور أنَّ الغرضَ منه التَّصديقُ بانتفاء تعدُّدِ الآلهةِ لا بيانُ سببِ انتفاءِ الفسادِ[٥]. فعُلِمَ أنَّ اعتراضَ الشَّيخِ المُحقِّقِ وأشياعِه إنَّما هو على ما فهموه مِن كلام القومِ، وقد غلِطوا فيه غلطًا صريحًا،

وَكمْ مِن عائبٍ قـولًا صَحِيحـا[٦] ....

فـإن قيـل: لا يصـحُّ مـا ذكرتُـم مـن لـزوم انتفـاءِ الجـزاءِ لانتفـاء الشَّـرطِ فـي نحو قولـه عليه الصَّـلاة والسَّـلام: «نِعْـمَ العبدُ/[١٠٩/ ٢] صُهيـبٌ لـو لـم يخَـفِ اللهَ لـم يعصِـه»[٧]، وإلَّا يلـزمُ

---

(١) البيت لأُبيّ بن سُلْميِّ بن ربيعة بن زَبَّان الضَّبيّ في: شرح الحماسة للمرزوقيّ ٥٥٦، وشرحها للشَّنتَمَريّ ١/ ٣٣٧، وشرحها للتبريزيّ ٢/ ٥٩، والدُّرّ الفريد ١/ ٢٥١. وفيها «فلو» مكان «ولو».

(٢) في هامش (ت): «كما هو عند أهل العربية».

(٣) الكلام على معنى «لو» عند أهل المنطق بمعناه موجزًا في شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٤ ـ ٩٥.

(٤) مضى للتفتازانيّ في ص ٢٩٠ ـ ٢٩١ كلام عن الفرق بين معنى الشرطية عند أهل العربية ومعناها عند المنطقيين.

(٥) الكلام مع التمثيل بالآية بلفظ قريب في شرح المفتاح للمؤذِّنيّ اللوح ١٧١/ ٢.

(٦) صدر بيت لأبي الطَّيِّب، تمامه:

.... وآفتُـه مـن الفَهْـم السَّـقيمِ

وجاء البيتُ تامًّا في (ت)؛ وهو في ديوانه ٢١٦، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ٩٧٤.

(٧) الظاهر أنَّه من كلام عُمرَ رضي الله عنه، ولهم فيه تفصيل انظره في: مسند الفاروق ٣/ ١١٥، واللآلي المنثورة ١٦٩، والدُّرر المنتثرة ١/ ١٩٦ (٤٢٣)، وكشف الخفاء ٢/ ٣٩١ (٢٨٣١). وهو في الإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٢٣٨، وشرح التسهيل =

ثبـوتُ عصيانِـه؛ لأنَّ نفـيَ النَّفي إثبـاتٌ، وهذا فاسـدٌ لأنَّ الغرضَ مـدحُ صُهيبٍ بعـدم العصيانِ[١].

قلنا: قد تُستعمَلُ ‹إن› و‹لو› للدلالة على أنَّ الجزاءَ لازمُ الوجودِ في جميع الأزمنةِ في قصد المُتكلِّم، وذلك إذا كان الشَّرطُ ممَّا يُستبعَدُ استلزامُه لذلك[٢]، ويكونُ نقيضُ ذلك الشَّرطِ أنسَبَ وأليَقَ باستلزام ذلك الجزاءِ، فيلزمُ استمرارُ وجودِ الجزاءِ على تقدير وجودِ الشَّرطِ وعدمِه فيكونُ دائمًا: سواءٌ كانَ الشَّرطُ والجزاءُ مثبتين، نحو ‹لو أهنتَني لأثنيتُ عليكَ›، أو مَنفيين نحو «لو لم يخَفِ اللهَ لم يعصِه»، أو مُختلفين نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، ونحو ‹لو لم تُكرمْني لأثنيت عليكَ›. ففي هذه الأمثلةِ إذا ادُّعيَ لزومُ وجود الجزاءِ لهذا الشَّرطِ مع استبعاد لزومِه له فوجودُه عند عدم هذا الشَّرطِ بالطَّريق الأَوْلى[٣].

وتُستعمَلُ لهذا المعنى «لولا» أيضًا، نحو «لولا إكرامُكَ إيَّاي لأثنيتُ عليك»، يعني: أُثني عليك على تقدير عدمِ الإكرامِ، فكيفَ على تقدير وجودِه؟ إذ لا فرقَ في المعنى بين قولنا: «لولا» و«لو» الدَّاخلةِ على النَّفي.

فإن قيلَ: هل يجوزُ أن تكون ‹لو› في هذه الأمثلةِ على أصلها من تقدير انتفاءِ الجزاءِ[٤]، بناءً على أنَّ الجزاءَ هو عدمُ العصيانِ المرتبطُ بعدم الخوفِ مثلًا، فيجوزُ أن يكونَ هذا منفيًّا وعدمُ العصيانِ المرتبطِ بالخوف ثابتًا[٥]، وكذا يُقدَّرُ انتفاءُ الثَّناءِ المرتبطِ بعدم الإكرامِ بناءً على ثُبوت الثَّناءِ المُرتبطِ بالإكرام[٦].

قلنا: لا يخفى على أحد أنَّ الارتباطَ بالشَّرط غيرُ مُعتبَرٍ في مفهوم الجزاءِ، وإنَّما يجيءُ ذلك من قِبَل ذِكرِ الشَّرطِ، وإلَّا لَكانَ تقييدُه بالشَّرط تكرارًا، كما إذا قلنا: «لو جئتَني لأكرمتُك إكرامًا مُرتبطًا

= لابن مالك ٤/ ٩٤، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٥٢، وشرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٤١/ ١، لِمَا نحن فيه.

(١) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٢) زِيد في (ت): «الجزاء».

(٣) من قوله: «قد تستعمل» إلى هنا بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٤٥١ ـ ٤٥٢، وبمعناه في شرح المفتاح للمؤذِّنيّ اللوح ١٧١/ ٢.

(٤) احتمال أوردَه ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٢٣٩، وسيأتي تفصيل رأيه فيه.

(٥) في هامش (صل) ما نصُّه: «فحينئذٍ لا يلزمُ ثبوتُ العصيانِ على تقدير الخوفِ».

(٦) في هامش (ج) و(س) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «لأنَّ الثناءَ المَنفيَّ هو الثناءُ المرتبطُ بالشَّرط المُقيَّد له، فلا يلزمُ من انتفائه انتفاءُ الثناء المطلق، فحينئذ لو قُدِّر بالثناء لا يلزمُ التناقضُ». «منه».

بالمجيء»، ونحن نعلمُ قطعًا أنَّ المنفيَّ في قولنا: «لو جئتَني لأكرمتُكَ» هو نفسُ الإكرامِ لا الإكرامُ المرتبطُ بالمجيء. وليس كلُّ ما له دخلٌ في لزوم شيءٍ لشيء،/[١١٠/ ١] أو ثبوتِه له يجبُ أن يكونَ ملاحظًا للعقل عند الحُكمِ وقيدًا لذلك الشَّيءِ.

وزعمَ ابنُ الحاجبِ أنَّه مُستقيمٌ فيما وقعَ الجزاءُ بلفظ المُثبَتِ دون المنفيِّ؛ إذ لا عمومَ للمُثبَت، فيجوزُ في نحو (لو أهنتَني لأثنيتُ عليك) أن يُقدَّر الثَّناءُ المنفيُّ غيرَ المُثبَتِ بخلاف المنفيِّ، فإنَّه يفيدُ العمومَ، فيلزمُ في نحو «لو لم يخَفِ اللهَ لم يعصِه» نفيُ العصيانِ مطلقًا، فلو قُدِّر ثبوتُ نفي النَّفي لزِمَ الإثباتُ ويتناقضُ[١].

وهذا وهمٌ؛ لأنَّه إن اعتبرَ الارتباطَ بالشَّرط في مفهوم الجزاءِ[٢] حتَّى يكون المعنى: «لو أهنتَني لأثنيتُ عليك ثناءً مُرتبطًا بإهانة» فليُعتبَرْ ذلك في المنفيّ أيضًا، حتَّى يكونَ المعنى[٣]: «لو لم يخَفِ الله لم يعصِه عدمَ عصيانٍ مُرتبطًا بعدم الخوفِ»، وحينئذٍ يجوزُ أن يكونَ انتفاؤه بانتفاء القيدِ، ويلزمُ عدمُ عصيانٍ غيرُ مرتبطٍ بعدم الخوفِ، وإن لم يُعتبَر بل أُجريَ على إطلاقه يلزمُ العمومُ في نفيه[٤] مثبتًا كانَ أو منفيًا.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ [الأنفال: ٢٣] فقد قيل: إنَّه على صورة قياسٍ اقترانيّ، فيجبُ أن يُنتجَ: (لو علِمَ اللهُ فيهم خيرًا لتولَّوا)، وهذا مُحالٌ؛ لأنَّه على تقدير أن يعلمَ فيهم خيرًا لا يحصلُ منهم التَّولِّي بل الانقيادُ[٥].

وأُجيبَ[٦] بأنَّهما مُهملتان وكبرى، الشَّكلُ الأوَّلُ يجبُ أن يكون كلِّيَّة، ولو سُلِّمَ فإنَّما تُنتِجان لو كانتا لزوميَّتين، وهو مَمنوعٌ[٧]. ولو سُلِّمَ فاستحالةُ النتيجةِ ممنوعةٌ؛ لأنَّ عِلمَ الله فيهم خيرًا مُحالٌ؛ إذ لا خيرَ فيهم، والمُحالُ جازَ أن يستلزمَ المُحالَ.

---

(١) انظر: **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢) زِيد في (ك) و(ي) و(س): «في المثبت».

(٣) في (ت): «فلا نُسلِّم أنَّ المنفيَّ عامٌّ بل معناه» مكان «فليعتبر ذلك في المنفي أيضًا، حتى يكون المعنى».

(٤) علَّقَ التفتازانيُّ على هذا الموضع بخَطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «لأنَّ نفيَ الإطلاقِ دوامٌ ونفيَ المُبهَم عمومٌ». وكُتبَ بجوار التعليق: «خطُّه الشريف».

(٥) نقل هذا القول بمعناه ابن هشام في **مغني اللبيب** ٣/ ٣٨٦. وأوردَ عليه جوابًا من ثلاثة وجوه غير ما نقله التفتازانيُّ في جوابه.

(٦) في هامش (ت): «المُجيبُ خوجة نصير الدِّين الطُّوسيّ». وما وجدتُه فيما وقفتُ عليه من كتبه.

(٧) هذا الجواب بمعناه في **حاشية القطب الرازيّ على الكشَّاف** اللوح ٣١٢/ ٢.

وهذا غلطٌ؛ لأنَّ لفظَ «لو» لم يُستعمَل في فصيح الكلامِ في القياس الاقترانيّ، وإنَّما يُستعمَلُ في القياس الاستثنائي المُستثنى منه نقيضُ التَّالي؛ لأنَّها لامتناع الشَّيءِ لامتناع غيرِه، ولهذا لا يُصرَّح باستثناء نقيضِ التَّالي. وكيف يصِحُّ أن يُعتقَدَ في كلام الحكيم تعالى أنَّه قياسٌ أُهمِلتْ فيه شرائطُ الإنتاجِ؟ وأيُّ فائدةٍ تكونُ في ذلك؟ وهل يُركَّبُ القياسُ إلا لحصول النتيجةِ؟

بل الحقُّ أنَّ قولَه: ﴿لَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ واردٌ على قاعدة اللُّغةِ، يعني أنَّ سببَ عدمِ/ [١١٠/ ٢] الإسماعِ[1] عدمُ العلمِ بالخير فيهم، ثم ابتدأ قولَه: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ كلامًا آخرَ على طريقة «لو لم يخَفِ اللهَ لم يعصِه»، يعني أنَّ التَّولِّيَ لازمٌ على تقدير الإسماعِ، فكيف على تقدير عدمِ الإسماعِ؟ فهو دائمُ الوجودِ[2]. كذا ذكر[3].

وأقولُ: يجوزُ أن يكونَ التَّولِّي مُنتفيًا بسبب انتفاءِ الإسماعِ كما هو مقتضى أصلِ «لو» لأنَّ التَّولِّيَ هو الإعراضُ عن الشَّيء وعدمُ الانقيادِ له، فعلى تقدير عدمِ إسماعِهم ذلك الشَّيءَ لم يتحقَّق منهم التَّولِّي والإعراضُ عنه، ولم يلزم مِن هذا تحقُّق الانقيادِ له.

فإن قيلَ: انتفاءُ التَّولي خيرٌ، وقد ذُكرَ أنَّ لا خيرَ فيهم[4].

قلنا: لا نُسلِّمُ أنَّ انتفاءَ التَّولي بسبب انتفاءِ الإسماعِ خيرٌ، وإنَّما يكونُ خيرًا لو كانوا مِن أهله بأن أُسمِعوا شيئًا ثمَّ انقادوا له ولم يُعرِضوا، وهذا كما يقال: «لا خيرَ في فلانٍ لو كانَ به قوَّةٌ لَقتلَ المسلمين»، فإنَّ عدمَ قتلِ المسلمين بناءً على عدم القوَّةِ والقدرةِ ليسَ خيرًا فيه.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩] فيحتمِلُ أن يكونَ من قبيل «لو لم يخَفِ اللهَ لم يعصِه»[5]، يعني: لو جعَلنا الرَّسولَ ملَكًا لَكانَ في صورة رجلٍ، فكيف إذا كانَ إنسانًا؟[6]

---

(١) في (ت): «الاستماع».

(٢) نقله الطِّيبيُّ بلفظ قريب في فتوح الغيب ٧/ ٦٢ عن أبي البقاء، وهو في حاشية القطب الرازيّ على الكشَّاف اللوح ٣١٢/ ٢.

(٣) في (ت) و(ج): «ذكروا».

(٤) القول بمعناه في تفسير الرازيّ ٢/ ٣١٨، عن بعضهم، وفي شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٤٠/ ٢، وحاشية القطب الرازيّ على الكشَّاف اللوح ٣١٢/ ٢، وفتوح الغيب ٧/ ٦١.

(٥) مضى بتخريجه آنفًا.

(٦) هذا التأويل لـ«لو» في الآية بمعناه في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٤٥٢.

ويحتمِلُ أن يكونَ على أصل «لو» من انتفاء الشَّرطِ والجزاءِ، أي: لو جعَلنا الرَّسولَ المُرسَلَ إليهم ملَكًا لجعلنا ذلك الملَك في صورة رجُلٍ(١).

= وإذا كانَ «لو» للشَّرط في الماضي (فيلزمُ عدمُ الثُّبوتِ والمُضيُّ في جملتيها)، ليوافق الفَرْض، إذ الثُّبوتُ يُنافي التَّعليقَ والحصولَ الفَرْضيّ والاستقبالُ يُنافي المُضيَّ، فلا يُعدَلُ في جملتيها عن الفعليَّة الماضويَّةِ إلَّا لنُكتة.

«ومذهبُ المُبرِّدِ أنَّها تُستعمَلُ في المُستقبَل استعمالَ «إنْ» وهو مع قِلَّته ثابتٌ»(٢)، نحو «اطلبوا العلم ولو بالصِّين»(٣)، و«إنِّي أباهي بكمُ الأممَ يومَ القيامة ولو بالسِّقط»(٤)، وقال أبو العلاء:

[١/١١١] وَلَو وَضَعتْ في/ دِجلةَ الهامَ لَم تُفِقْ ... مِنَ الجَرْعِ إلَّا والقلوبُ خَوالي(٥)

يَصِفُ تأسُّفه على مفارقة بغدادَ وشوقَ ركائبِه إلى ماء دِجلةَ. والمعنى: إنْ وضعَتْ، لكنَّه جاء بـ«لو» قصدًا إلى أنَّ وَضْعَ ركائبِها الهامَ في ماء دِجلةَ كأنَّه أمرٌ قد حصلَ منه اليأسُ وانقطعَ الرَّجاءُ، وصارَ في حُكم المقطوعِ بالانتفاء.

(فدُخولُها على المضارع في نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧])، أي: «لَو قعتُم في الجَهد والهلاكِ»(٦)، (لقَصْد استمرارِ الفعلِ فيما مضى وقتًا فوقتًا)؛ «لأنَّه كان في إرادتهم استمرارُ عمل النَّبيِّ ﷺ على ما يستصوِبون، وأنَّه كلَّما عنَّ لهم رأيٌ في أمر كانَ معمولًا عليه،

---

(١) الوجه الثاني بمعناه في الكشَّاف ٢/ ٧ (الأنعام، ٦/ ٩).

(٢) شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٤٥١. وفي مطبوعه «الفرَّاء» مكان «المُبرِّد».

(٣) طرف حديث في شُعَب الإيمان ٣/ ١٩٤ (١٥٤٣)، وقال فيه البيهقيُّ: «هذا حديثٌ متنُه مشهورٌ وإسنادُه ضعيف، وقد رُوِيَ من أوجُهٍ كلُّها ضعيفٌ»، وتمام تخريجه في عمل المحقِّق؛ وهو في جامع بيان العِلم وفضله ٢٥ ـ ٢٦ (١٥، ١٦، ٢١)، والمقاصد الحسنة ١٢١ (١٢٥). وهو في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٤٥١، لِما نحن فيه.

(٤) معرفة السنن والآثار ١٠/ ١٦ (١٣٤٤٨)، وفيه «حتَّى بالسِّقط» مكان «ولو بالسِّقط»؛ وبلفظه في بدائع الصنائع ٦/ ٢٤٣، وتفسير الرازيّ ٣٢/ ٣١٥ (الكوثر، ١٠٨/ ١). والسِّقطُ، بكسر السِّين وفتحِها وضمِّها، والكسرُ أكثرُ: الولدُ الذي يسقطُ من بطن أمِّه قبل تمامِه.

(٥) البيت للمعريّ في شروح سِقط الزَّند ١١٨٢. وفي ضرام السِّقط: «عنى بالقلوب قلوبَ الإبل. لم تُفِق من الجَرع، أي: لم تُمسِك عن الشُّرب».

(٦) تفسير النسفيّ ٣/ ٣٥١ (الحجرات، ٤٩/ ٧).

بدليل قوله: ﴿فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾»[١]؛ (كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]) بعد قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾[٢]، حيث لم يقل: «الله مُستهزئ بهم» بلفظ اسمِ الفاعل قصدًا إلى حدوث الاستهزاءِ وتجدُّده وقتًا بعد وقتٍ. والاستهزاء هو السُّخرية، والاستخفاف، ومعناه: إنزالُ الهَوانِ والحقارةِ بهم، وهكذا كانت نِكاياتُ الله في المُنافقين وبلاياه النَّازلةُ بهم تتجدَّدُ وقتًا فوقتًا وتحدُثُ حالًا فحالًا[٣].

فإنْ قيلَ: إن أرادَ بالفعل في قوله: (لقصد استمرارِ الفعلِ) الإطاعةَ مثلًا، ليكونَ المعنى: إنَّ انتفاءَ عنتِكم بسبب انتفاءِ استمرارِه على طاعتكم، فهذا مخالفٌ لِما ذُكرَ[٤] في «المفتاح» مِن أنَّ المعنى: إنَّ امتناع عنتِكم باستمرار امتناعِه عن طاعتكم[٥] = وإن أرادَ به امتناعَ الطَّاعةِ ليكونَ الاستمرارُ راجعًا إلى الامتناع مِن الطَّاعة فهو خلافُ ما يُفهَمُ مِن الكلام؛ لأنَّ المضارعَ يُفيدُ الاستمرارَ، فدخولُ «لو» عليه إنَّما يُفيدُ امتناعَ الاستمرارِ لا استمرار الامتناعِ.

قلنا: الظَّاهرُ هو الأوَّلُ. وللثَّاني أيضًا وجهٌ؛ لأنَّه كما أنَّ المضارعَ المُثبَتَ يُفيدُ استمرارَ الثُّبوتِ، يجوزُ أن يُفيدَ المَنفيُّ استمرارَ/ [١١١/ ٢] النَّفي ويفيدَ الدَّاخلُ عليه «لو» استمرارَ الامتناعِ بحسب الاستعمالِ، كما أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ تُفيدُ الثُّبوتَ والدَّوامَ والتأكيدَ، فإذا أدخلتَ عليها حرفَ النَّفي يكونُ لتأكيد النَّفي وثباتِه لا لنفي التَّأكيدِ والثُّبوتِ؛ ولهذا قالوا: إنَّ قوله تعالى ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] ردٌّ لقولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾[٦] على أبلغ وجهٍ وآكدِه[٧]، وإنَّ قولنا: «ما زيدًا ضربتُ»، و«ما بزيد مررتُ»، لاختصاص النَّفي لا لنفي الاختصاصِ، مع أنَّه بدون حرفِ النَّفي يُفيدُ الاختصاصَ. ولهذا نظائرُ في كلامهم.

(و) دخول «لو» على المُضارع (في نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾) الخطابُ لمُحمَّد عليه السَّلام، أو

---

(١) الكشَّاف ٣/ ٥٦١ ـ ٥٦٢ (الحجرات، ٤٩/ ٧).

(٢) بلفظ جِدّ قريب في مفتاح العلوم ٣٥٤، والإيضاح ١٨٦.

(٣) من قوله: «حيث لم يقل» إلى هنا بلفظ قريب في الكشَّاف ١/ ١٨٦ ـ ١٨٨ (البقرة، ٢/ ١٥).

(٤) «ذُكر» ليس في (ت).

(٥) انظر: مفتاح العلوم ٣٥٤.

(٦) في (صل) و(ت) وأكثرِ النسخ: «إنَّا آمنَّا». وأثبتُّ ما عليه الآية، وهو كذلك في (ج) و(س)، والموافق لِما في الكشَّاف.

(٧) الكلام بمعناه في الكشَّاف ١/ ١٦٩ (البقرة، ٢/ ٨).

لكلّ مَن يتأتّى منه الرُّؤيةُ[١]، (﴿إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]) أي: «أُرُوها حتَّى يُعاينوها، أو اطُّلعوا عليها اطِّلاعًا هي تحتهم، أو أُدخِلوها فعُرِّفُوا مِقدارَ عذابِها، مِن قولك: وقفتُه على كذا إذا فهَّمتَه وعرَّفتَه»[٢]، وجوابُ ‹لو› محذوف، أي: لَرأيتَ أمرًا فظيعًا[٣]، وكذا في قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]؛ **(لتنزيله)**، أي: المضارعِ **(مَنزلةَ الماضي لصُدوره)**، أي: المضارعِ أو الكلامِ **(عمَّن لا خلافَ في إخبارِه)** وهو اللهُ الذي يعلمُ غيبَ السَّماواتِ والأرضِ، فالمُستقبلُ الذي أُخبِرَ عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المُتحقِّقِ الوقوعِ، فهذه الحالةُ إنَّما هي في المُستقبل؛ لأنَّها إنَّما تكونُ في القيامة، لكنَّها جُعلتْ بمنزلة الماضي المُتحقِّقِ، فاستُعملَ «لو» و«إذ» وهما مُختصَّان بالماضي، وحينئذٍ كانَ المُناسِبُ أن يقالَ: «ولو رأيتَ»، لكنَّه عُدلَ إلى لفظ المضارعِ؛ لأنَّه كلامُ مَن لا خلافَ في إخباره، فالمضارعُ عنده بمنزلة الماضي، فهذا مُستقبلٌ في التَّحقيق ماضٍ بحسب التَّأويلِ، كأنَّه قيلَ: قد انقضى هذا الأمرُ لكنَّك ما رأيتَه، ولو رأيتَه لرأيتَ أمرًا عجيبًا. هكذا ينبغي أن يُفهَمَ هذا المقامُ[٤].

وإنْ جعَلتَ الخطابَ للنَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام و‹لو› للتَّمنِّي فلا استشهادَ؛ لأنَّ ‹لو› التَّمنِّي تدخلُ على المضارع أيضًا،/[١١٢/ ١] **(كما في** ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢])، فإنَّه قد التزمَ ابنُ السَّرَّاجِ وأبو عليٍّ في «الإيضاح» أنَّ الفعلَ الواقعَ بعد ‹رُبَّ› المكفوفةِ بـ‹ما› يجبُ أن يكونَ ماضيًا؛ لأنَّها للتَّقليل في الماضي[٥]. وجوَّزَ أبو عليٍّ في غير «الإيضاح» ومَن تبِعَه وقوعَ الحالِ والاستقبالِ بعدها[٦]. فقوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾ مِن تنزيل المضارعِ منزلةَ الماضي في أحد قولَي

---

(١) بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٣/ ٢٤٢ (السجدة، ٣٢/ ١٢).

(٢) **الكشَّاف** ٢/ ١٢ (الأنعام، ٦/ ٢٧)، و**مفتاح المفتاح** اللوح ١٢٨/ ٢.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٢/ ١٢ (الأنعام، ٦/ ٢٧)، و**مفتاح المفتاح** اللوح ١٢٨/ ٢.

(٤) الظاهر أنَّه يُشير بهذا إلى دفع اعتراضٍ على السكَّاكيّ أوردَه المؤذِّنيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٧١/ ٢، وخلاصته قوله: «المعنى على المُضيّ بأن استُعمِلَ المضارعُ مجازًا بدليل تعليقه بالمُضيّ من قوله: ﴿إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾؛ لأنَّ مِن المُستحيل أن يُعلَّقَ المستقبلُ بالماضي، وإنَّما استُعمل المضارعُ هناك تصويرًا لتلك الحالةِ».

(٥) من قوله: «التزم» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٢٩٥. وما عزاه إلى ابن السَّرَّاج هو صريح مذهبه في **الأصول** ١/ ٤١٩؛ لكنَّ ما نسبه إلى أبي عليّ غيرُ دقيق؛ لأنَّه جوَّز في **الإيضاح العضديّ** ٢٥٣ ـ ٢٥٤ وقوعَ المضارع بعد «ربَّما» بتأويل الحكاية، ومثَّل فيه بالآية المذكورةِ ههنا، وهو مذهبُه في كتبه الأخرى كما سيأتي.

(٦) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٢٩٦. وليس ما نقله التفتازانيُّ ههنا صحيحًا؛ لأنَّ مذهبَ أبي عليّ في غير **الإيضاح العضديّ** مذهبُه في غيره، انظر لذلك: **الحُجَّة** ٥/ ٣٨ ـ ٣٩، و**الشِّيرازيات** ٢/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩، و**البغداديات** ٢٨٨. =

البصريين، وأمَّا الكوفيون فعلى أنَّه بتقدير ‹كان›، أي: ‹رُبَما كانَ يودُّ›، فحُذفَ لكثرة استعمالِ ‹كان› بعد ‹ربَّما›[١]. وأمَّا جَعْلُ ‹ما› نكرةً موصوفة بـ﴿يَوَدُّ﴾ والفعلِ المُتعلِّق به ‹ربَّ› محذوفًا، أي: ربَّ شيءٍ يودُّ الذين كفروا تحقَّقَ وثبتَ[٢] = فلا يخفى ما فيه مِنَ التعسُّفِ وبتر النَّظمِ[٣].

و ‹ربَّ› ههنا لتقليل النِّسبةِ، بمعنى أنَّه تُدهِشُهم أهوالُ القيامةِ فيُبهَتون، فإن وُجدتْ منهم إفاقةٌ مّا تمنَّوا ذلك[٤]. ويجوزُ أن تكونَ مستعارةً للتَّكثير[٥]. وذكرَ ابنُ الحاجبِ أنَّها نُقِلتْ مِن التَّقليل إلى التَّحقيق كما نقلوا ‹قد› إذا دخلتْ على المضارع مِن التَّقليل إلى التَّحقيق[٦]. ومفعول ﴿يَوَدُّ﴾ محذوف بدلالة قوله: ﴿لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، على أنَّ ‹لو› للتَّمني حكايةً لوَدادتهم، جيءَ به على لفظ الغيبة لأنَّهم مُخبَرٌ عنهم، كما تقول: ‹حلفَ بالله ليفعلنَّ› ولو قيل: ‹لأفعلنَّ› لَكانَ أيضًا سديدًا حسنًا[٧].

وأمَّا مَن زعَمَ أنَّ ‹لو› الواقعةَ بعد فعلٍ يُفهَمُ منه معنى التَّمنِّي حرفٌ مصدريَّةٌ[٨] فمفعولُ ﴿يَوَدُّ﴾ عنده هو قوله: ﴿لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾.

= وفصَّلتُ الكلام على هذا الموضع في كتابي: **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ١٣٠ ـ ١٣١.

(١) الصوابُ أنَّه مذهبُ ابنِ السَّراج في **الأصول** ١/ ٤١٩، وقال به الرَّبَعيُّ كما نُقِل عنه في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٢٩٥، وردَّه أبو عليّ الفارسيّ في **الحُجَّة** ٥/ ٣٩، و**الإيضاح العضديّ** ٢٥٤، و**الشيرازيات** ٢/ ٤٩٩، من غير تصريح بصاحبه. وانظر: **كشف المشكلات** ٦٥٦، وفي حواشي مُحقِّقه الشَّيخ غُنيةٌ.

(٢) أوردَ هذا القول أبو عليّ في **الحُجَّة** ٥/ ٤١، وردَّه في **الشيرازيات** ٤٩٨ ـ ٤٩٩، و**البغداديات** ٢٨٨؛ ونقله العُكبَريُّ في **التبيان** ٧٧٦؛ ونسبه الرضيُّ في **شرح الكافية** ٤/ ٢٩٦ للنحاة؛ وأوردَه المُؤذِّنيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٧١/ ٢، وجعَلَه مرجوحًا من غير تعليل.

(٣) قوله: «بتر النظم» ليس في أكثر النُّسخ، وجاء مستدركًا مُصحَّحًا في هامش (صل)، فلعلَّه لم يكن في النُّسخة الأولى ثمَّ أُلحِق وقتَ القراءة على المؤلِّف. هذا وفي **حاشية السيراميّ على المطوَّل** اللوح ١٦١/ ١: التعسُّف بسبب التقديرِ والأصلُ تركه، وبتر النظم بقطع ﴿يَوَدُّ﴾ عن ﴿رُّبَمَا﴾.

(٤) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٢/ ٣٨٦ (الحجر، ١٥/ ٢).

(٥) ذكر العُكبريُّ في **التبيان** ٧٧٦ (الحجر، ١٥/ ٢) أنَّها ههنا للتكثير والتحقيق.

(٦) انظر: **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٢/ ١٤٦.

(٧) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **الكشَّاف** ٢/ ٣٨٦ (الحجر، ١٥/ ٢).

(٨) اختاره ابنُ مالك في **شرح التسهيل** ١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩، وذكر فيه «أنَّ أكثر النحويين لا يذكرون ‹لو› في الحروف المصدرية، وممَّن ذكرها الفرَّاء وأبو عليّ، ومن المتأخِّرين التبريزيّ وأبو البقاء». وانظر لمذهبهم في ذلك: **معاني القرآن** للفرَّاء ١/ ١٧٥ (البقرة، ٢/ ٢٢٦)، و**البغداديات** ٢٨٩، و**التبيان** للعكبريّ ٩٦ (البقرة، ٢/ ٩٦). وسيأتي ذكرها في باب الإنشاء في ص ٤١٣.

= (أو لاستحضار الصُّورةِ) عطفٌ على قوله: (لتنزيله)، يعني صورةَ رؤيةِ الكافرين موقوفين على النَّار قائلين: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]، وكذا صورةُ رؤيةِ الظَّالمين موقوفين عند ربِّهم، والمجرمين ناكسي رؤوسِهم مُتقاولين بتلك المقالاتِ[١]، (كما قال الله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [الروم: ٤٨])، بلفظ المضارعِ بعد قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾، (استحضارًا لتلك الصُّورة البديعة الدالَّة على القدرة الباهرةِ)، أعني صورةَ إثارةِ السَّحابِ مُسخَّرًا بين السَّماءِ والأرضِ على الكيفيَّةِ المخصوصةِ والانقلاباتِ المتفاوتةِ؛ وذلك لأنَّ المضارعَ ممَّا يدلُّ على الحال الحاضرِ الذي مِن/[٢/١١٢] شأنه أن يُشاهَد كأنَّه يستحضِرُ بلفظ المضارعِ تلك الصُّورةَ ليُشاهدَها السَّامعون، ولا يُفعَلُ ذلك إلَّا في أمر يُهتمُّ بمُشاهدته لغرابته أو فظاعتِه أو نحوِ ذلك[٢]، وهو في الكلام كثيرٌ.

وقد يكونُ دخولُها على المضارع للدلالة على أنَّ الفعلَ من الفظاعة بحيثُ يُحترَزُ عن أن يُعبَّر عنه بلفظ الماضي، لكونه ممَّا يدلُّ على الوقوع في الجملة، كما تقول: «لقد أصابتني حوادثُ لو تبقى إلى الآن لَمَا بقيَ مني أثرٌ».

ولم يتعرَّض للعدول عن عدم الثُّبوتِ إلى جَعْل الجملةِ الثَّانيةِ اسميَّةً، كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَمَثُوبَةٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ خَيۡرٞ﴾ [البقرة: ١٠٣]، دلالةً على ثبوت المَثوبةِ واستقرارِها[٣]؛ لأنَّه ظاهرٌ، وأمَّا الجملةُ الأولى فلا تقعُ إلَّا فعليَّةً البتَّةَ.

[تنكيرُ المُسنَد]

(وأمَّا تنكيرُه)، أي: تنكيرُ المُسنَدِ:

(فلإرادة[٤] عدمِ الحصرِ والعهدِ) المفهومين من تعريفه، (كقولك: ‹زيدٌ كاتبٌ› و‹عمرٌو شاعرٌ›). ويدخلُ فيه ما إذا قُصِدَ حكايةُ المُنكَّرِ، كما إذا قالَ لكَ قائلٌ: ‹عندي رجلٌ› فتقول تصديقًا له: ‹الذي عندكَ رجلٌ›، وإن كنتَ تعلمُ أنَّه زيدٌ[٥].

---

(١) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٣٥٥.

(٢) الكلام بمعناه في الكشَّاف ٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٢ (فاطر، ٣٥/ ٩)؛ وبعضُه في الإيضاح ١٨٧.

(٣) الكلام على العدول في الآية مذكور بمعناه في الكشَّاف ١/ ٣٠٣ (البقرة، ٢/ ١٠٣).

(٤) في (ت): «فلإفادة».

(٥) من قوله: «ويدخل فيه» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في مفتاح العلوم ٣١٠.

(أو للتَّفخيم نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]) على أنَّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أو خبرُ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢][١].

(أو للتَّحقير) نحو «ما زيدٌ شيئًا».

قالَ صاحبُ «المفتاح» أو لكونِ المُسنَدِ إليه نكرةً، نحو (رجلٌ مِن قبيلة كذا حاضرٌ)، فإنَّه يجبُ حينئذٍ تنكيرُ المُسنَدِ؛ لأنَّ كونَ المُسنَدِ إليه نكرةً والمُسنَدِ معرفةً، سواء قلنا: يمتنعُ عقلًا أو لا يمتنع = ليسَ في كلام العربِ، ونحوُ قولِه:

.... ولا يَـكُ مَوقِـفٌ منـكِ الوَداعـا[٢]

وقولِه:

.... يكـونُ مزاجَهـا عَسَـلٌ ومـاءُ[٣]

من باب القلبِ على ما مرَّ[٤].

وهذا على إطلاقه ليسَ بصحيحٍ؛ لأنَّهم يُجوِّزون كونَ المبتدأِ نكرةً اسمَ استفهامٍ والخبرِ معرفةً، نحو (مَن أبوكَ؟)، و(كم درهمًا مالُكَ؟)، وكذا في (ماذا صنعتَ؟) على أن يكون المعنى: أيُّ شيءٍ الذي صنعتَه؟ وقد صرَّحوا في جميع ذلكَ بأنَّ اسمَ الاستفهامِ مبتدأٌ والمعرفةَ بعده خبرٌ له[٥].

---

(١) الوجهان في الكشَّاف ١/ ١٢٠ (٢/ ٢).

(٢) عجز بيت للقُطاميّ، مضى بتخريجه في ص ٢٦٢.

(٣) عجز بيت لحسَّانَ بن ثابتٍ رضيَ الله عنه، صدرُه:

كأنَّ خَبيئةً مِن بيتِ رأسٍ ....

وهو في ديوانه ١/ ١٧؛ وهو له في كتاب سيبويه ١/ ٤٩، والمحتسَب ١/ ٢٧٩، والصحاح (سبأ)، (رأس)، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٨، والمفصَّل ٢٦٥، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ١٩٣، ومفتاح المفتاح اللوح ٧٤/ ٢، والإيضاح ١٦٦، وشرح المفتاح للتفتازانيّ اللوح ٩٠/ ٢، وفيها جميعًا خلا الديوان «سبيئة» مكان «خبيئة». وقد يقعُ منسوبًا للنابغة الذُّبيانيّ، كما في شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٥٧٠، وملحق ديوانه ٢٢٧ (طبعة المعارف).

(٤) انظر: مفتاح العلوم ٣١٠ ـ ٣١١. ومضى باب القلب في ص ٢٦٢ ـ ٢٦٧. وكلام السكَّاكيّ ههنا بمعناه وأمثلته في المفصَّل ٢٦٥. وذكر التفتازانيُّ في حواشي الكشَّاف اللوح ٢٥٩/ ٢ أنَّ السكَّاكيَّ حمَلَ بيتَ حسَّانَ رضي الله عنه على رأي ابن جنّيّ في أنَّه لا حاجةَ فيه إلى تقدير تقديم الخبر؛ لأنَّ المعرفة والنكرة في باب الجنس سواء. وانظر كلام ابن جنّيّ في المحتسَب ١/ ٢٧٩.

(٥) انظر الكلام عليه في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٦.

واستدلَّ بعضُهم/ [١١٣/ ١] على أنَّ كونَ المبتدأِ نكرةً والخبرِ معرفةً يمتنعُ عقلًا بوجهين:

الأوَّل: أنَّ الأصلَ في المُسنَدِ إليه أن يكونَ معلومًا؛ لاستلزام الحُكمِ على الشَّيء العلمَ به، والأصلَ في المُسنَدِ التَّنكيرُ؛ لعدم الفائدةِ في الإخبار بالمعرفة، وارتكابُ مخالفةِ أصلين مُستبعَدٌ عند العقلِ.

الثَّاني: أنَّ العِلمَ بحُكم مِن أحكام الشَّيءِ يستلزمُ جوازَ حُكمِ العقلِ على ذلك الشَّيء بذلك الحُكمِ، وجوازُ حُكمِ العقل عليه يستلزمُ العِلمَ بذلك الشَّيء؛ لامتناع الحُكمِ على ما لا يُعلَمُ بوجه من الوجوه[١].

وكلاهما في غاية الفسادِ:

أمَّا الأوَّل فلأنَّ وجوبَ كونِه معلومًا لا يستلزمُ كونَه اسمًا مُعرَّفًا؛ إذ النَّكرةُ المُخصَّصةُ بل النَّكرةُ المَحضةُ معلومةٌ من وجه، والحُكمُ على الشَّيء إنَّما يستدعي العِلم به بوجه ما = ولأنَّ قولَه: ‹لا فائدةَ في الإخبار بالمعرفة› غلَطٌ؛ لِمَا سيجيءُ في تعريف المُسنَدِ، ولأنَّ ما ذُكرَ على تقدير صحَّتِه إنَّما يدلُّ على الاستبعاد كما اعترفَ به، والمطلوبُ هو الامتناعُ.

وأمَّا الثَّاني فلأنَّه لا يدلُّ إلَّا على أنَّ المحكومَ عليه يجبُ أن يكونَ معلومًا، وهذا لا يستلزمُ كونَه معرفةً كما مرَّ، على أنَّ قولَه: «جوازُ الحُكمِ على الشَّيء يستلزمُ العلمَ به» ممنوع، بل إنَّما يستلزمُ جوازَ العلم به، وهو لا يُوجِبُ كونَه معلومًا.

[تخصيص المُسنَد]

(وأمَّا تخصيصُه بالإضافة) نحو ‹زيدٌ غلامُ رجلٍ›، **(أو الوصفِ)** نحو ‹زيدٌ رجلٌ عالم› **(فلِتكون الفائدةُ أتمَّ)**[٢]؛ لِمَا مرَّ من أنَّ زيادةَ الخصوصِ تُوجِبُ أتمِّيَّةَ الفائدةِ[٣].

---

(١) علَّق القُريميُّ ههنا في **المعوَّل** اللوح ١٩١/ ١ بقوله: «المُستدِلُّ بالوجه الثاني هو العلَّامة ناصر الدِّين الترمذيُّ في شرح **المفتاح**... وبالوجه الأوَّل هو الفاضل عماد الدِّين الكاشيُّ». انظر الوجه الأوَّل في شرح **المفتاح** للكاشيِّ اللوح ٨٠/ ٢، وأوردَ الوجهين الترمذيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٦٦/ ٢، وقال قبل إيرادهما: «وقد يُستدلُّ على امتناع ذلك بوجهين».

(٢) الأمثلة المذكورة ههنا في **مفتاح العلوم** ٣١٤.

(٣) انظر ما مضى في ص ١٤٧، ٢٨٨. وانظر: **مفتاح العلوم** ٢٦٩، ٣٠٩، **والإيضاح** ١١٢، ١٧٧.

وجَعْلُ معمولاتِ المُسنَدِ كالحال ونحوِه من المُقيِّدات، والإضافةِ والوصفِ من المُخصِّصات = مُجرَّدُ اصطلاحٍ[1].

وقيل: لأنَّ التَّخصيصَ عندهم عبارةٌ عن نقص الشُّيوعِ، ولا شيوعَ في الفعل؛ لأنَّه إنَّما يدلُّ على مُجرَّد المفهومِ، والحالُ يُقيِّده، والوصفُ يجيءُ للاسم الذي فيه الشُّيوعُ فيُخصِّصُه[2].

وهذا وهمٌ؛ لأنَّه إن أرادَ الشُّيوعَ باعتبار الدلالةِ على الكثرة والشُّمولِ فظاهرٌ أنَّ النَّكرةَ في الإيجاب ليسَتْ كذلك، فيجبُ ألَّا يكونَ الوصفُ في نحو «رجلٌ عالمٌ» مُخصِّصًا/ [١١٣/ ٢] = وإن أرادَ الشُّيوعَ باعتبار احتمالِ الصِّدقِ على كلّ فردٍ يُفرَضُ من غير دلالة على التَّعيين ففي الفعل أيضًا شيوعٌ؛ لأنَّ قولكَ: «جاءَني زيدٌ» يحتملُ أن يكونَ على حالة الرُّكوبِ وغيرِه، وكذا «طابَ زيدٌ» يحتملُ أن يكونَ من جهة النفسِ وغيرِها، ففي الحال والتَّمييزِ وجميعِ المعمولاتِ تخصيصٌ، ألا يُرى إلى صحَّة قولِنا: «ضربتُ ضربًا شديدًا» بالوصف.

[تركُ تخصيصِ المُسنَد]

(وأمَّا تَرْكُه) أي: تركُ تخصيصِ المُسنَدِ بالإضافة والوصفِ **(فظاهرٌ ممَّا سبقَ)** في ترك تقييدِ المُسنَدِ لمانع من تربية الفائدةِ.

[تعريفُ المُسنَد]

(وأمَّا تعريفه فلإفادة السَّامع حُكمًا على أمرٍ معلومٍ له)، أي: للسَّامع **(بإحدى طُرقِ التَّعريفِ)** هذا إشارةٌ إلى أنَّه يجبُ عند تعريفِ المُسنَدِ أن يكونَ المُسنَدُ إليه معرفةً، إذ ليسَ في كلام العربِ كونُ المبتدأِ نكرةً والخبرِ معرفةً في الجملة الخبريَّةِ[3]. **(بآخرَ مِثلِه)**، أي: حُكمًا على أمر معلومٍ بأمر آخرَ مثلِ ذلك الأمرِ المحكومِ عليه في كونه معلومًا للسَّامع، بإحدى طرقِ التَّعريفِ، سواءٌ يتَّحد الطريقان نحو «الرَّاكبُ هو المنطلِقُ»، أو يختلفان نحو «زيدٌ هو المنطلِقُ».

---

(١) علّق القُريميُّ ههنا في **المعوَّل** اللوح ١٩١/ ٢ بقوله: «ويؤيِّده ما قال الفاضل عماد بن مسعود السَّمرقندي في **شرح المفتاح**: إنَّه اختار التقييد في جانب الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يُوصَف بالعموم، كما يُوصَف بالإطلاق، وتقييدُ الاسم المشتقِّ ببعض المعمولات في حُكم تقييد الفعل»، وسبق في ص ٢٧٦ حاشية ٣ نقلٌ للقريميّ عن هذا الشرح، وما وقفتُ عليه.

(٢) القول بمعناه منقول في **مفتاح المفتاح** اللوح ٧٧/ ٢.

(٣) الكلام بمعناه في **مفتاح العلوم** ٣١٤.

فقولُه: (بآخر) إشارةٌ إلى أنَّه تجِبُ مغايرةُ المُسنَدِ إليه والمُسنَدِ بحسب المفهومِ ليكونَ الكلام مفيدًا، فنحو:

أنـا أبـو النَّجـم وشِـعْري شِـعْري[1]

مُتأوَّلٌ بحذف المضافِ باعتبار حالين، أي: شِعري الآن مثلُ شعري فيما كانَ، أي: المعروفُ المشهورُ بالصِّفات الكاملةِ[2]. وليسَ هذا التَّأويلُ بلازم في كلّ ما اتَّحدَ فيه لفظُ المبتدأِ والخبرِ على ما توهَّمَه بعضُهم[3]، إذ لا حاجةَ إليه في نحو قولنا: «زيدٌ شجاعٌ، فمَن سمعتَه يقاوِمُ الأسدَ فهو هو بعينه»، فأحدُ الضَّميرين لـ«مَن سمعتَه»، والآخرُ لـ«زيدٌ»، وهذا مفيدٌ من غير تأويلٍ.

(أو لازم حُكمٍ كذلك) عطفٌ على (حُكمًا)، أي: أو لإفادة السَّامعِ لازمَ حُكمٍ على أمر معلومٍ بإحدى طرُقِ التَّعريفِ/[١١٤/ ١] بآخرَ مثلِه. وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ كونَ المبتدأِ والخبرِ معلومين لا يُنافي كونَ الكلامِ مفيدًا للسَّامع فائدةً مجهولةً؛ لأنَّ ما يستفيدُه السَّامعُ من الكلام هو انتسابُ الخبرِ إلى المبتدأ أو كونُ المُتكلِّمِ عالمًا به، والعِلمُ بنفس المبتدأِ والخبرِ لا يُوجِبُ العِلمَ بانتساب أحدِهما إلى الآخر. والحاصل أنَّ السَّامعَ قد علِمَ أمرين، لكنَّه يُجوِّزُ أن يكونا متعدِّدين في الخارج، فاستفادَ من الكلام أنَّهما متَّحدان في الوجود الخارجيّ بحسب الذَّاتِ[4].

(نحو ‹زيدٌ أخوك› و‹عمرٌو المُنطلِقُ›) حالَ كونِ المُنطلقِ في المثال الأخيرِ **(باعتبار تعريفِ العَهْدِ أو الجِنسِ)**، وفي هذا تمهيدٌ لِمَا سيجيءُ من بحث القصرِ[5]. وممَّا وردَ على تعريف العهدِ قولُ أبي فراسٍ[6]:

فـإنْ تـكونوا بـراءً مِـن جِـنايـتـهِ　　　فإنَّ مَـنْ نَصَـر الجانـي هُـوَ الجانـي[7]

---

(١) الرجز لأبي النجم العِجليّ في ديوانه ١٩٨؛ وهو له في الخصائص ٣/ ٣٣٧، والمفصَّل ٥١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٤؛ وبلا عزو في شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٠٣، ٢٩٠، وشرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٥٥، ٣٢٥.

(٢) هذا التأويل بلفظ قريب في الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٦٨، ومفتاح المفتاح اللوح ٧٧/ ٢ـ ٧٨/ ١.

(٣) هو ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٦٨.

(٤) الكلام ملخَّص بمعناه عمَّا في مفتاح العلوم ٣١٤ ـ ٣١٥، والإيضاح ١٨٨ ـ ١٩٠.

(٥) انظر ما سيأتي في ص ٣٧٧ وما بعدها.

(٦) (س): «نُواس»، وهو تصحيفٌ.

(٧) البيت لأبي فراس الحمداني في ديوانه ٣/ ٣٩٩، وفيه «رفدَ» مكان «نصرَ»؛ وهو له في المُعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح =

أي: هو هو، يعني: أنَّ النَّاصرَ للجاني والجاني سِيَّان، على معنى: أنَّ هذا ذاك وذاك هذا، لا فرقَ بينهما في جواز إضافةِ الجِنايةِ إلى كلّ منهما حسب إضافتها إلى الآخر.

ويجوزُ أن يكونَ المعنى: فهو الكاملُ في الجِناية المُربي على كلّ جانٍ، ولم يُرِد أنَّ مَن نصرَ الجاني فقد جنَى جنايةً، حتَّى يصحَّ له التَّنكيرُ.

والمذكورُ في بعض الكُتبِ أنَّ تعريفَ المُسنَدِ إن كانَ بغير الإضافةِ يجبُ معلوميَّةُ المُسنَدِ إليه والمُسنَدِ، وإن كان بالإضافة لا تجبُ إلَّا معلوميَّةُ المُسنَدِ إليه[1]، وبهذا يُشعرُ لفظُ «الإيضاح»[2]، لكنَّ قولَه: «بأمر معلوم على آخرَ مثلِه» يأبى ذلك، ويدلُّ على أنَّه تجبُ معلوميَّةُ الطَّرفين سواءٌ كانَ التَّعريفُ بالإضافة أو غيرِها.

ويُؤيِّده ما ذكرَه النُّحاةُ من أنَّ تعريفَ الإضافةِ باعتبار العهدِ، فإنَّك لا تقولُ: ‹غلامُ زيدٍ› إلَّا لغلام معهودٍ بين المُتكلِّم والمُخاطَبِ، باعتبار تلك النِّسبةِ لا لغُلام من غِلمانه، وإلَّا لم يبقَ فرقٌ بين المعرفةِ والنَّكرةِ[3]. نعم قد ذكرَ بعضُ المُحقِّقين مِن النُّحاة أنَّ هذا أصلُ وَضْعِ الإضافةِ، لكنَّه قد يقالُ: ‹جاءَني غلامُ زيدٍ› مِن غير إشارةٍ/ [١١٤/ ٢] إلى مُعيَّن كالمُعرَّف باللَّام، وهو على خلاف وَضْعِ الإضافةِ، لكنَّه كثيرٌ في الكلام[4].

= فلفظُ الكتابِ[5] ناظرٌ إلى أصل الوضعِ، وما في «الإيضاح» إلى هذا الاستعمال، لكنَّ المُعرَّفَ بالإضافة إن كانَ مُسنَدًا إليه فلا بُدَّ من أن يكونَ معلومًا، مثلًا لا تقول: «أخوك زيدٌ» لمَن لا يعرفُ أنَّ له أخًا لامتناع الحُكمِ بالتَّعيين على مَن لا يعرِفه المُخاطَبُ أصلًا.

= (وعكسِهما)، أي: نحو عكسِ المثالين، وهو «أخوك زيدٌ»، و«المُنطلِقُ عمرٌو». والضَّابطُ في التَّقديم أنَّه إذا كانَ للشَّيء صفتان مِن صفات التَّعريفِ، وعرفَ السَّامعُ اتِّصافه بإحداهما دون

= ٣٨/ ١ ـ ٢، ونبَّه على أنَّ بعضَ النُّسَخ أوردَته لأبي نُواس تصحيفًا، وأنَّ بعضَهم غلِطَ فظنَّه الفرزدقَ لاشتراكهما في الكنية. وقد وقع في الخطأ الأوَّل صاحب العقد المُكلَّل اللوح ٤٢/ ٢، وفي الثاني صاحب عقود الدُّرر اللوح ٣٩/ ١.

(١) ما وقفتُ عليه فيما بين يديَّ من المظانّ.

(٢) انظر: الإيضاح ١٨٩.

(٣) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٦، ٣٦٦، وشرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٢٠٨.

(٤) الكلام بلفظ جدّ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٢٠٨.

(٥) يعني كتاب التلخيص.

الأخرى، حتَّى يُجوِّز أن يكونا وصفين لشيئين مُتعدِّدين في الخارج، فأيّهما كانَ بحيث يعرِفُ السَّامعُ اتِّصاف الذَّاتِ به، وهو كالطَّالب بحسب زعمكَ أن تحكُمَ عليه بالآخر يجبُ أن تُقدِّمَ اللَّفظَ الدالَّ عليه وتجعلَه مبتدأ، وأيّها كانَ بحيث يجهلُ اتِّصافَ الذَّاتِ به، وهو كالطَّالب أن تحكُمَ بثبوته للذَّات أو نفيه عنها، يجبُ أن تُؤخِّر اللَّفظَ الدالَّ عليه وتجعلَه خبرًا.

فإذا عرفَ السَّامعُ زيدًا بعينه واسمِه، ولا يعرِفُ اتصافَه بأنَّه أخوه، وأردتَ أن تُعرِّفَه ذلك قلتَ: ‹زيدٌ أخوكَ›، وإذا عرفَ أخًا له، ولا يعرِفُه على التَّعيين، وأردتَ أن تُعيِّنه عنده قلتَ: ‹أخوكَ زيدٌ›، ولا يصحُّ ‹زيدٌ أخوك›[١]. وهذا يتضحُ في قولنا: «رأيتُ أسودًا غابُها الرِّماحُ، ولا يصحُّ: رماحُها الغابُ»[٢]. ولهذا قيل في بيت «السِّقط»:

يَخــوض بَحــرًا نقعُــهُ مــاؤهُ[٣] ....

: «إنَّ الصَّواب: ماؤه نقعُه»[٤]؛ لأنَ السَّامعَ يعرِفُ له ماءً، وإنَّما يطلُبُ تعيينه؛ وكذا إذا عرفَ زيدًا وعلِمَ أنَّه كانَ مِن إنسان انطلاقٌ، ولم يعرِف اتِّصافَ زيدٍ بأنَّه المُنطلقُ المعهودُ، وأردتَ أن تُعرِّفَه ذلك، قلتَ: ‹زيدٌ المُنطلقُ›، وإن أردتَ أن تُعرِّفَه أنَّ ذلك المُنطلقَ زيدٌ بناءً على أنَّه يطلبُه على التَّعيين، ويقولُ: مَن المُنطلقُ؟/ [١١٥/ ١] قلتَ: ‹المُنطلقُ زيدٌ›، ولا يصحُّ ‹زيدٌ المنطلقُ›[٥].

وبهذا يظهرُ أنَّ ما ذكرَه صاحبُ «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] أنَّه

---

(١) من قوله: «والضابط» إلى هنا بمعناه في **مفتاح العلوم** ٣١٤ ـ ٣١٥، و**الإيضاح** ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٢) **ضِرام السِّقط** ١٠٢٢.

(٣) صدر بيت للمعريّ، وتمامه:

.... يحمِلُــه السَّــابحُ فــي لِبــدِهِ

وهو في **شروح سِقط الزَّند** ١٠٢٢.

(٤) **ضِرام السِّقط** ١٠٢٢.

(٥) الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ١٨٦. ولكلام الشيخ عبد القاهر ههنا تتمَّة أخلَّ بها التفتازانيُّ، وهي قوله: «إذا قدَّمتَ ‹المُنطلق›... يكونُ المعنى حينئذٍ على أنَّكَ رأيتَ إنسانًا ينطلقُ بالبُعد منك فلم تُثبتْه، ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمرٌو، فقال لك صاحبك: ‹المُنطلقُ زيدٌ›، أي هذا الشخصُ الذي تراه من بُعْدٍ هو زيدٌ»، وساقه التفتازانيُّ تامًّا في **حواشي الكشَّاف** ٢٩/ ١، وصرَّح فيه وفي **شرح المفتاح** اللوح ٩٣/ ٢ أنَّ السكَّاكيَّ يخالف الشيخين ههنا. وانظر: **مفتاح العلوم** ٣١٥، و**الإيضاح** ١٨٩.

«إذا بلغكَ أنَّ إنسانًا مِن أهل بلدِكَ تابَ، ثمَّ استخبرتَ مَن هو؟ فقيلَ: زيدٌ التَّائبُ»(١) = محلُّ نظَرٍ(٢).

وقِسْ على ذلك ما ذكَرْنا في سائر طرُقِ التَّعريفِ.

(**والثَّاني**)، أي: اعتبارُ تعريفِ الجنسِ (**قد يُفيدُ قَصْرَ الجِنسِ على شيءٍ تحقيقًا**)، أي: قصرًا مُحقَّقًا مُطابقًا للواقع (**نحو** «**زيدٌ الأميرُ**») إذا لم يكن أميرٌ سواه؛ (**أو مُبالغةً**)، أي: قَصْرًا غيرَ محقَّقٍ، بل مبالغًا فيه (**لكماله فيه**)، أي: لكمال ذلك الجنسِ في ذلك الشَّيءِ، أو بالعكس (**نحو** «**عمرٌو الشُّجاعُ**») أي: الكاملُ في الشَّجاعة، فيبرزُ الكلامُ في صورة تُوهِم أنَّ الشَّجاعةَ مقصورةٌ عليه لا تتجاوزُه؛ لعدم الاعتدادِ بشجاعة غيرِه لقصورها عن رُتبة الكمالِ، وكذا إذا جُعِلَ المعرَّفُ بلام الجنسِ مبتدأ، نحو «الأميرُ زيدٌ»، و«الشُّجاعُ عمرٌو»، لا تفاوتَ بينهما وبين ما تقدَّمَ في إفادة قَصْرِ الإمارةِ على زيد والشَّجاعةِ على عمرو(٣).

وذلك لأنَّ اللَّامَ إن حُملتْ لكونها في المقام الخطابيِّ على الاستغراق، وكثيرًا ما يقالُ له لامُ الجنسِ، فأمرُه ظاهرٌ؛ لأنَّه بمنزلة قولنا: «كلُّ أميرٍ زيدٌ»، و«كلُّ شجاعٍ عمرٌو»، على طريقة «أنت الرَّجلُ كلُّ الرَّجلِ». وإن حُمِلت على الجنس والحقيقةِ، فهو يفيدُ أنَّ زيدًا وجنسَ الأميرِ وعَمرًا وجنسَ الشُّجاعِ متَّحِدان في الخارج، ضرورةَ أنَّ المَحمولَ متَّحدٌ بالموضوع في الوجود، لظهور امتناعِ حَمْلِ أحدِ المتميِّزين في الوجود الخارجيِّ على الآخر، وحينئذٍ يجبُ ألَّا يصدُقَ جنسُ الأميرِ والشُّجاعِ إلَّا حيثُ يصدقُ زيدٌ وعمرٌو، وهذا معنى القَصرِ.

فإن قلتَ: هذا جارٍ بعينه في الخبر المُنكَّرِ، نحو «زيدٌ إنسانٌ» أو «قائمٌ» مثلًا، فإنَّهما متَّحِدان في الوجود، فيلزمُ ألَّا يصدقَ الإنسانُ والقائمُ على غير زيدٍ. وفسادُه ظاهرٌ./[١١٥ظ]

قلتُ: المَحمولُ هنا مفهومُ فردٍ من أفراد الإنسانِ أو القائمِ، ولا يلزمُ من اتِّحاده بزيد مثلًا اتِّحادُ جميعِ الأفرادِ الغيرِ المتناهيةِ به، بخلاف المُعرَّفِ، فإنَّ المتَّحِدَ به هو الجنسُ نفسُه،

---

(١) **الكشَّاف** ١/ ١٤٦ (البقرة، ٢/ ٥).

(٢) لم يُسلَّم هذا الموضع للتفتازانيّ، إذ اعترض عليه غير واحد ممَّن جاء بعده. انظر: **حاشية الشريف الجرجانيّ على المطوَّل** ١٧٧، و**حاشية الشريف الجرجانيّ على الكشَّاف** ١/ ١٤٦، و**حاشية السِّيراميّ على المطوَّل** ١٦٣/ ٢، و**الأطول** ١/ ٤٩٣، و**حاشية الشهاب على البيضاويّ** ١/ ٢٥٣. وفصَّلت الكلام عليه في كتابي: **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية** ١٨٦ ـ ١٨٨.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ١٧٩ ـ ١٨٠، وعنه في **الإيضاح** ١٩٠.

فلا يصدقُ فرد منه على غيره لامتناع تحققِ الفردِ بدون تحققِ الجنسِ. وفيه نظرٌ[١].

فالحاصلُ أنَّ المُعرَّفَ بلام الجنسِ:

إن جُعلَ مبتدأ فهو مقصورٌ على الخبر، سواءٌ كانَ الخبرُ مُعرَّفًا بلام الجنسِ أو غيرِه، نحو: «الكرمُ التَّقوى»[٢]، أي: لا غيرُها، و«الأميرُ الشُّجاعُ»، أي: لا الجبانُ، و«الأميرُ هذا» أو «زيدٌ» أو «غلامُ زيدٍ»، أو كانَ غيرَ معرَّفٍ أصلًا، نحو «التَّوكُّل على الله»، و«التَّفويضُ إلى أمر الله»، و«الكرمُ في العرب»، و«الإمامُ من قريش»؛ لأنَّ الجنسَ حينئذٍ يتَّحِدُ مع واحد ممَّا يصدقُ عليه الخبرُ فلا يتحقَّقُ بدون ذلك الواحِدِ، لكن يمكنُ تحقُّقُ واحدٍ منه في الجملة بدون الجنسِ، فيَلزمُ أن يكونَ الكرمُ مقصورًا على الاتِّصاف بكونه في العرب، ولا يلزمُ أن يكونَ ما في العرب مقصورًا على الاتِّصاف بالكرم. وعلى هذا القياسُ، فليُتأمَّل، فإنَّ فيه دِقَّةً.

وبهذا يظهرُ أنَّ تعريفَ الجنسِ في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] يُفيدُ قَصْرَ الحمدِ على الاتِّصاف بكونه لله، على ما مرَّ[٣].

وإن جُعلَ خبرًا فهو مقصورٌ على المبتدأ، نحو «زيدٌ الأميرُ»، و«عمرٌو الشُّجاعُ».

والموصولُ الذي قُصد به الجنسُ في هذا البابِ بمنزلة المعرَّفِ بلام الجنسِ.

ثمَّ الجنسُ المقصورُ قد يكونُ مطلقًا، كما[٤] في الأمثلة المذكورةِ، وقد يكونُ جنسًا مخصوصًا باعتبار تقييدِه بوصفٍ أو حالٍ أو ظرفٍ أو مفعولٍ أو نحوِ ذلك، كقولنا في القَصْر تحقيقًا أو مبالغةً: ‹هو الرجل الكريم›، و‹هو السَّائر راكبًا›، و‹هو الوفي حينَ لا يفي أحدٌ لأحدٍ›، و‹هو الواهب ألف قنطار›[٥]، قالَ الأعشى:

(١) علَّقَ التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «لأنَّ قولنا: ‹المحمولُ فردٌ من أفراد الإنسانِ› ممَّا يُخالفُ قواعدَ المنقولِ، ولكَ النِّزاعُ فيه». وكُتبَ بجوار التعليق: «هذا الخطُّ الشريفُ لأستاذ الدُّنيا وحيدِ العصرِ وفريد الدَّهرِ مولانا سعدِ الملَّة والدِّين مُؤلِّف هذا الكتاب». وجاء هذا التعليق في (ج) و(ك)، وأورده القريميُّ بمعناه في **المعوَّل** اللوح ١٩٤/ ١، فيما نُقل عن التفتازانيّ في **الحواشي**. وفي هامش (ك) **تعليق** آخرُ من التفتازانيّ، نصُّه: «لأنَّ اعتبار مفهوم فردٍ من أفراد الإنسانِ خارج عن طريق الحَمل؛ لأنَّ المرادَ بالمحمول المفهوم مع قطعِ النظر عن الفرد، وأمَّا تبيين الفرديَّة فأمر خارجٌ عن المفهومِ. فافهم». «منه».

(٢) طرف حديث مضى بتخريجه في ص ٢٠٢.

(٣) في مقدِّمة الكتاب في ص ١٧. وفصَّل التفتازانيُّ الكلام عليه في **حواشي الكشَّاف** اللوح ١٢/ ٢ ـ ١٣/ ١.

(٤) زِيد في (ت): «مرَّ».

(٥) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٢/ ١٠٢ قولَه: «وجميعُ ذلك معلومٌ بالاستقراء وتصفُّحِ تراكيبِ البلغاءِ».

هــوَ الواهــبُ المِئــةَ المُصطفــا ةَ إمَّــا مَخاضًــا وإمَّــا عِشَــارا[1]

قصَرَ عليه هِبةَ المئةِ من الإبل حالَ كونِه مَخاضًا أو عِشارًا،/[١١٦/ ١] لا هِبةَ الإبلِ[2] مطلقًا بأيّ حال كانتْ، ولا الهِبةَ مطلقًا سواءٌ كانتْ هِبةَ إبلٍ أو غيرِها، وليسَ هذا مثلَ قولِنا: (زيدٌ المُنطلقُ) باعتبار العهدِ؛ لأنَّ القصدَ هنا إلى جنس مخصوصٍ من الهِبة، فهو بمنزلة النَّوع، لا إلى هِبة مخصوصةٍ هي بمنزلة الشَّخصِ[3].

وههنا نكتةٌ ذكرَها الشَّيخُ في «دلائل الإعجاز»، وهو أنَّ قولَنا: (أنتَ الحبيبُ): ليسَ معناه أنَّك الكاملُ في المحبوبيَّة حتَّى إنَّه لا مَحبَّةَ في الدُّنيا إلَّا ما أنتَ به حبيبٌ، كما في (أنتَ الشُّجاعُ) = ولا أنَّ أحدًا لم يُحِبَّ أحدًا مِثلَ محبَّتي لكَ، حتَّى إنَّ سائرَ المحبَّاتِ في جنبها غيرُ مَحبَّةٍ، كما في قولنا: (أنتَ المظلومُ)، على معنى: لم يُصِبْ أحدًا ظلمٌ مثلُ الظُّلمِ الذي أصابكَ حتَّى كأنَّ كلَّ ظُلمٍ في جنبه عَدلٌ؛ بل معناه أنَّ المَحبَّةَ منِّي بجملتها مقصورةٌ عليك وليسَ لغيرك حظٌ في محبَّةٍ منِّي، فهو مثلُ: (زيدٌ المُنطلِقُ)، أي: الذي كانَ منه الانطلاقُ المعهودُ، إلَّا أنَّ ههنا نوعًا من الجنسيَّة؛ لأنَّ المعنى أنَّ المَحبَّةَ منِّي بجُملتها مقصورةٌ عليكَ، ولم تعمِد إلى محبَّةٍ واحدةٍ من محبَّاتك، ولا يُتصوَّرُ هذا في (زيدٌ المُنطلقُ)، إذ لا وجهَ للجنسيَّة. ولو قلتَ: (زيدٌ المُنطلقُ في حاجتك)، أي: الذي من شأنه أن يسعى في حاجتك = عرضَ فيه معنى الجنسيَّةِ حينئذٍ، مثله في (أنتَ الحبيبُ)[4].

= وقولُه[5]: (قد يفيدُ) بلفظة (قد) إشارةٌ إلى أنَّه قد لا يفيدُ القصرَ، كما في قول الخنساءِ في مَرثية أخيها صخرٍ:

إذا قبُـحَ الـبُـكاءُ علـى قَـتيــلٍ رَأيتُ بُـكاءَكَ الحَسَـنَ الجَميلا[6]

فإنَّها لم تُرِد قصرَ الحَسَنِ على بكائه، لا يتجاوزُه إلى شيءٍ آخرَ[7]، وإلَّا لم يحسُن جَعْلُه جوابًا

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ١٠١ . والمخاض: الحوامل من النُّوق. والعِشارُ: التي مضى لحملها عشرة أشهر. وهو له في دلائل الإعجاز ١٨٠، والإيضاح ١٩٠،

(٢) في (ت): «المئة».

(٣) من قوله: «ثمَّ الجنس المقصور» إلى هنا بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ١٨٠، وزادَ عليه التفتازانيُّ ههنا بعضَ الأمثلة.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ١٩١ ـ ١٩٢.

(٥) أي: القزوينيّ.

(٦) البيت للخنساء في ديوانها ١٢٤؛ وهو لها في دلائل الإعجاز ١٨١، ونهاية الإيجاز ٨٤، والإيضاح ١٩٠.

(٧) الكلام بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ١٨١.

لقوله: «إذا قبُحَ البكاءُ على قتيلٍ»؛ إذ لا معنى للقصر في نحو قولِنا: «إذا قبُحَ البكاء على قتيل لا يحسُنُ إلا بكاؤك»، على ما لا يخفى على مَن له أدنى[1] دُربةٍ بأساليب الكلام؛ لظهور أنَّ الغرضَ أن تُثبِتَ لبكائه الحُسن وتُخرِجَه من جنس بكاءِ غيرِه من القَتلى، كما قيل: «الصَّبرُ محمودٌ إلَّا عنكَ، والجزعُ مذمومٌ/ [١١٦/ ٢] إلَّا عليكَ».

ولهذا سقطَ ما قيل[2]: إنَّه يجوزُ أن يكونَ للقصر مبالغةً، أو أن يكونَ لقَصْر الحَسَن على بكائه، بمعنى أنَّه لا يتجاوزُه إلى بكاء غيرِه، لا أنَّه لا يتجاوزُه إلى شيءٍ آخرَ[3].

ومعنى التَّعريفِ ههنا أنَّ اتِّصافَ المبتدأِ بالخبر أمرٌ ظاهرٌ لا يُنكَرُ عليه ولا يُشَكُّ فيه، ومِثلُه قولُ حسَّانَ:

وإنَّ سَــنامَ المجــدِ مِــن آلِ هــاشــمٍ بنو بنــتِ مَخــزوم ووالــدكَ العبــدُ[4]

«أرادَ أن يُثبِتَ له العبوديةَ، ثمَّ يجعلَه ظاهرَ الأمرِ فيها معروفًا بها»[5]. كذا في «دلائل الإعجاز».

فإن قيل: اللَّامُ حينئذٍ لا تكونُ للجنس، فلا يُنافي القولَ بكون اعتبارِ تعريفِ الجنسِ مفيدًا للقَصْر دائمًا.

قلنا: قد سبقَ أنَّ اللَّامَ التي ليسَتْ للعهد إنَّما هي للجنس وباقي المعاني من شُعَبه وفُروعِه[6]، وكذا المعنى الذي أشرْنا إليه في بحث ضميرِ الفصلِ[7]. وإنَّما خُصَّ حُكمُ القصرِ بالثَّاني، أعني تعريفَ الجنسِ؛ لأنَّ القَصر وعدمَه إنَّما يكونُ فيما يعقَلُ فيه العمومُ والشُّمولُ في الجملة، والمعهودُ في «زيدٌ المُنطلقُ» يفيدُ تساويَ المبتدأِ والخبرِ، فلا يصدُقُ أحدُهما بدون الآخرِ. وكذا قولُنا: «أنتَ

---

(١) «أدنى» ليس في (ت).

(٢) في هامش (صل): «القائل مولانا فخر الدِّين الرازيّ في **نهاية الإيجاز**».

(٣) القول للرازيّ في **نهاية الإيجاز** ٨٤. وعبارة التفتازانيّ عن هذا الموضع في **المختصر** ٢/ ١٠٢: «فإنَّه يُعرَفُ بحسب الذَّوقِ السليمِ والطَّبعِ المستقيمِ والتدرُّبِ في معرفة معاني كلامِ العربِ = أن ليسَ المعنى ههنا على القَصْر، وإن أمكنَ ذلك بحسب النَّظر الظَّاهرِ والتأمُّلِ القاصرِ»، وفصَّلتُ الكلام عليه في كتابي: **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية** ٢٣٠ ـ ٢٣٣.

(٤) البيتُ لحسَّان بن ثابت الأنصاريّ رضيَ الله عنه، في ديوانه ١/ ٣٩٨؛ وهو له في **دلائل الإعجاز** ١٨١.

(٥) **دلائل الإعجاز** ١٨٢.

(٦) انظر ما مضى في ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٧) انظر ما مضى في ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢.

زيدٌ» و«هذا عمرٌو» وما أشبهَ ذلك، وكذا نحوُ «زيدٌ أخوكَ» إذا جُعلَ المضافُ معهودًا كما هو أصلُ وَضْعِ الإضافةِ، ومثلُ هذا الاختصاصِ لا يقالُ له: «القَصْر» في الاصطلاح.

(**وقِيلَ: الاسمُ مُتعيِّنٌ للابتداء**) تقدَّمَ أو تأخَّرَ؛ (**لدلالته على الذَّات، والصِّفةُ**) **مُتعيِّنةٌ** (**للخبريّة**) تقدَّمتْ أو تأخَّرتْ؛ (**لدلالتِها على أمرٍ نِسبيٍّ**) لأنَّه ليسَ المبتدأُ مبتدأً لكونه منطوقًا به أوَّلًا، بل لكونه مُسنَدًا إليه ومُثبَتًا له المعنى، وليسَ الخبرُ خبرًا لكونه منطوقًا به ثانيًا، بل لكونه مُسنَدًا ومُثبَتًا به المعنى، والذَّاتُ هي المنسوبُ إليها، والصِّفة هي المنسوبُ بها، فسواء قلنا: ‹زيدٌ المُنطلقُ› أو ‹المُنطلقُ زيدٌ› يكونُ ‹زيدٌ› مبتدأ و‹المنطلقُ› خبرًا[١].

(**ورُدَّ**) هذا القولُ (**بأنَّ المعنى: الشَّخصُ الذي له الصِّفةُ صاحبُ الاسمِ**) **فالصِّفةُ قد جُعِلتْ دالَّةً على الذَّات ومُسنَدًا**/ [١١٧/ ١] **إليها، والاسمُ جُعل دالًّا على أمرٍ نسبيٍّ ومُسنَدًا**[٢].

وقد يسبق إلى الوهم أنَّ تأويلَ ‹زيدٌ› بـ‹صاحبُ هذا الاسم› ممَّا لا حاجةَ إليه عند مَن لا يشترِطُ في الخبر أن يكونَ مُشتقًّا، وهو الصَّحيحُ من مَذهب البَصريين[٣].

وجوابه أنَّ الاحتياجَ إليه إنَّما هو مِن جهة أنَّ السّامعَ قد عرفَ ذلك الشَّخصَ بعينه، وإنَّما المجهولُ عنده اتِّصافه بكونه صاحبَ اسمِ زيدٍ، وسَوقُ هذا الكلامِ إنَّما هو لإفادة هذا المعنى.

وأمَّا عند المنطقيين فهذا التَّأويل واجبٌ قطعًا، لأنَّ الجزئيَّ الحقيقيَّ لا يكونُ محمولًا البتَّةَ، فلا بدَّ من تأويله بمعنى كليّ، وإن كان في الواقع منحصرًا في شخصٍ[٤].

[كون المُسندِ جملةً]

(**وأمَّا كونه**)، أي: المُسنَدِ (**جملةً**) قد توهَّم كثيرٌ مِن النُّحاة أنَّ الجملةَ الواقعةَ خبرَ مبتدأ

---

(١) في هامش (س): «القائل هو الإمام الرازيّ». وذكرَ التفتازانيُّ في **المختصر** ١/ ١٠٣، وشرحه **للمفتاح** اللوح ٩٤/ ١ أنَّ هذا رأيُ الإمام الرازيّ. وسبق التفتازانيَّ إلى التنبيه عليه الشيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٧٨/ ٢، في شرحه عبارة السكّاكيّ في **مفتاح العلوم** ٣١٥، وكان كنّى عن صاحب القول ولم يُصرِّح بذِكره. وكلامُ الرازيّ بمعناه في **نهاية الإيجاز** ٨٥.

(٢) هذا الردُّ بمعناه للسكّاكيّ في **مفتاح العلوم** ٣١٥.

(٣) صرَّح بذلك ابن الحاجب في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ١٥٣. وذهب المؤذِّنيُّ في شرحه **للمفتاح** اللوح ١٥٦/ ١ أنَّ هذا التأويل تكلُّف ولا حاجةَ إليه. وانظر تفصيل مذهب البصريين في: **الإنصاف في مسائل الخلاف** ٥٥ ـ ٥٧.

(٤) الكلام بمعناه في **شرح الإشارات والتنبيهات** للطوسيّ ١/ ١٥١.

لا يصحُّ أن تكونَ إنشائيَّة؛ لأنَّ الخبرَ هو الذي يحتملُ الصِّدقَ والكذِبَ، ولأنَّه يجبُ أن يكونَ ثابتًا للمبتدأ، والإنشاءُ ليس بثابت في نفسه فلا يكونُ ثابتًا لغيره[1].

وجوابُه أنَّ خبرَ المبتدأ هو الذي أُسندَ إلى المبتدأ لا ما يحتملُ الصِّدق والكذب، والغلطُ من اشتراك اللَّفظِ، ووجوبُ ثبوتِ الخبرِ للمبتدأ إنَّما هو في الخبر والقضيَّةِ لا مُطلقِ خبرِ المبتدأ؛ لأنَّ الإسنادَ عندهم أعمُّ من الإخباريّ والإنشائيّ، ألا يُرى أنَّ الظَّرفَ في نحو أين زيدٌ؟ و﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] ومتى القتالُ؟ وما أشبهَ ذلك = خبرٌ مع أنَّه لا يحتملُ الصِّدقَ والكذبَ وليس بثابت للمبتدأ[2]، وكذا قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ [ص: ٦٠]، وقولك: «أمّا زيدٌ فاضرِبْه»، و«زيدٌ كأنَّه الأسدُ»، ونحو «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ»[3] على أحد القولين[4]. ولا يخفى أنَّ تقديرَ القولِ في جميع ذلك تعسُّفٌ[5].

(فللتَّقوِّي.

أو لكونه سببيًّا، كما مرَّ) من أنَّ إفرادَه لكونه غيرَ سببيٍّ[6]، مع عدم إفادةِ تقوِّي الحكمِ، والخبرُ السَّببيُّ بمنزلة الوصفِ الذي يكونُ بحال ما هو من سبب الموصوفِ، إلَّا أنَّه لا يكونُ إلَّا جملةً. وقولهم: هذا بسبب مِن ذاك، أي: مُتعلِّق به مُرتبطٌ؛/ [١١٧/ ٢] لأنَّ السَّببَ في الأصل هو الحبل، وكلُّ ما يُتوصَّل به إلى شيء[7].

---

(١) نقل الرضيُّ ذلك في **شرح الكافية** ١/ ٢٣٧ عن ابن الأنباريّ والكوفيين.

(٢) في هامش (س) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «يعني أنَّ الخبر يُطلَق بالاشتراك على معنيين: أحدُهما: الكلام الذي له نسبةٌ في الخارج تُطابقه أو لا تُطابقه، والثاني: ليس بمُقابل له، بل أعمُّ من الإخباريِّ والإنشائيِّ، ألا يُرى أنَّ الظرفَ في نحو «أين زيد؟» خبرٌ مع أنَّه لا يحتمل الصِّدقَ والكذبَ، وليس بثابتٍ، والغلطُ من هذا الاشتراكِ، ولأنَّهم حسبوا في لفظ الخبرِ أحد المعنيين المقابلة للإنشاء، وقالوا: إنَّ الجملة الواقعة خبرَ مبتدأ لا يصحُّ أن تكون إنشائيَّةً». «منه».

(٣) هذا الجواب بمعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٤) وهما أنَّ «زيدٌ» مبتدأ ما قبله خبره، أو أنَّه خبر مبتدأ محذوف، والمقصود ههنا الأوَّل. وانظر لتفصيل كلام النحاة في هذين الوجهين: **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٢٥٤.

(٥) هذا ردٌّ على السكَّاكيِّ وغيره، كما صرَّح التفتازانيُّ بذلك في شرحه **للمفتاح** اللوح ٥٢/ ٢. واختيارُ السكَّاكيِّ تقديرَ القول في مثله مذكور في **مفتاح العلوم** ٢٨٤. ومضى كلام قريب في هذه القضية في ص ١٨٥.

(٦) انظر ما مضى في ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥، ٢١٧.

(٧) الكلام في هذا المعنى اللغويّ بلفظ قريب في **الصحاح** (سبب).

وسببُ التَّقوِّي:

على ما ذكرَه صاحبُ «المفتاح» هو أنَّ المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يُسنَدَ إليه شيءٌ، فإذا جاءَ بعده ما يصلحُ أن يُسنَدَ إلى[1] ذلك المبتدأ صرفَه المبتدأ إلى نفسه سواءٌ كانَ خاليًا عن الضمير، أو مُتضمِّنًا له، فينعقِدُ بينهما حُكمٌ، ثمّ إذا كانَ مُتضمِّنًا لضميره المُعتدِّ به، بألَّا يكونَ مُشابهًا للخالي عن الضَّمير كما مرَّ = صرفَه ذلك الضَّميرُ إلى المبتدأ ثانيًا، فيكتسي الحُكمُ قوَّةً[2]. فعلى هذا يختصُّ التَّقوِّي بما يكونُ مُسندًا إلى ضمير المبتدأ، ويخرجُ عنه نحو ‹زيدٌ ضربتُه›، وينبغي أن يُجعَلَ سببيًّا كما سبقتِ الإشارة إليه[3].

وأمَّا على ما ذكرَه الشَّيخُ في «دلائل الإعجاز»، وهو أنَّ الاسمَ لا يؤتى به مُعرًّى عن العوامل إلا لحديث قد نُويَ إسنادُه إليه، فإذا قلتَ: ‹زيدٌ› فقد أشعرتَ قلبَ السَّامعِ بأنَّك تريدُ الإخبارَ عنه فهذا توطئةٌ له وتقدمةٌ للإعلام به، فإذا قلتَ: ‹قامَ› دخلَ في قلبه دخولَ المأنوسِ، وهذا أشدُّ للثُّبوت وأمنَعُ عن الشُّبهة والشَّكِّ. وبالجملة ليس الإعلامُ بالشَّيء بغتةً مثلَ الإعلامِ به بعد التَّنبيهِ عليه والتَّقدِمة، فإنَّ ذلك يجري مَجرى تأكيدِ الإعلامِ في التَّقوِّي والإحكامِ، فيدخل فيه نحو ‹زيدٌ ضربته›، و‹زيدٌ مررتُ به›[4]، وما أشبهَ ذلك[5].

فإن قلتَ: هبْ أنَّه لم يتعرَّض للجملة الواقعةِ خبرًا عن ضمير الشَّأنِ لشهرة أمرِه وكونِه واحدًا متعيِّنًا، لكن كانَ ينبغي أن يتعرَّضَ لصور التَّخصيصِ، مثل «أنا سعيتُ في حاجتك»، و«رجلٌ جاءَني»، وما أشبهَ ذلك ممَّا قُصِدَ به التَّخصيصُ، فإنَّ المُسنَدَ ههنا جملةٌ قطعًا.

قلتُ: هو داخلٌ في التقوّي ضرورةَ تكرُّر الإسنادِ، فكأنَّه قالَ: للتَّقوِّي سواءٌ كانَ على سبيل التَّخصيصِ أو لا، فلفظ التَّقوِّي يشملُ التَّخصيصَ من حيثُ إنَّه تقوٍّ[6].

---

(١) هي كذلك في أكثر النسخ الخطيَّة، غير أنَّ عابئًا غيرها في هامش (صل) إلى: «إليه»، وهو خطأ.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٣٢٥. وسيأتي لهذا الكلام تفصيل قريبًا في ص ٣٤٤.

(٣) انظر ما مضى في ص ٢١٧، ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٤) يريد ما فيه من التفسير بعد الإبهام، كما صرَّح بذلك في **دلائل الإعجاز** ١٣٢.

(٥) انظر: **دلائل الإعجاز** ١٣٢. ومضت الإشارة إلى مذهب الشيخ عبد القاهر في هذا في ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٦) زاد التفتازانيُّ هذا السؤال والجواب توضيحًا في شرحه للمفتاح اللوح ١٠٠/ ١ بقوله: «وينبغي أن يُعلَمَ أنَّ المُسنَدَ قد يكونُ جملةً لا للتقوِّي ولا لكونه سببيًّا، في صور منها مثل ‹أنا عرفتُ›، و‹أنتَ عرفتَ›، و‹هو عرفَ› عند قَصْدِ التخصيصِ، فإنَّه وإن جازَ أن يفيد التقوِّي، على ما سيجيء من أنَّ التخصيص تأكيد على تأكيد، لكن لا خفاءَ في أن ليسَ القصدُ فيه إلى التقوِّي».

وفي عبارة «المفتاح» إشعارٌ بذلك حيثُ ذكرَ/[١١٨/ ١] في نحو ‹زيدٌ عرفَ› أنَّ عدمَ اعتبارِ التَّقديمِ والتَّأخيرِ لا يفيدُ إلَّا التَّقوِّي واعتبارَهما يفيدُ التَّخصيصَ[١]. ولم يقل: «لا يفيدُ إلَّا التَّخصيص»، كيف لا؟ وقد ذكَرَ في بحث «إنَّما» أن ليس التخصيصُ إلا تأكيدًا على تأكيد[٢].

وبهذا ظهرَ فسادُ ما ذكرَه العلَّامة في «شرحه» من أنَّ المعنى: أنَّه يفيدُ التَّخصيص فقط دونَ التَّقوِّي، لأنَّه لا بدَّ في التَّخصيص من تسليم ثبوت أصلِ الفعلِ، وبعد تسليم العرفانِ لا حاجةَ إلى التَّأكيد والبيانِ[٣]. ثمَّ العجبُ أنَّه صرَّح بأنَّ المُسنَدَ لا يكونُ جملةً إلَّا للتَّقوِّي أو لكونه سببيًّا، مع تصريحه بأنَّ المُسنَدَ في نحو ‹أنا سعيتُ في حاجتك› عند قصدِ التَّخصيصِ جملةٌ[٤].

(**واسميَّتُها وفعليَّتُها وشرطيَّتُها لِمَا مرَّ**[٥]، **وظرفيَّتُها لاختصار الفعليَّة؛ إذ هي**)، أي: الظَّرفيةُ (**مُقدَّرةٌ بالفعل على الأصحّ**)؛ لأنَّ الأصلَ في التَّعليق هو الفعلُ، واسم الفاعل إنَّما يعملُ بمشابهته، فالأَوْلى عند الاحتياجِ أن يُرجَعَ إلى الأصل؛ ولأنَّه قد ثبتَ تعلُّقها بالفعل قطعًا في نحو ‹الذي في الدار أخوك›، فعند التردُّدِ الحملُ عليه أَوْلى[٦].

وقيل: المقدَّرُ اسمُ الفاعلِ؛ لأنَّ الأصلَ في الخبر أن يكونَ مفردًا لأصالة المفردِ في الإعراب[٧].

على أنَّ الإنصافَ[٨] هو أنَّ المفهومَ من قولنا: ‹زيد في الدار›، ثابتٌ فيها أو مستَقرٌّ، لا ثبَتَ أو استقرَّ[٩]. ثمَّ عبارةُ النحويين في هذا المقامِ أنَّ الظرفَ مقدَّرٌ بجملة، والمصنِّفُ قد غيَّرَ ‹الجملة›

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٣٢٥_٣٢٦.

(٢) انظر هذا الأصل في مفتاح العلوم ٤٠٣. وسيأتي ذِكرُه في «إنَّما» في ص ٣٩٣، وفي ص ٢٦٧، ٤٠٢.

(٣) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٩٠/ ١ _ ٢.

(٤) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ١٠٢/ ٢_١٠٣/ ١.

(٥) في هامش (ف) تعليق للتفتازانيّ، نصُّه: «يعني كون المُسنَد جملة للتخصيص أو للتقوِّي، وكون تلك الجملة للدوام والثبوت، وكونها للتجدُّد والحدوث، والدلالة على أحد الأزمنة على أخصر وجه، وكونها شرطيَّة للاعتبارات المختلفة، أي: من أدوات الشرط». «منه».

(٦) الكلام بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٤٥.

(٧) ذكر الرضيُّ في شرح الكافية ١/ ٢٤٥ أنَّه مذهب ابن السَّرَّاج وابن جنّي.

(٨) الظاهر أنَّ التفتازانيَّ أورد هذه العبارة؛ لأنَّ الرضيَّ بعد أن ساق مذهب ابن السَّرَّاج وابن جنّيَ أوردَ ردًّا عليه، فاختصر التفتازانيُّ ذلك، وأوردَ ما ينصرُ مذهبهما.

(٩) سيأتي في ص ٣٤٧ أنَّ السكَّاكيَّ جوَّزَ في نحو ‹زيدٌ في الدَّار› الثبوتَ والتجدُّدَ، بحسب التقديرين. وانظر: مفتاح العلوم ٣٠٧_٣٠٨.

إلى «الفِعل» قصدًا إلى أنَّ الضَّمير قد انتقلَ إلى الظَّرف ولم يُحذَف مع الفعل، فحينئذٍ يكونُ المقدَّر فعلًا لا جملة، لكنَّه لو قصَدَ هذا لَوجَبَ أن يقول: «إذ المقدَّرُ فعلٌ»؛ لأنَّ معنى قولهم: «الظَّرفُ مقدَّر بالجملة» أنَّه يُجعَلُ في التَّقدير جملةً لا مفردًا[١]، وحينئذٍ لا معنى لعبارة المصنِّفِ أصلًا. مع أنَّ فيها فسادًا آخرَ؛ لأنَّها إن حُمِلتْ على ظاهرها أفادتْ أنَّ الجملةَ الظَّرفيةَ مقدَّرةٌ باسم/ [١١٨/ ٢] الفاعلِ على غير الأصحِّ، وفسادُه واضح؛ لأنَّ الظَّرفَ في ذلك المذهبِ مفردٌ لا جملةٌ، فكان ينبغي أن يقول: «إذ الظَّرفُ مقدَّرٌ بالفعل».

[تأخيرُ المُسنَد]

(**وأمَّا تأخيرُه فلأنّ ذِكْرَ المُسنَد إليه أهمُّ، كما مرَّ**) في تقديم المُسنَدِ إليه[٢].

[تقديمُ المُسنَد]

(**وأمَّا تقديمُه:**

فلتخصيصِه بالمُسنَد إليه)، أي: لقَصْر المُسنَدِ إليه على المُسنَد على ما مرَّ في ضمير الفصل[٣]، لأنَّ معنى قولنا: قائمٌ زيدٌ: أنَّه مقصورٌ على القيام لا يتجاوزُه إلى القعود (**نحو:** ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]، **أي: بخلاف خمورِ الدُّنيا**).

واعتُرِضَ بأنَّ المُسنَدَ هو الظَّرفُ، أعني: ﴿فِيهَا﴾، والمُسنَدُ إليه ليس بمقصور عليه، بل على جزئه المجرورِ، أعني الضَّميرَ الرَّاجع إلى خمور الجنَّةِ[٤].

وجوابُه أنَّ المرادَ أنَّ عدمَ الغَولِ مقصورٌ على الاتِّصاف بـ«في خمور الجنَّة»، أو على الحصول فيها لا يتجاوزُه إلى الاتِّصاف بـ«في خمور الدُّنيا»[٥]. وإن اعتبرتَ النَّفيَ في جانب المُسنَدِ فالمعنى أنَّ الغولَ مقصورٌ على عدم الحصولِ والكينونةِ في خمور الجنَّةِ لا يتجاوزُه إلى عدم الحصولِ في خمور الدُّنيا، فالمُسنَدُ إليه مقصورٌ على المُسنَدِ قصرًا غيرَ حقيقيٍّ.

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ٢/ ٩٠: «اعلم أنَّ أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف، هل هو اسم أو فعل؟ فذهب الأكثر إلى أنَّه فعل وأنَّه من حيِّز الجُمل».

(٢) انظر ما مضى في ص ٢٠٢ وما بعدها.

(٣) انظر ما مضى في ص ٢٠٠ وما بعدها.

(٤) الظاهر أنَّ المعترض الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٧٠/ ٢، لكن ذهب جزء من كلامه في المخطوط، فحال دون القطع به.

(٥) زيد في (ت): «أو الحصول فيها».

وكذا قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] معناه: دينُكم مقصورٌ على الاتِّصاف بـ﴿لَكُمْ﴾ لا يتَّصفُ بـ﴿لِيَ﴾، وديني مقصورٌ على الاتِّصاف بـ﴿لِيَ﴾ لا يتَّصفُ بـ﴿لَكُمْ﴾، فهو مِن قصر الموصوفِ على الصِّفة دون العكسِ كما توهَّمَه البعضُ[(١)].

ونظيرُ ذلك ما ذكَرَه صاحبُ «المفتاح» في قوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء: ١١٣] أنَّ معناه: «حسابُهم مقصورٌ على الاتِّصاف بـ﴿عَلَىٰ رَبِّي﴾ لا يتجاوزه إلى الاتِّصاف بـ(عليَّ)»[(٢)].

وليسَ القصرُ حقيقيًّا[(٣)] حتَّى يلزمَ من كون ديني مقصورًا على الاتِّصاف بـ﴿لِيَ﴾ ألَّا يتجاوزَه إلى غيري أصلًا، وكذا قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ و﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[(٤)].

وبهذا يظهرُ فسادُ ما ذكَرَه العلَّامة في «شرح المفتاح» من أنَّ الاختصاصَ ههنا ليس على معنى: أنَّ دينكم لا يتجاوزُ إلى غيركم وديني لا يتجاوزُ إلى غيري[(٥)]، بل على معنى/ [١١٩/ ١] أنَّ المُختصَّ بكم دينُكم لا ديني، والمختصَّ بي ديني لا دينُكم، كما أنَّ معنى (قائمٌ زيدٌ): أنّ المختصَّ به القيامُ دون القعودِ، لا أنَّ غيرَه لا يكون قائمًا[(٦)]. فليُنظَرْ إلى ما في هذا المقامِ من الخبط والخروجِ عن القانون[(٧)].

---

(١) علَّق القُريميُّ ههنا في **المعوَّل** اللوح ١٩٨/ ٢ بقوله: «ردٌّ على الفاضل المؤذِّنيّ»، وهو في **شرح المفتاح** للمؤذِّنيّ اللوح ١٦٠/ ١. وذكر الدُّسوقيُّ في **حاشيته على المختصر** ٢/ ١١٣ أنَّ المتوهِّمَ ههنا هو الخَلخاليُّ، وما وجدتُه في كتابه **مفتاح تلخيص المفتاح**، فلعلَّه يكون مذكورًا في **شرحه للمفتاح**، ولم يُوقَف عليه، أو يكون ذلك وهمًا من الدُّسوقيِّ.

(٢) **مفتاح العلوم** ٤٠١.

(٣) علَّق التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «وفيه نظرٌ». وكُتبَ بجوار التعليق: «حرَّره مؤلِّفُ الكتابِ»، وكُتبَ بخطّ آخرَ «خطُّ الشَّارح».

(٤) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٢/ ١١٣: «فجميع ذلك من قَصْر الموصوفِ على الصِّفة دون العكسِ، كما توهَّمَه بعضهم».

(٥) هذا المعنى مذكورٌ في **تفسير الرازيّ** ٣٢/ ٣٣٢ (الكافرون، ١٠٩/ ٦).

(٦) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٨٧/ ٢.

(٧) في هامش (صل) و(ج) و(س) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «قيل: معنى التخصيص في الآية هو: حصولُ دينكم لكم لا لغيركم وحصولُ ديني لي لا لغيري. وقيل: ليسَ المرادُ منه إيَّاه، إذ لا يستقيم أنَّ دينكم لا يتجاوزُ عنكم إلى غيركم، ولا أنَّ ديني لا يتجاوزُ عنّي إلى غيري؛ فإنَّه فاسدٌ لوجود دينه في غيره، بل اختصاصه به على معنى أنَّ المختصَّ بكم دينكم لا ديني والمختصَّ بي ديني لا دينكم، كما ذكر العلَّامة ومثَّل بما مثَّل به.

أقول: قولُه: (لا يستقيم أنَّ ديني لا يتجاوزُ عنّي إلى غيري لوجود دينه لي، غيرُ مستقيم؛ لأنَّ المرادَ بقوله: (غيري): الكفَّارُ المذكورون في أوَّل السورة، لا غيرُه مطلقًا، أي: إنَّ ديني لا يتجاوزُ عنّي إلى الكفَّار، فالنبيُّ ﷺ ومَن تبعه من المؤمنين به مُختصُّون بدينه لا بغيره، والمراد بضمير المُتكلِّم في ﴿وَلِيَ دِينِ﴾: النبيُّ عليه السلام والمؤمنون. وعُبِّر عن الكلّ بضميره، لأنَّه =

(ولهذا)، أي: ولأنَّ التَّقديمَ يفيدُ التَّخصيصَ على ما ذكرنا، **(لم يُقدَّم الظَّرفُ)** الذي هو المُسنَدُ على المُسنَد إليه (في ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢])، ولم يقل: لا فيه ريبٌ **(لئلَّا يُفيدَ)** تقديمُه عليه **(ثبوتَ الرَّيبِ في سائر كتبِ الله تعالى)** بحسب دلالةِ الخطابِ بناءً على اختصاص عدمِ الرَّيبِ بالقرآن. وإنَّما قال: (في سائر كتبِ الله)، دون «سائر الكتبِ» و«سائر الكلماتِ»؛ لأنَّ القصرَ ليس يجبُ أن يكون حقيقيًّا، بل الغالبُ أن يكونَ غيرَ حقيقيٍّ، والمعتبرُ في مقابلة القرآنِ هو باقي كتبِ الله تعالى، كما أنَّ المعتبرَ في مقابلة خمورِ الجنَّةِ خمورُ الدُّنيا لا سائرُ المشروباتِ، وغيرها[1].

(أو التَّنبيهِ) عطفٌ على (تخصيصِه)، أي: تقديمُ المُسنَدِ للتَّنبيه **(مِن أوَّل الأمرِ على أنَّه)**، أي: المُسنَدَ **(خبرٌ لا نعتٌ)**؛ إذ النَّعت لا يتقدَّمُ على المنعوت. وإنَّما قال: (من أوَّل الأمرِ)؛ لأنَّه ربَّما يُعلَم أنَّه خبرٌ لا نعتٌ بالتأمُّل في المعنى، والنَّظرِ إلى أنَّه لم يَرِد في الكلام خبرٌ للمبتدأ، **(كقوله)**: أي: قولِ حسَّانَ في مدح النبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام:

(لـهُ هِمَـمٌ لا مُنتـهى لكبـارِهـا) وهِمَّتُهُ الصُّغـرى أجَـلُّ مِـن الدَّهـرِ[2]

فإنَّه لو أخَّر الظَّرف، أعني «له» عن المبتدأ، أعني «هِمَمٌ» = لتُوهِّم أنَّه نعتٌ له لا خبرٌ.

ثمَّ هذا التَّقديمُ واجبٌ فيما إذا كانَ المبتدأ نكرةً غيرَ مُتخصِّصةٍ[3]، نحو «في الدَّار رجلٌ»، ليصيرَ المبتدأ بتقديم الحُكمِ عليه كأنَّه موصوفٌ معلومٌ بهذا الحُكمِ، كالفاعل فإنَّه يقعُ نكرةً لتقدُّم الحُكمِ

= واحد في الدِّين والإيمان مُنزَّل منزلة المؤمنين. وكذا قوله: «بل اختصاصه به» إلى آخره = غيرُ مستقيم؛ لأنَّه يستلزمُ على هذا المعنى اختصاص المُسنَدِ بمسنَد إليه دون آخرَ، وليس ذلك على نحو ما مثَّل به من المثالين؛ لأنَّ فيهما تخصيص المُسنَدِ بالمُسنَد إليه دون مسند آخرَ، وفي الآية أيضًا كذلك لأنَّ معناه: دينكم لكم لا لغيركم وديني لي لا لغيري من الكُفَّار، وهو معنى التخصيص ههنا». «منه». وفي حاشية **الشريف الجرجانيّ على المطوَّل** ١٨٥ بيانٌ لوجه الخبط والخروج عن القانون في كلام العلَّامة الشِّيرازيّ. فليُنظر.

(١) كلامه على الآيتين والفرق بينهما من جهة تقديم الظرف وترك تقديمه مذكورٌ بمعناه في **الكشَّاف** ١/ ١١٤ ـ ١١٥ (البقرة، ٢/ ٢).

(٢) ليس البيتُ في **ديوان حسان** رضي الله عنه ولا في ملحقاته، ولم أجِده منسوبًا إليه فيما سبق التفتازانيَّ من المصادر التي وقفتُ عليها خلا **مفتاح المفتاح** اللوح ٨٨/ ١. فلعلَّ التفتازانيَّ تابعَ الشيرازيَّ في ذلك، ثمَّ تابعه على ذلك صاحبا **معاهد التنصيص** ١/ ٢٠٨، **وعقود الدُّرر** اللوح ٤٠/ ٢. والبيتُ لبَكر بن النَّطَّاح يمدح أبا دُلف في **الكامل** ١٠٣٢؛ ولأعرابيّ في **ربيع الأبرار** ٤/ ٣٧٠؛ ولأبي زُرعة في **الدُّرّ الفريد** ٩/ ٣٤؛ وهو بلا عزو في: **الموازنة** ٣/ ١٧٩، وأورد عليه الآمديُّ نقدًا شديدًا، وفي **الرسالة المُوضِحة** ٣٢، **والمصون** ٥٧، **ومفتاح العلوم** ٣٢٢، **والمصباح** ٣٩، **والإيضاح** ١٩٣.

(٣) في (ت): «مخصَّصة».

عليه، نحو «قامَ رجلٌ». ويُشترَطُ أن يكونَ الخبرُ ظرفًا، فلا يصحُّ «قائمٌ رجلٌ»؛ لأنَّ الالتباسَ باقٍ لجواز أن يكونَ «قائمٌ» مبتدأ و«رجلٌ» بدلًا منه، بخلاف الظَّرفِ فإنَّه يتعيَّنُ كونه خبرًا، ولأنَّهم اتَّسعوا في الظُّروف ما لم يتَّسِعوا/ [١١٩/ ٢] في غيرها.

وأمَّا إذا كانتِ النَّكرةُ مخصَّصةً فلا يجبُ التَّقديمُ، كقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢](١).

وأُوردَ على نحو «في الدَّار رجلٌ» أنَّ التَّخصيصَ إذا كانَ بسبب تقدُّمِ الحُكمِ يكونُ الحُكمُ على غير مُخصَّصٍ، ضرورةَ أنَّ التَّخصيص لا يحصلُ إلَّا بعد حصولِ الحُكمِ، وقد قالوا: أن لا حُكمَ على ما ليس بمُخصَّص(٢).

فالحقُّ في هذا المقامِ ما ذكرَه ابنُ الدَّهَّانِ، وهو أنَّ جوازَ تنكيرِ المبتدأ مبنيٌّ على حصول الفائدةِ، فإذا حصلت الفائدة فأَخبِرْ عن أيّ نكرةٍ شئتَ، نحو «رجلٌ على الباب»، و«غلامٌ على السَّطح»، و«كوكبٌ انقضَّ السَّاعةَ»(٣).

(أوِ التَّفاؤلِ) نحو:

سَعِدَتْ بغُرَّةِ وجهِكَ الأيَّامُ(٤) ....

(أوِ التَّشويق إلى ذِكْرِ المُسنَدِ إليه، كقوله)، أي: قولِ محمَّد بن وُهَيبٍ(٥) في المعتصِم بالله: (ثَلاثةٌ) هذا هو المُسنَدُ المقدَّمُ، والمُسنَدُ إليه «شمسُ الضُّحى» وما عُطفَ عليه. (تُشرِقُ) مِن «أشرَقَ» بمعنى صارَ مضيئًا(٦)، وفاعلُه هو (الدُّنيا) والضَّميرُ العائدُ إلى الموصوف، أعني «ثلاثةٌ»،

---

(١) من قوله: «ثمَّ هذا التقديم» إلى هنا بلفظ قريب في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ١٥٢، ونقل الرضيُّ في **شرح الكافية** ١/ ٢٣١ عن ابن الحاجبِ معنى هذا الكلام، ثمَّ ردَّه بما سيأتي.

(٢) هذا الإيراد على كلام ابن الحاجبِ مذكورٌ في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٢٣١.

(٣) كلام ابن الدَّهَّان بمعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٢٣١، وقال الرضيُّ مُعجَبًا منه: «وقال ابن الدَّهَّان، وما أحسنَ ما قالَ!».

(٤) صدر بيت لأبي منصور الثعالبيّ، يهنئ بها محمود بن سُبُكْتِكِين الغزنويّ في فتحه سِجستان، وتمامُه:

.... وتزيَّنتْ ببقائكَ الأعوامُ

والبيت في **ديوانه** ١١٠؛ هو له مع تفصيل مناسبته في **تاريخ العُتبيّ** ٢٢٢، و**المُعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٤٠/ ٢؛ وبلا عزو في **عقود الدُّرر** اللوح ٤٠/ ٢، و**العِقد المُكلَّل** اللوح ٤٤/ ٢.

(٥) في (ع) و(ك) و(ي): «وهب».

(٦) انظر: **الصحاح** (شرق).

هـو المجرور فـي قوله: (ببَهجتِها)، أي: بحسنها، أي: تصير الدُّنيا مُنوَّرةً ببهجة هـذه الثَّلاثةِ وبهائها.

وقد توهَّم بعضُهم أنَّ (تُشْرِقُ) مُسنَدٌ إلى ضمير (ثلاثةٌ)، و(الدُّنيا) ظرفٌ، أي: في الدُّنيا، أو مفعولٌ به على تضمين (تُشْرِقُ) معنى فعلٍ متعدٍّ[١]. وهو سهوٌ[٢].

(شَمْسُ الضُّحى وأبو إسحاقَ) وهو كنيةُ المعتصمِ بالله (وَالقَمَرُ)[٣].

وممَّا يقتضي تقديمَ المَسنَدِ تضمُّنه للاستفهام، نحو (كيف زيد؟)[٤].

أو كونُه أهمَّ عند المتكلِّم، نحو «عليه مِن الرَّحمن ما يَستحقُّه»[٥].

وأهملهما المصنِّف: أمَّا الأوَّلُ فلشهرة أمرِه، ولأنَّ الكلامَ في الخبر دون الإنشاءِ؛ وأمَّا الثَّاني فلأنَّ الأهميَّةَ ليستِ اعتبارًا مقابلًا للاعتبارات المذكورةِ، بل هي المعنى المقتضي للتَّقديم وجميعُ المذكوراتِ تفاصيلُ له، على ما مرَّ في تقديم المُسنَدِ إليه[٦].

---

(١) علَّق القُريميُّ ههنا في المعوَّل اللوح ٢٠٠/ ١ بقوله: «ردٌّ على صاحب التنوير شارح السَّقط».

(٢) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أمَّا إجمالاً فلارتكاب التكلُّفِ المُستغنَى عنه بالوجه الصحيحِ الظاهرِ، وأمَّا تفصيلًا فلأنَّ ظرفية (الدنيا) لغوٌ من، وكذا تسبُّبه (ببهجتها) في الحقيقة. وارتكابُ التضمينِ بمفعوليتها غيرُ مستقيمٍ لمجيئه متعدِّيًا بنفسه، على ما ذُكرَ في الكشَّاف في قوله تعالى: ﴿وأُشرِقت الأرضُ بنور ربها﴾ [الزمر: ٦٩]، فيمَن قرأ على لفظ المبنيّ للمجهول». «منه».

وانظر كلامَ الزمخشريّ على الآية في الكشَّاف ٣/ ٤١٠ (الزمر، ٣٩/ ٦٩). وردَّ الزَّبيديُّ في تاج العروس (شرق) القسمَ الثاني من كلام التفتازانيّ، ونقلَ أنَّ تعديته من كلام المولَّدين، وإن حكاه صاحبُ الكشَّاف. هذا والقراءة المذكورة في تعليق التفتازانيّ شاذَّة، مَرويَّة عن ابن عبَّاس رضي الله عنه وأبي الجوزاء وأبي البرَهسَم، انظر: شواذّ القرآن ١٣٢، وشواذّ القراءات ٤١٦.

(٣) وبيت محمَّد بن وُهَيبٍ بتمامه:

ثـلاثةٌ تُشـرِقُ الـدُّنيا بـبـهـجـتـهـا ... شمسُ الضُّحى وأبو إسحاقَ والقمرُ

وهو في ديوانه ١/ ٧٦ (ضمن شعراء عباسيون منسيُّون)، وله في العمدة ٨١٣، وتحرير التحبير ١٩١؛ وبلا عزو في مفتاح العلوم ٣٢٤، والإيضاح ١٩٣.

(٤) هذا الغرض مع مثاله بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٣٢١.

(٥) وهذه النكتة البلاغية مع مثالها بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٣٢٣. والمثال موزون، قال فيه صاحب المُعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٤١/ ١ في هذا المثال: «وهذا ينطبق على مصراع مِن الطويل، والظاهرُ من كلامه رحمه الله وكذا من كلام السكَّاكيّ... هو أن يكونَ كلامًا منثورًا واردًا على النظم الطبيعيّ غيرَ مقصودٍ كونه شعرًا».

(٦) انظر ما مضى في ص ٢٠٣.

وممَّا جعلَه السكَّاكيُّ مقتضيًا لتقديم المُسنَدِ كونُ المرادِ من الجملة إفادةَ التجدُّدِ، نحو «عرَفَ زيدٌ»[١]، وترَكَه المصنِّف[٢]؛ لأنَّه كلامٌ يفترُّ عن خَبْطٍ وإشكالٍ، ويشتملُ على نوع اختلالٍ،/ [١٢٠/١] وذلك أنَّه قال: «أو أن يكونَ المرادُ من الجملة إفادةَ التجدُّدِ دون الثُّبوتِ، فيُجعَلُ المُسنَدُ فعلًا ويُقدَّم البتَّةَ على ما يُسنَدُ إليه في الدَّرجة الأولى. وقولي: ‹في الدَّرجة الأولى› احترازٌ عن نحو ‹أنا عرفتُ› و‹أنتَ عرفتَ› و‹زيدٌ عرفَ›، فإنَّ الفعلَ فيه يُسنَدُ إلى ما بعده مِن الضَّمير ابتداءً، ثمَّ بوساطة[٣] عَودِ ذلك الضَّميرِ إلى ما قبله، يستنِدُ إليه في الدَّرجة الثَّانيةِ»[٤].

والإشكالُ فيه مِن وجهين[٥]:

أحدُهما: أنَّ هذا الكلامَ صريحٌ في أنَّ خبرَ المبتدأ إذا كانَ فعلًا مسندًا إلى ضمير المبتدأ فإسنادُ الفعلِ إلى الضَّمير في الدَّرجة الأولى وإلى المبتدأ في الدَّرجة الثَّانية، وكلامُه في تقرير تقوِّي الحُكم[٦] على عكس ذلك حيثُ قال: إنَّ المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يُسنَدَ إليه شيءٌ، فإذا جاءَ بعده ما يصلحُ أن يستنِدَ إليه صرفَه المبتدأ إلى نفسه، فينعقدُ بينهما حُكمٌ، سواءٌ كانَ خاليًا عن ضمير المبتدأ أو متضمِّنًا له، ثمَّ إذا كان متضمِّنًا للضَّمير صرفَه ذلك الضَّميرُ إلى المبتدأ ثانيًا، فيكتسي الحُكمُ قوَّةً[٧]. وهذا ظاهرٌ في أنَّ الإسنادَ إلى المبتدأ وانعقادَ الحُكمِ بينهما متقدِّمٌ على الإسناد إلى الضَّمير، وهل هذا إلَّا تناقضٌ؟

وثانيهما: أنَّ إسنادَ الفعلِ[٨] في هذه الأمثلة أعني، نحو «أنا عرفتُ» و«أنتَ عرفتَ» و«زيدٌ عرفَ»، إذا كانَ إلى ضمير المبتدأ في الدَّرجة الأولى، على ما ذكَرَه ههنا، كيف يصحُّ الاحتراز عنها

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٣٢٤.

(٢) «المصنِّف» ليس في (ج).

(٣) في (ج): «بواسطة».

(٤) مفتاح العلوم ٣٢٤-٣٢٥.

(٥) علَّق القُريميُّ ههنا في المعوَّل اللوح ٢٠٠/١ بقوله: «هذا الإشكال مع جوابه... ممَّا أورده الفاضل ناصر الدِّين الترمذيُّ أستاذ الشَّارح رحمه الله» وسيأتي تفصيله وتوثيقه.

(٦) زِيد في (ج): «يدلُّ». واستدركت هذه الزيادة في هامش (صل) من نسخة.

(٧) انظر: مفتاح العلوم ٣٢٥. ومضى هذا الكلام قريبًا في ص ٣٣٧.

(٨) في هامش (س) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أي: إسناد مجرَّد الفعل». «منه».

بقوله: «في الدَّرجة الأولى»؟ والحالُ أنَّ الفعل في كلّ منها متقدِّمٌ على ما أُسنِدَ إليه في الدَّرجة الأولى، وهل هذا إلَّا تهافتٌ؟

ويمكنُ أن يُجابَ[1] عن الأوَّل بأنَّ في نحو ‹زيدٌ عرفَ› ثلاثةَ أسانيدَ مترتِّبةً في التقدُّم والتأخُّرِ:

أوَّلُها: إسنادُ ‹عرفَ› إلى ‹زيدٌ› بطريق القصدِ، وامتناعُ إسنادِ الفعلِ إلى المبتدأ قبل عَود الضَّميرِ ممنوعٌ.

وثانيها: إسنادُه إلى ضمير ‹زيد›./ [٢/١٢٠]

وثالثها: إسنادُه إلى ‹زيد› بطريق الإلزامِ بوساطة أنَّ عَودَ الضَّميرِ إلى ‹زيد› يستدعي صَرْفَ الإسنادِ إليه مرَّةً ثانيةً.

أمَّا وجهُ تقدُّم الأوَّلِ على الثَّاني فلأنَّ الإسنادَ نسبةٌ لا تتحقَّقُ قبل تحقُّقِ الطَّرفين، وبعد تحقُّقِهما لا تتوقَّفُ على شيءٍ آخرَ، ولا شكَّ أنَّ ضميرَ الفاعلِ إنَّما يكونُ بعد الفعلِ والمبتدأ قبله، فكما[2] يتحقَّقُ الطَّرفان انعقدَ بينهما الحُكمُ. وأمَّا وجهُ تقدُّمِ الثَّاني على الثَّالث فظاهرٌ.

فكلامُه ههنا صريحٌ في أنَّ إسنادَ الفعلِ إلى ضمير المبتدأ مقدَّمٌ على إسناده إلى المبتدأ بوساطة عَودِ الضَّميرِ، وهو الذي كانَ بطريق الالتزامِ، وكلامُه في بحث تقوِّي الحُكم محمولٌ على أنَّ إسنادَ الفعلِ إلى المبتدأ بطريق القَصدِ من غير اعتبارِ توسُّطِ الضَّميرِ مقدَّمٌ على إسناده إلى الضَّمير وإلى المبتدأ بطريق الالتزامِ وتوسُّطِ الضَّميرِ؛ فلا تناقضَ. فالمُدَّعى أنَّ أحدَ الأمرين لازمٌ: إمَّا استلزامُ كلامِه التَّناقضَ، وإمَّا اقتضاؤه القولَ بالأسانيد الثَّلاثةِ؛ لأنَّ قولَه: ‹صرفَه ذلك الضَّميرُ إلى المبتدأ ثانيًا›[3]: إن كانَ عبارةً عن إسناد الفعلِ إلى الضَّمير فقد تناقضَ؛ لأنَّه جُعلَ[4] تارةً أوَّلًا وتارةً ثانيًا، وإن كانَ غيرَه كانَ مع الإسنادين الأخيرين ثلاثةً.

= وعن الثَّاني: بأنَّه لمَّا كانَ أوَّلُ الأسانيدِ في هذه الأمثلة إسنادَ الفعلِ إلى المبتدأ بطريق القَصدِ، والمسندُ إليه بهذا الإسنادِ مقدَّمٌ على الفعل كانت هذه الأمثلةُ خارجةً بقوله: ‹في الدَّرجة الأولى›، بخلاف ‹عرفَ زيدٌ› فإنَّ المُسنَدَ إليه في الدرجة الأولى فيه هو الفاعلُ، والفعلُ مقدَّمٌ عليه.

---

(١) هذا عبارة الترمذيّ في شرح المفتاح اللوح ١/٤٣، وستأتي الإشارة إليه وتخريج كلامه.

(٢) في هامش (صل): «بمعنى المفاجأة».

(٣) مفتاح العلوم ٣٢٥.

(٤) زيد في (ج): «فيما سبق أوّلاً وههنا ثانيًا». واستُدركت هذه الزيادة في هامش (صل) من نسخة.

لكن بقيَ ههنا اعتراض صعبٌ لا دفعَ له، وهو أنَّ قوله: ‹فإنَّ الفعلَ فيه يستنِدُ إلى ما بعده مِن الضَّمير ابتداءً›[1] إلى آخره، لا يصلحُ تعليلًا للاحتراز عن الأمثلة المذكورة بقوله: ‹في الدَّرجة الأولى›؛ لأنَّه إنّما/ [١٢١/ ١] يدلُّ على أوليَّة إسنادِ الفعلِ إلى الضَّمير، والمطلوبُ أوليَّة إسناده إلى المبتدأ، فلا يكونُ لهذا الكلامِ معنًى في هذا المقامِ أصلًا، وإنَّما الصَّالحُ لذلك ما أوردَه في بحث التقوِّي، فإنَّه الذي يدلُّ على أنَّ إسنادَ الفعلِ إلى المبتدأ في الدَّرجة الأولى.

هذا خلاصةُ ما أوردَه بعضُ مشايخنا[2] في «شرح المفتاح»[3].

وصرَّحَ بأنَّ نحو ‹أنا عرفتُ› و‹أنتَ عرفتَ› و‹زيدٌ عرفَ› يفيدُ الثُّبوتَ دون التجدُّدِ والحدوثِ[4].

ثمَّ إنَّه تصدَّى لمُناظرته بعضُ الفضلاءِ[5]، وكتبَ في ذلك كلامًا قليلَ الجدوى، وهو أنَّ الإسنادَ على قسمين: قسمٌ يقتضيه الفاعلُ، وهو على ضربين: الأوَّل: الإسنادُ في الدَّرجة الأولى بلا واسطة شيءٍ، كإسناد الفعلِ إلى الضَّمير، في نحو ‹زيدٌ قامَ›؛ والثَّاني: الإسنادُ في الدَّرجة الثَّانية، أي: بواسطة شيء، كإسناده إلى المبتدأ بتوسُّط الضَّميرِ؛ وقسمٌ يقتضيه المبتدأ.

فقولُه: «صرفَه المبتدأ إلى نفسه»[6] محمولٌ على القسم الثَّاني، وقولُه: «صرفَه ذلك الضَّمير إلى المبتدأ ثانيًا»[7] محمولٌ على الضَّرب الثَّاني من القسم الأوَّلِ، أعني الإسنادَ في الدَّرجة الثَّانية ممَّا يقتضيه الفاعلُ؛ وحينئذٍ لا تناقضَ.

---

(١) مفتاح العلوم ٣٢٤.

(٢) في هامش (ت) و(د) و(ك): «ناصر الدِّين الترمذيّ»، وفي هامش (ع): «ناصر الدِّين الترمذيّ شارح المفتاح أستاذ السعد. سُمع من السِّيراميّ».

(٣) هو الترمذيُّ وبسط المسألة بسطًا في شرحه للمفتاح اللوح ٤٢/ ٢ ـ ٤٤/ ٢. وهذا الموضع يدلُّ قطعًا على أنَّ الترمذيَّ أستاذ التفتازانيّ، وكنتُ كتبتُ ذلك على سبيل الظنِّ قبل خمسة عشرَ عامًا في كتابي التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية ١٢٥، ولم أكن يومها وقفتُ على شرح المفتاح الترمذيّ، فالآن بيَّن الصبح لذي عينين.

(٤) أوردَه ردًّا على بعض الفُضلاءِ ممَّن ذكرَ أنَّ الجُمل الثلاث تفيدُ التجدُّدَ. انظر: شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٤٤/ ٢.

(٥) في هامش (د): «هو الفاضلُ ضياء الدين قاضي قريةٍ من ولاية خوارزم قريبةٍ من الكاث»، والكلام بلفظه في حاشية السِّيراميّ على المطوّل اللوح ١٦٩/ ٢؛ وعلَّق القُريميُّ ههنا في المعوَّل اللوح ٢٠٠/ ٢ بقوله: «أرادَ به الفاضل ضياء الدِّين». قلتُ: لعَلَّه ضياء الدين العفيفي القزوينيّ القرميّ المعروف بقاضي القرم، وهو مذكور في شيوخ التفتازانيّ. وفي هامش (ك): «سعد الدِّين كالوني».

(٦) مفتاح العلوم ٣٢٥.

(٧) مفتاح العلوم ٣٢٥.

هذا كلامُه[١] بعد التَّنقيحِ والتَّصحيحِ، ولا يخفى أنَّ فيه القولَ بتحقُّق ثلاثةِ أسانيدَ، وإنَّه إن أرادَ بالإسناد الذي يقتضيه المبتدأ إسنادَ مجرَّدِ الفعلِ إلى المبتدأ فهو بعينه ما ذكرَه الشَّارحُ[٢]، وإن أرادَ إسنادَ الجملةِ التي هي الخبرُ، وأنَّه مغايرٌ لإسناد الفعلِ بواسطة الضَّميرِ فلا بُدَّ من بيان جهةٍ تقدُّمه على الإسناد بواسطة الضَّميرِ كما يُشعِر به قولُه، ثمَّ إذا كانَ متضمِّنًا لضميره صرفَه ذلك الضَّميرُ إلى المبتدأ ثانيًا، فإنَّه منشأ الإشكالِ[٣]، وقد أهملَه. ولا يتمُّ المقصودُ بزيادة لفظِ القِسمةِ والاقتضاءِ[٤] وتفسيرِ «الدَّرجة الأولى»/ [١٢١/ ٢] بـ«ما لا يكونُ بواسطة».

ومن العجَب أنَّه لم يقدح في شيء من كلام الشَّارحِ، ولم يتنبَّه لِمَا فيه من الغلط، ولم يتعرَّض لتحقيق مقصودِ السكَّاكيِّ من هذا المقال، ولم يَرَه ولا طيفَ خيال، ثمَّ بالغَ في التَّشنيع على الشَّارح، تلافيًا لِمَا كان عند المناظرة وتشفِّيًا عمَّا جرى عليه.

وأنا أقول: في كلام الشَّيخِ الشَّارحِ نظرٌ من وجوه:

الأوَّلُ: أنَّ لفظَ «المفتاح» صريحٌ في أنَّ كونَ المُسندِ جملةً فعليَّةً في نحو ‹زيدٌ انطلقَ› أو ‹ينطلقُ› إنَّما هو لإفادة التجدُّدِ دون الثُّبوتِ[٥]، وأنَّ نحو ‹زيدٌ عِلِمَ› يفيدُ التَّجدُّدَ، وأنَّ نحو ‹زيدٌ في الدَّار› يحتملُ الثُّبوتَ والتجدُّدَ، بحسب تقدير ‹حاصلٌ› أو ‹حصلَ›[٦]. فالقولُ بأنَّ كلَّ جملة اسميَّة تفيدُ الثُّبوتَ وهمٌ، بل إنَّما يكونُ ذلك إذا لم يكن الخبرُ جملةً فعليَّةً، والقولُ بإفادة التجدُّدِ والثُّبوت معًا باعتبار الإسنادين[٧] ممَّا لا يخفى بطلانُه[٨].

---

(١) في هامش (ك): «سعد الدِّين كالوني».

(٢) أي: الترمذيّ.

(٣) في هامش (ك): «أي: تقدُّم الإسناد إلى المبتدأ تارةً وتأخُّره أخرى».

(٤) في هامش (ك): يعني: قوله: ‹على قسمين›، وقولَه: ‹يقتضي›، في كلامه المذكورِ أوَّل المناظرة.

(٥) انظر: مفتاح العلوم ٣٢٠.

(٦) انظر: مفتاح العلوم ٣٠٧ ـ ٣٠٨. ومضى تفصيل له في ص ٣٣٩.

(٧) علَّق القُريميُّ ههنا في المعوَّل اللوح ٢٠١/ ١ بقوله: «كما توهَّمه الفاضل المؤذِّنيّ من عبارة السكَّاكيِّ». وانظر كلام المؤذِّنيِّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٥٩/ ١.

(٨) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «لأنَّه لا يزيد بقولنا: ‹زيدٌ انطلقَ› على ‹انطلقَ زيدٌ› إلاَّ بالتقوِّي، والحكمُ في الصورتين إنَّما هو بصدور الانطلاق من زيد في الماضي، وليس ههنا حكمان أحدُهما بالثُّبوت والآخرُ بالتجدُّد. فلهذا جزم صاحبُ المفتاح بأنَّ أمثال هذا لإفادة التجدُّد من غير إفادتها للدوام والثبات». «منه».

الثَّاني: أنَّ قولَ صاحبِ «المفتاح»: «وقولي في الدَّرجة الأولى»[١] إلى آخره، كلامٌ ظاهرٌ في أنَّ المرادَ بالإسناد في الدَّرجة الأولى إنَّما هو إسنادُ الفعل إلى الضَّمير لا إلى المبتدأ كما زعمَ.

الثَّالث: أنَّ حَمْلَ قولِه في بحث التقوِّي: «صرفه[٢] المبتدأ إلى نفسه»[٣] على إسناد مجرَّدِ الفعلِ إلى المبتدأ = بعيدٌ؛ لأنَّا لا نُسلِّم أنَّ المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غيرَ إسنادِ الخبرِ، لظهور أنَّ تضايفه إنَّما هو مع الخبرِ لا غيرُ. وما يقال في نحو ‹زيدٌ قامَ›: إنَّ الفعلَ مُسنَدٌ إلى المبتدأ[٤] فباعتبار أنَّه مُسنَدٌ إلى الضَّمير الذي هو عبارةٌ عنه[٥]. وأيضًا كثيرًا ما يقالُ للفعل مع ضميره المتَّصلِ به: فعلٌ[٦].

الرَّابع: أنَّه إن أرادَ بالإسناد النِّسبةَ المعنويَّةَ المخصوصةَ، فليس في نحو ‹أنا عرفتُ› إلا إسنادٌ واحدٌ، وهو نسبة العرفانِ إلى المتكلِّم بالثُّبوت، وإن أرادَ به الوصفَ الذي به يجعلُ أهلُ العربيَّةِ أحدَ اللَّفظين مُسنَدًا إليه والآخَرَ/ [١٢٢/ ١] مُسنَدًا فظاهرٌ أنَّ الإسنادَ إلى الضَّمير العائدِ إلى شيء لا يقتضي الإسنادَ إلى ذلك الشَّيءِ اصطلاحًا، كالمجرور في قولنا: ‹دخلتُ على زيد فقامَ›، وأنَّ الإسنادَ عندهم ليسَ إلَّا بين المبتدأ والخبرِ ولو بعد العوامل، أو بين الفاعلِ وعاملِه، فلا بدَّ ههنا من زيادة اعتبارٍ ما[٧].

الخامس: أنَّه إن أرادَ بالإسناد بواسطة الضَّميرِ إسنادَ الخبرِ الذي هو الجملةُ فلا وجهَ لجَعْله التزامًا مع أنَّه المتَّفقُ على تحقُّقه وجَعْلِ إسنادِ مجرَّدِ الفعلِ إلى المبتدأ قصدًا، مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد، وإن أراد غيرَه فلا وجهَ للاقتصار على الثَّلاثة، إذ الأسانيد أربعة: الأوَّل: إسنادُ مجرَّدِ

---

(١) مفتاح العلوم ٣٢٤.

(٢) زِيد في (ت): «ذلك».

(٣) مفتاح العلوم ٣٢٥.

(٤) انظر قولَهم ذاك في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ١٨٦.

(٥) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «ولهذا صرَّحَ النَّحْويون في قولهم: ‹الفاعل ما أُسنِدَ الفعلُ أو شبهُهُ إليه وقُدِّمَ عليه›، بأنَّ قيدَ التقديمِ إنَّما هو لدفع الوهمِ، وإلَّا فالفعل لا يُسنَدُ إلَّا إلى الفاعلِ، والمُسنَدُ إلى ‹زيد› في قولنا: ‹زيدٌ قامَ› إنَّما هو الجملة لا مُجرَّدُ الفعلِ». «منه». وما أوردَه التفتازانيُّ ههنا من تعريف الفاعل والتنبيه على المراد بقيد التقديم فيه مذكورٌ بلفظ قريب في **أمالي ابن الحاجب** ٥٣٠، والتعريف في الكافية وعلَّق عليه الرضيُّ بمعنى ما تقدَّمَ. انظر: **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٦) في هامش (صل): «جواب آخرُ عمَّا يقال: إنَّ الفعل مسندٌ إلى المبتدأ».

(٧) في هامش (ك): «لأنَّ الإسناد بين ‹زيدٍ› و‹قام› في قولنا: ‹دخلتُ على زيد فقام› ليسَ بين المبتدأ والخبر ولا بين الفاعل وعامله؛ فلا بدَّ من زيادة اعتبارٍ بأن يكونَ الإسنادُ لا بين المبتدأ والخبرِ ولا بين الفاعلِ وعاملِه»، وبعضُه في هامش (صل).

الفعلِ إلى المبتدأ، الثَّاني: إسنادُه إلى الضَّمير، الثَّالثُ: إسنادُه بواسطة الضَّميرِ إلى المبتدأ، الرَّابعُ: إسنادُ الجملةِ التي هي الخبر إلى المبتدأ. وهذا ممَّا لم يقل به أحدٌ، ولم تُلجئ إليه ضرورةٌ.

فإن قلتَ: فقد ظهرَ ممَّا ذكرتَ أن ليسَ مرادُ السكَّاكيِّ بالإسناد في الدَّرجة الأولى إسنادَ مجرَّدِ الفعلِ إلى المبتدأ، وكلامُ الشَّارحِ أيضًا لا يخلو عن اعتراف بذلك، وكلامُ المُعارِضِ غير وافٍ بتمام المقصودِ، فما رأيك في تصحيح كلامِ صاحبِ «المفتاح»، وفي تحقيق احترازِه عن نحو (أنا عرفتُ) مع التَّصريح بأنَّه مفيدٌ للتجدُّد دون الثُّبوتِ؟

قلتُ: أمَّا الأوَّلُ فوجهُه أنَّ الإسنادَ في الدَّرجة الأولى وفي الدَّرجة الثَّانية واحدٌ بالذَّات مغايرٌ بالاعتبار[1]؛ لأنَّ ما أُسنِدَ إليه الفعلُ إن اعتُبرَ من حيثُ إنّه فاعلٌ فالإسنادُ في الدَّرجة الأولى، وإن اعتُبرَ من حيثُ إنَّه عبارةٌ عن شيء آخرَ، والإسنادُ إلى الضَّمير العائدِ إلى شيء إسنادٌ إلى ذلك الشَّيء مِن جهة المعنى، إذ لا تفاوتَ إلَّا في اللَّفظ = فالإسنادُ في الدَّرجة الثَّانية؛ لأنَّ هذا اعتبارٌ لا يكونُ إلَّا بعد/[١٢٢/ ٢] الإسنادِ إلى الضَّمير، وهذا كما إذا قلنا في نحو «دخلتُ على زيد فقامَ»: إنَّ «قامَ» مُسنَدٌ إلى «زيدٍ» باعتبار إسنادِه إلى ضميره.

وكلامُه ههنا صريحٌ في تقدُّم الاعتبارِ الأوَّلِ على الثَّاني، وكلامُه في بحث التقوِّي لا يدلُّ إلا على تأخُّر الاعتبارِ الثاني عن إسناد الخبرِ الذي هو الجملةُ إلى المبتدأ؛ لأنَّه الذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ، وهو المراد بقوله: «صرفه المبتدأ إلى نفسه»[2].

وإنَّما كانَ الاعتبارُ الثَّاني متأخِّرًا عن هذا الإسنادِ؛ لأنَّ هذا الإسنادَ ممّا يقتضيه ذاتُ المبتدأ، وبعد تحقُّقِ الخبرِ لا يتوقَّفُ على شيء آخرَ بخلاف الاعتبارِ الثَّاني، فإنَّه إنَّما يكونُ بعد اعتبارِ تضمُّنِ الخبرِ للضَّمير وكونِه عائدًا إلى المبتدأ. ولا يخفى أنَّ كونَ الخبرِ متضمِّنًا للضَّمير أو غير متضمِّن وصفٌ له مُتأخِّرٌ عن ذاته، فبهذا الاعتبار قال: «ثمَّ إذا كانَ متضمِّنًا لضميره صرفَه ذلك الضَّميرُ إلى المبتدأ ثانيًا»[3]، يعني بعد صَرْفِ المبتدأ الخبرَ إلى نفسه إن كانَ الخبرُ متضمِّنًا للضَّمير، أي: مَسنَدًا إليه لزمَ إسنادُ الفعلِ إلى المبتدأ مرَّةً ثانيةً بهذا الاعتبارِ، فالمرادُ بقوله: «صرفه ذلك الضَّمير إليه

---

(١) الكلام من أول السؤال إلى هنا بمعناه في مفتاح المفتاح اللوح ٩٠/ ٢، وصرَّح بذلك التفتازانيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٠٥/ ١.

(٢) مفتاح العلوم ٣٢٥.

(٣) مفتاح العلوم ٣٢٥.

ثانيًا» هو الاعتبارُ الثَّاني من إسناد الفعلِ إلى الضَّمير، والمتقدِّمُ عليه وعلى إسناد الجملةِ هو الاعتبارُ الأوَّلُ منه، وحينئذٍ لم يستلزم كلامُه التَّناقضَ، ولا اقتضى الأسانيدَ الثَّلاثةَ على الوجه المُستبعَدِ المستبدعِ كما زعمَ.

وأمَّا الثَّاني(١) فهو أنَّ معنى كلامِه أنَّه إذا كانَ المرادُ بالجملة إفادةَ التجدُّدِ دون الثُّبوتِ يُجعَلُ المُسنَدُ الواقعُ في تلك الجملةِ فعلًا ويُقدَّمُ ذلك الفعلُ البتَّة على ما يُسنَدُ إليه في الدَّرجة الأولى، يعني إلى فاعله: سواءٌ وُجِدَ ههنا إسنادٌ آخر، كما في «زيدٌ عرفَ» و«قامَ أبوه زيدٌ» على أنَّ «زيدٌ» مبتدأ و«قامَ أبوه» خبرٌ مقدَّمٌ عليه؛ أو لم يُوجَد، كما في «عرفَ زيدٌ».

فجميعُ هذه الصُّورِ تفيدُ التجدُّدَ/ [١٢٣/ ١] والحدوثَ، ولا بُدَّ فيها من تقديم الفعلِ على ما يُسند إليه في الدَّرجة الأولى. واحترزَ بقوله: «في الدَّرجة الأولى» عن نحو «زيدٌ عرفَ»، يعني أنَّ إسنادَ الفعلِ بتوسُّط الضَّميرِ إلى المبتدأ فإنَّه في الدَّرجة الثَّانية، ولا يُشترَطُ في إفادة التجدُّدِ تقديمُ الفعلِ البتَّةَ على هذا المُسنَدِ إليه. وهذا معنى الاحتراز عن «زيدٌ عرفَ» و«أنا عرفتُ» و«أنتَ عرفتَ»(٢)، لا ما ذكَرَه الشَّارحُ من أنَّه احترازٌ عنه؛ لأنَّه لا يفيدُ التجدُّدَ.

[تنبيه على أنَّ الأغراض المذكورة لا تختصُّ بالمُسنَد والمُسنَدِ إليه]

(**تنبيهٌ: كثيرٌ ممَّا ذُكِر في هذا البابِ**)، يعني بابَ المُسنَدِ (**والذي قبلَه**) يعني بابَ المُسنَدِ إليه (**غيرُ مُختصٍّ بهما كالذِّكر والحَذْف، وغيرهما**) مِن التَّعريف والتَّنكيرِ، والتَّقديمِ والتَّأخيرِ، والإطلاقِ والتَّقييد، وغيرِ ذلك ممَّا سبَقَ. (**والفَطِن إذا أتقنَ اعتبارَ ذلك فيهما**)، أي: في البابين (**لا يخفى عليه اعتبارُه في غيرِهما**) مِن المفاعيل والمُلحَقاتِ بها، والمضافِ إليه.

وإنَّما قال: (كثيرٌ ممَّا ذُكِرَ)؛ لأنَّ بعضَها مختصٌّ بالبابين: كضمير الفصلِ، فإنَّه يختصُّ بما بين المُسنَدِ إليه والمُسنَدِ؛ وككون المفردِ فعلًا، فإنَّه يختصُّ بالمُسنَد؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ مُسنَدٌ دائمًا، فلا يصحُّ أن يكونَ غيرُ المُسنَدِ فعلًا. نعم يصحُّ أن يكونَ جملةً فعليَّةً.

---

(١) في هامش (ت): «أي: تحقيق احترازه عن نحو ‹أنا عرفتُ› مع التصريح بإفادته التجدُّدَ».

(٢) علَّق القُريميُّ ههنا في **المعوَّل** اللوح ١/٢٠١ بقوله: «وبهذا يظهر أنَّ ما قاله الشَّيخ بهاء الدِّين الحُلوانيُّ: إنَّ حاصل قوله: ‹وقولي في الدَّرجة الأولى احترازٌ› إلى آخره، احترازٌ عن خروجه لا عن دخوله = ليس بمرضيٍّ؛ ولذلك أنكره الشَّيخ يحيى الخوارزميُّ».

وأمَّا ما يقالُ: من أنَّه إشارةٌ إلى أنَّ جميعَها لا يجري في غير البابين، كالتَّعريف في الحال والتَّمييز، وكالتَّقديم في المضاف إليه[1] = فليس بشيء، لأنَّ قولَنا: «جميعُ ما ذُكر في البابين غيرُ مُختصٍّ بهما» لا يقتضي جريانَ شيءٍ من المذكورات في كلٍّ ممَّا يُغايرُ البابين، فضلًا عن جريان كلٍّ منهما فيه، إذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوتُه في واحدٍ ممَّا يُغايرُهما.

* * *

---

(١) في هامش (د)، وحاشية السِّيراميّ على المطوَّل اللوح ١٧١/١، والمعوَّل للقُريميِّ اللوح ٢٠٢/١، حاشية الدُّسوقيِّ على المختصر ١١٧/٢، وتجريد البنَّانيّ ٣٧٣/١، وتقرير الإنبابيّ ٤٤٣/٢ أنَّ القائل بهذا هو الشارح الزوزنيّ. انظر: شرحه للتلخيص اللوح ٤٢/١ ـ ٢.

[البابُ الرَّابعُ: أحوالُ مُتعلِّقاتِ الفِعلِ]

البابُ الرَّابعُ: (أحوالُ مُتعلِّقاتِ الفِعلِ):

قد سبقتْ إشارةٌ إجماليَّةٌ إلى أنَّ مُتعلِّقاتِ[1] الفعلِ قد يجري فيها كثير من الأحوال المذكورةِ في البابين، لكنَّه أرادَ أن يشيرَ إلى تفصيل بعضٍ منها، لاختصاصها بنوع غموضٍ ومَزيدِ دِقَّةٍ، فوضعَ هذا البابَ،/ [٢/ ١٢٣] وأرادَ بالأحوال بعضَها، كحذف المفعولِ وتقديمِه على الفعل، وتقديمِ المعمولاتِ بعضِها على بعض. ثمَّ مهَّدَ لهذا مُقدِّمةً فقال:

[حذف المفعول]

(الفعلُ مع المفعول كالفِعل مع الفاعلِ في أنَّ الغرضَ مِن ذِكْره معه)، أي: ذِكرِ كلٍّ مِن الفاعلِ والمفعولِ مع الفعلِ، أو[2] ذِكرِ الفعلِ مع كلٍّ منهما[3] **(إفادةُ تَلبُّسِه به)**، أي: تلبُّسِ الفعلِ بكلّ منهما، لكنَّهما يفترقان بأنَّ تلبُّسَه بالفاعل من جهة وقوعِه منه، وتلبُّسَه بالمفعول من جهة وقوعِه عليه[4]. ومن هذا يُعلَمُ أنَّ المرادَ بالمفعول المفعولُ به؛ لأنَّ هذا تمهيدٌ لحَذْفه، وإن كانَ سائرُ المفاعيلِ بل جميعُ المتعلِّقاتِ كذلك، فإنَّ الغرضَ من ذِكرها مع الفعلِ إفادةُ تلبُّسِه بها من جهات مختلفةٍ: كالوقوع فيه، وله، ومعه، وغيرِ ذلك.

---

(١) قال الفناريُّ في **حاشيته على المطوَّل** ٣٥٧: «المحقِّقون على كسر اللام في المتعلِّق، وإن صحَّ الفتح أيضًا، والمراد معمولاتُ الفعل».

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): «لا». وما في (صل) وسائر النُّسخ هو الموافق لنصّ هذه العبارة في **المختصر** ٢/ ١٢٠. والظاهر أنَّ «لا» مع الإضافة الآتية في هذه النُّسخ تصحيحٌ متأخِّرٌ عمَّا في (صل)، إذ أثر الكشط ظاهر في موضع «لا» منها، ولأنَّ العبارة الزائدة مُستدرَكة في هوامش تلك النُّسخ. والله أعلم.

(٣) زِيد في (ت) و(ف) و(ك) و(ي): «يُعرَفُ بالتأمُّل». وفي هامش (ت): «على ما زعم الخلخاليُّ». وهو مناسبٌ لرواية النفي في هذه النُّسخة، لكن على ما جاء في (صل) ينتفي الردُّ على الخلخالي، ويكونُ ما ذهبَ إليه احتمالًا رضيَ به التفتازانيُّ. والخلخاليُّ ذهب إلى ذلك في مفتاح **تلخيص المفتاح** ٢٩٠.

(٤) الكلام بلفظ قريب في مفتاح **تلخيص المفتاح** ٢٩٠.

(**لا إفادةُ وقوعِه مُطلَقًا**)، أي: ليسَ الغرضُ من ذِكره مع الفعلِ إفادةَ وقوعِ الفعلِ وثبوتِه في نفسه، من غير[1] إرادة أن يُعلَمَ ممَّن وقعَ وعلى مَن وقع، إذ لو كان الغرضُ ذلك كان ذِكرُ الفاعلِ والمفعولِ معه عبثًا، بل العبارةُ حينئذٍ أن يقالَ: ‹وقعَ الضَّربُ› أو ‹وُجِدَ› أو ‹ثبَتَ›، أو نحو ذلك من الألفاظ الدالَّة على مجرَّد وجودِ الفعلِ، ألا ترى أنَّه إذا أُريدَ تلبُّسه بمَن وقَعَ منه فقط تُرِكَ المفعولُ ولم يُذكَر معه، وإذا أُريد تلبُّسه بمَن وقَعَ عليه فقط تُرِكَ الفاعلُ وبُنيَ للمفعول وأُسنِدَ إليه[2].

(**فإذا لم يُذكَر**) المفعولُ به (**معه**)، أي: مع الفعلِ المتعدِّي المُسنَدِ إلى فاعله (**فالغرضُ إنْ كانَ إثباتَه**)، أي: إثباتَ ذلك الفعلِ (**لفاعله أو نفيَه عنه**)، أي: نفيَ الفعل عن فاعله (**مُطلَقًا**)، أي: من غير اعتبارِ عمومٍ في الفعل بأن يُرادَ جميعُ أفرادِه، أو خصوصٍ بأن يُرادَ بعضُها، ومن غير اعتبارِ تعلُّقه بمَن وقَعَ عليه فضلًا عن عمومه أو خصوصِه[3] (**نُزِّلَ**) الفعلُ المتعدِّي حينئذٍ (**مَنزِلةَ اللازمِ، ولم يقدَّر له مفعولٌ؛ لأنَّ المقدَّرَ**) بواسطة دلالةِ القرينةِ (**كالمذكور**) في أنَّ السامعَ/ [١٢٤/ ١] يتوهَّمُ منهما أنَّ الغرضَ الإخبارُ بوقوع الفعلِ من الفاعل باعتبار تعلُّقِه بمَن وقَعَ عليه، فينتقضُ غرضُ المتكلِّم. ألا يُرى أنَّك إذا قلتَ: ‹هو يعطي الدَّنانيرَ› كانَ الغرضُ بيانَ جنسِ ما يتناولُه الإعطاءُ لا بيانَ حالِ كونه معطيًا، ويكونُ كلامًا مع مَن أثبتَ له إعطاءَ غيرِ الدَّنانيرِ لا مع مَن نفى أن يُوجَدَ منه إعطاءٌ[4].

(**وهو**)، أي: هذا القسمُ الذي نُزِّلَ مَنزلةَ اللَّازمِ (**ضربان؛ لأنَّه: إمَّا أن يُجعَلَ الفعلُ**) حالَ كونِه (**مُطلَقًا**)، أي: من غير اعتبار عمومٍ أو خصوصٍ فيه، ومن غير اعتبارِ تعلُّقه بالمفعول (**كنايةً عنه**)، أي: عن ذلك الفعلِ حالَ كونه (**مُتعلِّقًا بمفعول مَخصوصٍ دلَّت عليه قرينة؛ أو لا**) يُجعَلُ كذلك.

(**الثَّاني: كقوله تعالى:** ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]) فإنَّ الغرضَ إثباتُ العِلمِ لهم ونفيه عنهم من غير[5] عمومٍ في أفراده ولا خصوص، ومن غير اعتبار تعلُّقِه بمعلوم عامٍّ أو خاصٍّ، والمعنى: لا يستوي مَن وُجِدَ له حقيقةُ العِلمِ ومَن لا يُوجَدُ، ومع هذا لم يُجعَل مُطلقُ العِلمِ كنايةً عن العِلم بمعلوم مخصوصٍ تدلُّ عليه القرينةُ.

---

(١) زيد في (ت): «اعتبار».

(٢) الكلام بمعناه مع المثال المذكور في **دلائل الإعجاز** ١٥٣ - ١٥٤، و**الإيضاح** ١٩٥.

(٣) هذا الشرح للفظ «مطلقًا» مذكورٌ بلفظ قريب في **الإيضاح** ١٩٥

(٤) من قوله: «ألا يرى» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في **دلائل الإعجاز** ١٥٥.

(٥) زيد في (ت): «اعتبار».

وإنَّما قدَّمَ الثَّانيَ؛ لأنَّه باعتبار كثرةِ وقوعِه أشدُّ اهتمامًا بحاله.

ذكرَ (السكَّاكيُّ) في بحث إفادةِ اللَّامِ الاستغراقَ أنَّه إذا كانَ المقامُ خطابيًّا لا استدلاليًّا، كقوله عليه السَّلام: «المؤمنُ غِرٌّ كريمٌ، والمنافقُ خِبٌّ لئيمٌ»(١)، حُمِلَ المُعرَّف باللَّام مفردًا كان أو جمعًا على الاستغراق، بعِلَّة إيهامِ أنَّ القصدَ إلى فردٍ دون آخرَ مع تحقُّقِ الحقيقةِ فيهما ترجيحٌ لأحد المُتساوِيين على الآخر(٢).

ثمَّ ذكرَ في بحث حذفِ المفعولِ أنَّه قد يكونُ للقصد إلى نفس الفعلِ بتنزيل المتعدِّي منزلةَ اللَّازِم ذهابًا في نحو ‹فلانٌ يعطي› إلى معنى ‹يفعلُ الإعطاءَ› ويُوجِدُ هذه الحقيقةَ، إيهامًا للمبالغة بالطَّريق المذكورِ في إفادة اللَّام الاستغراقَ(٣)، فجعَلَ المصنِّفُ قولَه: ‹بالطَّريق المذكور› إشارةً إلى قوله: ‹ثمَّ إذا كانَ المقامَ خطابيًّا حُمِلَ المُعرَّفُ باللَّام على/ [١٢٤/ ٢] الاستغراق›(٤). وإليه أشارَ بقوله:

(ثُمَّ)، أي: بعد كونِ الغرضِ ثبوتَ أصلِ الفعلِ وتنزيلَه منزلةَ اللَّازمِ من غير اعتبارِ كنايةٍ (**إذا كان المَقام خَطابيًّا**) يُكتفى فيه بمجرَّد الظَّنِّ، (**لا استِدلاليًّا**) يُطلَبُ فيه اليقينُ البرهانيُّ (**أفادَ**)، أي: المقامُ الخطابيُّ أو الفعلُ المذكورُ (**ذلك**)، أي: كونَ الغرضِ ثبوتَه لفاعله أو نفيَه عنه مطلقًا، (**مع التَّعميمِ**) في أفراد الفعلِ، (**دَفعًا للتحكُّم**) اللَّازمِ مِن حَمْله على فرد دونَ فرد آخرَ.

وتحقيقُه أنَّ معنى «يعطي» حينئذٍ: يفعلُ الإعطاءَ ويُوجِدُ هذه الحقيقةَ، فمصدرُ هذا الفعلِ معرَّفٌ بلام الحقيقةِ، فيجبُ أن يُحمَلَ في المقام الخطابيِّ على استغراق الإعطاءاتِ وشمولِها احترازًا عن ترجيح أحدِ المُتساوِيين.

لا يقالُ: إنَّ إفادةَ التَّعميمِ في أفراد الفعلِ ينافي كونَ الغرضِ ثبوتَه لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا؛ لأنَّ معنى الإطلاقِ: ألَّا يُعتبَرَ عمومُ أفرادِ الفعلِ أو خصوصُها ولا تعلُّقُه بمَن وقَعَ عليه، فكيف يجتمعان؟(٥)

---

(١) في مسند أحمد، ١٥/ ٥٩ (٩١١٨)، برواية «إنّ المؤمن غِرٌّ كريم، وإنّ الفاجر خِبٌّ لئيم»، والأدب المُفرَد ١١٣ (٤١٨)، وسنن أبي داود، ٧/ ١٦٧ (٤٧٩٠)، وسنن الترمذيّ، ٤/ ٣٤٤ (١٩٦٤)، وفيها جميعًا «الفاجر» بدل «المنافق».

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٣١٧ ـ ٣١٨.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٣٣٤.

(٤) انظر: الإيضاح ١٩٦، وعبارتا السكّاكيّ سلفت الإحالة على موضعهما آنفًا.

(٥) لم أقف على هذا القول فيما بين يديّ من المظانّ.

لأنَّا نقولُ: لا نُسلِّم المنافاةَ، إذ لا يلزمُ مِن عدم كونِ الشَّيءِ مُعتبَرًا في الغرض والمقصودِ عدمُ كونِه مُفادًا من الكلام، وإنَّما المُنافي للتَّعميم هو اعتبارُ عدمِ العمومِ لا عدمُ اعتبارِ العمومِ، والفرقُ واضحٌ.

ثمَّ المذكورُ في «شرح المفتاح» أنَّ قوله: ‹بالطَّريق المذكور› إشارةٌ إلى ما ذكَرَه في آخر بحثِ الاستغراقِ، من أنَّ نحوَ ‹حاتمٌ الجوادُ› يفيدُ الانحصارَ مبالغةً بتنزيل جُود غيرِ حاتم منزلةَ العدمِ، لأنَّ معنى قولنا: ‹فلانٌ يعطي›: هو لا غيرُه يُوجِدُ حقيقةَ الإعطاءِ لا غيرَها[١].

وهذا لَعَمري فِرْيةٌ ما فيها مِرْيةٌ؛ لأنَّ ما ذكَرَه من الحصرَين ممَّا لم يشهَد به نقلٌ ولا عقلٌ[٢]. نَعَم إذا حُمِلَ على التَّعميم أفادَ أنَّه يُوجِدُ كلَّ إعطاءٍ، فيلزمُ ألَّا يكونَ غيرُه مُوجِدًا للإعطاء، أمَّا إنَّه لا يُوجِدُ[٣] إلَّا الإعطاءَ فممَّا لا تسعُه هذه العبارةُ. والظَّاهرُ/ [١٢٥/ ١] ما ذكَرَه المصنِّفُ. وتحقيقُه ما ذكرنا، فليُحافَظْ عليه، فإنَّ هذا المقامَ ممَّا وقَعَ فيه لبعضهم خبطٌ عظيمٌ[٤].

= **(والأوَّلُ)** وهو أن يُجعَلَ الفعلُ مطلقًا كنايةً عنه، متعلِّقًا بمفعول مخصوصٍ **(كقول البُحتريِّ في المعتزِّ بالله)** مُعرِّضًا بالمُستعين بالله:

(شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِداهُ أَنْ يَرى مُبصِرٌ ويَسْمَعَ وَاعِ[٥]

أي: أن يكونَ ذو رُؤيةٍ وذو سَمْعٍ، فيُدرِكَ) بالبصَر **(مَحاسِنَه و)** بالسَّمع **(أخبارَه الظَّاهرةَ الدالَّةَ**

---

(١) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٩٩/ ٢.

(٢) علَّقَ التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «اعلم أنَّ المردودَ عقلاً ونقلاً هو اجتماعُ الحصرين في مثل ‹فلانٌ يعطي› على ما زعمَ الشارحُ. وأمَّا الحصرُ الأوَّلُ فقد حقَّقناه على وجه يصحُّ عند صاحبِ المفتاح أيضًا، وأمَّا الحصرُ بناءً على التقديم فلا يصلُحُ شرحًا لكلام المفتاحِ على ما عُرِفَ مِن مذهبه». وكُتبَ بجوار التعليق: «هذا الخطُّ المبارك صدرَ من مُحقِّق العالم مولانا سعد الدِّين التفتازانيّ، سلَّمه الله». والتعليق بنصِّه في هامش (ت)، وفي حاشية الفناريّ على المطوَّل ٣٥٩: «ونُقِلَ عن الشَّارح أنَّه قالَ»، وأوردَ هذا التعليق بنصِّه.

(٣) زِيد في (ج): «غيره».

(٤) في حاشية السِّيراميّ على المطوَّل اللوح ١٧٢/ ١، وحاشية الفناريّ على المطوَّل ٣٦٠: «أرادَ بالبعض الخَلخاليَّ؛ فإنَّه سلكَ مَسلَكَ الشارحِ العلَّامة». والخلخاليُّ صرَّح بمُخالفة القزوينيِّ ههنا في جملة أمورٍ بعضُها يوافقُ مذهبَ الشيرازيّ في فهم كلام السكَّاكيِّ ممَّا ردَّه التفتازانيُّ آنفًا. انظر: مفتاح تلخيص المفتاح ٢٩١ ـ ٢٩٣.

(٥) البيت للبحتريّ في ديوانه ١٢٤٤؛ وهو له في دلائل الإعجاز ١٥٦، ونهاية الإيجاز ٢١٠، والمصباح ٤٨، ونهاية الأرب ٧/ ٧٧، والإيضاح ١٩٦، وفتوح الغيب ١/ ٧٣٦، ١٠/ ٢٣، ١٧٩.

على استحقاقِه الإمامةَ دونَ غيرِه، فلا يَجدوا) نُصِبَ[١] عَطفٌ على المضارع المنصوبِ قبله، أي: فلا يجدُ أعداؤه وحُسَّاده الذين يتمنَّون الإمامةَ **(إلى مُنازعَتِه الإمامةَ سَبيلًا)**.

فالحاصل أنَّه نزَّلَ «يَرى» و«يَسمعَ» منزلةَ اللَّازمِ، أي: يصدرُ منه الرُّؤية والسَّماعُ من غير تعلُّقٍ بمفعول مخصوصٍ، ثمَّ جعلَهما كنايتين عن الرُّؤية والسَّماعِ المتعلِّقين بمفعول مخصوصٍ هو محاسنُه وأخبارُه، بادِّعاء الملازمةِ بين مطلقِ الرُّؤيةِ ورؤيةِ آثارِه ومحاسنِه، وكذا بين مُطلقِ السَّماع وسماعِ أخبارِه، دلالةَ على أنَّ آثارَه وأخبارَه بلغت من الكثرة والاشتهارِ إلى حيث يمتنعُ خفاؤها، فيُبصرُها كلُّ راءٍ ويسمعُها كلُّ واعٍ، بل لا يبصرُ الرَّائي إلا آثارَه ولا يسمعُ الواعي إلا أخبارَه، فذكَرَ الملزومَ وأرادَ اللَّازمَ على ما هو طريقةُ[٢] الكنايةِ[٣]. ولا يخفى أنَّه يفوتُ هذا المعنى عند ذِكرِ المفعولِ وتقديرِه؛ لِمَا في التَّغافُل عن ذِكرِه والإعراضِ عنه من الإيذان بأنَّ فضائله يكفي فيها أن يكونَ ذو بصرٍ وذو سمعٍ حتَّى يعلمَ أنَّه المتفرِّدُ بالفضائل[٤].

(وإلَّا)، أي: وإن لم يكن الغرضُ عند عدمِ ذكرِ المفعولِ مع الفعل المتعدِّي المُسنَدِ إلى فاعله إثباتَه لفاعله أو نفيَه عنه مطلقًا، بل قُصِدَ تعلُّقه بمفعول غيرِ مذكورٍ، **(وَجبَ التَّقديرُ بحسَب القرائنِ)** الدالَّة على تعيين المفعولِ،/ [١٢٥/ ٢] إن عامًّا فعامٌّ، وإن خاصًّا فخاصٌّ.

وإنَّما قلنا: «بل قُصِدَ تعلُّقه بمفعول»؛ لأنَّه لو لم يُقصَد إثباتُه أو نفيُه مطلقًا بأن قُصِدَ إثباتُه أو نفيُه باعتبار خصوصِ أفرادِ الفعلِ أو عمومِها من غير اعتبار التَّعلُّق بمفعول لم يجب تقديرُ المفعولِ، بل لم يجُز لفوات المقصودِ، كما إذا قلنا: «فلان يعطي كلَّ سَنةٍ مرَّة أو مرَّتين»[٥]، أي: يفعل إعطاءً ما من غير تعيين المفعولِ[٦]، و«فلانٌ يُعطي»[٧] مع قَصْدِ أنَّه يفعلُ كلَّ إعطاءٍ من غير اعتبارٍ للمفعولِ[٨].

---

(١) ضُبط في (ج) بالبناء للمفعول.

(٢) في (ج): «طريقُ».

(٣) الكلام على البيت بمعناه في دلائل الإعجاز ١٥٦، ونهاية الإيجاز ٢١٠ ـ ٢١١، والمصباح ٤٨ ـ ٤٩، والإيضاح ١٩٦ ـ ١٩٧. ولم يصرِّح الشيخ عبد القاهر بحديث الكناية، وإنَّما ذكَرَه القزوينيُّ من غير تفصيل، وفصَّله التفتازانيُّ ههنا كما ترى.

(٤) في (ت) و(ج) و(ع) و(ك) و(ي): «بالفضل».

(٥) في هامش (ك): «هذا لخصوص الأفراد».

(٦) في (ت): «اعتبار التعلُّق بالمفعول» مكان «تعيين المفعول».

(٧) في هامش (ك): «هذا لعموم الأفراد».

(٨) زيد في (ت): «التعلُّق بالمفعول».

فالفرقُ بين تعميمِ أفرادِ الفعلِ وتعميمِ المفعولِ ظاهرٌ[١]، وهما وإن فُرِضَ تلازمُهما في الوجود فلا تلازمَ بينهما في الاعتبار والقصدِ.

[الأغراض البلاغية لحذف المفعول]

(**ثُمَّ الحذفُ**)، أي: حذفُ المفعولِ من اللَّفظ بعد قابلية المقامِ، أعني وجودَ القرينةِ:

(**إمَّا للبيانِ بعد الإبهامِ، كما في فِعلِ المَشيئةِ**) والإرادةِ ونحوِهما إذا وقَعَ شرطًا، فإنَّ الجوابَ يدلُّ عليه ويُبيِّنه، (**ما لم يكُن تَعلُّقه به**)، أي: تعلُّقُ فعلِ المشيئةِ بالمفعول (**غريبًا**، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩])، أي: لو شاءَ هدايتكم أجمعين، فإنَّه متى قيل: ﴿لَوْ شَآءَ﴾ علِمَ السَّامعُ أنَّ هناك شيئًا عُلِّقتِ المَشيئةُ عليه لكنَّه مُبهَمٌ عنده، فإذا جيءَ بجواب الشَّرطِ صارَ مبيَّنًا، وهذا أوقعُ في النَّفس[٢]، (**بخلافِ نحوِ**) قولِ الخُريميِّ يرثي ابنَه، ويصفُ نفسَه بشدَّة الحزنِ والصَّبرِ عليه:

(**ولو شِئتُ أنْ أبكيْ دمًا لبَكيتُه**) عليه ولكنْ ساحةُ الصَّبرِ أوسَعُ[٣]

فإنَّ تعلُّقَ فعلِ المشيئةِ ببكاء الدَّم فعلٌ غريبٌ، فلا بدَّ من ذِكر المفعولِ؛ ليتقرَّرَ في نفس السَّامعِ ويأنسَ السَّامعُ به[٤].

(**وأمَّا قولُه**)، أي: قولُ أبي الحسنِ عليِّ بن أحمدَ الجوهريِّ:

(**ولم يُبقِ منّي الشَّوقُ غيرَ تفكُّري فلو شِئتُ أن أبكيْ بكَيتُ تفكُّرا**[٥]

= **فليس منه**)، أي: ممَّا تُرِكَ فيه حذفُ مفعولِ المَشيئةِ بناءً على غرابة تُعلُّقها به، على ما يسبقُ

---

(١) في **حاشية الفناريّ على المطوَّل** ٣٦٠ أنَّ هذا الكلامَ «جوابٌ عمَّا توهَّمه الخلخاليُّ من أنَّ تعميم أفراد الفعلِ يستلزم تعميم المفعول». والخلخاليُّ ذكَرَ ذلك في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٢٩٢ ـ ٢٩٣ في معرِض الردِّ على القزوينيّ.

(٢) الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ١٦٤.

(٣) زِيد في (س): «ومنها:

وأعدَدتُه ذُخرًا لكلِّ مُلمَّةٍ وسَهْمُ المنايا بالذَّخائر مُولعُ»

والشعر للخُريميّ في **ديوانه**، ص ٤٣؛ وهو له في **الكامل** ١٣٦٢، و**المَصون** ١٦، و**شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١٠٥٣؛ وهو بلا عزو على ما نحن فيه في: **دلائل الإعجاز** ١٦٤، و**الكشَّاف** ١/ ٢٢١ (البقرة، ٢/ ٢٠)، و**نهاية الإيجاز** ٢١٢، و**ضِرام السِّقط** ٣٨٨، و**المثل السائر** ٢/ ٢٤١، و**الجامع الكبير** ١٢٧، و**الإيضاح** ١٩٩، و**حواشي الكشَّاف** اللوح ٥٠/ ٢.

(٤) الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ١٦٤.

(٥) البيت للجوهريّ في **دلائل الإعجاز** ١٦٧، و**ضِرام السِّقط** ٣٨٨، و**الإيضاح** ١٩٩؛ وبلا عزو في **حواشي الكشَّاف** اللوح ٥٠/ ٢.

إلى الوهم[١] مِن أنَّ المرادَ: لو شئتُ أن أبكيَ تفكُّرًا بكيتُ تفكُّرًا، فلم/[١٢٦/ ١] يحذِف مفعولَ المشيئةِ، ولم يقل: لو شئتُ بكَيتُ تفكُّرًا؛ لأنَّ تعلُّقَ المشيئةِ ببكاء التَّفكُّرِ غريبٌ كتعلُّقها ببكاء الدَّمِ[٢].

فرفعَ هذا الوهمَ وصرَّح بأنَّه ليسَ من هذا القبيلِ؛ (**لأنَّ المُراد بالأوَّلِ البكاءُ الحقيقيُّ**) لا البكاءُ الفِكْريُّ؛ لأنَّه لم يُرِد أن يقولَ: لو شئتُ أن أبكي تفكُّرًا بكيتُ تفكُّرًا، بل أرادَ أن يقولَ: أفنانيَ النحولُ فلم يُبقِ منّي غيرَ خواطرَ تجُولُ فيَّ، حتَّى لو شئتُ البكاءَ فمَرَيتُ جُفوني وعصَرتُ عيني ليسيلَ منها دمعٌ لم أجِده، وخرجَ منها بدلَ الدَّمعِ التفكُّرُ. فالبكاءُ الذي أرادَ إيقاع المشيئةِ عليه بكاءٌ مطلقٌ مُبهَمٌ غيرُ معدًّى إلى التفكُّر البتَّةَ، والبكاءُ الثَّاني مقيَّدٌ معدًّى إلى التَّفكُّر فلا يصلحُ تفسيرًا للأوَّل وبيانًا[٣]، كما إذا قلتَ: لو شئتَ أن تعطي درهمًا أعطيتَ درهمين. كذا في «دلائل الإعجاز»[٤].

وممَّا نشأ من سُوء التأمُّل وقلَّة التدبُّر في هذا المقام ما قيل[٥]: إنَّ الكلامَ في مفعول ‹أبكي›، والمرادُ أنَّ البيتَ ليس مِن قَبيل ما حُذِف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام، بل لغرضٍ آخر[٦].

لا يقال: [٧] يحتمل أن يريدَ: إنّي ضعُفتُ ونحُلتُ، بحيث لم يبقَ فيَّ مادَّةُ الدَّمعِ، فصرت بحيث أقدِرُ على بكاء التفكُّرِ، والمعنى: لو شئتُ أن أبكيَ تفكُّرًا بكَيتُ تفكُّرًا، على أنَّه من باب التَّنازعِ مثل ‹ضربتُ وأكرمتُ زيدًا›، فيكونُ من قبيل:

ولــو شــئتُ أن أبكــي دمًــا لبكيتُــهُ[٨] ....

لأنَّا نقولُ: ترتُّبُ هذا الكلامِ على قوله:

فلـم يُبـقِ منّـي الشَّـوقُ غيـرَ تفكُّـري[٩] ....

---

(١) زيد في (ف): «وذهب إليه صاحب الضِّرام»، وهي في هامش (ت) و(ج) و(س) من نسخة.

(٢) في هامش (ت): «على ما ذهب إليه صدرُ الأفاضل في ضِرام السِّقط». وكلامُه بمعناه في ضِرام السِّقط ٣٨٨.

(٣) في هامش (صل) و(ج) و(ك): «لأنَّ المُبيِّنَ يجبُ أن يكونَ عينَ المُبيَّنِ»، وفي هامش (ت): «لأنَّ المفسِّرَ يجبُ أن يكونَ عينَ المُفسَّرِ».

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ١٦٧، وأكثره في الإيضاح ٢٠٠.

(٥) في هامش (ت): «تعريضٌ بالخَلخاليّ».

(٦) انظر: مفتاح تلخيص المفتاح ٢٩٧.

(٧) في هامش (ت): «في تقوية كلام صاحب الضِّرام».

(٨) مضى بتخريجه آنفًا. ولم أقف على هذا القول فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٩) مضى بتخريجه آنفًا.

= يدلُّ على فساد هذا الاحتمالِ، لأنَّ بكاءَ التفكُّر ليس سوى الأسفِ والكمدِ، والقُدرةُ عليه لا تتوقَّفُ على ألَّا يبقى فيه غيرُ التفكُّرِ، بخلاف عدمِ القدرةِ على البكاء الحقيقيِّ بحيث يحصلُ منه بدلَ الدَّمعِ التفكُّرُ، فإنَّه ممَّا يتوقَّفُ على ألَّا يبقى فيه غيرُ التفكُّرِ، فحينئذٍ يحسُنُ ترتُّبُ النَّظمِ. فليُتأمَّلْ.

وممَّا يُحذَفُ فيه المفعولُ بالواسطة للبيان بعد الإبهامِ قولُك: «أمرتُه فقام»، أي: أمرتُه بالقيام،/ [٢/١٢٦] قال الله تعالى: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا﴾ [الإسراء: ١٦] أي: أمرناهم بالفسق، وهو مجازٌ عن تمكينهم وإقدارِهم[١].

(وإمَّا) عطفٌ على قوله: «للبيان»[٢]، (لدَفْع توهُّمِ إرادةِ غيرِ المُرادِ ابتداءً) مُتعلّق بقوله: «توهُّم»، (كقوله)، أي: البُحتريّ: (وَكَمْ ذُدْتَ) أي: دفعتَ (عنّي مِن تَحامُلِ حادثٍ) يقال: «تحاملَ فلانٌ عليَّ: إذا لم يعدِل»[٣]. و(كم) في البيت خبريَّة مميِّزُها قولُه: (مِن تحامُل حادثٍ). «وإذا فُصِلَ بين «كم» الخبريَّةِ ومميِّزها بفعل متعدٍّ وجبَ الإتيانُ بـ«من» لئلَّا يلتبسَ بمفعول ذلك الفعلِ، نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ﴾ [الدخان: ٢٥] و﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [القصص: ٥٨]»[٤]. ومحلُّ (كم) ههنا النَّصبُ على المفعوليَّة. (وَسَوْرةِ أيَّامٍ) أي: شدَّتِها وصولتِها[٥] (حَزَزْنَ)، أي: قطعْنَ اللَّحمَ (إلى العَظْمِ)[٦].

فحذفَ المفعولَ، أعني: اللَّحمَ؛ (إذ لو ذكَرَ اللَّحمَ رُبَّما تُوُهِّمَ قبل ذِكرِ ما بَعده)، أي: ما بعد اللَّحمِ، وهو قولُه: (إلى العَظْم)، (أنَّ الحَزَّ لم ينتهِ إلى العَظْم) بل كانَ في بعض اللَّحمِ، فترَكَ ذِكرَ اللَّحمِ ليَدفعَ مِن السَّامع هذا الوهمَ، ويُصوِّرَ في نفسه مِن أوَّل الأمرِ أنَّ الحزَّ مضى في اللَّحم حتَّى لم يردَّه إلَّا العظمُ[٧].

---

(١) جميع ما ذُكرَ في هذا الوجه مع المثال والكلام على الآية بمعناه في **الكشَّاف** ٢/ ٤٤٢ (الإسراء، ١٧/ ١٦).

(٢) زِيد في (ع): «بعد الإبهام».

(٣) **أساس البلاغة** (حمل).

(٤) **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ١٥٦. وسيأتي هذا الكلام بلفظ قريب في ص ٤٢٦.

(٥) انظر: **الصحاح** (سور).

(٦) والبيتُ بتمامه:

وكَمْ ذُدْتَ عنّي مِن تحامُلِ حادثٍ ... وسَورةِ أيَّامٍ حززْنَ إلى العَظمِ

وهو للبحتريّ في ديوانه ٢٠١٨؛ وله في **دلائل الإعجاز** ١٧١، و**الإيضاح** ٢٠٠.

(٧) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **الإيضاح** ٢٠٠، وبلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ١٧٢.

(وإمَّا لأنَّه أُريدَ ذِكرُه) أي: ذِكرُ المفعولِ (ثانيًا على وَجْهٍ يتضمَّنُ إيقاع الفِعلِ على صَريح لفظِه)، أي: لفظِ المفعولِ؛ (إظهارًا لكمال العِناية بوقوعِه عليه)، أي: وقوعِ الفعلِ على المفعول حتَّى لا يَرضى بأن يُوقِعَه على ضميره وإن كانَ كنايةً عنه، (كقوله)، أي: البُحتريِّ:

(قد طَلبْنا فلم نَجِدْ لكَ في السُّؤْ ... دَدِ والمَجدِ والمَكارمِ مِثْلا)[1]

أي: قد طلبْنا لك مِثْلًا، فحذفَ المفعولَ من اللَّفظ، إذ لو ذكَرَه لكانَ المناسِبُ في قوله: (لم نجِد) الإتيانَ بضميره، أي: «فلم نجِده»، وفيه تفويتٌ للغرَض، وهو إيقاعُ نفي الوجدانِ على صريح لفظِ «المِثل»، لكمال العنايةِ بعدم وجدانِ المِثلِ له[2]. ولأجل هذا المعنى بعينه عكسَ ذو الرُّمَّةِ في قوله:

ولم أَمدَح لأُرضِيَه بشِعري ... لئيمًا أن يكونَ أصابَ مَالا[3]

/ [١/١٢٧] لأنَّه أعمَلَ الفعلَ الأوَّلَ في صريح لفظِ «اللئيم» والثَّاني في ضميره[4]؛ لأنَّ الغرَضَ إيقاعُ نفي المدحِ على اللَّئيم صريحًا لكمال العنايةِ بذلك، بخلاف الإرضاءِ[5].

(ويَجوزُ أن يكونَ السَّببُ) أي: سببُ حذفِ المفعولِ في بيت البُحتريِّ (تَرْكَ مُواجهةِ المَمدوح بطَلَبِ مِثْلٍ له) قصدًا إلى المبالغة في التأدُّب معه؛ لأنَّ طلبَ المِثلِ صريحًا ممَّا يدلُّ على تجويزه[6]، بناءً على أنَّ العاقلَ لا يطلبُ إلَّا ما يُجوِّزُ وجودَه[7]. وأيضًا في هذا الحذف بيانٌ بعد الإبهامِ.

(وإمَّا للتَّعميمِ) في المفعول (مع الاختصارِ، كقولكَ: «قد كانَ منكَ ما يُؤلِمُ»، أي: كلَّ أحدٍ)[8]

---

(١) البيت للبحتريِّ يمدحُ المعتزَّ، وهو في ديوانه ١٦٥٧؛ وله في دلائل الإعجاز ١٦٨، ونهاية الإيجاز ٢١٢، والمصباح ٤٩، والإيضاح ٢٠٠.

(٢) الكلام بمعناه في دلائل الإعجاز ١٦٨، ونهاية الإيجاز ٢١٢، والإيضاح ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٣) البيت لذي الرُّمَّة يمدحُ بلالَ بن أبي بُردةَ، وهو في ديوانه ١٥٣٤؛ وله في دلائل الإعجاز ١٧٠، والإيضاح ٢٠١.

(٤) في هامش (صل) ما نصُّه: «الضميرُ المنصوبُ المتَّصل يرجعُ إلى «اللَّئيم»، وهو مُقدَّمٌ من حيثُ الرُّتبة، فلا يكونُ إضمارًا قبل الذِّكر».

(٥) الكلام بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ١٧٠، والإيضاح ٢٠١.

(٦) في هامش (ج) ما نصُّه: «والقول هكذا، أي: «قد طلبنا لك مِثلا» ليسَ بأدب لأنَّه يُتوهَّمُ منه أنَّ مِثلكَ كثيرًا ما يوجدُ في الدُّنيا، فأطلبُ مِثلكَ؛ فلا يكونُ مدحًا للمُخاطَب».

(٧) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٢٠١.

(٨) الكلام بمعناه مع المثال في دلائل الإعجاز ١٦٠.

بقرينة أنَّ المَقامَ مَقامُ المبالغةِ، وهذا التَّعميمُ وإن أمكنَ أن يُستفادَ مِن ذِكر المفعولِ بصيغة العمومِ لكنَّه يُفوِّت الاختصارَ حينئذٍ[(١)]. (وعليهِ) أي: على حذف المفعولِ للتَّعميم و[(٢)]الاختصارِ (﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥])، أي: «يدعو العبادَ كلَّهم»[(٣)]؛ لأنَّ الدعوةَ إلى الجنَّة تعمُّ النَّاسَ كافَّة، لكنَّ الهدايةَ إلى الطَّريق المستقيمِ المُوصِلِ إليها يختصُّ لمَن يشاءُ ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].

فالمثالُ الأوَّلُ يفيدُ العمومَ مبالغةً، والثَّاني تحقيقًا، وهما وإن احتمَلا أن يُجعَلا من قبيل ما نُزِّلَ مَنزلةَ اللَّازمِ، لكنَّ التَّأمُّلَ الذَّوقيَّ يشهدُ أنَّ القصدَ في هذا المقام إلى المفعول، فإنَّ الحملَ على أمثال هذه المعاني ممَّا يتعلَّقُ بقصد المتكلِّمِ ومناسبةِ المقامِ، ولذا جعلَ صاحبُ «المفتاح» نحو ‹فلانٌ يعطي› مُحتمِلًا للتَّنزيل منزلةَ اللَّازمِ، وللقصد إلى تعميم المفعولِ[(٤)].

وممَّا يحتمل الحذفَ للعموم في غير المفعولِ به قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: على كلّ أمرٍ يُستعانُ فيه، ويحتملُ أن يُرادَ على أداء العبادةِ ليتلاءمَ الكلامُ.

وههنا بحثٌ، وهو أنَّ ما جُعِلَ الحذفُ فيه للتَّعميم والاختصارِ، إنَّما هو مِن قبيل ما يجبُ فيه تقديرُ المفعولِ بحسب القرائنِ، وحينئذٍ فإن دلَّتِ القرينةُ على أنَّ المُقدَّرَ يجبُ أن يكونَ عامًّا فالتَّعميمُ من عموم المُقدَّرِ سواءٌ ذُكِرَ أو حُذِفَ، وإلَّا فلا دلالةَ على التَّعميم[(٥)].

فالظَّاهرُ أنَّ العمومَ فيما ذكَرَ/ [١٢٧/ ٢] إنّما هو من دلالة القرينةِ على أنَّ المُقدَّر عامٌّ، والحذفُ إنَّما هو لمُجرَّد الاختصارِ، كما ذكرَه فيما يليه، وهو قوله:

---

(١) الكلام بمعناه في **شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ٤٣/ ٢.

(٢) في (ت) و(ج): «مع».

(٣) **الكشّاف** ٢/ ٢٣٣ (يونس، ١٠/ ٢٥).

(٤) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٣٤.

(٥) شنَّعَ الشَّريفُ الجرجانيُّ في حاشيته على **المطوّل** ١٩٦ على التفتازانيّ في هذا الموضع، ودافعَ عنه العصام في **الأطول** ١/ ٥٢٢ - ٥٢٣، وردَّ كلامَ الشَّريف الجرجانيّ، وفصَّل ذلك كلَّه الفناريُّ في **حاشيته على المطوّل** ٣٦٢. هذا ونقل الإنبابيُّ في **التقرير** ٣/ ٢١ ههنا عن **شرح المفتاح** للكاشيّ كلامًا قريبًا ممَّا ذكره التفتازانيُّ فيه. وانظر كلام الكاشيِّ عليه في شرحه **للمفتاح** اللوح ١٠٠/ ٢.

(وإمَّا لمُجرَّد الاختصارِ) وقد وقَعَ في بعض النُّسخِ (عند قيامِ قرينةٍ) وهو تذكرةٌ لِمَا سبقَ[١] في قوله: (يجب التَّقديرُ بحسب القرائنِ) ولا حاجةَ إليه.

وما يقالُ: إنَّ المعنى عند قيامِ قرينةٍ على أنَّ الحذفَ لمجرَّد الاختصارِ ليسَ بسديد؛[٢] لأنَّ هذا جارٍ في سائر الأقسامِ، ولا وجهَ للتَّخصيص بمُجرَّد الاختصارِ[٣].

(نحو ‹أَصغيْتُ إليه›، أي: أُذُني، وعليه) قوله: (﴿أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، أي: ذاتَكَ)[٤].

وقد عرضتُ هذا البحثَ على بعضهم[٥] فقال: «إذا ذُكِرَ المفعولُ نحو ‹يُؤلِمُ كلَّ أحدٍ› يكونُ الاعتمادُ على اللَّفظ من حيثُ الظَّاهرُ، وظاهرُ اللَّفظِ يُوهِمُ الاستغراقَ الحقيقيَّ، وهو ليسَ بمقصود؛ وأمَّا إذا حُذِفَ فيكونُ الاعتمادُ على العقل ظاهرًا، فلا يعُمُّ إلا ما يُجوِّزه العقلُ، ولا يُوهِمُ خلافَ المقصودِ، فصحَّ أنَّ الحذفَ للتَّعميم الذي لا يُوهِمُ خلافَ المقصودِ مع الاختصار، إذ لو تُرِكَ الاختصارُ لأمكنَ أن يقالَ: ‹يُؤلِمُ كلَّ أحدٍ ممَّن يُجوِّزُ العقلُ والعُرفُ إيلامَه إيَّاه›».

فقلت: أوَّلًا: تقييدُ التَّعميمِ بالذي لا يُوهِمُ خلافَ المقصودِ ممَّا لا دلالةَ لِلفظ الكتابِ عليه.

وثانيًا: إنَّ الحذفَ حينئذٍ إنَّما يكونُ لدَفْع الإيهامِ، والتَّعميمُ مستفادٌ من عموم المقدَّرِ، ولو سُلِّم فتَركُ التعرُّضِ لِمَا له مزيد اختصاصٍ بالحذف، أعني دَفْعَ الإيهامِ، والتعرُّضُ لِمَا ليس كذلك، أعني التَّعميمَ = غيرُ مناسبٍ.

وثالثًا: إنَّ هذا لا يستقيمُ في نحو قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، ممَّا قُصِدَ فيه التَّعميمُ والاستغراقُ حقيقةً، إذ الذِّكر لا يُوهِمُ خلافَ المقصودِ، بل يُحقِّقُ المقصودَ، على ما ذكرتُه، فلا وجهَ للحذف سوى مُجرَّدِ الاختصارِ.

ومِن الحذف لمُجرَّد الاختصارِ قولُه تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، على أنَّ

---

(١) في ص ٣٥٧. والعبارة بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٣٣٤، في هذا الموضع.

(٢) ذهب إليه الزوزنيُّ في شرحه للتلخيص اللوح ٤٣/ ٢ ـ ٤٤/ ١. وفصَّل التفتازانيُّ الكلام عليه في شرح المفتاح اللوح ١٠٧/ ١ ـ ٢.

(٣) ونبَّه على عموم ذلك الخَلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٢٩٩.

(٤) قال السُّبكيُّ في عروس الأفراح ٢/ ١٤٣: «وعندي أنَّ تَرْكَ المفعول هنا للتعظيم».

(٥) في هامش (ت): «وهو بهاء الدِّين الخَلوانيّ».

الدُّعاءَ بمعنى التَّسميةِ التي تتعدَّى إلى مفعولين، أي: سمُّوه اللهَ،/ [١٢٨/ ١] أو سمُّوه الرَّحمنَ، أيًّا ما تسمُّونه فله الأسماءُ الحُسنى؛ [١] إذ لو كانَ الدُّعاء بمعنى النِّداءِ المتعدِّي إلى مفعول واحدٍ لزمَ الشِّركُ، إن كانَ مُسمَّى الله غيرَ مُسمَّى الرَّحمنِ، ولزِمَ عطفُ الشَّيءِ على نفسه إن كانَ عينَه[٢]. ومثلُ هذا العطفِ وإن صحَّ بالواو باعتبار الصِّفاتِ كقوله:

إلـــى المَلِـــكِ القَـــرْمِ وابـــنِ الهُمَامِ   وَلَيْـــثِ الكتيبـــةِ فـــي المُزدَحَـــمْ[٣]

= لكنَّه لا يصحُّ في «أو» لأنَّها لأحد الشَّيئين المُتغايرَين، ولأنَّ التَّخيير إنَّما يكونُ بين الشَّيئين. وأيضًا لا يصحُّ قوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ لأنَّ ﴿أَيًّا﴾ إنَّما تكونُ لواحد من اثنين أو جماعةٍ.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٣] فذهبَ الشَّيخ عبدُ القاهرِ وصاحبُ «الكشَّاف» إلى أنَّ حذفَ المفعولِ فيه للقصد إلى نفس الفعلِ وتنزيلِه منزلة اللازم، أي: يصدرُ منهم السَّقيُ ومنهما الذَّود، وأمَّا أنَّ المَسقيَّ والمَذُود إبلٌ أو غنَمٌ فخارجٌ عن المقصود، بل يُوهِمُ خلافَه، إذ لو قيل أو قُدِّر: يسقون إبلَهم، وتذُودان غنَمَهما = لتُوهِّم أنَّ الترحُّمَ عليهما ليسَ من جهة أنَّهما على الذَّود والنَّاسَ على السَّقي، بل من جهة أنَّ مَذُودَهما غنَمٌ ومَسقيَّهم إبلٌ. ألا يُرى أنَّك إذا قلتَ: مالكَ تمنعُ أخاكَ؟ كنتَ مُنكِرًا المنعَ لا من حيثُ هو مَنعٌ، بل من حيثُ هو منعُ الأخِ[٤].

وذهبَ صاحبُ «المفتاح» إلى أنَّه لمجرَّد الاختصارِ، والمراد: يسقُون مواشيَهم، وتذودان غنمَهما، وكذا سائرُ الأفعالِ المذكورةِ في هذه الآيةِ[٥].

---

(١) الكلام على الآية بلفظ قريب في **الكشّاف** ٢/ ٤٧٠ (الإسراء، ١٧/ ١١٠)، وهو بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٣٧٥، و**الإيضاح** ٢٠٣.

(٢) الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٣٧٥، و**الإيضاح** ٢٠٣.

(٣) لا يُعرَف قائله. وهو بلا عزو في **معاني القرآن** للفرّاء ٢/ ٥٨ (الرعد، ١٣/ ٢)، و**تفسير الطبريّ**، ٣/ ٨٩ (البقرة، ٢/ ١٧٧)، و**البسيط** ٢/ ٧٧، و**الكشّاف** ١/ ١٣٣ (البقرة، ٢/ ٤)، و**الإنصاف في مسائل الخلاف** ٤٦٩؛ و**شرح الرضيّ على الكافية**، ١/ ٢٦٥، ٢/ ٣٣٢، ٣/ ٤٠، فيها جميعًا على ما نحن فيه. وانظر تفصيل الكلام عليه في **خزانة الأدب** للبغداديّ، ١/ ٤٥١، و**المُعوَّل في شرح أبيات المطوّل** اللوح ٤١/ ٢. وفيهما: القَرْم: السيِّد. الهمام: المَلِك العظيم الهِمّة، والسيِّد الشجاع السخيُّ. والكتيبة: الجيش. والمُزدحَم: محلّ الازدحام، وأراد به المعركة.

(٤) الكلام بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ١٦١ ـ ١٦٢، وبمعناه في **الكشّاف** ٣/ ١٧٠ ـ ١٧١ (القصص، ٢٨/ ٢٣). وأوردَ التفتازانيُّ هذا الكلام موجزًا في **شرح المفتاح** اللوح ١١٦/ ١، وقال: «وههنا زيادةُ كلامٍ أورَدْناه في **شرح التلخيص**».

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٣٤.

وهذا أقرب إلى التَّحقيق، لأنَّ الترحُّمَ لم يكن من جهة صدورِ الذَّودِ عنهما وصدورِ السَّقي من النَّاس، بل من جهة ذودِهما غنَمَهما وسَقْيِ النَّاسِ مواشيَهم، حتَّى لو كانتا تذودان غيرَ غنَمِهما وكانَ النَّاسُ يسقُون غيرَ مَواشيهم، بل غنَمَهما مثلًا، لم يصحَّ الترحُّمُ. فليُتأمَّلْ[١]؛ ففيه دِقَّةٌ اعتبرَها صاحبُ «المفتاح» بعد التأمُّلِ في كلام الشَّيخَين، وغفَلَ/ [١٢٨/ ٢] عنها الجُمهورُ[٢] فاستحسنوا كلامَهما[٣].

= (وإمَّا للرِّعاية على الفاصلةِ، نحو) قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١ ـ ٣])، أي: ما قلاكَ، فحُذفَ الكافُ؛ لأنَّ فواصِلَ الآيِ على الألفِ.

ولا امتناعَ في أن يجتمعَ في مثال واحدٍ عدَّةٌ من الأغراض المذكورةِ، ولذا ذكَرَ صاحبُ «الكشَّاف» هنا أنَّه اختصارٌ لفظيٌّ لظهور المحذوفِ مثل: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، أي: والذَّاكراته[٤].

(وإمَّا لاستهجانِ ذِكرِه) أي: ذِكرِ المفعولِ (كقول عائشةَ رضيَ الله عنها: «ما رأيتُ مِنه») أي: من النَّبيِّ صلَّى الله عليه: («ولا رأى منّي»[٥] أي: العَورةَ.

---

(١) علَّقَ التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «وجهُ التأمُّلِ أن تعرِفَ أنَّهما لو كانتا تذودان غنَمَ الغيرِ أو مواشيَ الغيرِ لتَسقيا غنمَهما ومواشيَهما لم يكن ذلك محلًّا للترحُّم، بل للبغض بهما، وكذا لو كانَ النَّاسُ يسقُون غنمَهما مُعاونةً لهما لم تكونا في مَحلِّ الترحُّم. فالشَّيخان قد اعتبرا التقييد بالمفعولِ وصاحبُ المفتاح القيدَ الأخيرَ الذي هو الإضافةُ». وكُتبَ بجوار التعليق: «هذا الخطُّ الشريفُ لمؤلِّف هذا الكتابِ، سلَّمَه الله تعالى»، وهذا التعليق بنصِّه في (ت). وأيَّدَ الشَّريفُ الجرجانيُّ في حاشيته على **المطوَّل** ١٩٧ ما ذهبَ إليه التفتازانيُّ في ترجيح رأي السكَّاكيِّ، وأوردَ فيه تحقيقًا هو عينُ هذا التعليقِ بزيادة تفصيل وإيضاح.

(٢) في هامش (ج): «منهم المصنِّف».

(٣) لا يخلو هذا الكلام من تعريض بالقزوينيّ، إذ جعل في **الإيضاح** ٢٠٢ كلامَ الشَّيخين أولى من كلام السكَّاكيّ. ومن قبل القزوينيّ استحسنَ جملةٌ من البلاغيين كلام الشَّيخين، وخالفَ طائفة منهم ومن المفسِّرين ما ذهب إليه التفتازانيُّ في ترجيح رأي السكَّاكيّ. وفصَّلتُ ذلك في كتابي: **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية** ١٧٣ ـ ١٧٥.

(٤) انظر: **الكشَّاف** ٤/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤ (الضحى، ٩٣/ ٣)، وأوردَ آية الأحزاب شاهدًا لِما ذكرَه في آية الضحى.

(٥) لم أجده بهذا اللَّفظ فيما وقفتُ عليه من دواوين السُّنَّة المؤلَّفة قبل كتاب القزوينيّ. وهو بلفظه ههنا عن عائشة رضيَ الله عنها في: **الكشَّاف** ٢/ ٧٣ (الأعراف، ٧/ ٢٢)، ومفتاح العلوم ٣٣٥، و**الإيضاح** ٢٠١؛ و**الفوائد الغياثية** ١١٤. ولعلَّه انتقل إلى هذه المصادر من بعض كتب الفقه، إذ وردَ باللفظ نفسِه في **المبسوط** ١٠/ ١٤٨، و**المحيط البرهاني** ٥/ ٣٣١، والمغني لابن قدامة ٧/ ١٠١. وهو بمعناه في سنن ابن ماجه ١/ ٤٢١ (٦٦٢) بلفظ: «ما نظرتُ أو ما رأيتُ فرجَ رسول الله ﷺ قطُّ»، ولا مثالَ فيه

وإمّا لنُكتةٍ أُخرى) كإخفائه، أو التمكُّنِ من إنكاره، إن مسَّتْ إليه حاجةٌ.

أو تعيُّنه، أو ادِّعاء تعيُّنه[1]، أو نحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢]، أي: لينذر الذين كفروا، فحُذفَ لتعيُّنه، ولأنَّ الغرضَ هو ذِكرُ المُنذَر به[2].

[تقديمُ المفعولِ ونحوِه]

(وتقديمُ مَفعولِه)، أي: مفعولِ الفعلِ، **(ونحوِه)** أي: نحو المفعولِ من الجارّ والمجرورِ والظَّرفِ والحالِ ونحوِ ذلك، **(عليه)**، أي: على الفعل **(لرَدِّ الخطاءِ في التَّعيين، كقولكَ: ‹زيدًا عرفتُ› لمَن اعتَقدَ أنَّكَ عرفتَ إنسانًا وأنَّه غيرُ زيدٍ)**، فإنَّه مصيبٌ في اعتقاد وقوعِ عِرفانكَ على إنسان مخطِئٌ في تعيين أنَّه غيرُ زيدٍ، **(وتقولُ لتأكيده)**، أي: تأكيد هذا الردِّ: ‹زيدًا عرفتُ **(لا غيرَه)**›.

وقد يكونُ أيضًا لردِّ الخطأ في الاشتراك كقولكَ: «زيدًا عرفتُ» لمَن اعتقدَ أنَّكَ عرفتَ زيدًا وعمرًا وغيرَهما، وتقول لتأكيده: «زيدًا عرفتُ وحدَه». فكانَ على المُصنِّف أن يذكُرَه، بل كانَ الأحسنُ أن يقولَ بدلَ قولِه: (لردِّ الخطأ): لإفادة الاختصاصِ ليدخُلَ فيه القَصْرُ بأنواعها[3] الثَّلاثةِ ونحوُ قولِك: «زيدًا أكرِمْ» و«عَمرًا لا تُكرِمْ» في الأمر والنَّهي، فإنَّ اعتبارَ ردِّ الخطأ فيه لا يخلو عن تكلُّف[4].

(ولذلكَ)، أي: ولأنَّ التَّقديمَ لردِّ الخطأ في تعيين المفعولِ مع الإصابة في اعتقاد وقوعِ الفعلِ على مفعوله في الجملة **(لا يقال: ‹ما زيدًا ضربتُ ولا غيرَه›، ولا ‹ما زيدًا ضربتُ/ [١٢٩/ ١] ولكنْ أكرمْتُه›)**:

أمَّا الأوَّل فلأنَّ التَّقديمَ يفيدُ وقوعَ الضَّربِ على أحد غيرِ زيدٍ تحقيقًا بمعنى الاختصاصِ،

= على هذه الرِّواية. هذا وذكروا أنَّه ضعيف. انظر: مصباح الزُّجاجة ١/ ٨٥، وتعليق الشيخ شعيب الأرنؤوط عليه في سنن ابن ماجه ١/ ٤٢١ (٦٦٢).

(١) هذه الأغراض التي أضافها التفتازانيُّ ههنا مذكورة بلفظ قريب في **الفوائد الغياثية** ١١٤.

(٢) الكلام بمعناه في **الكشَّاف** ٢/ ٤٧٢ (الكهف، ١٨/ ٢)، ولم يصرِّح بتسمية الغرض، وإنَّما ذكرَ أنَّ المُنذَر به هو الغرض المسوقُ له الكلامُ، لذا اقتُصرَ عليه.

(٣) في (ت) و(ي) و(س): «بأنواعه». وفي **حاشية مصنفك على المطوَّل** اللوح ٢١٤/ ١: «كذا وقع في النُّسخ وفي نسخة قُرئتْ عليه، ولا وجهَ لتأنيث الضمير، اللهمَّ إلَّا أن يُجعلَ القصرُ بتأويل: هذه الحقيقة القصريَّة في كلِّ نوع من الأنواع الثلاثة».

(٤) زِيد في (ج): «وتمحُّل».

وقولُكَ: (لا غيرَه) صريحٌ في نفيه، نَعَمْ إذا قامتْ قرينةٌ على أنَّ التَّقديمَ ليسَ للتَّخصيص يصحُّ أن يقالَ: «ما زيدًا ضربتُ ولا غيرَه»، كما ذُكرَ في «ما أنا قلتُ هذا ولا غيري»[١]، وكذا يصحُّ «زيدًا ضربتُ وعمرًا»، إذا لم يكن التَّقديمُ للاختصاص، بخلاف ما إذا كانَ له.

وأمَّا الثَّاني فلأنَّ مبنى الكلامِ ليسَ على أنَّ الخطأ في الضَّرب فتردَّه إلى الصَّواب في الإكرام، وإنَّما الخطأ في المضروب حين اعتقدَ أنَّه زيدٌ، فرَدُّه إلى الصَّواب أن يقالَ: «ما زيدًا ضربتُ ولكن عمرًا»[٢].

(وأمَّا نحو: «زيدًا عرفْتُه» فتأكيدٌ، **إنْ قُدِّرَ)** الفعلُ المحذوفُ **(المُفسَّر)** بالفعل المذكورِ **(قبلَ المَنصوبِ)** نحو «عرفتُ زيدًا عرفتُه»[٣]، **(وإلَّا)**، أي: وإن لم يُقدَّرِ المُفسَّر قبل المنصوب بل بعده، نحو «زيدًا عرفتُ عرفتُه» **(فتَخصيصٌ)**؛ لأنَّ التَّقديمَ على المحذوف كالتَّقديم على المذكور، كما في ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾، فنحو «زيدًا عرفتُه» يحتمِلُ التَّخصيصَ ومجرَّدَ التَّأكيدِ، لكن إذا قامتْ قرينةٌ[٤] على أنَّ الفعلَ مقدَّرٌ بعد المنصوبِ فهو أبلغُ في الاختصاص من قولنا: «زيدًا عرفتُ»، لِما فيه مِن التَّكرير المُفيدِ للتأكيد، ومعلومٌ أن ليسَ القَصْرُ والتَّخصيصُ إلَّا تأكيدًا على تأكيد[٥]، فيتقوَّى بازدياد التَّأكيدِ لا محالةَ.

وهذا معنى قولِ صاحبِ «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]: «إنَّه من باب «زيدًا رَهِبتُه»، وهو أوكَدُ في إفادة الاختصاص مِن ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]»[٦].

وقد صرَّح في «المفتاح» بأنَّ الفاءَ للعطف على المحذوف، والتَّقديرُ: إيايَ ارهبوا فارهبون[٧].

---

(١) انظر ما مضى في ص ٢٠٨.

(٢) من قوله: «وأمَّا الثاني» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في **الإيضاح** ٢٠٥.

(٣) قال التفتازانيُّ في شرحِ المفتاح اللوح ١٠٧/ ٢: «وفي هذا بحثٌ؛ لأنَّ ذِكرَ الفعلِ في مثل هذا يكونُ لمُجرَّد التفسيرِ للمحذوف دون التأكيدِ والتقريرِ، ولهذا لا يجوزُ الجمعُ بينهما»، وفصَّل التفتازانيُّ الكلام على هذه المسألة تفصيلًا في **حواشي الكشَّاف** اللوح ٧٠/ ١ ـ ٢.

(٤) ذكر المُؤذِّني في شرحه للمفتاح اللوح ١٦١/ ١ أنَّ ترجيح أحد الوجهين عائدٌ إلى مقتضى المقام.

(٥) انظر هذا الأصل في **مفتاح العلوم** ٤٠٣. ومضى في ص ٣٣٨، وسيأتي ذِكرُه في ص ٣٩٣، ٤٠٢.

(٦) **الكشَّاف** ١/ ٢٧٦ (البقرة، ٢/ ٤١). وانظر تفصيلَ التفتازانيّ لمعناه في **حواشي الكشَّاف** اللوح ٧٠/ ١ ـ ٢.

(٧) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

وتحقّقُ المغايرةُ[١] بأنّ في المعطوف عليه الاختصاصَ دون المعطوفِ، ولم يُعتبَر فيه التّخصيصُ؛ لأنّ الغرضَ مجرّدُ تفسيرِ الفعلِ لا بيانُ كيفيّةِ تعلّقِه بالمفعول.

وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦] فهو على تقدير: فإيّاي فاعبدوا / [٢ /١٢٩] فاعبدون، والفاءُ في ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ جوابُ شرطٍ محذوفٍ؛ لأنّ المعنى: إنّ أرضي واسعةٌ، فإن لم تُخلِصوا لي في العبادة في أرضٍ فأخلِصوها لي في غيرها، ثمّ حُذِفَ الشّرطُ وعُوِّضَ منه تقديمُ المفعولِ مع إفادتِه الاختصاصَ. كذا في «الكشّاف»[٢].

وفي جَعْلِه الفاءَ في ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ جزاءَ الشّرطِ تسامحٌ، بناءً على أنّه تفسيرٌ لِما هو الجزاءُ، أعني: ‹فاعبدوا›، فكأنّه هو هو. وأمّا الفاءاتُ الثّلاثُ فأُولاها: هي التي كانت في الشّرط المحذوفِ، أُبقِيَتْ تنبيهًا على مُسبَّبيّته[٣] عمّا قبلها، أي: إذا كانتْ أرضي واسعةً فإن لم تُخلِصوا إلى الآخر؛ والثّانية: جزاء الشّرط؛ والثّالثةُ: تكريرٌ لها، أو عاطفةٌ، كما في «المفتاح»[٤].

وقد وقعَ في بعض النُّسخ[٥] **(وأمّا نحو ﴿وأمّا ثمودَ فهديناهم﴾** [فصلت: ١٧] **فلا يفيدُ إلا التّخصيصَ)**[٦] وذلك لامتناع تقديرِ الفعلِ مقدّمًا نحو: أمّا فهديْنا ثمودَ[٧]، لالتزامهم وجودَ فاصلٍ بين «أمّا» والفاء.

وتحقيقُ هذا المقامِ أنّ قولَنا: ‹أمّا زيدٌ فقائمٌ› أصلُه: مهما يكنْ من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ، بمعنى: إن يقعْ في الدُّنيا شيءٌ يقعْ معه قيامُ زيدٍ، فهذا جزمٌ بوقوع قيامِ زيدٍ ولزومِه له؛ لأنّه جُعِلَ لازمًا لوقوع شيءٍ في الدّنيا، وما دامت الدُّنيا فإنّه يقعُ فيها شيء، فحُذِفَ الملزومُ الذي هو الشّرطُ، أعني: ‹يكن من شيء›،

---

(١) في هامش (ت): «جواب سؤال وهو أنّه لمّا كان ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ معطوفًا على ‹ارهبوا› يلزم عطف الشيء على نفسه لأنّه عينُه».

(٢) انظر: الكشّاف ٣/ ٢١٠ (العنكبوت، ٢٩/ ٥٦).

(٣) في (ت): «تسبُّبه».

(٤) يعني ما ذكره آنفًا من رأيه في الفاء التي في قوله تعالى: ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾، وإلاّ فقد ذكرَ السكّاكيُّ آيةَ العنكبوت في مفتاح العلوم ٢٩٠، وذكرَ فيها التقدير الذي ذكره الزمخشريُّ، ولم يُصرِّح ثمّة أنّ الفاء للعطف.

(٥) وليس في مخطوط التلخيص الذي عوّلتُ عليه.

(٦) المراد ههنا القراءة بنصب ﴿ثَمُودَ﴾، وهي قراءة شاذّة، مرويّة بالنصب من غير تنوين عن الحسن وابن هُرمز والمُفضَّل والهَمْدانيّ عن طلحة وقتادة وعاصم في رواية، وبالنصب مع التنوين عن ابن عبّاس وعاصم في رواية والأعمش وابن أبي إسحاقَ الحضْرميّ. انظر: شواذّ القراءات ٤٢١، والمغني في القراءات ١٦٢٣، والدُّرّ المصون ٩/ ٥٢٠.

(٧) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٣٢٧، والإيضاح ٢٠٥.

وأقيمَ مُقامَه ملزومُ القيامِ وهو ‹زيد›، وأُبقيَ الفاءُ المؤذِنُ بأنَّ ما بعدها لازمٌ لِما قبلها ليحصُلَ الغرضُ الكلِّيُّ، أعني لزومَ القيامِ لـ‹زيد›، وإلَّا فليَس هذا موقعَ الفاءِ؛ لأنَّ موقعَه صدرُ الجزاءِ.

فحصلَ التَّخفيفُ وإقامةُ الملزومِ في قَصْد المتكلِّم أعني زيدًا مُقامَ الملزومِ في كلامهم أعني الشَّرطَ، وحصلَ من قيام جزءٍ منَ الجزاء مَقامَ الشَّرطِ ما هو المتعارَفُ عندهم مِن أنَّ حيِّزَ ما التُزِمَ حذفُه ينبغي أن يُشتغَلَ بشيءٍ آخرَ، وحصلَ/[١٣٠/ ١] أيضًا بقاءُ الفاءِ متوسِّطةً في الكلام كما هو حقُّها، إذ لا تقعُ الفاء السَّببيَّةُ في ابتداء الكلامِ؛ ولذا يُقدَّمُ على الفاء من أجزاء الجزاءِ المفعولُ والظَّرفُ وغيرُ ذلك منَ المعمولات ممَّا يقصَدُ لزومُ ما بعد الفاءِ له، ولا يُستنكَرُ إعمالُ ما بعد الفاءِ فيما قبله وإن امتنعَ في غير هذا الموضعِ؛ لأنَّ التَّقديمَ لأجل هذه الأغراضِ المُهمَّةِ، فيجوزُ لتحصيلها إلغاءُ المانع[١].

ويظهرُ لكَ من هذا التَّحقيقِ أنَّ مثلَ هذا التَّقديمِ ليسَ للتَّخصيص، لظهور أن ليسَ الغرضُ أنَّا هَدينا ثمودَ دون غيرِهم ردًّا على مَن زعمَ الاشتراكَ أو انفرادَ الغيرِ بالهداية، بل الغرضُ إثباتُ[٢] الهدايةِ لهم[٣] ثمَّ الإخبارُ عن سوء صنيعِهم، ألا يُرى أنَّه إذا جاءَكَ زيدٌ وعمرٌو، ثمَّ سألكَ سائلٌ: ما فعلتَ بهما؟ تقول: «أمَّا زيدًا فأكرمتُه وأمَّا عَمرًا فأهنتُه» وليس في هذا حَصْرٌ وتخصيصٌ؛ لأنَّه لم يكن عارفًا بثبوت أصلِ الإكرامِ والإهانةِ.

(وكذلكَ) أي: ومثلُ قولِك: «زيدًا عرفتُ» **(قولُك: ‹بزَيدٍ مررتُ›)** لمَن اعتقد أنَّك مررتَ بإنسان وأنَّه غيرُ زيدٍ، وكذا سائرُ المعمولاتِ، نحو «يومَ الجمعةِ سرتُ»، و«في المَسجِد صلَّيتُ»، و«تأديبًا ضربتُ»، و«ماشيًا حججتُ».

(والتَّخصيصُ لازمٌ للتَّقديم غالبًا)؛ يعني أنَّ التَّخصيصَ لا ينفكُّ في غالب الأمرِ من تقديم ما حقُّه التَّأخيرُ، يعني أنَّه لازمٌ للتَّقديم لزومًا جزئـيًّا أكثريًّا[٤]، كما يقال: تحرُّكُ الفكِّ الأسفلِ لازمٌ للمضغ غالبًا، أي: بخلاف التِّمسَاحِ.

---

(١) من قوله: «وتحقيق هذا المقام» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨.

(٢) زِيد في (ت): «أصل».

(٣) زاد التفتازانيُّ ههنا في **شرح المفتاح** اللوح ١٠٠/ ١: «على وجه التحقيق والتأكيد، على ما هو مدلول ‹أمَّا›».

(٤) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٢/ ١٥٠ ـ ١٥١: «بشهادة الاستقراءِ وحُكمِ الذَّوقِ»، وأعاده بلفظ قريب في **حواشي الكشَّاف** اللوح ٨/ ٢.

وقولُه: (غالبًا) إشارةٌ إلى أنَّ التَّقديم قد لا يكون للتَّخصيص، بل: لمُجرَّد الاهتمام، أو التبرُّكِ، أو الاستلذاذِ، أو موافقةِ كلامِ السَّامع، أو ضرورةِ الشِّعرِ، أو رعاية السَّجع، والفاصلة، أو ما أشبه ذلك. قالَ الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ١١٨]، وقال: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠ - ٣٢]، وقالَ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ﴾ [الانفطار: ١٠]، /[١٣٠/ ٢] وقالَ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، وقال: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ٩ - ١١]، إلى غير ذلك مِنَ المواضع ممَّا لا يحسُنُ فيه اعتبارُ التَّخصيصِ؛ لنبوِّ المقامِ عنه. على ما صرَّح به ابنُ الأثيرِ في «المثل السائر»[١]. حتَّى ذكرَ أنَّ التَّقديمَ في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] لمُراعاة حُسنِ النَّظمِ السَّجعيِّ الذي هو على حرف النُّونِ، لا للاختصاص على ما قاله الزَّمخشريُّ[٢]، وأشار إليه المصنِّف بقوله:

(ولهذا يقال في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: معناه: نخصُّك بالعبادة والاستعانة[٣]، وفي ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]**: معناه: إليه لا إلى غيره)**[٤]. استشهدَ بما ذكرَه أئمَّةُ التَّفسيرِ في مثالين: أحدُهما: المفعولُ بلا واسطة، مثل «زيدًا عرفت»؛ والثَّاني: بواسطة، مثل «بزيدٍ مررتُ»، مع أنَّ الذَّوقَ أيضًا يقتضي ذلك.

وبهذا يسقطُ ما ذكرَه ابنُ الحاجبِ مِن أنَّ التَّقديمَ في نحو «اللهَ أحمَدُ»[٥] و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ للاهتمام، ولا دليلَ على كونِه للحصر[٦]؛ لأنَّ الذَّوقَ وقولَ أئمَّةِ التَّفسيرِ دليلان عليه. والاهتمامُ أيضًا حاصلٌ؛ لأنَّه لا ينافي الاختصاصَ، وإليه أشارَ بقوله:

(ويفيدُ التَّقديمُ في الجميع وراءَ التَّخصيصِ)، أي: بعده، **(اهتمامًا بالمُقدَّم)**؛ لأنَّهم يقدِّمون الذي شأنُه أهمُّ، وهم ببيانه أعنَى[٧].

---

(١) انظر: **المثل السائر** ٢/ ١٧٤ - ١٧٥، ١٧٨. وفيه كلام طويل وأمثلةٌ كثيرة لخَّصَ محصولَ ذلك التفتازانيُّ ههنا، ونقل الكلامَ بطوله الشيرازيُّ في مفتاح المفتاح اللوح ١١٣/ ١ - ٢.

(٢) انظر: **المثل السائر** ٢/ ١٧٣ - ١٧٤، و**الكشَّاف** ١/ ٦٢ (الفاتحة، ٢/ ٥).

(٣) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٦٢ (الفاتحة، ٢/ ٥).

(٤) الكلام بلفظ قريب في **تفسير البيضاوي**، ١/ ٣٠٧ (آل عمران، ٣/ ١٥٨)، وبلفظه في **مفتاح العلوم** ٣٤٠.

(٥) هذا أوَّل جملة في **المفصَّل** ٢٩، وردُّ ابن الحاجب جاء تعليقًا عليها.

(٦) كلامه بلفظ جِدّ قريب في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ١. وردَّ كلامه هذا الرضيُّ في **شرح الكافية** ٢/ ٤٣٤، تعريضًا لا تصريحًا.

(٧) يريد قول سيبويه في **الكتاب** ١/ ٣٤: «كأنَّهم إنَّما يُقدِّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهمَّانهم =

قال الشَّيخُ في «دلائل الإعجاز»: إنَّا لم نجدهم اعتمدوا في التَّقديم شيئًا يجري مَجرى الأصلِ غيرَ العنايةِ والاهتمامِ، لكن ينبغي أن يفسَّرَ وجهُ العنايةِ بشيءٍ ويُعرَفَ له معنًى[١].

وقد ظنَّ كثيرٌ مِنَ النَّاس أنَّه يكفي أن يقالَ: ‹إنَّه قُدِّم للعناية ولكونه أهمَّ›، من غير أن يُذكَر مِن أين كانت تلك العناية؟ وبِمَ كان أهمَّ؟[٢]

ومن الخطأ أيضًا أن يُجعَلَ التَّقديم مفيدًا في كلام فائدةً وغيرَ مفيدٍ في آخرَ، بأن يقالَ: إنَّه تَوسِعةٌ على الشَّاعر والكاتبِ في القوافي والأسجاعِ، إذ من البعيد أن يكونَ في النَّظم ما يدلُّ تارةً ولا يدلُّ أخرى[٣].

هذا كلامُه. وفيه نظرٌ[٤].

(ولهذا يُقدَّرُ) المحذوفُ **(في** ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] **مُؤخَّرًا)** نحو ‹بسم اللهِ أفعلُ كذا›، ليفيدَ مع الاختصاص الاهتمامَ؛ لأنَّ المُشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتِهم، فيقولون: ‹باسم اللَّات والعُزَّى›، فقصدَ المُوحِّدُ تخصيصَ اسمِ الله بالابتداء للاهتمام والردِّ عليهم[٥].

(وأُوردَ: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]**)**/ [١٣١/ ١] فإنَّه قُدِّم فيه الفعلُ[٦]، فلو كانَ التَّقديمُ مفيدًا للاختصاص والاهتمامِ لَوجبَ أن يُؤخَّر الفعلُ ويُقدَّم ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ لأنَّ كلامَ الله أحقُّ برعاية ما تجِبُ رعايتُه[٧].

= ويَعنيانهم»، وأوردَ له هذا القول الشيخُ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ١٠٧.

(١) انظر: **دلائل الإعجاز** ١٠٧، ومضى كلامُه هذا في ص ٢٠٣.

(٢) انظر: **دلائل الإعجاز** ١٠٨، ومضى كلامُه هذا في ص ٢٠٣.

(٣) انظر: **دلائل الإعجاز** ١١٠.

(٤) علَّقَ التفتازانيُّ على هذا الموضع **بخطِّه** في هامش (صل) ما نصُّه: «لأنَّا نُسلِّمُ أنَّ التقديمَ لرعاية القافيةِ أو الفاصلةِ خطأ، على ما ذكرنا فيما سبقَ من الأمثلة». وكُتبَ بجوار التعليق: «هذا الخطُّ الشريف صدرَ من وحيد العصرِ وفريدِ الدهر أستاذِ الدُّنيا مسعودِ بن عمرَ المدعو بسَعد التفتازانيّ». والتعليق بنصِّه في هامش (ت) و(م) و(ج). وأوردَه بمعناه الفناريُّ في **حاشيته على المطوَّل** ٣٦٦، وذكرَ أنَّه نُقِل عن التفتازانيّ. هذا وناقشتُ رأيَه في كتابي: **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية** ١٦٦ ـ ١٦٨، ورجَّحتُ عليه رأيَ الشيخ عبد القاهر. هذا ووقفتُ على كلام للمؤذِّنيّ في **شرحه المفتاح** اللوح ٢٧١/ ٢ (راغب باشا) في باب الفصل والوصل، نصَّ فيه على أنَّ العدولَ عن اعتبار المعنى لمَحض تعديلِ الوزنِ لا يليقُ بتراكيب البلغاءِ.

(٥) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٢٩ (الفاتحة، ١/ ١).

(٦) هذا الإيرادُ ساقَه الزمخشريُّ في **الكشَّاف** ١/ ٣٠ (الفاتحة، ١/ ١)، وأجاب عنه فيما سيأتي نقله.

(٧) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٣٤١، ساقه في تقرير ما أوردَه الزمخشريُّ من غير تصريح به، ثمَّ ذكرَ مذهبه في تقديره.

(وأُجِيبَ: بأنَّ الأهمَّ فيه القراءةُ)؛ لأنَّها أوَّلُ سورةٍ نزلتْ، فكانَ الأمرُ بالقراءة أهمَّ. كذا في «الكشَّاف»[(١)]. (وبأنَّه)، أي: ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾، (مُتعلِّقٌ بـ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق: ٣] الثَّاني)، أي: هو مفعولُ ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ الذي بعده، (ومعنى الأوَّل: أَوجِدِ القراءةَ) من غير اعتبارِ تعديتِه إلى مقروء به، كما يقالُ: «فلانٌ يعطي»، أي: يُوجِدُ الإعطاءَ من غير اعتبارِ تعلُّقه إلى المُعطى. كذا في «المفتاح»[(٢)]. وهو مبنيٌّ على أنَّ تعلُّقَ ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ بـ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ الثاني تعلُّقُ المفعوليَّةِ، ودخولَ الباء للدَّلالة على التَّكرير والدَّوام[(٣)]، كقولك: «أخذت الخِطامَ وأخذتُ بالخِطام»[(٤)].

والأحسنُ أنَّ ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ الأوَّلَ والثَّانيَ كلاهما مُنزَّلان منزلةَ اللَّازمِ، أي: افعلِ القراءةَ وأَوجِدْها، أو المفعولُ محذوفٌ في كليهما، أي: اقرأ القرآنَ. والباء للاستعانة، أو المُلابَسةِ، أي: مُستعينًا باسم ربِّك، أو مُتبرِّكًا ومبتدئًا به[(٥)]. ولا يبعُدُ على المذهب الصَّحيح[(٦)]، وهو كونُ التَّسميةِ مِنَ السورة، أن يُجعَلَ ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ متعلِّقًا بـ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ الثَّاني، ويكونَ متعلَّقُ الأوَّل قوله: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١][(٧)].

---

(١) انظر: الكشَّاف ١/ ٣٠ (الفاتحة، ١/ ١).

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٣٤٢. وقال فيه الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١١٧/ ٢: «ولقائل أن يقولَ: فيه نظرٌ». وأوردَ رأي السكَّاكيّ هذا من غير عزو إليه السمينُ الحلبيُّ في الدُّرّ المصون ١/ ٢٣، واعترضَ عليه بقوله: «وفيه نظر؛ لأنَّ الظاهرَ على هذا القولِ أن يكونَ ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ الثاني توكيدًا للأوَّل، فيكونُ قد فصَلَ بمعمول المؤكَّد بينه وبين ما أكَّدَه مع الفصل بكلام طويل».

(٣) يعني أنَّ الباء زائدةٌ. والكلام بمعناه في مفتاح المفتاح اللوح ١٠٨/ ٢؛ وفصَّل التفتازانيُّ ذلك في شرحه للمفتاح اللوح ١١٥/ ٢، وحواشي الكشَّاف اللوح ٨/ ٢، وضعَّفه فيه بقوله: «وليس له كثير معنًى».

(٤) انظر قول العرب هذا في: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ١٩ (البقرة، ٢/ ٢٠)، وتفسير الطبريّ ١٥/ ٤٠٩ (الكهف، ١٨/ ٩٦)، والصحاح (أخذ)، (وقص)، (سري)، ومفتاح المفتاح اللوح ١٠٨/ ٢، وحواشي الكشَّاف اللوح ٨/ ٢. والخِطام: الزِّمام.

(٥) ذكر هذين المعنيين للباء ههنا الزمخشريُّ في الكشَّاف ١/ ٣١ ـ ٣٢ (الفاتحة، ١/ ١)، ورجَّح الثانيَ منها. وصرَّح التفتازانيُّ في شرح المفتاح اللوح ١١٥/ ٢ بنسبتهما إلى الكشَّاف.

(٦) في هامش (صل): «للشَّافعيّ». فالشافعيُّ والأكثرون يرون البسملة آية من الفاتحة وأبو حنيفة لا يرى ذلك، انظر لتفصيل ذلك الخلاف: المُهذَّب ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤، وبدائع الصنائع ١/ ١١٠ ـ ١١١، ورؤوس المسائل للزمخشريّ ١٤٨ ـ ١٤٩، وأحكام القرآن للجصّاص ١/ ٢٠ ـ ٢٨، وأحكام القرآن لابن العربيّ ١/ ٦، وتفسير الرازيّ ١/ ١٩٤ (الفاتحة، ١/ ١)، وتفسير القرطبيّ ١/ ١٤٤ ـ ١٦٠ (الفاتحة، ١/ ١)، والتلويح ١/ ٦٦.

(٧) وزاد التفتازانيُّ ههنا في شرح المفتاح اللوح ١٢٣/ ٢: وبهذا التقدير «يسقطُ السُّؤال من أصله».

[تقديمُ بعضِ معمولاتِ الفعل على بعضٍ]

(وتقديمُ بعضِ مَعمولاتِه)، أي: معمولاتِ الفعلِ **(على بعضٍ:**

لأنَّ أصلَـه) أي: أصـلَ ذلك البعضِ **(التَّقديـمُ)** على البعض الآخرِ، **(ولا مُقتضـيَ للعُدول عنه)**، أي: عـن ذلـك الأصـلِ، **(كالفاعل فـي نحو ‹ضَرَب زيـدٌ عمـرًا›)** فإنَّ أصلَـه التَّقديمُ علـى المفعول؛ لأنَّـه عمـدةٌ يفتقَـرُ إليـه فـي الـكلام، والمفعولُ فضلـةٌ يُسـتغنَى عنـه فيـه، والعمـدةُ أحـقُّ بالتَّقديم؛ ولأنَّـه كالجُـزء مِنَ الفعل فينبغـي ألَّا يُفصَلَ بينهمـا/ [١٣١/ ٢] بشـيء. **(والمفعـولِ الأوَّلِ في نحو: ‹أعطيـتُ زيـدًا درهمًـا›)** فإنَّ أصلَـه التَّقديمُ على المفعـول الثَّاني لِما فيـه من معنى الفاعليـةِ، وهو أنَّه عاطٍ، أي: آخـذٌ العطاءَ.

وأمَّا ترتُّب المفاعيلِ فقيل: الأصلُ تقديمُ المفعولِ المُطلَقِ، ثمَّ المفعولِ به بلا واسطة حرفِ الجرِّ، ثمَّ الذي بالواسطة، ثمَّ المفعولِ فيه الزَّمانِ، ثمَّ المكانِ، ثمَّ المفعولِ له، ثمَّ المفعولِ معه.

والأصلُ أن يُذكَرَ الحالُ عَقيبَ ذي الحالِ، والتَّابعُ عَقيبَ المَتبوعِ من غير فاصل.

وعند اجتماعِ التَّوابعِ الأصلُ تقديمُ النَعتِ، ثمَّ التَّأكيدِ، ثمَّ البدلِ أو البيانِ[١].

= **(أو لأنَّ ذِكرَه)** أي: ذِكرَ ذلك البعضِ الذي يُقدَّمُ **(أهَمُّ)**. قد جعَلَ الأهميَّةَ ههنا قسيمًا لكون الأصلِ التَّقديمَ، وجعَلَها في المُسنَد إليه شاملًا له ولغيره من الأمور المُقتضيةِ لتقديم المُسنَدِ إليه[٢]، وكلام «المفتاح» ههنا[٣] موافقٌ لِمَا ذكَرَ في المُسنَد إليه[٤]. فمرادُ المصنِّفِ بالأهميَّة ههنا الأهميَّةُ العارضةُ بحسب اعتناءِ المتكلِّم أو السَّامعِ بشأنه، واهتمامِه بحاله لغرض مِنَ الأغراض.

(كقولك: ‹قَتَل الخارجيَّ فلانٌ›) بتقديم المفعولِ؛ لأنَّ المقصودَ الأهمَّ قَتْلُ الخارجيّ ليتخلَّصَ النَّاسُ من شرِّه، وكقولك: ‹قتل زيدٌ رجلًا›، إذا كان زيدٌ ممَّن لا يُقدَّرُ فيه أنَّه يقتلُ أحدًا، فالغرضُ الأهمُّ الإخبارُ بأنَّه صدرَ منه القتلُ[٥] مع أنَّ الأصلَ تقديمُ الفاعلِ[٦].

---

(١) أصول التقديم هذه مذكورة بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦، وبعضُها مذكورٌ في **مفتاح العلوم** ٣٤٢.

(٢) انظر ما مضى في ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٤٢.

(٤) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٩١.

(٥) في (ع): «الفعل».

(٦) الكلام بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ١٠٧ ـ ١٠٨، و**الإيضاح** ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(أو لأنَّ في التَّأخير إخلالًا ببيان المعنى نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨]؛ فإنَّه لو أُخِّرَ ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾) عن قوله: ﴿يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ (لتُوهِّمَ أنَّه مِن صِلة ﴿يَكْتُمُ﴾ فلم يُفهَم أنَّه)، أي: ذلك الرَّجلُ (منهم)، أي: مِن آل فرعونَ، يعني: أنَّه قد ذُكِرَ لرجُل ثلاثةُ أوصافٍ: والسَّببُ في تقديم الأوَّل، أعني: ﴿مُّؤْمِنٌ﴾ ظاهرٌ، لأنَّه أشرفُ الأوصافِ؛ وأمَّا الثَّاني فسببُ تقديمه على الثَّالث ألَّا يُتوهَّمَ خلافُ المقصودِ.

(أو) لأنَّ في التَّأخير إخلالًا (بالتَّناسب، كرعاية الفاصلة، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧]) بتقديم الجارِّ والمجرورِ والمفعولِ على الفاعلِ؛ لأنَّ فواصلَ الآيِ على الألف[1]. / [١٣٢/ ١]

وجَعَل السكَّاكيُّ التَّقديمَ للعناية مطلقًا، أي: سواءٌ كانَ من معمولات الفعلِ أو غيرِها = قسمين:

أحدُهما: أن يكونَ أصلُ الكلامِ فيما قُدِّمَ هو التَّقديمَ، كتقديم المبتدأ المعرَّفِ على الخبر، وتقديمِ ذي الحالِ المعرَّفِ على الحال، وتقديمِ العاملِ على المعمول، إلى غير ذلكَ.

وثانيهما: أن تكونَ العنايةُ بتقديمه:

إمَّا لكونه في نفسه نُصْبَ عينِكَ، كتقديم المعمولِ على العامل، في قولك: «وجهَ الحبيبِ أتمنَّى»، لمَن قالَ لك: ما الذي تتمنَّى؟، وتقديمِ المفعولِ الثَّاني على الأوَّل في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] على أنَّهما مفعولا ﴿جَعَلُوا۟﴾، فإنَّ ذِكرَ «الله» وذِكرَ وجهِ الحبيبِ أهمُّ لكونه في نفسه نُصْبَ عينِك.

وإمَّا لأنَّه يعرِضُ له أمرٌ يوجِبُ كونَه نُصْبَ عينِكَ، كما إذا توهَّمتَ أنَّ مخاطَبَكَ ملتفِتٌ إليه منتظِرٌ لذِكره، كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ [يس: ٢٠] بتقديم المجرور على الفاعل؛ لاشتمال ما قبل الآيةِ على سوء معاملةِ أصحابِ القريةِ الرُّسلَ، فكانَ المَقامُ مقامَ أن ينتظِرَ السَّامعُ لإلمام حديثٍ بذِكر القريةِ، هل فيها مَنبَتُ خيرٍ أم كلُّها كذلك؟ فهذا العارضُ جعَلَ المجرورَ نُصْبَ العينِ؛ بخلاف قولِه في سورة القصص: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٠] فإنَّه ليس فيه ذلك العارضُ[2].

---

(١) وهذا موافقٌ لِما مضى في ص ٣٧١، ممَّا ارتضاه التفتازانيُّ في هذا التقديم، وخالفَ به الشَّيخَ عبدَ القاهر.

(٢) وانظر الكلام على فروق المعنى بين الآيتين في: **دُرَّة التنزيل** ١٠٨٣ ـ ١٠٨٥، و**البرهان في متشابه القرآن** ٢٦١، و**مِلاك التأويل** ٩٠٤ ـ ٩٠٥، و**كشف المعاني** ٢٨٤ ـ ٢٨٥، ٣٠٤. وفصَّلتُ الكلام عليها وقوَّيتُ مذهب السكَّاكيّ فيها وبيَّنتُه في كتابي **القرائن في علم المعاني** ٣٩٩ ـ ٤٠٣.

وكما إذا عرفتَ في التَّأخير مانعًا مثلَ الإخلالِ بالمقصود في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٣] بتقديم الحالِ، أعني: ﴿مِن قَوْمِهِ﴾ على الوصف، أعني: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾؛ إذ لو يُؤخَّر(١) لتُوهِّمَ أنّه مِن صِلة ﴿ٱلدُّنْيَا﴾؛ لأنَّها ههنا اسمُ تفضيلٍ من الدُّنو، وليست اسمًا، والدُّنو يتعدَّى بـ«مِن».

ومثلُ الإخلالِ بالفاصلة في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠] بتقديم ﴿هَٰرُونَ﴾، مع أنَّ ﴿مُوسَىٰ﴾ أحقُّ بالتَّقديم(٢).

واعترضَ عليه المصنِّف بوُجوه(٣):

أحدُها: أنَّ قولَه: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ مَسوقٌ للإنكار التَّوبيخيِّ فيمتنعُ أن يكونَ تعلُّقُ ﴿جَعَلُواْ﴾ بـ﴿لِلَّهِ﴾ مُنكرًا إلا باعتبار تعلُّقه بـ﴿شُرَكَآءَ﴾؛ إذ لا يُنكَرُ/ [١٣٢/ ٢] أن يكونَ جَعْلٌ ما متعلِّقًا بـ﴿لِلَّهِ﴾، وكذا تعلُّقه بـ﴿شُرَكَآءَ﴾ إنَّما يُنكَرُ باعتبار تعلُّقه بـ﴿لِلَّهِ﴾، فلا فرقَ بين تقديمِ ﴿لِلَّهِ﴾ وتأخيرِه.

وقد عُلِمَ بهذا أنَّ كلَّ فعلٍ متعدٍّ إلى مفعولين، لم يكن الاعتناءُ بذِكر أحدِهما إلَّا باعتبار تعلُّقه بالآخر، إذا قُدِّم أحدُهما على الآخر لم يصحَّ تعليلُ تقديمِه بالعناية(٤).

والجوابُ أنَّه ليسَ في كلامه ما يدلُّ على أنَّ المُنكَرَ تعلُّق ﴿جَعَلُواْ﴾ بـ﴿لِلَّهِ﴾ من غير اعتبارِ تعلُّقِه بـ﴿شُرَكَآءَ﴾، بل كلامُه أنَّ المُنكَرَ تعلُّقُه بهما، لكنَّ العنايةَ بـ«الله» أتمُّ وإيرادَه في الذِّكر أهمُّ؛ لكونه في نفسه نُصْبَ عينِ المؤمنِ(٥). ولا يخفى أنَّه لا يَرِدُ على هذا ما ذكَرَه(٦).

---

(١) في (ت) و(ك) و(ي): «تأخَّرَ»، وفي (ج) وبقية النُّسخ: «أُخِّر».

(٢) ما مضى كلُّه تلخيصٌ لكلام السكَّاكيِّ في مفتاح **العلوم** ٣٤٢ ـ ٣٤٦. وأوردَه بمعناه القزوينيُّ في **الإيضاح** ٢٠٩ ـ ٢١٢.

(٣) قال عنها البابرتيُّ في شرح **التلخيص** ٣١٨ ـ ٣١٩: «واعلم أنَّ المصنِّف في **الإيضاح** أوردَ ثلاثةَ أسئلةٍ على صاحب **المفتاح**، ساقطة العِبرة، ظاهرة الجواب، لا تخفى على مَن له طبعٌ سليم وذوقٌ مستقيمٌ. ولعلَّ سببَها إنَّما هو فواتُ الذَّوقِ عنه، فلم يُشتغَل به مخافةَ السآمة»، وسيأتي تفصيلُ هذه الأسئلة وما أُجيبَ به عنها.

(٤) كلام القزوينيّ بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢١٢.

(٥) تأمَّل كلامَ السكَّاكيِّ على الآية في مفتاح العلوم ٣٤٣، وله كلام عليها في بحث تركِ الفعل، انظر: مفتاح **العلوم** ٣٣٣.

(٦) هذا الجواب بمعناه في مفتاح **تلخيص المفتاح** ٣٠٩ ـ ٣١٠، وفيه تفصيلٌ أجمله التفتازانيُّ. هذا ونصرَ السُّبكيُّ في **عروس الأفراح** ٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥ السكَّاكيَّ على القزوينيِّ بكلام قريب ممَّا ذكر الخلخاليُّ، وذكر الأقسرائيُّ في **إيضاح الإيضاح** ٧٠٤ ـ ٧٠٥ أنَّ شُرَّاح **المفتاح** أجابوا عن هذا الاعتراض، لكنَّه خالفَهم وأيَّد كلامَ القزوينيِّ.

«وثانيها: أنَّه جعَلَ التَّقديمَ للاحتراز عن الإخلال بالمقصود، أو لرعاية الفاصلةِ، مِن القسم الثَّاني. وليسَ منه»[١].

وجوابُه المَنعُ؛ فإنَّ الاحترازَ المذكورَ أمرٌ عارضٌ أوجَبَ لِمَا تقدَّمَ أن يكونَ نُصْبَ العينِ[٢].

وثالثها: أنَّ تعلُّقَ ﴿مِن قَوْمِهِ﴾ بـ﴿الدُّنْيَا﴾ على تقدير تأخُّره، وإن كانَ صحيحًا من جهة اللَّفظِ بناءً على أنَّ الدُّنيا وصف والدُّنو يتعدَّى بـ«مِن»، لكنَّه غيرُ معقولٍ من جهة المعنى؛ إذ لا معنى لقولنا: أترَفْنا الكفَرةَ ونعَّمْناهم في الحياة التي دنتْ مِن قوم نوحٍ، اللَّهم إلَّا على وجه بعيدٍ، مثل أن يرادَ: دنتْ مِن حياة قومِ نوحٍ، أي: كانتْ قريبةً مِن حياتهم شبيهةً بها[٣].

وهذا الاعتراضُ[٤]، وإن كانَ مناقشةً في المثال، لكنَّه حقٌّ.

واعترض بعضُهم بأنَّه جعَلَ تقديمَ «وجهَ الحبيبِ» على «أتمنى» من باب تقديمِ المعمولاتِ بعضِها على بعض. وليسَ كذلك[٥].

وجوابُه ما أشرنا إليه مِن أنَّه قسَّمَ التَّقديمَ مطلقًا، بدليل أنَّه أوردَ فيه تقديمَ العاملِ على المعمول والمبتدأِ على الخبر. نعَم قد وُضعَ البحثُ لتقديم المعمولاتِ بعضِها على بعض، لكنَّه عمَّمَ الحُكمَ تعميمًا للفائدة.

وقد يجابُ بأنَّه تنبيهٌ على أنَّ تقديمَ بعضِ المعمولاتِ على بعض قد يكونُ بحيث يمتنعُ إلَّا بعد تقديمِه على العامل، فالمقصودُ ههنا/ [١٣٣/ ١] تقديمُ المفعولِ على الفاعل، وإنَّما جاءَ التَّقديمُ على الفعل مِن جهة الضَّرورةِ؛ لامتناع تقديمِ المفعولِ على الفاعل المتَّصلِ من غير تقديمِه على الفعل.

* * *

(١) الإيضاح ٢١٢.

(٢) هذا الجواب بمعناه في مفتاح تلخيص المفتاح ٣٠٩ ـ ٣١٠، وفيه تطويل أوجزَه التفتازانيُّ، وأعاده كذلك في شرحه للمفتاح اللوح ١٢٣/ ١. وأورد هذا الجواب السبكيُّ في عروس الأفراح ٢/ ١٦٥، وما ارتضاه، وذكرَ الأقسرائيُّ أيضًا في إيضاح الإيضاح ٧٠٥ـ٧٠٦ أنَّ شُرَّاح المفتاح أجابوا عن هذا الاعتراض، وردَّ جوابَهم.

(٣) جاء هذا الاعتراض الثالث في الإيضاح ٢١٢ موجزًا، وفصَّله التفتازانيّ لبيان مُراده؛ وأوردَه مع تفصيل بمعناه الخَلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٣١٠.

(٤) دفَعَ الخلخاليُّ هذا الاعتراض أيضًا، فالظاهر أنَّ التفتازانيَّ ما ارتضى جوابه؛ ورأى السُّبكيُّ والأقسرائيُّ في هذا الجواب تعسُّفًا. انظر لكلامهما: عروس الأفراح ٢/ ١٦٥، وإيضاح الإيضاح ٧٠٦.

(٥) المعترض هو الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٢٠/ ١. وفي هامش (ك) و(س) أنَّ المعترض هو السكَّاكيُّ. وليس بسديد.

[البابُ الخامسُ: القَصْرُ]

البابُ الخامسُ: (القَصْرُ):

[تعريفُ القَصْر]

وهو في اللُّغة: الحَبْسُ، يقالُ: قصرتُ اللِّقحةَ على فرَسي، إذا جعلتُ درَّها له لا لغيره[1]. وفي الاصطلاح[2]: تخصيصُ شيءٍ بشيء بطريق معهود[3].

[أقسامُ القَصْر]

وهو (حقيقيٌّ، وغيرُ حقيقيٍّ)؛ لأنَّ تخصيصَ الشَّيء بالشَّيء إمَّا أن يكونَ بحسب الحقيقةِ ونفسِ الأمرِ، بأن لا يتجاوزَه إلى غيره أصلًا، وهو الحقيقيُّ؛ أو بحسب الإضافةِ والنِّسبة إلى شيء آخرَ بأن لا يتجاوزَه إليه، وهو غيرُ حقيقيّ، بل إضافيٌّ؛ لأنَّ تخصيصَه بالمذكور ليسَ على الإطلاق، بل بالإضافة إلى معيَّن آخرَ، كقولك: «ما زيدٌ إلَّا قائمٌ»، بمعنى أنَّه لا يتجاوزُ القيامَ إلى القعود ونحوِه، لا بمعنى أنَّه لا يتجاوزُ[4] إلى صفة أخرى أصلًا[5]. وانقسامُه إلى الحقيقيّ والإضافيِّ بهذا المعنى لا يُنافي كونَ التَّخصيصِ مطلقًا من قبيل الإضافاتِ[6].

---

(١) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **الصحاح** (قصر). وأضاف التفتازانيُّ ههنا في **شرح المفتاح** اللوح ١٧٦/ ١: «و﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]: محبوسات»، وانظر هذا الكلام في: **تفسير الطبريّ** ٢٢/ ٢٦٦ (الرحمن، ٥٥/ ٧٢)، و**جمهرة اللغة** ٢/ ٧٤٣، و**البسيط** ٢١/ ١٩٩. وكلامه ههنا وفي شرحه للمفتاح مذكورٌ في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٩١/ ٢.

(٢) زِيد في (ج): «القصرُ».

(٣) وعرَّفه التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٧٦/ ١ بقوله: «جعلُ بعض أجزاء الكلام مخصوصًا بالبعض، بحيث لا يتجاوزُه ولا يكون انتسابُه إلَّا إليه، فكأنَّه محبوسٌ عليه».

(٤) في (ت): «يتجاوزه».

(٥) هذا الكلام في بيان القصر الإضافيّ مع مثاله مذكورٌ بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٣٤٦، وأوردَ بعضه عنه المُؤذِّنيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٩٠/ ١. ومضى للتفتازانيّ تحقيق لمعنى القصر في تعريف المُسنَدِ في ص ٣٣١ ـ ٣٣٥.

(٦) مضى بيان معنى أنَّ التخصيص من قبيل الإضافات في ص ٢٠٨.

ولمَّا لم يُصرِّح صاحبُ «المفتاح» بتقسيمه إلى الحقيقيِّ وغيرِ الحقيقيِّ لقلَّة جدواه توهَّمَ المصنِّفُ أنَّه أهمَلَ ذِكرَ الحقيقيِّ(١).

وليسَ كذلك؛ لأنَّه قالَ: حاصلُ معنى القصرِ راجعٌ إلى تخصيص الموصوفِ بوَصف دون ثانٍ، أو بوَصف مكانَ آخرَ؛ أو إلى تخصيص الوصفِ بموصوف دون ثانٍ، أو بموصوف مكانَ آخرَ(٢). وهذا التَّفسيرُ شاملٌ للحقيقيّ وغيرِه؛ لأنَّ المرادَ بقوله: «ثانٍ» و«آخرَ» ما يصدقُ عليه أنَّه ثانٍ أو آخرُ أعمُّ مِن أن يكونَ واحدًا أو أكثرَ إلى ما لا نهايةَ له، إذ لو أُريدَ الواحدُ لخرَجَ عنه كثيرٌ من أمثلة غيرِ الحقيقيّ أيضًا، كقولك: «ما زيدٌ إلَّا كاتبٌ»، لمَن اعتقدَ أنَّه كاتبٌ وشاعرٌ ومنجِّمٌ، وكقولك: «ما شاعرٌ إلَّا زيدٌ»، لمَن اعتقدَ أنَّ زيدًا(٣) وبكرًا وخالدًا شعراءُ. فليُتأمَّلْ؛ فهذا منشأ توهُّم اختصاصِ التَّفسيرِ بغير الحقيقيِّ(٤).

نعَم إنَّه قد أوردَ الأمثلةَ في أثناء هذا التَّفسيرِ من غير الحقيقيّ اعتبارًا لكثرة الوقوعِ واحترازًا عن وصمة الكذِبِ، وكلامُه لا يخلو عن أمثلة/ [١٣٣/ ٢] هي ظاهرةٌ في الحقيقيّ، مثل (زيدٌ شاعرٌ لا غيرُ)، و(ليسَ غيرُ)، و(ليسَ إلَّا)(٥)، ومثل (ما ضربَ عمرًا إلَّا زيدٌ)، و(ما ضربَ زيدٌ إلَّا عمرًا)(٦).

وإذا تأمَّلتَ وجدتَه مشيرًا إلى التَّقسيم أيضًا حيث قالَ: متى أدخلتَ النفيَ على الوصف المسلَّم ثبوتُه وقلتَ: (ما شاعرٌ) توجَّهَ النَّفي بحُكم العقل إلى ثبوته للمدَّعى له: إن عامًّا، كقولك: (في الدُّنيا

---

(١) انظر كلامه في: **الإيضاح** ٢١٥. وتابعه على ذلك الخلخاليُّ، وعلَّل ذلك في مفتاح **تلخيص المفتاح** ٣١٦ بقوله: «لوضوح أمرِه، وعدمِ اشتباهِ المرادِ، وزيادةِ البحثِ فيه، ولأنَّ منه ما لا يكادُ يوجدُ»، وردَّ تعليله هذا الأقسرائيُّ في **إيضاح الإيضاح** ٧١٣ـ ٧١٤.

(٢) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٠٠.

(٣) زِيد في (ج): «وعمرًا».

(٤) سبَقَ التفتازانيَّ إلى التعرُّض لاعتراض القزوينيّ وبيانِ أنَّ عبارةَ السكَّاكيِّ تشملُ الحقيقيَّ وغير الحقيقيّ أستاذُه الترمذيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٩٢/ ١ ـ ١٩٣/ ١، لكنَّه لم يُفصِّل ذلك تفصيلَ التفتازانيّ فيه. ثمَّ إنَّ الترمذيَّ عزا ذلك في أوَّل ردِّه على القزوينيّ إلى اختلاف الاصطلاح في أنواع القصر بينه وبين السكَّاكيِّ، فذهبَ إلى أنَّ القزوينيّ يعترضُ على السكَّاكيِّ بحسب اصطلاحه هو لا بحسب اصطلاحِ السكَّاكيِّ، ولعلَّ هذا هو السببُ في تنبيه التفتازانيّ على التأمُّل. وأضاف التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٧٦/ ٢ وجهًا آخر لإثبات الحقيقيّ من كلام السكَّاكيِّ بما يؤكِّد دفعَ كلامِ صاحبِ **الإيضاح**.

(٥) الأمثلة في **مفتاح العلوم** ٤٠٠.

(٦) الأمثلة في **مفتاح العلوم** ٤٠٩.

شعراءُ» أو «في قبيلة كذا شعراءُ»، وإن خاصًّا، كقولك: «زيدٌ وعمرٌو شاعران» فيتناولُ النَّفيُ ثبوتَه لذلك، فمتى قلتَ: «إلَّا زيدٌ» أفادَ القَصرَ[١].

(**وكلٌّ منهما**)، أي: مِن الحقيقيّ وغيرِ الحقيقيّ (**نوعان: قصرُ الموصوفِ على الصِّفة، وقصرُ الصِّفةِ على الموصوفِ**)، والفرقُ بينهما واضحٌ: فإنَّ الموصوفَ في الأوَّل لا يمتنعُ أن يشاركَه غيرُه في الصِّفة؛ لأنَّ معناه أنَّ هذا الموصوفَ ليس له غيرُ تلك الصِّفة، لكنَّ تلك الصِّفةَ يجوزُ أن تكونَ حاصلةً لموصوف آخرَ؛ وفي الثَّاني تمتنعُ تلك المشاركةُ، لأنَّ معناه أنَّ تلك الصِّفةَ ليسَتْ إلَّا لذلك الموصوفِ، فكيف يصحُّ أن تكونَ لغيره؟ لكن يجوزُ أن تكون لذلك الموصوفِ صفاتٌ أخرُ.

(**والمرادُ**) الصِّفةُ (**المَعنويّةُ**) التي هي معنًى قائمٌ بالغير، (**لا النَّعتُ**) النَّحويُّ الذي هو تابعٌ يدلُّ على ذات ومعنًى فيها غيرِ الشُّمولِ. وبينهما عمومٌ من وَجْه؛ لتصادُقهما على «العِلم» في قولنا: «أعجبَني هذا العِلمُ»، وصدقِ الصِّفةِ المعنويةِ بدون النَّعتِ على «العِلم» في قولنا: «العلمُ حسَنٌ»، وصدقِهِ بدونها على «الرَّجل» في قولنا: «مررتُ بهذا الرَّجلِ». وكذا بين النَّعتِ والصِّفةِ المعنويَّةِ التي فسَّروها بـ«ما دلَّ على ذات باعتبار معنًى هو المقصودُ»[٢]، عمومٌ من وَجْه؛ لتصادُقهما في «جاءني رجلٌ عالمٌ»، وصدقِها بدونه في قولنا: «العالمُ مكرَمٌ»، وبالعكس في قولنا: «جاءني هذا الرَّجلُ». ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بـ(المعنويَّة) ههنا هذا المعنى. والأوَّلُ أنسَبُ.

وأمَّا نحوُ قولك: «ما هو إلَّا زيدٌ» و«ما زيدٌ إلَّا أخوكَ» و«ما البابُ إلَّا ساجٌ»،/ [١٣٤/ ١] وغير ذلك ممَّا وقعَ فيه الخبرُ جامدًا = فمِن قَصْر الموصوفِ على الصِّفة؛ إذ المعنى أنَّه مقصورٌ على الكون زيدًا أو أخاك أو ساجًا. فليُتأمَّلْ.

(**والأوَّلُ**)، أي: قصرُ الموصوفِ على الصِّفة (**من الحقيقيِّ نحو «ما زيدٌ إلا كاتبٌ»، إذا أُرِيدَ أنَّه لا يتَّصِفُ بغيرها**)، أي: غيرِ الكتابةِ، (**وهو لا يكادُ يُوجَدُ لتعذُّر الإحاطةِ بصفاتِ الشَّيءِ**) إذ ما مِن مُتصوَّر إلَّا وله صفاتٌ تتعذَّرُ إحاطةُ المتكلِّم بها، فكيف يصحُّ منه قَصرُه على صفة ونفيُ ما عداها بالكلِّيَّة، بل نقولُ: إنَّ هذا النَّوع من القَصر مُفضٍ إلى المُحال؛ لأنَّ للصِّفة المنفيَّة نقيضًا البتَّةَ، وهو

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٠٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٨٣.

أيضًا من الصِّفات، فإذا نفيتَ[١] جميعَ الصِّفاتِ لزِمَ ارتفاعُ النقيضين، مثلًا إذا قلتَ: «ما زيدٌ إلَّا كاتبٌ» على معنى أنَّه لا يتَّصفُ بغيرها لزِمَ ألَّا يتَّصفَ بالشَّاعريَّة ولا بعدمها، وهو محالٌ. اللَّهمَّ إلَّا أن يرادَ الصِّفاتُ الوجوديَّةُ.

(والثَّاني)، أي: قصرُ الصِّفةِ على الموصوف مِن الحقيقيّ **(كثيرٌ، نحو ‹ما في الدَّار إلا زيدٌ›)** على معنى أنَّ الكونَ في الدَّار مقصورٌ على زيد.

ويجبُ أن يُعلَمَ أنَّ الأقسامَ الثَّلاثةَ من قَصْر الإفرادِ والقلبِ والتَّعيينِ لا تجري في الحقيقيّ، لِمَا سنشيرُ إليه.

(وقد يُقصَد به) أي: بالثَّاني **(المُبالغةُ؛ لعدم الاعتدادِ بغير المَذكورِ)** كما يُقصَدُ بقولنا: «ما في الدَّار إلَّا زيدٌ» أنَّ جميعَ مَن في الدَّار ممَّن عدا زيدًا في حُكم المعدومِ، ويكونُ هذا قصرًا حقيقيًّا ادِّعائيًّا، لا قصرًا غيرَ حقيقيّ؛ لفوات المقصودِ.

فالقصرُ الحقيقيُّ نوعان: أحدُهما: الحقيقيُّ تحقيقًا، والثَّاني: الحقيقيُّ مبالغةً، ويمكنُ أن يُعتبَر هذا في قصر الموصوفِ على الصِّفة أيضًا، بناءً على عدم الاعتدادِ بباقي الصِّفاتِ.

والفرقُ بين القصرِ الغيرِ الحقيقيِّ والقصرِ الحقيقيِّ مبالغةً وادِّعاءً دقيقٌ؛ فليُتأمَّلْ[٢].

(والأوَّلُ)، أي: قَصْرُ الموصوفِ على الصِّفة **(مِن غير الحقيقيِّ: تخصيصُ أمرٍ بصِفةٍ دون)** صفةٍ **(أخرى، أو مكانَها)**، أي: تخصيصُ/ [١٣٤/ ٢] أمرٍ بصفةٍ مكانَ صفةٍ أُخرى.

(والثَّاني)، أي: قصرُ الصِّفةِ على الموصوف مِن غير الحقيقيِّ: **(تخصيصُ صفةٍ بأمرٍ دونَ أمرٍ آخرَ أو مكانَه)** ولفظ (أو) للتَّنويع، فلا يُنافي التَّفسيرَ، وقوله: (دونَ أخرى)، معناه: مُتجاوِزًا صفةً أخرى، فإنَّ المخاطَبَ اعتقدَ اشتراكَه في صفتين، والمُتكلِّم يُخصِّصُه بإحداهما ويتجاوزُ الأخرى. ومعنى ‹دون› في الأصل: أدنى مكانٍ من الشَّيء، يقالُ: هذا دونَ ذاك، إذا كان أحطَّ منه قليلًا، ثمَّ

---

(١) زيد في (ع): «عنه».

(٢) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «لا يُجعلُ غيرُ المذكورِ في القصر الغير الحقيقيّ بمنزلة العدم، بل يكونُ المرادُ أنَّ الحصول في الدَّار مقصورٌ على زيد، بمعنى أنَّه ليسَ حاصلًا لغيره، وإن كانَ حاصلًا لبكر وخالدٍ». «منه». وأوردَ التفتازانيُّ هذا التعليق بنصِّه في **المختصر** ٢/ ١٧٤. وانظر معناه في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٣١٢، وفي **عروس الأفراح** ٢/ ١٧٠ ـ ١٧١ بيانٌ للفرق بينهما.

استُعيرَ للتَّفاوت في الأحوال والرُّتبِ، فقيلَ: زيدٌ دونَ عمرٍو في الشَّرف، ثمَّ اتُّسِعَ فيه فاستُعمِلَ في كلِّ تجاوُزِ حدٍّ إلى حدٍّ وتخطِّي حُكمٍ إلى حُكمٍ(١).

ولقائل أن يقولَ: إنَّ قوله: (دونَ أخرى)، و(دونَ آخر): إنْ أرادَ به: دونَ صفةٍ واحدةٍ أخرى، ودونَ أمرٍ واحدٍ آخرَ، فقد خرَجَ عنه ما إذا اعتقدَ المخاطَبُ اتِّصافَ أمرٍ بأكثرَ من صفتين، أو ثبوتَ صفةٍ لأكثرَ من أمرين، نحو قولِنا: «ما زيدٌ إلَّا كاتبٌ» لمَن اعتقدَه كاتبًا وشاعرًا ومُنجِّمًا، وقولِنا: «ما شاعرٌ إلَّا زيدٌ» لمَن اعتقدَ اشتراكَ زيدٍ وعمرٍو وبكرٍ في الشَّاعريَّة وغيرِ ذلك = وإن أرادَ به أعمَّ مِن الواحد والاثنين والجَمْعِ فقد دخلَ القصرُ الحقيقيُّ في هذا التَّفسيرِ؛ لأنَّه تخصيصُ أمرٍ بصفة دون سائرِ الصِّفاتِ، أو تخصيصُ صفةٍ بأمر دونَ سائرِ الأمورِ. وكذا الكلامُ على قوله: (مكانَ أخرى)، و(مكانَ آخرَ).

فإن قلتَ: تخصيصُ أمرٍ بصفة دونَ سائرِ الصِّفاتِ يقتضي أن يعتقِدَ المخاطَبُ اتِّصافَه بجميع الصِّفاتِ؛ لأنَّ القصرَ يقتضي أن يعتقِدَ المخاطَبُ ثبوتَ ما نفاه المتكلِّمُ قطعًا و(٢)احتمالًا، وهذا ممَّا لا يقع. وكذا الكلامُ في البواقي.

قلتُ: هذا الاقتضاءُ مختصٌّ بالقصر الغيرِ الحقيقيِّ، ألا ترى أنَّهم اتَّفقوا على صحَّة: «ما في الدَّار إلَّا زيدٌ» قصرًا حقيقيًّا، مع أنَّه ليسَ ردًّا على مَنِ اعتقدَ أنَّ جميعَ النَّاسِ في الدَّار.

ويمكنُ أن يجابَ(٣) بأنَّ المرادَ هو الثَّاني، وهذا المعنى مشترَكٌ بين الحقيقيِّ وغيرِ الحقيقيِّ، لكنَّه/[١٣٥/ ١] خصَّصَه بغير الحقيقيِّ؛ لأنَّه ليسَ بصدد التَّعريفِ، بل غرضُه مِن هذا الكلامِ أن يُفرِّعَ عليه التَّقسيمَ إلى قصر الإفرادِ والقلبِ والتَّعيينِ، وهذا التَّقسيمُ لا يجري في القصر الحقيقيِّ، إذ العاقلُ لا يعتقِدُ اتِّصافَ أمرٍ بجميع الصِّفاتِ، ولا اتِّصافَه بجميع الصِّفاتِ غيرَ صفةٍ واحدةٍ، ولا يُردِّدُه أيضًا بين ذلك(٤).

(١) من قوله: «ومعنى دون» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤ (البقرة، ٢/ ٢٣). ونسبَ القُوجويُّ هذا الكلام في **شرح قواعد الإعراب** ١٢٢ إلى التفتازانيّ.

(٢) في (ت): «أو احتمالاً».

(٣) زِيد في (ت) و(ك) و(س): «عنه».

(٤) زِيد في(ت) و(أ) و(د) و(ك) و(س): «وكذا اشتراك الصفة بين جميع الأمور». وفي هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «بين الاتصاف بجميع الصفات وبين الصِّفة». «منه».

(فكلٌّ منهما)، أي: فعُلِم مِن هذا الكلامِ ومِن استعمال لفظةِ (أو) فيه أنَّ كلَّ واحدٍ من قصر الموصوفِ على الصِّفة وقصرِ الصِّفة على الموصوف (ضربانِ): الأوَّلُ تخصيصُ أمرٍ بصفة دونَ أخرى، وتخصيصُ صفةٍ بأمر دونَ آخرَ؛ والثَّاني تخصيصُ أمرٍ بصفة مكانَ أخرى، وتخصيصُ صفةٍ بأمر مكانَ آخرَ.

(والمخاطبُ بالأوَّلِ[1] مِن ضربَي كُلٍّ) من قصر الموصوفِ على الصِّفة، وقصر الصِّفةِ على الموصوف (مَن يَعتقِد الشَّرِكةَ)، أي: شَرِكةَ صفتين أو أكثر في موصوف واحدٍ، في قصر الموصوفِ على الصِّفة؛ وشَرِكةَ موصوفين أو أكثرَ في صفة واحدةٍ، في قصر الصِّفة على الموصوف؛ حتَّى يكونَ المخاطَبُ بقولنا: «ما زيدٌ إلَّا كاتبٌ» مَن يعتقِدُ اتِّصافه بالكتابة والشِّعرِ؛ وبقولِنا: «ما كاتبٌ إلَّا زيدٌ» مَن يعتقِدُ اشتراكَ زيدٍ وعمرٍو في الكتابة[2]. (ويُسمَّى) هذا القصرُ: (قصرَ إفرادٍ؛ لقطع الشَّرِكةِ) أي: لقطعه الشَّرِكة المذكورةَ[3].

(وبالثَّاني)، أي: المُخاطَبُ بالثَّاني (مِن ضربَي كلٍّ)[4]، وهو تخصيصُ أمرٍ بصفة مكانَ أخرى، أو تخصيصُ صفةٍ بأمر مكانَ آخرَ، (مَن يَعتقِد العكسَ)، أي: عكسَ الحُكمِ الذي أثبتَه المتكلِّمُ؛ حتَّى يكونَ المخاطَبُ بقولنا: «ما زيدٌ إلَّا قائمٌ» مَن يعتقِدُ اتِّصافه بالقعود دونَ القيامِ؛ وبقولنا: «ما شاعرٌ إلَّا زيدٌ» مَن يعتقد أنَّ الشَّاعرَ عمرٌو دونَ زيدٍ[5]. (ويُسمَّى) هذا القصرُ: (قَصْرَ قَلْبٍ؛ لقَلْبِ حُكمِ المُخاطَبِ)[6].

(أو تَساوَيا عنده) الظَّاهرُ أنَّه عطفٌ على قوله: (يعتقِدُ العكسَ)، ولفظُ «الإيضاح» صريحٌ في ذلك[7]، أي: المخاطَبُ بالثَّاني: إمَّا مَن يعتقِدُ العكسَ، وإمَّا مَن تساوى عنده الأمران، أعني اتِّصافَه

---

(١) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «يعني بـ«الأوَّل» التخصيصَ بشيءٍ دون شيءٍ». «منه».

(٢) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢١٣ـ ٢١٤.

(٣) ونقل الشيرازيُّ تعريفه في مفتاح **المفتاح** اللوح ١٨٢/ ٢ بقوله: «ولهذا قيل: قصرُ الإفرادِ: هو الذي يفيدُ تخصيصَ أمرٍ ببعض ما يعتقدُ السَّامعُ ثُبوتَه له».

(٤) لم تُعلَم هذه العبارة بالحمرة في (صل).

(٥) الكلام بمعناه في **الإيضاح** ٢١٤.

(٦) ونقل الشيرازيُّ تعريفه في مفتاح **المفتاح** اللوح ١٨٣/ ١ بقوله: «ولهذا قيل: قصرُ القلبِ: هو الذي يفيدُ تخصيصَ أمرٍ بغير ما يعتقدُ السَّامعُ ثُبوتَه له».

(٧) ذكر هذا التأويل لكلام القزوينيّ الخَلخاليُّ في مفتاح **تلخيص المفتاح** ٣١٤.

بتلك الصِّفةِ، واتِّصافَه بغيرها في قصر/ [١٣٥/ ٢] الموصوفِ، واتِّصافَه واتِّصافَ غيرِه بتلك الصِّفةِ في قصر الصِّفةِ؛ حتَّى يكونَ المخاطَبُ بقولنا: (ما زيدٌ إلَّا قائمٌ) مَن يعتقِدُ أنَّه إمَّا قائمٌ أو قاعدٌ، ولا يعرِفُه على التَّعيين؛ وبقولنا: (ما شاعرٌ إلَّا زيدٌ) مَن يعتقِدُ أنَّ الشَّاعرَ إمَّا زيدٌ أو عمرٌو، مِن غير أن يعلَمَه على التَّعيين[١]. (ويُسمَّى) هذا القصرُ: (قَصْرَ تعيينٍ)؛ لتعيينه ما هو غيرُ مُعيَّنٍ عند المخاطَبِ.

فالحاصلُ أنَّ تخصيصَ شيءٍ بشيء دونَ آخرَ قصرُ إفرادٍ، وتخصيصُ شيءٍ بشيء مكانَ آخرَ إن اعتقَدَ المخاطَبُ فيه العكسَ قصرُ قلبٍ، وإن تساويا عنده قصرُ تعيينٍ.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّه إذا تساوى الأمران عند المخاطَبِ وعيَّنَ المتكلِّمُ أحدَهما يكونُ هذا تخصيصَ أمرٍ بصفة دونَ أخرى، لا تخصيصَ أمرٍ بصفةٍ مكانَ أخرى؛ لأنَّه لم يُثبِت الصِّفةَ الأخرى حتَّى يُثبِتَ المتكلِّمُ تلك[٢] مكانَها، ألا يُرى أنَّك إذا قلتَ: (ما زيدٌ إلَّا قائمٌ) لمَن اعتقَدَ اتِّصافَه بواحد مِن القيام والقعودِ على التَّساوي فقد خصَّصتَه بالقيام متجاوِزًا القعودَ، ولم تُخصِّصه بالقيام مكانَ القعودِ؛ لأنَّ المخاطَبَ لم يعتقِد اتِّصافَه بالقعود حتَّى تُوقِعَ القيامَ مكانَه. وكذا الكلامُ في قصر الصِّفةِ[٣].

ولهذا جعَلَ صاحبُ «المفتاح» تخصيصَ شيءٍ بشيءٍ دونَ آخرَ مشترَكًا بين قصرِ الإفرادِ والقصرِ الذي سمَّاه المصنِّف قصرَ تعيينٍ، وجعَلَ تخصيصَه به مكانَ آخرَ قصرَ قلبٍ فقط[٤].

فإن قلتَ: مرادُ المصنِّفِ بـ(الأخرى) إحدى الصِّفتين، وبـ(الآخر) أحدَ الأمرين، فإذا قلتَ: «ما زيدٌ إلَّا قائمٌ» لمَن اعتقدَ اتِّصافَه بإحدى الصِّفتين فقد خصَّصتَ زيدًا بالقيام مكانَ الصِّفةِ الأخرى التي هي إحدى الصِّفتين التي اعتقدَها المخاطَبُ، وكذا في قصر الصِّفةِ.

قلتُ: مقتضى قولِه: (مكانَ أخرى) أن تكونَ الصِّفةُ المذكورةُ ثابتةً والأخرى منفيةً، وإذا أُريدَ بـ(الأخرى) إحدى الصِّفتين فهي صادقة على الصِّفة المذكورةِ؛ لأنَّ المخاطَبَ/ [١٣٦/ ١] لم يعتقد اتِّصافَه بإحدى الصِّفتين بشرط عدمِ التَّعيينِ؛ لأنَّ تحقُّقَها مُحالٌ، بل اعتقَدَ

---

(١) الكلام بمعناه في الإيضاح ٢١٤.

(٢) زِيد في (ك): «الصفة».

(٣) وجه النظر هذا مذكور بمعناه في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٩٣/ ١ ـ ٢، وعبارة التفتازانيّ عنه أجلى وأسهل.

(٤) انظر: مفتاح العلوم ٤٠٠.

اتِّصافَـه بإحـدى الصِّفتيـن من غيـر علمٍ بالتَّعييـن، وهذا صـادقٌ علـى كلّ واحدٍ مِـن الصِّفتين، فلا يكـونُ هـذا تخصيصَـه بصفـة مكانَ أخـرى، بـل تخصيصَـه بصفة تصـدقُ عليها الأخـرى[١].

فإن قلتَ: قوله: (مكانَ أخرى) لا يقتضي أن يكونَ اعتقادُ المخاطَبِ نفيَ الصِّفة المذكورةِ وإثباتَ الأخرى، بل يكفي فيه تجويزُ نفيها وإثباتُ الأخرى، وههنا كذلك؛ لأنَّه إذا تساوى الأمران عنده فكما جوَّز أن يكونَ الصِّفةُ الثَّابتةُ هو القيامَ فقد جوَّزَ أن يكونَ هو القعودَ على التَّعيين، فإذا قلتَ: «ما زيدٌ إلا قائمٌ» فقد خصَّصتَه بالقيام مكانَ الصِّفة الأخرى التي جوَّزَ ثبوتَها له على التَّعيين وهي القعودُ. وهذا بخلاف قصرِ الإفرادِ؛ فإنَّه إذا اعتقدَ اتِّصافَه بالصِّفتين لم يُجوِّز انتفاءَ أحدِهما، فلا يكونُ قولُكَ: «ما زيدٌ إلَّا كاتبٌ» تخصيصًا لزيد بالكتابة مكانَ الشِّعر؛ لأنَّ الكتابة في مكانه[٢].

قلتُ: بعد ارتكابِ جميعِ ذلك فالإشكالُ بحاله؛ لأنَّ غايةَ هذا التَّكلُّفِ أن يتحقَّقَ في قصر التَّعيينِ تخصيصُ شيءٍ بشيء مكانَ آخَرَ، لكنَّه لا يقتضي أن يمتنعَ فيه تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ دونَ آخرَ؛ لأنَّ قولكَ: «ما زيدٌ إلَّا قائمٌ» لمَن يُردِّدُه بين القيامِ والقعودِ تخصيصٌ له بالقيام دونَ القعودِ، وهذا ظاهرٌ لا مَدفعَ له، فحينئذٍ يكونُ قولُه: (دونَ أخرى) مشترَكًا بين الإفرادِ والتَّعيينِ، ولا يلزَمُ أن يكونَ المخاطَبُ به مَن يعتقِدُ الشِّرْكةَ البتَّةَ، بل إمَّا مَن يعتقِدُ الشِّرْكةَ أو مَن تساويا عنده.

وغايةُ ما يمكنُ في هذا المقامِ أن يقالَ: إنَّ في كلامه حذفًا وإضمارًا، وتقديرُه: المُخاطَبُ الأوَّلُ مَن يعتقِدُ الشِّركةَ أو تساويا عنده، وبالثاني مَن يعتقِدُ العكسَ أو تساويا عنده، ويُسمَّى القصرُ الذي يكونُ المخاطَبُ/ [١٣٦/ ٢] به مَن تساويا عنده، سواءٌ كانَ دونَ أخرى أو مكانَ أخرى، قصرَ تعيينٍ.

وكفى دليلًا على متانة كلامِ «المفتاح» وركاكةِ هذا الكلامِ أنَّه يفتقِرُ إلى هذه التكلُّفاتِ. ولعلَّه هفوةٌ صدرتْ عنه مِن غير قَصْدٍ إلى المُخالفة.

(وشَرطُ قصرِ الموصوفِ على الصِّفة إفرادًا عدمُ تنافي الوصفين)؛ ليصحَّ اعتقادُ المخاطَبِ اجتماعَهما في الموصوفِ حتَّى تكونَ المَنفيَّةُ في قولنا: ‹ما زيدٌ إلا شاعرٌ› كونَه كاتبًا أو منجِّمًا، لا

---

(١) مـن قولـه: «فإن قلتَ» إلى هنا بمعناه في شـرح المفتـاح للترمذيّ اللـوح ١٩٣/ ٢، وأورده بصيغة: «اللهـمَّ إلَّا أن يقال... ويُجابُ حينئـذٍ بأنَّـه...»، وأوردَ بعـده جوابًـا آخرَ ثمَّ نقضه، واعتـذرَ عن متابعة تفصيله بقوله: «ولكنَّا لسـنا الآن في مقـام تصحيحِ كلامِه، فـلا بـأسَ علينـا أن نتركـه، مُفوِّضًـا ذلـك إلى طبعـكَ الوقَّـادِ وذهنـكَ النقَّـاد»، وهذا الجـواب الآخر بمعنـاه في مفتـاح تلخيص المفتاح ٣١٦.

(٢) في (ت): «مكانها».

كونَه مُفحَمًا[١]؛ لامتناع اجتماعِ الشَّاعريَّةِ والمُفحَميَّةِ، لأنَّ الإفحامَ هو وجدانُ الرَّجلِ غيرَ شاعرٍ[٢].

(و) شَرطُ قصرِ الموصوفِ على الصِّفة (قلبًا تحقُّقُ تنافيهما)، أي: تنافي الوصفين، ليكون إثباتُها مشعرًا بانتفاء غيرها. كذا في «الإيضاح».

وفيه نظر؛ لأنَّه:

إن أرادَ به ما سبقَ إلى بعض الأوهامِ مِن أن يكونَ إثباتُ المتكلِّمِ تلك الصِّفةَ المذكورةَ، كالقيام في قولنا: (ما زيدٌ إلَّا قائمٌ)، مشعرًا بانتفاء غيرِها وهو القعودُ ضرورةَ امتناعِ اجتماعِهما[٣] = ففسادُه واضحٌ؛ لأنَّ هذا لا يتوقَّفُ على تنافيهما، لأنَّ إثباتَها بطريق القصرِ مُشعِرٌ بانتفاء الغيرِ، كما في قصر الإفرادِ والتعيينِ، بل قد يُصرَّحُ بالنَّفي والإثباتِ جميعًا نحو «زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ».

وإن أرادَ به أن يكونَ إثباتُ المخاطَبِ تلك الصِّفةَ التي نفاها المتكلِّمُ كالقعود مشعرًا بانتفاء غيرِها، وهي التي أثبتَها المتكلِّمُ كالقيام، حتَّى يكونَ هذا عكسًا لحُكم المخاطَبِ فيكونَ قصرَ قلبٍ = فهو أيضًا فاسدٌ؛ لجواز أن يكونَ انتفاءُ الغيرِ معلومًا من وجه آخرَ مثلِ أن يصرِّحَ المخاطَبُ به ويقول: (ما زيدٌ إلَّا قاعدٌ)[٤].

وأيضًا يخرجُ حينئذٍ قولُنا: «ما زيدٌ إلَّا شاعرٌ»، لمَن اعتقدَ أنَّه كاتبٌ لا شاعرٌ، عن أقسام القصرِ؛ لعدم التَّنافي بين الشِّعر والكتابةِ[٥]. على أنَّه لا شبهةَ لنا في كونه قصرَ قلبٍ على ما صرَّح به صاحبُ «المفتاح»[٦]، ولقد أحسنَ في عدم اشتراطِ هذا الشَّرطِ.

وأمَّا ما يقالُ مِن أنَّ هذا شرطُ حُسنِ قصرِ القلبِ[٧] فممَّا لا يُفهَمُ من/ [١٣٧/ ١] اللَّفظ، بل يأباه لفظ «الإيضاح»، ولو فُهِمَ فلا دليلَ عليه؛ لأنَّا لا نُسلِّمُ عدمَ حُسنِ قولِنا: «ما زيدٌ إلَّا شاعرٌ» لمَن اعتقدَه كاتبًا لا شاعرًا.

---

(١) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٢١٤.

(٢) انظر: الصحاح (فحم).

(٣) الكلام بمعناه في مفتاح تلخيص المفتاح ٣١٥، ٣١٧.

(٤) هذا الوجه الثاني من وجَهي النظر في كلام القزوينيّ أوردَه الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٣١٧.

(٥) ذكر الأقسرائيُّ في إيضاح الإيضاح ٧١٢ أنَّ اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب أكثريٌّ لا كلّيٌّ، وردَّ ما ذهبَ إليه التفتازانيُّ ههنا من خروج هذا المثال عن القصر، مُلمِّحًا بالقول من غير تصريح بصاحبه.

(٦) انظر: مفتاح العلوم ٤٠٠.

(٧) ما وقفتُ عليه فيما بين يديَّ من المظانّ. ويُفهَمُ من ردِّ الأقسرائيِّ على التفتازانيِّ المذكورِ في التعليق آنفًا أنَّه يرتضيه.

وكذا ما يقالُ: إنَّ المرادَ التَّنافي في اعتقاد المخاطَبِ بأن لا يجتمعَ فيه الوصفان[(١)]؛ لأنَّ هذا الاشتراطَ حينئذٍ يكون ضائعًا، لأنَّه قد عُلِمَ أنَّ قَصرَ القلبِ هو الذي يعتقِدُ فيه المخاطَبُ العكسَ، أعني ثبوتَ ما نفاه المتكلِّمُ، ونفيَ ما أثبتَه.

وأيضًا قد اعتبرَ صاحبُ «المفتاح» في قَصر القلبِ كونَ المخاطَبِ معتقدًا للعكس[(٢)]، فلا يصحُّ قولُ المصنِّفِ: إنَّه لم يشترط في قصر القلبِ تنافي الوصفين[(٣)].

وأمَّا عدمُ اشتراطِ السكَّاكيِّ في قصر الإفرادِ عدمَ تنافي الوصفين فمبنيٌّ على أنَّه أدخَلَ فيه قصرَ التَّعيينِ، (**وقَصْرُ التَّعيين أعمُّ**)[(٤)] من أن يكونَ الوصفان فيه متنافيين أو غيرَ متنافيين؛ لأنَّ اعتقادَ كونِ الشَّيءِ موصوفًا بأحد الأمرين المتعيِّنين لا يقتضي إمكانَ اجتماعِهما ولا امتناعَه، فكلُّ مادَّةٍ تصلح مثالًا لقَصر الإفرادِ أو القلبِ تصلحُ مثالًا لقَصر التَّعيينِ من غير عكسٍ[(٥)].

[طرقُ القَصْر]

(**وللقَصْر طُرقٌ**) والمذكورُ ههنا أربعةٌ[(٦)] وقد يحصلُ القَصرُ بتوسيط ضميرِ الفصلِ، وتعريفِ المُسنَدِ[(٧)]، وبنحو قولك: «زيدٌ مقصورٌ على القيام ومخصوصٌ به»، وما أشبهَ ذلك. فكأنَّهم جعلوا القَصرَ بحسب الاصطلاحِ عبارةً عن تخصيصٍ يكونُ بطريق مِن هذه الأربعةِ.

ويمكنُ أن يجعلَ الفصلُ وتعريفُ المُسنَدِ أيضًا من طرُق القَصرِ، لكن تركَ ذِكرَهما ههنا لاختصاصهما بما بين المُسنَدِ إليه والمُسنَدِ، مع التَّعرُّض لهما فيما سبقَ، بخلاف العطفِ والتقديمِ، فإنَّهما وإن سبقا لكنَّهما يعُمَّان غيرَ المُسنَدِ إليه والمُسنَدِ كالطُّرق المذكورةِ ههنا[(٨)]. وكأنَّ في قول

---

(١) القول في شرح **التلخيص** للزوزنيّ اللوح ٤٦/ ٢.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٤٠٠.

(٣) انظر: **الإيضاح** ٢١٥.

(٤) في هامش (ت) ما نصُّه: «ولقد أعجَبَ الشَّارحُ تغمدَه الله بغفرانه في ربطه قولَ المُصنِّف: ‹وقَصرُ التعيين› بكلامه حالاً عنه».

(٥) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢١٥.

(٦) في (ع): «أربع».

(٧) نبَّه عليهما الخلخاليُّ في مفتاح **تلخيص المفتاح** ٣١٨، والطِّيبيُّ في **التبيان** ٩٦، ونبَّه على الأوَّل منهما المؤذِّنيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٩٠/ ٢.

(٨) ساق المؤذِّني في شرحه للمفتاح اللوح ١٩٠/ ٢ تعليلاً لتَرْك ذِكر ضميرِ الفصل في طرق القصرِ، وهو سَبقُ ذِكرِه، ثمَّ أوردَ =

المصنِّف: (منها) و(منها) دونَ أن يقولَ: «الأوَّلُ» و«الثَّاني» إيماءً إلى هذا.

(منها: العطفُ، كقولكَ في قَصره)، أي: قصرِ الموصوفِ على الصِّفة **(إفرادًا: ‹زيدٌ شاعرٌ لا/ [١٣٧/ ٢] كاتبٌ›، أو ‹ما زيدٌ بكاتب[١] بل شاعرٌ›)** مثَّل بمثالين: أحدُهما: أن يكونَ الوصفُ المُثبَتُ هو المعطوف عليه والمنفيُّ هو المعطوفَ، والثَّاني: بالعكس. وفيه إشعارٌ بأنَّ طريقَ العطفِ للقَصر هو «لا» و«بل» دونَ سائرِ حروفِ العطفِ. وأمَّا «لكنْ» فظاهرُ كلامِ «المفتاح» و«الإيضاح» في باب العطفِ أنَّه يصلحُ طريقًا للقصر[٢]. ولم يذكُراه ههنا. وقد أشرْنا إلى ذلك في بحث العطفِ[٣].

(وقلبًا: ‹زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ›) ونفيُ القعودِ وإن عُلِمَ من إثبات القيامِ بناءً على تنافيهما، لكن لم يُعلَم منه كونُ المخاطَبِ معتقِدًا للعكس، فلطريق القصرِ دلالةٌ على هذا المعنى، بخلافِ مجرَّدِ الإثباتِ، فإنَّه خالٍ عن هذه الدلالةِ.

(أو ‹ما زيدٌ قائمٌ بل قاعدٌ›، وفي قَصرِها) أي: قَصرِ الصِّفةِ على الموصوف: **(‹زيدٌ شاعرٌ لا عمرٌو›، و‹ما عمرٌو شاعرًا بل زيدٌ›)** ويصحُّ أن يقالَ: ‹ما شاعرٌ عمرٌو بل زيدٌ›، لكنَّه يجبُ حينئذٍ رفعُ الاسمين لبُطلان عملِ ‹ما› بتقديم الخبرِ، وقد أجمعَ النُّحاةُ على صحَّة هذا التَّقديمِ وبطلانِ العمل[٤].

وذكَرَ في «شرح المفتاح» أنَّه يمتنعُ تقديمُ الخبرِ على الاسم إذا عمِلَ، فكذا إذا لم يعمَل، إمَّا لأنَّ أصلَه العملُ، وإمَّا ليوافقَ اللُّغةَ العاملةَ[٥]. وهو غلطٌ فاحشٌ لا يُعرَفُ له وجهُ صحَّةٍ[٦].

= عليه أنَّه لو صحَّ لكانَ الوجهُ تَرْكَ التقديم لسَبْق ذِكره أيضًا. فاحترزَ التفتازانيُّ ههنا عنه بأنَّه مع سَبْقِ الذِّكر مختصٌّ بالمُسنَد إليه والمُسنَدِ، وليس كذلك التقديمُ. هذا وأورد الكرمانيُّ في **تحقيق الفوائد الغياثية** ٥٠٤ ـ ٥٠٥ محصولَ كلام المؤذِّنيّ، لكنَّه ذهبَ في التفصِّي عن الإشكال بأنَّ هذه الأربعة لا تكون إلَّا للقصر، والاثنان المُستدرَكان يكونان له ولغيره. وضعفُ ما ذهب إليه الكرمانيُّ واضحٌ.

(١) في (ت): «كاتبًا» وكذا في مخطوط التلخيص اللوح ٢٦/ ٢.

(٢) انظر: **مفتاح العلوم** ٢٨٦، و**الإيضاح** ١٣٤.

(٣) انظر ما سلف في ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٤) وإن حُكيَ عن بعضهم الإعمالُ مع التقديم، واستشهدوا عليه بشيء من الشِّعر. قال عنه سيبويه في **الكتاب** ١/ ٦٠: «وهذا لا يكادُ يُعرَفُ»، وانظر تفصيل ذلك في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٥) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ١٨٣/ ١.

(٦) إذ لم يشترط ذلك أحدٌ، ثمَّ إنَّ الأصل في «ما» ألا تعمَل، لأنَّها حرف غير مختصّ، وإنَّما عملت تشبيهًا لها بـ‹ليس›. انظر في ذلك: **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ١٨٥.

واعلمْ أنَّه لمَّا لم يكن في قَصرِ الموصوفِ مثالُ الإفرادِ صالحًا أن يكونَ مثالًا للقلب؛ لاشتراط عدمِ التَّنافي في الإفراد وتحقُّقِ التَّنافي في القلب على زعمه = أفردَ للقلب مثالًا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قَصرِ الصِّفةِ، فإنَّ مثالًا واحدًا يصلحُ لهما[1]. ولمَّا كانَ كلُّ مثالٍ لهما يصلحُ مثالًا لقصر التَّعيين لم يتعرَّض لِذكره. وكذا الكلامُ في سائر الطُّرقِ.

(ومنها: **النَّفيُ والاستثناءُ، كقولكَ في قَصره**) إفرادًا: (**ما زيدٌ إلَّا شاعرٌ**)، وقلبًا ((**ما زيدٌ إلَّا قائمٌ**)، **وفي قَصرها**) إفرادًا وقلبًا (**ما شاعرٌ إلَّا زيدٌ**). والكلُّ/ [١٣٨/ ١] يصلحُ مثالًا للتَّعيين، والتَّفاوتُ إنَّما هو بحسب اعتقادِ المخاطَبِ.

(ومنها: ‹**إنَّما**›، **كقولكَ في قَصره**) إفرادًا: (‹**إنَّما زيدٌ كاتبٌ**›، و) قلبًا: (‹**إنَّما زيدٌ قائمٌ**›، **وفي قصرها**) إفرادًا وقلبًا: (**إنَّما قائمٌ زيدٌ**).

واعلمْ أنَّ كلامَ الشَّيخِ في «دلائل الإعجاز» مُشعِرٌ بأنَّ ‹لا› و‹إنَّما› تدُلَّان على قَصْرِ القلبِ دونَ الإفرادِ؛ لأنَّه قال: ليسَ المرادُ بقولهم: ‹إنَّ ‹لا› تنفي عن الثَّاني ما وجبَ للأول› أنَّها تنفي عن الثَّاني أن يكونَ قد شاركَ الأوَّلَ في الفعل. ألا يُرى أنَّه ليسَ معنى ‹جاءَني زيدٌ لا عمرٌو› أنَّه لم يكن مِن عمرو مجيءٌ مثلَ ما كانَ من زيد، حتَّى كأنَّه عكسُ قولكَ: ‹جاءَني زيدٌ وعمرٌو›، بل المعنى أنَّ الجائيَ هو زيدٌ لا عمرو، فهو كلامٌ مع مَن غلِطَ فزعمَ أنَّ الجائيَ عمرٌو لا زيدٌ، لا مَن اعتقدَ أنَّهما جائيان.

وهذا المعنى قائمٌ بعينه في ‹إنَّما›، فإذا قلتَ: ‹إنَّما جاءَني زيدٌ› لم تكن تنفي أن يكونَ قد جاءَ مع زيدٍ غيرُه، بل تنفي المجيءَ الذي أثبتَّه لزيد عن عمرو، فهو كلامٌ مع مَن زعمَ أنَّ الجائيَ عمرٌو لا مَن زعمَ أنَّ زيدًا وعمرًا جائيان.

فإن زعمتَ أنَّ المعنى ‹إنَّما جاءَني من بين القومِ زيدٌ وحدَه›[2] فإنَّه تكلُّفٌ، والكلامُ هو الأوَّلُ، وبه الاعتبارُ إذا أُطلِقَ ولم يقيَّد بنحو ‹وحدَه›؛ لأنَّه السَّابقُ إلى الفهم[3]. انتهى كلامُه.

---

(١) نبَّه على هذا الخَلخاليُّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٣١٩، في كلامه على طريق النفي والاستثناء. والتفتازانيُّ قدَّمَه، وأضافَ إليه التنبيهَ على تَرْكِ المُصنِّف مثالَ قصرِ التعيينِ، وبيَّن أنَّه جارٍ في سائر الطُّرقِ.

(٢) زِيد في (س): «يكون قصر إفراد».

(٣) انظر: **دلائل الإعجاز** ٣٣٥ ـ ٣٣٦، وأوجزَه التفتازانيُّ.

وإنَّما كانَ مفيدًا للقصر (لتضمُّنه معنى (ما) و(إلَّا))[١] وفي هذا الكلام إشارةٌ إلى أنَّ «ما» في «إنَّما» ليستْ هي النَّافيةَ على ما توهَّمه بعضُ الأصوليين[٢]، حيثُ استدلوا على إفادتِه القصرَ بأنَّ (إنَّ) للإثبات و(ما) للنفي[٣]، ولا يجوزُ أن يكونا لإثبات ما بعده ونفيه، بل يجبُ أن يكونا لإثبات ما بعده ونفي ما سواه، أو على العكس. والثَّاني باطل بالإجماع فتعيَّن الأوَّلُ، وهو معنى القصرِ[٤]؛ وذلك لأنَّ «إنَّ» لا تدخلُ إلَّا على الاسم، و«ما» النَّافية لا تنفي إلَّا ما دخلتْ عليه بإجماع النُّحاةِ.

وأشارَ بلفظ (التضمُّن) إلى أنَّه ليسَ بمعنى «ما» و«إلَّا» حتَّى كأنَّهما لفظان مترادِفان، إذ فرقٌ بين أن يكونَ/ [١٣٨/ ٢] في الشَّيء معنى الشَّيءِ، وأن يكونَ الشَّيءُ الشَّيءَ على الإطلاق. فليسَ كلُّ كلامٍ يصلحُ فيه (ما) و(إلَّا) يصلح فيه (إنَّما)[٥]، كما سيجيء.

ثمَّ استدلَّ على تضمُّنه معنى «ما» و«إلَّا» بثلاثة أوجهٍ:

أشار إلى الأوَّل بقوله: (**لقول المُفسِّرين**: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] **بالنَّصب، معناه: ما حرَّمَ عليكم إلَّا الميتةَ**[٦]، وهو)، أي: هذا المعنى هو (**المُطابِق لقراءة الرَّفْعِ**)، أي: رفعِ

---

(١) ذكرَ الرضيُّ في شرح **الكافية** ١/ ١٩٥ أنَّ ذلك هو المشهور بين النحاة والأصوليين.

(٢) في هامش (صل): «وهو صاحب **المنهاج**»، وفي هامش (ت): «كصاحب **المنهاج**»، وفي هامش (د): «وهو القاضي ناصر الدين البيضاويُّ رحمه الله». وسيأتي أنَّ البيضاويَّ تابعَ الإمامَ الرازيَّ في ذلك. على أنِّي وقفتُ على هذا القول في **باهر البرهان** ١/ ١٦٣، ويغلبُ على الظَّنِّ أنَّ صاحبَه بيانُ الحقّ النيسابوريُّ سبقَ الرازيَّ إلى ذلك.

(٣) تعرَّض السكَّاكيُّ لهذا القول في **مفتاح العلوم** ٤٠٣، ونسبه إلى مَن لا وقوف له على عِلم النحو؛ فذكر التفتازانيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٨١/ ٢ بأنَّ مرادَه «الإمام فخر الدِّين الرازيّ، فإنَّه ذكَرَ في **المحصول** وجهَ إفادة (إنَّما) القصرَ أنَّ كلمة إنَّ للإثبات وكلمة لا للنفي». وسبقَ التفتازانيَّ إلى التصريح بذلك الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٨٦/ ٢، والترمذيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٩٩/ ١، نقلًا عن شيخه. وممَّن تابع الرازيَّ على ذلك البيضاويُّ في **منهاج الوصول إلى علم الأصول** ١٠٢؛ ولذلك نُسِب القولُ إليه في هوامش بعضِ النُّسخ الخطيَّة المشار إليها آنفًا. ونقلَ الكرمانيُّ في **تحقيق الفوائد الغياثية** ٥٠٢ عن العضدِ الإيجيّ توجيهًا لرأي الإمامِ الرازيّ، فليُنظر ثمَّة. على حين فصَّل الترمذيُّ الكلامَ في دَفْع هذا القول بجملةٍ من الاستدلالات في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٩٩/ ١.

(٤) إلى هنا انتهى نقلُ التفتازانيّ معنى كلامِ الرازيّ في **المحصول** ١/ ٣٨٣.

(٥) من قوله: «فرق» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في **دلائل الإعجاز** ٣٢٩.

(٦) فسَّرها بذلك الطبريُّ في **تفسيره** ٣/ ٥٣ (البقرة، ٢/ ١٧٣)، والزَّجَّاجُ في **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ٢١٠ (البقرة، ٢/ ١٧٣)، ونقله أبو عليّ في **كتاب الشِّعر** ١٩٩ ـ ٢٠٠، وفي **الشِّيرازيَّات** ٣٩٧ عن ناس مِن النحويين، ونقلَ كلامه معزوًّا إليه الواحديُّ في **البسيط** ٣/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧، والشيخ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ٣٢٨. وتقديرُ الآية بما أوردَه القزوينيُّ مذكور في **كشف المشكلات** ١٢٥، و**مفتاح العلوم** ٤٠٣، و**مفتاح المفتاح** اللوح ١٨٧/ ١.

﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾، وتقديرُ هذا أنَّ القراءةَ المشهورةَ نصبُ ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ و﴿حَرَّمَ﴾ مبنيًّا للفاعل، وقُرئ برفع ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ و﴿حَرَّمَ﴾ مبنيًّا للفاعل أيضًا[1]، وقُرئ برفعها و﴿حُرِّم﴾ مبنيًّا للمفعول[2]. كذا في «تفسير الكواشيّ»[3].

فعلى قراءة نصبِ ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ و﴿حَرَّمَ﴾ مبنيًّا للفاعل (ما) في (إنَّما) كافَّة قطعًا[4]، إذ لو كانتْ موصولةً لبقيَ (إنَّ) بلا خبر والموصولُ بلا عائدٍ، بل لم يبقَ للكلام معنى أصلًا.

فإذا فسَّروا قراءةَ النَّصبِ بـ«ما حرَّمَ عليكم إلَّا المَيتةَ»[5] ثبتَ أنَّ «إنَّما» متضمِّنٌ معنى «ما» و«إلَّا»، وطابقتْ هذه القراءةُ قراءةَ الرفعِ؛ لأنَّ «ما» فيها موصولةٌ، والعائدُ محذوفٌ، و﴿الميتةُ﴾ خبر «إنَّ» تقديره: (إنَّ الذي حرَّمَه اللهُ عليكم الميتةُ)[6]، وهذا يفيدُ القصرَ (لِمَا مرَّ) في تعريف المُسنَد أنَّ نحو (المنطلقُ زيدٌ)، أو (زيدٌ المنطلقُ) يفيدُ حصرَ الانطلاقِ على زيد[7].

فإن قلتَ: هلَّا جعلتَ «ما» في قراءة الرَّفعِ كافَّةً، مثله في قراءة النَّصبِ.

قلتُ: أمَّا على قراءة ﴿حَرَّمَ﴾ مبنيًّا للفاعل، وهو المذكورُ في «المفتاح» والمقصودُ ههنا[8]، فظاهر أنَّها ليستْ بكافَّة، لأنَّ ﴿حَرَّمَ﴾ مُسنَدٌ إلى ضمير الله، فلا وجهَ لرَفْع ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ إلَّا على تأويل: (إنَّما حرَّمَ اللهُ شيئًا هو المَيتةُ)، ومع ظهور هذا الوجهِ الصَّحيحِ، وهو أن تُجعَلَ «ما» موصولةً والعائدُ

---

(١) قراءة شاذَّة، مروية عن عبد الوارث عن أبي عمرو، والأصمعيّ عن نافع، وأبي نَهيك، وأبي شيخ الهُنائيّ، وابن أبي عبلة. انظر: **المغني في القراءات** ٤٧٩.

(٢) قراءة شاذَّة، مروية عن محبوب عن أبي عمرو، وأبي الزِّناد، وأبي حَيْوَة، وأبي عبد الرحمن السُّلميّ، وتميم بن حَذلَم، وابن هُرمز، وأبي عِمران الجُونيّ. انظر: **شواذّ القرآن** ١٨، و**شواذّ القراءات** ٨١، و**المغني في القراءات** ٤٨٠.

(٣) انظر: **تفسير الكواشيّ** ٢/ ٦٧.

(٤) انظر: **معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج** ١/ ٢١٠ (البقرة، ٢/ ١٧٣)، و**دلائل الإعجاز** ٣٢٨، و**تفسير الكواشيّ** ٢/ ٦٦.

(٥) مضى تخريج هذا القول في كلام القزوينيّ.

(٦) انظر هذا الإعراب والتقدير بلفظ جِدّ قريب في **تفسير الكواشيّ** ٢/ ٦٧، و**التبيان للعكبريّ** ١٤١، و**شرح المفتاح للمؤذِّنيّ** اللوح ١٩١/ ٢؛ وهو بمعناه في **تفسير الطبريّ** ٣/ ٥٤ (البقرة، ٢/ ١٧٣)، و**مفتاح العلوم** ٤٠٣.

(٧) انظر ما سلف في ص ٣٣١، و**مفتاحَ العلوم** ٣١٥، ٤٠٣.

(٨) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٠٣. ونبَّه المؤذِّنيُّ في **شرح للمفتاح** اللوح ١٩١/ ٢ على أنَّ هذه القراءة هي المقصود ههنا. ولعلَّ التفتازانيَّ إنَّما ساقَه تعريضًا بالزَّوزنيّ، إذ ظنَّ في **شرحه للتلخيص** اللوح ٤٧/ ١ أنَّ مقصودَ السكَّاكيِّ والقزوينيِّ ههنا قراءةُ الرَّفع مع البناء للمفعول.

محذوفًا و﴿المَيتةُ﴾ خبرَ «إنَّ»، والتَّقديرُ: «إنَّ الذي حرَّمَه اللهُ عليكم الميتةُ» = لا مجالَ لارتكاب هذا التَّأويلِ.

وأمَّا على قراءة ﴿حُرِّمَ﴾ مبنيًّا للمفعول فيحتملُ أن تكونَ كافَّةً[١] وأن تكونَ موصولةً[٢]. ونقلَ أبو عليّ عن الزَّجَّاج أنَّه اختارَ أن تكون «ما» كافَّة و﴿حُرِّمَ﴾ مُسنَدًا/ [١٣٩/ ١] إلى ﴿الميتةُ﴾[٣]. لكنَّا نقولُ: جَعْلُها موصولةً اسمَ «إنَّ» و﴿الميتةُ﴾ خبرَها أَولى؛ لتبقى «إنَّ» عاملةً على ما هو الأصلُ[٤].

وأشارَ إلى الثَّاني بقوله: (**ولقول النحاة: ‹إنَّما› لإثبات ما يُذكَر بعدَه ونفيِ ما سواه**)[٥]، أي: سوى ما يُذكَر بعده، أمَّا في قَصر الموصوفِ، نحو «إنَّما زيدٌ قائمٌ»، فهو لإثبات قيامِ زيدٍ ونفيِ ما سواه من القعود ونحوِه، وأمَّا في قَصر الصِّفةِ، نحو «إنَّما يقومُ زيدٌ» فهو لإثبات قيامِه ونفيِ ما سواه من قيام عمرٍو وبكرٍ وغيرِهما، فما سوى الحُكمِ المذكورِ بعده في كلٍّ مِن القَصرين مخصوصٌ لظهور أنَّه لا ينفي كلَّ حُكمٍ سواه.

وقد يقال: إنَّ المرادَ: إنَّه لإثبات الجزءِ الأخيرِ ممَّا بعده لموصوف أو لإثباته على صفة مع نفي ما سواه[٦]. وهو تكلُّفٌ.

وأشار إلى الثَّالث بقوله: (**ولصحَّةِ انفصالِ الضَّميرِ معه**)، أي: مع «إنَّما» كقولك: «إنَّما يقومُ أنا»، كما تقول: «ما يقومُ إلَّا أنا». إذ قد تقرَّر في علم النحو أنَّه لا يصحُّ الانفصال إلا لتعذُّر الاتِّصال، ووجوهُ التَّعذُّرِ محصورةٌ، مثلُ التقدُّم على العامل، والفصلِ بينهما لغرض، ونحوِ ذلك[٧]، وجميعُ

---

(١) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أي: ما حرَّم عليكم إلاَّ الميتة». «منه».

(٢) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أي: أنَّ الذي حرَّم عليكم فهو الميتة». «منه». ووجها الكافَّة والموصولة جوَّزهما الفرَّاء في **معاني القرآن** ١/ ١٠٢ (البقرة، ٢/ ١٧٣)، وأوردهما العكبريُّ في **التبيان** ١٤١.

(٣) كلام الزَّجَّاج في **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ٢١٠ (البقرة، ٢/ ١٧٣)، وعنه في **دلائل الإعجاز** ٣٢٨، والمذكور فيه أنَّ كلامَ الزَّجَّاج منقول عن أبي عليّ في **الشيرازيات**. ولم أُصِبه في مطبوعه، فلعلَّ ذلك سهوٌ من الشيخ عبد القاهر تابعَه عليه التفتازانيُّ.

(٤) وفي هذا الترجيح تعريضٌ بالزَّوزنيّ في **شرح التلخيص** اللوح ٤٧/ ١، وجوابٌ عن قوله فيه بأنَّ السكَّاكيَّ والقزوينيَّ أعرضا عن الوجه الذي اختاره الزَّجَّاج لأمر لا نعرفُه. وعبارةُ التفتازانيّ في **المختصر** ٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨ أكشَفُ عن هذا التعريض.

(٥) القول في **معاني القرآن وإعرابه** للزَّجَّاج ١/ ٢١٠ (البقرة، ٢/ ١٧٣)، وعنه في **دلائل الإعجاز** ٣٢٨، وأعاده في ٣٣٥؛ وهو عن قوم من النحويين في: **الشِّيرازيَّات** ٣٩٧، و**كشف المشكلات** ١٢٥.

(٦) القول في **شرح التلخيص** للزَّوزنيّ اللوح ٤٧/ ٢.

(٧) انظر هذا الأصل ووجوه التعذُّر في: **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٤٥٢، و**شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤٢٧ ـ ٤٣٧.

هذه الوجوهِ منتفيةٌ ههنا سوى أن يُقدَّرَ فيه الفَصلُ لغرَض، وذلك بأن يكونَ المعنى: ما يقومُ إلَّا أنا.

ثمَّ استشهدَ لصحَّة هذا الانفصالِ ببيت[1] الفصحاءِ، وصرَّحَ باسم الشَّاعرِ ليُعلمَ أنَّه من الأبيات التي يُستشهَدُ بها لإثبات القواعدِ، إذ ليس الغرضُ مجرَّد التَّمثيل فقال: (قالَ الفرزدقُ: أنا الذَّائدُ) من الذَّود: وهو الطَّردُ[2] (الحامي الذِّمارَ): وهو العَهدُ[3]، وفي «الأساس»: «هو الحامي الذِّمار، إذ حمى ما لو لم يَحمِه لِيمَ وعُنِّفَ، مِن حِماه وحَريمه»[4].

(.................... وإنَّما يُدافِعُ عن أحسابِهم أنا أو مِثْلي)[5]

لمَّا كانَ غرضُه أن يخصَّ المُدافِعَ لا المُدافَع عنه فصَلَ الضَّميرَ وأخَّرَه، إذ لو قال: ‹وإنَّما أدافعُ عن أحسابهم› لَصار المعنى أنَّه يُدافعُ عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، كما إذا قيل: ‹لا أدافعُ إلَّا عن أحسابهم›. وليس ذلك معناه، وإنَّما معناه/ [١٣٩/ ٢] أنَّ المدافعَ عن أحسابهم هو لا غيرُه[6].

ولا يجوزُ أن يقالَ: إنَّه محمولٌ على الضَّرورة؛ لأنَّه كانَ يصحُّ أن يقولَ: ‹وإنَّما أدافعُ عن أحسابهم أنا›، على أنَّ ‹أنا› تأكيد[7].

ولا يجوزُ أن تكونَ (ما) موصولةً اسمَ (إنَّ) و(أنا) خبرَها، أي: إنَّ الذي يدافعُ أنا؛ لأنَّ قولَه: (أنا الذَّائدُ) دليلٌ على أنَّ الغرضَ الإخبارُ عن المتكلِّم بصدور الذَّودِ والمدافعةِ عنه، وليس بمُستحسَن

---

(١) زِيد في (ج) و(س): «مَن هو مِن». واستدركت في هامش (صل) من غير تصحيح، وكُتب أمامها «ظ»، أي: الظاهر.

(٢) انظر: **الصحاح** (ذود)، ومفتاح المفتاح اللوح ١٨٧/ ١.

(٣) نقله الشيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٨٧/ ١، وذكر أنَّه أخصُّ ممَّا في **الصحاح**.

(٤) **أساس البلاغة** (ذمر).

(٥) والبيت بتمامه:

أنا الذائدُ الحامي الذِّمارَ وإنَّما يُدافِعُ عن أحسَابِهم أنا أو مِثلي

وهو للفرزدق في **ديوانه** ٧١٢، والرِّواية فيه «الضامنُ الراعي عليهم» مكانَ «الذائدُ الحامي الذِّمارَ»؛ وهو له في **كتاب الشِّعر** ١٩٩، **والشِّيرازيَّات** ٢٥٣، ٣٩٨، **والمحتسَب** ٢/ ١٩٥، **ودلائل الإعجاز** ٣٢٨، **ومفتاح العلوم** ٤٠٣؛ وبلا عزو في **معاني القرآن وإعرابه** للزَّجَّاج ١/ ٢١٠ (البقرة، ٢/ ١٧٣).

(٦) من قوله: «لمَّا كان» إلى هنا بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٣٤١ ـ ٣٤٢، ونقله الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٨٧/ ٢، والترمذيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢٠٠/ ١.

(٧) الكلام بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٣٤٢، ونقله الشيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٨٧/ ٢، والترمذيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢٠٠/ ١، ونقلا بعده بقية كلام الشيخ عبد القاهر في هذا الموضع.

أن يقالَ: «أنا الذَّائدُ والمدافِعُ أنا»[١]، مع أنَّه لا ضرورةَ في العدول عن لفظ «من» إلى لفظ «ما» وهو أظهرُ في المقصود[٢].

فإن قيل: كيف يصحُّ إسنادُ الفعلِ الغائبِ إلى ضمير المتكلِّم.

قلنا: لا نُسلِّمُ أنَّ الفعلَ غائبٌ، لأنَّ غَيبَةَ الفعلِ وتكلُّمَه وخِطابه باعتبار المُسنَدِ إليه، فالفعل في نحو «ما يقومُ إلَّا أنا أو أنتَ» لا يكونَ غائبًا، ولو سُلِّمَ فالمُسنَدُ إليه في الحقيقة هو المُستثنى منه العامُّ، وهو غائبٌ.

وقد يُستدلُّ على تضمُّنه معنى «ما» و«إلَّا» بإعمال[٣] الصِّفة الواقعةِ بعده، على ما صرَّحَ به بعض النُّحاةِ، نحو ‹إنَّما قائمٌ أبواك› مثلَ ‹ما قائمٌ إلا أبواك›[٤].

وقد نُقِل في تضمُّنه «ما» و«إلَّا» مناسبةٌ عن عليِّ بن عيسى الرَّبَعيّ، وهي أنَّه لمَّا كانت كلمةُ ‹إنَّ› لتأكيد إثباتِ المُسنَدِ للمُسنَد إليه، ثمَّ اتَّصلت بها ‹ما› المُؤكِّدة ناسبَ أن تُضمَّن معنى القصر، لأنَّ القصر ليس إلا تأكيدًا للحكم على تأكيد[٥]، وذلك لأنَّ نحوَ قولِكَ: ‹زيدٌ جاءَ لا عمرٌو› لمَن يُردِّد المجيءَ بينهما، يفيدُ إثباتَ المجيءِ لزيد صريحًا في قولك: ‹زيدٌ جاءَ›، وضِمنًا في قولك: ‹لا عمرٌو›، لأنَّ نفسَ المجيءِ لمَّا كان مُسلَّمَ الثبوتِ لأحدهما، فإذا نفيته عن عمرو ثبتَ لزيد ضرورةً[٦].

فإن قلتَ: هذا إثباتٌ على إثبات لا تأكيدٌ على تأكيد.

قلتُ: أمَّا الثاني أعني الإثباتَ الضِّمني فتأكيدٌ قطعًا، وأمَّا الأوَّلُ فتأكيدٌ أيضًا بالنِّسبة إلى نفس الحُكمِ؛ لأنَّه كانَ مسلَّمَ الثُّبوتِ قبل ذِكرِه. ويجبُ أن يُعلَم أنَّ هذه مناسبةٌ ذُكِرتْ لوَضْع «إنَّما»

---

(١) علَّقَ التفتازانيُّ على هذا الموضع بخَطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «يعني أنَّ المناسبَ أن يقالَ: أنا الذائدُ وأنا المدافِعُ»، وكُتبَ بجوار التعليق: «حرَّره الفاضل التفتازانيُّ». وهو بنصِّه في هامش (ت).

(٢) وذلك لِمَا ذكرَه الفرَّاء في معاني القرآن ١/ ١٠٢ (البقرة، ٢/ ١٧٣) بقوله: «فإذا رأيتَ ‹إنَّما› في آخرها اسم من الناس وأشباههم ممَّا يقعُ عليه ‹مَن› فلا تجعلنَّ ‹ما› فيه على جهة الذي؛ لأنَّ العربَ لا تكادُ تجعلُ ‹ما› للناس»، وانظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٥٨٢.

(٣) في (ج): «بصحَّة إعمال».

(٤) الكلام بمعناه في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ٤١٧.

(٥) هذا الأصل في مفتاح العلوم ٤٠٣. ومضى ذِكرُه في ص ٣٣٨، ٣٦٧، وسيأتي في ص ٤٠٢.

(٦) كلام الرَّبَعيّ هذا منقول عنه في مفتاح العلوم ٤٠٣، والإيضاح ٢١٧.

متضمِّنًا معنى «ما» و«إلا»، فلا يلزمُ اطِّرادها حتَّى يكونَ كلُّ كلامٍ فيه تأكيدٌ/ [١٤٠/ ١] على تأكيد مفيدًا للقصر، مثل: «إنَّ زيدًا لقائمٌ».

= **(ومنها)**، أي: من طرُق القصرِ **(التَّقديمُ)** أي: تقديمُ ما حقُّه التأخيرُ، كخبر المبتدأ، ومعمولاتِ الفعل، **(كقولكَ في قَصْره)**، أي: في قصر الموصوفِ[١]: **(تميميٌّ أنا)**. وكانَ الأحسنُ أن يذكُرَ مثالين[٢]؛ لأنَّ هذا المثالَ لا يصلحُ مثالًا للجميع، لأنَّ التميميَّةَ والقيسيَّةَ إن تنافتا لم يصلُح لقصر الإفرادِ، وإلَّا لم يصلُح لقصر القلبِ.

(وفي قَصْرها: «أنا كفيتُ مُهمَّكَ») إفرادًا لمَن اعتقدَ أنَّك مع الغير كفيتَه، وقلبًا لمَن اعتقدَ انفرادَ الغير به، وتعيينًا لمَن اعتقدَ اتِّصاف أحدِهما به[٣]. وكذا الكلامُ في سائر معمولاتِ الفعلِ ممّا يصحُّ تقديمُه.

[وجوه الاختلاف بين طرق القَصْر الأربعة]

(وهذه الطُّرُق) الأربعةُ بعد اشتراكِها في أنَّ المخاطَبَ بها يجبُ أن يكونَ حاكمًا حُكمًا مَشوبًا بصواب وخطاء، وأنتَ تريدُ إثباتَ صوابِه ونفيَ خطائه: أمَّا في قصر الإفرادِ فحُكمُه صوابٌ في بعض، وهو ما يثبِتُه المتكلِّم، وخطاءٌ في بعض وهو ما يَنفيه؛ وأمَّا في قصر القلبِ فالصَّوابُ كونُ الموصوفِ على أحد الوصفين، أو كونُ الوصفِ لأحد الموصوفين، والخطأ تعيينُه[٤]؛ وأمَّا في قصر التعيينِ فالصوابُ أيضًا كونه لأحدهما، والخطاءُ تجويزُ كلٍّ منهما على التَّساوي.

(تَختلِفُ مِن وجوه:

فدلالةُ الرَّابعِ)، أي: التَّقديمِ **(بالفحوى)**، أي: بمفهوم الكلامِ، بمعنى أنَّه إذا تأمَّلَ الذَّوقُ السليمُ في مفهوم الكلامِ الذي فيه التَّقديمُ فُهِمَ منه القصرُ[٥]، وإن لم يُعرَف أنَّه في اصطلاح البلغاءِ كذلك.

---

(١) زيد في (ت): «على الصفة».

(٢) هذا النقد في التمثيل يتوجَّه إلى السكَّاكيِّ؛ لأنَّه مثَّل به في **مفتاح العلوم** ٤٠٣ - ٤٠٤. على أنَّ القزوينيَّ عدل عن هذا المثال إلى غيره في **الإيضاح** ٢١٧، ولم يُنبِّه التفتازانيُّ على ذلك، مع تعرُّضه لأمثاله فيما سبَق.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢١٧.

(٤) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٤٠٤، ولم يذكُره في **الإيضاح**.

(٥) الكلام بلفظ قريب في مفتاح **المفتاح** اللوح ١٨٨/ ١.

(و) دلالةُ الثَّلاثةِ **(الباقيةِ بالوضع)**؛ لأنَّ الواضعَ وضَعَ «لا» و«بل»، والنفيَ والاستثناءَ، وإنَّما، لمَعانٍ تفيدُ القصرَ.

(والأصلُ)، أي: الوجهُ الثَّاني من وجوه الاختلافِ أنَّ الأصلَ **(في الأوَّلِ)**، أي: في طريق العطفِ **(النصُّ على المُثبَت والمَنفيِّ، كما مرَّ)** مِن الأمثلة: فإنَّ في «لا» المعطوفُ عليه هو المُثبَتُ والمعطوفُ هو المنفيُّ، وفي «بل» بالعكس. **(فلا يُترَكُ)** النَّصُّ عليهما **(إلَّا كراهةَ الإطنابِ، كما إذا قيل: ‹زيدٌ يَعلَم النحوَ والتَّصريفَ[1] والعَروضَ›، أو ‹زيدٌ يعلَمُ النَّحوَ وبكرٌ وعمرٌو›**،/ [٢/ ١٤٠] **فتقول فيهما)**، أي: في هذين المقامين: **(زيدٌ يَعلَمُ النَّحو لا غيرُ)** أمَّا في الأوَّل فمعناه ‹لا غيرَ النحوِ›، وهو قائمٌ مقامَ ‹لا التَّصريفَ ولا العَروضَ›، وأمَّا في الثاني فمعناه ‹لا غيرَ زيدٍ›، وهو قائمٌ مقامَ ‹لا عمرٌو ولا بكرٌ›[2].

وحُذِفَ المضافُ إليه من ‹غيرُ› وبُنيَ على الضمّ تشبيهًا بالغايات مِن جهة الإبهام[3]. والمسطورُ في كلام بعضِ النُّحاةِ[4] أنَ ‹لا› هذه ليسَت عاطفةً، وإنَّما هي ‹لا› التي لنفي الجنسِ[5].

(أو نحوه)، أي: نحو «لا غيرُ»، مثل: «لا ما سواه»، و«لا مَن عداه»، وما أشبهَ ذلك.

وقد مثَّل في «المفتاح» في هذا المقام بنحو ‹ليسَ غيرُ›، و‹ليسَ إلَّا›[6]. واعتُرِضَ عليه بأنَّ هذا ليسَ طريقَ العطفِ، بل طريقُ النفي والاستثناءِ، لأنَّ المعنى[7]: ‹زيدٌ يعلمُ النَّحوَ ليسَ معلومُه إلَّا النحوَ›، أو ‹ليسَ العالمُ بالنَّحو إلَّا هوَ›[8].

وأُجيبَ بأنَّ ترْكَ النَّصِ على المُثبَتِ والمنفيّ في العطف قد يكونُ بأن يُحذَفَ المنفيُّ ويقامَ مُقامَه لفظٌ أخصَرُ مُتناولٌ له، ويكونُ العطفُ بحاله، نحو «لا غيرُ»؛ وقد يكونُ بأن يُحذَفَ العاطفُ

---

(١) في (ع): «الصرف».

(٢) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٠٤، والإيضاح ٢١٨.

(٣) الكلام بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ١٣٣، ٣/ ١٧٠ ـ ١٧١.

(٤) علّق الفناريُّ ههنا في حاشيته على المطوَّل ٣٨٣ بقوله: «والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضيّ».

(٥) صرَّح بذلك الرضيُّ في شرح الكافية ٣/ ١٧١.

(٦) انظر: مفتاح العلوم ٤٠٤.

(٧) في (ت): «معنى».

(٨) هذا الاعتراض في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٢٠١/ ١.

والمعطوفُ جميعًا ويُقامَ مُقامَهما لفظٌ أخصَرُ يؤدِّي معناهما، مثل «ليسَ غيرُ» و«ليسَ إلَّا»، وحينئذ لا يبقى العطفُ. فليُتأمَّل[(١)].

فالأصلُ في العطف النصُّ عليهما (وفي) الثَّلاثة (الباقية النَّصُّ على المُثبَتِ فقط) دونَ المنفي، نحو «ما زيدٌ إلَّا قائمٌ» «وإنَّما هو قائمٌ» و«قائمٌ هو»، فإنَّه لا نصَّ فيه على المنفيّ، أعني القعودَ.

(والنَّفيُ)، أي: الوجهُ الثَّالثُ من وجوه الاختلافِ أنَّ النفيَ، يعني بـ‹لا› العاطفة لا مطلقُ النفي[(٢)]، إذ لا دليلَ على امتناع «ما زيدٌ إلَّا قائمٌ ليسَ هو بقاعدٍ». وإنَّما لم يقُل: طريق العطف، كما في «المفتاح»[(٣)]؛ لأنَّ الحُكمَ مختصٌّ بـ«لا» دون «بل». (لا يُجامِع الثَّانيَ)، أعني: النَّفيَ والاستثناءَ، لا يقالُ: ‹ما زيدٌ إلَّا قائمٌ لا قاعدٌ›، و‹ما يقومُ إلَّا زيدٌ لا عمرٌو›[(٤)]. وقد يقعُ مثلُ ذلك في تراكيب المُصنِّفين[(٥)]، لا في كلام البُلغاءِ الذين يُستشهَدُ بكلامهم.

(لأنَّ شَرْطَ النَّفي بـ‹لا›) العاطفة/[١٤١/ ١] على ما صرحَ به في «المفتاح» و«دلائل الإعجاز» (ألَّا يكونَ) ذلك المنفيُ (مَنفيًّا قبلها بغيرها) من أدوات النفي؛ لأنَّها موضوعةٌ لأن تنفيَ بها ما أوجَبتَه للمتبوع، لا لأن تُعيدَ بها النفيَ في شيء قد نفيتَه، وهذا الشَّرطُ مفقودٌ في ‹النفي والاستثناء›؛ لأنَّك إذا قلتَ: ‹ما زيدٌ إلَّا قائمٌ› فقد نفيتَ عنه كلَّ صفةٍ وقعَ فيها التنازعُ حتَّى كأنَّك قلتَ: ‹ليسَ هو بقاعدٍ ولا قائمٍ ولا مُضْطجع› ونحو ذلك، فإذا قلتَ: ‹لا قاعدٌ› فقد نفيتَ بها شيئًا هو منفيٌّ قبلها بـ‹ما› النافيةِ. وكذا إذا قلتَ: ‹ما يقومُ إلَّا زيدٌ› فقد نفيتَ عمرًا وبكرًا وغيرَهما عن القيام، فلو قلتَ: ‹لا عمرٌو› كان نفيًا لِما هو منفيٌّ قبلها بحرف النفي، وهذا خروجٌ عن وضعها[(٦)].

---

(١) زِيد في (ت) و(ع) و(س): «فإنَّه دقيق».

(٢) صرَّح بذلك ابن السَّرَّاج في الأصول ١/ ٣٠٥ بقوله: «ولا يُنسَقُ على حروف الاستثناء بـ‹لا›... والنفيُ في جميع العربية يُنسَقُ عليه بـ‹لا› إلَّا في الاستثناء». وانظر كلامًا مفصَّلًا في هذه المسألة وبيانًا لكلام ابن السَّراج في الاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٠١ ـ ٢١٠.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٤٠٤.

(٤) الكلام مع الأمثلة بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٠٤.

(٥) في هامش (صل) و(ج): «كصاحب الكشَّافِ والحريريّ وغيرِهما». وضربَ التفتازانيُّ في شرح المفتاح اللوح ١٨٣/ ٢ أمثلةً لذلك من كلام الزمخشريّ، فقال: «وقد ذكر في الكشَّاف مثل ‹ما هي إلَّا شهواتٌ لا غيرُ› و‹ما كانَ ذلك إلَّا بغيًا وعِنادًا لا شُبهةَ في الإسلام›». وانظر الأسلوب الأوَّل في الكشَّاف ١/ ٤١٦ (آل عمران، ٣/ ١٤)، والثاني في ١/ ٤١٩ (آل عمران، ٣/ ١٩). وذكرَ ملك شاه في شرحه للمفتاح اللوح ٧٣/ ١ ـ ٢ أمثلةً أخرى من كلام الزَّمخشريّ، وذكرَ أمثلةً من كلام الحَريريّ.

(٦) الكلام بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ٣٤٧ ـ ٣٤٨، وبمعناه في مفتاح العلوم ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

فإن قلتَ: ما فائدةُ قولِه: (بغيرها)؟ وكأنَّه يَجُوزُ[١] كونُ منفيِّها منفيًّا قبلها بـ«لا» العاطفةِ الأخرى.

قلتُ: المرادُ به غيرُها مِن كلمات النَّفي، على ما صرَّحَ به في «المفتاح»[٢]. وفائدتُه الاحترازُ عن أن يكونَ منفيًّا بفحوى الكلامِ، أو عِلمِ السَّامعِ أو المتكلِّم، أو بشيء من الأفعالِ الدالَّةِ على النَّفي، مثل (امتنعَ) و(أبى) و(كفَّ)، وغيرِ ذلك ممَّا لا يُعدُّ من كلمات النَّفي، فإنَّه لا امتناعَ في ذلك[٣].

وكانَ الأحسنُ أن يُصرِّحَ المصنِّفُ أيضًا بقوله: «من كلمات النَّفي»[٤].

وأمَّا ما ذكرتَ مِن الوهم فهو مرتفعٌ بالتأمُّل في قولنا: «دأبُ الرَّجلِ الكريمِ ألَّا يؤذيَ غيرَه»، فإنَّ المفهومَ منه أنَّه لا يؤذي غيرَه، سواءٌ كانَ ذلك الغيرُ كريمًا أو غيرَ كريمٍ؛ لأنَّ الضَّميرَ لذلك الشَّخصِ. فقوله: (بغيرها)، أي: بغير «لا» العاطفةِ التي نُفيَ بها ذلك المنفيُ، ومعلومٌ أنَّه يمتنعُ نفيُه قبلها بها، إذ لا يخفى أنَّه لا يمكنُ أن يُنفى شيءٌ بـ«لا» العاطفةِ قبل الإتيانِ بها.

وبعضُهم قد أخذوا هذا الوهم مذهبًا، وزعموا أنَّه احترازٌ عن أن يكونَ منفيًّا بـ(لا) العاطفةِ الأخرى، نحو (زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ لا قاعدٌ)، على أن يكونَ الثَّاني تأكيدًا، ونحو/[١٤١/ ٢] (جاءَني الرِّجالُ لا النِّساء لا هندُ ولا زينبُ ولا غيرُها)، على أن يكونَ بدلًا[٥].

(**ويُجامِعُ**) النَّفي بـ«لا» العاطفةِ (**الأخيرَين**)، أي: «إنَّما»، والتَّقديمَ، (**فيقال: (إنَّما أنا تميميٌّ لا قيسيٌّ)**، و(**هو يأتيني لا عمرٌو**)) والتَّمثيلُ بنحو «زيدًا ضربتُ لا عمرٌو» أحسنُ[٦]. (**لأنَّ النَّفي فيهما**)، أي: في الأخيرين (**غيرُ مُصرَّحٍ به**) بخلاف «النَّفي والاستثناء»، فإنَّه وإن لم يكن المنفيُّ فيه مصرَّحًا به، لكنَّ النَّفيَ مُصرَّحٌ به، لوجود كلمةِ النَّفي، وإذا لم يكن الأخيران صريحًا في النَّفي فلا بدَّ وأن يكونَ صريحًا في الإيجاب، فيكون «لا» نفيًا لذلك المعنى الموجَب، فلا يلزمُ خروجُها عن وضعها.

---

(١) هكذا ضُبطت في (صل)، وفي بعض النُّسخ الخطيَّة «يُجوِّزُ»، أي: المُصنِّف.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٤٠٥.

(٣) من قوله: «أو بشيء» إلى هنا بلفظ قريب في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٨٩/ ٢.

(٤) كما صرَّحَ بها السكَّاكيُّ.

(٥) علَّق القُريميُّ ههنا في **المعوَّل** اللوح ٢١٧/ ٢ بقوله: «يُوهِمُ ذلك كلامُ الشَّارح العلَّامة والفاضل العماد الكاشيِّ». انظر كلامهما في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٨٩/ ٢، و**شرح المفتاح للكاشيّ** اللوح ١٥٢/ ٢ ـ ١٥٣/ ١.

(٦) علَّقَ التفتازانيُّ على هذا الموضع بخَطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «لأنَّه لا احتمال لغير التخصيص»، وكُتبَ بجوار التعليق: «حرَّره مؤلِّفه». وأورد الشريف الجرجانيُّ ههنا في **حاشيته على المطوَّل** ٢١٦ كلامًا مفصَّلًا يعود في معناه إلى هذا التعليق.

وممَّا يدلُّ على أنَّ النَّفيَ الضِّمنيَّ ليسَ في حكم النَّفي الصَّريح أنَّه يصحُّ أن يقال: «ما مِن إلهٍ إلَّا الله» و«ما أحدٌ إلَّا وهو يقولُ ذاك»، ويمتنعُ «إنَّما مِن إلهٍ الله» و«إنَّما أحدٌ وهو يقولُ ذاك»؛ لأنَ «مِن» لا تزادُ إلَّا في النَّفي و«أحد»[١] بهذا المعنى لا يقعُ إلَّا فيه[٢]. وهذا (كما يقال: «امتنعَ زيدٌ عن المَجيء لا عمرٌو») لأنَّه دلَّ على نفي المجيءِ عن زيد، لكن لا صريحًا بل ضِمنًا، وإنَّما معناه الصَّريحُ إيجابُ امتناعِ المجيءِ له، فيكونُ «لا» في قولك: «لا عمرو» ينفي عن الثَّاني ما أوجَبتَه للأول، بخلاف «ما جاءَ زيدٌ لا عمرٌو»، فإنَّه صريحٌ في النَّفي، فيكونُ «لا» نفيًا للنَّفي، وهو إيجابٌ، فتخرجُ عن وضعها[٣].

فالتَّشبيهُ بقوله: «امتنعَ زيدٌ عن المجيء لا عمرٌو» من جهة أنَّ النَّفيَ الضِّمنيَّ ليسَ في حُكم النَّفي الصَّريحِ، لا من جهة أنَّ المنفيَّ بـ«لا» العاطفةِ منفيٌّ قبلها بالنَّفي الضِّمنيّ، كما في «إنَّما أنا تميميٌّ لا قيسيٌّ»، إذ لا دلالةَ لقولنا: «امتنعَ زيدٌ عن المجيء» على نفي «عمرو» لا ضمنًا ولا صريحًا. فليُتأمَّلْ.

ثمَّ ظاهرُ كلامِهم يقتضي جوازَ قولنا: «أبى زيدٌ إلَّا القيامَ لا القعودَ»، و«قرأتُ إلَّا يومَ الجمعةِ لا سائرَ الأيامِ»؛ لأنَّ المنفيَّ بـ«لا» ليسَ منفيًا بشيءٍ من كلمات النَّفي. اللَّهمَّ إلا أن يقالَ: إنَّ التَّصريحَ بالاستثناء مُشعِرٌ بأنَّ المنفيَّ أيضًا في حُكم المصرَّحِ به، أي: «لم يُرِد زيدٌ إلَّا القيامَ» و«ما تركتُ القراءةَ إلَّا يومَ الجمعةِ»، فيمتنعُ.

ثمَّ قالَ: (السكَّاكيُّ: شَرْطُ/ [١٤٢/ ١] مُجامعتِه)، أي: النَّفي بـ«لا» العاطفةِ (للثَّالث)، أي: «إنَّما» (ألَّا يكونَ الوصفُ) في نفسه (مُختصًّا بالموصوف) لعدم الفائدةِ في ذلك عند الاختصاص (نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦]) فإنَّه يمتنعُ أن يقالَ: «لا الذين لا يسمَعون»، إذ كلُّ عاقلٍ يعلمُ أنَّه لا تكونُ الاستجابةُ إلَّا ممَّن يسمعُ ويعقِلُ[٤]، بخلاف «إنَّما يقومُ زيدٌ لا عمرٌو»، إذ لا اختصاصَ للقيام في نفسه بزيد[٥].

---

(١) علَّقَ التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «و«أحد» يجيء لمعنيين: أحدُهما الشَّخصُ، والآخر: الواحدُ. وإن كان بمعنى الشَّخصِ لا يقعُ إلَّا في النفي»، وكُتبَ بجوار التعليق: «حرَّره مؤلِّفُ الكتابِ».

(٢) من قوله: «وممَّا يدلُّ» إلى هنا مع الأمثلة المذكورة بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٣٢٩. وانظر تفصيله في: **الاستغناء في أحكام الاستثناء** ٢٠١ ـ ٢١٠.

(٣) الكلام بمعناه في **مفتاح العلوم** ٤٠٥.

(٤) الكلام بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٣٣٠ ـ ٣٣١، و**مفتاح العلوم** ٤٠٥.

(٥) الكلام مع المثال بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٣٥٣.

وقال (عبدُ القاهر: لا تَحسُنُ) المجامعةُ المذكورةُ (في) الوصف (المُختصِّ، كما تَحسُن في غيره[١]. وهذا أقربُ)[٢]؛ إذ لا دليلَ على الامتناع عند قصدِ زيادةِ التَّحقيقِ والتَّأكيدِ[٣].

ولم يذكُروا هذا الشَّرطَ في التَّقديم لا وجوبًا ولا استحسانًا، فكأنَّ دلالتَه على القصر أضعفُ مِن «إنَّما».

ثمَّ قالَ عبدُ القاهر: إنَّ النَّفي فيما يجيء فيه النَّفيُ يتقدَّمُ تارةً، نحو ‹ما جاءَني زيدٌ، وإنَّما جاءَني عمرٌو›؛ ويتأخَّرُ أخرى، نحو ‹إنَّما جاءَني زيدٌ لا عمرٌو› و﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝٢١ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢١ ـ ٢٢][٤]. وفيه بحثٌ[٥]؛ لأنَّ الكلامَ في النَّفي بـ«لا» العاطفةِ، وإلَّا فلا دليلَ على امتناع نحو: «ما جاءَني إلَّا زيدٌ، لم يجيء عمرٌو»، و«ما زيدٌ إلَّا قائمٌ، ليسَ هو بقاعد»، وفي التَّنزيل: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ۝٢٢ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٢ ـ ٢٣].

= **(وأصلُ الثَّاني أن يكونَ ما استُعملَ له ممَّا يجهلُه المخاطَب ويُنكرُه، بخلاف الثَّالثِ)**، أي: الوجهُ الرَّابعُ من وجوه الاختلافِ، أنَّ أصلَ ‹النَّفي والاستثناء› أن يكونَ الحُكمُ الذي استُعملَ هو له مِن الأحكام التي يجهلُها المُخاطَب ويُنكرُه. بخلاف ‹إنَّما› فإنَّ أصلَه أن يكونَ الحُكمُ المُستعمَلُ هو فيه ممَّا يعلمُه المخاطَب، ولا يُنكرُه، كذا في «الإيضاح»[٦].

وقد نقلَه عن «دلائل الإعجاز» حيثُ قالَ: اعلمْ أنَّ مَوضعَ ‹إنَّما› أن يجيءَ لخَبر لا يجهَلُه المخاطَبُ ولا يُنكرُه، أو لِمَا يُنزَّلُ هذه المَنزلةَ؛ و‹ما› و‹إلَّا› لِمَا يُنكرُ، أو في حُكمِه[٧].

وفيه إشكالٌ؛ لأنَّ المخاطَبَ إذا كان عالمًا بالحُكم ولم يكن حُكمُه مشوبًا بخطأ لم يصحَّ

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ٣٥٣.

(٢) يريد أنَّ عبارة الشَّيخ عبدِ القاهر أقربُ إلى الصَّواب مِن عبارة السكَّاكيِّ.

(٣) علَّق القُريميُّ ههنا في المعوَّل اللوح ٢١٨/ ١ بقوله: «فيه ردٌّ على الفاضل المؤذِّنيِّ حيث قال: ثمَّ المرجعُ في ذلك إلى كلام الفصحاء، فإن ثبت مجامعتها في صورة الاختصاص فالقول قولُ الشَّيخ وإلَّا فالقول قولُ المُصنِّف، يعني السكَّاكيَّ». وانظر كلام المُؤذِّنيِّ بلفظه في شرحه للمفتاح اللوح ١٩٢/ ٢.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٥) واكتفى القزوينيُّ ههنا في الإيضاح ٢١٨ بقوله: «وفي كون نحو هذين ممَّا نحن فيه نظرٌ»، ولم يُفصِّل وجهَ النَّظر.

(٦) انظر: الإيضاح ٢١٨، ٢٢٠.

(٧) انظر: دلائل الإعجاز ٣٣٠، ٣٣٢.

القَصرُ، بل لا يفيدُ الكلامُ سوى لازمِ الحُكمِ، فكأنَّ مرادَ الشَّيخِ أن يجيءَ لخبر من شأنه ألَّا يجهلَه المخاطَبُ/ [٢/١٤٢] ولا يُنكرَه، حتَّى إنَّ إنكارَه يزولُ بأدنى تنبيهٍ؛ لأنَّه لا يُصرُّ عليه، وعلى هذا يكونُ موافقًا لِمَا في «المفتاح»، وهو أنَّ طريقَ ‹إنَّما› أن يُسلَكَ مع مخاطَبٍ في مَقام لا يُصرُّ على خطئه، أو يجبُ عليه ألَّا يُصرَّ[١].

ثمَّ إنَّه قد يُترَكُ كلٌّ من الأصلين إخراجًا للكلام على خلافِ مقتضى الظَّاهرِ، فأشارَ إلى أمثلة الأصلين وتركِهما بقوله:

(كقولكَ لصاحبكَ وقد رأيتَ شبحًا من بعيد: ‹ما هوَ إلَّا زيدٌ›، إذا اعتَقدَه غيرَه)، أي: إذا اعتقدَ صاحبُك ذلك الشَّبحَ غيرَ زيدٍ **(مُصِرًّا)** على هذا الاعتقادِ.

(وقد يُنزَّلُ المَعلومُ مَنزلةَ المَجهولِ لاعتبار مُناسبٍ فيُستعمَلُ له)، أي: لذلك المعلومِ **(الثَّاني)**، أي: «النَّفي والاستثناء»:

(إفرادًا)، أي: حالَ كونِه قصرَ إفرادٍ **(نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾** [آل عمران: ١٤٤]**، أي: مقصورٌ على الرِّسالة لا يتعدَّاها إلى التبرُّؤ من الهَلاك)** فالمُخاطَبون وهم الصَّحابةُ رضيَ الله عنهم أجمعين عالمون بكونه مقصورًا على الرِّسالة غيرَ جامع بين الرِّسالةِ والتبرُّؤ من الهلاك، لكنَّهم لمَّا كانوا يعدُّون هلاكَه أمرًا عظيمًا **(نُزِّل استعظامُهم هلاكَه مَنزلةَ إنكارِهم إيَّاه)**، أي: الهلاكَ، فاستُعملَ له «النَّفي والاستثناء». والاعتبارُ المناسبُ هو الإشعارُ بعِظَم هذا الأمر في نفوسهم، وشدَّةِ حرصِهم على بقاء النَّبيِّ ﷺ فيما بينهم، حتَّى كأنَّهم لا يُخطِرون هلاكَه بالبال.

(أو قلبًا) عطفٌ على قوله: ‹إفرادًا›، أي: ويُستعمَلُ له الثَّاني حالَ كونِه قَصرَ قلبٍ **(نحو: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا)** تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [إبراهيم: ١٠]، فإنَّ المُخاطَبين بهذا الكلامِ وهم الرُّسلُ لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا ولا مُنكِرين لذلك، لكنَّهم نُزِّلوا منزلةَ المُنكِرين **(لاعتقاد القائلين أنَّ الرَّسولَ لا يكون بشرًا مع إصرار المُخاطَبين على دعوى الرِّسالةِ)**، أي: لأنَّ الكفَّارَ القائلين بهذا القولِ، أعني: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾ كانوا يعتقدون أنَّ البشريَّةَ تُنافي الرِّسالةَ في الواقع، وإن كانَ/ [١/١٤٣] هذا الاعتقادُ خطأً منهم، والرُّسل المخاطَبون كانوا يدَّعون أحدَ الوصفين، أعني الرِّسالةَ، فنزَّلَهم الكفَّارُ مَنزلةَ المُنكِرين للوصف الآخرِ، أعني البشريَّةَ

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٠٧.

بناءً على ما اعتقدوا من التَّنافي بين الوصفين، فقلبوا هذا الحُكمَ وعكسُوه، وقالوا: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾، أي: أنتم مقصُورون على البشريَّة ليس لكم وصفُ الرِّسالة التي تدعونها.

ولمَّا كانَ ههنا مَظِنَّةُ سؤالٍ وهو أنَّ القائلين قد ادَّعوا التَّنافيَ بين البشريَّةِ والرِّسالةِ، وأنَّ المخاطَبين مقصُورون على البشريَّة، والمخاطَبون قد اعترفوا بكونهم مقصُورين على البشريَّة حيث قالوا: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، فكأنَّهم سلَّموا انتفاءَ الرِّسالة عنهم = أشار إلى جوابه بقوله:

(وقولهم)، أي: قول الرُّسل المخاطبين (﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١] مِن) باب (مُجاراة الخَصْمِ)، أي: التَّماشي معه، وإرخاءِ العِنانِ إليه، والمساهَلةِ معه بتسليم بعض مقدِّماته؛ (ليَعثُرَ) الخَصْمُ. من العِثار: وهو الزَّلَّة، لا مِن العُثور: وهو الاطِّلاع[١]. (حيثُ يُرادُ تبكيتُه)، أي: إسكاتُ الخَصْمِ وإلزامُه[٢] (لا لتسليم انتفاءِ الرِّسالةِ). فالرُّسل عليهم السَّلام كأنَّهم قالوا: إنَّ ما قلتم من أنَّا بشر مثلكم حقٌّ لا نُنكرُه، ولكنَّ ذلك لا يمنعُ أن يكونَ الله تعالى قد منَّ علينا بالرِّسالة. وهذا يصلحُ جوابًا لإثبات الرُّسلِ البشريَّةَ لأنفسهم، وأمَّا إثباتُها بطريق القَصرِ فليكونَ على وَفق كلامِ الخَصْمِ، كما هو دأبُ المناظِرين.

ويمكنُ تقريرُ السُّؤالِ بوجه آخرَ[٣]، وهو أنَّه استُعمِلَ في قوله: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ﴾ «النَّفيُ والاستثناءُ» مع أنَّ المخاطَبين لا ينكِرون ذلك، بل يدَّعُونه[٤]. والأوَّلُ أوفَقُ لجواب المتنِ. فليُفهَمْ.

وممَّا اشتملَ على تنزيل المعلومِ مَنزلةَ المجهول قَصرَ قلبٍ قولُه تعالى، حكايةً عن أهل أنطاكيَّة حينَ كذَّبوا رُسل عيسى عليه السَّلام[٥]: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥]. فقوله: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾[٦] قصرُ قلبٍ على ما قرَّرنا الآن.

وأمَّا قوله: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ فالظَّاهرُ/ [١٤٣/ ٢] أيضًا أنَّه قَصرُ قلبٍ؛ لأنَّ المخاطَبين وهم الرُّسل يعتقدون أنَّهم صادقون قطعًا، ويُنكرون كونَهم كاذبين.

---

(١) انظر: **الصحاح** (عثر). علَّق القُريميُّ ههنا في **المعوَّل** اللوح ٢١٩/ ١ بقوله: «فيه ردٌّ على الفاضل الكاشيِّ حيث قال: والعثور هو السُّقوط والزَّلل»، وكلام الكاشيِّ بلفظه في شرحه **المفتاح** اللوح ١٥٣/ ٢.

(٢) كلامه على مجاراة الخصم ههنا مذكور بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٣٣٣؛ وانظر: **مفتاح العلوم** ٤٠٦، و**الإيضاح** ٢١٩.

(٣) في هامش (ت) ما نصُّه: «على ما قرَّره الخَلخاليُّ». والظاهر أنَّه سهوٌ؛ لأنَّ الكلامَ للزَّوزنيِّ، كما سيأتي.

(٤) قرَّره على هذا الوجهِ الزَّوزنيُّ في شرحه **للتلخيص** اللوح ٤٩/ ١.

(٥) المناسبة في **الكشَّاف** ٣/ ٣١٧ (يس، ٣٦/ ١٣).

(٦) في (صل) في الموضعين: «إن» مكان «ما». اشتبهت عليه بما في سورة إبراهيم، ١٤/ ١٠.

لكن حمَلَه صاحبُ «المفتاح» على أنَّه قَصرُ إفرادٍ[1]، يعني الذي سمَّاه المصنِّفُ قَصرَ تعيينٍ، بناءً على نكتة وهي أنَّ الكفَّارَ ترى المخاطَبين وتُنبههم على أنَّ قطعَهم بكونهم صادقين ممَّا لا ينبغي أن يصدرَ عن العاقل البتَّةَ، بل غايةُ أمرِهم أن يكونوا متردِّدين بين الصِّدقِ والكَذبِ، كما هو ظاهرُ حالِ المدَّعي عند السَّامعين، فقصَروهم على الكَذب قَصرَ تعيين.

= **(وكقولك)** عطفٌ على قوله: (كقولكَ لصاحبكَ)، يعني أنَّ الأصلَ في «إنَّما» أن يُستعمَلَ فيما لا يُنكرُه المخاطب، كقولك: **(«إنَّما هو أخوك» لمَن يَعلَمُ ذلك ويُقِرُّ به، وأنتَ تُريدُ أن تُرقِّقَه عليه)**، أي: أن تجعلَ مَن يعلمُ ذلك رقيقًا مُشفِقًا على ذلك الأخ.

والأَوْلى بناءً على ما ذكرْنا أن يكونَ هذا المثالُ مِن الإخراج لا على مُقتضى الظَّاهرِ؛ لأنَّه لمَّا لم يُشفِق على أخيه فكأنَّه أخطأ فزعمَ أنَّه ليس بأخيه، لكنَّه غيرُ مُصِرٍّ على ذلك.

(وقد ينزَّل المَجهولُ مَنزِلة المعلومِ)، أي: منزلةَ ما من شأنه أن يكونَ معلومًا للمخاطَب، لا يصرّ على إنكاره[2] **(لادِّعاء ظهوره فيُستعمَل له الثَّالثُ)**، أي: «إنَّما»، **(نحو)** قوله تعالى حكايةً عن اليهود: (﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]) ادَّعَوا أنَّ كونَهم مصلِحين أمرٌ ظاهرٌ، من شأنه أن لا يجهَلَه المخاطَبُ ولا يُنكرَه[3]؛ **(ولذلك جاء ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ للردِّ عليهم مُؤكَّدًا بما ترى)** من إيراد الجملةِ الاسميَّةِ[4] الدالَّةِ على الثُّبوت، و«تعريفِ الخبرِ»[5] الدالِّ على الحصر الذي هو تأكيد على تأكيد[6]، و«توسيطِ ضميرِ الفَصلِ»[7] المُوكِّد لإفادة الحَصر، وتصديرِ الكلامِ بحرف التَّنبيه[8] الدالِّ على أنَّ مضمونَ الكلام ممَّا له خطَرٌ والعنايةُ إليه مصروفة، ثمَّ التَّأكيد بـ«إنَّ»[9]،

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٠١.

(٢) من قوله: «أي» إلى هنا، ليس في (ع).

(٣) الكلام بمعناه في: دلائل الإعجاز ٣٥٨، والكشَّاف ١/ ١٨٠ (البقرة، ٢/ ١١)، ومفتاح العلوم ٤٠٨، والإيضاح ٢٢٠.

(٤) هذا الوجهُ في: مفتاح العلوم ٤٠٨، والإيضاح ٢٢٠.

(٥) الكشَّاف ١/ ١٨١ (البقرة، ٢/ ١١)، وعنه في مفتاح العلوم ٤٠٨، والإيضاح ٢٢٠.

(٦) هذا الأصل في مفتاح العلوم ٤٠٣. ومضى ذكره في ص ٣٣٨، ٣٦٧، ٣٩٣.

(٧) الكشَّاف ١/ ١٨١ (البقرة، ٢/ ١١)، وعنه في مفتاح العلوم ٤٠٨، والإيضاح ٢٢٠.

(٨) هذا الوجهُ في: دلائل الإعجاز ٣٥٨، والكشَّاف ١/ ١٨١ (البقرة، ٢/ ١١)؛ وهو منقول عن الأوَّل في: مفتاح العلوم ٤٠٨، والإيضاح ٢٢٠.

(٩) هذا الوجهُ في: دلائل الإعجاز ٣٥٨، والكشَّاف ١/ ١٨١ (البقرة، ٢/ ١١)، ومفتاح العلوم ٤٠٨، والإيضاح ٢٢٠.

ثمَّ بتعقيب الكلامِ بما يدلُّ على التَّقريع والتَّوبيخ، وهو قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢].

فعُلِمَ أنَّ بين الطُّرقِ الأربعةِ مشارَكةً رباعيَّةً، كما مرَّ؛ وثلاثيَّةً كاشتراك/[١٤٤/ ١] الثَّلاثةِ الأولى(١) في أنَّ دلالتها على القَصر بالوضع، والثَّلاثةِ الأخيرةِ في(٢) أنَّه لا تنصيصَ فيها على المُثبَتِ والمَنفيّ، بل على المُثبَت فقط؛ وثنائيَّةً كاشتراك الأخيرين في صحَّة المُجامَعةِ مع «لا» العاطفةِ.

(ومَزيَّةُ (إنَّما) على العطف أنَّه يُعقَلُ منها)، أي: مِن «إنَّما» (الحُكمان)، أي: الإثباتُ للمذكور والنَّفيُ عمَّا سِواه (معًا)، بخلاف العطفِ؛ فإنَّه يُفهَمُ منه أوَّلًا الإثباتُ ثمَّ النَّفيُ، نحو: (زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ)؛ أو على العكس، نحو (ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ)، وتعقُّل الحُكمين معًا أرجحُ؛ إذ لا يذهَبُ فيه الوهمُ إلى عدم القَصرِ من أوَّل الأمرِ، كما في العطفِ(٣).

(وأحسَنُ مَواقعِها)، أي: مواقع «إنَّما» (التَّعريضُ، نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد: ١٩]، فإنَّه تعريضٌ بأنَّ الكُفَّارَ مِن فَرْط جَهلِهم كالبهائم، فطَمَعُ النَّظر) التأمُّلِ (منهم كطَمَعِه منها)، أي: كطَمِع النَّظرِ مِن البهائم(٤).

قال الشَّيخُ: اعلم أنَّكَ إذا استقريتَ وجدتَها أقوى ما تكونُ وأعلقَ ما ترى بالقلب إذا كانَ لا يُرادُ بالكلام بعدها نفسُ معناه، ولكنِ التَّعريضُ بأمر هو مقتضاه، فإنَّا نعلمُ قطعًا أن ليسَ الغرضُ مِن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ أن يعلمَ السَّامعون ظاهرَ معناه، ولكن أن يُذمَّ الكفَّارُ، وأن يقالَ: إنَّهم من فَرْط الجهلِ كالبهائم(٥).

[أحكامٌ مختلفة متعدِّدةٌ متعلِّقةٌ بطُرق القَصْر]

(ثمَّ القَصْرُ كما يقعُ بين المبتدأ والخبرِ(٦) يقعُ بين الفعلِ والفاعلِ)، نحو (ما قامَ إلَّا زيدٌ)، (وغيرِهما)، كالفاعل والمفعول، نحو (ما ضربَ زيدٌ إلَّا عَمرًا) و(ما ضربَ عَمرًا إلَّا زيدٌ)؛ والمفعولين،

---

(١) في (ك) و(ي) و(س): «الأوَّل».

(٢) قوله: «والثَّلاثةُ الأخيرة في»، لم يكن في متن (صل)، ثمَّ استدركَه التفتازانيُّ بخطِّه، وكتبَ في آخره «صح». وكُتِب أمام هذا اللَّحَق «خطّه الشَّريف».

(٣) كلامُه وكلامُ القزوينيّ ههنا مذكورٌ بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٣٣٥.

(٤) الكلام في **دلائل الإعجاز** ٣٥٤.

(٥) انظر: **دلائل الإعجاز** ٣٥٤. وهو في **الإيضاح** ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٦) زِيد في مخطوط **التلخيص** اللوح ٢٩/ ١: «على ما مرَّ».

نحو «ما أعطيتُ زيدًا إلَّا درهمًا» و«ما أعطيتُ درهمًا إلَّا زيدًا»؛ وذي الحالِ والحالِ، نحو «ما جاءَ زيدٌ إلَّا راكبًا» و«ما جاءَ راكبًا إلَّا زيدٌ»[1]. وكذا بين الفعلِ وسائر المتعلِّقاتِ سوى المفعولِ معه، نحو «ما قامَ زيدٌ إلَّا في الدَّار»، و«ما نامَ إلَّا في الليل»، و«ما ضرَبَه إلا للتَّأديب»، و«ما طابَ إلَّا نفسًا»، ونحو ذلك؛ وكذا بين الصِّفةِ والموصوفِ، والبدلِ والمُبدَلِ منه، نحو «ما جاءَني رجلٌ إلَّا فاضلٌ»، و«ما جاءَني أحدٌ/ [١٤٤/ ٢] إلَّا أخوكَ»، و«ما ضربتُ زيدًا إلَّا رأسَه»، و«ما سُلِب زيدٌ إلا ثوبُه».

(**ففي الاستثناءِ يُؤخَّر المَقصورُ عليه مع أداةِ الاستثناءِ**)، كما ترى في الأمثلة. ومعنى قصرِ الفاعلِ على المفعولِ مثلًا: قصرُ الفعلِ المُسنَدِ إلى الفاعل على المفعول، وعلى هذا قياسُ البواقي، فيرجعُ في التَّحقيق إلى قصر الصِّفةِ على الموصوف، أو قصرِ الموصوفِ على الصِّفة؛ ويكون حقيقيًّا، وغير حقيقي: إفرادًا أو قلبًا أو تعيينًا، كما مرَّ. ولا يخفى اعتبارُ ذلك.

(**وقلَّ تقديمُهما بحالهما**)، أي: جازَ على قِلَّة[2] تقديمُ المقصورِ عليه وأداةِ الاستثناءِ على المقصور حالَ كونِ المقصورِ عليه وأداةِ الاستثناء بحالهما، وهو أن تكونَ الأداةُ متقدِّمةً على المقصور عليه، والمقصورُ عليه يليها، (**نحو** ‹**ما ضَرَب إلَّا عمرًا زيدٌ**›) في قصر الفاعلِ على المفعول، والتَّقدير: ما ضربَ زيدٌ إلَّا عَمرًا؛ (**و**) ‹ما ضربَ (**إلَّا زيدٌ عَمرًا**)› في قصر المفعولِ على الفاعل، والتَّقدير: ما ضربَ عَمرًا إلَّا زيدٌ. ومنه قولُ الشَّاعرِ:

لا أَشتَهي يا قومُ إلَّا كارهًا ... بابَ الأميرِ ولا دِفاعَ الحاجبِ[3]

وقولُه:

كأنْ لم يمُتْ حيٌّ سِواكَ ولم تقُمْ ... على أحدٍ إلَّا عليكَ النَّوائحُ[4]

---

(١) الكلام مع الأمثلة بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٠٩، وبعضُه في **الإيضاح** ٢٢٥.

(٢) نصَّ الرضيُّ في شرح الكافية ١/ ١٩٤ على أنَّه لا يكونُ إلاَّ في الشِّعر.

(٣) البيت من حماسيَّة لموسى بن جابر الحنفيّ في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٣٦٣؛ وهو بلا عزو في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ١٩٥، و**شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ١٨٧/ ١، على ما نحن فيه. وانظر تفصيل الكلام عليه في **خزانة الأدب** للبغداديّ ١/ ٣٠٠-٣٠٣، و**المُعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٤٢/ ١.

(٤) البيت مختلف في نسبته: فهو من حماسيَّة لأشجَع السُّلَميّ في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٨٥٩، و**أمالي القالي** ٢/ ١١٨، و**ديوان المعاني** ٢/ ١٨٥؛ ولمعروف بن مالك النهشليّ في **الأشباه والنظائر** للخالديَّين ٢/ ٣٤٠؛ ولمنصور النَّمَريّ في **ديوانه** ٧٨، و**العِقد الفريد** ٣/ ٢٨٧؛ وهو بلا عزو في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ١٩٤، و**شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ١٨٧/ ١، على =

وكذا سائرُ المعمولاتِ.

وإنَّما قلَّ ذلك (لاستلزامِه قَصْرَ الصِّفة قبل تمامِها)؛ لأنَّ الصِّفةَ المقصورةَ على عمرو في الأوَّل هي الضَّربُ المُسنَدُ إلى زيد، والصِّفةَ المقصورةَ على زيد في الثَّاني هي الضَّربُ المتعلِّقُ بـ‹عمرو› لا مُطلَقُ الضَّربِ، فلا بدَّ من تقديم الفاعلِ في الأوَّل والمفعولِ في الثَّاني لتتمَّ تلك الصِّفةُ. وإنَّما جازَ مع قِلَّةٍ؛ لأنَّها في الحقيقة تامَّةٌ بذِكر المُتعلِّق في الآخر.

وإنَّما قالَ: (بحالهما) احترازًا عن تقديمهما مع إزالتِهما عن مكانهما، بأن تُؤخَّر أداةُ الاستثناءِ عن المقصور عليه، كما يقالُ في ‹ما ضربَ زيدٌ إلَّا عمرًا›: ‹ما ضربَ عَمرًا إلَّا زيدٌ› بتقديم الأداةِ والمفعولِ على الفاعل، لكن مع تأخير الأداةِ عن المفعول؛ وفي ‹ما ضربَ عَمرًا إلَّا زيدٌ›: ‹ما ضربَ/[١٤٥/ ١] زيدٌ إلَّا عَمرًا› بتقديم الفاعلِ والأداةِ على المفعول، لكن مع تأخير الأداةِ عن الفاعل؛ فإنَّه ممتنعٌ لِمَا فيه من إخلال المعنى وانعكاسِ المقصود.

فالضَّابط أنَّ المقصورَ عليه يجبُ أن يليَ أداةَ الاستثناءِ، سواءٌ كانا متأخِّرين عن المقصور كما هو الشَّائعُ، أو متقدِّمين عليه كما هو القليل[١].

واعلمْ أنَّ تقديمَهما بحالهما أيضًا ممَّا منعه بعضُ النُّحاة؛ لأنَّه يفيدُ القصرَ في الفاعل والمفعولِ جميعًا، فيختلُّ المقصودُ؛ لأنَّ التَّقديرَ في ‹ما ضربَ إلَّا عَمرًا زيدٌ›: ‹ما ضربَ أحدًا أحدٌ إلَّا عمرًا زيدٌ›؛ وفي ‹ما ضربَ إلَّا زيدٌ عَمرًا›: ‹ما ضربَ أحدٌ أحدًا إلَّا زيدٌ عمرًا›. هذا عند مَن يُجوِّزُ استثناءَ شيئين بأداةٍ واحدةٍ بلا عطفٍ مطلقًا.

وبعضُهم يُجوِّزُ ذلك إذا كانَ المُستثنَى منه مذكورًا والمستثنى بدلًا منه، نحو ‹ما ضربَ أحدٌ أحدًا إلَّا زيدٌ عمرًا›. والأكثرون على مَنْعه مطلقًا؛ لضعف أداةِ الاستثناءِ، إذ الأصلُ فيها ‹إلَّا›، وهي حرفٌ، فلا يُستثنى بها شيئان.

فتقديمُهما بحالهما إنَّما يجوز على تقدير ألَّا يُجعَلَ الاستثناءُ متعدِّدًا، ويُجعَلَ المقصور في النيَّة مُقدَّمًا، ويُجعَلَ عملُ ما قبل ‹إلَّا› فيما بعد المُستثنَى بها.

= ما نحن فيه. ورجَّحَ أنَّ البيت لأشجع وأُخِذ على الرضيّ إيرادُه قبل بيت موسى بن جابر؛ إذ لا يُستشهَد بشعر أشجَع لتأخُّره عن عصر الاستشهاد، فهو مثال لا شاهد. والتفتازانيُّ استدركَ فأخَّرَه، كما ترى. وانظر تفصيل الكلام عليه في **خزانة الأدب** للبغداديّ ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٩، و**المُعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٤٢/ ١ ـ ٢.

(١) من قوله: «لأنَّ الصِّفة المقصورة» إلى هنا بمعناه في **الإيضاح** ٢٢٥، وسيأتي أنَّ بعضه مع ما بعده في **شرح الرضيّ على الكافية**.

إلَّا أنَّ أكثرَ النُّحاةِ على مَنْع ذلك إلَّا أن يكونَ المعمولُ الواقعُ بعد المُستثنَى هو المُستثنَى منه، نحو ‹ما جاءَني إلَّا زيدًا أحدٌ›؛ أو تابعًا للمُستثنَى، نحو ‹ما جاءَني إلَّا زيدٌ الظَّريفُ›؛ أو معمولًا لغير العاملِ في المُستثنَى، نحو ‹رأيتُكَ إذ لم يبقَ إلَّا الموتُ ضاحكًا›، فإنَّ ‹ضاحكًا› مفعولُ ‹رأيتُ›، والعامل في ‹الموت› ‹لم يبقَ›. وليُطلبْ بيانُ ذلك مِن كتبهم[1].

= إلى أن قالوا: فالظَّرف في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧] منصوبٌ بمضمر، أي: اتَّبعوكَ في بادي الرأي، وكذا ‹بابَ الأميرِ› في البيت الأوَّلِ، أي: ‹لا أشتهي بابَ الأميرِ›؛ و‹النوائحُ› في البيت الثَّاني مرفوعٌ بمضمر، أي: ‹قامت النَّوائحُ›[2].

وفيه بحثٌ؛ لأنَّ الفعلَ الأوَّل يبقى بلا فاعل، واعتبارُ المضمر لا يخلو عن تعسُّف.

نعم يصحُّ هذا فيما إذا قُدِّمَ المرفوعُ وأُخِّر المنصوبُ. ومن هذا قيل: إنَّ عمرًا في قولنا[3]: ‹ما ضربَ إلَّا زيدٌ عمرًا› منصوبٌ بمضمر كأنَّه قيلَ: ‹ما وقعَ ضربٌ إلَّا مِن زيد›، ثمَّ قيل: مَن ضربَ؟ فقيل: عمرًا، أي: ضرَب عمرًا[4].

قال المصنِّف: «وفيه نظر؛ لاقتضائه القصرَ في الفاعل والمفعول جميعًا»[5]؛ وذلك لأنَّ ‹مَن ضربَ؟› لإبهامه استفهامٌ عن جميع مَن وقعَ عليه الفعل، حتَّى إنَّك إذا ضربتَ زيدًا وعمرًا وبكرًا، فقيل لكَ: مَن ضربتَ؟ فقلتَ: ‹زيدًا› لم يتمَّ الجوابُ حتَّى تأتيَ بالجميع، فعلى هذا لا يكونُ غيرُ عمرو في المثال المذكورِ مضروبًا لزيد، ولم يقع ضربٌ إلَّا مِن زيد، فيكونُ القصرُ في الفاعل والمفعولِ جميعًا.

وقد خفيَ على بعضهم هذا البيانُ، فمنعوا ذلك الاقتضاء[6] قائلين: إنَّ الفعلَ المضمَرَ ليس فيه أداةُ القصرِ؛ فمِن أين يلزمُ القصرُ في المفعول؟[7]

---

(١) من قوله: «لأنَّه يفيد القصر» إلى هنا، سقط من (د) و(ع) و(ك) و(ي)، وهو مُستدرَكٌ مصحَّح في هوامش بقية النُّسخ.

(٢) هذا الكلام بطوله من قوله: «بأن تُؤخَّر أداةُ الاستثناءِ عن المقصور عليه» إلى هنا بأمثلته ومعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ١٩٢ ـ ١٩٤، وتصرَّف التفتازنيُّ بعضَ التصرُّف في ترتيب الأقوال وتفصيلها، لكنّها في المعنى هي هي كما أوردها الرضيُّ. وانظر أيضًا **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ١١٤، ففيه تكرير لبعض هذا الكلام. ومضى البيتان الأوَّل والثاني في ص ٤٠٤.

(٣) من قوله: «وفيه بحث» إلى هنا، سقط من (د) و(ع) و(ي)، وهو مُستدرَكٌ مصحَّح في هوامش أكثر النُّسخ.

(٤) هذا القول في **أمالي ابن الحاجب** ٥٣٢، نقله من غير عزو القزوينيُّ في **الإيضاح** ٢٢٦، وانتقده كما سيأتي.

(٥) **الإيضاح** ٢٢٦.

(٦) في هامش (د): «منعه الترمذيُّ».

(٧) هذا معنى قول الترمذيّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢٠٦/ ١: «وأنا أقول: في نظره نظرٌ، وما ذكرَ من الاقتضاء ممنوعٌ؛ لأنَّ ‹زيدًا› =

نعَم يمكنُ أن يقالَ: إنَّا نلتزمُ اقتضاءَ القصرِ في الفاعل والمفعولِ جميعًا، ونمنعُ صحَّةَ هذا الكلامِ في غير هذا المقامِ.

(ووَجْهُ الجميعِ)، أي: السَّببُ في إفادة «النَّفي والاستثناء» القصرَ فيما بين المبتدأ والخبرِ، أو الفاعلِ والمفعولِ، أو غيرِ ذلك **(أنَّ النَّفي في الاستثناءِ المُفرَّغ)**: وهو الذي تُرِكَ فيه المُستثنَى منه ففُرِّغَ الفعلُ الذي قبل ‹إلَّا› وشُغِلَ عنه بالمُستثنَى المذكورِ بعد ‹إلَّا›[١]. **(يَتوجَّهُ إلى مُقدَّر/ [١٤٥/ ٢] هو مُستثنى منه)**؛ لأنَّ «إلَّا» للإخراج، والإخراج يقتضي مخرجًا منه، **(عامٍّ)** ليتناول المستثنى وغيره، ويتحقَّق الإخراج، ولئلَّا يلزم التَّخصيص من غير مخصص.

قال صاحب «المفتاح»: «ولذلك ترانا في علم النَّحو نقول: تأنيثُ الضَّمير في ‹كانت› في قراءة أبي جعفر: ﴿إن كانت إلا صيحةٌ﴾ [يس: ٢٩، ٥٣] بالرَّفع[٢]، وفي ﴿تُرى﴾ المبنيّ للمفعول في قراءة الحسَن: ﴿فأصبحوا لا تُرى إلَّا مساكنُهم﴾ [الأحقاف: ٢٥] برفع ﴿مَسَٰكِنُهُمْ﴾[٣]، وفي بيت ذي الرُّمَّة:

.... وما بَقِيَتْ إلَّا الضُّلوعُ الجَراشِعُ[٤]

= للنَّظر إلى ظاهر اللَّفظ والأصلُ التَّذكير، لاقتضاء المَقامِ معنى شيء مِن الأشياء»[٥].

= منصوب بفعل آخرَ ليس معه حرفُ قصر».

(١) الكلام بمعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ١٠٠.

(٢) قرأ أبو جعفر بالرَّفع ههنا، على أنَّ «كان» تامَّة، وقرأ الباقون بالنصب، على أنَّها ناقصة. انظر: **النشر** ٢/ ٣٥٣.

(٣) «برفع مساكنهم» ليس في (ج) و(ع). وهي قراءة شاذَّة، مرويَّة عن الحسَن والأعمش والجَحدريّ وشُعيب بن يحيى وقتادةَ وأبي حَيْوَة. انظر: **شواذّ القرآن** ١٤٠، و**شواذّ القراءات** ٤٣٦، و**المغني في القراءات** ١٦٨٠.

(٤) عجز بيت لذي الرُّمَّة في **ديوانه بشرح الباهليّ** ١٢٩٦، وصدره:

طوى النَّحزُ والأجرازُ ما في غُروضها ....

وهو له في **المحتسَب** ٢/ ٢٠٦، و**البسيط** ٢٠/ ١٩٥، **الكشَّاف** ٣/ ٣٢٠ (يس، ٣٦/ ٢٩)، ٥٢٤ (الأحقاف، ٤٦/ ٢٥)؛ و**مفتاح العلوم** ٤١٠، و**الإيضاح** ٢٢٤. وأوردَ الشيرازيُّ البيت تامًّا مع شرحه في **مفتاح المفتاح** اللوح ١/١٩٥. وفي شرح الباهلي: النَّحز: ضرب الأعقاب والاستحثاثُ في السَّير. الأجراز: الأمحال. الغُروض جمع غَرَض: وهو حزام الرَّحل. الجَراشع جمع جُرشُع: المُنتفخ الجنبين. ولذلك فهي تملأ الأغراض.

(٥) **مفتاح العلوم** ٤١٠. والكلام بلفظ قريب في **المحتسب** ٢/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧، و**الكشَّاف** ٣/ ٣٢٠ (يس، ٣٦/ ٢٩)؛ وبلفظه في **الإيضاح** ٢٢٤.

وفيه إشكالٌ، وهو أنَّه إذ فُرِّغ العاملُ إلى ما بعد «إلَّا» بأن حُذفَ المُستثنَى منه فلا ضميرَ في الفعل أصلًا، فالأحسنُ أن يقالَ: تأنيثُ الفعلِ[١] كما في «الكشَّاف»[٢].

ولعلَّ صاحبَ «المفتاح» نظرَ إلى الأصل والحقيقةِ، فإنَّ الفاعلَ في الحقيقة هو المُستثنَى منه المقدَّر، وإلَّا فكيف يُسنَدُ الفعلُ المنفيُّ إلى الفاعل المرادِ وقوعُ الفعلِ منه؟ وإذا كان الفاعلُ حقيقةً هو ذلك المقدَّر العامُّ وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضميرٌ عائد إليه: كما في قولهم: ‹إذا كان غدًا فائتني›، فإنَّ اسمَ ‹كان› ضميرٌ عائدٌ إلى ‹ما نحن عليه›[٣]؛ وكقوله تعالى: ﴿لا يحسبنَّ الذين يفرحون بما أتَوا﴾ [آل عمران: ١٨٨] فيمن قرأ بالياء[٤]، فإنَّ فاعلَه ضميرٌ عائدٌ إلى «حاسب»، لامتناع حَذفِ الفاعلِ.

فعلى مذهبه يكون «هند» مثلًا في «ما قامَ إلَّا هندُ» بدلًا من الضَّمير العائد إلى «أحد»، لكن التُزمَ في هذا القسم الإبدالُ، ولم يُجوَّز النَّصبُ لإسقاط المستثنى منه من اللَّفظ بالكلِّيَّة، والاقتصار على ضميره العائدِ إلى ما ليس في اللَّفظ، وانصرافِ العامل إلى المُستثنَى.

= (مُناسِبٌ للمُستثنى في جِنسه) بأن يُقدَّرَ في نحو ‹ما ضربَ إلَّا زيْد›: ‹ما ضربَ أحدٌ›، وفي نحو ‹ما كسوتُه إلَّا جُبَّة›: ‹لباسًا›، وفي نحو ‹ما جاءَ إلَّا راكبًا›: ‹كائنًا على حال مِن الأحوال›، وفي: ‹ما سرتُ إلَّا يومَ الجمعةِ›: ‹وقتًا من الأوقات›، وفي ‹ما صلّيت إلَّا في المسجد›: ‹في مكان من الأمكنة›، وعلى/[١٤٦/ ١] هذا القياس[٥].

ولا يصحُّ[٦] تفسيرُ المناسبةِ في الجنس «بأن يكونَ المُستثنى منه بحيثُ يصحُّ إطلاقه على المُستثنى»[٧]؛ إذ ليس المقدَّر في «ما كسوتُه إلَّا جُبَّةً»: «شيئًا»، مع صحة إطلاقِه على الجبَّة، وكذا في سائر الأمثلةِ المذكورةِ، بل المرادُ أخصُّ من ذلك.

---

(١) زِيد في (س): «بالنظر إلى ظاهر اللفظ وأنَّ ‹الصيحة› في حُكم فاعل الفعل».

(٢) انظر: الكشَّاف ٣/ ٣٢٠ (يس، ٣٦/ ٢٩).

(٣) انظر المثال المذكور وتقديره في المفصَّل ٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٣.

(٤) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر. انظر: السبعة ٢١٩ ـ ٢٢٠، النشر ٢/ ٢٤٦.

(٥) الكلام مع الأمثلة المذكورة بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤١٠، والإيضاح ٢٢٤.

(٦) في هامش (صل) و(ت) و(ف): «ردٌّ للعلَّامة وتعريضٌ عليه».

(٧) مفتاح المفتاح اللوح ١٩٥/ ٢.

(و) في (صِفته)، يعني: في كونه فاعلًا، أو مفعولًا، أو ظرفًا، أو حالًا، أو غيرَ ذلك.

وإذا كانَ النَّفـيُ مُتوجِّهًـا إلـى هـذا المقـدَّرِ العامِّ المناسـبِ للمسـتثنى في جنسـه وصفتِه (فإذا أُوجِـبَ منـه)، أي: مـن ذلـك المقدَّرِ (شـيءٌ بـ(إلَّا) جـاءَ القَصْـرُ) ضرورةَ بقـاءِ ما عدا ذلـك الشَّيءَ على صفـة الانتفاءِ.

واعلـم أنَّـه قـد يقـعُ بعـد (إلَّا) في الاسـتثناء المفـرَّغ الجملـةُ، وهـي: إمَّا خبـرُ مبتـدأ، نحو (ما زيـدٌ إلَّا يقـومُ)؛ أو صفـةٌ، نحـو (مـا جاءَني منهم رجـلٌ إلَّا يقـومُ ويقعـدُ)؛ أو حالٌ، نحو (مـا جاءني زيـدٌ إلَّا يضحكُ).

وكثيرًا ما يقعُ الحالُ بعد (إلَّا) ماضيًا مجرَّدًا عن (قد) والواو، نحو: (ما أتيتُه إلَّا أتاني)، وفي الحديث: «ما أيسَ الشَّيطانُ من بني آدمَ إلَّا أتاهم من قِبَلِ النِّساءِ»[1]، وذلك لأنَّه قُصِدَ لزومُ تعقيبِ مضمونِ ما بعد (إلَّا) لِمَا قبلها؛ فأشبه الشَّرطَ والجزاءَ.

وهذا الحالُ ممَّا لا يُقارَنُ مضمونُه بمضمون عاملِه إلَّا على تأويل العزمِ، والتَّقدير: أي: ما أيسَ الشَّيطانُ من بني آدمَ من جهة[2] غيرِ النِّساءِ إلَّا عازمًا على إتيانهم من قِبَلهنَّ، كقولهم: (خرجَ الأميرُ معه صقرٌ صائدًا به غدًا)، جُعِلَ المعزومُ عليه المجزومُ به كالواقع الحاصلِ[3].

(وفي (إنَّما) يُؤَخَّرُ المقصورُ عليه، تقولُ: (إنَّما ضرَبَ زيدٌ عمرًا)) فالقيدُ الأخيرُ ممَّا وقعَ بعده بمنزلة الواقعِ بعد (إلَّا)، فيكونُ هو المقصورَ عليه.

(ولا يَجوزُ تقديمُه)، أي: تقديمُ المقصورِ عليه (على غيره للإلباس) فإنَّه جازَ في «النَّفي والاستثناء» على قِلَّة لعدم الإلباسِ، بناءً على أنَّ المقصورَ عليه هو المذكورُ بعد (إلَّا) سواءٌ قُدِّمَ على المقصور أو أُخِّر عنه، وههنا ليسَ (إلَّا) مذكورًا، بل الكلامُ متضمِّنٌ لمعناه، فلو قلنا في (إنَّما ضربَ زيدٌ عمرًا): (إنَّما ضربَ عمرًا زيدٌ) انعكسَ المعنى، بخلاف ما إذا قلنا في (ما ضربَ زيدٌ إلَّا عمرًا): (ما

---

(١) مَرويٌّ عـن سعيد بـن المسيّب في شعب الإيمان ٧/ ٣٢١ (٥٠٦٩)، وحلية الأولياء ٢/ ١٦٦، وتفسير الثعلبيّ ١٠/ ٢٣٦ (النساء، ٤/ ٢٨)، والكشّاف ١/ ٥٢١ (النساء، ٤/ ٢٨). وانظر تمام تخريجه في عمل محقِّق شعب الإيمان.

(٢) «من جهة» ليس في (ج) و(ك) و(ي) و(س).

(٣) من قوله: «واعلم أنّه» إلى هنا مع الأمثلة المذكورة بمعناه في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ١٣٨ ـ ١٤٠، وفيه تفصيل أجمله التفتازانيُّ.

ضربَ إلَّا عمرًا زيدٌ›،/ [٢/١٤٦] فإنَّه يُعلَمُ أنَّ المقصورَ عليه هو المذكورُ بعد ‹إلَّا› قُدِّم أو أُخِّر[١].

وههنا نظرٌ، وهو أنَّ تقديمَ المقصورِ عليه جائزٌ إذا كان نفسُ التَّقديمِ مفيدًا للقَصر، كما في قولنا: «إنَّما زيدًا ضربتُ»، فإنَّه لقَصر الضَّربِ على زيد، قال أبو الطيِّب:

أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعرِفَةً وإنَّمَا لَذَّةً ذَكَرْنَاهَا[٢]

أي: ما ذكرناها إلَّا للذَّة.

ويمكنُ الجوابُ بأنَّ الكلامَ فيما إذا كانَ القصرُ مستفادًا من ‹إنَّما›، وهذا ليسَ كذلك[٣].

(و‹غير› كـ ‹إلَّا› في إفادة القَصْرين)، أي: قصرِ الموصوفِ على الصِّفة وقصرِ الصِّفةِ على الموصوف، إفرادًا وقلبًا وتعيينًا، تقولُ في قصره: ‹ما زيدٌ غيرُ شاعرٍ› إفرادًا، و‹ما زيدٌ غيرُ قائمٍ› قلبًا، وفي قصرها ‹ما شاعرٌ غيرُ زيدٍ› بالاعتبارين بحسب المقامِ.

(وفي امتناع مُجامَعة ‹لا›) العاطفةِ، لا تقولُ: ‹ما زيدٌ غيرُ شاعرٍ لا منجِّمٌ›[٤]، و‹ما شاعرٌ غيرُ زيدٍ لا عمرٌو›؛ لانتفاء شرطها، لكون منفيِّها منفيًّا قبلها بغيرها من كلماتِ النفي[٥].

***

(١) الكلام بمعناه في مفتاح العلوم ٤١٢، وزاد فيه سببًا آخر لمنع التقديم، وهو أنَّ «النفي والاستثناء» أصل في باب القَصر و«إنَّما» فرع. وانظر له تفصيلًا في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٢/٢٠٨.

(٢) البيت لأبي الطيِّب في ديوانه ٥٥٤، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٢٠٣٥. وهو له في شرح المفتاح للتفتازانيّ اللوح ٢/١٨٩، على ما نحن فيه.

(٣) هذا النظر والجواب عنه ورد بمعناه بصورة فنقلة في شرح المفتاح للمؤذِّنيّ اللوح ٢/١٩٤.

(٤) في (ت): «منجِّمًا».

(٥) الكلام على «غير» بمعناه في دلائل الإعجاز ٣٤٩، وعنه في مفتاح العلوم ٤١٢، والإيضاح ٢٢٦.

[الباب السَّادِسُ: الإنشاءُ]

البابُ السَّادِسُ: (الإنشاءُ):

[تعريفه وتقسيمه]

الإنشاءُ[1]: قد يقالُ على الكلام الذي ليسَ لنسبته خارجٌ تطابقُه أو لا تطابقُه[2]، وقد يقالُ على فعل المتكلِّمِ، أعني إلقاءَ الكلامِ الإنشائيِّ كـ«الإخبار». والمراد ههنا هو الثَّاني؛ لأنَّه قسَّمه إلى الطَّلب وغيرِه، وقسَّمَ الطَّلَبَ إلى التمنِّي، والاستفهامِ، وغيرِهما، وأرادَ بها معانيَها المصدريَّةَ لا الكلامَ المشتمِلَ عليها؛ بقرينة قوله: (واللفظ الموضوع له كذا وكذا)[3]، لظهور أنَّ «ليتَ» مثلًا موضوعٌ لإفادة معنى التمنِّي لا للكلام الذي فيه التمنِّي، وكذا البواقي.

ولا يُتوهَّم أنَّ هذا يقتضي كونَ البحثِ عن غير أحوالِ اللَّفظِ[4]؛ لأنَّ المقصودَ ينجرُّ إليه آخرَ الأمرِ.

فالإنشاءُ ضربان: طلبٌ: كالاستفهام، والأمرِ، والنَّهيِ، ونحوِ[5] ذلك.

وغيرُ طلبٍ: كأفعال المقاربةِ، وأفعال المدحِ والذَّمِّ، وصِيَغِ العقودِ، والقسمِ، و«لعلَّ»، و«رُبَّ»، و«كم» الخبريَّةِ، ونحوِ ذلك[6].

والمقصودُ بالنَّظر ههنا هو الطَّلبُ؛ لاختصاصه بمزيد أبحاثٍ لم تُذكَر في بحث الخبرِ، ولأنَّ كثيرًا من الإنشاءات الغيرِ الطلبيَّةِ في الأصل أخبارٌ نُقِلتْ إلى معنى/ [١٤٧/ ١] الإنشاءِ[7]،

---

(١) «الإنشاء» ليس في (ج) و(ع) و(س).

(٢) مضى كلام عليه في ص ٨٤، ٨٧. وانظر هذا التعريف بمعناه في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ١٤٩، والإيضاح ٨٥.

(٣) سيُكرِّرُ القزوينيُّ هذه العبارةَ في أوَّل الحديث عن كلّ نوع من أنواع الإنشاء.

(٤) في هامش (ف): «هذا جواب سؤال مقدَّر».

(٥) في (ج): «غير».

(٦) أوردَ الرضيُّ على دخول أفعال المدح والذمّ و«ربّ» و«كم» في الإنشاء نظرًا، تجدُه مفصَّلاً في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٢٣٨، ومجمَلًا في ٣/ ١٥٧.

(٧) ذكر ذلك وفصَّله الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٢٣٢/ ٢.

ولهـذا قـالَ صاحبُ «المفتـاح»: إنَّ السَّـابقَ في الاعتبار هـو الخبـرُ والطَّلبُ[١].

فالإنشاءُ (إنْ كانَ طلبًا استدعى مَطلوبًا غيرَ حاصلٍ وقتَ الطَّلبِ)؛ لامتناع طلبِ الحاصلِ[٢]. والغرضُ أنَّ جميعَ أنواعِ الطَّلبِ يستدعي ذلك، حتَّى إذا كان المطلوبُ حاصلًا يمتنعُ إجراؤها على معناها الحقيقيّ، ويتولَّدُ منها بحسب القرائنِ ما يناسبُ المقامَ[٣].

(وأنواعُـه كثيـرةٌ) وهي علـى ما ذكرَه المصنِّفُ خمسـةٌ: التمنِّي، والاسـتفهامُ، والأمـرُ، والنَّهيُ، والنِّـداءُ؛ لأنَّـه إمَّـا أن يقتضيَ كونَ مطلوبـه ممكنًا أو لا، الثَّانـي التمنِّـي، والأوَّلُ: إن كان المطلوبُ به حصـولَ أمرٍ فـي ذهن الطَّالـبِ فهـو الاسـتفهامُ، وإن كان المطلـوبُ حصولَ أمـرٍ في الخـارج: فإن كان ذلـك الأمـرُ انتفـاءَ فعـلٍ فهو النَّهـيُ، وإن كان ثبوتَه: فـإن كانَ بإحدى حـروفِ النِّداء فهـو النِّداءُ، وإلَّا فهـو الأمرُ[٤].

[التمنِّي وأغراضُه البلاغية]

(منها: التمنِّي): وهو طلبُ حصولِ شيءٍ على سبيل المحبَّةِ[٥]. (واللَّفظُ الموضوعُ له ‹ليت›، ولا يُشترَط إمكانُ المُتمنَّى)؛ لأنَّ الإنسانَ كثيرًا ما يحبُّ المُحالَ ويطلبُه، فهو قد يكونُ ممكِنًا، كما تقول: ‹ليتَ زيدًا يجيءُ›، وقد يكونُ محالًا كما[٦] (تقول: ‹ليتَ الشَّبابَ يعودُ›)، لكنَّه إذا كان ممكِنًا يجبُ ألَّا يكونَ لك توقُّعٌ وطَماعيةٌ في وقوعِه، وإلَّا لصارَ ترجِّيًا ويُستعمَلُ فيه ‹لعلَّ› أو ‹عسى›[٧].

ولمَّا ذكَرَ ما هو موضوعٌ للتمنِّي أشارَ إلى ما يُستعمَلُ في التمنِّي مجازًا فقال:

(وقد يُتمنَّى بـ‹هل› نحو ‹هل لي من شفيع› حيثُ يعلَمُ أنَّه لا شفيعَ)؛ لأنَّه حينئذٍ يمتنعُ حَمْلُه على حقيقة الاستفهامِ لحُصول الجزمِ بانتفاء هذا الحُكمِ، واستدعاءِ الاستفهامِ الجهلَ بثبوته وانتفائِه.

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٢٥١، واعترضَ عليه في هذا الكرمانيُّ في تحقيق الفوائد الغياثية ٢٤٠.

(٢) الكلام بمعناه في مفتاح العلوم ٤١٤، مع زيادة تفصيل.

(٣) الكلام بمعناه في مفتاح العلوم ٤١٦، مع زيادة تفصيل واتِّساع في الكلام على هذا الأصل.

(٤) الكلام بمعناه في مفتاح العلوم ٤١٥، والتفتازانيُّ أوجزَ كلامَه وأحكمَه.

(٥) أعاد التفتازانيُّ هذا التعريف في المختصر ٢/ ٢٣٨، وفوائد شرح مختصر الأصول ٢/ ٤٩. وفي شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٣٣٢: «التمنِّي: محبَّةُ حصولِ الشيءِ سواءٌ كنتَ تنتظره وترتقِبُ حصولَه أو لا».

(٦) أُعلم على هذه الكلمة بالحمرة في (صل)، وليست من متن مخطوط التلخيص اللوح ٢٩/ ٢.

(٧) الكلام بمعناه في مفتاح العلوم ٤١٥.

والنُّكتة في التمنِّي بـ(هل) والعدولِ عن (ليتَ) هو إبرازُ المُتمنَّى لكمال العنايةِ به في صورة الممكنِ الذي لا جَزْم بانتفائه[١].

(و) قد يُتمنَّى (بـ(لو)، نحو (لو تأتيني فتُحدِّثَني) بالنَّصب)، على تقدير فـ(أن تُحدِّثَني)[٢]، فإنَّ النَّصبَ قرينةٌ على أنَّ (لو) ليست على أصلها، إذ لا يُنصَبُ المضارعُ بعدها على إضمار (أن) وإنَّما تضمَرُ (أن) في جواب الأشياءِ السِّتَّةِ[٣]،/ [١٤٧/ ٢] والمناسبُ للمَقام ههنا هو التمنِّي[٤]، فكما يُفرَضُ بـ«لو» غيرُ الواقعِ واقعًا كذلك يُطلَبُ بـ«ليت» وقوعُ ما لا طَماعِيةَ في وقوعه.

وقيل: إنَّها (لو) التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمنِّي، نحو: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]، وهي حرفٌ مصدريَّة[٥]. وكثيرًا ما يُستغنى بها عن فعل التمنِّي، فينتصبُ الفعلُ بعدها، نحو: (لو كانَ لي مالٌ فأحجَّ)، أي: أودُّ لو كان لي مال، قال الله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٥٨][٦].

قال (السَّكَّاكيُّ: كأنَّ حروفَ التَّنديم والتَّحضيضِ، وهي (هَلَّا) و(أَلَّا)، بقلب الهاءِ همزةً، و(لولا) و(لوما)، مأخوذةٌ منهما)، أي: كأنَّها مأخوذةٌ من (هل) و(لو) اللتَين للتمنِّي حال كونهما (مُركَّبتَين مع (لا) و(ما) المَزيدتين لتضمينهما)[٧] عِلَّةٌ لقوله: (مُركَّبتَين). والتَّضمينُ: جَعْلُ الشَّيء في ضمن الشَّيء، تقول: «ضمَّنتُ الكتاب كذا بابًا» إذا جعلتَه متضمِّنًا لتلك الأبواب، يعني أنَّ الغرضَ من هذا التَّركيبِ والتزامِه جَعْلُ (هل) و(لو) متضمِّنتين (معنى التمنِّي ليتولَّدَ) علَّةٌ لتضمينهما، يعني أنَّ الغرضَ من تضمينهما معنى التمنِّي ليس إفادةَ التمنِّي، بل أن يتولَّدَ (منه) أي: من معنى التمنِّي المُتضمِّنين هما إيَّاه:

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢٢٧.

(٢) ذكره الزمخشريُّ في **المفصَّل** ٣٢٩، وناقشه فيه ابن مالك في **شرح التسهيل** ١/ ٢٣٠.

(٣) الكلام بلفظ جِدّ قريب في مفتاح **المفتاح** اللوح ٢٠١/ ١، و**شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ٢١٣/ ٢.

(٤) ردَّه العصام في **الأطول** ١/ ٥٧٠، بأنَّ المقام يحتمل التحسُّرَ على انتفاء الإتيان، فيكون «لو» مستعارًا للنفي.

(٥) مضى تخريج هذا القول وتفصيله وذِكر مَن ذهب إليه مِن النحاة في ص ٣٢٣.

(٦) من قوله: «وكثيرًا ما يُستغنى» إلى هنا مع الأمثلة بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤٤٢. وله تفصيل في **شرح التسهيل** لابن مالك ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١، و**البحر المحيط** ١/ ٣١٤ ـ ٣١٥ (البقرة، ٢/ ٩٦)، ٧/ ٤٣٦ (الزمر، ٣٩/ ٥٨)، و**مغني اللبيب** ٣/ ٤٠٣ ـ ٤٠٨.

(٧) في مخطوط **التلخيص** اللوح ٣٠/ ١: «لتضمُّنهما»، وسيأتي نقد التفتازانيِّ لهذه الرِّواية.

(في الماضي التنديمُ، نحو: ‹هلَّا أكرمتَ زيدًا›) و‹لوما أكرمتَه›، على معنى ‹ليتكَ أكرمتَه›، قصدًا إلى جَعْله نادمًا على تَرْك الإكرامِ[١].

(وفي المضارع التَّحضيضُ نحو: ‹هلَّا تقومُ›) و‹لوما تقومُ› على معنى ‹ليتكَ تقومُ›، قصدًا إلى حثِّه[٢] على القيام، ومع هذا فلا يخلو مِن ضَرْب من التَّوبيخ واللَّومِ على ما كان يجبُ أن يفعلَه المخاطَبُ قبل أن يُطلَبَ منه[٣].

فقوله: (لتضمينهما) مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول الأوَّل، ومعنى التمنِّي مفعوله الثَّاني. وهذا وإن لم يكن مُصرِّحًا به في لفظ «المفتاح»، لكنَّه حاصلُ معناه، لأنَّه قال: «مركبةَ مع ‹ما› و‹لا› المزيدتين، مطلوبًا بالتزام التركيب التَّنبيهُ على إلزام ‹هل› و‹لو› معنى التَّمني»[٤]. وهذا مُشعِرٌ بأنَّ ما يقعُ في بعض النُّسخ (لتضمُّنهما) ليسَ على ما ينبغي./ [١٤٨/ ١]

وكذا قوله: (ليتولَّدَ) أيضًا محصولُ كلامِ «المفتاح» حيث قالَ: إذا قيل: ‹هلَّا أكرمتَ زيدًا›، فكأنَّ المعنى ‹ليتكَ أكرمتَه› متولِّدًا منه معنى التَّنديمِ[٥].

وإنَّما لم يُجعَل تركيبُهما من أوَّل الأمرِ لتضمين معنى التَّنديمِ والتَّحضيضِ من غير توسُّط معنى التمنِّي جريًا على مقتضى المناسبةِ، فإنَّ «هل» و«لو» قد يستعملان للتمنِّي، وتمنِّي ما مضى يناسبُ التَّنديمَ، وما يَستقبِلُ[٦] السُّؤالَ والتَّحضيضَ.

وإنَّما ذكرَ هذا الكلامَ بلفظ «كأنَّ» لعدم القطعِ بذلك؛ لاحتمال أن يكونَ كلٌّ منها[٧] حرفًا موضوعًا للتَّنديم والتَّحضيضِ من غير اعتبار التَّركيبِ، فإنَّ التصرُّفَ في الحُروفِ ممَّا يأباه كثيرٌ من النُّحاة[٨].

---

(١) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤١٨.

(٢) في (ع): «حضِّه».

(٣) الكلام بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٤٤٣.

(٤) مفتاح العلوم ٤١٨.

(٥) انظر: مفتاح العلوم ٤١٨.

(٦) هكذا ضُبط في (صل) و(ف) و(ك)، وضُبط في (د) بالبناء للمفعول.

(٧) في (ج): «منهما».

(٨) انظر تفصيل ذلك في: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٣٦، وضرائر الشعر ٢٣٦، وشرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٣٧٤.

(وقد يُتمنَّى بـ‹لعلّ› فيُعطَى[١] **حُكمَ ‹ليتَ›)** **ويُنصَبُ في جوابه المضارعُ على إضمار «أن»، (نحو ‹لعلّي أحجُّ فأَزورَك› بالنَّصب؛ لبُعد المَرجوّ عن الحصول)**، فبسبب بُعده عن الحصول أشبهَ المُحالاتِ والممكِناتِ التي لا طَماعِيةَ في وقوعها؛ فيتولَّد منه التمنِّي، لِمَا مرَّ[٢] من أنَّه طلبُ مُحالٍ أو ممكنٍ لا طمعَ في وقوعها[٣]. بخلاف الترجِّي، فإنَّه: «ارتقابُ شيءٍ لا وثوقَ بحصوله؛ فمن ثمَّ لا يقالُ: ‹لعلَّ الشَّمسَ تغرُبُ›. ويدخلُ في الارتقاب الطَّمعُ والإشفاقُ: فالطَّمع: ارتقابُ المحبوبِ، نحو: ‹لعلَّك تعطينا›؛ والإشفاق: ارتقابُ المكروهِ، نحو: ‹لعلِّي أموتُ السَّاعةَ›»[٤]. وبهذا ظهرَ أنَّ التَّرجي ليس بطلب.

[الاستفهام وأغراضُه البلاغية]

(ومنها)، أي: من أنواع الطَّلبِ: **(الاستفهامُ)**: وهو طلبُ حصولِ صورةٍ في الذِّهن. فإن كانت تلك الصُّورةُ وقوعَ نسبةٍ بين الشيئين أو لا وقوعها فحصولُها هو التَّصديقُ، وإلَّا فهو التصوُّرُ.

(والألفاظ الموضوعة له: الهمزةُ و‹هل› و‹ما› و‹مَن› و‹أيّ› و‹كمْ› و‹كيفَ› و‹أينَ› و‹أنّى› و‹متى› و‹أيانَ›)، فبعضُها مختصٌّ بطلب التصوُّرِ، وبعضُها بطلب التَّصديقِ، وبعضُها لا يختصُّ بشيءٍ منهما[٥]، بل يعمُّ القبيلين؛/ [١٤٨/ ٢] وبهذا الاعتبارِ صارَ أهمَّ، فقدَّمه المصنِّف وقال:

(فالهمزةُ: لطلب التَّصديقِ) أي: إدراكِ وقوعِ النِّسبةِ أو لا وقوعِها[٦]، وهذا معنى الحُكمِ[٧]، والإسنادِ[٨]، وما يجري مَجراهما **(كقولك: أقامَ زيدٌ؟ وأَزيدٌ قائمٌ؟)**، فأنت عالمٌ بأنَّ بينهما نسبةً إمَّا بالإيجاب أو السَّلبِ، وتطلبُ تعيينَها.

---

(١) زِيد في (ي) و(س): «له».

(٢) آنفًا في صدر كلامه على التمنِّي.

(٣) في (ت): «وقوعه».

(٤) **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٣٣٢.

(٥) الكلام بلفظ قريب في: **مفتاح العلوم** ٤١٨، و**الإيضاح** ٢٢٨.

(٦) عرَّف التفتازانيُّ التصديق في **المختصر** ١/ ٢٤٧ بقوله: «انقياد الذِّهنِ وإذعانُه لوقوع نسبةٍ تامَّة بين شيئين». وسيأتي تفصيل آخرُ لمعنى التصديق في الكلام على «هل» قريبًا في ص ٤١٨.

(٧) في هامش (ت): «عند المنطقيين».

(٨) في هامش (ت): «عند علماء المعاني».

(أو التصوُّرِ)، أي: إدراكِ غيرِ النِّسبة، **(كقولك)** في طلب تصوُّرِ المُسنَدِ إليه: **(أَدِبسٌ في الإناء أم عسلٌ؟)**، فإنَّك تعلم أنَّ في الإناء شيئًا، والمطلوبُ تعيينُه، (وفي) طلبِ تصوُّرِ المُسنَدِ: **(أَفي الخابيةِ دِبسُكَ أم في الزِّقِّ؟)**، فإنَّك تعلمُ أنَّ الدِّبسَ محكومٌ عليه بالكينونة في الخابية أو الزِّقِّ، والمطلوبُ هو التَّعيينُ، فالمطلوبُ في جميع ذلك معلومٌ بوجه إجماليّ، ويُطلَبُ بالاستفهام تفصيلُه.

(ولهذا) أي: لمجيء الهمزةِ لطلب التَّصوُّرِ **(لم يُقبَح)**[1] في طلب تصوُّرِ الفاعلِ **(أزيدٌ قام؟)** كما قُبِحَ «هل زيدٌ قامَ؟» (و) لم يقبح في طلب تصوُّرِ المفعولِ **(أعمرًا عرفتَ؟)** كما قُبِحَ «هل عَمرًا عرفت؟»؛ وذلك لأنَّ التَّقديمَ يستدعي حُصولَ التَّصديقِ بنفس الفعلِ، فيكون «هل» لطلب حُصولِ الحاصلِ، وهو مُحالٌ، بخلاف الهمزة فإنَّها تكونُ لطلب التَّصوُّرِ وتعيينِ الفاعلِ أو المفعولِ. وهذا ظاهرٌ في: «أعَمرًا عرفتَ؟»، وأمَّا في «أزيدٌ قامَ؟» فلا، إذ لا نُسلِّمُ أنَّ تقديمَ المرفوعِ يستدعي[2] التَّصديقَ بنفس الفعلِ. غايتُه أنَّه محتمِلٌ لذلك على مذهب عبدِ القاهر[3]، فيجوزُ أن يكونَ «أزيدٌ قامَ؟» لطلب التَّصديقِ، ويكونُ تقديمُ «زيد» للاهتمام ونحوه، ويدلُّ على هذا أنَّه علَّل قُبحَ «هل زيدٌ قام؟» بأنَّ «هل» بمعنى «قد»، لا بأنَّه مختصٌّ بطلب التَّصديق، كما سيجيء[4].

(والمسؤولُ عنه بها)، أي: الذي يُسأَلُ عنه بالهمزة **(هو ما يليها كالفعل في: أضربتَ زيدًا؟)** إذا كان الشكُّ في نفس الفعلِ، أعني الضَّربَ الصَّادرَ من المخاطَبِ الواقعَ على زيد، وأردتَ بالاستفهام أن تعلمَ وجودَه[5]، فهي على هذا لطلب التَّصديقِ بصدور الفعلِ عنه، وإذا قلتَ:/ [١٤٩/ ١] «أضربتَ زيدًا أم أكرمتَه؟» فهو لطلب تصوُّرِ المُسنَدِ أضَرْبٌ هو أم إكرامٌ، والتَّصديقُ حاصلٌ بثبوت أحدِهما، فمِثلُ هذا يحتملُ أن يكونَ لطلب التَّصديقِ، وأن يكونَ لطلب تصوُّرِ المُسنَدِ، ويُفرَّقُ بينهما بحسب القرائنِ. فنحو قولك: «أفرغتَ من الكتاب الذي كنتَ تكتبُه؟» سؤالٌ عن وجود نفسِ الفعلِ[6]، ونحو

---

(١) هكذا ضُبطت في (صل) بالبناء للمفعول، في هذا الموضع وفي أكثر المواضع الآتية.

(٢) في (س): «حصول».

(٣) انظر: **دلائل الإعجاز** ١٤٠، وذكر فيه أنَّ لهذا الكلام من الحُكم مع الاستفهام ما له مع الخبر.

(٤) سيأتي قريبًا.

(٥) الكلام بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ١١١.

(٦) المثال مع الكلام عليه في **دلائل الإعجاز** ١١١.

«أكتبتَ هذا الكتاب أم اشتريتَه؟» سؤالٌ عن تعيين المُسنَدِ. وبهذا يظهرُ أنَّ كلامَ المصنِّفِ لا يخلو عن تعسُّفٍ[١].

(و[٢]**الفاعل في: أأنتَ ضربتَ زيدًا؟**) إذا كان الشكُّ في الفاعل مَن هو مع العلمِ بوقوع ضربٍ على زيد.

(**والمفعول في: أزيدًا ضربتَ؟**) إذا كان الشكُّ في المفعول مَن هو مع القطعِ بوقوع ضَرْب من المخاطَب[٣].

وكذا سائرُ المتعلَّقات نحو «أفي الدَّار صليتَ؟» و«أيومَ الجمعةِ سرتَ؟» و«أتأديبًا ضربتَ؟» و«أراكبًا جئتَ؟» ونحو ذلك.

قال الشَّيخُ في «دلائل الإعجاز»: وممَّا يؤيد ذلك أنَّك تقولُ: ‹أقلتَ شعرًا قط؟›، ‹أرأيتَ اليوم إنسانًا؟› فيصحُّ، ولا يصحُّ أن تقول: ‹أأنتَ قلت شعرًا قطّ؟›[٤]، ‹أأنت رأيتَ إنسانًا؟›، إذ لا معنى للسُّؤال عن الفاعل مَن هو في مثل هذا؛ لأنَّ ذلك إنَّما يُتصوَّرُ إذا كانتِ الإشارة إلى فعل مخصوصٍ، نحو أن تقولَ: ‹مَن قال هذا الشعر؟›، و‹مَن بنى هذه الدَّار؟›، وما أشبهَ ذلك ممَّا يمكنُ أن يُنصَّ فيه على مُعيَّن. فأمَّا قِيلُ شِعرٍ على الجملة ورؤيةُ إنسانٍ على الإطلاق فمحالٌ ذلك فيه؛ لأنَّه ليس ممَّا يختصُّ بهذا دون ذاك، حتَّى يُسألَ عن فاعله[٥].

(**و‹هل› لطلب التَّصديقِ فحسب**) وتدخلُ على الجملتين (**نحو: هل قامَ زيدٌ؟ وهل عمرٌو قاعدٌ؟**) إذا كان المطلوبُ التَّصديقَ بحُصول القيامِ لزيد والقعودِ لعمرو.

(**ولهذا**)، أي: لاختصاصها بطلب التَّصديقِ (**امتنعَ: هل زيدٌ قامَ أم عمرٌو؟**)؛ لأنَّ وقوعَ المفرد بعد ‹أم› دليلٌ على كونها متَّصلةً، و‹أم› المتَّصلةُ لطلب تعيينِ أحدِ الأمرين مع العلمِ بثبوت أصلِ الحُكمِ،/ [٢/ ١٤٩] فهي لا تكونُ إلَّا لطلب التَّصورِ بعد حصول التَّصديقِ بنفس الحُكمِ، و‹هل›

---

(١) نقدُ التفتازانيّ ههنا كلامَ القزوينيّ يتوجَّه إلى كلام الشيخ عبد القاهر؛ لأنَّه تابع له فيه. انظر: **دلائل الإعجاز** ١١١.

(٢) زِيد في (ت): «الوجه».

(٣) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢٢٨.

(٤) «قطّ» ليس في (ت).

(٥) انظر: **دلائل الإعجاز** ١١٢.

ليس إلّا لطلب التَّصديِق، فبينهما تدافعٌ فيمتنعُ[١]، بخلاف ما إذا لم يُذكَر «أم عمرٌو» وقيل: «هل زيدٌ قامَ؟»، فإنَّه يقبحُ ولا يمتنعُ، لِمَا سيجيءُ.

فإن قلتَ: التَّصديقُ مسبوقٌ بالتَّصوُّر، فكيف يصحُّ طلبُ التَّصوُّر مع حصولِ التَّصديقِ في ‹أم› المتَّصلة، نحو ‹أزيد قام أم عمرو؟›.

قلتُ: التَّصديقُ الحاصلُ هو العلمُ بنسبة القيامِ إلى أحد المذكورين، والمطلوبُ تصوُّرُ أحدِهما على التَّعيين، وهو غير التصوُّرِ السَّابقِ على التَّصديق؛ لأنَّه التصوُّرُ بوجه ما[٢].

= **(وقُبِحَ ‹هل زيدًا ضربتَ؟›**؛[٣] **لأنَّ التَّقديم يَستدعي حُصولَ التَّصديقِ بنفس الفعلِ)** فيكونُ ‹هل› لطلب حصولِ الحاصلِ، وهو محالٌ. وإنَّما لم يمتنع لاحتمال أن يكونَ ‹زيدًا› مفعولَ فعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه الظَّاهرُ، أي: ‹هل ضربتَ زيدًا ضربتَه؟›[٤]، لكنَّه يُقبَحُ لعدم اشتغالِ[٥] المفسِّر بالضَّمير[٦].

وقيل: لم يمتنع لاحتمال أن يكونَ التَّقديم لمجرَّد الاهتمامِ غيرِ التَّخصيصِ[٧].

وفيه نظر؛ لأنَّه لا وجهَ حينئذ لتقبيحه سوى أنَّ الغالبَ في التَّقديم هو الاختصاصُ، وهذا يُوجِبُ أن يُقبَحَ ‹وجهَ الحبيبِ أتمنَّى› على قصد الاهتمامِ دون الاختصاصِ[٨]، ولا قائلَ به.

(دون ‹ضربتُه›)، أي: لم يُقبَح «هل زيدًا ضربته؟» **(لجواز تقدير المُفسَّر قبل ‹زيد›)**، أي: هل

---

(١) «فيمتنع» ليس في (ج). والكلام بمعناه في **مفتاح العلوم** ٤١٩.

(٢) سبقَ إلى بيان ذلك شيخُه الترمذيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢١٢/ ٢: بأنَّ التصديقَ في مذهب الحُكماءِ هو نفس الحُكم، والتصديق عند الإمام الرازيّ هو مجموع الحكم مع تصوُّرِ الطرفين، وهما المحكوم والمحكوم عليه، مع تصوُّرِ النِّسبة بينهما إيجابيةً كانت أم سلبية. وفي **شرح المفتاح** للمؤذِّنيّ اللوح ١٩٦/ ١ طرَفٌ من هذا الكلام.

(٣) سيأتي أنَّ سيبويه خصَّه بالشِّعر، وحقَّقَ ذلك الرضيُّ.

(٤) «ضربته» ليس في (س).

(٥) زِيد في (ت): «الفعل».

(٦) الكلام بمعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٤٥٩، و**شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ٢١٦/ ١.

(٧) أوردَ هذا الوجهَ المؤذِّنيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٩٩/ ١. وعلَّق القُريميُّ ههنا في **المعوَّل** اللوح ٢٢٧/ ١ بقوله: «القائل هو الشَّارح الفاضل الكاشيُّ رحمه الله»، وهو في **شرح المفتاح** للكاشيّ اللوح ١٦٣/ ٢.

(٨) الكلام على هذا المثال والتقديم فيه مذكور في **مفتاح العلوم** ٣٤٢.

ضربتَ زيدًا ضربتَه؟ بل هذا أرجحُ؛ لأنَّ الأصلَ تقديمُ العاملِ على المعمول، فلا يستدعي حصولَ التصديقِ بنفس الفعلِ، فيكون «هل» لطلب التَّصديقِ فيحسُن.

وذكرَ بعضُ المحقِّقين من النُّحاة[1] أنَّها مع وجود الفعلِ في الكلامِ لا تدخلُ على الاسم وإن كان منصوبًا بمضمَر يفسِّره الظَّاهرُ، فلا يجوزُ اختيارًا ‹هل زيدًا ضربتَه؟›، بل لا بدَّ من إيلائها إيَّاه لفظًا[2].

(وجعَل السكَّاكيُّ قُبحَ ‹هل رجلٌ عرَفَ؟› لذلك)[3]، أي: لأنَّ التَّقديمَ يستدعي حصولَ التَّصديقِ بنفس الفعلِ لِمَا سبقَ من أنَّ/ [١٥٠ / ١] اعتبارَ التَّقديمِ والتَّأخيرِ في نحو ‹رجلٌ عرفَ› واجبٌ، وأنَّ أصلَه ‹عرفَ رجلٌ› على أنَّه بدلٌ من الضَّمير، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣][4]، وإنَّما لم يُحكَم بالامتناع لاحتمال أن يكونَ ‹رجلٌ› فاعلَ فعلٍ محذوفٍ.

(ويَلزمُه)، أي: السكَّاكيَّ **(ألَّا يُقبَحَ: هل زيدٌ عرفَ؟)**؛ لأنَّ تقديمَ المُظهَرِ المعرَّفِ ليس للتَّخصيص[5] حتَّى يستدعي حصولَ التَّصديقِ بنفس الفعلِ، على ما مرَّ مع أنَّه قبيحٌ باتِّفاق النُّحاةِ.

وما ذكرَه[6] صاحبُ «المفصَّل» من أنَّ نحو ‹هل زيدٌ خرجَ؟› على تقدير الفعلِ[7]، فتصحيحٌ للوجه القبيحِ البعيدِ، لا أنَّه شائعٌ حسَنٌ[8].

وههنا نظرٌ[9]، وهو أنَّا لا نُسلِّم لزومَ ذلك، لجواز أن يكونَ قبيحًا لعلَّة أخرى، فإنَّ انتفاءَ علَّةٍ

---

(١) في هامش (ت): «وهو الرضيّ».

(٢) الكلام بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧. وهو ما نصَّ عليه سيبويه في **الكتاب** ١/ ٩٩ بقوله: «فإن قلتَ: ‹هل زيدًا رأيتَ› و‹هل زيدٌ ذهبَ› قبُحَ ولم يجز إلَّا في الشِّعر».

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٤١٩.

(٤) انظر مذهب السكَّاكيّ هذا في **مفتاح العلوم** ٣٢٧. ومضى تفصيله في ص ٢٢١.

(٥) زيد في (ت): «عنده».

(٦) في هامش (س): «جواب سؤال مقدَّر».

(٧) انظر: **المفصَّل** ٤٦ ـ ٤٧. وأورده الخَلخاليّ ههنا في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٣٤٤.

(٨) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٢/ ٢٣٤.

(٩) في هامش (ف): «أي: في قول المُصنِّف».

مخصوصةٍ لا يُوجِبُ انتفاءَ الحكمِ مطلقًا. فغايةُ ما في الباب أنّه لا يلزمُ على ما ذكرَه السَّكّاكي قُبحُ «هل زيدٌ عرفَ؟» لا أنّه يلزمُ عدمُ قبحِه[1].

(وعلَّل غيرُه) أي: غيرُ السكّاكيّ **(قُبحَهما)**، أي: قُبحَ «هل رجلٌ عرفَ؟» و«هل زيدٌ عرفَ؟» **(بأنّ «هل» بمعنى «قد» في الأصل)**، وأصلُه «أَهَلْ»[2]، كقوله:

أَهَـلْ عرفْـتَ الـدَّارَ بالغَرِيَّيْـنْ[3]

(وتُرِكَ[4] الهمزةُ قبلها لكثرة وقوعِها في الاستفهام) فأُقيمَت هي مُقامَ الهمزةِ وتطفَّلتْ عليها في الاستفهام، و«قد» من لوازم الأفعالِ، فكذا ما هي بمعناها[5].

فإن قلتَ: هذا يقتضي ألَّا يصحَّ أو يُقبَحَ دخولُها على الجملة الاسميَّةِ التي طرفاها اسمان، نحو «هل عمرٌو قاعدٌ؟»، وإلَّا فما الفرقُ بينه وبين ما إذا كان الخبرُ فعلًا نحو «هل زيدٌ قامَ؟».

قلتُ: الفرقُ أنّها إذا رأتِ الفعلَ في حيِّزها تذكَّرتْ عهودًا بالحِمى وحنَّت إلى الإلف المألوفِ

---

(١) وجه النظر هذا أوردَه الترمذيُّ بمعناه في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢١٦/ ٢ جوابًا عن كلام صاحب **التلخيص** فيما ألزمَ به السكّاكيّ.

(٢) يُفهَم من كلام سيبويهِ في **الكتاب** ١/ ٩٩ أنّها قبُحت لأنّها بمعنى «قد» في أنّها لا يليها إلّا الفعل مُظهَرًا. وذكر ابن الحاجب في **الإيضاح في شرح المفصّل** ٢/ ٢٣٥، والرضيُّ في **شرح الكافية** ٤/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧ ذلك، وأنّ أصلها «أَهَلْ».

(٣) في هامش (صل) و(ت): «وتمامه:

وَصَاليـاتٍ ككمـا يُؤثْفَيـنْ»

وفي هامش (ت) تعليق مِن التفتازانيّ، نصُّه: «مِن أثفيتُ القِدر إذا جعلتَ لها الأثافيَّ. والقياس «يُثْفَين»، استعمل القياسَ المتروكَ». «منه».

وأوردَ الآمديُّ هذا البيت «وصالياتٍ...» مع أبيات أخرَ لخِطام الرِّيح المُجاشعيّ في **المؤتلف والمختلف** ١٦٠، ولم يُنشِد معها البيت الشاهد ههنا، لكن أنشده ابن بريّ لخِطام في **التنبيه والإيضاح** فيما نقله صاحب **المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٤٣/ ١، واللخميُّ في **شرح أبيات الجمل** للخميّ فيما نقله البغداديُّ في **خزانة الأدب** ١١/ ٢٦٨، وصاحب **المعوَّل** اللوح ٤٣/ ١؛ وهو بلا عزو في **الصحاح** (غرا)، و**شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤٤٦.

وفي **الخزانة** أنّ الغَرِيَّين: منارتان بالكوفة بناهما المنذِر الأكبر ابن ماء السَّماء على قبرَي عمرِو بن مسعود وخالدِ بن نَضلة الأسديّ، وكان يُغرِّيهما بالدماء، أي: يطليهما. وذلك في قصَّة طويلة. هذا ووقعت في بيت خِطام، ولاسيَّما قصة الغريين، جملةٌ من الأوهام بيانها في: **خزانة الأدب** للبغداديّ، ١١/ ٢٦١ ـ ٢٧٤، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٤٣/ ١ ـ ٢.

(٤) هكذا ضُبط في (صل) و(ت) و(د) و(ك).

(٥) الكلام بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤٤٧، ومضى أنّه المفهومُ من كلام سيبويه.

وعانقَته، ولم ترضَ بافتراق الاسمِ بينهما، بخلافِ ما إذا لم ترَه في حيِّزها فإنَّها تسلَّتْ عنها ذاهلةً(١).

(وهي)، أي: «هل» (تُخصِّصُ المضارعَ بالاستقبال)، بحُكم الوضع كالسِّين و«سوف»، (فلا يصحُّ ‹هل تضربُ زيدًا وهو أخوك؟›، كما يصحُّ/ [١٥٠/ ٢]: أتضرِبُ زيدًا وهو أخوك؟) يعني أنَّه لا يصحُّ استعمالُ «هل» لإنكار إثباتِ الفعلِ الواقعِ في الحال بمعنى أنَّه لا ينبغي أن يقعَ، كما يصحُّ استعمال الهمزة فيه(٢)، وذلك لأنَّ «هل» تُخصِّصُ المضارعَ بالاستقبال، فلا تصحُّ لإنكار إثباتِ الفعلِ الواقعِ، فعُلِمَ أنَّ التَّقييد بقوله: «وهو أخوك» ليكونَ قرينةً على أنَّ المرادَ إنكارُ الضَّربِ الواقعِ في الحال، لا الاستفهامُ عن وقوع الضَّربِ في المُستقبل. وقد صرَّحَ السكَّاكيُّ بذلك وقال: «في أن يكون الضَّرب واقعًا في الحال»(٣).

وعُلمَ أنَّ هذا الامتناعَ جارٍ فيما إذا دلَّتِ القرينةُ على أنَّ المرادَ إنكارُ الفعلِ الواقع(٤)، بمعنى أنَّه لا ينبغي أن يقعَ، سواءٌ كانت القرينة مقاليَّةً، كما في هذا المثال؛ أو حاليَّةً، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وقولِك: «أتضرِبُ أباكَ»، و«أتشتمُ السُّلطانَ»، فإنَّه لا يصحُّ وقوع «هل» هذا الموقعَ.

وبهذا ظهرَ فسادُ ما قيل(٥): إنَّما امتنعَ ذلك من جهة أنَّ الفعلَ المُستقبلَ لا يتقيَّدُ بالحال لعدم المقارنة؛(٦) لأنَّ الواجبَ مقارنةُ الحالِ لوقوع الفعلِ(٧)، وانتفاؤها ههنا ممنوعٌ؛ ألا يُرى إلى صحَّة قولنا: «سيجيءُ زيدٌ راكبًا»، و«سأضربُ زيدًا وهو بين يدي الأميرِ». قال الحَماسيُّ:

---

(١) من قوله: «إذا رأت الفعل» بلفظ جدّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤٤٧، والتفتازانيُّ صاغَه على هيئة السؤال والجواب، كما ترى.

(٢) صرَّح بذلك سيبويهِ في **الكتاب** ٣/ ١٧٦ في قوله: «وممَّا يدلُّك على أنَّ ألف الاستفهامِ ليستْ بمنزلة ‹هل› أنَّك تقولُ للرَّجل: ‹أطربًا› وأنت تعلَمُ أنَّه قد طرِبَ لتُوبِّخَه وتُقرِّرَه، ولا تقولُ هذا بعد ‹هل›».

(٣) **مفتاح العلوم** ٤١٩.

(٤) زِيد في (ع) و(ك): «في الحال».

(٥) قال التفتازانيُّ في هذا الموضع من **المختصر** ١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤: «ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع... ولَعَمري إنَّ هذه فِرْية ما فيها مِرْية»، وفي **حاشية الدُّسوقيّ على المختصر** ٢/ ٢٦٤: «هو العلَّامة الشِّيرازيّ».

(٦) **يُفهَم** معنى هذا الكلام من **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٠٤/ ٢.

(٧) في هامش (ت) **تعليق مِن التفتازانيّ**، نصُّه: «وإيَّاك أن تتوهَّم عدمَ الصحَّة مبنيًّا على أنَّ الفعل المُصدَّرَ بحرف الاستقبالِ لا يصلحُ عاملًا في الحال، فإنَّه غلطٌ صريحٌ؛ ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]». «منه».

سأغسِـلُ عنِّـي العـارَ بالسَّـيفِ جالبًا عـلـيَّ قضـاءُ[١] اللهِ مـا كانَ جالبـا[٢]

وفي التَّنزيل: ﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

وأعجَبُ مِن هذا أنَّ بعضَهم[٣] لمَّا سمعَ قولَ النُّحاةِ: إنَّه يجبُ تجريدُ صدرِ الجملةِ الحاليَّةِ عن علامة الاستقبالِ[٤]، لِمَا سنذكرُه في بحث الحالِ[٥]، فهِمَ منه أنَّ الفعلَ المقيَّدَ بالحال يجبُ تجريدُه عن حرف الاستقبالِ، فلا يصحُّ تقييدُ «هل تضرِبُ؟» بالحال، وأوردَ قولَ النُّحاة دليلًا على كلامه[٦]. وهو يُنادي على خَطائه، ولم يُنقَل عن أحد امتناعُ تقييدِ الفعلِ المُستقبلِ بالحال.

ولَعمري إنَّ التعرُّض لأمثال هذه المباحثِ، ممَّا لا ينبغي أن يُشتغَل به، لكنَّا نخافُ على / [١٥١/ ١] القاصرين أن يقعوا فيها من غير تأمُّل ويأخذوه مَذهبًا.

(**ولاختصاص التَّصديقِ بها**)، أي: لكون «هل» مقصورةً على طلب التَّصديقِ وعدمِ مجيئها لغير التَّصديق، كما يقال: «نخصُّك بالعبادة، بمعنى لا نعبدُ غيرَك». (**وتخصيصِها المضارعَ**) بالاستقبال (**كان لها مَزيدُ اختصاصٍ بما كونُه زمانيًّا أظهرُ:**) (ما) موصولةٌ، و(كونه) مبتدأ خبرُه (أظهرُ)، و(زمانيًّا) خبرًا لـ(كون)، أي: بالشَّيء الذي زمانيَّتُه أظهرُ (**كالفعلِ**) فإنَّ الزَّمانَ جزءٌ من مفهومه، بخلاف الاسمِ؛ فإنَّه إنَّما يدلُّ عليه حيثُ يدلُّ لعُروضه له.

أمَّا اقتضاءُ الثَّاني أعني تخصيصَها المضارعَ بالاستقبال لذلك فظاهرٌ، إذ المضارعُ إنَّما يكونُ فعلًا، وأمَّا اقتضاءُ الأوَّلِ أعني اختصاصَها بالتَّصديق لذلك فلأنَّ التَّصديقَ هو الحُكمُ بالثُّبوت أو الانتفاءِ، والنَّفيُ والإثباتُ إنَّما يتوجَّهان إلى الصِّفات التي هي مدلولاتُ الأفعالِ من حيث هي[٧]،

---

(١) ضُبِطت بالرفع في (صل)، وبالرفع والنصب في (ت). وانظر الكلام على الوجهين في **شرح الحماسة** للمرزوقي ٦٧ ـ ٦٨.

(٢) البيت لسعد بن ناشب المازنيّ في **ديوانه** ٢٢٦ (ضمن مجلّة المجمع الأردنيّ)؛ وهو له في **الشعر والشعراء** ٦٩٦، و**شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٦٧؛ وهو بلا عزو في **دلائل الإعجاز** ٢٢٠. وانظر تفصيل الكلام عليه في **المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٤٣/ ٢ ـ ٤٤/ ١.

(٣) في هامش (ت): «ردٌّ على ما ذكرَه الشَّارح الزَّوزنيّ».

(٤) هذا الشَّرط مذكور بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤٣.

(٥) سيأتي في ص ٥٠٠، وما سيذكره هناك من التعليل ذكَرَه الزَّوزنيُّ في هذا الموضع من شرحه **للتلخيص** اللوح ٥٣/ ٢، لكنَّه لم يُحسِن فهمَ مرادهم منه، كما بيَّن التفتازانيُّ.

(٦) الكلام بمعناه في **شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ٥٣/ ٢، وصرَّح فيه بالتعويل على ما في **شرح الرضيّ على الكافية**.

(٧) في هامش (ت) **تعليق مِن التفتازانيّ**، نصُّه: «وإنَّما الصفاتُ هي التي لها التجدُّدُ والتغيُّر والثبوتُ في زمان دونَ زمانٍ، ولا =

لا إلى الذَّوات التي هي مدلولاتُ الأسماءِ من حيث هي، لأنَّ الذَّوات ذواتٌ فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبلُ(١).

(ولهذا)، أي: ولأنَّ لها مزيدَ اختصاصٍ بالفعل **(كانَ: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾** [الأنبياء: ٨٠] **أدلَّ على طلب الشُّكر مِن ‹فهل تشكرون؟›** و**‹فهل أنتم تشكرون؟›)** مع أنَّه مؤكَّد بالتَّكرير؛ لأنَّ ﴿أَنتُمْ﴾ فاعلُ فعلٍ محذوفٍ. **(لأنَّ إبرازَ ما سيتجدَّدُ(٢) في مَعرِض الثَّابتِ أدلُّ على كمال العنايةِ بحصوله)** من إبقائه على أصله، كما في ‹هل تشكرون›؛ لأنَّها داخلة على الفعل حقيقةً، وفي ‹هل أنتم تشكرون›؛ لأنَّها داخلة على الفعل تقديرًا، لأنَّ ‹أنتم› فاعلُ فعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه الظَّاهرُ(٣).

(و) أيضًا ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ أدلُّ على طلب الشُّكرِ **(مِن ‹أفأنتم شاكرون؟› وإن كان للثُّبوت)** باعتبار كونِ الجملةِ اسميَّة؛ **(لأنَّ ‹هل› أدعى للفعل مِن الهمزة فتَركُه معه)**، أي: تَركُ الفعلِ مع «هل» **(أدلُّ على ذلك)**، أي: على كمال العنايةِ بحصول ما سيتجدَّدُ./ [١٥١/ ٢]

(ولهذا)، أي: ولأنَّ «هل» أدعَى للفعل من الهمزة **(لا يحسُنُ ‹هل زيدٌ مُنطلِق›، إلَّا مِن البليغ)**؛ لأنَّه الذي يقصِدُ به الدلالةَ على الثَّبات وإبرازَ ما سيتجدَّدُ في معرِض الوجودِ، بخلاف غيرِ البليغِ، فإنَّه لا يفرِّقُ بينه وبين ‹هل ينطلقُ زيدٌ؟› فكانَ الأَولى به أن يُدخِلَه على الفعل كما هو أصلُه(٤).

(وهي)، أي: «هل» **(قسمان: بسيطةٌ: وهي التي يُطلَب بها وجودُ الشَّيءِ)** أو لا وجودُه، **(كقولنا: ‹هل الحركةُ موجودةٌ)** أو لا موجودةٌ؟›؛ **(ومُركَّبة: وهي التي يُطلَب بها وجودُ شيءٍ لشيءٍ)** أو لا وجوده له، **(كقولنا: ‹هل الحركةُ دائمةٌ)** أو لا دائمة؟›، فإنَّ المطلوبَ وجودُ الدَّوامِ للحركة أو لا وجودُه(٥). وقد أُخِذَ في هذه شيئان غيرُ الوجودِ، وفي الأُولى شيءٌ واحدٌ، فلذا كانت مركَّبةً بالنِّسبة إليها، فالوجودُ في البسيطة محمولٌ، وفي المركَّبة رابطةٌ(٦).

= شكَّ أنَّ الوصفيَّة بالفعل أليَقُ وهو بها ألصَقُ؛ لكونه موضوعًا للحدث الذي هو الصِّفةُ والزَّمانُ الذي مِن شأنه التغيُّرُ والتجدُّد، والمناسبُ للثبوت والانتفاءِ والتعرُّضِ للمُضيّ والحاليَّة والاستقبال». «منه».

(١) من قوله: «أمَّا اقتضاءُ الثاني» إلى هنا بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٤١٩، **والإيضاح** ٢٢٩.

(٢) في هامش (ت): «وهو الفعل بعد هل».

(٣) الكلام بمعناه في **مفتاح العلوم** ٤٢٠، **ومفتاح المفتاح** اللوح ٢٠٤/ ٢ ـ ٢٠٥/ ١، **والإيضاح** ٢٢٩.

(٤) الكلام بمعناه في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٠٥/ ١.

(٥) «أو لا وجوده» ليس في (ج).

(٦) الكلام بلفظ قريب موجز في **الشِّفاء** (المنطق، البرهان) ٥/ ٦٨.

(والباقيـة) مـن ألفاظ الاسـتفهام تشـترك فـي أنّها (لطلـب التَّصوُّرِ فقـط)، وتختلـفُ من جهة أنَّ المطلـوبَ بـكلٍّ منهـا تصوُّرُ شـيءٍ آخرَ:

(فيُطلَب بـ«ما»: شرحُ الاسمِ كقولنا: «ما العنقاءُ؟») طالبًا أن يُشرَحَ هذا الاسمُ ويُبيَّنَ مفهومُه، وأنّه لأيّ معنى وُضِعَ، فيُجابُ بإيراد لفظٍ أشهرَ، سواءٌ كانَ من هذه اللُّغةِ أو من غيرها؛ (أو ماهيَّةُ المُسمَّى)، أي: حقيقتُه التي هو بها هو، (كقولنا: «ما الحركة؟») أي: ما حقيقةُ مسمَّى هذا اللَّفظِ[١]، فيُجابُ بإيراد ذاتيَّاتِه من الجِنس والفَصل.

(وتقعُ «هل» البسيطةُ في التَّرتيب بينهما)، أي: بين «ما» التي لشرح الاسم، والتي لطلب الماهيَّة، يعني مقتضى التَّرتيب الطَّبيعيّ أن يُطلبَ أوَّلًا شرحُ الاسمِ ثمَّ وجودُ المفهومِ في نفسه ثمَّ ماهيته وحقيقته؛[٢] لأنَّ مَن لا يعرفُ مفهومَ اللَّفظِ استحالَ منه طلبُ وجودِ ذلك المفهومِ، ثمَّ مَن لم يعرف[٣] أنَّه موجودٌ استحالَ منه طلبُ حقيقتِه وماهيَّتِه، إذ المعدومُ لا ماهيَّة له ولا حقيقةَ؛ لأنَّ الماهيَّةَ: ما به يكون الشَّيء هو هو، والمعدوم لا هُويَّة له.

والفرقُ[٤] بين المفهومِ[٥] من اللَّفظ/[١٥٢/ ١] بالجملة، وبين الماهيَّة التي تُفهَم من الحدِّ بالتَّفصيل = غيرُ قليل، فإنَّ كلَّ مَن خُوطِبَ باسم[٦] فهِمَ فهمًا ما، ووقفَ على الشَّيء الذي يدلُّ عليه الاسمُ إذا كان عالمًا باللُّغة، وأمَّا الحدُّ فلا يقفُ عليه إلَّا المُرتاضُ بصناعة المنطق.

فالموجوداتُ لمَّا كانَ لها مفهوماتٌ وحقائقُ كانَ لها حدودٌ بحسب الاسمِ وبحسب الحقيقةِ. وأمَّا المعدوماتُ فلمَّا لم يكن لها إلَّا المفهوماتُ لم يكن لها حدودٌ إلا بحسب الاسمِ[٧]، لأنَّ الحدّ

---

(١) هذا التقسيم لـ«ما» مع الأمثلة نفسها مذكورٌ في الشِّفاء (المنطق، البرهان) ٥/ ٦٨.

(٢) هذا الترتيب في الشِّفاء (المنطق، البرهان) ٥/ ٦٩.

(٣) في (ت): «ومن لا يعرف» مكان «ثمَّ مَن لم يعرف».

(٤) في هامش (ت): «عبارة الشِّفاء».

(٥) في هامش (ت): «وهو المحدود».

(٦) زيد في (ي) و(س): «ما».

(٧) في هامش (ت) و(ف) **تعليق مِن التفتازانيّ**، نصُّه: «يعني أنَّ الموجودَ له ماهيَّة مركَّبة من الذَّاتيات مأخوذة باعتبار التحقُّق والوجود، وهي حقيقة ذلك الموجودِ، وصورُه حاصلةٌ في العقل من اللَّفظ الدَّالّ عليه، سواء كانت مِن الذَّاتيات أو لا، وسواءٌ كانت مع الوجود أو لا، وهو مفهومه. والمعدوماتُ ترتسِمُ في العقل من أسمائها صورٌ هي مفهوماتها، لكن لا تحقُّقَ لها لتكون حقائقَ». «منه».

بحسب الذَّاتِ لا يكونُ إلا بعد أن يُعرَفَ أنَّ الذَّاتَ موجودةٌ. حتَّى إنَّ[١] ما يُوضَعُ في أوَّل التَّعاليمِ من حدود الأشياءِ التي بُرهِنَ على وجودها في أثناء العلم إنَّما هي حدودٌ بحسب شرحِ الاسمِ، ثمَّ لمَّا أُثبِتَ وجودُها وبُرهِنَ عليه صارَ تلك الحدودُ بعينها حدودًا بالذَّات والحقيقةِ[٢]. كذا ذكرَه الشَّيخ في «الشِّفاء».

فعُلِمَ أنَّ الجوابَ الواحدَ جازَ أن يكونَ حدًّا بحسب الاسمِ، وبحسب الذَّاتِ، بالقياس إلى شخصين، وبالقياس إلى شخص واحدٍ في وقتين.

(**وبـ‹مَن› العارضُ المُشخَّصُ لذي العِلمِ**)، أي: يطلَبُ بـ‹مَن› الأمرُ الذي يعرِضُ لذي العِلمِ، فيفيدُ تشخُّصَه وتعيُّنَه، (**كقولنا: ‹مَن في الدَّار؟›**) فإنَّه يُجابُ عنه بـ‹زيدٌ› ونحوه ممَّا يفيدُ تشخُّصَه.

وأمَّا الجوابُ بنحو «رجلٌ فاضلٌ مِن قبيلة كذا»، ونحو «ابنُ فلانٍ»، و«أخو فلانٍ»، وما أشبهَ ذلك، فإنَّما يصحُّ مِن جهة أنَّ المخاطَب يفهم منه التشخُّص بحسب انحصارِ الأوصافِ في الخارج في شخص، وإن كانت تلك الأوصافُ نظرًا إلى مفهوماتها كلِّيَّاتٍ.

(**وقال السكَّاكيُّ: يُسألُ بـ‹ما› عن الجنسِ؛ تقول: ‹ما عندك؟›، أي: أيُّ أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه ‹كتابٌ›، ونحوه**)، ويدخلُ فيه السُّؤال عن الماهيَّة والحقيقةِ، نحو ‹ما الكلمة؟› أي: أيُّ أجناسِ الألفاظِ هي؟ وجوابُه: «لفظٌ مفرَدٌ موضوعٌ»[٣]، و‹ما الاسمُ؟›[٤] أي: أيُّ أجناس الكلمات هو؟ وجوابه: «الكلمةُ الدَّالَّةُ على معنًى في نفسه غيرِ مقترنٍ بأحد الأزمنةِ»[٥].

(**أو عن الوصفِ تقول: ‹ما زيدٌ؟›،/ [٢/١٥٢] وجوابه ‹الكريمُ›، ونحوه**) وفي الحديث: «سِيروا فقد سبقَ المُفرِّدون». قيل: وما المُفرِّدون يا رسولَ الله؟ فقال: «الذَّاكرون اللهَ كثيرًا والذَّاكراتُ»[٦].

(و) **يُسألُ** (**بـ‹مَن› عن الجنس مِن ذوي العِلم، تقول: ‹مَن جَبْرَئيل؟›، أي: أَبَشرٌ هو أم مَلَكٌ أم جنِّيٌّ. وفيه نظرٌ**)؛ إذ لا نُسلِّمُ أنَّه سؤالٌ عن الجنس، وأنَّه يصحُّ في جواب ‹مَن جَبْرَئيل؟› أن يقالَ:

---

(١) في هامش (ت): «عبارة الشِّفاء».

(٢) من قوله: «والفرق بين المفهوم» إلى هنا بلفظ قريب في الشِّفاء (المنطق، البرهان) ٥/ ٦٩.

(٣) شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٢.

(٤) الكلام خلا تعريف الكلمة بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٢٠، والإيضاح ٢٣٠.

(٥) شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٣٠.

(٦) في صحيح مسلم ٤/ ٢٠٦٢ (٢٦٧٦)، ومسند أحمد ١٥/ ١٩٢ (٩٣٣٢). وأورده التفتازانيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٩٩/ ٢.

«مَلَكٌ»، بل جوابُه: «إنَّه مَلَكٌ يأتي بالوحي إلى الرُّسل»، ونحو ذلك، ممَّا يفيدُ للسَّامع تشخُّصَه وتعيُّنَه.

وأمَّا ما ذكرَه السكَّاكيُّ في قوله تعالى حكايةً[1]: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩] أنَّ معناه: أبشرٌ هو أم مَلَكٌ أم جنِّيٌّ[2] = ففسادُه يظهرُ من جواب موسى بقوله: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]؛ فإنَّه قد أجابَ بما يفيدُ تعيُّنَه وتشخُّصَه على ما ذكرنا.

(ويُسألُ[3] بـ«أيّ» عمَّا يُميِّز أحدَ المُتشاركَين في أمرٍ يعمُّهما[4]، نحو: ﴿أَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ خَيۡرٞ مَّقَامٗا﴾ [مريم: ٧٣]، أي: أنحن أم أصحابُ محمَّدٍ ﷺ؟) فإنَّ الكافرين والمؤمنين وهم أصحاب محمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام قد اشتركا في الفريقيَّة، فسألوا عمَّا يُميِّز أحدَهما عن الآخر. والأمرُ الأعمُّ المشترَكُ فيه هو مضمونُ ما أضيفَ إليه «أيّ». يُوضِّحه قوله في «المفتاح»: «يقول القائل: (عندي ثيابٌ)، فتقول: أيُّ الثيابِ هيَ؟ فتطلبُ منه وصفًا يميِّزُها عندك عمَّا يُشارِكُها في الثوبيَّة»[5].

قيل: إنَّه إذا أُضيفَ إلى مُشار إليه كقولنا: أيُّهم يفعلُ كذا؟ فجوابُه اسمٌ متضمِّنٌ للإشارة الحسِّيَّة، أو اسمُ علَمٍ؛ وإذا أُضيفَ إلى كُلّيّ فجوابُه كُلّيٌّ مُميِّزٌ لا غيرُ[6]. وعلى الجملة هو طالبٌ للتمييز.

(و) يسأل (بـ«كم» عن العدد، نحو: ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖ﴾ [البقرة: ٢١١])، أي: كم آية آتيناهم؟ أعِشرين أم ثلاثين أم غير ذلك؟ والغرضُ من ذلك السُّؤالِ التَّقريعُ، والاستفهامُ استفهامُ تقريرٍ، أي: حَمْلٍ على الإقرار. و﴿مِّنۡ ءَايَةِۭ﴾ مُميزُ ﴿كَمۡ﴾ بزيادة ﴿مِّنۡ﴾. قالوا[7]: وإذا فصَلوا بينه وبين مميِّزه بفعلٍ مُتعدٍّ وجبَ زيادةُ «مِن» فيه لئلا يلتبس بالمفعول[8]،/ [١٥٣/ ١] كما مرَّ في الخبريَّة[9].

---

(١) زِيد في (ت): «عن فرعون»، وقوله: «حكاية» ليس في (ج).

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٤٢٢.

(٣) لم تُعلم هذه الكلمة بالحمرة في (صل)، وهي في مخطوط التلخيص اللوح ٣١/ ٢.

(٤) في هامش (ت) تعليق مِن التفتازانيِّ، نصُّه: «وصَفَه بأنَّه يعمُّهما لزيادة الإيضاحِ والبيانِ، وإلاَّ فالأمرُ الذي يتشاركُ فيه شيئان لا يكونُ إلَّا يعمُّهما». «منه».

(٥) مفتاح العلوم ٤٢٢.

(٦) ما وقفتُ على هذا القول فيما بين يديَّ من المظانّ.

(٧) يعني الرضيَّ.

(٨) الكلام بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ١٥٦.

(٩) مضى الكلام في ص ٣٦٠.

وذكرَ بعضُ المُحقِّقين(١) من النُّحاة أنَّ «مميِّز الاستفهاميَّة لم أعثُر عليه مجرورًا بـ(مِن) في نظم ولا نثر، ولا دلَّ على جوازه كتابٌ من كتب النَّحو»(٢).

وأقولُ: ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖ﴾(٣).

(و) يسأل (بـ(كيف) عن الحال، وبـ(أين) عن المكان، وبـ(متى) عن الزَّمان) ماضيًا كان أو مستقبلًا(٤).

(و بـ (أيَّان) عن) الزَّمانِ **(المُستقبَلِ. قيل: ويُستعمَل في مواضع التفخيم**(٥)**، مثل: ﴿يَسۡـَٔلُ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾** [القيامة: ٦]. **و(أنَّى) يُستعمَل تارةً بمعنى (كيف))** ويجبُ أن يكونَ بعده فعل، **(نحو: ﴿فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾** [البقرة: ٢٢٣]**)**، أي: على أيِّ حال، و«من أيِّ شِقٍّ أردتُم، بعد أن يكونَ المأتيُّ موضعَ الحرثِ»(٦)، ولم يجئ (أنَّى زيد؟) بمعنى: كيف هو؟(٧)

(وأخرى بمعنى: مِن أين؟ نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]**)**، أي: مِن أين لكِ هذا الرِّزق الآتي كلَّ يومٍ؟(٨)

وقولُه: **(يُستعمَلُ)** إشعارٌ بأنَّه يحتملُ أن يكون مشترَكًا بين المعنيين، وأن يكونَ في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازًا.

وأيضًا قد ذكَرَ بعضُ النُّحاةِ أنَّ (أنَّى) بمعنى (أينَ)، إلَّا أنَّه في الاستعمال يكونُ مع (مِن) ظاهرةً، كما في قوله:

---

(١) في هامش (ت): «وهو الرضيُّ».

(٢) **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ١٥٧. وانظر الردَّ على الرضيّ في هذا من كلام سيبويهِ والمُبرِّد وغيرِهما في الكتاب النفيس: **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٣) جوَّز الزمخشريُّ في **الكشَّاف** ١/ ٣٥٤ (البقرة، ٢/ ٢١١) أنَّ تكون «كمْ» ههنا استفهاميَّة وأن تكون خبريَّة. وردَّ كلامَه أبو حيَّان في **البحر المحيط** ٢/ ١٢٧ (البقرة، ٢/ ٢١١). وانظر تفصيل ذلك في **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ٢/ ٣٩٩.

(٤) كما ذكر الرضيُّ في **شرح الكافية** ٣/ ٢٠٥.

(٥) نقله السكَّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٤٢٤ عن عليّ بن عيسى الرَّبَعيّ. وأورده الرضيُّ في **شرح الكافية** ٣/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، وجعله الشيخ عُضيمة مذهب الرضيّ في **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ١/ ٦٦٩.

(٦) **الكشَّاف** ١/ ٣٦٢ (البقرة، ٢/ ٢٢٣).

(٧) الكلام مع المثال بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ٢٠٣.

(٨) بمعناه في **الكشَّاف** ١/ ٤٢٧ (آل عمران، ٣/ ٣٧).

مِـن أيـن عِشـرون لنـا مِـن أنّـى[١]

= أو مقدَّرة كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ أي: مِن أنّى؟[٢] أي: مِن أين؟[٣]

فقال المصنِّف: إنَّه يستعملُ بمعنى: مِن أين؟ سواءٌ كانَ ذلك من جهة إضمار من أو بدونه.

فظهرَ أنَّ كلماتِ الاستفهامِ: بعضُها مختصٌّ بطلب التَّصديقِ كـ«هل»، وبعضُها مختصٌّ بطلب التصوُّرِ كسائر الأسماء الاستفهامية، وبعضُها مشترَكٌ بينهما كالهمزة، فإنَّها تجيءُ لطلب التصوُّر والتَّصديقِ لعراقتها في الاستفهام. ولهذا يجوزُ أن يقعَ بعد (أم) سائرُ كلماتِ الاستفهامِ سوى الهمزةِ، كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، وقولِه: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، وقولِه: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]، وقولِ الشَّاعر:

أم كيـفَ يَنفَـعُ مـا تُعطـي العَلـوقُ بــهِ   رئمانَ أنـفٍ[٤] إذا مـا ضُــنَّ باللَّبـنِ[٥]

(أم) ههنا بمعنى (بل) التي تكونُ للانتقال من كلام إلى آخرَ من غير اعتبار استفهامٍ،/ [٢/١٥٣] كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزخرف: ٥٢][٦].

---

(١) الرجز لمُدرك بن حُصين في **خزانة الأدب** للبغداديّ ٧/ ٨٥. وهو بلا عزو في **النوادر** لأبي زيد ٢٤٤، و**الصحاح** (خفض)، وفيهما «لها» مكان «لنا»؛ و**شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ٢٠٣، و**المعوّل في شرح أبيات المطوّل** اللوح ٤٤/ ١، و**العقد المُكلَّل** اللوح ٥٠/ ٢.

(٢) «أي: من أنّى؟» ليس في (ج).

(٣) من قوله: «أنَّ أنّى» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ٢٠٣.

(٤) في هامش (ت) تعليق مِن التفتازانيّ، نصُّه: «(رئمان أنفٍ) رُويَ بالرفع بدلاً من (ما)، والجرّ بدلاً من الضَّمير في (به)، والنصبِ مفعول (يعطي)، و(ما) عبارة عن المحبَّة. وفي (أعطى) لغتان: أعطاه المالَ وأعطاه بالمال. وناقة عَلوق: ترأمُ ولدها ولا تدِرُّ، يقال: عامَلَنا معاملةَ العَلوق. **أساس**». «منه». والكلامُ الأخير في معنى (العَلوق) في **أساس البلاغة** (علق)، واستشهدَ الزَّمخشريُّ ثمَّة بالبيت. وما أوردَه التفتازانيُّ ههنا من وجوه إعراب (رئمان) نقله ابن الشَّجريّ في **أماليه** ١/ ٥٤ ـ ٥٦ عن الكسائي في جوابه للأصمعيّ حينَ صحَّح له رفعَها بأنَّ الوجهَ فيها النصبُ، وذلك بحضرة الرشيد. ورجَّح ابن الشَّجريّ ما ذهب إليه الأصمعيُّ فيها. والخبر مع تعليق ابن الشجريِّ عليه مذكورٌ في **المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٤٤/ ٢.

(٥) عجز هذا البيت مثبَتٌ في النُّسخ غيرَ (صل) و(ف) و(د). والبيتُ لأفنون التغلبيّ في **المفضَّليات** ٢٦٣، و**البيان والتبيين** ١/ ١٠، و**أمالي القاليّ** ٢/ ٥١؛ وهو بلا عزو في **الكامل** ١٤٠، و**أمالي ابن الشَّجريّ** ١/ ٥٤، و**شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤٠٦، ٤٤٩.

(٦) من قوله: «ولهذا يجوزُ» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٤٠٦.

وبهذا ينحَلُّ ما قيل[١] في قوله تعالى: ﴿أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] مِن أنَّ ﴿أَمْ﴾: إن كانتْ متَّصلةً فشرطُها أن يليَها أحدُ المستوِيَين والآخرُ يلي الهمزةَ[٢]، وهذا ليسَ كذلك، وهو ظاهرٌ؛ وإن كانت منقطِعةً بمعنى (بل) والهمزة فلا وجهَ لوقوع (ما) الاستفهاميةِ بعدها، إذ لا يُستفهَمُ عن الاستفهام[٣].

ولا حاجةَ إلى ما قيلَ في الجواب من أنَّها متَّصلة، والمعنى: أكذَّبتم أم لم تكذِّبوا، وإذا لم تكذبوا فأيُّ شيء كنتُم تعملون؟[٤]

(ثمَّ هذه الكلماتِ) الاستفهاميةَ **(كثيرًا ما تُستعمَل في غير الاستفهامِ)** ممَّا يناسبُ المقامَ بمعونة القرائنِ[٥]. وتحقيقُ كيفيَّةِ هذا المجاز، وبيانُ أنَّه من أيِّ نوع من أنواعه ممَّا لم يحُم أحدٌ حوله[٦].

(كالاستبطاء، نحو (كمْ دعوتُكَ)) ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وبيتُ «السِّقط»:

إلامَ وفيمَ تنقُلنا رِكابٌ ونأمُل أن يكونَ لنا أوانُ[٧]

(والتعجُّبُ نحو: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠][٨].

والتَّنبيهُ على الضَّلال، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦].

والوعيدُ، كقولك لمَن يسيءُ الأدبَ: ألم أؤدِّبْ فلانًا؟ إذا عَلِم ذلك.

---

(١) وعلَّق القُريميُّ ههنا في المعوَّل اللوح ٢٢٧/ ١ بقوله: «القائل هو الفاضل ناصر الدِّين الترمذيُّ شارح المفتاح. ونُقل عن الشَّارح رحمه الله أنَّه كتب هذا الإشكال وعلَّقه بسوق خوارزم يطلب جوابه». انظر: شرح المفتاح للترمذيِّ اللوح ٢١٥/ ٢.

(٢) هذا الشرط ذكره ابن الحاجب في الكافية وورد في كلام للرضيِّ. انظر: شرح الرضيِّ على الكافية ٤/ ٢٠٨، ٣٩٥.

(٣) ما وقفتُ على هذا القول فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٤) الكلام بمعناه في الكشف عن مشكلات الكشَّاف اللوح ٢٣١/ ٢.

(٥) مفتاح العلوم ٤٢٤.

(٦) واجتهد مَن أتى بعد التفتازانيِّ في بيانه. انظر لذلك: حاشية الشريف الجرجانيِّ على المطوَّل ٢٣٦، وحاشية الفناريِّ على المطوَّل ٤٠٣، والمجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع ١/ ٤١٣ ـ ٤٢٧، وفي الأخير تفصيل جيِّد.

(٧) البيت لأبي العلاء المعريِّ في شروح سِقط الزَّند ١٧٩.

(٨) زاد التفتازانيُّ ههنا في المختصر ٢/ ٢٩١ ـ ٢٩٢ بيانَ وجه التعجُّبِ في الآية، وأنَّ كلام الزَّمخشريِّ عليها يدلُّ أنَّ الاستفهام فيها على حقيقته. ثمّ أشار التفتازانيُّ في شرح المفتاح اللوح ٢٠١/ ٢ إلى رأي الزمخشريِّ هذا، ولم يُصرِّح بِذكره. انظر كلامَ الزمخشريِّ على الآية في الكشَّاف ٣/ ١٤٢ (النمل، ٢٧/ ٢٠).

والتَّقريرُ) قد يقالُ التَّقرير بمعنى التَّحقيقِ والتَّثبيت، وقد يقالُ بمعنى حَمْلِ المخاطَبِ على الإقرار بما يعرفُه وإلجائه إليه، وهو الذي قصدَه المصنِّفُ ههنا، (بإيلاء المُقرَّرِ به الهمزةَ)، أي: بشرط أن يليَ الهمزةَ ما حُملَ المخاطَبُ على الإقرار بـه (كما مرَّ) في حقيقة الاستفهامِ من إيلاء المسؤولِ عنه الهمزةَ(١)، تقولُ: «أضربتَ زيدًا؟ إذا أردتَ أن تحمِلَه على الإقرار بالفعل، و«أأنتَ ضربتَ؟» في تقريره بالفاعل، و«أزيدًا ضربتَ؟» في تقريره بالمفعول، وكذا «أبزيد مررتَ؟» و«أراكبًا سرتَ؟»، وغير ذلك.

وممَّا جُعل الهمزةُ فيه للتَّقرير بالفاعل قولُه تعالى حكايةً: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢]، إذ ليس مرادُ الكفَّارِ حَمْلَه على الإقرار بأنَّ كَسْرَ الأصنامِ قد كانَ، بل على الإقرار/ [١/١٥٤] بأنَّه منه كانَ، كيف؟ وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا﴾، وقال: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، ولو كان التَّقريرُ بالفعل لكانَ الجوابُ: ‹فعلتُ› أو ‹لم أفعل›(٢).

واعترضَ المصنِّفُ عليه بأنَّه يجوزُ أن يكونَ الاستفهامُ على أصله؛ إذ ليس في السِّياق ما يدلُّ على أنَّهم كانوا عالمين بأنَّ إبراهيم عليه السَّلام هو الذي كسرَ الأصنامَ، حتَّى يمتنع حَمْلُه على حقيقة الاستفهامِ(٣).

وأجيبَ بأنَّه يدلُّ عليه ما قبل الآية(٤)، وهو أنَّه عليه السَّلام قد حلفَ بقوله: ﴿تَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ثمَّ لمَّا رأوا كَسْرَ الأصنامِ قالوا: ﴿مَن فَعَلَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝٥٩ قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٥٩ ـ ٦٠]، فالظَّاهرُ أنَّهم قد علموا ذلك مِن حَلِفه وذمِّه الأصنامَ. وقد رُويَ أنَّهم هربوا وتركوه في بيت الأصنامِ ليس معه أحدٌ، فلمَّا أبصروه يكسِرُهم أقبلوا إليه يُسرِعون ليكفُّوه(٥).

---

(١) انظر ما مضى في ص ٤١٦ ـ ٤١٧.

(٢) من قوله: «وممَّا جُعل» إلى هنا بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ١١٣. وأعاد التفتازانيُّ هذا الكلام في شرحه **للمفتاح** اللوح ٢٠٣/ ١، وصرَّح ثمَّة أنَّ الكلامَ للشيخ عبد القاهر.

(٣) جوَّزَ ابن هشام في **مغني اللبيب** ١/ ٩٥ الوجهين في هذا الاستفهام: أن يكون للتقرير، وأن يكون حقيقيًّا.

(٤) وعلَّق القُريميُّ ههنا في **المعوَّل** اللوح ٢٢٧/ ١ بقوله: «المجيب هو الفاضل الكاشيُّ والخلخاليُّ وغيرهما».

(٥) هذا الجواب بمعناه في **شرح المفتاح** للكاشيِّ اللوح ١٦٩/ ١ ـ ٢، و**مفتاح تلخيص المفتاح** ٣٥٣. وما نُقل ههنا من رؤيتهم إيَّاه يكسرها ما أصبته فيما بين يديَّ من كتب التفسير.

وقوله: (بإيلاء المقرَّرِ به الهمزةَ)، يعني: إذا كان التَّقريرُ بالهمزة فإنَّها هي التي تجيء للتَّقرير بالفعل والفاعلِ والمفعولِ وغيرِها، بخلاف البواقي؛ فإنَّ «هل» تكونُ للتَّقرير بنفس الحُكمِ، نحو: ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ﴾ [المطففين: ٣٦]، والأسماءُ الاستفهاميَّةُ للتَّقرير بما يُسأَلُ بها عنه، نحو: ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١]، وماذا فعلتَ بفلان؟ ومن الذي قتلتَه؟ ونحو ذلك.

(والإنكارُ كذلك)[١]، أي: بإيلاء المُنكَرِ الهمزةَ، يعني إذا كان الإنكارُ بالهمزة، وأمَّا غيرُها وإن صحَّ مجيئُه للإنكار، لكن لا يجري فيه هذا التَّفصيلُ، وهو مثلُ قولك: «ماذا يضرُّكَ لو فعلتَ كذا؟» و«مَن فعلَ كذا؟» و«كم تدعوني؟» و«كيف تؤذي أباكَ؟»

.... ومِـن أيـنَ تـدري ما العَـرارُ مِن الرَّنْدِ[٢]

وما أشبهَ ذلك.

وأمَّا الهمزةُ فهي لإنكار ما يليها، كالفعل في قوله:

أيَقتُلنـي والمَشـرفيُّ مُضاجِعـي[٣] ....

فإنَّه ذكَرَ ما يكون مَنعًا من الفعل، فلو كان لإنكار الفاعلِ وأنَّه ليس ممَّن يُتصوَّر منه الفعل، على ما سبقَ إلى الوهم، لَمَا احتاجَ إلى ذلك[٤].

---

(١) زيد في (ع): «نحو ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]»، وهذه الزيادة في مخطوط **التلخيص** اللوح ٣٢/ ٢.

(٢) عجز بيت للأبيوَرديّ، وصدره:

وتصبـو إلـى رَنـد الحِمـى وعَـراره ....

وهو في **ديوانه** ١٢٨، وجاء تامًّا بلا عزو في **عقود الدُّرر** اللوح ٤٤/ ٢، **والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٤٥/ ١، **والعقد المكلَّل** اللوح ٥١/ ١ ـ ٢.

(٣) صدر بيت لامرئ القيس، وتمامه:

.... ومَسـنونةٌ زُرقٌ كأنيـاب أغـوالِ

وهو في **ديوانه** ٣٣، وفي **شرح ديوانه** لأبي سعيد السُّكَّريّ ٣٣٤ «ليقتلني» مكان «أيقتلني»، ولا مثال في هذه الرِّواية. وفي حواشيه أنَّها روايةُ السُّكَّريّ وابن النحَّاس وأبي سهل، والرِّواية ههنا هي رواية الأصمعيّ والطوسيّ. والبيت له في **معاني القرآن وإعرابه** للزَّجَّاج ٤/ ٢٣١ (الصافات، ٣٧/ ٦٥)، **والبسيط** ١٩/ ٦٣، **ونهاية الإيجاز** ١٠٨، **والإيضاح** ٢٣٦، ٣٣٦، **وفتوح الغيب** ١٣/ ٢٥٧؛ وبلا عزو في **دلائل الإعجاز** ١١٧، ١١٩، **ومفتاح العلوم** ٤٦١. وسيأتي البيت تامًّا معزوًّا مع شرح وتعليق في باب التشبيه في اللوحة ٢٠٢/ ٢.

(٤) الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ١١٩، وهذا الذي يسبقُ إلى الوهم ذكَرَه فيه الشيخُ عبد القاهر بقوله: «وقد يتوهَّمُ المتوهمُ في الشيء من ذلك أنَّه يحتملُ، فإذا نظر لم يحتمل»، وساق هذا البيتَ، ودفَعَ وجهَ التوهُّم بما نقله التفتازانيُّ ههنا.

وكالفاعل في قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢]، فإنَّ/ [١٥٤/ ٢] المُنكَرَ أن يكونوا هم القاسمين لا نفسُ القِسمة[١].

وكالمفعول في قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤] «فإنَّ المُنكَرَ هو اتِّخاذُ غيرِ الله وليًّا، لا اتِّخاذُ الوليِّ»[٢].

وأمَّا قوله تعالى: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً﴾ [الأنعام: ٧٤]، فالمُنكَرُ هو نفسُ اتِّخاذ الآلهةِ، فلذا أُولِيَ[٣] الفعلُ الهمزةَ.

وكالحال في قولك: «أراجلًا أسيرُ»، وكذا غيرُ ذلك مِن المتعلِّقات.

ونحو: «أزيدًا ضربتَه» يحتملُ الإنكارَ على المفعول، وعلى نفس الفعلِ بحسب تقديرِ المفسَّر. فنحو قولِه تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٢٤] لإنكار المفعولِ فيُقدَّرُ المُفسَّر بعده[٤]، وكذا إذا قُدِّمَ المرفوعُ على الفعل[٥]: فقد يكونُ الإنكارُ على نفس الفاعلِ، بحَمْل التَّقديم على التَّخصيص كما مرَّ؛ وقد يكونُ لإنكار الحُكم، على أن يكونَ التَّقديمُ لمجرَّد التقوِّي[٦].

وجعلَ صاحبُ «المفتاح» قولَه تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾ [يونس: ٩٩] و﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ [يونس: ٤٢] مِن قَبيل تقوية حُكمِ الإنكارِ، نظرًا إلى أنَّ المخاطَبَ وهو النبيُّ عليه السَّلام لم يُعتقَد

---

(١) الكلام على الآية بمعناه في **دلائل الإعجاز** ١٢٣، و**الكشَّاف** ٣/ ٤٨٦ (الزخرف، ٤٣/ ٣٢). وذهب السكَّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٤٢٧ إلى أنَّ التقديم فيها للتقوِّي خلافًا لما ذهب إليه الشَّيخان، ونبَّه عليه القزوينيُّ في **الإيضاح** ٢٣٨. وفصَّل التفتازانيُّ الكلامَ على ذلك في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢٠٤/ ٢ ـ ٢٠٥/ ١، وبيَّن أنَّ أمثال هذا مفوَّضة إلى قرينة المقام واقتضاءِ الحال، وهي تختلف باختلاف الطِّباع والأفهام، وليس لأحد رأى فيها وجهًا أن يمنع غيره من الوجه الآخر ما لم تظهر جهة امتناع.

(٢) **الكشَّاف** ٢/ ٨ (الأنعام، ٦/ ١٤)، والكلام على الآية بمعناه ههنا في **دلائل الإعجاز** ١٢١ ـ ١٢٢، و**مفتاح العلوم** ٤٢٦، و**الإيضاح** ٢٣٧.

(٣) في (ع): «وليَ».

(٤) من قوله: «فنحو» إلى هنا ليس في (ع) و(ي).

(٥) تكلَّم الشيخُ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ١٢٢ على وجه النصبِ وحدَه في هذه الآية؛ وذكرَ الزمخشريُّ في **الكشَّاف** ٤/ ٣٩ (القمر، ٥٤/ ٢٤) الوجهين، وقال: النصبُ أوجَهُ للاستفهام؛ وأشار السكَّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٤٢٦ إلى التقديم في هذه الآية إشارةً خفيَّة تُلوِّح بأنَّ فيها وجوهًا من التقدير. فالظاهر أنَّ ذلك الإجمال في كلام الأئمة حملَ التفتازانيَّ على تفصيل الوجهين فيها، ثمَّ أشار في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢٠٣/ ٢ إلى وجه ثالث، وهو تقديم المفسَّر على المفعول.

(٦) والأوَّل مذهبُ الشيخين عبدِ القاهر والزَّمخشريّ، والثاني مذهبُ السكَّاكيّ، كما مضى في التعليق آنفًا وما سيأتي من كلام التفتازانيّ.

اشتراكه في ذلك ولا انفراده به؛[١] وجعلَهما صاحبُ «الكشَّاف» من قبيل التَّخصيص، نظرًا إلى أنَّه عليه السَّلام لفَرْط شغفِه بإيمانهم وتبالُغِ حرصِه على ذلك كأنَّه يعتقدُ قدرتَه على ذلك[٢].

لا يقالُ: همزةُ الإنكارِ بمنزلة حرفِ النَّفي[٣]، وقد مرَّ أنَّ ما يلي حرفَ النَّفي يفيدُ التَّخصيصَ قطعًا[٤]، فكيف يحمِلُه السكَّاكيُّ على التقوِّي دون التَّخصيصِ؟[٥]

لأنَّا نقول: لو سُلِّم أنَّ الهمزةَ بمنزلة حرفِ النَّفي في ذلك[٦]، فالسكَّاكيُّ لم يفرِّق بين ما يلي حرفَ النَّفي وغيرَه، بل جعلَ الجميعَ محتملًا للتقوِّي والتَّخصيصِ إن كان مضمَرًا، ومتعيِّنًا للتَّخصيص إن كان مظهَرًا مُنكَّرًا، وللتقوِّي إن كان معرَّفًا. وقد أشارَ هنا إلى تذكُّر هذا التَّفصيلِ، ثمَّ قال: «فلا تحمِلْ قولَ الله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] على التَّقديم، فليس المرادُ أنَّ الإذنَ ينكَرُ من الله دونَ غيره، ولكن احمِلْه على الابتداء مرادًا منه تقويةُ حكمِ الإنكارِ»[٧].

وهذا يوهِمُ أنَّ مثلَ هذا التَّركيبِ يمكنُ حَمْلُه على التَّقديم وإنكارِ نفسِ الفاعل/ [١٥٥/ ١] إذا ساعدَ عليه المعنى[٨]. وهذا خلافُ ما ذهبَ إليه فيما سبقَ من أنَّ المُظهَر المعرَّفَ لا يحتمِلُ اعتبارَ التَّقديمِ[٩]. فكأنَّه بنى هذا على مذهب القوم.

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٢٧.

(٢) انظر: الكشَّاف ٢/ ٢٥٤ (يونس، ١٠/ ٩٩)، ٢٣٩ (يونس، ١٠/ ٤٢)، ٣/ ٤٨٩ (الزخرف، ٤٣/ ٤٠). وكذلك جعلَ الشيخُ عبد القاهر الآيةَ الثانية للتخصيص في دلائل الإعجاز ١٢٠ ـ ١٢١. ونقل القزوينيُّ في الإيضاح ٢٣٧ مذهبَ الزمخشريّ في الآيتين وكلامَه فيهما بمعناه.

(٣) ذهب إليه الترمذيُّ شرحه المفتاح اللوح ٢٢٣/ ٢ ـ ٢٢٤/ ١، وفصَّله فيه.

(٤) انظر ما مضى في ص ٢٠٨.

(٥) هذا السؤال بمعناه في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٢٢٥/ ١ ـ ٢.

(٦) في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٢٢٣/ ٢ ـ ٢٢٤/ ١ تأكيد على أنَّ همزة الإنكار بمنزلة النفي ههنا.

(٧) مفتاح العلوم ٤٢٧.

(٨) أعاد التفتازانيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٢٠٤/ ١ هذا التوجيه لكلام السكَّاكيّ مع زيادة تفصيل، وأضاف إليه وجهًا آخر، فقال: «أو نقول: مُرادُه أنَّ على تقدير صحَّةِ اعتبار التقديم وإفادةِ الاختصاصِ في المظهَر المُعرَّف أيضًا على ما رآه الشَّيخ عبدُ القاهر وصاحبُ الكشَّاف، على ما صرَّح به في مواضعَ كثيرة، فلا سبيلَ إليه في هذه الآية؛ لأنَّ المعنى على نفي الإذن من الله تعالى، لا على تسليم ثبوتِ الإذنِ وإنكار أن يكون الفاعل هو الله تعالى، فيتعيَّن حَمْلُه على الابتداء وإفادة التقوِّي على رأيهما. أيضًا يكون ذلك واردًا على صاحب الكشَّاف حيث عدَّ الآية من قبيل: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ في كون الإنكار راجعًا إلى ما يلي الهمزة لا إلى الفعل». انظر كلامَ الشيخ عليها في دلائل الإعجاز ١١٥، وما أشار إليه من كلام الزمخشريّ عليها مذكور في الكشَّاف ٢/ ٨ (الأنعام، ٦/ ١٤).

(٩) وهذا ما نبَّه عليه القزوينيُّ في الإيضاح ٢٣٩.

(ومنه)، أي: من مجيء الهمزةِ للإنكار (﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] أي: اللهُ كافٍ؛ لأنَّ) إنكار النَّفي نفيٌ له، و(نفيَ النَّفي إثباتٌ، وهذا) المعنى (مُراد مَن قال: إنَّ الهمزةَ فيه للتَّقرير)، أي: لحَمْل المخاطَبِ على الإقرار (بما دخَله النَّفيُ)[1]، وهو «الله كافٍ» (لا بالنَّفي) وهو «ليسَ الله بكافٍ»، وهكذا قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، و﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾ [الضحى: ٦][2]، وما أشبهَ ذلك.

فقد يقالُ: إنَّ الهمزةَ للإنكار، وقد يقالُ: إنَّها للتَّقرير. وكلاهما حسنٌ، فعُلِمَ أنَّ التَّقريرَ ليس يجبُ أن يكونَ بالحُكم الذي دخلَ عليه الهمزةُ، بل بما يعرِفُ المخاطَبُ من ذلك الحُكمِ. وعليه قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦]، فإنَّ الهمزةَ فيه للتَّقرير، أي: بما يعرِفُه عيسى من هذا الحُكمِ، لا بأنَّه قد قالَ ذلك. فافهَمْ[3].

قوله: (والإنكارُ كذلك) دالٌّ على أنَّ صورة إنكارِ الفعل أن يليَ الفعلُ الهمزةَ. ولمَّا كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعلُ الهمزةَ أشارَ إليها بقوله:

(ولإنكار الفعلِ صورةٌ أخرى، وهي نحو: ‹أزيدًا ضربتَ أم عمرًا؟› لمَن يُردِّدُ الضَّربَ بينهما) من غير أن يعتقدَ تعلُّقه بغيرهما، فإذا أنكرتَ تعلُّقَه بهما نفيتَه من أصله؛ لأنَّه لا بدَّ له مِن محلّ يتعلَّق به، وعليه قولُه تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، فإنَّ الغرضَ إنكارُ التَّحريمِ عن أصله، وكذا إذا وليَها الفاعلُ نحو ‹أزيدٌ ضربَك أم عمرٌو؟›، لمَن يُردِّد الضَّربَ بينهما، وغيرُ الفاعلِ نحو ‹أفي الليل كان هذا أم في النَّهار؟› و‹أفي السُّوق كانَ هذا أم في المَسجِد؟›، إلى غير ذلك[4].

(والإنكار: إمَّا للتَّوبيخ، أي: ما كانَ ينبغي أن يكونَ) ذلك الأمرُ الذي كان، **(نحو ‹أعصيتَ**

---

(١) وهذا معنى قول الزمخشريِّ عند تفسير هذه الآية في **الكشَّاف** ٣/ ٣٩٨ (الزمر، ٣٩/ ٣٦): «أُدخِلتْ همزةُ الإنكارِ على كلمة النفي فأُفيدَ معنى إثباتِ الكفاية وتقريرِها».

(٢) قال الزمخشريُّ عند تفسير هذه الآية في **الكشَّاف** ٤/ ٢٦٦ (الشرح، ٩٤/ ١): «استُفهِم عند انتفاءِ ‹الشَّرح› على وجه الإنكار، فأفاد إثباتَ ‹الشَّرح› وإيجابه».

(٣) الظاهر أنَّه ههنا يُعرِّضُ بالزوزنيِّ؛ لأنَّه ذكرَ في **شرحه للتلخيص** اللوح ٥٦/ ١ هذين المَحمَلين في هذه الهمزة وأنَّهما واحدٌ، لكنَّه رجَّح أنَّ تكون الهمزةُ في مثل هذا للتقرير لا للإنكار؛ لأنَّ فيه إثباتًا مع إقرار به، فهو أوكدُ من الإنكار؛ إذ فيه الإثباتُ فقط.

(٤) الكلام على الآية مع الأمثلة مذكور بمعناه في **دلائل الإعجاز** ١١٥ ـ ١١٦، وهو بمعناه في **الإيضاح** ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

ربَّكَ؟») فإنَّ العصيانَ واقعٌ، ففي هذا الاستفهامِ تقريرٌ بمعنى التَّثبيتِ، وإنكارٌ بمعنى أنَّه كان(١) لا ينبغي أن يقعَ./ [١٥٥/ ٢] وعليه قوله:

أفوقَ البدرِ يُوضَعُ لي مِهادُ(٢) ....

فإنَّه للتَّقرير مع شائبة من الإنكار(٣)، بادِّعاء أنَّه أعلى مرتبةً من ذلك.

(أو لا ينبغي أن يكونَ)، أي: يحدثَ ويتحقَّقَ مضمونُ ما دخلت عليه الهمزةُ، وذلك في المُستقبل (نحو: «أتعصي ربَّكَ») بمعنى: لا ينبغي أن يتحقَّقَ العصيانُ(٤).

(أو للتَّكذيب) في الماضي، (أي: لم يكن(٥) نحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الإسراء: ٤٠])، أي: لم يفعل ذلك (أو) في المستقبل، أي: (لا يكون، نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨])، أي: أنلزمُكم تلك الهدايةَ أو الحجَّةَ، أي: نُكرهُكم(٦) على قبولها، ونقسِرُكم على الاهتداء بها، والحالُ أنَّكم لها كارهون، يعني: لا يكونُ هذا الإلزام(٧). وعليه قولُه تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، وقولُ الشَّاعر:

وهَل يَذْخَرُ الضِّرغامُ قوتًا ليَومِهِ إذا ادَّخرَ النَّملُ الطَّعامَ لعامِهِ(٨)

وقد يكونُ استفهامُ الإنكارِ(٩) الذي بمعنى النَّفي(١٠) للتوبيخ أيضًا، كقوله تعالى: ﴿مَاذَا عَلَيْهِمْ﴾

---

(١) «كان» ليس في (ع).

(٢) صدر بيت لأبي العلاء المعريّ، وتمامه:

.... أمِ الجوزاءُ تحتَ يدي وِسادُ

وهو في شروح سِقط الزَّند ٢٨١.

(٣) وعبارة ضِرام السَّقط ٢٨٣ عنه: «الاستفهام ههنا وإن كان في معنى التقرير إلاَّ أن فيه شوبًا من الإنكار».

(٤) كلامهما في نوعَي الإنكار ههنا مأخوذٌ من الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز ١١٦ - ١١٧.

(٥) «أي: لم يكن» ليس في (ع).

(٦) في (ج): «أُنكرهُكم».

(٧) الكلام بمعناه في دلائل الإعجاز ١١٨ - ١١٩.

(٨) البيت لأبي العلاء المعريّ في شروح سِقط الزَّند ٤٨٢.

(٩) في (ت): «الاستفهام الإنكاريّ».

(١٠) في (ج): «النهي».

[النساء: ٣٩]، بمعنى أيّ تبعةٍ ووبالٍ عليهم في الإيمان وتَرْكِ النِّفاق؟ وهذا للذّمّ والتّوبيخ، وإلّا فكلُّ مَصلحةٍ فيه[1].

= (والتّهكُّم) عطفٌ على (الاستبطاءِ)، (نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود: ٨٧].

والتّحقير، نحو (مَن هذا؟).

والتّهويل كقراءة ابن عبّاسٍ رضيَ الله عنه: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۝٣٠ مَن فرعونُ﴾ [الدخان: ٣٠ - ٣١]، بلفظ الاستفهام، ورفع فرعون[2]، ولهذا قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾.

والاستبعاد، نحو: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ۝١٣ ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ﴾ [الدخان: ١٣ - ١٤]).

هذا كلُّه ظاهرٌ.

والحاصلُ أنَّ كلمةَ الاستفهامِ إذا امتنعَ حَمْلُها على حقيقته تولَّدَ منه بمعونة القرائنِ ما يناسبُ المقامَ، ولا تنحصِرُ المُتولِّداتُ فيما ذكرَه المصنِّفُ، ولا ينحصِرُ أيضًا شيءٌ منها في أداة دونَ أداة، بل الحاكمُ في ذلك هو سلامةُ الذَّوقِ وتتبُّعُ التَّراكيبِ. فلا ينبغي أن تقتصِرَ في ذلك على معنًى سمعتَه أو مثالٍ وجدتَه من غير أن تتخطَّاه، بل عليكَ بالتصرُّف واستعمالِ الرَّوِيَّة، واللهُ الهادي.

[الأمر وأغراضه البلاغية]

(ومنها)، أي: من أنواع الطَّلبِ: (الأمرُ) وعرَّفوه/ [١٥٦/ ١] بأنَّه: طلبُ فعلٍ غيرِ كفٍّ على جهة الاستعلاءِ[3]. واحترز بـ(غير الكفِّ) عن النَّهي، وبقوله: (على جهة الاستعلاءِ)، أي: على طريق طلبِ العلوِّ سواءٌ كان عاليًا حقيقةً أو لا عن الدُّعاء والالتماسِ[4].

---

(١) الكلام على الآية بلفظ جِدّ قريب في **الكشّاف** ١/ ٥٢٧ (النساء، ٤/ ٣٩).

(٢) قراءة شاذّة، مرويّة عن ابن عبّاس وكِرداب عن رُويس عن يعقوب. انظر: **شواذّ القراءات** ٤٣١، و**الكشّاف** ٣/ ٥٠٤ (الدخان، ٤٤/ ٣٠ - ٣١)، و**المغني في القراءات** ١٦٦٢.

(٣) وبيَّنه التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٢٠٦/ ١ بقوله: «وأمّا بحسب عُرف النُّحاةِ فالأمرُ حقيقةٌ في المقرون باللام والصيغ المخصوصة، وبحسب عُرف الأصوليِّين في الطلب على سبيل الاستعلاء»، وأوردَ هذا التعريف عن ابن الحاجب في **التلويح** ١/ ٣٢٨. وهو ممَّا اختاره ابن الحاجب في **المختصر** ٦٤٦. هذا وعرَّف الزمخشريُّ الأمرَ في **الكشّاف** ١/ ٢٦٩ (البقرة، ٢/ ٢٧) بقوله: «فإن قلتَ: ما الأمر؟ قلتُ: طلبُ الفعل ممَّن هو دونك وبَعْثُه عليه»، وعلّق التفتازانيُّ عليه في **حواشي الكشّاف** اللوح ٦١/ ١ بأنّه يوافق التعريفَ المشهور.

(٤) من قوله: «واحترز» بلفظ قريب في **كشف الأسرار** ١/ ١٠١، و**بيان المختصر** ٢/ ١٢، و**فوائد شرح مختصر الأصول** ٢/ ٧٧.

وفيه نظر؛ لأنَّه يخرُجُ عنه نحو «اكففْ عن القتل»[(١)].

ثمَّ اختلفَ الأصوليُّون في أنَّ صيغة الأمر لماذا وُضعت: فقيل: للوجوب فقط. وقيل: للنَّدْب فقط. وقيل: للقَدْر المُشترَك بينهما وهو الطلبُ على جهة الاستعلاءِ. وقيل: هي مشتركة بينهما لفظًا. وقيل: بالتوقُّف بين كونها للقَدْر المُشترَك[(٢)] وبين الاشتراك اللفظيّ. وقيل: هي مشتركةٌ بين الوجوبِ والنَّدبِ والإباحةِ موضوعةٌ لكلٍّ منها. وقيل: للقَدْر المشترك بين الثَّلاثة وهو الإذن[(٣)].

والأكثر على كونها حقيقة في الوجوب[(٤)].

ولمَّا لم تكن الدَّلائلُ مفيدةً للقطع بشيءٍ من ذلك لم يجزِم المصنِّفُ بشيء، وأشارَ إلى ما هو أظهرُ عند العقل لقوَّة أماراته، فقال: **(والأظهرُ أنَّ صيغتَه من المقترنة باللام، نحو** «**لِيحضُرْ زيدٌ**»، **وغيرِها، نحو** «**أكرمْ عَمرًا**»، و«**رويدَ بكرًا**») في هذا إشارة إلى أنَّ أقسامَ صيغةِ الأمر ثلاثةٌ:

الأوَّل: المقترنة باللام الجازمة، وتختصُّ بما ليس للفاعل المخاطَبِ.

والثَّاني: ما يصحُّ أن يُطلَبَ بها الفعلُ من الفاعل المخاطَبِ بحَذْف حرفِ المضارعةِ.

والثَّالث: اسمٌ دالٌّ على طلب الفعلِ، وهو عند النُّحاةِ من أسماء الأفعالِ.

والأوَّلان لغلَبة استعمالِهما في حقيقة الأمرِ، أعني طلبَ الفعلِ على سبيل الاستعلاءِ، سمَّاهما النَّحويُّون أمرًا، سواءٌ استُعملا في حقيقة الأمر أو في غيرها، حتَّى إنَّ لفظ «اغفرْ» في قولنا: «اللهمَّ اغفرْ لي» أمرٌ عندهم.

وأمَّا الثَّالث فلمَّا كانَ اسمًا لم يسمُّوه أمرًا تمييزًا بين البابين.

(مَوضوعةٌ لطلب الفعلِ استعلاءً)، أي: حال كون الطَّالبِ مستعليًا، سواء كان عاليًا في نفسه أو لا؛ **(لتبادُر الفَهْم عند سماعِها)**، أي: سماع الصِّيغة **(إلى ذلك)**/ [١٥٦/ ٢] الطَّلبِ،

---

(١) ذكر التفتازانيُّ هذا الإيراد في **التلويح** ١/ ٣٢٨، وأورد عنه جوابًا بقوله: «اللهم إلاَّ أن يُراد: غير كفٍّ عن الفعل الذي اشتُقَّت منه صيغة الاقتضاء»، وصرَّح في **فوائد شرح مختصر الأصول** ٢/ ٧٧، بأنَّ الجواب للعلَّامة الشِّيرازيّ، وذكر أنَّ شيخه المحقِّق العضد لم يرتضِ هذا الجوابَ لبُعده.

(٢) زِيد في (ج): «بينهما وهو الطلب».

(٣) هذه الأقوال السَّبعة مذكورةٌ بلفظ قريب في **المختصر** لابن الحاجب ٦٥١ ـ ٦٥٤، وزاد التفتازانيُّ عليها ههنا شيئًا من الإيضاح. وفصَّل التفتازانيُّ الكلام عليها في: **التلويح** ١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣، و**فوائد شرح مختصر الأصول** ٢/ ٧٩ ـ ٨١.

(٤) قال ابنُ الحاجب في **المختصر** ٦٥١ ـ ٦٥٢: «الجمهور: حقيقةٌ في الوجوب».

أعني طلبَ الفعل استعلاءً، والتَّبادرُ إلى الفهم مِن أقوى أمارات الحقيقة[١].

قال صاحب «المفتاح»: واتِّفاقُ أئمَّة اللُّغةِ على إضافة نحو ‹قُمْ› و‹لِيَقُمْ› إلى الأمر بقولهم: ‹صيغةُ الأمر›، و‹مثال الأمر› و‹لام الأمر›، دون أن يقولوا: ‹صيغة الإباحة› أو ‹لام الإباحة› مثلًا = يُمِدُّ كونَها حقيقةً في الطَّلب على سبيل الاستعلاءِ؛ لأنَّه حقيقةُ الأمر[٢].

وفيه نظرٌ؛[٣] لأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ الأمرَ في قولهم: «صيغة الأمر» بمعنى طلبِ الفعل استعلاءً، بل الأمرُ في عُرفهم حقيقةٌ في «قُمْ» و«لِيَقُمْ» ونحوِ ذلك، وإضافةُ الصِّيغةِ والمثالِ إليه من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ؛ بدليل أنَّهم يستعمِلون ذلك في مقابلة «صيغة الماضي والمضارع» وأمثالِهما. فليُتأمَّل.

ويمكنُ أن يجابَ بأنَّا سلَّمنا ذلك، لكنّ تسميتَهم نحو «قُمْ» و«لِيَقُمْ» أمرًا، دون أن يسمُّوه إباحة مثلًا، يُمِدُّ ذلك في الجملة وإن لم يصلُح دليلًا عليه.

(وقد تُستعمَل) صيغةُ الأمر **(لغيره)**، أي: لغير طلب الفعلِ استعلاءً ممَّا يناسبُ المقامَ بحسب القرائنِ، وذلك بألَّا تكونَ لطلب الفعلِ أصلًا، أو تكونَ لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاءِ، فإلى الأوَّل أشارَ بقوله:

(كالإباحة نحو: ‹جالسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرينَ›.

والتَّهديدِ)، أي: التَّخويفِ، وهو أعمُّ من الإنذار؛ لأنَّه إبلاغٌ مع تخويفٍ، وفي «الصحاح»: هو تخويفٌ مع دعوةٍ[٤]. فالتَّهديدُ **(نحو: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾** [فصلت: ٤٠].

والتَّعجيزِ نحو: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣].

والتَّسخيرِ نحو: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥].

والإهانةِ نحو: ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠]**)**[٥]، إذ ليس الغرضُ أن يطلبَ منهم كونهم قردةً أو حجارةً لعدم قدرتهم على ذلك، لكن في التَّسخير يحصُل الفعلُ، وهو صيرورتُهم قردةً،

---

(١) الكلام بمعناه في مفتاح العلوم ٤٢٨، ومفتاح المفتاح اللوح ٢١٤/ ١، والإيضاح ٢٤١.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٤٢٨.

(٣) في الإيضاح ٢٤١: «وفيه نظرٌ لا يخفى على المتأمِّل»، ولم يذكُر وجهَ النظر فيه.

(٤) في مطبوع الصحاح (هدد): «التهديد: التخويف»، ولم أجد هذه الزيادة فيه ولا في غيره ممَّا وقفت عليه من المعجمات.

(٥) وفي الغرض من الأمر في الآية أقوال أخرى، منها ما ذهب إليه ابن الشَّجريِّ في أماليه ١/ ٤١٣ من أنَّ الأمر فيها للتنبيه على القُدرة، وهو عندي أحسنُ ممَّا ذكَره القزوينيُّ، وفصَّلت أسباب ذلك في كتابي القرائن في علم المعاني ٢٨٣ ـ ٢٨٦.

ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى إيَّاهم قردةً، وإنَّهم مسخرون له منقادون لأمره، وفي الإهانة لا يحصُل إذ لا يصيرون حجارةً، وإنَّما الغرضُ/ [١٥٧/ ١] إهانتُهم وقلَّةُ المبالاةِ بهم.

(**والتَّسوية نحو**: ﴿اصْبِرُواْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾ [الطور: ١٦]) والفرقُ بينها وبين الإباحةِ: أنَّ المخاطَبَ في الإباحة كأنَّه توهَّمَ أن ليس يجوزُ له[١] الإتيانُ بالفعل[٢] فأُبيحَ وأُذِنَ له في الفعل مع عدم الحرجِ في التَّرك، وفي التَّسوية كأنَّه توهَّم أنَّ أحدَ الطَّرفين من الفعل والتَّركِ أنفعُ له وأرجَحُ بالنِّسبة إليه فرُفعَ ذلك وسُوِّيَ بينهما.

(**والتمنِّي نحو**) قول امرئ القيس:

(**أَلَا أيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ أَلَا انجلي**) بصُبْحٍ وما الإصباحُ منكَ بأمثَلِ[٣]

الإصباحُ: الصُّبحُ. والانجلاء: الانكشاف. يقول: ليزُل ظلامُك بضياء الصُّبح. ثمَّ قال: وليس الصُّبحُ بأفضلَ منك عندي؛ لأنِّي أقاسي همومي نهارًا كما أقاسيها ليلًا، ولأنَّ نهاري يُظلِمُ في عيني لازدحام الهمومِ عليَّ.

فليس الغرضُ طلبَ الانجلاءِ؛ لأنَّه لا يقدِرُ على ذلك، لكنَّه يتمنَّى ذلك تخلُّصًا عمَّا عرضَ له في الليل من تباريح الجوى ولواعجِ الاشتياقِ، ولاستطالته تلك الليلةَ كأنَّه لا يرتقبُ انجلاءها وليس له طماعِيةٌ[٤] ولا توقُّعٌ؛ فلهذا يُحمَلُ على التمنِّي دون الترجِّي.

وإلى الثَّاني، أعني ما يكونُ لطلب الفعلِ لكن لا على سبيل الاستعلاءِ، أشارَ بقوله:

(**والدُّعاء نحو**: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]) فإنَّه «طلبُ الفعلِ على سبيل التَّضرع»[٥].

(**والالتماس، كقولك لمَن يُساويك رتبةً: ‹افعلْ› بدون الاستعلاءِ**) وبدون التضرُّع أيضًا. هذا ولكنَّ الالتماسَ في العرف إنَّما يقالُ للطَّلب على سبيل نوع من التَّضرع لا إلى حدِّ الدُّعاء.

---

(١) «له» ليس في (ع).

(٢) «فأُبيح» ليس في (ع).

(٣) البيت في ديوانه ١٨، وشرح السُّكَّريِّ عليه ١/ ٢٤١، وشرح **القصائد السَّبع الطوال** ٧٧، والرِّواية فيها «فيك» مكان «منك»؛ وانظر للرواية ههنا: شرح القصائد التسع المشهورات ١٦٠، وشرح **المعلَّقات السبع** للزوزنيّ ٥٦؛ وصدره له في **الإيضاح** ٢٤٣.

(٤) زِيد في (ج): «فيه».

(٥) **الإيضاح** ٢٤٣.

[دلالة الأمر على الفور]

(**ثمَّ الأمرُ، قال السكَّاكيُ: حقُّه الفورُ؛ لأنَّه الظَّاهرُ مِن الطَّلب**)[١]، عند الإنصافِ كما في الاستفهام والنِّداءِ[٢]، (**ولتبادُر الفهمِ عند الأمرِ بشيءٍ بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمرِ**) الأوَّلِ (**دون الجَمْعِ**) بين الأمرين (**وإرادةِ التَّراخي**)، فإنَّ المَولى إذا قال لعبده: «قُمْ»، ثم قال له: قبل أن يقومَ: «اضطجِعْ حتَّى المساءِ»= يتبادرُ الفهم إلى أنَّه غيَّرَ الأمرَ[٣] بالقيام إلى/ [١٥٧/ ٢] الأمر بالاضطجاع، لا أنَّه أرادَ الجمعَ بين القيام والاضطجاعِ مع تراخي أحدهما[٤].

(**وفيه نظرٌ**)؛ لأنَّا لا نُسلِّم ذلك عند خُلوِّ المَقام عن القرائن، بل ليس مفهومُه إلَّا الطَّلبَ استعلاءً، والفورُ والتَّراخي مُفوَّضٌ إلى القرينة كالتَّكرار وعدمِه، فإنَّه لا دلالةَ للأمر على شيءٍ منهما[٥].

[النهي وأغراضُه البلاغية]

(**ومنها**)، أي: من أنواع الطَّلبِ: (**النَّهْيُ**): وهو طلبُ الكفِّ عن الفعل استعلاءً[٦]. (**وله حرفٌ واحدٌ، وهو «لا» الجازمةُ في نحو: «لا تفعلْ»**) وفي عُرف النُّحاة يسمَّى نفسُ هذه الصِّيغة نهيًا في أيِّ معنًى استُعمل، كما يُسمَّى «افعلْ» أمرًا.

(**وهو كالأمر في الاستعلاء**)؛ لأنَّه المُتبادرُ إلى الفهم، وليس كالأمر في عدم الفورِ وعدم التَّكرارِ، إذ الحقُّ أنَّ النَّهيَ يقتضي الفورَ والتَّكرارَ[٧].

---

(١) قال التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٢٠٧/ ٢ في رأي السكَّاكيّ ههنا: «وهذا مذهبُ بعضِ الأصوليّين». وانظر تفصيل الكلام عليه فيما نقله ابن الحاجب في **المختصر** ٦٥٩ ـ ٦٦١، ٦٦٣، وحواشي محقِّقه.

(٢) نصَّ عليه في **مفتاح العلوم** ٤٢٩. وقال التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٢٠٧/ ٢: «ولا خلاف في أنَّ النداء والاستفهامَ على الفور، ولا يظهر لذلك سبب سوى الطلب مع اشتراط إمكانِ المطلوب».

(٣) زيد في (ع): «الأوَّل».

(٤) المثال والكلام عليه بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٤٢٩.

(٥) الكلام بمعناه في **المختصر** لابن الحاجب ٦٦٦، ٦٦٠. وفصَّله التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٢٠٧/ ٢ فقال: «وأمثال هذه ظنِّيات يكتفى فيها بالإقناعيات والتشبيهات والأخذ بالأَولى والأخلَق والأظهَر في الفهم، والأسبق والأنسب بالمشاركات والأليق». وانظر لأقوال القائلين بالفور والتكرار في الأمر والقائلين بمنعه وتفصيلها: **المختصر** لابن الحاجب ٦٥٨ ـ ٦٦٢، و**التلويح** ١/ ٤٣٠، ٣٤٩ ـ ٣٥٠، **فوائد شرح مختصر الأصول** ٢/ ٨٤.

(٦) هذا التعريف بلفظ قريب في **المختصر** لابن الحاجب ٦٨٥. وفصَّل التفتازانيُّ الكلام عليه في **فوائد شرح مختصر الأصول** ٢/ ٩٤ ـ ٩٥.

(٧) نصَّ على ذلك ابن الحاجب في **المختصر** ٦٨٥.

وقال السكَّاكيُّ: إن كانَ الطَّلبُ بالأمر والنَّهي راجعًا إلى قَطْعِ الواقعِ، كقولك للسَّاكن: «تحرَّك»، وللمتحرِّك «لا تتحرَّكْ»، فالأشبهُ المرَّة؛ وإن كانَ راجعًا إلى اتِّصال الواقعِ، كقولك في الأمر للمتحرِّك: «تحرَّكْ»، أي: في الاستقبال، وفي النَّهي للمتحرِّك: «لا تسكُنْ» فالأشبهُ الاستمرارُ[1].

(وقد يُستعمَلُ في غير طلبِ الكفِّ) عن الفعل كما هو مذهبُ البعضِ، (أو) طلبِ (التَّرْكِ) كما هو مذهبُ البعضِ. فإنَّهم قد اختلفوا في أنَّ مقتضى النَّهي: كفُّ النَّفسِ عن الفعل بالاشتغال بأحد أضدادِه، أو تَرْكُ الفعلِ وهو نفسُ ألَّا تفعل. والمَذهبان متقاربان[2]. ففي الجملة قد يستعملُ النَّهيُ في غير معناه، وذلك بأن يُستعمَلَ لا لطلب الكفِّ أو التَّركِ:

(كالتَّهديد، كقولك لعبد لا يمتثِلُ أمرَك: «لا تمتثِلْ أمري») فإنَّه ظاهرٌ أن ليس المرادُ طلبَ كفِّه عن الامتثال[3].

= أو يُستعمَلُ لطلب الكفِّ أو التَّركِ، لكن لا على سبيل الاستعلاءِ:

بل إمَّا على سبيل التضرُّع، فيكون دعاءً، نحو «اللهمَّ لا تُشمِتْ بي أعدائي».

أو على سبيل التلطُّفِ فيكون التماسًا، كقولك لمَن يساويك: «لا تفعل كذا أيُّها الأخُ».

وقد يُستعمَلُ الأمرُ والنَّهيُ لطلب الدَّوامِ والثَّباتِ على ما عليه/ [١٥٨/ ١] المخاطَبُ من الفعل أو التَّرك، نحو ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦][4]، و﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، أي: دُمْ واثـبُتْ على ذلك[5].

[تقدير الشَّرطِ بعد التمنِّي والاستفهام والأمر والنهي]

(وهذه الأربعةُ)، يعني التمنِّيَ والاستفهامَ والأمرَ والنَهيَ، (يجوزُ تقديرُ الشَّرطِ بعدها) وإيرادُ الجزاءِ عَقيبها مجزومًا بـ«أن» المُضمرَة مع الشَّرطِ: (كقولك) في التمنِّي: («ليتَ لي مالًا أُنفِقْه» أي:

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٢٩.

(٢) ونصَّ ابن الحاجب في المختصر ٦٧٣ أنَّ الخلاف فيهما لفظيٌّ، وفصَّلهما التفتازانيُّ في فوائد شرح مختصر الأصول ٢/ ٨٩، وقرَّر فيه أنَّ العضد يُرجِّح الأوَّل منهما، وهو أنَّه طلب الكفّ.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٤١٧.

(٤) ذكر معنى الاستمرار مع التمثيل بالآية الطِّيبيُّ في التبيان ١٣٧؛ وذكَرَ الزمخشريُّ في الكشَّاف ١/ ٦٧ (البقرة، ٢/ ٦) أنَّ «طلب الهداية وهم مهتدون طلبُ زيادةِ الهدى بمنح الألطافِ».

(٥) هذا أحد وجهين ذكرهما الزمخشريُّ في الكشَّاف ٢/ ٣٨٢ (إبراهيم، ١٤/ ٤٢) لمعنى النهي في هذا الآية.

إنْ أُرزَقْه أُنفِقْه؛ و) في الاستفهام: («أين بيتُك أزرْكَ؟»، أي: إن تُعرِّفْنيه) أَزرْكَ؛ (و) في الأمر: (أكرِمْني أُكرِمْك، أي: إن تُكرمني) أُكرِمْك؛ (و) في النَّهي («لا تَشتِمني يكنْ خيرًا لكَ»، أي: إلّا تَشتِم) يكن خيرًا لك.

وقد ذُكرَ في تحقيقه وجهان:

أحدُهما: أنَّ هذه الأربعةَ فيها معنى الطَّلب، والطَّلبُ لا ينفكُّ عن سبب حاملٍ للطَّالب عليه، فوجودُ ذلك السَّببِ الحاملِ مُسبَّبٌ عن ذلك الطَّلبِ في الخارج؛ لأنَّ العلَّة الغائيَّةَ بوُجودها معلولةٌ للعلَّة الفاعليَّة، وإن كانت بماهيَّتها علَّة لعلِّية العلَّة الفاعليَّة؛ ولهذا قالوا: إنَّ الغائيَّةَ تتقدَّمُ في الذِّهن على المعلول، وتتأخَّر في الخارج عنه، وهذا معنى قولهم: «أوَّلُ الفكرِ آخرُ العملِ».

ولمَّا كان ذلك، أعني كونَ وجودِ السَّببِ الحامل، مسبَّبًا عن الطَّلب في الخارج مفهومًا من ذِكر الطَّلب، ودلَّ عليه ذِكر المسبَّبِ الذي يصلُح سببًا حاملًا عليه = أغنتْ هذه القرينةُ[١] عن ذِكر حرفِ الشَّرطِ والسَّبب، إذ ليس معنى الشَّرطِ والجزاءِ إلّا سببيَّةَ الأوَّلِ ومُسببيَّةَ الثَّاني، فانجزمَ السَّببُ الحاملُ بـ«إنْ» مقدَّرة بعد هذه الأشياء[٢].

وثانيهما: أنَّ كلَّ كلامٍ لا بدَّ فيه مِن حامل للمتكلِّم عليه، والحاملُ على الكلام الخبريّ إفادةُ المخاطَبِ بمضمونه، وعلى الطلبيِّ كونُ المطلوبِ مقصودَ المتكلِّم لذاته أو لغيره، يعني يتوقَّفُ ذلك الغيرُ على حصوله، وتوقُّفُ غيرِه على حصوله هو معنى الشَّرط، فإذا ذكرتَ الطَّلب ولم تذكُر بعده ما يصلُح توقُّفُه على المطلوب جوَّزَ المخاطَبُ كونَ ذلك المطلوبِ مقصودًا لنفسه ولغيره، وإن ذكرتَ بعده ذلك غلبَ على ظنِّه كونُ المطلوبِ مقصودًا/ [١٥٨/ ٢] لذلك المذكورِ لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشَّرط مع ذِكرِ ذلك الشَّيء ظاهرًا[٣].

هذا إذا كان المذكورُ بعد هذه الأربعةِ صالحًا لأن يكونَ جزاءً من مفهومها وقُصِدَ السببيَّةُ،

---

(١) أوردَ القُريميُّ ههنا في **المعوَّل** اللوح ٢٣٨/ ٢ ـ ٢٣٩/ ١ **تعليقًا للتفتازنيّ**، فقال: «نُقل عن نسخة **الشارح** في بيان القرينة هكذا: وإذا كان السببُ مفهومًا من ذِكر الطلب وذِكر المسبَّب الخارجيّ، وهو المضارع المجزوم الملفوظ به يكون هذا المجموعُ ـ أعني الطلبَ والمضارعَ المجزوم ـ قرينةً لحذف الشرط والسببِ ضرورةَ أنَّ الطلب يدلُّ على الثاني والثاني على الأوَّل».

(٢) من قوله: «أنَّ هذه الأربعة» إلى هنا بمعناه في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ٢٣٠/ ٢؛ وأوَّله مذكورٌ في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٣٤؛ وعبارة «أوَّل الفكر آخر العمل» مذكورة في **المحصول** ٥/ ٢٩٢، وشرح **الرضيّ على الكافية** ١/ ٦٧.

(٣) من قوله: «أنَّ كلّ كلام» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١١٧.

بخلاف قولنا: «أين بيتُك؟ اضربْ زيدًا في السُّوق»، إذ لا معنى لقولنا: «إن تعرِّفنيه، اضربْ زيدًا في السُّوق». وأمَّا قولُه تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] فلأنَّ الشَّرطَ لا يلزمُ أن يكونَ عِلَّة تامَّةً لحصول الجزاءِ، بل يكفي في ذلك توقُّفُ الجزاءِ عليه وإن كان متوقِّفًا على شيء آخر، نحو «إن توضَّأتَ صحَّ[1] صلاتُكَ».

وإذا لم تُقصَد السببيَّةُ يبقى المضارعُ على رفعه: إمَّا حالًا، نحو: ﴿ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]؛ أو وصفًا نحو «أكرِمْ رجلًا يُحبُّك»؛ أو استئنافًا، أي: جوابًا عن سؤال يتضمَّنه ما قبله، نحو ‹قُمْ، يدعوكَ›[2].

(وأمَّا العَرْضُ) وإن عدَّه النُّحاة أحدَ الأشياءِ التي يقدَّرُ بعدها الشَّرطُ ويجزمُ في جوابه المضارعُ[3]، **(كقولكَ: ألَا تَنزلُ تُصِبْ خيرًا)**، أي: إن تنزلْ تُصِبْ خيرًا **(فمُولَّدٌ مِن الاستفهام)**، أي: ليس هو بابًا على حِدَة، بل الهمزةُ فيه همزةُ استفهامٍ دخلت على الفعل المنفيّ وامتنعَ حملُها على حقيقة الاستفهامِ؛ لأنَّه يعرفُ عدمَ النُّزولِ مثلًا، فالاستفهامُ عنه يكونُ طلبًا للحاصل فتولَّدَ[4] منه بقرينة الحالِ عرضُ النُّزولِ على المخاطب وطلبُه منه[5].

وهذه في التَّحقيق همزةُ إنكار، أي: لا ينبغي لك ألَّا تنزلَ، وإنكارُ النَّفي إثباتٌ، فلهذا صحَّ تقديرُ الشَّرطِ المُثبَتِ بعده نحو ‹إن تنزلْ›؛ فإنَّ الشَّرط المقدَّرَ بعد هذه الأشياء يجبُ أن يكونَ من جنسها، فلا يصحُّ تقديرُ المنفيّ بعد المُثبَتِ وبالعكس، مثلًا لا يجوز ‹لا تكفرْ تدخلِ النَّارَ›، أو ‹أسلمْ تدخلِ

---

(١) في (ك): «صحَّت».

(٢) في (ت) وأكثر النُّسخ: «يدعونك»، وكأنَّها كانت كذلك في (صل) ثمَّ صُحِّحت بطمس النون وكُتبت فوقها علامةُ التصحيح، وكذلك كانت في (د) وكُشطت. فالظاهر أنَّها كانت في النسخة الأولى «يدعونك» ثمَّ صُحِّحت وقتَ القراءة على المؤلِّف. ويُرجِّح هذا أنَّ المثالَ جاء في كتاب سيبويه ٣/ ٩٨، والمفصَّل ٢٥٤: «قمْ، يدعوك»، وفي **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١١٩: «قمْ، يدعوك الأميرُ». هذا والكلام من قوله: «هذا إذا كان» إلى هنا بمعناه وبعض أمثلته في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١١٩. وعقد له سيبويه في كتابه ٣/ ٩٣ - ١٠٠ بابًا فصَّلَ فيه وجوهَ الجزم والرَّفع، وضربَ لكلّ منها جملة من الشواهد، منها بعضُ ما ذُكر ههنا.

(٣) انظر ذلك في: كتاب سيبويه ٣/ ٩٣، والمفصَّل ٢٥٣، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٣٤، وشرح الرضيّ على الكافية ٤/ ١١٦ - ١١٧، وغيرها.

(٤) في (ج): «فيتولَّد».

(٥) الكلام بمعناه في مفتاح العلوم ٤١٦، وبعضه في **الإيضاح** ٢٤٤.

النَّارَ»، يعني: إن تكفر وإلَّا تُسلِمْ تدخلِ النَّارَ، خلافًا للكسائيِّ فإنَّه يجوِّزه تعويلًا على القرينة[١].

(ويَجوز) تقديرُ الشَّرط (في غيرها)، أي: في غير هذه المواضع (لقرينة نحو) ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ (فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، أي: إن أرادوا وليًّا بحق)[٢]،/ [١٥٩/ ١] فإنَّه «هو الذي يجبُ أن يُتولَّى وحدَه ويُعتقَدَ أنَّه[٣] المولى والسيِّدُ»[٤]، لأنَّ قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ﴾ إنكارٌ لكلِّ وليٍّ سواه.

فإن قلتَ: لا شكَّ أنَّه إنكارُ توبيخ، بمعنى لا ينبغي أن يُتَّخذ من دون الله أولياءُ، وحينئذٍ يترتَّبُ عليه قوله: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾ من غير تقدير شرطٍ، كما يقال: لا ينبغي أن يُعبَد غيرُ الله، فاللهُ هو المُستحِقّ للعبادة[٥].

قلتُ: ليس كلُّ ما فيه معنى الشَّيءِ حُكمه حكمُ ذلك الشَّيءِ[٦]، ولا يخفى على ذي طَبع حُسْنُ قولنا: «لا تضرِبْ زيدًا فهو أخوك» بالفاء، بخلاف «أتضرِبُ زيدًا فهو أخوك؟» استفهامَ إنكارٍ، فإنَّه لا يحسُنُ إلَّا بالواو الحاليَّة؛ وذلك لأنَّهم وإن جعلوا استفهامَ الإنكارِ بمعنى النَّفي لم يقصِدوا ألَّا فرقَ بينهما أصلًا، لأنَّ كلَّ سليم الذَّوقِ يجدُ من نفسه التفاوُتَ وأنَّه يصحُّ وقوع أحدِهما حيث لا يصحُّ وقوع الآخر، وحذفُ الشَّرطِ في الكلام كثيرٌ، وسنتعرَّض له في بحث الإيجازِ إن شاء الله[٧].

[النِّداء وأغراضه البلاغية]

(ومنها)، أي: ومن أنواع الطَّلبِ (النِّداءُ): وهو طلب الإقبالِ بحرف نائبٍ منابَ ‹أدعو› لفظًا أو تقديرًا[٨].

---

(١) من قوله: «وهذا في التحقيق» إلى هنا بمعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١٢١، وقال بعد سَوق مذهب الكسائيّ: «وليس ما ذهب إليه الكسائيُّ ببعيد، لو ساعدَه نقلٌ»، ونصَّ على ذلك ابن الحاجب في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٢/ ٣٥.

(٢) ما أوردَه القزوينيُّ في تفسير الآية مذكورٌ بلفظه في **الكشَّاف** ٣/ ٤٦١ (الشورى، ٤٢/ ٩).

(٣) زِيد في (ج): «هو».

(٤) **الكشَّاف** ٣/ ٤٦١ (الشورى، ٤٢/ ٩).

(٥) هذا الإيراد مذكور بلفظ قريب في **شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ٥٨/ ٢.

(٦) في هامش (ت): «كما مرَّ في بحث إنَّما».

(٧) انظر ما سيأتي في ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

(٨) هذا تعريف ابن الحاجب في **الكافية** ١٩، ونصُّه ثمَّة: «المنادى: وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب ‹أدعو› لفظًا أو تقديرًا»، وهو تعريفٌ للمنادى، غيَّر فيه التفتازانيُّ إلى ما يناسب النداء.

فـ(أَيَا) و(هَيَا) للبعيد(١). وقد يُنزَّلُ غيرُ البعيدِ منزلةَ البعيدِ، لكونه نائمًا أو ساهيًا حقيقةً أو بالنِّسبة إلى الأمر الذي تناديه له(٢)، يعني أنَّه بلغَ من عُلوِّ الشَّأن إلى حيث أنَّ المخاطَبَ لا يفي بما هو حقُّه مِن السَّعي فيه وإن بذل وُسعَه واستفرغَ جُهده، فكأنَّه غافلٌ عنه بعيدٌ.

و(أَيْ) والهمزة للقريب(٣). وقد يُستعملان في البعيد تنبيهًا على أنَّه حاضرٌ في القلب، لا يغيبُ عنه أصلًا(٤)، كقوله:

أَسُكَّانَ نَعمانِ الأراكِ تيقَّنُوا ... بأنَّكمُ في رَبْعِ قلبيَ سُكَّانُ(٥)

وأمَّا (يا): فقيل: حقيقةٌ في القريب والبعيدِ؛(٦) لأنَّها لطلب الإقبالِ مطلقًا. وقيل: بل للبعيد(٧). واستعمالها في القريب:

إمَّا لاستقصار الدَّاعي نفسَه واستبعاده عن مرتبة المدعوِّ، نحو (يا الله)(٨).

وإمَّا للتَّنبيه على عِظَم الأمرِ وعُلوِّ شأنه وأنَّ المخاطَبَ مع تهالُكه على الامتثال كأنَّه غافلٌ عنه بعيدٌ، نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ(٩) بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٧](١٠).

---

(١) انظر: المفصَّل ٣١٤، ومفتاح العلوم ١٦١ (قسم النحو)، وشرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٤٢٥.

(٢) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ١٦١ (قسم النحو)، وهو بمعناه في الكشَّاف ١/ ٢٢٤ (البقرة، ٢/ ٢١).

(٣) انظر: المفصَّل ٣١٤، ومفتاح العلوم ١٦١ (قسم النحو)، وشرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٤٢٥.

(٤) «أصلًا» ليس في (ع).

(٥) مختلفٌ في نسبته: فهو لابن حيُّوس في ديوانه ٦٤٥، وهو له في مختصر تاريخ ابن عساكر ٢٢/ ١٩١، وتاريخ الإسلام ١٠/ ٣٥٨، في ترجمتهما له؛ وهو لأبي بكر محمَّد بن باجه الأندلسيّ المعروف بابن الصائغ في معجم الأدباء ٢١٦٥، ووَفَيَات الأعيان ٤/ ٤٣٠، ونفح الطِّيب ٧/ ٢٤، في خبر للفتح بن خاقان في الثناء عليه جاء في موضع ترجمتهم له؛ وهو للقاضي أبي محمَّد عبد الله بن القاسم الشَّهرزوريّ في خريدة القصر ١٢/ ٣١٩، في ترجمته له، وهو له في الدُّر الفريد ٣/ ٣٦١. وأوردَ صاحب المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٤٧/ ١ نسبته إلى ابن باجه، ثمَّ ذكرَ أنَّه وجده في ديوان ابن حيُّوس. ونَعمان الأراك: وادٍ بين مكَّة والطائف. انظر: معجم البلدان ٥/ ٢٩٣. والرَّبع: المنزِل.

(٦) وهو قول ابن الحاجب في الكافية ٥٤، ورجَّح الرضيُّ في شرح الكافية ٤/ ٤٢٥ قولَ ابن الحاجب على مذهب الزمخشريّ فيها.

(٧) وهو قول الزمخشريّ في المفصَّل ٣١٤، والكشَّاف ١/ ٢٢٤ (البقرة، ٢/ ٢١)؛ وتبعه السكَّاكيُّ في مفتاح العلوم ١٦١ (قسم النحو).

(٨) هذا الغرض بلفظ قريب في الكشَّاف ١/ ٢٢٥ (البقرة، ٢/ ٢١)، والمفصَّل ٣١٤؛ وهو عن الزمخشريّ في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٤٢٥.

(٩) في (صل) وسائر الأصول الخطيَّة: «النبيُّ».

(١٠) هذا الغرض بمعناه في مفتاح العلوم ١٦١ (قسم النحو)، ومثَّل له بنداء الله سبحانه لنبيِّه عليه الصلاة والسلام من غير ذِكر آية بعينها.

وإمَّا للحرص على/ [١٥٩/ ٢] إقباله كأنَّه أمرٌ بعيدٌ، نحو: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ﴾ [القصص: ٣١](١).

وإمَّا للتَّنبيه على بلادته وأنَّه بعيدٌ مِن التَّنبيه(٢)، نحو «اسمعْ أيُّها الغافلُ».

وإمَّا لانحطاط شأنِه تبعيدًا له عن المجلس، نحو ‹يا هذا›(٣).

(وقد تُستعمَل صيغتُه)، أي: صيغةُ النِّداء (في غير معناه) وهو طلبُ الإقبالِ، (كالإغراءِ في قولكَ: لمَن أقبلَ يَتظلَّم ‹يا مَظلومُ›)، فإنَّه ليس لطلب الإقبال لكونه حاصلًا، وإنَّما الغرضُ إغراؤه على زيادة التظلُّم، وبثِّ الشَّكوى(٤).

(والاختصاص في قولهم: ‹أنا أفعلُ كذا أيُّها الرَّجلُ›)، فإنَّ قولنا: (أيُّها الرَّجل) أصلُه تخصيصُ المنادى بطلب إقبالِه عليك، ثمَّ جُعل مجرَّدًا عن طلب الإقبالِ، ونُقلَ إلى تخصيص مدلولِه من بين أمثالِه بما نُسب إليه، وهو:

إمَّا في معرض التَّفاخرِ، نحو ‹أنا أكرمُ الضَّيفَ أيُّها الرَّجلُ›، أي: مختصًّا من بين الرجالِ بإكرام الضَّيف.

أو التَّصاغرِ نحو: ‹أنا المسكينُ أيُّها الرَّجلُ› أي: مختصًّا بالمَسكَنة.

أو لمُجرَّد بيانِ المقصودِ بذلك الضميرِ، لا للتَّفاخر ولا للتَّصاغر، نحو ‹أنا أدخلُ أيُّها الرجل› و‹نحن نقرأ أيُّها القومُ›.

فكلُّ هذا صورتُه صورةُ النِّداء وليس به؛ لأنَّ ‹أيًّا› وما جُعل وصفًا له لم يُرَد به المُخاطَبُ، بل هو عبارةٌ عمَّا يدلُّ عليه ضميرُ المتكلِّم السَّابقُ، ولا يجوزُ فيه إظهارُ حرفِ النِّداء، لأنَّه لم يبقَ فيه معنى النِّداء أصلًا(٥)، فكُرهَ التَّصريح بأداته(٦).

---

(١) هذا الغرض بلفظ جِدّ قريب في التبيان للطِّيبيّ ١٣٩، مع التمثيل بالآية.

(٢) هذا الغرض بمعناه في التبيان للطِّيبيّ ١٣٨، ومثَّل له ببيت للفرزدق ينادي فيه جريرًا.

(٣) هذا الغرض بمعناه في التبيان للطِّيبيّ ١٣٨، ومثَّل له بالمثال المذكور وبقوله تعالى حكايةً عن فرعون: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١].

(٤) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤١٧.

(٥) في هامش (ت) تعليق مِن التفتازانيّ، نصُّه: «أي: لا حقيقةً كما في ‹يا زيد›، ولا مجازًا كما بقيَ في المُتعجَّب منه والمندوب، فإنَّهما منادى دخلهما معنى التعجُّب والتفجُّع، فمعنى ‹يا لَلماء›: احضُرْ حتَّى يُتعجَّبَ منكَ، ومعنى ‹يا محمَّداه›: تعالَ فأنا مُشتاقٌ إليكَ». «منه». وهذا الكلام بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٣٤٥، وليس فيه التصريح بقسمته إلى حقيقة ومجاز. وسيأتي قريبًا في المتن بعضُ ما في هذا التعليق.

(٦) من قوله: «أصله تخصيص المنادى» إلى هنا مع أمثلته بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٤٣١.

فقوله: (أيُّها الرَّجلُ) فـ«أيُّ» مضموم و«الرَّجلُ» مرفوع كما في النِّداء، لكنَّ مجموعَه في محلّ النَّصبِ على الحال، ولهذا قال المصنِّف في تفسيره (**أي: مُتخصِّصًا مِن بين الرِّجالِ**).

وقد يقومُ مقامَ «أيّ» اسمٌ منصوبٌ: إمَّا معرَّف باللام نحو «نحن العربَ أقرى النَّاس»[1]، أو مضافٌ نحو «إنَّا معاشرَ الأنبياءِ»[2]، وربَّما يكون علَمًا[3]، نحو:

بنــا تميمًــا يُكشَــفُ الضَّبــابْ[4]

قال ابنُ الحاجبِ: المعرَّفُ ليس منقولًا من النِّداء، لأنَّ المنادى لا يكونُ ذا لام، ونحو «أيُّها الرَّجلُ» منقولٌ عنه قطعًا، والمضافُ يحتملُ أمرين: النَّقلَ فيكونُ منصوبًا بـ «يا» مقدَّرةٍ، وكونَه مثلَ المعرَّف فيكونُ منصوبًا بتقدير «أعني» أو «أخصُّ»[5].

قال الإمامُ/ [١٦٠/ ١] المرزوقيُّ في قوله:

إنَّــا بنــي نَهْشَــلٍ لا ندَّعــي لأبٍ[6] ....

: الفرقُ بين أن ينصبَ «بني نهشل» على الاختصاص وبين أن يرفعَ على الخبريَّة هو أنَّه لو جعلَه خبرًا لَكان قصدُه إلى تعريف نفسِه عند المخاطَبِ، وكان فعلُه لذلك لا يخلو عن خُمول فيهم

---

(١) زِيد في (ت) وأكثر النُّسخ: «للضيف»، وكانت مثبتةً في متن (صل)، ثمَّ ضُرب عليها، وليست في (ع) و(ف).

(٢) زِيد في (ت) و(ك) و(س): «لا نُورث». والحديث بهذا اللفظ في **المعجم الكبير** للطبرانيّ، ١١/ ٧ (١٠٨٥١)، و**السُّنن الكبرى** للبيهقيّ، ٣/ ٣٧٢ (٢٣٦٢). وهو في **الكشَّاف** ١/ ٤١٧ (آل عمران، ٣/ ١٨)، و**شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٤٣٢.

(٣) من قوله: «وقد يقوم» مع الأمثلة بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٤٣٢.

(٤) لرؤبة بن العجَّاج في ملحق **ديوانه** ١٦٩، ممَّا نُسِب إليه وإلى غيره؛ وهو له في **كتاب سيبويه** ٢/ ٢٣٤؛ وبلا عزو في **شرح التسهيل** لابن مالك ٣/ ٤٣٤، و**شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٤٣٢. والقافية مُقيَّدة، وأُطلِقت بالضمّ في (صل) و(ت) وغيرهما.

(٥) كلام ابن الحاجب بمعناه في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٢٥٨، ونقله الرضيُّ عنه في **شرح الكافية** ٤٣٢، وتصرَّف فيه. هذا وما نقله التفتازانيُّ ههنا أقرب إلى عبارة الرضيّ منه إلى كلام ابن الحاجبِ. فليُتأمَّل.

(٦) في هامش (صل) **تعليقٌ** يبدو أنَّه للصيراميّ نقله عن التفتازانيّ، نصُّه: «تمامه عنه:

.... ولا هــوَ بالأبنــاء يَشْــرينا»

والبيت مختلَف في نسبته: فهو لأبي مخزوم النهشليّ في **الكامل** ١٤٥، وانظر ثمَّة حواشي **مُحقِّقه**؛ وهو لنَهشل بن حَرِّيّ في **الشعر والشعراء** ٦٣٨، و**عِيار الشِّعر** ١٠٦؛ ولبشامة بن حَزن النهشليّ في **المؤتلف والمختلف** ٨٧، و**العقد المُكلَّل** اللوح ٥٣/ ١؛ وهو لبعض بني قيس بن ثعلبة أو لبشامة في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١٠٢، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٤٧/ ٢؛ ويُعزا لغيرهم ممَّن ذكرهم البغداديُّ في **خزانة الأدب** ٨/ ٣١٢، ورجَّح نسبتَه لبشامة؛ وهو بلا عزو في **الكشَّاف** ١/ ٤١٧ (آل عمران، ٣/ ١٨)، و**شرح التسهيل** لابن مالك ٣/ ٤٣٤.

وجَهْلٍ من المخاطَبِ بشأنهم، وإذا نصبَ أمِنَ من ذلك فقال مفتخرًا: إنَّا ـ أذكُرْ مَن لا يخفى شأنه ـ لا نفعلُ كذا وكذا(١).

وممَّا يُستعمَلُ فيه(٢) النِّداءُ: الاستغاثةُ، نحو:

.... يـا لَله من ألَم الفراقِ(٣)

ومنها: التعجُّبُ، نحو «يا لَلماء» و«يا لَلدواهي»، كأنَّه لغرابته يدعوه ويستحضره ليُتعجَّب منه(٤).

ومنها: التدلُّهُ والتحيُّرُ، كما في نداء الأطلالِ والمنازلِ والمَطايا ونحوِ ذلك(٥)، كقوله:

أَيَا مَنازِلَ سَـلمى أيـنَ سَـلماكِ(٦) ....

وكقوله:

يـا ناقُ جِدِّي فقد أفنَـتْ أنـاتُكِ بـي صَبْري وعُمْري وأحلاسـي وأَنسَـاعي(٧)

---

(١) انظر: شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) زِيد في (ك) و(س): «صيغة».

(٣) من بيت لعُبيد الله بن الحُرّ الجُعفيِّ في رثاء الحُسين بن عليّ رضيَ الله عنه، وهو بتمامه:

مع ابنِ المصطفى نفسي فِداهُ فيـا لَله مـن ألـم الـفـراقِ

وهو في ديوانه، وعجزه بلا عزو في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٣٥٣. وأوردَ على أنَّه من النثر فيما وقفتُ عليه من طبعات المطوَّل، وهو ممَّا فات شُرَّاح شواهده، مع أنَّ البغداديّ فصَّل الكلام عليه في خزانة الأدب ٢/ ١٥٥ ـ ١٦١.

(٤) هذا الغرض مع الأمثلة وتأويلها بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٣٤٥.

(٥) الكلام بمعناه في أمالي ابن الشَّجَريّ ١/ ٤١٩.

(٦) ما عرفتُ قائله. ولم يعثر عليه صاحبا المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٤٨/ ١، والعقد المُكلَّل اللوح ٥٣/ ٢، مع وقوفهما على تمامه، وهو فيهما وفي هامش (ت):

.... ولا يلـذُّ لسـاني غيـرَ ذِكـراكِ

ثمَّ ذكر صاحبُ المعوَّل أنَّ صدره جاء عجزًا في جملة أبيات لحافظ الشيرازيّ، وذكَرَ أنَّه لا يدري أمِن قبيل الأخذ والتضمين هو أم من توارد الخواطر. وجاء منسوبًا إلى الشَّريف الرضيّ في المنازل والدِّيار ٩، وتمامه فيه:

.... مِـن أجلهـا إذ أتيناهـا أتينـاكِ

ولم أجِده في ديوانه.

(٧) البيت لأبي العلاء المعريّ في شروح سِقط الزَّند ٧٤٢، وفي شرح التبريزيّ منها: «الأحلاس جمعُ حِلْس: وهو كِساءٌ يُطرَح على ظهر البعير. والأنساع جمعُ نِسْع: وهو سَير مضفورٌ».

ومنها: التوجُّع والتحسُّر[١]، كقوله:

فيَـا قبـرَ مَعْـنٍ كيـفَ وَاريْـتَ جُـودَهُ وقـد كانَ مِنـه البَـرُّ والبحـرُ مُتَرعـا[٢]

وكقوله:

يـا عيـنُ بكّـي عنـد كُلّ صَبـاحِ[٣] ....

ومنها: النُّدبةُ، كقولك: «يا محمَّداه!» كأنَّك تدعوه وتقول: تعالَ فأنا مشتاقٌ إليك[٤].

وأمثالُ هذه المعاني كثيرةٌ في الكلام، فتأمَّلْ واستخرجْ ما يناسبُ المقامَ.

[وقوعُ الخبر موقعَ الإنشاء]

(ثمَّ الخبرُ قد يقعُ مَوقِعَ الإنشاءِ:

إمَّا للتَّفاؤل) بلفظ الماضي[٥] على أنَّه من الأمور الحاصلةِ التي حقُّها أن يُخبَر عنها بأفعال ماضية، كقولك: «وفَّقَكَ الله للتَّقوى»[٦].

(أو لإظهارِ الحرصِ في وقوعِه)، كما مرَّ في بحث الشَّرطِ[٧] من أنَّ الطَّالب إذا عظُمتْ رغبته في شيء كثُر تصوُّره إيَّاه، فربَّما يُخيَّل إليه حاصلًا فيُوردُه بلفظ الماضي[٨]، كقولك: «رزقني الله لقاءَكَ».

(والدُّعاءُ بصيغةِ الماضي مِن البليغِ)، نحو «رحمَه اللهُ»[٩]، **(يَحتمِلُهما)**، أي: التَّفاؤلَ وإظهارَ الحرصِ، وأمَّا غيرُ/ [١٦٠/ ٢] البليغ فهو ذاهلٌ عن هذه الاعتباراتِ.

---

(١) هذا المعنى البلاغيُّ للنداء ذكَرَه المرزوقيُّ في شرح الحماسة ٩٣٦ عند شرح البيت الآتي مثالاً عليه.

(٢) مضى بتخريجه في ص ٢٧٢.

(٣) صدر بيت من حماسيَّة لفاطمة بنت الأحجم الخُزاعيَّة، وتمامه:

.... جُـودي بأربعـةٍ علـى الجـرَّاحِ

وهو لها في شرح الحماسة للمرزوقيّ ٩٠٩، والحماسة البصرية ٦٧٠، والمآخذ على شُرَّاح المتنبي ٥/ ٢٩٢، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٤٧/ ٢؛ وقد يُنسب لغيرها، انظر تفصيل ذلك في سمط اللآلي ١/ ٦٢٦.

(٤) المثال وتأويله في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٣٤٥.

(٥) زِيد في (ت): «للدلالة».

(٦) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٣٢.

(٧) مضى في ص ٣٠٧.

(٨) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٣٢.

(٩) فصَّل الزمخشريُّ الكلام على بلاغة هذا الأسلوب في الكشَّاف ١/ ٣٦٥ (البقرة، ٢/ ٢٢٨)، وهو في مفتاح العلوم ٤٣٤.

(أو للاحتراز عن صورة الأمر)، كقول العبدِ للمولى: «ينظرُ المولى إليَّ ساعةً»[١]، دون أن يقولَ: «انظرْ»؛ لأنَّه في صورة الأمرِ، وإن كان دعاءً أو شفاعةً في الحقيقة.

(أو لحَمْل المُخاطَب على المطلوب بأن يكونَ) المُخاطَب (ممَّن لا يُحبُّ أن يُكذِّبَ الطَّالبُ)، أي: يُنسَبَ إلى[٢] الكذِب، كقولكَ لصاحبكَ الذي لا يُحبُّ تكذيبكَ: ‹تأتيني غدًا›، مقام ‹ائتني› تحمِلُه بألطف وجهٍ على الإتيان[٣]، لأنَّه إن لم يأتِك غدًا صرتَ كاذبًا من حيث الظَّاهر لكون كلامكَ في صورة الخبرِ.

فالخبرُ في هذه الصُّور[٤] مجازٌ لاستعمالها في غير ما وُضعَ له، ويحتملُ أن يُجعَل كنايةً في بعضها[٥].

ومن الاعتبارات المناسبةِ لإيقاع الخبرِ موقعَ الإنشاءِ: القصدُ إلى المبالغة في الطَّلب حتَّى كأنَّ المخاطَبَ سارعَ في الامتثال[٦].

ومنها: القصدُ إلى استعجال المخاطَبِ في تحصيل المطلوبِ.

ومنها: التَّنبيه على كون المطلوبِ قريبَ الوقوعِ في نفسه[٧] لقوَّة الأسبابِ المتآخذةِ في وقوعه. ونحو ذلك من الاعتبارات.

[تنبيه على أنَّ الإنشاء كالخبر في كثير ممَّا سبقَ]

(تنبيه: الإنشاءُ كالخبر في كثير ممَّا ذُكِر في الأبواب الخمسةِ السَّابقةِ)، يعني أحوالَ الإسنادِ والمُسنَدِ إليه والمُسنَدِ ومتعلَّقاتِ الفعل، والقصرَ (فليَعتبِرْه)، أي: ذلك الكثيرَ الذي يُشاركُ فيه

---

(١) مفتاح العلوم ٤٣٣، والإيضاح ٢٤٥.

(٢) في (ع): «إليه».

(٣) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٣٣.

(٤) في (ع) و(ك): «الصُّورة».

(٥) صرَّح السكَّاكيُّ في هذه الصورة والتي قبلها بأنَّهما من الكناية.

(٦) ذكر الزمخشريُّ هذا الغرضَ البلاغيَّ في الكشَّاف ١/ ٢٩٢ـ ٢٩٣ (البقرة، ٢/ ٨٣)، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾؛ وأعاده كذلك في الكشَّاف ١/ ٣٦٥ (البقرة، ٢/ ٢٢٨) في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾.

(٧) زيد في (ت): «أو».

الإنشاءُ الخبرَ، (النَّاظرُ) والمتأمِّلُ في الاعتبارات ولطائفِ العبارات، فإنَّ الإسنادَ الإنشائيَّ أيضًا: إمَّا مؤكَّد أو مجرَّد عن التَّأكيد؛ وكذا المُسنَدُ إليه: إمَّا مذكورٌ أو محذوفٌ، مقدَّمٌ أو مؤخَّرٌ، معرَّفٌ أو منكَّرٌ، إلى غير ذلك؛ وكذا المُسنَدُ: اسمٌ، أو فعلٌ مطلقٌ أو مقيّد بمفعول أو شرطٍ أو غيرِه؛ والمتعلَّقات: إمَّا متقدِّمةٌ أو متأخِّرةٌ، مذكورةٌ أو محذوفةٌ؛ وإسنادُه وتعلُّقه أيضًا: إمَّا بقصر أو بغير قصرٍ. والاعتباراتُ المناسبةُ في ذلك مِثلُ ما مرَّ في الخبر، ولا يخفى عليك اعتبارُه بعد الإحاطةِ بما سبقَ، والله المرشدُ[1].

❊ ❊ ❊

---

(١) «والله المُرشِد» ليس في (ع) و(س).

[الباب السَّابعُ: الفَصْلُ والوَصلُ]

البابُ السَّابعُ: (الفَصْلُ والوَصلُ): / [١٦١/١]

[تعريفهما وتقسيمهما وضوابطهما]

الوَصْلُ: عطفُ بعضِ الجُمَلِ على بعض، والفَصْل: تَرْكه)، أي: تَركُ عَطفِ بعضها على بعض، فبينهما تقابلُ العدم[١] والمَلَكةِ[٢]، ولهذا قدَّمَ الوصلَ؛ لأنَّ الأعدامَ إنَّما تُعرَفُ بمَلَكاتها. وأمَّا في صدر الكتابِ[٣] فقد قدَّم الفصلَ؛ لأنَّه الأصلُ والوصلُ طارئ عليه.

وإنَّما قال: (عطفُ بعضِ الجُملِ) دونَ أن يقول: «عطفُ كلامٍ على كلام»؛ ليشملَ الجملَ التي لها محلٌّ من الإعراب. وذلك لأنَّهم[٤] وإن جعلوا الكلامَ والجملةَ مترادفَين[٥]، لكنَّ الاصطلاحَ المشهورَ على أنَّ الجملةَ أعمُّ من الكلام؛ لأنَّ الكلامَ ما تضمَّنَ الإسنادَ الأصليَّ وكان مقصودًا لذاته، والجملةَ ما تضمَّنَ الإسنادَ الأصليَّ سواءٌ كان مقصودًا لذاته أو لا. فالمصدرُ والصِّفاتُ المُسندَةُ إلى فاعلها ليستْ كلامًا ولا جملة؛ لأنَّ إسنادَها ليس أصليًا، والجملةُ الواقعةُ خبرًا أو وصفًا أو حالًا أو شرطًا أو صلة أو نحوَ ذلك جملةٌ وليستْ بكلام؛ لأنَّ إسنادَها ليس مقصودًا لذاته[٦].

(فإذا أتتْ جملةٌ بعد جملةٍ، فالأولى: إمَّا أن يكون لها محلٌّ من الإعراب، أو لا:

وعلى الأوَّل)، أي: على تقدير أن يكونَ للأولى محلٌّ من الإعراب:

---

(١) في هامش (ت): «بناءً على أنَّ التَّركَ عدمُ الفعل».

(٢) والمراد بالمَلَكة ههنا ما يُقابل العدم، لا الكيفيَّة الراسخة في النفس، كما مرَّ في أول الكتاب في ص ٥٦. وتقابلُ العدمِ والمَلَكة إحدى جهات التقابل الأربعة عند الفلاسفة، وهي: التضايفُ، والتضادُّ، والعدمُ والمَلَكة، والإيجابُ والسَّلب. وفصَّل التفتازانيُّ الكلام عليها في **شرح المقاصد** ٢/ ٥٤ ـ ٥٥.

(٣) في (س): «الباب».

(٤) في هامش (س): «أي: أهل المعاني».

(٥) كما صرَّح به الزمخشريُّ في **المفصَّل** ٣٢، ووافقه عليه ابنُ الحاجب في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ١٥، ويُفهم من كلامه في **الكافية** ١١.

(٦) هذه التفرقة بين الكلام والجملة أوردها بلفظ قريب الرضيُّ في **شرح الكافية** ١/ ٣٢ ـ ٣٣ استدراكًا على ابن الحاجب فيها.

(إن قُصِد تشريكُ الثَّانيةِ لها)، أي: للأولى (في حُكمِه)، أي: في حُكم الإعرابِ الذي لها، مثل كونها خبرَ مبتدأ أو حالًا أو صفةً أو نحوَ ذلك، (عُطِفَتْ) الثَّانية (عليها) ليدلَّ العطفُ على التَّشريك المذكورِ، (كالمُفرَد) فإنَّه إذا قُصدَ تشريكُه لمفرد قبله في حُكم إعرابه من كونه فاعلًا أو مفعولًا أو حالًا أو غيرَ ذلك يجبُ عطفُه عليه، والجملةُ[1] لا يكونُ لها محلٌّ من الإعراب إلَّا وهي واقعةٌ موقع المفردِ، فيكون حُكمُها حُكمَ المفردِ[2].

وإذا كان كذلك (فشَرْطُ كونِه)، أي: كونِ عطفِ الثَّانيةِ على الأولى (مقبولًا بالواو ونحوِه أن يكونَ بينهما)، أي: بين الجملةِ الأولى والثَّانيةِ (جهةٌ جامعةٌ، نحو ‹زيدٌ يَكتُب ويَشعُر›) لِما بين الكتابةِ والشِّعر من التَّناسُب؛ (أو ‹يعطي ويمنعُ›)، لِما بين الإعطاءِ والمنعِ من التَّضاد، بخلاف «زيدٌ يكتبُ/[٢/١٦١] ويمنعُ»، أو «يشعُر ويعطي»، وذلك لأنَّ هذا كعطف المفردِ على المفرد، وشرطُ كون عطفِ المفردِ على المفرد بالواو مقبولًا أن يكونَ بينهما جهةٌ جامعةٌ[3]، نحو «زيدٌ كاتبٌ وشاعرٌ»، بخلاف «زيدٌ كاتبٌ ومعطٍ».

قولُه: (ونحوِه) الظَّاهرُ أنَّه أرادَ به نحوَ الواو من حروف العطفِ الدالَّة على التَّشريك كالفاء و«ثمَّ» و«حتَّى».

وهذا فاسدٌ؛ لأنَّ هذا الحُكمَ مختصٌّ بالواو؛ لأنَّ لكلٍّ مِنَ الفاء و‹ثمَّ› و‹حتَّى› معنًى إذا وُجِدَ كان العطفُ مقبولًا سواءٌ وُجدَ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه جهةٌ جامعةٌ أو لا، نحو ‹زيدٌ يكتبُ فيعطي› أو ‹ثمَّ يعطي›، إذا كان يصدرُ منه الإعطاءُ بعد الكتابةِ، بخلاف الواو فإنَّه ليس له هذا المعنى، فلا بدَّ له مِن جامع[4].

(ولهذا عِيبَ على أبي تمَّامٍ قولُه[5]:

---

(١) في هامش (ف): «جواب سؤال مقدَّر».

(٢) الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٢٢٢ـ ٢٢٣.

(٣) الكلام بمعناه وبأمثلة في أخرى في **دلائل الإعجاز** ٢٢٥.

(٤) من قوله: «لأنَّ هذا الحُكم» بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٢٢٤، فهو يردُّ على القزوينيّ بكلام الشيخ عبدِ القاهر. وفي كلام الشيخ تفصيلٌ أجملَه التفتازانيُّ لمقام الردّ.

(٥) الظاهرُ أنَّ أوَّل مَن عابه الشيخ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ٢٢٥، وتابعَه عليه جمهور البلاغيين من بعده. ولا يُسلَّم له ذلك فعلماءُ الأدب والنقد والبديع مُجمعون على استحسان البيت، وسياقُ القصيدة خيرُ شفيع لهم في ذلك. هذا وفصَّلتُ الكلام في ذلك وبسطتُ الاستدلال عليه في كتابي **القرائن في علم المعاني** ٥١٧ ـ ٥٢١.

لَا وَالــذي هُــوَ عالــمٌ أنَّ الــنَّوى صَبِرٌ وأنَّ أبــا الحُسَــينِ كريــمُ)[١]

«إذ لا مُناسبة بين كرمِ أبي الحُسين ومرارةِ النَّوى»[٢]، سواءٌ كان نَواه أو نَوى غيره، فهذا العطفُ غيرُ مقبول سواءٌ جُعِلَ عطفَ مفردٍ على مفرد[٣] كما هو الظَّاهرُ[٤]، أو عطفَ جملةٍ على جملة باعتبار وقوعِه موقعَ مفعولَي العِلم؛ لأنَّ وجودَ الجامعِ شرطٌ فيهما جميعًا.

قوله[٥]: (لا) نفيٌ لِما ادَّعتِ الحبيبةُ عليه مِن اندراس هواه، يدلُّ عليه البيتُ السَّابقُ وهو قولُه:

زَعمَــتْ هَــواكَ عَفَــا الغَــداة كمــا عَفا مــنهــا طِــلال باللِّــوى ورُسُــومُ[٦]

فاعلُ «زعمَتْ» ضميرُ الحبيبةِ، والخطابُ في «هواكَ» للنَّفس، وجوابُ القَسَمِ البيتُ الذي بعده، وهو قولُه:

مــا زِلــتُ عــن سَــنَنِ الــوِدادِ ولا غَدتْ نَــفْــسي علــى إلْــفٍ سِــواك تَحُــومُ[٧]

= (وإلّا)، أي: وإن لم يُقصَد تشريكُ الثَّانيةِ للأولى في حُكم إعرابها (فُصِلَتْ) الثَّانيةُ (عنها) لئلا يلزمَ من العطف التَّشريكُ الذي ليسَ بمقصود (**نحو**: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤ ـ ١٥]، **لم يُعطَف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ لأنَّه ليس مِن مَقولهم**)، يعني أنَّ قولَهم: ﴿إِنَّا/ [١٦٢/ ١] مَعَكُمْ﴾ جملةٌ في محل النَّصبِ على أنَّه مفعولُ ﴿قَالُوٓا۟﴾ فلو عُطِفَ ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ عليها لزِمَ كونُه مشاركًا لها في كونه مفعولَ ﴿قَالُوٓا۟﴾، وهذا باطلٌ؛ لأنَّه ليس من مَقُول قولِ المنافِقين[٨].

وإنَّما قالَ: (على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾) دون ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾؛ لأنَّه بيانٌ لـ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، فحُكمُه حُكمُه.

---

(١) البيت في ديوانه ٣/ ٢٩٠؛ وهو له في دلائل الإعجاز ٢٢٥، ونهاية الإيجاز ١٩٨، ومفتاح العلوم ٣٨١، والمصباح ٦٥، ومفتاح المفتاح اللوح ١٢/ ١، ١٥٦/ ١، والإيضاح ٢٤٧، والتبيان للطِّيبيّ ١٠٩.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٢٥، والإيضاح ٢٤٧.

(٣) في هامش (ت): «كما هو مذهب سيبويه».

(٤) في هامش (ت): «لأنَّ (أنَّ) مع الاسم والخبر في تأويل المفرد».

(٥) أي: قول أبي تمَّام.

(٦) البيت في ديوانه ٣/ ٢٨٩، وفيه «طلولٌ» مكان «طِلالٌ».

(٧) البيت في ديوانه ٣/ ٢٩٠.

(٨) الكلام على الآية بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ٢٣١ ـ ٢٣٢، ومفتاح العلوم ٣٧١، والإيضاح ٢٤٧.

= (وعلى الثَّاني)، أي: على تقدير ألّا يكونَ للأولى محلٌّ من الإعراب (إن قُصِد رَبطُها بها)، أي: ربطُ الثَّانيةِ بالأولى (على معنى عاطفٍ سوى الواو، عُطِفت به)، أي: عُطفتِ[١] الثَّانيةُ على الأولى بذلك العاطفِ من غير اشتراطِ شيءٍ آخرَ، (نحو: ‹دخَل زيدٌ فخرَج عمرٌو› أو ‹ثُمَّ خرَجَ عمرٌو›[٢]، إذا قُصِد التَّعقيبُ أو المُهلةُ)؛ وذلك لأنَّ ما سوى الواو من حروف العطفِ تفيدُ مع الاشتراكِ معانيَ محصَّلةً[٣]. وتفصيلُ ذلك أنَّ:

«حتَّى» و«لا» العاطفتين لا تقعان في عطف الجُملِ، و«أو» و«أما» و«أم» في عطف الجُملِ مثلُها في عطف المفرداتِ. وليستْ «أو» في مِثل قولِه تعالى: ﴿كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُ﴾ [النحل: ٧٧] وقولِه تعالى: ﴿مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] للعطف، بل هو حرفُ استئنافٍ لمجرَّد الإضراب بمعنى ‹بل›[٤].

وحُكمُ «لكنْ» قد عُرف فيما سبقَ[٥]، و«بل» في الجمل مِثلُها في المفردات، إلَّا أنَّها قد تكونُ لا لتدارك الغلطِ، بل لمجرَّد الانتقالِ من كلام إلى آخرَ أهمَّ من الأوَّلِ بلا قصدٍ إلى إهدار الأوَّلِ وجعلِه في حُكم المسكوتِ، كقوله تعالى: ﴿بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦][٦].

وأمَّا الفاءُ و«ثمَّ»:

فالفاءُ تفيدُ كونَ مضمونِ الجملةِ الثَّانيةِ عَقيبَ الأولى بلا فصلٍ، وقد تفيدُ كونَ المذكورِ بعدها

---

(١) «عُطفتْ» ليس في (ع).

(٢) «أو ثم خرج عمرٌو» ليس في (ج).

(٣) الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٢٢٤.

(٤) تابعَ التفتازانيُّ الرضيَّ في **شرح الكافية** ٤/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧ فيما اختاره لمعنى «بل» في الآيتين وأمثالهما. وهو مذهب مرجوحٌ فيها، ذهب إليه الفرَّاءُ في **معاني القرآن** ١/ ٧٢ (البقرة، ٢/ ١٠٨)، ٢/ ٣٩٣ (الصافات، ٣٧/ ١٤٧)، وأبو عبيدة في **مجاز القرآن** ٢/ ١٧٥ (الصافات، ٣٧/ ١٤٧). وذهب الأخفشُ في **معاني القرآن** ١/ ٣٤ ـ ٣٥ (البقرة، ٢/ ٦) إلى أنَّها على بابها، أي: فيما يبدو للناظر منكم، وعرَّض بالمذهب السالف؛ ونقل النحَّاس في **معاني القرآن** ٦/ ٦٠ قولَ الفرَّاء وأبي عبيدة، وذكر أنَّه خطأ عند حُذَّاق النحويين، وخطَّأ القول بأنَّها بمعنى الواو، وضعَّف القولَ بأنَّها للإباحة، واختار مذهبَ الأخفش فيها، لكنَّه عزاه للمبرِّد. وهذا المعنى هو ما ذهب إليه ابن جنّيّ في **الخصائص** ١/ ٤٦١، والزمخشريُّ في **الكشَّاف** ٣/ ٣٥٤ (الصافات، ٣٧/ ١٤٧).

(٥) انظر ما سبق في ص ١٩٧ ـ ١٩٨، ٣٨٧.

(٦) الكلام بلفظ قريب مع التمثيل بالآية في **شرح التسهيل** لابن مالك ٣/ ٣٦٩. وذكرَ الرضيُّ لها معنى تدارك الغلط فحسب في **شرح الكافية** ٤/ ٣٨١.

كلامًا مرتَّبًا في الذِّكر على ما قبلها من غير قصد إلى أنَّ مضمونها عَقيبَ مضمون ما قبلها في الزَّمان، كقوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢]، فإنَّ مدحَ الشَّيءِ أو ذمَّه يصحُّ بعد جَريِ ذِكرِه.

ومن هذا البابِ عطفُ تفصيل المُجمَلِ، نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥] ونحو: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]؛ لأنَّ موضعَ التَّفصيلِ/ [١٦٢/ ٢] بعد الإجمالِ[١].

ولا ينافي أن يكونَ فيها معنى السَّببيةِ، نحو «يقومُ زيدٌ فيغضبُ[٢] عمرٌو»[٣].

ثمَّ إنَّ كونها للتَّرتيب بلا مهلةٍ لا ينافي كونَ الثَّاني المُترتِّبِ[٤] ممَّا يحصلُ بتمامه في زمان طويل إذا كان أوَّلُ أجزائه متعقِّبًا[٥]، كقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، فإنَّ الاخضرارَ يبتدئ عَقيبَ نزولِ المطرِ، لكن يتمُّ في مدَّة، ولو قالَ: «ثمَّ تصبحُ» نظرًا إلى تمام الاخضرارِ جازَ[٦].

و«ثم» للتَّرتيب مع التَّراخي كما في المفرد، لكنَّها كثيرًا ما تجيءُ لاستبعاد مضمونِ الجملةِ الثَّانيةِ عن الأولى وعدم مناسبتِه له، نحو: ﴿ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ونحو: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] لاستبعاد الإشراكِ بخالق السَّماواتِ والأرضِ، وكذا قولُه: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧] بعد قولِه: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾ الآية [البلد: ١١]، لبُعد المنزلةِ بين الإيمان وفكِّ الرَّقبةِ، وكذا ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾ [هود: ٣] للبعد بين طلبِ المغفرةِ والانقطاعِ بالكليَّة إلى الله. وهذا في التَّنزيل أكثرُ مِن أن يُحصى.

وقد يجيءُ لمجرَّد التَّرتيبِ والتَّدرُّجِ في درج الارتقاءِ من غير اعتبارِ تعقيبٍ أو تراخٍ[٧]، كقوله:

إنَّ مَن سادَ ثُمَّ سادَ أبوهُ ثُمَّ قد سادَ قبلَ ذلكَ جدُّهْ[٨]

---

(١) من قوله: «فالفاء تفيد» إلى هنا بلفظ قريب وبأمثلته في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٣٨٥.

(٢) في (ت): «فيقعد».

(٣) الكلام بلفظ جِدّ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٣٨٨.

(٤) في (ت): «في المترتِّبة». وكانت كذلك في متن (صل)، ثمَّ ضُرب عليها وصُحِّحت.

(٥) في (ك): «معتقِبًا».

(٦) الكلام بلفظ جِدّ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩.

(٧) وسيُكرِّر التفتازانيُّ هذا الكلام في ص ٥٣٤.

(٨) البيت لأبي نواس في ديونه ١/ ٣١٥، والرِّواية فيه:

وكذا قوله: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧ ـ ١٨][١].

إذا عرفتَ هذا فنقول: إذا عطفتَ بواحد من هذه الحروفِ جملةً على جملة ظهرَتِ الفائدةُ فيه، وهي حصولُ معاني هذه الحروفِ، بخلاف الواو فإنَّه لا يفيدُ سوى مجرَّدِ الاشتراكِ، وهذا إنَّما يظهرُ فيما له حكمٌ إعرابيٌّ وعند انتفائه يثبتُ الإشكالُ[٢].

فإن قلتَ: الواو أيضًا تفيدُ الجمعَ بين مضمونَي الجملتين في الحصول نصًّا؛ لأنَّك إذا قلتَ: ‹يضرُّ زيدٌ ينفعُ› من غير واوٍ احتملَ أن يكونَ قولكَ: ‹ينفعُ› رجوعًا عن قولك ‹يضرُّ› وإبطالًا له[٣]. كذا في «دلائل الإعجاز».

قلتُ: هذا القدرُ مشترَكٌ بين الواوِ والفاءِ و«ثمَّ»،/ [١٦٣/ ١] والجملُ المشتركةُ في مجرَّد الحصولِ غيرُ متناهيةٍ، فتمييزُ ما يحسُنُ فيه العطفُ عمَّا لا يحسُنُ هو الذي تُسكَبُ فيه العَبراتُ.

(وإلّا)، أي: وإن لم يُقصَد رَبطُ الثَّانية بالأولى على معنى عاطفٍ سوى الواوِ:

(فإن كان للأولى حُكمٌ لم يُقصَد إعطاؤه للثَّانية فالفَصْلُ) واجبٌ لئلا يلزمَ من الوصل التَّشريكُ في ذلك الحُكمِ، **(نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ﴾ الآيةَ** [البقرة: ١٤]**، لم يُعطَف: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾** [البقرة: ١٥] **على ﴿قَالُوٓاْ﴾ لئلا يُشارِكَه في الاختصاص بالظَّرف؛ لِمَا مرَّ)** من أنَّ تقديمَ المفعولِ ونحوِه من الظَّرف وغيرِه يفيدُ الاختصاصَ[٤]، فيلزمُ أن يكونَ استهزاءُ الله بهم، وهو أن خذَلَهم وخلَّاهم وما سوَّلت لهم أنفسهم مستدرِجًا إيَّاهم من حيثُ لا يشعرون = مختصًّا بحال خلوتِهم إلى شياطينهم. وليس كذلك؛ بل هو متَّصلٌ لا انقطاعَ له بحال[٥].

فإن قلتَ: لا نُسلِّمُ أن ﴿إِذَا﴾ في الآية ظرفيةٌ، بل شرطيَّةٌ[٦]، وبعد تسليمِ أنَّ العاملَ في ‹إذا›

= قُلْ لِمَنْ سادَ ثُمَّ سادَ أبوهُ ... قبلَهُ ثمَّ قبلَ ذلك جدُّهْ

وهو بلا عزو بالرِّواية ههنا في البسيط للواحديّ ٢٤/ ٣٤ (البلد، ٩٠/ ١٧)، وشرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٣٩٠.

(١) من قوله: «وثمَّ للترتيب» إلى هنا بلفظ قريب وبأمثلته في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠، وفيه تفصيل وبيانٌ لِما في الأمثلة، اختصره التفتازانيُّ.

(٢) الكلام بمعناه في دلائل الإعجاز ٢٢٣ ـ ٢٢٤، ومفتاح العلوم ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز ٢٢٦.

(٤) انظر ذلك في ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٥) الكلام بلفظ جِدّ قريب في مفتاح العلوم ٣٧١، والإيضاح ٢٤٨.

(٦) هذا اعتراضٌ أورده الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٥٨/ ٢ على كلام القزوينيّ.

الشَّرطيةِ هو الجزاءُ[١]. فلا نُسلِّمُ أنَّ مِثلَ هذا التَّقديمِ يفيدُ الاختصاصَ، بل هو لمجرَّد تصدُّر الشَّرطِ كالاستفهام. ولو سُلِّمَ فلا نُسلِّم أنَّ العطفَ على مقيَّد بشيء يُوجِبُ تقييد المعطوفِ بذلك الشَّيءِ[٢].

قلتُ: ‹إذا› الشَّرطيةُ هي بعينها الظَّرفية استُعمِلت استعمالَ الشَّرطِ، ولا شكَّ أنَّ قولنا: ‹إذا خلوتُ قرأتُ القرآن› يفيدُ معنى: ‹لا أقرأ القرآنَ إلَّا إذا خلوتُ›[٣]، سواءٌ جُعل ذلك باعتبار مفهومِ الشَّرطِ أو باعتبار أنَّ التَّقديمَ يفيدُ الاختصاصَ. ثمَّ القيدُ إذا كان مقدَّمًا على المعطوف عليه فالظَّاهر تقييدُ المعطوفِ به، كقولنا: «يومَ الجمعةِ سِرتُ وضربتُ زيدًا» وقولِنا: «إن جئتَني أعطِكَ وأكسُكَ». نعم إنَّه ليسَ بقطعيّ، لكنَّه السَّابقُ إلى الفهم في الخطابيَّات[٤].

فإن قلتَ: إذا عُطفَ شيء على جواب الشَّرطِ فهو على ضربين:

أحدُهما: أن يستقلَّ كلٌّ بالجَزائيَّة،/ [١٦٣/ ٢] نحو ‹إن تأتِني أعطِكَ وأكسُكَ›.

والثَّاني: أن يكونَ المعطوفُ بحيث يتوقَّف على المعطوف عليه، ويكونَ الشَّرطُ سببًا فيه بواسطة كونه سببًا في المعطوف عليه، كقولك: ‹إذا رجعَ الأميرُ استأذنتُ وخرجتُ›، أي: إذا رجعَ استأذنتُ، وإذا استأذنتُ خرجتُ. فلِمَ لا يجوزُ أن يكونَ عَطفُ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ﴾ على ﴿قَالُوٓا۟﴾ مِن هذا القَبيل؟

قلتُ: لأنَّه حينئذٍ يصيرُ المعنى: ‹وإذا قالوا ذلك استهزأ اللهُ بهم›. وهذا غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ الجزاءَ، أعني استهزاءَ اللهِ بهم، إنَّما هو على نفس استهزائهم وإرادتِهم إيَّاه، لا على إخبارهم عن أنفسهم بأنَّا مستهزئون، بدليل أنَّهم لو قالوا ذلك لدَفعِهم عن أنفسهم والتسلُّمِ عن شرِّهم لم يكن عليهم مؤاخَذةٌ[٥]. كذا في «دلائل الإعجاز».

= (وإلّا) عطفٌ على قوله: (فإن كانَ للأولى حُكمٌ)، أي: وإن لم يكن للأولى حُكمٌ لم يُقصَد

---

(١) انظر لتفصيل مذاهبهم في العامل فيها: **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ١٨٩.

(٢) هذا الاعتراض بلفظ قريب في **شرح المفتاح** للمؤذِّنيّ اللوح ٢٧١/ ٢ (راغب باشا).

(٣) المثال المذكور ومعناه بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٣٤١، في بحث التقديم والتأخير مع الفعل.

(٤) ذكر التفتازانيُّ في حواشي الكشَّاف اللوح ٢٣٠/ ٢ أنَّ هذه القاعدة كليَّة بحكم الاستعمال. وانظر لذلك: **حاشية الفناريّ على المطوَّل** ٤١٩.

(٥) من قوله: «إذا عُطف شيء» إلى هنا في **دلائل الإعجاز** ٢٣٣ ـ ٢٣٥. وسبق أن نقلَ التفتازانيُّ هذا الكلام للشيخ عبدِ القاهر في تقييد المُسنَد بالشَّرط، وذلك في ص ٣١١.

إعطاؤه للثَّانية، وذلك بألَّا يكونَ لها حُكمٌ زائدٌ على مفهوم الجملة أو يكونَ ولكن قُصِدَ إعطاؤه للثَّانية أيضًا:

(**فإنْ كان بينهما**)، أي: بين الجملتين (**كمالُ الانقطاعِ بلا إيهامٍ**)، أي: بدون أن يكونَ في الفصلِ إيهامُ خلافِ المقصودِ، (**أو كمالُ الاتِّصالِ، أو شِبهُ أحدِهما**)، أي: أحدِ الكمالين، (**فكذلك**) يتعيَّنُ الفَصلُ.

(**وإلّا**)، أي: وإن لم يكن بينهما كمالُ الانقطاعِ بلا إيهام، ولا كمالُ الاتصالِ، ولا شِبهُ أحدِهما (**فالوَصلُ**) متعيِّن. وتحقيق ذلك أنَّ الواوَ للجمع، والجمعُ بين شيئين يقتضي مناسبةً بينهما وأن يكونَ بينهما مغايرة؛ لئلا يلزمَ عَطفُ الشَّيءِ على نفسه.

والحاصلُ من أحوال الجملتين اللَّتين لا محلَّ لهما من الإعراب ولم يكن للأولى حُكمٌ لم يُقصَد إعطاؤه للثَّانية ستَّةٌ:

الأوَّلُ: كمالُ الانقطاعِ بلا إيهامٍ.

الثَّاني: كمالُ الاتِّصالِ.

الثَّالثُ: شِبهُ كمالِ الانقطاعِ.

الرَّابعُ: شِبهُ كمالِ الاتِّصالِ.

الخامسُ: كمالُ الانقطاعِ مع الإيهامِ.

السَّادسُ: التوسُّط بين الكمالين.

فحُكمُ/ [١٦٤/ ١] الأخيرين الوَصلُ؛ وحكمُ الأربعة السَّابقةِ الفَصلُ: أمَّا في الأوَّل والثَّالث فلعدم المناسَبةِ، وأمَّا في الثَّاني والرَّابعِ فلعدم المغايرةِ المفتقرةِ إلى الرَّبط بالعاطف. فأخذَ المصنِّف في تحقيق المقاماتِ السِّتة وقالَ:

[الفصل لكمال الانقطاع بلا إيهام]

(**أمَّا كمالُ الانقطاعِ فلاختلافهما**[1] **خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنًى**)، أي: تكونُ إحدى الجملتين خبرًا لفظًا ومعنًى، والأخرى إنشاءً لفظًا ومعنًى، (**نحو**:

(١) في مخطوط التلخيص اللوح ٣٥/ ٢: «فإمَّا لاختلافهما».

وقالَ رائدُهم أَرْسُوا نُزاوِلُها) فكُلُّ حَتْفِ امرئٍ يَجري بمِقدارِ[١]

والرَّائدُ: الذي يتقدَّمُ القومَ لطلب الماءِ والكلأ. وأرْسُوا، أي: أقيموا مِن أرسَيتُ السَّفينةَ، أي: حبستُها بالمِرساة. نزاولها، أي: نحاولُها ونُعالجُها[٢]، والضَّمير للحرب[٣]، أي: قال رائدُ القومِ ومُقدَّمُهم: أقيموا نُقاتِلْ، فإنَّ موتَ كلِّ نفسٍ يجري بمقدار اللهِ وقَدَرِه، لا الجبنُ يُنجيه ولا الإقدامُ يُرديه. وقيل: الضَّمير للسَّفينة[٤]. وقيل: للخمر[٥]. والوجه ما ذكرنا[٦].

ولمَّا كان «أرسُوا» إنشاءً لفظًا ومعنًى، و«نُزاولُها» خبرًا كذلك لم يُعطَف عليه ولم يُجعَل أيضًا مجزومًا جوابًا للأمر، لأنَّ الغرضَ تعليلُ الأمرِ بالإرساء بالمُزاولة، والأمرُ في الجزم بالعكس، أعني يصيرُ الإرساءُ عِلَّة للمُزاولة[٧]، كما في: «أسلِمْ تدخُلِ الجنَّةَ»[٨].

فإن قلتَ: هذه الأقسامُ كلُّها على التَّقدير الثَّاني، وهو ألَّا يكونَ للجملة الأولى محلٌّ من الإعراب، والجملةُ الأولى في هذا المثالِ، وهو قوله: «أرْسُوا» في محلّ النَّصبِ على أنَّه مفعولُ «قالَ»، فكيف يصحُّ؟[٩]

---

(١) لعلَّه للأخطل، وليس فيما رواه السُّكَّريُّ وابن الأعرابيّ والشيبانيُّ من شعره، وهو في ذيل ديوانه ٥٤٩، فيما نُسِب إليه. ونقلَ الشِّيرازيُّ في مفتاح المفتاح اللوح ١٥٥/ ١ أنَّ البيتَ للأخطل، ثمَّ قال: «لكنّي فتَّشتُ **ديوان الأخطل** فما وجدتُ. وقال السَّخاويُّ: قيل: إنَّه للأخطل، لكنِّي لم أرَه في ديوانه»، وهذا الكلام بمعناه في **شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ١٥٤/ ١، وأنشدا بعده بيتًا، هو:

فإمَّا نموتُ كرامًا أو نفوزُ بها فواجد الدَّهر من كدٍّ وأسفارِ

والبيت للأخطل في **كتاب سيبويه** ٣/ ٩٦، و**شرح المفصَّل** لابن يعيش ٧/ ٥١، و**معاهد التنصيص** ١/ ٢٧١، و**عقود الدُّرر** اللوح ٤٧/ ٢، و**العِقد المكلَّل** اللوح ١٥٥/ ٢؛ وهو بلا عزو في: **المفصَّل** ٢٥٤، و**مفتاح العلوم** ٣٧٩، و**المصباح** ٦٤، و**شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١١٩، و**الإيضاح** ٢٤٩، و**التبيان** للطِّيبيّ ١١٠، و**فتوح الغيب** ٨/ ٧٤.

(٢) هذا الشَّرح للبيت بلفظ قريب في **مفتاح المفتاح** للشِّيرازيّ اللوح ١٥٥/ ١. وهو بمعناه عن **الصحاح** (رود)، (رسا)، (زول).

(٣) ذكره الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٦٤/ ٢.

(٤) القول في **مفتاح المفتاح** للشِّيرازيّ اللوح ١٥٥/ ١، و**مفتاح تلخيص المفتاح** ٣٧٩، و**نفائس التنصيص** اللوح ٣٥/ ٢.

(٥) القول في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٢/ ٣٧، و**شرح المفصَّل** لابن يعيش ٧/ ٥٢؛ ونقله الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٥٥/ ١ عن ابن الحاجب، وكذلك فعل الخلخاليُّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٣٧٩، والجمال التبريزيُّ في **نفائس التنصيص** اللوح ٣٦/ ١.

(٦) نقل البغداديُّ في **خزانة الأدب** ٩/ ٨٨ ـ ٨٩ عن التفتازانيِّ أكثرَ هذا الكلام في شرح البيت، ورجَّح ما اختاره في عَود الضمير.

(٧) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٦٤/ ٢.

(٨) فالإسلام سبب لدخول الجنَّة. انظر الكلام على هذا المثال في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ١٨١، ٣٠١.

(٩) اعترض بهذا الخلخاليُّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٣٧٨ ـ ٣٧٩، والزَّوزنيُّ في **شرحه للتلخيص** اللوح ٦١/ ١، ولهذا قال عن =

قلتُ: لمَّا ذكرَ أنَّه قد يكونُ بين الجملتين اللتين لا محلَّ لأُوْلاهما مِن الإعراب كمالُ الانقطاعِ أو كمالُ الاتِّصالِ أو نحوُهما = أشارَ إلى تحقيق هذه المعاني من غير نظرٍ إلى كونها بين الجملتين اللتين يكونُ لأُوْلاهما محلٌّ من الإعراب أو لا يكونُ، فهذا مثالٌ لمجرَّد كمالِ الانقطاعِ بين الجملتين[١].

وقد يقال: إنَّ المقصودَ بالتَّمثيل هو ما وقعَ في كلام الرَّائدِ، والجملتان في كلامه/ [٢/١٦٤] ليس لهما محلٌّ مِن الإعراب[٢].

ولا يخفى ما فيه من التَّعسُّف؛ لأنَّ المثالَ إنَّما هو هذا المِصراعُ، والجملتان فيه ممَّا له إعرابٌ، ولهذا جُعلَ نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] ممَّا له محلٌّ من الإعراب على ما مرَّ[٣].

(**أو معنًى**)، أي: لاختلافهما خبرًا وإنشاءً معنًى، بأن تكونَ إحداهما خبرًا معنًى والأخرى إنشاءَ معنًى، وإن كانتا خبرَين أو إنشاءَين لفظًا، (**نحو: «ماتَ فلانٌ، رَحِمَه الله»**)، أي: «ليَرحَمْه اللهُ»، فهو إنشاءٌ معنًى، فلا يصحُّ عطفُه على «ماتَ فلانٌ». (**أو لأنَّه**) عطفٌ على (لاختلافهما)، والضَّميرُ للشَّأن (**لا جامعَ بينهما، كما سيأتي**) بيانُ الجامعِ، فلا يصحُّ: «زيدٌ طويلٌ وعمرٌو نائمٌ»، ولا «العلمُ حسَنٌ ووجهُ زيدٍ قبيحٌ»[٤].

[الفصل لكمال الاتِّصال]

(**وأمَّا كمالُ الاتصالِ فلكون الثَّانيةِ مُؤكِّدةً للأولى**)، أو بدلًا عنها، أو بيانًا لها. وأمَّا النَّعتُ فلمَّا لم يَتميَّز عن عطف البيانِ إلَّا بأنَّه يدلُّ على بعض أحوالِ المَتبوعِ لا عليه والبيانُ بالعكس، وهذا

= البيت: «فالاستشهادُ به سهوٌ، والمثالُ الصحيحُ «لا تدنُ من الأسد، يأكلُكَ»، و«هل تصلِحُ لي كذا، أدفعُ لكَ الأجرةَ»»، وهذان المثالان مذكوران في **الإيضاح** ٢٤٩.

(١) في هذا الجواب تساهلٌ ظاهرٌ ليسَ في أكثر أجوبته، يوحي بأنَّ التفتازانيَّ يقرُّ بالاعتراض على القَزوينيِّ مع التماسه وجهَ عُذر له. وأشار إلى تساهله هذا العمريُّ المُرشديُّ في **شرح عقود الجمان** ١/ ٢٠٢.

(٢) ما وقفتُ على هذا القول فيما بين يديَّ من المظانِّ. لكن وجدتُ في كلام السُّبكيِّ في **عروس الأفراح** ٣/ ٢٨ ما يوافق هذا القولَ ويوضِّح المرادَ منه، وهو قوله: «وجعل المُصنِّف هذا من قسم ما ليس له محلٌّ، رعاية للكلام المَحكيِّ كما سبَقَ لا للحكاية»، فكأنَّه أخذه من المصدر الذي قصدَه التفتازانيُّ بتعريضه.

(٣) في ص ٤٥٨.

(٤) ذكر الشيخ هذا المعنى في **دلائل الإعجاز** ٢٢٥، ومثَّل له بأمثلة أخرى في معناها.

المعنى ممَّا لا تحقُّق له في الجُمل = لم تُنزَّل الثَّانيةُ من الأولى مَنزلةَ النَّعتِ مِن المنعوت.

ثمَّ جعلُ الثَّانية مؤكِّدةً للأولى يكونُ (**لدَفْع توهُّمِ تجوُّزٍ، أو غَلَطٍ**) وهو قسمان؛ لأنَّه إمَّا أن تُنزَّلَ الثَّانية من الأولى منزلةَ التَّأكيدِ المعنويِّ من متبوعه في إفادة التَّقريرِ مع الاختلاف في المعنى، أو منزلةَ التَّأكيدِ اللَّفظيِّ في اتِّحاد المعنى[١]:

فالأوَّل (**نحو**: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]) بالنِّسبة إلى ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾. وهذا على تقدير أن يكونَ ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ٢] جملةً مستقِلَّة، أو طائفةً من حروف المعجمِ مستقِلَّةً، و﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ جملة ثانية، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثالثة، على ما هو الوجه الصَّحيح المختار، وههنا وجوه أخر خارجة عن المقصود[٢].

(**فإنَّه لمَّا بُولِغ في وَصْفِه**)، أي: وَصفِ الكتابِ، والباء في قوله: (**ببلوغه**) متعلِّقٌ بـ(وَصْفِه)، أي: في أن وُصِفَ بأنَّه بلغَ (**الدَّرجة القُصوى في الكمال**). وبقوله بولغ يتعلَّقُ الباء في قوله: (**بجَعْلِ المبتدأِ ﴿ذَٰلِكَ﴾ وتعريفِ الخبرِ باللام**)، وذلك لِما مرَّ من أنَّ تعريف المُسنَدِ إليه بالإشارة/ [١٦٥/ ١] يدلُّ على كمال العنايةِ بتمييزه، وأنَّه ربَّما جُعِل ذريعةً إلى تعظيمه وبُعدِ درجتِه[٣]، وأنَّ تعريفَ المُسنَدِ باللام يفيد الانحصارَ حقيقةً، نحو «الله الواحد»[٤]، أو مبالغةً، نحو «حاتم الجواد»[٥]. فمعنى ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾: «أنَّه الكتابُ الكاملُ، كأنَّ ما عداه مِنَ الكتب في مُقابَلته ناقصٌ، وأنَّه الذي يستأهلُ أن يُسمَّى كتابًا، كما تقول: ‹هو الرَّجل›، أي: الكاملُ في الرُّجوليَّة»[٦]، كأنَّ مَن سواه بالنِّسبة إليه ليسَ برجل[٧].

(**جاز**) جوابُ (لمَّا)، أي: يجوزُ بسبب هذه المبالغةِ المذكورةِ (**أن يتوهَّمَ السَّامعُ قبلَ التأمُّل أنَّه**)، أي: قولَه: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ (**ممَّا يُرمى به جُزافًا**) من غير أن يكون صادرًا عن رَويَّة وبصيرة.

---

(١) الكلام بلفظ جِدّ قريب في الإيضاح ٢٥٠.

(٢) انظر تلك الوجوه في **الكشَّاف** ١/ ٨٢ ـ ٨٣، ١١١ ـ ١١٢ (البقرة، ٢/ ١ ـ ٢)، وتفسير **الكواشيّ** ١/ ١٥٦ ـ ١٥٨.

(٣) مضى في ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٤) في (ت): «الواجب».

(٥) مضى في ص ٣٣١.

(٦) **الكشَّاف** ١/ ١١١ ـ ١١٢ (البقرة، ٢/ ٢).

(٧) العبارة بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٢٤٠، ونصُّها فيها مع ما قبلها: «معنى ‹أنت الرَّجل› إذا قصدت المدح: أنَّ مَن سواك كأنَّه بالنِّسبة إليك ليس برجل»، ونقلها عنه الزوزنيُّ في **شرحه للتلخيص** اللوح ٦١/ ٢.

(فأُتبِعَه) على لفظ المبني للمفعول، والمرفوعُ المستترُ عائدٌ إلى قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ والمنصوبُ البارز إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾، أي: ولمَّا جازَ أن يُتوهَّم أنَّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ جُزافٌ جُعلَ قولُه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تابعًا لقوله: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ (نفيًا لذلك التَّوهُّمِ). (فوِزانُه)، أي: وزان ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (وِزانُ ‹نفسُه› في ‹جاءَني زيدٌ نفسُه›).

و) الثَّاني (نحو: ﴿هُدًى﴾)، أي: هو هدًى (﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ فإنَّ معناه أنَّه)، أي: الكتابَ (في الهداية بالغٌ درجةً لا يُدرَك كُنهُها) لِما في تنكير ﴿هُدًى﴾ مِن الإبهام والتَّعظيم. «وكُنهُ الشَّيءِ: نهايتُه»[1]. (حتَّى كأنَّه هدايةٌ مَحْضَةٌ) حيث جُعلَ الخبرُ مصدرًا لا اسمَ فاعلٍ، ولم يُقل: هادٍ للمتَّقين. (وهذا معنى ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾، لأنَّ معناه، كما مرَّ: الكتابُ الكاملُ، والمراد بكماله: كمالُه في الهِداية؛ لأنَّ الكُتبَ السَّماويَّةَ بحسَبها)، أي: بحسَب الهدايةِ. يقالُ: «ليَكُنْ عملُكَ بحسَب ذلك، أي: على قَدْره وعددِه»[2]. وتقديمُ الجارِّ والمجرورِ للحصر، أي: بحسَبها (تتفاوَتُ في درجاتِ الكمالِ) لا بحسَب غيرِها.

فإن قلتَ: قد تتفاوتُ الكتبُ بحسب جزالةِ النَّظمِ وبلاغتِه كالقرآن فإنَّه فاقَ سائر الكتبِ بإعجاز نظمه.

قلت: هذا داخلٌ في الهداية؛ لأنَّه إرشادٌ إلى التَّصديق ودليلٌ عليه.

(فوِزانُه)، أي: وِزانُ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (وِزانُ ‹زيدٌ› الثَّاني في ‹جاءني زيدٌ زيدٌ›)، لكونه مقرِّرًا لقوله: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾، مع اتِّفاقهما في المعنى، بخلاف قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، فإنَّه وإن كان مقرِّرًا لكنَّهما مختلفان معنًى، فلذا جُعلَ بمنزلة التَّأكيد المعنويّ./[١٦٥/ ٢]

هذا، ولكن ذكَرَ الشَّيخُ في «دلائل الإعجاز» أنَّ «قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لقوله: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾، وزيادةُ تثبيتٍ له، وبمنزلة أن تقولَ: ‹هو ذلك الكتابُ هو ذلك الكتابُ›، فتعيده مرَّةً ثانيةً لتُثبِّتَه»[3].

= (أو بدلًا منها) عطفٌ على قوله: (مؤكِّدةً للأولى)، أي: القسمُ الثَّاني من كمال الاتِّصالِ أن تكونَ الجملة الثَّانية بدلًا من الأولى؛ (لأنَّها)، أي: الأولى (غيرُ وافيةٍ بتمام المرادِ، أو كغير الوافيةِ،

---

(١) الصحاح (كنه).

(٢) الصحاح (حسب).

(٣) دلائل الإعجاز ٢٢٧. ومضى استدلال التفتازاني بهذا الكلام في باب أحوال الإسناد الخبريّ في ص ١١٠.

بخلاف الثَّانيةِ) فإنَّها وافيةٌ لا تشبهُ غيرَ الوافيةِ، **(والمقامُ يقتضي اعتناءً بشأنه)**، أي: بشأن المرادِ؛ لأنَّ الغرضَ من الإبدال أن يكونَ الكلامُ وافيًا بتمام المرادِ، وهذا إنَّما يكونُ فيما يُعتنى بشأنه **(لنكتة، ككونه)**، أي: تلك النُّكتةِ مثلَ كونِ المرادِ **(مطلوبًا في نفسه أو فظيعًا أو عجيبًا أو لطيفًا)**، فتُنزَّلُ[1] الثَّانيةُ من الأولى منزلةَ بدلِ البعضِ أو الاشتمالِ من متبوعه[2]، فلا يُعطَفُ عليها لِما بين البدلِ والمبدَلِ منه من كمال الاتِّصالِ.

ولـم يُعتبَـر بدلُ الـكلِّ؛ لأنَّه لا يتميَّز عـن التَّأكيد إلَّا بأنَّ لفظَـه غيرُ لفظِ متبوعِـه، وأنَّه المقصودُ بالنِّسـبة دونـه، بخـلاف التَّأكيـدِ. وهـذا المعنى ممَّـا لا تحقُّق له فـي الجُمل، لا سـيَّما التي لا محلَّ لها مـن الإعراب.

فـالأوَّل وهـو أن تُنـزَّلَ الثَّانيـةُ منزلـةَ بـدلِ البعـضِ **(نحـو:** ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشـعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤]، **فـإنَّ المـرادَ التَّنبيـهُ علـى نِعَم اللهِ تعالـى)**، والمقامُ يقتضي اعتنـاءً بشـأنه لكونه مطلوبًا في نفسـه أو ذريعةً إلى غيـره[3]، **(والثَّاني)**، أعنـي قوله: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ﴾ إلـى آخـره **(أوفـى بتأديتـه)**، أي: تأديةِ المـرادِ **(لدلالتـه)**، أي: دلالةِ الثَّانـي **(عليهـا)**، أي: على نِعَم اللهِ تعالـى **(بالتَّفصيـل مـن غيـر إحالةٍ علـى عِلـم المخاطَبيـن المعانِديـن، فوِزانُـه وِزانُ** «وجهُه» **في** «أعجبنـي زيـدٌ وجهُـه»/ [١٦٦/ ١] **لدخـول الثَّانـي فـي الأوَّل)**؛ لأنَّ ﴿مَا تَعْلَمُونَ﴾ يشـملُ الأنعـامَ والبنيـن والجنـاتِ وغيرَها.

(والثَّاني) وهو أن تُنزَّلَ الثَّانيةُ منزلةَ بدلِ الاشتمالِ **(نحو:**

أقـولُ لـهُ ارحَـلْ لا تُـقيـمَنَّ عِـنـدَنـا ... وإلَّا فكُنْ فـي السِّـرِّ والجَهْرِ مُسْـلِمَا)[4]

أي: إن لم ترحَل فكنْ على ما يكون عليه المسلمُ من استواء الحالين في السِّرّ والجهر، **(فإنَّ المُراد به)**، أي: بقوله: (ارْحَلْ)، **(كمالُ إظهارِ الكراهةِ لإقامته)**، أي: إقامةِ المخاطَبِ **(وقوله:** «لا

---

(١) زِيد في (ت) و(س): «الجملة».

(٢) الكلام مستخرَجٌ من الإيضاح ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٣) فصَّلتُ الكلام على المقام في الآية في كتابي القرائن في علم المعاني ٤٩٠ ـ ٤٩٢.

(٤) مشهورٌ غير منسوب. وصرَّح شُرَّاحه أنَّهم ما عرفوا قائله، وذلك في معاهد التنصيص ١/ ٢٧٨، وشرح أبيات المغني للبغداديّ ٦/ ٣٠٠، والعقد المُكلَّل اللوح ٥٦/ ٢؛ وهو بلا عزو في مفتاح العلوم ٣٧٦، والإيضاح ٢٥٣.

تُقيمَنَّ عِندَنا) أوفى بتأديته)، أي: تأديةِ المرادِ **(لدلالته عليه)**، أي: لدلالة (لا تُقيمَنَّ) على المراد، وهو كمالُ إظهارِ الكراهةِ لإقامته **(بالمُطابَقة مع التَّأكيدِ)** الحاصلِ من النُّون[١].

فإن قلتَ[٢]: قوله: (لا تُقيمَنَّ عِندَنا) إنَّما يدلُّ بالمطابقة على طلب الكفِّ عن الإقامة؛ لأنَّه موضوعٌ للنَّهي، وأمَّا إظهارُ كراهةِ المنهيّ فمِن لوازمه ومُقتضَياته، فدلالته عليه تكونُ بالالتزام دون المطابقةِ[٣].

قلتُ: نعَم، ولكن صارَ قولنا: «لا تُقِمْ عندي» بحسَب العُرفِ حقيقةً في إظهار كراهةِ إقامتِه وحضورِه حتَّى إنَّه كثيرًا ما يقالُ: «لا تُقِمْ عندي» ولا يرادُ كفُّه عن الإقامة، بل مجرَّد إظهارِ كراهةِ حضورِه، والتَّأكيدُ بالنُّون دالٌّ على كمال هذا المعنى، فصارَ «لا تُقيمَنَّ عندَنا» دالًّا على كمال إظهارِ الكراهةِ لإقامته بالمطابقة.

وقريبٌ من هذا ما يقالُ[٤]: إنَّه لم يُرد بالمطابقة: دلالةَ اللَّفظِ على تمام ما وُضعَ له، بل دلالته على ما يُفهَم منه قصدًا صريحًا، بخلاف (ارْحَلْ) فإنَّ دلالتَه على كمال إظهارِ الكراهةِ لإقامته ليستْ بالمطابقة مع أنَّه ليسَ فيه شيءٌ من التَّأكيد، بل إنَّما يدلُّ على ذلك بالالتزام بقرينة قوله: (وإلَّا فكُنْ في السِّرِّ والجهرِ مُسلِما) فإنَّه يدلُّ على أنَّ المرادَ مِن أمرِه بالرِّحلة إظهارُ كراهةِ إقامتِه بسبب مخالفةِ سِرِّه العلنَ[٥].

وزعمَ صاحبُ «المفتاح» أنَّ دلالة (ارْحَلْ) على هذا المرادِ بالتضمُّن[٦].

فكأنَّه أرادَ بالتضمُّن معناه اللُّغويَّ؛ لأنَّ (ارْحَلْ) معناه الصَّريح: طلبُ الرِّحلةِ، وقد قَصَد/ [١٦٦/ ٢] في ضمن ذلك نهيَه عن الإقامة إظهارًا لكراهتها، وظاهرٌ أنَّ كمالَ الكراهةِ لإقامته ليسَ جزءًا من مفهوم (ارْحَلْ) حتَّى تكونَ دلالتُه عليه بالتضمُّن[٧].

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢٥٣.

(٢) في هامش (ت): «السُّؤال للخَلخاليّ».

(٣) الكلام بمعناه في مفتاح **تلخيص المفتاح** ٣٨٦. وأورد البابرتيُّ أيضًا هذا الكلام وأجابَ عنه في **شرحه للتلخيص** ٣٨١.

(٤) في هامش (ت): «في الجواب».

(٥) الكلام بمعناه موجزًا في **نفائس التنصيص** اللوح ٣٦/ ٢.

(٦) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٧٦.

(٧) هذا الإشكالُ والتوجيه لكلام السَّكَّاكيّ وقعَ بلفظ قريب في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٦٢/ ١.

ويمكنُ أن يقالَ[١]: إنَّه مبنيٌّ على أنَّ الأمرَ بالشَّيء يتضمَّن النَّهيَ عن ضدِّه، فقوله: (ارْحَلْ) يدلُّ بالتضمُّن على مفهوم (لا تُقِمْ عندنا)، وهو إظهارُ كراهةِ إقامتِه بحسَب العرفِ كما مرَّ[٢]. وفيه تعسُّفٌ[٣].

(ووِزانُه) أي: وِزانُ «لا تُقيمَنَّ عندنا» **(وِزانُ (حُسْنُها) في (أعجبَتني الدَّارُ حُسْنُها)؛ لأنَّ عدمَ الإقامةِ مُغايِرٌ للارتحال)** فلا يكونُ «لا تقيمَنَّ»[٤] تأكيدًا لقوله: «ارحل» أو بدلَ كلّ، **(وغيرُ داخلٍ فيه)**، أي: عدمُ الإقامةِ غيرُ داخل في مفهوم الارتحالِ، فلا يكونُ بدلَ بعضٍ **(مع ما بينهما من المُلابَسة)** والملازمةِ، فيكونُ بدلَ اشتمالٍ.

والكلامُ في أنَّ الجملةَ الأولى، أعني: «ارحَلْ» منصوبةُ المحلّ مفعولَ «أقولُ» = كما مرَّ في: «أرسُوا نُزاولها»[٥].

وقولُه في المثالين، أعني الآيةَ والبيتَ: (إنَّ الثَّانيَ أوفى بتأديَّة المرادِ)، يدلُّ على أنَّ الجملةَ الأولى فيهما وافيةٌ بتمام المرادِ، لكنَّها كغير الوافيةِ: أمَّا في الآية فلِما فيها من الإجمال، وأمَّا في البيت فلِما في دلالتها على تمام المرادِ من القصور.

= **(أو بيانًا لها)** عطفٌ على (مُؤكِّدةً)، أي: القسمُ الثَّالثُ من كمال الاتِّصالِ أن تكونَ الجملةُ الثَّانيةُ بيانًا للأولى، فتُنزَّلُ منها منزلةَ عطفِ البيانِ من متبوعه في إفادة الإيضاحِ، **فلا تُعطَفُ عليها (لخفائها)**، أي: المقتضي لتبيين الجملةِ الأولى بالثَّانية خفاءُ الأولى مع اقتضاء المقامِ إزالتَه[٦]، **(نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾** [طه: ١٢٠]، **فإنَّ وِزانَه)**، أي: وِزانَ قولِه: ﴿قَالَ يَا آدَمُ﴾ **(وِزانُ (عُمَر) في قوله:**

---

(١) في هامش (ت): «في توجيه كلام السكَّاكيِّ».

(٢) الكلام بلفظ قريب في نفائس التنصيص اللوح ٣٦/ ٢.

(٣) بيَّن الشَّريف الجرجانيُّ في حاشيته على **المطوَّل** ٢٥٦ وجهَ التعسُّفِ بقوله: «وذلك لأنَّ كونَ النهي عن الضِّدِّ جزءًا من الأمر بالشيء مذهبٌ مرجوحٌ، وعلى تقدير صحَّته فالذي صارَ حقيقةً عُرفية في كراهة الإقامةِ هو لفظ (لا تُقِمْ)، والموجودُ في ضمن (ارحلْ) هو معناه الأصليّ، لا معناه العُرفيّ؛ إذ لم يثبُت في (ارحَلْ) عُرفٌ مُقتضٍ لذلك».

(٤) «لا تقيمنَّ» ليس في (ج).

(٥) اعترضَ على القزوينيِّ بهذا الزَّوزنيُّ في شرحه **للتلخيص** اللوح ٦٣/ ١. ومضى جوابُ التفتازانيِّ عن مِثله في البيت السابق في ص ٤٦١.

(٦) من قوله: «أن تكون الجملة» إلى هنا بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢٥٣.

أَقسَمَ بـالله أبـو حَفْـصٍ عُمَـرْ(١)

حيثُ جُعلَ ﴿قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ﴾ بيانًا وتوضيحًا لقوله: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَـٰنُ﴾، كما جعلَ «عُمَر» بيانًا وتوضيحًا لأبي حفصٍ.

ولا يجوزُ أن يقال: إنَّه من باب عطفِ البيانِ للفعل(٢).

لأنَّـا إذا قطعنـا النَّظـرَ عـن الفاعـل، أعنـي ﴿ٱلشَّيْطَـٰنُ﴾، لـم يكـن ﴿قَالَ﴾ بيانًـا وتوضيحًـا لـ﴿وَسْوَسَ﴾. فليُتأمَّلْ.

وقد تُعطَفُ الجملةُ/ [١٦٧/ ١] التي تصلح بيانًا للأولى عليها تنبيهًا على استقلالها ومغايرتِها للأولـى، كقولـه تـعالى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [البقـرة: ٤٩]، وفـي سـورة إبراهيم(٣): ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ [إبراهيم: ٦] بالواو، فحيث طرحَ الواو جعله بيانًا لـ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ وتفسيرًا لـ﴿ٱلْعَذَابِ﴾، وحيـث أثبتَهـا جُعـلَ التَّذبيـحُ؛(٤) لأنَّـه أوفى على جنس العـذابِ وزادَ عليها زيـادةً ظاهـرةً = كأنَّه جنسٌ آخـرُ(٥).

وقد يكونُ قطعُ الجملةِ عمَّا قبلها لكونها بيانًا وتفسيرًا لمفرد من مفرداته كقوله تعالى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ۝٣ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [هود: ٣ ـ ٤]، «فإنَّه بيَّنَ عذابَ اليومِ الكبيرِ بأنَّ مرجعَكم إلى مَن هو قادر على كلّ شيءٍ، فكانَ قادرًا على أشدّ ما أرادَ من عذابكم»(٦).

---

(١) الرَّجز لعبد الله بن كَيْسَبَة في معجم الشعراء فيما نقلَ عنه ابن حجر في **الإصابة** ٨/ ١٣٨ والبغداديُّ في **خزانة الأدب** ٥/ ١٥٦، وليس فيما انتهى إلينا من **معجم الشعراء**، وأورده السامرائيُّ في **الضائع** منه ٩٤ نقلًا عن **الإصابة**؛ وهو لأعرابيّ في **الزاهر** ١/ ١٤٢، **والفائق** ٤/ ١٩، **وشرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٣٩٥، ٣٦٢، ٣٨١، **ومعاهد التنصيص** ١/ ٢٧٩؛ وبلا عزو في **الإيضاح** ٢٥٤. ونسبَه ابنُ يعيش لرؤبة في **شرح المفصَّل** ٣/ ٧١، ودفع ذلك البغداديُّ في **خزانة الأدب** ٥/ ١٥٧: «وهذا لا أصلَ له، فإنَّ رؤبةَ ماتَ سنة خمس وأربعين ومئة ولم يعدَّه أحدٌ من التابعين فضلًا عن المُخضرَمين».

(٢) وهو المفهوم من كلام الخلخاليّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٣٨٧.

(٣) في (صل): الرعد، وأثبتُّ ما في (ت) وسائر النُّسخ الخطية، فكأنَّ التفتازانيَّ أصلحها بعدُ، أو هو سهو من الناسخ ولم يوقَف عليه وقتَ القراءة.

(٤) في (ج): «التوبيخ».

(٥) من قوله: «كقوله تعالى» إلى هنا بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٢/ ٣٦٨ (إبراهيم، ١٤/ ٦)، وهو قريبٌ ممَّا في **دُرَّة التنزيل** ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣٢.

(٦) **الكشَّاف** ٢/ ٢٥٨ (هود، ١١/ ٤).

ولمَّا فرغَ عن كمال الانقطاعِ والاتصالِ أرادَ أن يشيرَ إلى شِبهها فقال:

[الفصل لشِبه كمال الانقطاع]

(وأمَّا كونُها) أي: كونُ الجملةِ الثَّانيةِ **(كالمُنقطِعة عنها)**، أي: عن الأولى **(فلكون عطفِها عليها)**، أي: عطفِ الثَّانية على الأولى **(مُوهِمًا لعَطفها على غيرها)**، ممَّا يؤدِّي إلى فساد المعنى. وشَبَهُ هذا بكمال الانقطاع[١] أنَّه يشتملُ على مانع من العطف وهو إيهامُ خلافِ المرادِ، كما أنَّ المختلفتين إنشاءً وخبرًا، أو المتَّفقَتين اللَّتين لا جامعَ بينهما يشتمِلُ على مانع لكنَّ هذا دونه؛ لأنَّ المانعَ في هذا خارجيٌّ ربَّما يمكنُ دفعُه بنصب قرينةٍ.

(ويُسمَّى الفَصْلُ لذلك ‹قَطْعًا›، مِثالُه:

وتَظُنُّ سَلمى أنَّني أبغِي بِهَا بَدَلًا أُراهَا في الضَّلالِ تَهِيمُ)[٢]

فإنَّ بين الجملتَين الخبريَّتين، أعني قولَه: (وتظنُّ سَلمى) وقولَه: (أراها)، مناسبةً ظاهرةً لاتِّحادهما في المُسنَد؛ لأنَّ معنى (أراها): أظنُّها[٣]، والمُسنَدُ إليه في الأولى محبوبٌ وفي الثَّانية مُحِبّ. لكن لم يعطِف ‹أراها› على ‹تظنُّ›، لئلا يُتوهَّم أنَّه عطفٌ على قوله: ‹أبغِي›،/ [١٦٧/ ٢] وهو أقربُ إليه فيكونُ هذا أيضًا من مظنونات سَلمى، وليسَ كذلك[٤].

(ويَحتمِل الاستئنافَ)[٥] كأنَّه قيل: كيف تراها في هذا الظنِّ؟ فقال: أراها تتحيَّرُ في أودية الضَّلالِ.

ومن هذا القبيل قطعُ قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٥] عن الجملة الشَّرطيَّةِ، أعني قولَه: ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٤] فإنَّ عطفَه عليها يُوهِّم عطفَه[٦] على جملة

---

(١) زِيد في (ك) و(ي) (س): «باعتبار».

(٢) لا يُعرف قائله. وهو بلا عزو في مفتاح العلوم ٣٧٠، والمصباح ٥٨، والإيضاح ٢٥٥، والتبيان للطِّيبيّ ١٠٤، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٩.

(٣) ذهب إلى ذلك الكاشيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٣٧/ ٢؛ ونقله عنه الفناريُّ في حاشيته على المطوَّل ٤٢٧.

(٤) من قوله: «لم يعطِف» بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٣٧٠، والإيضاح ٢٥٥.

(٥) وذهب محمَّد بن عليّ الجرجانيُّ في الإشارات والتنبيهات ١٢٩ إلى أنَّ الاستئناف في البيت هو الوجه وسواه وهمٌ.

(٦) «عليها يُوهِم عطفه» ليس في (ج).

﴿قَالُوٓاْ﴾ أو جملةِ ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، وكلاهما فاسدٌ، كما مرَّ[١]، فظهرَ أنَّ قطْعَه أيضًا للاحتياط كما في البيت، لا للوجوب كما زعمَ السكَّاكيُّ؛[٢] لأنَّه لم يُبيِّن امتناعَ عطفِه على الجملة الشرطيَّةِ[٣].

لا يقال: إنَّه تركَه لظهور امتناعِ عطفِ غير الشرطيَّةِ على الشرطيَّة[٤]، وظهورِ أنَّه لا جامعَ بينهما[٥].

لأنَّا نقولُ: الأوَّلُ ممنوعٌ؛ فإنَّ عطفَ الشرطيَّةِ على غيرها وبالعكس كثيرٌ في الكلام، مِثلُ قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨]، وقوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةًۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]. وكذا الثَّاني لظهور المناسبةِ بين المُسنَدين، أعني استهزاءَ اللهِ بهم وتقاولَهم بهذه المقالاتِ أوقاتَ الخلواتِ، بل لاتِّحادهما في التَّحقيق؛ وكذا بين المُسنَدِ إليهما لكونهما متقابِلين يَستهزئُ كلٌّ منهما بالآخر، بدليل أنَّه علَّلَ قَطْع[٦] ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ عن جملة ﴿قَالُوٓاْ﴾ أو جملة ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ بما مرَّ[٧]، لا بعدم الجامعِ بينهما. فليُفهَمْ.

[الفصل لشِبه كمال الاتِّصال]

(**وأمَّا كونُها**)، أي: كونُ الثَّانيةِ (**كالمُتَّصلة بها**)[٨]، أي: بالأولى (**فلكونها**)، أي: الثَّانيةِ (**جوابًا لسؤال اقتضَته الأولى، فتُنزَّل**) الأولى (**مَنزلته**) أي: منزلةَ السُّؤالِ لكونها مشتملةً عليه ومُقتضيةً له،

---

(١) في اللوحة ١٦٣/ ٢.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٣٧١. وتابعه على ذلك البدر في **المصباح** ٥٨ - ٥٩، والطِّيبيُّ في التبيان ١٠٤. هذا والقطع للوجوب في هذه الآية مذهبُ الشيخ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ٢٣١، بل إنَّ الشيخ عبد القاهر - فيما يظهرُ من كلامه - لم يذكُرِ القطعَ للاحتياط البتَّةَ، ولعلَّه من زيادات السكَّاكيِّ تابعه عليه مَن بعده. ففي الاستدراك على السكَّاكيِّ ردٌّ على الشَّيخ عبدِ القاهر لم يُشر إليه التفتازانيُّ.

(٣) سبَقَ القزوينيُّ في **الإيضاح** ٢٥٥ إلى الاستدراك على السكَّاكيِّ ههنا.

(٤) هذا قول للمؤذِّنيِّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢٧١/ ٢ (راغب باشا).

(٥) ذهب إلى هذا الترمذيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٥٨/ ١، ردًا على اعتراض القزوينيِّ على السكَّاكيِّ ههنا.

(٦) في (ت): «فصل».

(٧) في ص ٤٥٨ - ٤٥٩.

(٨) في هامش (س) **تعليق من التفتازانيِّ**، نصُّه: «في هذا الكلام بحثٌ؛ وذلك أنَّ المصنِّف قال: ‹وأمَّا كون الثانية كالمتَّصلة› فينبغي للمصنِّف أن يقول: ‹كالمنقطعة› كما قال السكَّاكيُّ: لأنَّ الجملة إذا كانت مشتملة على السؤال ومقتضية له تكون إنشاءً، لأنَّ السؤال إنشاء استفهام، فتكون الجملة الأولى مشتملةً على الإنشاء والجملة الثانية تقع جوابًا عن الأولى، والجواب خبر؛ فبين الخبرِ والإنشاء كمالُ الانقطاع، فينبغي للمصنِّف أن يقول لِما بينهما كمال الانقطاع وبين الجملتين الأولى متضمِّن للسؤال والثانية أن يقع جوابا عنها: ‹شبه كمال الانقطاع› حتى يصحَّ كلامه». «منه».

(فتُفصَل) الثَّانيةُ (عنها)، أي: عن الأولى (كما يُفصَل الجوابُ عن السُّؤال) لِما بينهما من الاتِّصال.

وقال (السكَّاكيُّ): النَّوعُ الثَّاني من الحالة المُقتضيةِ للقطع أن يكونَ الكلامُ السَّابقُ بفحواه كالمُورِد للسُّؤال، (فيُنزَّلَ)[1] ذلك السُّؤالُ المدلولُ عليه بالفحوى (مَنزِلة الواقعِ) ويُطلبُ بالكلام الثَّاني وقوعُه جوابًا له، فيُقطعُ عن الكلامِ السَّابقِ لذلك./ [١٦٨/ ١] وتنزيلُ السُّؤالِ بالفحوى منزلةَ الواقعِ لا يُصارُ إليه إلَّا (لنُكتة:

كإغناء السَّامعِ[2] أن يَسألَ[3].

أو ألَّا يُسمَعَ منه) عطف على (إغناءِ)، أي: مِثلِ ألَّا يُسمَعَ من السَّامع (شيء) تحقيرًا له وكراهةً لسَماع كلامه.

أو مِثلِ ألَّا ينقطعَ كلامُكَ بكلامه[4].

أو مِثلِ القصدِ إلى تكثير المعنى بتقليل اللَّفظِ، وهو تقديرُ السُّؤالِ وتركُ العاطفِ.

أو غيرِ ذلك[5].

فليس في كلام السكَّاكيّ دلالةٌ على أنَّ الجملةَ الأولى تُنزَّلُ منزلةَ السُّؤالِ كما في كلام المصنِّفِ، فكأنَّ المصنِّفَ نظرَ إلى أنَّ قَطعَ الثَّانيةِ عن الأولى مثلَ قَطعِ الجوابِ عن السُّؤال لكونها كالمتَّصلة بها = إنَّما يكونُ على تقدير تشبيهِ الأولى بالسُّؤال وتنزيلِها منزلتَه.

ولا حاجةَ إلى ذلك؛ لأنَّ كونَ الجملةِ الأولى منشأ السُّؤالِ كافٍ في كون الثَّانيةِ التي هي الجوابُ كالمتَّصلة بها، على ما أشار إليه صاحبُ «الكشَّاف» حيثُ قال: وإنَّما قطعَ قصَّةَ الكفَّارِ، يعني قولَه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ الآية [البقرة: ٦] = عمّا قبلَها؛ لأنَّ ما قبلَها مَسوقٌ لذِكر الكتابِ

---

(١) زِيد في (ت): «بالنَّصب هو الرِّواية». وهذا التنبيه مذكورٌ في مفتاح المفتاح اللوح ١٤٦/ ٢، على ضبط عبارةِ السكَّاكيّ ثمَّة.

(٢) في مخطوط التلخيص اللوح ٣٧/ ١: «السائل».

(٣) «تكريمًا له». شرح المفتاح للتفتازانيّ اللوح ١٤٢/ ٢.

(٤) وضَّح التفتازانيُّ هذا الغرضَ في شرح المفتاح اللوح ١٤٢/ ٢ بقوله: «حرصًا منكَ على الكلام وحطًّا له من أن يتكلَّمَ حالَ تكليمكَ».

(٥) هنا ينتهي النقل بلفظ قريب عن مفتاح العلوم ٤٦٣ (طبعة بغداد)، وسقطَ أكثر كلام السَّكاكيّ ههنا من مطبوع مفتاح العلوم ٣٦١ (طبعة هنداوي). والكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٢٥٥ ـ ٢٥٦، وأصله في دلائل الإعجاز ٢٣٥ وما بعدها. ثمَّ إنَّ التفتازانيَّ زادَ في شرح المفتاح اللوح ١٤٠/ ٢ على ما ذكرَه السكَّاكيُّ في هذا الموضع جملةً من الأغراض.

وأنَّه هدًى للمتَّقين[١]، والثَّانيةُ مَسوقةٌ لبيان أنَّ الكفَّارَ من صفتهم كيتَ وكيتَ، فبينَ الجملتين تباينٌ في الغرض والأسلوبِ، وهما على حدٍّ لا مجالَ فيه للعاطف، بخلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣ ـ ١٤][٢].

ثمَّ قالَ: «فإن قلتَ: هذا إذا زعمتَ أنَّ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] جارٍ على ‹المتقين› [البقرة: ٢]، فأمَّا إذا ابتدأتَه وبنيتَ الكلامَ لصفة المؤمنين ثمَّ عقَّبتَه بكلامٍ آخرَ في صفة أضدادِهم كان مثلَ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾.

قلتُ: قد مرَّ لي أنَّ الكلامَ المُبتدأ عَقيبَ ‹المتقين› سبيلُه الاستئنافْ، وأنَّه مبنيٌّ على تقدير[٣] سؤالٍ، فذلك إدراجٌ له في حُكمِ ‹المتقين›، وتابعٌ له في المعنى، وإن كانَ مبتدأ في اللَّفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه»[٤].

(ويُسمَّى الفَصْل لذلك)، أي: لكون الثَّانيةِ جوابًا لسؤال اقتضَته الأولى **(استئنافًا، وكذا الجملةُ الثَّانيةُ)** نفسُها تُسمَّى استئنافًا، كما تُسمَّى مُستأنَفةً. **(وهو)**،/ [٢/ ١٦٨] أي: الاستئنافُ **(ثلاثةُ أضرُبٍ؛ لأنَّ السُّؤالَ)** الذي تضمَّنَته[٥] الأولى:

(إمَّا عن سبب الحُكمِ مُطلقًا، نحوُ:

قـالَ لي: كيفَ أنتَ؟ قلتُ: عليلُ ... سَـهَـرٌ دائـمٌ وحُـزنٌ طويلُ[٦]

أي: ما بالُكَ عليلًا؟ أو ما سببُ عِلَّتك؟) وذلك لأنَّ العادة أنَّه إذا قيل: ‹فلانٌ عليلٌ› أن يُسأل عن سبب علَّتِه ومُوجبِ مرضِه[٧]، لا أن يقالَ: هل سببُ علَّته كذا وكذا؟ ولا سيَّما السَّهرُ والحزنُ،

---

(١) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «فإنَّه إذا قيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ قُصِدَ جَعلُ الكلام جوابًا عن سؤالٍ». «منه».

(٢) انظر: **الكشَّاف** ١/ ١٤٩ (البقرة، ٢/ ٦).

(٣) «تقدير» ليس في (ج).

(٤) **الكشَّاف** ١/ ١٤٩ (البقرة، ٢/ ٦).

(٥) زِيد في (ك) و(ي): «الجملة».

(٦) مشهورٌ غير منسوب. انظره في: **دلائل الإعجاز** ٢٣٨، و**مفتاح العلوم** ٢٦٦، و**المصباح** ١٢، و**الإيضاح** ١٠٩، ٢٣٨، و**التبيان** للطِّيبيّ ٤٠، و**حواشي الكشَّاف** اللوح ٢٧/ ٢، و**معاهد التنصيص** ١/ ١٠٠. والبيتُ فيها جميعًا مثالٌ على حذف المُسنَد إليه لضيق المقامِ، إلَّا عند الشيخ عبدِ القاهر والقزوينيّ في الموضع الثاني فهو على ما نحن فيه.

(٧) الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٢٣٨.

فإنَّه قلَّما يقالُ: هل سببُ مرضِه السَّهرُ والحزنُ؟ لأنَّهما أبعدُ أسبابِ المرضِ. فعُلِمَ أنَّ السُّؤالَ عن السَّبب المطلقِ دون السَّببِ الخاصِّ، وعدمُ التَّأكيدِ أيضًا مُشعِرٌ بذلك.

(وإمَّا عن سببٍ خاصٍّ) لهذا الحُكمِ (نحو: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، كأنَّه قيل: هل النَّفسُ أمارةٌ بالسُّوء؟) فقيل: نعَمْ إنَّ النَّفسَ لأمارةٌ بالسُّوء، فالتَّأكيدُ دليلٌ على أنَّ السُّؤالَ عن السَّبب الخاصِّ، فإنَّ الجوابَ عن مطلق السَّببِ لا يؤكَّد. (وهذا الضَّرب يَقتضي تأكيدَ الحُكم كما مرَّ) في أحوال الإسناد، مِن أنَّ المخاطَبَ إن كان متردِّدًا طالبًا له حَسُنَ تقويته بمؤكِّد[١]. فعُلِمَ أنَّ المرادَ بالاقتضاء ههنا الاقتضاءُ[٢] على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوبِ.

فإذا قلتَ: «اعبُدْ ربَّك إنَّ العبادةَ حقٌّ له»، فهو جوابٌ للسُّؤال عن السَّبب الخاصِّ، أي: هل العبادةُ حقٌّ له؟ وإذا قلتَ: «فالعبادةُ حقٌّ له» فهو بيانٌ ظاهرٌ لمطلق السَّببِ، ووصلٌ ظاهرٌ بحرف موضوعٍ للوصل، فإذا قلتَ: «العبادةُ حقٌّ له» فهو وصلٌ خفيٌّ تقديريٌّ، والاستئنافُ جوابٌ للسُّؤال عن مطلق السَّببِ، أي: لِمَ تأمرُنا بالعبادة له؟ وهذا أبلغُ الوصلين وأقواهما، فتتفاوتُ هذه الثَّلاثةُ بحسب تفاوتِ المقاماتِ[٣].

(وإمَّا عن غيرهما)، أي: عن غير السَّببِ المطلقِ والسَّببِ الخاصِّ، (نحو[٤]: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ [هود: ٦٩]، أي: فماذا قال) إبراهيمُ في جواب سلامِهم؟ فقيل: ﴿قَالَ سَلَٰمٞ﴾، أي: حيَّاهم بتحيَّة أحسنَ مِن تحيَّتهم؛ لأنَّ تحيَّتَهم كانت بالجملة الفعليَّةِ الدَّالَّةِ على الحدوث، أي: نُسلِّمُ سلامًا، وتحيَّته بالاسميَّة الدالَّةِ على الدَّوام والثُّبوت، أي: سلامٌ عليكم[٥].

(وقولُه:/ [١٦٩و] زَعَمَ العواذلُ أنَّني في غَمْرَةٍ) العواذلُ: جمعُ عاذلة، بمعنى جماعةٍ عاذلةٍ لا امرأةٍ عاذلةٍ، بدليل قوله: (صَدَقوا). ولمَّا كانَ هذا مَظِنَّةً أن يُتوهَّم أنَّ غمرتَه ممَّا سينكشفُ كما هو

---

(١) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٢٥٧. وانظر ما مضى عن هذا التوكيد في ص ١٠٥.

(٢) «ههنا الاقتضاء» ليس في (ج).

(٣) أوردَ السكَّاكيُّ هذه الأمثلة الثلاثة في مفتاح العلوم ٢٦٢، وذكرَ أنَّ بينها تفاوتًا بحسب المقام، لكنَّه لم يُبيِّن ذلك. وللتفتازانيِّ زيادة تفصيل لهذه الفروق في شرحه للمفتاح اللوح ١٣٣/ ١.

(٤) في مخطوط التلخيص اللوح ٣٧/ ٢: «كقوله».

(٥) الكلام بمعناه في الكشَّاف ١/ ٤٨ (الفاتحة، ٢/ ٢)، ولم يتعرَّض له الزمخشريُّ في موضع الآية من سورة الذَّاريات.

شأن أكثر الغمرات والشَّدائد استدركه بقوله: (ولكنْ غَمْرتي لا تَنجَلي)[١]، ففصَلَ قولَه: «صدقوا» عمَّا قبله، لكونه استئنافًا جوابًا للسُّؤال عن غير السَّببِ، كأنَّه قيل: أصدَقوا في هذا الزَّعمِ أم كذَبوا؟ فقيلَ: صدَقوا[٢].

ومثَّل المصنِّفُ بمثالين؛ لأنَّ السُّؤال عن غير السَّببِ أيضًا: إمَّا أن يكونَ على إطلاقه كما في المثال الأوَّلِ، وإمَّا أن يشتمِلَ على خصوصيَّة كما في[٣] الثَّاني، فإنَّ العلمَ حاصلٌ بواحد من الصِّدق والكذِبِ وإنَّما السُّؤالُ عن تعيينه[٤]. والاستئنافُ بابٌ واسعٌ متكاثرُ المَحاسنِ.

(وأيضًا منه) هذا تقسيمٌ آخرُ للاستئناف، وهو أنَّ منه (ما يَأتي بإعادة اسمِ ما استُؤنِفَ عنه)، أي: أُوقِعَ عنه الاستئنافُ بحذف المفعولِ بلا واسطة[٥]، والأصلُ: استُؤنِفَ عنه الحديثُ، (نحو «أَحسنتَ) أنتَ (إلى زيدٍ، زيدٌ حقيقٌ بالإحسان»[٦].

ومنه ما يُبنى على صفته)، أي: على صفة ما استُؤنفَ عنه دون اسمِه، يعني: يكونُ المُسنَدُ إليه في الجملة الاستئنافيةِ من صفات مَن قُصِدَ استئنافُ الحديثِ عنه، أعني صفةً تصلحُ لترتُّب الحديثِ عليه. وهذه العبارةُ أوضحُ من قولهم: «ومنه ما يأتي بإعادة صفتِه»، أي: إعادةِ ذِكرِ ذلك الشَّيءِ بصفةٍ من صفاته (نحو) «أحسنتَ إلى زيدٍ (صديقُكَ القديمُ، أهلٌ لذلكَ»)[٧] والسُّؤالُ المقدَّرُ فيهما لماذا أحسنَ إليه؟ وهل هو حقيقٌ بالإحسان؟

---

(١) البيت بتمامه:

زعمَ العَواذلُ أنَّني في غَمْرةٍ ... صدَقوا ولكنْ غَمْرتي لا تَنجلي

لا يُعرَف قائله. وهو بلا عزو في **دلائل الإعجاز** ٢٣٥، و**مفتاح العلوم** ٣٧٢، و**الإيضاح** ٢٥٧، **معاهد التنصيص** ١/ ٢٨١، و**شرح أبيات المغني** للبغداديّ ٦/ ١٨٠ ـ ١٨١، و**عقود الدُّرر** اللوح ٤٨/ ٢.

(٢) الكلام على البيت بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٢٣٦، و**مفتاح العلوم** ٣٧٢، و**الإيضاح** ٢٥٧.

(٣) زِيد في (ت): «المثال».

(٤) لم يُمثِّل الشيخ عبد القاهر ولا السكَّاكيُّ بالآية ههنا، فكأنَّ التفتازانيَّ أراد بهذا الكلام التنبيه على أنَّ التمثيل بها من إضافات القزوينيّ. ثمَّ إنَّ التنبيه على هذا التفصيل الذي ذكرَه التفتازانيُّ للسُّؤال عن غير السَّبب ما وجدتُه لغيره فيما وقفتُ عليه.

(٥) في هامش أكثر الأصول: «وتنزيلِ الفعلِ منزلةَ اللازم».

(٦) هذا النوع بمعناه مع المثال في **الكشَّاف** ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠ (البقرة، ٢/ ٥)، وقريب منه في **المثل السائر** ٢/ ٢٢١.

(٧) هذا النوع بمعناه مع المثال في **الكشَّاف** ١/ ١٤٠ (البقرة، ٢/ ٥)، وقريب منه في **المثل السائر** ٢/ ٢٢١. والظاهرُ أنَّ التفتازانيَّ يعنيهما بقوله: «قولهم»، فالعبارة المذكورة واقعة فيهما.

(وهذا)، أي: الاستئنافُ المبنيُّ على صفة ما استُؤنفَ عنه (أبلغُ) وأحسنُ؛ لاشتماله على بيان السَّببِ الموجبِ[١]، كقِدَم الصَّداقة في المثال المذكورِ، لما يسبِقُ إلى الفهم من ترتُّب الحُكمِ على الوصف أنَّ الوصفَ عِلَّةٌ له.

وأمَّا إذا عقَّبت المُستأنَفَ عنه في الكلام السَّابقِ بصفات، ثمَّ ذكرتَه في الاستئناف بلفظ اسمِ الإشارة، كقولك: «قد أحسنتَ إلى زيد/[١٦٩/ ٢] الكريمِ الفاضلِ ذلك حقيقٌ بالإحسان» = فالأظهرُ أنَّه من القبيل الثَّاني، وعليه قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٥] على وجهٍ.

فإن قلتَ: إن كان السُّؤالُ في الاستئناف عن السَّبب فالجوابُ يشتمِلُ على بيانه لا محالةَ سواءٌ كان بإعادة اسمِ ما استُؤنفَ عنه أو مبنيًّا على صفته، وإن كانَ عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السَّببِ، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾ [هود: ٦٩] وقولِه:

زعـمَ العـواذلُ.................... .... البيـت[٢]

سواءٌ كانَ بإعادة الاسمِ أو الصِّفة، فما وجهُ هذا الكلامِ؟[٣]

قلتُ: وجهُه أنَّه إذا أُثبتَ لشيءٍ حكمٌ، ثمَّ قدِّرَ سؤالٌ عن سببه وأريدَ أن يُجابَ بأنَّ سببَ ذلك أنَّه مُستحِقٌّ لهذا الحكم، فهذا الجوابُ يكونُ تارةً بإعادة اسمِ ذلك الشَّيءِ فيفيدُ أنَّ سببَ هذا الحكمِ كونُه حقيقًا به، وتارةً بإعادة صفتِه فيفيدُ أنَّ سببَ استحقاقه لهذا الحكمِ هو هذا الوصفُ، وليس يجري هذا في سائر صورِ الاستئناف. فليُتأمَّلْ.

(وقد يُحذَف صَدرُ الاستئنافِ) فعلًا كان أو اسمًا (نحو: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ٣٦ رِجَالٞ﴾ [النور: ٣٦ ـ ٣٧])[٤]، كأنَّه قيل: مَن يسبحه؟ فقيل: ﴿رِجَالٞ﴾، أي: يُسبِّحه رجالٌ، (وعليه «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ») أو «نِعْمَ رجلًا زيدٌ» (على قولٍ)، أي: على قول مَن يجعلُ المخصوصَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو زيدٌ، ويجعلُ الجملةَ استئنافًا جوابًا للسُّؤال عن تفسير الفاعلِ المُبهَم[٥]، كما مرَّ[٦].

(وقد يُحذَف) الاستئنافُ (كلُّه: إمَّا مع قيامِ شيءٍ مَقامَه، نحو) قولِ الحَماسيّ يهجو بني أسدٍ:

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ١/ ١٤٠ (البقرة، ٢/ ٥)، و**المثل السائر** ٢/ ٢٢١، و**الإيضاح** ٢٥٩.

(٢) مضى تخريجه آنفًا.

(٣) الكلام بمعناه في **حاشية القطب الرازيّ على الكشَّاف** اللوح ٣٨/ ٢، وأوردَ له الرازيُّ جوابًا غير الذي سيذكره التفتازانيُّ له.

(٤) قرأ بها ابن عامر وأبو بكر. انظر: **السبعة** ٤٥٦، و**النشر** ٢/ ٣٣٢. وانظر ما سيأتي من توجيه الآية في **الحُجَّة** ٥/ ٣٢٦.

(٥) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢٥٩.

(٦) في ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(زَعمتُم أنَّ إخوتَكم قريشٌ. لَهُمْ إلفٌ)، أي: إيلاف في الرِّحلتين المعروفتين لهم في التِّجارة[١]، رحلةٍ في الشِّتاء إلى اليمَن، ورحلةٍ في الصَّيف إلى الشَّامِ. (وليسَ لَكمْ إلَافُ)[٢]، أي: مُؤالفة في الرِّحلتين المعروفتين. وبعدَه:

أُولئكَ أُومِنوا جُوعًا وخَوفًا وقد جاءتْ بنو أسَدٍ وخافوا[٣]

كأنَّهم قالوا: أصدَقنا في هذا الزَّعم أم كذَبنا؟ فقيل: كذبتُم. فحُذف هذا الاستئنافُ كلُّه، وأُقيمَ قولُه: (لَهُمْ إلفٌ وليسَ لكمْ إلافُ) مُقامَه لدلالته عليه[٤].

ويحتملُ أن يكونَ قولُه: (لَهُمْ إلفٌ وليسَ لكمْ إلافُ) جوابًا لسُؤال اقتضاه الجوابُ المحذوفُ، كأنَّه لمَّا قالَ المتكلِّمُ:/ [١٧٠/ ١] كذبتُم، قالوا: لِمَ كذَبنا؟ فقال: لهم إلفٌ وليس لكم إلافُ، فيكونُ في البيت استئنافان[٥]. كذا في «الإيضاح».

فإن قلتَ: هذا هو الوجهُ الأوّلُ بعينه، لأنَّ قولَه: (لهم إلفٌ) بالنِّسبة إلى (كذبتُم) المحذوفِ لا يحتمِلُ سوى أن يكونَ استئنافًا جوابًا له وبيانًا لسببه، فأقيمَ مُقامَ المُسبَّبِ.

قلتُ: بل يحتمِلُ التَّأكيدَ والبيانَ، فكأنَّه جعلَه في الوجه الأوّلِ مؤكِّدًا للجواب المحذوفِ أو بيانًا له.

(أو بدون ذلك)، أي: بدون قيامِ شيءٍ مَقامَه، (نحو: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]، أي: (نحن) على قولٍ)، أي: قول مَن يجعلُ المخصوصَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ[٦]، أي: (هم نحن)، فحُذفَ المبتدأ والخبرُ جميعًا من غير أن يقومَ شيءٌ مَقامَهما.

---

(١) الكلام بلفظ قريب في شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٤٤٩.

(٢) البيت بتمامه:

زَعمتُمْ أنَّ إخوتَكمْ قريشٌ لهمْ إلفٌ وليسَ لكمْ إلافُ

وهو للمُساوِر بن هند في شرح الحماسة للتبريزيّ ٤/ ١٢، والتذكرة الحمدونية ٥/ ١١٦، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨٢؛ وبلا عزو في شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٤٤٩، ودلائل الإعجاز ٢٣٦، والكشّاف ٤/ ٢٨٧ (قريش، ١٠٦/ ٢)، ومفتاح العلوم ٣٧١، والإيضاح ٢٥٩.

(٣) البيت في: شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٤٤٩، وشرح الحماسة للتبريزيّ ٤/ ١٢، وشرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٥٨/ ١.

(٤) الكلام بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ٢٣٧، ومفتاح العلوم ٣٧١، والإيضاح ٢٥٩.

(٥) هذا الوجه بلفظ قريب في الإيضاح ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٦) وستأتي هذه المسألة في إيجاز الحذف في ص ٥٢٨.

ولمَّا فرغَ من الأحوال الأربعةِ المقتضيةِ للفَصل شرَعَ في الحالتين المُقتضيتَين للوَصل فقال:

[الوصل لكمال الانقطاع مع الإيهام]

(وأمَّا الوَصْل لدَفْع الإيهامِ، فكقولهم: ‹لا، وأيَّدكَ اللهُ›) فقولهم: «لا» ردٌّ لكلام سابقٍ، كأنَّه قيلَ: «هل الأمرُ كذلك؟» فقيل: «لا»، أي: ليس الأمرُ كذلك، فهذه جملةٌ إخباريَّةٌ، و«أيدَّكَ اللهُ» جملةٌ إنشائيَّةٌ معنًى؛ لأنَّها بمعنى الدُّعاء فبينهما كمالُ الانقطاعِ، لكنْ[1] تَرْكُ العطفِ ههنا يُوهِمُ خلافَ المقصودِ، فإنَه لو قيل: «لا أيدَّكَ اللهُ» لتُوهِّمَ أنَّه دعاءٌ على المُخاطَب بعدم التَّأييدِ، فلدَفْع هذا الوهمِ جيءَ بالواو العاطفة للإنشائيَّة الدعائيَّة على الإخباريَّة المنفيَّة المدلول عليها بكلمة «لا»[2]، كما تُركَ العطفُ في صورة القطعِ، نحو «وتظنُّ سَلمى» البيت، دفعًا للإيهام.

[الوصل للتوسُّط بين الكمالين]

(وأمَّا للتوسُّط)، أي: أمَّا الوصلُ للتوسُّط بين حالتَي كمالِ الانقطاعِ وكمالِ الاتِّصالِ.

وقد توهَّمَه بعضُهم[3] ‹إمَّا› بكسر الهمزةِ[4]. فوقعَ في خَبْط عظيمٍ، وإنَّما هو ‹أمَّا› بالفتح عطفًا على ‹أمَّا› السَّابقةِ. وقد عُلمَ ممَّا مرَّ أنَّ الوصلَ: إمَّا لدفع الإيهامِ، وإمَّا للتوسُّط بين كمالِ الاتِّصالِ وكمالِ الانقطاعِ[5]، فنقولُ: أمَّا الوصلُ/ [١٧٠/ ٢] لدفع الإيهامِ فكذا، وأمَّا الوصلُ للتوسُّط[6]:

(فإذا اتَّفقتا)، أي: الجملتان (خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط) بجامع، أي: مع وجودِ جامعٍ بينهما[7]. والاتِّفاقُ المذكورُ إنَّما يتحقَّقُ إذا: كانَ كلتا الجملتين خبريَّتين لفظًا ومعنًى، أو

---

(١) زيد في (ي): «عُطف عليها؛ لأنَّ».

(٢) ويوضِّح هذا قصَّة أوردَها الجاحظ في **البيان والتبيين** ١/ ٢٦١ بقوله: «مرَّ رجل بأبي بكر ومعه ثوبٌ، فقال: أتبيعُ الثوب؟ فقال: ‹لا عافاك الله›، فقال أبو بكر رضيَ الله عنه: لقد عُلِّمتُم لو كنتُم تعلمون؛ قُلْ: لا، وعافاك الله»، والخبر في: **العقد الفريد** ٣/ ٦، و**القطع والائتناف** ١/ ١٧، و**عُمدة الكتَّاب** ٣٢٨، و**مجمَع الأمثال** ٢/ ٤٥١، و**دُرَّة الغوَّاص** ١٣٨. وفصَّلت الكلام عليها وعلى صُور دَفع هذا الإيهام في كتابي: **القرائن في علم المعاني** ٥٠٦ ـ ٥٠٩.

(٣) صرَّح الفناريُّ في **حاشيته على المطوَّل** ٤٣٣، والدُّسوقيُّ في **حاشيته على المختصر** ٣/ ٦٩ أنَّ المُتوهِّم «هو الشَّارحُ الزَّوزنيُّ».

(٤) ذهب إليه الزوزنيُّ في **شرحه للتلخيص** اللوح ٦٥/ ١.

(٥) هذا ما قدَّره الزوزنيُّ مع «إمَّا».

(٦) وهذا هو التقدير عند التفتازانيّ مع «أمَّا». وانظر إلى خفاء طريقةِ التفتازانيّ في ردّه، بسوق ما قدَّره الزَّوزنيّ ثمَّ تعقيبه بالتقدير الصحيح عنده.

(٧) كان كُتب ههنا في (صل): «وإنَّما تَركَ هذا القيدَ استغناءً عنه بما سبقَ مِن أنَّه إذا لم يكن بينهما جامعٌ فبينهما كمالُ الانقطاعِ، =

إنشائيَّتين كذلك، أو كان كلتاهما خبريَّتين معنًى فقط بأن تكونا إنشائيتين لفظًا، أو تكونَ الأولى إنشائيَّةً لفظًا والثَّانيةُ خبريَّةً[١]، أو بالعكس، أو كان كلتاهما إنشائيَّتين معنًى فقط بأن تكونا خبريَّتين لفظًا، أو تكون الأولى خبريةً لفظًا والثَّانية إنشائية، أو بالعكس. فالمجموعُ ثمانيةُ أقسامٍ.

فالاتِّفاقُ لفظًا ومعنًى (**كقوله تعالى**: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، **وقوله تعالى**: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣ ـ ١٤])؛ وفي الخبريَّتين المتفاوتتين اسميَّةً وفعليَّةً، والمُتناسِبتين؛ (**وقوله**: ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٣١]) في الإنشائيَّتين.

والاتِّفاقُ معنًى فقط، لم يذكُر له[٢] إلَّا مثالًا واحدًا، لكنَّه[٣] أشار إلى أنَّه يمكنُ تطبيقُه على قسمين من الأقسام السِّتَّة، وأعادَ فيه الكافَ تنبيهًا على أنَّه مثالٌ للاتِّفاق معنًى، فقال: (**وكقوله تعالى**: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]) فعُطفَ ﴿وَقُولُواْ﴾ على ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾؛ لأنَّهما وإن اختلفا لفظًا لكنَّهما متَّفقان معنًى، لأنَّ ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ إخبارٌ في معنى الإنشاءِ، (**أي: لا تعبدوا**)، «كما تقول: (تذهبُ إلى فلان تقولُ: كذا)، تريدُ الأمرَ. وهو أبلغُ من صريح الأمرِ؛ لأنَّه كأنَّه سُورع إلى الامتثال فهو يُخبرُ عنه»[٤].

وقوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ لا بدَّ له من فعل: فإمَّا أن يقدَّر خبرٌ في معنى الطَّلبِ تنبيهًا على المبالغة المذكورةِ، أي: (**وتُحسِنون بمعنى: أَحسِنُوا**) وهو عطفٌ على ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ فيكونُ مثالًا لقسم آخرَ، وهو أن تكونا/ [١٧١/ ١] إنشائيَّتين معنًى فقط، بأن تكونَ كلتاهما خبريَّتين لفظًا؛ (**أو**) يقدَّرَ من أوَّل الأمرِ صريحُ الطَّلبِ، على ما هو الظَّاهرُ، أي: (**وأَحسِنوا**) بالوالدين إحسانًا[٥].

ومنه قولُه تعالى في سورة الصَّف: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣] عطفًا على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ قبله

= وبما يُذكرُ بُعيد هذا من أنَّ الجامعَ بينهما يجبُ أن يكونَ كذا وكذا»، ثمَّ ضُرب عليه فيه، وهو ملحَقٌ مُصحَّح في هامش (ت) وزيد من نسخة في هامش (م). وهو مُثبت في متن (ف) و(ع)، وليس في سائرها.

(١) زِيد في (ع): «لفظًا».

(٢) زِيد في (ك): «المُصنِّف».

(٣) زِيد في (ت): «في الأسلوب».

(٤) **الكشَّاف** ١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣ (البقرة، ٢/ ٨٣). والكلام بمعناه في **الإيضاح** ٢٦١.

(٥) هذان الوجهان بإيجاز في **الكشَّاف** ١/ ٢٩٣ (البقرة، ٢/ ٨٣).

في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١١]؛ لأنَّه بمعنى (آمنوا)[١]. كذا في «الكشَّاف».

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المخاطَبَ بالأوَّل هم المؤمنون خاصَّةً بدليل قوله: ﴿بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، وبالثَّاني هو النَّبيُّ عليه الصَّلاة والسَّلام، وهما وإن كانا متناسِبين، لكن لا يخفى أنَّه لا يحسُنُ عطفُ الأمرِ لمخاطَب على الأمر لمخاطَب آخرَ إلَّا عند التَّصريحِ بالنِّداء، نحو: (يا زيدُ قُمْ، واقعدْ يا عمرُو)، على أنَّ قولَه: ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾ بيانٌ لِما قبله على طريق الاستئنافِ، كأنَّهم قالوا: كيف نفعلُ؟ فقيل: تؤمنون، أي: آمنوا، فلا يصحُّ عطفُ ﴿بَشِّرِ﴾ عليه[٢].

فالأحسنُ أنَّه عطفٌ على (قلْ) مرادًا قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٣]، أي: قُلْ يا محمَّد كذا وبشِّر، أو على محذوف، أي: فأبشِرْ يا محمَّد وبشِّرْ. يقال: (بشَّرتُه فأبشَرَ)، أي: سُرَّ[٤].

وممَّا اتَّفقَ الجملتان في الخبريَّة معنًى فقط والثَّانيةُ إنشاءٌ في معنى الإخبارِ قولُه تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [هود: ٥٤]، أي: وأُشهِدُكم، وبالعكس قولُه تعالى: ﴿أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، أي: أُخذَ عليهم لأنَّه للتَّقرير[٥].

فإن قلتَ: قد جوَّزَ صاحبُ «الكشَّاف» عطفَ الإنشاء على الإخبار من غير أن يُجعَلَ الخبرُ بمعنى الإنشاءِ أو على العكس، بل يُؤخَذُ عطفُ الحاصلِ من مضمون إحدى الجملتين على الحاصل من مضمون الأخرى، حيثُ ذكَرَ في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] إلى قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٢٥] أنَّه ليس المعتمَدُ بالعطف هو الأمرُ حتَّى يطلَبَ له مُشاكِلٌ من أمر أو نهي يُعطَفُ عليه، وإنَّما المعتمَدُ بالعطف هو جملةُ وَصْفِ ثوابِ المؤمنين، فهي معطوفة على

---

(١) انظر: الكشَّاف ٤/ ١٠١ (الصف، ٦١/ ١٣). والكلام بمعناه في الإيضاح ٢٦١.

(٢) وجه النظر هذا بمعناه في الإيضاح ٢٦٢.

(٣) وهو ما ذهب إليه السكَّاكيُّ في مفتاح العلوم ٣٧٠، وبيَّن فيه أنَّه على خلاف الزمخشريِّ فيه. ورجَّح الطِّيبيُّ في التبيان ١١١ ـ ١١٢، وفتوح الغيب ٢/ ٣٤٥ مذهب الزمخشريِّ على ما ذهب إليه السكَّاكيُّ.

(٤) الكلام بلفظ قريب في الصحاح (بشر).

(٥) الكلام بلفظ قريب في الكشَّاف ٢/ ١٢٨ (الأعراف، ٧/ ١٦٩).

/[٢/ ١٧١] جملة وَصْفِ عقابِ الكافرين، كما تقول: ‹زيدٌ يُعاقَبُ بالقيد والإرهاقِ، وبشِّرْ عَمرًا بالعفو والإطلاقِ›[١].

قلتُ: هذا دقيقٌ حسَنٌ، لكنَّ مَن يشترطُ اتِّفاقَ الجملتين خبرًا وإنشاءً لا يُسلِّمُ صحَّةَ ما ذكَرَه مِنَ المثال: ولهذا قال المصنِّف: إنَّ قولَه: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ عطفٌ على محذوف يدلُّ عليه ما قبله، أي: فأنذِرْهم وبشِّر الذين آمنوا؛[٢] وقال صاحبُ «المفتاح»: إنَّه عطفٌ على ‹قلْ› مرادًا قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١][٣].

فكأنَّه أُمِرَ النبيُّ عليه السَّلام بأن يؤدِّي معنى هذا الكلامِ؛[٤] لأنَّه قد أدرج فيه قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وهذا كما تقولُ لغلامك وقد ضربَه زيد: قلْ لزيد: أمَا تستحي أن تضرِبَ غلامي وأنا المُنعِمُ عليك بأنواع النِّعمِ؟[٥]

[الجامع بين الجملتين]

(والجامعُ بينهما)، أي: بين الجملتين **(يجِبُ أن يكون باعتبار المُسنَدِ إليهما والمُسنَدَين جميعًا)**، أي: باعتبار المُسنَدِ إليه في الجملة الأولى والمُسنَدِ إليه في الجملة الثَّانيةِ، وكذا باعتبار المُسنَدِ في الأولى والمُسنَدِ في الثَّانية[٦]، **(نحو ‹يشعُر زيدٌ ويكتُب›)** للمناسبة الظَّاهرةِ بين الشِّعر والكتابةِ، وتقارُنِهما في خيال أصحابِها، **(ويُعطي ويمنَعُ)** لتضادِّ الإعطاءِ والمنعِ، هذا عند اتِّحاد المُسنَدِ إليهما.

وأمَّا عند تغايرِهما فلا بدَّ أن يكونَ بينهما أيضًا جامعٌ، كما أشارَ إليه بقوله: **(و‹زيدٌ شاعرٌ**

(١) انظر: الكشَّاف ١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤ (البقرة، ٢/ ٢٥).

(٢) انظر: الإيضاح ٢٦٢.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٤) هذا جوابٌ عن مانع يمنعُ من الوجه الذي ذهبَ إليه السكَّاكيُّ، وهو أنَّ قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ إن لم يكن داخلًا في حيِّز القول اختلَّ نظمُ الكلامِ، وإن دخلَ فيه فكيف يُؤمر النبيُّ ﷺ بقوله؟ وهذا الاعتراضُ مذكورٌ في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٢/ ١٥٥ ـ ١/ ١٥٦، وفصَّله التفتازانيُّ في شرح المفتاح اللوح ١٤٩/ ١ ـ ١٥٠/ ١، وأشار إليه في حواشي الكشَّاف اللوح ٥٨/ ١. ولم يذكُر التفتازانيُّ الاعتراض ههنا، واكتفى بسَوق الجوابِ كما ترى.

(٥) هذا الجواب مع المثال المذكور بلفظ قريب في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٥٦/ ١.

(٦) انظر: الإيضاح ٢٦٣.

وعمرٌو كاتبٌ وزيدٌ طويلٌ وعمرٌو قصيرٌ› لمُناسَبةٍ بينهما)[1]، أي: بشرط أن يكونَ بين زيدٍ وعمرٍو مناسبةٌ، كالأخوَّة أو الصَّداقةِ أو العداوةِ أو نحوِ ذلك، وعلى الجملة يكونُ أحدُهما بسبب من الآخر ومُلابسًا له.

(بخلاف ‹زيدٌ شاعرٌ وعمرٌو كاتبٌ› بدونها)، أي: بدون المناسبةِ بين زيدٍ وعمرٍو، فإنَّه لا يصحُّ وإن كان المُسنَدان متناسبَين، بل وإن كانا متَّحدين أيضًا، ولهذا صرَّح السكَّاكيُّ بامتناع العطفِ في نحو ‹خُفِّي ضيِّقٌ، وخَاتمي ضيِّقٌ›[2].

(و) بخلاف **(‹زيدٌ شاعرٌ وعمرٌو طويلٌ› مُطلقًا)**،/ [١٧٢/ ١] أي: سواء كان بين زيدٍ وعمرٍو مناسبةٌ أو لم تكن، فإنَّه لا يصحُّ لعدم المناسبةِ بين المُسنَدين أعني الشِّعرَ وطولَ القامةِ.

قال الشَّيخُ في «دلائل الإعجاز»: اعلمْ أنَّه كما يجبُ أن يكونَ المُحدَّثُ عنه في إحدى الجملتين بسبب من المُحدَّث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكونَ الخبرُ عن الثَّاني ممَّا يجري مَجرى الشَّبيهِ أو النَّظيرِ أو النَّقيضِ للخبر عن الأوَّل، فلو قلتَ: ‹زيدٌ طويلُ القامةِ وعمرٌو شاعرٌ› لكانَ خَلْفًا من القول[3].

(السكَّاكيُّ[4]**: الجامعُ بين الشَّيئين)** قد نقلَ المصنِّفُ كلامَ السكَّاكيّ وتصرَّفَ فيه بما جعلَه مختلًّا، ظنًّا منه أنَّه إصلاحٌ له. ونحن نشرحُ أوَّلًا هذا الكلامَ مطابقًا لِما ذكرَه السكَّاكيُّ، ثمَّ نشيرُ إلى ما نقلَ المصنِّفُ من الاختلال. فنقولُ:

مِن القوى المُدرِكةِ العقلُ: وهي القوَّةُ العاقلةُ المدرِكةُ للكليَّات.

ومنها الوهمُ: وهي القوَّةُ المُدرِكةُ للمعاني الجزئيَّةِ الموجودةِ في المحسوسات من غير أن يتأدَّى إليها من طرُق الحواسِّ، كإدراك العداوةِ والصَّداقةِ من زيد مثلًا، وكإدراك الشَّاة معنًى في الذِّئب.

ومنها الخيالُ: وهي قوَّةٌ تجتمعُ فيها صور المحسوساتِ، وتبقى فيها بعد غيبتِها عن الحسِّ

---

(١) في مخطوط التلخيص اللوح ٣٨/ ٢: «إذا كان بينهما نسبةٌ» مكان «لمناسبة بينهما».

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٣٨٠.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز ٢٢٥.

(٤) زيد في مخطوط التلخيص اللوح ٣٨/ ٢: «ثمَّ»، وكُتِب في هامشه: «صحَّ بخطِّ المؤلِّف ذِكرُ ‹ثمَّ›».

المشترَكِ، وهي القوَّة التي تتأدّى إليها صُورُ المحسوساتِ من طرُق الحواسِّ الظَّاهرةِ فتُدرِكُها، وهي الحاكمة بين المحسوسات الظَّاهرةِ، كالحُكم بأنَّ هذا الأصفرَ هو هذا الحُلوُ.

ونعني بالصُّورة ما يمكنُ إدراكُه بإحدى الحواسِّ الظَّاهرة، وبالمعاني ما لا يمكنُ.

ومنها المفكِّرةُ: وهي التي لها قوَّةُ التَّفصيلِ والتَّركيبِ بين الصُّورِ المأخوذةِ عن الحسِّ المشترَكِ والمعاني المدركَةِ بالوهم بعضها من بعض. وهي دائمًا لا تسكنُ نومًا ولا يقظة، وليس من شأنها أن يكونَ عملُها منتظمًا، بل النَّفسُ تستعملُها/ [١٧٢/ ٢] على أيِّ نظامٍ تريدُ: فإن استعملَتْها بواسطة القوَّةِ الوهميَّةِ فهي المتخيِّلةُ، وإن استعملَتْها بواسطة القوَّةِ العاقلةِ وحدَها أو مع القوَّةِ الوهميَّةِ فهي المفكِّرةُ[1].

إذا تمهَّدَ هذا فنقولُ: ذكرَ السكَّاكيُّ أنَّه يجبُ أن يكون بين الجملتين ما يجمعُهما عند القوَّةِ المفكِّرةِ جمعًا من جهة العقلِ أو من جهة الوهمِ أو من جهة الخيالِ[2]. فالجامعُ بين الجملتين:

(إمَّا عقليٌّ بأن يكونَ بينهما:

اتِّحادٌ في التصوُّر) المراد بالجامع العقلي: أمرٌ بسببه يقتضي العقلُ اجتماعَ الجملتين في المفكِّرة. قال السكَّاكي: هو أن يكونَ بين الجملتين اتِّحاد في تصوُّرٍ، مثل الاتِّحاد في: المُخبَر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما مثلِ الوصفِ أو الحالِ أو الظَّرفِ أو نحوِ ذلك[3]. فظهر أنَّه أرادَ بالتَّصوُّر الأمرَ المتصوَّر، إذ كثيرًا ما تُطلَقُ التصوُّراتُ والتَّصديقاتُ على المعلومات التصوُّريَّةِ والتصديقيَّةِ.

(أو تماثلٌ) هناك، أي: في تصوُّر من تصوُّراتهما. ثمَّ أشار إلى كون التَّماثلِ ممَّا يقتضي بسببه العقلُ جمعَهما في المفكِّرة بقوله: **(فإنَّ العقلَ بتجريد[4] المِثلين عن التشخُّص في الخارج يرفعُ التعدُّدَ)** بينهما؛ لأنَّ العقلَ مجرَّدٌ لا يُدركُ بذاته الجزئيَّ من حيث هو جزئيٌّ، بل يُجرِّدُه عن العوارض

---

(١) من قوله: «ومن القوى المدركة» إلى هنا في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٤٨/ ٢ ـ ١٤٩/ ١، والمواقف ٢/ ٥٧٩ ـ ٥٨٣، وبعضه في معارج القدس ١٢٤ ـ ١٢٧. وذكره التفتازانيُّ بمعناه في شرح المقاصد ٢/ ٣١١، ٣٣٢ ـ ٣٣٣، ٣/ ٢٩٥.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٣٦١.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٣٦٢.

(٤) في (ك) و(ي): «بتجريده».

المُشخَّصةِ في الخارج وينتزعُ منه المعنى الكليَّ فيُدركه، فالمُتماثِلان[١] إذا جرِّدا عن المُشخَّصات صارا مُتَّحدَين فيكونُ حضورُ أحدِهما في المفكِّرة حضورَ الآخرِ.

وإنَّما قال: (عن التَّشخص في الخارج)؛ لأنَّ كلَّ ما هو حاصلٌ في العقل فلا بدَّ له من تشخُّص عقليّ ضرورةَ أنَّه متميِّز عن سائر المعلوماتِ[٢].

وإنَّما قلنا: إنَّه لا يُدرِكُ الجزئيَّ بذاته؛ لأنَّه يُدرِكُ الجزئيَّاتِ بواسطة الآلاتِ الجسمانيَّةِ، لأنَّه يحكُمُ بالكليَّات على الجزئيَّات، كقولنا: «زيدٌ إنسانٌ» والحاكمُ يجبُ أن يدركَهما معًا، لكنَّ إدراكَه للكليّ بالذات،/ [١٧٣/ ١] وللجزئيّ بالآلات، وكذا حُكمُه بأنَّ هذا اللَّونَ غيرُ هذا الطَّعم، ونحوُ ذلك.

فإن قلتَ: تجريدُهما عن التشخُّص في الخارج لا يقتضي ارتفاعَ تعدُّدهما لجواز أن يتعدَّدا بعوارضَ كلِّيَّة حاصلةٍ في العقل، مِثلِ أن نعلمَ من زيد أنَّه رجلٌ أحمرُ فاضلٌ، ومن عمرو أنَّه رجلٌ أسودُ جاهلٌ.

قلتُ: إذا كانت الأوصافُ كلِّيَّة كان اشتراكُ زيدٍ وعمرٍو وغيرِهما من الجزئيَّات فيها على السَّويَّة باعتبار العقلِ، وإن كانت بحسَب الخارجِ مختصَّةً ببعضٍ منها[٣].

وههنا نظرٌ، وهو أنَّ التَّماثلَ إذا كان جامعًا لم تتوقَّف صحَّةُ قولنا: «زيدٌ كاتبٌ وعمرٌو شاعرٌ» على مناسبة بين زيدٍ وعمرٍو، مثلِ الأخوَّةِ والصَّداقةِ ونحو ذلك، لأنَّهما متماثلان لاشتراكهما في الإنسانيَّة، وقد مرَّ بطلانه.

والجوابُ أنَّ المرادَ بالتَّماثل اشتراكُهما في وصف له نوعُ اختصاصٍ بهما. وسيتَّضِح ذلك في باب التَّشبيهِ[٤].

(أو تضايُفٍ): وهو كون الشَّيئين بحيث لا يمكن تعقُّل كل واحد منهما إلا بالقياس إلى تعقُّل الآخرِ[٥]، فحصولُ كلّ واحدٍ[٦] منهما في المفكِّرة يستلزمُ حصولَ الآخرِ ضرورةً، وهذا معنى الجمعِ

---

(١) في (ع): «فأمَّا المتماثلان».

(٢) لهذا التعليل تفصيلٌ في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٥٠/ ١.

(٣) هذا السؤال والجواب بمعناه في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٥٠/ ١ ـ ٢.

(٤) سيأتي في اللوحة ٢٠٣/ ٢.

(٥) هذا التعريف بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ١٣٧/ ١.

(٦) «واحد» ليس في (ج).

بينهما (كما في العِلّة والمعلولِ)، فإنَّ كلَّ أمرٍ يصدرُ عنه أمرٌ آخرُ إمَّا بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغيرِ إليه فهو علّةٌ، والأمرُ الآخرُ معلولٌ، فتعقُّلُ كلّ واحدٍ منهما بالقياس إلى تعقُّل الآخرِ[١].

(أو الأقلِّ والأكثرِ) فإنَّ كلَّ عددٍ يصيرُ عند العدِّ فانيًا قبل عددٍ آخرَ، فهو أقلُّ من الآخر والآخرُ أكثرُ منه.

وذكرَ الشَّارحُ العلَّامةُ رحمه الله أنَّ المثالَ الأوَّلَ مثالٌ للتَّضايف بين الأمورِ المعقولةِ، والثَّاني مثالٌ للتَّضايف بين ما يعمُّ المحسوساتِ والمعقولاتِ[٢].

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ التَّضايفَ إنَّما هو بين مفهومَي العلَّةِ والمعلولِ ومفهومَي الأقلِّ والأكثرِ لا بين الذَّاتين، ألا ترى أن تعقُّل ذاتِ الواجبِ ليس بالقياس إلى تعقُّل ذاتِ مخلوقاتِه وبالعكس، وكذا تعقُّل خمسةٍ من الرِّجال/ [١٧٣/ ٢] ليس بالقياس إلى تعقُّل ستَّةٍ وبالعكس، والمفهوماتُ صورٌ معقولةٌ لا محسوسةٌ.

وإن أرادَ أنَّ ما يصدقُ عليه الأقلُّ والأكثرُ يجوزُ أن يكونَ محسوسًا وأن يكونَ معقولًا فكذا العلَّةُ والمعلولُ، كالنجَّار والكُرسيِّ فإنَّهما محسوسان؛ وإن أرادَ أنَّ العلِّيَّة والمَعلوليَّةَ معقولان لكونهما نسبيَّتين، فالأقلِّيَّة والأكثريَّةُ أيضًا كذلك.

= (أو وهميٌّ) عطفٌ على قوله: (عقليٌّ)، والمرادُ بالجامع الوهميّ: أمرٌ بسببه يقتضي الوهمُ اجتماعَهما في المفكِّرة، أعني أنَّ الوهمَ يحتالُ في ذلك بخلاف العقلِ، فإنَّه إذا خُلِّيَ ونفسَه لم يحكُم باجتماعهما:

وذلك (بأن يكونَ بين تصوُّرَيهما شِبهُ تماثُلٍ كلونَي بياضٍ وصُفرةٍ، فإنَّ الوهمَ يُبرِزُهما في مَعرِض المِثْلين) من جهة أنَّه يسبقُ إلى الوهم أنَّهما نوعٌ واحدٌ زيدَ في أحدهما عارضٌ، بخلاف العقلِ فإنَّه يعرفُ أنَّهما نوعان متباينان داخلان تحت جنسٍ هو اللَّونُ، وكذا الخضرةُ والسَّوادُ.

(ولذلك)، أي: ولأنَّ الوهمَ يُبرِزُهما في معرِض المِثلين، ويجتهدُ في الجمع بينهما في المفكِّرة (حَسُنَ الجَمْعُ بين الثَّلاثةِ التي في قوله:

---

(١) الكلام بمعناه في مفتاح المفتاح اللوح ١٣٧/ ٢.

(٢) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ١٣٧/ ٢.

ثلاثةٌ تُشرِقُ الدُّنيا ببهجتِها) شَمسُ الضحى وأبو إسحاقَ والقمرُ[١]

فإنَّ الوهمَ يُبرزُها في معرِض الأمثالِ ويتوهَّم أنَّ هذه الثَّلاثةَ من نوع واحدٍ، وإنَّما اختلفَتْ بالعوارض والمُشخَّصاتِ بخلاف العقلِ فإنَّه يعرفُ أنَّ كلًّا منها من نوع آخَر، وإنَّما اشتركَتْ في عارض هو إشراقُ الدُّنيا ببهجتها، على أنَّ ذلك في أبي إسحاقَ مجازٌ.

(أو) يكونَ بين تصورَيهما **(تَضادٌّ)** وهو التَّقابلُ بين أمرين وجوديَّين يتعاقبان على محلّ واحدٍ بينهما غايةُ الخلافِ، **(كالسَّوادِ والبياضِ)** في المحسوسات، **(والإيمانِ والكُفرِ)** في المعقولات. والحقُّ أنَّ بينهما تقابلَ العدمِ والملَكةِ[٢] لا تقابلَ التَّضادِّ[٣]، لأنَّ الإيمانَ هو تصديقُ النبيّ عليه السَّلام في جميع ما عُلمَ مجيئُه بالضَّرورة[٤]، أعني قبولَ النَّفسِ لذلك والإذعانَ له من غير إباءٍ ولا جحودٍ، على ما فسَّرَه/ [١٧٤/ ١] المُحقِّقون من المَنطقيِّين[٥]، مع الإقرار به باللِّسان = والكفرَ عدمُ الإيمانِ عمَّا من شأنه أن يكونَ مؤمنًا[٦]. اللهمَّ إلَّا أن يقالَ: الكفرُ إنكارُ شيءٍ من ذلك فيكونُ ضدَّ الإيمانِ لكونه وجوديًّا مِثلَه.

(وما يتَّصفُ بها)، أي: بالمذكورات كـ«الأسود والأبيضِ» و«المؤمنِ والكافرِ»، فإنَّه قد يُعدُّ مِثلُ «الأسودِ والأبيضِ» متضادَّين باعتبار اشتمالِهما على الوصفين المتضادَّين، وهما السَّوادُ

---

(١) مضى البيت بتخريجه في ص ٣٤٣.

(٢) مضى التعليق عليه في ص ٤٥٣.

(٣) أوردَ ذلك المُؤذِّنيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٢/ ١٧٥ على هيئة سؤالٍ، ثمَّ أجاب عنه بقوله: «الإيمانُ: وهو أن يُقرّ بوحدانيَّته تعالى قلبًا ولسانًا، لكنَّ الإقرار باللِّسان رُكنٌ قد رُخِّصَ في تركه، والكفرُ إنكارُ ذلك، فكانَ التقابلُ بينهما تقابلَ الضِّدَّين». فكأنَّ كلام التفتازانيّ ههنا تعريضٌ بما قرَّره المُؤذِّنيّ.

(٤) ذكرَ التفتازانيُّ هذا التعريف في شرح العقائد النسفيَّة ١٨٩، وشرح المقاصد ٥/ ١٧٦.

(٥) صرَّح التفتازانيُّ في شرح العقائد النسفيَّة ١٨٦ ـ ١٨٩ أنَّه يقصدُ الشيخَ الرئيس ابنَ سينا، وأنَّ التصديق معناه الإذعان والتسليم ومعناه في المنطق عنده هو عين معناه في اللغة، وذكرَ أنَّ تحقيق هذا المعنى يحلُّ كثيرًا من الإشكالات الموردة في مسألة الإيمان. وزاده تفصيلًا في شرح المقاصد ٥/ ١٧٥ ـ ١٩٠، ونقلَ ذلك ثمَّة عن كتُب ابن سينا المكتوبة بالفارسية وصرَّح بأسمائها، ثمَّ قال: «ابن سينا، وهو القُدوة في فنّ المنطق والثِّقة في تفسير ألفاظه، صرَّح بأنَّ التصديق المنطقيّ الذي قسَمَ العِلمَ إليه وإلى التصوُّر هو بعينه اللغويُّ... المقابل للتكذيب»، فالتصديق: نسبة الحُكم إلى الصِّدق، لا حصول النِّسبة التامَّة في الذِّهن.

(٦) «أن يكون مؤمنًا» ليس في (ج) و(س).

والبيـاض، وإلَّا فهمـا لا يتـواردان علـى المحلّ أصـلًا فكيـف يتضـادَّان[١]، وذلك لأنَّ الأسـودَ مثلًا هو المحـلُّ مع السَّـوادِ.

(**أو شِبهِ تضادٍّ، كـ«السَّماءِ والأرضِ»**) في المحسوسات، فإنَّ بينهما شبهَ التَّضادِّ باعتبار أنَّهما وجوديَّتان إحداهما في غاية الارتفاعِ والأخرى في غاية الانحطاطِ، لكنَّهما لا يتواردان على المحلّ لكونهما من الأجسام دون الأعراضِ فلا يكونان متضادَّين، (**والأوَّل والثَّاني**) فيما يعمُّ المحسوسات والمعقولاتِ، فإنَّ «الأوَّل» هو الذي يكون سابقًا على الغير ولا يكونُ مسبوقًا بالغير، و«الثَّاني» هو الذي يكونُ مسبوقًا بواحد فقط، فأشبها المتضادَّين باعتبار اشتمالِهما على وصفين لا يمكنُ اجتماعُهما، لكنَّهما ليسا بمتضادَّين لكونهما عبارةً عن المحلَّين الموصوفَين بالأوَّليَّة والثانويَّة.

فإن قلتَ: كما جُعلَ نحو «الأسودِ والأبيضِ» من قبيل المتضادَّين باعتبار اشتمالِهما على الوصفين المتضادَّين فليُجعل نحو «السَّماء والأرض» و«الأوَّل والثَّاني» أيضًا من هذا القبيل بهذا الاعتبار، وإلَّا فما الفرقُ؟

قلتُ: الفرقُ أنّ الوصفين المتضادَّين في[٢] «الأسود والأبيض» جزءا مفهوميهما، بخلاف نحوِ «السَّماء والأرض» فإنَّهما لازمان لهما خارِجان. وأمَّا «الأوَّل والثَّاني» وإن كانت الأوَّليَّةُ والثانويَّة جزأين من مفهوميهما لكنَّهما ليسَا بمتضادَّين فليس بينهما غايةُ الخلاف، لأنَّ «العاشر» أبعدُ من «الثَّاني»، مع أنَّ العدمَ معتبرٌ في مفهومَيهما،/ [١٧٤/ ٢] فلا يكونان وجوديَّين[٣].

ثـمَّ بيَّنَ سـبب كـونِ التَّضـادِ وشِـبهِهِ جامعًا وهميًّا بقولـه: (**فإنَّـه**)، أي: الوهـمَ (**يُنزِّلُهمـا**)، أي: التضـادَّ وشـبهَ التضـادِّ (**مَنزِلـة التَّضايُـفِ**) في أنَّـه لا يحضرُه أحـدُ المتضادَّيـن أو الشَّـبيهين لهما، إلَّا ويحضـرُه الآخـر، (**ولذلـك تجِـدُ الضدَّ أقـربَ خُطـورًا بالبال مـع الضدِّ**) مـن المُغايِرات التي ليستْ أضـدادًا لـه، فإنَّـه قلَّما يخطـرُ بالبـال «السَّـواد» إلَّا ويخطر بـه «البياض»، وكـذا «السَّـماء والأرض»، يعنـي أنَّ ذلـك مبنيٌّ على حُكـم الوهـمِ، وإلَّا فالعقلُ يتعقَّلُ كلًّا منهمـا ذاهلًا عن الآخـر، وليسَ عنده مـا يقتضـي اجتماعَهما فـي المفكِّرة.

---

(١) «فكيف يتضادَّان» ليس في (ع).

(٢) زيد في (ت) و(ج): «نحو».

(٣) هذا الجواب بمعناه في شرح المفتاح للمؤذِّنيّ اللوح ١٧٥/ ٢ ـ ١٧٦/ ١، مع تفصيل وأمثلة أخرى.

= (**أو خياليٌّ**) عطفٌ على (وهميٌّ)، ونعني[١] بالجامع الخياليّ: أمرٌ بسببه يقتضي الخيالُ اجتماعَهما في المفكِّرة، وإن كان العقلُ من حيثُ الذَّاتُ غيرَ مقتضٍ لذلك، وهو (**بأن يكونَ بين تصوُّرَيهما تقارُنٌ في الخيالِ سابقٌ**) على العطف لأسباب مؤدِّيةٍ إلى ذلك.

(**وأسبابُه**)، أي: أسبابُ التَّقارُنِ في الخيال (**مُختلِفةٌ، ولذلك اختلفتْ الصُّوَرُ الثَّابتةُ في الخيالات ترتُّبًا ووضوحًا**)، فكَمْ من صوَر لا انفكاكَ بينها في خيالٍ وهيَ في آخرَ ممَّا لا يجتمع أصلًا، وكَمْ من صوَر لا تغيبُ عن خيال وهيَ في خيالٍ آخرَ ممَّا لا يقع قطُّ[٢].

(**ولصاحبِ علمِ المعاني فَضْلُ احتياجٍ إلى مَعرفةِ الجامعِ**)؛ لأنَّ معظَمَ أبوابه الفصلُ والوصلُ وهو مبنيٌّ على الجامع (**لا سيَّما الخياليِّ، فإنَّ جَمْعَه على مَجرى الإلفِ والعادةِ**) بحسب انعقادِ الأسبابِ في إثبات الصُّورِ في خِزانة الخيالِ، وتبايُنُ الأسبابِ ممَّا يفوتُه الحَصرُ[٣]، ولهذا أمثلةٌ وحكاياتٌ ذُكرَتْ في «المفتاح»[٤].

وقد ظهرَ لك ممَّا ذكرنا أن ليس المرادُ بالجامع العقليّ ما يكونُ مدرَكًا بالعقل، وبالوهميّ ما يكونُ مدرَكًا بالوهم، وبالخياليّ ما يكونُ مدرَكًا بالخيال؛ لأنَّ التضادَّ وشِبهَ التضادِّ ليسا من المعاني التي يُدركُها الوهمُ، وكذا التَّقارنُ في الخيال ليسَ من الصُّوَر/ [١٧٥/ ١] التي تجتمعُ في الخيال، بل جميعُ ذلك معانٍ معقولةٌ.

وبعضُهم[٥] لمَّا لم يقِف على ذلك اعترضَ أوَّلًا بأنَّ السَّوادَ والبياضَ مثلًا محسوسان، فكيف يصحُّ أن يُجعلا من الوهميَّات؟ وأجابَ ثانيًا بأنَّ الجامعَ كونُ كلٍّ منهما مضادًّا للآخر، وهذا معنًى جزئيٌّ لا يُدركُه إلَّا الوهمُ[٦].

وهذا فاسدٌ؛ لأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ تضادَّ السَّوادِ والبياضِ معنًى جزئيٌّ، وإن أرادَ أنَّ تضادَّ هذا السَّوادِ وهذا البياضِ جزئيٌّ فتماثُلُ هذا مع ذاك وتضايُفُه معه أيضًا معنًى جزئيٌّ، فلا تفاوتَ بين التماثُلِ

(١) في (ت): «المراد».

(٢) الكلام بمعناه في مفتاح العلوم ٣٦٣، والإيضاح ٢٦٤.

(٣) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٣٦٦، والإيضاح ٢٦٥.

(٤) الحكايات في مفتاح العلوم ٣٦٣ ـ ٣٦٥، وعنه في الإيضاح ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٥) الظاهرُ أنَّه يريدُ به شيخَه العلَّامة ناصر الدِّين الترمذيّ.

(٦) الكلام بلفظ قريب في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٥١/ ١.

والتَّضايُفِ وشِبهِ التَّماثُلِ والتضادِّ وشِبهِ التضادِّ في أنَّها إذا أُضيفَتْ إلى الجزئيات كانتْ جزئياتٍ وإذا أُضيفَتْ إلى الكلّيّات كانت كلّيّاتٍ، فكيف يصحُّ جعلُ بعضِها على الإطلاق عقليًّا وبعضِها وهميًّا؟ ثمَّ إنَّ الجامعَ الخياليَّ هو تقارنُ الصُّوَرِ في الخيال، فظاهرٌ أنَّه لا يمكنُ جعلُه صورةً مرتسِمةً في الخيال؛ لأنَّه من المعاني. وجميع ما ذكَرْنا يظهرُ بالتأمُّل في لفظ «المفتاح»[1].

فإن قلتَ: ما ذكرتَ من تقرير كلامِ «المفتاح» مُشعِرٌ بأنَّه يكفي لصحَّة العطفِ وجودُ الجامعِ بين الجُملتين باعتبار مفردٍ من مفرداتهما، مِثلِ الاتِّحاد في المُخبَر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما. وفسادُه واضحٌ للقطع بامتناع العطفِ في نحو ‹هزمَ الأميرُ الجندَ يومَ الجمعةِ وخاطَ زيدٌ ثوبيَ فيه›. والسكَّاكيُّ أيضًا معترِفٌ بامتناع نحو ‹خفِّي ضيِّقٌ وخاتَمي ضيِّقٌ› ونحو ‹الشَّمسُ وألفُ باذنجانةٍ ومرارةُ الأرنبِ مُحدَثة›[2].

قلتُ: ليسَ في هذا الكلامِ إلَّا بيانُ الجامعِ بين الجملتين، وأمَّا أنَّ مِثلَ هذا الجامعِ هل يكفي في صحَّة العطفِ أم لا فمُفوَّضٌ إلى ما قبل هذا الكلامِ وما بعده، وقد صرَّح فيهما بامتناع العطفِ فيما لا تناسُبَ بين المُخبَرِ عنهما وإن كانَ الخبران متَّحدَين، فعُلمَ منه أنَّ الجامعَ يجبُ أن يكونَ باعتبارهما/ [١٧٥/ ٢] جميعًا.

والمصنِّفُ لمَّا اعتقدَ أنَّ كلامَه في بيان الجامعِ سهوٌ منه وأرادَ إصلاحَه غيَّره إلى ما ترى، فذكَرَ مكان «الجُملتين»[3]: (الشَّيئين)، وأقامَ قوله: (اتِّحادٌ في التصوُّر) مُقامَ قولِه: «اتِّحادٌ في تصوُّرٍ، مِثلِ الاتِّحاد في المُخبَر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودِهما»[4]، فظهرَ الفسادُ في قوله: (الوهميُّ: أن يكونَ بين تصوُّرَيهما شِبهُ تماثُلٍ، أو تضادٌّ، أو شِبهُه)، وفي قوله: (الخياليُّ: أن يكونَ بين تصوُّرَيهما تقارنٌ)؛ لأنَّ التضادَّ مثلًا إنَّما هو بين نفسِ السَّوادِ والبياضِ لا بين تصوُّرَيهما، أعني العلمَ بهما، وكذا التَّقارُن إنَّما هو بين نفسِ الصُّوَرِ. فيجبُ أن يُريدَ بـ(تصوُّرَيهما): مفهومَيهما، حتَّى يكونَ له وجهُ صحَّة.

---

(١) تأمَّل مفتاح العلوم ٣٦١ ـ ٣٦٣؛ لئلا تعترضَ عليه بما سيذكره التفتازانيُّ في السؤال الآتي.

(٢) هذا الكلامُ مع الأمثلة المذكورة هو اعتراضٌ أوردَه القزوينيُّ في **الإيضاح** ٢٦٣ على كلام السكَّاكيّ في **مفتاح العلوم** ٣٥٩ـ ٣٦٠، ٣٨٠. وساقَه التفتازانيُّ كما ترى بعد تحقيق مذهب السكَّاكيّ؛ لأنَّه قد يُعترضُ به على ما حقَّقه.

(٣) **مفتاح العلوم** ٣٦١.

(٤) **مفتاح العلوم** ٣٦٢.

وأمَّا ما يقالُ من أنَّه أراد بـ(الشَّيئين): «الجُملتين»، وبـ(التصوُّر): المفردَ الواقعَ في الجملة، كما هو مرادُ السكَّاكي بعينه[١] = فهو غلطٌ؛ لأنَّه قد ردَّ هذا الكلامَ على السكَّاكيّ، وحملَه على أنَّه سهوٌ منه، وقصدَ بهذا التَّغيير إصلاحَه[٢]. على أنَّ هذا المعنى ممَّا لا يدلُّ عليه لفظُه، ويأباه قوله: (في التصوُّر) معرَّفًا، كما لا يخفى على مَن له معرفةٌ بأساليب الكلامِ. فليُتأمَّلْ في هذا المَقامِ، فإنَّ تحقيقَه على ما ذكرْتُ من أسرار هذا الفنِّ[٣]. واللهُ المُوفِّق.

[محسِّنات الوصل]

(ومِن مُحسِّناتِ الوصلِ) بعد تحقُّق المُجوِّزاتِ:

(تناسبُ الجملتين في الاسميَّة والفعليَّة)، أي: في كونهما اسميَّتين أو فعليَّتين.

(و) تناسب (الفعليَّتين في المُضيِّ والمُضارَعة).

وما شاكلَ ذلك ككونهما شرطيَّتين.

مثلًا إذا أردتَ مجرَّدَ الإخبار من غير تعرُّضٍ للتجدُّد في إحداهما والثُّبوت في الأخرى لزِمَ أن تقولَ: ‹قامَ زيدٌ وقعدَ عمرو›، و‹زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعدٌ›[٤]. قالَ صاحبُ «المفتاح»: «وكذا ‹زيدٌ قامَ وعمرٌو قعدَ›»[٥].

وزعَمَ الشَّارحُ العلَّامةُ أنَّه إنَّما فصَّلَه بقوله: ‹كذا› لاحتمال كونِهما اسميَّتين، بأن يكونَ ‹زيدٌ› و‹عمرٌو› مبتدأين و‹قامَ› و‹قعدَ› خبرَهما؛ وأن يكونا فعليَّتين، بأن يكونَ ‹زيدٌ› و‹عمرٌو› فاعلين لـ‹قامَ› و‹قعدَ› قُدِّما عليهما، يعني يجبُ أن يقدَّرا إمَّا اسميَّتين أو فعليَّتين، لا أنَّ تُقدَّرَ إحداهما اسميَّةً والأخرى فعليَّةً[٦].

ولَعَمري إنَّه كلامٌ في غاية السُّقوطِ[٧]، ما كان ينبغي أن يصدُرَ مِثلُه عن مِثله. بل وجهُ الفَصلِ أنَّ

---

(١) الظاهر أنَّه يريد الخَلخاليَّ، إذ صرَّح بذلك في مفتاح تلخيص المفتاح ٤٠٨.

(٢) صرَّح القزوينيُّ بذلك في الإيضاح ٢٦٣.

(٣) في هامش (ج) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «وإنَّه من المباحث التي ما وجدنا أحدًا حام حول تحقيقها». «منه».

(٤) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٣٨٢، والإيضاح ٢٦٦.

(٥) مفتاح العلوم ٣٨٢.

(٦) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ١٥٦/ ٢.

(٧) وفي حاشية مصنفك على المطوَّل اللوح ٢٤٨/ ٢: «لأنَّ تقديم الفاعل على الفعل أمرٌ لا يخفى بُطلانه. وقد يقالُ: هو قولٌ كوفيٌّ =

الخبرَ في كلِّ منهما/ [١٧٦/ ١] جملةٌ فعليَّة، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الأولى إذا كانت جملةً اسميَّةً خبرُها جملةٌ فعليَّةٌ كان المناسِبُ رعايةَ ذلك في الثَّانية أيضًا[١]، ولا تحصلُ المناسبةُ بأن يؤتى بالثَّانية فعليَّةً صِرْفةً، نحو «زيدٌ قامَ وقعدَ عمرٌو».

وهذا مبنيٌّ على[٢] ما ذكرَه السِّيرافيُّ ومَن تبِعَه في نحو «زيدٌ قامَ وعمرٌو أكرمتُه»، من أنَّه إذا رُفِعَ «عمرٌو» فالجملةُ عطفٌ على الجملة الاسميَّةِ، وإذا نُصبَ بتقدير الفعلِ فهي عطفٌ على الفعليَّة التي هي خبرُ المبتدأ والضَّميرُ محذوفٌ، أي: «وأكرمتُ عمرًا عنده» أو «في داره». وإنَّما تركَ سيبويهِ في المثال ذِكرَ الضَّميرِ لأنَّ غرضَه تعيينُ جملةٍ اسميَّةٍ خبرُها جملةٌ فعليَّةٌ، وتصحيحُ المثالِ إنَّما يكونُ باعتبار الضَّميرِ، وقد اعتمدَ فيه على عِلم السَّامعِ[٣].

والذي يُشعِرُ به كلامُ بعض المُحقِّقين[٤] أنَّ المعطوفَ عليه في الوجهين هو جملةُ «زيدٌ قامَ» لأنَّها ذاتُ وجهين، فالرَّفعُ بالنَّظر إلى اسميَّتها، والنَّصبُ بالنَّظر إلى فعليَّتها، والمعطوفُ عليه في الوجهين واحدٌ، واختلافُ الإعرابَين باختلاف الاعتبارين[٥]، وبهذا تحصلُ المناسَبةُ[٦].

ولا يخفى على المُنصف لُطفُ هذا الوجهِ ودِقَّتُه، وإن ذهلَ عنه الجمهورُ وخفيَ على كثير من الفُحول.

(إلَّا لمانع) مِثلِ:

أن يُرادَ في إحداهما التجدُّدُ وفي الأخرى الثُّبوت، مِثْلُ «زيدٌ قامَ وعمرٌو قاعدٌ»[٧].

أو يُرادَ في إحداهما المُضيُّ وفي الأخرى المُضارَعةُ، مِثلُ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟

= وامتناعه بصريٌّ».

(١) زِيد في (ع) و(ي) و(س): «للمحافظة على المناسبة».

(٢) في (ت): «وللمحافظة على المناسبة» مكان «وهذا مبنيٌّ على».

(٣) كلام السِّيرافيّ في هذا المثال واعتذاره لكلام سيبويه مذكورٌ منسوب إليه في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٤٦٦. وكلام السِّيرافيّ في **شرح كتاب سيبويه** ١/ ٣٨٩ـ ٣٩٠، وكلام سيبويه في **الكتاب** ١/ ٩١.

(٤) في هامش (ف): «أي: الرضيّ»، وفي هامش (د) و(ع) و**حاشية السيراميّ على المطوَّل** اللوح ٢١٨/ ١: «ابن الحاجب».

(٥) في هامش (أ) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «أي: مناسبة الاسميَّة والفعليَّة؛ لأنَّها على تقدير النصب أيضًا، وإن كانت عطفًا على الاسميَّة، لكن باعتبار اسميَّتها، نظرًا إلى الخبر». «منه».

(٦) الكلام بمعناه في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٢٧٩، و**شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٤٦٥.

(٧) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **مفتاح العلوم** ٣٨٢، و**الإيضاح** ٢٦٦.

وَيَصُدُّونَ﴾ [الحج: ٢٥]، وقوله: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

أو يراد في إحداهما الإطلاقُ وفي الأخرى التَّقييدُ بالشَّرط، مثل: «أكرمتُ زيدًا وإن جئتَني أكرمتُك أيضًا». ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨][(١)].

[تذنيبٌ في واو الجملة الحاليَّة]

(تذنيبٌ) شبَّهَ تعقيبَ بابِ الفَصلِ والوَصلِ بالبحث عن الجملة الحاليةِ وكونِها بالواو تارةً وبغير الواوِ أخرى = بالتذنيب: وهو جعلُ الشيءِ ذُنابة للشيء، فكأنَّ هذا تتميمٌ لباب الفَصلِ والوصلِ وتكميلٌ له.

والحالُ على ضربين: مؤكِّدةٌ يُؤتى بها لتقرير مضمونِ الجملةِ الاسميَّةِ على رأي، ومضمونِ الجملةِ مُطلقًا[(٢)] على رأي[(٣)]. والحقُّ أنَّ/ [١٧٦/ ٢] الحالَ التي ليسَتْ ممَّا يثبُتُ تارةً ويزولُ أخرى كثيرًا ما تقعُ بعد الجملةِ الفعليَّةِ أيضًا[(٤)]. فمَن اشترطَ في المؤكِّدة كونَها

---

(١) مثَّل بهذه الآية الشيخ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ٢٣٣، ونبَّه على أنَّ قوله: ﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا﴾ معطوف من غير شكٍّ على ﴿قَالُوا﴾ دون ما بعده. إذ لو عُطفَ على ما بعده فسَدَ المعنى، ولهذا غيَّر التفتازانيُّ نظم الكلام فقال: «ومنه»، لأنَّ المانعَ من المناسبة بينهما ههنا فسادُ المعنى لا إرادة الإطلاقِ في الأولى والتقييد في الثانية، وإن كان الأمر كذلك في الظاهر.

(٢) في هامش (م) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «قال ابن مالك: ومن ورود الحال على معنى غير مستقبل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، و﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، و﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، وفي كلام العرب: (خلقَ الله الزَّرافة يديها أطولَ من رجليها)، ومن أمثلة سيبويه: (هذا خاتمُك حديدا) و(وهذه جبَّتك خزًّا)». «منه». والكلام بلفظ جِدّ قريب في **شرح التسهيل** لابن مالك ٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣، وانظر المثالين في **كتاب سيبويه** ١/ ٣٩٦، ٢/ ١١٨.

(٣) في هامش (صل) ما نصُّه: «وهذا الكلام لدَفْع التناقُض الذي يُتوهَّم من كلام صاحب **الكشَّاف**: حيث قال في **المفصَّل**: إنَّ الحال المؤكِّدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسميَّة، وقال في **الكشَّاف**: إنَّها تقعُ بعد الجملة الفعليَّة أيضًا. ودَفعُ التناقُضِ أن يقالَ: قولُ صاحبِ **الكشَّافِ** في **المفصَّل** إشارةٌ إلى رأي سيبويه، وقوله في **الكشَّاف** إشارةٌ إلى رأيه». وانظر لذلك: **كتاب سيبويه** ١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١، و**المفصَّل** ٨١، و**الكشَّاف** ١/ ٤١٧ (آل عمران، ٣/ ١٨)، ٢/ ٥٢١ (مريم، ١٩/ ٧٣). ونبَّه على هذا الخلاف في مذهب الزمخشريّ الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٦٦/ ٢، وسيأتي استدراك بعضِ شرَّاح **المفصَّل** على الزمخشريّ في هذه المسألة.

(٤) ذكر ابن الحاجب في **الكافية** ٢٤ أنَّها تكون مقرِّرة لمضمون جملة اسميَّة، فنبَّه الرضيُّ في **شرح الكافية** ٢/ ٤٩ على أنَّها تأتي بعد الفعليَّة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]. ولم ينصَّ فيه على تقييدها بالتي تثبتُ تارةً وتزولُ أخرى. وسبقه إلى التنبيه على ذلك الخوارزمي في **التخمير** ١/ ٤٣٦، والأندلسيُّ في **المُحصَّل في شرح المفصَّل** ١٣٩ (رسالة جامعية، المالكي)، وذكراه استدراكًا على كلام الزمخشريّ فيها. واختارَ الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٦٦/ ٢ أنَّها مقرِّرة ومحقِّقة لمضمون الجملة قبلها، وضعَّف القول باختصاصها بالاسميَّة وحدَها، وبسط الكلام على الخلاف فيها بين النُّحاة.

بعد جملةٍ اسميَّةٍ لزِمَه أن يجعلَها قسمًا آخرَ غيرَ المُؤكِّدةِ والمُنتقِلةِ. ولتُسمَّ دائمةً أو ثابتةً.

فبالجملةِ الحالُ الغيرُ المنتقلةِ ليسَتْ محلًّا للواو، لشدَّة ارتباطها بما قبلها فلا يُبحَثُ ههنا إلَّا عن المنتقِلة، فنقول:

(**أصلُ الحالِ المُنتقِلة أن تكونَ بغير واو**)؛[1] لأنَّها معرَبةٌ بالأصالة لا بالتبعيَّة، والإعرابُ في الأسماء إنَّما جيءَ به للدلالة على المعاني الطَّارئة عليها بسبب تركيبِها مع العوامل، فهو دالٌّ على التعلُّق المعنويّ بينها وبين عوامِلها، فيكونُ مُغنيًا عن تكلُّف مُعلِّقٍ آخرَ كالواو[2].

واستدلَّ المصنِّفُ على ذلك بالقياس على الخبر والنَّعتِ، فقال: (**لأنَّها**)، أي: الحالَ وإن كانتْ في اللَّفظ فضلةً يتمُّ الكلامُ بدونها، لكنَّها (**في المعنى حُكمٌ على صاحبِها كالخَبر**) بالنسبة إلى المبتدأ من حيثُ إنَّك تُثبتُ بالحال المعنى لذي الحالِ كما تُثبتُ بالخبر المعنى للمبتدأ، فإنَّك في قولك: «جاءَ زيدٌ راكبًا» تُثبتُ الرُّكوبَ لزيد كما في قولك: «زيدٌ راكبٌ»، إلا أنَّ الفرقَ أنَّك جئتَ به لتزيدَ معنًى في إخبارِكَ عنه بالمجيء، ولم تقصِد ابتداءً إثباتَ الرُّكوبِ له بل أثبتَّه على سبيل التَّبعِ، بخلاف الخبرِ فإنَّك تُثبتُ به المعنى ابتداءً وقصدًا[3].

(**ووَصْفٌ له**)، أي: ولأنَّ الحالَ في المعنى وصفٌ لصاحبه (**كالنَّعتِ**) بالنِّسبة إلى المنعوت، إلَّا أنَّك تقصِدُ في الحال أنَّ صاحبَها كان على هذا الوصف حالَ مباشرةِ الفعلِ، فهو قيدٌ للفعل وبيانٌ لكيفيَّة وقوعِه، بخلاف النَّعت، فإنَّ المقصودَ بيانُ حصولِ هذا الوصفِ لذات المنعوتِ من غير نظرٍ إلى كونه مباشِرًا للفعل أو غيرَ مباشِر. ولهذا جازَ أن يقعَ نحوُ «الأسود» و«الأبيض» و«الطَّويل» و«القصير» وما أشبه ذلك من الصِّفات التي لا انتقالَ فيها نعتًا لا حالًا[4].

وبالجملة كما أنَّ من حقِّ الخبرِ/ [١٧٧/ ١] والنَّعتِ أن يكونا بدون الواو فكذلك الحالُ.

---

(١) في هامش (صل) و(م) و(ج) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أي: الكثير الراجح فيها، كما يقال: الأصل في الكلام هو الحقيقة». «منه». وهو بلفظه في هامش (ت) و(د) من غير نصٍّ على أنَّه للتفتازانيّ.

(٢) الكلام بمعناه في **الإيضاح** ٢٦٦.

(٣) هذا الكلام في الفرق بين الخبر والحال بأمثلته بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ١٧٣، ٢١٢ ـ ٢١٣، وبعضه بمعناه في **الإيضاح** ٢٦٧.

(٤) تُفهَم بعضُ هذه المعاني في الفرق بين الحال والصفة والخبر من كلام الشيخ في **دلائل الإعجاز** ١٧٤ ـ ١٧٥، ٣٧٦ ـ ٣٧٧، ومن **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤٠، وذكَرَ فيه أنَّهم لذلك قالوا: إنَّ الحالَ يُشبِه الظَّرفَ في المعنى.

فإن قلتَ: الخبرُ والنَّعتُ قد يكونان مع الواو أيضًا: أمَّا الخبرُ فكخبر بابِ كان، كقول الحماسيّ:

فَـلمَّا صـرَّحَ الشَّـرُّ ... فأمسَى وَهْـوَ عُريـانُ[1]

وخبرُ «ما» الواقعة بعد «إلَّا» نحو قولهم: «ما أحدٌ إلَّا وله نفسٌ أمَّارةٌ»؛[2] وأمَّا النَّعتُ فكالجملة الواقعةِ صفةً للنَّكرة، فإنَّها قد تُصدَّرُ بالواو لتوكيد لصوقِ الصِّفةِ بالموصوف والدلالة على أنَّ اتِّصافَه بها أمرٌ مستقِرٌّ، كقوله تعالى: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] وقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] ونحوِ ذلك.

قلتُ: أمثالُ ذلك ممَّا وردَ على خلاف الأصلِ تشبيهًا بالحال. على أنَّ مذهبَ صاحبِ «المفتاح» أنَّ قولَه: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ﴾ حالٌ عن ﴿قَرْيَةٍ﴾[3]، لكونها نكرةً في سياق النَّفي فتعمُّ، وذو الحالِ كما يكونُ معرفةً يكونُ نكرةً مخصوصةً[4]. وحملُه على الوصف كما هو مذهبُ صاحبِ «الكشَّاف»[5] سهوٌ[6].

فأصلُ الحالِ أن يكونَ بغير واو، (لكنْ خُولِفَ) هذا الأصلُ (إذا كانت) الحالُ (جُملةً)، وإنَّما جازَ كونُها جملةً؛[7] «لأنَّ مضمونَ الحالِ قيدٌ لعاملها، ويصحُّ أن يكونَ القيدُ مضمونَ الجملةِ، كما يكونُ مضمونَ المفردِ»[8].

(فإنَّها)، أي: الجملةَ الواقعةَ حالًا (مِن حيثُ هي جملةٌ مُستقلَّةٌ بالإفادة) من غير أنَّ تتوقَّفَ على التَّعليق بما قبلها، وإن كانت من حيث هي حالٌ غيرَ مستقلَّةٍ بل متوقِّفةً على التَّعليق بكلام

---

(١) البيت لشَهْل بن شيبان الزِّمَّانيّ الملقَّب بالفِنْد في **أمالي القاليّ** ١/ ٢٦٠، و**شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٣٢.

(٢) انظر الكلام والمثال في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤٦.

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٨٧، وعلَّل السكَّاكيُّ ذلك بامتناع عطف الصِّفة على موصوفها. ولوَّح السكَّاكيُّ بسَهْو الزَّمخشريّ ههنا بإشارة خفيَّة في قوله بعد سوق هذه المسألة: «فتأمَّل»، وهو ما نبَّه عليه التفتازانيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ١٥٩/ ١.

(٤) الكلام بمعناه في **شرح الكافية الشافية** ٧٣٩، و**شرح التسهيل** لابن مالك ٢/ ٣٣٢.

(٥) انظر: **الكشَّاف** ٢/ ٣٨٧ (الحجر، ١٥/ ٤).

(٦) فصَّل ابن مالك في **شرح التسهيل** ٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣ الكلامَ على ردّ هذا المذهب للزمخشريّ وبيَّن فساده من خمسة وجوه؛ وضعَّفه الرضيُّ في **شرح الكافية** ٢/ ١٠٢، ولم يصرِّح بالزَّمخشريّ فيه، ومضى آنفًا أنَّ السكَّاكيَّ لوَّح به.

(٧) «وإنَّما جاز كونها جملةً» ليس في (ك) و(ي) و(س).

(٨) **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤٠.

سابقٍ عليها؛ لِمَا مرَّ[١] من أنّك لا تقصِدُ بالحال إثباتَ الحُكمِ ابتداءً، بل تثبِتُ أوّلًا حُكمًا ثمّ تُوصلُ به الحالَ وتجعلُها من صلته لتثبُتَ على سبيل التبَعِ له، (فتحتاجُ) الجملةُ الواقعةُ حالًا بسبب كونها مستقلَّةً من حيث هي جملةٌ (إلى ما يَربِطها بصاحبها) الذي جُعلَتْ حالًا عنه.

(وكلٌّ مِن الضَّمير والواو صالحٌ للرَّبط، والأصلُ الضَّميرُ؛ بدليل) الاقتصارِ عليه في الحال (المُفرَدةِ والخبرِ والنَّعتِ)، ومعنى أصالتِه أنّه لا يُعدَلُ عنه إلى الواو ما لم تمسَّ/ [١٧٧/ ٢] حاجةٌ إلى زيادة ارتباطٍ، وإلّا فالواو أشدُّ في الرَّبط لأنّها الموضوعةُ له.

فالحالُ لكونها فضلةً بعد تمام الكلامِ أحوَجُ إلى الرَّبط، فصُدِّرتِ الجملةُ التي أصلها الاستقلالُ بما هو موضوعٌ للرَّبط، أعني الواوَ التي أصلُها الجمعُ إيذانًا من أوّل الأمرِ بأنّها لم تبقَ على استقلالها، بخلاف الحالِ المفردةِ فإنّها ليسَتْ بمستقلّة، وبخلاف الخبرِ فإنّه جزءُ الكلامِ، وبخلاف النَّعتِ فإنّه لتبعيَّته للمنعوت وكونِه للدلالة على معنى فيه صار كأنّه من تمامه، فاكتُفيَ في الجميع بالضَّمير، كالجملة الواقعةِ صِلةً، فإنَّ الموصولَ لا يتمُّ جزءًا لكلام[٢] بدونها[٣]. فظهرَ أنَّ ربطَ الجملةِ الحاليَّة قد يكونُ بالواو وقد يكون بالضَّمير، ولكلٍّ مَقامٌ.

فنقولُ: الجملةُ التي تقعُ حالًا: إمَّا أن تكونَ خاليةً عن ضمير صاحبِها، أو لا تكونَ:

(فالجملةُ) التي تقعُ حالًا (إن خلتْ عن ضمير صاحبِها) التي تقعُ حالًا عنه (وجبَ الواو) لتكونَ مرتبطةً به غيرَ مُنقطعةٍ عنه؛ فلا يجوزُ «خرجتُ زيدٌ على الباب»، وجوّزه بعضُهم[٤] عند ظهور المُلابَسةِ على قِلّة[٥].

ولمَّا بيَّن أيّ جملةٍ تجبُ فيها الواو أرادَ أن يُبيِّن أنَّ أيَّ جملةٍ يجوزُ أن تقعَ حالًا بالواو، وأيَّ جملةٍ لا يجوزُ ذلك فيه، فقال: (وكلُّ جملةٍ خاليةٍ عن ضمير ما)، أي: الاسمِ الذي (يَجوز أن يَنتصِبَ عنه حالٌ) وذلك بأن يكونَ فاعلًا أو مفعولًا، معرَّفًا أو منكَّرًا، مخصوصًا لا مبتدأ أو خبرًا، ولا نكرةً مَحْضةً. وإنَّما لم يقُل: «عن ضمير صاحبِ الحالِ»؛ لأنَّ خبرَ المبتدأ هو قوله: (يَصِحُّ أن تقعَ) تلك

---

(١) آنفًا في كلام أصله من كلام الشيخ عبد القاهر، كما بينتُ.

(٢) في (ت) و(م) و(ف) (د) و(ك): «للكلام».

(٣) من قوله: «فالحال لكونها» إلى هنا بمعناه في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٤١.

(٤) في هامش (ت): «أي: الرضيّ».

(٥) الكلام بلفظ قريب مع المثال في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٤٣.

الجملةُ (حالًا عنه) أي: عمَّا يجوزُ أن ينتصِبَ عنه حالٌ، (بالواو)، أي: إذا كانت تلك الجملةُ مع الواو، وما لم يثبُت هذا الحُكمُ أعني وقوعَ الجملةِ حالًا عنه، لم يصحَّ إطلاقُ صاحبِ الحالِ عليه إلَّا مجازًا.

وإنَّما لم يقُل: «عن ضمير ما يجوز أن تقعَ تلك الجملة حالًا عنه»؛[١] ليدخلَ فيه الجملةُ الخاليةُ عن الضَّمير المصدَّرةُ بالمضارع، لأنَّ ذلك الاسمَ ممَّا لا يجوزُ أن تقعَ تلك الجملةُ حالًا عنه، لكنَّه ممَّا يجوزُ أن ينتصِبَ عنه حالٌ في الجملة، وحينئذٍ يكونُ قولُه: (كلُّ جملةٍ خالية عن ضمير ما يجوزُ أن ينتصب عنه / [١٧٨ / ١] حال) مُتناوِلًا للمصدَّرة بالمضارع الخاليةِ عن الضَّمير المذكورِ، فيصحُّ استثناؤها بقوله: (إلَّا المُصدَّرة بالمُضارِع المُثبَت، نحو: «جاءَني زيدٌ ويتكلَّمُ عمرٌو») فإنَّه لا يجوز أن يكونَ قولنا: «ويتكلَّمُ عمرٌو» حالًا عن «زيدٌ»؛ (لِمَا سيأتي) من أنَّ ربطَ مِثلِه يجبُ أن يكونَ بالضَّمير فقط.

فإن قلتَ: قولُه: (كلُّ جملةٍ) إلى آخره، شاملٌ للجملة الإنشائيَّةِ، وهي لا يصحُّ أن تقعَ حالًا، سواءٌ كانت مع الواوِ أو بدونها؛ لأنَّ الغرضَ من الحال تخصيصُ وقوعِ مضمونِ عاملها بوقت حصولِ مضمونِ الحالِ، فيجبُ أن تكونَ ممَّا يقصدُ فيه الدلالة على حصول مضمونِه، وهو الخبريَّةُ دون الإنشائيَّةِ[٢].

قلتُ: المرادُ «كلُّ جملةٍ يصحُّ وقوعها حالًا»؛ لأنَّها المقصودةُ بالنَّظر، بقرينة سَوقِ الكلامِ.

فإن قلتَ: هل تقعُ الجملةُ الشَّرطيَّةُ حالًا أم لا؟

قلتُ: قد منَعوا ذلك، وزعموا أنَّه إذا أُريدَ ذلك لزِمَ أن تُجعَلَ الشرطيَّةُ خبرًا عن ضمير ما أُريدَ الحالُ عنه، نحو «جاءَني زيدٌ وهو إن يُسأل يُعطِ»، فيكونُ الواقعُ موقعَ الحالِ هو الاسميَّةُ دون الشرطيَّةِ، وذلك لأنَّ الشرطيَّةَ لتصدُّرها بالحرف المُقتضي لصدر الكلامِ لا تكادُ ترتبطُ بشيء قبلها، إلَّا أن يكونَ له فضلُ قوَّةٍ ومَزيدُ اقتضاءٍ لذلك كما في الخبر والنَّعتِ، فإنَّ المبتدأ لعدم استغنائِه عن الخبر يصرفُ إلى نفسه ما وقعَ بعده ممَّا فيه أدنى صُلوحٍ لذلك، وكذا النَّعتُ لِمَا بينه وبين المنعوتِ من الاشتباك والاتِّحادِ المعنويّ حتَّى كأنَّهما شيءٌ واحدٌ، بخلاف الحالِ فإنَّها فضلةٌ تنقطعُ عن صاحبها[٣].

---

(١) كما عبَّر عنه الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٤١٩، والزَّوزنيُّ في شرحه للتلخيص اللوح ٦٨/ ٢.

(٢) الكلام بمعناه في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٤٠، وسياقُه فيه سياقُ التقرير، لا بصيغة السؤالِ كما جاء ههنا.

(٣) من قوله: «إذا أُريدَ ذلك» إلى هنا بلفظ قريب في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٧٠/ ١، وجاء تقريرًا لا جوابًا لسؤال.

وأمَّا الواوُ الداخلةُ على الشَّرط المدلولِ على جوابه بما قبله من الكلام، وذلك إذا كان ضدُّ الشَّرطِ المذكورِ أَوْلى باللُّزوم لذلك الكلامِ السَّابقِ الذي هو كالعِوَض عن الجزاء من ذلك الشَّرطِ، كقولك: (أُكرِمُه وإن شتَمَني) و«اطلبوا العلم ولو بالصِّين»[١] = فذهبَ صاحبُ «الكشَّاف» إلى أنَّها للحال، والعاملُ فيها ما تقدَّمَ من الكلام، وعليه الجمهورُ.

وقال الجَنْزيُّ[٢]: إنَّها للعطف على محذوف هو ضدُّ الشَّرطِ المذكورِ،/ [١٧٨/ ٢] أي: أُكرِمُه إنْ لم يشتمْني وإن شتَمَني، واطلبوا العلمَ لو لم يكن بالصِّين ولو كانَ بالصِّين[٣].

وقال بعض المحقِّقين من النُّحاة[٤]: إنَّها اعتراضيَّة، ونعني بالجملة الاعتراضيَّة: ما يتوسَّطُ بين أجزاءِ الكلام، متعلِّقًا به معنًى مستأنفًا لفظًا على طريق الالتفات، كقوله:

فأنـتِ طَـلاقٌ والطَّـلاقُ أَلِيَّـةٌ[٥] ....

وقوله:

.... تَرى كُلَّ مَن فيها وَحاشاكَ فانِيا[٦]

---

(١) مضى الحديث بتخريجه في ص ٣٢٠.

(٢) شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٩٩. ومضى هذا القول من غير نسبة في ص ٨٩. ومضى طرف من هذه المسألة في ص ٣٠٥.

(٣) من قوله: «وأمَّا الواو الداخلة» إلى هنا بمعناه وأمثلته في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٩٨ ـ ٩٩.

(٤) أي: الرضيّ. ونبَّه البغداديُّ في خزانة الأدب ٣/ ٤٥٩، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٣٥ على أنَّ التفتازانيَّ نقلَ في هذا الكتاب كلامَه في الجملة الحاليَّة من الرضيّ. والتفتازانيُّ فعلَ ذلك في هذا البحث وفي غيره وكرَّر ذلك مِرارًا، وسبقَ التنبيه عليه.

(٥) ما عرفتُ قائله. وتمامه:

.... ثلاثًـا ومَـن يخـرِقْ أعـقُّ وأظلَـمُ

وهو بلا عزو في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٩٩، بالرِّواية ههنا، وفي البصائر والذخائر ٥/ ١٢٩، والحماسة البصرية ١٤٦٠، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ١٢، وفيها جميعًا «عَزيمة» مكان «أليّة». وللبيت قصَّة طويلة وفيه مسألة فقهية سأل عنها الرشيد، وللنحاة فيه تفصيلٌ مُسهَبٌ جمعه عنهم البغداديُّ وحقَّقه في خزانة الأدب ٣/ ٤٥٩ ـ ٤٧١، فلله درُّه كتابًا ومؤلِّفًا. وبعضُ ذلك في المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٥٠/ ٢ ـ ٥١/ ١.

(٦) عجز بيت لأبي الطيِّب، وأوَّله:

وتحتقـرُ الدنيـا احتقـارَ مجـرِّبٍ ....

وهو في ديوانه ٤٤٢، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٦٩٦، وهو بلا عزو في شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٩٩.

وقد يجيءُ بعد تمامِ الكلامِ، كقوله عليه السَّلام: «أنا سيِّدُ وَلدِ آدمَ، ولا فَخْرَ»(١).

= (**وإلَّا**) عطفٌ على قوله: (إن خلَتْ)، أي: وإن لم تخلُ الجملةُ التي تقعُ حالًا عن ضمير صاحبِها، فإمَّا أن تكونَ فعليَّة أو اسميَّة، والفعليَّةُ إمَّا أن يكونَ فعلُها مضارعًا أو ماضيًا، والمضارعُ إمَّا أن يكونَ مثبَتًا أو منفيًا، فبعضُ هذه تجبُ فيه الواو، وبعضُها تمتنع، وبعضُها يستوي فيه الأمران، وبعضُها يترجَّحُ فيه أحدُهما، فأشارَ إلى تفصيل ذلك وبيانِ أسبابِه بقوله:

(**فإنْ كانت فعليَّةً، والفعلُ مُضارعٌ مُثبَتٌ امتنعَ دخولُها**)(٢)، أي: دخولُ الواوِ، ويجبُ الاكتفاء بالضَّمير، (**نحو**: ﴿لَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦])، أي: لا تُعطِ حالَ كونِك تعُدُّ ما تُعطيه كثيرًا؛ (**لأنَّ الأصلَ**) في الحال هي الحالُ (**المُفرَدةُ**) لعراقة المفردةِ في الإعراب وتطفُّلِ الجملةِ عليه بسبب وقوعِها موقعَه.

(**وهي**) أي: المُفرَدة (**تدلُّ على حُصولِ صفةٍ**)؛ لأنَّها لبيان الهيئةِ التي عليها الفاعلُ أو المفعولُ، والهيئةُ ما يقومُ بالغير، وهذا معنى الصِّفة. (**غيرِ ثابتةٍ**)؛ لأنَّ الكلامَ في الحال المُنتقِلةِ. (**مُقارِنٍ**) ذلك الحصولُ (**لِمَا جُعِلَتْ**) الحالُ (**قيدًا له**)، يعني العاملَ؛ لأنَّ الغرضَ من الحال تخصيصُ وقوعِ مضمونِ عاملِها بوقت حصولِ مضمونِ الحالِ، وهذا معنى المقارنة. (**وهو كذلك**)، أي: المضارعُ المثبَتُ يدلُّ على حصول صفةٍ غير ثابتةٍ مقارنٍ لِما جُعلَت قيدًا له كالمفردة، فيمتنعُ فيه دخولُ الواو كما يمتنعُ في المفردة.

(**أمَّا الحُصولُ**)، أي: أمَّا دلالتُه على حصول صفةٍ غير ثابتةٍ (**فلكونه فعلًا مُثبَتًا**)، فالفعليَّةُ تدلُّ على التَّجدُّد وعدمِ الثُّبوتِ،/[١٧٩/ ١] والإثباتُ يدلُّ على الحصول. (**وأمَّا المُقارَنة فلكونه مُضارِعًا**) والمضارعُ كما يصلحُ للاستقبال يصلحُ للحال أيضًا، إمَّا على أن يكونَ مشتركًا بينهما، أو يكونَ حقيقةً في الحال مجازًا في الاستقبال.

---

(١) من قوله: «أنَّها اعتراضيَّة» إلى هنا بمعناه وأمثلته في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٩٨ ـ ٩٩.

والحديث في **المُصنَّف** لابن أبي شيبة ١٧/ ٤١ (٣٢٦١٢)، و**فضائل الصحابة** للإمام أحمد ٣٩٤ (٥٩٩)، و**سنن ابن ماجه** ٥/ ٣٦٢ (٤٣٠٨)، و**المستدرك على الصحيحين** ٥/ ١٠٢ (٤٢٤٠).

(٢) وعبارةُ الشيخ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ٢٠٤: «وإن كانت الجملة من فعل وفاعل، والفعلُ مضارعٌ مُثبَتٌ غيرُ منفيّ، لم يكد يجيء بالواو، بل ترى الكلام على مجيئها عارية من الواو».

وههنا نظر: وهو أنَّ الحالَ الذي هو مدلولُ المضارعِ إنَّما هو زمانُ التكلُّمِ، وقد مرَّ[١] أنَّ حقيقتَه[٢] أجزاءٌ متعاقبةٌ من أواخر الماضي وأوائلِ المُستقبَلِ، والحالُ الذي نحن بصدده يجبُ أن يكونَ مقارنًا لزمان وقوعِ مضمونِ الفعلِ المقيَّدِ بالحال، وهو قد يكونُ ماضيًا وقد يكونُ حالًا وقد يكونُ استقبالًا، فالمضارَعةُ لا دخلَ لها في المقارنة[٣].

والأَولى[٤] أن يقالَ: إنَّ المضارعَ المُثبَتَ على وزن اسمِ الفاعلِ لفظًا وبتقديره معنًى، فيمتنعُ دخولُ الواوِ فيه مِثلَه[٥].

ولمَّا كانَ هنا مَظِنَّةُ اعتراضٍ، وهو أنَّه قد جاءَ المضارعُ المُثبَتُ بالواو في النَّظم والنَّثرِ[٦] = أشارَ إلى جوابه بقوله:

(وأمَّا ما جاء مِن نحو) قولِ بعضِ العَرب **(«قُمْتُ وأصكُّ وَجهَه»[٧]، وقولِه)**، أي: قولِ عبدِ الله بن همَّام السَّلوليّ:

(فلمَّا خَشِيتُ أظافيرَهُمْ ... نجوْتُ وأَرهُنُهمْ مالِكا[٨]

فقيل: على حَذْف المبتدأ، أي: وأنا أصكُّ، وأنا أرهُنُهم)[٩]، فتكونُ الجملةُ اسميَّةً فيصحُّ دخولُ الواوِ، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٥]، أي: وأنتم قد تعلمون.

(وقيل: الأوَّلُ)، أي: (قمتُ وأصكُّ وجهَه) **(شاذٌّ، والثَّاني)** أي: (نجوتُ وأرهنُهم) **(ضرورةٌ)**[١٠].

وقالَ عبدُ القاهر: هي)، أي: الواوُ **(فيهما)**، أي: في قوله: «وأصكُّ وجهَه» وقولِه: «وأرهنُهم»،

---

(١) في تقييد المسند بالأزمنة الثلاثة في ص ٢٨٦.

(٢) في (ت) و(ج): «حقيقة الحال».

(٣) الكلام بمعناه في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٤٣ ـ ٤٤، وانظر ما سبق التنبيه عليه في ص ٤٢١.

(٤) زِيد في (ج): «بالحال».

(٥) هذا الجواب بلفظ قريب في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٤٣.

(٦) في (ج): «في التنزيل والنظم» مكان «في النظم والنثر».

(٧) القول في الصحاح (رهن)، ودلائل الإعجاز ٢٠٦.

(٨) البيت لعبد الله بن همَّام السَّلوليّ في إصلاح المنطق ٢٣١، والصحاح (رهن)، ودلائل الإعجاز ٢٠٥، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٤٢، والإيضاح ٢٦٩. وعجزه معدود في أمثال العرب.

(٩) انظر هذا التقدير في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٦٨، وشرح الرضيّ على الكافية ٢/ ٤٣.

(١٠) ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٧٦٢.

(للعطفِ) لا للحال، وليس المعنى ‹قمتُ صاكًّا وجهَه› و‹نجوتُ راهنًا مالكًا›، بل المضارعُ بمعنى الماضي **(والأصل)** ‹قمْتُ (وصككْتُ)› و‹نجوت (ورهنْتُ)›. **عُدِلَ)** من لفظ الماضي **(إلى المُضارِع حكايةً للحالِ)** الماضية، ومعناها أن يُفرَضَ أنَّ ما كان[1] في الزَّمان الماضي واقعٌ في هذا الزَّمان فيُعبَّر عنه بلفظ المضارِع، كقوله:

وَلقد أَمـرُّ علـى اللَّئيـمِ يَسـبُّني[2] ....

بمعنى ‹مررتُ›[3]./ [٢ / ١٧٩] هذا إذا كان الفعلُ في الجملة الفعليَّة مضارعًا مثبتًا.

= **(وإن كان)** الفعـلُ مضارعًـا **(مَنفيًّـا فالأمـران)** جائـزان، يعنـي دخـولَ الـواوِ وتركَـه من غير ترجيح[4]:

وأمَّا مجيئه بالواو فهو **(كقراءة ابنِ ذَكوان: ﴿فاستقيما ولا تتَّبعانِ﴾** [يونس: ٨٩]، **بالتَّخفيف)**، أي: بتخفيف النُّون[5]، فإنَّ ‹لا› حينئذٍ للنَّفي دونَ النَّهي لثبوت النُّون التي هي علامةُ الرَّفعِ، فيكونُ إخبارًا فلا يصحُّ عطفُه على الأمر قبله، فتعيَّنَ كونُ الواوِ للحال، بخلاف قراءةِ العامَّة: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩] بتشديد النُّون، فإنَّه نهي معطوفٌ على الأمر قبلَه، والنُّون للتَّأكيد.

وأمَّا مجيئُه بغير الواوِ فما أشار إليه بقوله: **(ونحو: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾** [المائدة: ٨٤]) أي: أيُّ شيءٍ يثبتُ لنا، والمعنى: ما نصنعُ حالَ كونِنا غيرَ مؤمنين بالله؟ وحقيقتُه: ما سببُ عدمِ إيمانِنا؟

وإنَّما جازَ في المضارع المنفي الأمران **(لدلالته على المُقارَنة لكونه مُضارِعًا، دون الحصولِ لكونه[6] مَنفيًّا)**، والمنفيُّ من حيث إنَّه منفيٌّ إنَّما يدلُّ على عدم الحصولِ لا على الحصول، وإن جازَ أن يدلّ بالالتزام على حصول ما يقابلُ الصِّفةَ المنفيَّةَ، لكنَّ الأصلَ المُعتبَرَ هو المطابقةُ.

---

(١) زِيد في (ع): «واقعًا».

(٢) مضى بتخريجه في ص ١٦٥.

(٣) هنا ينتهي نقل معنى كلام الشيخ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ٢٠٦ ـ ٢٠٧، وهو عنه بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢٦٩. ولتقدير المضارع بالماضي ههنا كلام مفصَّل لابن جنّيّ في **التمام** ٢٧ ـ ٢٨.

(٤) الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٢٠٧.

(٥) نصَّ على ذلك ابن الجزريّ في **النشر** ٢/ ٢٨٦، وهي كذلك في **المغني في القراءات** ٩٧١. ونقل ابن مجاهد في **السبعة** ٣٢٩ أنَّ قراءة ابن ذكوان ساكنة التاء مُخفَّفة مُشدَّدةُ النون.

(٦) زِيد في (ت): «فعلاً».

والمرادُ بالمنفي ههنا المنفيُّ بـ«ما» أو «لا» دون «لن» لأنَّها حرفُ استقبالٍ، ويشترطُ في الجملة الواقعةِ حالًا خلوُّها عن حرف الاستقبالِ كالسِّين و‹لن› ونحوهما؛[١] وذلك لأنَّ هذه الحالَ والحالَ التي تقابلُ الاستقبالَ وإن تباينتا[٢]، لأنَّ لفظَ ‹يركبُ› في قولنا: ‹يجيءُ زيدٌ غدًا يركبُ› حالٌ بهذا المعنى غيرُ حالٍ بالمعنى المُقابلِ للاستقبال لأنَّه ليسَ في زمان التكلُّم = لكنَّهم استبشعوا تصديرَ الجملةِ الحاليَّةِ بعَلَم الاستقبالِ، لتناقُض الحالِ والاستقبالِ في الجملة[٣].

وزعمَ بعضُ النُّحاةِ أنَّ المنفيَّ بلفظة ‹ما› يجبُ أن يكونَ بدون الواوِ؛ لأنَّ المضارعَ المجرَّدَ يصلحُ للحال، فكيف إذا انضمَّ إليه ما يدلُّ بظاهره/ [١٨٠/ ١] على الحال وهو ‹ما›؟[٤]

وجوابُه أنَّ فواتَ الدلالةِ على الحصول جوَّزَ ذلك.

قال الشَّيخ عبدُ القاهر في قول مالكِ بن رُفيع:

أقــادُوا مِــن دَمــي وتَوعَّدُونــي وَكُنتُ ومــا يُنهنِهنــي الوعيــدُ[٥]

: إنَّ ‹كانَ› تامَّةٌ، والجملةُ الدَّاخلةُ عليها الواو في موضع الحالِ، والمعنى: ووُجِدتُ غيرَ مُنهنَهٍ بالوعيد وغيرَ مُبالٍ به، ولا معنى لجعلِها ناقصةً وجعلِ الواوِ مزيدةً[٦].

(وكذا) يجوزُ الأمران، أعني دخولَ الواوِ والاكتفاءَ بالضَّمير، **(إن كان)** الفعلُ في الجملة **(ماضيًا لفظًا أو معنًى)**[٧]:

كقوله تعالى) إخبارًا: (﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]) بالواو، **(وقوله:** ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]) بدون الواو. هذا فيما هو ماضٍ لفظًا.

وأمَّا الماضي معنى فنعني به المضارعَ المنفيَ بـ«لم» أو «لمَّا»، فإنَّ كلًّا منهما يقلبُ معنى

---

(١) مضى في ص ٤٢٢ ردُّ التفتازانيّ على الزَّوزنيّ في فهمه مرادهم من هذا الكلام.

(٢) زِيد في (ت): «حقيقةً».

(٣) من قوله: «ويشترط» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤٣.

(٤) الكلام بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤٥.

(٥) البيت لمالك بن رُفيع في **دلائل الإعجاز** ٢٠٨، و**الإيضاح** ٢٧٠، وفيهما أنَّ مالكًا كان جنى جنايةً فطلبه مصعب بن الزُّبير؛ وهو بلا عزو في **مفتاح العلوم** ٣٨٦.

(٦) انظر: **دلائل الإعجاز** ٢٠٨.

(٧) الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٢٠٩. ولم يصرِّح بتقسيمه إلى ماضٍ لفظًا ومعنًى.

المضارعِ إلى الماضي، وأشارَ إلى أمثلة ذلك بقوله: (وقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ﴾ [مريم: ٢٠]، وقوله: ﴿فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤]). وأهملَ مثالَ المنفيّ بـ«لمَّا» مجرَّدٍ عن الواو، لأنَّه لم يطَّلع عليه، لكنَّ القياسَ يقتضي جوازه.

ثمَّ أشار إلى سبب جواز الأمرين في الماضي مثبتًا كان أو منفيًا بقوله: (**أمَّا المُثبَت فلِدلالته على الحُصول**)، يعني حصولَ صفةٍ غيرِ ثابتةٍ (**لكونه فِعلًا مُثبَتًا، دونَ المقارنةِ لكونه ماضيًا**) والماضي لا يقارِنُ الحال؛ (**ولهذا**) أي: ولعدم دلالتِه على المقارنة (**شُرِطَ**) في الماضي المُثبَتِ (**أن يكونَ مع «قد» ظاهرةً أو مُقدَّرةً**)؛[١] لأنَّ «قد» تُقرِّب الماضيَ مِن الحال.

ويرِدُ ههنا الإشكالُ المذكورُ[٢]، وهو أنَّ المطلوبَ في الحال مقارنةُ حصولِ مضمونِها بحصول مضمونِ العاملِ لا بزمان التكلُّمِ، وإذا كانَ العاملُ والحالُ ماضيين يجوزُ أن يكونا متقاربين، كما إذا كانا مضارعين.

وأيضًا لفظُ «قد» إنَّما تقرِّبُ الماضيَ إلى الحال المقابلِ للاستقبال، وهو زمانُ/[٢/ ١٨٠] التكلُّمِ، فربَّما تكونُ «قد» في الماضي سببًا لعدم مقارنتِه بمضمون العاملِ، كما في قولنا: «جاء زيدٌ في السَّنة الماضيةِ وقد ركبَ فرسَه»[٣].

وغايةُ ما يمكنُ أن يقالَ في هذا المقام: إنَّ حاليَّةَ الماضي وإن كانت بالنَّظر إلى عامله، ولفظة «قد» إنَّما تُقرِّبه من حال التكلُّمِ فقط والحالان متباينان = لكنَّهم استبشعوا لفظَ الماضي والحاليَّةِ لتنافي الماضي والحالِ في الجملة، فأتوا بلفظ «قد» لظاهر الحاليَّةِ، وقالوا: «جاءَ زيدٌ في السَّنة الماضيةِ وقد ركبَ»، كما مرَّ في اشتراط خلوِّ الجملةِ الحاليَّةِ عن حرف الاستقبالِ[٤]. وظهرَ أنَّ تصديرَ الماضي المثبَتِ بلفظ «قد» لمجرَّد استحسانٍ لفظيّ.

---

(١) هذا الشَّرط مذكورٌ في دلائل الإعجاز ٢٠٩.

(٢) أي: المذكور آنفًا عند الحديث عن المقارنة في المضارع. وانظر: **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤٤.

(٣) زِيد ههنا في (ف) و(ي) وفي هامش (ت) و(م) من نسخة: «ولو كان المعتبرُ هو المقارنةُ للحال التي هي زمان التكلُّمِ لوجبَ تصديرُ المضارعِ المثبتِ بالواو إذا كانَ العاملُ مستقبلًا، كقولنا: «سيجيء الأميرُ تقادُ الجنائبُ بين يديه»، لعدم المقارنةِ، للقطع بأنَّ المضارعَ ههنا ليس بمعنى الحال». ولعلَّها زيادة متأخِّرة، أو تعليقٌ داخَل المتنَ في تلك النُّسخ.

(٤) مضى آنفًا، وفي ص ٤٢٢.

وكثيرًا ما يقيِّدُ الفعلُ الواقعُ في زمان التكلُّمِ بالماضي الواقعِ قبله بمُدَّة طويلةٍ، لكنَّ تصديرَه بلفظ «قد» يكسِرُ منه سَورةَ الاستبعادِ، كقول أبي العلاء:

أُصَدِّقُه في مِريَةٍ وقد امترَتْ صَحابةُ مُوسَى بعد آياتِه التِّسعِ[1]

وبالجملة يجبُ أن يُعلَمَ أنَّ الحالَ التي هي بيانُ الهيئةِ لا يجبُ أن يكونَ حصولُها في الحال التي هي زمان التكلُّمِ، وأنَّهما متباينان حقيقةً.

وبهذا يظهر بطلان ما قال السَّخاويُّ: من أنَّك إذا قلتَ: ‹جئتُ وقد كتبَ زيدٌ› فلا يجوزُ أن يكونَ حالًا إن كانتِ الكتابةُ قد انقضتْ، ويجوزُ أن يكونَ حالًا إذا كان شرعَ في الكتابة وقد مضى منها جزءٌ إلَّا أنَّه مُتلبِّسٌ بها مُستديمٌ لها؛ فلانقضاء جُزءٍ منها جيءَ بالماضي، ولتلبُّسه بها ودوامِه عليها صحَّ أن يكونَ لفظُ الماضي حالًا لاتِّصاله بالحال[2].

وأمَّا الماضي المنفيُّ فلمَّا جاز فيه الأمران مع انتفاءِ المقارنةِ والحصولِ ظاهرًا لكونه ماضيًا منفيًّا احتاجَ في تحقيق المقارنةِ فيه إلى زيادة بيان فقال:

(وأما المَنفيُّ)، أي: أمَّا جواز الأمرين في الماضي المنفيّ **(فلدلالته على المُقارَنة دون الحصول:**

أمَّا الأوَّلُ) أي: دلالتُه على المقارنة **(فلأنَّ ‹لمَّا› للاستغرق)**، أي: لامتداد النَّفي من حين الانتفاءِ/ [١٨١/ ١] إلى حين التكلُّمِ، نحو ‹ندِمَ زيدٌ ولمَّا ينفعه النَّدمُ›، أي: عدمُ نفعِ النَّدمِ متَّصلٌ بحال التكلُّمِ[3]، **(وغيرُها)** أي: غيرُ ‹لمَّا› مِثلُ ‹ما› و‹لم› **(لانتفاءٍ مُتقدِّمٍ)** على زمان التكلُّمِ **(مع أنَّ الأصلَ استمرارُه)**، أي: استمرارُ ذلك الانتفاءِ وإن جازَ انقطاعُه دون زمانِ التكلُّمِ، نحو: ‹لم يضربْ زيدٌ أمسِ لكنَّه ضربَ اليومَ›[4]، **(فيحصلُ به)** أي: بالمنفيّ أو بأنَّ الأصلَ فيه الاستمرارُ، **(الدلالةُ عليها)**، أي: على المقارنة **(عند الإطلاق)**، أي: عند عدمِ التَّقييدِ بما يدلُّ على انقطاع ذلك الانتفاءِ، كما في قولنا: ‹لم يضرِبْ زيدٌ أمسِ، ولكن ضربَ اليومَ›[5].

---

(١) البيت لأبي العلاء في **شروح سِقط الزَّند** ١٣٣٣.

(٢) لعلَّه في كتابه **المفضَّل في شرح المفصَّل**، ولم أقِف منه على القِسم الذي يُظنُّ أنَّ هذا الكلامَ فيه.

(٣) الكلام مع المثال بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٨٢.

(٤) الكلام مع المثال بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٨٣.

(٥) مضى تخريجه آنفًا.

(بخلاف المُثبَتِ فإنَّ وَضْعَ الفعلِ على إفادة التجدُّدِ) من غير أن يكونَ الأصلُ استمرارَه، فإذا قلتَ: «ضربَ» مثلًا كفى في صدقه وقوعُ الضَّرب في جزءٍ من أجزاء الماضي، وإذا قلتَ: «ما ضرب» أفادَ استغراقَ النَّفي لجميع أجزاءِ الزَّمانِ الماضي.

وذلك لأنَّهم أرادوا أن يكونَ النَّفيُ والإثباتُ المقيَّدان بزمان واحدٍ في طرفَي نقيض، فلو جعَلوا النَّفيَ كالإثبات مقيَّدًا بجزء من الأجزاء لم يتحقَّق التَّناقضُ لجواز تغايُرِ الجزأين، فاكتفوا في الإثبات بوقوعه مطلقًا ولو مرَّةً، وقصدوا في النَّفي الاستغراقَ، إذ استمرار الفعلِ أصعبُ وأقلُّ من استمرار التّركِ، ولهذا كانَ النَّهيُ موجبًا للتَّكرار دونَ الأمرِ، وكان نفيُ النَّفي إثباتًا دائمًا، مثل «ما زالَ» و«ما انفكَّ» ونحوِ ذلك[1].

(وتحقيقُه)، أي: تحقيقُ هذا الكلامِ وأنَّ الأصلَ في النَّفي الاستمرارُ بخلاف الإثباتِ: **(أنَّ استمرارَ العدمِ لا يَفتقِرُ إلى سبب بخلافِ استمرارِ الوجودِ)**، يعني أنَّ بقاءَ الحادثِ وهو استمرار وجودِه يحتاجُ إلى سبب موجودٍ؛ لأنَّه وجودٌ عَقيبَ وجودٍ، والوجودُ الحادثُ لا بدَّ له من سبب موجودٍ، بخلاف استمرارِ العدمِ فإنَّه عدمٌ فلا يحتاجُ إلى وجود سببٍ، بل يكفي فيه انتفاءُ سببِ الوجودِ، والأصلُ في الحوادث العدمُ.

والمرادُ أنَّ استمرارَ العدمِ لا يفتقرُ إلى سبب موجودٍ/ [١٨١/ ٢] يؤثِّرُ فيه، وإلَّا فهو مفتقِرٌ إلى انتفاء علَّةِ الوجودِ، وهذا مرادُ مَن قالَ: إنَّ العدمَ لا يُعلَّل، وإنَّه أولى بالممكِنِ من الوجود[2].

وبالجملة لمَّا كانَ الأصلُ في المنفي الاستمرارَ حصلتْ من إطلاقه الدلالة على المقارنة، وقد عرفتَ ما فيه.

(وأمَّا الثَّاني)، أي: عدم دلالته على الحصول **(فلكونه مَنفيًا)**.

هذا إذا كانتِ الجملةُ فعليَّةً.

(وإن كانت) الجملةُ **(اسميَّةً فالمشهورُ جوازُ تَرْكِها)**، أي: تركِ الواوِ **(لعكس ما مرَّ في الماضي المُثبَتِ)**، أي: لدلالة الاسميَّة على المقارَنة لكونها مستمرَّةً، لا على حصول صفةٍ غير ثابتةٍ لدلالتها

---

(١) من قوله: «فإذا قلتَ: ‹ضرب› مثلاً» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ١٨٥.

(٢) الكلام بمعناه في **تلخيص المُحصَّل** ٢٣٥ ـ ٢٣٦، وذكر أنَّ العدمَ لا يُعلَّل ولا يُعلَّلُ به، وبيَّن أنَّ المقصود بذلك هو العدمُ المُطلَقُ، أمَّا العدمُ المقيَّدُ فقد يُعلَّل ويُعلَّلُ به، كما يقال: «عدمُ المالِ علَّةُ الفقر». وبعضُ الكلام بإيجاز في **الشِّفاء** (الإلهيات) ١/ ٣٩.

على الدَّوام والثَّبات، (نحو ‹كلَّمتُه[١] فوه إلى فيَّ›)[٢] و‹رجَعَ عَودُه على بدئه›[٣]، فيمَن رفع ‹فُوه› و‹عَودُه› على الابتداء[٤]، أي: رجوعُه على ما ابتدأه، على أنَّ «البدء» مصدرٌ بمعنى المفعولِ.

(وأنَّ دخولَها)، أي: والمشهورُ أيضًا أنّ دخولَ الواوِ (أَوْلى) مِن تركها (لعدم دلالتها)، أي: الجملةِ الاسميَّةِ (على عدم الثُّبوتِ مع ظهور الاستئنافِ فيها، فحَسُنَ زيادةُ رابطٍ، نحو: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢])، أي: وأنتم مِن أهل العلمِ والمعرفةِ، أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التَّفاوت[٥]، حتَّى ذهبَ كثير من النُّحاة إلى أنَّ تجرُّد الاسميَّةِ عن الواو ضعيف[٦].

(وقالَ عبدُ القاهر: إن كان المبتدأ) في الجملة الاسميَّةِ (ضميرَ ذي الحالِ وجبَتْ) الواو، سواءٌ كان خبرُه فعلًا (نحو ‹جاءَ زيدٌ وهو يُسرِعُ›، أو) اسمًا، نحو ‹جاءَ زيدٌ (وهو مُسرِعٌ›)[٧].

وذلك لأنَّ الجملة لا تُترَكُ فيها الواو حتَّى تدخلَ في صلة العامل وتنضمَّ إليه في الإثبات وتقدَّرَ تقديرَ المفردِ في ألَّا يُستأنَف لها الإثباتُ، وهذا ممَّا يمتنعُ في نحو ‹جاءَ زيدٌ وهو يُسرِعُ› أو ‹هو مُسرِعٌ›؛ لأنَّك إذا أعدتَ ذِكرَ ‹زيد› وجئتَ بضميره المُنفصِل المرفوعِ كان بمنزلة إعادةِ اسمِه صريحًا في أنَّك لا تجدُ سبيلًا إلى أن تُدخِلَ ‹يُسرِعُ› في صلة المجيءِ وتضمَّه إليه في الإثبات،/ [١/١٨٢] لأنَّ إعادةَ ذِكرِه لا تكونُ حتَّى يُقصَد استئنافُ الخبرِ عنه بأنَّه يُسرِعُ، وإلَّا لكنتَ تركتَ المبتدأ بمَضيَعة وجعلتَه لغوًا في البَين، وجرى مَجرَى أن تقولَ: ‹جاءَني زيدٌ وعمرٌو يُسرِعُ أمامَه› ثمَّ تزعمَ أنَّك لم تَستأنِف كلامًا ولم تَبتدئ للسُّرعة إثباتًا[٨].

وعلى هذا فالأصلُ والقياسُ ألَّا تجيءَ الجملةُ الاسميَّةُ إلَّا مع الواو، وما جاء بدونه فسبيلُه سبيلُ الشَّيءِ الخارج عن قياسه وأصلِه بضرب من التَّأويل ونوعٍ مِنَ التَّشبيه؛ وذلك لأنَّ معنى

---

(١) «كلَّمته» ليس في (ك) و(ي) و(س).

(٢) جعل الزَّمخشريُّ هذا المثال من الشَّاذِّ في **المفصَّل** ٨٢.

(٣) المثال في **مفتاح العلوم** ٣٨٤ ـ ٣٨٥، و**الإيضاح** ٢٧٥؛ والمثالان في **دلائل الإعجاز** ٢٠٣.

(٤) نبَّه الشيخ في **دلائل الإعجاز** ٢٠٣ على أنَّ المقصودَ ههنا وجهُ الرَّفع، ويجوزُ النصب. والوجهان في **كتاب سيبويه** ١/ ٣٩١، و**شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ١٦.

(٥) وجها التأويل بلفظ جِدّ قريب في **الكشّاف** ١/ ٢٣٨ (البقرة، ٢/ ٢٢).

(٦) منهم الزمخشريُّ في **المفصَّل** ٨٢، وابنُ الحاجب في **الكافية** ٢٤.

(٧) الكلام بمعناه وبأمثلة قريبة في **دلائل الإعجاز** ٢٠٢.

(٨) الكلام بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٢١٥ ـ ٢١٦.

(فُوه إلى فيَّ): مُشافِهًا، ومعنى (عَودُه على بدئه): ذاهبًا في طريقه الذي جاء منه. وأمَّا قوله:

إذا أتيتَ أبا مَروانَ تَسألُهُ   وَجدْتَه حاضِرَاه الجُودُ والكَرمُ[1]

فلأنَّه بسبب تقديمِ الخبرِ قرُبَ في المعنى من قولك: (وجدتَه حاضِرَه)، أي: حاضرًا عنده الجودُ والكرمُ. وتنزيلُ الشَّيءِ منزلةَ غيرِه ليس بعزيز في كلامهم[2].

ويجوزُ أن يكون جميعُ ما في ذلك على إرادة الواو، كما جاء الماضي على إرادة (قد)[3].

هذا كلامُه في «دلائل الإعجاز».

والذي يلوحُ منه أنَّ وجوبَ الواو في نحو (جاءَني زيدٌ وزيدٌ يُسرعُ) أو (مُسرِعٌ)، و(جاءَ زيدٌ وعمرٌو يُسرِعُ أمامَه) أو (مُسرِعٌ) أَوْلى منه في نحو (جاءَني زيدٌ وهو يُسرِعُ) أو (مُسرِعٌ).

وقالَ أيضًا في موضع آخرَ: إنَّك إذا قلت: (جاءَني زيدٌ السَّيفُ على كتفه) أو (خرجَ التَّاجُ عليه) كان كلامًا نافرًا، لا يكادُ يقعُ في الاستعمال، لأنَّه بمنزلة قولك: (جاءَني وهو متقلِّدٌ سيفَه) و(خرجَ وهو لابسٌ التَّاجَ)، في أنَّ المعنى على استئناف كلامٍ وابتداءِ إثباتٍ، وأنَّك لم تُرِد (جاءَني كذلك) ولكن (جاءني وهو كذلك)[4].

فظهرَ منه أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ لا يجوزُ تجرُّدُها عن الواو إلَّا بضرب من التَّأويل والتَّشبيهِ بالمفرَد.

وبهذا يُشعِرُ كلامُ صاحبِ «الكشَّاف» حيثُ ذكرَ في قوله تعالى: ﴿بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] «أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ إذا/ [١٨٢/ ٢] عُطفَت على حال قبلها حُذفَت الواو استثقالًا لاجتماع حرفَي عطف؛ لأنَّ واو الحالِ هي واو العطفِ استُعيرتْ للوصل، فقولك: (جاءَني زيدٌ راجلًا أو هو فارسٌ) كلام فصيح، وأمَّا (جاءَني زيدٌ هو فارسٌ) فخبيثٌ»[5].

---

(١) البيت للأخطل في ديوانه ٧١، ورواية السُّكَّريّ فيه «الحَسَبُ» مكان «الكرَمُ»، وأوردَ مُحقِّقه البيتَ بالرِّواية ههنا في ملحق **الديوان** ٥٨٠، وذكرَ أنَّها رواية محرَّفة عن رواية السُّكَّريّ. والبيت بلا عزو في **دلائل الإعجاز** ٢٠٤، و**المحصَّل في شرح المفصَّل** ١٤٥ (رسالة جامعية، المالكي)، و**الإيجاز لأسرار الطِّراز** ٢٦٣، بروايته ههنا.

(٢) من قوله: «وعلى هذا فالأصل» بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٢١٨ ـ ٢١٩، وكان ساق البيت في ص ٢٠٤ من **الدلائل**، وذكرَ ثمَّة بعضَ الكلام عليه، ثمَّ أعاد عجزه ههنا وذكرَ ما ذكرَ.

(٣) انظر: **دلائل الإعجاز** ٢١٩.

(٤) انظر: **دلائل الإعجاز** ٢٢١.

(٥) **الكشَّاف** ٢/ ٦٧ (الأعراف، ٧/ ٤).

وذكَرَ في قوله تعالى: ﴿بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] «أنَّه في موضع الحالِ، أي: متعادِين يُعاديهما إبليسُ ويُعادِيانه»[١]. فأوَّله ونزَّله منزلةَ المفردِ، وهذا بخلاف ‹جاءَني زيدٌ هو فارسٌ›، لأنَّه لو أُريد ذلك لَوجبَ أن يقال: ‹فارسًا›، فلهذا حكَمَ بأنَّه خبيثٌ.

والذي يُبيِّنُ ذلك ما ذكَرَه الشَّيخُ في «دلائل الإعجاز» من أنَّك إذا قلتَ: ‹جاءَ زيدٌ يُسرِعُ› فهو بمنزلة ‹جاء مسرعًا›، في أنَّك تُثبِتُ به مجيئًا فيه إسراع، وتصِلُ أحدَ المعنيين بالآخر، وتجعلُ الكلامَ خبرًا واحدًا، كأنَّك قلتَ: ‹جاءَني بهذه الهيئةِ›. وإذا قلتَ: ‹جاءَ زيدٌ وهو مُسرِعٌ› أو ‹وغلامُه يسعى بين يديه›، أو ‹وسيفُه على كتفه› كان المعنى على أنَّك بدأتَ فأثبتَّ المجيءَ، ثمَّ استأنفتَ خبرًا وابتدأتَ إثباتًا ثانيًا لِما هو مضمونُ الحالِ، ولهذا احتيجَ إلى ما يربط الجملةَ الثَّانيةَ بالأولى، فجيءَ بالواو كما جيءَ بها في نحو ‹زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ذاهب›.

وتسميتُها واوَ حالٍ لا تُخرجُها عن كونها مُجتلَبة لضمّ الجملةِ إلى جملةٍ، كالفاء في جواب الشَّرطِ فإنَّها بمنزلة العاطفةِ في أنَّها جاءت لربط جملةٍ ليس من شأنها أن ترتبِطَ بنفسها. فالجملةُ في نحو ‹جاءَني زيدٌ يُسرِعُ› بمنزلة الجزاءِ المُستغني عن الفاء؛ لأنَّ من شأنه أن يرتبطَ بنفسه، والجملةُ في نحو ‹جاءَني زيدٌ وهو مُسرِعٌ› أو ‹وغلامُه يسعى بين يديه› أو ‹وسيفُه على كتفه› بمنزلة الجزاءِ الذي ليسَ من شأنه أن يرتبطَ بنفسه[٢].

ثمَّ قال الشَّيخُ (**وإن جُعِل نحوُ ‹على كتفه سيفٌ› حالًا كثُر فيها**)، أي: في تلك الحال (**تَرْكُها**)، أي: تركُ الواو[٣]، (**نحو**) قولِ بشار:

إذا أنكرَتني بَلدةٌ أو نكِرتُها (**خَرجْتُ مع البازي عليَّ سَوادُ**)[٤]

أي: إذا لم يعرِف قَدْري أهلُ بلدةٍ ولم أعرِفهم/[١٨٣/ ١] خرجتُ منهم وفارقتُهم مُبتكِرًا مُصاحبًا للبازي الذي هو أبكَرُ الطُّيور، مُشتمِلًا على شيء من ظُلمة الليل غيرَ مُنتظرٍ لإسفار الصُّبحِ. فقولُه: (**عليَّ سوادُ**)، أي: بقيَّةٌ من الليل = حالٌ تُركَ فيها الواو.

---

(١) **الكشَّاف** ٢/ ٧٣ (الأعراف، ٧/ ٢٤).

(٢) انظر: **دلائل الإعجاز** ٢١٣ ـ ٢١٥.

(٣) انظر: **دلائل الإعجاز** ٢٠٣.

(٤) البيت لبشار في **ديوانه** ٣/ ٤٩، وفيه «نهضتُ» مكان «خرجتُ»؛ وهو له في **دلائل الإعجاز** ٢٠٣، ٢١٩، و**الإيضاح** ٢٧٦؛ وبلا عزو في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤٢.

ثمَّ قالَ الشَّيخُ: الوجهُ أن يكونَ الاسمُ في مثل هذا فاعلًا للظَّرف لاعتماده على ذي الحالِ لا مبتدأً[١]. وينبغي أن يُقدَّرَ ههنا خصوصًا أنَّ الظَّرف في تقدير اسمِ الفاعلِ دون الفعلِ، اللَّهم إلَّا أن يُقدَّر فعلًا ماضيًا مع (قد)[٢].

وقالَ المصنِّفُ: لعلَه إنَّما اختارَ تقديره باسمِ الفاعل لرجوعه إلى أصل الحالِ وهي المفردة، ولهذا كثُرَ فيها تركُ الواو، وإنَّما جوَّز التَّقديرَ بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلًا، كقوله:

وإنَّ امــــرأً أَسْــرَى إلـيــكَ ودونَــهُ ... مِن الأرضِ مَومـاةٌ وبَيداءُ سَـمْلَقُ[٣]

وإنَّما لم يُجوِّز التَّقديرَ بالمضارع؛ لأنَّه لو جازَ التَّقديرُ[٤] لامتنعَ مجيئُها بالواو[٥].

هذا كلامُه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه كما أنَّ أصلَ الحالِ الإفرادُ فكذا الخبرُ والنعتُ، فالواجبُ أن يذكُرَ مناسبةً تقتضي اختيارَ الإفرادِ في الحال على الخصوص دون الخبرِ والنَّعتِ، ولأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ جوازَ التَّقديرِ بالمضارع يوجبُ امتناعَ الواوِ لجواز أن يكونَ المقدَّرُ عند وجودِ الواو هو الماضي، ألا ترى أنَّه اختيرَ تقديرُه بالمفرَد ومع هذا لم تمتنعِ الواو مع أنَّ المفردَ أَوْلى بامتناع الواوِ من المضارع.

والحقُّ أنَّ نحوَ «على كتفه سيفٌ»، يحتملُ أن يكونَ الاسمُ مرفوعًا بالابتداء والظَّرفُ خبرُه فتكونُ الجملةُ اسميَّةً، كما جازَ ذلك في نحو «أفي الدَّار زيدٌ؟» و«أقائمٌ زيدٌ؟»، ويحتملُ أن تكونَ فعليَّةً مقدَّرةً بالماضي أو المضارعِ، وأن تكونَ حالًا مفردةً بتقدير اسمِ الفاعلِ، والأوَّلان مما يجوزُ فيه تركُ الواوِ، والأخيران ممَّا يمتنعُ فيه الواو، فمن أجل هذا كثُرَ فيه تركُ الواوِ[٦].

هـذا إذا لـم يكـن صاحـبُ الحـالِ نكـرةً متقدِّمـةً، وإلَّا فالـواوُ واجـبٌ لئـلا يلتبسَ الحـالُ

---

(١) وذكرَ الشَّيخُ ههنا أنَّه مذهبُ الأخفشِ وسيبويهِ. وانظر: **كتاب سيبويه** ٢/ ٤٩ ـ ٥٢.

(٢) انظر: **دلائل الإعجاز** ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٣) البيت للأعشى في **ديوانه**، ص ٢٢٣. ورواية عجزه فيه:

.... فَيــافٍ تَنوفــاتٌ وبيــداءُ خَيفَــقُ

وهو له في **أمالي ابن الشجريّ**، ٢/ ٥٥، وبلا عزو في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤٢، بالرِّواية ههنا. والمَوماة: المفازة الواسعة الملساء، وقيل: هي الفلاة التي لا ماءَ بها ولا أنيسَ. والسَّملق: هي الأرض التي لا نباتَ بها.

(٤) زِيد في (ت) و(ج): «بالمضارع».

(٥) انظر: **الإيضاح** ٢٧٧ ـ ٢٧٨. وليس فيه البيت المذكور.

(٦) في هذا الكلام استدراكٌ على الشيخ عبد القاهر، لأنَّ كلامَ القزوينيِّ محلَّ النظر ما هو إلاّ بيانٌ لصحَّة الحصر الذي ذكرَه الشيخ. وتفصيلُ ذلك ذكرتُه في كتابي **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية** ١٧٧ ـ ١٧٩.

بالصِّفة، نحو ‹جاءَني رجلٌ فارسٌ وعلى كتفه سيفٌ›/ [١٨٣/ ٢] و﴿مَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤][1].

ومن كلام الشَّيخِ أيضًا قولُه: (**ويحسُنُ التَّركُ**)، أي: تركُ الواوِ في الجملة الاسميَّةِ (**تارةً لدخول حرفٍ على المبتدأ**)، يحصلُ بذلك الحرف نوعٌ من الارتباط[2]، (**كقوله**) أي: الفرزدقِ:

(فقُلتُ عَسَى أن تُبصِريني كأنَّما ... بنيَّ حَوَاليَّ الأسودُ الحَوارِدُ)[3]

من حرَدَ إذا غضِبَ[4]. فقولُه: (بنيَّ الأسودُ) جملةٌ اسميَّة وقعتْ حالًا من مفعول (تُبصِريني)، ولولا دخولُ «كأنَّ» عليها لم يحسُنِ الكلامُ إلَّا بالواو، وقولُه: (حَوَاليَّ)، أي: في أكنافي وجوانبي = حالٌ من (بَنيَّ)، لِمَا في حرف التَّشبيهِ من معنى الفعلِ.

(و) **يحسُنُ التَّركُ تارةً (أخرى لوقوع الجملةِ)** الاسميَّةِ الحاليَّةِ (**بعَقِب مُفرَدٍ**) حالٍ، (**كقوله**)[5]، أي: ابنِ الرُّوميّ:

(واللهُ يُبقيكَ لنَا سَالمًا ... بُرداكَ تبجيلٌ وتعظيمُ)[6]

فهذه الجملةُ حالٌ، ولو لم يتقدَّمها قوله: (سالمًا) لم يحسُن فيها تركُ الواوِ.

والحالان، أعني الجملةَ و(سالمًا): يجوزُ أن يكونَ من الأحوال المترادفةِ، وهي أن تكونَ أحوالٌ متعدِّدةٌ صاحبُها واحدٌ، كالكاف في (يُبقيك) ههنا؛ ويجوزُ أن تكونا من الأحوال المتداخلةِ، وهي أن يكونَ صاحبُ الحالِ المتأخِّرةِ الاسمَ الذي تشتملُ عليه الحالُ السَّابقةُ، مثل أن يُجعلَ قوله: (بُرداكَ تبجيلٌ) حالًا مِنَ الضَّمير في (سالمًا).

وقال بعضُهم[7]: إن كانَ المبتدأ ضميرَ ذي الحالِ تجِبُ الواو، وإلَّا فإن كان الضَّميرُ فيما

---

(١) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٣٨٧.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٢١١.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٧٢، وفيه «فإنّي» مكان «فقلت»، و«اللّوابدُ» مكان «الحواردُ»؛ وهو له في الوحشيّات ١٧١، ودلائل الإعجاز ٢١١، وأساس البلاغة (حرد).

(٤) انظر: الصحاح (حرد).

(٥) الكلام بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ٢١١.

(٦) البيت لابن الرُّوميّ في ديوانه ٦/ ٢٣١٥؛ وهو له في دلائل الإعجاز ٢١٢، والإيضاح ٢٧٨.

(٧) قال الفناريُّ في حاشيته على المطوّل ٤٥٠: «هو الأندلسيُّ، نقله عنه الفاضل الرضيُّ».

صُدِّرَ بـه الجملةُ: سـواءٌ كانَ المبتـدأ، نحو «فُوه إلـى فـيَّ» و﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ [البقرة: ٣٦]، أو خبـرًا، نحو:

.... وَجدْتَـه حاضـراه الجُـودُ والكَرَمُ[١]

= فلا يُحكَمُ بضعفه مجرَّدًا عن الواو لكون الرَّابطِ في أوَّل الجملةِ، وهذان البيتان من هذا القبيلِ، وإلَّا فهو ضعيفٌ قليلٌ، كقوله:

نَصَـفَ[٢] النَّهـارُ المـاءُ غامـرُهُ[٣] ....

❊ ❊ ❊

(١) مضى بتخريجه آنفًا.

(٢) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «نصف، أي: انتصف، بمعنى بلغَ نصفَه». «منه». وهو بنصّه في **شرح المفتاح للتفتازانيّ** اللوح ١٥٧/ ٢.

(٣) هذا الكلام بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٤١ ـ ٤٢، ويُفهَم من كلامه أنَّه رأي للأندلسيّ، ولم أجده في كتابه **المُحصَّل في شرح المفصَّل**.

وفي هامش أكثر النُّسخ الخطية، وفي **شرح المفتاح للتفتازانيّ** اللوح ١٥٧/ ٢: «وتمامه:

.... ورفيقُـه بالغَيـب لا يـدري

يصفُ غواصًا». والبيت للمُسيَّب بن عَلَس في **إصلاح المنطق** ٢٤١، و**الصحاح** (نصف)، و**مفتاح المفتاح** اللوح ١٥٩/ ٢، و**شرح المفتاح للترمذيّ** اللوح ١٧٠/ ٢؛ و**شرح المفتاح للتفتازانيّ** اللوح ١٥٧/ ٢؛ ونُسِب للأعشى في **جمهرة اللغة** ٣/ ١٢٦٢، و**تصحيح الفصيح وشرحه** ٤٣٨؛ وهو بلا عزو في **دلائل الإعجاز** ٢٠٣، و**مفتاح العلوم** ٣٨٥. وفي هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «معناه: قد انتصفَ النهارُ ولم يخرج بعدُ من الماء، وصاحبُه لا يدري أحيٌّ أم ميِّتٌ». «منه».

[الباب الثَّامنُ: الإيجازُ والإطنابُ والمُساواةُ]

البابُ الثَّامنُ: (الإيجازُ والإطنابُ والمُساواةُ):

قال (السكَّاكيُّ: **أمَّا الإيجازُ والإطنابُ فلكونهما نِسبيَّين**)، أي: من الأمور النِّسبيَّة التي يكونُ تعقُّلها بالقياس إلى تعقُّل شيءٍ آخرَ، فإنَّ المُوجَزَ إنَّما يكونُ موجزًا بالنِّسبة إلى كلام أزيَدَ منه، وكذا المُطنَبُ إنَّما يكونُ مُطنبًا بالقياس/ [١٨٤/ ١] إلى كلام أنقصَ منه[١].

= (**لا يتيسَّرُ الكلامُ فيهما إلَّا بتَرْك التَّحقيقِ**)[٢] والتَّعيينِ، يعني لا يمكنُ أن يقالَ على التَّعيين والتَّحقيقِ: إنَّ الإتيانَ بهذا المقدارِ من الكلام إيجازٌ وبذاك المِقدارِ إطنابٌ، إذ رُبَّ كلامٍ مُوجَزٍ بالنِّسبة إلى كلام يكونُ هو بعينه مُطنبًا بالنِّسبة إلى كلام آخرَ وكذا المُطنَبُ، فكيف يمكنُ[٣] على التَّحقيق والتَّحديدِ[٤] أنَّ هذا إيجازٌ وذاك إطنابٌ؟[٥]

= (**والبناءِ على أمرٍ عُرفيّ**)، أي: وإلَّا بالبناء على أمر «**يعرِفه أهلُ العُرفِ**»[٦] (**وهو مُتعارَف الأوساطِ**) «الذين ليس لهم فصاحةٌ وبلاغةٌ، ولا عيٌّ وفَهاهةٌ»[٧]، (**أي: كلامُهم في مَجرَى عُرفِهم في تأدية المعاني**) عند المعاملاتِ والمحاوراتِ[٨].

= (**وهو**)، أي: هذا الكلامُ (**لا يُحمَدُ**) مِن الأوسَاط (**في باب البلاغةِ**) لعدم رعاية مُقتضياتِ

---

(١) هذا البيان لمعنى النِّسبيّ مع المثال مذكورٌ بمعناه في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٧١/ ١، وشرح المفتاح للمُؤذِّنيّ اللوح ١٨٣/ ٢.

(٢) في هامش (صل): «أي: تركِ تحقيق ماهيَّتهما بذِكر الجِنس والفصل».

(٣) زِيدَ في (ع) و(ي) واستُدرك مصحَّحًا في هامش (م): «أن يقال».

(٤) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «والتحديد دون الثابت في نفس الأمر، على ما هو المعتبَر في معرفة حقائق الأشياءِ». «منه».

(٥) الكلام بمعناه في مفتاح المفتاح اللوح ١٦١/ ٢.

(٦) مفتاح المفتاح اللوح ١٦١/ ٢ ـ ١٦٢/ ١.

(٧) شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٧١/ ٢. وسيظهر قريبًا أنَّ هذا التقرير تمهيد لدفع أحد اعتراضَي القزوينيّ على السكَّاكيّ. وفي هامش (صل): «الفهَهُ والفهاهةُ: العِيُّ. صحاح. أي: العجز عن الكلام». وانظر: الصحاح (فهه).

(٨) انظر: شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٧١/ ٢.

الأحوالِ (ولا يُذمُّ)[١] أيضًا منهم؛ لأنَّ غرضَهم تأديةُ أصلِ المعنى بدلالاتٍ وضعيَّةٍ وألفاظٍ كيف كانتْ، ومجرَّدِ تأليفٍ يُخرجُها عن حُكم النَّعيقِ[٢].

(فالإيجازُ: أداءُ المقصودِ بأقلَّ مِن عبارة المُتعارَفِ، والإطنابُ: أداؤه بأكثرَ منها.

ثمَّ قالَ: الاختصارُ لكونه نسبيًّا يُرجَع فيه[٣] تارةً إلى ما سبَقَ)، أي: إلى كون عبارةِ المتعارفِ أكثرَ، (و) يرجعُ تارةً (أخرى إلى كون المَقام خليقًا بأبسطَ ممّا ذُكرَ)[٤]، أي: مِنَ الكلام الذي ذكَرَه المتكلِّم.

وليسَ المرادُ بـ(ما ذُكرَ) متعارَفَ الأوساطِ، على ما سبقَ إلى بعض الأوهامِ[٥].

يعني قد يُوصَف الكلامُ بالاختصار لكونه أقلَّ من عبارة المتعارَفِ، وقد يُوصَف به لكونه أقلَّ من العبارة اللائقةِ بالمقام بحسب مقتضى الظَّاهرِ، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، فإنَّه إطنابٌ بالنِّسبة إلى المتعارَف وهو قولنا: (يا ربِّ شِختُ)، لكنَّه إيجازٌ بالنِّسبة إلى ما يقتضيه المقامُ؛ لأنَّه مقامُ بيانِ انقراضِ الشَّبابِ وإلمامِ المشيبِ، فينبغي أن يُبسَطَ فيه الكلامُ غايةَ البَسطِ ويُبلَغَ في ذلك كلَّ مَبلَغٍ ممكنٍ[٦].

فعُلمَ أنَّ للإيجاز معنيين[٧]: أحدُهما: كونُ الكلامِ أقلَّ من عِبارة/[٢/١٨٤] المتعارَفِ، والثَّاني: كونُه أقلَّ ممَّا هو مقتضى ظاهرِ المقامِ.

وبينهما عمومٌ مِن وجهٍ: لتصادُقهما فيما هو أقلُّ من عبارة المتعارَفِ ومقتضى المقامِ

---

(١) هنا ينتهي كلام السكّاكيّ في مفتاح العلوم ٣٨٧.

(٢) كأنَّه بهذا الكلام يجيبُ عن اعتراضٍ أوردَه المُؤذّنيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٨٤/ ١، وذلك قوله: «ولقائلٍ أن يقولَ: قوله: (وإنَّه في باب البلاغة لا يُحمَدُ ولا يُذمُّ) ممنوعٌ؛ وذلك لأنَّ الخُلوَّ إمَّا أن يكونَ مطابقًا لمقتضى المقامِ أو لا، فإن طابقَ حُمدَ وإلَّا ذُمَّ، لانخراطه إذ ذاك في سِلك أصواتِ الحيواناتِ».

(٣) «فيه» ليست في (ج)، وهي مُستدرَكة مصحَّحة في هامش (صل)، ومثبَتةٌ في متن (ت) و(م) وأكثر النُّسخ.

(٤) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «لأنَّ كونَ الكلام خليقًا بأبسطَ من المتعارَف لا يقتضي كون المتكلِّم إيجازًا. فافهمْ». «منه».

(٥) هذا الوهمُ في مفتاح تلخيص المفتاح ٤٤٠.

(٦) الكلام على الآية بمعناه في مفتاح العلوم ٣٩٧.

(٧) قال الفناريُّ في حاشيته على المطوّل ٤٥٢: «هذا مبنيٌّ على ما ذكرَه الترمذيُّ وغيره من أنَّه لا فرقَ بين الإيجازِ والاختصارِ عند السكّاكيّ، فهو يستعمل الإيجاز تارة والاختصار أخرى». وانظر: شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٧١/ ١ ـ ٢.

جميعًا، كما إذا قيل: (ربِّ قد شِختُ) بحذف حرفِ النِّداء وياء الإضافةِ؛ وصدقِ الأوَّلِ بدون الثَّاني، كما في قوله:

.... إذا قالَ الخميسُ نَعَمْ[١]

بحذف المبتدأ، فإنَّه أقلُّ من عبارة المتعارَفِ، وهو (هذا نعَمْ)، وليس أقلَّ من مقتضى المقامِ، لأنَّ المقامَ لضيقه يقتضي حذفَ المُسندِ إليه كما مرَّ؛ وصدقِ الثَّاني بدون الأوَّلِ، كما في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾.

ويمكنُ اعتبارُ هذين المعنيين في الإطناب أيضًا، لكنَّه ترَكَه لانسياق الذِّهنِ إليه ممَّا ذكرَ في الإيجاز.

والنِّسبةُ بين الإطنابين أيضًا عمومٌ من وجه[٢]، وكذا بين الإيجازِ بالمعنى الثَّاني وبين الإطنابِ[٣]. فليُتأمَّلْ.

وقد تُوهِّمَ مِن كلام السكَّاكيِّ أنَّ الفرقَ بين الإيجازِ والاختصارِ: هو أنَّ الإيجازَ ما يكونُ بالنِّسبة إلى المتعارَفِ، والاختصارَ ما يكونُ بالنِّسبة إلى مقتضى المقام[٤].

وهو وهمٌ؛ لأنَّ السكَّاكيَّ قد صرَّحَ بإطلاق الاختصارِ على كونه أقلَّ من المتعارَفِ أيضًا[٥].

---

(١) من بيت للمُرقِّش الأكبر، هو بتمامه:

لا يُبعِدِ اللهُ التلبُّبَ والـ ـغاراتِ إذا قالَ الخميسُ نَعَمْ

وهو له في المفضَّليات ٢٤٠، وإصلاح المنطق ٦٠، والصحاح (أود)، والمفصَّل ٥٠، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٢/ ١ ـ ٢.

(٢) في هامش (ج) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «فإنَّهما قد يجتمعان كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ وقد يفترقان كأصل الكلامِ في هذه الآية، وهو (يا ربِّ قد شِختُ)؛ فإنَّه إيجاز بالنسبة إلى ما يقتضيه المقام لا إطنابٌ، وكقوله تعالى حكاية: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا﴾ الآية [طه: ١٨]، فإنَّه إطنابٌ بالنسبة إلى المتعارَف». «منه».

(٣) في هامش (ك) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «لاجتماعهما فيما إذا كان الكلام زائدًا على المتعارف وعلى ما يقتضيه ظاهر المقام، كما في قوله تعالى حكاية: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١]، فإنَّ المتعارَف ومقتضى ظاهر المقام أن يقولوا: (أصنامًا) أو (نعبد أصنامًا). ويوجَد بدون الثاني فيما يكون أزيَد من المتعارَف دون مقتضى المقام، كقوله تعالى حكاية: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، وبالعكس فيما يكون أزيَد من مقتضى ظاهر المقام دون المتعارف، كقولك: هذا غزالٌ فاصطادوه». «منه».

(٤) هذا الرأيُ للكاشيِّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٤١/ ١.

(٥) انظر ذلك في مفتاح العلوم ٣٩٨. وبيَّن الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٧٥/ ٢ أنَّ الإيجاز والاختصار عند السكَّاكيِّ واحدٌ، وأنَّه إنَّما عبَّر بهما عن معنى واحد افتنانًا في الكلام، ثمَّ قال: «ومَن حاولَ الفرق بينهما في هذا الكتاب فقد تعسَّف».

نعَم لو قيل: الإيجازُ أخصُّ باصطلاحه؛ لأنَّه لم يطلِقه على ما هو بالنِّسبة إلى مقتضى المقامِ = لم يبعُد عن الصَّواب[١].

(وفيه نظر؛ لأنَّ كونَ الشَّيء نسبيًّا لا يقتضي تعسُّرَ تحقيقِ معناه)؛ لأنَّ كثيرًا من الأمور النِّسبيَّة والمعاني[٢] الإضافيَّة قد تُحقَّق معانيها وتُعرَّفُ تعريفاتٍ تليقُ بها، كالأبوَّة والبُنوَّة ونحوِهما.

وجوابُه أنَّ المرادَ بعدم تيسُّرِ تحقيقِه: أنَّه لا يمكنُ أن يُحقَّق ويُعيَّن أنَّ هذا القدرَ من الكلام إيجازٌ وذاك إطنابٌ على ما مرَّ، وهذا ضروريٌّ. وليس المرادُ أنَّه لا يمكنُ أن يُبيَّن معناهما أصلًا؛ لأنَّ ما ذكَره السكَّاكيُّ تفسيرٌ لهما[٣].

(ثُمَّ البناءُ على المُتعارَف والبسطِ الموصوفِ) بأن يقالَ: إيجازُ الكلامِ قد يكونُ لكونه أقلَّ من المتعارَف، وقد يكونُ لكون المقامِ خليقًا بكلام أبسطَ من الكلام المذكورِ = (ردٌّ إلى الجَهالة)؛ لأنَّه لا تُعرَف كمِّيَّة متعارَفِ الأوساطِ وكيفيَّتُها لاختلاف طبقاتِهم، ولا يُعرَف أنَّ كلَّ/ [١٨٥/ ١] مقامٍ أيَّ مِقدارٍ يقتضي من البسط حتَّى يُقاسَ عليه ويُحكَم بأنَّ المذكورَ أقلُّ منه أو أكثرُ.

وجوابُه أنَّ الألفاظَ قوالبُ المعاني، والقدرةُ على تأديَة المعاني بعبارات مختلفةٍ في الطُّول والقِصَرِ والتصرُّفُ في ذلك بحسب مناسبةِ المقاماتِ إنَّما هي من دأب البلغاءِ، وأمَّا المتوسِّطون بين الجُهَّالِ والبلغاءِ فلهم في تفهيم المعاني حدٌّ معلومٌ من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليوميَّةِ يدلُّ بحسب الوضعِ على المعاني المقصودةِ، وهذا معلومٌ للبلغاء[٤] وغيرِهِمْ، فالبناءُ على المتعارَف واضحٌ بالنِّسبة إليهما جميعًا. وأمَّا البناءُ على البَسط الموصوف فإنَّما هو بالنِّسبة إلى البلغاء فقط، وهم يعرفون أنَّ أيَّ مقامٍ يقتضي البَسطَ، وأنَّ كلَّ مقامٍ أيَّ مِقدارٍ يقتضي من البَسط، على ما مرَّ نَبْذٌ من ذلك في الأبواب السَّابقةِ فلا ردَّ إلى الجَهالة[٥].

(والأقربُ) إلى الصَّواب أو إلى الفهم (أن يُقالَ:) التَّعبيرُ عن المقصود: إمَّا أن يكونَ بلفظ مساوٍ

---

(١) انظر كلامه على الإيجاز في مفتاح العلوم ٣٨٨. وهذا الكلام هو رأي التفتازانيّ في هذه القضيَّة.

(٢) «المعاني» ليس في (ج).

(٣) هذا الجواب بمعناه في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٧١/ ١ ـ ٢. وفيه تصريحٌ بأنَّه ردٌّ على صاحب التلخيص. هذا وتعرَّض لردِّ كلام القزوينيِّ ههنا الكاشيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٣٩/ ١ ـ ٢.

(٤) في هامش (صل): «ولذلك قال صاحبُ المفتاح: ولا بدَّ من الاعتراف».

(٥) هذا الجواب عن كلام القزوينيّ مذكورٌ بمعناه في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٧١/ ٢. وزاده التفتازانيُّ ههنا بيانًا وتفصيلًا.

له، أو لا. الثَّاني: إمَّا أن يكونَ ناقصًا عنه، أو زائدًا. والنَّاقصُ: إمَّا أن يكون وافيًا به، أو لا. والزَّائدُ: إمَّا أن يكون لفائدة، أو لا. فهذه خمسةُ طرُق، ثلاثةٌ منها مقبولةٌ، واثنان مردودان:

أمَّا (المَقبولُ مِن طُرق التَّعبيرِ عن المراد) فهو (**تأديةُ أصلِه بلفظ مُساوٍ له**)، أي: لأصل المرادِ، (**أو**) بلفظ (**ناقصٍ عنه وافٍ، أو**) بلفظ (**زائدٍ عليه لفائدة**). «فالمساواةُ: أن يكونَ اللفظ بمقدار أصلِ المرادِ»[١]. والإيجازُ: أن يكونَ اللَّفظُ ناقصًا عنه وافيًا به. والإطنابُ: أن يكونَ اللَّفظُ زائدًا عليه لفائدة[٢].

(**واحترُزَ بـ‹وافٍ› عن الإخلال**): وهو أن يكونَ اللفظُ ناقصًا عن أصل المرادِ غيرَ وافٍ ببيانه[٣]، (**كقوله**)، أي: الحارثِ بن حِلِّزةَ اليَشكُريّ: (**والعَيْشُ خيرٌ في ظِلالِ النُّو.ك**)، أي: الحُمقِ والجَهالةِ (**ممَّن**)، أي: مِن عَيشِ مَن (**عاش كدًّا**)[٤]، أي: مكدودًا متعوبًا، (**أي: ‹النَّاعمُ›**[٥] **و**[٦]**‹في ظلال العقلِ›**) يعني أنَّ أصلَ مُرادِه: أنَّ العيشَ النَّاعمَ في ظلال النُّوكِ خيرٌ مِنَ العيش الشاقِّ في ظلال العقلِ. ولفظُه غيرُ وافٍ بذلك، فيكونُ/ [١٨٥/ ٢] مُخِلًّا.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّه قد اشتهرَ في العُرف أنَّ العيشَ المعتدَّ به ـ أعني العيشَ النَّاعمَ ـ إنَّما هو عيشُ الجهَلةِ الحمقى دون العُقلاءِ المتأمِّلين في عواقب الأمورِ، فجعَلَ مطلقَ العيشِ في ظلال النُّوك كنايةً عن العيش النَّاعمِ، والعيشَ الشاقَّ كنايةً عن عيش العُقلاءِ المتحيِّرين في أمورهم، وأشارَ بألطف وجهٍ إلى أنَّ العيشَ في ظِلال الجَهلِ والحماقةِ لا يكونُ إلَّا ناعمًا، وأنَّ العيشَ الشاقَّ لا يكونُ إلَّا عيشَ العاقلِ، حتَّى إنَّه لو ذُكرَ ‹النَّاعمُ› و‹في ظلال العقلِ› لكان كالتَّكرار، ويُنبِّه على ذلك لفظ الظِّلالِ[٧].

---

(١) **الإيضاح** ٢٨١. وانظر لها تعريفًا قريبًا منه في **سرّ الفصاحة** ٣٢٦.

(٢) الكلام بمعناه في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ١٧١/ ٢.

(٣) تعريفه بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢٨١.

(٤) البيت بتمامه:

والعيشُ خيرٌ في ظِلا ... لِ النُّوكِ ممَّن عاشَ كدًّا

وهو للحارث بن حلزة في **ديوانه** ١١٦؛ وهو له في **نقد الشعر** ٢١٦، و**الموشَّح** ٢٩٧، و**الصناعتين** ٣٦، ١٨٨، و**سرّ الفصاحة** ٣٢٤، و**الإيضاح** ٢٨١، وهو فيها جميعًا مثال لِمَا نحن فيه أو ما يؤدِّي معناه. والظاهر أنَّ القزوينيّ أخذ البيت ومعنى ما فيه من **سرّ الفصاحة**.

(٥) زِيد في مخطوط **التلخيص** اللوح ٣٧/ ١: «في ظلال النوك خيرٌ من الشاقِّ».

(٦) «و» ليست في مخطوط **التلخيص**.

(٧) هذا النظرُ يتوجَّه إلى كلام جميع النقَّاد المشار إليهم في تخريج البيت، إذ مذهبهم فيه ما أوردَه القزوينيُّ ههنا.

(و) احترزَ (بـ«فائدة» عن التَّطويل): وهو أن يكونَ اللفظُ زائدًا على أصل المرادِ لا لفائدة، ولا يكونَ اللفظُ الزَّائدُ متعيِّنًا[١]، (نحو) قولِ عَديّ بن الأبرشِ يذكُر غَدْرَ الزَّبّاءِ بجَذيمةَ بن الأبرشِ:

وَقـــدَّدَتِ الأديـــمَ لراهِشـــيهِ ....

(وَألفى)، أي: وجَدَ (قولَها كَذِبًا ومَيْنًا)[٢]، والكذبُ والمَينُ بمعنًى واحدٍ[٣]، ولا فائدةَ في الجمع بينهما. التَّقديدُ: التَّقطيعُ[٤]. «والرَّاهِشان: عِرقان في باطن الذِّراعين»[٥]. والضَّمير في «رَاهِشيه» وفي (ألفى) لجَذيمةَ، وفي «قددتِ» و(قولَها) للزَّبّاء.

(وعن الحَشْو المُفسِدِ)، أي: واحترزَ بـ(فائدة) عن الحَشْو أيضًا: وهو الزِّيادة لا لفائدة، بحيث يكونُ الزَّائدُ متعيِّنًا[٦]. وهو قسمان؛ لأنَّ ذلك الزَّائدَ: إمَّا أن يكونَ مُفسِدًا للمعنى، أو لا يكون. فالحَشْوُ المُفسِدُ (كـ«النَّدى» في قوله)، أي: كلفظ (النَّدى) في بيت أبي الطيِّب: (ولا فَضْلَ فيها)، أي: في الدُّنيا (للشَّجاعة والنَّدى. وصَبْرِ الفتى لولا لقاءُ شَعُوبِ)[٧] هي اسمٌ للمنيَّة غيرُ منصرفٍ للعلميَّة والتَّأنيث، وإنَّما صرفَه[٨] للضَّرورة.

فالمعنى أنَّه لا فضيلةَ في الدُّنيا للشَّجاعة والعطاءِ والصَّبرِ على الشَّدائد على تقدير عدمِ الموتِ. وهذا إنَّما يصحُّ في الشَّجاعة والصَّبرِ دون العطاءِ؛ فإنَّ الشُّجاعَ إذا تيقَّنَ بالخلود هانَ عليه الاقتحامُ

---

(١) الكلام بمعناه مفصَّلاً في سرّ الفصاحة ٣٢٩، وموجزًا في الإيضاح ٢٨١.

(٢) البيت بتمامه:

وقـــدَّدتِ الأديـــمَ لراهشِـــيهِ وألفى قولَهـــا كذِبًـــا ومَيْنـــا

وهو لعَديّ بن زيد العِباديّ في ديوانه ١٨٣؛ وهو له في معاني القرآن للفرَّاء، ١/ ٣٧ (البقرة، ٢/ ٥٣)، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٧٦، ونقد الشعر ١٨٧، والصحاح (مين)، وفيها «وقدَّمتِ» مكان «وقدَّدتِ»؛ وهو بلا عزو في الإيضاح ٢٨٢.

(٣) بلفظ قريب في سرّ الفصاحة ٣٢٨، والإيضاح ٢٨٢.

(٤) انظر: الصحاح (قدد).

(٥) الصحاح (رهش).

(٦) الكلام بمعناه مفصَّلاً في سرّ الفصاحة ٣٢٩، وموجزًا في الإيضاح ٢٨٢.

(٧) البيت بتمامه:

ولا فضلَ فيها للشَّجاعة والنَّدى وصبـــرِ الفتى لولا لقاءُ شَعوبِ

وهو في ديوانه ٣١٥، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٢٩٤.

(٨) في (ك) و(ي) و(س): «صرفها».

في الحروب والمعاركِ لعدم خوفِه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضلٌ، وكذا الصَّابرُ إذا تيقَّنَ بزوال الحوادثِ/ [١٨٦/ ١] والشَّدائدِ وبقاءِ العمرِ هانَ عليه صبرُه على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه، بل مجرَّدُ طولِ العمرِ ممَّا يهوِّنُ على النُّفوس الصَّبرَ على المكاره، ولهذا يقال: هبْ أنَّ لي صبرَ أيوبَ فمِن أين لي عمرُ نُوح؟ بخلاف البازلِ مالَه، فإنَّه إذا تيقَّنَ بالخلود شقَّ عليه بذلُ المالِ لاحتياجه إليه دائمًا فيكونُ بذله حينئذٍ أفضلَ، وأمَّا إذا تيقَّنَ بالموت فقد هانَ عليه بذله[١]، ولهذا قيل[٢]:

فـكُلْ إنْ أكلـتَ وأَطعِـمْ أخاكَ ... فـلا الـزَّادُ يبقـى ولا الآكِلُ[٣]

وما يقال: إنَّ المرادَ بـ(النَّدى) بذلُ النَّفسِ[٤] فليس بشيءٍ؛ لأنَّه لا يُفهَمُ من إطلاق لفظِ (النَّدى)[٥]، ولأنَّه على تقدير عدمِ الموتِ لا معنى لبذل النَّفسِ إلَّا عدمُ التّحرُّز عن الأمور التي مِن شأنها الإهلاكُ، وهذا بعينه معنى الشَّجاعةِ.

والأقربُ[٦] ما ذكَرَه الإمامُ ابنُ جنِّي وهو: أنَّ في الخلود وتنقُّلِ الأحوالِ فيه من عُسْر إلى يُسْر ومن شدَّة إلى رخاء ما يُسكِّنُ النُّفوس ويُسهِّل البؤس، فلا يظهرُ لبذل المالِ كثيرُ فضلٍ[٧].

(وغيرِ المُفسِدِ، كقوله)، أي: عن الحَشْو الغيرِ المُفسِدِ للمعنى، كلفظةِ (قبله) في قول زُهير بن أبي سُلمى:

(وَأعلَـمُ عِلـمَ اليومِ والأمسِ قبلَـهُ) ... ولكنَّني عـن عِلم ما في غَـدٍ عَمِي[٨]

فإنْ قلتَ: قد يقالُ: (أبصرتُه بعيني) و(سمعتُه بأذني) و(كتَبتُه بيدي)، ولا يُجعَل مِثلُ هذا من الحَشْو لوقوعه في التَّنزيل، نحو: ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩].

---

(١) «بذله» ليس في (ع).

(٢) من قوله: «فالمعنى أنَّه» إلى هنا بلفظ قريب في سرّ **الفصاحة** ٢١٩ ـ ٢٢٠، و**الإيضاح** ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٣) البيت لمِهيار الدَّيلميّ في ديوانه ٣/ ١٢٠؛ وهو له في سرّ **الفصاحة** ٢٢٠، و**الإيضاح** ٢٨٣.

(٤) نقل ابن سنان هذا القول في سرّ **الفصاحة** ٢٢٠ عن الشريف المرتضى، وما وقفتُ عليه فيما بين يديّ من كتبه. ونقله القزوينيُّ في **الإيضاح** ٢٨٣، من غير عزو.

(٥) هذا الردُّ على قول الشريف المرتضى مذكورٌ بمعناه في سرّ **الفصاحة** ٢٢١، وبلا عزو في **الإيضاح** ٢٨٣.

(٦) في هامش (صل): «في الاعتذار».

(٧) انظر: **الفَسْر** ١/ ١٨٨. والكلام في شرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٢٩٤. وتعرَّض لبعض جوانب هذا الشَّرح ابنُ مَعقِل الأزديّ في المآخذ على شرَّاح المتنبي ١/ ٢٠.

(٨) البيت لزهير في ديوانه ٣٥؛ وهو له في **الإيضاح** ٢٨٤، و**الإيجاز لأسرار الطِّراز** ٢٦٦.

قلتُ: أمثالُ ذلك إنَّما يقالُ في مقام يفتقرُ إلى التَّأكيد، كما تقولُ لمَن ينكرُ معرفة ما كتبَه: (يا هذا لقد كتبتَه بيمينك هذه)[١].

وأمَّا[٢] قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٠] فمعناه[٣] أنَّه قولٌ لا يعضدُه بُرهانٌ، فما هو إلَّا ألفاظٌ يفوِّهون به لا معنى له، كالألفاظ المهمَلةِ التي هي أجراس ونغَمٌ لا معانيَ لها، وذلك لأنَّ القولَ الدالَّ على معنًى لفظُه مقُولٌ بالفَم ومعناه مؤثِّرٌ في القلب، وما لا معنى له مقُولٌ بالفَم لا غيرُ، ولهذا قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧][٤].

[المساواة]

(المُساواةُ) قدَّمها لأنَّها الأصلُ والمَقيسُ عليه[٥]، **(نحو: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]، وقولِه)**، أي: قولِ النَّابغةِ يخاطبُ أبا قابوس: **(فإنَّكَ كاللَّيلِ/ [١٨٦/ ٢] الذي هو مُدركي. وإنْ خِلْتُ أنَّ المُنتأى)** هو اسمُ مَوضِعٍ مِن انتأى عنه، أي: بعُدَ، **(عنكَ واسعُ)**[٦]، أي: ذو سَعة وبُعد، شبَّهُ بالليل؛ لأنَّه وصفَه في حال سخطِه وهَولِه. والمعنى أنَّه لا يفوتُ الممدوحَ وإن أَبعدَ في الهرب فصار إلى أقصى الأرضِ؛ لسَعة مُلكِه وطولِ يده، ولأنّ له في جميع الآفاقِ مُطيعًا لأوامره يردُّ الهاربَ إليه[٧].

---

(١) الكلام مع المثال بلفظ جِدّ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٢٩٢ (البقرة، ٢/ ٧٩).

(٢) في هامش (س): «جواب سؤال مقدَّر».

(٣) في (صل): «معناه»، والتصحيح من (ت) وأكثر النُّسخ.

(٤) الكلام على هذه الآية بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٢/ ١٨٥ (التوبة، ٩/ ٣٠)، وهو أحد وجهين ذكرهما فيها، والوجه الثاني: أن يُرادَ بالقول المذهبُ، كأنَّه قيل: ذلك مذهبهم ودِينهم بأفواههم لا بقلوبهم؛ لأنَّه لا حُجَّةَ معه ولا شُبهة حتَّى يُؤثِّر في القلوب.

(٥) وعرَّفها ابن سِنان في **سِرّ الفصاحة** ٣٢٦ بقوله: «حدُّ المُسَاواة المحمودة هو: إيضاحُ المعنى باللفظ الذي لا يزيدُ عنه ولا يَنقصُ». وللمساواة أمثلةٌ كثيرة في **نقد الشّعر** ١٥٠. وعدَّ الباقلانيُّ المساواةَ من البديع في **إعجاز القرآن** ٨٩ ـ ٩١.

(٦) والبيت بتمامه:

فإنَّكَ كاللَّيلِ الذي هوَ مُدركي ... وإن خِلتُ أنَّ المنتأى عنكَ واسعُ

وهو للنابغة في **ديوانه** ٥٢؛ وله في **الإيضاح** ٢٨٧، و**الإيجاز لأسرار الطّراز** ٢٩٠، على ما نحن فيه، ومثَّل به ابنُ الأثير في **المثل السائر** ٢/ ٢٦١، ٢٦٨ على ما سمَّاه الإيجاز بالتقدير. ويردُ في أكثر كتب البلاغة والنقد مثالًا للتشبيه فيه.

(٧) أكثرُ هذا الشرح بلفظ قريب في **شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ٧٢/ ٢.

فإن قيلَ: كلا المثالين غيرُ صحيح؛ لأنَّ في الآية حذفَ المُستثنى منه(١) وفي البيت حذفَ جوابِ الشَّرطِ، فيكونُ إيجازًا لا مساواةً(٢).

قلنا: اعتبارُ ذلك أمرٌ لفظيٌّ ورعايةٌ للقواعد النحويَّةِ، من غير أن يتوقَّف عليه تأديةُ أصلِ المرادِ، حتَّى لو صُرِّح لكانَ إطنابًا، بل ربَّما يكونُ تطويلًا. وبالجملة كونُ لفظِ الآيةِ والبيتِ ناقصًا عن أصل المرادِ ممنوعٌ، على أنَّه قد صرَّح كثيرٌ من النُّحاة بأنَّ مِثلَ هذا الشَّرط(٣) الواقع حالًا لا يحتاجُ إلى الجزاء(٤).

[الإيجاز: إيجازُ القَصْر]

(والإيجازُ ضربان(٥): إيجازُ القَصْر(٦): وهو ما ليسَ بحذفٍ، نحو: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فإنَّ معناه كثيرٌ ولفظَه يسيرٌ)؛ لأنَّ المرادَ به أنَّ الإنسانَ إذا عَلِم أنَّه متى قَتَل قُتِل

---

(١) مثَّل الرُّمَّانيُّ بالآية على إيجاز القصر في **النُّكت في إعجاز القرآن** ٧١.

(٢) اعترضَ عليهما بالمذكور الخَلخاليُّ في مفتاح **تلخيص المفتاح** ٤٤٥، واعترض الطِّيبيُّ في **التبيان** ١١٤ على التمثيل بالآية بقوله: «قيل: مثالُ المساواةِ قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾. وهو وهمٌ؛ لأنَّ فيه إطنابًا من وجه، وقد حوى جميعَ أنواع الإيجازِ من وجه».

وفي هامش (د) تعليق من التفتازانيّ فيه جواب عن وجه الإطناب الذي ذكرَ الطِّيبيُّ، نصُّه: «المَكرُ لا يكون إلَّا سيِّئًا فيكون لفظ ﴿ٱلسَّيِّئُ﴾ زائدًا لفائدة هي التعظيم والتفظيع، فيكون من قبيل الإطناب دون المُساواة. لكن قد يكون المَكرُ غيرَ سيئ لكونه جزاء المكر؛ قال تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ [النمل، ٢٧/ ٥٠]». «منه».

(٣) زِيد في (ك) و(ي) و(س): «أعني الشَّرط».

(٤) انظر في ذلك: **شرح الرضيّ على الكافية** ٤/ ٩٩. وانظر ما مضى في اللوحة ١٧٨/ ٢، ١٠٦/ ١، ٢٨/ ١.

(٥) تقسيم الإيجاز إلى هذين القسمين مذكورٌ في: **النكت في إعجاز القرآن** ٧٠، وسرّ **الفصاحة** ٣١٤، وصرَّح بنقله عن الرُّمَّانيّ؛ وهو أيضًا في: **الصناعتين** ١٧٥، والعمدة ٤٠٠، **والمثل السائر** ٢/ ٢١٦، والتبيان للطِّيبيّ ١١٦، ١٢١، **وشرح الكافية البديعيَّة** ١٧٨؛ وفي مواد **البيان** ١٢٠: «الإيجاز على ضربين: حذفٌ وحَصْرٌ». وقسَّمه العلويُّ في **الإيجاز لأسرار الطِّراز** ٢٦٨ إلى ثلاثة أقسام: الإيجاز بالحذف، والإيجاز بالقصر، والإيجاز بالعدول.

(٦) هكذا وجدتُها مضبوطةً بفتح القاف وسكون الصاد في مخطوط **التلخيص** اللوح ٤٣/ ١. ويُؤيِّد هذا الضبطَ استعمالُ لفظِ «حَصْرٌ» بموضعها في مواد **البيان** ١٢٠، وتعريفُ الطِّيبيّ في **التبيان** ١٢١ هذا النوع بقوله: «إيجاز قصر: وهو أن يُقصَر اللفظُ على المعنى، كما وُصِفَ بليغٌ: كانت ألفاظُه قوالبَ معانيه»، ويدلُّ عليه أيضًا إهمالُ ضبطِ الكلمة في سائر ما راجعته من النُّسخ الخطيَّة الكثيرة للتلخيص والإيضاح وشروحهما؛ وذلك لأنَّه الضبطُ الشائع في استعمال هذا اللفظِ، فلا حاجةَ إلى إثباته لوضوحه عندهم. وضبَطَه أكثرُ محقِّقي الكتب المذكورة في التعليق السالف بكسر القاف وفتح الصاد، وعلى ذلك الضَّبطِ درَج بعضُ المعاصرين في كتبهم البلاغية. وله وجهٌ.

كان ذلك داعيًا إلى ألَّا يُقدِمَ على القَتل، فارتفعَ بالقتل الذي هو القِصاص كثيرٌ مِن قتل النَّاسِ بعضِهم لبعض، وكان ارتفاعُ القتلِ حياةً لهم[١]. (ولا حذفَ فيه).

فإن قلتَ: أليسَ فيه حذفُ الفعلِ الذي يتعلَّق به الظَّرفُ؟[٢]

قلتُ: لمَّا سدَّ الظَّرف مَسَدَّه وجبَ تركُه لعدم احتياج تأديةِ أصل المرادِ إليه حتَّى لو ذُكر لكانَ تطويلًا = صحَّ أن ليسَ فيه حذفُ شيءٍ ممَّا يؤدَّى به أصل المرادِ، وتقديرُ الفعل إنَّما هو مجرَّدُ رعايةِ أمرٍ لفظيّ، وهو أنَّ حرفَ الجرِّ لا بدَّ أن يتعلَّقَ بفعل.

(وفضلُه) أي: رُجحانُ قولِه: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ (على ما كان عندهم أوجزَ كلام في هذا المعنى، وهو) قولُهم: («القتلُ أنفى للقَتْل»[٣]:

بقِلَّةِ حروفِ ما يُناظرُه)، أي: اللفظِ الذي يُناظِر قولَهم: (القتلُ أنفَى للقتل)، (منه)، أي: من قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾. وما يُناظِره منه هو: ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾؛ لأنَّ قوله: ﴿لَكُمْ﴾ لا مدخلَ له في المُناظَرة لكونه زائدًا على معنى قولهم: (القتلُ أنفَى للقتل)،/ [١٨٧/ ١] فحروفُ ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ أحدَ عشرَ إن اعتُبرَ التَّنوينُ وإلَّا فعشرةٌ، وحروفُ (القتلُ أنفَى للقتل) أربعةَ عشرَ[٤]، والمعتبرُ الحروفُ الملفوظةُ لا المكتوبةُ؛[٥] لأنَّ الإيجازَ إنَّما يتعلَّق بالعبارة دونَ الكتابةِ[٦].

---

(١) هذا الكلام بلفظ جِدّ قريب في سِرّ **الفصاحة** ٣١٢، و**الإيضاح** ٢٨٧، وشرح المفتاح للترمذيّ اللوح ١٧٢/ ١ ـ ٢؛ وهو بمعناه في **معاني القرآن** للفرَّاء ١/ ١١٠ (البقرة، ٢/ ١٧٩)، و**معاني القرآن وإعرابه** للزَّجَّاج ١/ ٢١٥ (البقرة، ٢/ ١٧٩)، و**دلائل الإعجاز** ٢٨٩، ٤٢٨، و**الكشَّاف** ١/ ٣٣٣ (البقرة، ٢/ ١٧٩).

(٢) أوردَ هذا النظر السُّبكيُّ في **عروس الأفراح** ٣/ ١٨٤، ولم أقِف عليه فيما بين يديّ من المظانّ السابقة عليه.

(٣) انظر هـذا القول في: **النكت في إعجاز القرآن** ٧١، و**الصناعتين** ١٧٥، و**شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١١٢١، و**سِرّ الفصاحة** ٣١٢، و**مجمع الأمثال** ١/ ١٠٥، و**نهاية الإيجاز** ٢١٥، و**مفتاح العلوم** ٣٨٨، و**المثل السائر** ٢/ ١١٧، و**تحرير التحبير** ٤٦٨. ويُروى «القتل أقلُّ للقتل» في **قواعد الشِّعر** ٦٨، و**البلاغة** للمُبرِّد ٩٢. وله روايات أخرى في كتب التفسير، انظر: **المحرَّر الوجيز** ١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧ (البقرة، ٢/ ١٧٩)، و**البحر المحيط** ٢/ ١٥ (البقرة، ٢/ ١٧٩)، و**الدُّرّ المصون** ٢/ ٢٥٧.

(٤) هذا الوجه مذكور بتعليله موجزًا في **النكت في إعجاز القرآن** ٧١ ـ ٧٢، و**الصناعتين** ١٧٥، و**سِرّ الفصاحة** ٣١٣، و**نهاية الإيجاز** ٢١٦، و**تحرير التحبير** ٤٦٨، و**الإيضاح** ٢٨٧.

(٥) في هامش (ت) و(ف): «هذا جوابُ سؤال ذكرَه الخَلخاليُّ أنَّ حروف ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ اثنا عشر لا عشرة». وانظر كلامه في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٤٤٧.

(٦) هذا التنبيه مذكور بلفظ قريب في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٦٣/ ١، وساقه التفتازانيُّ ههنا بيانًا لقول القزوينيّ في **الإيضاح** ٢٨٧: «عشرةٌ في التلفُّظ»، ولأنَّ أكثرَ المصادر التي أوردت هذا الوجه لم تلتفت إلى ذلك، وإنَّما ذكرتْ أنَّها عشرة في الكتابة، وذلك

(والنَّصِّ على المَطلوبِ) الذي هو الحياةُ، بخلاف قولهم فإنَّه لا يشتمِلُ على التَّصريح بها[١].

(وما يُفيده تنكيرُ ﴿حَيَوٰةٌ﴾ مِن التَّعظيمِ، لمَنْعِه)، أي: منعِ القصاصِ إيَّاهم (عمَّا كانوا عليه مِن قَتلِ جماعةٍ بواحدٍ)، فالمعنى: لكم في هذا الجنسِ من الحُكم الذي هو القصاصُ حياةٌ عظيمةٌ. (أو النَّوعيَّةِ)[٢] عطفٌ على (التَّعظيم)، أي: لكم في القصاص نوعٌ من الحياة، وهي الحياةُ (الحاصلة للمقتول)، أي: الذي يُقصَدُ قتلُه (والقاتلِ بالارتداع) عن القتل لوقوع العِلمِ بالاقتصاص من القاتل؛ لأنَّه إذا همَّ بالقتل فعَلِم أنَّه يُقتصُّ منه فارتدع سَلِم صاحبُه من القتل، وسَلِم هو من القَوَد[٣].

(واطِّرادِه)، أي: بكون قولِه: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ مطَّرِدًا؛ لأنَّ الاقتصاصَ مطلقًا سببٌ للحياة بخلاف قولهم، فإنَّ القتلَ الذي هو أنفى للقتل ما يكونُ على وجه القصاصِ لا مطلقُ القتلِ، لأنَّ القتل ظلمًا ليسَ أنفى للقتل بل أدعَى له[٤].

(وخُلوِّه)، أي: لخُلوّ قولِه: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ (عن التكرارِ) بخلاف قولِهم فإنَّه يشتمِلُ على تكرار (القتل). والتكرارُ من حيث إنَّه تكرارٌ من عيوب الكلامِ[٥]، بمعنى أنَّ ما يخلو عن التكرار أفضلُ ممَّا يشتمِلُ عليه، ولا يلزمُ من هذا أن يكونَ التكرارُ مخلًّا بالفصاحة[٦].

أنَّ ما يُناظر قول العرب من الآية عندهم هو ﴿ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾، وعدَّة حروفه في الكتابة عشرة كما ترى. وهذا على صحَّة التسليم به يفوِّتُ كثيرًا من الوجوه الآتية في الآية. وبالجملة ففي كلام التفتازانيّ تعريضٌ بهم.

(١) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢٨٧. وهذه الوجه مذكورٌ في: **النكت في إعجاز القرآن** ٧١، **والصناعتين** ١٧٥، **وسِرّ الفصاحة** ٣١٣، **ونهاية الإيجاز** ٢١٦. وردَّه ابن أبي الإصبع في **بديع القرآن** ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(٢) في هامش (ت) تعليقٌ من التفتازانيّ، نصُّه: «والنوعيّة ليسَ هو المقتضيَ للرُّجحان، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه واحدٌ من مقتضيات الحالِ». «منه».

(٣) الكلام على وجهَي التنكير في الآية بلفظ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٣٣٣ (البقرة، ٢/ ١٧٩)، وبلا عزو في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٤٤٨؛ وهو بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٢٨٩ ـ ٢٩٠، **ونهاية الإيجاز** ٢١٦، **والتبيان للطِّيبي** ٦٥ ـ ٦٦؛ وبإشارة موجزة في **الإيضاح** ٢٨٨.

(٤) هذا الوجه مذكور بمعناه في **النكت في إعجاز القرآن** ٧١، **والصناعتين** ١٧٥، **وسِرّ الفصاحة** ٣١٢، **ونهاية الإيجاز** ٢١٥، **والمثل السائر** ٢/ ٢٧٦، **والإيضاح** ٢٨٧. وأدخلَه ابنُ أبي الإصبع تحت فنّ الإشارة في **تحرير التحبير** ٤٦٨، وردَّه في **بديع القرآن** ٢٦٣.

(٥) الكلام بلفظ قريب في **الصناعتين** ١٧٥، **وسِرّ الفصاحة** ٣١٣، **ونهاية الإيجاز** ٢١٦، **والمثل السائر** ٢/ ٢٧٥، **وتحرير التحبير** ٤٦٩، **والإيضاح** ٢٨٨، **والتبيان للطِّيبيّ** ١٢٤. وردَّ هذا الوجه ابن أبي الإصبع في **بديع القرآن** ٢٦٤.

(٦) وهذا ما نبَّه عليه الرُّمَّانيُّ في **النكت في إعجاز القرآن** ٧٢ بقوله: «فإنَّ في قولهم: ‹القتل أنفى للقتل› تكريرًا غيرُه أبلغُ منه، ومتى كانَ التكريرُ كذلك فهو مقصِّرٌ في باب البلاغة عن أعلى طبقة». وهو كما ترى كلامٌ حسن جدًّا، وأخذه الثعالبيُّ في **الإعجاز والإيجاز** ٢٤، ونقله عن الرُّمَّانيّ السُّبكيُّ في **عروس الأفراح** ٣/ ١٨٨. وذكَرَ ابن سنانٍ عند كلامه على التنافر في الحروف في =

فإن قيلَ: في هذا التكرارِ ردُّ العَجُز على الصَّدر وهو من المُحسِّنات.

قلنا: حُسنُه ليس من جهة التكرارِ، بل من جهة ردِّ العَجُزِ على الصَّدر، وهذا لا ينافي رُجحان الخالي عن التكرارِ، ولهذا قالوا: الأحسنُ في ردِّ العَجُز على الصَّدر ألَّا يؤدِّيَ إلى التكرار، بأن يكونَ كلٌّ من اللفظين بمعنى آخرَ[١].

(واستِغنائِه)، أي: وباستغناء قولِه: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ (عن تقديرِ محذوفٍ) بخلاف قولِهم، فإنَّه يحتاج إليه، أي: القتلُ أنفَى للقتل مِن تَرْكه[٢].

(والمُطابقةِ)، أي: وباشتماله على صنعة المطابقةِ[٣]: (وهي الجمعُ/ [١٨٧/ ٢] بين المتضادَّين)[٤]، كالقصاص والحياةِ.

ورُجِّحَ أيضًا «بما فيه من الغَرابة، وهو أنَّ القِصاصَ قتلٌ وتفويتٌ للحياة، وقد جُعِلَ مكانًا وظرفًا للحياة»[٥].

وبسلامته عن توالي الأسبابِ الخفيفةِ التي تُنقِّصُ سلاسةَ الكلامِ، بخلاف قولهم؛ فإنَّه ليسَ فيه ما يجمعُ حرفين متحرِّكين متلاصقين إلَّا في موضع واحدٍ[٦].

وبخُلوِّه عمَّا يشتملُ عليه قولهم من التَّناقض بحسب الظَّاهرِ، وهو أنَّ الشيءَ ينفي نفسَه[٧].

= سِرّ الفصاحة ١٣٩ ـ ١٤٠ أنَّ التكريرَ منه القبيح ومنه ما ليس كذلك، وغيرُ القبيح عنده هو الذي لايتمُّ المعنى المقصود إلَّا به ولا يكون حَشْوًا ولا متكلَّفًا.

(١) صرَّح بذلك ابن الأثير في **المثل السائر** ١/ ٢٦٧، وهو يسميه تجنيسًا؛ لأنَّه في رأيه قسمٌ من التجنيس. هذا ولن يذكر التفتازانيُّ هذا الشَّرط في كلامه على ردِّ العَجُز على الصَّدر في علم البديع في ص ٨١٢ ـ ٨١٩.

(٢) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٢٨٨. وفي هامش (صل) تقدير آخرُ وهو: القتلُ بحقٍّ أنفَى للقتل بغير حقٍّ.

(٣) ذُكر هذا الوجه في **البديع** لابن المعتز ٣٦، **والإعجاز والإيجاز** ٢٤، **والعمدة** ٥٧٠، **وتحرير التحبير** ٤٦٨، **والتبيان** للطِّيبيّ ١٢٤. وقال عنه في **العمدة**: «وهذا من أملح الطِّباق وأخفاه».

(٤) سيأتي هذا التعريف في متن **التلخيص** في اللوحة ٢٦٢/ ٢.

(٥) **الكشَّاف** ١/ ٣٣٣ (البقرة، ٢/ ١٧٩)، وعنه في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٦٣/ ١؛ وهو بمعناه في **الإيضاح** ٢٨٨، **ومفتاح تلخيص المفتاح** ٤٤٨.

(٦) الكلام بلفظ قريب في **نهاية الإيجاز** ٢١٦، وعنه في مقدمة **تفسير ابن النقيب** ١٤٣، **وبديع القرآن** ٢٦٠؛ وبلا عزو في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٦٣/ ١، **ومفتاح تلخيص المفتاح** ٤٤٨. وهو بمعناه في **النكت في إعجاز القرآن** ٧٢، **والصناعتين** ١٧٥.

(٧) هذا الوجه بلفظ قريب في **نهاية الإيجاز** ٢١٦، وعنه في **مِعيار النُّظَّار** ٢/ ٧٠ ـ ٧١، ومقدمة **تفسير ابن النقيب** ١٤٢. وهو بلا عزو في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٤٤٨.

وفيه نظر؛ لأنَّ ذلك غرابةٌ مُحسِّنةٌ[(١)].

وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة[(٢)].

وفيه نظر؛ لأنَّ تقديمَ الخبرِ على المبتدأ المنكَّرِ مِثل «في الدَّار رجلٌ» لا يفيدُ الاختصاصَ.

[الإيجاز: إيجاز الحذف]

= **(وإيجازُ الحَذفِ)** عطفٌ على (إيجازُ القَصْر)، وهو ما يكونُ بحذف شيءٍ، **(والمحذوفُ: إمَّا جزءُ جملةٍ)** يعني بالجُزء ما يُذكَر في الكلام ويتعلَّق به ولا يكونُ مستقلًّا، عمدةً كانَ أو فضلةً، مفردًا كان أو جملةً:

(مُضافٌ) بدلٌ من (جزء جملة)، **(نحو: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾** [يوسف: ٨٢])، أي: أهلَ القريةِ[(٣)].

(أو موصوفٌ، نحو) قولِ العَرْجيّ[(٤)]:

(أنـا ابـنُ جَـلا) وطـلَّاعُ الثَّـنـايـا ... مـتى أَضَـعِ العِمامـةَ تَعرِفوني[(٥)]

الثنيَّةُ: العقبة، وفلانٌ طلَّاعُ الثَّنايا، أي: ركَّاب لصعاب الأمورِ[(٦)]، **(أي: أنا ابنُ رَجلٍ جَلا)**[(٧)]، أي: انكشفَ أمرُه، أو جَلا الأمورَ، أي: كشفَها، فحُذفَ الموصوفُ.

وقيلَ[(٨)]: إنَّ الصِّفةَ إذا كانت جملةً لا يُحذَف موصوفُها إلَّا بشرط أن يكون الموصوفُ بعضَ ما قبله من المجرور بـ(من) أو بـ(في)، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، وكقولك: (ما في القوم دونَ هذا)؛ وفي غيره نادر، لا سيَّما إذا لزِمَ منه إضافةُ غيرِ الظَّرفِ إلى الجملة.

---

(١) وردَّ هذا الوجه ابن أبي الإصبع في بديع القرآن ٢٦٣، من وجه آخرَ غيرِ ما ذكرَه التفتازانيُّ ههنا.

(٢) هذا الوجه بلفظ قريب في مفتاح تلخيص المفتاح ٤٤٨.

(٣) انظر: سِرّ الفصاحة ٣١٤، والإيضاح ٢٩١.

(٤) قال البغداديُّ في خزانة الأدب ١/ ٢٥٧: «وهذا البيت مطلع قصيدة لسُحيم بن وَثيل الرياحيّ، وليس هو للعَرجيّ كما توهَّمه التفتازانيُّ في المطوَّل»، على أنَّ التفتازانيَّ عادَ فأنشدَه في التضمين فعزاه ثمَّة لسُحيم، في اللوحة ٣٠٦/ ٢-٣٠٧/ ١. وللتفتازانيِّ في ذلك الموضع تعليق على معنى «يضع».

(٥) البيت لسُحيم بن وَثيل الرِّياحيّ في الأصمعيَّات ١٧، وكتاب سيبويه ٣/ ٢٠٧، والصحاح (جلا)، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٩٢؛ وهو بلا عزو في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ١٦٧. وأوَّله يُضرب مثلًا للمشهور المتعالَم، وتمثَّل به الحجَّاج في خطبته المشهورة بالكوفة، انظر لذلك البيان والتبيين ٢/ ٣٠٨، ومجمع الأمثال ١/ ٣١.

(٦) الكلام بلفظ قريب في الصحاح (ثني).

(٧) انظر: المثل السائر ٢/ ٢٤٤.

(٨) في حاشية الفناريّ على المطول ٤٥٥: «قائله الفاضل الرضيّ».

فلفظُ (جلا) ههنا عَلَم، وحُذفَ التَّنوينُ لأنَّه مَحكيٌّ، كـ«يزيدُ» في قوله:

نُبِّئْتُ أخواليْ بَني يَزيدُ
ظُلْمًا علينا لهمُ فَديدُ[1]

لا لأنَّه غيرُ منصرِف للعلميَّة ووزنِ الفعل، على ما توهَّمه بعضُ النُّحاة؛[2] لأنَّ هذا الوزنَ ليس ممَّا يختصُّ الفعلَ، ولا في أوَّله زيادةٌ كزيادة الفعلِ.

وتحقيقُ ذلك أنَّ الفعلَ المنقولَ إلى العَلَميَّة، إذا اعتُبرَ معه ضميرُ فاعلِه وجُعل الجملةُ عَلَمًا فهو مَحكيٌّ، وإلَّا فحُكمُه حُكمُ المفردِ في الانصراف وعدمِه[3].

(أو صفةٌ، نحو:/ [١٨٨/ ١] ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، **أي:)** كلَّ سفينةٍ **(صحيحةٍ، أو نحوِها)** كسالمة أو غيرِ مَعيبةٍ وما يؤدِّي هذا المعنى. **(بدليل ما قبله)**، وهو قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾؛ فإنَّه يدلُّ على أنَّ المَلِكَ كان إنَّما يأخذُ الصَّحيحةَ دون المَعيبةِ[4].

(أو شرطٌ، كما مرَّ) في آخر بابِ الإنشاءِ[5].

(أو جوابُ شرطٍ:

إمَّا لمجرَّد الاختصار، نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا﴾ [يس: ٤٥]، **أي: أعرَضوا، بدليل ما بعده)**،

---

(١) لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢؛ وبلا عزو في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٢٣، ٤٢٣، **وشرح التسهيل** لابن مالك ١/ ١٧١، **وشرح الرضيّ على الكافية** ١/ ١٦٧. وقال البغداديُّ في **خزانة الأدب** ١/ ٢٧٧: «هذا البيت في غالب كتب النحو، ولم أظفر بقائله، ولم يعزه أحدٌ لقائله غير العينيّ، فإنَّه قال: هو لرؤبة بن العجَّاج، وقد تصفَّحت ديوانه فلم أجِده فيه والله أعلمُ»، وانظر كلام العينيّ في: **المقاصد النحوية** ١/ ٣٥١.

وفي هامش (د) **تعليق مِن التفتازانيّ**، نصُّه: «‹لهمُ فديدُ› مبتدأ وخبرٌ، وقعت موقعَ المفعول الثالث. الفديد: الصِّياح. و‹ظلمًا› مفعول له، والعامل فيه ‹لهم› أو ما دلَّ عليه ‹لهمُ فديدُ› من معنى الفعل، أي: يصيحون لأجل ظلمهم علينا، فـ‹علينا› متعلّق بـ‹ظلمًا›». «منه».

(٢) نُسبَ هذا القولُ إلى عيسى بن عمرَ في: **مجمع الأمثال** ١/ ٣١، **والإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٩٢، ٤٢٣، **وشرح الرضيّ على الكافية** ١/ ١٦٧. ونقل الرضيُّ في الموضع نفسِه عن يونس أنَّه يعتبِرُ وزنَ الفعلِ مطلقًا غلبَ على الفعل أم لم يغلِب.

(٣) من قوله: «أي: انكشف أمره» إلى هنا بمعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ١٦٦ ـ ١٦٧، بتصرُّف واسع في ترتيبه.

(٤) الكلام بمعناه في **الإيضاح** ٢٩٢.

(٥) مضى في ص ٤٤٤.

وهو قولـه تعالـى: ﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ [الأنعام: ٤][1].

(أو للدلالة) عطفٌ على قوله: (لمُجرَّد الاختصار)، يعني يكونُ حذفُ جوابِ الشَّرطِ للدلالة **(على أنَّه)**، أي: جوابَ الشَّرطِ، **(شيءٌ لا يُحيطُ به الوصفُ.**

أو لِتذهبَ نفسُ السَّامعِ كلَّ مَذهَب مُمكنٍ) ولا يَتصوَّر مطلوبًا أو مكروهًا إلَّا وهو يُجوِّز أن يكونَ الأمرُ أعظمَ منه، بخلاف ما إذا ذُكرَ فإنَّه يتعيَّن، وربَّما سُهِّل أمرُه عنده، ألا يُرى «أنَّ المولى إذا قال لعبده: ‹والله لئن قمتُ إليك› وسكَتَ تزاحمتْ عليه من الظُّنون المعترضةِ للوعيد ما لا يتزاحمُ لو نصَّ من مؤاخذته على ضَرْب من العذاب. وكذلك إذا قال المُتبجِّح: ‹إذا رأيتَني شابًّا› وسكَتَ جالتِ الأفكارُ له بما لم تجُل به لو أتى بالجواب»[2].

(مثالُهما)، أي: مثالُ الحذفِ للدلالة على أنَّه لا يحيطُ به الوصفُ، والحذفِ لتذهبَ نفسُ السَّامع كلَّ مذهبٍ ممكنٍ: (﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧])، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [سبأ: ٣١]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [السجدة: ١٢]. ومنه قولُه تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣][3].

= **(أو غيرُ ذلك)** عطفٌ على قوله: (جوابُ الشَّرطِ)، أي: أو المحذوفُ غيرُ ذلك المذكورِ، كالمُسنَد إليه والمُسنَدِ والمفعولِ، كما مرَّ في الأبواب السَّابقةِ؛ وكالحال، نحو ‹البُرُّ الكُرُّ بستِّين›، أي: ‹منه›؛[4] والمُستثنى، نحو ‹جاءَني زيدٌ ليسَ إلَّا›؛[5] والمضافِ إليه، نحو:

.... بيـنَ ذِراعَـي وجَبهَـةِ الأسَـدِ[6]

---

(١) الكلام بلفظ قريب في الكشَّاف ٣/ ٣٢٥ (يس، ٣٨/ ٤٥ - ٤٦)، والإيضاح ٢٩٢.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٥٩، وبعض الكلام بمعناه في سِرّ الفصاحة ٣١٣ - ٣١٤، والإيضاح ٢٩٣.

(٣) الأمثلة في الإيضاح ٢٩٣؛ وبعضها في سرّ الفصاحة ٣١٣، والمثل السائر ٢/ ٢٥٢.

(٤) هذا الحذف مع مثاله في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٥.

(٥) هذا الحذف مع مثاله في شرح الرضيّ على الكافية ٢/ ١٣٣، ٣/ ١٧١.

(٦) عجز بيت للفرزدق، أوَّله:

يامَـن رأى عارضًـا أُسَـرُّ بـه ....

في ديوانه ١/ ٢١٥؛ وهو له في كتاب سيبويه ١/ ١٨٠، شرح المفصَّل لابن يعيش ٣/ ١٩، ٢١. والبيت بلا عزو في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٣٨٧، على ما نحن فيه.

ونحو (يا ربِّ) و(يا غلامِ)؛[١] وكجواب القسَم، نحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١ ـ ٢][٢]؛ وجوابِ (لمَّا)، نحو: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣][٣]؛ وكالمعطوف مع حرفِ العطفِ، / [١٨٨/ ٢] (نحو: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد: ١٠]، أي: ومَن أنفقَ مِن بعده وقاتلَ، بدليل ما بعده) وهو قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟﴾.

= (وإمَّا جملةٌ)، عطفٌ على (إمَّا جزءُ جملةٍ):

(مُسبَّبةٌ عن) سبب (مذكورٍ، نحو: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، أي: فعَل ما فعَل)[٤]. ومنه قول أبي الطيِّب[٥]:

أتى الزَّمانَ بنوه في شبيبتِه ... فسَرَّهم وأتيناهُ على الهرمِ[٦]

«أي: فساءَنا»[٧].

(أو سببٌ لمَذكورٍ[٨]، نحو) قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ (فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] إن قُدِّر: فضَرَبه بها)، فيكونُ قولُه: (فضربَه بها) جملةً محذوفةً هي سببٌ لمذكورٍ، وهو قوله: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾[٩]. ومنه قوله: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٣]، أي: فاختلفوا فبعثَ الله، بدليل قوله: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣][١٠].

---

(١) هذا الحذف مع أمثلته في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٣٩٢.

(٢) هذا الحذف مع مثاله في المثل السائر ٢/ ٢٥٠، وشرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٣١٧.

(٣) هذا الحذف مع مثاله في المثل السائر ٢/ ٢٥٥، وشرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٣٩٣.

(٤) انظر: الكشّاف ١/ ١٤٥ (الأنفال، ٨/ ٨).

(٥) وعلّق القُريميُّ ههنا في المعوَّل اللوح ٢٦٩/ ١ بقوله: «ولم يقل: (ونحو قول أبي الطيِّب) أو (وقول أبي الطيِّب) لخفاء الدلالة على تقدير (فساءنا)، فالاحتمال أن يكون المقدَّر (فلم يسرَّنا)، وهو أعمُّ من المساءة».

(٦) البيت للمتنبي في ديوانه ٥١٣، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ١٩٣٣؛ وهو له في سِرّ الفصاحة ٣٢٧، مثالاً على المساواة، وفي الإيضاح ٢٩٧، على ما نحن فيه.

(٧) الإيضاح ٢٩٧.

(٨) عقد ابن جنّي بابًا في الخصائص ٣/ ١٧٦ ـ ١٨٠ سمَّاه: «باب في الاكتفاء بالسَّبب من المُسبَّب وبالمُسبَّب من السَّبب»، وفيه كثير من الأمثلة المذكورة ههنا.

(٩) انظر هذا التقدير في: الخصائص ١/ ١٧٧، والكشّاف ١/ ٢٨٤ (البقرة، ٢/ ٦٠)، وأمالي ابن الشَّجريّ ١/ ٢٣١.

(١٠) هذا التقدير والاستدلال بلفظ قريب في الكشّاف ١/ ٣٥٥ (البقرة، ٢/ ٢١٣).

(ويجوز أن يُقدَّر: فإن ضربتَ بها فقد انفجرَتْ)[1]، فيكونُ المحذوفُ جزءَ جملةٍ هي شرطٌ، كقوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، أي: «إن أرادوا وليًّا بحقّ فاللهُ هو الوليُّ»[2]، والفاء في مثل قوله: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ تُسمَّى فاءَ فصيحة[3]: وظاهرُ كلامِ «الكشَّاف» أنَّ تسميتَها فصيحةً إنَّما هي على التَّقدير الثَّاني، وهو أن يكونَ المحذوفُ شرطًا[4]. وظاهرُ كلام «المفتاح» على العكس[5]. وقيل: إنَّها فصيحةٌ على التَّقديرين[6]. والمشهورُ في تمثيلها قولُه:

---

(١) أوردَ الزمخشريُّ هذا التقدير أيضًا في الكشَّاف ١/ ٢٨٤ (البقرة، ٢/ ٦٠).

(٢) الكشَّاف ٣/ ٤٦١ (الشورى، ٤٢/ ٩)، ومضى تفصيله في ص ٤٤٤.

(٣) الكلام بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ١٦٤/ ٢.

وفي هامش (د) تعليق للتفتازانيّ، نصُّه: «الفاء الفصيحة: هي التي تكون معطوفة على مقدَّر يدلُّ عليه سياق الكلام مع كون المقدَّر سببًا لِما عُطِف عليه، لا شرطًا وإلَّا كانت الفاء جزائية. وإنَّما سُمِّيت بها لأنَّها تُفصِح عن محذوف، أو لأنَّها لا تُفصِح عن معناها إلَّا بالنسبة إلى البليغ، وإنَّما سُمِّيت فصيحة لوقوعها في كلام الفصحاء». «منه».

وأوردَ الطِّيبيُّ تعريفها في فتوح الغيب ٢/ ٥٠٢، فقال: «وعُرِّفت أنَّها: هي الفاء التي دلَّت على محذوف غيرِ شرطٍ هو سببٌ عمَّا بعد الفاءِ». وذكرَ القطبُ الرازيَّ في حاشيته على الكشَّاف اللوح ٨٠/ ١ سببَ تسميتها بقوله: «وسُمِّيت فصيحةً لأنَّه يُستدلُّ بها على فصاحة المتكلِّم»، وذكر الطِّيبيُّ في أنَّ ذلك وُجد في حواشي الزمخشريّ على الكشَّاف.

(٤) وذلك قوله في الكشَّاف ١/ ٢٨٤ (البقرة، ٢/ ٦٠): «أي: فضربَ فانفجرت، أو فإن ضربَ فقد انفجرتْ... وهي على هذا فاءٌ فصيحة لا تقع إلَّا في كلام بليغ»، وانظر موضعًا آخر ذكرها فيه مع الشرط في الكشَّاف ٣/ ٢٢٧ (الروم، ٣٠/ ٥٦). وأعاد التفتازانيُّ في حواشي الكشَّاف اللوح ٧٦/ ٢ تقريرَ كلام الزمخشريّ على هذا الوجه، وهو بذلك يوافق رأيَ الطِّيبيِّ في فتوح الغيب ٢/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣، ويخالف ما ذهب إليه القطبُ الرازيُّ في حاشيته على الكشَّاف اللوح ٨٠/ ١ من أنَّ الفصيحة في كلام الزمخشريّ تعمَّ التقديرين، وإن كان الطِّيبيُّ ذكرَ بعدُ أنَّ كلامَ الزمخشريّ قد يحتمل التقديرين.

هذا، وردَّ المُرشديُّ في شرح عقود الجمان ١/ ٢٣٥ كلامَ التفتازانيِّ في تقرير مذهب الزمخشريّ بقوله: «وتُسمَّى فصيحةً لافتصاحها عن ذلك المقدَّر شرطًا كان أو غيره، وهو الصحيحُ من كلام الزمخشريّ، لا كما قاله في المُطوَّل»، وهو ما اختاره القطب الرازيُّ كما ذكرتُ، والظاهرُ أنَّ التفتازانيَّ لم يلتفت إليه لخلوِّه عن الدليل المرجِّح له.

(٥) انظر: مفتاح العلوم ٣٨٩. وقرَّر مذهبَ السكَّاكيّ على ذلك الظاهر الطيبيُّ في فتوح الغيب ٢/ ٥٠٢. ومن هنا ذهب بعضهم إلى أنَّ الفاء الفصيحة خاصَّة بهذا التقدير دون وجه التقدير بالشرط، كما فعل الشيرازيُّ في مفتاح المفتاح اللوح ١٦٥/ ١، وردَّ كلامَه الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٧٤/ ١، والتفتازانيُّ في شرح المفتاح اللوح ١٦٢/ ٢، وله ثمَّة تفصيلٌ في هذه المسألة.

(٦) نبَّه على ذلك الترمذيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ١٧٤/ ١. والظاهر من عبارة التفتازانيّ ههنا تضعيف هذا القول، مع تقريره لكلّ واحد منهما في كلام الزمخشريّ والسكَّاكيّ، لكنَّه اختار في شرحه للمفتاح اللوح ١٦٢/ ٢، أنَّها تُطلَقُ على التقديرين وأيَّد هذا الرأي، ونسَب إلى الوهم مَن قصر الفصيحة على التقدير الأوَّل، وصرَّح في حواشي الكشَّاف اللوح ٧٦/ ٢ بأنَّ جَعْلَها فصيحة على التقديرين هو رأي الأكثرين.

قالوا خُراسانُ أقصى ما يُرادُ بنا ... ثُمَّ القُفولُ فقد جِئنا خُراسانا[١]

(أو غيرُهما)، أي: غيرُ المُسبَّبِ والسَّببِ، (نحو: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]، على ما مرَّ) في بحث الاستئناف من أنَّه على حذف المبتدأ والخبرِ في قول مَن يجعَل المخصوصَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ[٢].

= (وإمَّا أكثرُ)، أي: والمحذوفُ إمَّا أكثرُ (مِن جملة، نحو: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ۝٤٥ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٤٥ ـ ٤٦]، أي:) فأرسلوني (إلى يوسف لأستَعبرَه الرُّؤيا، ففعلوا فأتاه وقال له: يا يوسفُ)[٣]. ومنه بيتُ «السِّقط»:

طَرِبْنَ لضَوءِ البارقِ المُتعاليْ ... ببغدادَ وَهْنًا ما لهنَّ وما ليْ[٤]

أي: طربنَ، فأخذتُ أسكّنها وهي لا تسكنُ، ثمَّ أُعاودها وتُدافعني، إلى أن قضيتُ العجبَ من كثرة مُعاودتي وشدَّةِ مدافعتِها[٥]./ [١٨٩/ ١]

(والحذف على وجهين[٦]: ألَّا يُقامَ شيءٌ مُقامَ المحذوفِ، كما مرَّ؛ وأن يُقامَ، نحو: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، أي: فلا تحزَن واصبِرْ)؛ لأنَّ تكذيبَ الرُّسلِ من قبله متقدِّمٌ على تكذيبه، فلا يصحُّ وقوعُه جزاءً له، بل هو سببٌ لعدم الحزن والصَّبر، فأقيمَ مُقامَ المسبَّبِ[٧].

ثمَّ الحذفُ لا بدَّ له من دليل، (وأدلَّته كثيرة[٨]:

منها: أن يَدلَّ العقلُ عليه)، أي: على الحذف (والمَقصودُ الأظهر على تعيين المحذوفِ، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣])، أي: تناولُها، فإنَّ العقلَ دلَّ على أنَّ الأحكامَ الشرعيَّة إنَّما تتعلَّق

---

(١) البيت للعبَّاس بن الأحنف في ديوانه ٢٧٩؛ وهو له في دلائل الإعجاز ٩٠؛ وبلا عزو في الكشَّاف ٣/ ٢٢٧ (الروم، ٣٠/ ٥٦)، والمثل السائر ١/ ٢٤٩، وشرح المفتاح للتفتازانيّ اللوح ١٦٣/ ١، وحواشي الكشَّاف اللوح ٧٦/ ٢ (البقرة، ٢/ ٦٠).

(٢) انظر ما سبق في ص ٤٧٦.

(٣) الكلام بلفظ قريب في الكشَّاف ٢/ ٣٢٤ (يوسف، ١٢/ ٤٥ ـ ٤٦)، وبمعناه في أمالي ابن الشَّجريّ ١/ ٢٣١.

(٤) البيت لأبي العلاء في شروح سِقط الزَّند ٣/ ١١٦٢. الوهن والموهن: نحوٌ من نصف الليل.

(٥) الكلام بلفظ جدّ قريب في ضِرام السِّقط ٣/ ١١٦٣. ثمَّ قال: «ومثلُ هذا الحذفِ والالتفاتِ له موقعٌ حميد ومحلٌّ مرضيٌّ عند أصحاب علم المعاني».

(٦) زيد في (ت): «أحدهما».

(٧) الكلام بمعناه في الكشَّاف ٣/ ٣٠٠ (فاطر، ٣٥/ ٤).

(٨) هذا العنوان بلفظ قريب في مجاز القرآن للعز بن عبد السلام ٨.

بالأفعال دون الأعيانِ، فلا بدَّ ههنا من محذوف، والمقصودُ الأظهرُ دلَّ على أنَّ المحذوفَ (تناوُلُ)، لأنَّ الغرضَ الأظهرَ من هذه الأشياء تناوُلُها[1]. وتقديرُ التَّناولِ أَوْلى من تقدير الأكلِ؛[2] ليشملَ شُربَ ألبانها، فإنَّه أيضًا حرامٌ.

وقولُه: (منها أن يدلَّ) فيه تسامحٌ؛ لأنَّ (أن يدلَّ) بمعنى الدلالة، والدلالةُ ليست مِنَ الأدلَّة.

(ومنها: أن يَدلَّ العقلُ عليهما)، أي: على الحذف وتعيينِ المحذوفِ، (نحو: ﴿جَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: أمرُه أو عذابُه)[3]، فإنَّ العقلَ يدلُّ على امتناع المجيءِ على الله تعالى[4]، ويدلُّ على تعيين المحذوفِ بأنَّه الأمرُ أو العذابُ، أي: أحدُهما. وليس المرادُ أنَّه يدلّ على تعيين الأمرِ أو تعيينِ العذابِ[5]. فليُتأمَّلْ.

(ومنها: أن يَدلَّ العقل عليه والعادةُ على التَّعيين، نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢])، فإنَّ العقلَ دلَّ على أنَّ في قوله: ﴿فِيهِ﴾ مضافًا محذوفًا، إذ لا معنى للوم الإنسانِ على ذات شخصٍ، بل إنَّما يُلامُ على فعل كسبَه. وأمَّا تعيينُ المحذوفِ (فإنَّه يَحتمِل) أن يُقدَّر: (في حُبِّه، لقوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]؛ وفي مُراودتِه، لقوله: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٣٠]؛ وفي شأنِه، حتّى يشملَهما)، أي: الحبَّ والمراودةَ. (والعادةُ دلَّت على الثَّاني)، أي: مراودته؛ (لأنَّ الحبَّ المُفرط لا يُلام صاحبُه عليه في العادة لقهره إيّاه)، أي: لقهر الحبِّ المُفرِط صاحبَه وغلبتِه عليه؛[6] فلا يصحُّ أن يُقدَّرَ (في حبِّه) ولا (في شأنه) لكونه شاملًا له، ويتعيَّن أن يُقدَّرَ/ [١٨٩/ ٢] (في مراودته) نظرًا إلى العادة[7].

---

(١) الكلام بمعناه في الإيضاح ٢٩٩. والظاهرُ أنَّ القزوينيّ نقله عن مجاز القرآن للعز بن عبد السلام ٨، وانظر بقيَّة الخاطريات ٦٠ ـ ٦١. وقال الفناريُّ في حاشيته على المطوَّل ٤٥٨: «المسألة أصوليةٌ مذكورةٌ في كتب الأصولِ. وما ذكرَه الشَّارحُ مذهبُ المعتزلة والعراقيين من أهل السنَّة، وأمَّا على مذهب جمهور أهل السنَّة فتعلُّقها بالأعيان حقيقةٌ، يُرادُ به تحريمُ العين كالخمر والخنزير». وانظر لذلك: المستصفى ٣/ ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) وهو تقدير العز بن عبد السلام في مجاز القرآن ٨.

(٣) الكلام بلفظ قريب في مجاز القرآن للعز بن عبد السلام ٩.

(٤) وهي صفة لله تليق بجلاله من غير تمثيل ولا تكييف. انظر: تفسير الطبري، ٢٤/ ٣٨٤ ـ ٣٨٦ (الفجر، ٨٩/ ٢٢)، واعتقاد أئمَّة الحديث ٥١، والتمهيد لابن عبد البر، ٧/ ١٥٣.

(٥) كما ذهب إليه الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٤٥٩.

(٦) انظر: الإيضاح ٣٠٠، وبلفظ قريب في مجاز القرآن للعز بن عبد السلام ١٢.

(٧) الكلام بلفظ قريب في مجاز القرآن للعز بن عبد السلام ١٢. وزيد ههنا في (س) وحدَها: «ومنها: أن تدلَّ العادة عليهما، نحو: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، أي: مكان قتالٍ، أي: مكانًا يصلح للقتال».

(ومنها)، أي: من أدلة تعيين المحذوفِ (الشُّروع في الفعل)؛[١] لأنَّ الشروعَ مثلًا إنّما يدلُّ على أنّ المحذوفَ هو الفعلُ الذي يُشرَعُ فيه، وأمّا الدلالةُ على الحذف فإنَّما هي من جهة أنّ الجارَّ والمجرورَ لا بُد له من فعل يتعلَّقُ هو به، على ما شهِد به القوانينُ النحويَّةُ. ويدلُّ على تعيينه الشروعُ في الفعل، (نحو ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ فتُقدَّرُ ما جُعلت التسمية مبدأً له) أي: يُقدَّرُ عند الشروع في القراءة «بسم الله أقرأ»، وعند الشروع في القيام أو القعود «بسم الله أقومُ وأقعدُ» وكذا كلُّ فعلٍ يُشرَع فيه[٢].

(ومنها الاقترانُ)، أي: ومن أدلَّة تعيين المحذوفِ اقترانُ الكلامِ أو المخاطَبِ بالفعل (كقولهم للمُعرِس: «بالرِّفاء والبنين»[٣]، أي: أَعرسْتَ)[٤]، فإنَّ كونَ هذا الكلامِ مقارنًا لإعراس المخاطَبِ دلَّ على أنَّ المحذوفَ «أعرسْتَ»، والباء للملابسة. والرِّفاء: «الالتئامُ والاتِّفاقُ»[٥]، يقال: «رفأتُ الثَّوبَ أرْفَؤُه إذا أصلحتَ ما وَهَى منه»[٦].

[الإطناب وأقسامه: الإيضاح بعد الإبهام]

(والإطنابُ:

إمّا بالإيضاح بعد الإبهامِ:

ليُرى المعنى في صورتين مُختلفتين)[٧]: إحداهما مبهمَة، والأخرى مُوضَحةٌ[٨]، و«عِلمان خيرٌ من عِلم واحدٍ»[٩].

(أو ليتمكَّنَ في النَّفس فَضلَ تمكُّن)؛ لِمَا طبَع الله النُّفوسَ عليه من أنَّ الشَّيءَ إذا ذُكر مبهَمًا ثمَّ تبيَّنَ كان أوقَعَ فيها من أن يُبيَّن أوَّلًا[١٠].

---

(١) «الشُّروع في الفعل» ليس في (ك).

(٢) الكلام بمعناه في الكشَّاف ١/ ٢٦ ـ ٢٧ (الفاتحة، ١/ ١).

(٣) مثل للعرب، وهو في مجمع الأمثال ١/ ١٠٠، والمستقصى ٢/ ٦.

(٤) أوردَه الزمخشريُّ في الكشَّاف ١/ ٢٨ (الفاتحة، ١/ ١)، عقبَ كلامه على الشُّروع.

(٥) الصحاح (رفأ).

(٦) الصحاح (رفأ).

(٧) سيأتي حديث عنه في ص ٨٣٩.

(٨) الكلام بلفظ قريب في الكشَّاف ١/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩ (آل عمران، ٣/ ٩٧).

(٩) مثل للعرب، في مجمع الأمثال ٢/ ٢٣، والمستقصى ٢/ ١٦٧.

(١٠) الكلام بمعناه في: أسرار البلاغة ١٢١، ودلائل الإعجاز ١٦٣ ـ ١٦٤، والكشَّاف ١/ ٣١١ (٢/ ١٢٧)، والإيضاح ٣٠١، ومفتاح المفتاح اللوح ١٧٤/ ١.

(**أو لتكمُلَ لذَّةُ العِلمِ به**)، أي: بالمعنى، وذلك لأنَّ الإدراكَ لذَّةٌ والحرمانَ عنه مع الشُّعور بالمجهول بوجه ما ألمٌ، فالمجهولُ إذا لم يحصل به شعورٌ ما فلا ألمَ في الجهل به، وإذا حصلَ به الشُّعور بوجه دونَ وجهٍ تشوَّقت النَّفسُ إلى العِلم به، وتألَّمتْ بفقدانها إيَّاه، فإذا حصلَ لها العلمُ به على سبيل الإيضاحِ كملتْ لذَّةُ العِلمِ به للعِلم الضَّروريّ بأنَّ اللذَّةَ عقيبَ الألمِ أكملُ وأقوى[1]، وكأنَّها لذَّتان: لذَّةُ الوجدانِ، ولذَّةُ الخلاصِ عن الألم.

وممَّا يُواخي ذلك ما في قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، فإنَّه جُعلَ العذابُ يأتيهم من الغمام الذي هو مظِنَّةُ الرَّحمةِ ليكون أشدَّ، لأنَّ الشرَّ إذا جاء من حيث لا يُحتسَبُ كان/ [١٩٠/ ١] أغمَّ، كما أنَّ الخيرَ إذا جاء من حيث لا يُحتسَبُ كان أسرَّ، فكيف إذا جاء الشَّرُّ من حيث يُحتسَبُ الخيرُ؟ ولذلك كانتِ الصَّاعقةُ من العذاب المُستفظَعِ لمجيئها من حيث يُتوقَّعُ الغيثُ، ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمۡ يَكُونُواْ يَحۡتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧][2].

(**نحو**: ﴿رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي﴾ [طه: ٢٥]، **فإنَّ** ﴿ٱشۡرَحۡ لِي﴾ **يُفيدُ طلَب شَرْح لشيءٍ ما له**)، أي: للطَّالب (**و**﴿صَدۡرِي﴾**، يُفيدُ تفسيرَه**)، أي: تفسيرَ ذلك الشَّيءِ وإيضاحَه[3]، وهذا الإيضاحُ بعد الإبهامِ يحتملُ[4] أن يكونَ للأغراض الثَّلاثةِ المذكورةِ.

وقد يكونُ ذلك لتفخيم الشَّيءِ المبيَّنِ وتعظيمِه[5]، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ذَٰلِكَ ٱلۡأَمۡرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦][6]، وكقوله: ﴿إِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [البقرة: ١٢٧]، حيث لم يقل: (قواعدَ البيتِ) بالإضافة[7].

(**ومنه**) أي: من الإيضاح بعد الإبهامِ (**باب** (**نِعْمَ**)، **على أحد القولين**)، أي: على قول مَن يجعل

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٠١.

(٢) من قوله: «جُعل العذاب يأتيهم» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٣٥٣ (البقرة، ٢/ ٢١٠).

(٣) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٢/ ٥٣٥ (طه، ٢٠/ ٢٥)، ٤/ ٢٦٦ـ ٢٦٧ (الشرح، ٩٤/ ١)، ومفتاح **العلوم** ٣٩٤ـ ٣٩٥.

(٤) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أي: بالنظر إلى خاصيَّة التركيب ومقتضاه فقط، لا بالنظر إلى المادة». «منه».

(٥) هذا الغرض مذكور في **دلائل الإعجاز** ١٣٢، والمثل **السائر** ٢/ ١٦٠، لغير المثالين المذكورين ههنا، وأورده القزوينيُّ في **الإيضاح** ٣٠١، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي﴾.

(٦) ذكر الزمخشريُّ هذا الغرض عند تفسير هذه الآية في **الكشَّاف** ٢/ ٣٩٥ (الحجر، ١٥/ ٦٦).

(٧) أورد الزمخشريُّ هذا الغرض عند تفسير هذه الآية في **الكشَّاف** ١/ ٣١١ (البقرة، ٢/ ١٢٧)، في الجواب عن سؤال يتضمَّن الفرق بين ﴿ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ و(قواعد البيتِ).

المخصوصَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، **(إذ لو أُريدَ الاختصارُ كفى (نِعْمَ زيدٌ))**[١]، فلمَّا قيل: (نِعمَ الرَّجلُ زيدٌ) أو (نِعمَ رجلًا زيدٌ) كان إطنابًا أُبهِمَ فيه الفاعلُ أوَّلًا وفسِّر ثانيًا[٢].

وقوله: (إذ لو أُريدَ الاختصارُ) مُشعِرٌ بأنَّ الاختصارَ قد يطلقُ على ما يقابلُ الإطنابَ ويعمُّ الإيجازَ والمساواةَ، وهذا يوافقُ اصطلاحَ السكَّاكيِّ[٣].

(ووَجْهُ حُسنِه)، أي: حُسْنِ باب «نِعْمَ»، **(سوى ما ذُكِر)** من الإيضاح بعد الإبهامِ: **(إبرازُ الكلامِ في مَعرِض الاعتدالِ)** نظرًا إلى الإطناب من وجه، حيث لم يقل: «نِعمَ زيدٌ»، وإلى الإيجاز من وجه حيثُ حُذف المبتدأ الذي هو صدرُ الاستئنافِ؛ **(وإيهامُ الجَمْعِ بين المُتنافيين)**: الإيجازُ والإطنابُ. وقيل: الإجمالُ والتَّفصيلُ[٤]. ولا شكَّ أنَّ الجمعَ بين المتنافيين من الأمور الغريبة المستطرَفةِ التي يظهرُ في النَّفس عند وُجدانها تأثُّرٌ وانفعالٌ عجيبٌ.

وإنَّما قالَ: (إيهامُ الجمعِ)؛ لأنَّ حقيقةَ جمعِ المتنافيَين أن يصدُق على ذات واحدةٍ وصفان يمتنع اجتماعُهما على شيء واحدٍ في زمان واحدٍ من جهة واحدةٍ، وهذا محالٌ.

[التوشيع]

(ومنه)، أي: من الإيضاح بعد الإبهامِ **(التَّوشِيعُ: وهو أن يُؤتى في عَجُز الكلامِ بمثنًّى مُفسَّر باسمين ثانيهما معطوفٌ على الأوَّل**[٥]**، نحو: «يشيبُ ابن آدم وتشبُّ فيه خصلتان: الحرصُ وطولُ الأمل»)**[٦]،

---

(١) وقال التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٦٨/ ٢: «ولكن لم يجز في حُكم الواضع مثل هذه العبارة، ولم يرِد الاستعمال به، والإطنابُ إنَّما يطلَقُ حيث يكونُ هناك عبارة أخصرُ هي متعارَف الأوساط، وحيث لا فلا، فبالنظر إلى ذلك الكلام المختصر المفروض المقدَّر، أعني (نِعمَ زيدٌ) و(بئسَ عمرٌو) كان المذكورُ المحقَّق (نِعمَ الرَّجلُ أو رجلًا زيدٌ) و(بئسَ الرَّجلُ أو رجلًا عمرٌو) إطنابًا، لكن وضعًا من الواضع لا استعمالًا من المتكلِّم كما في سائر الإطنابات؛ إذ لم يُوضع إلَّا كذلك ولم يرِد الاستعمالُ إلَّا بذلك».

(٢) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٩٥.

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٣٨٧ ـ ٣٩٠.

(٤) وهو قول السكَّاكيّ في **مفتاح العلوم** ٣٩٥، وقلَّ للتفتازانيّ أن يستعمل هذه الطريقة في التعرُّض لآراء السكَّاكيّ.

(٥) هذا التعريف بلفظ قريب في **المصباح** ١٧٣، وبمعناه في **تحرير التحبير** ٣١٦.

(٦) رُوي بألفاظ قريبة من حديث أنس رضي الله عنه، اشتملت جميعًا على التوشيع: فهو في **صحيح البخاريّ** ٨/ ٩٠ (٦٤٢١)، بلفظ «يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان: حبُّ المال وطولُ العُمر»؛ وفي **مسند أحمد** ٢٠/ ٣٠٦ (١٢٩٩٨)، و**صحيح مسلم** ٢/ ٧٢٤ (١٠٤٧)، و**سنن الترمذي** ٤/ ١٤٨ (٢٣٣٩)، بلفظ «يهرَم ابن آدمَ ويشِبّ معه خصلتان: الحرصُ على المال، والحرصُ على العُمر»؛ وفي **تحرير التحبير** ٣١٦، **المصباح** ١٧٣، بلفظه ههنا. وعُنيَ بتخريجه السيوطيُّ في **شرح عقود الجمان** ٧١.

ولو أُريدَ الاختصارُ لقيل: «ويشبُّ فيه الحرصُ وطولُ الأمل»، لكنَّه أبهمَ أوّلًا،/[٢/١٩٠] ثمَّ أوضحَ بما سبقَ.

ويسمَّى هذا توشيعًا؛ لأنَّ التَّوشيعَ لفُّ القطنِ المندوفِ[١]، وكأنَّه يُجعَل التَّعبيرُ عن المعنى الواحد بالمثنَّى المفسَّر باسمين بمنزلة لفِّ القطنِ بعد النَّدفِ.

[ذِكر الخاصِّ بعد العامِّ]

= (وإمَّا بذِكْر الخاصِّ بعد العامِّ) عطفٌ على قوله: (إمَّا بالإيضاح بعد الإبهامِ)، ويعني بذِكره بعده: أن يكونَ ذلك على سبيل العطفِ دون الوصفِ أو الإبدالِ، فلو قال: ‹وإمَّا بعطف الخاصِّ على العامِّ›[٢] لكانَ أوضحَ.

وذلك (للتنبيه على فضله)، أي: مزيَّةِ الخاصِّ، (حتَّى كأنَّه ليس مِن جِنسه)، أي: جنسِ العامِّ (تنزيلًا للتَّغايُر في الوَصف منزلةَ التَّغايُرِ في الذَّات)، يعني أنَّه لمَّا امتازَ عن سائر أفراد العامِّ بما له من الأوصاف الشَّريفةِ جُعل كأنَّه شيءٌ آخرُ مغايرٌ للعامّ مباينٌ له، لا يشمَله لفظُ العامِّ ولا يُعرَف حُكمُه منه، بل يجبُ التَّنصيصُ عليه والتَّصريحُ به، وذلك:

قد يكونُ في مفرد، (نحو: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨])، أي: الوسطى من الصَّلوات، أو الفُضلى، من قولهم: ‹الأفضلُ الأوسطُ›، وهي صلاةُ العصرِ على قول الأكثرين[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨][٤].

وقد يكونُ في كلام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤][٥].

---

(١) انظر: الصحاح (وشع).

(٢) وهي عبارة الزمخشريّ عنه، كما سيأتي في التعليقات.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **الكشّاف** ١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦ (البقرة، ٢/ ٢٣٨)، وجاء فيه الحديث المرويُّ في مسند **أحمد** ٢/ ٢٤٠ (٩١١)، وصحيح مسلم ١/ ٤٣٧ (٦٢٧)، وتفسير **الطبريّ** ٤/ ٣٥٢ (البقرة، ٢/ ٢٣٨): «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاةِ العصر، ملأ الله بيوتَهم وقبورَهم نارًا»؛ وهو بلفظ قريب في **صحيح البخاريّ**، ٨/ ٨٤ (٦٣٩٦). وفيها غير هذا القول تسعة أقوال، انظرها في **تفسير القرطبيّ** ٤/ ١٧٥ ـ ١٨٢ (البقرة، ٢/ ٢٣٨).

(٤) مثَّل المرزوقيُّ بالآية في شرحه **للحماسة** ١٥٤ لِمَا سمَّاه: باب تكرير البعض من الكلّ بالعطف عليه.

(٥) قال الزمخشريُّ في **الكشّاف** ١/ ٤٥٣ (آل عمران، ٣/ ١٠٤): «الدعاء إلى الخير عامٌّ في التكاليف من الأفعال والتروك، والأمر بالمعروف والنهيُ عن المنكَر خاصٌّ، فجيء بالعامّ ثمّ عُطفَ عليه الخاصُّ إيذانًا بفضله».

ومنه قولُه: ﴿ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]؛ لأنَّ المصابرةَ بابٌ من الصَّبر، ذُكر بعده تخصيصًا لشدَّته وصعوبتِه[(١)].

[التكرير]

= (وإمَّا بالتَّكرير لنُكتة) ليكونَ إطنابًا لا تطويلًا:

(كتأكيد الإنذار في: ﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣ـ٤])، فقوله: ﴿كَلَّا﴾ ردعٌ وتنبيهٌ على أنَّه لا ينبغي للنَّاظر لنفسه أن تكونَ الدُّنيا جميعَ همِّه وألَّا يهتمَّ بدينه، و﴿سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ إنذارٌ ليخافوا فيتنبَّهوا عن غفلتهم، أي: سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدَّامكم من هَول لقاءِ الله. وفي تكريره تأكيدٌ للردع والإنذارِ[(٢)].

(وفي) الإتيان بلفظ (ثُمَّ دلالةٌ على أنَّ الإنذارَ الثَّاني أبلغُ) من الأوَّل وأشدُّ كما تقول للمنصوح: ‹أقولُ لك ثمَّ أقولُ لك لا تفعل›[(٣)]، وذلك لأنَّ أصلَ ‹ثمَّ› الدلالةُ على تراخي الزَّمانِ، لكنَّه قد يجيءُ لمجرَّد التدرُّجِ في درَج الارتقاءِ من/ [١٩١/ ١] غير اعتبار التَّراخي والبُعدِ بين تلك الدَّرج[(٤)]، ولا أنَّ الثَّانيَ بعد الأوَّلِ في الزَّمان، وذلك إذا تكرَّر الأوَّلُ بلفظه نحو ‹والله ثمَّ والله›[(٥)]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧ـ١٨][(٦)].

ومن نُكَت التَّكريرِ زيادةُ التَّنبيهِ على ما ينفي التُّهمةَ والإيقاظِ عن سِنةَ الغفلةِ، ليكمُلَ تلقِّي الكلامِ بالقَبول، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝٣٨ يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ﴾ [غافر: ٣٨ـ٣٩][(٧)].

ومنها زيادةُ التوجُّعِ والتحسُّرِ، كما في قوله:

فيَا قبـرَ مَعْـنٍ أنـتَ أوَّلُ حُفـرةٍ ... مِن الأرضِ خُطَّـتْ للسَّماحةِ مَضجَعا

---

(١) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٤٩١ (آل عمران، ٣/ ٢٠٠).

(٢) الكلام على الآية بلفظ جِدّ قريب في **الكشَّاف** ٤/ ٢٨١ (التكاثر، ١٠٢/ ٣ـ٤).

(٣) الكلام مع المثال في **الكشَّاف** ٤/ ٢٨١ (التكاثر، ١٠٢/ ٣ـ٤).

(٤) مضى هذا الكلام بتخريجه في ص ٤٥٧ـ٤٥٨.

(٥) «ثمّ والله» ليس في (س).

(٦) قال في **الكشَّاف** ٤/ ٢٢٩ (الانفطار، ٨٢/ ١٧ـ١٨): «والتكرير لزيادة التهويل».

(٧) هذه النكتة في الآية مذكورة بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٣/ ٤٢٩ (غافر، ٤٠/ ٣٨ـ٤١)، و**المثل السائر** ٣/ ١٩، و**الإيضاح** ٣٠٤.

ويا قبـرَ مَعْنٍ كيفَ وَاريْـتَ جُودَهُ وقد كان منه البـرُّ والبحرُ مُترَعا[١]

ومنها تذكيرُ ما قد بعُدَ بسبب طولٍ في الكلام، وهذا التَّكريرُ قد يكون مجرَّدًا عن رابط، كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَٰهَدُوا وَصَبَرُوٓا إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل: ١١٠][٢]، وكما في قول الشَّاعر:

لقـد عَلِـمَ الحـيُّ اليَمانـون أنَّنـي إذا قلـتُ أمَّـا بعـدُ أنِّـي خَطيبُها[٣]

وقد يكونُ مع رابط، كما في قوله: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، فقوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ تكريرٌ لقوله: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ لبُعده عن المفعول الثَّاني[٤].

[الإيغال]

(وإمَّا بالإيغال) مِن أوغَل في البلاد إذا أبعدَ فيها[٥]، واختُلفَ في تفسيره **(فقيل: هو خَتمُ البيتِ بما يُفيدُ نكتةً يتِمُّ المَعنى بدونها)**[٦].

كزيـادة المُبالغـةِ فـي قولها)، أي: قول الخنساءِ فـي مرثية أخيها صَخـر: **(وإنَّ صَخـرًا لَتأتَمُّ)**، أي: تقتـدي **(الهُـداة بـهِ. كأنَّـه عَلَـمٌ)**، أي: جبـلٌ مُرتفِـعٌ[٧] **(فـي رأسِـه نـارُ)**[٨]. فـإنَّ قولَهـا: **(كأنَّه**

---

(١) البيتان للحسين بن مطير يرثي معن بن زائدة. ومضى ثانيهما بتخريجه في ص ٢٧٢. وهذا الغرضُ ذكره المرزوقيُّ في **شرح الحماسة** ٩٣٦ عند ذِكر ثانيهما، فقال: «كرَّر مناداة القبرِ توجُّعًا وتحسُّرًا».

(٢) الكلام على الآية بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٠٤.

(٣) البيت لسَحبان وائل في **مجمع الأمثال** ١/ ٢٤٨، و**المستقصى** ١/ ٢٨، و**خزانة الأدب** للبغداديّ ١٠/ ٣٦٩.

(٤) أوردها ابن الأثير في **المثل السائر** ٣/ ١٦ ـ ١٧، وقال فيها وفي الآية التي قبلها: «وهذه الآيات يُظنُّ أنَّها من باب التكرير وليست كذلك»، وذكرَ ما تُفيده الإعادة من وصل الكلام فيهما.

(٥) انظر: **الصحاح** (وغل).

(٦) يُفهم هذا التعريف من **نقد الشعر** ١٦٩ ـ ١٧١، إذ جعله من أنواع ائتلاف القافية مع سائر البيت، فخصَّه بالشِّعر، وهو كذلك في **قانون البلاغة** ٩٩، و**نَضرة الإغريض** ١٣١ ـ ١٣٣. وانظر: **الصناعتين** ٣٨٠ ـ ٣٨١، و**سِرّ الفصاحة** ٢٢٧،

(٧) في (ج): «رفيع».

(٨) البيت بتمامه:

وإنَّ صخـرًا لَتأتـمُّ الهُـداةُ بِهِ كأنَّـه عَلَـمٌ فـي رأسـه نـارُ

في **ديوانها** بشرح ثعلب ٣٨٦، وفيه «أغرُّ أبلج تأتمُّ» مكان «وإنَّ صخرًا لتأتمُّ»؛ وهو لها بروايته ههنا في **العمدة** ٦٦٧، و**تحرير التحبير** ٢٣٤، و**الإيضاح** ٣٠٥، و**الإيجاز لأسرار الطراز** ٢٨٤، و**التبيان** للطِّيبيّ ٣١١.

عَلَم) وافٍ بالمقصود، وهو تشبيههُ بما هو معروفٌ بالهداية، لكنَّها أتتْ بقولها: (في رأسِه نارُ)، إيغالًا وزيادةً للمُبالغة.

(وتحقيقِ)، أي: وكتحقيق (الشَّبَه في قوله)، أي: قولِ امرئ القيس: (كأنَّ عُيونَ الوحشِ حولَ خبائِنا)، أي: خيامِنا (وأرحُلِنا الجَزْعُ الذي لم يُثقَّبِ)[١]. شبَّه عيونَ الوحشِ بالجَزْع، وهو بالفتح: الخَرَز اليماني الذي فيه سوادٌ وبياضٌ، تُشبَّه به عيونُ الوحشِ[٢]، لكنَّه أتى بقوله: (لم يثقَّب) إيغالًا وتحقيقًا للتَّشبيه؛ لأنَّ الجَزْع إذا كان غيرَ مثقوبٍ/ [١٩١/ ٢] كان أشبهَ بالعيون.

«قال الأصمعيُّ: الظبيُ والبقرةُ إذا كانا حيَّين فعيونُهما كلُّها سُودٌ، فإذا ماتا بدا بياضها، وإنَّما شبَّهها بالجَزْع، وفيه سوادٌ وبياضٌ بعد ما موِّتت»[٣]. والمرادُ كثرةُ الصَّيدِ، يعني ممَّا أكلنا كثُرت العيونُ عندنا. كذا في «شرح[٤] ديوان امرئ القيس».

وبه تبيَّنَ بطلانُ ما قيل: من أنَّ المرادَ به أنَّه قد طالت مُسايرتُهم في المفاوز حتَّى ألفتِ الوحوشُ رحالَهم وأخبيتَهم[٥].

وكدَفْع توهُّمِ غير المقصودِ، في بيت «السِّقط»:

فسَقيًا بكأسٍ مِن فمٍ مِثْلِ خاتَمٍ ... مِن الدُّرِّ لم يَهمُم بتقبيله خالُ[٦]

فإنَّه لمَّا جعل الفمَ كأسًا ضيقًا مثلَ خاتمٍ من الدُّرّ، وكان الكأسُ غالبًا ممَّا يكرعُ فيه كلُّ أحدٍ من

---

(١) والبيت بتمامه:

كأنَّ عيونَ الوحشِ حولَ خِيامنا ... وأرحلِنا الجَزْعُ الذي لم يثقَّبِ

في ديوانه ٥٣، وله في نقد الشعر ١٦٩، والصناعتين ٣٨١، والعمدة ٦٦٦، وسِرّ الفصاحة ٢٢٦، وقانون البلاغة ٩٩، وتحرير التحبير ٢٣٣، والمنزع البديع ٣٢٢، والإيجاز لأسرار الطِّراز ٢٨٤. وهو مثال للتبليغ في حلية المحاضرة ١/ ١٥٥، والبديع في نقد الشعر ٥٤؛ والمثل السائر ٣/ ٢٠٨.

(٢) الكلام بلفظ جِد قريب في الصحاح (جزع).

(٣) ديوان امرئ القيس بشرح السُّكَّريّ ٤٠٢، وشرح ديوان امرئ القيس للنَّحَّاس ١٤٤، وفيهما بعد هذا الكلام: «وقوله: ‹لم يثقَّبِ› هو أصفى له»؛ ونقل كلام الأصمعيّ بلا عزو ابن قتيبة في المعاني الكبير ٦٩٦، والسَّرقسطيُّ في الدلائل في غريب الحديث ٦٤٣.

(٤) «شرح» ليس (ك).

(٥) لم أقف عليه فيما بين يديّ من المظانّ. وهو بلا عزو في معاهد التنصيص ١/ ٣٥٦.

(٦) البيت للمعريّ في شروح سِقط الزَّند ١٢١٨.

أهل المجلسِ حتَّى كأنَّه يُقبِّله = دفعَ ذلك بأن وصَفَه بأنَّه لم يقبِّله مَلِكٌ متكبِّر، فكيف غيرُه؟[١]

فعلى هذا يختصُّ الإيغالُ بالشِّعر.

(وقيل: لا يَختصُّ بالشِّعر)، بل هو خَتْمُ الكلام بما يُفيد نكتة يتمُّ المعنى بدونها. (ومُثِّل) لذلك (بقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [يس: ٢٠ ـ ٢١])[٢]، فإنَّ قوله: ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ ممَّا يتمَّ المعنى بدونه؛ لأنَّ الرَّسولَ مُهتدٍ لا محالةَ، لكن فيه زيادةُ حثٍّ على الاتِّباع وترغيبٌ في الرُّسل، أي: لا تخسَرون معهم شيئًا من دنياكم، وتربَحون صحَّةَ دِينكم، فينتظِمُ لكم خيرُ الدُّنيا والآخرة[٣].

[التذييل]

(وإمَّا بالتَّذييل: وهو تعقيبُ الجملةِ بجملةٍ تشتمِلُ على معناها)، أي: معنى الجملةِ الأولى؛ (للتوكيد) علَّةٌ للتَّعقيب[٤].

فالتَّذييلُ أعمُّ من الإيغال من جهة أنَّه يكونُ في خَتْم الكلامِ وغيره، وأخصُّ منه من جهة أنَّ الإيغالَ قد يكونُ بغير الجملةِ ولغير التَّأكيدِ[٥].

(وهو)، أي: التَّذييلُ (ضربان):

ضربٌ لم يُخرَج مُخرَجَ المَثَل) بأن لم يستقلَّ بإفادة المرادِ، بل يتوقَّف على ما قبله، (نحو: ﴿ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يُجازَى إلا الكفورُ﴾ [سبأ: ١٧][٦]، على وجه)، وهو أن يكونَ المعنى: وهل يُجازى ذلك الجزاءَ المخصوصَ؟ فيكونُ متعلِّقًا بما قبله[٧].

واحترُزَ به عن الوجه الآخرِ، وهو أن يقالَ: «الجزاءُ عامٌّ لكلّ مكافأة، يستعمَلُ تارةً في معنى المعاقبةِ، وأخرى في معنى الإثابةِ، فلمَّا استُعملَ في معنى المعاقبةِ في قوله: ﴿جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ﴾،

---

(١) الكلام بلفظ قريب في ضِرام السِّقط ١٢١٩ ـ ١٢٢٠.

(٢) القول والتمثيل بالآية على الإيغال لابن أبي الإصبع في **تحرير التحبير** ٢٣٢، ٢٣٦.

(٣) الكلام على الآية بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٣/ ٣١٩ (يس، ٣٦/ ٢٠ ـ ٢١)، وليس فيه ذِكر الإيغال.

(٤) الكلام بمعناه في **تحرير التحبير** ٣٨٧.

(٥) وسيذكر التفتازانيُّ قريبًا تفصيلاً للتذييل في كلامه على فنّ الاعتراض، انظر ص ٥٤٥.

(٦) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر وأبو جعفر. انظر: **السبعة** ٥٢٩، **والنشر** ٢/ ٣٥٠.

(٧) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٣/ ٢٨٥ (سبأ، ٣٤/ ١٧)، **والإيضاح** ٣٠٧.

بمعنى: عاقبناهم بكفرهم = قيل: وهل/[١٩٢/ ١] يُجازى إلّا الكفورُ؟ بمعنى: وهل يُعاقبُ؟»[١].

فعلى هذا يكونُ من الضَّرب الثَّاني لاستقلاله بإفادة المرادِ[٢].

(وضربٌ أُخرج مُخرَجَ المَثَلِ) بأن تكونَ الجملةُ الثَّانيةُ حُكمًا كلّيًا منفصلًا عمَّا قبلها، جاريًا مَجرى الأمثالِ في الاستقلال وفُشوِّ الاستعمالِ، (نحو: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء: ٨١]).

وقد اجتمعَ الضَّربان في قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَۖ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ٣٤ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأنبياء: ٣٤ ـ ٣٥]: فقولُه: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ تذييلٌ من الضَّرب الأوَّل[٣]، وقولُه: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ من الضَّرب الثَّاني، وكلٌّ منهما تذييلٌ على ما قبله[٤].

(وهو أيضًا)، أي: التَّذييلُ ينقسمُ قسمةً أخرى. ولفظُ (أيضًا) تنبيه على أنَّ هذا تقسيمٌ للتَّذييل مطلقًا، يعني قد عُلم أنَّه ينقسمُ إلى القسمَين المذكورَين، وهو أيضًا ينقسمُ بقسمة أخرى إلى قسمين آخرين. ولولا قولُه: (أيضًا) لتُوهِّم أنَّ هذا تقسيمُ الضَّربِ الثَّاني، كما توهَّمه نظرًا إلى الأمثلة بعضُ مَن لم يتنبَّه بالتَّنبيه[٥].

فالتَّذييلُ الذي يجبُ أن يكونَ لتأكيد الجملةِ السَّابقةِ:

(إمَّا) أن يكونَ (لتأكيد منطوقٍ، كهذه الآية)، فإنَّ زُهوق الباطلِ منطوقٌ في قوله تعالى: ﴿وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾.

(وإمَّا لتأكيد مفهومٍ، كقوله)، أي: قولِ النَّابغةِ الذُّبيانيّ: (ولسْتَ بمُستَبْقٍ أخًا لا تَلُمُّهُ) حالٌ من (أخًا) لعمومه بوقوعه في سياق النَّفي، أو عن ضمير المخاطَبِ في (لسْتَ)، وهذا أحسنُ من أن

---

(١) الكشّاف ٣/ ٢٨٥ (سبأ، ٣٤/ ١٧)، ورجَّحه الزَّمخشريُّ بقوله: «وهو الوجه الصحيح». ونقله القزوينيُّ في الإيضاح ٣٠٧ـ ٣٠٨، وصرَّح ثمَّة بنسبته إلى الزمخشريّ.

(٢) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٣٠٨.

(٣) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «بتعلُّقه بما قبله؛ لأنَّ ‹هم› يرجع إلى ‹البشر›». «منه».

(٤) من قوله: «وقد اجتمع» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في الإيضاح ٣٠٩، ومفتاح تلخيص المفتاح ٤٧١؛ وفي مفتاح المفتاح اللوح ٢/٣٣٤ نصٌّ على أنَّ فيها تذييلين من غير تفصيل. ثمَّ إنَّ صاحب درر الفرائد المستحسنة ٣١٣ نسبَ هذا الكلامَ إلى التفتازانيّ في هذا الكتاب، وليس له منه حرف كما ترى.

(٥) توهَّم ذلك الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٤٧١، فجوَّز الوجهين: أن يُراد التذييل أو الضرب الثاني. ونصَّ الدُّسوقيُّ في حاشيته على المختصر ٣/ ٢٢٩ أنَّ المقصود بالردِّ ههنا الخَلخاليُّ.

يكونَ صفةً لـ(أخا) يُعرَف بالتأمُّل، يعني: لا تقدرُ على استبقاء مودَّةِ أخ حالَ كونِك ممَّن لا تلمُّه ولا تُصلِحه. (على شَعَثٍ)، أي: تفرُّقٍ وذميمِ خِصالٍ. (أيُّ الرِّجالِ المُهذَّبُ)[١]، أي: المنقَّحُ الفعالِ المَرضيُّ الخِصالِ[٢].

فصدرُ البيتِ دلَّ بمفهومه على نفي الكاملِ من الرِّجال، وعجُزُه تأكيدٌ لذلك وتقريرٌ؛ لأنَّ الاستفهامَ فيه للإنكار، أي: لا مُهذَّبَ في الرِّجال[٣].

[التكميل]

(وإمَّا بالتَّكميل[٤]، ويسمَّى الاحتراسَ[٥] أيضًا)؛ لأنَّ الاحتراسَ: هو التَّوقِّي والاحترازُ عن الشَّيء، وفيه توقٍّ عن إيهامِ خلافِ المقصودِ: (وهو أن يُؤتى في كلامٍ يُوهِمُ خلافَ المَقصودِ بما يَدفَعه)[٦]، أي: يؤتى بشيء يدفع ذلك الإيهامَ. وذكَرَ له مثالين؛ لأنَّ ما يدفعُ الإيهام/[٢/ ١٩٢] قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخره:

فالأوَّل (كقوله) أي: قولِ طَرَفةَ: (فسَقَى دِيارَكِ غيرَ مُفسِدِها)، أي: غيرَ مفسِد للدِّيار، وهو حالٌ من فاعل (سَقَى)، أعني قولَه: (صَوْبُ الرَّبيعِ)، أي: نزولُ المطرِ ووقوعُه في الرَّبيع (ودِيمةٌ تَهْمِي)[٧]،

---

(١) البيت بتمامه:

ولسْتَ بمُستبْقٍ أخًا لا تلُمُّهُ ... على شَعَثٍ أيُّ الرِّجالِ المُهذَّبُ

في ديوانه ٧٨، وهو له في البديع في نقد الشعر ١٢٥، وتحرير التحبير ٣٨٨، والإيضاح ٣٠٩؛ وبلا عزو في الإيجاز لأسرار الطِّراز ٢٨٦، والتبيان للطِّيبيّ ٣٠٧. وعجزُه معدود في أمثال العرب، تراه في: مجمع الأمثال ١/ ٢٣، والمستقصى ١/ ٤٤٩؛ وقال فيه ابن أبي الإصبع: «أحسنُ تذييل وقعَ في شعر».

(٢) ما وقفتُ على ما أوردَه من شرح هذا البيتِ فيما بين يديَّ من كتب اللغة وشروح الشِّعر.

(٣) من قوله: «فصدر البيت» إلى هنا بلفظ قريب في الإيضاح ٣٠٩، والتبيان للطِّيبيّ ٣٠٧؛ وبعضه في مفتاح المفتاح اللوح ٣٣٤/ ٢.

(٤) وسُمِّيَ بالتتميم في نقد الشعر ١٣٨، وحلية المحاضرة ١/ ١٥٣، والمصباح ٢١٠، والدُّر الفريد ١/ ٢٣٩، والمنزع البديع ٣٢٣. ونبَّه على هذا الوهم صاحبُ التحرير والتحبير ٣٦٠. وجمع أبو هلال بين الاسمين فسمَّاه: «التكميل والتتميم» في الصناعتين ٣٨٩.

(٥) في قراضة الذهب ٣٢، والبديع في نقد الشعر ٥٦، والإيجاز لأسرار الطِّراز ٢٨٦. وهو «التحرُّز» في سِرّ الفصاحة ٤٠٩.

(٦) هذا التعريف بمعناه في تحرير التحبير ٣٥٧، وعبارة القزوينيّ ههنا أحسنُ وأوجزُ.

(٧) والبيت بتمامه:

فسَقَى دِيارَكِ غيرَ مُفسِدِها ... صَوبُ الرَّبيعِ ودِيمةٌ تَهْمِي

في ديوانه ١٠٤، وهو له في البيان والتبيين ١/ ٢٢٨، ونقد الشعر ١٣٨، والصناعتين ٣٩٠، وحلية المحاضرة ١/ ١٥٣، وسِرّ الفصاحة ٤٠٩، والإيضاح ٣١٠، والإيجاز لأسرار الطِّراز ٢٨٦؛ وبلا عزو في المصباح ٢١٠، التبيان للطِّيبيّ ٣١٤.

أي: تسيلُ؛ لأنَّ نزولَ المطرِ قد يكونُ سببًا لخراب الدِّيارِ وفسادِها، فدفَعَ ذلك بتوسُّط قولِه: (غيرَ مفسِدِها)[١].

(و) الثَّـانـي (نحـو) قولِه تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]) فإنَّه لو اقتصر على وصفِهم بالذِّلة على المؤمنين لتُوهِّم أنَّ ذلك لضعفهم، فأتى على سبيل التَّكميلِ بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ دفعًا لهذا الوهم وإشعارًا بأنَّ ذلك تواضعٌ منهم للمؤمنين، ولذا عُدِّي الذُّل بـ﴿عَلَى﴾ لتضمُّنه معنى العطف، كأنَّه قيل: عاطفين عليهم على وجه التذلُّل والتَّواضُعِ. ويجوزُ أن تكونَ التَّعدية بـ﴿عَلَى﴾ للدلالة على أنَّهم مع شرفهم وعُلوِّ طبقتهم وفضلِهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتَهم[٢].

ومن هذا القسم قولُ كعبِ بن سعدٍ الغَنَويِّ:

حَليـمٌ إذا ما الحِلْمُ زيَّـنَ أهـلَـهُ   مع الحِلْمِ في عَيـن العَدوِّ مَهيبُ[٣]

فإنَّه لو اقتصرَ على وصفه بالحلم لأوهَمَ أنَّ ذلك من عَجْزه، فأزالَ هذا الوهمَ بأنَّ حلمَه إنَّما هو في وقت تزيين الحلمِ لأهله، وهذا إنَّما يكونُ عند القُدرةِ، وإلَّا لم يكن زَينًا[٤].

وأمَّا المِصراعُ الثَّاني فزعمَ المصنِّفُ أنَّه تأكيدٌ للازم ما يُفهَم من قوله: «إذا ما الحلمُ زيَّن أهلَه»، وهو أنَّه غيرُ حليمٍ حين لا يكونُ الحلمُ زَينًا لأهله، فإنَّ مَن لا يكونُ حليمًا حين لا يحسُنُ الحلمُ يكونُ مهيبًا في عين العدوِّ لا محالةَ، فيكونُ هذا تذييلًا لتأكيد المفهومِ لا تكميلًا، كما زعمَ بعضُ النَّاسِ[٥].

وفيه نظرٌ؛[٦] لأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ مَن لا يكونُ حليمًا حين لا يحسُنُ الحلمُ يكونُ مَهيبًا في عين العدوِّ؛ لجواز أن يكونَ غضبُه ممَّا لا يُهاب ولا يُعبأ به.

---

(١) الكلام بمعناه في سِرّ الفصاحة ٤٠٩.

(٢) من قوله: «فإنَّه لو اقتصر» إلى هنا بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣١٠ ـ ٣١١؛ ومن قوله: «لتضمُّنه» إلى هنا منقول فيه من **الكشَّاف** ١/ ٦٢٣ (المائدة، ٥/ ٥٤)، من غير عزو. وما نقله التفتازانيُّ ههنا أقرب إلى عبارة صاحب **الإيضاح**.

(٣) له في **نقد الشعر** ١٣٩، و**تحرير التحبير** ٣٥٨، و**الإيضاح** ٣١١.

(٤) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣١١ ـ ٣١٢، ولعلَّه عن **تحرير التحبير** ٣٥٨، فهو به أشبه.

(٥) رأي القزوينيّ في **الإيضاح** ٣١٢ أنَّ في المِصراع الثاني من البيت تذييلاً لا تكميلاً كما زعم بعضُ الناس. ولعلَّه قصدَ ببعض الناس ابنَ أبي الإصبع، لأنَّه ذهبَ في **تحرير التحبير** ٣٥٨ إلى أنَّ في البيت تكميلين أو احتراسين حسنين، أوَّلهما في صدره، وثانيهما في عجزه، وهو ما قصده القزوينيُّ بردِّه.

(٦) أي: في اعتراض صاحب **الإيضاح**.

والذي يخطرُ بالبال أنَّ معنى البيتِ ألطفُ وأدقُّ ممَّا يُشعِر به كلامُ المصنِّف، وأنَّ المصراعَ الثَّاني تكميلٌ؛ وذلك لأنَّ كونه حليمًا في حالٍ يحسُنُ فيه الحلمُ يُوهِم أنَّه في تلك الحالة ليس مهيبًا لِمَا به من البشاشة/ [١٩٣/ ١] وطلاقةِ الوجهِ وعدمِ إثارةِ الغضبِ والمَهابةِ، فنفى ذلك الوهم بقوله: «مع الحِلم في عَين العدوِّ مَهيبُ»، يعني أنَّه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسُنُ فيها الحلم بحيث يهابُه العدو لتمكُّن مهابتِه في ضميره، فكيف في غير تلك الحالةِ؟[1]

[التتميم]

= **(وإمَّا بالتَّتميم: وهو أن يُؤتى في كلام لا يوهِمُ خلافَ المقصودِ بفَضلةٍ لنُكتة[2].**

كالمبالغة، نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨]، **في وَجه)** وهو أن يكون الضَّمير في ﴿حُبِّهِۦ﴾ لـ﴿ٱلطَّعَامَ﴾، **(أي): يطعمونه (مع حُبِّه)** والاحتياج إليه. وإذا جُعل الضَّمير لله، أي: يطعمون على حبّ الله تعالى، فلا يكونُ ممَّا نحن فيه، لأنَّه لتأدية أصلِ المرادِ[3].

وكتقليل المُدَّةِ في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، ذُكر ﴿لَيْلًا﴾ مع أنَّ الإسراءَ لا يكونُ إلَّا بالليل، للدلالة على تقليل المُدَّةِ، وأنَّه أسرى في بعض الليلِ[4].

[الاعتراض]

(وإمَّا بالاعتراض[5]: وهو أن يُؤتى في أثناءِ كلامٍ أو بين كلامين مُتَّصلين معنًى بجملةٍ أو أكثرَ لا مَحلَّ لها مِن الإعراب لنُكتةٍ سوى دَفْعِ الإيهامِ)[6]. ليس المرادُ بالكلام هو المُسنَد إليه والمُسنَد

---

(١) وذكرَ صاحب تحرير التحبير ٣٥٨ جهة أخرى لتعليل التكميل في عجز هذا البيت، أوجزها بقوله: «لأنَّ المهابةَ تكونُ مع الجهل».

(٢) التعريف بمعناه في تحرير التحبير ١٢٧، وسمَّاه التمام. وأوردَ ابن رشيق التسميتين في العمدة ٦٥٣.

(٣) هذا الغرض مع التمثيل عليه بالآية وتفصيل وجهه فيها مذكور بلفظ قريب في العمدة ٦٥٤، وتحرير التحبير ١٢٨. وانظر شيئًا من الكلام على الآية في الكشَّاف ٤/ ١٩٦ (الإنسان، ٧٦/ ٨).

(٤) الكلام بلفظ قريب في الكشَّاف ٢/ ٤٣٦ (الإسراء، ١٧/ ١). وأوردَ المرزوقيُّ في شرحه للحماسة ٨٥ وجهًا لذِكر الليل ههنا، فقال: «المرادُ توسُّط الليل والدُّخول في معظمه، تقول: جاء فلانٌ البارحة بليل، أي: في معظم ظُلمته وتمكُّن ذلك الوقت من ليلته».

(٥) ويُسمَّى «الالتفات» في نقد الشعر ١٤٦، وحلية المحاضرة ١/ ١٥٧، والعمدة ٦٤٢؛ ويُسمَّى «الحشو» في سر الفصاحة ٢١٣، و«الحشو المليح» في حدائق السِّحر ١٥٣. ولابن جنّي في الخصائص ١/ ٣٣٦ ـ ٣٤٢ باب في «الاعتراض» فيه بيانٌ وتفصيلٌ.

(٦) التعريف بمعناه في سرّ الفصاحة ٢١٣ ـ ٢١٤، نهاية الإيجاز ١٧٢، والمثل السائر ٣/ ٤٠ ـ ٤١؛ وبلفظ جِدّ قريب في الإيجاز لأسرار الطِّراز ٢٨٧.

فقط، بل مع جميع ما يتعلّق بهما من الفَضلات والتّوابع، والمراد باتّصال الكلامين أن يكونَ الثّاني بيانًا للأوّل أو تأكيدًا أو بدلًا منه.

(كالتّنزيه، في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]**)** فإنَّ قولَه: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ جملةٌ لكونه بتقدير الفعل، وقعتْ في أثناء الكلامِ؛ لأنَّ قوله: ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ عطفٌ على قوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾. والنُّكتة فيه تنزيهُ الله وتقديسُه عمَّا ينسبون إليه[1].

(والدُّعاءِ، في قوله)، أي: وكالدُّعاء في قول عَوفِ بن مُحلِّم الشَّيبانيّ يشكو كِبَره وضعفَه:

(إنَّ الثّمانينَ وبُلِّغتَها ... قد أحوجَتْ سَمعي إلى تَرجُمانِ)[2]

«يقال: (ترجمَ كلامَه) إذا فسَّره بلسان آخرَ»[3]. فقوله: (بُلِّغتَها) جملةٌ معترِضةٌ بين اسمِ (إنَّ) وخبرِها، والواو فيه اعتراضيَّةٌ، ليست عاطفة ولا حاليَّة كما ذكرَه بعضُ النُّحاة[4].

وبه يُشعِر ما ذكرَه صاحبُ «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] أنَّها اعتراضٌ لا محلَّ لها من الإعراب، نحو:

أَلَا هَل أتاها والحَوادثُ جَمَّةٌ[5] ... .

فائدتُها تأكيدُ وجوبِ اتِّباع ملَّتِه، ولو جعلتَها عطفًا على الجملة قبلها لم يكن لها معنًى[6].

---

(١) مثَّل ابن الأثير في **المثل السائر** ٣/ ٤٢ بالآية على الاعتراض لغرض التنزيه. ونصَّ الزمخشريُّ على التنزيه في **الكشَّاف** ٢/ ٤١٤ (النحل، ١٦/ ٥٧)، من غير تصريح بحديث الاعتراض ثمَّة.

(٢) له في **أمالي القالي** ١/ ٥٠، و**سرّ الفصاحة** ٢١٤، و**العمدة** ٦٤٤، و**الحماسة البصرية** ٥٧٥، و**تحرير التحبير** ٣٦٠، و**الدُّرّ الفريد** ٤/ ٤٠٧، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٢١/ ١، و**الإيضاح** ٣١٤، و**التبيان** للطِّيبيّ ٣١٧؛ وهو بلا عزو في **الصناعتين** ٣٩٤، و**شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٣٨٧، و**البديع في نقد الشعر** ١٣٠، و**منهاج البلغاء** ٣١٥، و**المنزع البديع** ٤٥٢.

(٣) **الصحاح** (رجم).

(٤) مضى تفصيل هذه المسألة وتخريج ما فيها من أقوال في ص ٤٩٦.

(٥) تمامه:

.... بأنَّ امرأ القيسِ بن تَمْلِكَ بَيْقَرا

في **ديوانه** ٣٩٢، و**شرحه** للسُّكَّريّ ٤٢٢، وله في **تفسير الطبريّ** ١٦/ ٥٠٦ (الحج، ٢٢/ ٢٥)، و**الخصائص** ١/ ٣٣٦، و**نهاية الإيجاز** ١٧٢؛ و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٥٩/ ٢ ـ ٦٠/ ٢؛ وبعضه بلا عزو في **الكشَّاف** ١/ ٥٦٦ (النساء، ٤/ ١٢٥). وفي شرحه: تَمْلِك: أمُّه. بَيْقَرَ، أي: انتقلَ من أرض إلى أرض، أو أعيا.

(٦) هنا ينتهي النقل عن **الكشَّاف** ١/ ٥٦٦ (النساء، ٤/ ١٢٥)، بلفظ قريب.

ومثلُه ما ذكَرَ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] أنَّه اعتراض بين قوله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ وقوله: ﴿إِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾(١).

ومِثْلُ هذا الاعتراضِ كثيرًا ما يلتبسُ بالحال، والفرقُ دقيقٌ أشارَ إليه صاحبُ «الكشَّاف»، حيث ذكَرَ في قوله: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١] أنَّ قوله: ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾: حالٌ، أي: عبدتُم العجلَ وأنتم واضعون العبادة(٢) غيرَ موضعها؛ أو اعتراضٌ، أي: وأنتم قومٌ عادتُكم الظُّلم(٣).

(والتَّنبيه، في قوله) أي: وكالتَّنبيه في قول الشَّاعرِ:

(واعلَمْ فعِلْمُ المرءِ يَنفَعُهُ ... أنْ سوف يأتي كلُّ ما قُدِرا)(٤)

(أنْ) هي المُخفَّفة من الثقيلة، وضميرُ الشَّأن محذوف، يعني أنَّ المقدور آتٍ البتَّةَ وإن وقعَ فيه تأخيرٌ، وفي هذا تسليةٌ وتسهيلٌ للأمر. وقوله: (فعِلمُ المرءِ ينفعُه) جملةٌ معترِضةٌ بين (اعلمْ) ومفعوليه، والفاءُ اعتراضيَّةٌ، وفيها شائبةٌ من السببيَّة(٥).

(وممَّا جاء)، أي: ومن الاعتراض الذي وقعَ **(بين كلامين، وهو أكثرُ من جملة أيضًا)**، كما أنَّ الواقعَ هو بينه أكثرُ من جملة، **(قولُه تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾** [البقرة: ٢٢٢ ـ ٢٢٣])، فقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ / [١٩٣/ ٢] وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اعتراضٌ بأكثرَ من جملة بين كلامين متَّصلين معنًى، وأشارَ إلى اتِّصالهما بقوله:

---

(١) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦ (آل عمرن، ٣/ ٣٦).

(٢) زِيد في (ت) و(ج): «في».

(٣) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٢٩٧ (البقرة، ٢/ ٩٢). وفي هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «وقيل: الفرقُ بين أن يكون حالاً وبين أن يكونَ اعتراضًا أنَّ الحالَ لبيان هيئةِ المعمول والاعتراضَ لتأكيد الجملة بتمامها». «منه». وهو قول الطِّيبيّ في **فتوح الغيب** ٢/ ٥٧٩.

(٤) ما عرفتُ قائله. وهو بلا عزو في **شرح التسهيل** لابن مالك ٢/ ٣٧٧، و**الإيضاح** ٣١٤، و**شرح أبيات المغني** للبغداديّ، ٦/ ٢٣١، و**معاهد التنصيص** ١/ ٣٧٧.

(٥) زاد التفتازانيُّ في **المختصر** ٣/ ٢٤١ ـ ٢٤٢: «فالاعتراضُ يُباينُ التتميمَ لأنَّه إنَّما يكون بفضلة والفضلةُ لا بدَّ لها من إعراب، ويُباين التكميل لأنَّه إنَّما يقعُ لدفع إيهامِ خلافِ المقصودِ، ويُباينُ الإيغالَ لأنَّه لا يكونُ إلَّا في آخر الكلام، لكنَّه يشملُ بعض صور التذييل، وهو ما يكون بجملة لا محلَّ لها من الإعراب وقعت بين جملتين متَّصلتين معنى، لأنَّه كما لم يُشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يُشترط فيه ألَّا يكون بين كلامين». وسيأتي بعضه في الكلام على الاعتراض.

(فإنَّ قولَه: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾ بيانٌ لقوله: ﴿فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ﴾)، يعني أنَّ المأتى[1] الذي أمرَكم به هو مكانُ الحرثِ، لأنَّ الغرضَ الأصليَّ في الإتيانِ طلبُ النَّسلِ لا قضاءُ الشَّهوةِ، فلا تأتوهنَّ إلَّا من حيث يتأتَّى منه هذا الغرضُ[2]. والنُّكتة في هذا الاعتراضِ التَّرغيبُ فيما أمروا به، والتَّنفيرُ عمَّا نهوا عنه.

ومن نُكت الاعتراضِ:

«تخصيصُ أحدِ مذكورين بزيادة التَّأكيدِ في أمر عُلِّق بهما، كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ﴾ [لقمان: ١٤]»[3]، فقوله: ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي﴾ تفسير لـ﴿وَصَّيۡنَا﴾، وقوله: ﴿حَمَلَتۡهُ﴾ اعتراضٌ بينهما إيجابًا للتوصية بالوالدة خصوصًا، وتذكيرًا لحَقِّها العظيمِ مفردًا[4].

ومنها «المطابقةُ والاستعطافُ، في قول أبي الطيِّب:

وخُفوقُ قلبٍ لو رأيتِ لَهيبهُ ... يا جنَّتي لرأيتِ فيه جهنَّما»[5]

فقوله: «يا جنَّتي»، اعتراضٌ للمطابقة مع الجهنَّم، وللاستعطاف.

ومنها «بيان السَّبب لأمر فيه غرابة، كما في قول الشَّاعر:

فلا هَجْرُه يبدو وفي اليأسِ راحةٌ ... ولا وَصْلُه يصفو لنا فنُكارمُه»[6]

فإنَّ كونَ هجرِ الحبيبِ مطلوبًا للمُحِبِّ أمرٌ غريبٌ، فبيَّن سببَه بأنَّ في اليأس راحةً.

(وقال قومٌ: قد تكونُ النُّكتةُ فيه)، أي: في الاعتراض (غيرَ ما ذُكِر) ممَّا سوى دفعِ الإيهامِ، بل يجوزُ أن يكونَ الاعتراضُ لدفع إيهامِ خلافِ المقصودِ:

---

(١) جاءت في (ك) على صيغة اسم المفعول: «المأتيّ».

(٢) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٣١٥ ـ ٣١٦، وأصله في الكشّاف ١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢ (البقرة، ٢/ ٢٢٢).

(٣) الإيضاح ٣١٤. واستخرجَ نكتةَ التخصيص في الاعتراض من كلام الزمخشريّ الآتي الإشارة إليه.

(٤) الكلام بلفظ قريب في الكشّاف ٣/ ٢٣٢ (لقمان، ٣١/ ١٤)، وصرَّح فيه بذكر الاعتراض وفائدة التخصيص فيه. ونقله ابن الأثير في المثل السائر ٣/ ٤٣، من غير عزو.

(٥) الإيضاح ٣١٥. والبيت في ديوان أبي الطيّب ٨، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٢٣، والمنصف لابن وكيع ١/ ١٠٤؛ وهو له في البديع في نقد الشّعر ٥٤، وتحرير التحبير ١٢٩، ٢٧١، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٣١/ ٢، والطّراز ٣/ ١٠٦، والتبيان للطّيبيّ ٣١٤.

(٦) الإيضاح ٣١٥. ومضى البيت منسوبًا لابن ميّادة في ص ٢٥٦، وتخريجه ثمّة.

(ثُمَّ جوَّز بعضُهم وقوعَه)، يعني أنَّ القائلين بأنَّ النُّكتةَ في الاعتراض قد تكونُ دفعَ الإيهامِ أيضًا افترقوا فرقتين، فجوَّزَ فرقةٌ منهم وقوعَ الاعتراضِ (آخرَ جُملةٍ لا تليها جُملةٌ مُتَّصلةٌ بها) بألَّا تليَها جملةٌ أصلًا، فيكونُ الاعتراضُ في آخر الكلامِ، أو تليها جملةٌ غيرُ متَّصلةٍ بها معنى. وهذا صريحٌ في مواضع من «الكشَّاف»[1].

فالاعتراض عند هؤلاء: أن يُؤتى في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متَّصلين أو غيرَ متَّصلين بجملةٍ أو أكثرَ لا محلَّ لها من الإعراب لنُكتةٍ. لأنَّهم لم يُخالفوا الأوَّلين إلَّا في جواز كونِ النُّكتةِ دفعَ الإيهامِ وجوازِ ألَّا تليها جملةٌ متَّصلةٌ بها،/ [١٩٤/ ١] فيبقى اشتراطُ ألَّا يكون لها محلٌّ من الإعراب بحاله.

(فيَشمَل) الاعتراضُ بهذا التَّفسيرِ (التَّذييلَ وبعضَ صُورِ التَّكميلِ) وهو أن يكونَ بجملة لا محلَّ لها من الإعراب، كما في قول الحماسيّ:

وما ماتَ منَّا سيِّدٌ في فراشِهِ ولا طُلَّ منَّا حيثُ كان قتيلُ[2]

فإنَّ المصراعَ الثَّاني تكميلٌ لأنَّه لمَّا وصفَ قومه بشُمول القتلِ إيَّاهم أوهَمَ أنَّ ذلك لضَعْفهم، فأزالَ هذا الوهمَ بوَصْفهم بالانتصار من قاتليهم[3].

وكلامُه ههنا دالٌّ على أنَّ الجملةَ في التَّذييل يجبُ ألّا يكونَ لها محلٌّ من الإعراب، وهذا ممَّا لم يُشعِر به تفسيرُه بجواز أن تكونَ جملةٌ ذاتُ محلٍّ من الإعراب تُعقَّبُ بجملة أخرى مشتملةٍ على معناها معربةٍ بإعرابها بدلًا منها أو توكيدًا أو يكونَ الغرضُ منها تأكيدَ الأولى. اللهمَّ إلا أن يقالَ: إنَّه اعتمد في هذا الاشتراطِ على الأمثلة.

---

(١) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٣١٧. ونصَّ التفتازانيُّ في حواشي الكشَّاف على جملة من تلك المواضع التي صرَّح بها الزمخشريُّ بما ذكَرَ: فمن ذلك ما ذكرَه في اللوح ٥٠/ ١ (البقرة، ٢/ ١٩) تعليقًا على كلام للزمخشريّ في الكشَّاف ١/ ٢١٨ (البقرة، ٢/ ١٩) في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾، وذكَرَ ثمَّة بأنَّ من أمثلته عنده ما مرَّ آنفًا من تجويزه الاعتراضَ والحالَ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾؛ ومن ذلك ما ذكرَه في اللوح ٦٠/ ٢ (البقرة، ٢/ ٢٥) تعليقًا على كلام للزمخشريّ في الكشَّاف ١/ ٢٦٢ (البقرة، ٢/ ٢٥) في قوله تعالى: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾. هذا وصرَّح ابن رشيق في العمدة ٦٤٤ أنَّ الاعتراضَ المُسمَّى عنده بالالتفات يقعُ في آخر البيت.

(٢) البيت للسَّمَوءل في البيان والتبيين ٤/ ٦٨، وتحرير التحبير ٣٥٨، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٣٤/ ١، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٨٣؛ وهو له ولعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثيّ في شرح الحماسة للمرزوقيّ ١١٧، والممتع في صنعة الشعر ٣٣٧، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٦٠/ ٢ ـ ٦١/ ٢، والعقد المكلَّل اللوح ٧٥/ ٢ ـ ٧٦/ ١؛ وبلا عزو في الإيضاح ٣١٢.

(٣) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٣١٢.

والاعتراض بهذا التَّفسيرِ يباينُ التتميمَ، لأنَّه إنَّما يكونُ بفضلة، والفضلةُ لا بدَّ لها من الإعراب.

= (**وبعضُهم كونَه**) أي: وجوَّز الفرقة الثَّانية من القائلين بأنَّ النُّكتة في الاعتراض قد تكون **دفعَ الإيهام** = أن يكون الاعتراض (**غيرَ جملةٍ**)، فالاعتراض عندهم: أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متَّصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما[1]. (**فيَشمَل**) الاعتراض بهذا التَّفسير (**بعضَ صُورِ التَّتميم و**) بعضَ صورِ (**التَّكميلِ**) وهو ما يكون واقعًا في أثناء الكلام، أو بين كلامين متَّصلين معنًى. وتقريرُ كلامِه على ما ذكرنا ظاهرٌ.

وأمَّا على ما ذكره في «الإيضاح» حيثُ قال: وفرقةٌ تشترِطُ في الاعتراض أن يكونَ في أثناء الكلامِ، أو بين كلامين متَّصلين معنًى، لكن لا تشترطُ أن يكونَ جملةً أو أكثرَ من جملة، فحينئذ يشملُ من التَّتميم ما كان واقعًا في أحد الموقعين، أي: في أثناء كلام، أو بين كلامين متَّصلين؛ ومن التَّكميل ما كان واقعًا في أحد الموقعين، ولا محلَّ له من الإعراب، جملةً كان أو أقلَّ من جملة أو أكثرَ[2].

= ففيه اختلالٌ؛ لأنَّه إمَّا أن يُشترَط في الاعتراض عند هؤلاء ألَّا يكونَ له محلٌّ من الإعراب أو لا يُشترَط: فإن اشتُرط ذلك لم يصحَّ تجويز كونِه غيرَ جملة؛ لأنَّ/ [٢/ ١٩٤] المفردَ لا بدَّ له في الكلام من الإعراب، ولم يشمل شيئًا من التَّتميم أصلًا، لأنَّه إنَّما يكونُ بفضلة ولا بدَّ للفضلة من إعراب، وإن لم يُشترَط فلا حاجةَ إلى قوله: «ولا محلَّ له من الإعراب»؛ لأنَّه يشملُ من التَّكميل ما كان واقعًا في أحد الموقعين سواءٌ كان له محلٌّ من الإعراب أو لا يكونُ. اللهمَّ إلَّا أن يقال: إنَّ الاعتراضَ إذا كان جملةً يُشترَط عند هؤلاء ألَّا يكونَ لها محلٌّ من الإعراب.

وأمَّا قوله: «جملةً كان أو أقلَّ من جملة أو أكثرَ» فسَهْوٌ؛ لأنَّ ما هو أقلُّ من الجملة لا بدَّ من أن يكونَ له إعراب. ففي الجملة كلامُه لا يخلو عن خَبْط.

---

(١) صرَّح ابنُ جنّي في **الخصائص** ١/ ٣٣٦ بأنَّ الاعتراض يكون في جملتين، وصرَّح بذلك الزمخشريُّ في غير موضع من **الكشَّاف** ٢/ ٢٤٣ (يونس، ١٠/ ٦٤)، ٢/ ٣٦٠ (الرعد، ١٣/ ٣٠ـ ٣١)، ٢/ ٥٢١ (مريم، ١٩/ ٧٥). وفي تعريف الرازيّ الاعتراضَ في **نهاية الإيجاز** ١٧٢ عمومٌ، لكن يُفهَم من بعض أمثلته أنَّ الاعتراض بالمُفرد داخلٌ فيه، وصرَّح ابن الأثير في **المثل السائر** ٣/ ٤٠ بإدخال المفرد والمركب في الاعتراض، فقال في تعريفه: «كلُّ كلام أُدخل فيه لفظٌ مفردٌ أو مركَّبٌ لو سقط لبقيَ الأوَّل على حاله».

(٢) انظر: **الإيضاح** ٣١٧.

[صور أخرى للإطناب]

(وإمَّا بغير ذلك)، أي: الإطنابُ يكونُ: إمَّا بالإيضاح بعد الإبهامِ، وإمَّا بكذا، أو كذا، وإمَّا بغير ذلك، **(كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾** [غافر: ٧]، **فإنَّه لو اختُصرَ لم يُذكَر ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾؛ لأنَّ إيمانَهم لا يُنكِره مَن يُثبتُهم)** فلا حاجةَ إلى الإخبار به لكونه معلومًا، **(وحسَّنَ ذِكرَه)**، أي: ذِكرَ قوله: **﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ (إظهارُ شرفِ الإيمانِ)** وأنَّه مما يتحلَّى به حملةُ العرشِ ومَن حوله **(ترغيبًا فيه)**، أي: في الإيمان[1]. وكونُ هذا الإطنابِ غيرَ داخل فيما سبقَ ظاهرٌ بالتأمُّل فيها.

ومن الأمثلة التي أوردها المصنِّف في هذا المقام قولُهم: «رأيته بعيني»، وقوله تعالى: **﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم﴾** [آل عمران: ١٦٧]، ونحو ذلك[2].

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا داخلٌ في التتميم، إذ قد أتى فيه بفضلةٍ لنُكتة هي التَّأكيدُ والدلالةُ على أنَّ هذا قولٌ يجري على ألسنتهم من غير أن يكونَ ترجمةً عن عِلم في القلب.

ومنها قولُه تعالى: **﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾** [البقرة: ١٩٦] بعد قولِه: **﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾**، لإزالة توهُّمِ الإباحةِ، فإنَّ الواو تجيءُ للإباحة في نحو «جالسِ الحسنَ وابنَ سيرين»، ألا يُرى أنَّه لو جالسَهما جميعًا أو واحدًا منهما كان ممتثلًا[3].

وفيه نظرٌ؛ لأنَّه حينئذٍ يكونُ من باب التكميلِ، أعني الإتيان بما يدفعُ خلافَ المقصودِ.

ومنها قولُه: **﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾** [المنافقون: ١]،/ [١٩٥/ ١] فإنَّه لو اختُصرَ لتُرك قوله: **﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾**؛ لأنَّ مَساقَ الآيةِ لتكذيب المنافقين في دعوى الإخلاصِ في الشَّهادة. وحَسَّنه دفعُ توهُّمِ أنَّهم كاذبون في نفس الأمر[4].

---

(١) الكلام على الإطناب في الآية وفائدته مذكورٌ بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٣/ ٤١٥ (غافر، ٤٠/ ٧)، ومفتاح العلوم ٣٩٣ ـ ٣٩٤. وانظر: **الإيضاح** ٣١٨.

(٢) انظر: **الإيضاح** ٣١٨. وأصلُ الكلام على الآية في **الكشَّاف** ٣/ ٥٤ (النور، ٢٤/ ١٥)، ولم يسمِّ الزمخشريُّ هذا النوع.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣١٨. وأصل الكلام في **الكشَّاف** ١/ ٣٤٥ (البقرة، ٢/ ١٩٦)، ولم يُسمِّه. هذا وردَّ ابن هشام في **مغني اللبيب** ١/ ٤١٥ ـ ٤١٦ عليهما بقوله: «ذكر الزمخشريُّ عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ أنَّ الواو تأتي للإباحة... وقلَّده في ذلك صاحبُ **الإيضاح البيانيّ**. ولا تُعرَف هذه المقالة لنحويّ».

(٤) انظر: **الإيضاح** ٣١٨ ـ ٣١٩. وأصل الكلام في **الكشَّاف** ٤/ ١٠٧ (المنافقون، ٦٣/ ١)، ولم يُسمِّه؛ وهو في **مفتاح العلوم** ٣٩٤.

وفيه نظر؛ لأنَّه أيضًا من قَبيل التَّكميلِ. ومن الاعتراض عند مَن يُجوِّز كونَ النُّكتةِ فيه دفعَ الإيهامِ.

[الإطناب ببسط الكلام وتفصيله]

(واعلم أنَّه) كما يُوصَف الكلامُ بالإيجاز والإطنابِ باعتبار كونِه ناقصًا عمَّا يساوي أصلَ المراد أو زائدًا عليه، فكذلك **(قد يُوصَف الكلامُ بالإيجاز والإطنابِ باعتبار كثرةِ حروفه وقِلَّتها بالنِّسبة إلى كلام آخر مُساوٍ له)**، أي: لذلك الكلامِ **(في أصل المعنى[١])**:

كقوله) أي: قولِ أبي تمَّامٍ: **(يصدُّ)** أي: يُعرِض **(عن الدُّنيا إذا عَنَّ)**، أي: ظهرَ **(سُؤدُدٌ[٢])**، أي: سيادةٌ، وتمامُه:

.... ولـو بَـرزتْ في زِيِّ عـذراءَ ناهدِ[٣]

الزِّيُّ: الهيئةُ[٤]. و«العَذراءُ: البِكرُ»[٥]. والنَّاهدُ: المرأةُ التي نهدَ ثديُها، أي: ارتفعَ[٦].

(وقولِه) أي: كقول الشَّاعرِ:

(ولستُ بنظَّار إلى جانبِ الغنى إذا كانتِ العلياءُ في جانبِ الفَقرِ)[٧]

---

(١) وهذا النوع من الإيجاز والإطناب أوردَه ابن سِنان في سِرّ الفصاحة ٣٢٤ ـ ٣٢٥، ومثَّل له ببيت للشَّماخ يقابل بيتين لبشر بن أبي خازم، وأوردَهما القَزوينيُّ في الإيضاح ٣٢٠.

(٢) المشهور في ضبط الدالِ الأولى الفتح، وضمُّها لغة طائيَّة، وضبطُها بها إشارة إلى لغة أبي تمَّام الطائيّ.

(٣) البيت بتمامه:

يصـدُّ عـن الدُّنيـا إذا عـنَّ سـؤدُدٌ وإن بـرزتْ فـي زِيِّ عـذراءَ ناهـدِ

في ديوانه بشرح التبريزيّ ٢/ ٧٣؛ وهو له في الإيضاح ٣١٩، والمثل السائر ١/ ٢٥٠، وأوردَه ابن الأثير مع البيت الآتي مثالًا على السَّلْخ، وذكرَ أنَّ أبا تمَّام أخذه منه، إلَّا أنَّه زاد فيه زيادةً حسَنةً.

(٤) في الصحاح (زوا): «الزِّيّ: اللباس والهيئة».

(٥) الصحاح (عذر).

(٦) انظر: الصحاح (نهد).

(٧) علَّقَ التفتازانيُّ على هذا الموضع بخَطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «وقبله:

وإنِّـي لصبَّـارٌ علـى مـا ينوبُـني وحسبيَ أنَّ الله أثنـى علـى الصَّبـرِ»

وكُتبَ بجوار التعليق: «حرَّره المحقِّقُ الفاضلُ سعدُ الملَّة والدِّين». وكُتب هذا التعليق في هامش (ت) و(د) و(ف) من غير تنبيه على أنَّه للتفتازانيّ.

أرادَ بالغنى مُسبَّبه، أعني الرَّاحةَ، وبالفقر المحنةَ، يعني أنَّ السِّيادةَ مع التَّعبِ والمشقَّةِ أحبُّ إليه من الرَّاحة والدَّعةِ بدونها. يصِفُه بالمَيْل إلى المعالي.

فمِصراعُ أبي تمَّام إيجاز بالنِّسبة إلى هذا البيتِ لمُساواته له في أصل المعنى مع قلَّةِ حروفِه، والبيتُ إطنابٌ بالنِّسبة إليه.

ومثلُ هذا الإيجازِ يجوزُ أن يكونَ إيجازًا بالتَّفسير السَّابق، وأن يكونَ مساواةً، وأن يكونَ إطنابًا، وكذا مثلُ هذا الإطنابِ.

(**ويَقرُب منه**)، أي: من هذا القبيلِ (**قولُه تعالى:** ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، **وقولُ الحماسيِّ**:

ونُنكِـرُ إن شِـئنا على النَّـاسِ قولَهـمْ ... ولا يُـنكِرون القولَ حيـنَ نقولُ)[١]

أي: نُغيِّر ما نريدُ تغييرَه من قول غيرنا وأحدٌ[٢] لا يجسُر على الاعتراض علينا انقيادًا لهَوانا واقتداءً لحَزْمنا[٣]. يصفُ رياستَهم ونفاذَ حُكمهم ورجوعَ النَّاسِ في المُهمَّات إلى رأيهم[٤]. /[٢/ ١٩٥] فالآيةُ إيجازٌ بالنِّسبة إلى البيت.

وإنَّما قال: (يقرُبُ)؛ لأنَّ ما في الآية يشملُ كلَّ فعلٍ، والبيتُ مختصٌّ بالقول[٥]، وإن كان يلزمُ منه عمومُ الأفعالِ أيضًا. واللهُ أعلمُ[٦].

= والبيت لأبي سعيد المخزوميّ في الزهرة ٢٠٥، مع الثاني المذكور في تعليق التفتازانيّ مع ثالث قبلهما، وهو له في **التذكرة الحمدونيَّة** ٨/ ١٠٣، و**ربيع الأبرار** ٥/ ٧٦، مع بيت التعليق؛ وهو لابن المعذَّل في **المثل السائر** ١/ ٢٥٠؛ وبلا عزو في **الصناعتين** ٥٦، **الإيضاح** ٣٢٠.

(١) البيت للسَّمَوءل في **أمالي القالي** ١/ ٢٧٠، و**الصناعتين** ٤٠٥، و**سرّ الفصاحة** ٣٠٦، و**تحرير التحبير** ٣٧٩، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٢٢/ ٢، و**معاهد التنصيص** ١/ ٣٨٢؛ ولعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثيّ في **عيار الشعر** ١٠٨، وهو لهما في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١٢٠، و**الممتع في صنعة الشعر** ٣٣٨، و**شرح أبيات مغني اللبيب** ٤/ ٢٠٣، و**العقد المكلَّل** اللوح ٧٥/ ٢-٧٦/ ١؛ وبلا عزو في **الإيضاح** ٣٢١، و**الإيجاز لأسرار الطِّراز** ٢٩١.

(٢) هذا الأسلوب واقع في كلام المرزوقيّ، نقله التفتازانيُّ بنصِّه.

(٣) في (ع): «لحُرمتنا».

(٤) من قوله: «نُغيِّر ما نريد» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١٢٠، باختلاف في ترتيب الفِقر.

(٥) زاد التفتازانيُّ في **المختصر** ١/ ٢٥٥ قوله: «فالكلامان لا يتساويان في أصل المعاني، بل كلامُ الله سبحانه أعلى وأجلُّ، وكيف لا».

(٦) «والله أعلم» ليس في (ت).

تَمَّ عِلمُ المعاني بعون الله وحُسنِ توفيقه، فنحمدُه على جزيل نوالِه، ونُصلِّي على النَّبيِّ محمَّدٍ وآلِه، ونسألُه التَّوفيقَ في إتمام القسمين الآخَرين بمَنِّه وجُوده.

* * *

[عِلمُ البيان]

[تعريف علم البيان والدلالة وضبط أقسامه]

(الفنُّ الثاني: علمُ البيانِ) قدَّمَه على البديع لشدَّة الاحتياجِ إليه، لكونه جزءًا من علم البلاغةِ[١]، ومُحتاجًا إليه في تحصيل بلاغةِ الكلامِ، بخلاف البديع فإنَّه من التَّوابع[٢].

[تعريف علم البيان]

(وهو عِلمٌ يُعرَف به إيرادُ المعنى الواحدِ بطرُق مُختلِفةٍ في وضوح الدلالةِ عليه).

أرادَ بـ(العِلم): المَلَكةَ التي يُقتدَر بها على إدراكات جُزئيةٍ أو نفسَ الأصولِ والقواعدِ المعلومةِ. على ما حقَّقناه في تعريف علم المعاني[٣]. فليس التَّقديرُ: عِلمٌ بالقواعد، أي: إدراكِها أو الاعتقادِ بها، على ما توهَّموا[٤].

وأرادَ بـ(المعنى الواحدِ) على ما ذكرَه القومُ[٥]: ما يدلُّ عليه الكلامُ الذي روعيَ فيه المطابقةُ

(١) قال السكَّاكيّ في مفتاح العلوم ٢٤٩: «ولمَّا كانَ علم البيان شُعبةً من عِلم المعاني لا تنفصلُ عنه إلاَّ بزيادة اعتبار، جرى منه مَجرى المركَّب من المفرَد؛ لا جرمَ آثرنا تأخيره». وفي هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «لأنَّ حصولَ بلاغةِ الكلامِ يتوقَّف على ما يُحترَز به عن التعقيد المعنويّ، وهو عبارة عن عِلم البيان؛ وما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المرادِ، وهو عِلم المعاني، فثبتَ أنَّه جزءٌ منه ومحتاجٌ إليه في تحصيل بلاغةِ الكلامِ». «منه». وفي هامش (د) أيضًا **تعليق من التفتازانيّ في معناه**، نصُّه: «قدِّم علم البيان لكونه جزءًا من علم البلاغة ومحتاجٌ إليه في تحصيل بلاغة الكلامِ؛ لأنَّ تحصيلها موقوفٌ على تحصيل فصاحة الكلامِ، وتحصيلها أيضًا موقوفٌ على الاحتراز عن التعقيد المعنويّ واحترازه يحصل بعلم البيانِ». «منه». وله تفصيل في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ٨/ ١ ـ ٢، و**شرح المفتاح** للمُؤذِّنيّ اللوح ١٢٥/ ١، و**شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ٥/ ١.

(٢) سبقَ لهذا تفصيلٌ في صدر الكتاب في ص ٢٤.

(٣) انظر ما سبق في ص ٧٧ ـ ٧٨. في هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «والمراد من المَلَكة ههنا تلك الملكة الحاصلة عن إدراك قواعدِ هذا الفنِّ وممارستها، على أنَّ المراد مثل ذلك في تعريف المعاني». «منه».

(٤) ذهب إلى ذلك الخَلخاليُّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٤٨٩.

(٥) وهو مذكورٌ بمعناه في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٤/ ١، ٢٢٢/ ٢، و**شرح المفتاح** للمُؤذِّنيّ اللوح ١٢٦/ ٢. وليس فيما وقفتُ عليه من **شروح التلخيص**. هذا ونبَّه الشيرازيُّ في الموضع الثاني لِذكره على أنَّ بعضهم أخطأ فجعل المراد منه: أصل المعنى.

لمقتضى الحالِ[1]. وأرادَ بـ(الطُّرق): التَّراكيبَ[2]. وبـ(الدّلالة): الدلالةَ العقليَّةَ[3]، لِمَا سيأتي.

والمعنى أنَّ عِلمَ البيانِ ملكةٌ أو أصولٌ يُقتدَرُ بها على إيراد[4] كلِّ معنًى[5] واحدٍ يدخلُ في قَصْد المُتكلِّم وإرادته بتراكيبَ يكونُ بعضُها أوضحَ دلالةً عليه من بعض، فلو عرفَ مَن ليس له هذه المَلَكةُ إيرادَ معنى قولنا: «زيدٌ جوادٌ»، في طرُق مختلفةٍ لم يكن عالمًا بعِلم البيان.

وتقييدُ (المعنى) بـ(الواحد) للدلالة على أنَّه لو أوردَ معانيَ متعدِّدةً بطرُق بعضُها أوضحُ دلالةً على معناه من البعض الآخرِ على معناه، لم يكن ذلك مِن البيان في شيءٍ[6].

وتقييد (الاختلاف) بأن يكونَ في (وضوح الدلالة) للإشعار بأنَّه لو أُوردَ المعنى الواحدُ في طرُق مختلفةٍ في اللفظ والعبارةِ دون الوضوحِ والخفاءِ، مثل أن يُورده[7] بألفاظ مترادفةٍ مثلًا، لا يكونُ ذلك من عِلم البيانِ[8].

---

(١) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ١/ ٢٦٠: «واللام في «المعنى الواحد» للاستغراق العرفيّ، أي: كلّ معنى واحد يدخل تحت قصدِ المتكلِّم وإرادته»، وعُلِّق هذا الكلام في هامش (صل) عن **المختصر**، وأُلحِق بعضُه بالمتن في هامش (ت) و(ع)، ودخلَ في متن (ك). وهذا الكلام إنَّما أوردَه لأنَّ الترمذيَّ في شرحه للمفتاح اللوح ٧/ ٢، والمُؤذِّنيّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٢٦/ ٢، منعا أنَّ تكون اللام للاستغراق بحجَّة امتناع الإحاطة، فبيَّن التفتازانيُّ أنَّ المراد الاستغراقُ العُرفيُّ لا الاستغراق الحقيقيُّ. وللترمذيّ ثمَّة اعتراضات على هذا التعريف لعِلم البيان تدور على أنَّ اللام للعهد. وتعرَّض له الكاشيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٧/ ١ ـ ٢، وبيَّن صحَّة أن تكون اللام للاستغراق.

(٢) في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٤/ ١، و**مفتاح تلخيص المفتاح** ٤٨٩.

(٣) في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٤/ ١، و**شرح المفتاح** للمُؤذِّنيّ اللوح ١٢٦/ ٢، و**مفتاح تلخيص المفتاح** ٤٨٩. ونبَّه التفتازانيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢١٤/ ٢ على أنَّ هذا «إشارةٌ إلى مذهب الشيخ عبدِ القاهر: من أنَّ اعتبارَ اللطائفِ والمزايا والخواصِّ والكيفيَّاتِ ونحو ذلك ممَّا يدلُّ على فضيلة الكلامِ يجري في المعاني أوَّلًا وبالذات وفي الألفاظ ثانيًا وبالعرَض، فيُجعل المعنى الواحد على صُور مختلفةٍ ثمَّ يُدلُّ عليها بتراكيبَ مختلفةٍ».

(٤) في هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «وإنَّما أُوثِر الإيرادُ على الإفادة لكونه أنسبَ بالطرُق المعبَّر بها عن التراكيب الموصلةِ إلى المعاني إيصالَ الطرُق إلى المقاصد، إشارةً إلى أنَّها وسائطُ وآلاتٌ لا أسبابٌ ومؤثِّرات». «منه».

(٥) زيد في (ع): «أي: كلِّ معنى واحدٍ».

(٦) من قوله: «وتقييد» إلى هنا بمعناه في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٤/ ٢، ٢٢٣/ ١.

(٧) في (ج): «يُورَد».

(٨) الكلام بمعناه في **مفتاح المفتاح** اللوح ١٤/ ١.

ولا حاجةَ/ [١٩٦/ ١] إلى أن يقال[1]: «في وضوح الدلالةِ وخفائها»[2]، لأنَّ كلَّ واضح هو خفيٌّ بالنِّسبة إلى ما هو أوضحُ منه. ومعنى اختلافِها في الوضوح أنَّ بعضَها واضحُ الدلالة وبعضَها أوضحُ وأوضحُ[3]، فلا حاجةَ إلى ذِكر الخفاءِ[4].

وبالتَّفسير المذكورِ للمعنى الواحدِ تخرجُ مَلَكَةُ الاقتدارِ على التَّعبير عن معنى الأسدِ[5] بعبارات مختلفةٍ كالأسد والغَضَنفَرِ والليثِ والحارثِ. على أنَّ الاختلاف في الوضوح ممَّا يأباه القومُ في الدلالات[6] الوضعيَّةِ[7]، كما سيأتي.

ثمَّ لا يخفى أنَّ تعريفَ علم البيانِ بما ذُكرَ ههنا أَوْلى من تعريفه بـ«معرفة إيراد المعنى الواحد»[8]، كما في «المفتاح»[9].

[مبحث الدلالات]

(ودلالةُ اللفظِ) يعني لمَّا اشتملَ التَّعريفُ على ذِكر الدلالة، ولم تكن كلُّ دلالةٍ تحتمِلُ الوضوحَ والخفاءَ، وجبَ تقسيمُ الدلالةِ والتَّنبيهُ على ما هو المقصودُ[10] منها[11].

والدلالـةُ: هـو كـونُ الشَّـيء بحيـث يلـزمُ مـن العِلـم بـه العِلـمُ بشـيء آخـرَ. والأوَّلُ الـدالُّ والثَّانـي المدلـولُ، والـدالُّ إن كان لفظًا فالدلالةُ لفظيَّـةٌ وإلَّا فغيرُ لفظيَّة، كدلالـة الخطوطِ والعُقودِ

---

(١) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «هذا تعريضٌ لصاحب المفتاح، حيث قال: في وضوح الدلالة وخفائها». «منه».

(٢) وقع ذلك في مفتاح المفتاح اللوح ٢٢٣/ ٢، ومفتاح تلخيص المفتاح ٤٨٩.

(٣) في (ك): «منه». «وأوضح» ليس في (ت) و(ج) و(ي) و(س).

(٤) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٢٢٢/ ٢، وشرح المفتاح للمُؤذِّنيّ اللوح ١٢٦/ ٢.

(٥) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «أي: ليس معنى الأسدِ ما يدلُّ عليه الكلامُ، بل الكلمةُ». «منه».

(٦) في (ت): «الدلالة».

(٧) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «فعلى هذا لا حاجةَ في إخراجه إلى تفسير المذكورِ للمعنى الواحِدِ، بل هو خارجٌ عن المقصد بوصف الطرقِ بـ«مختلفة في وضوح الدلالة عليه»». «منه».

(٨) مفتاح العلوم ٢٤٩.

(٩) انظر بعض الاعتراضات على تعريف السكَّاكيِّ في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٧/ ٢.

(١٠) في (ك): «الحقُّ».

(١١) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «قيل: تقسيمُ الدلالةِ قبل تعريفه غيرُ جائز؛ لأنَّ التقسيمَ يكون بعد التعريفِ. أُجيبَ بأنَّ الدلالة مشهورٌ بشهرته مستغنٍ عن ذكره. فتأمَّلْ». «منه».

والنُّصَب والإشارات، ودلالةِ الأثر على المؤثِّر، كالدُّخان على النَّار[١].

فأضافَ (الدلالة) إلى (اللفظ) احترازًا عن الدلالة الغيرِ اللفظيَّةِ.

وكان عليه أن يُقيِّدها بما يكونُ للوضع مدخلٌ فيها احترازًا عن الدلالة الطبيعيَّة والعقليَّة؛ لأنَّ دلالةَ اللفظِ إمَّا أن يكون للوضع مَدخَلٌ فيها أو لا:

فالأُولى هي التي سمَّاها القوم[٢] وضعيَّة، وهي التي تنقسمُ إلى المطابقة والتضمُّنِ والالتزامِ.

والثَّانية إمَّا أن تكون بحسب مقتضى الطَّبعِ وهي الطبيعيَّة، كدلالة ‹أخ› على الوجع، فإنَّ طبْعَ اللافظِ يقتضي التلفُّظ بذلك عند عُروض الوجعِ له[٣]؛ أو لا تكون، وهي الدلالة العقليَّةُ الصِّرفة[٤]، كدلالة اللفظِ المسموعِ من وراء الجدارِ على وجود اللافظِ[٥].

والمقصودُ[٦] بالنَّظر ههنا هي التي يكونُ للوضع مَدخَلٌ فيها، لعدم انضباط الطبيعيَّة والعقليَّة، لاختلافهما باختلاف/ [١٩٦/ ٢] الطِّباع والأفهامِ.

والمصنِّفُ تركَ التَّقييدَ لوضوحه وكونِ سَوقِ كلامِه في بيان التَّقسيمِ مشعِرًا بذلك.

ثمَّ عرَّفوا الدلالة اللفظيَّة الوضعيَّة بأنَّها: «فَهمُ المعنى من اللفظ عند إطلاقه بالنِّسبة إلى مَن هو عالم بالوضع»[٧]. واحترزوا بالقيد الأخيرِ عن الطبيعيَّة والعقليَّةِ، لعدم توقُّفهما على العِلم

---

(١) من قوله: «والدلالة» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في **شرح المطالع** للقطب الرازيّ ١/ ١٠٣، و**شرح التلخيص** للزَّوزنيّ اللوح ٨٠/ ١، و**شرح الشمسيَّة** للتفتازانيّ ١١٩. وفي **شرح المفتاح** للترمذي اللوح ٦/ ١: «دلالة اللفظ: هي كونه بحيث يلزم من العِلم به العِلم بالمعنى»، وقريب منه في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٤٨٩. وانظر الكلام على دلالة النصبة في **البيان والتبيين** ١/ ٧٦.

(٢) في هامش (ع) و(ك): «المَنطقيُّون».

(٣) في هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «فيكون فهمُ هذا المعنى عن ذلك اللفظِ بواسطة سبقِ إدراكِ السَّامع أنَّ طبعَ اللافظِ يقتضي التلفُّظ به عند عروض هذا المعنى، فيكون بناءً على مقتضى الطبع». «منه».

(٤) في هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «احترزَ بالصِّرفة عن التضمُّن والالتزام، فإنَّهما وإن كانا عقليين، لكن للوضع فيهما مَدخَل، كما سيظهر عن قريب». «منه». وانظر لذلك: **شرح الإشارات والتنبيهات** للطوسيّ ١٣٩.

(٥) من قوله: «لأنَّ دلالة اللفظ» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح المطالع** للقطب الرازيّ ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤؛ و**كشف الأسرار عن غوامض الأفكار** ١٠؛ وهو بمعناه في **شرح المفتاح** للترمذيّ اللوح ٦/ ١ ـ ٢، و**شرح التلخيص** للزَّوزنيّ اللوح ٨٠/ ١.

(٦) في (ك): «الحقُّ».

(٧) في هامش (ت) و(ك) و(س): «هذا التعريف لصاحب الكشف ومَن تبعه»، ونقله عنه القطب الرازيُّ بلفظه في **شرح المطالع** ١/ ١٠٤. وانظر: **كشف الأسرار عن غوامض الأفكار** ١٢، و**شرح التلخيص** للزَّوزنيّ اللوح ٨٠/ ١.

بالوضـع، وأرادوا بالوضـع وضـعَ ذلـك اللفظ فـي الجملة، لا وضعَـه لذلك المعنى لئـلا يخرجَ عنه التضمُّـنُ والالتزامُ(١).

واعتُرِضَ بأنَّ الدلالةَ صفةُ اللفظِ(٢). والفهمُ إن كان بمعنى المصدرِ من المبنيّ للفاعل أعني الفاهميَّة فهو صفةُ السَّامعِ، وإن كان من المبنيّ للمفعول أعني المفهوميَّة فهو صفةُ المعنى(٣). وأيًّا ما كان فلا يصحُّ حملُه على الدلالة وتفسيرُها به. فالأَوْلى أن يقالَ: الدلالة(٤): كونُ اللفظِ بحيث يُفهَم منه المعنى عند الإطلاقِ للعِلم بوضعه(٥).

وجوابه أنَّا لا نُسلِّم أنَّه ليس صفةً للفظ، فإنَّ معنى فَهْمِ السَّامعِ المعنى من اللفظ أو انفهامِ المعنى من اللفظ هو معنى كونِ اللفظِ بحيث يُفهَم منه المعنى(٦).

غايةُ ما في الباب أنَّ الدلالةَ مفردٌ يصحُّ أن يُشتقَّ منه صيغةٌ تُحمَل على اللفظ كالدالِّ، وفهمَ المعنى من اللفظ وانفهامَه منه مركَّبٌ لا يمكن اشتقاقُها منه إلا برابطة، مثل أن يقال: «اللفظُ منفهِمٌ منه المعنى»، ألا ترى إلى صحَّة قولنا: «اللفظُ متَّصف بانفهام المعنى منه»، كما أنَّه متَّصفٌ بالدلالة، وهذا مثل قولِهم: «العِلمُ: حصولُ صورةِ الشَّيءِ في العقل»(٧).

إذا عرفتَ ذلك فنقولُ: دلالةُ اللفظ التي يكونُ للوضع مَدخَلٌ فيها: **(إمَّا على)** تمام **(ما وُضِع له)**، كدلالة الإنسانِ على الحيوان النَّاطقِ؛ **(أو على جُزئه)**، كدلالة الإنسانِ على الحيوان؛ **(أو على خارج)**، كدلالة الإنسان على الضَّاحك.

---

(١) الكلام بلفظ قريب في شرح المطالع للقطب الرازيّ ١/ ١٠٤.

(٢) في هامش (ت): «هذا الاعتراض مذكورٌ في **شرح المطالع**»، وهو فيه ١/ ١٠٧؛ وفي هامش (ي): «هو اعتراض صاحب **القسطاس**». انظر: **شرح القسطاس** للسمرقنديّ اللوح ١٤/ ١.

(٣) في هامش (ت): «فيه ردٌّ لجواب شرح المطالع». ونبَّه السِّيراميُّ في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ١٢٦/ ١ أنَّ هذا ردٌّ للتفتازانيّ على جواب القطب الرازيّ التحتانيّ الآتي ذِكره، وبيَّن أنَّ الجواب أنَّهم تسامحوا في التعريف لوضوح المقصود، فوضعوا لازمَ المعنى موضعَ لازم اللفظ. وسيأتي للتفتازانيّ تفصيل في ذلك.

(٤) زيد في (ت): «اللفظيَّة».

(٥) من قوله: «الدلالة صفة اللفظ» إلى هنا مذكورٌ بلفظ قريب في **شرح المطالع** للقطب الرازيّ ١/ ١٠٧.

(٦) هذا الجواب بمعناه في **شرح المطالع** للقطب الرازيّ ١/ ١٠٨ ـ ١٠٩. وكان السِّيراميُّ نبَّه في **حاشيته على المطول** ٢٢٦/ ١ على أنَّ الجواب للقطب الرازيّ التحتانيّ.

(٧) وهو تعريف الحكماء للعلم، كما ذكرَ التفتازانيُّ في شرحه **للشمسيَّة** ٩٧، وأوردَه أيضًا في **شرح المقاصد** ١/ ١٩٤.

(**وتُسمَّى الأولى**) يعني الدلالة على تمام ما وُضعَ له (**وضعيّة**)؛ لأنَّ الواضع إنَّما وضعَ اللفظ للدلالة على تمام الموضوعِ له، فهي الدلالةُ المنسوبةُ إلى الوضع. (و) يُسمَّى (**كلٌّ مِن الأخيرين**)، أي: الدلالة على الجزء والخارج (**عقليّة**)؛ لأنَّ دلالتَه عليهما إنَّما هي/ [١٩٧/ ١] من جهة أنَّ العقلَ يحكُم بأنَّ حصولَ الكلّ في الذِّهن يستلزمُ حصولَ الجزءِ فيه، وحصولُ الملزومِ يستلزمُ حصولَ اللازم[١].

والمنطقيُّون يسمُّون الثَّلاثةَ وضعيَّةً بمعنى أنَّ للوضع مَدخَلًا فيها، ويخصُّون العقليَّة[٢] بما يقابلُ الوضعيَّةَ والطبيعيَّةَ كما ذكرنا[٣].

(**وتُخصُّ**[٤] **الأولى بالمُطابَقة**)[٥] لتَطابق اللفظِ والمعنى، (**والثَّانيةُ بالتَّضمُّن**) لكون الجزءِ في ضمن المعنى الموضوع له، (**والثَّالثةُ بالالتزام**) لكون الخارجِ لازمًا للموضوع[٦] له[٧].

فإن قيل: إذا كان اللفظُ مشترَكًا بين الجزءِ والكلّ وأريدَ به الكلُّ واعتُبر دلالتُه على الجزء بالتضمُّن يصدقُ عليها أنَّها دلالةُ اللفظِ على ما وُضعَ له مع أنَّها ليست بمطابقة بل تضمُّن، وإذا أريدَ الجزءُ لأنَّه موضوعُه يصدقُ عليها أنَّها دلالةُ اللفظ على جُزء الموضوعِ له مع أنَّها ليست بتضمُّن بل مطابقة. وكذا اللفظُ المشترَكُ بين الملزومِ واللازمِ: إذا أريدَ به الملزومُ واعتُبر دلالتُه على اللازم بالالتزام يصدقُ عليها أنَّها دلالةُ اللفظ على تمام ما وُضع له مع أنَّها التزامٌ لا مطابقةٌ، وإذا أريدَ به

---

(١) الكلام بمعناه في **مفتاح العلوم** ٤٣٧.

(٢) زاد التفتازانيُّ في هذا الموضع من شرحه **للمفتاح** اللوح ٢١٤/ ٢: «ويجعلون العقليَّة اسمًا لِما يكونُ بحسب العقل الصِّرف، من غير دَخلٍ للوضع، كدلالة اللفظ على اللافظ، ومن غير أن يكونَ مقتضى الطبع، كدلالة «أح» على أذى الصدرِ و«أخ» على الوجع».

(٣) انظر هذا التقسيم عندهم في **شرح المطالع** ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤، و**كشف الأسرار عن غوامض الأفكار** ١٠ ـ ١١. وفي **شرح الإشارات والتنبيهات** للطوسيّ ١٣٩ أنَّ «دلالة المطابقةِ وضعيَّةٌ صِرفة، ودلالتا التضمُّنِ والالتزامِ باشتراك العقلِ والوضعِ».

(٤) في (ج) و(ك) و(ي) و(س): «تُقيَّد»، وهي كذلك في مخطوط **التلخيص** اللوح ٤٩/ ١.

(٥) أوردَ الحفيدُ في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ١٧١/ ٢ **تعليقًا** لجدِّه التفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «يعني تقييدَ الأولى بالمطابقة، أي: التقييد الإضافيّ لا الوضعيّ. كذا نُقل عنه قُدِّس سرُّه في **الحاشية**». وهذا التعليق كُتب على لفظ «تُقيَّد» المرويّ في غير (صل)، والظاهر أنَّه كان في الإبرازة الأولى فعلَّق عليه التفتازانيُّ لإيضاحه، ثمَّ اختار رواية «تُخصُّ» لِما فيها من دِقَّة تُغني عن التعليق المذكور.

(٦) في (ت): «للمعنى الموضوع».

(٧) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٣٧، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٢٢٣/ ٢، و**شرح المطالع** للقطب الرازيّ ١/ ١١٠.

اللازمُ من حيث إنَّه موضوعُه يصدقُ عليها أنَّها دلالةٌ على الخارج اللازمِ مع أنَّها مطابقةٌ لا التزامٌ، وحينئذٍ ينتقضُ تعريفُ الدلالاتِ بعضِها ببعض(١).

فالجواب أنَّه(٢) لم يَقصِد تعريفَ الدلالاتِ حتَّى يُبالغَ في رعاية القيودِ، وإنَّما قصَدَ التَّقسيمَ على وجه يُشعِرُ بالتَّعريف، فلا بأسَ أن يتركَ بعضَ القيودِ اعتمادًا على وضوحه وشهرتِه فيما بين القوم: وهو أنَّ المطابقةَ دلالةُ اللفظِ على تمام الموضوعِ له من حيث إنَّه تمامُ الموضوعِ له، والتضمُّنَ دلالتُه على جزء الموضوعِ له من حيث إنَّه جزؤه، والالتزامَ دلالتُه على الخارج اللازمِ من حيث إنَّه خارجٌ لازمٌ.

وقد يجابُ(٣) بأنَّه لا حاجةَ إلى هذا القيدِ؛ لأنَّ دلالةَ اللفظِ لمَّا كانت وضعيةً كانت متعلِّقةً بإرادة اللافظِ إرادةً جاريةً على قانون الوضع، فاللفظُ إن أُطلقَ وأُريدَ به معنًى وفُهِمَ منه ذلك المعنى فهو دالٌّ عليه، وإلَّا فلا، فالمشتركُ إذا أُريدَ/ [١٩٧/ ٢] به أحد المعنيين لا يرادُ به المعنى الآخرُ، ولو أُريدَ(٤) أيضًا لم تكن تلك الإرادةُ على قانون الوضع، لأنَّ قانونَ الوضع أن لا يُرادَ بالمشترَك إلَّا أحدُ المعنيين، فاللفظُ أبدًا لا يدلُّ إلَّا على معنى واحد، فذلك المعنى إن كان تمامَ الموضوعِ له فمطابقةٌ، وإن كان جزءًا فتضمُّن، وإلَّا فالتزامٌ(٥).

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ كونَ الدلالةِ وضعيَّةً لا يقتضي أن تكونَ تابعة للإرادة بل للوضع، فإنَّا قاطعون بأنَّا إذا سمعنا اللفظَ وكنَّا عالمين بالوضع نتعقَّل معناه سواء أرادَه اللافظ أو لا، ولا نعني بالدلالة سوى هذا(٦).

---

(١) هذا القيل بمعناه في شرح المفتاح للترمذيّ اللوح ٦/ ١ ـ ٢، واشتراط هذا القيد مذكورٌ في **شرح المطالع** للقطب الرازيّ ١/ ١١٠ ـ ١١١.

(٢) في (ت): «أنَّ المُصنِّفَ».

(٣) في هامش (ت): «الخواجة نصير الدِّين الطوسيُّ أوردَه في **شرح الإشارات**»، ونصَّ عليه الشريف الجرجانيُّ في **حاشيته على المطوَّل** ٣٠٣.

(٤) كانت في متن (صل): «يراد»، ثم ضُرب عليها وصُححت في الهامش إلى: «أُريد».

(٥) الكلام من قوله: «لأنَّ دلالةَ اللفظِ» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح الإشارات والتنبيهات** للطوسيّ ١٤٤. ونقله القطب الرازيُّ في **شرح المطالع** ١/ ١١٣ ـ ١١٤ معترضًا عليه، كما سيأتي.

(٦) هذا النظر بمعناه في **شرح المطالع** للقطب الرازيّ ١/ ١١٤. وكان السِّيراميُّ نبَّه في **حاشيته على المطول** ٢٢٧/ ٢ على أنَّ هذا النظر للقطب الرازيّ التحتانيّ.

فالقولُ بكون الدلالةِ موقوفةً على الإرادة باطلٌ، لا سيَّما في التضمُّن والالتزام. حتَّى ذهبَ كثيرٌ من النَّاس(١) إلى أنَّ التضمُّنَ فَهْمُ الجزءِ في ضمن الكلِّ، والالتزامَ فهمُ اللازم في ضمن الملزومِ، وأنَّه إذا قُصدَ باللفظ الجزءُ أو اللازمُ كما في المجازات صارت الدلالةُ عليها مطابقةً لا تضمُّنًا والتزامًا.

وعلى ما ذكرَه هذا القائلُ(٢) يلزمُ امتناعُ الاجتماعِ بين الدلالاتِ، لامتناع أن يُرادَ بلفظ واحدٍ أكثرُ من معنى واحدٍ، وقد صرَّحوا بأنَّ كلًّا من التضمُّن والالتزامِ يستلزمُ المطابقةَ(٣).

(**وشرطُه**) أي: شرطُ الالتزامِ (**اللُّزومُ الذِّهنيّ**) بين الموضوعِ له والخارجِ عنه، أي: كونُ المعنى الخارجيّ بحيث يلزمُ من حصول الموضوعِ له في الذِّهن حصولُه فيه إمَّا على الفور أو بعد التأمُّلِ في القرائن، وإلَّا لكانتْ نسبةُ الخارجِ إلى الموضوع له كنسبة سائرِ الخارجيَّاتِ إليه، فدلالةُ اللفظِ عليه دون غيره يكونُ ترجيحًا بلا مرجِّح(٤).

(**ولو لاعتقاد المُخاطَب لعُرف أو غيرِه**)، أي: ولو كان ذلك اللُّزومُ الذِّهنيُّ ممَّا يُثبِتُه/ [١٩٨/ ١] اعتقادُ المخاطَبِ بسبب عُرف عامٍّ؛ لأنَّه المفهومُ من إطلاق العُرفِ أو غيرِه، كالشَّرع واصطلاحاتِ أربابِ الصِّناعاتِ وغيرِ ذلك ممَّا يجري مَجرى عُرفٍ خاصٍّ(٥).

وكلامُ ابن الحاجبِ في «أصوله» مشعرٌ بالخلاف في اشتراط اللُّزومِ الذِّهنيّ(٦).

---

(١) في هامش (ت): «كفخر الإسلام وصدرِ الشَّريعة». وفصَّل التفتازانيُّ في **التلويح** ١/ ٢١٦ مذهبَ صدر الشريعة في هذا، وإليه ذهب الإمام الرازيُّ في **المحصول** ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٢) في هامش (ت): «خواجة»، «مِن توقُّف الدلالة على الإرادة»؛ وفي هامش (ي): «لنصير الدِّين الطُّوسيّ»، وفي **حاشية السِّيراميّ على المطوَّل** اللوح ٢٢٨/ ١: «القائل هو العلَّامة الطُّوسيُّ».

(٣) في هامش (صل): «فحينئذٍ يلزمُ اجتماعُ الدلالاتِ فيفسدُ ما ذكرَه هذا القائل».

وكان كُتب ههنا في متن (صل) ما نصُّه: «سلَّمنا جميع ذلك لكنَّه ممَّا لا يفيدُ في هذا المقام؛ لأنَّ اللفظَ المشتركَ بين الجزءِ والكلِّ إذا أُطلقَ وأُريدَ به الجزءُ لا يظهرُ أنَّها مطابقةٌ أم تضمُّنٌ، وأيَّها أخذتَ يصدقُ عليه تعريفُ الآخرِ، وكذا المشتركُ بين الملزومِ واللازمِ. فظهرَ أنَّ التَّقييدَ بالحيثيَّة ممَّا لا بدَّ منه»، ثمَّ ضُرب عليه فيها، وهو مُثبت في سائر النُّسخ، وقال الحفيد في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ١٧٢/ ١: «واعلم أنَّه ضَرَب الشَّارح قُدِّس سرُّه الخطَّ في **نسخة القراءة** على قولنا: ‹سلَّمنا› إلى قوله: ‹ممَّا لا بدَّ منه›». وهذا التوجيه المضروب عليه مذكورٌ بمعناه في **شرح المطالع** للقطب الرازيّ ١/ ١١٥.

(٤) الكلام بمعناه في **الإيضاح** ٣٢٦، وشرح **التلخيص** للزَّوزنيّ اللوح ٨٠/ ٢.

(٥) الكلام بمعناه في **الإيضاح** ٣٢٦، وشرح **التلخيص** للزَّوزنيّ اللوح ٨٠/ ٢. وأشار إليه في **مفتاح العلوم** ٤٣٧.

(٦) في هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «حيث قال: والدلالة اللفظية في كمال معناه دلالة مطابقة، وفي جزئه دلالة التضمُّن. =

ووجَّهَه العلَّامة في «شرحه»[١] بأنَّ بعضَهم لم يشترِط ذلك، بل جعلَ دلالةَ الالتزامِ أن يُفهَمَ من اللفظ معنًى خارجٌ عن المسمَّى، سواءٌ كان الفهمُ بسبب اللزومِ بينهما ذِهنًا، أو بغيره من قرائن الأحوالِ[٢].

والأظهرُ أنَّ مرادَه باللزوم الذِّهني ألّا ينفكَّ تعقُّل المدلولِ الالتزاميّ عن تعقل المُسمَّى، لأنَّ معنى اللزومِ عدمُ الانفكاكِ[٣]. وظاهرٌ أنَّه لو اشترطَ مثلَ هذا اللزومِ لخرجَ كثيرٌ من معاني المجازاتِ والكناياتِ عن أن يكونَ مدلولًا التزاميًّا، بل لم تكن دلالةُ الالتزامِ أيضًا ممَّا يتأتَّى فيه الوضوحُ والخفاءُ[٤].

(**والإيرادُ المذكورُ**) أي: إيرادُ المعنى الواحدِ بطرُق مختلفةٍ في الوضوح (**لا يتأتَّى بالوضعيَّة**)، أي: بالدلالاتِ المُطابقيّة؛ (**لأنَّ السَّامع: إن كان عالمًا بوَضْع الألفاظِ**) لذلك المعنى (**لم يكن بعضُها أوضَحَ**) دلالةً عليه من بعض، (**وإلَّا**)، أي: وإن لم يكن عالمًا بوضع الألفاظِ (**لم يكن كلُّ واحدٍ**) من الألفاظ (**دالًّا**) عليه، لتوقُّف الفهمِ على العِلم بالوضع.

مثلًا إذا قلنا: ‹خدُّه يشبهُ الوردَ› فالسَّامعُ إن كان عالمًا بوضع المفرداتِ والهيئةِ التركيبيَّة[٥] امتنعَ أن يكون كلامٌ يؤدِّي هذا المعنى بدلالة المطابقةِ دلالةً أوضحَ من دلالة قولنا: ‹خدُّه يشبهُ الوردَ› أو أخفى؛ لأنَّا إذا أقمنا مقامَ كلّ كلمةٍ منها ما يرادفها فالسَّامعُ: إن كان عالمًا بوضعها لتلك المفهوماتِ

= وغيرُ اللفظيَّة دلالة الالتزام. وقيل: بشرط اللزوم الذِّهنيّ». «منه». وكلام ابن الحاجب هذا بلفظ قريب في **مختصره** ٢٢١. وأوردَه القزوينيُّ في **الإيضاح** ٣٢٦ ـ ٣٢٧ بقوله: «وقد وقَعَ في كلام بعضِ العلماء ما يُشعِرُ بالخلاف في اشتراط اللزوم الذِّهنيّ في دلالة الالتزام». والمنطقيُّون يشترطون ذلك اللزوم. كما في **كشف الأسرار عن غوامض الأفكار** ١١، و**شرح المطالع** للقطب الرازيّ ١/ ١١٦. وذكرَ صاحب **بيان المختصر** ١/ ١٥٥ أنَّ الأصوليين لا يشترطون ذلك. وسيأتي تحقيقه عند التفتازانيّ.

(١) في هامش (ف): «أي في شرح أصول ابن الحاجب». ووهم مَن ظنَّ أنَّ المقصود به **شرح المفتاح** للشيرازيّ.

(٢) انظر: **شرح المختصر** للقطب الشِّيرازيّ. اللوح ٢٣/ ١ ـ ٢.

(٣) وهو رأي المنطقيين، كما صرَّح بذلك التفتازانيُّ في **فوائد شرح مختصر الأصول** ١/ ١٢١. وانظر كلامهم في: **شرح المطالع** للقطب الرازيّ ١/ ١١٦، و**كشف الأسرار عن غوامض الأفكار** ١١، ١٣.

(٤) أعادَ التفتازانيُّ بعض هذا الكلامِ في **فوائد شرح مختصر الأصول** ١/ ١٢١ ـ ١٢٢، ثمَّ زادَه تحقيقًا بقوله: «والتحقيقُ أنَّ الخلافَ في هذا الاشتراطِ فرعُ تفسيرِ الدلالةِ: فمَن فسَّرها بفهم المعنى من اللفظ متى أُطلقَ بالنسبة إلى العالم بالوضع اشترطَ ذلك، ومَن فسَّرها بفهم المعنى منه إذا أُطلقَ لم يشترط؛ إذ يكفي الفهمُ والانتقال في الجملة لا دائمًا. وهذا مرادُ أهل الأصولِ والبيان». وأصلُ هذا التحقيقِ للعضد في شرحه **للمختصر** ١/ ١٢٢.

(٥) في هامش (د) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «فإنَّ هذه الهيئة موضوعة لثبوت المُسنَد والمُسنَد إليه». «منه».

كان فهمُه إيَّاها من المرادفات كفهمه إيَّاها من تلك الكلماتِ من غير تفاوت، وإن لم يكن عالمًا بوضعها لها لم يفهَم من المرادفات ذلك المعنى أصلًا[١].

وإنَّما قال: (وإلَّا لم يكن كلُّ واحدٍ منها دالًّا) دونَ أن يقولَ: «لم يكن واحدٌ منها دالًّا»؛ لأنَّ المفهومَ والمقصودَ/[١٩٨/ ٢] من قولنا: «هو عالمٌ بوضع الألفاظِ» أنَّه عالمٌ بوضع كلّ واحدٍ منها، فنقيضُه المشارُ إليه بقوله: (وإلَّا) ألّا يكونَ عالمًا بوضع كلٍّ واحدٍ منها، وهذا أعمُّ من ألَّا يكونَ عالمًا بوضع شيءٍ منها، فلا يكونُ شيءٌ منها دالًّا، أو يكونَ عالمًا ببعض منها دون بعض، فيكونُ بعضُها دالًّا دونَ بعضٍ. وعلى التَّقديرين لا يكونُ كلُّ واحدٍ منها دالًّا، ويحتملُ أن يكونَ بعضٌ منها دالًّا. فليُتأمَّلْ. وأيًّا ما كان لا يجري فيه الوضوحُ.

فإن قلتَ: لو توقَّفَ فهمُ المعنى على العِلم بالوضع لزِمَ الدَّورُ؛ لأنَّ العِلمَ بالوضع موقوفٌ على فهمِ المعنى، لأنَّ الوضعَ نسبةٌ بين اللفظ والمعنى، والعِلم بالنِّسبة يتوقَّف على فهمِ المنتسبَين.

قلتُ: الموقوفُ على العِلم بالوضع هو فهمُ المعنى من اللفظ، والعِلمُ بالوضع إنَّما يتوقَّفُ على فهمِ المعنى بالجملة لا على فهمِه من اللفظ. وقريبٌ منه ما يقال: إنَّ فهمَ المعنى في الحال يتوقَّف على العِلم السَّابق بالوضع، وهو لا يتوقَّفُ على فهمِ المعنى في الحال، بل في ذلك الزَّمانِ السَّابقِ[٢].

فإن قيلَ: لا نُسلِّم أنَّه إذا كان عالمًا بوضع الألفاظِ لم يكن بعضُها أوضحَ من بعض، لجواز أن تكونَ بعضُ الألفاظِ المخزونةِ في الخيال بحيث تحضرُ معانيها في العقل بأدنى التفاتٍ لكثرة الممارسةِ والمؤانسة وقُربِ العهدِ بها، وبعضُها يكونُ بحيث يحتاجُ إلى التفاتٍ أكثرَ ومراجعةٍ أطولَ، وكثيرًا ما يَفتَقِرُ في استنباط المعاني المطابقيَّة من بعض الألفاظ مع سَبقِ عِلمِنا بوضعِها إلى معاودة فكرٍ ومراجعةِ تأمُّلٍ، لطُول العهدِ بها وقلَّةِ تكرارِ اللفظ على الحسِّ والمعاني على العقل.

فالجوابُ أنَّ المرادَ بالاختلاف في الوضوح والخفاءِ أن يكونَ ذلك بالنَّظر إلى نفس الدلالةِ: ودلالةُ الالتزامِ كذلك؛ لأنَّها من حيث إنَّها دلالةُ الالتزام قد تكونُ واضحةً كما في اللوازم القريبةِ، وقد تكونُ خفيَّةً كما في اللوازم البعيدةِ المفتقرةِ إلى الوسائط؛ بخلاف المطابقةِ، فإنَّ فهمَ المعنى المطابقيّ واجبٌ قطعًا عند العِلم بالوضع، وممتنعٌ قطعًا عند عدمِ العِلمِ بالوضع.

---

(١) من قوله: «مثلاً إذا قلنا» إلى هنا بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٤٣٧.

(٢) وفي **المعوَّل** للقريميِّ اللوح ٢٧٧/ ٢: «وكلا الجوابين ممَّا ذكره الفاضل التحتانيُّ في **شرح المطالع**». انظر: **شرح المطالع** للقطب الرازيِّ ١/ ١٧٣ ـ ١٧٤.

وسرعةُ/[١٩٩/ ١] حضورِ بعض المعاني المطابقيَّةِ في العقل وبطؤها[١] إنَّما هو من جهة سرعةِ تذكُّرِ السَّامعِ للوضع وبطئه، ولهذا تختلفُ باختلاف الأشخاصِ والأوقاتِ.

(ويتأتَّى بالعقليَّة)، أي: والإيرادُ المذكورُ يتأتى بالدلالات العقليَّةِ **(لجواز أن تختلِفَ مَراتبُ اللُّزوم في الوضوح)**، أي: مراتبُ لزومِ الأجزاءِ للكلِّ في التضمُّن، و[٢]لزومِ اللوازمِ للملزوم في الالتزام:

أمَّا في الالتزام فظاهرٌ لجواز أن يكونَ لشيء واحدٍ لوازمُ متعدِّدة بعضُها أقربُ إليه من بعض بسبب قلَّةِ الوسائطِ، فيكونُ أوضحَ لزومًا له، فيمكنُ تأدية ذلك المعنى الملزومِ بالألفاظ الموضوعةِ لهذه اللوازمِ المختلفةِ الدلالةِ عليه وضوحًا وخفاءً[٣]. وكذا[٤] إذا كان لشيءٍ واحدٍ ملزوماتٌ لزومُه لبعضها أوضحُ منه للبعض، فيمكنُ تأديةُ ذلك اللازم بتلك الملزوماتِ المختلفةِ الدلالةِ عليه في الوضوح.

وذلك لأنَّ المعتبرَ في دلالة الالتزامِ هنا[٥] هو أن يكونَ المعنى الخارجُ بحيث يلزمُ من حصول المسمَّى في الذِّهن حصولُه فيه، سواءٌ كان بلا وسط[٦] أو بوسط[٧] أو بوسائطَ متعدِّدةٍ، وسواءٌ كان اللزومُ بينهما عقليًّا أو اعتقاديًّا، عرفيًّا أو اصطلاحيًّا. مثلًا: معنى قولنا: «زيدٌ جوادٌ» يلزمُه عدَّةُ لوازمَ مختلفةِ اللزومِ، مثل كونِه «كثيرَ الرَّماد» و«جبان الكلب» و«مَهزول الفصيل»، فيمكنُ تأديةُ هذا المعنى بتلك العباراتِ التي بعضُها أوضحُ دلالةً عليه من بعض.

وأمَّا في التضمُّن فبيانُه أنَّه يجوزُ أن يكونَ المعنى جزءًا من شيء، وجزءًا لجزء[٨] من شيءٍ آخرَ، فدلالةُ الشَّيءِ الذي ذلك المعنى جزءٌ منه على ذلك المعنى أوضحُ من دلالة الشَّيءِ الذي ذلك المعنى جزءٌ من جزئه. مثلًا دلالةُ «الحيوان» على الجسم أوضحُ من دلالة «الإنسان» عليه، ودلالةُ «الجدار» على التُّراب أوضحُ من دلالة «البيت» عليه.

---

(١) في هامش (ج) و(د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «جواب سؤال مقدَّر، وهو أن يقال: لمَّا كان فهمُ المعنى المطابقيّ واجبًا قطعًا عند العِلم بالوضع فلم يختلف بالسُّرعة والبطء». «منه».

(٢) زِيد في (ت): «مراتب».

(٣) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «وفيه بحثٌ؛ لأنَّ دلالة اللازم على الملزوم ليست دلالة الالتزاميَّة. فليُتأمَّل». «منه».

(٤) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «قيل: لمَّا كان الملازمةُ في الجانبين فذِكر هذا الكلام تكرارٌ». «منه».

(٥) في هامش (ف): «أي: في هذا الفنِّ دون الميزان».

(٦) في (ت) و(ي) و(س): «واسطة».

(٧) في (ت) و(ي) و(س): «واسطة».

(٨) هكذا ضُبطت في (ت) و(ف)، وفي (ج) و(د): «جزءَ الجزءِ».

فإن قيلَ: ينبغي أن يكونَ الأمرُ بالعكس(١)؛ لأنَّ فهمَ الجزءِ سابقٌ على فهم الكلّ، فالمفهومُ من «الإنسان» أوّلًا هو الجسمُ ثمَّ الحيوانُ ثمَّ الإنسانُ.

قلنا: الأمرُ كذلك(٢)، لكنَّ القومَ(٣) صرَّحوا بأنَّ التضمُّن تابعٌ للمطابقة؛/ [٢/ ١٩٩] لأنَّ المعنى التضمُّنيَّ إنَّما ينتقلُ إليه الذِّهنُ من الموضوع له، فكأنَّهم بنَوا ذلك(٤) على أنَّ التضمُّن هو فهمُ الجزءِ وملاحظتُه بعد فهمِ الكلِّ. وكثيرًا ما يفهَمُ الكلُّ من غير التفاتٍ إلى الأجزاء، كما ذكرَه الشَّيخُ الرَّئيسُ في «الشِّفاء»: أنَّ الجنسَ ما لم يخطر بالبال ومعنى النَّوع بالبال ولم تُراعَ النِّسبة بينهما في هذه الحالِ= أمكنَ أن يغيبَ عن الذِّهن، فيجوزُ أن يخطرَ النَّوع بالبال ولا يلتفتَ الذِّهنْ إلى الجنس(٥). هذا كلامُه.

فإن قلتَ: قد سبقَ أنَّ المرادَ بـ(المعنى الواحد): ما يؤدِّيه الكلامُ المطابقُ لمقتضى الحالِ(٦)، وهو لا محالةَ يكونُ معنى تركيبيًّا، وما ذكرتَ هنا من التَّأدية بالعبارات المختلفة إنَّما هو في المعاني الإفراديَّة.

قلتُ: تقييدُ (المعنى الواحد) بما ذُكرَ ممَّا لا يدلُّ عليه اللفظُ ولا يساعدُه كلامُهم في مباحث البيانِ؛ لأنَّ المجازَ المفردَ بأسره وهو من معظم مباحثِ البيانِ وكثيرًا من أمثلة الكنايةِ إنَّما هي في المعاني الإفراديَّةِ، لكنَّا لمَّا ساعدْنا القومَ في هذا التَّقييدِ نقولُ: إنَّ كونَ الكلامِ أوضحَ دلالةً على معناه التَّركيبيّ يجوزُ أن يكونَ بسببِ أنَّ بعضَ أجزاءِ ذلك الكلامِ أوضحُ دلالةً على ما هو جزءٌ من ذلك المعنى التَّركيبيّ، فإذا عبَّرنا عن معنى تركيبيّ بتراكيبَ بعضُ مفرداتها أوضحُ دلالةً على ما هو داخلٌ في ذلك المعنى كان هذا تأديةٌ للمعنى الواحدِ التَّركيبيّ بطرُق مختلفةٍ في الوضوح(٧).

---

(١) في هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «حاصل هذا السُّؤالِ أنَّ دلالةَ الشيء على جزء جزئه أوضحُ من دلالته على جزئه. وهذا عكسُ ما لزِمَ من الكلام السابقِ من أنَّ دلالةَ الشيء على جزئه أوضحُ من دلالته على جزءِ جزئه. وليس المرادُ بالعكس عكسَ ما سوى المذكورِ. فليُتأمَّل». «منه».

(٢) في هامش (ت): «أي: عند الحكماء».

(٣) في هامش (ت): «أي: المنطقيين».

(٤) في هامش (ت): «أي: الاختلاف بالوضوح في التضمُّن».

(٥) انظر: **الشِّفاء** (المنطق) ١/ ٤٩.

(٦) مضى في أوَّل الكلام على تعريف علم البيان في ص ٥٥٣ ـ ٥٥٤.

(٧) وفي هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «فينبغي أن يكون ذلك المعنى معنًى تركيبيًّا البتَّة، والمعنى الواحد المراد بتراكيب مختلفةٍ في وضوح الدلالة في مثالك ليس معنًى تركيبيًّا، بل معنًى إفراديٌّ، لأنَّ في مثالك ما يُورَد بتراكيبَ في معنى الواحدِ هو الجود فقط، فإنَّه يُورد مرَّة بكثير الرَّماد ومرَّة بجبان الكلب ومرَّة أخرى بمهزول الفصيل، وأمَّا لفظ الزيد فهو باقٍ على حاله». «منه».

هذا غايةُ ما تيسَّرَ لي من الكلام في هذا المقامِ. وهو بعدُ موضعُ نظرٍ[١].

[أقسام علم البيان]

(ثمَّ اللَّفظ المُرادُ به لازمُ ما وُضِع) ذلك اللفظُ (له) يعني باللازم ما لا ينفكُّ عنه، سواءٌ كان داخلًا فيه كما في التضمُّن، أو خارجًا عنه كما في الالتزام: (إن قامتْ قرينةٌ على عدمِ إرادتِه)، أي: إرادةِ ما وُضعَ له (فمَجازٌ، وإلَّا)، أي: وإن لم تدلَّ[٢] قرينةٌ على عدم إرادةِ ما وُضعَ له (فكنايةٌ).

وهذا مبنيٌّ على ما سيجيء في أوَّل بابِ الكنايةِ من أنَّ الانتقالَ في المجاز والكنايةِ كليهما إنَّما هو من الملزوم إلى اللَّازم[٣]، وأنَّ ما ذكرَه السكَّاكيُّ من أنَّ مَبنَى الكنايةِ/ [٢٠٠/ ١] على الانتقال من اللازم إلى الملزوم[٤] = ليس بصحيح؛ إذ لا دلالةَ للَّازم من حيث إنَّه لازمٌ على الملزوم، والالتزامُ إنَّما هو الدلالةُ على لازم المُسمَّى لا على ملزومه.

ثمَّ ظاهرُ هذا الكلامِ يدلُّ على أنَّ الواجبَ في المجاز أن يُذكَر الملزومُ ويُرادَ اللازمُ[٥]. وهذا لا يصحُّ[٦] إلَّا في قليل من أقسامه على ما سيجيء.

(وقُدِّم) المجازُ (عليها) أي: على الكناية؛ (لأنَّ معناه كجُزء معناها)؛ لأنَّ المرادَ في المجاز هو اللازمُ فقط، لقيام قرينةٍ على عدم إرادةِ الملزومِ، بخلاف الكنايةِ فإنَّه يجوزُ أن يكونَ المرادُ بها اللازمَ والملزومَ جميعًا، والجزءُ مقدَّم على الكلّ بالطَّبع، أي: يحتاجُ إليه الكلُّ في الوجود مع أنَّه ليس بعلَّة للكلّ، فقُدِّم في الوضع أيضًا ليُوافق الوضعُ الطَّبعَ.

---

(١) علَّق التفتازانيُّ على هذا الموضع بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «أمَّا أوَّلاً فلأنَّ عدم الوضوحِ والخفاءِ في المطابقة ممَّا يمكنُ المناقشةُ فيه؛ إذ العلم بالوضع بمعنى الاعتقادِ الجازم غيرُ مشروطٍ، بل الظَّنُّ، وهو قابل للشِّدَّة والضعفِ. وأمَّا ثانيًا فلأنَّ الوضوحَ والخفاءَ في التضمُّن غيرُ واضحٍ لوجوب تصوُّرِ جميعِ الأجزاءِ عند تصوُّرِ الكلّ، وكونُ التضمُّن تابعًا للمطابقة معناه التبعيَّة في الحصول من اللفظ لا التأخُّرُ بالزَّمان. وأمَّا ثالثًا فلأنَّ تقييدَ المعنى الواحد بما يؤدِّيه الكلام المطابقُ لمقتضى الحالِ ممَّا لا يشعِرُ به اللفظ، ولا بدَّ منه ليصحَّ الكلامُ. ومباحثُ أخرى تجرى مَجرى ما ذكرنا»، وكُتب بجواره «خطُّه الشَّريف»، وبخطّ آخر «خطُّ الشَّارح الفاضل». وهذا التعليق بنصِّه من التفتازانيّ في هامش (ت) و(ج) و(د) و(ف) و(ي)، وأورده القريميُّ في المعوَّل اللوح ٢٧٩، ممَّا نُقل عن التفتازانيِّ في حواشيه.

(٢) في (ت): «تقُم».

(٣) زاد التفتازانيُّ ههنا في المختصر ٣/ ٢٨٧: «عند المُصنِّف»، يعني أنَّ المذكور مذهبُ القزوينيّ.

(٤) انظر كلامه في مفتاح العلوم ٤٣٨.

(٥) قال السكَّاكيُّ في مفتاح العلوم ٤٣٨: «فإنَّ المجازَ يُنتقَلُ فيه من الملزوم إلى اللازم».

(٦) زِيد في (ت): «ظاهرًا».

(ثُمَّ منه)، أي: من المجاز (ما يُبتنى على التَّشبيه) وهو الاستعارةُ التي كان أصلها التَّشبيه، فذُكرَ المشبَّهُ به وأُريدَ المشبَّه فصارَ استعارةً؛ (فتعيَّن التعرُّضُ له)، أي: للتَّشبيه قبل التعرُّضِ للمجاز الذي أحدُ أقسامه[١] الاستعارةُ لابتنائها عليه. (فانحصرَ) المقصودُ من علم البيانِ (في الثَّلاثةِ): التَّشبيهُ والمجازُ والكنايةُ[٢].

فإن قلتَ: إذا كان ذِكرُ التَّشبيهِ في علم البيانِ لسبب ابتناءِ الاستعارةِ عليه فلِمَ جُعلَ مَقصدًا[٣] برأسه دون أن يُجعَل مقدِّمةً لبحث الاستعارةِ؟

قلتُ: لأنَّه لكثرة مباحثِه وجُمومِ فوائدِه[٤] ارتفعَ عن أن يُجعَل مقدِّمةً لبحث الاستعارةِ، واستحقَّ أن يُجعَل أصلًا برأسه[٥].

هذا هو الكلامُ في شرح مقدِّمةِ علم البيانِ على ما اخترعَه السكَّاكيُّ. وأنتَ خبيرٌ بما فيها[٦] من الاضطراب. والأقربُ أن يقالَ: علمُ البيانِ: «علمٌ يُبحثُ فيه عن التَّشبيه والمجازِ والكنايةِ»[٧]، ثمَّ يُشتغلَ بتفصيل هذه المباحثِ، من غير التفاتٍ إلى الأبحاث التي أوردَها في صدر هذا الفنِّ[٨].

***

---

(١) وفي هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «المراد بالأقسام: ما فرَّق الواحد». «منه».

(٢) وهو خلافُ ما ذكره الشيخُ عبد القاهر في ترتيب هذه الفنون، وهو قوله في **أسرار البلاغة** ٢٩: «واعلم أنَّ الذي يوجبه ظاهر الأمر وما يسبق إلى الفكر أن يُبدأ بجملة من القول في الحقيقة والمجاز، ويُتبَع ذلك القولَ في التشبيه والتمثيل، ثمَّ يُنسقَ ذِكرُ الاستعارة عليهما ويُؤتى بها في أثرهما؛ وذلك أنَّ المجاز أعمُّ من الاستعارة، والواجبُ في قضايا المراتب أن يُبدأ بالعامّ قبل الخاصِّ، والتشبيهُ كالأصل في الاستعارة، وهي شبيهةٌ بالفرع له، أو صورةٌ مقتضبةٌ من صُوره».

(٣) كانت في (صل): «مقصودًا»، ثمَّ كُشطت.

(٤) في (ع): «قواعده».

(٥) وهذا خلافُ ما علَّل به الشيخُ عبدُ القاهر تقديمَ التشبيهِ على الاستعارة، على ما سبق النقل من كلامه آنفًا.

(٦) في (ت): «فيه».

(٧) وهذا التعريف لعلم البيان هو ما اعتمده التفتازانيُّ، بدليل أنَّه أوردَه بهذا اللفظ في أواخر تآليفه، وذلك في **حواشي الكشَّاف** اللوح ٥/ ٢ مقابلًا به تعريف علم المعاني عند مَن سبقه.

(٨) وهذا نصٌّ صريحٌ بأنَّ التفتازانيَّ لا يُوافق السكَّاكيَّ وغيرَه على كثير ممَّا أدخلوه إلى علم البلاغة من مباحث منطقيَّة قليلة الجدوى في هذا العِلم، وبيانٌ ساطع على أنَّه يتعرَّض لتلك المباحث في شرحه التزامًا منه بمنهج المتن لا أنَّه يرتضي جميع ذلك ويقبلُه. وفصَّلت ذلك في كتابي **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ١٩٧ ـ ١٩٨، ١٤٨ ـ ١٥٢.

[بحث التَّشبيه]

(التشبيه)، أي: هذا بحثُ التَّشبيهِ الاصطلاحيِّ الذي تُبتنى عليه الاستعارةُ، وهو المقصدُ الأوَّلُ من المقاصد الثَّلاثةِ. ولمَّا كانَ هو أخصَّ من مطلق التَّشبيهِ، أعني التَّشبيهَ بالمعنى/[٢٠٠/ ٢] اللغويّ أشارَ أوَّلًا إلى تفسيره بقوله:

[تعريف التشبيه]

(**التَّشبيهُ:**) أي: مطلقُ التَّشبيهِ، سواءٌ كان على وجه الاستعارةِ، أو على وجهٍ تُبتَنى عليه الاستعارةُ، أو غيرِ ذلك، ولهذا أعادَ اسمَه المُظهرَ ولم يأتِ بالضَّمير لئلا يعودَ إلى المذكور المخصوصِ، فاللام في (التَّشبيهُ) الأوَّل للعهد وفي الثَّاني للجنس. وما يقالُ[١]: إنَّ المعرفةَ إذا أُعيدتْ فهو عينُ الأوَّلِ فليس على إطلاقه[٢].

يعني أنَّ معنى التَّشبيهِ في اللغة (**الدَّلالةُ**) هو مصدرُ قولك: دللتُ فلانًا على كذا إذا هديتَه له[٣]، يعني: هو أن يدلَّ (**على مُشارَكة أمرٍ لأمرٍ**[٤] **في معنى**) فالأمرُ الأوَّل هو المشبَّهُ، والثَّاني هو المشبَّهُ به، والمعنى هو وجهُ التَّشبيهِ. وظاهرُ هذا التَّفسيرِ شاملٌ لنحو قولِنا: «قاتَلَ زيدٌ عمرًا» و«جاءَني زيدٌ وعمرٌو» وما أشبهَ ذلك.

(**والمراد ههنا ما لم يكن**)، أي: المرادُ بالتَّشبيه المصطلحِ عليه في علم البيانِ هو: الدلالةُ على مشاركة أمرٍ لآخرَ في معنًى، بحيث لا يكونُ: (**على وجه الاستعارةِ التحقيقيَّةِ**)، نحو «رأيتُ أسدًا في الحمام»؛ (**و**) لا على وجه (**الاستعارةِ بالكناية**)، نحو «أنشبتِ المَنيَّةُ أظفارَها»، (**و**) لا على وجه

---

(١) في هامش (ي): «في كتب أصول الفقه».

(٢) فصَّل التفتازانيُّ الكلامَ على هذه القاعدة تفصيلاً في **التلويح** ١٣١ ـ ١٣٣، وخلاصةُ ذلك الكلامِ في قوله ثمَّة: «واعلم أنَّ المرادَ أنَّ هذا هو الأصل عند الإطلاقِ وخُلوِّ المقامِ عن القرائن».

(٣) انظر: **مجمل اللغة** ١/ ٣١٩، و**أساس البلاغة** (دلل).

(٤) زِيد في (ت) و(ج): «آخر»، وفي مخطوط التلخيص اللوح ٤٩/ ٢: «لآخر» مكان «لأمر».

(التَّجريدِ)، نحو «لقيتُ بزيد أسدًا»، و«لقيَني منه أسدٌ»[١]، على ما سيجيءُ في علم البديع[٢].

فإنَّ في هذه الثَّلاثةِ دلالةً على مشاركة أمرٍ لآخرَ في معنًى مع أنَّ شيئًا منها لا يُسمَّى تشبيهًا في الاصطلاح. خلافًا لصاحب «المفتاح» في التَّجريد، فإنَّه صرَّح بأنَّ نحو ‹رأيتُ بفلان أسدًا› و‹لقيَني منه أسدٌ› من قبيل التَّشبيه[٣]. فمعنى التَّشبيهِ في الاصطلاح عند المصنِّف: هو الدلالةُ على مشاركة أمرٍ لآخرَ في معنًى لا على وجهِ الاستعارةِ التحقيقيَّةِ والاستعارةِ بالكناية والتَّجريدِ.

وينبغي أن يزادَ فيه قولنا: «بالكاف ونحوه لفظًا أو تقديرًا»؛ ليخرج عنه نحو «قاتلَ زيدٌ عمرًا» و«جاءَني زيدٌ وعمرٌو».

وإنَّما قالَ: (الاستعارةِ التحقيقيَّةِ) و(الاستعارةِ بالكناية)؛ لأنَّ الاستعارة التخييليَّة، وهي إثباتُ الأظفارِ للمنيَّة في المثال المذكورِ، ليس فيه دلالةٌ على مشاركة أمرٍ لآخرَ عند المصنِّفِ، لأنَّ المرادَ بالأظفار/ [١/٢٠١] عنده معناها الحقيقيُّ، على ما سيتحقّقُ[٤]، إن شاء الله تعالى.

(فدَخلَ فيه) أي: في تعريف[٥] التَّشبيهِ الاصطلاحيِّ: ما يُسمَّى تشبيهًا بلا خلافٍ، وهو ما ذُكرَ فيه أداةُ التَّشبيهِ نحو «زيد كالأسد» أو «كالأسد» بحذف «زيد» لقيام قرينة؛ وما يُسمَّى تشبيهًا على القول المختار، وهو ما حُذفَ فيه أداة التَّشبيه وجُعل المشبَّهُ به خبرًا عن المشبَّه أو في حُكم الخبرِ، سواءٌ كان مع ذِكر المشبَّهِ أو مع حذفِه[٦].

فالأوَّل (نحو قولنا: ‹زيد أسدٌ›، و) الثَّاني نحو (قوله تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ [البقرة: ١٨]) بحذف المبتدأ، أي: هم صمٌّ، فإنَّ المُحقِّقين على أنَّه يُسمَّى تشبيهًا بليغًا لا استعارةً[٧]؛ لأنَّ «الاستعارةَ إنَّما تُطلق حيث يُطوى ذِكر المستعارِ له بالكليَّة ويُجعل الكلام خِلْوًا عنه، صالحًا لأن يُراد به المنقولُ عنه

---

(١) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «وتُسمَّى هذه الباء تجريدية، وكذا ‹من›». «منه».

(٢) انظر ما سيأتي في ص ٧٧٣ ـ ٧٧٧.

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٦٣. وهو مذهب الشيخ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ٦٨، إذ صرَّح فيه بأنَّ هذا تشبيهٌ على حدِّ المبالغة، وأنَّه لا يُسمَّى استعارةً، وإليه ذهب ابن الأثير في **المثل السائر** ٢/ ١٣٢، غير أنَّه لا يراه من التجريد في شيء.

(٤) كانت في (صل): «سيجيء»، ثمَّ ضُرب عليها. وسيجيء تحقيق ذلك في ص ٦٩٠ ـ ٦٩٦.

(٥) «تعريف» ليس في (ع).

(٦) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٢٨. وسيأتي تفصيل ذلك في ٥٦٨، ٦٣٢ ـ ٦٣٦، ٦٥٤ ـ ٦٥٧.

(٧) سيأتي ذكرهم وتفصيل كلامهم في ص ٥٦٨.

والمنقولُ إليه لو لا دلالةُ الحالِ أو فحوى الكلامِ»[١]. وسيجيءُ لهذا زيادةُ تحقيقٍ وتفصيل في آخر باب التَّشبيهِ[٢]، إن شاءَ الله تعالى.

[أركان التشبيه]

(**والنَّظرُ ههنا**[٣] **في أركانه**)، أي: البحثُ في هذا المقصدِ، إنَّما هو عن أركان التَّشبيهِ المصطلَحِ، (**وهي**) أربعة: (طرفاه) يعني المُشبَّهَ والمُشبَّهَ به (**ووجهُه وأداتُه، وفي الغرض منه، وفي أقسامه**).

وإطلاقُ الأركانِ على الأربعة المذكورةِ: إمَّا باعتبار أنَّها مأخوذةٌ في تعريفه، لأنَّه هو: الدلالةُ على مشاركة أمرٍ لأمر[٤] في معنًى بالكاف ونحوه؛ وإمَّا باعتبار أنَّ التَّشبيهَ في الاصطلاح كثيرًا ما يُطلق على الكلام الدَّالِّ على المشاركة المذكورةِ، نحو قولنا: «زيدٌ كالأسد في الشَّجاعة».

[طرفا التشبيه]

(**طرفاه**:

إمَّا حسِّيَّان) قدَّم البحثَ عن طرفيه لأصالتهما، لأنَّ وجهَ التَّشبيهِ معنًى قائمٌ بالطَّرفين، والأداةُ آلةٌ لبيان التَّشبيهِ، ولأنَّ ذِكرَ أحدِ الطَّرفين واجبٌ البتَّةَ، بخلاف الوجهِ والأداةِ. فالطَّرفانِ أعني المشبَّهَ والمشبَّهَ به إمَّا منسوبان إلى الحسِّ:

(**كالخَدِّ والوَردِ**) في المُبصَرات.

(**والصَّوتِ الضَّعيف والهَمسِ**) في المَسموعات. والمرادُ بالصَّوت الضَّعيفِ: الصَّوتُ الذي لا يُسمَع إلَّا عن قريبٍ، لكنَّه لم يبلغ حدَّ الهَمسِ، وهو الصَّوتُ الذي أخفيَ حتى كأنَّه لا يخرجُ عن فضاء الفمِ.

(**والنَّكْهةِ**) وهي: «ريحُ الفمِ»[٥] (**والعَنبرِ**) في المَشمومات.

---

(١) **الكشَّاف** ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥ (البقرة، ٢/ ١٨)، وزادَ فيه التفتازانيُّ كلمة واحدة هي «بالكلّيّة»، وهي كما ترى نابية عن فصاحة الزمخشريّ، غيرُ لائقة بمعرفة التفتازانيّ بأساليب العرب الفصحاء. وهذه القضية في الفرق بين التشبيه والاستعارة في هذه الصُّورة مذكورة بمعناها في **أسرار البلاغة** ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٢) انظر ما سيأتي في ص ٥٦٨.

(٣) «ههنا» ليس في مخطوط **التلخيص** اللوح ٤٩/ ٢.

(٤) في (ت): «لآخر».

(٥) **الصحاح** (نكه).

(والرِّيقِ والخَمرِ)/ [١٠٢٠١/ ٢] في المَذوقات.

(والجلدِ النَّاعمِ والحريرِ) في الملموسات.

وهذا كلُّه ممَّا فيه نوعُ تسامحٍ إلَّا في الصَّوت الضَّعيفِ والهمسِ والنَّكهةِ[١]؛ وذلك لأنَّ المدرَكَ بالبصر مثلًا إنَّما هو لونُ الخدِّ والوردِ، وبالشَّمِّ رائحةُ العنبرِ، وبالذَّوق طعمُ الرِّيقِ والخمرِ، وباللمس مَلاسةُ الجلدِ النَّاعمِ والحريرِ ولينُهما، لا نفسُ هذه الأشياءِ لكونها أجسامًا، لكنَّه قد استمرَّ في العُرف أن يقال: «أبصرت الورد» و«شمِمتُ العنبرَ» و«ذُقتُ الخمرَ» و«لمستُ الحريرَ»[٢].

(أو عقليان)، عطفٌ على قوله: (إمَّا حسيَّان)، (كالعلم والحياةِ) وجهُ الشَّبَهِ بينهما كونُهما جهتَي إدراكٍ على ما سيجيءُ تحقيقُه.

(أو مُختلِفان) بأن يكونَ المُشبَّه عقليًّا والمُشبَّهُ به حسِّيًّا، أو على العكس:

فالأوَّل (كالمَنيَّة والسَّبُعِ)، فإنَّ المَنيَّة، أعني الموتَ، عقليٌّ، لأنَّه عدمُ الحياة عمَّا من شأنه[٣]، والسَّبُعَ حسِّيٌّ.

(و) الثَّاني مثلُ (العطرِ وخُلقِ) رجلٍ (كريمٍ)، فإنَّ العِطرَ، وهو الطِّيبُ، محسوسٌ بالشَّمِّ، والخُلقَ، وهو: كيفيَّة نفسانيَّة تصدر عنها الأفعال بسهولة[٤] = عقليٌّ.

وقيل: تشبيهُ المحسوسِ بالمعقول غيرُ جائزٍ؛ لأنَّ العلومَ العقليَّةَ مستفادةٌ من الحواسِّ ومنتهيةٌ إليها[٥]، ولذلك قيل: «مَن فقد حسًّا فقد فقد علمًا»، يعني العلمَ المستفادَ من ذلك الحِسِّ، وإذا كان المحسوسُ أصلًا للمعقول فتشبيههُ به يكونُ جَعْلًا للفرع أصلًا والأصلِ فرعًا[٦]، وهو غير جائز.

---

(١) وهذا التسامح واقعٌ في كلام السكَّاكيِّ أيضًا. انظر كلامه في: **مفتاح العلوم** ٤٣٩ ـ ٤٤٠.

(٢) ذكَرَه التفتازانيُّ بأمثلته وفصَّله في **شرح المقاصد** ٢/ ٢٨٨.

(٣) في (ك): «الحياة».

(٤) في **المباحث المشرقية** ١/ ٣٨٥: «الخلقُ: مَلَكة تصدرُ بها عن النفس أفعالٌ بالسهولة من غير تقدُّم رَوِيَّة»، فالتحقيقُ أنَّ تمام التعريف أن يقال: «من غير تقدُّم فِكر ورويَّة»، كما ذكره التفتازانيُّ في **شرح المقاصد** ٢/ ٣٦٣؛ ولهذا نبَّه التهانويُّ في **كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم** ١/ ٧٦٢ أنَّ هذا التعريف الذي أورده التفتازانيّ ههنا مَبنيٌّ على التساهل وتركِ التحقيق. على أنَّ التفتازانيَّ سيُعيد التعريف قريبًا في ص ٥٨٢ على وجه التحقيق.

(٥) في هامش (صل) حاشية كأنَّها من العلاء الصِّيراميّ، نصُّها: «وفي تحقيق هذا الكلام وتوضيحه كتبتُ حاشيةً في نسختي هذه تعديلاته عشر ورقات».

(٦) في هامش (ت): «لأنَّ المُشبَّه به أصلٌ والمُشبَّه فرعٌ».

فلذلك لو حاولَ مُحاوِلٌ المبالغةَ في وصفِ الشَّمسِ بالظُّهور والمِسك بالطِّيب، فقال: «الشَّمس كالحجَّة في الظُّهور» و«المِسك كخُلق فلانٍ في الطِّيب» = كان سخيفًا من القول[١]. وأمَّا ما جاءَ في الأشعار من تشبيه المحسوسِ بالمعقول فوجهُهُ أن يُقدَّر المعقولُ محسوسًا، ويُجعلَ كالأصل لذلك المحسوس، على طريق المبالغة، فيصحُّ التَّشبيهُ حينئذٍ[٢].

ثمَّ لمَّا كانَ من المشبَّه والمشبَّهِ به ما هو غيرُ مدرَكٍ بالحواسِّ الظَّاهرةِ ولا بالقوَّة العاقلةِ، مثل الخياليَّات والوهميَّات والوجدانيَّات = أرادَ أن يُدخلها في الحسِّيّ والعقليّ تقليلًا للاعتبار وتسهيلًا للأمر على الطُّلاب؛ «لأنَّه كلَّما قلَّ الاعتبارُ قلَّت/ [٢٠٢/ ١] الأقسامُ، وإذا قلَّت الأقسامُ كان أسهلَ ضبطًا»[٣]، فأشارَ إلى تعميم تفسيرِ الحسِّيّ والعقليّ بقوله:

(**والمُرادُ بالحسِّيِّ: المُدرَكُ هو أو مادَّته بإحدى الحواسِّ الخمسِ الظَّاهرةِ**)، وهي: البصرُ والسَّمعُ والشَّمُّ والذَّوقُ واللَّمسُ[٤]. (**فدخل فيه**)، أي: بسبب زيادة قولنا: أو مادته دخل في الحسي (**الخَياليُّ**): وهو المعدومُ الذي فُرضَ مجتمعًا مِن أمور كلُّ واحدٍ منها ممَّا يُدرَك بالحسِّ[٥].

(**كما**)، أي: كالمشبَّه به (**في قوله: وكأنَّ مُحمَّرَ الشَّقيقِ**) هو من باب «جَرْدُ قَطيفةٍ»[٦]، أراد به شقائقَ النُّعمانِ[٧]، وهو: وردٌ أحمرُ في وسطه سوادٌ، وإنَّما أُضيفَ إلى النُّعمانِ لأنَّه حَمى أرضًا كثُر

(١) من قوله: «تشبيه المحسوس بالمعقول» إلى هنا بلفظ قريب في **نهاية الإيجاز** ١٠٤ - ١٠٥. والقول بمعناه في **ديوان المعاني** ٣١٠. وله تفصيل في كتاب **فن التشبيه** ٢/ ٩٦ - ٩٨. وقولهم: «مَن فقدَ حِسًّا فقد فقدَ عِلمًا» مذكورٌ في **تفسير الرازيّ** ٥/ ٩ (البقرة، ٢/ ١٧١)، و**تفسير البيضاويّ** ٢/ ٣١٧ (الإسراء، ١٧/ ٨٥)، و**نهاية الأرب** ٧/ ٤٠.

(٢) الكلام بلفظ قريب في **نهاية الإيجاز** ١٠٦، وأوردَ الرازيُّ ثمَّة جملةً من تلك الأشعار.

(٣) **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٢٦/ ١. وبيَّن ذلك المؤذِّنيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢٠٨/ ١ بقوله: «وذلك أنَّه لو لم يُلحِق الخياليَّ بالحسِّيّ والوهميَّ والوجدانيَّ بالعقليّ اتَّسعتْ دائرة الأقسامِ، حيث يكونُ بالتقسيم العقلي خمسة وعشرين وذلك مِن ضرب خمسة بخمسة، وإذا لحِقَ ذلك كانت أربعة مِن ضرب اثنين باثنين». وعُلِّق كلامُه هذا في هامش (صل).

(٤) انظر تقسيم الحواسّ وتفصيل الكلام عليها في: **الشِّفاء** (الطبيعيات، النفس) ٦/ ٥٨ - ١٤١.

(٥) في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٢٦/ ١: «وهو المعدومُ الذي فُرِضَ مجتمعًا من أمور كلُّ واحدٍ منها موجودٌ في الأعيان محسوسٌ».

(٦) مضى شرحه والكلام عليه في ص ٢٢٣.

(٧) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٢٦/ ١.

فيها ذلك[١]. (**إذا تَصوَّبَ**)، «أي: مالَ إلى السِّفل»[٢]، مِن صابَ المطرُ إذا نزلَ[٣]، (**أو تَصعَّدْ**)، «أي: مالَ إلى العِلْو»[٤]. (**أعلامُ**) «جمعُ عَلَم، وهي الرَّاية»[٥].

.... (**ياقوتٍ نُشـرْ** ... نَ علـى رِمـاحٍ مِـن زَبَرجَـدْ)[٦]

فإنَّ الأعلامَ الياقوتيَّةَ المَنشُورةَ على الرِّماح الزَّبرجديَّةِ ممَّا لا يُدرِكُه الحِسُّ؛ لأنَّ الحسَّ إنَّما يُدرِكُ ما هو موجودٌ في المادَّة حاضرٌ عند المدرِكِ على هيئاتٍ محسوسةٍ مخصوصةٍ، لكن مادَّته التي تَركَّبَ هو منها كالأعلام والياقوت والرِّماح والزَّبرجد كلٌّ منها محسوسةٌ بالبصر.

(**وبالعقليِّ ما عدا ذلك**) أي: المرادُ بالعقليِّ: ما لا يكونُ هو ولا مادَّتُه مدرَكًا بإحدى الحواسِّ الخمس الظَّاهرةِ. (**فدخَل فيه الوهميُّ**) الذي لا يكونُ للحسِّ مَدخَلٌ فيه لكونه غيرَ منتزَعٍ منه، بخلاف الخياليّ فإنَّه مُنتزَعٌ منه، ولهذا قال: (**أي: ما هو غيرُ مُدرَك بها**)[٧]، أي: بإحدى الحواس المذكورة، (**و**) لكنه بحيث (**لو أُدرِك لكان مُدرَكًا بها**)، وبهذا القيد يتميز عن العقليّ[٨].

(**كما في قوله**)، أي: كالمشبَّه به في قول امرئ القيس:

أَيَقتُلُنـي والمَشرفـيُّ مُضاجِعـيْ ... (**ومَسنُونةٌ زُرقٌ كأنيـابِ أغـوالِ**)[٩]

---

(١) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **الصحاح** (شقق).

(٢) **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٤٩/ ٢.

(٣) انظر: **الصحاح** (صوب).

(٤) **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٤٩/ ٢. وانظر: **الصحاح** (صعد).

(٥) **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٤٩/ ٢. وانظر: **الصحاح** (علم).

(٦) البيتان بتمامهما:

وكـأنَّ مُحـمَـرَّ الشَّـقيـ ... ـقِ إذا تصـوَّبَ أو تصعَّـدْ

أعـلامُ يـاقـوتٍ نُـشـرْ ... نَ على رِماحٍ مِن زبرجـدْ

وهما للصَّنوبريّ وليسا في **ديوانه** ولا في **تكملته**. وهما له في **أسرار البلاغة** ١٥٩، ١٧٣، و**نهاية الأرب** ١١/ ٢٨٤، و**معاهد التنصيص** ٢/ ٤، و**عقود الدُّرر** اللوح ٥٨/ ٢، و**العقد المكلَّل** اللوح ٧٧/ ١ ـ ٢؛ وبلا عزو في **مفتاح العلوم** ٤٦١، و**المصباح** ١١٦، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٢٢٦/ ١، و**الإيجاز لأسرار الطراز** ٣١٩، و**الإيضاح** ٣٣٥ ـ ٣٣٦؛ و**التبيان** للطِّيبيّ ١٤٧.

(٧) في هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «ينبغي أن يقال: ‹أي: ما هو ومادَّته غيرُ مُدرَكٍ بها›، وإلاَّ فيصدُق على الخياليّ أيضًا أنّه غيرُ مُدرَكٍ بها». «منه».

(٨) وستأتي له زيادة تفصيل قريبًا.

(٩) مضى بتخريجه في ص ٤٣١. ومعنى الخياليّ والوهميّ على النحو الذي بيَّن أنَّه ليس بمقصود ههنا مذكورٌ في **الشِّفاء** =

يقول: أيقتلني ذلك الرَّجلُ الذي يُوعِّدني[1] في حبِّ سَلمى، والحالُ أنَّ مُضاجعي ومُلازمي سيفٌ منسوبٌ إلى مَشارف اليمنِ، وسِهامٌ محدَّدةُ النِّصالِ. يقالُ: سَنَّ السَّيفَ إذا حدَّدَه. ووصفَ النِّصال بالزُّرقة للدلالة على صفائها وكونِها مَجلوَّةً[2].

فإنَّ أنيابَ الأغوالِ ممَّا لا يُدركُه/ [٢٠٢/ ٢] الحسُّ لعدم تحقُّقها، مع أنَّها لو أُدركتْ لم تُدرَك إلا بحسِّ البصرِ.

وممَّا يجب التَّنبُّه له في هذا المقامِ أن ليس المرادُ بالخياليَّات الصُّورَ المرتسمةَ في الخيال المتأديةَ إليه من طرُق الحواسِّ، ولا بالوهميَّاتِ المعانيَ الجزئيَّةَ المدركةَ بالوهم على ما سبقَ تحقيقُها في بحث الفصل والوصل[3]؛ وذلك لأنَّ الأعلامَ الياقوتيَّةَ ليستْ ممَّا تأدَّت إلى الخيال من الحسِّ المشترَك، إذ لم يقع بها إحساسٌ قط، ولأنَّ أنيابَ الأغوالِ ورؤوسَ الشَّياطينِ ليستْ من المعاني الجزئيَّة، بل هي صُورٌ، لأنَّها ليست ممَّا لا يمكنُ أن يُدرَك بالحواسِّ الظَّاهرة، بل إذا وُجِدت لم تُدرَك إلَّا بها. وليست أيضًا ممَّا له تحقُّقٌ كصداقة زيدٍ وعداوةِ عمرٍو.

بل التَّحقيقُ في هذا المقامِ أنَّ من قوى الإدراكِ ما يُسمَّى مُتخيِّلةً ومُفكِّرةً، ومن شأنه تركيبُ الصُّورِ والمعاني وتفصيلُها والتصرُّفُ فيها، واختراعُ أشياءَ لا حقيقة لها كإنسان له جناحان أو رأسان أو لا رأسَ له. وهي دائمًا لا تسكنُ نومًا ولا يقظةً، وليس عملُها منتظمًا، بل النَّفسُ هي التي تستعملُها على أيِّ نظامٍ تريد بواسطة القوَّةِ الوهميَّةِ، وبهذا الاعتبارِ تُسمَّى متخيِّلةً؛ أو بواسطة القوَّةِ العقليَّةِ، وبهذا الاعتبار تُسمَّى مفكِّرةً[4].

فالمراد بالخيالي: هو المعدوم الذي ركَّبته المُتخيِّلةُ من الأمور التي أُدركِت بالحواسِّ الظَّاهرةِ، وبالوهميّ: ما اخترعَته المُتخيِّلةُ من عند نفسها، كما إذا سُمعَ أنَّ الغول شيء يُهلِك النَّاس كالسَّبُعِ، فأخذتِ المتخيِّلةُ في تصويرها بصورة السَّبُعِ واختراعِ ناب لها كما للسَّبُع[5].

= (الطبيعيات، النفس) ٦/ ١٤٨.

(١) هكذا ضُبطت في (صل).

(٢) بعض هذا الشرح بمعناه في شرح ديوان امرئ القيس للسُّكَّريّ ٣٣٤. وفيه أنَّ المشارف: قُرى للعرب تدنو من الرِّيف.

(٣) انظر ما سلف في ص ٤٨٧.

(٤) الكلام بمعناه في الشِّفاء (الطبيعيات، النفس) ٦/ ١٥٠، ١٥٢، ١٦٢.

(٥) كلامه ههنا قريب ممَّا في شرح المفتاح للمُؤذِّنيّ اللوح ٢٠٨/ ٢، وذلك قوله: «الوهم: قوَّة تخترعُ ما ليسَ بثابتٍ أصلاً تبعًا =

(وما يُدرَك بالوُجدانِ)، أي: ودخل أيضًا في العقليّ ما يُدرَك بالقوى الباطنة، وتُسمَّى وجدانيَّات، (كاللذَّة والألمِ) الحسِّيَّين، فإنَّه المفهوم من إطلاقهما، بخلاف اللذَّةِ والألمِ العقليَّين، فإنَّهما ليسا من الوجدانيَّات، بل من العقليَّات الصِّرفة كالعِلم والحياةِ(١).

وتحقيقُ ذلك أنَّ اللذَّةَ: إدراكٌ ونيلٌ لِما هو عند المُدرِك كمالٌ وخيرٌ من حيث هو كذلك، / [٣٠٢/ ١] والألمُ: إدراكٌ ونيلٌ لِمَا هو عند المُدرِك آفةٌ وشرٌّ من حيث هو كذلك، وكلٌّ منهما حسِّيٌّ وعقليٌّ:

أمَّا الحسِّيُّ فكإدراك القوَّةِ الغضبيَّةِ أو الشهويَّةِ ما هو خيرٌ عندها وكمالٌ(٢)، كتكيُّف الذَّائقةِ بالحلو واللامسةِ باللين والباصرةِ بالملاحة والسَّامعةِ بصوت حسَنٍ والشامَّةِ برائحة طيِّبةٍ والمتوهِّمةِ بصورة شيءٍ ترجوه، وكذلك البواقي فهذه مُستنِدة إلى الحسِّ.

وأمَّا العقليُّ فلا شكَّ أنَّ للقوَّة العاقلةِ كمالًا، وهو إدراكاتُها المجرَّداتِ اليقينيَّةَ، وأنَّها تُدرِك هذا الكمالَ وتلتذُّ به، وهو اللذَّةُ العقليَّةُ. وقِسْ على هذا الألمَ، فاللذَّةُ العقليَّةُ ليست من الوجدانيَّات المدرَكةِ بالحواسِّ الباطنةِ وكذا الألم(٣)، وهذا ظاهرٌ.

وأمَّا اللذَّةُ والألمُ الحسِّيَّان فلمَّا كانا عبارتين عن الإدراكين المذكورَين، والإدراكُ ليس ممَّا تدركُه الحواسُّ الظاهرةُ = دخلا بالضَّرورة فيما عدا المُدرَك بإحدى الحواسِّ الظاهرةِ، وليسا من العقليَّات الصِّرفةِ، لكونهما من الجزئيَّات المستندةِ إلى الحواسِّ، بل من الوجدانيَّات المُدرَكة بالقوى الباطنة كالشِّبع والجوعِ والفرحِ والغمِّ والغضبِ والخوفِ وما شاكلَ ذلك.

= للحسِّ. مثل اختراع شيئين شبيهين بالناب والمِخلب للمَنيَّة، بناءً على أنَّ افتراسَ السَّبُع إنَّما يكونُ بالناب والمِخلب، فيُتوهَّم أن افتراسها أيضًا يكونُ بشيئين شبيهين بذلك». وأعاده التفتازانيُّ مع تفصيل يسير في شرحه للمفتاح اللوح ٢١٨/ ٢.

(١) انظر تحقيق ذلك في المباحث المشرقية ١/ ٣٨٧-٣٨٨.

(٢) في هامش (د) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «قيل: الكمالُ: هو الأمر اللائق كالتكيُّف بالحلاوة والدُّسومة للذائقة، وتعقُّل الأشياء على ما هي عليها في نفس الأمر العقليَّةُ، والجاه والتغلُّب للغضبيَّة». «منه». وذكَرَ ما هو قريبٌ منه في شرح المقاصد ٢/ ٣٦٧. والكلام على الغضبيَّة في الشِّفاء (الطبيعيات، النفس) ٦/ ١٧٣. أوردَ الحفيدُ في حاشيته على المطوَّل اللوح ١٧١/ ٢ تعليقًا للتفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «قوله: (فكإدراك القوَّة الغضبيَّة) بمعنى النيل والوصول، فالقوَّة السَّوقية: إمَّا باعثةٌ على جلب ما يُتصوَّر نافعًا، وتُسمَّى شهويَّة؛ أو دفعِ ما يتصوَّر ضارًّا، وتسمَّى غضبيَّة. كذا تكلَّف الشَّارح قُدِّس سرُّه في الحاشية، لدفع أنَّ الغضبيَّة ليست من القوى المدركة».

(٣) زيد في (ع): «العقليّ».

[وجه الشبه]

(ووجهُه: ما يَشترِكان فيه)، أي: وجهُ التَّشبيهِ: هو المعنى الذي قُصِد اشتراكُ الطَّرفين فيه (تحقيقًا أو تخييلًا). وإلَّا فـ«زيدٌ» و«الأسدُ» في قولنا: «زيدٌ كالأسد» يشتركان في الوجود والجسميَّةِ والحيوانيَّةِ وغيرِ ذلك من المعاني، مع أنَّ شيئًا منها ليس وجهَ التَّشبيهِ، فالمرادُ المعنى الذي له زيادةُ اختصاصٍ بهما وقُصِد بيانُ اشتراكِهما فيه[١].

ولهذا قال الشَّيخ عبدُ القاهرِ: التَّشبيهُ: الدلالةُ على اشتراك شيئين في وصفٍ هو مِن أوصاف الشيءِ في نفسه خاصَّة، كالشَّجاعة[٢] في الأسد والنُّور في الشَّمس[٣]. (والمرادُ بالتخييليّ): ألَّا يوجدَ ذلك في أحد الطَّرفَين أو في كليهما إلَّا على سبيل التَّخييلِ والتأويلِ[٤]، (نحو ما في قوله)، أي: مثلُ وجهِ التَّشبيهِ في قول القاضي التَّنوخيّ: (وكأنَّ النُّجومَ بين دُجاها)، هي[٥] جمعُ دُجْيَة: وهي الظُّلمة[٦]. والضَّمير لليالي أو للنُّجوم. والرِّوايةُ الصَّحيحةُ: «دجاه»[٧]، والضَّميرُ لليل في قوله:

رُبَّ ليلٍ قطعتُه بصُدودٍ ... أو فِراقٍ ما كانَ فيه وَداعُ

مُوحشٍ كالثَّقيل تَقذَى به العيـ ... ـنُ وتأبى حَديثَه الأسْماعُ

وكأن النُّجومَ بين دجاهُ[٨] ... (سُننٌ لاحَ بينهنَّ ابتداعُ[٩])

---

(١) الكلام بمعناه في أسرار البلاغة ٤١٣ ـ ٤١٤.

(٢) في هامش (د) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «والمرادُ من الشجاعة هنا الجُرأة، وإلاَّ فالشجاعة تتوقَّف على الشعور؛ لأنَّه من المَلَكات النفسانيَّة، وهو في الأسد مُنتفٍ، كما سيجيء». «منه».

(٣) ما وجدتُ هذا الكلام بلفظه ولا بقريب من لفظه في كتابَي الشيخ عبد القاهر، لكنَّه محصولُ كلامٍ مفصَّل له في أسرار البلاغة ٣٨٧، ٤١٣ ـ ٤١٤.

(٤) الكلام بلفظ جِدّ قريب في الإيضاح ٣٣٦؛ وانظر ما يشبهه في أسرار البلاغة ٤١٣.

(٥) «هي» ليس في (ت) و(ع).

(٦) انظر: الصحاح (دجا).

(٧) وهي الرِّواية في يتيمة الدهر ٢/ ٣٩٥؛ والرِّواية في خاصّ الخاصّ ٥٦: «دجاها».

(٨) من قوله: «والرِّوية الصحيحة» إلى هنا ليس في (ج) و(ك)، ومُستدرَكٌ مصحَّحٌ في هامش أكثر النُّسخ.

(٩) الأبيات للقاضي التنوخيّ في يتيمة الدهر ٢/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥، وشرح المفتاح للتفتازانيّ اللوح ٢٢٥/ ١، ومعاهد التنصيص ٢/ ١٠، والعقد المكلَّل اللوح ٧٨/ ١؛ والأخير له في خاصّ الخاصّ ٥٦، والإيضاح ٣٣٦؛ وهي بلا عزو في أسرار البلاغة ٢٢٥، ٢٢٩، والأخير في نهاية الإيجاز ١٠٥، ومفتاح العلوم ٤٥١، ونهاية الأرب ٧/ ٤٠، والتبيان للطِّيبيّ ١٦٩.

فإنَّ وجهَ/ [٢٠٣/ ٢] الشَّبهِ فيه) أي: في التَّشبيه المذكورِ في هذا البيت **(هو الهيئةُ الحاصلةُ مِن حُصول أشياءَ مُشرقةٍ بيضٍ في جوانبِ شيءٍ مُظلِمٍ أسودَ، فهي)** أي: تلك الهيئةُ **(غيرُ موجودةٍ في المشبَّهِ به إلَّا على طريق التَّخييلِ.**

وذلك)، أي: بيانُ وجودِه في المشبَّه به على طريق التَّخييلِ **(أنَّه)**، الضَّميرُ للشَّأن، **(لمَّا كانتِ البِدعةُ وكلُّ ما هو جَهلٌ تجعَلُ صاحبَها كمَن يمشي في الظُّلمة فلا يهتدي للطَّريق ولا يأمَنُ أن ينال مَكروهًا = شُبِّهتِ)** البدعةُ وكلُّ ما هو جهلٌ **(بها)**، أي: بالظُّلمة، فقوله: (شُبِّهت) جوابُ (لمَّا).

= **(ولزِم بطريق العكسِ[١] أن تُشبَّه السُّنَّةُ وكلُّ ما هو عِلمٌ بالنُّور)**؛ لأنَّ السُّنَّة والعِلمَ يقابلُ[٢] البدعةَ والجهلَ، كما أنَّ النُّورَ يقابلُ الظُّلمةَ. **(وشاعَ ذلك)**، أي: كونُ البدعةِ والجهلِ كالظُّلمة، والسُّنَّةِ والعِلم كالنُّور، **(حتّى يُخيَّلَ أنَّ الثَّانيَ)**، أي: السُّنَّةَ وكلَّ ما هو علمٌ **(ممَّا له بياضٌ وإشراقٌ، نحو: «أتيتُكم بالحَنيفيَّة البَيضاءِ»[٣]؛ والأوَّل على خلاف ذلك)**، أي: ويُخيَّل أنَّ البدعةَ وكلَّ ما هو جهلٌ ممَّا له سوادٌ وإظلامٌ، **(كقولك: ‹شاهدتُ سوادَ الكُفر مِن جبين فلانٍ›، فصار)**، أي: بسبب تخيُّلِ أنَّ الثَّانيَ ممَّا له بياضٌ وإشراقٌ والأوَّلَ ممَّا له سوادٌ وإظلامٌ صارَ **(تشبيهُ النُّجوم بين الدُّجى بالسُّنن بين الابتداعِ كتَشبيهها)**، أي: مثلَ تشبيهِ النُّجومِ **(ببياضِ الشَّيبِ في سَواد الشَّبابِ)**، أي: أبيضِه في أسوده فيما سوادُه مُتحقِّق، **(أو بالأنوار)**، أي: الأزهارِ **(مُؤتلِقةً)** بالقاف، أي: لامعةً **(بين النَّباتِ الشَّديدِ الخُضرةِ)** فيما سواده بحسب الإبصارِ فقط[٤]. فظهرَ اشتراكُ النُّجومِ بين الدُّجى والسُّنَن بين الابتداعِ في كون كلٍّ منهما شيئًا ذا بياضٍ بين شيءٍ ذي سوادٍ على طريق التَّأويل، وهو تخييلُ ما ليس بمتلوِّن متلوِّنًا[٥].

وعُلمَ أنَّ قولَه:

.... سُــنَنٌ لاحَ بينهــنَّ ابتــداعُ

(١) زِيد في (ك) و(ي): «إذا أريدَ التشبيه».

(٢) في (ت): «يقابلان».

(٣) **أسرار البلاغة** ٢٢٧. ولم أجِد الحديث بهذا اللفظ.

(٤) في هامش (صل): «لا في الواقع».

(٥) من قوله: «لمّا كانت البدعة» إلى هنا بلفظ قريب في **أسرار البلاغة** ٢٢٦ ـ ٢٢٧، عن العكس في التمثيل بالتأويل، فاستفاد منه القزوينيُّ والتفتازانيُّ في الكلام على التخييل في وجه الشبه. وانظر: **الإيضاح** ٣٣٧.

من باب القلبِ[١]. والمعنى: سُنَنٌ لاحتْ بين الابتداعِ. وكأنَّ اللَّطيفةَ فيه بيانُ كثرةِ السُّنن حتَّى كأنَّ البدعةَ هي التي/ [١/٢٠٤] تلمَع مِن بينها.

(**فعُلِم**) من وجوب اشتراكِ وجهِ التَّشبيهِ بين المشبَّهِ والمشبَّهِ به (**فسادُ جَعْلِه**)، أي: جعلِ وجهِ التَّشبيهِ (**في قولِ القائل: «النَّحوُ في الكلام كالمِلح في الطَّعام» = كونَ القليلِ مُصلِحًا والكثيرِ مُفسدًا**)؛ لأنَّ هذا المعنى ممَّا لا يشتركُ فيه المشبَّهُ، أعني النحو؛ (**لأنَّ النَّحوَ لا يَحتمِلُ القِلَّة والكثرةَ**)، لأنَّه إذا كان من حُكمه رفعُ الفاعلِ ونصبُ المفعولِ مثلًا، فإن وُجد ذلك في الكلام فقد حصلَ النَّحو فيه وانتفى الفسادُ عنه وصار منتفَعًا به في فهم المرادِ منه، وإن لم يُوجَد ذلك فيه لم يحصل النَّحوُ وكان فاسدًا لا يُنتفَعُ به، بل يُستضرُّ لوقوعه في عمياء وهجومِ الوحشةِ عليه، كما يوجبُه الكلامُ الفاسدُ، (**بخلاف المِلحِ**) فإنَّه يحتملُ القلَّةَ والكثرةَ بأن يُجعَل في الطَّعام القدرُ الصَّالحُ منه أو أقلُّ أو أكثرُ[٢].

فالحقُّ أنَّ وجهَ التَّشبيهِ فيه كونُ استعمالِهما مُصلِحًا وإهمالِهما مُفسِدًا، «والمعنى أنَّ الكلامَ لا يستقيمُ ولا تحصلُ مَنافعُه التي هي الدلالات على المقاصد إلَّا بمراعاة أحكامِ النَّحو فيه من الإعراب والتَّرتيبِ الخاصِّ، كما لا يُجدي الطَّعامُ ولا تحصلُ المنفعةُ المطلوبةُ منه وهي التَّغذيةُ ما لم يُصلَح بالمِلح»[٣].

ومَن جعلَ وجهَ التَّشبيهِ كونَ القليلِ مُصلِحًا والكثيرِ مفسدًا[٤]، فكأنَّه أرادَ بكثرة النَّحو استعمالَ الوجوهِ الغريبةِ والأقوالِ الضَّعيفةِ ونحوِ ذلك[٥] ممَّا يُفسِدُ الكلامَ[٦].

[أقسام وجه الشبه]

(**وهو**)، أي: وجهُ التَّشبيهِ:

(**إمَّا غيرُ خارجٍ عن حقيقتهما**)، أي: حقيقةِ الطرفَين، وذلك بأن يكون تمامَ ماهيَّتهما النوعيَّةِ أو

---

(١) أصل هذا الكلام في أسرار البلاغة ٢٢٥.

(٢) من قوله: «فعُلِم من اشتراك» إلى هنا بمعناه في **أسرار البلاغة** ٧٢، و**الإيضاح** ٣٤٠.

(٣) **أسرار البلاغة** ٧١ ـ ٧٢.

(٤) وهو وجهٌ أوردَه الشيخ عبد القاهرِ في **أسرار البلاغة** ٧٣ على سبيل الفرْض، وردَّه ثمَّة.

(٥) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «وبناء الكلام عليها». «منه».

(٦) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «وقد يُصحَّحُ بأنَّه إذا كان في الكلام وجوهٌ كثيرةٌ من الإعراب بعضُها يؤدِّي إلى المعنى المراد وبعضُها إلى غير المرادِ، فالحملُ على الكلّ تكثيرٌ للنحو وإفسادٌ للكلام، والحملُ على ذلك البعضِ المناسبِ تقليلٌ وإصلاحٌ». «منه».

جزءًا منها مشترَكًا بينهما وبين ماهيَّة أخرى أو مميِّزًا لها عن غيرها، (**كما في تشبيه ثوبٍ بآخرَ في نوعهما أو جنسِهما**) أو فصلِهما، كما يقال: «هذا القميصُ مثلُ ذاك»، في كونهما كِرباسًا[1] أو ثوبًا أو مِن القُطن.

(**أو خارجٌ**) عن حقيقة الطَّرفين، ولا محالةَ يكونُ معنًى قائمًا بهما، ولهذا قال: (**صفةٌ**). وتلك الصِّفة:

(**إمَّا حقيقيَّةٌ**)، أي: هيئةٌ متمكِّنةٌ في الذَّات مُتقرِّرةٌ فيها. والصِّفةُ الحقيقيَّةُ:

إمَّا (**حسِّيَّةٌ**)، أي: مُدرَكةٌ/ [٢٠٤/ ٢] بالحسّ (**وهي الكيفيَّاتُ الجسميَّةُ**)، أي: المختصَّة بالأجسام:

(**ممَّا يُدرَك بالبصر**): وهي قوَّةٌ مرتَّبةٌ في العصبتين المُجوَّفتين اللتين تتلاقيان فتفترِقان إلى العينين[2]:

(**مِن الألوانِ والأشكالِ**)، والشَّكلُ: هيئةُ إحاطةِ نهايةٍ واحدةٍ بالجسم كالدَّائرة، أو نهايتين كشَكل نصفِ الدَّائرة، أو ثلاثِ نهايات كالمثلث، أو أربعٍ كالمربَّع، أو غير ذلك[3].

(**والمقاديرِ**) والمِقدارُ: كمٌّ متَّصلٌ قارُّ الذَّاتِ. ونعني بالكمّ عَرَضًا يقبل التَّجزيء لذاته[4]؛ وبالاتِّصال: أن يكونَ لأجزائه حدٌّ مشتركٌ تتلاقى عنده، وبه احترزَ عن العدد؛ وبكونه قارَّ الذَّات أن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة، وبه احترزَ عن الزَّمان. والمِقدارُ: جِسمٌ تعليميٌّ إن قبِلَ القِسمةَ في الطُّول والعَرْضِ والعُمقِ، وسطحٌ إن قَبِلها في الطُّول والعَرْضِ، وخطٌّ إن قَبِلها في الطُّول فقط.

(**والحركاتِ**) والحركةُ عند المتكلِّمين: حصولُ الجسم[5] في مكانٍ بعد حصولِه في مكان آخرَ[6]، أعني أنَّها عبارةٌ عن مجموع الحصولَين، وهذا مختصٌّ بالحركة الأينيَّةِ. وعند الحُكماء: هو الخروجُ من القوَّة إلى الفعل على سبيل التَّدريجِ[7].

---

(١) الكِرباس مفرد الكرابيس، فارسيٌّ معرَّبٌ: ثيابٌ خشنة.

(٢) التعريف بلفظ قريب في **الشِّفاء** (الطبيعيات، النفس) ٦/ ٣٤، وله تفصيل في **شرح حكمة الإشراق** ٤٣٤.

(٣) التعريف بلفظ قريب في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٢٧/ ١.

(٤) تعريف الكم بلفظ جِدّ قريب في **حكمة العين** ٢٥٩.

(٥) في (ع): «جسم».

(٦) التعريف بلفظ قريب في **تلخيص المحصَّل** ١٤٨، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٢٢٧/ ١، وذكر الشِّيرازيُّ أنَّه تعريف المتكلِّمين. وانظر في **تلخيص المحصَّل** ١٤٩ تعريف السكون وتفصيل الكلام عليه.

(٧) التعريف بلفظ قريب في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٢٧/ ١، ونصَّ على أنَّه تعريف الحكماء.

وفي جعلِ المقاديرِ والحركاتِ من الكيفيَّات نظرٌ؛ لأنَّ المِقدارَ من مقولة الكمِّ، أعني الذي يقتضي القِسمةَ لذاته، والحركةَ من الأعراض النِّسبيَّةِ، والكيفيَّةُ لا تقتضي لذاتها قِسمةً ولا نسبةً. وكأنَّه أرادَ بالمقادير أوصافَها من الطُّول والقِصَرِ والتوسُّطِ بينهما، وبالحركاتِ نحوَ السُّرعةِ والبطءِ والتوسُّطِ بينهما.

(وما يتَّصل بها)، أي: بالمَذكورات كالحُسْن والقُبحِ المُتَّصفِ بهما الشَّخصُ باعتبار الخِلقةِ التي هي عبارةٌ عن مجموع الشَّكلِ واللَّونِ، وكالضَّحكِ والبُكاءِ الحاصلَين باعتبار الشَّكلِ والحركةِ، وكالاستقامةِ والانحناءِ والتحدُّبِ والتقعُّرِ الدَّاخلةِ تحت الشَّكلِ وغيرِ ذلك.

= (أو بالسَّمعِ) عطفٌ على قوله: (بالبصر). والسَّمْعُ: قوَّةٌ رُتِّبت في/[٢٠٥/ ١] العصبِ المفروشِ على سطحِ باطنِ الصِّماخَين تُدرَكُ بها الأصواتُ[١]. (**مِنَ الأصواتِ الضَّعيفةِ والقويَّةِ والتي بينَ بينَ**)، ومِنَ الأصوات الحادَّةِ والثَّقيلةِ والتي بينَ بينَ. والصَّوتُ يحصلُ من التموُّجِ المعلولِ: للقَرْعِ الذي هو إمساسٌ عنيفٌ، والقَلْعِ الذي هو تفريقٌ عنيفٌ بشرط مقاومةِ المقروعِ للقارعِ والمقلوعِ للقالعِ. وبحسب قوَّةِ المقاومةِ وضعفِها يختلفُ قوَّةً وضعفًا، وبحسب الاختلافِ في صلابة المقروعِ أو مَلاستِه كما في أوتار الأغاني الممتدَّةِ[٢]، أو في قِصَر المَنفذِ أو ضِيقِه أو شِدَّةِ التوائِه كما في المزامير الملتويةِ = يختلفُ حِدَّةً وثِقلًا[٣].

(**أو بالذَّوقِ**): «وهي قوَّةٌ مُنبثَّةٌ في العَصَب المفروشِ على جِرْم اللِّسانِ»[٤]. (**مِنَ الطُّعوم**)، وأصولُها تسعة: الحَرافةُ، والمَرارةُ، والمُلوحةُ، والحُموضةُ، والعُفوصةُ، والقَبْضُ، والدُّسومةُ، والحلاوةُ، والتَّفاهةُ[٥].

(**أو بالشَّمِّ**): «وهي قوَّةٌ مرتَّبةٌ في زائدتَي مقدَّمِ الدِّماغِ الشبيهتَين بحَلمتي الثَّدْي»[٦]. (**مِنَ الرَّوائح**)،

(١) التعريف بلفظ قريب في الشِّفاء (الطبيعيات، النفس) ٦/ ٣٤، وشرح حكمة الإشراق ٤٣٤.

(٢) في هامش (د) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «بخلاف القطن المحلوج، فإنَّه ليس له مقاومةٌ للقارع». «منه».

(٣) الكلام بلفظ قريب في الشِّفاء (الطبيعيات، النفس) ٦/ ٣٤، ٧٠ ـ ٧١، ٧٤، والمباحث المشرقية ١/ ٣٠٥، ٣٠٨، وشرح حكمة الإشراق ٤٣٤.

(٤) الشِّفاء (الطبيعيات، النفس) ٦/ ٣٤، وفي مطبوعه «مرتَّبة» مكان «منبثَّة»، وبلفظه في شرح حكمة الإشراق ٤٣٣.

(٥) هي كذلك تسعة في الشِّفاء (الطبيعيات، النفس) ٦/ ٦٥، والمباحث المشرقية ١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠، وشرح الإشارات والتنبيهات للطوسيّ ٢/ ٣٠٦. باختلاف في الترتيب فيما بينها.

(٦) الشِّفاء (الطبيعيات، النفس) ٦/ ٣٤، وبلفظ جِدّ قريب في شرح حكمة الإشراق ٤٣٣.

ولا حَصْرَ لأنواعها[١]، ولا أسماءَ لها إلَّا من جهة الموافقةِ أو المخالفةِ كـ«رائحة طيِّبة أو مُنتِنة»، أو من جهة الإضافةِ إلى محلِّها كـ«رائحة المِسْك»، أو إلى ما يقارنها كـ«رائحة الحلاوة»[٢].

(أو باللَّمس): وهي قوَّةٌ ساريةٌ في البدن كلِّه بها تُدرَكُ الملموساتُ[٣]. **(مِنَ الحَرارةِ والبُرودةِ والرُّطوبةِ واليُبوسةِ)**، هذه الأربعة هي أوائل الملموساتِ التي بها تتفاعلُ الأجسامُ العُنصريَّةُ، وينفعلُ بعضها عن بعض فتتولَّدُ منها المُركَّباتُ. والأُوليَان منها فعليَّتان؛ لأنَّ الحرارةَ: كيفيَّةٌ من شأنها تفريقُ المختلِفات وجمعُ المُتشاكِلاتِ، والبُرودةَ: كيفيَّةٌ من شأنها تفريقُ المُتشاكِلاتِ وجمعُ المُختلِفاتِ؛ والأُخرَيان انفعاليَّتان؛ لأنَّ الرُّطوبةَ: كيفيَّةٌ تقتضي سهولةَ التشكُّلِ والتفرُّقِ والاتِّصالِ، واليُبوسةَ: كيفيَّةٌ تقتضي صعوبةَ/ [٢/ ٢٠٥] ذلك[٤].

(والخُشونةِ): وهي كيفيَّة تحصلُ عن كون بعضِ الأجزاءِ أخفضَ وبعضِها أرفعَ. **(والمَلاسةِ)**: وهي كيفيَّة تحصلُ عن استواء وضعِ الأجزاءِ[٥]. **(واللِّينِ)**: «وهي كيفيَّة تقتضي قَبولَ الغَمْزِ إلى الباطن، ويكونُ للشيء بها قوامٌ غيرُ سيَّال فينتقلُ عن وضعه ولا يمتدُّ كثيرًا بسهولة. وإنَّما يكونُ قَبولُه الغَمْزَ إلى الباطن من الرُّطوبةِ وتماسكُه من اليُبوسة»[٦]. **(والصَّلابةِ)** وهي تُقابلُ اللِّينَ[٧].

وكونُ هذه الأربعةِ مِن المَلموساتِ مذهبُ بعضِ الحُكماءِ[٨].

(والخِفَّةِ): وهي كيفيَّةٌ يقتضي بها الجسم أن يتحرَّكَ إلى صوب المحيطِ لو لم يعُقْهُ عائقٌ.

---

(١) كما في شرح الإشارات والتنبيهات للطوسيّ ٢/ ٣٠٦.

(٢) من قوله: «ولا أسماءَ لها» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في المباحث المشرقية ١/ ٣١١.

(٣) التعريف بلفظ قريب في الشِّفاء (الطبيعيات، النفس) ٦/ ٣٤، وشرح حكمة الإشراق ٤٣٣.

(٤) التعريفات الأربعة في بلفظ قريب في الشِّفاء، والمباحث المشرقية ١/ ٢٦٩، ٢٧٦، وشرح الإشارات والتنبيهات للطوسيّ ٢/ ٣٠٦، وتلخيص المحصَّل ١٤٥. وفصَّل الفخر الرازيُّ الكلام على أنَّ الحرارة والبرودة فاعلتان وأنَّ الرطوبة واليُبوسة منفعلتان في المباحث المشرقية ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢.

(٥) التعريفان بلفظ جِدّ قريب في تلخيص المحصَّل ١٤٥، وبمعناه في المباحث المشرقية ١/ ٢٩٢.

(٦) شرح الإشارات والتنبيهات للطوسيّ ٢/ ٣٠٦.

(٧) انظر: شرح الإشارات والتنبيهات للطوسيّ ٢/ ٣٠٦.

(٨) بيَّن الفخر الرازيُّ في المباحث المشرقية ١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣، ٣١٨، أنَّها ليست من باب الكيف، وأنَّها استعداد طبيعيٌّ؛ وفصَّل ذلك الطوسيُّ في شرح الإشارات والتنبيهات ٢/ ٣٠٨، فذكر أنَّها من الكيفيَّات الاستعداديَّة، والاستعداداتُ لا تكون محسوسةً من حيث هي استعداداتٌ.

(والثِّقَلِ): وهي كيفيَّةٌ يقتضي بها الجسمُ أن يتحرَّكَ إلى صَوب المركزِ لو لم يعُقهُ عائقٌ(١). وكلٌّ منهما في الحقيقة مبدأ مدافعةٍ محسوسةٍ تُوجَدُ مع عدمِ الحركةِ، كما يجدُه الإنسانُ مِن الحَجَر إذا أسكنَه في الجوِّ قَسرًا، فإنَّه يجدُ فيه مُدافعةً هابطةً ولا حركةَ فيه، وكما يجدُ من الزِّقِّ المنفوخِ فيه إذا حبسَه بيده تحت الماءِ قَسرًا، فإنَّه يجدُ فيه مُدافعةً صاعدةً ولا حركةَ فيه(٢).

(وما يتَّصل بها)، أي: المذكوراتِ، كالبِلَّة والجفافِ واللُّزوجةِ والهَشاشةِ واللَّطافةِ والكثافةِ، وغيرِ ذلك ممَّا هو مذكورٌ في غير هذا الفنِّ(٣).

(أو عقليَّةٌ) عطفٌ على (حسِّيَّةٌ)، أي: الصفةُ الحقيقيَّةُ: إمَّا حسِّيَّةٌ كما مرَّ، أو عقليَّة **(كالكيفيَّاتِ النَّفسانيَّةِ)**، أي: المختصَّةِ بذوات الأنفُسِ(٤):

(مِن الذَّكاءِ)، أي: حِدَّةِ الفؤادِ: وهي شدَّةُ قوَّةٍ للنفس معدَّةٍ لاكتساب الآراءِ(٥). وقيل: هو أن تكونَ سرعةُ إنتاجِ القضايا وسهولةُ استخراجِ النَّتائجِ ملَكةً للنَّفس كالبرق اللامعِ بواسطة كثرةِ مُزاولةِ المُقدِّماتِ المُنتجةِ(٦).

(والعِلمِ) العِلمُ: قد يقال على الإدراك المفسَّر بحصول صورةٍ من الشَّيء عند العقلِ(٧)، وعلى الاعتقاد الجازمِ المُطابقِ الثَّابتِ(٨)، وعلى إدراك الكلّيّ، وعلى إدراك المُركَّبِ(٩)، وعلى مَلَكةٍ يُقتدَرُ بها على استعمال موضوعاتٍ ما نحو غرَضٍ من الأغراض/[٢٠٦/ ١] صادرًا عن البصيرة بحسب ما يمكنُ فيها، ويقال لها: الصِّناعةُ(١٠).

---

(١) التعريفان بلفظ قريب في **المباحث المشرقية** ١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٢) من قوله: «كلٌّ منهما» إلى هنا بلفظ قريب في **المباحث المشرقية** ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٣) انظر: **المباحث المشرقية** ١/ ٢٦٩، ٢٨٤، وشرح **الإشارات والتنبيهات** للطوسيّ ٢/ ٣٠٧، ٣٠٩.

(٤) انظر: **المباحث المشرقية** ١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣، ومفتاح **المفتاح** اللوح ٢٢٧/ ١.

(٥) مضى هذا التعريف في ص ٦١.

(٦) لم أجد هذا القول فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٧) هذا التعريف في **تحفة المسؤول** ١/ ١٨١، ١٩٠.

(٨) هو في **نهاية الوصول** ٧/ ٢٧١٢، و**تشنيف المسامع** ١/ ١٣١.

(٩) ذكرهما الفخر الرازيُّ في **المباحث المشرقية** ١/ ٣٩٨، والطوسيُّ في **الإشارات والتنبيهات** ١/ ١٢٨، ١٣٥، ومضى في تعريف علم المعاني عند الكلام على الفرق بين العلم والمعرفة في ص ٧٨.

(١٠) من قوله: «وعلى ملَكة» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في **مفتاح المفتاح** اللوح ٧/ ١؛ وأعاده التفتازانيُّ بلفظه في **شرحه للمفتاح** اللوح ٤/ ٢ ـ ٥/ ١.

(والغضبِ): وهو حركة للنَّفس مبدؤها إرادةُ الانتقام[١]. (والحِلم): وهو أن تكونَ النَّفسُ المطمئنَّةُ[٢] لا يحرِّكُها الغضبُ بسهولة ولا تضْطربُ عند إصابةِ المكروه.

(وسائرِ الغرائز) جمعُ غريزةٍ، وهي الطَّبيعةُ، وفُسِّرت بأنَّها: مَلَكةٌ تصدرُ عنها صفاتٌ ذاتيَّةٌ. ويقرُب منها الخُلقُ: وهو مَلَكةٌ تصدرُ عنها الأفعالُ بسهولة من غير رويَّةٍ[٣]. إلَّا أنَّ للاعتياد مدخلًا في الخُلق دون الغريزةِ[٤]. وتلك الغرائزُ مِثلُ: الكرمِ والقدرةِ والشَّجاعةِ، ومقابلاتِها، وما أشبهَ ذلك.

= (وإمَّا إضافيَّةٌ) عطفٌ على قوله: (إمَّا حقيقيَّةٌ)، والحقيقيَّةُ كما تطلقُ على ما يقابلُ الإضافيَّ الذي لا يكونُ متقرِّرًا في الذات، بل يكونُ معنى متعلِّقًا بشيئين، (كإزالة الحجابِ في تشبيه الحُجَّةِ بالشَّمس)، فإنَّها ليست هيئةً مُتقرِّرةً في ذات الحجَّةِ أو الشمسِ[٥]، ولا في ذات الحِجابِ، كذلك قد يطلقُ على ما يقابلُ الاعتباريَّ الذي لا تحقُّقَ لمفهومه إلَّا بحسب اعتبار العقلِ كالصُّورة الوهميَّةِ الشَّبيهةِ بالمِخلَب أو النَّابِ للمنيَّة.

وإلى كليهما أشارَ صاحبُ «المفتاح» حيث قال: إنَّ الوصفَ العقليَّ منحصِرٌ بين حقيقيّ كالكيفيَّات النَّفسانيَّةِ، وبين اعتباريّ ونسبيّ[٦]: كاتِّصاف الشَّيء بكونه مطلوبَ الوجودِ أو العدمِ عند النَّفسِ، أو كاتِّصافه بشيءٍ تصوُّريّ وهميّ مَحْضٍ[٧].

واعلم أنَّ أمثالَ هذه التَّقسيماتِ التي لا يتفرَّعُ على أقسامها أحكامٌ متفاوتةٌ = قليلةُ الجدوى. وكأنَّ هذا ابتهاجٌ من السكَّاكيّ باطلاعه على اصطلاحات المُتكلِّمين. ولله درُّ الإمامِ عبدِ القاهرِ وإحاطتِه بأسرار كلامِ العربِ وخواصِّ تراكيبِ البُلغاءِ، فإنَّه لم يزد في هذا المقامِ

---

(١) التعريف بمعناه في مفتاح المفتاح اللوح ٢٢٧/ ٢، وفتوح الغيب ١٥/ ٥٤٣ ـ ٥٤٤.

(٢) في (ج): «مطمئنة».

(٣) التعريف بلفظ جدّ قريب في المباحث المشرقية ١/ ٣٨٥، وقريب منه في مفتاح المفتاح اللوح ٢٢٩/ ٢، ومضى لي تعليق عليه في ص ٥٧٠.

(٤) هذا الفرق بين الغريزة والخلق مذكورٌ في مفتاح المفتاح اللوح ٢٢٧/ ٢، من غير تعريف كلّ منهما.

(٥) في (ج): «والشمس».

(٦) في هامش (س) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «فإنَّ مطلوبيَّة المطلوب ليست وصفًا متقرِّرًا في ذات المطلوب، بل هو وصفٌ اعتبره العقلُ بالنسبة إلى الطلب القائمِ بالنفس، فلهذا كان اعتباريًّا نسبيًّا». «منه».

(٧) انظر: مفتاح العلوم ٤٤١.

على التَّكثير من أمثلة أنواع التَّشبيهاتِ وتحقيقِ اللطائفِ[١] التي فيها[٢].

(وأيضًا) وجهُ التَّشبيهِ:

(إمَّا واحدٌ.

وإمَّا بمنزلة الواحدِ لكونه مُركَّبًا مِن مُتعدِّدٍ) إمَّا تركيبًا حقيقيًّا، بأن يكون وجهُ التَّشبيهِ حقيقةً ملتئمةً من أمور مختلفةٍ، أو تركيبًا اعتباريًّا بأن يكون هيئةً انتزعَها العقلُ من عِدَّة أمور، وبهذا يُشعِر لفظُ «المفتاح»[٣]. وفيه نظرٌ ستعرفُه[٤].

(وكلٌّ منهما)، أي: من الواحد، وما هو بمنزلته، **(حسِّيٌّ أو عقليٌّ.**

وإمَّا مُتعدِّدٌ) عطفٌ على (إمَّا بمنزلة الواحد)، أي: وجهُ التَّشبيه: إمَّا واحدٌ أو غيرُه، وغيرُ الواحد: إمَّا بمنزلة الواحد، وإمَّا متعدِّد بأن يُنظر إلى عِدَّة أمور ويُقصدَ اشتراكُ الطَّرفين في كلِّ واحدٍ منها. /[٢/٢٠٦] وهذا بخلاف المُركَّب المنزَّل منزلةَ الواحد، فإنَّه لم يُقصَد اشتراكهما في كلٍّ من تلك الأمور، بل في الهيئة المُنتزَعة أو الحقيقة الملتئمة.

وذلك المتعدِّد **(كذلك)**، أي: إمَّا حسِّي، أو عقليٌّ، **(أو مُختلِف)**، أي: بعضُه حسِّي، وبعضُه عقلي.

والمتعدِّد الذي تركَّب منه ما هو بمنزلة الواحد أيضًا: إمَّا حسِّي، أو عقلي، أو مختلف، لكن لمَّا كان وجهُ التَّشبيهِ هو المجموعُ المركَّب دونَ كلِّ واحدٍ من الأجزاء لم يُلتفَت إلى تقسيمه.

(والحسيُّ طرفاه حسيَّان لا غيرُ)، يعني أنَّ وجه التَّشبيه ـ سواء كان بتمامه حسيًّا، أو متعدِّدًا مختلفًا ـ لا يكون المشبَّه والمشبَّه به فيه إلا حسيَّين، ولا يجوزُ أن يكون كلاهما أو أحدُهما عقليًّا؛ **(لامتناع أن يُدرَك بالحسِّ من غير الحسيّ شيءٌ)**، يعني أنَّ وجهَ التَّشبيه أمرٌ مأخوذ من الطَّرفين موجودٌ فيهما، وكلُّ ما يُؤخَذ من العقليِّ ويُوجَد فيه يجبُ أن يُدرَك بالعقل لا بالحسِّ[٥]، لأنَّ المُدرَك بالحسِّ لا يكون إلَّا جسمًا أو قائمًا بالجسم.

---

(١) زِيد في (ع) و(س): «المُودعة».

(٢) وهذا النصُّ أوضحُ دلالةً ممَّا مضى في ص ٥٦٦ على أنَّ التفتازانيَّ لا يُوافق السكَّاكيَّ وغيرَه على كثير ممَّا أدخلوه إلى علم البلاغة من مباحث منطقيَّة قليلة الجدوى في هذا العِلم، وبيانٌ ساطع على أنَّه يتعرَّض لتلك المباحث في شرحه التزامًا منه بمنهج المتن لا أنَّه يرتضي جميع ذلك ويقبلُه. وفصَّلت ذلك في كتابي **التفتازانيّ وآراؤه البلاغية** ١٩٧ ـ ١٩٨، ١٤٨ ـ ١٥٢.

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٤١.

(٤) سيأتي في ص ٥٨٧.

(٥) وفي هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «فيه تسامحٌ؛ إذ هو مخالفٌ لِما ذُكر من قبلُ في وجه التسامح من قول المصنِّف: ‹طرفاه إمَّا حسيَّان، كالخدِّ والورد›، حيث قال: ‹فإنَّ المدرك بالبصر هو لون الخدِّ والورد› إلخ، لا نفس هذه الأشياء؛ لكونها أجسامًا». «منه».

(والعقليُّ أعمُّ) يعني يجوزُ أن يكون طرفاه عقليَّين وأن يكونا حسِّيَّين، وأن يكون أحدُهما حسِّيًّا، والآخرُ عقليًّا، (لجواز أن يُدرَك بالعقل من الحسِّيِّ شيءٌ)[1]، إذ لا امتناعَ في قيام المعقولِ بالمحسوس، بل كلُّ محسوس فله أوصافٌ بعضُها حسِّيٌّ، وبعضُها عقليٌّ. (ولذلك يقال: التَّشبيه بالوجه العقليِّ أعمُّ) من التَّشبيه بالوجه الحسِّيِّ[2]، بمعنى أنَّ كلَّ ما يصحُّ فيه التَّشبيهُ بالوجه الحسِّيِّ يصحُّ بالوجه العقليِّ دون العكس لِما مرَّ.

(فإن قيل: هو)، أي: وجهُ التَّشبيهِ (مُشترَك فيه، فهو كلِّيٌّ، والحسِّيُّ ليس بكلِّيّ) تقريرُ[3] السُّؤالِ أنَّ كلَّ وجهِ تشبيه فهو مشتركٌ فيه لاشتراك الطَّرفين فيه، وكلُّ مشتركٍ فيه فهو كلِّيٌّ؛ لأنَّ الجزئيَّ يكون نفسُ تصوُّرِه مانعًا من وقوع الاشتراك فيه، فكلُّ وجهِ تشبيه فهو كلِّيٌّ، ولا شيءَ من الحسِّيِّ بكلِّيٍّ؛ لأنَّ كلَّ حسِّيٍّ فهو موجودٌ في المادَّة حاضرٌ عند المُدرِك، وكلُّ ما هذا شأنه فهو جزئيٌّ ضرورةً، فلا شيءَ من وجه التَّشبيهِ بحسِّيٍّ، وهو المطلوب./ [٢٠٧/ ١]

(قلنا: المرادُ) بكون وجهِ التَّشبيهِ حسِّيًّا (أنَّ أفرادَه)، أي: جزئيَّاته (مُدرَكةٌ بالحسِّ) كالحُمرة في تشبيه الوجهِ بالورد، فإنَّ أفرادَ الحُمرة وجزئياتِها الحاصلةَ في الموادِّ مُدرَكة بالبصر، وإن كانت الحُمرةُ الكلِّيَّة المُشترَكةُ بينهما ممَّا لا يُدرَك إلَّا بالعقل.

واعلم أنَّ هذا[4] لا يصلحُ جوابًا عمَّا ذكرَه صاحبُ «المفتاح»: وهو أنَّ التَّحقيقَ في وجه التَّشبيه يأبى أن يكون هو غيرَ عقليٍّ[5]؛ لأنَّ المصنِّفَ قد عدَلَ عن التَّحقيق إلى التَّسامح كما ترى[6].

قولُه: (الواحدُ الحسِّيُّ) شروعٌ في تعداد أمثلةِ الأقسام المذكورةِ، ووجهُ ضبطِها أنَّ وجه التَّشبيه:

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٤٣.

(٢) نقل السَّكَّاكيُّ هذا الكلام عن علماء هذا الفنِّ في **مفتاح العلوم** ٤٤١.

(٣) في (ج): «تقدير».

(٤) زِيد في (ت): «الوجه».

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٤٢؛ وعنه في **الإيضاح** ٣٤٣. وفي هامش (صل) ما نصُّه: «وقد يقال: لا جهةَ لكلام السَّكَّاكيِّ؛ لأنَّه توضيحُ الواضح، إذ لا معنى لكلام القومِ، حيث يقولون: وجه الشبه عقليٌّ حسِّيٌّ إلَّا أنَّ أفراده حسِّيَّة. فليُتأمَّل».

(٦) سيأتي تفصيل التفتازانيِّ لوجه التسامح في ص ٦٢٤. وفي هامش (د) **تعليق من التفتازانيِّ**، نصُّه: «يعني أنَّ مدَّعى صاحب **المفتاح** أنَّ وجهَ الشبه لا يكون حسيًّا في التحقيق، وهو إنَّما يدفع إذا بُيِّن كونه حسيًّا في التحقيق، ولم يُبيِّنه المصنِّف، بل كونه حسيًّا بمعنى كونِ أفراده حسيَّة، وهو عدول عن التحقيق إلى التَّسامح فلا يُنافي ما ذكره». «منه». ونقله الحفيد بمعناه في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ١٨٣/ ٢ ـ ١٨٤/ ١، عمَّا كتبه التفتازانيُّ في **الحاشية**.

إمَّا واحدٌ أو مركَّبٌ أو متعدِّدٌ، وكلٌّ من الأوَّلَين إمَّا حسِّيٌّ أو عقليٌّ، والأخيرُ إمَّا حسِّيٌّ أو عقليٌّ أو مختلِفٌ، فصارت سبعةَ أقسام؛ وكلٌّ منها فطرفاه: إمَّا حسِّيَّان أو عقليان، أو المشبهُ حسِّيٌّ والمشبهُ به عقليٌّ أو بالعكس، تصيرُ ثمانيةً وعشرين، لكن وجوبُ كونِ طرفَي الحسِّيِّ حسِّيَّين يُسقِط اثني عشرَ قسمًا ويُبقي ستةَ عشرَ.

فالواحدُ الحسِّيُّ (**كالحُمرة**) من المُبصَرات، (**والخَفاءِ**)، أي: خفاءِ الصَّوتِ من المسموعات. وفيه تسامحٌ لأنَّ الخفاءَ ليس بمسموع(١)، وكذا في قوله(٢): (**وطِيبِ الرَّائحةِ**) من المشمومات(٣)، (**ولذَّةِ الطَّعمِ**) من المَذوقات، (**ولِينِ المَلمَسِ**) من الملموسات (**فيما مرَّ**)(٤)، أي: في تشبيه الخدِّ بالورد والصَّوتِ الضَعيفِ بالهمس، والنَّكهةِ بالعنبر، والرِّيق بالخمر، والجلدِ النَّاعمِ بالحرير.

(و) الواحدُ (**العقليُّ كالعَراء عن الفائدة والجُرأةِ**) هي على وزن «الجُرعة»(٥): الشَّجاعة، ويقال: جرُؤ الرَّجل جراءةً بالمدِّ(٦). وإنَّما اختارَ الجرأةَ على الشَّجاعة؛ لأنَّ الشَّجاعةَ على ما فسَّرها الحكماءُ مختصَّةٌ بذوات الأنفُسِ، لوجوب كونها صادرةً عن رويَّةٍ، فيمتنعُ اشتراكُ الأسدِ فيه، بخلاف الجرأةِ فإنَّها أعمُّ. (**والهدايةِ**)، أي: الدلالةِ المُوصِلة إلى المطلوب. (**واستطابةِ النَّفس في تشبيه وجودِ الشَّيء العديمِ النَّفع بعدمِه**) فيما طرفاه معقولان،/ [٢٠٧/ ٢] فإنَّ الوجود والعدمَ من الأمور العقليَّةِ سواءٌ كان الوجودُ عاريًا عن الفائدة، أو غيرَ عارٍ(٧).

وبهذا يسقطُ ما ذكرَه الشَّيخ في «دلائل الإعجاز» من أنَّ التَّشبيهَ هو أن تُثبِت لهذا معنى من معاني ذلك أو حُكمًا من أحكامه، كإثباتك للرَّجل شجاعةَ الأسد، وللعِلم حُكمَ النُّور في أنَّك تفصِل به بين الحقِّ والباطلِ كما تفصِل(٨) بالنُّور بين الأشياء.

---

(١) في هامش (صل): «إلاَّ أنَّه يريد بالخفاء الصَّوتَ الخفيَّ».

(٢) «وكذا في قوله» ليس في (ج) و(ع) و(س).

(٣) في هامش (صل): «لأنَّ المشموم هو الرائحة الطيِّبة لا طِيبُها».

(٤) مضى في الكلام على الطرفين الحسِّيين في ص ٥٦٩ ـ ٥٧١.

(٥) زيد في (ت): «وهي».

(٦) الكلام بلفظ جِدِّ قريب في الصحاح (جرأ).

(٧) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٤٢، والإيضاح ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

(٨) هكذا ضُبطت في (صل)، وفي (ج): «يُفصَل».

فإذا قلتَ للرَّجل القليل المعاني[١]: ‹هو معدوم›، أو ‹هو والعدم سواء› = لم تُثبِت له شبهًا من شيء، بل إنَّما تنفي وجودَه، كما إذا قلتَ: ‹ليس هو بشيء›، ومثلُ هذا لا يسمَّى تشبيهًا.

ثمَّ قال: الأمرُ كذلك لكنَّا نظرنا إلى ظاهر قولهم: ‹موجودٌ كالمعدوم›، و‹شيءٌ كلا شيء›، و‹وجودٌ شبيهٌ بالعدم›، فإن أبيتَ إلَّا أن تعمل على هذا الظَّاهر، فلا مُضايقةَ فيه[٢].

(والرَّجلِ الشُّجاع بالأسد) فيما طرفاه حسِّيَّان **(والعِلمِ بالنُّور)** فيما المشبَّه عقليٌّ والمُشبَّه به حسِّيٌّ، فبالعلم يُوصَل إلى الحقِّ ويُفرَّق بينه وبين الباطل، كما أنَّ بالنُّور يُدرَك المطلوب ويُفصَل بين الأشياء. **(والعطرِ بخُلق)** شخصٍ[٣] **(كريمٍ)** فيما المُشبَّه محسوسٌ والمُشبَّه به معقولٌ، وفي الكلام لفٌّ ونشرٌ، وهو ظاهرٌ.

وفي وَحدة بعض الأمثلةِ تسامحٌ[٤]؛ لِما فيه من شائبة التَّركيبِ، كالعراء عن الفائدة واستطابةِ النَّفس.

وقد ذَكَر في «المفتاح» و«الإيضاح» من أمثلة العقلي فيما طرفاه عقليَّان تشبيهَ العِلم بالحياة، في كونهما جهتَي إدراك[٥].

وبيانُ ذلك أنَّ المرادَ بالعِلم: المَلَكةُ التي يُقتدَر بها على إدراكات جزئيَّةٍ[٦]، كعلم النَّحو مثلًا؛ والحياةُ شرطٌ للإدراك، والسَّببُ والشَّرطُ يشتركان في كونهما طريقًا إلى الإدراك[٧]. ويقرُب من هذا ما يقال: إنَّ المرادَ بالعِلم هو العقلُ. ولو جُعل وجهُ التَّشبيه بين العِلم والحياةِ الانتفاعَ بهما، كما أنَّ وجه الشَّبهِ بين الجهل والموتِ عدمُ الانتفاعِ = كان أيضًا صوابًا.

---

(١) في (ت): «المغاني».

(٢) ليس الكلام في مطبوع **دلائل الإعجاز**، وهو بلفظ قريب في **أسرار البلاغة** ٨٧ ـ ٨٨. والتفتازانيُّ هنا يُنبِّه على أنَّ تقرير كلامِ القزوينيِّ يُسقِط كلام الشيخ عبد القاهر، وإن كان القزوينيُّ لم يُشر إلى خلاف الشَّيخ.

(٣) في (ج): «رجل».

(٤) نبَّه على هذا السكَّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٤٤٣، وذَكَر أنَّ التسامحَ في أكثرها، ولم يُصرِّح بسببه؛ ونقله عنه القزوينيُّ في **الإيضاح** ٣٤٥.

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٤٢، و**الإيضاح** ٣٤٤.

(٦) مضى هذا التعريف للعلم في أوَّل تعريف علم المعاني في ص ٧٧، وأعاده التفتازانيُّ في تعريف علم البيان في ص ٥٥٣، وتوثيقه في أوَّل موضع.

(٧) في **شرح المفتاح** للمؤذِّنيّ اللوح ٢١٠/ ٢: «قوله: (جهتَي إدراك) إذ بكلِّ واحدٍ منهما نتوصل إلى الإدراك؛ فالعِلم نتوصل به إلى إدراك المجهولات من المعلومات بواسطة ترتيب المقدِّمات».

(والمُركَّبُ الحسِّيُّ) من وجه الشَّبهِ لا ينقسم باعتبار حسِّيَّة الطَّرفين وعقليَّتهما؛ لِمَا عرفتَ من أنَّ الحسِّيَّ مطلقًا لا يكون طرفاه/ [٢٠٨/ ١] إلَّا حسِّيَّين، لكنَّه ينقسم باعتبار آخرَ، وهو أنَّ طرفَيه إمَّا مفردان، أو مركَّبان، أو أحدُهما مفرد والآخرُ مركَّبٌ.

فإن قلتَ: ما معنى الإفرادِ والتَّركيب ههنا، ولم خصَّص هذا التَّقسيم بوجه الشَّبهِ المركَّبِ دون الواحدِ؟

قلتُ: يجبُ أن يُعلَم أن ليس المراد بتركيب المشبَّهِ أو المشبَّهِ به أن يكون حقيقةً مركَّبةً من أجزاء مختلفةٍ، ضرورةَ أنَّ الطرفين في قولنا: ‹زيد كالأسد› مفردان لا مركَّبان، وكذا في وجه الشَّبهِ، ضرورةَ أنَّ وجه الشَّبه في قولنا: ‹زيد كعمرو في الإنسانيَّة› واحدٌ لا منزَّلٌ منزلةَ الواحدِ؛ بل المرادُ بالتَّركيب أن تقصِد إلى عدَّة أشياءَ مختلفةٍ أو إلى عدَّة أوصاف لشيء واحد فتنتزِعَ منها هيئةً وتجعلَها مشبَّهًا أو مشبَّهًا به أو وجهَ تشبيه. ولذا ترى صاحب «المفتاح» يصرِّح في تشبيه المركَّبِ بالمركَّب، بأنَّ كلًّا من المشبَّه والمشبَّه به هيئةٌ منتزعةٌ[١]. على ما سيجيء إن شاء الله[٢].

وحينئذٍ لا يخفى عليك أنَّ وجهَ التَّشبيهِ الواحدِ بهذا المعنى، أعني بمعنى ألَّا يكون معنًى منتزعًا من عدَّة أشياءَ لكلٍّ منها دخل في تحقُّقه، لا يكونُ طرفاه مركَّبين بالمعنى المذكور؛ لأنَّ تركُّب الطَّرفين بهذا المعنى ـ أعني بمعنى أن تقصِد إلى متعدِّدين وتنتزِع منهما هيئتين، ثمَّ تقصدَ اشتراكَ الهيئتين في هيئة تعمُّهما وتشملُهما ـ إنَّما يكون إذا كان وجهُ التَّشبيهِ مركَّبًا. فليُتأمَّل[٣].

وبهذا يظهر أنَّ ما ذُكر في «المفتاح» من أنَّ وجهَ الشَّبهِ يكون: إمَّا[٤] أمرًا واحدًا، أو غيرَ واحد؛ وغيرُ الواحد: إمَّا أن يكون في حُكم الواحدِ لكونه إمَّا حقيقة ملتئمة وإمَّا أوصافًا مقصودًا من مجموعها إلى هيئة واحدة، أو لا يكون في حُكم الواحد = محلُّ نظر[٥].

فالمركَّب الحسِّيُّ (فيما)، أي: في التَّشبيه الذي (طرفاه مُفردان، كما في قوله)، أي: كوجه

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

(٢) سيأتي قريبًا.

(٣) انظر: شرح المفتاح للمؤذِّنيّ اللوح ٢١٠/ ٢.

(٤) في (ج) و(ع): «إمَّا أن يكون» مكان «يكون: إمَّا».

(٥) هذا هو النظر الذي وعد به التفتازانيُّ في ص ٥٨٣. وفي هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «لأنَّ الحقيقة الملتئمة من قبيل الواحد كالإنسانيَّة مثلًا». «منه».

التَّشبيه في قول أُحَيحَة بن الجُلاح أو قيسِ بن الأَسلَتِ: (وقد لاحَ في الصُّبح الثُّريَّا كما ترى) وفي رواية ‹كما رأى›[١]. (كعُنقود مُلَّاحيَّةٍ) المُلاحيُّ بضمِّ الميم عنب أبيض في حبِّه طُول، وقد جاء بتشديد اللام، كما في هذا البيت[٢]. (حين نوَّرا)[٣]، أي: تفتَّح نَوره، كذا في «أسرار البلاغة»[٤]، «يقال: نوَّرتِ الشَّجرةُ وأنارتْ إذا أخرجتْ نَوْرَها»[٥].

(مِنَ الهيئة)، بيانٌ لِما في قوله: (كما)، (الحاصلةِ من تقارُن الصُّورِ البيضِ المُستديرةِ الصِّغارِ المَقاديرِ في المَرأى) وإن كانت كبارًا في الواقع على الكيفيَّة، أي: تقارُنها حالَ كونها (على الكيفيَّة المَخصوصةِ)/ [٢٠٨/ ٢] منضمَّةً (إلى المِقدار المخصوصِ). والمرادُ بالكيفيَّة[٦] أنَّها لا تكون مجتمعةً اجتماعَ التَّضامِّ والتَّلاصقِ ولا هي شديدةُ الافتراقِ، بل لها كيفيَّةٌ مخصوصةٌ من التَّقارب والتَّباعدِ على نسبة قريبةٍ ممَّا تجده في رأي العين بين تلك الأنجُم[٧].

وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفيَّة جعله الشَّيخ عبد القاهر تفسيرًا لمقدار مخصوصٍ، أي: مقدارٍ[٨] في القُرب والبُعد[٩]؛..

---

(١) «في روايةٍ كما رأى» ليس في (ج).

(٢) الكلام بلفظ قريب في **الصحاح** (ملح)، واستشهد على المعنى المذكور بهذا البيت.

(٣) البيت بتمامه:

وقد لاحَ في الصُّبح الثُّريَّا كما ترى ... كعُنقود مُلاحيَّةٍ حينَ نوَّرا

واختلف في نسبته: فهو لأبي قيس بن الأسلَت في ديوانه ٧٣؛ وهو له في **المصون** ٢٨، و**الصحاح** (ملح)، و**معاهد التنصيص** ٢/ ١٧؛ ونسَبه الشَّيخ عبد القاهر في **أسرار البلاغة** ٩٥ إلى قيس بن الخطيم، وهو في قسم الشِّعر المنسوب إليه من ديوانه ٢٣٤؛ والتفتازانيُّ تابعَ القزوينيَّ في **الإيضاح** ٣٤٥ على نسبة البيت، فجعله لأُحَيحة بن الجُلاح أو قيس بن الأسلت، ثمَّ نسبه في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢٢٥/ ٢ إلى أُحيحة وحدَه، وليس البيت في ديوانه. وللبغداديِّ تفصيل في نسبته ذكره في **خزانة الأدب** ٣/ ٤١٣ ـ ٤١٤.

(٤) انظر: **أسرار البلاغة** ١٦٤.

(٥) **الصحاح** (نور)، وهو **شرح المفتاح** للكاشيِّ اللوح ١٨٣/ ٢ ـ ١٨٤/ ١.

(٦) زِيد في (ج): «المخصوصة».

(٧) الكلام بلفظ قريب **أسرار البلاغة** ٢٣٤.

(٨) زِيد في (ت): «مخصوص».

(٩) زِيد في (ت): «وعبَّر عنه صاحب المفتاح بالكيفيَّة، والمصنِّف قد جمع». وقال الحفيد في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ١٨٦/ ١: «قوله: ‹وعبَّر عنه صاحب المفتاح بالكيفيَّة، والمصنِّف قد جمع بينهما› قيل: هكذا كان في أصل النُّسخة، فغيَّره قُدِّس سرُّه إلى قوله: ‹وصاحب المفتاح قد جمع بينهما›؛ لأنَّ النُّسخة الأولى مُشعِرةٌ بأنَّ السكَّاكيَّ لم يتعرَّض للمقدار، وليس كذلك، إلَّا أنَّه قُدِّس سرُّه كتب في نسخة موافقةٍ للأصل في الحاشية: ‹كما جمع صاحب المفتاح›».

وجمعَ صاحب «المفتاح»[١] بينهما[٢]، فكأنَّه أراد بـ(مقدار مخصوصٍ) مجموعَ مقدارِ الثُّريا والعنقودِ، أعني ما لها من الطُّول والعَرْض المخصوصين.

ويحتمل أن يُريد بـ(الكيفيَّة) الشَّكلَ المخصوصَ[٣]، لأنَّ الشَّكل من الكيفيَّات[٤]، وبـ(المقدار المخصوصِ) ما أراده الشَّيخُ من التَّقارب على ما ذكرنا.

وبالجملة فقد نظرَ في هذا التَّشبيه إلى عدَّة أشياءَ وقصدَ إلى الهيئة الحاصلةِ منها.

وإنَّما قلنا: إنَّ الطَّرفين مفردان؛ لأنَّ المشبَّه هو نفس الثُّريا، والمشبَّهَ به هو العنقودُ حين تفتَّح نَوْره. وسيجيء أنَّ المفردَ قد يكون مقيَّدًا، وأنَّه لا يقتضي التَّركيبَ[٥].

(وفيما)، أي: والمركَّبُ الحسِّيُّ في التَّشبيه الذي **(طرفاه مُركَّبان، كما في قول بشار: كأنَّ مُثارَ النَّقع)** يقال: أثار الغبار، أي: هيَّجه[٦]. **(فوق رُؤوسِنا**

.... وأســيافَنا ليــلٌ تهــاوى كواكبُــهُ)[٧]

أي: تتساقط بعضُها في إثر بعض، والأصل تتهاوى فحذفَ إحدى التَّائين. ومَن جعلَه ماضيًا لم يؤنِّث لكونه مسندًا إلى الظَّاهر[٨]، فقد أخلَّ بكثير من اللطائف التي قصدَها الشَّاعر على ما ستطَّلع عليه في أثناء شرحِه.

وقوله: **(مِنَ الهيئة)**، بيانٌ لِما في قوله: (كما)، **(الحاصلةِ مِن هَوِيّ)** بفتح الهاء، أي: سقوطِ

---

(١) «وجمع صاحب المفتاح» ليس في (ت).

(٢) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٤٣.

(٣) وهو رأيُ الشِّيرازيِّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٣٠/ ١.

(٤) قال التفتازانيُّ في **شرح المقاصد** ٢/ ٣٨٥: «الجمهور على أنَّ الشَّكل من الكيفيَّات بناءً على أنَّه الهيئة الحاصلة من إحاطة الحدِّ أو الحدود بالجسم، لا نفس السطح المخصوص ليكون من الكمّ، على ما يُتوهم من تقسيمه إلى الدائرة والمربع والمثلث وغيرها». وبعض هذا الكلام في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٢٧/ ١.

(٥) سيأتي في ص ٦١٣.

(٦) انظر: **الصحاح** (ثور).

(٧) البيت بتمامه:

كأنَّ مُثـارَ النَّقـع فـوق رؤوسنا ... وأسـيافَنا ليـلٌ تهـاوى كواكبُـه

لبشار بن بُرد في **ديوانه** ١/ ٣٣٥؛ وهو له في **الحيوان** ٣/ ١٢٧، و**الموازنة** ٣/ ٢٨٥، و**الوساطة** ٣١٣، و**الصناعتين** ٢٥٠، و**سرّ الفصاحة** ٣٦٩، و**أسرار البلاغة** ١٧٤، و**دلائل الإعجاز** ٩٦، ٤١١، ٥٣٦، و**الرسالة الشافية** ٦٠٢، و**نهاية الإيجاز** ٧٩، و**الإيضاح** ٣٤٦، و**التبيان** للطِّيبيِّ ١٦٦؛ وبلا عزو في **مفتاح العلوم** ٤٤٤، ٤٦١.

(٨) يُفهم من كلام الزَّوزنيّ في شرحه **للتلخيص** اللوح ٨٦/ ٢.

(أجرامٍ مُشرِقة مُستطيلةٍ مُتناسبةِ المِقدارِ مُتفرِّقةٍ في جوانب شيءٍ مُظلِم) فوجهُ الشَّبهِ مركَّبٌ كما ترى وكذا طرفاه، كما حقَّقه الشَّيخ في «أسرار البلاغة» حيث قال: قَصَد تشبيهَ النَّقع والسُّيوفُ[1] فيه بالليل المتهاوي كواكبُه، لا تشبيهَ النَّقع بالليل من جانب وتشبيهَ السُّيوف بالكواكب من جانب، ولذلك وجبَ الحُكم بأنَّ (أسيافَنا) في حُكم الصِّلة للمصدر، لئلا يقعَ في التَّشبيه تفرُّقٌ[2]،/ [٢٠٨/ ١] ويُتوهَّم أنَّه كقولنا: (كأنَّ مُثارَ النَّقع ليلٌ، كأنَّ السُّيوفَ كواكبٌ). ونصبُ[3] الأسياف لا يمنع من تقدير الاتِّصالِ؛ لأنَّ الواو فيها بمعنى (مع) كقولهم: (لو تُركتِ النَّاقةُ وفصيلَها لرَضِعها)[4]، ألا ترى أن ليس لك أن تقول: (لو تُركت النَّاقةُ ولو تُرِك فصيلُها) فتجعلَ الكلامَ جملتين[5].

وممَّا يُنبِّه على ذلك[6] أنَّ قوله: (تهاوى كواكبُه) جملةٌ وقعت صفة لـ(ليلٌ)، فالكواكبُ مذكورةٌ على سبيل التَّبع لليل، ولو كانت مُستبِدَّة بشأنها لقال: ليلٌ وكواكبُ[7].

فهو لم يقتصِر على أن أراك لمعانَ السُّيوف في أثناء العَجاجةِ كالكواكب في الليل، بل عبَّر عن هيئة السُّيوفِ وقد سُلَّت من أغمادها وهي تعلو وترسُب[8] وتجيء وتذهب، وهذه الزِّيادةُ زادتِ التَّشبيه تفصيلًا؛ لأنَّها لا تقعُ في النَّفس إلَّا بالنَّظر إلى أكثر من جهة واحدة، وذلك أنَّ للسيوف في حال احتدامِ الحرب واختلافِ الأيدي فيها للضَّرب اضطرابًا شديدًا وحركاتٍ بسرعة، ثمَّ إنَّ لتلك الحركاتِ جهاتٍ مختلفةً وأحوالًا تنقسِم بين الاعوجاج والاستقامةِ والارتفاعِ والانخفاضِ،

---

(١) كُتب تحت الواو في (صل): «حالٌ»، وهو الظاهر من أنَّها جملة حاليَّة صدرها مبتدأ. وضبطها الشيخ محمود شاكر في **الأسرار** بالكسر.

(٢) تكرَّر في (صل) الرقم (٢٠٨) مع تتابع الكلام واتِّصاله، وأبقيت عليه لئلاَّ يتغير ترقيم سائر الألواح في المخطوطة.

(٣) في هامش (صل) ما نصُّه: «جوابٌ عن سؤال مقدَّر».

(٤) هذا القول للعرب في كتاب سيبويه ١/ ٢٩٧.

(٥) انظر: **أسرار البلاغة** ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٦) في هامش (صل): «أي: على أنَّ (أسيافَنا) في حُكم الصِّلة للإثارة».

(٧) انظر: **أسرار البلاغة** ١٩٩. وفي هامش (صل) ما نصُّه: «فعُلم أنّ (أسيافنا) ليست مستقلَّة بشأنها، بل هي من توابع (مُثارَ النقع) كما أنَّ شبيهها من توابع شبيهها. حيدر رحمه الله».

(٨) قال الحفيد في **حاشيته على المطوَّل** اللوح ١٨٦/ ١: «قوله: (ترسب) كذا في كثير من **النُّسخ الصَّحيحة**، وهو المناسب في هذا المقام... وقد وقع في **شرح المفتاح بخطِّه** قُدِّس سرُّه وفي كثير من **النُّسخ**: (وهي ترسو) من رسَتْ أقدامهم في الحرب: ثبتَتْ».

وأنَّ السُّيوف باختلاف هذه الأمورِ تتلاقى وتتداخل ويَصْدِم بعضُها بعضًا. ثمَّ إنَّ[١] أشكالَ السُّيوف مستطيلة. فنبَّه على هذه[٢] الدَّقائقِ بكلمة واحدة، وهي قوله: (تهاوى)، فإنَّ الكواكبَ إذا تهاوَتْ اختلفتْ جهاتُ حركاتِها، وكان لها في تهاوِيها تدافعٌ وتداخلٌ، ثمَّ إنَّها بالتَّهاوي تستطيل أشكالُها، فأمَّا إذا لم تزُل عن أماكنها فهي على صورة الاستدارةِ[٣]. هذا كلامُه.

وقولُه: «إنَّ (أسيافَنا) في حكم الصِّلة للمصدر»[٤] معناه أنَّه ليس عطفًا على (مُثارَ النَّقع)، بل هو ممَّا يتعلَّق به معنى الإثارة، لكون الواو بمعنى «مع»، وهذا كما يقال في قولنا: (زيدٌ ضاربٌ عمرًا وبكرًا): إنَّ (بكرًا) في حُكم الصِّلة للضَّرب، وليس المرادُ أنَّ المُثارَ بمعنى المصدرِ على ما يسبقُ إلى الوهم[٥].

(و) المركَّبُ الحسِّيُّ (فيما طرفاه مُختلِفان): أحدُهما مفردٌ والآخرُ مركَّب، (كما مرَّ[٦] في تشبيه الشَّقيق) بأعلام ياقوت نُشِرْنَ على رِماحٍ مِن زَبرجَد،/ [٢/ ٢٠٨] من الهيئة الحاصلة مِن نَشْر أجرام حُمر مبسوطةٍ على رؤوس أجرام خُضر مستطيلةٍ مخروطيَّةٍ، فالمشبَّهُ مفردٌ والمشبَّهُ به مركَّبٌ، وعكسُه كما سيجيء في تشبيه نهار مُشمِسٍ شابَهُ زهرُ الرُّبى بليل مُقمِر[٧]. وسيجيء لهذا زيادةُ تحقيقٍ في تقسيم التَّشبيهِ باعتبار الطَّرفين[٨].

(ومِن بديع المُركَّبِ الحِسِّيِّ ما)، أي: وجهِ الشَّبهِ الذي **(يجيء في الهيئات التي تقعُ عليها الحركةُ)**، أي: يكون وجهُ الشَّبه الهيئةَ التي تقع عليها الحركةُ[٩] من الاستدارة والاستقامةِ وغيرهما، ويُعتبَر فيها التَّركيبُ. (ويكون) ما يجيء في تلك الهيئات **(على وجهين: أحدُهما: أن يُقرَن بالحركة غيرُها مِن أوصاف الجسمِ كالشَّكل واللَّونِ)**.

---

(١) ضُبطت في (صل) بكسر الهمزة، وضبطها الشَّيخ محمود شاكر في **الأسرار** بفتحها.

(٢) زِيد في (ج): «الأمور».

(٣) انظر: **أسرار البلاغة** ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٤) **أسرار البلاغة** ١٩٥.

(٥) توهَّم ذلك الزَّوزنيُّ في شرحه للتلخيص اللوح ٨٨/ ١. في هامش (ت): «كما زعم الشارح العلَّامة»، ولم أجِده في كلامه على البيت مفتاح المفتاح اللوح ٢٣١/ ١.

(٦) مضى الشِّعر بتخريجه في ص ٥٧٢.

(٧) في بيت أبي تمَّام الآتي في ص ٦١٧.

(٨) انظر ما سيأتي في ص ٦١٣ ـ ٦١٩.

(٩) من قوله: «أي: يكون» إلى هنا ليس في (ك).

وقد غيَّر المصنِّف عبارةَ الشَّيخ في «أسرار البلاغة»[١] حيث قال: اعلمْ أنَّ ممَّا يزداد به التَّشبيهُ دِقَّة وسِحرًا أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركاتُ، والهيئةُ المقصودة في التَّشبيه على وجهين: أحدُهما: أن تُقرَن بغيرها من الأوصاف، والثَّاني: أن تُجرَّد هيئةُ الحركةِ حتَّى لا يُراد[٢] غيرُها[٣].

فالأوَّل (**كما في قوله**)، أي: كوجه الشَّبهِ الذي في قول ابن المعتزِّ أو أبي النَّجم:

(والشَّمسُ كالمِرآة في كفِّ الأشَلْ[٤]

من الهيئة الحاصلة مِن الاستدارة مع الإشراقِ والحركةِ السَّريعةِ المُتَّصلةِ مع تموُّجِ الإشراقِ) واضطرابِه بسبب تلك الحركةِ (**حتّى يُرى الشُّعاع كأنَّه يَهُمُّ بأن ينبسِطَ حتَّى يَفيضَ مِن جوانب الدَّائرةِ ثمَّ يبدو له**)، يقال: بدا له إذا ندم، والمعنى: ظَهَر له رأيٌ غيرُ الأوَّل[٥]، (**فيَرجعُ**) مِن الانبساط الذي بدا له (**إلى الانقباض**)، كأنَّه يرجعُ من الجوانب إلى الوسط، فإنَّ الشَّمس إذا أحدَّ الإنسانُ النَّظرَ إليها لِيتبيَّنَ جِرمَها وَجَدها مؤدِّيةً لهذه الهيئة، وكذلك المِرآة إذا كانت في يَدِ الأشلِّ[٦].

(و) الوجهُ الثَّاني (**أن تُجرَّد**) الحركةُ (**عن غيرها**) من الأوصاف (**فهناك أيضًا**)، يعني كما لا بدَّ في الأوَّل من أن يُقرَن بالحركة غيرُها من الأوصاف، فكذا في الثَّاني (**لا بدَّ مِن اختلاط حركاتٍ**) كثيرةٍ للجسم (**إلى جهاتٍ مُختلِفةٍ**) له، كأن يتحرَّك بعضُه إلى/ [٢٠٩/ ١] اليمين وبعضُه إلى الشَّمال وبعضُه إلى العُلْو وبعضُه إلى السُّفْل؛ ليتحقَّقَ التَّركيبُ، وإلَّا لَكان وجهُ الشَّبهِ مفردًا وهو الحركةُ لا مُركَّبًا.

---

(١) وقدَّم التفتازانيُّ في **المختصر** ٣/ ٣٦٦ عبارةَ الشَّيخ بقوله: «والأوضحُ عبارةُ **أسرار البلاغة**».

(٢) في (صل): «يُزاد». وأثبتُّ ما في (ت) و(ج) ومطبوع **الأسرار**.

(٣) انظر: **أسرار البلاغة** ١٨٠.

(٤) الرجز مختلَف في نسبته: فالراجح أنَّه لجبَّار بن جزء بن ضِرار ابن أخي الشمَّاخ، وهو له في **ديوان الشمَّاخ** ٣٩٤، وذكر محقِّقه أنَّ الأرجوزة التي منها هذا البيت تتردَّد نسبتها بين الشمَّاخ وابن أخيه جبَّار؛ وهو لجبَّار في **عيار الشِّعر** ٢٨؛ وقال ابن رشيق **قراضة الذَّهب** ١٦ قبل إنشاده: «وقال أبو نُخيلة فيما أحسِب»؛ وهو لأبي النجم في **ديوانه** ٢٩٣، وله في **التشبيهات** لابن أبي عون ١٣؛ ولم أجِده في **ديوان ابن المعتز**؛ وهو لابن المعتزّ أو لأبي النجم في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٣٠/ ٢؛ وبلا عزو في **أسرار البلاغة** ١٥٨، ١٨٠، و**نهاية الإيجاز** ١١٩، و**الإيضاح** ٣٤٦.

(٥) الكلام في معنى «بدا» بلفظ قريب في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٣٠/ ٢.

(٦) الكلام على هذا الرجز كلُّه بلفظ قريب في **أسرار البلاغة** ١٨٠، و**الإيضاح** ٣٤٧؛ وقريب منه في **مفتاح العلوم** ٤٤٣ ـ ٤٤٤، تعليقًا على بيتين في معنى الرجز ههنا.

(فحركةُ الرَّحى والسَّهمِ لا تركيبَ فيها) لاتِّحادها، (بخلاف حركةِ المُصحَفِ، في قوله)، أي: قول ابنِ المُعتزِّ: (وكأنَّ البَرقَ مُصحَفُ قارٍ) بحذف الهمزةِ، أي: قارئ. (فانطباقًا مرَّةً وانفتاحا)[١]، أي: فينطبِقُ انطباقًا مرَّةً، وينفتحُ انفتاحًا أخرى، فإنَّ فيها تركيبًا؛ لأنَّ المُصحَف يتحرَّك في الحالتين، أعني حالتَي الانطباقِ والانفتاحِ إلى جهتين، في كلِّ حالةٍ إلى جهة[٢].

قال الشَّيخُ: كلُّ هيئةٍ من هيئات الجسمِ في حركاته إذا لم يتحرَّك إلى جهة واحدة فمِن شأنه أن يعِزَّ ويندُر[٣]، «وكلَّما كان التَّفاوت في الجهات التي تتحرَّك إليها أبعاض الجسم أشدَّ كان التَّركيبُ في هيئة المُتحرِّك أكثرَ»[٤].

ومن لطيف ذلك قولُ الشَّاعر في صفة الرِّياض:

حُفَّتْ بسَروٍ كالقِيان تلحَّفتْ خُضْرَ الحريرِ على قَوامٍ مُعتدَلْ
فكأنَّها والرِّيحُ جاءَ يُميلُها تبغي التَّعانُقَ ثُمَّ يَمنعُها الخَجلْ[٥]

(وقد يقعُ التَّركيبُ في هيئة السُّكونِ، كما في قوله)، أي: كوجه الشَّبه الذي في قول أبي الطيِّب (في صفة كلب: يُقعي)، أي: يجلسُ ذلك الكلب على أليتَيه[٦] (جلوسَ البَدويِّ المُصطَلي)

بأربعٍ مَجدولةٍ لم تُجدَلِ[٧]

(١) في ديوان ابن المعتزِّ ١/ ٤٦٧، وهو له في أسرار البلاغة ١٥٣، ١٥٨، ١٨٢، والإيضاح ٣٤٨؛ والتبيان للطِّيبيِّ ١٥٧.

(٢) الكلام على هذا الوجه الثاني بلفظ قريب في أسرار البلاغة ١٨٢؛ وأكثره في الإيضاح ٣٤٨.

(٣) انظر: أسرار البلاغة ١٨٤.

(٤) أسرار البلاغة ١٨٢، وهو بلا عزو في الإيضاح ٣٤٨.

(٥) البيتان لأبي بكر أحمد بن سليمان بن وهب الكاتب في رَوح الرُّوح ١/ ٣٣٩، وفي ترجمته من معجم الأدباء ١/ ٢٧١؛ وهما لسعيد بن حُميد في التبيان للطِّيبيِّ ١٥٣؛ وبلا عزو في أسرار البلاغة ٢١٠، والإيضاح ٣٤٩. وأوردهما الشَّيخ مثالًا لعكس التشبيه في تشبيه السرو بالقِيان، ثمَّ حرَّكته الذائقةُ إلى الحديث عن الهيئة المجرَّدة من هيئات الحركة؛ لِما فيهما من الطرافة، فأخذ القزوينيُّ كلامَه ووضعه ههنا، وتابعَه على ذلك التفتازانيُّ.

(٦) هذا الشرح بلفظ قريب في شرح الواحدي لديوان المتنبي ٦١٨.

(٧) الرجز بتمامه:

يقعي جلوسَ البدويِّ المُصطلي
بأربعٍ مجدولةٍ لم تُجدَلِ

وهو في ديوان أبي الطيِّب ١٢١، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ٦١٨، وله في أسرار البلاغة ١٨٦، والإيضاح ٣٥٠.

أي: بقوائم محكمةِ الخَلْقِ من جَدْل الله تعالى لا مِن جَدْل الإنسانِ، والمجدول: المفتول[1].

(مِنَ الهيئة الحاصلة مِن مَوقِع كلّ عُضوٍ منه) أي: من الكلب (في إقعائه) فإنَّه يكون لكل عُضو منه في الإقعاء موقع خاصّ، وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع[2]، وكذلك صورة جلوسِ البدويِّ عند الاصطلاء بالنَّار المُوقَدةِ على الأرض[3].

ومن لطيف ذلك قول الشَّاعرِ[4] في صفة مصلوب:

كأنَّـه عـاشقٌ قـد مـدَّ صـفحتَـه ... يومَ الـوداع إلـى توديـع مُرتحِـلِ[5]

أو قائـمٌ مِـن نُعـاس فيـه لُوْثتُـه ... مُواصـلٌ لتمطِّيـه مِـن الكسـلِ[6]

شبَّهه بالمُتمطِّي المُواصِل تمطِّيَه، مع التعرُّض لسببه، وهو اللُّوثة والكسلُ، فنظرَ إلى الجهات الثَّلاثِ فلطُفَ بحسب التَّركيبِ والتَّفصيلِ، بخلاف تشبيهِهِ بالمُتمطِّي، فإنَّه من قريب التَّناولِ يقع في نفس الرَّائي للمصلوب لكونه أمرًا جُمْليًّا[7].

(و) المركَّبُ (العقليُّ) من وجه الشَّبهِ، (كحرمان الانتفاعِ/ [٢٠٩/ ٢] بأبلغ نافعٍ مع تحمُّل التَّعبِ

---

(١) هذا الشرح بلفظ قريب في شرح الواحدي لديوان المتنبي ٦١٨.

(٢) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٣٥٠، وهو بمعناه في أسرار البلاغة ١٨٦.

(٣) بيَّن الواحديُّ صورة جلوس البدويِّ بقوله: «والبدويُّ إذا اصطلى بالنار أقعى استه ونَصبَ رُكبتيه؛ لتصِلَ الحرارةُ إلى بطنه وصدره». شرح الواحدي لديوان المتنبي ٦١٨.

(٤) في هامش (صل): «الأخطل». وفي الكامل ٩٤٤: «هو الأخطل»، وفي زياداته «ويعرف بالأُخيطل، وهو يُعرف ببَرقُوقا».

(٥) في هامش (صل): «يقول: إنَّ هذا المصلوب يشبه عاشقًا قد مدَّ يديه إلى جانب المعشوق يريد أن يودِّعه ثمَّ يُسافر، وفي هذا التشبيه مبالغةٌ أخرى في غاية اللُّطف، حيث شبَّه المصلوب الذي ليس فيه أثرٌ من آثار الحياة بالمُحِبِّ الذي يكون محبوبه على جناح السَّفر وهو قد مدَّ يده لأجل توديعه، ولا خفاءَ في أنَّ المُحِبَّ في حالة وداع المحبوبِ يكون في حُكم الأموات حتَّى لا يُفرِّق بين الحياة والممات؛ فلهذا جعله مشبَّهًا به. حيدر».

(٦) البيتان للأُخيطل أبي بكر محمَّد بن عبد الله المعروف ببَرقُوقا في الكامل ٩٤٤، وطبقات الشعراء لابن المعتزّ ٤١٢، والتشبيهات لابن أبي عون ٢٢، وسمط اللآلي ١/ ٥٩٥؛ وهما بلا عزو في أسرار البلاغة ١٨٦، ونهاية الإيجاز ١٣٠، والإيضاح ٣٥١. وانظر تفصيل الكلام على نسبته في المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٦٢/ ١ ـ ٢.

وفي هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «قوله: ‹لوثته› في محلّ الرفع لأنَّه صفة لـ‹قائمٌ›. وقوله: ‹مواصلٌ› صفة بعد صفة. وقوله: ‹لتمطِّيه› معمولُ ‹مُواصِل›. وقوله: ‹من الكسل› تعليلٌ للمواصلة. شبَّه المصلوب أوَّلًا بعاشقٍ مدَّ عنقه إلى توديع حبيبٍ له مُرتحِل، ثمَّ بقائم من نومه الخفيف فيه استرخاءٌ وبطءٌ لا يقدِر على سرعة مُواصلة تمطِّيه وتمدُّد يُداوم عليه لكسله». «منه».

(٧) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٣٥١، وهو بمعناه في أسرار البلاغة ١٨٦ ـ ١٨٧.

في استصحابه في قوله: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]) جمعُ سِفْر بكسر السين، وهو الكتاب[١]. فإنَّه أمرٌ عقليٌّ منتزَع من عِدَّة أمور، لأنَّه رُوعي من الحمار فعل مخصوص هو الحملُ، وأن يكون المحمولُ شيئًا مخصوصًا هو الأسفار التي هي أوعيةُ العلوم، وأنَّ الحمارَ جاهل بما فيها، وكذا في جانب المشبَّهِ[٢].

(واعلم أنَّه قد يُنتزَع مِن مُتعدِّد[٣] فيقعُ الخطأ لوجوب انتزاعِه مِن أكثَر، كما إذا انتُزِعَ) وجهُ الشَّبهِ (من الشَّطر الأوَّل مِن قوله:

كمـا أبرَقـتْ قومًـا عِطاشًـا غمامـةٌ)..............

يقال: أبرقَ القومُ إذا أصابهم برقٌ، وأبرقَ الرَّجل بسيفه إذا لمع به[٤]، ولا يصحُّ ههنا شيء من هذين الوجهين. وحُكيَ: أبرقتِ السَّماء إذا صارت ذا برق[٥]. وفي «الأساس»: «أبرَقَتْ لي فلانةٌ إذا تحسَّنتْ لك وتعرَّضتْ»[٦]، فالمعنى ههنا: أبرقتِ الغمامةُ للقوم إذا تعرَّضتْ لهم، فحذف الجارَّ، وأوصَل الفعلَ[٧].

.... (فلمَّا رأوْها أقشـعَتْ وتَجلَّتِ)[٨]

أي: تفرَّقتْ[٩] وانكشفَتْ[١٠].

---

(١) الصحاح (سفر).

(٢) الكلام على التشبيه في الآية بلفظ قريب في الإيضاح ٣٥٣، وهو بمعناه في أسرار البلاغة ١٠١ ـ ١٠٢، ١٠٣، وفي الكشَّاف ١/ ٢١١ ـ ٢١٢ (البقرة، ٢/ ١٩) كلامٌ عليها قريب ممَّا جاء ههنا، أورده الزمخشريُّ في تفسير لآية غير المذكورة.

(٣) في (ج): «المتعدِّد».

(٤) الكلام بلفظ قريب في الصحاح (برق).

(٥) ما وقفت عليه فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٦) أساس البلاغة (برق).

(٧) وفي هامش (صل): «وفي شرح ديوان المتنبي: (أبرقتِ السَّحابةُ، أي: أظهرت برقها). وهو الأظهرُ. فتدبَّرْ». والكلام مذكور بنصِّه في شرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٢٤.

(٨) منسوب لكُثيِّر عزَّة في نهاية الأرب ١/ ٧٨، وقال صاحب معاهد التنصيص ٢/ ٥١: «لا أعرف قائله». وانظر تعليق الدكتور إحسان عبّاس عليه في حواشي ديوان كثيِّر ١٠٧، وما كتبه الشَّيخ محمود شاكر على البيت في حواشي أسرار البلاغة ١١٠؛ والبيت بلا عزو في أسرار البلاغة ١١٠، ومفتاح العلوم ٤٥٨، والإيضاح ٣٥٤، والتبيان للطِّيبيّ ١٥٥.

(٩) انظر: الصحاح (قشع).

(١٠) انظر: الصحاح (جلا).

فانتزاعُ وجهِ الشَّبه من مجرَّد قولِه:

(كما أبرقَتْ قومًا عِطاشًا غَمامةٌ) ....

= خطاءٌ؛ (لوجوب انتزاعِه مِن الجميع)، أي: جميع البيتِ، (فإنَّ المُرادَ التَّشبيهُ)، أي: تشبيهُ الحالةِ المذكورة في الأبيات السَّابقةِ بظهور الغمامةِ لقوم عطاشٍ ثمَّ تفرُّقِها وانكشافِها، (باتِّصال)، أي: بواسطة اتِّصال، يعني باعتبار أن يكون وجهُ التَّشبيهِ والمقصودُ المشتركُ فيه اتِّصالَ (ابتداءٍ مُطمِع بانتهاءٍ مُؤيِس)؛ لأنَّ البيت مَثلٌ في أن يظهَر للمضطرِّ إلى الشَّيء الشَّديدِ الحاجةِ إليه أمارةُ وجودِه ثمَّ يفوتَه ويبقى تحسُّره وزيادة ترَحٍ[1].

فالباء في قوله: (باتِّصال) ليست هي التي تدخل في المشبَّه به[2]؛ لأنَّ هذا المعنى مشتركٌ بين الطَّرفين والمشبهُ به ظهورُ الغمامةِ ثمَّ انكشافُها، بل هي مثلُ الباء في قولهم: التَّشبيهُ بالوجه العقليِّ أعمُّ. فليُتأمَّل.

فإن قيل: هذا يقتضي أن تكون بعض التَّشبيهاتِ المجتمعة كقولنا: «زيدٌ يصفو ويكدَر» تشبيهًا واحدًا؛ لأنَّ/ [٢١٠/ ١] الاقتصارَ على أحد الجزأين يُبطِل الغرضَ من الكلام، لأنَّ الغرض منه وصفُ المخبَر عنه بأنَّه يجمع بين الصِّفتين وأنَّ إحداهما لا تدوم.

قلنا: الفرقُ بينهما أنَّ الغرضَ في البيت أن يُثبِتَ ابتداءً مطمِعًا متَّصلًا بانتهاء مؤيسٍ، وكونُ الشَّيء ابتداءً لآخرَ أمرٌ زائدٌ على الجمع بينهما، وليس في قولنا: «يصفو ويكدَر» أكثرُ من الجمع بين الصِّفتين[3]، من غير قَصْد إلى امتزاج إحداهما بالأخرى؛ لأنَّك لو قلتَ: «هو يصفو» ولم تتعرَّض لِذكر الكَدِر وجدتَ تشبيهكَ له بالماء في الصَّفاء بحاله وعلى حقيقته. ونظيرُ البيت قولنا: «يكدَر ثمَّ يصفو» لإفادة «ثمَّ» التَّرتيبَ المقتضيَ رَبْطَ أحدِ الوصفين بالآخر[4]. كذا ذكَرَه المُصنِّف، وقد نقله عن «أسرار البلاغة».

---

(١) في هامش (صل) بخطِّ المتن: «التَّرَح ضدُّ الفرح». والكلام على التشبيه في البيت مذكورٌ بلفظ قريب في **أسرار البلاغة** ١١٠، وبمعناه في **مفتاح العلوم** ٤٥٨، و**الإيضاح** ٣٥٤.

(٢) كما يُفهَم من عبارة الخلخاليِّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٥١٦.

(٣) في هامش (صل): «أي: ليس فيه ترتيبٌ؛ فلا يكون نظيرَ البيت».

(٤) من قوله: «فإن قيل» إلى هنا بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٥٤، وهو بمعناه في **أسرار البلاغة** ١١١ ـ ١١٢.

ولا يخفى أنَّ قولنا: «زيد يصفو» ليس من التَّشبيه المصطلَح، بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية[١]، على ما ستعرف إن شاء الله تعالى[٢].

ثمَّ قال[٣]: وقد ظهَر بما ذكرنا أنَّ التَّشبيهات المجتمعةَ تُفارق التَّشبيه المركَّب في مثل ما ذكرنا بأمرين:

أحدهما: أنَّه لا يجبُ فيها ترتيبٌ.

والثَّاني: أنَّه إذا حُذِف بعضُها لا يتغيَّر حالُ الباقي في إفادة ما كان يُفيده قبلَ الحذفِ، فإذا قلنا: (زيد كالأسد والبحر والسَّيف) لا يجبُ أن يكون لهذه التَّشبيهاتِ نسَقٌ مخصوصٌ، بل لو قُدِّم التَّشبيهُ بالبحر أو بالسَّيف جازَ، ولو أُسقِط واحد من الثَّلاثة لم يتغيَّر حالُ الباقي في إفادة معناه. والله أعلمُ[٤].

وقد مرَّ[٥] أنَّ وجهَ التَّشبيه ثلاثةُ أقسام: واحدٌ ومركَّبٌ ومتعدِّدٌ. فلمَّا فرغ من الأوَّلَين شرع في الثَّالث: وهو إمَّا حسِّيٌّ، أو عقليٌّ، أو مختلفٌ:

(والمُتعدِّدُ الحِسِّيُّ، كاللَّون والطَّعمِ والرَّائحةِ في تشبيه فاكهةٍ بأخرى.

و) المُتعدِّدُ **(العقليُّ، كحِدَّة النَّظر، وكمالِ الحَذرِ، وإخفاءِ السِّفاد)**، أي: نَزْو الذَّكَر على الأنثى، وفي المَثَل: «أخفى سِفادًا مِن الغُراب»[٦]. **(في تشبيه طائرٍ بالغُراب.**

و) المُتعدِّد **(المُختلِفُ)** الذي بعضُه حسِّيٌّ وبعضُه عقليٌّ، **(كحُسْن الطَّلعةِ)** الذي هو حسِّيٌّ **(ونباهةِ الشَّأنِ)**، أي: شرفِه واشتهارِه الذي هو عقليٌّ، **(في تشبيه إنسان بالشَّمس**[٧].

---

(١) أراد التفتازانيُّ من هذا الاعتراض أن يُنبِّه على أنَّ هذا المثال ليس ممَّا اصطلح المتأخرون على عدِّه من التشبيه، والشَّيخ عبد القاهر يعدُّ أمثاله من التشبيه، كما هو ظاهر كلامه في **أسرار البلاغة**، فلا تثريبَ عليه، غيرَ أنَّ القزوينيَّ تابعه عليه وهو بخلاف مذهبه في أمثاله، كما سيأتي في موضعه.

(٢) سيأتي تفصيله في ص ٦٣٢ ـ ٦٣٦.

(٣) أي: القزوينيّ.

(٤) من قوله: «وقد ظهر» إلى هنا بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٥٤ـ٣٥٥.

(٥) مضى في ص ٥٨٣.

(٦) ما وقفت عليه فيما بين يديّ من كتب الأمثال والأدب واللغة، وأورده الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٣٢/ ١.

(٧) زاد التفتازانيُّ في هذا الموضع من **المختصر** ٣/ ٣٨٠ قولَه: «ففي المتعدِّد يُقصَد اشتراك الطَّرفين في كلِّ الأمور المذكورة، ولا يُعمَد إلى انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها».

[تشبيه التناسب]

واعلم أنَّه) الضَّمير للشَّأن/[٢١٠/ ٢] (**قد يُنتزَع الشَّبَهُ**)، أي: التماثل يقال: «بينهما شَبَهٌ» بالتحريك، أي: تشابه، وقد يكون بمعنى «الشِّبْه» بالسُّكون[١]، وعند التَّحقيق المراد ههنا: ما به التَّشابه، أعني وجهَ التَّشبيه. (**مِن نَفس التضادِّ؛ لاشتراك الضدَّين فيه**)، أي: في التضادِّ، فإنَّ كلًّا منهما مضادٌّ للآخر. (**ثُمَّ يُنزَّلُ**) التضادُّ (**منزلةَ التَّناسُبِ بواسطة تمليح**)، أي: إتيان بما فيه مَلاحةٌ وظرافةٌ، «يقال: ملَّح الشَّاعرُ إذا أتى بشيءٍ مليح»[٢]، (**أو تهكُّم**)، أي: سخريَّة واستهزاءٍ، (**فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد! وللبخيل: هو[٣] حاتِم!**)[٤]، كلٌّ منهما يحتمل أن يكون مثالًا للتمليح والتهكُّم، وإنَّما يُفرَق بينهما بحسب المقام، فإن كان الغرضُ مجرَّدَ المَلاحةِ والظَّرافةِ من غير قصد إلى استهزاء وسُخريَةٍ فتمليحٌ، وإلَّا فتهكُّم[٥].

وما وَقَع في «شرح المفتاح» من أنَّ التَّمليح: هو أن يُشار في فحوى الكلامِ إلى قصة أو مَثَل أو شعرٍ نادر، وأنَّ قولنا: ‹هو حاتمٌ!› مثالٌ للتمليح لا للتهكُّم[٦] = فهو غلطٌ؛ لأنَّ ذلك إنَّما هو «التَّلميح» بتقديم اللام على الميم، كما سيجيء في علم البديع[٧]. وليس في قولنا: «هو حاتم!» إشارةٌ إلى شيء من قصة حاتم.

ثمَّ قال الإمام المرزوقيُّ رحمه الله في قول الحماسيِّ:

---

(١) في هامش (صل): «بمعنى المِثل، لا بمعنى التشابهِ والتماثل».

(٢) **الصحاح** (ملح). وقال الكاشيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ١٩٦/ ٢: «التمليح: هو إيراد الأشياء الغريبة التي يستملحُها الناس من غرابتها».

(٣) في (ج): «إنَّه».

(٤) أوردَ السَّكَّاكيُّ هذا البحث خاتمة لباب التشبيه في **مفتاح العلوم** ٤٦٥، وكذلك فعل القزوينيُّ في **الإيضاح** ٣٩١. هذا وأوردَ ابن السِّيد البَطليَوسيُّ في **رسائل في اللغة** ١٢٣ نكتةً في وجه المبالغة في هذا الفنِّ، فقال: «ووجهُ المبالغة عندهم في هذا أنَّ النقيضين إنَّما بينهما حدٌّ يفصل بعضهما من بعض، فإذا زاد أحدُهما على الآخر انعكس إلى ضدِّه؛ لأنَّه لا مذهبَ له يُذهَب إليه، إذ لا واسطةَ بينهما».

(٥) هذا التنبيه بلفظ قريب في **شرح المفتاح** للمؤذِّنيِّ اللوح ٢١٦/ ٢.

(٦) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٥٣/ ١، ٣٢٢/ ١.

(٧) سيأتي الكلام عليه في ص ٨٧٠. وهذا التعريف الذي أورده الشِّيرازيُّ مذكور بلفظه تعريفًا للتلميح في **نهاية الإيجاز** ١٧٣.

أتـانــي مِـن أبـــي أنـــسٍ وَعـــيدٌ فسُلَّ[١] لغَيْظَةِ الضحَّاكِ جِسْمِي[٢]

: إنَّ قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهُزءَ والتملُّحَ[٣].

فإن قلتَ[٤]: ظاهرُ قولِه: (لاشتراك الضدَّين فيه) يُوهِم أنَّ وجه الشَّبهِ بين الجبانِ والأسدِ هو التضادُّ باعتبار وصفَي الجُبن والجُرأة، وكذا بين البخيل وحاتم، وحينئذٍ لا تمليحَ ولا تهكُّمَ؛ لأنَّا إذا قلنا: الجبانُ كالشُّجاع في التضادِّ، أي: في أنَّ كلًّا منهما مضادٌّ للآخر = لا يكونُ هذا من الملاحة والتهكُّم في شيء، فحينئذٍ لا حاجةَ إلى قوله: (ثمَّ ينزَّل منزلةَ التَّناسب)، بل لا معنى له أصلًا[٥].

قلتُ[٦]: لا يخفى على أحد أنَّا إذا قلنا للجبان: «هو أسد» وللبخيل: «هو حاتم» وأردنا التَّصريحَ بوجه الشَّبه، لم يتأتَّ لنا أن نقول: «في التضادِّ» أو «في مناسبة الضدِّيَّة»، بل إنَّما يصحُّ أن نقول: «هو أسدٌ في الجرأة»، «وحاتمٌ في الجود»، ومعلوم أنَّ الحاصل/[١/٢١١] في المشبَّه هو ضدُّ الجرأة والجود وهو الجبنُ والبخلُ، لكن نزَّلناه منزلةَ الجُرأة والجودِ بواسطة التَّمليح أو التهكُّمِ لاشتراكهما في الضِّديَّة[٧]، كما تُجعل في الأكاذيب المضحكةِ، فوجهُ الشَّبه في قولنا للجبان: «هو أسد» إنَّما هو الجرأة، لكن باعتبار التَّمليح أو التهكُّم. هكذا ينبغي أن يُفهَم هذا المقامُ.

---

(١) علَّق الحفيد في حاشيته على المطوَّل اللوح ١٨٨/ ١ على ضبط هذه الكلمة، فقال: «سُلَّ على صيغة المجهول في نسخة **الحماسة** المصحَّحة بتصحيح فخرِ المشايخ مقدَّمِ تلامذة العلَّامة الزمخشريِّ». وفخر المشايخ هو عليُّ بن محمَّد العمرانيّ، وأحد شيوخ الإمام السكاكيّ، كما في **الفوائد البهية** ٧٨.

(٢) البيت من حماسيَّة لشقيق بن سُليك الأسديّ في **شرح الحماسة** للفارسيّ ٢/ ٣٦٧، و**شرح الحماسة** للتبريزيّ ٢/ ١٤١، و**المعوَّل** للقريميّ اللوح ٢٨٨/ ١، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٦٢/ ٢، و**العقد المكلَّل** اللوح ٨٣/ ١؛ وهو بلا عزو في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٧٧٧. وفي هامش (صل): «والضحَّاك: اسم أبي أنس. ومعنى ‹سُلَّ›: ذاب كجسم مَن به السُّلالُ، وهو داءٌ معروف. وقال: ‹غَيْظة›؛ لأنَّه أرادَ المرَّة الواحدة».

(٣) في (ك) و(ي) و(س): «التمليح». وعبارة المرزوقيّ في **شرح الحماسة** ٧٧٧: «والأغلبُ في الظنِّ بقائلها أن يكونَ قصَد بها الهُزءَ والتملُّحَ».

(٤) صرَّح التفتازانيُّ في **المختصر** ٣/ ٣٨٣ بأنَّ هذا السُّؤال ما هو إلاَّ وهم سبق إلى بعض الأوهام.

(٥) يفهم هذا الرأيُ من كلام الزَّوزنيِّ في شرحه **للتلخيص** اللوح ٨٩/ ١.

(٦) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «والتوهُّم يضمحِلُّ بقوله: ‹ثمَّ يُنزَّل منزلةَ التناسبِ›؛ فإنَّه فيه تحقيق وجهِ الشَّبهِ، وأمَّا وجه اشتراك الضِّدَّين في التضادِّ فتوطئةٌ لذلك وتمهيدٌ ودلالةٌ على أنَّ الشَّبه من التضادِّ ليس بمُستنكَر، بل له جهة موجبة ونوع ملائمة». «منه».

(٧) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «فعلى هذا يكون وجهُ الشَّبه في هذا المقام، أعني الجُبن المُنزَّل منزلةَ الجرأة البخل والمنزَّل منزلةَ الجود، ناشئًا حاصلًا من التضادِّ، وليس معنى كلام المصنِّف: ‹قد يُنتزَع الشَّبهُ من نفس التضادِّ› إلى آخره = إلَّا هذا». «منه».

[أدوات التشبيه]

(وأداتُه)، أي: أداةُ التَّشبيهِ: **(الكاف، وكأنَّ)** قال الزَّجّاج: إنَّه للتشبيه إذا كان الخبرُ جامدًا، نحو: ‹كأنَّ زيدًا أسد›، وللشكِّ إذا كان مشتقًّا نحو: ‹كأنَّك قائم›؛ لأنَّ الخبر في المعنى هو المشبَّه[1]، والشَّيءُ لا يُشبَّه بنفسه[2].

وقيل: إنَّه للتَّشبيه مطلقًا، ومثلُ هذا على حذف الموصوفِ، أي: كأنَّك شخصٌ قائمٌ، لكن لمَّا حُذف الموصوفُ وجُعل الاسمُ بسبب التَّشبيهِ كأنَّه الخبرُ بعينه، صار الضَّمير يعود إلى الاسم، لا إلى الموصوف المقدَّرِ، نحو ‹كأنَّك قلتَ›، و‹كأنِّي قلتُ›[3].

والحقُّ أنَّه قد يُستعمَل عند الظنِّ بثبوت الخبرِ من غير قصدٍ إلى التَّشبيه[4]، سواءٌ كان الخبرُ جامدًا أو مشتقًّا، نحو ‹كأنَّ زيدًا أخوك›، و‹كأنَّه فعلَ كذا›، وهذا كثيرٌ في كلام المولَّدين.

(و‹مِثْلُ›، وما في معناه) كسائر ما يُشتقُّ من المماثلة والمشابهةِ والمضاهاةِ وما يؤدِّي معناها.

(والأصل في نحو الكاف)، أي: في الكاف ونحوِها ممّا يدخل على المفرد كلفظ «نَحْو» و«مِثْل» و«شِبْه»، بخلاف نحو «كأنَّ» و«تماثل» و«تشابه»، **(أن يَليَه المُشبَّهُ به)**:

إمَّا لفظًا كقولنا: «زيد كالأسد»، أو «كزيدٍ الأسدُ»، وقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]، فإنَّ المشبَّهَ به هو مَثَلُ المُستوقِد، أي: حالُه وقصَّتُه العجيبةُ الشَّأن[5].

وإمَّا تقديرًا كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ الآية [البقرة: ١٩]، فإنَّ التَّقدير: كمَثَل ذوي صيِّب[6]، فحُذِف ‹ذوي› لدلالة قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ عليه؛ لأنَّ هذه الضَّمائر لا بدَّ لها من مَرجِع، وحُذف ‹مَثَل› لقيام القرينة، أعني عطفَه على قوله:

---

(١) في هامش (صل) ههنا استدراك من غير تصحيح، نصُّه: «سواءٌ كان جامدًا أو مشتقًّا».

(٢) نقل هذا الكلام عن الزَّجّاج بلفظ جِدّ قريب الرضيُّ في **شرح الكافية** ٤/ ٣٣١. وعزا ابنُ هشام هذا القول في **مغني اللبيب** ٣/ ٧٥ ـ ٧٦ إلى جماعة منهم ابن السِّيد البَطَلْيَوسيُّ.

(٣) هذا المذهب في «كأنَّ» رجَّحه الرضيُّ في **شرح الكافية** ٤/ ٣٣١.

(٤) سيعيد التفتازانيُّ هذا الكلام على «كأنَّ» في تعليقه على مثال لتجاهل العارف، في ص ٧٩٨.

(٥) الكلام على الآية بلفظ قريب في **الكشّاف** ١/ ١٩٥ (البقرة، ٢/ ١٧).

(٦) هذا التقدير في **الكشّاف** ١/ ٢٠٩ (البقرة، ٢/ ١٧)، و**مفتاح العلوم** ٤٥٦.

﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، فالمِثـل المُشـبَّه بـه قـد وَلـيَ الـكاف؛ لأنَّ المقـدَّر فـي حُكم الملفـوظِ[١]. /[٢/٢١١]

وإنَّما جعلنا ذلك من قبيل ما وَليَ المشبَّهُ به الكافَ لِما ذُكر في «الكشَّاف» و«الإيضاح» فيما لا يلي المشبَّه به الكاف كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ﴾ [يونس: ٢٤] = أن ليس المرادُ تشبيهَ حالِ الدُّنيا بالماء ولا بمُفرد آخرَ يُتمحَّل لتقديره[٢]. فعلمنا أنَّه إذا كان المشبَّهُ به مفردًا مقدَّرًا فهو من قبيل ما وَليَ المشبَّهُ به حرفَ التَّشبيه.

وقد صرَّح المصنِّفُ في «الإيضاح»[٣] بأنَّ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] ليس من قبيل ما لا يلي المشبَّهُ به الكافَ؛ لأنَّ التَّقديرَ: ككون الحواريين أنصارَ الله وقتَ قولِ عيسى: من أنصاري إلى الله؟[٤] على أنَّ (ما) مصدريَّةٌ، والزَّمانُ مقدَّرٌ كقولهم: (آتيكَ خُفوقَ النَّجمِ)، أي: زمانَ خُفوقِه[٥].

فالمشبَّهُ به، وهو كونُ الحواريِّين أنصارًا، مقدَّرٌ يلي الكافَ، كمَثَل ذوي صيِّب، حُذفَ لدلالة ما أقيمَ مُقامَه عليه، إذ لا يخفى أن[٦] ليس المرادُ تشبيهَ كونِ المؤمنين أنصارًا بقول عيسى للحواريين: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

قـال صاحـبُ «المفتـاح»: «أُوقِـع الشَّـبهُ[٧] بيـن كـونِ الحواريِّين أنصـارَ الله وبين قولِ عيسـى للحواريِّيـن: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وإنَّمـا المـراد: كونـوا أنصـارَ الله مِثلَ كـونِ الحواريِّين أنصـارَه»[٨].

= فتوهَّم بعضُهم من ظاهر قوله: «أوقع الشَّبه بين كذا وكذا» أنَّ المرادَ: أنَّ الأوَّلَ مشبَّهٌ والثَّانيَ

---

(١) من قوله: «فحُذف» إلى هنا بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٥٦.

(٢) انظر: الكشَّاف ١/ ٢١٣ (البقرة، ٢/ ١٩)، والإيضاح ٣٥٦. وسيُعيده التفتازانيُّ قريبًا.

(٣) «في الإيضاح» ليس في (ج).

(٤) انظر: الإيضاح ٣٥٦، وهو بمعناه في الكشَّاف ٤/ ١٠١ (الصف، ٦١/ ١٤).

(٥) هذا التقدير بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٥٦.

(٦) «لا يخفى أن» ليس في (ع).

(٧) قال الشِّيرازيُّ في مفتاح المفتاح اللوح ٢٤٥/ ١ عند الكلام على لفظة «الشَّبه»: «وفي بعض النُّسخ (التشبيه)، والأوَّل هو الرِّواية».

(٨) مفتاح العلوم ٤٥٦.

مشبَّهٌ به، فجَزَم بأنَّ الصَّواب المؤمنين بدل الحواريين، إذ ليس المُشبَّه كونَ الحواريِّين أنصارًا، بل كون المؤمنين[١].

والشَّارحُ العلَّامة قد ردَّ قولَ هذا البعضِ بأنَّ[٢] الآيَةَ حينئذٍ لا تكون نظيرًا لقوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾، وبأنَّ تشبيهَ الكونِ بالقول لا وجهَ له[٣].

وهذا غلطٌ منه؛ لأنَّ مرادَ هذا القائل أنَّه أُوقِع في الظَّاهر التَّشبيهُ بين كونِ المؤمنين أنصارَ الله وبين قولِ عيسى، مع أنّ المرادَ إيقاعُ التَّشبيه بين كونِ المؤمنين أنصارَ الله وبين كونِ الحواريِّين أنصارَه وقتَ قولِ عيسى كما هو صريح في الكتاب[٤]، فالمشبَّهُ به محذوفٌ/ [٢١٢/ ١] مضافٌ ومضافٌ إليه، كما في قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ بعينِه[٥].

نعم ما ذَكَره الشَّارح[٦] في توجيه لفظ «المفتاح» كافٍ في ردِّ هذا القول، وهو أنَّ معنى كلامه: «فأُوقِع الشَّبه»، أي: تشبيهُ كونِ المؤمنين أنصارَ الله، على أنَّ اللام للعهد = بيِّنٌ، أي: دائرًا بين كون الحواريِّين أنصارًا، على ما يُفهَم ضمنًا ويستلزمُه قولهم: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وبين قولِ عيسى على ما هو صريح، يعني أنَّ المشبَّهَ كونُ المؤمنين أنصارَ الله، والمشبَّهَ به يحتمل أن يكون هو كون الحواريِّين أنصارَه على ما يُفهَم ضمنًا، ويحتمل أن يكون قولَ عيسى على ما هو صريح، لكنَّ المراد هو الأوَّل لا الثَّاني، إذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى.

وقيل: المرادُ بالحواريِّين في قوله: «أُوقِع التشبيهُ بين كون الحواريِّين» هم المؤمنون؛ لأنَّهم حواريُّو محمَّد عليه السَّلام، إذ حواريُّ الرَّجل صفيُّه وخُلصاؤه[٧]. والله أعلم[٨].

---

(١) نقل الشِّيرازيُّ هذا الوهم في مفتاح المفتاح اللوح ٢٤٥/ ١. والظَّاهر أنَّه لأحد السابقين عليه من شُرَّاح المفتاح، ولعلَّه شمس الدِّين المعزِّي.

(٢) زِيد في (ج): «هذه».

(٣) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٢٤٥/ ١. في هامش (ت): «وقد قال الكواشيّ: ونظير ﴿كَصَيِّبٍ﴾ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾... إلخ».

(٤) يعني: مفتاح العلوم.

(٥) هذا التقدير الأخير في شرح المفتاح للمؤذِّنيّ اللوح ٢١٤/ ٢.

(٦) زِيد في (ك): «العلَّامة».

(٧) لم أقف عليه فيما بين يديَّ من شروح المفتاح.

(٨) «والله أعلم» ليس في (ت).

(وقد يليه غيرُه)، أي: وقد يلي نحو الكافِ غيرُ المشبَّهِ به، وذلك إذا كان المشبَّهُ به مركَّبًا، لم يُعبَّر عنه بمفرد دالّ عليه؛ وإنَّما قلنا ذلك احترازًا عن قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]، فإنَّ المشبَّه به مركَّبٌ لكنَّه عُبِّر عنه بمفرد يلي الكافَ، وهو المَثَل، أعني الحالَ والقصَّة العجيبةَ الشَّأنِ، (نحو: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ) مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥]، إذ ليس المرادُ تشبيهَ حالِ الدنيا بالماء، ولا بمفرد آخرَ يُتمحَّل تقديرُه[١]، بل المرادُ تشبيهُ حالِها في نَضرتها وبهجتها وما يتعقَّبها من الهلاك والفناءِ بحال النَّباتِ الحاصلِ من الماء، يكون أخضرَ ناضرًا شديدَ الخضرةِ ثمَّ ييبس فتُطيِّره الرِّياحُ كأن لم يكن[٢].

فإن قلتَ: فليُعتبَر ههنا أيضًا مضافٌ محذوفٌ، أي: كمَثَل ماء، فيكون المشبَّهُ به يلي الكافَ تقديرًا كما في قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾.

قلتُ: هذا تقديرٌ لا حاجةَ إليه فلا ينبغي أن يعرَّج عليه، بخلاف/[٢١٢/ ٢] قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾، فإنَّ الضَّمائر في قوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩] لا بدَّ لها من مَرجِع. قال صاحبُ «الكشَّاف»: لولا طلبُ هذه الضَّمائر مرجعًا لكنتَ مستغنيًا عن تقدير: (كمَثَل ذوي صيِّب)، لأنِّي أراعي الكيفيَّةَ المنتزعةَ سواءٌ وليَ حرفَ التَّشبيهِ مفردٌ يتأتَّى به التَّشبيهُ أم لا، ألا يُرى إلى قوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ الآية [يونس: ٢٤][٣]، كيف وليَ الماءُ الكافَ، وليس الغرضُ تشبيهَ الدُّنيا بالماء، ولا بمفرد آخرَ يُتمحَّل لتقديره. وممَّا هو بيِّنٌ في هذا قولُ لبيدٍ:

وما النَّاسُ إلَّا كالدِّيار وأهلُها ... بها يومَ حلُّوها وغَدْوًا بلاقعُ[٤]

لم يُشبِّه النَّاسَ بالدِّيار، وإنَّما شبَّه وجودَهم في الدُّنيا وسرعةَ زوالهم وفنائهم بحلول أهلِ الدِّيار فيها وسرعةِ نهوضِهم عنها وتركِها خاليةً[٥]. هذا كلامُه.

---

(١) مضى هذا الكلام بتخريجه آنفًا.

(٢) الكلام بلفظ جِدّ قريب في الكشَّاف ٢/ ٤٨٦ (الكهف، ١٨/ ٤٥)؛ والإيضاح ٣٥٦.

(٣) مضى الكلام على التشبيه في هذه الآية في ص ٦٠١.

(٤) في ديوانه ١٦٩؛ وهو له في الكشَّاف ١/ ٢١٢ ـ ٢١٣ (البقرة، ٢/ ١٩)؛ وبلا عزو في كتاب سيبويه ٣/ ٣٥٨.

(٥) انظر: الكشَّاف ١/ ٢١٢ ـ ٢١٣ (البقرة، ٢/ ١٩). وفصَّل التفتازانيُّ الكلام على هذا الموضع في حواشي الكشَّاف اللوح ٤٨/ ١.

فإن قيل: هبْ أنَّ طلبَ مرجعِ الضَّمير أحوجنا إلى تقدير ‹ذوي›، فما وجهُ الاحتياج إلى تقدير ‹مِثل›؟ لا يقال: لأنَّ المشبَّه به ليس ذواتِ ذوي الصيِّب، بل[1] حالهم وصفتُهم[2].

لأنَّا نقول: لا يلزم من عدم تقدير «مِثل» والاقتصارِ على تقدير «ذوي» أن يكون المشبَّهُ به ذواتِ ذوي الصيِّب، بل مجموعَ القصَّة المذكورةِ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، بل الجواب أنَّه لمَّا انفتح باب الحذفِ والتَّقدير فتقدير «مِثل ذوي صيِّب» أولى مِن الاقتصار على تقدير «ذوي»، لأنَّه أدلُّ على المقصود وأشدُّ ملاءمةً للمعطوف عليه، أعني قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾ [البقرة: ١٧]. فليُتأمَّل[3].

وقد ظهَر بما ذكرنا أنَّ مَن قال: إنَّ تقدير قوله: ﴿كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ﴾: ‹كمَثل ماء› على حذف المضاف، فالمشبَّهُ به لم يلِ الكاف لكونه محذوفًا[4] = فقد سها سهوًا بيِّنًا[5].

(وقد يُذكَر فعلٌ يُنبئ عنه)، أي: عن التَّشبيه، (كما في ‹علمتُ زيدًا أسدًا› إنْ قُرِّبَ) التَّشبيهُ وأُريدَ أنَّه مشابهٌ للأسد مشابهةً قويةً؛ لِما في «علمتُ» من الدلالة على تحقُّق التَّشبيهِ وتيقُّنه. (و) كما في (حَسِبتُ) أو خِلتُ زيدًا أسدًا، (إنْ بُعِّد) التَّشبيهُ أدنى تبعيدٍ؛ لما في الحِسبان من الدلالة على الظَّنّ دون التَّحقيق. ففيه إشعار بأن شِبْهَه/ [١/ ٢١٣] بالأسد ليس بحيث يُتيقَّن أنَّه هو، بل يُظنُّ كذلك ويُتخيَّل.

وفي كون هذا الفعلِ منبئًا عن التَّشبيه نظرٌ؛ للقطع بأنَّه لا دلالةَ للعلم والحِسبان على ذلك، وإنَّما يدلُّ عليه عِلمُنا بأنَّ «أسدًا» لا يمكن حملُه على «زيد» تحقيقًا، وأنَّه إنَّما يكون على تقدير أداةِ التَّشبيه، سواءٌ ذُكر الفعل أو لم يُذكَر، كما في قولنا: «زيدٌ أسدٌ». ولو قيل: إنَّه ينبئ عن حال التَّشبيهِ من القُرب والبُعد لَكان أصوبَ.

---

(١) زِيد في (ت): «مجموعَ القصَّة».

(٢) هذا الجواب عن تقدير «مِثل» بلفظ قريب في **فتوح الغيب** للطِّيبيّ ٢/ ٢٦١.

(٣) «فليُتأمَّل» ليس في (ج).

(٤) وهو تقدير الأخفش في **معاني القرآن** ١/ ٣٧٢ (يونس، ١٠/ ٢٤).

(٥) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «لأنَّ المشبَّه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظًا وقد يكون محذوفًا على ما صرَّح به في **الإيضاح**». «منه». وهذا التعليق ذكره التفتازانيُّ في متن **المختصر** ٣/ ٣٨٩. وانظر: **الإيضاح** ٣٥٦.

[أغراض التشبيه]

(والغـرضُ منـه) أي: من التَّشبيه (فـي الأغلب يعـودُ إلى المُشـبَّه، وهو)، أي: الغـرضُ العائد إلى المشـبَّه:

(بيانُ إمكانِه) يعني بيانَ أنَّ المشبَّه أمرٌ ممكن الوجودِ، وذلك في كلِّ أمر غريبٍ يمكن أن يُخالَف فيه ويُدَّعى امتناعُه[١]، (كما في قوله)، أي: قول أبي الطيِّب:

(فـإنْ تفُـقِ الأنـامَ وأنـتَ منـهـمْ فإنّ المِسـكَ بعـضُ دمِ الغَـزالِ)[٢]

فإنَّه أراد أن يقول: إنَّ الممدوح به قد فاق النَّاسَ بحيث لم يبقَ بينه وبينهم مشابهةٌ، بل صار أصلًا برأسه وجنسًا بنفسه، وهذا في الظَّاهر كالممتنع، لاستبعاد أن يتناهى بعضُ آحادِ النَّوع في الفضائل الخاصَّةِ بذلك النَّوع إلى أن يصير كأنَّه ليس منها، فاحتجَّ لهذه الدَّعوى وبيَّن إمكانها بأن شبَّه حالَه بحال المِسكِ الذي هو من الدِّماء ثمَّ إنَّه لا يُعدُّ من الدِّماء، لِمَا فيه من الأوصاف الشَّريفةِ التي لا تُوجَد في الدَّم[٣].

فإن قلتَ: أين التَّشبيهُ في هذا البيت؟

قلتُ: يدلُّ البيت عليه ضمنًا وإن لم يدلَّ عليه صريحًا، لأنَّ المعنى: إن تفُقِ الأنام مع أنَّك واحدٌ منهم فلا استبعادَ في ذلك؛ لأنَّ المِسكَ بعضُ دمِ الغزالِ وقد فاقها حتَّى لا يُعدَّ منها، فحالُكَ شبيهةٌ بحال المِسكِ. وليُسمَّ مثل هذا تشبيهًا ضِمنيًا، أو تشبيهًا مكنيًّا عنه[٤].

(أو حالِـه) عطـفٌ علـى (إمكانِـه)، أي: بيانُ حـالِ المشـبَّهِ بأنَّه علـى أيِّ وصفٍ مـن الأوصاف، (كمـا في تشـبيه ثوب بآخر في السَّـواد)، «إذا عُلم لونُ المشـبَّهِ بـه دون المشـبَّهِ»[٥]، وإلَّا لـم يكن لبيان الحالِ لأنَّهـا مبيَّنةٌ.

---

(١) الكلام بلفظ جِدّ قريب في الإيضاح ٣٥٦؛ وقريب منه في نهاية الإيجاز ١٢٢ ـ ١٢٣، والتبيان للطِّيبيّ ١٥٨؛ وأوردَ الجرجانيُّ الكلام على هذا الغرض في أسرار البلاغة ١٢٣، في أثناء كلامه على التمثيل في أعقاب المعاني، ولم يقصد إليه قصدًا.

(٢) في ديوانه ٢٥٨، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ١١١٥؛ وهو له في أسرار البلاغة ١٢٣، ونهاية الإيجاز ١٢٣، والإيضاح ٣٥٧، والتبيان للطِّيبيّ ١٥٨، لِما نحن فيه.

(٣) من قوله: «فإنَّه أراد» إلى هنا بلفظ قريب في أسرار البلاغة ١٢٣، ونهاية الإيجاز ١٢٣؛ وهو بمعناه في الإيضاح ٣٥٧.

(٤) والظاهر أنَّ هذه التسمية ممَّا سبق إليه التفتازانيُّ، وفصَّلتُ ذلك في كتابي التفتازانيُّ وآراؤه البلاغيَّة ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

(٥) الإيضاح ٣٥٧، والتبيان للطِّيبيّ ١٥٨.

(أومِقدارِها)، أي: بيانُ مقدارِ حالِ المشبَّهِ/ [٢١٣/ ٢] في القوَّة والضَّعفِ، والزِّيادةِ والنُّقصانِ، (كما في تشبيهه)، أي: تشبيهِ الثَّوبِ الأسودِ (بالغُراب في شِدَّته)، أي: شدَّة السَّوادِ[(١)].

(أو تقريرُها) مرفوعٌ معطوفٌ على (بيانُ إمكانِه)، أي تقريرُ حالِ المشبَّهِ في نفس السَّامع وتقويةُ شأنه، (كما في تشبيه مَن لا يَحصُلُ مِن سعيه على طائل بمَن يرقُم على الماء)، فإنَّك تجد فيه من تقرير عدمِ الفائدة وتقويةِ شأنه ما لا تجده في غيره؛ لأنَّ الفكرَ بالحسِّيَّات أتمُّ منه بالعقليَّات، لتقدُّم الحسِّيَّات وفرطِ إلف النَّفس بها[(٢)].

ألا ترى أنَّك إذا أردتَ وصفَ يومٍ بالطُّول، فقلتَ: ‹يومٌ كأطولِ ما يُتوهَّم›، أو ‹كأنَّه لا آخِرَ له› = فلا يجد السَّامع من الأُنس ما يجده في قوله:

ويـومٍ كظِلِّ الـرُّمحِ قـصَّـرَ طـولَه ... دمُ الـزِّقِّ عنـا واصطـكاكُ المَزاهرِ[(٣)]

وكذا إذا قلتَ في وصفه بالقصر: ‹يومٌ كأقصرِ ما يُتصوَّر›، و‹كلَمْح البصرِ›، و‹كأنَّه ساعةٌ› = لا تجِد فيه ما تجد في قولهم: ‹أيامٌ كأباهيم القَطا›، وقولِ الشَّاعر:

ظَلِلنـا عنـد بـابِ أبـي نُعيمٍ ... بيَـومٍ مِثْـلِ سـالفةِ الذُّبـابِ[(٤)]

وكذا إذا قلتَ: ‹فلان إذا همَّ بشيءٍ لم يزُل ذاك عن ذُكره، وقَصَر خواطرَه على إمضاء عزمِه فيه، ولم يشغله عنه شيءٌ›، فالسَّامعُ لا يُصادِف فيه من الأريحيَّة ما يُصادِف من إنشاد قولِه:

إذا هَـمَّ ألقـى بيـن عينَيـه عـزمَـهُ ... ونكَّبَ عـن ذِكْـر العواقـبِ جانِبَـا[(٥)]

---

(١) الكلام على هذا الغرض بمعناه في **أسرار البلاغة** ١٢٥، و**نهاية الإيجاز** ١٢٣.

(٢) الكلام بلفظ قريب في **نهاية الإيجاز** ١٢٣ ـ ١٢٤، وبعض معناه في **الكشَّاف** ٣/ ٢٠٧ (العنكبوت، ٢٩/ ٤٣).

(٣) البيت مختلف في نسبته: فهو ليزيدَ بن الطَّثْريَّة في **ديوانه**، وهو له في **الحيوان** ٦/ ١٧٩، و**الصحاح** (صفق)، و**ثمار القلوب** ٦٢٦، و**مجمع الأمثال** ١/ ٤٣٧، و**أساس البلاغة** (رمح)؛ وهو لشبرمة بن الطفيل في **شرح الحماسة للتبريزيّ** ٣/ ١٣٣، و**الحماسة البصرية** ١٦٠٥، و**سِمط اللآلي** ١/ ٤٠٣، واستدرك الصغانيُّ في **التكملة والذيل والصلة** (صفق) على الجوهريِّ في نسبته، وذهب إلى أنَّ الصواب عزوه لشُبرمة، هذا وروايته في أكثر المصادر السالفة «اصطفاق» مكان «اصطكاك»؛ وهو بلا عزو في **أسرار البلاغة** ١٢٧، و**نهاية الإيجاز** ١٢٥. وانظر: **المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٦٣/ ٢، و**العقد المكلَّل** اللوح ٨٤/ ٢.

(٤) ما عرفتُ قائله، ولا عرفه مَن وقفت على كلامه من شُرَّاح شواهد **المطوَّل**. وهو بلا عزو في **شرح القصائد السبع لابن الأنباريّ** ١٩٧، و**الفتح على أبي الفتح** ٧٩، و**أسرار البلاغة** ١٢٨، و**نهاية الأرب** ٧/ ٤٧، و**سِمط اللآلي** ١/ ٤٠٣.

(٥) مـن قولـه: «ألا تـرى أنَّـك» إلـى هنا مـع أمثلتـه كلِّها بلفـظ قريب فـي **أسـرار البلاغـة** ١٢٧ ـ ١٢٨، وبعضـه فـي **نهايـة الإيجاز** ١٢٤ ـ ١٢٥. =

(وهذه) الأغراض (الأربعة تقتضي أن يكونَ وجهُ التَّشبيهِ في المُشبَّه به أتمَّ، وهو به أَشهرُ)، أي: وأن يكون المشبَّهُ به لوجه الشبَّهِ أشهرَ وأعرفَ.

ظاهرُ هذه العبارة أنَّ كلًّا من[1] الأربعة يقتضي ذلك، وليس الأمُر كذلك: لأنَّ بيانَ إمكانه إنَّما يقتضي كونَ المشبَّه به بوجه الشَّبهِ أشهرَ ليصحَّ قياسُ المشبَّهِ عليه وجعلُه دليلًا على إمكانه، لكنَّه لا يقتضي كونَه في المشبَّهِ به أتمَّ؛ وكذا بيانُ حالِه لا يقتضي إلَّا كوَن المشبَّهِ به بوجه الشَّبهِ أشهرَ، كما إذا كان ثوبان متساويين في السَّواد، لأنَّ الغرضَ مجرَّدُ الإشعار بكونه أسودَ؛ وكذا بيانُ مقدارِ حاله لا يقتضي كونَه أتمَّ، بل هو يقتضي كونَ المشبَّهِ به على حدِّ مقدار المشبَّهِ في وجه التَّشبيهِ لا أزيَدَ ولا أنقصَ، ليتعيَّنَ مقدارُه على ما هو عليه./ [٢١٤/ ١] ولهذا قالوا: كلَّما كان وجهُ الشَّبه أدخَلَ في السَّلامة عن الزِّيادة والنُّقصانِ كان التَّشبيهُ أدخَلَ في القَبول[2]. وأمَّا تقريرُ حاله فيقتضي الأمرين جميعًا؛ لأنَّ النَّفس إلى الأتمِّ الأشهرِ أميَلُ، فالتَّشبيه به لزيادة التَّقرير والتَّقويةِ أجدرُ.

فإن قلتَ: لِمَ خصَّصَ هذه الأربعة بذلك؟

قلتُ: لأنَّ التَّزيينَ والتَّشويهَ والاستطرافَ لا يقتضي الأتمِّيَّةَ ولا الأشهريَّة، لصحَّة تشبيه وجهِ الهنديِّ الشَّديدِ السَّواد بمُقلة الظَّبي للتزيين، مع أنَّ السَّوادَ فيها ليس أتمَّ منه في وجهه، ولا هي أشهرُ منه بالسَّواد؛ ولأنَّ الهيئة المشتركةَ بين الوجه المجدورِ والسَّلْحة الجامدةِ المنقورةِ ليست في السَّلْحة أتمَّ ولا هي بها أشهرُ؛ وكذا في الاستطرافِ، بل كلَّما كان المشبَّهُ به أندَرَ وأخفَى كان التَّشبيهُ بتأدية هذه الأغراضِ أوفى.

وقد اضطربَ في هذا المقامِ كلامُ السكَّاكيِّ؛ لأنَّه قال: إنَّ حقَّ المشبَّه به أن يكون أعرَفَ بجهة التَّشبيهِ من المشبَّهِ وأخصَّ بها وأقوى حالًا معها، وإلَّا لم يصحَّ أن يُذكَر المشبَّهُ به لبيان مقدار المشبَّهِ، ولا لبيانِ إمكانه، ولا لزيادةِ تقريره، ولا لإبرازِه في مَعرِض التَّزيينِ والتَّشويهِ؛ لامتناع تعريفِ المجهولِ بالمجهول وتقريرِ الشَّيء بما يساويه التَّقريرَ الأبلغَ، أو في معرِض الاستطراف،

= والبيت لسعد بن ناشب المازنيِّ في الشعر والشعراء ٦٩٦، شرح الحماسة للمرزوقيّ ٧٣؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٠٤، والتذكرة الحمدونية ٢/ ٤٣٤؛ وهو بلا عزو في أسرار البلاغة ١٢٨.

(١) زيد في (ج): «هذه».

(٢) من قوله: «وكذا بيانُ حاله» إلى هنا بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٦٢. وسيأتي من كلام السكَّاكيِّ نفسه ما يُخالف في ظاهره هذا الكلام، كما سيُبيِّن التفتازانيُّ.

كما في تشبيه فحم فيه جمرٌ مُوقَد ببحر من المِسك موجُه الذَّهب[1] = نقلًا[2] لامتناع وقوع المشبَّهِ به وهو البحر الموصوف إلى الواقع وهو الفحم المذكور ليُستطرف المشبَّه لصيرورته كالممتنع لمُشابهته إيَّاه، أو للوجه الآخر، أي: نقلًا لندرة حضورِ المشبَّه به في الذِّهن إمَّا مطلقًا أو عند حضور المشبَّهِ[3] لمِثل ما ذُكر[4]، أي: ليُستطرَف استطرافَ النَّوادر[5]. كذا ذكَرَه الشَّارح العلَّامة[6]. وعلى هذا يكون عدمُ صحَّة ذِكر المشبَّه به الذي لا يكون أعرفَ وأخصَّ وأقوى في صورة الاستطرافِ خاليًا عن التَّعليل.

وقيل: معناه: لمِثل ما ذُكر من تعريف المجهولِ بالمجهول[7]. وهذا أنسبُ بسياق كلامه.

بالجملة فدليله لا يُطابق دعواه؛ لأنَّه لا يدلُّ على وجوب كونِ المشبَّه به أقوى حالًا / [٢/ ٢١٤] مع وجه التَّشبيهِ إلَّا فيما يكون لزيادة التَّقرير.

نعم لا بدَّ فيما يكون للتَّزيين أو التَّشويهِ أو الاستطرافِ أن يكون المشبَّهُ به أتمَّ في الاستحسان أو الاستقباحِ أو الغرابةِ أو النُّدرةِ ليحصل الغرضُ، وأمَّا في وجه التَّشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا.

وحينئذٍ لا يبعدُ أن يكون مرادُ السكَّاكيِّ بجهة التَّشبيهِ المقصدَ الذي توجَّه إليه التَّشبيهُ، أعني الأمرَ الذي لأجله ذُكر التَّشبيهُ، وهو الغرضُ منه؛ لأنَّه قال: يجبُ أن يكون المشبَّهُ به أعرفَ بوجه الشَّبه فيما إذا كان الغرضُ من التَّشبيه بيانَ حالِ المشبَّه، أو بيانَ مقدارِه[8]، لكن يجبُ في بيان مقداره أن يكون المشبَّهُ به مع كونه أعرفَ على حدِّ مقدارِ المشبَّهِ في وجه التَّشبيهِ لا أزيدَ ولا أنقصَ، ويجبُ

---

(١) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **مفتاح العلوم** ٤٥٣.

(٢) في هامش (صل): «مفعول له لقوله: (لإبرازه)».

(٣) زِيد في (ك) و(ي): «إلى المشبَّه به».

(٤) في (ع): «ذكرنا».

(٥) من قوله: «نقلاً لامتناع» إلى هنا أوردَ التفتازانيُّ كلام السكَّاكيِّ ممزوجًا بشرحه للشِّيرازي. انظر: **مفتاح العلوم** ٤٥٣؛ **ومفتاح المفتاح** اللوح ٢٤٠/ ٢.

(٦) عنى أنَّ الشِّيرازيَّ فسَّر قولَ السكَّاكيِّ: «لمثل ما ذُكر» بأنَّ معناه: «ليُستطرف استطراف النوادر»، وإن كان بعض ما سبق هذا التفسير من كلام الشِّيرازيِّ أيضًا، كما بُيِّن في التعليق السالف.

(٧) هذا القول نقله الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٤٠/ ٢، من غير عزو، وضعَّفه. ولعلَّه في **شرح المفتاح** للمعزِّي. وفي **حاشية السِّيراميّ على المطوَّل** اللوح ٢٣٧/ ١: «قائله الحلوانيُّ». وهو بعيد مع ذِكره في شرح الشِّيرازيِّ، إلَّا أن يكونا صدرا فيه عن مورد واحد.

(٨) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيِّ**، نصُّه: «يعني أنَّه صرَّح في هذا الكلام بأنَّه يجب في بيان المقدار ألَّا يكون المشبَّه به أقوى حالًا مع وجه الشَّبه، بل أن يُساويه، فلا يصحُّ أن يقال: يجب أن يكون أقوى حالًا مع جهة التشبيه في بيان المقدار إذا أُريدَ بجهة التشبيه وجه الشَّبه، وأيضًا في هذا الكلام دلالةٌ على أنَّ كلًّا من الأتمِّيَّة وغيرها إنَّما تكون في صورةٍ واحدة». «منه».

أن يكون أتمَّ في وجه الشَّبهِ إذا قُصد[١] إلحاقُ النَّاقصِ بالكامل أو زيادةُ التَّقريرِ عند السَّامع، وأن يكون مُسلَّمَ الحكم معروفَه فيما يُقصَد من وجه التَّشبيهِ إذا كان الغرضُ بيانَ إمكانه أو تزيينَه أو تشويهَه، وأن يكون نادرَ الحضورِ في الذِّهن إذا قُصِد استطرافُه[٢].

(أو تزيينُه) مرفوعٌ معطوفٌ على (بيانُ إمكانِه)، أي: تزيينُ المُشبَّه في عين السَّامعِ، **(كما في تشبيه وجهٍ أسودَ بمُقلة الظَّبي.**

أو تشويهُه، كما في تشبيه وجهٍ مَجدور بسَلحةٍ جامدةٍ قد نقرَتْها الدِّيَكة.

أو استطرافُه)، أي: عدُّ المشبَّهِ طريفًا حديثًا، **(كما في تشبيه فحمٍ فيه جمرٌ مُوقَد ببحر مِن المِسك مَوجهُ الذَّهبُ:**

لإبرازه)، أي: إنَّما استُطرف المشبَّهُ في هذا التَّشبيه لإبراز المشبَّهِ **(في صورة المُمتنِع عادةً.**

وللاستطراف وجهٌ آخرُ) غيرُ الإبرازِ في صورة الممتنعِ عادةً[٣]، **(وهو أن يكون المُشبَّه به نادرَ الحضورِ في الذِّهن:**

إمَّا مطلقًا، كما مرَّ) في تشبيه فحمٍ فيه جمرٌ مُوقَد.

(وإمَّا عند حضور المُشبَّهِ، كما في قوله)، أي: في قول أبي العتاهية يصفُ البنفسجَ: **(ولازَوَرديَّةٍ تزهُو)** قال الجَوهريُّ: زُهيَ الرَّجل فهو مَزْهُوٌّ، أي: تكبَّر، وفيه لغةٌ أخرى حكاها ابنُ دُريدٍ: زَها يَزهُو زَهْوًا[٤]. **(بزُرقتِها/ [١/٢١٥]**

.... بيـن الرِّيـاضِ علـى حُمـرِ اليَواقيتِ)

يجوزُ أن يُريد بها الأزهارَ الحُمرَ الشَّبيهة باليواقيت[٥].

(كأنَّهـا فـوقَ قامـاتٍ ضَعُفـنَ بـهـا أوائلُ النَّـارِ فـي أطـرافِ كبريـتِ)[٦]

---

(١) في (ي): «كان الغرضُ»؛ وفي (س): «كان قُصِد أو الغرض».

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٤٦٢ . وسبق إيرادُ بعضه آنفًا.

(٣) من قوله: «وللاستطراف» ليس في (ك).

(٤) **الصحاح** (زها)، وانظر كلام ابن دريد في **جمهرة اللغة** ٢/ ١٠٧٢ .

(٥) في هامش (صل): «ويحتمل أن يريد بها معناها الحقيقيَّ».

(٦) البيت الأول بتمامه:

فإنَّ صورة اتِّصال النَّارِ بأطراف الكبريتِ لا يندُر حضورها في الذِّهن نُدرةَ[١] بحرٍ من المِسك مَوجهُ الذَّهبُ، لكن يندر حضورُها عند حضورِ صورةِ البنفسج؛ فيُستطرَف لمشاهدة عِناقٍ بين صورتين متباعدتين غايةَ التَّباعد[٢].

ووجهٌ آخرُ[٣] أنَّه أراكَ[٤] شَبَهًا لنباتٍ غضٍّ يَرِفُّ وأوراقٍ رَطْبَةٍ من لهبِ نارٍ في جسم يستولي عليه اليُبسُ. ومبنى الطَّبائعِ على أنَّ الشَّيء إذا ظهَر من موضع لم يُعهَد ظهورُه منه، كان ميلُ النُّفوس إليه أكثرَ وهو بالشَّغف به أجدَرُ[٥].

= (وقد يعودُ) الغرضُ من التَّشبيه (إلى المُشبَّه به، وهو ضربان:

أحدُهما: إيهامُ أنَّه أتمُّ مِن المُشبَّه) في وجه التَّشبيهِ، (وذلك في التَّشبيه المَقلوبِ): وهو أن يُجعَل النَّاقصُ في وجه الشَّبهِ مشبَّهًا به قصدًا إلى ادِّعاء أنَّه زائدٌ[٦]، (كقوله) أي: قولِ محمَّد بن وُهَيب:

(وبدا الصَّباحُ كأنَّ غُرَّتَهُ ....

هي بياضٌ في جبهة الفرسِ فوق الدِّرهمِ، ثمَّ يقال: غُرَّةُ الشَّيءِ لأعزِّه وأكرمِه، وغُرَّة الصَّباحِ لبياضه[٧].

= ولازَوَرديَّةٍ تزهُو بِزُرقتها بين الرِّياض على حُمر اليواقيتِ

واختُلف في نسبة البيتين: فهما لابن المعتزّ في ديوانه ٢/ ١٦٨، وله في ديوان المعاني ٢/ ٢٤، والتبيان للطِّيبيّ ١٥٩، والنجوم الزاهرة ٣/ ١٦٧، في ترجمته منه؛ وهما لأبي العتاهية في تكملة ديوانه ٥١٠ ـ ٥١١، وشذرات الذهب ٣/ ٥٤، في ترجمته منه؛ وهما لابن الرُّوميّ في ديوانه ١/ ٣٩٤، عن معاهد التنصيص ٢/ ٥٦؛ وهما للزاهي أبي القاسم عليِّ بن إسماعيل بن خلف الكاتب في وفيات الأعيان ٣/ ٢٧٣، في ترجمته، ورجَّح الشَّيخ محمود شاكر في تحقيقه أسرار البلاغة هذه النسبة؛ وهما بلا عزو في أسرار البلاغة ١٣٠، ومفتاح العلوم ٤٤٩، والإيضاح ٣٥٩، والإشارات والتنبيهات ١٨٨.

(١) زِيد في (ي) و(س): «صورةِ».

(٢) من قوله: «فإنَّ صورة» إلى هنا بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٤٩، والإيضاح ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٣) زِيد في (ت): «وهو».

(٤) في هامش (صل): «أي: الشَّاعرُ، أو هذا التشبيهُ على الإسناد المجازيِّ».

(٥) من قوله: «أنَّه أراكَ» إلى هنا بلفظ قريب في أسرار البلاغة ١٣٠ ـ ١٣١، وعنه في الإيضاح ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٦) في المختصر للتفتازانيّ ٣/ ٤٠٧: «أكملُ» مكان «زائد».

(٧) الكلام بلفظ قريب في الصحاح (غرر).

.... (وَجـهُ الخليفـةِ حيـنَ يُمتـدَحُ)[١]

فإنَّه قصدَ إيهامَ أنَّ وجهَ الخليفةِ أتمُّ من الصَّباح في الوضوح والضِّياء، وفي قوله: (حين يُمتدَحُ) دلالةٌ على اتِّصاف الممدوحِ بمعرفة حقِّ المادحِ وتعظيمِ شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياحِ له، وعلى كونه كاملًا في الكرم يتَّصف بالبِشْر والطَّلاقةِ عند استماع المدحِ[٢].

(و) الضَّربُ (الثَّاني: بيانُ الاهتمامِ به)، أي: بالمشبَّه به، (كتشبيه الجائعِ وَجْهًا كالبدر في الإشراق والاستدارةِ بالرَّغيف. ويُسمَّى هذا)[٣]، أي: التشبيه المُشتمِل على هذا النَّوعِ من الغرض (إظهارَ المطلوبِ.

هذا) الذي ذكرناه مِن جَعْل أحدِ الشَّيئين مشبَّهًا والآخرِ مشبَّهًا به إنَّما يكون (إذا أُريد إلحاقُ النَّاقصِ) في وجه التَّشبيه: (حقيقةً)، كما في التَّشبيه الذي يعود الغرضُ منه إلى المشبَّهِ؛ (أو ادِّعاءً)، كما في/ [٢١٥/ ٢] التَّشبيه الذي يعود الغرضُ منه إلى المشبَّه به = (بالزَّائد) في وجه الشَّبهِ.

وهذا الكلامُ محلُّ نظر؛ لأنَّ ما تقدَّم كلُّه ليس ممَّا يُقصَد فيه إلحاقُ النَّاقصِ في وجه الشَّبهِ بالزَّائد على ما قرَّرنا فيما سبقَ[٤].

(فإن أُريد الجمعُ بين شيئين في أمر) من الأمور من غير قصدٍ إلى كون أحدِهما ناقصًا في ذلك الأمرِ والآخرِ زائدًا، سواءٌ وُجِدت الزِّيادة والنُّقصان أو لم تُوجَد، (فالأحسنُ تركُ التَّشبيهِ[٥] إلى الحُكم بالتَّشابُه)، ليكون كلُّ واحدٍ من الشَّيئين مشبَّهًا ومشبَّهًا به (احترازًا مِن ترجيح أحدِ المُتساويَين) في وجه الشَّبهِ، (كقوله) أي: قولِ أبي إسحاقَ الصَّابي:

(تَشابهَ دَمْـعـي إذ جَـرَى ومُدامَـتـي ... فمِن مِثلِ ما في الكأسِ عينيَّ تَسكُبُ

---

(١) البيت لمحمَّد بن وُهَيب في ديوانه ١/ ٦٩ (ضمن شعراء عبَّاسيون للسامرائيّ)، وهو له في عيار الشعر ١٨٨، والموازنة ٢/ ٣٢٩، وحلية المحاضرة ١/ ٢١٨، والرسالة المُوضِحة ٤٤ ـ ٤٥، والصناعتين ٦٦، ٤٥٥، وموادّ البيان ١٩٢، وسرّ الفصاحة ٤٠١، وأسرار البلاغة ٢٢٣، ٢٢٧، وقانون البلاغة ١٢٠ ـ ١٢١، ومنهاج البلغاء ٣٢٢، والإيضاح ٣٦١، وبلا عزو في نهاية الإيجاز ١٢٦، ومفتاح العلوم ٤٥١.

(٢) من قوله: «فإنَّه قصَد» إلى هنا بلفظ قريب في أسرار البلاغة ٢٢٣ ـ ٢٢٤، والإيضاح ٣٦١.

(٣) «هذا» ليست من المتن في مخطوط التلخيص اللوح ٥٥/ ١.

(٤) انظر ما سبقَ من استدراكه على القزوينيِّ والسكَّاكيِّ في أصل هذه القاعدة، وذلك في ص ٦٠٧.

(٥) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «أي: تعيين أحدِهما بكونه مُشبَّهًا والآخرِ بكونه مُشبَّهًا». «منه».

فـو اللهِ مـا أدري أبالخمـرِ أَسْبَلتْ جُفوني)..............

يقال: أسبلَ الدَّمعُ والمطرُ إذا هطلَ، وأسبلَتِ السَّماءُ(١)، فالباء في (بالخمر) للتَّعدية، وليست بزائدةٍ على ما وُهِم(٢).

....(أم مِن عَبرتي كنتُ أشربُ)(٣)

لمَّا اعتقدَ التَّساويَ بين الدَّمع والخمرِ، ولم يقصد أنَّ أحدَهما زائدٌ في الحُمرة والآخرَ ناقصٌ مُلحَقٌ به، حكَمَ بينهما بالتَّشابه وتَرْكِ التَّشبيهِ.

(ويجوزُ) عند إرادة الجمعِ بين شيئين في أمرٍ (التَّشبيهُ أيضًا، كتشبيه غُرَّةِ الفَرسِ بالصُّبح، وعكسِه)، أي: تشبيه الصُّبح بغُرَّة الفرس، (متى أُريد ظهورُ مُنيرٍ في مُظلِم أكثرَ منه)، أي: من ذلك المُنيرِ، من غير قَصْد إلى المبالغة في وصف غُرَّة الفرسِ بالضِّياء والانبساطِ وفرطِ التَّلألؤ ونحوِ ذلك، إذ لو قُصِد شيءٌ من ذلك لَوجَبَ جعلُ الغُرَّةِ مشبَّهًا والصُّبحِ مشبَّهًا به لأنَّه أزيَدُ في ذلك(٤).

قال الشَّيخ في «أسرار البلاغة»: «جملةُ القولِ أنَّه متى لم يُقصَد ضَرْبٌ من المبالغة في إثبات الصِّفةِ للشَّيء والقصدِ(٥) إلى إيهام في النَّاقص أنَّه كالزَّائد، اقتُصرَ(٦) على الجمع بين الشَّيئين في مطلق الصُّورةِ والشَّكلِ واللونِ، أو جمعِ وصفين على وجهٍ يوجَد في الفرع على حدِّه أو قريبٍ منه في الأصل = فإنَّ العكسَ يستقيم في التَّشبيه، فمتى أريدَ شيءٌ من ذلك لم يستقِم»(٧).

فإن قلتَ: امتناعُ ترجيحِ أحدِ المتساويين يقتضي أن يجِب الحُكم بالتَّشابه ولا يجوزَ التَّشبيهُ أصلًا.

قلتُ: التَّساوي بينهما إنَّما هو في وجه الشَّبه، فيجوزُ أن يجعل المتكلِّمُ أحدَهما مشبَّهًا والآخرَ مشبَّهًا به، لغرض من الأغراض ولسبب من الأسباب، من غير القصدِ إلى الزِّيادة والنُّقصانِ.

---

(١) الصحاح (سبل).

(٢) لم أجِده فيما بين يديَّ من شروح التلخيص السابقة على التفتازانيِّ.

(٣) البيتان لأبي إسحاق الصابي في يتيمة الدهر ٢/ ٣٠٣، والإعجاز والإيجاز ٢٧٤، ووفيات الأعيان ١/ ٣٩٢، في ترجمته منهما، وله في الإيضاح ٣٦٣، ومعاهد التنصيص ٢/ ٥٩.

(٤) الكلام بلفظ قريب في أسرار البلاغة ٢٢١.

(٥) في (ج): «ولم يُقصد».

(٦) في مطبوع الأسرار: «واقتُصرَ».

(٧) أسرار البلاغة ٢٢٢.

لكن لمَّا استويا(١)/ [٢١٦/ ١] في الأمر الذي قُصِد اشتراكهما فيه، كان الأحسنُ تركَ التَّشبيهِ المنبئ في الأغلب عن كون أحدِهما ناقصًا والآخرِ زائدًا في وجه الشَّبه.

هذا تمامُ الكلامِ في أركان التَّشبيهِ، وفي الغرض منه.

[أقسام التشبيه]

وأمَّا النَّظرُ في أقسامه فهو أن له تقسيمًا باعتبار الطَّرفين، وآخرَ باعتبار وجهِ الشَّبه، وآخر باعتبار الأداة، وآخرَ باعتبار الغرضِ، فذَكَر هذه الأربعةَ على التَّرتيب السَّابق، وأشار إلى الأوَّل بقوله:

[أقسامُ التشبيه باعتبار الطرفين]

(وهو) أي: التَّشبيه **(باعتبار الطَّرفين)**(٢)، أي: المشبَّهِ والمشبَّهِ به أربعةُ أقسامٍ؛ لأنَّه: **(إمَّا تشبيهُ مُفرَدٍ بمُفرَد، وهما)**، أي: المفردان، **(غيرُ مُقيَّدين، كتشبيه الخدِّ بالورد)**، وكتشبيه كلٍّ من الرَّجل والمرأةِ باللباس للآخر في قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ يشتمل على صاحبه عند الاعتناقِ كاللِّباس(٣)، أو لأنَّ كلَّ واحدٍ يصون صاحبَه من الوقوع في فضيحة الفاحشةِ كاللِّباس السَّاترِ للعورة(٤).

فإن قلتَ: أليس قوله: ﴿لَّكُمْ﴾ و﴿لَّهُنَّ﴾ قيدًا في المشبَّه به.

قلتُ: لا، إذ لا مَدخَل له في التَّشبيه، لعدم توقُّف الاشتمالِ أو الصِّيانةِ عليه.

(أو مقيدان، كقولهم) لمَن لا يحصل مِن سعيه على طائل: **(هو كالرَّاقم على الماء)** فإنَّ المشبَّهَ هو السَّاعي المُقيَّد بألَّا يحصل مِن سعيه على شيءٍ، والمشبَّه به هو الرَّاقمُ المُقيَّد بكون رَقْمِه على الماء؛ لأنَّ وجه الشَّبهِ فيه هو التَّسويةُ بين الفعل وعدمِه، وهو موقوفٌ على اعتبار هذين القيدين(٥).

ثمَّ التَّقييدُ قد يكون بالوصف، وقد يكون بالإضافة، وقد يكون بالمفعول، وقد يكون بالحال، وقد يكون بغير ذلك.

---

(١) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «مع أنَّ المعلوم قطعًا هو ترجُّح أحدِ المتساويين لا ترجيحُهما». «منه».

(٢) في (ج) ومخطوط التلخيص اللوح ٥٥/ ١: «طرفيه».

(٣) هذا الوجه بلفظ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٣٣٨ (البقرة، ٢/ ١٨٧)، وعنه في **الإيضاح** ٣٦٥. وعلى هذا يكون وجه الشَّبه حسيًّا.

(٤) هذا الوجه في مجاز القرآن للعزِّ بن عبد السلام ١٥٦، وتفسير **البيضاويّ** ١/ ١٦٩ (البقرة، ٢/ ١٨٧)، وأورده القزوينيُّ بلفظ «قيل» في **الإيضاح** ٣٦٥، والظاهر أنَّ التفتازانيَّ نقل عنه. وعلى هذا الوجه يكون وجه الشَّبه عقليًّا.

(٥) من قوله: «فإنَّ المشبَّه» إلى هنا بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٦٥.

(أو مُختلِفان)، أي: أحدُهما غيرُ مقيَّد والآخرُ مقيَّدٌ، (كقوله:

والشَّمسُ كالمِرآة) في كفِّ الأشلِّ[١]

فإنَّ المشبَّهَ وهو (الشَّمسُ) غيرُ مُقيَّد، والمشبَّهَ به وهو (المِرآة) مُقيَّد بكونها في كفِّ الأشلِّ[٢].

(وعكسِه)، أي: تشبيهِ المرآةِ في كفِّ الأشلِّ بالشَّمس، فيما المشبَّهُ مقيَّدٌ والمشبَّهُ به غير مقيَّدٍ. /[٢/٢١٦]

(وإمَّا تشبيهُ مُركَّب بمُركَّب، كما في بيت بشار)، وهو قوله:

كأنَّ مُثار النَّقعِ فوق رؤوسنا .... البيتُ[٣]

وقد سبق تحقيقُه[٤].

ويجِب في تشبيه المركَّب بالمركَّب أن يكون كلٌّ من المشبَّه والمشبَّهِ به هيئةً حاصلةً من عدَّة أمور، كما صرَّح به صاحبُ «المفتاح»[٥]، وأشار إليه صاحبُ «الكشَّاف» حيث قال: إنَّ العربَ تأخذ أشياءَ فُرادى معزولًا بعضُها عن بعض فتُشبِّهها بنظائرها، وتُشبِّه كيفيَّةً حاصلةً من مجموع أشياءَ قد تضامَّت وتلاصقَت حتَّى عادَت شيئًا واحدًا بأخرى مثلِها[٦].

ثمَّ تشبيهُ المركَّب بالمركَّب قد يكون بحيث يحسُن تشبيهُ كلِّ جزءٍ من أجزاء أحدِ طرفَيه بما يُقابِله من الطَّرف الآخرِ[٧]، كقوله:

وكأنَّ أجرامَ النُّجومِ لَوامعًا دُرَرٌ نُثِرنَ على بساطٍ أزرقِ[٨]

فإنَّ تشبيهَ النُّجوم بالدُّرر وتشبيهَ السَّماءِ ببساطٍ أزرقَ تشبيهٌ حسَنٌ، لكن أين هو عن التَّشبيه الذي

---

(١) مضى بتخريجه في ص ٥٩٢.

(٢) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٦٧.

(٣) مضى البيت بتخريجه في ص ٥٨٩.

(٤) في ص ٥٨٩ ـ ٥٩٠.

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

(٦) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٢١١ (البقرة، ٢/ ١٩).

(٧) من قوله: «ثمَّ تشبيه» إلى هنا بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٦٩، وهو بمعناه في **أسرار البلاغة** ١٩٣.

(٨) البيت لأبي طالب الرَّقيّ في **أسرار البلاغة** ١٥٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٩٣، ومفتاح **المفتاح** اللوح ٢٣١/ ١، ونهاية **الأرب** ١/ ٣٣، ٧/ ٤٢؛ وهو بلا عزو في **مفتاح العلوم** ٤٤٤، ونهاية **الإيجاز** ١٣١، و**الإيضاح** ٣٦٩، والتبيان للطِّيبيّ ١٧٠.

يُريكَ الهيئةَ التي تملأُ القلوبَ سُرورًا وعَجَبًا، من طلوع النُّجوم مؤتلِقةً متفرِّقةً في أديم السَّماءِ وهي زرقاءُ زرقتَها الصَّافيةَ[١].

وقد لا يكون بهذه الحيثيَّةِ كقوله:

فكأنَّمـا المِرِّيـخُ والمُشتـري ... قُـدَّامهُ فـي شـامخ الرِّفعَـهْ

مُنـصرِف باللَّيـل عـن دعـوةٍ ... قـد أُسرِجتْ قُدَّامَـهُ شـمعَهْ[٢]

فإنَّه لو قيل: المِرِّيخ كمُنصرِف من الدَّعوة لم يكن شيئًا[٣].

وقد يكون بحيث لا يمكنُ أن يعيَّن[٤] لكلِّ جزءٍ من أجزاء الطَّرفين ما يُقابله من الطَّرف الآخرِ إلَّا بعد تكلُّفٍ وتعسُّفٍ، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ الآية [البقرة: ١٧]، فإنَّ الصَّحيحَ أنَّ هذين التَّشبيهين من التَّشبيهات المُركَّبة التي لا يتكلَّف لواحد واحدٍ شيءٌ يُقدَّر تشبيههُ به، وهو القول الفحلُ والمذهبُ الجزلُ[٥].

وإن جعلتهما من المفرَّقة[٦] فلا بدَّ من تكلُّف، وهو أن يقال في الأوَّل: شُبِّه المنافقُ بالمستوقد نارًا، وإظهارُه الإيمانَ بالإضاءة، وانقطاعُ انتفاعِه بانطفاء النَّار، وفي الثَّاني شُبِّه دينُ الإسلام بالصَّيِّب، وما يتعلَّق به من شُبَه الكفَّار بالظُّلمات، وما فيه من الوعد والوعيد بالرَّعد والبرق، وما يُصيب الكفرةَ من الأفزاع والبلايا والفتنِ من جهة أهل الإسلامِ بالصَّواعق[٧]./[١/٢١٧/١]

(وإمَّا تشبيهُ مُفرَد بمُركَّب، كما مرَّ مِن[٨] تشبيه الشَّقيقِ) بأعلام ياقوتٍ منشورة على رماح من

---

(١) من قوله: «فإنَّ تشبيهَ» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في **الإيضاح** ٣٦٩، وهو بمعناه في **أسرار البلاغة** ١٩٣.

(٢) البيتان للقاضي التنوخيّ في ترجمته من **يتيمة الدَّهر** ٢/ ٣٩٥، وهما له في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٣١/ ١، و**غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات** ٤٢؛ و**سرور النفس** ١٤٥، و**الدُّرّ الفريد** ١١٨، و**شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ٢٢٥/ ٢؛ وبلا عزو في **أسرار البلاغة** ١٩٦، و**نهاية الإيجاز** ١١٥، و**مفتاح العلوم** ٤٤٤، و**الإيضاح** ٣٦٨.

(٣) الكلام بمعناه في **أسرار البلاغة** ١٩٦، و**نهاية الإيجاز** ١١٥، و**الإيضاح** ٣٦٩.

(٤) في (ك): «يصيرَ».

(٥) من قوله: «فإنَّ الصَّحيحَ» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٢١١ (البقرة، ٢/ ١٩).

(٦) في (ت) و(ج): «المفردة»، وفي هامشها من نسخة كما في (صل).

(٧) من قوله: «شُبِّه المنافق» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٢١١ (البقرة، ٢/ ١٩)؛ وبعضُه في **معاني القرآن** للفرَّاء ١/ ١٧، و**الجمان في تشبيهات القرآن** ٥٤.

(٨) في مخطوط **التلخيص** اللوح ٥٥/ ٢: «في» مكان «مرَّ من».

زَبرجَد[١]، فالمشبَّه مفردٌ وهو الشَّقيقُ، والمشبَّهُ به مركَّبٌ من عدَّة أمور كما ترى. وكذا تشبيهُ الشَّاة الجبليِّ بحمار أبترَ مشقوقِ الشَّفةِ والحوافرِ، نابتٍ على رأسه شجرتا غضًا[٢].

والفرق بين المركَّب والمفرَد المُقيَّد أحوجُ شيءٍ إلى التأمُّل[٣]، فالمشبَّهُ به في قولنا: «هو كالرَّاقم على الماء» إنَّما هو «الرَّاقم» بشرط أن يكون رقْمُه على الماء، وفي تشبيه الشَّقيقِ أو الشَّاةِ الجبليِّ هو المجموعُ المركَّبُ من الأمور المتعدِّدة، بل الهيئةُ الحاصلةُ منها.

وجعلَ صاحبُ «المفتاح» تشبيهَ الشَّاةِ الجبليِّ من تشبيه المفردِ بالمفرد، كتشبيه السِّقط بعين الدِّيك[٤]، وتشبيهِ الثُّريا بالعنقود المنوِّر[٥]، وتشبيهِ الشَّمس بالمرآة في كفِّ الأشلّ[٦].

وجعلَ التَّشبيهَ في نحو قولِه:

والشَّمسُ مِن مَشرِقها قد بدتْ مُشرِقةً ليسَ لها حاجبُ[٧]

كأنَّها بُوتَقةٌ أُحمِيَتْ يَجولُ فيها ذهبٌ ذائبُ[٨]

وقولِه: «كأنَّ مُثار النَّقعِ»، وقوله: «وكأنَّ أجرامَ النُّجومِ»، وقوله: «كأنَّما المِرِّيخ» من تشبيه المركَّبِ بالمركَّب، ذاهبًا إلى أنَّ كلًّا من المشبَّه والمشبَّهِ به هيئةٌ حاصلةٌ من عدَّة أمور[٩].

ولم يتعرَّض[١٠] لتشبيه المفردِ بالمركَّب وعكسِه.

وكأنَّ ما ذكَره المصنِّفُ أقربُ، فإنَّ الفرقَ بين تشبيه الشَّقيقِ وتشبيه الشَّاةِ الجبليِّ بأنَّه

---

(١) مضى الكلام على هذا التشبيه في ص ٥٧٢، ٥٩١.

(٢) هذا المثال مذكورٌ في **الإيضاح** ٣٤٦، ٣٦٩.

(٣) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٣/ ٤٢٢: «فكثيرًا ما يقع الالتباس».

(٤) وقع هذا التشبيه في بيت لذي الرُّمَّة مثَّل به الشَّيخ في **أسرار البلاغة** ١٦١، والقَزوينيُّ في **الإيضاح** ٣٤٥.

(٥) في البيت الذي سبق تخريجه في ص ٥٨٨.

(٦) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٤٣.

(٧) في هامش (صل): «قوله: ‹مشرقةً› حالٌ من ضمير ‹بدَتْ›، وكذا جملةُ ‹ليس لها حاجبٌ› حالٌ إمَّا من ذلك الضمير ليكون الحالان مترادفين أو من ضمير ‹مشرقةً› فيكونان متداخلين. حيدر».

(٨) البيتان للمُهلبيِّ الوزير في **أسرار البلاغة** ١٨١، و**نهاية الإيجاز** ١٢٨، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٢٣٠/ ٢، و**الإيضاح** ٣٤٧؛ وبلا عزو في **مفتاح العلوم** ٤٤٣.

(٩) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٤٣ ـ ٤٤٥.

(١٠) في هامش (صل): «**صاحب المفتاح**».

قُصِد في الثاني[1] إلى ما لا تدخل فيه الأمورُ المتعدِّدة المختلفةُ بخلاف الأوَّل = ضعيفٌ.

(وإمَّا تشبيهُ مُركَّب بمُفرَد، كقوله) أي: قولِ أبي تمَّام:

(يا صاحبيَّ تقصَّيا نظرَيكما) ....

أي: ابلُغا أقصى نظرَيكما، واجتهِدا في النَّظر، يقال: تقصَّيته، أي: بلغتُ أقصاه[2]. كذا في «الأساس».

.... (ترَيا وُجوهَ الأرضِ كيفَ تَصوَّرُ)

أي: تتصوَّر بحذف التَّاء، يقال: صوَّره اللهُ صورةً حسنةً فتصوَّر. (ترَيا نهارًا مُشمِسًا) ذا شمسٍ لم يستره غيمٌ (قد شابَهُ) أي: خالطَه (زَهْرُ الرُّبا) خصَّها؛ لأنَّها أنضَرُ وأشدُّ خُضرةً (فكأنَّما هُوَ)، أي: ذلك النَّهارُ المُشمِس (مُقمِرُ)[3]، أي: ليلٌ ذو قمر.

شَبَّه/ [٢١٧/ ٢] النَّهارَ المُشمِس الذي اختلطَ به أزهار الرَّبواتِ، فنَقصَت باخضرارها من ضوء الشَّمسِ حتَّى صارَتْ تضربُ إلى السَّواد = بالليل المُقمِر[4]، فالمشبَّهُ مركَّبٌ والمشبَّهُ به مفردٌ.

ولا يخلو هذا عن تسامُح.

= (وأيضًا) تقسيمٌ آخرُ للتَّشبيه باعتبار الطَّرفين، وهو أنَّه (إن تعدَّد طرفاه:

فإمَّا مَلفوفٌ): وهو أن يُؤتى على طريق العطفِ أو غيرِه بالمُشبَّهات أوَّلًا ثمَّ المُشبَّه بها[5]، (كقوله)، أي: قولِ امرئ القيسِ يصِفُ العُقابَ بكثرة اصطيادِ الطُّيور: (كأنَّ قُلوبَ الطَّيرِ رَطْبًا) بعضُها (ويابسًا) بعضُها (لدى وَكرِها العُنَّاب والحَشَفُ): هو أردَأُ التَّمر[6] (البالي)[7].

---

(١) في هامش (صل) من نسخة: «الأوَّل»، وكُتب أمامها: «وعلى هذه النسخة تكون (لا) زائدة»، وفي هذه النسخة «الثاني» مكان «الأوَّل».

(٢) انظر: أساس البلاغة (قصي).

(٣) البيتان بتمامها:

يا صاحبيَّ تقصَّيا نظرَيكما ... تَرَيا وجوهَ الأرضِ كيفَ تَصوَّرُ
تَرَيا نهارًا مُشمِسًا قد شابَه ... زهرُ الرُّبا فكأنَّما هُوَ مُقمِرُ

وهما في ديوانه بشرح التبريزيّ ٢/ ١٩٤؛ وله في **المثل السائر** ٢/ ١٢٠، و**الإيضاح** ٣٦٩.

(٤) الكلام بمعناه في شرح الصولي ١/ ٥٣٧، وشرح التبريزيّ ٢/ ١٩٤، و**الإيضاح** ٣٧٠.

(٥) التعريف بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٧٠.

(٦) **الصحاح** (حشف).

(٧) في **ديوانه** ٣٨، وشرح السُّكَّريّ؛ وهو له في **الحيوان** ٣/ ٥٣، مثالاً لتشبيه شيئين بشيئين مختلفين في بيت واحد، وله في **البديع** =

شبَّهَ الرَّطْبَ الطَّرِيَّ من قلوب الطَّيرِ بالعُنَّاب، واليابسَ العتيقَ منها بالحَشَف البالي، إذ ليس لاجتماعهما هيئةٌ مخصوصةٌ يُعتدُّ بها ويُقصَد تشبيهُها[١].

ولذا قال الشَّيخ في «أسرار البلاغة»: «إنَّه إنَّما يستحقُّ الفضيلةَ من حيث اختصارُ اللفظِ وحسنُ التَّرتيبِ فيه، لا لأنَّ للجمع فيه فائدةً في عين التَّشبيهِ»[٢].

(أو مَفروقٌ): وهو أن يُؤتى بمشبَّه ومشبَّهٍ به، ثمَّ آخرَ وآخرَ، (كقوله)، أي: قولِ المُرقِّش الأكبرِ يصفُ نساءً (النَّشرُ)، أي: الطِّيبُ والرَّائحةُ[٣] (مِسْكٌ والوجوهُ دنا.نيرٌ وأطرافُ الأكفِّ)، ورُوي «أطرفُ البَنَانِ»[٤] (عَنَمْ)[٥] وهو: شجرٌ أحمرُ ليِّنٌ[٦].

(وإنْ تعدَّد طرفُه الأوَّل) يعني المشبَّهَ دون الثَّاني (فتشبيهُ التَّسويةِ، كقوله:

صُـدْغُ الحبيـبِ وحَالي ... كـلاهُـمـا كـاللَّيالي)

وثـغــرُه فــي صَـفاءٍ ... وأدمُـعـي كاللآلـي[٧]

(وإنْ تعدَّدَ طرُفه الثَّاني) يعني المُشبَّه به دون الأوَّلِ (فتشبيهُ الجَمْعِ، كقوله)، أي: قولِ البُحتريِّ:

بـاتَ نديمًـا لـي حتَّـى الصَّباحْ ... أغيـدُ مَجـدولُ مـكانِ الوِشـاحْ

= لابن المعتزّ ٦٩، وعِيار الشِّعر ٢٦، والصناعتين ٢٤٥، ٢٥٠، والتشبيهات لابن أبي عون ٢، والجمان في تشبيهات القرآن ٢٦٥، وفيه «أنَّ أحدًا لم يقل أحسَن منه»، والعمدة ١/ ٤٧٤، وسر الفصاحة ٣٦٩، وأسرار البلاغة ١٩٢، ١٩٩، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٣١/ ٢، والإيضاح ٣٧٠؛ وهو بلا عزو في مفتاح العلوم ٤٤٣.

(١) من قوله: «شبَّه الرَّطبَ» إلى هنا بمعناه في أسرار البلاغة ١٩٢.

(٢) أسرار البلاغة ١٩٤.

(٣) انظر: الصحاح (نشر).

(٤) وهي رواية المفضَّل الضَّبيّ.

(٥) البيت بتمامه:

النَّشرُ مِسكٌ والوجوه دنا ... نيـرٌ وأطـرافُ الأكفِّ عَنَمْ

وهو من قصيدة للمرقِّش في المفضَّليات ٢٣٨، وله في الحيوان ٦/ ٣٦١، والشعر والشعراء ١/ ٧٣، والرسالة المُوضِحة ١١٣، والصناعتين ٢٤٩، وقراضة الذَّهب ٧٤، والجمان في تشبيهات القرآن ٤٠٦؛ وبلا عزو في شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٤٥٨، وأسرار البلاغة ١٠٩، ودلائل الإعجاز ٥٣٥، وكفاية الطالب ١٩٤، والإيضاح ٣٧٠.

(٦) زِيد في (ت): «أغصانه». وانظر: الصحاح (عنم).

(٧) الشعر لرشيد الدين الوطواط في حدائق السِّحر ١٤٤، وفيه «ثُغوره» مكان «وثَغره»؛ وهو بلا عزو في نهاية الإيجاز ١٠٨، والإيضاح ٣٧٠، ونهاية الأرب ٧/ ٤٤.

(كأنَّما يَبسِمُ) ذلك الأغيَدُ، أي: النَّاعمُ البدنِ[١] (عن لؤلؤ مُنضَّدٍ) مُنظَّم (أو بَرَدٍ) هو «حبُّ الغمامِ»[٢] (أو أقاحْ)[٣] جمع أُقحوان، وهو وَردٌ له نَوْر[٤]، شبَّه ثغرَه بثلاثة أشياءَ.

وفي قول الحَريريِّ:

يَفترُّ عن لـؤلـؤ رَطْـبٍ وعـن بَـرَدٍ ... وعن أقاحٍ وعن طَلْعٍ وعن حَبَبِ[٥]

شبَّه بخمسةٍ.

وفي كون هذين البيتين من باب التَّشبيه نظرٌ؛ لأنَّ المشبَّهَ ـ أعني الثَّغرَ ـ غيرُ مذكور لفظًا ولا تقديرًا إلَّا أنَّ لفظ (كأنَّما) في بيت البحتريِّ/ [١/ ٢١٨] يدلُّ على أنَّه تشبيهٌ لا استعارةٌ، وستسمعُ في هذا كلامًا إن شاء الله تعالى[٦].

ومن تشبيه الجمعِ قولُ الصَّاحبِ بن عبَّادٍ في وصف أبياتٍ أُهدِيتْ إليه:

أتـتـنـــيَ بـالأمـــسِ أبـيـاتُـــهُ ... تُعلِّلُ رُوحـي بـرَوْحِ الجِنـانِ

كبُـرْد الشَّـبابِ وبَـرْدِ الشَّـرابِ ... وظِـلِّ الأمـانِ ونيـلِ الأمانـي

وعـهــدِ الصِّبـا ونـسـيـمِ الصَّبا ... وصَفْوِ الدِّنـانِ ورَجْعِ القِيـانِ[٧]

---

(١) انظر: الصحاح (غيد).

(٢) الصحاح (برد).

(٣) البيت الثاني بتمامه:

كأنَّمـا يبسِـمُ عـن لـؤلـؤٍ ... منـضَّـدٍ أو بَـرَدٍ أو أقـاحْ

وهما في ديوان البحتريّ ٤٣٥، وفيه «يضحك» مكان «يبسم»، و«منظَّم» مكان «منضَّد»؛ وهما له في الموازنة ٢/ ١٠٦، وثانيهما له في المصون ٧٩، والتذكرة الحمدونية ٥/ ٣١٢، وحدائق السِّحر ١٤٠، وغرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات ١٤٥، وتحرير التحبير ١٦٢، ٥٦٤، شرح المقامات للشَّريشيّ ١/ ٩٨ (المقامة الحُلوانية)، والمنزع البديع ٢٢٦، والإيضاح ٣٧١.

(٤) انظر: الصحاح (قحا).

(٥) البيت للحريريِّ في شرح المقامات للشَّريشيّ ١/ ٩٩ (المقامة الحُلوانية)، وهو له في غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات ١٤٥، ونهاية الأرب ٧/ ٤٥، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٦٦/ ١.

(٦) سيأتي تفصيله في ص ٦٣٢ ـ ٦٣٦.

(٧) الأبيات للصاحب بن عبّاد في يتيمة الدهر ٢/ ٣٨٦، في ترجمة عبد الرحمن بن الفضل الشِّيرازيّ، والتذكرة الحمدونية ٥/ ٤٠٦، وحدائق السِّحر ١٤٠، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٦٦/ ١ ـ ٢.

[أقسام التشبيه باعتبار وجهه]

(وباعتبار وجهِه) عطفٌ على قوله: (باعتبار الطَّرفين)، أي: التَّشبيهُ باعتبار وجهه ينقسم ثلاثَ تقسيماتٍ: الأوَّل: تمثيلٌ وغيرُ تمثيل، والثَّاني مجمَل ومفصَّل، والثَّالث قريبٌ وبعيدٌ. أشارَ إلى الأوَّل بقوله:

(إمَّا تمثيل: وهو ما)، أي: التَّشبيه الذي **(وجهُه)** وصفٌ **(مُنتزَعٌ مِن مُتعدِّد)** أمرين أو أمور، **(كما مرَّ)** من تشبيهِ الثُّريا[1]، والتَّشبيهِ في بيت بشارٍ[2]، وتشبيهِ الشَّمسِ بالمرآة في كفِّ الأشلِّ[3]، وتشبيهِ الكلبِ بالبدويِّ المُصطَلي[4]، والتَّشبيهِ في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ الآية [الجمعة: ٥][5]، والتَّشبيهِ في قوله:

كمــا أبرقَــتْ قومًــا عِطاشًــا... .... البيــت[6]

إلى غير ذلك.

(وقيَّـدَه)، أي: المُنتـزَعَ من متعدِّدٍ، **(السـكَّاكيُّ بكونه غيرَ حقيقيٍّ)**[7]، حيث قال: «التَّشبيه متى كان وجهُـه وصفًا غيـرَ حقيقيٍّ وكان منتزعًا من عدَّة أمور، خُصَّ باسـم التَّمثيل»[8]، **(كما في تشـبيه مَثَـل اليهـودِ بمَثَـل الحمارِ)**، فإنَّ وجهَ التَّشـبيهِ هـو حرمانُ الانتفـاعِ بأبلغ نافعٍ مع الكـدِّ والتَّعبِ في اسـتصحابه،[9] فهـو وصفٌ مركَّـبٌ مـن متعدِّد وليس بحقيقيٍّ، بل هو عائدٌ إلـى التوهُّم، وكذا قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ الآيـة [البقـرة: ١٧][10]، ومـا أشـبهَ ذلـك. فالتَّمثيلُ بتفسيره أخصُّ منه بتفسـير الجمهورِ.

---

(١) مضى البيت الذي فيه هذا التشبيه في ص ٥٨٨.

(٢) مضى بيته في ص ٥٨٩.

(٣) مضى الرجز في ص ٥٩٢.

(٤) مضى الرجز ص ٥٩٣.

(٥) مضت في ص ٥٩٥.

(٦) مضى في ص ٥٩٥.

(٧) قال التفتازانيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٢٣٦/ ٢: «وهذا الاشتراط ممَّا تفرَّد به المُصنِّف»، ويعني بالمصنِّف السكَّاكيَّ.

(٨) مفتاح العلوم ٤٥٥.

(٩) مضى الكلامُ على هذه الآية وبيانُ مصادره في ص ٥٩٥.

(١٠) مضى الكلامُ على هذه الآية في ص ٦٠٠، ٦١٥.

وأمَّا صاحبُ «الكشَّاف» فيُجري[1] التَّمثيل مرادفًا للتَّشبيه[2].

وقال الشَّيخُ في «أسرار البلاغة»: التَّمثيلُ: التَّشبيهُ المُنتزَع من أمور، وإذا لم يكن التَّشبيه عقليًّا يقال: إنَّه يتضمَّن التَّشبيهَ، ولا يقال: إنَّ فيه تمثيلًا وضَرْبَ مثَلٍ، وإن كان عقليًّا جاز إطلاقُ اسمِ التَّمثيل عليه، وأن يقال: ضُرِب الاسمُ مثلًا لكذا: يقال: ضُرِب النورُ مثلًا للقرآن والحياةُ للعِلم[3].

(**وإمَّا غيرُ تمثيل**:/ [٢١٨/ ٢] **وهو بخلافه**)، أي: بخلاف التَّمثيل، وهو عند الجمهور: ما لا يكون وجهُه منتزَعًا من متعدِّد، وعند السكَّاكيِّ: ما لا يكون منتزَعًا منه أو يكون وصفًا حقيقيًّا. فتشبيهُ الثُّريَّا بالعنقود المنوِّر[4] تمثيلٌ عند الجمهورِ، وليس بتمثيل عند السكَّاكيِّ.

(**وأيضًا**) تقسيمٌ آخرُ للتَّشبيه باعتبار وجهِه، وهو أنَّه (**إمَّا مُجمَلٌ: وهو ما لم يُذكَر وجهُه**.

فمنه) أي: فمِن المُجمَل ما هو (**ظاهرٌ**) وجهُه، أو فمِن الوجهِ الغير المذكورِ ما هو ظاهرٌ (**يَفهمُه كلُّ أحدٍ، نحو** ‹**زيد كالأسد**›.

ومنه خفيٌّ لا يُدرِكه إلَّا الخاصَّة، كقول بعضهم: ‹**هم كالحَلْقة المُفرَغةِ لا يُدرَى أين طرفاها**›)[5]، أي: هم مُتناسِبون (**في الشَّرَف**) يمتنع تعيينُ بعضِهم فاضلًا وبعضِهم أفضلَ منه، (**كما أنَّها**)، أي: الحَلْقةَ المُفرَغةَ (**مُتناسِبةُ الأجزاءِ في الصُّورةِ**) يمتنع تعيينُ بعضِها طرفًا وبعضِها وسطًا[6]، لكونها مُفرَغةً مُصمَتةَ الجوانبِ كالدَّائرة، بخلاف ما لم تكن مُصمَتة الجوانبِ، فإنَّ موضعَ الانفراجِ منها يكون طَرَفًا ومقابلُه وَسَطًا.

ذَكَر جارُ الله[7] أنَّ هذا قولُ الأنماريَّة فاطمةَ بنتِ الخُرشُب حين مدحَتْ بنيها الكَمَلة، وهم ربيع

---

(١) في (ت): «فيجعل».

(٢) فصَّل الشَّيخ محمَّد أبو موسى الكلام على مذهب الزَّمخشريّ في هذا وأحال على جملة من مواضعه في **الكشَّاف**، وذلك في كتابه **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشريّ** ٤٧٩ ـ ٤٨٠.

(٣) انظر: **أسرار البلاغة** ٢٣٨، ٢٤٠.

(٤) مضى البيت الذي فيه هذا التشبيه في ص ٥٨٨.

(٥) هذا القول من كلامٍ لكعب بن مَعْدان الأشْقَريِّ في **الكامل** ١٣٤٨، و**أسرار البلاغة** ٩٤؛ ولفاطمة الأنماريَّة في **الدِّيباج** ٧٤، و**البرصان والعرجان** ٦٤، و**الكشَّاف** ٣/ ٤٩١ (الزُّخرف، ٤٣/ ٤٨)؛ وأورد القَزوينيُّ النسبتين في **الإيضاح** ٣٧٣ ـ ٣٧٤. وهو في **مجمع الأمثال** ٢/ ٣٩٧، بلفظ «كالحَلْقة المُفرَغة»، **المستقصى** ٢/ ٣٩٣، بلفظ «كالحَلْقة المُفرَغة لا يُدرَى أيُّها طرفُها».

(٦) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٧٣.

(٧) زِيد في (ك) و(س): «العلَّامة»

الكاملِ، وعمارةُ الوهَّاب، وقيسُ الحِفاظِ، وأنسُ الفوارسِ[١] أولادُ زيادٍ العبسيِّ، وذلك أنَّها سُئلت عن بنيها أيُّهم أفضلُ؟ فقالت: عمارةُ، لا بل فلانٌ، لا بل فلانٌ، ثمَّ قالت: ثكِلتُهم إن كنتُ أعلمُ أيُّهم أفضلُ، هم كالحَلْقة المُفرَغةِ[٢].

وقال الشَّيخُ عبدُ القاهر: إنَّه قولُ مَن وصف بني المُهلَّب للحجَّاج لمَّا سأله عنهم[٣].

(وأيضًا منه)، أي: من المُجمَل. وقولُه: (منه) دون أن يقول: «وأيضًا إمَّا كذا وإمَّا كذا» إشعارٌ بأنَّ هذا مِن تقسيمات المُجمَل لا من تقسيمات مطلق التَّشبيهِ. وهذا عطفٌ على قوله: (منه ظاهر) و(منه خفيٌّ)، أي: ومن المُجمَل **(ما لم يُذكَر فيه وَصْفُ أحد الطَّرفين)**، يعني الوصفَ الذي يكون فيه إيماءٌ إلى وجه الشَّبهِ، نحو «زيدٌ أسدٌ». فقولنا: «زيدٌ الفاضلُ أسدٌ» يكون ممَّا لم يُذكَر فيه وصفُ أحدِ الطَّرفين؛ لأنَّ «الفاضل» لا يُشعِر بالشَّجاعة. هكذا ينبغي أن يُفهَم.

(ومنه)، أي: من/[٢١٩/ ١] المُجمَل **(ما ذُكِر فيه وَصْفُ المُشبَّهِ به وحدَه)**، يعني الوصفَ المُشعِر بوجه التَّشبيه، كقولها: «هم كالحَلْقة المفرغة لا يُدرَى أين طرفاها»[٤]، فإنَّ وصفَ الحَلْقة بكونها مُفرَغة غيرَ معلومةِ الطَّرفين مُشعِرٌ بوجه التَّشبيهِ كما مرَّ.

ومنه قولُ النَّابغةِ الذُّبيانيِّ:

فإنَّكَ شمسٌ والمُلوكُ كواكبٌ ... إذا طلعَتْ لم يَبدُ منهنَّ كوكبُ[٥]

(ومنه ما ذُكِر فيه وصفُهما)، أي: وصفُ المُشبَّهِ والمُشبَّهِ به كليهما، **(كقوله)**، أي: قولِ أبي تمَّام في الحَسَن بن سهل:

ستُصبِحُ العيسُ بي واللَّيلُ عند فتًى ... كثيرِ ذِكْرِ الرِّضى في ساعةِ الغَضَبِ

---

(١) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «قيَّد العلَّامة الشِّيرازيُّ في شرح المفتاح جميع هذه الأسماء بالجرِّ. ورُدَّ عليه بأنَّ ابن الحاجب صرَّح بأنَّه لا يُضاف الاسمُ إلى اللقب إن كان اللقبُ صفةً صالحةً للحمل على الاسم». «منه».

(٢) انظر: **الكشَّاف** ٣/ ٤٩١ (الزُّخرف، ٤٣/ ٤٨)، ومفتاح **المفتاح** اللوح ٢٣٢/ ١، والخبر في **الدِّيباج** ٧٤، وذَكَرها أبو عبيدة في المُنجِبات باسم فاطمة بنت الحارث الأنماريَّة، والخبر بمعناه في **البرصان والعرجان** ٦٤؛ وأورده المُبرِّد في **الكامل** ٢٩٥، عن أبي عبيدة، من غير أن يُورِد قولها محلَّ الشاهد.

(٣) انظر: **أسرار البلاغة** ٩٤، وذكر أنَّ ذلك اتَّفق لكعب بن مَعْدان الأشْقَريِّ مع الحجَّاج. والخبر بتفصيله في **الكامل** ١٣٤٨.

(٤) مضى بتخريجه آنفًا.

(٥) في ديوانه ٧٨، وهو له في الشعر والشعراء ١/ ١٦٣، والكامل ٩٢٤، والصناعتين ٢٤٨، وسرّ الفصاحة ٣٧٤، وأسرار البلاغة ١٤٠، والإيضاح ٣٧٤.

(صَدفتُ عنه)، أي: أعرضتُ (ولم تَصدِف مَواهبُهُ[١]

.... عنّي وعاوَدهُ ظنّي فلم يَخبِ

كالغيثِ إن جئتَه وافاكَ)، أي: أتاكَ. (رَيِّقُهُ). يقال: فَعَله في رَوْق شبابِه ورَيِّقه، أي: أوَّلِه، وأصابه رَيِّق المطر، ورَيِّق كلِّ شيء: أفضلُه[٢].

.... (وإنْ ترحَّلتَ عنه لجَّ في الطَّلبِ)[٣]

وَصَف الممدوحَ بأنَّ عطاياه فائضةٌ عليه أعرضَ أو لم يُعرِض، وكذا وَصَف الغيثَ بأنّه يُصيبك جئته أو ترحَّلتَ عنه. وهذان الوصفان مُشعِران بوجه الشَّبهِ، أعني الإفاضةَ في حالتَي الطلبِ وعدمِه وحالتَي الإقبالِ عليه والإعراضِ عنه.

ومنه ما ذُكِر فيه وصفُ المُشبَّه وحدَه، كقولك: «فلانٌ كَثُر أيادِيه لديَّ ووَصَل مواهبَه إليَّ، طلبتُ عنه أو لم أطلب، كالغيث». وكأنّه تَرَكه لعدم الظَّفرِ بمثال من كلامِهم.

(وإمَّا مُفصَّل) عطفٌ على قوله: (إمَّا مُجمَل): (وهو ما ذُكِر وَجهه، كقوله:

وثغـــرُه في صفـــاءٍ وأدمُـــعي كاللآلي)[٤]

وهذا على قسمين: أحدُهما: أن يكون المذكورُ حقيقةَ وجهَ الشَّبهِ.

والثَّاني: أن يكون أمرًا لازمًا له، وإليه أشار بقوله: (وقد يُتسامَحُ بذِكْر ما يَستتبِعُه مكانَه)، أي: بأن يُذكَر مكانَ وجهِ الشَّبهِ ما يستلزمه، أي: يكون وجهُ الشَّبهِ لازمًا له، (كقولهم للكلام الفصيح: ‹هو كالعَسَل في الحلاوة›[٥]، فإنَّ الجامعَ فيه لازمُها)، أي: وجهُ الشَّبهِ في هذا التَّشبيه لازمُ الحلاوةِ، (وهو مَيلُ الطَّبعِ)؛ لأنَّه المُشترَك بين العسلِ والكلامِ، لا الحلاوةُ التي هي من خواصِّ المَطعومات[٦].

---

(١) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «رُويَ ‹مواهبه› بالرفع والنصب، فاعلاً ومفعولاً لقوله: ‹لم تصدِف› لازمًا ومتعدِّيًا». «منه».

(٢) الكلام بلفظ قريب في الصحاح (ريق).

(٣) الأبيات بتمامهما:

ستُصبحُ العيسُ بي واللَّيلَ عند فتًى كثيرِ ذِكرِ الرضا في ساعةِ الغضَبِ
صدَفتُ عنه ولم تصدِف مَواهِبُهُ عني وعاوَدَهُ ظنِّي فلم يخِبِ
كالغيثِ إن جئتَه وافاكَ ريِّقُه وإن ترحَّلتَ عنهُ لجَّ في الطَّلبِ

وهي في ديوانه بشرح التبريزي ١/ ١١٢ ـ ١١٣، وله في المثل السائر ٢/ ١١٤، الإيضاح ٣٧٤.

(٤) مضى بتخريجه في ص ٦١٨.

(٥) إشارة إلى المثل: أحلى من العسل. انظر: جمهرة الأمثال ١/ ٤٠٤، والمستقصى ١/ ٧٢.

(٦) الكلام بمعناه في أسرار البلاغة ٩٨، والإيضاح ٣٧٥.

قال/[٢١٩/ ٢] السكَّاكيُّ: فهذا التَّسامحُ لا يكون إلَّا حيث يكون التَّشبيهُ في وصف اعتباريٍّ كمَيْل الطَّبع، وإزالةِ الحِجاب[١].

ويُشبهُ أن يكون تركُهم التَّحقيقَ في وجه الشَّبهِ حيث قسموه إلى حسِّيٍّ وعقليٍّ، مع أنَّه في التَّحقيق لا يكون إلَّا عقليًّا، كما مرَّ من تسامحهم[٢] هذا، يعني أنَّ ذلك التَّسامحَ ناشئ عن هذا التَّسامحِ ومتفرِّعٌ عليه، وذلك أنَّهم لمَّا تسامحوا فجعلوا وجهَ الشَّبهِ ههنا هو الحلاوةُ مثلًا، وهو أمرٌ حسِّيٌّ قطعًا حَمَلهم ذلك على أن يتسامحوا فيجعلوا وجهَ الشَّبهِ منقسمًا إلى الحسِّيِّ والعقليِّ، ليصحَّ قولهم: وجهُ الشَّبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الأمور المحسوسةِ قطعًا[٣]. كذا ذَكَره الشَّارح العلَّامة.

وفسادُه بيِّنٌ؛ لأنَّ جَعْلَهم وجهَ الشَّبهِ في هذا التَّسامح هو الحلاوةُ لا يزيدُ على جَعْل وجهِ الشَّبهِ على التَّحقيق في قولنا: «الخدُّ كالورد في الحُمرة»، هو الحمرةُ التي هي من الأمور المحسوسة أيضًا، فكيف يكون الحاملُ على التَّسامح وتركِ التَّحقيق هو هذا دون ذاك.

والذي يخطر بالبال أنَّ معنى كلامِ السكَّاكيِّ أنَّ تسامحَهم في تقسيم وجهِ الشَّبه إلى الحسِّيِّ والعقليِّ، وتسميةَ بعضِه حسِّيًّا إنَّما هو من قبيل التَّسامحِ في تسمية ما يستلزم وجهَ الشَّبه وجهَ شَبَه، وذلك لأنَّ وجهَ الشَّبهِ في تشبيه الخدِّ بالورد هو الحمرة المشتركةُ الكليَّةُ اللازمةُ للجزئية المحسوسةِ، فبهذا الاعتبار سمَّوا وجهَ الشَّبهِ في مثل هذا حسِّيًّا، فليُتأمَّل.

(وأيضًا) تقسيمٌ ثالثٌ للتَّشبيه باعتبار وجهِه، وهو أنَّه:

(إمَّا قريبٌ مُبتذَلٌ: وهو ما)، أي: التَّشبيه الذي **(يُنتقَل فيه مِن المُشبَّه إلى المُشبَّه به، مِن غير تدقيقِ نظرٍ؛ لظهور وجهِه في بادي الرَّأي)**، أي: في ظاهر الرَّأي، إذا جعلتَه مِن بدا الأمرُ يبدو، أي: ظهَر، وإن جعلتَه مهموزًا مِن بدأ فمعناه: في أوَّل الرَّأي. وظهورُ وجهِ الشَّبهِ في بادي الرَّأي يكون لأمرين:

إمَّا **(لكونه أمرًا جُمْليًّا)** لا تفصيلَ فيه، **(فإنَّ الجملة أسبق إلى النَّفس)** من التَّفصيل[٤]، ألا ترى أنَّ إدراكَ الإنسانِ من حيث/[٢٢٠/ ١] إنَّه شيءٌ أو جسمٌ أو حيوانٌ أسهلُ وأقدمُ من إدراكه من حيث إنَّه جسمٌ حسَّاسٌ متحرِّكٌ بالإرادة ناطقٌ؛ لأنَّ المفصَّل يشتمل على المُجمَل وشيءٍ آخَر،

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٢) مضى تفصيل وجه التسامح في ص ٥٨٤.

(٣) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٢٣٦/ ١.

(٤) هذا الكلام بلفظ قريب في أسرار البلاغة ١٦٠.

ولهذا كان العامُّ أعرفَ من الخاصِّ ووجبَ تقديمُه في التَّعريفات الكاملةِ. وكذلك إدراكُ الحواسِّ، فإنَّ الرُّؤيةَ تصِل أوَّلًا إلى الجملة ثمَّ إلى التَّفصيلِ ثانيًا، ولذلك قيل: النَّظرة الأولى حمقاءُ، وفلانٌ لم يُمعِن النَّظرَ ولم يُنعِمه، وكذا يُدرَكُ من تفاصيل الأصواتِ والطُّعومِ والرَّوائحِ وغيرِ ذلك في المرَّة الثَّانية ما لا يُدرَكُ في المرَّة الأولى[1].

(**أو قليلَ**) عطفٌ على (أمرًا جُمْليًّا)، أي: أو لكون وجهِ الشَّبهِ قليلَ (**التَّفصيلِ مع غلبةِ حضورِ المُشبَّه به في الذِّهن**:

إمَّا عند حضورِ المُشبَّه لقُرب المُناسَبةِ) بين المشبَّهِ والمشبَّهِ به، إذ لا يخفى أنَّ الشَّيء مع ما يناسبه أسهلُ حضورًا منه مع ما لا يُناسبه، (**كتشبيه الجرَّةِ الصَّغيرةِ بالكُوز في المِقدار والشَّكلِ**)، فإنَّ في وجه الشَّبهِ تفصيلًا ما حيث اعتُبر المقدارُ والشَّكلُ، لكنَّ الكوزَ غالبُ الحضورِ عند حضورِ الجرَّةِ.

(**أو مُطلَقًا**) عطفٌ على قوله: (عند حضورِ المشبَّه)، وغلبةُ حضورِ المُشبَّهِ به في الذِّهن مطلقًا تكون (**لتكرُّره**)، أي: تكرُّر المشبَّهِ به (**على الحسِّ**)، إذ لا يخفى أنَّ ما يتكرَّر على الحسِّ كصورة القمرِ غيرَ منخسِفٍ أسهلُ حضورًا ممَّا لا يتكرَّر على الحسِّ كصورة القمرِ مُنخسِفًا، (**كالشَّمس**)، أي: كتشبيه الشَّمس (**بالمِرآة المَجلوَّة في الاستدارةِ والاستنارةِ**)، فإنَّ في وجه الشَّبهِ تفصيلًا ما، لكنَّ المرآةَ غالبُ الحضور في الذِّهن مطلقًا، (**لمُعارضة كلٍّ مِن القُرب والتكرُّر التَّفصيلَ**)، أي: وإنَّما كان قلَّةُ التَّفصيلِ في وجه الشَّبهِ - مع غلبة حضورِ المشبَّه به بسبب قُربِ المناسبةِ أو التكرُّر على الحسِّ - سببًا لظهوره المؤدِّي إلى الابتذال مع أنَّ التَّفصيل من أسباب الغرابة؛ لأنَّ قُربَ المناسبةِ في الصُّورة الأولى والتكرُّرَ على الحسِّ في الثَّانية يُعارِض التَّفصيلَ القليلَ، لأنَّ كلًّا من القُرب والتكرُّر يقتضي سرعةَ الانتقالِ من المشبَّه إلى المشبَّه به، فيبقى وجهُ الشَّبهِ كأنَّه أمرٌ جُمْليٌّ/ [٢٢٠/ ٢] لا تفصيلَ فيه، فيصيرُ سببًا للابتذال كما سَبَق في القسم الأوَّلِ.

(**وإمَّا بعيدٌ غريبٌ**) عطفٌ على قوله: (إمَّا قريب مبتذل)، (**وهو بخلافه**)، أي: هو التَّشبيهُ الذي لا يُنتقل فيه من المشبَّهِ إلى المشبَّه به إلَّا بعد فكر وتدقيقِ نظرٍ[2]، (**لعدم الظُّهورِ**)، أي: لخفاء وجهِه في بادي الرأي. وعدمُ الظُّهورِ يكون لأمرين:

---

(١) من قوله: «وكذلك إدراك الحواسّ» إلى هنا بلفظ قريب في **أسرار البلاغة** ١٦٠، و**الإيضاح** ٣٧٦.

(٢) هذا التعريف بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٧٧.

إمّا (لكثرة التَّفصيلِ، كقوله:

والشَّــمسُ كالمِــرآة فــي كــفِّ الأشــلْ)[١]

فإنَّ وجهَ الشَّبهِ فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق، وقد عرفتَ ما فيها من التَّفصيل[٢]، ولذا لا يقعُ في نفس الرَّائي للمرآة الدَّائمةِ الاضطرابِ إلَّا بعد أن يستأنف تأمُّلًا ويكون في نظره متمهِّلًا[٣].

(أو ندورِ)، أي: أو لندور (حضورِ المُشبَّه به:

إمّا عند حضورِ المُشبَّه لبُعد المُناسَبة، كما مرَّ) من تشبيه البنفسج بنار الكبريتِ.

(وإمّا مُطلَقًا) وندورُ حضورِ المشبَّهِ به مطلقًا يكون: (لكونه وهميًّا)، كأنياب الأغوال[٤]؛ (أو مُركَّبًا خياليًّا) كأعلام ياقوتٍ منشورةٍ على رِماح مِن زَبرجَد[٥]؛ (أو) مُركَّبًا (عقليًّا)، ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥][٦]، (كما مرَّ) إشارةٌ إلى ما ذكرنا من الأمثلة المذكورة[٧].

(أو لقلَّة تكرُّره)، أي: تكرُّر المشبَّهِ به (على الحسِّ، كقوله:

والشَّــمسُ كالمِــرآة) فــي كــفِّ الأشــلْ[٨]

فإنَّ المرآة في كفِّ الأشلِّ ليست ممّا يتكرَّر على الحسِّ؛ لأنَّه ربَّما يُقضِّي الرَّجلُ دهرَه ولا يتَّفق له أن يرى مِرآةً في يد الأشلِّ[٩]. وإنَّما كان ندورُ حضور المشبَّهِ به سببًا لعدم ظهور وجهِ الشَّبه؛ لأنَّه فرع الطَّرفين ومنهما يُنتقل إليه لكونه المشتركَ والجامعَ بينهما، فلا بدَّ وأن يحضُر الطَّرفان أوَّلًا، ثمَّ يُطلَب ما يشتركان فيه.

(فالغرابة فيه)، أي: في تشبيه الشَّمسِ بالمرآة في كفِّ الأشلِّ (مِن وجهين): أحدهما: كثرةُ التَّفصيل في وجه الشَّبه؛ والثَّاني: قلَّةُ تكرُّر المشبَّهِ به على الحسِّ.

---

(١) مضى الرجز في ص ٥٩٢.

(٢) انظر ما مضى في ص ٥٩٢.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٧٧.

(٤) في بيت امرئ القيس، ومضى البيت بتفصيله وتخريجه في ص ٤٣١، ٥٧٢.

(٥) في بيت الصَّنوبريِّ، ومضى البيت بتفصيله وتخريجه في ص ٥٧٢.

(٦) مضى الكلام على الآية من هذا الجانب في ص ٥٩٥.

(٧) «المذكورة» ليس في (ت).

(٨) مضى الرجز في ص ٥٩٢.

(٩) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٧٧.

(والمرادُ بالتَّفصيل: أن تنظرَ في أكثر مِن وصفٍ) واحدٍ لشيءٍ واحدٍ أو أكثرَ، بمعنى أن تعتبِر في الأوصاف وجودَها أو عدمَها، أو وجودَ البعضِ وعدمَ البعضِ، كلٌّ من ذلك في أمر واحدٍ أو أمرين أو ثلاثةٍ أو أكثرَ، فلذا قال:

(ويقع) أي: التَّفصيلُ (على وجوه) كثيرةٍ:

(أعرَفُها أن تأخُذَ بعضًا) من الأوصافِ (وتدَعَ بعضًا)،/[١/٢٢١] أي: تعتبِرَ وجودَ بعضِها وعدمَ بعضِها، (كما في قوله) أي: قولِ امرئ القيسِ:

(حَمَلتُ رُدينيًّا كأنَّ سِنانَهُ ... سَنا لهَبٍ لم يتَّصل بدُخانِ[١]

أو أن تعتبِر الجميعَ، كما مرّ مِن تشبيه الثُّريا)[٢].

قال الشَّيخُ في «أسرار البلاغة»: اعلمْ أنَّ قولَنا: «التَّفصيل» عبارةٌ جامعةٌ، معناه: أنَّ معك وصفَين أو أوصافًا، فأنت تنظر فيها واحدًا فواحدًا، وتَفْصِل[٣] بالتأمُّل بعضَها من بعض، وأنَّ لك في الجملة حاجةً إلى أن تنظر في أكثر من شيءٍ واحد، وأن تنظرَ في الشَّيء الواحدِ إلى أكثرَ من جهة واحدة.

ثمَّ إنَّه يقع على أوجه:

أحدُها: أن تأخذ بعضًا وتدَعَ بعضًا، كما فَعَل امرؤ القيسِ في اللهَب حين عزَل الدُّخان عن السَّنا وجرَّده.

والثَّاني: أن تنظر من المشبَّه في أمور لتعتبرَها كلَّها وتطلبَها في المشبَّه به، كاعتبارك في تشبيه الثُّريَّا بالعنقود[٤] الأنجُمَ أنفسَها، والشَّكلَ والمِقدارَ واللونَ، واجتماعَها على مسافة مخصوصةٍ في القرب، ثمَّ اعتبارِك في العنقود المُلاحيَّة مثلَ ذلك.

والثَّالث: أن تنظر إلى خاصَّةٍ في الجنس، كما في عين الدِّيك[٥]، فإنَّك لا تقصِد فيه إلى نفس الحمرة، بل إلى ما ليس في كلّ حُمرة.

---

(١) في ملحق ديوانه ٤٧٨؛ وهو له في عيار الشّعر ٢٨، والعمدة ٦٧٩، والإيضاح ٣٧٧؛ وبلا عزو في أسرار البلاغة ١٦٣.

(٢) في البيت الذي سبق تخريجه في ص ٥٨٨.

(٣) كذا ضُبطت في (صل)، وفي (ت): «تُفصِّل».

(٤) في البيت الذي سبق تخريجه في ص ٥٨٨.

(٥) وقع هذا التشبيه في بيت لذي الرُّمَّة مثَّل به الشَّيخ في أسرار البلاغة ١٦١، والقَزوينيُّ في الإيضاح ٣٤٥.

ثمَّ قال: واعلم أنَّ هذه القسمةَ في التَّفصيل موضوعةٌ على الأغلب الأعرفِ، وإلَّا فدقائقُه لا تكاد تُضبَط[١].

(وكلَّما كان التَّركيبُ)، خياليًّا كان أو عقليًّا، (مِن أمورٍ أكثرَ، كان التَّشبيهُ أبعدَ) لكون تفاصيله أكثرَ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ الآية [يونس: ٢٤][٢]، فإنَّها عشرُ جُمَل متداخلةٍ قد انتُزع الشَّبهُ من مجموعها[٣].

(و) التَّشبيهُ (البليغُ: ما كان مِن هذا الضَّربِ)، أي: من البعيد الغريبِ دون القريبِ المبتذَلِ (للغرابة)، أي: لكون هذا الضَّرب غريبًا غيرَ مبتذَل للأسماع، ولا منسوجةً عليه العناكبُ، ولا يخفى أنَّ المعانيَ الغريبةَ أبلغُ وأحسنُ من المعاني المبتذَلةِ؛ (ولأنَّ نيلَ الشَّيءِ بعد طلبِه ألذُّ) وموقعَه من النَّفسِ ألطفُ، وبالمَسرَّة أولى، ولهذا ضُرِب المَثَلُ لكلِّ ما لطُف موقعُه ببَرْد الماء على الظَّمأ[٤].

ونعني بعدم الظُّهور في بادي الرَّأيِ ما يكون سببُه لطفَ المعنى ودِقَّته، أو ترتيبَ بعض المعاني على البعض، فإنَّ المعانيَ الشَّريفة/ [٢٢١/ ٢] قلَّما تنفك عن بناءِ ثانٍ على أوَّل، وردِّ تالٍ إلى سابق، فتحتاج إلى نظر وتأمُّل[٥]، وهل أحلى من الفكر إذا صادف نهجًا قويمًا وطريقًا مستقيمًا، يُوصِل إلى المطلوب ويُظفِر بالمقصود[٦].

والخفاءُ المردودُ المعدودُ[٧] في التَّعقيد هو الخفاءُ الذي سببُه سوءُ ترتيبِ الألفاظِ واختلالُ الانتقالِ من المعنى المذكورِ إلى المعنى المقصودِ[٨].

(وقد يُتصرَّف في) التَّشبيه (القريبِ) المبتذَلِ (بما يَجعلُه غريبًا)، ويُخرِجه عن الابتذال، (كقوله)، أي: قول أبي الطيِّب:

---

(١) انظر: أسرار البلاغة ١٦٦ ـ ١٦٩. والتفتازانيُّ لخَّص منه موضع الفائدة ههنا.

(٢) مضى الكلام على التشبيه في هذه الآية في ص ٦٠١.

(٣) الكلام بمعناه في أسرار البلاغة ١٠٩، ومفتاح العلوم ٤٦١ ـ ٤٦٢، والإيضاح ٣٧٨.

(٤) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٣٨٣ ـ ٣٨٤. ولفظ المثل: أطيب من الماء على الظمأ. انظر: مجمع الأمثال ١/ ٤٤١.

(٥) من قوله: «ونعني» إلى هنا بلفظ قريب في أسرار البلاغة ١٤٤، والإيضاح ٣٨٤.

(٦) من قوله: «وهل أحلى» إلى هنا بلفظ قريب في أسرار البلاغة ١٤٧، والإيضاح ٣٨٤.

(٧) «المعدود» ليس في (ع).

(٨) الكلام بمعناه في أسرار البلاغة ١٤٢، والإيضاح ٣٨٤.

(لم تَلقَ هذا الوجهَ شمسُ نهارِنا إلَّا بوجهٍ ليس فيه حياءُ)[(١)]

فإنَّ تشبيهَ الوجهِ الحسَنِ بالشَّمس قريبٌ مبتذلٌ، لكنَّ حديثَ الحياء قد أخرجَه عن الابتذال إلى الغَرابة لاشتماله على زيادة دقَّةٍ وخفاءٍ. و(لم تلقَ) إن كان من لقِيتُه بمعنى أبصرتُه فالتَّشبيهُ في البيت مكنيٌّ غيرُ مُصرَّح، وإن كان من لقِيتُه بمعنى قابلتُه وعارضتُه فهو فعلٌ ينبئ عن التَّشبيه، أي: لم تُقابله ولم تُعارضْه في الحُسن والبهاءِ إلَّا بوجه ليس فيه حياءٌ[(٢)].

ومِثلُه قولُ الآخر[(٣)]:

إنَّ السَّحابَ لتَستحيِي إذا نظرَتْ إلى نَداكَ فقاسَتْه بما فيها[(٤)]

(وقوله)، أي: قولِ الوطواطِ:

(عزَماتُه مِثلُ النُّجومِ ثواقبًا) ....

أي: لوامعًا.

.... (لو لم يكن للثَّاقباتِ أُفولُ)[(٥)]

فإنَّ تشبيهَ العزمِ بالنَّجم مبتذَلٌ، لكنَّ الشَّرطَ المذكورَ أخرجَه إلى الغَرابة. (ويُسمَّى هذا) التشبيهُ (التَّشبيهَ المَشروطَ): وهو أن يُقيِّد المشبَّهُ أو المشبَّهُ به، أو كلاهما بشرط وجوديٍّ أو عدميٍّ يُدَلُّ عليه بصريح اللفظِ أو سياقِ الكلامِ[(٦)].

---

(١) في ديوانه ١١٩، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٦١٣، والفسر ٢/ ١٢١؛ وهو له في المنصف لابن وكيع ٥٨٩ (طبعة بنغازي)؛ وبلا عزو في أسرار البلاغة ٣٤١، والإيضاح ٣٨٥.

(٢) لم أقف على هذا التعليق البلاغيّ فيما بين يديَّ من كتب البلاغة وشروح ديوان أبي الطيِّب.

(٣) نبَّه النقاد على أنَّ أبا الطيِّب أخذ من بيت أبي نُواس معنى بيته:

لم تحكِ نائلَكَ السَّحابُ وإنَّما حُمَّت به فصبيبُها الرُّحضاءُ

انظر: الرسالة المُوضِحة ٤٤، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٦١٣. وبيتُ أبي الطيِّب في ديوانه ١١٩، من قصيدة يعقبه فيها قوله: «لم تلقَ هذا الوجه... ».

(٤) البيت لأبي نُواس في ديوانه ١/ ٢٣٥، وهو له في الرسالة المُوضِحة ٤٤، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٦١٣، والمنصف لابن وكيع ٥١٧ (طبعة بنغازي)، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٦٧/ ١ - ٢؛ وبلا عزو في أسرار البلاغة ٣٤١، والإيضاح ٣٨٥.

(٥) في حدائق السِّحر ١٤٢، وبلا عزو في نهاية الأرب ٧/ ٤٣، والإيضاح ٣٨٦.

(٦) سبق رشيد الدِّين الوطواط في حدائق السِّحر ١٤٢ إلى تعريف التشبيه المشروط بقوله: «التشبيه المشروط: ويكون بتشبيه شيء =

ومنه قولهم: «هي بدرٌ يسكن الأرضَ»، أي: لو كان البدرُ يسكن الأرضَ، و«هذه القبَّةُ فَلَكٌ ساكنٌ»، أي: لو كان الفَلَكُ ساكنًا.

[أقسامُ التشبيهِ باعتبار أداتِه]

ولمَّا فرَغ من تقسيم التَّشبيهِ باعتبار الطَّرفين والوجه، أشارَ إلى تقسيمه باعتبار الأداةِ بقوله: **(وباعتبار)**، أي: والتَّشبيهُ باعتبار **(أداته:**

إمَّا مُؤكَّد: وهو ما حُذِفت أداتُه، مثل[1]: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]**)**، أي: مِثلَ مرِّ السَّحابِ. **(ومنه)**، أي: من المُؤكَّد ما أضيفَ المُشبَّهُ به إلى المشبَّه بعد حذفِ الأداةِ، **(نحو:**

والرِّيحُ تعبَثُ بالغُصونِ وقد جرى ... ذهبُ الأصيلِ على لُجينِ الماءِ)[2]

أي: على ماء كاللجين، أي: الفضةِ، في البياض والصَّفاء،/ [٢٢٢/ ١] والأصيل هو الوقت بعد العصر إلى المغرب يوصف بالصُّفرة[3]. قال الشَّاعر:

ورُبَّ نهارٍ للفراق أصيلُه ... ووجهي كلا لونيهما مُتناسِبُ[4]

فذهبُ الأصيل صُفرتُه وشعاعُ الشَّمسِ فيه، وعبَثُ الرِّيح بالغصون عبارةٌ عن إمالتها إيَّاها، وخصَّ وقتَ الأصيلِ لأنَّه من أطيب الأوقاتِ كالسَّحر، قال الأَبيوَرْديُّ:

ليالِيهِ أسحارٌ وفيهِ هواجرٌ ... كما خَضَلتْ والشَّمسُ تنعَسُ آصالُ[5]

هكذا يجب أن يُنقد الذَّهب واللُّجين المذكوران في البيت، لا كما سَبَق إلى بعض الأوهامِ الفاقدةِ للبصائر النَّاقدة من أنَّ اللُّجين إنَّما هو بفتح اللام وكسر الجيم، أعني الورقَ الذي يسقُط من الشَّجر وقد شَبَّه به وجهَ الماء[6]، أو أنَّ الأصيلَ هو الشَّجرُ الذي له أصلٌ وعِرقٌ، وذهبُه هو ورقُه

= بشيء آخرَ، بشرط من الشُّروط»، وفي تعريف التفتازانيِّ مزيد عناية بالحدِّ، ذكرتُ تفصيله في كتابي **التفتازانيُّ وآراؤه البلاغية** ٣٧٥.

(١) زِيد في (ت): «قوله تعالى».

(٢) البيت لابن خفاجة في **ديوانه** ٣٥٧؛ وهو له في **خريدة القصر** ١٧/ ١٥٣، و**نهاية الأرب** ١/ ٢٨٣؛ وبلا عزو في **الإيضاح** ٣٨٨.

(٣) زِيد من نسخة في هامش (ك): «وذهب الأصيل صفرة الشَّمس في ذلك الوقت، يعني صفرة أصيل، وشمس أصيل كالذَّهب، فعلى هذا ذهب الأصيل قريب من لجين الماء».

(٤) البيت للباخرزيِّ في **ديوانه** ٧٧؛ وهو له في **المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٦٧/ ٢.

(٥) في **ديوانه** ١/ ١١٧؛ وهو له في **المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٦٧/ ٢.

(٦) وهم في هذا الخلخاليُّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٥٤٨.

الذي اصفرَّ ببرد الخريفِ وسقطَ منه على وجه الماءِ(١). فكلٌّ من هذين الوجهين أبرَدُ من الآخر.

(أو مُرسَل) عطفٌ على (إمَّا مُؤكَّد)، (وهو بخلافه)، أي: ما ذُكِر أداتُه فصار مُرسَلًا من التَّأكيد المستفاد من حذف الأداةِ المُشعِر بحسب الظَّاهِرِ أنَّ المُشبَّه هو المشبَّه به، (كما مرَّ) من الأمثلة السَّابقةِ المذكورةِ فيها أداةُ التَّشبيهِ.

[أقسام التشبيه باعتبار الغرضِ]

(و) التَّشبيهُ (باعتبار الغرض:

إمَّا مَقبولٌ: وهو الوافي بإفادته)، أي: إفادةِ الغرضِ (كأنْ يكونَ المُشبَّهُ به أعرفَ شيءٍ بوجه التشبيهِ في بيان الحالِ، أو) كأنْ يكونَ المُشبَّهُ به (أتمَّ شيءٍ فيه)، أي: في وجه التَّشبيهِ (في إلحاق النَّاقصِ بالكامل، أو) كأنْ يكونَ المُشبَّهُ به (مُسلَّمَ الحُكمِ فيه)، أي: في وجه التَّشبيهِ (معروفَه عند المُخاطَب في بيان الإمكانِ.

أو مردودٌ: وهو بخلافه)، أي: ما يكون قاصرًا عن إفادة الغرضِ، وقد ذكرنا فيما سبقَ ما يحقِّق هذا الموضعَ(٢).

[تقسيم التشبيه بحسب القوَّةِ والضعفِ]

(خاتمةٌ)(٣) في تقسيم التَّشبيهِ بحسب القوَّةِ والضَّعفِ في المبالغة باعتبار ذِكر أركانه كلِّها أو بعضِها، وقد سبق أنَّ أركانه أربعةٌ، فالحاصلُ من أقسامه بهذا الاعتبار ثمانيةٌ، فإنَّ المشبَّهَ به مذكورٌ قطعًا، وحينئذٍ: فإمَّا أن يكون المشبَّهُ مذكورًا أو محذوفًا، وعلى التَّقديرين فوجهُ الشَّبه: إمَّا مذكورٌ أو متروكٌ، وعلى التَّقادير الأربعةِ فالأداة: إمَّا مذكورةٌ أو محذوفةٌ = تصير ثمانيةً.

ثمَّ اختلافُ مراتبِ التَّشبيهِ:/ [٢٢٢/ ٢]

قد يكون باعتبار اختلافِ المشبَّهِ به، كقولنا: «زيدٌ كالأسد، أو كالسِّرحان في الشَّجاعة».

أو اختلاف الأداة كقولنا: «زيدٌ كالأسد» و«كأنَّ زيدًا الأسدُ».

وقد يكون باعتبار ذِكر الأركانِ كلِّها أو بعضِها، بأنَّه إن ذُكِر الجميعُ فهو أدنى المراتبِ، وإن

(١) وهم في هذا الزَّوزنيُّ في شرحه للتلخيص اللوح ٩٦/ ١.

(٢) انظر ما سلف في ص ٦٠٥ ـ ٦١١.

(٣) في مخطوط التلخيص اللوح ٥٨/ ١: «فصل».

حُذِف الوجهُ والأداةُ فأعلاها، وإلَّا فمتوسطةٌ. وهذا هو المقصودُ في هذا المقام، فلذا قال[١]:

(وأعلى مَراتبِ التَّشبيه في قوَّة المبالغةِ باعتبار ذِكر أركانِه، أو بعضِها)، فقوله: (باعتبار)، متعلِّقٌ بالاختلاف الدالِّ عليه سَوقُ الكلامِ؛ لأنَّ أعلى المراتبِ إنَّما يكون بالنَّظر إلى عدَّة مراتبَ مختلفةٍ، كأنَّه قيل: وأعلى المراتبِ في قوَّة المبالغةِ إذا اعتُبر اختلافُ المراتبِ باعتبار ذِكر الأركانِ كلِّها أو بعضِها، **(حذفُ وجهِه وأداتِه فقط)**، أي: بدون حذفِ المُشبَّه، نحو ‹زيدٌ أسدٌ›، **(أو مع حذفِ المُشبَّه)**، نحو ‹أسدٌ› في مقام الإخبارِ عن زيدٍ.

(ثُمَّ) أي: الأعلى بعد هذه المرتبةِ، على أنَّ (ثُمَّ) للتراخي في الرُّتبة، **(حذفُ أحدِهما)**، أي: وجهُه وأداتُه **(كذلك)**، أي: فقط أو مع حذفِ المُشبَّهِ، نحو ‹زيدٌ كالأسد›، ونحو ‹كالأسد› في مقام الإخبارِ عن زيد، نحو ‹زيدٌ أسدٌ في الشَّجاعة›، ونحو ‹أسدٌ في الشَّجاعة› في الإخبار عن زيد.

(ولا قوَّة لغيره)، أي: لغير المذكور، وهما الاثنان الباقيان، نحو ‹زيدٌ كالأسد في الشَّجاعة›، أو ‹كالأسد في الشَّجاعة› عند الإخبار عن زيد[٢].

فالمرتبتان الأُولَيان متساويتان في القوَّة، والأُخريان متساويتان في عدم القوَّة، والأربعةُ الباقيةُ متوسطةٌ بينهما؛ وذلك لأنَّ القوَّة إمَّا بعموم وجهِ الشَّبهِ من حيث الظَّاهرُ، أو بإجراء المشبَّهِ به على المشبَّه بأنَّه هو هو نظرًا إلى الظَّاهر: فما اشتمل عليهما كالأوَّلَين فهو في غاية القوَّة، وما خلا عنهما كالأُخريَين فلا قوَّة له، وما اشتمل على أحدِهما فقط فهو متوسِّط في القوَّة والضَّعف.

ثُمَّ لا يبعُد أن يفرِّق بين الأربعة المتوسطةِ بأنَّ حذفَ الأداةِ أقوى من حذف وجهِ الشَّبهِ، بجَعل المشبَّهِ عينَ المشبَّهِ به من حيث الظَّاهرُ.

[الفرق بين التشبيه والاستعارة في جملة من الصُّور]

بقي ههنا بحثٌ وهو الفرق بين قولنا: «لقيَني أسدٌ يرمي» و«لقيتُ في الحمام أسدًا»، وبين نحو قولنا: «زيدٌ أسدٌ»، أو «أسدٌ»/ [٢٢٣/ ١] في الإخبار عن زيد، حيث يُعدُّ الأوَّلُ استعارةً والثَّاني تشبيهًا.

وتحقيقُ ذلك[٣] أنَّه إذا أُجريَ في الكلام لفظةٌ ذاتُ قرينةٍ دالَّةٍ على تشبيهِ شيءٍ بمعناه، فهو على وجهين:

---

(١) زِيد في (ج): «فصلٌ».

(٢) هذه المراتبُ مع أمثلتها مذكورةٌ بمعناها في مفتاح العلوم ٤٦٤، والإيضاح ٣٩٠ ـ ٣٩١، والتبيان للطِّيبيِّ ١٧٦.

(٣) في هامش (صل): «الفرق».

أحدُهما: ألَّا يكون المشبَّهُ مذكورًا ولا مقدَّرًا، كقولك: «لقيتُ في الحمام أسدًا»، أي: رجلًا شجاعًا، ولا خلافَ أنَّ هذا استعارةٌ لا تشبيهٌ(١).

والثَّاني: أن يكون المشبَّهُ مذكورًا أو مقدَّرًا وحينئذٍ فاسم المشبَّه به إن كان خبرًا عن المشبَّه، أو في حكم الخبر، كخبر بابِ «كان» و«إنّ»، والمفعولِ الثَّاني لباب «علمتُ»، والحالِ، والصِّفةِ، فالأصحُّ أنَّه يسمَّى تشبيهًا لا استعارةً؛ لأنَّ اسمَ المشبَّه به إذا وقعَ هذه المواقعَ كان الكلامُ موضوعًا لإثبات معناه لِمَا أُجريَ عليه أو نفيه عنه، فإذا قلتَ: ‹زيد أسد› فصَوغُ الكلام في الظَّاهر لإثبات معنى الأسدِ، وهو ممتنعٌ على الحقيقة فيُحمَل على أنَّه لإثبات شَبَهٍ من الأسد له، فيكون الإتيانُ بالأسد لإثبات التَّشبيهِ، فيكون خليقًا بأن يُسمَّى تشبيهًا؛ لأنَّ المشبَّهَ به إنَّما جيء به لإفادة التَّشبيهِ.

بخلاف نحو ‹لقيتُ أسدًا›، فإنَّ الإتيانَ بالمشبَّه به ليس لإثبات معناه لشيء، بل صوغُ الكلامِ لإثبات الفعلِ واقعًا على الأسد، فلا يكون لإثبات التَّشبيهِ، فيكون قصدُ التَّشبيهِ مكنونًا في الضَّمير لا يُعرَف إلَّا بعد نظرٍ وتأمُّل.

وإذا افترقت الصُّورتان هذا الافتراقَ ناسبَ أن يُفرَق بينهما في الاصطلاح والعبارةِ، بأن تُسمَّى إحداهما تشبيهًا والأخرى استعارة(٢).

هذا خلاصةُ كلامِ الشَّيخِ في «أسرار البلاغة»، وعليه جميعُ المحقِّقين(٣).

ومِن النَّاس من ذهب إلى أنَّ الثَّاني أيضًا ـ أعني نحو ‹زيدٌ أسدٌ› ـ استعارةٌ(٤)، لإجرائه على المشبَّه

---

(١) على أنَّ الشَّيخ عبدَ القاهر صرَّح في **دلائل الإعجاز** ٦٨ بأنَّ هذه الأمثلة التي تدخل في التجريد تُسمَّى تشبيهًا لا استعارةً.

(٢) من قوله: «وتحقيق ذلك» إلى هنا ملخَّصٌ عن **أسرار البلاغة** ٣٢٥ـ٣٢٨، وهو بمعناه في **الإيضاح** ٤٠٩ ـ ٤١٠.

(٣) قال القزوينيُّ في **الإيضاح** ٤١٠: «وهو اختيار المحقِّقين، كالقاضي أبي الحسَن الجرجانيِّ والشَّيخ عبدِ القاهر والشَّيخ جار الله العلَّامة والشَّيخ صاحب **المفتاح**، رحمهم الله».

(٤) قال ابنُ الأثير في **الجامع الكبير** ٨٢ـ٨٣: «والثاني: بأن تجعل المشبَّه به خبرًا عن المشبَّه في باب الاستعارة، وأوردَه جماعة من العلماء، مثل قدامة والجاحظ وأبي هلال العسكريّ والغانميّ وأبي محمَّد بن سِنان الخفاجيّ، في تصانيفهم في باب الاستعارة، ولم يذكروا أنَّ الأصل فيه تشبيهٌ بليغٌ، فما أعلم هل ذلك لخفائه عليهم، أو أنَّهم عرفوه ولم يذكروه، وهو الأصل المقيس عليه في التشبيه الذي أجمع عليه المحقِّقون من علماء البيان. وقد أوردناه نحن في كتابنا هذا في باب الاستعارة تشبُّهًا بالقوم واستئناسًا بسنَّتهم؛ لأنَّهم السابقون في هذا الفنِّ بالتصنيف، إلَّا أنَّ موضعَه باب التشبيه، فاعرفْ ذلك»، ونقل هذا النصَّ عن ابن الأثير ابنُ النقيب في مقدِّمة تفسيره ١٠٦، وفيه زيادة ليست في مطبوع **الجامع الكبير**، ومنها ذكر مثاله، وهو «زيدٌ أسدٌ».

مع حذفِ كلمةِ التَّشبيهِ[١]، والخلافُ لفظيٌّ راجعٌ إلى تفسير التَّشبيهِ والاستعارةِ المصطلَحَين[٢].

هذا إذا كان اسمُ المشبَّه به خبرًا عن اسم المشبَّهِ أو في حُكم الخبرِ، وإن لم يكن كذلك، نحو: ‹رأيت بزيد أسدًا›، و‹لقيني منه أسد›، فلا يسمَّى استعارةً بالاتفاق، لأنَّه لم يُجرَ اسمُ المشبَّهِ به على ما يُدَّعى استعارتُه له لا باستعماله فيه، كما في ‹لقيتُ أسدًا›، ولا بإثبات معناه له، كما في ‹زيدٌ أسدٌ› على اختلاف المذهبَين[٣]،/ [٢٢٣/ ٢] ولا يُسمَّى تشبيهًا أيضًا، لأنَّ الإتيان باسم المشبَّهِ به ليس لإثبات التَّشبيه، إذ لم يُقصَد الدلالةُ على المشاركة، وإنَّما التَّشبيه مكنونٌ في الضَّمير لا يظهرُ إلَّا بعد تأمُّل[٤]. خلافًا للسكَّاكيِّ فإنَّه يُسمِّي مثلَ ذلك تشبيهًا[٥]. وهذا الخلافُ أيضًا لفظيٌّ.

ثمَّ قال الشَّيخ في «أسرار البلاغة»: فإن أبيتَ إلَّا أن تُطلِق اسمَ الاستعارةِ على هذا القسم، أعني نحو ‹زيدٌ أسدٌ›، فإن حَسُن دخولُ أداةِ التَّشبيهِ عليه فلا يحسُن إطلاقُه عليه، وذلك بأن يكون اسمُ المشبَّه به معرفةً، نحو ‹زيدٌ الأسدُ› و‹هو شمسُ النَّهارِ›، فإنَّه يحسُن ‹زيدٌ كالأسد› و‹هو كشمس النَّهارِ›، وإن لم يحسُن دخولُ شيءٍ من الأدوات إلا بتغييرٍ لصورة الكلامِ، كان إطلاقُ اسمِ الاستعارةِ أقربَ لغموض تقديرِ أداة التَّشبيهِ فيه، وذلك بأن يكون نكرةً موصوفةً بصفة لا تلائم المشبَّهَ به، نحو ‹فلانٌ بدرٌ يسكن الأرضَ› و‹شمسٌ لا تغيبُ›، قال الشَّاعر:

شمسٌ تألَّقُ والفِراقُ غُروبُها ... عنَّا وبدرٌ والصُّدودُ كُسوفُهُ[٦]

فإنَّه لا يحسُن دخولُ الكافِ ونحوِه في شيء من هذه الأمثلة إلَّا بتغيير صورتِه، نحو ‹هو كالبدر إلَّا أنَّه يسكن الأرضَ› و‹كالشَّمس إلَّا أنَّه لا تغيب›، وعلى هذا القياس.

---

(١) نقل الشَّيخ هذا المذهب في **أسرار البلاغة** ٣٢٨، وفصَّل في مناقشته، وسيأتي طرفٌ من كلامه فيه قريبًا. وهذا المذهب هو اختيار التفتازانيِّ، كما صرَّح به **شرح المفتاح** اللوح ٦٩/ ٢ تعليقًا على قول الشَّاعر:

متى تهزُزْ بني قَطَن تجِدْهُمْ ... سُيوفًا في عواتقهم سُيوفُ

فقال ثمَّة: «والجملةُ الظرفية والاسمية، أعني ‹في عواتقهم سيوفُ› صفة ‹سيوفًا›، وفيه رمز إلى ما هو **المختارُ عندنا** من أنَّ نحو ‹زيدٌ أسدٌ› استعارةٌ لا تشبيهٌ بحذف الأداةِ، إذ لا وجهَ لقولك: تجِدْهم كسُيوفٍ في عواتقهم سيوفٌ». ومضى البيت بتخريجه في بحث تقديم المسند إليه في ص ٢٠٦.

(٢) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٤١٠.

(٣) الكلام بمعناه في **أسرار البلاغة** ٣٣٤ ـ ٣٣٦.

(٤) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٤٠٩ ـ ٤١٠.

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٦٣.

(٦) البيت للبحتريّ في **ديوانه** ١٤٢٣، هو بلا عزو في **أسرار البلاغة** ٣٢٩، و**الإيضاح** ٤١١.

وقد يكون في الصِّفات والصِّلاتِ التي تجيء في هذا القبيل ما يُحيل تقديرَ أداةِ التَّشبيهِ فيه، فيقرُب من إطلاق اسمِ الاستعارةِ أكثرَ إطلاقٍ وزيادةَ قُرْب، كقوله:

أسدٌ دمُ الأسدِ الهِزَبرِ خضابُهُ ... موتٌ فريصُ الموتِ منه يَرعَدُ[1]

فإنَّه لا سبيلَ إلى أن يقال: المعنى أنَّه كالأسد وكالموت، لِمَا في ذلك من التَّناقض، لأنَّ تشبيهَه بجنس السَّبُع المعروفِ دليلٌ على أنَّه دونه أو مثله، وجَعْلَ دمَ الهِزبر الذي هو أقوى الجنسِ خضابَ يده دليلٌ على أنَّه فوقه، وكذا في الموت، ومِثلُه قولُ البحتريِّ:

وبدرٌ أضاءَ الأرضَ شرقًا ومَغرِبا ... ومَوضِعُ رَحْلي منه أسودُ مُظلِمُ[2]

فإنَّه إن رُجِع فيه إلى التَّشبيه السَّاذجِ حتَّى يكون المعنى (هو كالبدر) لزم أن يكون قد جُعِل البدرُ المعروفُ موصوفًا بما ليس فيه[3]. فظهر أنَّه إنَّما أراد أن يُثبِت مِن الممدوح بدرًا له هذه الصِّفة العجيبة التي لم تُعرَف للبدر، فهو مبنيٌّ/ [٢٢٤/ ١] على تخييل أنَّه زاد في جنس البدرِ واحدٌ له تلك الصِّفةُ، فليس الكلامُ موضوعًا لإثبات الشَّبَه بينهما، بل لإثبات تلك الصِّفة، فهو كقولك: (زيدٌ رجلٌ كيت وكيت)، لم تَقصِد إثباتَ كونِه رجلًا، لكن إثباتَ كونه متَّصفًا بما ذكرتَ، فإذا لم يكن اسمُ المشبَّهِ به في البيت مجتلبًا لإثبات التَّشبيهِ تعيَّن[4] أنَّه خارجٌ عن الأصل الذي تقدَّم من كون الاسمِ مجتلبًا لإثبات التَّشبيهِ، فالكلامُ فيه مبنيٌّ على أنَّ كون الممدوحِ بدرًا أمرٌ قد استقرَّ وثبتَ، وإنَّما العملُ في إثبات الصِّفةِ الغريبةِ.

وكما يمتنع دخولُ الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخولُ (كأنَّ) و(حسِبتُ) لاقتضائهما أن يكون الخبرُ والمفعولُ الثَّاني أمرًا ثابتًا في الجملة، إلَّا أنَّ كونه متعلِّقًا بالاسم والمفعولِ الأوَّلِ مشكوكٌ فيه، كقولك: (كأنَّ زيدًا الأسدُ)، أو خلافُ الظَّاهر كقولك: (كأنَّ زيدًا أسدٌ)، والنَّكرةُ فيما نحن فيه غيرُ ثابتةٍ، فدخولُ (كأنَّ) و(حسِبتُ) عليها كالقياس على المجهول.

---

(١) البيت لأبي الطيِّب في ديوانه ٤٣، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ٢٨١، وفيه: «الفرائص: لحمَات عند الكتف تضطرب عند الخوف»؛ وهو له في الرسالة المُوضِحة ٧٣، والإيضاح ٤١١؛ وبلا عزو في أسرار البلاغة ٣٢٩.

(٢) البيت في ديوان البحتريّ ١٩٨٠؛ وهو له في الإيضاح ٤١١؛ وبلا عزو في أسرار البلاغة ٣٣٠.

(٣) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «لأنَّ إضاءةَ الأرضِ شرقًا وغربًا دون منزلِه لا يكون محقَّقًا». «منه».

(٤) في (ت): «تبيَّن».

وأيضًا هذا الفنُّ إذا تأمَّلتَ وتحقَّقتَ سِرَّه وجدتَ محصولَه أنَّك تدَّعي حدوثَ شيءٍ هو من الجنس المذكورِ إلَّا أنَّه اختص بصفة عجيبةٍ لم يُتوهَّم جوازُها[١] فلم يكن لتقدير التَّشبيهِ فيه معنى، مثلًا قولنا: «دمُ الأسدِ الهزبرِ خضابُه» صفةٌ عجيبةٌ اختُصَّ بها الأسدُ المذكورُ، ولا يُتصوَّر جوازُها على ذلك الجنسِ، أعني الأسدَ الحقيقيَّ، فلا معنى لتقدير التَّشبيهِ[٢]. هذا محصولُ كلامِه.

ومذهبُ صاحب «المفتاح» أنَّه إذا كان المشبَّه مذكورًا أو مقدَّرًا فهو تشبيهٌ لا استعارةٌ[٣].

ولنا في هذا المقامِ كلامٌ نذكرُه في أوَّل بحثِ الاستعارةِ[٤]، إن شاء الله تعالى.

* * *

(١) زيد في (ك): «على ذلك الجنس». وهي في مطبوع **الأسرار**.

(٢) إلى هنا انتهى نقل التفتازانيِّ عن الشيخ في **أسرار البلاغة** ٣٢٨ ـ ٣٣٢، باختصار وتصرُّف.

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٦٣.

(٤) انظر ما سيأتي في ص ٦٥٤ ـ ٦٥٧.

[بحثُ الحقيقةِ والمجازِ]

(**الحقيقةُ والمجازُ**)، أي: هذا بحثُ الحقيقةِ والمجازِ، وهو المقصِدُ الثَّاني من مقاصد علمِ البيانِ، والمقصودُ الأصليُّ إنَّما هو بحثُ المجازِ، لكن قد جرتِ العادةُ بالبحث عن الحقيقة أيضًا لِمَا بينهما من شَبَه تقابل العدمِ والمَلَكة[1]، حيث اشتملَ الحقيقةُ على استعمال اللفظِ فيما وُضِع له والمجازُ على استعماله في غير ما وُضِع له؛ ولهذا قدَّم تعريفَ الحقيقةِ، ولأنَّ المجازَ وإن لم يتوقَّف على أن يكون له حقيقةٌ، كما هو المذهبُ الصَّحيحُ[2]، لكنَّ الدالَّ على غير ما وُضِع له فرعُ الدالِّ على ما وُضِع له في الجملة،/ [٢/ ٢٢٤] فالتعرُّض للأصل مناسبٌ.

(**وقد يُقيَّدان باللغويين**) ليتميَّزا عن الحقيقة والمجازِ العقليَّين اللذين هما في الإسناد، والأكثرُ تَرْكُ هذا التَّقييدِ لئلا يُتوهَّم أنَّه مقابلٌ للشَّرعي أو العُرفيِّ، فالمقيَّد بالعقليِّ ينصرف إلى ما في الإسناد والمطلقُ إلى غيره، سواءٌ كان لغويًّا أو شرعيًّا أو عرفيًّا.

[تعريف الحقيقة]

(**الحقيقةُ**) في الأصل: فعيل بمعنى فاعل، من حقَّ الشَّيءُ إذا ثبتَ، أو بمعنى مفعول من حقَقتُ الشَّيءَ إذا أثبتَّه، نُقل إلى الكلمة الثَّابتة أو المُثبَتة في مكانها الأصليِّ، والتَّاء فيها للنَّقل من الوصفيَّة إلى الاسميَّة[3].

وعند صاحبِ «المفتاح» التَّاء للتأنيث على الوجهين[4]:

---

(١) مضى التعليق عليه في ص ٤٥٣.

(٢) مضى تفصيل الكلام عليه في بحث المجاز العقليِّ في صدر علم المعاني، وذلك في ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٤٦٩، و**الإيضاح** ٣٩٥؛ وأصل الكلام في **الصحاح** (حقق).

(٤) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٦٩، ونقله عنه القزوينيُّ في **الإيضاح** ٣٩٥ ـ ٣٩٦، وقال بعد سَوقه: «وفيه نظرٌ»، وقال الكاشيُّ عنه في **شرح المفتاح** اللوح ٢٠١/ ١: «لم يُبيِّن وجهَ النظر، وقد نُقل عنه أنَّه قال: وجهُ النظر أنَّه قال: موصوفها الكلمة، وإذا كان كذلك يكون قوله: ‹غير مُجراة على الموصوف› كاذبًا».

أمَّا على الأوَّل فظاهرٌ؛ لأنَّ فعيلًا بمعنى فاعل يُذكَّر ويُؤنَّث سواءٌ أجريَ على موصوفه أو لا، نحو ‹رجلٌ ظريفٌ وامرأةٌ ظريفةٌ›.

وأمَّا على الثَّاني فلأنَّه يُقدَّر لفظُ الحقيقة قبل النَّقل إلى الاسميَّة صفةً لمؤنَّث غيرَ مُجراة على موصوفها، وفعيل بمعنى مفعول إنَّما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث إذا أُجري على موصوفه، نحو ‹رجلٌ قتيلٌ وامرأةٌ قتيلٌ›، وأمَّا إذا لم يُجرَ على موصوفه فالتَّأنيث واجبٌ دفعًا للالتباس، نحو ‹مررتُ بقتيل بني فلانٍ وقتيلةِ بني فلانٍ›[1].

ولا يخفى ما في هذا من التكلُّف المُستغنى عنه بما تقدَّم.

والحقيقةُ في الاصطلاح: (**الكلمةُ المُستعمَلةُ فيما**)، أي: في معنى (**وُضِعتْ**) تلك الكلمة (**له في اصطلاحِ**[2] **التَّخاطبِ**)[3]، أي: وُضِعت له في اصطلاح به يقعُ التَّخاطُب، فالجارُّ والمجرور متعلِّقٌ بقوله: (وُضِعت) لا بـ(المستعملة)[4]؛ إذ لا معنى له عند التأمُّل.

فاحترَز بـ(المستعملة) عن ‹الكلمة قبل الاستعمال›[5]؛ فإنَّها لا تُسمَّى حقيقةً كما لا تُسمَّى مجازًا[6].

وبقوله: (فيما وُضِعت له) عن شيئين:

أحدُهما: ما استُعمل في غير ما وُضِع له غَلَطًا كقولك: ‹خُذْ هذا الفرَس› مشيرًا إلى كتاب بين يديك، فإنَّ لفظ الفرَس ههنا قد استُعمل في غير ما وُضِع له، وليس بحقيقة كما أنَّه ليس بمجاز.

والثَّاني[7]: المجازُ الذي لم يُستعمَل فيما وُضِع له، لا في اصطلاح التَّخاطبِ ولا في غيره،

---

(١) أكثر هذا البيان لكلام السكَّاكيِّ مذكورٌ بمعناه في مفتاح المفتاح اللوح ٢٥٨/ ١.

(٢) زِيد في (ج) وفي مخطوط التلخيص اللوح ٥٨/ ١: «به».

(٣) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «بالكلام المشتمل على تلك الكلمة». «منه».

(٤) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «كما توهَّمه البعضُ، فاعترض بأنَّه لو قال: ‹على اصطلاح› لئلا يَردَ عليه ما ذُكر في النحو أنَّه لا يتعلَّق بشيء واحد جارَّان متَّحدان لفظًا ومعنًى = لكان أولى». «منه». وفي هامش (صل): «كما توهَّمه البعضُ». قلتُ: وهو الزوزنيُّ في شرحه للتلخيص اللوح ٩٧/ ٢.

(٥) في هامش (ك) ما نصُّه: «كما ذهب إليه الموفَّق». ولم أقف على كلامه.

(٦) هذا الاحتراز بلفظ قريب في الإيضاح ٣٩٤.

(٧) زيد في (ت): «من».

كـ«الأسد» في الرَّجل الشَّجاع؛ لأنَّ الاستعارةَ وإن كانت موضوعةً بالتَّأويل، لكنَّ الوضعَ عند الإطلاق لا يُفهَم منه إلَّا الوضع بالتَّحقيق دون التَّأويل[١].

واحترزَ بقوله: (في اصطلاح التَّخاطُب) عن المجاز الذي استُعمل فيما وُضِع له في اصطلاح آخرَ غيرِ/[١/٢٢٥] اصطلاحٍ به التَّخاطُب، كالصَّلاة إذا استعملها المخاطِبُ بعُرف الشَّرع في الدُّعاء، فإنَّها تكون مجازًا لكون الدُّعاءِ غيرَ ما وُضِعت هي له في اصطلاح الشَّرع؛ لأنَّها في اصطلاح الشَّرعِ إنَّما وُضِعت للأركان والأذكارِ المخصوصةِ، مع أنَّها موضوعة للدُّعاء في اصطلاح آخرَ أعني اللغةَ[٢].

فإن قلتَ: كان الواجبُ أن يقول: «اللفظ المستعمل»؛ ليتناولَ المفرد والمركَّب.

قلتُ: لو سُلِّم إطلاقُ الحقيقة على المجموع المركَّبِ، فنقول: لمَّا كان تعريفُ الحقيقةِ غيرَ مقصود في هذا الفنِّ لم يتعرَّض إلَّا لِمَا هو الأصل، أعني الحقيقةَ في المفرد.

[بحث في الوضع]

(**والوضعُ**)، أي: وضع اللفظ: (**تعيينُ اللَّفظ للدلالةِ على معنًى بنفسِه**)، أي: ليدل بنفسه لا بقرينة تنضمُّ إليه[٣]. (**فخرجَ المَجازُ**) عن أن يكون موضوعًا بالنِّسبة إلى معناه المجازيِّ[٤]؛ (**لأنَّ دلالتَه**) إنَّما تكون (**بقرينة**).

فإن قلتَ: فعلى هذا يخرج الحرفُ أيضًا عن أن يكون موضوعًا؛ لأنَّه إنَّما يدلُّ على المعنى بغيره لا بنفسه، فإن معنى قولهم: «الحرفُ: ما دلَّ على معنى في غيره»[٥] أنَّه مشروطٌ في دلالته على معناه الإفراديِّ ذِكرُ متعلَّقها.

قلتُ: لا نُسلِّم أنَّ معنى «الدَّلالة على معنى في غيره» ما ذكرْتَ، بل ما أشار إليه بعض

---

(١) من قوله: «وبقوله» إلى هنا بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٩٢.

(٢) هذا الاحتراز مذكورٌ بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٩٤.

(٣) هذا الاحتراز مذكورٌ في **الإيضاح** ٣٩٣.

(٤) زيد في (ت) و(ج) و(ي) و(س) ومن نسخة على هامش (ع): «يعني أنَّ تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعًا».

(٥) **الكافية** ٥١.

المحقِّقين[١] من النُّحاة من أنَّ الحرفَ مثلًا ما دلَّ على معنى ثابتٍ في لفظِ غيرِه، فاللام في قولنا: ‹الرَّجل› مثلًا يدلُّ بنفسه على التَّعريف الذي هو في ‹الرَّجل›، وهل في قولنا: ‹هل قام زيد؟› يدلُّ بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة ‹قام زيد›[٢] = سلَّمنا ذلك، لكنَّ معنى الدلالة بنفسه أن يكون العِلمُ بالتَّعيين كافيًا في الفهم.

(دون المُشترَك)، أي: فخرج المجازُ، لا المُشترَكُ: وهو ما وُضع لمعنيين أو أكثر وضعًا متعدِّدًا[٣]؛ وذلك لأنَّه قد عُيِّن للدلالة على كلٍّ من المعنيين بنفسه، وعدمُ الدلالة على أحد المعنيين على التَّعيين لعارض الاشتراكِ لا ينافي ذلك.

وزعم صاحبُ «المفتاح» أنَّ المُشترَك، كالقُرء مثلًا، مدلولُه ألَّا يتجاوز الطهرَ والحيضَ غيرَ مجموع بينهما، يعني أنَّ مدلوله واحدٌ من المعنيين غيرَ معيَّن، فهذا مفهومُه ما دام منتسبًا إلى الوضعين لأنَّه المتبادر إلى الفهم، والتَّبادرُ إلى الفهم/ [٢٢٥/ ٢] من دلائل الحقيقة، أمَّا إذا خصصْتَه[٤] بأحد الوضعين، كما إذا قلتَ: ‹القُرء بمعنى الطُّهر› أو ‹لا بمعنى الحيض›، فإنَّه ينتصبُ دليلًا على الطُّهر بالتَّعيين، والقرينةُ لدفع مزاحمة الغير[٥].

وتحقيقُ ذلك أنَّ الواضعَ عيَّنه للدلالة بنفسه على معنى الطُّهر، وكذا[٦] للدلالة بنفسه على معنى الحيض، وقولنا: ‹بمعنى الطُّهر› أو ‹لا بمعنى الحيضِ› قرينةٌ لدفع المزاحمة، لا لأن تكون الدلالة بواسطته. وحصل من هذين الوضعين وضعٌ آخرُ ضمنًا، وهو تعيينه للدلالة على أحد المعنيين عند الإطلاق غيرَ مجموع بينهما، فكأنَّ الواضع وضعَه مرَّةً للدلالة بنفسه على هذا وأخرى للدلالة بنفسه على ذلك، وقال: إذا أطلق فمفهومه أحدُهما غيرَ مجموع بينهما. هذا تحقيقُ كلام صاحبِ «المفتاح».

وعلى هذا لا يتوجَّه اعتراضُ المصنِّف: بأنَّا لا نسلِّم أنَّ معناه الحقيقيَّ ألَّا يتجاوز الطُّهرَ

(١) في هامش (صل) وأكثر النُّسخ: «رضي الدين الأستراباذي رحمه الله».

(٢) الكلام بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٣٦ - ٣٧.

(٣) هذا التعريف للمشترك بلفظ قريب في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٣٩.

(٤) في **مفتاح العلوم** ٤٦٨: «إمَّا صريحًا مثل أن تقول ‹القُرءُ بمعنى الطهر›، وإمَّا استلزامًا مثل أن تقول: ‹القرءُ لا بمعنى الحيض›».

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٦٨.

(٦) زيد في (ج): «عيَّنه»، وهي مستدركةٌ في هامش (صل) من غير تصحيح.

والحيضَ، وما الدليل على أنَّه عند الإطلاق يدلُّ عليه؟ = وبأنَّ قوله: ‹القرء بمعنى الطُّهر› أو ‹لا بمعنى الحيض› دالٌّ بنفسه على الطُّهر بالتَّعيين = سهوٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ كلًّا من قوله: ‹بمعنى الطُّهر› وقوله: ‹لا بمعنى الحيض› قرينةٌ لفظيَّة، والقرينةُ كما تكون معنويَّةً فقد تكون لفظيَّةً(١).

وفي أكثر النُّسخ بدلَ قوله: (دون المشترك): (دون الكناية)(٢)، وهو سهوٌ من النَّاسخ؛ لأنَّه إن أريدَ أنَّ الكنايةَ بالنِّسبة إلى المعنى الذي هو مسمَّاها موضوعٌ فالمجازُ أيضًا كذلك، لأنَّ «أسدًا» في قولك: «رأيت أسدًا يرمي» موضوعٌ أيضًا بالنِّسبة إلى الحيوان المفترسِ، وإن أريدَ أنَّه موضوعٌ بالنِّسبة إلى لازم المسمَّى الذي هو معنى الكنايةِ ففساده واضحٌ لظهور أنَّ دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة.

لا يقال: معنى قوله: (بنفسه)، أي: من غير قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة الموضوعِ له، أو من غير قرينةٍ لفظيَّةٍ.

لأنَّا نقول: الأوَّلُ يستلزم الدَّورَ، حيث أُخِذ الموضوعُ في تعريف الوضعِ؛ والثَّاني يستلزم انحصارَ قرينةِ المجاز اللفظيِّ، حتَّى لو كانت القرينةُ معنويَّةً كان المجازُ داخلًا في الحقيقة(٣).

فإن قيل: معنى كلامه أنَّه خرج/ [٢٢٦/ ١] عن تعريف الحقيقةِ المجازُ دون الكنايةِ، فإنَّها أيضًا حقيقة على ما صرَّح به السكَّاكيُّ، حيث قال: «الحقيقةُ في المفرد والكنايةُ تشتركان في كونهما حقيقتين، وتفترقان في التَّصريح وعدمه»(٤).

قلنا: هذا أيضًا غيرُ صحيح(٥)؛ لأنَّ الكنايةَ لم تُستعمَل في الموضوع له، بل إنَّما استُعمِلتْ في لازم الموضوعِ له مع جواز إرادةِ الملزومِ، ومجرَّدُ جواز إرادةِ الملزوم لا يُوجِب كونَ اللفظ مستعملًا فيه(٦). وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكنايةِ إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر: الإيضاح ٣٩٣.

(٢) وهي كذلك في المخطوط الذي بين يديَّ من التلخيص اللوح ٥٨/ ٢.

(٣) هذا الإيراد والجواب عنه مذكوران بلفظ قريب في مفتاح تلخيص المفتاح ٥٥٦ ـ ٥٥٧.

(٤) مفتاح العلوم ٥٢٥.

(٥) في هامش (صل) و(ت): «على رأي المصنِّف».

(٦) هذا السؤال والجواب عنه بمعناه في شرح التلخيص للزوزنيِّ اللوح ٩٨/ ١.

(والقول بدلالة اللَّفظ لذاته ظاهرُه فاسدٌ)[١] مِن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الأئمَّة وحُذَّاق العصر[٢]، وهو أنَّه نظر إلى لفظ «الإيضاح» فتوهَّم أنَّ هذا من تتمَّة اعتراضِه على السَّكَّاكيِّ، فقال: إنَّ مرادَ السكَّاكيِّ بـ«الدلالة بنفسها»[٣] أن يكون العلم بالوضع كافيًا في الفهم، والمصنِّف حيث ذَكَر أنَّ دلالة اللفظِ لذاته ظاهرُ الفسادِ[٤]، توهَّم أنَّ السكَّاكيَّ أراد بـ«الدلالة بنفسها» ما قيل: «إنَّ دلالة الألفاظِ ذاتيَّةٌ»، فلا يحلُّ لأحد أن يُبطِل كلام غيره بحمله على معنى قائلُه[٥] بريءٌ عنه[٦]. هذا كلامُه.

وأقول: كيف حلَّ لك إبطالُ كلامِ المصنِّف بحَمْله على معنى هو بريءٌ منه؟ والعجبُ أنَّه لم يتنبَّه أنَّ المصنِّف أيضًا فسَّر الوضعَ بتعيين اللفظِ للدلالة على معنى في نفسه، وأنَّ السكَّاكيَّ أيضًا أوردَ هذا المذهبَ وأبطلَه، ثمَّ تأوَّله، فمَا أليقَ بهذا الحالِ قول مَن قال:

.... حفظتَ شيئًا وغابتَ عنكَ أشياءُ[٧]

فنقول: هذا ابتداءُ بحثٍ يعني أنَّ دلالة اللفظِ على معنى دون معنى لا بدَّ لها من مُخصِّص لتساوي نسبته إلى جميع المعاني، فذهبَ المحقِّقون[٨] إلى أنَّ المخصِّص هو الوضعُ، ومخصِّصُ وضعِه لهذا دون ذاك هو إرادةُ الواضع[٩].

---

(١) وفي هامش (صل) و(ج) و(ي): «قائله: عبَّاد بن سليمان الصَّيمَري». ومذهبُ الصَّيمريِّ ومَن تابعه أنَّ دلالة اللفظ على المعنى لمناسبة ذاتيَّة طبيعيَّة بينهما. انظر: **المحصول** ١/ ١٨١، و**شرح العضد على المختصر** ١/ ١٩٢. وأشار السكَّاكيُّ إلى هذا المذهب من غير عزو في **مفتاح العلوم** ٤٦٦.

(٢) في هامش (صل) و(ت) و(ج) و(ع) و(س) وفي **المعوَّل** للقريميِّ اللوح ٢٩٩/ ١: «أُريدَ به صاحبُ **التنقيح** رحمه الله»، وفي هامش (ي): «من شُرَّاح **المفتاح**». وما وجدته في **التنقيح** ولا فيما بين يديَّ من شروح **المفتاح**.

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٦٧.

(٤) انظر: **الإيضاح** ٣٩٣.

(٥) في هامش (صل): «السكَّاكيّ».

(٦) ما وقفتُ عليه فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٧) عجز بيت لأبي نُواس، أوَّله:

فقل لمَن يدَّعي في العِلم فلسفةً ....

وهو في **ديوانه** ٣/ ٤؛ وله في **المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٦٩/ ٢.

(٨) الظاهر أنَّه يعني به ابن الحاجب والعضد ومَن ذهب مذهبهما.

(٩) الكلام بمعناه في **شرح العضد على المختصر** ١/ ١٩٣، وبإيجاز في **المختصر** لابن الحاجب ٢٦٨.

والظَّاهر أنَّ الواضع هو اللهُ تعالى، على ما ذهب إليه الشَّيخُ أبو الحسن الأشعريُّ، من أنَّه تعالى وَضَع الألفاظَ، ووقَّف عبادَه عليها تعليمًا بالوحي، أو بخَلق الأصواتِ والحروفِ في جسم وإسماعِ ذلك الجسم واحدًا أو جماعةً من النَّاس، أو بخَلق عِلمٍ ضروري في واحدٍ أو جماعةٍ(١)./[٢٢٦/ ٢]

وذهب بعضُهم(٢) إلى أنَّ المُخصِّص هو ذات الكلمة، يعني أنَّ بين اللفظ والمعنى مناسبةً طبيعيَّة تقتضي اختصاصَ دلالةِ اللفظ على ذلك المعنى(٣).

واتَّفق الجمهورُ على أنَّ هذا القول فاسدٌ(٤)؛ لأنَّ دلالة اللفظِ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ:

لوَجَب ألَّا تختلف اللغاتُ باختلاف الأمَم.

ولوَجَب أن يفهَم كلُّ واحد معنى كلِّ لفظ لامتناع انفكاك الدَّليل عن المدلول، كما أنَّ كلَّ واحد يفهم من كل لفظ أنَّ له لافظًا(٥).

ولامتنع جعلُ اللفظ بواسطة القرينةِ بحيث يدلُّ على المعنى المجازيِّ دون الحقيقيِّ؛ لأنَّ ما بالذَّات لا يزول بالغير.

ولامتنع نقلُه من معنًى إلى معنًى آخرَ بحيث لا يُفهَم منه عند الإطلاق إلَّا المعنى الثَّاني كما في الأعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشَّرعيَّة والعرفيَّة لِمَا ذُكِر(٦).

ولامتنع وضعُه مشتركًا بين المتنافيين كـ(النَّاهل) للعطشان والريَّان، والمتضادَّين كـ(الجَوْن) للأسود والأبيض، لاستلزامه أن يكون المفهوم من قولنا: (هو ناهلٌ) أو (جَوْن) اتِّصافَه بالمتنافيَين أو المتضادَّين(٧).

---

(١) نقل ذلك عن الأشعريِّ علماء الأصول، فهو في: **المحصول** ١/ ١٨١، ١٨٣، و**المختصر** لابن الحاجب ٢٦٩، و**شرح العضد على المختصر** ٢/ ١٩٤. وللتفتازانيّ فيه زيادة تفصيل في **فوائد شرح مختصر الأصول** ٢/ ١٩٤. وأشار السكَّاكيُّ إلى هذا المذهب من غير عزو في **مفتاح العلوم** ٤٦٦.

(٢) في هامش (صل) و(ت) و(ج) و(س): «وهو عبَّاد بن سليمان الصَّيمَري».

(٣) انظر تفصيل مذهب الصيمريّ واحتجاجه له في: **المحصول** ١/ ١٨١، ١٨٣، و**شرح العضد على المختصر** ١/ ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٤) قال السكَّاكيُّ عن هذا الرأي في **مفتاح العلوم** ٤٦٦: «وأطبق المتأخرون على فساد الرأي الأوَّل، ولعَمري إنَّه فاسدٌ».

(٥) من قوله: «لوَجَب ألاَّ تختلف» إلى هنا بلفظ قريب في **المحصول** ١/ ١٨٣، وهو بمعناه في **مفتاح العلوم** ٤٦٦.

(٦) من قوله: «ولامتنع جعلُ اللفظ» إلى هنا بمعناه في **مفتاح العلوم** ٤٦٦.

(٧) من قوله: «لامتنع وضعه» إلى هنا بمعناه في **المختصر** لابن الحاجب ٢٦٨، و**شرح العضد على المختصر** ١/ ١٩٢ ـ ١٩٣؛ ونقله السكَّاكيُّ عن الأصحاب في **مفتاح العلوم** ٤٦٦.

وهـذا أولـى من قولهم: لأنَّ الاسـمَ الواحد لا يُناسِـب بالـذَّات النقيضيـن أو المتضادَّين؛ لأنَّه ممنوعٌ[١].

(وقد تأوَّله)، أي: القولَ بدلالة اللفظ لذاته (السكَّاكيُّ)، أي: صَرَفه عن ظاهره، وقال: إنَّه تنبيه على ما عليه أئمَّة علمَي الاشتقاقِ والتَّصريفِ من أنَّ للحروف في أنفسها خواصَّ بها تختلف، كالجهر والهمس والشِّدَّة والرَّخاوة والتوسُّط بينهما وغير ذلك، وتلك الخواصُّ تقتضي أن يكون العالمُ بها إذا أخَذ في تعيين شيء مركَّب منها لمعنى لا يُهمِل التَّناسب بينهما قضاءً لحقِّ الحكمةِ، كـ«الفَصْم» بالفاء الذي هو حرفٌ رِخْو: لكسر الشَّيء من غير أن يَبين، و«القَصْم» بالقاف الذي هو شديد: لكسر الشَّيء حتَّى يَبين، وأنَّ لهيئات تركيبِ الحروفِ أيضًا خواصَّ كالفَعَلان والفَعَلى بالتَّحريك، كـ«النَّزوان» و«الحَيَدى»[٢]، لِمَا في مسمَّاها من الحركة، وكذا باب فَعُل بضم العين، مثل «شَرُف» و«كَرُم» للأفعال الطَّبيعيَّة اللازمة. وقِسْ على هذا[٣].

[تعريف المجاز]

(والمَجازُ)/ [٢٢٧/ ١] في الأصل مَفْعَل مِن جاز المكان يجوزه إذا تعدَّاه، نُقل إلى الكلمة الجائزةِ، أي: المتعدِّية مكانَها الأصليَّ، أو الكلمةِ المَجُوز بها، على معنى أنَّهم جازوا بها مكانَها الأصليَّ[٤]. كذا ذَكَره الشَّيخ في «أسرار البلاغة».

وزعمَ المصنِّف أنَّ الظَّاهر أنَّه من قولهم: جعلتُ كذا مجازًا إلى حاجتي، أي: طريقًا لها، على أنَّ معنى جاز المكانَ: سَلَكه[٥]، فإنَّ المجاز طريقٌ إلى تصوُّر معناه، واعتبارُ التَّناسب في تسمية شيءٍ باسم يغاير اعتبارَ المعنى في وصف شيءٍ بشيء كتسمية إنسان له حُمرة بـ«أحمر»[٦]، ووصفِه

---

(١) انظر عبارتهم في **نهاية الوصول** ١/ ٧٦، وانتقدها السكَّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٤٦٦؛ وأعاد التفتازانيُّ الكلام عليها مفصَّلاً في فوائد شرح مختصر الأصول ٢/ ١٩٣. وانظر: **شرح العضد على المختصر** ١/ ١٩٣.

(٢) في هامش (صل): «وهو الحمار الذي يحيد، أي: يميل عن ظِلِّه لنشاطه». انظر: **الصحاح** (حيد).

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٦٦ ـ ٤٦٧.

(٤) انظر: **أسرار البلاغة** ٣٩٥. ونقله القزوينيُّ من غير عزو في **الإيضاح** ٣٩٦، وقال عنه: «وفيه نظرٌ»، ولذلك سيعرض له التفتازانيُّ فيما سيأتي.

(٥) انظر: **الصحاح** (جوز).

(٦) في هامش (س): «كما فسَّره الجوهريُّ».

بـ(أحمر)، فإنَّ اعتبار التَّناسبِ في التَّسمية[1] لترجيح الاسم على غيره حالَ وضعه للمعنى وبيانِ أنَّه أولى بذلك من غيره، وفي الوصف لصحَّة إطلاقه، ولهذا شُرِط بقاءُ المعنى في الوصف دون التَّسمية، فعند زوال الحُمرةِ لا يصحُّ وصفه بـ(أحمر) حقيقةً، ويصحُّ تسميتُه بذلك. فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحَّة تسميتهما بهما، بل لأولويَّة ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الأسماء؛ فلا يصحُّ في اعتبار تناسُبِ التَّسمية أن يُنقَض بوجود ذلك المعنى في غير المُسمَّى[2].

[أضرُبُ المجاز]

فالمجازُ (مُفرَدٌ ومُركَّبٌ) وحقيقةُ كلٍّ منهما تخالف حقيقةَ الآخر، فلا يمكن جمعُهما في تعريف واحد:

[المجاز المفرد]

(**أمَّا المُفرَد: فهو الكلمةُ المُستعمَلة في غير ما وُضِعت له، في اصطلاح**[3] **التَّخاطُب، على وجه يَصحُّ، مع قرينة عدم إرادته**)، أي: إرادةِ ما وُضِعت له.

فاحترزَ بـ(المستعملة) عمَّا لم يُستعمَل، فإنَّ الكلمة قبل الاستعمالِ لا تُسمَّى مجازًا كما لا تُسمَّى حقيقةً.

وبقوله: (في غير ما وُضِعت له) عن الحقيقة مرتجلًا كان أو منقولًا أو غيرَهما.

وقولُه: (في اصطلاح[4] التَّخاطبِ)، وهو متعلِّق بقوله: (وُضِعت)، ليدخل فيه المجازُ المستعملُ فيما وُضِع له في اصطلاح آخر، كلفظ الصَّلاة إذا استعمله المخاطِبُ بعُرف الشَّرع في الدُّعاء مجازًا، فإنَّه وإن كان مستعملًا فيما وُضِع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وُضِع له في الاصطلاح الذي به وقع التَّخاطب، أعني اصطلاحَ الشَّرع، وكذا إذا استعملَه المخاطِب بعُرف اللغة في الأركان المخصوصةِ مجازًا[5].

---

(١) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «قوله: «واعتبار التناسب» جواب عن سؤال مقدَّر وهو جواز أن تسمَّى الحقيقة بالمجاز أيضًا؛ لأنَّ الحقيقة أيضًا طريق إلى تصوُّر معناها فأجاب عنه بقوله: فإنَّ اعتبار التناسب لترجيح اسم المجاز على غيره حال وضع لفظ المجاز لا أن يكون موضوعًا باعتبار ذلك الوصف». «منه».

(٢) انظر: **الإيضاح** ٣٩٦.

(٣) زِيد في (ج) وفي مخطوط **التلخيص** اللوح ٥٨/ ٢: «به».

(٤) زِيد في (ج): «به».

(٥) من قوله: «فاحترز بالمستعملة» إلى هنا أكثره بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٩٤.

(فلا بدَّ مِن/ [٢٢٧/ ٢] **العلاقةِ)** المعتبرِ نوعُها؛ لأنَّ هذا معنى قوله: **(على وجه يصحُّ)**، وهو متعلِّق بـ(المستعملة)، **(ليَخرُجَ**[١] **الغلطُ)** من تعريف المجازِ، كما تقول: ‹خُذْ هذا الفرَسَ› مشيرًا إلى كتاب؛ لأنَّ هذا الاستعمالَ ليس على وجه يصحُّ لعدم العلاقةِ[٢]. **(و)** تَخرُجَ **(الكنايةُ)** أيضًا بقوله: **(مع قرينة عدم إرادته)**؛ لأنَّ الكنايةَ مستعملةٌ في غير ما وُضِعت له، مع جوازِ إرادته.

فاللفظ المستعملُ في غير ما وُضِع له: قد يكون مجازًا، وقد يكون كنايةً، وقد يكون غَلَطًا، وقد يكون مرتجلًا، وقد يكون منقولًا.

والمنقول: منه: ما غلب[٣] في معنى مجازيٍّ للموضوع له الأوَّل حتَّى هُجِر الأوَّل، وهو في اللغة حقيقةٌ في المعنى الأوَّل مجازٌ في الثَّاني، وفي الاصطلاح المنقول إليه بالعكس، كلفظ الصَّلاة المنقولِ من الدُّعاء إلى الأركان المخصوصةِ المشتملة على الدُّعاء، فإنَّه في اللغة حقيقة في الدُّعاء مجازٌ في الأركان المخصوصةِ، وفي الشَّرع بالعكس. ومنه: ما غلب في بعض أفراد الموضوع له الأوَّل، كلفظ الدابَّة إذا أُطلِقت على الفَرَس باعتبار مجرَّد أنَّه يدِبُّ على الأرض يكون حقيقةً، وباعتبار خصوصيَّة الفَرَسيَّةِ والدَّبيبِ جميعًا يكون مجازًا. هذا من حيث اللغة.

أمَّا من حيث العرف فهي موضوعةٌ له ابتداءً، ورعايةُ معنى الدَّبيبِ إنَّما هو بمجرَّد المناسبةِ في التَّسمية. بخلاف الحقيقةِ فإنَّ رعاية المعنى فيها لصحَّة الإطلاقِ حتَّى يصحَّ إطلاقُ ‹الدابَّةِ› على كل ما يوجد فيه الدَّبيبُ، وبخلاف المجازِ، فإنَّ اعتبار المعنى الحقيقيِّ فيه إنَّما هو لصحَّة إطلاق اللفظِ على كلِّ ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتَّى يصحَّ إطلاقُ ‹الأسد› على كلِّ ما يوجد فيه الشَّجاعةُ، ولا يصحُّ إطلاقُ الدابَّةِ في العُرف على كلِّ ما يوجد فيه الدَّبيبُ، ولا يصحُّ إطلاق الصَّلاةِ في الشَّرع على كلِّ دعاءٍ[٤].

(وكلٌّ منهما)، أي: من الحقيقة والمجازِ **(لغويٌّ، وشرعيٌّ، وعُرفيٌّ خاصٌّ)**: وهو ما يتعيَّن ناقله عن المعنى اللغويِّ كالنحْويِّ والصَّرفيِّ والكلاميِّ وغير ذلك، **(أو)** عرفيٌّ **(عامٌّ)**: لا يتعيَّن ناقلُه.

أمَّا الحقيقةُ فلأنَّ واضعها إن كان واضعَ اللغةِ فهي لغويَّةٌ، وإن كان الشَّارعَ فشرعيَّةٌ، وإلَّا فعُرفيَّة عامَّةٌ/ [٢٢٨/ ١] أو خاصَّةٌ، وبالجملة يُنسَب إلى الواضع.

---

(١) في (ت) و(ج) وفي مخطوط **التلخيص** اللوح ٥٨/ ٢: «فيخرج».

(٢) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٩٢، ومضى قريبًا في ص ٦٣٨.

(٣) في هامش (ت): «هذا الكلام إلى آخره مذكورٌ في **التنقيح**».

(٤) من قوله: «والمنقول: منه» إلى هنا بلفظ قريب في **التوضيح** لصدر الشريعة ١/ ١٦٣ ـ ١٦٥.

وأمّا المجازُ فلأنَّ الاصطلاحَ الذي به وقعَ التَّخاطب وكان اللفظُ مستعملًا في غير ما وُضِع له في ذلك الاصطلاح = إن كان هو اصطلاحَ اللغة فالمجازُ لغويٌّ، وإن كان اصطلاحَ الشَّرع فشرعيٌّ، وإلّا فعُرفيٌّ عامٌّ أو خاصٌّ[1].

(كـ«أسدٍ» للسَّبُع والرَّجُل الشَّجاعِ) يعني أنَّ لفظ الأسدِ إذا استعملَه المخاطَبُ بعُرف اللغة في السبع المخصوصِ يكون حقيقةً لغويَّةً، وفي الرجل الشجاعِ يكون مجازًا لغويًّا. (و«صلاةٍ» للعبادةِ والدُّعاءِ) يعني إذا استعمل المخاطِبُ بعُرف الشَّرع لفظَ الصَّلاةِ في العبادة المخصوصةِ يكون حقيقةً، وفي الدُّعاء يكون مجازًا. (و«فعلٍ» للَّفظِ والحدَثِ) يعني إذا استعمله المخاطِبُ بعُرف النَّحو في اللفظ المخصوصِ يكون حقيقةً، وفي الحدث يكون مجازًا. (و«دابَّةٍ» لذي الأربع والإنسانِ)[2]، فإنَّها في العُرف العامَ حقيقةٌ في الأوَّل مجازٌ في الثاني، فما ذُكِر بلفظ النَّكرة مثالٌ للحقيقة والمجازِ، وما ذُكر بعد كلِّ نكرة من المعرفتين إشارةٌ إلى المعنى الحقيقيِّ والمجازيِّ.

(والمجازُ: مُرسَل، إن كانت العلاقةُ) المصحِّحة (غيرَ المُشابَهة) بين المعنى المجازيِّ والمعنى الحقيقيِّ. (وإلَّا فاستعارةٌ) فالاستعارةُ على هذا: هو اللفظ المستعملُ فيما شُبِّه بمعناه الأصليِّ. كـ«أسد» في قولنا: «رأيت أسدًا يرمي».

(وكثيرًا ما تُطلَق الاستعارةُ) على فعل المتكلِّم، أعني: (على استعمال اسمِ المُشبَّه به في المُشبَّهِ)، وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصحُّ منه الاشتقاقُ، ويكون المتكلِّمُ مستعيرًا، ولفظُ المشبَّه به مستعارًا، والمعنى المشبَّهُ به مستعارًا منه، والمعنى المشبَّهُ مستعارًا له. وإلى هذا أشار بقوله: (فهما)، أي: المُشبَّهُ به والمُشبَّهُ (مستعارٌ منه ومستعارٌ له، واللفظُ)، أي: لفظُ المشبَّهِ به (مُستعارٌ)؛ لأنَّ اللفظ بمنزلة لباسٍ طُلب عاريَّةً من المشبَّه به لأجل المشبَّه[3].

[المجاز المرسَل وعلاقاته]

(والمُرسَل): وهو ما كان العلاقةُ غيرَ المُشابَهة[4].

(كـ«اليد» في النِّعمةِ) وهي موضوعة للجارحة المخصوصةِ، لكنَّ مِن شأن النِّعمةِ أن تصدُر

---

(١) من قوله: «أمّا الحقيقةُ» إلى هنا بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٩٥.

(٢) وفي مخطوط **التلخيص** اللوح ٥٨/ ٢: «**الشاة**».

(٣) وسيأتي تفصيل الكلام على الاستعارة بعد الفراغ من المجاز المرسل.

(٤) التعريف بمعناه في **الإيضاح** ٣٩٧.

/[٢٢٨/٢] منها وتصِلَ إلى المقصود بها(١)، فالجارحةُ المخصوصةُ بمنزلة العِلَّة الفاعليَّة لها. وأيضًا بها تظهر النِّعمة فهي بمنزلة العِلَّة الصُّوريَّة لها، ومع هذا فلا بدَّ من إشارة إلى المُنعِم، مثل ‹كثُرتْ أيادي فلانٍ عندي›، و‹جلَّتْ يدُه لديَّ›، ونحو ذلك، بخلاف ‹اتَّسعتِ اليدُ في البلد›(٢).

(والقدرةِ)، أي: وكاليد في القدرة، لأنَّ أكثر ما يظهَر سلطانُ القدرة في اليد، وبها تكون الأفعالُ الدالَّة على القُدرة من البطش والضَّربِ والقطعِ والأخذِ وغيرِ ذلك(٣).

وأمَّا اليدُ في قوله عليه السَّلام: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمَّتهم أدناهم، وهم يدٌ على مَن سواهم»(٤) فمن باب التَّشبيهِ، أي: هم مع كثرتهم في وجوب الاتِّفاقِ بينهم مثلُ اليدِ الواحدةِ، فكما لا يُتصوَّر أن يخذُل بعضُ أجزاء اليدِ بعضًا، وأن تختلف بها الجهةُ في التصرُّف، كذلك سبيلُ المؤمنين في تعاضدهم على المشركين؛ لأنَّ كلمةَ التَّوحيدِ جامعةٌ لهم(٥).

وما ذَكَره الشَّيخُ في «أسرار البلاغة» من أنَّ ‹اليد› ههنا استعارةٌ(٦) فهو مبنيٌّ على ما نقلنا عنه: من أنَّ المشبَّهَ به إذا كان ممَّا لا يحسن دخولُ أداة التَّشبيه عليه فإطلاقُ الاستعارةِ عليه بمحلٍّ من القَبول، وههنا كذلك إذ لا يحسُن أن يقال: ‹هم كيَدٍ على مَن سواهم›(٧).

(و‹الرَّاوية› في المَزادةِ)، أي: في المِزوَد الذي يُجعَل فيه الزَّادُ، أي: الطَّعامُ المتَّخذ للسَّفر(٨). والرَّاويةُ في الأصل: اسمٌ للبعير الذي يحمل المَزادةَ(٩)، والعلاقةُ كونُ البعيرِ حاملًا لها.

---

(١) في هامش (صل): «أي: إلى الرجل المقصودِ بالنِّعمة، وهو المُنعَم عليه».

(٢) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٣٩٧، وبمعناه في **أسرار البلاغة** ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٤٧٣، و**الإيضاح** ٣٩٨.

(٤) الحديث في: **مسند أحمد** ٢/ ٢٦٧ (٩٥٩)، و**السنن الكبرى للبيهقيّ** ١٦/ ١٧٣ (١٦٠٠٣)؛ وهو في **سنن النسائيّ** ٨/ ٢٤ (٤٧٤٦)، وليس فيه عبارة «وهم يدٌ على مَن سواهم» محلُّ الشاهد؛ وهو بلفظه ههنا في: **أسرار البلاغة** ٣٥٧، و**الإيضاح** ٣٩٨. والذِّمَّة في الحديث: الأمان، كما ذكر أبو عُبيد في **غريب الحديث** ٤/ ٥٥، ونقله عنه الجوهريُّ في **الصحاح** (ذمم).

(٥) من قوله: «أي: هم» إلى هنا بلفظ قريب في **أسرار البلاغة** ٣٥٨، و**الإيضاح** ٣٩٨؛ وهو قريب ممَّا أوردَه الشريف الرضيُّ في **المجازات النبويَّة** ١١ ـ ١٢.

(٦) انظر: **أسرار البلاغة** ٣٦٥. والقزوينيُّ ذكر ذلك من غير عزو إلى الشَّيخ عبد القاهر، ومن غير بيانٍ لوجه ذهابه إليه وتفصيلٍ لمذهبه فيه.

(٧) انظر: **أسرار البلاغة** ٣٢٨ ـ ٣٢٩، ومضى تفصيل مذهبه في ص ٦٣٣.

(٨) انظر: **الصحاح** (زود)، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٢٦٠/ ١.

(٩) انظر: **الصحاح** (روي)، و**مفتاح العلوم** ٤٧٣.

لمَّا ذَكَر للمُرسَل عدَّةَ أمثلة أراد أن يشيرَ إلى عدَّة أنواع العلاقةِ على وجه كليٍّ ليُقاس عليها؛ وذلك لأنَّ العلاقة يجب أن تكون ممَّا اعتبرتِ العربُ نوعَها، ولا يُشترَط النَّقل عنهم في كلّ جزئيٍّ من الجزئيَّات؛ لأنَّ أئمَّة الأدبِ كانوا يتوقَّفون في الإطلاق المجازيِّ، على أن ينقل من العرب نوعُ العلاقةِ، ولم يتوقَّفوا على أن تُسمَع آحادُها وجزئيَّاتُها، مثلًا يجب أن يثبُت أنَّ العرب يطلقون اسمَ السببِ على المسبَّب، ولا يجب أن يُسمَع إطلاقُ الغيثِ على النَّبات، وهذا معنى قولهم: «المجازُ موضوعٌ بالوضع النَّوعيِّ لا بالوضع الشَّخصيِّ»[1].

وأنواعُ العلاقةِ المعتبرةِ كثيرةٌ،/ [٢٢٩/ ١] يرتقي ما ذكروه إلى خمسة وعشرين، والمصنِّفُ قد أورد ههنا تسعةً غيرَ ما سبق أوَّلًا في إطلاق اليدِ على النِّعمة والقدرةِ لعلاقة السببيَّة الصُّوريَّة[2]، وإطلاقِ الرَّاوية على المَزادة لعلاقة المجاورة[3]. فقال:

(ومنه)، أي: من المجاز المُرسَل (**تسميةُ الشَّيء باسم جُزئِه**)، يعني أنَّ في هذه التَّسمية مجازًا مُرسَلًا: وهو اللفظُ الموضوعُ لجزء الشَّيءِ عند إطلاقه على ذلك الشَّيء، لا أنَّ نفسَ التَّسمية مجازٌ، ففي العبارة تسامحٌ، (**كالعين**) وهي الجارحةُ المخصوصةُ (**في الربيئة**): وهي الشَّخصُ الرَّقيبُ، والعينُ جزءٌ منه؛ وذلك لأنَّ العين لمَّا كانت هي المقصودةَ في كون الرَّجل ربيئةً، لأنَّ غيرها من الأعضاء ممَّا لا يغني شيئًا بدونها، وصارت العينُ كأنَّها الشَّخصُ كلُّه[4]، فلا بدَّ في الجزء المطلقِ على الكلِّ من أن يكون له مزيدُ اختصاصٍ بالمعنى الذي قُصِد بالكلِّ. مثلًا لا يجوز إطلاقُ اليدِ أو الإصبع على الرَّبيئة، وإن كان كلٌّ منهما جزءًا منه.

(**وعكسُه**)، أي: ومنه عكسُ المذكورِ، يعني تسميةَ الشَّيءِ باسم كلِّه، (**كالأصابعِ في الأناملِ**) في قوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ١٩]، والأنمُلة جزءٌ من الأصابع. والغرضُ

(١) سيأتي في ص ٧٠٤ أنَّ هذا ممَّا بُيِّن في علم الأصول. ولم أجِده فيما وقفتُ عليه من كتبهم السابقة على التفتازانيِّ، لكنَّني وجدتُ التفتازانيَّ استعمل مصطلحَ الوضع النوعيِّ للمجاز مرارًا في كتبه الأصولية، ثمَّ رأيت ذلك المصطلح شائعًا في كتب الأصول التي جاءت بعده، وبعضها صرَّح بالنقل في ذلك عنه. انظر: **التلويح** ١/ ٢٠٩، ٢١٦، و**فوائد شرح مختصر الأصول** ١/ ١٤٠، ١٥٤. ومن أمثلة استعماله بعده ما جاء في: **تيسير الوصول** ٢/ ٣٣٢، و**الدُّرر اللوامع** ٢/ ٦٤، و**تيسير التحرير** ١/ ١٨٩، ١٩١، ١٩٥، ١٩٧.

(٢) «لعلاقة السببية الصُّورية» ليس في (ع) و(ي).

(٣) «لعلاقة المجاورة» ليس في (ع) و(ي).

(٤) من قوله: «وذلك لأنَّ» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في **مفتاح العلوم** ٤٧٣، و**الإيضاح** ٣٩٩.

منه المبالغة، كأنَّه جعل جميعَ الإصبعِ(١) في الأذن لئلا يسمعَ شيئًا من الصَّاعقة(٢).

(وتسميتُه)، أي: ومنه تسميةُ الشَّيءِ (باسم سببِه، نحو ‹رعَيْنا الغيثَ›)، «أي: النَّباتَ الذي سببُه الغيثُ»(٣).

(أو) تسميةُ الشَّيءِ باسم (مُسبَّبِه، نحو ‹أمطرتِ السَّماءُ نباتًا›)، أي: غيثًا لكون النَّباتِ مسبَّبًا عنه.

وأوردَ في «الإيضاح» في أمثلة تسميةِ السَّببِ باسم المُسبَّب قولَهم: ‹فلانٌ أكلَ الدَّمَ›(٤). وظاهرٌ أنَّه سهوٌ؛ لأنَّه من تسمية المُسبَّبِ باسم السَّببِ، إذ الدَّم سببُ الدِّيةِ. والعجبُ أنَّه قال في تفسيره: «أي: الدِّية المسبَّبَة عن الدَّم»(٥).

(أو ما كان عليه)، أي: تسميةُ الشَّيءِ باسم الشَّيءِ الذي كان(٦) هو عليه في الزَّمان الماضي، (نحو: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٢])، «أي: الذين كانوا يتامى قبل ذلك، لأنَّه لا يُتمَ بعد البلوغِ»(٧).

(أو) تسميةُ الشَّيءِ باسم (ما يَؤولُ) ذلك الشَّيءُ (إليه) في الزَّمان المستقبلِ، (نحو: ﴿أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦])، أي: عصيرًا/ [٢٢٩/ ٢] يؤول إلى الخمر(٨).

(أو) تسميةُ الشَّيءِ باسم (مَحلِّه، نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: ١٧])، أي: أهلَ ناديه الحالِّ فيه. والنَّادي: المجلس(٩).

(أو) تسميةُ الشَّيءِ باسم (حالِّه)، أي: باسم ما يحلُّ في ذلك الشَّيءِ، (نحو: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٧]، أي: في الجنَّة) التي تحلُّ فيها الرَّحمةُ.

---

(١) في (ت): «الأصابع».

(٢) الكلام على المجاز في الآية بمعناه في **الكشَّاف** ١/ ٢١٦ - ٢١٧ (البقرة، ٢/ ١٩).

(٣) **الإيضاح** ٣٩٩.

(٤) انظر: **الإيضاح** ٤٠٢.

(٥) **الإيضاح** ٤٠٢.

(٦) «كان» ليس في (ك).

(٧) **الإيضاح** ٤٠٣. وأصل الكلام مع زيادة تفصيل في **الكشَّاف** ١/ ٤٩٤ (النساء، ٤/ ٢). وفي الحديث: «لا يُتم بعد احتلام». **سنن أبي داود**، ٤/ ٤٩٦ (٢٨٧٣).

(٨) الكلام بلفظ قريب في **الكامل** ٩٩٥، و**الكشَّاف** ٢/ ٣١٩ (يوسف، ١٢/ ٣٦)، و**مجاز القرآن** للعزّ بن عبد السلام ١٢٠؛ وهو بمعناه في **شرح الحماسة** للمرزوقي ٣٦٢.

(٩) الكلام بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٤/ ٢٧٢ (العلق، ٩٦/ ١٩).

(أو) تسميةُ الشَّيءِ باسم (آلته، نحو: ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، أي: ذِكرًا حَسنًا)، واللسانُ اسمٌ لآلة الذِّكر.

ولمَّا كان في الأخيرين نوعُ خفاءٍ صرَّح به في الكتاب.

فإن قلتَ: قد ذَكَر في مقدِّمة هذا الفنِّ أنَّ مبنى المجازِ على الانتقال من الملزوم إلى اللازم[١]، وبعضُ أنواع العلاقةِ بل أكثرُها لا يفيدُ اللزومَ، فكيف ذلك؟

قلتُ: يُعتبَر في جميعها اللزومُ بوجه ما:

أمَّا في الاستعارة فظاهرٌ؛ لأنَّ وجهَ الشَّبهِ إنَّما هو أخصُّ أوصافِ المشبَّهِ به، فينتقل الذِّهن من المشبَّه به إليه لا محالةَ، فالأسدُ مثلًا إنَّما يستعار للشُّجاع لا لزيد أو عمرٍو على الخصوص، ولا شكَّ في انتقال الذِّهن من الأسد إلى الشَّجاعة.

وأمَّا في غيرها فيظهرُ بإيراد كلامٍ ذَكَره بعضُ المتأخِّرين[٢]، وهو أنَّ اللفظَ إذا أُطلِق على غير ما وُضِع له: فإمَّا أن يكون ذلك الغيرُ ممَّا يتَّصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابقٍ أو لاحقٍ، فهو مجازٌ باعتبار ما كان أو باعتبار ما يؤول، أو بالقوَّةِ فمجازٌ بالقوَّة كالمُسكِر للخمر التي أُريقَت. وإذا كان ذلك الغير ممَّا يتَّصف بالمعنى الحقيقيِّ بالجملة فالذِّهن ينتقل من المعنى الحقيقيِّ إليه في الجملة وإن لم يتَّصف به، لا بالقوَّة ولا بالفعل. فلا بدَّ أن يُريد باللفظ معنًى لازمًا لمعناه الحقيقيِّ ذهنًا، أي: معنى ينتقل الذِّهن من الحقيقيِّ إليه في الجملة، ولا يُشترَط أن يلزم من تصوُّرِه تصوُّرُه.

واللزوم إمَّا ذهنيٌّ محضٌ كإطلاق «البصير» على الأعمى، أو منضمٌّ إلى لزوم خارجيٍّ بحسب العادة أو بحسب الواقع، وحينئذٍ[٣] إمَّا أن يكون أحدُهما جزءًا للآخر كـ«القرآن»[٤] للبعض و«الرقبة» للعبد، أو خارجًا عنه. واللزومُ بينهما قد يكون بحصول/[١/٢٣٠] أحدِهما في الآخر كالحالِّ والمَحلِّ أو سببيَّة أحدِهما للآخر أو مجاورتِهما أو بكون أحدِهما شرطًا للآخر، فجميعُ ذلك يشتمل

(١) انظر ما سلف في ص ٥٦٥.

(٢) في هامش (صل) و(ج) و(ك) و(س) و**حاشية السِّيراميّ على المطوَّل** اللوح ٢٤٨/ ٢: «وهو صاحب **التنقيح** رحمه الله».

(٣) بيَّنه صدر الشريعة في **التوضيح** ١/ ١٧٣ بقوله: «أي: إذا كان اللزوم الذهنيُّ منضمًّا إلى العُرفيِّ أو الخارجيِّ»، ونُقل معزوًّا إليه في هامش (صل).

(٤) علَّق التفتازانيُّ ههنا **بخطِّه** في هامش (صل) ما نصُّه: «يعني: إذا فُسِّر بالكلام المُنزَل للإعجاز بسورة منه، فإنَّه حينئذٍ يكون اسمًا للكلِّ، وإطلاقُه على البعض مجازٌ»، وكُتب أمام هذا التعليق: «حرَّره الشَّارحُ المحقِّق».

على لزوم، ولهذا يُشترَط في إطلاق الجزءِ على الكلِّ استلزامُ الجزءِ للكلِّ[١]، كالرَّقبة والرَّأس مثلًا، فإنَّ الإنسانَ لا يوجد بدونهما، بخلاف اليدِ فإنَّه لا يجوزُ إطلاقُها على الإنسان، وأمَّا إطلاقُ العينِ على الرَّبيئة فليس من حيث إنَّه إنسان بل من حيث إنَّه رقيبٌ، وهذا المعنى ممَّا لا يتحقَّق بدون العينِ[٢]. فافهمْ.

وبالجملة إذا كان بين الشَّيئين علاقةٌ فلا مَحالةَ يكون انتقالُ الذِّهنِ من أحدهما إلى الآخر في الجملة، وهذا معنى اللزومِ في هذا المقامِ[٣].

[بحث الاستعارة]

(**والاستعارةُ**) وهي ما كانت علاقته المشابهة[٤]، أي: قُصِد أنَّ إطلاقه على المعنى المجازيِّ بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقيِّ، فإذا أُطلِق نحو «المِشْفَر» على شَفَة الإنسان: فإن أريدَ تشبيهُها بمِشْفَر الإبل في الغِلَظ فهو استعارةٌ، وإن أريدَ أنَّه إطلاقُ المقيَّد على المُطلَق كإطلاق المَرْسِن على الأنف[٥] من غير قصد إلى التَّشبيه فمجازٌ مُرسَل[٦].

فاللفظُ الواحدُ بالنِّسبة إلى المعنى الواحدِ: يجوز أن يكون استعارةً، وأن يكون مجازًا مُرسَلًا، باعتبارين.

(**قد تُقيَّد بـ«التحقيقيَّة»**) وبهذا التَّقييد تتميَّز عن التَّخييليَّة والمَكنيّ عنها، وإنَّما تسمَّى تحقيقيَّة (**لتحقُّق معناها**)، أي: ما عُني بها واستُعملت هي فيه (**حِسًّا أو عقلًا**)، بأن يكون ذلك المعنى أمرًا معلومًا يمكن أن يُنصَّ عليه ويشار إليه إشارةً حسيَّة أو عقليَّة، فيقال: إنَّ اللفظ نُقل عن مسمَّاه[٧]

---

(١) أوردَ التفتازانيُّ على هذا الكلام جملة أسئلة تراها في **التلويح** ١/ ١٧٥.

(٢) من قوله: «وهو أنَّ اللفظ» إلى هنا بلفظ قريب في **التنقيح والتوضيح** لصدر الشريعة ١/ ١٧٠ ـ ١٧٦. وانظر تفصيل التفتازانيِّ كلامَ صدرِ الشريعة في **التلويح** ١/ ١٧٠ ـ ١٧٦.

(٣) أوجز التفتازانيُّ هذا الجواب المفصَّل في **المختصر** ٤/ ٤٣ ـ ٤٤ بقوله: «قلنا: ليس معنى اللزوم هنا امتناعَ الانفكاك في الذِّهن أو الخارج، بل تلاصقٌ واتِّصالٌ ينتقل بسببه من أحدِهما إلى الآخر في الجملة وفي بعض الأحيان، وهذا متحقِّقٌ في كلِّ أمرين بينهما علاقةٌ وارتباطٌ».

(٤) مضى تعريفها في ص ٦٤٧.

(٥) سيأتي تفصيل لهذا المثال في كلام للشيخ عبد القاهر سينقله في ص ٦٦٧.

(٦) سيعيد التفتازانيُّ هذا الكلام في ص ٦٧٩، وأعاده كذلك بلفظ قريب في **التلويح** ١/ ١٧٣.

(٧) في (ج): «معناه».

الأصليِّ فجُعِل اسمًا لهذا المعنى على سبيل الإعارةِ للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوعِ له[١].

فالحسيُّ (كقوله)، أي: قولِ زُهير بن أبي سُلمى: (لَدَى أسدٍ شَاكي السِّلاح) أي: تامِّ السِّلاح، وكذا شائكُ السِّلاح، وشاكُ السِّلاح بالقلب والحذف[٢]. (مُقذَّفٍ)[٣]، أي: قُذِف به كثيرًا إلى الوقائع. وقيل: قُذِف باللحم ورُميَ به فصار له جَسَامةٌ ونَبَالة[٤]. تمامُه:/ [٢٣٠/ ٢]

.... لــهُ لِبَــدٌ أظفــارُه لــم تُقلَّــمِ[٥]

لِبدَةُ الأسدِ: ما تلبَّد من شَعره على مَنكِبَيه[٦]، والتَّقليم: مبالغة القَلْم، وهو القطعُ[٧].

فالأسدُ ههنا مستعارٌ للرجل الشُّجاع، وهو أمرٌ متحقِّقٌ حسًّا.

(وقوله) أي: والعقليُّ كقوله تعالى: (﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، أي: الدِّينَ الحقَّ)، وهو ملَّة الإسلام، [٨] وهذا أمر متحقِّق عقلًا لا حسًّا.

وذَكَر صاحبُ «المفتاح» في قوله تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ ﴾ [النحل: ١١٢] أنَّ «الظَّاهر من اللباس عند أصحابنا الحملُ على التَّخييل، وإن كان يحتمل عندي أن يُحمَل على التَّحقيق، وهو أن يُستعار لِمَا يلبَسه الإنسانُ عند جوعه من انتقاع اللونِ وتغيُّره ورثاثةِ هيئته»[٩].

---

(١) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٤٠٧.

(٢) الكلام بلفظ قريب في شرح القصائد السبع لابن الأنباريّ ٢٧٧ ـ ٢٧٨، والصحاح (شكا).

(٣) زِيد في مخطوط التلخيص اللوح ٥٩/ ٢: «أي: رجلٍ شجاعٍ».

(٤) انظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباريّ ٢٧٨.

(٥) البيت بتمامه:

لَدَى أسدٍ شاكي السِّلاح مقذَّفٍ لــه لِبَدٌ أظفــارُه لم تُــقلَّمِ

البيت في ديوان زهير ٣٠؛ وشرح القصائد السبع لابن الأنباريّ ٢٧٧، وفيه «شاكي البنان» بدل «شاكي السلاح»؛ وهو له في الكشَّاف ١/ ٢٠٥ (البقرة، ٢/ ١٨)، ونهاية الإيجاز ١٤٧، ومقدِّمة تفسير ابن النقيب ١٠٧، والإيضاح للقزوينيّ، ص ٤٠٧، ٤٣٤، والطراز ١/ ٢٣٢.

(٦) انظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباريّ ٢٧٨، والصحاح (لبد).

(٧) وزاد التفتازانيُّ في شرحه في حواشي الكشَّاف اللوح ٤٦/ ١ قوله: «لم تُقلَّم، يعني: لا يعتريه ضعفٌ، من قولهم: فلانٌ مقلومُ الظُّفر، أي: ضعيفٌ».

(٨) كلامهما على الآية بلفظ قريب في الكشَّاف ١/ ٦٨ (الفاتحة، ١/ ٦).

(٩) مفتاح العلوم ٤٨٦ ـ ٤٨٧. وسيأتي تفصيل للاستعارة في هذه الآية في ص ٦٨٤.

وفيه بحث[١]؛ لأنَّ كلام صاحبِ «الكشَّاف» مشعرٌ بأنَّه استعارةٌ تحقيقيَّةٌ، يحتمل أن تكون عقليَّةً وأن تكون حسيَّةً؛ لأنَّه قال: شُبِّه ما غشيَ الإنسان والتبس به من بعض الحوادثِ باللباس لاشتماله على اللابس[٢]. والحادثُ الذي غشيَه: يحتمل أن يريد به الضَّررَ الحاصلَ من الجوع فتكون عقليَّةً، وأن يريد انتقاعَ اللون ورثاثةَ الهيئةِ فتكون حسيَّةً[٣]، كما ذَكَره السكَّاكيُّ.

وبالجملة ليس المشبَّه هو الجوعُ، بل الأمرُ الحادثُ عنده، فتوهُّمُ[٤] كونه تشبيهًا لا استعارةً غلطٌ[٥].

[صلة الكلام عن الفرق بين التشبيه والاستعارة]

قال المصنِّفُ: فالاستعارةُ: ما تضمَّن تشبيهَ معناه بما وُضع له.

والمرادُ بمعناه ما عُنيَ باللفظ، واستُعمل اللفظُ فيه، فعلى هذا لا يتناول قولنا: ‹ما تضمَّن تشبيهَ معناه بما وُضِع له› اللفظَ المستعملَ فيما وُضِع له، وإن تضمَّن تشبيهَ شيءٍ به، نحو ‹زيدٌ أسدٌ› و‹رأيتُ أسدًا›، و‹رأيت به أسدًا›؛ لأنَّه إذا كان معناه عينَ المعنى الموضوع له لم يصحَّ تشبيهُ معناه بالمعنى الموضوعِ له لاستحالة تشبيه الشَّيءِ بنفسه.

على أنَّ ‹ما› في قولنا: ‹ما تضمَّن› عبارةٌ عن المجاز، أي: ‹مجازٌ تضمَّن›، بقرينة تقسيم المجازِ إلى الاستعارة وغيرِها، و‹أسدٌ› في الأمثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملًا فيما وُضِع له[٦].

وفيه نظرٌ؛ لأنَّا لا نُسلِّم أنَّ أسدًا في نحو «زيدٌ أسدٌ» مستعملٌ فيما وُضِع له، بل هو مستعملٌ في معنى الشُّجاعِ، فيكون/[٢٣١/ ١] مجازًا واستعارةً، كما في «رأيتُ أسدًا يرمي» بقرينة حَمْله على زيد، ولا دليلَ لهم على أنَّ أداة التَّشبيه ههنا محذوفة، وأنَّ التَّقدير «زيدٌ كأسد».

---

(١) في حاشية السِّيراميّ على المطوَّل اللوح ٢٤٩/ ٢: «قوله: (وفيه بحثٌ) وجهُه إسنادُ السكَّاكيِّ التحقيقَ إلى نفسه وهو للزمخشريِّ».

(٢) انظر: **الكشَّاف** ٢/ ٤٣١ (النحل، ١٦/ ١١٢).

(٣) أورد الطِّيبيُّ في التبيان ١٩١ هذين الوجهين، وقال بعدهما: «قيل: يحتمل التخييليَّة، وهو بعيد»، وهذا الوجه للشِّيرازيّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٧١/ ٢. والتفتازانيُّ أراد من هذا التحقيق أن يستدرك على القزوينيِّ فيما ذكره في **الإيضاح** ٤٠٨، من أنَّ هذه الاستعارة عقلية عند الزمخشريِّ حسيَّة عند السكَّاكيِّ.

(٤) في هامش (صل): «وجهُ التوهُّم أنَّه يجوز من قبيل إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه، أي: جوعٌ كاللباس في الاشتمال».

(٥) زيد في (ت): «على ما وقع في بعض الشروح من أنَّه تشبيهٌ من قبيل ‹لُجين الماء›». ولم أقف على صاحب هذا الوهم فيما بين يديّ من المظانّ.

(٦) انظر: **الإيضاح** ٤٠٩.

فإن قلتَ: قد استدلَّ صاحبُ «المفتاح» على ذلك بأنَّك إذا قلتَ: (زيدٌ أسدٌ)، أوقعت أسدًا على زيدٍ، ومعلوم أنَّ الإنسان لا يكون أسدًا، وَجَب المصيرُ إلى التَّشبيه بحذف أداته قصدًا إلى المبالغة(١).

قلتُ: لا نسلِّم(٢) وجوبَ المصير إلى ذلك، وإنَّما يجب إذا كان (أسدٌ) مستعملًا في معناه الحقيقيِّ، وأمَّا إذا كان مجازًا عن الرَّجل الشُّجاع فصحَّة حمله على زيدٍ ظاهرةٌ.

وتحقيقُ ذلك أنَّا إذا قلنا في نحو «رأيتُ أسدًا يرمي»: إنَّ «أسدًا» استعارةٌ، فلا نعني أنَّه استعارةٌ عن زيد، إذ لا ملازمةَ بينهما ولا دلالةَ عليه، وإنَّما نعني أنَّه استعارةٌ عن شخص موصوفٍ بالشَّجاعة. فقولنا: «زيدٌ أسدٌ» أصله: «زيدٌ رجلٌ شجاعٌ كالأسد»، فحذفنا المشبَّه واستعملنا المشبَّهَ به في معناه، فيكون استعارةً.

ويدلُّ على ما ذكرنا أنَّ المشبَّه به في مثل(٣) هذا المقامِ كثيرًا ما يتعلَّق به الجارُّ والمجرور، كقوله:

أسدٌ عليَّ وفي الحروبِ نعامةٌ(٤) ....

أي: مجترئ عليَّ صائلٌ، وكقوله:

والطَّيرُ أغرِبةٌ عليه(٥)........... ....

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٦٣.

(٢) وَصَف التفتازانيُّ في المختصر ٤/ ٥٤ ما مضى من رأي السكَّاكيِّ بالفساد، ولم يُصرِّح ثمَّة بنسبته إليه، وإنَّما كنى عن ذلك بقوله: «واستدلالهم... ».

(٣) «مثل» ليس في (ع) و(س).

(٤) صدر بيت لعِمران بن حِطَّان، تمامه:

.... ربداءُ تجفل من صفير الصَّافرِ

وهو له في شعر الخوارج ١٦٦، وثمار القلوب ٤٤٣، والتذكرة الحمدونية ٢/ ٤٥٠، والدرّ الفريد ٣/ ٣٥٦، وحواشي الكشَّاف اللوح ٤٦/ ٢، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٦٩/ ٢، والعقد المكلَّل اللوح ٩٥/ ١؛ وهو لأسامة بن سفيان البجليّ في حماسة البحتري ٤٨٢، ولرجل من الخوارج في جمهرة اللغة ٢/ ٩٢٣؛ وبلا عزو في الكشَّاف ١/ ٢٠٦ (البقرة، ٢/ ١٨).

(٥) من بيت لأبي العلاء المعريّ في شروح سِقط الزَّند ١٢٨٥، وهو بتمامه:

والطَّيرُ أغربةٌ عليه بأسرها فُتخُ السَّراةِ وساكناتُ لَصافِ

أي: باكيةٌ، وكقوله عليه السَّلام: «هم يدٌ على مَن سواهم»[١].

= وأنَّه كثيرًا ما يكون بحيث لا يحسُن دخولُ أداةِ التَّشبيهِ عليه، كما نقلنا عن عبد القاهر[٢].

وكذا الكلام في نحو «لقيت أسدًا»، أي: شجاعًا كالأسد.

وأمَّا إذا تُرِك المشبَّهُ بالكليَّة، لكن أتي بوجه الشَّبهِ، نحو «رأيت أسدًا في الشَّجاعة»، ونحو قوله:

ولاحَتْ مِن بُروجِ البدرِ بُعدًا   بُدورٌ مَهَا تبرُّجُها اكتنانُ[٣]

= ففيه إشكالٌ؛ لأنَّ تَرْكَ المشبَّهِ لفظًا وتقديرًا وإجراءَ اسمِ المشبَّهِ به عليه يقتضي أن يكون هذا استعارةً، وذِكرَ وجهِ الشَّبهِ يقتضي أن يكون تشبيهًا، أي: (رأيتُ رجلًا كالأسد في الشَّجاعة)، و(لاحَتْ من قصور مثل بروجِ البدرِ في البعد) فبينهما تدافعٌ[٤]. كذا ذَكَره صدرُ الأفاضل في «ضِرام السَّقط».

والظَّاهرُ أنَّ مثلَ هذا من باب التَّشبيهِ؛ لأنَّ المراد بكون المشبَّهِ مقدَّرًا أعمُّ من أن يكون محذوفًا / [٢٣١/ ٢] جزءَ كلام، كما في قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨][٥]، أو يكونَ في الكلام ما يقتضي تقديره، كما في قولنا: «رأيتُ أسدًا شجاعةً»، بدليل أنَّهم جعَلوا ﴿ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] تشبيهًا؛ لأنَّ بيان ﴿ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ﴾ بـ﴿ٱلْفَجْرِ﴾ قرينةٌ على أنَّ ﴿ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ أيضًا مبيَّنٌ بسواد آخر الليل[٦].

وأبعَدُ من هذا ما يُشعِر به كلام صاحبِ «الكشَّاف» من أنَّ قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩]، وقولَه تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢] من باب التَّشبيهِ المطويِّ فيه ذِكرُ المشبَّهِ كما في الاستعارة[٧].

---

(١) مضى بتخريجه في ص ٦٤٨.

(٢) وذلك في ص ٦٤٨.

(٣) البيت لأبي العلاء المعريّ في **شروح سِقط الزَّند** ١/ ١٧٥؛ وهو له في **شرح المفتاح** للتفتازانيّ اللوح ٢٧٣/ ٢.

(٤) انظر: **ضِرام السِّقط** ١/ ١٧٥ ـ ١٧٦. وصدر الأفاضل استدلَّ بأنَّ الصورة ههنا استعارة لا تشبيه على أنَّ التمييز في البيت لا وجهَ له، وأنَّه كان يصحُّ لو قُصِد التشبيه.

(٥) الكلام بمعناه في **الكشَّاف** ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥ (البقرة، ٢/ ١٨)، ومضى هذا الكلام بمعناه في ص ٥٦٨.

(٦) الكلام على التشبيه في هذه الآية بلفظ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٣٣٩ (البقرة، ٢/ ١٨٧)، وانظر: **مفتاح العلوم** ٤٦٣ ـ ٤٦٤.

(٧) زيد في (ت) و(ك) و(س): «وليس باستعارة». وانظر كلام الزمخشريّ في **الكشَّاف** ٣/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧ (الزمر، ٣٩/ ٢٩)، ٣/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤ (فاطر، ٣٥/ ١٢).

وهو مُشكِلٌ؛ لأنَّ المشبَّه فيه ليس بمذكور ولا مقدَّر.

ويمكن التفصِّي[١] عن هذا الإشكال بأنَّ الاستعارة يجب أن تكون مستعملةً في غير ما وُضِع له، وعلامتُه أن يصحَّ وقوعُ المعنى الحقيقيِّ موقعَه، ولا يفوتَ إلَّا المبالغةُ في التَّشبيه، فيصحُّ في نحو ‹رأيتُ أسدًا› أن يقال: ‹رأيتُ رجلًا شجاعًا›، وهذا ليس كذلك على ما يظهَر بالتأمُّل[٢].

وكذا لا يصحُّ أن يُراد بالبحرين الموصوفين المؤمنُ والكافرُ؛ لأنَّ قوله: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢] ينبئ عن أنَّه قصد التَّشبيهَ لا الاستعارةَ، وأراد تفضيلَ البحر الأجاج على الكافر بأنَّه قد يُشارك العذبَ في منافع، والكافرُ خِلوٌ عن المنفعة، فهو في طريقة قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٧٤][٣].

ولخفاء ذلك ذهبَ كثيرٌ من النَّاس إلى أنَّ الآيتين من قبيل الاستعارة، وأنَّ صاحبَ «الكشَّاف» أوردهما مثالين للاستعارة[٤]. ولا يخفى ضعفُه على من يتأمَّل لفظَ «الكشَّاف».

[الاختلافُ في أنَّ الاستعارةَ مجازٌ لغويٌّ أم عقليٌّ]

(ودليل أنَّها)، أي: الاستعارةَ **(مَجازٌ لغويٌّ كونُها موضوعةً للمُشبَّه به لا للمُشبَّه، ولا لأعمَّ**

---

(١) التفصِّي: التخلص مِن الشدَّة.

(٢) فصَّل التفتازانيُّ الكلام على حلِّ هذا الإشكال في حواشي الكشَّاف اللوح ٤٧/ ٢، فقال: «وكذا في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ الآية؛ لأن في قوله تعالى ﴿هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ دلالةً قاطعةً على أنّ المراد بهما معناهما الحقيقيُّ فيكون تشبيهًا، أي: لا يستوي الإسلامُ والكفرُ اللذان هما كالبحرين الموصوفين. وكذا في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا﴾ الآية، معناه: جعلَ الله عبدًا يملكه شُركاءُ متشاكسون مثلًا لعابد الأصنام وجعلَ عبدًا سالمًا لمالك واحدٍ مثلًا للمُوحِّد، فذِكرُ المشبَّهِ مطويٌّ واسمُ المشبَّهِ به مستعملٌ في معناه الحقيقي».

(٣) أوردَ الزمخشريُّ في الكشَّاف ٣/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤ في الكلام على آية فاطر وجهين: الأوَّل: «أنّه ضَرَب البحرين العذب والمالح مثلين للمؤمن والكافر، ثمَّ قال على سبيل الاستطراد في صفة البحرين وما علِق بهما من نعمته وعطائه: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾»؛ والثاني: «أنّه يحتمل غيرَ طريقة الاستطراد، وهو أن يشبِّه الجنسين بالبحرين، ثمَّ يفضِّل البحرَ الأجاج على الكافر بأنّه: قد شارك العذبَ في منافع كالسمك واللؤلؤ، وجريِ الفلك فيه، والكافر خِلوٌ من النفع فهو في طريقة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، ثمَّ قال: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ الآية». فكما ترى كلامُ التفتازانيِّ في الاستدلال منتزعٌ ممَّا ذكره الزمخشريُّ في كلا الوجهين.

(٤) منهم الطِّيبيُّ في فتوح الغيب ١٢/ ٦٢٧، ويُفهَم من الكشف عن مشكلات الكشَّاف اللوح ٢٤٦/ ٢. وقال التفتازانيُّ عنهم في حواشي الكشَّاف اللوح ٤٧/ ٢: «ولا أدري كيف يتصدَّى أمثالُ هؤلاء لشرح مثل هذا الكتابِ»، يعني الكشَّاف.

منهما) اختلفوا في أنَّ الاستعارةَ مجازٌ لغويٌّ أم عقليٌّ، فذهب الجمهورُ إلى أنَّه مجازٌ لغويٌّ[(١)]، بمعنى أنَّها [لفظ][(٢)] استعمل في غير ما وُضِع له لعلاقة المشابهةِ.

والدَّليل على ذلك أنَّ الاستعارةَ كـ‹أسد› مثلًا في قولنا: ‹رأيتُ أسدًا يرمي› موضوعةٌ للمشبَّه به،/ [٢٣٢/ ١] أعني السَّبُعَ المخصوصَ، لا للمشبَّه أعني الرَّجل الشُّجاع، ولا لأمر أعمَّ من المشبَّه به والمشبَّه كـ‹الشُّجاع› مثلًا، ليكون إطلاقُه على كلٍّ منهما حقيقةً كإطلاق الحيوانِ عليهما[(٣)]، وهذا معلومٌ قطعًا بالنَّقل عن أئمَّة اللغة، فحينئذٍ يكون استعمالُه في المشبَّه استعمالًا في غير ما وُضِع له مع قرينة مانعةٍ عن إرادة الموضوعِ له، أعني المشبَّهَ به، فيكون مجازًا لغويًّا.

وهذا الكلامُ صريحٌ في أنَّه إذا أُطلِق لفظُ العامِّ على الخاصِّ لا باعتبار خصوصِه بل باعتبار عمومِه فهو ليس من المجاز في شيء، كما إذا رأيتَ زيدًا فقلت: ‹رأيت إنسانًا›، أو ‹رأيتُ رجلًا›، فلفظ ‹إنسان› أو ‹رجل› لم يُستعمَل إلَّا فيما وُضِع له، لكنَّه قد وَقَع في الخارج على زيد. وكذا إذا قال قائل: ‹أكرمتُ زيدًا› أو ‹أطعمتُه وكسوتُه› فقلتَ: ‹نِعْمَ ما فعلتَ›، لم يكن لفظُ ‹فعلتَ› مجازًا، وكذا لفظُ الحيوانِ في قولنا: ‹الإنسانُ: حيوانٌ ناطقٌ›. فليُتأمَّلْ.

فإنَّ هذا بحثٌ يشتبِه على كثير من المحصِّلين حتَّى يتوهَّمون أنَّه مجازٌ باعتبار ذِكر العامِّ وإرادة الخاصِّ[(٤)]، ويعترضون أيضًا بأنَّه لا دلالةَ للعامِّ على الخاصِّ بوجه من الوجوه. ومنشؤه عدمُ التَّفرقة بين ما يُقصَد باللفظ من الإطلاق والاستعمالِ، وبين ما يقع عليه باعتبار الخارجِ. وقد سبق في بحث التَّعريفِ باللام إشارةٌ إلى تحقيقه[(٥)].

(وقيل): إنَّها مجازٌ **(عقليٌّ بمعنى أنَّ التصرُّف في أمر عقليٍّ لا لغويٍّ[(٦)]؛ لأنَّها لمَّا لم تُطلَق على المُشبَّه إلَّا بعد ادِّعاء دخولِه)**، أي: دخول المشبَّهِ **(في جنس المُشبَّهِ به)** بأن جُعل الرَّجلُ الشُّجاع

---

(١) انظر: **أسرار البلاغة** ٣٠، ٢٣٨، ٢٤٠؛ وقال صاحبُ **مفتاح العلوم** ٤٧٨ في ذلك: «وأمَّا عدُّ هذا النوع لغويًّا فعلى أحد القولين، وهو المنصورُ كما ستقف عليه، وكان شيخُنا الحاتميُّ تغمده الله برضوانه أحدَ ناصريه».

(٢) سقط هذا اللفظ من (صل)، وهو مثبت في سائر النُّسخ.

(٣) من قوله: «والدليل» إلى هنا بلفظ قريب في **الإيضاح** ٤١٤، وبمعناه في **مفتاح العلوم** ٤٧٨.

(٤) ما وقفتُ على مَن ذهب إلى ذلك فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٥) في ص ١٦٨.

(٦) مال إلى هذا المذهب المرجوح صدر الشَّريعة في **التنقيح** ١/ ١٩١، ونبَّه على ذلك التفتازانيُّ وبيَّنه في **التلويح** ١/ ١٩١.

فردًا من أفراد الأسدِ (كان)، جوابُ (لمَّا)[١]، (استعمالُها)، أي: استعمالُ الاستعارة في المشبَّه، كاستعمال الأسدِ في الرَّجل الشُّجاع مثلًا، استعمالًا (فيما وُضِعت له).

وإنَّما قلنا: إنَّها لم تُطلَق على المشبَّه إلَّا بعد الادِّعاء المذكور؛ لأنَّها لو لم تكن كذلك لَمَا كانت استعارةً، لأنَّ مجرَّد نقلِ الاسمِ لو كان استعارةً لكان الأعلامُ المنقولةُ كـ‹يزيد› و‹يشكر› استعارةً[٢]، ولَمَا كانتِ الاستعارةُ أبلغَ من الحقيقة، إذ لا مبالغةَ في إطلاق الاسمِ المجرَّد عاريًا عن معناه[٣]، ولَمَا صحَّ أن يقال: لمَن قال: ‹رأيت أسدًا› وأراد زيدًا: إنَّه جعله أسدًا، كما لا يقال لمَن سمَّى ولده /[٢٣٢/ ٢] أسدًا: إنَّه جَعَله أسدًا، لأنَّ ‹جَعَل› إذا كان متعدِّيًا إلى مفعولين كان بمعنى ‹صيَّر› ويفيد ثباتَ صفةٍ لشيء، حتَّى لا تقول: ‹جعلتُه أميرًا› إلَّا إذا أثبتَّ له صفةَ الإمارةِ[٤].

وإذا كان نقلُ اسمِ المشبَّه به إلى المشبَّه تبعًا لنقل معناه إليه، بمعنى أنَّه أُثبِت له معنى الأسد الحقيقيِّ ادِّعاءً ثمَّ أُطلِق عليه اسمُ الأسدِ = كان الأسد مستعملًا فيما وُضِع له، فلا يكون مجازًا لغويًّا بل عقليًّا، بمعنى أنَّ العقل تصرَّفَ[٥] وجَعَل الرَّجلَ الشُّجاع من جنس الأسدِ، وجعلُ ما ليس في الواقع واقعًا مجازٌ عقليٌّ[٦].

(ولهذا)، أي: ولأنَّ إطلاق اسمِ المشبَّهِ به على المشبَّه إنَّما يكون بعد ادِّعاء دخولِه في جنس المشبَّهِ به (صحَّ التعجُّبُ في قوله)، أي: قول أبي الفضل بن العميدِ في غلام قام على رأسه يظلِّله: (قامتْ تُظلِّلُني)، أي: تُوقِع الظِّلَّ عليَّ (مِن الشَّمسِ

.... نفسٌ أعزُّ عليَّ مِن نفسي

قامتْ تُظلِّلُني ومِن عَجَبٍ) ....

ويُروى:

فأقولُ يا عَجَبا ومن عَجَبٍ[٧] ....

---

(١) «جواب لمَّا» ليس في (ك).

(٢) الكلام بلفظ قريب في أسرار البلاغة ٤٠٥.

(٣) الكلام بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٧.

(٤) الكلام بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ٤٣٨، وأسرار البلاغة ٤٠٦.

(٥) زِيد في (ت): «فيه».

(٦) من قوله: «إنَّها لم تُطلَق» إلى هنا بلفظ قريب في الإيضاح ٤١٤، وبعضه بمعناه في مفتاح العلوم ٤٧٩.

(٧) وهي الرِّواية في يتيمة الدهر ٣/ ٢١٠، والدُّرّ الفريد ٧/ ١٥١؛ وروايته في الإعجاز والإيجاز ٢٦٩:

(شمسٌ) أي: إنسانٌ كالشَّمس في الحُسن والبهاء (تُظلِّلُني مِن الشَّمسِ)(١).

فلولا أنَّه ادَّعى له معنى الشَّمسِ الحقيقيَّ وجَعَله شمسًا على الحقيقة، لَمَا كان لهذا التعجُّب معنى، إذ لا تعجُّب في أن يُظلِّل إنسانٌ حسَنُ الوجهِ إنسانًا آخرَ(٢).

(والنَّهيُ عنه)، أي: ولهذا صحَّ النَّهيُ عن التعجُّب (في قوله:

لا تَعجبــوا مِــن بلــى غِلالتِــه) ....

هي شِعار يُلبس تحت الثَّوب وتحت الدِّرع أيضًا.

.... (قــد زرَّ أزرارَه علــى القمــرِ)(٣)

تقول: زررْتُ القميصَ عليه أزرُّه إذا شددتَ أزراره عليه.

فلولا أنَّه جعله قمرًا حقيقيًّا لَمَا كان للنَّهي عن التعجُّب معنًى؛ لأنَّ الكَتَّان إنَّما يُسرِع إليه البِلى بسبب ملابسةِ القمر الحقيقيِّ لا بسبب ملابسةِ إنسانٍ كالقمر في الحُسن(٤).

(ورُدَّ بأنَّ الادِّعاءَ)، أي: رُدَّ هذا الدَّليلُ بأنَّ ادِّعاء دخولِ المشبَّه في جنس المشبَّهِ به (لا يقتضي كونها)، أي: كونَ الاستعارةِ (مُستعمَلة فيما وُضِعتْ له) للعِلم الضَّروري بأنَّها مستعملةٌ في الرَّجل الشُّجاع مثلًا، والموضوعُ له هو السَّبُع المخصوصُ.

وتحقيقُ ذلك أن دخوله في جنس المشبَّهِ به مبنيٌّ على أنَّه جُعل أفرادُ الأسد بطريق التَّأويل قسمين:

أحدُهما: المتعارَف، وهو الذي له غايةُ الجرأة ونهايةُ القوَّة، في مثل/ [٢٣٣/ ١] تلك الجثةِ وهاتيك الصُّورةِ والهيئةِ وتلك الأنيابِ والمخالبِ، إلى غير ذلك.

= كـم قلتُ يا عجبي ومِـن عَجَـبِ ....

(١) البيتان بتمامهما:

قامـتْ تُظلِّلنـي مـن الشمس نـفـسٌ أعــزُّ علـيَّ مـن نفسـي
قامـتْ تُظلِّلنـي ومِـن عَجَبٍ شـمسٌ تُـظـلِّلني مـن الشـمسِ

وهما لابن العميد في يتيمة الدهر ٣/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، والإعجاز والإيجاز ٢٦٩، والدُّر الفريد ٧/ ١٥١، والإيضاح ٤١٥، والتبيان للطِّيبيّ ١٨٦؛ وبلا عزو في أسرار البلاغة ٣٠٣، ونهاية الإيجاز ١٤٨، ومفتاح العلوم ٤٧٩.

(٢) من قوله: «فلو أنَّه» إلى هنا بلفظ قريب في أسرار البلاغة ٣٠٣.

(٣) البيت لأبي الحسن بن طباطبا. ومضى بتخريجه في بحث المجاز العقليّ في ص ١٣٨.

(٤) من قوله: «فلو أنَّه» إلى هنا بمعناه في أسرار البلاغة ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

والثَّاني: غيرُ المتعارَف، وهو الذي له تلك الجرأةُ وتلك القوَّةُ، لكن لا في تلك الجثةِ والهيكلِ المخصوصِ، ولفظُ الأسدِ إنَّما هو موضوعٌ للمتعارَف، فاستعماله في غير المتعارَف استعمالٌ في غير ما وُضِع له، والقرينةُ مانعةٌ عن إرادة المعنى المتعارَف، ليتعيَّن المعنى الغيرُ المتعارَفِ(١).

وبهذا يندفعُ ما يقال: إنَّ الإصرار على دعوى الأسديَّة للرَّجل الشُّجاع يُنافي نصبَ القرينةِ المانعةِ عن إرادة السَّبُع المخصوصِ(٢).

(وأمَّا التعجُّبُ والنَّهيُ عنه) في البيتين المذكورين وغيرِهما **(فللبناءِ على تناسي التَّشبيه قضاءً لِحقّ المُبالغة)** ودلالةً على أنَّ المشبَّه بحيث لا يتميَّز عن المشبَّه به أصلًا، حتَّى إنَّ كل ما يترتَّب على المشبَّه به من التعجُّب والنَّهي عنه يترتَّب على المشبَّه أيضًا(٣).

[الفرق بين الاستعارة والكذب]

(والاستعارةُ تُفارِق الكذبَ) بوجهين **(بالبناءِ على التَّأويل ونصبِ القرينةِ على إرادة خلافِ الظَّاهرِ)**، يعني أنَّ في الاستعارة دعوى دخولِ المشبَّهِ في جنس المشبَّه به مبنـيَّةً على تأويل، وهو جعلُ أفراد المشبَّهِ به قسمين كما ذكرنا، ولا تأويلَ في الكذب، وأيضًا لا بدَّ في الاستعارة من قرينة مانعةٍ عن إرادة المعنى الحقيقيِّ الموضوعِ له دالَّةٍ(٤) على أنَّ المراد خلافُ الظَّاهر. بخلاف الكذب، فإنَّه لا تُنصَب فيه قرينةٌ على إرادة خلافِ الظَّاهر، بل يُبذَل المجهودُ في ترويج ظاهره(٥).

وزعم صاحبُ «المفتاح» أنَّ الاستعارةَ تُفارِق الدَّعوى الباطلةَ لبناء الدَّعوى فيها، أي: في الاستعارة، على التَّأويل، وتُفارق الكذبَ بنصب القرينةِ المانعةِ عن إرادة الظَّاهرِ(٦).

والشَّارحُ العلامة فسَّر الباطلَ بما يكون على خلاف الواقعِ، والكذبَ بما يكون على خلاف ما في الضَّمير(٧).

---

(١) من قوله: «وتحقيق ذلك» إلى هنا بمعناه في مفتاح العلوم ٤٨٠، والإيضاح ٤١٦.

(٢) نقل هذا القول الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٥٧٥.

(٣) الكلام بمعناه في أسرار البلاغة ٣٠٦، والإيضاح ٤١٥.

(٤) في (ت): «دلالة».

(٥) الكلام بمعناه في نهاية الإيجاز ٨٨، ومفتاح العلوم ٤٨١، والإيضاح ٤١٧.

(٦) انظر: مفتاح العلوم ٤٨١.

(٧) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٢٦٧/ ٢.

وأنت تعلم أنَّ تفسيرَه الكذبَ خلافُ ما عليه الجمهور[١]، واختارَه السكَّاكيُّ[٢]، ومع هذا فلا جهةَ لتخصيص التَّأويلِ بمفارقة الباطل والقرينةِ بمفارقة الكذبِ، بل يحصل بكلٍّ منهما المفارقةُ عن الباطل والكذبِ جميعًا.

نعم فرقٌ بين/ [٢٣٣/ ٢] الباطل والكذبِ: بأنَّ الباطلَ يقابل الحقَّ والكذبَ يقابل الصِّدقَ، والحقُّ هو كون الخبرِ مطابقًا للواقع بقياس الواقعِ إليه والصِّدقُ هو كونه مطابقًا للواقع بقياسه إلى الواقع، فهما متَّحدان بالذَّات متغايران بالاعتبار، لكن وجهُ التَّخصيص غيرُ ظاهر بعدُ.

[الاستعارةُ في اسم العَلَم]

(ولا تكونُ) الاستعارةُ **(عَلَمًا)** لِمَا سبق من أنَّها تقتضي إدخال المشبَّه في جنس المشبَّه به بجَعْل أفرادِه قسمين: متعارفًا وغيرَ متعارف، ولا يمكن ذلك في العَلَم **(لمُنافاته الجنسيَّةَ)**؛ لأنَّه يقتضي التشخُّصَ ومنعَ الاشتراكِ، والجنسَ يقتضي العمومَ وتناولَ الأفرادِ، **(إلَّا إذا تضمَّن)** العَلَمُ **(نوعَ وصفيَّة)** بسبب اشتهارِه بوصف من الأوصاف **(كحاتم)**، فإنَّه تضمَّن الاتِّصافَ بالجود، وكذا مادِرٌ في البخل[٣]، وسَحبانُ في الفصاحة[٤]، وباقلٌ[٥] في الفَهاهة[٦]، وحينئذٍ يجوز أن يُشبَّه شخصٌ بحاتم في الجود ويُتأوَّلَ في حاتم فيُجعل كأنَّه موضوعٌ للجواد، سواءٌ كان ذلك الرَّجلُ المعهودُ من طيِّئٍ أو آخرَ غيره، كما جُعل أسدٌ كأنَّه موضوعٌ للشُّجاع، سواءٌ كان متعارَفًا أو غيرَه، فبهذا التَّأويل يكون حاتمٌ متناولًا للفرد المتعارَف المعهودِ والفردِ الغيرِ المتعارَف وهو مَن يتَّصف بالجود، لكنَّ استعماله في غير المتعارَف يكون استعمالًا في غير الموضوعِ له، فيكون استعارةً نحو «رأيتُ اليوم حاتمًا».

[قرينة الاستعارة]

(وقرينتُها)، أي: قرينةُ الاستعارةِ؛ لأنَّها مجازٌ لا بدَّ لها من قرينة مانعةٍ عن إرادة المعنى الموضوع له:

---

(١) انظر تفصيل المذاهب في هذه القضية فيما مضى في ص ٩٢.

(٢) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٨١، وانظر ما مضى له في قضية الصدق والكذب في **المفتاح** ٢٥١ ـ ٢٥٥.

(٣) ومادر رجلٌ من بني هلال بن عامر بن صعصعة يضرب به المثل في البخل. انظر: **مجمع الأمثال** ١/ ١١١.

(٤) سَحبان وائل مضرب المثل في الخطابة والفصاحة. انظر: **مجمع الأمثال** ١/ ٢٤٩، ٢/ ٣٥٧.

(٥) باقل رجل من إياد يُضرب به المثل في الفهاهة. انظر: **مجمع الأمثال** ٢/ ٤٣.

(٦) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٤٧٨، **والإيضاح** ٤١٧.

(إمَّا أمرٌ واحدٌ، كما في قولك: «رأيت أسدًا يرمي»، أو أكثرُ)، أي: أمران أو أمور، يكون كلُّ واحدٍ منها قرينةً، (كقوله: فإن تعافوا)، أي: تكرَهوا (العدلَ والإيمانا

فـــإنَّ فـــي أيمانِنـــا نِيرانـــا)(١)

أي: سيوفًا تلمع كشُعَل النِّيران(٢).

فتعلُّقُ قوله: (تعافوا) بكلٍّ من «العدل والإيمان» قرينةٌ على أنَّ المراد بالنِّيران السُّيوفُ، لدلالته على أنَّ جوابَ هذا الشَّرط: يُحارَبون ويُلجؤون إلى الطَّاعة بالسُّيوف(٣).

= (أو معانٍ مُلتئِمةٌ) مربوطةٌ بعضُها ببعض يكون الجميعُ قرينةً، لا كلُّ واحد، وحينئذٍ لا تخفى صحَّة كونه قسيمًا لقوله: (أو أكثر)(٤)./ [٢٣٤/ ١] (كقوله)، أي: قول البحتريِّ: (وصَاعقةٍ) رُويَ بالجرِّ على إضمار «رُبَّ»، وبالرَّفع على أنَّه مبتدأ موصوفٌ بقوله: (مِن نصلِه)، أي: نصلِ سيفِ الممدوح، وخبرُه قوله: (تنكفي) مِن انكفأ، أي: انقلب(٥)، والباء في قوله: (بها) للتعدية(٦)، والمعنى رُبَّ نارٍ(٧) من حدِّ سيفه تُقلِّبها (على أرؤسِ الأقرانِ خمسُ سحائبِ)(٨)، أي: أناملُه الخمسُ التي هي

---

(١) الرجز بتمامه:

فإن تعافـــوا العـــدلَ والإيمانا
فـــإنَّ فـــي أيماننـــا نِيرانـــا

وما عرفت قائله. وهو بلا عزو في **الخصائص** ٣/ ١٧٦، و**دلائل الإعجاز** ٢٩٩، و**الإيضاح** ٤١٧، و**التبيان** ١٨٨، و**معاهد التنصيص** ٢/ ١٣١، و**العقد المكلَّل** اللوح ٩٧/ ٢.

(٢) المعنى في **دلائل الإعجاز** ٣٠٠، و**الإيضاح** ٤١٨.

(٣) الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٣٠٠.

(٤) في هذا ردٌّ خفيٌّ أظهره التفتازانيُّ في **المختصر** ٤/ ٧٣ ـ ٧٤ بقوله: «وبهذا يظهرُ فسادُ قولِ مَن زعم أنَّ قوله: (أو أكثر) شاملٌ لقوله: (معانٍ)، فلا يصحُّ جعلُه مقابلًا له وقسيمًا». وهو ردٌّ على ما ذهب إليه الزوزنيُّ في **شرح التلخيص** اللوح ١٠٢.

(٥) رجَّح الشِّيرازيُّ هذا المعنى للانكفاء في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٦٩/ ٢.

(٦) **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٦٩/ ٢.

(٧) في (ت) و(ج): «صاعقة».

(٨) البيت بتمامه:

وصاعقـةٍ مـن نصلِه تنكفـي بهـا ... على أرؤسِ الأعداءِ خمسُ سحائبِ

وهو للبحتريِّ في **ديوانه** ١٧٩؛ وله في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٦٩/ ٢، **التبيان** للطِّيبيِّ ١٨٩؛ وهو بلا عزو في **دلائل الإعجاز** ٢٩٩، و**مفتاح العلوم** ٤٨٤، و**الإيضاح** ٤١٨.

في الجود وعمومِ العطايا سحائبُ، أي: يصبُّها على أكفائه في الحرب فيُهلكهم بها. والمرادُ بأرؤس الأقران جمعُ الكثرة بقرينة المدح، لأنَّ كلًّا من صيغة جمع القِلَّة والكثرةِ يُستعار للآخر.

لمَّا استعار السَّحائبَ لأنامل الممدوح ذَكَر أنَّ هناك صاعقةً، وبيَّن أنَّها من نصل سيفه، ثمَّ قال: (على أرؤس الأقرانِ)، ثمَّ قال: (خمسُ)، فذَكَر العددَ الذي هو عددُ الأنامل، فظهر من جميع ذلك أنَّه أراد بالسَّحائب الأناملَ[1].

[أقسام الاستعارة]

(وهي)، أي: الاستعارةُ تنقسم (باعتبار الطَّرفين)، وباعتبار الجامعِ، وباعتبار الثَّلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبار آخرَ غير ذلك.

[أقسامُ الاستعارةِ باعتبار الطرفين]

فهي باعتبار الطَّرفين، يعني المستعارَ منه والمستعارَ له، (قسمان؛ لأنَّ اجتماعهما)، أي: اجتماع الطَّرفين (في شيء:

إمَّا مُمكنٌ، نحو (أحييناه) في ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، **أي: ضالًّا فهَديناه)**، استعار الإحياءَ من معناه الحقيقيِّ، وهو جعلُ الشَّيء حيًّا للهداية التي هي الدلالة على طريق يُوصِل إلى المطلوب، والإحياءُ والهدايةُ ممَّا يمكن اجتماعُهما في شيء[2]. وهذا أَولى من قول المصنِّف: إنَّ الحياة والهدايةَ ممَّا يمكن اجتماعهما[3].

وأمَّا استعارةُ «الميِّت» للضَّال فليست من هذا القبيل؛ إذ لا يمكن اتِّصاف الميِّت بالضَّلال، فلهذا قال: (نحو (أحييناه) في ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾).

(ولتُسَمَّ) هذه الاستعارةُ التي يمكن اجتماعُ طرفَيها في شيء (وفاقيَّةً)؛ لِمَا بين الطَّرفين من الاتِّفاق.

(وإمَّا مُمتنِعٌ) عطفٌ على قوله: (إمّا مُمكِن)، (كاستعارة اسمِ المعدومِ للموجود لعدم غَنائِه)،

---

(١) من قوله: «لمَّا استعار» إلى هنا بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ٢٩٩، ومفتاح العلوم ٤٨٤، والإيضاح ٤١٨.

(٢) «في شيء» ليس في (ع).

(٣) انظر: الإيضاح ٤١٩.

هو بالفتح النَّفعُ[١]، أي: لانتفاء النَّفعِ في ذلك الموجودِ، كما في المعدوم، ولا شكَّ أنَّ اجتماعَ الوجودِ والعدمِ في شيء/ [٢٣٤/ ٢] ممتنعٌ، وكذلك استعارةُ الموجودِ لمَن عُدم وفُقد إذا بقيَتْ آثارُه الجميلةُ التي تُحيي ذِكرَه وتُديم في النَّاس اسمَه. وكذلك استعارةُ اسمِ الميِّت للحيِّ الجاهلِ أو العاجزِ أو النَّائمِ، فإنَّ الموتَ والحياةَ ممَّا لا يمكن اجتماعُهما في شيء[٢].

قال المصنِّف: ثمَّ الضِّدان إن كانا قابلين للشدَّة والضَّعفِ كان استعارةُ اسمِ الأشدِّ للأضعف أَولى، فكلُّ مَن كان أقلَّ عِلمًا وأضعفَ قوَّةً كان أَولى بأن يُستعار له اسمُ الميِّت، لكنَّ الأقلَّ عِلمًا أَولى بذلك من الأقلِّ قوَّةً؛ لأنَّ الإدراكَ أقدمُ من الفعل في كونه خاصَّة للحيوان، لأنَّ أفعاله المختصَّة به أعني الحركاتِ الإراديَّةَ مسبوقةٌ بالإدراك، وإذا كان الإدراكُ أقدمَ وأشدَّ اختصاصًا به كان النُّقصان فيه أشدَّ تبعيدًا له من الحياة وتقريبًا إلى ضدِّها. وكذا في جانب الأشدِّ، فكلُّ مَن كان أكثرَ عِلمًا أو أشرفَ كان أَولى بأن يقال له: إنَّه حيٌّ[٣].

هذا كلامُه، ولا يخلو عن اختلال؛ لأنَّ الضدَّين القابلين للشدَّة والضَّعف هما العلمُ والجهلُ والقدرةُ والعجزُ، ولم يُستعَر اسمُ أحدِهما للآخر، بل المقصودُ أنَّه إذا أطلِق اسمُ أحدِ الضدَّين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدَّة والضَّعفِ، فكلُّ مَن كان ذلك المعنى فيه أشدَّ كان إطلاقُ ذلك الاسمِ عليه أَولى، والعبارةُ غيرُ وافيةٍ بذلك.

(ولتُسمَّ) هذه الاستعارةُ التي لا يمكن اجتماعُ طرفَيها في شيء (عِناديَّةً) لتعاند الطَّرفين.

(ومنها)، أي: من العناديَّة الاستعارةُ (**التهكُّميَّة والتمليحيَّةُ، وهما ما استُعمِل في ضدِّه**)، أي: الاستعارةُ التي استُعملت في ضدِّ معناها الحقيقيِّ، (**أو نقيضِه؛ لِمَا مرَّ**)، أي: لتنزيل التضادِّ أو التَّناقضِ منزلةَ التَّناسبِ بواسطة تمليح أو تهكُّمٍ على ما سبق تحقيقُه في باب التَّشبيه[٤].

(**نحو**: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١])، أي: أنذرهم، استُعيرت البِشارة التي هي الإخبار بما يُظهر سرورَ المُخبَر به للإنذار الذي هو ضدُّه بإدخاله في جنسها على سبيل التهكُّم.

---

(١) انظر: الصحاح (غني).

(٢) الكلام بمعناه في الإيضاح ٤١٩.

(٣) انظر: الإيضاح ٤١٩.

(٤) انظر ما في مضى في ص ٥٥٩.

وكذا قولك: (رأيت أسدًا)، وأنت تريد جبانًا على سبيل/ [٢٣٥/ ١] التَّمليح والظَّرافةِ والاستهزاءِ(١).

[أقسامُ الاستعارةِ باعتبار الجامع]

(و) الاستعارةُ (باعتبار الجامعِ)، أعني: ما قُصِد اشتراكُ الطَّرفين فيه، وهو الذي يُسمَّى في التَّشبيه وجهًا وههنا جامعًا، (قسمان؛ لأنَّه)، أي: الجامع:

(إمَّا داخلٌ في مفهوم الطَّرفين)، أي: المستعارِ له والمستعارِ منه، (نحو) قوله عليه السَّلام: «خيرُ النَّاس رجلٌ ممسِكٌ بعنان فرسِه (كلَّما سمعَ هيعةً طار إليها)، أو رجلٌ في شعَفَة(٢) في غُنيمة حتَّى يأتيَه الموت»(٣)، قال جارُ الله: الهيعةُ: الصَّيحة التي يُفزع منها، وأصلها مِن هاع يهيعُ إذا جبُن، والشَّعَفَة(٤): رأسُ الجبل. والمعنى: خيرُ النَّاسِ رجلٌ آخذ بعِنان فرسِه، واستعدَّ للجهاد في سبيل الله تعالى، أو رجلٌ اعتزل النَّاسَ وسَكَن في بعض رؤوس الجبالِ في غَنَم له قليلٍ يرعاها ويكتفي بها في أمر معاشه، ويعبدُ الله حتَّى يأتيَه الموتُ(٥).

استعار الطَّيران للعدْو، والجامعُ داخلٌ في مفهومهما، (فإنَّ الجامعَ بين العَدْوِ والطَّيرانِ قَطْعُ المَسافةِ بسُرعة، وهو داخلٌ فيهما)، أي: في مفهوم العَدْوِ والطَّيرانِ، إلَّا أنَّه في الطَّيران أقوى منه في العَدْو(٦).

قال الشَّيخُ في «أسرار البلاغة»: والفرقُ بينه وبين نحو (رأيتُ أسدًا) أنَّ الاشتراكَ ثَمَّةَ في صفة تُوجَد في جنسين مختلفين كالأسد والإنسان، بخلاف الطَّيرانِ والعَدْو، فإنَّهما جنس واحد، وهو المرورُ وقطعُ المسافةِ، وإنَّما الاختلافُ بالسُّرعة، وحقيقتُها قلَّة تخلُّل السَّكناتِ، وذلك لا يُوجِب اختلافًا في الجنس(٧).

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٨٣، والإيضاح ٤٢٠. ومثَّل الزمخشريُّ بالآية على هذا المعنى في غير موضعها. انظر: الكشَّاف ١/ ٦٢٥ (المائدة، ٥/ ٦٠)، ومعاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٣٩ (آل عمران، ٣/ ١٥٣)، والخصائص ١/ ٣٦٩.

(٢) زِيد في (ع): «بتحريك العين».

(٣) الحديث بلفظ قريب في صحيح مسلم ٣/ ١٥٠٣ (١٨٨٩)، وسنن ابن ماجه ٥/ ١١٩ (٣٩٧٧)، وسنن النسائي (هجر) ٨/ ١١٩ (٨٧٧٩)؛ وموضع المثال منه مذكورٌ في أسرار البلاغة ٥٦، والإيضاح ٤٢٠.

(٤) زِيد في (ت): «بتحريك العين».

(٥) انظر: الفائق ٤/ ١٢١.

(٦) الكلام بمعناه في أسرار البلاغة ٥٥ ـ ٥٦.

(٧) انظر: أسرار البلاغة ٦٣.

ثمَّ قال: والفرقُ بين استعارةِ الطَّيران للعَدْو واستعارةِ المَرْسِن لأنف الإنسانِ، مع أنَّ في كلٍّ من المَرْسِن والطَّيرانِ خصوصَ وصفٍ ليس في الأنف والعَدْو، أنَّ خصوصَ الوصفِ الكائنِ في (طار) مرعيٌّ في استعارته للعَدْو، بخلاف خصوصِ الوصفِ في المَرْسِن. والحاصلُ أنَّ التَّشبيه ههنا منظورٌ بخلافه ثمَّة، ولهذا إذا لوحِظ فيه التَّشبيهُ كما في (غليظ المشافر) عُدَّ استعارةً[1].

وقال أيضًا: كان الواجبُ ألَّا أطلِقَ اسمَ الاستعارةِ على وضع المَرْسِن موضعَ/ [٢/ ٢٣٥] الأنفِ ونحو ذلك، إلَّا أنِّي كرهتُ مخالفةَ السَّلفِ، فإنَّهم عدُّوها في الاستعارات، وخلطوها بها فاعتددتُ بكلامهم في الجملة، ونبَّهتُ على ذلك بأن سمَّيتُه استعارةً غيرَ مفيدة، ووجهُ الشَّبهِ بينه وبين الاستعارةِ أنَّك تنقل فيه الاسمَ إلى مجانس له كالمَرْسِن والأنفِ، والمجانسةُ والمشابهةُ من وادٍ واحدٍ، وهذا بخلاف نحو اليد والنِّعمة، إذ لا مجانسةَ بينهما فلا تُطلَق الاستعارةُ عليه[2].

فإن قلتَ: الجامعُ في المستعار منه يجب أن يكون أقوى وأشدَّ لتكون الاستعارةُ مفيدةً، وقد تقرَّر في غير هذا الفنّ[3] أنَّ جزء الماهيَّةِ لا يختلف بالشدَّة والضَّعفِ[4]، فكيف يكون الجامع داخلًا في مفهوم الطَّرفين؟

قلتُ: امتناعُ الاختلاف إنَّما هو في الماهيَّة الحقيقيَّةِ، ألا يُرى أنَّ السَّواد جزءٌ من المجموع المركَّبِ من السَّواد والمحلِّ مع اختلافه بالشِّدة والضَّعف[5]، ووجهُ الشَّبهِ إنَّما جُعِل داخلًا في مفهوم الطَّرفين، لا في الماهيَّةِ الحقيقيةِ للطَّرفين، والمفهومُ قد يكون ماهيَّة حقيقيَّةً وقد يكون أمرًا مركَّبًا من أمور بعضُها قابلٌ للشدَّة والضَّعفِ، فيصحُّ كونُ الجامعِ داخلًا في المفهوم مع كونه في أحد المفهومين أشدَّ وأقوى.

وفي كون استعارةِ الطَّيرانِ للعَدْو من هذا القبيل نظرٌ؛ لأنَّ الطَّيران هو قطعُ المسافةِ بالجناح، وليس السُّرعة داخلة فيه، بل هي لازمةٌ له في الأكثر كالجرأة للأسد.

---

(١) انظر: أسرار البلاغة ٦٣ ـ ٦٤.

(٢) انظر: أسرار البلاغة ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

(٣) في هامش (ت): «في خواصّ الذاتيّ».

(٤) انظر: شرح الإشارات والتنبيهات للطوسيّ ١/ ١٢٤، ١٥٢.

(٥) انظر: شرح الإشارات والتنبيهات للطوسيّ ١/ ١٥٢.

والأَولى أن يُمثِّل(١) باستعارة التَّقطيعِ الموضوعِ لإزالة الاتِّصال بين الأجسام الملتزقةِ بعضُها ببعض لتفريق الجماعةِ وإبعادِ بعضها عن بعض في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨]، والجامعُ إزالةُ الاجتماعِ الدَّاخلةُ في مفهومهما، وهي في القطع أشدُّ. وكذا استعارةُ الخياطةِ الموضوعة لضمِّ خِرَق الثَّوبِ للسَّرد الذي هو ضمُّ حَلَق الدِّرعِ بجامع الضمِّ الداخلِ في مفهومهما الأشدِّ في الأوَّل.

(وإمَّا غيرُ داخل)، عطف على قوله: (إمَّا داخلٌ)، (كما مرَّ) من/ [٢٣٦/ ١] استعارة الأسدِ للرَّجل الشُّجاع، والشَّمسِ للوجه المتهلِّل(٢)، ونحو ذلك.

فإن قلتَ: قد نصَّ الشَّيخ في «أسرار البلاغة» على أنَّ الأسد موضوعٌ للشَّجاعة، لكن في تلك الهيئة المخصوصةِ لا للشَّجاعة وحدَها، ومعلومٌ أنَّ المستعار له هو الرَّجل الشُّجاعُ لا الرَّجلُ وحدَه، فالجامعُ ههنا أيضًا داخلٌ في الطَّرفين، وعلى هذا قياسُ غيره(٣).

قلتُ: أمَّا كلامُ الشَّيخ ففيه تجوُّزٌ وتسامحٌ للقطع بأنَّ الأسد موضوعٌ لذلك الحيوانِ المخصوصِ، والشَّجاعةُ وصفٌ له، وأمَّا المستعارُ له فهو الرَّجل الموصوفُ بالشَّجاعة، لا المجموعُ المركَّبُ منهما، وفرقٌ بين المقيَّدِ والمجموعِ. على أنَّه لو كان المستعارُ له هو المجموع أيضًا لصحَّ أنَّ الجامع غيرُ داخل في مفهوم الطَّرفين، باعتبار أنَّه غيرُ داخل في مفهوم المستعارِ منه، أعني الأسدَ.

(وأيضًا) تقسيمٌ آخرُ للاستعارة باعتبار الجامع، وهو أنَّها:

(إمَّا عامِّيَّة: وهي المُبتذَلةُ لظهور الجامعِ فيها، نحو ‹رأيت أسدًا يرمي›).

أو خاصِّيَّة: وهي الغريبةُ) التي لا يطَّلع عليها إلَّا الخاصَّة الذين أوتُوا ذِهنًا به ارتفعوا عن طبقة العامَّةِ.

(والغرابةُ قد تكون في نفس الشَّبهِ) بأن يكون تشبيهًا فيه نوعُ غرابةٍ، (كما في قوله)، أي: «قولِ يزيدَ بن مَسْلَمة بن عبدِ المَلِك يصفُ فرسًا له بأنَّه مؤدَّب، وأنَّه إذا نزلَ عنه وألقى عِنانه في قربوسِ

---

(١) أي: المصنِّفُ في التلخيص؛ لأنَّه مثَّل بالمثالين الآتيين في الإيضاح ٤٢١ ـ ٤٢٢، ومثَّل بهما الشَّيخُ في أسرار البلاغة ٦٠ ـ ٦٢.

(٢) في هامش (صل): «فالجامع بينهما التلألؤ، وهو غيرُ داخلٍ في مفهومهما».

(٣) انظر: أسرار البلاغة ٤١٣، وزِدْ عليه النظرَ في موضعين آخرين من الأسرار ٦٣، ٣٢٣، والنظرَ في دلائل الإعجاز ٣٦٧، ٤٣٢، ٤٣٥.

سَرْجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه»[١]: (**وإذا احتبى قَرَبوسَه**)، أي: مقدَّمَ سرجِه، وفي «الصحاح»: «القربوس: السَّرج»[٢]. (**بعِنانِهِ**)

.... عَلكَ الشكيمَ إلى انصرافِ الزائرِ[٣]

«الشَّكيمُ والشَّكيمةُ: هي الحديدةُ المعترضةُ في فم الفرَسِ»[٤]. وأراد بالزَّائر نفسَه، بدليل ما قبله:

عوَّدتُه فيما أزورُ حبائبي   إهمالَه وكذاكَ كلُّ مُخاطِرِ[٥]

شبَّه هيئةَ وقوعِ العِنان في موقعه من قَرَبُوس السَّرجِ ممتدًّا إلى جانبَي فم الفرَسِ بهيئة وقوع الثَّوبِ موقعَه من ركبتَي المُحتبي ممتدًّا إلى جانبَي ظهره، فاستعارَ الاحتباء وهو أن يجمع الرَّجل ظهرَه وساقَيه بثوب أو غيره،/ [٢٣٦/ ٢] لوقوع العِنان في قَرَبُوس السَّرج، فجاءت الاستعارةُ غريبة لغرابة الشَّبهِ[٦].

فإن قلتَ: هل يجوز أن يقال: إنَّه شبَّه هيئة وقوعِ العِنانِ في القَرَبوس ممتدًا إلى جانبي الفمِ بهيئة وقوعِ الحُبوةِ في ظهر المُحتبي ممتدًّا إلى جانبي السَّاقين، حتَّى يكون الظَّهر بمنزلة القَرَبوس، والرُّكبتان والسَّاقان بمنزلة رأسِ الفرَس.

قلتُ: الأحسنُ ما ذكرناه أوَّلًا، لأنَّ الرُّكبتين متضامَّتين أشبهُ بالقَرَبوس، والثَّوبَ في الرُّكبتين

---

(١) **دلائل الإعجاز** ٧٥.

(٢) **الصحاح** (قربس).

(٣) البيت بتمامه:

وإذا احتبى قَرَبوسَه بعِنانِه   علكَ الشَّكيمَ إلى انصراف الزائرِ

وهو لمحمَّد بن يزيد من ولد مسلمة بن عبد الملك في زيادات **الكامل** ٧٢١، و**البديع** لابن المعتزّ ٢٠، و**أمالي المرزوقيّ** ٢١٥؛ وهو ليزيد بن مسلمة في **دلائل الإعجاز** ٧٥، و**الإيضاح** ٤٢٤، و**معاهد التنصيص** ٢/ ١٣٢؛ ولمحمَّد بن مسلمة البشريّ في **ديوان المعاني** ٢/ ٦٧؛ وجاء في مطبوع **الموازنة** ١/ ٢٤٤ معزوًّا للحُصين. قلتُ: والصواب أنَّها الحصنيّ، فهو أبو الأصبغ الحصني، من أهل حِصن مسلمة، كما ذكره ابن المعتزّ في **طبقات الشعراء** ٢٩٩.

(٤) **الصحاح** (شكم).

(٥) ورد في أكثر المصادر السالفة في تخريج البيت المثال.

(٦) الكلام بمعناه موجزًا في **دلائل الإعجاز** ٧٥.

مائلٌ إلى العُلو، ثم يمتد متسفِّلًا إلى الظَّهر، كما أنَّ الطَّرف الذي يلي القَربوس من العِنان أعلى من الذي يلي فمَ الفرَسِ.

(وقد تحصُل الغرابةُ بتصرُّف في العامِّيَّة، كما في قوله):

ولمَّـا قضَيْنـا مِـن منًـى كلَّ حاجةٍ ومسَّـحَ بـالأركانِ مَـن هو ماسِـحُ
وشُدَّتْ على دُهْمِ المَهاري رِحالُنا ولـم يَنظرِ الغادي الذي هو رائحُ
أخَـذْنا بـأطـرافِ الأحـاديـثِ بيننا (وسَالتْ بأعناقِ المَطيِّ الأباطحُ)[1]

الدُّهم جمعُ الدَّهماء: وهي السُّود[2]. والمَهاري جمع المَهريَّة: وهي الناقةُ المنسوبةُ إلى مَهْرة بن حَيْدان، بطنٌ من قُضاعةَ[3]. والأباطحُ جمعُ أبطح: وهو مَسيلُ الماء فيه دقاق الحصى[4]. أي: لمَّا فرَغْنا عن[5] أداء مناسكِ الحجِّ، ومَسحْنا أركانَ البيتِ عند طوافِ الوداع، وشدَدْنا الرِّحال على المطايا وارتحلنا، ولم ينظر السَّائرون في الغَداة السَّائرين في الرَّواح للاستعجال = أخذنا في الأحاديث، وأخذتِ المطايا في سرعة المُضيِّ.

استعار سيلانَ السُّيول الواقعةِ في الأباطح لسَير الإبلِ سيرًا حثيثًا في غاية السُّرعةِ المشتملةِ على لِين وسلاسةٍ، والشَّبهُ فيها ظاهرٌ عاميٌّ، لكن قد تصرَّف فيه بما أفاده اللطفَ والغرابةَ، (إذ أسندَ الفعلَ)، يعني قوله: (سالت)، (إلى ‹الأباطحِ› دون ‹المَطيّ›) أو ‹أعناقها› حتَّى أفاد أنَّه امتلأت الأباطحُ من الإبل، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]، (وأدخلَ ‹الأعناق› في السَّيرِ)؛ لأنَّ السُّرعة والبطءَ في سَير الإبلِ يظهران غالبًا في الأعناق، ويتبيَّن أمرُهما في الهَوادي، وسائرُ الأجزاءِ تستند إليها في الحركة وتتبعُها في الثِّقل والخفَّة[6]./ [٢٣٧/ ١]

---

(١) مختلف في نسبتها: فهي لكُثيِّر في ملحق ديوانه ٥٢٥؛ وللمُضرَّب عقبة بن كعب بن زهير في أمالي المرتضى ١/ ٤٥٨، والحماسة البصرية ١٠١٢؛ ولابن الطثرية في ملحق ديوانه ٦٤، والوساطة ٣٥؛ ونسبتُها إلى الثلاثة مع ترجيح الأوَّل في معاهد التنصيص ٢/ ١٣٤؛ وهي بلا عزو في الوحشيات ١٨٧، والشعر والشعراء ١/ ٦٦، وعيار الشعر ١٣٨، ونقد الشعر ٣٥، والخصائص ١/ ٢٨، ٢١٨، والصناعتين ٥٩، وأسرار البلاغة ٢١، وعجز الثالث في دلائل الإعجاز ٧٤، ٧٦، ٢٩٤، ٢٩٦.

(٢) انظر: الصحاح (دهم).

(٣) انظر: الصحاح (مهر).

(٤) انظر: الصحاح (بطح).

(٥) في (ح): «من».

(٦) كلامهما على هذه الأبيات مع زيادة تفصيل بلفظ قريب في أسرار البلاغة ٢٢ ـ ٢٣، ويشبهه في بعض حروفه كلام ابن جني =

وقد تحصل الغرابةُ بالجمع بين عدَّة استعاراتٍ لإلحاق الشَّكل بالشَّكل[1]، كما في قول امرئ القيس:

فقلتُ له لمَّا تمطَّى بصُلبِهِ ... وأردفَ أعجازًا وناءَ بكَلكلِ[2]

أراد وصفَ الليل بالطُّول فاستعار له صُلبًا يتمطَّى به، إذ كان كلُّ ذي صلب يزيد شيءٌ في طوله عند تمطِّيه. ثمَّ بالغَ فجَعَل له أعجازًا يردَف بعضُها بعضًا، ثمَّ أراد أن يصفه بالثِّقل على قلب ساهرِه والشدَّة والمشقَّةِ له فاستعار له كَلْكلًا ينوءُ به، أي: يثقل به[3].

والظَّاهر أنَّ هذا من قبيل الاستعارةِ بالكناية، كاليد للشَّمال.

[أقسامُ الاستعارةِ باعتبار الطرفين والجامع]

(و) الاستعارةُ (باعتبار الثَّلاثةِ) أي: المستعارِ منه والمستعارِ له والجامعِ، ستَّةُ أقسام؛ لأنَّ المستعار منه والمستعارَ له: إمَّا حسيَّان، أو عقليَّان، أو المستعارُ منه حسيٌّ والمستعارُ له عقليٌّ، أو بالعكس، فهذه أربعةُ أقسام، والجامعُ في الثَّلاثة الأخيرةِ لا يكون إلَّا عقليًّا لِمَا عرفتَ في بحث التَّشبيه[4]، والقسمُ الأوَّل ينقسم ثلاثةَ أقسام؛ لأنَّ الجامعَ فيه: إمَّا حسيٌّ، أو عقليٌّ، أو مختلِفٌ بعضُه حسيٌّ وبعضُه عقليٌّ، فالمجموع (ستَّةُ أقسامٍ). وإلى هذا أشار بقوله:

(لأنَّ الطرفين إن كانا حسيَّين فالجامعُ:

إمَّا حسيٌّ نحو: ﴿فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا﴾ [طه: ٨٨]، فإنَّ المستعارَ منه ولدُ البقرة، والمستعارَ له الحيوانُ الذي خَلَقه الله تعالى مِن حُلِيّ القِبطِ) التي سبكَتْها نارُ السَّامري عند إلقائه في تلك الحُليِّ بالتُّربة التي أخذَها من موطئ فرسِ جَبرئيلَ عليه السَّلام[5]. **(والجامع الشَّكلُ)**، فإنَّ ذلك الحيوانَ كان

= عليها في الخصائص ١/ ٢١٨ ـ ٢٢٠، وشيء يسير منه في الإيضاح ٤٢٤.

(١) الكلام بلفظ قريب في دلائل الإعجاز ٧٩، والإيضاح ٤٢٦.

(٢) البيت في ديوانه ١٨، وشرح السُّكَّريّ ١/ ٢٤٠؛ وهو له مثالاً على ما فيه من الاستعارة في الموازنة ١/ ٢٦٦، وقواعد الشعر ٥٤، والوساطة ٤٣١، والصناعتين ٢٨٢، وموادّ البيان ١٠٩، وقراضة الذهب ٢٢ وسرّ الفصاحة ١٧٣، ودلائل الإعجاز ٧٩، والمثل السائر ٢/ ٨٨، وتحرير التحبير ١٠٠، والإيضاح ٤٢٦.

(٣) الكلام بلفظ جدّ قريب في الإيضاح ٤٢٦، وهو بلفظ قريب في تحرير التحبير ١٠٠، وبعضه بمعناه في دلائل الإعجاز ٧٩.

(٤) انظر ما مضى في ص ٦٢٤.

(٥) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٤٢٧.

على شَكْل ولدِ البقرةِ، وهذا كما يقال للصُّورة المنقوشة على الجدار: «إنَّه فرسٌ» بجامع الشَّكل. **(والجميعُ)**، أي: المستعارُ منه والمستعارُ له والجامعُ (حسِّيٌّ)، يُدرَك بالبصر.

وممَّا عدَّه السكَّاكيُّ من هذا القسم قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، فالمستعارُ منه هو النَّارُ، والمستعارُ له هو الشَّيبُ، والجامعُ هو الانبساط الذي هو في النَّار أقوى، والجميعُ حسيٌّ، والقرينةُ هو الاشتعالُ الذي هو من خواص النَّار[١].

لكن لمَّا كان/ [٢٣٧ / ٢] هذا من قبيل الاستعارةِ بالكناية صحَّ للسكَّاكيِّ أن يمثِّل به؛ لأنَّ كلامَه فيما هو أعمُّ من الاستعارة المصرَّحةِ والمكنيِّ عنها، بخلاف المصنِّف فإنَّ كلامه في المصرَّحة[٢]. وزعم المصنِّف أن فيه تشبيهين: الأوَّلُ: تشبيهُ الشَّيبِ بشُواظ النَّار في البياض والإنارةِ، وهذا استعارة بالكناية؛ والثَّاني: تشبيهُ انتشارِ الشَّيب في الشَّعر باشتعال النَّارِ في سرعة الانبساطِ مع تعذُّر تلافيه، فهذه الاستعارةُ تصريحيَّة، لكنَّ الجامعَ فيها عقليٌّ[٣].

(وإمَّا عقليٌّ) عطفٌ على (إمَّا حسيٌّ)، يعني أنَّ الاستعارةَ التي طرفاها حسيَّان والجامع عقليٌّ، **(نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾** [يس: ٣٧]، **فإنَّ المُستعارَ منه كَشْطُ الجلدِ عن نحو الشَّاةِ، والمُستعارُ له كشفُ الضَّوءِ عن مكان الليل)** وموضعِ إلقاءِ ظلِّه[٤]. **(وهما حسيَّان، والجامعُ ما يُعقَل مِن ترتُّب أمرٍ على آخرَ)**[٥]، أي: حصولِ أمرٍ عَقيبَ أمرٍ دائمًا أو غالبًا، كترتُّب ظهورِ اللحم على كشط الجلدِ وترتُّبِ ظهور الظُّلمةِ على كشف الضَّوءِ عن مكان الليل، وهذا معنى عقليٌّ. وبيانُ ذلك أنَّ الظُّلمة هي الأصلُ والنُّورُ طارئٌ عليها يسترها بضوئه، فإذا غربَتِ الشَّمسُ فقد سُلخ النَّهارُ من الليل، أي: كُشِط وأُزيلَ، كما يُكشَف عن الشَّيء الشَّيءُ الطَّارئ

---

(١) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٩٨.

(٢) وإنَّما ذكر التفتازانيُّ هذا الكلام لأنَّ القزوينيَّ أبى في **الإيضاح** أن تكون الآية ممَّا نحن فيه إشارةً منه إلى مخالفة السكَّاكيِّ في تمثيله بها، فأوردَ التفتازانيُّ رأيَ السكَّاكيِّ وبيَّن سبب سَوقه الآية مثالًا، ونصَّ على أنَّ ذلك التمثيل مناسب لموضعه من كلام السكَّاكيِّ، غيرُ مناسب في **الإيضاح**، وبذلك يسقط اعتراضُ القزوينيِّ على السكَّاكيِّ ههنا. هذا وتعرَّض الكاشيُّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢٢٠/ ٢ للقزوينيِّ في هذا الموضع.

(٣) انظر: **الإيضاح** ٤٢٧.

(٤) كلامهما على الآية بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٣/ ٣٢٢ (يس، ٣٦/ ٣٧). وانظر شرحًا حسنًا لهذه الاستعارة في **الموازنة** ١/ ٢٦٩، **والنكت في إعجاز القرآن** ٨٢.

(٥) الكلام بلفظ قريب في **نهاية الإيجاز** ١٥٧.

على الشيء السَّاترِ له، فجُعل ظهورُ الظُّلمةِ بعد ذهاب ضوء النَّهارِ كظهور المسلوخ بعد سَلْخ إهابه عنه(١).

ووقع في عبارة الشَّيخ عبدِ القاهر، وصاحب «المفتاح» أنَّ المستعار له ظهورُ النَّهارِ من ظلمة الليل(٢).

واعترُض بأنَّه لو أريدَ ذلك لقيل: (فإذا هم مبصرون) ولم يُقل: ﴿فَإِذَاهُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧]، أي: داخلون في الظَّلام؛ لأنَّ الواقع عَقيبَ ظهور النَّهارِ من ظلمة الليل إنَّما هو الإبصارُ لا الإظلامُ(٣).

وأجيبَ بحملِ عبارتهما على القلبِ(٤)، أي: ظهورِ ظلمةِ الليل من النَّهار، وبأنَّ المرادَ بظهور النَّهارِ تميُّزه عن ظلمة الليل(٥)، وبأنَّ الظُّهور ههنا/ [٢٣٨/ ١] بمعنى الزَّوالِ(٦)، كما في قول الحماسيِّ:

.... وذلك عارٌ يا بنَ رَيْطةَ ظاهرُ(٧)

قال الإمامُ المرزوقيُّ: «ذلك عارٌ ظاهرٌ، أي: زائلٌ، قال أبو ذؤيبٍ:

وعيَّرَها الواشون أنِّي أُحبُّها وتلك شَكاةٌ ظاهرٌ عنكِ عارُها»(٨)

---

(١) من قوله: «بيان ذلك» إلى هنا بلفظ قريب في البسيط ١٨/ ٤٨٢.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٤٩٨ ـ ٤٩٩، وهو بلفظ قريب في نهاية الإيجاز ١٥٧. ولم أجد معنى ما ذُكر في كتابَي الشَّيخ عبد القاهر، ولعلَّه سهوٌ من التفتازانيِّ، ويؤنس لذلك أنَّه اكتفى في المختصر ٤/ ٩١ بنسبة الكلام إلى المفتاح، ولم ينسبه ثمَّة إلى الشَّيخ.

(٣) اعترض بذلك القزوينيُّ في الإيضاح ٤٢٧، وقال في قولهم هذا: «ليس بسديد».

(٤) لم أجد هذا الجواب فيما بين يديَّ من المظانِّ ولا سيَّما شروح المفتاح.

(٥) هذا الجواب ذكره الكاشيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٢٢١/ ١.

(٦) لم أجد هذا الجواب فيما بين يديَّ من المظانِّ ولا سيَّما شروح المفتاح. هذا وفيما يتعلَّق بالجواب الأخير قال ابن الأنباريّ في الأضداد ٥٦: «و(ظاهر) حرفٌ من الأضداد. يقال: هذا الكلام ظاهر عنك، أي: زائل عنك؛ ويقال: النِّعمة ظاهرة عليك، أي: لازمة لك»، ومثَّل للأوَّل ببيت أبي ذؤيب.

(٧) عجز بيت لسبرة بن عمرو الفقعسيِّ، أوَّله:

أعيَّرتنا ألبانَها ولحومَها ....

والبيت له في ديوان بني أسد ٢/ ٦٦، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ٢٣٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٣٤، وخزانة الأدب للبغداديّ ٩/ ٥٠٤.

(٨) شرح الحماسة للمرزوقيّ ٢٣٨. والبيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١/ ٧٠، والأضداد لابن الأنباري ٥٧، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٧٢/ ١؛ ونسبه الجوهريُّ في الصحاح (ظهر) لكُثيِّر، ولم يذكره الدكتور إحسان عبَّاس في المنسوب إليه من ديوانه.

فالمعنى أنَّ المستعارَ له زوالُ ضوءِ النَّهار عن ظلمة الليل، فأقام «من» مقامَ «عن»، فيكون موافقًا لكلام غيرهما.

وذكر الشَّارحُ العلَّامةُ أنَّ السَّلخ قد يكون بمعنى النزع، نحو «سلختُ الإهابَ عن الشَّاة»، وقد يكون بمعنى الإخراج نحو «سلختُ الشَّاةَ من الإهاب»، والشَّاةُ مسلوخةٌ. فذهب عبدُ القاهر والسكَّاكيُّ إلى الثَّاني وغيرُهما إلى الأوَّل، فاستعمالُ الفاء في قوله: ﴿فَإِذَاهُم مُّظۡلِمُونَ﴾ ظاهرٌ على قول غيرهما، وأمَّا على قولهما فإنَّما صحَّ من جهة أنَّها موضوعةٌ لِمَا يعدُّ في العادة مرتَّبًا غير مُتراخٍ، وهذا يختلف باختلاف الأمورِ والعاداتِ، فقد يطول الزَّمان والعادةُ في مثله تقتضي عدمَ اعتبار المهلةِ، وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية، فإنَّ زمان النَّهارِ وإن توسَّط بين إخراج النَّهارِ من الليل وبين دخولِ الظَّلام، لكن لعِظَم[(١)] دخولِ الظَّلام بعد إضاءة النَّهار وكونِه ممَّا ينبغي ألَّا يحصل إلَّا في أضعاف ذلك الزَّمانِ عُدَّ الزَّمان قريبًا، وجُعِل الليلُ كأنَّه يفاجئهم عَقيبَ إخراج النَّهارِ من الليل بلا مُهلة.

ثمَّ لا يخفى أنَّ «إذا» المفاجأةَ إنَّما تصحُّ إذا جُعِل السَّلخُ بمعنى الإخراج، كما يقال: أُخرج النَّهارُ من الليل ففاجأه دخولُ الليل، فإنَّه مستقيم، بخلاف ما إذا جُعِل بمعنى النَّزع، فإنَّه لا يستقيم أن يقال: نُزِع ضوءُ الشَّمس عن الهواء ففاجأه الظَّلام، كما لا يستقيم أن يقال: كسرتُ الكوزَ ففاجأه الانكسار، لأنَّ دخولهم في الظَّلام عينُ حصول الظَّلامِ فتكون نسبةُ دخولهم في الظَّلام إلى نزع ضوءِ النَّهار كنسبة الانكسارِ إلى الكسر، فلهذا جعلا[(٢)] السَّلخَ بمعنى الإخراجِ دون النَّزعِ[(٣)]. انتهى كلامُه.

وأقول تقويةً لذلك: لا شكَّ أنَّ الشَّيء/ [٢٣٨/ ٢] إنَّما يكون آيةً إذا اشتمل على نوع استغرابٍ واستعجابٍ، بحيث يفتقر إلى نوع اقتدارٍ، وذلك إنَّما هو مفاجأة الظَّلامِ عَقيبَ ظهورِ النَّهارِ لا عَقيبَ زوالِ ضوء النَّهارِ. فليُتأمَّل.

= **(وإمَّا مُختلِفٌ)** بعضُه حسيٌّ وبعضُه عقليٌّ، **(كقولك: «رأيتُ شمسًا»، وأنت تُريدُ إنسانًا كالشَّمس في حُسْنِ الطَّلعةِ)** وهو حسيٌّ، **(ونباهةِ الشَّأنِ)** وهي عقليَّةٌ. وقد أهمل صاحبُ «المفتاح» هذا القسمَ لنُدرة وقوعه، ولأنَّه في الحقيقة استعارتان، الجامعُ في إحداهما حسيٌّ وفي الأخرى

---

(١) زيد في (ت): «شأن».

(٢) في هامش (صل) و(ت): «عبدُ القاهر والسكَّاكيُّ».

(٣) لم أجد ما نسبه التفتازانيُّ إلى الشَّارح العلَّامةِ القطب الشِّيرازيِّ فيما بين يديّ من أصول كتابه مفتاح المفتاح، ولعلَّه كلامٌ ذكره في تفسيره فتح المنَّان أو في بعض كتبه الأخرى، أو هو سهوٌ من التفتازانيّ في نسبته.

عقليٌّ، فيدخل فيما تقدَّم ولا يكون نوعًا آخر، فقال: «ولأنَّ الاستعارةَ مبناها على التَّشبيه تتنوع إلى خمسة أنواع تنوُّعَ التَّشبيه إليها»[(١)]، لكنَّه قد ذكر في باب التَّشبيهِ الأقسامَ السِّتةَ[(٢)].

(وإلَّا) عطفٌ على قوله: (إن كانا حسيَّين)، أي: وإن لم يكن الطَّرفان حسيَّين (فهما)، أي: الطَّرفان:

(إمَّا عقليَّان نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، فإنَّ المُستعارَ منه الرُّقادُ)، أي: النَّومُ، (والمُستعارُ له الموتُ، والجامعُ عدم ظهورِ الفعلِ، والجميعُ عقليٌّ)[(٣)].

فإن قلتَ: لم اعتَبر[(٤)] التَّشبيهَ في المصدر[(٥)]، وجُعِل الاستعارةُ تبعيَّةً.

قلتُ: لِمَا سيجيء من أنَّه إذا كان اللفظ المستعارُ فعلًا أو مشتقًّا منه فالاستعارةُ تبعيَّةٌ[(٦)]، والتَّشبيهُ في المصدر سواءٌ كان المشتقُّ صفةً كاسم الفاعل والمفعولِ، أو غيرَ صفةٍ كاسم الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ؛ ولأنَّ المنظور في هذا التَّشبيهِ هو الموتُ والرُّقاد لا مجرَّدُ القبرِ والمكانِ الذي يُنام فيه.

ويحتمل أن يكون ‹المَرْقَد› بمعنى المصدرِ[(٧)]، فيكون قوله: (المستعار منه الرُّقادُ) تفسيرًا للكلام وتحقيقًا، وتكون الاستعارةُ أصليَّةً.

وههنا بحثٌ، وهو أنَّ الجامعَ يجبُ أن يكون في المستعار منه أقوى وأشهَرَ[(٨)]، ولا شكَّ أنَّ عدم ظهورِ الأفعالِ في الموت الذي هو المستعارُ له[(٩)] أقوى[(١٠)]، فهو لا يصلح جامعًا، فقيل: الجامعُ البعثُ الذي هو في النَّوم أقوى وأشهَرُ، لكونه ممَّا لا شُبهة فيه لأحد[(١١)]. وقرينةُ الاستعارة كونُ هذا الكلامِ

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٩٨.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٤٤٣ ـ ٤٤٦.

(٣) انظر: نهاية الإيجاز ١٥٩.

(٤) في هامش (صل): «المصنِّف».

(٥) في هامش (صل): «ولم يعتبر في نفس المرقد».

(٦) انظر ما سيأتي قريبًا في ص ٦٧٧.

(٧) جوَّز هذا الوجه المؤذِّنيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٢٣٠/ ٢، والكاشيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٢٢١/ ١.

(٨) «وأشهر» ليس في (ع).

(٩) «الذي هو المستعار له» ليس في (ج).

(١٠) في (ع): «ظاهر مشهور» مكان «الذي هو المستعار له أقوى».

(١١) في هامش (صل): «وفي الموت شبهة واختلافاتٌ كثيرةٌ».

كلامَ الموتى مع قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]./ [١/٢٣٩]

وممَّن جَعَل الجامعَ عدمَ ظهورِ الأفعالِ(١) مَن زَعَم أنَّ القرينة هو ذِكرُ البعثِ(٢).

وفيه نظر؛ لأنَّ البعث لا اختصاصَ له بالموت، لأنَّه يقال: بعثَه من نومه إذا أيقظَه، وبعثَ الموتى إذا نشَرَهم، والقرينةُ يجب أن يكون لها اختصاصٌ بالمستعار له.

(**وإمَّا مُختلِفان**) عطف على: (إمَّا عقليَّان)، أي: أحدُ الطَّرفين حسيٌّ والآخرُ عقليٌّ، (**والحسيُّ**) هو (**المُستعار منه، نحو:** ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، **فإنَّ المستعار منه كسرُ الزجاجةِ وهو حسيٌّ، والمستعارُ له التَّبليغُ، والجامع التَّأثير وهما عقليَّان**)، والمعنى: أبنِ الأمرَ إبانةً لا تنمحي، كما لا يلتئم صدعُ الزُّجاجةِ(٣).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [آل عمران: ١١٢]، أي: جُعِلت الذِّلَّة مُحيطةً بهم كما تُضرَب الخيمة أو القُبَّة على مَن فيها، أو جُعِلت الذِّلَّة مُلصَقة بهم حتَّى لزمتهم ضربةَ لازبٍ، كما يُضرَب الطِّينُ على الحائط فيلزمُه(٤).

فالمستعارُ منه ضربُ القُبَّةِ على الشَّخص أو ضربُ الطِّينِ على الحائط وهو حسيٌّ، والمستعارُ له تثبيتُ الذِّلَّة وإلصاقُها بهم، والجامعُ الإحاطةُ أو اللزومُ وهما عقليَّان(٥)، والاستعارةُ تبعيَّةٌ تصريحيَّةٌ(٦).

ويحتمل أن تُشبَّهَ الذِّلَّة بالقبَّة أو الطِّينِ، وتكون القرينةُ إسنادَ الضَّربِ المُعدَّى بـ«على» إليها، فيكون استعارةً بالكناية(٧).

---

(١) ذهب جمهورهم إلى أنَّ الجامع عدم ظهور الأفعال. انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٨٢/ ٢، **شرح المفتاح** للمؤذِّنيّ اللوح ٢٣٠/ ٢، و**شرح المفتاح** للكاشيّ اللوح ٢٢١/ ١، و**مفتاح تلخيص المفتاح** ٥٨٨، و**شرح التلخيص** للزوزنيّ اللوح ١٠٤/١.

(٢) ذَكَر ذلك الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٨٢/ ٢.

(٣) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **الإيضاح** ٤٢٨. وأصل الكلام على هذه الاستعارة في **النكت في إعجاز القرآن** ٨٠.

(٤) من قوله: «جُعلت الذلَّة» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٢٨٥ (البقرة، ٢/ ٦١)، وهو بلا عزو في **الإيضاح** ٤٢٩.

(٥) من قوله: «فالمستعار منه» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في **الإيضاح** ٤٢٩، والأوَّل منهما في **مفتاح العلوم** ٥٠٠.

(٦) انظر: **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٨٤/ ٢، و**شرح المفتاح** للكاشيّ اللوح ٢٢٢/ ١.

(٧) هذا الوجه بمعناه في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٨٤/ ٢، و**شرح المفتاح** للمؤذِّنيّ اللوح ٢٣١/ ١، و**شرح المفتاح** للكاشيّ اللوح ٢٢٢/ ١.

(وإمَّا عكسُ ذلك)، أي: الطَّرفان مختلفان، والحسيُّ هو المستعارُ له، (نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١]، (فإنَّ المُستعارَ له كثرةُ الماءِ وهو حسيٌّ، والمُستعارُ منه التكبُّر، والجامعُ الاستعلاءُ المُفرِط. وهما عقليَّان.

[أقسامُ الاستعارةِ باعتبار اللفظِ المستعار]

و) الاستعارةُ (باعتبار اللفظ) المُستعار (قسمان:

لأنَّه)، أي: اللفظُ المستعارُ، (إن كان اسمَ جنسٍ): وهو ما دلَّ على نفس الذَّاتِ الصَّالحةِ لأن يصدقَ على كثيرين من غير اعتبار وصفٍ من الأوصاف(١) = (فأصليَّة)، أي: فالاستعارةُ أصليَّة (كـ«أسد») إذا استُعير للرَّجل الشُّجاع، (و«قَتْل») إذا استُعير للضَّربِ الشَّديدِ. الأوَّلُ اسمُ عينٍ، والثَّاني اسمُ معنًى. وكذا ما يكون متأوَّلًا باسم جنسٍ كالعَلَم في نحو «رأيتُ اليومَ حاتمًا».

(وإلَّا فتَبعيَّةٌ)، أي: وإن لم يكن اللفظ/[٢٣٩/ ٢] المستعارُ اسمَ جنسٍ فالاستعارةُ تبعيَّةٌ (كالفعل وما يُشتقُّ منه): مِن اسم الفاعلِ والمفعولِ والصِّفةِ المشبَّهة وأفعلِ التَّفضيل واسمِ الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ. (والحرفِ).

وإنَّما كانت تبعيَّةً؛ لأنَّ الاستعارةَ تعتمد التَّشبيهَ، والتَّشبيهُ يقتضي كون المشبَّهِ موصوفًا بوجه الشَّبهِ، أو بكونه مشاركًا للمشبَّه به في وجه الشَّبهِ، وإنَّما يصلح للموصوفيَّة الحقائقُ، أي: الأمورُ المُتقرِّرة الثَّابتةُ، كقولك: «جسمٌ أبيضُ» و«بياضٌ صافٍ» دون معاني الأفعالِ والصِّفاتِ المشتقَّةِ منها(٢)، لكونها متجدِّدةً غيرَ متقرِّرة بواسطة دخولِ الزَّمان في مفهومها أو عروضِه لها، ودون الحرفِ وهو ظاهرٌ. وأمَّا الموصوفُ في نحو «شجاعٌ باسلٌ»، و«جوادٌ فياضٌ»، و«عالمٌ نحريرٌ»، فمحذوفٌ أي: رجلٌ شجاع باسلٌ(٣). كذا ذكَره القومُ.

وههنا نظرٌ، وهو أنَّ هذا الدَّليلَ بعد تسليم صحَّته(٤) غيرُ متناولٍ لأسماء الزَّمانِ والمكانِ

---

(١) التعريف بمعناه في شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٧٧.

(٢) «منها» ليس في (ع).

(٣) من قوله: «وإنَّما كانت تبعيَّة» إلى هنا بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٨٩، وهو بمعناه في الإيضاح ٤٢٩ ـ ٤٣٠.

(٤) في هامش (صل) و(ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وجهُ عدمِ صحَّته أمران: أحدهما: أنَّ كلًّا من الحركة والزمان مع أنَّه ليس من الأمور المتقرِّرة الثابتة تقع موصوفًا، كقولنا: «زمانٌ طويلٌ وقصيرٌ»، و«حركةٌ سريعةٌ وبطيئةٌ»؛ وثانيهما: أنَّ مقتضى المدَّعى هو أنَّ الأفعال والصِّفات والحروف لا تقع مشبَّهًا بها، ومقتضى الدليلِ هو أنَّه امتنعَ أن يكون شيءٌ منها مشبَّهًا، فالدليل لا يُطابق المدلول». «منه».

والآلـةِ؛ لأنَّهـا تصلـح للموصوفيَّـة، نحـو «مقـامٌ واسـعٌ»، و«مجلسٌ فسـيحٌ»، و«مَبيـتٌ طيِّـبٌ»، وغير ذلـك، ولا تقـع أوصافًـا البتَّة، وهم أيضًا قد خصَّصوا ما يشـتقُّ مـن الفعل بالصِّفات المشـتقَّةِ، وهذه ليسـت بصفات بالاتِّفـاق[1].

ولهذا صرَّحوا بأنَّ تعريفَ الصِّفةِ بـ«ما دلَّ على ذات باعتبار معنًى هو المقصودُ»[2] غيرُ صحيح[3]؛ لانتقاضه باسم الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ، فإنَّ «المَقتَل» مثلًا اسم للمكان باعتبار وقوع القتلِ فيه[4]، فيجبُ أن تكون الاستعارةُ فيها أصليَّةً لا تبعيَّةً، وأن يُقدَّر التَّشبيهُ في نفسها لا في مصادرها. ولا شكَّ أنَّا إذا قلنا: «بلغَنا مَقتَل فلانٍ»، أي: الموضعُ الذي ضُرِب فيه ضربًا شديدًا كان المعنى على تشبيه ضَرْبه بالقتل، وكذا إذا قلنا: «هذا مَرْقَد فلانٍ» إشارةً إلى قبره، فهو على تشبيهِ الموتِ بالرُّقاد.

فالأَولى أن يقال: إنَّ المقصود الأهمَّ في الصِّفات وأسماءِ الزَّمانِ والمكانِ والآلة هو المعنى القائمُ بالذَّات لا نفسُ الذَّات، وهذا ظاهرٌ. فإذا/ [١/٢٤٠] كان المستعارُ صفةً أو اسمَ مكان مثلًا ينبغي أن يُعتبَر التَّشبيهُ فيما هو المقصود الأهمُّ، إذ لو لم يقصد ذلك[5] لَوجَب أن يذكر اللفظ الدَّال على نفس الذَّات[6].

(فالتَّشبيه في الأوَّلَين) أي: الفعلِ وما يُشتقُّ منه **(لمعنى المصدرِ، وفي الثَّالث)**، أي: الحرفِ **(لمُتعلَّق معناه)** أي: لما تعلَّق به معنى الحرفِ.

قال صاحبُ «المفتاح»: المراد بمتعلِّقات معاني الحروفِ: ما يُعبَّر بها عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا: «مِن» معناها ابتداءُ الغاية، و«في» معناها الظَّرفيةُ، و«كي» معناها الغرَضُ، فهذه ليست معانيَ الحروفِ، وإلَّا لَمَا كانت حروفًا بل أسماءً؛ لأنَّ الاسميَّة والحرفيَّةَ إنَّما هي باعتبار المعنى، وإنَّما هي متعلِّقات لمعانيها، أي: إذا أفادَتْ هذه الحروفُ معانيَ رَجَع تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزامٍ[7].

---

(١) في (ع): «البتَّة».

(٢) هذا التعريف أوردَه ابن الحاجب بنصِّه في **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/ ٤١٥.

(٣) في هامش (صل) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «وأجيبَ عن هذا البعضِ: بأنَّ المعنى في الصِّفةَ مقصودٌ، وفي اسم الزَّمان والمكان والآلة ليس بمقصودٍ، بل ملاحظته فيه بسبب وقوعِه فيه». «منه».

(٤) هذا الاعتراضُ على تعريف ابن الحاجب مذكورٌ في **شرح الرضيّ على الكافية** ٢/ ٢٨٣.

(٥) في هامش (صل): «أي: المعنى القائمُ بالذات».

(٦) زيد في (ك) و(ي) ومن نسخة في هامش (ت): «وحينئذٍ تكون الاستعارةُ في جميعها تبعيَّةً».

(٧) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٨٩. في هامش (صل): «وهو استلزامُ المقيَّد للمطلق». وفي هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: =

= فقولُ المصنِّف في تمثيل مُتعلِّق معنى الحرفِ: (كالمجرور في ‹زيدٌ في نعمةٍ›)[(١)] غيرُ صحيح، كما سنشير إليه.

(فيُقدَّر) التَّشبيهُ (في ‹نطقَت الحالُ› و‹الحالُ ناطقةٌ بكذا›[(٢)]، للدلالة بالنُّطقِ)، أي: يُقدَّر تشبيهُ دلالةِ الحال بنُطق النَّاطقِ في إيضاح المعنى وإيصالِه إلى الذِّهن، ثمَّ تدخل الدلالةُ في جنس النُّطق بالتَّأويل المذكورِ، فيُستعار لها لفظ النُّطق، ثمَّ يُشتقُّ منه الفعلُ والصِّفةُ[(٣)]، فتكون الاستعارةُ في المصدر أصليَّةً، وفي الفعل والصِّفةِ تبعيَّةً.

وسمعتُ بعضَ الأفاضل[(٤)] يقول: إنَّ الدلالة لازمةٌ للنطق، فلِمَ لا يجوز أن يكون إطلاقُ النُّطقِ عليها مجازًا مُرسَلًا باعتبار ذِكر الملزومِ وإرادةِ اللازمِ من غير قصد إلى التَّشبيه ليكونَ استعارةً؟

فقلت: إنَّ اللفظ الواحدَ بالنِّسبة إلى المعنى الواحدِ يجوز أن يكون مجازًا مُرسَلًا وأن يكون استعارةً باعتبارين، وذلك إذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقيِّ نوعان من العلاقة: أحدُهما المشابهةُ، والآخر غيرُها، كاستعمال المِشْفَر في شَفَةِ الإنسانِ، فإنَّه استعارةٌ باعتبار قَصْدِ المشابهةِ في الغِلَظ، ومجازٌ مرسَلٌ باعتبار استعمالِ المقيَّدِ ـ أعني مِشْفَر البعيرِ ـ/ [٢٤٠/ ٢] في مُطلَق الشَّفةِ[(٥)]، على ما صرَّح به الشَّيخُ عبدُ القاهرِ[(٦)]، فكذا إطلاق النُّطق على الدلالة، وحينئذٍ يصح التَّمثيل على أحد الاعتبارين = فاستحسنَه[(٧)].

= «أي: إذا كان معنى الكلمة غيرَ مستقلٍّ بالمفهوميَّة فالكلمة حرفٌ؛ وإن كان مستقِلًّا: فإن أخبروا بأحد الأزمنة الثلاثة ففعلٌ، وإلَّا فاسم. وفيه نظرٌ؛ إذ ربَّما يمنع الملازمةَ مستقلًّا بأنَّه يجوز أن يكون المعنى الواحدُ مستقِلًّا بالمفهوميَّة بالنظر إلى وضع لفظٍ له غير مستقلٍّ بالنظر إلى وضع لفظٍ آخرَ، بمعنى أن يكون مشروطًا بحكم الواضع في دلالة أحد اللفظين عليه ذِكرُ متعلَّقه، بخلاف اللفظ الآخر. مثلًا معنى الكاف الاسميَّة والحرفيَّة هي المثل، إلَّا أنَّ هذا المعنى مستقلٌّ بالمفهوميَّة من الكاف الاسمية دون الحرفية. وقد حقَّقنا الكلام في فوائد شرح أصول ابن الحاجب». «منه». وانظر: فوائد شرح مختصر الأصول ١/ ١٨٥.

(١) زِيد في مخطوط التلخيص اللوح ٦٢/ ١: «ورفاهية».

(٢) الإيضاح ٤٣٠.

(٣) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٨٩ ـ ٤٩٠، وانظر: أسرار البلاغة ٥١.

(٤) في هامش (ت): «بهاء الدِّين الحلوانيّ».

(٥) مضى هذا الكلام للتفتازانيّ في ص ٦٥٢.

(٦) انظر: أسرار البلاغة ٣٠ ـ ٣٢.

(٧) يعني: استحسنَ الشَّيخُ بهاء الدِّين الحلوانيُّ هذا الجوابَ منه.

(و) يُقدَّر التَّشبيهُ (في لام التَّعليل، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ﴾)، أي: موسى (﴿ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]: للعداوة) أي: يُقدَّر تشبيهُ العداوةِ (والحَزَنِ[١] بعد الالتقاط بعِلَّته)، أي: علَّة الالتقاطِ (الغائيَّة) كالمحبَّة والتبنِّي، ونحو ذلك في الترتُّب على الالتقاط والحصولِ بعده، ثمَّ استُعمل في العداوة والحَزَنِ ما كان حقُّه أن يُستعمَل في العلَّة الغائيَّة، فتكون الاستعارةُ فيها تبعًا للاستعارة في المجرور[٢].

هذا الذي ذكَره المصنِّف مأخوذٌ من كلام صاحبِ «الكشَّاف»، حيث قال: معنى التَّعليلِ في اللام واردٌ على طريق المجازِ؛ لأنَّه لم يكن داعيتُهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحَزَنًا، ولكن المحبَّةُ والتبنِّي، غيرَ أنَّ ذلك لمَّا كان نتيجةَ التقاطِهم وثمرتَه شُبِّه بالدَّاعي الذي يفعل الفاعلُ لأجله[٣].

وهو غيرُ مستقيمٍ على مذهب المصنِّفِ؛ لأنَّ المشبَّه يجبُ أن يكون متروكًا في الاستعارة[٤] على مذهبه، سواءٌ كانت أصليَّة أو تبعيَّة[٥].

غايةُ ما في الباب أنَّ التَّشبيهَ في التبَعيَّة لا يكون في نفس مفهومِ اللفظِ.

نعم هذا مُوجَّهٌ على أن يكون استعارةً بالكناية في نفس المجرورِ؛ لأنَّه أضمر في النَّفس تشبيهَ العداوةِ مثلًا بالعلَّة الغائيَّة ولم يصرِّح بغير المشبَّهِ، ودُلَّ عليه[٦] بذِكر ما يخصُّ المشبَّهَ به وهو لامُ التَّعليل، فلا يكون من الاستعارة التبَعيَّةِ في شيء.

وكذا يصحُّ على مذهب السكَّاكيِّ في الاستعارة بالكناية[٧]؛ لأنَّه ذُكِر المشبَّهُ، أعني العداوةَ، وأريدَ المشبَّهُ به، أعني العلَّةَ الغائيَّة، ادِّعاءً بقرينة لام التَّعليل. فتحقيقُ الاستعارةِ التبَعيَّة[٨] في ذلك: أنَّه شُبِّه ترتُّب العداوةِ والحَزَنِ على الالتقاط بترتُّب علَّته الغائيَّة عليه، ثمَّ استُعمل في المشبَّه اللامُ الموضوعةُ للدلالة على ترتُّب العلَّة الغائيَّة التي هو المشبَّهُ به، فجرَتِ الاستعارةُ أوَّلًا في العلِّيَّة

---

(١) زيد في (ت) و(ك) و(ي): «الحاصلين».

(٢) الكلام بمعناه في **الإيضاح** ٤٣٠.

(٣) انظر: **الكشَّاف** ٣/ ١٦٦ (القصص، ٢٨/ ٨).

(٤) زيد في (ت): «التصريحيَّة».

(٥) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٤/ ١٢١ ـ ١٢٢: «وعلى هذا الطريقِ المشبَّهُ، أعني العداوة والحَزَن، مذكورٌ لا متروكٌ».

(٦) في هامش (د) **تعليق من التفتازانيِّ**، نصُّه: «ردٌّ على ذلك التشبيهِ المضمرِ في النفس». «منه».

(٧) السكَّاكيُّ يجعل قسم الاستعارة التبعيَّة من قسم الاستعارة بالكناية. انظر: **مفتاح العلوم** ٤٩٣.

(٨) في هامش (صل): «على مذهب السكَّاكيِّ».

والغَرَضيَّة وبتبعيَّتها في اللام، كما مرَّ في «نطقتِ الحالُ»[1]،/ [١/٢٤١] فصار حُكم اللامِ حكمَ «الأسد» حيث استُعيرت[2] لِمَا يُشبِه العليَّةَ[3].

والحاصلُ أنَّه: إن قُدِّر التَّشبيهُ في أمثال ذلك فيما دَخَل عليه الحرفُ فالاستعارةُ مكنيَّة والحرفُ قرينةٌ، وهو اختيار السكَّاكيِّ[4]، كما إذا قُدِّر في «نطقتِ الحالُ» تشبيهُ الحالِ بالإنسان المتكلِّم، ويكون «نطقتْ» قرينةً؛ وإن قُدِّر التَّشبيهُ في متعلِّق معنى الحرفِ كالعليَّة والظرفيَّة وما أشبهَ ذلك فالاستعارةُ تبعيَّةٌ.

(ومَدارُ قرينتِها)، أي: قرينةِ الاستعارةِ التبَعيَّة **(في الأوَّلَين)**، أي: في الفعل وما يُشتقُّ منه **(على الفاعل، نحو:** «نطقتِ الحالُ بكذا»**)**، فإنَّ النُّطقَ الحقيقيَّ لا يُسنَد إلى الحال **(أو المفعول، نحو)**:

جُمِــعَ الـحــقُّ لـنـــا فـي إمامٍ **(قَتَلَ البُخلَ وأحيَا السَّمَاحَا)**[5]

فإنَّ القتل والإحياءَ الحقيقيَّين لا يتعلَّقان بالبخل والجودِ.

(ونحو) قولِ القُطاميِّ:

لـم تَلـقَ قومًا همُ شـرٌّ لإخوتِـهـم مِـنَّا عشـيَّةَ يجري بالـدَّمِ الوادِي

(نَقريهـمُ لَهذميَّاتٍ نَـقـدُّ بـهَـا) مـا كانَ خـاطَ عليهـمْ كلُّ زرَّادِ[6]

«اللهذَمُ من الأسنة: القاطع»[7]، أراد بـ«لهذميَّات» طعَناتٍ منسوبةً إلى الأسنَّة القاطعةِ، أو أراد نفسَ الأسنَّةِ، والنِّسبة للمبالغة كـ«أحمريّ»[8]. والقدُّ: القطعُ[9]. وزَرْدُ الدِّرع وسَرْدُها: نسجُها[10].

---

(١) مضى آنفًا في ص ٦٧٩.

(٢) في هامش (صل): «فتكون تبعيَّة».

(٣) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٤/ ١٢٣: «وصار متعلّق اللام هو العليَّة والغرضيَّة، لا المجرورُ على ما ذَكَره المصنِّف سهوًا».

(٤) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٩٣.

(٥) البيت لابن المعتزّ في **ديوانه** ١/ ٤٦٨؛ وهو له في **أسرار البلاغة** ٥٣، و**نهاية الإيجاز** ١٤١، و**الإيضاح** ٤٣١.

(٦) في **ديوان القُطاميّ** ٨٩ ـ ٩٠؛ وهما له في **الكامل** ٨٣؛ وبلا عزو في **أسرار البلاغة** ٦١، ٥٤، و**نهاية الإيجاز** ١٤٢، و**مفتاح العلوم** ٤٩٢، و**الإيضاح** ٤٣١.

(٧) **الصحاح** (لهذم).

(٨) انظر الكلام على «أحمريّ» ونظائره في: **شرح الرضيّ على الكافية** ٣/ ٨١، ٣٢٦.

(٩) انظر: **الصحاح** (قدد).

(١٠) **الصحاح** (زرد).

فالمفعولُ الثَّاني، أعني «اللهذَميَّات»، قرينةٌ على أنَّ «نقريهم» استعارةٌ.

وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كلٌّ منهما قرينةً، كقول الحريريِّ:

وأَقْـرِي المَسَـامِعَ إمَّـا نطَـقْـتُ ... بيانًا يَقُـودُ الحَـرون الشَّمُوسَـا[1]

فإنَّ تعلُّق «أقري» بكلّ من «المسامع» و«البيان» دليلٌ على أنَّه استعارةٌ.

(أو المجرورِ، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١])، فإنَّ ذِكر العذابِ قرينةٌ على أنَّ «بشِّر» استعارةٌ.

أو إلى الجميع، أعني الفاعلَ والمفعولَ والمجرورَ، نحو «قرى حربُ بني فلانٍ أعناقَ الأعادي بالسُّيوف طعناتٍ».

وأمَّا تمثيلُ السكَّاكي في ذلك بقول الشَّاعرِ:

تَقري الرِّياحُ رياضَ الحُزنِ مُزهِـرةً ... إذا سَرى النَّومُ في الأجفانِ إيقاظا[2]

= فغيرُ صحيح[3]؛ لأنَّ المجرورَ، أعني «الأجفان»، متعلِّقٌ بـ«سَرى» لا بـ«تَقري».

وما ذَكَره الشَّارحُ من أنَّه قرينة على أنَّ «سَرى» استعارةٌ؛/ [٢٤١/ ٢] لأنَّ السُّرى في الحقيقة السَّيرُ بالليل[4] = فليس بشيء؛ لأنَّ المقصودَ أن يكون الجميعُ قرينةً لاستعارةٍ واحدة.

وإنَّما قال: (مدارُ قرينتها على كذا)[5]؛ لجواز أن تكون القرينةُ غيرَ ذلك، كقرائن الأحوال، نحو «قتلتُ زيدًا» إذا ضربتَه ضربًا شديدًا، وأمَّا القرينةُ في الحروف فغيرُ مُنضبِطة.

[أقسامُ الاستعارةِ باعتبار آخرَ غيرِ الطرفين والجامعِ]

(و) الاستعارةُ (باعتبار آخرَ) غير اعتبارِ الطَّرفين والجامعِ واللفظِ (ثلاثةُ أقسامٍ)؛ لأنَّها: إمَّا أنْ

---

(١) في شرح المقامات للشَّريشيّ ٤/ ٨٠ (المقامة الطيبيَّة)؛ وهو له في نهاية الإيجاز ١٤٢، ومقدمة تفسير ابن النقيب ١٠٦، والإيضاح ٤٣١، والتبيان للطِّيبيّ ١٩٥.

(٢) ما عرفتُ قائله. وهو بلا عزو في مفتاح العلوم ٤٩٢، والمصباح ١٣٦، والإيضاح ٤٣٢، والتبيان للطِّيبيّ ١٩٦، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٧٣/ ١ - ٢، والعقد المكلَّل اللوح ١٠١/ ٢. وليس البيت في مطبوع نهاية الإيجاز (طبعة أوغلي)، وهو فيه بلا عزو في طبعة (د. الشيخ أمين) ٢٤٤، ولعلَّه من زيادات بعض أصوله.

(٣) قال القزوينيُّ عن هذا التمثيل في الإيضاح ٤٣٢: «وفيه نظرٌ».

(٤) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٢٧٧/ ١.

(٥) وأصل العبارة في مفتاح العلوم ٤٩٢.

لم يُقرَن[١] بشيء يُلائم المستعارَ له أو المستعارَ منه، أو قُرِن[٢] بما يُلائم المستعارَ له، أو قُرِن[٣] بما يُلائم المستعار منه:

الأوَّل (**مُطلَقةٌ: وهي ما لم تُقرَن بصفةٍ ولا تفريع**)، أي: تفريع كلام مما يُلائم المستعارَ له والمستعارَ منه، نحو «عندي أسد»، (**والمُرادُ**) بالصِّفة: (**المَعنويَّةُ، لا النَّعتُ**) النحويُّ[٤]، على ما مرَّ في بحث القصرِ[٥].

(و) الثَّاني (**مُجرَّدةٌ: وهي ما قُرِن بما يُلائِم المُستعارَ له، كقوله**)، أي: قول كثيِّر: (**غَمرُ الرِّداءِ**)، أي: كثيرُ العطاء[٦]. استعارَ الرِّداء للعطاء؛ لأنَّه يصون عِرضَ صاحبه، كما يصون الرِّداء ما يُلقى عليه، ثمَّ وَصَفه بالغَمْر الذي يُلائم العطايا دون الرِّداء تجريدًا للاستعارة[٧]، والقرينةُ سياقُ الكلام، أعني قوله: (**إذا تبسَّمَ ضاحكًا**)، أي: شارعًا في الضَّحك آخذًا فيه.

.... غَلِقَتْ بِضِحكتِه رِقابُ المالِ[٨]

يقال: «غَلِق الرَّهنُ في يد المُرتهِن إذا لم يقدِر على افتكاكه»[٩]، يعني: إذا تبسَّم غلِقتْ رقابُ أمواله في أيدي السَّائلين.

---

(١) في (ج): «تُقرَن».

(٢) في (ج): «قُرِنَت».

(٣) في (ج): «قُرِنَت».

(٤) انظر: الإيضاح ٤٣٢.

(٥) في ص ٣٧٩.

(٦) المعنى في إصلاح المنطق ٤/ ٤٢، والزاهر ١/ ٤٣٢.

(٧) من قوله: «استعار» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في الكشَّاف ٢/ ٤٣١ ـ ٤٣٢ (الحجر، ١٥/ ١١٢)، والإيضاح ٤٣٢، والتبيان للطِّيبيّ ٢٠٢.

(٨) البيت بتمامه:

غَمْـرُ الـرِّداءِ إذا تبسَّـم ضاحـكًا غلِقـتْ لضِحكتـهِ رقـابُ المـالِ

في ديوان كثيِّر ٢٨٨؛ وهو له في الكشَّاف ٢/ ٤٣١ (الحجر، ١٥/ ١١٢)، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٧٢/ ١، ونهاية الأرب ٧/ ٥٤، والإيضاح ٤٣٢، والتبيان للطِّيبيّ ٢٠١، والصناعتين ٣٥٤، والمثل السائر ٢/ ٦٨، والدُّرّ الفريد ١/ ٤٣٨، وبلا عزو في حلية المحاضرة ٢/ ١١، والخصائص ٢/ ٤٤٥، ونضرة الإغريض ٢٤.

(٩) أساس البلاغة (غلق).

وعليه قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ﴾ [النحل: ١١٢][(١)]، حيث لم يقل: «فكساها»؛ لأنَّ التَّرشيح وإن كان أبلَغَ، لكنَّ الإدراكَ بالذَّوق يستلزم الإدراكَ باللمس من غير عكسٍ، فكان في الإذاقة إشعارٌ بشدَّة الإصابة، بخلاف الكسوةِ. وإنَّما لم يقل: «طعمَ الجوعِ»؛ لأنَّه وإن لاءمَ الإذاقةَ فهو مفوِّتٌ لِمَا يُفيده لفظُ اللباسِ من بيان أنَّ الجوعَ والخوفَ عمَّ أثرُهما جميعَ البدنِ عمومَ الملابسِ[(٢)].

فإن قيل: المستعارُ له هو ما يُدرَك عند الجوع من الضرِّ وانتقاعِ اللونِ ورثاثةِ الهيئة[(٣)]، على ما مرَّ[(٤)]، والإذاقةُ لا تُناسِب ذلك، فكيف يكون تجريدًا؟

قلنا: المرادُ بالإذاقة إصابتُها بذلك الأمرِ الحادثِ/ [٢٤٢/ ١] الذي استُعير له اللباس، كأنَّه قيل: فأصابها بلباس الجوعِ والخوفِ، والإذاقةُ جرَتْ عندهم مَجرى الحقيقةِ لشيوعها في البلايا والشَّدائدِ، كما يقال: ذاق فلانٌ البؤسَ والضرَّ، وأذاقه العذابَ[(٥)].

والذي يلوحُ من كلام القوم في هذه الآيةِ أنَّ في لباس الجوعِ استعارتين: إحداهما تصريحيَّةٌ، وهو أنَّه شُبِّه ما غشيَ الإنسانَ عند الجوعِ والخوفِ من بعض الحوادثِ باللباس لاشتماله على اللابس، ثمَّ استُعير له اللباسُ؛ والأخرى مكنيَّةٌ، وهو أنَّه شُبِّه ما يُدرَك من أثر الضرِّ والألمِ بما يُدرَك من طَعْم المُرِّ والبشعِ حتَّى أُوقِع عليه الإذاقةُ[(٦)]. كذا في «الكشَّاف».

فعلى هذا تكون الإذاقةُ بمنزلة الأظفارِ للمنيَّة، فلا يكون ترشيحًا[(٧)].

---

(١) مضى كلام على الاستعارة في هذه الآية في ص ٦٥٣.

(٢) الكلام على الاستعارة في الآية بلفظ جِدّ قريب في **الإيضاح** ٤٣٣، وهو بمعناه في **الكشَّاف** ٢/ ٤٣١ (الحجر، ١٥/ ١١٢). وانظر كلامًا على بلاغة الترشيح وعلوِّ مكانه في **الكشَّاف** ١/ ١٩٢ ـ ١٩٤ (البقرة، ٢/ ١٦)، وسيأتي تفصيله.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٤٨٦ ـ ٤٨٧.

(٤) في ص ٦٥٣.

(٥) الظاهر أنَّ التفتازانيَّ استخرج هذه الفنقلة من فحوى كلام الزمخشريّ والسكَّاكيّ على الآية. انظر: **الكشَّاف** ٢/ ٤٣١ (الحجر، ١٥/ ١١٢)، و**مفتاح العلوم** ٤٨٦ ـ ٤٨٧، و**الإيضاح** ٤٣٣.

(٦) انظر: **الكشَّاف** ٢/ ٤٣١ (الحجر، ١٥/ ١١٢)، وليس فيه التسمية بالتصريحيَّة والمكنيَّة.

(٧) في هامش (صل): «بل تخييلاً». والتفتازانيُّ ههنا بنى على مذهب الزمخشريّ في إجراء الاستعارتين حلَّ الإشكال السابق المتعلِّق بذكر الإذاقة، فبيَّن أنَّها تكون في ذلك بمنزلة اللوازم للاستعارة المكنيَّة لا ترشيحًا للتصريحيَّة، وبذلك يزول الإشكال.

= (و) الثَّالثُ (مُرشَّحةٌ[١]: وهو ما قُرِن بما يُلائِم المُستعارَ منه، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦])، فإنَّه استعار الاشتراءَ للاستبدال والاختيارِ، ثمَّ فرَّع عليها ما يُلائم الاشتراءَ من الرِّبح والتِّجارةِ[٢].

ونظيرُ التَّرشيح بالصِّفة قولك: «جاورتُ[٣] اليومَ بحرًا زاخرًا متلاطمَ الأمواجِ»[٤].

(وقد يجتمعان) أي: التَّجريدُ والتَّرشيحُ، (كقوله:

لدى أسدٍ شاكي السِّلاحِ)....... ....

هذا تجريدٌ؛ لأنَّه وصفٌ يُلائم المُستعارَ له، أعني الرَّجلَ الشُّجاعَ

.... (مُقذَّفٍ له لِبَدٌ أظفارُه لم تُقلَّمِ)[٥]

هذا ترشيحٌ؛ لأنَّ هذا الوصفَ ممَّا يلائم المستعارَ منه، يعني الأسدَ الحقيقيَّ.

(والتَّرشيحُ أبلغُ) من الإطلاق والتَّجريدِ ومن جَمْع التَّرشيحِ والتَّجريدِ؛ (لاشتمالِه على تحقيقِ المُبالغةِ) في التَّشبيه، لأنَّ في الاستعارة مبالغةً في التشبيه، فترشيحُها وتزيينُها بما يُلائم المستعارَ منه تحقيقٌ لذلك وتقويةٌ[٦].

(ومَبناه)، أي: مبنى التَّرشيحِ (على تناسي التَّشبيهِ) وادِّعاء أنَّ المُستعار له عينُ المُستعارِ منه لا شيءٌ مُشبَّه به، (حتَّى إنَّه يُبنى على عُلوِّ القَدْرِ) الذي يُستعار له عُلوُّ المكانِ، (ما يُبنى على عُلوِّ المكانِ[٧]، كقوله)، أي: قول أبي تمَّام من قصيدة يرثي بها خالدَ بن يزيدَ الشَّيبانيَّ ويذكر أباه، وهذا البيتُ في مدح أبيه وذِكرِ عُلوِّه[٨]:

---

(١) في (ج): «ترشيحيَّة».

(٢) الكلام على الآية بلفظ قريب في الكشَّاف ١/ ١٩٠ ـ ١٩١ (البقرة، ٢/ ١٦)، والإيضاح ٤٣٣ ـ ٤٣٤.

(٣) في هامش (صل): «بالجيم هو الرِّواية»؛ وفي (ج): «حاورت».

(٤) الكلام مع المثال بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٩٤.

(٥) البيت لزهير من معلَّقته. ومضى بتخريجه في ص ٦٥٣.

(٦) الكلام بمعناه مع زيادة تفصيل في الكشَّاف ١/ ١٩٢ ـ ١٩٤ (البقرة، ٢/ ١٦).

(٧) أصل الكلام في أسرار البلاغة ٣٠٢.

(٨) في (ع): «عُلوَّ قدره».

/[٢/٢٤٢]

(ويَصعَـدُ حتَّـى لَظـنَّ[١] الجَهولُ ... بـأنَّ لـه حاجـةً فـي السَّـماءِ)[٢]

استعار الصُّعودَ لعلوِّ القدر والارتقاء في مدارج الكمالِ، ثمَّ بنى عليه ما يُبنى على عُلوِّ المكان والارتقاءِ إلى السَّماء[٣]، فلولا أنَّ قَصْده أن يتناسى التَّشبيهَ ويصرَّ على إنكاره فيجعلَه صاعدًا في السَّماء من حيث المسافة المكانية، لما كان لهذا الكلامِ وجهٌ[٤].

(ونحوه)، أي: نحو البناءِ على عُلوِّ القَدْرِ ما يُبنى على علوِّ المكانِ لتناسي التَّشبيهِ، **(ما مرَّ مِن التعجُّبِ)** في قوله:

قامـتْ تُظلِّلنـي ومِـن عَـجَبٍ ... شمسٌ تُظلِّلنـي مِـن الشَّـمسِ[٥]

(والنَّهي عنه)، أي: عن التعجُّب في قوله:

لا تَعجبـوا مِـن بِلـى غِلالتِـه[٦] ... .

لأنَّه لو لم يُقصَد تناسي التَّشبيهِ وإنكارُه لَمَا كان للتعجُّب والنَّهي عنه وجهٌ كما سبق[٧]، إلا أنَّ مذهب التعجُّب على عكس مذهبِ النَّهي عنه[٨]، فإنَّ مذهبَ التعجُّبِ إثباتُ وصفٍ يمتنع ثبوتُه للمستعار منه، ومذهبَ النَّهي عنه إثباتُ خاصَّة من خواصِّ المستعارِ منه[٩].

---

(١) في مخطوط التلخيص اللوح ٦٢/ ٢: «يظنَّ». في هامش (صل) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «اللامُ لامُ الابتداءِ الدَّاخلةُ على الماضي، ويُروى (يظنَّ) بلفظ المضارع». «منه».

(٢) البيت في شرح ديوانه للتبريزيّ ٤/ ٣٤. وفيه «منزلاً» مكان «حاجة»؛ وهو له في أسرار البلاغة ٣٠٢، والكشَّاف ١/ ٢٠٦ (البقرة، ٢/ ١٨)، ونهاية الإيجاز ١٤٧، ومفتاح العلوم ٤٩٤، ومقدِّمة تفسير ابن النقيب ١١١، والإيضاح للقزوينيّ ٤٣٤. والرِّواية فيها جميعًا «حتَّى يظُنَّ»، خلا الديوان فالرِّواية فيه ما اختاره التفتازانيُّ. وأوردَ الشِّيرازيُّ الرِّوايتين في مفتاح المفتاح اللوح ٢٧٩/ ١، والكاشيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٢١٧/ ٢.

(٣) زاد التفتازانيُّ ههنا في المختصر ٤/ ١٣٦: «وفي لفظ الجهول مبالغةٌ في المدح؛ لِمَا فيه من الإشارة إلى أنَّ هذا إنَّما يظنُّه الجهول، وأمَّا العاقل فيعرف أنَّه لا حاجةَ له في السماء لاتِّصافه بسائر الكمالاتِ».

(٤) الكلام على الاستعارة في البيت بلفظ قريب في أسرار البلاغة ٣٠٢، ونهاية الإيجاز ١٤٧ ـ ١٤٨، والإيضاح ٤٣٤.

(٥) البيت لابن العميد، ومضى بتخريجه مع ثانٍ له في ص ٦٥٩ ـ ٦٦٠.

(٦) صدر بيت لأبي الحسن بن طباطبا. ومضى تخريجه في بحث المجاز العقليّ في ص ١٣٨.

(٧) الكلام بلفظ قريب في أسرار البلاغة ٣٠٣، ونهاية الإيجاز ١٤٧ ـ ١٤٨، والإيضاح ٤٣٤.

(٨) «عنه» ليس في (ك) و(ي) و(س).

(٩) الكلام بلفظ قريب في أسرار البلاغة ٣٠٥، والإيضاح ٤٣٥.

ثمَّ أشار إلى زيادة تقريرٍ وتحقيقٍ لهذا الكلام بقوله[١]: **(وإذا جاز البناءُ على الفرعِ)**، أي: المشبَّهِ به، **(مع الاعترافِ بالأصلِ)**، أي: المشبَّهِ[٢]؛ وذلك لأنَّ الأصل في التَّشبيه وإن كان هو المشبَّهَ به من جهة أنَّه أقوى وأعرَفُ في وجه الشَّبهِ، لكنَّ المشبَّهَ أيضًا أصلٌ من جهة أنَّ الغرَضَ يعود إليه، وأنَّه المقصودُ في الكلام بالإثبات والنَّفي[٣].

ومنهم مَنِ استبعد تسميةَ المشبَّهِ أصلًا والمشبَّهِ به فرعًا، فزعم أنَّ المرادَ بالأصل هو التَّشبيهُ وبالفرع هو الاستعارةُ[٤].

وهو غلطٌ؛ لأنَّه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعترافِ بالتَّشبيه.

وما ذكرنا صريح في «الإيضاح»[٥] ويدلُّ عليه لفظ «المفتاح»، وهو قوله: «وإذا كانوا مع التَّشبيهِ والاعترافِ بالأصل يُسوِّغون ألَّا يبنوا إلَّا على الفرع»[٦]، **(كما في قوله)**، أي: قولِ العبَّاس بن الأحنفِ:

(هي الشَّمسُ[٧] مَسكَنُها في السَّماء ....

فعزِّ)، أمرٌ من عزَّاه: حَمَله على العزاء، وهو الصَّبر[٨]، **(الفؤادَ عزاءً جميلا. فلن تستطيعَ)** أنت **(إليها)**، أي: إلى الشَّمس[٩] **(الصُّعودَ. ولن تستطيعَ)** الشَّمسُ **(إليكَ النُّزولا)**[١٠].

---

(١) «بقوله» ليس في (ت).

(٢) نصَّ على ذلك الشِّيرازيُّ في مفتاح المفتاح اللوح ٢٧٩/ ٢، والمؤذنيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٢٢٨/ ٢، والكاشيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٢١٨/ ٢. وفي هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «أي: المشبَّه، بحيث لا يتميَّز عن المشبَّه به أصلًا، على أنَّ كلَّ ما يترتَّب على المشبَّه به من التعجُّب والنهي يترتَّب على المشبَّه أيضًا». «منه».

(٣) الكلام بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ٢٧٩/ ٢.

(٤) يفهم ذلك من كلام الخلخاليّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٥٩٩.

(٥) انظر: الإيضاح ٤٣٦.

(٦) مفتاح العلوم ٤٩٦.

(٧) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «قوله: ‹هي الشَّمس› تشبيهٌ لا استعارة، وفي التشبيه اعتراضٌ بالمشبَّه به، ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبَّه به». «منه».

(٨) الكلام بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ٢٧٩/ ٢.

(٩) «لا إلى السماء؛ ليُناسبَ ‹إليك›». مفتاح المفتاح اللوح ٢٨٠/ ١.

(١٠) البيتان بتمامهما:

هيَ الشَّمسُ مَسكَنُها في السَّماءِ ... فعزِّ الفؤادَ عزاءً جميلا

فلن تستطيع إليها الصُّعودَ ... ولن تستطيعَ إليكَ النُّزولا

وهما ديوان العباس بن الأحنف ٢٢١؛ وله في أسرار البلاغة ٣٠٧؛ والإيضاح ٤٣٦؛ وبلا عزو في مفتاح العلوم ٤٩٦.

وبحثُ تقديمِ الظَّرف على المصدر قد سبق في شرح الدِّيباجة(١).

(فمع جَحْدِه أَولى) هذا جواب الشَّرطِ، أعني قوله: (وإذا جاز)، أي: فالبناءُ على الفرع مع جَحْد الأصلِ كما في الاستعارة أَولى بالجواز؛ لأنَّه قد طُويَ فيها ذِكرُ الأصل، أعني المشبَّهَ،/ [١/٢٤٣] وجُعِلَ الكلامُ خلوًّا عنه، وجازَ الحديثُ مع المشبَّهِ به، فكيف لا يجوز بناءُ الكلامِ عليه؟

هذا هو المجازُ المفردُ.

[المجازُ المركَّب]

(وأمَّا) المجازُ (المُركَّبُ: فهو اللفظُ المُستعمَلُ فيما)، أي: في المعنى الذي (شُبِّه بمعناه الأصليِّ)، أي: بالمعنى الذي يدلُّ عليه ذلك اللفظُ بالمطابقة (تشبيهَ التَّمثيلِ): وهو ما يكون وجهُه منتزَعًا من متعدِّد. واحتُرز بهذا عن الاستعارة في المُفرَد. (للمبالغة) في التَّشبيه، إشارةً إلى اتِّحاد الغايةِ في الاستعارة في المفرد والمركَّبِ.

وحاصلُه: أن تُشبَّه إحدى الصُّورتين المُنتزَعتين من متعدِّد بالأخرى، ثمَّ يُدَّعى أنَّ الصُّورة المشبَّهة من جنس الصُّورةِ المشبَّهِ بها، فيُطلقَ على الصُّورة المشبَّهةِ اللفظُ الدالُّ بالمطابقة على الصُّورة المشبَّهِ بها(٢).

(كما يُقال للمتردِّد في أمر: «إنِّي أراك تُقدِّم رِجلًا وتُؤخِّر أخرى»)(٣)، وكما كتب الوليد بن يزيدَ لمَّا بُويع إلى مروان بن محمَّد وقد بلغه أنَّه متوقِّف في البيعة له: «أمَّا بعدُ فإنِّي أراكَ تقدِّم رجلًا وتؤخِّر أخرى، فإذا أتاكَ كتابيَ هذا فاعتمِدْ على أيَّتهما شئت»(٤)، شبَّه صورةَ تردُّده في المبايعة بصورة تردُّد مَن قام ليذهب في أمر، فتارةً يريد الذَّهابَ فيقدِّم رجلًا وتارة لا يريد فيؤخِّر أخرى، فاستعمل الكلامَ الدالَّ على هذه الصُّورة في تلك(٥).

---

(١) في ص ٢٥.

(٢) بعض معنى هذا التعريف في **الإيضاح** ٤٣٨.

(٣) المثال مع شرح وافٍ له في: **دلائل الإعجاز** ٦٨ - ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٢٦٣، ٤٣٠، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٨، و**الكشَّاف** ١/ ٢٧٧ (الأحزاب، ٣٣/ ٧٢)، وأطلق الشَّيخان على أمثاله اسم التمثيل.

(٤) الخبر بلفظه عن يزيد بن الوليد في: **البيان والتبيين** ١/ ٣٠٢، و**أدب الكاتب** ٢٠، و**دلائل الإعجاز** ٤٤٠، و**أسرار البلاغة** ١١٢، و**قانون البلاغة** ٤٩؛ وهو عن الوليد بن يزيد في: **الصناعتين** ١٩١، و**سرّ الفصاحة** ٣٤٧، و**الإيضاح** ٤٣٨، وتبعهم في ذلك التفتازانيُّ ههنا.

(٥) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٤٣٨، وأصل الكلام بمعناه في **دلائل الإعجاز** ٦٨ - ٦٩، ٤٤٤، و**أسرار البلاغة** ١١٢.

ووجهُ الشَّبهِ وهو الإقدامُ تارةً والإحجامُ أخرى منتزعٌ عن عدَّة أمور، كما ترى.

(وهذا) المجازُ المركَّب **(يُسمَّى التَّمثيلَ)**؛ لأنَّ وجهه منتزَعٌ من متعدِّد **(على سبيلِ الاستعارةِ)**(١)؛ لأنَّه قد ذُكر المشبَّهُ به وأريدَ المشبَّهُ، وتُرك ذِكرُ المشبَّه بالكُلِّيَّة، كما هو طريق الاستعارة.

(وقد يُسمَّى التَّمثيلَ مُطلقًا)(٢)، من غير تقييد بقولنا: (على سبيل الاستعارة)، ويمتاز عن التَّشبيه بأنَّه يقال له: تشبيهُ تمثيلٍ أو تشبيهٌ تمثيليٌّ(٣).

وههنا بحثٌ، وهو أنَّ المجاز المركَّب كما يكون استعارةً فقد يكون غيرَ استعارة. وتحقيقُ ذلك أنَّ الواضع كما وضع المفرداتِ لمعانيها بحسب الشَّخصِ، كذلك وَضَع المُركَّبات لمعانيها التركيبيَّة بحسب النَّوع(٤)، مثلًا هيئةُ التَّركيبِ في نحو «زيدٌ قائمٌ» موضوعةٌ للإخبار بالإثبات،/ [٢/ ٢٤٣] فإذا استُعمل ذلك المُركَّب في غير ما وُضِع له فلا بدَّ وأن يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين، فإن كانت العلاقة المشابهةَ فاستعارةٌ، وإلَّا فغيرُ استعارة، كقوله:

هَـواي مع الرَّكب اليَمانين مُصعِدٌ(٥) .... البيتِ

فإنَّ المُركَّب موضوعٌ للإخبار، والغرضُ منه إظهارُ التحزُّن والتحسُّر.

فحَصْرُ المجازِ المركَّبِ في الاستعارةِ، وتعريفُه بما ذَكَر عدولٌ عن الصَّواب.

(ومتى فشا استعماله)، أي: استعمالُ المجازِ المركَّبِ أو التَّمثيلِ **(كذلك)**، أي: على سبيل الاستعارةِ(٦)، لا على سبيل التَّشبيهِ، ولا في معناه الأصليِّ، **(يُسمَّى مثلًا، ولهذا)**، أي: ولكون المَثَل تمثيلًا فشا استعماله على سبيل الاستعارةِ **(لا تُغيَّر الأمثالُ)**؛ لأنَّ الاستعارة يجب أن تكون لفظَ المشبَّهِ به المستعملَ في المشبَّه، فلو تطرَّق تغيير إلى المَثَل لَمَا كان لفظَ المشبَّهِ به بعينه، فلا يكون استعارةً فلا يكون مَثَلًا.

---

(١) تُفهَم هذه التسمية من كلام للشيخ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ٦٨، وإن كان الأكثر أنَّه يسميه التمثيل على الإطلاق.

(٢) سمَّاه بذلك الشَّيخان، كما مضى ذكره في التعاليق آنفًا.

(٣) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «قد اشتهر إطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه في عبارة **الكشَّاف** وغيره، أي: أنَّه قد يُخصُّ بقسم من التشبيه، وهو ما كان وجهه وصفًا غيرَ حقيقيٍّ». «منه».

(٤) الكلام في وضع المركَّبات بمعناه في **شرح الرضيّ على الكافية** ١/ ٢٥.

(٥) صدر بيت لجعفر بن عُلبة الحارثيّ. ومضى بتخريجه في بحث التعريف بالإضافة في ص ١٧٤.

(٦) زيد من نسخة في هامش (س): «أي: حال كونه مستعملاً فيما شُبِّه بمعناه الأصليِّ تشبيه التمثيل».

وتحقيق ذلك أنَّ المستعار يجب أن يكون اللفظَ الذي هو حقُّ المشبَّهِ به أُخِذ منه عاريَّةً للمشبَّه، فلو وقع فيه تغيير لَمَا كان هو اللفظَ الذي يخصُّ المشبَّهَ به فلا يكون عاريَّةً، فلهذا لا يُلتفَت في المَثَل إلى مَضْرِبه تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنية وجمعًا، بل إنَّما يُنظَر إلى مَورِد المَثَل، مثلًا إذا طلب رجلٌ شيئًا ضيَّعه قبل ذلك تقول: «بالصَّيف ضيعتِ اللبن»[1]، بكسر تاء الخطاب؛ لأنَّ المَثَل قد ورد في امرأة، وأمَّا ما يقع في كلامهم من نحو: «ضيَّعتُ اللبنَ بالصَّيف» على لفظ التكلُّم، فليس بمَثَل، بل مأخوذٌ من المَثَل وإشارةٌ إليه.

ولكون المَثَل ممَّا[2] فيه غرابة استُعير لفظه للحال أو الصِّفة أو القصة، إذا كان لها شأنٌ عجيبٌ ونوعُ غرابةٍ، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]، أي: حالُهم العجيبُ الشَّأن، وكقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧]، أي: الصِّفةُ العجيبةُ[3]، وكقوله: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: فيما قَصصْنا عليكم من العجائب قصَّةُ الجنَّةِ العجيبةُ[4].

[تحقيق معنى الاستعارةِ بالكناية والاستعارةِ التخييليَّة]

(**فَصْلٌ**) في تحقيق معنى الاستعارة/ [٢٤٤/ ١] بالكناية والاستعارة التَّخييليَّة. قد اتفقت الآراء على أنَّ في مثل قولنا: «أظفار المنيَّة نشبت بفلان» استعارةٌ بالكناية واستعارةٌ تخييليَّة، لكن اضطربَتْ في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان، ومحصَّلُ ذلك يرجع إلى ثلاثة أقوال:

أحدُها: ما يُفهَم من كلام القدماء.

والثَّاني ما ذهب إليه السَّكَّاكي، وسيجيء بيانهما.

والثَّالث: ما أوردَه المصنِّف. ولمَّا كانتا عنده أمرين معنويَّين غيرَ داخلين في تعريف المجاز أوردَ لهما فصلًا في ذيل بحثِ الاستعارةِ تتميمًا لأقسامها وتكميلًا للمعاني التي تطلق هي عليها، فقال:

---

(١) هو بلفظ قريب في **مجمع الأمثال** ٢/ ٦٨، و**المستقصى** ١/ ٣٢٩، و**أسرار البلاغة** ٣٩٨.

(٢) زيد في (ت): «هو».

(٣) زيد في (ج): «الشأن».

(٤) من قوله: «استُعير لفظه» إلى هنا مع الأمثلة الثلاثة بلفظ جدّ قريب في **الكشَّاف** ١/ ١٩٥ ـ ١٩٦ (البقرة، ٢/ ١٧)، وعنه بلا عزو في **الإيضاح** ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

(قد يُضمَرُ التَّشبيهُ في النَّفس)، أي: في نفس المتكلِّم (فلا يُصرَّح بشيءٍ مِن أركانه سوى المُشبَّه).

فإن قلتَ: قد سبق في التَّشبيه أنَّ ذِكر المشبَّهِ به واجبٌ البتَّةَ، وأنَّ أقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذِكر الأركان وتركِها[1].

قلتُ: ذلك إنَّما هو في التَّشبيه المُصطلَح، وقد سبق أنَّ المراد به غيرُ الاستعارةِ بالكناية.

(ويُدلُّ عليه)، أي: على ذلك التَّشبيهِ المضمَرِ في النَّفس، (بأن يُثبَت للمُشبَّه أمرٌ مُختصٌّ بالمُشبَّه به) من غير أن يكون هناك أمرٌ متحقِّقٌ حسًّا أو عقلًا، يُجرى عليه اسمُ ذلك الأمرِ، (فيُسمَّى التَّشبيهُ) المضمرُ في النَّفس (استعارةً بالكناية، أو مَكنيًّا عنها): أمَّا الكناية فلأنَّه لم يُصرَّح به، بل إنّما دُلَّ عليه بذِكْر خواصِّه ولوازمه، وأمَّا الاستعارةُ فمُجرَّد تسميةٍ خاليةٍ عن المُناسَبة.

(و) يسمَّى (إثباتُ ذلك الأمرِ) المختصِّ بالمشبَّه به (للمُشبَّه[2] استعارةً تخييليةً)؛ لأنَّه قد أُعيرَ للمشبَّه ذلك الأمرُ الذي يخصُّ المشبَّهَ به، وبه يكون كمالُه أو قِوامُه في وجه الشَّبهِ ليُخيَّل أنَّه من جنس المشبَّهِ به.

ثمَّ ذلك الأمرُ المختصُّ بالمشبَّه به المُثبَتُ للمشبَّه على ضربين:

أحدُهما: ما لا يكمُل وجهُ الشَّبهِ في المشبَّه به بدونه.

والثَّاني: ما به يكون قوامُ وجهِ الشَّبهِ في المشبَّه به[3].

فأشار إلى الأوَّل بقوله: (كما في قول) أبي ذؤيب (الهُذليِّ:/ [٢٤٤/ ٢] وإذا المَنيَّةُ أنشَبتْ)، أي: علَّقتْ (أظفارَها

.... ألفيــتَ كُلَّ تميمــةٍ لا تنفــعُ)[4]

---

(١) مضى ذلك في ص ٦٣١.

(٢) في (ج): «للمنيَّة».

(٣) من قوله: «ثمَّ ذلك» إلى هنا بلفظ قريب في الإيضاح ٤٤٥.

(٤) البيت بتمامه:

وإذا المنيَّــةُ أنشــبتْ أظفارَها ألفيــتَ كلَّ تميمــةٍ لا تنفــعُ

وهو من عينية أبي ذؤيب الشهيرة في شرح أشعار الهذليين ١/ ٨، والمفضَّليات ٤٢٢؛ وهو له في قواعد الشعر ٥٥، والموازنة ١/ ٢٦٨، والصناعتين ٢٨٤، وسرّ الفصاحة ١٧٨، ونهاية الإيجاز ١٤٧، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٧٢/ ١، ٢٧٧/ ١، ونهاية الأرب ٧/ ٥٥، والإيضاح ٤٤٥، والتبيان للطِّيبيّ ١٩٢؛ وهو بلا عزو في مفتاح العلوم ٤٩٣.

والتَّميمة: الخَرَزة التي تُجعَل مَعاذةً[1]، يعني إذا علَّق الموتُ مِخلبَه في شيء ليُذهب به بطَلت عنده الحِيَل[2]. رُويَ أنَّه هَلَكَ لأبي ذؤيب في عام واحد خمسُ بنين، وكانوا فيمَن هاجروا إلى مصرَ[3] فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت. ومنها قوله:

أَودى بنــيَّ وأعقَبونــي حســرةً ... عند الرُّقــادِ وعَبــرةً لا تُقلِــعُ[4]

حُكيَ أنَّ الحسن بن عليٍّ رضي الله عنه دخل على معاويةَ يعوده، فلمَّا رآه معاوية قام وتجلَّد وأنشد:

بـتـجـلُّــدي للشَّــامتين أُريـهــمُ ... أنِّي لريــبِ الدَّهــرِ لا أتضعضَعُ[5]

فأجابه الحسن، رضي الله عنه، على الفور، وقال:

وإذا المَنيَّة أنشـبتْ.......... ....البيت[6]

(شبَّه) في نفسه **(المَنيَّة بالسَّبُع في اغتيال النُّفوسِ بالقهر والغلَبة مِن غير تفرقة بين نفَّاع وضرَّار)** ولا رقَّةٍ لمرحوم ولا بُقيا على ذي فضيلةٍ **(فأثبتَ لها)**، أي: للمَنيَّة **(الأظفارَ التي لا يكمُل ذلك الاغتيال (فيه)**، أي: في السَّبع **(بدونها)** تحقيقًا للمبالغة في التَّشبيه[7]. فتشبيهُ المنية بالسَّبع استعارةٌ بالكناية، وإثباتُ الأظفارِ للمَنيَّة استعارةٌ تخييليَّةٌ.

وأشار إلى الثَّاني بقوله: **(وكما في قول الآخر:**

ولئـن[8] نطقتُ بشُـكر بِـرِّكَ مُفصِحًا ... فلسـانُ[9] حَالـي بالشِّـكاية أنطَقُ[10]

---

(١) انظر: **الصحاح** (تمم).

(٢) قال السُّكَّريُّ عند شرح هذا البيت في **شرح أشعار الهذليين** ١/ ٨: «قال الأصمعيّ: هذا مَثَلٌ، ليس للمنية أظفارٌ. يقول: إذا أخذت لم تغنِ التميمة شيئًا، وهي المعاذة والعُوذة. يقول: فلا تنفع العُوذ والرُّقى إذا جاءتِ المنية».

(٣) في (صل): «مُضَر»، وكتب تحتها في هامشها: «اسم قبيلة». والظاهر أنَّه تحريفٌ. وأثبتُّ ما في (ت) و(ج)، وهو الموافق لِمَا نقله السُّكَّريُّ في مناسبة القصيدة في **شرح أشعار الهذليين** ١/ ٣؛ وبذلك ورد خبرهم في **خزانة الأدب** للبغدادي ١/ ٤٢٢.

(٤) في **شرح أشعار الهذليين** ١/ ٦، **والمفضَّليات** ٤٢١.

(٥) في **شرح أشعار الهذليين** ١/ ١٠، **والمفضَّليات** ٤٢٢.

(٦) الخبر عن الحسين بن عليّ رضي الله عنهما في **الفاضل** ٥١. ولا يخفى ما فيه.

(٧) الكلام بلفظ جدّ قريب في **مفتاح العلوم** ٤٨٥، **والإيضاح** ٤٤٥.

(٨) في مخطوط **التلخيص** اللوح ٦٣/ ٢: «**ولقد**».

(٩) في مخطوط **التلخيص** اللوح ٦٣/ ٢: «**ولسانُ**».

(١٠) البيت لأبي نصر محمّد بن عبد الجبّار العُتبيّ في **يتيمة الدهر** ٤/ ٤٦٦، **وثمار القلوب** ٣٣٢، **والدُّر الفريد** ١٠/ ٣٣٥؛ وهو بلا =

شبَّه الحالَ بإنسان مُتكلِّم في الدلالة على المقصود)، وهذا هو الاستعارةُ بالكناية، **(فأثبتَ لها)**، أي: للحال **(اللِّسانَ الذي به قِوامُها)** أي: قِوام الدلالةِ **(فيه)**، أي: في الإنسان المتكلِّم، وهذا[١] استعارةٌ تخييليَّةٌ.

فعلى ما ذَكَر المصنِّف: كلٌّ من لفظَي الأظفارِ والمنيَّةِ حقيقةٌ مستعملةٌ في المعنى الموضوعِ له، وليس في الكلام مجازٌ لغويٌّ، وإنَّما المجازُ هو إثبات شيءٍ لشيء ليس هو له، وهذا عقليٌّ كإثبات الإنباتِ للرَّبيع على ما سبق[٢]. والاستعارةُ بالكناية والاستعارةُ التخييليَّةُ أمران معنويان، وهما فعلان للمتكلِّم، ويتلازمان في الكلام لا يتحقَّق أحدُهما بدون الآخر، لأنَّ التخييليَّة يجب أن تكون قرينةً للمكنيَّة البتَّةَ، وهي يجب أن تكون قرينتُها/ [٢٤٥/ ١] التخييليَّةَ البتَّةَ.

فإن قلتَ: فماذا يقول المصنِّف في مثل قولنا: «أظفارُ المنيَّةِ الشَّبيهةِ بالسَّبُع أهلكت فلانًا»[٣].

قلتُ: له أن يقول بعد تسليم صحَّةِ هذا الكلام: إنَّه ترشيحٌ للتَّشبيه، كما يسمَّى «أطولُكنَّ» في قوله عليه السَّلام: «أسرعكنَّ لحوقًا بي أطولُكنَّ يدًا»[٤] ترشيحًا للمجاز، أعني اليدَ المستعملةَ في النعمة.

فإن قلتَ: ما ذَكَره المصنِّف من تفسير الاستعارةِ بالكناية شيءٌ لا مستندَ له في كلام السَّلفِ، ولا هو يُبتنى على مناسبة لغويَّة، وكأنَّه استنباطٌ منه، فما تفسيرُها الصَّحيح؟

قلتُ: معناها الصَّحيحُ المذكورُ في كلام السَّلفِ[٥] هو ألَّا يُصرَّح بذِكر المستعارِ، بل يُذكَر رديفُه ولازمُه الدالُّ عليه، فالمقصودُ بقولنا: «أظفارُ المنيَّة» استعارةُ السَّبُع للمنيَّة كاستعارة الأسدِ للرَّجل الشُّجاع في قولنا: «رأيتُ أسدًا»، لكنَّا لم نُصرِّح بذِكر المستعارِ، أعني السَّبُع، بل اقتصرنا على ذِكر لازمِه ليُنتقَل منه إلى المقصود، كما هو شأن الكنايةِ، فالمستعارُ هو لفظُ السَّبُع الغيرُ المُصرَّح به، والمستعارُ منه هو الحيوان المفترِسُ، والمستعارُ له هو المنيَّةُ.

= عزو في الإيضاح ٤٤٥.

وفي هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «أراد الشَّاعر أن يُبيِّن أنَّ إساءة المخاطَبِ عليه دائمة وإحسانَه له على سبيل القدرة، حيث أخرج الشَّرطَ جملةً فعليَّة دالَّة على التجدُّد والحدوثِ، والجزاءَ اسميَّة مفيدةً للدوام والاستمرار». «منه».

(١) في هامش (صل): «الإثباتُ».

(٢) مضى في ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٣) المثال في تحقيق الفوائد الغياثية ٢/ ٧٣٦.

(٤) بلفظ قريب في مسند أحمد ٤١/ ٣٨٦ (٢٤٨٩٩)، وصحيح البخاري ٢/ ١١٠ (١٤٢٠)، وصحيح مسلم ٤/ ١٩٠٧ (٢٤٥٢)؛ وهو في البيان والتبيين ٣/ ١٤٥، أسرار البلاغة ٣٥٦ ـ ٣٥٧، والمثل السائر ١/ ٥٣، والإيضاح ٣٩٨.

(٥) في هامش (ت): «عبد القاهر وصاحب الكشَّاف».

وبهذا يُشعِر كلامُ صاحبِ «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧]، حيث قال: ساغ استعمالُ النَّقضِ في إبطال العهد من حيث تسميتُهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارةِ؛ لِمَا فيه من ثبات الوُصلةِ بين المتعاهدَين، وهذا من أسرار البلاغةِ ولطائفِها، أن يسكتوا عن ذِكر الشَّيءِ[(١)] المستعارِ ثمَّ يرمزوا إليه بذِكر شيءٍ من روادفه، فيُنبِّهوا بذلك الرَّمز على مكانه، نحو ‹شجاعٌ يفترسُ أقرانَه›، ففيه تنبيهٌ على أنَّ الشُّجاع أسدٌ[(٢)].

هذا كلامُه، وهو صريحٌ في أنَّ المستعار هو اسمُ المشبَّهِ به المتروكِ صريحًا المرموزِ إليه بذِكر لوازمه، لكنَّا قد استفدنا منه أنَّ قرينةَ الاستعارةِ بالكناية لا يجب أن تكون استعارةً تخييليَّة، بل قد تكون تحقيقيَّةً كاستعارة النَّقضِ لإبطال العهدِ.

وسيجيء الكلامُ على ما ذَكَره السَّكَّاكيُّ./[٢/٢٤٥]

وأمَّا الشَّيخُ عبدُ القاهرِ فلم يُشعِر كلامُه بذِكر الاستعارةِ بالكناية، وإنَّما دُلَّ على أنَّ في قولنا: ‹أظفار المنيَّة› استعارةً، بمعنى أنَّه أثبت للمنيَّة ما ليس لها، بناءً على تشبيهها بما له الأظفارُ وهو السَّبعُ[(٣)]. وهذا قريب[(٤)] ممَّا ذَكَره المصنِّف في التَّخييليَّة؛ وذلك أنَّه قال في «أسرار البلاغة»: الاستعارةُ على قسمين:

أحدُهما: أن يُنقَل الاسمُ عن مسمَّاه إلى أمر متحقِّق يمكن أن يُنصَّ عليه ويُشار إليه، نحو ‹رأيت أسدًا›، أي: رجلًا شجاعًا.

والثَّاني: أن يُؤخَذ الاسمُ عن حقيقته ويُوضَع موضعًا لا يُتبيَّن فيه شيءٌ يُشار إليه فيقالَ[(٥)]: هو المرادُ بالاسم، كقول لبيد:

وغَــداةِ ريحٍ قـد كشـفْـتُ وقِـرَّةٍ ... إذ أصبحَتْ بيَدِ الشَّمالِ زِمامُها[(٦)]

---

(١) «الشَّيء» ليس في (ع).

(٢) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٢٦٨ (البقرة، ٢/ ٢٧).

(٣) هذا المعنى ذكره الشَّيخ في **أسرار البلاغة** ٤٤، و**دلائل الإعجاز** ٦٧، بأمثلة أخرى غير المذكور ههنا، وسيأتي تفصيله.

(٤) في (ج): «أقرب».

(٥) زيد في (ح): «هذا»، وهي مستدركةٌ في هامش (صل) من غير تصحيح.

(٦) البيت في ديوانه ٣١٥؛ وهو له في **الموازنة** ١/ ١٥، و**حلية المحاضرة** ١/ ١٣٦، و**الوساطة** ٣٤، و**الصناعتين** ٢٨٥، و**ثمار القلوب** ٣٣٧، و**أسرار البلاغة** ٤٥، و**دلائل الإعجاز** ٤٣٥، ٦٧، و**الكشَّاف** ١/ ٦٢٧ (المائدة، ٥/ ٦٤).

جَعَل للشَّمال يدًا من غير أن يشير إلى معنى فيُجريَ عليه اسمَ اليدِ، ولهذا لا يصحُّ أن يقال: إذ أصبحت بشيءٍ مثلِ اليدِ للشَّمال، كما يقال: (رأيتُ رجلًا مثلَ الأسدِ). وإنَّما يتأتَّى لك التَّشبيهُ في هذا بعد أن تُغيِّر الطَّريقةَ، فتقول: إذ أصبحَتِ الشَّمالُ ولها في قوَّة تأثيرها في الغَداة شِبْهُ المالكِ تصريفَ الشَّيء بيده، فتجِد الشَّبهَ المُنتزَع لا يلقاك من المستعار نفسه، بل ممَّا يضاف إليه، لأنَّك تجعل الشَّمال مِثلَ ذي اليدِ من الأحياء فتجعل المستعارَ له، أعني الشَّمالَ مثلًا ذا شيءٍ، وغرضُك أن تُثبِت له حكمَ مَن يكون له ذلك الشَّيءُ[١].

وقال أيضًا: لا خلافَ في أنَّ لفظ اليدِ استعارةٌ مع أنَّه لـم يُنقَل عن شيء إلى شيء، إذ ليس المعنى على أنَّه شبَّه شيئًا باليد، وإنَّما المعنى على أنَّه أراد أن يُثبِت للشَّمال يدًا[٢].

(وكذا قول زهير: صَحا)، أي: سَلَا مجازًا من الصَّحو خلافُ السُّكر[٣]، **(القلبُ عن سَلمى وأَقصَر باطلُه)**، يقال: أقصر عن الشَّيء إذا أقلع عنه، أي: تركه، وامتنع عنه[٤]. قيل: هو على القلب، أي: أقصرَ هو عن باطله[٥]. ولا حاجةَ إليه، لصحَّة أن يقال: امتنعَ باطلُه عنه وتركه بحاله.

.... **(وعُـرِّيَ أفراسُ الصِّبـا ورَوَاحلُه)**[٦]

هذا مثالٌ ثالثٌ للاستعارة بالكناية والتخييليَّةِ أوردَه تنبيهًا على أنَّ مِن التخييليَّة ما يحتمل أن يكون تحقيقيَّة، وهي التي سمَّاها السكَّاكيُّ «الاستعارة[٧] المحتملة/[٢٤٦/ ١] للتَّحقيق والتَّخييل»[٨]، وعند حملِها على التحقيقيَّة تنتفي الاستعارةُ بالكناية ضرورةً:

---

(١) انظر: أسرار البلاغة ٤٤ ـ ٤٧.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٤٣٦.

(٣) انظر: الصحاح (صحا)، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٧١/ ١.

(٤) انظر: الصحاح (قصر).

(٥) ما وقفتُ على هذا القول فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٦) البيت بتمامه:

صحَا القلبُ عن سَلمى وأقصَر باطلُه وعُـرِّيَ أفـراسُ الـصِّبـا ورواحـلُـه

وهـو فـي ديوانه ١٠١؛ وله في نقد الشعر ١٧٨، والموازنة ١/ ١٤، ٢٦٧، والمنصف لابن وكيع ١/ ٤٤، والوساطة ٣٤، والصناعتين ٢٨٢، وقراضة الذهب ٢٢، وسرّ الفصاحة ١٧٥، وأسرار البلاغة ٤٧، ٢٨، ومفتاح العلوم ٤٨٦، والإيضاح ٤٤٦.

(٧) «الاستعارة» ليس في (ع).

(٨) مفتاح العلوم ٤٨٦.

فأشار أوَّلًا إلى بيان التخييليَّة وقال: (أراد) زهيرٌ (أن يُبيِّن أنَّه تركَ ما كان يرتكبه زمن المَحبَّة مِن الجهل والغَيّ، وأَعرَض عن مُعاودتِه فبطَلَتْ آلاته)، أي: آلاتُ ما كان يرتكبه، وكذا الضَّميرُ في (معاودتِه). (فشَبَّه) زهيرٌ في نفسه (الصِّبا بجهة مِن جهات المَسيرِ كالحجِّ والتِّجارة، قُضيَ منها)، أي: من تلك الجهاتِ (الوَطَرُ فأُهمِلت آلاتُها). ووجهُ الشَّبهِ الاشتغالُ التامُّ وركوبُ المسالكِ الصَّعبةِ فيه غيرَ مُبالٍ بمَهْلَكة ولا مُحترزٍ عن معركة، وهذا التَّشبيهُ المضمرُ في النَّفس استعارةٌ بالكناية. (فأثبتَ له)، أي: بعد أن شبَّه الصِّبا بالجهة المذكورةِ أثبتَ له بعضَ ما يختصُّ تلك الجهةَ، أعني (الأفراسَ والرَّواحلَ) التي بها قوامُ جهةِ المسيرِ والسَّفرِ، فإثباتُ الأفراسِ والرَّواحلِ استعارةٌ تخييليَّة[١]. (فالصِّبا) على هذا (مِن الصَّبوة بمعنى المَيْل إلى الجهل والفُتوَّةِ)، يقال: «صَبا يصبو صَبْوة وصَبْوًا، أي: مال إلى الجهل والفُتوَّة»[٢]. كذا في «الصحاح». لا من الصَّبا بفتح الصَّاد، ويقال: «صبِيَ صَبَاء مثل سَمِع سَمَاعًا، أي: لعب مع الصِّبيانِ»[٣].

وأشار إلى التَّحقيقيَّة بقوله: (ويَحتمِل أنَّه)، أي: زهيرًا (أرادَ) بالأفراس والرَّواحلِ (دواعيَ النُّفوسِ وشهواتِها، والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللَّذاتِ، أو) أرادَ بها (الأسبابَ التي قلَّما تتآخذ في اتِّباع الغَيّ إلَّا أوانَ الصِّبا) وعنفوانَ الشَّباب مثلَ المالِ والمنالِ والأعوانِ[٤]. (فتكونُ) الاستعارةُ، أعني استعارةَ الأفراسِ والرَّواحلِ (تحقيقيَّةً) لتحقُّق معناها عقلًا إذا أُريدَ بها الدَّواعي، وحسًّا إذا أُريدَ بها أسبابُ اتِّباع الغي[٥].

[اعتراضات القزوينيّ على السكَّاكيِّ في جملة من المسائل]

ولمَّا كان كلامُ صاحبِ «المفتاح» في بحث الحقيقةِ والمجازِ، وبحث الاستعارة بالكناية،

---

(١) أصل الكلام على هذا الوجه للاستعارة في البيت في **أسرار البلاغة** ٤٨، وهو عنه مع إضافة تسمية التخييلية في **مفتاح العلوم** ٤٨٦، و**الإيضاح** ٤٤٦.

(٢) **الصحاح** (صبا).

(٣) **الصحاح** (صبا).

(٤) زيد في (ت) و(ك) و(ي): «والإخوان».

(٥) أصل الكلام على هذا الوجه في **أسرار البلاغة** ٤٨، ونبَّه الشَّيخ على أنَّ فيه تكلُّفًا؛ وهو عنه مع التنبيه على التكلُّف فيه وتسمية التحقيقية في **مفتاح العلوم** ٤٨٦؛ وهو في **الإيضاح** ٤٤٦، من غير نصٍّ على أنَّ فيه تكلُّفًا.

والاستعارة التَّخييليَّة مخالفًا لما ذكره المصنِّف في عدَّة مواضع أراد أن يشير إليها، وإلى ما فيها[١] وما عليها[٢]، فوضع لذلك فصلًا وقال:

[تعريف الحقيقة والمجاز اللغويين عند السكَّاكيّ]

(فَصلٌ:/ [٢٤٦/ ٢] عرَّف السكَّاكيُّ الحقيقةَ اللُّغويةَ[٣] بـ: «الكلمةُ المُستعمَلةُ فيما وُضِعتْ له من غير تأويل في الوضع»[٤]، واحترزَ بالقيد الأخيرِ)، وهو قوله: «من غير تأويل في الوضع»، **(عن الاستعارة، على أصحّ القولين)**، وهو القولُ بأنَّ الاستعارةَ مجازٌ لغويٌّ، لكونها مستعملةً في غير الموضوعِ له الحقيقيِّ، فلا بدَّ من الاحتراز عنها. وأمَّا على القول الآخرِ، وهو أنَّها مجازٌ عقليٌّ، بمعنى أنَّ التصرُّف في أمر عقليٍّ[٥]، وهو جعلُ غيرِ الأسدِ أسدًا، وأنَّ اللفظ مستعملٌ فيما وُضِع له فيكون حقيقةً لغويَّةً = فلا يصحُّ الاحترازُ عنها.

(فإنَّها) أي: إنَّما وَقَع الاحترازُ بهذا القيدِ عن الاستعارة؛ لأنَّها **(مُستعمَلة فيما وُضِعت له بتأويل)**، وهو ادِّعاءُ دخولِ المشبَّهِ في جنس المشبَّهِ به، بجعل أفرادِ المشبَّه به قسمين: متعارفًا وغيرَ متعارف، فمجرَّد قولنا: (المستعملة فيما وُضِعت له) لا يُخرِج الاستعارةَ، بل لا بدَّ من التَّقييد بقولنا: (من غير تأويل). هذا هو المعنى الصَّحيحُ الذي يجب أن يقصده السكَّاكيُّ، لكنَّ عبارته قاصرةٌ عن ذلك؛ لأنَّه قال: «وإنَّما ذكرتُ هذا القيدَ ليُحترَز به عن الاستعارة، ففي الاستعارة تُعدُّ الكلمةُ مستعملةً فيما وُضِعت له على أصحّ القولين، ولا نُسمِّيها حقيقةً بل مجازًا لغويًّا، لبناء دعوى اللفظِ المستعارِ موضوعًا للمستعار له على ضربٍ من التَّأويل»[٦].

والظَّاهر أنَّ قوله: «على أصح القولين» متعلِّقٌ بقوله: «مستعملةً فيما وُضِعت له»، لا بقوله: «ليحترز به عن الاستعارة». وليس بصحيح؛ لِمَا سبق من أنَّ الاختلاف إنَّما هو في كونها مجازًا لغويًّا أم عقليًّا، لا في كونها مستعملةً فيما وُضِعت له، لاتفاق القولين على كونها مستعملةً فيما

---

(١) في هامش (صل): «من التحقيق».

(٢) في هامش (صل): «من السؤال».

(٣) مضى تفصيل الكلام على الحقيقة اللغوية في ص ٦٣٧ ـ ٦٣٨.

(٤) مفتاح العلوم ٤٦٧.

(٥) مضى تفصيله في ص ٦٥٨ ـ ٦٥٩.

(٦) مفتاح العلوم ٤٦٧ ـ ٤٦٨.

وُضِعت له في الجملة، ولو أريدَ الوضعُ بالتَّحقيق فهو ليس أصحَّ القولين، ولو كان فكيف يُخرَج بقوله: «من غير تأويل»؟ فليُتأمَّل.

فالوجهُ أن يتعلَّق بقوله: «ليُحترَز به عن الاستعارة»، فيُرتكبُ كونُ الكلامِ قَلِقًا.

(وعرَّف) السكَّاكيُّ **(المجازَ اللُّغويَّ)**[1] بـ: «**الكلمةُ المُستعمَلةُ**) في غير ما هي موضوعة له بالتَّحقيق استعمالًا في الغير بالنِّسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النَّوع»[2]. والباء في قوله: ‹بالنِّسبة› متعلِّقٌ بـ‹الغير›، واللام في/[١/٢٤٧] ‹الغير› للعهد، أي: المستعملةُ في معنًى غيرِ المعنى الذي الكلمةُ موضوعةٌ له في اللغة أو الشَّرعِ أو العُرفِ غيرًا بالنِّسبة إلى نوع حقيقةِ تلك الكلمةِ، حتَّى لو كان نوعُ حقيقتها لغويًّا تكون الكلمةُ قد استُعملت في غير معناها اللغويِّ فيكون مجازًا لغويًّا، وعلى هذا القياسُ[3].

ولمَّا كان هذا القيدُ بمنزلة قولنا: (في اصطلاح به التَّخاطبُ) مع أنَّه أوضَحُ وأدلُّ على المقصود أقامَه المصنِّف مُقامَه، فقال: **(في غير ما وُضِعت له بالتَّحقيق، في اصطلاح به التَّخاطبُ، مع قرينة مانعةٍ عن إرادته)**، أي: إرادة معناها في ذلك الاصطلاحِ.

(وأتى) السَّكَّاكي **(بقَيد التَّحقيقِ)** أي: قيَّدَ الوضعَ في قوله: «غير ما وُضِعت له» بقوله: «بالتَّحقيق»؛ **(لتَدخُل)** في تعريف المجازِ **(الاستعارةُ)** التي هي مجازٌ لغويٌّ، **(على ما مرَّ)** من أنَّها مستعملةٌ فيما وُضِعت له بالتَّأويل لا بالتَّحقيق[4]. فلو لم يُقيِّد الوضعُ بالتَّحقيق لم تدخل هي في التَّعريف، إذ لا يصدق عليها أنَّها مستعملةٌ في غير ما وُضِعت له.

هذا واضحٌ، لكنَّ عبارته في هذا المقامِ قلقةٌ؛ لأنَّه قال: «وقولي: ‹بالتَّحقيق› احترازٌ ألَّا تخرجَ الاستعارةُ»[5]. وهذا فاسدٌ؛ لأنَّه احترازٌ عن خروج الاستعارةِ لا عن عدم خروجِها، فيجب أن تكون «لا» زائدة مِثلَه في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩].

وقال أيضًا: «وقولي: ‹استعمالًا في الغير بالنِّسبة إلى نوع حقيقتها› احترازٌ عمَّا إذا اتَّفق كونُ

(١) مضى تفصيل الكلام على المجاز اللغويِّ في ص ٦٤٤ ـ ٦٤٥.

(٢) مفتاح العلوم ٤٦٨.

(٣) من قوله: «والباء في قوله» إلى هنا بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ٢٥٧/ ١.

(٤) انظر ما مضى في ص ٦٥٧ ـ ٦٥٨.

(٥) مفتاح العلوم ٤٦٨.

الكلمةِ مستعملةً فيما وُضِعت له لا بالنِّسبة إلى نوع حقيقتِها، كما إذا استعمل صاحبُ اللغة لفظَ الغائطِ في فضلات الإنسانِ مجازًا، أو صاحبُ الشَّرع لفظَ الصَّلاةِ في الدعاء مجازًا، أو صاحبُ العُرفِ لفظَ الدابَّةِ في الحمار مجازًا»[1].

وهذا أيضًا في الظَّاهر فاسدٌ؛ لأنَّ مثلَ ذلك مجازٌ، فكيف يصحُّ الاحترازُ عنه؟ فلا بدَّ ههنا من حذف مضافٍ، أي: احترازٌ عن خروجِ ما إذا اتَّفق، أو نحو ذلك.

(ورُدَّ) ما ذَكَره السكَّاكيُّ **(بأنَّ الوضع)** وما يُشتقُّ منه **(إذا أُطلِق لا يتناول الوضعَ بتأويل)**؛ لأنَّه نفسَه قد فسَّر الوضعَ بـ«تعيينُ اللفظِ بإزاء المعنى بنفسه»[2]. وقال: «قولي: ‹بنفسه› احترازٌ / [٢ / ٢٤٧] عن المجاز المعيَّن بإزاء معناه بقرينة»[3].

ولا شكَّ أنَّ دلالة الأسدِ على الرَّجل الشُّجاع وتعيينَه بإزائه إنَّما هو بواسطة القرينة، فحينئذٍ لا حاجةَ إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقةِ بعدم التَّأويل وفي تعريف المجازِ بالتَّحقيق. اللهمَّ إلَّا أن يُراد زيادةُ الإيضاح لا تتميمُ الحدِّ[4]، وإن أراد ذلك فقولُه: «ليُحترز عن كذا وكذا» مبنيٌّ على تجوُّز وتسامح.

وأجيبَ: بأنَّا لا نُسلِّم أنَّ الوضعَ عند الإطلاق لا يتناول الوضعَ بالتَّأويل، والتَّقييدُ بقولنا: ‹بنفسه› إنَّما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسلِ لا عن الاستعارة؛ لأنَّ تعيين اللفظِ في الاستعارة بإزاء المعنى بنفسه بحسب الادِّعاء، ونصبُ القرينة إنَّما هو لتعيين الدلالةِ فلا يُنافي الوضعَ، كما في المشترك، فإنَّ المستعير يدَّعي أنَّ أفراد الأسد قسمان: متعارفٌ وغيرُ متعارَف، ونصبُ القرينة إنَّما هو لنفي المتعارَفِ ليتعيَّن المراد، أعني غيرَ المتعارَفِ، لا لنفي الأسدِ مطلقًا، وإلَّا لا يستقيم الادِّعاء المذكور فلا يكون استعارةً[5].

ولا يخفى عليك ضعفُ هذا الكلام.

---

(١) مفتاح العلوم ٤٦٨ ـ ٤٦٩ . وتصرَّف التفتازانيُّ في العبارة بعضَ التصرُّف.

(٢) مفتاح العلوم ٤٦٧ .

(٣) مفتاح العلوم ٤٦٧ .

(٤) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٤٤٧ ـ ٤٤٨ .

(٥) الجواب بمعناه في شرح المفتاح للكاشيّ اللوح ١٩٧/ ٢ ـ ١٩٨/ ١، وبعضه في مفتاح تلخيص المفتاح ٦١٠ .

(و) رُدَّ أيضًا ما ذَكَره بأنَّ (التَّقييد باصطلاح[١] التَّخاطبِ) أو ما يؤدِّي معناه، كما لا بدَّ منه في تعريف المَجازِ ليدخل فيه نحوُ لفظ الصَّلاة إذا استعمله المخاطِب بعرف الشَّرع في الدُّعاء مجازًا، فكذا (لا بدَّ منه في تعريفِ الحقيقة) أيضًا ليخرج عنه نحو هذا اللفظِ؛ لأنَّه مستعملٌ فيما وُضع له في الجملة، وإن لم يكن ما وُضِع له في هذا الاصطلاح. ولا تأويلَ في هذا الوضع لِمَا عرفت من معنى التَّأويل، وأنَّه مختصٌّ بإخراج الاستعارةِ، فإهمال هذا القيدِ في تعريف الحقيقةِ مخلٌّ به[٢].

ولا يخفى عليك أنَّ اعتبار هذا القيدِ في تعريفها إنَّما يمكن بهذه العبارة، أعني قولنا: (في اصطلاح به التَّخاطبُ)، لا بعبارة «المفتاح»، إذ لو قيل: «هي الكلمةُ المستعملةُ فيما وُضِعت له استعمالًا فيه بالنِّسبة إلى نوع حقيقتها أو إلى نوع مجازِها» لزمَ الدَّورُ. أمَّا على الأوَّل فظاهرٌ،/ [٢٤٨/ ١] وأمَّا على الثَّاني فلكون الحقيقةِ مأخوذةً في تعريف المجازِ.

وما يقال: من أنَّ هذا القيد مُرادٌ في تعريف الحقيقةِ لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذِكره في تعريف المجازِ؛ لكون البحثِ عن الحقيقة غيرَ مقصودةٍ بالذَّات[٣] = فكلامٌ لا ينبغي أن يُلتفت إليه، لا سيَّما في التَّعريفات.

وكذا ما يقال: إنَّ تعريفَ الوضعِ بلام العهدِ أغنى عن هذا القيدِ[٤].

لأنَّا نقول: المعهودُ هو الوضع الذي استُعملت الكلمة فيما هي موضوعةٌ له بذلك الوضع، لا الوضعُ الذي وَقَع فيه التَّخاطب إذ لا دلالةَ عليه، ولو سُلِّم ذلك فلا يتمُّ أيضًا حتَّى تُقيَّد الموضوعةُ في قوله: «فيما هي موضوعة له» بالوضع الذي فيه وَقَع التَّخاطب، ولا نعني بفساد التَّعريفِ سوى هذا[٥].

بل الجوابُ[٦] أنَّ تعليقَ الحُكمِ بالوصف مشعِرٌ بالحيثيَّة، كما في قولنا: «الجوادُ لا يخيِّب

(١) في مخطوط التلخيص اللوح ٦٥/ ١: «به».

(٢) الكلام بمعناه في الإيضاح ٤٤٨.

(٣) هو قول الخلخاليِّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٦١١.

(٤) نقل القزوينيُّ هذا القول في الإيضاح ٤٤٨.

(٥) في هامش (صل): «لأنَّه ذكر مطلقًا وأراد مقيَّدًا، وهو فاسدٌ في التعريفات».

(٦) كان كتب ههنا في (صل): «أنَّ الأمور التي تختلف باختلاف الإضافات لا بدَّ في تعريفاتها من التَّقييد بقولنا: (من حيث هو كذلك)، وهذا القيد كثيرًا ما يُحذَف من اللفظ لانسياق الذِّهن إليه من العِلم بكونه إضافيًّا، كما حذفه جميع المنطقيِّين من تعريفات الكليَّاتِ الخمس، والمتقدِّمون من تعريفات الدلالات الثَّلاث. ومعلومٌ أنَّ الكلمة بالنِّسبة إلى معنًى واحد أيضًا قد يكون حقيقة ومجازًا لكن بحسب وضعين كما مرَّ، فالمعنى ههنا أنَّ الحقيقة هي الكلمةُ المستعملة فيما هي موضوعةٌ له من حيث إنَّها =

سائله»، أي: من حيث إنَّه جوادٌ، فالمعنى ههنا أنّ الحقيقة هي الكلمةُ المستعملةُ فيما هي موضوعةٌ له من حيث إنَّها موضوعةٌ له[١]. وحينئذٍ يخرج عن التَّعريف نحو «الصَّلاة» إذا استعملها الشَّارع في الدُّعاء، لأنَّ استعماله إيَّاها في الدُّعاء ليس من حيث إنَّها موضوعة للدُّعاء، وإلَّا لَمَا احتيجَ إلى القرينة، بل من حيث إنَّ الدُّعاء لازمٌ للموضوع له.

لا يقال: فعلى هذا ينبغي أن يُترَكَ/ [٢٤٨/ ٢] القيد في تعريف المجاز أيضًا[٢].

لأنَّا نقول: أوَّلًا: الأصلُ هو ذِكرُ القيدِ، وما ذكرنا إنَّما هو اعتذارٌ عن تركه، وثانيًا: أنَّه لو تُرك في تعريف المجازِ لصار المعنى أنَّه الكلمة المستعملةُ في غير ما هي موضوعة له من حيث إنَّه غيرُ ما هي موضوعة له. واستعمالُ المجازِ في غير الموضوع له ليس من حيث إنَّه غيرُ الموضوع له، بل من حيث إنَّه متعلِّق بالموضوع له بنوع علاقةٍ مع قرينة مانعةٍ عن إرادة الموضوع له، فلهذا جاز تركُه في تعريف الحقيقةِ دون المجاز. فليُتأمَّل.

واعتَرَض أيضًا بأنَّ تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلطُ، فلا بدَّ من التَّقييد بقولنا: على وجه يصحُّ[٣].

وأُجيبَ بأنَّه يخرج بقوله: «مع قرينة مانعة مِن إرادة معناها»[٤]، إذ لا تُنصَب في الغلط قرينةٌ على عدم إرادةِ الموضوع له[٥].

وهذا[٦] غلطٌ؛ لأنَّ إشارته إلى الكتاب حيث يقول: «خُذْ هذا الفرسَ» مشيرًا إلى كتاب بين يديه[٧] = قرينةٌ قاطعةٌ على أنَّه لم يُرِد بالفرس معناه الموضوعَ له، وكذا إذا قال: اكتبْ هذا الفرسَ.

= موضوعةٌ له أي: مع قطع النَّظر عن أمر آخرَ له، لا سيَّما أنَّ تعليق الحكم بالوصف كثيرًا ما يقصد به هذا المعنى، مثل ما يقال: «الجوادُ لا يخيِّب سائله»، أي: من حيث إنَّه جواد» = ثمَّ ضُرِب على هذا الكلام، وظاهر أنَّ ما سيأتي ممَّا استُدرك على هامش (صل) بخطِّ التفتازانيِّ جُعِل مكانه، لأنَّه في معناه مع إيجاز وضبط. وهذا الكلام المضروب عليه ليس في (ت) و(س)، وهو مُستدرَك من نسخ أخرى على هامش بقية النُّسخ. وجاء في هامش (د) على أنَّه تعليق من **التفتازانيِّ**.

(١) من قوله: «أنّ تعليق الحُكم» إلى هنا مُستدرَك مصحَّح في هامش (صل) **بخطِّ التفتازانيِّ**، وكُتب في آخره: «مُحرِّره مؤلِّفه».

(٢) ما وقفتُ على قائله فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٣) هذا الاعتراض مذكور في **الإيضاح** ٤٤٨، ٣٩٥.

(٤) **مفتاح العلوم** ٤٦٨.

(٥) هذا الجواب مذكور بلفظ جِد قريب في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٦١١.

(٦) **علَّق** التفتازانيُّ تحتها **بخطِّه** في (صل): «الجواب»، وكُتب تحتها بالحمرة: «بخطِّه».

(٧) المثال في **الإيضاح** ٣٩٢، ومضى في ص ٦٣٨، ٦٤٨.

[أقسامُ المجازِ اللغويِّ عند السكَّاكيِّ]

(وقسَّم) السكَّاكيُّ (المَجازَ) اللغوي الرَّاجع إلى معنى الكلمة المتضمِّن للفائدة (إلى الاستعارة، وغيرها)، بأنَّه إن تضمَّن المبالغة في التشبيه فاستعارة، وإلَّا فغيرُ استعارة[١].

(وعرَّف[٢] الاستعارةَ بأن تَذكُر أحد طرفي التَّشبيه، وتُريدَ به) أي: بالطَّرف المذكورِ (الآخرَ)، أي: الطَّرفَ المتروكَ، (مُدَّعيًا دخولَ المُشبَّه في جنس المُشبَّه به)، كما تقول: ‹في الحمام أسد›، وأنت تريد به الرَّجل الشُّجاع مدَّعيًا أنَّه من جنس الأسود، فتُثبِت له ما يخصُّ المشبَّه به، وهو اسمُ جنسه، وكما تقول: ‹أنشَبتِ المنيَّةُ أظفارَها›، وأنت تريد بالمنيَّة السَّبُعَ بادِّعاء السَّبُعيَّة لها، فتُثبِت لها ما يخصُّ المشبَّهَ به، أعني السَّبُعَ، وهو الأظفارُ، فالشُّجاعُ قد اكتسى اسمَ الأسدِ كما اكتساه الحيوان المفترسُ،/ [٢٤٩/ ١] والمنيَّةُ قد برزتْ مع الأظفار في مِعرَض السَّبعِ معها في أنَّه كذلك ينبغي كما هو شأن العاريَّة، فإنَّ المستعير يبرز مع العاريَّةِ في مَعرِض المستعارِ منه، لا يتفاوتان إلَّا بأنَّ أحدهما مالكٌ لها والآخرَ ليس بمالكٍ، ويُسمَّى المشبَّهَ به سواءٌ كان هو المذكورَ أو المتروكَ مستعارًا منه، ويُسمَّى اسمُ المشبَّه به مستعارًا، ويسمَّى المشبَّهُ به مستعارًا له[٣].

هذا كلامُه، وهو دالٌّ على أنَّ المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السَّبعُ المتروكُ، والمستعارُ هو لفظ السَّبع، والمستعارُ له المنيَّةُ، وكلامُه في مناسبة التَّسميةِ كان مشعرًا بأنَّ المستعار هو الأظفارُ مثلًا. وسيجيء من كلامه ما يُنافي جميع ذلك. ففي الجملة قد وقع منه على زَعْم القومِ خبطٌ في تحقيق[٤] الاستعارةِ بالكناية.

[آراء السكَّاكيِّ في أنواع من الاستعارة]

(وقسَّمها)، أي: وقسَّم[٥] السكَّاكيُّ الاستعارةَ (إلى المُصرَّح بها، والمُكنَّى عنها:

[الاستعارةُ التصريحيَّة عند السكَّاكيِّ]

وعَنَى بالمُصرَّح بها: أن يكون) الطَّرفُ (المذكورُ) من طرفَي التَّشبيهِ (هو المُشبَّه به، وجَعَل

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٧١.
(٢) زِيد في (ت): «السكَّاكيّ».
(٣) انظر: مفتاح العلوم ٤٧٧ - ٤٧٨.
(٤) زيد في (ك) و(س): «معنى».
(٥) «وقسَّم» ليس في (ت).

منها)، أي: من الاستعارة المصرَّح بها **(تحقيقيَّة وتخييليَّة)**. وإنَّما لم يقل[١]: «قسَّمها إليها»؛ لأنَّ المتبادر إلى الفهم من التحقيقيَّة والتخييليَّة ما يكون على القطع، وهو قد ذَكَر قسمًا آخر وسمَّاها المحتملة للتَّحقيق والتَّخييل، كما ذكرنا في بيت زهير[٢].

(وفسَّرَ التحقيقيَّةَ بما مرَّ)، أي: بما يكون المشبَّه المتروكُ متحقِّقًا حسًّا أو عقلًا[٣]، **(وعدَّ التَّمثيلَ)** على سبيل الاستعارةِ، كما في قولك: «أراك تقدِّم رجلًا وتؤخِّر أخرى»[٤]، **(منها)** أي: مِن التحقيقيَّة، حيث قال في قِسم الاستعارةِ المُصرَّح بها التحقيقيَّة مع القطع: «ومن الأمثلة استعارةُ وصفِ إحدى صورتين منتزَعتين من أمور لوصف صورةٍ أخرى»[٥].

(ورُدَّ) ذلك **(بأنَّه)**، أي: التَّمثيلَ **(مُستلزِمٌ للتَّركيب المُنافي للإفراد)**، فلا يصحُّ عدُّه من الاستعارة التي هي قسم من أقسام[٦]/ [٢/ ٢٤٩] المجازِ المفردِ؛ لأنَّ تنافيَ اللوازمِ يدلُّ على تنافي الملزوماتِ، وإلَّا لزم اجتماعُ المتنافيين ضرورةَ وجودِ اللازم عند وجودِ الملزومِ.

وجوابُه أنَّه عدَّ التَّمثيل قسمًا من مطلق الاستعارةِ لا من الاستعارة التي هي مجازٌ مفردٌ، ولا يلزم من قسمة المجازِ[٧] المفردِ إلى الاستعارة وغيرها أن تكون كلُّ استعارة مجازًا مفردًا، كما يقال: الأبيضُ إمَّا حيوانٌ أو غيرُه، والحيوانُ قد يكون أبيضَ وقد لا يكون[٨].

وممَّا يدلُّ قطعًا على أنَّه لم يَجعَل مطلقَ الاستعارةِ من أقسام المجازِ المفردِ المعرَّفِ بالكلمة المستعملةِ في غير ما وُضِعت له = أنَّه قال بعد تعريف المجاز: «إنَّ المجاز عند السَّلفِ قسمان: لغويٌّ وعقليٌّ، واللغويُّ قسمان: راجعٌ إلى معنى الكلمةِ، وراجعٌ إلى حُكم الكلمةِ، والرَّاجعُ إلى المعنى قسمان: خالٍ عن الفائدة، ومتضمِّنٌ لها، والمتضمِّن للفائدة قسمان: استعارةٌ، وغيرُ استعارة»[٩].

---

(١) عن الاستعارة المصرَّح بها.

(٢) مضى ذلك في ص ٦٩٥.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٤٨٢.

(٤) مضى هذا المثال بتخريجه في ص ٦٨٨.

(٥) مفتاح العلوم ٤٨٤.

(٦) «من أقسام» ليس في (ع).

(٧) «المجاز» ليس في (ت).

(٨) هذا الجواب مذكور بمعناه في مفتاح تلخيص المفتاح ٦١٣.

(٩) مفتاح العلوم ٤٧١، وقارنه بما أورده السكَّاكيُّ في المفتاح ٥١١.

وظاهرٌ أنَّ المجاز العقليَّ والمجازَ الراجعَ إلى حُكم الكلمةِ لا يدخلان في المجاز المعرَّف بالكلمة المستعملةِ في غير ما وُضِعت له، فعُلم أنَّه ليس مورد القسمةِ.

وأجيبَ بوجوه أخرَ:

الأوَّل: أنَّ الكلمة قد تُطلَق على ما يعمُّ المركَّب أيضًا، نحو ﴿كلمةُ الله﴾ [التوبة: ٤٠]، فلا يمتنع حملُ «الكلمة» في تعريف المجازِ على اللفظ ليعمَّ المفردَ والمركَّبَ[١].

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ استعمال الكلمةِ في اللفظ مجازٌ في اصطلاح العربيَّةِ فلا يصحُّ في التَّعريف من غير قرينةٍ، مع أنَّه صرَّح بأنَّ المُنقسِم إلى الاستعارة وغيرِها هو المجازُ في المفرد[٢]. سلَّمنا ذلك[٣] لكنَّا نقول: بعد ما أريدَ بالكلمة ما يعمُّ المفردَ والمركَّبَ فإن أريدَ بالوضع الوضعُ بالشَّخص لم يدخل المركَّب في التعريف؛ لأنَّه ليس له وضعٌ شخصيٌّ، وإن أريدَ ما هو أعمُّ من الشخصيِّ والنوعيِّ فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقةِ؛ لأنَّه موضوعٌ/ [١/٢٥٠] بإزاء المعنى المجازيِّ وضعًا نوعيًّا على ما تبيَّن في علم الأصولِ[٤].

الثَّاني: أنَّا لا نُسلِّم أنَّ التَّمثيلَ يستلزم التَّركيبَ، بل هو استعارة مبنيَّةٌ على التَّشبيه التَّمثيليِّ، والتَّشبيهُ التَّمثيليُّ قد يكون طرفاه مفردين، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ الآية [البقرة: ١٧].

وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لو ثبت أنَّ مِثلَ هذا المشبَّهِ به[٥] يقع استعارةً تمثيليَّة فهذا إنَّما يصلح لردِّ كلامِ المصنِّف حيث ادَّعى استلزامَه التَّركيبَ، ولا يصلحُ لتوجيه كلامِ السكَّاكيِّ، لأنَّه قد عُدَّ من التَّحقيقيَّة مثل قولنا: «أراك تقدِّم رجلًا وتؤخِّر أخرى»، ولا شكَّ أنَّه ليس ممَّا عُبِّر عن المشبَّه به بمفرد، ولا مجازَ في مفرد من مفرداته، بل في نفس الكلامِ، حيث لم يُستعمَل في معناه الأصليِّ. والحاصلُ أنَّه إن لم يستلزم التَّركيبَ لم يستلزم الإفرادَ أيضًا، وهذا كافٍ في الاعتراض[٦]./ [٢٥٠ظ]

---

(١) هذا الجواب مذكور بلفظ جدّ قريب في مفتاح تلخيص المفتاح ٦١٢ ـ ٦١٣.

(٢) «مع أنَّه صرَّح بأنَّ المُنقسِم إلى الاستعارة وغيرِها هو المجازُ في المفرد» ليس في (ع) و(ي)، ومستدرَكٌ من نسخ على هامشهما.

(٣) في هامش (ت): «أنَّه يصحُّ في التعريفات بناءً على كونه مشهورًا».

(٤) مضى الكلام عليه وتخريجه من كتب علم الأصول في ص ٦٤٩.

(٥) في (ع): «التشبيه» مكان «المشبَّه به».

(٦) في آخر هذا الوجه بياضٌ صحيح بمقدار تسعة أسطر.

الثَّالث: أنَّ إضافة الكلمةِ إلى شيء أو تقييدَها واقترانَها بألف شيء لا يُخرِجها عن أن تكون كلمةً فالاستعارةُ ههنا هو التَّقديمُ المضافُ إلى الرَّجل المقترنِ بتأخير أخرى، والمستعارُ له هو التَّردُّد، فهو كلمة مستعملةٌ في غير ما وُضِعت له(١).

وهذا في غاية السُّقوطِ، وإن كان صادرًا ممَّن هو غاية في الحَذاقة والاشتهارِ(٢)، للقطع بأنَّ لفظ: «تُقدِّم رِجلًا وتؤخِّر أخرى» مستعملٌ في معناه الأصليِّ، والمجاز إنَّما هو في استعمال هذا الكلامِ في غير معناه الأصليِّ، أعني صورةَ تردُّد مَن يقوم ليذهب فتارةً يُريد الذَّهابَ فيقدِّم رجلًا وتارةً لا يُريد فيؤخِّر أخرى. وهذا ظاهرٌ عند مَن له مُسكةٌ من عِلم البيان.

(**وفسَّرَ**) السكَّاكيُّ الاستعارةَ (**التَّخييليَّة بما لا تَحقُّقَ لمعناه حِسًّا ولا عقلًا؛ بل هو**)، أي: معناه (**صورةٌ وهميَّةٌ مَحْضةٌ**) لا يشوبها شيءٌ من التحقُّق العقليِّ أو الحسيِّ، (**كلفظ «الأظفار» في قول الهُذَليِّ**):

وإذا المَنيَّـةُ أنشـبتْ أظفارَهـا(٣) ....

(**فإنَّه لمَّا شبَّه المَنيَّةَ بالسَّبُع في الاغتيال أخَذَ الوهمُ في تصويرها بصورته**)، أي: تصويرِ المنيَّةِ(٤) بصورة السَّبع، (**واختراعِ لوازِمه لها**)، أي: لوازم السَّبعِ للمنية، وعلى الخصوص ما يكون قوامُ اغتيالِ السَّبع للنُّفوس به. (**فاخترعَ لها**)، أي: للمنيَّة صورةً (**مثلَ صورةِ الأظفارِ**) المُحقَّقة، (**ثمَّ أطلقَ عليها**)، أي: على المِثل(٥)، يعني على الصُّورة التي هي مِثل صورةِ الأظفار، (**لفظَ الأظفارِ**) فتكون استعارةً تصريحيَّةً؛ لأنَّه قد أطلق اسمَ المُشبَّه به وهو الأظفار المحقَّقةُ على المشبَّه وهو صورة وهميَّةٌ شبيهة بصورة الأظفارِ المحقَّقة، والقرينةُ إضافتها إلى المنيَّة(٦).

والتَّخييليَّةُ عنده(٧) لا يجب أن تكون تابعةً للاستعارة بالكناية، ولهذا مثَّل لها بنحو «أظفار المنيَّة

---

(١) في هامش (ت): «تعريض بالإمام المحقِّق صدر الشريعة رحمه الله». وفي هامش (م): «قائل هذا الجواب صدرُ الشَّريعة»، وفي حاشية السِّيراميّ على المطوَّل اللوح ٢٧٠/ ٢: «أراد به صاحب التنقيح». وما وقفت عليه فيما بين يديَّ من كتبه.

(٢) في هامش (ف): «قيل: أراد مولانا صدر الشريعة»، وفي هامش (ك) و(ي): «صدرُ الشَّريعة».

(٣) مضى بتخريجه في ص ٦٩١.

(٤) في (ج): «المشبَّه».

(٥) «أي: على المثل» ليس في (ع).

(٦) انظر: مفتاح العلوم ٤٨٥، والإيضاح ٤٤٩.

(٧) أي: السكَّاكيّ.

الشَّبيهة بالسَّبع»، و«لسان الحالِ الشَّبيهة بالمتكلِّم»، و«زمام الحكمِ الشَّبيه بالنَّاقة»، فصرَّح بالتَّشبيه لتكون الاستعارةُ في الأظفار فقط من غير استعارةٍ بالكناية[١].

وقال المصنِّف: إنَّه بعيد جدًّا، إذ لا يوجد له مثالٌ في الكلام[٢].

وأمَّا قول أبي تمَّام:

/[١/٢٥١] لا تَسقِني ماءَ المَلامِ[٣]........ ....

= فزعم السكَّاكيُّ أنَّه استعارة تخييليَّةٌ غيرُ تابعة للمكنيِّ عنها، وذلك بأنَّه توهَّم للمَلام شيئًا شبيهًا بالماء فاستعار له لفظَ الماء، لكنَّه مُستَهْجَن[٤].

وزعم المصنِّف أنَّه لا دليلَ له فيه؛ لجواز أن يكون قد شبَّه المَلامَ بظرف شرابٍ مكروه فيكونَ استعارةً بالكناية، ثمَّ أضاف الماءَ إليه استعارةً تخييليَّة، أو يكونَ قد شبَّه الملامَ بالماء المكروهِ، فأضافَ المشبَّهَ به إلى المشبَّه، كما في «لُجَين الماء»[٥]، فلا يكون من الاستعارة في شيء، وعلى التَّقديرين يكون مستهجنًا أيضًا، لأنَّه كان ينبغي أن يُشبَّه بظرف شرابٍ مكروه، أو شرابٍ مكروه، ولا دلالةَ للفظ على هذا[٦].

(وفيه)، أي: في تفسير التخييليَّة بما ذَكَر (تعسُّفٌ)، أي: أخذٌ على غير الطَّريق؛ لِمَا فيه من كثرة الاعتباراتِ التي لا يدلُّ عليها دليلٌ، ولا تدعو إليه حاجةٌ.

وقد يقال: إنَّ التعسُّف فيه أنَّه لو كان الأمرُ كما زعم لَوَجب أن تُسمَّى هذه الاستعارةُ توهُّميَّةً لا تخييليَّةً[٧].

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٨٥.

(٢) انظر: الإيضاح ٤٤٩.

(٣) في ديوانه بشرح التبريزي ١/ ٢٢؛ وهو له في: الموازنة ١/ ٢٧٧، والموشَّح ٤٠٣، وثمار القلوب ٥٦٥، وسرّ الفصاحة ٢٠١، ٢٠٤، ونهاية الإيجاز ١٤٩، ومفتاح العلوم ٤٩٨، والمثل السائر ٢/ ١٢٢، والمآخذ على شُرَّاح المتنبي ٥/ ١٠١، ومقدِّمة تفسير ابن النقيب ١٠٧، والإيضاح ٤٥٠. والبيت بتمامه:

لا تسقني ماءَ الملامِ فإنَّني ... صبٌّ قد استعذبتُ ماءَ بكائي

(٤) انظر: مفتاح العلوم ٤٩٧ ـ ٤٩٨، وعنه في الإيضاح ٤٥٠.

(٥) في بيت ابن خفاجة السالف بتخريجه في ص ٦٣٠.

(٦) انظر: الإيضاح ٤٥٠. وفصَّل التفتازانيُّ الكلام على هذه الاستعارة في شرح المفتاح اللوح ٢٧٤/ ١.

(٧) ما وقفتُ على هذا القول فيما بين يديَّ من المظانّ.

وهذا في غاية السُّقوطِ؛ لأنَّهم يسمُّون حُكمَ الوهمِ تخييلًا، ذَكَر أبو عليٍّ في «الشِّفاء» أنَّ القوَّة المسمَّاة بالوهم هي الرَّئيسة الحاكمة في الحيوان حُكمًا غيرَ عقليٍّ، ولكن حكمًا تخييليًّا. وأيضًا إنَّهم يقولون: إنَّ للوهم قوَّةً تخدمه، وهي التي لها قوَّة التَّركيب والتَّفصيل بين الصُّور والمعاني الجزئية، وتُسمَّى عند استعمال العقلِ إيَّاها مفكِّرةً وعند استعمالِ الوهم متخيِّلةً[١].

(ويُخالِفُ تفسيرُه) التَّخييليَّةَ (تفسيرَ غيرِه لها)، أي: غيرِ السكَّاكيِّ للتَّخييلية (بجَعْل الشَّيءِ للشَّيء) كجعل اليد للشِّمال، وجعلِ الأظفارِ للمنيَّة. فعلى تفسير السكَّاكيِّ يجب أن يُجعَل للشِّمال صورةٌ متوهَّمة شبيهةٌ باليد، ويكون إطلاقُ اليدِ عليها استعارةً تصريحيَّة تخييليَّة، واستعمالًا لِلَّفظ في غير ما وُضِع له؛ وعند غيره الاستعارةُ هو إثبات اليدِ للشِّمال، ولفظُ اليد حقيقة لغويَّةٌ مستعملة في معناه الموضوعِ له[٢].

ولهذا قال الشَّيخُ عبد القاهر: إنَّه لا خلافَ في أنَّ اليد استعارةٌ، ثمَّ إنَّك لا تستطيع أن تزعُم أنَّ لفظ اليدِ قد نُقِل عن شيء إلى شيء[٣]، إذ ليس المعنى على أنَّه شبَّه شيئًا باليد، بل المعنى على أنَّه أراد أن/ [٢٥١/ ٢] يُثبِت للشِّمال يدًا[٤].

لا يقال: إنَّما يتحقَّق معنى الاستعارةِ في التخييليَّة على تفسير السكَّاكيِّ دون المصنِّف؛ لأنَّ الاستعارة في شيء تقتضي تشبيهَ معناه بما وُضِع له اللفظ المستعارُ بالتَّحقيق، ولا يتحقَّق هذا المعنى بمجرَّد جعلِ الشَّيء للشَّيء من غير توهُّم تشبيهٍ بمعناه الحقيقيِّ، لِمَا سبق من تفسير الاستعارةِ، وإن خُصِّص التَّفسيرُ المذكور بغير التخييليَّة يصير النِّزاع لفظيًا، ويكون مخالفًا لِمَا أجمَعَ عليه السَّلف من أنَّ الاستعارة التخييليَّة قسمٌ من أقسام المجاز اللغويِّ[٥].

لأنَّا نقول: ما ذكرتَ من معنى الاستعارة المقتضي للتَّشبيه إنَّما هو الاستعارةُ التي هي من أقسام المجاز اللغويِّ، وهو غيرُ الاستعارةِ بالكناية والاستعارةِ[٦] التَّخييلية. وتحقيقُ معنى الاستعارةِ في

---

(١) انظر: الشِّفاء (الطبيعيَّات، الكون والفساد) ٣/ ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٢) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٤٤٩، والتفتازانيُّ زاده بيانًا.

(٣) في هامش (صل): «كما زعم السكاكيّ». وإنَّما ساق التفتازانيُّ هذا الكلام للشيخ ليُبيِّن أنَّ السكَّاكيَّ مخالفٌ للجمهور فيما ذهب إليه، وهو قد صرَّح بذلك في شرحه للمفتاح اللوح ٢٦٣/ ١.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

(٥) هذا القول في مفتاح تلخيص المفتاح ٦١٥ ـ ٦١٦.

(٦) «الاستعارة» ليس في (ت).

التخييليَّة أنَّه استُعير للمنيَّة ما ليس لها وهو الأظفارُ. والنِّزاع في أنَّ لفظ الأظفارِ مستعمل في معناه الحقيقيِّ ليكون حقيقةً لغويَّة، أو في غير معناه، أعني الصُّورة الوهميَّة الشَّبيهة بالأظفار، ليكون مجازًا لغويًّا، وقسمًا من الاستعارة التصريحيَّة كما هو مذهب السكَّاكيِّ. وظاهرٌ أنَّ هذا النِّزاع ليس بلفظيٍّ، والقولُ بإجماع السَّلفِ على أنَّ التخييليَّة من المجاز اللغويِّ غلطٌ محضٌ، بل لا يبعد أن يدَّعى أنَّ إجماعهم على خلافه.

(ويقتضي) ما ذكَره السكَّاكيُّ في التخييليَّة **(أن يكون التَّرشيحُ)** استعارةً **(تخييليَّة، لِلزوم مِثْل ما ذَكَره)** السكَّاكيُّ في التخييليَّة من إثبات صورةٍ وهميَّة **(فيه)**، أي: في التَّرشيح، لأنَّ في كلٍّ من التَّرشيح والتخييليَّة إثباتَ بعضِ ما يختصُّ المشبَّه به للمشبَّه، فكما أثبت للمنيَّة التي هي المشبَّهُ ما يخصُّ السَّبعَ الذي هو المشبَّه به من الأظفار، كذلك أثبتَ لاختيار الضَّلالة على الهدى الذي هو المشبَّه ما يخصُّ المشبَّه به الذي هو الاشتراءُ الحقيقيُّ من الربح والتِّجارة، فكما اعتُبر هناك صورةٌ وهميَّة شبيهة بالأظفار فليُعتبر ههنا أيضًا معنى وهميٌّ شبيه بالتِّجارة وآخرُ شبيهٌ بالرِّبح يكون استعمالُ[(١)]/ [٢٥٢/ ١] التجارةِ والرِّبح فيهما استعارتين تخييليَّتين، إذ لا فرقَ بينهما إلَّا بأنَّ التَّعبير عن المشبَّه الذي أُثبِت له ما يختصُّ المشبَّه به كالمنيَّة مثلًا في التخييليَّة بلفظه الموضوع له كلفظ المنيَّة، وفي التَّرشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراءِ المعبَّر به عن الاختيار والاستبدالِ الذي هو المشبَّه، مع أنَّ لفظ الاشتراءِ ليس بموضوع له.

وهذا معنى قوله في «الإيضاح»: إنَّ في كلٍّ[(٢)] منهما إثباتَ بعضِ لوازم المشبَّهِ به المختصَّ به للمشبَّه، غيرَ أنَّ التَّعبير عن المشبَّه في التخييليَّة بلفظه الموضوع له، وفي التَّرشيح بغير لفظه[(٣)]. فالمشبَّهُ في قوله: «أنَّ التَّعبير عن المشبَّه» هو المعهودُ الذي أثبِت له بعضُ لوازم المشبَّهِ به.

وقد خفيَ هذا على بعضهم فتوهَّم أنَّ المراد بالمشبَّه ههنا هو الصُّورة الوهميَّة الشَّبيهة بالصُّورة المتحقِّقة؛ فاعترضَ بأنَّ التَّعبير عنه أيضًا ليس بلفظه، بل بلفظ المشبَّه به أعني الأظفارَ التي هي موضوعةٌ للصُّورة المتحقِّقة التي هي المشبَّه بها[(٤)]. وهو سهوٌ.

---

(١) في (ت): «استعارة».

(٢) زِيد في (ج): «واحد».

(٣) انظر: الإيضاح ٤٤٩.

(٤) وقع هذا الوهم للطِّيبيِّ في التبيان ١٩٠.

ثمَّ هذا الفرقُ لا يقتضي وجوبَ اعتبارِ المعنى المتوهَّم في التخييليَّة وعدمَ اعتباره في التَّرشيح، فاعتبارُه في أحدهما دون الآخرِ تحكُّمٌ[١].

وممَّا يدلُّ على أنَّ الترشيح ليس من المجاز والاستعارةِ ما ذكره صاحبُ «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٣]: إنَّه يجوز أن يكون الحبل استعارةً لعهده، والاعتصامُ استعارةً للوثوق بالعهد، أو هو ترشيحٌ لاستعارة الحبل بما يُناسبه[٢].

وحاصلُ اعتراضِ المصنِّف مطالبةٌ بالفرق بين التخييليَّة والتَّرشيح.

وجوابه أنَّ الأمر الذي هو من خواصِّ المشبَّه به لمَّا قُرِن في التخييليَّة بالمشبَّه كالمنية مثلًا حملناه على المجاز، وجعلناه عبارةً عن أمر متوهَّم يمكن إثباته للمشبَّه، وفي التَّرشيح لمَّا قُرِن بلفظ المشبَّه به لم يحتج إلى ذلك، لأنَّه جُعل المشبَّه به هو هذا المعنى مع لوازمه، فإذا قلنا: «رأيتُ أسدًا يفترس /[٢/ ٢٥٢] أقرانه»، و«رأيتُ بحرًا تتلاطم أمواجُه»، فالمشبَّهُ به هو الأسد الموصوفُ بالافتراس الحقيقيِّ[٣]، والبحرُ الموصوف بالتَّلاطم الحقيقيِّ، بخلاف أظفارِ المنية، فإنَّها مجازٌ عن الصُّورة المتوهَّمة لتصحَّ إضافتها إلى المنيَّة.

فإن قيل: فعلى هذا لا يكون التَّرشيحُ خارجًا عن الاستعارة زائدًا عليها[٤].

قلنا: فرقٌ بين المقيَّدِ والمجموعِ، والمشبَّهُ به هو الموصوفُ، والصِّفة خارجةٌ عنه لا المجموعُ المركب منهما. وأيضًا معنى زيادتِه أنَّ الاستعارة تامَّةٌ بدونه.

[الاستعارة المكنيَّة عند السكَّاكيِّ]

(وعنى بالمَكنيّ عنها)، أي: أراد السكَّاكيُّ بالاستعارة المكنيّ عنها **(أن يكونَ)** الطَّرفُ **(المَذكورُ)** من طرفَي التَّشبيه **(هو المُشبَّه)** ويُرادَ به المُشبَّه به، **(على أنَّ المُرادَ بالمَنيَّة)** في قوله:

وإذا المَنيَّــة أنشــبتْ أظفارَهــا[٥] ....

---

(١) الظاهر أنَّه تعريضٌ بما ذكره الطِّيبيُّ في **التبيان** ١٩١، من الفرق بينهما.

(٢) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٤٥٠ (آل عمران، ٣/ ١٠٣).

(٣) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٤/ ٢٠٢ ـ ٢٠٤ قوله: «من غير احتياج إلى توهُّم صورة واعتبارِ مجاز في الافتراس، بخلاف ما إذا قلنا: رأيتُ شجاعًا يفترس أقرانه، فإنَّا نحتاج إلى ذلك ليصحَّ إثباته للشُّجاع. فتأمَّل، ففي الكلام دقَّة ما».

(٤) كما ذهب إليه الطِّيبيُّ في **التبيان** ١٩١.

(٥) صدر بيت لأبي ذؤيب الهذليّ. ومضى بتخريجه في ص ٦٩١.

(هو السَّبع بادّعاء السَّبُعية لها) وإنكارِ أن يكون شيئًا غيرَ السَّبع، (بقرينة إضافةِ الأظفارِ)، التي هي من خواصِّ السَّبع، (إليها)، أي: إلى المنيَّة فقد ذُكر المشبَّهُ أعني المنيَّة وأريدَ به المشبَّه به أعني السَّبعَ. فالاستعارةُ بالكناية لا تنفكُّ عن التخييليَّة، لأنَّ إضافةَ خواصِّ المشبَّهِ به إلى المشبَّه لا تكون إلا على سبيل الاستعارة[١].

(ورُدَّ) ما ذَكَره من تفسير الاستعارةِ المكنيّ عنها (بأنَّ لفظَ المُشبَّه فيها)، أي: في الاستعارة بالكناية كلفظ المنيَّة مثلًا، (مُستعمَل فيما وُضِع له تحقيقًا) للقطع بأنَّ المراد بالمنيَّة هو الموت لا غيرُ، (والاستعارةُ ليست كذلك)؛ لأنَّه فسَّرها بأن تذكر أحدَ طرفَي التَّشبيه وتريدَ به الطَّرفَ الآخر، وجَعَلها قسمًا مِن المجاز اللغويِّ المُفسَّر بالكلمة المستعملةِ في غير ما وُضِعت له بالتَّحقيق[٢].

(وإضافةُ نحوِ الأظفارِ) التي جَعَلها قرينةَ الاستعارةِ إنَّما هي (قرينةُ التَّشبيهِ) المضمر في النَّفس، أعني تشبيهَ المنيَّةِ بالسَّبع[٣]. وهذا كأنَّه جوابُ سؤال مقدَّر، وهو أنَّه لو أريدَ بالمنيَّة معناها الحقيقيُّ، فما معنى إضافة الأظفار إليها؟ وإلَّا فلا دخلَ له في الاعتراض[٤].

فإن قلتَ: إنَّه قد ذَكَر في كتابه ما يحصل به التفصِّي[٥] عن هذا الاعتراض[٦]، حيث أورَد سؤالًا وهو أنَّ الاستعارة تقتضي ادِّعاءَ أنَّ المستعار له من جنس المستعارِ منه، وإنكارَ أن يكون شيئًا غيرَه، ومبنى الاستعارةِ بالكناية/[٢٥٣/ ١] على ذِكر المشبَّه باسم جنسِه، ولا اعترافًا[٧] بحقيقة الشَّيء أكملَ من التَّصريح باسم جنسه. ثمَّ أجاب بأنَّا نفعل ههنا باسم المشبَّهِ ما نفعل في الاستعارة المصرَّح بها بمُسمَّى المشبَّه: فكما ندعي هناك الشُّجاع مسمًّى للفظ الأسدِ بارتكاب تأويل كما

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٤٨٧.

(٢) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٧٧.

(٣) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٤/ ٢٠٧ قوله: «وكأنَّ هذا من أقوى اعتراضات المصنِّف على السكَّاكيِّ»، وكان التفتازانيُّ أشار إلى هذا الاعتراض في بحث المجاز العقلي في ص ١٣٨، وقال ثمَّة عن مذهب السكَّاكيّ: «نعم يرد على مذهبه اعتراضٌ قويٌّ، نذكره في علم البيان، إن شاء الله».

(٤) مضت إشارة إليه في ص ١٣٨.

(٥) التفصِّي: التخلص من الشدَّة.

(٦) في هامش (ت) و(أ) و(س) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «وجهُ التفصِّي أنَّه إذا جعل المنيَّة مرادفًا للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز، كاستعمال صريح لفظ السَّبع. ووجهُ الدفع أنَّ ادِّعاء الترادفِ لا يُوجِب ذلك، كما أنَّ ادِّعاءَ كونِ الشُّجاع من أفراد الأسد لا يُوجِب كونَ لفظِ الأسد حقيقةً فيه». «منه».

(٧) في هامش (صل) و(ت): «أي: ولا ترى اعترافًا».

مرَّ، حتَّى يتهيَّأ لنا التفصِّي عن التَّناقض بين ادِّعاء الأسديَّة ونصبِ القرينة المانعة عن إرادة الهيكل المخصوصِ؛ كذلك ندَّعي ههنا اسمَ المنية اسمًا للسَّبع مرادفًا للفظ السَّبع بارتكاب تأويل، وهو أن تدخل المنيَّة في جنس السَّبعِ للمبالغة في التَّشبيه بجعل أفرادِ السَّبع قسمين: متعارفًا وغيرَ متعارف، ثمَّ يُذهَب على سبيل التَّخييل[١] إلى أنَّ الواضع كيف يصحُّ منه أن يضعَ اسمين كلفظَي المنيَّةِ والسَّبعِ لحقيقة واحدة، ولا يكونا[٢] مترادفين. فيتهيَّأ لنا بهذا الطَّريقِ دعوى السَّبعية للمنيَّة مع التَّصريح بلفظ المنيَّة[٣].

قلتُ: سلَّمنا جميعَ ذلك، لكنَّه لا يقتضي كونَ لفظِ المنيَّة مستعملًا في غير ما وُضِع له على التَّحقيق من غير تأويل حتَّى يدخل في تعريف المجازِ ويخرجَ عن تعريف الحقيقة. فكما أنَّا إذا جعلنا مسمَّى الرَّجل الشُّجاع من جنس مسمَّى الأسد بالتَّأويل لم يصِر استعمالُ لفظ الأسدِ فيه بطريق الحقيقةِ بل كان مجازًا، فكذا إذا جعلنا اسمَ المنيَّةِ مرادفًا لاسم السبع بالتَّأويل لم يصِر استعماله في الموت بطريق المجازِ حتَّى يكون استعارةً بل هو حقيقةٌ. فليُتأمَّل.

وبالجملة إن كان أحدٌ يعرف أنَّ المراد بالمنيَّة ههنا هو الموتُ، وهذا اللفظ موضوعٌ له على التَّحقيق، فلا يكون مجازًا البتَّة.

وعلى هذا يندفع ما قيل: إنَّ لفظ المنيَّةِ بعد ما جُعِل مرادفًا للسَّبع فاستعمالُه في الموت استعمالٌ فيما وُضِع له ادِّعاءً لا تحقيقًا، فلا يكون حقيقةً بل مجازًا[٤].

---

(١) في هامش (صل): «لا أنَّه كذلك في نفس الأمر».

(٢) في (ك): «ولا يكونان».

(٣) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٤٨٧ ـ ٤٨٨.

وفي هامش (د) **تعليق من التفتازانيِّ**، نصُّه: «وجهُ السؤالِ هو أنَّ مبنى الاستعارة مطلقًا على ادِّعاءِ أنَّ المشبه نفس المشبَّه به وإنكارِ أن يكون شيئًا غيره. وهذا لا يُنافي في التصريحيَّة نصبَ القرينةِ على أنَّ المراد هو المشبَّه لا غيرَ، بل يُنافي في المكنيَّة التصريح باسم جنسِ المشبَّه؛ لأنَّه كمال الاعتراف به، للقطع بأنَّه ممَّا يُراد به غيرُ معناه الموضوعِ له». «منه».

(٤) هذا القول بمعناه في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٦١٧، وأورده المؤذِّنيُّ وردَّه في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢٢٦/ ١.

وزيد ههنا في (ج) و(س) ومن نسخة على هامش (ع) و(ك): «وكذا ما قيل: إنَّ المراد به المشبَّه به، أي: السَّبع، وهذا ممَّا لا يمكن إنكاره. وذلك لأنَّا نقول: المشبَّه به هو السَّبع الحقيقيُّ المتعارَف لا الادِّعائي الغيرُ المتعارَف؛ لأنَّ الادِّعائي إنَّما هو عينُ المشبَّه الذي هو المنيَّة. وهو ظاهر»، وأشيرَ على هذه الزيادة في (ج) بأنَّها «نسخةٌ، أو **حاشية في النُّسخة التي قُرئتْ على المصنِّف**». وهذا القولُ المزيد مع جوابه مذكورٌ بمعناه في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٦١٧ ـ ٦١٨.

بل الجواب أنَّا قد ذكرنا أنَّ قيد الحيثيَّةِ مراد في تعريف الحقيقةِ، فالحقيقةُ: هي الكلمة المستعملةُ فيما هي موضوعة له بالتَّحقيق، من حيث إنَّها موضوعة له بالتَّحقيق، ونحن لا نُسلِّم أنَّ استعمالَ لفظِ المنيَّة في الموت في مثل قولنا: ‹أنشبتِ المنيَّة أظفارَها› استعمالٌ فيما وُضع له بالتَّحقيق من حيث إنَّه موضوع له/ [٢٥٣/ ٢] بالتَّحقيق، بل من حيث إنَّه جُعل فردًا من أفراد السَّبع الذي لفظُ المنيَّة موضوعٌ له بالتَّأويل المذكورِ(١).

وبيانُ ذلك أنَّ استعماله في الموت قد يكون باعتبار أنَّه موضوعٌ له في مثل قولنا: ‹دنتْ منيَّةُ فلان›، وقد يكون باعتبار أنَّه موضوعٌ للسَّبع مرادفٌ له، والموتُ فرد من أفراد السَّبع غيرُ متعارَف كما في ‹أظفار المنيَّة›، فاستعماله بالاعتبار الأوَّلِ على سبيل الحقيقة، بخلاف الاعتبار الثَّاني فإنَّ استعماله فيه ليس من حيث إنَّه موضوع له بالتَّحقيق، بل من حيث إنَّه مرادفٌ للسَّبع والموتُ فردٌ من أفراده. فليُفهمْ.

هذا غايةُ ما أمكنَ في توجيه كلامه على ما فهموه. وفيه ما فيه(٢).

والحقُّ أنَّ الاستعارة بالكناية هو لفظُ السَّبع(٣) المكنيُّ عنه بذِكر رديفه الواقعِ موقعَه لفظُ المنيَّةِ المرادفُ له ادِّعاءً(٤)، والمنيَّة مستعارٌ له، والحيوانُ المفترسُ مستعارٌ منه، على ما سبق.

والسكَّاكيُّ حيث فسَّر الاستعارةَ بالكناية بذِكر المشبَّهِ وإرادةِ المشبَّهِ به أرادَ بها المعنى المصدريَّ، وحيث جَعَلها من أقسام المجازِ اللغويِّ أرادَ بها اللفظ المستعارَ. وقد صرَّح بأنَّ المستعارَ في الاستعارة بالكناية هو اسمُ المشبَّهِ به المتروكُ، وعلى هذا لا إشكالَ عليه. إلَّا أنَّه صرَّح في آخر بحث الاستعارةِ التبعيَّة بأنَّ المنيَّةَ استعارةٌ بالكناية عن السّبع والحالَ عن المتكلِّم،

---

(١) هذا الجواب بمعناه في مفتاح تلخيص المفتاح ٦١٧.

(٢) علَّق التفتازانيُّ بخطِّه في هامش (صل) ما نصُّه: «قوله: ‹وفيه ما فيه›، يعني: على تقدير تسليم ما ذُكر فهو لا يُفيد إلاَّ عدمَ كونِ لفظ المنيَّة حقيقةً بناءً على انتفاء قيد الحيثيَّة، بمعنى أنَّه مستعملٌ فيما وُضع له لكن لا من حيث إنَّه موضوعٌ له. وهذا لا يُوجِب كونه مستعملًا في غير ما وُضع له حتَّى يلزم كونه مجازًا»، وكتب أمام هذا التعليق: «خطُّه الشَّريف». وأوردَ الشَّريف الجرجانيُّ هذا التعليق بنصِّه في **حاشيته على المطوَّل** ٤٠١، فيما نُقل عن التفتازانيِّ؛ وهو بنصِّه في هامش (أ).

(٣) في هامش (ت): «كما هو مذهب صاحب **الكشَّاف** والشَّيخ عبد القاهر».

(٤) من قوله: «الواقع موقعه» إلى هنا مُستدرَك مصحَّح في هامش (صل) **بخطِّ التفتازانيِّ**، وكُتب أمامه: «وقد عرفتَ خطَّه المبارك».

إلى غير ذلك من الأمثلة[١]، وفي آخر فصلِ المجاز العقليِّ بأنَّ الرَّبيعَ استعارةٌ بالكناية عن الفاعل الحقيقيِّ[٢]، فجاء الإشكالُ.

فالوجهُ أن يُحمَل مثلُ هذا على حذف المضافِ، أي: ذِكر المنيَّةِ استعارةٌ بالكناية حالَ كونها عبارةً عن السَّبع ادِّعاءً، على أنَّ المراد بالاستعارة معناها المصدريُّ، أعني استعمالَ المشبَّهِ في المشبَّه به ادِّعاءً، فيُوافق كلامَه في بحث الاستعارةِ بالكناية، وحينئذٍ يندفع الإشكالُ بحذافيره[٣].

[الاستعارةُ التبَعيَّة عند السكَّاكيِّ]

(**واختارَ**) السكَّاكيُّ (ردَّ) الاستعارةِ (**التبَعيَّة**)، وهي: ما يكون في الحروف والأفعالِ وما يشتقُّ منها، (**إلى**) الاستعارة (**المَكنيِّ عنها بجَعْل قرينتِها**)، أي: قرينة التبعيَّة استعارةً (**مَكنيًّا عنها، و**) جَعلِ الاستعارةِ (**التبعيَّةِ قرينتَها**)، أي: قرينةَ الاستعارةِ المكنيِّ عنها، (**على نحو قوله**)، أي: قولِ السكَّاكي (**في المَنيَّة وأظفارِها**) حيث جعل ‹المنيَّة› استعارةً بالكناية، وإضافةَ الأظفار إليها قرينتَها[٤].

ففي قولنا: ‹نطقتِ الحالُ بكذا› جَعَل القومُ ‹نطقتْ› استعارةً عن ‹دلَّت› و‹الحال› حقيقةً لا استعارةً، لكنَّها قرينةٌ لاستعارة النُّطق للدلالة، فهو يجعل الحالَ استعارةً بالكناية عن المتكلِّم، ويجعل نسبةَ النُّطق إليه قرينةَ الاستعارةِ. وهكذا في قولنا: ‹نَقريهم لَهذميَّات›[٥] يجعل اللهذميَّات استعارةً بالكناية عن المطعومات الشهيَّة على سبيل التهكُّم، ونسبةَ لفظِ القِرى إليها قرينةَ الاستعارة، وعلى هذا القياسُ في سائر الأمثلة[٦].

ففي قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] تُجعل العداوةُ والحزَن استعارةً بالكناية عن العِلَّة الغائيَّة للالتقاط، وتُجعل نسبةُ لامِ التَّعليل إليه قرينةً. وكذا في قوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] تُجعل الجذوعُ استعارةً بالكناية عن الظُّروف/[٢٥٤/ ١] والأمكنةِ، واستعمالُ ‹في› قرينةً على ذلك[٧].

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٩٣.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٥١١.

(٣) من قوله: «والسكاكي حيث فسَّر» إلى هنا مُستدرَك مصحَّحٌ في هامش (صل) بخطِّ التفتازانيِّ، وكُتب أمامه: «خطُّه الشَّريف».

(٤) ذكر السكاكيُّ مذهبه فيها بعدما عرض مذهب الأصحاب من البلاغيين. انظر: مفتاح العلوم ٤٨٩ ـ ٤٩٣.

(٥) والعبارة من شعر للقطاميِّ مضى بتخريجه في ص ٦٨١.

(٦) انظر: مفتاح العلوم ٤٩٢ ـ ٤٩٣.

(٧) غيَّر التفتازانيُّ صيغة الكلام في سَوق هذين المثالين؛ لأنَّ السكَّاكيَّ لم يشرحهما على مذهبه، بخلاف المثالين السالفين.

وبالجملة ما جَعَله القومُ قرينةَ الاستعارةِ التبَعيَّة يجعله هو استعارةً بالكناية، وما جعلوه استعارةً تبَعيَّة يجعله قرينةَ الاستعارةِ بالكناية. وإنَّما اختار ذلك ليكون أقربَ إلى الضَّبط لِمَا فيه من تقليل الأقسام[1].

(وردَّ) ما اختارَه السكَّاكيُّ (بأنَّه)، أي: السكَّاكيُّ (إن قدَّرَ التَّبعيَّةَ) كـ ‹نطقتْ› في قولنا: ‹نطقتِ الحالُ بكذا› (حقيقةً)، بأن يُراد بها معناها الحقيقيُّ = (لم تكن) استعارةَ (تخييليَّة؛ لأنَّها)، أي: التخييليَّة (مَجازٌ عنده)، أي: عند السكَّاكيِّ؛ لأنَّه جَعَلها مِن أقسام الاستعارةِ المُصرَّح بها التي هي من أقسام المَجازِ المُفسَّر بذِكر المشبَّه به وإرادةِ المشبَّه، إلَّا أنَّ المشبَّهَ به فيها يجب أن يكون ممَّا لا تحقُّق له حسًّا ولا عقلًا، بل يكون صورةً وهميَّة مَحْضة[2]. وإذا لم تكن التبَعيَّة تخييليَّة، (فلم تكن) الاستعارةُ (المَكنيُّ عنها مُستلزِمةً للتخييليَّةِ) لوجود المكنيِّ عنها في مثل ‹نطقتِ الحالُ› وأشباهِه بدون التخييليَّةِ حينئذٍ، ووجودُ الملزوم بدون اللازمِ مُحالٌ، (وذلك)، أي: عدمُ استلزامِ المكنيِّ عنها التخييليَّةَ (باطلٌ بالاتفاق.

وإلَّا)، أي: وإن لم يُقدِّر التبَعيَّة التي جَعَلها قرينةَ المكنيِّ عنها حقيقةً بل قدَّرها مجازًا، (فتكونُ) التبعيَّة كـ ‹نطقت› مثلًا (استعارةً) لا مجازًا مرسَلًا، ضرورةَ أنَّ العلاقة بين المعنيين هي المشابهة، ولا نعني بالاستعارة سوى هذا.

(فلم يكن ما ذهبَ إليه) السكَّاكيُّ من ردِّ التبعيَّة إلى المكنيِّ عنها (مُغنيًا عمَّا ذكَره غيرُه)، أي: غيرُ السكَّاكيِّ من تقسيم الاستعارةِ إلى التبَعيَّة وغيرها[3]؛ لأنَّه اضطر آخرَ الأمرِ إلى القول بالاستعارة التبعيَّةِ حيث لم يتأتَّ له أن يجعل ‹نطقتْ› في قولنا: ‹نطقتِ الحالُ› بكذا حقيقة، بل لزمه أن يقدِّره استعارةً، والاستعارةُ في الفعل لا تكون إلَّا تبَعيَّة.

وما يقال: إنَّ مجرَّد كونِ العلاقة هي المشابهةُ لا يكفي في ثبوت الاستعارةِ، بل إنَّما تكون إذا كانت جليَّة مع قصد المبالغةِ في التَّشبيه، وتحقُّقُ هذين الأمرين ممنوعٌ[4] = فممَّا لا ينبغي أن يُلتفَت إليه[5].

---

(١) صرَّح السكَّاكيُّ في مفتاح العلوم ٤٩٤ بأنَّ ما اختاره أقربُ إلى الضبط.

(٢) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٨٥.

(٣) ما أورده التفتازانيُّ ههنا من الشَّرح على ما ردَّ به مذهب السكَّاكيِّ مذكورٌ بلفظ قريب في **الإيضاح** ٤٥٢.

(٤) هذا القول بمعناه في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٦٢٠.

(٥) في هامش (أ) **تعليق من التفتازانيِّ**، نصُّه: «لأنَّ هذا منعٌ ظاهرٌ بيِّنٌ عندهم من أن ليست الاستعارة إلاَّ مجازًا علاقته المشابهةُ، إذ لا يُعرف ههنا علاقةٌ غيرُ المشابهة، فلو لم يكن استعارة لم يصحَّ الكلامُ أصلًا، مع أنَّ السكَّاكيَّ مُصرِّحٌ بأنَّ ‹نطقت› ههنا أمرٌ

وذَكَر بعضُ من له حذاقةٌ في غير هذا الفنِّ[١] جوابًا عن اعتراض المصنِّف، أنّا لا نُسلِّم أنَّ لفظ ‹نطقتْ› إذا كان حقيقةً لم/ [٢/٢٥٤] تُوجَد الاستعارةُ التخييليَّة؛ لأنَّها ليست في ‹نطقت› بل في الحال بأن يُجعَل لها لسانٌ. وأيضًا معنى قوله في «المفتاح»: ‹لا ينفكُّ المكنيُّ عنها عن التخييليَّة›[٢] أنَّ التَّخييليَّة مُستلزِمة للمكنيِّ عنها، لا على العكس كما فهمه المصنِّف، فإذا قلنا: ‹نطقَ لسانُ الحال›، وأردنا باللسان الصُّورة المتخيَّلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للإنسان فلا بدَّ من استعارة المتكلِّم للحال، فههنا استعارةٌ مكنيٌّ عنها وتخييليَّة، أمَّا إذا قلنا: ‹نطقتِ الحالُ› فالمكنيُّ عنها موجودةٌ دون التخييليَّة، فإنَّها من قسم المصرَّح بها، ولا تصريحَ بالمشبَّه به في ‹نطقتِ الحالُ›[٣].

هذا كلامه، ولا مِساسَ له بكلام السكَّاكيِّ[٤]. والعجبُ ممَّن يقوم بالذبِّ عن كلام أحدٍ من غير أن ينظُر فيه أدنى نظرة.

فإن قلتَ: إن أراد بالاتِّفاق على استلزام المكنيِّ عنها للتخييليَّة اتِّفاقَ غير السكَّاكيِّ، فهو لا يقوم دليلًا على إبطال كلامِه؛ لأنَّه بصدد الخلافِ معهم. على أنَّه قد ذَكَر صاحب «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧] أنَّ في العهد استعارةً بالكناية وتشبيهًا بالحبل، والنَّقضُ

مقدَّرٌ وهميٌّ كـ‹أظفار المنيَّة›، فإطلاقُ النطق عليه ليس بطريق الحقيقةِ وهو ظاهرٌ، ولا بطريق المجازِ المرسَل، إذ لا يُعرَف القصدُ إلى علاقة بينهما غيرِ المشابهةِ كما في ‹الأظفار›». «منه».

(١) في (ع) و(ك) و(ي): «بعضهم» مكان «بعض مَن له حَذاقة في غير هذا الفنِّ». وفي هامش (ت) و(ك): «صدر الشَّريعة»، وعبَّر التفتازانيُّ عنه بمثل هذه العبارة مرارًا.

(٢) انظر: **مفتاح العلوم** ٤٨٧.

(٣) لم أقف على هذا القول فيما بين يديَّ من كتب صدر الشَّريعة.

(٤) في هامش (ت) و(أ) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «أمَّا أوَّلاً فلأنَّ قوله: ‹الاستعارة التخييليَّة ليست في نطقت بل في الحال› ممَّا لا معنى له أصلًا؛ لأنَّ الحال عنده استعارةٌ بالكناية، والتخييليَّةُ عنده يجب أن يكون ذِكر المشبَّه به وإرادةُ مشبَّهٍ لا تحقُّق له حسًّا ولا عقلًا، وانتفاؤها في مثل ‹نطقتِ الحالُ›، إذا جُعلت ‹نطقتِ الحالُ› حقيقةً ممَّا لا ينبغي أن يخفى على أحد. وأمَّا ثانيًا فلأنَّ السكَّاكيَّ بعد ما أخذ في ذِكر شيء من لوازم المشبَّه به في تعريف الاستعارةِ بالكناية واشترط في أمثلتها أن يذكر ذلك على سبيل التخييليَّة قال: ‹وقد ظهر أنّ الاستعارةَ بالكناية لا تنفكُّ عن الاستعارة التخييليَّة على مذهب الأصحاب›، وهذا صريحٌ في أنَّ الاستعارة بالكناية مستلزمةٌ للتخييليَّة، بمعنى أنَّها لا تُوجَد بدونها، وإلَّا فقد صرَّح بأنَّ التخييليَّة تُوجَد بدونها، كما في قولنا: ‹أظفار المنية الشبيهة بالسَّبُع›، وغيرِ ذلك من الأمثلة التي ذكرنا. وأمَّا ثالثًا فلأنَّه قد صرَّح السكَّاكيُّ بأنَّ ‹نطقت› في ‹نطقتِ الحالُ› أمرٌ وهميٌ كـ‹أظفار المنيَّة›، وهذا صريحٌ في أنَّه استعارة تخييلية. وبالجملة جميعُ ما ذكره هذا القائلُ في الجواب مخالفٌ لصريح كلام **المفتاح**». «منه». وانظر ما نقله عن السكَّاكيِّ في: **مفتاح العلوم** ٤٨٧، ٥١١، ٤٩٣.

استعارةٌ لإبطال العهد[1]. وهذا أمر محقَّق عقلًا لا وهميٌّ، فتكون قرينةُ الاستعارةِ بالكناية استعارةً تحقيقيَّة لا تخييليَّة.

= وإن أراد اتِّفاق السكَّاكيِّ وغيرَه فظاهرُ البطلانِ، لأنَّه قد صرَّح بأنَّ عدم انفكاكِ المكنيِّ عنها عن التخييليَّة إنَّما هو مذهبُ السَّلفِ[2]، وعنده لا لزومَ بينهما أصلًا، بل تُوجَد التخييليَّة بدونها، كما ذَكَر في أظفار المنيَّة الشَّبيهةِ بالسَّبع، وهي تُوجَد بدون التخييليَّة كما صرَّح به في المجاز العقليِّ، حيث قال: إنَّ قرينةَ المكنيِّ عنها إمَّا أمرٌ مقدَّر وهميٌّ كـ(الأظفار) في (أظفار المنيَّة)، و(نطقتْ) في (نطقتِ الحالُ)، أو أمرٌ محقَّق كالإنبات في قولك: (أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ)، والهزم في (هزمَ الأميرُ الجندَ)[3].

قلتُ: هذا يصلح إبطالًا لكلام المصنِّف لا توجيهًا لكلام السكَّاكيِّ؛ لأنَّه قد صرَّح بأنَّ (نطقتْ) / [١/ ٢٥٥] من قبيل الوهميِّ كـ(الأظفار)[4]، فيجب أن يقدَّر أمرٌ وهميٌّ شبيه بالنُّطق كما ذَكَره في الأظفار، وهذا قولٌ بالاستعارة التبعيَّة.

نعم يستفاد من كلامه أنَّه يمكن ردُّ التَّركيبِ المشتمل على التبعيَّة إلى التَّركيب المشتمل على المكنيِّ عنها، إذا اعتُبر في المكنيِّ عنها والتخييليَّة تفسيرُ المصنِّف، مثلًا في «نطقتِ الحالُ» بكذا يُجعَل تشبيهُ الحال بالمتكلِّم استعارةً بالكناية، وإثباتُ النُّطقِ لها استعارةً تخييليَّة، ويكون «نطقتْ» حقيقةً مستعملة في المعنى الأصليِّ كما هو مذهبه في «الأظفار»، فلا يلزم القولُ بالاستعارة التبعيَّة. وكذا يمكن ذلك على مذهب السَّلفِ أيضًا، لِمَا مرَّ من أنَّ التخييليَّة عندهم حقيقةٌ كـ«يَدِ الشَّمال» و«أظفار المنيَّة».

[شرائط حُسن الاستعارات]

(فَصْلٌ) في شرائط حُسنِ الاستعارات: (حُسْنُ كلٍّ مِن) الاستعارةِ (التحقيقيَّةِ والتَّمثيلِ) على سبيل الاستعارة (برعاية جهاتِ حُسْنِ التَّشبيهِ) كأن يكون وجهُ الشَّبه شاملًا للطَّرفين، والتَّشبيهُ وافيًا بإفادة ما علِّق به من الغرض ونحو ذلك[5] ممَّا سبق في باب التَّشبيه؛ وذلك لأنَّ مبناهما على التَّشبيه

---

(١) انظر: الكشَّاف ١/ ٢٦٨ (البقرة، ٢/ ٢٧).

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٤٨٧.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٥١١.

(٤) انظر: مفتاح العلوم ٤٩٣.

(٥) في هامش (ك): «مثل سلامة التشبيه من الابتذال».

فيتبعانه في الحُسن والقُبح = (**وألَّا يُشَمَّ رائحته لفظًا**)، أي: وبألَّا يُشَمَّ كلٌّ من التحقيقيَّة والتَّمثيلِ رائحةَ التَّشبيهِ من جهة اللفظ[١].

ولهذا قلنا: بأنَّ نحو «رأيتُ أسدًا في الشَّجاعة» تشبيهٌ لا استعارةٌ، وذلك لأنَّ إشمامَهما رائحةَ التَّشبيه يُبطل الغرضَ من الاستعارة، أعني ادِّعاءَ دخولِ المشبَّه في جنس المشبَّهِ به وإلحاقَه به، لِمَا في التَّشبيه من الدَّلالة على كون المشبَّهِ به أقوى في وجه الشَّبهِ[٢]،

ظلمناكَ في تشبيه صُدغيكَ بالمِسكِ فـقـاعدةُ التَّشبيه نقصانُ ما يَحْكي[٣]

ومَن زعم أنَّ مِن شرائط حُسنِ كل منهما أن تكون مُطلَقة غير معقَّبة بصفة أو تفريعِ كلام ملائمٍ لأحد الطَّرفين[٤] = فقد أخطأ؛ لأنَّ المرشَّحة من أحسن أنواعِ الاستعارة. نعم المجرَّدةُ ناقصةُ الحُسن بالنِّسبة إلى المرشَّحة كما مرَّ[٥].

(**ولذلك**)، أي: ولأنَّ شرط حُسنه ألَّا يُشَمَّ رائحة التَّشبيه لفظًا (**نُوصِّي أن يكون الشَّبهُ**)، أي: ما به المُشابَهة (**بين الطَّرفين جليًّا**) بنفسه أو بسبب/ [٢٥٥/ ٢] عُرفٍ أو اصطلاح خاصٍّ؛ (**لئلا يصيرَ**) كلٌّ منهما (**إلغازًا**)، أي: تعمِيةً في المراد، يقال: «ألغَزَ في كلامه إذا عمَّى مرادَه، ومنه اللُّغزُ والجمع ألغازٌ، مِثل رُطَب وأَرْطاب»[٦]، يعني: يصير إلغازًا إذا رُوعيَ شرائطُ حُسن الاستعارةِ، وأمَّا إذا لم تراعَ، كما لو أُشمَّ رائحةَ التَّشبيهِ فلا يصير إلغازًا، لكن يفوت الحُسن.

---

(١) الكلام بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٩٧، والإيضاح ٤٥٣. وأصل الكلام في دلائل الإعجاز ٤٥٠، وذلك قول الشَّيخ فيه: «واعلم أنَّ من شأن الاستعارةِ أنَّك كلَّما زِدتَ إرادتَك التشبيه إخفاءً ازدادتِ الاستعارةُ حسنًا، حتَّى إنَّك تراها أغربَ ما تكون إذا كان الكلامُ قد أُلِّف تأليفًا إن أردتَ أن تُفصِح فيه بالتشبيه خرجتَ إلى شيء تعافه النفسُ ويلفِظُه السَّمع»، وضَرَب لذلك جملة من الأمثلة.

(٢) زِيد في (ك): «بدليل قولِ الشَّاعر».

(٣) البيت منسوب للمعرِّيّ في التبيان للطِّيبيّ ١٦١، وعروس الأفراح ٣/ ٤٠٠، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٤٢٥، ولم أقف عليه فيما بين يديَّ من شعره. وقال في نسبته صاحب المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٧٥/ ١ - ٢: «وهذا من أبيات من الطويل لأبي القاسم الأديب العريف بالمُعزِّيّ، بضمّ الميم وكسرِ العين المهملة والزاي المشدَّدة في آخره، كما في مطمح الأنفس، لا للمعرِّيّ، كما ظُنَّ».

(٤) هذا الوجه في مفتاح تلخيص المفتاح ٦٢٣، والتبيان للطِّيبيّ ٢٠١، وجعله الأخيرُ في أوَّل شرائط وجوه حُسن الاستعارة.

(٥) في ص ٦٨٥.

(٦) الصحاح (لغز).

(كما لو قيل) في التحقيقيَّة: («رأيتُ أسدًا» وأُريدَ إنسانٌ أبخرُ، و) في التَّمثيل («رأيتُ إبلًا مائةً لا تَجِدُ فيها راحلةً» وأُريدَ النَاسُ)، من قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «النَّاسُ كإبل مائةٍ لا تَجِدُ فيها راحلةً»[١]. وفي «الفائق»: «تجدون النَّاسَ كالإبل المائة ليستْ فيها راحلةٌ». الرَّاحلةُ: البعيرُ الذي يرتحِله الرَّجلُ جملًا كان أو ناقةً. يريد أنَّ المرضيَّ المنتجَبَ في عِزَّة وجودِه كالنَّجيبة التي لا تُوجَد في كثير من الإبل. والكاف مفعول ثانٍ لـ«تجدون»، و«ليست» مع ما في حيِّزها في محلِّ النَّصب على الحال، كأنَّه قيل: كالإبل المائة غيرُ موجودةٍ فيها راحلةٌ؛ أو هي جملةٌ مستأنفة[٢].

(وبهذا ظهرَ أنَّ التَّشبيه أعمُّ مَحلًّا) بمعنى أنَّ كلَّ ما يتأتَّى فيه الاستعارةُ التحقيقيَّة أو التَّمثيل يتأتَّى فيه التَّشبيهُ، وليس كلُّ ما يتأتَّى فيه التَّشبيهُ يتأتَّى فيه الاستعارةُ التحقيقيَّةُ أو التَّمثيل، لجواز أن يكون وجهُ الشَّبه خفيًّا، فتصيرُ تعميةً وإلغازًا وتكليفًا بما لا يطاق، كالمثالين المذكورين.

(ويتَّصلُ به)، أي: بما ذُكر من أنَّه إذا خفيَ الشَّبهُ بين الطَّرفين لا تحسن الاستعارةُ ويتعيَّن التَّشبيه، (أنَّه إذا قَويَ الشَّبهُ بين الطَّرفين حتَّى اتَّحدا، كالعِلم والنُّور، والشُّبهة والظُّلمة، لم يَحسُنِ التَّشبيهُ وتعيَّنتِ الاستعارةُ)، لئلا يصير كتشبيه الشَّيءِ بنفسه، فإذا فهمتَ مسألةً تقول: «حصل في قلبي نورٌ»، ولا تقول: «كأنَّ في قلبي نورًا»، وكذا إذا وقعتَ في شُبهة تقول: «وقعتُ في ظُلمة»، ولا تقول: «كأنِّي في ظُلمة»[٣].

(و) الاستعارةُ (المَكنيُّ عنها كالتحقيقيَّة) في أنَّ حُسنها برعاية جهاتِ حُسن التَّشبيه؛ لأنَّها تشبيهٌ مضمرٌ.

(و) الاستعارةُ (التخييليَّةُ حُسنها بحسَب حُسنِ المَكنيِّ عنها)؛ لأنَّها لا تكون إلَّا تابعةً للمَكنيِّ عنها عند المُصنِّف[٤]، وليس لها في نفسها تشبيهٌ؛ لأنَّها حقيقةٌ كما مرَّ، فحُسنها تابع لحُسْن متبوعِها.

وأمَّا صاحبُ «المفتاح» فلمَّا لم يقل بوجوب كونها تابعةً للمكنيِّ عنها قال: إنَّ حُسنها بحسب

---

(١) بألفاظ قريبة في مسند أحمد ٨/ ١٠٩ (٤٥١٦)، وصحيح البخاري ٨/ ١٠٤ (٦٤٩٨)، وصحيح مسلم ٤/ ١٩٧٣ (٢٥٤٧)، وسنن الترمذيّ ٤/ ٤٥٠ (٢٨٧٢). ومثّل به الشّيخ في أسرار البلاغة ١١٣، ٢٤٥، ٢٤٧؛ وأشيرَ إليه في مفتاح العلوم ٤٩٧، والإيضاح ٤٥٣.

(٢) انظر: الفائق ٢/ ٤٨ ـ ٤٩.

(٣) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٤٥٣.

(٤) انظر: الإيضاح ٤٥٣.

حُسن المكنيِّ عنها/ [١/٢٥٦] متى كانت تابعةً لها، وقلَّما تحسُن الحُسنَ البليغَ غيرَ تابعةٍ لها، ولهذا استُهجن ماءُ الملامِ[١].

ولقائل أن يقول: لمَّا كانتِ التخييليَّة عنده استعارةً مصرَّحة مبنيَّة على التَّشبيه أيضًا فلِمَ لمْ يكن حُسنها برعاية جهاتِ حُسن التَّشبيهِ أيضًا، كما ذُكر في التحقيقيَّة والمكنيِّ عنها؟[٢]

[مجازُ الحذفِ والزِّيادة]

(**فَصْلٌ**) اعلمْ أنَّ الكلمة كما تُوصَف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصليِّ، كذلك تُوصَف به أيضًا[٣] لنقلها عن إعرابها الأصليِّ إلى غيره.

وظاهرُ عبارة «المفتاح» أنَّ الموصوف بهذا النَّوع من المجاز هو الإعرابُ، وهذا ظاهرٌ في الحذف، كالنَّصب في: ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ والرَّفعِ في: ﴿رَبُّكَ﴾؛ لأنَّه قد نُقل عن محلِّه أعني المضافَ. وأمَّا في المجاز بالزِّيادة فلا يتحقَّق ذلك الانتقالُ فيه، وقد صرَّح بأنَ الجرَّ في: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ مجازٌ[٤].

والمقصودُ في فنِّ البيانِ هو المجازُ بالمعنى الأوَّل، لكنَّه حاول التَّنبيهَ على الثَّاني اقتداءً بالسَّلف واجتذابًا بضَبْع السَّامع[٥] عن الزَّلَق عند اتِّصاف الكلمةِ بالمجاز بهذا الاعتبارِ، فقال:

(**وقد يُطلَقُ المَجازُ على كلمةٍ تغيَّرَ حُكمُ إعرابِها**)، الظَّاهرُ أنَّ إضافة الحُكمِ إلى الإعراب للبيان، وبه يُشعِر لفظ «المفتاح»[٦]، أي: تغيُّر إعرابِها من نوع إلى[٧] آخرَ، (**بحذف لفظٍ، أو زيادةِ لفظٍ**):

فالأوَّل (**كقوله تعالى**: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢])؛ والثَّاني مِثْل (**قوله**: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، **أي**:) جاءَ (**أمرُ ربِّكَ**)، لاستحالة مجيء الربِّ؛ (و) اسأل (**أهلَ القريةِ**)، للقطع بأنَّ المقصود سؤالُ أهل القريةِ، وإن كان الله قادرًا على إنطاق الجدرانِ أيضًا.

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٤٩٧ ـ ٤٩٨. ومضى نقل حديثه عن بيت أبي تمَّام المشار إليه ههنا في ص ٧٠٦.

(٢) هذا السؤال مذكور بمعناه في شرح المفتاح للمؤذِّنيّ اللوح ٢٢٩/ ٢.

(٣) «أيضًا» ليس في (ع) و(ك).

(٤) انظر: مفتاح العلوم ٥٠٢. وسيأتي تفصيل مذهبه ومذهبِ السَّلف فيه.

(٥) أخذ بضبعَيه، أي: بعضُدَيه.

(٦) انظر: مفتاح العلوم ٥٠٢.

(٧) زيد في (ت): «نوع».

قال الشَّيخ عبدُ القاهر: إنَّ الحُكم بالحذف ههنا لأمر يرجع إلى غرض المتكلِّم، حتَّى لو وقع في غير هذا المقامِ لم يُقطَع بالحذف، لجواز أن يكون كلامَ رجلٍ مرَّ بقرية قد خرِبَت وبادَ أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظًا ومذكِّرًا، أو لنفسه متَّعظًا ومعتبرًا: «اسأل القريةَ عن أهلها، وقل لها: ما صنعوا»، كما يقال: «سَلِ الأرضَ مَن شقَّ أنهارَكِ وغرس أشجارَكِ وجنى أثمارَكِ»[1].

فالحُكم الأصليُّ لـ﴿رَبُّكَ﴾ و﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ هو الجرُّ، وقد تغيَّر في الأولى إلى الرفع، وفي الثَّانية إلى النَّصب بسبب حذفِ المضاف./ [٢/ ٢٥٦]

(و) ليس (مِثلَه) شيءٌ، فالحكمُ الأصليُّ لـ﴿مثله﴾ هو النَّصبُ؛ لأنَّه خبرُ ﴿لَيْسَ﴾، وقد تغيَّر إلى الجرِّ بسبب زيادة الكافِ، وذلك لأنَّ المقصود نفيُ أن يكون شيءٌ مِثلَه تعالى، لا نفيُ أن يكون شيءٌ مثلَ مِثلِه.

والأحسنُ ألَّا تُجعَل الكافُ زائدةً، ويكونَ من باب الكنايةِ، وفيه وجهان:

أحدُهما: أنَّه نفيٌ للشَّيء بنفي لازمِه، لأنَّ نفيَ اللازمِ يستلزم نفيَ الملزومِ، كما يقال: «ليس لأخي زيدٍ أخٌ»، فأخو زيدٍ ملزومٌ والأخُ لازمُه، لأنَّه لا بدَّ لأخي زيدٍ من أخ هو زيدٌ فنفيتَ هذا اللازمَ، والمرادُ نفي ملزومِه، أي: ليس لزيد أخٌ، إذ لو كان له أخٌ لكان لذلك الأخِ أخٌ هو زيدٌ. فكذا نفيتَ أن يكون لمِثل الله مِثلٌ، والمرادُ نفيُ مِثله تعالى، إذ لو كان له مِثل لَكان هو مِثلَ مثله، إذ التَّقديرُ أنَّه موجودٌ[2].

والثَّاني: ما ذَكَره صاحبُ «الكشَّاف»، وهو أنَّهم قد قالوا: «مِثلُك لا يبخل» فنفَوا البخلَ عن مِثلِه، والغرضُ نفيُه عن ذاته، فسلكوا طريقَ الكنايةِ قصدًا إلى المبالغة؛ لأنَّهم إذا نفَوه عمَّا يماثله وعمَّن يكون على أخصِّ أوصافه فقد نَفَوه عنه، كما يقولون: «قد أيفعَتْ لِداتُه وبلغتْ أترابُه»، يريدون إيفاعَه وبلوغَه، فحينئذٍ لا فرقَ بين قوله: «ليس كالله شيءٌ»، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، إلَّا ما تُعطيه الكنايةُ من فائدتها، وهما عبارتان مُعتقِبتان على معنًى واحد، وهو نفيُ المماثلةِ عن ذاته. ونحوه قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فإنَّ معناه: بل هو جوادٌ من غير تصوُّر[3] يدٍ ولا بَسْطٍ لها[4]؛

---

(١) انظر: أسرار البلاغة ٤٢١ ـ ٤٢٢. والقول الأخير للفضل بن عيسى بن أبان في قصصه، كما ذكر الجاحظ في الحيوان ١/ ٣٥، والبيان والتبيين ١/ ٣٠٨، ٨١.

(٢) قال ابن عاشور عن هذا الوجه في التحرير والتنوير ٢٥/ ٤٦: «ولا ينبغي التعويل على هذا، لِمَا في ذلك من التكلُّف والإبهام».

(٣) في (ج): «تصوير».

(٤) سبق التعليق على مثيل هذا الموضع في ص ٥٢٩.

لأنَّها وقعتْ عبارةً عن الجود لا يقصِدون شيئًا آخرَ، حتَّى إنَّهم استعملوها فيمَن لا يدَ له، وكذلك يُستعمَل هذا فيمَن له مِثلٌ ومَن لا مِثلَ له(١).

قال صاحبُ «المفتاح»: ورأيي في هذا النَّوع أن يُعدَّ مُلحَقًا بالمجاز ومشبَّهًا به لاشتراكهما في التعدِّي عن الأصل إلى غير الأصلِ لا أن يُعدَّ مجازًا، ولهذا لم أذكرِ الحدَّ شاملًا له، لكنَّ العهدةَ في ذلك(٢) على السَّلف(٣).

وفيه نظرٌ؛ لأنَّه إن أراد بعَدِّه من المجاز إطلاقَ لفظِ المجاز عليه فلا نزاعَ له في ذلك، سواءٌ كان على سبيل المجازِ أو الاشتراكِ. وإن أراد أنَّهم جعلوه من أقسام المجازِ اللغويِّ المقابل للحقيقة

---

(١) انظر: الكشَّاف ٣: ٤٦٢ ـ ٤٦٣ (الشورى، ٤٢/ ١١). وزيد ههنا في (ت) و(أ) و(ف)، ومن نسخة على هامش (م) و(د) و(ع) و(ي):

«فإن كان الحذفُ أو الزِّيادة ممَّا لا يُوجِب تغيُّر حُكمِ الإعراب، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْكَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]، أي: كمثل ذوي صيِّب، وقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، أي: فبرحمة من الله = فالكلمةُ لا تُوصَف بالمجاز.

والأوَّل يُسمَّى مجازًا بالنُّقصان، ويُعرَّف بأنَّه: اللفظُ المستعمل في غير ما وُضِع له لعلاقةٍ بعد نُقصانٍ منه يُغيِّر الإعرابَ والمعنى إلى ما يُخالفه رأسًا. كنقصان ‹الأمر› و‹الأهل› فيما مرَّ، لا كنقصان ‹منطلق› الثَّاني في قولنا: ‹زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو›، وكنقصانِ ‹مَثَل ذوي صيِّب› من قوله تعالى: ﴿أَوْكَصَيِّبٍ﴾، لبقاء الإعراب، ولا كنقصان ‹في› من قولنا: ‹سرتُ يوم الجمعة›، لبقائه على معناه.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ تغيُّر المعنى واستعمالَ اللفظِ في غير ما وُضِع له في هذا النَّوع من المجاز ممنوع، إذ لو جُعل ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ مجازًا عن ‹الأهل› بعلاقة كونها محلًّا، كما وقع في بعض كتب الأصولِ، فهو لا يكون في شيء من هذا النَّوعِ من المجاز، ولا يحتاج إلى تقدير المضاف، كما لو قيل: بكونها مشتركة بين الجدرانِ والأهلِ.

والثَّاني يُسمَّى مجازًا بالزِّيادة، ويُعرَّف بأنَّه: اللفظُ المستعمل في غير ما وُضِع له لعلاقةٍ بعد زيادة عليه تُغيِّر الإعرابَ والمعنى إلى ما يُخالفه بالكليَّة. فخرج ما لا يُغيِّر شيئًا، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وما يُغيِّر الإعرابَ فقط، نحو ‹سرتُ يوم الجمعةِ›، وما يُغيِّر المعنى فقط، نحو ‹الرَّجل› بزيادة اللام للعهد، وما يُغيِّر المعنى لا إلى ما يخالفه بالكُلّيَّة، مِثل ‹إنَّ زيدًا قائمٌ›.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ تغيُّر المعنى والاستعمالِ في غير الموضوع له ممنوعٌ كما مرَّ، والمراد بالزِّيادة ههنا ما وقع عليه عبارةُ النُّحاة من زيادة الحروفِ، فلا يدخل فيه ‹سرتُ في يوم الجمعةِ› و‹الرَّجلُ قائمٌ› و‹إنَّه قائمٌ›، وما أشبهَ ذلك».

وفي (ج) و(ي) من هذه الزيادة من أوَّل الكلام فيها إلى قوله: «فالكلمة لا تُوصَف بالمجاز». ولم أقف على شيء من هذه الزِّيادة فيما وقفتُ عليه من طبعات **المطوَّل**. وبعض ما ورد في هذه الزيادة يُفهم من **نهاية الإيجاز** ١٠٠ ـ ١٠٢، وأصله في **أسرار البلاغة** ٤١٦ ـ ٤١٩، وأورد التفتازانيُّ طرفًا منها في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢٧٨/ ٢.

(٢) في هامش (صل): «أي: في جعل هذا النوعِ من المجاز».

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٥٠٢. هذا والشيخ ينكر إطلاق المجاز على هذا النوع في **أسرار البلاغة** ٤١٦ ـ ٤٢٠، ونبَّه على ذلك القزوينيُّ في **الإيضاح** ٤٥٥.

المفسَّر بتفسير يتناوله وغيرَه فليس كذلك، لاتِّفاق السَّلفِ على وجوب كونِ المجازِ مستعملًا في غير ما وُضِع له مع اختلافِ عباراتهم في تعريفاته كما في التَّعريف الذي نقله السكَّاكيُّ عنهم، /[١/٢٥٧] وهو: «كلُّ كلمةٍ أريدَ بها غيرُ ما وُضِعتْ له في وضع واضعٍ لملاحظة بين الثَّاني والأوَّل»[١]. فظاهرٌ أنَّه لا يتناول هذا النَّوعَ من المجاز؛ لأنَّه مستعملٌ في معناه الأصليِّ، وإلَّا لَدَخل في تعريف السكَّاكيِّ أيضًا[٢]. وأمَّا تقسيمهم المجاز إلى هذا النَّوعِ وغيرِه فمعناه أنَّه يُطلَق عليهما، كما يقال: المستثنى متَّصلٌ ومنقطِعٌ. فلا نعرف للسكَّاكيِّ ههنا رأيًا ينفرِد به والله أعلمُ.

***

(١) مفتاح العلوم ٤٧٠.

(٢) أعاد التفتازانيُّ هذا النظر مع زيادة تفصيل في شرحه للمفتاح اللوح ٢٧٨/ ٢.

[بحثُ الكِنايةِ]

[تعريف الكناية]

(الكِنايةُ) في اللغة مصدرُ قولك: كنَيتُ بكذا عن كذا وكنوتُ إذا تركتَ التَّصريحَ به[١].

وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين:

أحدُهما: معنى المصدر الذي هو فعلُ المتكلِّم، أعني ذِكرَ اللازمِ[٢] وإرادةَ الملزومِ[٣] مع جواز إرادةِ اللازم[٤] أيضًا، فاللفظُ مكنيٌّ به، والمعنى مكنيٌّ عنه.

والثَّاني: نفسُ اللفظ وهو الذي أشار إليه المصنِّف بقوله: الكناية: **(لفظٌ أُرِيد به لازمُ معناه مع جوازِ إرادتِه معه)**، أي: إرادةِ ذلك المعنى مع لازمه، كلفظ ‹طويل النِّجاد›، والمرادُ به لازم معناه، أعني طولَ القامةِ، مع جواز أن يُراد حقيقةُ طُول النِّجاد أيضًا[٥].

[الفرقُ بين الكنايةِ والمجاز]

(فظهر أنَّها تُخالِف المَجازَ مِن جهة إرادةِ المعنى) الحقيقيِّ للَّفظ **(مع إرادة لازمِه)**، كإرادة طولِ النِّجاد مع إرادةِ[٦] طول القامةِ، بخلاف المجازِ فإنَّه لا يصحُّ فيه أن يراد المعنى الحقيقيُّ.

مثلًا: لا يجوز في قولنا: ‹رأيتُ أسدًا في الحمام› أن يُراد بالأسد الحيوانُ المفترِسُ، لأنَّه يلزم أن يكون في المجاز قرينةٌ مانعة عن إرادة المعنى الحقيقيِّ، فلوا انتفى هذا انتفى المجازُ، لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازمِ، وهذا معنى قولهم: ‹إنَّ المجازَ ملزومُ قرينةٍ معاندةٍ لإرادة الحقيقةِ›، وملزومُ معاندِ الشَّيء معاندٌ لذلك الشَّيء، وإلَّا لزم صدقُ الملزومِ بدون اللازمِ[٧].

---

(١) انظر: **الصحاح** (كنى)، و**مفتاح العلوم** ٥١٢.

(٢) في (ت): «الملزوم».

(٣) في (ت): «اللازم».

(٤) في (ت): «الملزوم».

(٥) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٤٥٦.

(٦) «إرادة» ليس في (ع).

(٧) من قوله: «لا يجوز في قولنا» إلى هنا بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٥١٣، و**الإيضاح** ٤٥٦.

وههنا بحثٌ، وهو أنَّ المفهوم من التَّعريف المذكورِ أنَّ المراد في الكناية هو لازمُ المعنى، وإرادةُ المعنى جائزةٌ لا واجبةٌ. وبهذا يشعر قوله في «المفتاح»: إنَّ الكناية لا تُنافي إرادةَ الحقيقةِ، فلا يمتنع في قولك: (فلانٌ طويلُ النِّجاد) أن يُراد طولُ نجادِه مع إرادة طولِ قامته[1].

وهذا هو الحقُّ؛ لأنَّ الكناية كثيرًا ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقيِّ، وإن كانت جائزة للقطع بصحَّة قولنا:/ [٢٥٧/ ٢] «فلانٌ طويل النِّجاد» وإن لم يكن له نِجادٌ قطُّ، وقولنا: «جبانُ الكلبِ» و«مهزولُ الفصيلِ» وإن لم يكن له كلبٌ ولا فصيلٌ.

وفي موضع آخرَ من «المفتاح» تصريحٌ بأنَّ المراد من الكناية هو المعنى ولازمُه جميعًا، لأنَّه قال: المرادُ بالكلمة المستعملةِ: إمَّا معناها وحدَه، أو غيرُ معناها وحدَه، أو معناها وغير معناها؛ والأوَّلُ الحقيقةُ، والثَّاني المجازُ، والثَّالث الكنايةُ. والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين، وتفترقان في التَّصريح وعدم التَّصريح[2].

وبهذا يُشعِر قولُ المصنِّف: (أنَّها تخالف المجازَ من جهة إرادةِ المعنى مع إرادة لازمِه). وإن كان مشيرًا إلى أنَّ إرادة اللازم أصلٌ وإرادةَ المعنى تبعٌ، كما يفهم من قولنا: «جاء زيدٌ مع عمرٍو»، ولهذا يقال: «جاء فلانٌ مع الأميرِ»، ولا يقال: «جاء الأمير معه».

فوجهُ التَّوفيقِ بين كلامَي المصنِّف أنَّ معنى قوله: (من جهة إرادة المعنى): من جهة جوازِ إرادةِ المعنى، بقرينة ما سبق من التَّعريف. وأمَّا قوله في «الإيضاح»: «والفرقُ بينها وبين المجازِ من هذا الوجهِ، أي: من جهة إرادةِ المعنى مع جواز[3] إرادةِ لازمِه»[4] = فليس بصحيح. اللهم إلَّا أن يُراد بالمعنى: ما عُنيَ، وهو لازمُ المعنى الموضوعِ له، وبلازم المعنى: معناه الموضوعُ له. وفيه ما فيه[5].

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٥١٣.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

(٣) في هامش (ت): «كأنَّ هذا في نسخة الشَّارح، وأمَّا في النُّسخ المصحَّحةِ عندنا فهكذا: (مع إرادة لازمه)، فالتوجيهُ كما ذَكَره الشَّارح».

(٤) الإيضاح ٤٥٦، وليس في مطبوعه لفظُ «جواز»، وذلك أقرب لسياق الكلام، إذ لا حاجةَ إلى توجيه التفتازانيِّ مع ثبوتها. هذا واللفظة مُثبتةٌ في أصل الإيضاح، فتأمَّل.

(٥) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «يعني كناية مقيَّدة لا تفهم من اللفظ». «منه». وزاد التفتازانيُّ ههنا بحثًا طويلاً في المختصر ٤/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(وفرَّقَ)، أي: فرَّق السكَّاكيُّ وغيره بين الكنايةِ والمجازِ **(بأنَّ الانتقالَ فيها)**، أي: في الكناية **(مِن اللازم)** إلى المَلزوم، كالانتقال من طول النِّجادِ الذي هو لازمٌ لطول القامةِ إليه؛ **(وفيه)**، أي: في المجاز **(مِن المَلزوم)** إلى اللَّازم[١]، كالانتقال من الغيث الذي هو ملزومُ النَّبتِ إلى النَّبت، ومن الأسد الذي هو ملزوم الشَّجاعةِ إلى الشُّجاع.

(ورُدَّ) هذا الفرقُ **(بأنَّ اللَّازم ما لم يكن ملزومًا[٢] لم يُنتقَل منه)** إلى الملزوم؛ لأنَّ اللازم مِن حيث إنَّه لازم يجوز أن يكون أعمَّ مِن الملزوم، ولا دلالة للعامِّ على الخاصِّ، بل إنَّما يكون ذلك على تقدير تلازمِهما وتساويهما.

فإن قيل: يجوز أن يدل عليه بواسطة انضمامِ القرينةِ[٣].

قلنا: حينئذٍ لا يبقى أعمَّ، ولو سُلِّم فليكنِ[٤] المجازُ أيضًا كذلك.

(وحينئذٍ)، أي: إذا كان اللازمُ ملزومًا **(يكونُ الانتقالُ مِن المَلزوم إلى اللَّازم)** كما في المجاز، فلا يتحقَّق الفرقُ.

والسكَّاكيُّ أيضًا معترِفٌ بأنَّ اللازم ما لم يكن ملزومًا امتنع الانتقالُ منه؛ لأنَّه قال: مبنى الكنايةِ على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، وهذا يتوقَّف على مساواة/[١/٢٥٨] اللازمِ للملزوم، وحينئذٍ يكونان متلازمين فيصير الانتقالُ من اللازم إلى الملزوم حينئذٍ بمنزلة الانتقالِ من الملزوم إلى اللازم[٥].

فإن قيل: مرادُه أنَّ اللزوم بين الطَّرفين من خواصِّ الكنايةِ دون المجازِ، أو شرطٌ لها دونه[٦].

قلنا: لا نُسلِّم ذلك، وما الدَّليلُ عليه؟

بل الجوابُ أنَّ مرادهم باللازم ما يكون وجودُه على سبيل التبَعيَّة كطول النِّجاد التَّابع لطول

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٥١٣.

(٢) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «أي: لازمًا مساويًا لملزومه أو أخصَّ منه حتَّى يكون ملزومًا له أيضًا، فلا يحصل الانتقالُ، إذ لا يُنتقل إلى الملزوم من اللازم الأعمِّ؛ لأنَّ العامَّ لا دلالةَ له على الأخصِّ بنوع من أنواع دلالاتِ الثلاث». «منه».

(٣) هذا القول في مفتاح تلخيص المفتاح ٦٢٨.

(٤) في (ت) و(ك) و(ي) و(س): «فلِمَ لا يجوز».

(٥) انظر: مفتاح العلوم ٥٢٣ ـ ٥٢٤.

(٦) هذا القول منقول في مفتاح تلخيص المفتاح ٦٢٨.

القامةِ، ولهذا جوَّزوا[1] كون اللازمِ أخصَّ، كالضَّاحك بالفعل للإنسان. فالكنايةُ أن يُذكَر من المتلازمَين ما هو تابعٌ ورديفٌ ويُرادَ به ما هو متبوعٌ ومردوفٌ[2]، والمجازُ بالعكس.

وفيه نظر[3]؛ لأنَّ المجاز قد يكون من الطَّرفين، كاستعمال الغيثِ في النبت واستعمالِ النَّبت في الغيث.

[أقسامُ الكناية]

(وهي)، أي: الكناية (ثلاثةُ أقسام:

الأولى)، أي: القسمُ الأوَّل، والتَّأنيثُ باعتبار كونه عبارة عن الكناية، يعني: الأولى مِن الكناية: (المَطلوبُ بها غيرُ صفةٍ ولا نسبةٍ:

فمنها)، أي: فمِن الأولى: (ما هي معنًى واحدٌ) وهو «أن يتَّفق في صفة من الصِّفات اختصاصٌ بموصوف معيَّنٍ عارضٍ فتُذكَر تلك الصِّفةُ ليُتوصَّل بها إلى ذلك الموصوف»[4]، (كقوله):

الضَّاربِينَ بِكُلِّ أبيضَ مِخذَمِ ... (والطَّاعنينَ مَجامِعَ الأضغانِ)[5]

المِخذَم: القاطع[6]. والضِّغن: الحِقد[7]. ومجامعُ الأضغانِ: معنًى واحد كنايةٌ عن القلوب.

(ومنها: ما هي مجموعُ معانٍ) وهو أن تُؤخَذ صفةٌ فتُضمَّ إلى لازم آخرَ وآخرَ لتصيرَ جملتها مختصَّةً بموصوف فيُتوصَّل بذِكرها إليه[8]، (كقولنا كناية عن الإنسان: ‹حيٌّ مُستوي القامةِ عريضُ الأظفارِ›) ويُسمَّى هذا خاصَّة مركَّبة[9].

---

(١) في (ت): «جُوِّز».

(٢) في (ت): «مرادَف».

(٣) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٤/ ٢٤٧ قوله: «ولا يخفى عليك أن ليس المرادُ باللزوم ههنا امتناعَ انفكاك». وهو ما ذهب إليه الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٠١/ ١.

(٤) **مفتاح العلوم** ٥١٤.

(٥) البيت لعمرو بن معديكَرِب الزُّبيديّ في **ديوانه** ١٧٤؛ وهو له في **الموازنة** ١/ ٣١٦، و**الصناعتين** ٢٣٤؛ وبلا عزو في **سرّ الفصاحة** ٣٤٥، و**الإيضاح** ٤٥٧، و**معاهد التنصيص** ٢/ ١٧٣، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٠٧/ ٢.

(٦) انظر: **الصحاح** (خذم).

(٧) انظر: **الصحاح** (ضغن).

(٨) انظر هذا التعريف بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٥١٤.

(٩) وفي **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٩٥/ ٢: «فإنَّ كلَّ واحد من الثَّلاثة غيرُ مختصّ بالإنسان، لوجوده في غيره، والمجموعُ خاصٌّ به».

(وشرطهما)، أي: شرطُ هاتين الكنايتين **(الاختصاصُ بالمَكنيّ عنه)**، ليحصل الانتقالُ من العامِّ إلى الخاصّ(١).

وجَعَل السكّاكيُّ الأولى أعني ما هي معنًى واحد قريبةً، والثَّانية أعني ما هي مجموعُ معانٍ بعيدةً(٢).

وقال المصنِّف: «فيه نظرٌ»(٣).

ولعلَّ وجه النَّظرِ أنَّه فسَّر القريبةَ في القسم الثَّاني بما يكون الانتقالُ بلا واسطة، والبعيدةَ بما يكون الانتقالُ بواسطة لوازمَ متسلسلةٍ(٤). والكنايةُ التي هي معنًى واحد والتي هي مجموعُ معانٍ كلاهما خاليةٌ عن الواسطة، لظهور أن ليس الانتقال من «حيٍّ مستوي القامةِ/ [٢/٢٥٨] عريضُ الأظفار» إلى شيء، ثمَّ منه إلى الإنسان.

والجوابُ أنَّ القُربَ ههنا باعتبار آخرَ، وهو سهولةُ المأخذِ، لبساطتها واستغنائها عن ضمِّ لازمٍ إلى آخرَ وتلفيقٍ بينهما وتكلُّفٍ في التَّساوي، والاختصاصُ والبُعدُ بخلاف ذلك(٥).

(الثانيةُ) من أقسام الكنايةِ الكنايةُ **(المطلوبُ بها صفةٌ)** من الصِّفات، كالجود والكرمِ والشَّجاعةِ وطولِ القامة ونحو ذلك، وهي ضربان: قريبةٌ وبعيدةٌ:

(فإن لم يكنِ الانتقالُ) مِن الكناية إلى المَطلوب **(بواسطة فقريبةٌ)**، والقريبةُ قسمان:

(واضحةٌ): يحصُل الانتقالُ منها بسهولة، **(كقولهم كنايةً عن طويل القامةِ: «طويلٌ نِجادُه»**، و**«طويلُ النِّجادِ»)**، ثمَّ أشار إلى الفرق بين الكنايتين، أعني قولنا: «طويلٌ نِجادُه»، وقولنا: «طويلُ النِّجادِ» بقوله:

(والأولى) كنايةٌ **(ساذجةٌ)** لا يَشوبُها شيءٌ مِن التَّصريح، **(وفي الثَّانيةِ تصريحٌ ما لتضمُّن الصِّفة**

---

(١) انظر: الإيضاح ٤٥٨.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٥١٤.

(٣) الإيضاح ٤٥٩.

(٤) انظر: مفتاح العلوم ٥١٤ ـ ٥١٥. وتفسيرُ وجه النظر بهذا يشبه ما فسَّره به الكاشيُّ على سبيل التقريب في شرح المفتاح اللوح ٢/٢٣٤.

(٥) هذا الجواب بمعناه في شرح المفتاح للكاشيّ اللوح ٢/٢٣٤.

الضَّميرَ) الرَّاجعَ إلى الموصوف، ضرورةَ احتياجِها إلى مرفوع مُسندٍ إليه، فيَشتمِل على نوع تصريحٍ بثبوت الطُّولِ له.

والدَّليل على هذا أنَّك تقول: «زيدٌ طويلٌ نجادُه»، و«هندٌ طويلٌ نجادُها»، و«الزَّيدان طويلٌ نجادُهما»، و«الزَّيدون طويلٌ أنجادُهم»، بإفراد الصِّفة وتذكيرها لكونها مسندةً إلى الظَّاهر. وفي الإضافة تقول: «هندٌ طويلةُ النِّجادِ»، و«الزيدان طويلا النَّجادِ» و«الزَّيدون طوالُ الأنجادِ»، فتؤنَّث وتثنِّي وتجمعُ الصِّفةَ لكونها مسندةً إلى ضمير الموصوفِ.

وإنَّما جاز إسنادُ الصِّفة إلى ضمير المسبَّبِ مع أنَّها في المعنى عبارةٌ عن السَّبب، أعني المضافَ إليه، لكونها جاريةً على المسبَّب في اللفظ خبرًا أو حالًا أو نعتًا، وفي المعنى دالَّةً على صفة له في نفسه، سواءٌ كانت هي الصِّفة المذكورة نحو «زيدٌ حسنُ الوجهِ»، فإنَّه يتَّصف بالحُسن بحُسن وجهه، أو كانت غيرَها، نحو «زيدٌ أبيضُ اللحيةِ»، أي: شيخٌ، و«كثيرُ الإخوانِ»، أي: متقوٍّ بهم، بخلاف نحو: «زيدٌ أحمرُ فرسِه» و«أسود ثوبِه»، فإنَّه تقبح فيه الإضافة، وكذا يقبح «هندٌ قائمةُ الغلامِ».

فإن قلتَ: إذا أُسنِد الصِّفةُ إلى ضمير الموصوفِ فلِمَ زعمتَ أنَّها كناية مشوبةٌ بالتَّصريح؟ وهلَّا كانت تصريحًا، كما أنَّ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ونحو ذلك ممَّا يشتمل على إشارة إلى ذِكر أحدِ الطَّرفين جُعل/ [٢٥٩/ ١] تشبيهًا لا استعارةً مشوبةً بالتَّشبيه.

قلتُ: للقطع بأنَّها في المعنى صفةٌ للمضاف إليه، واعتبارُ الضَّميرِ العائدِ إلى المسبَّب إنَّما هو لمجرَّد أمر لفظيٍّ وهو امتناعُ خُلوِّ الصِّفة عن معمولٍ مرفوع بها[١].

(أو خفيَّةٌ)، عَطفٌ على (واضحةٌ)، وخفاؤها بأن يتوقَّف الانتقالُ منها على تأمُّلٍ وإعمالِ رويَّةٍ، **(كقولهم كنايةً عن الأبلَه: ‹عريضُ القفا›)** فإنَّ عِرَضَ القفا وعِظَمَ الرأس بالإفراط ممَّا يُستدل به على بلاهة الرَّجل، وهو ملزومٌ لها بحسب الاعتقادِ، لكن في الانتقال منه إلى البلاهة نوعُ خفاءٍ لا يطَّلع عليه كلُّ أحد[٢]، وليس يُنتقَل منه إلى أمر آخرَ ومن ذلك الأمرِ إلى المقصود، بل إنَّما ينتقل منه إلى المقصود، لكن لا في بادي النَّظرِ، وبهذا يمتاز عن البعيدة.

---

(١) هذا السؤال والجواب منتزعان من كلام موجز بمعناه في **مفتاح العلوم** ٥١٤.

(٢) وزاد التفتازانيُّ ههنا في شرحه **للمفتاح** اللوح ٢٨٩/ ١ قوله: «لكنَّ العِلم بذلك يفتقر إلى مزيد تأمُّل وكثرة نظرٍ».

وجَعَل صاحبُ «المفتاح» قولهم: ‹عريض الوسادة› كنايةً قريبة خفيَّةً عن هذه الكناية، أعني قولنا: ‹عريضُ القفا›[١].

قال المصنِّف: وفيه نظر؛ بل هو كناية بعيدة عن الأبله؛ لأنَّه ينتقل منه إلى ‹عريض القفا›، ومنه إلى الأبله[٢].

والجوابُ أنَّه لا امتناعَ في أن تكون الكنايةُ بعيدةً بالنِّسبة إلى المطلوب وقريبةً بالنِّسبة إلى الواسطة، بل الأمرُ كذلك فيما يكون الانتقالُ منه إلى المطلوب بواسطة، فنبَّه صاحبُ «المفتاح» على أنَّ المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصفُ المقصودُ المصرَّح، وقد يكون ما هو كنايةٌ عنه[٣].

هذا كلُّه إن لم يكن الانتقالُ بواسطة.

(**وإن كان**) الانتقالُ من الكناية إلى المطلوب بها (**بواسطة فبعيدةٌ، كقولهم**: ‹**كثيرُ الرَّماد**› **كنايةً عن المِضيافِ، فإنَّه يُنتقَل مِن كثرةِ الرَّمادِ إلى كثرة إحراقِ الحطَبِ تحت القِدْرِ، ومنها**) أي: من كثرة الإحراقِ، وكذا كلُّ ضمير في (منها) عائد إلى الكثرة التي قبله، (**إلى كثرة الطَّبائخِ**[٤]، **ومنها إلى كثرة الأَكَلَةِ**) جمعُ آكِل، (**ومنها إلى كَثرة الضِّيفانِ**)، بكسر الضَّاد جمعُ ضيف، (**ومنها إلى المقصودِ**) وهو المِضياف.

وبحسب قلَّة الوسائطِ وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحًا وخفاءً. وعليك بتتبُّع الأمثلةِ فإنَّها أكثرُ من أن تُحصى.

(**الثَّالثةُ**) من أقسام الكنايةِ الكنايةُ/ [٢٥٩/ ٢] (**المَطلوب بها نسبةٌ**)، أي: إثباتُ أمرٍ لأمر أو نفيُه عنه، وهذا معنى قول صاحب «المفتاح»: «إنَّ المطلوبَ بها تخصيصُ الصِّفة بالموصوف»[٥]، ولم يُرِد بالتَّخصيص الحصرَ، إذ لا وجهَ له ههنا[٦].

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٥١٤.

(٢) انظر: الإيضاح ٤٥٩.

(٣) وأعاد التفتازانيُّ في شرحه للمفتاح اللوح ٢٨٩/ ١ ذِكرَ هذا الاستدراك على القزوينيّ بيانًا منه لوجه كلام السكاكيِّ. ولا صحَّة لِما ذكره صاحب استدراكات السعد على الخطيب ٢٢٠ من أنَّ التفتازانيَّ عَدَل في شرحه للمفتاح عن رأيه في المطوَّل.

(٤) زِيد في (ي) و(س): «جمع طبيخة».

(٥) مفتاح العلوم ٥١٧.

(٦) الظاهر أنَّ هذا الكلام تعريضٌ بمَن فهم مراد السكَّاكيِّ بالتخصيص ههنا على أنَّه الحصر، وقد وقع في ذلك الخَلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٦٣١ ـ ٦٣٢، مع أنَّ الشِّيرازيَّ كان نبَّه على ذلك في مفتاح المفتاح اللوح ٢٩٧/ ٢.

(كقوله)، أي: قولِ زيادٍ الأعجم: (إنَّ السَّماحةَ والمُروءةَ)، أي: كمالَ الرُّجوليَّة، (والنَّدى

.... في قُبَّةٍ ضُرِبتْ على ابن الحَشْرَجِ[١]

فإنَّه أرادَ أن يُثبِت اختصاصَ ابن الحَشرجِ بهذه الصِّفاتِ)، أي: ثبوتَها له سواءٌ كان على طريق الحصرِ أم لا، (فتركَ التَّصريحَ) باختصاصه بها (بأن يقول: إنَّه مُختصٌّ بها، أو نحوِه) مجرورٌ معطوفٌ على (أن يقول)، أي: أو بمِثل القولِ، أو منصوبٌ معطوف على مفعول (أن يقول)، أي: أو أن يقول نحو قولنا: (إنَّه مختصّ بها) من العبارات الدالَّة على هذا المعنى، كالإضافة ومعناها والإسنادِ ومعناه، مثل أن يقول: ‹سماحةُ ابن الحَشْرَج›، أو ‹السَّماحةُ لابن الحَشْرَج›؛ أو ‹سمُح ابنُ الحَشْرَج›، أو ‹حصَّل السَّماحة له›[٢]، أو ‹ابنُ الحَشْرَج سَمْحٌ›، كما أنَّ اختصاصَ الصِّفة بالموصوف مصرَّحٌ به في أمثلة القسمِ الثَّاني باعتبار إضافته أو إسنادِه إلى الموصوفِ أو ضميره، ألا يُرى[٣] أنَّ طول القامةِ المكنيَّ عنه بطويل النِّجاد مضافٌ إلى ضميره في قولنا: ‹طويلٌ نجادُه›، ومسندٌ إلى ضميره في قولنا: ‹طويلُ النِّجادِ›، وكذا في ‹كثيرُ الرَّماد› وغيرِه[٤]. كذا في «المفتاح». وبه يُعرَف أن ليس المرادُ بالاختصاص ههنا هو الحصرُ.

فتركَ التَّصريحَ باختصاصه بها (إلى الكناية بأن جَعَلها)، أي: جَعَل تلك الصِّفاتِ (في قُبَّةٍ) تنبيهًا على أنَّ محلَّها ذو قبَّة، وهي تكون فوق الخيمةِ يتَّخذها الرُّؤساء، (مضروبةٍ عليه) أي: على ابن الحَشْرَج، وإنَّما احتاج إلى هذا لوجود ذوي قبابٍ في الدُّنيا كثيرين فأفاد إثباتَ الصِّفاتِ المذكورةِ له؛ لأنَّه إذا أُثبِتَ الأمرُ في مكان الرَّجل وحيِّزه فقد أثبت له[٥].

---

(١) البيت بتمامه:

إنَّ السَّماحةَ والمروءةَ والنَّدى ... في قبَّةٍ ضُرِبتْ على ابن الحَشْرجِ

في ديوان زياد الأعجم ٤٩؛ وهو له في دلائل الإعجاز ٣٠٦، مفتاح العلوم ٥١٧، والإيضاح ٤٦٢، والتبيان للطِّيبيّ ٢١٧؛ وبلا عزو في الكشَّاف ٣/ ٤٠٤ (الزمر، ٣٩/ ٥٦)، ونهاية الإيجاز ١٦١.

(٢) في هامش (صل): «لنفسه».

(٣) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «قوله: ‹ألا يُرى› توضيحٌ وبيانٌ لكون التخصيصِ في الأمثلة السابقةِ مصرَّحًا به، يعني يُرى الوصفُ المكنيُّ عنه وهو طول القامةِ المكنيُّ عنه بطول النِّجاد تصريحًا في النِّسبة إلى زيد، يعني أنَّ هذا المعنى منسوب إلى زيد صريحًا، وإن كان المضاف إلى ضمير زيد بحسب اللفظ هو طول النِّجاد بل النِّجاد». «منه».

(٤) من قوله: «كالإضافة ومعناها» إلى هنا بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٥١٧ - ٥١٨.

(٥) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٤٦٣.

(ونحوه)، أي: ونحو قولِ زياد في كون الكنايةِ لنسبة الصِّفة إلى الموصوف بأن يُجعَل فيما يحيط به ويشتمل عليه **(قولهم: «المجدُ بين ثوبيه، والكرمُ بين بُردَيه»)** حيث لم يصرِّح بثبوت المجدِ والكرمِ له[١]، بل كنَّى عن ذلك بكونهما بين بُردَيه وثوبيه. وفي هذا إشارة إلى دفع ما يُتوهَّم من أنَّ قولهم: «المجدُ بين ثوبَيه»/ [٢٦٠/ ١] و«الكرمُ بين بُردَيه» من القسم الثَّاني، أعني نحو «طويلٌ نجادُه»، بناءً على أنَّ إضافة البُردِ والثَّوبِ إلى ضمير الموصوفِ كإضافة النِّجادِ إليه، وليس كذلك، لأنَّ إسناد «طويل» إلى «النِّجاد» تصريحٌ بإثبات الطُّول للنِّجاد، وهو قائمٌ مقامَ طولِ القامة، فإذا صرَّح بإضافة النِّجاد إلى ضمير زيدٍ كان ذلك تصريحًا بإثبات طولِ القامة له[٢]، وإن كان ذِكرُ طولِ القامة غيرَ صريح[٣]. وليس في قولنا: «المجدُ بين ثوبيه» دلالةٌ على ثبوت المجدِ للثَّوبين فضلًا عن التَّصريح بذلك، حتَّى يكون التَّصريحُ بإضافة الثَّوبين إلى الضَّمير تصريحًا بإثبات المجدِ[٤] لمَن يعود إليه الضَّمير. وأمثلةُ هذا القسم أيضًا أكثرُ من أن تُحصى.

فإن قلتَ: ههنا قسمٌ رابعٌ وهو أن يكون المطلوبُ بها صفةً ونسبةً معًا، كما في قولنا: «يكثر الرَّمادُ في ساحة عمرٍو»، كنايةً عن نسبة المضيافيَّةِ إليه.

قلتُ: ليس هذا بكناية واحدةٍ بل كنايتان[٥]: إحداهما: المطلوبُ بها نفس الصِّفةِ وهي كثرةُ الرَّمادِ، والثَّانية: المطلوبُ بها نسبةُ المضيافيَّةِ إليه، وهو جعلُها في ساحته ليفيدَ إثباتَها له[٦].

(والموصوف في هذين) القسمين، أعني الثَّانيَ والثَّالثَ، **(قد يكون)** مذكورًا كما مرَّ، وقد يكون **(غيرَ مذكور، كما يقال في عُرض مَن يؤذي المسلمين: «المسلمُ مَن سلِم المسلمون مِن لسانه**

---

(١) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «ووجهُ كونه من قبيل الكنايةِ دون المجازِ أنّه لا يُمنع ثبوتُ الصِّفة بين الثوبين تبعًا لموصوفه». «منه».

(٢) وفي **مفتاح المفتاح** اللوح ٢٩٨/ ٢: «نعم لو صحَّ أن يقال: «زيدٌ كريمٌ بُرده» كان مثلَ «زيدٌ طويلٌ نجادُه»، لكنَّه لا يصحُّ ولا يفيد إثباتَ الكرمِ للبُرد كالطُّول للنِّجاد في «طويلٌ نجادُه»».

(٣) من قوله: «وفي هذا إشارةٌ» إلى هنا بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٥١٨، **والإيضاح** ٤٦٣.

(٤) من قوله: «للثوبين» إلى هنا ليس في (ع).

(٥) في هامش (ت) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «يعني أنَّ ما ذكرنا من الحصر في الأقسام الثلاثة إنَّما هو بالنظر إلى كناية واحدةٍ، وأمّا أن يكون في كلام واحدٍ كنايتان أو أكثرُ بقسمين منها أو أكثرُ فنحن لا نمنعه، وهو لا يقدح فيما ذكرنا». «منه».

(٦) هذا السؤال والجواب أوردهما بلفظ قريب السكّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٥٢٠، وصورته فيه: «وقد يُظنُّ أنَّ ههنا قسمًا رابعًا... فليس بذلك... »، وهو عنه بلا عزو في **الإيضاح** ٤٦٥.

ويده»)[١]، فإنَّه كناية عن نفي صفة الإسلامِ عن المؤذي، وهو غيرُ مذكور في الكلام. وكما تقول في عُرض مَن يشرب الخمر ويعتقد حِلَّها وأنت تريد تكفيره: «أنا لا أعتقد حِلَّ الخمر»، وهذا كنايةٌ عن إثبات صفةِ الكفر له، مع أنَّه قد كنَّى عن الكفر أيضًا باعتقاد حلِّ الخمر.

ولا يخفى عليك[٢] امتناعُ أن يكون الموصوفُ غيرَ مذكور عند الكنايةِ عن الصِّفة مع التَّصريح بالنِّسبة، لأنَّ التَّصريحَ بإثبات الصِّفة للموصوف أو نفيِها عنه، مع عدم ذِكرِ الموصوف محالٌ[٣].

وعُرْضُ الشَّيء بالضَّم: ناحيته من أيِّ وجه جئتَه، يقال: نظرتُ إليه عن عُرْض وعُرُض، أي: من جانب وناحية[٤].

[أنواع الكناية]

قال (السكَّاكيُّ: الكنايةُ تتفاوتُ إلى تعريضٍ وتلويحٍ ورمزٍ وإيماءٍ وإشارةٍ). وذكر في «شرح المفتاح» أنَّه إنَّما قال: (تتفاوت)، ولم يقل: ‹تنقسم›؛ لأنَّ التَّعريضَ وأمثاله ممَّا ذُكر ليس من أقسام الكنايةِ فقط، بل هو أعمُّ[٥]. وفيه نظرٌ[٦].

(والمُناسِب للعُرضيَّة التَّعريضُ)، أي: الكنايةُ إذا كانت عُرضية مسوقةً لأجل موصوف /[٢٦٠/ ٢] غيرِ مذكورٍ كان المناسبُ أن يطلق عليها اسمُ التَّعريضِ، يقال: عرَّضتُ لفلانٍ وبفلانٍ

---

(١) في صحيح البخاريِّ، ١/ ١١ (١٠)، وصحيح مسلم ١/ ٦٥ (٤١)؛ ومثَّل به في الإيضاح ٤٦٦.

(٢) في هامش (ت) و(ف) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «هذا تنبيهٌ على أنَّ المصنِّف أطلقَ أنَّ الموصوف في القسمين قد يكون مذكورًا وقد يكون غيرَ مذكور. وليس على إطلاقه، بل عدمُ الذِّكر في القسم الثاني إنَّما يكون إذا لم يُصرَّح بالنِّسبة، كما في صورة الاجتماع بين القسم الثاني والثالثِ، وأمَّا إذا صُرِّح فذِكر الموصوفِ واجبٌ». «منه».

(٣) زِيد في (ت) و(ع) و(ك) ومن نسخة في هامش (ج): «فإذا كان الموصوفُ غيرَ مذكور كان القسمُ الثَّاني مستلزمًا للثَّالث مِن غير عكس. فافهمْ».

(٤) الكلام بلفظ قريب في الصحاح (عرض). وزاد التفتازانيُّ ههنا في المختصر ٤/ ٢٦٥ قوله: «وقوله: ‹في عُرض مَن يؤذي› معناه: في التعريض».

(٥) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٢٩٤/ ٢.

وفي هامش (ج) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «والأقربُ أنَّه إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ هذه الأقسام قد تتداخل وتختلف، باختلاف الاعتبار من الظاهر والخفاء وقلَّة الوسائط وكثرتها، فالاختلافُ لا يكون إلَّا لاعتبار، فذِكرُ التفاوت أنسبُ؛ لأنَّ مِن ذِكر الأقسام يُفهم التغاير الذاتيُّ». «منه». وأكثر هذا التعليق من أوَّله إلى قوله: «وكثرتها» أوردَه التفتازانيُّ في المختصر ٤/ ٢٦٦.

(٦) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «لأنَّ كونه أعمَّ لا يُنافي كونه قسمًا، إذ يجوز أن يكون قسم الشيء أعمَّ، كما يقال: الحيوان إمَّا أبيضُ أو غيرُه، والأبيضُ إمَّا حيوانٌ أو غيرُه. وأعلم أنَّ هذا كلامٌ ظاهريٌّ». «منه». وفي هامش (ج) تعليق من التفتازانيِّ في معناه موجزًا، نصُّه: «لأنَّ عدمَ كونه من أقسامها فقط لا ينافي كونه من أقسامها. وهو ظاهرٌ». «منه».

إذا قلتَ قولًا وأنت تعنيه، فكأنَّك أشرتَ به إلى جانب وتريد جانبًا آخرَ. ومنه المعاريضُ في الكلام، وهي التَّورية بالشَّيء عن الشَّيء[١].

وقال صاحبُ «الكشَّاف»: الكنايةُ: أن تذكر الشَّيءَ بغير لفظه الموضوعِ له، والتَّعريضُ: أن تذكر شيئًا تدلُّ به على شيءٍ لم تذكُره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه جئتُكَ لأسلِّم عليك، فكأنَّه إمالةُ الكلام إلى عُرضٍ يدلُّ على المقصود، ويُسمَّى التَّلويحَ؛ لأنَّه يلوحُ منه ما يريده[٢].

وقال ابن الأثير في «المثل السَّائر»: الكنايةُ: ما دلَّ على معنى يجوز حملُه على جانبي الحقيقةِ والمجازِ بوصفٍ جامع بينهما، ويكون في المفرد والمركَّبِ، والتَّعريضُ: هو اللفظُ الدالُّ على معنًى لا من جهة الوضع الحقيقيِّ أو المجازيِّ، بل من جهة التَّلويح والإشارةِ فيُختصَّ باللفظ المركَّبِ، كقول مَن يتوقَّع صلةً: ‹والله إنِّي محتاجٌ›، فإنَّه تعريضٌ بالطَّلب، مع أنَّه لم يُوضَع له حقيقةً ولا مجازًا، وإنَّما فُهم منه المعنى من عُرض اللفظ، أي: جانبه[٣].

(ولغيرها)، أي: والمناسبُ لغير العُرضيَّة **(إن كثُرت الوسائطُ)** بين اللازم والملزومِ كما في ‹كثيرُ الرَّمادِ› و‹جبانُ الكلبِ› و‹مَهزولُ الفصيلِ› = **(التَّلويحُ)**؛ لأنَّ التَّلويح: هو أن تُشير إلى غيرك من بُعد[٤].

(و) المناسبُ لغيرها **(إن قلَّت)** الوسائطُ **(مع خفاءٍ)** في اللزوم كـ‹عريض القَفا› و‹عريض الوسادة› = **(الرَّمزُ)**؛ لأنَّ الرَّمز: أن تُشير إلى قريب منك على سبيل الخُفية[٥]، لأنَّه الإشارةُ بالشَّفة والحاجبِ.

(و) المناسبُ لغيرها إن قلَّتِ الوسائط **(بلا خفاءٍ)**، كما في قوله:

أوَ مـا رأيـتَ المَجـدَ ألقـى رحلَهُ   فـي آل طلحـةَ ثُـمّ لـم يتحـوَّلِ[٦]

---

(١) من قوله: «عرَّضتُ لفلانٍ» إلى هنا بلفظ قريب في **الصحاح** (عرض)، ومفتاح **المفتاح** اللوح ١/٣٠٠.

(٢) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤ (البقرة، ٢/ ٢٣٥). وانظر تفصيل الكلام عليه في **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشريِّ** ٥٦٣ ـ ٥٦٩.

(٣) انظر: **المثل السائر** ٣/ ٥٢، ٥٦ ـ ٥٧، وفي كلامه بسط لخَّصه التفتازانيُّ. وزعم ابن الأثير في كلامه ههنا أنَّه أوَّل مَن فرَّق بين الكناية والتعريض، وسبق آنفًا كلام الزمخشريِّ في الفرق بينهما.

(٤) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٥٢١، و**الإيضاح** ٤٦٦.

(٥) الكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٥٢١، و**الإيضاح** ٤٦٦.

(٦) البيت للبحتري في **ديوانه** ١٧٤٩؛ وهو له في **دلائل الإعجاز** ٣١١، و**مفتاح العلوم** ٥٢٢، و**الإيضاح** ٤٦٧؛ وبلا عزو في **التبيان** للطِّيبي ٢١٩. وانتقد الآمديُّ هذا البيت في **الموازنة** ٣/ ٩٠، ٩٨، بأنَّ البحتريَّ أساء فيه من حيث أجاد؛ لأنَّه عرَّض نفسه لغضب كلِّ سيِّد شريفٍ ماجد، من خليفةٍ إلى ما هو دونه.

= (الإيماءُ والإشارةُ.

ثمَّ قال) السكَّاكيُّ: (والتَّعريضُ قد يكون مجازًا، كقولك: ‹آذيتَني فستعرِفُ›، وأنت تريد إنسانًا مع المُخاطَب دونه)، أي: لا تُريد المخاطَب. (وإن أردتَهما)، أي: المخاطَب وإنسانًا آخرَ معه (جميعًا كان كنايةً)؛ لأنَّك أردتَ باللفظ المعنى الأصليَّ وغيرَه معًا، والمجازُ يُنافي إرادةَ المعنى الأصليِّ. (ولا بدَّ فيهما)، أي: في الصُّورتين (مِن قرينة) دالَّةٍ على أنَّ المراد في الصُّورة الأولى هو الإنسانُ الذي مع المخاطَب وحدَه ليكون مجازًا، وفي الثَّانية كلاهما جميعًا ليكون كنايةً[١].

وههنا بحثٌ وهو أنَّ المذكور في «المفتاح» ليس هو أنَّ التَّعريض قد يكون مجازًا وقد يكون كنايةً، بل إنَّه قد يكون على سبيل المجازِ، وقد يكون/ [٢٦١/ ١] على سبيل الكنايةِ.

وقال الشَّارحُ العلَّامة: معناه أنَّ عبارة التَّعريضِ قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصُّورة الأولى، فإنَّها تشبه المجازَ من جهة استعمالِ تاء الخطابِ فيما هي غيرُ موضوعةٍ له، وليس بمجاز، إذ لا يُتصوَّر فيه انتقالٌ من ملزوم إلى لازم؛ وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصُّورة الثَّانية، فإنَّها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظِ فيما هو موضوعٌ له مرادًا منه غيرُ الموضوعِ له وليس بكناية، إذ لا يُتصوَّر فيه لازمٌ وملزومٌ، وانتقالٌ من أحدهما إلى الآخر[٢].

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا مذهبٌ لم يذهب إليه أحدٌ، بل أمرٌ[٣] لا يقبله عقلٌ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أن يكون كلامٌ يدلُّ على معنًى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى، ولا مجازًا ولا كنايةً.

بل الحقُّ أنَّ الأوَّلَ مجازٌ والثَّانيَ كنايةٌ، كما صرَّح به المصنِّف، وهو الذي قصَدَه السكَّاكيُّ.

وتحقيقه أنَّ قولنا: «آذيتَني فستعرِفُ» كلامٌ دالٌّ على معنًى يُقصَد به تهديدُ المخاطَب بسبب الإيذاءِ، ويلزم منه التَّهديدُ[٤] إلى كلِّ مَن صدر منه الإيذاءُ، فإن استعملتَه وأردتَ به تهديدَ المخاطَب وغيرَه من المؤذِين كان كنايةً، وإن أردتَ به تهديدَ غيرِ المخاطَب بسبب الإيذاءِ بعلاقة اشتراكه للمخاطَب في الإيذاء إمَّا تحقيقًا وإمَّا فرضًا وتقديرًا = كان مجازًا[٥].

***

(١) انظر: مفتاح العلوم ٥٢٣، والإيضاح ٤٦٧.

(٢) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٣٠٠/ ٢.

(٣) «أمرٌ» ليس في (ج).

(٤) زيد في (ت): «بالنسبة».

(٥) زيد في (ت) و(ج): «والله أعلم».

[بيان مراتبِ أقسامِ علم البيان]

(**فَصْـلٌ: أَطبقَ البلغـاء**[1] **على أنَّ المَجازَ والكنايـة أبلغُ مِن الحقيقة والتَّصريـح**[2]**؛ لأنَّ الانتقالَ فيهمـا مِـن المَلـزوم إلـى الـلازم، فهو كدعـوى الشَّـيءِ ببيِّنة**)، فـإنَّ وجود الملـزومِ يقتضـي وجودَ الـلازمِ لامتنـاع انفـكاكِ الملـزوم من الـلازم[3]. وهـذا ظاهـرٌ، وإنَّما الإشـكالُ في بيان اللـزومِ في سـائر أنواعِ المجاز.

(و) أطبقوا أيضًا على (**أنَّ الاستعارةَ**) التحقيقيَّة والتمثيليَّة (**أبلغُ مِن التَّشبيه؛ لأنَّها نوع مِن المَجاز**) وقد عُلم أنَّ المجاز أبلغُ من الحقيقة، وإنَّما قيَّدنا الاستعارة بالتحقيقيَّة والتمثيليَّة؛ لأنَّ التخييليَّة والمكنيَّ عنها ليستا من أنواع المجازِ.

قال الشَّيخُ عبد القاهر: وليس السببُ في كون المجازِ والاستعارةِ والكنايةِ أبلغَ أنَّ واحدًا من هذه الأمور يُفيد زيادةً في نفس المعنى لا يُفيده خلافها، بل لأنَّه يُفيد تأكيدًا لإثبات المعنى لا يُفيد خلافَه: فليست مزيَّةُ/ [٢٦١/ ٢] قولنا: ‹رأيت أسدًا› على قولنا: ‹رأيت رجلًا هو والأسدُ سواءٌ في الشَّجاعة› أنَّ الأوَّل أفاد زيادةً في مساواته الأسدَ في الشَّجاعة لم يُفدها الثَّاني، بل الفضيلةُ هي أنَّ الأوَّل أفاد تأكيدًا لإثبات تلك المساواةِ له لم يُفده الثَّاني؛ وليست فضيلةُ قولنا: ‹كثير الرَّماد› على قولنا: ‹كثير القِرى› أنَّ الأوَّل أفاد زيادةً لقِراه لم يُفدها الثَّاني، بل هي أنَّ الأوَّل أفاد تأكيدًا لإثبات كثرةِ القِرى له لم يُفده الثَّاني[4].

واعترض المصنِّفُ بأنَّ الاستعارة أصلها التَّشبيهُ، والأصلُ في وجه الشَّبه أن يكون في المشبَّه به

---

(١) كانت في متن (صل): «العلماء»، ثمَّ غُيرت في الهامش إلى ما أثبتُّ، وهي كذلك في نسخ **المطوَّل والتلخيص**.

(٢) الكلام بلفظ قريب في **دلائل الإعجاز** ٧٠.

(٣) «لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم» ليس في (ج). هذا والكلام بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** ٥٢٣.

(٤) انظر: **دلائل الإعجاز** ٧٠ ـ ٧١، و**نهاية الإيجاز** ١٦٢، وعنه في **الإيضاح** ٤٦٨.

أتمَّ منه في المشبَّه وأظهَرَ، فقولنا: ‹رأيتُ أسدًا› يفيد للمرء شجاعةً أتمَّ ممَّا يُفيدها قولنا: ‹رأيتُ رجلًا كالأسد›؛ لأنَّ الأوَّل يُفيد له شجاعةَ الأسدِ، والثَّاني يفيده شجاعةً دون شجاعةِ الأسد، فكيف يصحُّ القول بأن ليس واحدٌ من هذه الأمور يفيد زيادةً في نفس المعنى لا يُفيده خلافُه[١].

ثمَّ أجابَ بأنَّ مراد الشَّيخ أنَّ السَّبب في كلِّ صورة ليس هو ذلك، وليس المرادُ أنَّ ذلك ليس بسبب في شيء من الصُّور، فهذا يتحقَّق في قولنا: ‹رأيتُ أسدًا› بالنِّسبة إلى قولنا: ‹رأيتُ رجلًا كالأسد› لا بالنِّسبة إلى قولنا: ‹رأيتُ رجلًا مُساويًا للأسد أو زائدًا عليه في الشَّجاعة›، ولا يتحقَّق أيضًا في ‹كثير الرَّماد› و‹كثير القِرى› ونحو ذلك[٢].

وهذا وهمٌ من المصنِّف، بل معنى كلامِ الشَّيخ أنَّ شيئًا من هذه العبارات لا يُوجِب أن يحصل له في الواقع زيادةٌ في المعنى، مثلًا إذا قلنا: ‹رأيت أسدًا› فهو لا يُوجِب أن يحصل لزيد في الواقع زيادةُ شجاعةٍ لا يُوجِبها قولنا: ‹رأيت رجلًا كالأسد›. وهذا كما ذَكَره الشَّيخ من أنّ الخبر لا يدلُّ على ثبوت المعنى أو نفيه، مع أنَّا قاطعون بأنَّ المفهومَ من الخبر أنَ هذا الحكم ثابتٌ أو منفيٌّ[٣]، وقد بينا ذلك في بحث الإسنادِ الخبريِّ[٤].

والدليلُ على ما ذكرنا أنَّه[٥] قال: فإن قيل: مزيَّة قولنا: ‹رأيت أسدًا› على قولنا: ‹رأيت رجلًا مساويًا للأسد في الشَّجاعة› أنَّ المُساواة في الأوَّل تُعلَم من طريق[٦] المعنى، وفي الثَّاني من طريق اللفظِ؛ قلنا: لا يتغيَّر حالُ المعنى في نفسه بأن يُكنَّى عنه بمعنى آخرَ، ولا يتغيَّر معنى كثرة القِرى بأن يُكنَّى عنه بكثرة الرَّمادِ، فهكذا لا يتغيَّر معنى مساواة الأسدِ بأن/ [٢٦٢/ ١] يُدلَّ عليه بأن تجعله أسدًا[٧].

(١) انظر: **الإيضاح** ٤٦٨ ـ ٤٦٩، وأورد هذا الاعتراض بصيغة: «ولقائل أن يقول».

(٢) «ونحو ذلك» ليس في (ج). وانظر الكلام في **الإيضاح** ٤٦٩. وفي كلامه إيجازٌ بَسَطه التفتازانيُّ ههنا.

(٣) انظر: **دلائل الإعجاز** ٥٢٩.

(٤) انظر ما مضى في ص ٩٩.

(٥) أي: الشَّيخ عبد القاهر.

(٦) «طريق» ليس في (ت).

(٧) انظر: **دلائل الإعجاز** ٤٤٩.

وهذا صريحٌ في أنَّ مراده ما ذكرنا، لكنَّ المصنِّف كثيرًا ما يغلَط في استنباط المعاني من عبارات الشَّيخِ لافتقارها إلى تأمُّل وافر. والله أعلم.

هـذا آخـرُ الـكلامِ فـي علـم البيـانِ. والله المشـكورُ على نوالـه، وهـو المسـؤولُ لإتمام القسـمِ الثَّالـثِ بالنبـيِّ وآلِه(١).

***

(١) زِيد في (ع): «والله المستعانُ، وعليه التُّكلان».

[عِلمُ البديع]

[تعريفُ علمِ البديع وضبط قسميه]

(الفنُّ الثَّالثُ: علمُ البديع: وهو عِلمٌ تُعرَف به وجوهُ تحسينِ الكلامِ)، أي: تُتصوَّر معانيها، وتُعلَم أعدادُها وتفاصيلُها بقدر الطَّاقةِ. فوجوهُ تحسين الكلامِ إشارة إلى الوجوه المذكورةِ في صدر الكتابِ في قوله: «وتتبعُها وجوهٌ أخرُ تُورِث الكلامَ حُسنًا»[1].

وقوله: (بعد رعايةِ المُطابقةِ)، أي: مطابقةِ الكلامِ لمقتضى الحالِ، (و) رعايةِ (وضوحِ الدلالةِ)، أي: بالخُلوّ عن التَّعقيد المعنويِّ للتَّنبيه على أنَّ هذه الوجوه إنَّما تُعدُّ مُحسِّنةً للكلام بعد رعايةِ الأمرين، وإلَّا لَكان كتعليق الدُّرَر على أعناق الخنازيرِ. فقوله: (بعد) متعلِّقٌ بالمصدر، أعني تحسينَ الكلامِ.

ولا يجوز أن يكون المرادُ بوجوه التَّحسينِ مفهومَها الأعمَّ الشَّامل للمطابقة لمقتضى الحالِ، والخُلوِّ عن التَّعقيد، وغيرِ ذلك ممَّا يُورِث الكلامَ حسنًا، سواءٌ كان داخلًا في البلاغة أو غيرَ داخل = ويكونَ قولُه: (بعد رعايةِ المطابقةِ ووضوحِ الدلالة) احترازًا عمَّا يكون داخلًا في البلاغة ممَّا يُتبيَّن في علم المعاني والبيانِ واللغةِ والصَّرفِ والنَّحوِ[2]؛ لأنَّه يدخل فيها حينئذٍ بعضُ ما ليس من المحسِّنات التَّابعةِ لبلاغة الكلامِ كالخلو عن التَّنافر مثلًا، مع أنَّه ليس من علم البديعِ.

[ضربا المحسِّنات البديعيَّة]

(وهي)، أي: وجوهُ تحسينِ الكلام (ضربان: معنويٌّ)، أي: راجعٌ إلى تحسين المعنى بحسب العَراقةِ والأصالةِ، وإن كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ[3]؛ (ولفظيٌّ) راجعٌ إلى اللفظ كذلك.

***

(١) انظر كلامه وشرحه فيما سلف في ص ٧٠.

(٢) يُفهم هذا الرأي من كلام الزَّوزنيِّ في شرحه للتلخيص اللوح ١٠٧/ ٢.

(٣) في هامش (صل) من نسخة: «تحسين ما للفظ».

[المحسِّنات المعنويَّة]

وبدأ بالمعنويِّ؛ لأنَّ المقصود الأصليَّ والغرضَ الأوَّليَّ هو المعاني، والألفاظُ توابعُ وقوالبُ لها، فقال:

(**أمَّا المعنويُّ**) فالمذكورُ منه في الكتاب تسعةٌ وعشرون[1]:

[المطابقة]

(**فمنه: المُطابقةُ**[2]، **ويُسمَّى الطِّباق**[3] **والتضادَّ**[4] **أيضًا**)، والتَّطبيقَ[5] والتَّكافؤَ[6] أيضًا[7]، (**وهي: الجمعُ بين مُتضادَّين**[8]، أي: مَعنيين مُتقابِلين في الجملة)، يعني ليس المراد بالمتضادَّين ههنا الأمرين الوجوديَّين المتواردَين على محلٍّ واحد بينهما غايةُ الخلافِ كالسَّواد/ [٢٦٢/ ٢] والبياض، بل أعمَّ من ذلك[9]، وهو ما يكون بينهما تقابلٌ وتنافٍ في الجملة وفي بعض الأحوالِ، سواءٌ كان التَّقابل حقيقيًّا

---

(١) المذكور في **التلخيص** ثلاثون، فالظاهرُ أنَّه سهوٌ من التفتازانيِّ.

(٢) نقل الوطواط في **حدائق السحر** ١١٧ أنَّها تسمية الخليل، وهو اصطلاح ابن المعتزّ في **البديع** ٣٦؛ ونقل أبو هلال وابن الأثير إجماع الناس على هذه التسمية. انظر: **الصناعتين** ٣٠٧، و**المثل السائر** ٣/ ١٤٣. والمصنِّف تابع فيه السكَّاكيَّ في **مفتاح العلوم** ٥٣٣.

(٣) استعمله أبو هلال في **الصناعتين** ٣٠٧، وابن سنان في **سرّ الفصاحة** ٢٩٥، ونقله الطِّيبيُّ في **التبيان** ٢٨٤.

(٤) نقله ابن سنان في **سرّ الفصاحة** ٢٩٥، والطِّيبيُّ في **التبيان** ٢٨٤. وسمَّاه الوطواط في **حدائق السحر** ١١٧ بـ«المُتضادّ».

(٥) استعمله الشيخُ عبد القاهر في **أسرار البلاغة** ٢٠.

(٦) هو اصطلاح قدامة في **نقد الشّعر** ١٤٣، وممَّن تابعه عليه صاحبُ **قانون البلاغة** ٣٨. وتعرَّض الآمديُّ لقدامة في هذه الاصطلاح ومخالفتِه به مَن تقدَّمه، ونقل رأي الآمديّ جملةٌ من النقَّاد. انظر: **الموازنة** ١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢، و**الصناعتين** ٣٠٧، و**سرّ الفصاحة** ٢٩٤، و**العمدة** ٥٦٥.

(٧) أورد الشِّيرازيُّ هذه التَّسمياتِ كلَّها في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣١٢/ ٢. ويُسمَّى «المُطابق» أيضًا. انظر: **الموازنة** ١/ ٢٩١، و**سرّ الفصاحة** ٢٩٤.

(٨) مضى هذا التعريف في ص ٥٢٢.

(٩) انظر: **شرح التلخيص** للزَّوزنيّ اللوح ١٠٧/ ٢.

أو اعتباريًّا، وسواءٌ كان تقابلَ التضادِّ، أو تقابلَ الإيجابِ والسَّلبِ، أو تقابل العدم والمَلكة، أو تقابل التَّضايفِ[١]، أو ما يُشبِه شيئًا من ذلك، على ما يجيء من الأمثلة.

(ويكونُ ذلك) الجمع[٢] **(بلفظين مِن نوع)** من أنواع الكلمة:

(اسمين، نحو: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].

أو فعلين، نحو: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

أو حرفين، نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦])، فإنَّ في «اللام» معنى الانتفاع، وفي «على» معنى التضرُّر، أي: لها ما كسبَتْ من خير وعليها ما اكتسبَتْ من شرّ، لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرَّر بمعصيتها غيرُها. وتخصيصُ الخير بالكسب والشرِّ بالاكتساب؛ لأنَّ الاكتسابَ[٣] فيه اعتمالٌ[٤] والشرَّ تشتهيه النَّفسُ[٥] وتنجذِبُ إليه فكانت أجدَّ في تحصيله وأعمَلَ[٦].

(أو مِن نوعين) عطف على قوله: (من نوع)، والقسمةُ تقتضي أن يكون هذا ثلاثةَ أقسامٍ: اسمٌ مع فعل، واسمٌ مع حرف، وفعلٌ مع حرف، لكنَّ الموجود[٧] هو الأوَّلُ فقط، **(نحو: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾** [الأنعام: ١٢٢])، فإنَّ الموتَ والإحياءَ ممَّا يتقابلان في الجملة، وقد ذُكر الأوَّلُ بالاسم والثَّاني بالفعل.

(وهو)، أي: الطِّباق **(ضربان:**

طباقُ الإيجابِ، كما مرَّ.

وطباقُ السَّلبِ)، وهو: أن يُجمَع بين فعلَي مصدرٍ واحد، أحدُهما مثبَتٌ والآخرُ منفيٌّ، أو أحدُهما أمرٌ والآخرُ نهيٌّ[٨].

---

(١) مضى التعليق على تقابل العدم والملكة وعلى التضايف في ص ٤٥٣، ٤٨٥، ٦٣٧.

(٢) «الجمع» ليس في (ج).

(٣) «الاكتساب» ليس في (ك) و(ي).

(٤) في (ك) و(ي): «اعتمالًا».

(٥) في (ت): «الأنفس».

(٦) هذا الكلام على الآية مذكور بلفظ قريب في **الكشّاف** ١/ ٤٠٨ (البقرة، ٢/ ٢٨٦).

(٧) في (ك): «المقصود».

(٨) هذا التعريف بلفظ جدّ قريب في **الإيضاح** ٤٨٠.

فالأوّل (نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ) ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الروم: ٦ ـ ٧][1].

والثّاني نحو: (﴿فَلَا تَخْشَوُا ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤].

[من الطباق ما يُسمَّى: التدبيج]

ومن الطِّباق) ما سمَّاه بعضُهم تدبيجًا، من دبَّج المطرُ الأرضَ زيَّنها[2]. وفسَّره بأن يُذكَر في معنى من المدح أو غيرِه ألوانٌ لقصد الكنايةِ أو التَّوريةِ[3]. وأرادَ بالألوان ما فوق الواحدِ[4].

ولمَّا كان هذا داخلًا في تفسير الطِّباق لِمَا بين اللونين من التَّقابل صرَّح المصنِّفُ بأنَّه من أقسام الطِّباق، وليس قسمًا من المعنوي برأسه.

فتدبيجُ الكنايةِ (نحو قوله)، أي: قول أبي تمَّام في مرثية أبي نهشل محمَّد بن حُميدٍ حين استُشْهِد:

(تـردَّى ثيـابَ المـوتِ حُمـرًا فمـا أتى لهـا)..............................

أي: لتلك الثِّيابِ.

.... **... (اللَّيلُ إلَّا وهيَ مِن سُندسٍ خُضرُ)**[5]

أي: ارتدى الثِّياب الملطَّخة[6]/ [٢٦٣/ ١] بالدَّم، فلم ينقضِ يومُ قتله، ولم يدخل في ليلته إلَّا وقد صارت الثِّياب خضرًا من ثياب الجنَّة. فقد ذكَر لونَ الحُمرةِ والخُضرةِ، والقصدُ من الأوَّل الكنايةُ عن القتل، ومن الثَّاني الكنايةُ عن دخول الجنَّة.

---

(١) قال الزمخشريُّ في **الكشَّاف** ٣/ ٢١٥ (الروم، ٣٠/ ٦ ـ ٧): «وقوله: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ بدل من قوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾. وفي هذا الإبدال من النكتة أنَّه أبدله منه، وجعله بحيث يقوم مقامه ويسدُّ مسدَّه، ليُعلمك أنَّه لا فرقَ بين عدمِ العِلم الذي هو الجهلُ وبين وجودِ العِلم الذي لا يتجاوز الدُّنيا».

(٢) انظر: **أساس البلاغة** (دبج).

(٣) التدبيج بهذا التعريف مذكورٌ في **تحرير التحبير** ٥٣٢، و**بديع القرآن** ٣١٦، و**المصباح** ١٩٥؛ و**الإيضاح** ٤٨٣. وفي **معجم المصطلحات البلاغية وتطوُّرها** ٢٩٧ أنَّ التدبيج من مبتدعات ابن أبي الإصبع.

(٤) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٤/ ٢٩٢ قوله: «بقرينة الأمثلة». وهذا التنبيه تعريض بالزَّوزنيِّ في **شرحه التلخيص** اللوح ١٠٨/ ٢؛ لأنَّه اعترض على مَن عرَّف التدبيج بأنَّ المذكور في بيت أبي تمَّام الآتي لونان لا ألوانٌ.

(٥) البيت في **ديوان أبي تمَّام** ٤/ ٨١؛ وهو له في **تحرير التحبير** ٥٣٥، و**المصباح** ١٩٥، و**الإيضاح** ٤٨٢.

وعلَّق **التفتازانيُّ** بخطِّه على هذا البيت في هامش (صل)، ما نصُّه: «(خضرُ) مرفوع خبرٌ بعد خبر لا مجرورٌ صفةُ (سندس)؛ لأنَّ قوافي القصيدة على الضمِّ». وكُتب أمامه: «خطُّ التفتازانيِّ».

(٦) في (ت): «المتلطِّخة».

وما في هذا البيت من الكناية قد بلغَ من الوضوح إلى حيث يستغني عن البيان، ولا ينفيه إلَّا مَن لا يعرِف معنى الكناية[١].

وأمَّا تدبيج التَّورية فكقول الحريريِّ: «فمُذِ اغبرَّ العيشُ الأخضر، وازورَّ المَحبوبُ الأصفر، اسودَّ يومِي الأبيض، وابيضَّ فَودي الأسود، حتَّى رثَى لي العدوُّ الأزرق، فيا حبَّذا الموتُ الأحمر»[٢]. فالمعنى القريبُ للمحبوب الأصفرِ هو الإنسان الذي له صفرةٌ، والبعيدُ هو الذَّهب، وهو المراد ههنا، فيكون توريةً.

[الملحق بالطباق]

(ويَلحَقُ به)، أي: بالطِّباق شيئان:

أحدُهما: الجمعُ بين معنيين يتعلَّق أحدهما بما يقابل الآخرَ نوعَ تعلُّق مثل السببيَّةِ واللزومِ، (نحو: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الفتح: ٢٩]، فإنَّ الرَّحمةَ) وإن لم تكن مقابلة للشِّدَّة، لكنَّها (مُسبَّبة عن اللِّين) الذي هو ضدّ الشِّدَّة. ونحو قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحۡمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]، فإنَّ ابتغاء الفضلِ وإن لم يكن مقابلًا للسُّكون، لكنَّه يستلزم الحركةَ المضادَّة للسكون[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]؛ لأنَّ إدخال النَّارِ يستلزم الإحراقَ المضادَّ للإغراق.

(و) الثَّاني: الجمعُ بين معنيين غيرِ متقابلين، عُبِّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيَّان، (نحو قوله)، أي: قول دِعْبِل[٤]: (لا تعجَبي يا سَلمُ مِن رجُلٍ)، يعني: نفسه (ضحِكَ المَشيبُ برأسِهِ)، أي:

---

(١) هذا تعريضٌ بالزَّوزنيِّ في شرحه **التلخيص** اللوح ١٠٨/ ٢؛ لأنَّه اعترضَ بأنَّ ذِكر كلٍّ من اللونين صريح في معناه.

(٢) في **مقامات الحريريّ** بشرح الشَّريشيّ ٢/ ١١٤ ـ ١١٥، و**تحرير التحبير** ٥٣٣، و**المصباح** ١٩٦، و**الإيضاح** ٤٨٢ ـ ٤٨٣. وقال الشَّريشيُّ ٢/ ١١٧ ـ ١١٨ في شرحها: اغبرَّ: عَلَته غُبرة. الأخضر: الناعم. ازورَّ: انقبض. الأصفر: الدِّينار. الفَود: ناحية الرأس بين الأذن والجبهة. العدوّ الأزرق: أراد الروم، وهم أعداء العرب. الموت الأحمر: الشديد.

(٣) هذا المثال مع شرحه بلفظ قريب في **الإيضاح** ٤٨٣.

(٤) ضُبطت في (صل) بضمِّ الدال وفتح العين وسكون الباء. وهو ضبط غريبٌ لم أقِف عليه فيما بين يديَّ من كتب اللغة والتراجم والمُشتبه، ولا أدري أهو من ضبط الصِّيراميّ أم مَن جاء بعده ممَّن انتهت إليه هذه النُّسخة، وفي هامشها حواشٍ، نصُّها: «هكذا صحَّح بعضُ الأفاضل. وقال البعض: بكسر الدال والعين. وقيل: دِعْبل على وزن زِبْرِج: الناقة المُسِنَّة». وهذا الأخير هو الصَّواب المشهور، وبه ضُبط اسمه في (ت) وبعض النُّسخ.

ظهرَ ظهورًا تامًّا (فبكى)[(١)] ذلك الرَّجل. فإنَّه لا تقابلَ بين البكاءِ وظهورِ المشيب، لكنَّه عبَّر عن ظهور المشيبِ بالضَّحِك الذي يكون معناه الحقيقيُّ مضادًّا لمعنى البكاء.

(ويُسمَّى الثَّاني: إيهامَ التضادِّ)؛ لأنَّ المعنيَين المذكورَين وإن لم يكونا متقابلين حتَّى يكون التضادُّ حقيقيًّا، لكنَّهما قد ذُكرا بلفظين يُوهِمان بالتضادِّ نظرًا إلى الظَّاهر والحملِ على الحقيقة.

(ودخلَ فيه)، أي: في الطِّباق بالتَّفسير الذي سبق،/ [٢٦٣/ ٢] (ما يُخصُّ باسم المُقابلةِ) التي جعلها السكَّاكيُّ وغيرُه قسمًا برأسه من المحسِّنات المعنويَّة[(٢)]. (وهي أن يُؤتى بمَعنيين متوافقين أو أكثرَ)، أي: بمعانٍ متوافقةٍ، (ثمَّ بما يُقابِلُ ذلك)، أي: ثمَّ يُؤتى بما يُقابِل المعنيَين المتوافقَين أو المعاني المتوافقة (على التَّرتيبِ). فيدخل في الطِّباق؛ لأنَّه حينئذٍ يكون جمعًا بين معنيَين متقابلَين في الجملة.

(والمرادُ بالتَّوافق: خلافُ التَّقابلِ) لا أن يكونا متناسِبَين ومتماثلَين، فإنَّ ذلك غيرُ مشروط، كما يجيء من الأمثلة.

ثمَّ يُخصُّ اسمُ المقابلة بالإضافة إلى العدد الذي وقعَ عليه المقابلةُ، مثل مقابلةِ الاثنين بالاثنين، ومقابلةِ الثَّلاثةِ بالثَّلاثة، والأربعةِ بالأربعة، إلى غير ذلك.

فمُقابَلة الاثنين بالاثنين، (نحو[(٣)]: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢])، أتى بالضَّحك والقِلَّة المتوافقَين، ثمَّ بالبكاء والكثرةِ المقابلَين لهما.

(و) مُقابَلة الثَّلاثة بالثَّلاثة، (نحو قوله)، أي: قول أبي دُلامة:

(مـا أحسـنَ الدِّيـن والدُّنيـا إذا اجتَمعَا   وأقبـحَ الكُفـر والإفـلاسَ بالرَّجُـلِ)[(٤)]

---

(١) البيت بتمامه:

لا تعجَبـي يـا سَلْـمُ مِـن رجـلٍ   ضـحِكَ المشـيبُ برأسـهِ فبكـى

وهو في ديوان دِعبل ٢٠٤؛ وله في عيار الشعر ١٢٤، ونقد الشعر ١٤٥، والموازنة ٢/ ٥٧، ١٩١، والمنصف لابن وكيع ١/ ٤٩، والوساطة ٤٤، والإعجاز والإيجاز ٢٢٤، وسرّ الفصاحة ٢٩٩، وأسرار البلاغة ٢٩٤، وقانون البلاغة ٨٥، وتحرير التحبير ١١٣، ومنهاج البلغاء ٤٩، والإيضاح ٤٨٤؛ وهو بلا عزو في الصناعتين ٣٠٨.

(٢) هي كذلك في مفتاح العلوم ٥٣٣، وتحرير التحبير ١٨١، والمصباح ١٩٢، والتبيان للطِّيبي ٢٨٨، والفوائد الغياثية ١٦٤.

(٣) زيد في (ج): «قوله تعالى».

(٤) البيت في ديوانه ١٠٨؛ وهو له في تحرير التحبير ١٨١، والإيضاح ٤٨٦؛ وبلا عزو في العمدة ٥٨٦، ونهاية الأرب ٧/ ١٠٢.

قابل الحُسنَ والدِّينَ والغنى بالقُبح والكفرِ والإفلاسِ، على التَّرتيب[١].

(و) مُقابَلة الأربعة بالأربعة (نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠]). ولمَّا كان التَّقابلُ في الجميع ظاهرًا إلَّا مقابلَة الاتِّقاء والاستغناءِ بيَّنه بقوله: (والمراد بـ﴿استغنى﴾: أنَّه زهد فيما عند الله تعالى، كأنَّه مُستغنٍ عنه)، أي: عمَّا عند الله تعالى (فلم يتَّقِ، أو استغنى بشهوات الدُّنيا عن نعيم الجنَّة فلم يتَّقِ)[٢]، فيكون الاستغناءُ مُستلزِمًا لعدم الاتِّقاءِ المقابل للاتِّقاء.

ففي هذا المثال تنبيهٌ على أنَّ المقابلة قد تتركَّب من الطِّباق، وقد تتركَّب ممَّا هو ملحقٌ بالطِّباق، لِمَا مرَّ من أنَّ مِثل مقابلةِ الاتقاء والاستغناءِ من قبيل الملحق بالطِّباق مثل مقابلة الشِّدَّة والرَّحمة.

(وزادَ السكَّاكيُّ) في تعريف المقابلةِ قيدًا آخرَ حيث قال: هي أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثرَ وضدَّيهما، (وإذا شُرِط ههنا)، أي: فيما بين المتوافقَين أو المتوافِقاتِ (أمرٌ شُرِطَ ثمَّة)، أي: فيما بين الضِّدَّين أو الأضدادِ (ضدُّه)، أي: ضدَّ ذلك الأمر. (كهاتين الآيتين، فإنَّه لمَّا جُعلَ التَّيسيرُ مُشترَكًا بين/ [٢٦٤/ ١] الإعطاءِ والاتِّقاءِ والتَّصديقِ جُعِلَ ضدُّه)، أي: ضد التَّيسير، وهو التَّعسير المُعبَّر عنه بقوله: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾، (مُشترَكًا بين أضدادها)، أي: أضدادِ تلك المذكورات، وهي البخل والاستغناءُ والتَّكذيبُ[٣].

فعلى هذا لا يكون بيتُ أبي دُلامةَ مِن المقابلة؛ لأنَّه اشترط في الدِّين والدُّنيا الاجتماعَ، ولم يشترط في الكفر والإفلاسِ ضدَّه.

[مراعاة النظير]

(ومنه)، أي: من المعنويِّ (مُراعاةُ النَّظيرِ[٤]، ويُسمَّى التَّناسبَ[٥] والتَّوفيقَ)[٦] والائتلافَ[٧]

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **تحرير التحبير** ١٨١.

(٢) كلامهما في تفسير ﴿اسْتَغْنَىٰ﴾ بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٤/ ٢٦١ (الليل، ٩٢/ ٨).

(٣) انظر: **مفتاح العلوم** ٥٣٣، وعنه في **الإيضاح** ٤٨٧ ـ ٤٨٨.

(٤) هذا الاصطلاح في **نهاية الإيجاز** ١٧٥، و**مفتاح العلوم** ٥٣٤.

(٥) وسمَّاه ابن أبي الإصبع «المناسبة»، ونقل الواطواط أنَّهم يسمُّونه «المتناسب». انظر: **تحرير التحبير** ٣٦٣، و**حدائق السحر** ١٣٠.

(٦) في (ع) و(ك): «التوافق». ونقل تسميته «التوفيق» الحليُّ عن قوم في **شرح الكافية البديعية** ١٢٨.

(٧) سمَّاه بذلك البدر بن مالك في **المصباح** ٢٥٠، ونقل هذا التسمية الطِّيبيُّ في **التبيان** ٢٩٠.

والتَّلفيقَ[1] (أيضًا، وهي: جمعُ أمرٍ وما يُناسِبه لا بالتضادِّ)، والمناسبةُ بالتضادِّ أن يكون كلٌّ منهما مقابلًا للآخر، وبهذا القيد يخرج الطِّباقُ.

وذلك قد يكون بالجمع بين الأمرين (نحو: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ﴾ [الرحمن: ٥].

و) قد يكون بالجمع بين ثلاثةِ أمور، نحو: (قوله)، أي: قولِ البحتريِّ في صفة الإبل: (كالقِسِيِّ المُعطَّفاتِ)، أي: المَحنيات من عَطَف العُودَ وعطَّفه: حناه، (بلِ الأسـهُمِ مَبريَّةً)، أي: منحوتة من براه: نحته، (بلِ الأوتارِ)[2]. جَمعَ بين القوسِ والسَّهمِ والوترِ.

وقد يكون بين أربعةٍ كقول بعضِهم[3] للمهلبيِّ الوزير: «أنت أيُّها الوزيرُ إسماعيليُّ الوعد، شُعَيبيُّ التَّوفيق، يُوسفيُّ العهد، مُحمَّديُّ الخُلق»[4].

وقد يكون بين أكثرَ، كقول ابنِ رشيق:

أصـحُّ وأقوى مـا سَـمِعناهُ فـي النَّدى ... مِـن الخـبـرِ المـأثـورِ منـذ قديـمِ
أحاديـثُ تَرويهـا السُّـيولُ عـنِ الحيَا ... عـنِ البـحرِ عن كـفِّ الأميـرِ تميـمِ[5]

فإنَّه ناسب فيه بين الصِّحة والقوَّة والسَّماع والخبرِ المأثور والأحاديثِ والرِّوايةِ، وكذا ناسب أيضًا بين السَّيلِ والحيا والبحرِ وكفِّ تميم، مع ما في البيت الثَّاني من صحَّة التَّرتيبِ في العنعنة، إذ جعل الرِّوايةَ لصاغر عن كابر كما يقع في سند الأحاديثِ، فإنّ السُّيول أصلها المطرُ، والمطرُ أصله البحرُ على ما يقال، والبحرُ أصله كفُّ الممدوح على ادِّعاء الشَّاعر[6].

---

(١) نقل هذه التسمية الشِّيرازيُّ في مفتاح المفتاح اللوح ٣١٦/ ١، والنُّويريُّ في نهاية الأرب ٧/ ١٠٦.

(٢) البيت بتمامه:

كالقِسِـيِّ المُعطَّفـاتِ بل الأسْـ ... ـهمِ مَـبريَّـةً بـل الأوتـارِ

في ديوان البحتريّ ٩٨٧؛ وهو له في الصناعتين ٢٢٣، وتحرير التحبير ٥٤٢، وبديع القرآن ٣٢٣، والمصباح ٢٥٠، والإيضاح ٤٨٩، والتبيان للطِّيبيّ ٢٩١.

(٣) هو ابن سمعون. انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٣١٦/ ١، ونهاية الأرب ٧/ ١٠٦.

(٤) في الإيضاح ٤٨٨، ومفتاح المفتاح اللوح ٣١٦/ ١، ونهاية الأرب ٧/ ١٠٦.

(٥) في ديوانه ١٧٠ ـ ١٧١؛ وهما له في تحرير التحبير ٣٦٦، والمصباح ٢٥٢، والإيضاح ٤٨٩، والتبيان للطِّيبيّ ٢٩١. والندى: الجود. والحيا: المطر.

(٦) من قوله: «فإنَّه ناسب» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في الإيضاح ٤٨٩؛ والظاهر أنَّه عن تحرير التحبير ٣٦٦؛ وبعضُه في المصباح ٢٥٢، والتبيان للطِّيبيّ ٢٩٢.

(ومنها)، أي: ومن مراعاة النَّظيرِ (ما يُسمِّيه بعضُهم تَشابهَ الأطرافِ[١]، وهو: أن يُختَم الكلامُ بما يُناسِب ابتداءَه في المعنى).

والتَّناسب قد يكون ظاهرًا، (نحو: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ/ [٢/٢٦٤] اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣])، فإنَّ اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار، والخبير يناسب كونه مدرِكًا للأشياء، لأنَّ المدرِك للشَّيء يكون خبيرًا به[٢].

وقد يكون خفيًّا، كقوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، فإنَّ قوله: ﴿إِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يُوهِم أنَّ الفاصلة «الغفور الرحيم»، لكن يُعرَف بعد التأمُّل أنَّ الواجب هو ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾؛ لأنَّه لا يغفر لمَن يستحقُّ العذابَ إلَّا مَن ليس له[٣] فوقه أحدٌ يردُّ عليه حُكمَه، فهو العزيزُ، أي: الغالبُ، مِن عزَّه يعِزُّه: غَلَبه. ثمَّ وَجَب أن يُوصَف بالحكيم على سبيل الاحتراسِ لئلا يُتوهَّم أنَّه خارج عن الحكمة، إذ الحكيمُ مَن يضع الشَّيء في محلِّه، أي: إن تغفر لهم مع استحقاقهم العذابَ فلا اعتراضَ عليك لأحد في ذلك، والحكمةُ فيما فعلتَه[٤].

(ويَلحَق بها)، أي: بمراعاة النَّظيرِ أن يُجمَع بين معنيين غيرِ متناسبَين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان، وإن لم يكونا مقصودين ههنا، (نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَالنَّجْمُ﴾)، أي: النَّباتُ الذي ينجُم، أي: يظهر من الأرض لا ساقَ له كالبقول، (﴿وَالشَّجَرُ﴾) الذي له ساقٌ (﴿يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٥]) ينقادان لله تعالى فيما خُلقا له. فالنَّجمُ بهذا المعنى وإن لم يكن مُناسبًا للشَّمس والقمر لكنَّه قد يكون بمعنى الكوكب، وهو مناسبٌ لهما[٥]. (و) لهذا (يُسمَّى إيهامَ التَّناسُبِ)، كما مرَّ في إيهام التَّضاد.

ومن إيهام التَّناسبِ بيتُ «السِّقط»:

---

(١) أورد ابن أبي الإصبع مضمون هذا القسم تحت باب المناسبة. انظر: **تحرير التحبير** ٣٦٣، وأمَّا تشابه الأطراف عنده فهو يُقابل التسبيغ عند غيره. انظر: **تحرير التحبير** ٥٢٠ ـ ٥٢١، و**بديع القرآن** ٣٠٢.

(٢) هذا الكلام على الآية بمعناه في **تحرير التحبير** ٣٦٣، و**الإيضاح** ٤٩٠.

(٣) «له»: ليس في (ج).

(٤) من قوله: «فإنَّ قوله» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في **الإيضاح** ٤٩٠؛ والظاهر أنَّه عن **التحرير والتحبير** ٥٢٩، وأورده في باب التخيير.

(٥) الكلام على الآية بمعناه في **الكشَّاف** ٤/ ٤٣ ـ ٤٤ (الرحمن، ٥٥/ ٦).

وحرفٍ كنُونٍ تحتَ راءٍ ولم يكنْ   بـدالٍ يَـؤمُّ الـرَّسـمَ غيَّره النَّقْطُ[١]

«الحرفُ»: النَّاقة المهزولة[٢]، وهي مجرورةٌ معطوفة على «الرهط» في البيت السَّابق:

تَجِلُّ عـن الرَّهـطِ الإمائـيِّ[٣]....   ....

و«النُّون»: هو المعروفُ من حروف المعجم[٤]. شبَّه به النَّاقةَ في الدِّقة والانحناء. وليس المراد بها الحوت على ما وهم[٥]. و«راء»: اسمُ فاعل مِن رأيتُه إذا ضربتَ رِئتَه، وكذا «دال»: اسمُ فاعل من دَلَا الركائبَ إذا رَفَق بسَوقها، وأراد بالنَّقط: ما تقاطر على الرُّسوم من المطر. وقوله: «يؤم الرَّسمَ»: صفة «راء». والمعنى: تجِلُّ هذه الحبيبةُ عن أن تركَب من النُّوق ما هي في الضُّمر والانحناءِ كالنُّون يركبها الأعرابيُّ لزيارة الأطلال فيضرب رئتها، إذ لا حَراكَ بها من شدَّة الهُزال، يريد أنَّ مراكبَ هذه الحبيبةِ سِمانٌ ذواتُ أسنِمةٍ. ففي ذِكر الحرفِ والنُّون والرَّاء والدَّال/ [٢٦٥/ ١] والنَّقط إيهامُ أنَّ المراد بها معانيها المتناسبة[٦].

وأمَّا ما يُسمِّيه بعضهم بالتَفويف، مِن قولهم: بُردٌ مفوَّف للذي على لون وفيه خطوط بيضٌ على الطُّول، وهو: أن يؤتى في الكلام بمعانٍ متلائمةٍ وجُملٍ مستويةِ المقاديرِ أو متقاربةِ المقادير.

كقول مَن يصف سحابًا:

تَسـربلَ وشـيًا مِن خُـزوزٍ تطرَّزتْ   مَطـارفُها طُرْزًا مِن البـرقِ كالتِّبرِ

---

(١) البيت للمعريّ في شروح سقط الزند ١٦١١؛ وهو له في مفتاح المفتاح اللوح ٣١٦/ ١، وشرح الكافية البديعية ١٢٨؛ وبلا عزو في مفتاح العلوم ٥٣٤.

(٢) انظر: ضرام السِّقط ١٦١٢.

(٣) وتمامه:

.... غـادةٌ   لهـا مـن عقيـل فـي ممالكهـا رهـطُ

وهـو فـي شـروح سـقط الزنـد ١٦٠٩، ومفتـاح المفتـاح اللـوح ٣١٦/ ١؛ وأنشـده التفتازانـيُّ تامًّـا فـي شـرحه للمفتـاح اللـوح ٣٠١/ ١، وقـال ثمَّـة فـي شـرحه: «والرَّهـط: الأوَّل: جلـدةٌ قـدرُ مـا بين السُّـرة والرُّكبـة، تلبسـها الإمـاءُ الحيَّض بمنزلـة الإزار؛ والثانـي: بمعنـى الجماعـة. والغـادة: الناعمـة».

(٤) انظر: ضرام السِّقط ١٦١٢.

(٥) وَهِم في ذلك الشِّيرازيُّ في مفتاح المفتاح اللوح ٣١٦/ ١، فزعم أنَّ النون ههنا بمعنى الحوت.

(٦) في (ع) و(ي): «المناسبة». ومن قوله: «و«راء»: اسم فاعل» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في شروح سقط الزند ١٦١٢ ـ ١٦١٣، وبعضه في شرح الكافية البديعية ١٢٩.

فوَشيٌ بـلا رَقْـمٍ ونَـقْـشٌ بـلا يـدٍ ودمعٌ بلا عينٍ وضِحكٌ بلا ثغرِ[(١)]

تسربَلَ: أي: لبس السِّربالَ[(٢)]. والوشيُ: ثوبٌ منقوشٌ[(٣)]. والخُزوز: جمع خَزٍّ. وتطرَّزتْ، أي: اتخذتِ الطِّراز. والمطارفُ: جمعُ مُطرف[(٤)]، وهو رداءٌ من خزٍّ مربَّعٌ له أعلامٌ[(٥)]. والطُّرُز جمعُ طِراز: وهو عَلَم الثَّوب[(٦)].

وكقول ديكِ الجنِّ:

أُحْلُ وامْرُرْ وضُرَّ وانفعْ ولِنْ واخْـ ـشُنْ ورِشْ وابرِ وانتدِبْ للمَعالي[(٧)]

أي: كنْ حُلوًا للأولياء، مُرًّا على الأعداء، ضارًّا للمخالف، نافعًا للمُوافِق، ليِّنًا لمَن يُلاين، خشِنًا لمَن يُخاشِن. ورِشْ، أي: أصلحْ حالَ مَن يختلُّ حاله. وابرِ من برى القلمَ: نحتَه، أي: أفسِدْ حالَ المفسِدين. وانتدِبْ، أي: أجِبْ للمعالي واجمعْها، يقال: «ندبَه لأمر فانتدبَ، أي: دعاه له فأجابَ»[(٨)].

= فالأوَّل داخلٌ في مراعاة النَّظيرِ لكونه جمعًا بين الأمور المتناسبةِ، والثَّاني داخل في الطِّباق لكونه جمعًا بين الأمور المتقابلةِ[(٩)].

---

(١) مختلف في نسبتها: فهما لأبي العبَّاس النامي في **يتيمة الدهر** ١/ ٢٨٧، و**سرور النفس** ٢٨٠؛ وهما برواية قريبة في **ديوان ابن رشيق** ٨٠؛ وبلا عزو في **الإيضاح** ٤٩١، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٧٧/ ١.

(٢) انظر: **الصحاح** (سربل).

(٣) انظر: **أساس البلاغة** (وشي).

(٤) ضُبطِت ميمها في (صل) بالضمِّ والكسر **بخطِّ التفتازانيِّ**.

(٥) من قوله: «الطِّراز. والمطارفُ» إلى هنا مستدرَكٌ مصحَّحٌ في هامش (صل) **بخطِّ التفتازانيِّ**. والكلام بلفظ قريب في **الصحاح** (طرف).

(٦) انظر: **الصحاح** (طرز).

(٧) في **ديوانه** ١٢٠؛ وهو له في **العمدة** ٦١١، و**المصباح** ١٨٠، و**الإيضاح** ٤٩٢، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٧٧/ ٢.

(٨) **الصحاح** (ندب).

(٩) من قوله: «وأمَّا ما يسميه» إلى هنا بلفظ جدّ قريب وإيجاز في **الإيضاح** ٤٩٠، وزاد عليه التفتازانيُّ الشَّرح الذي على المثالين المذكورين. والظاهر أنَّهما يريدان بهذا نقد البدر بن مالك في **المصباح** ١٧٨ ـ ١٨٠، لأنَّه سمَّاه فيه بذلك، ومثَّل له بأمثلة منها المثالان المذكوران ههنا. هذا والتفويف مذكورٌ لمعنى آخر في **قانون البلاغة** ١٢٥ ـ ١٢٦، و**كفاية الطالب** ١٨١، و**تحرير التحبير** ٢٦٠ ـ ٢٦١، و**بديع القرآن** ١٤٢ ـ ١٤٤، و**التبيان في علم البيان** ١٨٧ ـ ١٨٨.

[الإرصاد]

(ومنه)، أي: من المعنويّ (الإرصادُ)(١)، هو: نصبُ الرَّقيب في الطَّريق، من رصدتُه: رقبتُه، والرَّصيد: السَّبُع الذي يرصد: ليَثِب، والرَّصَد: القوم(٢) يرصدون كالحرس، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنَّث(٣).

(ويُسمِّيه بعضهم التَّسهيمَ)(٤)، وبُردٌ مُسهَّم: فيه خطوطٌ مستويةٌ(٥).

(وهو: أن يُجعَل قبل العَجُز مِن الفِقْرة)، وهي: في النَّثر بمنزلة البيت من الشعر، مثلًا قوله: «هو يطبع الأسجاعَ بجواهر لفظِه» فِقْرة، و«يقرع الأسماعَ بزواجر وعظه»(٦) فقرةٌ أخرى، وهي في الأصل: حَلْيٌ يصاغ على شكل فِقْرة الظَّهر = (أو) من (البيتِ ما يدلُّ عليه)، أي: على العجز، وهو: آخرُ كلمةٍ من البيت أو الفقرة(٧)، (إذا عُرِف الرَّويُّ) الظَّرف متعلّق بـ(يدلُّ)، أي: إنَّما يَجِب فهمُ العجز في الإرصاد بالنِّسبة إلى مَن يعرف الرَّويَّ، وهو: الحرف الذي تُبنى عليه أواخر الأبيات أو الفِقَر. ويجب/ [٢٦٥/ ٢] تكرارُه في كلٍّ منها، فإنَّه قد يكون من الإرصاد ما لا يُعرَف فيه العجزُ لعدم معرفةِ حرفِ الرَّويِّ.

كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: ١٩]، فإنَّه لو لم يُعرَف أنَّ حرف الرَّويِّ النونُ لربَّما تُوهِّم أنَّ العجزَ ههنا (فيما فيه اختلفوا)، أو (فيما اختلفوا فيه)(٨).

---

(١) هو بهذا الاسم في المثل السائر ٣/ ٢٠٦، والتبيان للطِّيبيّ ٣٢٦.

(٢) زِيد في (ت): «الذين».

(٣) الكلام بلفظ جِدّ قريب في الصحاح (رصد).

(٤) هو بهذا الاسم في سرّ الفصاحة ٢٣٤، وقانون البلاغة ١٠١، والبديع في نقد الشعر ١٢٧، ١٩٣، وتحرير التحبير ٢٦٣ ـ ٢٦٧، والمصباح ١٩٧، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٤٩/ ٢. وسمّاه أبو هلال في الصناعتين ٣٨٢ باسم «التوشيح»، واعترض عليه في ذلك ابن الأثير في المثل السائر ٣/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨، وذكر ابن سنان وأبو طاهر البغداديُّ والشِّيرازيُّ أنَّه يُسمَّى «التوشيح» أيضًا ولم ينسباه لأبي هلال، وعقد ابن أبي الإصبع كلامًا في آخر بحث «التسهيم» للفرق بين هاتين التسميتين.

(٥) انظر: الصحاح (سهم)، وقانون البلاغة ١٠٢، وتحرير التحبير ٢٦٣، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٤٩/ ٢.

(٦) مقامات الحريريّ بشرح الشَّريشيّ ١/ ٥٣ (المقامة الصَّنعانية).

(٧) لم أجده بهذا المعنى فيما وقفتُ عليه. ونقله التهانويُّ عن المطوَّل في كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١١٦٥.

(٨) الكلام مع المثال بمعناه في المثل السائر ٣/ ٢٠٧، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٥٠/ ١، والمثال فحسب في الإيضاح ٤٩٢.

وكقوله:

أحلَّتْ دَمِي مِن غير جُرمٍ وحرَّمتْ بـلا سَـبـبٍ يــومَ اللّقاءِ كَلامـي

فليـسَ الـذي حلَّلتِـه بمُحـلَّلٍ وليسَ الـذي حرَّمتِـه بحَـرامِ[1]

فإنّه لو لم يُعرَف أنَّ القافية مثلُ «سلام» و«كلام» لربَّما تُوهِّم أنَّ العجز «بمحرَّم».

فالإرصادُ في الفِقرة (نحو[2]: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، و) في البيت نحو: (قوله) أي: قول عمرو بن مَعديكَرِب:

(إذا لـم تَسـتطع شـيئًا فـدَعـهُ وجـاوِزه إلـى مـا تَسـتطيعُ)[3]

[المشاكلة]

ومنه)، أي: مِن المعنويِّ (المُشاكَلةُ[4]، وهي: ذِكرُ الشّيءِ بلفظ غيرِه لوقوعه في صحبته)[5]، أي: لوقوع ذلك الشيءِ في صحبة ذلك الغيرِ، (تحقيقًا أو تقديرًا)، أي: وقوعًا مُحقَّقًا أو مُقدَّرًا.

(فالأوَّل كقوله: قالوا اقترحْ شيئًا) مِن «اقترحتُ عليه شيئًا إذا سألته إيَّاه مِن غير رَويَّة»[6]، وطلبته على سبيل التَّكليف والتحكُّم. لا مِن اقترحَ الشَّيءَ: ابتدعَه[7]، ومنه اقتراحُ الكلامِ لارتجاله[8]؛ فإنّه غيرُ مناسبٍ، على ما لا يخفى. (نُجِدْ) مجزومٌ على أنّه جوابُ الأمرِ، من الإجادة: وهو تحسينُ الشَّيء. (لكَ طبخَهُ

---

(١) البيتان للبحتريِّ في ديوانه ١٩٩٦؛ وله في عيار الشعر ٢١٤ ـ ٢١٥، والصناعتين ٣٨٣، والبديع في نقد الشعر ١٢٧، والمثل السائر ٣/ ٢٠٦، تحرير التحبير ٢٦٦، والمصباح ١٩٩، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٥٠/ ١، والإيضاح ٤٩٣، والتبيان للطِّيبيّ ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٢) زِيد في (ج): «قوله تعالى».

(٣) في ديوانه ١٤٥، والأصمعيات ١٧٥؛ وهو له في الصناعتين ٣٨٧، والإعجاز والإيجاز ١٨٧؛ وبلا عزو في الإيضاح ٤٩٣.

(٤) وهو عند ابن الأثير باسم «مقابلة الشيء بمثله»، وعند ابن أبي الإصبع باسم «التعطُّف»، ونبَّه على أنَّ قومًا سمَّوه بـ«المشاكلة». انظر: المثل السائر ٣/ ١٥٩، وتحرير التحبير ٢٥٧ ـ ٢٥٩.

(٥) هذا تعريف السكَّاكيِّ المشاكلةَ في مفتاح العلوم ٥٣٣، وشرح الكافية البديعية ١٨١. ولعلَّ الزيادة الآتية ممَّا أضافه القزوينيُّ.

(٦) الصحاح (قرح).

(٧) كما ذهب إليه الزوزنيُّ في شرحه للتلخيص اللوح ١١٠/ ٢.

(٨) انظر: الصحاح (قرح).

.... قلتُ اطبُخوا لي جُبَّةً وقميصَا)[١]

أي: خِيطوا. ذَكَر خياطة الجبَّة بلفظ الطَّبخ لوقوعها في صحبة طبخِ الطَّعام.

(ونحوه: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦])، حيث أطلق النَّفسَ على ذات الله تعالى[٢].

(والثَّاني) وهو ما يكون وقوعُه في صحبة الغيرِ تقديرًا، (نحو قوله تعالى): ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] إلى قوله: (﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨]، (وهو)، أي: قوله: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ (مَصدرٌ)؛ لأنَّه فِعلة من صَبَغ، كالجِلسة من جَلَس، وهي الحالةُ التي يقع عليه الصَّبغُ (مُؤكِّد لـ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، أي: تطهيرَ الله؛ لأنَّ الإيمان يُطهِّر النُّفوسَ)[٣]، فيكون ﴿ءَامَنَّا﴾ مشتملًا على تطهير الله لنفوس المؤمنين، ودالًّا عليه فيكون ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ بمعنى: تطهيرَ الله =/ [١/ ٢٦٦] مؤكِّدًا لمضمون قوله: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، فيكون قوله: (لأنَّ الإيمان) تعليلًا لكونه مؤكِّدًا لـ ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾.

ثمَّ أشار إلى بيان المشاكلةِ ووقوعِ تطهيرِ الله في صحبة ما يُعبَّر عنه بالصَّبغ تقديرًا بقوله: (والأصلُ فيه)، أي: في هذا المعنى، وهو ذِكرُ التَّطهير بلفظ الصَّبغ، (أنَّ النَّصارى كانوا يَغمِسون أولادَهم في ماءٍ أصفرَ يُسمُّونه المَعموديَّة، ويقولون: إنّه)، أي: الغَمْسَ في ذلك الماء (تطهيرٌ لهم)، فإذا فعل الواحدُ منهم بولده ذلك قال: «الآن صار نَصرانيًّا حقًّا»، فأُمر المسلمون بأن يقولوا لهم: قولوا آمنا بالله، وصبغَنا الله بالإيمان صِبغةً لا مِثلَ صبغتنا، وطهَّرنا به تطهيرًا لا مِثلَ تطهيرنا هذا، إذا كان الخطاب في: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ للكافرين. وأمَّا إذا كان الخطاب للمسلمين، فالمعنى أنَّ المسلمين أُمِروا بأن يقولوا: صبغَنا الله بالإيمان صِبغةً، ولم نُصبَغ صبغتكم أيُّها النَّصارى.

---

(١) البيت بتمامه:

قالوا اقترح شيئًا نُجِد لك طبخه قلتُ اطبخوا لي جُبَّة وقميصا

واختُلف في نسبته: فهو لجَحظة البَرمكيّ في المُحبّ والمحبوب ٤/ ٢٢٢، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٧٧؛ وسرور النفس ٢٦٥، والدُّر الفريد ٨/ ٢٣٣؛ وهو لأبي الرَّقَعْمَق الأنطاكيّ في وفيات الأعيان ١/ ٤٥٥، ومعاهد التنصيص ٢/ ٢٥٢، وعقود الدُّرر اللوح ٧٦/ ١، والعقد المكلَّل اللوح ١١٣/ ١؛ وبلا عزو في مفتاح العلوم ٥٣٣، والمصباح ٢١٣، والإيضاح ٤٩٤، وشرح الكافية البديعية ١٨٢.

(٢) قال الزمخشريُّ في الكشَّاف ١/ ٣١٦ (المائدة، ٥/ ١١٦)، عند تفسير هذه الآية: «المعنى: تعلمُ معلومي ولا أعلمُ معلومك، ولكنَّه سلك بالكلام طريق المشاكلة، وهو من فصيح الكلام وبيِّنه».

(٣) كلامهما على الآية بلفظ قريب في الكشَّاف ١/ ٣١٥-٣١٦ (البقرة، ٢/ ١٣٨).

(فعُبِّر عن الإيمان بالله بـ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ للمُشاكلة)؛ لوقوعه في صُحبة صبغةِ النَّصارى تقديرًا، (بهذه القرينةِ) الحاليَّةِ التي هي سببُ النُّزول، مِن غمس النَّصارى أولادَهم في الماء الأصفرِ، وإن لم يُذكَر ذلك لفظًا، وهذا كما تقول لمَن يغرس الأشجار: «اغرسْ كما يغرس فلانٌ»، تُريد رجلًا يصطنع إلى الكرام ويُحسِن إليهم، فتُعبِّر عن الاصطناع بلفظ الغرسِ للمشاكلة بقرينة الحالِ، وإن لم يكن له ذِكرٌ في المقال[١].

[المزاوجة]

(ومنه) أي: مِن المعنويِّ (المُزاوَجة[٢]، وهي: أن تُزاوِج)، أي: تُوقِع المزاوجةَ، على أنَّ الفعل مسندٌ إلى ضمير المصدرِ، كما في قولهم:

.... حِيلَ بيـنَ العَيرِ والنَّزوانِ[٣]

(بين معنيين في الشَّرطِ والجزاءِ)[٤]، أي: يُجعَل معنيان واقعان في الشَّرط والجزاءِ مزدوجَين، في أن يُرتَّب على كلٍّ منهما معنًى رُتِّب على الآخر.

(كقوله)، أي: قول البحتريِّ: (إذا ما نهَى النَّاهي) ومنعني عن حبِّها (فلَجَّ بيَ الهوى) ولزِمَني (أصاخَتْ إلى الواشي)، أي: استمعتْ إلى النَّمّام الذي يشي حديثَه ويُزيِّنه، وصدَّقَته فيما افترى عليَّ، (فلَجَّ بها الهَجْرُ)[٥].

---

(١) أكثر ما مضى من كلامهما في تفسير الآية بلفظ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٣١٦ (البقرة، ٢/ ١٣٨)؛ وبعضُه في **الإيضاح** ٤٩٥؛ وفي عبارة التفتازانيِّ ههنا مزيدُ بيانٍ. وانظر: **معاني القرآن وإعرابه** للزَّجّاج ١/ ١٨٨ (البقرة، ٢/ ١٣٨)، وتفسير **البغويّ** ١/ ١٥٧ (البقرة، ٢/ ١٣٨).

(٢) قال الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣١٦/ ١: «وتُسمَّى بالتزاوج أيضًا». وقال التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٣٠١/ ٢: «المزاوجة: وهي في اللغة الازدواج».

(٣) أولَّه:

أهُمُّ بأمر الحزمِ لو أستطيعُه ..... وقـد.......................

والبيت لصخر بن عمرو بن الشَّريد أخي الخنساء في **الأصمعيات** ١٤٦، **الشعر والشعراء** ١/ ٣٤٥ (في ترجمة الخنساء)، **والكامل** ١٤٢٦؛ **وخزانة الأدب** للبغداي ١/ ٤٣٦؛ وهو بلا عزو في **الزاهر** ٢/ ٣٣٥. والقطعةُ التي أوردها التفتازانيُّ منه معدودة في الأمثال السائرة، ويذكرون أنَّ صخرًا هو أوَّل مَن قاله. انظر لذلك: **مجمع الأمثال** ٢/ ٩٦، **والمستقصى** ٢/ ٦٩. والعَير: الحمار الأهليُّ والوحشيُّ. والنزوان: الوثبان، ومنه نزو الذَّكر على الأنثى.

(٤) هذا التعريف بنصِّه في **دلائل الإعجاز** ٩٣.

(٥) البيت بتمامه:

=

زاوَجَ بين نهي النَّاهي وإصاختِها إلى الواشي الواقعَين في الشَّرط والجزاء، في أن يُرتَّب عليهما لجاجُ شيءٍ.

ومِثلُه قوله أيضًا:

[٢/٢٦٦] إذا احتَربتْ يومًا ففاضتْ دِماؤها ... تذكَّرتِ القُربى ففاضتْ دُموعُها[١]

زاوَجَ بين الاحترابِ وتذكُّر القُربى الواقعَين في الشَّرط والجزاءِ، في ترتُّب فيضانِ شيءٍ عليهما.

ومَن تتبَّع الأمثلةَ المذكورةَ للمزاوجة علِمَ أنَّ معناها ما ذكرنا، لا ما يسبق إلى الوهم من أنَّ معناها أن يُجمَع بين معنيين في الشَّرط ومعنيين[٢] في الجزاء، كما جُمع في الشَّرط بين نهي النَّاهي ولجاجِ الهوى، وفي الجزاء بين إصاختِها إلى الواشي ولجاجِ الهجرِ[٣]؛ إذ لا يُعرَف أحد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا: «إذا جاءني زيدٌ فسلَّم عليَّ أجلسته فأنعمتُ عليه»[٤].

[العكسُ والتبديلُ]

(ومنه) أي: مِن المعنويِّ (**العكسُ**)[٥] والتَّبديل[٦]، (وهو: **أن يُقدَّم جزءٌ في الكلامِ**) على جزء آخرَ (**ثمَّ يُؤخَّرَ**) ذلك المُتقدِّمُ عن الجزء الأخير.

والعبارةُ الصَّريحةُ ما ذكرَه القومُ حيث قالوا: هو أن تُقدِّم في الكلام جزءًا، ثمَّ تعكسَ فتُقدِّم ما

= إذا ما نهى الناهي فلجَّ بيَ الهوى ... أصاختْ إلى الواشي فلجَّ بها الهجرُ

في **ديوانه** ٨٤٤، وهو له في **دلائل الإعجاز** ٩٣، و**نهاية الإيجاز** ١٧١، و**الإيضاح** ٤٩٧، و**شرح الكافية البديعية** ٣٠٧؛ وبلا عزو في **مفتاح العلوم** ٥٣٤. وفي أكثرها «بها» مكان «بي».

(١) في **ديوان البحتريّ** ١٢٩٩؛ وهو له في **دلائل الإعجاز** ٩٣، و**الإيضاح** ٤٩٧، و**شرح الكافية البديعية** ٣٠٨.

(٢) «في الشرط ومعنيين» ليس في (ج).

(٣) وهو ما ذهب إليه الزوزنيُّ في **شرحه للتلخيص** اللوح ١/١١١.

(٤) زاد التفتازانيُّ في **المختصر** ٤/٣١٨ قوله: «وما ذكرنا هو المأخوذُ من كلام السلف».

(٥) استعمله بهذه التسمية أبو هلال في **الصناعتين** ٣٧١، وهو كذلك في **شرح الكافية البديعية** ١٤٥.

(٦) نقل ابن سِنان أنَّ قدامة سمَّاه: «التبديل»، وليس فيما بين اليد من كتبه، ونقل ذلك أيضًا ابن الأثير وابن أبي الإصبع. وسمَّاه ابن الأثير «المعكوس»، وجعله من المشبَّه بالتجنيس. انظر: **سرّ الفصاحة** ٣٠٣، و**المثل السائر** ١/ ٢٧٣-٢٧٦، و**تحرير التحبير** ١١٨. وهو باسم «العكس والتبديل» في **إعجاز القرآن** ١٤٨، و**تحرير التحبير** ٣١٨، و**بديع القرآن** ١٥٩، و**التبيان في علم البيان** ١٨١.

أَخَّرتَ وتُؤخِّر ما قدَّمت[1]. وأمَّا ظاهرُ عبارةِ المصنِّف فيصدقُ على مثل قوله: ﴿وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقول الشاعر:

سريعٌ إلى ابن العمِّ يَلطِمُ وجهَهُ ... وليس إلى داعي النَّدى بسريعِ[2]

ولا عكسَ فيه.

(ويقع) العكسُ (على وجوه:

منها: أن يقعَ بين أحد طرفَي جملةٍ وما أضيفَ إليه) ذلك الطَّرفُ، (نحو «عاداتُ السَّاداتِ ساداتُ العاداتِ»)[3]، فإنَّ العكس قد وقعَ بين «العادات» وهو أحدُ طرفَي الكلامِ وبين «السَّادات» وهو الذي أُضيف إليه «العادات»، ومعنى وقوعه بينهما: أنَّه قدَّم «العادات» على «السَّادات» ثمَّ عُكس فقُدِم «السَّادات» على «العادات».

(ومنها)، أي: مِن الوجوه (أن يقعَ بين مُتعلِّقي فعلين في جملتين، نحو: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ [يونس: ٣١])، فقد وقعَ العكسُ بين الحيِّ والميِّت بأن قُدِّم الحيُّ وأُخِّر الميت، ثمَّ عُكس فقُدِّم الميِّت وأُخِّر الحيُّ، وهما متعلِّقان لفعلين في جملتين.

(ومنها)، أي: مِن الوجوه (أن يقعَ بين لفظين في طرفَي جملتين نحو: ﴿لَا هُنَّ حِلّٞ لَّهُمۡ وَلَا هُمۡ يَحِلُّونَ لَهُنَّۖ﴾ [الممتحنة: ١٠])، قد وقع العكسُ بين ﴿هُنَّ﴾ و﴿هُمۡ﴾، حيث قدَّم ﴿هُنَّ﴾ على ﴿هُمۡ﴾، ثمَّ عُكس فأخَّر ﴿هُنَّ﴾ من ﴿هُمۡ﴾، وهما لفظان واقعان في طرفَي جملتين.

ومنها أن يقع بين طرفَي الجملةِ، كما قلتُ:/ [١/ ٢٦٧]

طويتُ بإحراز الفنونِ ونَيلِها ... رداءَ شبابي والجنونُ فنونُ

فحين تعاطيتُ الفنونَ وحَظَّها ... تبيَّن لي أنَّ الفنونَ جنونُ[4]

---

(١) هذا قريبٌ ممَّا في سرّ الفصاحة ٣٠٣.

(٢) البيت للأُقيشر الأسديّ في ديوانه ٩٢؛ وهو له في دلائل الإعجاز ١٥٠، ومعاهد التنصيص ٣/ ٢٤٢، وخزانة الأدب للبغداديّ ٤/ ٤٨٨، والمعوّل في شرح أبيات المطوّل اللوح ٧٩/ ٢؛ وبلا عزو في البديع لابن المعتزّ ٤٨، والمنصف لابن وكيع ١/ ٥٢، والصناعتين ٣٨٦، والعمدة ٥٦١، وحدائق السحر ١١١، ومفتاح العلوم ٢٦٦، وتحرير التحبير ١١٦، والإيضاح ١١١.

(٣) المثال في المثل السائر ١/ ٢٧٣.

(٤) من شعر التفتازانيّ، وقال صاحب المعوّل في شرح أبيات المطوّل اللوح ٨٠/ ١: «وهو من جملة أفكاره رحمه الله، لكنَّه سبقه إليه مجيرُ الدِّين بن تميم، هكذا:

[الرُّجوع]

(ومنه)، أي: ومِن المعنويِّ (الرُّجوع[١]، وهو: العودُ إلى الكلام السَّابقِ بالنَّقض)، أي: بنقضه وإبطالِه (لنكتة.

كقوله)، أي: قولِ زهير:

(قِفْ بالدِّيار التي لم يَعفُها القِدمُ بلى وغيَّرَها الأرواحُ والدِّيَمُ)[٢]

دلَّ الكلامُ السَّابق على أنَّ تطاول الزَّمانِ وتقادمَ العهدِ لم يُعفِّ الدِّيارَ، ثمَّ عاد إليه ونقضَه بأنَّه قد غيَّرها الرِّياحُ والأمطارُ، لنكتة وهو إظهارُ الكآبةِ والحزنِ والحَيرةِ والدَّهَش، حتَّى كأنَّه أخبر أوَّلًا بما لم يتحقَّق، ثمَّ رجع إليه عقلُه وأفاق بعضَ الإفاقةِ فنقض كلامه السَّابق قائلًا: بلى عفَّاها القِدَمُ وغيَّرها الأرواحُ والدِّيمُ[٣].

ومثلُه:

فأفٍّ لهـذا الدَّهرِ لا بـل لأهلِـه[٤] ....

= أتعجَبُ مـن ديـوان شِـعريَ إذ حوى فـنـونَ مـعـانٍ كـلُّـهـنَّ عيونُ
جننْتُ بنظـم الشِّـعر فـي زمـن الصِّبا فـجـاءَ فـنـونًـا والجـنـونُ فنونُ

والمراد بطيِّ رداء الشَّباب: تركُ مقتضياته ومُوجباته».

(١) سمَّاه قدامة في **نقد الشِّعر** ٢١١: «التناقض»، وممَّن تبعه على ذلك ابن سنان في **سرّ الفصاحة** ٣٥٦ ـ ٣٦٣؛ وسمَّاه القاضي الجرجانيُّ في **الوساطة** ٤٤٢: «النقض»؛ وذكر المعريُّ وابن معقل الأزديُّ أنَّه يسمَّى «الإكذاب»، انظر: **المآخذ على شرَّاح المتنبي** ٢/ ١٢٢، ٣/ ١٠٥، و**اللامع العزيزيّ** ١/ ١٢٨، ٥٣٣، ٩٠٧؛ وورد باسم «الاستدراك والرُّجوع» في **التبيان في علم البيان** ١٨٢، و**تحرير التحبير** ٣٣١؛ وباسم «الرُّجوع» في **البديع في نقد الشعر** ٢٠١؛ وذكر الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٢١/ ٢ أنَّه يسمَّى «الاستدراك».

(٢) في **ديوانه** ١١٦؛ وهو له في **نقد الشعر** ٢١٣، و**الموشَّح** ٣٣، و**الوساطة** ٤٤٢، و**اللامع العزيزيّ** ١/ ١٢٨، ٥٣٣، ٩٠٧؛ و**سرّ الفصاحة** ٣٥٩، و**المآخذ على شرَّاح المتنبي** ٢/ ١٢٢، ٣/ ٦٢، ١٠٥.

(٣) هذا الكلام على البيت بمعناه في **الإيضاح** ٤٩٩.

(٤) ما عرفتُ قائله. وتمامه:

.... وإن كنتُ منهم ما أمَلَّ وأغدَرا

وهو بلا عزو في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٢١/ ٢، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٨٠/ ١، وعجزه في **الإيضاح** ٤٩٩، و**معاهد التنصيص** ٢/ ٢٥٨، و**العقد المكلَّل** اللوح ١١٥/ ١.

[التَّورِيَة]

(ومنه)، أي: ومِن المعنويِّ (التَّورية، ويُسمَّى الإيهامَ أيضًا[١]، وهو: أن يُطلَق لفظٌ له معنيان قريبٌ وبعيدٌ ويُراد البعيد)[٢]، اعتمادًا على قرينة خفيَّة. (وهي ضربان:

مُجرَّدةٌ: وهي) التَّوريةُ (التي لا تُجامِع شيئًا ممَّا يُلائِم) المعنى (القريبَ نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]) فإنَّه أراد بـ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ معناه البعيدَ وهو استولى، ولم يُقرَن به شيءٌ ممَّا يلائم المعنى القريبَ الذي هو الاستقرارُ[٣].

(ومُرشَّحةٌ) عَطفٌ على (مُجرَّدةٌ): وهي التي تُجامِع شيئًا ممَّا يُلائم المعنى القريبَ المُورَّى به عن المعنى البعيدِ المراد[٤]:

إمَّا بلفظ قبله، (نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات: ٤٧])، فإنَّه أراد ﴿بِأَيۡيْدٖ﴾ معناها البعيد، أعني القدرةَ[٥]، وقد قُرن بها ما يُلائم المعنى القريبَ، أعني الجارحةَ المخصوصة، وهو قوله: ﴿بَنَيۡنَٰهَا﴾[٦].

أو بلفظ بعده، كقول القاضي أبي الفُضَيل[٧] عِياض يصف ربيعًا باردًا:

فمـا تُفرِّق بين الجَدي والحَمَلِ ... أوِ الغزالةُ مِن طُولِ المَدى خرفتْ[٨]

---

(١) استعمل هذه التسمية الثانية الوطواطُ في **حدائق السِّحر** ١٣٥، والرازيُّ في **نهاية الإيجاز** ١٧٥، والسكَّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٥٣٧؛ وسمَّاه ابن الأثير «المغالطة المعنوية» في **المثل السائر** ٣/ ٧٦؛ وأورد الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٢/٣١٧ التسميتين ونقل تسميةَ ابن الأثير؛ وذكَر النويريُّ في **نهاية الأرب** ٧/ ١٣١ التسميتين وتسمية أخرى هي «التخييل»؛ وفي **تحرير التحبير** ٢٦٨ أنَّ «التورية» تُسمَّى «التوجيه».

(٢) سيُعيد التفتازانيُّ ذِكر هذا التعريف في الكلام على التضمين، في ص ٨٦٦.

(٣) الكلام بمعناه في **شرح المفتاح** للمؤذِّنيّ اللوح ٢٤٣/ ٢. وسبق التعليق على مثل هذا الموضع في ص ٥٢٩.

(٤) التعريف والتقسيمان الآتيان بلفظ قريب في **الإيضاح** ٥٠٠.

(٥) وهو ظاهر كلام السكَّاكيِّ في **مفتاح العلوم** ٥٣٧، وسيأتي في كلام التفتازانيِّ ما فيه نقده، وتحقيق القول فيه.

(٦) سبق التعليق على مثل هذا الموضع في ص ٥٢٩.

(٧) زِيد في (ت): «بن». وهو خطأ من الناسخ، ساق إليه الخلط باسم الإمام الفُضيل بن عِياض بن مسعود بن بشر التميمي. انظر ترجمته في **سير أعلام النبلاء** ٨/ ٤٢١. هذا وما ذكره التفتازانيُّ من أنَّ أبا الفُضيل كنيةُ القاضي عِياض بن موسى اليحصبيّ السبتيّ (ت ٥٤٤هـ) = سهوٌ؛ لأنَّ كنيته أبو الفضل. انظر: **وفيات الأعيان** ٣/ ٤٨٣، **وسير أعلام النبلاء** ٢٠/ ٢١٢، **والأعلام** ٥/ ٩٩.

(٨) أورده ابن أبي الإصبع مع بيت قبله بالسند المتَّصل عن القاضي عياض في **تحرير التحبير** ٢٧٠، وهما له في **الإيضاح** ٥٠١، **والمعوَّل** في شرح أبيات **المطوَّل** اللوح ٨٠/ ٢.

يعني: كأنَّ الشَّمس من كِبَرها وطولِ مدَّتها صارت خَرِفةً قليلةَ العقل، فنزلت في برج الجَدي في أوان الحلول ببرج الحَمَل. أراد بـ«الغزالة» معناها البعيد، أعني الشَّمسَ، وقد قُرن بها ما يُلائم المعنى القريبَ الذي ليس بمراد، أعني/ [٢٦٧/ ٢] الرشأ، حيث ذَكَر الخَرافة، وكذا ذَكَر الجَديَ والحَمَل.

وقد يكون كلٌّ مِن التَّوريتين ترشيحًا للأخرى كبيت «السِّقط»:

إذا صدقَ الجَدُّ افترى العَمُّ للفتى مَكارمَ لا تخفى وإن كذبَ الخالُ(١)

«أراد بالجدِّ الحظَّ، وبالعمِّ الجماعةَ من النَّاس، وبالخال المَخِيلةَ»(٢).

فإن قلتَ: قد ذكر صاحبُ «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ أنَّه تمثيلٌ؛ لأنَّه لمَّا كان الاستواءُ على العرش، وهو سريرُ المَلِك، ممَّا يَردَف المُلك جعلوه كنايةً عن المُلك، ولمَّا امتنعَ ههنا المعنى الحقيقيُّ صار مجازًا، كقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾، أي: هو بخيلٌ ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي: هو جوادٌ، من غير تصوُّر يدٍ ولا غَلٍّ ولا بَسْطٍ، والتَّفسيرُ بالنِّعمة والتمحُّل للتَّثنية من ضِيق العَطَن والمُسافرةِ من علم البيان مسيرةَ أعوام(٣).

وكذا قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات: ٤٧] تمثيلٌ وتصويرٌ لعظمته وتوقيفٌ على كُنه جلاله من غير ذهابٍ بالأيدي إلى جهة حقيقةٍ أو مجازٍ، بل يُذهَب إلى أخذ الزُّبدةِ والخُلاصةِ من الكلام من غير أن يُتمحَّل لمفرداته حقيقةٌ أو مجازٌ. وقد شدَّد النَّكير على مَن يُفسِّر اليدَ بالنِّعمة، والأيدي بالقدرة، والاستواءَ بالاستيلاء، واليمينَ بالقدرة(٤).

وذكر الشَّيخ في «دلائل الإعجاز» أنَّهم وإن كانوا يقولون: المرادُ باليمين القدرةُ، فذلك تفسيرٌ

---

(١) البيت لأبي العلاء في **شروح سِقط الزند** ١٢٦٢، وفيه «لا تُكري» مكان «لا تخفى»؛ وهو له في **حدائق السِّحر** ١٣٦، **مفتاح المفتاح** اللوح ٣١٨/ ١، ونهاية **الأرب** ٧/ ١٣١، **والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٨١/ ١؛ وبلا عزو في **سِفر السعادة** ٨٩٩.

(٢) **مفتاح المفتاح** اللوح ٣١٨/ ١، وانظر: **شروح سِقط الزند** ١٢٦٢.

(٣) انظر: **الكشَّاف** ٢/ ٥٣٠ (طه، ٢٠/ ٥)، ونقله الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣١٨/ ١ ـ ٢.

(٤) انظر: **الكشَّاف** ٣/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩ (الزمر، ٣٩/ ٦٧)، في غير موضع الآية المذكورة كما ترى، وللزمخشريِّ في هذا الموضع كلام واسع في هذا الإشكال، أوجزه التفتازانيُّ فيما ذُكر. وللتفتازانيِّ فيه تفصيل في **شرح المقاصد** ٤/ ١٧٤ ـ ١٧٥، زبدته ما أورده ههنا.

منهم على الجملة، وقصدٌ إلى نفي الجارحةِ بسرعة خوفًا على السَّامع من خطراتٍ تقعُ للجهَّال وأهلِ التَّشبيهِ، وإلَّا فكُلّ ذلك من طريق التَّمثيل[1].

قلتُ: قد جرى المصنِّف في جعل الآيتين مثالين للتَّورية على ما اشتهر بين أهل الظَّاهِرِ من المفسِّرين[2].

[الاستخدام]

(ومنه) أي: ومِن المعنويِّ **(الاستخدامُ**[3]**: وهو أن يُرادَ بلفظ له معنيان أحدُهما)**، أي: أحدُ المعنيين، **(ثُمَّ يُراد (بضميره)**، أي: بالضَّمير الرَّاجع إلى ذلك اللفظ معناه **(الآخرُ، أو يُرادَ بأحد ضميرَيه)**، أي: ضميرَي ذلك اللفظِ **(أحدُهما)**، أي: أحدُ المعنيين، **(ثُمَّ)** يُرادَ **(بالآخر)**، أي: بالضَّمير الآخرِ معناه **(الآخرُ**[4]**)**.

فالأوَّل كقوله:

إذا نَزَلَ السَّماءُ بأرضِ قومٍ ... رعيناهُ وإن كانوا غِضابا)[5]

أراد بالسَّماء الغيثَ، وبالضَّمير الرَّاجع/ [٢٦٨/ ١] إليه من (رعيناه) النبتَ.

(والثَّاني كقوله)، أي: كقول البحتريِّ:

---

(١) ما وجدتُه في مطبوع **الدلائل**، وهو بلفظ جِدّ قريب في **أسرار البلاغة** ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٢) قال التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٣٠٥/ ٢: «واعلم أنَّ ما ذُكر من أنَّ «اليد» مجازٌ عن القدرة، و﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعنى: استولى = فإنَّما هو من أهل الظواهرِ أو لأهل الظواهر، والمحقِّقون على أنَّها تمثيلاتٌ وكناياتٌ لا مجازَ في مفرداتها»، ويعني بالمحقِّقين أمثال الشَّيخين عبد القاهر والزمخشريِّ، ومضى نقله كلامهما. وقريب من كلامهما ما ذكره ابن جني في **الخصائص** ٣/ ٢٤٩، والشريف الرضيّ في **المجازات النبوية** ١٦.

(٣) لشدَّة التباسه بالتورية ألَّف الصفديُّ رسالة بعنوان **فضُّ الخِتام عن التورية والاستخدام**.

(٤) «أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ثم يراد بالآخر الآخر» ليس في مخطوط **التلخيص** اللوح ٧٢/ ١.

(٥) البيت لمعاوية بن مالك المُلقَّب بمُعوِّد الحُكماء في **المفضَّليات** ٣٥٩، و**الأصمعيات** ٢١٤، و**الحماسة البصريّة** ١/ ٢٥٢؛ وعُزِيَ إلى جرير في **العُمدة** ١/ ٤٣٠، و**تحرير التحبير** ٤٥٨، و**شرح الكافية البديعية** ٢٢١، وليس في **ديوانه**، وقال العباسيُّ في معاهد التنصيص ٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦١: «نسب غالب شارحي **التلخيص** هذا البيت لجرير... ونسبه المُفضَّل في **اختياراته** لمعاوية بن مالك»، ثمّ قال: «لم يُوجَد في قصيدة جرير على اختلاف رواة **ديوانه**»؛ وهو بلا عزو في **الحيوان** ٥/ ٤٢٥، و**الموازنة** ١/ ٣٥، و**الصناعتين** ٢٧٦.

(فسَقَى الغَضا والسَّاكنيهِ وإن هـمُ شبُّـوهُ بين جَوانحي وضُلوعي)[١]

أرادَ بأحد الضَّميرين الرَّاجعين إلى الغضا، وهو المجرور في (السَّاكنيه) = المكانَ؛ وبالآخر، وهو المنصوب في (شبُّوه) = النَّارَ، أي: أوقدوا بين جوانحي نارَ الغضا، يعني نارَ الهوى التي تُشبِه نارَ الغَضا[٢].

[اللَّفُّ والنَّشر]

(ومنه)، أي: ومِن المَعنويِّ: (**اللَّفُ والنَّشرُ: وهو ذِكْرُ مُتعدِّد على التَّفصيل أو الإجمالِ، ثُمَّ** ذِكر **(ما لكُلٍّ**) من آحاد هذا المتعدِّدِ (**مِن غير تعيينٍ ثقةً بأنَّ السَّامعَ يَردُّه إليه**)[٣]، أي: يردُّ ما لكلٍّ مِن آحاد هذا المتعدِّدِ إلى ما هوَ له.

(**فالأوَّل**) وهو أن يكون[٤] المتعدِّد على سبيل التَّفصيل (**ضربان؛ لأنَّ النَّشرَ:**

إمَّا على ترتيب اللَّفِ)، بأن يكون الأوَّلُ من النَّشر للأوَّل من اللفِّ والثَّاني للثَّاني، وهكذا على التَّرتيب[٥]، (**نحو**: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]) ذُكر الليلُ والنَّهار على التَّفصيل، ثمَّ ذُكر ما لليل وهو السُّكون فيه، وما للنَّهار وهو الابتغاء من فضل الله على التَّرتيب[٦].

(**وإمَّا على غير ترتيبِه**)، أي: ترتيبِ اللفِّ، وهو ضربان؛ لأنَّه:

---

(١) في **ديوانه** ٢٤٦، والرِّواية فيه:

فسَقَى الغَضا والنَّازليه وإن هُمُ شبُّوهُ بيـن جـوانح وقلـوبِ

وهو له في **تحرير التحبير** ٢٧٥، و**شرح الكافية البديعية** ٢٩٧، برواية الديوان على رويّ الباء، ولم أجِده بالرِّواية التي أوردها القزوينيُّ ههنا وفي **الإيضاح** ٥٠٢.

(٢) انظر: **تحرير التحبير** ٢٧٥ ـ ٢٧٦، و**شرح الكافية البديعية** ٢٩٧.

(٣) هذا التعريف بمعناه في **الكامل** ٩٢٣، من غير تسمية لهذا الفنِّ؛ ونقل المرزوقيُّ في **شرح الحماسة** ٢٥١ عن المبرِّد ما هو أوضحُ في ذلك، فقال: «... ما ذكره أبو العبَّاس المبرِّد رحمه الله من أنَّ العربَ تلفُّ الخبرين لفًّا، ثمَّ ترمي بتفسيرهما جملةً، ثقةً بأنَّ السَّامع يردُّ إلى كلٍّ ما له».

(٤) زِيد في (ت): «ذكر».

(٥) قال التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٣٠١/ ٢: «ويُسمَّى اللفَّ والنَّشر المرتَّب».

(٦) انظر: **معاني القرآن** للفرَّاء ١/ ١٤٧ (البقرة، ٢/ ٢٢٩)، و**الكشَّاف** ٣/ ١٨٩ (القصص، ٢٨/ ٧٣).

إمَّا أن يكون الأوَّل من النَّشر للآخر من اللفِّ والثَّاني لِمَا قبله، وهكذا على التَّرتيب. وليُسمَّ معكوسَ التَّرتيبِ، (كقوله)، أي: قول ابن حيُّوشٍ(٧):

(كيفَ أسْلو وأنتِ حِقفٌ وغُصْنٌ   وغـزالٌ لَـحْـظًا وقَـدًّا ورِدْفًا)(٨)

فاللَّحظُ للغزال، والقَدُّ للغصن، والرِّدف للحِقف، وهو: النقا من الرَّمل. شبَّه به الكَفَل في العِظَم والاستدارةِ.

أو لا يكونَ كذلك، وليُسمَّ مختلطَ الترتيبِ، كقولك: «هو شمسٌ وأسدٌ وبحرٌ جودًا وبهاءً وشجاعة».

(والثَّاني) وهو أن يكون ذِكرُ المتعدِّد على سبيل الإجمالِ، **(نحو: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾** [البقرة: ١١١])، فإنَّ الضَّمير في ﴿قَالُوا۟﴾ لليهود والنَّصارى، فذُكر الفريقان على طريق الإجمالِ دون التَّفصيل، ثمَّ ذُكر ما لكلٍّ منهما، فالمتعدِّدُ المذكورُ إجمالًا(٩) هو/ [٢/٢٦٨] الفريقان.

ولكَ أن تجعله قولَ الفريقين، فإنَّه قد لُفَّ بين القولين في ﴿قَالُوا۟﴾، أي: قالت اليهود وقالت النَّصارى. وهذا معنى قوله في «الإيضاح»: «فلفَّ بين القولين»(١٠)، فإنَّ ما لُفَّ بينهما في هذا البابِ هو المتعدِّدُ المذكورُ أوَّلًا على ما صرَّح به صاحب «المفتاح» حيث قال: «هو أن تلفَّ بين الشَّيئين في الذِّكر، ثمَّ تُتبعَهما كلامًا مشتملًا على متعلِّق بأحدهما ومتعلِّق بآخرَ من غير تعيين»(١١).

(أي: قالتِ اليهودُ: لن يدخل الجنَّةَ إلَّا مَن كان هودًا، و) قالتِ **(النَّصارى: لن يدخل الجنَّةَ إلَّا مَن كان نصارى، فلُفَّ)** بين الفريقين أو القولين إجمالًا، **(لعدم الالتباسِ)**، والثِّقة بأنَّ السَّامعَ يردُّ إلى

---

(٧) في (ع): «حيُّوس». هو الصواب إن كان المقصود بالمذكور الشَّاعر أبا الفتيان الأمير ابن حيُّوس، لكنَّ ذلك غيرُ ثابت، كما سيأتي في تخريج البيت. وانظر ترجمة ابن حيُّوس في **وفيات الأعيان** ٤/ ٤٣٨.

(٨) نُسِب لابن حيُّوس في **المصباح** ٢٤٦، و**الإيضاح** ٥٠٤، وليس في **ديوانه**، قال صاحبُ **معاهد التنصيص** ٢/ ٢٧٣: «وهو منسوبٌ لابن حيُّوس، ولم أره في **ديوانه**. ولعلَّه لابن حيُّوس الإشبيليّ». قلتُ: أنشد أبو هلال في **الصناعتين** ٣٤٦ بيتًا لنفسه يُطابقه لولا أنَّ فيه «رِدفًا وقدًّا» مكان «قدًّا ورِدفا»، وأخشى أن يكون هو هو تبدَّلت لفظتاه فاستعجمَ على الناس وتنكَّر لصاحبه؛ وهو كما أنشده أبو هلال منسوبٌ للفرزدق في **الجامع الكبير** ٢٢٣؛ والبيت بلا عزو برواية أبي هلال في **البديع في نقد الشعر** ٧٣، وهو بهذه الرِّواية يصلح مثالًا لمختلط الترتيب. والحِقف: أصل الرمل. والقَدُّ: القامة.

(٩) «إجمالًا» ليس في (ت).

(١٠) **الإيضاح** ٥٠٤. وهي عبارة الزمخشريّ في **الكشَّاف** ١/ ٣٠٤ (البقرة، ٢/ ١١١).

(١١) مفتاح العلوم ٥٣٤.

كلِّ فريق أو كلِّ قولٍ مقولَه، (للعِلم بتضليل كلِّ فريق صاحبَه) واعتقاده أنَّه إنَّما يدخل الجنَّة هو لا صاحبه[١]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣].

وهذا الضَّربُ لا يُتصوَّر فيه التَّرتيبُ وعدمُه.

وههنا نوعٌ آخرُ من اللفِّ لطيفُ المَسلَكِ، وهو أن يُذكَر متعدِّد على التَّفصيل ثمَّ يُذكَر ما لكلٍّ، ويُؤتى بعده بذِكر ذلك المتعدِّدِ على الإجمال ملفوظًا أو مقدَّرًا، فيقع النَّشرُ بين لفَّين: أحدُهما مُفصَّلٌ والآخرُ مُجمَلٌ، وهذا معنى لُطْفِ مسلكِه، وذلك كما تقول: «ضربتُ زيدًا وأعطيتُ عمرًا وخرجتُ من بلدِ كذا، للتأديب والإكرام ومخافةَ الشرِّ فعلتُ ذلك».

وعليه قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، قال صاحب «الكشَّاف»: الفعل المُعلَّل محذوف مدلولٌ عليه بما سبقَ، تقديره: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ/ [٢٦٩/ ١] وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ شَرَع ذلك، يعني جملةَ ما ذُكر من أمر الشَّاهدِ بصوم الشَّهرِ، وأمرِ المرخَّصِ له بمراعاة عِدَّة ما أفطر فيه، ومن التَّرخيص في إباحةِ الفطر. فقوله: ﴿لِتُكْمِلُوا۟﴾ عِلَّةُ الأمرِ بمراعاة العِدَّة، و﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟﴾ عِلَّةُ ما علَّم من كيفيَّة القضاءِ والخروجِ عن عُهدة الفِطرِ، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، أي: إرادةَ أن تشكروا عِلَّة التَّرخيص والتَّيسير.

وهذا نوعٌ من اللفِّ لطيفُ المَسلَكِ لا يكاد يهتدي إلى تبيُّنه إلَّا النَّقاب المُحدَّث[٢] من علماء البيان[٣].

هذا كلامُه، وعليه إشكالٌ، وهو أنَّه جَعَل الأوَّل من تفاصيل المعلَّلات أمرَ الشَّاهدِ بصوم الشَّهرِ، ولم يجعل شيئًا من العِلَل راجعًا إليه، وجَعَل ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟﴾ علَّةَ ما علَّم من كيفيَّة القضاءِ، وهو ما لم يُذكَر في تفاصيل المعلَّلات، فما ذَكَره في بيان تطبيقِ العِلَل غيرُ موافق لِمَا ذَكَره من تقدير الكلامِ.

---

(١) كلامهما على الآية بلفظ قريب في **الكشَّاف** ١/ ٣٠٤ (البقرة، ٢/ ١١١).

(٢) قال التفتازانيُّ في **حواشي الكشَّاف** اللوح ١٠٣/ ٢: «النَّقاب: الذي ينقِّب عن الأمور، أي: يفتِّش عنها. والمُحدَّث: المُصيب فيما يصِل إليه فكرُه، كأنَّه حُدِّث به».

(٣) انظر: **الكشَّاف** ١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧ (البقرة، ٢/ ١٨٥).

ويمكن التفصّي(١) عنه بأن يقال: إنَّ ذِكر أمر الشَّاهِد بصوم الشَّهرِ في تفصيل المعلَّلات ليس لأنَّه باستقلاله معلَّل بشيء من العِلَل المذكورةِ، بل هو توطئة وتمهيدٌ ليُفرِّع التَّرخيصُ ومراعاةُ العدَّة وكيفيَّةُ القضاءِ عليه، ويشهد بذلك أنَّه لم يقل: «ومِن أمرِ المُرخَّص» بإعادة حرف الجرِّ كما قال: «ومن التَّرخيص».

فالحاصلُ أنَّ المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمرِ الشَّاهد بصوم الشَّهر هو التَّرخيصُ وأمرُ المرخَّصِ له بمراعاة عدَّة ما أفطر ليصومَها في أيام أخرَ، وفي هذا دلالةٌ واضحةٌ على تعليم كيفيَّةِ القضاء، فصار المذكورُ بعد الأمر بصوم الشَّهرِ ثلاثةً: أحدُها: أمرُ المرخَّص له بمراعاة العدَّةِ، والثَّاني: تعليمُ كيفيَّةِ القضاء، والثَّالث: التَّرخيصُ، وجميع/[٢٦٩/ ٢] ذلك متفرِّعٌ على الأمر بصوم الشَّهرِ، فجَعَل كلًّا من العِلَل راجعًا إلى واحدة من هذه الثَّلاثة.

وقد يقال: إنَّ قوله: ﴿وَلِتُكۡمِلُواْ﴾ علَّةُ الأمرِ بمراعاة العدَّةِ شاملٌ لأمر الشَّاهِد بصوم الشَّهر، بناءً على أنَّ العدَّة هي الشَّهرُ كلُّه في الشَّاهد وعدَّةُ أيام الإفطارِ في المرخَّص له(٢).

وفيه نظرٌ؛ إذ لا معنى لتعليل أمرِ الشَّاهِدِ بصوم الشَّهرِ بإكمال عدَّة أيَّامِ الشَّهر. على أنَّه لا ارتيابَ في أنَّ الأمرَ بمراعاة العدَّةِ في قوله: (﴿وَلِتُكۡمِلُواْ﴾ علَّة الأمرِ بمراعاة العدَّة) إشارةٌ إلى المذكور قبله، وهو أمرُ المرخَّص له بمراعاة عدَّة ما أفطر فيه(٣).

[الجمعُ]

(ومنه) أي: مِن المعنويِّ **(الجَمْعُ، وهو: أن يُجمَع بين مُتعدِّد في حُكم)**، وذلك المتعدِّد: قد يكون اثنين، **(كقوله تعالى:** ﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الكهف: ٤٦]**.**

و) قد يكون أكثرَ، **(نحو)** قولِ أبي العتاهية:

عَلِمْـتَ يــا مُجاشـعَ بــنَ مَسْـعَدهْ

(أنَّ الشَّـبابَ والفَـراغَ والجِـدَهْ)

---

(١) التفصِّي: التخلص مِن الشدَّة.

(٢) يُفهم هذا القول من كلام القطب الرازيِّ في حاشيته على **الكشَّاف** اللوح ١١٤/ ١.

(٣) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٤/ ٣٣٣ـ ٣٣٤ نوعًا غريبًا من أنواع اللفِّ والنشر.

أي: الاستغناء، يقال: «وَجَد في المال وَجْدًا ووِجْدًا[1] ووُجْدًا وجِدَة، أي: استغنى»[2].

(مَفسَـــدةٌ للمَـــرءِ أيُّ مَفسَـــدهْ)[3]

هي: ما يدعو صاحبه إلى الفساد.

[التفريق]

(ومنه)، أي: من المعنويِّ (**التَّفريقُ، وهو: إيقاعُ تباينٍ بين أمرين مِن نوعٍ في المدحِ أو غيرِه**[4]، **كقوله**)، أي: قولِ الوَطواطِ:

(مـا نـوالُ الغَمـامِ يـوم ربيعٍ كنـوالِ الأميـرِ يـومَ سـخاءِ

فنـوالُ الأميـرِ بـدرةُ عيـنٍ ....

هي: عشرةُ آلافِ درهم.

.... ونـوالُ الغَمـامِ قطـرةُ مـاءِ)[5]

[التقسيم]

(ومنه) أي: مِن المعنويِّ (**التَّقسيمُ، وهو: ذِكْر مُتعدِّد، ثمَّ إضافةُ ما لكلٍّ إليه على التَّعيين**). وبهذا القيدِ يخرج عنه اللفُّ والنَّشرُ، وقد أهمله السكَّاكيُّ[6]؛ فيكون التَّقسيمُ عنده أعمَّ من اللَّفِ والنَّشر[7].

ولقائل أن يقول: إنَّ ذِكر الإضافةِ مُغنٍ عن هذا القيدِ؛ إذ ليس في اللفِّ والنَّشرِ إضافةُ ما لكلٍّ إليه، بل يُذكَر فيه ما لكلٍّ حتَّى يُضيفه السَّامعُ إليه ويردَّه/ [٢٧٠/ ١] عليه[8]. فليُتأمَّل فإنَّه دقيقٌ.

---

(١) «ووِجدًا» ليس في (ع) و(ي) و(س).

(٢) **الصحاح** (وجد).

(٣) من أرجوزته ذات الأمثال في **ديوانه** ٤٤٨؛ والأخيران له في **شرح الكافية البديعية** ١٦٦؛ وبلا عزو في **مفتاح العلوم** ٥٣٥، و**المصباح** ٢٤٧، و**الإيضاح** ٥٠٥.

(٤) هذا التعريف أقرب إلى عبارة **المصباح** ٢٤٧، منه إلى عبارة **مفتاح العلوم** ٥٣٥.

(٥) أنشدهما الوطواط لنفسه في **حدائق السِّحر** ١٧٨؛ وهما له في **معاهد التنصيص** ٢/ ٣٠٠، و**العقد المكلَّل** اللوح ١١٧/ ٢؛ وبلا عزو في **نهاية الإيجاز** ١٧٨، و**مفتاح العلوم** ٥٣٥، و**المصباح** ٢٤٧، و**الإيضاح** ٥٠٥، و**شرح الكافية البديعية** ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٦) انظر: **مفتاح العلوم** ٥٣٥.

(٧) كما ذهب إليه القزوينيُّ في **الإيضاح** ٥٠٦.

(٨) «عليه» ليس في (ت). هذا ويُفهَم هذا القول من كلام الكاشيِّ في **شرحه للمفتاح** اللوح ٢٥٣/ ٢.

(كقوله) أي: قول المتلمِّس: **(ولا يُقيمُ على ضيمٍ)**، أي: ظُلم (يُرادُ به) الضَّميرُ راجعٌ إلى المستثنى منه المقدَّر العامّ، أي: لا يقيم أحدٌ على ظلم يُراد ذلك الظُّلم بذلك الأحدِ[١]، **(إلّا الأذلّانِ)** هذا استثناء مفرَّغ، وقد أسنِدَ إليه الفعلُ، أعني: (لا يقيم) في الظّاهر، وإن كان في الحقيقة مسندًا إلى العامِّ المحذوفِ، **(عَيرُ الحيِّ)** «العَير: الحمارُ الوحشيُّ والأهليُّ»[٢]، وهو المناسب ههنا، **(والوتِدُ. هذا)** أي: عَير الحيِّ **(على الخَسْفِ)**، أي: الذلّ **(مَربوطٌ برُمَّتِه)** هي: قطعةُ حبل بالية **(وذا)**، أي: الوتِد **(يُشجُّ)** أي: يدقُّ ويشقُّ رأسه **(فلا يَرثي)**، أي: لا يَرِقُّ ولا يرحم **(له أحدُ)**[٣]. ذكَر العَير والوتدَ، ثمَّ أضاف إلى الأوَّلِ الرَّبط مع الخسف، وإلى الثَّاني الشجَّ على التَّعيين.

فإن قلتَ: (هذا) و(ذا) متساويان في الإشارة إلى القريب، فكلٌّ منهما يحتمل أن يكون إشارةً إلى (العَير) وإلى (الوتد)، فلا يتحقَّق التَّعيين، وحينئذٍ يكون البيت من قبيل اللفِّ والنَّشر[٤].

قلتُ: لا نُسلِّم التَّساويَ، بل في حرف التَّنبيه إيماءٌ إلى أنَّ القرب فيه أقلُّ، وأنَّه يفتقر إلى تنبيه مَّا فيكون إشارةً إلى عَير الحي. ولو سُلِّم فسواءٌ جعلتَ (هذا) إشارةً إلى (عَير الحيّ)، و(ذا) إلى (الوتد) أو بالعكس يحصل التَّعيينُ. غايةُ ما في الباب أنَّ التَّعيين محتمَلٌ، ومِثلُ هذا ليس في اللفِّ والنَّشر. فليُتأمَّل.

[الجمع مع التفريق]

(ومنه)، أي: مِن المعنويِّ **(الجَمْعُ مع التَّفريق، وهو: أن يُدخَل شيئان في معنًى ويُفرَق بين جهتي الإدخال[٥]، كقوله)**، أي: قولِ الوَطواطِ:

---

(١) الكلام بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ٣٩/ ١.

(٢) **الصحاح** (عير).

(٣) البيتان بتمامهما:

ولا يُقيم على خسفٍ يُراد بـه ... إلّا الأذلّان عَير القومِ والوتدُ

هذا على الخسف مربوطٌ برُمَّتِهِ ... وذا يُشجُّ فلا يرثي لـه أحدُ

وليسا في **ديوان المتلمِّس** ولا في ملحقاته؛ وهما للمتلِّمس في **حماسة البحتري** ٧٠، وشرح **نهج البلاغة** لابن أبي الحديد ١/ ٢٢٢، و**العقد المكلّل** اللوح ١١٧/ ٢؛ وبلا عزو في **الإيضاح** ٥٠٦.

(٤) هذا اعتراضٌ أورده الزَّوزنيُّ في شرحه **للتلخيص** اللوح ١١٣/ ٢.

(٥) التعريف بمعناه في حدائق السِّحر ١٧٩، وبلفظه في **مفتاح العلوم** ٥٣٥.

(فوجهكَ كالنَّارِ في ضوئِها وقلبيَ كالنَّارِ في حرِّها)[١]

أدخل قلبَه ووجهَ الحبيب في كونهما كالنَّار، ثمَّ فرَّق بينهما بأنَّ جهةَ إدخالِ الوجهِ فيه من جهة الضَّوء، وإدخالَ القلبِ من جهة الحرِّ والاحتراق[٢].

[الجمعُ والتقسيمُ]

(ومنه)، أي: مِن المعنويِّ (**الجمعُ**/ [٢٧٠/ ٢] **والتَّقسيم**[٣]، **وهو: جمعُ مُتعدِّد تحت حُكمٍ، ثمَّ تقسيمُه أو العكسُ**)، أي: تقسيمُ مُتعدِّد، ثمَّ جمعُه تحت حُكمٍ.

(**فالأوَّلُ كقوله**)، أي: الجمعُ ثمَّ التَّقسيمُ، كقول أبي الطيِّب: (**حتَّى أقامَ**) الممدوحُ وهو سيفُ الدَّولة، ولتضمُّن الإقامةِ معنى التَّسليطِ عدَّاها بـ(على)، فقال: (**على أرباضِ**) جمعُ رَبَض، وهو: ما حول المدينةِ[٤] (**خَرْشَنةٍ**) هي من بلاد الرُّوم[٥] (**تَشقى به الرُّومُ والصُّلبانُ**) جمعُ صليبِ النَّصارى (**والبِيَعُ**) جمع بِيعَة بكسر الباء وسكون الياء، وهي متعبَّد النَّصارى[٦]، و(حتَّى) متعلِّق بالفعل في البيت السَّابق، أعني:

قادَ المقانِبَ.......... ....

يعني: قاد العساكرَ حتَّى أقام حول هذه المدينةِ، وقد شقيَتْ به الرُّومُ وهذه الأشياءُ. فقد جَمَع في هذا البيتِ شقاءَ الرُّومِ بالممدوح إجمالًا؛ لأنَّه يشمل القتلَ والنَّهبَ والسَّبيَ وغيرَ ذلك، ثمَّ قسَّمَ في البيت الثَّاني وفصَّله فقال:

(للسَّبي ما نكحوا والقتلِ ما وَلَدوا) ....

لم يقل: «مَن نكَحوا ومَن وَلدوا»؛ ليوافق قوله[٧]:

---

(١) أنشده الوطواط لنفسه في **حدائق السِّحر** ١٧٩؛ وهو له في **معاهد التنصيص** ٣/ ٤، و**العقد المكلّل** اللوح ١١٨/ ٢؛ وبلا عزو في **نهاية الإيجاز** ١٧٨، و**نهاية الأرب** ٧/ ١٥٣، و**الإيضاح** ٥٠٧.

(٢) الكلام على البيت بلفظ قريب في **نهاية الإيجاز** ١٧٨.

(٣) في (ج): «مع التقسيم» مكان «والتقسيم».

(٤) انظر: **شرح الواحدي لديوان المتنبي** ١٢٥٧.

(٥) انظر: **شرح الواحدي لديوان المتنبي** ١٢٥٧.

(٦) انظر: **الصحاح** (بيع).

(٧) نبَّه على ذلك الواحديُّ في **شرحه ديوان المتنبي** ١٢٥٧.

.... (والنَّهبِ ما جمَعوا والنَّارِ ما زرَعوا)[١]

ولأنَّ في التَّعبير عنهم بلفظ (ما) دلالةً على الإهانة وقلَّةِ المبالاةِ بهم، حتَّى كأنَّهم ليسوا من جنس ذوي العقولِ[٢].

وذَكَر صاحبُ «المفتاح» قبل هذا البيتِ قولَه:

الدَّهـرُ مُعتـذِرٌ والسَّـيفُ مُـنـتـظِـرٌ وأرضُهمْ لـكَ مُصطـافٌ ومُرتبَـعُ[٣]

وقـال: قـد جَمَـع فيـه أرضَ العـدو ومـا فيها فـي كونهـا خالصـةً للممدوح، ثـمَّ قسَّـم في هذا البيتِ[٤].

والمذكورُ فيما رأينا[٥] من نُسَخ «ديوانِ أبي الطيِّب» وما وقع عليه الشَّرحُ موافقٌ لِمَا أوردَه المصنِّف، وقوله: «الدَّهر معتذر» بعد قوله: (للسبي ما نكحوا) بأبيات كثيرةٍ[٦].

(والثَّـاني كقولـه) أي: التَّقسيمُ ثـمَّ الجمعُ[٧] كقول حسَّـان بن ثابـتٍ: **(قـومٌ إذا حاربـوا ضرُّوا عدوَّهـمُ، أو حاولـوا)**، أي: طلبـوا **(النَّفـعَ فـي أشـياعِهم)**، أي: أتباعهـم[٨]/ [١/٢٧١] وأنصارهـم **(نفعـوا. سَجيةٌ)**، أي: غريـزة وخُلُـق **(تلـكَ منهـم غيـرُ مُحدَثـة. إنَّ الخلائـقَ)** جمع خليقـة، وهي:

---

(١) والأبيات بتمامها:

قـادَ المَقانـبَ أقصـى شُرْبِـهـا نَـهَـلٌ عـلـى الشَّـكيم وأدنى سَـيرِها سَـرَعُ
حتَّـى أقـام علـى أربـاض خَـرشَـنـةٍ تـشقى بـه الـرُّومُ والصُّلبـانُ والبِيَـعُ
للسَّـبي مـا نكَحـوا والقتـلِ مـا وَلَدوا والنَّهـبِ مـا جمعـوا والنَّارِ مـا زرعوا

وهـي فـي ديوان **أبـي الطيِّب** ٣٠٣، وشـرح **الواحدي لديـوان المتنبي** ١٢٥٦ - ١٢٥٧؛ والأخيران له في **حدائق السِّحر** ١٨٠، ونهايـة **الإيجاز** ١٧٩، و**مفتـاح العلوم** ٥٣٦، و**نهايـة الأرب** ٧/ ١٥٤، و**الإيضـاح** ٥٠٧، و**التبيان للطِّيبيّ** ٣٣٤، و**شـرح الكافية البديعية** ١٧١.

(٢) هذا الكلام بلفظ قريب في **الفتح على أبي الفتح** ١٦٧.

(٣) في **ديوانه** ٣٠٦، و**شرح الواحديّ لديوان المتنبي** ١٢٦٧.

(٤) انظر: **مفتاح العلوم** ٥٣٦.

(٥) في (ج): «روينا».

(٦) بينهما واحدٌ وثلاثون بيتًا.

(٧) ذكر هذا النوع الشَّيخ عبد القاهر في **دلائل الإعجاز** ٩٤.

(٨) «أي: أتباعهم» ليس في (ت).

الطَّبيعةُ والخُلق (فاعلمْ شرُّها البِدَعُ)[١] جمع بدعة، وهي في الأصل: الحدَثُ في الدِّين بعد الاستكمال[٢]، والمرادُ ههنا: مُستحدَثاتُ الأخلاقِ، لا ما هو كالغرائز منها. قسَّم في البيت الأوَّلِ صفة الممدوحين إلى ضرِّ الأعداء ونفعِ الأولياء، ثمَّ جمعها في[٣] الثَّاني في كونها سجيَّةً، حيث قال: (سجيَّةٌ تلك منهم)[٤].

[الجمعُ مع التفريقِ والتقسيم]

(ومنه) أي: مِن المعنويِّ (الجمعُ مع التَّفريقِ والتَّقسيمِ) ولم يتعرَّض لتفسيره لكونه معلومًا ممَّا سبق من تفسيرات هذه الأمورِ الثَّلاثةِ.

(كقوله: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ﴾)، يعني: يأتي الله، أي: أمرُه، أو يأتي اليومُ، أي: هَولُه، والظَّرف منصوب بإضمار «اذكر» أو بقوله: (﴿لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ﴾) بما ينفع من جواب أو شفاعة (﴿إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾)، أي: بإذن الله، كقوله تعالى: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [النبأ: ٣٨] وهذا في موقف، وقوله: ﴿يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ٣٥ وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] في موقف آخر، والمأذونُ فيه هو الجوابُ الحقُّ، والممنوعُ عنه هو العذرُ[٥] الباطلُ. (﴿فَمِنۡهُمۡ﴾)، أي: من أهل الموقف (﴿شَقِيٌّ﴾) وجبَتْ له النَّارُ بمقتضى الوعيدِ (﴿وَسَعِيدٌ﴾) وجبَتْ له الجنَّة بمقتضى الوعدِ (﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾) الزَّفيرُ: إخراج النَّفسِ، والشَّهيق: ردُّه (﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾)، أي: سماواتُ الآخرةِ وأرضُها، لأنَّها دائمة مخلوقةٌ للأبد، أو هي عبارةٌ عن التَّأبيد ونفي الانقطاعِ كقول العرب: «ما أقام ثَبيرٌ»[٦]، و«ما لاحَ كوكبٌ»، ونحو ذلك. (﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ

---

(١) البيتان بتمامها:

قومٌ إذا حاربوا ضرُّوا عدوَّهمُ ... أو حاولوا النفعَ في أشياعِهمْ نفعُوا
سجيَّةٌ تلك منهمْ غيرُ مُحدثةٍ ... إنَّ الخلائقَ فاعلمْ شَرُّها البِدَعُ

وهما في ديوان حسان ١/ ١٠٢؛ وله في دلائل الإعجاز ٩٤، نهاية الإيجاز ١٧٩، ومفتاح العلوم ٥٣٦، والمصباح ٢٤٩، ونهاية الأرب ٧/ ١٥٤، والإيضاح ٥٠٨، والتبيان للطِّيبيِّ ٣٣٤.

(٢) الكلام بلفظ قريب في الصحاح (بدع).

(٣) زِيد في (ت): «البيت».

(٤) من قوله: «قسَّم» إلى هنا بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٥٣٦، والمصباح ٢٤٩، والإيضاح ٥٠٨.

(٥) في (ج): «الجواب».

(٦) ثبير: جبلٌ معروف عند مكَّة. انظر: معجم البلدان ٢/ ٧٢.

سُعِدُوا فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٧ ـ ١٠٨]، أي: / [٢/ ٢٧١] غيرَ مقطوع، ولكنَّه ممتدٌّ إلى غير النَّهايةِ[١].

فإن قلتَ: ما معنى الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾.

قلتُ: هو استثناءٌ من الخلود في عذاب النارِ ومن الخلود في نعيم الجنَّةِ، بمعنى أنَّ أهل النَّارِ لا يخلدون في عذاب النَّار وحدَه، بل يُعذَّبون بالزَّمهرير ونحوه من أنواع العذاب سوى عذابِ النَّار، وكذا أهل الجنَّة لهم سوى الجنَّة ما هو أكبرُ منها وأجلُّ، وهو رضوانُ الله وما يتفضَّل به الله عليهم ممَّا لا يعرِف كُنهه إلَّا اللهُ، كذا ذكره صاحب «الكشَّاف» بناء على مذهبه[٢].

وأمَّا عندنا فمعناه أنَّ فسَّاق المؤمنين لا يخلدون في النَّار، وهذا كافٍ في صحَّة الاستثناء؛ لأنَّ صرفَ الحُكم عن الكلِّ في وقتٍ ما يكفيه صرفه عن البعض. وكذا الاستثناء الثَّاني معناه أنَّ بعض أهل الجنَّةِ لا يخلدون فيها، وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنَّة أيَّام عذابِهم[٣]. والتَّأبيدُ من مبدأ معيَّن كما ينتقضُ باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقضُ باعتبار الابتداءِ. وإطلاقُ السَّعادةِ عليهم باعتبار تشرُّفِهم بسعادة الإيمانِ والتَّوحيدِ، وإن شقُوا بسبب المعاصي.

فقد جُمع الأنفسُ في عدم التكلُّم بقوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾، لأنَّ النَّكرة في سياق النَّفي تعمُّ، ثمَّ فُرِّق بأن أُوقِع التَّباين بينها بأنَّ بعضَها شقيٌّ وبعضَها سعيدٌ بقوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾، إذ الأنفسُ وأهلُ الموقفِ واحد، ثمَّ قسَّم وأضافَ إلى السُّعداء ما لهم من نعيم الجنَّة، وإلى الأشقياء / [٢٧٢/ ١] ما لهم من عذاب النَّارِ بقوله: ﴿وأما ٱلَّذِينَ شَقُواْ﴾ إلى الآخر[٤].

(**وقد يُطلَق التَّقسيم على أمرين آخرين: أحدُهما أن يُذكَر أحوال الشَّيء مضافًا إلى كلٍّ**) من تلك الأحوال (**ما يَليقُ به، كقوله**)، أي: قولِ أبي الطيِّب:

سأطلبُ حقِّي بالقنا[٥] ومَشايخٍ ... كأنَّهمُ مِن طُول ما التثمُوا مُرْدُ

---

(١) الكلام في تفسير الآيات بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤ (هود، ١١/ ١٠٥ ـ ١٠٨). والتفتازانيُّ غيَّر من كلام الزمخشريِّ المواضع التي يظهر فيها أثر الاعتزال إلى ما هو معتقد أهل السُّنَّة. فليُتأمَّل.

(٢) انظر: **الكشَّاف** ٢/ ٢٩٤ (هود، ١١/ ١٠٧).

(٣) وإنَّما تعرَّض التفتازانيُّ لبيانه؛ لأنَّ الزمخشريَّ في **الكشَّاف** ٢/ ٢٩٤ (هود، ١١/ ١٠٧) دفعَه نُصرة منه لِما عليه المعتزلة.

(٤) من قوله: «فقد جُمع» إلى هنا بمعناه في **الإيضاح** ٥٠٩.

(٥) في هامش (ي): «على رواية: بالفتى».

(**ثِقالٌ**) لشدَّة وطأتِهم على الأعداء وثباتِهم على اللقاء (**إذا لاقَوا**)، أي: حاربوا الأعداء (**خِفافٌ**) مسرعين إلى الإجابة (**إذا دُعوا**) إلى كفاية مُهِم ومدافعةِ خَطبٍ (**كثيرٌ إذ شَدُّوا**) لأنَّ واحدًا منهم يقوم مقامَ جماعةٍ[1] (**قليلٌ إذا عُدُّوا**)[2]. ذَكَر أحوالَ المشايخ، وأضافَ إلى كلٍّ منها ما يُناسبُها. وهو ظاهرٌ.

(**والثَّاني: استيفاءُ أقسامِ الشَّيءِ، كقوله تعالى**: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝٤٩ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى: ٤٩ - ٥٠])، فإنَّ الإنسان إمَّا أن يكون له ولدٌ أو لا يكون، وإذا كان فإمَّا أن يكون ذكرًا أو أنثى، أو ذكرًا وأنثى. وقد استوفى جميعَ الأقسام وذِكرها.

وإنَّما قُدِّم ذِكرُ الإناث؛ لأنَّ سياق الآيةِ على أنَّه تعالى يفعل ما يشاء، لا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذِكرُ الإناثِ اللاتي[3] من جملة ما لا يشاؤه الإنسان أهمَّ، لكنَّه لجَبْر تأخيرِ الذُّكور عرَّفهم؛ لأنَّ في التَّعريف تنويهًا بالذِّكر، فكأنَّه قال: ويهَب لمَن يشاء الفرسانَ الذين لا يخفى عليكم، ثمَّ أعطى كلا الجنسين حقَّهما من التَّقديم، فقدَّم الذُّكور وأخَّر الإناث تنبيهًا على أنَّ تقديم الإناثِ لم تكن لتقدُّمهنَّ بل لمقتضى آخرَ[4].

[التجريد]

(**ومنه**)، أي:/ [٢٧٢/ ٢] مِن المعنويِّ (**التَّجريدُ**[5]، **وهو: أن يُنتزَع مِن أمرٍ ذي صفة**) أمرٌ (**آخرُ مِثلُه فيها**)، أي: مماثلٌ لذلك الأمرِ ذي الصِّفةِ في تلك الصِّفةِ، (**مبالغةً لكمالها فيه**)، أي: لأجل

---

(١) أكثر ما أورده من الشَّرح على عبارات هذا البيت مذكورٌ بلفظ قريب في **شرح الواحدي لديوان المتنبي** ٨٥٨.

(٢) البيت الثاني بتمامه:

ثِقالٌ إذا لاقَوا خِفافٌ إذا دُعوا ... كثيرٌ إذا شَدُّوا قليلٌ إذا عُدُّوا

في ديوانه ١٨٣، و**شرح الواحدي لديوان المتنبي** ٨٥٨؛ وهو له في **المثل السائر** ٣/ ١٤٩، و**الإيضاح** ٥١٠، و**التبيان** للطِّيبيّ ٣٣٩، و**معاهد التنصيص** ٣/ ٨. وقال الواحديُّ في معنى البيت الأوَّل: «وأراد أنَّهم محنَّكون مُجرَّبون، ولذلك جعلهم مشايخ. وقوله: (كأنَّهم من طول ما التثموا مُردُ)، أي: أنَّهم لا يُفارقون الحرب، فلا يُفارقهم اللِّثام، فكأنَّهم مُرد حيث لم تُر لحاهم، كما لا يُرى للمُرد لحًى». والقنا: الرِّماح.

(٣) زِيد في (ج): «هي».

(٤) من قوله: «وإنَّما قُدِّم» إلى هنا بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٣/ ٤٧٥ (الشورى، ٤٢/ ٤٩ - ٥٠).

(٥) عقد ابن جني للتجريد بابًا في **الخصائص** ٢/ ٤٧٣، قال في صدره: «اعلم أنَّ هذا فصلٌ من فصول العربيَّة طريفٌ حسنٌ، ورأيتُ أبا عليٍّ رحمه الله به غَرِيًا مَعنيًا، ولم يُفرِد له بابًا، لكنَّه وَسَمه في بعض ألفاظه بهذه السِّمة، فاستقريتها منه وأنِقتُ لها». ومن كلام أبي عليٍّ فيه ما ورد في **كتاب الشعر** ١/ ١٩٥ - ١٩٦. وعقد له جامع العلوم بابًا في **جواهر القرآن ونتائج الصنعة** ١١٢٥، وأورد فيه جملة من شواهده في الذِّكر الحكيم.

المبالغةِ في كمال تلك الصِّفةِ في ذلك الأمر ذي الصِّفةِ، حتّى كأنّه بلغَ من الاتّصاف بتلك الصِّفةِ إلى حيث يصحُّ أن يُنتزَع منه موصوفٌ آخرُ بتلك الصِّفةِ.

(وهو)، أي: التَّجريدُ (أقسامٌ:

منها) أن يكون بـ«مِن» التجريديَّة (نحو قولهم: «لي مِن فلانٍ صديقٌ حميمٌ») في «الصِّحاح»: «حميمك: قريبُك الذي تهتمُّ لأمره»[١]. (أي: بلغَ) فلانٌ (مِن الصَّداقةِ حدًّا صحَّ معه)، أي: مع ذلك الحدِّ (أن يُستخلَصَ منه)، أي: من فلانٍ صديقٌ (آخرُ مِثلُه فيها)، أي: في الصَّداقة.

(ومنها) ما يكون بالباء التجريديَّة الدَّاخلةِ على المُنتزَع منه، (نحو قولهم: «لئن سألتَ فلانًا لتسألنَّ به البحرَ») بالغ في اتّصافه بالسَّماحة حتّى انتزع منه بحرًا في السَّماحة[٢].

وزعم بعضُهم أنَّ «مِن» التجريديَّة والباء التجريديَّة على حذف مضافٍ، فمعنى قولهم: «لقيتُ من زيد أسدًا»: لقيتُ من لقائه أسدًا، والغرضُ تشبيهه بالأسد، وكذا معنى «لقِيتُ به أسدًا»: لقِيتُ بلقائه أسدًا[٣].

ولا يخفى ضعفُ هذا التَّقديرِ في مثل قولنا: «لي من فلانٍ صديقٌ حميمٌ»؛ لفوات المبالغة في تقدير: حَصَل لي من حصوله صديقٌ[٤]. فليُتأمَّل[٥].

(ومنها) ما يكون بدخول باء المعيَّة والمصاحَبةِ في المنتزَع، (نحو قوله: وشوهاءَ) من شاهَتِ الوجوه: قبُحت، و«فرسٌ شوهاءُ»: صفةٌ محمودةٌ، يراد بها سَعةُ أشداقها[٦]. وقيل: أراد بها فرسًا قبيحَ الوجهِ لِمَا أصابها من شدائد الحربِ. (تعدو) تُسرِعُ (بي إلى صَارخ الوغى)، أي: مستغيثٍ في الوغى، وهو الحربُ، (بمستلئمٍ)، أي: لابسِ لأمَةٍ، وهي الدِّرعُ[٧]، والباء للملابَسة والمصاحَبةِ،

---

(١) **الصحاح** (حمم).

(٢) تكلّم الشَّيخ عبد القاهر على هذين القسمين من التجريد في **أسرار البلاغة** ٣٣٤ ـ ٣٣٧، وكذلك فعل السكّاكيُّ في **مفتاح العلوم** ٤٦٣. هذا وابنُ الأثير لا يرى هذين القسمين من التجريد في شيء، انظر تفصيل كلامه في **المثل السائر** ٢/ ١٣٢ ـ ١٣٤. ومضى كلام على التجريد في بحث التشبيه في ص ٥٦٨، ٦٣٢ ـ ٦٣٣، وفي ص ١٣٨.

(٣) ما وقفتُ عليه فيما بين يديَّ من المظانّ.

(٤) في هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «لأنّه لا يكون التجريد من ذاته، بل من حصوله». «منه».

(٥) ونقل التهانويُّ في **كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم** ١/ ٣٨٣ هذا الرأي مع ردّ التفتازانيّ عليه، من غير عزو لهما.

(٦) الكلام بلفظ قريب في **الصحاح** (شوه).

(٧) انظر: **الصحاح** (لأم).

(مِثْلِ الفَنيقِ) هو: الفحلُ المُكرَم عند أهله[١] (المُرحَّلِ)[٢] من رحّل البعيرَ: أشخَصَه عن مكانه وأرسله. أي: تعدو بي، ومعي من نفسي لابسُ درع لكمال استعدادي للحرب[٣]. بالَغَ في اتِّصافه بالاستعداد للحرب حتَّى انتزع/ [٢٧٣/ ١] منه مُستعِدًّا آخرَ لابسَ درع.

(ومنها) ما يكون بدخول «في» في المُنتزَع منه، (نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨]، أي: في جهنَّم، وهي دار الخلد)[٤]، لكنَّه انتزعَ منها دارًا أخرى، وجَعَلها مُعدَّة في جهنَّم لأجل الكفَّار تهويلًا لأمرها ومبالغةً في اتِّصافها بالشِّدَّة[٥].

(ومنها) ما يكون بدون توسُّط حرفٍ، (نحو قوله)، أي: قول قتادة بن مَسلَمة الحنفيِّ:

(فلئن بَقيتُ لأرحلنَّ بغزوة ....

تحوي)، أي: تجمَع (الغنائمَ) الجملةُ صفةُ (غَزوة)، ورُوي «نحوَ الغنائمِ»[٦] فالظَّرف منصوب بـ(أرحلنَّ)، (أو يموتَ) منصوبٌ بـ«أن» المضمرة، كأنَّه قال: إلَّا أن يموت (كريمُ)[٧]، يعني بالكريم نفسَه، فكأنَّه انتزع من نفسه كريمًا مبالغة في كرمه، ولذا لم يقل: أو أموتَ. وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢]، إذ لا معنى للانتزاع فيه.

(وقيل: تقديره: أو يموتَ مني كريمٌ)، فيكون من القسم الأوَّل، أعني ما يكون بـ«من» التجريديَّة.

---

(١) انظر: **الصحاح** (فنق).

(٢) البيت بتمامه:

وشَوهاءَ تعدو بي إلى صَارخ الوغى ... بِمُستلئمٍ مِثلِ الفَنيقِ المُرحَّلِ

وهو لذي الرُّمَّة في **ديوانه** ١٤٩٩، وفيه «المُدجَّل» مكان «المرحَّل»، والمُدجَّل: المطليُّ بقطران؛ وهو بلا عزو في **الإيضاح** ٥١٢، و**الإيجاز لأسرار الطِّراز** ٤٦٣، و**نهاية الأرب** ٧/ ١٥٦.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٥١٢.

(٤) الآية مثال للتجريد في **الخصائص** ٢/ ٤٧٤.

(٥) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٥١٢.

(٦) وهي رواية المرزوقيِّ في **شرح الحماسة** ٢/ ٧٧.

(٧) البيت بتمامه:

فلئن بَقيتُ لأرحلنَّ بغزوةٍ ... تحوي الغنائمَ أو يموتَ كريمُ

وهو لقتادة بن مَسلَمة الحنفيِّ في **ديوان بني بكر** ٣٤٩، و**شرح الحماسة** للمرزوقيِّ ٢/ ٧٧، و**الدُّرّ الفريد** ٨/ ٣٦٩، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٢٠/ ٢؛ وبلا عزو في **الكشَّاف** ٤/ ٤٨ (الرحمن، ٥٥/ ٤٧)، لِما نحن فيه، و**الإيضاح** ٥١٣، و**نهاية الأرب** ٧/ ١٥٦.

(وفيه نظرٌ) إذ لا حاجةَ إلى هذا التّقديرِ لحصول التّجريدِ بدونه ولا قرينةَ عليه.

وبهذا يسقط ما قيل[(١)]: إنَّه أراد أنَّ في البيت نظرًا؛ لأنَّه من باب الالتفاتِ من التكلُّم إلى الغيبة، لأنَّه أراد بالكريم نفسَه. ورُدَّ بأنَّ التَّجريدَ لا يُنافي الالتفاتَ، بل هو واقع بأن يجرِّد المتكلِّم نفسَه من ذاته ويجعلَها مخاطبًا لنكتة، كالتَّوبيخ في:

تطــاوَلَ ليلــكَ بالأثمُــدِ[(٢)] ....

والتشجيع[(٣)] في قوله:

أقـولُ لهـا إذا جَشَـأتْ وجاشَـتْ   مكانكِ تُحمَـدي أو تَسـتريحي[(٤)]

(ومنها) ما يكون بطريق الكناية، (نحو قوله:

يـا خيـرَ مَـن يَركَـبُ المَطـيَّ ولا   يَشـرَبُ كأسًـا بكفِّ مَـن بخِلا)[(٥)]

أي: يشرب الكأسَ بكفِّ جوادٍ، فقد انتزع من الممدوح جوادًا يشرب هو الكأسَ بكفِّه على طريق الكنايةِ؛ لأنَّه إذا نفى عنه الشُّرب بكفِّ البخيل فقد أثبتَ له الشُّربَ بكفٍّ/ [٢٧٣/ ٢] كريمٍ، ومعلومٌ أنَّه يشرب بكفِّه، فهو ذلك الكريم[(٦)].

وقد خفيَ هذا على بعضهم لدقَّته، فزعم أنَّ الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد، وإلَّا فليس من التَّجريد في شيء، إنَّما هو كنايةٌ عن كون الممدوح غيرَ بخيل[(٧)].

---

(١) القول للخلخاليّ كما سيأتي، وهو متضمِّنٌ تقدير وجه النظر، والردّ عليه مع التمثيل.

(٢) لامرئ القيس، ومضى بتمامه وتخريجه وشرحه في ص ٢٥١.

(٣) زِيد في (ت): «والنصح». وكأنّها كانت مثبتة في (صل) ثم ضُرب عليها. وفي (ج): «والنصح» مكان «التشجيع».

(٤) من قوله: «إنَّه أراد» إلى هنا بلفظ قريب في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٦٧٢ ـ ٦٧٣، والخلخاليُّ أورد وجهَ النظر على سبيل الظنِّ، ثمَّ نقل الردَّ عليه مع الأمثلة. ونقل كلامه في هذا السبكيُّ في **عروس الأفراح** ٤/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤.
والبيت لعمرو بن الإطنابة في **الوحشيات** ٧٧، و**حماسة البحتري** ٣٩، و**الكامل** ١٤٣٤، و**حماسة الخالديَّين** ١/ ١٨، و**معجم الشعراء** ٢٥، و**ديوان المعاني** ١/ ١١٤، و**مجمع الأمثال** ٢/ ٨٧، و**مفتاح تلخيص المفتاح** ٦٧٣، و**نهاية الأرب** ٢٠/ ١٣٢.
والرواية فيها جميعًا «وقولي كلّما» مكان «أقول لها»، خلا كتاب الخلخاليّ فالرِّواية فيه ما نقله التفتازانيُّ ههنا. وجشأتْ نفسه: ارتفعت ونهضتْ إليه وجاشَتْ من حزن أو فزع.

(٥) البيت للأعشى في **ديوانه** ٢٣٥، و**الشعر والشعراء** ١/ ٦٩، و**الكامل** ٧٧؛ وهو بلا عزو في **أسرار البلاغة** ٣٣٥، و**الإيضاح** ٥١٣.

(٦) قال المبرِّد تعليقًا على بيت الأعشى في **الكامل** ٧٧: «يقول: إنّما تشرب بكفِّك، ولست ببخيل».

(٧) هذا قول الخلخاليّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٦٧٤.

ولم يعرِف أنَّ كونه كنايةً لا ينافي التَّجريدَ[١]، وأنَّه إن كان الخطابُ لنفسه لم يكن قِسمًا برأسه ويكون داخلًا في قوله[٢]:

= (ومنها: مُخاطَبة الإنسانِ نفسَه). وبيان التَّجريد أنَّه ينتزِع فيها من نفسه شخصًا آخرَ مثلَه في الصِّفة التي سِيق لها الكلامُ، ثمَّ يخاطبُه.

(كقوله) أي: قول أبي الطيِّب:

(لا خيلَ عندك تُهديها ولا مالُ) فليُسعِدِ النُّطقُ إن لم يُسعِدِ الحالُ[٣]

أراد بالحال الغنى، فكأنَّه انتزعَ من نفسه شخصًا آخرَ مِثلَه في فقد الخيلِ والمالِ والحال.

ومِثلُه قولُ الأعشى:

ودِّعْ هُريرةَ إنَّ الرَّكبَ مُرتحِلُ وهل تُطيقُ وداعًا أيُّها الرَّجلُ[٤]

[المبالغة المقبولة]

(ومنه)، أي: مِن المعنويِّ: (المُبالغةُ المَقبولةُ)؛ لأنَّ المردودة لا تكون من المحسِّنات.

وفي هذا إشارة إلى الردِّ على مَن زعم أنَّها مردودة مطلقًا[٥]؛ لأنَّ خيرَ الكلامِ ما خَرَج مَخرَجَ الحقِّ وجاء على منهج الصِّدق، كما يشهد له قولُ حسَّان:

وإنَّما الشِّعر لُبُّ المرءِ يَعرِضُهُ على المَجالسِ إن كَيسًا وإن حُمُقا

فإنَّ أَشعرَ بيتٍ أنتَ قائلُهُ بيتٌ يقالُ إذا أنشدتَه صَدَقا[٦]

---

(١) ويؤيِّده ما سلف نقله من تعليق المبرِّد على البيت.

(٢) يعنى أنَّه يكون داخلاً في مخاطبة الإنسان نفسه، الآتي تفصيله.

(٣) في ديوانه ٥٠٢، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٨٨٩، وهو له في الوساطة ٣٣٧، والمثل السائر ٢/ ١٣٠، والإيضاح ٥١٤، ونهاية الأرب ٧/ ١٥٧، وشرح الكافية البديعية ٥٨.

(٤) في ديوانه ٥٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤١٨؛ وهو له في الخصائص ٢/ ٤٧٤، والمثل السائر ٢/ ١٣٢، والإيضاح ٥١٣، ونهاية الأرب ٧/ ١٥٦.

(٥) وهو مذهب قديم منقول في حلية المحاضرة ١/ ١٩٥، وسرّ الفصاحة ٤٠٥، والعمدة ٦٥٨ ـ ٦٥٩، وتحرير التحبير ١٤٨، المصباح ٢٢٠، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٣٤/ ٢.

(٦) في ديوانه ١/ ٤٣٠؛ وهما له في تحرير التحبير ١٥٠، المصباح ٢٢١، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٣٤/ ٢؛ وثانيهما بلا عزو في أسرار البلاغة ٢٧١.

= وعلى مَن زَعَم أنَّها مقبولةٌ مطلقًا، بل الفضلُ مقصورٌ عليها؛ لأنَّ أحسنَ الشِّعر أكذبُه[١]، وخيرَ الكلامِ ما بُولغ فيه، ولهذا استدرك النَّابغة على حسَّان في قوله:

لنَا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بالضُّحى وأسيافُنا يقطُرنَ مِن نجدةٍ دَمَا[٢]

حيث استعمل جمعَ القِلَّة، أعني (الجفنات)[٣] و(الأسياف)[٤]، وذَكر وقتَ الضَّحوةِ، وهو وقتُ تناولِ الطَّعام، وقال: (يقطرْنَ) دون (يَسِلْنَ) و(يفِضْنَ) أو نحو ذلك[٥].

بل المذهبُ المرضيُّ أنَّ المبالغة منها مقبولةٌ ومنها مردودةٌ[٦].

فالمصنِّفُ أشار إلى تفسير المبالغةِ مطلقًا، وإلى تقسيمها ليتعيَّن/ [٢٧٤/ ١] المقبولةُ من المردودة، ولذا لم يقل: «وهي»، بل قال:

---

(١) وهو مذهب قديم منقول في **حلية المحاضرة** ١/ ١٩٥، و**سرّ الفصاحة** ٤٠٥، و**العمدة** ٦٥٨، و**تحرير التحبير** ١٤٨، **المصباح** ٢٢١، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٢٣٤/ ٢. وقال فيه الحاتميُّ وابن سنان وابن رشيق، واللفظ للأخير منهم: «وذلك مشهور من مذهب نابغة بني ذبيان، وهو القائل: أشعر الناس من استُجيد كذِبه، وضُحك من رديئه»، ونصَّ على اختيار هذا المذهب ابن سنان في **سرّ الفصاحة** ٤٠٦.

(٢) في **ديوانه** ٢/ ٣٥؛ وهو له في **كتاب سيبويه** ٣/ ٥٧٨، و**الكامل** ٧٢٤، و**المصون** ٣، و**المثل السائر** ٣/ ١٨٣، و**تحرير التحبير** ١٤٨، **المصباح** ٢٢٢، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٢٣٤/ ٢؛ ونسبه السكَّاكيُّ إلى الخنساء في **مفتاح العلوم** (علم الشعر ودفع المطاعن) ٧٠٦.

(٣) قال سيبويه في **الكتاب** ٣/ ٥٧٨: «وقد يجمعون بالتاء وهم يُريدون الكثيرَ»، واستشهد على ذلك ببيت حسَّان، ثمَّ قال بعده: «فلم يُرِد أدنى العدد». وقال الزجَّاج في **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ٢٧٥ (البقرة، ٢/ ٢٠٣) تعليقًا على ما ورد في هذا الخبر: «وهذا الخبرُ عندي مصنوعٌ؛ لأنَّ الألف والتاء قد تأتي للكثرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]»، ونقل كلامه الواحديُّ في **البسيط** ٤/ ٦٨. وذكر الرضيُّ في **شرح الكافية** ٣/ ٣٩٧ أنَّ هذا الخبر لو ثبت لكان دليلًا على أنَّ المجموع بالألف والتاء جمعُ قلَّة.

(٤) وذكر ابن جني في **الخصائص** ٢/ ٢٠٦ أنَّ المراد بهذا اللفظ في بيت حسَّان معنى الكثرة. ونقل ابن الأثير في **المثل السائر** ٣/ ١٨٣ أنَّ الصوليَّ وغيرَه عاب استعمال هذين اللفظين في البيت، وردَّ ذلك بأنَّ الغرض الجمع سواءٌ كان جمع قلَّة أم كثرة.

(٥) الخبر بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** (علم الشعر ودفع المطاعن) ٧٠٦، وأكثر ما فيه مع زيادات مذكور في **نقد الشعر** ٦٣، و**الموشح** ٧٠، و**المصون** ٤، و**ما يجوز للشاعر في الضرورة** ١١٩.

(٦) من قوله: «أنَّها مردودةٌ» إلى هنا مع الأمثلة بلفظ قريب مع زيادة بعده في **المصباح** ٢٢٠ ـ ٢٢٢، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٢٣٤/ ٢. وما سمَّاه بالمذهب المرضيِّ هو اختيار جمهور النقَّاد والبلاغيين ممَّن أحلتُ على كتبهم في التعاليق السالفة وغيرهم، ولابن الإصبع فيه تفصيل جيِّد.

(والمُبالغةُ: أن يُدّعى لوصفٍ بلوغُه في الشِّدّة أو الضّعفِ حدًّا) مفعول (بلوغه)، (مُستحيلًا أو مُستبعَدًا)؛ وإنّما يدّعى ذلك (لئلا يُظنَّ أنّه)، أي: ذلك الوصفَ (غيرُ مُتناهٍ فيه)[1]، أي: في الشِّدّة أو الضّعفِ. وتذكيرُ الضّمير باعتبار عَودِه إلى أحد الأمرين.

(وتنحصِر) المبالغة[2] (في التّبليغ والإغراقِ والغلوِّ[3]؛ لأنَّ المُدَّعى:

إن كان مُمكنًا عقلًا وعادةً فتبليغٌ، كقوله) أي: قول امرئ القيس يصف فرسًا له بأنّه لا يعرَق وإن أكثرَ العَدْوَ: (فعادى عِداءً) في «الصحاح»: «العِداء بالكسر: المُوالاة بين الصَّيدَين يُصرَع أحدهما على إثر الآخر في طَلَق واحد»[4]. (بين ثورٍ ونعجةٍ) أراد بالثَّور الذَّكرَ من بقر الوحش، وبالنَّعجة الأنثى منها[5] (دِراكًا) متتابعًا (فلم يُنضَح بماءٍ فيُغسَلِ)[6] مجزومٌ معطوفٌ على (يُنضَح)، أي: لم يعرَق فلم يُغسَل. ادَّعى أنَّ هذا الفرسَ أدركَ ثورًا وبقرةً وحشيَّين في مضمار واحدٍ ولم يعرَق، وهذا ممكنٌ عقلًا وعادةً[7].

= (وإن كان مُمكنًا عقلًا لا عادةً فإغراقٌ، كقوله:

ونُكـرِمُ جارَنـا مـا دامَ فـينـا ... ونُـتبِعُه الكرامةَ حيثُ مـالا)[8]

---

(١) هذا التعريف بمعناه في **المصباح** ٢٢٣.

(٢) هذه التسمية في **نقد الشعر** ١٤١، وسمّاها ابن أبي الإصبع في **تحرير التحبير** ١٥٤ «الإفراط في الصفة»، ونقل أنّها تُسمّى «التبليغ» أيضًا. وسيأتي أنَّ له قسمة ثلاثية لِما يندرج تحتها.

(٣) هذه القسمة الثلاثية للمبالغة مع تعريفاتها الآتية مذكورة في **المصباح** ٢٢٥. وفرّق الحاتميُّ بين الغلوّ والمبالغة محتجًّا بذلك على أبي الطيّب في حواره معه المَسوق في **الرسالة المُوضِحة** ٩٤ـ٩٥، وكذلك فعل ابن سنان في **سرّ الفصاحة** ٤٠٥ـ٤٠٦. والأقسام عند ابن أبي الإصبع مرتَّبة وَفق الآتي: المبالغةُ فالإغراقُ فالغلوُّ، وهي كذلك عند الحليّ، فوضعا المبالغة مكان التبليغ ههنا. انظر: **تحرير التحبير** ٣٢١، وشرح **الكافية البديعية** ١٥٠. ولها تقسيمات وتسميات أخرى استغنيتُ عن ذِكرها بما أوردتُه.

(٤) **الصحاح** (عدا).

(٥) انظر: **الصحاح** (ثور)، (نعج).

(٦) البيت بتمامه:

فعـادى عِـداءً بيـن ثـور ونعجـةٍ ... دِراكًا فلـم يُنضـح بمـاءٍ فيُغسَـلِ

في **ديوان امرئ القيس** ٢٢، وشرحه للسُّكّريّ ١/ ٢٧٢، وشرح **القصائد السبع** لابن الأنباريّ ٩٦؛ وهو له في **الصحاح** (عدا)، و**المصباح** ٢٢٤، و**الإيضاح** ٥١٤، و**نهاية الأرب** ٧/ ١٢٤.

(٧) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٥١٤، وأكثره في **المصباح** ٢٢٤.

(٨) البيت لعمرو بن الأهتم التغلبيّ في **ديوانه** ٩٨، و**تحرير التحبير** ١٤٨، و**معاهد التنصيص** ٣/ ٢٥. وورد اسمه واسم أبيه بصيغ =

ادَّعى أنَّ جاره لا يميل عنه إلى جانبٍ إلَّا وهو يُرسِل الكرامةَ والعطاءَ على إثره، وهذا ممكنٌ عقلًا ممتنعٌ عادةً[١].

(وهما)، أي: التَّبليغُ والإغراقُ **(مَقبولان[٢])**.

= **وإلَّا)** أي: وإن لم يكن ممكنًا لا عقلًا ولا عادةً، لامتناع أن يكون ممكنًا عادةً ممتنعًا عقلًا، **(فغُلوٌّ، كقوله)** أي: قول أبي نُواس:

(وأخفتَ أهلَ الشِّركِ حتَّى إنَّهُ) ....

الضَّمير للشَّأن.

.... **(لتَخافُكَ النُّطفُ التي لم تُخلَقِ)**[٣]

ادَّعى أنَّه تخاف من الممدوح النُّطفُ الغيرُ المخلوقةِ، وهذا ممتنعٌ عقلًا وعادةً.

(والمَقبول منه)، أي: من الغلوِّ **(أصنافٌ**:/ [٢/ ٢٧٤]

منها: ما أُدخِل عليه ما يُقرِّبه إلى الصِّحة، نحو) لفظ (يكاد) **في**: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥])، ومِثله[٤] بيت «السِّقط»:

= مختلفة في المصادر: فهو عُمير بن الأيهَم في **نقد الشعر** ١٤١، وعُمير بن الأهتم في **الصناعتين** ٣٦٦، وعُمير بن كريم في **نهاية الأرب** ٧/ ١٢٤، وعمرو بن الأيهَم في **العقد المكلَّل** اللوح ١٢٣/ ٢؛ وهو بلا عزو في **قانون البلاغة** ٩٦، **والمصباح** ٢٢٤، **والإيضاح** ٥١٥.

(١) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٥١٥، وبمعناه في **المصباح** ٢٢٤. وزاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٤/ ٣٦٠ قوله: «بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلًا، إذ كلُّ ممكن عادةً ممكنٌ عقلًا».

(٢) قال ابن أبي الإصبع في **تحرير التحبير** ٣٢١: «الإغراقُ فوق المبالغةِ ودون الغلوِّ، ولا يقع شيءٌ من الإغراق والغلوِّ في الكتاب العزيز ولا الكلام الصحيحِ الفصيحِ إلَّا مقرونًا بما يُخرجه من باب الاستحالة ويُدخله في باب الإمكانِ، مثل (كاد) وما يجري مجراها».

(٣) في ديوانه ١/ ١٢٠؛ وهو له في **عيار الشعر** ٨١، **ونقد الشعر** ٦٠، **والموازنة** ١/ ٤٠، **والموشح** ٣١٢، ٣٣٨، **والمنصف** لابن وكيع ١/ ٧٩، ٥٩٧، **والوساطة** ٦٢، ٤٢٨، **وما يجوز للشاعر في الضرورة** ٤١٢، **وسرّ الفصاحة** ٤٠٦، **والعمدة** ٦٧٥، **والمثل السائر** ٣/ ١٩٢، **والمآخذ على شرّاح المتنبي** ٢/ ١٤٨، **والمصباح** ٢٢٩، **ومقدّمة الدُّر الفريد** ١٣٤، **والإيضاح** ٥١٥، **وشرح الكافية البديعية** ١٥٥. وهو في معظم هذه المصادر واردٌ على سبيل العيب والذمِّ، إلَّا أنَّ قدامة استحسنه وخطَّأ مَن أنكر على أبي نُواس فيه، وذلك لأنَّ قدامة ممَّن يستحسن الغلوَّ في الشعر. ووجَّه الآمديُّ الغلوَّ في هذا البيت بقوله: «يريد: (لتكاد تخافك)، والشعراءُ تُسقِط (تكاد) في الشِّعر وهي تُريدها. وجاء في القرآن مثل ذلك، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، أي: لتكاد تزول».

(٤) في (ت): «عليه».

شَجَــا رَكْبًــا وأفـراسًــا وإبْــلًا وزادَ فـكادَ أن يَشـجُو الرِّحَـالا[١]

(ومنها: ما تضمَّن نوعًا حسنًا مِن التَّخييل، كقوله)، أي: قول أبي الطيِّب: **(عقدَتْ سنابكُها عليها)** الضَّميران للجياد، أي: عقدتْ سنابكُ تلك الجيادِ فوق رؤوسها **(عِثْيَرًا)**، أي: غبارًا **(لو تبتغي)** تلك الجيادُ **(عَنَقا)** هو نوع من السَّير[٢] **(عليه)**، أي: على ذلك العِثْيَر **(لأمكَنا)**[٣]، أي: أمكن العَنَق. ادَّعى أنَّ الغبار المرتفعَ من سنابك الخيلِ قد اجتمعَ فوق رؤوسِها متراكمًا متكاثفًا بحيث صار أرضًا يمكن أن تسير عليها تلك الجيادُ[٤]. وهذا ممتنعٌ عقلًا وعادة، لكنَّه تخييلٌ حَسَنٌ.

(وقد اجتمعا)، أي: إدخالُ ما يقرِّب إلى الصِّحة وتضمُّنُ نوعٍ حَسَنٍ من التَّخييل، **(في قوله)**، أي: قول القاضي الأَرَّجَانيّ يصف طولَ الليل:

(يُخيَّل لي أن سُمِّر الشُّهبُ في الدُّجى وشُــدَّت بـأهـدابي إليهـنَّ أجفاني)[٥]

أي: يُوقَع في خيالي أنَّ الشُّهب مُحكَمة بالمسامير لا تزول عن مكانها، وأنَّ أجفان عيني قد شُدَّت بأهدابها إلى الشُّهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقِها والتقائها. وهذا أمرٌ ممتنع عقلًا وعادةً، لكنَّه تخييل حَسَنٌ، ولفظ (يُخيَّل) ممَّا يقرِّبه إلى الصِّحة.

(ومنها: ما أُخرِج مُخرَجَ الهَزْل والخَلاعة[٦]**، كقوله:**

أسكَرُ بالأمسِ إن عزمتُ على الشْـ ـشُربِ غـدًا إنَّ ذا مِــن العَجَبِ[٧]

---

(١) البيت لأبي العلاء في **شروح سِقط الزَّند** ٧٩. ونبَّه التبريزيُّ في شرحه على المبالغة فيه.

(٢) انظر: **الصحاح** (عنق).

(٣) البيت بتمامه:

عقـدتْ سـنابكُها عليهـا عِثيَـرًا لـو تبتغـي عَنَقًـا عليـهِ لَأمكَنـا

في ديوانه ١٤٠، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ٧٠١؛ وهو له في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ٣٣٨، **والمنصف** لابن وكيع ١/ ٥٤٦، **والوساطة** ٣٦٠، **والمثل السائر** ٣/ ١٩٣، **والمآخذ على شرّاح المتنبي** ٥/ ١١٩، **والإيضاح** ٥١٦. وأوردوه على وجه الاستحسان خلا المرزوقيّ فإنَّه جعله ممَّا بلغ في الإفراط حدًّا مستشنعًا.

(٤) الكلام بلفظ قريب في **شرح الواحدي لديوان المتنبي** ٧٠١ ـ ٧٠٢.

(٥) البيت في **ديوانه** ٣/ ١٤١٩، وهو له في **الإيضاح** ٥١٦، **ومعاهد التنصيص** ٣/ ٣٦، **والعقد المكلَّل** اللوح ١/ ١٢٥.

(٦) في هامش (د) **تعليق من التفتازاني**، نصُّه: «وهو الكلام الذي يراد به المطايبة لا غرضٌ صحيح، والطباع تميل وتلتذُّ به، فجوَّزه البلغاءُ في المتكلِّم الذي يجوز عليه الهزلُ». «منه».

(٧) البيت لابن المحتسب أبي الشكر محمود بن سليمان بن سعيد الموصليّ في **البداية والنهاية** ١٦/ ٧٢١، **وأنوار الربيع** ٤/ ٢٤٠؛ =

[المذهبُ الكلاميُّ]

ومنه)، أي: مِن المعنويِّ (المَذهب الكلاميُّ[١]: وهو إيراد حُجَّةٍ للمطلوب على طريقة أهلِ الكلامِ)[٢]، وهو أن تكون بعد تسليم المقدِّماتِ مستلزمةً للمطلوب[٣].

(نحو: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢])، واللازمُ وهو فسادُ السَّماواتِ والأرضِ باطلٌ؛ لأنَّ المراد به خروجُهما عن/ [١/ ٢٧٥] النِّظام الذي هما عليه، فكذا الملزومُ وهو تعدُّد الآلهة.

وفي التَّمثيل بالآية ردٌّ على الجاحظ حيث زَعَم أنَّ المذهب الكلاميَّ ليس في القرآن[٤]، وكأنَّه أراد بذلك ما يكون برهانًا، وهو القياسُ المؤلَّف من المقدِّمات اليقينيَّة القطعيَّة التي لا تحتمل النَّقيضَ بوجه ما[٥]، وتعدُّد الآلهة ليس قطعيَّ الاستلزامِ للفساد، وإنَّما هو من المشهورات الصَّادقة[٦].

(وقوله)، أي: قول النَّابغة من قصيدة يعتذرُ فيها إلى النُّعمان بن المُنذِر، وقد كان مدح آلَ جفنةَ بالشَّام فتنكَّر النُّعمان من ذلك: (حلفتُ فلم أترُك لنفسكَ رِيبةً)، هي: ما يَريبُ الإنسان ويُقلِقه، وأراد بها الشكَّ[٧]. (وليسَ وراءَ اللهِ للمرء مَطلبُ)، أي: هو أعظمُ المَطالبِ، فالحَلف به أعلى الأحلاف. (لئن كنتَ قد بُلِّغتَ عنِّي جنايةً، لمُبلغكَ الواشي أغشُّ) من غشَّ إذا خانَ (وأكذبُ)، واللام في (لئن كنتَ) موطِّئة للقسم، وفي (لَمُبلِغُك) جواب القسمِ. (ولكنَّني كنتُ امرأً ليَ جانبٌ، مِن الأرضِ فيه)،

= ونُسِب لأبي نُواس في الدُّرّ الفريد ٣/ ٣٦١، وليس في ديوانه؛ وهو بلا عزو في الإيضاح ٥١٦، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٥٥، ومعاهد التنصيص ٣/ ٤٦، والعقد المكلّل اللوح ١٢٥/ ١.

(١) نَسَب ابنُ المعتزّ في البديع ٥٣ تسميةَ هذا الفنِّ إلى الجاحظ، وكذلك فعل ابن وكيع في المنصف ٣٠٤ (طبعة بنغازي)، ونقل ذلك عن ابن المعتزّ صاحب تحرير التحبير ١١٩.

(٢) قال ابن أبي الإصبع في تحرير التحبير ١١٩: «مأخوذٌ من عِلم الكلام الذي هو عبارة عن إثبات أصول الدِّين بالبراهين العقليَّة».

(٣) الكلام بلفظ قريب في المصباح ٢٠٦.

(٤) الظاهر أنَّ التفتازانيَّ تابعَ البدرَ بن مالك والقطبَ الشِّيرازيَّ في نسبة هذا الرأي إلى الجاحظ، وكلام ابن المعتزّ يدلُّ على أنَّه رأيٌ له، ولذا نسبه إليه لا إلى الجاحظ العسكريُّ وابنُ رشيق وابنُ أبي الإصبع وغيرهم. انظر: البديع لابن المعتزّ ٥٣، والمصباح ٢٠٦، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٣٣/ ٢؛ والصناعتين ٤١٠، والعمدة ٧٠٨، وتحرير التحبير ١١٩.

(٥) كان كُتب في (صل): «والآية ليست كذلك، لأنَّ»، ثمّ ضُرِب عليها. وهذه الزيادة مُثبتةٌ في (ك).

(٦) في هامش (ت) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «فإنَّ العادة جاريةٌ بوجود التمانع والتغالبِ عند تعدُّدِ الحاكم، كما أُشيرَ إليه بقوله تعالى: ﴿وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [المؤمنون: ٩١]». «منه».

(٧) انظر: الصحاح (ريب).

أي: في ذلك الجانب، وأراد به الشَّامَ، (مُستَرادٌ)، أي: موضع يتردَّد فيه لطلب الرِّزق ومُنتجَعٌ، مِن رادَ الكلأَ وارتادَه[1]، (ومَذهبُ. مُلوكٌ)، أي: في ذلك الجانب ملوكٌ (وإخوانٌ إذا ما مدحتُهم، أُحكَّم في أموالهم وأُقرَّبُ. كفِعلكَ)، أي: يجعلون لي حُكمًا في أموالهم مقرَّبًا منهم رفيعَ المنزلة عندهم كما تفعل أنت (في قومٍ أراكَ اصطنعتَهم) وأحسنتَ إليهم (فلم ترَهمْ في مدحِهمْ لكَ أذنبوا)[2]، يعني: لا تلُمني ولا تُعاتبني على مدحيَ آلَ جفنةَ وقد أحسنوا إليَّ، كما لا تلوم قومًا مدحُوك وقد أحسنتَ إليهم، فكما أنَّ مدح أولئك لا يُعدُّ ذنبًا، كذلك مدحي لمَن أحسنَ إليَّ[3]./ [٢/٢٧٥]

وهذه الحجَّة على صورة التَّمثيل الذي يسمِّيه الفقهاءُ قياسًا. ويمكن ردُّه إلى صورة[4] قياسٍ استثنائيٍّ بأن يقال: لو كان مدحي لآل جفنةَ ذنبًا لكان مدحُ ذلك القومِ لك أيضًا ذنبًا، لكنَّ اللازمَ باطلٌ فكذا الملزومُ.

وممَّا وردَ على صورة القياسِ الاقترانيِّ قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، أي: الإعادةُ أهونُ عليه وأسهلُ عليه من البدء، وكلُّ ما هو أهون فهو أدخَلُ في الإمكان، فالإعادةُ أدخَلُ في الإمكان[5].

---

(١) انظر: **الصحاح** (رود).

(٢) أبيات النابغة بتمامهما:

حلفتُ فلم أتركْ لنفسكَ رِيبةً ... وليس وراءَ الله للمرء مَطلبُ
لئن كنتَ قد بُلِّغتَ عني جنايةً ... لَمُبلغُكَ الواشي أغشُّ وأكذَبُ
ولكنَّني كنتُ امرأً لي جانبٌ ... من الأرض فيه مُستَرادٌ ومذهبُ
ملوكٌ وإخوانٌ إذا ما مدحتُهم ... أُحَكَّمُ في أموالهم وأُقرَّبُ
كفعلكَ في قومٍ أراكَ اصطنعتهم ... فلم ترَهم في مدحهم لكَ أذنبوا

وهي في ديوانه ٧٦ - ٧٧؛ وهي له في **المصباح** ٢٠٧ - ٢٠٨، ومفتاح **المفتاح** اللوح ٣٠٣/ ٢، و**الإيضاح** ٥١٧، ونهاية الأرب ٧/ ١١٤.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **المصباح** ٢٠٨، ومفتاح **المفتاح** اللوح ٣٣٣/ ٢ - ٣٣٤/ ١، و**الإيضاح** ٥١٧ - ٥١٨.

(٤) «صورة» ليس في (ت).

(٥) من قوله: «أي: الإعادةُ» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في **الإيضاح** ٥١٦، وبمعناه في **المصباح** ٢٠٧. وفي كلام الزمخشريّ إشارةٌ إلى ذلك القياس، وذلك قوله في **الكشّاف** ٣/ ٢٢٠ (الروم، ٣٠/ ٢٧): «﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ فيما يجب عندكم، وينقاس على أصولكم، ويقتضيه معقولكم».

وقوله تعالى حكايةً: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، «أي: القمرُ آفلٌ، وربي ليس بآفل، فالقمر ليس بربي»(١).

[حُسنُ التعليل]

(ومنه)، أي: مِنَ المعنويِّ (حُسْنُ التَّعليل(٢): وهو أن يُدَّعى لوصف عِلَّةٌ مُناسِبةٌ له باعتبار لطيفٍ غير حقيقيٍّ)(٣)، أي: بأن يُنظَر نظرًا يشتمل على لطفٍ ودقَّة، ولا يكون موافقًا لِمَا في نفس الأمرِ، يعني يجب ألَّا يكون ما اعتُبر علَّةً لهذا الوصفِ علَّةً له في الواقع، وإلَّا لَمَا كان من محسِّنات الكلامِ، لعدم تصرُّف فيه كما تقول: «قتلَ فلانٌ أعاديه لدَفْع ضررِهم».

وبهذا يظهر فسادُ ما يُتوهَّم من أنَّ هذا الوصفَ غيرُ مفيد؛ لأنَّ الاعتبارَ لا يكون إلَّا غيرَ حقيقيٍّ(٤).

ومنشأ هذا الوهمِ أنَّه سمع أربابَ المعقولِ يُطلِقون الاعتباريَّ على مقابل الحقيقيِّ، ولو كان الأمرُ كما توهَّم لَوَجب أن يكون جميعُ اعتبارات العقل غيرَ مطابقٍ للواقع.

(وهذا أربعة أضرب؛ لأنَّ الصِّفةَ) التي ادُّعيَ لها علَّة مُناسبةٌ:

(إمَّا ثابتةٌ قُصِد بيان عِلَّتها.

أو غيرُ ثابتةٍ أُريد إثباتها.

والأولى:

إمَّا ألَّا يَظهرَ لها في العادة عِلَّةٌ)، وإن كانت لا تخلو في الواقع عن عِلَّة، (كقوله)، أي: قولِ أبي الطيِّب: (لم يَحكِ)، أي: لم يُشابِه (نائلَكَ)، أي: عطاءَك (السَّحابُ وإنَّما، حُمَّتْ بِهِ)،/ [١/٢٧٦] أي: صارت محمومةً بسبب نائلك وتفوُّقِه عليها، (فصَبيبُها الرُّحَضاءُ)(٥)، أي: فالمصبوبُ من

---

(١) الإيضاح ٥١٧.

(٢) سمَّاه الشَّيخُ عبد القاهر وابن أبي الإصبع والبدرُ بن مالك والقطبُ الشِّيرازيّ: «التعليل». وهو عندهم مطابقٌ لِما ورد هنا من معناه، خلا بعض اختلاف من وجوه عند ابن أبي الإصبع. انظر: **أسرار البلاغة** ٢٩٦، و**تحرير التحبير** ٣٠٩، و**المصباح** ٢٤١، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٣٧/ ١. وسمَّاه ابنُ سنان «الاستدلال بالتعليل» في **سرّ الفصاحة** ٤١٤.

(٣) هذا التعريف إيجازٌ وضبط لِما أورده الشيخ عبد القاهر في وصف هذا الفنِّ في **أسرار البلاغة** ٢٩٦.

(٤) وهو ما ذهب إليه الزَّوزنيُّ في **شرحه للتلخيص** اللوح ١١٧/ ١.

(٥) البيت بتمامه:

لم تحك نائلك السَّحابُ وإنَّما حُمَّتْ به فصبيبُها الرُّحضاءُ

=

السَّحاب هو عَرَق الحُمَّى[١]. فنزولُ المطرِ من السَّحاب صفةٌ ثابتة له، لا تظهر لها علَّةٌ في العادة، وقد علَّله بأنَّه عَرَق حُمَّاها الحادثةِ بسبب عطاءِ الممدوح.

(أو تَظهرُ لها)، أي: لتلك الصِّفة (**عِلَّةٌ غيرُ**) العلَّةِ (**المذكورةِ**)، إذ لو كانت علَّتُها هي المذكورةَ لكانتِ المذكورةُ علَّةً حقيقيَّة، فلا يكون من حُسن التَّعليلِ، (**كقوله**)، أي: قول أبي الطيِّب:

(**مـا به قـتـلُ أعـاديـه ولـكـنْ ... يتَّقي إخلافَ ما ترجو الذِّئابُ**)[٢]

فإنَّ قَتْل الأعداءِ)، أي: قَتْل الملوكِ أعداءَهم إنَّما يكون (**في العادة لدفعِ مَضرَّتِهم**)، «حتَّى تصفو لهم مملكتُهم عن منازعتهم، (**لا لِمَا ذكَره**) من أنَّ طبيعةَ الكرمِ قد غلبت عليه، ومحبَّتَه أن يُصدِّق رجاءَ الرَّاجين بعثَته على قتل أعاديه، لِما عَلِم أنَّه لمَّا غدا للحرب غدتِ الذِّئابُ ترجو أن يتَّسع عليها الرِّزقُ من قتلاهم»[٣].

وهذا مبالغةٌ في وصفه بالجود، وتتضمَّنُ المبالغةَ في وصفه بالشَّجاعة على وجه تخييليٍّ، أي: تناهى في الشَّجاعة حتَّى ظهر ذلك للحيوانات العُجْمِ من الذِّئاب وغيرِها، فإذا غدا للحرب رجتِ الذِّئابُ أن ينالوا من لحوم أعدائه = وتتضمَّنُ أيضًا مدحَه بأنَّه ليس ممَّن يُسرِف في القتل طاعةً للغيظ والحَنَق[٤]، أي: ليست قوته الغضبيَّةُ متَّصفةً برذيلة الإفراط = وتتضمَّن أيضًا قصورَ أعدائه عنه وفرطَ أمنِه منهم، وأنَّه لا يحتاج إلى قتلهم واستئصالهم[٥].

(**والثَّانيةُ**)، أي: الصِّفةُ الغيرُ الثَّابتةِ التي أُريدَ إثباتُها:

(**إمَّا مُمكِنةٌ، كقوله**) أي: قولِ مسلمِ بن الوليدِ:

(**يـا واشـيًا حسُـنتْ فينـا إسـاءتُه ....**

= في ديوانه ١١٩، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٦١٣؛ وهو له في الرسالة الموضِحة ٤٤، وأسرار البلاغة ٢٧٨، والإيضاح ٥١٨، ونهاية الأرب ٧/ ١١٥.

(١) الكلام بلفظ قريب في شرح الواحديّ لديوان المتنبي ٦١٣.

(٢) في ديوانه ١٣٢، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٦٦٩؛ وهو له في المنصف لابن وكيع ٦٣٦ (طبعة بنغازي)، أسرار البلاغة ٢٩٦، والمآخذ على شرَّاح المتنبي ٢/ ١٥٣، والإيضاح ٥١٩، ونهاية الأرب ٧/ ١١٥.

(٣) الإيضاح ٥١٩. والكلام بلفظ قريب في أسرار البلاغة ٢٩٦.

(٤) من قوله: «وهذا مبالغةٌ» إلى هنا بلفظ جِدّ قريب في الإيضاح ٥٢٠، وبمعناه في أسرار البلاغة ٢٩٦.

(٥) هذا المعنى الأخير مذكور بلفظ قريب في شرح الواحديّ لديوان المتنبي ٦٦٩.

نحّى[١] حِذارُكَ)، أي: حذاري إيَّاك/ [٢٧٦/ ٢] (إنساني)، أي: إنسانَ عيني (مِن الغرق[٢]).

فإنَّ استحسانَ إساءةِ الواشي مُمكنٌ، لكن لمَّا خالفَ) الشَّاعرُ (النَّاس فيه)، حيث لا يستحسن النَّاسُ إساءةَ الواشي وإن كانت ممكنةً، (عقَّبه)، أي: عقَّب الشَّاعرُ استحسانَ إساءةِ الواشي (بأنَّ حِذارَه)، أي: حذار الشَّاعرِ (منه) أي: مِن الواشي (نجّى إنسانَه) أي: إنسانَ عينِ الشَّاعرِ (مِن الغرق في الدُّموع)[٣]، حيث تَرَكَ البكاءَ خوفًا منه[٤].

(أو غيرُ مُمكِنةٍ) عطفٌ على (إمَّا مُمكِنةٌ)، (كقوله) هذا البيتُ للمصنِّف[٥]، وقد وَجَد بيتًا فارسيًّا في هذا المعنى فترجَمَه[٦]:

(لـو لم تكـنْ نيَّـةُ الجـوزاءِ خِدمتَه لَمَا رأيـتَ عليها عِقـدَ مُنتطِقِ)[٧]

مِن انتطق، أي: شدَّ النِّطاق، وحَولَ الجوزاء كواكبُ يقال لها: نطاقُ الجوزاءِ. فنيَّةُ الجوزاءِ خدمةَ الممدوح صفةٌ غيرُ ممكنةٍ قُصِد إثباتُها. كذا ذَكَره المصنِّف[٨].

وفيه نظر؛ لأنَّ المفهوم من الكلام على ما هو أصلُ «لو» من امتناع الجزاءِ لامتناع الشَّرطِ أن تكون نيَّةُ الجوزاءِ خدمتَه علَّةً لرؤية عِقدِ النِّطاقِ عليه، ورؤيةُ عقدِ النِّطاق عليه - أعني الحالةَ الشَّبيهةَ بانتطاق

---

(١) كذا في (صل) و(ف)، وفي هامش الأولى: «بالحاء المهملة، وفي بعض النُّسخ بالجيم المعجمة». وهي في بقية النُّسخ بالجيم.

(٢) البيت بتمامه:

يـا واشـيًا حسُـنتْ فيـنا إسـاءتـهُ نحّى حِـذاركَ إنسـاني مـن الغـرقِ

وهو ذيل **ديوان مسلم بن الوليد** ٣٢٨، وفي ترجمته من **الشعر والشعراء** ٨٣٩؛ وله في **تحرير التحبير** ٣١١، **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٣٧/ ١، و**الإيضاح** ٥٢٢، و**نهاية الأرب** ٧/ ١١٥.

(٣) «في الدموع» ليس من المتن في (صل)، والتصحيح من مخطوط **التلخيص** اللوح ٧٦/ ٢.

(٤) الكلام على البيت بمعناه في **الإيضاح** ٥٢٢.

(٥) هذا وهمٌ من العلَّامة التفتازانيّ، وسيأتي بيانه.

(٦) في هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «لفظ **الإيضاح** ‹وأمَّا الرابعُ فكمعنى بيت فارسيّ تَرْجَمْتُه›، ويظهر بأدنى تأمُّل أنَّ ‹تَرْجَمَتُه› بلفظ المصدر على أنَّ البيت العربيَّ لغير المُصنِّف = تصحيفٌ، ولو كان كذلك لقال: ‹كقوله›، على ما هو دأبُه». «منه».

قلتُ: لكن فاتَ التفتازانيَّ رحمه الله أنَّ عبارة **الإيضاح** منقولة من **الأسرار**، كما سيأتي.

(٧) بيت مترجمٌ من الفارسية. قال الشَّيخ عبد القاهر في **أسرار البلاغة** ٢٧٨: «فمن الغريب في ذلك معنى بيت فارسيٍّ ترجمَتُه» وساق البيتَ، ثمَّ نقل القزوينيُّ في **الإيضاح** ٥٢٢ عبارةَ الشَّيخ مع البيت من غير عزو، فالظاهر أنَّ التفتازانيَّ سها عن أنَّ البيت في **الأسرار**، وقرأ لفظة «ترجمَتُه» على أنَّها فعل في صيغة التكلُّم، فنسب البيت للقزوينيّ. وأصل البيتِ بالفارسيَّة مذكورٌ في **حاشية الفناريّ على المطوَّل** ٥٦٧، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٢٧/ ١.

(٨) انظر: **الإيضاح** ٥٢٢.

المنتطِق ـ صفةً ثابتةً قُصِد تعليلها بنيَّة خدمةِ الممدوح، فيكون هذا من الضَّرب الأوَّلِ مثلَ قوله:

لم تَحكِ نائلكَ السَّحاب[١]..... .... البيت

فمَن زعم أنَّه أراد أنَّ الانتطاق صفةٌ/ [٢٧٧/ ١] ممتنعةُ الثُّبوتِ للجوزاء، وقد أثبتَها الشَّاعرُ، وعلَّلها بنيَّة خدمةِ الممدوح[٢]، فقد أخطأ مرَّتين؛ لأنَّ حديث نطاقِ الجوزاءِ أشهرُ من أن يمكن إنكاره، بل هو محسوسٌ، إذ المرادُ به الحالةُ الشَّبيهةُ بانتطاق المنتطِقِ، ولأنَّ المصنِّف قد صرَّح في «الإيضاح» بخلاف ذلك.

فإن قلتَ: هل يجوز أن تكون (لو) في البيت مثلَها في قوله تعالى: ﴿لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، أعني الاستدلالَ بانتفاء الجزاءِ على انتفاء الشَّرطِ، فتكون رؤيةُ ما على الجوزاء من هيئة الانتطاقِ علَّة لكون نيَّته خدمةَ الممدوح، أي: دليلًا عليه، كما أنَّ انتفاء الفسادِ دليلٌ على انتفاء تعدُّدِ الآلهة. والحاصلُ أنَّ العلَّة المذكورة قد يُقصَد كونها علَّة لثُبوت الوصف ووجودِه، كما في الضَّربين الأوَّلين لأنَّ ثبوته معلومٌ، وقد يُقصَد كونُها علَّة للعِلم به كما في الأخيرَين لعدم العِلم بثبوته، بل الغرضُ إثباتُه، فإذا جُعلت نيَّةُ خدمةِ الممدوح علَّةً للانتطاق كان من الضَّرب الأوَّل، وإذا جُعل الانتطاقُ دليلًا على كون النيَّة خدمةَ الممدوح كان من الضَّرب الرَّابع فيصحُّ التَّمثيل؟

قلتُ: لا يخلو عن تكلُّف؛ لأنَّ الظَّاهر من قوله: (أن يُدَّعى لوصف علَّةٌ مناسبةٌ) أنَّها علَّة لنفس ذلك الوصفِ لا للعِلم به.

(وأُلحِق به)، أي: بحُسْن التَّعليل **(ما بُنيَ على الشكِّ)**، ولكونه مبنيًّا على الشكِّ لم يُجعَل من حُسن التَّعليل؛ لأنَّ فيه ادِّعاءً وإصرارًا، والشكُّ يُنافيه، **(كقوله)**، أي: قول أبي تمَّام:/ [٢٧٧/ ٢] **(كأنَّ السَّحابَ الغُرَّ)** جمع الأغرِّ، والمراد: السَّحابُ الماطرةُ الغزيرةُ الماءِ **(غَيَّبنَ تحتها، حبيبًا فما تَرْقَا)**، أراد: ترقأ بالهمزة فخفَّفها، أي: ما تسكن **(لهنَّ مَدامعُ)**[٣]. والضَّمير في (تحتها) لـ«رُبا» في البيت الذي قبله، وهو قولُه:

---

(١) مضى تخريجه آنفًا.

(٢) ذهب إلى هذا الزَّوزنيّ في شرحه للتلخيص اللوح ١١٨/ ١.

(٣) والبيت بتمامه:

كأنَّ السَّحابَ الغُرَّ غَيَّبنَ تحتها حبيبًا فما ترقا لهنَّ مدامعُ

وهو في شرح الصوليّ لديوان أبي تمّام ٣/ ٦٢٣، وديوانه بشرح التبريزي ٤/ ٥٨٠؛ وهو له في الموازنة ١/ ٩٣، ٣/ ٦٥٢، والوساطة ٣٧٨، والتشبيهات لابن أبي عون ١٦٢، وأسرار البلاغة ٢٨٩، وتحرير التحبير ٣١١، والإيضاح ٥٢٢، ونهاية الأرب ٧/ ١١٦.

رُبـا شَـفَعتْ ريـحُ الصَّبـا بنسيـمِـها إلى المُـزن حتَّـى جادَهـا وهـوَ هامعُ[١]

يعني ساقت الرِّيحُ المزنَ إليها. وجادَ من الجَود، وهو: المطرُ العظيمُ القطرِ[٢]. و«الهامع: السَّائل»[٣]. فقد علَّل على سبيل الشكِّ نزولَ المطرِ من السَّحاب بأنَّها غيَّبتْ حبيبًا تحت تلك الرُّبى فهي تبكي عليها، وهذا البيت يُشير إلى قول محمَّد بن وُهيب:

طَلَلانِ طالَ عليهمـا الأمَدُ دَرَسـا فـلا عَلَـمٌ ولا نَضَـدُ

لبِسـا البِلـى فكأنَّمـا وَجَـدا بعدَ الأحِبَّـةِ مِثـلَ مـا أجِـدُ[٤]

وقال بعضُ النُّقَّاد[٥]: «فسَّر هذا البيت قومٌ فقالوا: أراد بـ‹حبيب› نفسَه، ولا أدري ما هذا التَّفسيرُ»[٦].

قلتُ: وجهُ هذا التَّفسيرِ أنَّه قُصِد به الملاءمةُ لمطلع القصيدةِ، وهو قولُه:

أَلَا إنَّ صـدري مِـن عزائـي بلاقعُ عشيَّـةَ شـاقتني الدِّيـارُ البلاقـعُ[٧]

وفـي بعضِ النُّسـخ مـن «الدِّيوان» هـذا البيت قبل قولـه: (كأنَّ السَّـحابَ الغُـرَّ)[٨]، وعلى هذا فالضَّميرُ فـي (تحتهـا) للدِّيـار البلاقـع، وكأنَّ نفسَ أبـي تمَّام هـو الحبيبُ الـذي فقدتُه السَّـحابُ في تلـك الدِّيار.

---

(١) في شرح الصوليّ لديوان أبي تمَّام ٣/ ٦٢٤، وديوانه بشرح التبريزي ٤/ ٥٨١؛ وهو فيهما بعد البيت محلِّ التمثيل لا قبله.
في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «قوله: ‹ربى›، أي: في الدِّيار البلاقع أماكنُ مرتفعةٌ شفعتِ الرِّيح إلى المُزن لأجل رياضها فأمطرها، أي: أمطر المُزن للرُّبى مطرًا هو سائل بشفاعة الرِّيح إلى المُزن». «منه».

(٢) انظر: الصحاح (جود).

(٣) الصحاح (همع).

(٤) من قوله: «فقد علَّل» إلى هنا بلفظ قريب في شرح الصوليّ لديوان أبي تمَّام ٣/ ٦٢٣ - ٦٣٤.
والبيتان في ديوان محمَّد بن وُهيب ١/ ٧١ - ٧١ (ضمن شعراء عبَّاسيون)؛ وهما له في عيار الشعر ١٨٩، وشرح الصوليّ لديوان أبي تمَّام ٣/ ٦٣٤، والموازنة ١/ ٤٩٠، والرسالة المُوضِحة ٥٠، والوساطة ٢٨٠، والصناعتين ٤٥٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٦٢، والعمدة ٦٣٩. والنَّضَد، من أنضاد الجبال، وهي: جنادلُ بعضُها فوق بعض.

(٥) في هامش (ت) و(ك): «أبو بكر»، يعني الصوليَّ، كما سيأتي.

(٦) شرح الصوليّ لديوان أبي تمَّام ٣/ ٦٢٣، وفي مطبوعه «والله ما أدري هذا التفسير» مكان «وما أدري هذا التفسير».

(٧) في شرح الصوليّ لديوان أبي تمَّام ٣/ ٦٢٣، وديوانه بشرح التبريزي ٤/ ٥٨٠. وهذا البيت هو الثالث في ترتيب أبيات القصيدة.

(٨) هو كذلك في نسختي الصوليِّ والتبريزيِّ.

[التفريع]

(ومنه) أي: مِن المعنويِّ (التَّفريعُ: وهو أن يُثبَت لمُتعلَّق أمرٍ حُكمٌ بعد إثباته)، أي: إثباتِ ذلك الحكمِ (لمُتعلَّق له آخرَ)، على وجه يُشعِر بالتَّفريع والتَّعقيبِ. وهو احترازٌ عن نحو قولنا: «غلامُ زيدٍ راكبٌ وأبوه راجلٌ».

(كقوله)، أي: قولِ الكُميتِ من قصيدة يمدح بها أهلَ البيتِ:

(أحلامُكم لسَقام الجهلِ شافيـةٌ ... كما دِماؤكم تشفي مِن الكَلَبِ)[١]

الكَلَب بفتح اللام: شِبهُ جنونٍ يحدث للإنسان من عضِّ الكَلْب[٢]/ [٢٧٨/ ١] الكَلِب، وهو الذي كَلِب بأكل لحومِ النَّاس، فيأخذه من ذلك شِبهُ جنونٍ لا يعَضُّ إنسانًا إلا كَلِب، ولا دواءَ له أنجعُ من شُرب دمِ مَلِك، يعني: أنتم أربابُ العقول الرَّاجحةِ وملوكٌ وأشرافٌ[٣].

وفي طريقته[٤] قول الحماسيِّ:

بُناةُ مكارمٍ وأُساةُ كَلْمٍ ... دماؤكمُ مِن الكَلَبِ الشِّفاءُ[٥]

فقد فرَّع على وصفهم بشفاء أحلامِهم لسَقام الجهلِ وصفَهم بشفاء دمائهم من داء الكَلَبِ.

[تأكيدُ المدحِ بما يُشبِه الذمَّ]

(ومنه)، أي: من المعنويِّ (تأكيدُ المدحِ بما يُشبِهُ الذَّمَ)[٦].

---

(١) البيت في ديوانه ١٩؛ وهو له في **الحيوان** ٥/ ٣٤٣، و**العمدة** ٦٣٦، و**تحرير التحبير** ١٦٥، و**منهاج البلغاء** ٥٩، وفيها جميعًا «يُشفى بها الكَلَبُ»، وبالرواية ههنا في **الإيضاح** ٥٢٣، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٢٨/ ٢؛ وبلا نسبة في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٣٧/ ١.

(٢) جاء ظهر اللوح ٢٧٨ ووجه اللوح ٢٧٩ فارغًا، وكُتب خلالهما: «البياضُ صحيحٌ».

(٣) من قوله: «الكَلَب بفتح اللام» إلى هنا بلفظ قريب في **شرح الحماسة** للمرزوقيِّ ١٦٥٩ ـ ١٦٦٠، أورده المرزوقيُّ شرحًا لبيت أبي البرج الآتي، فاستفاد منه التفتازانيُّ في شرح بيت الكُميت، ثمَّ أورد بيت الحماسة ومثَّل به للتفريع.

(٤) في هامش (د) **تعليق من التفتازانيِّ**، نصُّه: «أي: من حيث إنَّهم ملوكٌ دماؤهم شفاءٌ لداء الكَلَب، لا من حيث التفريع». «منه».

(٥) البيت من حماسيَّة لأبي البرج القاسم بن حنبل المُرِّيِّ في **شرح الحماسة** للمرزوقيِّ ١٦٥٩؛ و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٨٤/ ٢؛ ولبعض المُرِّيين في **الحيوان** ٢/ ٥؛ ونُسِب إلى الحطيئة في **نهاية الأرب** ٧/ ٧٨؛ وهو في **ديوان أمية بن أبي الصلت** ٥٤٧، فيما أُنشِد لأميَّة وليس له؛ وهو بلا عزو في **دلائل الإعجاز** ١٤٨.

(٦) قال الشِّيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣١٩/ ١: «ويسمَّى الاستثناءَ والرجوعَ أيضًا».

النَّظرُ في هذه التَّسمية على الأعمِّ الأغلبِ، وإلَّا فقد يكون ذلك في غير المدحِ والذمِّ، ويكون من محسِّنات الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، «يعني: إن أمكن لكم أن تنكحوا ما قد سلف فلتنكحوه، فلا يحلُّ لكم غيرُه، وذلك غيرُ ممكن، والغرضُ المبالغةُ في تحريمه»[(١)]، وليُسمَّ تأكيدَ الشَّيءِ بما يُشبه نقيضَه.

(وهو ضربان: أفضلُهما أن يُستثنى مِن صفة ذمٍّ مَنفيَّةٍ عن الشَّيء صفةُ مدح) لذلك الشَّيء (بتقدير دُخولها فيه)، أي: دخولُ صفةِ المدحِ في صفة الذَّم، (كقوله)، أي: قول النَّابغة الذُّبيانيِّ:

(ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم بهنَّ فُلولٌ) ....

أي: كسورٌ في حدِّها، والواحد فلٌّ[(٢)]، (مِن قِراعِ الكتائبِ)[(٣)]، أي: من مضاربة الجيوشِ.

فالعيبُ صفةُ ذمٍّ منفيَّةٌ، قد استثنى منها صفةَ مدح هو أنَّ سيوفهم ذواتُ فلولٍ، (أي: إن كان فُلولُ السَّيفِ عيبًا فأثبِتْ شيئًا منه)، أي: مِن العيب (على تقدير كونِه منه)، أي: كونِ فلولِ السَّيف من العيب. وهذا زيادةُ توضيحٍ للمقصود وتصريحٌ به، وإلَّا فهو مفهومٌ من بنائه على الشَّرط المذكور.

(وهو)، أي: هذا التَّقديرُ وهو كون الفلولِ من العيب (مُحالٌ)؛ لأنَّه كناية عن كمال الشَّجاعة، (فهو)، أي:/[٢٧٩/ ٢] إثباتُ الشَّيءِ من العيب (في المعنى تعليقٌ بالمُحال)، كما يقال: «حتَّى يبيضَّ القارُ[(٤)]، و﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]»[(٥)].

---

(١) الكشَّاف ١/ ٥١٥ (النساء، ٤/ ٢٢).

(٢) انظر: الصحاح (فلل).

(٣) البيت بتمامه:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفهم بهنَّ فلولٌ من قراع الكتائبِ

في ديوانه ٦٠؛ وهو له في كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٦، والكامل ٧١، والبديع لابن المعتزّ ٦٢، والمنصف لابن وكيع ١/ ٦٣- والصناعتين ٤٠٨، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ٩٧٠، والعمدة ٦٤٩، وسرّ الفصاحة ٤٠٨، وحدائق السِّحر ١٣٣، وتحرير التحبير ١٣٣، ومقدمة الدُّرّ الفريد ١٢٨، والإيضاح ٥٢٤، ونهاية الأرب ٧/ ١٢٢؛ وبلا عزو في الكشَّاف ١/ ٥١٥ (النساء، ٤/ ٢٢)، ٢/ ١٠٤ (الأعراف، ٧/ ١٢٦)، ٥١٥ (مريم، ١٩/ ٦٢)، ٤/ ٢٣٨ (البروج، ٨٥/ ٨).

(٤) من ألفاظ التأبيد عند العرب، وهو مثلٌ في تبعيد الشيء. انظر: أمالي القالي ١/ ٢٣٣، والحيوان ٥/ ٥٢٨، ورسائل الجاحظ ١/ ٢٠٦، وثمار القلوب ٤٦٢. والقار: شيء أسودُ تُطلى به السفن والإبل، يمنع الماء أن يدخل.

(٥) الكشَّاف ١/ ٥١٥ (النساء، ٤/ ٢٢).

(فالتَّأكيد فيه)، أي: تأكيدُ المدح ونفي صفةِ الذمِّ في هذا الضَّرب:

(مِن جهة أنَّه كدعوى الشَّيء ببيِّنة)؛ لأنَّك قد علَّقتَ نقيضَ المطلوبِ، وهو إثباتُ شيءٍ من العيب بالمحال، والمعلَّق بالمحال محالٌ، فعدمُ العيبِ ثابتٌ.

(و) من جهة **(أنَّ الأصلَ في)** مطلقِ **(الاستثناءِ)** هو **(الاتِّصال)**، أي: كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوتِ عن الاستثناء، ليكون ذِكرُ المستثنى إخراجًا له عن الحكم الثَّابتِ للمستثنى منه، وذلك لأنَّ الاستثناء المنقطعَ مجازٌ على ما تقرَّر في أصول الفقه[١].

وإذا كان الأصلُ في الاستثناء الاتِّصال، **(فذِكْر أداتِه قبل ذِكر ما بعدها)** وهو المُستثنى **(يُوهِم إخراجَ شيءٍ)** وهو المستثنى **(ممَّا قبلها)**، أي: ما قبل الأداة، وهو المستثنى منه، يعني يُوقَع في وهم السَّامعِ وظنِّه أنَّ غرضَ المتكلِّم أن يُخرج شيئًا من أفراد ما نفاه من المنفيِّ ويُريدَ إثباتَه حتَّى يحصل فيهم شيءٌ من العيب. يقال: «توهَّمت الشَّيءَ، أي: ظننتُه، وأوهمتُه غيري»[٢].

(فإذا وليَها)، أي: الأداةَ **(صفةُ مدح)**، وتحوَّل الاستثناءُ من الاتِّصال إلى الانقطاع **(جاء التَّأكيدُ)**[٣] لِما فيه من المدح على المدح، والإشعارِ بأنَّه لم يجد فيه صفة ذمٍّ حتَّى يُثبتَها[٤] فاضطرَّ إلى استثناء صفةِ مدح، مع ما فيه من نوع خِلابةٍ وتأخيذٍ[٥] للقلوب[٦].

(و) الضَّرب **(الثَّاني)** من تأكيد المدحِ بما يُشبِه الذمَّ **(أن يُثبَت لشيء صفةُ مدح ويُعقَّب بأداة الاستثناءِ)**، أي: يُذكَر عَقيب إثباتِ صفة المدح لذلك الشَّيءِ أداةُ الاستثناءِ، **(تليها صفةُ مدحٍ أخرى**

---

(١) وهو رأيُ الأكثرين منهم، ومن الأصوليين من ذهب إلى أنَّه حقيقة. انظر: **مختصر ابن الحاجب** ٧٩٢، و**شرح العضد على المختصر** ٢/ ١٣٢، و**التلويح** ٢/ ٦٧، و**فوائد شرح مختصر الأصول** ٢/ ١٣٢.

(٢) **الصحاح** (وهم).

(٣) «جاء التأكيد» ليس في مخطوط **التلخيص** اللوح ٧٧/ ٢.

(٤) في (ج) و(ك) و(ي) ومن نسخة على هامش (ت): «ينفيها»، وفي (ت) ومن نسخة على هامش (صل): «يستثنيها». والوجوه الثلاثة صحيحة من حيث محصول الكلام.

(٥) في هامش (صل): «ضربٌ من السِّحر».

(٦) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٥٢٤.

له)، أي: لذلك الشَّيء (نحو «أنا أفصحُ العربِ بَيدَ أنّي مِن قُريش»)[١]، و(بيدَ) بمعنى (غير)[٢]، وهو/[١/٢٨٠] أداةُ الاستثناء.

(وأصلُ الاستثناء فيه)، أي: في هذا الضَّربِ (أيضًا أن يكون مُنقطِعًا)، كما أنَّ الاستثناء في الضَّرب الأوَّلِ منقطعٌ، لكون المستثنى غيرَ داخل في المستثنى منه، وهذا لا ينافي قوله: (إنَّ الأصل في مطلق الاستثناءِ هو الاتِّصال). فليُتأمَّل.

(لكنَّه)، أي: الاستثناءَ المنقطعَ في هذا الضَّرب (لم يُقدَّر مُتَّصلًا)، كما في الضَّرب الأوَّل، بل بقي على حاله من الانقطاع، لأنَّه ليس في هذا الضَّربِ صفةٌ ذمّ منفيَّة عامَّة يمكن تقديرُ دخولِ صفة المدح فيها، وإذا لم يقدَّر الاستثناءُ في هذا الضَّرب متَّصلًا (فلا يُفيد التَّأكيدَ إلَّا مِن الوجهِ الثَّاني) من الوجهين المذكورين في الضَّرب الأوَّل، وهو أنَّ الأصل في مطلق الاستثناءِ الاتِّصال، فذِكرُ أداته قبل ذِكر المستثنى يُوهِم إخراجَ شيءٍ ممَّا قبلها من حيث إنَّه استثناء، فإذا ذُكر بعد الأداة صفةُ مدح أخرى جاء التَّأكيدُ، ولا يتأتى فيه التَّأكيدُ من الوجه الأوَّل، أعني دعوى الشَّيءِ ببينة؛ لأنَّه مبنيٌّ على التَّعليق بالمُحال المبنيِّ على تقدير الاستثناءِ متَّصلًا.

(ولهذا)، أي: لكون التَّأكيد في هذا الضَّربِ من الوجه الثَّاني فقط (كان) الضَّرب (الأوَّلُ أفضلَ) لإفادة[٣] التَّأكيد من الوجهين[٤].

وأمَّا قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢] فيحتمل أن يكون من الضَّرب الأوَّلِ، بأن يُقدَّر السَّلامُ داخلًا في اللغو فيُفيد التَّأكيدَ من وجهين؛ وأن يكون من الضَّرب الثَّاني بألَّا يُقدَّر ذلك، ويُجعلَ الاستثناءُ من أصله منقطعًا. ويحتمل وجهًا آخرَ، وهو أن يُجعَل الاستثناء متَّصلًا حقيقةً؛ لأنَّ معنى السَّلام الدُّعاء بالسَّلامة، وأهلُ الجنَّة أغنياءُ عن ذلك،/[٢/٢٨٠] وكان ظاهره من قبيل

---

(١) أورده في الأحاديث البغويُّ في كتابه شرح السنَّة ٤/ ٢٠٢، ولا يكاد يُعرَف فيها فلا يُعلم مَن أخرجه ولا مَن أسنده. انظر لذلك: كشف الخفاء ١/ ٢٢٨، ٢/ ٥١٣. وهو حديث مشهور عند أرباب اللغة مذكور في رسائل الجاحظ ٤/ ١١٧، ومجالس ثعلب ١/ ١١، وسرّ الفصاحة ٦٧، والفائق ١/ ١١، ١٤١، والنهاية في غريب الحديث ١/ ١٧١، وشرح الرضيّ على الكافية ٢/ ١٢٧؛ وهو في الإيضاح ٥٢٤، ونهاية الأرب ٧/ ١٢١، لِما نحن فيه.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ١/ ١١، والفائق ١/ ١٤١، والنهاية في غريب الحديث ١/ ١٧١.

(٣) في (ج): «لإفادته».

(٤) بعض ما مضى بلفظ قريب في الإيضاح ٥٢٤.

اللغو وفضولِ الكلام لولا ما فيه من فائدة الإكرامِ، فكأنَّه قيل: لا يسمعون فيها لغوًا إلَّا هذا النَّوع من اللغو[١].

وقوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝٢٥ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٥ ـ ٢٦]: يمكن حملُه على كلٍّ من ضربَي تأكيد المدحِ بما يشبه الذمَّ كما مرَّ، ولا يمكن حملُه على الوجه الثَّالثِ أعني حقيقةَ الاستثناءِ المتَّصل؛ لأنَّ قولهم: ﴿سَلَٰمًا﴾ وإن أمكن جعلُه من قبيل اللغو لكنَّه لا يمكن جعلُه من قبيل التَّأثيم، وهو النِّسبة إلى الإثم؛ وليس لك في الكلام أن تذكر متعدِّدين ثمَّ تأتي بالاستثناء المتَّصل من الأوَّل مثل أن تقول: «ما جاءني رجلٌ ولا امرأة إلَّا زيدًا»، ولو قصدتَ ذلك كان الواجبُ أن تؤخر ذِكرَ الرَّجل.

(ومنه)، أي: من تأكيد المدحِ بما يشبه الذمَّ (ضربٌ آخرُ)، وهو أن يُؤتى بالاستثناء مفرَّغًا[٢]، ويكونَ العاملُ ممَّا فيه معنى الذمِّ، والمستثنى ممَّا فيه معنى المدح.

(نحو: ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأعراف: ١٢٦])، أي: «ما تَعيب منَّا إلَّا أصل المناقبِ والمفاخرِ كلِّها، وهو الإيمانُ بآيات الله تعالى»[٣]. يقال: نَقِم منه وانتقم إذا عابه وكَرِهه[٤].

وعليه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [المائدة: ٥٩]، فإنَّ الاستفهام فيه للإنكار فيكون بمعنى النَّفي. وهو كالضَّرب الأوَّل في إفادة التَّأكيد من وجهين[٥].

(والاستدراكُ) الدالُّ عليه لفظ «لكن» (في هذا البابِ)، أي: بابِ تأكيدِ المدح بما يشبه الذمِّ، (كالاستثناء) في إفادة المراد، (كما في قوله)، أي: قول أبي الفضل بديعِ الزَّمانِ الهَمَذانيِّ يمدح خلفَ بن أحمدَ السِّجستانيَّ:/ [٢٨١و]

(١) هذه الوجوه الثلاثة بمعناها في **الكشَّاف** ٢/ ٥١٥ (مريم، ١٩/ ٦٢)، و**الإيضاح** ٥٢٥.

(٢) الكلام في **الإيضاح** ٥٢٥.

(٣) **الكشَّاف** ٢/ ١٠٤ (الأعراف، ٧/ ١٢٦)، و**الإيضاح** ٥٢٥.

(٤) انظر: **الصحاح** (نقم).

(٥) الظاهر أنَّ التفتازانيَّ أورد هذا التنبيه؛ لأنَّ الزمخشريَّ جعل آية الأعراف السالفة وبيتَ النابغة من وادٍ واحد، ولم يجعلها قسمًا على حياله، كما فعل القزوينيُّ ههنا، فبيَّن التفتازانيُّ أنَّ مراد الزمخشريِّ بالشَّبه بين الآية والبيت إفادتهما التأكيد من وجهين.

(هـو البدرُ إلّا أنّـه البحرُ زاخـرًا سوى أنّه الضّرغامُ لكنّه الوَبْلُ)[١]

فالأوّلان استثناءان، مثل قوله: «بيدَ أنّي من قريش»[٢]، وقوله: (لكنّه الوبلُ) استدراكٌ يُفيد من التّأكيد ما يُفيده هذا الضّربُ من الاستثناء؛ لأنّه استثناء منقطعٌ، و(إلّا) فيه بمعنى «لكنّ».

[تأكيد الذمّ بما يُشبه المدحَ]

(ومنه)، أي: مِن المعنويّ (تأكيدُ الذمِّ بما يُشبهُ المدح، وهو ضربان:

أحدُهما: أن يُستثنى مِن صفة مدح مَنفيّةٍ عن الشّيء صفةُ ذمٍّ له[٣]، بتقدير دخولها فيها)، أي: دخولِ صفة الذمِّ في صفة المدحِ، (كقولك: «فلان لا خير فيه إلّا أنّه يسيء إلى مَن أحسن إليه».

وثانيهما: أن يَثبُت للشّيء صفة ذمٍّ، ويُعقَّبَ بأداة استثناء تليها صفة ذمٍّ أخرى له، كقولك: «فلانٌ فاسقٌ إلّا أنّه جاهل»).

فالضّربُ الأوّل يفيد التّأكيدَ من وجهين، والثّاني من وجه واحد، (وتحقيقُهما على قياس ما مرَّ)[٤].

ويأتي منه الضّربُ الآخرُ، أعني الاستثناءَ المفرّغ، نحو «لا يُستحسَن منه إلّا جهلُه»، والاستدراكُ فيه بمنزلة الاستثناءِ نحو «جاهلٌ لكنّه فاسقٌ».

[الاستتباع]

(ومنه)، أي: مِن المعنويِّ (الاستتباعُ[٥]: وهو المدحُ بشيءٍ على وجه يَستتبعُ المدحَ بشيءٍ آخر، كقوله)، أي: قول أبي الطيِّب:

(نهبتَ مِن الأعمـارِ ما لو حويتَه) ....

---

(١) في ديوانه ١٢٠، ويتيمة الدهر ٤/ ٣٤٤؛ وهو له في حدائق السِّحر ١٣٣، ونهاية الإيجاز ١٧٦، والإيضاح ٥٢٥؛ وهو بلا عزو في مفتاح العلوم ٥٣٧، ولم يذكر السكّاكيُّ في «تأكيد المدح بما يشبه الذمّ» شيئًا غيرَ هذا البيت.

(٢) مضى تخريجه آنفًا.

(٣) «له» ليس في متن مخطوط التلخيص اللوح ٧٨/ ١.

(٤) زِيد في (ع): «في باب تأكيد المدح بما يُشبه الذمّ».

(٥) ويُسمّى «المدح المُوجّه»، كما في الفسر ١/ ٨١٢، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ١٢٨٧، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٣٦، وحدائق السحر ١٣١، ونهاية الإيجاز ١٧٥، ونهاية الأرب ٧/ ١٨١؛ وسمّاه «المضاعف» في الصناعتين ٤٤١؛ وأورده باسم «التعليق» في تحرير التحبير ٤٤٣. وهذه التسميات كلُّها مذكورة في شرح الكافية البديعية ٢٨٨.

أي: جمعتَه.

.... (لهُنِّئَتِ الدُّنيا بأنَّكَ خالدُ)(١)

مدحَه بالنِّهاية في الشَّجاعةِ)، إذ كثُر قتلاه، بحيث لو ورث أعمارهم لخُلِّد في الدُّنيا (على وجهٍ استتبعَ مَدْحه بكونه سببًا لصلاح الدُّنيا ونظامِها)، حيث جعل الدُّنيا مهنَّئة بخلوده، ولا معنى لتهنئة أحد بشيء لا فائدة له فيه.

قال عليُّ بن عيسى الرَّبَعيُّ: (وفيه)، أي: في البيت وجهان آخران من المدح:

أحدهما: (أنَّه نهبَ الأعمارَ دون الأموالِ)، وهذا ممَّا ينبئ عن علوِّ الهمَّة(٢).

(و) الثَّاني: (أنَّه لم يكن ظالمًا في قَتْلهم)،/ [٢/٢٨١] أي: قتل مقتوليه؛ لأنَّه لم يقصد بذلك إلَّا صلاحَ الدُّنيا وأهلِها، وذلك لأنَّ تهنئة الدُّنيا إنَّما هي تهنئةٌ لأهلها، فلو كان ظالمًا في قتل مَن قَتَل لَمَا كان لأهل الدُّنيا سرور بخلوده(٣).

[الإدماج]

(ومنه)، أي: مِن المَعنويِّ (الإدماجُ) يقال: أدمَجَ الشَّيءَ في الثَّوب إذا لفَّه فيه(٤). (وهو: أن يُضمَّن كلامٌ سِيقَ لمعنًى)، مدحًا كان أو غيره، (معنًى آخرَ)، منصوبٌ مفعولٌ ثانٍ لـ(يُضمَّن) وقد أُسنِد إلى المفعول الأوَّل. فهذا المعنى الثَّاني يجب ألَّا يكون مصرَّحًا به، ولا يكونَ في الكلام إشعارٌ بأنَّه مَسوقٌ لأجله.

فمَن قال في قول الشَّاعر:

أبى دهرُنا إسعافَنا في نفوسِنا ... وأسعفنا فيمَن نُحِبُّ ونُكرِمُ

---

(١) في ديوانه ٣١٤، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ١٢٨٧، وهو له في الصناعتين ٤٢٤، حدائق السِّحر ١٣١، ونهاية الإيجاز ١٧٦، ومنهاج البلغاء ١١٠، والإيضاح ٥٢٦، ونهاية الأرب ٧/ ١٨١، وشرح الكافية البديعية ٢٨٩؛ وبلا عزو في مفتاح العلوم ٥٣٩.

(٢) زاد التفتازانيُّ ههنا في المختصر ٤/ ٣٩٨ قوله: «وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذِّكر والإعراضِ عن الأموال، مع أنَّ النهب بها أليَقُ. وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابياتِ، وإن لم يعتبره أئمَّة الأصول».

(٣) نقل ابن الشجريِّ في أماليه ٣/ ١٣٦ هذه الوجوه الأربعة في بيت أبي الطيِّب عن الرَّبَعيِّ، وكلامه بمعناه في شرح الواحدي لديوان المتنبي ١٢٨٧.

(٤) الكلام بلفظ قريب في الصحاح (دمج).

فقلتُ له نُعماكَ فيهم أتِمَّها ... ودَعْ أمرَنا إنَّ المُهِمَّ المُقدَّمُ[(١)]

: «إنَّه أدمجَ شكوى الزَّمانِ في التَّهنئة»[(٢)] = فقد سها؛ لأنَّ الشِّكاية مُصرَّح بها فكيف تكون مدمجةً، ولو جَعَل التَّهنئةَ مدمجةً لكان أقربَ[(٣)].

(**فهو أعمُّ مِن الاستتباع**) لشموله المدحَ وغيرَه واختصاصِ الاستتباعِ بالمدح، (**كقوله**)، أي: قول أبي الطيِّب: (**أُقلِّبُ فيه**)، أي: في ذلك الليل (**أجفاني كأنِّي**

.... **أعدُّ بها على الدَّهرِ الذُّنوبا**[(٤)]

فإنَّه ضمَّن وصف الليل بالطُّول الشِّكايةَ مِن الدَّهرِ)، يعني لكثرة تقليبي لأجفاني في ذلك الليل كأنِّي أعُدُّ على الدَّهر ذنوبه[(٥)].

وقولُه: (معنًى آخرَ) أراد به الجنسَ أعمَّ من أن يكون واحدًا، كما في بيت أبي الطيِّب، أو أكثرَ كما في قول ابن نُباتة:

ولا بدَّ لي مِن جَهلةٍ في وِصالهِ ... فمَن لي بخِلٍّ أُودِعُ الحِلمَ عندهُ[(٦)]

فإنَّه أدمجَ في الغزل الفخرَ بكونه حليمًا، حيث كنَّى من ذلك بالاستفهام عن وجود خليلٍ صالحٍ

---

(١) قالهما عبيد الله بن عبد الله بن طاهر لعُبيد الله بن سليمان بن وهب حين وزرَ للمعتضِد. وهما له في **العمدة** ٦٣٤، و**الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة** ٢/ ٩٠٤، و**التذكرة الحمدونية** ٤/ ١٥٧، و**تحرير التحبير** ٤٤٩، و**المصباح** ٢٦٦، و**وفيات الأعيان** ٣/ ١٢١، في ترجمة قائلهما، و**شرح الكافية البديعية** ٣١٤، و**نهاية الأرب** ٧/ ١٦٤، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٨٥/ ١؛ وبلا عزو في **الإيضاح** ٥٢٨.

(٢) في **تحرير التحبير** ٤٤٩، و**المصباح** ٢٦٧، و**شرح الكافية البديعية** ٣١٤. ونقله القزوينيُّ في **الإيضاح** ٥٢٨، واعترض عليه بما سيأتي.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٥٢٨.

(٤) البيت بتمامه:

أُقلِّب فيه أجفاني كأنِّي ... أعدُّ به على الدَّهر الذُّنوبا

وهو في **ديوانه** ١٨٠، و**شرح الواحدي لديوان المتنبي** ٨٤٩؛ وله في **العمدة** ٦٣٨، مثالًا للتفريع، وفي **تحرير التحبير** ٤٤٥، مثالًا للتعليق، وفي **الإيضاح** ٥٢٧، لِما نحن فيه.

(٥) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **شرح الواحدي لديوان المتنبي** ٨٤٩.

(٦) البيت له في **التذكرة الحمدونية** ٦/ ١٩٥، و**تحرير التحبير** ٤٥٠، و**الإيضاح** ٥٢٧، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٨٥/ ٢، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٣١/ ١.

لأن يُودِعه حلمَه، وضمَّن الفخرَ بذلك شكوى الزّمان لتغيُّر الإخوانِ، حيث أخرَج الاستفهامَ مُخرجَ الإنكارِ تنبيهًا على أنَّه لم يبقَ في الإخوان/ [٢٨٢/ ١] مَن يصلح لهذا الشَّان، فنبَّه بذلك على أنَّه لم يعزِم على مفارقة حلمه أبدًا، لكن لمَّا كان مُريدًا لوصل هذا المحبوبِ الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على أنَّه إن وُجد مَن يصلُح لأن يُودِعه حلمَه أودَعَه إيَّاه، فإنَّ الودائع تُستعاد آخرَ الأمرِ(١).

[التوجيه]

(ومنه) أي: مِن المعنويِّ (التَّوجيهُ) ويُسمَّى محتمل الضدَّين(٢) **(وهو إيرادُ الكلامِ مُحتمِلًا لوجهين مُختلِفين، كقول مَن قال لأعورَ)** يسمَّى عَمرًا:

خـاطَ لـي عمـرٌو قَبـاءَ **(ليـت عينيـهِ سـواءَ)**(٣)

فإنَّه يحتمل تمنِّيَ أن تصير العينُ العوراء صحيحةً فيكون مدحًا وتمنيَ خيرٍ، وبالعكس فيكون ذمًّا.

قال (**السكَّاكيُّ**: ومنه)، أي: مِن التَّوجيه (**مُتشابِهاتُ القرآنِ باعتبار**)، وهو احتمالها للوجهين المختلفين، وتُفارقه باعتبار آخرَ، وهو أنَّه يجب في التَّوجيه استواء الاحتمالين، وفي المتشابهات أحدُ المعنيين قريبٌ، والآخر بعيدٌ، ولهذا قال السكَّاكيُّ: وأكثر متشابهات القرآن من قبيل التَّورية والإيهام(٤).

[الهزلُ الذي يُراد به الجِدُّ]

(ومنه)، أي: مِن المَعنويّ **(الهَزْلُ الذي يُراد به الجِدُّ**(٥)**، كقوله:**

إذا مـا تـميـمـيٌّ أتـاكَ مُـفـاخِـرًا فقُلْ عَدِّ عن ذا كيف أكْلُكَ للضَّبِّ(٦)

---

(١) من قوله: «فإنَّه أدمج» إلى هنا بمعناه في **تحرير التحبير** ٤٥٠، والإيضاح ٥٢٧ـ٥٢٨.

(٢) هذه التسمية في **حدائق السِّحر** ١٣٢، ونقل أنَّهم يُسمُّونه أيضًا «ذو الوجهين».

(٣) عزاه التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٣٠٦/ ١ لبشار بن برد، وقال صاحب **معاهد التنصيص** ٣/ ١٣٨: «قيل: إنَّ قائله بشار بن برد»، ولم يرِد في أصل **ديوانه**، لكن جعله الشَّيخ ابن عاشور في ملحق **ديوان بشار** ٤/ ٩، ممَّا نُسِب إليه في مصادرَ كثيرة. وهو لأحد الظرفاء في **حدائق السِّحر** ١٣٢؛ وبلا عزو في **مفتاح العلوم** ٥٣٧، و**الإيضاح** ٥٢٨، وشرح **الكافية البديعية** ٨٩، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٣١/ ٢. وجاءت لفظتا «قباء» و«سواء» في أكثر المصادر السالفة مقصورتين، وهما ممدودتان فيما وقفتُ عليه من الأصول الخطيَّة **للمطوَّل والتلخيص والإيضاح**.

(٤) انظر: **مفتاح العلوم** ٥٣٧. ومضى في ص ٧٦١ـ٧٦٢ كلامٌ على هذا، وذَكَر التفتازانيُّ ثمَّة أنَّ القزوينيَّ يذهب مذهبَ السكَّاكيِّ في هذه المسألة.

(٥) تعريفه في **التحرير والتحبير** ١٣٨، وشرح **الكافية البديعية** ٨٠.

(٦) البيت لأبي نواس في **ديوانه** ٢/ ١٣؛ وهو له في **البديع** لابن المعتزّ ٦٣، و**الدُّرّ الفريد** ٢/ ٢٨٤؛ بلا عزو في **تحرير التحبير** ١٣٩، و**الإيضاح** ٥٣٠، ونهاية الأرب ٧/ ١٢٤، وشرح **الكافية البديعية** ٨٠.

[تجاهل العارف]

ومنه)، أي: مِن المَعنويِّ (تجاهلُ العارفِ، وهو كما سمَّاه السكَّاكيُّ: سَوقُ المَعلوم مَساقَ غيره لنُكتةٍ). وقال: «لا أحبُّ تسميته بالتَّجاهل»[١]؛ لوروده في كلام الله تعالى[٢].

(كالتَّوبيخ في قول الخارجيَّةِ: أيَا شجرَ الخابورِ) هو من نواحي ديار بكر[٣] (ما لكَ مُورِقًا) من أورَقَ الشَّجرُ: صار ذا ورق[٤].

.... (كأنَّكَ لم تجزَع على ابن طريفِ)[٥]

فهي تعلم أنَّ الشَّجر لم يجزع على ابن طريف، لكنَّها تجاهلت فاستعملت لفظ ‹كأنَّ› الدالَّ على الشكِّ والمبالغة[٦]. وبهذا يعلم أن ليس يجب في ‹كأنَّ› أن يكون للتَّشبيه، بل قد يُستعمَل في مقام الشكِّ في الحكم[٧]./ [٢/ ٢٨٢]

(والمُبالغةِ)، أي: كالمبالغة (في المدح، كقوله)، أي: قول البحتريِّ:

(ألَمْعُ بَرقٍ سَرى أم ضوءُ مِصباحِ ... أم ابتسامتُها بالمَنظرِ الضَّاحي)[٨]

---

(١) مفتاح العلوم ٥٣٧.

(٢) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٣١٩/ ٢.

(٣) انتقد البغداديُّ في شرح أبيات المغني ١/ ٢٧٦ ما ذهب إليه التفتازانيُّ في معنى «الخابور»؛ وعوَّل على ما ذكره صاحب معجم البلدان ٢/ ٣٣٤ وغيره، من أنَّه نهر عظيم بأرض الجزيرة يمرُّ بمدن كثيرة ويصبُّ في الفرات. قلتُ: تابَعَ التفتازانيُّ في ذلك الشِّيرازيَّ في مفتاح المفتاح اللوح ٥٠/ ١.

(٤) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٥٠/ ١.

(٥) البيت بتمامه:

أيا شجرَ الخابورِ ما لكَ مُورِقًا ... كأنَّك لم تجزع على ابن طريفِ

وهو لليلى بنت طريف بن الصلت ترثي أخاها الوليد بن طريف الذي خرج وبغى في خلافة هارون الرشيد وقُتل على يد قائده يزيد بن مزيد الشيبانيّ. وهو لها في حماسة البحتريّ ٥٢٨، والحماسة البصرية ٦٧٣، ونهاية الأرب ٧/ ١٢٣، والعقد المكلَّل اللوح ١٣٢/ ١؛ وللفارعة أو فاطمة بنت طريف في وفيات الأعيان ٦/ ٣٢، والبداية والنهاية ١٣/ ٥٩٧؛ وللخارجية في الإيضاح ٥٣٠؛ مفتاح العلوم ٢٨٧، ٥٣٨.

(٦) انظر: مفتاح المفتاح اللوح ٥٠/ ١.

(٧) من قوله: «وبهذا يُعلم» إلى هنا ليس في (ك)، وهو من نسخة في هامش (ع) و(س). هذا ومضى تفصيل التفتازانيِّ لمذاهبهم في «كأنَّ» والتحقيق فيها، في ص ٦٠٠.

(٨) في ديوانه ٤٤٢؛ وهو له في الإيضاح ٥٣١، ونهاية الأرب ٧/ ١٢٣.

أي: الظَّاهر. بالَغَ في مدح ابتسامتها، حيث لم يفرِّق بينها وبين لَمْع البرقِ وضوءِ المصباح.

(أو) المبالغة (**في الذمِّ في قوله**)، أي: قول زهير:

وما أدري وسوف إخالُ أدري **(أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ)**[(١)]

فيه دلالةٌ على أنَّ (القوم) للرِّجال خاصَّة[(٢)].

(**والتدلُّه**)، أي: وكالتحيُّر والدَّهَش (**في الحُبِّ، في قوله**)، أي: قول الحسينِ[(٣)] بن عبد الله: (**بالله يا ظبيَات القاعِ**): هو المستوي من الأرض. (**قلْنَ لنا**

.... **ليلايَ منكنَّ أم ليلى مِن البَشرِ**)[(٤)]

في إضافة (ليلى) إلى نفسه أوَّلًا والتَّصريحِ باسمها الظَّاهر ثانيًا تلذُّذٌ.

ومن هذا القبيل خطابُ الأطلالِ والرُّسومِ والمنازلِ والاستفهامُ عنها، كقوله:

أمنزلتَي ميٍّ سلامٌ عليكما هل الأزمُنُ اللاتي مَضيْنَ رَواجعُ

وهل يَرجِعُ التَّسليمَ أو يدفعُ البُكا ثلاثُ الأثافي والدِّيارُ البلاقعُ[(٥)]

---

(١) في **ديوانه** ٦٥؛ وهو له في **البديع** لابن المعتزّ ٦٢، و**الصحاح** (قوم)، و**العمدة** ٦٨٢، ٨٦٩، و**المآخذ على شرَّاح المتنبي** ١/ ٢١٠، ٢٢٠، ٥/ ٣٠٠، و**تحرير التحبير** ١٣٦، **الإيضاح** ٥٣١، و**نهاية الأرب** ٧/ ١٢٣.

(٢) استشهد به على ذلك الجوهريُّ في **الصحاح** (قوم).

(٣) في (ع): «الحسن».

(٤) البيت بتمامه:

بالله يا ظَبَياتِ القاعِ قلنَ لنا ليلايَ منكنَّ أم ليلى من البشرِ

مختلف في نسبته: فهو للعَرجي في ملحق **ديوانه** ١٨٢، و**العمدة** ٦٨٣، و**تحرير التحبير** ١٣٦؛ وللمجنون في **ديوانه** ١٣٠، و**المحبّ والمحبوب** ٢/ ١٥٣، و**حدائق السحر** ١٥٨؛ ولكامل الثقفيّ في **دمية القصر** ١/ ٨٥؛ ولذي الرُّمَّة في ملحق **ديوانه** ١٨٧٦، و**البديع في نقد الشعر** ٩٣، وعبث به المحقِّقان فغيَّراه إلى العَرجي، انظر مخطوط **البديع** اللوح ٣٨/ ١؛ وهو لعبد الله بن الحسين العُرينيّ في **المنصف** لابن وكيع ٤٨٣، ٧٨٤ (طبعة بنغازي)، و**الإيضاح** ٥٣١؛ ولبعض العرب في **الصناعتين** ٣٩٦؛ وهو بلا عزو في **الزهرة** ١/ ٣٥٩، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٢٠/ ١. وانظر تفصيل الكلام على نسبته في **خزانة الأدب** للبغداديّ ١/ ٩٧.

(٥) البيتان لذي الرُّمَّة في **ديوانه** ١٢٧٣ ـ ١٢٧٤، وفيه «يكشف العمى» مكان «يدفع البُكا»؛ والأوَّل منها له في **كتاب سيبويه** ٣/ ٥٧١، و**الموازنة** ١/ ٢١٣، و**الموشح** ٢٢٥، و**الصحاح** (نزل). الأثافي: ما يُوضَع عليه القِدر. والبلاقع: لا شيءَ فيها.

وكالتَّحقير، كقوله[١] تعالى حكاية عن الكفَّار: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] يعنون محمَّدًا عليه السَّلام[٢]، «كأن لم يكونوا يعرفون منه إلَّا أنَّه رجل ما، وهو عندهم أظهرُ من الشَّمس»[٣].

وكالتَّعريض في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤][٤]، وكغير ذلك من الاعتبارات.

[القول بالمُوجَب]

(ومنه)، أي: مِن المعنويِّ **(القولُ بالمُوجَب، وهو ضربان:**

أحدهما: أن تقعَ صفةٌ في كلام الغيرِ كنايةً عن شيء أُثبتَ له)، أي: لذلك الشَّيءِ **(حُكمٌ، فتُثبتَها لغيره)**، أي: فتثبتَ أنت في كلامك تلك الصِّفة لغير ذلك الشَّيءِ، **(مِن غير تعرُّض لثبوته[٥] أو نفيه عنه)**، أي: من غير أن يتعرَّض لثبوت ذلك الحُكم لذلك الغير، أو لانتفائه عن ذلك الغير،/ [٢٨٣/ ١] **(نحو: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨])**، فـ﴿ٱلْأَعَزُّ﴾ صفة وقعتْ في كلام المنافقين كنايةً عن فريقهم، و﴿ٱلْأَذَلَّ﴾ كنايةً عن المؤمنين، وقد أثبتوا لفريقهم المكنَّى عنه بالأعزِّ الإخراجَ فأثبتَ الله تعالى بالردِّ عليهم صفة العزَّة لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرَّض لثبوت ذلك الحُكم الذي هو الإخراجُ للموصوفين بالعزَّة، أعني اللهَ ورسولَه والمؤمنين، ولا لنفيه عنهم[٦].

(والثَّاني: حَملُ لفظٍ وقعَ في كلام الغيرِ على خلافِ مُراده ممَّا يَحتمِله)، أي: حالَ كونِ خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ، **(بذِكْر مُتعلَّقه)**، متعلِّق بالحَمْل، أي: يُحمَل على خلاف مراده بأن يُذكَر متعلَّق ذلك اللفظ.

---

(١) في (ت): «في قوله».

(٢) **الكشَّاف** ٣/ ٢٨٠ (سبأ، ٣٤/ ٧).

(٣) **فتوح الغيب** ١٢/ ٥٠٨، نقله بتصرُّف يسير عن **مفتاح العلوم** ٢٨٧؛ وبعضه في **الإيضاح** ٥٣١.

(٤) مثَّل السكَّاكيُّ بالآية على سوق المعلوم مساقَ غيره في **مفتاح العلوم** ٥٣٨، من غير نصٍّ على أنَّ النكتة فيها التعريضُ، ونصَّ على ذلك القزوينيُّ في **الإيضاح** ٥٣١.

(٥) زِيد في (ت): «له».

(٦) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٥٣٢.

(كقوله:

قلتُ ثقَّلتُ إذ أتيتُ مِرارًا قال ثقَّلتَ كاهلي بالأيادي)

فلفظ (ثقَّلتُ) وَقَع في كلام الغيرِ بمعنى حمَّلتك المؤنةَ، وثقلتُك بالإتيان مرَّةً بعد أخرى، وقد حَمَله على تثقيل عاتقه بالأيادي والمِنَن والنِّعم. وبعده:

قلتُ طوَّلتُ قال لا بل تطوَّلـ ـتَ وأبرمتُ قال حبلَ وِدادي[1]

أي: طوَّلت الإقامةَ والإتيانَ، وأبرمت، أي: أمللت، وأبرَمَ أيضًا: أحكَمَ[2]، والتطوُّل: التفضُّل والإنعامُ[3]، فقوله: «أبرمت» أيضًا من هذا القبيل.

وأمَّا قولُ الشَّاعر:

وإخوانٍ حسبتُهمُ دُروعًا فكانُوها ولكنْ للأعادي

وخِلتُهمُ سِهامًا صائباتٍ فكانُوها ولكن في فؤادي

وقالوا قد صفَتْ منَّا قلوبٌ فقد صَدَقوا ولكن عن وِدادي[4]

فالبيتُ الثَّالث من هذا القبيل، والبيتان الأوَّلان قريبٌ منه[5]؛ لأنَّ اللفظ المحمول على معنًى آخرَ لم يقع في كلام الغير،/ [٢/ ٢٨٣] بل وقع في ظنِّه لمعنى، فحَمَله على خلاف ذلك المعنى.

[الاطِّراد]

(ومنه)، أي: مِن المعنويِّ (**الاطِّرادُ: وهو أن يأتيَ بأسماء المَمدوحِ أو غيرِه و**) أسماءِ (**آبائه على**

---

(١) البيتان لمحمَّد بن إبراهيم الأسديّ من ترجمته في **المنتظم** ١٧/ ١٠٥، و**المحمَّدون من الشعراء** ١٠٦، و**الوافي بالوفيات** ١/ ٣٥٧؛ وثانيهما لابن حجَّاج في **تحرير التحبير** ٥٩٩، و**شرح الكافية البديعية** ٩٦ ـ ٩٧؛ وهما بلا عزو في **الإيضاح** ٥٣٣، و**نهاية الأرب** ٧/ ١٧١.

(٢) انظر: **الصحاح** (برم).

(٣) انظر: **الصحاح** (طول).

(٤) مختلف في نسبتها: فهي لعليّ بن فضّال المجاشعيّ النحويّ القيروانيّ في ترجمته من **معجم الأدباء** ١٨٣٦، و**تاريخ الإسلام** ١٠/ ٤٤٣، و**لسان الميزان** ٦/ ٦، وهي له في **ربيع الأبرار** ١/ ٣٧١، و**الدُّر الفريد** ١٠/ ١٤؛ وهي لابن الروميّ في **ديوانه** ٢/ ٨٠٩، و**معاهد التنصيص** ٣/ ١٨٥ ـ ١٨٦؛ وبلا عزو في **الإيضاح** ٥٣٤، و**التبيان للطيبيّ** ٣٢٤. وانظر تفصيل الكلام عليه في **المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٨٦/ ٢.

(٥) الكلام في **الإيضاح** ٥٣٤.

ترتيب الولادةِ مِن غير تكلُّفٍ) في السَّبك. ويُسمَّى اطِّرادًا؛ لأنَّ تلك الأسماءَ في تحدُّرها كالماء الجاري في اطِّراده وسهولة انسجامه[١]، (كقوله:

إن يَقتلـوكَ فقـد ثللـتَ عُروشَـهـمْ   بعُتيبةَ بن الحارثِ بن شِـهابِ)[٢]

يقال: ثلَّ الله عروشَهم، أي: هَدَم ملكَهم، ويقال للقوم إذا ذهب عزُّهم وتضعضعَتْ حالُهم: قد ثلَّ عرشهم[٣]، أي: إن تبجَّحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد أثَّرتَ في عزِّهم وهدمتَ أساسَ مجدِهم بقتل رئيسهم عتيبةَ بن الحارث، ومنه قولُه عليه السَّلام: «الكريمُ ابن الكريمِ ابن الكريمِ ابن الكريمِ يوسفُ بن يعقوبَ بن إسحاقَ بن إبراهيمَ»[٤].

هذا تمامُ الكلامِ في الضَّرب المعنويِّ.

* * *

(١) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **الإيضاح** ٥٣٤.

(٢) مضى بتخريجه في ص ٥٥.

(٣) الكلام بلفظ قريب في **الصحاح** (ثلل).

(٤) مضى بتخريجه في ص ٥٤.

[المحسّنات اللفظيّة]

(وأمّا) الضَّربُ (اللفظيُّ) من الوجوه المحسِّنةِ للكلام فالمذكورُ منه في الكتاب سبعةٌ:

[الجناس]

(فمنه الجناسُ بين اللَّفظين: وهو تشابهُهما في اللَّفظ)، أي: في التلفُّظ، فيخرج التَّشابهُ في المعنى نحو «أَسَد» و«سَبُع»، أو في مجرَّد عددِ الحروف نحو «ضَرَب» و«عَلِم»، أو في مجرَّد الوزنِ نحو «ضَرَب» و«قَتَل»، ثمَّ وجوه التَّشابه في اللفظ كثيرةٌ يجيء تفصيلها.

والجناسُ ضربان: تامٌّ وغير تامٍّ:

[الجناس التامّ]

(والتامُّ منه: أن يتَّفقا)، أي: اللفظان (في:

أنواع الحروفِ)، فكلٌّ من الألف والباءِ والتاءِ إلى الآخر نوعٌ آخرُ من أنواع الحروفِ، وبهذا يخرج نحو «يفرح» و«يمرح».

(و) في (أعدادها)، وبه يخرج نحو «السَّاق» و«المَساق».

(و) في (هيئاتها)، وبه يخرج نحو «البَرْد» و«البُرْد» بفتح أحدهما وضمِّ الآخر، فإنَّ هيئة الكلمةِ: هو كيفيَّة تحصل لها باعتبار حركاتِ الحروف وسكناتها، فنحو «ضَرَب» و«قَتَل» على هيئة واحدة، بخلاف «ضَرَب» المبنيِّ للفاعل/ [٢٨٤/ ١] و«ضُرِب» المبنيِّ للمفعول.

(و) في (ترتيبها) أي: تقديم بعضِ الحروف على بعض وتأخيرِه عنه، وبه يخرج نحو «الفتح» و«الحتف»، ووجهُ الحُسن في هذا القسم أعني التامَّ حسنُ الإفادة مع أنَّ صورته صورةُ الإعادةِ.

(فإن كانا)، أي: اللفظان المتَّفقان في جميع ما ذُكر (مِن نوع) واحد من أنواع الكلمةِ، (كاسمين أو فعلين أو حرفين (سُمِّيَ مُتماثلًا)؛ لأنَّ التَّماثُل هو الاتِّحاد في النَّوع. ثمَّ الاسمان:

إمَّا متَّفقان في الإفراد أو الجمعيَّة بأن يكونا:

مفردين، (نحو: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [الروم: ١٢])، أي: القيامةُ (﴿ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [الروم: ٥٥]) من ساعات الأيَّامِ.

أو جمعين، نحو قولِ الشَّاعر:

حَدَقُ الآجالِ آجالُ   والهوى للمَرء قتَّالُ[1]

«الأوَّل جمعُ (إجْل) بالكسر، وهو: القطيع من بقر الوحش، والثَّاني جمع (أَجَل)، والمرادُ به منتهى الأعمارِ»[2].

وإمَّا مختلفان، نحو «فلانٌ طويل النِّجادِ وطلَّاعُ النِّجاد». الأوَّل مفردٌ، والثَّاني جمعُ (نَجْد)، وهو: ما ارتفع من الأرض[3].

(وإن كانا)، أي: اللفظان المتَّفقان فيما ذُكر **(مِن نوعين)**: اسمٍ وفعلٍ، أو اسمٍ وحرفٍ، أو فعل وحرف، **(سُمِّي مُستوفًى[4]، كقوله)**، أي: قول أبي تمَّام:

(ما ماتَ مِن كرَم الزَّمانِ فإنَّهُ   يحيا لدى يحيى بن عبدِ اللهِ)[5]

لأنَّه كريمٌ يحيي الكرمَ ويُجدِّده.

(وأيضًا) تقسيمٌ آخرُ للتامِّ، وهو أنَّه **(إن كان أحدُ لفظَيه)**، أي: لفظَي التَّجنيس التامِّ **(مُركَّبًا)** والآخرُ مفردًا **(سُمِّي جناسَ التَّركيبِ)**، وبعد أن يكون التَّجنيسُ جناسَ التَّركيبِ:

---

(١) البيت لأبي سعد عيسى بن خالد المخزوميّ في **البيان والتبيين** ٣/ ٢٥١، **والموشح** ٤١٠، **وتحرير التحبير** ٣٩٣، **والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٨٦/ ٢؛ وهو بلا عزو في **الإيضاح** ٥٣٦، **والتبيان** للطِّيبيّ ٤٠٤.

(٢) **الإيضاح** ٥٣٦. وانظر: **الصحاح** (أجل).

(٣) زِيد في (ج) و(ك) ومن نسخة في هامش (ع) و(س): «ونحو قول الحريريِّ:

وذي ذِمامٍ وفتْ بالعهدِ ذمَّتُه   ولا ذمامَ له في مَذهَب العَربِ

الذِّمام الأوَّل: الحرمة، والثَّاني جمع ذِمة، وهي: البئْر قليلة الماء».

(٤) انظر: **أسرار البلاغة** ١٧.

(٥) في **ديوانه** بشرح التبريزيّ ٣/ ٣٤٧؛ وهو له في **الوساطة** ٤٢، **وأسرار البلاغة** ١٧، **وقانون البلاغة** ٨٨، **وتحرير التحبير** ١٠٤، **والمصباح** ١٨٤، **والإيضاح** ٥٣٦، **ونهاية الأرب** ٧/ ٩٠.

(فإن اتفقا) أي: لفظا التَّجنيس اللذان أحدُهما مركَّب والآخرُ مفردٌ **(في الخطِّ، خُصَّ)** هذا النَّوع من جناس التَّركيبِ **(باسم المُتشابِه)**، لاتِّفاق لفظَيه في الخطِّ أيضًا.

(كقوله)، أي: قول أبي الفتح البُستيِّ[1]:

[٢/٢٨٤] **(إذا مَلِـكٌ لم يكـنْ ذا هِبـةْ** ....

أي: صاحبَ هِبةٍ.

.... **فدَعْـهُ فدَولتُـه ذاهِبـةْ)**[2]

غيرُ باقية.

وكقول أبي العلاءِ:

مَطـا يا مَطايـا وجـدَكنَّ منـازلُ مَنًى زلَّ عنها ليسَ عنِّي بمُقلِعِ[3]

فـ«مطا» فعل ماض. و«يا» حرف نداء. و«مطايا» منادى[4].

(وإلَّا)، أي: وإن لـم يتَّفـق اللفظـان اللـذان أحدُهما مفردٌ والآخـرُ مُركَّب في الخـطِّ، **(خُصَّ)** هـذا النَّـوع مِن جنـاس التَّركيب **(باسـم المَفـروقِ)**[5]، لافتراق اللفظيـن في الخـطِّ، **(كقوله)**، أي: قول أبـي الفتـح:

(كُلُّكمْ قـد أخذَ الجا مَ ولا جـامَ لـنـا

ما الذي ضَرَّ مُديـرَ الـ ـكـاس لو جاملَنا)[6]

---

(١) «أي: قول أبي الفتح البُستيّ» ليس في (ع)؛ وفي (ج) و(ي): «أبي نصر بن سهل» مكان «أبي الفتح البُستيّ».

(٢) في **ديوانه** ٤٠؛ وهو له في **يتيمة الدهر** ٤/ ٣٧٢، و**الدُّرّ الفريد** ٣/ ٢٣٩، و**نهاية الأرب** ٧/ ٩٢، و**التبيان للطيبيّ** ٤٠٦؛ وبلا عزو في **نهاية الإيجاز** ٦٢، و**مفتاح العلوم** ٥٤٠، و**تحرير التحبير** ١١٠، و**المصباح** ١٨٥.

(٣) في **شروح سِقط الزَّند** ١٥١٠، وهو له في **سرّ الفصاحة** ٢٩٣، ولم يستحسنه ابن سنان.

(٤) انظر: **ضِرام السِّقط** ١٥١١. وفيه: ومطا: مدَّ وأطال. مَنًى: قَدَر. زلَّ: سقط وذهب ولم يُصبها. والمعنى: مدَّ وجدَكنَّ ربوعٌ من ديار الحبيبة لم يُصبها القَدَر وأصابني. ثمَّ قال صدر الأفاضل: «ولقد أحسن في التجنيس وأبدع».

(٥) هو بهذه التسمية في **حدائق السحر** ٩٧.

(٦) في **ديوانه** ٣٠٠؛ وهو بلا عزو في **حدائق السحر** ٩٧، و**نهاية الإيجاز** ٦٢، و**مفتاح العلوم** ٥٤٠، وفيها «الجام» مكان «الكاس»، وهي كذلك في مخطوط **التلخيص** اللوح ٨٠/ ١. في هامش (د) **تعليق من التفتازانيّ**، نصُّه: «يقول: لو جاملنا السَّاقي وسقانا لم يكن ضرٌّ. هذا عتابٌ للمُخاطَبين، وفيه تحسُّرٌ على حرمانه». «منه».

أي: عامَلَنا بالجميل.

فإن قلتَ: يدخل في قوله: (وإلَّا خُصَّ باسم المفروقِ) ما يكون اللفظُ المُركَّب مُركَّبًا من كلمة وبعضِ كلمةٍ، كقول الحريريِّ:

ولا تَلْهُ عن تَذكارِ ذَنْبكَ وابكِهِ بدمعٍ يُضاهي الوبلَ حالَ مَصابهِ
ومثِّلْ لعينَيكَ الحِمامَ ووقعَهُ وروعةَ مَلقاهُ ومَطعَمَ صابهِ[1]

= فالثَّاني مُركَّب مِن «صابه» والميم من «مَطعَم». «والصَّاب: عُصارة شجرةٍ مرَّة»[2]. و«المَصاب» الأوَّل بالفتح «مَفْعَل» من صابَ المطرُ إذا نزل[3]. وهما غيرُ متَّفقين في الخطِّ، فهل يُسمَّى مفروقًا؟

قلتُ: لا؛ إذ يجب في المفروق ألَّا يكون المركَّب مُركَّبًا من كلمة وبعضِ كلمة، بل من كلمتين[4]. والتَّقسيمُ أنَّ المُركَّب إن كان مُركَّبًا مِن كلمة وبعض كلمة يسمَّى التَّجنيسُ مَرفوءًا، وإلَّا فهو إمَّا متشابهٌ أو مفروقٌ، صرَّح بذلك في «الإيضاح»[5]، ففي عبارة الكتابِ تسامحٌ.

هذا إذا كان اللفظان متَّفقين في أنواع الحروفِ، وأعدادِها، وهيئاتها، وترتيبِها.

[الجناسُ غير التامِّ]

وإن لم يكونا متَّفقين في ذلك فهو أربعةُ أقسام؛ لأنَّ عدم الاتِّفاق في ذلك إمَّا أن يكون بالاختلاف في أنواع الحروف، أو في أعدادها، أو في هيئاتها، أو في ترتيبها؛ لأنَّهما لو اختلفا في اثنين/ [٢٨٥/ ١] من ذلك أو أكثرَ حتَّى لم يبقَ الاتِّفاق إلَّا في النَّوع والعددِ مثلًا أو في الهيئة أو العدد فقط لم يعدّ ذلك من باب التَّجنيسِ لبُعد التَّشابه بينهما، فلهذا حَصَر المذكور في الأقسام الأربعةِ فقال:

(وإن اختلفَا) وهو عطفٌ على الجملة الاسميَّةِ أعني قوله: (والتامُّ منه أن يتَّفقا)، أو على مقدَّر، أي: هذا إن اتَّفقا فيما ذُكِر، وإن اختلفا، أي: لفظا المتجانسين **(في هَيئة الحروفِ فقط)**، واتفقا في النَّوع والعددِ والترتيبِ **(يُسمَّى)** التَّجنيسُ **(مُحرَّفًا)** لانحراف هيئةِ أحد اللفظين عن هيئة الآخر.

---

(١) **مقامات الحريريّ** بشرح الشَّريشيّ ٣/ ١٦ (المقامة الرازيَّة)؛ وهما له في **المصباح** ١٨٥، و**الإيضاح** ٥٣٧.

(٢) **الصحاح** (صوب).

(٣) انظر: **الصحاح** (صوب).

(٤) «بل من كلمتين» ليس في (ع) و(ك) و(س).

(٥) انظر: **الإيضاح** ٥٣٦ ـ ٥٣٧.

والاختلاف قد يكون في الحركة، (**كقولهم: «جُبَّة البُردِ جُنَّة البَرْدِ»**)[(١)] والمرادُ لفظ «البُرْد» بالضَّم و«البَرْد» بالفتح، وأمَّا لفظا «الجُبَّة» و«الجُنَّة» فمن التَّجنيس اللاحقِ.

(**ونحوه**)، أي: نحو قولهم: «جُبَّة البُرد جُنَّة البَرد» في كونه من التَّجنيس المحرَّفِ وكونِ الاختلافِ في الهيئة فقط قولهم: (**الجاهلُ إمَّا مُفرِطٌ أو مُفرِّطٌ**)؛ لأنَّ الرَّاء من «مفرِّط» وإن كان مشدَّدًا، والمشدَّد حرفان، وهذا يقتضي أن يكون «مُفرِط» و«مُفرِّط» مختلفين في عدد الحروف = لكن لمَّا كان الحرفُ المشدَّد يرتفع اللسان عنهما دفعةً واحدةً كحرف واحدٍ عُدَّ حرفًا واحدًا، فكأنَّه في الصُّورة حرفٌ واحدٌ زِيدت فيه كيفيَّةٌ، وإلى هذا أشار بقوله: (**والحرفُ المُشدَّدُ في هذا البابِ في حُكمِ المُخفَّفِ**)، فعلى هذا الرَّاء من «مُفرِط» حرف مكسور كالرَّاء من «مُفرِّط»، والاختلافُ بينهما في الهيئة فقط، وهو أنَّ الفاء من الأوَّل ساكنٌ ومن الثَّاني متحرِّك، وهذا نوعٌ آخرُ من الاختلاف غيرُ الأوَّلِ وغيرُ قولهم: «البِدعةُ شَرَكُ الشِّركِ»[(٢)].

(و) قد يكون الاختلافُ بالحركة والسُّكونِ، (**كقولهم: «البِدعةُ شَرَكُ الشِّرْكِ»**) فإنَّ الشِّين من الأوَّل مفتوحٌ، ومن الثَّاني مكسورٌ، والرَّاءُ من الأوَّل مفتوحٌ، ومن الثَّاني ساكنٌ.

(**وإن اختلفَا في أعدادِها**)، أي: وإن اختلفَ/ [٢٨٥/ ٢] لفظا المُتجانِسين في أعداد الحروفِ بأن تكون حروف أحدِهما أكثرَ من الآخر بحيث إذا حُذِف الزَّائد اتَّفقا في النَّوع والهيئةِ والتَّرتيبِ. (**سُمِّيَ**) الجناسُ (**ناقصًا**) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر. وهو ستَّةُ أقسام؛ لأنَّ الزَّائد إمَّا حرفٌ واحدٌ أو أكثرُ، وعلى التَّقديرين فهو إمَّا في الأوَّل أو في الوسط أو في الآخر، وإلى هذا أشار بقوله: (**وذلك**) الاختلاف:

(**إمَّا بحرفٍ**) واحد:

(**في الأوَّل، مِثل**: ﴿وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۝٢٩ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩ ـ ٣٠].

أو في الوسطِ، نحو «جَدِّي جَهْدي»[(٣)].

أو في الآخر، كقوله)، أي: قول أبي تمَّام:

(١) المثال في نهاية الإيجاز ٥٩، وحدائق السحر ٩٥، وتحرير التحبير ١٠٦.

(٢) نهاية الإيجاز ٥٩، مفتاح العلوم ٥٣٩، تحرير التحبير ١٠٧.

(٣) المثال في مفتاح العلوم ٥٣٩.

(يَمـدُّونَ مِـن أَيـدٍ عَـواصٍ عواصمٍ) تَصـولُ بأسيافٍ قـواضٍ قواضبِ[١]

(مِن) في (مِن أيدٍ) صفةٌ محذوف، أي: يمدُّون سواعدَ من أيدٍ، أو زائدةٌ على مذهب الأخفشِ[٢]، أو للتَّبعيض مثلها في قولهم: «هزَّ مِن عِطفه»، وبالجملةِ هو الواقعُ موقعَ مفعول (يمدُّون). و(عواصٍ) جمعُ عاصية من عصاه: ضَرَبه بالسَّيف. و(عواصم) من عَصَمه حفظه وحماه. و«قواضٍ» من قضى عليه: حَكَم، و«قواضبُ» من قَضَبه: قَطَعه، أي: يمدُّون للضَّرب يومَ الحرب أيديا ضارباتٍ للأعداء حامياتٍ للأولياء صائلاتٍ على الأقران بسيوف حاكمةٍ بالقتل قاطعةٍ[٣].

(وربَّما سُمِّي هذا) القسم الذي تكون زيادةُ الحرف في الآخر (مُطرَّفًا). ووجهُ حُسنه أنَّه يُوهِم قبل ورود آخرِ الكلمةِ كالميم من «عواصم» أنَّها هي الكلمة التي مضَتْ، وإنَّما أُتيَ بها تأكيدًا للأولى، حتَّى إذا تمكَّن آخرُها في نفسك، ووعاه سمعك انصرفَ عنك ذلك التوهُّم وحَصَل لك فائدةٌ بعد اليأسِ منها[٤].

(وإمَّا بأكثرَ) عطف على قوله: (إمَّا بحرف)، ولم يذكُر منه إلَّا قسمًا واحدًا، وهو ما تكون/ [٢٨٦/ ١] الزِّيادة في الآخر، (كقولها)، أي: قول الخنساء: (إنَّ البكاءَ هو الشِّفا. ءُ مِن الجَوى)، أي: حرقةِ القلب (بينَ الجوانحْ)[٥].

(وربَّما سُمِّيَ) هذا الذي يكون أكثرَ من حرفٍ (مذيَّلًا)[٦].

---

(١) في ديوانه بشرح التبريزي ١/ ٢٠٦؛ وهو له في الوساطة ٤٣، والصناعتين ٣٣٤، والعمدة ٥٣٨، وسرّ الفصاحة ٢٨٨، وأسرار البلاغة ١٧، ونهاية الإيجاز ٦٠، والمثل السائر ١/ ٢٦٩، وتحرير التحبير ١٠٨، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٣٨/ ٢، ونهاية الأرب ٧/ ٩١، التبيان للطيبيّ ٤٠٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٣٣ (الأعراف، ٧/ ١٠١)، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٦٣.

(٣) الكلام على البيت بمعناه في شرح التبريزي ١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧، وفيه قول الأخفش المذكور، وهو في شرح الرضيّ على الكافية ٣/ ٦٣.

(٤) هذا الوجه لحُسن هذا النوع مذكور بمعناه في أسرار البلاغة ١٨، وبلفظ قريب في الإيضاح ٥٣٩.

(٥) البيت بتمامه:

إنَّ البكـــاء هـــو الشِّـفـا ءُ مـن الجـوى بيـن الجوانـحْ

في ديوانها بشرح ثعلب ٣٢٩، وهو لها في الإيضاح ٥٣٩. قال ثعلب: «الجوى: داءٌ في الجوف... والجوانح: أضلاع الصدر».

(٦) والمذيَّل عند السكّاكيّ: هو أن يختلفا بحرف واحد. انظر: مفتاح العلوم ٥٣٩. وعلّق عليه التفتازانيُّ في شرح المفتاح اللوح ٣٠٨/ ١ بقوله: «والظاهر أنَّ المراد أن يختلفا بحرف فقط على ما صرّح به البعض، حتّى لو كان معه اختلافُ حركة أيضًا لم يكن من المذيَّل»

وإن اختلفا في أنواعها)، أي: إن اختلف لفظا المتجانسين في أنواع الحروفِ **(فيُشترطُ ألَّا يقعَ)** الاختلافُ **(بأكثرَ مِن حرفٍ)** واحدٍ، وإلَّا لَبعُد بينهما التَّشابهُ فيخرجان عن التَّجانس كلفظَي «نَصَر» و«نَكَل»، ولفظي «ضَرَب» و«فَرَق»، ولفظَي «ضَرَب» و«سَلَب».

(ثُمَّ الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلافُ:

(إن كانا مُتقارِبين) في المَخرَج **(سُمِّيَ)** هذا الجناس **(مُضارعًا، وهو)** ثلاثة أضرب؛ لأنَّ الحرف الأجنبيَّ:

(إمَّا في الأوَّل نحو ‹بيني وبين كِنِّي ليل دامِس وطريق طامس›[1].

أو في الوسط نحو: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦].

أو في الآخِر[2]، **نحو:** «**الخيلُ معقودٌ بنواصيها الخيرُ**»)[3].

ولا يخفى ما بين الدَّال والطَّاء، وما بين الهاء والهمزة، وما بين اللام والرَّاء، من تقارب المَخرَج.

(وإلَّا)، أي: وإن لم يكن الحرفان متقاربين **(سُمِّيَ لاحقًا، وهو أيضًا:**

إمَّا في الأوَّل، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]) الهمز: الكسر. واللَّمز: الطَّعن، وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض النَّاس والطَّعنِ فيها، وبناء ‹فُعَلة› يدلُّ على الاعتياد، لا يقال: ‹ضُحَكة ولُعَنة› إلَّا للمُكثِرِ المتعوِّد[4].

(أو في الوسط، نحو: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥]).

الأَولى أن يمثِّل بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٧ ـ ٨]؛ لأنَّ في عدم تقارب الفاء والميم الشفويَّتين نظرًا[5].

---

(١) المثال من كلام الحريريّ في **مقاماته** بشرح الشَّريشيّ ٢/ ٢٢٣ (المقامة المغربية)، والمثال له في **الإيضاح** ٥٤٠، وبلا عزو في **نهاية الإيجاز** ٦٠. قال الشَّريشيُّ: «كِني: منزلي. دامس: مظلم. طامس: دارس».

(٢) وسمَّاه الوطواط «المطرَّف» في **حدائق السحر** ٩٩.

(٣) في **صحيح البخاري** ٤/ ٢٨ (٢٨٥٠)، و**صحيح مسلم** ٢/ ٦٨٢ (٩٨٧).

(٤) الكلام على الآية بلفظ قريب في **الكشَّاف** ٤/ ٢٨٣ (الهمزة، ١٠٤/ ١).

(٥) زيد في (س) ومن نسخة في هامش (ع): «وإن أريد بالتَّقارب أن يكونا بحيث تُدغَم إحداهما في الأخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك». هذا وقد مثَّل القزوينيُّ بالآية المذكورة في **الإيضاح** ٥٤٠، وما نبَّه على ذلك التفتازانيُّ.

(أو في الآخر، نحو: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ﴾ [النساء: ٨٣][1].

وإن اختلفا في ترتيبها)، أي: وإن اختلف/ [٢٨٦/ ٢] لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بأن يتَّفقا في النَّوع والعددِ والهيئةِ، لكن قُدِّم في أحد اللفظين من الحروف ما هو مؤخَّر في اللفظ الآخرِ = (سُمِّيَ) هذا النَّوعُ (تجنيسَ القلبِ) وهو ضربان؛ لأنَّه:

إن وقع الحرفُ الآخِرُ من الكلمة الأولى أوَّلًا من الثَّانية والذي قبله ثانيًا، وهكذا على التَّرتيب = سُمِّي قلبَ الكلِّ.

وإلَّا سُمِّي قلبَ البعضِ.

وإليهما أشار بقوله: (نحو «حُسامُه فَتْحٌ لأوليائه حَتْفٌ لأعدائه»). قال الأحنف:

حُسامُكَ فيه للأحبابِ فَتْحٌ ... ورُمحكَ منه للأعداء حَتْفُ[2]

(ويُسمَّى قلبَ كلٍّ.

ونحو: «اللهمَّ استرْ عوراتِنا وآمِن رَوعاتِنا»[3]، ويُسمَّى قلبَ بعضٍ.

وإذا وقع أحدُهما)، أي: أحد المُتجانِسين تجنيسَ القلبِ (في أوَّل البيتِ، و) المُجانِسُ (الآخَرُ في آخِره = يُسمَّى) تجنيسُ القلبِ حينئذٍ (مَقلوبًا مُجنَّحًا)؛ لأنَّ اللفظين كأنَّهما جناحان للبيت، كقوله:

لاحَ أنوارُ الهُدى مِن ... كفِّهِ في كلِّ حالِ[4]

(وإذا وليَ أحدُ المُتجانِسين) سواءٌ كان جناسَ القلبِ أم غيرَه، ولذا ذَكَره بالاسم الظَّاهرِ دون

---

(١) زِيد في (س): «اختلفا في الراء والنون في آخرهما، ولم يتقاربا في المَخرَج».

(٢) أنشده الوطواط لنفسه في **حدائق السحر** ١٠٨، وهو بلا عزو في **نهاية الإيجاز** ٦٧. والظاهر أنَّ التفتازانيَّ تابَعَ في نسبة هذا البيت للأحنف الشّيرازيِّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٣/ ٢؛ ثمَّ جاء من بعده شرَّاح الشَّواهد فنسبوه إلى العبَّاس بن الأحنف، انظر: **معاهد التنصيص** ٣/ ٢٣٧، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٨٨/ ٢ ـ ٨٩/ ١، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٣٧/ ١. وما وجدتُه في **ديوان ابن الأحنف**، ولا رأيته منسوبًا إليه في المظانِّ السابقة على التفتازانيِّ.

(٣) **مسند أحمد** ١٧/ ٢٧ (١٠٩٩٦). وهو بلفظ «اللهم استر عورتي وآمن رَوعاتي» في **سنن أبي داود** ٤/ ٣١٨ (٥٠٧٤)، و**عمل اليوم والليلة** للنسائيّ ١/ ٣٨٠ (٥٦٦)، و**المعجم الكبير** ٤/ ٨١ (٣٧١٠). ومثَّل به في **مفتاح العلوم** ٥٤١، و**الإيضاح** ٥٤١.

(٤) ما عرفت قائله. وهو بلا عزو في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٣/ ٢، و**التبيان** للطيبيّ ٤١٠، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٨٩/ ١، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٣٧/ ١.

المضمرِ = المتجانسَ (الآخرَ يسمّى) الجناس (مُزدوَجًا ومُكرَّرًا ومردَّدًا[١]، نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٣٢])[٢]، ونحو قولهم: (مَن طلب شيئًا وجدّ وَجَد)، وقولهم: (النَّبيذ بغير النَّغَم غمٌّ، وبغير الدَّسِم سمٌّ)، ومثل (عواصٍ عواصم، وقواضٍ قواضب)[٣]، وكقولك[٤]: «حسامه للأولياء وللأعداء فتحٌ وحتفٌ».

[التجنيس الخطِّيُّ]

وقد يقال: التَّجنيس على توافق اللفظين في الكتابة، ويُسمَّى تجنيسًا خطِّيًّا[٥]، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩ ـ ٨٠]، وكقوله عليه السَّلام: «عليكم بالأبكار فإنَّهن أشدُّ حُبًّا وأقلُّ خَبًّا»[٦]، وكقولهم: «غَرَّكَ عِزُّكَ، فَصَار قُصَارُ ذلك ذُلَّك، فاخْشَ فاحِشَ فِعْلك فعَلَّك/ [٢٨٧/ ١] تُهدَى بهذا»[٧].

وقد يُعدُّ في هذا النَّوع ما لم يُنظر فيه إلى الحروف وانفصالها، كقولهم في «مسعود»: «متى يعود»؛ وفي «المُستنصريَّة جَنَّةٌ» «المُسيءُ تضربُه حيَّةٌ». وقيل لفاضل: «استنصِحْ ثقة» أَيْشٍ تصحيفُه؟ فقال: «أتيتَ بتصحيفه»[٨].

[الملحق بالجناس]

(ويَلحقُ بالجناس شيئان[٩]:

أحدهما: أن يَجمَع اللفظين الاشتقاقُ)[١٠]، وهو توافقُ الكلمتين في الحروف الأصولِ

---

(١) سمَّاه الوطواط «المكرَّر»، وذكر أنَّه يُسمَّى «المردَّد» و«المزدوج». **حدائق السحر** ٩٨.

(٢) ومثَّل الوطواط بالآية لِما سمَّاه «تضمين المزدوج». **حدائق السحر** ١٢٠.

(٣) في بيت أبي تمَّام السالف آنفًا ذِكرُه وتخريجه. والأمثلة الثلاثة مذكورة في **الإيضاح** ٥٤٢.

(٤) في (ج): «وكذلك».

(٥) وسمَّاه الوطواط «تجنيس الخطّ»، وذكر أنَّه يُسمَّى «المضارعة» و«المشاكلة». **حدائق السحر** ١٠٢.

(٦) ما وقفتُ عليه في مظانّه. ومثَّل به النويريُّ بلفظه ههنا في **نهاية الأرب** ٧/ ٩٣، لِما نحن فيه. وورد بلفظ قريب في المقامة البكرية في **مقامات الحريري** بشرح الشريشيّ ٥/ ١٠٦.

(٧) في **حدائق السحر** ١٠٢، وقال: «وبعضهم ينسبه إلى أمير المؤمنين عليّ».

(٨) يعني أنَّ تصحيفه واقع في لفظ السؤال. وهو واقع في لفظ الجواب أيضًا. انظر تفصيله في **حاشية الفناريّ على المطوَّل** ٥٧٣.

(٩) نقل الآمديُّ في **الموازنة** ١/ ٢٩٢ إلحاقَ هذا بالجناس عن قوم من البغداديّين.

(١٠) ذكر الوطواط أنَّهم يسمُّونه «الاقتضاب». **حدائق السحر** ١٠٣.

مرتَّبة والاتِّفاقُ في أصلِ المعنى، (نحو: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ [الروم: ٤٣])، فإنَّهما مشتقَّان من «قام يقوم».

(والثَّاني: أن يَجمعَهما)، أي: اللفظين (المُشابَهة: وهي ما يُشبهُ الاشتقاقَ وليس باشتقاقٍ)، وذلك بأن يُوجَد في كلٍّ مِن اللَّفظين جميعُ ما يُوجَد في الآخر مِن الحروف أو أكثرُ. لكن لا يرجعان إلى أصل واحدٍ في الاشتقاق، (نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨])، فإنَّ ﴿قَالَ﴾ من القول، و﴿الْقَالِينَ﴾ من القِلى، ونحو قوله: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٣٨].

وبهذا يُعرَف أن ليس المراد بما يشبه الاشتقاقَ الاشتقاقَ الكبيرَ؛ وذلك لأنَّ الاشتقاق الكبيرَ هو الاتِّفاقُ في الحروف الأصولِ من غير رعاية التَّرتيب، مثل: «القمر» و«الرَّقم» و«المَرَق»، ونحو ذلك[1] = و﴿الْأَرْضِ﴾ مع ﴿أَرَضِيتُم﴾ ليس من هذا القبيل. وهو ظاهرٌ.

ومن أنواع التَّجنيس تجنيسُ الإشارةِ، وهو ألَّا يظهر التَّجنيسُ باللفظ بل بالإشارة، كقوله:

حُلِقتْ لحيةُ مُوسى باسمهِ ... وبهَارون إذا ما قُلِبا[2]

[ردُّ العجُز على الصَّدر]

(ومنه)، أي: مِن اللَّفظيِّ (ردُّ العَجُزِ على الصَّدرِ[3]).

وهو في النَّثر: أن يُجعَل أحدُ اللَّفظين المُكرَّرين)، أعني المُتَّفقين في اللفظ والمعنى[4]، (أو المُتجانِسَين)، أي: المتشابهَين في اللفظ دون المعنى، (أو المُلحقَين/ [٢٨٧/ ٢] بهما)، أي: بالمُتجانِسَين، والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعُهما الاشتقاقُ أو شِبهُ الاشتقاقِ (في أوَّل الفِقرةِ)، وقد عرفتَ معناها[5]، (و) اللفظ (الآخرُ في آخرِها)، أي: آخر الفقرة فيكون أربعة أقسام:

---

(١) كما ذهب إليه الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٧٠٩.

(٢) البيت لأبي العتاهية في تكملة ديوانه ٤٨٥، وهو له في الصناعتين ٤٣٠، وبلا عزو في نهاية الإيجاز ٦١، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٠٦، والتبيان للطيبيّ ٤٠٨، وظنَّه محقِّقاه نثرًا، وفي معاهد التنصيص ٣/ ٢٤١، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٨٩/ ٢، والعقد المكلَّل اللوح ١٣٧/ ١ـ٢. وقلب هارون نوره، وقصد به النُّورة، وهي: طلاء يُطلى بها في الحمَّام لحلق الشعر. لا النُّور كما ظُنَّ، فلا مناسبةَ له ههنا.

(٣) ذهب ابن الأثير إلى أنَّ هذا الفنَّ قسمٌ من الجناس، ولذا انتقد الغانميَّ في جعله بابًا على حِياله. انظر: المثل السائر ١/ ٢٦٧.

(٤) ذكر التفتازانيُّ أنَّ الأحسنَ في ردِّ العجْز على الصَّدر ألَّا يؤدِّي إلى التكرار، بأن يكونَ كلٌّ من اللفظين بمعنى آخَرَ، وذلك في ص ٥٢٢، ولم يذكر هذا الشَّرط ثمّة.

(٥) مضى حديثه عن معناها في آنفا في الملحق بالجناس.

أحدُها: أن يكون اللفظان مكرَّرين، (**نحو**: ﴿وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

و) الثَّاني: أن يكونا متجانسين، (**نحو** ‹**سائلُ اللئيمِ يَرجِعُ ودمعُه سائلٌ**›) الأوَّل من السُّؤال، والثَّاني من السَّيلان.

(و) الثَّالث: أن يجمع اللفظين الاشتقاقُ، (**نحو**: ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا﴾ [نوح: ١٠].

و) الرَّابع: أن يجمعهما شِبهُ الاشتقاقِ، (**نحو**: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨].

و)، هو (**في النَّظم أن يكون أحدُهما**)، أي: أحدُ اللفظين المكرَّرين أو المتجانِسَين أو الملحقَين بهما، (**في آخر البيت**، و) اللفظ (**الآخرُ في صدر المِصراع الأوَّلِ، أو حَشوه، أو آخرِه، أو صدرِ**) المِصراع (**الثَّاني**).

واعتبر صاحبُ «المفتاح» قسمًا آخرَ، وهو أن يكون اللفظ الآخرُ في حَشو المِصراع الثَّاني[١]، نحو:

فـي عِلمـهِ وحِلمـهِ وزُهدِهِ ... وعهـدِه مُشـتهَرٌ مُشـتَهرُ[٢]

ورأى المصنِّف تَرْكه أَولى[٣]، إذ لا معنى فيه لردِّ العجز على الصَّدر، إذ لا صدارةَ لحَشو المِصراع الثَّاني أصلًا بخلاف المصراع الأوَّل.

فالمعتبرُ عنده أربعةٌ[٤]، وهو أن يقع اللفظُ الآخَرُ في صدر المصراع الأوَّلِ، أو حَشوِه، أو عجُزه، أو صدر المِصراع الثَّاني. وعلى كلِّ تقدير فاللفظان: إمَّا مكرران، أو متجانسان، أو ملحقان بهما = يصير اثني عشرَ حاصلة من ضَرْب أربعةٍ في ثلاثة. وباعتبار أنَّ الملحقَين قسمان؛ لأنَّه إمَّا أن يجمعهما/ [٢٨٨/ ١] الاشتقاقُ، أو شِبه الاشتقاقِ = تصير الأقسامُ ستَّةَ عشرَ حاصلة من ضَرْب أربعةٍ في أربعةٍ. لكنَّ المُصنِّف لم يُورِد من شِبه الاشتقاقِ إلَّا مثالًا واحدًا: إمَّا لعدم الظَّفر بالأمثلة الثَّلاثةِ الباقية، وإمَّا اكتفاءً بأمثلة الاشتقاقِ، فبهذا الاعتبار أوردَ ثلاثةَ عشرَ مثالًا.

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٥٤١.

(٢) بلا عزو في مفتاح العلوم ٥٤١. والظاهرُ أنَّه من بنات فكره، نظمَه تمثيلاً لهذا القسم.

(٣) لم ينصّ القزوينيُّ على أنَّ تركه أولى، وإنَّما استنبط التفتازانيُّ هذا الرأيَ من سكوت القزوينيِّ عن ذِكر هذا القسم في تلخيصه كلام السكَّاكيِّ.

(٤) زيد في (ت) و(ك) و(ي) و(س): «أقسام».

أمّا ما يكون اللفظان مكرَّرين:

فما يكون أحدُ اللفظين في آخر البيتِ واللفظُ الآخرُ في صدر المِصراع الأوّل، (**كقوله:**

سـريعٌ إلى ابن العَـمِّ يَلطِمُ وجهَهُ   وليـس إلى داعي النَّدى بسَـريعِ[١]

و) مـا يكـون اللفـظُ الآخرُ في حَشـو المِصـراع الأوَّلِ مثل (**قولـه**) أي: قول صمَّة بـن عبد الله القُشيريِّ:

(**تَمتَّـعْ مِـن شـميمِ عـرارِ نَجـدٍ   فــما بعـد العشـيَّةِ مِـن عَـرارِ**)[٢]

وهي وردةٌ ناعمة صفراءُ طيِّبة الرَّائحةِ. وموضعُ (من عرار) رفعٌ على أنَّه اسمُ (ما)، و(مِن) زائدةٌ. و(تمتَّع) مفعول «أقول»[٣] في قوله:

أقــولُ لصاحبـي والعيـسُ تَهوي   بنــا بيــن المُنيفـةِ فالضِّمـارِ[٤]

يعني: «أُجاري رفيقي وأُباثُّه قصَّتنا، والرَّواحلُ تسرع بين هذين الموضعين، وأقول في أثناء ذلك متلهِّفًا: استمتع بشميم عَرار نجدٍ، فإنَّا نعدمُه إذا أمسينا، لخروجنا من أرض نجدٍ ومنابته»[٥].

(**و**) ما يكون اللفظ الآخرُ في آخر المِصراع الأوَّلِ، مثلُ (**قولِه**) أي: قولِ أبي تمَّام: (**ومَن كان بالبِيض الكواعبِ**) جمع كاعب، «وهي: الجارية حين يبدو ثديُها للنُّهود»[٦]. (**مُغرَمًا**) مولعًا (**فما زِلتَ بالبِيض**)، يعني بالسُّيوف (**القواضِبِ**) القواطع (**مُغرَمَا**[٧]).

---

(١) البيت للأقيشر الأسديّ. ومضى بتخريجه في ص ٧٥٨.

(٢) مختلف في نسبته: فهو للصمَّة القشيريِّ في ديوانه ٩٤؛ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٤٠، ومعاهد التنصيص ٣/ ٢٥٠، والعقد المكلَّل اللوح ١٣٨/ ١؛ وهو لمجنون ليلى في ديوانه ١١٥؛ وهو لمَعقِل بن جَناب أو جَعدة بن معاوية العُقيليّ في الحماسة البصرية ١٠٢٣، وذكَر صاحبها وصاحب العقد المكلَّل أنَّه قد يُروى لجَعدة بن معاوية العقيليّ؛ وهو بلا عزو في أمالي القالي ١/ ٣٢، والصحاح (عرر)، والوساطة ٣٣، والمثل السائر ١/ ١٩١، والإيضاح ٥٤٤.

(٣) ورد مع البيت السالف في أكثر المصادر المذكورة في تخريجه.

(٤) في ديوانه ٩٤، شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٤٠.

(٥) شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٤١.

(٦) الصحاح (كعب).

(٧) البيت بتمامه:

ومَـن كان بالبِيـض الكواعـبِ مُغرَمًا   فــما زلـتَ بالبِيض القواضـبِ مُغرَما

وهو في ديوانه بشرح التبريزيّ ٣/ ٢٣٦؛ وله في البديع لابن المعتزّ ٥٢، والإيضاح ٥٤٤، ونهاية الأرب ٧/ ١١١، والتبيان للطيبيّ ٤١٦؛ وبلا عزو في نهاية الإيجاز ٦٥.

و) ما يكون اللفظ الآخرُ في صدر المِصراع الثَّاني مثل (قولِه:

وإنْ لـم يكـنْ إلَّا مُعـرَّجَ سـاعةٍ قليلًا فإنِّـي نافـعٌ لـي قليلُهـا)[1]

وقبله:

/[٢/٢٨٨] ألمَّـا علـى الـدَّارِ التـي لـو وجـدتُها بـهـا أهلُهـا مـا كان وَحشًـا مَقيلُها[2]

الإلمام: النُّزول القليل[3]. «والتَّعريج على الشَّيء: الإقامةُ عليه»[4].

وانتصب (معرَّجَ) على أنَّه خبرُ (لم يكن)، واسمُه ضميرُ الإلمام، و(قليلًا) صفةٌ مؤكِّدةٌ؛ لأنَّ القلَّة تُفهَم من إضافة التَّعريج إلى السَّاعة. ويجوز أن يُريد: إلَّا تعريجًا قليلًا في ساعة، فتكون الصِّفة مقيِّدةً و(قليلُها) فاعلُ (نافعٌ)، أو هو مبتدأ و(نافعٌ) خبره، والضَّمير في (قليلُها) للسَّاعة، أي: قليلُ التَّعريجُ في السَّاعة، يعني: قفا على الدَّار التي لو وجدتُها مأهولةً ما كان موضعُها موحشًا خاليًا لكثرة أهلها وكثرةِ النِّعم فيها، وإن لم يكن إلمامكما بها إلَّا تعريجَ ساعةٍ، فإنَّ قليلَها ينفعني ويشفي غليلَ وجدي[5].

(و) أمَّا إذا كان اللفظان متجانِسَين:

فما يقع أحدُهما في آخر البيت والآخرُ في صدر المِصراع الأوَّل مثل (قولِه)، أي: قول القاضي الأرَّجانيِّ: (دَعاني)، أي: اترُكاني (مِن مَلامِكما سَفاهًا) هو الخِفَّة وقلَّة العقل (فداعي الشَّوق قبلَكُما دَعاني)[6] من الدُّعاء.

---

(١) البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه ٩١٣، «تعلُّل» مكان «معرَّج»؛ وهو له في المنصف لابن وكيع ٢٠٧ (طبعة بنغازي)، والتذكرة الحمدونية ٦/ ١٦٧؛ وبلا عزو بالرِّواية ههنا في شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٤٢٢، وقانون البلاغة ١٠٣، ونهاية الإيجاز ٦٥، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٤٣/ ٢، وتحرير التحبير ١١٧، والإيضاح ٥٤٤، ونهاية الأرب ٧/ ١١٢.

(٢) ليس في ديوان ذي الرُّمَّة، واستدركه محقِّقه في الهامش من معاهد التنصيص ٣/ ٢٥٨، وفيه «وجدتُما بها أهلَها» مكان «وجدتُها بها أهلُها». والظاهر أنَّ التفتازانيَّ أخذه من شرح الحماسة للمرزوقيِّ ١٤٢٢، بدليل اتِّفاقهما في روايته وما سيأتي من الشرح المنقول منه.

(٣) انظر: الصحاح (لمم).

(٤) الصحاح (عرج).

(٥) من قوله: «وانتصب» إلى هنا بلفظ قريب في شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٤٢٢-١٤٢٣.

(٦) البيت بتمامه:

دَعانـي من مَلامكمـا سَـفاهًا فداعي الشَّـوقِ قبلكما دَعاني

للقاضي الأرَّجانيِّ في ديوانه ٣/ ١٣٧٣؛ وهو له في الإيضاح ٥٤٥، والعقد المكلَّل اللوح ١٣٩/ ١.

(و) ما يكون المتجانسُ الآخَرُ في حشو المِصراع الأوَّل مثل (قولِه)، أي: قول الثَّعالبيِّ: (وإذا البلابلُ) جمع بُلبُل[١]، وهو: الطَّائر المعروف (أفصحتْ بلُغاتِها، فانفِ البلابلَ) جمع بَلبَال، وهو: الحزن (باحتساءِ بلابلِ)[٢] جمع بُلبُلة بالضمِّ، وهو: إبريق فيها الخمرْ. والاحتساء: الشُّرب. والمقصودُ بالتَّمثيل هو البلابل الثَّالث بالنِّسبة إلى الأوَّل، وأمَّا بالنِّسبة إلى الثَّاني فهو من هذا الباب على مذهب السكَّاكيِّ دون المصنِّف.

(و) ما يكون المتجانِسُ الآخَرُ في آخر المصراع الأوَّلِ مثل (قولِه) أي: قول الحريريِّ:

(فمَشغوفٌ بآياتِ المَثاني) ....

أي: القرآن، قال الجوهريُّ: «المثاني من القرآن: ما كان أقلَّ من المئين، وتُسمَّى فاتحةُ الكتاب مثانيَ، لأنَّها تُثنَّى في كلِّ صلاة[٣]، ويُسمَّى جميعُ القرآن مثانيَ،/ [٢٨٩/ ١] لاقتران آيةِ الرَّحمةِ بآية العذاب»[٤].

.... (ومَفتونٌ برنَّاتِ المَثاني)[٥]

أي: بنغَمَات أوتار المزاميرِ التي ضُمَّ طاقٌ منها إلى طاق. الواحد مثنى مَفْعَل من الثَّنْي.

(و) ما يكون المتجانِسُ الآخرُ في صدر المِصراع الثَّاني مثل (قولِه)، أي: قول القاضي الأرَّجانيّ: (أمَّلتُهم ثمَّ تأمَّلتُهم، فلاحَ)، أي: ظهر (لي أنْ ليسَ فيهم فلاحُ)[٦]، أي: فوزٌ ونجاةٌ.

---

(١) زِيد في (ج): «بالضمِّ».

(٢) البيت بتمامه:

وإذا البلابلُ أفصحتْ بلُغاتها ... فانفِ البلابلَ باحتساءِ بلابلِ

هو في ديوانه ١٠٥؛ وله في حدائق السحر ١١٤، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٤٣/ ١، ونهاية الأرب ٧/ ١١٠، والعقد المكلَّل اللوح ١٣٩/ ١؛ وبلا عزو في نهاية الإيجاز ٦٥، والإيضاح ٥٤٥.

(٣) في (ع): «ركعة».

(٤) الصحاح (ثني).

(٥) في مقامات الحريريّ بشرح الشَّريشيّ ٥/ ٢٩٦ (المقامة الحرامية)؛ وهو له في مفتاح المفتاح اللوح ٣٤٣/ ١، والإيضاح ٥٤٥، ونهاية الأرب ٧/ ١١١، والتبيان للطيبيّ ٤١٦.

(٦) البيت بتمامه:

أمَّلتهم ثمَّ تأمَّلتهم ... فلاح لي أن ليس فيهم فلاحُ

في ديوانه ١/ ٢٩٦؛ وهو له في الإيضاح ٥٤٦، التبيان للطيبيّ ٤١٧، ومعاهد التنصيص ٣/ ٢٧٧، والعقد المكلَّل اللوح ١٣٩/ ٢.

(و) أمَّا إذا كان اللفظان ملحقَين بالمتجانِسَين:

فما يكون أحدُهما في آخر البيتِ والآخَرُ في صدر المِصراع الأوَّل مثل (قولِه)، أي: قول البحتريِّ:

(ضرائبُ أبدعتَها في السَّماحِ فلسنا نرى لكَ فيها ضَريبا)[1]

فالضَّرائبُ جمع ضريبة، وهي: الطَّبيعة والسَّجية التي ضُرِبت للرجل، وطُبع الرَّجل عليها. والضَّريب: المِثل[2]، وأصلُه المِثْل في ضَرْب القِداح، فهما راجعان إلى أصل واحدٍ في الاشتقاق.

(و) ما يكون الملحقُ الآخَرُ في حشو المصراع الأوَّل مثل (قولِه)، أي: قولِ امرئ القيس:

(إذا المرءُ لم يَخزُن عليه لسانَهُ فليسَ على شيءٍ سِواه بخزَّانِ)[3]

أي: إذا لم يخزن المرءُ لسانَه على نفسه، ولم يحفظه ممَّا يعود ضررُه إليه، فلا يخزنه على غيره، ولا يحفظه ممَّا لا ضررَ له فيه. فـ(يخزُن) و(خزَّان) ممَّا يجمعهما الاشتقاقُ.

(وقولِه) أي: قول أبي العلاء:

(لو اختَصَرْتُم مِن الإحسانِ زُرتُكم ....

والعذبُ) مِن الماء (يُهجَرُ للإفراطِ في الخَصَرِ)[4]، أي: البرودة، يعني أن بُعدي عنكم لكثرة إنعامكم عليَّ.

---

(١) البيت للسريّ الرفَّاء في ديوانه ٨١، ويتيمة الدهر ٢/ ١٥٦، وحدائق السحر ١١٦، ونهاية الأرب ٧/ ١٠٩، ومعاهد التنصيص ٣/ ٢٧٨. والظاهر أنَّ التفتازانيَّ تابَع القزوينيَّ في الإيضاح ٥٤٦ في هذه النسبة. وللبحتريِّ بيت قريب منه، ولهذا ذهب الثعالبيُّ إلى أنَّ السريَّ سرق هذا البيت من قول البحتريّ:

بلَونا ضرائبَ مَن قد نرى فما إن رأينا لفتحٍ ضَريبا

ديوانه ١٥١، ودلائل الإعجاز ٨٥.

(٢) انظر: الصحاح (ضرب).

(٣) في ديوانه ٩٠، وشرح السُّكَّري ٤٨٨؛ وهو له في حماسة البحتري ٣٠٣، والصناعتين ٣٨٦، مفتاح المفتاح اللوح ٣٤٣/ ١، والإيضاح ٥٤٦، ونهاية الأرب ٧/ ١١١.

(٤) البيت بتمامه:

لو اختصرتُم من الإحسان زرتُكمُ والعَذبُ يُهجَر للإفراط في الخَصَرِ

وهو له في شروح سقط الزَّند ١٢٠؛ وهو له في سرّ الفصاحة ٤١١، وتحرير التحبير ٢٢٠، ٤٨٢، والإيضاح ٥٤٦.

وهذا أيضًا مثالٌ لِما وَقَع أحدُ الملحقَين في آخر البيتِ والآخرُ في حشو المِصراع الأوَّلِ، إلَّا أنَّه من القسم الثَّاني من الإلحاق، أعني ما يجمعهما شِبهُ الاشتقاقِ.

(و) ما يكون الملحقُ الآخَرُ في آخر المِصراع الأوَّلِ مثل (قوله:

فَدَعِ الوعيدَ فما وعيدُكَ ضائري أَطَنينُ أجنحةِ الذُّبابِ يضيرُ)[1] /[٢/٢٨٩]

(ضائر) و(يضير) ممَّا يجمعهما الاشتقاقُ.

(و) ما يكون الملحقُ الآخَرُ في صدر المِصراع الثَّاني مثل (قولِه)، أي: قول أبي تمَّام في مرثية محمَّد بن نَهْشَل[2] حين استُشهد:

ثوى في الثَّرى مَن كان يحيا بِهِ الورى ويَغمُرُ صَرْفَ الدَّهرِ نائلُه الغَمْرُ

(وقد كانتِ البِيضُ القواضِبُ)، أي: السُّيوف القواطعُ (في الوغى، بواترَ)، أي: قواطعَ بحُسن استعماله إيَّاها (فهي الآن مِن بعده بُترُ)[3]، جمع أبتر، أي: لم يبقَ بعده مَن يستعملها استعمالَه. فـ«يغمُر» و«الغَمْر» ممَّا يجمعهما الاشتقاق، وكذا (البواتر) و(البُتر).

وأمَّا الأمثلة الثَّلاثةُ التي أهملها المصنِّف:

فمثالُ ما يقع أحدُ الملحقَين اللذين يجمعهما شِبهُ الاشتقاقِ في آخر البيت والملحقُ الآخَرُ في صدر المصراع الأوَّل = قولُ الحريريِّ:

ولاحَ يَلحَى إلى[4] جَرْيِ[5] العِنانِ إلى مَلهًى فسُحْقًا له مِن لائحٍ لاحِ[6]

فالأوَّل ماضٍ لـ«يلوح»، والآخرُ اسم فاعل من «لحاه».

---

(١) البيت لعبد الله بن محمَّد بن أبي عُيينة في **دلائل الإعجاز** ١٢١، و**الدُّرّ الفريد** ٧/ ٤٨٣، وعنه في **معاهد التنصيص** ٣/ ٢٨٨، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٤٠/ ٢؛ وبلا عزو في **التذكرة الحمدونية** ٥/ ٢٢٨، و**الإيضاح** ٥٤٦، والتبيان للطيبيّ ٤١٦.

(٢) هذا سهو من التفتازانيّ، والصواب أنَّه أبو نهشل محمَّد بن حميد، وذكره على الصواب في ص ٧٤٥، ٨٤٦.

(٣) البيت الثاني بتمامه:

وقد كانتِ البِيضُ القواضبُ في الوغى بواترَ فهي الآنَ مِن بعده بُتر

في **ديوانه** ٤/ ٨٣ ـ ٨٤؛ وهما له في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٣/ ٢؛ ثانيهما له في **الإيضاح** ٥٤٧، والتبيان للطيبيّ ٤١٧. وصَرف الدهر: حدثانه ونوائبه. والغَمْر: الكثير.

(٤) في (ت) و(ع) و(ك) و(ي) و(س): «على». وهي كذلك في مطبوع **شرح المقامات**.

(٥) في (ك) ونسخة على هامش (ت): «جرِّي». وهي كذلك في مطبوع **شرح المقامات**.

(٦) **مقامات الحريري** بشرح الشَّريشيّ ٣/ ٢٢٠ (المقامة النحوية).

ومثالُ[١] ما وقع الملحَق الآخَرُ في آخر المِصراع الأوَّلِ قوله:

ومضْطلِعٌ بتلخيصِ المَعاني ... ومُطَّلعٌ إلى تخليصِ عاني[٢]

فالأوَّل من عنى يعني، والثَّاني من عنا يعنو.

ومثالُ ما وقع الملحَقُ الآخَرُ في صدر المِصراع الثَّاني قولُ الآخَر:

لَعَمري لقد كانَ الثريَّا مكانَهُ ... ثراءً فأضحى الآنَ مثواه في الثَّرى[٣]

فـ«الثَّراء» واويٌّ من الثَّروة، و«الثَّرى» يائيٌّ.

[السجع]

(ومنه)، أي: مِن اللفظيِّ (السَّجعُ)، وهو: يُطلَق على نفس الكلمةِ الأخيرةِ من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى. كما سيجيء.

وقد يطلق على توافقهما، وإلى هذا أشار بقوله: **(قيل: هو تَواطُؤ الفاصلتين من النَّثر على حرفٍ واحدٍ)** في الآخِر[٤]. **(وهو معنى قولِ السكَّاكيِّ: هو)**، أي: السَّجعُ **(في النَّثر كالقافية في الشِّعر)**[٥].

وفيه بحث؛ لأنَّ القافية، هو: لفظٌ في آخر البيتِ: إمَّا الكلمةُ برأسها[٦]، أو الحرفُ الأخير منها[٧]، أو غيرُ ذلك[٨]، على تفصيل/ [٢٩٠/ ١] المذاهب، ولا تُطلَق القافية على تواطؤ الكلمتين من أواخر الأبيات على حرف واحد.

---

(١) «مثال» ليس في (ع).

(٢) البيت للحريريّ في مقاماته بشرح الشَّريشيّ ٥/ ٢٩٦ (المقامة الحرامية)؛ وهو له في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٣/ ١. واضطلع بحمله، أي: قويَ عليه ونهض به. والعاني: الأسير.

(٣) ما عرفتُ قائله. وهو بلا عزو في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٣/ ٢، و**التبيان** للطيبيّ ٤١٧، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٩٠/ ١ ـ ٢، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٤٢/ ١.

(٤) في **المثل السائر** ١/ ٢١٠: «السجع، وحدُّه أن يقال: تواطؤ الفواصل في الكلام المنثور على حرف واحد».

(٥) انظر: **مفتاح العلوم** ٥٤٢.

(٦) في هامش (ي) و(س): «عند الأخفش». وهو مذهبه، وصرَّح به التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٣١٠/ ١، وانظر: **الكافي** ١٤٩، و**العيون الغامزة** ٢٣٧.

(٧) في هامش (ي): «عند الخليل». هو مذهب جماعة، كما ذكر التفتازانيُّ في **شرح المفتاح** اللوح ٣١٠/ ١. وانظر ذلك في **الكافي** ١٤٩.

(٨) مذهب الخليل والجرميّ أنَّها: عبارة عن الساكنين اللذين في آخر البيت مع ما بينهما من الحروف المتحركة ومع المتحرِّك الذي قبل الساكن الأوَّل. **الكافي** ١٤٩، و**العيون الغامزة** ٢٣٨.

وإنّما أراد السكّاكيُّ بالأسجاع حيث قال: «إنّما هي في النّثر كالقوافي في الشّعر» الألفاظَ المُتواطَأ عليها في أواخر الفِقَر، وهي التي يقال لها الفواصل، ولذا ذَكَرها بلفظ الجمع. والحاصلُ أنّه لم يرد بالأسجاع معنى المصدرِ كما أراده المصنّف.

قوله: (وهو معنى قولِ السكّاكيِّ) معناه أنّ هذا مقصودُ كلام السكّاكيّ ومحصولُه، يعني كما أنّ القوافيَ هي الألفاظ المتوافقةُ في أواخر الأبيات، كذلك الأسجاع هي الألفاظ المتوافقةُ في أواخر الفِقَر، فكما أنّ التقفية ثمّة توافُقها، فكذلك السّجع بمعنى المصدر ههنا توافُقها.

(وهو)، أي: السّجعُ ثلاثة أضرب:

(**مُطرَّف: إن اختلَفا**)، أي: الفاصلتان (**في الوزن، نحو**: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝١٣ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣ - ١٤])، فالوقار والأطوار مختلفان وزنًا.

(**وإلّا**)، أي: وإن لم تختلف الفاصلتان في الوزن: (**فإن كان ما في إحدى القَرينتَين**) من الألفاظ (**أو**) كان (**أكثرُه**)، أي: أكثرُ ما في إحدى القرينتين (**مِثلَ ما يُقابِلُه**)، أي: يقابل ما في إحدى القرينتَين (**مِن الأخرى في الوزنِ والتّقفية**)، أي: التّوافق على حرف الآخر، (**فترصيعٌ، نحو**[1] «**فهو يَطبَعُ الأسجاعَ بجواهرِ لفظِه، ويَقرَعُ الأسماعَ بزواجر وعظِه**»[2])، فجميعُ ما في القرينة الثّانيةِ يوافق ما يقابله من الأولى في الوزن والتّقفيةِ، وأمّا لفظة (فهو) فلا يقابلها شيءٌ من القرينة الثانيةِ، ولو قيل بدلَ (الأسماع): «الآذان» لكان أكثرُ ما في الثّانية موافقًا لما يقابله من الأولى.

(**وإلّا فمُتوازٍ**)،/ [٢٩٠/ ٢] أي: وإن لم يكن ما في إحدى القرينتين ولا أكثرُه مثلَ ما يقابله من الأخرى فهو السّجع المتوازي، وذلك بأن يكون ما في إحدى القرينتين أو أكثرُ وما يقابله من الأخرى مختلفين:

في الوزن والتّقفية جميعًا[3]، (**نحو**: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝١٣ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣ - ١٤]).

أو في الوزن فقط، نحو: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ۝١ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا﴾ [المرسلات: ١ - ٢].

أو التّقفيةِ فقط، كقولنا: «حَصَل النّاطقُ والصّامت، وهلك الحاسدُ والشّامت».

---

(١) في (س): «كقول الحريريّ».

(٢) **مقامات الحريريّ** بشرح الشّريشيّ ١/ ٥٣ (المقامة الصّنعانية)، وله في مقدّمة تفسير ابن النقيب ٤٧٦، **الإيضاح** ٥٤٧. ومضى في اللوحة ٢٦٥/ ٢.

(٣) «جميعًا» ليس في (ت).

أو لا يكون لكلِّ كلمة من إحدى القرينتين مقابلٌ من الأخرى، نحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢][١].

قال ابنُ الأثير: السَّجعُ يحتاج إلى أربع[٢] شرائط:

اختيارُ مفرداتِ الألفاظ.

واختيارُ التَّأليفِ.

وكونُ اللفظ تابعًا للمعنى لا عكسُه.

وكونُ كلِّ واحد من الفقرتين دالَّة على معنًى آخرَ، وإلَّا كان تطويلًا[٣]، كقول الصَّابي[٤]: ‹لا تُدرِكه الأعيُن بِلِحاظها، ولا تحدُّه الألسُن بألفاظِها، ولا تُخلِقه العصورُ بمرورها، ولا تُهرِمه الدهورُ بكرورها. والصَّلاةُ على مَن لم يرَ للكفر أثرًا إلا طمسه ومحاه، ولا رسمًا إلَّا أزاله وعفاه›؛ إذ لا فرقَ بين مرور العصور وكرور الدُّهور، ولا بين مَحْوِ الأثر وإعفاءِ الرَّسم[٥].

(وقيل: وأحسنُ السَّجعِ:

ما تساوتْ قرائنه[٦]، نحو: ﴿فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ ۝٢٨ وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ﴾ [الواقعة: ٢٨ ـ ٢٩].

ثُمَّ)، أي: بعد أن لم تتساوَ قرائنه، فالأحسنُ (**ما طالتْ قرينتُه الثَّانية، نحو:** ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١ ـ ٢].

أو) قرينتُه (**الثَّالثةُ، نحو:** ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠ ـ ٣١].

---

(١) نقل الشريف الجرجانيُّ في حاشيته على **المطوَّل** ٤٥٤ تعليقًا للتفتازانيّ على هذا الموضع، فقال: «وجَّه ذلك في حاشيته بأنَّ المراد بالمقابلة أن يكون تقدير الكلمات في القرينة الثانية على نمط تقديرها في القرينة الأولى، كموصوف مع صفته في قوله تعالى: ﴿سُرُرٞ مَّرۡفُوعَةٞ ۝١٣ وَأَكۡوَابٞ مَّوۡضُوعَةٞ﴾ [الغاشية: ١٣ ـ ١٤]، وفعل مع فاعل ومعطوف في ‹حَصَل الناطقُ والصامت›، إلى غير ذلك ممَّا يشاهد من الأمثلة، وليس الحالُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ مع صاحبتها كذلك».

(٢) في (ج): «أربعة». وهو خطأ؛ لأنَّ «الشرائط» جمع «شريطة».

(٣) انظر: **المثل السائر** ١/ ٢١٥.

(٤) زيد في (ت): «الحمد لله الذي».

(٥) **المثل السائر** ١/ ٢١٧ ـ ٢١٨، وعنه في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٥/ ٢.

(٦) هذا القول في **الأقصى القريب** ١١١.

ولا يَحسُن أن تُولى قرينةٌ) قرينةً أخرى **(أقصرَ منها)** قِصَرًا **(كثيرًا)**[(١)].

قال ابن الأثير: السَّجعُ ثلاثة أقسام:

الأوَّل: أن تكون الفاصلتان متساويتين/[١/٢٩١] كقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ ـ ١٠].

والثَّاني: أن يكون الثَّاني أطولَ من الأوَّل لا طولًا لا يُخرِجه عن الاعتدال كثيرًا، وإلَّا كان قبيحًا، كقوله: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۝٨٨ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ۝٨٩ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٨٨ ـ ٩٠]. فإنَّ الأوَّل ثمانُ لفظاتٍ، والثَّاني تسعٌ، وله في القرآن غيرُ نظير، ويُستثنى منه ما كان على ثلاث فِقَر، فإنَّ الأوَّلين يحسبان في عِدَّة واحدة، ثمَّ تأتي الثَّالثة بحيث يزيد عليهما طولًا. ويجوزُ أن تجيء متساوية لهما كقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝٢٧ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝٢٨ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٧ ـ ٣٠]، فهذه الثَّلاث كلٌّ منها من لفظتين، ولو جُعِلت الثَّالثةُ منها خمسَ لفظاتٍ أو ستًّا كان حَسَنًا.

والثَّالث: أن يكون الآخرُ أقصرَ من الأوَّل، وهو عندي عيبٌ فاحشٌ؛ لأنَّ السَّمع قد استوفى أمَدَه في الأوَّل بطوله، فإذ جاء الثَّاني قصيرًا يبقى الإنسان عند سماعه كمَن يريد الانتهاء إلى غايةٍ فيعثُر دونها.

ثمَّ السَّجعُ: إمَّا قصير، وإمَّا طويل:

والقصيرُ هو أحسن لقرب الفواصل المَسجوعة مِن سَمْع السَّامع، وأيضًا هو أوعرُ مسلكًا؛ لأنَّ المعنى إذا صِيغ بألفاظ قليلةٍ عَسُر مُواطأةُ السَّجع فيه. وأحسنُ القصير ما كان من لفظين، ومنه ما يكون من ثلاثة إلى عشرة.

وما زاد عليها فهو من الطويل، ومنه ما يقرُب من القصير بأن يكون تأليفه من إحدى عشرةَ إلى اثنتي عشرةَ، أكثره خمس عشرة لفظة، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً﴾ الآية [هود: ٩]، فالأولى إحدى عشرةَ، والثَّانية ثلاثَ عشرةَ[(٢)].

---

(١) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٤/ ٤٥٠ قوله: «وإنَّما قال: (كثيرًا) احترازًا عن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل: ١ ـ ٢]».

(٢) انظر: **المثل السائر** ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٨. وفيه زيادة تفصيل تركها التفتازانيُّ. ونقل القزوينيُّ في **الإيضاح** ٥٤٨ ـ ٥٤٩ بعض كلام ابن الأثير في هذا الموضع.

(والأسجاعُ مَبنيَّةٌ على سُكون الأعجازِ)،/ [٢٩١/ ٢] أي: أواخر فواصل القرائن؛ لأنَّ الغرض من السَّجع أن يزاوَج بين الفواصل، ولا يتمُّ ذلك في كلِّ صورة إلَّا بالوقف والبناء على السُّكون، (كقولهم: «ما أبعدَ ما فات، وما أقربَ ما هو آت»)[١]، فإنَّه لو اعتُبر الحركة لَفاتَ السَّجعُ؛ لأنَّ التَّاء من (فاتَ) مفتوحٌ، ومن (آتٍ) مكسورٌ منوَّن، وهذا غيرُ جائز في القوافي، ولا وافٍ بالغرض، أعني تزاوجَ الفواصل.

وإذا رأيتَهم يُخرِجون الكَلِم عن أوضاعها للازدواج فيقولون: «آتيك بالغدايا والعشايا»، أي: بالغَدَوات[٢]، و«هنَّأني الطَّعام ومرَّأني»، أي: أمرأني[٣]، و«أَخَذ ما قدُم وما حدُث»[٤]، أي: حَدَث بالفتح = مع أنَّ فيه ارتكابًا لِمَا يخالف اللغة فما ظنُّك بهم في ذلك[٥].

(قيل: ولا يقال في القرآن: أسجاعٌ)[٦]؛ لأنَّ السجع في الأصل هديرُ الحمام ونحوها[٧]، (بل يقال: فواصلُ). وهذا مُشعِرٌ بأنَّ السَّجع هو الكلمة الأخيرةُ من الفقرة، إذ لا يقال: «الفواصل» إلَّا لها.

(وقيلَ: السَّجع غيرُ مُختصٍّ بالنثر)، بل يجري في النَّظم أيضًا[٨].

(ومثالُه مِن النَّظم) قولُ أبي تمَّام:

(تجلَّى به رُشدي وأثرتْ به يدي ....

---

(١) في الإيضاح ٥٤٩، ونهاية الأرب ٧/ ١٠٣. وهو من أمثال المولَّدين في مجمع الأمثال ٢/ ٣٢٧.

(٢) انظر: المُغرِب (هدم).

(٣) انظر: الإتباع للقالي ٧٢، وإصلاح المنطق ١٤٩.

(٤) أورده البديع الهمذانيّ في المقامة المضيرية من مقاماته ١٣٧ بقوله: «فأُخذتُ من النِّعال بما قدُم وحدُث».

(٥) الكلام بمعناه في معيار النظَّار ٨٣، ومقدِّمة تفسير ابن النقيب ٤٧٤ - ٤٧٥، والإيضاح ٥٤٩.

(٦) ذهب إلى ذلك الباقلانيُّ وغيره. وللشيخ طاهر الجزائريّ تفصيل فيه. انظر: إعجاز القرآن ٥٧ - ٦٥، والتبيان لبعض المباحث المتعلِّقة بالقرآن ٢٥٨ - ٢٧٥.

(٧) زاد التفتازانيُّ ههنا في المختصر ٤/ ٤٥١ قوله: «وقيل: لعدم الإذن الشرعيِّ. وفيه نظرٌ، إذ لم يقل أحدٌ بتوقُّف أمثال هذا على إذن الشَّارع، وإنَّما الكلام في أسماء الله».

(٨) «أيضًا» ليس في (ع). هذا وممَّن ذهب إلى ذلك الوطواطُ، وذلك في كلامه على فنّ «المسمَّط»، وذَكَر أنَّ الشعرَ الذي يقع فيه ذلك الفنُّ يُسمَّى «الشِّعر المسجَّع». حدائق السحر ١٦٢ - ١٦٣.

وفاض به ثَمْدي)، هو: المالُ القليل، وأصلُه في الماء[١]، (**وأورى به زَندي**)[٢]، أي: صار ذا وَري، وهذا عبارة عن الظَّفَر بالمطلوب، وأمّا «أُورِي» بضمّ الهمزة وكسر الراء على أنّه مضارعٌ متكلِّم من أوريتُ الزَّند: أخرجتُ ناره[٣] = فغلطٌ وتصحيفٌ. والضّمائرُ في (به) تعود إلى «نصر» المذكورِ في البيت السَّابقِ، وهو قوله:

سأَحمَدُ نصرًا ما حييتُ وإنّني لأَعلَمُ أن قد جلَّ نصرٌ من الحمدِ[٤]

[التشطير]

(**ومن السَّجعِ على هذا القول**)، يعني القولَ بعدم الاختصاص بالنَّثر، (**ما يُسمَّى التَّشطيرَ، وهو: جعلُ كلٍّ مِن شطري البيتِ**/ [٢٩٢/ ١] **سجعةً مُخالِفةً لأختها**)، أي: السَّجعة التي في الشَّطر الآخرِ.

وقوله: (سجعة) ينبغي أن ينتصب على المصدر، أي: يُجعَل كلٌّ من شطري البيتِ مسجوعًا سجعةً مخالفةً للسَّجعة التي في الشَّطر الآخرِ، لا على أنّه المفعول الثّاني لجَعَل، لأنَّ الشَّطر ليس بسجعة.

ويجوز أن تُسمَّى كلُّ فقرتين مُسجَّعتين سجعةً، تسمية للكلِّ باسم جزئه. فقولُ الحريريِّ: «لمَّا اقتعدتُ غاربَ الاغتراب، وأنأَتْني المَترَبةُ عن الأتراب»[٥] = سجعةٌ؛ وقولُه: «طوَّحَتْ بي طوائحُ الزَّمن، إلى صنعاءِ اليَمَن»[٦] = سجعةٌ أُخرى.

(**كقوله**)، أي: قول أبي تمَّام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية:

(**تدبيرُ مُعتصِمٍ بالله مُنتقِمٍ** ....

---

(١) انظر: الصحاح (ثمد).

(٢) البيت بتمامه:

تجلَّى به رُشدي وأثرتْ به يدي وفاض به ثُمْدي وأورى به زندي

في ديوانه ٢/ ٦٦؛ وهو له في العمدة ٦٠٨، وتحرير التحبير ٢٩٩، والإيضاح ٥٤٩، وشرح الكافية البديعية ١٩٤.

(٣) فسّره بذلك الزوزنيُّ في شرحه للتلخيص اللوح ١٢٦/ ١.

(٤) في ديوانه ٢/ ٦٦.

(٥) مقامات الحريريّ بشرح الشّريشيّ ١/ ٤٨ (المقامة الصنعانية).

(٦) مقامات الحريريّ بشرح الشّريشيّ ١/ ٤٨ (المقامة الصنعانية).

للهِ مُرتغِبٍ في اللهِ)، أي: راغب فيما يُقرِّبه من رضوانه (مُرتقِبِ)(١)، أي: منتظرٍ ثوابَه، أو خائفٍ عقابَه. فالشَّطر الأوَّل سجعةٌ مبنيَّة على الميم، والثَّاني على الباء، وقوله: (تدبير) مبتدأ وخبرُه في البيت الثَّالث، وهو قوله:

لـم يـرم قومًـا ولـم ينهَـد إلى بلـدٍ ... إلَّا تـقدَّمه جيـشٌ مِـن الرُّعبِ(٢)

[التصريع]

ومـن السَّـجع علـى القـول بجريانـه فـي النَّظم مـا يسـمَّى التَّصريـعَ، «وهـو: جعـلُ العروضِ مقفَّـاةً تقفيـةَ الضَّـربِ»(٣). والعـروضُ، هـو: آخـر المِصـراع الأوَّل مـن البيـت، والضَّـربُ: آخـر المصـراع الثَّانـي منه(٤).

قال ابن الأثير: التَّصريعُ ينقسم إلى سبع مراتبَ:

الأولى: أن يكون كلُّ مِصراع مستقلًّا بنفسه في فهم معناه، ويسمَّى التَّصريعَ الكاملَ، كقول امرئ القيس:

أفـاطـمُ مَـهْـلًا بـعـضَ هـذا التـدلُّـلِ ... وإن كنتِ قد أزمعتِ هجري فأجمِلي(٥)

الثَّانية: أن يكون الأوَّل غيرَ مُحتاج إلى الثَّاني، فإذا جاء جاء مرتبطًا به، كقوله أيضًا:

قفا نبكِ مِـن ذِكرى حبيبٍ ومَـنـزلِ ... بسِقطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فحَوملِ(٦)

الثَّالثة: أن يكون المِصراعان بحيث يصحُّ وضعُ كلٍّ منهما موضعَ الآخرِ، كقول ابن الحجَّاج البغداديِّ:/ [٢٩٢/ ٢]

---

(١) البيت بتمامه:

تدبيـرُ معتصـمٍ بـالله منتقِـمٍ ... لله مُـرتـغِـبٍ بـالله مرتقـبِ

في ديوانه ١/ ٥٨؛ وهو له في العمدة ٦٠٨، وتحرير التحبير ٣٠٨، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٤٦/ ٢، والإيضاح ٥٥١، ونهاية الأرب ٧/ ١٢٣. ونهد: نهض.

(٢) في ديوانه ١/ ٥٩.

(٣) الإيضاح ٥٥١.

(٤) انظر: القسطاس في علم العروض ٦٠.

(٥) في ديوانه ١٢، وشرح السُّكَّريّ ١٩٢؛ وهو له في المثل السائر ١/ ٢٥٩. وأجمل في طلب الشيء: اتَّأد واعتدل فلم يُفرط.

(٦) في ديوانه ٨، وشرح السُّكَّريّ ١٦٤؛ وهو له في المثل السائر ١/ ٢٥٩. وسيأتي شرح للتفتازاني على البيت في ص ٨٣٢، ٨٧٦.

مِـن شُـروطِ الصَّبوحِ فـي المَهرجانِ خِـفَّـةُ الـشُّـربِ مع خُـلـوِّ المَكانِ[(١)]

الرَّابعة: ألَّا يُفهَم معنى الأوَّلِ إلَّا بالثَّاني، ويسمَّى التَّصريعَ النَّاقصَ، كقول أبي الطَّيِّب:

مَغانـي الشِّـعْبِ طِيْبًـا فـي المَغاني بمَـنـزلـةِ الـرَّبيـعِ مِـنَ الزَّمـانِ[(٢)]

الخامسة: أن يكون التَّصريع بلفظة واحدةٍ في المِصراعين، ويسمَّى التَّصريعَ المكرَّر، وهو ضربان؛ لأنَّ اللفظة:

إمَّا متَّحدة المعنى في المِصراعين، كقول عَبيدِ بن الأبرص:

فـكُلُّ ذي غَـيـبةٍ يَـؤوبُ وغائبُ المـوتِ لا يـؤوبُ[(٣)]

وهذا أنزلُ درجةً.

وإمَّا مُختلِفةُ المعنى لكونه مجازًا، كقول أبي تمَّام:

فتًـى كان شِـرْبًا للعُفـاة ومَرتـعًا فأصبحَ للهنديَّـة البيـضِ مَرتَعـا[(٤)]

السَّادسة: أن يكون المِصراع الأوَّل مُعلَّقًا على صفة يأتي ذِكرُها في أوَّل الثاني، ويُسمَّى التَّعليقَ، كقول امرئ القيس:

ألا أيُّهـا اللَّيـلُ الطَّويـلُ ألا انجـلي بصُبحٍ ومـا الإصبـاحُ منـكَ بأمثـلِ[(٥)]

لأنَّ الأوَّل مُعلَّق بـ«صُبح»، وهذا مَعيبٌ جدًّا.

السَّابعة: أن يكون التَّصريعُ في البيت مخالفًا لقافيته، ويُسمَّى التَّصريعَ المشطورَ، كقول أبي نُواس:

---

(١) في يتيمة الدهر ٣/ ٧٦، وفيها «الشُّغل» مكان «الشُّرب»؛ وهو له في المثل السائر ١/ ٢٦٠، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٤٤/ ١، التبيان للطيبيّ ٤١٨، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٩٢/ ١.

(٢) في ديوانه ٥٥٧، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ٢٠٤٦؛ وهو له في المثل السائر ١/ ٢٦٠، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٤٤/ ١، والتبيان للطيبيّ ٤١٨.

في هامش (د) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «يريد شِعب شيراز، وهو موضع كثير الشجر والمياه، يُعدُّ من جِنان الدُّنيا، كنهر الأُبلَّة وصُغد سمرقند وغوطة دمشق. يقول: منازل هذا المكان في الفضل والطيب على سائر الأمكنة كالربيع في الفضل على سائر الأزمنة». «منه».

(٣) في ديوانه ١٣، وهو له في المثل السائر ١/ ٢٦١، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٤٤/ ١، والتبيان للطيبيّ ٤١٨.

(٤) في ديوانه ٤/ ١٠٠؛ وهو له في المثل السائر ١/ ٢٦١، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٤٤/ ١، والتبيان للطيبيّ ٤١٨.

(٥) مضـى بتخريجـه فـي ص ٤٣٩. وهو له فـي المثل السـائر ١/ ٢٦١، ومفتـاح المفتاح اللـوح ٣٤٤/ ١، والتبيـان للطيبيّ ٤١٨، لما نحـن فيه

أَقِلنـي قـد نـدِمـتُ مِـن الذُّنـوبِ ... وبالإقرارِ عُـدتُ مِـن الجُحـودِ[1]

فصرَّع بالباء ثم قفَّاه بالدَّال. انتهى كلامه[2].

ولا يخفى أنَّ السَّابعة خارجة ممَّا نحن فيه.

[الموازنة]

(ومنه)، أي: من اللفظيِّ: (**المُوازَنةُ: وهي تَساوي الفاصلتَين**)، أي: الكلمتين الأخيرتين مِن الفقرتين أو من المِصراعين (**في الوزن دون التَّقفيةِ**.

نحو: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ۝١٥ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥ ـ ١٦])، فلفظا ﴿مَصْفُوفَةٌ﴾ و﴿مَبْثُوثَةٌ﴾ متساويتان في الوزن لا في التَّقفية، لأنَّ الأوَّل على الفاء والثَّاني على الثَّاء، إذ لا عِبرةَ بتاء التَّأنيث، على ما بُيِّن في علم القوافي[3].

ومثلُ قوله:

هو الشَّـمسُ قَـدرًا والمُلـوكُ كواكبُ ... هو البحـرُ جودًا والكِـرامُ جداولُ[4]

والظَّاهر من قوله: (دون التَّقفية) أنَّه يجب في/ [٢٩٣/ ١] الموازنة ألَّا تتساوى الفاصلتان في التَّقفية البتَّةَ، وحينئذٍ يكون بينها وبين السَّجع تباين.

ويحتمل أن يريد أنَّه يشترط فيها التَّساويَ في الوزن ولا يشترط التَّساويَ في التَّقفية، وحينئذٍ يكون بينه وبين السَّجع عمومٌ وخصوصٌ من وجه، لتصادقهما في مثل: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ ۝١٣ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣ ـ ١٤]، وصِدقِ الموازنة بدون السَّجع في مثل: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ۝١٥ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥ ـ ١٦]، وبالعكس في مثل: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝١٣ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣ ـ ١٤].

وأمَّا ما ذَكَره ابن الأثير في «المثل السَّائر» من أنَّ الموازنة هي تساوي فواصلِ النَّثر وصدرِ البيت

---

(١) ما رأيته في ديوانه. وهو له في **المثل السائر** ١/ ٢٦٢، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٤/ ١، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٩٣/ ٢، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٤٤/ ١.

(٢) انظر: **المثل السائر** ١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٢.

(٣) انظر تفصيله في **الوافي** ١٤٩، و**العيون الغامزة** ٢٤١.

(٤) أنشده الوطواط لنفسه في **حدائق السحر** ١٠٧، وفيه «مذانب» مكان «جداول»؛ وهو بلا عزو بالرِّواية ههنا في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٥/ ٢، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٩٤/ ١، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٤٤/ ١ ـ ٢.

وعجُزه في الوزن لا في الحرف أيضًا كما في السَّجع، فكلُّ سجع موازنةٌ وليس كلُّ موازنةٍ سجعًا[(١)] = فمبنيٌّ على أنَّه يُشترَط في السَّجع تساوي الفاصلتين في الوزن، ولا يُشترَط تساويهما في الحرف الأخيرِ كـ«شديد» و«قريب» ونحو ذلك.

[المماثلة]

(**فإن كان**)، أي: ثمَّ إذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التَّقفيةِ، فإن كان (**ما في إحدى القرينتَين**) من الألفاظ (**أو أكثرُه**)، أي: أكثرُ ما في إحدى القرينتَين (**مِثلُ ما يُقابِله**) مِن الألفاظ (**مِن**) القرينة (**الأخرى في الوزنِ**)، سواءٌ كان مثلَه في التَّقفية أو لم يكن = (**خُصَّ**) هذا النَّوع من الموازنة (**باسم المُماثَلةِ**) فهي من الموازنة بمنزلة التَّرصيع من السَّجع.

ولمَّا كان في كلام البعضِ ما يُشعِر بأنَّ الموازنة المفسَّرة بما فسِّر به المماثلةُ ممَّا يختصُّ بالشِّعر أوردَ لها مثالًا من النَّثر ومثالًا من الشِّعر، تنبيهًا على أنَّها تجري في النَّثر والنَّظم جميعًا، ولا تختصُّ بالنَّظم على ما هو مذهبُ البعض[(٢)]، وعُلِم منه أنَّ المماثلة لا تختصُّ بالنَّثر كما يسبق إلى الوهم من قوله: (هي تَساوي الفاصلتين)، فقال: (**نحو**: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُمَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ١١٧ وَهَدَيْنَـٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: ١١٧ ـ ١١٨]،/ [٢٩٣/ ٢] **وقوله**) أي: نحو قول أبي تمَّام: (**مَها الوحشِ**)، أي: بقر الوحش (**إلَّا أن هاتا أَوانسٌ**)، أي: هذه النِّساء تأنسُ بك وبحديثك، ومها الوحش نوافرُ، (**قَنا الخطِّ إلَّا أن تلكَ**) القنا (**ذوابلُ**)[(٣)] والنِّساء نواضرُ لا ذبولَ فيها.

الظَّاهرُ أنَّ الآية والبيتَ ممّا يكون أكثرُ ما في إحدى القرينتين مثلَ ما يقابله من الأخرى لا جميعُه، إذ لا يتحقَّق تماثل الوزنِ في ﴿آتَيْنَاهُمَا﴾ و﴿هَدَيْنَاهُمَا﴾، وكذا في (هاتا) و(تلك).

ومثالُ الجميعِ قولُ البحتريِّ:

فأحجَمَ لمَّا لم يَجِدْ فيك مَطمعًا ... وأقدمَ لمّا لم يَجِد عنكَ مَهرَبا[(٤)]

---

(١) انظر: المثل السائر ١/ ٢٩١.

(٢) ما وقفت عليه فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٣) البيت بتمامه:

مها الوحشِ إلَّا أنَّ هاتا أوانسٌ ... قنا الخطِّ إلَّا أنَّ تلك ذوابلُ

في ديوانه ٣/ ١١٦؛ وهو له في مفتاح المفتاح اللوح ٣٤٧/ ١، والإيضاح ٥٥٢.

(٤) في ديوانه ٢٠٠؛ وهو له في مفتاح المفتاح اللوح ٣٤٧/ ١، والإيضاح ٥٥٢.

[القلب]

(ومنه)، أي: مِن اللفظيِّ (القلبُ)[1]، وهو: أن يكون الكلامُ بحيث إذا قلبتَه وابتدأتَ من حرفه الأخير إلى الحرف الأوَّل كان الحاصلُ بعينه هو هذا الكلامَ، وهو قد يكون في النَّظم وقد يكون في النَّثر.

أمَّا في النَّظم فقد يكون بحيث يكون كلٌّ من المِصراعين قلبًا للآخر، كقوله:

.... أرانـــا الإلـــهُ هِـــلالًا أنارا[2]

وقد لا يكون كذلك، بل يكون مجموع البيت قلبًا لمجموعه، (كقولِه)، أي: قول القاضي الأرَّجانيّ:

(مَودَّتُــه تَــدومُ لكـــلِّ هَـولٍ وهـــل كلٌّ مَودَّتُــه تَــدومُ)[3]

وأمَّا في النَّثر فما أشار إليه بقوله: (وفي التَّنزيل: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، و﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ﴾ [المدثر: ٣]). والحرفُ المشدَّد في هذا الباب في حُكم المخفَّف؛ لأنَّ المعتبر هو الحروفُ المكتوبة.

[التَّشريع]

(ومنه)، أي: مِن اللفظيِّ (التَّشريعُ)، ويُسمَّى التَّوشيحَ[4]، وذا القافيتين[5] أيضًا: (وهو بناءُ البيتِ على قافيتين يَصِحُّ المعنى عند الوقوف على كلٍّ منهما)، أي: من القافيتين.

وكان عليه أن يقول: «يصحُّ الوزنُ والمعنى عند الوقوفِ على كلٍّ منهما»؛ لأنَّه يجب في التَّشريع أن يكون الشِّعر مستقيمًا على أيِّ القافيتين وقفتَ، لأنَّهم فسَّروه بـ«أن يبني الشَّاعر

---

(١) سمَّاه السكَّاكيُّ «المقلوب المستوي» في مفتاح العلوم ٥٤٢.

(٢) عجز بيت أوَّله:

ولمَّــا تبــدَّى لنــا وجـــهُهُ ....

وهو بلا عزو في نفحات الأزهار ٢٥١؛ وعجزه بلا عزو في شرح الكافية البديعية ٢٥٨، ومعاهد التنصيص ٣/ ٢٩٧، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٩٤/ ٢، والعقد المكلَّل اللوح ١٤٥/ ١.

(٣) في ديوانه ٢/ ١٢٣٤؛ وهو بلا عزو في مفتاح المفتاح اللوح ٣٤٤/ ١، والتبيان للطيبيّ ٤١٠.

(٤) هو بهذه التسمية في المثل السائر ٣/ ٢١٦، وذكرها لبعضهم صاحب مفتاح المفتاح اللوح ٣٤٧/ ١. ومضى في اللوحة ٢٦٥/ ٢، في أحد تعاليقي على فنِّ الإرصاد أنَّه يسمَّى عند بعض النقاد والبلاغيين بالتوشيح.

(٥) هو بهذه التسمية في حدائق السحر ١٥٧، وذكرها لبعضهم صاحب مفتاح المفتاح اللوح ٣٤٧/ ١.

أبياتَ القصيدة/ [٢٩٤/ ١] ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أيِّ القافيتين وقفتَ كان شعرًا مستقيمًا»[(١)].

والجواب أنَّ لفظ (القافيتين) مُشعِرٌ بذلك. فليُتأمَّل.

(كقوله)، أي: قول الحريريِّ: **(يا خاطبَ الدُّنيا)** مِن خطَب المرأة. **(الدَّنيَّةِ)** الخسيسةِ **(إنَّها، شَرَك الرَّدى)**، أي: حِبالةُ الهلاك، **(وقَرارةُ الأكدارِ)**[(٢)]، أي: مقرُّ الكدورات.

دارٌ متى ما أَضحكَتْ في يومِها ... أبكَتْ غدًا بُعدًا لها مِن دارِ

غاراتُها لا تَنقضي وأَسيرُها ... لا يُفتدى بجَلائل الأخطارِ[(٣)]

وكذا سائر الأبياتِ. فهذه الأبيات كلُّها من الكامل[(٤)]، إلَّا أنَّها على القافية الثَّانية من ضربه الثَّاني، وعلى القافية الأولى من ضربه الثَّامن.

والقافيةُ عند الخليل من آخر حرف في البيت إلى أوَّل ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك السَّاكن[(٥)]. ويروى عنه أيضًا أنَّ المتحرِّك الذي قبل ذلك السَّاكن هو أوَّل القافية.

فالقافية الأولى من قوله: (يا خاطب الدُّنيا) هي من حركة الكافِ من (شَرَكُ الردى) إلى الآخر، أو مجموع قوله: (كالرَّدى)، والقافية الثَّانية: من فتحة الدَّال من (الأكدار) إلى الآخر، أو لفظة (دار) منه.

---

(١) **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٧/ ١، وهو بمعناه في **المثل السائر** ٣/ ٢١٦.

(٢) في هامش (د) **تعليق من التفتازانيِّ**، نصُّه: «إذا قلتَ: ‹إنَّها شرك الرَّدى› ووقفتَ يصحُّ المعنى، وإذا تركت هذا وقلتَ: ‹إنَّها قرارة الأكدار› يصحُّ المعنى أيضًا». «منه».

(٣) البيت الأوَّل بتمامه:

يا خاطبَ الدُّنيا الدَّنيَّة إنَّها ... شَرَكُ الرَّدى وقرارةُ الأكدارِ

والأبيات للحريريِّ في **مقاماته** بشرح الشَّريشيّ ٣/ ٩٥ (المقامة الشِّعرية)؛ وهي له في **المثل السائر** ٣/ ٢١٧، وأوَّلها له في **تحرير التحبير** ٥٢٣، و**الإيضاح** ٥٥٣، و**شرح الكافية البديعية** ١١٣، و**الإيجاز لأسرار الطراز** ٤٢٢.

(٤) في هامش (د) **تعليق من التفتازانيِّ**، نصُّه: «البحر الكامل في الأصل ستة ‹متفاعلن›. والصحيح أن يقال: إنَّه من الكامل: أمَّا أوَّلاً فلأنَّ الكامل هو الذي له ثمانية أضرُب، والطويل ليس له ثمانية أضرُب؛ وأمَّا ثانيًا فلأنَّ تقطيعه ‹مستفعل› وهو مضمرُ ‹متفاعلن› ولا يتيسَّر في الطويل». «منه».

(٥) انظر: **الكافي** ١٤٩، و**العيون الغامزة** ٢٣٨.

وههنا أقوال أخرُ مذكورة في علم القوافي[١].

ولو قال: «هو بناء البيت على قافيتين أو أكثرَ» لكان أحسنَ، ليشمل نحو قول الحريريِّ:

جُودي على المُستهتَرِ الصَّبِّ الجَوي وتَعطَّفي بوِصالِه وترحَّمي

ذا المُبتلى المُتفكِّرَ القلبِ الشَّجي ثُمَّ اكشفي عن حالِه لا تَظلمي[٢]

فإن قيل: إذا وُجِد البناءُ على أكثرَ من قافيتين فقد وُجِد البناء على قافيتين.

قلنا: الظَّاهر من قوله: (هو بناء البيتِ على قافيتين) أنَّه يكون مبنيًّا عليهما فقط.

[لزومُ ما لا يلزم]

(ومنه)، أي: مِن اللفظيِّ (**لزومُ ما لا يَلزمُ**)، ويقال له: الالتزام والتَّضمين والتَّشديد والإعنات أيضًا[٣]، (وهو: **أن يَجيء قبل حرفِ الرَّويِّ**)، وهو الحرف الذي تُبنى عليه القصيدة وتُنسَب إليه، فيقال: قصيدةٌ لاميَّة أو نونيَّة مثلًا، سُمِّي بذلك لأنَّه يجمَع بين الأبيات، من رَويتُ الحبل إذا فتلتَه، وهذا/ [٢٩٤/ ٢] لأنَّ الفتل يجمع بين قوى الحبل، أو من رويتُ على البعير إذا شدَّدت عليه الرِّواء، وهو: الحبلُ الذي تجمع به الأحمال، أو من الرِّيِّ، لأنَّ البيت يرتوي عنده فينقطع، كما أنَّ عند الارتواءِ ينقطع الشُّرب[٤].

(**أو ما في مَعناه**)، أي: قبل الحرفِ الذي هو في معنى حرف الرَّويّ (**مِن الفاصلةِ**)، يعني: الحرف الذي وقع في فواصل الفِقَر موقعَ حرف الرَّويِّ في قوافي الأبيات، (**ما ليس بلازمٍ في السَّجعِ**)، مثل التزامِ حرف أو حركةٍ يحصل السَّجعُ بدونه.

---

(١) سلف ذِكر الأقوال فيها والتعليق عليها في ص ٨١٩.

(٢) ليس في مقامات الحريريّ. والظاهر أنَّ التفتازانيَّ تابَعَ الشِّيرازيَّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٧/ ١ ـ ٢ في نسبة هذين البيتين للحريريِّ، ثمَّ تابَعَ التفتازانيَّ على ذلك صاحبا **معاهد التنصيص** ٣/ ٣٠٠، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٤٦/ ١، وغيرهما. والأبيات لأبي سعيد يحيى بن سند المعلِّم بالمعرَّة في **خريدة القصر** ١٢/ ١٠٨؛ ونسَب البَطَلْيوسيُّ هذه الأبيات في **شرح السَّقط**، باختلاف يسير في روايتها إلى أبي العلاء المعرِّي؛ وهي بلا عزو في **أعيان العصر** ٢/ ٥٤٢، وقال فيها الصفديُّ: «وبعض الناس نسبها لأبي العلاء المعريّ، وما أظنُّ أنا ذلك». وانظر تفصيل الكلام على نسبتها في **المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٩٤/ ٢ ـ ٩٥/ ١.

(٣) أورد هذه التسميات كلَّها الشيرازيُّ في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٧/ ٢.

(٤) من قوله: «وهو الحرف» إلى هنا بلفظ قريب في **الكافي** ١٤٩ ـ ١٥٠.

فقوله: (من الفاصلة) حالٌ ممَّا في معناه، وقوله: (ما ليس بلازم) فاعل (يجيء)، والمرادُ أن يجيء ذلك في بيتين أو أكثر وقرينتين أو أكثر، وإلَّا ففي كلِّ بيت يجيء قبل حرفِ الرَّويِّ ما ليس بلازم في السَّجع، مثلًا قوله:

قفـا نبـكِ مِـن ذِكـرى حبيـبٍ ومَـنـزلِ ... بسِقطِ اللِّـوى بيـن الدَخـولِ فحَومَلِ[1]

قد جاء قبل اللام ميم مفتوح، وهو ليس بلازم في السَّجع، وإنَّما يتحقَّق لزومُ ما لا يلزم لو جيء في البيت الثَّاني أيضًا بميم.

وقوله: (ما ليس بلازم في السَّجع)[2] معناه: أنَّه يؤتى قبل حرف الرَّويِّ من قافية البيتِ أو قبل ما في معناه من فاصلة الفِقَر بشيء لا يلزم الإتيان به في مذهب السَّجع، يعني: لو جُعل هاتان القافيتان أو الفاصلتان سجعتين لم يُحتج إلى الإتيان بذلك الشَّيء ويصحُّ السَّجع بدونه.

وبهذا يظهر فساد ما يقال: إنَّه كان ينبغي أن يقول: «ما ليس بلازم في السَّجع أو القافية» ليُوافق قولَه: (قبل حرف الرَّويِّ، أو ما في معناه)[3].

فمجيء ما ليس بلازم في السَّجع قبل ما هو في معنى حرف الرَّويِّ من الفاصلة (**نحوُ**: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ ـ ١٠])، فالرَّاء بمنزلة حرف الرَّويِّ، وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء، وهو ليس بلازم في السَّجع، لتحقُّق السَّجع بدون ذلك مثل: «فلا تنهَر ولا تسخَر وتظفَر»، ونحو ذلك؛ وكذا فتحةُ الهاء لتحقُّق السَّجع في نحو: «لا تنهَر ولا تَنصُر ولا تَصفِر»، / [٢٩٥/ ١] كما ذُكر في قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ١ ـ ٢].

(و) مجيئُه قبل حرف الرَّويِّ نحوُ (**قوله**:

سأشـكرُ عَمـرًا إن تراخـتْ مَنيَّـتي ... أياديَ لـم تُمنـنْ وإن هـي جلَّـتِ)

«أي: لم تُقطَع أو لم تخلط بمنَّة وإن عظُمَت»[4]، وفي «الأساس»: «شكرتُ لله نعمتَه واشكروا

---

(١) مضى بتخريجه في ص ٨٢٥. وسيأتي شرح للتفتازاني على البيت في ص ٨٧٦.

(٢) «من السجع» ليس في (ت).

(٣) وهو ما ذهب إليه الزَّوزنيُّ في شرحه للتلخيص اللوح ١٢٧/ ١.

(٤) مفتاح المفتاح اللوح ٣٢/ ٢.

لي، وقد يقال: «شكرتُ فلانًا» يريدون نعمتَه»[١]، وكأنَّه أراد «سأشكر لِعمرٍو» فحذف الجارَّ، أو جعل (أياديَ) بدلَ اشتمالٍ من (عمرو)[٢].

(فتًى)، أي: هو فتًى (**غيرُ مَحجوبِ الغنى عن صديقِهِ**

.... **ولا مُظهِرِ الشَّكوى إذا النَّعلُ زَلَّتِ**)

يقال في الكناية عن نزول الشرِّ وامتحانِ المرء: زلَّتِ القدمُ به، وزلَّتِ النَّعلُ به[٣]، أي: لا يُظهِر الشَّكايةَ إذا نَزَل به البلايا وابتُليَ بالشدَّة، بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزَّمان. وفي طريقته قول الآخر:

إذا افتقر المَرَّارُ لم يُرَ فقرُه ... وإن أيسَرَ المَرَّارُ أيسَرَ صاحبُهُ[٤]

(**رأى خَلَّتي**)، أي: فقري (**مِن حيثُ يَخفى مَكانُها**)، لأني كنتُ أسترها بالتجمُّل (**فكانتْ**) خَلَّتي (**قَذَى عينيه حتَّى تجلَّتِ**)[٥]، أي: انكشفت وزالتْ بإصلاحه لها بأياديه، يعني: من حُسن اهتمامه جَعَله كالدَّاء[٦] المُلازم له حتَّى تلافاه بالإصلاح، فحرف الرَّويِّ هو التَّاء، وقد جيء قبلها في الأبيات بلام مشدَّدةٍ مفتوحة، وهو ليس بلازم في مذهب السَّجع، لتحقُّق السَّجعِ في

---

(١) أساس البلاغة (شكر).

(٢) الكلام بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ٣٢/ ٢.

(٣) الكلام بلفظ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ٣٢/ ٢.

(٤) البيت للمَرَّار بن سعيد الفقعسيّ، وليس في ديوان بني أسد. وهو له في معجم الشعراء ٣٩٦، والمصون في الأدب ١٥٣، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ٦٦٦، وأمالي المرتضى ١/ ٣٠٦، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ٩٦/ ١.

(٥) والبيتان الأخيران بتمامها:

فتًى غيرُ محجوبِ الغِنى عن صديقِهِ ... ولا مُظهرِ الشَّكوى إذا النَّعلُ زلَّتِ

رأى خلَّتي من حيثُ يخفى مكانُها ... فكانت قذى عينيه حتَّى تجلَّتِ

واختُلف في نسبة الأبيات: فهي لعبد الله بن الزَّبير الأسديّ في ملحق ديوانه ١٤٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٢/ ٢٦٥؛ وهي له أو لعمرو بن كُمَيل في الحماسة البصرية ٢/ ٤٢١؛ ولإبراهيم الصولي في ديوانه ١٣٠ (ضمن الطرائف الأدبيّة)، والدُّرّ الفريد ٦/ ٣٨٤، والوافي بالوفيات ٣/ ٨٩؛ وهي لأبي الأسود الدؤليّ في ملحق ديوانه ٣٨٨، وعروس الأفراح ١/ ٢٧٨؛ ولمحمّد بن سعيد في رسائل الجاحظ، ١/ ٣٨؛ ولمحمّد بن سعد الكاتب التميميّ في معجم الشعراء ٤٢١؛ وبلا عزو في حماسة البحتري ٢٢٩، والكامل ٢٧٨ ـ ٢٧٩، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ١٥٨٩، ودلائل الإعجاز ١٤٩، ومفتاح العلوم ٢٦٦ ـ ٢٦٧، والإيضاح ١٠٩ ـ ١١٠، ٥٥٤.

(٦) في (ج): «كالأمر».

نحـو «جَلَّـتْ ومـدَّتْ ومَنَّـتْ وانشـقَّتْ» ونحو ذلك، ففـي كلٍّ مـن الآية والأبيـاتِ نوعان مـن لزوم مـا لا يلزم:

أحدُهما: التزامُ الحرفِ كالهاء واللام.

والثَّاني: التزامُ فتحهما.

وقد يكون الأوَّل بدون الثَّاني، كـ﴿ٱلْقَمَرُ﴾ و﴿مُّسْتَمِرٌّ﴾، وبالعكس كقول ابن الرُّوميِّ:

لِمَـا تُـؤذِن الدُّنيا به مِـن صُروفِها | يكـونُ بكـاءُ الطِّفلِ سـاعةَ يُولَدُ /[٢/٢٩٥]

وإلَّا فمـا يُبكيـه منهـا وإنَّـهـا | لَأوسعُ ممَّـا كان فيـهِ وأرغَـدُ[١]

حيث التزمَ فتحَ ما قبل الدَّالِ.

فإن قلتَ: قد ذكر المصنِّف في «الإيضاح» أنَّ ذلك قد يكون في غير الفاصلتين أيضًا، كقول الحريريِّ: ‹وما اشتارَ العسَل مَنِ اختارَ الكسَل›[٢]. فإنَّه كما التزم في الفاصلتين أعني ‹العسل› و‹الكسل› السِّين التي يحصل السَّجع بدونها، كذلك قد التزم في ‹اشتار› و‹اختار› التَّاء التي يحصل السَّجع بدونها، فهل يدخل مثلُ ذلك في التَّفسير المذكور؟

قلتُ: يحتمل أن يُريد بقوله: (قبل حرف الرَّويِّ، أو ما في معناه) أعمَّ من أن يكون ذلك في حروف القافيةِ والفاصلةِ أو في غيرها؛ لأنَّ جميع ما في البيت إلى حرف الرَّويِّ يصدق عليه أنَّه قبل حرفِ الرَّويِّ، وكذا (ما في معناه من الفاصلة)، فيصدق على التَّاء في «اشتار» و«اختار» أنَّه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الرَّويِّ. لكن هذا بعيدٌ.

والظَّاهرُ أنَّ لزوم ما لا يلزم إنَّما يُطلَق على ما يكون في القافية أو الفاصلةِ؛ لأنَّهم فسَّروه بـ«أن يلتزم المتكلِّم في السَّجع والتقفيةِ قبل حرفِ الرَّويِّ ما لا يلزمه من مجيء حركةٍ مخصوصةٍ أو حرفٍ بعينه أو أكثرَ»[٣]. = وأنَّ قوله: (قبل حرف الرَّوي، أو ما في معناه) يعني: «من حروف القافيةِ أو الفاصلةِ»، وإلَّا لكان المناسبُ أن يقول: في البيت أو الفِقرةِ.

---

(١) في ديوانه ٥٨٦؛ وهما له في المثل السائر ٢/ ٢١، ونهاية الأرب ٧/ ١١٣.

(٢) انظر: الإيضاح ٥٥٤. وكلام الحريريِّ في مقاماته بشرح الشريشيِّ ٥/ ٣٣٢ (المقامة الساسانية).

(٣) مفتاح المفتاح اللوح ٣٤٧/ ٢.

وقوله في «الإيضاح»: «وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين أيضًا»[١] معناه أنَّ مثلَ هذا الاعتبارِ الذي يُسمَّى لزومَ ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفِقَر أو الأبياتِ غيرِ الفواصلِ والقوافي.

[أصلٌ في حُسن المحسِّنات اللفظية]

(**وأصلُ الحُسنِ في ذلك كلِّه**)، يعني في الضَّرب اللفظيِّ من المحسِّنات (**أن تكونَ الألفاظُ تابعةً للمعاني دون العكس**)، أي: لا أن تكون المعاني توابعَ للألفاظ، وذلك/ [٢٩٦/ ١] أنَّ المعانيَ إذا تُركت على سجيَّتها طلبت لأنفسها ألفاظًا تليق بها[٢]، فيحسُن اللفظُ والمعنى جميعًا، وإن أتيَ بالألفاظ متكلَّفةً مصنوعةً، وجُعل المعاني تابعةً لها كان كظاهرٍ مموَّه على باطن مشوَّه، ولباسٍ حسَنٍ على منظرٍ قبيح، وغمدٍ من ذهب على نصل من خشب.

فينبغي أن يُجتنب عمَّا يفعله بعضُ المتأخِّرين الذين لهم شغفٌ بإيراد شيءٍ من المحسِّنات اللفظيَّة، فيصرفون العنايةَ إلى جمع عدَّةٍ من المحسِّنات، ويجعلون الكلامَ كأنَّه غيرُ مَسوق لإفادة المعنى، فلا يُبالون بخفاء الدلالاتِ وركاكةِ المعاني[٣].

***

---

(١) الإيضاح ٥٥٤.

(٢) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٥٥٤ ـ ٥٥٥. وزاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٤/ ٤٦٩ ـ ٤٧٣ قوله: «وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة، ويتميَّز الكامل من القاصر. وحين رُتِّب الحريريُّ مع كمال فضله في ديوان الإنشاءِ عجَز، فقال ابن الخشَّاب: ‹هو رجلٌ مقاماتيّ›، وذلك لأنَّ كتابه حكاية تجري على حسب إرادته، ومعانيه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعةِ، فأين هذا من كتابِ أُمِر به في قضيَّة. وما أحسنَ ما قيل في الترجيح بين الصاحبِ والصابي: ‹إنَّ الصاحب كان يكتب كما يريد، والصابي كان يكتب كما يُؤمر›، وبين الحالين بونٌ بعيد. ولهذا قال قاضي قُم حين كتب إليه الصاحب: ‹أيُّها القاضي بقُم، قد عزلناكَ فقُم› =: ‹والله ما عزلتني إلَّا هذه السجعةُ›».

(٣) انظر: أسرار البلاغة ١٤ ـ ١٥.

[خاتمةُ عِلم البديع]

[زياداتٌ في علم البديع يذكرُها بعض المصنِّفين]

قال المصنِّف: هذا ما تيسَّر لي بإذن الله جمعُه وتحريرُه من أصول الفنِّ الثّالث.

وبقيَتْ أشياءُ يذكرها في عِلم البديع بعضُ المُصنِّفين. وهو قسمان:

الأوّل: ما يتعيَّن إهمالُه، ويجب تركُ التعرُّض له:

إمّا لعدم دخوله في فنِّ البلاغة.

أو لعدم كونه راجعًا إلى تحسين الكلامِ البليغ، وهو ضربان:

أحدُهما: مثلُ ما يرجع إلى التَّحسين في الخطِّ دون اللفظ مع ما فيه من التكلُّف.

مثلُ كونِ الكلمتين متماثلتين في الخطِّ[1]، كما ذكرنا فيما سَبَق[2].

ومثلُ المُوصَّل[3]: وهو أن يُؤتى بكلام تكون كلٌّ من كلماته متَّصلة الحروفِ[4]، كقول الحريريِّ:

فتَنَتْني فجَنَّنَتْني تَجنِّي ... بتجنٍّ يفتنُ غِبَّ تجنِّي[5]

ومثل المُقطَّع: وهو ضدّ المُوصَّل[6]، كقول الوَطواط:

وأُدْرِكُ إنْ زُرْتُ دارَ وَدُو ... دَ دُرًّا ووَرْدًا ووِرْدًا ووُردا[7]

---

(١) ما مضى بلفظ قريب في الإيضاح ٥٥٦.

(٢) في التجنيس الخطيّ في ص ٨١١.

(٣) هذا الفنّ في **حدائق السحر** ١٦٥، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥٠/ ٢.

(٤) هذا التعريف بلفظ قريب في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥٠/ ٢.

(٥) في **مقامات الحريري** بشرح الشَّريشيّ ٥/ ٢٢٠ (المقامة الحلبية)؛ وله في **حدائق السحر** ١٦٥، و**الإيجاز لأسرار الطراز** ٤٨٥، و**شرح الكافية البديعية** ٢٧٧. و«تجنِّي»: اسم المحبوبة، كما ذكر الشريف الجرجانيُّ في حاشيته على **المطوَّل** ٤٦١.

(٦) في **حدائق السحر** ١٦٥، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥٠/ ٢.

(٧) أنشده لنفسه في **حدائق السحر** ١٦٥، وروايته في مطبوعه:

وأُدركُ أن زرتُ دار ودودِ ... دَرًّا ودُرًّا ووِردًا ووَردا

وهو له في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥٠/ ٢. و«ودود» ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، لأنّه اسم المحبوبة. انظر: **حاشية الشريف الجرجانيّ على المطوَّل** ٤٦١، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ٩٧، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٤٨/ ٢. وجاءت =

ومثلُ الخَيفاء[1]: «وهي الرِّسالة أو القصيدةُ التي تكون حروف إحدى كلمتَيها منقوطةً بأجمعها وحروفُ الأخرى غيرَ منقوطة بأجمعها»[2]، كقول الحريريِّ: «الكرمُ، ثبّتَ اللهُ جيشَ سُعودك، يَزينُ»[3]، إلى آخر الرِّسالة.

ومثلُ الرَّقطاء[4]: «وهي التي أحدُ حروف كلِّ كلمة منها منقوطةٌ والآخرُ غيرُ منقوطة»[5]./[٢/٢٩٦]

ومثلُ الحذفِ: وهو أن يتكلّفَ الكاتب أو الشَّاعر فيأتي برسالة أو خطبة أو قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم[6].

= والثَّاني: ما لا أثر له في التَّحسين قطعًا.

مثلُ التَّرديد: وهو أن تُعلَّق الكلمةُ في المِصراع أو الفقرةُ بمعنًى، ثمَّ تُعلِّقها بعينها بمعنًى آخرَ[7].

كقوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وكقول زهير:

مَن يلقَ يومًا على عِلَّاتـه هَـرِمًـا   يلقَ السَّماحةَ منه والنَّدى خُلُقا[8]

وقول أبي نواس:

صفـراءُ لا تنـزِلُ الأحزانُ ساحتَها   لـــو مسَّــها حجرٌ مَســتَّه سَـرَّاءُ[9]

= هذه اللفظة منوَّنة في مطبوع حدائق السحر وفي بعض مطبوعات المطوَّل، وبه يختلُّ الوزن.

(١) في **حدائق السحر** ١٦٨، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥٠/ ٢. وفيهما وفي **الصحاح** (خيف) أنَّ الخَيَف: أن تكون إحدى عيني الفرس زرقاء والأخرى سوداء. وأشار القزوينيُّ إلى معنى هذا الفنِّ في **الإيضاح** ٥٥٦ من غير تسميته ولا تعريفه.

(٢) **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥٠/ ٢، وهو بلفظ قريب في **حدائق السحر** ١٦٨.

(٣) في **مقامات الحريريّ** بشرح الشَّريشيّ ١/ ٢٥١ (المقامة المَراغية)؛ وله في **حدائق السحر** ١٦٨، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥٠/ ٢.

(٤) في **حدائق السحر** ١٦٧، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥٠/ ٢. وفيهما وفي **الصحاح** (رقط) أنَّ الرَّقط: سوادٌ يشوبه نقطٌ بيض.

(٥) **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥٠/ ٢، وهو بلفظ قريب في **حدائق السحر** ١٦٧.

(٦) هذا الفنُّ وتعريفه بلفظ قريب في **حدائق السحر** ١٦٦، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥٠/ ٢.

(٧) هذا الفنُّ وتعريفه بلفظ قريب في **العمدة** ٥٥٣، و**سرّ الفصاحة** ٤٢٤، و**تحرير التحبير** ٢٥٣، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٦/ ١، و**نهاية الأرب** ٧/ ١٤١. واكتفى القزوينيُّ في **الإيضاح** ٥٥٦ بذِكر هذا الفنِّ من غير تعريف.

(٨) في **ديوانه** ٥٠؛ وهو له في **العمدة** ٥٥٣، و**سرّ الفصاحة** ٤٢٤، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٦/ ١، و**نهاية الأرب** ٧/ ١٤١.

(٩) في **ديوانه** ٣/ ٢؛ وهو له في **العمدة** ٥٥٦، و**سرّ الفصاحة** ٤٢٤، و**تحرير التحبير** ٢٥٤، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٤٦/ ١، و**شرح الكافية البديعية** ١٤٩، و**نهاية الأرب** ٧/ ١٤١.

ومثلُ التَّعديل، ويُسمَّى سياقةَ الأعدادِ[١]، «وهو: إيقاعُ أسماءٍ مفردةٍ على سياق واحد»[٢].

ومثلُ ما يُسمَّى تنسيق الصِّفات، وهو: تعقيبُ موصوفٍ بصفات متواليةٍ[٣].

= وإمَّا لعدم الفائدة في ذِكره:

لكونه داخلًا فيما ذكرناه[٤]:

مثلُ ما سمَّاه بعضُ المتأخِّرين «الإيضاح، وهو: أن ترى في كلامك خفاءَ دلالةٍ فتأتيَ بكلام يبيِّن المرادَ ويوضِّحه»[٥]. فإنَّه داخل في الإطناب[٦].

ومثلُ التَّوشيع بالمعنى المذكور في باب الإطناب، وقد أورده في المحسِّنات[٧].

أو لكونه مشتملًا على تخليط.

مثلُ ما سمَّاه «حسنَ البيانِ، وهو: كشفُ المعنى وإيصاله إلى النَّفس»[٨]، فإنَّه قد يجيء مع الإيجازِ، وقد يجيء مع الإطنابِ، ومع المساواةِ أيضًا.

القسمُ الثَّاني: ما لا بأس بذِكره لاشتماله على فائدة، مع عدمِ دخوله فيما سبق:

مثلُ القول في السَّرقات الشِّعرية، وما يتصل بها.

ومثلُ القولِ في الابتداء والتخلُّصِ والانتهاءِ[٩].

والمصنِّفُ قد خَتَم الفنَّ الثَّالثَ بذِكر هذه الأشياءِ، وعَقَد لها خاتمةً وفصلًا، وعُلِم بذلك أنَّ

---

(١) التسميتان في مفتاح المفتاح اللوح ٣٤٩/ ٢، والأولى في حدائق السحر ١٤٩.

(٢) مفتاح المفتاح اللوح ٣٤٩/ ٢، وبلفظ قريب في حدائق السحر ١٤٩.

(٣) هذا الفنُّ وتعريفه بلفظ قريب في حدائق السحر ١٥٠، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٤٩/ ٢، ونهاية الأرب ٧/ ١٣١.

(٤) انظر: حدائق السحر ١٥٠.

(٥) مفتاح المفتاح اللوح ٣٣٠/ ٢، وأورده من قبله ابن أبي الإصبع بلفظ قريب في تحرير التحبير ٥٥٩، والبدر بن مالك في المصباح ٢٠٥. وذَكره القزوينيُّ في الإيضاح ٥٥٦، ونسبه لبعض المتأخِّرين.

(٦) مضى الكلام عليه في ص ٥٣٠. والردُّ في الإيضاح ٥٥٦.

(٧) أورده في البديع ابن أبي الإصبع في تحرير التحبير ٣١٦، والبدر بن مالك في المصباح ٢٠٤، والشِّيرازيُّ في مفتاح المفتاح اللوح ٣٤٧/ ١.

(٨) مفتاح المفتاح اللوح ٧/ ٢، وأورده من قبله ابن أبي الإصبع بلفظ قريب في تحرير التحبير ٤٨٩، والمصباح ٢٠٤. وذكره القزوينيُّ في الإيضاح ٥٥٦، من غير تعريف.

(٩) من قوله: «والثاني» إلى هنا بلفظ قريب في الإيضاح ٥٥٦.

الخاتمة إنَّما هي خاتمة الفنِّ الثَّالث، وليست خاتمةً للكتاب خارجةً عن الفنون الثَّلاثةِ كالمقدمة،/ [٢٩٧/ ١] على ما توهَّمه بعضُهم[(١)].

[السَّرقات الشِّعرية وما يتَّصل بها]

(خاتمةٌ في السَّرقاتِ الشِّعرية، وما يتَّصلُ بها)، أي: بالسَّرقات، مثل الاقتباسِ والتَّضمينِ والعقدِ والحلِّ والتَّلميحِ[(٢)]، (وغير ذلك) مثلِ القول في الابتداء والتخلُّص والانتهاء.

(اتِّفاق القائلين:

إن كان في الغرض على العموم، كالوصفِ بالشَّجاعةِ والسَّخاءِ) وحُسنِ الوجهِ والبهاءِ ونحوِ ذلك، (فلا يُعدُّ سرقةً) ولا استعانةً ولا أخذا ونحو ذلك ممَّا يؤدِّي هذا المعنى، (لتقرُّرِه)، أي: لتقرُّر هذا الغرضِ العامِّ (في العقول والعاداتِ)، يشترك فيه الفصيحُ والأعجمُ والشَّاعرُ والمُفحَم[(٣)].

(وإن كان) اتِّفاق القائلين (في وَجهِ الدلالة) على الغرض، وهو أن يُذكَر ما يُستدلّ به على إثبات وصفٍ من الشَّجاعة والسَّخاءِ وغيرِ ذلك، (كالتَّشبيه) والمجازِ والكنايةِ، (وكذِكْر هيئاتٍ تدلُّ على الصِّفة لاختصاصها بمَن هي له)، أي: لاختصاص تلك الهيئات بمَن تثبت تلك الصِّفة له (كوصف الجوادِ بالتهلُّل عند ورودِ العُفاة)، أي: السَّائلين، (و) كوصف (البخيلِ بالعُبوس مع سَعة ذات اليدِ.

فإنِ اشتركَ النَّاسُ في معرفتِه)، أي: معرفة وجهِ الدلالة على الغرض (لاستقراره فيها)، أي: في العقول والعاداتِ، (كتشبيه الشُّجاعِ بالأسدِ والجوادِ بالبحر، فهو كالأوَّلِ)، أي: فالاتِّفاق في هذا النَّوع من وجه الدلالةِ على الغرض، كالاتفاق في الغرض العامِّ في أنَّه لا يُعدُّ سرقةً ولا أخذًا[(٤)].

فقوله: (فهو كالأوَّل) جزاءٌ لقوله: (فإن اشتركَ النَّاسُ)، وهذه الجملةُ الشَّرطية جزاءٌ لقوله: (وإن كان في وجه الدلالةِ).

(وإلَّا) أي: وإن لم يشتركْ النَّاسُ في معرفته، ولم يصل إليه كلُّ أحد لكونه ممَّا لا يُنال إلَّا بفكر، (جازَ أن يُدَّعى فيه)، أي: في هذا النَّوعِ/ [٢٩٧/ ٢] من وجه الدلالةِ (السَّبقُ[(٥)] والزِّيادةُ) بأن يُحكَم بين

---

(١) هو الخلخاليُّ في مفتاح تلخيص المفتاح ٣١. ومضى في أوّل الكتاب الإشارة إلى تضعيف ذلك في ص ٣٠.

(٢) في (ع): «التمليح»، وهو خطأ يظهر في تفصيل ما سيأتي.

(٣) انظر: الإيضاح ٥٥٧.

(٤) من قوله: «اتّفاق القائلين» إلى هنا أكثره بلفظ قريب في أسرار البلاغة ٣٣٨ - ٣٣٩. وانظر: الإيضاح ٥٥٧.

(٥) في هامش (د) تعليق من التفتازانيّ، نصّه: «إذا عُلم أنّ الثاني أخذ من الأوّل». «منه». وسيأتي هذا بنصّه في كلام صاحب التلخيص في اللوحة ٣٠٣/ ٢.

القائلين فيه بالتَّفاضل، وأنَّ أحدَهما فيه أكملُ من الآخر، وأنَّ الثَّانيَ زاد على الأوَّل أو نَقَص عنه[١].

(وهو)، أي: ما لا يَشترك النَّاس في معرفته من وجه الدلالةِ على الغرض (ضربان):

أحدُهما: (خاصِّيٌّ في نفسِه غريبٌ) لا يُنال إلَّا بفكر.

والآخر: (عامِّيٌّ تُصُرِّف فيه بما أخرَجه مِن الابتذال إلى الغرابةِ، كما مرَّ) في باب التَّشبيهِ والاستعارةِ من تقسيمهما إلى الغريب الخاصيِّ والمَبتذلِ العاميِّ، إمَّا مع البقاء على الابتذال، أو مع التصرُّفِ فيه بما يُخرِجه من الابتذال إلى الغرابة، كما في الأمثلة المذكورةِ ثمَّة[٢].

وإذا تقرَّر هذا (فالأخْذُ والسَّرقةُ)، أي: ما يُسمَّى بهذين الاسمين (نوعان:

ظاهرٌ.

وغيرُ ظاهرٍ.

[الأخذ الظاهر]

أمَّا الظَّاهر فهو: أن يُؤخَذ المعنى كلُّه، إمَّا مع اللَّفظ كلِّه أو بعضِه، أو وحدَه) عطف على قوله[٣]: (إمَّا مع اللفظ)، أي: أو يُؤخذ المعنى وحدَه من غير أخذِ اللفظِ كلِّه ولا بعضِه، فالنَّوعُ الظَّاهر بهذا الاعتبارِ ضربان:

أحدُهما: أن يُؤخذ المعنى مع اللفظِ كلِّه، أو بعضِه.

والثاني أن يؤخَذ المعنى وحدَه.

والضَّرب الأوَّل قسمان، لأنَّ المأخوذ مع المعنى: إمَّا كلُّ اللفظ، أو بعضه؛ إمَّا مع تغيير النَّظمِ، أو بدونه.

فهذه عدَّة أقسام أشار إليها بقوله:

[النَّسخُ والانتحال]

(فإنْ أُخِذ اللفظُ كلُّه مِن غير تغيير لنظمِه)، أي: لكيفيَّة التَّرتيبِ والتَّأليفِ الواقع بين المفردات، (فهو مذمومٌ؛ لأنَّه سرقة مَحضة، ويُسمَّى نسخًا وانتحالًا.

---

(١) من قوله: «اتِّفاق القائلين» إلى هنا بمعناه في **أسرار البلاغة** ٣٤٠، وبلفظ قريب في **الإيضاح** ٥٥٨.

(٢) «ثمَّة» ليس في (ع) و(س). وانظر ما مضى في ص ٦٢٧، ٦٧٠. والكلام بمعناه في **أسرار البلاغة** ٣٤٠ ـ ٣٤١، وبلفظ قريب في **الإيضاح** ٥٥٨.

(٣) «على قوله» ليس في (ع).

كما حُكِيَ عن عبد الله بن الزُّبير[١] **أنّه فعل ذلك بقول مَعن بن أوس: إذا أنتَ لم تُنصِف أخاكَ**)، يعني: «إذا لم تُعطِ صاحبك النَّصَفة، ولم تُوفِه حقوقَه متوخّيًا المَعْدِلة، ولم تُوجِب له عليك مثلَ ما تُوجِبه لنفسك عليه»[٢]، (**وجدتَه. على طَرَف الهِجرانِ إن كان يَعقلُ**)، أي: وجدتَه هاجرًا لك متبدِّلًا بك وبمُؤاخاتك، إن كانت به مُسكةٌ، وله عقلٌ ومعرفةٌ[٣].

(**ويَركَبُ حدَّ السَّيفِ**)، أراد بركوب/ [٢٩٨/ ١] حدِّ السَّيف تحمُّلَ أمورٍ تقطِّع تقطيعَ السَّيفِ وتؤثِّر تأثيره، أو أراد الصَّبرَ على الحرب والموتِ[٤]. (**مِن أن تُضِيمه**)، أي: بدلًا مِن أن تضيمه[٥] (**إذا لم يكنْ عن شَفرة السَّيفِ**)، أي: عن ركوب حدِّ السَّيفِ (**مَزحَلُ**)[٦]، أي: مَبْعَد، أي: لا يبالي أن يركَب من الأمور ما يُؤثِّر فيه تأثيرَ السَّيفِ مخافةَ أن يدخل عليه ضيمٌ، أو يلحقه عارٌ واهتضامٌ، متى لم يجِد عن ركوبه مَبْعَدًا ومَعْدِلًا[٧].

فقد حُكيَ أنَّ عبدَ الله بن الزُّبير دخل على معاويةَ فأنشده هذين البيتين، فقال له معاويةُ: لقد شَعَرت بعدي يا أبا بكر، ولم يفارِق عبدُ الله المجلِسَ حتَّى دخل معن بن أوسٍ المُزنيُّ، فأنشد قصيدته التي أوَّلها:

لَعَمـرُكَ مـا أدري وإنِّـي لأَوجَلُ ... علـى أيِّنـا تغـدو المَنيَّـة أوَّلُ[٨]

حتـى أتمَّهـا، وفيـه هذان البيتـان، فأقبـل معاويةُ على عبـد الله بن الزُّبيـر وقال له: ألـم تخبرني

---

(١) وهم بعضُ الناس ههنا فظنَّ المقصود في هذا الخبر عبدَ الله بن الزَّبير الأسديّ الشَّاعر المكنَّى بأبي كثير وأبي سعد. وليس به، كما يظهر بالتأمُّل والتحقيق.

(٢) **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١١٣٠.

(٣) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١١٣٠.

(٤) الوجهان بلفظ جِدّ قريب في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١١٣٠ ـ ١١٣١.

(٥) في (ت): «تظلمه».

(٦) البيتان بتمامهما:

إذا أنـتَ لـم تُنصِـف أخـاكَ وجـدتَه ... على طـرف الهِجـران إن كان يعقـلُ

ويركـبُ حـدَّ السَّـيفِ مـن أن تُضيمـهُ ... إذا لم يكن عن شـفرة السَّـيف مَزحـلُ

في **ديوانه** ٩٤؛ وهما له في **حماسة البحتري** ٨٢، **الكامل** ٧٤٩، و**الوساطة** ١٩٢، و**شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١١٢٩، و**الإيضاح** ٥٥٨، و**الإيجاز لأسرار الطراز** ٤٩٠.

(٧) الكلام بلفظ جِدّ قريب في **شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١١٣٠.

(٨) في **ديوانه** ٩٣؛ وهو له في **الكامل** ٧٥٠، ٨٧٦، و**شرح الحماسة** للمرزوقيّ ١١٢٦، و**الإيضاح** ٥٥٨.

أَنَّهما لك: فقال: اللفظ له والمعنى له، وبعد فهو أخي من الرَّضاعة، وأنا أحقُّ بشعره(١).

(وفي معناه)، أي: في معنى ما لم يُغيَّر فيه النَّظم **(أن يُبدَّل بالكلمات كلِّها أو بعضِها ما يُرادِفها)**، يعني أنَّه أيضًا مذمومٌ وسرقةٌ محضةٌ.

كما يقال في قول الحُطيئة:

دعِ المَكارمَ لا تَرحَلْ لِبُغيتها ... واقعد فإنَّكَ أنتَ الطَّاعمُ الكاسي(٢)

=(٣): ذرِ المآثرَ لا تذهبْ لمَطلَبِها ... واجلسْ فإنَّكَ أنتَ الآكلُ اللابس(٤)

وكقول امرئ القيس:

وُقوفًا بها صحبي عليَّ مَطيَّهمْ ... يقولون لا تَهلِكْ أَسًى وتَجمَّلِ(٥)

أوردَه طرفة في داليَّته إلَّا أنَّه أقام «تجلَّدِ»(٦) مقام «تجمَّلِ».

وقال عبَّاس بن عبد المطَّلب:

وما النَّاسُ بالنَّاسِ الذين عهدتُهمْ ... ولا الدَّارُ بالدَّارِ التي كنتَ تَعلَمُ(٧)

فأوردَه الفرزدقُ في شعره إلَّا أنَّه أقام «تعرفُ»(٨) مقام «تعلمُ».

وقريبٌ من هذا أن تبدِّل بالألفاظ/ [٢٩٨/ ٢] ما يضادُّها في المعنى مع رعاية النَّظمِ والتَّرتيبِ، كما يقال في قول حسَّان:

---

(١) الخبر بلفظ قريب في **الكامل** ٧٤٩ - ٧٥٠، و**الوساطة** ١٩٢ - ١٩٣، و**الممتع في التصريف** ٤٦٤ - ٤٦٥، و**الإيضاح** ٥٥٨ - ٥٥٩.

(٢) في **ديوانه** ٢٨٤؛ وهو له في **الموشح** ٢٣، و**الصناعتين** ٤٤٨، و**الصحاح** (ذرق)، (كسا)؛ وبلا عزو في **دلائل الإعجاز** ٤٧١، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥١/ ٢. وقصَّة البيت ومعناه أشهرُ من أن يُذكَرا.

(٣) زيد في (ع): «وقول الآخر». وفيها بتر لنظم الكلام.

(٤) ورد بهذا اللفظ في **دلائل الإعجاز** ٤٧١، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥١/ ٢. وكأنَّه من نظم الشَّيخ عبد القاهر تمثيلاً للسلخ.

(٥) في **ديوانه** ٩، و**شرح السُّكَّريّ** ١٧٢؛ وهو له في **المنصف لابن وكيع** ٩٨ (طبعة بني غازي)، و**الصناعتين** ٣٥٠، و**المثل السائر** ٣/ ٢٣٠، و**تحرير التحبير** ٤٠٠، و**الإيضاح** ٥٦٠.

(٦) البيت في **ديوان طرفة** ٢٣؛ وهو له في **المنصف لابن وكيع** ٩٨ (طبعة بني غازي)، و**الصناعتين** ٣٥١، و**المثل السائر** ٣/ ٢٣٠، و**تحرير التحبير** ٤٠٠، و**الإيضاح** ٥٦١.

(٧) البيت للعبّاس بن عبد المطَّلب في **الوساطة** ١٩٩، **الإيضاح** ٥٦١، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ١٠٠/ ١.

(٨) ليس في **ديوانه**. وهو له في **الوساطة** ١٩٩، **الإيضاح** ٥٦١.

بِيضُ الوجوهِ كريمةٌ أحسابُهمْ شُمُّ الأنوفِ مِن الطّرازِ الأوّلِ[١]

=: سُودُ الوجوهِ لئيمةٌ أحسابُهمْ فُطْسُ الأنوفِ مِن الطّرازِ الأوّلِ[٢]

[الإغارة والمسخ]

(وإن كان) أَخْذُ اللفظ كلّه (مع تغييرٍ لنظمِه)، أي: نظمِ اللفظ. (أو أَخْذُ بعضِ اللّفظِ)، لا كلِّه = (سُمِّيَ) هذا الأخذ (إغارةً ومَسخًا). وهو ثلاثة أقسام؛ لأنَّ الثّاني: إمّا أن يكون أبلغ من الأوّل، أو دونه، أو مثله.

(فإن كان الثّاني أبلغَ) مِن الأوّل (لاختصاصه بفضيلةٍ) لا تُوجَد في الأوّل: كحُسن السَّبكِ، أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى = (فممدوحٌ)[٣]، أي: فالثّاني ممدوحٌ مقبولٌ، (كقول بشار: مَن راقبَ النّاسَ)، أي: حاذَرَهم، في «الأساس»: «رَقَبه وراقبه: حاذَرَه، لأنَّ الخائف يرقُب العقابَ ويتوقّعه»[٤]. (لم يَظفَر بحاجتِهِ).

.... وفـاز بالطّيّباتِ الفاتكُ اللّهِجُ)[٥]

أي: الشُّجاع القتّال الذي له ولوعٌ بالقتل.

= (وقول سَـلْمٍ) الخاسِر بالخاء المعجمة، سُمِّيَ بذلك لخُسرانه في تجارته، في «الأساس»:

---

(١) في ديوانه ١/ ٧٤؛ وهو له في المنصف لابن وكيع ١٢٤ (طبعة بني غازي)، ومقامات الهَمَذاني ١٩٣ (المقامة العراقية)، والصحاح (طرز)، والدُّرّ الفريد ٥/ ٢٤١. والطراز: الهيئة، أي: من النمط الأوّل.

(٢) البيت لأحمد بن أبي فنن في المنصف لابن وكيع ١٢٤ (طبعة بني غازي)، والدُّرّ الفريد ٥/ ٢٤٢، ومعاهد التنصيص ٤/ ٦، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١٠١/ ٢، وفيها «الآخر» مكان «الأوّل». وقال البديع في مقاماته ١٩٢ (المقامة العراقية): «وأمّا البيت الذي يسهل عكسُه فكقول حسّان»، وأورد بيته السابق.

(٣) في هامش (د) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «وهذا إذا عُلم أنّ الثانيَ أخذ من الأوّل، بأن يُعلم أنّه كان يحفظ قولَ الآخر حين نَظَم، أو بأن يُخبِر هو عن نفسه أنّه أخذه منه، وإلّا فلا يُحكَم بسبق أحدِهما واتّباع الآخر، ولا تترتّب عليه الأحكامُ المذكورة». «منه». وسيأتي هذا الكلام في متن المطوّل في ص ٨٥٩.

(٤) أساس البلاغة (رقب).

(٥) البيت بتمامه:

مَن راقب النّاس لم يظفر بحاجته وفاز بالطّيّبات الفاتكُ اللّهِجُ

في ديوانه ٢/ ٧٥؛ وهو له في المنصف لابن وكيع ١٠٤ (طبعة بنغازي)، والصناعتين ٢١٤، والمثل السائر ٣/ ٢٥٨، والإيضاح ٥٦١، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٠.

«يُسمَّى سَلْم الخاسر؛ لأنَّه باع مُصحَفًا ورثه واشترى بثمنه عُودًا يضرب به»(١):

(مَنْ راقبَ النَّاسَ ماتَ هَمًّا) ....

أي: حزنًا، انتصبَ على أنَّه مفعول له أو تمييز.

.... (وفازَ باللَّذَّة الجَسورُ)(٢)

أي: الشَّديدُ الجرأةِ.

«فبيتُ سَلْم أجودُ سبكًا، وأخصَرُ»(٣) لفظًا.

روي عن أبي معاذ راويةِ بشار أنَّه قال: أنشدت بشارًا قول سَلْمٍ: فقال: ذهَبَ والله بيتي، فهو أخفُّ منه وأعذَبُ، والله لا أكلتُ اليوم ولا شربت(٤).

وكقول الآخرِ:

خَلقْنا لهمْ في كلّ عينٍ وحاجبٍ ... بسُمْرِ القنا والبِيضِ عَينًا وحاجِبا(٥)

وقول ابن نُباتةَ بعده:

خَلقْنا بأطرافِ القنا في ظُهورِهمْ ... عُيونًا لها وقعُ السُّيوفِ حواجبُ(٦)

«فبيتُ ابنِ نباتةَ أبلغُ لاختصاصه بزيادة معنًى،/[٢٩٩/ ١] وهو الإشارةُ إلى انهزامهم»(٧)، حيث وَقَع الطَّعنُ والضَّربُ على ظهورهم.

---

(١) أساس البلاغة (خسر).

(٢) له في طبقات الشعراء لابن المعتزّ ١٠٠، والمنصف لابن وكيع ١٠٥ (طبعة بنغازي)، والصناعتين ٢١٤، والمثل السائر ٣/ ٢٥٨، والإيضاح ٥٦٢، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٠.

(٣) الإيضاح ٥٦٢.

(٤) الخبر بمعناه في طبقات الشعراء لابن المعتزّ ١٠٠، والمنصف لابن وكيع ١٠٥ (طبعة بنغازي).

(٥) البيت لأبي إسحاق إبراهيم الغزيّ في ريحانة الألبا ٢٦٤، وخلاصة الأثر ٢/ ٣١٤؛ وهو بلا عزو في الدُّر الفريد ١/ ٣٧٧، والإيضاح ٥٦٢، ومعاهد التنصيص ٤/ ٢٨. ولم يُوقف على قائله فيما وقفت عليه من شروح شواهد المطوَّل. انظر: عقود الدُّرر اللوح ١٠٠/ ١، والمعول في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١٠١/ ٢، والعقد المكلَّل اللوح ١٥٢/ ١. ونقل صاحب المعوَّل عن حيدر الرُّوميّ في شرح الإيضاح قوله: «لقد أساء قائله الأدب في إطلاق لفظ ‹خلقنا› وكان يكفيه أن يقول: ‹جعلنا›».

(٦) البيت له في يتيمة الدهر ٢/ ٤٥٥، وسرّ الفصاحة ٣٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٦٩، والدُّرر الفريد ١/ ٣٧٧، والإيضاح ٥٦٢؛ وهو بلا عزو في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٤٩.

(٧) الإيضاح ٥٦٢.

(وإن كان) الثَّاني (دونه)، أي: دون الأوَّلِ في البلاغة لفوات فضيلةٍ تُوجَد في الأوَّل، (فهو)، أي: الثَّاني (مَذمومٌ) مردودٌ، (كقول أبي تمَّام) في مَرثية محمَّد بن حُميد، وكان قد استُشهد في بعض غزواته:

(هيهاتَ لا يأتي الزَّمانُ بمثلِهِ ... إنَّ الزَّمان بمثلِهِ لبَخيلُ)[1]

أي: بَعُد أن يأتي الزَّمان بمثله، بدليل ما بعده، أو بَعُد نسياني له، بدلالة ما قبله، وهو قوله:

أنسى أبا نصرٍ نسيتُ إذن يدي ... مِن حيثُ ينتصِرُ الفتى ويُنيلُ[2]

قال الشَّيخ عبد القاهر في «المسائل المُشكِلة»[3]: قال الشَّيخ[4]: في هذا البيت تقصير؛ لأنَّ الغرض في هذا النَّحو نفيُ المِثل، وأن يقال: (إنَّه يعزُّ) أو (أنَّه لا يكون)، فإذا جَعَل سببَ فَقْد مِثله بُخلَ الزَّمانِ به فقد أخلَّ بالغرض، وجوَّز وجودَ المِثل، ولم يمنعه من حيث هو، بل من حيث بُخلُ الزَّمان بأن يجود بمِثله.

(وقولُ أبي الطيِّب:

أعدى الزَّمانَ سخاؤه فسَخَا بهِ ... ولقد يكونُ به الزَّمانُ بخيلا)[5]

فالمِصراعُ الثَّاني مأخوذٌ من مِصراع الثَّاني لأبي تمَّام، لكن مِصراع أبي تمَّام أجوَدُ سبكًا؛ لأنَّ قول أبي الطيِّب: (ولقد يكون) بلفظ المضارع = لم يُصِب محزَّه، إذ المعنى على الماضي، والمراد: لقد كان[6].

---

(١) في ديوانه ٤/ ١٠٢؛ وهو له في المنصف لابن وكيع ٦٤٣ (طبعة بنغازي)، والوساطة ٢٢٣، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ٦٧٥، والإيضاح ٥٦٢، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩١.

(٢) في ديوانه ٤/ ١٠٢.

(٣) الظاهر أنَّه ممَّا هَلَك أو خفيَ من كتب الشَّيخ عبد القاهر. ورأيته مذكورًا في جملة من المصادر، منها: حاشية مصنفك على المطوَّل اللوح ٥٦/ ٢، وحاشية أبي القاسم الليثيّ على المطوَّل اللوح ٢٢/ ١، وخزانة الأدب للبغداديّ ١/ ٢٧٧. وانظر النقل عنه فيما علَّقتُه على مذهب الأخفش في عَود الضمير، في ص ٤٤ حاشية ٦.

(٤) في (ك): «أبو عليّ».

(٥) في ديوانه ١٣٣، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٦٧٥؛ وهو له في المنصف لابن وكيع ٦٤٣ (طبعة بنغازي)، والوساطة ٢٢٣، والإيضاح ٥٦٣.

(٦) الكلام بمعناه في الإيضاح ٥٦٣، وانظر: الوساطة ٢٢٣.

فإن قلتَ: ههنا مضافٌ محذوفٌ، والفعل المضارع على معناه، أي: يكون الزَّمانُ بخيلًا بهلاكه، أعني لا يسمح بهلاكه[١] أبدًا لعلمه بأنَّه سبب لصلاح الدُّنيا ونظامِ العالم.

قلتُ: السَّخاءُ بالشَّيء هو بذله للغير، فالزَّمانُ إذا سخا به فقد بذله، فلم يبقَ في تصرُّفه حتَّى يسمع بهلاكه أو يبخل. كذا ذَكَره المصنِّف[٢].

واعتُرض عليه بأنَّا سلَّمنا أنَّ إيجاده لم يبقَ في تصرفه لكونه تحصيلًا للحاصل،/ [٢/ ٢٩٩] وأمَّا إعدامُه وإفناؤه فباقٍ بعدُ في تصرفه، فله أن يسمح بهلاكه وأن يبخل، فنفى الشَّاعرُ ذلك. والحاصلُ أن إيجاده وإعدامه كان بيَدِ الزَّمان فسَخا بإيجاده، لكنَّه لا يسخو بإعدامه قطُّ لكونه سببًا لصلاحه[٣].

قلنا: وعلى تقدير صحَّة هذا المعنى، يكون مصراع أبي تمَّام أجودَ سبكًا لاستغنائه عن تقدير المضافِ الذي لا تظهَر[٤] قرينةٌ تدلُّ عليه.

على أنَّ هذا المعنى ممَّا لم يذهب إليه أحدٌ ممَّن فسَّر البيتَ.

قال ابن جنِّي: «أي: تعلَّم الزَّمان من سخائه فسخا به، وأخرجه من العدم إلى الوجود، ولولا سخاؤه الذي أفاد منه لبخل به على الدُّنيا واستبقاه لنفسه»[٥].

قال ابن فُورَّجَة: هذا تأويل فاسدٌ وغرضٌ بعيد؛ لأنَّ سخاءً غيرَ موجود لا يُوصَف بالعدوى، وإنَّما المراد سخا به عليَّ وكان بخيلًا به عليَّ، فلمَّا أعدى سخاؤه أسعَدَني بضمِّي إليه وهدايتي له[٦].

وعلى التَّفاسير الثَّلاثةِ، فالمِصراعُ مأخوذٌ من مصراع أبي تمَّام؛ لأنَّ معناه: بُخل الزَّمان بهلاكه أو بإيجاده أو بإيصاله إلى الشَّاعر، كما أنَّ معنى مصراع أبي تمَّام بُخله بمِثل المرثيِّ.

---

(١) «أعني لا يسمح بهلاكه» ليس في (ع).

(٢) من قوله: «فإن قلتَ» إلى هنا بمعناه في **الإيضاح** ٥٦٣، والتفتازانيُّ زاده بيانًا وتفصيلاً.

(٣) ما وقفت على هذا الاعتراض فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٤) زِيد في (ت) و(ج): «له».

(٥) **الفسر** ٤/ ١٧٣. وكلامه بنصِّه في **شرح الواحديّ لديوان المتنبي** ٦٧٥-٦٧٦. والظاهر أنَّ التفتازانيَّ نقل كلام ابن جنّي عن الواحديّ.

(٦) الكلام عن ابن فُورَّجَة بلفظ قريب في **شرح الواحديّ لديوان المتنبي** ٦٧٦. والظاهر أنَّه من كلامه في كتابه **التجنِّي على ابن جنّي**؛ إذ اعتراضه على ابن جنّي فيه تلطُّف في **الفتح على أبي الفتح** ٢٥٧-٢٥٨. هذا ورجَّح توجيه ابن فُورَّجَة صاحب **المآخذ على شُرَّاح المتنبي** ٣/ ١٢٧.

ولو اشتُرط في الأخذ اتِّحادُهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوتٌ ما، كما سبق إلى بعض الأوهام[١]، لَمَا كان مأخوذًا منه على واحد من التَّفاسير؛ لأنَّ أبا تمَّام قد علّق البخل بمِثله صريحًا.

ولهذا قال الإمام الواحديُّ، بعد ما ذَكَر/ [٣٠٠/ ١] معنى ابن جنّي وابنِ فُورَّجَة: «إنَّ المصراع الثَّاني من قول أبي تمَّام: هيهات، البيتِ»[٢].

(وإن كان) الثَّاني **(مِثلَه)**، أي: مثلَ الأوَّلِ، **(فأبعدُ)**، أي: فالثَّاني أبعدُ **(من الذمِّ، والفضلُ للأوَّل، كقول أبي تمَّام:**

لـو حـارَ مُرتـادُ المنيَّة لـم يَجِـدْ إلَّا الفراقَ علـى النُّفـوسِ دَليلا)[٣]

الارتياد: الطَّلب، وإضافةُ المرتاد إلى المنيَّة للبيان، أي: المنيَّة الطَّالبةُ للنُّفوس لو تحيَّرتْ في الطَّريق إلى إهلاكها، ولم يمكنها التوصُّل إليها، لم يكن لها دليلٌ عليها إلَّا الفراقُ.

(وقول أبي الطيِّب:

لـولا مُفارقةُ الأحبابِ مـا وجدَتْ لهـا المَنايا إلى أرواحِنا سُـبُلا)[٤]

الضَّميرُ في (لها) للمنايا، وهو حال من (سُبُلا). وقيل: إنَّه جمع «لَهَاة»، وهو فاعل (وجدَتْ) أضيفتْ إلى (المنايا)[٥]. ورُوي «يد المنايا»[٦]. فقد أخَذَ المعنى كلَّه مع بعض الألفاظِ كالمنيَّة والفراقِ والوجدانِ وبدَّل بالنُّفوس الأرواحَ.

وكذا قول القاضي الأرَّجاني:

---

(١) ما وقفت عليه فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٢) شرح الواحديّ لديوان المتنبي ٦٧٧.

(٣) في ديوانه ٣/ ٦٦، وفيه «لم يُرِد» مكان «لم يجد»؛ وهو له في المنصف لابن وكيع ٢٤١ (طبعة بني غازي)، والوساطة ٢١٧، والإبانة عن سرقات المتنبي ٤٨، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٤٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٥٢، والإيضاح ٥٦٤، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩١.

(٤) في ديوانه ١٠، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٤٢؛ وهو له في المنصف لابن وكيع ٢٤١ (طبعة بني غازي)، والوساطة ٢١٧، والإبانة عن سرقات المتنبي ٤٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٥٢، والإيضاح ٥٦٤، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩١.

(٥) نقله ابن الشجريّ في أماليه ١/ ٣٥٣، عن بعض أدباء المغرب. وأحال فيه العلاّمةُ الطناحيُّ على شرح المشكل من شعر المتنبي لابن القطّاع.

(٦) لم أقف على هذه الرِّواية فيما بين يديَّ من نُسخ ديوان المتنبي وشروحه.

لـم يُبكِنـي إلَّا حديـثُ فراقِكم … لـمَّـا أسـرَّ بـه إلـيَّ مُودِّعـي
هـو ذلـكَ الـدرُّ الـذي أودعـتُـمُ … فـي مَسـمَعي ألقيتُه مِـن مَدمعي[١]

وقول جارِ الله في مرثية أستاذِه:

وقائلـةٍ مـا هــذه الـدُّرَرُ التـي … تُسـاقطها عيناكَ سِـمطَين سِمطَين
فقلتُ هي[٢] الدُّرَرُ اللواتي[٣] حَشَا بها … أبـو مُضَرٍ أذنـي تَساقط مِن عيني[٤]

وقوله: (فهو أبعد من الذمِّ) إنَّما هو على تقدير ألَّا يكون في الثَّاني دلالةٌ على السَّرقة باتِّفاق الوزنِ والقافيةِ، وإلَّا فهو مذمومٌ جدًّا[٥]، كقول أبي تمَّام:

مُقيـمُ الظـنِّ عنـدكَ والأمـانـي … وإن قـلقَتْ ركابـي فـي البِـلادِ
ولا سـافرتُ فـي الآفـاق إلَّا … ومِـن جـدواكَ راحلتـي وزادي[٦]

وقولِ أبي الطيِّب:

وإنِّـي عنـكَ بعـد غـدٍ لغـادٍ … وقلبـي عـن فِنائـك غيـرُ غـادِ
مُحبُّـكَ حيثُ مـا اتَّجهـتْ رِكابي … وضيفُـك حيثُ كنتُ مِـن البلادِ[٧]

[الإلمام والسَّلخ]

ولمَّا فرغ من الضَّرب الأوَّلِ من النَّوع[٨] الظَّاهرِ[٩] من الأخذ والسَّرقةِ شرع في الضَّرب الثَّاني منه، وهو أن يؤخذ المعنى وحدَه، فقال:

---

(١) في ديوانه ٣/ ٨٩٣؛ وهما له في الإيضاح ٥٦٣ ـ ٥٦٤.

(٢) في (ت): «هذه». وهو خطأ.

(٣) في (ج): «اللاتي قد».

(٤) في ديوانه ٥٥٨؛ وهما له في إنباه الرواة ٣/ ٢٦٧، ومعجم الأدباء ٢٦٨٦، والإيضاح ٥٦٤، وتاريخ الإسلام ١١/ ٦٩٧.

(٥) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٥٦٤، وبمعناه في الوساطة ٢٤٩.

(٦) في ديوانه ١/ ٣٧٤، وفيه «وما سافرتُ» مكان «ولا سافرتُ»؛ وهما له في الموازنة ٣/ ٢٦١، والمنصف لابن وكيع ٤٥٠ (طبعة بني غازي)، والوساطة ٢٤٩، والصناعتين ٢٠٧، والإبانة عن سرقات المتنبي ١٠٢، والإيضاح ٥٦٤ ـ ٥٦٥.

(٧) في ديوانه ٨١، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٤٦٣ ـ ٤٦٤؛ وهما له في المنصف لابن وكيع ٤٥٠ (طبعة بني غازي)، والوساطة ٢٤٩، والإبانة عن سرقات المتنبي ١٠٢، الإيضاح ٥٦٥.

(٨) «النَّوع» ليس في (ع).

(٩) «الظَّاهر» ليس في (ك).

(**وإن أُخِذ المعنى وحدَه**) وهو عطف على/ [٣٠٠/ ٢] قوله: (وإن أُخِذ اللفظ) = (**سُمِّيَ**) أخذُ المعنى وحدَه (**إلمَامًا**) من ألَمَّ إذا قصده، وأصلُه من ألَمَّ بالمنزل إذا نَزَل به[١]، (**وسَلْخًا**)، وهو: كشطُ الجلدِ عن الشَّاة ونحوِها[٢]، واللفظُ للمعنى بمنزلة الجلدِ، فكأنّه كشط من المعنى جلدًا، وألبسه جلدًا آخر. (**وهو ثلاثةُ أقسامٍ كذلكَ**)، أي: مثل ما سُمِّي إغارةً ومَسْخًا، يعني أنَّ الثاني إمَّا أبلغُ من الأوَّل أو دونه أو مثلُه:

(**أوَّلُها**)، أي: أوَّل الأقسام، وهو أن يكون الثَّاني أبلغَ من الأوَّل. (**كقول أبي تمَّام: هو**) الضميرُ للشأن (**الصُّنْعُ**)، أي: الإحسانُ، وهو مبتدأ خبرُه الجملةُ الشَّرطيَّة، أعني قولَه: (**إن يَعجَلْ فخير وإن يَرِثْ**)، أي: يبطؤ.

.... (**فلَلرَّيـثُ فـي بعـضِ المَواضعِ أنفعُ**)[٣]

وقول أبي الطيِّب: **ومِن الخيرِ بُطءُ سَيبِكَ**)، أي: تأخّرُ عطائِك، (**عنِّي**

.... **أسـرَعُ السُّـحب في المَسـيرِ الجَهامُ**)[٤]

أي: السَّحابُ الذي لا ماءَ فيه. «يقول: لعلَّ تأخيرَ عطاياك عنِّي يدلُّ على كثرتها، كالسَّحاب إنَّما يُسرِع منها ما كان جَهامًا لا ماءَ فيه، وما فيه الماءُ يكون ثقيلَ المشي»[٥].

«فبيتُ أبي الطيِّب أبلَغُ لاشتماله على زيادة بيانٍ»[٦] للمقصود، حيث ضَرَب المَثَل بالسَّحاب.

(**وثانيها**) أي: ثاني الأقسامِ، وهو أن يكون الثَّاني دون الأوَّل، (**كقول البحتري: وإذا تألَّق**)، أي:

---

(١) انظر: **الصحاح** (لمم).

(٢) انظر: **الصحاح** (سلخ).

(٣) البيت بتمامه:

هو الصُّنع إن يَعجل فخيرٌ وإن يَرِثْ فـلَـلـرَّيثُ فـي بعض المواضع أنفَعُ

وهو في ديوانه ٢/ ٣٣٢؛ وله في **المثل السائر** ٣/ ٢٦٣، و**الإيضاح** ٥٦٦، و**الإيجاز لأسرار الطراز** ٤٩٢.

(٤) والبيت بتمامه:

ومِـن الخيـر بُـطء سَيْبِـكَ عـنِّـي أسرَعُ السُّحبِ فـي المَسـير الجَهـامُ

وهو في ديوانه ١٥٢، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٧٤٩؛ وهو له في **المثل السائر** ٣/ ٢٦٤، و**الإيضاح** ٥٦٦، و**الإيجاز لأسرار الطراز** ٤٩٢.

(٥) **شرح الواحديّ لديوان المتنبي** ٧٤٩.

(٦) **الإيضاح** ٥٦٦.

لَمَع (في النَّدِيِّ)، أي: في المجلس الغاصِّ بأشراف النَّاسِ (كلامُهُ الـمَصقولُ) المُنقَّح (خلتَ لسانَه مِن عَضْبِهِ)(١)، أي: من سيفه القاطعِ، شبَّه لسانَه بسيفه، (وقول أبي الطيِّب:

كأنَّ ألسُنَهمْ في النُّطقِ قد جُعِلَتْ ... على رِماحهمُ في الطَّعنِ خِرصَانا)(٢)

خِرصانُ الشَّجرِ: قضبانها، وخِرصانُ الرِّماح: أسنَّتها، واحدُها خرص بالضَّم والكسرِ(٣)، يعني: لفرط مَضاءِ أسنَّةِ رماحهم ونفاذِها كأنَّ ألسنتهم عند النُّطق جُعِلت أسنَّة على رماحهم عند الطَّعن(٤)، فصارتِ الأسنَّةُ في النَّفاذ كألسنتهم.

فبيتُ/ [١ /٣٠١] أبي الطيِّب دون بيت البحتريِّ؛ لأنَّه قد «فاته ما أفاده البحتريُّ بلفظَي (تألَّق) و(المصقول) من الاستعارة التخييليَّة»(٥)، حيث أثبتَ التألُّقَ والصَّقالةَ للكلام كإثبات الأظفارِ للمنية، ويلزم من هذا تشبيهُ كلامِه بالسَّيف، وهو استعارة بالكناية.

(وثالثها) أي: ثالث الأقسام: وهو أن يكون الثَّاني مثلَ الأوَّلِ، (كقول الأعرابيِّ) أبي زياد:

(ولم يكُ أكثرَ الفِتيانِ مالا) ... .

ورُويَ:

وما إنْ كانَ أكثرَهم سَواما(٦) ... .

السَّائمةُ والسَّوامُ والسَّوائمُ: الإبل الرَّاعية(٧).

---

(١) البيت بتمامه:

وإذا تألَّقَ في النَّديِّ كلامُه الـ ... ـمَصْقولُ خِلتَ لسانَه من عَضْبِهِ

وهو في ديوانه ١٦٤؛ وهو له في الوساطة ٣١١، والإبانة عن سرقات المتنبي ٤٨، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٨١٠، والإيضاح ٥٦٧، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٢.

(٢) في ديوانه ١٦٩، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٨١٠؛ وهو له في الوساطة ٣١١، والإبانة عن سرقات المتنبي ٤٨، والإيضاح ٥٦٨، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٢.

(٣) انظر: الصحاح (خرص)، وفيه أنَّ الخاء مثلَّثة.

(٤) الكلام بلفظ قريب في شرح الواحديّ لديوان المتنبي ٨١٠.

(٥) الإيضاح ٥٦٨. وانظر: الوساطة ٣١١.

(٦) هذه الرِّواية والتي قبلها في الحيوان ٥/ ١٣٥.

(٧) الصحاح (سوم).

.... (ولكن كان أرحبَهم ذِراعا)[١]

وفي «الأساس»: «فلانٌ رَحْب الباع والذِّراع ورحيبُهما، أي: سخيٌّ»[٢].

(وقولِ أشجعَ) يمدح جعفرَ بن يحيى:

(وليس بأوسَعِهم في الغِنى) ....

الضَّمير في (أوسعهم) لـ«الملوك» في البيت قبله:

يَرومُ المُلوكُ مدى جعفرٍ ... ولا يَصنعون كما يَصنعُ[٣]

(ولكنَّ مَعروفَهُ)، أي: إحسَانه (أوسَعُ)[٤].

وكقول الآخرِ في مرثية ابن له:

والصَّبرُ يُحمَدُ في المَواطنِ كلِّها ... إلَّا عليكَ فإنَّه مَذمومُ[٥]

وقول أبي تمَّام بعده:

وقد كان يُدعى لابسُ الصَّبرِ حازمًا ... فأصبحَ يُدعى حازِمًا حين يَجزَعُ[٦]

---

(١) البيت مختلف في نسبته: فهو من حماسيَّة لأبي زياد الأعرابيّ في **شرح الحماسة** للمرزوقي ١٥٩٢، و**الوساطة** ٢٨٧، و**التذكرة الحمدونية** ٤/ ١٩، و**الإيضاح** ٥٦٨، و**الإيجاز لأسرار الطراز** ٤٩٣؛ والبيت لموسى شهواتٍ في مدح عبد الله بن جعفر في **الأوراق** ١/ ٨٤، وقال عنه البغداديُّ في **خزانة الأدب** ١/ ٢٩٨: «وبيت موسى شهوات نسَبه السَّعد في **المطوَّل** وصاحب **المعاهد في شواهد التلخيص** إلى أبي زياد الأعرابيّ الكلابيّ، كما في **الحماسة**»؛ وهو لمروان بن معن في **حماسة الخالديَّين** ١/ ٦٠؛ ولليلى في **مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥١/ ٢؛ وبلا عزو في **الحيوان** ٥/ ١٣٥، و**ثمار القلوب** ٥٧٦، و**تحرير التحبير** ٥٣٠.
وعن موسى شهوات يقول ابن قتيبة في **الشعر والشعراء** ٥٧٧: «هو موسى، وكان يلقَّب شهواتٍ؛ لأنَّ عبد الله بن جعفر كان يتشهَّى عليه الأشياء فيشتريها له ويتربَّح عليه. وهو مولى بني سهم، وأصله من أذربيجان».

(٢) **أساس البلاغة** (رحب).

(٣) في **ديوانه** ٢٢٩.

(٤) البيت بتمامه:

وليسَ بأوسَعهم في الغِنى ... ولكنَّ معروفَه أوسعُ

في **ديوانه** ٢٢٩؛ وهو له في **الأوراق** ١/ ٨٣، و**حماسة الخالديين** ١/ ٦٠، و**الموشح** ٢٨٤، و**الوساطة** ٢٨٧، و**الصناعتين** ١٠٠، و**يتيمة الدهر** ٤/ ٥٠٥، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٣٥١/ ٢، و**الإيضاح** ٥٦٩، و**الإيجاز لأسرار الطراز** ٤٩٣.

(٥) البيت لأبي عبد الرحمن محمَّد بن عُبيد الله العُتبيّ في **الموازنة** ٢/ ٤٨، و**المنصف** لابن وكيع ٦٣٩ (طبعة بني غازي)، و**التذكرة الحمدونية** ٤/ ٢٦٣، و**وفيات الأعيان** ٤/ ٣٩٩، و**تاريخ الإسلام** ٥/ ٦٧٩، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ١٠٤/ ١؛ وهو بلا عزو في **الإيضاح** ٥٦٩.

(٦) في **ديوانه** ٤/ ٩٤؛ وهو له في **الموازنة** ٢/ ٤٨، و**الصناعتين** ٣١٦، و**التذكرة الحمدونية** ٤/ ٢٦٣، و**الإيضاح** ٥٦٩.

هذا هو النَّوع الظَّاهر مِن الأخذ والسَّرقةِ.

[الأخذ غير الظاهر]

(وأمّا غير الظَّاهر:

[تشابه المعنيين]

فمنه: أن يتشابهَ المَعنيان)، أي: معنى البيتِ الأوَّل ومعنى البيتِ الثَّاني، (كقول جرير: فلا يَمنعكَ مِن إرَبٍ) أي: حاجةٍ (لحاهم) بالضمِّ جمع لِحية[1]، (سواءٌ ذو العِمامة والخِمارُ)[2]، أي: لا يمنعك من الحاجة كونُ هؤلاء على صورة الرِّجال، لأنَّ الرِّجالَ منهم والنِّساءَ سواءٌ في الضَّعف.

(وقول أبي الطيِّب) في سيف الدَّولةِ، يَذكُر خضوعَ بني كلاب وقبائلِ العرب له:

(ومَن في كفِّه منهم قَناةٌ ... كمَن في كفِّه منهم خِضابُ)[3]

فتعبيرُ جرير عن الرَّجل بذي العِمامة،/ [٢/٣٠١] كتعبير أبي الطيِّب عنه بـ(مَن في كفِّه[4] قناةٌ)، وكذا التَّعبيرُ عن المرأة بذات الخمار وبـ(مَن في كفِّه خِضابُ).

ويجوز في تشابه المعنيين أن يكون أحدُ البيتين نسيبًا والآخرُ مديحًا أو هجاءً أو افتخارًا أو غيرَ ذلك، فإنَّ الشَّاعر الحاذقَ إذا قصد إلى المعنى المختلَس لينظِمه احتال في إخفائه فغيَّر لفظه وصَرَفه عن نوعه من النَّسيب أو المدح أو غير ذلك، وعن وزنه وعن قافيته[5].

[نقل المعنى إلى غير محلِّه]

(ومنه)، أي: من غير الظَّاهر (أن يُنقَل المعنى إلى مَحلٍّ آخر، كقول البحتريِّ: سُلِبوا)، أي: ثيابَهم (وأَشرقتِ الدِّماءُ عليهمُ

---

(١) هي بكسر اللام وضمّها. انظر: **الصحاح** (لحى).

(٢) البيت بتمامه:

فلا يمنعكَ مِن إرَبٍ لُحاهمْ ... سواءٌ ذو العِمامة والخِمارُ

وهو في **ديوانه** ٨٥٦؛ وهو له في **المثل السائر** ٣/ ٢٣٨، و**الإيضاح** ٥٧٠، و**الإيجاز لأسرار الطراز** ٤٩٣.

(٣) في **ديوانه** ٣٧٣، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٤٩٨؛ وهو له في **المثل السائر** ٣/ ٢٣٨، و**الإيضاح** ٥٧١، و**الإيجاز لأسرار الطراز** ٤٩٣.

(٤) زيد في (ت) و(ح): «منهم».

(٥) من قوله: «ويجوز» إلى هنا بمعناه في **الإيضاح** ٥٧١.

.... مُحمـرَّةً فكأنَّهـمْ لـم يُسـلَبوا)[١]

لأنَّ الدِّماء المُشرِقة صارت بمنزلة ثيابٍ لهم.

(وقول أبي الطيِّب: يَبِسَ النَّجيعُ[٢] عليهِ)، أي: على السَّيف (وهو مُجرَّدٌ

.... عـن غِمـدِهِ فكأنَّما هـو مُغمَدُ)[٣]

لأنَّ الدَّمَ اليابسَ صار بمنزلة غمدٍ له[٤]، فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السَّيف.

[كون المعنى الثاني أشمل من الأوَّل]

(ومنه)، أي: من غير الظَّاهر (أن يكون معنى الثَّاني أشملَ) من معنى الأوَّل، (كقول جرير:

إذا غضبتْ عليكَ بنو تميمٍ وجدتَ النَّاس كُلَّهمُ غِضابا)[٥]

لأنَّهم يقومون مقامَ النَّاسِ[٦] كلِّهم.

(وقولِ أبي نُواس:

وليس مِنَ الله بمُستنكَرٍ أن يَجمَعَ العالَمَ في واحدِ)[٧]

---

(١) البيت بتمامه:

سُلبوا وأشرقتِ الدِّماء عليهمُ مُحمرَّةً فكأنَّهم لم يُسلَبوا

وهو في ديوانه ٧٦، وهو له في البديع لابن المعتزّ ٥٢، والموازنة ٣٢٠، والمنصف لابن وكيع ٣٥٦ (طبعة بني غازي)، والصناعتين ٢٢٧، والوساطة ٢٥٦، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٢٨٥؛ والتذكرة الحمدونية ٥/ ٣٨٣، والإيضاح ٥٧١، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٣.

(٢) زِيد في (ت): «أي: الدم».

(٣) البيت بتمامه:

يبِسَ النجيعُ عليه وهو مُجرَّدٌ عن غمدِهِ فكأنَّما هو مُغمَدُ

وهو في ديوانه ٤٤، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٢٨٥؛ وهو له في المنصف لابن وكيع ٣٥٦ (طبعة بني غازي)، والوساطة ٢٥٦، والإيضاح ٥٧١، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٣.

(٤) الكلام بلفظ قريب في شرح الواحديّ لديوان المتنبي ٢٨٥.

(٥) في ديوانه ٨٢٣، وفيه «حسبتَ» مكان «وجدتَ»؛ وهو له في عيار الشعر ٨١، والموشح ٣١٢، والرسالة الموضِحة ١٧، والصناعتين ٢١٦، والمثل السائر ٣/ ٢٥٢، وتحرير التحبير ٤٧٨، والإيضاح ٥٧١، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٤.

(٦) «النَّاس» ليس في (ع).

(٧) في ديوانه ١/ ٢٠٥، وفيه «لله» مكان «من الله»؛ وهو له في الحيوان ٣/ ٦٤، والرسالة الموضِحة ١٧، والصناعتين ٢١٦، =

والأوَّلُ يختصُّ بعضَ العالم وهو النَّاسُ، وهذا يشملهم وغيرَهم[١].

رُويَ أنَّه لمَّا بلغ هارونَ الرَّشيد كثرةُ إفضالِ الفضل البرمكيِّ وفرطُ إحسانِه في زمانه، غار عليه غَيرةً أفضَتْ به إلى التنكُّر له والأمرِ بحبسه، فكتب إليه أبو نُواس هذه الأبياتَ:

قُولا لِهَارُونَ إمامِ الهُدى ... عند احتفالِ المَجلسِ الحاشدِ

أنتَ على ما بكَ مِن قُدرةٍ ... فلستَ مثلَ الفضلِ بالواجدِ

ليسَ من الله............. .... البيت[٢]

فأمر هارون بإطلاقه[٣].

[قلب معنى الأوَّل]

(ومنه)، أي: من غير الظَّاهر (القلبُ، وهو: **أن يكونَ/ [٣٠٢/ ١] معنى الثَّاني نقيض الأوَّل**[٤]، **كقول أبي الشِّيص**:

أَجِدُ المَلامةَ في هَواك لذيذةً ... حُبًّا لذكرك فلْيَلُمني اللُّوَّمُ[٥]

وقول أبي الطيِّب: أأُحِبُّه) الاستفهام للإنكار، والإنكارُ راجع إلى القيد الذي هو الحالُ، أعني قوله: (**وأُحِبُّ فيه مَلامةً**)، كما يقال: «أتُصلِّي وأنت مُحدِث»، هذا إذا جعلت الواو للحال: إمَّا على تجويز تصدير المضارع المثبَت بالواو كما هو رأي البعض، أو على تقدير المبتدأ، أي: «وأنا أُحِبُّ»[٦]. وإذا جعلتها للعطف فالإنكارُ راجع إلى الجمع بين الأمرين، أعني محبَّته ومحبَّةَ الملامةِ فيه، يعني: لا يكون إلَّا واحدًا.

= والوساطة ٢٥٤، والمثل السائر ٣/ ٢٥٢، والممتع في صنعة الشعر ٣٣٦، وتحرير التحبير ٤٧٨، والإيضاح ٥٧٢، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٤.

(١) الكلام بمعناه في المثل السائر ٣/ ٢٥٢، وتحرير التحبير ٤٧٨.

(٢) الأبيات في ديوانه ١/ ٢٠٥، والحيوان ٣/ ٦٣ ـ ٦٤.

(٣) من قوله: «رُوي» إلى هنا ليس في متن (ع)، وكُتب في هامشها من غير تصحيح؛ وهو مستدركٌ مصحَّح في هامش (ج). هذا وما وقفت على الخبر فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٤) انظر الكلام على القلب في الوساطة ٢٠٦.

(٥) في ديوانه ٩٣؛ وهو له في طبقات الشعراء لابن المعتزّ ٧٤، والصناعتين ١٢٩، والوساطة ٢٠٦، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٣٩٧، والعمدة ١/ ٧٥، والتذكرة الحمدونية ٦/ ٦٠، والمثل السائر ٣/ ٢٤٥، والإيضاح ٥٧٢، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٥.

(٦) مضى تفصيلُ هذه المسألة وما فيها من مذاهب في الكلام على جملة الحال، في ص ٤٩٨ ـ ٤٩٩.

.... (إنَّ المَلامـةَ فيـه مِـن أعدائـه)[1]

وما يكون من عدوِّ الحبيبِ يكون مبغوضًا لا محبوبًا، فهذا نقيض معنى بيتِ أبي الشِّيص[2].

والأحسنُ في هذا النَّوع أن يُبيَّن السَّببُ، كما في هذين البيتين، إلَّا أن يكون ظاهرًا، كما في قول أبي تمَّام:

ونَغمـةُ مُعتِـفٍ[3] جَـدواه أَحْلَى ... علـى أُذنَيـه مِـن نَغَـمِ السَّـماعِ[4]

وقول أبي الطيِّب:

والجِراحـــاتُ عنـــده نَغـــماتٌ ... سبقتْ قبـــل سَـــيبه بِسُـــؤالِ[5]

وأراد أبو تمَّام أنَّ الممدوح يستلذُّ نغماتِ السَّائلين لِمَا فيه من غاية الكرمِ ونهاية الجودِ، وأراد أبو الطيِّب أنَّه «إن سبقت نغمةٌ من سائلٍ عطاءَ الممدوح بلَغَ ذلك منه مبلغَ الجِراحةِ من المجروح؛ لأنَّ عادته أن يُعطيَ بغير سؤال»[6].

[أخذُ بعضِ المعنى مع زيادة مُحسِّنة]

(ومنه)، أي: مِن غير الظَّاهر: **(أن يُؤخَذ بعضُ المعنى ويضافَ إليه ما يُحسِّنه، كقول الأَفْوَه: وترى الطَّيرَ على آثارنا، رأيَ عينٍ)**، أي: عِيانًا **(ثِقةً)** حال، أي: واثقةً، على أنَّ المصدرَ أُقِيمَ مُقام الصِّفة، أو مفعول له من الفعل الذي يتضمَّنه قوله: **(على آثارنا)**،/ [٢/٣٠٢] أي: كائنةً على آثارنا لوثوقها واعتمادها[7]، **(أنْ ستُمارُ)**[8]، أي: ستُطعَم من لحوم مَن نقتلهم من القتلى.

---

(١) البيت بتمامه:

أأُحِبـه وأُحِبُّ فيـه مـلامـةً ... إنَّ المَلامةَ فيـه مـن أعدائـهِ

في ديوانه ٣٤٢، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٣٩٧؛ وهو له في الوساطة ٢٠٦، والعمدة ٧٥١، والمثل السائر ٣/ ٢٤٥، الإيضاح ٥٧٢، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٥.

(٢) الكلام بمعناه في شرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٣٩٨.

(٣) في هامش (صل): «أي: طالب».

(٤) في ديوانه ٢/ ٣٣٩؛ وهو له في الموازنة ١/ ٤٢٧، الوساطة ٢٠٧.

(٥) في ديوانه ١١٣، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٥٨٢؛ وهو له في الوساطة ٢٠٧.

(٦) شرح الواحديّ لديوان المتنبي ٥٨٢. والكلام بلفظه مع تغيير ترتيب بعض الجمل.

(٧) الظاهر أنَّ التفتازانيَّ أوردَ وجه المفعول له استدراكًا على قول الزوزنيِّ في شرحه للتلخيص اللوح ١٣١/ ٢: «ولا يجوز أن تكون مفعولًا له؛ لأنَّ الثِّقة للطير لا للرائي، والمفعولُ له يجب أن يكون فعلًا لفاعل الفعل المُعلَّل».

(٨) البيت بتمامه:

=

(وقول أبي تمَّام: وقد ظُلِّلَتْ)، أي: ألقي عليها الظلُّ (عِقبانُ أعلامِه ضُحًى، بعِقبانِ طيرٍ في الدِّماء نَواهلِ) مِن نهِل إذا روي نقيضُ عطِش. (أقامتْ)، أي: عقبان الطَّير (مع الرَّاياتِ)، أي: الأعلام اعتمادًا على أنَّها ستطعم لحومَ قتلاه (حتَّى كأنَّها

.... مِن الجيش إلا أنَّها لم تُقاتلِ)[1]

يعني أنَّ راياتِ الممدوح التي هي كالعِقبان قد صارت مظلَّلة بالعِقبان من الطيور النَّواهل في دماء القتلى، لأنَّه إذا خرج للغزو تسايَرَ العِقبانُ فوق راياته لأكل لحومِ القتلى، فتُلقي ظلالَها عليها.

(فإنَّ أبا تمَّام لم يُلِمَّ بشيء مِن معنى قول الأفوه: رأيَ عينٍ) ومن معنى قوله: (ثقةً أن ستُمارُ)، يعني أنَّ أبا تمَّام إنَّما أَخَذ بعض معنى بيتِ الأفوَه لا كلَّه: لأنَّ الأفوه أفاد بقوله: (رأيَ عينٍ) قُربَ الطَّير من الجيش؛ لأنَّها إذا بعُدت كانت متخيَّلةً لا مرئيَّةً رأيَ عين، وقُربُها إنَّما يكون لأجل توقُّع الفريسة، وهذا يؤكد المعنى المقصود، أعني وصفَهم بالشَّجاعة والاقتدار على قتل الأعادي. ثمَّ قال: (ثِقةً أن ستُمارُ)، فجعل الطَّير واثقةً بالمِيرة لاعتيادها بذلك، وهذا أيضًا يؤكِّد المقصودَ. وأمَّا أبو تمَّام فلم يلمَّ بشيء ممَّا أفاده قوله[2]: (رأيَ عينٍ)، وقوله: (ثقةً أن ستُمارُ)[3].

لا يقال: إنَّ قول أبي تمَّام: (ظُلِّلتْ) إلمامٌ بمعنى قوله: (رأيَ عينٍ)؛ لأنَّ وقوعَ الظلِّ على الرَّايات يُشعِر بقُربها من الجيش[4].

= وتـرى الطَّيـرَ علـى آثارنـا رأيَ عيـنٍ ثقـةً أن ستُمارُ

في ديوان مَذحِج ٣٧٩؛ وهو له في الموازنة ١/ ٦٥، والمنصف لابن وكيع ١٨٨، ٦٦٧ (طبعة بني غازي)، والصناعتين ٢٢٥، والوساطة ٢٧٤، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٠٧٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٣٧، والمآخذ على شرَّاح المتنبي ٢/ ٧٨، والإيضاح ٥٧٣، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٥.

(١) البيتان بتمامها:

وقـد ظُلِّلَـتْ عِقبانُ أعلامِه ضحًى بعِقبـان طَـيرٍ في الدِّماء نواهلِ
أقامـتْ مـع الرَّايـاتِ حتَّـى كأنَّهـا مـن الجيـشِ إلَّا أنَّـها لـم تُقاتلِ

في ديوانه ٣/ ٨٢؛ وهما له في الموازنة ١/ ٦٥، والصناعتين ٢٢٦، والوساطة ٢٧٤، وشرح الواحديّ على ديوان المتنبي ١٠٨٠، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٣٩، والمثل السائر ٣/ ٢٨٢، وجعله مسلوخًا من النابغة في أبياته المشهورة، والإيضاح ٥٧٣، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٥.

(٢) في (ت): «قول الأفوه».

(٣) هذا الكلام بمعناه في الإيضاح ٥٧٣ ـ ٥٧٤.

(٤) هذا القول للزوزنيِّ في شرحه للتلخيص اللوح ١٣٢/ ١.

لأنَّا نقول: هذا ممنوعٌ؛ إذ قد يقع ظلُّ الطَّيرِ على الرَّاية وهو في جوِّ السَّماء، بحيث لا يُرى أصلًا[(١)].

(لكن زادَ) أبو تمَّام (عليه)، أي: على الأفوَه زياداتٍ محسِّنة لبعض المعنى الذي أخَذَه من الأفوَه، وهو تَسايُر الطَّيرِ على آثارهم،/ [٣٠٣/ ١] (بقوله: ‹إلَّا إنَّها لم تُقاتِل›، وبقوله: ‹في الدِّماء نواهلِ›، وبإقامتها مع الرَّايات حتَّى كأنَّها مِن الجيش. وبها)، أي: بإقامتها مع الرَّايات حتَّى كأنَّها من الجيش، (يتم حُسنُ الأوَّلِ)، أعني قولَه: (إلَّا أنَّها لم تُقاتل)، لأنَّه لو قيل: ‹ظُلِّلتْ عقبانُ الرَّايات بعقبان الطَّير إلَّا أنَّها لم تُقاتل› لم يحسُن هذا الاستثناءُ المنقطِعُ ذلك الحُسنَ؛ لأنَّ إقامتها مع الرَّايات حتَّى إنَّها من الجيش مظِنَّة أنَّها أيضًا تُقاتل مِثلَ الجيش، فيحسُن الاستدراكُ الذي هو رفع التوهُّم النَّاشئ من الكلام السَّابق، بخلاف وقوع ظلِّها على الرَّايات.

ويحتمل أن يكون معنى قوله: (وبها يتمُّ حُسن الأوَّل): أنَّ[(٢)] بهذه الزِّياداتِ يتمُّ حُسن معنى البيتِ الأوَّل، أعني تَسايُر الطُّيورِ على آثارهم[(٣)].

وما ذكرناه أوَّلًا هو الموافق لِمَا في «الإيضاح»[(٤)]، وعليه التَّعويلُ.

[مراتب الأخذ غير الظاهر]

(وأكثرُ هذه الأنواعِ) المذكورةِ لغير الظَّاهر (ونحوِها مقبولةٌ.

ومنها)، أي: من هذه الأنواع (ما يُخرِجُه حُسنُ التصرُّف مِن قبيل الاتِّباع إلى حيِّز الابتداع.

وكلَّما كان)، أي: كلُّ نوع من هذه الأنواع يكون (أشدَّ خفاءً)، بحيث لا يُعرَف أنَّ الثَّاني مأخوذٌ من الأوَّل إلَّا بعد إعمال رويَّةٍ ومزيدِ تأمُّل = (كانَ أقربَ إلى القَبولِ)، لكونه أبعَدَ عن الأخذ والسَّرقةِ، وأدخَلَ في الابتداع والتصرُّفِ.

[شرطُ تسميةِ الأخذ سرقة]

(هذا) الذي ذُكر في الظَّاهر وغيره من ادِّعاء سبقِ أحدِهما واتِّباعِ الثَّاني، وكونِه مقبولًا أو

---

(١) زاد التفتازانيُّ ههنا في **المختصر** ٤/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥ قوله: «نعم لو قيل: إنَّ قوله: (حتَّى كأنَّها من الجيش) إلمامٌ بمعنى قوله: (رأيَ عينٍ)، فإنَّها إنَّما تكون من الجيش إذا كانت قريبًا منهم مختلطًا بهم =لم يبعد عن الصَّواب».

(٢) في (ت): «أي».

(٣) ذهب إلى هذا الوجه في فهم عبارة القزوينيِّ الخلخاليُّ في **مفتاح تلخيص المفتاح** ٧٤٤.

(٤) انظر: **الإيضاح** ٥٧٤.

مردودًا، وتسميةِ كلٍّ[١] بالأسامي المذكورة، وغير ذلك ممَّا سَبَق = (كلُّه) إنَّما يكون (إذا عُلِم أنَّ الثَّاني أخذَ مِن الأوَّلِ)، بأن يُعلَم أنَّه كان يحفظ قولَ الأوَّل حين نَظَم، أو بأن يخبر هو عن نفسه أنَّه أخذه منه[٢]، وإلَّا فلا يحكم بسبق أحدِهما واتِّباع الآخر، ولا تترتَّب عليه الأحكامُ/ [٢/ ٣٠٣] المذكورة؛ (لجواز أن يكونَ الاتِّفاق)، أي: اتِّفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعًا، أو في المعنى وحدَه، (مِن قبيل توارُدِ الخواطرِ، أي: مجيئِه على سبيل الاتِّفاق من غير قصدٍ إلى الأخذ).

«كما يحكى عن ابن ميَّادة أنَّه أنشد لنفسه:

مُفيـدٌ ومِتـلافٌ إذا مـا أتيـتَهُ ... تهلَّلَ واهتـزَّ اهتـزازَ المُهنَّـدِ[٣]

فقيل له: أين يُذهَب بك؟ هذا للحطيئة! فقال: الآن علمتُ أنِّي شاعرٌ إذ وافقتُه على قوله ولم أسمعه»[٤].

«وكما يُحكى أنَّ سليمانَ بن عبد المَلِك أتي بأسارى من الرُّوم وكان الفرزدق حاضرًا، فأمره سليمان بضرب عنقِ واحدٍ منهم، فاستعفى فما أعفيَ، وقد أشيرَ إلى سيف غيرِ صالح للضرب لِيستعملَه، فقال الفرزدق: ‹بل أضربُ بسيفِ أبي رَغوانَ سيفِ[٥] مُجاشِع›، يعني سيفَه، وكأنَّه قال: لا يستعمِل ذلك السَّيفَ إلَّا ظالم أو ابنُ ظالم، ثمَّ ضرَبَ بسيفه الروميَّ، واتَّفق أن نبا السَّيفُ فضحك سليمان ومَن حوله، فقال الفرزدق:

أَيَعجَبُ النَّاسُ أنْ أضحكتُ سيِّدَهمْ ... خـليـفـةَ اللهِ يُـسـتسقى به المَطرُ

لم يَنبُ سيفيَ مِن رُعبٍ ولا دَهَشٍ ... عـنِ الأسـيـرِ ولـكـنْ أُخِّـرَ القَـدَرُ

ولـن يُـقـدِّمَ نـفـسًا قـبـل مِـيـتـتِـها ... جَمْعُ اليدينِ ولا الصَّمصامةُ الذَّكَرُ[٦]

---

(١) زِيد في (ت): «منهم».

(٢) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٥٧٤.

(٣) ليس في ديوان ابن ميادة ولا في ملحقاته. وهو له في المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١٠٥/ ١؛ والبيت للحطيئة في ديوانه ١٦١؛ وهو له في نقد الشعر ٧٩، والمنصف لابن وكيع ٥٥٥ (طبعة بني غازي)، والتذكرة الحمدونية ٤/ ١٦، والإيضاح ٥٧٤؛ وهو للشمَّاخ بن ضرار في ملحق ديوانه ٤٣٦، وهو له في نهاية الأرب ٣/ ٢١٨.

(٤) الإيضاح ٥٧٤.

(٥) «سيف» ليس في مطبوع مفتاح العلوم ٧٠١.

(٦) في ديوانه ١/ ٣٦١، باختلاف يسير في الرّواية؛ وهي له في الأغاني ١٥/ ٢٣٤، وثمار القلوب ٢٢١، ومفتاح العلوم ٧٠١.

ثمَّ أغمَدَ سيفَه وهو يقول:

ما إن يُعابُ سيِّدٌ إذا صَبَا
ولا يُعابُ صارمٌ إذا نَبَا
ولا يُعابُ شاعرٌ إذا كَبَا[1]

ثمَّ جلس يقول: كأنِّي بابن المَرَاغة، يعني جريرًا، قد هجاني فقال:

بسيفِ أبي رغوانَ سيفِ مُجاشِعٍ ضربتَ ولم تَضرِبْ بسيفِ ابنِ ظالمِ

وقام وانصرفَ.

وحضر جريرٌ فخُبِّر الخبرَ، ولم يُنشَد الشِّعرَ، فأنشأ يقول:

بسيفِ أبي رغوانَ سيفِ مُجاشِعٍ ضربتَ ولم تَضرِبْ بسيفِ ابنِ ظالمِ[2]

فأعجَبَ سليمانَ ما شاهَدَ. ثمَّ قال جريرٌ: يا أمير المؤمنين، كأنِّي بابن القَين، يعني الفرزدقَ، / [٣٠٤/ ١] قد أجابني فقال:

ولا نَقتُلُ الأسرَى ولكنْ نفكُّهمْ إذا أثقلَ الأعناقَ حَمْلُ المَغارمِ

ثمَّ أُخبِر الفرزدقُ بالهَجْو دون ما عداه، فقال مُجيبًا:

كذاكَ سيوفُ الهِندِ تَنبو ظُباتُها وتَقطَعُ أحيانًا مَناطَ التَّمائمِ
ولا نقتُلُ الأسرى ولكنْ نفكُّهمْ إذا أثقَلَ الأعناقَ حَمْلُ المَغارمِ
وهلْ ضَربةُ الرُّوميّ جاعلةٌ لكمْ أَبًا عن كُليبٍ أو أخًا مِثلَ دارمِ»[3]

(فإذا لم يُعلَم) أنَّ الثَّانيَ أُخِذ من الأوَّل **(قيل: قال فلانٌ: كذا، وقد سبقَه**[4] **فلانٌ فقال: كذا)**،

(١) لم أجدها في ديوانه، ولا فيما بين يديَّ من المصادر السابقة على المطوَّل سوى **مفتاح العلوم** ٧٠١. ونبا السيف: لم يعمل في الضريبة. وكبا: سقط.

(٢) في **ديوانه** ١٠٠٥؛ وهو له في **الأغاني** ١٥/ ٢٣٣، و**ثمار القلوب** ٢٢١، و**مفتاح العلوم** ٧٠٢.

(٣) **مفتاح العلوم** ٧٠١ ـ ٧٠٢ (علم الشعر)، والخبر بمعناه وأكثر شِعره في **الأغاني** ١٥/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤، و**ثمار القلوب** ٢٢٠ ـ ٢٢١، في كلامه على «سيف الفرزدق». والأبيات الأخيرة للفرزدق في **ديوانه** ٢/ ٨٥٨، باختلاف في الترتيب؛ وهي له في **الأغاني** ١٥/ ٢٣٣، و**ثمار القلوب** ٢٢١، و**مفتاح العلوم** ٧٠٢. وظُبات جمع ظُبَة: طرف السيف وحدُّه. ومناط التمائم: مُعلَّقها، وهو العنق. والمغارم جمع مغرَم، وهو: ما يلزم أداؤه.

(٤) زيد في (ح) وفي مخطوط **التلخيص** اللوح ٨٧/ ١: «إليه».

«ليغتنِمَ بذلك فضيلةَ الصِّدق، ويَسلَم من دعوى العِلم بالغيب، ومن نسبة الغيرِ إلى النَّقص»[١].

[ما يتَّصل بالسَّرقات الشعريَّة]

(وممّا يتَّصلُ بهذا)، أي: بالقول في السَّرقاتِ الشعريَّة، (**القولُ في الاقتباسِ والتَّضمينِ والعقدِ والحلِّ والتَّلميحِ**)، بتقديم اللام على الميم، من لمَّحه إذا أبصره.

ووجهُ اتِّصال القولِ فيها بالقول في السَّرقات الشِّعرية[٢] أنَّ في كلٍّ منهما أخْذَ شيءٍ من الآخر.

[الاقتباس]

(**أمَّا الاقتباس فهو: أن يُضمَّن الكلامُ**) نثرًا كان أو نظمًا (**شيئًا مِن القُرآن أو الحديثِ لا على أنَّه منه**)، أي: لا على طريقة أنَّ ذلك الشَّيءَ من القرآن أو الحديثِ، يعني على وجه لا يكون فيه إشعارٌ بأنَّه من القرآن أو الحديثِ. وهذا احترازٌ عمَّا يقال في أثناء الكلام: «قال الله تعالى»، أو «قال النبيُّ عليه السَّلام كذا»، أو «في الحديث كذا»، ونحو ذلك.

ومثَّل في الكتاب بأربعة أمثلةٍ؛ لأنَّ الاقتباس إمَّا من القرآن أو من الحديث، وعلى التَّقديرين فالكلام إمَّا منثورٌ أو منظومٌ:

فالأوَّل (كقول الحريريّ: «**فلم يكن إلَّا كلَمْحِ البصرِ أو هو[٣] أقرَب، حتَّى أنشَدَ وأغرَب**»[٤].

و) الثَّاني مِثل (قولِ الآخر:/ [٤٠٣/ ٢] **إن كنتِ أزمعتِ**)، أي: عزمتِ (**على هَجْرنا**

مِـن غيـر مـا جُـرْمٍ فصبـرٌ جميلْ ....

وإن تبدَّلـــتِ بـنـــا غـيـرَنـــا فحسبُنا اللهُ ونِعـــمَ الوكيـــلْ[٥]

---

(١) **الإيضاح** ٥٧٥.

(٢) «الشِّعرية» ليس (ك) و(ي) و(س).

(٣) «هو» ليس في (ع) و(ي).

(٤) **مقامات الحريريّ** بشرح الشَّريشيّ ١/ ١١٤ (المقامة الحلوانية).

(٥) البيت الأوَّل بتمامه:

إن كنـــتِ أزمعـــتِ علـــى هَـجْــرنا من غيــر مـــا جُـرمٍ فصبـــرٌ جميـــلْ

وهما لأبي القاسم بن الحسن الكاتبيّ في **معاهد التنصيص** ٤/ ١٠٩، و**عقود الدُّرر** اللوح ١٠٥/ ١، وجاء لقبه بلفظ الكابنيّ في **أنوار الربيع** ٢/ ٢٤٦، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٦٠/ ٢؛ وهما بلا عزو في **الإيضاح** ٥٧٧، و**الإيجاز لأسرار الطراز** ٤٩٩.

و) الثَّالث مِثْلُ (قولِ الحريري: «قلنا: شاهَتِ الوجوه، وقبُحَ اللُّكَعُ ومَن يَرجُوه»)[١]. فإنَّ قوله: (شاهَتِ الوجوهُ) لفظُ الحديثِ، على ما رُوي أنَّه لمَّا اشتدَّ الحربُ يوم حنين أخذ النبيُّ ﷺ كفًّا من الحصباء، فرمى بها وجوه المشركين، وقال: «شاهتِ الوجوهُ»[٢]، أي: قبُحتْ بالضمِّ، من القبح نقيضُ الحُسن[٣]. وقولُ الحريريِّ: (وقبُح اللُّكَع)، يعني: لُعِن اللئيمُ - وقيل: العبد -[٤] من «قَبَحه الله» بفتح العين، أي: أبعَدَه عن الخير[٥].

(و) الرَّابع مثل (قول ابن عبَّاد: قال) الحبيبُ (لي إنَّ رقيبي، سيِّئ الخُلْقِ فدَارِهْ)، مِن المُداراة، وهي: المُخاتلة[٦] والمُلاطَفة[٧]. وضميرُ المفعول للرَّقيب.

(قلتُ دَعني وجهُكَ الجَنْـ ... ـنَةُ حُفَّتْ بالمَكارهْ)[٨]

اقتباسًا من قوله عليه السَّلام: «حُفَّتِ الجنَّة بالمكاره، وحُفَّتِ النَّار بالشَّهوات»[٩]، يقال: حففته بكذا، أي: جعلتُه محفوفًا محاطًا[١٠]، يعني أنَّ وجهك جنَّة فلا بدَّ لي من تحمُّل[١١] مكارهِ الرَّقيب، كما لا بدَّ لطالب الجنَّة من مشاقِّ التَّكاليف.

---

(١) مقامات الحريريّ بشرح الشَّريشيّ ٤/ ٢٩٩ (المقامة العُمانية).

(٢) في مسند أحمد ٣٧/ ١٣٤ (٢٢٤٦٧)، وصحيح مسلم ٣/ ١٤٠٢ (١٧٧٧). وذكره في الإيضاح ٥٧٨. واتَّفقت العبارة نفسها في كلام للنبيِّ ﷺ مع المشركين بمكَّة، والحديث في مسند أحمد ٤/ ٤٨٦ (٢٧٦٢).

(٣) انظر: الصحاح (شوه).

(٤) في أكثر النُّسخ: «أبعِد». والمثبت من (صل) و(ف) و(أ) أورده القزوينيُّ في الإيضاح ٥٧٨ عن أبي عُبيد، وهو له في غريب الحديث ٢/ ٢١.

(٥) انظر: الصحاح (قبح).

(٦) في (ت) و(ك) و(ي) و(س): «المجاملة».

(٧) انظر: الصحاح (درأ).

(٨) البيت الأوَّل بتمامه:

قالَ لي إنَّ رقيبي ... سيِّئ الخُلق فدَارِهْ

في ديوانه ٢٣٠؛ وهما له في الإعجاز والإيجاز ٢٧٢، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٩٨، والإيضاح ٥٧٨.

(٩) في مسند أحمد ١٤/ ٥٠٧ (٨٩٤٤)، وصحيح مسلم ٤/ ٢١٧٤ (٢٨٢٢). وفي صحيح البخاري ٢/ ١٠٨ (٦٤٨٧) بلفظ: «حُجِبت النار بالشَّهوات، وحُجِبت الجنَّة بالمكاره». وفي هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «أي: بتكاليف العبادة ومكاره الدُّنيا، فمَن صبر عليها تكون الجنَّة له». «منه».

(١٠) انظر: الصحاح (حفف).

(١١) «تحمُّل» ليس في (ع).

(وهو)، أي: الاقتباس (ضربان):

أحدهما: (ما لم يُنقَل فيه المُقتبَسُ عن معناه الأصليِّ، كما تقدَّم) من الأمثلة الأربعةِ.

(و) الثَّاني (خِلافه)، أي: نُقِل فيه المقتبَسُ عن معناه الأصليِّ، (كقوله)، أي: قول ابن الرُّوميِّ:

(لئن أخطأتُ في مدحـ ـكَ ما أخطأتَ في مَنعي

لقد أنزلتُ حاجاتي بوادٍ غيرِ ذي زَرعِ)[1]

فقوله: (بوَادٍ غير ذي زرعٍ) مُقتبَسٌ من قوله تعالى حكايةً[2]: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، لكن معناه في القرآن:/ [٣٠٥/ ١] وادٍ لا ماءَ فيه ولا نباتَ[3]. وقد نقله ابن الرُّوميِّ عن هذا المعنى إلى جنابٍ لا خيرَ فيه ولا نفعَ.

ومن لطيف هذا الضَّربِ قولُ بعضِهم في صبيح الوجهِ، دخل الحمَّام فحلق رأسَه:

تجرَّدَ للحَمَّام عن قِشرِ لؤلؤٍ وأُلبِسَ مِن ثوب المَلاحةِ مَلبوسَا

وقد جرَّد المُوسَى لتزيين رأسِهِ فقلتُ: لقد أُوتيتَ سُؤلك يا مُوسَى[4]

(ولا بأسَ بتغييرٍ يسيرٍ) في اللَّفظ المُقتبَس (للوزن أو غيره) كالتَّقفية، (كقوله)، أي: قولِ بعض المغاربةِ عند وفاة بعضِ أصحابه: (قد كان)، أي: وَقَع (ما خفتُ أن يكونا

.... إنَّا إلى اللهِ راجعُونا)[5]

وفي القرآن ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

---

(١) في ديوانه ١٥٥٣، وفيه «مدحيك» مكان «مدحك»؛ وهما له في الإيضاح ٥٧٨، والإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٩؛ وهما لإسماعيل بن قطريّ القراطيسيّ في التذكرة الحمدونية ٨/ ١٩١.

(٢) زيد في (ع): «عن إبراهيم».

(٣) انظر: الكشّاف ٢/ ٣٨٠ (إبراهيم، ١٤/ ٣٧).

(٤) البيتان لعبد الرحيم بن عليّ بن إسحاق من ترجمته في النجوم الزاهرة ٦/ ٢٧٠؛ وهما بلا عزو في عقود الدُّرر اللوح ٩٩/ ٢، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١٠٧/ ١، والعقد المكلَّل اللوح ١٦١/ ٢. اقتبس الآية ٣٦ من سورة طه.

(٥) البيت بتمامه:

قد كان ما خِفتُ أن يكونا إنَّا إلى الله راجعونا

وهو من قصيدة نُسِبت إلى أبي تمَّام ووردت في نسخة من نسخ ديوانه بشرح التبريزيّ ٤/ ٦٧٧، وأورده محقِّقه في المشكوك بنسبته إلى أبي تمَّام، ورجَّح أنَّ يكون البيت لأبي محمَّد القاسم بن يوسف؛ والبيت لبعض المغاربة في الإيضاح ٥٧٩، ومعاهد التنصيص ٤/ ١٣٩، والعقد المكلَّل اللوح ١٦١/ ٢، ونقل الأخيران أنَّه قيل في الرئيس أبي عبد الرحمن محمَّد بن طاهر.

[التَّضمين]

(وأمّا التَّضمينُ فهو: أن يُضمَّن الشِّعرُ شيئًا مِن شِعر الغيرِ) بيتًا كان أو ما فوقه، أو مصراعًا، أو ما دونه، (مع التَّنبيهِ عليه)، أي: على أنَّه من شعر الغير[1]، (إن لم يكن) ذلك (مشهورًا عند البلغاء)، وإن كان مشهورًا فلا احتياجَ إلى التَّنبيه. وبهذا يتميَّز عن الأخذ والسَّرقة.

ولو قال مكان قوله: (من شِعر الغيرِ): «من شعرٍ آخرَ» لكان أحسنَ؛ ليتناول ما إذا ضمَّن الشَّاعرُ شِعرَه شيئًا من قصيدته الأخرى. لكنَّه لم يلتفت إليه لنُدرته في أشعار العربِ.

أمَّا تضمين البيت مع التَّنبيه على أنَّه من شعر الغير، فكقول عبد القاهر بن الطَّاهر التَّميمي:

إذا ضاقَ صدري وخِفتُ العِدى ... تمثَّلتُ بيتًا بحالي يليقُ
فباللهِ أبلغُ ما أرتجي ... وباللهِ أدفعُ ما لا أُطيقُ[2]

وبدون التَّنبيهِ، كقول بعضِهم:

كانت بُلهنيةُ الشَّبيبةِ سَكرةً ... فصحوتُ واستبدلتُ سِيرةَ مُجمِلِ
وقعدتُ أنتظرُ الفَناءَ كراكبٍ ... عرَفَ المَحلَّ فباتَ دون المَنزلِ[3]

البيت الثَّاني لمُسلم بن الوليد الأنصاريّ[4].

وممَّا نُبِّه فيه على أنَّه من شِعر الغيرِ/ [٣٠٥/ ٢] مع كونه مشهورًا لا حاجةَ إليه قولُ ابن العميد:

كأنَّهُ كان مَطويًا على إحَنٍ ... ولم يكن في قديم الدَّهرِ أنشدني

---

(١) في (ع): «آخر».

(٢) هما له في يتيمة الدهر ٤/ ٤٧٧، والإيضاح ٥٨٠. ورواية ثانيهما في اليتيمة:

فبالله نبلغ ما نرتجي ... وبالله ندفع ما لا نطيقُ

والبيت الثاني المُضمَّن لعليّ بن أميَّةَ الكاتب في عيون الأخبار ٢٠٣، وربيع الأبرار ٤/ ١٥٨، والدُّر الفريد ٦/ ٢٣٤.

(٣) هما لابن التلميذ الطبيب النصرانيّ في عيون الأنباء في طبقات الأطبَّاء ٣٦١، ووفيات الأعيان ٦/ ٧١، والدُّرّ الفريد ٤/ ٢٠، والإيضاح ٥٨٠، على سبيل التضعيف في الأخير، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١٠٨/ ١؛ ولأبي الفرج الحسين بن محمَّد النحويّ المشهور بالمستور في ترجمته من معجم الأدباء ٣/ ١١٥٢. والبُلهنية: سَعة العيش. والمُجمِل من أجمل في طلب الشيء: اتَّأد واعتدل فلم يُفرط.

(٤) في ديوانه ٣٣٨، وفيه «أرتقب» مكان «أنتظر».

إنَّ الكِرامَ إذا ما أسهَلوا ذكَروا مَن كانَ يألفُهم في المَنزِلِ الخَشِنِ[١]

البيت الثَّاني لأبي تمَّام[٢].

وتضمينُ المِصراع مع التَّنبيه على أنَّه من شِعر آخرَ، (كقوله)، أي: قولِ الحريريِّ، يحكي ما قاله الغلامُ الذي عَرَضه أبو زيد[٣] للبيع:

(علـى أنِّـي سأُنشِـدُ يـومَ[٤] بيعي أضاعوني وأيَّ فتًى أضاعُـوا)[٥]

«المصراع الثَّاني للعَرجيِّ»[٦]. وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضيَ الله عنه، نُسِب إلى العَرْج، وهو: منزل بطريق مكَّة[٧]. «وقيل: هو لأميةَ بن أبي الصَّلتِ»[٨]. وتمامُه:

.... لِيَـومِ كَريهـةٍ وسِـدادِ ثَغـرِ[٩]

اللامُ في «ليوم» للوقت. والكريهة: من أسماء الحرب. «وسِدادُ الثَّغر بكسر السِّين لا غيرُ، وهو: سدُّه بالخيل والرِّجال»[١٠]. «والثَّغر: موضعُ المخافة من فُروج البلدانِ»[١١]، أي: أضاعوني في

---

(١) في ديوانه ١١٢؛ وهما له في يتيمة الدهر ٣/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، والمحمَّدون من الشعراء ٢٥١، والدُّر الفريد ٤/ ٤٤١، والإيضاح ٥٨١، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١٠٨/ ٢؛ وهما للصاحب بن عبَّاد في ديوانه ٢٩٥، ومعاهد التنصيص ٤/ ١٦٣. والإحن جمع إحنة: الحقد في الصَّدر.

(٢) ليس فيما بين يديَّ من نسخ ديوانه، وهو له في الدُّر الفريد ٤/ ٤٤٠؛ والبيت لدعبل الخزاعيّ في الشعر والشعراء ٨٥٢، والحماسة البصرية ٧٨٩، وهو في ديوانه ١٩٢، فيما نُسِب لدعبل وليس له؛ وهو للعبَّاس بن إبراهيم الصوليّ في ديوانه ١٧٧ (ضمن الطرائف الأدبية)، ومعجم الأدباء ١٩٢، ووفيات الأعيان ١/ ٤٦.

(٣) هو أبو زيد السروجيّ بطل مقامات الحريريّ.

(٤) في (ج): «عند».

(٥) مقامات الحريريّ بشرح الشَّريشيّ ٤/ ١٣٧ (المقامة الزَّبِيدية).

(٦) الإيضاح ٥٨١. وسيأتي تخريج بيته.

(٧) الكلام بلفظ قريب في شرح الشَّريشيّ على مقامات الحريريّ ٤/ ١٣٨ (المقامة الزَّبِيدية). وانظر: الشعر والشعر ٥٧٤، ومعجم البلدان ٤/ ٩٨. وفيهما أنَّ العَرج من نواحي الطائف.

(٨) الإيضاح ٥٨١. وهو في ديوان أميَّة ٥٥١، فيما أُنشِد لأميَّة وليس له، ثمَّ استقصى الشيخ المحقِّق تخريجه في ٦١٧ ـ ٦١٨، ودفع نسبته لأميَّة.

(٩) البيت للعَرجيّ في ديوانه ٣٤؛ وهو له في الشعر والشعراء ٥٧٤، والصحاح (سدد)، والبصائر والذخائر ٦/ ٢٠٨، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٩٩، والإيضاح ٥٨١.

(١٠) الصحاح (سدد).

(١١) الصحاح (ثغر).

وقت الحربِ وزمانِ سدِّ الثَّغر، ولم يُراعوا حقِّي أحوجَ ما كانوا إليَّ. و«أيَّ فتًى»، أي: كاملًا من الفتيان أضاعوا. وفيه تنديمٌ.

وأمَّا بدون التَّنبيهِ فكقول الآخر:

قـد قلـتُ لمَّا أطلعـتْ وَجنـاتُـهُ   حولَ الشَّـقيقِ الغَـضِّ روضةَ آسِ
أَعِـذارَه السَّـاري العَجولَ تـرفُّقًا   ما في وُقوفِكَ سـاعةً مِـن باسِ[١]

المصراع الأخير لأبي تمَّام[٢].

واعلم أنَّ تضمين ما دون البيتِ ضربان:

أحدهما: أن يتمَّ المعنى بدون تقدير الباقي، كما مرَّ آنفًا[٣].

والثَّاني: ألَّا يتمَّ بدونه، كقول الشَّاعر:

كُنَّـا معًـا أمـسِ فـي بُـؤسٍ نُـكـابِدُهُ   والعَينُ والقلـبُ منَّـا في قـذًى وأذَى
والآنَ أقبلـتِ الدُّنيـا عليـكَ بـمـا   تهوى فـلا تنسـني إنَّ الكِـرامَ إذا[٤]

أشار إلى بيت أبي تمَّام[٥]، ولا بدَّ من تقدير الباقي منه، لأنَّ المعنى لا يتم بدونه.

(**وأحسَنُه**)، أي: أحسنُ التَّضمين (**ما زادَ على الأصل بنُكتةٍ**)، أي: يشتمل البيتُ أو المِصراع المضمَّن في شعر الشَّاعرِ الثَّاني على لطيفة/ [٣٠٦/ ١] لا تُوجَد في شعر الشَّاعرِ الأوَّل:

(**كالتَّوريَةِ**) وهو: أن يُذكَر لفظٌ له معنيان قريبٌ وبعيدٌ ويُرادَ البعيد[٦].

---

(١) البيتان للقاضي أحمد بن محمَّد بن إبراهيم بن خَلِّكان صاحب **الوفيات** في ترجمته من **فوات الوفيات** ١/ ١١٤؛ وهما بلا عزو في **الإيضاح** ٥٨٢، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ١٠٩/ ١، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٦٣/ ٢.

(٢) في ديوانه ٢/ ٢٤٢، وهو صدر مطلعٍ لقصيدة يمدح بها أحمد بن المعتصم، وتمامه:

....   نقضـي ذِمـامَ الأربع الأدراسِ

(٣) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٥٨٢.

(٤) ما عرفت قائلهما. وهما بلا عزو في **الإيضاح** ٥٨٢، و**معاهد التنصيص** ٤/ ١٦٥، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ١٠٩/ ١، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٦٣/ ٢.

(٥) مضى الكلام على نسبته آنفًا.

(٦) مضى تعريفه في الكلام على التورية، في ص ٧٦٠.

(والتَّشبيه في قوله)، أي: قول صاحب «التَّحبير»: (إذا الوَهْمُ أبدى)، أي: أظهر (لي لَمَاها)، أي: سُمرة شفتيها، (وثَغرها

.... تذكـرتُ مـا بيـن العُذيـبِ وبارقِ

ويُذكِرُني) من الإذكار (مِن قدِّها ومَدامعي

.... مَجَرَّ عوالينا ومَجرَى السَّوابقِ)[1]

انتصب (مجرّ) على أنَّه مفعول (يُذكِرني)، وفاعلُه ضميرٌ يعود إلى (الوهم). وقولُه:

تذكَّـرتُ ما بين العُذيـبِ وبـارقٍ مَجرَّ عوالينا ومَجرَى السَّـوابقِ[2]

= مطلعُ قصيدةٍ لأبي الطيِّب، و«العُذيب وبارق: موضعان معروفان. و(ما بين) ظرفٌ للتَّذكير، أو للمَجرِّ والمجرى»[3]. وقد عرفتَ جوازَ تقديمِ الظَّرف على المصدر[4]. «ويجوز أن يكون (ما بين العُذيب) مفعول (تذكرتُ)، و(مجرَّ عوالينا) بدلٌ منه»[5]. «والمعنى أنَّهم كانوا نُزولًا بين هذين الموضعين، وكانوا يجرُّون الرِّماح عند مطاردة الفرسانِ، ويُسابقون على الخيل»[6].

فهـذا الشَّـاعرُ أراد فـي تضمينـه بـ(العُذيب وبـارق) معنييهمـا البعيديـن؛ لأنَّه جَعَـل (العُذيب) تصغيـر العَـذْب، وعنى به شـفةَ الحبيبـةِ، وبـ(بارق) ثغرَها الشَّـبيهَ بالبـرق، وبما بينهما ريقَها، وشـبَّه تبختـرَ قدِّهـا بتمايـل الرُّمـح، وجريـانَ دمعِـه علـى التَّتابع بجريـان الخيـل السَّـوابق، فـزاد على أبي الطيِّب بهـذه التَّورية والتَّشـبيه.

---

(١) والبيتان بتمامهما:

إذا الوهـمُ أبدى لي لَمَاها وثغرَها تـذكَّـرتُ ما بيـن العُذيبِ وبارقِ

ويُذكِرنـي مـن قدِّهـا ومدامـعي مـجرَّ عوالينـا ومَجرى السـوابقِ

أنشدهما ابن أبي الإصبع لنفسه في **تحرير التحبير** ٣٨٢؛ وهما له في ترجمته من ذيل مرآة الزمان ١/ ٢٢، وفي **الإيضاح** ٥٨٢، والعقد المكلَّل اللوح ١٦٤/ ١؛ وهما بلا عزو في **الدُّرّ الفريد** ٢/ ٣٣٩، **والإيجاز لأسرار الطراز** ٤٩٧.

(٢) في ديوانه ٣٨٦، **وشرح الواحديّ لديوان المتنبي** ١٥٢٧؛ وهو له في **تحرير التحبير** ٣٨٢، **والإيضاح** ٥٨٣.

(٣) **شرح الواحديّ لديوان المتنبي** ١٥٢٧، ورجَّح فيه الواحديُّ الوجه الثاني.

(٤) مضى الكلام عليه في ص ٢٥، ٦٨٨. في هذا التنبيه استدراكٌ على الزَّوزنيِّ في **شرحه للتلخيص** اللوح ١٣٣/ ٢، إذ قال بعد سوق كلام الواحديّ على البيت: «ويردُ عليه أنَّ ما في حيِّز المصدر لا يتقدَّمه».

(٥) **شرح الواحديّ لديوان المتنبي** ١٥٢٨.

(٦) **شرح الواحديّ لديوان المتنبي** ١٥٢٨.

(ولا يَضرُّ) في التَّضمين (التَّغييرُ اليسيرُ) لِمَا قُصِد تضمينه ليدخل في معنى الكلامِ، كقول بعضهم في يهوديٍّ به داء الثَّعلب:

أقولُ لمَعشرٍ غلِطوا وغضُّوا ... مِن الشَّيخ الرَّشيدِ وأنكروهُ
هو ابنُ جلا وطلَّاعُ الثَّنايا ... متى يَضَعِ العِمامةَ تَعرِفوهُ[1]

فالبيت لسُحيم بن وَثيل، وأصلُه:/ [٢/٣٠٦]

أنا ابنُ جلا وطلَّاع الثَّنايا ... متى أضعِ العِمامةَ تَعرِفُوني[2]

فغيَّره إلى طريق الغَيبة ليدخل في المقصود، وقوله: «غلِطوا وغضُّوا»، أي: وقعوا في الغلط في حقِّه، وحطُّوا من رتبته، ولم يعرفوا مقداره. وفيه تهكُّمٌ، ولهذا وصفه بـ«الرَّشيد» وأراد به الغويَّ، على طريق التهكُّم.

(وربَّما سُمِّيَ تضمينُ البيتِ فما زاد)، أي: على البيتِ (استعانةً، وتضمينُ المِصراعِ فما دونه إيداعًا)؛ لأنَّ الشَّاعر الثَّانيَ قد أودَعَ شعرَه شيئًا من شعر الأوَّلِ، هو بالنِّسبة إلى شِعره قليلٌ مغلوبٌ = (ورَفْوًا)؛ لأنَّه رَفَا خَرْقَ شِعرِه بشعر الغيرِ.

[العقد]

(وأمَّا العَقدُ فهو: أن يُنظَمَ نثرٌ) قرآنًا كان أو حديثًا أو مثلًا أو غيرَ ذلك، (لا على طريق الاقتباس). وقد عرفتَ أنَّ طريق الاقتباسِ هو: أن يُضمَّن الكلامُ شيئًا من القرآن أو الحديثِ لا على أنَّه منه[3].

فالنَّثرُ الذي قُصِد نظمُه:

إن كان غيرَ القرآن والحديث فنظمُه عقدٌ على أيِّ طريق كان، إذ لا دخلَ فيه للاقتباس، (كقوله)، أي: قول أبي العتاهية:

(ما بالُ مَن أوَّلُه نُطفةٌ ... وجِيفةٌ آخِرُه يَفْخَرُ)[4]

---

(١) البيتان لضياء الدِّين موسى بن ملهم الكاتب في الرَّشيد عمر الفُوِّي في **تحرير التحبير** ٥٧٣، و**معاهد التنصيص** ٤/ ١٦٩، و**المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ١١٠/ ١ ـ ٢؛ وهما بلا عزو في **الإيضاح** ٥٨٣، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٦٤/ ٢.

(٢) مضى بيت سُحيم بتخريجه في ص ٥٢٣، وكان التفتازانيُّ نسبَه ثمَّة إلى العَرجيّ. في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «ووضعُ العمامة: إمَّا وضعها عن الرأس ليعلم الرجل بصورته، لأنَّهم كانوا يتلثَّمون، وزوال لثامهم بوضع العمامة عن الرأس؛ وأمَّا وضعها على الرأس فلتأهُّب للحرب». «منه».

(٣) مضى هذا التعريف في ص ٨٦١.

(٤) في ديوانه ١٥٢؛ وهو له في **الكامل** ٥٢٢، و**تحرير التحبير** ٤٤٢، و**شرح نهج البلاغة** لابن أبي الحديد ٢٠/ ١٥٠، و**الإيضاح**

حالٌ، أي: ما بالُه مفتخرًا. (عقَد قولَ عليّ رضي الله عنه: «وما لابن آدم والفخر، وإنَّما أوَّله نطفةٌ وآخرُه جيفةٌ»)(١).

وإن كان قرآنًا أو حديثًا فإنَّما يكون عقدًا إذا غُيِّر تغييرًا كثيرًا، لا يُتحمَّل مثلُه في الاقتباس، أو لم يتغيَّر تغييرًا كثيرًا، ولكن أشيرَ إلى أنَّه من القرآن والحديث، وحينئذٍ لا يكون على طريق الاقتباس، كقول الشَّاعر:

أَنِلْنيَ بالذي استقرضتَ خَطًّا ... وأَشْهِدْ مَعشرًا قد شاهدُوهُ
فإنَّ اللهَ خلَّاقَ البَرايا ... عَنتْ لجَلالِ هَيبتهِ الوُجوهُ
يقولُ إذا تداينتُم بدَينٍ ... إلى أجلٍ مُسمًّى فاكتُبوهُ(٢)

وقولِ الإمام الشَّافعيِّ رضي الله عنه:

عُمدةُ الخيرِ عندنا كلماتٌ ... أربعٌ قالهنَّ خيرُ البريَّهْ
اتَّقِ الشُّبهاتِ وازهدْ ودَعْ ما ... ليسَ يَعنيكَ واعملنَّ بنيَّهْ(٣)

عَقَد قوله ﷺ: «الحلالُ بيِّن، والحرامُ بيِّن، وبينهما أمورٌ متشابهاتٌ»(٤)، وقوله: «ازهَدْ في الدُّنيا يُحبُّك الله»(٥)، وقوله: «مِن حُسن إسلامِ المرءِ تركُه ما لا يَعنيه»(٦)، وقولَه: «إنَّما/ [٣٠٧/ ١] الأعمال بالنِّيات»(٧).

٥٨٥؛ وهو بلا عزو في الإيجاز لأسرار الطراز ٤٩٦.

(١) بلفظ قريب في شعب الإيمان ١٠/ ٤٩٤ (٧٨٦١)، ونهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد ٢٠/ ١٥٠؛ ومثَّل به في تحرير التحبير ٤٤٢، والإيضاح ٥٨٥.

(٢) الأبيات للإمام الشافعيّ في ديوانه ١٠٩؛ وهي لأبي الحسن الحسين بن الحسن بن واسان بن محمَّد الواسانيّ الدمشقيّ في ترجمته من معجم الأدباء ٣/ ١٠٥٧؛ وللإمام النسفيّ الحنفيّ في المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١١٠/ ٢؛ وبلا عزو في الإيضاح ٥٨٤، والعقد المكلَّل اللوح ١٦٥/ ١. عقد أوَّل الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٣) في ديوانه ١٢٩؛ وهما له في الإيضاح ٥٨٤ ـ ٥٨٥، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١١٢/ ١.

(٤) بلفظ قريب في مسند أحمد ٣٠/ ٣٢٠ (١٨٣٦٨)، وصحيح البخاريّ ١/ ٢٠ (٥٢)، وصحيح مسلم ٣/ ١٢١٩ (١٥٩٩). وأورده في الإيضاح ٥٨٥.

(٥) في سنن ابن ماجه ٥/ ٢٢٥ (٤١٠٢)، والمعجم الكبير ٦/ ١٩٣ (٥٩٧٢)، والمستدرك ٧/ ٥٧٢ (٨٠٨٦). وأورده في الإيضاح ٥٨٥.

(٦) في مسند أحمد ٣/ ٢٥٩ (١٧٣٧)، وسنن الترمذي ٤/ ١٣٦ (٢٣١٧)، وسنن ابن ماجه ٥/ ١١٩ (٣٩٧٦). وأورده في الإيضاح ٥٨٥.

(٧) بلفظ قريب في مسند أحمد ١/ ٣٠٣ (١٦٨)، وصحيح البخاريّ ٨/ ١٤٠ (٦٦٨٩)، وصحيح مسلم ٣/ ١٥١٥ (١٩٠٧). وأورده في الإيضاح ٥٨٥.

[الحلّ]

(وأمّا الحلُّ: فهو أن يُنثَرَ نَظْمٌ)، وشرطُ كونه مقبولًا أن يكون سبكُه مختارًا، لا يتقاصر عن سبك النَّظمِ، وأن يكون حَسَنَ المَوقِعِ مُستقِرًّا في مَحلِّه غير قلِقٍ. (كقول بعضِ المَغاربةِ: «فإنَّه لمّا قبُحتْ فَعَلاتُه، وحنظلتْ نَخَلاتُه»)[1]، أي: صارت ثمارُ نَخَلاته كالحنظلِ في المَرارة، («لم يَزَلْ سوءُ الظنِّ يَقتادُه»)، أي: يقوده إلى تخيُّلات فاسدة وتوهُّماتٍ باطلة، («ويُصدِّقُ[2] توهُّمَه الذي يَعتادُه»)[3]، أي: يُعاوده ويُراجعه، فيعمل على مقتضى توهُّمه.

= (حَلَّ قولَ أبي الطيِّبِ:

إذا ساءَ فِعلُ المرءِ ساءتْ ظُنونُهُ ... وصَدَّقَ ما يَعتادهُ مِن توهُّمِ)[4]

يشكو سيفَ الدَّولةِ واستماعَه لقول أعدائه، أي: إذا قبُح فعل الإنسانِ قبُحتْ ظنونُه، فيسيء ظنَّه بأوليائه، وصدَّق ما يخطر بقلبه من التوهُّم على أصاغره[5].

[التلميح]

(وأمّا التلميحُ) صحَّ بتقديم اللام على الميم، من لمّحه إذا أبصره ونظر إليه[6]. وكثيرًا ما تسمعهم يقولون في تفسير الأبياتِ: «في هذا البيتِ تلميحٌ إلى قول فلان»، و«قد لمَّح هذا البيتَ فلان»، إلى غير ذلك من العبارات.

وأمَّا التَّمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر «ملَّح الشَّاعرُ» إذا أتى بشيء مليح[7]، وقد ذكرناه في باب التَّشبيه. وهو ههنا خطأ محضٌ نشأ من قِبَل الشَّارح العلَّامة حيث سوَّى بين التَّلميح والتَّمليح، وفسَّرهما بـ«أن يُشار إلى قصَّة أو شعر»، ثمَّ صار الغلطُ مستمرًّا، وأُخِذ مذهبًا لعدم التَّمييز[8].

---

(١) في هامش (د) تعليق من التفتازانيّ، نصُّه: «أي: مَن زالت دولته لم يزل يصوِّب خطأه الفاسد ويصدِّق آراءه الزائغة». «منه».

(٢) زِيد في (ت): «هو».

(٣) الكلام للفتح بن خاقان في كتابه قلائد العقيان (في ترجمته لأبي بكر بن عمَّار) ٢٧٢.

(٤) في ديوانه ٤٥٦، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٧٥٣؛ وهو له في الوساطة ١١٧، ٣٤١، وأمالي ابن الشجريّ ٣/ ٢٤٧.

(٥) الكلام بلفظ قريب شرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٧٥٣.

(٦) انظر: الصحاح (لمح).

(٧) انظر: الصحاح (ملح).

(٨) مضى في ص ٥٩٨ تنبيهُ التفتازانيّ في التشبيه المنتزع من نفس التضادِّ على هذا الوهم للعلاَّمة الشِّيرازيّ في مفتاح المفتاح =

= (فهو: أن يُشارَ) في فحوى الكلامِ (إلى قِصَّةٍ أو شِعرٍ) أو مَثَل سائرٍ (مِن غيرِ ذِكْرِه)، أي: ذِكر تلك القصَّةِ أو الشِّعرِ أو المَثَل، فالضَّميرُ لواحد من القصَّة والشِّعر(١).

وأقسامُ التَّلميح ستَّةٌ؛ لأنَّه إمَّا أن يكون في النَّظم أو في النَّثر، وعلى التَّقديرين فإمَّا أن يكون إشارة إلى قصَّة أو شِعر أو مَثَل.

أمَّا في النَّظم:

فالتَّلميح إلى القصَّة (كقوله)، أي: قولِ أبي تمَّام:

لحِقنا بأُخراهم وقد حوَّمَ الهوى قُلوبًا عهِدْنا طيرَها وهي وُقَّعُ
فرُدَّتْ علينا الشَّمسُ والليلُ راغمٌ بشَمسٍ(٢) لهمْ مِن جانبِ الخِدْرِ تَطلُعُ
نَضَا ضوءُها صِبغَ الدُّجنَّةِ وانطوى لبَهجتِها ثوبُ السَّماءِ المُجزَّعُ /[٢/٣٠٧]
(فو اللهِ ما أدري أأحلامُ نائمٍ ألمَّتْ بنا أم كانَ في الرَّكبِ يُوشَعُ)(٣)

الضَّمير في «أخراهم» و«لهم» للأحبَّة المرتحلين، وإن لم يجرِ لهم ذِكر في اللفظ. وحامَ الطَّيرُ على الماء: دار، وحوَّمه غيرُه. نَضَا: ذَهَب به وأزاله. الضَّمير في «ضوءُها» و«بهجتُها» للشَّمس الطَّالعةِ من الخدر. الدُّجنَّة: الظُّلمة. انطوى: انضمّ. المُجزَّع: ذو لونين(٤). وقوله: (أأحلامُ نائمٍ) استعظامٌ لِمَا رأى واستغرابٌ.

(أشارَ إلى قِصَّة يُوشَع) بن نون فتى موسى عليه السَّلام، (واستيقافه الشَّمسَ)، أي: طلبِه وقوفَ الشمس، «فإنَّه روي أنَّه قاتل الجبَّارين يومَ الجمعة، فلمَّا أدبرت الشَّمسُ خاف أن تغيب قبل أن يفرُغ منهم ويدخلَ السَّبتُ فلا يحلُّ له قتالهم فيه، فدعا اللهَ فردَّ له الشَّمسَ حتَّى فَرَغ من قتالهم»(٥).

= اللوح ٢٥٣/ ١، ٣٢٢/ ١.

(١) انظر هذا التعريف في نهاية الإيجاز ١٧٣.

(٢) في هامش (د) تعليق من التفتازانيِّ، نصُّه: «أراد بالشَّمس المحبوبة المشبَّهة بالشَّمس، والباء في (بشمس) تجريديَّة، جرَّد من شمسٍ شمسًا». «منه».

(٣) في ديوانه ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠؛ ثاني الأبيات ورابعها في تحرير التحبير ٥٠٨ ـ ٥٠٩، مثالاً على النوادر والإغراب، وهي له في الإيضاح ٥٨٨ ـ ٥٨٩.

(٤) أكثر ما أورده من الشرح مذكور بلفظ قريب في شرح التبريزيِّ لديوان أبي تمَّام ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٥) الإيضاح ٥٨٩.

= (و) التَّلميح إلى الشِّعر (كقوله: لَعَمرٌو مع الرَّمضاءِ) أرضٌ رمضاءُ، أي: حارَّة، ترمض فيه القدم، أي: تحترق، (والنَّارُ تلتظي، أرَقُّ) من رقَّ له إذا رَحِمه، (وأَحفَى) من حفيَ عليه: تلطَّف وتشفَّق، (منكَ في ساعةِ الكَرْبِ)[1]. اللام للابتداء، و(عمرو) مبتدأ خبرُه (أرقُّ). و(مع الرَّمضاء) حالٌ من الضَّمير في (أرَقُّ)، و(النَّار) عطفٌ على (الرَّمضاء). و(تلتظي) حالٌ من (النَّار).

(أشار إلى البيت المشهور: المُستجيرُ)، أي: المستغيث (بعمرٍو عند كُربتِهِ) الضَّمير للموصول، أي: الذي يستغيث عند كربته بعمرو (كالمُستجيرِ مِن الرَّمضاءِ بالنَّارِ)[2]، وعمرٌو: جسَّاسُ بن مُرَّة[3].

ولهذا البيت قصة، وهي أنَّ البَسوسَ[4] زارتْ أختَها الهَيْلة، وهي أم جسَّاس، بجارٍ لها من جَرْم[5] بن ريَّان[6] له ناقةٌ، وكُليبٌ قد حمى أرضًا من[7] العالية، فلم يكن يرعاها إلَّا إبلُ جسَّاسٍ لمصاهرة بينهما، فخرجَتْ في إبل جسَّاسٍ ناقةُ الجرميِّ ترعى في حمى كُليب، فأنكرَها كُليب[8] فرماها فاختلَّ ضَرْعُها، فولَّتْ حتَّى بركتْ بِفِناء صاحبها وضرعُها يشخب دمًا ولبنًا، فصاحت البسوسُ: «وا ذلَّاه وا غُربتاه»، فقال جسَّاس: «أيَّتها الحرَّة اهدئي، فوالله لأعقرنَّ فحلًا هو أعزُّ على أهله منها»، فلم يزل جسَّاسُ يتوقَّع/ [١/ ٣٠٨] غِرَّة كليبٍ حتَّى خرج وتباعَدَ عن الحمى، فبلغ جسَّاسًا خروجُه، فخرج على فرسه واتَّبعه

---

(١) البيت بتمامه:

لَعمرٌو مع الرَّمضاءِ والنَّار تلتظي ... أرقُّ وأحفى منكَ في ساعة الكربِ

وهو لأبي تمَّام في ديوانه ٤/ ١٧٠؛ وهو له في **العمدة** ٧٢٦، و**تحرير التحبير** ١٤١؛ وهو بلا عزو في **الإيضاح** ٥٩٠.

(٢) البيت بتمامه:

المُستجيرُ بعمرٍو عند كُربتِه ... كالمُستجير من الرَّمضاءِ بالنَّارِ

وهو للتكلام الضُّبَعيّ في **فصل المقال** ٣٧٧؛ وبلا عزو في **العمدة** ٧٢٦، و**شرح التبريزيّ لديوان أبي تمَّام** ٤/ ١٧١، و**مجمع الأمثال** ١/ ٣٧٤، ٢/ ١٤٩، و**المستقصى** ٢/ ١٩، و**تحرير التحبير** ١٤١، و**مفتاح المفتاح** اللوح ٢٥٢/ ٢، و**الإيضاح** ٥٩٠.

(٣) هذا سهو نبَّه عليه الفناريُّ في **حاشيته على المطوَّل** ٥٨٢. وذلك لأنَّ عمرًا هذا هو عمرو بن الحارث، وهو الذي صحب جسَّاس بن مرَّة عند ما خرج لقتل كُليب، فهما رجلان لا واحد. انظر: **مجمع الأمثال** ١/ ٣٧٤، و**المستقصى** ٢/ ١٩، و**معاهد التنصيص** ٤/ ٢٠١.

(٤) في **مجمع الأمثال** ١/ ٣٧٤: «بسوس بنت منقذ التميميَّة خالة جسَّاس بن مرَّة».

(٥) في **مجمع الأمثال** ١/ ٣٧٤: «يقال له: سعد بن شمس».

(٦) كذا في النُّسخ، وفي **الاشتقاق** ٥٤٣، و**جمهرة أنساب العرب** ٤٢١: «ربَّان».

(٧) زيد في (ت): «ناحية».

(٨) «كليب» ليس في (ع).

فرمى صُلبه، ثمَّ وقف عليه، فقال: ‹يا عمرُو أغثني بشربة ماء› فأجهز عليه، فقيل:

المُستجيرُ بعمرو......... .... البيت

ونشب الشرُّ بين تغلب وبكر أربعين سنة، كلُّها لتغلبَ على بكر[١]، ولهذا قيل: «أشأمُ من البسوس»[٢].

= والتَّلميح إلى المَثَل كقول عمرو بن كلثوم:

ومِن دون ذلكَ خَرْطُ القَتادِ[٣] ....

أشار إلى المثل السَّائر: «دون عُليَّانَ[٤] القتادةُ والخَرْطُ»[٥]، و«دونه خَرْطُ القَتاد»[٦]، يضرب للأمر الشاقِّ، «قاله كليب إذ سمع قولَ جسَّاس: ‹لأعقرنَّ فحلًا›، فظنَّ أنَّه يُعرِّض بفحل له يُسمَّى عُليَّان. والخَرْط: أن تُمِرّ يدكَ على القتادة من أعلاها إلى أسفلها حتَّى ينتثر شوكُها»[٧].

وأمَّا في النَّثر:

فالتلميحُ إلى القصَّة، وإلى الشِّعر، كقول الحريريِّ: «فبتُّ بلَيلةٍ نابغيَّة، وأحزانٍ يعقوبيَّة»[٨]، أشار إلى قول النَّابغة:

فبتُّ كأنِّي ساوَرَتني ضئيلةٌ مِن الرُّقشِ في أنيابها السَّمُّ ناقعُ[٩]

---

(١) من قوله: «أنَّ البسوس زارت» بلفظ قريب في **مجمع الأمثال** ١/ ٣٧٤.

(٢) **مجمع الأمثال** ١/ ٣٧٤.

(٣) تمامه:

وضربٌ وطعنٌ يُقرُّ العُيونا ....

والبيت لعمرو بن كلثوم في **المستقصى** ٢/ ٨٣، و**العباب** (خرط)، و**العقد المكلَّل** اللوح ١٦٨/ ١؛ وهو لكعب بن جُعيل في **الكامل** ٤٢٤، و**ثمار القلوب** ٥٩٥. والقتاد: شجر له شوك.

(٤) بالعين في النُّسخ، وبالغين في **مجمع الأمثال** ١/ ٢٦٩، وفيه: «وكان في النُّسخ المعتمدة ‹غُليَّان› بالغين المعجمة، وفي شعر أبي العلاء بالعين غيرِ المعجمة».

(٥) في **مجمع الأمثال** ١/ ٢٦٩، و**المستقصى** ٢/ ٨٢.

(٦) في **مجمع الأمثال** ١/ ٢٦٥، و**المستقصى** ٢/ ٨٢.

(٧) **المستقصى** ٢/ ٨٢. وانظر: **الصحاح** (خرط).

(٨) في **مقامات الحريري** بشرح الشَّريشيّ ٣/ ٣١٣ (المقامة الوبَرية).

(٩) في ديوانه ٤٦؛ وهو له في **المنصف** لابن وكيع ٢٨٩ (طبعة بني غازي)، و**ثمار القلوب** ٦٣٥، و**سرّ الفصاحة** ١٢٣، =

وإلى قصَّة يعقوبَ عليه السَّلام[١].

= والتَّلميح إلى المَثَل كقول العُتبيّ: «فيا لَها مِن هِرَّة تعْق أولادَها»[٢]. أشار إلى المثل: «أعَقُّ من الهِرَّة تأكلُ أولادَها»[٣].

«ومن التَّلميح ضربٌ يُشبِه اللغزَ، كما رُوي أنَّ تميميًا قال لشَريك النُّميريّ: ‹ما في الجوارح أحبُّ إليّ من البازي›، فقال: ‹وخاصَّة إذا كان يصيد القطا›. أشار التميميُّ إلى قول جرير:

أنـا البـازي المُطِـلُّ علـى نُمَـيرٍ ... أُتيحَ مِـن السَّـماءِ لهـا انصبابـا[٤]

وأشار شَريكٌ إلى قول الطِّرِمَّاح:

تميمٌ بطُرقِ اللؤمِ أهـدى مِـن القَـطـا ... ولو سلكَتْ طُرْقَ المَكارمِ ضلَّتِ»[٥]

«وروي أنَّ رجلًا من بني محاربٍ دخل على عبد الله بن يزيدَ الهلاليِّ، فقال عبد الله: ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب، ما تركونا ننام. وأراد قولَ الأخطل:

تَكِشُّ بـلا شـيءٍ شيوخُ مُحارِبٍ ... وما خِلتُها كانتْ تريشُ ولا تَبري

= والعمدة ٣٧٦، وشرح الشريشيّ لمقامات الحريريّ ٣/ ٣٢٧.

(١) المذكورة في سورة يوسف ولاسيَّما الآية الرابعة والثمانين منها.

(٢) أوردَه التفتازانيُّ على أنَّه من النثر الذي وقع فيه تلميح إلى المثل. وقد يُحمل على الشِّعر بضرب من التكلُّف، قال صاحب **المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل** اللوح ١١٣/ ١: «غير أنَّه خارج عن أوزان البحور المتداولة المشهورة، فغاية ما فيه كونه من المجتثِّ مشعَّث العروض محذوف الضرب شذوذًا... وقال بعض العصريّين من المصريين: الظاهر أنَّه من مجزوء الرجز مقطوع الضَّرب مطويّه شذوذًا... ويحتمل إلحاقه ببحر السريع، وأن يكون من بحر الكامل المجزوء مقطوع الضَّرب ومخزوله». ولا يخفى ما فيه من التكلُّف.

(٣) في **ثمار القلوب** ٤١٧: «ومن العجائب أنَّ الهِرَّة تأكل أولادها فتُنسب إلى البرِّ، فيقال: ‹أبرُّ من هرَّة›. والضَّبَّة تأكل أولادها فتُنسب إلى العقوق، فيقال: ‹أعقُّ من ضبَّة› ولا يقال: ‹أعقُّ من هرَّة›». وانظر: **مجمع الأمثال** ١/ ١١٦، ٢/ ٤٧، و**المستقصى** ١/ ١٧.

(٤) في **ديوانه** ٨١٩، وفيه «أُتِحتُ» مكان «أُتيح»؛ وهو له في **التذكرة الحمدونية** ٥/ ٦٣، و**الممتع في صنعة الشعر** ٢٠٥، و**المثل السائر** ٣/ ٩٥، و**الإيضاح** ٥٩٠، و**نهاية الأرب** ٣/ ١٦١؛ وبلا عزو في **مفتاح العلوم** ٧٠٤.

(٥) **الإيضاح** ٥٩٠، والخبر بلفظ قريب في **مفتاح العلوم** (علم الشعر ودفع المطاعن) ٧٠٤-٧٠٥. والبيت للطِّرِمَّاح في **ديوانه** ٧٤؛ وهو له في **التذكرة الحمدونية** ٥/ ٦٣، و**الممتع في صنعة الشعر** ٢٠٥، و**المثل السائر** ٣/ ٩٥، و**مفتاح العلوم** ٧٠٥، و**الإيضاح** ٥٩٠.

ضفـادعُ في ظلماءِ ليـلٍ تجاوبتْ فـدلَّ عليها صوتُها حيَّـةَ البحرِ[١]

فقال: أصلحكَ الله، أضلُّوا البارحةَ بُرقعًا وكانوا في طلبه. أراد قولَ القائل:

لـكُلِّ هِلالـيٍّ مِـن اللُّـؤمِ بُـرقُـعٌ ولابـن يزيـدٍ بُرقُـعٌ وجِـلالُ»[٢] /[٢/٣٠٨]

[المواضع التي يجب على المتكلِّم التأنُّق فيها]

(فَصْلٌ) مِن الخاتمة في حُسْنِ الابتداءِ والتخلُّصِ والانتهاءِ[٣].

(ينبغي للمُتكلِّم) شاعرًا كان أو كاتبًا (أن يَتأنَّقَ)، أي: أن يفعل فعل المُتأنِّق في الرِّياض، من تتبع الآنَقِ والأحسنِ، يقال: تأنَّق في الرَّوضة إذا وقع فيها متتبعًا لِمَا يُؤنقه، أي: يعجبه[٤] = (في ثلاثةِ مَواضعَ مِن كلامه، حتَّى تكون) تلك المواضع الثَّلاثةُ:

(أعذَبَ لفظًا) بأن يكون في غاية البعدِ من التَّنافر والثِّقل.

(وأحسَـنَ سَـبكًا) بـأن يكـون فـي غاية البعـدِ مـن التَّعقيـد والتَّقديـم والتَّأخيـر المُلبِـس، وأن تكـون الألفـاظُ متقاربـةً في الجزالـة والمتانةِ والرِّقَّة والسَّلاسـةِ، وتكـون المعاني مناسـبةً لألفاظها مـن غير أن يُكسـى اللفظُ الشَّـريفُ المعنى السَّـخيفَ أو علـى العكس، بل يصاغان صياغةَ تناسُـبٍ وتلاؤم.

(وأصحَّ معنًى) بأن يَسلَم مِن التَّناقُض والامتناع، ومخالفةِ العُرفِ والابتذال، ونحو ذلك.

وممَّا تجِبُ المحافظة عليه أن تُستعمَل الألفاظُ الرَّقيقة في ذِكر الأشواق ووصفِ أيَّام البِعاد، وفي استجلاب المَودَّات، ومُلايناتِ الاستعطاف، وأمثال ذلك[٥].

---

(١) في ديوانه ١٣٦، وفيه «تكِشُّ» مكان «تنِقُّ»؛ وهما له في البيان والتبيين ١/ ٢٧٠، ٢/ ١٨٢، والممتع في صنعة الشعر ٢٠٤، ومفتاح العلوم ٧٠٥، وبلا عزو في التذكرة الحمدونية ٨/ ٣٠٣.

(٢) مفتاح العلوم (علم الشعر ودفع المطاعن) ٧٠٥؛ والخبر بلفظ قريب في البيان والتبيين ٢/ ١٨٢، والتذكرة الحمدونية ٨/ ٣٠٣، والممتع في صنعة الشعر ٢٠٤. والبيت ما عرفتُ قائله، وهو بلا عزو في المصادر السالفة، وفي الأوَّل والثالث منها «وقميص» مكان «وجِلالُ».

(٣) انظر: الوساطة ٤٨، والعمدة ٣٥٠.

(٤) انظر: الصحاح (أنق).

(٥) انظر تفصيل هذا التنبيه الأخير في الوساطة ٢٤.

[الابتداء]

(أحدُها: الابتداءُ)[١]؛ لأنَّه أوَّلُ ما يقرَع السَّمعَ، فإن كان عذبًا حسَنَ السَّبكِ صحيحَ المعنى أقبل السَّامعُ على الكلام فوعى جميعَه، وإلَّا أعرَضَ عنه ورفضه وإن كان الباقي في غاية الحسن[٢].

فالابتداءُ الحسَنُ في تذكار الأحبَّةِ والمنازلِ (كقوله)، أي: قول امرئ القيس:

(قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حبيبٍ ومنزِلِ) بسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخُولِ فحَوْملِ[٣]

السِّقط: مُنقطَع الرمل حيث يدقُّ. واللِّوى: رملٌ معوجٌّ يلتوي. الدَّخول وحَوْمل: موضعان[٤]، والمعنى: بين أجزاءِ الدَّخول، فيصير «الدَّخول» كاسم الجمع مثل «القوم»، وإلَّا لم تصحَّ الفاءُ[٥].

وقدح بعضُهم في هذا البيت «بما فيه من عدم التَّناسبِ؛ لأنَّه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذَكَر الحبيبَ والمنزِلَ في نصف بيتٍ عذبِ اللفظ سهلِ السَّبك، ثمَّ لم يتَّفق له ذلك في النِّصف الثَّاني، بل أتى فيه بمعانٍ قليلة في ألفاظ غريبة؛ فباين الأوَّل»[٦].

فأحسنُ من هذا/ [٣٠٩/ ١] بيتُ النابغة:

كِليني لهَمٍّ يا أميمةَ ناصبِ وليلٍ أُقاسيه بطيءِ الكواكبِ[٧]

(و) كـ(قوله)، أي: وحسنُ الابتداءِ في وصف الدِّيار كقول أشجَع السُّلَميّ:

---

(١) سُمّي هذا الفنُّ: «حُسن الابتداءات» في البديع لابن المعتزّ ٧٥، وتحرير التحبير ١٦٨، ونهاية الأرب ٧/ ١٣٣؛ و«حسن المطلع» في حدائق السحر ١٢٤، والمثل السائر ٣/ ٩٨؛ و«براعة الابتداء» في مقدّمة الدُّرّ الفريد ١٤٨.

(٢) الكلام بلفظ قريب في الإيضاح ٥٩١، والمثل السائر ٣/ ٩٨.

(٣) مضى بتخريجه في ص ٨٢٥. وهو مثال لحسن الابتداء في الصناعتين ٤٣٣، وموادّ البيان ١٨٩، والعمدة ٣٥١، والمثل السائر ٣/ ٩٩، وتحرير التحبير ١٦٩، ومنهاج البلغاء ٣١١، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٢٨/ ٢، ومقدِّمة الدُّر الفريد ١٤٨، والإيضاح ٥٩١.

(٤) الكلام بلفظ قريب في شرح ديوان امرئ القيس للسُّكَّريّ ١٦٤ ـ ١٦٥، وشرح القصائد السبع لابن الأنباريّ ١٩.

(٥) في شرح القصائد السبع لابن الأنباريّ ١٩: «وروى الأصمعيُّ: «بين الدَّخول وحومل». وقال: لا يقال: رأيتك بين زيد فعمرو. وقال الفرَّاء: «بين الدّخول فحومل» معناه: بين أهل الدَّخول فحومل، معناه: فأهل حومل، فلذلك جاز أن يكون المنسوقُ بالفاء».

(٦) مفتاح المفتاح اللوح ٣٢٨/ ٢، والكلام بلفظ قريب في تحرير التحبير ١٦٩، ومنهاج البلغاء ٣١١.

(٧) في ديوانه ٥٤؛ وهو له في البديع لابن المعتزّ ٧٥، والصناعتين ٤٣٣، وموادّ البيان ١٨٩، والعمدة ٣٥١، وتحرير التحبير ١٦٨، ومنهاج البلغاء ٣١٢، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٢٨/ ٢، والإيضاح ٥٩١، ونهاية الأرب ٧/ ١٣٤.

(قصــرٌ علـيــه تـحـيــةٌ وســلامُ خلعتْ عليه جمالَهـا الأيـامُ)[١]

في «الأساس»: «خلع عليه إذا نزع ثوبَه فطرحه عليه»[٢].

وفي ذِكر الفراقِ قولُ أبي الطيِّب:

فِـراقٌ ومَـن فارقـتُ غيـرُ مُذمَّـمٍ وأَمٌّ ومَـن يمَّمـتُ خيـرُ مُيمَّـمِ[٣]

وفي الشِّكاية قولُه أيضًا:

فــؤادٌ مـــا تُـــسلِّيـــه المُـــدامُ وعُمرٌ مِثـلُ مـا تهَـبُ اللِّئـامُ[٤]

وفي الغزل قوله أيضًا:

أَريقُـكِ أم مـاءُ الغمامـةِ أم خـمرُ بفِيّ بَرودٌ وهو في كبـدي جَمرُ[٥]

(وينبغي أن يتجنَّب في المَديح ممَّا يُتطيَّرُ به[٦]، كقوله)، أي: «قول ابن مقاتل الضَّرير في مطلع قصيدةٍ أنشدها للدَّاعي العلويِّ:

(مَوعِـدُ أحبابِـكَ بالفُرقـة[٧] غَـدْ)[٨]

فقال له الدَّاعي: موعدُ أحبابك يا أعمى، ولك المَثَل السَّوء»[٩].

«وروي أيضًا أنَّه دخل على الدَّاعي في يوم المِهرجانِ، وأنشده:

---

(١) ديوانه ٥٢؛ وهو له في الأوراق ١/ ٧٦، والصناعتين ١٧١، ٤٣٣، والبديع في نقد الشعر ٢٨٦، وكفاية الطالب ٥١، والمثل السائر ٣/ ١٠٠، والجامع الكبير ١٨٩، والإيضاح ٥٩٤؛ والبيت لأبي تمَّام في الأقصى القريب ٨٥؛ وبلا عزو في الإيجاز لأسرار الطراز ٥٠١.

(٢) أساس البلاغة (خلع).

(٣) في ديوانه ٤٥٦، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٧٥١؛ وهو له في المثل السائر ٣/ ١٠٥، والإيضاح ٥٩٢.

(٤) في ديوانه ٩٢، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٥١٢؛ وهو له في المنصف لابن وكيع ٤٩٤ (طبعة بني غازي)، والوساطة ١٥٩.

(٥) في ديوانه ٥٦، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ٣٥٠؛ وهو له في المنصف لابن وكيع ٣٩٨ (طبعة بني غازي)، والصناعتين ٤٣٥، والبديع في نقد الشعر ٩٤، والإيضاح ٥٩٢.

(٦) زِيد في (ت): «أي: يتشاءم».

(٧) كأنَّها كانت في (صل): «للفرقة»، ثمَّ غُيِّرت.

(٨) لأبي مقاتل الضرير في مفتاح العلوم ٤٣٢، ولابن مقاتل في الإيضاح ٥٩٣، ومعاهد التنصيص ٤/ ٢٢٩، والعقد المكلَّل اللوح ١/ ١٧١.

(٩) الإيضاح ٥٩٣. وهو بلفظ قريب في مفتاح العلوم ٤٣٢، ومفتاح المفتاح اللوح ٢١٨/ ٢.

لا تقُلْ بُشرى ولكن بُشريانِ غُرَّةُ الدَّاعي ويومُ المِهرجانِ[١]

فتطيَّر به الدَّاعي، وقال:[٢] أعمى، تبتدئ بهذا يومَ المِهرجان! وقيل: بطحَه - أي: ألقاه على وجهه - وضرَبَه خمسين عصًا، وقال: إصلاحُ أدبه أبلغ من ثوابه»[٣].

(**وأحسَنُه**)، أي: أحسنُ الابتداءِ (**ما ناسَب المقصودَ**) بأن يكون فيه إشارة إلى ما سِيق الكلامُ لأجله، ليكون المبدأ مشعِرًا بالمقصود والانتهاءُ ناظرًا إلى الابتداء. (**ويُسمَّى**) كونُ الابتداءِ مناسبًا للمقصود (**براعةَ الاستهلالِ**)[٤]، من «برُع الرَّجلُ براعةً إذا فاق أصحابَه في العِلم أو غيرِه»[٥].

(**كقوله في التَّهنئة**) أي: قول أبي محمَّد الخازن يهنئ الصَّاحب بولد لابنته:

(**بُشرى فقد أنجزَ الإقبالُ ما وعَدا**) وكوكبُ المجدِ في أفقِ العُلا صعِدا[٦]

(**وقولِه في المرثية**)، أي: وقولِ أبي الفرج السَّاوي في مرثية فخرِ الدَّولة:

(**هي الدُّنيا تقولُ بمِلءِ فيها**) ....

حذارِ حذارِ) أي: احذر[٧] (**مِن بَطشي**)، أي: أخْذيَ الشَّديدِ، (**وفتكي**)[٨]، أي: قتلي بغتةً.

وكقول أبي تمَّام يُهنئ المعتصمَ بالله في فتح عموريَّة،/ [٢/٣٠٩] وكان أهلُ التَّنجيمِ زعموا أنَّها لا تُفتح في ذلك الوقتِ:

---

(١) لأبي مقاتل الضرير في الكشف عن مساوئ المتنبي ٢٣٠، والصناعتين ٤٣٢، والبصائر والذخائر ٣/ ٩٢، ورسائل الانتقاد ١٩٥، ونضرة الإغريض ٤١٠، والمعوَّل في شرح أبيات المطوَّل اللوح ١١٦/ ٢؛ ولابن مقاتل في يتيمة الدهر ١/ ١٨٣، ومعاهد التنصيص ٤/ ٢٢٩، وبلا عزو في سرّ الفصاحة ٢٦٩، وحدائق السحر ١٨٥، ومنهاج البلغاء ١٤٩.

(٢) زِيد في (ت) و(ع): «يا».

(٣) الإيضاح ٥٩٣. وزاد عليه معنى «بطحه» من الصحاح (بطح). والخبر بلفظ جدّ قريب في سرّ الفصاحة ٢٦٩، وبمعناه في الكشف عن مساوئ المتنبي ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٤) انظر هذه التسمية في تحرير التحبير ٨٥، ١٦٨.

(٥) الصحاح (برع).

(٦) البيت لأبي محمَّد عبد الله بن أحمد الخازن في يتيمة الدهر ٣/ ٢٧٧، والإيضاح ٥٩٥، والعقد المكلَّل اللوح ١٧٢/ ١؛ وبلا عزو في التذكرة الحمدونية ٤/ ١٦٧.

(٧) «أي: احذر» ليس في (ت).

(٨) البيت بتمامه:

هي الدُّنيا تقول بملء فيــها حذارِ حذارِ من بطشي وفتكي

وهو له في يتيمة الدهر ٣/ ٤٥٨، وتاريخ المُتبيّ ١٤٧، والدُّرّ الفريد ١١/ ٧٦، والإيضاح ٥٩٥.

السَّيفُ أصدقُ أنباءً مِن الكُتبِ ... في حدِّه الحَدُّ بين الجِدِّ واللَّعبِ
بِيضُ الصفائحِ لاسودُ الصَّحائفِ في ... مُتونهنَّ جلاءُ الشَّكِّ والرِّيبِ[١]

وكقول أبي العلاء فيمَن عرضَتْ له شكاةٌ:

عظيمٌ لَعمري أن يُلِمَّ عظيمُ ... بآل عليٍّ والأنامُ سليمُ[٢]

وكقول أبي الطيِّب في التَّهنئة بزوالِ المرض:

المجدُ عُوفي إذا عُوفيتَ والكرمُ ... وزالَ منك إلى أعدائك السَّقَمُ[٣]

ومنه ما يُشار في افتتاح الكتبِ إلى الفنِّ المصنَّفِ فيه، كقول جارِ الله في «الكشَّاف»: «الحمدُ لله الذي أنزل القرآنَ كلامًا مؤلَّفًا منظَّمًا»[٤]، وفي «المفصَّل»: «اللهَ أحمَدُ على أن جعلني من علماء العربيَّة»[٥].

[التخلُّص]

(وثانيها)، أي: ثاني المواضع الثَّلاثةِ التي ينبغي للمتكلِّم أن يتأنَّق فيها (التخلُّص)[٦]، أي: الخروجُ (ممَّا شُبِّب الكلام به)، أي: ابتُدِئ وافتُتِح. قال الإمام الواحديُّ: معنى التَّشبيب: ذِكرُ أيَّام الشَّباب واللهو والغزلِ، وذلك يكون في ابتداء قصائد الشِّعر، فسُمِّي ابتداءُ كلِّ أمر تشبيبًا، وإن لم يكن في ذِكر الشَّباب[٧]، (مِن نَسيبٍ)، أي: وصفٍ للجمال، (أو غيره) كالأدب والافتخارِ والشِّكاية وغير ذلك، (إلى المقصودِ[٨]، مع رعايةِ المُلاءمةِ بينهما) أي: بين ما شُبِّب به الكلام وبين المقصودِ، واحتُرز بهذا القيدِ عن الاقتضاب.

---

(١) في ديوانه ١/ ٤٠؛ وله في الموازنة ١/ ٦٠، والصناعتين ٤٢٢، والتذكرة الحمدونية ٤/ ١٤٢، والمثل السائر ٣/ ١٠٣، وتحرير التحبير ٢٨٥، والإيضاح ٥٩٤، وشرح الكافية البديعية ٥٨.

(٢) في شروح سِقط الزَّند ٦٦٣.

(٣) في ديوانه ٣٥٥، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٤٤٣، وهو له في الوساطة ١١٣، وحدائق السحر ١٢٤، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٢٩/ ١، وفيها جميعًا «السَّقم» مكان «الألم».

(٤) الكشَّاف ١/ ٣.

(٥) المفصَّل ٢٩.

(٦) انظر: العمدة ٣٧٥، والمثل السائر ٣/ ١٢١.

(٧) انظر: شرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٧٢٠.

(٨) هذا التعريف في حدائق السحر ١٢٦، وفيه «المدح» مكان «المقصود».

وقوله: (التَّخلص)، أراد به المعنى اللغويَّ، وإلَّا فالتخلُّص هو: الانتقالُ ممَّا افتُتح به الكلام إلى المقصود، مع رعاية المناسبة[1].

وإنَّما كان التخلُّص من المواضع التي ينبغي أن يُتأنَّق فيها؛ لأنَّ السَّامع يكون مترقِّبًا للانتقال من الافتتاح إلى المقصود كيف يكون، فإذا كان حسنًا متلائمَ الطَّرفين حرَّك من نشاط السَّامع وأعان على إصغاء ما بعده، وإلَّا فبالعكس[2].

ثمَّ التخلُّص قليلٌ في كلام المتقدِّمين، وأكثرُ انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب[3]. وأمَّا المتأخِّرون فقد لهِجوا به، لِمَا فيه من الحُسن والدلالةِ على براعة الشَّاعر[4].

(كقوله)، أي: قولِ أبي تمَّام في عبد الله بن طاهر: **(يقولُ في قُومَسٍ)** اسمُ موضع **(قَومي وقد أخذتْ، منَّا السُّرى)**/ [١/٣١٠] أخَذَ منه، أي: أثَّر فيه ونقَصَه[5]. والسُّرى: مصدر سَرَيتُ إذا سِرتَ ليلًا، ويقال: سَرَينا سَرْيةً واحدةً، والاسمُ السُّرْية بالضمِّ، والسُّرى. وبعضُ العربِ يؤنِّث السُّرى والهُدى، وهم بنو أسد، توهُّمًا أنَّهما جمع سُرْية وهُدْية، لأنَّ هذا الوزنَ من أبنية الجمع، ويقلُّ في المصادر[6]. كذا في «الصِّحاح». **(وخُطى المَهريَّة القُودِ)** الخُطى جمع خُطوة، وهي: ما بين القدمين. والمَهْرِيَّة: منسوبة إلى مَهْرة بن حَيْدان أبي قبيلة تُنسَب إليها الإبلُ المَهْرِيَّة. والقُود: الطَّويلةُ الظُّهورِ والأعناقِ، والواحد أقوَدُ[7]، أي: يقول قومي والحال أنَّ مُزاولة السُّرى ومُسايرةَ المَطايا بالخُطى قد أثَّرت فينا ونقصت من قوانا.

فقوله: (وخُطى المَهْرِيَّة) عطفٌ على (السُّرى)، لا على قوله: (منَّا)، بمعنى أنَّ السُّرى أخذَتْ منَّا وأخذَتْ خُطى الإبل، على ما تُوهِّم[8].

---

(١) هذا التعريف بلفظ قريب في **الإيضاح** ٥٩٦.

(٢) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٥٩٦.

(٣) الكلام بمعناه في **العمدة** ٣٧٧ ـ ٣٧٨، **وسرّ الفصاحة** ٤٠٠، **والمثل السائر** ٣/ ١٢١. ومن قليل التخلُّص في كلام القدماء ما وقع في شعر القعقاع بن حُريث، وهو ممَّا نبَّه عليه الدكتور محمَّد شفيق البيطار في دراسته الماتعة **ديوان كلب بن وبرة** ٤٣١.

(٤) الكلام بمعناه في **سرّ الفصاحة** ٤٠٠، **والمثل السائر** ٣/ ١٢٢.

(٥) ما وقفتُ على هذا المعنى فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٦) انظر: **الصحاح** (سرا).

(٧) انظر: **الصحاح** (خطا)، (مهر)، (قود).

(٨) في (ت): «يُتوهَّم».

ومفعولُ (يقول) قولُه: (أَمَطلعَ الشَّمسِ تبغي أن تَؤمَّ بنا. فقلتُ كلّا) ردعٌ للقوم وتنبيهٌ (ولكنْ مَطلعَ الجُودِ)[١].

وأحسنُ التخلُّص ما وَقَع في بيت واحد، كقول أبي الطيِّب:

نُـودِّعـهـمْ والـبـيـنُ فـيـنـا كـأنَّـهُ ... قنا ابنِ أبي الهيجاءِ في قلبِ فيلقِ[٢]

(وقد يُنتقَل منه)، أي: ممَّا شُبِّب بـه الكـلام (إلى ما لا يُلائمه، ويُسمَّى) ذلك الانتقال: (الاقتضابَ)، أي: الاقتطاعَ والارتجالَ. (وهو) أي: الاقتضابُ (مذهبُ العرَبِ) الجاهليَّةِ (ومَن يليهم مِن المُخضرَمين)، بالخاء والضَّاد المعجمتين، وهم: الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، مثل لبيد[٣]. قال في «الأساس»: «ناقةٌ مخضرَمةٌ: جُدِع نصفُ أذنها، ومنه المُخضرَم: الذي أدرك الجاهليَّة والإسلام، كأنَّما قُطِع نصفُه حيث كان في الجاهليَّة»[٤].

والاقتضابُ وإن كان مذهبَ العربِ والمخضرمين، لكنَّ الشُّعراء الإسلاميَّةَ أيضًا قد يتَّبعونهم في ذلك، ويَجرُون على مذهبهم، وإن كان الأكثرُ فيهم التخلُّص.

(كقوله)، أي: قول أبي تمَّام، وهو من الشُّعراء الإسلاميَّةِ/ [٢/٣١٠] في الدَّولة العباسيَّة:

(لـو رأى اللهُ أنَّ فـي الشَّـيبِ خيرًا ... جاورَتْـهُ الأبـرارُ في الخُلدِ شـيبا)

جمعُ أشيَب، وهو حالٌ من (الأبرار). ثمَّ انتقل من هذا الكلامِ إلى ما لا يلائمه، فقال:

(كلّ يـومٍ تُبـدي صُـروف اللَّيالي ... خُلُقًـا مِـن أبـي سـعيدٍ غَريبـا)[٥]

---

(١) البيتان بتمامهما:

يقـول في قُومـسٍ قومي وقـد أخذتْ ... منَّـا السُّـرى وخُطا المَهريَّـة القُودِ

أمطلـعَ الشَّـمسِ تبغي أن تـؤمَّ بـنـا ... فـقلتُ كـلَّا ولـكن مطلـعَ الجـودِ

في ديوانه ٢/ ١٣٢؛ وهما له في المنصف لابن وكيع ١/ ٣٢، والمثل السائر ٣/ ١٢٢، وتحرير التحبير ٤٣٦، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٢٩/ ١ ـ ٢، ومقدِّمة الدُّر الفريد ١٢١، والإيضاح ٥٩٦.

(٢) في ديوانه ٣٣٦، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٣٦٨؛ وهو له في الوساطة ١٥٣، وحدائق السحر ١٢٦، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٢٩/ ٢، ونهاية الأرب ٧/ ١٣٥.

(٣) الكلام بلفظ قريب في الصحاح (خضرم).

(٤) أساس البلاغة (خضرم).

(٥) في ديوانه ١/ ١٦١، وفيه «أنَّ للشيب فضلاً» مكان «في الشَّيب خيرًا»؛ وهما له في الموازنة ٢/ ٢٩٢، وسرّ الفصاحة ٤٠٣، والإيضاح ٥٩٧. وصُروف الليالي: حدثانها ونوائبها.

ومنه)، أي: من الاقتضابِ (ما يَقرُبُ مِن التخلُّص) في أنّه يشوبه شيءٌ من الملاءمة (كقولكَ بعد حمد الله: ‹أمّا بعدُ›، فإنّي قد فعلت كذا وكذا)، وهو اقتضاب من جهة أنّه قد انتقل من حمد الله والثّناءِ على رسوله إلى كلام آخرَ من غير رعاية ملاءمةٍ بينهما[1]، لكنّه يشبه التخلُّص من جهة أنّه لم يُؤتَ بالكلام الآخرِ فجاءةً من غير قصدٍ إلى ارتباط وتعليقٍ بما قبله، بل أتيَ بلفظ «أمّا بعدُ»، أي: «مهما يكن من شيء بعدَ حمدِ الله، فإنّي فعلتُ كذا وكذا» قصدًا إلى ربط لهذا الكلامِ بما سبق عليه.

(قيل): و(هو)، أي: قولهم بعد حمدِ الله: «أمّا بعد»، (فَصْلُ الخطابِ). قال ابن الأثير: «والذي أجمَعَ عليه المحقِّقون من علماء البيان أنّ فصل الخطابِ هو ‹أمّا بعد›؛ لأنّ المتكلِّم يفتتح كلامه في كلِّ أمر ذي شأن بذِكر الله تعالى وبتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المَسوقِ إليه، فَصَل بينه وبين ذِكر الله تعالى بقوله: ‹أمّا بعد›»[2].

ومن الاقتضاب الذي يقرُب من التخلُّص ما يكون بلفظ ‹هذا›[3].

(كقوله) بعد ذِكر أهل الجنّة (﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ [ص: ٥٥])، فهو اقتضابٌ لكن فيه نوعُ ارتباطٍ[4]؛ لأنَّ الواو بعده للحال، ولفظ ‹هذا› إمّا خبرُ مبتدأ محذوف، (أي: الأمر هذا)، أو مبتدأ محذوفُ الخبر، (أي: هذا كما ذُكِر).

قد يكون الخبرُ مذكورًا مثل (قوله تعالى)، حيث ذكر جمعًا من الأنبياء وأراد أن يذكر عقيبه الجنّة وأهلها: (﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾ [ص: ٤٩]). قال ابن الأثير: لفظ ‹هذا› في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسنُ من الوصل، وهي علاقة وكيدةٌ بين الخروج من كلام إلى كلام آخرَ»[5]. ثمَّ قال: «وذلك من فصل الخطابِ الذي هو أحسَنُ موقعًا/ [١١٣/ ١] من التخلُّص»[6].

(ومنه)، أي: ومن الاقتضاب الذي يقرُب من التخلُّص (قولُ الكاتبِ) عند إرادة الانتقالِ من حديث إلى حديث آخرَ: (هذا بابٌ)، فإنَّ فيه نوعَ ارتباطٍ، حيث لم يبتدئ الحديثَ الآخرَ فجأة.

ومن هذا القبيل لفظ «أيضًا» في كلام المتأخّرين من الكُتّاب.

---

(١) الكلام عليه بلفظ قريب في المثل السائر ٣/ ١٣٩.

(٢) المثل السائر ٣/ ١٣٩. وانظر: مفتاح المفتاح اللوح ٣٢٩/ ٢.

(٣) الكلام بلفظ قريب في المثل السائر ٣/ ١٣٩.

(٤) الكلام مع التمثيل بالآية في المثل السائر ٣/ ١٣٩.

(٥) انظر: المثل السائر ٣/ ١٣٩، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٢٩/ ٢.

(٦) المثل السائر ٣/ ١٤٠.

[الانتهاء]

(وثالثها)، أي: ثالثُ المواضع التي ينبغي أن يُتأنّق فيها (الانتهاءُ)، فيجب على البليغ أن يختم كلامَه شعرًا كان أو خطبةً أو رسالةً بأحسن خاتمةٍ؛ لأنَّه آخرُ ما يعيه السَّمع ويرتسم في النَّفس، فإن كان مختارًا حسنًا تلقَّاه السَّمعُ واستلذَّه حتَّى جبر ما وقع فيما سبق من التَّقصير، كالطَّعام اللذيذ الذي يُتناول بعد الأطعمة التَّفِهة، وإن كان بخلاف ذلك كان على العكس، حتَّى ربَّما أنساه المحاسنَ المُورَدة فيما سبق[1].

(كقوله) أي: قولِ أبي نُواس في الخصيب بن عبد الحميد[2]: (وإنِّي جديرٌ)، أي: خليق (إذ بلغتُكَ بالمُنى)، أي: جدير بالفوز بالأماني

.... (وأنتَ بما أمَّلتُ منكَ جديرُ

فإن تُولِني)، أي: تُعطني (منكَ الجميلَ فأهلُه)، أي: فأنت أهلٌ لإعطاء ذلك الجميلِ، (وإلَّا فإنِّي عاذرٌ) إيَّاك في هذا المنع[3]، (وشَكورُ)[4] لِمَا صدر عنك من الإصغاء إلى المديح أو من العطايا السَّابقة.

(وأحسَنهُ)، أي: أحسنُ الانتهاءِ (ما آذنَ بانتهاءِ الكلامِ) حتَّى لم يبقَ للنفس تشوُّقٌ إلى ما وراءه، (كقوله)، أي: قولِ المعريِّ[5]:

(بقيتَ بقاءَ الدَّهرِ يا كهفَ أهلِهِ وهذا دعاءٌ للبريَّةِ شاملُ)[6]

---

(١) الكلام بلفظ قريب في **الإيضاح** ٥٩٨.

(٢) ضُبطت في (صل) بضمِّ الحاء وفتح الميم. ولم أقف على هذا الضبط فيما بين يديَّ من المظانِّ.

(٣) في (ت): «عمَّا صدر عنّي من الإبرام» مكان «إيَّاك في هذا المنع».

(٤) البيتان بتمامهما:

وإنِّي جديرٌ إن بلغتُك بالمنى وأنتَ بما أمَّلتُ منكَ جديرُ
فإن تُولني منكَ الجميلَ فأهلهُ وإلَّا فإنِّي عاذرٌ وشكورُ

في ديوانه ١/ ٢٥٢، وهما له في **تحرير التحبير** ٦١٨، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٣٠/ ١، و**الإيضاح** ٥٩٨ ـ ٥٩٩؛ وبلا عزو في **الإيجاز لأسرار الطراز** ٥٠٥ ـ ٥٠٦.

(٥) في (م) و(ي): «الغَزِّيّ».

(٦) قال صاحب معاهد التنصيص ٤/ ٢٧٣ في هذا البيت: «ونُسِب لأبي العلاء المعريّ، ونسبه ابن فضل الله لأبي الطيِّب المتنبي. ولم أرَه في ديوان واحد منهما»، ونقل ذلك عنه صاحب **العقد المكلّل** اللوح ١٧٦/ ١. والحقُّ أنَّ البيت لأبي إسحاق =

لأنَّ بقاءك سببٌ لكون البريَّةِ في أمن ونعمةٍ وصلاحِ حال.

وقد قلَّتْ عنايةُ المتقدِّمين بهذا النَّوع، والمتأخِّرون يجتهدون في رعايته، ويُسمُّونه حُسنَ المَقطَع[١] وبراعةَ المَقطَع[٢].

(**وجميعُ فواتحِ السُّورِ وخواتمِها واردةٌ على أحسَنِ الوجوهِ وأكملِها**) مِن البلاغة، فإنَّك إذا نظرتَ إلى فواتح السُّورِ جملِها ومفرداتِها رأيتَ من البلاغة والتفنُّنِ وأنواع الإشارةِ ما تقصُر عن كُنه وصفِه العبارةُ، وإذا نظرتَ إلى خواتمها وجدتَها/ [٢/ ٣١١] في غاية الحسن ونهايةِ الكمال، لكونها بين أدعيةٍ ووصايا ومواعظَ وتحميدٍ ووعدٍ ووعيدٍ، إلى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلُّعٌ ولا تشوُّق إلى شيء آخرَ[٣]، وكيف لا وكلامُ الله عزَّ وجلَّ في الطَّرف الأعلى من البلاغة والغايةِ القصوى من الفصاحة، وقد أعجزَ مصاقعَ البلغاء وأخرَسَ شقاشقَ الفصحاء.

ولمَّا كان في هذا نوعُ خفاءٍ بالنِّسبة إلى بعض الأذهانِ، حيث افتُتحتْ بعضُ السُّورِ بذِكر الأهوال والأفزاع وأحوالِ الكفَّار وأمثالِ ذلك، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، وقوله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، وغير ذلك، وكذا خواتمُ بعض السُّور مثلُ قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]، ونحو ذلك = أشار إلى أنَّ هذا إنَّما يظهر عند التأمُّل والتذكُّر للأحكام المذكورة في علمَي المعاني والبيان، وأنَّ لكلِّ مقام مقالًا[٤]، لا يحسُن فيه غيره ولا يقوم مقامَه، وهذا معنى قوله: (**يَظهرُ ذلك بالتأمُّل مع التذكُّر لِمَا تقدَّم من الأصول**) المذكورة في الفنون الثَّلاثة، وتفاصيلُ ذلك ممَّا لا تفي بها الدَّفاتر، بل لا يمكن الاطِّلاع على كُنهها إلَّا لعلَّام الغيوب.

= إبراهيم بن عثمان الغزيّ في ترجمته من خريدة القصر ١١/ ٤٤؛ وهو له حدائق السحر ١٢٧، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٣٠/ ١، ونهاية الأرب ٧/ ١٣٥؛ وهو بلا عزو في الإيضاح ٥٩٩، والإيجاز لأسرار الطراز ٥٠٥.

(١) هذه التسمية في الصناعتين ٤٥، وحدائق السحر ١٢٧، ومفتاح المفتاح اللوح ٣٢٩/ ٢.

(٢) هذه التسمية في مفتاح المفتاح اللوح ٣٢٩/ ٢، ونهاية الأرب ٧/ ١٣٥.

(٣) من قوله: «وإذا نظرتَ» إلى هنا بلفظ جدّ قريب في مفتاح المفتاح اللوح ٣٣٠/ ١، وبعضه في مفتاح تلخيص المفتاح ٧٦٩.

(٤) لكلّ مقام مقال، مثل للعرب. انظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٩٨، والمستقصى ٢/ ٢٩٣.

[آخر الكتاب]

هذا[١] ما أردنا جمعَه من الفوائد، ونظمَه من الفرائد، مع توزُّع البال، وتشتُّتِ الأحوال، وتفاقمِ الأحزان والمِحَن، وتكاثرِ الأفزاع والفِتَن، وتواترِ حوادثَ أورثَتِ الطَّبع مَلَالًا، والخاطرَ كَلَالًا، لكنَّ الله جلَّتْ حكمتُه قد وفَّقنا للإتمام، وحقَّق لنا الفوزَ بهذا المرام[٢].

وتهيَّأ الفراغُ من نقلِه إلى البياض في يوم الأربعاء الحادي عشر من صفر سنةَ ثمانٍ وأربعين وسبعمائة بمحروسة هَرَاة، صانها الله تعالى عن الآفات؛ وكان الافتتاح في يوم الإثنين الثَّاني من رمضان، الواقع في سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم، حماها الله تعالى عن البليَّات. والحمدُ لله على التَّوفيق، ومنه الهدايةُ إلى سواء الطَّريق[٣]./ [١/٣١٢]

[تمَّ بحمد الله]

---

(١) زِيد في (ج) و(ع): «آخر».

(٢) زيد في (ج) و(ع) و(س): «والحمد لله وليِّ الإنعام، والصلاة على محمَّد سيِّد الأنام وعلى آله وسلَّم تسليمًا»؛ وزِيد في (ك): «والحمدُ لله على الإنعام، والصَّلاة على محمَّد وآله أجمعين في جميع الأعوام. واللهُ تعالى أعلَم وأحكَم»؛ وزيد في (ي): «والصَّلاة على محمَّد خيرِ البريَّة وآله وأصحابه ذوي النفوس الزكيَّة وسلَّم وشرَّف وكرَّم بهدايته القديمة. والله أعلم».

(٣) من قوله: «وتهيَّأ الفراغ» إلى هنا ليس في (ج)، وكُتب في هامش (د)، وأشيرَ في آخره بأنَّه **تعليق من التفتازاني**.

وفي هامش (صل): «قوبل وصُحِّح بقدر الوُسع... في أوائل شهر رمضان من شهور سنة ستٍ وخمسين وسبعمائة».

وفي آخر (ت): «وفرغ من الكتابة العبد الفقير عثمان بن حسن بن عزّ الدين الطبريّ يوم الجمعة الثالث عشر من رمضان في سنة ستٍّ وخمسين وسبعمائة بضاحية الغجدوان صانها الله الملك الرحمن حامدًا ومصليًّا ومسلِّمًا».

وفي هامش (ت): «قال المؤلِّف تغمَّده في جنانه بغفرانه ورضوانه: فرغتُ من تأليف **شرح التصريف** للزنجانيّ تقرير جد في سنة ٧٣٨ وأنا ابن ستَّ عشرة سنة، ومن **شرح التلخيص** في صفر سنة ٧٤٨ بهَراة، ومن **اختصاره** في سنة ٧٥٦ بغجدوان، ومن **شرح التنقيح** في ذي القعدة سنة ٧٥٨ بكلستان، ومن **شرح العقائد** في شعبان سنة ٧٦٨ بخوارزم، ومن **شرح الرسالة الشمسية** في جمادى الآخر سنة ٧٥٢ بمزارجام، على الحالِّ به السَّلام، ومن **مقاصد الكلام وعقائد الإسلام** وشرحه كليهما في ذي القعدة سنة ٧٨٤ بمحفوظة سمرقند».

وفي آخر (ج): «وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب بعون الملك والوهَّاب في الثامن عشر من ربيعِ الأوَّل سنة سبعٍ وسبعين وسبعمائة على يد العبد الفقير المسكين الضعيف المعترف بذنوبه لربِّه الخبير أحمد بن إبراهيم اليمنيِّ غفر الله له ولهما وللمسلمين أجمعين والحمد لله ربِّ العالمين».

وفي آخر (ع): «قد وقع الفراغ من تنميق هذا الكتاب بعون الملك العزيز الوهَّاب وقت الضُّحى يوم الثلاثاء في منتصف جمادى الأولى سنة ثمانمائة من الهجرة النبويَّة المصطفويَّة عليه الصَّلاة والسَّلام وعلى آله وأصحابه أجمعين. حرَّره العبد الفقير =

= النحيف المحتاج إلى رحمة ربّه اللطيف أحمد بن أبي بكر بن عمران النكيدي عفا الله عنهم وعن جميع المسلمين أجمعين آمين يا ربَّ العالمين».

وفي آخر (ك): «قد فرغ من تحرير هذه النسخة الشريفة مهدي بن قاسم بن حاجي مراد غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين أجمعين وقت العشاء في العشر الأخير من الربيع الأوَّل في سابع خمسين وثمانمائة والله أعلم».

وفي آخر (ي): «وقع الفراغ من تسويد هذا الكتاب المبارك على يد أضعف العباد المحتاج إلى رحمة ربه يوم الميعاد صيامي غفر الله له ولأبويه يوم العرض والحساب يوم الأحد في يوم الخامس من شهر جمادى الآخر في جبل كَشِش ييلاق بُرسة بييلاق مولانا يكّان غفره ربّه الغفران تاريخ سنة أربع وثمانين وثمانمائة».

في آخر (س): «قد تشرَّف بتسويد هذه النُّسخة الشَّريفة الحاوية للفوائد اللطيفة الخائف من الخالق الأكبر أحمد بن عمر في بلدة مكس صينت عن النكس، غفر الله ذنوبهما بكرمه وإحسانه وذنوب جميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ومَن دعا لكاتبها آمين، سنة خمس وعشرين وتسعمائة».

[نصُّ إجازة التفتازانيّ بخطِّه للصِّيراميِّ صاحبِ النُّسخة (صل)]

الحمدُ لوليِّه والصَّلاةُ على نبيِّه

لله درُّ صاحبِ هذه النُّسخةِ، وهو المولى المعظَّم الحَبرُ المُفخَّم، نجرُ[١] الحقائق، بحرُ الدقائق، ذو الرؤية الوقَّادة، والبصيرة النقَّادة، العالِمُ العامل والفاضل الكامل، أسوةُ المحقِّقين، عُمدةُ المدقِّقين، علاءُ الملَّة والدِّين الصِّيراميُّ، أدام الله فضله، وكثَّر في الأفاضل مِثله، وأين له المِثل، ولقد أحاط بغُرَر فوائد هذا الكتاب، وغاص على دُرَر عوائده، واستكشف مكنوناتِ رموزِه وأسراره، واطَّلع على مستودعاتِ كنوزه وأستاره، ولم يدَع من ألفاظه ومعانيه دُرَّةً إلَّا ثقبَها، ومُهرةً إلَّا ركِبها،

ذي المَعالي فليَعلُوَن مَن تعالى ... هَكَذا هَكَذا وإلَّا فَلَا لَا[٢]

فهو حقيقٌ بأن يُرجَع في حلِّ معضِلاته إليه، ويُطلَب كشفُ غوامضِه لديه، ويُعوَّل في إبراز معانيه وإظهارِ لطائفه عليه.

والله سبحانه وليُّ التوفيق، وبإفاضة الحقائقِ على المستحقِّين حقيق، ومنه الهدايةُ إلى سواء الطريق.

كتبَ هذه الأسطرَ الفقيرُ إلى الله الغنيّ مسعودُ بن عمرَ المدعوُّ بسعد التفتازانيّ مؤلِّفُ هذا الكتاب تحريرًا في أواسط محرَّم الحرام، سنة ستِّين وسبعمائة.

حامدًا ومصلِّيًا[٣]

---

(١) النَّجْر: الأصل والحسب.

(٢) البيت مطلع قصيدة لأبي الطيِّب في مدح سيف الدَّولة في ديوانه ٤٠٣، وشرح الواحديّ لديوان المتنبي ١٥٨٤. وذي: اسم إشارة.

(٣) كتب التفتازانيُّ هذه الإجازة بخطِّه في آخر (صل)، وكُتب في أعلاها بالحُمرة: «خطُّ الشَّارح التفتازانيّ».

[نصُّ إجازة التفتازانيِّ بخطِّه في آخر النُّسخة (ت)]

قال المؤلِّف: تمَّت المقابلة وقراءة الأصحاب تمامَ هذا الكتاب في أوائل ربيع الأول سنة ستِّين وسبعمائة بكلستان تركستان صينت عن الحدثان. وهذا خطُّ الفقير المؤلِّف سعد التفتازانيّ.

* * *

[نصُّ إجازةٍ للتفتازانيِّ بخطِّه في آخر النُّسخة (م)]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين، ونحمد الله ربَّ العالمين، ونُصلي على نبيِّه محمَّد وآله الطاهرين، وبعد:

فقد قرأ...[١] مِن أوَّله إلى آخره قراءةَ تحقيق وإيقان وتدقيق إتقان، واستكشف مكنون غوامضه، واستخرج سرَّ حُلوه وحامضه، وأحاط بمستودَعاتِ أسراره، واطَّلع على ما تحت أستاره، وصار أهلًا لأن يُراجع إليه في هذا الفنّ، وسمع عليَّ غيرَه من الكتب الشريفة في العلوم العقليَّة والنقليَّة.

فأجزتُ له أن يرويَ عنِّي سائرَ مؤلَّفاتي ومقروآتي ومسموعاتي ومجازاتي ومُناولاتي، بشرط البراء عن الغلط والتصحيف والزلل والتحريف.

ووصَّيتُه بما وصَّاني به مشايخي، قدَّس الله أرواحهم، مِن مُلازمة التقوى والورع، ومُجانبة الهوى والبِدَع، وأن يحتاط غايةَ الاحتياط فيما يُحاول تقريره، ويُعاوِدَ الفِكرَ والنظرَ فيما يروم تحريره، وأن يديم[٢] التأمُّل فيما يلقيه وإن سهُل بيانه، والتثبُّتَ فيما ينتحيه وإن صغُر شانه.

والله سبحانه وليُّ الإعانة والتوفيق، وأعلى بإعلام الحقِّ وإلهام التحقيق، وهو حسبُ مَن توكَّل عليه وفوَّض أمرَه إليه.

وكتب هذه الأحرف ليلة الإثنين الخامس من ربيع الأوَّل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة. وأنا الفقير إلى الله الغنيّ مسعود بن عمر المدعوُّ بسعد التفتازانيّ.

* * *

---

(١) هنا بياض بمقدار كلمة وسطر، يظهر فيه أثر كشط، والظاهر أنَّه كان مكتوبًا فيه اسم مَن أجازه التفتازانيُّ بهذه الإجازة واسم الكتاب الذي قرأه عليه، ويحتمل أنّ يكون شرحَ تلخيص المفتاح المطوَّل. والله أعلم.

(٢) كأنّها كذلك، إذ لا تكاد حروفها تظهر.

الفهارس المفصَّلة

١ ـ فهرس تعليقات التفتازانيّ على المطوَّل

التعليقات التي كتبها التفتازانيّ بخطِّه في هوامش (صل) ١٠، ١٨ (تعليقان)، ٦٢، ١٠٢، ١٣٢، ٢١٧، ٢٣٥، ٢٦٥، ٣١٣ (تعليقان)، ٣١٨، ٣٣٢، ٣٤٠، ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٩٣، ٣٩٧، ٣٩٨، ٥٤٨، ٥٦٥، ٦٥١، ٧٠١، ٧١٢، ٧٤٥، ٧٥٢.

التعليقات التي نقلها الحفيد من خطِّ جدِّه التفتازانيّ ١٥ (تعليقان)، ١٦ (تعليقان)، ١٨ (تعليقان)، ١٩، ٢٣ (تعليقان)، ٢٦ (تعليقان)، ٢٨، ٢٩ (تعليقان)، ٣٤، ٣٥، ٤٤، ٤٥، ٤٦ (تعليقان)، ٤٧، ٥٠، ٦٢، ٧٠ (تعليقان)، ٧١ ـ ٧٢، ٧٩، ١٠٢، ١٠٨، ١١٠، ١٢١، ١٣٠، ١٣٤ ـ ١٣٥، ٥٥٨، ٥٧٤، ٥٨٤.

تعليقات أخرى صُرِّح بنقلها من خطِّ التفتازانيّ ٢٤٢ ـ ٢٤٣، ٤٤٢، ٧١١.

التعليقات التي وجدت في هوامش النُّسخ الخطيَّة أو نُقلت في الحواشي المصنَّفة على المطوَّل ١٥ (تعليقان)، ١٦ (ثلاثة تعاليق)، ١٧ (تعليقان)، ١٩، ٢١، ٢٥ (تعليقان)، ٢٨، ٢٩، ٣٢ (تعليقان)، ٣٣، ٣٤، ٣٧ ـ ٣٨، ٤٢ ـ ٤٣، ٤٤ (تعليقان)، ٤٩ (تعليقان)، ٥٠ (تعليقان)، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٧ ـ ٥٨، ٥٨، ٥٩ (تعليقان)، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨ (تعليقان)، ٦٩، ٧١ (تعليقان)، ٧٢ (ثلاثة تعاليق)، ٧٤، ٧٩ (تعليقان)، ٨٠، ٨٢، ٨٣ (ثلاثة تعاليق)، ٨٤ (تعليقان)، ٨٧، ٨٨ (تعليقان)، ٩٠، ٩١، ٩٢ (ثلاثة تعاليق)، ٩٢ ـ ٩٣، ٩٣ (أربعة تعاليق)، ٩٣ ـ ٩٤، ٩٩، ١٠٠، ١٠٠ ـ ١٠١، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٤ (تعليقان)، ١١٥، ١١٦، ١١٩ ـ ١٢٠، ١٢٠، ١٢٠ ـ ١٢١، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٣ (تعليقان)، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٨، ١٧٠ (تعليقان)، ١٧١ (تعليقان)، ١٩٣، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١١ (تعليقان)، ٢١٧، ٢١٧ ـ ٢١٨، ٢١٨ (ثلاثة تعاليق)، ٢٢١ (تعليقان)، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨ (تعليقان)، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٩، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٩٤ ـ ٢٩٥، ٢٩٥، ٢٩٩ (تعليقان)، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٧، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٠ ـ ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩١ (تعليقان)، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢ ـ ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٥٠٩ (تعليقان)، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣ (تعليقان)، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٣١، ٥٣٨، ٥٤٣، ٥٥٣ (ثلاثة تعاليق)، ٥٥٤، ٥٥٥ (أربعة تعاليق)، ٥٥٦ (تعليقان)، ٥٦٠ ـ ٥٦١، ٥٦١، ٥٦٣ (ثلاثة تعاليق)، ٥٦٤ (تعليقان)، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٧ (تعليقان)، ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٧، ٥٩٤، ٥٩٩ (تعليقان)، ٦٠٤، ٦٠٨، ٦١١، ٦١٣، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٣٥، ٦٣٨، ٦٤٥، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٨ ـ ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٦، ٦٨٧ (تعليقان)، ٦٨٩، ٦٩٣، ٧٠١، ٧١٠، ٧١١، ٧١٤ ـ ٧١٥، ٧١٥، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٣٠، ٧٣١ (تعليقان)، ٧٣٢ (ثلاثة تعاليق)، ٧٧٤، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٦، ٧٨٨، ٧٨٩، ٨٠٥، ٨٢١، ٨٢٦، ٨٣٠ (تعليقان)، ٨٤٠، ٨٤٤، ٨٦٢، ٨٦٨، ٨٧٠.

تعليقات خاصّة تتّصل بالمطوّل، اتّفقت للتفتازانيّ في دروسه ومع تلامذته ومعاصريه:

***

٢ ـ فهرس الآيات القرآنية

٣ ـ سورة آل عمران

٧ - سورة الأعراف

٨ - سورة الأنفال

٩ - سورة التوبة

* * *

٣ - فهرس الحديث والأثر

***

٤ ـ فهرس الأمثال والأقوال الممثَّل بها

المثل ـ القول	الصفحة
أ ـ الأمثال:	

* * *

٥ - فهرس الأساليب والنماذج البلاغية والنحوية والصرفية واللغوية

(ز)

(م)

(و)

* * *

٦ ـ فهرس الأشعار والأراجيز

أ ـ الأشعار

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
حليمٌ	مَهيبُ	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	٥٤٠
حلفتُ	مطلبُ	الطويل	النابغة	٧٨٢
لئن	وأكذبُ	الطويل	النابغة	٧٨٢
ولكنني	ومذهبُ	الطويل	النابغة	٧٨٢، ٧٨٣
كفعلك	أذنبوا	الطويل	النابغة	٧٨٣
له حاجبٌ	حاجبُ	الطويل	أبو السمط	١٧٧
ولستَ	المهذَّبُ	الطويل	النابغة الذبياني	٥٣٨، ٥٣٩
فإنّك شمس	كوكبُ	الطويل	النابغة الذبياني	٦٢٢
تشابه	تسكبُ	الطويل	أبو إسحاق الصابي	٦١١
فوالله	أشربُ	الطويل	إبو إسحاق الصابي	٦١٢
خلقنا	حواجبُ	الطويل	ابن نباتة	٨٤٥
وربَّ	متناسِبُ	الطويل	[الباخرزي]	٦٣٠
وما مثله	يقاربُهْ	الطويل	الفرزدق	٤٩
كأنَّ مُثار	كواكبُهْ	الطويل	بشار بن برد	٥٨٩، ٦١٦ [إشارة إليه]
إذا افتقر	صاحبُهْ	الطويل	المرّار الفقسيّ	٨٣٣
ديارٌ	ترابُها	الطويل	[مختلف في نسبته]	١٠
لقد	خطيبُها	الطويل	[سَحبان بن وائل]	٥٣٥
فكلُّ	لا يؤوبُ	مخلع البسيط	عَبيد بن الأبرص	٨٢٦
ومَن	خِضابُ	الوافر	المتنبي	٨٥٣
سُلبوا	لم يُسلبوا	الكامل	البحتري	٨٥٣، ٨٥٤
ما به	الذِّئابُ	الرمل	أبو الطيب	٧٨٥
والشمس	حاجبُ	السريع	[المهلبيّ الوزير]	٦١٦
كأنّها	ذائبُ	السريع	[المهلبيّ الوزير]	٦١٦
فيوما	والجذبا	الطويل	[المتنبي]	١٨١
فأحجم	مهربا	الطويل	البحتري	٨٢٨

(حرف التاء)

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
		(حرف الجيم)		
مَن راقب	اللَّهجُ	البسيط	بشار	٨٤٤
إنّ السماحة	الحشرجِ	الكامل	زياد الأعجم	٧٣٠
		(حرف الحاء)		
ليُبكَ	الطوائحُ	الطويل	[مختلف في نسبته]	٢٧٨
كأن	النوائحُ	الطويل	[مختلف في نسبته]	٤٠٤
ولمَّا	ماسحُ	الطويل	[مختلف في نسبته]	٦٧٠
وشُدَّتْ	رائحُ	الطويل	[مختلف في نسبته]	٦٧٠
أخذنا	الأباطحُ	الطويل	[مختلف في نسبته]	٦٧٠
وبدا	يُمتدحُ	البسيط	محمَّد بن وُهيب	٦١٠، ٦١١
أمَّلتهم	فلاحُ	السريع	القاضي الأرَّجاني	٨١٦
وكأنَّ البرق	وانفتاحا	المديد	ابن المعتزّ	٥٩٣
جُمع	السماحا	المديد	[ابن المعتز]	٦٨١
أعُبَّاد	المسيحا	الوافر	المعري	١٥٥
وظلَّتْ	مِلاحِ	الطويل	[ابن المعتزّ]	٥٥
ولاح	لاحِ	البسيط	الحريريّ	٨١٨
ألمع برق	الضاحي	البسيط	البحتريّ	٧٩٨
ثقي	بالنجاحِ	الوافر	جرير	٢٥٥
أغثني	ذو ارتياحِ	الوافر	جرير	٢٥٥
أقول لها	تستريحي	الوافر	[عمرو بن الإطنابة]	٧٧٦
يا عينُ	[الجرَّاحِ]	الكامل	[فاطمة بنت الأحجم الخُزاعية]	٤٤٩
إنَّ البكاءَ	الجوانحْ	الكامل	الخنساء	٨٠٨
جاء	رماحْ	السريع	حَجْل بن نضلة	١٠٨
باتَ	الوِشاحْ	السريع	البحتريّ	٦١٨

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
كأنَّما	أو أقاحْ	السريع	البحتريّ	٦١٩
		(حرف الدال)		
وإنَّ سنامَ	العبدُ	الطويل	حسّان بن ثابت	٣٣٤
إذا أنكرتني	سوادُ	الطويل	بشار بن برد	٥٠٦
سأطلب	مُرْدُ	الطويل	المتنبي	٧٧٢
ثقالٌ	عُدُّوا	الطويل	المتنبي	٧٧٣
لِمَا تُؤذن	يُولَدُ	الطويل	ابن الرومي	٨٣٤
وإلّا فما	وأرغدُ	الطويل	ابن الرومي	٨٣٤
ألا إنَّ عينًا	لَجمودُ	الطويل	[أبو عطاء السنديّ]	٥١
وتُسعِدني	شواهدُ	الطويل	المتنبي	٥٣
فقلتُ	الحوارِدُ	الطويل	الفرزدق	٥٠٨
نهبتُ	خالدُ	الطويل	المتنبي	٧٩٤
ولا يقيمُ	والوتدُ	البسيط	المتلمِّس	٧٦٨
هذا	أحدُ	البسيط	المتلمِّس	٧٦٨
إنَّ مَن	جدُّهْ	البسيط	[أبو نُواس]	٤٥٧
أفوق	[وِسادُ]	الوافر	[المعريّ]	٤٣٥
أقادوا	الوعيدُ	الوافر	مالك بن رُفيع	٥٠٠
ثلاثٌ	[تعودُ]	الوافر	[ما عرفتُ قائله]	٢٤٠
طللانِ	نَضَدُ	الكامل	محمَّد بن وُهيب	٧٨٨
لبِسا	أجِدُ	الكامل	محمَّد بن وُهيب	٧٨٨
يبس	مغمدُ	الكامل	المتنبي	٨٥٤
أسدٌ	يرعدُ	الكامل	[المتنبي]	٦٣٥
سأطلب	لتجمُدَا	الطويل	العباس بن الأحنف	٥٠، ٥١
ولا بدَّ	عندَهْ	الطويل	ابن نباتة	٧٩٦
بشرى	صعدا	البسيط	أبو محمَّد الخازن	٨٧٨

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
والعيش	كدًا	الكامل	الحارث بن حلزة	٥١٥
وأدرك	ووِرْدَا	المتقارب	الوطواط	٨٣٧
[وتصبو]	الزّند	الطويل	[الأبيوَرديّ]	٤٣١
سأحمدُ	الحمدِ	الطويل	أبو تمام	٨٢٤
تجلّى به	زندي	الطويل	أبو تمام	٨٢٣، ٨٢٤
وقوفًا	وتجلّدِ	الطويل	طرفة بن العبد	٨٤٣
مفيدٌ	المهنّدِ	الطويل	ابن ميَّادة	٨٥٩
كريمٌ	وَخدي	الطويل	أبو تمَّام	٤٧
يصدُّ	ناهدِ	الطويل	أبو تمَّام	٥٤٨
والمؤمن	[والسَّندِ]	البسيط	[النابغة الذبيانيّ]	١٩٠، ٢٢٣، ٢٢٥
لو كان	الكَمَدِ	البسيط	[صنَّان اليشكري]	٢٢٤
ثم اشتكيتُ	على قَهَدِ	البسيط	[صنَّان اليشكري]	٢٢٤
يقولُ	القُودِ	البسيط	أبو تمَّام	٨٨٠
أمطلعَ	الجودِ	البسيط	أبو تمَّام	٨٨١
لم تلقَ	الوادي	البسيط	القطاميّ	٦٨١
نَقريهم	زرَّادِ	البسيط	القطاميّ	٦٨١، ٧١٣ [إشارة إليه]
وإخوانٍ	للأعادي	الوافر	[مختلف]	٨٠١
وخلتُهم	فؤادي	الوافر	[مختلف فيه]	٨٠١
وقالوا	ودادي	الوافر	[مختلف فيه]	٨٠١
وإني	غادِ	الوافر	المتنبي	٨٤٩
محبُّك	البلادِ	الوافر	المتنبي	٨٤٩
مقيمٌ	في البلادِ	الوافر	أبو تمَّام	٨٤٩
ولا سافرتُ	وزادي	الوافر	أبو تمَّام	٨٤٩
أقلني	الجُحودِ	الوافر	أبو نُواس	٨٢٧
نصف	[لا يدري]	الكامل	المسيِّب بن عَلَس	٥٠٩

(حرف الراء)

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
[أعيّرتنا]	ظاهرُ	الطويل	[لسَبرة بن عمرو الفقسيّ]	٦٧٣
جزى	سِنِمَّارْ	البسيط	[سليط بن سعد]	٤٥
[ترتعْ]	وإدبارُ	البسيط	[الخنساء]	١١٨، ١٢٣
ثلاثةٌ	والقمرُ	البسيط	محمَّد بن وُهيب	٣٤٢، ٣٤٣، ٤٨٥
وإنَّ صخرًا	نارُ	البسيط	الخنساء	٥٣٥
أيعجبُ	المطرُ	البسيط	الفرزدق	٨٥٩
لم ينبُ	القدرُ	البسيط	الفرزدق	٨٥٩
ولن يقدّم	الذكرُ	البسيط	الفرزدق	٨٥٩
مَن راقب	الجسورُ	البسيط	سَلْم الخاسر	٨٤٥
فإنَّك	حِمارُ	الوافر	[مختلف في نسبته]	٢٦٣
فلا يمنعك	والخِمارُ	الوافر	جرير	٨٥٣
يا صاحبيَّ	تصوَّرُ	الكامل	أبو تمام	٦١٧
تريا	مقمرُ	الكامل	أبو تمام	٦١٧
في علمه	مُشتهَرُ	الكامل	[ما عرفتُ قائله ولعلَّه للسكاكي]	٨١٣
فدعِ	يضيرُ	الكامل	عبد الله بن محمد بن أبي عُيينة	٨١٨
وترى	ستُمارُ	الرمل	الأفوَه الأوديّ	٨٥٦، ٨٥٧ [إشارة إليه]
ما بالُ	يفخرُ	السريع	أبو العتاهية	٨٦٨
ألا هل	[بَيْقرا]	الطويل	امرؤ القيس	٥٤٢
وقد لاح	نوَّرا	الطويل	أحيحة بن الجلاح أو قيس بن الأسلت [مختلف في نسبته]	٥٨٨
فأفَّ	[وأغدرا]	الطويل	[ما عرفتُ قائله]	٧٥٩
ولم يُبقِ	تفكُّرا	الطويل	عليّ بن أحمد الجوهري	٣٥٨، ٣٥٩
واعلمْ	قُدِرَا	البسيط	[ما عرفتُ قائله]	٥٤٣
يُرينا	القمرا	الوافر	ابن المعذَّل	١٣٣
يزيدكَ	نظرا	الوافر	ابن المعذَّل	١٣٣

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
قال لي	فدارهْ	الرمل	الصاحب بن عبَّاد	٨٦٢
قلتُ	بالمكارِهْ	الرمل	الصاحب بن عبَّاد	٨٦٢
[لا تعجبوا]	القمرِ	المنسرح	[ابن طباطبا]	١٣٨، ٦٦٠، ٦٨٦
كالقسيّ	الأوتارِ	الخفيف	البحتريّ	٧٤٩
فوجهك	في حرِّها	المتقارب	الوطواط	٧٦٩
ولو طار	لم يَطِرْ	المتقارب	[أُبيّ بن سُلمى]	٣١٦
		(حرف السين)		
تجرَّد	ملبوسا	الطويل	عبد الرحيم بن علي	٨٦٣
وقد جرَّد	يا موسى	الطويل	عبد الرحيم بن علي	٨٦٣
وأقري	الشَّموسا	المتقارب	الحريريّ	٦٨٢
دع	الكاسي	الوافر	الحطيئة	٨٤٣
قامتْ	نفسي	الكامل	ابن العميد	٦٥٩
قامتْ	الشمسِ	الكامل	ابن العميد	٦٦٠، ٦٨٦
قد قلتُ	آسِ	الكامل	ابن خَلِّكان	٨٦٦
أعذاره	من باسِ	الكامل	ابن خَلِّكان	٨٦٦
ذرِ	اللابسْ	الوافر	[لعلَّه من نظم الشيخ]	٨٤٣
		(حرف الصاد)		
قالوا	وقميصا	الكامل	[مختلف في نسبته]	٧٥٥
(حرف الضاد)				
أبكاني	يُوضيْ	السريع	[حِطَّان بن المعلَّى]	٥١
		(حرف الطاء)		
تجلُّ	[رهطُ]	الطويل	المعريّ	٧٥١
وحرفٍ	النَّقْطُ	الطويل	المعريّ	٧٥١
		(حرف الظاء)		
تقري	إيقاظا	البسيط	[ما عرفتُ قائله]	٦٨٢

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
		(حرف العين)		
أصدِّقه	التسعُ	الطويل	المعريّ	٥٠٢
ولو شئتُ	أوسعُ	الطويل	الخُريميّ	٣٥٨، ٣٥٩
هو	أنفعُ	الطويل	أبو تمّام	٨٥٠
وقد كان	يجزعُ	الطويل	أبو تمّام	٨٥٣
لحِقنا	وقَّعُ	الطويل	أبو تمّام	٨٧١
فرُدَّت	تطلعُ	الطويل	أبو تمّام	٨٧١
نضا	المُجزَّعُ	الطويل	أبو تمّام	٨٧١
فوالله	يوشَعُ	الطويل	أبو تمّام	٨٧١
إذا احتربتْ	دموعُها	الطويل	البحتريّ	٧٥٧
أولئك	المجامعُ	الطويل	الفرزدق	١٦٠
[طوى]	الجَراشعُ	الطويل	ذو الرمة	٤٠٧
فإنَّك	واسعُ	الطويل	النابغة	٥١٨
وما الناس	بلاقعُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٦٠٣
ألا إنَّ صدري	البلاقعُ	الطويل	أبو تمّام	٧٨٨
ربّا	هامعُ	الطويل	أبو تمّام	٧٨٨
كأنَّ السحابَ	مدامعُ	الطويل	أبو تمّام	٧٨٧
أمنزلتَي	راجعُ	الطويل	ذو الرمَّة	٧٩٩
وهل يرجع	البلاقعُ	الطويل	ذو الرمَّة	٧٩٩
فبتُّ	ناقعُ	الطويل	النابغة	٨٧٣
قاد	[سَرَعُ]	البسيط	المتنبي	٧٦٩
حتَّى أقام	والبِيعُ	البسيط	المتنبي	٧٦٩
للسبي	زرعوا	البسيط	المتنبي	٧٦٩، ٧٧٠
الدهر	ومرتبعُ	البسيط	المتنبي	٧٧٠
قومٌ	نفعوا	البسيط	حسان بن ثابت	٧٧٠

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
سجيّة	البدَعُ	البسيط	حسان بن ثابت	٧٧٠، ٧٧١
غيري	[شجُعوا]	البسيط	[المتنبي]	٢٢٩
إذا لم تستطع	ما تستطيعُ	الوافر	عمرو بن معديكرب	٧٥٤
على أني	أضاعوا	الوافر	الحريري	٨٦٥
إنّ الذين	تُصرعوا	الكامل	عبدة بن الطبيب	١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩
أودى	لا تُقلعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٦٩٢
وإذا المنية	لا تنفعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٦٩١، ٦٩٢، ٧٠٥، ٧٠٩
بتجلدي	لا أتضعضعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٦٩٢
ربَّ ليل	وداعُ	الخفيف	القاضي التنوخي	٥٧٥
موحشٍ	الأسماعُ	الخفيف	القاضي التنوخي	٥٧٥
وكأنّ النجوم	ابتداعُ	الخفيف	القاضي التنوخي	٥٧٥، ٥٧٦
يرومُ	يصنعُ	المتقارب	أشجع السُّلمي	٨٥٢
وليس	أوسعُ	المتقارب	أشجع السُّلمي	٨٥٢
فكأنّما	الرِّفعَهْ	السريع	[القاضي التنوخي]	٦١٥، ٦١٦ [إشارة إليه]
منصرفٌ	شمعَهْ	السريع	[القاضي التنوخي]	٦١٥
فيا قبر	مضجعا	الطويل	[الحسين بن مُطير]	٥٣٤
ويا قبر	مُترَعا	الطويل	[الحسين بن مُطير]	٢٧٢، ٤٤٩، ٥٣٥
فتىً	مَرتعا	الطويل	أبو تمَّام	٨٢٦
قفي	الوداعا	الوافر	[القطامي]	٢٦٢، ٢٦٣، ٣٢٥
فلمَّا	السِّياعا	الوافر	القطامي	٢٦٥
أمرتُ	تستطاعا	الوافر	القطامي	٢٦٥
ولم يَكُ	ذراعا = سواما	الوافر	أبو زياد الأعرابي [مختلف في نسبته]	٨٥١، ٨٥٢
أيّتها النفس	قد وقعا	المنسرح	أوس بن حجر	١٨٣
إنّ الذي	جُمِعا	المنسرح	أوس بن حجر	١٨٣
الألمعيُّ	سَمِعَا	المنسرح	أوس بن حجر	١٨٣

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
أودى	البِدَعا	المنسرح	أوس بن حجر	١٨٣
سريعٌ	بسريعِ	الطويل	[الأقيشر الأسدي]	٧٥٨، ٨١٤
حمامةَ	ومَسْمَعِ	الطويل	[ابن بابك]	٥٤
مطا	بمقلعِ	الطويل	المعريّ	٨٠٥
يا ناقُ	وأنساعي	البسيط	[المعريّ]	٤٤٨
ونغمةٌ	السماعِ	الوافر	أبو تمّام	٨٥٦
فسقى	وضلوعي	الكامل	البحتري	٧٦٣
لم يبكني	مودِّعي	الكامل	القاضي التنوخي	٨٤٩
هو ذلك	مدمعي	الكامل	القاضي الأرجاني	٨٤٩
لئن	منعي	الهزج	ابن الرومي	٨٦٣
لقد أنزلت	زرعِ	الهزج	ابن الرومي	٨٦٣
شَجْوُ	واعِ	الخفيف	البحتري	٣٥٦
لمَّا	بِصَاعْ	السريع	[للسفاح بن بُكير]	٤٥
		(حرف الفاء)		
شمس	كسوفُهْ	الكامل	[البحتري]	٦٣٤
متى تهزز	سيوفُ	الوافر	[ما عرفتُ قائله]	٢٠٦
جلوسٌ	خفوفُ	الوافر	[ما عرفتُ قائله]	٢٠٦
زعمتُم	إلافُ	الوافر	[المساور بن هند]	٤٧٦
أولئك	وخافوا	الوافر	[المساور بن هند]	٤٧٦
حسامك	حَتْفُ	الوافر	الأحنف [والصواب أنّه للوطواط]	٨١٠
نحن	مختلفُ	المنسرح	[مختلف في نسبته]	٢٧١
لا يُدرك	وصفا	البسيط	[أبو الفتح البستي]	٦
كيف أسلو	وردُفا	الخفيف	ابن حيُّوش	٧٦٤
أيا شجر	ابن طريف	الطويل	[ليلى بنت طريف]	٧٩٨
والطيرُ	[لصاف]	الكامل	[المعري]	٦٥٥

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
خليفة	سلكا	البسيط	[التفتازاني]	١٢
يحوم	مُعتركَا	البسيط	[التفتازاني]	١٢
يُحيى	هَلَكا	البسيط	[التفتازاني]	١٢
أطار	سَمَكا	البسيط	[التفتازاني]	١٢
وصادف	مُنهمِكا	البسيط	[التفتازاني]	١٢
فالدِّين	مُمتسِكا	البسيط	[التفتازاني]	١٢
علا	مَلَكا	البسيط	[التفتازاني]	١٢
إلهي	دعاكا	الوافر	[ما عرفت قائله]	٢٤٦
فإن تغفر	سواكا	الوافر	[ما عرفت قائله]	٢٤٧
فلمَّا خشيت	مالكا	المتقارب	عبد الله بن همام السلولي	٤٩٨
تعاللتِ	بذلكِ	الطويل	ابن الدُّمينة	٢٤٥
أيا منازلَ	[ذكراكِ]	البسيط	[ما عرفت قائله]	٤٤٨
أيا منازلَ	[أتيناك]	البسيط	[الشريف الرضي]	٤٤٨
هي	وفتكي	الوافر	أبو الفرج الساوي	٨٧٨

(حرف اللام)

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
فيا وطني	البالُ	الطويل	المعريّ	٣٠٦
فسَقيًا	خالُ	الطويل	المعريّ	٥٣٦
إذا صدق	الخالُ	الطويل	المعريّ	٧٦١
وما مات	قتيلُ	الطويل	[الحارثي أو السموءل]	٥٤٥
وننكرُ	نقولُ	الطويل	[الحارثي أو السموءل]	٥٤٩
هو	الوبلُ	الطويل	بديع الزمان الهمَذاني	٧٩٤
لياليه	آصالُ	الطويل	الأبيوَرديّ	٦٣٠
لكلّ	وجلالُ	الطويل	[ما عرفتُ قائله]	٨٧٥
لعمرِك	أوّلُ	الطويل	معن بن أوس	٨٤٢
إذا أنت	يعقلُ	الطويل	معن بن أوس	٨٤٢

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
ويركبُ	مزحلِ	الطويل	معن بن أوس	٨٤٢
هو	جداولِ	الطويل	[الوطواط]	٨٢٧
منها الوحش	ذوابلِ	الطويل	أبو تمام	٨٢٨
بقيت	شاملِ	الطويل	المعريّ [مختلف فيه]	٨٨٣
صحا	ورواحلُه	الطويل	زهير	٦٩٥
ألمّا	مقيلُها	الطويل	[ذو الرمَّة]	٨١٥
وإن لم يكن	قليلُها	الطويل	[ذو الرمَّة]	٨١٥
حَدَق	قتّالْ	المديد	أبو سعد المخزوميّ	٨٠٤
لا خيل	الحالُ	البسيط	المتنبيّ	٧٧٧
إنَّ التي	غوْلُ	البسيط	[عَبْدة بن الطبيب]	١٥٧، ١٥٩
قفْ	والدِّيمُ	البسيط	زهير	٧٥٩
ودِّعْ	الرجلُ	البسيط	الأعشى	٧٧٧
وصيّرني	المَثَلُ	الوافر	[محمد اليزيدي]	١٣٤
عزماته	أفولُ	الكامل	الوطواط	٦٢٩
فلئن بقيتُ	كريمُ	الكامل	قتادة بن مسلمة الحنفي	٧٧٥
أنسى	ويُنيلُ	الكامل	أبو تمَّام	٨٤٦
هيهاتَ	لبخيلُ	الكامل	أبو تمَّام	٨٤٦
إنَّ الذي	وأطوَلُ	الكامل	الفرزدق	١٥٧، ١٥٨، ١٥٩
قال	[طويلُ]	الخفيف	[ما عرفتُ قائله]	٤٧٢
فكُلْ	الآكلُ	المتقارب	[مِهيار الديلمي]	٥١٧
إذا قبح	الجميلا	الوافر	الخنساء	٣٣٣
إذا سئمت	شِمالا	الوافر	[المعريّ]	١٧٨
أبو موسى	خالا	الوافر	الأخطل [والصواب أنّه لذي الرمَّة]	٢٤٣
ولم أمدح	مالا	الوافر	ذو الرمَّة	٣٦١
ونكرمُ	مالا	الوافر	[عمر بن الأهتم]	٧٧٩

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
شجا	الرِّحالا	الوافر	المعريّ	٧٨١
أعدى	بخيلا	الكامل	المتنبي	٨٤٦
لو حار	دليلا	الكامل	أبو تمّام	٨٤٨
لولا مفارقة	سُبُلا	الكامل	المتنبي	٨٤٨
إنَّ محلًّا	مَهَلا	المنسرح	الأعشى	٢٧٣، ٢٧٤
يا خيرَ	بخِلا	المنسرح	[الأعشى]	٧٧٦
قد طلبنا	مِثْلا	الخفيف	البحتري	٣٦١
هي	جميلا	المتقارب	العباس بن الأحنف	٦٨٧
فلن تستطيع	النزولا	المتقارب	العباس بن الأحنف	٦٨٧
رماني	نبالِ	الطويل	[المتنبي]	١٠
فصرتُ	النِّصالِ	الطويل	[المتنبي]	١٠
طربنَ	ومالي	الطويل	المعريّ	٥٢٨
أحلَّت	كلامي	الطويل	[البحتري]	٧٥٤
فليس	بحرامِ	الطويل	[البحتري]	٧٥٤
أنا	مثلي	الطويل	الفرزدق	٣٩٢
ولو وضعت	خوالي	الطويل	[المعريّ]	٣٢٠
وإن ذهلتْ	رجالِ	الطويل	المعريّ	٣٠٦
أيقتلني	[أغوالِ]	الطويل	[امرؤ القيس]	٤٣١، ٥٧٢
كأنَّ قلوب	البالي	الطويل	امرؤ القيس	٦١٧
قفا	فحوملِ	الطويل	امرؤ القيس	٨٢٥، ٨٣٢، ٨٧٦
وقوفًا	وتجمَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٨٤٣
أفاطم	فأجملي	الطويل	امرؤ القيس	٨٢٥
غدائره	ومُرسَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٣٥
فقلت	بكلكل	الطويل	امرؤ القيس	٦٧١
ألا أيها	بأمثل	الطويل	امرؤ القيس	٤٣٩، ٨٢٦

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
فعادى	فيُغسلِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٧٩
وشوهاء	المرحّلِ	الطويل	[ذو الرمة]	٧٧٤، ٧٧٥
كأنّه عاشق	مرتحلِ	الطويل	[الأخيطل]	٥٩٤
أو قائمٌ	من الكسلِ	الطويل	[الأخيطل]	٥٩٤
وقد ظلّلت	نواهلِ	الطويل	أبو تمّام	٨٥٧، ٨٥٨ [إشارة إليه]
أقامتْ	لم تقاتلِ	الطويل	أبو تمّام	٨٥٧، ٨٥٨
أو الغزالةْ	والحَمَلِ	البسيط	القاضي عياض	٧٦٠
ما أحسن	بالرَّجلِ	البسيط	أبو دُلامة	٧٤٧
فإن تفُق	الغزالِ	الوافر	المتنبي	٦٠٥
زعم	لا تنجلي	الكامل	[ما عرفتُ قائله]	٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥
غمرٌ	المالِ	الكامل	كثير عزّة	٦٨٣
أو ما رأيت	لم يتحوَّلِ	الكامل	البحتري	٧٣٣
سُود	الأوَّلِ	الكامل	[أحمد بن أبي فنن]	٨٤٤
بيضٌ	الأوَّلِ	الكامل	حسان بن ثابت	٨٤٤
وإذا البلابلُ	بلابلِ	الكامل	الثعالبي	٨١٦
كانت	مُجمِلِ	الكامل	لابن التلميذ	٨٦٤
وقعدتُ	المنزلِ	الكامل	لابن التلميذ	٨٦٤
لاحَ	حالِ	الرمل	[ما عرفتُ قائله]	٨١٠
أُحْلُ	للمعالي	الخفيف	ديك الجن	٧٥٢
والجِراحاتُ	بسؤالِ	الخفيف	المتنبي	٨٥٧
صُدغ	كالليالي	المجتث	[الوطواط]	٦١٨
وثغره	كاللآلي	المجتث	[الوطواط]	٦١٨، ٦٢٣
جزى	وقد فَعَلْ	الطويل	[مختلف في نسبته]	٤٤
حُفَّتْ	مُعتدِلْ	الكامل	[أحمد بن سليمان الكاتب أو]	٥٩٣
فكأنّها	الخَجَلْ	الكامل	[أحمد بن سليمان الكاتب أو]	٥٩٣

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
إن كنتِ	جميلْ	السريع	الحريريّ	٨٦١
وإن تبدلتِ	الوكيلْ	السريع	الحريريّ	٨٦١

(حرف الميم)

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
أقامتْ	الحمامُ	الطويل	[المتنبي]	١٣
ولو دامتِ	دوامُ	الطويل	المعريّ	٣١٥
عظيمٌ	سليمُ	الطويل	المعريّ	٨٧٩
فأنتِ	أظلمُ	الطويل	[ما عرفتُ قائله]	٤٩٦
أبى	ونُكرَمُ	الطويل	[عبيد الله بن عبد الله ابن طاهر]	٧٩٥
فقلتُ	المقدَّمُ	الطويل	[عبيد الله بن عبد الله ابن طاهر]	٧٩٦
وما الناس	تعلمُ	الطويل	العباس بن عبد المطلب	٨٤٣
وبدرٌ	مُظلِمُ	الطويل	البحتري	٦٣٥
فلا صرمه	فنكارمُه	الطويل	ابن ميَّادة	٢٥٦، ٥٤٤
يا مَن	عَدَمُ	البسيط	[المتنبي]	٢٥٠
إذا أتيتَ	الكرمُ	البسيط	[الأخطل]	٥٠٥، ٥٠٩
المجد	السقمُ	البسيط	المتنبي	٨٧٩
إذا كان	الحِمامُ	الوافر	المتنبي	٢٠٢
[ألا يا نخلة]	السَّلامُ	الوافر	[قيل: للأحوص]	٢٢٤
متى كان	الخيامُ	الوافر	جرير	٢٥٦
أتنسى	البشامُ	الوافر	جرير	٢٥٦
مودَّته	تدومُ	الوافر	القاضي الأرجاني	٨٢٩
فؤادٌ	اللئامُ	الوافر	المتنبي	٨٧٧
ولقد نهزتُ	أساموا	الكامل	أبو نواس	١٥٥
وبلغتُ	أثام	الكامل	أبو نواس	١٥٥
أو كلّما	يتوسَّمُ	الكامل	طريف بن تميم	٢٨٦، ٢٨٧
سعدتْ	[الأيّامُ]	الكامل	الثعالبي	٣٤٢

(حرف النون)

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
ولاحتْ	اكتنانْ	الوافر	المعريّ	٦٥٦
فلمّا	غريانْ	الهزج	شَهْل بن شيبان	٤٩٣
إنّا	[يشرينا]	البسيط	[مختلف في نسبته]	٤٤٧
قالوا	خراسانا	البسيط	[العباس بن الأحنف]	٥٢٨
كأنّ ألسُنهم	خرصانا	البسيط	المتنبي	٨٥١
قد كان	راجعونا	مخلَّع البسيط	بعض المغاربة [وقد ينسب لأبي تمام]	٨٦٣
وقدّدت	[ومَيْنا]	الوافر	عدي بن زيد	٥١٦
عقدتُ	لأمكنا	الكامل	المتنبي	٧٨١
كلُّكم	لنا	الرمل	أبو الفتح البستي	٨٠٥
ما الذي	جاملنا	الرمل	أبو الفتح البستي	٨٠٥
ومن دون	[العيونا]	المتقارب	عمرو بن كلثوم	٨٧٣
حملتُ	بدخانِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٢٧
[أهمُّ]	والنزوانِ	الطويل	[صخر أخو الخنساء]	٧٥٦
إذ المرءُ	بخزّانِ	الطويل	امرؤ القيس	٨١٧
وقائلةٍ	سمطين	الطويل	الزمخشري	٨٤٩
فقلت	عيني	الطويل	الزمخشري	٨٤٩
رماني	رماني	الطويل	[مختلف في نسبته]	٢٧١
يخيّل	أجفاني	الطويل	القاضي الأرّجاني	٧٨١
إنّ شِواءً	الأمونِ	مخلَّع البسيط	[سلم أو سلمى أو سُلمي بن ربيعة]	١١٣
أم كيف	باللّبن	البسيط	[أفنون التغلبي]	٤٢٨
كأنّه	أنشدني	البسيط	ابن العميد	٨٦٤
إنّ الكرام	الخشِنِ	البسيط	ابن العميد	٨٦٥
فإن تكونوا	الجاني	البسيط	أبو فراس الحمداني	٣٢٨
مغاني	الزمانِ	الوافر	المتنبي	٨٢٦
فمشغوف	المثاني	الوافر	الحريري	٨١٦

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
ومضطَّلعٌ	عاني	الوافر	[الحريري]	٨١٩
دعاني	دعاني	الوافر	القاضي الأرّجاني	٨١٥
أنا	تعرفوني	الوافر	العرجي [والصواب أنه سحيم بن وثيل]	١٦٨، ٥٢٣ [نسبه هنا لسحيم]
في المهد	البرهانِ	الكامل	[ما عرفت قائله]	١١١
الضاربين	الأضغان	الكامل	عمرو بن معديكرب ٧٢٦	
ولقد أمرُّ	[لا يعنيني]	الكامل	[مختلف في نسبته]	١٦٥، ٤٩٩
لا تقل	المِهرجان	الرمل	ابن مقاتل الضرير [أبو مقاتل الضرير]	٨٧٨
إنّ الثمانين	ترجمانِ	السريع	عوف بن محلّم الشيباني	٥٤٢
إنَّ دهرًا	بالإحسانِ	الخفيف	[عمر بن أبي ربيعة]	١١٣
من شروط	المكانِ	الخفيف	ابن الحجاج البغدادي	٨٢٦
فتنتني	تجنّي	الخفيف	الحريري	٨٣٧
أتتني	الجنانِ	المتقارب	الصاحب بن عباد	٦١٩
كبُرد	الأماني	المتقارب	الصاحب بن عباد	٦١٩
وعهدِ	القيانِ	المتقارب	الصاحب بن عباد	٦١٩
		(حرف الهاء)		
أقولُ	وأنكروهُ	الوافر	ضياء الدين الكاتب	٨٦٨
هو ابن	تعرفوهُ	الوافر	ضياء الدين الكاتب	٨٦٨
أنلني	شاهدوهُ	الوافر	[مختلف في نسبته]	٨٦٩
فإنَّ	الوجوهُ	الوافر	[مختلف في نسبته]	٨٦٩
يقول	فاكتبوهُ	الوافر	[مختلف في نسبته]	٨٦٩
إنَّ السحاب	بما فيها	البسيط	[أبو نُواس]	٦٢٩
أساميًا	ذكرناها	المنسرح	المتنبي	٤١٠
ما مات	عبد الله	الكامل	أبو تمام	٨٠٤

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضع وروده
		(حرف الياء)		
وتحتقر	فانيا	الطويل	[المتنبي]	٤٩٦
عمدة	البريَّهْ	الخفيف	الشافعي	٨٦٩
اتق	بنيَّهْ	الخفيف	الشافعي	٨٦٩
أشاب	العشيّ	المتقارب	الصلتان العبدي	١٢٨، ١٣٣
ظلمناك	ما يحكي	الطويل	[لعلَّه المعريّ]	٧١٧
		(الألف اللينة)		
لعمري	في الثرى	الطويل	[ما عرفت قائله]	٨١٩
لا تعجبي	فبكى	البسيط	دعبل	٧٤٦، ٧٤٧
كنّا	وأذى	البسيط	[ما عرفت قائله]	٨٦٦
والآن	إذا	البسيط	[ما عرفت قائله]	٨٦٦

* * *

ب ـ الأراجيز

*	قائله	موضع وروده
أرجاؤه	رؤبة	٢٦٤
سماؤه	رؤبة	٢٦٤
الضَّبابُ	رؤبة	٤٤٧
صبا	الفرزدق	٨٦٠
نبا	الفرزدق	٨٦٠
كبا	الفرزدق	٨٦٠
مُزجَّجَا	العجّاج	٣٩
الصَّباحا	[مختلف فيه]	٢٤٩
بني يزيدُ	[رؤبة]	٥٢٤
فديدُ	[رؤبة]	٥٢٤
مَسْعدَهْ	أبو العتاهية	٧٦٦

❊ ❊ ❊

٧ ـ فهرس الألفاظ المفسَّرة مرتَّبةً على أصولها اللغويَّة

❊ ❊ ❊

٨ ـ فهرس التعريفات الواردة في الكتاب

مرتَّبة ترتيبًا ألف بائيًّا غيرَ مرعًى فيها اعتبار الأصل

(أ)

❋ ❋ ❋

٩ ـ فهرس المسائل
والمصطلحات البلاغية الواردة في غير أبوابها

مرتَّبة على أبواب الكتاب ومباحثه

الفصاحة والبلاغة

علم المعاني

صدق الخبر وكذبه

أحوال الإسناد الخبري

أحوال المسند إليه

أحوال المسند

أحوال متعلِّقات الفعل

القصر

الإنشاء

الفصل والوصل

الإيجاز والإطناب والمساواة

علم البيان

التشبيه

الحقيقة والمجاز

الاستعارة

الكناية

علم البديع

المحسنات المعنوية

المحسنات اللفظية

ملحقات البديع

* * *

١٠ ـ فهرس المصطلحات والقضايا النقدية

❊ ❊ ❊

١١ ـ فهرس مسائل اللغة والنحو والصرف والأدوات

مرتَّبًا ترتيبًا ألف بائيًا

الواو

الوضع والاستعمال

❊ ❊ ❊

١٢ ـ فهرس مسائل العروض والقافية والضرورة والأصوات

أ ـ العروض

ب ـ القافية

جـ ـ ضرورات الشعر

د ـ الأصوات

❊ ❊ ❊

١٣ ـ فهرس مسائل أصول الدين والفقه وأصوله

أ ـ أصول الدين:

ب ـ الفقه:

جـ ـ أصول الفقه:

❁ ❁ ❁

١٤ ـ فهرس مسائل علوم القرآن

* * *

١٥ ـ فهرس المصطلحات والمسائل المنطقية والفلسفية

مرتَّبة ترتيبًا ألف بائيًا

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

❊❊❊

١٦ ـ فهرس شوارد الفوائد في متن الكتاب

أ ـ القواعد الكلية

ب ـ الفروق

جـ ـ فوائد متفرِّقة

د ـ طرائف أسلوب التفتازانيّ

١٧ ـ فهرس الأعلام

* * *

١٨ ـ فهرس الأمم والقبائل والجماعات والفرق

* * *

١٩ ـ فهرس البلدان والأمكنة وما إليها

٢٠ - فهرس الكتب المذكورة في متن الكتاب

٢١ ـ فهرس النقول

التي لم يصرِّح التفتازانيُّ بمصادرها ولا بأصحابها
مرتَّبة على الكتب التي وردَتْ فيها[1]

---

(١) لم أذكر في هذه الفهرس الأقوال التي صرَّح التفتازانيُّ بأصحابها أو بالكتب التي أخذ عنها، لما سبق لي من ذِكرها في فهرسي الأعلام والكتب التي في متن الكتاب. ثمَّ إنَّ بعض هذه النقول قد تكون نسبتها إلى مصدر دون غيره ظنيَّة لوقوعها في غير ما كتاب يحتمل أن ينقل عنه التفتازانيّ، ولا سبيلَ إلى القطع بواحد منها، فأسندتها ههنا إلى ما يغلب على الظنّ نسبتها إليه.

٢٢ ـ فهرس المصادر والمراجع

أ ـ المصادر المطبوعة

القرآن الكريم

(حرف الهمزة)

١ ـ الإبانة عن سرقات المتنبي للعميدي، بتحقيق إبراهيم الدسوقي البساطي، دار المعارف بالقاهرة، ط٢، ١٩٦٩م.

٢ ـ أبجد العلوم، لصدّيق بن حسن القنّوجي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٢م.

٣ ـ الإتباع، لأبي عليّ القالي، بتحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بلا تاريخ.

٤ ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، لشمس الدين المقدسيّ، بتحقيق د. غازي طليمات، وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٨٠م.

٥ ـ الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، بتحقيق الشيخ عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، ط١، ٢٠٠٣م.

٦ ـ أدب الكاتب، لابن قتيبة، بتحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

٧ ـ ارتشاف الضرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، بتحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٨ ـ إرشاد الهادي، لسعد الدين التفتازانيّ، بتحقيق د. عبد الكريم الزبيدي، دار البيان العربي بجدّة، ط١، ١٩٨٥م.

٩ ـ أساس البلاغة، للزّمخشريّ، دار الفكر ببيروت، ط١، ١٩٩٤م.

١٠ ـ أسباب نزول القرآن، للواحدي، بتحقيق كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٩٩١م.

١١ ـ استدراكات السعد على الخطيب في المطوّل، د. أحمد هنداوي هلال، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

١٢ ـ أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، بتحقيق محمود محمّد شاكر، دار المدني، ط١، ١٩٩١م.

١٣ ـ الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة (وهو المراد عند الإطلاق)، لمحمد بن علي الجرجاني، بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، بلا تاريخ.

١٤ ـ الإشارات والتنبيهات، لابن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، بتحقيق الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف بالقاهرة، ط٢، ١٩٦٨م.

الأشباه والنظائر للخالديين = حماسة الخالديين

١٥ ـ اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، بتحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

١٦ ـ الاشتقاق، لابن دريد، بتحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ببيروت، ط١، ١٩٩١م.

١٧ ـ الإصباح في شرح تلخيص المفتاح المعروف بالمطوّل، لسعد الدين التفتازانيّ، صنعة محمّد زكي الجعفري، دار الحجّة بقُم، ط١، ٢٠١٣م.

١٨ ـ الأصمعيات، للأصمعي، بتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بالقاهرة، ط٧، ١٩٩٣م.

١٩ ـ إصلاح المنطق، لابن السكِّيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ١٩٨٧م.

٢٠ ـ الأصول في النحو، لابن السَّرَّاج، بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٤، ١٩٩٩م.

٢١ ـ الأضداد، لابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة في المكتبة العصرية ببيروت، ١٩٨٧م.

٢٢ ـ الأطول، لعصام الدين بن عربشاه، بتحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢٣ ـ إعجاز القرآن، للباقلّاني، بتحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بالقاهرة، ط٥، ١٩٩٧م.

٢٤ ـ الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين ببيروت، ط١٦، ٢٠٠٥م.

٢٥ ـ أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين الصفديّ، بتحقيق د. علي أبو زيد وصحبه، دار الفكر المعاصر ببيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢٦ ـ الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، بتحقيق د. إحسان عباس، دار صادر ببيروت، ط٣، ٢٠٠٨م.

٢٧ ـ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفارقيّ، بتحقيق سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط٢، ١٩٧٤م.

٢٨ ـ الأقصى القريب، لزين الدين التنوخي، مطبعة السعادة بمصر، ط١، ١٣٢٧هـ.

٢٩ ـ اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية)، لإدوارد كرينليوس فانديك، تصحيح محمّد علي الببلاوي، مطبعة الهلال بمصر، ١٨٩٦م.

٣٠ ـ أمالي ابن الحاجب، بتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار عمار بعمّان ودار الجيل ببيروت، بلا تاريخ.

٣١ ـ أمالي ابن الشجري، بتحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

٣٢ ـ الأمالي، لأبي عليّ القالي، مصورة في دار الجيل ودار الآفاق الجديدة ١٩٨٧، عن طبعة دار الكتب المصرية.

٣٣ ـ أمالي المرتضى (غُرر الفوائد ودُرر القلائد)، بتحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ط١، ١٩٥٤م.

٣٤ ـ أمالي المرزوقي، بتحقيق د. يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٩٥م.

الأمثال = كتاب الأمثال.

٣٥ ـ إنباء الغُمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني، بإشراف د. محمّد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، مصوَّر بدار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٣٦ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقِفطي، بتحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٢م.

٣٧ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ببيروت، بلا تاريخ.

أنوار التنزيل = تفسير البيضاوي

٣٨ ـ أنوار الربيع، لابن معصوم، بتحقيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان بالنّجف الأشرف، ط١، ١٩٦٨م.

٣٩ ـ الأوراق، لأبي بكر الصولي، شركة أمل بالقاهرة، ١٤٢٥هـ.

٤٠ ـ الإيجاز لأسرار كتاب الطِّراز، ليحيى بن حمزة العلوي، بتحقيق الدكتور بن عيسى باطاهر، دار المدار الإسلامي بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٤١ ـ الإيضاح العضدي، لأبي عليّ الفارسي، بتحقيق الدكتور حسن فرهود، مطبعة دار التأليف بالقاهرة، ط١، ١٩٦٩م.

٤٢ ـ الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، بتحقيق الدكتور إبراهيم عبد الله، ط١، ٢٠٠٥م.

٤٣ ـ الإيضاح لتلخيص المفتاح، للقزويني، بتحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني ببيروت، ط٤، ١٩٧٥م.

٤٤ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، مصوّر في دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٩٢م.

(حرف الباء)

٤٥ ـ البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، بتحقيق عبد القادر العاني وصحبه، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٩٩٢م.

٤٦ ـ بدائع الصنائع، للكاساني، مصورة في دار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٤٧ ـ البداية والنهاية، لابن كثير، بتحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

٤٨ ـ البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع، للشوكاني، دار المعرفة ببيروت، بلا تاريخ.

٤٩ ـ البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ، بتحقيق د. محمّد مرسي الخولي، دار الاعتصام، ١٩٧٢م.

٥٠ ـ البرهان في إعجاز القرآن أو بديع القرآن، لابن أبي الإصبع المصري، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي ببغداد، ٢٠٠٦م.

٥١ ـ البديع، لابن المعتز، بتحقيق إغناطيوس كراتشقوفسكي، أعادت طبعه مكتبة المثنى ببغداد ١٩٧٩م.

٥٢ ـ البرهان في علوم القرآن، للزركشي، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث بالقاهرة، بلا تاريخ.

٥٣ ـ البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لابن الزملكاني، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب وزوجه، مطبعة العاني ببغداد، ط١، ١٩٧٤م.

٥٤ ـ البسيط (التفسير البسيط)، للواحدي، بتحقيق جماعة، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميَّة بالرياض، ١٤٣٠م.

البصريات = المسائل البصريات

البغداديات = المسائل البغداديات.

٥٥ ـ بغية الوعاة، للسيوطي، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٤م.

٥٦ ـ بلاغات النساء، لابن طيفور، صححه محمّد الألفي، مطبعة مدرسة عباس الأول بالقاهرة، ١٩٠٨م.

٥٧ ـ البلاغة، للمبرد، بتحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.

٥٨ ـ البلاغة عند السكّاكيّ، للدكتور أحمد مطلوب، مكتبة النهضة ببغداد، ط١، ١٩٦٤م.

٥٩ ـ البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، للدكتور محمّد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

٦٠ ـ البيان والتبيين، للجاحظ، بتحقيق عبد السلام هارون، مصوّر بدار الجيل، بلا تاريخ.

(حرف التاء)

٦١ ـ تاج التراجم، لابن قُطلوبُغا، بتحقيق محمّد خير رمضان يوسف، دار القلم بدمشق، ط١، ١٩٩٢م.

٦٢ ـ تاج العروس، للزَّبيدي، بتحقيق جماعة، طبعة وزارة الإعلام بالكويت، ١٩٦٥-٢٠٠١م.

٦٣ ـ التاج المكلّل، لمحمّد صديق القِنَّوجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط١، ٢٠٠٧م.

٦٤ ـ تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار، دار المعارف بالقاهرة، ط٥، ١٩٥٩م.

٦٥ ـ تاريخ الإسلام، للذهبي، بتحقيق د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

٦٦ ـ تاريخ البناكتي (روضة أولي الألباب في معرفة التواريخ والأنساب)، لأبي سليمان داود بن أبي الفضل محمّد البناكتي، تعريب د. محمود عبد الكريم علي، المركز القومي للترجمة بالقاهرة ط١، ٢٠٠٧م.

٦٧ ـ تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٦٧م.

٦٨ ـ تاريخ العُتبي، لأبي نصر محمّد بن عبد الجبار العُتبي، بتحقيق د. إحسان ذنون عبد اللطيف الثامري، دار الطليعة ببيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٦٩ ـ تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، بتحقيق محمّد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي ببيروت ومؤسسة الإشراق بالدوحة، ط٢، ١٩٩٩م.

٧٠ ـ تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، بتحقيق السيد أحمد صقر، مصورة بدار الكتب العلمية، ١٩٨١م.

٧١ ـ التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، علي محمّد البجاوي، عيسى البابي الحلبي.

٧٢ ـ التبيان في البيان، للطِّيبي، بتحقيق د. توفيق الفيل وصاحبه، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٩٨٦م.

٧٣ ـ التبيان في علم البيان، لابن الزَّملَكاني، بتحقيق د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي، مطبعة العاني ببغداد، ط١، ١٩٦٤م.

٧٤ ـ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، لطاهر الجزائري، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدّة، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط٤، ١٤٢٥هـ.

٧٥ ـ تجريد البَنَّاني على مختصر التفتازاني (بهامش تقرير الإنبابي)، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣٠هـ.

٧٦ ـ تجريد المنطق، للطوسي، مؤسسة الأعلمي، ببيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٧٧ ـ تحرير التحبير، لابن أبي الإصبع المصري، بتحقيق الدكتور حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٩٩٥م.

التحرير والتنوير = تفسير التحرير والتنوير

٧٨ ـ تحقيق الفوائد الغياثية، لشمس الدين الكرماني، بتحقيق د. علي العوفي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوّرة، ط١، ١٤٢٤هـ.

٧٩ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، للحافظ جمال الدين الزيلعي، بتحقيق سلطان بن فهد الطبيشي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودية، ط١، ٢٠٠٣م.

٨٠ ـ التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، تحقيق د. إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٨١ ـ التذكرة السعدية، للعُبيدي، بتحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

٨٢ ـ التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، بتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ودار كنوز إشبيليا بالرياض (١٩٩٧م ـ ٢٠١٨م)، لمّا يتم.

٨٣ ـ تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمّد محفوظ، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

٨٤ ـ الترتيب الجميل في شرح التركيب الجليل، شرحٌ لأحد علماء القرن الحادي عشر على التركيب الجليل المنسوب لسعد الدين التفتازانيّ، المطبعة الحميدية المصرية، ١٣٢٢هـ.

٨٥ ـ التشبيهات، لابن أبي عون، عني بتصحيحه محمد عبد المعيد خان، مطبعة جامعة كمبردج، ١٩٥٠م.

٨٦ ـ تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي، بتحقيق د. سعيد عبد العزيز، مكتبة قرطبة بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٨٧ ـ التعريفات، للشريف الجرجاني، تحقيق محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، بلا تاريخ.

٨٨ ـ التفتازاني وآراؤه البلاغيَّة، لضياء الدين القالش، دار النوادر بدمشق، ط١، ٢٠١٠م.

٨٩ ـ تفسير البغوي (معالم التنزيل)، بتحقيق محمّد عبد الله النمر وصحبه، دار طيبة بالرياض، ط١، ١٤٠٩م.

٩٠ ـ تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، بتحقيق محمد صبحي حسن حلاق ومحمّد أحمد الأطرش، دار الرشيد ومؤسسة الإيمان ببيروت ـ ط١، ٢٠٠٠م.

٩١ ـ تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون بتونس، ط١٠، ١٩٩٧م.

٩٢ ـ تفسير ابن حاتم، تحقيق أسعد محمّد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز بمكّة المكرمة، ط١، ١٩٩٧م.

٩٣ ـ تفسير الرازي (التفسير الكبير)، دار الفكر ببيروت، ١٩٨١م.

٩٤ ـ تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، بتحقيق د. عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ٢٠٠١م.

٩٥ ـ تفسير الكواشي (التلخيص في تفسير القرآن العظيم)، بتحقيق د. محيي هلال السرحان، ديوان الوقف السني بالعراق، ط١، ٢٠٠٦م.

٩٦ ـ تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، بتحقيق يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب ببيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٩٧ ـ التقريب والإرشاد (الصغير)، للباقلاني، بتحقيق د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٩٨م.

٩٨ ـ تقرير الإنبابي على مختصر التفتازاني وتجريد الإنبابي، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣٠هـ.

٩٩ ـ التكملة والذيل والصلة، للصغاني، بتحقيق عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٩٧٠م.

١٠٠ ـ التلخيص في أصول الفقه، الإمام الحرمين الجويني، دار البشائر الإسلامية ببيروت، بتحقيق عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري.

١٠١ ـ التلويح إلى كشف حقائق التنقيح، للتفتازانيّ، بتحقيق محمد عدنان درويش، دار الأرقم ببيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٠٢ ـ التمّام في تفسير أشعار هُذيل ممّا أغفله أبو سعيد السُّكّري، لابن جنّي، بتحقيق د. أحمد مطلوب وصحبه، مطبعة العاني ببغداد، ط١، ١٩٦٢م.

١٠٣ ـ التمهيد في أصول الفقه، للكلوذاني، بتحقيق د. مفيد محمد أبو عمشة، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٥م.

١٠٤ ـ التنقيح، لصدر الشريعة المحبوبي (ضمن كتاب التلويح)، بتحقيق محمد عدنان درويش، دار الأرقم ببيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٠٥ ـ تهذيب اللغة، للأزهري، بتحقيق عبد السلام هارون وصحبه، مصورة عن طبعة الدار المصرية بالقاهرة، ١٩٦٤م.

١٠٦ ـ تهذيب المنطق، للتفتازانيّ، (ضمن شرح التهذيب مع الحاشية، للحسن بن أحمد الجلال)، مركز الدراسات والبحوث اليمني بصنعاء، ط١، ١٩٨٥م.

١٠٧ ـ التوضيح، لصدر الشريعة المحبوبي (ضمن التلويح للتفتازاني)، بتحقيق محمد عدنان درويش، دار الأرقم ببيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٠٨ ـ توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين الدمشقي، بتحقيق الشيخ محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٠٩ ـ التوقيف على مهمات التعاريف، للمُناوي، بتحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٩٠م.

١١٠ ـ تيسير التحرير، لمحمَّد أمين البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي، مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٣٢.

١١١ ـ تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول، لابن إمام الكاملية، بتحقيق د. عبد الفتاح الدخميسي، دار الفاروق بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

(حرف الثاء)

١١٢ ـ الثقافة الإسلامية في الهند، لعبد الحي الحسني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٣م.

١١٣ ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للثعالبي، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٨٥م.

(حرف الجيم)

١١٤ ـ جامع الشروح والحواشي، لعبد الله محمّد الحبشي، المجمع الثقافي بأبو ظبي، ط١، ٢٠٠٤م.

١١٥ ـ الجامع الكبير، لابن الأثير، بتحقيق الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٦م.

١١٦ ـ الجمان في تشبيهات القرآن، لابن ناقيا البغدادي، بتحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق، ط١، ٢٠٠٢م.

١١٧ ـ جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، بتحقيق علي محمّد البجّاوي، نهضة مصر، بلا تاريخ.

١١٨ ـ جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل ببيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

١١٩ ـ جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، بتحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف بمصر، ١٩٤٨م.

١٢٠ ـ جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ببيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٢١ ـ جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الطاهر ابن عاشور، جمعها محمّد الطاهر الميساوي، دار النفائس بعمّان، ط١، ٢٠١٥م.

١٢٢ ـ جواهر القرآن ونتائج الصنعة، لجامع العلوم الأصفهاني الباقولي، بتحقيق د. محمّد أحمد الدالي، دار القلم بدمشق، ط١، ٢٠١٩م.

١٢٣ ـ الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة، لأبي محمّد القرشيّ، مير محمّد كتب خانة، بكراتشي، بلا تاريخ.

١٢٤ ـ جوهر الكنز، لابن الأثير الحلبي، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، بلا تاريخ.

(حرف الحاء)

١٢٥ ـ حاشية التفتازاني على شرح العضد لمختصر المنتهى الأصولي تأليف ابن الحاجب، بولاق، ط١، ١٣١٦هـ مصورة في دار الباز عن دار الكتب العلمية ببيروت.

١٢٦ ـ حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.

١٢٧ ـ حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف (بهامش الكشاف طبعة دار المعرفة).

١٢٨ ـ حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطوّل (بهامش المطول طبعة أحمد كامل إستانبول ١٣٣٠هـ).

١٢٩ ـ حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي)، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٢٨٣هـ مصورة بدار صادر ببيروت.

حاشية الطيبي على الكشاف = فتوح الغيب

١٣٠ ـ حاشية الفناري على المطوّل، لحسن شلبي، مطبعة شركة الصحافية العثمانية، ١٣٠٩هـ مصوّرة في دار الذخائر بقم باسم حاشية المطوّل.

١٣١ ـ الحُجَّة للقُرّاء السبعة، لأبي عليّ الفارسي، بتحقيق بدر الدين قهوجي وصحبه، دار المأمون بدمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

١٣٢ ـ حدائق السِّحر، لرشيد الدين الوطواط، ترجمة د. إبراهيم أمين الشواربي، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ٢٠٠٤م.

١٣٣ ـ حكمة الإشراق، لشهاب السهروردي، مراجعة إنعام حيدورة، دار المعارف الحكمية، ٢٠١٠م.

١٣٤ ـ حكمة العين، لنجم الدين القزويني الكاتبي، بتحقيق جعفر زاهدي، مؤسسة جاب بإسفندماه، ١٣٥٣هـ وانتشارات وكرافيك دانشكاه فردوسي.

١٣٥ ـ حلّ المعاقد في شرح كتاب القواعد، المنسوب لسعد الدين التفتازنيّ، بتحقيق د. محمّد طاهر الحمصيّ، دار سعد الدين بدمشق، ط١، ٢٠١٢م.

١٣٦ ـ حلية المحاضرة، لأبي عليّ الحاتمي، بتحقيق د. جعفر الكتاني، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد، ١٩٧٩م.

١٣٧ ـ حماسة البحتري، تحقيق د. محمد إبراهيم حور وأحمد محمّد عبيد، المجمع الثقافي بأبو ظبي، ط١، ٢٠٠٧م.

١٣٨ ـ الحماسة البصرية، لعلي بن الحسن البصري، بتحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٩م.

١٣٩ ـ الأشباه والنظائر، للخالديين، بتحقيق الدكتور السيد محمد يوسف، مصورة في الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٢م، عن طبعة دار الكتب المصرية.

١٤٠ ـ الحيوان، للجاحظ، بتحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٦٥م.

(حرف الخاء)

١٤١ ـ خريدة القصر وجريدة العصر، لعماد الدين الكاتب الأصبهاني، بتحقيق محمد بهجة الأثري وآخرون، مطبوعات المجمع العلمي العراقي وغيره، ١٩٥٥م-١٩٨٦م.

١٤٢ ـ خزانة الأدب، للبغدادي، بتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

١٤٣ ـ الخصائص، لابن جني، بتحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٦م.

١٤٤ ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمُحبي، دار صادر ببيروت، بلا تاريخ.

(حرف الدال)

١٤٥ ـ دائرة المعارف الإسلامية، لأحمد الشنتناوي وجماعة، دار المعرفة ببيروت، بلا تاريخ.

١٤٦ ـ الدرُّ الفريد، لابن أيدمر، تحقيق د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠١٥م.

١٤٧ ـ الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حَجَر العسقلاني، بتحقيق محمّد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، ط١، ١٩٧٢م.

١٤٨ ـ الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، لشهاب الدين الكوراني، بتحقيق سعيد بن غالب كامل المجيدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠٨م.

١٤٩ ـ الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، بتحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط٢، ٢٠٠٣م.

١٥٠ ـ الدرر المنتثرة في الأحاديث المنتشرة، للسيوطي، بتحقيق د. محمّد بن لطفي الصبّاغ، جامعة الملك سعود بالرياض، بلا تاريخ.

١٥١ ـ دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، بتحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط٣، ١٩٩٢م.

١٥٢ ـ الدليل إلى المتون العلمية، لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصُّميعي بالرياض، ط١، ٢٠٠٠م.

١٥٣ ـ الدليل الشافي على المنهل الصافي، لابن تغري بردي، بتحقيق فهيم محمّد شلتوت، جامعة أمّ القرى بمكّة المكرمة، ١٣٧٥هـ.

١٥٤ ـ دمية القصر وعصرة أهل العصر، للباخرزي، دار الجيل ببيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

١٥٥ ـ ديوان إبراهيم الصولي (ضمن الطرائف الأدبية)، صنعة عبد العزيز الميمني، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، ١٩٣٧م.

١٥٦ ـ ديوان الأخطل، صنعة السُّكري، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر بدمشق، ط٤، ١٩٩٦م.

١٥٧ ـ ديوان الأحوص الأنصاري، بتحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٠م.

١٥٨ ـ ديوان بني أسد، جمع وتحقيق د. محمد علي دقة، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١٥٩ ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكري، بتحقيق محمد حسن آل ياسين، دار مكتبة الهلال، ط٢، ١٩٩٨م.

١٦٠ ـ ديوان أشجع السُّلمي، جمعه د. خليل بنيان الحسون، دار المسيرة، ط١، ١٩٨١م.

١٦١ ـ ديوان الأعشى الكبير، بتحقيق د. محمَّد محمَّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، بلا تاريخ.

١٦٢ ـ ديوان الأقيشر الأسدي، صنعة د. محمد علي دقة، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٩٧م.

١٦٣ ـ ديوان امرئ القيس، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٥، ١٩٩٠م.

١٦٤ ـ ديوان امرئ القيس، بشرح أبي جعفر النحاس، بتحقيق د. عمر الفجاوي، وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٠٢م.

١٦٥ ـ ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق د. أنور أبو سويلم والدكتور محمد علي الشوابكة، إصدارات مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، ٢٠٠٠م.

١٦٦ ـ ديوان أميّة بن أبي الصلت، بتحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية بدمشق، ١٩٧٤م.

١٦٧ ـ ديوان أوس بن حجر، بتحقيق د.محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

١٦٨ ـ ديوان بني بكر في الجاهلية، جمعه د. عبد العزيز نبوي، دار الزهراء بالقاهرة، ط١، ١٩٨٩م.

١٦٩ ـ ديوان أبي تمّام، بشرح أبي بكر الصولي، بتحقيق د. خلف رشيد نعمان، وزارة الإعلام العراقية، ط١، ١٩٧٨م.

١٧٠ ـ ديوان أبي تمّام بشرح الخطيب التبريزي، بتحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ١٩٧٦م.

١٧١ ـ ديوان الثعالبي، بتحقيق د. محمود عبد الله الجادر، دار الشؤون الثقافية ببغداد، ط١، ١٩٩٠م.

١٧٢ ـ ديوان جران العَود النميري، برواية السكري وشرحه، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط٣، ٢٠٠٠م.

١٧٣ ـ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، بتحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ٢٠٠٦م.

١٧٤ ـ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، بتحقيق د. وليد عرفات، دار صادر ببيروت، ١٩٧٤م.

١٧٥ ـ ديوان الحطيئة برواية ابن السكّيت وشرحه، بتحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

١٧٦ ـ ديوان الخُريمي، بتحقيق علي جواد الطاهر ومحمَّد جبار المعيبد، دار الكتاب الجديد ببيروت، ط١، ١٩٧١م.

١٧٧ ـ ديوان ابن خفاجة، بتحقيق الدكتور سيد غازي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط٢، ١٩٧٩م.

١٧٨ ـ ديوان الخنساء بشرح أبي العباس ثعلب، بتحقيق د. أنور أبو سويلم، دار عمّار بعمّان، ط١، ١٩٨٨م.

١٧٩ ـ ديوان دِعبل الخزاعي، صنعة د. عبد الكريم الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٨٣م.

١٨٠ ـ ديوان أبي دُلامة، بتحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الجبل ببيروت، ط١، ١٩٩٤م.

١٨١ ـ ديوان ابن الدُّمينة، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمّد بن حبيب، بتحقيق العلّامة أحمد راتب التفاخ، مكتبة دار العروبة بالقاهرة، ١٣٧٩هـ.

١٨٢ ـ ديوان ديك الجنّ، بتحقيق أحمد مطلوب وعبد الله الجبوري، دار الثقافة ببيروت، بلا تاريخ.

١٨٣ ـ ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد البروسي تصوير دار قتيبة بالكويت.

١٨٤ ـ ديوان ابن رشيق، جمعه د. عبد الرحمن ياغي، دار الثقافة ببيروت، ١٩٨٩م.

١٨٥ ـ ديوان ابن الرومي، بتحقيق د. حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٣م.

١٨٦ ـ ديوان الزمخشري، تحقيق فاطمة يوسف الخيمي، دار صادر ببيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

١٨٧ ـ ديوان السريّ الرفّاء، شرحه كرم البستاني، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٨٨ ـ ديوان الشافعي، تحقيق د. مجاهد مصطفى بهجة، دار القلم بدمشق، ط١، ١٩٩٩م.

١٨٩ ـ ديوان شعراء بني كلب بن وبرة، صنعة د. محمد شفيق البيطار، دار صادر ببيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

١٩٠ ـ ديوان الصاحب بن عبّاد، بتحقيق الشيخ محمّد حسن آل ياسين، دار القلم ببيروت ومكتبة النهضة ببغداد.

١٩١ ـ ديوان الصمَّة القشيري، بتحقيق د. خالد عبد الرؤوف الجبر، جامعة البتراء بعمّان، ٢٠٠٣م.

١٩٢ ـ ديوان الطرماح بن حكيم، بتحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي ببيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

١٩٣ ـ ديوان عبد الصمد بن المعذَّل، بتحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف، ١٩٧٠م.

١٩٤ ـ ديوان أبي العتاهية، بتحقيق د. شكري فيصل، دار الملاح بدمشق، ١٩٦٥م.

١٩٥ ـ ديوان العجّاج برواية الأصمعي وشرحه، بتحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس بدمشق، ١٩٧١م.

١٩٦ ـ ديوان العرجي، رواية ابن جني، بتحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ببغداد، ط١، ١٩٥٦م.

١٩٧ ـ ديوان علقمة الفحل بشرح الشنتمري، بتحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب، ط١، ١٩٦٩م.

١٩٨ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة، تأليف محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط١، ١٩٥٢م.

١٩٩ ـ ديوان عمرو بن الأهتم التغلبي، بتحقيق د. سعود محمود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٢٠٠ ـ ديوان ابن العميد، خليل مردم بك، مكتبة عرفة بدمشق، ١٩٣١م.

٢٠١ ـ ديوان أبي الفتح البستي، بتحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٨٩م.

٢٠٢ ـ ديوان أبي فراس الحمداني، جمع د. سامي الدهان، منشورات المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٤٤م.

٢٠٣ ـ ديوان الفرزدق، جمعه عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي بمصر، ط١، ١٩٣٦م.

٢٠٤ ـ ديوان القاضي الأرَّجاني، بتحقيق د. محمَّد قاسم مصطفى مكتبة الفكر الجديد، ١٩٧٩م.

٢٠٥ ـ ديوان القطامي، بتحقيق د. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.

٢٠٦ ـ ديوان قيس بن الخطيم، بتحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار صادر ببيروت، ١٩٦٧م.

٢٠٧ ـ ديوان كثير عزَّة، جمع د. إحسان عباس، دار الثقافة ببيروت، ١٩٧١م.

٢٠٨ ـ ديوان الكميت بن زيد الأسدي، بتحقيق د. محمَّد نبيل طريفي، دار صادر ببيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٠٩ ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامري، بتحقيق د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، ١٩٦٢م.

٢١٠ ـ ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق د. واضح الصمد، دار صادر ببيروت، ط٢، ٢٠٠٣م.

٢١١ ـ ديوان المتلمّس الضُّبعي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، بتحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٩٧٠م.

٢١٢ ـ ديوان المتنبي، بتحقيق د. عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر، في العيد الألفي للشاعر.

٢١٣ ـ ديوان مجنون ليلى، بتحقيق عبد الستار فرّاج، مكتبة مصر بالقاهرة، بلا تاريخ.

٢١٤ ـ ديوان محمد بن وُهيب (ضمن شعراء عباسيون)، جمعه د. يونس أحمد السامرائي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ببيروت، ط٢، ١٩٩٠م.

٢١٥ ـ ديوان محمّود الوراق، تحقيق د. وليد قصاب، مؤسسة الفنون بعجمان، ط١، ١٩٩١م.

٢١٦ ـ ديوان مسلم بن الوليد (صريع الغواني)، بتحقيق د. سامي الدهان، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٨٥م.

٢١٧ ـ ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، دار الجيل ببيروت، بلا تاريخ.

٢١٨ ـ ديوان ابن المعتز، بتحقيق د. محمد بديع شرف، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.

٢١٩ ـ ديوان معن بن أوس المزني، تحقيق د. نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن، مطبعة الجاحظ ببغداد، ط١، ١٩٧٧م.

٢٢٠ ـ ديوان المفضليَّات بشرح الأنباري، بتحقيق كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠م.

٢٢١ ـ ديوان النابغة، صنعة ابن السكيت، بتحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٦٨م، (وهي المرادة عند الإطلاق). وصنعة الأعلم الشنتمري، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.

٢٢٢ ـ ديوان أبي النجم العجلي، جمع د. محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٦م.

٢٢٣ ـ ديوان أبي نواس، تحقيق إيفالد فاغنر وغريغور شولر، دار الكتاب العربي ببدلين، ط٢، ٢٠٠١م.

٢٢٤ ـ ديوان ابن ميَّادة، بتحقيق د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢م.

(حرف الذال)

٢٢٥ ـ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لابن بسام الشنتريني، بتحقيق د. إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٧٨م.

٢٢٦ ـ ذيل مرآة الزمان، لقطب الدين اليونيني، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.

(حرف الراء)

٢٢٧ ـ ربيع الأبرار، للزمخشري، مؤسسة الأعلمي ببيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٢٨ ـ رسائل ابن كمال باشا، بتحقيق جماعة، دار اللباب بإستانبول، ط١، ٢٠١٨م.

٢٢٩ ـ رسائل الانتقاد، لابن شرف القيرواني، بتحقيق د. النبوي عبد الواحد شعلان، مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع.

٢٣٠ ـ رسائل الجاحظ، بتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٤م.

٢٣١ ـ رسائل في اللغة، لابن السِّيد البطَلْيَوسي، بتحقيق د. وليد السراقبي، مجمّع الملك فيصل بالرياض، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٣٢ ـ رسالة في وحدة الوجود، المنسوب لسعد الدين التفتازانيّ (والغالب أنّه لعلاء الدين البخاري)، مطبعة عليّ بإستانبول، ١٢٩٤هـ = ١٨٧٧م.

٢٣٣ ـ الرسالة الموضحة، للحاتمي، بتحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر ببيروت، ١٩٦٥م.

٢٣٤ ـ رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر العسقلاني، بتحقيق د. عليّ محمّد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٢٣٥ - رَوْح الرُّوح، لمؤلف مجهول من القرن الخامس الهجري، بتحقيق إبراهيم صالح، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ٢٠١٠م.

٢٣٦ - الروض الأنف، للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية بالقاهرة، ط١، ١٩٦٧م.

٢٣٧ - الروض المريع في صناعة البديع، لابن البناء المراكشي، بتحقيق رضوان بنشقرون، دار النشر المغربية بالدار البيضاء، ١٩٨٥م.

٢٣٨ - ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، لشهاب الدين الخفاجي، بتحقيق عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٧م.

(حرف الزاي)

٢٣٩ - الزاهر، لابن الأنباري، بتحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٢٤٠ - زهر الآداب، للحصري القيرواني، بتحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط٢، بلا تاريخ.

٢٤١ - الزَّهْرة، لمحمد بن داود الأصبهاني الظَّاهري، بتحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار بالزرقاء، ط٢، ١٩٨٥م.

(حرف السين)

٢٤٢ - السبعة في القراءات، لابن مجاهد، بتحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٨م.

٢٤٣ - سرّ صناعة الإعراب، لابن جني، بتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

٢٤٤ - سرّ الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، بتحقيق د. النبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء بالقاهرة، ٢٠٠٣م.

٢٤٥ - سرور النفس بمدارك الحواس الخمس، لأبي العباس التيفاشي وتهذيب ابن منظور، بتحقيق د. إحسان عبّاس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٢٤٦ - سعد الدين التفتازانيّ وكتابه المطوّل، للدكتور أحمد بن صالح السديس، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ٢٠١٩م.

٢٤٧ - سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، بتحقيق د. محمد أحمد الدالي، دار صادر ببيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٢٤٨ - سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، بتحقيق محمود الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا باستانبول، ٢٠١٠م.

٢٤٩ - سمط اللآلي، للعلَّامة عبد العزيز الميمني، مصور في دار الكتب العلمية ببيروت، بلا تاريخ.

٢٥٠ - سنن الترمذي، بتحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م.

٢٥١ - سنن النسائي، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٩٨٦م.

٢٥٢ - سنن ابن ماجه، بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وصحبه، دار الرسالة العالمية بدمشق، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٥٣ - سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، بتحقيق جماعة، مؤسسة الرسالة ببيروت ـ ط٣، ١٩٨٥م.

(حرف الشين)

٢٥٤ - شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، بتحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير بدمشق، ط١، ١٩٩٢م.

٢٥٥ - شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، بتحقيق د. محمد علي سلطاني، دار العصماء بدمشق، ط١، ٢٠١٠م.

٢٥٦ - شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، بتحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث بدمشق، ط٢، ١٩٨٨هـ.

٢٥٧ - شرح الإشارات والتنبيهات، للطوسي، بتحقيق د. سليمان دنيا، دار المعارف بالقاهرة، ط١، ١٩٦٨م.

٢٥٨ - شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكّري، بتحقيق عبد الستار فرّاج، مكتبة دار العروبة بالقاهرة، ١٩٦٥م.

٢٥٩ - شرح التسهيل، لابن مالك، بتحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمّد بدوي المختون، دار هجر بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٢٦٠ - شرح التصريف، للثمانيني، بتحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٩٩٩م.

٢٦١ - شرح تصريف العزي، لسعد الدين التفتازانيّ، عُني به محمّد جاسم المحمّد، دار المنهاج بجدّة، ط١، ٢٠١١م.

٢٦٢ - شرح تنقيح الفصول، للقرافي، بتحقيق محمد عبد الرحمن الشاغول، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ٢٠٠٥م.

٢٦٣ - شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، جامعة الموصل ومؤسسة دار الكتب، ط١، ١٩٨٠م.

٢٦٤ - شرح حكمة الإشراق، للعلّامة قطب الدين الشيرازي، مؤسسة مطالعات إسلامي بطهران، ١٣٧٩م.

٢٦٥ - شرح الحماسة = شرح ديوان الحماسة.

٢٦٦ - شرح ديوان امرئ القيس = ديوان امرئ القيس.

٢٦٧ - شرح ديوان الحماسة، للأعلم الشنتَمَري، بتحقيق د. علي المفضّل حمّودان، دار الفكر بدمشق، إعادة ٢٠٠١م

٢٦٨ - شرح ديوان الحماسة، للخطيب للتبريزي، مطبعة بولاق ١٢٩٦هـ مصوّرة بعالم الكتب.

٢٦٩ - شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، بتحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، مصوّر بدار الجيل ببيروت، ط١، ١٩٩١م.

٢٧٠ - شرح الرضي على الكافية، بتحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٩٧٨م، مصوّر في مؤسسة الصادق بطهران.

٢٧١ - شرح السنة، للبغوي، بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط ومحمّد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

٢٧٢ - شرح الشمسيّة، للتفتازاني، تحقيق جاد الله بسام صالح، جار النور المبين بعمّان، ط١، ٢٠١١م.

٢٧٣ - شرح العضد لمختصر ابن الحاجب (ضمن حاشية التفتازاني على شرح العضد)، بولاق، ط١، ١٣١٦هـ.

٢٧٤ - شرح العقائد النسفية، للتفتازاني، بتحقيق محمّد عدنان درويش، مكتبة دار البيروتي بدمشق، بلا تاريخ.

٢٧٥ - شرح عقود الجمان، للسيوطي، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٣٩م.

٢٧٦ - شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، بتحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام ببغداد، ١٩٧٣م.

٢٧٧ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأنباري، دار المعارف بالقاهرة، ط٥، ١٩٩٣م.

٢٧٨ - شرح القصائد العشر، للتبريزي، بتحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة ببيروت، ط٤، ١٩٨٠م.

٢٧٩ - شرح قواعد الإعراب، لمحمّد بن مصطفى القُوجوي، بتحقيق إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر ببيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٢٨٠ ـ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، بتحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون بدمشق، ط١، ١٩٨٢م.

شرح الكافية = شرح الرضي.

٢٨١ ـ شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، بتحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٨٢ ـ شرح المطالع، لقطب الدين الرازي، بتحقيق أسامة الساعدي، منشورات ذوي القربى بقم، ط١، ١٣٩١هـ.

٢٨٣ ـ شرح المفصّل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية بمصر، بتحقيق مشيخة الأزهر.

شرح المفضليّات = ديوان المفضليّات.

٢٨٤ ـ شرح المقاصد، للتّفتازاني، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، منشورات الشريف الرضي، ط١، ١٩٨٩م.

٢٨٥ ـ شرح مقامات الحريري، للشّريشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، تصوير المكتبة العصرية ببيروت، ١٩٩٢م.

٢٨٦ ـ شرح الملوكي، لابن يعيش، بتحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٩٧٣م.

٢٨٧ ـ شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة في دار الجيل، ط١، ١٩٨٧م.

٢٨٨ ـ شرح الواحدي، لديوان المتنبي، بتحقيق د. ياسين الأيوبي ود. قصي الحسين، دار الرائد العربي ببيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٢٨٩ ـ شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، بتحقيق د. موسى بنّاي العليلي، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف، ١٩٨٠م.

٢٩٠ ـ شرح الورقات في أصول الفقه، لسعد الدين التفتازاني، بتحقيق حاتم بن يوسف المالكي، دار الضياء بالكويت، ط١، ٢٠١٩م.

٢٩١ ـ شروح سقط الزند، بإشراف د. طه حسين، الدار القومية بالقاهرة، ١٩٤٥م.

٢٩٢ ـ شعب الإيمان (الجامع لشعب الإيمان)، للبيهقي، بتحقيق د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ٢٠٠٣م.

٢٩٣ ـ شعراء مَذْحِج، صنعة د. مقبل التام عامر الأحمدي، مطبوعات مجمع العربية السعيدة بصنعاء، ط٢، ٢٠١٤م.

٢٩٤ ـ شعر الخوارج، جمعه د. إحسان عباس، دار الثقافة ببيروت، ط٢، ١٩٧٤م.

٢٩٥ ـ الشّعر والشعراء، لابن قتيبة، بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.

٢٩٦ ـ الشفاء، لابن سينا، بتحقيق جماعة بإشراف د. طه حسين، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٥٢م.

٢٩٧ ـ شواذ القراءات، للكرماني، بتحقيق د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ ببيروت، بلا تاريخ.

شواذ القرآن = مختصر في شواذ القرآن.

٢٩٨ ـ شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبد الكريم جمعة، دار العروبة بالكويت، ط١، ١٩٨٠م.

الشيرازيات = المسائل الشيرازيات.

(حرف الصاد)

٢٩٩ ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشنديّ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

٣٠٠ ـ الصّحاح، للجوهري، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين ببيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

٣٠١ ـ صحيح البخاري، بتحقيق محمّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٠٢ ـ صحيح ابن خزيمة، بتحقيق د. محمّد مصطفى الأعظمي، الكتب الإسلامي ببيروت، ط٣، ٢٠٠٣م.

٣٠٣ ـ صحيح مسلم، بتحقيق فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٩١م.

(حرف الضاد)

٣٠٤ ـ ضرائر الشعر، لابن عصفور، بتحقيق السيد إبراهيم محمّد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

٣٠٥ ـ ضرام السَّقْط، لصدر الأفاضل الخوارزمي (ضمن شروح سقط الزند)، بإشراف د. طه حسين، الدار القومية بالقاهرة، ١٩٤٥م.

٣٠٦ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، دار الجيل ببيروت، ط١، ١٩٩٢م.

(حرف الطاء)

٣٠٧ ـ طبقات الشافعية الكبرى، للتاج السبكي، بتحقيق د. محمود الطناحي ود. عبد الفتَّاح الحلو، دار هجر بالقاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

٣٠٨ ـ طبقات الشعراء، لابن المعتز، بتحقيق عبد الستار فرّاج، دار المعارف بالقاهرة، ط٣، ١٩٧٦م.

٣٠٩ ـ طبقات فحول الشعراء، لابن سلَّام الجمحي، بتحقيق العلَّامة محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، بلا تاريخ.

٣١٠ ـ طبقات المفسِّرين، للداودي، دار الكتب العلمية ببيروت، بلا تاريخ.

٣١١ ـ الطِّراز، ليحيى بن حمزة العلوي، تصحيح سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف بمصر، ١٩١٤م، صُوِّر في دار الكتب العلمية ببيروت بإسقاط مقدمة المرصفي.

(حرف العين)

٣١٢ ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر، للصغاني، بتحقيق الشيخ محمّد حسن آل ياسين، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٧٩م.

٣١٣ ـ العجاب في بيان الأسباب، لابن حجر العسقلاني، بتحقيق أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٢م.

٣١٤ ـ عروس الأفراح، لبهاء الدين السبكي (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.

٣١٥ ـ العقد الفريد، لابن عبد ربه، بتحقيق أحمد أمين وصاحبيه، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٣، ١٩٦٥م.

٣١٦ ـ العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقِّن، بتحقيق أيمن نصر الأزهري وسيِّد مهني، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٣١٧ ـ العقد المنظوم في الخصوص والعموم، للقرافي، بتحقيق د. أحمد الختم عبد الله، دار الكتبي، ط١، ١٩٩٩م.

٣١٨ ـ العمدة في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق، بتحقيق د. النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.

٣١٩ ـ عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس، بتحقيق الأستاذ بسام الجابي، الجفان والجابي ودار ابن حزم ببيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٣٢٠ ـ عمل اليوم والليلة، للنسائي، بتحقيق د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة ببيروت ط٢، ١٤٠٦هـ.

٣٢١ ـ عيار الشعر، لابن طباطبا العلوي، بتحقيق د. عبد العزيز المانع، منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق ٢٠٠٥م.

٣٢٢ ـ العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، بلا تاريخ.

٣٢٣ ـ عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبي أصيبعة، بتحقيق د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة.

٣٢٤ ـ عيون الأخبار، لابن قتيبة، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٢٥م.

٣٢٥ ـ العيون الغامزة على خبايا الرامزة، للدماميني، بتحقيق الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.

(حرف الغين)

٣٢٦ ـ غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات، لابن ظافر الأزدي، بتحقيق د. محمّد زغلول سلام ومصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف بمصر، ١٩٨٣م.

٣٢٧ ـ غريب الحديث، لأبي القاسم بن سلّام، تحقيق محمّد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ط١، ١٩٦٤م.

٣٢٨ ـ غريب الحديث، للخطّابي، بتحقيق د. عبد الكريم العزباوي، منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرّمة، ط٢، ٢٠٠١م.

٣٢٩ ـ غريب القرآن، لابن قتيبة، بتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر، مصور في دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٧٨م.

(حرف الفاء)

٣٣٠ ـ الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، بتحقيق علي محمد البجاوي وصاحبه، دار الفكر ببيروت، ١٩٩٣م.

٣٣١ ـ فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، للإسفراييني، بتحقيق د. محسن العميري، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ٢٠١٠م.

٣٣٢ ـ الفاضل في اللغة والأدب، للمبرد، بتحقيق العلّامة عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م.

٣٣٣ ـ الفتاوى الحنفية، لسعد الدين التفتازاني، بتحقيق شير أحمد منيب الوردجي الأفغاني، دار الكتب ببشاور باكستان، ط٢، ٢٠٢٠م.

٣٣٤ ـ الفتح على أبي الفتح، لابن فُورَّجة، بتحقيق عبد الكريم الدُّجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط٢، ١٩٨٧م.

٣٣٥ ـ فتوح الطيب في الكشف عن قناع الريب، للطِّيبي، تحقيق جماعة، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ٢٠١٣م.

٣٣٦ ـ فرحة الأديب، للأسود الغندجاني، بتحقيق د. محمد علي سلطاني، دار النبراس بدمشق، ١٩٨١م.

٣٣٧ ـ الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)، للقرافي، مصورة في وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، ٢٠١٠م.

٣٣٨ ـ الفَسْر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي)، بتحقيق د. رضا رجب، دار الينابيع بدمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

٣٣٩ ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، بتحقيق د. إحسان عباس، ود. عبد المجيد عابدين، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ببيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

٣٤٠ ـ فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل، بتحقيق وصي الله بن محمّد عباس، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط١، ١٩٨٣م.

٣٤١ ـ فضّ الختام عن التورية والاستخدام، لصلاح الدين الصفدي، بتحقيق د. المحمدي عبد العزيز الحناوي، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

٣٤٢ ـ فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، بتحقيق د. خالد فهمي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٣٤٣ ـ الفهرست، لابن النديم، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة ببيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

٣٤٤ ـ الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات اللكنوي، بتصحيح محمَّد بدر الدين النعساني، مطبعة دار السعادة بمصر، ط١، ١٣٢٤هـ.

فوائد شرح مختصر الأصول = حاشية التفتازاني على شرح العضد.

٣٤٥ ـ الفوائد الغياثية، للعضد الإيجي، تحقيق د. عاشق حسين، دار الكتاب بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت، ط١، ١٩٩١م.

٣٤٦ ـ فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي، بتحقيق د. إحسان عباس، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٧٣م.

(حرف القاف)

٣٤٧ ـ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، بتحقيق الشيخ محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٣، ١٩٩٣م.

٣٤٨ ـ قانون البلاغة، لأبي طاهر البغدادي، بتحقيق د. محسن غيَّاض عجيل، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٨٩م.

٣٤٩ ـ القرائن في علم المعاني، للدكتور ضياء الدين القالش، دار النوادر بدمشق، ط١، ٢٠١٣م.

٣٥٠ ـ قراضة الذهب، لابن رشيق، بتحقيق الشاذلي بو يحيى، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٢م.

٣٥١ ـ القزويني وشروح التلخيص، للدكتور أحمد مطلوب، منشورات مكتبة النهضة ببغداد، ط١، ١٩٦٧م.

٣٥٢ ـ القسطاس في علم العروض، للزمخشري، بتحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف ببيروت، ط٢، ١٩٨٩م.

٣٥٣ ـ قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، للفتح بن خاقان، بتحقيق د. حسن يوسف خريوش، مكتبة المنار بالأردن، ط١، ١٩٨٩م.

(حرف الكاف)

٣٥٤ ـ الكافي شرح البزدوي، لحسام الدين السغناقي، بتحقيق فخر الدين سيِّد محمَّد قانت، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ٢٠٠١م.

٣٥٥ ـ الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، بتحقيق الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بلا تاريخ.

٣٥٦ ـ الكامل، للمبرّد، بتحقيق د. محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٣، ١٩٩٧م.

٣٥٧ ـ كتاب الإبل، للأصمعي، بتحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر بدمشق، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٥٨ ـ كتاب الأمثال، لأبي عُبيد القاسم بن سلّام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث بدمشق، ط١، ١٩٨٠م.

٣٥٩ ـ كتاب الديباج، لأبي عبيدة، بتحقيق د. عبد الله بن سليمان الجربوع ود. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩١م.

٣٦٠ ـ كتاب سيبويه، بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مصور بدار الجيل ببيروت، بلا تاريخ.

٣٦١ ـ كتاب الشعر، لأبي عليّ الفارسي، بتحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٨م.

٣٦٢ ـ كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، بتحقيق علي محمد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٥٢م.

٣٦٣ ـ كتاب الغريبين، لأبي عبيد الهروي، بتحقيق أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز بمكّة المكرمة، ط١، ١٩٩٩م.

٣٦٤ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة ببيروت، مصوّر في دار الفكر ببيروت، بلا تاريخ.

٣٦٥ ـ كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعلاء الدين البخاري، شركة صحافية عثمانية، ١٣٠٨هـ.

٣٦٦ ـ كشف الأسرار عن غوامض الأفكار، لأفضل الدين الخونجي، بتحقيق خالد الرويهب، مؤسسة بروهشي حكمة وفلسفة بطهران، ط١، ١٣٨٩م.

٣٦٧ ـ كشف الخفاء، للعجلوني، بتحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية ببيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٦٨ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٩٢م.

٣٦٩ ـ الكشف عن مساوئ المتنبي، للصاحب بن عبّاد (مع الإبانة عن سرقات المتنبي للعميدي، ورسائل أخرى)، بتحقيق إبراهيم الدسوقي البساطي، دار المعارف بالقاهرة، ط٢، ١٩٦٩م.

٣٧٠ ـ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم الأصفهاني الباقولي، بتحقيق د. محمد أحمد الدّالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٣٧١ ـ كشف المعاني في المتشابه من المثاني، لبدر الدين بن جماعة، بتحقيق د. عبد الجواد خلف، دار الوفاء بالمنصورة، ط١، ١٩٩٠م.

٣٧٢ ـ كفاية الطالب، لابن الأثير، د. نوري حمودي القيسي وصحبه، منشورات جامعة الموصل، ١٩٨٢م.

٣٧٣ ـ الكلّيات، للكفوي، بتحقيق د. عدنان درويش وصاحبه، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٩٣م.

٣٧٤ ـ الكناية والتعريض، للثعالبي، بتحقيق أسامة البحيري، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٧م.

(حرف اللام)

٣٧٥ ـ اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، للزركشي، بتحقيق محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.

٣٧٦ ـ اللامع العزيزي: شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري، بتحقيق محمد سعيد المولوي، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٧٧ ـ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، بتحقيق غازي طليمات، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٣٧٨ ـ لسان العرب، لابن منظور، دار صادر ببيروت، ط٣، ١٩٩٤م.

٣٧٩ ـ لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

(حرف الميم)

٣٨٠ ـ المآخذ على شراح المتنبي، لابن معقل الأزدي، بتحقيق د. عبد العزيز المانع، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ٢٠٠١م.

٣٨١ ـ المؤتلف والمختلف، للآمدي، بتحقيق الأستاذ عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١٩٦١م.

٣٨٢ ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزّاز القيراوني، بتحقيق د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة بالكويت، بلا تاريخ.

٣٨٣ ـ ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي، بتحقيق د. عوض بن حمد القُوزي، ط٢، ١٩٩١م.

٣٨٤ ـ المباحث المشرقية، للإمام فخر الدين الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن، ١٣٤٣هـ.

٣٨٥ ـ المبسوط، للسرخسي، بتصحيح جمع من العلماء، تصوير دار المعرفة ببيروت.

٣٨٦ ـ المثل السائر، لابن الأثير، بتحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، نهضة مصر بالقاهرة، بلا تاريخ.

٣٨٧ ـ المجازات النبوية، للشريف الرَّضي، بتحقيق د. مروان العطية ود. محمد رضوان الداية، منشورات المستشارية الثقافية الإيرانية بدمشق، ١٩٨٧م.

٣٨٨ ـ المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٣، ٢٠٠٤م.

٣٨٩ ـ مجاز القرآن، لأبي عبيدة، بتحقيق العلّامة فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٨١م.

٣٩٠ ـ مجالس ثعلب، بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٦٠م.

٣٩١ ـ مجمع الأمثال، للميداني، بتحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد، دار النصر ببيروت، بلا تاريخ.

٣٩٢ ـ مجمل اللغة، لابن فارس، بتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٣٩٣ ـ محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني، بتحقيق د. رياض مراد، دار صادر ببيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.

٣٩٤ ـ المحب والمحبوب والمشموم والمشروب، للسرِّي الرفّاء، تحقيق مصباح غلاونجي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م.

٣٩٥ ـ المحتسب، لابن جني، بتحقيق علي النجدي ناصف وصاحبيه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٩٩٩م.

٣٩٦ ـ المحصَّل في شرح المفصَّل، لعلم الدين اللورقي الأندلسي، (رسالة دكتوراه)، أعدَّها عبد الله بن أحمد بن عبيد المالكي، جامعة أم القرى، ١٤٣١-١٤٣٢هـ.

٣٩٧ ـ المحصول في علم أصول الفقه، للإمام فخر الدين الرازي، بتحقيق د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٩٢م.

٣٩٨ ـ المحمَّدون من الشعراء، لجمال الدين القفطي، بتحقيق حسن معمري وحمد الجاسر، دار اليمامة، ١٩٧٠م.

٣٩٩ ـ المحيط البرهاني، ابن مازة البخاري، بتحقيق عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٤٠٠ ـ المختصر، للتفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.

٤٠١ ـ مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ابن منظور الإفريقي، بتحقيق جماعة، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٨٤م.

٤٠٢ ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشره برجستراسر، مصورة في مكتبة المتنبي بالقاهرة.

٤٠٣ ـ مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب، بتحقيق د. نذير حمادو، دار ابن حزم ببيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

٤٠٤ ـ المذكَّر والمؤنَّث، لابن الأنباري، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، ١٩٨١م.

٤٠٥ ـ مراقي المجد لآيات السَّعد، لأبي العبَّاس أحمد بن عليّ المنجور، بتحقيق د. مبارك الحبيشي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، ط١، ٢٠٠٩م.

٤٠٦ ـ المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها، د. عبد الله الطيب، دار الآثار الإسلامية، وزارة الإعلام بالكويت، ط١، ١٩٩٠م.

٤٠٧ ـ المسائل البصريات، لأبي عليّ الفارسيّ، بتحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني بمصر، ط١، ١٩٨٥م.

٤٠٨ ـ المسائل البغداديات، لأبي عليّ الفارسيّ، بتحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني ببغداد، ط١، ١٩٨٣م.

٤٠٩ ـ المسائل الشيرازيات، لأبي عليّ الفارسيّ، بتحقيق الدكتور حسن هنداوي، كنوز إشبيليا بالرياض، ط١، ٢٠٠٤م.

٤١٠ ـ المستصفى في شرح النافع، لأبي البركات النسفي، بتحقيق د. حسين أوزر ومحمّد جابا، مكتبة الإرشاد بإستانبول، ط١، ٢٠١٧م.

٤١١ ـ المستصفى في علم الأصول، للإمام الغزالي، بتحقيق د. حمزة حافظ، شركة المدينة المنوّرة للطباعة والنشر، بلا تاريخ.

٤١٢ ـ المستقصى في الأمثال، للزمخشري، دار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

٤١٣ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وصحبه، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٤١٤ ـ مسند الفاروق، لابن كثير، بتحقيق إمام بن علي بن إمام دار الفلاح بالفيوم، ط١، ٢٠٠٩م.

٤١٥ ـ المصباح، لبدر الدين بن مالك (ابن النّاظم)، بتحقيق د. حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط١، ١٩٨٩م.

٤١٦ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للشهاب البوصيري، بتحقيق محمّد المنتقى الكشناوي، دار العربية ببيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٤١٧ ـ المفصّل، للزمخشري، بتحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار بعمّان، ط١، ٢٠٠٤م.

٤١٨ ـ المصون في الأدب، لأبي أحمد العسكري، بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، منشورات وزارة الإعلام بالكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٤١٩ ـ المطوّل، للتفتازاني، طبعة أحمد كامل بإستانبول، ١٣٢٠هـ مصورة في المكتبة الأزهرية للتراث. وطبعة أخرى بتحقيق د. عبد العزيز السالم ود. أحمد السديس، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ٢٠١٩م.

٤٢٠ ـ معاني القرآن، للأخفش، بتحقيق د. هدى قرَّاعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٤٢١ ـ معاني القرآن، للفراء، بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م.

٤٢٢ ـ معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، بتحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب ببيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٤٢٣ ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للعباسي، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب ببيروت، ١٩٤٧م.

٤٢٤ ـ المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، بتحقيق محمد حميد الله وصاحبيه، منشورات المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٦٤م.

٤٢٥ ـ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، بتحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٤٢٦ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر ببيروت، ١٩٧٧م.

٤٢٧ ـ معجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم، المخطوطات والمطبوعات)، إعداد عليّ الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة قيصري تركيا، ط١، ٢٠٠١م.

٤٢٨ ـ المعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع، إعداد د. محمَّد عيسى صالحية وجماعة، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ١٩٩٢-١٩٩٧م.

٤٢٩ ـ معجم الشعراء، للمرزباني، بتحقيق عبد الستار فراج، الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة، ٢٠٠٣م.

٤٣٠ ـ المعجم الكبير، للطبراني، بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ط٢، بلا تاريخ.

٤٣١ ـ معجم المؤلفين والمؤلفات، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٤٣٢ ـ معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، للدكتور أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، ط٢، ١٩٩٦م.

٤٣٣ ـ معجم المطبوعات العربية في شبه القارَّة الهندية الباكستانية منذ دخول المطبعة إليها حتَّى عام ١٩٨٠م، إعداد أحمد خان، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، ٢٠٠٠م.

٤٣٤ ـ معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة، ليوسف إليان سركيس، مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ = ١٩٢٨م.

٤٣٥ ـ معرفة السنن والآثار، للبيهقي، بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي، ط١، ١٩٩١م.

٤٣٦ ـ معيار النُظَّار في علوم الأشعار، للزنجاني، بتحقيق د. محمد علي رزق الخفاجي، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٩١م.

٤٣٧ ـ المُغرب في ترتيب المُعرَب، للمطرِّزي، بتحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد بحلب، ط١، ١٩٧٦م.

٤٣٨ ـ المغني، لابن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م.

٤٣٩ ـ المغني في القراءات، للدهّان النّوْزاوازي، بتحقيق محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، ط١، ٢٠١٨م.

٤٤٠ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٤١ ـ مفتاح تلخيص المفتاح، للخلخالي، بتحقيق د. هاشم محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

٤٤٢ ـ مفتاح السعادة، لطاشكبرى زاده، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٤٤٣ ـ مفتاح العلوم، للسّكاكي، بتحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠٠م. (وهي المرادة عند الإطلاق، مع ما فيها من سقط وتصحيف وتحريف، صحَّحت منها ما وسعني الجهد في نسختي). وطبعة أخرى بتحقيق أكرم عثمان يوسف، مطبعة الرسالة ببغداد وساعدت جامعة بغداد على نشره، ط١، ١٩٨٢م. وهي أجود من الأولى وأحسن، لكنَّني وقفتُ عليها بأخرة.

٤٤٤ ـ مفتاح الوصول إلى علم الأصول، للبيضاوي، بتحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم ببيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٤٤٥ ـ المفصّل في شرح المطوّل، لموسى العالمي الباميانى، مطبعة النعمان بالنّجف الأشرف، ١٩٦٧م.

٤٤٦ ـ المفضّليات، للمفضّل الضبّي، بتحقيق أحمد محمد شاكر وصاحبه، دار المعارف بالقاهرة، ط٨، ١٩٩٣م.

٤٤٧ ـ المقاصد الحسنة، للسخاوي، بتحقيق محمّد عثمان الخشت، دار الكتاب ببيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٤٤٨ ـ المقاصد النحوية، للعيني، د. علي محمّد فاخر وصحبه، دار السلام بالقاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٤٤٩ ـ مقامات الهمذاني، بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، ١٩٢٣م.

٤٥٠ ـ مقاييس اللغة، لابن فارس، بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، نسخة مصورة بدار الجيل ببيروت، بلا تاريخ.

٤٥١ ـ المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، بتحقيق د. كاظم بحر مرجان، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد، ١٩٨٢م.

٤٥٢ ـ المقتضب، للمبرد، بتحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ببيروت، بلا تاريخ.

٤٥٣ ـ مقدِّمة ابن خلدون، بتحقيق د. عليّ عبد الواحد وافي، نهضة مصر بالقاهرة، ٢٠٠٤م.

٤٥٤ ـ مِلاك التأويل، لابن الزبير الغرناطي، بتحقيق سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.

٤٥٥ ـ الممتع في التصريف، لابن عصفور، بتحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة ببيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٤٥٦ ـ المنازل والديار، لأسامة بن منقذ، بتحقيق مصطفى حجازي، وزارة الأوقاف المصرية، ٢٠٠١م.

٤٥٧ ـ المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي، بتحقيق محمّد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٤٥٨ ـ منتهى الطلب، لابن ميمون، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٤٥٩ ـ المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، للسجلماسي، بتحقيق علّال الغازي، مكتبة المعارف بالرباط، ط١، ١٩٨٠م.

٤٦٠ ـ المنصف، لابن جني، تحقيق د. رمضان أيوب، دار اللباب بإستانبول، ط١، ٢٠١٨م.

٤٦١ ـ المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي، لابن وكيع، بتحقيق الدكتور يوسف محمد نجم، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٩٢م، (وهي المرادة عند الإطلاق). وطبعة بتحقيق عمر خليفة بن إدريس، منشورات جامعة قاريونس ببنغازي، ط١، ١٩٩٤م.

٤٦٢ ـ منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لحازم القرطاجني، بتحقيق محمد الحبيب ابن خوجة، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٩٨١م.

٤٦٣ ـ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغردي بردي، بتحقيق د. محمَّد أمين، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب.

٤٦٤ ـ المهذَّب، لأبي إسحاق الشيرازي، بتحقيق د. محمد الزحيلي، دار القلم بدمشق والدار الشامية ببيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٤٦٥ ـ موادّ البيان، لعلي بن خلف الكاتب، بتحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر بدمشق، ط١، ٢٠٠٣م.

٤٦٦ ـ الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، للآمدي، (١-٢) بتحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ١٩٩٢، و(٣-٤) بتحقيق د. عبد الله محارب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٤٦٧ ـ المواقف، للعضد الإيجي، بتحقيق د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل ببيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٤٦٨ ـ مواقف التفتازانيّ الاعتقادية في كتابه شرح العقائد النسفية، د. محمَّد محمَّدي النورستاني، دار إيلاف بالكويت، ط١، ٢٠١٨م.

٤٦٩ ـ مواهب الفتَّاح (ضمن شروح التلخيص)، لابن يعقوب المغربي، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.

٤٧٠ ـ الموشَّح، للمرزباني، بتحقيق علي محمد البجاوي، نهضة مصر، بلا تاريخ.

٤٧١ ـ موطأ الإمام مالك، بتحقيق فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٩٨٥م.

(حرف النون)

٤٧٢ ـ نتائج الفكر في النحو، للسُّهيلي، بتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ط٢، ١٩٨٤م.

٤٧٣ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر، بلا تاريخ.

٤٧٤ ـ النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح علي محمّد الضباع، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت، بلا تاريخ.

٤٧٥ ـ نَضْرة الإغريض في نُصْرة القريض، للمُظفَّر العلوي، بتحقيق د. نهى عارف الحسن، دار صادر ببيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٤٧٦ ـ النِّعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ، لسعد الدين التفتازاني، بتحقيق د. حمزة البكري، دار اللباب بإستانبول، ط١، ٢٠١٨م.

٤٧٧ ـ نفحات الأزهار على نسمات الأسحار، للشيخ عبد الغني النابلسي، عالم الكتب ببيروت، ط٣، ١٩٨٤م.

٤٧٨ ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للسان الدين الخطيب، بتحقيق د. إحسان عباس، دار صادر ببيروت، ١٩٩٧م.

٤٧٩ ـ النفع المعوَّل ترجمة التلخيص والمطوَّل، لعبد النافع المعروف برمضان زاده الملقَّب بعفة، المطبعة العامرة بإستانبول، ١٢٨٩م.

٤٨٠ ـ نقد الشعر، لقدامة بن جعفر، بتحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٧٩م.

٤٨١ ـ النُّكت في إعجاز القرآن، للرماني (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بالقاهرة، بلا تاريخ.

٤٨٢ ـ نهاية الأرب، لشهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

٤٨٣ ـ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للرازي، بتحقيق الدكتور نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر بيروت، ط١، ٢٠٠٤م (وهي المرادة عند الإطلاق)، وبتحقيق الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٥م.

٤٨٤ ـ النهاية في غريب الحديث، لمجد الدين بن الأثير، بتحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٩٦٣م.

٤٨٥ ـ نهاية الوصول إلى علم الأصول، لابن الساعاتي، بتحقيق د. سعد السلمي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٨هـ.

٤٨٦ ـ النوادر، لأبي زيد الأنصاريّ، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٩٨١م.

٤٨٧ ـ نيل الأمل في ذيل الدول، لزين الدين الملطي الحنفي، بتحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية ببيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

(حرف الهاء)

٤٨٨ ـ هديَّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٩٢م.

(حرف الواو)

٤٨٩ ـ الوافي بالوفيات، للصفدي، بعناية هلموت ريتر وصحبه، النشرات الإسلامية، فرانز شتاينر بفيسبادن، ط٢، ١٩٦٢م.

٤٩٠ ـ الوحشيات، لأبي تمّام، بتحقيق العلّامة عبد العزيز الميمني، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٨٧م.

٤٩١ ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار القلم ببيروت، بلا تاريخ.

٤٩٢ ـ وَفَيات الأعيان، لابن خَلِّكان، بتحقيق د. إحسان عباس، دار صادر ببيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.

ب ـ فهرس المخطوطات

١ ـ الإيضاح لتلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، نسخة محفوظة بمكتبة راغب باشا برقم (١٢٢٥).

٢ ـ البديع في نقد الشعر، لأسامة بن منقذ، نسخة محفوظة بمكتبة الإسكندرية برقم (١٣٤٤).

٣ ـ التلويح إلى كشف حقائق التنقيح، لسعد الدين التفتازاني، نسخة محفوظة بمكتبة يني جامي بتركيا برقم (٣١٢).

٤ ـ حاشية أبي القاسم الليثي على المطوَّل، نسخة محفوظة بمكتبة فيض الله أفندي، برقم (١٧٨٠).

٥ ـ حاشية الجاربردي على الكشّاف، نسخة محفوظة بمكتبة داماد إبراهيم، برقم (١٦٢).

٦ ـ حاشية الحفيد على المطوَّل، نسخة محفوظة بمكتبة جور ليلى علي باشا برقم (٣٨٢).

٧ ـ حاشية السِّيرامي على المطوَّل، ليحيى بن سيف السيرامي، نسخة محفوظة بمكتبة شهيد علي باشا برقم (٢١٨٣).

حاشية القُريمي على المطوَّل = المعوَّل

٨ ـ حاشية القطب الرازي على الكشَّاف، نسخة محفوظة بمكتبة يني جامي برقم (١٤٦).

٩ ـ حاشية مصنِّفك على المطوَّل، نسخة محفوظة بمكتبة عاطف أفندي برقم (٢٣٣٣).

١٠ ـ حاشية ملّا خسرو على المطوَّل، نسخة محفوظة بمكتبة راغب باشا برقم (١٢٢٢).

١١ ـ حواشي الكشَّاف، لسعد الدِّين التفتازاني، نسخة محفوظة بمكتبة فاضل أحمد برقم (١٩٠).

١٢ ـ شرح تلخيص المفتاح، لشمس الدين الزوزني، نسخة محفوظة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكَّة المكرمة برقم (٦٧).

١٣ ـ شرح قسطاس الميزان، لشمس الدين السمرقندي، نسخة محفوظة بمكتبة راغب باشا، برقم (٨٩٢).

١٤ ـ شرح المفتاح، لحسام الدين المؤذني الخوارزمي، نسخة محفوظة بمكتبة لا له لي (٢٨٨٣)، (وهي المرادة عند الإطلاق)، ونسخة أخرى محفوظة بمكتبة راغب باشا برقم (١٢٧٨).

١٥ ـ شرح المفتاح، لسعد الدِّين التفتازاني، نسخة محفوظة بمكتبة داماد إبراهيم (١٠٢٨).

شرح المفتاح، لقطب الدين الشيرازي = مفتاح المفتاح

١٦ ـ شرح المفتاح، لملك شاه، نسخة محفوظة بمكتبة السليمانيَّة، برقم (٨٩٧).

١٧ ـ شرح المفتاح، لناصر الدين الترمذي، نسخة محفوظة بمكتبة جامعة الكويت، برقم (٥٦٥).

١٨ ـ شرح المفتاح، ليحيى بن أحمد الكاشي، نسخة محفوظة في مكتبة مراد ملَّا، برقم (١٦٢٧).

١٩ ـ شرح المفضَّليَّات، للمرزوقي، نسخة محفوظة بمكتبة برلين، برقم (٧٤٤٦).

٢٠ ـ ضوء المصباح، للإسفراييني (ضمن حواشي أبكار الأفكار لعبد اللطيف بن الخطيب القزويني)، نسخة محفوظة في وقف محمَّد العزيز بالمدينة المنورة، برقم (٤١٥).

٢١ ـ العقد المكلَّل بشرح أبيات شواهد التلخيص والمطوَّل، لعبد الله بن أحمد الخيري الشماخي، نسخة محفوظة بدار المخطوطات بصنعاء برقم (٢١٠٥).

٢٢ ـ عقود الدّرر في حل أبيات المطوّل والمختصر، لحسين بن شهاب الدين العاملي، نسخة محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم ٣٩٤٩، صورها لي مركز جمعة الماجد بدبي.

٢٣ ـ الكشف عن مشكلات الكشَّاف، للسراج القزويني، نسخة محفوظة بمكتبة يوسف آغا، برقم (٨١).

٢٤ ـ المعوَّل في حواشي شرح المطوَّل، للقُريمي، نسخة محفوظة بمكتبة راغب باشا برقم (١٢٣٥).

٢٥ ـ المعوَّل في شرح أبيات المطوَّل، لوحدي إبراهيم، نسخة محفوظة بمكتبة شستربتي برقم (٣٥٩١).

٢٦ ـ مفتاح العلوم، للسكاكي، نسخة محفوظة بمكتبة راغب باشا برقم (١٢٨٢).

٢٧ ـ مفتاح المفتاح، لقطب الدين الشيرازي، نسخة محفوظة في مكتبة بشير آغا أيوب، برقم (١٦٩).

٢٨ ـ نفائس التنصيص في شرح كتاب التلخيص، لجمال الدين التبريزي، نسخة محفوظة بمكتبة آية صوفيا، برقم (٤٣٨٨).

٢٩ ـ الوشاح، لصدر الشريعة المحبوبي (ضمن حل الوشاح لزين الدين الحنفي)، نسخة محفوظة بمكتبة إبراهيم بن محمَّد (٨٣٢).

***

٢٣ - فهرس مطالب الكتاب

٢٤ - فهرس الفهارس

* * *